

# فقه السنة

تأليف  
السيد سابق

دار الحديث  
المطبعة



# فَقْرُ السُّنَّةِ

تأليف

السَّيِّدُ سَابِقُ

وفتحه محمد بن عبد الله بن العربي  
مصر

بسم الله الرحمن الرحيم

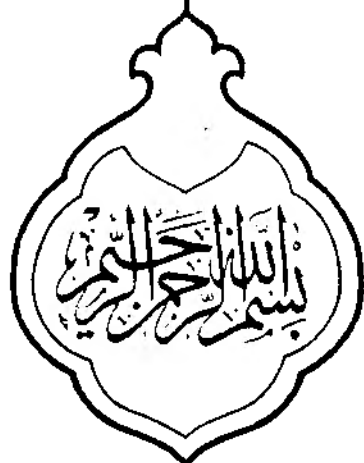
﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾

(سورة الحشر آية ٧)

جميع حقوق الملكية الفكرية والفنية محفوظة

لدار

الفتح للإعلام العربي  
مصر



اسم الكتاب : فقه السنة

المقاس : ٢٤ × ١٧ سم

رقم الإيداع : ٢٠٠٤/٩٠٥٩

الترقيم الدولي : ٥ - ٢٤١ - ٥٥ - ٩٦٦ I.S.B.N.

الطباعة : الشركة الدولية للطباعة - ٦ أكتوبر

ت : ٨٣٣٨٢٤٠ ف : ٨٣٣٨٢٤١

الطبعة الأولى

١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

الإدارة : ٢٢ شارع خيرت السيدة زينب ت/ف ٧٩٢٥٢٢١

المكتبة : ٣٢ شارع الفلكي باب اللوق ت ٧٩٥١٠٧٣

فاكس ٢٦٠٦٦٧٥



## مقدمة الإمام الشهيد

### فضيلة الأستاذ حسن البنا

المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين

الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

﴿ وَمَا كَانُ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ [سورة التوبة آية ١٢٢]

أما بعد .. فإن من أعظم القربات إلى الله تبارك وتعالى نشر الدعوة الإسلامية ، وبث الأحكام الدينية ، وبخاصة ما يتصل منها بهذه النواحي الفقهية ، حتى يكون الناس على بينة من أمرهم في عبادتهم وأعمالهم ، وقد قال رسول الله ﷺ : « مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ ، وَإِنَّمَا الْعِلْمُ بِالتَّعْلَمِ ، وَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ لَمْ يُوْرَثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا ، وَإِنَّمَا وَرَثُوا الْعِلْمَ ، فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحِطِّ وَافِرٍ » .

وإن من ألطف الأساليب وأنفعها ، وأقربها إلى القلوب والعقول في دراسة الفقه الإسلامي - وبخاصة في أحكام العبادات ، وفي الدراسات العامة التي تقدم لجمهور الأمة - البعد به عن المصطلحات الفنية ، والتفريعات الكثيرة الفرضية ، ووصله ما أمكن ذلك بمأخذ الأدلة من الكتاب والسنة في سهولة ويسر ، والتنبية على الحيكم والفوائد ما أتيحت لذلك الفرصة ، حتى يشعر القارئون المتفقهون بأنهم موصولون بالله ورسوله ، مستفيدون في الآخرة والأولى ، وفي ذلك أكبر حافز لهم على الاستزادة من المعرفة ، والإقبال على العلم .

وقد وفق الله الأخ الفاضل الأستاذ الشيخ : السيد سابق ، إلى سلوك هذه السبيل ، فوضع هذه الرسالة السهلة المأخذ . الجمّة الفائدة ، وأوضح فيها الأحكام الفقهية بهذا الأسلوب الجميل . فاستحق بذلك مثوبة الله إن شاء الله ، وإعجاب الغيورين على هذا الدين ، فجزاه الله عن دينه وأُمَّته ودعوته خير الجزاء ، ونفع به ، وأجرى على يديه الخير لنفسه وللناس ، آمين .

حسن البنا



## مقدمة المؤلف

« الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين ، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين » .

أما بعد : فهذا الكتاب هو المجلد الأول من كتاب فقه السنة ، وهو يتناول مسائل من الفقه الإسلامي مقرونة بأدلتها من صريح الكتاب وصحيح السنة ، ومما أجمعت عليه الأمة .  
وقد غرّضت في يسر وسهولة ، وبسط واستيعاب لكثير مما يحتاج إليه المسلم ، مع تجنب ذكر الخلاف إلا إذا وجد ما يسوّغ ذكره فنشير إليه .

والكتاب في مجلداته مجتمعة يعطي صورة صحيحة للفقه الإسلامي الذي بعث الله به محمدًا ﷺ ، ويفتح للناس باب الفهم عن الله ورسوله ، ويجمعهم على الكتاب والسنة ، ويقضي على الخلاف وبدعة التعصب للمذاهب ، كما يقضي على الخرافة القائلة : بأن باب الاجتهاد قد شُدَّ .  
وهذه محاولات أردنا بها خدمة ديننا ، ومنفعة إخواننا ، ونسأل الله أن ينفع بها ، وأن يجعل عملنا خالصًا لوجهه الكريم ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

القاهرة في ١٥ من شعبان سنة ١٣٦٥ هـ .





## تمهيد

رسالة الإسلام وعمومها والغاية منها : أرسل الله محمداً ﷺ بالحنيفية السمحة ، والشريعة الجامعة ، التي تكفل للناس الحياة الكريمة المهذبة ، والتي تصل بهم إلى أعلى درجات الرقي والكمال . وفي مدى ثلاثة وعشرين عامًا تقريبًا ، قضاها رسول الله ﷺ ، في دعوة الناس إلى الله ، ثم له ما أراد من تبليغ الدين وجمع الناس عليه .

**عموم الرسالة :** ولم تكن رسالة الإسلام رسالة موضعية محددة ، يختص بها جيل من الناس دون جيل ، أو قبيل دون قبيل ، شأن الرسالات التي تقدمتها ، بل كانت رسالة عامة للناس جميعًا ، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، ولا يختص بها مصرٌ دون مصر ، ولا عصرٌ دون عصر ، قال الله تعالى : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴾ [الفرقان : ١] وقال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ [سبا : ٢٨] وقال تعالى : ﴿ قُلْ يَتَّبِعُوا النَّاسَ فِي رِسْوَالِ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَتَمِيتُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَمَّا نُكَلِّمُكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ [الأعراف : ١٥٨] ، وفي الحديث الصحيح : « كان كل نبي يُبعث في قومه خاصة ، ويُبعث إلى كل أحرر وأسود » . ومما يؤكد عموم هذه الرسالة وشمولها ما يأتي :

١ . أنه ليس فيها ما يصعب على الناس اعتقاده ، أو يشق عليهم العمل به ، قال الله تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة : ٢٨٦] وقال تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ ، [البقرة : ١٨٥] وقال تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج : ٧٨] . وفي البخاري من حديث أبي سعيد المقبري أن رسول الله ﷺ قال : « إن هذا الدين يسرٌ ، ولن يشاد الدين أحدٌ إلا غلبه » . وفي مسلم مرفوعًا : « أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة » .

٢ . أن ما لا يختلف باختلاف الزمان والمكان ، كالعقائد والعبادات ، جاء مفصلاً تفصيلاً كاملاً ، وموضحاً بالتصور المحيطة به ، فليس لأحد أن يزيد فيه أو ينقص منه ، وما يختلف باختلاف الزمان والمكان ، كالمصالح المدنية ، والأمور السياسية والحربية ، جاء مجملًا ، ليتفق مع مصالح الناس في جميع العصور ، ويهتدي به أولو الأمر في إقامة الحق والعدل .

٣ . أن كل ما فيها من تعاليم إنما يقصد به حفظ الدين ، وحفظ النفس ، وحفظ العقل ، وحفظ النسل ، وحفظ المال ، وبدهي أن هذا يناسب الفطر ويسير العقول ، ويجاري التطور ويصلح لكل زمان ومكان . قال الله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نَفْصِلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ (٢٢) قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ

وَالْإِيمَانُ وَالْبَغْيُ بغير الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْمَلُونَ ﴿٣٣﴾ ،  
[الأعراف : ٣٢ - ٣٣] وقال جل شأنه : ﴿ وَرَحِمَنِي وَسِعَتْ كُلُّ شَيْءٍ سَأَلْتُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ  
الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٦﴾ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوزًا عِنْدَهُمْ فِي  
التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ  
وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَإِذْ ذَٰلِكَ ءَامَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ  
الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾ ﴾ [الأعراف : ١٥٦ ، ١٥٧] .

الغاية منها : والغاية التي ترمي إليها رسالة الإسلام ، تركية الأنفس وتطهيرها عن طريق المعرفة بالله  
وعبادته ، وتدعيم الروابط الإنسانية وإقامتها على أساس من الحب والرحمة والإخاء والمساواة والعدل ،  
وبذلك يسعد الإنسان في الدنيا والآخرة ، قال الله سبحانه : ﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ  
يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَيَّ ضَلَّالِينَ مُبِينِينَ ﴾ [الجمعة : ٢] . وقال  
تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ [الأنبياء : ١٠٧] . وفي الحديث : « أنا رحمة مهداة » .

### التشريع الإسلامي أو : الفقه

والتشريع الإسلامي ناحية من النواحي الهامة التي انتظمتها رسالة الإسلام ، والتي تمثل الناحية العلمية من  
هذه الرسالة . ولم يكن التشريع الديني المحض . كأحكام العبادات - يصدر إلا عن وحي الله لنبيه ﷺ ، من  
كتاب أو سنة ، أو بما يقرره عليه من اجتهاد ، وكانت مهمة الرسول لا تتجاوز دائرة التبليغ والتبيين ، ﴿ وَمَا  
يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم : ٣ ، ٤] .

أما التشريع الذي يتصل بالأمور الدنيوية ، من قضائية وسياسية وحرية ، فقد أمر الرسول ﷺ بالمشاورة  
فيها ، وكان يرى الرأي فيرجع عنه لرأي أصحابه ، كما وقع في غزوة بدر وأحد ، وكان الصحابة رضوان الله  
عليهم يرجعون إليه ﷺ ، يسألونه عما لم يعلموه ، ويستفسرونه فيما خفي عليهم من معاني النصوص ، ويعرضون  
عليه ما فهموه منها ، فكان أحياناً يقرهم على فهمهم ، وأحياناً يبين لهم موضع الخطأ فيما ذهبوا إليه .  
والقواعد العامة التي وضعها الإسلام ، ليسير على ضوئها المسلمون هي :

١ - التَّهَيُّ عَنْ الْبَحْثِ فِي مَا لَمْ يَقَعْ مِنَ الْحَوَادِثِ حَتَّى يَقَعَ : قال الله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيَنَّكَ ءَامَنُوا لَا  
تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِّ لَكُمْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبَدِّلُ لَكُمْ عَمَّا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ عَفْوٌ  
حَلِيمٌ ﴾ [المائدة : ١٠١] . وفي الحديث « أن النبي ﷺ نهى عن الأغلوطات » ، وهي المسائل التي لم تقع .

٢ - تَجَنُّبُ كَثْرَةِ السُّؤَالِ وَعُضْلِ الْمَسَائِلِ : ففي الحديث : « إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ ،  
وَإِضَاعَةَ الْمَالِ » . وعنه ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ فَرَائِضَ فَلَا تَضِيعُوهَا ، وَحَدَّ حُدُودًا فَلَا تَعْتَدُوهَا ، وَحَرَّمَ أَشْيَاءَ  
فَلَا تَتَهَكَّوْهَا ، وَسَكَتَ عَنْ أَشْيَاءَ رَحِمَهُ بِكُمْ مِنْ غَيْرِ نَسِيَانٍ فَلَا تَبْحَثُوا عَنْهَا » . وعنه ﷺ أيضاً : « أَعْظَمُ  
النَّاسِ جُزْأً مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحْزَمْ فَحُزِّمْ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ » .



٣ - البعد عن الاختلاف والتفرق في الدين: قال الله تعالى: ﴿وَبِهِدَاهِهِ أَتَمُّكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [المؤمنون: ٥٢]. وقال تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَنَزَعُوا فَنَفْسُكُمْ وَتَذَهَبَ بِحُكْمِ﴾ [الأعراس: ٤٦]. وقال تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ فَرْقٌ دِينُهُمْ وَكَانُوا شَيْعًا لُسْتِ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأعراس: ١٥٩]. وقال تعالى: ﴿وَكَانُوا شَيْعًا﴾ [الروم: ٣٢]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاتَّخَذُوا مِنْ بَيْنِ مَا هُمْ أَلَيْتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥].

٤ - رد المسائل المتنازع فيها إلى الكتاب والسنة: عملاً بقول الله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [اسساء: ٥٩] وقوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠]، وذلك لأن الدين قد فصّله الكتاب، كما قال الله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، وقال تعالى: ﴿مَا قَرَأْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأعراس: ٣٨]، وبينته السنة العملية، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]. وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥] وبذلك تم أمره، ووضحت معالمه، قال الله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

وما دامت المسائل الدينية قد بُيِّنَتْ على هذا النحو، وما دام الأصل الذي يُرجع إليه عند التحاكم معلوماً، فلا معنى للاختلاف ولا مجال له، قال تعالى: ﴿وَأَنَّ الدِّينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لِي شِقَاقِي بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ١٧٦]، وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]. على ضوء هذه القواعد، سار الصحابة ومن بعدهم من القرون المشهود لها باخبر، ولم يقع بينهم اختلاف، إلا في مسائل معدودة، كان مرجعه التفاوت في فهم التصور، وأن بعضهم كان يعلم منها ما يخفى على البعض الآخر.

فلما جاء أئمة المذاهب الأربعة تبعوا سنن من قبلهم، إلا أن بعضهم كان أقرب إلى السنة، كاخجازين الذين كثر فيهم حملة السنة ورواة الآثار، والبعض الآخر كان أقرب إلى الرأي كالعراقيين الذين قل فيهم حفظة الحديث، لتناهي ديارهم عن منزل الوحي. بذل هؤلاء الأئمة أقصى ما في وسعهم لتعريف الناس بهذا الدين وهدايتهم به، وكانوا ينهاون عن تقليدهم ويقولون: لا يجوز لأحد أن يقول قولنا من غير أن يعرف دليلنا، وصريحنا أن مذهبهم هو الحديث الصحيح؛ لأنهم لم يكونوا يقصدون أن يُقلدوا كالمعصوم عليه السلام. بل كان كل قصدهم أن يُعربوا الناس على فهم أحكام الله. إلا أن الناس بعدهم قد فترت همهم، وضعفت عرائمهم، وتحركت فيهم عريضة المحاكاة والتقليد، فكتفى كل جماعة منهم بمذهب معين ينظر فيه، ويعول عليه، ويتعصب له، ويدل كل ما أوتي من قوة في نصرته، وينزل قول إمامه مرة قول الشارع، ولا يستحير لنفسه أن يفتي في مسألة بما يحالف ما سببطه إمامه، وقد بلغ الغش في الثقة بهؤلاء الأئمة حتى قال الكرخي: كل آية أو حديث يُحالف ما عليه أصحابنا فهو مؤول أو منسوخ.

وبالتقليد والتعصب للمذاهب فقدت الأمة الهداية بالكتاب والسنة، وحدث اقوال بانسداد باب الاجتهاد، وصارت الشريعة هي أقوال الفقهاء، وأقوال الفقهاء هي الشريعة، واعتبر كل ما يخرج عن أقوال الفقهاء مبتدعاً لا يؤتق بأقواله، ولا يُعتدّ بفتاويه. وكان مما ساعد على انتشار هذه الروح الرجعية، ما قام به الحكّام والأغنياء من إنشاء المدارس، وقصر التدريس فيها على مذهب أو مذاهب معينة، فكان ذلك من أسباب الإقبال على تلك المذاهب، والابصراف عن الاجتهاد؛ محافظة على الأرزاق التي رُتبت لهم! سأل أبو زرعة شيخه البلقيني قائلاً: ما نقصير الشيخ تقي الدين السكّني عن الاجتهاد وقد استكمل آله؟ فسكت البلقيني، فقال أبو زرعة: فما عدي أن الامتناع عن ذلك إلا للوظائف التي قدّرت للفقهاء على المذاهب الأربعة، وأنّ من خرج عن ذلك لم ينلْ شيء من ذلك، وحُرِمَ ولاية القضاء، وامتنع الناس عن إفتائه، ونسبت إليه الدعة. فانتسم البلقيني وواقفه على ذلك. وبالعكوف على التقليد، وفقد الهدية بالكتاب والسنة، والاقول بانسداد باب الاجتهاد وقعت الأمة في سُرٍّ وبلاء، ودحت في لجحْرِ الصّت الذي حدّرها رسول الله ﷺ منه.

كان من آثار ذلك أن اختلفت الأمة شيعاً وأحزناً، حتى إنهم اختلفوا في حكم تزوّج الحنفية بالشافعي، فقال بعضهم: لا يصح، لأنها تشكُّ<sup>(١)</sup> في إيمانها، وقال آخرون: يصح قياساً على الدمية، كما كن من آثار ذلك انتشار البدع، واحتفاء معالم السنن، وخمود الحركة العقلية، ووقف الشطط الفكري، وصياع الاستقلال العلمي، الأمر الذي أدى إلى ضعف شخصية الأمة، وأفقدتها الحياة المنتجة، وقعد بها عن السير والهوص، ووجد الدّحلاء بدلت ثغراتٍ ينفدون منها إلى صميم الإسلام. مرّت السّنون، وانقضت القرون، وفي كلّ حين يبعث الله لهذه الأمة من يحدّد لها دينها، ويوقظها من سباتها، ويوحّيها الوجهة الصّالحة، إلا أنها لا تكاد تستيقظ حتى تعود إلى ما كانت عليه، أو أشدّ مما كانت.

وأخيراً انتهى الأمر بالتشريع الإسلامي، الذي نظم الله به حياة الناس جميعاً، وجعله سلاحاً معاشهم ومعادهم، إلى دركة لم يسبق لها مثيل؛ وبرل إلى هوةٍ سحيقة، وأصبح الاشتغال به مفسدةً لعقل والقلب، ومضیعةً للرمس، لا يفيد في دين الله ولا يظّم من حياة الناس. وهذا مثالٌ لما كتبه بعض اشفهاء المتأخّرين: عرّف ابن عرفة الإحارة فقال: بيع مضعة ما أمكس نقه، غير سفيّة ولا حيوان، لا يعقل بعوض غير ناشئ عنها، بعضه يتبعّض تبعيضها. فاعترض عليه أحد تلاميذه، بأن كلمة بعض تنافي الاختصار، وأنه لا ضرورة لذكرها، فتوقف الشيخ يومين، ثم أحاب بما لا طائل تحته.

وقف التشريع عند هذا الحدّ، ووقف العلماء لا يستطيعون غير المتون، ولا يعرفون غير الحواشي وما فيها من إيراداتٍ واعتراضاتٍ وألغاز، وما كُتب عليها من تقريرات، حتى وثت أوروبا على الشرق تصفّعه بيدها، وتركته برحمتها، فكان أن تيقّظ على هذه الصّربات، وتلمت ذات اليميز ودات الشمال، فإذا هو متحلّف عن رُكّب الحياة الزاحف، وقاعدٌ بينم القافلة تسير، وإذا هو أمام عالمٍ جديد، كنه الحياة والقوّة

(١) لأن الشائعة بحورون أن قول نسيم أن مؤمن إن شاء الله

ولإنتاج، فراعته ما رأى، وبهره ما شاهد، فصاح الدين تنكروا لتاريخهم وعقوا آباءهم، وسوا دينهم وتقاليدهم: أن ها هي دي أوروبا يا معشر الشرقيين، فسلكوا سبيلها، وقلدوه في خبرها وشرها، وديانها وكفرها، وحنوها ومرها، ووقف الحامدون موقفًا سلبيًا يكثر من الحوقلة والترحيع، وانطوا على أنفسهم، ولزموا بيوتهم، فكان هذا برهانًا آخر على أن شريعة الإسلام لدى المعرورين لا تخاري التطور، ولا تتمشى مع الزمن، ثم كانت النتيجة الحتمية، أن كان التشريع الأجسي الدحيل هو الذي يهيمن على الحياة الشرقية، مع منافاته لدينها وعاداتها وتقاليدها، وإن كانت الأوضاع الأوروبية هي التي تغزو البيوت والشوارع والمستديات والمدارس والمعاهد، وأخذت موجتها تقوى وتتغلب على كل ناحية من النواحي حتى كاد الشرق ينسى دينه وتقاليده ويقطع الصلة بين حاضره وماضيه، إلا أن الأرض لا تخلو من قائم لله بحجة، فهبّ دعاة الإصلاح يهيئون بهؤلاء المخدوعين بالغريين، أن: خذوا حذرکم، وكفوا عن دعايتکم، فإن ما عليه الغربيون من فساد الأخلاق لا بدّ وأن ينتهي بهم إلى العقاب السوای، وأنهم ما لم يصلحوا فصرهم بالإيمان الصحيح، ويعذلوا طباعهم بالمثل العليا من الأخلاق، فسوف تنقلب علومهم أداة تخريب وتدمير، وتحول مدنيتهم إلى نار تلتهمهم وتقضي عليهم القضاء الأخير: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِمَدْيَنَ إِذْ دَاوَتْ الْوَمَاةُ ۚ أَلَيْسَ لَمْ يَخْلُقْ مِثْلَهُ فِي الْإِنْدِ ۚ وَتَمُودَ الَّذِي جَاءَ الْبَأْسَ يَنْفَوَا ۚ وَفِرْعَوْنَ ذِي الْأَوْتَارِ ۚ الَّذِينَ طَعَوْا فِي الْإِنْدِ ۚ فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفُسَادَ ۚ فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ ۚ إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾ [الفجر: ١٤-٦]. ويصيحون بهؤلاء الجامدين: دونكم التبع الصافي، والهدي الكريم، لنسج الكتاب وهدى السنة، خذوا منهما دينكم، وبشروا بهما غيركم، فعند ذلك تهتدي بكم هذه الدنيا الحائرة، وتسعد بكم هذه الإنسانية المعذبة: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١]. وكان من فضل الله أن استجاب لهذه الدعوة رجال بررة، وتفتت قلوب مخلصه، واعتنقها شباب وهبها أعز ما يملك من الأموال والأنفس.

فهل أذن الله لنوره أن يشرق على الأرض من جديد؟ وهل أراد للإنسان أن يحيا حياة طيبة، يسودها الإيمان والحب والإحسان والعدل؟ هذا ما تشهد به الآيات: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح: ٢٨]. ﴿سَرَّيْنَهُمَا يَأْتِيَانَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَقٌّ يَشِينَنَّ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [نصلى: ٥٣].







## الطَّهَارَةُ (١)

المياه وأقسامها : القسم الأول من المياه : الماء المطلق : وحكمه أنه طهورٌ، أي أنه طاهرٌ في نفسه مطهِّرٌ لغيره، ويندرج تحته من الأنواع ما يأتي :

١ - ماء المطر والثلج والبرد : لقول الله تعالى : ﴿وَيَزِيلُ عَنْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ﴾ [ الأنفال : ١١ ] ، وقوله تعالى : ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [ الفرقان : ٤٨ ] ، ولحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ إذا كَبَّرَ في الصلاة سَكَتَ هُنَيْهَةً قَبْلَ الْقِرَاءَةِ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ - بَأَيِّ أَنتَ وَأُمِّي - أَرَأَيْتَ سَكُوتَكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ مَا تَقُولُ؟ قَالَ : «أَقُولُ : اللَّهُمَّ ، بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ ، اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنْ خَطَايَايَ بِالْثَّلَجِ وَالْمَاءِ وَالْبَرْدِ» رواه الجماعة إلا الترمذي . [ البخاري (٧٤٤) ومسلم (٥٩٨) وأبو داود (٧٨١) والنسائي (٦٠) ] .

٢ - ماء البحر : لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا نَرْكَبُ الْبَحْرَ ، وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ عَطَشْنَا ، أَفَتَتَوَضَّأُ بِمَاءِ الْبَحْرِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «هُوَ الطَّهُورُ» (٢) ماؤه ، الحُلُّ مِيتَهُ ، رواه الخمسة ، [أبو داود (٨٣) والترمذي (٦٩) والنسائي (٥٩) وابن ماجه (٣٨٦) ومالك (٢٢ / ١) ] . وقال الترمذي : هذا الحديث حسن صحيح ، وسألت محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث فقال : حديث صحيح .

٣ - ماء زمزم : لما روي من حديث علي رضي الله عنه : «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، دَعَا بِسَجْلٍ (٣) مِنْ مَاءِ زَمْزَمٍ فَشَرِبَ مِنْهُ وَتَوَضَّأَ» . رواه أحمد . [أحمد (٧٦ / ١) من رواية ابنه عبد الله] .

٤ - الماء المتغير بطول المكث ، أو بسبب مفره ، أو بمخالطة ما لا ينفك عنه غالبًا ، كالطَّحْلَبِ وورق الشجر ، فإن اسم الماء المطلق يتناوله باتفاق العلماء . والأصل في هذا الباب أن كل ما يصدق عليه اسم الماء مطلقاً عن التقييد يصح التطهر به ، قال الله تعالى : ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [ المائدة : ٦ ] .

القسم الثاني : الماء المستعمل : وهو المنفصل من أعضاء المتوضِّئ والمغتسل ، وحكمه أنه طهورٌ كالماء المطلق ، سواء بسواء ، اعتباراً بالأصل ، حيث كان طهوراً ، ولم يوجد دليلٌ يخرجُه عن طهوريته ، ولحديث الرُّبَيْعِ بنتِ مُعَوِّذٍ في وصف وضوء رسول الله ﷺ ، قالت : «ومسح رأسه بما بقي من وضوء في يديه» .

(١) وهي إما حقيقية كالطهارة بالماء ، أو حكمية كالطهارة بالتراب في التيمم .

(٢) لم يقل رسول الله ﷺ في حواء «نعم» لقرب الحكم بعلته وهو اظهورية المشابهة في بابها ، ورده حكماً لم يسأل عنه ، وهو حل امية ، إيماناً للعائدة . وفادة حكم آخر غير استنوب عنه ، ويتأكد ذلك عند ظهور الحاجة إلى الحكم ، وهذا من محاسن الفتوى .

(٣) السجل : الدنو نموء

رواه أحمد [أحمد (٣٥٨/٦)]. وأبو داود، ولفظ أبي داود: «أن رسول الله ﷺ مسح رأسه من فصل ماء كان بيده». [أبو داود (١٣٠)]، وعن أبي هريرة رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ اغتسل في بعض طرق المدينة وهو جنب، فانخس منه، فذهب فاغتسل، ثم جاء فقال: «أين كنت يا أبا هريرة؟» فقال: كنت جنباً، فكرهت أن أحالسك وأنا على غير طهارة، فقال: «سبحان الله إن المؤمن لا يتجسس» رواه الجماعة. [البحاري (٢٧٣) ومسلم (٣٧١) وأبو داود (٢٣١) والترمذي (١٢١) والنسائي (٢٦٩) وابن ماجة (٥٣٤)]. ووجه دلالة الحديث: أن المؤمن إذا كان لا ينحس؛ فلا وجه لجعل الماء فاقداً للطهورية بمجرد مماسه له؛ إذ غايته التقاء ظاهر بظاهر وهو لا يؤثر، قال ابن المنذر: روي عن عبي بن عمر وأبي أمامة وعطاء والحسن ومكحول والسعي: أنهم قالوا: فيمن نسي مسح رأسه فوجد بللاً في لحيته: يكفيه مسحه بذلك، قال: وهذا يدل على أنهم يرون الماء المستعمل مطهراً، وبه أقول. وهذا المذهب إحدى الروايات عن مالك والشافعي، ونسبه ابن حزم إلى سفيان الثوري وأبي ثور وجميع أهل الظاهر.

**القسم الثالث: الماء الذي خالطه طاهر:** كالصابون والزعفران والدقيق وغيرها من الأشياء التي تنفك عنها غالباً، وحكمه أنه طهور ما دام حافظاً لإطلاقه، فإن خرج عن إطلاقه بحيث صار لا يتناول اسم الماء المطلق كان طاهراً في نفسه، غير مطهر لغيره، فعن أم عطية قالت: دخل علينا رسول الله ﷺ، حين توفيت ابنته «رينب» فقال: «اغسلنها ثلاثاً أو حمساً أو أكثر من ذلك - إن رأيتن - بماء وسدر، واجعلن في الأخيرة كافوراً أو شيئاً من كافور، فإذا فرغتن فأذني»، فمما فرغن آذناه، فأعطانا جفوه فقال: «أشعرنها إياه» تعني: إزاره، رواه الجماعة. [البحاري (١٢٥٨) ومسلم (٩٣٩) وأبو داود (٣١٤٢) والترمذي (٩٩٠) والنسائي (١٨٨٠) وابن ماجة (١٤٥٨)]، والميت لا يعسل إلا بما يصح به التطهير للحی، وعند أحمد والنسائي وابن خزيمة من حديث أم هانئ: «أن النبي ﷺ اغتسل، هو وميمونة من إناء واحد، قصعة فيها أثر العجين»، [النسائي (٢٤٠) وأحمد (٣٤٢/٦) وابن خزيمة (٢٤٠)]، ففي الحديثين وجد الاختلاط، إلا أنه لم يبلغ بحيث يسلب عنه إطلاق اسم الماء عليه.

#### القسم الرابع: الماء الذي لاقته النجاسة: وله حالتان:

**الأولى:** أن تغیر النجاسة ضعه أو لونه أو ريحه، وهو في هذه الحالة لا يجوز التطهر به إجماعاً، نقل ذلك ابن المنذر وابن المنقر.

**الثانية:** أن يبقى الماء على إطلاقه: بأن لا يتغير أحد أوصافه الثلاثة، وحكمه أنه طاهر مطهر، قل أو كثر، دليل ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قام أعرابي فبال في المسجد، فقام إليه الناس ليقعوا به، فقال النبي ﷺ: «دعوه وأريقوا على بوله سخلاً من ماء، أو دواً»<sup>(١)</sup> من ماء؛ فإنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين، رواه الجماعة، إلا مسلماً، [البحاري (٢٢٠) وأبو داود (٣٨٠) والترمذي (١٤٧) والنسائي (٥٦)]

(١) السحل أو الدوا: وعاء به ماء



وابن ماجه (٥٢٩). وحديث أبي سعيد احديري رضي الله عنه قال : قيل : يا رسول الله ، أنتوضأ من بئر بُضاعة؟<sup>(١)</sup> فقال ﷺ : «الماء طهورٌ ، لا ينجسه شيء» رواه أحمد ، والشافعي ، وأبو داود ، والنسائي ، والترمذي وحششه ، [أبو داود (٦٦) والترمذي (٦٦) واسناني (٣٢٥) وأحمد (٣/ ٣١ و ٨٦) والشافعي (٣٥)] ، وقال أحمد : حديث بئر بُضاعة صحيح . وصححه يحيى بن معين ، وأبو محمد بن حزم . وإلى هذا ذهب ابن عباس ، وأبو هريرة ، والحسن البصري ، واسم المسيب ، وعكرمة ، وابن أبي ليلى ، والثوري ، وداود الظاهري ، والنخعي ، ومالك ، وغيرهم . وقال الغزالي : وددت لو أن مذهب الشافعي في المياه ، كان كمذهب مالك .

وأما حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : «إذا كان الماء قلتين ، لم يحمل الخبث» . رواه الخمسة ، [أبو داود (٦٣) والترمذي (٦٧) والنسائي (٥٢) وبنحوه ابن ماجه (٥١٧) وأحمد (٢/ ١٢ و ٣٨)] . فهو مضطرب سنداً ومثلاً ، قال ابن عبد البر في «التمهيد» : ما ذهب إليه الشافعي من حديث القلتين ، مذهب ضعيف من جهة النظر ، غير ثابت من جهة الأثر .

### السُّور

السُّور : هو ما بقي في الإناء بعد الشرب ، وهو أنواع :

١ - سور آدمي : وهو طاهر من المسلم ، والكافر ، والجنب ، واحائض . وأما قول الله تعالى : ﴿الْمُتْرِكُوتَ يَبِئْسَ﴾ [التوبة : ٢٨] . فالمراد به نجاستهم المعنوية ، من جهة اعتقادهم الباطل ، وعدم تحرزهم من الأقدار والنجاسات ، لا أن أعيانهم وأبدانهم نجسة ، وقد كانوا يخالطون المسلمين ، وترد رسلهم ووفودهم على النبي ﷺ ، ويدخلون مسجده ، ولم يأمر بغسل شيء مما أصابته أبدانهم ، وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت : « كنت أشرب ، وأنا حائض ، فأناوله النبي ﷺ ، فبضع فاهُ على موضع في<sup>(٢)</sup> » . رواه مسلم [مسلم (٣٠٠)] .

٢ - سور ما يؤكل لحمه : وهو طاهر ؛ لأن لعبه متولّد من لحم طاهر فأخذ حكمه . قال أبو بكر بن المنذر : أجمع أهل العلم على أن سور ما أكل لحمه يجوز شربه ، والوضوء به .

٣ - سور البغل ، والحصار ، والسباع ، وخوارج الطير : وهو طاهر ؛ لحديث جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ : سئل : أنتوضأ بما أفضلت الحرم؟ قال : «نعم ، وما أفضلت السباع كلها» . أخرجه الشافعي ، والذارقطي ،

(١) بئر بضاعة بضم واء : بئر المدينة . قال أبو داود : سمعت قتية بن سعيد قال : سألت قبة بئر بضاعة عن عصفها؟ قال : كثير ما يكون فيها الداء إلى العدة . قلت : فإذا نقص؟ قال : دواب العورة . قال أبو داود : وقبرت أ. بئر بضاعة بردني مدنه عليها ثم درعه فإذا عرصه ستة أذرع ، وسألت ندي فتح لي باب لستال فأدحني إليه فسألت هل غير سؤها عما كنت عليه؟ قال : لا ، ورأيت فيها ماء متعير اللون ، درعته . فسئله بئر ع .

(٢) المراد به ﷺ كان يشرب من مكان ادي شرب منه

والبيهقي . [ شافعي (٤٠) ، ودارقطني (١٧٣) ، واسهقي في سنن كبرى (٢٤٩/١) ] . وقال : له أسايد إذا ضم بعضهما إلى بعض ، كنت قوية . وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : خرج رسول الله ﷺ في بعض أسفاره ليلاً ، فمروا على رجل حابس عند مقبرة<sup>(١)</sup> له ، فقال عمر رضي الله عنه : أولغت السباع عليك الليلة في مقراتك؟ فقال له السي رضي الله عنه : «يا صاحب المقبرة ، لا تخبره ، هذا متكلف ؛ لها ما حملت في نطوها ، ولما ما بقي شراب وطهور» . رواه الدارقطني (دارقطني (٣١) ) . وعن يحيى بن سعيد ، «أن عمر خرج في ركب فيهم عمرو بن العاص ، حتى وردوا حوصاً ، فقال عمرو : يا صاحب الحوص ، هل ترد حوصك السباع؟ فقال عمر : لا تحبرنا ، فإننا نرد على السباع ، وترد علينا» . رواه مالك في «الموطأ» . [ مالك في الموطأ (١) (٢٤٠٢٣) ] .

٤ - سُورُ الهَرَّةِ : وهو طاهر ؛ لحديث كشة ست كعب ، وكانت تحت أبي قتادة ، أن أبا قتادة دخل عليها فسكسب به وصوءاً ، فحاءت هرة تترب منه ، فأصغى<sup>(٢)</sup> لها الإناء ، حتى شربت منه ، قالت كبشة : فرأني أنظر ، فقال : أتعجبين يا سة أحي؟ فقالت : نعم ، فقال : إن رسول الله ﷺ قال : «إنها ليست بنجس ، إنما هي من أضوافين عليكم والضوافيات» . رواه الحمسة ، [أبو داود (٧٥) والترمذي (٩٢) ، والسنائي (٦٨) ، وابن ماجة (٣٦٧) ، وأحمد (٣٠٣٠٥) ] . وقال الترمذي : حديث حسن صحيح . وصححه البخاري وغيره .

٥ - سُورُ الْكَلْبِ ، والخنزير : وهو نجس ، يجب اجتنابه ؛ أما سور الكلب ، فما رواه البخاري ، ومسلم ، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «إذا شرب الكلب في إناء أحدكم ، فليغسله سبعاً» [البحري (١٧٢) ومسلم (٢٧٩) (٩٠) ] ، ولأحمد ، ومسلم : «طهور إناء أحدكم ، إذا ولغ فيه الكلب ، أل يعسه سبع مرات ، أولاهن بالتراب» . [مسلم (٢٧٩) (٩١) وأحمد (٤٢٧/٢) من حديث أبي هريرة ] . وأما سور الخنزير ؛ فلجبه ، وقدرته .

### النجاسة

النجاسة : هي القدارة التي يحب على المسم أن يتزرة عنها ، ويعسل ما أصابه منها ؛ قال الله تعالى . ﴿وَسَكَ فَطَرَ﴾ [المائدة : ٤] ، وقال تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ﴾ [البقرة : ٢٢٢] ، وقد رسول الله ﷺ : «الطهور شطر الإيمان» . [مسلم (٢٢٣) والترمذي (٣٥١٧) والسنائي (٢٤٣٦) وابن ماجة (٢٨٠) عن أبي مالك الأشعري] . ولها مباحث ، نذكرها فيما يلي :

### أنواع النجاسات<sup>(٣)</sup> :

١ - المَيْتَةُ : وهي ما مات حتف أنفه ؛ أي : من غير تذكية<sup>(٤)</sup> ، ويلحق بها ما قُطع من الحي ؛ لحديث أبي وقيل الشيثي قال : قال رسول الله ﷺ : «ما قُطع من البهيمة وهي حيّة فهو ميتة» . رواه أبو داود ،

(٢) أصغى أي أمال

(١) مقبرة الخوص الذي يحتج فيه الماء

(٣) النجاسة إما أن تكون حسية مثل البول ولدم ، وإما أن تكون حكمية كجدة

(٤) أي من غير ذبح شرعي . ذكى اشاه أي ذبحها .

والترمذي وحسنه . قال . ولعمل على هذا عند أهل العلم . [أبو داود (٢٨٥٨) والترمذي (١٤٨٠)]  
ويستثنى من ذلك :

أ - ميتة نسمك والجراد ، فإنها طاهرة ؛ لحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله ﷺ : «أَحِلُّ لَنَا مَيْتَانِ وَدِمَانٌ ، أَمِ الْمَيْتَتَانِ فَاحِوتٌ<sup>(١)</sup> والجراد . وأما الدمان فالكسد والصَّحَالُ» . رواه أحمد ، والشافعي ، وإسحاق ، والبيهقي ، والدارقطني ، [إسحاق (٣٣١٤) وأحمد (٩٧/٢) والدارقطني (٤٦٨٧) والشافعي (٦٠٧) والبيهقي في الكبرى (١٠/٧)] . والحديث ضعيف . لكن الإمام أحمد صحَّح وقفه ، كما قاله أبو زرعة . وأبو حاتم ، ومثل هذا به حكم الرفع ؛ لأن قول الصحابي : أحل لنا كذا ، وحُرِّمَ علينا كذا . مثل قوله : أمرنا . و : نُهيْنَا . وقد تقدم قول الرسول ﷺ في البحر : «هو الطَّهْرُ ماؤه ، الحل مَيْتُهُ» . [سبق تخريجه] .

ب - ميتة ما لا دم له سائل ؛ كالنمل ، والنحل ، ونحوها ، فإنها طاهرة إذا وقعت في شيء وماتت فيه لا تنجسه . قال ابن المنذر : لا أعلم خلافاً في طهارة ما ذكر ، إلا ما روي عن الشافعي ، والمشهور من مذهبه أنه نجس ، ويُعْفَى عنه إذا وقع في المائع ، ما لم يغيره .

ج - عظم الميتة ، وقرنها ، وظفرها ، وشعرها ، وريشها ، وجلدها ، وكل ما هو من جنس ذلك طاهر ؛ لأن الأصل في هذه كلها الطهارة ، ولا دليل على النجاسة . قال الزَّهْرِيُّ في عظام الموتى ؛ نحو الفيل ، وغيره : أدركت ناساً من سلف العلماء يمتشطون بها ، وَيُدْهِنُونَ فيها ، لا يرون به بأساً . رواه البخاري ، وعن ابن عباس ؓ قال : تُصَدَّقُ على مولاةٍ لِمَيْمُونَةَ بشاةٍ ، فماتت ، فمَرَّ بها رسول الله ﷺ ، فقال : «وَهَلَّا أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا ، فِدْبَعْتُمُوهُ ، فانتفعتُم به؟» ، فقالوا : إنها ميتة . فقال : «إِنَّمَا حُرِّمَ أَكْلُهَا» . رواه الجماعة ، إلا أن ابن ماجه قال فيه : عن مَيْمُونَةَ ، وليس في البخاري ، ولا النسائي ذكر الدباغ ، [البحاري (١٤٩٢) و(٢٢٢١) ومسلم (٣٦٣) وأبو داود (٤١٢٠) والنسائي (٤٢٤٥) وابن ماجه (٣٦١٠)] ، وعن ابن عباس ؓ قال : «قَدْ لَّا أَحَدٌ فِي مَا أَوْجَى إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً» [الأنعام : ١٤٥] . إلى آخر الآية ، وقال : «إِنَّمَا حَرَّمَ مَا يَزُكُّ مِنْهَا ، وهو اللحم ، فأما الجِذُّ ، والقِدُّ<sup>(٢)</sup> ، والسُّرُّ ، والعَظْمُ ، ولَشَعْرُهُ ، والصُّوفُ ، فهو حلال » ، رواه ابن المنذر ، وابن أبي حاتم ، وكذلك أنفحة الميتة ولبنها طاهر ؛ لأن الصحابة لما فتحوا بلاد العراق ، أكلوا من جبن المجوس ، وهو يعمل بالأنفحة ، مع أن ذنائبهم تعتبر كالميتة ، وقد ثبت عن سلمان الفارسي ؓ أنه سئل عن شيء من الجبن ، واستسمن ، والفراء؟ فقال : الحلال ما أحله الله في كتابه . وإحرام ما حَرَّمَ الله في كتابه ، وما سكت عنه ، فهو مما عفا عنه . ومن المعلوم ، أن السؤال كان عن جبن المجوس . حينئذ كان سلمان نائب عمر بن الخطاب ؓ على المدائن .

(١) احوت النسمك

(٢) القد بكسر القاف ، بناء من جلد ، ١ . هـ قاموس .

٢- **الذَّم** : سوء كان دَمُ مَسْمُوحًا . أي : مَسْمُوحًا . كدَمِ لَدِي يَحْرِي مِنْ مَسْمُوحٍ ، أَمْ دَمٌ حَيْضٌ ، إِلَّا أَنَّهُ يُعْفَى عَنِ التَّسِيرِ مِنْهُ ، وَعَنْ نَسِ حَرِيحٍ ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ ذُو دَمٍ مَسْمُوحٍ ﴾ [الأعم ١٤٥] . قَالَ الْمَسْمُوحُ لَدِي يُهْرَاقُ ، وَلَا سَأْسَ بِمَا كَانَ فِي الْعُرُوقِ مِنْهَا . أخرجهُ ابنُ سَدرٍ ، وَعَنْ أَبِي مُحَبَّرٍ ، فِي لَدَمٍ يَكُونُ فِي مَذْبَحِ اشْتَاءٍ ، وَالدَّمُ يَكُونُ فِي أَعْلَى الْقُدْرِ؟ قَالَ لَا سَأْسَ ، إِذَا نَهَى عَنْ لَدَمِ الْمَسْمُوحِ . أخرجهُ عَدَسٌ حَمِيدٌ ، وَأَبُو سَيْبٍ ، وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَمَا تَأْكُلُ الْحَمَّ ، وَالدَّمُ حَصُوطٌ عَلَى الْقُدْرِ . وَقَالَ أَحْمَسٌ مَا رَأَى الْمَسْمُومَ يَصُوبُ فِي حَرَاحَاتِهِمْ . ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ ، [سَخَارِيُّ تَعْبَقٌ فِي كِتَابِ الْوُصُوءِ بَابِ (٣٤) . مِنْ مَاءٍ صَوَّبَ لَمْ يَكُنْ صَوَّبًا] . وَقَدْ صَحَّ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ضَمَى ، وَحَرَّحَهُ يَتَغَتُّ دَمًا<sup>(١)</sup> ، قَالَهُ أَحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» ، وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَرَى نَاسًا بِالْقَضَرَةِ وَالْقَصْرَتَيْنِ فِي الصَّلَاةِ . [سُيُ شِبْهٌ فِي «نُصَبِ» (١) ، ١٢٨] . وَأَمَّا دَمُ السَّرَاعِيَةِ ، وَمَا يَتَرَشَّحُ مِنَ الدَّمِ ، فَإِنَّهُ يُعْفَى عَنْهُ ؛ هَذِهِ الْأَنْثَارُ ، وَسُئِلَ أَبُو مُجَلِّبٍ ، عَنْ الْقَيْحِ بِصَيْبِ الدَّمِ وَالتَّوْبِ؟ فَقَالَ : لَيْسَ بِشَيْءٍ ، وَإِنْ ذَكَرَ اللَّهُ لَدَمًا ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْقَيْحَ . وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ : وَيَحْتَ غَسْلُ التَّوْبِ مِنَ الْمُدَّةِ ، وَالْقَيْحِ ، وَالصَّدِيدِ . قَالَ : وَنَمَ يَقَعُ دَلِيلٌ عَلَى نَجَاسَتِهِ . وَالْأَوَّلَى أَنَّ بَقِيَّةَ الْإِنْسَانِ يَقْدَرُ الْإِمْكَانَ .

٣- **لَحْمُ الْخَنَزِيرِ** : قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ ذُو دَمٍ مَسْمُوحٍ ذُو لَحْمٍ خَنَزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ ﴾ [الأعم ١٤٥] . أَيُ ؛ فَإِنْ ذَلِكَ كَمِ حَيْثُ ، تَعَاثَرُ طَبَاقُ سَلِيمَةٍ ، فَالضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ ، وَيُحَوَّرُ الْخُرُوعُ بِشَعْرِ الْخَنَزِيرِ ، فِي أَضْهَرِ قَوْلِ الْعُلَمَاءِ .

٤ . ٥ . ٦- **قِيَاءُ الْآدَمِيِّ** ، وَبَوْلُهُ ، وَرَجِيغُهُ : وَحَسَنَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا ، إِلَّا أَنَّهُ يُعْفَى عَنِ تَسِيرِ بَقِيَّةٍ ، وَيُخَفَّفُ فِي نَوَاصِي لَدِي لَمْ يَأْكُلْ طَعَامًا ، فَيَكْتَفَى فِي تَصْهِيرِهِ بِالرُّشِّ ؛ لِخَدِيثِ أُمِّ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا أَتَتْ أَسِيًّا بِثَلَاثَةِ دَنَانِيرٍ ، لَمْ يَنْبَغْ أَنْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ ، وَأَنْ يَسْهَأَ ذَلِكَ بِأَلٍ فِي جَنْحِ السَّيِّئَةِ ، فَعَدَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ مَاءٍ ، فَصَحَّه<sup>(٢)</sup> عَلَى تَوْبِهِ ، وَلَمْ يَعْسَلْهُ عَسَلًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، [سَخَارِيُّ (٢٢٣) ، وَمُسْلِمٌ (٢٨٧) (١٠٤) ١] . وَعَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «يُؤَى الْغَلَامُ يَصْصَحُ عَلَيْهِ ، وَيُؤَى الْخَارِيَةُ يُغْسَلُ» . قَالَ قَتَادَةُ : وَهَذَا مِنْ مَاءٍ يَطْعَمُ ، فَإِنْ صَعِمَا ، غَسَلَ بَوْبَهُمَا . رَوَاهُ أَحْمَدُ - وَهَذَا لَفْظُهُ - وَأَصْحَابُ سُنَنِ إِلَّا السُّنَنِي ، أَبُو دَاوُدَ (٣٧٧) وَابْنُ مَرْدِي (٦١٠) وَابْنُ مَاجَهَ (٥٢٥) وَأَحْمَدُ (٧٦/١) ، قَالَ خَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» : وَبَسَدَهُ صَحِيحٌ ، ثُمَّ إِنْ لَفَّضَ بِمَا يَحْرِي ، مَا دَامَ أَنْصَبِي يَقْتَصِرُ عَلَى الرِّضَاعِ ، أَمَا إِذَا أَكَلَ الطَّعَامَ عَلَى حِفْهِ لُغَادِيَّةٍ ، فَإِنَّهُ يَحْتَ الْعَسَلُ ، وَلَا خِلَافَ ، وَلَعَلَّ سَبَّ الرِّحْصَةِ فِي الْإِكْتِفَاءِ نَصَحَهُ وَلَوْعَ النَّاسِ بِحَمَمِهِ ، الْمُفْضِي إِلَى كَثَرَةِ تَوْبِهِ عَلَيْهِمْ ، وَمُسْقَاةَ عَسَلِ تَبَاهِهِمْ ، فَخَفَّفَ فِيهِ ذَلِكَ .

٧- **الْوُدْيُ** : وَهُوَ مَاءٌ يُصَبُّ تَخَيُّنًا يَحْرَحُ بَعْدَ الْبَوْلِ ، وَهُوَ نَجَسٌ ، مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ ، قَالَتْ عَائِشَةُ : وَأَمَّا الْوُدْيُ ، فَإِنَّهُ يَكُونُ بَعْدَ الْبَوْلِ ، فَيَعْسَلُ ذَكَرَهُ وَأُنْثِيَهُ ، وَيَتَوَضَّأُ ، وَلَا يَغْتَسِلُ . رَوَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

(٢) نَحَسَ سَحَسَ

(١) شَبَّ أَيُ يَحْرِي

(٣) صَحَّ - يَعْنِي بِكَثَرَتِهِ مَكْثَرَةً لَا سَبْعَ حَرِيحٍ ، وَتَرَدَّدَهُ تَقَاوَرَهُ ، هُوَ يَرُدُّ بَارِشًا فِي بَرٍّ ، وَتُأْخَرُ

النبي، والودّي، والمذّي؛ أم النبي، ففيه الغسل، وأم المدي والودي، ففيهما إسباغ النّصهور. رواه الأثرم، والبيهقي، ولعله: وأم الودي والمدي، فقال: «اغسل ذكرك». أو: مداكيرك، وتوصاً وصوءك في الصلاة. {البيهقي في السنن (١/١٩٩)}

٨ - المذّي: وهو ماء يُبصّ رُجّ، يخرج عند التفكير في الجماع، أو عند الملاعة، وقد لا يشعر الإنسان بحروجه، ويكون من الرجل والمرأة، إلا أنه من امرأة أكثر، وهو نجس، باتفاق العلماء، إلا أنه إذا أصاب اليد، وحب غسله، وإذا أصاب لتوب، اكتفي فيه بمرش بالماء. لأن هذه نجاسة يشق الاحتراز عنها؛ لكثرة ما يصيب ثياب اشباب العزب، فهي أولى بالتحفيف من بول الغلام. وعن عليّ عليه السلام قال: «كنت رجلاً مذاءً، فأمرت رجلاً أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم؛ لمكان ابنته، فسأل، فقال: «توضاً، واغسل ذكرك». رواه البخاري وغيره، [بخاري (٢٦٩) والنسائي (١٥٢) وأحمد (١/١٢٥)]، وعن سهل بن حنيف رضي الله عنه قال: كنت ألقى من المذي شدةً وعناءً، وكنت أكثر منه الاغتسال، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فقار: «إنما يجزيك من ذلك الوضوء». فقلت: يا رسول الله، كيف بما يصيب ثوبي منه؟ قال: «يكفيك أن تأخذ كفّاً من ماء، فتنضج به ثوبك، حيث ترى أنه قد أصاب منه». رواه أبو داود، وابن ماجه، والترمذي، وقال: حديث حسن صحيح. أبو داود (٢١٠) والترمذي (١١٥) وابن ماجه (٥٠٦)، وفي الحديث محمد بن إسحاق، وهو ضعيف إذا عنعن؛ لكونه مدلساً، لكنه هنا صرح بالتحديث، ورواه الأثرم بنفط: «كنت ألقى من المذي عناءً، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم، فذكرت له ذلك، فقال: «يجزيك أن تأخذ حفنة من ماء، فترش عليه».

٩ - المنيّ: ذهب بعض العلماء إلى القول بنجاسته، والظاهر أنه طاهر، ولكن يُستحب غسله إذا كان رطباً، وفركه إن كان يابساً؛ قلت عائشة رضي الله عنها: «كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان يابساً، وأغسله إذا كان رطباً». رواه الدارقطني، وأبو عوانة، والبخاري، [الدارقطني (٤٤٣)] وأبو عوانة (٥٢٧)، وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن المني يصيب الثوب؟ فقال: «إنما هو بمنزلة المخط والبصاق، وإنما يكفيك أن تمسحه بخرقه، أو بإذخرة». رواه الدارقطني، والبيهقي، والطحاوي، [الدارقطني (٤٤١) والبيهقي في الكبرى (٢/٤١٨)]، والحديث قد اختلف في رفعه، ووقفه.

١٠ - بَزُولُ وِروثٍ ما لا يُؤْكَلُ لحمه: وهما نجسان؛ لحديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: أتى النبي صلى الله عليه وسلم الغائط، فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار، فوجدت حجرتين، والتمست الثالث، فلم أجده، فأخذت روثاً فأتيت بهما، فأخذ الحجرتين، وألقى الروث، وقال: «هذا رجس». رواه البخاري، وابن ماجه، وابن خزيمة، اسحاري (١٥٦) وابن ماجه (٣١٤) وابن جرير (٧٠). وزاد في رواية: «إنها ركس<sup>(١)</sup>»، إنها روثة حمار. ويعنى عن اليسير منه؛ لمشقة الاحتراز عنه، قال الوليد بن مسلم: قلت للأوزاعي: فأبوان الدواب، مما لا يؤكل لحمه، كالعل، والحمار، والفرس؟ فقال: قد كانوا يتنول بذلك في معاريهم، فلا يعسونه من جسد، أو ثوب. وأم بول وروث ما يؤكل لحمه، فقد ذهب إلى القول بظهوره ملك، وأحمد، وجماعة

من الشافعية . قال ابن تيمية : لم يذهب أحد من الصحابة إلى القول بنجاسته ، بل القول بحاسته قول محدث ، لا سلف له من الصحابة انتهى . قال أنس رضي الله عنه : قدم أناس من عكَل و غربة <sup>(١)</sup> ، فاحتوا المدينة ، فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بنقاح ، وأن يشربوا من أبوالها وألبانها . رواه أحمد ، والتبجح ، [إسحاري (٣٣٣) ومسنه (١١) وأحمد (١٠٧/٣)] . دل هذا الحديث على طهارة بول الإبل ، وغيرها من مأكول اللحم يقاس عليه ، قال ابن المنذر : ومن رعم أن هذا خاص بأولئك الأقوام ، لم يُصب ؛ إذ الخصائص لا تثبت إلا بدليل . قال : وفي ترك أهل العلم بيع أبعاد الغنم في أسواقهم ، واستعمال أنوال الإبل في أدويتهم ، قديماً وحديثاً ، من غير تكثير ، دليل على طهارتها . وقال الشوكاني : الظاهر طهارة الأبوال والأربال ، من كل حيوان يؤكل لحمه ؛ تمسكاً بالأصل ، واستصحاباً للبراءة الأصلية ، والنجاسة حكم شرعي ناقل عن الحكم الذي يقتضيه الأصل والبراءة ، فلا يقبل قول مدعيها ، إلا بدليل يصلح لنقل عنهما ، ولم نجد لفقائلين بالنجاسة دليلاً لذلك

١١ - الجلالة : ورد النهي عن ركوب الجلالة ، وأكل لحمها ، وشرب لبنها ؛ فعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شرب لبن الجلالة . رواه الخمسة ، إلا ابن ماجه ، وصححه الترمذي ، [أبو داود (٣٧٨٦) والترمذي (١٨٢٥) والنسائي (٤٤٦٠) وأحمد (٢٢٦/١)] ، وفي رواية : نهى عن ركوب الجلالة . رواه أبو داود ، [أبو داود (٣٧١٩)] ، وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده - رضي الله عنهم - قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الحمر الأهلية ، وعن الجلالة : عن ركوبها وأكل لحومها . رواه أحمد ، والنسائي ، وأبو داود ، [أبو داود (٣٨١١) والنسائي (٤٤٥٩) وأحمد (٢١٩/٢)] ، والجلالة : هي التي تأكل العذرة ؛ من الإبل ، والبقر ، والغنم ، والدجاج ، والأوز ، وغيرها ، حتى يتغير ريحها ، فإن حبست بعيدة عن العذرة زمناً ، وعلفت طاهراً ، فطاب لحمها ، وذهب اسم الجلالة عنها ، حلت ؛ لأن علة النهي والتغير قد زالت .

١٢ - الخمس : وهي نجسة عند جمهور العلماء ؛ لقول الله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا لَنَنَجِّسُكُمْ بِالْأَصَابِ وَالَّذِينَ يَتَّبِعُوا عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ <sup>(٢)</sup> [المائدة : ٩٠] . وذهبت طائفة إلى القول بطهارتها ، وحملوا الرجس في الآية على الرجس المعنوي ؛ لأن لفظ «رجس» خبر عن الخمر ، وما عطف عليها ، وهو لا يوصف بالنجاسة الحسية قطعاً ، قال تعالى : ﴿فَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مِنْ أَلَّوْاْئِكِ﴾ [الحج : ٣٠] . فالأوثان رجس معنوي ، لا تنجس من مستها ؛ ولتفسيره في الآية ، بأنه من عمل الشيطان ، يوقع العداوة والبغضاء ، ويصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، وفي «سبل السلام» : والحق ، أن الأصل في الأعيان الطهارة ، وأن التحريم لا يلازم المحاسة ، فإن الحشيشة محرمة ، وهي طاهرة ، وأما النجاسة ، فيلازمها التحريم ، فكل نجس محرّم ، ولا عكس ، وذلك لأن الحكم في النجاسة هو المنع عن ملامستها ، على كل حال ، فالحكم بنجاسة العين حكم بتحريمها ، بخلاف الحكم بالتحريم ، فإنه يحرم ليس الحرير والذهب ، وهما طاهران ، ضرورة شرعية وإحكاماً . إذا عرفت هذا ، فتحريم الخمر الذي دلت عليه النصوص ، لا يلزم منه نجاستها ، بل لاند

(١) عكل وغربة بالتصغير فبفتين ، احتوا أصابعهم الحوى ، وهو مرض داء البطل إذا تصدور لفتح جمع لفحة ، كسر مسكور . هي لفحة دلت للئ .  
(٢) «لرجس» معناه «سحر»

من دليل آخر عليه . وإلا نبقيا على الأصول المتفق عليها من الطهارة ، فمن ادعى خلافه ، فالدليل عليه .

١٣ - الكَلْبُ : وهو نجس ، ويجب غسل ما ولع فيه سبع مرات ، أولاها بالتراب ؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «طهور إناء أحدهم إذا ولغ فيه الكلب أن يعسله سبع مرات أولاها بالتراب» <sup>(١)</sup> . رواه مسلم ، وأحمد ، وأبو داود ، والبيهقي ، أحمد (٢/ ٣١٤ و ٤٢٧) ولبخاري (١٧٢) ومسلم (٢٧٩) وأبو داود (٧١) والبيهقي (١/ ٢٤٠) . ولو ولغ في إناء فيه طعام حامد ، ألقى ما أصابته وما حوله ، وانتفع بالباقي على صهارته السابقة ، أما شعر الكلب ، فلا يظهر أنه طاهر ، ولم تثبت نجاسته .

تَطْهِيرُ الْبَدَنِ ، وَالتَّوْبُ : التَّوْبُ والبدن إذا أصابتهما نجاسة ، يجب غسلهما بالماء ، حتى تزول عنهما إن كانت مرئية ، كالدم ، فإن بقي بعد الغسل أثر يشق زواله ، فهو مغفّر عنه ، فإن لم تكن مرئية ، كالبول ، فإنه يكتفى بغسله ، ولو مرة واحدة ؛ فعن أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنها - قالت : جاءت امرأة إلى النبي ﷺ ، فقالت : إحدانا يصيب ثوبها من دم الحيض ، كيف تصنع به ؟ فقال : «تحتّه ، ثم تفرضه بالماء ، ثم تنضح» <sup>(٢)</sup> ، ثم تصلي فيه » . متفق عليه [البخاري (٢٢٧) ومسلم (٢٩١)] .

وإذا أصابت النجاسة ذيل ثوب المرأة ، تطهره الأرض ؛ لما روي أن امرأة قالت لأُم سلمة - رضي الله عنها - : إني أطيل ذيلي ، وأمشي في المكان القذر ؟ فقالت لها : قال رسول الله ﷺ : «يطهره ما بعده» . رواه أحمد ، وأبو داود . [أحمد (٦/ ٢٩٠) وأبو داود (٣٨٣) والترمذي (١٤٣) وابن ماجه (٥٣١)] .

تَطْهِيرُ الْأَرْضِ : تطهر الأرض إذا أصابها نجاسة ، بصّب الماء عليها ؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قام أعرابي ، فبال في المسجد ، فقام إليه الناس ؛ ليقعوا به ، فقال النبي ﷺ : «دعوه ، وأريقوا على بوله سجلاً من ماء ، أو : ذنوباً من ماء ، فإنما بعثتم ميسرين ، ولم تبعثوا معسرين» . رواه الجماعة ، إلا مسلماً . [أحمد (٢/ ٢٩٣) والبخاري (٢٢٠) وأبو داود (٣٨٠) والترمذي (١٤٧) والنسائي (١/ ٧٩ و ١٧٥) وابن ماجه (٥٢٩)] . وتطهر أيضاً بالجفاف ، هي وما يتصل بها اتصال قرار ؛ كالشجر ، والبناء ، قال أبو قلابة : جفاف الأرض طهورها . وقالت عائشة - رضي الله عنها - : زكاة الأرض ييسها . رواه ابن أبي شيبة . [ابن أبي شيبة (١/ ٥٧)] . هذا إذا كانت النجاسة مائعة ، أما إذا كان لها جزم ، لا تطهر إلا بزوال عينها ، أو بتحولها .

تَطْهِيرُ السَّمَنِ وَنَحْوِهِ : عن ابن عباس ، عن ميمونة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ سُئِلَ عن فأرة ، سقطت في سمن ؟ فقال : «ألقوها ، وما حولها فاطرحوه ، وكلوا سمنكم» . رواه البخاري ، [أحمد (٦/ ٣٠٣) والبخاري (٢٣٥) والنسائي (٧/ ١٧٨)] . قال الحافظ : نقل ابن عبد البر الاتفاق على أن الجامد إذا وقعت فيه ميتة ، طُرحت وما حولها منه ، إذا تحقق أن شيئاً من أجزائها لم يصل إلى غير ذلك منه . وأما المائع ، فاختموا فيه ؛ فذهب الجمهور إلى أنه يجس كله ملاقاته النجاسة ، وحالف فريق منهم الزهري ، والأوزاعي <sup>(٣)</sup> .

(١) معنى العسل بالتراب أن يخلص في ماء حتى يتكدر . (٢) لخت وقرص : الدلك بأطراف الأصابع المصح . العسل بالماء . (٣) مدغمها أن حكم المائع مثل حكم الماء ، في أنه لا يجس إلا إذا تغير نجاسة - فإن لم يتغير فهو طاهر . وهو مذهب ابن عباس وابن مسعود والبخاري ، وهو الصحيح



تَطْهِيرُ جِلْدِ الْمَيْتَةِ . يصبر حلد مينة طاهرًا واصلًا بالدَّسَّاحِ ؛ حديث ابن عدس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : «إِذَا دُبِعَ الْإِهَابُ ، فَقَدْ طُهِرَ» . رواه الشيخان . [سحاري (١٤٥٢) ومسنن (٣٦٣)] .

تَطْهِيرُ الْمَرْأَةِ . ونحوها : تطهير المرأة ، والسكين ، والسيوف ، ولظفر ، وأعظم ، ورحاح ، والآية المدهونه وكن صفي ، لا مسم له بالنسج ، الذي يزول به أثر الحجاسة ، وقد كان الصحابة - رضي الله عنهم - يصونون ، وهم حاملو سيوفهم ، وقد أصابها الدم ، فكانوا يمسحونها ، ويجتزئون<sup>(١)</sup> بذلك .

تَطْهِيرُ النَّعْلِ : يطهر بعمل المنحس ، والحف بالدلك بالأرض . إذا ذهب أثر الحجاسة ؛ حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ بِنَعْلِهِ الْأَذَى ، فَإِنَّ التُّرَابَ لَهُ صَهْوٌ» . رواه أبو داود ، وفي رواية : «إِذَا وَطِئَ الْأَذَى بِخَفِيهِ ، فَطُهِرَهُمَا التُّرَابُ» . [أبو داود (٣٨٥ و ٣٨٦) والحاكم (١/١٦٦) والبيهقي (٢/٤٣٠) وابن حب (١٤٠٣ و ١٤٠٤)] ، وعن أبي سعيد ، أن النبي ﷺ قال : «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ لِمَسْجِدٍ ، فَنِيْلَقِبْ نَعْلَيْهِ ، فَيَنْظُرَ فِيهِمَا ، فَإِذَا رَأَى خَبَثًا ، فَيَمْسَحُهُ بِالْأَرْضِ ، ثُمَّ لِيَصُلَّ فِيهِمَا» . رواه أحمد ، وأبو داود . [أحمد (٣/٢٠) وأبو داود (٦٥٠)] . ولأنه محل تكرر ملاقاته للنجاسة غالبًا ، فأجزأ مسحه بالجامد ، كمحل الاستنجاء ، بل هو أولى ؛ فإن محل الاستنجاء يلاقي النجاسة مرتين ، أو ثلاثًا .

### فَوَائِدُ تَكْثُرُ الْحَاجَةُ إِلَيْهَا :

١- حب الغسيل ينشر عليه الثوب النجس ، ثم تجففه الشمس ، أو الريح ، لا بأس بنشر الثوب الطاهر عليه بعد ذلك .

٢- لو سقط شيء على المرأة لا يدري ، هل هو ماء أو بول ، لا يجب عليه أن يسأل ، فهو سأل ، لم يجب على منسول أن يجيبه ، ولو علم أنه نجس ، ولا يجب عليه غسل ذلك .

٣- إذا أصاب لرجل ، أو الذيل بالليل شيء رطب لا يعلم ما هو ، لا يجب عليه أن يشمه ، ويتعرف ما هو ؛ ما روي أن عمر رضي الله عنه مرَّ يومًا ، فسقط عليه شيء من ميزاب ، ومعه صاحب له ، فقال : يا صاحب الميزاب ، ماؤك صاهر أو نجس ؟ فقال عمر : يا صاحب الميزاب ، لا تُخْبِرْنَا . ومضى .

٤- لا يجب غسل ما أصابه طين الشوارع ؛ قال كميّل بن زياد : رأيت عليًا رضي الله عنه يخوض طين المطر ، ثم دخل المسجد ، فصلى ، ولم يغسل رجله .

٥- إذا انصرف الرجل من صلاة ، فرأى على ثوبه أو بدنه نجاسة ، لم يكن عالمًا بها ، أو كان يعلمها ، ولكنه سبى . أو لم يمسها ، ولكنه عجز عن إزالتها ، فصلاته صحيحة ، ولا إعادة عليه ؛ لقوله تعالى : ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ﴾ [أحر : ٥] . وهذا ما أفتى به كثير من الصحابة والتابعين .

٦- من حفي عليه موضع الحجاسة من الثوب ، وحب عنه غسله كنه ، لأنه لا سبيل إلى العلم بتيقن الصهاة ، إلا غسله جميعه ، فهو من باب «ما لا يتم الواجب إلا به ، فهو واجب» .

٧- إن اشتبه لظاهر من الثياب بالمجس منها ، يتحرى ، فيصنعي في واحدٍ منها صلاة واحدة . كمسألة القلعة ، سواء كثر عدد الثياب الطاهرة ، أم قلَّ .

### قضاء الحاجة :

لقاضي الحاجة آداب ، تلتخص فيما يلي :

١- ألا يستصحب ما فيه اسم الله ، إلا إن حيف عليه الضياع ، أو كان حرزاً ؛ لحديث أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ لبس خاتماً ، نقشه «محمد رسول الله» ، فكان إذا دخل احلاء<sup>(١)</sup> ، وضعه . رواه الأربعة . قال الحافظ في الحديث : إنه معلول . قال أبو داود : إنه منكر ، واجزاء الأول من الحديث صحيح . [أبو داود (١٩) والترمذي (١٧٤٦) والنسائي (١٧٨ / ٨) وابن ماجة (٣٠٣)] .

٢- التَّعَدُّ ، والاستتار عن الناس ، لا سيما عند الغائط ؛ فلا يُسمَع له صوتٌ ، أو تُشَمُّ له رائحةٌ ؛ لحديث جابر رضي الله عنه قال : خرجنا مع النبي ﷺ في سفر ، فكان لا يأتي البرز<sup>(٢)</sup> ، حتى يغيب ، فلا يرى . رواه ابن ماجة [ابن ماجة (٣٣٥)] . ولأبي داود : كان إذا أراد البراز ، اطلق ، حتى لا يراه أحد . [أبو داود (٢)] ، وله : «أن انني ﷺ كان إذا ذهب المذهب ، أبعد» . [أبو داود (١)] .

٣- الجهر بالتسمية ، والاستعادة عند الدخول في البیان ، وعند تشمير الثياب في القضاء ؛ لحديث أنس رضي الله عنه قال : كان النبي ﷺ إذا أراد أن يدخل احلاء ، قال : «بسم الله ، اللهم إني أعوذ بك من الحُبِّ<sup>(٣)</sup> والخبائث» . رواه الجماعة . [السحاري (١٤٢) ومسلم (٣٧٥) وأبو داود (٤) والترمذي (٥) والنسائي (١٩) وابن ماجة (٢٩٨)] .

٤- أن يكف عن الكلام مطلقاً ؛ سواء كان ذكراً أو غيره ، فلا يرد سلاماً ، ولا يحيب مؤذناً ، إلا لما لا بد منه ، كإرشاد أعمى يحشى عليه من الترددي ، فإن عطس أثناء ذلك ، حمد الله في نفسه ، ولا يحرك به لسانه ؛ لحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رجلاً مرَّ على النبي ﷺ ، وهو يبول ، فسلم عليه . فلم يرد عليه . رواه الجماعة . إلا البخاري ، [مسلم (٣٧٠) وأبو داود (١٦) والترمذي (٩٠) والنسائي (٣٧) وابن ماجة (٣٥٣)] ، وحديث أبي سعيد رضي الله عنه قال : سمعت النبي ﷺ يقول : «لا يخرج الرجلان ، يضربان العائط<sup>(٤)</sup> ، كاشفين عن عورتيهما ، يتحدثان ؛ فإن الله يمقتُ على ذلك» . رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجة . [أبو داود (١٥) وابن ماجة (٣٤٢) وأحمد (٣٦ / ٣)] . والحديث بظاهره يفيد حرمة الكلام . إلا أن الإجماع صرف النهي عن التحريم إلى الكراهة .

٥- أن يُعْظَم القبلة ؛ فلا يستقبلها ولا يستدبرها ؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «إذا جلس أحدكم لحاجته ، فلا يستقبل القبلة ، ولا يستدبرها» . رواه أحمد ، ومسلم ، [مسلم (٢٦٥)] ، وهذا

(١) حلاء : لمرحاض (٢) سرور : مكان قضاء الحاجة .

(٣) حبس : بضم الهمزة جمع حبس وحبائث جمع حبشة ، و مراد ذُكُورُ الشياطين وبائتهم .

(٤) يضربان عائط : أي . يمشيان إليه .

النهي محمولٌ على الكراهة ؛ حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : رَقِيتُ يوماً بيت حفصة ، فرأيت النبي ﷺ على حاجته ، مستقبلَ الشام . مستديراً الكعبة . رواه الجماعة ، [البحري (١٤٨) ومسلم (٢٦٦) (٦٢) وأبو داود (١٢) والترمذي (١١) والنسائي (٢٣) وابن ماجه (٣٢٢)] . أو يقال في الجمع بينهما : إن التحريم في الصحراء ، والإباحة في البساتين<sup>(١)</sup> ؛ فعن مروان الأصغر ، قال : رأيت ابن عمر أناخ راحلته مستقبلَ القلة ، يبول إليها ، فقلت : أبا عبد الرحمن ، أليس قد نهى عن ذلك؟ قال : بلى ، إنما نهى عن هذا في الفضاء ، فإذا كان بينك وبين القلة شيءٌ يشترك ، فلا بأس . رواه أبو داود ، وابن خزيمة ، والحاكم ، وإساده حسن ، كما في «الفتح» . [أبو داود (١١) وابن خزيمة (٦٠) والحاكم (١٥٤ / ١)] .

٦ - أن يطلب مكاناً ليناً منخفضاً ؛ ليحترز فيه من إصابة النجاسة ؛ لحديث أبي موسى ﷺ قال : أتى رسول الله ﷺ إلى مكان دُمْتُ<sup>(٢)</sup> ، إلى جنب حائط ، فبال ، وقال : «إذا بال أحدكم ، فليترد لبوله» . رواه أحمد ، وأبو داود . [أبو داود (٣) وأحمد (٤ / ٤١٤)] . والحديث ، وإن كان فيه مجهول ، إلا أن معناه صحيح .

٧ - أن يتقي الجحر ؛ لئلا يكون فيه شيءٌ يؤذيه من الهوام ؛ لحديث قتادة ، عن عبد الله بن سرجس ، قال : «نهى رسول الله ﷺ أن يبال في الجحر» . قالوا لقتادة : ما يكره من البول في الجحر؟ قال : إنها مساكن الجن . رواه أحمد ، والنسائي ، وأبو داود ، والحاكم ، والبيهقي ، وصححه ابن خزيمة ، وابن السكن . [أبو داود (٢٩) والنسائي (٣٤) وأحمد (٥ / ٨٢) والحاكم (١ / ١٨٦) والبيهقي في الكبرى (١ / ٩٩)]

٨ - أن يتجنب ظل الناس ، وطريقهم ، ومتحدثهم ؛ لحديث أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال : «اتَّقُوا اللَّاعِنِينَ»<sup>(٣)</sup> قالوا : وما اللاعنان ، يا رسول الله؟ قال : «الذي يتخلى في طريق الناس ، أو ظلهم» . رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود . [مسلم (٢٦٩) وأبو داود (٢٥) وأحمد (٢ / ٣٧٢)] .

٩ - ألا يبول في مستحمة ، ولا في الماء الراكد أو الجاري ؛ لحديث عبد الله بن مغفل ﷺ أن النبي ﷺ قال : «لا يبولن أحدكم في مستحمة ، ثم يتوضأ فيه ؛ فإن عاتمة الوسواس منه» . رواه الخمسة ، [أبو داود (٢٧) والترمذي (٢١) والنسائي (٣٦) وابن ماجه (٣٠٤) وأحمد (٥ / ٥٦)] . لكن قوله : «ثم يتوضأ فيه» . لأحمد ، وأبي داود فقط ، وعن جابر ﷺ أن النبي ﷺ نهى أن يبال في الماء الراكد . رواه أحمد ، والنسائي ، وابن ماجه ، [مسلم (٢٨١) والنسائي (٣٥) وابن ماجه (٣٤٣) وأحمد (٥ / ٣٥)] ، وعنه ﷺ أن النبي ﷺ نهى أن يبال في الماء الجاري . قال في «مجمع الزوائد» : رواه الطبراني ، ورجاله ثقات . فإن كان في المعتسل نحو بالوعة ، فلا يكره البول فيه . [الطبراني في الأوسط (١٧٧٠) مجمع الزوائد (١ / ٢٠٤)] .

(٢) دُمْتُ : كسهل وررَ ومعى .

(١) وهذا الوجه أصح من سابقه .

(٢) مردد لللاعنين ما يحلب لعة الناس .

١٠- ألا يبول قائماً؛ لمساته اوقار، ومحاسن العادات، ولأنه قد يتطير عليه رشاشه، فإذا أمس من الرشاش، حار؛ قالت عائشة - رضي الله عنها -: من حدثكم أن رسول الله ﷺ نال قائماً، فلا تصدقوه، ما كان يبول إلا حالساً. رواه الحمسة إلا أبا داود، [الترمذي (١٢) والنسائي (٢٩) وابن ماجه (٣٠٧) وأحمد (١٣٦/٦ و ١٩٢)]. قال الترمذي: هو أحسن شيء في هذا الباب، وأصح. انتهى. وكلام عائشة مبني على ما علمت، فلا يافي ما روي عن حذيفة رضي الله عنه أن النبي ﷺ انتهى إلى ساطة قوم<sup>(١)</sup>، فقال قائماً، فتنجست، فقال: «اذنه». فدونت، حتى قمت عند عقبه، فتوضأ، ومسح على خفيه. رواه الجماعة، [البخاري (٢٢٤)، ومسلم (٢٧٣) وأبو داود (٢٣)، والترمذي (١٣) والنسائي (١٨) وابن ماجه (٣٠٥)]. قال النووي: البول جالساً أحب إلي، وقائماً مباح، وكل ذلك ثابت عن رسول الله ﷺ.

١١- أن يزيل ما على السبيدين من النجاسة، وجوباً بالحجر، وما في معناه من كل جامد طاهر، قالع للنجاسة، ليس له حرمة، أو يزيلها بالماء فقط، أو بهما معاً؛ لحديث عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال: «إذا ذهب أحدكم إلى الغائط، فليستطب<sup>(٢)</sup> بثلاثة أحجار؛ فإنها تجزئ عنه». رواه أحمد، والنسائي، وأبو داود، والدارقطني. [أبو داود (٤٠) والنسائي (٤٤) وأحمد (١٠٨/٦)، والدارقطني (١٤٤)]، وعن أنس رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يدخل الخلاء، فأحمل أنا وغلام نحوي<sup>(٣)</sup> إداوة من ماء، وغتره، فيستنجي بالماء. متفق عليه. [البخاري (١٥٢) ومسلم (٢٧١)]، وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ مرّ بقبرين، فقال: «إنهما يعذبان، وما يعذبان في كبير<sup>(٤)</sup>»، أما أحدهما، فكان لا يستتره من البول<sup>(٥)</sup>، وأما الآخر، فكان يمشي بالنميمة. رواه الجماعة. [البخاري (٢١٦) ومسلم (٢٩٢) وأبو داود (٢٠) والترمذي (٧٠) والنسائي (٣١) وابن ماجه (٣٤٧)]، وعن أنس رضي الله عنه مرفوعاً: «تنزهوا من البول؛ فإن عامة عذاب القبر منه». [الدارقطني (٤٥٣) والمنذري في الترغيب (٢٦١)].

١٢- ألا يستنجي يمينه؛ تنزيهاً لها عن مباشرة الأقدار؛ لحديث عبد الرحمن بن زيد، قال: قيل لسلمان: قد علمكم نبيكم كل شيء، حتى الخراءة<sup>(٦)</sup>. فقال سلمان: أجل، نهانا أن نستقبل القبلة بغائط، أو ببول، أو نستنجي باليمين<sup>(٧)</sup>، أو يستنجي أحدنا بأقل من ثلاثة أحجار، وأن لا يستنجي برجيع<sup>(٨)</sup>، أو بعظم. رواه مسلم، وأبو داود، والترمذي. [مسلم (٢٦٢) وأبو داود (٧) والترمذي (١٦)]. وعن حفصة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ كان يجعل يمينه لأكنه، وشربه، وثيابه، وأخذه، وعطائه، وشماله لما سوى ذلك. رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، وابن حبان، والحاكم، والبيهقي. [أبو داود (٣٢) وأحمد (٢٨٧/٦ و ٢٨٨) وابن حبان (٥٢٢٧) وحاكم (١٠٩/٤) والبيهقي (١١٣/١)].

(١) السباطة بالضم: منقى التراب والقمامة.

(٢) لاحتطاب: الاستنجاء، وسجي متطبة ما فيه من إزالة النجاسة وتطهير موضعها من الحدث.

(٣) الإداوة: إماء صغير كالإبريق، عرة، خربة.

(٤) وما يمدان في كبير أي كبير ويشق عليهما فعله لو أراد أن يعمله.

(٥) لا يسره أي لا يستتر ولا يصهر ولا يستعد منه.

(٦) الخراءة: العدة.

(٧) هذا يعني تأديت وتوبه.

(٨) رجيع الحس.

١٣- أن يدلّك يده بعد الاستحذاء بالأرض، أو يعسها بصابون ونحوه؛ ليزول ما علق بها من اراثحة كبرية، حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: «كان النبي إذا أتى الحلاء، أتته بماء في ثوب أو زكوة»<sup>(١)</sup>، فاستنحى، ثم مسح يده على الأرض». رواه أبو داود، والنسائي، والبيهقي، وابن ماجة. [أبو داود (٤٥) وابن ماجة (٣٥٨) والنسائي (٥٠) والبيهقي (١٠٦)].

١٤- أن يوضح فرجه، وسرويه بماء. إذا دلّ: يدفع عن نفسه الوسوسة، فمضى وحده بلا، قال: هذا أثر لنصح؛ لحديث الحكم بن سفيان أو سفيان بن الحكم رضي الله عنه قال: كان النبي إذا بال، توصأ، ويستنضح. [أبو داود (١٦٦) والنسائي (١٣٥) وابن ماجة (٤٦١) وأحمد (١٠٠٣)]. وفي رواية: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بال، ثم نصح فرجه. وكان ابن عمر يوضح فرجه، حتى يبل سرويله.

١٥- أن يقدم رحله اليسرى في الدحول، فإذا خرج، فليقدّم رجله اليمنى، ثم يقيس: عفرائث؛ فعن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج من الحلاء، قال: «غمرت»<sup>(٢)</sup>. رواه أحمد، إلا النسائي. [أبو داود (٢٠) وترمذي (٧) وابن ماجة (٣٠٠) وأحمد (١٥٥٦)]. وحديث عائشة أصبح ما ورد في هذا الباب، كما قال أبو حاتم، وزوي من طرق ضعيفة، أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول: «الحمد لله الذي أذهب عني الأذى، وعافاني»، [ابن ماجة (٣٠١) وابن السني في عمل يوم واليلة (٢٢) عن أبي در]، وقوله: «الحمد لله الذي أذاقني لدته، وأبقى في قوته، وأذهب عني أذاه». [ابن السني في «عمل اليوم واليلة» (٢٥) عن ابن عمر].

**سُنَنُ الْفِطْرَةِ:** قد احتار الله سناً للأنبياء - عليهم السلام - وأمرنا بالافتداء بهم فيها، وجعلها من قبيل لشعائر التي يكثر وقوعها؛ ليعرف بها أتباعهم، ويتميزوا بها عن غيرهم. وهذه الحصار تسمى سنن افطرة، ويألفها فيما يلي:

١- الحتان؛ وهو قطع الحدة، التي تغطي الحشفة؛ لئلا يجتمع فيها الوسخ، وليتمكن من الاستبراء من البول. ولئلا تنقص لدّة الجماع، هذا بالنسبة إلى الرجل. وأما المرأة فيقطع الجزء الأعلى من الفرج بالنسبة لها، وهو سنة قديمة؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أختبر إبراهيم حين حبس الرحمن، بعدما أتت عليه ثمانون سنة، واحتتر بالقُدوم»<sup>(٣)</sup>. رواه البخاري. [إسحاري (٣٣٥٦) و(٦٢٩٨)]. ومذهب الجمهور، أنه واجب، ويرى الشافعية استحبابه يوم السابع. وقال الشوكاني: لم يرد تحديد وقت له، ولا ما يفيد وجوبه.

٢. ٣- الاستحداد<sup>(٤)</sup>، وتنف الإبط، وهما سنتان، يحترئ فيهما الحلق، والقص، والتف، والتورة.

٤. ٥- تقليد الأظافر، وقص الشارب أو إحقاؤه، وبكل مهما وردت روايات صحيحة؛ ففي حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «خالفوا المشركين؛ وقفّروا الملحى، وأحفوا

(٢) عمر بن الخطاب: أي سألك عمر بن الخطاب.

(٤) الاستحداد: حلق العانة.

(١) ثوب: إبرة من نحاس، وركوة: إبرة من حديد.

(٣) القُدوم: أمة سحر، أو موضع يشم.

التشوارب». رواه الشيخان . [البخاري (٥٨٩٢) ، ومسلم (٢٥٩) (٥٤)] ، وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : «حمس من الفطرة : الاستحذاء ، والختان ، وقص الشارب ، وتنف الإبط ، وتقليم الأظافر» . رواه الجماعة . [لبخاري (٥٨٨٩) ، ومسلم (٢٥٧) وأبو داود (٤١٩٨) ، والترمذي (٢٧٥٦) والنسائي (١١) وابن ماجه (٢٩٢)] . فلا يتعين منهما شيء ، وبأيهما تتحقق السنة ، فإن المقصود ألا يطول الشارب ، حتى يتعلق به الطعام والشراب . ولا تجتمع فيه الأوساح : وعن زيد بن أرقم رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «من لم يأخذ من شاربه ، فليس مثلاً» . رواه أحمد ، والنسائي ، والترمذي وصححه . [الترمذي (٢٧٦١) والنسائي (١٣) وأحمد (٣٦٦/٦ و ٣٦٨)] . ويستحب الاستحذاء ، وتنف الإبط ، وتقليم الأظافر ، وقص الشارب ، أو إحفاؤه كل أسبوع ، استكمالاً للنظافة ، واسترواحاً للنفس ؛ فإن بقاء بعض الشعور في الجسم يولد فيها ضيقاً وكتابة ، وقد رخص ترك هذه الأشياء إلى الأربعين ، ولا عذر لتركه بعد ذلك ؛ لحديث أنس رضي الله عنه قال : وقّت لنا النبي ﷺ في قص الشارب ، وتقليم الأظافر ، وتنف الإبط ، وحلق العانة ، ألا يترك أكثر من أربعين ليلة . رواه أحمد ، وأبو داود ، وغيرهما . [مسلم (٢٥٨) وأبو داود (٤٢٠٠) والترمذي (٢٧٥٩) وأحمد (٣/١٢٢ و ٢٠٣)] .

٦- إعفاء اللحية وتركها ، حتى تكثر ، بحيث تكون مظهرًا من مظاهر الوقار ، فلا تقصر تقصيرًا ، يكون قريبًا من الحلق ، ولا تترك حتى تفحش ، بل يحسن التوسط ، فإنه في كل شيء حسن ، ثم إنها من تمام الرجولة ، وكمال الفحولة ؛ فعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله ﷺ : «خالقوا المشركين ؛ وقروا اللحى<sup>(١)</sup> ، وأحفوا الشوارب» . متفق عليه ، وزاد البخاري : وكان ابن عمر إذا حج أو اعتمر ، قبض على لحيته ، فما فضل أخذه . [سبق تخريجه] .

٧- إكرام الشعر إذا وفر وترك ، بأن يدهن ، ويسرح ، لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «من كان له شعر ، فليكرمه» . رواه أبو داود ، [أبو داود (٤١٦٣)] . وعن عطاء بن يسار رضي الله عنه قال : «أتى رجل النبي ﷺ نائر الرأس<sup>(٢)</sup> واللحية ، فأشار إليه رسول الله ﷺ ، كأنه يأمره بإصلاح شعره ولحيته ، ففعل ، ثم رجع ، فقال ﷺ : «أليس هذا خيرًا ، من أن يأتي أحدكم نائر الرأس ، كأنه شيطان» . رواه مالك . [مالك في «الموطأ» ٢/٩٤٩] . وعن أبي قتادة رضي الله عنه أنه كان له جمّة ضخمة ، فسأل النبي ﷺ ، فأمره أن يحسن إليها ، وأن يترجل كل يوم . رواه النسائي ، [النسائي (٥٢٥٢)] ، ورواه مالك في «الموطأ» بلفظ : قلت : يا رسول الله ، إن بي جمّة<sup>(٣)</sup> ، أفأرجلها؟ قال : «نعم ، وأكرمها» . [مالك في «الموطأ» ٢/٩٤٩] . فكان أبو قتادة ربما دهنها في اليوم مرتين ، من أجل قوله ﷺ : «وأكرمها» . وحلق شعر الرأس مباح ، وكذا توفيره ، لمن يكرمه ؛ لحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : «احلقوا كله ، أو ذروا كله» . رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائي . [أبو داود (٤١٩٥) ، والنسائي (٥٠٦٣) وأحمد (٨٨/٢)] . وأما حلق بعضه ، وترك بعضه ، فيكره تنزيهاً ؛ لحديث نافع ، عن ابن عمر - رضي الله عنهما -

(١) حمل الفقهاء هذا الأمر على الوجوب وقنوا بحرمة حلق اللحية بناء على هذا الأمر .

(٢) نائر الرأس أي شعث غير مدهون ولا مرجل .

(٣) الجمّة : الشعر إذا بلغ اسكير .

قال : نهى رسول الله ﷺ عن القزع . فقيل لنافع : ما القزع ؟ قال : أن يُحلق بغض رأس الصبي ، ويترك بعضه . [ لبحاري (٥٩٢٠) ومسلم (٢١٢٠) ] . متفق عليه ، ولحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - السابق .

٨- ترك الشيب وإبقاؤه ؛ سواء كان في الدحية ، أم في الرأس ، والمرأة والرجل في ذلك سواء ؛ لحديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ﷺ أن النبي ﷺ قال : « لا تنتف الشيب ؛ فإنه نورُ المسلم ، ما من مسلم يشيب شيئا في الإسلام ، إلا كتب الله له بها حسنة ، ورفع به درجة ، وخط عنه بها خطيئة » . رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه . [ أبو داود (٤٢٠٢) والترمذي (٢٨٢١) والنسائي بمعناه (٥٠٨٢) وابن ماجه (٣٧٢١) وأحمد (٢١٠ / ٢) ] . وعن أنس ﷺ قال : كنا نكره ، أن يتنف الرجلُ الشعرَ البيضاء من رأسه ، ولحيته . رواه مسلم . [ مسلم (٢٣٤١) (١٠٤) ] .

٩- تغيير الشيب باخناء ، والحمرة ، والصفرة ، ونحوها ؛ لحديث أبي هريرة ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : « إن اليهود والنصارى لا يصبغون ، فخالفوهم » . رواه الجماعة ، [ البخاري (٥٨٩٩) ومسلم (٢١٠٣) وأبو داود (٤٢٠٤) والترمذي (١٧٥٢) والنسائي (٥٠٨٦) وابن ماجه (٣٦٢١) ] ، ولحديث أبي ذر ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : « إن أحسن ما غيرتم به هذا الشيب ، الخناء ، والكتم »<sup>(١)</sup> . رواه الخمسة . [ أبو داود (٤٢٠٥) والترمذي (١٧٥٣) والنسائي (٥٠٩٣) وابن ماجه (٣٦٢٢) وأحمد (١٤٧ / ٥) ] ، وقد ورد ما يفيد كراهة الخضاب ، ويظهر أن هذا مما يختلف باختلاف السن ، والعرف ، والعادة . فقد روي عن بعض الصحابة ، أن ترك الخضاب أفضل ، وروي عن بعضهم ، أن فعله أفضل ، وكان بعضهم يخضب بالصفرة ، وبعضهم باخناء ، والكتم ، وبعضهم بالزعفران ، وخضب جماعة منهم بالسواد ؛ ذكر الحافظ في «الفتح» عن ابن شهاب الزهري ، أنه قال : كنا نخضب بالسواد ، إذا كان الوجه حديثا ، فلما نفى الوجه والأسنان ، تركناه . وأما حديث جابر ﷺ قال : جاءني أبي فحافة (والد أبي بكر) يوم الفتح إلى رسول الله ﷺ وكان رأسه ثغامة<sup>(٢)</sup> . فقال رسول الله ﷺ : « اذهبوا به إلى بعض نسائه فلنغيره بشيء ، وجنبوه السواد » . رواه الجماعة ، إلا البخاري ، والترمذي ، [ مسلم (٢١٠٢) وأبو داود (٤٢٠٤) والنسائي (٥٠٩١) وابن ماجه (٣٦٢٤) ] . فإنه واقعة عين ، ووقائع الأعيان لا عموم لها ، ثم إنه لا يستحسن لرجل كأي فحافة ، وقد اشتعل رأسه شيئا ، أن يصبغ بالسواد ، فهذا مما لا يليق بمثله .

١٠- التلطيب بالمسك وغيره من الطيب ، الذي يسر النفس ، ويشرح الصدر ، وينبه الروح ، ويمتد في البدن نشاطا وقوة ؛ لحديث أنس ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : « حُبب إلي من الدنيا ؛ النساء ، والطيب ، وجُعيت قرة عيني في الصلاة » . رواه أحمد ، والنسائي ، [ النسائي (٣٩٤٩) وأحمد (١٢٨ / ٣) ] ، ولحديث أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال : « من عرض عليه طيب ، فلا يردّه ؛ فإنه خفيف الحمل ، طيب الرائحة » . رواه مسلم ، والنسائي ، وأبو داود ، [ مسلم (٢٢٥٣) وأبو داود (٤١٧٢) والنسائي (٥٢٧٤) ] ، وعن أبي سعيد ﷺ أن النبي ﷺ قال في المسك : « هو أطيب الطيب » . رواه الجماعة ، إلا البخاري ، وابن

(٢) ثغامة : نت يشه يابسه يابض شعر .

(١) الكتم : سات يحرق الصبغة سودا مثل إلى الحمرة .



ماحه ، [مسلم (٢٢٥٢) (١٩) والترمذي (٩٩١) والنسائي (١٩٠٤) وأحمد (٣١ ٤٧) و] وعن باقر .  
 قل : كان بن عمر يستحمر بالألوة<sup>(١)</sup> ، غير مُصَرَّة ، وبكافور يصرحه مع الألوة ، ويقول : هك ، كان  
 يستحمر رسول الله ﷺ . رواه مسلم ، والنسائي . [مسلم (٢٢٥٤) والنسائي (٥١٥٠) ] .  
 الوضوء : الوضوء : معروف من أنه طهارة مائية ، تتعلق بالوجه ، واليدين ، ورأس ، وأرجلين ،  
 ومباحته ما يأتي :

١ - دليل مشروعيته : ثبتت مشروعيته بأدلة ثلاثة - الدليل الأول : الكتاب الكريم ، قل الله  
 تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ  
 وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة : ٦] .

الدليل الثاني : السنة ، روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث ،  
 حتى يتوضأ » . رواه الشيخان ، وأبو داود ، والترمذي . [البخاري (٦٩٥٤) ومسلم (٢٢٥) وأبو داود (٦٠) ] .

الدليل الثالث : الإجماع ، انعقد إجماع المسلمين على مشروعية الوضوء ، من لدن رسول الله ﷺ إلى  
 يومنا هذا ، فصار معلوماً من الدين بالضرورة .

٢ - فضله : ورد في فضل الوضوء أحاديث كثيرة ، نكتفي بالإشارة إلى بعضها :

(أ) عن عبد الله اصنابحي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « إذا توضأ العبد ، فمُضْمَضَ ، خرجت  
 الخطايا من فيه ، فإذا استنثر ، يخرجت الخطايا من أنفه ، فإذا غسل وجهه ، خرجت الخطايا من وجهه ،  
 حتى تخرج من تحت أشجار عِثْيِهِ ، فإذا غسل يديه ، خرجت الخطايا من يديه ، حتى تخرج من تحت  
 أطراف يديه ، فإذا مسح برأسه ، خرجت الخطايا من رأسه ، حتى تخرج من أذنيه ، فإذا غسل رجله ،  
 خرجت الخطايا من رجله ، حتى تخرج من تحت أطراف رجله ، ثم كان مشيه إلى المسجد ، وصلاته  
 نافلة » . رواه مالك ، والنسائي ، وابن ماجه ، والحاكم . [النسائي (١٠٣) وابن ماجه (٢٨٢) ومالك في  
 «الموطأ» (٣١ / ١) والحاكم (١٢٩ / ١) ] .

(ب) وعن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « إن الحَصَلة الصالحة تكون في الرجل ، يصلح الله بها  
 عمله كله ، وظهر الرجل لصلاته ، يكفر الله بظهوره ذنوبه ، وتبقى صلاته له نافلة » . رواه أبو يعلى ،  
 والبزار ، والطبراني في «الأوسط» . [الطبراني في الأوسط (٢٠٢٧) وأبو يعلى (٣٢٩٧) والبزار (٢٥٣) ] .

(ج) وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن الرسول ﷺ قال : « ألا أدلكم على ما يمحو الله به الخطايا ، ويرفع به  
 لدرجات » . قالوا : بلى يا رسول الله . قال : « إسبغ الوضوء على المكاره ، وكثرة الخطا إلى المساجد ،  
 وانتظار الصلاة بعد الصلاة : فذلكم الرباط<sup>(٢)</sup> ، فذلكم الرباط ، فذلكم الرباط » . رواه مالك ، ومسلم ،  
 والترمذي ، والنسائي . [مسلم (٢٥١) والترمذي (٥١) والنسائي (١٤٣) ومالك (١٦١ / ١) ] .

(د) وعنه رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أتى المقبرة ، فقال : « سلام عليكم . دار قوم مؤمنين ، وإنا إن شاء

(١) ألوة : العود الذي ينحرقه ، غير مصرة : غير محلولة بعيرها من صيب

(٢) رباط : المراقبة وجهاد في سبيل الله ، أي أن مواضع على الصلابة وعادة بعد جهاد في سبيل الله .

الله لكم عن قرب لأحقوا، وددت لو أن قد رأيت أحوس. قالوا: أو ليس إحواث يا رسول الله؟ قال: «أسم أصحابي، وإحوس الدس لم أتوا بعد». قالوا: كيف تعرف من لم أت بعد من أمث، يا رسول الله؟ قال: «رأيت لو أن رجلاً نه حبل عر، مخجبة، يبر طهرى حبل، ذه، نه<sup>(١)</sup>، ألا يعرف خيه؟» فوا: لى رسول الله. قال: «فإيهم يتون عر محبلين من اوصوء، وأنا قرطهم عى الحوص، ألا ليدد رجاء عى حوصى، كما يداؤ البعير الضال، نديهم: ألا هم. فيقل: إيهم بدلو بعدك، فأقوس: سحقا، سحقا». رواه مسلم. [مسند (٢٤٩)].

۳ - فرائضہ : موضوعہ فریض، وأركان ترتب منها حقیقته، ودا تخلف فرض منها، لا بتحقیق، ولا یعتد به شرعاً، ولیك بیانہ :

الفرض الأول: النية، وحقيقتها الإرادة المتوجهة نحو الفعل، ابتغاء رضا الله تعالى، وامتنال حكمه، وهي عمل قبيح محض، لا دخل لسان فيه، والتلفظ بها غير مشروع، ودين فرضيتها حديث عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إنما الأعمال بالنيات»<sup>(٢)</sup>، وإنما لكل امرئ ما نوى...». حديث رواه الجماعة. [البحاري (١) ومسنده (١٩٠٧) وأبو داود (٢٢٠١) والترمذي (١٦٤٧) والسنائي (٧٥) وابن ماجة (٤٢٢٧)].

الفرض الثاني : غسل الوجه مرة واحدة ، أي ؛ إسالة الماء عليه ؛ لأن معنى الغسل الإسالة .  
وحدّ الوجه ؛ من أعلى تسطيح الجبهة ، إلى أسفل التّحيين طولاً ، ومن شحمة الأذن ، إلى شحمة الأذن  
عرضاً .

الفرض الثالث: غسل يدين إلى ارفقين، والمرفق؛ هو المفصل الذي بين لعصه والساعد، ويدخل مرفقن فيما يجب غسبه، وهذا هو المضطرب من هدي النبي ﷺ، ولم يرد عنه ﷺ، أنه ترك غسلهما.

الفرض الرابع : مسح الرأس ، والمسح معناه ؛ لإصابة بابس ، ولا يتحقق ، إلا بحركة العضو الماسح ملصقاً بالمسوح ؛ فوضع اليد ، أو الإصبع على الرأس ، أو غيره لا يسمى مسحاً ، ثم إن ظاهر قوله تعالى : ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [السجدة : ٦] . لا يقتضي وجوب تعميم رأس بالمسح ، بل يفهم منه ، أن مسح بعض الرأس يكفي في الامتثال ، والمحفوظ عن رسول الله ﷺ في ذلك طرق ثلاث :

(٤) مسح جميع رأسه؛ ففي حديث عبد الله بن زيد، أن النبي ﷺ مسح رأسه بيديه، فأقبل بهما ودبر، بدأ بمقدم رأسه، ثم ذهب بهما إلى قفده، ثم ردهما إلى أماكن لذي بدأ منه. رواه الجماعة.

[البخاري (١٨٥) ومسننه (٢٣٥) وأبو داود (١١٨) والترمذي (٣٢) والنسائي (٩٥) وابن ماجه (٤٣٤)].

(ب) مسحه عسى لعمامة وحدها؛ ففي حديث عمرو بن أمية رضي الله عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح عسى عمامته، وحفيه. رواه أحمد، والبخاري، وابن ماجة. [البحاري (٢٠٥) وابن ماجة (٥٦٢) وأحمد (٤)،

(١) ذهب بهم موز، فرفعهم على الخوص، أتقدهم منهم كتابه، سجدوا بعد

(۲) بما لأعمالنا سبب في صحتها ما يثبت، فاعمل معها لا يثبت به سر.

(١٧٩)، وعن بلال، أن النبي ﷺ قال: «امسحوا على الخفين، والخمار»<sup>(١)</sup>. رواه أحمد، [أحمد (١٢/٦ - ١٣)]. وقال عمر رضي الله عنه: من لم يطهره المسح على العمامة، لا طهره الله. وقد ورد في ذلك أحاديث، رواها البخاري، ومسلم، وغيرهما من الأئمة، كما ورد العمل به عن كثير من أهل العلم.

(ج) مسحه على الناصية والعمامة، ففي حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أن النبي ﷺ توضأ، فمسح بياصيته، وعلى العمامة، والخفين. رواه مسلم. [مسلم (٢٧٤) (٨٣)]. هذا هو المحفوظ عن رسول الله ﷺ، ولم يحفظ عنه الاختصار على مسح بعض الرأس، وإن كان ظاهر الآية يقتضيه، كما تقدم، ثم إنه لا يكفي مسح الشعر الخارج عن محاذاة الرأس، كالضفيرة.

الفرض الخامس: غسل الرجلين مع الكعبين، وهذا هو الثابت المتواتر من فعل الرسول ﷺ وقوله. قال ابن عمر - رضي الله عنهما: تخلف عنا رسول الله ﷺ في سفرة، فأدركنا، وقد أرهقنا<sup>(٢)</sup> العصر، فجعلنا نتوضأ، ونمسح على أرجلنا، فنادى بأعلى صوته: «ويل للأعقاب<sup>(٣)</sup> من النار». مرتين، أو ثلاثاً. متفق عليه. [البخاري (٦٠) ومسلم (٢٤١)]. وقال عبد الرحمن بن أبي ليلى: أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على غسل العقبين. وما تقدم من الفرائض، هو المنصوص عليه في قول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦].

الفرض السادس: الترتيب، لأن الله تعالى قد ذكر في الآية فرائض الوضوء مرتبة، مع فصل الرجلين عن اليدين. وفريضة كل منهما الغسل - بالرأس الذي فريضته المسح، والعرب لا تقطع النظر عن نظيره، إلا لفائدة، وهي هنا الترتيب، والآية ما سيقّت إلا لبيان الواجب، ولعموم قوله ﷺ في الحديث الصحيح: «ابدؤوا بما بدأ الله به» [النسائي (٢٩٦١) وأحمد (٣/٣٩٤) عن جابر]، ومضت السنة العملية على هذا الترتيب بين الأركان، فلم ينقل عن رسول الله ﷺ، أنه توضأ إلا مرتباً، والوضوء عبادة، ومدار الأمر في العبادات على الاتباع، فليس لأحد أن يخالف المأثور في كيفية وضوئه ﷺ، خصوصاً ما كان مضطرباً منها.

### سُنَنُ الْوُضُوءِ :

أي؛ ما ثبت عن رسول الله ﷺ؛ من قول، أو فعل، من غير لزوم، ولا إنكار على من تركها، وبيانها ما يأتي:

١ - التسمية في أوله: ورد في التسمية للوضوء أحاديث ضعيفة، لكن مجموعها يزيد قوة تدل على أن لها أصلاً، وهي بعد ذلك أمر حسن في نفسه، ومشروع في الجملة.

(١) الخمار: الثوب الذي يوضع على الرأس كالعمامة وغيرها.

(٢) أرهقنا أحرنا.

(٣) العقب: العظم الناتج عند مفصل الساق والقدم.

٢ - السَّوَاكُ : ويطلق على العود الذي يُستاك به ، وعلى الاستياك نفسه ، وهو ذلك الأسنان بذلك العود أو نحوه ، من كلّ خشس ، تنظف به الأسنان ، وحير ما يُستاك به عود الأراك ، الذي يُؤتى به من الحجاز ؛ لأن من خواصه أن يشد اللثة ، ويحول دون مرض الأسنان ، ويقوّي على الهضم ، ويدبّر البول ، وإن كانت السنة تحصل بكلّ ما يزيل صفرة الأسنان ، وينظف الفم ، كالفرشة ونحوها ؛ وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «لولا أن أشقّ على أمتي ، لأمرتهم بالسواك عند كلّ وضوء» . رواه مالك ، والشافعي ، والبيهقي ، والحاكم . [ سحري معنّف في الصوم باب (٢٧) نسواك رطب . ومالك في «الموطأ» (١/ ٦٦) والحاكم (١/ ١٤٦) ] وسهقي في الكرى (١/ ٣٥) وإشاعني (٧٢) ، وعن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ قال : «السواك مطهرة للفم ، مرضاة للرب» . رواه أحمد ، والنسائي ، والترمذي . [ السحري معنّف في كتاب الصوم باب (٢٧) السواك الرطب واليابس ، والنسائي (٥) وأحمد (٦/ ٤٧ و ٦٢) وهو غير موحود في الترمذي ] . وهو مستحب في جميع الأوقات ، ولكن في خمسة أوقات أشدّ استحباباً : عند الوضوء ، وعند الصلاة ، وعند قراءة القرآن ، وعند الاستيقاظ من النوم ، وعند تغير الفم . والصائم والمفطر في استعماله أول النهار ، وآخره سواء ؛ لحديث عامر بن ربيعة رضي الله عنه قال : رأيت رسول الله ﷺ ما لا أحصي ، يتسوّك ، وهو صائم . رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي . [ أبو داود (٢٣٦٤) ، والترمذي (٧٢٥) وأحمد (٣/ ٤٤٥) وذكره السحري معنّف في كتاب الصوم باب (٢٧) السواك الرطب واليابس للصائم ، من حديث عامر بن ربيعة عن أبيه ] . وإذا استعمل السواك ، فالسنة غسله بعد الاستعمال ، تطقيماً له ؛ لحديث عائشة - رضي الله عنها - قالت : كان النبي ﷺ يستاك ، فيعطيني السواك ؛ لأغسله ، فأبدأ به فأسلاك ، ثم أغسله ، وأدفعه إليه . رواه أبو داود ، والبيهقي . [ أبو داود (٥٢) وسهقي في «الكبرى» (١/ ٣٩) ] . ويسنّ لمن لا أسنان له ، أن يستاك بإصبعه ؛ لحديث عائشة - رضي الله عنها - قالت : يا رسول الله ، الرجل يذهب فوه ، أيستاك ؟ قال : «نعم» . قلت : كيف يصنع ؟ قال : «يدخل إصبعه في فيه» . رواه الطبراني . [ الهيثمي في «المجمع» . (١/ ١٠٠) وعراه للطبراني في الأوسط ، ومعه نحوه فيه ، وذكره ابن حجر في سنان سيران (٥/ ٣٧٧) ] .

٣ - غَسْلُ الْكَفَّيْنِ ثَلَاثًا : في أوّل الوضوء : لحديث أوس بن أبي أوس رضي الله عنه قال : رأيت رسول الله ﷺ توضأ ، فاستوكف ثلاثاً<sup>(١)</sup> . رواه أحمد ، والنسائي ، [ لسائي (٨٣) وأحمد (٩/ ٩٠ و ١٠) ] ، وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «إذا استيقظ أحدكم من نومه ، فلا يغمس يده في إناء ، حتى يغسلها ثلاثاً ، فإنه لا يدرى أين نأت يده» . رواه الجماعة . [ السحري (١٦٢) ومسلم (٢٧٨) وأبو داود (١٠٣) والترمذي (٢٤) والنسائي (٧/ ١) وابن ماجة (٣٩٣) ] . إلا أن البخاري لم يذكر العدد .

٤ - المضمضة ثلاثاً : لحديث لقيط بن صبرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «إذا توضأت ، فمضمص»<sup>(٢)</sup> . رواه أبو داود ، والبيهقي . [ أبو داود (١٤٤) عن ابن حريج ، وسهقي في الكرى (١/ ٥٢) ] .

٥ - الاستنشاق ، والاستنثار ثلاثاً : لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «إذا توضأ

(٢) المضمضة : إدارة الماء وتحريكه في الفم .

(١) استوكف أي غسل كفيه .

أحدكم ، فليجعل في أنفه ماءً ، ثم ليستنشق<sup>(٢)</sup> . رواه الشيخان ، وأبو داود . [سحاري (١٦٢) ومسلم (٢٣٧) وأبو داود (١٤٠)] . والسنة أن يكون الاستنشاق باليمى ، والاستنثار باليسرى ؛ لحديث علي رضي الله عنه أنه دعا بوضوء<sup>(١)</sup> ، فتمضمض ، واستنشق<sup>(٢)</sup> ، ونثر بيده اليسرى ، ففعل هذا ثلاثاً ، ثم قال : هذا طهور نبي الله صلى الله عليه وسلم . رواه أحمد ، والنسائي . [النسائي (١٩١) وأحمد (١٣٩ / ١) و (١٥٤)] . وتحقق المضمضة والاستنشاق ، إذا وصل الماء إلى الفم ، والأنف ، بأي صفة . إلا أن الصحيح الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أنه كان يصل بيدهما ؛ فعن عبد الله بن زيد ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تمضمض ، واستنشق من كف واحد ، فعل ذلك ثلاثاً . وفي رواية : تمضمض ، واستنثر بثلاث غرفات . متفق عليه . [البخاري (١٨٦) ومسلم (٢٣٥)] . ويسن المبالغة فيهما لغير الصائم ؛ لحديث لقيط رضي الله عنه قال : قلت : يا رسول الله ، أخبرني عن الوضوء؟ قال : «أسبغ الوضوء ، وخلل بين الأصابع ، وبالع في الاستنشاق ، إلا أن تكون صائماً» . رواه الخمسة ، وصححه الترمذي . [أبو داود (١٤٢) والترمذي (٧٨٨) والنسائي (١١٤) وابن ماجه (٤٠٧) وأحمد (٢١١ / ٤)] .

٦ - **تخليل اللحية** : لحديث عثمان رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخلل لحيته . رواه ابن ماجه ، والترمذي وصححه . [الترمذي (٣١) وابن ماجه (٤٣٠)] ، وعن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا توضأ ، أخذ كفاً من ماء ، فأدخله تحت حنكه ، فخلل به لحيته ، وقال : «هكذا أمرني ربي صلى الله عليه وسلم» . رواه أبو داود ، والبيهقي ، والحاكم . [أبو داود (١٤٥) والبيهقي في الكبرى : (٥٤ / ١)] .

٧ - **تخليل الأصابع** : لحديث ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «إذا توضأت ، فخلل أصابع يديك ، ورجليك» . رواه أحمد ، والترمذي ، وابن ماجه ، [الترمذي (٣٩) وابن ماجه (٤٤٧) وأحمد (٢٨٧ / ١)] ، وعن المستورد بن شداد رضي الله عنه قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخلل أصابع رجله بخنصره . رواه الخمسة ، إلا أحمد . [أبو داود (١٤٨) والترمذي (٤٠) وابن ماجه (٤٤٦) وأحمد (٢٢٩ / ٤)] . وقد ورد ما يفيد استحباب تحريك الخاتم ونحوه ، كالأساور ، إلا أنه لم يصل إلى درجة الصحيح ، لكن ينبغي العمل به ؛ لدخوله تحت عموم الأمر بالإسباغ .

٨ - **تفليث الغسل** : وهو السنة التي جرى عليها العمل غالباً ، وما ورد مخالفاً لها ، فهو لبيان الجواز ؛ فعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده - رضي الله عنهم - قال : جاء أعرابي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأله عن الوضوء؟ فأراه ثلاثاً ثلاثاً ، وقال : «هذا الوضوء ، فمن زاد على هذا ، فقد أساء ، وتعدى ، وظلم» . رواه أحمد ، والنسائي ، وابن ماجه . [أبو داود (١٣٥) ، والنسائي (١٤٠) وابن ماجه (٤٤٢) وأحمد (١٨٠ / ٢)] ، وعن عثمان رضي الله عنه «أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً» . رواه أحمد ، ومسلم ، والترمذي . [مسلم بمعناه (٢٢٦) وأبو داود سحوه (١١٠) وأحمد (٥٧ / ١) وعبد الترمذي (٤٤) عن علي وقال . وفي الباب عن عثمان] . وصح ، أنه صلى الله عليه وسلم توضأ مرةً مرةً ، ومرتين مرتين ، أما مسح الرأس مرةً واحدةً ، فهو الأكثر رواية .

(١) الوضوء بفتح الواو اسم بماء الذي يتوضأ به . (٢) لاستنشاق إدخال الماء في الأنف ، والاستنثار : جراحه منه بالنفس .

٩ - التَّيَامُنُ: أي؛ البدء بغسل اليمين، قبل غسل اليسار، من اليدين والرجلين؛ فعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: كان رسول الله ﷺ يحب التيامن في تعلقه<sup>(١)</sup>، وترجله، وطهوره، وفي شأنه كله. متفق عليه، [الحارثي (٤٢٦) ومسنه (٢٦٨)]. وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إذا لبستم، وإذا توضأتم، فابدعوا بأيامكم»<sup>(٢)</sup>. رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي، والنسائي. [أبو داود (٤١٤١) والترمذي (١٧٦٦) وس ماحه (٤٠٢) وأحمد (٣٥٤ / ٢)].

١٠ - الدَّلْسُكُ: وهو إمرار اليد على العضو، مع الماء أو بعده؛ فعن عبد الله بن زيد رضي الله عنه أن النبي ﷺ أتى بثلثي مد، فتوضأ، فحعل يدلث ذراعيه. رواه ابن خزيمة، [ابن حريمة (١١٨) والحاكم (١٦١ / ١) وابن حبان (١٠٨٣)]، وعنه رضي الله عنه أن النبي ﷺ توضأ، فحعل يقول هكذا: يدلثك. رواه أبو داود الطيالسي، وأحمد، وابن حبان، وأبو يعلى. [أحمد (٣٩ / ٤) وأبو داود الطيالسي (١٠٩٩) وبحوه ابن حريمة (١١٨) وابن حبان (١٠٨٢)].

١١ - المَوَالاةُ: أي؛ تتابع غسل الأعضاء، بعضها إثر بعض، نألا يقطع المتوضئ وضوءه بعمل أجنبي، يعد في العرف انصرافاً عنه، وعلى هذا مضت السنة، وعيها عمل المسلمين، سلفاً وخلفاً.

١٢ - مَسْحُ الْأُذُنَيْنِ: والسنة مسح باطنهما بالسَّابِغَيْنِ، وظاهرهما بالإبهامين بماء الرأس؛ لأنهما منه، فعن المقدم بن معديكرب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ مسح في وضوئه رأسه، وأذنيه طاهرهما وباطنهما، وأدخل أصبعيه في صماخي أذنيه. رواه أبو داود، والطحاوي، [أبو داود (١٢٣) ونحوه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٢ / ١)]، وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - في وصفه وضوء النبي ﷺ: ومسح برأسه، وأذنيه مسحاً واحدة. رواه أحمد، وأبو داود. [أبو داود (١٣٣) والترمذي (٣٦) والنسائي (١٠١)]، وفي رواية: مسح رأسه، وأذنيه وباطنهما بالمسحكتين<sup>(٣)</sup>، وظاهرهما بإبهاميه. [بحوه مطولاً: أبو داود (١٣٥)].

١٣ - إطالة الفرة والتحجيل: أما إطالة الفرة؛ فبأن يغسل حرّة من مقدم الرأس، زائداً عن المفروض في غسل الوجه، وأما إطالة التحجيل، فبأن يغسل ما فوق المرفقين والكعبين؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إن أمتي يأتون يوم القيامة غرّاً محجلين»<sup>(٤)</sup>، من آثار الوضوء. فقال أبو هريرة: فمن استطاع منكم أن يطيل عرّته، فليفعل. رواه أحمد، والشيخان، [الحارثي (١٣٦) ومسنه (٣٥) وأحمد (٤٠٠ / ٢)]، وعن أبي زرعة، أن أبا هريرة رضي الله عنه دعا بوضوء، فتوضأ، وغسل ذراعيه، حتى جاوز المرفقين، فلما غسل رجليه، جاوز الكعبين إلى الساقين، فقلت: ما هذا؟ فقال: هذا مبلغ الحلية. رواه أحمد، واللفظ له، [أحمد (٢٣٢ / ٢)]، وإسناده صحيح على شرط الشيخين.

(١) التعل: لس العمل، والترجل: تسريح الشعر، والطهور: يشمل الوضوء والغسل

(٢) أيامكم: جمع يمين، وإيراد اليد اليمنى أو الرجل اليمنى

(٣) بالمسحكتين: أي بالسَّابِغَتَيْنِ

(٤) أصل العرة: يياص في جهة الفرس. والتحجيل يياص في رجله. وإيراد من كونهما يأتون غرّاً محجلين. أن النور يعنو وجوههم وأيديهم وأرجلهم يوم القيامة، وهما من حصائص هذه الأمة

١٤ - **الاقْتِصَادُ فِي الْمَاءِ**، وَإِنْ كَانَ الْاِغْتِرَافُ مِنَ الْبَحْرِ: لحديث أنس رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ يغتسل بالصاع<sup>(١)</sup>، إلى خمسة أمداد، ويتوضأ بالماء. متفق عليه. [البحاري (٢٠١) ومسلم (٣٢٥) (٥١)]، وعن عبيد الله بن أبي يزيد، أن رجلاً قال لأنس عباس - رضي الله عنهما -: كم يكفيني من الوضوء؟ قال: مد. قال: كم يكفيني للعلس؟ قال: صاع. فقال الرجل: لا يكفيني. فقال: لا أم لك، قد كفى من هو حيٌّ منك؛ رسول الله ﷺ. رواه أحمد، والبرر، والطبراني في «الكبير» بسند رجاله ثقات، [أحمد (٢٨٩/١) والبخاري (٢٥٥) والهيتمي في المجمع (٢١٨/١)]، وروي عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ مَرَّ بِسَعْدٍ، وهو يتوضأ، فقال: «ما هذا السرف يا سعد؟» فقال: وهل في الماء من سرف؟ قال: «نعم»، وإن كنت على نهر جارٍ. رواه أحمد، وابن ماجه، وفي سننه ضعف، [أحمد (٢/٢٢١) وابن ماجه (٤٢٥)]، والإسراف يتحقق باستعمال الماء، لغير فائدة شرعية، كأن يزيد في الغسل على الثلاث، ففي حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده رضي الله عنه قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ، يسأله عن الوضوء؟ فأراه ثلاثاً ثلاثاً، وقال: «هذا الوضوء، من زاد على هذا، فقد أساء، وتعدى، وظلم». رواه أحمد، والنسائي، وابن ماجه، وابن خزيمة بأسانيد صحيحة، [أبو داود (١٣٥) والنسائي (١٤٠) وابن ماجه (٤٤٢) وأحمد (١٨٠/٢) وابن خزيمة (١٧٤)]، وعن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «إنه سيكون في هذه الأمة قومٌ يعتدون في الطهور، والدعاء». رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه. [أبو داود (٩٦) وابن ماجه (٣٨٦٤) وأحمد (٨٧/٤)] . قال البخاري: كره أهل العلم في ماء الوضوء، أن يتجاوز فعل النبي ﷺ.

١٥ - **الدُّعَاءُ أَثْنَاءَهُ**: لم يثبت من أدعية الوضوء شيء، عن رسول الله ﷺ، غير حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: أتيت رسول الله ﷺ بوضوء، فتوضأ، فسمعتنه يدعو، يقول: «اللهم اغفر لي ذنبي، ووسع لي في داري، وبارك لي في رزقي». فقلت: يا نبي الله، سمعتك تدعو بكذا وكذا! قال: «وهل تركن من شيء؟». رواه النسائي، وابن السنِّي، بإسناد صحيح، [النسائي في عمل اليوم والليلة (٨٠)]، ابن السنِّي في عمل اليوم والليلة (٢٨). لكن النسائي أدخله في باب ما يقول بعد الفراغ من الوضوء، وابن السنِّي ترجم له في باب ما يقول بين ظهري وضوئه. قال النووي: وكلاهما محتمل.

١٦ - **الدُّعَاءُ بَعْدَهُ**: لحديث عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما منكم من أحد يتوضأ، فيسبغ الوضوء، ثم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية، يدخل من أيها شاء». رواه مسلم، [مسلم (٢٣٤)]، وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من توضأ، فقال: سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك. كُتِبَ في رَقٍّ، ثم جعل في طابع، فلم يكسر إلى يوم القيامة»، رواه الطبراني، في «الأوسط»، ورواه رواة الصحيح، واللفظ له، ورواه النسائي، وقال في آخره: «ختم

(١) الصاع أربعة أمداد. والماء ١٢٨ درهماً وأربعة أسباع الدرهم ٤٠٤ سم ٣.



عليها بحاتم، فوضعت تحت العرش، فلم تُكسر إلى يوم القيامة». وصوب وقفه. [الطبراني في الأوسط (١٤٧٨) وله يمتي في الجمع (١) ٢٣٩] ونسني في عمل اليوم والليلة (٨١). وأما دعاء: «اللهم اجعلني من التوابين، واجعلني من المتطهرين». فهي في رواية الترمذي، [الترمذي (٥٥)]، وقد قال في الحديث: وفي إسناد اضطراب، ولا يصح فيه شيء كبير.

١٧ - صَلَاةُ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَهُ: لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال ليلاً: «يا بلال، حدثني بأزجى عمل عَمَتِهِ في الإسلام؛ إني سمعتُ ذُفَّ نعليك<sup>(١)</sup> بين يَدَيَّ في الجنة». قال: ما عملت عملاً أرحى عندي من أني لم أظهر طهوراً في ساعة من ليلٍ أو نهارٍ، إلا صَلَّيْتُ بِذَلِكَ الطهور ما كُتِبَ لي أن أصلي. متفق عليه. [البيهقي (١١٤٩) ومسلم (٢٤٥٨)]، وعن عقبه بن عامر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أحدٌ يتوضأ فيحس الوضوء ويصلي ركعتين، يقبل بقلبه ووجهه عليهما، إلا وجبت له الجنة» رواه مسلم، وأبو داود، وابن ماجه، وابن خزيمة في «صحيحه». [مسلم (٢٣٤) وأبو داود (٩٠٦) وابن حريجة (٢٢٢)]، وعن حمران، مولى عثمان، أنه رأى عثمان بن عفان رضي الله عنه دعا بوضوء، فأفرغ على يمينه من إنائه، فغسلها ثلاث مرات، ثم أدخل يمينه في الوضوء، ثم تمضمض، واستنشق، واستنثر، ثم غسل وجهه ثلاثاً، وبديه إلى المرفقين ثلاثاً، ثم غسل رجليه ثلاثاً، قال: رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ وضوئي هذا، ثم قال: «من توضأ نحو وضوئي هذا، ثم صلى ركعتين، لا يُحدث فيهما نفسه، غفر له ما تقدم من ذنبه». رواه البخاري، ومسلم، وغيرهما. [إسحاري (١٥٩) ومسلم (٢٢٦)]. وما بقي من تعاهد موقفي العينين، وغضون الوجه، ومن تحريك الخاتم، ومن مسح العنق، لم نتعرض لذكره؛ لأن الأحاديث فيها لم تبلغ درجة الصحيح، وإن كان يعمل بها؛ تميمًا للنظافة.

مَكْرُوهَاتُهُ: يكره للمتوضئ أن يترك سنة من السنن المتقدم ذكرها؛ حتى لا يحرم ثوابها؛ لأن فعل المكروه يوجب حرمان الثواب، وتحقق الكراهية بترك السنة.

نَوَاقِصُ الْوُضُوءِ: للوضوء نواقض تبطله، وتخرجه عن إفادة المقصود منه، نذكرها فيما يلي:

١. كُلُّ مَا خَرَجَ مِنَ السَّيْلَيْنِ «القبل والدبر»، ويشمل ذلك ما يأتي:

(١) البول.

(٢) والغائط؛ لقول الله تعالى: ﴿وَأَوْحَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ اللَّيْلِ﴾ [المائدة: ٦]. وهو كناية عن قضاء الحاجة، من بولٍ وغائط.

(٣) ريح الذُّبُر؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث، حتى يتوضأ». فقال رجل من حضرموت: ما الحدث يا أبا هريرة؟ قال: فُسَاءٌ، أو ضُرَاطٌ. متفق عليه، [الجز'ي (١٣٥) ومسلم (ج ١/ ٤٥٩) (٦٤٩) (٢٧٤)]، وعنه رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً، فأشكرك عليه، أخرج منه شيء أم لا؟ فلا يخرجن من المسجد،

(١) أدف دصم صوت العمل حال اشقي

حتى يسمع صوتاً، أو يحد ريحاً». رواه مسلم . [مسند ٣٦٢] . وليس السمع، أو وجدان الرائحة شرطاً في ذلك، بل المراد حصول اليقين بخروج شيء منه .

(٤، ٥، ٦) المسي، والمدي، والودي؛ لقول رسول الله ﷺ، في المدي: «فيه الوضوء». [البخاري (١٣٢) ومسلم (٣٠٣) (١٨)]. ولقول ابن عباس - رضي الله عنهما -: أما المسي، فهو الذي منه الغسل، وأما المدي، والودي، فقال: «اغسل ذكرك، أو مذاكيرك، وتوضأ وضوءك للصلاة». رواه البيهقي في «السنن» [البخاري (٢٦٩) ومسلم (٣٠٣) (١٧)].

٢- النوم المستغرق، الذي لا يبقى معه إدراك، مع عدم تمكن المقعدة من الأرض؛ لحديث صفوان بن عسال رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يأمرنا، إذا كنا سفراً، ألا نتزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن، إلا من جنابة، لكن من غائط، وبول، ونوم. رواه أحمد، والنسائي، والترمذي وصححه. [الترمذي (٩٦) والنسائي (١٢٧) وأحمد (٤/ ٢٣٩ و ٢٤٠)]. فإذا كان النائم جالساً، ممكناً مقعدته من الأرض، لا ينتقض وضوءه، وعلى هذا يحمل حديث أنس رضي الله عنه قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ ينتظرون العشاء الآخرة، حتى تخفق رءوسهم، ثم يصلون، ولا يتوضئون. رواه الشافعي، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، ولفظ الترمذي من طريق شعبة: لقد رأيت أصحاب رسول الله ﷺ يوقظون للصلاة، حتى لأسمع لأحدهم غطيظاً، ثم يقومون، فيصلون، ولا يتوضئون. قال ابن المبارك: هذا عندنا، وهم جلوس. [مسند (٣٧٦) (١٢٥) وأبو داود (٢٠٠) والترمذي (٧٨) والشافعي (٨٤)].

٣- زوال العقل؛ سواء كان بالجنون، أو بالإغماء، أو بالسكر، أو بالدواء، وسواء قل أو كثر، وسواء كانت المقعدة ممكنة من الأرض أو لا؛ لأن الذهول عند هذه الأسباب أبلغ من النوم، وعلى هذا اتفقت كلمة العلماء.

٤- مسّ الفرج بدون حائل؛ لحديث بسرة بنت صفوان - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: «من مسّ ذكره، فلا يصل، حتى يتوضأ». رواه الخمسة، [أبو داود (١٨١) والترمذي (٨٢) والنسائي (٤٤٦) وابن ماجه (٤٧٩) وأحمد (٤٠٧/٦)]، وصححه الترمذي، وقال البخاري: وهو أصح شيء في هذا الباب. ورواه أيضاً مالك، والشافعي، وأحمد، وغيرهم، وقال أبو داود: قلت لأحمد: حديث بسرة ليس بصحيح؟ فقال: بل هو صحيح. وفي رواية لأحمد، والنسائي عن بسرة، أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ويتوضأ من مسّ الذكر». [النسائي (٤٤٥) وأحمد (٤٠٧/٦)]، وهذا يشمل ذكر نفسه، وذكر غيره، وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من أفضى بيده إلى ذكره، ليس دونه ستر، فقد وجب عليه الوضوء». رواه أحمد، وابن حبان، والحاكم، أحمد (٣٣٣/٢) وابن حبان (١١١٨) والحاكم (١/ ١٣٨) [سحه]، وصححه هو وابن عبد البر وقال ابن السكك: هذا الحديث من أجود ما روي في هذا الباب. وفي لفظ الشافعي: «إذا أفضى أحدكم بيده إلى ذكره، ليس بينها وبينه شيء، فليتوضأ». وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن حذو رضي الله عنه: «أما رجل مسّ فرجه، فليتوضأ، وأما امرأة مسّت فرجها، فليتوضأ». رواه أحمد. [أحمد (٢/ ٢٢٣)]. قال ابن القيم: قال الحازمي: هذا إسناد صحيح، ويرى

الأحاف ، أن مس الذكر لا يقض الوضوء ؛ لحديث طلق ، أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن رجل يمسه ذكره ، هل عليه الوضوء فقال : « لا ، إنما هو بضعة منك » . رواه الحمسة ، وصححه ابن حبان ، [أبو داود (١٨٢) والترمذي (٨٥) والنسائي (١٦٥) وابن ماجه (٤٨٣) وأحمد (٢٢ / ٤) وابن حبان (١١١٩)] . قال ابن المديني : هو أحسن من حديث بسرة .

**ما لا يَنْقُضُ الوُضُوءُ** : أحبنا أن نشير إلى ما ظن أنه ناقض للوضوء ، وليس بناقض ؛ لعدم ورود دليل صحيح ، يمكن أن يعول عليه في ذلك ، وبيانه فيما يلي :

(١) لمس المرأة ، بدون حائل : فعن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ قُبِلَها ، وهو صائم ، وقال : « إن القبلة لا تنقض الوضوء ، ولا تفطر الصائم » . أخرجه إسحاق بن راهويه ، وأخرجه أيضاً البزار بسند جيد . [لم أجده في البزار وذكره الألباني في الضعيفة (٩٩٩) وقال : أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده (٢/٧٧) ] . قال عبد الحق : لا أعلم له علة توجب تركه . وعنها - رضي الله عنها - قالت : فقدت رسول الله ﷺ ذات ليلة من الفراش ، فالتمسته ، فوضعت يدي على بطن قدميه ، وهو في المسجد ، وهما منصوبتان ، وهو يقول : « اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك ، وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك ، لا أحصي ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك » . رواه مسلم ، والترمذي وصححه ، [مسلم (٤٨٦) عن عائشة والترمذي (٣٥٦٦) عن علي] . وعنها - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قُبِلَ بعض نسائه ، ثم خرج إلى الصلاة ، ولم يتوضأ . رواه أحمد ، والأربعة ، [أبو داود (١٧٩) والترمذي (٨٦) والنسائي (١٧٠) وابن ماجه (٥٠٢) وأحمد (٢١٠/٦)] . بسند رجاله ثقات ، وعنها - رضي الله عنها - قالت : كنت أنام بين يدي النبي ﷺ ، ورجلاي في قبلتي ، فإذا سجد ، غمزني ، فقبضت رجلي . وفي لفظ : فإذا أراد أن يسجد ، غمز رجلي . متفق عليه . [البخاري (٣٨٢) ومسلم (٥١٢) (٢٧٢)] .

(٢) خروج الدَّم من غير اِخْرَاجِ المعتاد ؛ سواء كان بجرح ، أو حجامية ، أو رُعاف ، وسواء كان قليلاً ، أو كثيراً : قال الحسن رحمه الله : ما زال المسلمون يصونون في جراحاتهم . رواه البخاري ، [البخاري تعليقاً في كتاب الوضوء ، باب (٣٤) : من لم ير الوضوء إلا من المخرجين ... عن الحسن] ، وقال : وعصر ابن عمر - رضي الله عنهما - بثرة ، وخرج منها الدم ، فلم يتوضأ ، وبصق ابن أبي أوفى دماً ، ومضى في صلاته ، وصلى عمر بن الخطاب رحمه الله وجرحه يثعب دماً<sup>(١)</sup> . وقد أصيب عبَّاد بن بشر بسهام ، وهو يصلي ، فاستمر في صلاته . رواه أبو داود ، وابن خزيمة ، والبخاري تعليقاً . [البخاري تعليقاً في كتاب الوضوء باب (٣٤) : من لم ير الوضوء إلا من المخرجين ، عن الحسن ، وأبو داود (١٩٨) وابن حزيمة (٣٦) كلاهما عن جابر] .

(٣) القيء : سواء أكان ملء الفم ، أو دونه ، ولم يرد في نقصه حديث يحتج به .

(٤) أكل لحم الإبل : وهو رأي الحلفاء الأربعة ؛ وكثير من الصحابة والتابعين ، إلا أنه صحَّ الحديث بالأمر بالوضوء منه ؛ فعن جابر بن سُمرة رضي الله عنه أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ : أنتوضأ من لحوم

(١) يثعب دماً أي يحري

العمم؟ قال : «إِشْتَتَ تَوَضُّأً ، وَإِشْتَتَ فَلَا تَوَضُّأً» . قال : أنتوضأ من لحوم الإبل؟ قال . «نعم ، توضأ من لحوم الإبل» . قال : أصلي في مريض العمم؟ قال : «نعم» . قال : أصلي في مبارك الإبل؟ قال : «لا» . رواه أحمد ، ومسلم ، [مسلم (٣٦٠) وأحمد (٥ / ٨٦ و ٨٨ و ١٠٨)] ، وعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال : سئل رسول الله ﷺ عن الوضوء من لحوم الإبل؟ فقال : «توضأوا منها» . وسئل عن لحوم العمم؟ فقال : «لا تتوضأوا منها» . وسئل عن الصلاة في مبارك الإبل؟ فقال : «لا تصنأوا فيها ؛ وإياها من الشياطين» . وسئل عن الصلاة في مريض العمم؟ فقال : «صلوا فيها ؛ فإنها بركة» . رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن حبان ، [أبو داود (١٨٤) وأحمد (٤ / ٢٨٨) وابن حبان بنحوه عن عبد الله بن معقل (١٧٠٢)] ، وقال ابن خزيمة : لم أر خلافا بين علماء الحديث ، في أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل ؛ لعدالة ناقله . وقال النووي : هذا المذهب أقوى دليلاً ، وإن كان الجمهور على خلافه . انتهى .

(٥) **شَكُّ الْمُتَوَضِّئِ فِي الْحَدِيثِ** : إذا شك المتطهر ، هل أحدث أم لا؟ لا يضره الشك ، ولا ينتقض وضوءه ؛ سواء كان في الصلاة أو خارجها ، حتى يتيقن ، أنه أحدث ؛ فعن عباد بن تميم ، عن عمه رضي الله عنه قال : شكيت إلى النبي ﷺ الرجل يخيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة؟ قال : «لا ينصرف ، حتى يسمع صوتاً ، أو يجد ريحاً» . رواه الجماعة ، إلا الترمذي ، [البخاري (١٧٧) ومسلم (٣٦١) وأبو داود (١٧٦) والنسائي (١٦٠) وابن ماجه (٥١٣)] . وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : «إذا وجد أحدكم في نفسه شيئاً ، فأشكلك عليه ، أخرج منه شيء أم لا؟ فلا يخرج من المسجد ، حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً» . رواه مسلم وأبو داود والترمذي . [مسلم (٣٦٢) وأبو داود (١٧٧) والترمذي (٧٤)] .

وليس المراد خصوص سماع الصوت ووجدان الريح ، بل العمدة اليقين بأنه خرج منه شيء ، قال ابن المبارك : إذا شك في الحدث فإنه لا يجب عليه الوضوء حتى يستيقن استيقاناً يقرر أن يحذف عليه ، أما إذا يتيقن الحدث وشك في الطهارة فإنه يلزمه الوضوء بإجماع المسلمين .

(٦) **الْقَهْقَرَةُ فِي الصَّلَاةِ** : لا تنقض الوضوء ؛ لعدم صحة ما ورد في ذلك .

(٧) **تَفْسِيلُ الْمَيِّتِ** : لا يجب منه الوضوء ؛ لضعف دليل النقص .

ما يجب له الوضوء : يجب الوضوء لأمر ثلاثة :

الأول : الصلاة مطلقاً ؛ فرضاً أو نفلاً ولو صلاة جنازة ؛ لقول الله تعالى : ﴿تَتَابَعُوا أَلْيَمِ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُحَانٍ مُسَمِّمٍ إِلَى السَّجُودِ فَاسْجُدُوا وَجُوهَكُمْ وَأَيُّكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَأَمْسِكُوا بُرُودَكُمْ وَارْجِعْكُمْ إِلَى الْكَعْبِيِّ﴾ [المائدة : ٦] . أي ؛ إذا أردتم القيام إلى الصلاة ، وأنتم محدثون فاغسلوا . وقول رسول الله ﷺ : «لا يقبل الله صلاة بغير طهور ، ولا صدقة من غل»<sup>(١)</sup> . رواه الجماعة إلا البخاري . [مسلم (٢٢٤) ، وأبو داود (٥٩) والترمذي (١) والنسائي (١٣٩) وابن ماجه (٢٧٣) وأحمد (٢ / ٣٩) عن عدد من الصحابة] .

الثاني : الطواف بالبيت ؛ لما رواه ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : «الطواف صلاة إلا

(١) عبور السرفة من الحمة قبل قسمتها

أن الله - تعالى - أحلَّ فيه الكلام ، فمن تكلم فلا يتكلم إلا بحيرٍ . رواه الترمذي والدارقطني وصححه الحاكم وابن السكن وابن خزيمة . [ لترمذي (٩٦٠) والحاكم (٤٥٩/١) وابن خزيمة (٢٧٣٥) ] .

الثالث : من المصحف : لما رواه أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه ، عن حده رضي الله عنه أن النبي ﷺ كتب إلى أهل اليمن كتاباً وكان فيه : « لا يمسن القرآن إلا طاهرٌ » . رواه النسائي والدارقطني والبيهقي والأثرم ، [الدارقطني (٤٣٣) والبيهقي في الكبرى (٣٠٩/١)] . قال ابن عبد البر في هذا الحديث : إنه أشبه بالتواتر ؛ لتلقي الناس له بالقبول . وعن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يمسن القرآن إلا طاهرٌ » . ذكره الهيثمي في : « مجمع الزوائد » [الدارقطني (٤٣١) والبيهقي في الكبرى (٨٨/١) والهيثمي في المجمع (٢٧٦/١)] ، وقال : رجاله موثقون . فالحديث يدل على أنه لا يجوز من المصحف إلا لمن كان طاهرًا ، ولكن « الطاهر » لفظ مشترك يطلق على الطاهر من الحدث الأكبر ، والطاهر من الحدث الأصغر ، ويطلق على المؤمن وعلى من ليس على بدنه نجاسة ، ولا بد لحمله على معين من قرينة ، فلا يكون الحديث نصاً في منع المحدث حدثاً أصغر من من المصحف ، وأما قول الله ﷻ : ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ [سورة: ٧٩] . فالظاهر رجوع الضمير إلى الكتاب المكنون وهو اللوح المحفوظ ؛ لأنه الأقرب ، والمطهرون الملائكة فهو كقوله تعالى : ﴿ فِي سُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ ﴾ . بأيدي سَفَرَةٍ . كِرَامٍ بَرَرَةٍ ﴾ [عبس : ١٣ - ١٦] . وذهب ابن عباس ، والشعبي ، والضحاك ، وزيد بن علي ، والمؤيد بالله ، وداود ، وابن حزم ، وحمام بن أبي سليمان إلى أنه يجوز للمحدث حدثاً أصغر من المصحف . وأما القراءة له بدون من فهي جائزة اتفاقاً .

### ما يُستَحَبُّ له : يستحبُّ الوضوء ويندب في الأحوال الآتية :

(١) عنه ذكر الله ﻳُذَكَّرُ : لحديث المهاجر بن قنفذ رضي الله عنه أنه سلم على النبي ﷺ وهو يتوضأ ، فلم يرد عليه حتى توضأ فرد عليه وقال : « إنه لم ينعني أن أُرَدَّ عليك ، إلا أنني كرهت أن أذكر الله إلا على الطهارة » . قال قتادة : فكان الحسن من أجل هذا يكره أن يقرأ أو يذكر الله - عز وجل - حتى يطهر . رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه [أبو داود (١٧) ، ونسائي (٣٨) وابن ماجه (٣٥٠) وأحمد (٤/٣٤٥)] ، وعن أبي جهم بن الحارث رضي الله عنه قال : أقبل النبي ﷺ من نحو بئر جمل<sup>(١)</sup> فلقبه رجلٌ فسلم عليه ، فلم يرد عليه حتى أقبل على جدار فمسح بوجهه ويديه ثم رد عليه السلام . رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي . [البخاري (٣٣٧) ، ومسلم (٣٦٩) ، وأبو داود (٣٢٩) والنسائي (٣١٠)] .

وهذا على سبيل الأفضلية والندب ، وإلا فذكر الله - عز وجل - يجوز للمتطهر والمحدث والمجنب والقائم والقاعد والماشي والمضطجع بدون كراهة ؛ لحديث عائشة - رضي الله عنها - قالت : كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيانه . رواه الخمسة إلا النسائي [مسلم (١١٧) وأبو داود (١٨) والترمذي (٣٣٨٤) وأحمد (٧٠/٦ و ١٥٣ و ٢٧٨) وابن ماجه (٣٠٢)] . وذكره البخاري بغير إسناد . وعن علي - كرم الله وجهه - قال : « كان رسول الله ﷺ يحرج من الحلاء فيقرئنا القرآن ويأكل معنا اللحم ، ولم يكن

(١) ثر حمل موضع قبر اسدية .

يحبزه عن القرآن شيء ليس الجنب» رواه الحمسة وصححه الترمذي وابن السكن . [أبو داود (٢٢٩) والترمذي (١٤٦) والنسائي (٢٦٥) وابن ماجه (٥٩٤) وأحمد (١/٨٤ و ١٢٤)].

(٢) **عند التَّوَمِّ** : لما رواه البراء بن عازب رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : «إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة ، ثم اضطجع على شقك الأيمن ، ثم قل : اللهم أسلمت نفسي إليك ، ووجهت وجهي إليك ، وفوضت أمري إليك ، وألجأت ظهري إليك ، رغبة ورهبة إليك لا ملجأ ولا منجأ منك إلا إليك ، اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت ، ونبيك الذي أرسلت . فإن مت من ليلتك ، فأنت على الفطرة ، واجعلهن آخر ما تتكلم به» . قال : فرددتها على النبي ﷺ فلما بلغت : اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت . قلت : ورسولك . قال : «لا ونبيك الذي أرسلت» رواه أحمد ، والبخاري والترمذي [البخاري (٢٤٧) ، والترمذي (٣٣٩٤) ، وأحمد (٤/٢٨٥ و ٢٩٠ و ٣٠٠ و ٣٠٢)] . ويتأكد ذلك في حق الجنب ؛ لما رواه ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : يا رسول الله أينام أحدنا جنباً؟ قال : «نعم إذا توضأ» . [البخاري (٢٨٩) ومسلم (٣٠٦)] . وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت : كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن ينام وهو جنب ، غسل فرجه وتوضأ وضوءه للصلاة . رواه الجماعة . [البخاري (٢٨٨) ومسلم (٣٠٥) وأبو داود (٢٢٢) والنسائي (٢٥٨) وابن ماجه (٥٨٤)] .

(٣) **يستحب الوضوء للجنب** : إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو يعاود الجماع ؛ لحديث عائشة - رضي الله عنها - قالت : «كان النبي ﷺ إذا كان جنباً فأراد أن يأكل أو ينام توضأ» [مسلم (٣٠٥) (٢٢) والنسائي (٢٥٥) وابن ماجه (٥٩١)] ، وعن عمار بن ياسر : «أن النبي ﷺ رخص للجنب إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أن يتوضأ وضوءه للصلاة» . رواه أحمد والترمذي وصححه [أبو داود (٢٢٥) والترمذي (٦١٣) وأحمد (٤/٣٢٠)] ، وعن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال : «إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ» . رواه الجماعة إلا البخاري [مسلم (٣٠٨) وأبو داود (٢٢٠) والترمذي (١٤١) والنسائي (٢٦٢) وابن ماجه (٥٨٧)] ، ورواه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وزادوا : «فإنه أنشط للعود» . [ابن خزيمة (٢٢١) وابن حبان (١٢١١) والحاكم (١/١٥٢)] .

(٤) **يندب قبل الغسل سواء كان واجباً أو مستحباً** : لحديث عائشة - رضي الله عنها - قالت : «كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة يبدأ فيغسل يديه ، ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه ، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة» . الحديث رواه الجماعة . [البخاري (٢٤٨) ومسلم (٣١٦) وأبو داود (٢٤٢) والترمذي (١٠٤)] .

(٥) **يندب من أكل ما مسته النار** : لحديث إبراهيم بن عبد الله بن قارط قال : مررت بأبي هريرة وهو يتوضأ فقال : أتدري مم أتوضأ؟ من أثوار أقط<sup>(١)</sup> أكلتها ؛ لأنني سمعت رسول الله ﷺ يقول : «توضأوا مما مست النار» . رواه أحمد ومسلم والأربعة [مسلم (٣٥٢) والنسائي (١٧١) وأحمد (٢/٢٦٥ و ٤٢٨)] . وعن عائشة - رضي الله عنها - عن النبي ﷺ قال : «توضأوا مما مست النار» . رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن

(١) من أثوار أقط : هي قطع من اللس الحامد

ماجه . [مسلم (٣٥٣) واس ماحه (٤٨٦) وأحمد (٨٩ / ٦)]. والأمر بابوضوء محمول على السبب ؛ حديث عمرو بن أمية الضمري رضي الله عنه قال : « رأيت النبي ﷺ يحتز من كتف شاة فأكل منها ، فدعي إلى الصلاة فقام وطرح السكين وصلى ولم يتوضأ » . متفق عليه . [البحاري (٦٧٥) و (٢٩٢٣) ومسلم (٣٥٥) (٩٣)].

قال النووي : فيه حوار فضع اللحم بالسكين .

(٦) تجديد الوضوء لكل صلاة : لحديث بريدة رضي الله عنه قال : كان انبي ﷺ يتوضأ عند كل صلاة . فلما كان يوم الفتح توضأ ومسح على خفيه وصلى الصلوات بوضوء واحد . فقال له عمر : يا رسول الله إنك فعلت شيئاً لم تكن تفعله ! فقال : « عمدًا فعلته يا عمر » . رواه أحمد ومسلم وغيرهما [مسلم (٢٧٧) وأبو داود (١٧٢) والترمذي (٦١) والسائي (١٣٣) وأحمد (٣٥٨ / ٥)] . وعن عمرو بن عامر الأنصاري رضي الله عنه قال : كان أنس بن مالك يقول : كان ﷺ يتوضأ عند كل صلاة . قال : قلت : فأنته كيف كنتم تصنعون ؟ قال : كنا نصلي الصلوات بوضوء واحد ما لم نحدث . رواه أحمد والبخاري [البحاري (٢١٤) وأحمد (٣ / ١٣٣)] . وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم عند كل صلاة بوضوء ومع كل وضوء بسواك » . رواه أحمد بسند حسن ، [أحمد (٢٥٩ / ٢) والمجمع (١ / ٢٢١)] . وروي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : « كان رسول الله ﷺ يقول : « من توضأ على طهر كتب له عشر حسبات » . رواه أبو داود والترمذي وابن ماجة . [أبو داود (٦٢) والترمذي (٥٩) واس ماجة (٥١٢)] .

### فوائد يحتاج المتوضئ إليها :

- ١- الكلام المباح أثناء الوضوء مباح ، ولم يرد في السنة ما يدل على معه .
- ٢- الدعاء عند غسل الأعضاء باطل لا أصل له ، والمطلوب الاختصار على الأدعية التي تقدم ذكرها في سنن الوضوء .

- ٣- لو شك المتوضئ في عدد الغسلات يبي على ايقين وهو الأقل .
- ٤- وجود الحائل مثل اشمع على أي عضو من أعضاء الوضوء يبطله ، أما اللون وحده كالحضاب بالخناء مثلاً فإنه لا يؤثر في صحة الوضوء ؛ لأنه لا يحول بين البشرة وبين وصول الماء إليها .
- ٥- المستحاضة ومن به سلس بول أو انقلاط ريح أو غير ذلك من الأعداد يتوضئون لكل صلاة إذا كان العذر يستغرق جميع الوقت أو كان لا يمكن ضبطه ، وتعذر صلاتهم صحيحة مع قيام العذر .
- ٦- يحوز الاستعانة بالغير في الوضوء .

- ٧- يباح للمتوضئ أن يشف أعضاءه بمدبيل وبحوه صيفاً وشتاءً .

### المسح على الخفين :

- (١) دليل مشروعيته : نت المسح على الخفين بالشنة الصحيحة لتأبته عن رسول الله ﷺ ؛ قال النووي : أحجم من يعتد به في الإجماع على حوار المسح على الخفين في السفر والحضر ؛ سواء كان حاجة أو غيرها ، حتى للمرأة الملاممة والزمن الذي لا يمشي ، وإنما أنكرته الشيعة والحوارج ولا يعتد بحلافهم .

وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح»: وقد صرح جمع من الحفاظ بأن المسح على الخفين متواتر، وجمع بعضهم رواته فجاءوا الثمانين منهم العشرة. انتهى.

وأقوى الأحاديث حجة في المسح، ما رواه أحمد والشيخان وأبو داود والترمذي عن همام النحعي رضي الله عنه قال: «قال جرير بن عبد الله ثم توضأ ومسح على خفيه. فقيل: تفعل هذا وقد قلت؟ قال: نعم رأيت رسول الله ﷺ، قال ثم توضأ ومسح على خفيه». [البيهقي (٣٨٧) ومسلم (٢٧٢) وأبو داود (١٥٤) والترمذي (٩٣) والسنائي (١١٨) وابن ماجه (٥٤٣)]. قال إبراهيم: فكان يعجبهم هذا الحديث؛ لأن إسلام جرير كان بعد نزول المائدة، أي أن جريراً أسلم في السنة العاشرة بعد نزول آية الوضوء التي تفيد وجوب غسل الرجلين، فيكون حديثه مبيناً؛ أي المراد بالآية إيجاب الغسل لغير صاحب الخف، وأما صاحب الخف ففرضه المسح، فتكون السنة مخصصة للآية.

(٢) **مشروعية المسح على الجوزين**: يجوز المسح على الجوزين، وقد روي ذلك عن كثير من الصحابة؛ قال أبو داود: ومسح على الجوزين علي بن أبي طالب وابن مسعود والبراء بن عازب وأنس بن مالك وأبو أمامة وسهل بن سعد وعمر بن حريث. وروي ذلك عن عمر بن الخطاب وابن عباس. انتهى. وروي ذلك عن عمار وبلال وعبد الله بن أبي أوفى وابن عمر. وفي «تهذيب السنن» لابن القيم عن ابن المنذر: أن أحمد نص على جواز المسح على الجوزين. وهذا من إنصافه وعدله، وإنما عمدته هؤلاء الصحابة. رضي الله عنهم. وصريح القياس؛ فإنه لا يظهر بين الجوزين والخفين فرق مؤثر يصح أن يحال الحكم عليه، والمسح عليهما قول أكثر أهل العلم. انتهى.

ومن أجاز المسح عليهما سفيان الثوري وابن المبارك وعطاء والحسن وسعيد بن المسيب. وقال أبو يوسف ومحمد: يجوز المسح عليهما إذا كانا ثخينين لا يشقان عما تحتهما. وكان أبو حنيفة لا يجوز المسح على الجوزين الثخينين، ثم رجع إلى الجواز قبل موته بثلاثة أيام أو سبعة، ومسح على جوريه الثخينين في مرضه وقال لإخوانه: فعلت ما كنت أنهى عنه. وعن المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ توضأ ومسح على الجوزين والنعلين<sup>(١)</sup>. رواه أحمد والطحاوي وابن ماجه والترمذي [أبو داود (١٥٩) والترمذي (٩٩) وابن ماجه (٥٥٩) وأحمد (٢٥٢/٤)]. وقال: حديث حسن صحيح. (وضعه أبو داود). والمسح على الجوزين كان هو المقصود، وجاء المسح على النعلين تبعاً.

وكما يجوز المسح على الجوزين يجوز المسح على كل ما يستر الرجلين كالفائف ونحوها، وهي ما يلبس على الرجل؛ من البرد أو خوف الحفاء أو لجراح بهما ونحو ذلك. قال ابن تيمية: والصواب أنه يمسح على الفائف وهي بالمسح أولى من الخف والجوارب؛ لأن الفائف إنما تستعمل للحاجة في العادة، وفي

(١) لعل: ما وقيت به القدم من الأرض وهو يعاير الخف. ولقد كان لرسول الله ﷺ سيران يصنع أحدهما بين إبهام رجله والتي تلبسها ويضع الآخر بين لوسطى واهي تلبسها ويجمع السيرين يسمى السير لذي على وجه قدمه وهو المعروف بشراك. والجوز: عانة الرجل وهو يسمى بشراك.



نزعه ضرر؛ إما إصابة البرد، وإما التأذي بالحفء، وإما التأذي بالحر، فإذا جاز المسح على الخفين والجورين فعلى اللفائف بطريق الأولى، ومن ادعى في شيء من ذلك إجماعاً فليس معه إلا عدم العلم، ولا يمكنه أن ينقل المع عن عشرة من العمداء المشهورين فضلاً عن الإجماع. إلى أن قال: فمن تدبر ألفاظ الرسول ﷺ، وأعطى القياس حقه؛ علم أن الرحصة منه في هذا الباب واسعة، وأن ذلك من محاسن الشريعة ومن الخيفية السمحة التي بعث بها. انتهى. وإذا كان بالحفّ أو الجورب خروق فلا بأس بالمسح عليه ما دام يلبس في العادة؛ قال الثوري: كانت خفاف المهاجرين والأنصار لا تسلم من الحروق كخفاف الناس، فلو كان في ذلك حظر، لورد ونقل عنهم.

(٣) شروط المسح على الخف وما في معناه: يشترط لجواز المسح أن يلبس الخف وما في معناه من كل ساتر على وضوء؛ لحديث المغيرة بن شعبة قال: «كنت مع النبي ﷺ ذات ليلة في مسير، فأفرغت عليه من الإداوة، فغسل وجهه وذراعيه، ومسح برأسه، ثم أهويت لأنزع خفيه فقال: «دعهما؛ فإنني أدخلتها طاهرتين». فمسح عليهما. رواه أحمد والبخاري ومسلم. [البحاري (٢٠٦) ومسلم (٢٧٤) (٧٩) وأحمد (٢٥١/٤)]، وروى الحميدي في «مسنده» عنه قال: قلنا: يا رسول الله، أيمسح أحدنا على الخفين؟ قال: «نعم إذا أدخلهما وهما طاهرتان». [الحميدي (٧٧٦) وأبو داود (١٥١) والدارقطني (٧٥٣)]. وما اشترطه بعض الفقهاء من أن الخف لا بد أن يكون ساتراً محل الفرض وأن يثبت بنفسه من غير شد مع إمكان متابعة المشي فيه؛ قد بين شيخ الإسلام ابن تيمية ضعفه في «الفتاوى».

(٤) محل المسح: المحل المشروع في المسح ظهر الخف؛ لحديث المغيرة ﷺ قال: «رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر الخفين». رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه. [أبو داود (١٦١) والترمذي (٩٨) وأحمد (٢٤٧/٤)]، وعن علي ﷺ قال: «لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، لقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر خفيه». رواه أبو داود والدارقطني [أبو داود (١٦٢) والدارقطني (٧٥٩)]. وإسناده حسن أو صحيح. والواجب في المسح ما يطلق عليه اسم المسح لغة من غير تحديد، ولم يصح فيه شيء.

(٥) توقيت المسح: مدة المسح على الخفين للمقيم يوم وليلة، وللمسافر ثلاثة أيام ولياليها. قال صفوان بن عسال ﷺ: «أمرنا - يعني النبي ﷺ - أن نمسح على الخفين إذا نحن أدخلناهما على طهر، ثلاثاً إذا سافرنا، ويوماً وليلة إذا أقمنا، ولا نخلعهما إلا من جنابة». رواه الشافعي وأحمد وابن خزيمة والترمذي والنسائي وصححه [الترمذي (٩٦) والنسائي (١٢٦) و (١٢٧) والشافعي (١٢٢) وأحمد (٢٣٩/٤) وابن حزيمة (١٩٣)]. وعن شريح بن هانئ ﷺ قال: سألت عائشة عن المسح على الخفين؟ فقالت: سل علياً؛ فإنه أعلم بهذا مني، كان يسافر مع رسول الله ﷺ. فسألته فقال: قال رسول الله ﷺ: «للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن، وللمقيم يوم وليلة». رواه أحمد ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه [مسلم (٢٧٦) والنسائي (١٢٨) وابن ماجه (٥٥٢) وأحمد (٩٦/١)]. قال البيهقي: هو أصح ما روي في هذا الباب. واختار أن ابتداء المدة من وقت المسح. وقيل: من وقت الحدث بعد اللبس.

(٦) **صِفَةُ الْمَسْحِ** : والمتوضئ بعد أن يتم وضوءه ويلبس الحفَّ أو الجورب يصح له المسح عليه ، كلما أراد الوضوء بدلاً من غسل رجليه يرخص له في ذلك يوماً وليلة ، إذا كان مقيماً ، وثلاثة أيام ولياليها إن كان مسافراً ، إلا إذا أجنب ؛ فإنه يجب عليه نزعهُ ؛ لحديث صفوان المتقدم .

(٧) **مَا يُنْظَلُ الْمَسْحُ** : يَظُلُّ الْمَسْحُ عَلَى الْحَقَّيْنِ : (١) انقضاء المدة . (٢) الجنابة . (٣) نزع الحفّ . فإذا انقضت المدة أو نزع الحفّ وكان متوضئاً قبْلَ ، غسل رجليه فقط .

## الْغُسْلُ

**الْغُسْلُ** معناه : تعميم البدن بالماء ، وهو مشروع ؛ لقول الله تعالى : ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [البقرة : ٤٣] وقوله تعالى : ﴿رَسَّيْنَاهُ عَلَى أَيْمَنِ الْمَصْبُوحِ فَلَمْ يَكُنْ فِي الْمَيْمَنَةِ نَجَسٌ وَلَا نَجَسٌ وَلَا تَقْرَبُوهَا حَتَّى يَبْظَهَرَكُمْ فَادَّاهَا فَتَطَهَّرُوا﴾ [البقرة : ٢٢٢] .

وله مباحثٌ تحصر فيما يأتي :

**مُوجِبَاتُهُ** : يجب الغسل لأُمُورٍ خمسة :

**الأول** : خروج المني بشهوة في النوم أو اليقظة ؛ من ذكر أو أنثى وهو قول عامة الفقهاء ؛ لحديث أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ : «الماء من الماء» <sup>(١)</sup> . رواه مسلم [مسلم (٣٤٣)] . وعن أم سلمة - رضي الله عنها - أنَّ أم شديم قالت : «يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق ، فهل على المرأة غسل إذا احتلمت؟ قال : «نعم ، إذا رأت الماء» . رواه الشيخان وغيرهما . [الحارثي (١٣٠) ومسلم (٣١١) وأبو داود (٢٣٧)] .

وهنا صورٌ كثيرٌ ما تقع ، أحببنا أن ننبه عليها ؛ للحاجة إليها :

**أ - إذا خرج المني من غير شهوة بل لمرض أو برد فلا يجب الغسل** ؛ ففي حديث عليٍّ رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال له : «فإذا فضحت الماء» <sup>(٢)</sup> فَاغْتَسَلْ . رواه أبو داود [أبو داود (٢٠٦) وأحمد (١٠٩/١)] . قال مجاهد : بينا نحن - أصحاب ابن عباس - حلَّق في المسجد ؛ طاووس وسعيد بن جبيرة وعكرمة وابن عباس قائم يصلي ، إذ وقف علينا رجلٌ فقال : هل من مفْتٍ؟ قلنا : سل . فقال : إني كلما بُلت تبعه الماء الدافق؟ قلنا : الذي يكون منه الولد؟ قال : نعم . قلنا : عليك الغسل . قال : فوالى الرجل وهو يَرْجِع ، قال : وَعَجَّل ابن عباس في صلاته ، ثم قال لعكرمة : عليّ بالرجل . وأقبل علينا فقال : رأيتم ما أفْتِيتم به هذا الرجل عن كتاب الله؟ قلنا : لا . قال : فعن رسول الله؟ قلنا : لا . قال : فعن أصحاب رسول الله ﷺ؟ قلنا : لا . قال : فعنهم؟ قلنا : عن رأينا . قال : فلذلك قال رسول الله ﷺ : «فقيه واحدٌ أشدَّ على الشيطان من ألف عابد» ، قال : وجاء الرجلُ ، فأقبل عليه ابن عباس ، فقال : رأيته إذا كان ذلك منك ، أتجد شهوة في قبلك؟ قال : لا . قال : فهل تجدُ حذرًا في جسدك؟ قال : لا . قال : إنما هذه إبرة ، يحزبك منها الوضوء . [الترمذي (٢٦٨١) وابن ماجه (٢٢٢)]

(٢) المصباح خروج المني بشهوة .

(١) الماء من الماء أي لاغتسال من الإبرال ، فالداء الأول ماء المصبر والثاني المني .

ب - إذا احتلم ، ولم يجد منياً ، فلا غسل عليه ؛ قال ابن المنذر : أجمع على هذا كل من أحفظ عنه من أهل العلم . وفي حديث أم سليم المتقدم : فهل على المرأة غسل إذا احتلمت ؟ قال : « نعم ، إذا رأت الماء » . ما يدل على أنها إذا لم تره ، فلا غسل عليها ، لكن إذا خرج بعد الاستيقاظ ، وحب عليها الغسل .

ج - إذا انتبه من النوم ، فوجد بللاً ، ولم يذكر احتلاماً ، فإن يقن أنه مني ، فعليه الغسل ؛ لأن الظاهر ، أن خروجه كان لاحتلام نسيه ، فإن شك ، ولم يعلم ، هل هو مني أو غيره ؟ فعليه الغسل احتياطاً . وقال مجاهد ، وقتادة : لا غسل عليه ، حتى يوقن بالماء الدافق ؛ لأن اليقين بقاء الطهارة ، فلا يزول بالشك .

د - أحس بانتقال المنى عند الشهوة ، فأمسك ذكره ، فلم يخرج ، فلا غسل عليه ؛ لما تقدم ، من أن النبي ﷺ علق الاغتسال على رؤية الماء ، فلا يثبت الحكم بدونه ، لكن إن مشى ، فخرج منه المنى ، فعليه الغسل .

هـ - رأى في ثوبه منياً ، لا يعلم وقت حصوله ، وكان قد صبي ، يلزمه إعادة الصلاة ، من آخر نومة له ، إلا أن يرى ما يدل على أنه قبها ، فيعيد من أدنى نومة يحتمل أنه منها .

الثاني : التَّاءُ الحَتَائِنُ : أي : تغييب الحشفة في الفرج ، وإن لم يحصل إنزال ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهِّرُوا ﴾ [المائدة : ٦] . قال الشافعي : كلام العرب يقتضي ، أن الجنابة تطبق بالحقيقة على الجماع ، وإن لم يكن فيه إنزال . قال : فإن كل من خوطب بأن فلاناً أجنب عن فلانة ، عقل أنه أصابها ، وإن لم ينزل . قال : ولم يختلف أحد أن الزنى الذي يجب به الجلد هو الجماع ، ولو لم يكن منه إنزال ، ولحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « إذا جلس بين شعبها الأربع <sup>(١)</sup> ، ثم جهدها ، فقد وجب الغسل ، أنزل ، أم لم ينزل » . رواه أحمد ، ومسلم ، [البخاري (٢٩١) ومسلم (٣٤٨) وأحمد (٣٤٧/٢)] ، وعن سعيد بن المسيب ، أن أبا موسى الأشعري رضي الله عنه قال لعائشة : إني أريد أن أسألك عن شيء ، وأنا أستحي منك . فقالت : سل ، ولا تستحي ؛ فإنما أنا أمك . فسألها عن الرجل يغشى ، ولا ينزل ؟ فقالت عن النبي ﷺ : « إذا أصاب الختان الختان ، فقد وجب الغسل » . رواه أحمد ، ومالك ، بألفاظ مختلفة . [مالك (٤٦/١) وأحمد (٦/١٦١ و ٢٦٥) وعند الترمذي بنحوه برقم (١٠٨) و (١٠٩)] . ولا بد من الإيلاج بالفعل ، أما مجرد المس من غير إيلاج ، فلا غسل على واحد منهما ، إجماعاً .

الثالث : انقطاع الحيض والنفاس : لقول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَا حَتَّى يَطْهَرَ فَإِذَا ظَهَرَ فَأْتُوا مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ [البقرة : ٢٢٢] . ولقول رسول الله ﷺ لفاطمة بنت أبي حبيش - رضي الله عنها - « دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها ، ثم اعتسلي ، وصبي » . متفق عليه . [البخاري (٣٢٥) ومسلم (٣٣٣)] ، وهذا ، وإن كان واردًا في الحيض ، إلا أن النفاس كالحيض ، بإجماع الصحابة ، فإن ولدت ، ولم تر الدم ، فقليل : عليها الغسل . وقيل : لا غسل عليها . ولم يرد نص في ذلك .

(١) لشعب الأربع - يداها ورجلاها ، واجهد - كناية عن معالجة الإيلاج

الرابع : المؤث : إذ مات المسلم ، وجب تغسيله ، إجماعاً ، على تفصيل يأتي في موضعه .

الخامس : الكافر إذا أسلم : إذا أسلم الكافر ، يجب عليه الغسل ؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن ثمامة الحنفي أسر ، وكان انبي رضي الله عنه يعدو إليه ، فيقول : « ما عندك يا ثمامة ؟ » فيقول : إن تقتل ، تقتل ذا دم ، وإن تمنن ، تمنن عني شاكراً ، وإن ترد المال ، تعطك منه ما شئت . وكان أصحاب الرسول ﷺ يحبون الفداء ، ويقولون : ما يصنع بقتل هذا ؟ فمرّ عليه رسول الله ﷺ ، فأسلم ، فحلّه ، وبعث به إلى حائط أبي طلحة<sup>(١)</sup> ، وأمره أن يغتسل ، فاغتسل ، وصلى ركعتين ، فقال النبي ﷺ : « لقد حسن إسلام أخيكم » . رواه أحمد ، وأصله عند الشيخين . [رواية أحمد والشيخين ليس فيها « لقد حسن إسلام أخيكم » ، حيث ذكر البخاري قصة ثمامة كاملة في وفد بني حنيفة هذا المعنى : البخاري (٤٣٧٢) ومسلم (١٧٦٤) وأحمد (٢ / ٢٤٦ ، ٢٤٧) وقد رواه بلفظه أعلاه ابن حريمة (٢٥٣) والبيهقي في « الكبرى » : (١ / ١٧١) ، وابن الجارود في « المنتقى » (١٥) ، وبنحوه : ابن حبان (١٢٣٨) كلهم عن أبي هريرة ] .

ما يحرم على الجنب : يحرم على الجنب ما يأتي :

١- الصلاة .

٢- الطواف : وقد تقدمت أدلة ذلك في مبحث « ما يحب له الوضوء » .

٣- مس المصحف ، وحمله : وحرمتها متفقٌ عليها بين الأئمة ، ولم يخالف في ذلك أحدٌ من الصحابة ، وجوز داود ، وابن حزم للجنب مس المصحف ، وحمله ، ولم يريا بهما بأساً ؛ استدلالاً بما جاء في « الصحيحين » ، أن رسول الله ﷺ بعث إلى هرقل كتاباً ، فيه : « بسم الله الرحمن الرحيم ... » إلى أن قال : « قُلْ يَهْدِ الْكِتَابَ تَمَلَّؤْا إِنَّ كَلِمَتَهُ سَوَامٌ بَيْنَ وَبَيْنَكُمُ إِلَّا نَفْسُ إِلَّا اللَّهُ وَلَا تُشْرِكْ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ » [أن عمران : ٦٤] . [البخاري مطولاً (٧) و (٤٥٥٣) ومسلم (١٧٧٣)] . قال ابن حزم : فهذا رسول الله بعث كتاباً ، وفيه هذه الآية إلى النصارى ، وقد أيقن أنهم يمسون هذا الكتاب . وأجاب الجمهور عن هذا ، بأن هذه رسالة ، ولا مانع من مس ما اشتملت عليه من آيات من القرآن ، كالرسائل ، وكتب التفسير ، والفقه ، وغيرها ؛ فإن هذه لا تسمى مصحفاً ، ولا تثبت لها حرمة .

٤- قراءة القرآن : يحرم على الجنب أن يقرأ شيئاً من القرآن ، عند الجمهور ؛ لحديث علي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان لا يحجبه عن القرآن شيء ، ليس الجنازة . رواه أصحاب السنن . وصححه الترمذي ، وغيره . [أبو داود (٢٢٩) والترمذي (١٤٦) والنسائي (٢٦٥) وابن ماجه (٥٩٤) وأحمد (١ / ٨٤)] . قال الحافظ في « الفتح » : وضعف بعضهم بعض رواته ، والحق أنه من قبيل الحسن ، يصح للحجة ، وعنه رضي الله عنه قال : رأيت رسول الله ﷺ توضأ ، ثم قرأ شيئاً من القرآن ، ثم قال : « هكذا لمن ليس بحب ، فأما الجنب فلا ، ولا آية » . رواه أحمد ، وأبو يعلى ، وهذا لفظه ، قال الهيثمي : رجاله موثقون . [أحمد (١ / ١١٠)]

والمعنى (٣٥٥) ويسمى في الجمع (١) (٢١٦) . وقال الشوكاني : فإن صح هذا ، صلح للاستدلال به على تحريم : أما الحديث الأول ، فليس فيه ما يدل على التحريم ؛ لأن عايته ، أن النبي ﷺ ترك اقراءة حل حابة ، ومثله لا يصلح متمسكاً لنكراهة ، فكيف يستدل به على التحريم ؟ انتهى . وذهب السحاري ، والطبري ، وداود ، وابن حرم إلى جوار قراءة للحب . قال السحاري : قال إبراهيم : لا بأس أن تقرأ حائض لآية . ولم ير ابن عباس بافراءة للحب أثماً ، وكان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه . قال حافض تعليقاً على هذا : لم يصح عند المصنف « يعني لبخاري » شيء من لأحاديث لوادة في ذلك ، أي ؛ في منع الحنب والحائض من لقراءة ، وإن كان مجموع ما ورد في ذلك تقوم به الحجة عند غيره ، لكن أكثرها قبل لتأويل .

٥- المكث في المسجد : يحرم على الحنب أن يمكث في المسجد ؛ لحديث عائشة - رضي الله عنها - قالت : جاء رسول الله ﷺ ، ووجوه بيوت أصحابه شائعة في المسجد ، فقال : « وجهوا هذه البيوت عن المسجد » . ثم دخل رسول الله ﷺ ، ولم يصنع القوم شيئاً ؛ رجاء أن ينزل فيهم رخصة ، فخرج إليهم ، فقال : « وجهوا هذه البيوت عن المسجد » ؛ فإني لا أحل المسجد لحائض ، ولا لجنب » رواه أبو داود . [أبو داود (٢٣٢) ] ، وعن أم سلمة - رضي الله عنها - قالت : دخل رسول الله ﷺ صرحاً هذا المسجد (١) ، فنأدى بأعلى صوته : « إن المسجد لا يحل لحائض ، ولا لجنب » . رواه ابن ماجه ، والطبراني . [ ابن ماجه (٦٤٥) ] . والحديثان يدلان على عدم حل اللبث في المسجد والمكث فيه لحائض ، والجنب ، لكن يرخص لهما في اجتيازها ؛ لقول الله تعالى : ﴿ هَاتِيْنَا الْزِيْرَ ءَامِنُوْا لَا تَقْرَبُوْا الْمَسْكُوْةَ وَاَنْتُمْ سَكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوْا مَا تَقُوْلُوْنَ وَلَا جُنْبٌ اِلَّا عَابِرِيْ سَبِيْلِ حَتَّى تَغْتَسِلُوْا ﴾ [سورة النساء : ٤٣] . وعن جابر رضي الله عنه قال : « كان أحدنا يمر في المسجد جنباً مجتازاً » . رواه ابن أبي شيبة ، وسعيد بن منصور في « سننه » . وعن زيد بن أسلم ، قال : « كان أصحاب رسول الله ﷺ يمشون في المسجد ، وهم جنب » . رواه ابن المنذر . وعن يزيد بن أبي حبيب ، أن رجلاً من الأنصار كانت أبوبهم إلى المسجد ، فكانت تصيهم جنابة ، فلا يجدون الماء ، ولا طريق إليه إلا من المسجد ، فأنزل الله تعالى : ﴿ هَاتِيْنَا الْزِيْرَ ءَامِنُوْا لَا تَقْرَبُوْا الْمَسْكُوْةَ وَاَنْتُمْ سَكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوْا مَا تَقُوْلُوْنَ وَلَا جُنْبٌ اِلَّا عَابِرِيْ سَبِيْلِ حَتَّى تَغْتَسِلُوْا ﴾ [نساء : ٤٣] . رواه ابن جرير . [ تفسير الطبري في تفسير الآية ٤٣ من سورة نساء (٨) (٣٨٤) رقم (٩٥٦٧) ] . قال الشوكاني عقب هذا : وهذا من الدلالة على المطلوب بمحل ، لا يبقى بعده ريب . وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت : قال لي رسول الله ﷺ : « ناوليني الخمرة من المسجد » . فقلت : إني حائض . فقال : « إن حيضتك ليست في يدك » رواه الجماعة ، إلا البخاري ، [مسلم (٢٩٨) ] وأبو داود (٢٦١) وترمذي (١٣٤) وسنن أبي داود (٢٧١) وابن ماجه (٦٣٢) ، وعن ميمونة - رضي الله عنها - قالت : كان رسول الله ﷺ يدخل على إحدانا ، وهي حائض ، فيضع رأسه في حجرها ، فيقرأ القرآن ، وهي حائض ، ثم تقوم إحدا - بحمرته ، فتضعها في المسجد ، وهي حائض . رواه أحمد ، والنسائي ، [النسائي (٢٧٢) ] وأحمد (٣٣١) ، وله شواهد .

(١) صرحاً فتح وسكون ، عرصه دار ومسد من لأرض

أي؛ التي يمدح المكلف على فعلها ويثاب، وإذا تركها، لا لوم عليه ولا عقاب، وهي ستة، نذكرها فيما يلي:

(١) **غُسْلُ الْجُمُعَةِ**: لما كان يوم الجمعة يوم اجتماع للعبادة والصلاة، أمر الشارع بالغسل وأكده؛ ليكون المسلمون في اجتماعهم على أحسن حال، من النظافة والتطهر؛ فعن أبي سعيد رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ، وَأَنْ يَمْسُ مِنَ الطَّيِّبِ مَا يَقْدُرُ عَلَيْهِ». رواه البخاري، ومسلم. [طرفه الأول دون ذكر الطيب، البخاري (٨٥٨) و (٨٧٩) وبحوه كاملاً البخاري (٨٨٠) ومسلم بلفظه (٨٤٦) (٧)]. والمراد بالمحتلم البالغ، والمراد بالوجوب تأكيد استحبابه؛ بدليل ما رواه البخاري، عن ابن عمر، «أن عمر بن الخطاب، بينما هو قائم في الخطبة يوم الجمعة، إذ دخل رجل من المهاجرين الأولين من أصحاب النبي ﷺ، وهو عثمان، فناداه عمر: أَيُّ سَاعَةٍ هَذِهِ؟ قَالَ: إِنِّي شَغِلْتُ، فَلَمْ أَقْبِ إِلَى أَهْلِي، حَتَّى سَمِعْتُ التَّأْذِينَ، فَلَمْ أَزِدْ أَنْ تَوَضَّأْتُ. فَقَالَ: وَالْوُضُوءُ أَيُّضًا؟ وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِالْغُسْلِ». [البخاري (٨٧٨)]. قال الشافعي: فلما لم يترك عثمان الصلاة للغسل، ولم يأمره عمر بالخروج للغسل، دل ذلك على أنهما قد علما أن الأمر بالغسل للاختيار. ويدل على استحباب الغسل أيضًا ما رواه مسلم، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «مَنْ تَوَضَّأَ، فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ، فَاسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ، غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ». [مسلم (٨٥٧)]. قال القرطبي، في تقرير الاستدلال بهذا الحديث عن الاستحباب: ذكر الوضوء، وما معه مرتباً عليه الثواب المقتضي للصحة، يدل على أن الوضوء كافٍ. وقال الحافظ ابن حجر في «التلخيص»: إنه من أقوى ما استدل به على عدم فرضية الغسل للجمعة، والقول بالاستحباب؛ بناء على أن ترك الاغتسال لا يترتب عليه حصول ضرر، فإن ترتب على تركه أذى للناس بالعرق، والرائحة الكريهة، ونحو ذلك مما يسيء، كان الغسل واجباً، وتركه محرماً، وقد ذهب جماعة من العلماء إلى القول بوجوب الغسل للجمعة، وإن لم يحصل أذى بتركه، مستدلين بقول أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا، يَغْسِلُ فِيهِ رَأْسَهُ، وَجَسَدَهُ». رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (٨٩٧) ومسلم (٨٤٩)]. وحملوا الأحاديث الواردة في هذا الباب على ظاهرها، وردوا ما عارضها.

ووقت الغسل يمتد من طلوع الفجر إلى صلاة الجمعة، وإن كان المستحب أن يتصل الغسل بالذهاب، وإذا أحدث بعد الغسل، يكفيه الوضوء. قال الأثرم: سمعتُ أحمد، سئل عن اعتسل، ثم أحدث، هل يكفيه الوضوء فقال: نعم، ولم أسمع فيه أعلى من حديث ابن أبي. انتهى. يشير أحمد إلى ما رواه ابن أبي شيبه بإسناد صحيح، عن عبد الرحمن بن أبي، عن أبيه، وله صحة، أنه كان يغتسل يوم الجمعة، ثم يحدث، فيتوضأ، ولا يعيد الغسل. ويخرج وقت العسل بالفراغ من الصلاة، فمن اغتسل بعد الصلاة، لا يكون غسلًا للجمعة، ولا يعتبر فاعله أتياً بما أمر به؛ لحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ

قال «إذا جاء أحدكم إلى الجمعة، فليغتسل». رواه الجماعة، [سحري (٨٩٤) ومسلم (٨٤٤) (٢) وترمذي (٤٩٢) وابن ماجه (١٠٨٨) وأحمد (٣ / ٢)]، ولمسلم: «إذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة، فليغتسل». [مسلم (٨٤٤)]. وقد حكى ابن عبد البر الإجماع على ذلك.

(٢) **غُسْلُ الْعِيدَيْنِ**: استحَبَّ العلماء الغسل لعيدين، ولم يأت في ذلك حديث صحيح، قال في «البدر المنير»: أحاديث غسل العيدين ضعيفة، وفيها آثار عن الصحابة جيدة.

(٣) **غُسْلُ مَنْ غَسَلَ مِثًا**: يستحب لمن غسل ميثًا، أن يغتسل بعد كثير من أهل العلم؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من غسل ميثًا، فليغتسل، ومن حملة، فليتوضأ». رواه أحمد، وأصحاب الشنن، وغيرهم. [أبو داود (٣١٦١) وترمذي (٩٩٣) وابن ماجه (١٤٦٣) وأحمد (٤٥٤ / ٢)]. وقد طعن الأئمة في هذا الحديث؛ قال علي بن المديني، وأحمد، وابن المنذر، والرافعي، وغيرهم: لم يصحح علماء الحديث في هذا الباب شيئًا. لكن الحافظ ابن حجر قال في حديثنا هذا: قد حسنه الترمذي، وصححه ابن حبان، وهو بكثرة طرقه أقل أحواله أن يكون حسنًا، فإنكار النووي على الترمذي تحسينه معترض. وقال الذهبي: طرق هذا الحديث أقوى من عدة أحاديث احتج بها الفقهاء، والأمر في الحديث محمول على الندب؛ لما روي عن عمر رضي الله عنه قال: كنا نغسل الميت، فمنا من يغتسل ومنا من لا يغتسل. رواه الخطيب بإسناد صحيح. [الدارقطني (١٨٠٢) وذكره الخطيب في «تاريخ بغداد»: (٥ / ٤٢٤)]. ولما غَسَلَتْ أسماء بنت عميس زوجها أبا بكر الصديق رضي الله عنه حين ثوفي، خرجت، فسألت من حضرها من المهاجرين، فقالت: «إن هذا يوم شديد البرد، وأنا صائمة، فهل علي من غسل؟ فقالوا: لا». رواه مالك. [مالك في «الموطأ» (١ / ٢٢٣)].

(٤) **غُسْلُ الْإِحْرَامِ**: يندب الغسل لمن أراد أن يحرم بحج أو عمرة، عند الجمهور؛ لحديث زيد بن ثابت، أنه رأى رسول الله ﷺ تجرد لإهلاله، واغتسل. رواه الدارقطني، والبيهقي، والترمذي، وحسنه، [الترمذي (٨٣٠) والدارقطني (٢٤١٠) والبيهقي في «الكبرى» (٥ / ٣٢)]. وضعفه العقيلي.

(٥) **غُسْلُ دُخُولِ مَكَّةَ**: يستحب لمن أراد دخول مكة أن يغتسل؛ لما روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه كان لا يقدم مكة، إلا بات بذي طوى، حتى يصبح، ثم يدخل مكة نهارًا. ويذكر عن النبي ﷺ، أنه فعله. رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (١٥٧٣) ومسلم (١٢٥٩) (٢٢٧)]، وهذا لفظ مسلم، وقال ابن المنذر: الاغتسال عند دخول مكة مستحب، عند جميع العلماء، وليس في تركه عندهم فدية. وقال أكثرهم: يجزئ عنه الوضوء.

(٦) **غُسْلُ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ**: يندب الغسل لمن أراد الوقوف بعرفة للحج؛ لما رواه مالك، عن نافع، أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - كان يغتسل لإحرامه قبل أن يحرم، ولدخول مكة، ولوقوفه عشية عرفة. [مالك في «الموطأ» (١ / ٣٢٢)].

لا تتم حقيقة الغسل المشروع إلا بأمرين :

(١) النية ؛ إذ هي الميزة للعبادة عن العادة ، وليست النية إلا عملاً قبيحاً محضاً ، وأما ما درج عليه كثير من الناس ، واعتادوه من التلطف بها ، فهو محدث غير مشروع ، ينبغي هجره ، والإعراض عنه ، وقد تقدم الكلام على حقيقة النية في «الوضوء» .

(٢) غَسَلَ جَمِيعِ الْأَعْضَاءِ ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهِّرُوا ﴾ [المائدة : ٦] أي ، اغتسلوا . وقوله : ﴿ وَتَسْتَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعِزُّوهُ الْنِسَاءُ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ ﴾ [البقرة : ٢٢٢] . أي ؛ يغتسلن . والدليل على أن المراد بالتطهير الغسل ، ما جاء صريحاً في قول الله تعالى : ﴿ يَأْتِيَنَّاهُ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾ [سورة النساء : ٤٣] وحقيقة الاغتسال ، غسل جميع الأعضاء .

سُنَّتُهُ : يسن للمغتسل مراعاة فعل الرسول ﷺ في غسله :

(١) فيبدأ بغسل يديه ثلاثاً .

(٢) ثم يغسل فرجه ، ثم يتوضأ وضوءاً كاملاً ، كالوضوء للصلاة ، وله تأخير غسل رجله إلى أن يتم غسله ، إذا كان يغتسل في طسيت ، ونحوه .

(٣) ثم يفيض الماء على رأسه ثلاثاً مع تخيل الشعر ؛ ليصل الماء إلى أصوله .

(٤) ثم يفيض الماء على سائر البدن ، بادئاً بالشق الأيمن ، ثم الأيسر ، مع تعاقد الإبطين ، وداخل الأذنين ، والشررة ، وأصابع الرجلين ، وذلك ما يمكن ذلك من البدن .

وأصل ذلك كله ما جاء عن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ كان إذا اغتسل من الجنابة ، يبدأ فيغسل يديه ، ثم يفرغ يمينه على شماله ، فيغسل فرجه ، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ، ثم يأخذ الماء ، فيدخل أصابعه في أصول الشعر ، حتى إذا رأى أنه قد استبرأ <sup>(١)</sup> حفن على رأسه ثلاث خففات ، ثم أفاض على سائر جسده . رواه البخاري ، ومسلم . [البخاري (٢٤٨) ومسلم (٣١٦)] ، وفي رواية بهما : ثم يخلل بيديه شعره ، حتى إذا ظن أنه قد أزوى بشعرته ، أفاض عليه الماء ثلاث مرات ، ثم غسل سائر جسده [البخاري (٢٧٢)] ، ولهما عنها أيضاً ، قالت : كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة ، دعا بشيء نحو الحلاب <sup>(٢)</sup> ، فأخذ بكفه ، فبدأ بشق رأسه الأيمن ، ثم الأيسر ، ثم أخذ بكفيه ، فقال بهما على رأسه . [البخاري (٢٥٨) ومسلم (٣١٨)] ، وعن ميمونة - رضي الله عنها - قالت : « وضعت للنبي ﷺ ماءً يغتسل به ، فأفرغ على يديه ، فغسلهما مرتين ، أو ثلاثاً ، ثم أفرغ يمينه على شماله ، فغسل مذاكيره ، ثم ذلك يده بالأرض ، ثم مضمض واستنشق ، ثم غسل وجهه ويديه ، ثم غسل رأسه ثلاثاً ، ثم أفرغ على جسده ، ثم

(١) أنه قد استبرأ . أي أوصل الماء إلى الشررة

(٢) الحلاب الماء .



تُغسَلُ من مقامه ، فغسل قدميه . قالت : فأتيت به خرقة فلم يردّها <sup>(١)</sup> ، وجعل يفيض الماء بيده . رواه الجماعة .  
[لحاري (٢٥٧) وسحوه مسند (٣١٧) وأبو داود (٢٤٥) والترمذي (١٠٣) والنسائي (٢٥٣) وابن ماجة (٥٧٣) .]

### غُسْلُ الْمَرْأَةِ

عسل امرأة كغسل الرجل ، إلا أن المرأة لا يجب عليها أن تنقض ضفيرتها ، إن وصل الماء إلى أصل الشعر ؛  
لحديث أم سلمة - رضي الله عنها - أن امرأة قالت : يا رسول الله ، إني امرأة أشد ضفر رأسي ، أفأنقضه  
للحنانة؟ قال : «إنما يكفيك أن تحثي عليه ثلاث حثيات من ماء ، ثم تُفِيضِي على سائر حسدك ، فإذا أنت قد  
طُهِرْتَ» . رواه أحمد ، ومسلم ، والترمذي ، [مسند (٣٣٠) والترمذي (١٠٥) وأحمد (٣١٥ / ٦) ،  
وقال : حسن صحيح . وعن عبيد بن عمير رضي الله عنه قال : «بلغ عائشة - رضي الله عنها - أن عبد الله بن عمر  
يأمر النساء إذا اغتسلن ، أن ينقضن رءوسهن ، فقالت : يا عجباً لابن عمر ، يأمر النساء إذا اغتسلن  
بنقض رءوسهن ، أفلا يأمرهن أن يحلقن رءوسهن ؟ لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد ،  
وما أريد على أن أفرع على رأسي ثلاث إفرغات» . رواه أحمد ، ومسلم . [مسند (٣٣١) وهو في الفتح الرباعي  
(١٣٥ / ٢) برقم (٤٦٧) .] ويستحب للمرأة إذا اغتسلت من حيض أو نفاس ، أن تأخذ قطعة من قطن  
ونحوه ، وتضيف إليها مسكاً أو طيباً ، ثم تتبع بها أثر الدم ؛ لتطيب المحل ، وتدفع عنه رائحة الدم الكريهة ؛  
فعن عائشة - رضي الله عنها - أن أسماء بنت يزيد سألت النبي ﷺ عن غسل الحيض؟ قال : «تأخذ إحداكن  
ماءها وسدرتها ، فتطهر ، فتحسن الطهور <sup>(٢)</sup> ، ثم تصب على رأسها ، فتدلكه دلْكاً شديداً ، حتى تبلغ  
شئون رأسها ، ثم تصب عليها الماء ، ثم تأخذ فِرْصَةً مُمَسَّكَةً ، فتطهر بها» . فقالت أسماء : وكيف تطهر بها؟  
قال : «سبحان الله ! تطهري بها» . فقالت عائشة : كأنها تُحْفِي ذلك ، تتبعي أثر الدم . وسألته عن غسل  
الجنابة؟ فقال : «تأخذين ماءك ، فتطهرين فتحسين الطهور ، أو أبلغي الطهور ، ثم تصب على رأسها  
فتدلكه ، حتى تبلغ شئون رأسها ، ثم تفيض عليها الماء» . فقالت عائشة : نعم النساء ساء الأصار ، لم  
يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين . رواه الجماعة ، إلا الترمذي . [روى صرّه الأخير إسماعيل في كتاب  
العلم ، ج ٥ (٥٠) الحديث في العلم ، ورواه تالماسم (٣٣٢) (٦١) ، وأبو داود (٣١٦) وابن ماجة (٦٤٢) .]

### مَسَائِلُ تَعَلُّقٌ بِالْغُسْلِ :

- ١- يجرئ غسل واحد عن حيض وحابة ، أو عن جمعة وعيد ، أو عن جنابة وجمعة ، إذا نوى الكل ؛ لقول رسول الله ﷺ : «وإنما لكل امرئ ما نوى» . [الحاري (١) ومسند (١٩٠٧) .]
- ٢- إذا اغتسل من الجنابة ، ولم يكن قد توضأ ، يقوم الغسل عن الوضوء ؛ قالت عائشة : «كان رسول الله ﷺ لا يتوضأ بعد الغسل» . [سحوه أبو داود (٢٥٠) وبلغظه النسائي (٢٥٢) والترمذي (١٠٧) وابن ماجة

(١) لم يردّه بضم لاء وكسر ناء من الإرادة ، لا من الرد كما جاء في رواية الحاري ، ثم أتيت بالمبدل مرده  
(٢) تطهر فتحسن الطهور أي توضأ فتحسن الوضوء ، شؤون رأسها أي أصوب شعر الرأس ، فرصة ممسكة بكسر فسكون أي قطعة  
قص أو صرّه مصيه ناسك ، تحفي ذلك تسرّ به إليها .

(٥٧٩) عن عائشة<sup>(١)</sup>، وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه قال لرجل، قال له: إني أتوضأ بعد الغسل فقال له: لقد تعمقت. وقال أبو بكر بن العربي: لم يختلف العلماء أن الوضوء داخل تحت الغسل، وأن نية طهارة الخنائة تأتي على طهارة الحدث، وتقضي عليها؛ لأن موانع الجنابة أكثر من موانع الحدث، فدخل الأقل في نية الأكثر، وأحرأت نية الأكبر عنه.

٣- يجوز لجنب، والحائض إزالة الشعر، وقص الظفر، والخروج إلى السوق، وغيره من غير كراهية؛ قال عطاء: يحتجم الجنب، ويقلم أظافره، ويحلق رأسه، وإن لم يتوضأ. رواه البخاري. [البحري تعليقاً في كتاب الغسل، باب (٢٤): الجنب يخرج ويمشي...].

٤- لا بأس بدخول الحمام، إن سلم الداخل من النظر إلى العورات، وسلم من نظر الناس إلى عورته؛ قال أحمد: إن علمت أن كل من في الحمام عليه إزار فادخله، وإلا فلا تدخل. وفي الحديث عن رسول الله ﷺ: «لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل، ولا تنظر المرأة إلى عورة المرأة». [مسند (٣٣٨) وأبو داود (٤٠١٨) والترمذي (٢٧٩٣) وابن ماجه (٦٦١) وأحمد (٦٢/٢) من حديث أبي سعيد]. وذكر الله في الحمام لا حرج فيه، فإن ذكر الله في كل حال حسن، ما لم يرد ما يمنع، وكان رسول الله ﷺ يذكر الله في كل أحيانه.

٥- لا بأس بتنشيف الأعضاء بمنديل ونحوه، في الغسل والوضوء، صيفاً وشتاءً.

٦- يجوز للرجل أن يغتسل ببقية الماء، الذي اغتسلت منه المرأة والعكس، كما يجوز لهما أن يغتسلا معاً، من إماء واحد؛ فعن ابن عباس، قال: اغتسل بعض أزواج النبي ﷺ في جفنة، فجاء النبي ﷺ؛ ليتوضأ منها، أو يغتسل، فقالت له: يا رسول الله، إني كنت جنباً. فقال: «إن الماء لا ينجس». رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي، والترمذي، [أبو داود (٦٨) والترمذي (٦٥) والنسائي (٣٢٦) وأحمد (٢٣٥/١ و ٢٨٤ و ٣٠٨)]، وقال: حسن صحيح. وكانت عائشة تغتسل مع رسول الله ﷺ من إماء واحد، فيبادرها وتبادره، حتى يقول لها: «دعي لي». وتقول له: «دع لي»<sup>(١)</sup>. [مسلم (٣٢١)، (٤٦)، وأحمد (٣/٦)].

٧- لا يجوز الاغتسال عرياناً بين الناس؛ لأن كشف العورة محرّم، فإن استتر بثوب ونحوه، فلا بأس؛ فقد كان رسول الله ﷺ تستره فاطمة بثوب، ويغتسل، أما لو اغتسل عرياناً، بعيداً عن أعين الناس، فلا مانع منه؛ فقد اغتسل موسى - عليه السلام - عرياناً، كما رواه البخاري، [البخاري (٢٧٨)]، وعن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «يُسا أيوب - عليه السلام - يغتسل عرياناً، فخرّ عليه جرادٌ من ذهب، فجعل أيوب يخشي في ثوبه، فناداه ربه - تبارك وتعالى -: يا أيوب، ألم أكن أعيتك عما ترى؟ قال: بلى وعزتك، ولكن لا غنى لي عن بركتك». رواه أحمد، والبخاري، والنسائي. [البحاري (٢٧٩) وأحمد (٢، ٣١٤)].

(١) المراد أن رسول الله ﷺ كان يقول عائشة أتقي لي ماء وهي غور كدك.

١- تَعْرِيفُهُ : المعنى الغوي لتييمم : القصد .

والشرعي : القصد إلى الصعيد ؛ لمسح الوجه واليدين ، بنية استباحة الصلاة ونحوها .

٢- دَلِيلُ مَشْرُوعِيَّتِهِ : ثبتت مشروعيته بالكتاب ، والسنة ، والإجماع .

أما الكتاب ، فنقول الله تعالى : ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ تَرَاهُمْ أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمْ يَمْسَسْهُ الْمَاءُ فَلْيَمْسَحُوا بِطَيِّبٍ فَمَسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا غَفُورًا ﴾ [النساء : ٤٣] .  
وأما السنة ، فلحديث أبي أمامة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «جعلت الأرض كلها لي ، ولأمتي مسجداً وطهوراً ، فأينما أدركت رجلاً من أمتي الصلاة ، فعنده طهوره» . رواه أحمد . [أحمد (٢٤٨/٥)] .  
وأما الإجماع ؛ فلأن المسلمين أجمعوا على أن التيمم مشروع ، بدلاً من الوضوء والغسل في أحوال خاصة .

٣- اخْتِصَاصُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِهِ : وهو من الخصائص ، التي خص الله بها هذه الأمة ؛ فعن جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي ؛ نُصرت بالرعب مسيرة شهر ، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، فأينما رجل من أمتي أدركته الصلاة ، فليصل ، وأُحلت لي الغنائم ، ولم تحل لأحد قبلي ، وأعطيت الشفاعة ، وكان النبي يبعث في قومه خاصة ، وبعثت إلى الناس عامة» . رواه الشيخان . [البخاري (٣٣٥) ومسلم (٢١)] .

٤- سَبَبُ مَشْرُوعِيَّتِهِ : روت عائشة - رضي الله عنها - قالت : خرجنا مع النبي ﷺ في بعض أسفاره ، حتى إذا كنا بالبيداء ، انقطع عقد لي ، فأقام النبي ﷺ على التماسه ، وأقام الناس معه ، وليسوا على ماء ، وليس معهم ماء ، فأتى الناس إلى أبي بكر رضي الله عنه فقالوا : ألا ترى إلى ما صنعت عائشة؟ فجاء أبو بكر ، والنبي ﷺ عسى فخذني قد نام ، فعاتبني ، وقال ما شاء الله أن يقول ، وجعل يطعن بيده خاصرتي ، فما يمنعني من التحرك ، إلا مكان النبي ﷺ عسى فخذني ، فنام ، حتى أصبح على غير ماء ، فأُنزل الله تعالى آية التيمم : ﴿فَتَيَمَّمُوا﴾ [المائدة : ٦] . قال أسيد بن الحَضِير : ما هي أول <sup>(١)</sup> بركتكم يا آل أبي بكر!! فقالت : فبعثنا البعير الذي كنت عليه ، فوجدنا العقد تحته . رواه الجماعة ، إلا الترمذي . [البخاري (٣٣٤) ، ومسلم (٣٦٧) والنسائي (٣٠٩)] .

٥- الْأَسْبَابُ الْمُبِيحَةُ لَهُ : يباح التيمم لمحدث ؛ حدثاً أصغر أو أكبر ، في الحضر والسفر ، إذا وجد سبب من الأسباب الآتية :

أ- إذا لم يجد الماء ، أو وجد منه ما لا يكفيهِ للطهارة ؛ لحديث عمران بن حصين رضي الله عنه قال : كنا مع رسول الله ﷺ في سفر ، فصلّى بالباس ؛ فإذا هو برجلٍ معترٍ ، فقال : «ما منعك أن تصلي؟» .

(١) ما بمعنى ليس ، أي ست هذه أول بركة لكم ، فإن بركاتكم كثيرة

قال : أصابني حنابة ، ولا ماء . قال : «عليك بالصَّعِيد ؛ فإنه يكفيك» . رواه الشيخان ، [البخاري (٣٤٤) مطولاً ومسلم (٦٨٢) وأحمد (٤/ ٤٣٤)] . وعن أبي ذر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال : «إِنْ اصْصَعِدْ طَهُورٌ ، لَمْ يَلْمِ يَحِدُ الْمَاءِ عَشْرَ سَنِينَ» . رواه أصحاب السنن ، [أبو داود (٣٣٢) و(٣٣٣) والترمذي (١٢٤) والسنائي (٣٢١) وأحمد (٥/ ١٨٠)] ، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح . لكن يجب عليه ، قبل أن يتيمم ، أن يطلب الماء من رحله ، أو من رفقته ، أو ما قرب منه عادة ، فإذا تيقن عدمه ، أو أنه بعيد عنه ، لا يجب عليه الطلب .

ب - إذا كان به جراحة أو مرضٌ ، وخاف من استعمال الماء زيادةً للمرض ، أو تأخر الشفاء ؛ سواء عرف ذلك بالتجربة ، أو بإخبار الثقة من الأطباء ؛ لحديث جابر رضي الله عنه قال : خرجنا في سفر ، فأصاب رجلاً منا حجر ، فشجّه في رأسه ، ثم احتلم ، فسأل أصحابه : هل تجدون لي رخصةً في التيمم ؟ فقالوا : ما نجد لك رخصةً ، وأنت تقدر على الماء . فاغتسل ، فمات ، فلما قدمنا على رسول الله ﷺ ، أخبر بذلك ، فقال : «قتلوه ، قتلهم الله ، ألا سألوا إذا لم يعلموا ؟ وإنما شفاء العيِّ السؤال<sup>(١)</sup>» ، إنما كان يكفيه أن يتيمم ، ويعصر ، أو يعصب على جرحه خرقة ، ثم يمسح عليه ، ويغسل سائر جسده» . رواه أبو داود ، وابن ماجه ، والدارقطني ، [أبو داود (٣٣٦) والدارقطني (٧١٩) والبيهقي في شرح السنة (٣١٣) أما رواية ابن ماجه فهي عن ابن عباس بمعناه (٥٧٢)] ، وصحّحه ابن السكّن .

ج - إذا كان الماء شديد البرودة ، وغلب على ظنه حصول ضررٍ باستعماله ، بشرط أن يعجز عن تسخينه ، ولو بالأجر ، أو لا يتيسر له دخول الحمام ؛ لحديث عمرو بن العاص رضي الله عنه أنه لما بعث في غزوة ذات السلاسل ، قال : احتلمت في ليلة شديدة البرودة ، فأشفقت إن اغتسلت أن أهلك ، فتيمنت ثم صليت بأصحابي صلاة الصبح ، فلما قدمنا على رسول الله ﷺ ، ذكروا ذلك له ، فقال : «يا عمرو ، صليت بأصحابك ، وأنت جنب؟» . فقلت : ذكرت قول الله ، عز وجل : ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء : ٣٩] . فتيمنت ، ثم صليت . فضحك رسول الله ﷺ ، ولم يقل شيئاً . رواه أحمد ، وأبو داود ، والحاكم ، والدارقطني ، وابن حبان ، وعنه البخاري . [ذكره البخاري تعليقاً في كتاب التيمم ، باب (٧) إذا خاف الجنب على نفسه المرض أو الموت أو خاف . . . ورواه أبو داود (٣٣٤) وأحمد (٤/ ٢٠٣ و ٢٠٤) والدارقطني (٦٧٠) والبيهقي في «الكبرى» (١/ ٢٢٥) والحاكم (١/ ١٧٧)] . وفي هذا إقرارٌ ، والإقرار حجةٌ ؛ لأنه ﷺ لا يقر على باطل .

د - إذا كان الماء قريباً منه ، إلا أنه يخاف على نفسه ، أو عرضه ، أو ماله ، أو فوت الرققة ، أو حال بينه وبين الماء عدوّ ، يخشى منه ؛ سواء كان العدو آدمياً أو غيره ، أو كان مسجوناً ، أو عجز عن استخراجهِ ؛ لفقد آلة الماء ، كحبل ودلو ؛ لأن وجود الماء في هذه الأحوال كعدمه ، وكذلك من خاف إن اغتسل ، أن يرمى بما هو بريء منه ، ويتضرر به<sup>(٢)</sup> ، جاز التيمم .

(١) كاعبديق بيت عبد صديقه لثروح فبصح جتا .

(٢) أي : أجهز .

هـ - إذا احتاج إلى الماء حالاً أو مآلاً؛ لشربه أو شربه غيره، ولو كان كلاً غير عقور، أو احتاج له؛ لعجن أو طبخ، وإزالة نجاسة غير معقوفة عنها، فإنه يتيمم، ويحفظ ما معه من الماء. قال الإمام أحمد رحمته: عدة من الصحابة تيمموا، وحسبوا الماء؛ لشفاهم. وعن علي رحمته أنه قال، في الرجل يكون في السفر، فتصيبه الجابة، ومعه قليل من الماء، يحاف أن يعطش. يتيمم، ولا يغتسل. رواه الدارقطني. [الدرقطني (٧٦٤) : سته في «الكبرى» (٢٣٤/١) موقوف على أبي]. قال ابن تيمية: ومن كان حاقناً، عادماً للماء، فلا فصل أن يصلي بالتيمم، غير حاقن من أن يحفظ وضوءه، ويصلي حاقناً.

و- إذا كان قادراً على استعمال الماء، لكنه حشي خروج الوقت، باستعماله في الوضوء أو الغسل، فإنه يتيمم، ويصلي، ولا إعادة عليه.

٦- الصَّعِيدُ الَّذِي يُتِمُّ بِهِ: يجوز التيمم بالتراب الطاهر، وكل ما كان من جنس الأرض؛ كالرمل، والحجر، والجص؛ لقول الله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: ٦]. وقد أجمع أهل اللغة على أن الصعيد وجه الأرض؛ تراباً كان، أو غيره.

٧- كَيْفِيَةُ التَّيَمُّمِ: على التيمم أن يقدم النية<sup>(١)</sup> وتقدم الكلام عليها في «الوضوء»، ثم يسمي الله تعالى، ويضرب يديه الصعيد الطاهر، ويمسح بهما وجهه ويديه إلى الرسغين، ولم يرد في ذلك أصح، ولا أصرح من حديث عمار رضي الله عنه قال: أجنب، فلم أصب الماء، فتمسكت في الصعيد<sup>(٢)</sup>، وصلبت، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم، فقال: «إنما كان يكفيك هكذا». وضرب النبي صلى الله عليه وسلم بكفيه الأرض، ونفخ فيهما، ثم مسح بهما وجهه وكفيه. رواه الشيخان. [نبحاري (٣٣٨)، ومسنن (٣٦٨)] وفي لفظ آخر: «إنما كان يكفيك أن تضرب بكفيك في التراب، ثم تنفخ فيهما، ثم تمسح بهما وجهك وكفيك إلى الرسغين». رواه الدارقطني. [الدرقطني (٦٩١) والبيهقي في الكبرى (٢١٠/١)]. ففي هذا الحديث الاكتفاء بضربة واحدة، والاقصر في مسح اليدين على الكفين، وأن من السنة، لمن تيمم بالتراب، أن ينفخ يديه، وينفخهما منه، ولا يعقر به وجهه.

٨- مَا يَبَاحُ بِهِ التَّيَمُّمُ: التيمم بدل من الوضوء والغسل عند عدم الماء، فيباح به ما يباح بهما؛ من الصلاة، ومس المصحف، وغيرهما، ولا يشترط لصحته دخول الوقت، وللتيمم، أن يصلي بالتيمم الواحد ما شاء من الفرائض، والنوافل، فحكمه كحكم الوضوء، سواء بسواء؛ فعن أبي ذر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن الصعيد طهور المسلم، وإن لم يجد الماء عشر سنين، فإذا وجد الماء، فليمسسه بشرته؛ فإن ذلك خير». رواه أحمد، والترمذي وصححه. [سبق تحريجه].

٩- نَوَاقِضُهُ: يقص التيمم كل ما يقض الوضوء؛ لأنه بدل منه، كما ينقضه وجود الماء، لمن فقدته، أو القدرة على استعماله، لمن عجز عنه، لكن إذا صلى بالتيمم، ثم وجد الماء، أو قدر على استعماله بعد الفراغ من الصلاة، لا تجب عليه الإعادة، وإن كان الوقت باقياً؛ فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: خرج

(٢) تمسكت - تفرعت ورثته ومعنى

(١) وهي فرض في التيمم أيضاً.

رجلان في سفر، فحضرت الصلاة، وليس معهما ماء، فتيهما صعيداً طيباً، فغسلتا، ثم وجدا الماء في الوقت، فأعاد أحدهما الوضوء والصلاة، ولم يعد الآخر، ثم أتيا رسول الله ﷺ، فذكرا له ذلك، فقال للذي لم يعد: «أصببت السنة، وأجزأتك صلاتك»، وقال للذي توضأ، وأعاد: «لك الأجر مرتين». رواه أبو داود، والنسائي. [أبو داود (٣٣٨)، والنسائي (٤٣١)]. أما إذا وجد الماء، وقدر على استعماله بعد الدخول في الصلاة، وقبل الفراغ منها، فإن وضوءه يتقضى، ويجب عليه التطهر بالماء؛ لحديث أبي ذر المتقدم. وإذا تيمم الجنب أو الحائض؛ لسبب من الأسباب المبيحة للتيمم، وصلى، لا تجب عليه إعادة الصلاة، ويجب عليه الغسل، متى قدر على استعمال الماء؛ لحديث عمران رضي الله عنه قال: «صلى رسول الله ﷺ بالناس، فلما انقضى من صلاته، إذا هو برجل معتزل، لم يصل مع القوم، قال: «ما منعك يا فلان، أن تصلي مع القوم؟». قال: أصابتنى جنابة، ولم أجد ماء. قال: «عيبك بالصعيد؛ فإنه يكفيك». ثم ذكر عمران، أنهم بعد أن وحدوا الماء، أعطى رسول الله ﷺ الذي أصابته الجنابة إناء من ماء، وقال: «أذهب، فأفرغه عليك». رواه البخاري. [سبق تخريجه].

### المسح على الجبيرة، ونحوها

مشروعية المسح على الجبيرة، والعصابة: يشرع المسح على الجبيرة، ونحوها، مما يربط به العضو المريض؛ لأحاديث وردت في ذلك، وهي، وإن كانت ضعيفة، إلا أن لها طرقاتاً يشد بعضها بعضاً، وتجعلها صالحة للاستدلال بها على المشروعية؛ من هذه الأحاديث حديث جابر، أن رجلاً أصابه حجر، فشجّه في رأسه، ثم احتلم، فسأل أصحابه، هل تجدون لي رخصة في التيمم؟ فقالوا: لا نجد لك رخصة، وأنت تقدر على الماء. فاغتسل، فمات، فلما قدمنا على رسول الله ﷺ، وأخبر بذلك، فقال: «قتلوه، قتلهم الله، ألا سألوا إذ لم يعلموا؛ فإنما شفاء العي السؤال، إنما كان يكفيه أن يتيمم، ويعصر، أو يعصب على جرحه، ثم يمسح عليه، ويعسل سائر جسده». رواه أبو داود، وابن ماجه، والدارقطني، وصححه ابن السككن. [سبق تخريجه]. وصح عن ابن عمر، أنه مسح على العصابة.

**حكم المسح:** حكم المسح على الجبيرة الوجود، في الوضوء والغسل، بدلاً من غسل العضو المريض، أو مسحه.

**متى يجب المسح؟** من به جراحة، أو كسر، وأراد الوضوء، أو الغسل، وجب عليه غسل أعضائه، ولو اقتضى ذلك تسخين الماء؛ فإن خاف الضرر من غسل العضو المريض، بأن ترتب على غسله حدوث مرض، أو زيادة ألم، أو تأخر شفاء، انتقل فرضه إلى مسح العضو المريض بالماء، فإن خاف الضرر من المسح، وجب عليه أن يربط على جرحه عصابة، أو يشد على كسره جبيرة، بحيث لا يتجاوز العضو المريض، إلا لضرورة ربطها، ثم يمسح عليها مرة تيممها. والجبيرة أو العصابة لا يشترط تقديم الطهارة على شدّها، ولا توقيت فيها بزمان، بل يمسح عليها دائماً في الوضوء والغسل، ما دام العذر قائماً.

**مبطلات المسح:** يطل مسح على الحيرة، بنزعها من مكانها، أو سقوطها عن موضعها عن برء، أو براءة موضعها، وإن لم تسقط.

**صلاة فاقد الطهورين:** من عدم الماء، والصعيد بكل حال، يصلّي على حسب حاله، ولا إعادة عليه؛ لما رواه مسلم، عن عائشة، أنها استعارت من أسماء قلادة، فهدكت، فأرسل رسول الله ﷺ ناساً من أصحابه في طسها، فأدركتهم الصلاة، فصوبوا غير وضوء، فلما أتوا النبي ﷺ شكوا ذلك إليه، فنزلت آية التيمم، فقال أسيد بن حضير: جزاك الله خيراً، فوالله، ما نزل بك أمر قط، إلا جعل الله لك منه مخرجاً، وجعل للمسلمين منه بركة. [سبق تخريجه] فهؤلاء الصحابة، صلوا حين عدموا ما جعل لهم طهوراً، وشكوا ذلك للنبي ﷺ، فلم ينكره عليهم، ولم يأمرهم بالإعادة، قال النووي: وهو أقوى الأقوال دليلاً.

### الْحَيْضُ

(١) **تَعْرِيفُهُ:** أصل الحيض في اللغة: السيلان، والمراد به هنا: الدم الخارج من قبل المرأة، حال صحتها، من غير سبب ولادة، ولا افتضاخ.

(٢) **وَقُتْلُهُ:** يرى كثير من العلماء، أن وقته لا يبدأ قبل بلوغ الأنثى تسع سنين<sup>(١)</sup>، فإذا رأت الدم قبل بلوغها هذا السن، لا يكون دم حيض، بل دم عبة وفساد، وقد يمتد إلى آخر العمر، ولم يأت دليل على أن له غاية ينتهي إليها، فمتى رأت العجوز المستنة الدم، فهو حيض.

(٣) **لَوْنُهُ:** يشترط في دم الحيض، أن يكون على لون من ألوان الدم الآتية:

١- السواد؛ لحديث فاطمة بنت أبي حبيش، أنها كانت تستحاض، فقل لها النبي ﷺ: «إذا كان دم الحيضة، فإنه أسود يعرف»<sup>(٢)</sup>، فإذا كان كذلك، فأمسكي عن الصلاة، فإذا كان الآخر فتوضئي، وصلي؛ فإنما هو عرق». رواه أبو داود، والنسائي، وابن حبان، والدارقطني، وقال: رواه عنهم ثقات. ورواه الحاكم، وقال: على شرط مسلم. [أبو داود (٢٨٦) والنسائي (٢٠١) والدارقطني (٧٨٠) وابن حبان (١٣٤٨) والحاكم (١٧٤/١)].

ب- الحمرة؛ لأنها أصل لون الدم.

ج- الصفرة؛ وهي ماء تراه المرأة، كالصدید، يعلوه إصفرار.

د- الكدرة؛ وهي التوسط بين لون البياض والسواد، كالماء الوسخ؛ لحديث علقمة بن أبي علقمة، عن أمه مراحنة مولاة عائشة - رضي الله عنها - قالت: كانت النساء يعثن إلى عائشة بالدرجة<sup>(٣)</sup>، فيها الكرّس، فيه الصفرة من دم الحيض، يسألنها عن الصلاة؟ فتقول لهن: لا تعجلن، حتى ترين القصة<sup>(٤)</sup>.

(١) تسع سنين أي قمرية، وتقدر السنة لقمرية بحرم من ٣٥٤ يوماً.

(٢) يعرف بصم الأول وفتح الراء. أي تعرفه أسماء، أو بكسر الراء: له عرف ورائحة.

(٣) بالدرجة بكسر أوله وفتح لاء أي جمع درج، بصم مسكون وعاء تصعب فيه المرأة طيها ومتاعها، أو بانصم ثم اسكون: تأثرت درج وهو ما تدحجه امرأة من قص وغيره، لتعرف هل بقي من أثر الحيض شيء أم لا. والكرسف: القفص.

(٤) القصة: القصة، أي حتى تحرح القطة بيضاء نقية لا يحاطها صغرة.

البيضاء . رواه مالك ، ومحمد بن احسن ، وعلقه البخاري . [مالك (١/ ٥٩) وذكره البخاري في كتاب الحيض ، باب (١٩) إقبال المحيض وإداره] . وإنما تكون الصفرة والكدرة حيضاً في أيام الحيض ، وفي غيرها لا تعتبر حيضاً ؛ لحديث أم عطية - رضي الله عنها - قالت : كنا لا بعد الصفرة والكدرة ، بعد الطهر ، شيئاً . رواه أبو داود ، والبخاري ، ولم يذكر : «بعد الطهر» . [البخاري (٣٢٦) وأبو داود (٣٠٧)] .

(٤) مُدَّتْهُ<sup>(١)</sup> : لا يتقدر أقل الحيض ، ولا أكثره ، ولم يأت في تقدير مدته ، ما تقوم به الحجة . ثم إن كانت لها عادة متقرة ، تعمل عليها ؛ لحديث أم سلمة - رضي الله عنها - أنها استفتت رسول الله ﷺ ، في امرأة تُهراق الدم؟ فقال : «لتنظر قدر الليالي والأيام ، التي كانت تحيضهن ، وقدرهن من الشهر ، فتدع الصلاة ، ثم لتغتسل ، ولتستنفر»<sup>(٢)</sup> ، ثم تصلي» . رواه اخمسة ، [أبو داود (٢٧٤) والنسائي (٢٠٨) وابن ماجه (٦٢٣) وأحمد (٣٢٠ / ٦)] ، إلا الترمذي . وإن لم تكن لها عادة متقرة ، ترجع إلى القرائن المستفادة من الدم ؛ لحديث فاطمة بنت أبي حبيش المتقدم ، وفيه قول النبي ﷺ : «إذا كان دم الحيض ، فإنه أسود يُعرف» . فدلَّ الحديث على أن دم الحيض متميز عن غيره ، معروف لدى النساء .

(٥) مدَّة الطَّهْرِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ : اتفق العلماء على أنه لا حدَّ لأكثر الطهر المتخلل بين الحيضتين ، واختلفوا في أقله ؛ فقدره بعضهم بخمسة عشر يوماً ، وذهب فريق منهم إلى أنه ثلاثة عشر ، والحق ، أنه لم يأت في تقدير أقله دليل ينهض للاحتجاج به .

### النَّفَاسُ

(١) تَعْرِيفُهُ : هو الدم الخارج من قُبُل المرأة ؛ بسبب الولادة ، وإن كان المولود سقطاً .

(٢) مُدَّتُهُ : لا حدَّ لأقل النفاس ، فيتحقق بلحظة ، فإذا ولدت ، وانقطع دمها عقب الولادة ، أو ولدت بلا دم ، وانقضى نفاسها ، لزمها ما يلزم الطاهرات ؛ من الصلاة ، والصوم ، وغيرهما ، وأما أكثره ، فأربعون يوماً ؛ لحديث أم سلمة - رضي الله عنها - قالت : كانت النفساء تجلس على عهد رسول الله ﷺ أربعين يوماً . رواه الخمسة ، إلا النسائي ، [أبو داود (٣١١ و ٣١٢) والترمذي (١٣٩) وابن ماجه (٦٤٨ و ٦٤٩)] ، وقال الترمذي - بعد هذا الحديث - : قد أجمع أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ، والتابعين ، ومن بعدهم ، على أن النفساء تدع الصلاة أربعين يوماً ، إلا أن ترى الطهر قبل ذلك ؛ فإنها تغتسل ، وتصلي ، فإن رأت الدم بعد الأربعين ، فإن أكثر أهل العلم قالوا : لا تدع الصلاة بعد الأربعين .

ما يُحَرِّمُ عَلَى الْحَائِضِ وَالنَّفَسَاءِ : تشترك الحائض والنفساء مع الجنب ، في جميع ما تقدم مما يحرم على الجنب ، وفي أن كل واحد من هؤلاء الثلاث يقال له : محدث حدثاً أكبر . ويحرم على الحائض والنفساء - زيادة على ما تقدم - أمور :

(١) اختلف العلماء في المدة فقال بعضهم : لا حدَّ لأفقه . وقال آخرون : أقل مدته يوم وليلة . وقال غيرهم : ثلاثة أيام ، وأما أكثره فقبل عشرة أيام ، وقيل : خمسة عشر يوماً .  
(٢) لتستنفر : أي تشد حرقه على فرجها .



(١) الصَّوْمُ: فلا يحل للحائض والنفساء أن تصوم، فإن صامت، لا ينعقد صيامها، ووقع باطلاً، ويجب عليها قضاء ما فاتها، من أيام الحيض والنفاس في شهر رمضان، بخلاف ما فاتها من الصلاة؛ فإنه لا يجب عليها قضاؤه؛ دفقا للمشفقة، فإن الصلاة يكثر تكرارها، بخلاف الصوم؛ لحديث أبي سعيد الخدري، قال: خرج رسول الله ﷺ في أضحى، أو فطر إلى المصلّى، فمرّ على النساء، فقال: «يا معشر النساء، تصدّقن؛ فإني رأيتكنّ أكثر أهل النار». فقلن: ويمّ يا رسول الله؟ قال: «تكثرن اللعن، وتكفرن العشير؛ ما رأيت من ناقصات عقل ودين، أذهب للب الرجل الحازم، من إحداكن!». قلن: وما نقصان عقلنا وديننا، يا رسول الله؟ قال: «أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل؟» قلن: بلى. قال: «فذلك من نقصان عقلها، أليس إذا حاضت، لم تصل، ولم تصم». قلن: بلى. قال: «فذلك نقصان دينها». رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (٣٠٤) ومسلم (٧٩)]، وعن معاذة، قالت: سألت عائشة - رضي الله عنها - فقلت: ما بال الحائض تقضي الصوم، ولا تقضي الصلاة؟ قالت: كان يصينا ذلك مع رسول الله ﷺ، فنؤمر بقضاء الصوم، ولا نؤمر بقضاء الصلاة. رواه الجماعة. [البخاري (٣٢١) ومسلم (٣٣٥) وأبو داود (٢٦٢) والترمذي (١٣٠) والنسائي (٣٨٠) وابن ماجه (٦٣١)].

(٢) الوطء: وهو حرام بإجماع المسلمين، بنص الكتاب والسنة، فلا يحل وطء الحائض والنفساء، حتى تطهر؛ لحديث أنس، أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة فيهم، لم يؤاكلوها، ولم يجامعوها، ولقد سأل أصحاب النبي ﷺ: فأنزل الله، عز وجل،: ﴿وَسَقُلْنَاكَ مِنَ الْمَجِيزِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْرِضُوا إِلَى الْإِسَاءِ فِي الْمَجِيزِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]. فقال رسول الله ﷺ: «اصنعوا كلّ شيء، إلا النكاح». وفي لفظ: «إلا الجماع». رواه الجماعة إلا البخاري. [مسلم (٣٠٢) وأبو داود (٢٥٨) والترمذي (٢٩٧٧) والنسائي (٢٨٧) وابن ماجه (٦٤٤) وأحمد (١٣٢/٣)]. قال النووي: ولو اعتقد مسلم حل جماع الحائض في فرجها، صار كافراً مرتدّاً، ولو فعله غير معتقد حلّه، ناسياً، أو جاهلاً بالحرمة، أو وجود الحيض، فلا إثم عليه، ولا كفارة، وإن فعله عامداً، عالماً بالحيض، والتحرّم مختاراً، فقد ارتكب معصية كبيرة، يجب عليه التوبة منها. وفي وجوب الكفارة قولان؛ أصحهما، أنه لا كفارة عليه، ثم قال: النوع الثاني، أن يباشرها فيما فوق السرة، وتحت الركبة، وهذا حلال بالإجماع، والنوع الثالث، أن يباشرها فيما بين السرة والركبة، غير القبل والدبر، وأكثر العلماء على حرّمته. ثم اختار النووي الحلّ مع الكراهة؛ لأنه أقوى من حيث الدليل. انتهى ملخصاً. والدليل الذي أشار إليه، ما روي عن أزواج النبي ﷺ، أن النبي كان إذا أراد من الحائض شيئاً، ألقى على فرجها ثوباً. رواه أبو داود. [أبو داود (٢٧٢)]. قال الحافظ: إسناده قوي. وعن مسروق بن الأجدع، قال: سألت عائشة: ما للرجل من امرأته إذا كانت حائضاً؟ قالت: كلّ شيء، إلا الفرّج. رواه البخاري في «تاريخه». [الدارمي (١٠٧٩)].

(١) تغريفها : هي استمرار نزول الدم وجريانه ، في غير أوانه .

(٢) أحوال المستحاضة : المستحاضة لها ثلاث حالات :

أ - أن تكون مدة الحيض معروفة لها قبل الاستحاضة ، وفي هذه الحالة تعتبر هذه المدة المعروفة هي مدة الحيض ، والباقي استحاضة ؛ لحديث أم سلمة ، أنها استفتت النبي ﷺ في امرأة تُهراق الدم؟ فقال : «لتنظر قدر الديالي والأيام ، التي كانت تحيضهن ، وقدرهن من الشهر ، فتدع الصلاة ، ثم لتغتسل ، ولتستشفر ، ثم تصلي» . رواه مالك ، والشافعي ، والحنابلة ، إلا الترمذي . [سبق تخريجه] قال النووي : وإسناده على شرطهما . قال الخطابي : هذا حكم المرأة يكون لها من الشهر أيام معلومة ، تحيضها في أيام الصحة ، قبل حدوث العلة ، ثم تستحاض فتهريق الدم ، ويستمر بها السيلان ، أمرها النبي ﷺ أن تدع الصلاة من الشهر قدر الأيام التي كانت تحيض ، قبل أن يصيبها ما أصابها ، فإذا استوفت عدد تلك الأيام ، اغتسلت مرة واحدة ، وحكمها حكم الطواهر .

ب - أن يستمر بها الدم ، ولم يكن لها أيام معروفة ؛ إما لأنها نسيت عاداتها ، أو بلغت مستحاضة ، ولا تستطيع تمييز دم الحيض ، وفي هذه الحالة يكون حيضها ستة أيام ، أو سبعة ، على غالب عادة النساء ؛ لحديث حُمَنة بنت جحش ، قالت : كنت أستحاض حيضةً شديدةً كثيرةً ، فجئت رسول الله ﷺ أستفتيه ، وأخبره ، فوجدته في بيت أختي ، زينب بنت جحش . قالت : فقلت : يا رسول الله ، إني أستحاض حيضةً كثيرةً شديدةً ، فما ترى فيها ، قد منعتني الصلاة والصيام؟ فقال : «أنعت لك الكرسف<sup>(١)</sup> ؛ فإنه يذهب الدم» . قالت : هو أكثر من ذلك . قال «فلجمي» . قالت : هو أكثر من ذلك . قال : «فاتخذي ثوبًا» . قالت : هو أكثر من ذلك ، إنما أُنِج ثُجًا . فقال : «سأمرك بأمرين ؛ أيهما فعلت ، فقد أجزأ عنك من الآخر ، فإن قويت عليها ، فأنت أعلم» . فقال لها : «إنما هذه ركضة من ركضات الشيطان ، فتحبضي ستة أيام ، أو سبعة أيام في علم الله ، ثم اغتسلي ، حتى إذا رأيت أنك قد طهرت ، واستنقيت ، فصلي أربعًا وعشرين ليلة ، أو ثلاثًا وعشرين ليلة وأيامها ، وصومي ؛ فإن ذلك يجزئك ، وكذلك فافعلي في كل شهر ، كما تحيض النساء ، وكما يطهرن بميقات حيضهن وطهرهن ، وإن قويت على أن تؤخري الظهر ، وتعجلي العصر ، فتغتسلي ، ثم تصليين الظهر والعصر جميعًا ، ثم تؤخري المغرب ، وتعجليين العشاء ، ثم تغتسلي ، وتجمعين بين الصلاتين ، فافعلي ، وتغتسلي مع الفجر وتصليين ، فكَذلك فافعلي ، وصلي ، وصومي ، إن قدرت على ذلك» . وقال رسول الله ﷺ : «وهذا أحب الأمرين إلي» . رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، وقال : هذا حديث حسن صحيح . قال : وسألت عنه البخاري؟ فقال : حديث حسن . وقال أحمد بن حنبل : هو حديث حسن صحيح . [أبو داود (٢٨٧) والترمذي (١٢٨) وأحمد (٤٣٩/٦)] .

(١) أنعت لك الكرسف : أصف لك الفطر تنجمي شدي حرقة مكان الدم على هيئة اللحام . النج : شدة سيلان .

قال حصي - تعبيراً على هذا الحديث - إنما هي امرأة متدة ، - ينقدم لها أيام ، ولا هي مميرة ندمها ، وقد استمر بها اندم ، حتى غلبها ، فرد رسول الله ﷺ أمرها إلى العرف الطاهر . ولأمر الغلب من أحوال النساء ، كما حمل أمرها في تحييضها كل شهر مرة واحدة ، على الغلب من عاداتهن ، ويدب على هذا قوله : « كما تحيض النساء ويصهرن ، بمقات حيضهن وصهرهن » . قال . وهذا أصل في قياس أمر النساء بعضهن على بعض ، في باب الحيض ، والحمل ، والبلوغ ، وما أشبه هذا من أمورهن .

ج - لا تكون لها عادة . ولكنها تستطيع تغيير دم الحيض عن غيره . وفي هذه الحالة تعمل بالتميز ؛ لحديث فاطمة بنت أبي حبيش ، أنها كانت تستحاض ، فقال لها النبي ﷺ : « إذا كان دم الحيض ، فإنه أسود يُغترف ، فإذا كان كذلك ، فأمسكي عن الصلاة ، فإذا كان الآخر ، فتوضئي ، وصبي ، فإنما هو عرق » . وقد تقدم . [سبق تخريجه] .

### (٣) أحكامها : للمستحاضة أحكام ، نلخصها فيما يأتي :

أ - أنه لا يجب عليها الغسل لشيء من الصلاة ، ولا في وقت من الأوقات ، إلا مرة واحدة ، حينما ينقطع حيضها . وبهذا قال الجمهور ، من السلف والخلف .

ب - أنه يجب عليها الوضوء لكل صلاة ؛ لقوله ﷺ في رواية البخاري : « ثم توضئي لكل صلاة » . [البخاري (٢٢٨)] . وعند مالك يستحب لها الوضوء لكل صلاة ، ولا يجب إلا بحدث آخر .

ج - أن تغسل فرجها قبل الوضوء ، وتحشوه بخرق أو قطنية ؛ دفقا لنجاسة ، وتقيلاً لها ، فإن لم يندفع اندم بذلك ، شددت مع ذلك على فرجها ، وتلجمت ، واستشرفت ، ولا يجب هذا ، وإنما هو الأولى .

د - ألا تتوضأ قبل دخول وقت الصلاة ، عند الجمهور ؛ إذ طهارتها ضرورية ، فليس لها تقديمها قبل وقت الحاجة .

هـ - أنه يجوز زواجها أن يطأها في حال جريان اندم ، عند جماهير العلماء ؛ لأنه لم يرد دليل بتحريم جماعها . قال ابن عباس : المستحاضة يأتيها زوجها إذا صلت ، فالصلاة أعظم . روه البخاري . يعني ، إذا جاز لها أن تصلي ، ودمها جار ، وهي أعظم ما يشترط لها الطهارة ، جاز جماعها . وعن عكرمة ، عن حمزة بنت جحش ، أنها كانت مستحاضة ، وكان زوجها يجمعها . روه أبو داود ، والبيهقي . [أبو داود (٣١٠) والبيهقي في الكبرى (٣٢٩ / ١)] ، وقال النووي : [إسناده حسن .

و - أن لها حكم طهارات ؛ تصبي ، وتصوم ، وتعتكف ، وتقرأ القرآن ، وتمس المصحف وتحمله ، وتفعل كل العبادات . وهذا مجمع عليه<sup>(١)</sup> .



(١) دم حيض دم فسد ، أم دم لا استحاضه فهو دم طبيعي ، لما معت من مصاد في لأو دود شاي

## الصلاة

الصلاة عبادة، تتضمن أقوالاً وأفعالاً مخصوصة، مفتتحة بتكبير الله تعالى، مختتمة بالتسليم.

**منزلتها في الإسلام:** ولصلاة في الإسلام منزلة، لا تعدلها منزلة أية عبادة أخرى؛ فهي عماد الدين الذي لا يقوم إلا به، قال رسول الله ﷺ: «رأس الأمر الإسلام، وعموده الصلاة، وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله». [الترمذي (٢٦١٦) مطولاً عن معاذ]. وهي أول ما أوجبه الله تعالى من العبادات، تولى إيجابها بمخاطبة رسوله ليلة المعراج، من غير واسطة؛ قال أنس: فرضت الصلاة على النبي ﷺ ليلة أُسري به خمسين، ثم نقصت، حتى جعلت خمسيناً، ثم نودي: «يا محمد، إنه لا يبدل القول لدي، وإن لك بهذه الخمس خمسين». رواه أحمد، والنسائي، والترمذي وصححه. [الترمذي (٢١٣) وأحمد (١٦١/٣)] وعبد بن حميد (١٥٨)، وهي أول ما يحاسب عليه العبد، نقل عبد الله بن قُسط، قال: قال رسول الله ﷺ: «أول ما يحاسب عليه العبد يوم القيامة الصلاة؛ فإن صلحت، صلح سائر عمله، وإن فسدت، فسد سائر عمله». رواه الطبراني. [ذكره الهيثمي في المجمع (٢٩٢/١) وعزاه للطبراني وذكره المنذري في الترغيب برقم (٥٣٩)]. وهي آخر وصية وصّى بها رسول الله ﷺ أمته عند مفارقة الدنيا، جعل يقول وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة: «الصلاة الصلاة، وما ملكت أيمانكم». [أبو داود (٥١٥٦) وابن ماجه (٢٦٩٨) وأحمد (٢٩٠/٦)]، وهي آخر ما يفقد من الدين، فإن ضاعت، ضاع الدين كله؛ قال رسول الله ﷺ: «لتنقضن عرى الإسلام عروة عروة، فكلما انتقضت عروة، تشبث الناس بالتي تليها؛ فأولهن نقضاً الحكم، وآخرهن الصلاة». رواه ابن حبان، من حديث أبي أمامة. [أحمد (٢٥١/٥) وابن حبان (٦٧/٥)].

والمتتبع لآيات القرآن الكريم، يرى أن الله سبحانه يذكر الصلاة، ويقربها بالذكر تارة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا﴾ [البقرة: ١٥٠]، ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ لِلذِّكْرِ﴾ [طه: ١٤]، وتارة يقرنها بالزكاة: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ١١٠]، ومرة بالصبر: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ١٥٠]، وتارة بالنسك: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]، ﴿قَدْ إِنَّ صَلَاتَكَ وَشُكْرَكَ وَحَمْدُكَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُفْرِتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأَنْعَام: ١٦٢، ١٦٣].

وأحياناً يفتتح بها أعمال البر، ويختتمها بها، كما في سورة «المعارج» وفي أول سورة «المؤمنون»: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ إلى قوله: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾. أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ. [المؤمنون: ١١٠].

وقد بلغ من عناية الإسلام بالصلاة، أن أمر بالمحافظة عليها في الحضر والسفر، والأمن والخوف؛ فقال تعالى: ﴿خُذُوا الصَّلَاةَ وَالصَّلَاةَ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَا أَمِنْتُمْ

وَذَكَرُوا اللَّهَ كَمَا عَسَيْتُمْ لَمْ تَكُونُوا تَعْبُدُونَ [سورة ٢٣٨، ٢٣٩]. وقول: مبيناً كيفيتها في السفر والحرب، والأمس: ﴿وَإِذَا صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلْيَسْ عَيْنَكُمْ حُحَّحْ نَ فَصَرُّوا مِنْ لَصَلَوَةٍ بِرَ حِفْظٍ أَنْ يَفِينَكُمْ الْوَيْلَ كَفَرُوا إِنْ أَنْكَفِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَذَابًا مُبِينًا. وَإِذَا كُنْتُمْ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا آسِيحَتَهُمْ فَإِذَا سَخَرُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ زُرِّيْكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَذَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُوا عَنْ آسِيحَتِكُمْ وَأَمْتَعَتِكُمْ فَيَسِيلُونَ عَيْنَكُمْ مَيْلَةً وَاجِدَةً وَلَا حُحَّحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرَضَى أَنْ تَضَعُوا آسِيحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنْ اللَّهُ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُبِينًا. فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَادْخُلُوا اللَّهَ قِيَمًا وَقَعُودًا وَعَلَى جُنُوبِكُمْ فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا [السجدة: ١٠١-١٠٣].

وقد شدد التكبير على من يفرط فيها، وهدد الذين يضيعونها؛ فقال - جل شأنه -: ﴿خَفَّ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَةَ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ عَذَابًا﴾ [مريم: ٥٩]. وقال: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٤، ٥].

ولأن الصلاة من الأمور الكبرى، التي تحتاج إلى هداية خاصة، سأل إبراهيم عليه السلام، ربه أن يجعله هو وذريته مقيماً لها، فقال: ﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِي﴾ [إبراهيم: ٤٠].

**حُكْمُ تَرْكِ الصَّلَاةِ:** ترك الصلاة، جحوداً بها، وإنكاراً لها كفر، وخروج عن ملة الإسلام، بإجماع المسلمين. أما من تركها، مع إيمانه بها، واعتقاده فرضيتها، ولكن تركها تكاسلاً، أو تشاغلاً عنها، بما لا يعد في الشرع عذراً، فقد صرحت الأحاديث بكفره، ووجوب قتله؛ أما الأحاديث المصرحة بكفره، فهي:

١- عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «بين الرجل وبين الكفر، ترك الصلاة». رواه أحمد، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه. [مسلم (٨٢)، وأبو داود (٤٦٧٨) والترمذي (٢٦٢٠) وابن ماجه (١٠٧٨) وأحمد (٣٨٩)].

٢- وعن بريدة، قال: قال رسول الله ﷺ: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها، فقد كفر». رواه أحمد، وأصحاب السنن. [الترمذي (٢٦٢١) والنسائي (٤٦٢) وابن ماجه (١٠٧٩) وأحمد (٣٤٦/٥)].

٣- وعن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن النبي ﷺ، أنه ذكر الصلاة يوماً، فقال: «من حافظ عليها، كانت له سوزاً، وبرهاناً، ولجأة يوم القيامة، ومن لم يحافظ عليها، لم تكن له نوراً، ولا برهاناً، ولا نجاة، وكان يوم القيامة مع قارون، وفرعون، وهامان، وأتَّى بن حنف». رواه أحمد، والطبراني، وابن حبان. [أحمد (١٦٩، ٢) وابن حبان (١٤٦٧) والبيهقي في المجمع (٢٩٢/١)]. وإسناده جيد. وكون تارك المحافظة على الصلاة مع أئمة الكفر، في الآخرة، يقتضي كفره. قال ابن القيم: تارك المحافظة على الصلاة؛ إما أن يشغله ماله، أو منكه، أو رياسته، أو تجارته؛ فمن شغله عنها ماله، فهو مع قارون، ومن شغله عنها

ملكه ، فهو مع فرعون ، ومن شبعه عنها ريسنه وورارته ، فهو مع همان ، ومن شبعه عنها تجارته ، فهو مع أنبي بن حلف .

٤- وعن عبد الله بن شقيق العقيلي ، قال : كان أصحاب محمد ﷺ لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر ، غير الصلاة . رواه الترمذي ، والحاكم وصححه على شرط الشيخين . [الترمذي (٢٦٢٢) ولحاكم (٧/١)]

٥ وقال محمد بن نصر لمروزي : سمعت إسحاق يقول : صح عن أنبي ﷺ ، أن تارك الصلاة كافر ، [الشميد لابن عبد البر (٢٢٦ / ٤) واندري في الترغيب والترهيب (٨١٨)] ، وكذلك كان رأي أهل العلم ، من لدن محمد ﷺ ، أن تارك الصلاة عمداً من غير عذر ، حتى يذهب وقتها ، كافراً .

٦- وقال ابن حزم : وقد جاء عن عمر ، وعبد الرحمن بن عوف ، ومعاذ بن جبل ، وأبي هريرة ، وغيرهم من الصحابة ، أن من ترك صلاة فرض واحدة متعمداً ، حتى يخرج وقتها ، فهو كافراً مرتد ، ولا نعلم لهؤلاء الصحابة مخالفاً . ذكره المنذري في «الترغيب والترهيب» . [انظر الترغيب والترهيب للمنذري (١/ ٤٤٦)] ، ثم قال : قد ذهب جماعة من الصحابة ، ومن بعدهم إلى تكفير من ترك الصلاة ، متعمداً تركها ، حتى يخرج جميع وقتها ؛ منهم عمر بن الخطاب ، وعبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عباس ، ومعاذ بن جبل ، وجابر ابن عبد الله ، وأبو الدرداء رضي الله عنه ومن غير الصحابة ؛ أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وعبد الله بن المبارك ، والتخفي ، والحكم بن عتيبة ، وأبو أيوب السخيتاني ، وأبو داود الطيالسي ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وزهير بن حرب ، وغيرهم ، رحمهم الله تعالى .

### أما الأحاديث المصرحة بوجوب قتله ، فهي :

١- عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ قال : «غرى الإسلام ، وقواعد الدين ثلاثة ، عليهن أسس الإسلام ، من ترك واحدة منهن ، فهو بها كافر ، حلال الدم : شهادة أن لا إله إلا الله ، والصلاة المكتوبة ، وصوم رمضان» . رواه أبو يعلى بإسناد حسن [أبو يعلى (٢٣٤٩) وذكره الهيثمي في المجمع (١/ ٤٨، ٤٧)] . وفي رواية أخرى : «من ترك منهن واحدة فهو كافراً بالله ، ولا يقبل منه صرف ، ولا عدل» (١) ، وقد حل دمه وماله . [ذكره المنذري في الترغيب والترهيب في نهاية الحديث (٨٠٥) حيث رفعه عن ابن عباس (١/ ٤٣٦)] .

٢- وعن ابن عمر ، أن النبي ﷺ قال : «أمروا أن أقاتل الناس ، حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، ويقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا ذلك ، عصموا مني دماءهم وأموالهم ، إلا بحق الإسلام ، وحسابهم على الله عز وجل» . رواه البخاري ، ومسلم . [البخاري (٢٥) ومسلم (٢٢)] .

٣- وعن أم سمية ، أن رسول الله ﷺ قال : «إنه يستعمل عليكم أمراء ، فتعرفون ، وتكفرون ، فمن كره ، فقد برئ ، ومن أنكر ، فقد سم ، ولكن من رضي ، وتأنع . قالوا : يا رسول الله ، ألا نقاتلهم؟ قال : «لا ، ما صلوا» . رواه مسلم . [١٨٥٤ (٦٣)] . جعل مانع من مقاتلة أمراء الجور الصلاة .

٤- وعن أبي سعيد ، قل : بعث علي . وهو باليمن - إلى النبي ﷺ بدهيئة ، فقسّمها بين أربعة ، فقال رجل : يا رسول الله ، اتق الله . فقال : «ويلك !! أو لست أحق أهل الأرض أن بتقي الله؟» . ثم ولّى

(١) لا يحل منه صرف ولا عدل . لا يقبل منه فرض ولا من

الرجل ، فقال خالد بن الوليد : يا رسول الله ، ألا أضرب عنقه؟ فقال : «لا ، لعله أن يكون يصلي» . فقال خالد : وكم من رجل يقول بفسانه ما ليس في قلبه . فقال النبي ﷺ : «إني لم أؤمر أن أنقث عن قلوب الناس ، ولا أشق بطونهم» . مختصر من حديث لبخاري ، ومسلم [الخاري (٤٣٥١) ومسلم (١٠٦٤)] (١٤٤) . وفي هذا الحديث أيضًا ، جعل الصلاة هي المانعة من القتل ، ومفهوم هذا ، أن عدم الصلاة يوجب القتل .

**وأَيُّ بغض العلماء :** الأحاديث المتقدمة ظاهرها يقتضي كفر تارك الصلاة ، وإباحة دمه ، ولكن كثيرًا من علماء السلف والخلف ؛ منهم أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، على أنه لا يكفر ، بل يفسق ويستتاب ، فإن لم يتب ، قتل حدًا ، عند مالك ، والشافعي ، وغيرهما . وقال أبو حنيفة : لا يقتل ، بل يُعزَّر ، ويحبس ، حتى يصلي . وحملوا أحاديث التكفير على الجاحد ، أو المستحل للترك ، وعارضوها ببعض النصوص العامة ، كقول الله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء : ١١٦] . وكحديث أبي هريرة ، عند أحمد ، ومسلم ، عن رسول الله ﷺ قال : «لكل نبي دعوة مُستجابة ، فَتَعْبَلُ كُلُّ نَبِيٍّ دَعْوَتَهُ ، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي ؛ شَفَاعَةً لَأُمْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَهِيَ نَائِلَةٌ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - مِنْ مَا لَا يَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْقًا» . [مسلم (١٩٩) وأحمد (٢/ ٢٧٥)] ، وعنه ، عند البخاري ، أن رسول الله ﷺ قال : «أسعد الناس بشفاعتي من قال : لا إله إلا الله . خالصًا من قلبه» . [البخاري (٩٩)] .

**مناظرة في تارك الصلاة :** ذكر السبكي في «طبقات الشافعية» ، أن الشافعي ، وأحمد - رضي الله عنهما - تناظرا في تارك الصلاة ؛ قال الشافعي : يا أحمد ، أتقول : إنه يكفر؟ قال : نعم . قال : إذا كان كافرا ، فبم يسلم؟ قال : يقول : لا إله إلا الله ، محمد رسول الله . قال الشافعي : فالرجل مستديم لهذا القول ، لم يتركه . قال : يسلم ، بأن يصلي . قال : صلاة الكافر لا تصح ، ولا يحكم له بالإسلام بها . فسكت الإمام أحمد ، رحمهما الله تعالى .

**تحقيق الشوكاني :** قال الشوكاني : والحق ، أنه كافر يُقتل ، أما كفره ؛ فلأن الأحاديث قد صحت ، أن الشارع سمى تارك الصلاة بذلك الاسم ، وجعل الحائل بين الرجل وبين جواز إطلاق هذا الاسم عليه ، هو الصلاة ، فتركها مقتضى لجواز الإطلاق ، ولا يلزمنا شيء من المعارضات التي أوردها المعارضون ؛ لأننا نقول : لا يمنع أن يكون بعض أنواع الكفر ، غير مانع من المغفرة ، واستحقاق الشفاعة ، ككفر أهل القبلة ببعض الذنوب ، التي سماها الشارع كفرا ، فلا ملجئ إلى التأويلات التي وقع الناس في مضيقها .

**على من تجب ؟ :** تجب الصلاة على المسلم ، العاقل ، البالغ ؛ لحديث عائشة ، عن النبي ﷺ قال : «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ (١) : عَنْ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ (٢) ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَقْلُ» . رواه أحمد ، وأصحاب السنن ، والحاكم ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ، وحسنه الترمذي . [أبو داود (٤٣٩٨) والترمذي (١٤٢٣) والنسائي (٣٤٣٢) وابن ماجه (٢٠٤١) وأحمد (١٠٠/٦-١٠١) والحاكم (٥٩/٢)] .

(٢) يحتلم . يبلع .

(١) رفع القلم : كناية عن عدم التكليف .

**صَلَاةُ الصُّبِيِّ :** والصبي ، وإن كانت الصلاة غير واجبة عليه ، إلا أنه ينبغي لوليه أن يأمره بها ، إذا بلغ سبع سنين ، ويضربه على تركها ، إذا بلغ عشرين ؛ لِيَتِمَّرَ عليها ، ويعتادها بعد البلوغ ؛ فعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، قال : قال رسول الله ﷺ : «مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ ، إِذَا بَغَوْا سَبْعًا ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا ، إِذَا بَلَغُوا عَشْرًا ، وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ» . رواه أحمد ، وأبو داود ، والحاكم ، وقال : صحيح على شرط مسلم . [أبو داود (٤٩٥) والحاكم (١) / (١٩٧) ] .

**عَدَدُ الْفَرَائِضِ :** الفرائض التي فرضها الله تعالى في اليوم والليلة خمس ؛ فعن ابن محيريز ، أن رجلاً من بني كنانة ، يدعى المحدثي ، سمع رجلاً بالشَّام ، يدعى أبا محمد ، يقول : الوتر واجب . قال : فرحت إلى عبادة بن الصَّامِت ، فأخبرته ، فقال عبادة : كذب أبو محمد ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : «خمسُ صلوات ، كتبهنَّ الله على العباد ، من أتى بهن ، لم يضيع بهنَّ شيئاً ؛ استخفافاً بحقهنَّ . كَانَ لَهُ عِدَدُ اللَّهِ عَهْدٌ أَنْ يَدْخُلَهُ الْحِجَةُ ، وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِنَّ ، فَيَسِّرْ لَهُ عِدَدُ اللَّهِ عَهْدٌ ؛ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ» . رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، وإسحاق ، وقال فيه : «ومن جاء بهنَّ ، قد انتقص منهنَّ شيئاً ، استخفافاً بحقهنَّ» . [أبو داود (١٤٢٠) والنسائي (٤٦٠) وابن ماجه (١٤٠١) ومالك (١/ ١٢٣) وإسحاق (١٧٢٩) ] ، وعن صلحة بن عبيد الله ، أن أعرابياً جاء إلى رسول الله ﷺ ، نائر الشعر ، فقال : يا رسول الله . أخبرني ما فرض الله عليَّ من الصلوات ؟ فقال : «الصلوات الخمس ، إلا أن تطوَّع شيئاً» . فقال : أخبرني ماذا فرض الله عليَّ من الصيام ؟ فقال : «شهر رمضان ، إلا أن تطوَّع شيئاً» . فقال : أخبرني ماذا فرض الله عليَّ من الزكاة ؟ قال : فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الإسلام كلها . فقال : والذي أكرمك ، لا أتطوَّع شيئاً ، ولا أقص مما فرض الله عليَّ شيئاً . فقال رسول الله ﷺ : «أفْلَحَ ، إِنْ صَدَقَ ، أَوْ : دَخَلَ الْحِجَةَ ، إِنْ صَدَقَ» . رواه البخاري ، ومسلم . [البخاري (١٨٩١) ومسلم (١١) ] .

**مَوَاقِيتُ الصَّلَاةِ :** للصلاة أوقاتٌ محدودة ، لا بد أن تؤدَّى فيها ؛ لقول الله تعالى : ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾<sup>(١)</sup> [النساء : ١٠٣] أي ؛ فرضاً مؤكداً ، ثابتاً ثبوت الكتاب . وقد أشار القرآن إلى هذه الأوقات ؛ فقال تعالى : ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ أَلَيْلٍ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ أَلْسِفَاتِ ذَلِكَ ذِكْرُنِي لِلَّذِينَ ذُكِّرُوا﴾<sup>(٢)</sup> [هود : ١١٤] . وفي سورة الإسراء : ﴿اقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى عَسَقِ أَلَيْلٍ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾<sup>(٣)</sup> [الإسراء : ٧٨] . وفي سورة طه : ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا وَمِنْ أَتَايِ أَلَيْلٍ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَى﴾ [طه : ١٣٠] . يعني ، بالتسبيح قبل طلوع الشمس : صلاة الصبح ، وبالتسبيح قبل غروبها : صلاة العصر ؛ لما جاء في «الصحاحين» ، عن حرير بن

(١) مَوْقُوتًا : أي محمداً في أوقات محدودة

(٢) قر أحسن صلاة طرفي النهار : الفجر والعصر ، وزلفا الليل قال هما ليلتان ، صلاة المغرب وصلاة العشاء

(٣) ذُلُوكِ الشَّمْسِ : رُؤُوسُهَا ، أي قمها لأُورُوقتها هذا ، وفيه صلاة الظهر منتهية إلى عسق الليل ، وهو ابتداء طلوعها ، ويدخل فيه صلاة العصر والعشاءين ، وقرآن الفجر . أي وأقم قرآن الفجر ، أي صلاة الفجر ، مشهوداً تشهد ملائكة الليل وملائكة النهار .



عبد الله المحلي، قال: كما حلوساً عند رسول الله ﷺ، فظفر إلى القمر ليلة السدر، فقال: «إنكم سترون ربكم، كما ترون هذا القمر، لا تضامون في رؤيته. فإن استطعتم ألا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس، وقبل غروبها، فافعلوا». ثم قرأ هذه الآية. [سحري (٥٥٤) ومسلم (٦٣٣)]. هذا هو ما أشار إليه القرآن من الأوقات، وأما السُّنة، فقد حددتها، وبست معانيها، فيما يلي:

١- عن عبد الله بن عمرو، أن رسول الله ﷺ قال: «وقت الطهر، إذا زالت الشمس، وكان ظل الرجل كطوله، ما لم يحضر العصر، ووقت العصر، ما لم تصفر الشمس، ووقت صلاة المغرب، ما لم يعب الشفق، ووقت العشاء، إلى نصف الليل الأوسط، ووقت صلاة الصبح من طلوع الفجر، وما لم تطلع الشمس، فإذا طلعت الشمس، فأمسك عن الصلاة؛ فإنها تطلع بين قرني شيطان». رواه مسلم. [مسلم (٦١٢) (١٧٣)].

٢- وعن حابر بن عبد الله، أن النبي ﷺ حاءه جبريل - عليه السلام - فقال له: «قم فصله». فصلّى الظهر، حين زالت الشمس، ثم حاءه العصر، فقال: «قم فصله». فصلّى العصر، حين صار ظل كل شيء مثله، ثم حاءه المغرب، فقال: «قم فصله». فصلّى المغرب، حين وجبت الشمس<sup>(١)</sup>، ثم حاءه العشاء، فقال: «قم فصله». فصلّى العشاء، حين غاب الشفق، ثم حاءه الفجر، حين يرق الفجر - أو قال: سَطَعَ الفجر - ثم حاءه من العَد لظهر، فقال: «قم فصله». فصلّى الظهر، حين صار ظل كل شيء مثله، ثم حاءه العصر، فقال: «قم فصله». فصلّى العصر، حين صار ظل كل شيء مثليه، ثم حاءه المغرب وقتاً واحداً، لم يزل عنه، ثم حاءه العشاء، حين ذهب نصف الليل، أو قال: ثلث الليل، فصلّى العشاء، ثم حاءه، حين أسفر جداً، فقال: «قم فصله». فصلّى الفجر، ثم قال: «ما بين هذين الوقتين وقت». رواه أحمد، والسنائي، والترمذي. [السُّنِّي (٥٢٥) وأحمد (٣٣٠ / ٦ - ٣٣١) أم روية لترمذي فهي محصورة بمعناه، وقال البحاري: هو أصبح شيء في الموافقت. يعني، إمامة جبريل.

**وقت الظُّهر:** تبين من الحديثين المتقدمين، أن وقت الظهر يتدنى من زوال انشمس عن وسط السماء، ويمتد إلى أن يصير ظل كل شيء مثله، سوى في الزوال، إلا أنه يُستحب تأخير صلاة الظهر عن أول وقت، عند شدة الحر، حتى لا يذهب الخشوع، والتعجيل في غير ذلك، ودليل هذا:

١- ما رواه أنس، قال: كان النبي ﷺ إذا اشتد البرد، بكر بالصلاة، وإذا اشتد الحر، أبرد بالصلاة. رواه البخاري. [سحري (٩٠٦)].

٢- وعن أبي ذر، قال: كما مع النبي ﷺ في سفر، فأراد المؤدُّ أن يؤدّن الظهر، فقال: «أبرد». ثم أراد أن يؤدّن، فقال: «أبرد». مرتين أو ثلاثاً، حتى رأيا فيء التلوي<sup>(٢)</sup>، ثم قال: «إن شدة الحر من فيح جهنم، فإذا اشتد الحر، فأتردوا بالصلاة». رواه البخاري، ومسلم. [السحري (٦٢٩) ومسلم (٦١٦)].

**غاية الإبراد:** قال حافظ في «الفتح»: واحتج العلماء في غاية الإبراد؛ فقيل: حتى يصير الظل

(١) وجبت شمس غربت وسقطت.

(٢) يعني، الظل الذي عند رسول الله ﷺ، جمع بين ما اجتمع على الأرض من ترب أو نحو ذلك.

دراغاً، بعد ظل الزوال . وقيل . ربع قامة . وقيل : ثنتها . وقيل : نصفها . وقيل غير ذلك . والخاري على اقواعد ، أنه يختلف باختلاف الأحوال ، ولكن بشرط ألا يمتد إلى آخر الوقت .

**وقت صلاة العصر :** يدخل بصيرورة ظل الشيء منه ، بعد في الزوال . ويمتد إلى غروب الشمس ؛ فعن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « من أدرك ركعة من العصر ، قبل أن تغرب الشمس ، فقد أدرك العصر » . رواه الجماعة ، [بخاري (٥٧٩) ومسلم (٦٠٨) وأبو داود (٤١٢) والنسائي (٥١٤) والترمذي (٥٢٤) وابن ماجه (١١٢٢)] ، ورواه البيهقي ، بلفظ « من صلى من العصر ركعة ، قبل أن تغرب الشمس ، تم صلى ما بقي بعد غروب الشمس ، لم يفته العصر » . [البيهقي في «الكبرى» (٣٦٨/١)] .

**وقت الاختيار ؛ ووقت الكراهة :** وينتهي وقت الفضيلة والاختيار ، باصفرار الشمس ، وعلى هذا يحمل حديث جابر ، وحديث عبد الله بن عمرو المتقدمين . وأما تأخير الصلاة إلى ما بعد الاصفرار ، فهو ، وإن كان جائزاً ، إلا أنه مكروه إذا كان لغير عذر ؛ فعن أنس ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « تلك صلاة المنافق ، يجلس يرقب الشمس ، حتى إذا كانت بين قرني الشيطان ، قام ، فنقرها أربعاً ، لا يذكر الله إلا قليلاً » . رواه الجماعة ، إلا البخاري ، وابن ماجه . [مسلم (٦٢٢) وأبو داود (٤١٣) والترمذي (١٦٠) والنسائي (٥١٠)] . قال النووي في «شرح مسلم» : قال أصحابنا : لعصر خمسة أوقات :

(١) وقت فضيلة ، (٢) واختيار ، (٣) وجواز بلا كراهة ، (٤) وجواز مع كراهة ، (٥) ووقت عذر ؛ فأما وقت الفضيلة ، فأول وقتها ، ووقت الاختيار ، يمتد إلى أن يصير ظل الشيء مثليه ، ووقت الجواز إلى الاصفرار ، ووقت الجواز مع الكراهة حال الاصفرار إلى الغروب ، ووقت العذر ، وهو وقت الظهر ، في حق من يجمع بين العصر والظهر ؛ لسفر أو مطر ، ويكون العصر في هذه الأوقات الخمسة أداء ، فإذا فاتت كلها ، بغروب الشمس ، صارت قضاء .

**تأكيد تعجيلها في يوم الغيم :** عن بريدة الأسلمي ، قال : كنا مع رسول الله ﷺ في غزوة ، فقال : « بكرؤا بالصلاة في اليوم الغيم ؛ فإن من فاتته صلاة العصر ، فقد حبط عمله » . رواه أحمد ، وابن ماجه . [ابن ماجه (٦٩٤) وأحمد (٣٦١/٥)] . قال ابن القيم : الترك نوعان : ترك كلي ، لا يصلحها أبداً ، فهذا يحبط العمل جميعه . وترك معين ، في يوم معين ، فهذا يحبط عمل اليوم .

**صلاة العصر ، هي صلاة الوسطى :** قال الله تعالى : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ [البقرة : ٢٣٨] وقد جاءت الأحاديث الصحيحة مصرحة ، بأن صلاة العصر هي الصلاة الوسطى :

١- فعن عبيد بن ربيعة أن النبي ﷺ قال يوم الأحزاب : « ملأ الله قبورهم وبيوتهم ناراً ، كما شغلونا عن الصلاة الوسطى ، حتى غابت الشمس » . رواه البخاري ، ومسلم . [بخاري (٢٩٣١) ومسلم (٦٢٧)] ، ولمسلم ، وأحمد ، وأبي داود : « شغلونا عن الصلاة الوسطى ، صلاة العصر » . [مسلم (٦٢٧) (٢٠٥) وأبو داود (٤٠٩) وأحمد (٤٥٦/٦)] .

٢- وعن ابن مسعود ، قال : حبس المشركون رسول الله ﷺ عن صلاة العصر ، حتى احمرت

الشمس، وصفرت، فقل رسول الله ﷺ: «سعدوا عن الصلاة الوصل، صلاة عصر، ملائكة الله يحوفهم، وقبورهم ناراً»، أو: «حشا أحوافهم وقبورهم ناراً». رواه أحمد، ومسلم، وابن ماجة، [مسلم (٦٢٨) وأحمد (١٢٦/١) وابن ماجة (٦٨٦)].

**وقت صلاة المغرب:** يدخل وقت صلاة المغرب، إذا غابت الشمس، وتوارت بالحجب، ويمتد إلى معيب شفق الأحمر؛ حديث عبد الله بن عمرو، أن النبي ﷺ قال: «وقت صلاة المغرب إذا غابت الشمس، ما لم يسقط شفق». رواه مسلم. [مسلم (٦١٢) (١٧٤)]. وروى أيضاً عن أبي موسى، أن سائلاً سأل رسول الله ﷺ عن مواقيت الصلاة، فذكر الحديث، وفيه، فأمره، فأقام المغرب، حين وجبت الشمس، فلما كان اليوم الثاني، قال: «آخر»، حتى كان عند سقوط الشفق<sup>(١)</sup>، ثم قال: «الوقت ما بين هذين» [مسلم (٦١٤)]. قال النووي في «شرح مسلم»: «ذهب المحققون من أصحابنا، إلى ترجيح القول بجواز تأخيرها، ما لم يغيب الشفق، وأنه يجوز ابتداءها في كل وقت من ذلك، ولا يائمه بتأخيرها عن أول الوقت. وهذا هو الصحيح أو الصواب الذي لا يجوز غيره. وأما ما تقدم في حديث إمامة جبريل، أنه صلى المغرب في اليومين، في وقت واحد، حين غربت الشمس، فهو يدعى استحباب التعجيل بصلاة المغرب، وقد جاءت الأحاديث مصرحة بذلك:

١- فعن السائب بن يزيد، أن رسول الله ﷺ قال: «لا تزال أمتي على الفطرة، ما صلوا المغرب قبل طلوع النجوم». رواه أحمد، والطبراني. [أحمد (٤٤٩/٣)].

٢- وفي «المسند»، عن أبي أيوب الأنصاري، قال: قال رسول الله ﷺ: «صلوا المغرب لفصر الصائم، وبادروا طلوع النجوم». [أحمد (٤٢١/٥)].

٣- وفي «صحيح مسلم»، عن رافع بن خديج: كنا نصلي المغرب مع رسول الله ﷺ، فينصرف أحدنا، وإنه ليبصر مواقع نبيه. [البخاري (٥٥٩) ومسلم (٦٣٧)].

٤- وفيه، عن سمة بن الأكوع، أن رسول الله ﷺ كان يصلي المغرب، إذا غربت الشمس، وتوارت بالحجب. [البخاري (٥٦١) ومسلم (٦٣٦)].

**وقت العشاء:** يدخل وقت صلاة العشاء، بمغيب الشفق الأحمر، ويمتد إلى نصف الليل؛ فعن عائشة، قالت: كانوا يصون العتمة<sup>(٢)</sup>، فيما بين أن يغيب الشفق، إلى ثلث الليل الأول. رواه البخاري. [بخاري (٨٦٤)]. وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لولا أن أشق على أمتي، لأمرتهم أن يؤخروا العشاء إلى ثلث الليل، أو نصفه». رواه أحمد، وابن ماجة، ولترمذي وصححه. [ترمذي (١٦٧) وابن ماجة (٦٩١) وأحمد (٢٥٠/٢)]. وعن أبي سعيد، قال: انتظروا رسول الله ﷺ ليلة صلاة العشاء، حتى ذهب نحو من شطر الليل، قال: فداء، فصلى بنا، ثم قال: «احذروا مقاعدكم؛ فإن الناس قد أخذوا

(١) شفق كما في يدومس هو حمرة في الأفق من مغروب إلى عشاء أو إلى فريها، أو إلى قريب نعمة

(٢) عتمة عشاء

مضحعهم، وإنكم لن تزالوا في صلاة، منذ انتظرتوها، لولا ضعف الضعيف، وسقم السقيم، وحاجة ذي الحاجة. لأُخِّرَت هذه الصلاة إلى شطر الليل». رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والنسائي، وابن حزيمة، وإسناده صحيح. [أبو داود (٤٢٢) والنسائي (٥٣٧) وابن ماجه (٦٩٣) وأحمد (٥/٣) وابن حزيمة (٣٤٥)]. هذا وقت الاحتيار، وأما وقت الجواز والاضطرار، فهو ممتد إلى الفجر؛ لحديث أبي قتادة، قال: قال رسول الله ﷺ: «أما إنه ليس في النوم تفريط، إنما التفريط على من لم يصل الصلاة، حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى». رواه مسلم. [مسلم (٦٨١)]. والحديث المتقدم في المواقيت يدل على أن وقت كل صلاة ممتد، إلى دخول وقت الصلاة الأخرى، إلا صلاة الفجر؛ فإنها لا تمتد إلى الظهر، فإن العلماء أجمعوا، أن وقتها ينتهي بطلوع الشمس.

**استحباب تأخير صلاة العشاء عن أول وقتها:** والأفضل تأخير صلاة العشاء إلى آخر وقتها المختار، وهو نصف الليل؛ لحديث عائشة، قالت: اعتم<sup>(١)</sup> النبي ﷺ ذات ليلة، حتى ذهب عاقمة الليل، حتى نام أهل المسجد، ثم خرج فصلّى، فقال: «إنه لو قُتِلَ، لولا أن أشقّ على أمّتي». رواه مسلم، والنسائي. [مسلم (٦٣٨) (٢١٩) والنسائي (٥٣٥)]. وقد تقدّم حديث أبي هريرة، وحديث أبي سعيد، وهما في معنى حديث عائشة، وكُتِبَ تدلّ على استحباب التأخير وأفضليته، وأن النبي ﷺ ترك المواظبة عليه؛ لما فيه من المشقة على المصلّين، وقد كان النبي ﷺ يلاحظ أحوال المؤمنين، فأحياناً يعجل، وأحياناً يؤخّر؛ فعن جابر، قال: كان رسول الله ﷺ يصلي الظهر بالهجرة<sup>(٢)</sup> والعصر والشمس نقية، والمغرب إذا وجبت الشمس، والعشاء؛ أحياناً يؤخّرها، وأحياناً يعجل، إذا رآهم اجتمعوا عجل، وإذا رآهم أبطلوا أخر، والصبح كانوا - أو - كان النبي ﷺ يصليها بغلس. رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (٥٦٥) ومسلم (٦٤٦)].

**النوم قبلها، والحديث بعدها:** يكره النوم قبل صلاة العشاء، والحديث بعدها؛ لحديث أبي بزة الأسلمي، أن النبي ﷺ كان يستحب أن يؤخّر العشاء، التي تدعونها العتمة، وكان يكره النوم قبلها، والحديث بعدها. رواه الجماعة. [البخاري (٥٦٨) ومسلم (٦٤٧) وأبو داود (٣٩٨) والترمذي (١٦٨) والنسائي (٥٢٩) وابن ماجه (٧٠١)]، وعن ابن مسعود، قال: جذب لنا رسول الله ﷺ السمر بعد العشاء. رواه ابن ماجه. قال: جذب؛ يعني زجرنا، ونهانا عنه. وعلة كراهة النوم قبلها، والحديث بعدها، أن النوم قد يفوت على التائم الصلاة في الوقت المستحب، أو صلاة الجماعة، كما أن السمر بعدها يؤدي إلى السهر، المضيع لكثير من الفوائد، فإن أراد النوم، وكان معه من يوقظه، أو تحدّث بحير، فلا كراهة حيثئذ؛ فعن ابن عمر. قال: كان رسول الله ﷺ يسمر عند أبي بكر الليلة كذلك، في أمر من أمور المسلمين، وأنا معه. رواه أحمد، والترمذي وحسنه، [الترمذي (١٦٩) عن عمر، وأحمد (٢٦/١)]، وعن ابن عباس،

(١) عتم أي أخر صلاة لعشاء، عمة ميل أي كثير منه، وليس المراد أكثره بدليل قوله به لو قُتِلَ، قال النووي ولا يجوز أن يكون مراد به القول إلى ما بعد نصف الليل، لأنه لم يقل أحد من العلماء إن تأخيرها إلى ما بعد نصف الليل أفضل.

(٢) مهاجرة شه حر نصف سهار عقب الزوال.

قال : رقدت في بيت ميمونة ليلة كان رسول الله ﷺ عندها ؛ لأظفر كيف صلاة رسول الله ﷺ بالليل ، فتحدث النبي ﷺ مع أهله ساعة ، ثم رقد . رواه مسلم . [مسلم (٧٦٣) (١٩٠) ] .

وقت صلاة الصبح : يتدئ الصبح من طلوع الفجر الصادق ، ويستمر إلى طلوع الشمس ، كما تقدم في الحديث .

استحباب المبادرة بها : يستحب المبادرة بصلاة الصبح ، بأن تصلى في أول وقتها ؛ لحديث أبي مسعود الأنصاري ، أن رسول الله ﷺ صلى صلاة الصبح مرة بغلس ، ثم صلى مرة أخرى ، فأسفر بها ، ثم كانت ضلّاته بعد ذلك التغليس ، حتى مات ، ولم يُقد أن يُسفر . رواه أبو داود والبيهقي ، [أبو داود (٣٩٤) والبيهقي في «الكبرى» (١/ ٣٦٤) ] ، وسنده صحيح . وعن عائشة ، قالت : كنّ نساء المؤمنات يشهدن مع النبي ﷺ صلاة الفجر ، مُتَلَفَعَاتٍ بِمِرْطَاهُنَّ<sup>(١)</sup> ، ينقلبن إلى بيوتهن ، حين يقضين الصلاة ، لا يعرفهن أحدٌ من الغلس<sup>(٢)</sup> . رواه الجماعة . [البخاري (٥٧٨) ومسلم (٦٤٥) وأبو داود (٤٢٣) والترمذي (١٥٣) والنسائي (٥٤٥) وابن ماجه (٦٦٩) ] . وأما حديث رافع بن خديج ، أن النبي ﷺ قال : «أصبحوا بالصبح ؛ فإنه أعظم لأجوركم» . وفي رواية : «أسفروا بالفجر ؛ فإنه أعظم للأجر» . رواه الخمسة ، وصححه الترمذي ، وابن حبان ، [أبو داود (٤٢٤) والترمذي (١٥٤) والنسائي (٥٤٧) وابن ماجه (٧٦٢) وأحمد (٤/ ١٤٢) وابن حبان (١٤٨٩) ] . فإنه أريد به الإسفار بالخروج منها ، لا الدخول فيها ، أي ؛ أطيلوا القراءة فيها ، حتى تخرجوا منها مسفرين ، كما كان يفعله رسول الله ﷺ ؛ فإنه كان يقرأ فيها الستين آية ، إلى المائة آية ، أو أريد به تحقق طلوع الفجر ، فلا يصلي مع غلبة الظن .

إدراك ركعة من الوقت : من أدرك ركعة من الصلاة ، قبل خروج الوقت ، فقد أدرك الصلاة ؛ لحديث أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «من أدرك ركعة من الصلاة ، فقد أدرك الصلاة» . رواه الجماعة . [البخاري (٥٨٠) ومسلم (٦٠٧) وأبو داود (١١٢١) والترمذي (٥٢٤) والنسائي (٥٥٤) وابن ماجه (١١٢٢) ] . وهذا يشمل جميع الصلوات ، وللبخاري : «إذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر ، قبل أن تغرب الشمس ، فليتم صلاته ، وإذا أدرك سجدة من صلاة الصبح ، قبل أن تطع الشمس ، فليتم صلاته» [البخاري (٥٥٦) ] . والمراد بالسجدة الركعة ، وظاهر الأحاديث ، أن من أدرك الركعة من صلاة الفجر أو العصر ، لا تكره الصلاة في حقه ، عند طلوع الشمس ، وعند غروبها ، وإن كانا وقتي كراهة ، وأن الصلاة تقع أداء ، بإدراك ركعة كاملة ، وإن كان لا يحوز تعمّد التأخير إلى هذا الوقت .

النوم عن الصلاة أو نسيانها : من نام عن صلاة أو نسيها ، فوقتها حين يذكرها ؛ لحديث أبي قتادة ، قال : ذكروا لسبي ﷺ نومهم عن الصلاة ، فقال : «إنه ليس في النوم تفريط ، إنما التفريط في اليقظة ، فإذا نسي أحدكم صلاة ، أو نام عنها ، فليصلها إذا ذكرها» . رواه النسائي ، والترمذي وصححه . [الترمذي (١٧٧) والنسائي (٦١٤) ] وعن أنس ، أن النبي ﷺ قال : «من نسي صلاة ، فليصلها إذا ذكرها ،

(١) متلفعات بمروطهن : متحففات بأكسيتهن .

(٢) الغلس : طلعة آخر الليل .

لا كفارة لها إلا ذلك». رواه البخاري، ومسلم. ١. صحري (٥٩٧) ومسنم (٦٨٤) من حديث أس ١٠ وعن عمران بن الحصير، قال: سرينا مع رسول الله ﷺ، فلما كان من آخر الليل غرسنا، فلم يستيقظ، حتى أيقظنا حر الشمس، فجعل الرجل منا يقوم دهشاً إلى صهورة. قال: فأمرهم النبي ﷺ أن يسكنوا، ثم ارتحنا فسرنا، حتى إذا ارتفعت الشمس، توضأ، ثم أمر بلال - فأذن - ثم صلى الركعتين قبل الفجر، ثم أقام فصلياً، فقالوا: يا رسول الله، ألا نعيد في وقتها من الغد؟ فقال: «أيهاكم ركنكم - تعالى - عن الربا، ويقبله منكم». رواه أحمد، وغيره. [أحمد (٤/٤٤٩)، وابن خزيمة (٩٩٤)].

**الأوقات المنهي عن الصلاة فيها:** ورد النهي عن صلاة بعد صلاة الصبح، حتى تطلع الشمس، وعند طلوعها، حتى ترتفع قدر رمح، وعند ستوائها، حتى تميل إلى الغروب، وبعد صلاة العصر، حتى تغرب، فعن أبي سعيد، أن النبي ﷺ قال: «لا صلاة بعد صلاة العصر، حتى تغرب الشمس، ولا صلاة بعد صلاة الفجر، حتى تطلع الشمس». رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (٥٨٦) ومسلم (٨٢٧)]، وعن عمرو بن عبسة، قال: قلت: يا نبي الله، أخبرني عن الصلاة؟ قال: «صل صلاة الصبح، ثم أقصر عن الصلاة<sup>(١)</sup>، حتى تطلع الشمس وترتفع؛ فإنها تطلع بين قرني شيطان، وحينئذ يسجد لها الكفار، ثم صل؛ فإن الصلاة مشهودة محضورة، حتى يستقل الظل بالرمح، ثم أقصر عن الصلاة؛ فإن<sup>(٢)</sup> حينئذ تُشجر جهنم<sup>(٣)</sup>، فإذا أقبل الفجر، فصل؛ فإن الصلاة مشهودة محضورة، حتى تصلي العصر، ثم أقصر عن الصلاة، حتى تغرب؛ فإنها تغرب بين قرني شيطان، وحينئذ يسجد لها الكفار». رواه أحمد، ومسنم. [مسنم (٨٣٢) وأحمد (١١١/٤)].

وعن عقبة بن عامر، قال: ثلاث ساعات، نهانا رسول الله ﷺ أن نصلي فيها، وأن نقبر فيها موتانا<sup>(٤)</sup>؛ حين تطلع الشمس بازغة<sup>(٥)</sup>، حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة، وحين تضيئ للغروب، حتى تغرب. رواه الجماعة، إلا البخاري. [مسنم (٨٣٢) والترمذي (١٠٣٠) ولساني (٢٠٢) وابن ماجه (١٥١٩)].

**رأي الفقهاء في الصلاة بعد الصبح والعصر:** يرى جمهور العلماء جواز قضاء الفوائت، بعد صلاة الصبح والعصر؛ لقول رسول الله ﷺ: «من نسي صلاة، فليصلها إذا ذكرها». رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (٥٩٧) ومسنم (٦٨٤)]. وأما صلاة النافلة، فقد كرهها من الصحابة؛ علي، وابن مسعود، وزيد ابن ثابت، وأبو هريرة، وابن عمر، وكان عمر يضرب على الركعتين بعد العصر، بمحضر من الصحابة، من غير نكير، كما كان خالد بن الوليد يفعل ذلك. وكرهها من التابعين؛ الحسن، وسعيد بن المسيب.

(١) أقصر: كف. تصعب بين قرني الشيطان: قال النووي. يدعي رأسه إلى الشمس في هذه الأوقات ليكون الساجدون بها من لئدر كالساجدين له في الصورة وحينئذ يكون له وشيعته تسبط طاهر، تمكن من أن يبسو على المنصير صلاتهم فكرهت الصلاة حينئذ صيانة لها، كد كرهت في لئدر كني هي مأوى الشياطين، مشهودة محضورة تشهدا ملائكة وبحضروها. يستقل الصل بالرمح: المراد به أن يكون صل في حاد لرمح فلا يبقى على الأرض منه شيء، وهذا يكون حين الاستواء.

(٢) وفي رواية: وفي رواية: (٣) سحر جهنم أي بوقد عليها.

(٤) يعني عن مدفن في هذه الأوقات معناه تحجير مدفن إلى هذه الأوقات، فم إذا وقع المدفن في هذه الأوقات فلا يكره (٥) رغة صخرة، صب تبن

ومن أئمة المذاهب ؛ أبو حنيفة ، ومالك . وذهب الشافعي إلى حور صلاة ما له سبب<sup>(١)</sup> كتحية المسجد ، وسنة الوضوء في هذين الوقتين ؛ استدلالاً بصلاة رسول الله ﷺ سنة الظهر بعد صلاة العصر ، واحسانة ذهبوا إلى حرمة التطوع ، ووله سبب في هذين الوقتين ، إلا ركعتي الوضوء ؛ حديث حبرس مطعم ، أن النبي ﷺ قال : «يا سي عبد مناف ، لا تمعروا أحدًا طاف بهذا البيت ، وصلى أية ساعة شاء ؛ من ليل ، أو نهار» . رواه أصحاب السنن ، وصححه ابن حزيمة ، والترمذي . [أبو داود (١٨٩٤) والترمذي (٨٦٨) والسنائي (٢٩٢٤) وابن ماجة (١٢٥٤) وأحمد (٨٠ / ٤) وابن حزيمة (٢٧٤٨)] .

**رأيهم في الصلاة عند طلوع الشمس ، وغروبها ، واستوائها :** يرى الحنفية عدم صحة الصلاة مطلقاً في هذه الأوقات ؛ سواء كانت الصلاة مفروضة ، أو واحدة ، أو دفلة ، قضاءً أو أداءً ، واستثنوا عصر اليوم ، وصلاة الحارة . إن حصرت في أي وقت من هذه الأوقات ، فإنها تصلى فيها ، بلا كراهة . وكذا سجدة التلاوة ، إذا تليت آياتها في هذه الأوقات ، واستثنى أبو يوسف التطوع يوم الجمعة وقت الاستواء . ويرى الشافعية كراهة النفل ، الذي لا سبب له في هذه الأوقات . أم الفرص مطلقاً ، والنفل الذي له سبب ، والنفل وقت الاستواء يوم الجمعة ، والنفل في الحرم المكي ، فهذا كله مباح ، لا كراهة فيه ، والمالكية يرون في وقت الطلوع والغروب حرمة النوافل ، ولو لها سبب ، والمنذورة ، وسجدة التلاوة ، وصلاة الحارة ، إلا إذا حيف عليها لتغير ، فتحور ، وأباحوا المرنض العسية ، أداءً وقضاءً ، في هذين الوقتين ، كما أباحوا الصلاة مطلقاً ، فرضاً أو نفلاً ، وقت الاستواء . قال الساجي في «شرح المنوط» : وفي «المبسوط» عن ابن وهب ، سئل مالك عن الصلاة نصف النهار ؟ فقال : أدركت الناس وهم يصومون يوم الجمعة صنف النهار ، وقد جاء في بعض الأحاديث بهي عن ذلك ، فأن لا أنهى عنه ؛ للذي أدركت الناس عليه ، ولا أحبه ؛ لمنهي عنه . وأما الحنابلة ، فقد ذهبوا إلى عدم انعقاد النفل مطلقاً ، في هذه الأوقات الثلاثة ؛ سواء كان له سبب ، أو لا . وسواء كان بمكة ، أو غيرها ، وسواء كان يوم جمعة ، أو غيره ، إلا تحية المسجد يوم الجمعة ، فإنهم جوروا ، فعنها ، بدون كراهة وقت الاستواء ، وأثناء الحصة . وتحرم عندهم صلاة الحارة في هذه الأوقات ، إلا إن حيف عليها التعير ، فتجوز ، بلا كراهة ، وأباحوا قضاء لفوائت ، والصلاة المنذورة ، وركعتي الطواف ، ولو نفلاً في هذه الأوقات الثلاثة<sup>(٢)</sup> .

**التطوع بعد طلوع الفجر وقبل صلاة الصبح :** عن يسار مولى س عمار ، قال : رأي ابن عمر ، وأنا أصلي بعد ما صلح الفجر ، فقال : إن رسول الله ﷺ خرج عينا ، وبحر بصني هذه الساعة ، فقال : «يلبغ شاهدكم عائبكم» . ألا صلاة بعد الصبح ، إلا ركعتين . رواه أحمد ، وأبو داود . [أبو داود (١٢٧٨) وأحمد (١٠٤ / ٢)] . واخديث ، وإن كان ضعيفاً ، إلا أن له طرقاتاً يقوئ بعضها بعضاً ، فتشهر للاحتجاج بها على كراهة التطوع بعد طلوع الفجر ، بأكثر من ركعتي الفجر . أفاده لشوكاني . وذهب الحنس ، والشافعي ، وابن حزم ، إلى حوز انتفن مطلقاً ، بلا كراهة . وقصر مالك الحوز ، من فاتته صلاة الليل لعذر ، وذكر أنه

(٢) ذكرنا رأء لأئمة هه عمه دس كن

(١) هه أقرب مذهب إلى حق

بلغه . أن عبد الله بن عباس ، والقاسم بن محمد ، وعبد الله بن عامر بن ربيعة ، أوتروا بعد الفجر ، وأن عبد الله بن مسعود قال : ما أنالي سو أقيمت صلاة الصبح ، وأنا أوتر . وعن يحيى بن سعيد ، أنه قال : كان عادة بن الصامت يوم قوماً ، فخرج يوماً إلى الصبح ، فأقام المؤذن صلاة الصبح ، فأستكته عادة ، حتى أوتر ، ثم صلى بهم الصبح . وعن سعيد بن جبير ، أن ابن عباس رقد ، ثم استيقظ ، ثم قال لخدمته : انظر ما صنع الناس . وهو يومئذ قد ذهب بصره ، فذهب الخادم ، ثم رجع ، فقال : قد انصرف الناس من الصبح . فقام ابن عباس ، فأوتر ، ثم صلى الصبح .

**التطوع أثناء الإقامة :** إذا أقيمت الصلاة ، كره الاشتغال بالتطوع ، فعن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «إذا أقيمت الصلاة ، فلا صلاة إلا المكتوبة» . وفي رواية : «إلا التي أقيمت» رواه أحمد ، ومسلم ، وأصحاب السنن . [أحمد (٢/ ٤٥٥) ومسلم (٧١٠) وأبو داود (١٢٦٦) والترمذي (٢١) والنسائي (١١٦/ ٢) وابن ماجه (١١٥١)] ، وعن عبد الله بن سرجس ، قال : دخل رجل المسجد ، ورسول الله ﷺ في صلاة الغداة <sup>(١)</sup> ، فصلّى ركعتين في جانب المسجد ، ثم دخل مع رسول الله ﷺ ، فلما سلم رسول الله ﷺ قال : «يا فلان ، بأي الصلاتين اعتددت ، بصلاتك وحدك ، أم بصلاتك معنا؟» . رواه مسلم ، وأبو داود ، والنسائي . [مسلم (٧١٢) وأبو داود (١٢٦٥) والنسائي (٨٦٧) وابن ماجه (١١٥٢)] . وفي إنكار الرسول ﷺ ، مع عدم أمره بإعادة ما صلى ، دليل على صحّة الصلاة ، وإن كانت مكروهة . وعن ابن عباس ، قال : كنت أصلي ، وأخذ المؤذن في الإقامة ، فجذبني نبي الله ﷺ ، وقال : «أصلي الصبح أربعاً؟» . رواه البيهقي ، والطبراني ، وأبو داود الطيالسي ، وأبو يعلى ، والحاكم ، وقال : إنه على شرط الشيخين . [البيهقي في الكبرى (٢/ ٤٨٢) والحاكم (٣٠٧/ ١) وابزار (٥١٨) وأبو يعلى (٢٥٧٥) والطبراني في الكبير (١١٢٢٧) والهيثم في المجمع (٢/ ٧٥)] . وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي ركعتي الغداة ، حين أخذ المؤذن يؤذن ، فغمز منكبه ، وقال : «ألا كان هذا قبل هذا؟» . رواه الطبراني . [الطبراني في الصغير (١٤٠) والهيثم في المجمع (٢/ ٧٥)] . قال العراقي : إسناده جيد .

### الأذان

(١) **الأذان :** هو الإعلام بدخول وقت الصلاة ، بألفاظ مخصوصة ، ويحصل به الدعاء إلى الجماعة ، وإظهار شعائر الإسلام ، وهو واجب ، أو مندوب ، قال القرطبي ، وغيره : الأذان - على قلة ألفاظه - مشتمل على مسائل العقيدة ؛ لأنه بدأ بالأكبرية ، وهي تتضمن وجود الله وكماله ، ثم شئ بالتوحيد ، ونفي الشريك ، ثم بإثبات الرسالة لـ محمد ﷺ ، ثم دعا إلى الطاعة المخصوصة ، عقب الشهادة بالرسالة ؛ لأنها لا تعرف إلا من جهة الرسول ﷺ ، ثم دعا إلى الفلاح ، وهو البقاء الدائم ، وفيه الإشارة إلى المعاد ، ثم أعاد ما أعاد توكيده .

(٢) **فضله :** ورد في فضل الأذان والمؤذنين أحاديث كثيرة ، نذكر بعضها فيما يلي :

(١) في صلاة بعدة . أي الصبح



١- عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ بَخِيَّةٌ قَالَ : «ويعلم الناس ما في الأدان والصف الأول»<sup>(١)</sup> ، ثم لم يحدوا إلا أن يستهموا عليه ، لاشتَهَمُوا ، ولو يعلمون ما في التهجير ، لاستبقوا إليه ، ولو يعلمون ما في العتمة والصبح ، لأتوهما ، ولو خبوا ، رواه البخاري ، [سرخري (٦١٥) ومسنه (٤٣٧)] ، وغيره .

٢- وعن معاوية ، أن النبي ﷺ قال : «إن المؤذنين أطول الناس أعماقاً يوم القيامة» . رواه أحمد ، ومسلم ، وابن ماجه . [مسلم (٣٨٧) وابن ماجة (٧٢٥) وأحمد (٩٥ / ٤)].

٣- وعن البراء بن عازب ، أن نبي الله ﷺ قال : «إن الله وملائكته يصلون على الصَّفِّ الْمَقْدَّمِ ، والمؤذن يغفر له مدَّ صوته ، ويصدقُه مَنْ سمعه : من رطبٍ ويابس ، وله مثل أجر من صلَّى معه» . قال المنذري : رواه أحمد ، والنسائي بإسناد حسن جيد . [نسائي (٦٤٥) وأحمد (٢٨٤ / ٤)] .

٤- وعن أبي الدرداء، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من ثلاثة لا يؤذنون، ولا تقام فيهم الصلاة، إلا استحوذ عليهم الشيطان». رواه أحمد. [أحمد (٤٤٦/٦)].

٥- وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «الإمام ضامنٌ، والمؤذنٌ مؤتمنٌ، اللهم أرشد الأئمة، واغفر للمؤذنين». [الترمذي (٢٠٧) وأحمد (٣٧٨ / ٢) و (٥١٤)].

٦- وعن عقبه بن عامر، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «يعجب ربك - عز وجل - من راعي غنم، في شظية<sup>(٢)</sup> بجبل، يؤذن للصلاة ويصلي، فيقول الله ﷻ: انظروا لعبدي هذا، يؤذن، وقيم الصلاة، يخاف مني! قد غفرت لعبدي، وأدخلته الجنة». رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي. [أبو داود (١٢٠٣) والنسائي (٦٦٥) وأحمد (١٥٧/٤)].

(٣) سبب مشروعيته : شرع الأذان في السنة الأولى من الهجرة ، وكان سبب مشروعيته ؛ ما بينته الأحاديث الآتية :

١- عن نافع، أن ابن عمر، كان يقول: كان المسلمون يجتمعون، فيتحينون الصلاة<sup>(٣)</sup>، وليس ينادي بها أحد، فتكلموا يوماً في ذلك، فقال بعضهم: اتخذوا ناقوساً، مثل ناقوس النصارى. وقال بعضهم: بل قرناً، مثل قرن اليهود. فقال عمر: أو لا تبعثون رجلاً ينادي بالصلاة. فقال رسول الله ﷺ: «يا بلال، قم فنادي بالصلاة». رواه أحمد، والبخاري. [البخاري (٦٠٤) ومسنم (٣٧٧)].

٢ - وعن عبد الله بن زيد بن عبد ربه ، قال : لما أمر رسول الله ﷺ بالناقوس ؛ يضرب به الناس في الجمع للصلاة - وفي رواية ، وهو كاره ؛ لموافقته لسبصرى - طاف بي - وأنا نائم - رجل يحمل ناقوساً في يده ، فقلت له : يا عبد الله ، أتبيع الناقوس ؟ قال : ماذا تصنع به ؟ قال : فقمت : ندعو به إلى الصلاة . قال : أفلا أدلك على ما هو خير من ذلك ؟ قال : فقمت له : بلى . قال : تقول : «الله أكبر الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن

(١) أي لو يعلمه الله ما هي الأدب والصف الأول من العصيلة وعظيم الثبوت لحكموا القرعة بينهم، وكثرة الرعين فيهما، ولنهيحير التكرار إلى صلاة الظهر. والعمدة: صلاة العشاء. وحيثما من حيا النصي: «دا منى على أربع»  
(٢) منسوبة القطعة تقطع من الحب ولا تفصل عنه.  
(٣) تحييب. أي يقدر أو يحيا سأتوا إليها

محمد رسول الله ، حي على الصلاة . حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، حي على الفلاح ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله . ثم استأجر غير بعيد . ثم قال : تقول إذا أقيمت الصلاة : «الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله» . فلما أصبحت ، أتيت رسول الله ﷺ ، فأخبرته بما رأيت ، فقال : «إنها لرؤيا حق ، إن شاء الله ، فقم مع بلال ، فألق عليه ما رأيت ، فليؤذن به ؛ فإنه أصدى<sup>(١)</sup> صوتاً منك» . قال . فقممت مع بلال ، فجعلت ألقيه عليه ، ويؤذن به ، قال : فسمع بذلك عمر ، وهو في بيته ، فخرج يحمر رداءه ، يقول : والذي بعثك بالحق ، لقد رأيت مثل الذي رأى . قال : فقال النبي ﷺ : «قلله الحمد» . رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، وابن خزيمة ، والترمذي ، وقال : حسن صحيح . [أبو داود (٤٩٩) والترمذي (١٨٩) وابن ماجه (٧٠٦) وأحمد (٤٣/٤) وابن خزيمة (٣٧٠)] .

(٤) كَيْفِيَّتُهُ : ورد الأذان بكيفيات ثلاث ، نذكرها فيما يلي :

أولاً : تريع التكبير الأول ، وتثنية باقي الأذان ، بلا ترجيع ، ما عدا كلمة التوحيد ، فيكون عدد كلماته خمس عشرة كلمة ؛ لحديث عبد الله بن زيد المتقدم .

ثانياً : تريع التكبير ، وترجيع كل من الشهادتين ، بمعنى أن يقول المؤذن : أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله . يخفف بها صوته ، ثم يعيدها مع الصوت ؛ فعن أبي محذورة ، أن النبي ﷺ علمه الأذان تسع عشرة كلمة . رواه الخمسة ، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح . [أبو داود (٥٠٢) والترمذي (١٩٢) والنسائي (٦٢٩) وابن ماجه (٧٠٦) وأحمد (٤٠٩/٣)] .

ثالثاً : تثنية التكبير ، مع ترجيع الشهادتين ، فيكون عدد كلماته سبع عشرة كلمة ؛ لما رواه مسلم ، [مسلم (٣٧٩)] . عن أبي محذورة ، أن رسول الله ﷺ علمه هذا الأذان : «الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله . ثم يعود ، فيقول : أشهد أن لا إله إلا الله - مرتين - أشهد أن محمداً رسول الله - مرتين - حي على الصلاة - مرتين - حي على الفلاح - مرتين - الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله» .

(٥) التثويب : ويشترع للمؤذن التثويب ، وهو أن يقول في أذان الصبح - بعد الحيفلتين - : الصلاة خير من النوم . قال أبو محذورة : يا رسول الله ، علمني سنة الأذان؟ فعلمه ، وقال : «فإن كان صلاة الصبح ، قلت : الصلاة خير من النوم ، الصلاة خير من النوم ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله» . رواه أحمد ، وأبو داود . [أبو داود (٥٠٠) وأحمد (٤٠٨/٣)] ، ولا يشترع لغير الصبح .

(٦) كَيْفِيَةُ الْإِقَامَةِ : ورد للإقامة كيفيات ثلاث ، وهي :

أولاً : تريع التكبير الأول ، مع تثنية جميع كلماته ، ما عدا الكلمة الأخيرة ؛ لحديث أبي محذورة ، أن النبي ﷺ علمه الإقامة سبع عشرة كلمة : «الله أكبر - أربعاً - أشهد أن لا إله إلا الله - مرتين - أشهد أن

(١) أصدى صوتاً ملك أي أرفع أو أحسن . فيؤخذ منه استحباب كون المؤذن رفيع الصوت وحسه ، وعن أبي محذورة أن النبي ﷺ أعجبه صوته فعلمه الأذان ، رواه ابن خزيمة .

محمدًا رسول الله - مرتين - حي على الصلاة - مرتين - حي على الفلاح - مرتين - قد قامت الصلاة . قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله . رواه الحمسة ، وصححه الترمذي . [ أبو داود ( ٥٠٢ ) ]  
والترمذي ( ١٩٢ ) وابن أبي شيبة ( ٦٢٩ ) وابن ماجه ( ٧٠٩ ) وأحمد ( ٤٠٩ / ٣ ) .

ثانيًا : تشية التكبير الأول والأخير ، و«قد قامت الصلاة» ، وإفراد سائر كلماتها ، فيكون عددها إحدى عشرة كلمة . وفي حديث عبد الله بن زيد المتقدم : «ثم تقول إذا أقمت : الله أكبر الله أكبر . أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمدًا رسول الله . حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله» . [ سبق تخريجه ] .

ثالثًا : هذه الكيفية كسابقتها ، ما عدا كلمة «قد قامت الصلاة» فإنها لا تشي ، بل تقال مرة واحدة ، فيكون عددها عشر كلمات ، وبهذه الكيفية أخذ مالك ؛ لأنها عمس أهل المدينة ، إلا أن ابن القيم قال : لم يصح عن رسول الله ﷺ إفراد كلمة «قد قامت الصلاة» البتة ، وقال ابن عبد البر : هي مثناة على كل حال .

#### (٧) الذِّكْرُ عِنْدَ الْأَذَانِ : يستحب من يسمع المؤذن ، أن يلتزم الذكر الآتي :

١- يقول مثل ما يقول المؤذن ، إلا في الخيعتين ؛ فإنه يقول عقب كل كلمة : لا حول ولا قوة إلا بالله ؛ فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «إذا سمعتم النداء ، فقولوا مثل ما يقول المؤذن» . رواه الجماعة . [ البخاري ( ٦١١ ) ومسلم ( ٨٤٦ ) وأبو داود ( ٥٢٢ ) والترمذي ( ٢٠٨ ) وابن أبي شيبة ( ٦٧٢ ) وابن ماجه ( ٧٢٠ ) ] ، وعن عمر ، أن النبي ﷺ قال : «إذا قال المؤذن : الله أكبر الله أكبر . فقال أحدكم : الله أكبر الله أكبر . ثم قال : أشهد أن لا إله إلا الله . قال : أشهد أن لا إله إلا الله . ثم قال : حي على الصلاة . قال : لا حول ولا قوة إلا بالله . ثم قال : حي على الفلاح . قال : لا حول ولا قوة إلا بالله . ثم قال : الله أكبر الله أكبر . قال : الله أكبر الله أكبر . ثم قال : لا إله إلا الله . قال : لا إله إلا الله . من قلبه ، دخل الجنة» . رواه مسلم ، وأبو داود . [ مسلم ( ٣٨٥ ) وأبو داود ( ٥٢٧ ) ] . قال النووي : قال أصحابنا : وإنما استحباب للمتابع ، أن يقول مثل المؤذن في غير الخيعتين ، ليدل على رضاه به ، وموافقته على ذلك ؛ أما الخيعنة ، فدعاء إلى الصلاة ، وهذا لا يبيح بغير المؤذن ، فاستحب للمتابع ذكر آخر ، فكان : لا حول ولا قوة إلا بالله ؛ لأنه تفويض محض إلى الله تعالى . وثبت في «الصحيحين» ، عن أبي موسى الأشعري . أن رسول الله ﷺ قال : «لا حول ولا قوة إلا بالله ، كنز من كنوز الجنة» . [ إسحاري ( ٤٢٠٢ ) ومسلم ( ٢٧٠٤ ) ] . قال أصحابنا : ويستحب متابعه لكل سامع ؛ من طاهر ومحدث ، وحبيب وحائض ، وكبير وصغير ؛ لأنه ذكر . وكرر هؤلاء من أهل الذكر ، ويستثنى من هذا المنصبي ، ومن هو على الخلاء . والجماع . فإذا فرغ من الخلاء ، تابعه . فإذا سمعه وهو في قراءة . أو ذكر ، أو درس ، أو نحو ذلك ، قطعه ، وتابع المؤذن ، ثم عاد إلى ما كان عليه إن شاء ، وإن كان في صلاه فرض أو نفل ، قال الشافعي ، ولأصحاب : لا يتابعه ، فإذا فرغ منها فله . وفي «المعني» من دخل

المسجد، فسمع المؤذن، استحث له انصره؛ ليُرفع، ويقول من ما يقول، جمعاً بين عضبتين، وإنه يقل كقوله، وفتح الصلاة، فلا بأس، بض عليه أحمد.

٢. أن يصلي على النبي ﷺ عقب الأذان بإحدى الأصبع الواردة، ثم يسأل الله به وسيلة؛ لما رواه عبد الله بن عمرو. أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إذ سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول، ثم صلوا عني فإنه من صلى عني صلاة صلى الله عليه بها عشرًا، ثم سوا الله في الوسيلة فإنها مبركة في حجة لا تسعي إلا لعبد من عبد الله، وأرجو أن أكون أنا هو، فمن سأل الله لي الوسيلة حئت له شفاعتي». رواه مسلم [مسلم (٣٨٤)]. وعن جابر أن النبي ﷺ قال: «من قال حين يسمع النداء: اللهم رب هذه الدعوة التامة، والصلاة القائمة، آت محمداً الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقوماً محموداً الذي وعدته، حئت له شفاعتي يوم القيامة». رواه البخاري [بخاري (٦١٤)].

٨. الدعاء بعد الأذان: انوقت بين الأذان والإقامة، وقت يرجي قبول الدعاء فيه، فيستحب الإكثار فيه من الدعاء. فعن أنس أن النبي ﷺ قال: «لا يرد الدعاء بين الأذان والإقامة». رواه أبو داود والنسائي والترمذي وقال: حديث حسن صحيح. وزاد: «قلوا: ماذا نقول يا رسول الله؟ قل: «سلوا الله العفو والعافية في الدين والآخرة». [أبو داود (٥٢١)، الترمذي (٢١٢)، النسائي في اليوم والليلة (٦٧)]، وعن عبد الله بن عمرو: أن رجلاً قال: يا رسول الله، إن المؤذنين يفضوننا. فقد رسول الله ﷺ: «قل كما يقولون فإذا انتهت فقل تعطه». رواه أحمد وأبو داود [أبو داود (٥٢٤)، أحمد (١٧٢/٢)]. وعن سهل بن سعد قال: قال رسول الله ﷺ: «ثنتان لا تردان، أو قال: ما تردان: الدعاء عند النداء، وعند البأس، حين يلحم بعضهم بعضاً». رواه أبو داود بإسناد صحيح [أبو داود (٢٥٤٠)]، وعن أم سلمة قالت: علمني رسول الله ﷺ عند أذان المغرب: «اللهم إن هذا إقبال ليلك، وإدبار نهارك، وأصوات دعائك فاغفر لي». [أبو داود (٥٣٠)].

٩. الذكر عند الإقامة: يستحب لمن يسمع الإقامة أن يقول مثل ما يقول لمقيه. إلا عند قوله: قد قامت الصلاة. يستحب أن يقول: أقامها الله وأدامها. فعند بعض أصحاب النبي ﷺ أن بلالاً أخذ في الإقامة، فلما قال: قد قامت الصلاة، قال النبي ﷺ: «أقامها لله وأدامها». إلا في الحيعتين، فإنه يقول: لا حول ولا قوة إلا بالله. [أبو داود (٥٢٨)].

١٠. ما ينبغي أن يكون عليه المؤذن: يستحث للمؤذن أن يتصف بالصفات الآتية:

١. أن يتبعي بدائه وحه الله فلا يأخذ عليه حرجاً. فعن عثمان بن أبي العاص قال: قلت: يا رسول الله، احعلي بم قومى<sup>(١)</sup> قال: «أنت إمامهم، وقد أضعفهم<sup>(٢)</sup>، واتحد مؤذناً لا يأخذ عني دابة أجز». رواه أبو داود والنسائي وابن ماجة والترمذي لكن لفظه: إن أجز من عهد إلي سبي ﷺ. «أن تحدد مؤذناً لا يتحد علي أدبه أجز». قال ترمذي عقب روايته به: حديث حسن [أبو داود (٥٣١)]، والترمذي (٢٠٩).

(١) فيه حرج من الله في حبه

(٢) قد أضعفهم أي جعل صلاتهم حقة كصلاة صعبهم

١- أن يكون المؤذن من أهل البيت (١٤) ، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم ، كرهوا أن يأخذ على الأذان حراً ؛ واستحبوا المؤذن أن يحسن في أدائه .

٢- أن يكون صوته من لحن أصغر والأكثر . حدث المصنف عن محمد بن فضال عن أبيه عن علي بن الحسين : «إنه لم يمنعني أن أردد عليه» إلا أنني كرهت أن أذكر الله ، إلا على طهارة . رواه أحمد ، وأبو داود ، وسنن ، وابن ماجه ، وصححه ابن خزيمة ، (سبق تحريجه) . فإن أذن على غير طهر ، جاز مع الكراهة ، عند شافعية ، ومذهب أحمد ، والحنفية ، وغيرهم عدم الكراهة .

٣- أن يكون قائماً ، مستقبل القبلة ؛ قال ابن المنذر : الإجماع على أن القيام في الأذان من السنة ؛ لأنه أبلغ في الإسماع ، وأن من السنة أن يستقبل القبلة بالأذان ؛ وذلك أن مؤذني رسول الله ﷺ كانوا يؤذنون مستقبلين قبلة ، فإن أخل باستقبال القبلة ، كرهه ذلك وصح .

٤- أن يلتفت برأسه ، وعنقه ، وصدره يمينا ، عند قوله : حي على الصلاة ، حي على الصلاة ، ويساراً عند قوله : حي على الفلاح ، حي على الفلاح . قال النووي ، في هذه الكيفية : هي أصح الكيفيات . قال أبو جحيفة : وأذن بلالاً ، فجعلت أتبع فاه هاهنا وهاهنا ، يمينا وشمالاً ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح . رواه أحمد ، والشيخان . أما استدارة المؤذن ، فقد قال البيهقي : إنها لم ترد من طرق صحيحة ، وفي «المغني» عن أحمد : لا يدور ، إلا إن كان على منارة ؛ يقصد إسماع أهل الجهتين .

٥- أن يذجل إصبعه في أذنيه ؛ قال بلال : فجعلت إصبعي في أذني ، فأذنت . رواه أبو داود ، وابن حبان ، وقال الترمذي : استحباب أهل لعلم أن يدخل المؤذن إصبعه في أذنيه ، في الأذان .

٦- أن يرفع صوته بالنداء ، وإن كان منفرداً ، في صحراء ؛ فعن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة ، عن أبيه ، أن أبا سعيد الخدري رضي الله عنه قال : «بني أراك تحب الغنم والبادية ، فإذا كنت في غنمك أو باديتك ، فرفع صوتك بالنداء ؛ فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جرّاً ، ولا يسه ، ولا شيء ، إلا شهد له يوم القيامة» . قال أبو سعيد : سمعته من رسول الله ﷺ . رواه أحمد ، والبخاري ، وأبو داود ، وابن ماجه ، (٦٠٥) وسنن (٦٤٣) وابن ماجه (٧٢٣) وأحمد (٤٣٣) .

٧- أن يترس في الأذان ، أي ؛ يتمهل ، ويفصل بين كل كلمتين بسكتة ، ويحذر الإقامة ، أي ؛ يسرع فيها . وقد روي ما يدل على استحباب ذلك من عدة طرق .

٨- ألا يتكلم أثناء الإقامة ، أما الكلام أثناء الأذان ، فقد كرهه طائفة من أهل العلم ، ورخص فيه الحسن . وعطاء ، وفناده . وقال أبو داود : قلت لأحمد : أرحس بتكلم في أدائه ؟ فقال : نعم . فقيل : يتكلم في الإقامة ؟ قال : لا . وذلك ؛ لأنه يستحب فيها الإسراع .

(١١) الأذان في أول الوقت . وقبله : الأذان يكون في أول الوقت ، من غير تقديم عليه ، أو تأخير عنه ، لا أذن محض ؛ فإنه يشترع تقديمه على أول الوقت ، إذا أمكن التمييز بين الأذان الأول والثاني ، حتى لا يقع

الاشتباه؛ فعن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «إِنْ بَلَغَ الْيُؤَذِّنُ لَيْسَ، فَكُنْوا واسرُّوا، حتى يؤذن ابن أم مكتوم»<sup>(١)</sup>. متفق عليه. [البحري (٦١١) ومسنم (١٠٩٢)]. والحكمة في حوار تقديم أذان الفجر على الوقت، ما بينه الحديث الذي رواه أحمد وغيره، عن ابن مسعود، أنه قال: «لَا يَنْعَنُ أَحَدُكُمْ أَذَانَ بِلَالٍ مِنْ سَحُورِهِ، فَإِنَّهُ يُؤَذِّنُ - أَوْ قَالَ: يَنَادِي - لِيَرْجِعَ قَائِمَكُمْ، وَيُنَبِّئَكُمْ بَائِمَكُمْ». [البحري (٦٢١) ومسنم (١٠٩٣) وأحمد (٣٨٦١)] ولأنه يمكن بلال يؤذن بغير ألفاظ الأذان. وروى الطحاوي، والنسائي، أنه لم يكر بين أذانه وأذان ابن أم مكتوم، إلا أن يرقى هذا، ويزن هذا. [البخاري (١٩١٨) و (١٩١٩) موصولاً عن عائشة].

(١٢) الفصل بين الأذان، والإقامة: يطب الفصل بين لأذان والإقامة بوقت، يسع التأهب للصلاة وحضورها؛ لأن الأذان إنما شرع لهذا، وإلا ضاعت الفائدة منه. والأحاديث الواردة في هذا المعنى كلها ضعيفة، وقد ترجم البخاري: باب كنه بين الأذان والإقامة، ولكن لم يثبت التقدير. قال ابن بطال: لا حد لذلك، غير تمكن دخول الوقت، واجتماع المنصلين. وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال: «كان مؤذن رسول الله ﷺ يؤذن، ثم يمهل، فلا يقيم، حتى إذا رأى رسول الله ﷺ قد خرج، أقام الصلاة حين يراه». رواه أحمد، ومسلم، وأبو داود، والترمذي. [مسنم (٦٠٦) وأبو داود (٥٣٧) والترمذي (٢٠٢) وأحمد (١٠٤/٥)].

(١٣) مَنْ أَدَّنَ، فهو يقيم: يجوز أن يقيم المؤذن وغيره، باتفاق العلماء، ولكن الأولى أن يتولى المؤذن الإقامة. قال الشافعي: وإذا أدَّن الرجل، أحببت أن يتولى الإقامة. وقال الترمذي: واعمل على هذا عند أكثر أهل العلم، أن من أدَّن، فهو يقيم.

(١٤) متى يقام إلى الصلاة؟ قال مالك في «الموطأ»: لم أسمع في قيام الناس، حين تقام الصلاة، حدًّا محدودًا، إني أرى ذلك على طاقة الناس؛ فإن منهم الثقيل، ولخفيف. وروى ابن المنذر، عن أنس، أنه كان يقوم، إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة.

(١٥) الخروج من المسجد بعد الأذان: ورد النهي عن ترك إجابة المؤذن، وعن الخروج من المسجد بعد الأذان، إلا بعذر، أو مع لعزم على الرجوع؛ فعن أبي هريرة، قال: أمرنا رسول الله ﷺ: «إذا كنتم في المسجد، فنودي بالصلاة، فلا يخرج أحدكم، حتى يصلي». رواه أحمد، وإسناده صحيح. [أحمد (٢/٥٣٧)]. وعن أبي الشعثاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: خرج رجل من المسجد، بعدما أدَّن المؤذن، فقال: أما هذا، فقد عصي أنا القاسم رضي الله عنه. رواه مسنم، وأصحاب السنن. [مسنم (٦٥٥) وأبو داود (٥٣٦)] وترمذي (٢٠٤). سنن أبي (٦٨٣) - ملاح (٧٣٣). وعن معاذ الجهمي، عن أنس بن مالك، أنه قال: «الحق أن كل أحمق، والكفر والفسق، من سمع منادي الله ينادي، يدعو إلى الفلاح ولا يحبه». رواه أحمد، والضرابي. [أحمد (٤٣٩/٣) والضرابي في الكبير (١٨٣/٢٠) رقمه (٣٩٤) وذكره الهشمي في الجمع (٤٢/٢)].

(١) من أم مكتوم كان أعمى، ويؤذنه حواشيته يد صاحب معروف بوقت كند يحور أدن رضي مبير

قال الترمذي : وقد روي عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ ، أنهم قالوا : من سمع لمداء ، فله يحب ، فلا صلاة له . [اس ماحه (٧٩٣) عن اس عباس] . وقال بعض أهل العلم : هذا على التعليظ والتشديد ، ولا رحمة لأحد في ترك الجماعة ، إلا من عذر .

(١٦) الأذان ، والإقامة للفائتة : من نام عن صلاة أو سبها ، فإنه يشرع له أن يؤذن لها ويقيم ، حينما يريد صلاتها ؛ ففي رواية أبي داود ، في القصة التي نام فيها النبي ﷺ وأصحابه ، ولم يستيقظوا ، حتى طلع الشمس ، أنه أمر بلالاً فأذن ، وأقام وصلى . [أبو داود (٤٣٦) من حديث أبي هريرة] . فإن تعددت الفوتات ، استحبه أن يؤذن ، ويقوم للأولى ، ويقوم لكل صلاة إقامة ؛ قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يسأل ، عن رجل يقضي صلاة ، كيف يصنع في الأذان ؟ فذكر حديث هشيم ، عن أبي الزبير ، عن نافع ابن جبير ، عن أبي عبيدة بن عبد الله ، عن أبيه ، أن المشركين شغلوا النبي ﷺ عن أربع صلوات يوم الخندق ، حتى ذهب من الليل ما شاء الله . قال : فأمر بلالاً فأذن ، وأقام وصلى الظهر ، ثم أمره ، فأقام فصلّي العصر ، ثم أمره ، فأقام فصلّي المغرب ، ثم أمره ، فأقام فصلّي العشاء .

(١٧) أذان النساء وإقامتهن : قال ابن عمر - رضي الله عنهما - : ليس على النساء أذان ولا إقامة . رواه البيهقي بسند صحيح . وإلى هذا ذهب أنس ، والحسن ، وابن سيرين ، والنخعي ، والثوري ، ومالك ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي . وقال الشافعي ، وإسحاق : إن أذن ، وأقم ، فلا بأس . وروي عن أحمد : إن فعلن ، فلا بأس ، وإن لم يفعلن ، فجازئ . وعن عائشة ، أنها كانت تؤذن وتقيم ، وتؤم النساء ، وتقف وسطهن . رواه البيهقي . [البيهقي (٤٠٨/١)] .

(١٨) دخول المسجد بعد الصلاة فيه : قال صاحب «المغني» : ومن دخل مسجداً ، قد صلي فيه ؛ فإن شاء أذن ، وأقام . نص عليه أحمد ؛ لما روى الأثرم ، وسعيد بن منصور ، عن أنس ، أنه دخل مسجداً ، قد صلوا فيه ، فأمر رجلاً ، فأذن بهم ، وأقام فصلّي بهم في جماعة . وإن شاء صلي من غير أذان ، ولا إقامة ؛ فإن عروة قال : إذا انتهيت إلى مسجد ، قد صلي فيه ناس ، أذنوا ، وأقاموا ؛ فإن أذانهم وإقامتهم تجزئ عن جاء بعدهم . وهذا قول الحسن ، والشعبي ، والنخعي ، إلا أن الحسن قال : كان أحب إليهم أن يقيم ، وإذا أذن ، فالمستحب أن يخفي ذلك ، ولا يجهر به ؛ لئلا يفر الناس بالأذان في غير محله .

(١٩) الفصل بين الإقامة ، والصلاة : يجوز الفصل بين الإقامة والصلاة بالكلام وغيره ، ولا تعاد الإقامة ، وإن صال لفصل ؛ فعن أنس بن مالك ، قال : أقيمت الصلاة ، والنبي ﷺ يناجي رجلاً في جانب المسجد ، فما قام إلى الصلاة ، حتى نام القوم . رواه البخاري . [البخاري (٦٤٢) ومسلم (٣٧٦)] . وتذكر البيهقي يومئذ ، أنه تجلست بعد إقامة الصلاة ، فرجع إلى بيته ، فغتسل ، ثم عاد وصلي بأصحابه ، بدون إقامة . [البحاري (٦٤٠) من حديث أبي هريرة] .

(٢٠) أذان غير المؤذن الراتب : لا يجوز أن يؤذن غير المؤذن الراتب ، إلا بإذنه ، أو أن يتحلف ، فيؤذن غيره ؛ محقة فوات وقت التدين .

(٢١) ما أصيف إلى الأذان وليس منه : لأذن عادة ، ومدار الأمر في العبادات على الاتباع ، فلا يحوز

(١) أن يؤذن أي أذان لا يشترط على من لا يمس عليه

لما أن يريد شيئاً في ديسا، أو نقص منه : وفي الحديث الصحيح : «من أحدث في أمرنا هذا، ما ليس منه . فهو ردّ» . [الحري(٢٦٩٧) ومسلم (١٧١٨)] : أي ناصلاً ، ونحن نشير هنا إلى أشياء غير مشروعة . درخ عليها الكثير ، حتى حيل لبعض أهلها من الدين ، وهي ليست منه في شيء : من ذلك :

١- قول المؤذن ، حين الأذان أو الإقامة : أشهد أن سيدنا محمداً رسول الله . رأى أحافظ ابن حجر . أنه لا يزداد ذلك في الكلمات الماثورة ، ويجوز أن يزداد في غيرها .

٢- قال الشيخ إسماعيل العجوني في «كشف الخفاء» : مسح العينين بباطن أئمتي السابطين ، بعد تقبيلهما ، عند سماع قول المؤذن : أشهد أن محمداً رسول الله . مع قوله : أشهد أن محمداً عبده ورسوله ، رضى الله به رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد ﷺ نبياً . رواه الديلمي ، عن أبي بكر . [كشف الخفاء للعجوني (٢٢٩٤) وتذكرة الموضوعات (٣٤) ولأسرار المرفوعة (٤٣٥)] . أنه لما سمع قول المؤذن : أشهد أن محمداً رسول الله . قاله ، وقَبَّلَ باطن أئمتي السابطين ، ومسح عينيه ، فقال ﷺ : «من فعل فعل خليلي ، فقد حلت له شفاعتي» . قال في «المقاصد» : لا يصح ، وكذا لا يصح ما رواه أبو العباس بن أبي بكر الرُّدَاد ، اليماني ، المتصوف في كتابه «موجبات الرحمة وعزائم المغفرة» بسند فيه مجاهيل ، مع انقطاعه ، عن الخضر عليه السلام أنه قال : «من قال حين يسمع المؤذن يقول : أشهد أن محمداً رسول الله . مرحباً بحبيبي ، وقرة عيني ، محمد بن عبد الله ﷺ . ثم يقبل إبهاميه ويجعلهما على عينيه ، لم يعم ، ولم يرمد أبداً» . ونقل غير ذلك ، ثم قال : ولم يصح في المرفوع من كل ذلك .

٣- التغني في الأذان واللحن فيه ، بزيادة حرف ، أو حركة ، أو مد ، وهذا مكروه ، فإن أذى إلى تغيير معنى ، أو إبهام محذور ، فهو محرّم ؛ وعن يحيى البكاء ، قال : رأيت ابن عمر يقول لرجل : إني لأبغضك في الله . ثم قال لأصحابه : إنه يتغنى في أذانه ، يأخذ عليه أجراً .

٤- التسبيح قبل الفجر : قال في «الإقناع» و«شرحه» ، من كتب الحنابلة : وما سوى التأذين قبل الفجر ؛ من التسبيح ، والنشيد ، ورفع الصوت بالدعاء ، ونحو ذلك في المآذن ، فليس بمسنونٍ ، وما من أحدٍ من العلماء قال إنه يستحب . بل هو من جملة البدع المكروهة ؛ لأنه لم يكن في عهده ﷺ ، ولا في عهد أصحابه ، وليس له أصلٌ فيما كان على عهدهم يردّ إليه ، فليس لأحد أن يأمر به ، ولا ينكر عني من تركه ، ولا يعنق استحقاق الرزق به ؛ لأنه إعانة على بدعة ، ولا يلزم فعله ، ولو شرطه الواقف لمخالفته السنة . وفي كتاب «تليس إبليس» لعبد لرحمن بن الجوزي : وقد رأيت من يقوم بليل كثير<sup>(١)</sup> على المنارة ، فيعظ ، ويذكر ، ويقرأ سورة من القرآن ، بصوت مرتفع ، فيمنع الناس من نومهم ، ويحط على المهتجدين قراءتهم . وكل ذلك من المسكرات . وقال حافظ في «الفتح» : ما أحدث من التسبيح قبل الصبح ، وقبل الجمعة ، ومن الصلاة على النبي ﷺ ، ليس من الأذان ، لا لغة ولا شرعاً .

٥ - الجهر بالصلاة والسلام على الرسول ﷺ ، عقب الأذان ، غير مشروع ، بل هو محدث مكروه ؛

(١) بل كثير أي بحره كبير من ليل



قال بن حجر في «الفتاوى الكبرى»: قد ستفتي متابعي وغيرهم في الصلاة والسلام عليه ﷺ، عدد الأدان على الكيفية التي نفعها المؤدون، وأفتوا، أن الأصل سبعة، والكيفية بدعة وسئل الشيخ محمد عنه، مفتي الديار المصرية، عن الصلاة والسلام على النبي ﷺ، عقب لأذان؟ فأجاب: أما الأذان، فقد جاء في «الحاوية»، أنه ليس لعبر المكتوبات، وأنه خمس عشرة كلمة، وأحرقه عند، لا إله إلا الله، وما يذكر بعده أو قبله كله من المستحدثات المتدعة، استدعت للتلحين، لا لشيء آخر، ولا يقول أحد بجوار هذا التلحين، ولا عرة بقول من قال: إن شيئاً من ذلك بدعة حسنة؛ لأن كل بدعة في العبادات على هذا النحو، فهي سيئة، ومن ادعى أن ذلك ليس فيه تلحين، فهو كاذب.

### شروط الصلاة<sup>(١)</sup>

الشروط التي تتقدم الصلاة، ويجب على المصلي أن يأتي بها، بحيث لو ترك شيئاً منها، تكون صلاته باطلة، هي:

١ - العلم بدخول الوقت، ويكفي غلبة الظن، فمن يتيقن، أو غلب على ظنه دخول الوقت، أبيحت له الصلاة؛ سواء كان ذلك بإخبار الثقة، أو أذان المؤذن المؤتمن، أو الاجتهاد الشخصي، أو أي سبب من الأسباب، التي يحصل بها العلم.

٢ - طهارة من حدث الأصغر والأكبر؛ لقول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الْوَيْسُ إِذَا قُتِمَتْ إِلَيْ الْصَّلَاةِ فَأَغْسِيُوا وُجُوهَكُمْ وَيَدَيْكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْفِئُوا﴾ [المائدة: ٦]، وحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: «لا يقبل الله صلاةً بغير طهور، ولا صدقةً من غلوٍ»<sup>(٢)</sup>. رواه الجماعة، إلا البخاري. [سبق تحريجه].

٣ - طهارة البدن، والثوب، وإمكان لذي يصلي فيه من النجاسة احسية، متى قدر على ذلك، فإن عجز عن إزالتها، صلى معه، ولا إعادة عليه، أما طهارة البدن؛ فحديث أنس، أن النبي ﷺ قال: «تنزهوا من البول؛ فإن عامة عذاب القبر منه». رواه الدارقطني وحسنه. [سبق تحريجه]. وعن عبيد الله قال: كنت رجلاً مذاءً، فأمرت رجلاً أن يسأل النبي ﷺ: لمكان ابنته، فسأل، فقال: «توضاً، واغسل ذكرك». رواه البخاري، وغيره. [سبق تحريجه] وروي أيضاً عن عائشة، أنه ﷺ قال للمستحاضة: «اغسلي الدم، عندك وصلّي». [بخارى (٣٠٦)]. وأما طهارة الثوب؛ فلقوله تعالى: ﴿وَلْيَسَدْ تَغْفِرْ﴾ [مائدة: ٤]. وعن جابر بن سمرة، قال: سمعت رجلاً سأل النبي ﷺ: أصلي في ثوب الذي أتني فيه أهلي؟ قال: «نعم، إلا أن ترى فيه شيئاً، فتغسله». رواه أحمد، وابن ماجه [ب منحه (٥٤٢) وأحمد، (٩٧، ٥)]. بسند رجاله ثقات. وعن معوية، قال: كنت لأمة حبشية: هل كان النبي ﷺ يصلي في الثوب الذي يحامع فيه؟ قالت: نعم، إلا أنه

(١) شرط من عدمه عدم، ولا يرم من وجوده وجود ولا عدم، كالصلاة، فإنه يرم من عدمه عدم صلاة، ولا يرم من عدمه وجوده ولا عدمه.

(٢) من سرقه من علمه قبل قسمته.

يكن فيه دُئى . رواه أحمد ، وأصحاب المسند [أبو داود (٣٦٦) ونسائي (٢٩٣) وابن ماجه (٥٤٠) وأحمد (٢٢٧)] إلا أنترمدي . وعن أبي سعيد ، أنه بِحَيْثُ صَلَّى ، فخرج عليه ، فخلع الناس عاهه ، فما ابصره ، قال . «لَمْ خلعنهم؟» قالوا : رأيناك خلعت ، فخلعنا . فقال : «إن جرب أتاى ، فأحربى أن بهما حشاً ؛ فإذا جاء أحدكم المسجد ، فليقلب نعيه ويسطر فيهما ، فإن رأى خبثاً ، فيمسحه بالأرض ، ثم ليصل فيهما» . رواه أحمد ، وأبو داود ، وإسحاق ، وابن حبان ، وابن خزيمة وصححه . [سبق تحريجه] . وفي الحديث دليل على أن المصلي إذا دخل في الصلاة ، وهو متنسج سجاسة ، غير عالم بها ، أو ناسي لها ، ثم علم بها أثناء الصلاة ، فإنه يجب عليه إزالتها ، ثم يستمر في صلاته ، ويبس على ما صلى ، ولا إعادة عليه . وأما طهارة المكان الذي يصلي فيه ؛ فلحديث أبي هريرة ، قال : قام أعراي ، فبال في المسجد ، فقام إليه الناس ليقعوا به ، فقال ﷺ : «دعوه ، وأرقوا على بوله سجلاً من ماء ، أو ذنوباً» من ماء ، فإنما بعثتم ميسرين ، ولم تبعثوا معسرين» . رواه الجماعة ، إلا مسلمًا . [سبق تحريجه] . قال الشوكاني ، بعد أن ناقش أدلة المائلين ، باسقاط طهارة الثوب : إذا تقرر ما سبقناه لك من الأدلة وما فيها ، فاعلم أنها لا تقصر عن إفادة وجوب تطهير الثياب ؛ فمن صلى ، وعلى ثوبه نجاسة ، كان تاركاً لواجب ، وأما أن صلاته باطلة ، كما هو شأن فقدان شرط الصحة ، فلا . وفي «الروضة الندية» : وقد ذهب الجمهور إلى وجوب تطهير الثلاثة ؛ لبدن ، والثوب ، والمكان للصلاة ، وذهب جمع إلى أن ذلك شرط لصحة الصلاة ، وذهب آخرون إلى أنه سنة ، والحق الوجوب ؛ فمن صلى ملابسا لنجاسة ، عامداً ، فقد أخل بواجب ، وصلاته صحيحة .

٤ - سَرُّ العَوْرَةِ ؛ لقول الله تعالى : ﴿يَبْنَىءَ آدَمَ حُودُوا زَيْتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف : ٣١] . والمراد بالزينة : ما يستر العورة ، والمسجد : الصلاة ، أي ؛ استروا عورتكم عند كل صلاة ، وعن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال : قلت : يا رسول الله ، أفأصلي في القميص ؟ قال : « نعم ، زرره ولو بشوكة » . رواه البخاري في « تاريخه » وغيره ، [ أبو دود ( ٦٣٢ ) والنسائي ( ٧٦٤ ) ] .

حُدِّ العورة من الرجل : العورة التي يجب على الرجل سترها عند الصلاة ، القُبْلَ والتَّوْبَرُ ، أما ما عداهما من الفخذ ، والسرَّة ، والركبة ، فقد اختلفت فيها الأنظار ؛ تبعاً لتعارض الآثار ، فمن قائل بأنها ليست بعورة ، ومن ذاهب إلى أنها عورة .

حجة من يرى أنها ليست بعورة: ستدل القائلون، بأن السرّة، والفخذ، والرّكبة ليست بعورة بهذه الأحاديث:

١- عن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ كان حائضاً، كاشفاً عن فحده، فاستأذن أبو بكر، فأذن له، وهو على حائه، ثم استأذن عمر، فأذن له، وهو على حائه. ثم استأذن عثمان، فأرحى عليه ثيابه، فلم قاموا، قلت: يا رسول الله، استأذن أبو بكر، وعمر، فأذنت لهما، وأنت على حالك، فلما استأذن عثمان، أرحيت عليك ثيابك؟ فقال: «يا عائشة، ألا أستحي من رجل والله إن الملائكة لتستحي منه». رواه أحمد، وذكره لبحاري تعنيقاً. (مجموعه ٢٤٠١) وأحمد (٦٢/٦).

(١) سحر هو تسويد كمال فيه ماء. ويسود به الأعصمه المتلكة ماء

٢. وعن أنس، أن النبي ﷺ يوم خيبر حَسَرَ الإزار عن فخذه، حتى إنني لأنظر إلى بياض فحده. رواه أحمد، والبخاري. [المحري (٣٧١) ومسنم (١٣٦٥) وأحمد (١٠١/٣)]. قال ابن حزم: فصَحَّ، أن الفخذ ليست عورة، وهو كانت عورة، لما كشفها الله ﷻ عن رسول الله ﷺ المطهر المعصوم من الناس. في حال النوبة والرسالة، ولا أراها أنس بن مالك ولا غيره، وهو - تعالى - قد عصمه من كشف العورة، في حال الصبا، وقبل النبوة؛ ففي «الصحيحين». عن جابر. أن رسول الله ﷺ كان ينقر معهم الحجارة للكعبة، وعليه إزاره، فقال له عمه العباس: يا ابن أخي، لو حللت إزارك، فجعته على مكبك دون الحجارة. قال: فحلته، وجعله على مكبيه، فسقط مغشياً عليه، فما رُئي بعد ذلك اليوم عرياناً. [البخاري (٣٦٤) ومسنم (٣٤٠) (٧٧)].

٣. وعن مسلم، عن أبي العالية البراء، قال: إن عبد الله بن الصامت ضرب فخذي، وقال: إنني سألت أبا ذر، فضرب فخذي، كما ضربت فخذك، وقال: إنني سألت رسول الله ﷺ كما سألتني، فضرب فخذي، كما ضربت فخذك، وقال: «صَلِّ الصلوة لوقتها». [سبق تخريجه]. إلى آخر الحديث. قال ابن حزم: فلو كانت الفخذ عورة، لما مسها رسول الله ﷺ من أي ذر أصلاً بيده المقدسة، ولو كانت انفخذ عورة عند أي ذر، لما ضرب عليها يده، وكذلك عبد الله بن الصامت، وأبو العالية، وما يستحل لمسلم، أن يضرب بيده على قُبُلِ إنسان على الثياب، ولا على حقة دُبر إنسان على الثياب، ولا على بدن امرأة أجنبية على الثياب، البتة.

٤. ثم ذكر ابن حزم بإسناده إلى جبير بن الحويرث، أنه نظر إلى فخذ أبي بكر، وقد انكشفت، وأن أنس بن مالك أتى قيس بن شماس، وقد حَسَرَ عن فخذه.

**حجة من يرى أنها عورة: واستدل القائلون، بأنها عورة بهذين الحديثين:**

١. عن محمد بن جحش، قال: مرَّ رسول الله ﷺ على معمر، وفخذه مكشوفتان، فقال: «يا معمر، غَطِّ فخذي؛ فإن الفخذين عورة». رواه أحمد، والحاكم، والبخاري في «تاريخه»، وعلَّقه في «صحيحه». [أحمد (٢٩٠/٥) والحاكم (١٨٠/٤) والبخاري تعليلاً (٤٧٨/١)].

٢. وعن جرهد، قال: مرَّ رسول الله ﷺ، وعليه بُردة، وقد انكشفت فخذي، فقال: «غَطِّ فخذك؛ فإن الفخذ عورة». رواه مالك، وأحمد، وأبو داود، والترمذي، وقال: حسن، وذكره البخاري في «صحيحه» معنقاً. [أبو داود (٤٠١٤) والترمذي (٢٧٩٨) وأحمد (٤٧٨/٣) والبخاري تعليلاً في كتاب الصلاة، باب (١٢) ما يذكر في المحل]. هذا هو ما استدل به كلٌّ من الفريقين، ولمسسم في هذا أن يختار أي الرأيين، وإن كان لأحوط في الدين أن يستر أصلَي ما بين سترته وركبته، ما أمكن ذلك؛ قال البخاري: حديث أنس أسد، وحديث جرهد أحوط. أي؛ حديث أنس المتقدم أصح إسناداً.

**حدُّ العورة من المرأة:** بدن المرأة كله عورة. يجب عليها ستره، ما عدا الوجه والكفين؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَا يُدْرِكُ رِبَاسَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور ٣١]. أي؛ ولا يظهرن مواضع الزينة إلا الوجه

والكفين، كما جاء ذلك صحيحًا عن ابن عباس، وابن عمر، وعائشة. وعنها، أن النبي ﷺ قال: «لا يقبل الله صلاة حائض»<sup>(١)</sup>. [إلا بحمار]. رواه الحمسة، إلا النسائي، وصححه ابن حزيمة، وإحاكم، وقال الترمذي: حديث حسن. [أبو داود (٦٤١) والترمذي (٣٧٧) وابن ماجه (٦٥٥) وأحمد (١٥٠/٦) وإحاكم (٢٥١/١) وابن حزيمة (٧٧٥)]. وعن أم سمة، أنها سألت النبي ﷺ، أتصلي المرأة في درع<sup>(٢)</sup> وخمار، بغير إزار؟ قال: «إذا كان الدرع سابقًا، يغطي ظهور قدميها». رواه أبو داود. [أبو داود (٦٤٠)] وصحح الأئمة وقفه<sup>(٣)</sup>. وعن عائشة، أنها سئلت، في كم تصلي المرأة من الثياب؟ فقالت للسائل: سر علي بن أبي طالب، ثم ارجع إلي، فأخبرني. فأتى عليًا فسأله، فقال: في الخمار والدرع السابغ. فرجع إلى عائشة، فأخبرها، فقالت: صدق.

ما يجب من الثياب، وما يستحب منها: الواجب من الثياب ما يستر العورة، وإن كان الساتر ضيقًا، يحدد العورة، فإن كان خفيفًا، يبين لون الجلد من ورائه، فيعلم بياضه أو حمرة، لم تجز الصلاة فيه، وتجوز الصلاة في الثوب الواحد، كما تقدم في حديث سمة بن الأكوع. وعن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ سئل، عن الصلاة في ثوب واحد؟ فقال: «أو لكلكم ثوبان؟». رواه مسلم، ومالك، وغيرهما. [البخاري (٣٥٨) ومسلم (٥١٥) وأبو داود (٦٢٥) والنسائي (٧٦٢) وابن ماجه (١٠٤٧) ومالك (١/١٤٠)]. ويستحب أن يصلي في ثوبين أو أكثر، وأن يتجمل، ويتزين ما أمكن ذلك؛ فعن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن رسول الله ﷺ قل: «إذا صلى أحدكم»<sup>(٤)</sup>، فليبس ثوبيه؛ فإن الله أحق من تزين له، فإن لم يكن له ثوبان، فليتزر إذا صلى، ولا يشتمل أحدكم في صلاته اشتمال اليهود. رواه الطبراني والبيهقي. [أبو داود (٦٣٥) والبيهقي في الكبرى (٢/٢٣٦) والصبراني في الأوسط (٧٠٥٨)] واليهيمي في المجمع (٢/٥١). وروى عبد الرزاق، أن أبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود اختفا؛ فقال أبي: الصلاة في الثوب الواحد غير مكروهة. وقال ابن مسعود: إنما كان ذلك، وفي الثياب قلة. فقام عمر على المنبر، فقال: القول ما قال أبي، ولم يأل<sup>(٥)</sup> ابن مسعود، إذا وسع الله فأوسعوا؛ جمع رجل عليه ثيابه، صلى رجل في إزار ورداء، في إزار وقميص، في إزار وقباء، في سراويل ورداء، في سراويل وقميص، بدون وقباء، في ثوبان وقباء، في ثوبان وقميص. وقال: وأحسبه قال: في ثوبان ورداء. وهو في البخاري، بدون ذكر السبب. وعن بريدة، قال: نهى رسول الله ﷺ أن يصلي الرجل في لحاف<sup>(٦)</sup> واحد، لا يتوشح به، ونهى أن يصلي الرجل في سراويل، وليس عليه رداء. رواه أبو داود. والبيهقي. [أبو داود (٦٣٦) والبيهقي في الكبرى (٢/٢٣٦)]. وعن الحسن بن علي - رضي الله عنهما - أنه كان إذا قام إلى الصلاة، لبس أجود

(١) الخائض أي البالعة. والحمار: عصاء الرأس.

(٢) صحيح الأئمة وقفه: لأنه يس من كلام أم سلمة، ومثل هذا حكم منوع إلى النبي ﷺ.

(٣) إذا صلى أحدكم: أي أراد أن يصلي.

(٤) يأل: أي يقصر. والنفاء: القفص. والشد: ويل من جلد ليس له رحلان، وهو ليس المنصرعير.

(٥) في لحاف: أي في ثوب يندفع به.

تدعى، فمثل عن ذلك فقد . إن لله حميل يحب الخصال، وأتمم بري، وهو يقول: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِدْ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ الآية ٣١ .

كشف الرأس في الصلاة روى ابن عساكر، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ كان يزع قيسوته، فجعلها سترة بين يديه . فعنه (٥٣٨) . وعند حنفية، أنه لا بأس بصلاة الرجل حاسر الرأس، وستجوز ذلك إذا كان بخشوع . ولم يرد دليل، بأفضلية تغطية الرأس في الصلاة .

٥ - استقبال القبلة تفق العلماء على أنه يجب على المصلي، أن يستقبل المسجد الحرام عند صلاة . يقول الله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْجُنَّةِ فَطَرَهَا الْمَرْءُ لِحَارَمٍ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [بقرة: ١٤٤] . وعن البراء، قال: صلياً مع النبي ﷺ ستة عشر شهراً، أو سبعة عشر شهراً، نحو بيت المقدس، ثم صرفنا نحو الكعبة . رواه مسلم . [مسند (٥٢٥) (١٢)] .

**حكم المشاهد للكعبة، وغير المشاهد لها:** المشاهد للكعبة يجب عليه أن يستقبل عينها، والذي لا يستطيع مشاهدتها، يجب عليه أن يستقبل جهتها؛ لأن هذا هو المقدور عليه، ولا يكف الله نفساً إلا وسعها؛ فعن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «م بين المشرق والمغرب قبلة» . رواه ابن ماجه، والترمذي، وقال: حسن صحيح . [ترمذي (٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤)، وابن ماجه (١٠١١)] . وأقره البخاري . هذا بالنسبة لأهل المدينة، ومن جرى مجراهم، كأهل الشام، والجزيرة، والعراق . وأما أهل مصر، فقيل أنهم بين المشرق والمغرب، وأما اليمن، فالمشرق يكون عن يمين المصلي، المغرب عن يساره، والهند يكون المشرق خيف لمصلي، والمغرب أمامه، وهكذا .

**بِمَ تُعْرَفُ الْقِبْلَةُ؟** : كل بيد له أدلة تختص به، يعرف بها القبلة، ومن ذلك المحاريب التي نصبها المسلمون في المساجد، وكذلك بيت الإبرة (البوصلة) .

**حكم من خفيت عليه:** من خفيت عليه أدلة القبلة؛ لغيمة أو ظلمة مثلاً، وجب عليه أن يسأل من يده عيناها، فإن لم يجد من يسأله، اجتهد، وصلى إلى الجهة التي أداه إليها اجتهاده، وصلاته صحيحة، ولا إعادة عليه، حتى ولو تبين له خطؤه، بعد الفراغ من الصلاة، فإن تبين له الخطأ أثناء الصلاة، استدار إلى القبلة، ولا يقطع صلاته؛ فعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: بينما الناس بقاء في صلاة الصبح، إذ جاءهم آت، فقد: إن النبي ﷺ قد أنزل عليه لبينة قرآن، وقد أمر أن يستقبل الكعبة، فاستقبلوها . وكانت وجوههم إلى الشام، فاستداروا إلى الكعبة . متفق عليه . [بخاري (٤٠٣) ومسند (٥٢٦)] .

ثم إذا صلى بالاجتهاد إلى جهة، لزمه إعادة الاجتهاد، إذا أراد صلاة أخرى، فإن تغير اجتهاده، عمل بالثاني، ولا يعيد ما صلاه بالأول .

**متى يسقط الاستقبال؟** استقبال القبلة فريضة لا يسقط، إلا في الأحوال الآتية :

(١) صلاة النفل للراكب: يحوز للراكب أن يتقل على راحته، يومئ بالركوع والسجود، ويكون سجوده أحض من ركوعه . وقتته حيث أتجهت دابته؛ فعن عمر بن ربيعة، قال: رأيت رسول الله ﷺ

يصلي على راحته ، حيث توجهت به . رواه البحري ، ومسلم ، وحري (١١٠٤) ومسنن (١٠١) . ورد  
ابن حري : يومئ برأسه ، هذه الآية بحري عن من عمر (١١٠٥) . وله يكن يصعه في المكتوبة<sup>(١)</sup> .  
وعند أحمد ، ومسلم ، والترمذي ، [مسند (٧٠٠) (٣٣) وأحمد (٢٠ / ٢) ] . أن النبي ﷺ كان يصلي على  
راحته ، وهو مقبل من مكة إلى المدينة ، حيثما توجهت به ، وفيه نزلت : ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ ﴾  
[البقرة : ١١٥] . وعن إبراهيم السلمي ، قال : كانوا يصلون في رحالهم ودوانهم ، حيثما توجهت . وقال ابن  
حزم : وهذه حكاية عن الصحابة ، والتابعين ، عموماً في الحضر والسفر .

(٢) صلاة المكروه . والمريض ، والخائف ، والمكروه ، والمريض ، يجوز لهم الصلاة لغير  
القبلة ، إذا عجزوا عن استقبالها ؛ فإن الرسول ﷺ يقول : « إذا أمرتكم بأمر ، فاتوا منه ما استطعتم » .  
[البخاري (٧٢٨٨) ] . وفي قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فِرَاجًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ [البقرة : ٢٣٩] . قال ابن عمر - رضي الله  
عنهما - : مستقبلني القبلة ، أو غير مستقبلها . رواه البخاري . [سجاري (٤٥٣٥) ] .

كيفية الصلاة : جاءت الأحاديث عن رسول الله ﷺ مبينة كيفية الصلاة ، وصفتها ، ونحن نكتفي هنا  
بإيراد حديثين ؛ الأول من فعله ﷺ ، والثاني من قوله :

١- عن عبد الرحمن بن غنم ، أن أبا مالك الأشعري جمع قومه ، فقال : يا معشر الأشعرين ، اجتمعوا ،  
واجتمعوا نساءكم ، وأبناءكم ، أعلمكم صلاة النبي ﷺ ، التي كان يصلي لنا بالمدينة ، فاجتمعوا ،  
وجمعوا نساءهم وأبناءهم ، فتوضأ ، وأراههم كيف يتوضأ ، فأحصى أوضاعه إلى<sup>(٢)</sup> ماكنه ، حتى إذا أفاء  
الغيء ، وانكسر الظل ، قام فأذن ، فصف الرجال في أدنى الصف ، و صف الولدان خفتهم ، و صف النساء  
خلف الولدان ، ثم أقام الصلاة ، فتقدم ، ورفع يديه فكبر ، فقرأ بفاتحة الكتاب ، وسورة يسرها ، ثم كبر  
فركع ، فقال : سبحان الله وبحمده . ثلاث مرات ، ثم قال : سمع الله لمن حمده . واستوى قائماً ، ثم  
كبر ، وخر ساجداً ، ثم كبر ، ورفع رأسه ، ثم كبر ، فسجد ، ثم كبر ، فانتفض قائماً ، فكان تكبيره في أول  
ركعة ست تكبيرات ، وكبر حين قام إلى الركعة الثانية ، فلما قضى صلاته ، أقبل إلى قومه بوجهه ،  
فقال : احفظوا تكبيري ، وتعلموا ركوعي وسجودي ؛ فإنها صلاة رسول الله ﷺ ، التي كان يصلي لنا  
كذا الساعة من النهار ، ثم إن رسول الله ﷺ لما قضى صلاته ، أقبل إلى الناس بوجهه ، فقال : « يا أيها  
الناس ، اسمعوا ، واعقلوا ، واعلموا أن الله ﷻ عباداً ليسوا بأنبياء ولا شهداء ، يغبطهم الأنبياء والشهداء  
على مجالسهم ، وقربهم من الله » . فجاء رجل من الأعراب ، من قاصية الناس ، وألوى بيده إلى نبي الله  
ﷺ ، فقال : يا نبي الله ، ناس من الناس ، ليسوا بأنبياء ولا شهداء ، يغبطهم الأنبياء والشهداء على  
مجالسهم ، وقربهم من الله ! انعتهم لنا<sup>(٣)</sup> . فشرّ وجه النبي ﷺ لسؤال الأعرابي . فقال رسول الله  
ﷺ : « هم ناس من أفياء الناس . وبوازع القائل . لم تصل بينهم أرحام متقاربة ، تحاوا في الله وتصافوا ،  
يضع الله لهم يوم القيامة ماير من نور ، فيجسدهم عليها ، فيجعل وحوهم نوراً ، وثيابهم نوراً ، يصرع الناس  
يوم القيامة ، ولا يفزعون ، وهم أولياء الله ، الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون » . رواه أحمد ،

(٢) فأحصى أوضاعه إلى ماكنه أي غسل جميع الأعضاء

(١) مكتوبة مريضة لإتمام لإتداء برأسه في سجود

(٣) عنهم ن أي صمهم -

وأبو يعلى بإسناد حسن، والحاكم، وقول صحيح الإسناد . أحمد (٣٤٣ / ٥) وإجماع (١٣٠ / ٢) وقد رواه  
مختصر أبو داود (٦٧٧) ولفظاني في الكبير (٣٤١١) .

٢- عن أبي هريرة، قال : دخل رجل المسجد، فصلى، ثم جاء إلى النبي ﷺ يسلم، فرد عليه السلام، وقال : «ارجع فصل : فإنك لم تصل» . فرجع، ففعل ذلك ثلاث مرات . قال : فقال : والذي بعثك بالحق، ما أحسن غير هذا، فعلمي . قال : «إذا قمت إلى الصلاة، فكبر، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم اعمل ذلك في صلاتك كلها» . رواه أحمد، والبخاري، ومسلم . [البحاري (٧٥٧) ومسلم (٣٩٧) وأحمد (٤٣٧ / ٢)] . وهذا الحديث يستقى حديث المسيء في صلاته . هذا جملة ما ورد في صفة الصلاة من فعل رسول الله ﷺ، وقوله، ونحن نفعل ذلك، مع التمييز بين الفرائض والسنن .

### فوائض الصلاة

للصلاة فرائض وأركان، تتركب منها حقيقتها، حتى إذا تخفف فرض منها، لا تتحقق، ولا يعتد بها شرعاً، وهذا بيانها :

١- النية<sup>(١)</sup> لقول الله تعالى : ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة : ٥] . ولقول رسول الله ﷺ : «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله<sup>(٢)</sup>» ، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها، أو امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه<sup>(٣)</sup> . رواه البخاري . [سبق تحريجه] . وقد تقدمت حقيقتها في «الوضوء» .

التلفظ بها : قال ابن القيم في كتابه «إغاثة اللهفان» : النية ؛ هي القصد، والعزم على الشيء، ومحبة القلب، لا تعلق لها باللسان أصلاً، ولذلك لم ينقل عن النبي ﷺ، ولا عن الصحابة في النية لفظاً بحال، وهذه العبارات التي أحدثت عند افتتاح الصهارة والصلاة، قد جعلها الشيطان معتركا لأهل الوسواس<sup>(٤)</sup>، يحبسهم عندها، ويعذبهم فيها، ويوقعهم في طلب تصحيحها، فترى أحدهم يكررها، ويجهد نفسه في التلفظ، وليست من الصلاة في شيء .

٢- تكبيرة الإحرام : لحديث عبيد، أن النبي ﷺ قال : «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم» ، رواه الشافعي، وأحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والترمذي، وقال : هذا أصح شيء في هذا الباب، وأحسن . وصححه الحاكم، واس السكون . [أبو داود (٦١) والترمذي (٣) وابن ماجه (٢٧٥) وأحمد (١٢٣ / ١)] . ولما أتت من فعل الرسول ﷺ وقوله، كما ورد في الحديثين المتقدمين . ويتعين

(٢) هجرته إلى الله ورسوله أي هجرته راحة

(٤) نوسواس وسوسة

(١) ويرى بعض أنها شرط لأركان

(٣) هجرته إلى ما هجر إليه أي هجرته حسبة خفية

لفظ: «الله أكبر»؛ حديث أبي حميد، أن النبي ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة، اعتدل قائداً، ورفع يديه، ثم قال: «الله أكبر». رواه ابن ماجه، وصححه ابن خزيمة، وابن حبان. [ابن ماجه (٨٠٣) وابن حبان مصوفاً (١٨٧٠)]. ومثله ما أخرجه المزاري، بإسناد صحيح على شرط مسلم، عن عدي، أنه ﷺ كان إذا قام إلى صلاة، قال: «الله أكبر». وفي حديث المسيء في صلاته عند الطبراني، ثم يقول: «الله أكبر».

٣- **القيام في الفرض**: وهو واحد بالكتاب، وسنة، والإجماع من قدر عليه؛ قال الله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾<sup>(١)</sup> [البقرة: ٢٣٨]. وعن عمران بن حصين، قال: كانت بي بوسير، فسألت النبي ﷺ عن الصلاة؟ فقال: «صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب». رواه البخاري. [البخاري (١١١٧)]. وعلى هذا اتفقت كلمة العلماء، كما اتفقوا على استحباب تفريق القدمين أثناءه.

**القيام في النفل**: أما النفل، فإنه يجوز أن يصلى من قعود، مع القدرة على القيام، إلا أن ثواب القائم أتم من ثواب القاعد؛ فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما. قال: حدثت، أن رسول الله ﷺ قال: «صلاة الرجل قاعداً، نصف الصلاة». رواه البخاري، ومسلم. [مسلم (٧٣٥) وأبو داود (٩٥٠) والنسائي (١٦٥٨) عن عبد الله بن عمرو].

**العجز عن القيام في الفرض**: ومن عجز عن القيام في الفرض، صلى على حسب قدرته، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها، وله أجره كاملاً، غير منقوص؛ فعن أبي موسى، أن النبي ﷺ قال: «إذا مرض العبد أو سافر، كتب الله له ما كان يعمل، وهو صحيح مقيم». رواه البخاري. [البخاري (٢٩٩٦)].

٤- **قراءة الفاتحة في كل ركعة من ركعات الفرض، والنفل**: قد صحت الأحاديث في افتراض قراءة الفاتحة، في كل ركعة، وما دامت الأحاديث في ذلك صحيحة صريحة، فلا مجال للخلاف، ولا موضع له، ونحن نذكرها فيما يلي:

١- عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لا صلاة، لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب». رواه الجماعة. [البخاري (٧٥٦) ومسلم (٣٩٤) وأبو داود (٨٢٢) والترمذي (٢٤٧) وابن ماجه (٨٣٧)].

٢- وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلى صلاة، لم يقرأ فيها بأُمِّ القرآن. وفي رواية: بفاتحة الكتاب. فهي خداج»<sup>(٢)</sup>، هي خداج. غير تمام. رواه أحمد، والشيخان. [مسلم (٣٩٥) (٤١) وأبو داود (٨٢١) وابن ماجه (٨٣٨) وأحمد (٢/٢٨٥)].

٣- وعنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تجزئ صلاة، لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب». رواه ابن خزيمة بإسناد صحيح، ورواه ابن حبان، وأبو حاتم. [ابن خزيمة (٤٩٠) والترمذي في نهاية الحديث (٢٤٧) وابن حبان (١٧٨٩)].

(١) قانتين أي حاشعين منسبين والمراد بقيام مقيم بصلاة. (٢) خداج، قال الخطيب: هي خدح، مصه فص طلال ومساد.



٤- وعبد الدرقطي بإسناد صحيح: «لا تجزئ صلاة، من لم يقرأ فاتحة الكتاب». [دارقطني (١٢١٢)].

٥- وعن أبي سعيد: أمرنا أن نقرأ فاتحة الكتاب، وما تيسر. رواه أبو داود، [أبو داود (٨١٨)] وأحمد (٣/٣)، وقال الحافظ، وابن سيد الناس: إسناده صحيح.

٦- وفي بعض طرق حديث النبي في صلاته: «ثم اقرأ بأم القرآن». إني أن قال له: «ثم افعل ذلك في كل ركعة».

٧- ثم الثابت، أن النبي ﷺ كان يقرأ الفاتحة في كل ركعة من ركعات الفرض والنفل، ولم يثبت عنه خلاف ذلك، ومدار الأمر في العبادة على الاتباع؛ فقد قال ﷺ: «صلوا، كما رأيتموني أصلي». رواه البخاري. [بخاري (٧٢٤٦)] عن مالك بن الحويرث.

البسملة: اتفق العلماء على أن البسملة بعض آية في سورة النمل، واختلفوا في البسملة الواقعة في أول السور، إلى ثلاثة مذاهب مشهورة:

الأول: أنها آية من الفاتحة، ومن كل سورة، وعلى هذا فقراءتها واجبة في الفاتحة، وحكمها حكم الفاتحة في السر والجهر. وأقوى دليل لهذا المذهب حديث نعيم الجمر، قال: صليت وراء أبي هريرة، فقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم. ثم قرأ بأم القرآن. الحديث، وفي آخره، قال: والذي نفسي بيده، إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ. رواه النسائي، وابن خزيمة، وابن حبان. [النسائي (٩٠٤)] وابن خزيمة (٤٩٩) وابن حبان (١٨٠١). قال الحافظ في «الفتح»: وهو أصح حديث ورد في الجهر بالبسملة.

الثاني: أنها آية مستقلة، أنزلت للتمييز، والفصل بين السور، وأن قراءتها في الفاتحة جائزة، بل مستحبة، ولا يسن الجهر بها؛ لحديث أنس قال: صليت خلف رسول الله ﷺ، وخلف أبي بكر، وعمر، وعثمان، وكانوا لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم. رواه النسائي، وابن حبان، والطحاوي بإسناد على شرط الصحيحين. [النسائي (٩٠٦)] وابن حبان (١٧٩٩).

الثالث: أنها ليست بآية من الفاتحة، ولا من غيرها، وأن قراءتها مكروهة، سرًا وجهراً، في الفرض دون النافلة. وهذا المذهب ليس بالقوي. وقد جمع ابن القيم بين المذهب الأول والثاني، فقال: كان النبي ﷺ يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم تارة، ويخفيها أكثر مما يجهر بها، ولا ريب، أنه لم يجهر بها دائماً، في كل يوم وليلة خمس مرات أبداً، حضراً وسفراً، ويخفي ذلك على خلفائه الراشدين، وعلى جمهور أصحابه، وأهل بيته في الأعصار الفاضلة.

من لم يحسن فرض القراءة: قال الخطابي: الأصل، أن الصلاة لا تجزئ، إلا بقراءة فاتحة الكتاب، ومعقود أو قراءة فاتحة الكتاب على من أحسنها، دون من لا يحسنها، فإذا كان المصلي لا يحسنها، ويحسن غيرها من القرآن، كان عليه أن يقرأ منه قدر سبع آيات؛ لأن أولى الذكر بعد الفاتحة ما كان مثلها من القرآن، وإن كان ليس في وسعه، أن يتعمد شيئاً من القرآن؛ لمعجز في طبعه، أو سوء في حفظه، أو عجمة في لسانه، أو عاهة تعرض له، كان أولى الذكر بعد القرآن ما علمه النبي ﷺ، من التيسير،

والتحميد، والتهليل. وقد روي عنه عليه السلام، أنه قال «أفضل الذكر بعد كلام الله، سبحان الله، وحمد الله، ولا إله إلا الله، والله أكبر». انتهى. [أحمد: ٥/٢٠].

ويؤيده، ما ذكره الخطابي، من حديث رفاعه بن رافع، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم رجلاً الصلاة، فقال: «يا ابن كن معك قرآن، فاقراً، وإلا فاحمده، وكبره، وهله، ثم اركع». رواه أبو داود، والترمذي وحسنه، والنسائي، والبيهقي. [أبو داود (٨٦١) والترمذي (٣٠٢) والنسائي (١١٣٥) نحوه مصولاً].

**٥- الركوع:** وهو مجمع على فرضيته؛ نقول: الله تعالى: ﴿تَبَّيْهَا أُنَبِّئُكَ ۖ إِنَّهُ مُوَازِعُكُمْ وَأَسْحَدُكُمْ﴾ [خج: ١٧٧].

**بِمَ يَتَحَقَّقُ؟** يتحقق الركوع، بمجرد الانحناء، بحيث تصل اليدين إلى الركبتين، ولا بد من الطمأنينة فيه؛ لما تقدم في حديث المسيء في صلاته: «ثم اركع حتى تطمئن راكعاً». وعن أبي قتادة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أسوأ الناس سرقة، الذي يسرق من صلاته». قالوا: يا رسول الله، وكيف يسرق من صلاته؟ قال: «لا يتم ركوعها، ولا سجودها». أو قال: «لا يقيم صلبه في الركوع والسجود». رواه أحمد، والطبراني، وابن خزيمة، والحاكم، وقال: صحيح الإسناد. [أحمد (٣١٠/٥) والطرابي في الكبير (٣٢٨٣) والحاكم (٢٢٩/١) وابن خزيمة (٦٦٣) وابن حبان (١٨٨٨) والبيهقي في المجمع (١٢٠/٢)]. وعن أبي مسعود البصري، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا تجزئ صلاة، لا يقيم الرجل فيها صلبه في اركوع والسجود». رواه الخمسة، وابن خزيمة، وابن حبان، والطبراني، والبيهقي، وقال: إسناده صحيح. وقال الترمذي: حسن صحيح، [أبو داود (٨٥٥) وترمذي (٢٦٥) والنسائي (١٠٢٦) وابن ماجه (٨٧٠) وابن خزيمة (٦٦٦)]. والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ومن بعدهم، يرون أن يقيم الرجل صلبه<sup>(١)</sup> في الركوع والسجود، وعن حذيفة، أنه رأى رجلاً، لا يتم الركوع والسجود، فقال له: ما صليت، ولو مت متاً على غير الفطرة<sup>(٢)</sup>، التي فطر الله عليها محمداً صلى الله عليه وآله وسلم. رواه البخاري. [البخاري (٧٩١)].

**٦- الرفع من الركوع، والاعتدال قائماً مع الطمأنينة:** نقول أبي حميد، في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: وإذا رفع رأسه، استوى قائماً، حتى يعود كل فقار<sup>(٣)</sup> إلى مكانه. رواه البخاري، ومسلم. [البخاري معنفاً في كتاب الأذن باب (١٢٧) الطمأنينة حتى يرفع رأسه في الركوع]. وقالت عائشة، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: فكان إذا رفع رأسه من الركوع، لم يسجد، حتى يستوي قائماً. رواه مسلم. [مسند (٤٩٨)]. وقال صلى الله عليه وآله وسلم: «ثم ارفع حتى تعتدل قائماً». متفق عليه. [حري من حديث رواه البخاري (٧٥٧) ومسلم (٣٩٧) عن أبي هريرة]. وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا ينظر الله إلى صلاة رجل، لا يقيم صلبه بين ركوعه وسجوده». رواه أحمد. [أحمد (٥٢٥/٢)]. قال المنذري: إسناده جيد.

(٢)، انقصة الدين.

(١) الصلب. الظهر، والمراد أن يستوي قائماً.

(٣) لفقار جمع فقره، وهي عظم الظهر.

٧- السُّجُودُ: وقد تقدّم ما يدلّ على وجوبه من لكتاب، وبه رسول الله ﷺ في قوله للمسيء في صلاته: «ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً». فالسجدة الأولى والرفع منها، ثم السجدة الثانية مع الطمأنينة في ذلك كله فرض، في كلّ ركعة، من ركعات الفرض والنفل.

حدّ الطمأنينة: الطمأنينة؛ المكث زمناً ما بعد استقرار الأعضاء، قدر أدناها العلماء بمقدار تسيحية.

أعضاء السُّجُود: أعضاء السجود؛ الوجه، والكفان، والركبتان، والقدمان؛ فعر العباس بن عبد المطلب، أنه سمع النبي ﷺ يقول: «إذا سجد العبد، سجد معه سبعة آراب<sup>(١)</sup>؛ وجهه، وكفاه، وركبته، وقدماه». رواه الجماعة، إلا البخاري. [مسلم (٤٩١) وأبو داود (٨٩١) والترمذي (٢٧٢) والنسائي (١٠٩٨) وابن ماجه (٨٨٥)]. وعن ابن عباس، قال: أمر النبي ﷺ أن يسجد على سبعة أعضاء، ولا يكفّ شعراً، ولا ثوباً؛ الجبهة، واليدين، والركبتين، والرجلين. وفي لفظ، قال النبي ﷺ: «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم؛ على الجبهة. وأشار بيده على أنفه. واليدين، والركبتين، وأطراف القدمين». متفق عليه. [البخاري (٨١٢) ومسلم (٤٩٠) (٢٣٠)]. وفي رواية: «أمرت أن أسجد على سبع، ولا أكفت الشعر<sup>(٢)</sup>، ولا الثياب؛ الجبهة، والأنف، واليدين، والركبتين، والقدمين». رواه مسلم، والنسائي. [مسلم (٤٩٠) (٢٣١) والنسائي (١٠٩٥)]. وعن أبي حميد، أن النبي ﷺ كان إذا سجد، أمكن أنفه وجبهته من الأرض. رواه أبو داود، والترمذي وصححه، [أبو داود (٧٣٤) والترمذي (٢٧٠)]. وقال: والعمل على هذا عند أهل العلم، أن يسجد الرجل على جبهته وأنفه، فإن سجد على جبهته، دون أنفه، فقال قوم من أهل العلم: يجزئه. وقال غيرهم: لا يجزئه، حتى يسجد على الجبهة والأنف.

٨- القعود الأخير، وقراءة التشهد فيه: الثابت المعروف من هدي النبي ﷺ، أنه كان يقعد القعود الأخير، ويقرأ فيه التشهد، وأنه قال للمسيء في صلاته: «إذا رفعت رأسك من آخر سجدة، وقعدت قدر التشهد، فقد تمت صلاتك». قال ابن قدامة: وقد روي عن ابن عباس، أنه قال: كنا نقول، قبل أن يُفرض علينا التشهد: السلام على الله قبل عباده، السلام على جبريل، السلام على ميكائيل، فقال النبي ﷺ: «لا تقولوا: السلام على الله، ولكن قولوا: التحيات لله». [انسائي (١١٦٧)]. وهذا يدلّ على أنه فُرِض، بعد أن لم يكن مفروضاً.

أصح ما ورد في التشهد: أصح ما ورد في التشهد تشهد ابن مسعود، قال: كنا إذا جلسنا مع رسول الله ﷺ في الصلاة، قلنا: السلام على الله قبل عباده، والسلام على فلان وفلان. فقال رسول الله ﷺ: «لا تقولوا: السلام على الله؛ فإن الله هو السلام، ولكن إذا جلس أحدكم، فليقل: التحيات لله، والصنوات، والطيبات، السلام عبيث أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله

(١) سعة آراب. أي أعضاء، جمع إرب.

(٢) كفت والكف، باصم. ومرد أن لا يجمع ثيابه ولا شعره. ولا يصمهم في حال الصلاة عند سجود.

الصالحين ؛ فإنكم إذا قنتم ذلك ، أصاب كلَّ عبدٍ صالحٍ في السماء والأرض ، أو بين السماء والأرض .  
 أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله . ثم ليحتر أحدكم من الدعاء أعجبه إليه ، فيدعو به . رواه الجماعة . [البخاري (٨٣١) ومسلم (٤٠٢) وأبو داود (٩٦٨) والترمذي (١١٠٥) والنسائي (١٢٧٦) وابن ماجه (٨٩٩)] . قال مسلمٌ : أجمع الناس على تشهد ابن مسعود ؛ لأن أصحابه لا يخالف بعضهم بعضًا ، وغيره قد اختلف أصحابه . وقال الترمذي ، والخطابي ، وابن عبد البر ، وابن المنذر : تشهد ابن مسعود أصحَّ حديث في التشهد ، يلي تشهد ابن مسعود في الصحة تشهد ابن عباس ، قال : كان النبي ﷺ يعلمنا التشهد ، كما يعلمنا القرآن ، وكان يقول : «التحيات المباركات ، الصلوات الطيبات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله» . رواه الشافعي ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائي . [مسلم (٤٠٣) وأبو داود (٩٧٤) والترمذي (٢٩٠) والنسائي (١١٧٣) وابن ماجه (٩٠٠) والشافعي (٢٧٦)] . قال الشافعي : ورويت أحاديث في التشهد مختلفة ، وكان هذا أحبَّ إليّ ؛ لأنه أكملها . قال الحافظ : سئل الشافعي ، عن اختياره تشهد ابن عباس ؟ فقال : لما رأيته واسعًا ، وسمعتُه عن ابن عباس صحيحًا ، وكان عندي أجمع ، وأكثر لفظًا من غيره أخذت به ، غير معتفٍ لمن أخذ بغيره ، مما صح . وهناك تشهد آخر اختاره مالكٌ ، ورواه في «الموطأ» ، عن عبد الرحمن بن عبد القاري ، أنه سمع عمر بن الخطاب ، وهو على المنبر ، يعلم الناس التشهد ، يقول : قولوا : «التحيات لله ، الزاكيات لله ، الطيبات والصلوات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله» . [مالك في الموطأ (١/ ٩٠)] . قال النووي : هذه الأحاديث في التشهد كلها صحيحة ، وأشدّها صحة ، باتفاق المحدثين ، حديث ابن مسعود ، ثم ابن عباس . قال الشافعي : وبأيها تشهد ، أجزاء . وقال : أجمع العلماء على جواز كلِّ واحدٍ منها .

٩ - السَّلامُ : ثبتت فرضية السلام من قول رسول الله ﷺ ، وفعله ؛ فعن عليٍّ رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم» . رواه أحمد ، والشافعي ، وأبو داود ، وابن ماجه ، . والترمذي . وقال : هذا أصحُّ شيء في الباب ، وأحسن . [سبق تخريجه] . وعن عامر بن سعيد ، عن أبيه ، قال : «كنت أرى النبي ﷺ يسلم عن يمينه ، وعن يساره ، حتى يرى بياض خده» . رواه أحمد ، ومسلم ، والنسائي ، وابن ماجه [مسلم (٥٨٢) والنسائي (١٣١٦) وابن ماجه (٩١٥) وأحمد (١/ ١٧٢)] . وعن وائل بن حجر ، قال : «صليت مع رسول الله ﷺ ، فكان يسلم عن يمينه : «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته» . وعن شماله : «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته» . قال الحافظ ابن حجر في «بلوغ المرام» : رواه أبو داود ، بإسنادٍ صحيح . [أبو داود (٩٩٧)] .

وجوب التسليم الواحدة ، واستحباب التسليم الثانية : يرى جمهور العلماء ، أن التسليم الأولى هي الفرض ، وأن الثانية مستحبة ؛ قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أن صلاة من اقتصر على تسليم واحدة ، جائزة ، وقال ابن قدامة في «المغني» : وليس نصُّ أحمد بصريح في وجوب التسليمتين ، إنما قال : التسليمتان

أصح عن رسول الله . . فيحور أن يذهب إليه في الشريعة . لا لإحبات . كما ذهب إلى ذلك غيره . وقد دل عليه قوله في رواية . « أحب إلى سبعمائة » ، ولأن عائشة ، وسمة بن الأكوع ، وسهيل بن سعد قد زوّوا . أن النبي ﷺ كان يسلم تسمية واحدة . وكان المهاجرون يسلمون تسمية واحدة . [ بن ماجه (٥١٩) ، ومروزي (٢٥٦) عن عائشة . بن ماجه (٩١٨) عن سهل بن سعد . بن ماجه (٥٢٠) عن سمة بن الأكوع ] . وفيما ذكرناه جمع بين لأخبار وأقوال الصحابة في أن يكون مشروع والمسنون تسميتين . والواجب واحدة . وقد دل على صحة هذا الإجماع الذي ذكره ابن المنذر ، فلا معدل عنه . وقال النووي : مذهب شافعي ، والجمهور من السلف والخلف . أنه يسنّ تسليمتان . وقت مائة . وطائفة بما يسنّ تسمية واحدة . وتعلقوا بأحاديث ضعيفة ، لا تقوم هذه الأحاديث الصحيحة ، ولو ثبت شيء منها ، حمل على أنه فعل ذلك ؛ لبيان جواز لاقتصر على تسمية واحدة . وأجمع العلماء للذين يُعتمد بهم على أنه لا يجب إلا تسمية واحدة ، فإن سلم واحدة ، استحب له أن يسلمها تلقاء وجهه ، وإن سلم تسليمتين ، جعل الأولى عن يمينه ، والثانية عن يساره ، ويتفت في كل تسمية ، حتى يرى من عن جانبه خدّه . هذا هو الصحيح . إلى أن قال : ولو سلم للتسليمتين عن يمينه ، أو عن يساره ، أو تلقاء وجهه ، أو الأولى عن يساره ، والثانية عن يمينه ، صحّت صلاته ، وحصلت تسليمتان ، ولكن فاته الفضيلة في كفيتهما .

### سُنَنُ الصَّلَاةِ

للصلاة سنن ، يستحب للمصلي أن يحافظ عليها ؛ ينال ثوابها ، نذكرها فيما يلي :

#### ١- رَفْعُ اليَدَيْنِ : يستحب أن يرفع يديه في أربع حالات :

الأولى : عند تكبيرة الإحرام ؛ قال ابن المنذر : لم يختلف أهل العلم في أنه يجب أن يرفع يديه إذا افتتح الصلاة . وقال حافظ بن حجر : إنه روى رفع اليدين في أول الصلاة خمسون صحيحاً ؛ منهم العشرة مشهود لهم بالجنة . وروى البيهقي ، عن الحَكَم ، قال : لا نعلم سنةً اتفق على روايتها عن رسول الله ﷺ . والخلفاء لأربعة ، ثم عشرة مشهود لهم بالجنة ، فمن بعدهم من أصحابه ، مع تفرقهم في البلاد الشاسعة ، غير هذه السنة . قال البيهقي : هو كما قال أستاذنا أبو عبد الله .

صفة الرفع : ورد في صفة رفع اليدين روايات متعددة ، والمختار الذي عليه الجماهير ، أنه يرفع يديه حذو منكبيه . بحيث تحاذي أصراف أصابعه أعلى أذنيه ، وإبهاماه شخمتي أذنيه . وراحته منكبيه . قال النووي : وبهذا جمع الشافعي بين روايات الأحاديث ، فاستحسن الناس ذلك منه . ويستحب أن يمدّ أصابعه وقت الرفع ؛ فعن أبي هريرة ، قال : كان النبي ﷺ إذا قام إلى الصلاة ، رفع يديه ممدّاً . رواه الحمسة ، إلا بن ماجه . [ دود (١٥٣) ، ومزي (٢٤٠) ، والسنائي (٨٨٢) ، وأحمد (٣٧٥/٢) ] .

وقت الرفع . يسعى أن يكون رفع يدين مقارناً لتكبيرة الإحرام ، أو متقدماً عليها . فعن بايع ، أن ابن عمر - رضي الله عنهما - كان إذا دخل في الصلاة ، كثر . ورفع يديه . ورفع ذلك إلى النبي ﷺ . رواه البخاري . والسنائي ، وأبو داود . [ سنن (٣٥) ، ومزي (٧٤١) ، ومزي (١٧٥) ] . وعنه ، قال : كان

النبي ﷺ يرفع يديه، حين يكبر، حتى يكونا حدو منكبيه، أو قريباً من ذلك. الحديث رواه أحمد، وغيره. [أحمد (١٤٧/٢)]. وأما تقدم رفع اليدين على تكبيرة الإحرام، فقد جاء عن ابن عمر، قال: كان النبي ﷺ إذا قام إلى الصلاة، رفع يديه، حتى يكونا بحدو منكبيه، ثم يكبر. رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (٧٣٦) ومسلم (٣٩٠) (٢٢)]. وقد جاء في حديث مالك بن الحويرث، بلفظ: «كبر»، ثم رفع يديه». رواه مسلم. [مسلم (٣٩١)]. وهذا يفيد تقديم التكبيرة على رفع اليدين، ولكن الحافظ قال: ثم أر من قال بتقديم التكبيرة على الرفع.

**الثانية، والثالثة:** ويستحب رفع اليدين عند الركوع، والرفع منه، وقد روى اثنان وعشرون صحابياً، أن رسول الله ﷺ كان يفعله. وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: كان النبي ﷺ إذا قام إلى الصلاة، رفع يديه، حتى يكونا حدو<sup>(١)</sup> منكبيه، ثم يكبر، فإذا أراد أن يركع، رفعهما مثل ذلك، وإذا رفع رأسه من الركوع، رفعهما كذلك، وقال: سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد. رواه البخاري، ومسلم، والبيهقي، وللبخاري: ولا يفعل ذلك حين يسجد، ولا حين يرفع رأسه من السجود. [البخاري (٧٣٨)]. ولمسلم: ولا يفعله، حين يرفع رأسه من السجود. [مسلم (٣٩٠) (٢٢)]. وله أيضاً: ولا يرفعهما بين السجدين. [مسلم (٣٩٠) (٢١)]. وزاد البيهقي: فما زالت تلك صلاته، حتى لقي الله تعالى. فقال ابن المدائني: هذا الحديث عندي حجة على الخلق، كل من سمعه، فعليه أن يعمل به؛ لأنه ليس في إسناده شيء، وقد صنف البخاري في هذه المسألة جزءاً مفرداً، وحكى فيه، عن الحسن، وحמיד بن هلال، أن الصحابة كانوا يفعلون ذلك، يعني، الرفع في الثلاثة المواطن، ولم يستثن الحسن أحداً. وأما ما ذهب إليه الحنفية من أن الرفع لا يشرع، إلا عند تكبيرة الإحرام؛ استدلالاً بحديث ابن مسعود، أنه قال: لأصلين لكم صلاة رسول الله ﷺ، فصلتي، فلم يرفع يديه إلا مرة واحدة. فهو مذهب غير قوي؛ لأن هذا قد طعن فيه كثير من أئمة الحديث. قال ابن حبان: هذا أحسن خبر روى أهل الكوفة في نفي رفع اليدين، في الصلاة عند الركوع، وعند الرفع منه، وهو في الحقيقة أضعف شيء يعول عليه؛ لأن له عللاً تبطله، وعلى فرض التسليم بصحته، كما صرح بذلك الترمذي، فلا يعارض الأحاديث الصحيحة التي بلغت حد الشهرة. وجوز صاحب «التنقيح»، أن يكون ابن مسعود نسي الرفع كما نسي غيره. قال الزيلعي في «نصب الراية» نقلاً عن صاحب «التنقيح»: ليس في نسيان ابن مسعود لذلك ما يستغرب؛ فقد نسي ابن مسعود من القرآن، ما لم يختلف فيه المسلمون بعد، وهم المعوذتان، ونسي ما اتفق العلماء على نسجه، كالتطبير، ونسي كيف قيام الاثنين خف لإمام. ونسي ما لا يختلف العلماء فيه، أن النبي ﷺ صلى الصبح، يوم البحر، في وقتها، ونسي كيفية جمع النبي ﷺ بعبارة، ونسي ما لم يختلف العلماء فيه، من وضع المرفق واساعد على الأرض في السجود، ونسي كيف يقرأ النبي ﷺ: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ [البقرة: ٣]. وإذا جاز على ابن مسعود أن ينسى مثل هذا في الصلاة، كيف لا يحور أن ينسى مثله في رفع اليدين؟

(١) حدو منكبه أي مسوية منكبه تمد.

الرابعة، عند القيام إلى الركعة الثالثة: فعن نافع، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه كان إذا قام من الركعتين، رفع يديه، ورفع ذلك ابن عمر إلى النبي ﷺ. رواه البخاري، وأبو داود، والنسائي. [سبق تحريجه]. وعن عدي، في وصف صلاة النبي ﷺ، أنه كان إذا قام من السجدة، رفع يديه حدود مكبيه، وكبير. رواه أبو داود، وأحمد، والترمذي وصححه. [أبو داود عن عدي (٧٤٤) والترمذي (٣٠٤) عن أبي حميد، وأحمد (٩٣/١) عن عدي]. والمراد بالسجدة الركعتان.

مساواة المرأة بالرجل في هذه السنة: قال اشوكاني: وأعدم، أن هذه السنة يشترك فيها الرجال والنساء، ولم يرد ما يدل على الفرق بينهما فيها، وكذا لم يرد ما يدل على الفرق بين الرجل والمرأة في مقدار الرفع.

٢- وضع اليمين على الشمال: يندب وضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة، وقد ورد في ذلك عشرون حديثاً، عن ثمانية عشر صحابياً وتابعين عن النبي ﷺ، وعن سهل بن سعد، قال: كان الناس يؤمرون، أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى، في الصلاة. قال أبو حازم: لا أعلم إلا أنه ينمي ذلك إلى رسول الله ﷺ. رواه البخاري، وأحمد، ومالك في «الموطأ». [البخاري (٧٤٠) وأحمد (٥/٣٣٦) ومالك في الموطأ (١/١٥٩)]. قال الحافظ: وهذا حكمه الرفع؛ لأنه محمول على أن الأمر لهم بذلك هو النبي ﷺ. وعنه ﷺ، أنه قال: «إنا معشر الأنبياء أمرنا بتعجيل فطرننا، وتأخير سحورنا، ووضع أيمننا على شمالنا في الصلاة». [الدارقطني (١٠٨٤)]. وعن جابر، قال: «مر رسول الله ﷺ برجل وهو يصلي، وقد وضع يده اليسرى على اليمنى، فانتزعها، ووضع اليمنى على اليسرى». رواه أحمد، وغيره. [أحمد (٣/٣٨١) والدارقطني (١٠٩٣)]. قال النووي: إسناده صحيح. وقال ابن عبد البر: لم يأت فيه عن النبي ﷺ خلاف، وهو قول جمهور الصحابة، والتابعين، وذكره مالك في «الموطأ»، وقال: لم يزل مالك يقبض، حتى لقي الله ﷻ.

موضع وضع اليدين: قال الكمال بن الهمام: ولم يثبت حديث صحيح يوجب العمل، في كون الوضع تحت الصدر، وفي كونه تحت السرة، والمعهود عند الحنفية، هو كونه تحت السرة، وعند الشافعية، تحت الصدر. وعن أحمد قولان، كالمذهبيين، والتحقيق، المساواة بينهما، وقال الترمذي: إن أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، والتابعين، ومن بعدهم يرون، أن يضع الرجل يمينه على شماله في الصلاة، ورأى بعضهم، أن يضعها فوق السرة، ورأى بعضهم، أن يضعها تحت السرة، وكل ذلك واقع عندهم، انتهى. ولكن قد جاءت روايات تفيد، أنه ﷺ كان يضع يديه على صدره؛ فعن هُلب الطائي، قال: «رأيت النبي ﷺ يضع اليمنى على اليسرى على صدره، فوق المفضل». رواه أحمد، وحسنه الترمذي. [الترمذي (٢٥٢) وأحمد (٥/٢٢٦)]. وعن وائل بن حجر، قال: «صليت مع النبي ﷺ، فوضع يده اليمنى على يده اليسرى، على صدره». رواه ابن خزيمة وصححه، ورواه أبو داود، والنسائي، بلفظ: «ثم وضع يده

اليمى على ظهر كفه اليسرى والرسع<sup>(١)</sup> ، والساعد . [س حزيمة (٤٧٩) والنسائي (٨٨٨) وأحمد (٤/ ٣١٨)] . أي ؛ أنه وضع يده اليمى على ظهر اليسرى ورسغها ، وساعدها .

٣- التوجُّه ، أو دُعَاءُ الاستفتاح : يندب للمصنّي أن يأتي بأيّ دعاءٍ من الأدعية ، التي كان يدعو بها النبي ﷺ ، ويستفتح بها الصلاة ، بعد تكبيرة الإحرام ، وقبل القراءة ، ونحن نذكر بعضها فيما يلي :

١- عن أبي هريرة ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا كَبَّرَ في الصلاة ، سَكَتَ هُيبَةً<sup>(٢)</sup> ، قبل القراءة ، فقلت : يا رسول الله ، أأبي أنت وأمي ، أَرَأَيْتَ سَكَوتَكَ بين التكبير والقراءة ما تقول؟ قال : أقول : « اللهم باعد بيني وبين خطاياي ، كما باعدت بين المشرق والمغرب ، اللهم نقني من خطاياي ، كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، اللهم اغسلني بالماء والبرد » . رواه البخاري ، ومسلم ، وأصحاب السنن ، إلا الترمذي . [ابن خاري (٧٤٤) ومسلم (٥٩٨) وأبو داود (٧٨١) والنسائي (٦٠) وابن ماجه (٨٠٥)] .

٢- وعن علي ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة ، كبر ، ثم قال : «وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض ، حنيفاً ، مسلماً ، وما أنا من المشركين ، إن صلاتي ، ونسكي ، ومحياي ، ومماتي لله رب العلمين ، لا شريك له ، وبذلك أمرت وأنا من المسلمين ، اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت ، أنت ربي ، وأنا عبدك ظلمت نفسي ، واعترفت بذنبي ، فاغفر لي ذنوبي جميعاً ، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت ، واهدني لأحسن الأخلاق ، لا يهدي لأحسنها إلا أنت ، واصرف عني سيئها ، لا يصرف عني سيئها إلا أنت ، لبيك وسعديك<sup>(٣)</sup> ، والخير كله في يديك ، والشر ليس إليك ، وأنا بك وإليك ، تباركت وتعاليت ، أستغفرك ، وأتوب إليك » . رواه أحمد ، ومسلم ، والترمذي ، وأبو داود ، وغيرهم . [مسلم (٧٧١) وأبو داود (٧٦٠) والترمذي (٣٤٢١) وأحمد (٩٥٠/١)] .

٣- وعن عمر ، أنه كان يقول بعد تكبيرة الإحرام : «سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك<sup>(٤)</sup> ، ولا إله غيرك » . رواه مسلم بسندٍ منقطع ، والدارقطني [الدارقطني (١١٢٩) والبيهقي في الكبرى (٣٤-٣٥)] . موصولاً ، وموقوفاً على عمر . قال ابن القيم : صحَّ عن عمر ، أنه كان يستفتح به في مقام النبي ﷺ ، ويجهر به ، ويعلمه الناس ، وهو بهذا الوجه في حكم المرفوع ؛ ولذا قال الإمام أحمد : أما أنا ، فأذهب إلى ما روي عن عمر ، ولو أن رجلاً استفتح ببعض ما روي ، كان حسناً .

٤- وعن عاصم بن حميد ، قال : سألت عائشة : بأيّ شيء كان يفتح رسول الله ﷺ قِيَامَ اللَّيْلِ؟

(١) الرسغ : المفصل بين ساعد والكف .

(٢) هَيْبَةٌ : هو من أَلَبَّ إذا أقام به ؛ أي أحلك إجابة بعد إجابة ، قال النووي . قال العلماء ومعناه أن مقيم على صاعته إقامة بعد إقامة . سعدية : قال الأزهري وغيره : معناه مساعدة لأمرك بعد مساعدة ، ومتابعة لديك بعد متابعة . الشر ليس إليك : أي لا يتقرب به إليك ، أو لا يضاف إليك تداناً ، أو لا يصعد إليك ، أو أنه ليس شراً بدسيسة إليك وإنما حلقته بالحكمة بالغة ، وإنما هو شر بالنسبة لمخلوقين .

(٤) ومعنى تعالى حدثك : علا حلالك وعظمتك .



فقلت : لقد سألتني عن شيء ، ما سألتني عنه أحد قبك ، كذا إذا قام ، كبر عشراً<sup>(١)</sup> ، وحمد الله عشراً ، وسبح الله عشراً ، وهللَ عشراً ، واستغفر عشراً ، وقال : « اللهم اغفر لي ، واهدني ، وارزقني ، وعافني » . ويتعوذ من ضيق المقام يوم القيامة . رواه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه . [أبو داود (٧٦٦) ولساني (١٦١٦) وابن ماجه (١٣٥٦)] .

٥- وعن عبد الرحمن بن عوف ، قال : سألت عائشة ، بأي شيء كان نبي الله ﷺ يفتح صلاته ، إذا قام من الليل ؟ قالت : كان إذا قام من الليل ، يفتح صلاته : « اللهم رب جبريل ، وميكائيل ، وإسرافيل ، فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك ، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم » . رواه مسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه . [مسلم (٧٧٠) وأبو داود (٧٦٧) والترمذي (٣٤٢٠) ولساني (١٦٢٤) وابن ماجه (١٣٥٧)] .

٦- وعن نافع بن جبير بن مطعم ، عن أبيه ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول في التطوع : « الله أكبر كبيراً » . ثلاث مرات : « والحمد لله كثيراً » . ثلاث مرات : « وسبحان الله بكراً وأصيلاً » . ثلاث مرات ، « اللهم إني أعوذ بك من الشيطان الرجيم ؛ من همزه ، ونفته ، ونفخه » . قلت : يا رسول الله ، ما همزه ، ونفته ، ونفخه ؟ قال : « أما همزه : فالموتة<sup>(٢)</sup> التي تأخذ بني آدم ، وأما نفخه : الكسر ، ونفته : الشعر » . رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، وابن حبان مختصراً . [أبو داود (٧٦٤) وابن ماجه (٨٠٧) وأحمد (٨٠٤)] .

٧- وعن ابن عباس ، قال : كان النبي ﷺ إذا قام من الليل يتهجد ، قال : « اللهم لك الحمد ، أنت قيم السموات والأرض ومن فيهن ، ولك الحمد ، أنت نور السموات والأرض ومن فيهن ، ولك الحمد ، أنت مالك السموات والأرض ومن فيهن ، ولك الحمد ، أنت الحق ، ووعدك الحق ، ولقاؤك حق ، وقولك حق ، والجنة حق ، والنار حق ، والسيون حق ، ومحمد حق ، والساعة حق ، اللهم لك أسلمت ، وبك آمنت ، وعليك توكلت ، وإليك أنبت ، وبك خاصمت ، وإليك حاكمت ، فاعفر لي ما قدمت وما أخرت ، وما أسررت وما أعلنت ، أنت المقدم وأنت المؤخر ، لا إله إلا أنت ، ولا إله غيرك ، ولا حول ولا قوة إلا بالله » . رواه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، ومالك . [البخاري (١١٢٠) ومسلم (٧٦٩) والترمذي (٣٤١٨) ولساني (١٦١٨) وابن ماجه (١٣٥٥)] . وفي أبي داود ، عن ابن عباس ، أن رسول الله ﷺ كان في التهجد يقوله بعد ما يقول : « الله أكبر » .

٤- الاستعاذة ؛ ينسب لمصبي ، بعد دعاء الاستفتاح وقبل القراءة ، أن يأتي بالاستعاذة ؛ يقول الله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾<sup>(٣)</sup> [الحل : ٩٨] . وهي حديث نافع بن جبير المتقدم ، أنه ﷺ قال : « اللهم إني أعوذ بك من الشيطان الرجيم » . إلخ . وقال ابن المنذر : جاء عن النبي ﷺ ، أنه كان يقول قبل القراءة : « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » .

الإسراء بها : ويسر الإنيان بها سرّاً : قال في «المغني» : ويسر الاستعاذة ، ولا يجهر بها . لا أعلم فيه خلافاً . انتهى . لكن الشافعي يرى التحجير بين الجهر بها ، والإسراء في الصلاة الجهرية ، وروي عن أبي هريرة الجهر بها ، عن طريق ضعيف .

مشروعيتها في الركعة الأولى ، دون سائر الركعات : ولا تشرع الاستعاذة ، إلا في الركعة الأولى ؛ فعن أبي هريرة ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا نهض في الركعة الثانية ، افتتح القراءة بـ «الحمد لله رب العالمين» . ولم يسكت . رواه مسلم . [مسند (٥٩٩)] . قال ابن اقيم : اختلف الفقهاء ، هل هذا موضع استعاذة ، أو لا ؟ بعد اتفاقهم على أنه ليس موضع افتتاح ، وفي ذلك قولان ، هما رواية عن أحمد ، وقد بناهما بعض أصحابه على قراءة الصلاة هل هي قراءة واحدة ، فيكفي فيها استعاذة واحدة ، أو قراءة كل ركعة مستقلة برأسها ؟ ولا نزاع بينهما في أن الافتتاح لمجموع الصلاة ، والاكتفاء باستعاذة واحدة أظهر ؛ للحديث الصحيح . وذكر حديث أبي هريرة ، ثم قال : وإنما يكفي افتتاح واحد ؛ لأنه لم يتخلل القراءتين سكوت ، بل تخللهما ذكر ، فهي كالقراءة الواحدة إذا تخللها حمد الله ، أو تسبيح ، أو تهليل ، أو صلاة على النبي ﷺ ، ونحو ذلك . وقال الشوكاني : الأحوط الاختصار على ما وردت به السنة ، وهو الاستعاذة قبل قراءة الركعة الأولى فقط .

(٥) التَّأْمِينُ : يسر لكل مُصلٍّ ؛ إماماً ، أو مأموماً ، أو منفرداً ، أن يقول : آمين . بعد قراءة الفاتحة ، يجهر بها في الصلاة الجهرية ، ويسر بها في السرية ؛ فعن نعيم الحجر ، قال : صليت وراء أبي هريرة ، فقال : بسم الله الرحمن الرحيم . ثم قرأ بأمر القرآن ، حتى إذا بلغ ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ ، فقال : آمين . وقال الناس : آمين . ثم يقول أبو هريرة بعد السلام : والذي نفسي بيده ، إنني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ . ذكره البخاري تعليقاً<sup>(١)</sup> ، [البخاري (٨٠٣) وأحمد (٢٧٠ / ٢)] . ورواه النسائي ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، وابن السراج . [النسائي (٩٠٤) وابن خزيمة (٦٨٨) وابن حبان (١٧٩٧)] . وفي البخاري ، قال ابن شهاب : وكان رسول الله ﷺ يقول : « آمين » . وقال عطاء : آمين دعاء ، آمن ابن الزبير ومن وراءه ، حتى إن للمسجد للجنة<sup>(٢)</sup> ، وقال نافع : كان ابن عمر لا يدعه ، ويحضهم ، وسمعت منه في ذلك خبراً . [ذكره البخاري تعليقاً في كتاب الأذان باب (١١١) حهر الإمام بالتأمين] . وعن أبي هريرة : كان رسول الله ﷺ إذا تلا : ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ . قال : « آمين » . حتى يسمع من يليه من الصف الأول . رواه أبو داود ، وابن ماجه ، [أبو داود (٩٣٤) وابن ماجه (٨٥٣)] . وقال : حتى يسمعها أهل الصف الأول ، فيرجع بها المسجد . ورواه أيضاً الحاكم ، وقال : صحيح على شرطهما ، والبيهقي ، وقال : حسن صحيح . والدارقطني ، وقال : إسناده حسن . [الحاكم (٢٣٢ / ١) والبيهقي في «الكبرى» (٥٨ / ٢)] . وعن وائل بن حجر ، قال : سمعت رسول الله ﷺ قرأ : ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا

(١) أي إذا أردت قراءة فاستعد ، كقول الله - تعالى - ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ .

(٢) أي من غير ذكر السجد . (٣) جة أي صوت مرتفع .

الضَّالِّينَ». فقال: «آمين». يمدّ بها صوته. رواه أحمد، وأبو داود. [أبو داود (٩٣٢) والترمذي (٢٤٨) وأحمد (٣١٦/٤)]. ولفظه: رفع بها صوته. وحسنه الترمذي، وقال: وبه يقول غير واحد من أهل العلم، من أصحاب السني عليه السلام، والتابعين، ومن بعدهم يرون، أن يرفع الرجل صوته بالتأمين، ولا يخفيها. وقال الحافظ: سند هذا الحديث صحيح. وقال عطية: أدركت مائتين من الصحابة في هذا المسجد، إذا قال الإمام: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ سمعت لهم رجّة «آمين». وعن عائشة، أن النبي ﷺ قال: «ما حسدتكم اليهود على شيء، ما حسدتكم على السلام والتأمين حنف الإمام». رواه أحمد، وابن ماجه. [ابن ماجه (٨٥٦) والبخاري في «الأدب المفرد»: (٩٨٨)].

استحباب موافقة الإمام فيه: ويستحبّ للمأموم أن يوافق الإمام، فلا يسبقه في التأمين، ولا يتأخر عنه؛ فعن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا قال الإمام: ﴿صِرْطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ غَيْرَ الْمَضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ». فقولوا: آمين؛ فإن من وافق قوله قول الملائكة، غفر له ما تقدم من ذنبه». رواه البخاري. [البخاري (٧٨٢) والنسائي (٩٢٨)]. وعنه، أن النبي ﷺ قال: «إذا قال الإمام: ﴿صِرْطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ غَيْرَ الْمَضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ». فقولوا: آمين<sup>(١)</sup>؛ فإن الملائكة يقولون: آمين. وإن الإمام يقول: آمين. فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة، غفر له ما تقدم من ذنبه». رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي [البخاري (٧٨٢)، والنسائي (٩٢٦)]. وعنه، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أمّن الإمام، فأمنوا؛ فإن من وافق تأمينه تأمين الملائكة، غفر له ما تقدم من ذنبه». رواه الجماعة. [البخاري (٧٨٠) ومسلم (٤١٠) وأبو داود (٩٣٦) والترمذي (٢٥٠) والنسائي (٩٢٧)].

معنى «آمين»: ولفظ «آمين» يُقصر ألفه، ويمدّ، مع تحفيف الميم، ليس من الفاتحة، وإنما هو دعاء معناه: اللهم استجب.

(٦) القراءة بفد الفاتحة: يسرّ للمصلي، أن يقرأ سورة، أو شيئاً من القرآن بعد قراءة الفاتحة، في ركعتي الصبح والجمعة، والأوليين من الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء، وجميع ركعات النفل؛ فعن أبي قتادة، أن النبي ﷺ كان يقرأ في الظهر، في الأوليين، بأثم الكتاب وسورتين، وفي الركعتين الآخرين، بأثم الكتاب، ويسمعنا الآية أحياناً، ويطول في الركعة الأولى، ما لا يطول في الثانية، وهكذا في الصبح. رواه البخاري، ومسلم، وأبو داود، وزاد، قال: فظننا، أنه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة الأولى. [البحاري (٧٥٩) ومسلم (٤٥١) وأبو داود (٧٩٩)].

وقال جابر بن سمرة: شكّا أهل الكوفة سعداً إلى عمر، فعزله، واستعمل عليهم عمارة، فشكوا، حتى ذكروا أنه لا يحسن يصلي، فأرسل إليه، فقال: يا أبا إسحاق، إن هؤلاء يزعمون أنك لا تحسن تصلي؟ قال أبو إسحاق: أما أنا والله، فإني كنت أصلي بهم صلاة رسول الله ﷺ، ما أحرّم عنها<sup>(٢)</sup> أصلي صلاة

(١) قال الخطابي: معنى قوله ﷺ: «إذا قال الإمام ولا الضالين» فقولوا: «آمين» أي مع الإمام، حتى يقع تأمينكم وتأمينه مقاً. وأما قوله: «إذا أمر أمراء»، فإنه لا يحالعه، ولا يدل على أنهم يؤجرونه عن وقت تأمينه، وإنما هو كقول مقاتل: إذا رحل الأمير فارحبوا، يعني إذا أحد الأمير في رحيل فتهيئوا للارتحال؛ لتكون رحلتكم مع رحلته. وبيان هذا في الحديث الآخر: «أن الإمام يقول آمين» إلى آخر الحديث.

(٢) ما أحرّم عنها أي أقص.

العتشاء، فأركد في الأولين<sup>(١)</sup>، وأخف في الآخرين. قال: ذاك الظن بك، يا أبا إسحاق. فأرسل معه رجلاً، أو رجلاً إلى الكوفة، فسأل عنه أهل الكوفة، ولم يدع مسحاً إلا سأل عنه، ويشنون عليه معروفًا، حتى دخل مسجدًا لبني عيسى، فقام رجل منهم، يقال له: أسامة بن قتادة. يكنى أبا سعدة، فقال: أما إذا ناسدتنا الله، فإن سعدًا كان لا يسير بالسرية، ولا يقسم بالسوية، ولا يعدل في القضية. قال سعد: أما والله، لأدعون ثلاثًا؛ اللهم، إن كان عبدك هذا كاذبًا. قام رباً وسمعةً، فأطل عمره، وأطل فقره، وعرضه للفتن. وكان بعد يقول: شيخ مفتون، أصابتنى دعوة سعد. قال عبد الملك: فأنا رأيته بعد، قد سقط حاجباه على عينيه من الكبر، وأنه ليتعرض للحواري في الطريق يغمزهن. رواه البخاري. [البخاري (٧٥٥)]. وقال أبو هريرة: في كل صلاة يقرأ، فما أسمعنا رسول الله ﷺ، أسمعناكم، وما أخفى عنا، أخفينا عنكم، وإن لم ترد على أم القرآن أجزأت، وإن زدت فهو خير. رواه البخاري. [البخاري (٧٧٢)] ومسلم (٣٩٦) (٤٣).

**كيفية القراءة بعد الفاتحة:** والقراءة بعد الفاتحة تجوز على أي نحو من الأنحاء؛ قال الحسين: غرونا خراسان، ومعنا ثلثمائة من الصحابة، فكان الرجل منهم يصلي بنا، فيقرأ الآيات من السورة، ثم يركع. وعن ابن عباس، أنه قرأ الفاتحة، وآية من البقرة في كل ركعة. رواه الدارقطني [الدارقطني (١٢٦٤)]. يساند قوي. وقال البخاري: في باب الجمع بين السورتين في الركعة، والقراءة بالخواتيم، وبسورة قبل سورة، وبأول سورة. ويذكر عن عبد الله بن السائب: قرأ النبي ﷺ «المؤمنون» في الصبح، حتى إذا ذكر موسى وهارون، أو ذكر عيسى، أخذته سعدة، فركع. وقرأ عمر في الركعة الأولى بمائة وعشرين آية من البقرة، وفي الثانية بسورة من المثاني. وقرأ الأحنف بالكهف في الأولى، وفي الثانية بيونس، أو يوسف. وذكر، أنه صلى مع عمر الصبح بهما، وقرأ ابن مسعود بأربعين آية من الأنفال، وفي الثانية بسورة من المفصل. [البخاري معلقاً في كتاب الأذان باب (١٠٦): الجمع بين السورتين في الركعة]. وقال قتادة، فيمن قرأ سورة واحدة في ركعتين، أو يردد سورة في ركعتين: كل كتاب الله. وقال عبيد الله بن ثابت، عن أنس: كان رجل من الأنصار يؤمهم في مسجد قباء، وكان كلما افتتح سورة، يقرأ بها لهم في الصلاة، مما يقرأ به، افتتح ب: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، حتى يفرغ منها، ثم يقرأ سورة أخرى معها، وكان يصنع ذلك في كل ركعة، فكتمه أصحابه، فقالوا: إنك تفتتح بهذه السورة، ثم لا ترى أنها تجزئك، حتى تقرأ بأخرى، فإما أن تقرأ بها، وإما أن تدعها، وتقرأ بأخرى. فقال: ما أنا بشاركها، إن أحببتم أن أؤمكم بذلك فعلت، وإن كرهتم تركتكم. وكانوا يرون أنه من أفضلهم، وكرهوا أن يؤمهم غيره. فلما أتاهم النبي ﷺ، أحبروه الخبر، فقال: «يا فلان، ما يمنعك أن تفعل ما يأمرك به أصحابك، وما يحملك على لزوم هذه السورة في كل ركعة؟» فقال: إني أحبها. فقال: «حبك إياها أدخلك الجنة». [البخاري (٧٧٤)]. وعن رجل من جهينة، أنه سمع النبي ﷺ يقرأ في الصبح: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ﴾ [الزلزلة: ١]. في

(١) فأركد في الأولين: أي أطول فيهما القراءة.



وقال . ما لك تقرأ في المغرب بقصار المفصل ، وقد رأيت رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب طولي الطويلين؟ قال : قلت . وما طولي الصوليين؟ قال : «الأعراف» . وهذا حديث صحيح ، رواه أهل السنن . وذكر النسائي ، عن عائشة . رضي الله عنها . أن النبي ﷺ قرأ في المغرب سورة «الأعراف» . فرقها في الركعتين . [النسائي (٩٩٠)] . فالحافظة فيها على الآية والسورة من قصار المفصل ، خلاف السنة . وهو فعل مروان بن الحكم .

**القراءة في العشاء:** وأما اعتناء الآخرة ، فقرأ فيها ﷺ : ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [النبي : ١] . ووقت لمعاد فيها ب : ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [شمس : ١] . و﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى : ١] ، ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [ليل : ١] ، ونحوها . وأنكر عليه قراءته فيها (البقرة) بعد ما صلى معه ، ثم ذهب إلى بني عمرو بن عوف ، فأعادها لهم بعد ما مضى من الليل ما شاء الله ، وقرأ «البقرة» ، ولهذا قال له : «أفتأت أنت ، يا معاذ؟» . [البحاري (٧٠٥) ومسنده (٤٦٥) وأبو دود (٧٩٠) والنسائي (٨٣٤)] . فتعلق النقادون بهذه الكلمة ، ولم يلتفتوا إلى ما قبلها ، ولا إلى ما بعدها .

**القراءة في الجمعة:** وأما الجمعة ، فكان يقرأ فيها بسورة «الجمعة» ، و«المنافقون» أو «الغاشية» كاملتين ، وسورة «سبح» ، و«الغاشية» . وأما الاختصار على قراءة أواخر السورتين من : ﴿يَتَأْتِيَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ . إلى آخرها ، فلم يفعله قط ، وهو مخالف لهديه الذي كان يحافظ عليه .

**القراءة في العيدين:** وأما القراءة في الأعياد ، فتارة يقرأ سورة «ق» ، و«اقرب» كاملتين ، وتارة سورة «سبح» ، و«الغاشية» ، وهذا هو الهدي الذي استمر عليه ، إلى أن لقي الله ﷻ ، لم ينسخه شيء ، ولهذا أخذ به خلفاؤه الراشدون من بعده ؛ فقرأ أبو بكر رضي الله عنه في الفجر سورة «البقرة» ، حتى سلم منها قريباً من طلوع الشمس ، فقالوا : يا خليفة رسول الله ، كادت الشمس تطلع . فقال : لو طلعت ، لم تجدنا غافلين . وكان عمر رضي الله عنه يقرأ فيها ب : «يوسف» ، و«النحل» ، و«هود» ، و«بني إسرائيل» ، ونحوها من السور ، ولو كان تطويله ﷺ منسوخاً ، لم يخف على خلفائه الراشدين ، ويطلع عليه النقادون . وأما الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه ، عن جابر بن سمرة ، أن النبي ﷺ كان يقرأ في الفجر ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ [ق : ١] ، وكانت صلاته بعد تخفيفاً ، فالمراد بقوله : أي بعد الفجر ، أي ؛ أنه كان يطيل قراءة الفجر أكثر من غيرها ، وصلاته بعدها تخفيفاً . [مسند (٤٥٨)] . ويدل على ذلك قول أم الفضل . وقد سمعت ابن عباس يقرأ : ﴿وَالْمُرْسَلَاتُ عُرْفًا﴾ [مرسلات : ١] . فقالت : يا بني ، لقد ذكرتني بقراءة هذه السورة ، إنها لآخر ما سمعت من رسول الله ﷺ يقرأ بها في المغرب . فهذا في آخر الأمر إلى أن قال : وأما قوله ﷺ : «أيكم أم بالناس ، فيخفف» . [البحاري (٧٠٣) ومسنده (٤٦٧) بألفاظ متقاربة] . وقول أسب : كان رسول الله ﷺ أخف الناس صلاة في تمام . فالتخفيف أمر نسبي . يرجع إلى ما فعله النبي ﷺ وواظب عليه ، لا إلى شهوة المأمومين ، فإنه ﷺ لم يكن يأمرهم بأمر ، ثم يخالفه ، وقد علم أن من وراءه الكبير ، والصغير ، وذا الحاجة ، فالذي فعله هو التخفيف الذي أمر به ، فإنه كان يكر أن تكون

صلاته أطول من ذلك ، بأضعاف مضاعفة ، فهي حفيضة بالنسبة إلى أطول منها . وهدية النبي وطب علته هو احكامه على كل ما تزارع عليه المتنازعون . ويدل به ما رواه السنائي ، وغيره ، عن ابن عمر ، قال : كان رسول الله ﷺ يأمرنا بالتحفيف ، ويؤمرنا بـ ﴿ وَالصَّغْتِ ﴾ ، [ سنائي ( ٨٢٥ ) ] . والقراءة بـ ﴿ وَالصَّغْتِ ﴾ من التحفيف الذي كان يأمر به .

**قراءة سورة بعينها :** وكان ﷺ لا يعين سورة في الصلاة بعينها ، لا يقرأ إلا بها ، إلا في الجمعة والعيد ، وأما في سائر اصوات ، فقد ذكر أبو داود ، في حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن حده . أنه قال : ما من المفضل سورة ، صغيرة ولا كبيرة ، إلا وقد سمعت رسول الله ﷺ يؤم الناس بها في الصلاة المكتوبة . [ أبو داود ( ٨١٤ ) ] والبيهقي في الكرى ( ٣٨٨ / ٢ ) . وكان من هديه قراءة السور كاملة ، وربما قرأها في الركعتين ، وربما قرأ أول السورة . وأما قراءة أواخر السور وأواسطها ، فلم يحفظ عنه ، وأما قراءة السورتين في الركعة ، فكان يفعلها في النافلة ، وأما في الفرض ، فلم يحفظ عنه ، وأما حديث ابن مسعود : إني لأعرف النظائر التي كان رسول الله ﷺ يقرن يسهن السورتين في الركعة ؛ « الرحمن » ، و « اللحم » في ركعة ، و « اقترت » ، و « الحاقة » في ركعة ، و « الصور » ، و « الداريات » في ركعة ، و « إذا وقعت » ، و « بول » في ركعة . . . الحديث . فهذا حكاية فعل لم يعتد محله ، هل كان في الفرض ، أو في النفل ؟ وهو محتمل . وأما قراءة سورة واحدة في ركعتين معاً ، فقلما كان يفعلها . وقد ذكر أبو داود ، عن رجل من جهينة ، أنه سمع رسول الله ﷺ يقرأ في الصبح : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتْ ﴾ في الركعتين كليهما ، قال : فلا أدري ، أنسي رسول الله ﷺ ، أم قرأ ذلك عمداً . [ سبق تحريجه ] .

**إطالة الركعة الأولى في الصبح :** وكان ﷺ يطيل الركعة الأولى على الثانية من صلاة الصبح . ومن كل صلاة ، وربما كان يطيلها ، حتى لا يسمع وقع قدم ، وكان يطيل صلاة الصبح أكثر من سائر الصلوات . وهذا ؛ لأن قرآن الفجر مشهود ؛ يشهده الله تعالى وملائكته . وقيل : يشهده ملائكة انبيل والنهار . والقولان مبنيان على أن النزول الإنهائي ، هل يدوم إلى انقضاء صلاة الصبح ، أو إلى طلوع الفجر ؟ وقد ورد فيه هذا وهذا .

وأيضاً ، فإنها لما نقص عدد ركعاتها ، جعل تطويلها عوضاً عما نقصت من العدد ، وأيضاً ، فإنهم لم يأخذوا بعُد في استقبال المعاش ، وأسباب الدنيا ، وأيضاً ، فإنها تكون في وقت تواطأ فيه السمع ، ولللسان ، والقلب ؛ عراغه ، وعدم تمكنه من الاشتغال فيه ؛ فيفهم القرآن ، ويتدبره ، وأيضاً ، فإنها أساس العمل وأوله ، فأعطيت فضلاً من الاهتمام بها وتطويلها ، وهذه أسرار ، إنما يعرفها من له الثفات إلى أسرار الشريعة ، ومقاصدها ، وحكمها .

**صفة قراءته ﷺ :** وكانت قراءته مدداً ، يقف عند كل آية ، ويمد بها صوته . انتهى كلام ابن القيم .  
ما يستحب أثناء القراءة : يسر أثناء القراءة ، تحسين الصوت وترتيبه ؛ ففي الحديث ، أن النبي ﷺ قال : « رَيُّوا أصواتكم بالقرآن » . [ أبو داود ( ١٤٦٨ ) ] ولساني ( ١٠١٤ ) وإسناده ( ١٣٤٢ ) عن البراء . وقال : « ليس مما من لم يتعن بالقرآن » . [ إسحاري ( ٧٥٢٧ ) عن أبي هريرة ، وأبو داود ( ١٤٦٩ ) وأحمد ( ١ / ١ ) ]

(١٧٢) عن سعد] . وقال : «إن أحسن لباس صوتاً بالقرآن الذي إذا سمعتموه ، حسبتموه يحشى لله» . [اس  
 ماحه (١٣٣٩)] . وقال : «ما أذن الله لشيء<sup>(١)</sup> ، ما أذن لشيء حسن الصوت ، يتعنى بالقرآن» . [البحري  
 (٧٥٤٤) ومسلم (٧٩٢) وأبو داود (١٤٧٣)] . قال النووي : يسر لكل من قرأ في الصلاة أو غيرها ، إذا مر  
 بآية رحمة ، أن يسأل الله تعالى من فضله ، وإذا مر بآية عذاب ، أن يستعيد به من النار ، أو من العذاب ،  
 أو من لشر ، أو من المكروه ، أو يقول . اللهم إني أسألك العافية أو نحو ذلك ، وإذا مر بآية تنزيه لله ﷻ نزه  
 الله ، فقال : سبحانه وتعالى . أو : تبارك الله رب العالمين ، أو : جلّت عظمتك ربنا ، أو نحو ذلك . وروينا عن  
 حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال : صليت مع النبي ﷺ ذات ليلة ، فافتتح القرة ، فقلت : يركع عند المائة ، ثم  
 مضى ، فقلت : يصلي بها في ركعة ، فمضى ، فقلت : يركع بها ، ثم افتتح (آل عمران) ، فقرأها ، ثم افتتح  
 (الساء) ، فقرأها ، يقرأ مترسلاً ، إذا مر بآية تسبيح سبح ، وإذا مر بسؤال سأل ، وإذا مر بتعوذ تعوذ . رواه  
 مسلم . [مسلم (٧٧٢) وأحمد (٣٨٤ / ٥) و٣٩٧] . قال أصحابنا : يستحب هنا ، التسبيح والسؤال ،  
 والاستعادة للقارئ في الصلاة وغيرها ، وللإمام ، والمأموم ، والمفرد ؛ لأنه دعاء ، فاستووا فيه ، كالتأمين ،  
 ويستحب لكل من قرأ : ﴿ أَلَسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ الْخَفِيَّاتِ ﴾ [النور : ٧] . أن يقول : بلى ، وأنا على ذلك من  
 الشاهدين . وإذا قرأ : ﴿ أَلَسَ دَيْكَ بِقَدِيرٍ عَلَىٰ أَلْ يَخْتِى تَمُودُ ﴾ [القيامة : ٤٠] . قال : بلى ، أشهد . وإذا  
 قرأ : ﴿ فَيَأْتِي حَبِيبٌ نَعْدُهُ يُؤْمِنُ ﴾ [المزملات : ٥٠] . قال : آمنت بالله . وإذا قال : ﴿ سَجَّ أَمَّ رَبِّكَ لَا تُعَلِّى ﴾  
 [الأعلى : ١٠] . قال : سبحان ربي الأعلى . ويقول هذا في الصلاة ، وغيرها .

**مواضع الجهر ، والإسرار بالقراءة :** والسنة أن يحجر المصلي في ركعتي الصبح والجمعة ، والأوليين من  
 المغرب والعشاء ، والعديد ، والكسوف ، والاستسقاء ، ويسر في الظهر ، والعصر ، وثلاثة المغرب ،  
 والآخرين من العشاء . وأما بقية الوافل ، فالنهارية لا حهر فيها ، والليلية يحير فيها بين الجهر والإسرار  
 والأفضل التوسط ؛ مر رسول الله ﷺ ليلة أبي بكر وهو يصلي يحفض صوته ، ومر بعمر وهو يصلي  
 رافعاً صوته ، فمما اجتمعا عنده ، قال : «يا أبا بكر ، مررت بك وأنت تصلي تحفض صوتك» .  
 فقال : يا رسول الله ، قد أسمع من حاجيت . وقال لعمر : «مررت بك وأنت تصلي رافعاً صوتك» .  
 فقال : يا رسول الله ، أوقظ الوسنان ، وأصرد الشيطان . فقال ﷺ : «يا أبا بكر ارفع من صوتك شيئاً» .  
 وقال عمر : «حفض من صوتك شيئاً» . رواه أحمد ، وأبو داود . [أبو داود (١٣٢٩)] وترمذي (٤٤٧)  
 وأحمد (١٠٩ / ١) . وإن نسي ، فأسر في موضع الجهر ، أو حهر في موضع الإسرار . فلا شيء عليه ، وإن  
 تذكر أثناء قراءته ، نسي عليها .

**القراءة خلف الإمام :** الأصل . أن الصلاة لا تصح إلا بقراءة سورة الفاتحة في كل ركعة من ركعات  
 الفرص والنفل ، كما تقدم في فرائض الصلاة ، إلا أن المأموم تسقط عنه القراءة ، ويحب عليه الاستماع  
 والإنصات في الصلاة الجهرية ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَذِكْرُكَ الْقُرْآنَ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾  
 [الأعراف : ٢٠٤] . ولقول رسول الله ﷺ : «إذا كبر الإمام فكثروا ، وإذا قرأ فأنصتوا» . صححه مسلم ،

(١) ما أذن الله ، أذن - ستمع .



[مسند (٤٠٤) (٦٣) ج ١ ص ٨٤٦ (٨٤٦) ١٠٠٠ (٤٢٠ / ٢) . وعلى هذا يحمل حديث «من كان له إمام ، فقرأه الإمام له قراءة» [نرد به ابن مسعود (٨٥٠) ] . أي ؛ أن قراءة الإمام له قراءة في الصلاة الجهرية ، وأما الصلاة السرية ، فالقراءة فيها واجبة على المأموم ، وكذا تجب عليه القراءة في الصلاة الجهرية ، إذا كان بحيث لا يتمكن من الاستماع للإمام . قال أبو بكر بن العربي : والذي يرجحه ، وحبوب القراءة في الأسرار ؛ لعموم (١) الأخبار ، أما الجهر ، فلا سبيل إلى القراءة فيه لثلاثة أوجه :

أحدها : أنه عمل أهل المدينة .

الثاني : أنه حكم القرآن ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ [الأعراف : ٢٠٤] . وقد عضدته السنة بحديثين ؛ أحدهما ، حديث عمران بن حصين : «قد (٢) علمت أن بعضكم خالجيها» (٣) . [مسند (٣٩٨) وأحمد (٤٢٦) ] . الثاني ، قوله : «وإذا قرأ فأنصتوا» .

الثالث : الترجيح ، إن القراءة مع الإمام لا سبيل إليها ، فمتى يقرأ ؟ فإن قيل : يقرأ في سكتة الإمام . قلنا : السكوت لا يلزم الإمام ، فكيف يُركب فرض على ما ليس بفرض ؟ لا سيما وقد وجدنا وجهها للقراءة في الجهر ، وهي قراءة القلب بالتدبر ، والتفكير ، وهذا نظام القرآن ، والحديث ، وحفظ العبادة ، ومراعاة السنة ، وعمل بالترجيح . انتهى . وهذا اختيار الزهري ، وابن المبارك ، وقول مالك ، وأحمد ، وإسحاق ، ونَصَرَهُ ، وَرَجَّحَهُ ابن تيمية .

(٧) تَكْيِيزَاتُ الْإِنْتِقَالِ : يكبر في كل رفع وخفض ، وقيام وقعود ، إلا في الرفع من الركوع ، فإنه يقول : سمع الله لمن حمده ؛ فعن ابن مسعود قال : رأيت رسول الله ﷺ يكبر في كل خفض ورفع ، وقيام وقعود . رواه أحمد ، والنسائي ، والترمذي وصححه . [الترمذي (٢٥٣) والنسائي (١١٤١) وأحمد (١/٣٨٦) ] . ثم قال : والعمل عليه عند أصحاب النبي ﷺ ؛ منهم أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، وغيرهم ، ومن بعدهم من التابعين ، وعليه عامة الفقهاء والعلماء ، انتهى . فعن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ، أنه سمع أبا هريرة ، يقول : كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة ، يكبر حين يقوم ، ثم يكبر حين يركع ، ثم يقول : «سمع الله لمن حمده» . حين يرفع صلبه من الركعة ، ثم يقول ، وهو قائم : «ربنا لك الحمد» . قبل أن يسجد ، ثم يقول : «الله أكبر» . حين يهوي ساجداً ، ثم يكبر حين يرفع رأسه ، ثم يكبر حين يقوم من الجلوس في اثنتين ، ثم يفعل ذلك في كل ركعة ، حتى يفرغ من الصلاة . قال أبو هريرة كانت هذه صلاته ، حتى فارق الدنيا . رواه أحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود [لحارث (٧٨٩) ، ومسند (٣٩٢) (٢٨) ، وأبو داود (٨٣٦) ، وأحمد (٤٥٤/٢) ] . وعن عكرمة ، قال : قلت لأبي عباس : صليت الظهر بابطحاء خلف شيخ أحمق ، فكبر اثنتين وعشرين تكبيرة ، يكبر إذا سجد ، وإذا رفع رأسه . فقال

(١) أدلة وحبوب القراءة التي تقدم بكلام عنها في فريض الصلاة .  
(٢) «له سي يسمي» ، ثم سمع رجلاً يقرأ حمده ﴿ سَمِعَ اللَّهُ رَجَاكَ أَلْأَعْلَى ١ ﴾ .  
(٣) حسب ما عبيد

ابن عباس: تلك صلاة أبي القاسم عليه السلام. روه أحمد، والبخاري. [بخاري (٧٨٨) وأحمد (١) ٢١٨ ٢٠٢]. ويستحب أن يكون تداء التكبير، حين يشرع في الاستقبال.

(٨) هَيَاثُ الرُّكُوع: الواجب في ركوع مجرد الانحناء، بحيث تصل اليدين إلى الركبتين، ولكن السنة فيه تسوية الرأس بعنق، والاعتماد بيدي على الركبتين، مع مجافاةهما عن الخنبيين. وتريح لأصابع على اركعة والساق، وسط الظهر؛ فعن عتبة بن عامر، أنه ركع، فجافى يديه، ووضع يديه على ركبتيه. وفرج بين أصابعه من وراء ركبتيه. وقال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يصلي. روه أحمد، وأبو داود، والنسائي. [أبو داود (٨٦٣) والنسائي (١٠٣٦) وأحمد (١١٩/٤)]. وعن أبي حميد، أن النبي ﷺ كان إذا ركع، اعتدل. ولم يصوب رأسه، ولم يقنعه،<sup>(١)</sup> ووضع يديه على ركبتيه، كأنه قابض عليهما. روه النسائي. [ترمذي (٣٠٤) والنسائي (١٠٣٨)]. وعند مسلم، عن عائشة. رضي الله عنها. كان إذا ركع، لم يشخص رأسه ولم يصوبه، ولكن بين ذلك. [مسلم (٤٩٨) مطولاً]. وعن علي عليه السلام قال: كان رسول الله ﷺ إذا ركع، ووضع قدح من ماء على ظهره، لم يهرق<sup>(٢)</sup>. روه أحمد، وأبو داود في «مراسيمه». [أحمد (١٢٣/١) وأبو داود في المراسيم برقم (٤٣)]. وعن مصعب بن سعد، قال: صليت إلى جانب أبي، فطبقت بين كفي، ثم وصعتهما بين فخذي، فنهاني عن ذلك، وقال: كنا نفعل هذا، فأمرنا أن نضع أيدينا على الركب. روه الجماعة. [بخاري (٧٩٠) ومسلم (٥٣٥) وأبو داود (٨٦٧) وترمذي (٢٥٩) والنسائي (١٠٣١) وابن ماجه (٨٧٣)].

(٩) الذُّكْرُ فِيهِ: يستحب الذكر في الركوع، بلفظ: سبحان ربي العظيم؛ فعن عتبة بن عامر، قال: لما نزلت: ﴿مَنْحَ بِسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٧٤]. قال لنا النبي ﷺ: «اجعلوها في ركوعكم». روه أحمد، وأبو داود، وغيرهما بإسناد جيد. [أبو داود (٨٦٩) وابن ماجه (٨٨٧) وأحمد (١٥٥/٤)]، وعن حذيفة، قال: صليت مع رسول الله ﷺ، فكان يقول في ركوعه: «سبحان ربي العظيم». روه مسلم، وأصحاب السنن. [مسلم (٧٧٢) وأبو داود (٨٧١) وترمذي (٢٦٢) والنسائي (١٠٤٥) وابن ماجه (٨٨٨)]. وأما لفظ: «سبحان ربي العظيم، وبحمده». [أبو داود (٨٧٠) من حديث عتبة بن عامر]. فقد جاء من عدة طرق، كلها ضعيفة. قال الشوكاني: ولكن هذه الطرق تتعاضد، ويصح أن يقتصر المصلي على التسبيح، أو يضيف إليه أحد الأذكار الآتية:

١- عن علي عليه السلام أن النبي ﷺ كان إذا ركع، قال: «اللهم لك ركعت، وبك آمنت، ولك أسلمت، أنت ربي، حشع سمعي، وبصري، ومحي، وعظمي، وعصبي، وما استقلت به قدمي لله رب العالمين». روه أحمد، ومسلم، وأبو داود، وغيرهم. [مسلم (٧٧١) من حديث صويل وأبو داود (٧٦٠) وأحمد (٩٤/١) ٩٥].

(١) صوب بمس، أي أسند جمعه. برفعه إلى عسى

(٢) يهرق يصب منه شيء لا ستر، صهره

٢- عن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ كان يقول في ركوعه ، وسجوده : «سبح . قدوس<sup>(١)</sup> ، رب الملائكة والروح» . [مسلم (٤٨٧) وأحمد (٣٥ / ٦) .]

٣- وعن عوف بن مالك الأشجعي ، قال : قمت مع رسول الله ﷺ ليلة ، فقام ، فقرأ سورة البقرة ، إلى أن قال : فكان يقول في ركوعه : «سبحان ذي الجبروت ، والملكوت ، والكبرياء ، والعظمة» . رواه أبو داود ، والترمذي ، والسنائي . [أبو داود (٨٧٣) والترمذي في الشمائل (٣١٤) . والسنائي (١٠٤٨) .]

٤- وعن عائشة ، قالت : كان رسول الله ﷺ أكثر أن يقول في ركوعه وسجوده : «سبحانك اللهم ربنا وبحمدك ، اللهم اغفر لي» . يتأول القرآن<sup>(٢)</sup> . رواه أحمد ، البخاري ، ومسلم ، وغيرهم . [البخاري (٨١٧) ومسلم (٤٨٤) وأحمد (٤٣ / ٦) .]

(١٠) أذكارُ الرفع من الركوع ، والاعتدال : يستحب للمصلي ؛ إماماً ، أو مأموماً ، أو منفرداً ، أن يقول عند الرفع من الركوع : سمع الله لمن حمده . فإذا استوى قائماً ، فليقل : ربنا ولك الحمد . أو : اللهم ربنا ولك الحمد ؛ فعن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ كان يقول : «سمع الله لمن حمده» . حين يرفع صلبه من الركعة ، ثم يقول ، وهو قائم : «ربنا ولك الحمد» . رواه أحمد ، والشيخان . [البخاري (٧٨٩) ومسلم (٣٩٢) (٢٨) . وفي البخاري ، من حديث أنس : «وإذا قال : سمع الله لمن حمده . فقولوا : اللهم ربنا ولك الحمد» . [انظر الحديث الذي يبه] . يرى بعض العلماء ، أن المأموم لا يقول : سمع الله لمن حمده . بل إذا سمعها من الإمام ، يقول : اللهم ربنا ولك الحمد ؛ لهذا الحديث ، ولحديث أبي هريرة ، عند أحمد وغيره ، أن رسول الله ﷺ قال : «إذا قال الإمام : سمع الله لمن حمده . فقولوا : اللهم ربنا ولك الحمد ؛ فإن من وافق قوله قول الملائكة ، غفر له ما تقدم من ذنبه» . [البخاري (٧٩٦) . لكن قول رسول الله ﷺ : «صلوا كما رأيتموني أصلي» . [سبق تخريجه] . يقتضي ، أن يجمع كل مصلي بين التسبيح والتحميد ، وإن كان مأموماً ، ويجب عما استدل به القائلون ، بأن المأموم لا يجمع بينهما ، بل يأتي بالتحميد فقط ، بما ذكره النووي ، قال : قال أصحابنا : فمعناه ، قولوا : ربنا لك الحمد . مع ما قد علمتموه من قول : سمع الله لمن حمده . وإنما خص هذا بالذكر ؛ لأنهم كانوا يسمعون جهر النبي ﷺ : «سمع الله لمن حمده» . فإن السنة فيه الجهر ، ولا يسمعون قوله : «ربنا لك الحمد» . لأنه يأتي به سرّاً ، وكانوا يعلمون قوله ﷺ : «صلوا كما رأيتموني أصلي» . [سبق تخريجه] مع قاعدة التأسي به ﷺ مطلقاً ، وكانوا يوافقون في : «سمع الله لمن حمده» . فلم يحتج إلى الأمر به ، ولا يعرفون : «ربنا لك الحمد» . فأمرؤا به ، هذا أقل ما يقتصر عليه في التحميد ، حين الاعتدال ، ويستحب الزيادة على ذلك بما جاء في الأحاديث الآتية :

١- عن رفاعه بن رافع ، قال : كنت نعلتي يوماً وراء النبي ﷺ ، فلما رفع رسول الله ﷺ رأسه من

(١) سبح قدوس - المصباح فيها ، هم لأول وهما حرم شتداً محذوف تقديره أنت . معهما أنت منزه ومصر عن كل ما لا يليق بحالات .

(٢) يتأول قرآن أي يعمل بقول الله - تعالى - ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ﴾

الركعة ، وقال : «سمع الله لمن حمده» . قال رجل وراءه . رسا لك الحمد حمداً كثيراً ، طيباً ، مباركاً فيه . فلما انصرف رسول الله ﷺ ، قال : «من أتاكم أمراً؟» قال الرجل : أنا يا رسول الله . فقال رسول الله ﷺ : «لقد رأيت بضعة<sup>(١)</sup> وثلاثين ملكاً يتندرونها ، أيهم يكتبها أولاً» . رواه أحمد ، والبخاري ، ومالك ، وأبو داود . [البخاري (٧٩٩) وأبو داود (٧٧/٢) وأحمد (٣٤٠/٤) ومالك (٢١٢/١)] .

٢ - وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان إذا رفع من الركعة ، قال : «سمع الله من حمده ، ربنا ولك الحمد ، ملء<sup>(٢)</sup> السموات والأرض وما بينهما ، وملء ما شئت من شيء بعد» . رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي . [مسلم (٧٧١) مطولاً وأبو داود (٧٦٠) والترمذي (٢٦٦) وأحمد (١٠٢/١)] .

٣ - وعن عبد الله بن أبي أوفى ، عن النبي ﷺ أنه كان يقول : وفي لفظ : يدعو إذا رفع رأسه من الركوع : «اللهم لك الحمد ، ملء السماء ، وملء الأرض ، وملء ما شئت من شيء بعد ، اللهم طهرني بالثلج ، والبرد ، والماء البارد ، اللهم طهرني من الذنوب ، ونقني منها ، كما ينقى الثوب الأبيض من الوسخ» . رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه . [مسلم (٤٧٦) (٢٠٤) وأبو داود (٨٤٦) وابن ماجه (٨٧٨) وأحمد (٣٥٤/٤)] . ومعنى الدعاء ، طلب الطهارة الكاملة .

٤ - وعن أبي سعيد الخدري ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا قال : «سمع الله من حمده» . قال : «اللهم ربنا لك الحمد ، ملء السموات ، وملء الأرض ، وملء ما شئت من شيء بعد» ، أهل الشاء والمجد<sup>(٣)</sup> ، أحق ما قال العبد ، وكلنا لك عبد ، لا مانع لما أعصيت ، ولا معطي لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد» . رواه مسلم ، وأحمد ، وأبو داود . [مسلم (٤٧٧) ، وأبو داود (٨٤٧) ، وأحمد (٨٧/٣)] .

٥ - وصح عنه ﷺ ، أنه كان يقول بعد «سمع الله من حمده» : «لربي الحمد ، لربي الحمد» . [أبو داود (٨٧٤) والنسائي (١٠٦٨)] . حتى يكون اعتداله قدر ركوعه .

(١١) **كيفية الهوي إلى السجود ، والرفع منه** : ذهب الجمهور إلى استحباب وضع الركبتين قبل اليدين ، حكاه ابن المنذر عن عمر ، والنخعي ، ومسلم بن يسار ، وسفيان الثوري ، وأحمد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي ، قال : وبه أقول . انتهى . وحكاه أبو الطيب عن عامة الفقهاء . وقال ابن القيم : وكان ﷺ يضع ركبتيه قبل يديه ، ثم يديه بعدهما ، ثم جبهته وأنفه ، هذا هو الصحيح ، الذي رواه شريك ، عن عاصم بن كليب ، عن أبيه ، عن وائل بن حجر ، قال : رأيت رسول الله ﷺ إذا سجد ، وضع ركبتيه قبل يديه ، وإذا نهض ، رفع يديه قبل ركبتيه . [أبو داود (٨٣٨) والترمذي (٢٦٨) والنسائي (١٠٨٨)] . ولم يرو في فعله ما يخالف ذلك ، انتهى . وذهب مالك ، والأوزاعي ، وإسحاق ، إلى استحباب وضع اليدين قبل الركبتين ، وهو رواية عن أحمد . قال الأوزاعي : أدركت أناس يضعون أيديهم قبل ركبتهم . وقال ابن أبي داود : وهو قول أصحاب الحديث .

(١) اصبح من ثلاثة إلى العشرة

(٢) ملء بفتح همزة ، ههـ هو المشهور ، أي لو حسم الحمد ملأ السموات والأرض وما بينهما

(٣) أهل الشاء والمجد أهل مصوب على شاء ، أو لاحتصاص أي بأهل شاء أو مدح أهل الشاء . أحد بفتح الحيم على المشهور

الخص والعظمة ومعنى أي لا يبعده ذلك ، وإي يبعده عمل صالح

وأما كيفية الرفع من السجود، حين القيام إلى الركعة الثانية، فهو على الخلاف أيضاً، فالمستحب عند الجمهور، أن يرفع يديه، ثم ركبتيه، وعند غيرهم، يبدأ برفع ركبتيه قبل يديه.

(١٢) هيئة السجود: يستحب للساجد، أن يراعي في سجوده ما يأتي:

١- تمكين أنفه، ووجهه، ويديه من الأرض، مع محافظتهما عن حسيه؛ فعن وائل بن حجر، أن النبي ﷺ لما سجد، وضع جبهته بيس كفيه، وجافى عن بطنه. رواه أبو داود. [أبو داود (٧٣٦)]. وعن أبي حميد، أن النبي ﷺ كان إذا سجد أمكن أنفه ووجهه من الأرض، وبحت يديه عن جبينه، ووضع كفيه حذو مكبيه. رواه ابن خزيمة، والترمذي، وقال: حسن صحيح. [أبو داود (٧٣٤)] وترمذي (٢٧٠) وابن خزيمة (٦٤٠).

٢- وضع الكفين حذو الأذنين، أو حذو المنكبين، وقد ورد هذا وذاك، وجمع بعض العلماء بين الروايتين، بأن يجعل طرفي الإبهامين حذو الأذنين، وراحتيه حذو منكبيه.

٣- أن ييسط أصابعه مضمومة، فعند الحاكم، وابن حبان، أن النبي ﷺ كان إذا ركع فرج بين أصابعه، وإذا سجد ضم أصابعه. [ابن خزيمة (٦٤٢) والحاكم (٢٢٤/١) وابن حبان (١٩٢٠)].

٤- أن يستقبل بأطراف أصابعه القبلة؛ فعند البخاري، من حديث أبي حميد، أن النبي ﷺ كان إذا سجد، وضع يديه غير مفترشهما، ولا قابضهما، واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة. [البحري معلقاً في كتاب الأدب، باب (١٣١) يستقبل بأطراف رجليه قبلة].

(١٣) مقدار السجود، وأذكاره: يستحب أن يقول الساجد، حين سجوده: سبحان ربي الأعلى؛ فعن عقبة بن عامر، قال: لما نزلت ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ أَكْبَرُ﴾ [أعلى: ١]. قال رسول الله ﷺ: «اجعلوها في سجودكم». رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والحاكم، وسنده جيد. [سبق تخريجه]. وعن حذيفة، أن النبي ﷺ كان يقول في سجوده: «سبحان ربي الأعلى». رواه أحمد، ومسلم، وأصحاب السنن. وقال الترمذي: حسن صحيح. [سبق تخريجه]. وينبغي ألا ينقص التسبيح في الركوع، والسجود عن ثلاث تسبيحات؛ قال الترمذي: والعمل على هذا عند أهل العلم، يستحبون ألا ينقص الرجل في الركوع، والسجود عن ثلاث تسبيحات. انتهى. وأما أدنى ما يجزئ، فالجمهور على أن أقل ما يجزئ في الركوع والسجود، قدر تسبيحة واحدة، وقد تقدم، أن الطمأنينة هي الفرض، وهي مقدرة بمقدار تسبيحة. وأما كمال التسبيح، فقدّره بعض العلماء بعشر تسبيحات؛ لحديث سعيد بن جبيرة، عن أنس، قال: ما رأيت أحداً أشبه صلاة برسول الله ﷺ، من هذا الغلام؛ يعني عمر بن عبد العزيز، فحزّنا في الركوع عشر تسبيحات، وفي السجود عشر تسبيحات. رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي بإسناد جيد. [أبو داود (٨٨٨) والنسائي (١١٣٤) وأحمد (١٦٢/٣)]. قال الشوكاني: قيل: فيه حجة من قال: إن كمال تسبيح عشر تسبيحات. والأصح، أن المفرد يريد في التسبيح ما أراد، وكلما راد كان أولى. والأحاديث الصحيحة في تطويله صحيحة باطقة بهد، وكذا الإمام إذا كان المؤمن لا يتأذون بتطويل. انتهى. وقال ابن عبد البر: ينبغي لكل إمام أن يحفف؛ لأمره ﷺ، وإن علم قوة من خلفه.

فيه لا يدري ما يحدث لهم من حدث، وشعبي عارض، وحاجة، وحدث، وغير ذلك. وقال ابن المبارك: استحب للإمام أن يسبح خمس تسيحات؛ لكي يدرك من حلقه ثلاث تسيحات. والمستحب ألا يقتصر المصلّي على التسيح، بل يريد عليه ما شاء من لدعاء؛ ففي الحديث الصحيح، أن النبي ﷺ قال: «أقرب ما يكون أحدكم من ربه وهو ساجد، فأكثروا فيه من الدعاء». [مسند (٤٨٢) وأبو داود (٨٧٥)]. وقال: «ألا إني بهيت أن أقرأ ركعاً، أو ساجداً؛ فأما الركوع فعظموا فيه الرب، وأما سجود فاجتهدوا في الدعاء؛ فقبح<sup>(١)</sup> أن يستجاب لكم». رواه أحمد، ومسلم. [مسند (٤٧٩) وأحمد (١/١٥٥)].

### وقد جاءت أحاديث كثيرة في ذلك، نذكرها فيما يلي:

- ١- عن علي بن أبي طالب عليه السلام أن رسول الله ﷺ كان إذا سجد، يقول: «اللهم لك سجدت، وبك آمنت، ولك أسلمت. سجد وجهي للذي خلقه، فصوره، فأحسن صورته، فشق سمعه وبصره، فتبارك الله أحسن الخالقين». رواه أحمد، ومسلم (٧٧١) وأحمد (١/١٠٢).
- ٢- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - يصف صلاة رسول الله ﷺ في التهجّد، قال: ثم خرج إلى الصلاة، فصلى، وجعل يقول في صلاته، أو في سجوده: «اللهم اجعل في قلبي نوراً، وفي سمعي نوراً، وفي بصري نوراً، وعن يميني نوراً، وعن يساري نوراً، وأمامي نوراً، وحفي نوراً، وفوقي نوراً، وتحتي نوراً، واجعلني نوراً». قال شعبه: أو قال: «واجعل لي نوراً». رواه مسلم، وأحمد، وغيرهما. [مسند (٧٦٣) وأحمد (٣٤٣/١ و ٣٥٢ و ٣٧٣)]. وقال النووي: قال العلماء: سأل لنور في جميع أعضائه وجهاته. والمراد، بيان الحق والهداية إليه، فسأل النور في جميع أعضائه، وجسمه، وتصرفاته، وتقبّله، وحالته، وجملته، في جهاته الست؛ حتى لا يزيغ شيء منها عنه.
- ٣- وعن عائشة، أنها فقدت للنبي ﷺ من مضجعه، فمستته بيدها، فوقع عيه، وهو ساجد، وهو يقول: «رب أعط نفسي تقواها، وزكها أنت خير من زكاها، أنت وليها ومولاها». رواه أحمد. [أحمد (٢٠٩/٦)].
- ٤- وعن أبي هريرة، أن النبي ﷺ كان يقول في سجوده: «اللهم اغفر لي ذنبي كله، دقه وجله<sup>(٢)</sup>، وأثمه وآخره، وعلايته وسره». رواه مسلم، وأبو داود، وأحمد. [مسند (٤٨٣) وأبو داود (٨٧٨) والحاكم (٢٦٣/١)].
- ٥- وعن عائشة، قالت: فقدت النبي ﷺ ذات ليلة، فمستته في المسجد، فإذا هو ساجد، وقدماه منصوبتان، وهو يقول: «اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك، لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك». رواه مسلم، وأصحاب السنن. [مسند (٤٨٦) والترمذي (٣٤٩٣) والنسائي (١١٠٠) وابن ماجه (١١٧٩)].
- ٦- وعنها، أنها فقدته سجدة ذات ليلة، فظننت أنه ذهب إلى بعض نسائه، فتحسسته، فإذا هو راكع،

١- حرره أبي عبد الله.

٢- فمن فتح ثوبه وثيبه أي حفيه وحبره. (٣) دقه وحده دعه. كسر ثوبه صغيره حبه. صم ثوبه أو كسر ثوبه كبره.

أو ساجدٌ يقول : «سبحانك اللهم وبحمدك ، لا إله إلا أنت» . فقالت : بأبي أنت وأمي ، إني لفي شأن . وإنك لفي شأن آخر» . رواه أحمد ، ومسلم ، والنسائي . [مسند (٤٨٥) ، نسائي (١١٣٠) وأحمد (٦/١٥١)] .

٧- وكان ﷺ يقول ، وهو ساجد : «اللهم اغفر لي خطيئتي وجهي ، وإسرافي في أمري ، وما أنت أعلم به مني ، اللهم اغفر لي خذلي وهزلي ، وحصني وعمدي ، وكل ذلك عندي ، اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت ، وما أسررت وما أعلنت ، أنت إلهي ، لا إله إلا أنت» . [مسلم (٢٧١٩)] .

(١٤) **صفة الجلوس بين السجدةين** : السنة في الجلوس بين السجدةين ، أن يجلس مفترشاً ؛ وهو أن يثنى رجله اليسرى ، فيسطها ، ويجلس عليها ، وينصب رجله اليمنى ، جاعلاً أطراف أصابعها إلى القبلة ؛ فعن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ كان يفرش رجله اليسرى ، وينصب اليمنى . رواه البخاري ، ومسلم . [مسلم (٤٩٨) وأبو داود (٧٨٣) وأحمد (٣١/٦)] . وعن ابن عمر : من سنة الصلاة ، أن ينصب القدم اليمنى ، واستقباله بأصابعها القبلة ، والجلوس على اليسرى . رواه النسائي . [نسائي (١١٥٨)] . وقال نافع : كان ابن عمر إذا صلى ، استقبل القبلة بكل شيء ، حتى ينعله . رواه الأثرم . وفي حديث أبي حميد ، في صفة صلاة رسول الله ﷺ : ثم ثنى رجله اليسرى ، وقعد عليها ، ثم اعتدل ، حتى رجع كل عظم موضعه ، ثم هوى ساجداً . رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي وصححه . [أبو داود (٧٣٠) والترمذي (٣٠٤) وأحمد (٤٢٤/٥)] . وقد ورد أيضاً استحباب الإقعاء ، وهو أن يفرش قدميه ، ويجلس على عقبه . قال أبو عبيدة : هذا قول أهل الحديث ؛ فعن أبي الزبير ، أنه سمع طاووساً ، يقول : قنا لابن عباس في الإقعاء على القدمين؟ فقال : هي السنة . قال : فقلنا : إنا لنراه جفاء بالرجل . فقال : هي سنة نبك ﷺ . رواه مسلم . [مسلم (٥٣٦) وأحمد (٣١٣/١)] . وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه كان إذا رفع رأسه من السجدة الأولى ، يقعد على أطراف أصابعه ، ويقول : إنه من السنة . وعن طاووس ، قال : رأيت العبادلة ، يعني ، عبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن الزبير يقعون . رواهما البيهقي . قال الحافظ : صحيحة الإسناد ، وأما الإقعاء بمعنى وضع الأليتين على الأرض ، ونصب الفخذين ، فهذا مكروه ، باتفاق العلماء ؛ فعن أبي هريرة ، قال : نهاني النبي ﷺ عن ثلاثة ؛ عن نقرة كنقرة الذئك ، وإقعاء كإقعاء الكلب ، والتفات كالتفات الثعلب . رواه أحمد ، والبيهقي ، والطبراني ، وأبو يعلى . وسنده حسن . [أحمد (٣١١/٢) والبيهقي في الكبرى (١٢٠/٢) وأبو يعلى (٢٦١٩) والهيثم في الجمع (٧٩/٢)] . ويستحب للجالس بين السجدةين ، أن يضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ، ويده اليسرى على فخذه اليسرى ، بحيث تكون الأصابع مبسوطة موجهة جهة القبلة ، مفرجة قليلاً ، منتهية إلى الركبتين .

**الدعاء بين السجدةين** : يستحب الدعاء في السجدةين بأحد الدعاءين الآتيين ، ويكرر إذا شاء ؛ روى النسائي ، وإسماحاً ، عن حذيفة رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يقول بين السجدةين : «رب اغفر لي ، رب اغفر لي» . [نسائي (١١٤٤) وإسماحاً (٨٩٧)] . وروى أبو داود ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن

اسي يَنْتَهِيْ كَانَ يَقُولُ بَيْنَ الْمَسْحُوتَيْنِ : «إِنَّهُمُ غُمِرُ سَيِّ . وَرَحِمِي . وَعَافِي . وَاهْدِي . وَارْزُقِي» (١) .  
[أَبُو دَاوُدَ (٨٥٠) وَابْنُ مَرْجِيٍّ (٢٨٤، ٢٨٥) وَابْنُ مَاجَةَ (٨٩٨) .]

(١٥) جَلْسَةُ الْإِسْتِرَاحَةِ : هِيَ حَسَّةٌ حَقِيقَةٌ . يَجْلِسُهَا مُصَيِّبٌ بَعْدَ الْفِرَاقِ . مِنَ السُّجْدَةِ الثَّانِيَةِ . مِنْ أَرْكَعَةِ الْأُولَى ، قَبْلَ الْهَوْضِ إِلَى أَرْكَعَةِ الثَّانِيَةِ . وَبَعْدَ الْفِرَاقِ مِنَ السُّجْدَةِ الثَّانِيَةِ . مِنَ أَرْكَعَةِ الثَّلَاثَةِ . قَبْلَ الْهَوْضِ إِلَى أَرْكَعَةِ أَرْبَعَةٍ . وَقَدْ اختلف العلماءُ فِي حُكْمِهَا تَبَعًا لِأَحْتِلَافِ الْأَحَادِيثِ ، وَحَسْرَ نَوْرٍ مَا لَخَصَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي ذَلِكَ . قَالَ : وَاجْتَنَبَ عَقَّاهُ فِيهَا . هَلْ هِيَ مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ ، فَيَسْتَحِبُّ لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَفْعَلَهَا ، أَوْ لَيْسَتْ مِنَ السُّنَنِ ، وَإِنَّمَا يَفْعَلُهَا مَنْ احْتَجَّ إِلَيْهَا عَلَى قَوْلَيْنِ . هُمَا رَوَايَتَانِ عَنْ أَحْمَدَ . رَحِمَهُ اللَّهُ . قَالَ الْخَلَالُ : رَجَعَ أَحْمَدُ إِلَى حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ الْحَوِيثِ ، فِي جَلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ ، وَقَالَ : أَخْبَرَنِي يُوسُفُ بْنُ مُوسَى ، أَنَّ أَبَا أَمَامَةَ سَأَلَ عَنْ الْهَوْضِ فَقَالَ : عَلَى صَدُورِ الْقَدَمَيْنِ ، عَلَى حَدِيثِ رِفَاعَةَ . وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَجَلَانَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَنْهَضُ عَلَى صَدُورِ قَدَمَيْهِ ، وَقَدْ رَوَى عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَسَائِرُ مَنْ وَصَفَ صَلَاتَهُ ﷺ ، لَمْ يَذْكُرْ هَذِهِ الْجَلْسَةَ ، وَإِنَّمَا ذَكَرَتْ فِي حَدِيثِ أَبِي حَمِيدٍ ، وَمَالِكِ ابْنِ الْحَوِيثِ ، وَلَوْ كَانَ هَدِيَّةً ﷺ لَفَعَلَهَا دَائِمًا ، لَذَكَرَهَا كُلُّ وَاصِفٍ لَصَلَاتِهِ ﷺ . وَمَجْرَدُ فَعْلِهِ ﷺ لَهَا لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ ، إِلَّا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ فَعَلَهَا سُنَّةً ، فَيَقْتَدِي بِهَا فِيهَا ، وَأَمَّا إِذَا قَدَّرَ أَنَّهُ فَعَلَهَا لِلْحَاجَةِ ، لَمْ يَدُلَّ عَلَى كَوْنِهَا سُنَّةً مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ .

(١٦) صِفَةُ الْجُلُوسِ لِلتَّشَهُّدِ : يَنْبَغِي فِي الْجُلُوسِ لِلتَّشَهُّدِ مِرَاعَاةُ السُّنَنِ الْآتِيَةِ :

(أ) أَنْ يَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى الصِّفَةِ الْمُبِينَةِ فِي الْأَحَادِيثِ الْآتِيَةِ :

١- عَنْ ابْنِ عُمَرَ . رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَعَدَ لِلتَّشَهُّدِ ، وَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُسْرَى ، وَالْيَمْنَى عَلَى الْيَمْنَى ، وَعَقَدَ ثَلَاثًا وَخَمْسِينَ (٢) . وَأَشَارَ بِأَصْبَعِهِ السَّبَابَةِ . [مُسَمَّ (٥٨٠) (١١٥)] . وَفِي رَوَايَةٍ : وَقَبَضَ أَصَابِعَهُ كُلَّهَا ، وَأَشَارَ بِأُتْرَاقِ تَبِيِّ الْإِبْهَامِ . رَوَاهُ مُسَمِّ .

٢- وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حَجَرٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَضَعَ كَفَّهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ ، وَرُكْبَتِهِ الْيُسْرَى ، وَجَعَلَ حَذَّ مَرْفَقِهِ الْأَيْمَنِ عَلَى فَخْذِهِ الْأَيْمَنِ ، ثُمَّ قَبَضَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ ، فَحَقَّقَ حَقَقَةً . وَفِي رَوَايَةٍ : حَلَقَ بِالْوَسْطَى وَالْإِبْهَامِ ، وَأَشَارَ بِالسَّبَابَةِ ، ثُمَّ رَفَعَ إصْبَعَهُ ، فَرَأَيْتُهُ يَحْرُكُهَا يَدْعُو بِهَا . رَوَاهُ أَحْمَدُ . [أَبُو دَاوُدَ (٧٤٦) وَابْنُ سَائِيٍّ (٨٨٨) وَابْنُ مَاجَةَ (٩١٢) وَأَحْمَدُ (٣١٨/٤)] . قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالتَّحْرِيكِ الْإِشَارَةَ بِهَا ، لَا تَكْرِيرَ تَحْرِيكِهَا ؛ لِيَكُونَ مُوَافِقًا لِرَوَايَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُشِيرُ بِأَصْبَعِهِ ، إِذَا دَعَا ، لَا يَحْرُكُهَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ . ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ . [أَبُو دَاوُدَ (٩٨٩)] .

٣- وَعَنْ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا حَسَّ فِي التَّشَهُّدِ ، وَضَعَ يَدَهُ الْيَمْنَى عَلَى فَخْذِهِ الْيَمْنَى ، وَيَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُسْرَى ، وَأَشَارَ بِالسَّبَابَةِ ، وَلَمْ يَحَاوِزْ بَصَرَهُ إِشَارَتَهُ . رَوَاهُ أَحْمَدُ .

(١) رَوَاهُ تِرْمِذِيُّ . فِيهِ وَحَرْفِيٌّ مِنْ وَاعِدِيٍّ

(٢) عَقَدَ ثَلَاثًا وَخَمْسِينَ أَيْ مَضَى أَصْبَعَهُ . وَجَعَلَ الْإِبْهَامَ عَلَى لُفْظِ الْأَوْسَطِ مِنْ تَحْتِ سَبَابَةِ



ومسّم، والنسائي، مسّم (٥١٥)، سنن (١٢٧٥) وأحمد (٣/٤). ففي هذا الحديث الاكتفاء بوضع اليمنى على المجدد بدون قبض، والإشارة بسبابة اليد اليمنى. وفيه، أنه من أسسه ألا يحاوز بصر مُصَلِّي إشارته. فهذه كيفيات ثلاث صحيحة، والعمل بأيّ كيفية جائزة.

(ب) أن يشير بسببته اليمنى، مع احتائها قليلاً، حتى يسلم؛ فعن ثُمير الخزاعي، قال: رأيت رسول الله ﷺ، وهو قاعدٌ في الصلاة، قد وضع ذراعه اليمنى على فخذه اليمنى، رافعاً يصبغ المسبابة، وقد حياها شيئاً، وهو يدعو. رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وابن خزيمة بإسنادٍ جيد. (أبو داود (٩٩١) والنسائي (١٢٧٣) وابن ماجة (٩١١) أحمد (٤٧١/٣) وابن خزيمة (٧١٦)). وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: مرّ رسول الله ﷺ بسعد، وهو يدعو بإصبعين، فقال: «أُحْذِ، يا سعد»<sup>(١)</sup> رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي، وأحمد، [أبو داود (١٤٩٥) والنسائي (١٢٧٢) وأحمد (١٨٣/٣) والحاكم (٥٣٦/١) والمجمع (١٠/١٧٠)]. وقد سئل ابن عباس، عن الرجل يدعو، يشير بإصبعه؟ فقال: هو الإخلاص. وقال أنس بن مالك: ذلك انتضرع. وقال مجاهد: مقمعة للشيطان. ورأى الشافعية، أن يشير بالإصبع مرة واحدة، عند قوله: إلا الله. من الشهادة، وعند الحنفية، يرفع سببته عند النفى<sup>(٢)</sup>، ويضعها عند الإثبات. وعند المالكية يحركها يميناً وشمالاً، إلى أن يفرغ من الصلاة، ومذهب الحنابلة، يشير بإصبعه، كما ذكر اسم الجلالة، إشارة إلى التوحيد، لا يحركها.

(ج) أن يفتترش في التشهد الأول<sup>(٣)</sup>، ويتورك في التشهد الأخير؛ ففي حديث أبي حميد، في صفة صلاة رسول الله ﷺ: «إذا جلس في الركعتين»<sup>(٤)</sup>، جلس على رجله اليسرى، ونصب اليمنى، فإذا جلس في الركعة الأخيرة، قدم رجله اليسرى، ونصب الأخرى، وقعد على مقعدته. رواه البخاري [بخاري (٨٢٨)].

(١٧) **التشهد الأول**: يرى جمهور العلماء، أن التشهد الأول سنة؛ لحديث عبد الله بن بُحينة، أن النبي ﷺ قام في صلاة الظهر، وعليه جلوس، فلما أتمّ صلاته، سجد سجدةً، يكبّر في كلّ سجدة، وهو جالس، قبل أن يسلم، وسجدهم الناس معه، فكان ما نسي من الجلوس. رواه الجماعة [البخاري (١٢٢٥) ومسّم (٥٧٠) (٨٦) وأبو داود (١٠٣٤) وترمذي (٣٩١) والنسائي (١١٧٦)]. وفي «سبل السلام»: الحديث دنيئٌ على أن ترك التشهد الأول سهوًا، يجبره سجود السهو، وقوله ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي». يدل على وجوب التشهد الأول، وجبرانه هنا عند تركه، دلّ على أنه، وإن كان واجبًا، فإنه يجبره سجود السهو، والاستدلال على عدم وجوبه بذلك لا يتم، حتى يقوم الدليل على أن كلّ واحد لا يحرق عنه سجود السهو، إن ترك سهوًا. وقال الحافظ في «الفتح»: قال ابن بطال: والدليل على أن سجود السهو لا يوجب عن الواجب، أنه لو نسي تكبيرة الإحرام، لم تجز، فكذلك التشهد؛ ولأنه

(١) نُحْد: نشر بإصبع واحد.

(٢) يرفع سببته عند النفى عند قوله لا. ويضعها عند الإثبات أي عند قوله: إلا الله من الشهادة.

(٣) قدم يار معناه في صفة جلوس بين سجدة وسجدة. ويتورك أن يصب رجله اليمنى مدحجاً يصبغ به ياقة، أي يثني رجله اليسرى تحتها، ويحسن تقاعده على الأرض.

(٤) يود حسن في ركعتين أي لشهد الأول.

ذكر لا يجهر فيه بحال، فلم يحب، كدعاء الاستفتاح. واحتج غيره بتقريره عليه السلام بالناس على متابعتها، بعد أن علم أنهم تعمدوا تركه. وفيه نظر. ومن قال بوجوبه؛ الليث بن سعد، وإسحاق. وأحمد في المشهور، وهو قول الشافعي. وفي رواية عند الحنفية. واحتج الطبري لوجوبه، بأن الصلاة فرضت أولاً ركعتين، وكان التشهد فيها واجباً، فلما زيدت، لم تكن الزيادة مزيلةً لذلك الوجوب.

**استحباب التخفيف فيه:** ويستحب التخفيف فيه؛ فعن ابن مسعود، قال: كان النبي صلى الله عليه وآله إذا جلس في الركعتين الأوليين، كأنه على الرضف<sup>(١)</sup>. رواه أحمد. وأصحاب السنن. [أبو داود (٩٩٥) والترمذي (٣٦٦) وابن سني (١١٧٥) وأحمد (٤٢٨/١) و (٤٦٠)]. وقال الترمذي: حديث حسن، إلا أن عبدة<sup>(٢)</sup> لم يسمع من أبيه. قال الترمذي: والعمل على هذا عند أهل العلم، يختارون ألا يطيل الرجل في القعود في الركعتين، لا يزيد على التشهد شيئاً. وقال ابن القيم: لم ينقل، أنه صلى الله عليه وآله عليه وعلى آله في التشهد الأول، ولا كان يستعيد فيه من عذاب القبر، وعذاب النار، وفتنة الحيا، وفتنة الممات، وفتنة المسيح الدجال، ومن استحبت ذلك، فإنما فهمه من عمومات وإطلاقات، قد صرح بتبيين موضعها، وتقيدها بالتشهد الأخير.

**(١٨) الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله:** يستحب للمصلي أن يصلي على النبي صلى الله عليه وآله في التشهد الأخير، بإحدى الصيغ التالية:

١- عن أبي مسعود البدر، قال: قال بشير بن سعيد: «يا رسول الله، أمرنا الله أن نصلي عليك، فكيف نصلي عليك؟ فسكت، ثم قال: «قولوا: اللهم صل على محمد، وعلى آل محمد، كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمد، وعلى آل محمد، كما باركت على آل إبراهيم، في العالمين إنك حميد مجيد». والسلام كما علمتم». رواه مسلم، وأحمد. [مسلم (٤٠٥) وأحمد (٢٧٤/٥)].

٢- وعن كعب بن عجرة، قال: قلنا: يا رسول الله، قد علمنا كيف نسلم عليك، فكيف نصلي عليك؟ قال: «فقولوا: اللهم صل على محمد، وعلى آل محمد، كما صليت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد، اللهم بارك على محمد، وعلى آل محمد، كما باركت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد». رواه الجماعة. [البخاري (٣٣٧٠) ومسلم (٤٠٦) وأبو داود (٩٧٦) والترمذي (٤٨٣) وابن سني (١٢٨٧) وابن ماجه (٩٠٤)]. وإنما كانت الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله مندوبة، وبست بواجبة؛ لما رواه الترمذي وصححه، وأحمد، وأبو داود، عن فضالة بن عبيد، قال: سمع النبي صلى الله عليه وآله رجلاً يدعو في صلاته، فنهى يوصل على النبي صلى الله عليه وآله، فقال النبي: «عجل هذا». ثم دعا، فقال له، أو لغيره: «إذا صلى أحدكم، فليبدأ

(١) الرضف، جمع رضة، وهي احجارة المحمد، وهو كناية عن حقيق الجوس.

(٢) عبدة بن عبد الله بن مسعود الذي روى الحديث عن أبيه بن مسعود.

(٣) اللهم: أي يا الله. صلاة الله على نبيه: ثابته وظهار فضله وشرفه وإزادة تكريمه وتقريبه.

(٤) آله، قيل: هم من حرم عليهم الصدقة من بني هاشم وبني مطلب، وقيل: هم ذرية وأرواحه، وقيل: هم أمته وأتباعه إلى يوم القيامة. وقيل: هم المتقون من أمته، قال ابن القيم: الأول هو الصحيح. وبإيه القول الثاني، وصعب الثالث والرابع، وقال النووي: ظهرها، وهو اختيار لأرمري وغيره من المحققين أنهم جميع الأمة.

(٥) حميد هو اسمي من الصفات وأسماء أحمد ما يقتضي أن يكون محموداً. وإن لم يحمد غيره، فهو حميد في نفسه. وحميد من كمل في العظمة والجلال.

تحميد الله والتناء عليه، ثم يُصل على النبي ﷺ. ثم يبدع بما شاء الله». [أبو داود (١٤٨١) والترمذي (٣٤٧٧) والنسائي (١٢٨٣) وأحمد (١٨/٦)]. قال صاحب «المنتقى»: وفيه حجة، لمن لا يرى الصلاة عليه فرضاً، حيث لم يأمر تاركها بالإعادة، ويُعَصِّدُ قوله في حبر ابن مسعود، بعد ذكر التشهد: «ثم يتخير من المسألة ما شاء». [مسلم (٤٠٢)]. وقال الشوكاني: لم يثبت عندي ما يدل للقائلين بالوجوب.

(١٩) الدُّعَاءُ بَعْدَ التَّشْهِيدِ الْأَخِيرِ، وَقَبْلَ السَّلَامِ: يستحب الدعاء بعد التشهد، وقبل السلام بما شاء من حبري الدنيا والآخرة؛ فعن عبد الله بن مسعود، أن النبي ﷺ عمهم التشهد، ثم قال في آخره: «ثم لتختار من المسألة ما تشاء». رواه مسلم. [يُنْظَرُ تخريج الحديث السابق]. والدعاء مستحب مطلقاً؛ سواء كان مأثوراً، أو غير مأثور، إلا أن الدعاء بالمأثور أفضل، ونحن نورد بعض ما ورد في ذلك:

١- عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير، فليتعوذ بالله من أربع؛ يقول: اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن شر فتنة المسيح الدجال». رواه مسلم. [مسلم (٥٨٨)].

٢- وعن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ كان يدعو في الصلاة: «اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر، وأعوذ بك من فتنة الدجال، وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات، اللهم إني أعوذ بك من المأثم والمغرم»<sup>(١)</sup>. متفق عليه. [البخاري (٨٢٣) ومسلم (٥٨٩)].

٣- وعن عليّ - رضي الله عنه - قال: كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة، يكون آخر ما يقول بين التشهد والتسليم: «اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت، وما أسررت وما أعنت، وما أسرفت، وما أنت أعلم به مني، أنت المقدم وأنت المؤخر، لا إله إلا أنت». رواه مسلم. [مسلم (٧٧١) مطولاً].

٤- وعن عبد الله بن عمرو، أن أباً بكرٍ قال لرسول الله ﷺ: علمني دعاءً أدعو به في صلاتي؟ قال: «قل: اللهم إني ظلمت نفسي ظلمًا كثيرًا، ولا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي مغفرة من عندك، وارحمني، إنك أنت الغفور الرحيم». متفق عليه. [البخاري (٨٣٤) ومسلم (٢٧٠٥)].

٥- وعن حنظلة بن عليّ، أن محجن بن الأذرع حدثه، قال: دخل رسول الله ﷺ المسجد، فإذا هو برجلٍ قد قضى صلاته<sup>(٢)</sup>. وهو يتشهد، ويقول: اللهم إني أسألك يا الله، الواحد الأحد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، أن تغفر لي ذنوبي، إنك أنت الغفور الرحيم. فقال النبي ﷺ: «قد غفر». ثلاثاً. رواه أحمد، وأبو داود. [أبو داود (٩٨٥) وأحمد (٣٣٨/٤)].

٦- وعن سديد بن أوس، قال: كان النبي ﷺ يقول في صلاته: «اللهم إني أسألك ثبات في الأمر، وانعزيمة على الرشد. وأسألك شكر نعمتك، وحسن عبادتك، وأسألك قلباً سليماً، ولساناً صادقاً، وأسألك من حبر ما تعلم، وأعوذ بك من شر ما تعلم، وأستغفرك لما تعبه». رواه النسائي. [النسائي (١٣٠٣)].

(١) قد قضى صلاته قرب أن ينتهي منها

(٢) ذاته وإيمه وأمره خير

٧- وعن أبي مجبر، قال : صلى بنا عمار بن ياسر - رضي الله عنهما - صلاة فأوجر فيها ، فأنكروا ذلك ، فقال : ألم أتم الركوع والسجود؟ قالوا : بلى . قال : أما إني دعوت فيها بدعاء ، كان رسول الله ﷺ يدعو به : « اللهم بعلمك الغيب ، وقدرتك على الخلق ، أحیی ما عمت الحياة خیرا لي ، وتوفني إذا كانت الوفاة خیرا لي ، أسألك خشيتك في الغيب والشهادة ، وكلمة الحق في الغضب والرضا ، وانقصد في الفقر والغنى ، ولذة النظر إلى وجهك ، والشوق إلى لقائك ، وأعوذ بك من ضرٍّ مُضرٍ ، ومن فتنٍ مضلة ، اللهم زینا بزینة ایمان ، واجعلنا هداة مهدين » . رواه أحمد ، والنسائي بإسنادٍ جيد . [النسائي (١٣٠٥) وأحمد (٢٦٤/٤) ] .

٨- وعن أبي صالح ، عن رجلٍ من الصحابة ، قال : قال النبي ﷺ لرجلٍ : « كيف تقول في الصلاة؟ » قال : أتشهد ، ثم أقول : اللهم إني أسألك الجنة ، وأعوذ بك من النار ، أما إني لا أحسن دُئدنتك ، ولا دندنة<sup>(١)</sup> معاذ . فقال النبي ﷺ : « حولهما تُدندن » . رواه أحمد ، وأبو داود . [أبو داود (٧٩٢) وابن ماجه (٩١٠) وأحمد (٤٧٤/٣) ] .

٩- وعن ابن مسعود ، أن النبي ﷺ عَمَّه أن يقول هذا الدعاء : « اللهم أَلِف بين قلوبنا ، وأصمح ذات بيننا ، واهدنا سُبُل السلام ، ونجِّننا من الظلمات إلى النور ، وجبِّنا الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، وبارك لنا في أسماعنا ، وأبصارنا ، وقلوبنا ، وأزواجنا ، وذرياتنا ، وتب علينا ، إنك أنت التواب الرحيم ، واجعلنا شاكرين لنعمتك ، مُثنين بها وقابليها ، وأتمها علينا » . رواه أحمد ، وأبو داود . [أبو داود (٩٦٩) ابن حبان (٩٩٦) والطبراني في الكبير (١٠٤٢٦) ، والحاكم (٢٦٥/١) ] .

١٠- وعن أنس ، قال : كنت مع رسول الله ﷺ جالسا ، ورجل قائم يصلي ، فمما ركع وتشهد ، قال في دعائه : اللهم إني أسألك ، بأن لك الحمد ، لا إله إلا أنت المتأ ، بديع السموات والأرض ، يا ذا الجلال والإكرام ، يا حيّ يا قيوم ، إني أسألك . فقال النبي ﷺ لأصحابه : « أتدرون بم دعاء؟ » . قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : « والذي نفس محمد بيده ، لقد دعا الله باسمه العظيم ، الذي إذا دعي به أجاب ، وإذا سئل به أعطى » . رواه النسائي . [أبو داود (١٤٩٥) والنسائي (١٢٩٩) وأحمد (١٢٠/٣) ] .

١١- وعن عمير بن سعد ، قال : كان ابن مسعود يعلمنا التشهد في الصلاة ، ثم يقول : إذا فرغ أحدكم من التشهد ، فليقل : « اللهم إني أسألك من الخير كله ، ما عمت منه وما لم أعلم ، وأعوذ بك من الشر كله ، ما علمت منه وما لم أعلم ، اللهم إني أسألك من خير ما سألك منه عبادك الصالحون ، وأعوذ بك من شر ما استعاذك منه عبادك الصالحون ، ربنا آتنا في الدنيا حسنة ، وفي الآخرة حسنة ، وقنا عذاب النار » . قال : لم يدع نبيا ، ولا صالح بشيء ، إلا دخل في هذا الدعاء . رواه ابن أبي شيبة ، وسعيد بن منصور . [ابن أبي شيبة (٢٩٦/١) ، (٢٩٧) ] .

(٢٠) الأذكار ، والأدعية بعد السلام : ورد عن النبي ﷺ جملة أذكار وأدعية بعد السلام ، يسر للمصلي أن يأتي بها ، ونحن نذكرها فيما يلي :

(١) الدندنة : الكلام غير المفهوم .

١- عن يزيان بن عمار قال: كان رسول الله ﷺ إذا انصرف من صلاته، استغفر الله، ثلاثاً، وقال: «اللهم أنت اسلام، وميثاق اسلام<sup>(١)</sup>، تباركت يدا خلخال وإكرام». رواه الجماعة، إلا البخاري. [مسند (٥٩١) وسرمدي (٣٠٠) وأحمد (٢٧٥/٥)] ورد مسند، قال الوبيد: فقلت للأوراعي: كيف الاستغفار؟ قال: يقول: أستغفر الله، أستغفر الله، أستغفر الله.

٢- وعن معاذ بن جبل، أن النبي ﷺ أخذ بيده يوماً، ثم قال: «يا معاذ، إني لأحبك». فقال له معاذ: بأبي أنت وأمي، يا رسول الله، وأنا أحبك. قال: «أوصيك يا معاذ، لا تدعني في دبر كل صلاة أن تقول: اللهم أعني ذكرك، وشكرك، وحسن عبادتك». رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وقال صحيح على شرط الشيخين. [أبو داود (١٥٢٢) والنسائي (١٣٠٢) وأحمد (٢٤٧، ٥) وابن حبان (٢٠٢٠) وابن خزيمة (٧٥١) والحاكم (٢٧٣/١)].

وعن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «أتحبون أن تجتهدوا في الدعاء؟ قولوا: اللهم أعنا على ذكرك، وشكرك، وحسن عبادتك». رواه أحمد بسند جيد. [أحمد (٢٩٩/٢) ومجمع الزوائد (١٧١/١٠)].

٣- وعن عبد الله بن الزبير، قال: كان رسول الله ﷺ إذا سلم في دبر الصلاة، يقول: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، لا حول ولا قوة إلا بالله، ولا نعبد إلا إياه، أهل النعمة والفضل والثناء الحسن، لا إله إلا الله، مخلصين له الدين، ولو كره الكافرون». رواه أحمد، ومسلم، وأبو داود، والنسائي. [مسند (٥٩٤) وأبو داود (١٥٠٦) والنسائي (١٣٣٨)].

٤- وعن المغيرة بن شعبة، أن رسول الله ﷺ كان يقول في دبر كل صلاة مكتوبة: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد». رواه أحمد، والبخاري، ومسلم. [البخاري (٨٤٤) ومسلم (٥٩٣)].

٥- وعن عقبة بن عامر، قال: أمرني رسول الله ﷺ أن أقرأ بالنعوذتين دبر كل صلاة. ولفظ أحمد، وأبي داود: بالنعوذات<sup>(٢)</sup>. رواه أحمد، والبخاري، ومسلم. [أبو داود (١٥٢٣) والترمذي (٢٩٠٣) والنسائي (١٣٣٥) وأحمد (١٥٥/٤) و٢٠١].

٦- وعن أبي أمامة، أن النبي ﷺ قال: «من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة، لم يمنعه من دخول الجنة، إلا أن يموت». رواه النسائي، والطبراني. [النسائي في اليوم والنيلة (١٠٠) والضربي في الكبير (٧٥٣٢) والبيهقي في المجمع (١٠٥/١٠)]. وعن علي بن فضال أن النبي ﷺ قال: «من قرأ آية الكرسي في دبر الصلاة المكتوبة، كان في ذمة الله<sup>(٣)</sup> إلى الصلاة الأخرى». رواه الطبراني بإسناد حسن. [الضربي في الكرسي (٢٧٣٣) والبيهقي في المجمع (١٠٥/١٠)].

٧- وعن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «من سح الله دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين، وحمد الله ثلاثاً

(١) مهم أنت اسلام وميثاق اسلام لأول اسمه من أسماء الله تعالى. وشي معنى اسلامه تارك كثر حرك

(٢) فَنَافِلُهُ نَحْوُ ٥٠ من الموائد

(٣) ذمة الله حصه

وتلاتين . وكثر الله ثلاثاً وثلاثين . ثنت تسع وتسعون . ثم قال تمام المائة : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد . وهو على كل شيء قدير . عُفِرت له حصايه ، وإن كانت مثل ريد البحر<sup>(١)</sup> . روه أحمد . وبيحاري ، ومسلم ، ونوداود [بخاري (٨٤٣) ومسلم (٥٩٦) وأحمد (٤٨٣/٢) ونودود (١٥٠٤)] .

٨ . وعن كعب بن عجرة . عن رسول الله ﷺ قال : «معفآت ، لا يحب قائلهن ، أو فاعهن در كل صلاة مكتوبة . ثلاث وثلاثين تسبيحة . وثلاث وثلاثين تحميدة . وأربعاً وثلاثين تكبيرة» . روه مسلم . [مسلم (٥٩٦)] .

٩ . وعن شُمي ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، أن فقراء مهاجرين أتوا رسول الله ﷺ ، فقلوا : ذهب أهل الدثور<sup>(٢)</sup> بالدرجات العلا ، والنعيم المقيم . قل : «وما ذاك؟» قالوا : يصلون كما نصلي ، ويصومون كما نصوم ، ويتصدقون ولا تصدق ، ويعتقون ولا نعق . فقال رسول الله ﷺ : «أفلا أعلمكم شيئاً تدركون به من سبقكم ، وتسبقون من بعدكم ، ولا يكون أحدٌ أفضل منكم . إلا من صنع مثل ما صنعتم؟» قالوا : بلي ، يا رسول الله ، قل : «تسبحون الله ، وتكبرون ، وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين مرة» . فرجع فقراء المهاجرين إلى رسول الله ﷺ ، فقلوا : سمع إحونا أهل الأموال بما فعلنا ، ففعلوا مثله . فقال رسول الله ﷺ : «ذنت فضل لله يؤتيه من يشاء» . قل شُمي : فحدثت بعض أهلي بهذا الحديث . فقال : وهمت ، إنما قال لك : تسبح ثلاثاً وثلاثين ، وتحمد ثلاثاً وثلاثين ، وتكبر أربعاً وثلاثين . فرجعت إلى أبي صالح ، فقلت له ذلك . فأخذ بيدي . فقال : الله أكبر ، وسبحان الله . ولحمد لله ، والله أكبر ، وسبحان الله ، والحمد لله ، حتى يبلغ من جميعهن ثلاثاً وثلاثين . متفق عليه . [لبخاري (٨٤٣) ومسلم (٥٩٥) واللفظه] .

١٠ . وصح يُض ، أن يسبح خمسين وعشرين ، ويحمد مئتيها ، ويكبر مئتيها ، ويقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير . مئتيها . [ترمذي (٣٤١٣) والنسائي (١٣٤٩)] .

١١ . وعن عبد الله بن عمرو . قال : قال رسول الله ﷺ : «خصتان من حافظ عبيهما ، أدخلته الجنة . وهما يسيّر ، ومن يعمل بهما قليل» . قالوا : وما هما ، يا رسول الله ؟ قل : «أن تحمد الله ، وتكبره ، وتسبحه في دبر كل صلاة مكتوبة ؛ عشرًا عشرًا . وإذا أتيت إسي مضجعك ، تسبح الله . وتكبره ، وتحمده مئة ، فتلك خمسون ومائتان باللسان ، وألفان<sup>(٣)</sup> وخمسمائة في ميزان ، فأيكه يعمل في اليوم واللييلة ألفين وخمسمائة سيئة؟» . قالوا : كيف من يعمل بها قليل؟ قال : يحيي أحدكم الشيطان في صلاته ، فيذكره حاجة كذا وكذا . فلا يقولها . ويأتيه عند مدمه . فيوممه . فلا يقوها . قال : ورأيت رسول الله ﷺ يعقدهن بيده<sup>(٤)</sup> . روه أبو داود ، والترمذي ، [أبودود (٥٠٦٥) والترمذي (٣٤١٠) والنسائي (١٣٤٧)] . وقال : حسن صحيح .

(٢) دثور من تكبر  
(٤) يعدهن بيده أي يعدهن

(١) روه بقوه قوي . ودر الحظا . صعد  
(٣) لأ . خمسة عشر مئتيها

١٢- وعن عليّ، وقد جاء هو وفاطمة - رضي الله عنهما - يطلبان حادماً، يخفف عنهما بعض العمل، فأبى النبي ﷺ عليهما، ثم قال لهما: «ألا أحمركما بحيرم سألتماني؟» قالا: بلى. فقال: «كلمات علمنيهن جبريل، ﷺ، تستحان في دبر كل صلاة عشراً، وتحمدان عشراً، وتكرران عشراً، وإذا أويتما إلى فراشكما، فستحان ثلاثاً وتلاثين، وحمدان ثلاثاً وتلاثين، وكبراً أربعاً وتلاثين». وقال: فوالله، ما تركتهن منذ علمنيهن رسول الله ﷺ. [البخاري (٥٣٦٢) ومسلم (٢٧٢٧) وأبو داود (٥٠٦٢)].

١٣- وعن عبد الرحمن بن غنم، أن النبي ﷺ قال: «من قال قبل أن يصرف، ويتني رجله من صلاة المغرب والصبح: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، بيده الخير، يحيي ويميت، وهو على كل شيء قدير. عشر مرات، كتب له بكل واحدة عشر حسنة، ومُحيت عنه عشر سيئة، وُرفع به عشر درجات، وكانت حرزاً من كل مكروه، وحرزاً من الشيطان الرجيم، ولم يحل للذنوب يدركه<sup>(١)</sup>، إلا انشرك، فكان من أفضل الناس عملاً، إلا رجلاً يفضلته يقول أفضل مما قال». رواه أحمد، وروى الترمذي نحوه، بدون ذكر: «بيده الخير». [الترمذي (٣٤٧٤) وأحمد (٢٢٧/٤)].

١٤- وعن مسلم بن الحارث، عن أبيه، قال: قال لي النبي ﷺ: «إذا صليت الصبح، فقل قبل أن تكلم أحداً من الناس: اللهم أجرني من النار. سبع مرات؛ فإنك إن ميت من يومك، كتب الله ﷻ لك جواراً من النار، وإذا صليت المغرب، فقل قبل أن تكلم أحداً من الناس: اللهم إني أسألك الجنة، اللهم أجرني من النار. سبع مرات؛ فإنك إن ميت من ليلتك، كتب الله ﷻ لك جواراً من النار». رواه أحمد، وأبو داود. [أبو داود (٥٠٧٩) وأحمد (٢٣٤/٤)].

١٥- وروى أبو حاتم، أن النبي ﷺ كان يقول عند انصرافه من صلاته: «اللهم أصلح لي ديني الذي هو عصمة أمري، وأصلح دنياي التي جعلت فيها معاشي، اللهم إني أعوذ برضك من سخطك، وأعوذ بعفوك من نقمتك، وأعوذ بك منك، لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد». [النسائي (١٣٤٥) وفيه أن النبي داود ﷺ كان يقول الدعاء المذكور، كما أخرجه في اليوم واليلة (١٣٧)].

١٦- وروى البخاري، والترمذي، أن سعد بن أبي وقاص كان يعلم بنيته هؤلاء الكلمات، كما يعلم المنعم الغلمان الكتابة، ويقول: إن رسول الله ﷺ كان يتعوذ بهنّ دبر الصلاة: «اللهم إني أعوذ بك من البخل، وأعوذ بك من الجبن، وأعوذ بك أن أُرذل إلى أرذل العمر، وأعوذ بك من فتنه الدنيا، وأعوذ بك من عذاب القبر». [البخاري (٦٣٦٥) والترمذي (٣٥٦٧)].

١٧- وروى أبو داود، والحاكم، أن النبي ﷺ كان يقول دبر كل صلاة: «اللهم عافني في بدني، اللهم عافني في سمعي، اللهم عافني في بصري، اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر، اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر، لا إله إلا أنت». [أبو داود (٥٠٩٠)].

١٨- وروى الإمام أحمد، وأبو داود، والنسائي بسند فيه داود الطفاوي، وهو ضعيف، عن زيد بن

(١) يدركه أي يهلكه

أرفع، أن النبي ﷺ كان يقول في صلاته: اللهم ربنا ورب كل شيء، أنا شهيد أنك ارتب وحدك لا شريك لك، اللهم ربنا ورب كل شيء، أن شهيد أن محمدًا عبدك ورسولك، اللهم ربنا ورب كل شيء، أنا شهيد أن العباد كلهم إخوان، اللهم ربنا ورب كل شيء، حسبي محضًا بك وأهلي<sup>(١)</sup>، في كل ساعة من الدنيا والآخرة، يا ذا الجلال والإكرام، اسمع واستجب؛ الله الأكبر الأكبر، نور السموات والأرض، لله الأكبر الأكبر، حسبي الله ونعم الوكيل، لله الأكبر الأكبر. [أبو داود (١٥٠٨)، إسنائي في اليوم واليلة (١٠١) وأحمد (٣٦٩/٤)].

١٩- وروى أحمد، وابن أبي شيبة، وابن ماجه، بسند فيه مجهول، عن مسموعة، أن النبي ﷺ كان يقول إذا صلى الصبح، حين يسلم: «اللهم إني أسألك عمن نافعا، ورزقا واسعا، وعاملا متقبلا». [ابن ماجه (٩٢٥) وأحمد (٢٩٤/٦)].

### القطوع<sup>(٢)</sup>

(١) مشروعيته: شرع التطوع؛ ليكون جبر لما عسى أن يكون قد وقع في الفرائض من نقص، ولما في الصلاة من فضيلة، ليست لسائر العبادات؛ فعن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «إن أول ما يحاسب الناس به يوم اقيامة من أعمالهم الصلاة؛ يقول ربنا لملككته، وهو أعلم: انظروا في صلاة عبدي، أتمها أم نقصها؟ فإن كانت تامة، كتبت له تامة، وإن كان انتقص منها شيئا، قال: انظروا هل لعبدي من تطوع؟ فإن كان له تطوع، قال: أتموا لعبدي فريضته من تطوعه. ثم تؤخذ الأعمال على ذلك». رواه أبو داود. [أبو داود (٨٦٤) وابن ماجه (١٤٢٥)]. وعن أبي أمية، أن رسول الله ﷺ قال: «ما أذن الله لعبده في شيء، أفضل من ركعتين يصليهما، وإن الهر ليزدر<sup>(٣)</sup> فوق رأس العبد، ما دم في صلاته». الحديث رواه أحمد، والترمذي، [الترمذي (٢٩١١) وأحمد (٢٦٨/٥)]. وصححه السيوطي. وقال مالك في «الموطأ»: بلغني أن النبي ﷺ قال: «استقيموا ولن تحضوا، واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة، ولن يحافظ على الوضوء إلا مؤمن». وروى مسلم، عن ربيعة بن كعب الأسلمي، قال: قال الرسول ﷺ: «سل». فقئت: أسألك مراقبتك في الجنة. فقل: «أو غير ذلك؟» قت: هو ذاك. قال: «فأعني على نفسك بكثرة السجود». [مسلم (٤٨٩)].

### (٢) استحباب صلاته في البيت:

١- روى أحمد، ومسلم، عن جابر، أن النبي ﷺ قال: «إذا صلى أحدكم لصلاة في مسجده، فليجعل بيته صبيبا من صلاته؛ فإن الله عز وجل جاعل في بيته من صلاته حيزا». [مسلم (٧٧٨) وابن ماجه (١٣٧٦) وأحمد (٣/١٥، ٥٩، ٣١٦)].

(٢) صلاة غير واجبة؛ ونزول بها لسه، أو غير.

(١) وأهلي أي وأهلي محلصيرك

(٣) أي يشر



٢- وعنه أحمد، عن عمر، أن الرسول ﷺ قال «صلاة رجل في بيته تصومًا يومًا، فمستاء نوز به» . (١٤) .

٣- وعن عبد الله بن عمر، قال : قال رسول الله ﷺ : «اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ، ولا تتخذوها قبورًا»<sup>(١)</sup> . رواه أحمد ، وأبو داود . [بخاري (٤٣٢) ومسننه (٧٧٧) وأبو داود (٤٣٠) : أحمد (١٦٠٢) .

٤- روى أبو داود ، بإسناد صحيح ، عن زيد بن ثابت ، أن النبي ﷺ قال : «صلاة امرء في بيته أفضل من صلاته في مسجدي هذا ، إلا المكتوبة» . [أبو داود (١٠٤٤) . وفي هذه الأحاديث دليل على استحباب صلاة التطوع في البيت ، وأن صلاته فيه أفضل من صلاته في المسجد . قال النووي : إنما حث على النافلة في البيت ؛ لكونه أخفى ، وأبعد عن الرياء ، وأصون من مُحِيطَات الأعمال ، وليتبرك البيت بذلك ، وتنزل فيه الرحمة والملائكة ، وينفر منه الشيطان .

(٣) **أفضلية طول القيام على كثرة السجود في التطوع** : روى الجماعة ، إلا أبو داود ، عن المغيرة بن شعبة ، أنه قال : إن كان رسول الله ﷺ ليقوم ، ويصلي ، حتى ترم قدماه أو ساقاه ، فيقال له ؟ فيقول : «أفلا أكون عبدًا شكورًا» . [البحري (١١٣٠) ومسننه (٢٨٢٠) و(٢١٧٢ / ٤) والسنائي (١٦٤٣) وابن ماجه (١٤١٩) . وروى أبو داود ، عن عبد الله بن جُبَيْشٍ الخثعمي ، أن النبي ﷺ سئل ، أي الأعمال أفضل ؟ قال : «طول القيام» . قيل : فأَيُّ الصدقة أفضل ؟ قال : «جُهدُ المقل» . قيل : فأَيُّ الهجرة أفضل ؟ قال : «من هجر ما حرم الله عليه» . قيل : فأَيُّ الجهاد أفضل ؟ قال : «من جاهد المشركين بماله ، ونفسه» . قيل : فأَيُّ القتل أشرف ؟ قال : «من أهرق دمه ، وعقر جواده» . [أبو داود (١٤٤٩) وأحمد (٤١٢٠٤١١ / ٣) .

(٤) **جواز صلاة التطوع من جلوس** : يصح التطوع من قعود ، مع القدرة على القيام ، كما يصح أداء بعضه من قعود ، وبعضه من قيام ، لو كان ذلك في ركعة واحدة ؛ فبعضها يؤدي من قيام ، وبعضها من قعود ؛ سواء تقدم القيام أو تأخر ، كل ذلك جائز ، من غير كراهة ، ويجلس كيف شاء ، والأفضل التربع ؛ فقد روى مسلم ، عن علقمة ، قال : قلت لعائشة : كيف كان يصنع رسول الله ﷺ في الركعتين ، وهو جالس ؟ قالت : كان يقرأ فيهما ، فإذا أراد أن يركع ، قام ، فركع . [مسنه (٧٣١) (١١٤) . وروى أحمد ، وأصحاب السنن عنها ، قالت : ما رأيت رسول الله ﷺ يقرأ في شيء من صلاة الليل جالسًا قط ، حتى دخل في السُنَّة<sup>(٢)</sup> ، فكان يجلس فيها ، فيقرأ ، حتى إذا بقي أربعون ، أو ثلاثون آية ، قام فقرأها ، ثم سجد . [أبو داود (٩٥٣) وابن ماجه (١٢٢٧) وأحمد (٢٣١ / ٦) وسنن أبي داود (١١٤٨) ومسننه (٧٣١) .

(٥) **أقسام التطوع** : ينقسم التطوع إلى تطوع مضيق ، وإلى تطوع مقبب . والتطوع المضيق ، يقتصر فيه على صلاة أصلاه ؛ قال النووي : فإذا شرع في تطوع ، ولم ينو عددًا ، فهو أن يسلم من ركعة . وله أن يريد فيجعلها ركعتين ، أو ثلاثًا ، أو مائة ، أو ألفًا ، أو غير ذلك . وهو صلي عددًا لا يعلمه ، ثم سلم . صحح بلا حلاط ، اتفق عليه

(١) لأنه ليس في تقويم صلاة

(٢) أي كبر .

أصحابه . ووصف عليه السنافعي في «الإملاء» . وروى البيهقي بإساده . أن أبا درجته صني عددًا كثيرًا .  
 فما سلم ، قال له الأحف بن قيس . رحمه الله : هل تدري أصرفت على شفع ، أم على وتر ؟ قال : إن  
 لا أكر أدري ، فإن الله يدري . إني سمعت خليلي أنا تقاسم بيمين يقول . ثم بكى ، ثم قال : إني سمعت  
 خليلي أنا القاسم بيمين يقول : «ما من عند يسجد لله سجدة ، إلا رفعه الله بها درجة ، وحط عنه بها  
 خطيئة» . رواه الدارمي ، في «مسنده» سبب صحيح ، إلا رحلاً اختلفوا في عدالته . [أحمد (١٦٤ / ٥)  
 ودارمي (١٥٠٢) وبيهقي (٢ / ٤٨٩)] . ولتصووع المقيد يقسم إلى ما شرع ، تنعاً لفرائض . ويسمي السن  
 الراتة ، ويشمل سنة الفجر . والظهر . والمعصر . والمغرب . والعشاء ، وإلى غيره ، وهاك بيان كل :

## سنة الفجر

(١) فضلها : وردت عدة أحاديث في فضل المحافظة على سنة الفجر . ذكرها فيما يلي :

- ١- عن عائشة ، عن ابي بريح ، في الركعتين قبل صلاة الفجر ، قال : «هما أحب إلي من الدنيا جميعاً» .  
 رواه أحمد ، ومسلم ، والترمذي . [مسلم (٧٢٥) (٩٧) وأحمد (٥١ / ٦) (٥١) .
- ٢- وعن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «لا تدعوا ركعتي الفجر ، وإن طردتكم الحيل» . رواه  
 أحمد ، وأبو داود ، والبيهقي ، والطحاوي . [أبو داود (١٢٥٨) وأحمد (٤٠٥ / ٢) وبيهقي في الكبرى (٢ / ٤٧١)  
 ومعنى الحديث : لا تتركوا ركعتي الفجر ، مهما اشتد العذر ، حتى ولو كان مطاردة العدو .
- ٣- وعن عائشة ، قالت : لم يكن رسول الله ﷺ على شيء من الوافل أشد معاهدة<sup>(١)</sup> من  
 الركعتين قبل الصبح . رواه الشيخان ، وأحمد ، وأبو داود . [الحري (١١٦٩) ومسلم (٧٢٤) (٩٤) وأبو داود  
 (١٢٥٤) وأحمد (٤٣ / ٦) (٥٤) .
- ٤- وعنها ، أن النبي ﷺ قال : «ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها» . رواه أحمد ، ومسلم ،  
 والترمذي . والنسائي . [مسلم (٧٢٥) والترمذي (٤١٦) والنسائي (١٧٥٨) وأحمد (٢٦٥ / ٦) .
- ٥- ولأحمد ، ومسلم ، عنها ، قالت : ما رأيتني إلى شيء من الخير ، أسرع منه إلى الركعتين قبل الفجر .  
 [مسلم (٧٢٤) (٩٥) وأحمد (٢٢٠ / ٦) .

(٢) تخفيفها : المعروف من هدي النبي ﷺ ، أنه كان يحفف القراءة في ركعتي الفجر .

- ١- فعن حفصة ، قالت . كان رسول الله ﷺ يصلّي ركعتي الفجر قبل الصبح في بيتي ، يحففهما حدًا .  
 قال نافع : وكان عبد الله - يعني ابن عمر - يحففهما كذلك . رواه أحمد ، والشيخان . [الحاري (١١٧٣)  
 ومسلم (٧٢٣) وأحمد (٢٨٤) .

٢- وعن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ يصلي الركعتين قبل الغداة، فيخففهما، حتى إني لأشك، أقرأ فيهما بفاتحة الكتاب، أم لا؟ . رواه أحمد، وغيره. [بحوه: البحاري (١١٧١) ومسلم (٧٢٤) (٩٣) وأحمد (١٨٦/٦)].

٣- وعنها، قالت: كان قيام رسول الله ﷺ في الركعتين، قبل صلاة الفجر، قَدْر ما يقرأ فاتحة الكتاب. رواه أحمد، والنسائي، والبيهقي، ومالك، والطحاوي. [أحمد (٢١٧/٦) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٩٧/١)].

(٣) ما يقرأ فيها؟ يستحب القراءة في ركعتي الفجر بالوارد عن النبي ﷺ، وقد ورد عنه فيها ما يأتي:

١- عن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ يقرأ في ركعتي الفجر: ﴿قُلْ يَتَّابِهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]، و: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]. وكان يُسرّ بهما. رواه أحمد، والطحاوي. [أحمد (١٧٤/٦) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٩٧/١)]. وكان يقرأهما بعد الفاتحة؛ لأنه لا صلاة بدونها، كما تقدم.

٢- وعنها، أن النبي ﷺ كان يقول: «نعم السورتان هما». يقرأ بهما في الركعتين قبل الفجر: ﴿قُلْ يَتَّابِهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]، و: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]. رواه أحمد، وابن ماجه. [ابن ماجه (١١٥٠) وأحمد (٢٣٩/٦)].

٣- وعن جابر، أن رجلاً قام، فركع ركعتي الفجر، فقرأ في الأولى: ﴿قُلْ يَتَّابِهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]. حتى انقضت السورة، فقال النبي ﷺ: «هذا عبد عرف ربه». وقرأ في الآخرة: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]. حتى انقضت السورة، فقال النبي ﷺ: «هذا عبد آمن بربه». قال طلحة: فأنا أحب أن أقرأ بهاتين السورتين، في هاتين الركعتين. رواه ابن حبان، والطحاوي. [ابن حبان (٢٤٦٠) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٩٨/١)].

٤- وعن ابن عباس، قال: كان رسول الله ﷺ يقرأ في ركعتي الفجر: ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة: ١٣٦]. والتي في آل عمران: ﴿تَمَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَّاهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٤]. رواه مسلم. [مسلم (٧٢٧) (١٠٠)].

أي؛ أنه كان يقرأ في الركعة الأولى بعد الفاتحة هذه الآية: ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا مِنْهُ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦]. وفي الركعة الثانية: ﴿قُلْ يَتَاهَلُ الْكِتَابُ تَمَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَّاهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَا نَسَدُ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُنْشِرُ يَدَ شَيْفٍ وَلَا يَنْجِدُ مَعْصَا بَعْضُ أَرْكَانٍ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤].

٥. وعنه ، في رواية أبي داود ، أنه كان يقرأ في الركعة الأولى : ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾ [سقرة ١٣٦] .  
وفي الثانية : ﴿قُلْنَا أَحْسَنَ عَيْسَى مِنْهُمْ الْكَفَرُ قَالَ مَنْ أَصْكَرَ إِلَى اللَّهِ قَالَ الْخَوَارِثُونَ مَنْ أَصْكَرَ اللَّهُ ءَامَنَّا  
بِاللَّهِ وَآشْهَدُ بِنَا مُسْمُوتُ﴾ [آل عمران ٥٢] . [مسلم (٧٢٧) (٩٩) وأبو داود (١٢٥٩)] .  
٦. ويجوز الاختصار على الفاتحة وحدها ؛ لما تقدّم عن عائشة ، أن قيامه كان قدر ما يقرأ فاتحة  
الكتاب .

(٤) الدعاء بعد الفراغ منها : قال السوي في «الأذكار» : روي في كتاب ابن السني ، عن أبي المليح ،  
واسمه عامر بن أسامة ، عن أبيه ، أنه صلى ركعتي الفجر ، وأن رسول الله ﷺ صلى قريبا منه ركعتين  
خفيفتين ، ثم سمعه يقول ، وهو حالي : «اللهم ربّ حريز ، وإسرافيل ، وميكائيل ، ومحمد النبي ﷺ ،  
أعوذ بك من النار» . ثلاث مرات . وروى فيه . عن أنس ، عن النبي ﷺ قال : «من قال صبيحة يوم  
الجمعة ، قل صلاة الغداة : أستغفر الله ، الذي لا إله إلا هو ، الحي القيوم ، وأتوب إليه . ثلاث مرات ، غفر  
الله تعالى ذنوبه ، ولو كانت مثل زبد البحر» . [ابن السني في عمل اليوم والليلة (٨٢)] .

(٥) الاضطجاع بعدها : قالت عائشة : كان رسول الله ﷺ إذا ركع ركعتي الفجر ، اضطجع على  
شقه الأيمن . رواه الجماعة . [إسحاري (١١٦٠) ومسلم (٧٣٦) وأبو داود (١٢٦٢) وترمذي (٤٢٠) وابن ماجه  
(١١٩٨)] . وروى ، أيضا عنها ، قالت : كان رسول الله ﷺ إذا صلى ركعتي الفجر ؛ فإن كنت نائمة  
اضطجع ، وإن كنت مستيقظة ، حدثني . [الحارثي (١١٦١) ومسلم (٧٤٣)] .

وقد اختلف في حكمه اختلافا كثيرا ، والذي يظهر ، أنه مستحب في حق من صلى السنة في بيته ، دون  
من صلاها في المسجد . قال الحافظ في «الفتح» : وذهب بعض السلف إلى استحبابها في البيت ، دون  
المسجد ، وهو محكي عن ابن عمر ، وقواه بعض شيوخنا ، بأنه لم ينقل عن النبي ﷺ ، أنه فعله في  
المسجد ، وصحّ عن ابن عمر ، أنه كان يحض من يفعله في لمسجد . أخرجه ابن أبي شيبة ، انتهى . وسئل  
عنه الإمام أحمد ؟ فقال : ما أفعله ، وإن فعله رجل ، فحسن .

(٦) قضاؤها : عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «من لم يصل ركعتي الفجر ، حتى تطمع  
الشمس ، فليصنها» . رواه البيهقي . [البيهقي في الكبرى (٤٨٤ / ٢) والحاكم (٢٧٤ / ١)] . قال  
النووي : وإسناده جيد . وعن قيس بن عمرو ، أنه خرج إلى الصبح ، فوجد النبي ﷺ في الصبح ، ولم يكن  
ركع ركعتي الفجر ، فصلّى مع النبي ﷺ ، ثم قام ، حين فرع من الصبح ، فركع ركعتي الفجر ، فمّر به  
النبي ﷺ ، فقال : «ما هذه الصلاة؟» . فأخبره ، فسكت النبي ﷺ ، ولم يقل شيئا . رواه أحمد ، وابن  
خزيمة ، وابن حبان ، وأصحاب السنن ، إلا النسائي . [أبو داود (١٢٦٧) والترمذي (٤٢٢) وابن ماجه (١١٥٤)]  
وس حرمة (١١١٦) وأحمد (٤٤٧ / ٥) . قال العراقي : إسناده حسن . وروى أحمد ، والشيخان ، عن  
عمران بن حصين ، أن النبي ﷺ كان في مسير له ، فأموا عن صلاة الفجر ، فاستيقظوا بحرّ الشمس ،

فارتفعوا قليلاً، حتى استقلت الشمس<sup>(١)</sup>، ثم أمر مؤذناً فأذن، فصلّى ركعتين قبل الفجر، ثم أقام، ثم صلّى الفجر. [أحمد (٤/٤٣٤) والبخاري (٣٤٤) ومسلم (٦٨٢)]. وظاهر الأحاديث، أنها تقضى قبل طلوع الشمس وبعد طلوعها؛ سواء كان قواتها لعذر، أو لغير عذر، وسواء فاتت وحدها، أو مع الصبح.

### سنة الظهر

ورد في سنة الظهر أنها أربع ركعات، أو ست ركعات، أو ثمان، وإليك بيانها مفصلاً:

ما ورد في أنها أربع ركعات:

١- عن ابن عمر، قال: حفظت من النبي ﷺ عشر ركعات؛ ركعتين قبل الظهر، وركعتين بعدها، وركعتين بعد المغرب في بيته، وركعتين بعد العشاء في بيته، وركعتين قبل صلاة الصبح. رواه البخاري (١١٨٠).

٢- وعن المغيرة بن سليمان، قال: سمعت ابن عمر يقول: كانت صلاة رسول الله ﷺ، ألا يدع ركعتين قبل الظهر، وركعتين بعدها، وركعتين بعد المغرب، وركعتين بعد العشاء، وركعتين قبل الصبح. رواه أحمد بسند جيد. [أحمد (١٧/٢) والبخاري (١٨٠) ومسلم (٧٢٩)].

ما ورد في أنها ست:

١- عن عبد الله بن شقيق، قال: سألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ؟ قالت: كان يصلي قبل الظهر أربعاً، واثنتين بعدها. رواه أحمد، ومسلم، وغيرهما. [مسلم (٧٣٠) وأحمد (٢٦٦/٦)].

٢- وعن أم حبيبة بنت أبي سفيان، أن النبي ﷺ قال: «من صلى في يوم وليلة اثنتي عشرة ركعة، بُني له بيت في الجنة؛ أربعاً قبل الظهر، وركعتين بعدها، وركعتين بعد المغرب، وركعتين بعد العشاء، وركعتين قبل صلاة الفجر». رواه الترمذي، وقال: حسن صحيح، ورواه مسلم مختصراً. [مسلم (٧٢٨) والترمذي (٤٣٥)].

ما ورد في أنها ثمان ركعات:

١- عن أم حبيبة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «من صلى أربعاً قبل الظهر، وأربعاً بعدها، حرم الله لحمه على النار». رواه أحمد، وأصحاب السنن، وصححه الترمذي. [أبو داود (١٢٦٩) والترمذي (٤٢٧) والنسائي (١٨١٦) وابن ماجه (١١٦٠) وأحمد (٣٢٥ و٣٢٦)].

(١) أي: تحولوا حتى ارتفعت الشمس.

## فصل الأربع قبل الظهر:

١- عن أبي أيوب الأنصاري، أنه كان يصلي أربع ركعات قبل الظهر، فقبل له: إنك تديم هذه الصلاة. فقال: إني رأيت رسول الله يفعلها، فسألته، فقال: «إنها ساعة تفتح فيها أبواب السماء، فأحببت أن يرفع لي فيها عمل صالح». رواه أحمد، وسنده جيد. [أحمد (٢١٨، ٥)].

٢- وعن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ لا يدع أربعاً قبل الظهر، وركعتين قبل الفجر على كل حال. رواه أحمد، والبحاري. [البحاري (١١٨٢)] وأحمد (٦٣، ٦). وروى عنها، أنه كان يصلي قبل الظهر أربعاً، يطيل فيهن القيام، ويحسن فيهن الركوع والسجود. [ابن ماجة (١١٥٦)] وأحمد (٤٣، ٦).

ولا تعارض بين ما في حديث ابن عمر من أنه ﷺ كان يصلي قبل الظهر ركعتين، وبين باقي الأحاديث الأخرى من أنه كان يصلي أربعاً. قال الحافظ في «الفتح»: والأولى أن يحمل على حالين، فكان تارة يصلي اثنتين، وتارة يصلي أربعاً، وقيل: هو محمول على أنه كان في المسجد يقتصر على ركعتين، وفي بيته يصلي أربعاً، ويحتمل أنه كان يصلي إذا كان في بيته ركعتين، ثم يخرج إلى المسجد، فيصلّي ركعتين، فرأى ابن عمر ما في المسجد، دون ما في بيته، واطلعت عائشة على الأمرين، ويقوي الأول ما رواه أحمد، وأبو داود، في حديث عائشة، كان يصلي في بيته قبل الظهر أربعاً، ثم يخرج، قال أبو جعفر الطبري: الأربع كانت في كثير من أحواله، والركعتان في قليلها. وإذا صلى أربعاً قبلها أو بعدها، الأفضل أن يسلم بعد كل ركعتين، ويجوز أن يصليها متصلة بتسليم واحد؛ لقول رسول الله ﷺ: «صلاة الليل والنهار مثني مثني». رواه أبو داود بسند صحيح. [البخاري (٩٩٠)] ومسلم (٧٤٩) وأبو داود (١٣٢٦).

**قضاء سنتي الظهر:** عن عائشة، أن النبي ﷺ كان إذا لم يصل أربعاً قبل الظهر، صلاهت بعدها. رواه الترمذي، وقال: حديث غريب. [الترمذي (٤٢٦)]. وروى ابن ماجة عنها، قالت: كان رسول الله ﷺ إذا فاتته الأربع قبل الظهر، صلاهت بعد الركعتين بعد الظهر. <sup>(١)</sup> [ابن ماجة (١١٥٨)].

هذا في قضاء الراتبة القبليّة، أما قضاء الراتبة البعدية، فقد جاء فيه، ما رواه أحمد، عن أم سلمة، قالت: صلى رسول الله ﷺ الظهر، وقد أتني بمال فقعد يقسمه، حتى أتاه المؤذن بالعصر، فصلّي العصر، ثم انصرف إليّ، كـ يومئذ، فركع ركعتين خفيفتين، فقلنا: ما هاتان الركعتان، يا رسول الله، أُمِرَتَ بهما؟ قال: «لا، ولكنهما ركعتان كنت أركعهما بعد الظهر، فشغلني هذا المال، حتى جاء المؤذن بالعصر، فكرهت أن أدعهما» <sup>(٢)</sup>. رواه البخاري، ومسلم، وأبو داود بلفظ آخر. [البخاري (١٢٣٣)] ومسلم (٨٣٤) وأبو داود (١٢٧٣).

(١) السس القليلة تمتد وقتها إلى آخر وقت العريضة.

(٢) في بعض الروايات: فقلت: يا رسول الله، أتقضيهما إذا فاتتا؟ قال: «لا»، قال سيبهقي هي رواية ضعيفة.

يسرّ بعد صلاة المغرب صلاة ركعتين ؛ لما تقدّم عن ابن عمر ، أنهما من الصلاة التي لم يكن يدعها النبي ﷺ .

ما يستحبّ فيها : يستحبّ في سنة المغرب ، أن يقرأ فيها بعد الفاتحة ب : ﴿ قُلْ يٰٓأَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾ [الكافرون : ١] و : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص : ١] . فعن ابن مسعود ، أنه قال : ما أحصي ما سمعت رسول الله ﷺ يقرأ في الركعتين بعد المغرب ، وفي الركعتين قبل الفجر ب : ﴿ قُلْ يٰٓأَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾ [الكافرون : ١] و : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص : ١] . رواه ابن ماجه ، والترمذي وحسنه . [الترمذي (٤٣١) وابن ماجه (١١٦٦)] . وكذا يستحبّ أن تؤدّي في البيت ؛ فعن محمود بن لبيد ، قال : أتى رسول الله ﷺ بني عبد الأشهل ، فصلّى بهم المغرب ، فلما سلم ، قال : «اركعوا هاتين الركعتين في بيوتكم» . رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي . [أبو داود (١٣٠٠) والترمذي (٦٠٤) والنسائي (١٥٩٩) وأحمد (٤٢٧/٥)] . وتقدّم ، أنه ﷺ كان يصلّيهما في بيته .

سنة العشاء : تقدم من الأحاديث ما يدل على سنّة الركعتين بعد العشاء .

### السنن غير المؤكدة

ما تقدم من السنن والرواتب يتأكد أدائه ، وبقيت سنن أخرى راتبّة ، يندب الإتيان بها ، من غير تأكيد ، نذكرها فيما يلي :

(١) ركعتان أو أربع قبل العصر : وقد ورد فيها عدة أحاديث متكلم فيها ، ولكن لكثرة طرقها يؤيد بعضها بعضاً ؛ فمنها حديث ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : «رحم الله امرأ ، صلّى قبل العصر أربعاً» . رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، وحسنه ، وابن حبان ، وصحّحه ، وكذا صحّحه ابن خزيمة . [أبو داود (١٢٧١) والترمذي (٤٣٠) وأحمد (١١٧/٢) وابن حبان (٢٤٥٣) وابن خزيمة (١١٩٣)] . ومنها حديث عليّ ، أن النبي ﷺ كان يصلّي قبل العصر أربعاً ، يفصل بين كلّ ركعتين بالتسليم على الملائكة المقربين ، والنبیین ، ومن تبعهم من المؤمنين والمسلمين . رواه أحمد ، والنسائي ، وابن ماجه ، والترمذي وحسنه . [الترمذي (٤٢٩) والنسائي (٨٧٣) وابن ماجه (١١٦١) وأحمد (٨٥ / ١)] . وأما الاقتصار على ركعتين فقط ، فدليله عموم قوله ﷺ : «بين كلّ أذانين صلاة» . [أحمد (٥٤ / ٥) ومسلم (٨٣٨) وأبو داود (١٢٨٣) والترمذي (١٨٥) والنسائي (٢٨ / ١) وابن ماجه (١١٦٢)] .

(٢) ركعتان قبل المغرب : روى البخاري ، عن عبد الله بن مغفل ، أن النبي ﷺ قال : «صلّوا قبل المغرب ، صلّوا قبل المغرب» . ثم قال في الثالثة : «لمن شاء» . كراهية أن يتخذها الناس سنة . [البخاري (١١٨٣) وأبو داود (١٢٨١)] . وفي رواية لابن حبان ، أن النبي ﷺ صلّى قبل المغرب ركعتين . [ابن حبان (١٥٨٨)]

وهي مسلم ، عن ابن عباس ، قال : كنا نصلي ركعتين قبل غروب الشمس ، وكان رسول الله ﷺ يرانا ، فلم يأمرنا ، ولم ينها . قال الحافظ في «الفتح» : ومجموع الأدلة يرشد إلى استحباب تخفيفها ، كما في ركعتي الفجر .

(٣) ركعتان قبل العشاء : لما رواه الجماعة ، من حديث عبد الله بن مغفل ، أن النبي ﷺ قال : «بين كل أدائين صلاة ، بين كل أدائين صلاة» . ثم قال في الثالثة : «من شاء» . [الحارثي (٦٢٧) ومسلم (٨٣٨) وأبو داود (١٢٨٣) وترمذي (١٨٥) والنسائي (٦٨٠) وابن ماجه (١١٦٢) . ولابن حبان من حديث ابن الزبير ، أن النبي ﷺ قال : «ما من صلاة مفروضة ، إلا وبين يديها ركعتان» . [ابن حبان (٢٤٥٥) والدارقطني (١٠٣٤) .

استحباب الفصل بين الفريضة والنافلة ، بمقدار ختم الصلاة : عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ، أن رسول الله ﷺ صلى العصر ، فقام رجل يصلي ، فرآه عمر ، فقال له : اجلس ، فإنما هلك أهل الكتاب أنه لم يكن لصلاتهم فصل . فقال رسول الله ﷺ : «أحسن ابن الخطاب» . رواه أحمد بسند صحيح . [أحمد (٣٦٨/٥) .

### الوتر

(١) فضله ، وحكمه : الوتر سنة مؤكدة ، حث عليه الرسول ﷺ ، ورغب فيه ؛ فعن علي بن أبي طالب أنه قال : إن الوتر ليس بختم<sup>(١)</sup> كصلاتكم المكتوبة ، ولكن رسول الله ﷺ أوتر ، ثم قال : «يا أهل القرآن ، أوتروا ؛ فإن الله وتر»<sup>(٢)</sup> . رواه أحمد ، وأصحاب السنن ، وحسنه الترمذي ، ورواه الحاكم أيضًا وصححه . [أبو داود (١٤١٦) والنسائي (٢٢٨/٣) وابن ماجه (١١٦٩) وأحمد (١١٠/١) . وما ذهب إليه أبو حنيفة من وجوب الوتر ، فمذهب ضعيف ؛ قال ابن المنذر : لا أعسم أحدًا وافق أبا حنيفة في هذا . وعند أحمد ، وأبي داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، أن المخدجي (رجل من بني كنانة) أخبره رجل من الأنصار ، يكنى أبا محمد ، أن الوتر واجب ، فراح المخدجي إلى عبادة بن الصامت ، فذكر له أن أبا محمد يقول : الوتر واجب . فقال عبادة بن الصامت : كذب أبو محمد<sup>(٣)</sup> ؛ سمعت رسول الله ﷺ يقول : «خمس صلوات كتبهن الله - تبارك وتعالى - على العباد ، من أتى بهن ، لم يضيعن منهن شيئًا ؛ استخفافًا بحققهن ، كان له عند الله - تبارك وتعالى - عهد أن يدخله الجنة ، ومن لم يأت بهن ، فليس له عند الله عهد ؛ إن شاء عذبه ، وإن شاء غفر له» . [أبو داود (١٤٢٠) والنسائي (٤٦٠) وابن ماجه (١٤٠١) وأحمد (٣١٥-٣١٦ و٣١٩) ، وعند البخاري ، ومسلم ، من حديث طلحة بن عبيد الله ، أن رسول الله ﷺ قال : «خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة» . فقال الأعرابي : هل علي غيرها؟ قال : «لا ، إلا أن تطوع» . [البخاري (٤٦) ومسلم (١١) .

(١) ختم أي لارم .

(٢) أي : له - تعالى - واجب يجب صلاة الوتر ، ويثبت عليها . قال دافع : وكان ابن عمر لا يصنع شيئًا إلا وترًا

(٣) كذب أبو محمد : أي أخطأ



(٢) وقته : أجمع العلماء على أن وقت الوتر لا يدخل إلا بعد صلاة العشاء ، وأنه يمتد إلى الفجر : فعن أبي تميم الحيشاني رحمه الله : أن عمرو بن العاص حطب الناس يوم الجمعة ، فقال : إن أنا نصرته حدثني ، أن النبي ﷺ قال : «إن الله رادكم صلاة ، وهي الوتر ، فصلوها فيما بين صلاة العشاء إلى صلاة الفجر» . قال أبو تميم : فأخذ بيدي أبو ذر ، فسار في المسجد إلى أبي بصرة رحمه الله فقال : أنت سمعت رسول الله يقول ما قال عمرو؟ قال أبو بصرة : أنا سمعته من رسول الله ﷺ . . . رواه أحمد بإسناد صحيح . (١٦٠) ، وعن أبي مسعود الأنصاري رحمه الله قال : كان رسول الله ﷺ يوتر أول الليل ، وأوسطه ، وآخره . رواه أحمد بسند صحيح . أحمد (٢١٥٠) ، وعن عبد الله بن أبي قيس . قال : سألت عائشة - رضي الله عنها - عن وتر رسول الله ﷺ فقالت : ربما أوتر أول الليل ، وربما أوتر من آخره . قلت : كيف كانت قراءته ، أكان يُسرُّ بالقراءة ، أم يجهر؟ قالت : كل ذلك كان يفعل ، وربما أسرَّ ، وربما جهر ، وربما اغتسل ، فنام ، وربما توضأ فنام . (تعني في الجنبه) . رواه أبو داود ، ورواه أيضًا أحمد ، ومسلم ، والترمذي . (٣٠٧) وأبو داود (١٤٣٧) والترمذي (٢٩٢٤) وأحمد (١٧٣٦) .

(٣) استحباب تعجيله لمن ظنَّ أنه لا يستيقظ آخر الليل ، وتأخيرهِ لمن ظنَّ أنه يستيقظ آخره : يستحب تعجيل صلاة الوتر أول الليل لمن خشي ألا يستيقظ آخره ، كما يستحب تأخيرهِ إلى آخر الليل لمن ظنَّ أنه يستيقظ آخره ؛ فعن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «من ظنَّ منكم ألا يستيقظ آخره - أي : الليل - فليوتر أوله ، ومن ظنَّ منكم أنه يستيقظ آخره ، فليوتر آخره ؛ فإن صلاة آخر الليل محضورة <sup>(١)</sup> ، وهي أفضل» . رواه أحمد ، ومسلم ، والترمذي ، وابن ماجه . المسند (٧٥٥) والترمذي (٤٥٥) بن ماجه (١١٨٧) وأحمد (٣٠٠ / ٣) . وعنه رحمه الله أن رسول الله ﷺ قال لأبي بكر : «متى توتر؟» . قال : أول الليل ، بعد العتمة . <sup>(٢)</sup> قال : «فأنت يا عمر» . قال : آخر الليل . قال : «أما أنت يا أبا بكر ، فأخذت بالثقة» <sup>(٣)</sup> ، وأما أنت يا عمر ، فأخذت بالقوة <sup>(٤)</sup> . رواه أحمد ، وأبو داود ، والحاكم ، وقال : صحيح على شرط مسلم . [أبو داود (١٤٣٤) وأحمد (٣٠٩٣) والحاكم (٣٠١ / ١) . وانتهى الأمر برسول الله ﷺ إلى ، أنه كان يوتر وقت السحر ؛ لأنه الأفضل ، كما تقدم . قالت عائشة - رضي الله عنها - من كل الليل قد أوتر النبي ﷺ ؛ من أول الليل ، وأوسطه ، وآخره ، فانتبه وتره إلى السحر . رواه الجماعة . [البخاري (٩٩٦) ومسلم (٧٤٥) وأبو داود (١٤٣٥) والترمذي (٤٥٦) والنسائي (١٦٨٠) وأحمد (٤٦٠٦) وابن ماجه (١١٨٥) . ومع هذا ، فقد وصَّى بعض أصحابه بالآي نيام ، إلا على وتر ؛ أخذًا بالحيلة والحزم . وكان سعد بن أبي وقاص يصلي العشاء الآخرة في مسجد رسول الله ﷺ ، ثم يوتر بواحدة ، ولا يزيد عليها . فقيل له : أتوتر بواحدة لا تزيد عليها يا أبا إسحاق ! قال : نعم ، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : «الذي لا ينام حتى يوتر حازم» . رواه أحمد ، ورجاله ثقات . [أحمد (١٧٠ / ١) .

(٤) عدد ركعات الوتر : قال الترمذي : روي عن النبي ﷺ الوتر بثلاث عشرة ركعة ، وإحدى عشرة

(١) أي العشاء .

(٢) أي العتمة على الفجر آخر المس .

(٣) أي تحضرها للملائكة .

(٤) أي الحرم والحيضة .

ركعة، وتسع، وسبع، وخمس، وثلاث، وواحدة. [الرمذي (٤٥٨)] ، قال إسحاق بن إبراهيم: معنى ما روي عن النبي ﷺ كان يوتر بثلاث عشرة ركعة، أنه كان يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة مع الوتر، يعني من جمعتها الوتر، فنسبت صلاة الليل إلى الوتر.

ويجوز أداء الوتر ركعتين<sup>(١)</sup>، ثم صلاة ركعة بتشهد وسلام، كما يجوز صلاة الكل بتشهد وسلام، فيصّل الركعات بعضها ببعض، من غير أن يتشهد، إلا في الركعة التي هي قبل الأخيرة، فيتشهد فيها، ثم يقوم إلى الركعة الأخيرة، فيصليها، ويتشهد فيها ويسلم، ويجوز أداء الكل بتشهد واحد وسلام في الركعة الأخيرة، كلّ ذلك جائز واردة عن النبي ﷺ. وقال ابن القيم: وزدت السنة الصحيحة الصريحة المحكمة، في الوتر بخمس متصلة، وسبع متصلة؛ كحديث أم سلمة: كان رسول الله ﷺ يوتر بسبع، وبخمس، لا يفصل بسلام، ولا بكلام. رواه أحمد، والنسائي، وابن ماجه بسند جيد، [النسائي (١٧١٤)] وابن ماجه (١١٩٢) وأحمد (٣٢١/٦)، وكقول عائشة: كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة؛ يوتر من ذلك بخمس، لا يجلس إلا في آخرهن. متفق عليه. [بخاري (١١٤٠)] ومسلم (٧٣٧)، وكحديث عائشة، أنه ﷺ كان يصلي من الليل تسع ركعات، لا يجلس فيها، إلا في الثامنة، فيذكر الله، ويحمده، ويدعوه، ثم ينهض ولا يسلم، ثم يصلي التاسعة، ثم يقعد ويتشهد، ثم يسلم تسليمًا سمعنا، ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم، وهو قاعد، فتلك إحدى عشرة ركعة، فلما أسن رسول الله ﷺ وأخذ اللحْم، أوتر بسبع، وصنع في الركعتين مثل صنيعه في الأول. وفي لفظ عنها: فلما أسن، وأخذ اللحم، أوتر بسبع ركعات، لم يجلس، إلا في السادسة والسابعة، ولم يسلم إلا في السابعة. وفي لفظ: صلى سبع ركعات لا يقعد، إلا في آخرهن. أخرجه الجماعة. [بخاري (١١١٨)] ومسلم (٧٤٦) وأبو داود (١٣٤٣) والنسائي (١٦٠٠) وابن ماجه (١١٩١) وأحمد (٥٣ و ٥٤). وكلها أحاديث صحاح صريحة، لا معارض لها سوى قوله ﷺ: «صلاة الليل مثنى مثنى»، وهو حديث صحيح، [بخاري (٩٩٠)] ومسلم (٧٤٩). لكن الذي قاله، هو الذي أوتر بالسبع والخمس، وسننه كلها حتى يُصدق بعضها بعضًا، فالنبي ﷺ أجاب السائل عن صلاة الليل، بأنها مثنى مثنى، ولم يسأله عن الوتر، وأما السبع، والخمس، والتسع، والواحدة، فهي صلاة الوتر، والوتر، اسم للواحدة المنفصلة مما قبلها، وللخمس، والسبع، والتسع المتصلة، كالمغرب؛ اسم للثلاثة المتصلة؛ فإن انفصلت الخمس والسبع بسلامين، كالإحدى عشرة، كان الوتر اسمًا للركعة المفصولة وحدها، كما قال ﷺ: «صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خشي الصبح، أوتر بواحدة، توتر له ما قد صلى». [انظر تخريج الحديث السابق]. فاتفق فعله وقوله ﷺ، وصدق بعضه بعضًا.

(٥) القراءة في الوتر: يجوز القراءة في الوتر، بعد الفاتحة بأي شيء من القرآن؛ قال علي: ليس من القرآن شيء مهجور، فأوتر بما شئت. ولكن المستحب إذا أوتر بثلاث، أن يقرأ في الأولى بعد الفاتحة: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]. وفي الثانية: ﴿قُلْ يَتَّخِذُ الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١].

(١) أي: يسلم على رأس كلّ ركعتين

وفي الثالثة: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإحلاص: ١]. والمعوذتين؛ لما رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي وحسنه، عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يقرأ في الركعة الأولى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ لَا تَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]. وفي الثانية: ﴿قُلْ يَتَّخِذُ الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]. وفي الثالثة: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإحلاص: ١]. [أبو داود (١٤٢٤) والترمذي (٤٦٣) وابن ماجه (١١٧٣)].

(٦) القنوت في الوتر: يُشرع القنوت في الوتر في جميع الشئة؛ لما رواه أحمد، وأهل السنن، وغيرهم، من حديث الحسن بن علي رضي الله عنه قال: علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في الوتر: «اللهم اهديني فيمن هديت، وعافني فيمن عافيت، وتولني فيمن توليت، وبارك لي فيما أعطيت، وقني شر ما قضيت، فإنك تقضي ولا يقضى عليك، وإنه لا يذل من واليت، ولا يعز من عاديت، تباركت ربنا وتعاليت، وصلى الله على النبي محمد». قال الترمذي: هذا حديث حسن. [أبو داود (١٤٢٥) والترمذي (٤٦٤) والنسائي (١٧٤٤) وأحمد (١/ ١٩٩) وابن ماجه (١١٧٨)]. قال: ولا يُعرف عن النبي ﷺ في القنوت شيء أحسن من هذا. وقال النووي: إسناده صحيح. وتوقف ابن حزم في صحته، فقال: هذا الحديث، وإن لم يكن مما يحتج به، فإننا لم نجد فيه عن النبي ﷺ غيره، والضعيف من الحديث أحب إلينا من الرأي، كما قال ابن حنبل، وهذا مذهب ابن مسعود، وأبي موسى، وابن عباس، والبراء، وأنس، والحسن البصري، وعمر بن عبد العزيز، والثوري، وابن المبارك، والحنفية، ورواية عن أحمد. قال النووي: وهذا الوجه قوي في الدليل. وذهب الشافعي، وغيره إلى أنه لا يُقنت في الوتر، إلا في النصف الأخير من رمضان؛ لما رواه أبو داود، أن عمر بن الخطاب جمع الناس على أبي بن كعب، وكان يصلي لهم عشرين ليلة، ولا يقنت، إلا في النصف الباقي من رمضان. وروى محمد بن بصر، أنه سأل سعيد بن جبير، عن بدء القنوت في الوتر؟ فقال: بعث عمر بن الخطاب جيشاً، فتورطوا متورطاً خاف عليهم، فلما كان النصف الآخر من رمضان، قنت يدعو لهم.

(٧) محل القنوت: يجوز القنوت قبل الركوع، بعد الفراغ من القراءة، ويجوز كذلك، بعد الرفع من الركوع؛ فعن حميد، قال: سألت أنساً عن القنوت، قبل الركوع، أو بعد الركوع؟ فقال: كنا نعمل قبل وبعد. رواه ابن ماجه، [ابن ماجه (١١٨٣)]، ومحمد بن نصر. قال الحافظ في «الفتح»: إسناده قوي. وإذا قنت قبل الركوع، كثر رافعاً يديه، بعد الفراغ من القراءة، وكبر كذلك بعد الفراغ من القنوت، زوي ذلك عن بعض الصحابة. وبعض العلماء استحب رفع يديه عند القنوت، وبعضهم لم يستحب ذلك.

وأما مسح الوجه بهما؛ فقد قال البيهقي: الأولى ألا يفعله، ويقتصر على ما فعله السلف ﷺ من رفع اليدين دون مسحهما بالوجه في الصلاة.

(٨) الدعاء بعده: يُستحب أن يقول المصلي، بعد السلام من الوتر: سبحان الملك القدوس. ثلاث مرات، يرفع صوته بالثالثة، ثم يقول: رب الملائكة والروح. لما رواه أبو داود، والنسائي [أبو داود (١٤٢٣)].

والنسائي (١٧٢٩) ، من حديث أبي بن كعب ، قال : كان رسول الله ﷺ يقرأ في الوتر بـ : ﴿سَجَّ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى ١٠] . و : ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون ١] . و : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص : ١] . فإذا سلم قال : سبحان الملك القدوس . ثلاث مراتب ، يمد بها صوته في الثالثة ويرفع . وهذا لفظ النسائي ، راد الدارقطني ، ويقول : رب الملائكة والروح . ثم يدعو بما رواه أحمد ، وأصحاب السنن ، عن علي ، أن النبي ﷺ كان يقول في آخر وتره : «اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك ، وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك ، لا أحصي تنعم عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك» . [أبو داود (١٤٢٧) والنسائي (١٧٤٦) وابن ماجه (١١٧٩) وأحمد (٩٦ / ٩) ] .

(٩) لا وتران في ليلة : من صلى الوتر ، ثم بدا له أن يصلي ، جاز ، ولا يعيد الوتر ؛ لما رواه أبو داود ، والنسائي ، والترمذي وحسنه ، عن طلق بن علي ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «لا وتران في ليلة» . [أبو داود (١٤٣٩) والترمذي (٤٧٠) والنسائي (١٦٧٨) عن طلق بن علي] . وعن عائشة ، أن النبي ﷺ كان يسلم تسليماً يسمعون ، ثم يصلي ركعتين ، بعد ما يسلم ، وهو قاعدٌ . رواه مسلم . [مسلم (٧٤٦) من حديث مطول] . وعن أم سمة ، أنه ﷺ كان يركع ركعتين ، بعد الوتر ، وهو جالس . رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، وغيرهم . [الترمذي (٤٧١) وابن ماجه (١١٩٥) وأحمد (٢٩٩ / ٦) ] .

(١٠) قضاؤه : ذهب جمهور العلماء إلى مشروعية قضاء الوتر ؛ لما رواه البيهقي ، والحاكم ، وصححه على شرط الشيخين ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «إذا أصبح أحدكم ، ولم يوتر ، فليوتر» . [البيهقي في الكبرى (٤٧٨ / ٢) والحاكم (٣٠٣ / ١ و ٣٠٤) ، وروى أبو داود ، عن أبي سعيد الخدري ، أن النبي ﷺ قال : «من نام عن وتره ، أو نسيه ، فليصله إذا ذكره» . [أبو داود (١٤٣١) والترمذي (٤٦٥ و ٤٦٦) وابن ماجه (١١٨٨) ] . قال العراقي : إسناده صحيح . وعند أحمد ، والطبراني بسند حسن : كان الرسول ﷺ يصبح ، فيوتر . [أحمد (٢٤٢ / ٦ و ٢٤٣) ] . واختلفوا في الوقت الذي يقضى فيه ، فعند الحنفية ، يقضى في غير أوقات النهي ، وعند الشافعية ، يقضى في أي وقت ، من الليل ، أو من النهار ، وعند مالك ، وأحمد يقضى بعد الفجر ، ما لم تصل الصبح .

### القنوت في الصلوات الخمس

يُسرّع القنوت جهراً في الصلوات الخمس ، عند النوازل ؛ فعن ابن عباس ، قال : قنت الرسول ﷺ شهراً متتابعاً ؛ في الظهر ، والعصر ، والمغرب ، والعشاء ، والصبح ، في دبر كل صلاة ، إذا قال : «سمع الله لمن حمده» . من الركعة الأخيرة ، يدعو عليهم ؛ على حيٍّ من بني سُليم ، وعلى رجل ، وذكوان ، وعُصَيَّة ، «وَيُؤْمِنُ مَنْ حِفْه» . رواه أبو داود ، وأحمد ، وزاد : أرسل إليهم ، يدعوهم إلى الإسلام ،

(١) رجل وذكوان وعصية قنن من بني سليم رعمو أنهم أسموا فصبوا من الرسول ﷺ أن يمدهم من يقفهم ، فأمدهم بسعين فقبلوهم ، فكان ذلك سب القنوت

فقتلوه . [أبو داود (١٥٤٣) وحسن (٣٠١١) ٣٠٢] . قال عكرمة : كان هذا مفتاح القنوت . وعن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ كان إذا أراد أن يدعو على أحد ، أو يدعو لأحد ، قنت بعد الركوع ، فربما قال ، إذا قال : «سمع الله لمن حمده» ، «ربنا ولك الحمد» ، اللهم أنج الوليد بن الوليد ، وسلمة بن هشام ، وعياش بن أبي ربيعة ، والمستضعفين من المؤمنين ، اللهم اشدد وطأتك <sup>(١)</sup> على مضر ، واجعلها عليهم سين كسي يوسف . قال : يجهر بذلك ، ويقولها في بعض صلاته ، وفي صلاة الفجر : «اللهم العن فلاناً ، وفلاناً» . حثين من أحياء العرب ، حتى أنزل الله تعالى : ﴿يَسْأَلُكَ مَنْ لَأَمَرَهُ سَيْئًا أَنْ يَتَوَّبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [آل عمران : ١٢٨] . رواه أحمد ، والبخاري . [نحري (٤٥٦٠) ومسنن (٦١٥) وأحمد (٢) ، (٢٥٥)] .

**القنوت في صلاة الصبح :** القنوت في صلاة الصبح غير مشروع ، إلا في النوازل ، ففيها يقنت فيه ، وفي سائر الصلوات كما تقدم ؛ روى أحمد ، والنسائي ، وابن ماجه ، والترمذي وصححه ، عن أبي مالك الأشجعي ، قال : كان أبي قد صلى خلف رسول الله ﷺ ، وهو ابن ست عشرة سنة ، وأبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، فقلت : أكانوا يقنتون؟ قال : لا ، أي بُني ، مُحدث [الترمذي (٤٠٢) ونسائي (١٠٧٩) وابن ماجه (١٢٤١)] ، وروى ابن حبان ، والخطيب ، وابن خزيمة وصححه ، عن أنس ، أن النبي ﷺ كان لا يقنت في صلاة الصبح ، إلا إذا دعا لقوم ، أو دعا على قوم <sup>(٣)</sup> . [ابن حريز (٦٢٠)] ، وروى الزبير ، والخلفاء الثلاثة ، أنهم كانوا لا يقنتون في صلاة الفجر . وهو مذهب الحنفية ، والحنابلة ، وابن المبارك ، والثوري ، وإسحاق . ومذهب الشافعية ، أن القنوت في صلاة الصبح ، بعد الركوع من الركعة الثانية ، سنة ؛ لما رواه الجماعة ، إلا الترمذي ، عن ابن سيرين ، أن أنس بن مالك سئل ، هل قنت النبي ﷺ في صلاة الصبح؟ فقال : نعم . فقليل له : قبل الركوع ، أو بعده؟ قال : بعد الركوع . [نحري (١٠٠١) ومسنن (٦٧٧) (٢٩٨) ونسائي (١٠٧٠) وابن ماجه (١١٨٤)] . ولما رواه أحمد ، والبخاري ، والدارقطني ، والبيهقي ، والحاكم وصححه عنه ، قال : ما زال رسول الله ﷺ يقنت في الفجر ، حتى فارق الدنيا . [أحمد (٣٠٦٢) وأبو داود (١٦٧٨) والبيهقي في الكبرى (٢٠١/٢) وأبو داود (٥٥٦) ومجمع (١٣٩/٢)] . وفي هذا الاستدلال نظر ؛ لأن القنوت المستول عنه هو قنوت النوازل ، كما جاء ذلك صريحاً في رواية البخاري ، ومسنن . وأما الحديث الثاني ، ففي سنده أبو جعفر الرازي ، وهو ليس بالقوي ، وحديثه هذا لا ينهض للاحتجاج به ؛ إذ لا يُعقل ، أن يقنت رسول الله ﷺ في الفجر طول حياته ، ثم يتركه الخلفاء من بعده ، بل إن أنشأ نفسه لم يكن يقنت في الصبح ، كما ثبت ذلك عنه ، ولو سُلم صحة الحديث فيحمل القنوت المذكور فيه على أنه ﷺ كان يطيل القيام بعد الركوع ؛ للدعاء والثناء ، إلى أن فارق الدنيا ، فإن هذا معنى من معاني القنوت ، وهو هنا أنسب .

(٢) هي السور المذكورة في القرآن .

(١) الوطأة : المصعة والأحذة الشديدة .

(٣) هذا لفظ ابن حبان ، ولفظ غيره بدون ذكره «في صلاة الصبح» .

ومهما يكس من شيء، فإن هذا من الاختلاف المباح، الذي يستوي فيه الفعل والترك، وإن خير الهدي هدي محمد ﷺ.

### قيام الليل

(١) فضله :

١- أمر الله به بيده ﷺ، فقال: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]. وهذا الأمر، وإن كان خاصًا برسول الله ﷺ، إلا أن عامة المسلمين يدخلون فيه بحكم أنهم مطالبون بالاعتداء به ﷺ.

٢- بين أن المحافظين على قيامه هم المحسنون، المستحقون لخيرته ورحمته؛ فقال: ﴿إِنَّ الْمُنْفِقِينَ فِي خِلْقَتِهِمْ ذُكُورٌ وَأَلْهَمَهُمْ رُءُوسَهُمْ رَئِيسًا كَانُوا فِي ذَلِكَ مُخْسِنِينَ﴾ كانوا قليلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ كَاذِبُونَ﴾<sup>(١)</sup> [ندارات ١٥-٢١٨].

٣- ومدحهم، وأثنى عليهم، ونظمهم في جملة عباده الأبرار؛ فقال: ﴿وَعَكَدُ الرَّحْمَنُ الْيَمِينَ يَمْسُورَ عَلَى الْأَرْضِ هَبْ وَإِنْ حَاضَهُمْ نَحْنُهُمْ فَتَافُوا سَلَمًا﴾ وَالْيَمِينَ يَمْسُورَ لِرَبِّهِمْ سَجْدًا وَقِيَامًا ﴿١٤﴾ [العنكبوت ٦٣، ٦٤].

٤- وشهد لهم بالإيمان بآياته؛ فقال: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ ﴿١٥﴾ نَسَاجِدُ جُودُهُمْ عَنِ الْمَصَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿١٦﴾ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ رَّزَقْنَا كَأَنَّهُمْ يَوْمَئِذٍ قَرِينُونَ﴾ [سجدة: ١٥-١٧].

٥- ونفى التسوية بينهم، وبين غيرهم، ممن لم يتصف بوصفهم؛ فقال: ﴿أَمَرٌ هُوَ قَبِيْثٌ ءَاتَاةَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآجِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةً رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْمَلُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْمَلُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ ﴿٩﴾ [الزمر: ٩].

هذا بعض ما جاء في كتاب الله، أما ما جاء في سنة رسول الله ﷺ، فهناك بعضه :

١- قال عبد الله بن سلام: أول ما قدم رسول الله ﷺ المدينة، انجفل الناس إليه، فكنت ممن جاءه، فلما تأملت وجهه، واستبنته، عرفت أن وجهه ليس بوجه كذاب. قال: فكان أول ما سمعت من كلامه، أن قال: «أيها الناس، أفشوا السلام، وأطعموا الطعام، وصلوا الأرحام، وصلوا بالليل والناس نيام، تدخلوا الجنة بسلام». رواه الحاكم، وابن ماجه، والترمذي، وقال: حديث حسن صحيح. [الترمذي (٢٤٨٥) وابن ماجه (١٣٣٤) وأحمد (٤٥١/٥) وحاكم (١٦٠/٤)].

٢- وقال سلمان الفارسي: قال رسول الله ﷺ: «عليكم بقيام الليل فإنه دأب الصالحين قبلكم، ومقربة

(١) يهجعون أي ينامون.

لكم إلى ربكم، ومكفر لسيئات، ومهابة عن الإثم، ومصدرة بداء عن الخسد». [الضرابي في كبير (٦١٥٤) والهيتمي في جمع (٢/ ٢٥١)].

٣- وقال سهل بن سعد: جاء جبريل إلى النبي ﷺ، فقال: «يا محمد، عيش ما شئت، فإنت ميت، واعمل ما شئت، فإنت محرّيت به. وأحب من شئت، فإنت مفارقة، واعلم أن شرف المؤمن قيام الليل، وعزّه استغناؤه عن الناس». [ضرابي في لأوسط (٤٢٩٠) وفي المجمع (٢/ ٢٥٢)].

٤- وعن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ قال: «ثلاثة يحبهم الله، ويصححك إليهم، ويستبشر بهم؛ الذي إذا انكشفت فته، قتل وراءه نفسه لله ﷻ، فإما أن يقتل، وإما أن ينصره الله ﷻ ويكفيه، فيقول: انظروا إلى عبدي هذا، كيف صبر لي بنفسه. والذي له امرأة حسنة، وفراش لين حسن، فيقوم من الليل، فيقول: يذر شهوته ويذكرني، ولو شاء رقد. والذي إذا كان في سفر، وكان معه ركب، فسهروا، ثم هجعوا، فقام في السحر في ضراء وسواء». [عراه الهيتمي في المجمع (٢/ ٢٥٥) لضرابي في الكبير].

(٢) آدائه: يُسنّ، لمن أراد قيام الليل، ما يأتي:

١- أن ينوي عند نومه قيام الليل؛ فعن أبي الدرداء، أن النبي ﷺ قال: «من أتى فراشه، وهو ينوي أن يقوم، فيصلّي من الليل، فغلبته عينه، حتى يصبح، كتب له ما نوى، وكان نومه صدقة عليه من ربه». رواه السنائي، وابن ماجه بسند صحيح. [السنائي (١٧٨٦) وابن ماجه (١٣٤٤)].

٢- أن يمسح النوم عن وجهه، عند الاستيقاظ، ويتسوّك، وينظر في السماء، ثم يدعو بما جاء عن رسول الله ﷺ، فيقول: «لا إله إلا أنت سبحانك، أستغفرك لذنبي، وأسألك رحمتك، اللهم زدني علماً ولا تُزغ قلبي بعد إذ هديتني، وهب لي من بدنتك رحمة، إنك أنت الوهاب، الحمد لله الذي أحيانا بعد أماتنا، وإليه النشور». ثم يقرأ الآيات العشر من أواخر سورة آل عمران: ﴿إِنَّكَ فِي حَقِّ السَّكَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْأَخْيَافِ الْيَوْمَ وَالنَّهَارِ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْأَوَّلُ الْآخِرُ﴾ [آل عمران: ١٩٠]. إلى آخر السورة، ثم يقول: «اللهم لك الحمد، أنت نور السموات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد، أنت قيم السموات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد، أنت حق، ووعدك لحق، ولقاؤك حق، والجنة حق، والنار حق، والنبون حق، ومحمد حق، والساعة حق، اللهم لك أسمت، وبك آمنت، وعليك توكلت، وإليك أنبت، وبك خاصمت، وإليك حاكمت، فاغفر لي ما قدّمت وما أخرت. وما أسررت وما أعلنت، أنت الله، لا إله إلا أنت» [بخاري (١١٢٠) ومسلم (٧٦٩) والسنائي (١٦١٨)].

٣- أن يفتح صلاة الليل بركعتين حقيقتين. ثم يصلّي بعدهما ما شاء؛ فعن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل يصلّي، افتتح صلاته بركعتين حقيقتين. [مسلم (٧٦٧)]، وعن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «إذا قام أحدكم من الليل، فليفتتح صلاته بركعتين حقيقتين». رواهما مسلم. [مسلم (٧٦٨)].

٤- أن يوقظ أهله؛ فعن أبي هريرة. أن النبي ﷺ قال: «رحم الله من أقم من الليل فصلّي. وأيقظ

امرأته، فإن أبت نصح في وجهها الماء، رحم الله امرأة قامت من الليل فصلت، وأيقظت زوجها، فإن أبت نصحت في وجهه الماء». [أبو داود (١٣٠٨ - ١٣٠٩) والنسائي (١٦٠٩) وابن ماجه (١٣٣٥) وأحمد (٢/ ٢٥٠)]، وعنه أيضًا، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أيقظ الرجل أهله من الليل، فصليًا، أو صلى ركعتين جميعًا، كتب في الذكركرين والذاكرات». رواهما أبو داود، وغيره [أبو داود (١٣٠٩) وابن ماجه (١٣٣٥)]، بإسناد صحيح. وعن أم سلمة، أن النبي ﷺ استيقظ ليلة، فقال: «سبحان الله، ماذا أنزل الليلة من الفتنة، ماذا أنزل من الخرائق؟ من يوقظ صواحب الحجرات، وبأرب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة». رواه البخاري. [البخاري (١١٥)]، وعن علي، أن رسول الله ﷺ طرده وفاطمة، فقال: «ألا تصبيان؟». قال: فقالت: يا رسول الله، أنفسنا بيد الله، فإن شاء أن يبعثنا، بعثنا. فانصرف، حين قلت ذلك، ثم سمعته وهو مول، يضرب فخذه، وهو يقول: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]. متفق عليه. [البخاري (١١٢٧) ومسلم (٧٧٥)].

٥- أن يترك الصلاة، ويرقد، إذا غلبه النعاس، حتى يذهب عنه النوم؛ فعن عائشة، أن النبي ﷺ قال: «إذا قام أحدكم من الليل، فاستعجم القرآن على لسانه، فلم يدر ما يقول فليضطجع». رواه مسلم. [مسلم (٧٨٧)]. وقال أنس: دخل رسول الله ﷺ المسجد، وحبل ممدود بين ساريتين، فقال: «ما هذا؟» قالوا: لزينب تصلي، إذا كسلت، أو فترت، أمسكت به. فقال: «حلوه، ليصل أحدكم نشاطه، فإذا كسل، أو فتر، فليرقد». متفق عليه. [البخاري (١١٥٠) ومسلم (٧٨٤)].

٦- ألا يشق على نفسه، بل يقوم من الليل بقدر ما تتسع له طاقته، ويواظب عليه ولا يتركه، إلا لضرورة؛ فعن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «خذوا من الأعمال ما تطيقون، فوالله، لا يمل الله حتى تملوا»<sup>(١)</sup>. رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (٤٣) ومسلم (٧٨٢)]. وروى عنها، أن رسول الله ﷺ سئل، أي العمل أحب إلى الله تعالى؟ قال: «أدومه، وإن قل». [البخاري (٦٤٦٤) ومسلم (٧٨٢) (٢١٦)]، وروى مسلم عنها، قالت: كان عمل رسول الله ﷺ ديممة، وكان إذا عمل عملاً، أثبته. [مسلم (٧٨٣)]، وعن عبد الله بن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «يا عبد الله، لا تكن مثل فلان، كان يقوم الليل، فترك قيام الليل». متفق عليه. [البخاري (١١٥٢) ومسلم (١١٥٩) (١٨٥)]، وروى عن ابن مسعود، قال: ذكر عند النبي ﷺ رجل نام، حتى أصبح، قال: «ذاك رجل بال الشيطان في أذنيه». أو قال: «في أذنه». [البخاري (٣٢٧٠) (٧٧٤)]، وروى، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، أن النبي ﷺ قال لأبيه: «نعم الرجل عبد الله، لو كان يصلي من الليل». قال سالم: فكان عبد الله بعد ذلك لا ينام من الليل، إلا قليلاً [البخاري (١١٢١)].

### (٣) وقته:

صلاة الليل تجوز في أول الليل، ووسطه، وآخره، ما دامت الصلاة بعد صلاة العشاء. قال أنس رضي الله عنه في وصف صلاة رسول الله ﷺ: ما كنا نشاء أن نراه من الليل مصليًا، إلا رأيناه، وما كنا نشاء أن نراه

(١) معنى الحديث أن الله لا يقطع أثواب حتى تقطعوا العبادة.



نائماً ، إلا رأيته ، وكان يصوم من الشهر ، حتى نقول : لا يفطر منه شيئاً ، ويفطر ، حتى نقول : لا يصوم منه شيئاً . رواه أحمد ، والبخاري ، والنسائي . [سحري (١١٤١) وسنن (١٦٢٦) وأحمد (١٠٤/٣)] .

قال الحافظ : لم يكن لتهجده ﷺ وقت معين ، بل بحسب ما يتيسر له القيام .

(٤) أفضل أوقاتها : ولكن أفضل تأخيرها إلى الثلث الأخير :

١- فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «ينزل ربنا ﷻ كل ليلة إلى سماء الدنيا ، حين يبقى ثلث الليل الآخر ، فيقول : من يدعوني ، فأستجيب له ، من يسألني ، فأعطيه ، من يستغفرني ، فأغفر له» . رواه الجماعة . [ابن حبان (١١٤٥) ومسلم (٧٥٨) وأبو داود (٤٧٣٣) والترمذي (٣٤٩٨) وابن ماجه (١٢٦٦)] .

٢- وعن عمرو بن عبسة ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «أقرب ما يكون العبد من الرب في جوف الليل الأخير ، فإن استطعت أن تكون ممن يذكر الله في تلك الساعة ، فكن» . رواه الحاكم ، وقال : على شرط مسلم ، والترمذي ، وقال : حسن صحيح ، ورواه أيضاً النسائي ، وابن خزيمة . [ترمذي (٣٥٧٩) والنسائي (٥٧١) وابن خزيمة (١١٤٧) وأحمد (٣٠٩/١)] .

٣- وقال أبو مسلم لأبي ذرٍّ : أي قيام الليل أفضل؟ قال : سألت رسول الله ﷺ كما سألتني ، فقال : «جوف الليل الغابر<sup>(١)</sup> ، وقليل فاعله» . رواه أحمد بإسناد جيد . [أحمد (١٧٩/٥) والنسائي في الكبرى (١٣٠٨)] .

٤- وعن عبد الله بن عمرو ، أن النبي ﷺ قال : «أحب الصيام إلى الله صيام داود ، وأحب الصلاة إلى الله صلاة داود ؛ كان ينام نصف الليل ، ويقوم ثلثه ، وينام سدسه ، وكان يصوم يوماً ، ويفطر يوماً» . رواه الجماعة ، إلا الترمذي . [ابن حبان (٣٤٢٠) ومسلم (١١٥٩) وأبو داود (٢٤٤٨) والنسائي (١٦٢٩) وابن ماجه (١٧١٢) وأحمد (٢٠٦/٢)] .

(٥) عدد ركعاته : ليس لصلاة الليل عدد مخصوص ، ولا حد معين ، فهي تتحقق ، ولو بركعة الوتر ، بعد صلاة العشاء .

١- فعن سمرّة بن جندب رضي الله عنه قال : أمرنا رسول الله ﷺ ، أن نصلي من الليل ما قلّ أو كثر ، ونجعل آخر ذلك وتراً . رواه الطبراني ، والبخاري . [الطبراني في الأوسط (٣٨٠٤) ويزار (٧١٣) والهيثم في الجمع (٢٥٢/٢)] .

٢- وروي عن أنس رضي الله عنه يرفعه إلى النبي ﷺ ، قال : «صلاة في مسجدي تُعَدُّ بعشرة آلاف صلاة ، وصلاة في المسجد الحرام تعدل بمائة ألف صلاة ، والصلاة بأرض الرباط<sup>(٢)</sup> تعدل بألف صلاة ، وأكثر من ذلك كله ، الركعتان يصليهما العبد في خوف الليل» . رواه أبو الشيخ ، وابن حبان في كتابه «الثواب» . وسكت عليه المنذري في «الترغيب والترهيب» . [الترغيب والترهيب (٩١٤)] .

٣- وعن إياس بن معاوية المزني رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «لا بد من صلاة بليل ، ولو حلب<sup>(٣)</sup> شاة ،

(٢) المكان الذي ينتظر فيه المجاهدون .

(١) الغابر : الباقي ، أو نصف الليل .

(٣) أي : قدر الوقت الذي تحلب الشاة فيه .

وما كان بعد صلاة العشاء، فهو من الليل». رواه الطبراني، ورواته ثقات، إلا محمد بن إسحاق.

، خبرني في الكبر (٧٨٧) ونسني في جمع (٢/ ٢٥٢).

٤- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: ذكرت قيام الليل، فقال بعضهم: إن رسول الله ﷺ قال: «نصفه، ثلثه، ربه، فواق» حب ناقة، فواق حلب شاة. [أبو يعنى (٢٦٧٧)]، ونهني في الجمع (٢/ ٢٥٢).

٥- وروي عنه أيضًا، قال: أمرنا رسول الله ﷺ بصلاة الليل ورغب فيها حتى قال: «عليكم بصلاة الليل، ولو ركعة». رواه الطبراني، في: الكبير، والأوسط. [خبرني في كبير (١١٥٢٨)] وفي الأوسط (٦٨١٧) ونهني في جمع (٢/ ٢٥٢).

والأفضل المواظبة على إحدى عشرة ركعة، أو ثلاث عشرة ركعة، وهو مخير بين أن يصليها، وبين أن يقطعها؛ قالت عائشة - رضي الله عنها - ما كان رسول الله ﷺ يزيد في رمضان، ولا غيره عن إحدى عشرة ركعة، يصلي أربعًا، فلا تسأل عن حسنهن وطولهن، ثم يصلي أربعًا، فلا تسأل عن حسنهن وطولهن، ثم يصلي ثلاثًا، فقلت: يا رسول الله، أتنام قبل أن توتر؟ فقال: «يا عائشة، إن غيبي تنام، ولا ينام قلبي». رواه البخاري، ومسلم. [سحاري (١١٤٧)] ومسنه (٧٣٨). ورويا أيضًا، عن القاسم بن محمد، قال: سمعت عائشة - رضي الله عنها - تقول: «كانت صلاة رسول الله ﷺ من الليل عشر ركعات، ويوتر بسجدة». [سحاري (١١٤٠)] ومسنه (٧٣٨) (١٢٨).

#### (٦) قضاء قيام الليل:

روى مسلم، عن عائشة، أن النبي ﷺ كان إذا فاتته الصلاة من الليل؛ من وجع، أو غيره، صلى من النهار اثنتي عشرة ركعة. [مسنه (٧٤٦) (١٤٠)]، وروى الجماعة، إلا البخاري، عن عمر، أن النبي ﷺ قال: «من نام عن حربه، أو عن شيء منه، فقرأه ما بين صلاة الفجر، وصلاة الظهر، كتب كأنما قرأه من الليل». [مسنه (٧٤٧) والترمذي (٥٨١) وسنني (١٧٨٩) وأبو داود (١٣١٣) وابن ماجه (١٣٤٣)].

#### قياس رمضان:

(١) مشروعية قيام رمضان: قيام رمضان، أو صلاة التراويح<sup>(٢)</sup> سنة للرجال والنساء<sup>(٣)</sup>، تؤدي بعد صلاة العشاء، وقبل الوتر، ركعتين ركعتين، ويجوز أن تؤدي بعده، ولكنه خلاف الأفضل، ويستمر وقتها إلى آخر الليل؛ روى الجماعة، عن أبي هريرة، قال: كان رسول الله ﷺ يرغب في قيام رمضان، من غير أن يأمر فيه بعزيمة، فيقول: «من قام رمضان إيمانًا واحتسابًا<sup>(٤)</sup>، غفر له ما تقدم من ذنبه». [سحاري (٢٠٠٩) ومسلم (٧٥٩) وأبو داود (١٣٧١) والترمذي (٨٠٨) وسنني (٢٢٠٠) وأحمد (٢/ ٢٨١)]. ورووا إلا الترمذي، عن عائشة، قالت: صلى النبي ﷺ في المسجد، فصلّى بصلاته ناس كثير، ثم صلى من

(١) قال المنذري: انما هما: بين رفع يديك عن الصرع وقت الحلب وصيهما.

(٢) جمع ترويجة، تطلق في الأصل على الاستراحة كل أربع ركعات، ثم أطلقت على كل أربع ركعات.

(٣) عن عروحة قال: كان علي يأمر بقيام رمضان، ويجعل لرجال إمامًا، وللنساء إمامًا، فمكت أنا إمام النساء.

(٤) إيمانًا: تصديقًا. واحتسابًا: يريد به وجه الله.

القابله، فكثروا، ثم جمعوا من الليلة اثاثه، فم يحرج إليهم، فلما أصبح، قال: «قد رأيت صنعكم، فم يصعني من الخروح إيكهم، إلا أبي حشيت أن تفرص عيكم». [المحري (١١٢٩) ومسنه (٧٦١) وأبودود (١٣٧٣) ونسائي (١٦٠٣)]، وذلك في رمضان.

(٢) عدد ركعاته: روى الجماعة، عن عائشة، أن النبي ﷺ ما كان يريه في رمضان، ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة. [المحري (١١٤٧) ومسنه (٧٣٨) والترمذي (٤٣٩) ونسائي (١٦٩٦) وأحمد (١٠٤٠٦٣)]. وروى ابن خزيمة، وابن حبان في «صحيحهما»، عن جابر، أنه ﷺ صلى بهم ثمانى ركعات والوتر، ثم انتظروه في القبة، فلم يحرج إليهم. [ابن حزيمة (١٠٧٠) وابن حبان (٢٤٠٩) وأبو يعلى (١٨٠٢) والبيهقي في المجمع (١٧٢/٣)]. وروى أبو يعلى، والطبراني بسند حسن عنه، قال: جاء أنبي بن كعب إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، إنه كان مني الليلة شيء، يعني في رمضان، قال: «وما ذلك، يا أبي؟» قل: نسوة في داري، قلن: إنا لا نقرأ القرآن، فنصلي بصلاتك؟ فصليت بهن ثمانى ركعات وأوترت، فكانت سنة الرضا، ولم يقل شيئاً. [أبو يعلى (١٨٠١) والبيهقي في المجمع (٧٤/٢)]. هذا هو المسنون الوارد عن النبي ﷺ، ولم يصح عنه شيء غير ذلك، وصح، أن الناس كانوا يصلون على عهد عمر، وعثمان، وعبي عشرين ركعة، وهو رأي جمهور الفقهاء؛ من الحنفية، والحنابلة، وداود.

قال الترمذي: وأكثر أهل العلم على ما روي عن عمر، وعبي وغيرهما، من أصحاب النبي ﷺ عشرين ركعة، وهو قول الثوري، وابن المبارك، والشافعي، وقال: هكذا أدركت الناس بمكة يصلون عشرين ركعة<sup>(١)</sup>.

ويرى بعض العلماء، أن المسنون إحدى عشرة ركعة بالوتر، والباقي مستحب؛ قال الكمال بن الهمد: الدليل يقتضي، أن تكون سنة من العشرين ما فعله ﷺ، ثم تركه؛ خشية أن يكتب علينا، والباقي مستحب، وقد ثبت أن ذلك كان إحدى عشرة ركعة بالوتر، كما في الصحيحين، فإذا يكون المسنون على أصول مشايخنا ثمانية منها، والمستحب اثني عشرة.

(٣) الجماعة فيه: قيام رمضان يجوز أن يصلى في جماعة، كما يجوز أن يصلى على انفراد، ولكن صلاته جماعة في المسجد أفضل عند الجمهور. وقد تقدم ما يفيد أن الرسول ﷺ صلى بالمسلمين جماعة، ولم يداوم على الخروح؛ خشية أن يفرض عليهم، ثم كان أن جمعهم عمر على إمام. قال عبد الرحمن بن عبد القاري: خرجت مع عمر بن الخطاب ليلة في رمضان إلى المسجد، فإذا الناس أوزاع متفرقون، يصلي الرجل لنفسه، ويصلي لرحل، فبصيت بصلاته لرهط. فقال عمر: إني أرى لو جمعت هؤلاء على قاري وحيد، كان أثقل<sup>(٢)</sup>. ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب، ثم خرجت معه في ليلة أخرى، والناس يصنون بصلاة قارئهم، فقال عمر: نعمت البدعة هذه<sup>(٣)</sup>، والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون.

(١) وذهب مالك إلى أن عدد ركعاته ست وثلاثون ركعة غير الوتر. قال ابن رجب: وذكر ابن حبان أن إبراهيم كانت أولاً إحدى عشر ركعة، وكان يصليون ركعة، ففعل معهم، فجمعوا الركعة، وروى في عدد ركعات فكانوا يصلون عشرين ركعة غير الشفع ووتر ركعة متوسطة، ثم جمعوا الركعة، وجعلوا ركعات ستاً وثلاثين غير الشفع ووتر، ومضى الأمر على ذلك.

(٢) أي: جمعهم على إمام واحد.

(٣) أي: أفضل.

يريد 'حر الميل' ، وكان اناس يفومون أوله . رواه اسحاري ، ورس حريمة ، والبيهقي ، وغيرهم .  
[ سحري (٢٠١٠) والبيهقي في كبرى (٤٩٣/٢) ]

(٤) **القراءة فيه** : ليس في لقراءة في قيام رمضان متى مسون . وورد عن السلف . أنهم كانوا يقرءون لماثتين ، ويعتمدون على لبعصي من طول الغيام . ولا يصرفون إلا قليل روع الفجر ، فيستعملون حدم باطعم : محدودة أن يصلح عليهم ، وكانوا يقومون بسورة البقرة في ثمان ركعات ، فإذا قرئ بها في اثني عشرة ركعة ، عد ذلك تخفيفاً . قال ابن قدامة : قال أحمد : يقرأ بالقوم في شهر رمضان ما يحقف على ناس ، ولا يشق عليهم ، ولا سيم في ليالي قصار<sup>(٢)</sup> . وقد لقاصي : لا يستحب انقصا من حثمة في لشهر : يسمع الناس جميع القرآن ، ولا يزيد على حثمة : كراهية المشقة على من حلفه . والتقدير بحال لباس أولى . فإنه لو اتفق جماعة يرضون بالتطويل ، كان أفصل ، كما قل أبو ذر : قسا مع اني يتت . حتى حشيشا أن يهوت الفلاح . يعني ، لسحور . وكان لقارئ يقرأ باماتين . [أ. دود (١٣٧٥) وانرمدي (٨٠٦) واساني (١٣٦٣) واس ماحه (١٣٢٧) وأحمد (١٦٠/٥) و(١٦٣) ] .

## صلاة الصلحى :

(١) **فضلها** : ورد في فضل صلاة الصلحى أحاديث كثيرة ، نذكر منها ما يلي :

١- عن أبي درر<sup>(١)</sup> قال : قال رسول الله ﷺ : «بصبح على كل سلامي<sup>(٣)</sup> من أحدكم صدقة ، فكل تسبيحة صدقة ، وكل تحميدة صدقة ، وكل تهليل صدقة ، وكل تكبيرة صدقة ، وأمر بالمعروف صدقة ، ونهي عن المنكر صدقة ، ويحرق<sup>(٤)</sup> من ذلك ركعتان ، يركعهما من الصلحى» . رواه أحمد . ومسلم . وأبو دود . [مسلم (١٢٠) ، أبو دود (١٢٨٦) ، وأحمد (٥) (١٦٧) ] .

٢- ولأحمد . وأبي دود . عن ثريدة . أن رسول الله ﷺ قال : «في لإسان ستون وثلاثمائة مفصل ، عليه أن يتصدق عن كل مفصل منها صدقة» . قالوا . فمن الذي يطيق ذلك يا رسول الله ؟ قال : «السخامة في المسجد يذفنها ، أو شئ يبحيه عن طريق . فإن لم يقدر . فركعت ضحى تجزئ عنه» . [أ. دود (٥٢٤٢) ، وأحمد (٥) (٣٥٤ و ٣٥٩) ] . قال الشوكاني . والحديثان يدلان على عظم فضل الصلحى ، وكبر موقعها ، وتأكد مشروعيتهما ، وأن ركعتيها تجريان عن ثلاثمائة وستين صدقة ، وما كن كذلك ، فهو حقن نامواظلة واندائمة ، ويدلان أبصاً على مشروعية الاستكثار من التسبيح . والتحميد . والتهليل . والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، ودفن الحمامه ، ونحية ما يؤدي ادر عن صريق ، وسائر أنواع الطاعات : لتسقط بذلك ما على الإنسان من المصداقات اللارمة . في كل يوم .

٣- وعن التماس بن سمعان<sup>(٥)</sup> أن النبي ﷺ قال . «قال الله ﷻ : من آدم . لا تعجرن عن أربع

(٢) كبرى صنف

(٤) يحرق . منج أوله ، بمعنى يكفي . أو يضمنه ويكون من الإحراء .

(١) أي أن صلاحها آخر السلف

(٣) عظم ليد ومنصه

ركعت في أول النهار، فكفت آخره» رواه الحاكم، والضراحي، ورحاله ثقات. [ينتهي في جمع ٢٠٣٠، وغيره من كتب الترمذي، وأبو داود، والسنائي، [أودود، ١٢٨٥] وحمد (٢٠١٧) من حديث معمر بن هاشم عن عيسى بن عمر، (٤٧٥) عن أبي هريرة، وأبي داود، عن نعيم الغطفاني، بسند جيد، ولفظ الترمذي، عن رسول الله . عن الله تبارك وتعالى: «إن الله تعالى قال: ابن آدم، اركع لي أربع ركعات من أول النهار، فكفت آخره».

٤. وعن عبد الله بن عمرو، قال: بعث رسول الله سرية، فعمرو، وأسرعوا الرجعة، فتحدث الناس بقرب مغزاهم، وكثرة غيبتهم، وسرعة رجعتهم، فقال رسول الله ﷺ: «ألا أدلكم على أقرب منهم مغزى، وأكثر غنيمة، وأوشك رجعة؟» من تواضاً، ثم غدا إلى المسجد لسبحة الضحى، فهو أقرب مغزى، وأكثر غنيمة، وأوشك رجعة». رواه أحمد، والطبراني. [أحمد (١٧٥/٢) وينتهي في الجمع (٢٣٥، ٢)].

٥. وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أوصاني خليلي ﷺ بثلاث: بصيام ثلاثة أيام في كل شهر، وركعتي الضحى، وأن أوتر قبل أن أنام. رواه البخاري، ومسلم. [بخاري (١١٧٨) ومسلم (٧٢١)].

٦. وعن أنس رضي الله عنه قال: رأيت رسول الله ﷺ في سفر، صلى سبحة الضحى ثمان ركعات، فلما انصرف، قال: «إني صليت صلاة رغبة ورهبة، سألت ربي ثلاثاً، فأعطاني اثنين، ومنعني واحدة؛ سألته ألا يبتلي أمتي بالسنين<sup>(١)</sup>، ففعل، وسألته ألا يظهر عليهم عدوهم، ففعل، وسألته ألا يلبسهم شيقاً، فأبى علي». رواه أحمد، والسنائي، والحاكم، وابن خزيمة، وصحاحه. [سنائي (١٦٣٧) وأحمد (٣) ١٤٦ و ١٥٩] ومن حريمة (١٢٢٨) والحاكم (٣١٤/١) ورواية سنائي عن حذاف والسقي عن أنس.

(٢) حكمها: صلاة الضحى عبادة مستحبة، فمن شاء ثوابها، فليؤدها، وإلا فلا تثرية عليه في تركها؛ فعن أبي سعيد رضي الله عنه قال: كان ﷺ يصلي الضحى، حتى نقول: لا يدعها، ويدعها حتى نقول: لا يصليها. رواه الترمذي وحسنه. [ترمذي (٢٧٧) وأحمد (٣) ٢١ و ٣٦].

(٣) وقتها: يتدأ وقتها، بارتفاع الشمس قدر رمح، وينتهي حين الزوال، ولكن المستحب أن تؤخر إلى أن ترتفع الشمس، ويشد الحر؛ فعن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال: خرج النبي ﷺ على أهل قباء<sup>(٢)</sup>، وهم يصلون الضحى، فقال: «صلاة الأوابين<sup>(١)</sup>، إذا رمضت انفصال<sup>(٣)</sup> من الضحى». رواه أحمد، ومسلم، والترمذي. [مسلم (٧٤٨) وأحمد (٤) ٣٦٦].

(٤) عدد ركعاتها: أقل ركعاتها اثنان، كما تقدم في حديث أبي ذر. وأكثر ما ثبت من فعل رسول الله ﷺ ثمان ركعات. وأكثر ما ثبت من قوله اثنا عشرة ركعة، وقد ذهب قوم؛ منهم أبو جعفر الطبري، وبه حرم حليمي، ولزوياني من الشافعية، إلى أنه لا حد لأكثرها. قال العراقي في «شرح

(١) مرة من الخش، (٢) قرب، (٣) قداء مكان بين مكة نحو ميدي، (٤) لا يبلى في ياسين في المصنف، (٥) لأوابين تراجم إلى الله، رمضت احترقت وانفصل جمع فصلين، هو مداسه أي إذا وجدت فصل حر الشمس، ولا يكون ذلك إلا عند ارتفاعها.

الترمذي: لم أرَ عن أحدٍ من الصحابة، والتابعين، أنه حصرها في اثني عشرة ركعة. وكذا قال السيوطي. وأخرج سعيد بن منصور، عن الحسن، أنه سئل: هل كان أصحاب رسول الله ﷺ يصَلُّونها؟ فقال: نعم؛ كان منهم من يصَلِّي ركعتين، ومنهم من يصَلِّي أربعاً، ومنهم من يمدُّ إلى نصف النهار. وعن إبراهيم النخعي، أن رجلاً سأل الأسود بن يزيد، كم أصَلِّي الصُّحَّى؟ قال: كما شئت. وعن أمِّ هانئ، أن النبي ﷺ صَلَّى سحرة الصُّحَّى ثمانين ركعات، يَسَلِّم من كلِّ ركعتين. رواه أبو داود (١٢٩٠) وابن ماجه (١٣٢٣) بإسناد صحيح. وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: كان النبي ﷺ يصَلِّي الصُّحَّى أربع ركعات، ويزيد ما شاء الله. رواه أحمد (١٣٨١) وأحمد (١٤٥٦).

### صَلَاةُ الاسْتِخَارَةِ :

يسرُّ، لمن أراد أمراً من الأمور المباحة<sup>(١)</sup>، والتبس عليه وجه الخير فيه، أن يصَلِّي ركعتين، من غير الفريضة، ولو كانتا من السنن الراتبة، أو تحية المسجد، في أي وقت من الليل أو النهار، يقرأ فيها بما شاء بعد الفاتحة، ثم يحمد الله، ويصَلِّي على نبيه ﷺ، ثم يدعو بالدعاء الذي رواه البخاري، من حديث جابر بن عبد الله قال: كان رسول الله ﷺ يُعَلِّمنا الاستخارة في الأمور كلها<sup>(٢)</sup>، كما يعلمنا السورة من القرآن يقول: «إذا هم أحدكم بالأمر، فليركع ركعتين، من غير الفريضة، ثم ليقول: اللهم أستخيرك<sup>(٣)</sup> بعلمك، وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك العظيم، فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم، وأنت علام الغيوب، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر<sup>(٤)</sup> خيرٌ لي في ديني، ومعاشي، وعاقبة أمري، أو قال: عاجل أمري، وآجله<sup>(٥)</sup>، فاقدِّره لي، ويسره لي، ثم بارك لي فيه، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شرٌّ لي في ديني، ومعاشي، وعاقبة أمري، أو قال: عاجل أمري، وآجله، فاصرفه عني، واصرفني عنه، واقدر لي الخير حيث كان، ثم ارضني به». قال: ويسمي حاجته. أي؛ يسمي حاجته عند قوله: «اللهم إن كان هذا الأمر». [بخاري (١١٦٢)]. ولم يصحَّ في القراءة فيها شيءٌ مخصوصٌ، كما لم يصحَّ شيءٌ في استحباب تكرارها. قال النووي: ينبغي أن يفعل بعد الاستخارة ما ينشرح له، فلا ينبغي أن يعتمد على انشراح كان فيه هوى قبل الاستخارة، بل ينبغي للمستخير ترك اختياره رأساً، وإلا فلا يكون مستخيراً لله، بل يكون غير صادق في طلب الخير، وفي التبري من العلم والقدرة، وإثباتهما لله تعالى، فإذا صدق في ذلك، تبرأ من الحول والقوة، ومن اختياره لنفسه.

(١) الواجب والسبب مطلوب الفعل، والحرم والمكروه مطبوع الترك، ولهذا لا تجري الاستخارة إلا في أمر مباح.  
(٢) قال الشوكاني: هذا دليل على العموم، وأن امرء لا يحتقر أمراً لصغره، وعدم الاهتمام به، فيترك الاستخارة فيه، فربما أمر يستحق بأمره، فيكون في الإقدام عليه ضرر عظيم، أو في تركه، وبدت قال السيوطي: «ليسأل أحدكم ربه حتى في شئعه بعنه».  
(٣) أستخيرك: أي اطلب منك الخير، أو الخير.  
(٤) يسمي حاجته هنا.  
(٥) يجمع بينهما.

## صلاة التَّسْبِيح .

عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ لعباس بن عبد المطلب : «يا عباس ، يا عماه ، ألا أعطيك ، ألا أمسحك ، ألا أحبك»<sup>(١)</sup> ألا أفعل بك عشر خصال<sup>(٢)</sup> ، إذا أنت فعلت ذلك ، غفر الله ذنبك أونه وآخره ، وقديمه وحديثه ، وخطأه وعمده ، وصغيره وكبيره ، وسره وعلايته ، عشر خصال : أن تصلي أربع ركعات ، تقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وسورة<sup>(٣)</sup> ، فإذا فرغت من القراءة في أول ركعة ، فقل ، وأنت قائم : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر . خمس عشرة مرة ، ثم تركع ، فتقول ، وأنت راكع ، عشر<sup>(٤)</sup> ، ثم ترفع رأسك من الركوع ، فتقولها عشراً ، ثم تهوي ساجداً ، فتقول ، وأنت ساجد عشراً ، ثم ترفع رأسك من السجود ، فتقولها عشراً ، ثم تهوي ساجداً فتقول وأنت ساجد عشراً ، ثم ترفع رأسك من السجود ، فتقولها عشراً<sup>(٥)</sup> . فذلك خمس وسبعون في كل ركعة ، تفعل ذلك في أربع ركعات ، وإن استطعت أن تصليها في كل يوم مرة ، فافعل ، فإن لم تستطع ، ففي كل جمعة مرة ، فإن لم تفعل ، ففي كل سنة مرة ، فإن لم تفعل ، ففي عمرك مرة . رواه أبو داود ، وابن ماجه ، وابن خزيمة في «صحيحه» ، والطبراني . [ابن دود (١٢٥٧) وسنن أبي داود (١٣٨٦) وابن خزيمة (١٢١٦)] . قال الحافظ : وقد روي هذا الحديث من طرق كثيرة ، وعن جماعة من الصحابة ، وأمثلها حديث عكرمة هذا ، وقد صححه جماعة ، منهم الحافظ أبو بكر الآجري ، وشيخنا أبو محمد عبد الرحيم المصري ، وشيخنا الحافظ أبو الحسن المقدسي ، رحمهم الله . وقال ابن المبارك : صلاة التسبيح مرغّب فيها ، يستحب أن يعتادها في كل حين ولا يتغافل عنها .

## صلاة الحاجة :

روى أحمد ، بسند صحيح ، عن أبي الدرداء ، أن النبي ﷺ قال : «من توضأ ، فأسبغ الوضوء ، ثم صلي ركعتين يتهمهما ، أعطاه الله ما سأل معجلاً ، أو مؤخراً» . [أحمد (٤٤٣/٦)] .

## صلاة التَّوْبَةِ :

عن أبي بكر رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «ما من رجل يذنب ذنباً ، ثم يقوم ، فيتطهر ، ثم يصلي<sup>(١)</sup> ثم يستغفر الله ، إلا غفر له» . ثم قرأ هذه الآية : ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَجْئَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا بِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ لَذُنُوبِكَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ أولئك جَزَاءُهم مَغْفِرَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَجَسَتْ نَحْرِي مِنْ نَحْبَتِهَا أَلَا أُنَبِّئُكُمْ خَلِيدِينَ فِيهَا وَنَحْمُ أَجْرُ الْعَاصِينَ ﴿٢﴾ . قال : حديث حسن . [ابن دود (١٥٢١) والترمذي (٤٠٦) وسنن أبي داود (١٣٩٥) وإسناني في يوم وأنبيلة (٤١٧) وسبيهي في شعب (١٠٧٩) . وروى الطبراني في الكبير ، بسند حسن ، عن أبي الدرداء ، أن النبي ﷺ قال : «من

(١) أي . أحصيت . (٢) أي : علمك ما يكفر عشر أنواع من ذنوبك .

(٣) أي : سورة دو تقييد

(٤) أي : بعد ذكر ركوع ، وكذا في كل حالات يأتي الصلي بالذكر بعد (أي : بذكر كل ركوع) .

(٥) أي : ركعتين لرواية ابن حبان وسبيهي وابن خزيمة .

(٦) أي : في حصة لست حقة قبل اقدم

توضاً، فأحسن الوضوء، ثم قام، فصلّى ركعتين، أو أربعاً مكتوبةً، أو غير مكتوبة، يحسن فيهن الركوع والسجود، ثم استغفر الله، غفر له. [مجمع الزوائد (٢/ ٢٨١ و ٢٨٢)].  
**صلاة الكسوف<sup>(١)</sup> :**

اتفق العلماء على، أن صلاة الكسوف سنة مؤكدة في حق الرجال والنساء، وأن الأفضل أن تصلى في جماعة، وإن كانت الجماعة ليست شرطاً فيها، ويأدى لها: «الصلاة جامعة». والجمهور من العلماء على، أنها ركعتان، في كل ركعة ركوعان؛ فعن عائشة، قالت: خسفت الشمس في حياة النبي ﷺ، فخرج رسول الله ﷺ إلى المسجد، فقام، فكبر، وصف الناس وراءه، فاقرأ قراءة طويلة، ثم كبر، فركع ركوعاً طويلاً، هو أدنى من القراءة الأولى، ثم رفع رأسه، فقال: «سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد». ثم قام، فاقرأ قراءة طويلة، هي أدنى من القراءة الأولى، ثم كبر، فركع ركوعاً، هو أدنى من الركوع الأول، ثم قال: «سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد». ثم سجد، ثم فعل في الركعة الأخرى مثل ذلك، حتى استكمل أربع ركعات<sup>(٢)</sup> وأربع سجداً، وانجلت الشمس قبل أن ينصرف، ثم قام، فخطب<sup>(٣)</sup> الناس، فأثنى على الله بما هو أهله، ثم قال: «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله ﷻ لا يخسفان لموت أحد، ولا لحياته، فإذا رأيتوهما، فافزعوا إلى الصلاة». رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (١٠٤٦) ومسلم (٩٠١)، (٣)]. وروى أيضاً، عن ابن عباس، قال: خسفت الشمس، فصلّى رسول الله ﷺ، فقام قياماً طويلاً، نحواً من سورة البقرة، ثم ركع ركوعاً طويلاً، ثم رفع، فقام قياماً طويلاً، وهو دون القيام الأول، ثم ركع ركوعاً طويلاً، وهو دون الركوع الأول، ثم سجد، ثم قام قياماً طويلاً، وهو دون القيام الأول، ثم ركع ركوعاً طويلاً، وهو دون الركوع الأول، ثم رفع، فقام قياماً طويلاً، وهو دون القيام الأول، ثم ركع ركوعاً طويلاً، وهو دون الركوع الأول، ثم سجد، ثم انصرف، وقد تجلت الشمس، فقال: «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله، لا يخسفان لموت أحد، ولا لحياته، فإذا رأيتم ذلك، فاذكروا الله». [البخاري (١٠٥٢) ومسلم (٩٠٧)]. قال ابن عبد البر: هذان الحديثان من أصح ما روي في هذا الباب. وقال ابن القيم: السنة الصحيحة الصريحة المحكمة، في صلاة الكسوف تكرار الركوع في كل ركعة؛ لحديث عائشة، وابن عباس، وجابر، وأبي بن كعب، وعبد الله ابن عمرو بن العاص، وأبي موسى الأشعري، كلهم روى عن النبي ﷺ تكرار الركوع، في الركعة الواحدة، والذين رَوَوْا تكرار الركوع أكثر عدداً، وأجل، وأخصّ برسول الله ﷺ، من الذين لم يذكروه. وهذا مذهب مالك، والشافعي، وأحمد. وذهب أبو حنيفة إلى، أن صلاة الكسوف ركعتان على هيئة صلاة العيد والجمعة؛ لحديث النعمان بن بشير، قال: صلّى بنا رسول الله ﷺ في الكسوف نحو صلاتكم يركع ويسجد ركعتين ركعتين، ويسأل الله، حتى تجلت الشمس. [انسائي (١٤٨٤) وأبو داود

(٢) لركعة الأولى المقصود بها الركوع

(١) أي كسوف الشمس والقمر

(٣) استدلل الشافعي بهذا على أن الخطوة من شروط الصلاة. وقال أبو حنيفة ومالك: لا حصة في صلاة الكسوف. وبما حطب الرسول ﷺ ليورد على من دعى أن الشمس كسفت بسبب موت إبراهيم



(١٠٣) (١) . . . . . ، وفي حديث قبضة الهلالي ، أن النبي ﷺ قال : «إذا رأيتم ذلك ، فصلّوها ، كأحدث صلاة صليتموها من المكتوبة» . رواه أحمد ، والنسائي ، وأبو داود (١٤٨٥) ، وابن ماجه (٦٠٥ ، ٦١) . وقراءة الفاتحة واجبة في الركعتين كليهما ، ويتخير المصلّي بعدها ما شاء من القرآن ، ويجوز الجهر بالقراءة ، والإسرار بها ، إلا أن البخاري قال : إن الجهر أصح . ووقتها من حين الكسوف إلى التجلي .

وصلاة خسوف القمر ، مثل صلاة كسوف الشمس ؛ قال الحسن البصري : حَسَفَ القمر وابن عباس أمير على البصرة ، فخرج فصلّي بنا ركعتين ، في كل ركعة ركعتين ، ثم ركب ، وقال : إنما صليت ، كما رأيت النبي ﷺ يصلي . رواه الشافعي في «المسند» . [إسناده في سند (٤٧٦)] . ويستحب التكبير ، والدعاء ، والتصدق ، والاستغفار ؛ لما رواه البخاري ، ومسلم ، عن عائشة ، أن النبي ﷺ قال : «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله ، لا يخسفان لموت أحد ، ولا لحياته ، فإذا رأيتم ذلك ، فادعوا الله ، وكبروا ، وتصدقوا ، وصلوا» . [بخاري (١٠٤٤) ومسلم (٩٠١)] ، وروى عن أبي موسى ، قال : خسفت الشمس ، فقام النبي ﷺ ، فصلّى ، وقال : «إذا رأيتم شيئاً من ذلك ، فافزعوا إلى ذكر الله ، ودعائه ، واستغفاره» . [بخاري (١٠٥٩) ومسلم (٥١٢)] .

### صلاة الاستسقاء :

الاستسقاء ؛ طلب سقي الماء ، ومعناه هنا ، طلبه من الله - تعالى - عند حصول الجذب ، وانقطاع المطر ، على وجه من الأوجه الآتية :

١- أن يصلي الإمام بالمؤمنين<sup>(٢)</sup> ركعتين ، في أي وقت ، غير وقت الكراهة : يجهر في الأولى بالفاتحة ، و﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى . ١] ، والثانية بالفاشية بعد الفاتحة ، ثم يخطب خطبة بعد الصلاة أو قبها ، فإذا انتهى من الخطبة ، حوّل المصلون جميعاً أردبتهم ، بأن يجعلوا ما على أيانهم على شمائلهم ، ويجعلوا ما على شمائلهم على أيانهم ، ويستقبلوا القبلة ، ويدعو الله ﷻ رافعي أيديهم ، بالغين في ذلك ، فعن ابن عباس قال : خرج النبي ﷺ متواضعاً ، متبذلاً ، متخشعاً ، مترسلاً<sup>(٣)</sup> ، متضرعاً ، فصلّى ركعتين ، كما يصلي في العيد ، لم يخطب خطبتكم هذه . رواه الخمسة ، وصححه الترمذي ، وأبو عوانة ، وابن حبان . [روى داود (١١٦٥) والترمذي (٥٥٨) والنسائي (١٥٠٧) وابن ماجه (١٢٦٦) وأحمد (٢٣٠ / ١)] ، وعن عائشة ، قالت : شكّا الناس إلى رسول الله ﷺ قحوط<sup>(٤)</sup> المطر ، فأمر بمنبر ، فوضع له بالمصلى ، ووعد الناس يوماً يخرجون فيه ، فخرج ، حين بدا حاجب<sup>(٥)</sup> الشمس ، فقعده على المنبر ، فكبر ، وحمد الله ، ثم قال : «إنكم شكوتم جذب دياركم ، وقد أمركم الله أن تدعوه ، ووعدكم أن يستجيب لكم» . ثم قال : «الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين ، لا إله إلا الله يفعل ما يريد ؛ اللهم لا إله

(٢) من غير أداء ولا إقامة  
(٣) قحوط المطر أي احتباسه .

(١) ركعتين أي ركوعين .  
(٢) متبذلاً لا يشاء أن يعمل . مترسلاً : مأثراً .  
(٣) حاجب الشمس أي صوءها .

إلا أنت ، أنت الغني ونحو الفقراء ، أنزل علينا الغيث ، واجعل ما أنزلت علينا قوةً وبلاغاً إلى حين . ثم رفع يديه ، فلم يزل يدعو ، حتى رئي يياض إبطيه ، ثم حول إلى الناس ظهره ، وقلب رداءه ، وهو رافع يديه ، ثم أقبل على الناس ، ونزل ، فصلّى ركعتين ، فأنشأ الله - تعالى - سحابةً ، فرعدت ، وبرت ، ثم أمطرت ، ياذن الله تعالى ، فلم يأت مسجده ، حتى سالت السيول ، فلما رأى سرعتهم إلى الكين ،<sup>(١)</sup> ضحك ، حتى بدت نواجذه ، فقال : «أشهد أن الله على كل شيء قديرٌ ، وأني عبد الله ورسوله» . رواه الحاكم ، وصححه ، وأبو داود ، وقال : هذا حديث غريبٌ ، وإسناده جيد . [أبو داود (١١٧٣) والحاكم (١/٣٢٨) . وعن عباد بن تميم ، عن عمه عبد الله بن زيد المازني ، أن النبي ﷺ خرج بالناس يستسقي ، فصلّى بهم ركعتين ، جهر بالقراءة فيهما . الحديث أخرجه الجماعة . [البخاري (١٠٢٤) ومسلم (١٢٥٤) وأبو داود (١١٦١) والترمذي (٥٥٦) والنسائي (١٥٢١) وابن ماجه (١٢٦٧)] ، وقال أبو هريرة : خرج نبي الله ﷺ يوماً يستسقي ، وصلّى بنا ركعتين ، بلا أذانٍ ولا إقامة ، ثم خطبنا ، ودعا الله ، وحول وجهه نحو القبلة ، رافعاً يديه ، ثم قلب رداءه ، فجعل الأيمن على الأيسر ، والأيسر على الأيمن . رواه أحمد ، وابن ماجه ، والبيهقي . [ابن ماجه (١٢٦٨) وأحمد (٤١/٤) والبيهقي في الكبرى (٣/٣٤٧) .

٢- أن يدعو الإمام في خطبة الجمعة ، ويؤمن المصلون على دعائه ؛ لما رواه البخاري ، ومسلم ، عن شريك ، عن أنس ، أن رجلاً دخل المسجد يوم الجمعة ، ورسول الله ﷺ قائمٌ يخطب ، فقال : يا رسول الله ، هلكت الأموال ، وانقطعت السبل<sup>(٢)</sup> ، فادع الله يغثنا . فرفع رسول الله ﷺ يديه ، ثم قال : «اللهم أغثنا ، اللهم أغثنا ، اللهم أغثنا» . قال أنس : ولا والله ما نرى في السماء من سحاب ، ولا قرعة<sup>(٣)</sup> ، وما بيننا وبين سلع<sup>(٤)</sup> ، من بيت ولا دار ، فطلعت من ورائه سحابةٌ مثل الترس<sup>(٥)</sup> ، فلما توسطت السماء ، انتشرت ثم أمطرت ، فلا والله ، ما رأينا الشمس سبتاً<sup>(٦)</sup> ، ثم دخل رجلٌ<sup>(٧)</sup> من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ، ورسول الله ﷺ قائمٌ يخطب ، فاستقبله قائماً ، فقال : يا رسول الله ، هلكت الأموال ، وانقطعت السبل ، فادع الله يمسكها عنا . فرفع رسول الله ﷺ يديه ، ثم قال : «اللهم حوالينا ولا علينا ، اللهم على الآكام<sup>(٨)</sup> والطراب<sup>(٩)</sup> ، وبطون الأودية ، ومنابت الشجر» . فأقلعت<sup>(١٠)</sup> ، وخرجنا نمشي في الشمس . [البخاري (١٠١٤) ومسلم (٨٩٧) .

٣- أن يدعو دعاءً مجرداً ، في غير يوم الجمعة ، وبدون صلاةٍ في المسجد ، أو خارجه ؛ لما رواه ابن ماجه ، وأبو عوانة ، أن ابن عباس ، قال : جاء أعرابيٌّ إلى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، لقد جئتكم من عند قومٍ لا يتزوّد لهم راعٍ ، ولا يخطر لهم فحلٌ<sup>(١١)</sup> ، فصعد النبي ﷺ المنبر ، فحمد الله ، ثم

(١) الكين : اليبس .

(٢) السحاب المتعرق .

(٣) سلع : جبل .

(٤) أسوغاً .

(٥) أي في استداراتها .

(٦) أسائل الذي طلب الدعاء أولاً ، دخل بعد أسبوعٍ يطلب من الرسول ﷺ أن يدعو الله أن يمسخ المطر لكثرة .

(٧) الطراب : الروابي .

(٨) الآكام : جمع أكمة ، وهي ما ارتفع من الأرض .

(٩) لا يجد الراعي راداً يسبب الجذب ، ولا يحرك الفحل ذنبه هراً .

(١٠) أقلعت : أمسكت عن المطر .

قال: «اللهم اسقنا عينا مغيتا<sup>(١)</sup>، مريفا، طبقا، غدقا، عحلا، غير رائث». ثم نزل، فما يأتيه أحد من وجه من ابوحوه، إلا قالوا: قد أحيينا. رواه ابن ماجه، وأبو عوانة، ورحاله ثقات. وسكت عنه الحافظ في «التحصيل». [ابن ماجه (١٢٧٠) وأبو عوانة (٢٥١٦)]. وعن شرحبيل بن السمط، أنه قال لكعب ابن مرة: يا كعب، حدثنا عن رسول الله. قال. سمعت رسول الله ﷺ يقول. وحاءه رجل. فقال. استسق الله لمصر، فقال: «إني لحريء، المضر». قال: يا رسول الله، استصرت الله ﷻ فنصرك، ودعوت الله ﷻ فأجابك. ورفع رسول الله ﷺ يديه. يقول: «اللهم اسقنا غيثا، مغيتا، مريفا، مريفا، طبقا، غدقا، عاجلا غير راث، نافعا، غير صارا». فأجيئوا، فما لبثوا أن أتوه، فشكوا إليه كثرة المطر، فقالوا: قد تهدمت البيوت. فرفع يديه، وقال: «اللهم حوالينا، ولا علينا». فجعل السحاب يتقطع يمينا وشمالا. رواه أحمد، وابن ماجه، والبيهقي، وابن أبي شيبه، والحاكم. وقال: حديث حسن صحيح، إسناده على شرط الشيخين. [ابن ماجه (١٢٦٩) وأحمد (٢٣٥ / ٤) والبيهقي في الكبرى (٣ / ٣٥٤) والحاكم (١ / ٣٢٨ - ٣٢٩)]. وعن الشعبي، قال: خرج عمر يستسقي، فلم يزد على الاستغفار، فقالوا: ما رأيك استسقيت. فقال: لقد طلبت الغيث بمجاديح<sup>(٢)</sup> السماء، الذي يستنزل به المطر. ثم قرأ: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ۖ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا﴾ [نوح: ١٠ - ١١]. و﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُبَوِّأُ إِلَيْهِ﴾ الآية. [هود: ٤٠]. رواه سعيد، في «سننه»، وعبد الرزاق، والبيهقي، وابن أبي شيبه، وهذه بعض الأدعية الواردة.

١. قال الشافعي: وروي عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، يرفعه إلى النبي ﷺ، أنه كان إذا استسقى، قال: «اللهم اسقنا غيثا، مغيتا، مريفا، غدقا، مجبلا، عافا، طبقا، سحبا، دائما، اللهم اسقنا الغيث، ولا تجعلنا من القانطين، اللهم إن بالعباد، والبلاد، والبهائم، والخلق من اللأواء، والجهد، والضنك ما لا نشكوه إلا إليك، اللهم أنبت لنا الزرع، وأدر لنا الضرع، واسقنا من بركات السماء، وأنبت لنا من بركات الأرض، اللهم ارفع عنا الجهد، والجوع، والعري، واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك، اللهم إنا نستغفرك، إنك كنت غفارا، فأرسل السماء علينا مدرارا». [ذكره شافعي في كتاب الأم، في الدعاء في حنيفة للاستسقاء (ج ١ / ٢٨٧) وطبر تليخيص خسر (٢ / ٩٨ و ٩٩)]. قال الشافعي: وأحب أن يدعو الإمام بهذا.

٢. وعن سعيد، أن النبي ﷺ دعا في الاستسقاء: «اللهم حننا<sup>(٣)</sup> سحائا كثيفا، قصيفا، دثوقا، ضحوكا، تمطرنا منه زادا، قطقطا. سحلا، يا ذا الجلال والإكرام». رواه أبو عوانة في «صحيحه». [أبو عوانة (٢٥١٤)].

(١) عينا مغيتا: مطر مفيد مريفا: محض طفا: مطر عذ. غدقا: كثير. راث: مطر. أحس: أمطرا

(٢) مجاديح السماء: أمواه. والمرد بالأواء: السحوم التي يحصل عندها مصر عده، فتسبب الاستسقاء بها

(٣) حس: حس. كثف: مراكضا. قصيفا: دثوقا. مدفع: ضحوكا. دثوق: دثوقا. قطف: أقل من مرداد

٣- وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: كان رسول الله ﷺ إذا استسقى، قال: «اللهم اسق عبادك وبهائمك، وانشر رحمتك، واخي بلدك الميت». رواه أبو داود. [أبو داود (١١٧٦)].

ويستحب عند الدعاء في الاستسقاء رفع ظهور الأَكْف؛ فعند مسلم، عن أنس، أن النبي ﷺ استسقى، فأشار بظهور كفيه إلى السماء. <sup>(١)</sup> [مسلم (٨٩٦)].

ويستحب عند رؤية المطر، أن يقول: «اللهم صَيِّبًا، نافعًا» <sup>(٢)</sup>، ويكشف بعض بدنه؛ ليصبيه، ويقول إذا زادت المياه، وخيف من كثرة المطر: «اللهم سقيا رحمة، ولا سقيا عذاب، ولا بلاء، ولا هدم، ولا غرق، اللهم على الظراب، ومنابت الشجر، اللهم حوالينا، ولا علينا». فكل ذلك صحيح، ثابت عن النبي ﷺ.

### سُجُودُ التَّلَاوَةِ :

من قرأ آية سجدة، أو سمعها، يستحب له أن يكبر، ويسجد سجدة، ثم يكبر للرفع من السجود، وهذا يسمى سجود التلاوة، ولا تشهد فيه، ولا تسليم؛ فعن نافع، عن ابن عمر، قال: كان رسول الله ﷺ يقرأ علينا القرآن، فإذا مر بالسجدة، كبر وسجد، وسجدنا. رواه أبو داود، والبيهقي، والحاكم، وقال: صحيح على شرط الشيخين. [أبو داود (١٤١٣) والبيهقي في الكبرى (٣٢٥/٢) والحاكم (٢٢٢/١)]، وقال أبو داود: قال عبد الرزاق: وكان الثوري يعجبه هذا الحديث. وقال أبو داود: يعجبه؛ لأنه كبر. وقال عبد الله بن مسعود: إذا قرأت سجدة فكبر، واسجد، وإذا رفعت رأسك فكبر.

(١) فضله: عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قرأ ابن آدم السجدة، فسجد، اعتزل الشيطان يبكي، يقول: يا ويله» <sup>(٣)</sup>، أمر بالسجود، فسجد، فله الجنة، وأمرت بالسجود، فعصيت، فلي النار». رواه أحمد، ومسلم، وابن ماجه. [مسلم (٨١) وابن ماجه (١٠٥٢) وأحمد (٤٤٣/٢)].

(٢) حكمه: ذهب جمهور العلماء إلى، أن سجود التلاوة سنة للقارئ والمستمع؛ لما رواه البخاري، عن عمر، أنه قرأ على المنبر يوم الجمعة سورة النحل، حتى جاء السجدة، فنزل، وسجد، وسجد الناس، حتى إذا كانت الجمعة القابلة، قرأ بها، حتى إذا جاء السجدة، قال: يا أيها الناس، إنا لم نؤمر بالسجود؛ فمن سجد، فقد أصاب، ومن لم يسجد، فلا إثم عليه. [البخاري (١٠٧٧)]، وفي لفظ: إن الله لم يفرض علينا السجود، إلا أن نشاء. وروى الجماعة، إلا ابن ماجه، عن زيد بن ثابت، قال: قرأت على النبي ﷺ: ﴿وَالنَّجْمِ﴾. فلم يسجد فيها. [البخاري (١٠٧٢) ومسلم (٥٧٧)]، رواه الدارقطني، [الدارقطني (١٥١٢)]. وقال: فلم يسجد منا أحد. ورجح الحافظ في «الفتح» أن الترك كان لبيان الجواز، وبه جزم الشافعي. ويؤيده، ما رواه البزار، والدارقطني، عن أبي هريرة، أنه قال: إن النبي

(١) فيه دليل على أنه إذا أريد بالدعاء رفع البلاء فإنه يرفع يديه ويجعل ظهر كفيه إلى السماء. وإذا دعا بسؤال شيء وتحصيله جمع بطن كفيه إلى السماء.

(٢) صَيِّبًا: مطرًا.

(٣) الويل: الهلاك يقصد نفسه: أي يا حزن الشيطان ويا هلاكه.

١٠ سجدة في سورة «الحج» ، وسجدا معه . ١١ سجدة ( ١٠٠ ) سجدة ( ١٠٣ ) سجدة ( ١٠٥ ) سجدة .  
 قال الخافض في «الفتح» : ورحاله ثقث . وعن ابن مسعود ، أن النبي ﷺ قرأ ﴿سُجْدَةَ﴾ . فسجد فيها ،  
 وسجد من كان معه ، غير أن شيخا من قريش أخذ كفا من حصي ، أو تراب ، ورفع به إلى حتهته ،  
 وقال : يكفي هذا . قال عبد الله : فقد رأيته يُقَدُّ قتل كافرا . رواه البخاري ، ومسلم . سنن أبي داود ، ١٠٧٠ .  
 ومسلم ( ٥٧٦ ) .

(٣) مواضع السجود : مواضع السجود في القرآن خمسة عشر موضعا : فعن عمرو بن العاص ، أن  
 رسول الله ﷺ أقرأه خمسة عشر سجدة في القرآن ؛ منها ثلاث في المفصل ، وفي «الحج» سجدتان .  
 رواه أبو داود ، وابن ماجه ، والحاكم ، والدارقطني ، [أبو داود ( ١٤٠١ ) وابن ماجه ( ١٠٥٧ ) والحاكم ( ١ ) / ٢٣٣] .  
 ورقي ( ١٥٠٥ ) وحسنه المنذري ، والنوي ، وهي :

- ١- ﴿إِنَّ لِلَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ سُنَّ عِبَادِهِ . وَيَسْجُدُونَ لَهُمْ﴾ [الأعراف : ٢٠٦] .
- ٢- ﴿وَيَسْجُدُونَ لَهُمْ فِي سَمَوَاتٍ وَالأَرْضِ صَوفاً وَكَيْدٍ وَيَسْمَعُ نَادُوهُ وَالْأَمَلِ﴾ [مرعد : ١٥] .
- ٣- ﴿يَسْجُدُونَ لَهُمْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ مِنْ ذَاتِ نَفْسٍ وَنَسِيكَةٍ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [النحل : ٤٩] .
- ٤- ﴿قُلْ ءَمِنُوا بِهِ أَوْ لَا تُؤْمِنُوا إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا بُرْهَانًا مِنْ قَبْلِهِ إِذْ يَخُنُّ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِأَدْقَابِ سَجْدَةٍ﴾ [إسراء : ١٠٧] .

- ٥- ﴿إِذْ نُنَزِّلُ عَلَيْهِ مَائِكَتَ الرِّجَمِ خَرُّوا سُجْدًا وَنُكِبَ﴾ [مريم : ٥٨] .
- ٦- ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُمْ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ وَالشَّجَرُ وَالسَّحَرُ وَالْأَنْبَاءُ وَكَثِيرٌ مِنْ عِبَادِهِ عَلَى عَهْدِهِ أَعَدَدُوا وَمَنْ يُهِنُ اللَّهَ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ [الحج : ١٨] .

- ٧- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ارْكَعُوا وَسَجُدُوا لِلَّهِ رَبِّكُمْ وَفَعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الحج : ١٧٧] .

- ٨- ﴿إِذْ قِيلَ لَهُمْ سَجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَدْعُونَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾ [الفرقان : ٦٠] .
- ٩- ﴿لَا يَسْجُدُونَ لِلَّهِ لِيُذِي بَخْرٍ فَهُوَ لَحِيفٌ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَفَعَلُوا مَا يَحْفَظُونَ وَمَا تَقْبَلُونَ﴾ [الزلزال : ٢٥] .
- ١٠- ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِقَائِلِ الَّذِينَ إِذَا دُعِيتُمْ لَا تُسَبِّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنعام : ١٥] .

- ١١- ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ فَعَسَىٰ أَن يَكُونَ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأنعام : ٢٤٠] .

(١) عن أبي سعيد قال : «قرأ رسول الله ﷺ وهو على المنبر سورة ص ، فبلغ السجدة ثلث وسجدة وسجدة فقام فقام كان يوم آخر ،  
 فقام مع السجدة ثلث (نها) الناس يسجدون ، فقال رسول الله ﷺ : إنما هي نوبة سي ، وكفي رأيكم بشرتم للسجود ، فقام فسجد  
 وسجدوا » رواه أبو داود ، رحمه رحله الصحيح .

- ١٢- ﴿وَمِنْ أَمْرِهِ أَنْ يَسْجُدَ وَنَسْجُدَ وَنَقَعُ لَا سَجْدَةَ لِلنَّاسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَنَسْجُدُ  
بِهِ كَذَلِكَ حَقُّهُنَّ بِكُمْ بِتَعْدُولٍ﴾ [مص ٣١].
- ١٣- ﴿وَتَسْجُدُ لَهُ وَتُسَبِّحُ لَهُ﴾ [سج ٢-١].
- ١٤- ﴿وَبَدَّ فَرَى سَبَّحُ تَقْرَأُ لَا تَسْجُدُ﴾ [سج ٢١].
- ١٥- ﴿تَسْجُدُ لَهُ﴾ [عق ١٥].

(٤) ما يشترط له : اشترط جمهور الفقهاء سجود التلاوة ، ما اشترطوه لصلاة ؛ من طهارة ، واستقبال قبلة ، وستر عورة ، قال اشوكاني : ليس في أحاديث سجود التلاوة ما يدل على اعتبار ، أن يكون الساجد متوضئاً ، وقد كان يسجد معه ﷺ من حضر تلاوته ، ولم ينقل أنه أمر أحداً منهم بالوضوء ، ويعد أن يكونوا جميعاً متوضئين ، وأيضاً ، قد كان يسجد معه المشركون ، وهم أنجاس ، لا يصح وضوؤهم . وقد روى البخاري ، عن ابن عمر ، أنه كان يسجد على غير وضوء . [بخاري معناه في كتاب سجود قرآن - (٥) سجود مسلمين مع مشركين] ، وكذلك روى عنه ابن أبي شيبة . وأما ما رواه البيهقي عنه ، بإسناد قال في «الفتح» : إنه صحيح . أنه قال : لا يسجد الرجل ، إلا وهو طاهر . [يعني في الكبرى (١) ، (٩١) ] . فيجمع بينهما بما قاله الحافظ ، من حميه على الطهارة الكبرى ، أو على حالة الاختيار ، والأول على الضرورة ، وهكذا ليس في الأحاديث ما يدل على اعتبار طهارة لثياب وانكاس ، وأما ستر العورة ، والاستقبال مع الإمكان ، فقيل : إنه معتبر ، اتفاقاً . قال في «الفتح» : لم يوافق ابن عمر أحدٌ على جواز السجود ، بلا وضوء ، إلا الشعبي . أخرجه ابن أبي شيبة عنه ، بسند صحيح . وأخرج أيضاً عن أبي عبد الرحمن السلمي ، أنه كان يقرأ السجدة ، ثم يسجد ، وهو على غير وضوء ، إلى غير القبلة ، وهو يمشي ، ويومئ إيماءً . ومن الموافقين لابن عمر من أهل البيت ، أبو طالب ، والمنصور بالله .

(٥) الدعاء فيه : من سجد سجود التلاوة ، دعا بما شاء ، ولم يصح عن رسول الله ﷺ في ذلك ، إلا حديث عائشة ، قالت : كان رسول الله ﷺ يقول في سجود القرآن : «سجد وجهي للذي خلقه ، وشق سمعه ، وبصره بحوله وقوته ، فتبارك الله أحسن<sup>(١)</sup> الخالقين» . رواه الخمسة ، إلا ابن ماجه ، ورواه الحاكم ، وصححه الترمذي ، وابن السكن ، وقال في آخره : «ثلاثاً» . [مسند (٧٧١) من حديث عبي وأبو داود (١٤١٤) وإبراهيم (٥٨٠) والنسائي (١١٢٨) وإمامه (٢٢٠ / ١) كنه من حديث عائشة] . على أنه ينبغي أن يقول في سجوده : سبحان ربي الأعلى . إذا سجد سجود التلاوة في الصلاة .

(٦) السجود في الصلاة : يجوز للإمام والمنفرد<sup>(٢)</sup> أن يقرأ آية السجدة في الصلاة الجهرية والسرية . يسجد متى قرأها : روى البخاري . ومسلم ، عن أبي رافع ، قال : صليت مع أبي هريرة صلاة العتمة ، أو قال : صلاة العشاء ، فقرأ : ﴿إِذَا أَلَمْنَا أَشْفَتْ﴾ [اشفق - ١] . فسجد فيها ، فقلت : يا أبا هريرة ،

(١) هذه إريادة من رواية الحاكم .

(٢) وعلى المؤمن أن يسجد إذا سجد الإمام في السجدة إذا سجد الإمام معه ، فإذا قرأ الإمام ولم يسجد لا يسجد المؤمن . من عليه متعة إمامه . وكذا لو قرأها مؤتمراً أو سجدوا من قرأ ليس معه في صلاة فإنه لا يسجد في صلاة ، بل يسجد بعد إعرافها

ما هذه السجدة؟ فقد سجدت فيها حلف أبي القاسم عليه السلام . فلا أرل أسجدها ، حتى ألقاه . [بحر] (٧٦٨) . ومسلم (٤٧٨) (١١٠) . وروى حاكم ، وصححه على شرط الشيخين ، عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ سجد في الركعة الأولى ، من صلاة الظهر ، فرأى أصحابه أنه قرأ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ . [سجدة] (٢٢١ / ١) . قال ننوي : لا يكره قراءة السجدة عندنا للإمام ، كما لا يكره لمنفرد ؛ سوء كنت لصلاة سرية أو جهرية ، ويسجد متى قرأه . وقال مالك : يكره مصفًا . وقال أبو حنيفة : يكره في اسرية دون الجهرية . قال صاحب «البحر» . وعلى مذهب ، يستحب تأخير لسجود حتى يسلم ؛ نلأ يهوش على للمؤمنين .

(٧) **تداخل السجديات** : تتداخل السجديات ، ويسجد سجدة واحدة ، إذ قرأ القرئ آية اسجدة وكررها ، أو سمعها أكثر من مرة في المسجد الواحد ، بشرط أن يؤخر السجود عن التلاوة لأخيرة ، فإن سجد عقب التلاوة الأولى فقبل : تكفيه<sup>(١)</sup> ، وقيل : يسجد مرة أخرى ؛ لتجدد السبب<sup>(٢)</sup> .

(٨) **قضاؤه** : يرى الجمهور ، أنه يستحب السجود عقب قراءة آية السجدة ، أو سماعها ، فإن أخر السجود ، لم يسقط ، ما لم يطل الفصل ، فإن طال فإنه يفوت ، ولا يقضى .

**سجدة الشكر** : ذهب جمهور العلماء إلى استحباب سجدة الشكر ، لمن تجددت له نعمة تسره ، أو صرفت عنه نقمة ؛ فعن أبي بكر ، أن النبي ﷺ كان إذا أتاه أمر يسره ، أو بُشِّر به ، خر ساجدًا ، شكرًا لله تعالى . رواه أبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي وحسنه . [أبو داود (٢٧٧٤) والترمذي (١٥٧٨) وابن ماجه (١٣٩٤) . وروى البيهقي بإسناد على شرط البخاري ، أن عليًا رضي الله عنه لما كتب إلى النبي ﷺ بإسلام همدان ، خر ساجدًا ، ثم رفع رأسه ، فقال : «السلام على همدان ، اسلام على همدان» . [البيهقي في الكبرى (٣٦٩ / ٢) ، وعن عبد الرحمن بن عوف ، أن رسول الله ﷺ خرج ، فاتبعته ، حتى دخل نخلًا ، فسجد ، فأطال السجود ، حتى خفت أن يكون الله قد توفاه ، فجلت أنظر ، فرفع رأسه ، فقال : «م لك يا عبد الرحمن؟» . فذكرت ذلك له ، فقال : «إن جبريل عليه السلام قال لي : ألا أبشرك؟ إن الله ﷻ يقول لك : من صلى عييت صليت عليه ، ومن ستم عييت ستمت عليه . فسجدت لله ﷻ شكرًا» . رواه أحمد ، ورواه أيضًا الحاكم ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ، [أحمد (١٩١ / ١) والحاكم (٥٥٠ / ١) والبيهقي في الكبرى (٣٧٠ - ٣٧١) ] . ولا أعلم في سجدة الشكر أصح من هذا . وروى البخاري ، أن كعب بن مالك سجد ، لما جاءته البشرى بتوبة الله عليه . [من حديث طويل البخاري (٤٤١٨) ومسلم (٢٧٦٩) ، وذكر أحمد أن عليًا سجد ، حين وجد ذا النُدْيَةِ<sup>(٣)</sup> في قنلى الخوارج . [أحمد (١٠٧ / ١) ، (١٤٧ ، ١٠٨) ، وذكر سعيد بن منصور ، أن أنا بكر سجد . حين جاءه قتل مسيلمة .

وسجود اشكر يقتقر إلى سجود لصلاة ، وقيل : لا يشترط له ذلك ؛ لأنه ليس بصلاة . قال في «فتح

(٢) عند أحمد ومالك وشافعي .

(١) هذا مذهب حنفة .

(٣) رخر من خوارج

«العلام»: وهو الأقرب . وقال الشوكاني: وليس في أحاديث اباب ما يدل على اشتراط الوضوء ، وطهارة الثياب والمكان لسجود الشكر . وإلى ذلك ذهب الإمام يحيى ، وأبو طالب ، وليس فيه ما يدل على التكثير في سجود الشكر . وفي «البحر» ، أنه يكبر . قال الإمام يحيى : ولا يسجد لشكر في الصلاة ، قولاً واحداً ؛ إذ ليس من توابعها .

**سجود السهو** : ثبت أن النبي ﷺ كان يسهو في الصلاة ، وصح عنه ، أنه قال : «إما أنا بشتر ، أنسى كما تنسون ، فإذا نسيت ، فذكروني» . [البخاري (٤٠١) ومسلم (٥٧٢)] .  
وقد شرع لأتمته في ذلك أحكاماً ، نخصها فيما يلي :

(١) **كيفية** : سجود السهو سجدتان ، يسجدهما المصلي قبل التسليم أو بعده ، وقد صح الكل عن رسول الله ﷺ ، ففي الصحيح ، عن أبي سعيد الخدري ، أن رسول الله ﷺ قال : «إذا شك أحدكم في صلاته ، فلم يدر كم صلى ، ثلاثاً أم أربعاً ، فليطرح الشك ، وليبن على ما استيقن ، ثم يسجد سجدتين ، قبل أن يسلم» . [مسلم (٥٧١)] . وفي «الصحيحين» في قصة ذي اليمين ، أنه ﷺ سجد بعد ما سلم . [البخاري (١٢٢٨) ومسلم (٥٧٣) (٩٩)] . والأفضل متابعة الوارد في ذلك ، فيسجد قبل التسليم ، فيما جاء فيه السجود قبله ، ويسجد بعد التسليم ، فيما ورد فيه السجود بعده ، ويخير فيما عدا ذلك . قال الشوكاني : وأحسن ما يقال في هذا المقام ، أنه يعمل على ما تقتضيه أقواله وأفعاله ﷺ من السجود قبل السلام وبعده ، فما كان من أسباب السجود مقيداً بقبل السلام سجد له قبله ، وما كان مقيداً ببعد السلام ، سجد له بعده ، وما لم يرد تقييده بأحدهما ، كان مخيراً بين السجود قبل السلام وبعده ، من غير فرق بين الزيادة والنقص ؛ لما أخرجه مسلم ، في «صحيحه» ، عن ابن مسعود ، أن النبي ﷺ قال : «إذا زاد الرجل ، أو نقص ، فليسجد سجدتين» . [مسلم (٥٧٢) (٩٦)] .

(٢) **الأحوال التي يشرع فيها** : يشرع سجود السهو في الأحوال الآتية :

١- إذا سلم قبل إتمام الصلاة ؛ لحديث ابن سيرين ، عن أبي هريرة ، قال : صلى بنا رسول الله ﷺ إحدى صلاتي العشي<sup>(١)</sup> ، فصلّى ركعتين ، ثم سلم ، فقام إلى خشبة معروضة في المسجد ، فاتكأ عليها ، كأنه غضبان ، ووضع يده اليمنى على اليسرى ، وشبك بين أصابعه ، ووضع خدّه على ظهر كفه اليسرى ، وخرجت السرعان<sup>(٢)</sup> من أبواب المسجد ، فقالوا : قصّرت الصلاة؟ وفي القوم أبو بكر ، وعمر ، فهابا أن يكلماه ، وفي القوم رجلٌ يقال له : ذو اليمين . فقال : يا رسول الله ، أنسيت ، أم قصّرت الصلاة؟ فقال : «لم أنس ولم تقصر» . فقال : «أكما يقول ذو اليمين؟» . فقالوا : نعم . فقام ، فصلّى ما ترك<sup>(٣)</sup> ثم سلم ، ثم كبر وسجد ، مثل سجوده ، أو أطول ، ثم رفع رأسه وكبر ، ثم كبر وسجد ، مثل سجوده ، أو أطول ، ثم رفع رأسه . الحديث رواه البخاري ، ومسلم . [البخاري (٤٨٢) ومسلم (٥٧٣)] . وعن عطاء ،

(١) الطهر أو العصر .

(٢) في هذا دليل على حوار النساء على الصلاة التي يخرج منها المصلي قبل تمامها ناسياً من غير فرق بين من سلم من ركعتين أو أكثر أو أقل .



أن ابن الزبير صلى معرب، فسبم في ركعتين، فتهض؛ ليستلم الحجر، فسبح القوم، فقال: ما شأكم؟ قال: فصلّى ما بقي، وسجد سجدتين. قال: فذكر ذلك لاس عباس، فقال: ما أطاق<sup>(١)</sup> عن سنة نبيه ﷺ. رواه أحمد، والبرار، والطبراني. [مسند (٥/٣٥١)].

٢. عند الزيادة على الصلاة؛ لما رواه الجماعة، عن ابن مسعود، أن النبي ﷺ صلى خمسا، فقبل له: أزيد في الصلاة؟ فقال «وما ذلك؟». فقالوا: صليت خمسا، فسجد سجدتين، بعد ما سلم. [البحاري (١٢٢٦) ومسنه (٥٧٢) (٩١) وأبو داود (١٠١٤) والترمذي (٣٩٢) وابن ماجه (١٢٠٥)]. وفي هذا الحديث دليل على صحة صلاة من راد ركعة، وهو ساجد، ولم يجلس في الرابعة.

٣. عند نسيان التشهد الأول، أو نسيان سنة من سنن الصلاة؛ لما رواه الجماعة، عن ابن بكينة، أن النبي ﷺ صلى، فقام في الركعتين، فسبحوا به، فمضى، فلما فرغ من صلاته، سجد سجدتين، ثم سلم. [البحاري (١٢٢٤) ومسنه (٥٧٠) وأبو داود (١٠٣٤) والترمذي (٣٩١) وابن ماجه (١٢٠٦)]. وفي الحديث، أن من سها عن القعود الأول، وتذكر قبل أن يستتم قائما، عاد إليه، فإن أتم قيامه لا يعود؛ ويؤيد ذلك، ما رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، عن المغيرة بن شعبة، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا قام أحدكم من الركعتين، فلم يستتم قائما فليجلس، وإن استتم قائما، فلا يجلس، وسجد سجدتي السهو». [أبو داود (١٠٣٦) وابن ماجه (١٢٠٨) وأحمد (٤/٢٥٣، ٢٥٤)].

٤. السجود عند الشك في الصلاة؛ فعن عبد الرحمن بن عوف، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا شك أحدكم في صلاته، فلم يدر أواحدة صلى، أم اثنتين، فليجعلها واحدة، وإذا لم يدر اثنتين صلى، أم ثلاثا، فليجعلها اثنتين، وإذا لم يدر ثلاثا صلى، أم أربعا فليجعلها ثلاثا، ثم يسجد إذا فرغ من صلاته، وهو جالس قبل أن يسلم، سجدتين». رواه أحمد، وابن ماجه، والترمذي وصححه. [الترمذي (٣٩٨) وابن ماجه (١٢٠٩) وأحمد (١٩٠/١)]. وفي رواية، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من صلى صلاة يشك في النقصان، فليصل، حتى يشك في الزيادة». وعن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا شك أحدكم في صلاته، فلم يدر كم صلى ثلاثا، أم أربعا، فليطرح الشك، وليبن على ما استيقن، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم، فإن كان صلى خمسا، شفعن له صلاته، وإن كان صلى إتماما لأربع، كانتا ترغيمًا للشيطان». رواه أحمد، ومسلم. [مسند (٥٧١) وأحمد (٨٣/٣)].

وفي هذين الحديثين دليل لما ذهب إليه الجمهور من، أنه إذا شك المصلي في عدد الركعات، بنى على الأقل المتيقن له، ثم يسجد للسهو.

(١) أي ما بعد.

(٢) في الحديث أن المؤمن يسجد مع إمامه لسهو الإمام، وعند الحنفية والشافعية أن المؤمن يسجد سهو الإمام ولا يسجد لسهو نفسه.

**صلاة الجماعة : صلاة الجماعة سنة مؤكدة<sup>(١)</sup> ، ورد في فضلها أحاديث كثيرة . نذكر بعضها فيما يلي :**

١- عن ابن عمر- رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال : «صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة» . متفق عليه . [بخاري (٦٤٥) ومسلم (٦٥٠)] .

٢- وعن أبي هريرة رضي الله عنه : قال : قال رسول الله ﷺ : «صلاة الرجل في جماعة ، تضعف على صلاته في بيته وسوقه خمسين ضعفاً ؛ وذلك أنه إذا توضأ ، فأحسن الوضوء ، ثم خرج إلى المسجد ، لا يخرجها إلا الصلاة ، لم يخط خطوة ، إلا رفعت له بها درجة ، وحط عنه بها خطيئة ، فإذا صلى ، لم تزل الملائكة تصلي عليه ، ما دام في مصلاه ، ما لم يحدث : اللهم صل عليه ، اللهم ارحمه . ولا يزال في صلاة ، ما انتظر الصلاة» . متفق عليه ، [بخاري (٦٤٧) ومسلم (٦٤٩)] . وهذا لفظ البخاري .

٣- وعنه ، قال : أتى النبي ﷺ رجل أعمى ، فقال : يا رسول الله ، ليس لي قائد يقودني إلى المسجد . فسأل رسول الله ﷺ أن يرخص له ، فيصلّي في بيته ، فرخص له ، فلما ولى دعاه ، فقال له : «هل تسمع النداء بالصلاة؟» قال : نعم . قال : «فأجب» . رواه مسلم . [مسلم (٦٥٣)] .

٤- وعنه رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «والذي نفسي بيده ، لقد هممت أن أمر بحطب ، فيحطب ، ثم أمر رجلاً فيؤم الناس ، ثم أتحالفه إلى رجال ، فأحرق عليهم بيوتهم» . متفق عليه . [بخاري (٦٤٤) ومسلم (٦٥١)] .

٥- وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : من سره أن يلقي الله - تعالى - غداً مسلماً ، فليحافظ على هؤلاء الصلوات ، حيث ينادى بهن ؛ فإن الله شرع لنبيكم ﷺ سنن الهدى ، وإنهن من سنن الهدى ، ولو أنكم صليتم في بيوتكم ، كما يصلي هذا المتخلف في بيته ، لتركتم سنة نبيكم ، ولو تركتم سنة نبيكم ، لضللتم ، ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق ، ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف» . رواه مسلم . [مسلم (٦٥٤) (٢٥٧)] . وفي رواية له ، قال : إن رسول الله ﷺ علمنا سنن الهدى ؛ الصلاة في المسجد الذي يؤذن فيه .

٦- وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «ما من ثلاثة في قرية ولا بدو ، لا تقام فيهم الصلاة ، إلا قد استحوذ عليهم الشيطان ، فعليكم بالجماعة ؛ فإنما يأكل الذئب من الغنم القاصية» . رواه أبو داود بإسناد حسن . [أبو داود (٥٤٧) والسنائي (٨٤٦)] .

(١) **حضور النساء الجماعة في المساجد ، وفضل صلاتهن في بيوتهن :** يجوز للنساء الخروج إلى المساجد ، وشهود الجماعة ، بشرط أن يتجنبن ما يثير الشهوة ، ويدعو إلى الفتنة من الزينة والطيب ؛ فعن ابن عمر ، أن النبي ﷺ قال : «لا تمنعوا النساء أن يخرجن إلى المساجد ، وبيوتهن خير لهن» . [أبو داود (٥٦٧)] ، وعن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «لا تمنعوا إماء الله<sup>(٢)</sup> مساجد الله ، وليخرجن

(١) هذا في الغرض . وأما الجماعة هي العمل فهي مباحة سواء قل الجمع أم كثر . فقد ثبت أن النبي صلى ركعتين تطوعاً ، وصلى معه أنس عن يمينه كما صلت أم سليم وأم حرام حلقه ، وتكرر هذا ووقع أكثر من مرة .

(٢) إماء الله : جمع أمة .

تصلات» (١) رواهما أحمد، وأبو داود. [أبو داود (٥٦٥) وأحمد (٢/٤٣٨)]. وعنه، قال رسول الله ﷺ: «أَيُّ امْرَأَةٍ أَصَابَتْ بِحَوْزًا، فَلَا تَشْهَدُ مَعَ الْعَتَاءِ لَأَحْرَةَ» رواه مسلم، وأبو داود، والنسائي بإسناد حسن. [مسلم (٤٤٤) وأبو داود (٤١٧٥) والنسائي (٥١٤٣)].

و لأفضلهنّ الصلاة في بيوتهنّ؛ لما رواه أحمد، والطبراني، عن أم حُمَيْدٍ السَّاعِدِيَّةِ، أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله، إني أحب الصلاة معك. فقال ﷺ: «قد علمت، وصلاتك في ححرّتك خيرٌ لك من صلاتك في مسجد قومك، وصلاتك في مسجد قومك خيرٌ لك من صلاتك في مسجد الجماعة». [أحمد (٣٧١/٦) والمجمع (٣٣/٢ - ٣٤) وابن خزيمة (١٦٨٩)].

(٢) استحباب الصلاة في المسجد الأبعد، والكثير الجمع: يستحب الصلاة في المسجد الأبعد، الذي يجتمع فيه العدد الكثير؛ لما رواه مسلم، عن أبي موسى، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أَعْظَمَ النَّاسِ فِي الصَّلَاةِ أَجْرًا أَبْعَدُهُمْ إِلَيْهَا مَشْيًى». [مسلم (٦٦٢)]. ولما رواه، عن جابر، قال: خُتِبَ الْبَقَاعُ حَوْلَ الْمَسْجِدِ، فَأَرَادَ بَنُو سُلَيْمَةَ أَنْ يَنْتَقِلُوا إِلَى قَرْبِ الْمَسْجِدِ، فَبَغَّ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «إِنَّهُ يَبْغِي أَنْكُمْ تَرِيدُونَ أَنْ تَنْتَقِلُوا قَرْبَ الْمَسْجِدِ». قالوا: نعم، يا رسول الله. قد أردنا ذلك. فقال: «يا بني سُلَيْمَةَ، دِيَارُكُمْ تَكْتُبُ أَثَارَكُمْ». [مسلم (٦٦٥)]. ولما رواه الشيخان، وغيرهما من حديث أبي هريرة المتقدم. وعن أَنَسِ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ، أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ وَحْدَهُ» (٢)، وصلاته مع الرجلين، أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ مَعَ الرَّجُلِ، وَمَا كَانَ أَكْثَرَ، فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى. رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وابن حبان، وصححه ابن السكّن، والعقيلي، والحاكم. [أبو داود (٥٥٤) والنسائي (٨٤٢) وابن ماجه (٧٩٠) وأحمد (١٤٠/٥) والحاكم (٦٢٥/٣)].

(٣) استحباب السعي إلى المسجد بالسكينة: يندب المشي إلى المسجد، مع السكينة والوقار، ويكره الإسراع والتسعي؛ لأن الإنسان في حكم المصلي، من حين خروجه إلى الصلاة؛ فعن أبي قتادة، قال: بينما نحن نصلي مع النبي ﷺ، إِذْ سَمِعَ جِبَةَ رَجُلٍ، فَلَمَّا صَنَّى، قَالَ: «مَا شَأْنُكُمْ؟» قَالُوا: اسْتَعْجَلْنَا إِلَى الصَّلَاةِ. قَالَ: «فَلَا تَفْعَلُوا، إِذَا أُتِيتُمُ الصَّلَاةَ، فَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ، فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ، فَأَتَمُّوا» (٣). رواه الشيخان. [بخاري (٦٣٥) ومسلم (٦٠٣)]. وعن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ، فَامْشُوا إِلَى الصَّلَاةِ، وَعَبَّيْكُمْ السَّكِينَةَ وَالْوَقَارَ، وَلَا تَسْرِعُوا، فَمَا أَدْرَكْتُمْ، فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ، فَأَتَمُّوا» (٤). رواه الجماعة، إلا الترمذي. [إسحري (٩٠٨) ومسلم (٦٠٢) وأبو داود (٥٧٢) والترمذي (٣٢٧) ابن ماجه (٧٧٥)].

(١) تفلّت: أي غير متصديت.  
(٢) السكينة والوقار بمعنى واحد. و فرّق بينهما السووي فقال: إن السكينة السّلي في الحركات واحتجاب العيب، والوقار في الهيئة بعض نصر وحفظ صوت وعدم لالهاب.  
(٣) يؤخذ منه أن ما ذكره يؤتم مع الإمام يعثر أول صلاته فيسي عليه في الأقوال والأفعال.

(٤) استحباب تخفيف الإمام : يرد للإمام أن يحفف لصلاة المؤمنين : لحديث أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «إذا صلى أحدكم الناس فليحفف : فإن فيهم الضعيف ، والسقيم ، والكبير ، فإذا صلى لنفسه فليطول ما شاء» . رواه جماعة . [البحاري (٧٠٣) ، مسلم (٤٦٧) ، وأبو داود (٧٩٤) ، والسنائي (٨٢٢) ، ورواه عن أس ، عن النبي ﷺ قال : «يبي لأدحل في الصلاة وأن أريد إطاعتها ، فأسمع بكاء الصبي ، فأعوز في صلاتي ؛ مما أعلم من شدة وجد أمه من بكائه» . [البحاري (٧٠٩) ، ومسلم (٤٧٠) (١٩٢) ، وروى الشيخان عنه ، قال : «ما صليت حلف إمام قط ، أحف صلاة» . ولا أتم صلاة من النبي ﷺ . [البحاري (٧٠٨) ، ومسلم (٤٦٩) (١٩٠) . قال أبو عمر بن عبد البر : التخفيف لكل إمام ، أمر مجمع عليه ، مندوب عند العلماء إليه ، إلا أن ذلك إنما هو أقل الكمال<sup>(١)</sup> ، وأما حذف وانقصان ، فلا : فإن رسول الله ﷺ قد نهى عن قر العراب . [أبو داود (٨٦٢) ، وابن ماجة (١٤٢٩) . ورأى رجلاً يصلي ، فلم يتم ركوعه ، فقال له : «ارجع فصل ؛ فإنك لم تصل» . [أحمد (٤٣٧/٢) ، والبخاري (٧٩٣) ، ومسلم (٣٩٧) . وقال : «لا يصبر الله إلى من لا يقيم ضسه ، في ركوعه وسجوده» . [أحمد (٧٤٣) . ثم قال : لا أعلم حلاً بين أهل العلم ، في استحباب التخفيف لكل من أم قومًا ، على ما شرطنا من الإتمام ، فقد روي عن عمر ، أنه قال : لا تعصوا الله إلى عباده ؛ يطول أحدكم في صلاته ، حتى يشق على من حقه .

(٥) إطالة الإمام الركعة الأولى . وانتظار من أحس به داخلاً ؛ ليدرك الجماعة : يشرع للإمام أن يطول الركعة الأولى ؛ تنظراً لمدخل ؛ ليدرك فضيلة الجماعة . كما يستحب له انتظار من أحس به داخلاً ، وهو راكم ، أو أثناء القعود الأخير ، ففي حديث أبي قتادة ، أن رسول الله ﷺ كان يطول في الأولى . قال : فظننا أنه يريد لذلك ، أن يدرك الناس الركعة الأولى . وعن أبي سعيد ، قال : لقد كنت الصلاة تقام ، فيذهب المذهب إلى النقيع ، فيقضي حاجته ، ثم يتوضأ ثم يأتي ، ورسول الله ﷺ في الركعة الأولى ؛ مما يطولها . رواه أحمد ، ومسلم ، وابن ماجة ، والسنائي . [مسلم (٤٥٤) ، والسنائي (٩٧٢) ، وابن ماجة (٨٢٥) وأحمد (٣٥/٣) .

(٦) وجوب متابعة الإمام ، وحرمة مسابقتها : تجب متابعة الإمام ، وتحرم مسابقتها<sup>(٢)</sup> : لحديث أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «إنما جعل الإمام ؛ ليؤتم به ، فلا تحتلوا عليه ؛ فإذا كبر فكبروا ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا قال : سمع الله لمن حمده فقولوا : اللهم ربنا لك الحمد ، وإذا سجد فاسجدوا ، وإذا صلى قاعداً ، فصلوا قعوداً أجمعون» . رواه الشيخان . [البحاري (٧٣٤) ، ومسلم (٤١١) . وفي رواية أحمد ، وأبي داود : «إنما الإمام ليؤتم به ؛ فإذا كبر فكبروا ، ولا تكبروا حتى يكبر ، وإذا ركع فاركعوا ، ولا تركعوا حتى يركع ، وإذا سجد فاسجدوا ، ولا تسجدوا حتى يسجد» . [أبو داود (٦٠١ و٦٠٣) ، وأحمد (٢٣٠/٢) ، (٣٤١) . وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «أما يخشى أحدكم إدر رفع رأسه قبل الإمام ، أن يحول الله رأسه رأس حمار ، أو يحول الله صورته صورة حمار» . رواه جماعة [البحاري (٦٩١) ، ومسلم

(١) أقل الكمال ثلاث تسبحات

(٢) منع العلماء على أن يسبق في تكبيرة الإحرام أو سلام يصل صلاة ، وحنثوا في سبق في غيرهما بعد أحمد بندها . قال ليس من سبق (إمام صلاة) أم أساؤه فمكروهه

(٤٢١)، وأبو داود (٦٢٣)، ترمذي (٤١٢)، وسنن (٨٢٦)، وابن ماجه (٩٦١)، وعن أسب، قال: قال رسول الله ﷺ: «أيتها الناس، إني إمامكم، فلا تسقوني بالركوع، ولا بالسجود، ولا بالنقيام، ولا بالقعود، ولا بالانصراف». <sup>(١)</sup> رواه أحمد، ومسلم، [مسند (٤٢٦) وأحمد (٣ - ١٠٢ - ١٥٤ - ٢٤٥)]، وعن البراء بن عازب، قال: كنا نصلي مع النبي ﷺ، فإذا قال: «سمع الله لمن حمده». لم يحس أحد ما صهره، حتى يصع النبي ﷺ جبهته على الأرض. رواه الجماعة. [سجاري (٨١١) ومسند (٤١٤) (١٩٨) وأبو داود (٦٢١) وسنن (٨٢٨)].

(٧) انعقاد الجماعة بواحد مع الإمام: تنعقد الجماعة بواحد مع الإمام، ولو كان أحدهما صبيًا، أو امرأة، وقد جاء عن ابن عباس، قال: بُتُّ عند خالتي ميمونة، فقام النبي ﷺ يصلي من الليل، فقامت أصلي معه، فقامت عن يساره، فأخذ برأسي، فأقامني عن يمينه. <sup>(٢)</sup> رواه الجماعة. [البخاري (٧٢٨) ومسلم (٧٦٣) وسنن (٨٠٥) وابن ماجه (٩٧٣)]، وعن أبي سعيد، وأبي هريرة، قالا: قال رسول الله ﷺ: «من استيقظ من الليل، فأيقظ أهله، فصليا ركعتين جميعًا، كتب من الذاكرين الله كثيرًا والذاكرات». رواه أبو داود. [أبو داود (١٤٥١) وابن ماجه (١٣٣٥)]. وعن أبي سعيد، أن رجلاً دخل المسجد، وقد صلى رسول الله ﷺ بأصحابه، فقال رسول الله ﷺ: «من يتصدق عني ذا، فيصلي معه؟». فقام رجل من القوم، فصلي معه. رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي وحسنه. [أبو داود (٥٧٤) وأحمد (٤٥٠، ٣)]، وروى ابن أبي شيبه، أن أبا بكر الصديق هو الذي صلى معه. وقد استدلل الترمذي بهذا الحديث، على جواز أن يصلي القوم جماعة في مسجد قد صلي فيه. قال: وبه يقول أحمد، وإسحاق. وقال آخرون من أهل العلم: يصلون فرادى. وبه يقول سفيان، ومالك، وابن المبارك، والشافعي. <sup>(٣)</sup>

(٨) جواز انتقال الإمام مأمومًا: يجوز للإمام أن ينتقل مأمومًا، إذا استخلف، فحضر الإمام الزائب؛ لحديث الشيخين، عن سهل بن سعد، أن رسول الله ﷺ ذهب إلى بني عمرو بن عوف؛ ليصلح بينهم، فحانت الصلاة، فجاء المؤذن إلى أبي بكر، فقال: أتصلي بالناس، فأقيم؟ قال: نعم. قال: فصلي أبو بكر، فجاء رسول الله ﷺ، والناس في الصلاة، فتخلص حتى وقف في الصف، فصنق الناس، وكان أبو بكر لا يتفت في الصلاة، فلما أكثر الناس التصفيق، التفت، فرأى رسول الله ﷺ، فأشار إليه رسول الله ﷺ: «أن امكث مكانك». فرفع أبو بكر يديه، فحمد الله على ما أمره به رسول الله ﷺ من ذلك، ثم استأخر أبو بكر، حتى استوى في الصف، وتقدم النبي ﷺ فصلي، ثم انصرف، فقال: «يا أبا بكر، ما معك أن تثبت إذ أمرتك؟». فقال أبو بكر: ما كان لابن أبي قحافة أن يصلي بين

(١) ولا بالانصراف: أي الانصراف من السلام.

(٢) في الحديث دليل على جواز الانضمام من لم هو لإمامة وانتقله مما بعد دعوته مجرد، ولا فرق في ذلك بين المريضة وإمامه. وفي سجاري عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان يصلي في حجرته وحدها الحجره قصير. فرأى أسب شخص رسول الله ﷺ، فقام الناس يصلون بصلاته فأصبحوا يتحدثون، فقام رسول الله ﷺ بصلي البيت الثانية فقام الناس يصلون بصلاته.

(٣) وأما بعد الجماعة في وقت واحد ومكان واحد فإنه من المجمع على حرمته سدقته عرض اشرار من مشروع الجماعة، ولو قوعه على خلاف لمشروع

يدي رسول الله ﷺ . فقال رسول الله ﷺ : « ما لي رأيتم أكثرتم التصفيق؟ من نابه شيء في صلاته ، فليسح ، فإنه إذا سبَّح التفت إليه ، وإنما التصفيق للنساء » .<sup>(١)</sup> [بحاي (٦٨٤) ومسنه (٤٢١)] .

(٩) إدراك الإمام : من أدرك الإمام كبر تكبيرة الإحرام<sup>(٢)</sup> قائمًا ، ودخل معه على الحالة التي هو عليها<sup>(٣)</sup> ، ولا يعتمد بركعة ، حتى يدرك ركوعها ؛ سواء أدرك الركوع تمامه مع الإمام ، أو احنى ، فوصلت يده إلى ركبتيه ، قبل رفع الإمام ؛ فعن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا جئتم إلى الصلاة ونحن سجدون فاسجدوا ، ولا تعدوها شيئًا »<sup>(٤)</sup> . ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة . رواه أبو داود ، وابن خزيمة في «صحيحه» ، والحاكم في «المستدرک» ، وقال : صحيح . [أبو داود (٨٩٣) والحاكم (١/ ٢٧٣ ، ٢٧٤) والبيهقي في الكبرى (٢/ ٨٩)] . والمسبوق يصنع مثل ما يصنع الإمام ، فيقعد معه القعود الأخير ، ويدعو ، ولا يقوم ، حتى يسلم ، ويكبر إذا قام ؛ لإتمام ما عليه .

(١٠) أعذار التخلف عن الجماعة : يرخص التخلف عن الجماعة عند حدوث حالة من الحالات الآتية :

١ ، ٢ . البرد ، أو المطر ؛ فعن ابن عمر ، عن النبي ﷺ ، أنه كان يأمر المنادي ، فينادي بالصلاة . ينادي : صلوا في رحالكم ؛ في الليلة الباردة المطيرة في السفر . رواه الشيخان . [البخاري (٦٦٦) ومسلم (٦٩٧)] . وعن جابر ، قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ في سفر ، فمطرنا ، فقال : « ليصل من شاء منكم في رحله »<sup>(٥)</sup> . رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، [مسند (٦٩٨) وأبو داود (١٠٦٥) والترمذي (٤٠٩) وأحمد (٣/ ٣١٢)] . وعن ابن عباس ، أنه قال لمؤذنه في يوم مطير : إذا قلت : أشهد أن محمدًا رسول الله . فلا تقل : حي على الصلاة . قل : صلوا في بيوتكم . قال : فكان الناس استنكروا ذلك . فقال : أتعجبون من ذا ؟ فقد فعل ذا من هو خير مني ؛ النبي ﷺ ، إن الجماعة عزيمة ، وإني كرهت أن أخرجكم ، فتمشوا في الطين والدخض . رواه الشيخان . [البخاري (٩٠١) ومسلم (٦٩٩)] ، ولمسلم ، أن ابن عباس أمر مؤذنه في يوم جمعة ، في يوم مطير . [مسلم (٦٩٩/ ٢٩)] . ومثل البرد الحر الشديد ، والظلمة ، والخوف من ظالم ؛ قال ابن بطال : أجمع العلماء على أن التخلف عن الجماعة في شدة المطر ، والظلمة ، والريح ، وما أشبه ذلك مباح .

٣ . حضور الطعام ؛ لحديث ابن عمر ، قال : قال النبي ﷺ : « إذا كان أحدكم على الطعام ، فلا يقبل ، حتى يقضي حاجته منه ، وإن أقيمت الصلاة » . رواه البخاري . [البخاري (٦٧٤)] .

(١) في الحديث دليل على أن المشي من صف إلى صف لا يطل الصلاة . وأن حمد الله تعالى لأمر يحدث والتنبيه بالتصحيح حائزان . وأن الاستحلاف في الصلاة لعذر حائر من طريق الأولى . لأن قصاره وقوعها بإمامين ، وفيه جوار كون امرء في بعض صلاته إمامًا وفي بعضها مأموماً ، وجوار رفع اليدين في الصلاة عند الدعاء والثناء ، وجوار الالتفات للحاجة ، وجوار محاطة المصلي بالإشارة ، وجوار الحمد وشكر علي الوحدة في الدين ، وجوار إمامة المفصول للمفصل وجوار العمل القليل في الصلاة أعاده اشوكاني .

(٢) وأما تكبيرة الانتقال فإن أتى بها فحسب ولا كفته تكبيرة الإحرام .

(٣) ويتحقق له فصيلة الجماعة ، وثوابها بإدراك تكبيرة الإحرام قبل سلام الإمام .

(٤) ولا تعدوها شيئاً : أي أن من أدرك الإمام ساجدًا وافقه في اسجد ولا يعد ذلك ركعة . ومن أدرك الركعة أي الركوع مع الإمام فقد أدرك الصلاة ، أي الركعة وحسب له .

(٥) في رحمه أي في مرله .

٤- مدافعة الأخبثين: فعن عائشة، قالت سمعت النبي يقول: «لا صلاة حصرة صدام، ولا وهو يدفع الأخبثين» (١). رواه أحمد، ومسلم، وأبو داود. [مسلم (٥٦٠)، وأبو داود (٨٩)، وأحمد (٤٣ / ٦)، ٥٤، ٥٧].

٥- وعن أبي النضر، قال: من فقه الرجل، إقباله على حاجته، حتى يقبل على صلاته، وقبه فارغ. رواه البخاري. [رواه البخاري معنفاً في كتاب الأدب (٤٢)] إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة.

(١١) الأحق بالإمامة: الأحق بالإمامة، الأقرأ لكتاب الله، فإن اشتروا في القراءة، فالأعظم باسنة، فإن اشتروا، فلأقدم هجرة، فإن استووا، فلأكبر سناً.

١- فعن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا كانوا ثلاثة، فليؤمهم أحدهم، وأحقهم بالإمامة أقرؤهم». رواه أحمد، ومسلم، والنسائي. [مسلم (٦٧٢) والنسائي (٧٨١) وأحمد (٣ / ٢٤، ٤٨)]. والمراد بالأقرأ، الأكثر حفظاً؛ الحديث عمرو بن سلمة، وفيه: «ليؤمكم أكثركم قرآناً». [البخاري (٤٣٠٢) وأبو داود (٥٨٥ و ٥٨٧) والنسائي (٩ / ٢ - ١٠)].

٢- وعن ابن مسعود (٢)، قال: قال رسول الله ﷺ: «يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواء، فأعلمهم باسنة، فإن كانوا في السنة سواء، فأقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء، فأقدمهم سناً، ولا يؤمُّ الرجلُ الرجلَ في سلطانه، ولا يقعد في بيته على تكريمته (٣)، إلا بإذنه». وفي لفظ: «لا يؤمُّ الرجلُ الرجلَ في أهله، ولا سلطانه». رواه أحمد، ومسلم، [مسلم (٦٧٣) والنسائي (٧٨٢) وأحمد (٤ / ١١٨)]، ورواه سعيد بن منصور، لكن قال فيه: «لا يؤم الرجل الرجل في سلطانه، إلا بإذنه، ولا يقعد على تكريمته في بيته، إلا بإذنه». ومعنى هذا، أن السلطان، وصاحب البيت والمجلس، وإمام المجلس، أحق بالإمامة من غيره، ما لم يأذن واحدٌ منهم؛ فعن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر، أن يؤم قوماً، إلا بإذنهم، ولا يخص نفسه بدعوة دونهم، فإن فعل، فقد خانهم». رواه أبو داود. [أبو داود (٩١) والترمذي (٣٥٧)].

(١٢) مَنْ تَصَحَّ إِمَامَتُهُمْ: تصحَّ إمامة الصبي المميز، والأعمى، والقائم بالقاعد، والقاعد بالقائم، والمفترض بالمتنفل، والمتنفل بالمفترض، والمتوضئ بالمتيمة، والمتيمة بالمتوضئ، والمسافر بالمقيم، والمقيم بالمسافر، والمنفصول بالفاضل؛ فقد صلى عمرو بن سلمة بقومه، وله من العمر ست، أو سبع سنين، واستحلف رسول الله ﷺ ابن أم مكتوم على المدينة مرتين، يصلي به، وهو أعمى، وصلى رسول ﷺ حلف أبي بكر في مرضه، الذي مات فيه قاعداً، وصلى في بيته جالسا، وهو مريض، وصلى وراءه قوم قياماً. فأشار إليهم: «أجلحسوا». فلما انصرف، قال: «إنما جعل الإمام، ليؤتم به، فإذا ركع فاركعوا،

(١) وهو يدفع لأخبث أي يهول ويعاظم.

(٢) اصواب عن أبي مسعود واسمه عقة بن عمرو لأبصارى اندري (تم الله)

(٣) التكرمة م يعرض صاحب مرر ويسطته خاصة.

وإذا رفع ورفعوا، وإذا صنتي حالسًا، فصلوا حلوسًا وراءه<sup>(١)</sup>. [البحاري (٣٧٨) ومسنه (٤١١)]. وكان معاذ يصلي مع نسي عليه السلام عشاء الآخرة. ثم يرجع إلي قومه. فيصلي بهم تلك الصلاة، فكانت صلاته له تطوعًا، وبهم فريضة العشاء. وعن محجب بن الأذرع. قال: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم. وهو في المسجد، فحصرت الصلاة، فصلي. ولم أصل. فقال لي: «ألا صليت؟» قلت: يا رسول الله، إني قد صليت في الرخ، ثم أتيتك. قال: «إذا حثت، فصل معهم، واجعلها نافلة». [أحمد (٣٣٨ / ٤) والنسائي (٨٥٦)]، ورأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً يصلي وحده، فقال: «ألا رحل يتصدق على هذا، فيصلي معه». وصلى عمرو بن العاص إمامًا، وهو متيمم، وأقره الرسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك، وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم باناس مكة رمس الفتح ركعتين ركعتين، إلا المغرب، وكان يقول: «يا أهل مكة، قوموا، فصلوا ركعتين أخريين. فإننا قوم سفر». [أبو داود (١٢٢٩) وأحمد (٤٣٠ / ٤)]. وإذا صلى المسافر خلف المقيم، أتى الصلاة أربعًا. ولو أدرك معه أقل من ركعة؛ فعن ابن عباس، أنه سئل: ما سأل المسافر يصلي ركعتين، إذا انفرد، وأربعًا، إذا ائتم بمقيم؟ فقال: تلك السنة. وفي لفظ، أنه قال له موسى بن سمية: إنا إذا كنا معكم، صلياً أربعًا، وإذا رجعا، صلياً ركعتين. فقال: تلك سنة أبي القاسم صلى الله عليه وسلم. رواه أحمد. [مسند (٦٨٨) والنسائي (١٤٤٢) وأحمد (٢١٦ / ١ و ٢٢٦)].

(١٣) من لا تصح إمامتهم: لا تصح إمامة معدور<sup>(٢)</sup> لصحيح، ولا لمعدور متلى بغير عذره<sup>(٣)</sup>، عند جمهور العلماء. وقالت المالكية: تصح إمامته للصحيح، مع الكراهة.

(١٤) استحباب إمامة المرأة للنساء: فقد كانت عائشة - رضي الله عنها - تؤم النساء، وتقف معهن في الصف. وكانت أم سمنة تفعده، وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لأُم ورقة مؤذنًا يؤذن لها، وأمرها أن تؤم أهل دارها في انفراد. [أبو داود (٥٩١ و ٥٩٢)].

(١٥) إمامة الرجل النساء فقط: روى أبو يعنى، والطبراني، في «الأوسط» سنن حسنة، أن أبي بن كعب جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله، عملت الليلة عملاً. قال: «ما هو؟» قال: سؤة معي في الدار قلن: إلك تقرأ، ولا نقرأ، فصل بنا. فصليت ثمانينًا والوتر. فسكت النبي صلى الله عليه وسلم. قل: فرأينا سكوته رضاء. [سبق تخريجه].

(١٦) كراهة إمامة الفاسق، والمبتدع: روى البحاري، أن ابن عمر كان يصلي حلف الحجاج. وروى مسلم. أن أبا سعيد الخدري صلي حلف مروان صلاة العيد. وصلى ابن مسعود خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط، وقد كان يشرب الخمر، وصلى بهم يومًا الصبح أربعًا، وجنده عثمان بن عفان على ذلك، وكان الصحابة، والتابعون يصلون حلف ابن أبي عبيد، وكان متهمًا بالإلحاد، وداعيًا إلى الضلال، والأصل الذي ذهب إليه العلماء، أن كل من صحت صلاته لنفسه، صحت صلاته لغيره، ولكنهم مع

(١) مذهب إسحاق وأورعي وابن المنذر والظاهرية أنه لا يجوز قضاء، نقادر على القيام بالجالس لعذر، من عيه أن يجلس سقاءه، لهذا الحديث. وقبل إنه مسوح.

(٢) كائن من به سلس من به انعطال ريج

(٣) كمن به انعطال النص أو سلس لول وعلات الريج



ذلك كرهوا الصلاة خلف الفاسق، والمبتدع؛ لما رواه أبو داود، وابن حبان، وسكت عنه أبو داود، والمنذري، عن السائب بن خلاد، أن رجلاً أمَّ قوماً، فبصق في القبلة، ورسول الله ﷺ ينظر إليه، فقال رسول الله ﷺ: «لا يصلي لكم»<sup>(١)</sup>. فأراد بعد ذلك أن يصلي بهم، فمنعوه، وأحبروه بقول النبي ﷺ، فذكر ذلك للنبي، فقال: «نعم، إنك أذيت الله ورسوله». [أبو داود (٤٨١) ابن حبان (١٦٣٦)].

(١٧) جواز مفارقة الإمام لعذر: يجوز لمن دخل الصلاة مع الإمام، أن يخرج منها بنية المفارقة، وينتهي وحده، إذا أطال الإمام الصلاة، ويلحق بهذه الصورة حدوث مرض، أو خوف ضياع مال، أو تلفه، أو فوات رفقة، أو حصول غلبة نوم، ونحو ذلك؛ لما رواه الجماعة، عن جابر، قال: كان معاذ يصلي مع رسول الله ﷺ صلاة العشاء، ثم يرجع إلى قومه فيؤتمهم، فأمر النبي ﷺ العشاء، فصلّى معه، ثم رجع إلى قومه، فقرأ سورة البقرة، فتأخر رحل، فصلّى وحده، فقيل له: نافقت يا فلان. قال: ما نافقت، ولكن لآتين رسول الله ﷺ، فأخبره. فأثنى النبي ﷺ، فذكر له ذلك، فقال: «أفتأت أنت يا معاذ، أفتأت أنت يا معاذ، أقرأ سورة كذا وكذا». [سكت تحريجه].

(١٨) ما جاء في إعادة الصلاة مع الجماعة: عن يزيد بن الأسود، قال: صلينا مع النبي ﷺ الفجر بمنى، فجاء رجلان، حتى وقفا على رواحلهما، فأمر النبي ﷺ فجاء بهما، ثم عُدَّ فرائضهما<sup>(٢)</sup>، فقال لهما: «ما منعكما أن تصليا مع الناس ألستما مسلمين؟» قالا: بلى يا رسول الله، إنا كنا قد صلينا في رحالتنا. فقال لهما: «إذا صليتما في رحالكما، ثم أتيتما الإمام، فصليا معه؛ فإنها لكما نافلة». رواه أحمد، وأبو داود، [أبو داود (٥٧٥) وأحمد (٤، ١٦٠، ١٦١)]. ورواه النسائي، والترمذي بلفظ: «إذا صليتما في رحالكما، ثم أتيتما مسجد جماعة، فصليا معهم؛ فإنها لكما نافلة». [ترمذي (٢١٩) ونسائي (٨٥٧)]. قال الترمذي: حديث حسن صحيح. وصححه أيضاً ابن السكن. ففي هذا الحديث دليل على مشروعية إعادة الصلاة بنية التطوع، لمن صلى الفرض في جماعة، أو مفرداً، إذا أدرك جماعة أخرى في المسجد. وقد روي، أن حذيفة أعاد الظهر، والعصر، والمغرب، وقد كان صلاهما في جماعة، كما روي، عن أنس، أنه صلى مع أبي موسى الصبح في المربد<sup>(٣)</sup>، ثم انتهى إلى المسجد الجامع، فأقيمت الصلاة، فصلّى مع المغيرة بن شعبه. وأما قول الرسول ﷺ في الحديث الصحيح: «لا تصلوا صلاة في يوم مرتين». [أبو داود (٥٧٩) وأحمد (١٩/٢) وابن حزيمة (١٦٤١)]. فقد قال ابن عبد البر: اتفق أحمد، وإسحاق، أن ذلك أن يصلي الرجل صلاة مكتوبة عليه، ثم يقوم بعد الفراغ، فيعيدها على الفرض أيضاً، وأما من صلي الثانية مع الجماعة على أنها نافلة؛ اقتداءً بالنبي في أمره بذلك، فليس ذلك من إعادة الصلاة في اليوم مرتين؛ لأن الأولى فريضة، والثانية نافلة، فلا إعادة حينئذ.

(١٩) استحباب انحراف الإمام عن يمينه، أو شماله بعد السلام، ثم انتقاله من مصلاه<sup>(٤)</sup>: لحديث

(١) لا يصلي لكم: أي عمى الهي.

(٢) أي يضطرب الحجم الذي بين الحبس والكف من الخوف.

(٣) المربد: موضع تعقيم الحبوب والتمر (الجرن).

(٤) وبعد المغرب والصبح لا ينتقل حتى يقول: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير» عشرًا؛ لأن الفضيلة الثابتة على الفعل مقيدة بقولها قل أن يشي رجله.

قبصة بن هُلب، عن أبيه، قال: كان النبي ﷺ يؤمنا، فينصرف على جانبيه جميعاً؛ على يمينه، وعلى شماله. رواه أبو داود، وابن ماجه، والترمذي، وقال: حديث حسن. [أبو داود (١٠٤١) والترمذي (٣٠١) وابن ماجه (٩٢٩)]، وعليه العمل عند أهل العلم، أنه ينصرف على أي جانبيه شاء، وقد صحح الأثران عن النبي ﷺ. وعن عائشة، أن النبي ﷺ كان إذا سلم، لم يقعد، إلا مقدار ما يقول: «اللهم أنت السلام، ومملك السلام، تباركت يا ذا الجلال والإكرام». رواه أحمد، ومسلم، والترمذي، وابن ماجه [مسلم (٥٩٢) والترمذي (٢٩٨) وابن ماجه (٩٢٤) وأحمد (٦٢/٦)]، وعند أحمد، والبخاري، عن أم سلمة، قالت: كان رسول الله ﷺ إذا سلم، قام النساء، حين يقضي تسليمه، وهو يمكث<sup>(١)</sup> في مكانه يسيراً قبل أن يقوم، قالت: <sup>(٢)</sup> فرئى - والله أعلم - أن ذلك كان؛ لكي ينصرف النساء قبل أن يدركهن الرجال. [البخاري (٨٣٧) وأحمد (٢٩٦/٦)].

(٢٠) علو الإمام، أو المأموم: يكره أن يقف الإمام أعلى من المأموم؛ فعن أبي مسعود الأنصاري، قال: نهى رسول الله ﷺ أن يقوم الإمام فوق شيء، والناس خلفه. يعني، أسفل منه، رواه الدارقطني [الدارقطني (١٨٦٤)]، وسكت عنه الحافظ في «التلخيص». وعن همام بن الحارث، أن حذيفة أمّ الناس بالمدينة على دكان<sup>(٣)</sup>، فأخذ أبو مسعود بمقصه، فجبذه<sup>(٤)</sup>، فما فرغ من صلاته، قال: ألم تعلم، أنهم كانوا ينهون عن ذلك؟ قال: بلى، فذكرت حين جذبتني. رواه أبو داود، والشافعي، والبيهقي، وصححه الحاكم، وابن خزيمة، وابن حبان. [أبو داود (٥٩٧) والبيهقي (١٠٩/٣) والحاكم (٢١٠/١) وابن حبان (٢١٤٣) وابن خزيمة (١٥٢٣)]. فإن كان للإمام غرض من ارتفاعه على المأموم، فإنه لا كراهة حينئذ؛ فعن سهل بن سعد الساعدي، قال: رأيت النبي ﷺ جلس على المنبر أول يوم وُضِعَ، فكبر، وهو عليه، ثم ركع، ثم نزل القهقري<sup>(٥)</sup>، وسجد في أصل المنبر، ثم عاد فلما فرغ، أقبل على الناس، فقال: «أيها الناس، إنما صنعت هذا؛ لتأتموا بي، ولتعلموا صلاتي». رواه أحمد، والبخاري، ومسلم. [البخاري (٩١٧) ومسلم (٥٤٤) وأحمد (٣٣٩/٥)]. وأما ارتفاع المأموم على الإمام، فجائز؛ لما رواه سعيد بن منصور، والشافعي، والبيهقي، وذكره البخاري تعليقاً، عن أبي هريرة، أنه صلى على ظهر المسجد بصلاة الإمام. [البخاري تعليقاً (٤٨٦/١)]. وعن أنس، أنه كان يجمع في دار أبي نافع عن يمين المسجد، في غرفة قدر قامته منها، لها باب مشرف على المسجد بالبصرة، فكان أنس يجمع فيها، ويأتم بالإمام، وسكت عليه الصحابة. رواه سعيد بن منصور في «سننه». [نيل الأوطار (٤٤١/٢)]. قال الشوكاني: وأما ارتفاع المؤتم، فإن كان مفراطاً، بحيث يكون فوق ثلاثمائة ذراع على وجه لا يمكن المؤتم العتم بأفعال الإمام، فهو ممنوع بالإجماع، من غير فرق بين المسجد وغيره، وإن كان دون ذلك المقدار، فالأصل الجواز، حتى يقوم دليل على المنع، ويعضد هذا الأصل فعل أبي هريرة المذكور، ولم ينكر عليه.

(١) اصواب: ويمكث هو [تمام المنة].

(٢) اصواب: قال [يعني الزهري] ورد مصرحاً به في ابن حريمة [١٧١٩] [تمام المنة].

(٣) المدائن: مدينة كانت بالعراق. دكان: مكان مرتفع.

(٤) جبده: أحذه بشدة.

(٥) القهقري: المشي إلى الخلف.

(٢١) اقتداء المأموم بالإمام مع الحائل بينهما : يحوز فقد المأموم بالإمام ، وبسببها حائل ، إذا علم استقلاله برؤيته ، أو سماعه ؛ قال البخاري : قال الحسن : لا بأس أن تصلي ، ويشت ويهه جهز . وقال أبو محرز : يأتيه بالإمام وإن كان بينهما صريق ، أو حداث ، إذا سمع تكبيرة الإحرام . انتهى . وقد تقدم حديث صلاة النبي ﷺ ، والناس يأتمون به من وراء الحجرة ، يصنون بصلاته (١) .

(٢٢) حكم الائتمام بمن ترك فرضاً : تصح إمامة من أحل بترك شرط ، أو ركز ، إذا أتم المأموم ، وكان غير عالم بما تركه الإمام ؛ لحديث أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « يُصنون بكم ، فإن أصابوا فمك وبهم . وإن أخطأوا فلكم وعليهم » . رواه أحمد ، والبخاري . [البخاري (٦٩٤) وأحمد (٣٥٥ / ٢) (٥٣٧)] ، وعن سهل ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « الإمام ضامن ؛ فإن أحسن فله ولهم ، وإن أساء فعليه » . يعني ، ولا عليهم . رواه ابن ماجه . [ابن ماجه (٩٨١)] . وصح عن عمر ، أنه صلى بالناس ، وهو جُنُب ، ولم يعمه ، فأعاد ، ولم يعيدوا .

(٢٣) الاستخلاف : إذا عرض للإمام ، وهو في الصلاة عذر ، كأن ذكر ، أنه مُحدث ، أو سبقه الحدث ، فله أن يستخلف غيره ؛ ليكمل الصلاة بالمأمومين ؛ فعن عمرو بن ميمون ، قال : إني لقائم ، ما بيني وبين عمر - غداة أصيب - إلا عبد الله بن عباس فما هو ، إلا أن كبر ، فسمعتة يقول : قتلني ، أو : أكلني الكلب . حين طعنه . وتناول عمر عبد الرحمن بن عوف ، فقذمه ، فصلى بهم صلاة خفيفة . رواه البخاري . [البخاري (٣٧٠٠)] ، وعن أبي رزين ، قال : صلى علي ذات يوم ، فرُغَف ، فأخذ بيد رجل ، فقذمه ، ثم انصرف . رواه سعيد بن منصور . [نيل الأوطار (٢ / ٤١٥)] . وقال أحمد : إن استخلف الإمام ، فقد استخلف عمر ، وعبي ، وإن صلوا وُحْدانا ، فقد طعن معاوية ، وصلى الناس وُحْدانا من حيث طعن ، وأتموا صلاتهم . [المصدر السابق] .

(٢٤) من أم قومًا يكرهونه : جاءت الأحاديث تحظر أن يؤم رجل جماعة ، وهم له كارهون ، والعبارة بالكره الكراهة الدينية ، التي لها سبب شرعي ؛ فعن ابن عباس ، عن رسول الله ﷺ ، أنه قال : « ثلاثة لا ترفع صلاتهم فوق رؤوسهم شبراً ؛ رجل أم قومًا ، وهم له كارهون ، وامرأة باتت ، وزوجها عليها ساخط ، وأخوان متصارمان » . رواه ابن ماجه ، [ابن ماجه (٩٧١)] . قال العراقي : إسناده حسن . وعن عبد الله بن عمرو ، أن رسول الله ﷺ كان يقول : « ثلاثة لا يقتل الله منهم صلاة ؛ من تقدّم قومًا ، وهم له كارهون ، ورجل أتى الصلاة دباراً (٢) ، ورجل اعتبد محرّره » (٣) . رواه أبو داود ، وابن ماجه . [أبو داود (٥٩٣) وابن ماجه (٩٧٠)] . قال الترمذي : وقد كره قومًا ، أن يؤم الرجل قومًا ، وهم له كارهون ، فإذا كان الإمام غير ظنم ، فإلى الإثم على من كرهه .

(١) فتى حياء بعدم صحة صلاة خلف الرديو .

(٢) الدار أن يأتيها بعد نفوته

(٣) أحد عبده يعق عبداً .

(١) استحباب وقوف الواحد عن يمين الإمام ، والاثنين ، فصاعداً خلفه : لحديث جابر ، قال : قام رسول الله ﷺ : ليُصَلِّيَ ، فحُتَّتْ قَمِيَّتُهُ عَلَى بَسَارِهِ ، فَأُحْدِ يَدَيَّ فَأُدَارِي ، حَتَّى أَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ ، ثُمَّ جَاءَ حَابِرُ بْنُ صَخْرٍ ، فَقَامَ عَنْ يَسَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَخَذَ بِأَيْدِينَا جَمِيعًا فَدَفَعَنَا ، حَتَّى أَقَامَنَا خَلْفَهُ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ . [مسلم (٣٠١٠) مصولاً وأبو داود (٦٣٤) وأحمد (٣/ ٣٥١)] . وَإِذَا حَضَرَتِ الْمَرْأَةُ الْجَمَاعَةَ ، وَقَفَّتْ وَحْدَهَا خَلْفَ رَجُلٍ ، وَلَا تُصَفِّ مَعَهُمْ . فَإِنْ حَافِلَتْ ، صَبَحَتْ صَلَاتُهَا ، عِنْدَ الْجُمُهورِ ؛ قَالَ أَنَسٌ : صَلَّيْتُ أَنَا وَبَيْتِمُ فِي بَيْتِنَا ، حَلَفَ النَّبِيُّ ﷺ ، وَأُمِّي أَنَّهُ سَلِّمٌ خَلْفَنَا . وَفِي لَفْظٍ : فَصُفِّفْتُ أَنَا وَبَيْتِمُ خَلْفَهُ ، وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ . [البخاري (٣٨٠) ومسلم (٦٥٨)] .

(٢) استحباب وقوف الإمام مقابلاً لوسط الصفِّ ، وقرب أولي الأحلام والنهي منه : لحديث أبي هريرة ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «وَسَّصُوا الْإِمَامَ ، وَسَدُّوا الْخَلَلَ»<sup>(١)</sup> . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، [أبو داود (٦٨١)] وَسَكَتَ عَنْهُ هُوَ وَالْمُنْذَرِيُّ . وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «لِيَلِينِي»<sup>(٢)</sup> مِنْكُمْ أُولُوا الْأَحْلَامِ وَالنَّهْيِ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَبُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَبُونَهُمْ ، وَإِيَّاكُمْ وَهَيْشَاتِ الْأَسْوَاقِ»<sup>(٣)</sup> . رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَمُسْلِمٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ . [مسلم (٤٣٢) (١٢٣) وأبو داود (٦٧٤) والترمذي (٢٢٨) وابن ماجه (٩٧٦) وأحمد (١/ ٤٥٧)] . وَعَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجِبُّ أَنْ يَلِيَهُ الْمُهَاجِرُونَ ، وَالْأَنْصَارُ ؛ لِأَخَذُوا عَنْهُ . رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ . [ابن ماجه (٩٧٧) وأحمد (٣/ ١٩٩) وابن حبان (٧٢٥٨) وأبو يعلى (٣٨١٦) وهو غير موجود عند أبي داود] . وَالْحِكْمَةُ فِي تَقْدِيمِ هَؤُلَاءِ ؛ لِأَخَذُوا عَنِ الْإِمَامِ ، وَيَقُومُوا بِتَنْبِيهِهِ إِذَا أَخْطَأَ ، وَيَسْتَخْلِفُ مِنْهُمْ إِذَا احتَاجَ إِلَى سِتْخْلَافٍ .

(٣) موقف الصَّبيان ، والنساء من الرجال : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْعَلُ الرِّجَالَ قَدَّمَ الْغُلَّامَانَ ، وَالْغُلَّامَانَ خَلْفَهُمْ ، وَالنِّسَاءَ خَلْفَ الْغُلَّامَانِ<sup>(٤)</sup> . رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ . [أبو داود (٦٧٧) وأحمد (٣/ ٣٤١ - ٣٤٢)] . وَرَوَى الْجَمَاعَةُ ، إِلَّا الْبُخَارِيُّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أُولُهَا ، وَشَرُّهَا آخِرُهَا ، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا ، وَشَرُّهَا أُولُهَا» . [مسلم (٤٤٠) وأبو داود (٦٧٨) والترمذي (٢٢٤) والنسائي (٨١٩) وابن ماجه (١٠٠٠) وأحمد (٢/ ٢٤٧)] . وَإِنَّمَا كَانَ خَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْبَعْدِ عَنْ مَخَالَطَةِ الرِّجَالِ ، بِخِلَافِ الْوُقُوفِ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ ، فَإِنَّهُ مَظَنَّةُ الْمَخَالَطَةِ لَهُمْ .

(٤) صلاة المفرد خلف الصفِّ : مِنْ كَرَّرَ لِلصَّلَاةِ خَلْفَ الصَّفِّ ، ثُمَّ دَخَلَهُ ، وَأَدْرَكَ فِيهِ الرُّكُوعَ مَعَ الْإِمَامِ ، صَبَحَتْ صَلَاتُهُ ، فَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ ، أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَهُوَ رَاكِعٌ ، فَارْكَعَ قَبْلَ أَنْ يَصَلَ إِلَى الصَّفِّ ، فَذَكَرَ

(١) خَلَلَ مِنْ لَانٍ مِنْ لَاسٍ

(٢) سَبَّحَ أَوْ يَتَرَبَّعَ مَعَهُ ، سَبَّحَ جَمْعُ سَبَّحَ . هِيَ حَقْلٌ . الْأَحْلَامُ وَسَبَّحَ نَعْنَى وَاحِدٌ .

(٣) هَيْشَاتِ الْأَسْوَاقِ : مَخَالَطَةُ الْأَصُوبِ كَمَا يَجْعُ فِي الْأَسْوَاقِ

(٤) مِنْ كَرَّرَ صَلَاتَهُ وَاحِدٌ دَخَلَ مَعَ رَجُلٍ فِي صَفِّ

ذلك للنبي ﷺ، فقد: «ردك الله حرصاً، ولا تعد». <sup>(١)</sup> رواه أحمد، والبحري، وأبو دود، والنسائي.  
[البحري (٧٨٣) و أبو دود (٦٨٤، ٦٨٣) و... إلى (٨٧٠) أحمد (٥، ٣٩، ٤٢، ٤٦) و... وأما من صلي مفرداً  
عن الصف، فإن جمهور يرى صحة صلاته، مع الكراهة. وقال أحمد، وإسحاق، وحامد، وإس أبي ليلى،  
ووكيع، وإحس بن صالح، والنحوي، وإس أنس: من صلي ركعة كاملة خلف الصف، بطلت صلاته؛  
فعن وابصة، أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي خلف الصف وحده، فأمره أن يعيد الصلاة. رواه الخمسة  
إلا النسائي. ولفظ أحمد، قال: سُئل رسول الله ﷺ، عن رجل صلي خلف الصف وحده؟ فقال: «يعيد  
الصلاة». [أبو دود (٦٨٢) والترمذي (٣٢٠) وابن ماجه (١٠٠٤) وأحمد (٢٢٨)، وإحس هذا الحديث  
الترمذي، وإسناد أحمد جيد. وعن علي بن شيبان، أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي خلف الصف،  
فوقف، حتى انصرف الرجل، فقال له: «استقبل صلاتك، فلا صلاة لمفرد خلف الصف». رواه أحمد،  
وابن ماجه، والبيهقي، [ابن ماجه (١٠٠٣) وأحمد (٢٣ / ٤) وبيهقي في الكبرى (٣، ١٠٥)]. قال  
أحمد: حديث حسن. وقال ابن سيّد الناس: رواه ثقات معروفون. وتمسك جمهور بحديث أبي بكر،  
قالوا: لأنه أتى ببعض الصلاة خلف الصف، ولم يأمره النبي ﷺ بالإعادة، فيحمل الأمر بالإعادة على جهة  
الندب؛ مبالغة في المحافظة على ما هو الأولى. قال الكمال بن الهمام: وحمل أئمتنا حديث وابصة على  
الندب، وحديث علي بن شيبان على نفي الكمال؛ ليوافق حديث أبي بكر، إذ ظاهره عدم لزوم الإعادة؛  
لعدم أمره بها. ومن حضر، ولم يجد سعة في الصف، ولا فرجة، فقبل: يقف منفرداً، ويكره له جذب  
أحد. وقيل يجذب واحداً من الصف عالماً بالحكم، بعد أن يكبر تكبيرة الإحرام، ويستحب للمجذوب  
موافقته.

(٥) تسوية الصفوف، وسد الفرج: يستحب للإمام أن يأمر بتسوية الصفوف، وسد الخلل، قبل  
الدخول في الصلاة؛ فعن أنس، أن النبي ﷺ كان يقبل علينا بوجهه، قبل أن يكبر، فيقول: «تراصوا،  
واعتدِلوا». رواه البخاري، ومسلم. [البحري (٧١٩) ومسلم (٤٣٤)]. وروى عنه، أن النبي ﷺ  
قال: «سَوُّوا صفوفكم؛ فإن تسوية الصف من تمام الصلاة». [البحري (٧٢٣) ومسلم (٤٣٣)]. وعن  
النعمان بن بشير، قال: كان رسول الله ﷺ يسوينا في الصفوف، كما يقوم القُدح<sup>(٢)</sup>، حتى إذا ظن أن  
قد أخذنا ذلك عنه، وقَفَّهنا، أقبل ذات يوم بوجهه، إذا رجلٌ منتبذٌ بصدّره<sup>(٣)</sup>، فقال: «لَتَسَوُّنَّ صُفُوفَكُمْ،  
أَوْ لِيُخَالِفَنَّ الله بين وجوهكم»<sup>(٤)</sup>. رواه الخمسة، وصححه الترمذي، [سحاري (٧١٧) ومسلم (٤٣٦)]  
وأبو دود (٦٦٣) والترمذي (٢٢٧) والنسائي (٨٠٩) وابن ماجه (٩٩٤). وروى أحمد، والطبراني بسند

(١) قيل: لا تعد في تأخير المجيء إلى الصلاة، وقيل: لا تعد إلى دخولك في نصف وانت راكم، وقيل: لا تعد إلى الإتيان إلى الصلاة  
مسرعة.

(٢) العرص من دنت مائلته في تسوية الصفوف.

(٣) منتد نار.

(٤) ويراد من مخالفة الوجوه حصول العداوة والشقاق والمعضاء.

لأنس به ، عن أبي أمامة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «سُؤُوا صُغُوفَكُمْ ، وَحَادُوا بَيْنَ مَا كَبِمْ<sup>(١)</sup>» ، يَتَنَوَّاهُ فِي أَيْدِي إِخْوَانِكُمْ ، وَسَدُّوا الْخَلَلَ ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ هِمَا بَيْنَكُمْ ، بِمِرْلَةِ الْحَدَفِ<sup>(٢)</sup> . [أحمد (٥٠٢٢) وبيهقي في الجمع (٢/ ٩١) . وروى أبو داود ، والنسائي ، والبيهقي ، عن أنس ، أن النبي ﷺ قال : «أَتَمُّوا الصَّفَّ الْمَقْدَمَ ، تَمَّ الَّذِي يَلِيهِ ، فَمَا كَانَ مِنْ تَقْصِيرٍ ، فَيَكُنْ فِي الصَّفِّ الْمُؤَخَّرِ» . [أبو داود (٦٧١) وبيهقي (٨١٧) وبيهقي في الكبرى (٣/ ١٠٢) . وروى البزار . بسند حسن ، عن ابن عمر ، قال : مَا مِنْ خُطْوَةٍ أَكْثَرَ مِنْ خُطْوَةٍ ، مِثْلَهَا رَجُلٌ إِلَى فَرْحَةٍ فِي الصَّفِّ ، فَسَدَّهَا . وَرَوَى النَّسَائِيُّ ، وَالْحَاكِمُ ، وَابْنُ خَزِيمَةَ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ وَصَلَ صَفًّا ، وَصَلَهُ اللَّهُ ، وَمَنْ قَطَعَ صَفًّا ، قَطَعَهُ اللَّهُ» . [أبو داود (٦٦٦) وبيهقي (٨١٨) وحاكم (١/ ٢١٣) وبن خزيمة (١٥٤٩) . وَرَوَى الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيَّ ، وَالتِّرْمِذِيَّ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، قَالَ : خَرَجَ عَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : «أَلَا تَصْفُّونَ ، كَمَا تُصَفُّ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهَا؟» . فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ تُصَفُّ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهَا؟ قَالَ : «يَتَمُونَ الصَّفَّ الْأَوَّلَ ، وَيَتَرَاوُونَ فِي الصَّفِّ» . [مسند (٤٣٠) وأبو داود (٦٦١) وبيهقي (٨١٥) وابن ماجه (٩٩٢) .

(٦) التَّوْبَةُ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ ، وَمِيَامِنِ الصُّفُوفِ : تَقْدِمُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِمَا ، لَاسْتَهْمُوا» . الْحَدِيثُ . [سُقْ تَخْرِيجُهُ] . وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى فِي أَصْحَابِهِ تَأْخُرًا عَنِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ ، فَقَالَ لَهُمْ : «تَقْدِمُوا فَاتَّمُوا بِي ، وَلِيَأْتِمَ بِكُمْ مِنْ وَرَاءِكُمْ ، وَلَا يَزَالَ قَوْمٌ يَتَأَخَّرُونَ ، حَتَّى يُؤْخِرَهُمُ اللَّهُ ، ﷻ» . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَةَ [مسند (٤٣٨) وأبو داود (٦٨٠) وبيهقي (٧٩٤) وابن ماجه (٩٧٨) . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يَصْلُونَ عَلَى الَّذِينَ يَصْلُونَ عَلَى مِيَامِنِ الصُّفُوفِ»<sup>(٣)</sup> . [أبو داود (٦٧٦) وبيهقي (١٠٠٥) . وَعِنْدَ أَحْمَدَ ، وَالطَّبْرَانِيَّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ . أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يَصْلُونَ عَلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ» . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَعَلَى الثَّانِي؟ قَالَ : «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يَصْلُونَ عَلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ» . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَعَلَى الثَّانِي؟ قَالَ : «وَعَلَى الثَّانِي» . [أحمد (٢٦٩/٤) وبيهقي في الجمع (٢/ ٩١) .

(٧) التَّبْلِيغُ خَلْفَ الْإِمَامِ : يَسْتَحِبُّ التَّبْلِيغُ خَلْفَ الْإِمَامِ ، عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ، بِأَنْ لَمْ يَلِغْ صَوْتُ الْإِمَامِ الْمُؤْمَرِينَ ، أَوْ إِذَا بَلَغَ صَوْتُ الْإِمَامِ الْجَمَاعَةَ ، فَهُوَ حَيْثُ بَدَعَتْ مَكْرُوهَةٌ ، بِاتِّفَاقِ الْأُئِمَّةِ .

### المساجد

١- مَا اخْتَصَرَ اللَّهُ بِهِ هَذِهِ الْأُمَّةَ ، أَنْ جَعَلَ لَهَا الْأَرْضَ طَهُورًا وَمَسْجِدًا ، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ ، فَلْيَصِلْ حَيْثُ أَدْرَكَتْهُ ؛ قَالَ أَبُو ذَرٍّ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيُّ مَسْجِدٍ وَضَعَ فِي الْأَرْضِ أَوَّلًا؟

(١) أَيُّ اجْعَلُوا بَعْضُهَا حُدًّا بَعْضٍ حَيْثُ يَكُونُ مَكْبَرٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُصَلِّينَ مُحَادًّا وَمَوَارِثًا لِمَكْبَرِ الْآخَرِ .

(٢) الْحَدَفُ : أَوْلَادُ الصَّائِلِ الصَّغَارِ .

(٣) الصَّوَابُ عَنْ عَائِشَةَ : «وَعَلَى الَّذِينَ يَصْلُونَ الصُّفُوفَ» .

قَالَ «المسجد الحرام». قُلْتُ لَهُ أَيُّهُ قَالَ ثُمَّ مَسَحَ لَأَفْضَى فَتَوَكَّلْتُ بِهِمَا قَالَ رُبُّهُ رُبُّهُ  
سَةً. ثُمَّ قَالَ: «لَمَّا أَدْرَكْتُ صَلَاةَ فَصَلَّ، فِيهِ مَسْحٌ، وَفِي رُوءِهِ رُوءٌ. «فَكَتَبْتُ مَسْحَهُ» رُوءُ أَحْمَدَ.  
[المحاري (٣٣٦٦) ومسنمه (٥٢٠) ونسائي (٦٨٩) وابن ماجه (٧٥٣) وأحمد (١٥٦) ٥].

## (٢) فصل بنائها:

١. عن عثمان، أن لبيبي عليه السلام قَالَ: «مَنْ بَنَى لَهُ مَسْجِدًا، يَتَغَيَّبُ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ، بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ». متفق عليه. [بخاري (٤٥٠) ومسنمه (٥٣٣)].

٢. وروى أحمد، وإسحاق، وإبراهيم بن سعد، عن ابن عباس، أن لبيبي عليه السلام قَالَ: «مَنْ بَنَى لَهُ مَسْجِدًا، وَوَضَعَ فِيهِ قَصَّةً لِيُضَاهِيَ<sup>(١)</sup>، بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ». [أحمد (٢٤١، ١) وإسحاق (٢٦١٧) وابن أبي شيبة (٣١٠، ١) كله عن ابن عباس. أمروية بن حبان فهي عن أبي دربر (١٦١٠) وإبراهيم (٤٠١)].

## (٣) الدعاء عند التوجه إليها:

يسن الدعاء، حين التوجه إلى المسجد، بما يأتي:

١. قُلْتُ أُمِّ سَلَمَةَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ، قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ<sup>(٢)</sup>، تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَضِلَّ وَأُضِلَّ، أَوْ أَزِلَّ أَوْ أُزَلَّ، أَوْ أَظْلِمَ أَوْ أُظْلِمَ، أَوْ أَجْهَلَ أَوْ يُجْهَلَ عَلَيَّ». رواه أصحاب السنن، وصححه الترمذي. [أبو داود (٥٠٩٤) وترمذي (٣٤٢٧) ونسائي (٥٥٠١) وابن ماجه (٣٨٨٤) وأحمد (٣١٨، ٣٠٦، ٦)].

٢. وروى أصحاب السنن الثلاثة، وحسنه الترمذي، عن أنس، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ: بِسْمِ اللَّهِ، تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. يُقَالُ لَهُ: حَسْبُكَ! هُدَيْتَ، وَكُفَيْتَ، وَوُقِفْتَ. وَتَنَحَّى عَنْ الشَّيْطَانِ». [أبو داود (٥٠٩٥) وترمذي (٣٤٢٦)].

٣. وروى البخاري، ومسلم، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، وَهُوَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا، وَفِي بَصَرِي نُورًا، وَفِي سَمْعِي نُورًا، وَعَنْ يَمِينِي نُورًا، وَخَلْفِي نُورًا، وَفِي عَصَايَ نُورًا، وَفِي لَحْمِي نُورًا، وَفِي دَمِي نُورًا، وَفِي شَعْرِي نُورًا، وَفِي بَشَرِي نُورًا». وفي رواية مسند: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا، وَفِي لِسَانِي نُورًا، وَاجْعَلْ فِي سَمْعِي نُورًا، وَفِي بَصَرِي نُورًا، وَاجْعَلْ مِنْ خَلْفِي نُورًا، وَمِنْ أَمَامِي نُورًا، وَاجْعَلْ مِنْ فَوْقِي نُورًا، وَمِنْ تَحْتِي نُورًا، اللَّهُمَّ أَعْصِنِي نُورًا». [سحاري (٦٣١٦) ومسنمه (٧٦٣)].

٤. وروى أحمد، وابن حزيمة، وابن ماجة، وحسنه الحافظ، عن أبي سعيد، أن النبي ﷺ قَالَ: «إِذَا حَرَّ لِرَجُلٍ مِنْ بَيْتِهِ إِلَى صَلَاةٍ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِحَقِّ السَّائِلِينَ غَلِيثًا، وَبِحَقِّ مُتَسَدِّي هَدًى، فَإِنِّي لَمْ أَحَرِّ أَشْرًا وَلَا نَظَرًا<sup>(٣)</sup>، وَلَا رِيَاءً، وَلَا سُمْعَةً، وَحَرَّحْتُ تَقَاءَ سَحَابَتَيْنِ، وَنَعَاءَ مَرَصَدَيْنِ، أَسْأَلُكَ أَنْ تَقْذِنِي مِنْ سَارٍ، وَأَنْ تَعْفَ لِي ذُنُوبِي، بِمَا لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ. وَكَفِّرْ بَيْنَهُ بَيْنَ سَبْعِينَ أَلْفَ مَسْأَلَةٍ يَسْتَغْفِرُونَ لَهُ، وَأَقْبَلِ اللَّهُ عَلَيْهِ بِوَجْهِهِ، حَتَّى يَقْضِيَ صَلَاتَهُ». [ابن ماجه (٧٧٨) وأحمد (٢١، ٣)].

(١) محض موضع يدي صلى الله عليه وسلم . مقصده .

(٢) لا شيء . مقصده . محض الدعاء .

(٣) لا شيء . مقصده . محض الدعاء .

#### (٤) الدُّعَاءُ عِنْدَ دُخُولِهَا ، وَعَدَ اخْرُوجَ مِنْهَا :

يَسْتَلِمُ أَرْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ ، أَنْ يَدْخُلَ رَحْلَهُ نُسَمِي ، وَيَقُولُ : أَعُوذُ بِاللَّهِ لِعَصْبِي ، وَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ ، وَسُطْنَتِهِ تَقْدِيمِ . مِنْ شَيْطَانِ الرَّحِيمِ ، بِسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ ، اللَّهُمَّ عَفِّرْ لِي ذُنُوبِي ، وَاعْتِزْ بِئِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ . وَدُّرَادَ اخْرُوجَ ، خَرِّجْ رَحْلَهُ آيسِرِي ، وَيَقُولُ . بِسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ ، اللَّهُمَّ عَفِّرْ لِي ذُنُوبِي ، وَفُتِّحْ لِي أَبْوَابَ فَضْلِكَ ، اللَّهُمَّ اغْصَمِي مِنْ شَيْطَانِ الرَّحِيمِ .

#### (٥) فَصْلُ السَّعْيِ إِلَيْهَا ، وَالْجُلُوسِ فِيهَا :

١- رَوَى أَحْمَدُ ، وَالشَّعْبِيُّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ السَّيِّدَ بْنَةَ قَالَ : «مَنْ عَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ وَرَاحَ ، أَعَدَّ اللَّهُ لَهُ الْحَقَّةَ تَرْلًا ، كَمَا غَدَا وَرَاحَ» . [ سَجَرِي (٦٦٢) وَمُسْنَدُ (٦٩٩) وَأَحْمَدُ (٢) (٥٠٩) ] .

٢- وَرَوَى أَحْمَدُ ، وَابْنُ مَاجَةَ ، وَابْنُ حَرِثَةَ ، وَابْنُ حَبَّابٍ ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَخُثَيْمَةُ ، وَابْنُ حَكَمٍ وَصَحَّحَهُ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، أَنَّ السَّيِّدَ بْنَةَ قَالَ : «إِذَا رَأَيْتَهُ الرَّحْلَ يَتَدَدُ الْمَسْجِدَ ، فَاسْتَهْدُوا لَهُ بِالْإِيمَانِ» . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا يَعْزُّرُ مَسْجِدَهُ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ [ تَوْبَةُ : ١٨ ] . [ سَرْمَدِي (٢٦١٧) وَابْنُ مَاجَةَ (٨٠٢) وَأَحْمَدُ (٦١/٣) وَابْنُ حَبَّابٍ (١٧٢١) وَابْنُ حَرِثَةَ (١٥٠٢) وَابْنُ حَكَمٍ (٢) (٢١٢) ] .

٣- وَرَوَى مُسْنَدُ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ السَّيِّدَ بْنَةَ قَالَ : «مَنْ تَضَهَّرَ فِي بَيْتِهِ ، ثُمَّ مَشَى إِلَى بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ ؛ لِيَقْضِيَ فَرِيضَةً مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ ، كَانَتْ خُصُوعُهُ ؛ إِحْدَاهَا تَحْطُّ حَظِيئَتَهُ ، وَالْأُخْرَى تَرْفَعُ دَرَجَتَهُ» . [ مُسْنَدُ (٦٦٦) ] .

٤- وَرَوَى الصَّرَافِيُّ ، وَبَرْبَرٌ نَسَبٌ صَحِيحٌ ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ، أَنَّ السَّيِّدَ بْنَةَ قَالَ : «الْمَسْجِدُ بَيْتٌ كُلُّ نَقِيٍّ ، وَتُكْفَلُ إِلَيْهِ مَنْ كَانَ الْمَسْجِدُ بَيْتَهُ بِالزُّوْحِ ، وَلِرَحْمَةِ ، وَخُورٍ عَلَى الصَّرَافِ ، إِنِّي رَضَوَالِ اللَّهِ ، إِلَى الْحَقَّةِ» . [ بَيْهَقِيُّ فِي مَجْمَعِ (٢٢، ٢) وَعَدَّه بَصْرِيُّ فِي الْأَوْسَطِ كَبِيرٌ مِنْ رُتَبِهِ لِرَفْعِهِ (٤٣٤) ] .

٥ وَتَقَدَّمَ حَدِيثُ «لَا أَدْلُكُمْ عَلَى مَا يَحْوِيهِ اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا ، وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ» . [ سَقِّ حَرِيحَهُ ] .

#### (٦) تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ :

رَوَى الْجَمَاعَةُ ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ ، أَنَّ السَّيِّدَ بْنَةَ قَالَ : «إِذَا حَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ ، فَلْيَصِلْ سَجْدَتَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَجْلِسَ» . [ سَجَرِي (٤٤٤) وَمُسْنَدُ (١١٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٦٧) وَسَرْمَدِي (٣١٦) وَنَسَائِي (٧٢٥) وَابْنُ مَاجَةَ (١٠١٣) ] .

#### (٧) أَفْضَلُهَا :

١- رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، عَنْ حَبْرٍ ، أَنَّ السَّيِّدَ بْنَةَ قَالَ : «صَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ أَحْرَامُ مِائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ ، وَصَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي أَلْفِ صَلَاةٍ ، وَفِي بَيْتِ الْمُقَدَّسِ خَمْسَمِائَةِ صَلَاةٍ» . [ ابْنُ مَاجَةَ سَجَّاهُ عَنْ حَبْرٍ (١٤٠٦) ] وَأَحْمَدُ (٣) (٣٤٣) ] .

٢- وَرَوَى أَحْمَدُ ، أَنَّ السَّيِّدَ بْنَةَ قَالَ : «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِي مَا سِوَاهُ مِنْ



المساجد ، إلا المسجد الحرام ، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من صلاة في مسجد في هذا بمائة صلاة .  
[أحمد (٣/ ٣٤٣ ، ٣٩٧) ] .

٣- وروى الجماعة ، أن النبي ﷺ قال : « لا تُشَدُّ الرِّحَالُ ، إلا إلى ثلاثة مساجد ؛ المسجد الحرام ، ومسجدي هذا ، والمسجد الأقصى » . [البحري (١١٨٩) ومسلم (١٣٩٧) وأبو داود (٢٠٣٣) والنسائي (٦٩٩) وابن ماجه (١٤٠٩) ] .

#### (٨) زخرفة المساجد :

١- روى أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، وصححه ابن حبان ، عن أنس ، أن النبي ﷺ قال : « لا تقوم الساعة ، حتى يتباهى الناس بالمساجد » . ولفظ ابن خزيمة : « يأتى على الناس زمانٌ يتباهون بالمساجد <sup>(١)</sup> ، ثم لا يعمرونها ، إلا قليلاً » . [أبو داود (٤٤٩) والنسائي (٦٨٨) وابن ماجه (٧٣٩) وأحمد (٣/ ١٣٤ ، ١٤٥ ، ١٥٢) وابن خزيمة (١٣٢٣) وابن حبان (١٦١٤) ] .

٢- وروى أبو داود ، وابن حبان ، وصححه ، عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ قال : « ما أمرت بتشيد المساجد <sup>(٢)</sup> » . زاد أبو داود : قال ابن عباس : « لثَّخْرِفَتِهَا ، كما زخرفت اليهود ، والنصارى » . [أبو داود (٤٤٨) وابن حبان (١٦١٥) ] .

٣- وروى ابن خزيمة وصححه ، أن عمر أمر ببناء المساجد ، فقال : أَيْكُنْ النَّاسَ مِنَ الْمَطَرِ ، <sup>(٣)</sup> وإياك أن تحمَّر ، أو تصفر ؛ فتفتن الناس . <sup>(٤)</sup> رواه البخاري معلقاً . [البخاري معلقاً في كتاب الصلاة باب (٦٢) بنيان المسجد] .

#### (٩) تنظيفها وتطهيرها :

١- روى أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، وابن حبان بسند جيد ، عن عائشة ، أن النبي ﷺ أمر ببناء المساجد في الدور ، وأمر بها أن تُنْظَفَ ، وتطَّيَّبَ . ولفظ أبي داود : كان يأمرنا بالمساجد ، أن نصنعها في دورنا ، ونصلح صنعتها ، ونظهرها . وكان عبد الله يُحمِّرُ المسجد ، إذا قعد عمر على المنبر . [أبو داود (٤٥٥) والترمذي (٥٩٤) وابن ماجه (٧٥٨) وأحمد (٦/ ٢٧٩) وابن حبان (١٦٣٤) ] .

٢- وعن أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « غُرِضْتُ عَلَيَّ أَجُورُ أُمَّتِي ، حتى القذأة يُخرجها الرجل من المسجد » . رواه أبو داود ، والترمذي ، وصححه ابن خزيمة . [أبو داود (٤٦١) والترمذي (٢٩١٧) وابن خزيمة (١٢٩٧) ] .

#### (١٠) صيانتها :

المساجد بيوت العبادة ، فيجب صيانتها من الأقدار ، والروائح الكريهة ؛ فعند مسلم ، أن النبي ﷺ قال : « إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول ، ولا القدر ، إنما هي لذكر الله ، وقراءة القرآن » .

(٢) ما أمرت بتشيد المساجد - أي برفع سائرها ريادة على الحاجة

(٤) فتفتن الناس : أي تبهيم .

(١) يتدهون : يتعاهرون .

(٣) أكن الناس من المطر : أي أسترهم .

[مسند (٢٨٥) وأحمد (١٥١/٣)] . وعبد أحمد سبب صحيح ، أن النبي ﷺ قال : «إذا تنحَّم أحدكم ، فليعتب نُحامته ، أن تصيب حلد مؤمن ، أو ثوبه ، فؤديه» . [أحمد (١٧٩/١) وس حرمه (١٣١١)] . وروى هو والبحاري ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «إذا قام أحدكم في الصلاة ، فلا يَصْقُرْ أَمَامَهُ ، فإنه ياجيه الله - تبارك وتعالى - ما دام في مصلاه . ولا عن يمينه . فإن عن يمينه ملكاً ، ويُصْطَقُ عن يساره ، أو تحت قدمه ، فيَذْفِنُها» . [سحري (٤١٦)] ، وفي الحديث المتفق على صحته ، عن جابر ، أن النبي ﷺ قال : «من أكل اثوم . ولصل . والكراث ، فلا يقرب مسجداً ، فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم» . [بخري (٨٥٤) ومسنده (٥٦٤) (٧٤)] . وحطَّب عمر يوم الجمعة ، فقال : إنكم أيها الناس ، تأكلون من شجرتين ، لا أَرهما إلا خبيثتين ؛ البصل والثوم ، لقد رأيت رسول الله ﷺ إذا وجد ريحهما من الرجل ، أَمَرَ به ، فأخرج إلى البقيع ، فمن أكلهما ، فَنُيْمَتُهُمَا ضَبْحًا . رواه أحمد ، ومسلم ، والنسائي . [مسند (٥٦٧) والنسائي (٧٠٧) وأحمد (١٥١ و٢٨)] .

### (١١) كراهة نشيد الضالة<sup>(٢)</sup> ، والبيع ، والشراء ، والشعر :

فعن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «من سمع رجلاً ينشد ضالةً في المسجد ، فيقل : لا رَدَّها الله عليك . فإن المسجد لم تبن لهذا» . رواه مسلم . [مسند (٥٦٨)] ، وعنه ، أن النبي ﷺ قال : «إذا رأيتم من يبيع ، أو يبتاع في المسجد ، فقولوا له : لا أربح الله تجارتك» . رواه النسائي ، والترمذي وحسنه ، [الترمذي (٣٢١) والنسائي في اليوم واليلة (١٧٦) وابن حبان (١٦٥٠)] . وعن عبد الله بن عمر ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن الشراء ، والبيع في المسجد ، وأن تنشد فيه الأشعار ، وأن تنشد فيه الضالة ، ونهى عن التحلق قبل الصلاة يوم الجمعة . رواه الجمعة ، وصححه الترمذي . [أبو داود (١٠٧٩) والترمذي (٣٢٢) والنسائي (٧١٣) وابن ماجة (٧٤٩) وأحمد (٢١٢/٢)] .

والشعر المنهي عنه ؛ ما اشتمل على هجو مسلم ، أو مدح ظالم ، أو فحش ، ونحو ذلك . أما ما كان حكمة ، أو مدحاً للإسلام ، أو حثاً على برٍّ ، فإنه لا بأس به ؛ فعن أبي هريرة ، أن عمر مَرَّ بحسَّان ينشد في المسجد ، فحفظ إليه ،<sup>(٣)</sup> قال : قد كنت أنشد فيه ، وفيه من هو خيرٌ منك . ثم التفت إلى أبي هريرة ، فقال : أنشدك بالله ،<sup>(٤)</sup> أسمع رسول الله ﷺ يقول : «أجبت عني ، اللهم أيده بروح القدس» .<sup>(٥)</sup> قال : نعم . متفق عليه . [البخاري (٤٥٣) ومسنده (٢٤٨٥)] .

### (٢) السؤال فيها :

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : أصل السؤال محرَّم في المسجد وغيره ، إلا للضرورة ؛ فإن كان به ضرورة ، وسأل في المسجد ، ولم يؤدَّ أحدًا ، كتحتطية الرقاب ، ولم يكذب فيما يرويه ، ولم يحجر جهراً يضر الناس ، كأن يسأل ، والخطيب يخطب ، أو وهم يسمعون عدماً يشغلهم به ، جاز .

(١) كل هذه الأشياء مباح إلا أنه ينجم عنى من أكلها البعد عن المسجد ومحضات الناس حتى تذهب رائحتها ويحق بها الروائح كبرية كالهواك والحشو والمحر .

(٣) فحفظ إليه أي نصر إليه شراً

(٥) روح القدس حزين

(٢) ينشد لصلة - صب الشيء لصنع

(٤) أنشدك الله أي سألك بالله .

### (١٣) رفع الصوت فيها :

حرم رفع الصوت على وجه يشوش على المصليين ، ولو بقراءة القرآن ، ويستثنى من ذلك درس اعم ، فعن ابن عمر ، أن سبي بن جريح عني الناس ، وهم يصوتون ، وقد علت أصواتهم بالقرءة ، فقال : «رب المصلي يدحي ربه ويعلم فيبصر ثم ياحيه ، ولا يحهر بعصكم على بعض بالقرءة » رواه أحمد سديد صحيح ، [أحمد (٢/ ٣٦ و ٦٧) وابن حزيمة (٢٣٣٧)] . وروي عن أبي سعيد الخدري ، أن النبي ﷺ اعتكف في المسجد ، فسمعهم يحفرون بالقرءة ، فكشف الستر ، وقال : «ألا إن كنكم مناج ربّه ، فلا يودين بعصكم بعضاً ، ولا يرفع بعصكم على بعض في القرءة» . رواه أبو داود ، و نسائي ، والبيهقي ، والحاكم . وقال : صحيح على شرط الشيخين . [أبو داود (١٣٣٢) والنسائي في فضائل القرآن (١١٧) وأحمد (٣/ ٩٤) والبيهقي في الكبرى (١١/ ٣) والحاكم (١/ ٣١١) وعبد بن حميد (٨٨٣)] .

### (١٤) الكلام في المسجد :

قال النووي : يجوز التحدث بالحديث المباح في المسجد ، وبأمر الدنيا ، وغيرها من المباحات ، وإن حصل فيه ضحك ونحوه ، مادام مباحاً : حديث جابر بن سمرة ، قال : كان رسول الله ﷺ لا يقوم من مُصَلَّاةً ، الذي صَلَّى فيه الصبح ، حتى تطلع الشمس ، فإذا طلعت ، قام . قل : وكانوا يتحدثون ، فيأخذون في أمر الجاهلية ، فيضحكون ، ويتسم . أخرجه مسلم . [مسند (٦٧٠)] .

### (٥) إباحة الأكل ، والشرب ، والنوم فيها :

فعن ابن عمر ، قال : كنا في زمن رسول الله ﷺ ننام في المسجد ، نقيّل فيه<sup>(١)</sup> ، ونحن شباباً . [أحمد (٢/ ١٢) ونحوه ابن ماجه (٧٥١) وعمده البحاري (٤٤٠) والنسائي (٧٢١)] . وقال النووي : ثبت أن أصحاب الصُّفَّة ، والعُرَينين ، وعثياً ، وصفوان بن أمية ، وجماعات من الصحابة كانوا ينامون في المسجد ، وأن ثمانية كان يبيت فيه قبل إسلامه . كن ذلك في زمن رسول الله ﷺ . قال الشافعي في «لأم» : وإذا بات المشرك في المسجد ، فكذا المسلم . وقل في «مختصر» : ولا بأس أن يبيت المشرك في كل مسجد ، إلا المسجد الحرام . وقال عبد الله بن الحارث : كنا نأكل على عهد رسول الله ﷺ في المسجد الحبيب ، واللحم . رواه ابن ماجه بسند حسن . [ابن ماجه (٣٣٠٠)] .

### (١٦) تشبيك الأصابع :

يكبر تشبيك الأصابع عند الغرّوح إلى الصلاة ، وفي المسجد عند انتضارها . ولا يكره فيما عد ذلك ، ولو كان في المسجد ؛ فعن كعب ، قال : قال رسول الله ﷺ : «إذا توضأ أحدكم ، فأحسن وضوءه ، ثم حرج عامداً إلى المسجد ، فلا يتسكّر بين أصابعه ، فإنه في صلاة» . رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي . [أبو داود (٥٦٢) وترمذي (٣٨٦) وأحمد (٤/ ٢٤١)] ، وعن أبي سعيد الخدري ، قال : دخلت المسجد مع رسول الله ﷺ ، فإذا رجل حالس وسط المسجد ، محبباً . مُسْتَكّاً أصابعه ، بعصها على عص ، فأشار إليه

(١) من فيه أن سمع من ميموه

رسول الله ﷺ . فم يقطع لإشارته ، فانتفت رسول الله ﷺ . فقال . «إد . كال أحدكم في المسجد . فلا يتسكن . وإن استسك من الشيطان . وإن أحدكم لا يزال في صلاة ، ما كان في مسجد . حتى يرحل منه» . رواه أحمد . [أحمد (٤٣/٣) ٢] .

### (١٧) الصلاة بين السواري :

يجوز للإمام والمنفرد الصلاة بين السواري ؛ ما رواه البخاري ، ومسلم ، عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ لما دخل الكعبة . صلى بين السريتين . [البحري (٣٩٧) ومسلم (١٣٢٩) ١] . وكان سعيد بن جبير ، وإبراهيم التيمي ، وسويد بن غفلة يؤثون قومهم بين الأساطين . وأما مؤثون ، فتكره صلاتهم بينها عند السعة . بسبب قطع الصفوف ، ولا تكره عند الضيق ، فعن أس . قال : كنا نتهي عن الصلاة بين السواري ونطرد عنها . رواه الحاكم وصححه ، [الحاكم (٢١٨/١) ١] ، وعن معاوية بن قرة ، عن أبيه ، قال : كنا نهي أن نضف بين السواري على عهد رسول الله ﷺ ، ونطرد عنها طردا . رواه ابن ماجه ، [ابن ماجه (١٠٠٢) ١] . وفي إسناده رجل مجهول . وروى سعيد بن منصور في «سننه» النهي عن ذلك من ابن مسعود ، وابن عباس ، وحذيفة . قال ابن سيد الناس : ولا يعرف لهم مخالف في الصحابة .

### المواضع المنهي عن الصلاة فيها : ورد النهي عن الصلاة في المواضع الآتية :

(١) الصلاة في المقبرة<sup>(١)</sup> : فعند الشيخين ، وأحمد ، والنسائي ، عن عائشة ، أن النبي ﷺ قال : «لعن الله اليهود والنصارى ؛ اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» . وعند أحمد ، ومسلم ، عن أبي مرثد الغنوي ، أن النبي ﷺ قال : «لا تصلوا إلى القبور ، ولا تجنسوا عليها» . [مسلم (٩٧٢) وأحمد (١٣٥/٤) ١] ، وعندهما أيضا ، عن جندب بن عبد الله البجلي ، قال : سمعت رسول الله ﷺ قبل أن يموت بخمس يقول : «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم ، وصالحهم مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد ، إني أنهاكم عن ذلك» . [مسلم (٥٣٢) ١] . وعن عائشة ، أن أم سلمة ذكرت لرسول الله ﷺ كنيسة رآته بأرض الحبشة ، يقال لها : مارية . فذكرت له ما رآته فيها من الصور ، فقرأ ﷻ : «أولئك قوم إذا مات فيهم العبد الصالح ، أو الرجل الصالح ، بنوا على قبره مسجدا ، وصوروا فيه تلك الصور ، أولئك شرار الخلق عند الله» . رواه البخاري ، ومسلم ، والنسائي . [البحري (١٣٤١) ومسلم (٥٢٨) ١] ، وعنه ﷺ ، أنه قال : «لعن الله زائرات القبور ، والمتخذين عليها المساجد ، والسرج» . [الترمذي (٣٢٠) والنسائي (٢٠٤٢) ١] ، وحمل كثير من العلماء النهي على الكراهة ؛ سواء كانت مقبرة أمام المصلي ، أم خلفه ، وعند المظاهرية ، النهي محمود على التحريم ، وأن الصلاة في المقبرة ناصئة<sup>(٢)</sup> . وعند الحديث كذلك ، إذا كانت تحتوي على ثلاثة قبور ، فأكثر . أما ما فيها قبر ، أو قرا . فالصلاة فيها صحيحة ، مع الكراهة . إذا استقبل القبر ، وإلا فلا كراهة .

(١) سمي عن تحدد عند مسجد من أجل الخوف من السعة في مصعب حيث ولافتد به فهو من باب سد حريجه  
(٢) هذا هو ظاهر الذي لا ينبغي عدول عنه حرج . فلا يحدث صحفة وصريحه في تحريم صلاة عند قبر سو ، كـ . فشر وحد أم

(٢) الصلاة في الكنيسة، والبيعة<sup>١</sup>. وقد صلى أبو موسى الأشعري، وعمر بن عبد العزيز في الكنيسة. وسير شعبي، وعصاء، وس سيرين بالصلاة فيها. أئد قل سحاري كان ابن عباس يصلي في بيعة، إلا بيعة فيها تمثيل. وقد كتب إلى عمر بن نجران، أنهم لم يجدوا مكاناً أنظف، ولا أحوذ من بيعة، فكتب: انضحوها ماءً وسدراً، وصلوا فيها. وعند الحنفية، والشافعية، القول بكره الصلاة فيهما مطلقاً.

(٣) الصلاة في المذبة، والمجزرة، وقارعة الطريق، وأعطان الإبل، والحمام، وفوق الكعبة: فعن ريد ابن خبيرة، عن داود بن حصين، عن ابن عمر، أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلى في سبعة مواضع: «في المذبة، والمجزرة، والمقبرة، وقارعة الطريق، وفي الحمام، وفي أعطان الإبل، وفوق ظهر بيت الله». رواه ابن ماجه، وعبد بن حميد، وأترمدي، وأترمدي (٣٤٦) وس محه (٧٤٦)، وقال: إسناده ليس بالقوي. وعلة النهي في المجزرة، والمذبة، كونهما محللاً لسجاسة، فحرم الصلاة فيهما، من غير حائل، ومع الحائل تكره، عند جمهور العلماء، وتحرم عند أحمد، وأهل الظاهر، وعلة النهي عن الصلاة في مبارك الإبل، كونه حقت من الحن. وقيل غير ذلك، وحكم الصلاة في مبارك الإبل، كالحكم في ساقه، وعلة النهي عن الصلاة في قارعة الطريق، ما يقع فيه عادة من مرور الناس، وكثرة اللعظ الشاغل للقلب، والمؤدي إلى ذهاب الخشوع. وما في ظهر الكعبة: فلأن المصلي في هذه الحالة يكون مصلياً على البيت، لا إليه، وهو خلاف الأمر، ولذلك يرى لكثير عدم صحة الصلاة فوق الكعبة، خلافاً للحنفية القائلين بالجواز، مع الكراهة؛ لما فيه من ترك التعظيم. وأما الكراهة في الحمام، فقيل: لأنه محلّ لسجاسة. والقول بالكراهة قول الجمهور، إذا انتفت السجاسة. وقال أحمد، ولظاهرة، وأبو تور: لا تصح الصلاة فيه.

### الصلاة في الكعبة

الصلاة في الكعبة صحيحة، لا فرق بين الفرض والنفل؛ فعن ابن عمر، قال: دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم البيت، هو وأسمه بن ريد، وبلال، وعثمان بن طلحة، فأغلقوا عليهم الباب، فلما فتحوا كت أول من ولخ، فبقيت بلالاً، فسألته: هل صلى رسول الله؟ قال: نعم، بين العمودين اليمانيين. رواه أحمد، والشيخان. سحاري (١٥٩٨) ومسلم (١٣٢٩) (٣٨٩) وأحمد (١٢٠/٢).

### السجدة أمام المصلي

(١) حكمها: يستحب للمصلي أن يجعل بين يديه سترَةً، تمنع المرور أمامه، وتكف بصره عما وراءها؛ حديث أبي سعيد، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا صلى أحدكم، فليصل إلى سترَةٍ، وليتدُّ منها». رواه أبو داود، وابن ماجه. [أبو داود (٦٩٧) وس محه (٩٥٤)]. وعن ابن عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا حرق يوم العيد، أمر بالحربة، فتوضع بين يديه، فيصلّي إليها، والناس وراءه. وكان يفعل ذلك في السفر، ثم اتحدوها الأمراء. رواه البخاري، ومسلم، وأبو داود. [سحاري (٤٩٤) ومسلم (٥٠١) وأبو داود (٦٨٧)].

(١) سبعة معد يهود

ويرى الحنفية ، والمالكية أن اتحاد السترة إنما يستحب للمصلي عند خوف مرور أحد بين يديه ، فإذا أسر مرور أحد بين يديه ، فلا يستحب ؛ لحديث ابن عباس ، أن النبي ﷺ صلى في فضاء ، وليس بين يديه شيء . رواه أحمد ، وأبو داود ، ورواه البيهقي ، أبو داود (٧١٨) وأحمد (٢٢٤ / ١) وأبيه في الكرى (٢ / ٢٧٣) ، وقال : وله شاهد بإسناد أصح من هذا ، عن الفضل بن عباس .

(٢) بم تحقق : وهي تتحقق بكل شيء ، ينصه المصلي تلقاء وجهه ، ولو كان نهاية فرشته ؛ فعن سيرة ابن معبد ، قال : قال رسول الله ﷺ : «إذا صلى أحدكم ، فليستبرأ لصلاته ، ولو بسهم» . رواه أحمد ، والحاكم ، [أحمد (٤٠٤٣) وحاكم (٢٥٢ / ١)] ، وقال : صحيح على شرط مسلم ، وقال الهيثمي : رجال أحمد رجال الصحيح . وعن أبي هريرة ، قال : قال أبو القاسم ﷺ : «إذا صلى أحدكم ، فليجعل تلقاء وجهه شيئا ، فإن لم يجد شيئا ، فليصّب عصا ، فإن لم يكن معه عصا ، فليخط خطا ، ولا يضره ما مر بين يديه» . رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن حبان وصححه ، كما صححه أحمد ، وابن المديني ، [أبو داود (٦٨٩) وابن ماجه (٩٤٣) وأحمد (٢٤٩ / ٢) وابن حبان (٢٣٧٦)] ، وقال البيهقي : لا بأس بهذا الحديث في هذا الحكم ، إن شاء الله . وروي عنه ﷺ ، أنه صلى إلى الأسطوانة التي في مسجده ، وأنه صلى إلى شجرة ، وأنه صلى إلى السرير ، وعليه عائشة مضطجعة<sup>(١)</sup> ، وأنه صلى إلى راحلته ، كما صلى إلى آخره ارحل . وعن طلحة ، قال : كنا نصلي ، والدواب تمر بين أيدينا ، فذكر ذلك للنبي ﷺ ، فقال : «مؤخرة الرّحل<sup>(٢)</sup> تكون بين يدي أحدكم ، ثم لا يضره ما مرّ عليه» . رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، [مسلم (٤٩٩) (٢٤٢) وأبو داود (٦٨٥) والترمذي (٣٣٥) وابن ماجه (٩٤٠) وأحمد (٢٦٣ / ٣)] . وقال : حسن صحيح .

(٣) سترة الإمام سترة للمأموم : وتعتبر سترة الإمام سترة لمن خلفه ؛ فعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، قال : هبطنا مع رسول الله ﷺ من ثبئة أذاع<sup>(٣)</sup> ، فحضرت الصلاة ، فصلى إلى جدار ، فاتخذة قبلته ، ونحن خلفه ، فجاءت بهمة<sup>(٤)</sup> تمر بين يديه ، فما زال يدارئها<sup>(٥)</sup> ، حتى لصق بطنه بالجدار ، ومرت من ورائه . رواه أحمد ، وأبو داود [أبو داود (٧٠٨)] . وعن ابن عباس ، قال : أقبلت راكبا على أتان ، وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام<sup>(٦)</sup> ، والنبي ﷺ يصلي بالناس بمنى ، فمررت بين يدي بعض الصف ، فأرسلت الأتان ترتع<sup>(٧)</sup> ، ودخلت في الصف ، فلم ينكر ذلك عليّ أحد . رواه الجماعة . [البخاري (٤٩٣) ومسلم (٥٠٤) وأبو داود (٧١٥) والترمذي (٣٣٧) والنسائي (٧٥١) وابن ماجه (٩٤٧)] ، ففي هذه الأحاديث ما يدل على جواز المرور بين يدي المأموم ، وأن السترة إنما تشرع بالنسبة للإمام ، والمنفرد .

(٤) استحباب القرب منها : قال البغوي : استحباب أهل العلم الدنو من السترة ، بحيث يكون بينه وبينها قدر إمكان السجود ، وكذلك بين الصفوف ، وفي الحديث المتقدم : «وليدن منها» . وعن بلال ، أنه ﷺ

(١) يؤخذ منه جواز الصلاة إلى السالم وقد جاء بهي عن الصلاة إلى السالم واستحدث ، ولم يصح

(٢) مؤخرة بضم أوله وكسر اخاء ومنحها . الخشعة التي في آخر الرّحل . (٣) أشية : الطريق المرتفع . وأذاع : موضع قرب مكة .

(٤) البهمة . ولد الضأن .

(٥) يدارئها . يدافعها

(٦) ناهزت الاحتلام أي قاربت البلوغ

(٧) ترتع : رعى

صلى وسه ومن حذر حجه من ثلاثة أذرع . رواه أحمد ، والنسائي ، ومعه سجاري . ١ سجري (٥٠٦) .  
تعبه عن . . . . . (٧٤٨) ، أحمد (١٣٦) ، وعن سهل بن سعيد ، قال : كان بين مصلي رسول الله  
٢٢٢ مائة سنة . رواه سجاري ، ومسلم . ١ سجري (٤٩٦) ومعه (٥٠٨) .

(٥) تحريم المرور بين يدي المصلي ، وسترته : الأحاديث تدل على حرمة مرور بين يدي المصلي ،  
ومسترته ، وأن ذلك يعتبر من الكبائر ؛ فعن ثمر بن سعيد ، قال : إن زيد بن خالد أرسله إلى أبي جهميم  
يسأله ، ماذا سمع من رسول الله - في المار بين يدي المصلي ؟ فقال أبو جهميم : قال رسول الله  
ﷺ : «لو يعلم المار بين يدي المصلي ما عليه ، لكان أن يقف أربعين ، خير له من أن يمر بين يديه» (١) . رواه  
الجماعة . ١ سجري (٥١٠) ومعه (٥٠٧) وأبو داود (٧٠١) وترمذي (٣٣٦) والنسائي (٧٥٥) وابن ماجه  
(٥٤٥) ، وعن زيد بن خالد ، أن النبي ﷺ قال : «لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه ، كان لأن يقوم  
أربعين خريفاً خير له من أن يمر بين يديه» . رواه البزار بسند صحيح . ٦١٠ من مده (٩٤٤) والطبري في كبير  
(٥٢٣٦) وذكره هيثمي في مجمع (٦١٠٢) . قال ابن القيم : قال ابن حبان ، وغيره : التحريم المذكور في  
الحديث ، إنما هو إذا صلى الرجل إلى سترة ، فأما إذا لم يصل إلى سترة ، فلا يحرم المرور بين يديه . واحتج  
أبو حاتم (٢) على ذلك ، بما رواه في «صحيحه» ، عن المطلب بن أبي وداعة ، قال : رأيت النبي ﷺ حين  
فرغ من طوافه ، أتى حاشية المطاف ، فصلى ركعتين ، وليس بينه وبين الطواف أحداً . ١ النسائي (٢٩٥٩)  
والمعجم (٨١٥) وابن حبان (٢٣٦٣) . قال أبو حاتم : في هذا الخبر دليل على إباحة مرور امرء بين يدي  
المصلي ، إذ صلى إلى غير سترة ، وفيه دليل واضح على ، أن التغليظ الذي روي في المار بين يدي المصلي ،  
إنما أريد بذلك إذا كان المصلي يصلي إلى سترة ، دون أن يصلي إلى غير سترة يستتر بها . قال  
أبو حاتم : ذكر البيان ، بأن هذه الصلاة لم تكن بين الطوافين وبين النبي ﷺ سترة . ثم ساق من حديث  
المطلب ، قال : رأيت النبي ﷺ يصلي حذو أركان الأسود ، والرجال والنساء يمرون بين يديه ، ما بينهم  
وبينه سترة . وفي «مروضة» : لو صلى إلى غير سترة ، أو كانت وتبعد منها ، فلا يصح ، أنه ليس له  
المدفع ؛ لتقصيره ، ولا يحرم مرور حينئذ بين يديه ، ولكن الأولى تركه .

(٦) مشروعية دفع المار بين يدي المصلي : إذا اتخذ المصلي سترة ، يشرع له أن يدفع المار بين يديه ؛  
إنساناً كان ، أو حيواناً ، أما إذا كان المرور خارج السترة ، فلا يشرع الدفع ، ولا يضركه المرور ؛ فعن حميد بن  
هلال ، قال : يسأنا وصاحب لي تذاكر حديثاً ، إذ قال أبو صالح السمان : أنا أحدثك ما سمعت عن أبي  
سعيد ، ورأيت منه ، قال : يسأنا مع أبي سعيد نخدري يصلي يوم الجمعة إلى تناء يستتره من الناس ، إذا  
دخل ساءت من أبي أبي مضطرب ، أراد أن يحتار بين يديه ، فدفعه في حرجه ، فظفر ، فلم يجد مساعداً (٣) ، إلا

١ (١) وفي نسخة مصر عن سم لا أدري من أين أو شهر . . . . . وفي نسخة وصار حديث بن علي مع مرور مصلياً ولو لم يجد  
مسكاً من سيف حتى لا يفسد من الصلاة ، وفيه قصة أبي سعيد الخدري ومعنى الحديث أن المرء عليه مقدراً لأنه يذهب  
من ماله من يدي المصلي لأجل أن يدفع منه المذكور حتى لا يفسد (٢)  
٢ (٢) أبو حاتم في حديث . . . . .  
٣ (٣) وفي نسخة مساعداً أبي بكر

من يدي أبي سعيد، فعد؛ لاحتذر، فدفعه في حجره ثم من دفعة لأولي، فمش قائداً، ومن من أبي سعيد<sup>(١)</sup>، ثم تزاحم الناس، فدخل على مروان، فسك بيه ما بقي، ودخل أبو سعيد على مروان، فقال: ما لك ولا بئس أحيث جاء يشكوك؟ فقال أبو سعيد: سمعت النبي ﷺ يقول: «إد صبي أحدكم إلى شيء يستره من الناس، فأراد أحد أن يحتدر بين يديه، فدفعه، فب أي فبقته: فب هو شيطان». رواه البحاري، ومسلم، [بحاري (٥٠٩) ومسلم (٥٠٥) (٢٥٩)].

(٧) لا يقطع الصلاة شيء: ذهب علي، وعثمان، ومن السيب، والشعبي، ومالك، والشافعي، وسفيان الثوري، والأحنف إلى، أن الصلاة لا يقطعها شيء؛ حديث أبي داود، عن أبي إدريس، قال: مر شاب من قريش بين يدي أبي سعيد، وهو يصلي، فدفعه، ثم عاد، فدفعه، ثم عاد، فدفعه، ثلاث مرات، فلما انصرف، قال: إن الصلاة لا يقطعها شيء، ولكن قال الرسول ﷺ: «ادرءوا ما استطعتم؛ فإنه شيطان». [أبو داود (٧٢٠)].

### ما يباح في الصلاة

#### يباح في الصلاة ما يأتي:

١- البكاء، ولأنه، ولأنه، سواء أكان ذلك من خشية الله، أم كان لغير ذلك؛ كالتأوه من المصائب، والأوجاع، ما دام عن غيبة، بحيث لا يمكن دفعه؛ لقول الله تعالى: ﴿وَدْنَىٰ عَلَيْهِ يَتُورَحْمٰنُ خَزَآءُ سَعْدٍ وَبِكَا﴾ [مرم: ٥٨]. والآية تشمل نصلي وغيره. وعن عبد الله بن الشخير، قال: رأيت رسول الله ﷺ، وفي صدره أزيز كأزيز المرجل؛ من البكاء. (٢) رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي، والترمذي وصححه. [أبو داود (٩٠٤) والنسائي (١٢١٣) وأحمد (٢٦/٤)]، وقال علي: ما كان فينا فارس يوم بدر، غير المقداد بن الأسود، ولقد رأيتنا، وما فينا قائم، إلا رسول الله ﷺ تحت شجرة يصلي، ويبكي، حتى أصبح. رواه ابن حبان. [ابن حبان (٢٢٥٧) وابن حزيمة (٨٩٩)]، وعن عائشة - رضي الله عنها - في حديث مرض رسول الله ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: «مروا أبا بكر. أن يصلي بالباس». قالت عائشة: يا رسول الله، إن أبا بكر رجل رقيق، لا يملك دمه، وإنه إذا قرأ القرآن، بكى. قالت: وما كنت ذلك، إلا كراهية أن يتأثم الناس بأبي بكر<sup>(٣)</sup>، أن يكون أول من قام مقام رسول الله ﷺ، فقال: «مروا أبا بكر، فيصلي بالباس، إنك صواب يوسف»<sup>(٤)</sup>. رواه أحمد، وأبو داود، وابن حبان، والترمذي وصححه. [البحاري (٧١٣) ومسلم (٤١٨) (٩٥) (٩٦) وأحمد (٦٣٤)]، وفي تصميمه لرسول الله ﷺ على صلاة أبي بكر بالباس، مع أنه أخبر أنه إذا قرأ غلبه البكاء، دليل على

(١) أي أصاب من عرقه شدة

(٢) أي أن صدقه صلى الله عليه وسلم علي من سكا من خشية أنه يسمع به صوت كصوت قدر حين يعني به

(٣) أي يشاهد الناس به ويحسوه كمن يحس

(٤) أي أن عائشة مثل صدقه يوسف في أنه أظهر خلاف ما في صدره، فكأن صاحبه يسمع دعبه بسوء وأصبر لها ربه بكرمه، بصرفه مع أن قلبه حقيقي هو أن يصر إلى حسان يوسف فعاد به في محنته فكذلك عائشة وبها أصبرت أن صدق الإمامة عن أنها لا يسمع منهم من معرفة سكا مع أن مرده حقيقي لا يشاهد سكا به



حور. وصلى عبد صلاة مسح، وفر سورة يوسف، حتى سعى إلى قومه تعالى. ﴿سَعَى شَكْوَى نَفَى وَحَرْبَ بَنِي سَهْ﴾. [٢٠٦: ٢]، وفي رفع عبد صوته بالبكاء رُدَّ على ائقائيل، بأن البكاء في صلاة مطر لها من طهر منه حروف؛ سواء كان من حشية الله، أم لا. وقولهم: إن البكاء إن صهر منه حرفان يكون كلاماً. غير مُستَم؛ فالبكاء شيء، والكلام شيء آخر.

(٢) الالتفات عند الحاجة: فعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: كان النبي ﷺ يصلي، يتمت يميناً وشمالاً، ولا يبوي عنقه حنف ظهره. رواه أحمد. [٢٧٥]. وروى أبو داود، أن النبي ﷺ جهر يصلي، وهو يلتفت إلى الشعب. قال أبو داود: وكان أرسل فارساً إلى الشعب من الليل يحرس. [أبو داود (٩١٦)]، وعن أس بن سيرين، قال: رأيت أنس بن مالك يستشرف لشيء<sup>(١)</sup>، وهو في الصلاة ينظر إليه. رواه أحمد. فإن كان الالتفات بغير حاجة، كره تنزيهاً؛ لمنافاته الخشوع، والإقبال على الله، فعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: سألت رسول الله ﷺ عن الالتفات في الصلاة؟ فقال: «اختلاس، يختلسه الشيطان من صلاة العبد»<sup>(٢)</sup>. رواه أحمد، والبخاري، والنسائي، وأبو داود. [البخاري (٧٥١) وأبو داود (٩١٠) ومسلم (١١٩٥) وأحمد (٧٠٦)]، وعن أبي الدرداء رضي الله عنه مرفوعاً: «يأبها الناس، إياكم والالتفات؛ فإنه لا صلاة لمنلفت، فإن غلبتم في التطوع، فلا تُغْلَبَنَّ في الفرائض». رواه أحمد، [أحمد (٤٤٣، ٦)]، وللمجمع (٨٠، ٢)، وعن أنس، قال: قال لي رسول الله ﷺ: «إياك والالتفات في الصلاة؛ فإن الالتفات في الصلاة هكّة، فإن كان ولا بد، ففي التطوع، لا في الفريضة». رواه الترمذي وصححه. [الترمذي (٥٨٩)]، وفي حديث الحارث الأشعري، أن النبي ﷺ قال: «إن الله أمر يحيى بن زكريا بخمس كلمات أن يعمل بها، ويأمر بني إسرائيل أن يعملوا بها، فيه: .. وإن الله أمركم بالصلاة، فإذا صليتم فلا تلتفتوا؛ فإن الله ينصب وجهه لوجه عبده في صلاته، ما لم يلتفت». رواه أحمد، والنسائي. [الترمذي (٢٨٦٣) وأحمد (١٣٠، ٤) (٢٠٢) وسنن أبي حنيفة (٢٣٣)]، وعن أبي ذر، أن النبي ﷺ قال: «لا يزال الله مقبلاً على العبد، وهو في صلاته، ما لم يلتفت، فإذا التفت، انصرف عنه». رواه أحمد، وأبو داود، [أبو داود (٩٠٩) ومسلم (١١٥٤) وأحمد (١٧٢، ٥)]، وقال: صحيح الإسناد. هذا كله في الالتفات بالنوح، أما الالتفات بجميع البدن، والتحوّل به عن القبلة، فهو مبطل للصلاة، اتفاقاً؛ للإخلال بواجب الاستقبال.

(٣) قتل الحية، والعقرب، والزناير، ونحو ذلك من كل ما يضر، وإن أدى قتلها إلى عمل كثير: فعن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «اقتنوا الأسودين<sup>(٣)</sup> في الصلاة، الحية، والعقرب». رواه

(١) استشرف رفع صوت ناسك، (٢) يختلس يختلص، أي لم يشبه أحد من الصلاة سبب الاختلاس (٣) القمل والأسود، وهو على وجهه وحفر نعل الأسود، ولا يسمى بالأسود في الأصل إلا الحية

أحمد . وأصحاب السنن . وقال أبو عيسى . حديث أبي هريرة حسن صحيح . [أم دود (٩٢١) . وترمذي (٣٩٠) . والنسائي (١٢٠١) . وابن ماجه (١٢٤٥) . وأحمد (٢٣٣ ٢ و ٢٤٨ و ٢٥٥) .

(٤) المشي اليسير لحاجة : فعن عائشة ، قالت : كان رسول الله ﷺ يصلي في البيت . والناب عليه معلق . فبجئت . فاستفتحت . فمشى ، ففتح لي ، ثم رجع إلى مصلاة . ووضعت أن الناب في القبلة . رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، والترمذي وحسنه . [أبو داود (٩٢٢) . وترمذي (٦٠١) . والنسائي (١٢٠٥) . وأحمد (٣١ ٦) ] ، ومعنى . أن الباب في القبلة ، أي : جهتها . فهو لم يتحول عن القبلة ، حينما تقدم لفتح الباب ، وحينما رجع إلى مكانه . ويؤيد هذا ، ما جاء عنها ، أنه كان يصلي ، فإذا استفتح إنسان الباب ، فتح الباب ما كان في القبلة ، أو عن يمينه ، أو عن يساره ، ولا يشتدبر القبلة . رواه الدارقطني . [ندرقطني (١٨٣٦) ] ، وعن الأزرق بن قيس ، قال : كان أبو برة الأسلمي بالأهواز<sup>(١)</sup> على حرف نهر ، وقد جعل الدجاج في يده ، وجعل يصلي ، فجعلت الدابة تنكص<sup>(٢)</sup> ، وجعل يتأخر معها ، فقال رجل من الخوارج : اللهم اخز هذا الشيخ ، كيف يصلي ؟ فلما صلى ، قال : قد سمعت مقالكم ، غزوت مع رسول الله ﷺ سبأ ، أو سبعا ، أو ثمانيا . فشهدت أمره وتيسيره ، فكان رجوعي مع دابتي أهون علي من تركها ، فتنزع إلى مألفها<sup>(٣)</sup> ، فيشق علي . وصلى أبو برة العصر ركعتين<sup>(٤)</sup> . رواه أحمد ، والبخاري ، والبيهقي . [بخاري (١٢١١) . وأحمد (٤٢٠ / ٤) ] . وأما المشي الكثير ، فقد قال الحافظ في «الفتح» : أجمع الفقهاء على ، أن المشي الكثير في الصلاة المفروضة يبطئها ، فيحمل حديث أبي برة على القليل .

(٥) حمل الصبي ، وتعلقه بالمصلي : فعن أبي قتادة ، أن النبي ﷺ صلى ، وأمامة بنت زينب<sup>(٥)</sup> ابنة النبي ﷺ على رقبته ، فإذا ركع وضعها ، وإذا قام من سجوده أخذها ، فأعادها على رقبته ، فقال عامر ، ولم أسأله : أي صلاة هي ؟ قال ابن جريج : وحدثت عن زيد بن أبي عتاب ، عن عمرو بن سليم ، أنها صلاة الصبح . [البخاري (٥١٦) . ومسنده (٥٤٣) ] ، قال أبو عبد الرحمن<sup>(٦)</sup> : جوده . أي : جود ابن جريج إسناده الحديث ، الذي فيه أنها صلاة الصبح . رواه أحمد ، والنسائي ، وغيرهما . قال الفاكهاني : وكان السر في حمله ﷺ أمامة في الصلاة ؛ دفعا لما كانت العرب تألفه من كراهة ابنيات وحملهن ، فخالفهم في ذلك ، حتى في الصلاة ؛ للمبالغة في ردعهم ، والبيان بالفعل قد يكون أقوى من القول . وعن عبد الله بن شداد ، عن أبيه ، قال : خرج علينا رسول الله ﷺ في إحدى صلاة العشي «الظهر» أو العصر وهو حامل «حسنًا ، أو حسينا» فتقدم النبي ﷺ ، فوضعه ، ثم كبر للصلاة ، فصلى ، فسجد بين ظهري صلاته سجدة أطالها ، قال : فرفعت رأسي ، فإذا الصبي على ظهر رسول الله ﷺ ، وهو ساجد . فرجعت إلي سجودي ، فلما قضى رسول الله ﷺ الصلاة ، قال الناس : يا رسول الله . إنك سجدت بين ظهري صلاتك سجدة

(٢) تنكص . أي ترجع .

(٤) سمره .

(٥) هو عبد الله بن الإمام أحمد .

(١) الأهواز : سدة بالعراق .

(٣) فتزع أي تعود إلى مكان الذي ألقته .

(٥) هي أمة أبي العاص بن الربيع

أصنفاً، حتى صد أنه قد حدث أمرٌ، وأنه لو خشي بيتاً قال: «كل ذلك له يكس، ولكن أسي رتخلي، فكرهت أن أعجله، حتى يُقضي حاجته». روه أحمد، وسائى، واحكمه [سائى (١١٤٠)]. وأحمد (٦٧٧)، واحكمه (٣/ ١٦٦). قال الموي: هذا يدل مذهب الشافعي - رحمه الله تعالى - ومن واقعه، أنه يحوز حمل نصي، والنصية، وغيرهما من الخيول صاهر، في صلاة الفرض، وصلاة النفل، ويحوز ذلك للإمام والمأموم. وحمته أصحاب مالك رحمه على النافعة، ومنعو جواز ذلك في الفريضة. وهذا التأويل فاسد؛ لأن قوته: يؤم الناس. صريح، أو كالصريح في أنه كان في الفريضة، وقد سبق، أن ذلك كان في فريضة الصبح. قال: ودعى بعض المالكية، أنه منسوخ، وبعضهم، أنه خاص بالنبي ﷺ، وبعضهم، أنه كان لضرورة. وكل هذه الدعاوى باطلة ومردودة؛ فإنه لا دليل عليها، ولا ضرورة إليها، بل الحديث صحيح صريح في جواز ذلك، وليس فيه ما يخالف قواعد الشرع؛ لأن الآدمي طاهر، وما في جوفه معفو عنه؛ لكونه في معدته، وثياب الأطفال تحمل على الطهارة، ودلائل انشراح متظاهرة على هذا. والأفعال في الصلاة لا تبطلها، إذا قلت أو تفرقت، وفعل النبي ﷺ هذا، بياناً للجواز، وتنبهاً به على هذه القواعد التي ذكرتها، وهذا يرد ما ادعاه الإمام أبو سيمان الخطابي، أن هذا الفعل يشبه أن يكون كان بغير تعمد، فحمته في الصلاة؛ لكونها كانت تتعلق به ﷺ، فله يرفعها فإذا قام، بقيت معه. قال: ولا يتوهم أنه حملها مرة أخرى عمداً؛ لأنه عمل كثير، ويشغل القلب، وإذا كان غم الخميصة شغله، فكيف لا يشغله هذا؟ هذا كلام الخطابي - رحمه الله تعالى - وهو باطل، ودعوى مجردة. ومما يردّها قوله في «صحيح مسلم»: «إذا قام حميتها. وقوله: فإذا رفع من السجود، أعادها. وقوله في رواية غير مسلم: خرج عيني، حملاً أمامةً، فصلى... فذكر حديث، وأما قضية الخميصة، فلأنها تشغل القلب بلا فائدة، وحمل أمامة لا نسلم أنه يشغل القلب، وإن شغله، فترتب عليه فوائد، وبيان قواعد لم ذكرناه وغيره، فأصل ذلك الشغل لهذه الفوائد، بخلاف الخميصة، فالصواب الذي لا معدل عنه، أن الحديث كان لبيان الجواز، والتنبه على هذه الفوائد، فهو جائز لنا، وشرع مستمر للمسلمين إلى يوم الدين، والله أعلم.

(٦) إلقاء السلام على المصلي، ومخاطبته، وأنه يجوز له أن يرد بالإشارة على من سلم عليه، أو خاطبه: فعن جابر بن عبد الله، قال: أرسلني رسول الله ﷺ، وهو مُنْطَلِقٌ إلى بني المُضَضِّقِ، فأتيته، وهو يصلي على بعيره، فكلمته، فقال بيده: هكذا، ثم كلمته، فقال بيده: هكذا. (أشار بها) وأنا أسمعها يقرأ، ويومئ برأسه، فلما فرغ، قال: «ما فعلت في الذي أرسلتك، فإنه لم يسمعني من أن أرد عليك، إلا أنني كنت أصني؟». روه أحمد، ومسلم. [مسلم (٤٥٠) (٣٧) وأحمد (٣/ ٣٣٨ - ٣٣٥)]. وعن عبد الله بن عمر، عن صهيب، أنه قال: مررت برسول الله ﷺ، وهو يصلي، فسلمت. فرد علي إشارة، وقال: لا أعلمه إلا قال: إشارة بإصبعه. روه أحمد، ولترمذي وصححه. [أبو داود (٩٢٥) وأحمد (٣٦٧) وسائى (١١٨٥) وأحمد (٤/ ٣٣٢)]. وعنه، قال: قلت لسلاط: كيف كان النبي ﷺ يرد عليهم، حين كانوا يسلمون في صلاة؟ قال: كان يشير بيده. روه أحمد، وأصحاب السنن.

وصححه الترمذي . [أبو داود (٩٢٧) ، ترمذي (٣٦٨) وأحمد (١٢ / ٦) . وعن أسب، أن النبي ﷺ كان يشير في الصلاة . رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن خزيمة ، [أبو داود (٩٤٣) وأحمد (١٣٨ / ٣) وابن خزيمة (٨٨٥)] ، وهو صحيح الإسناد . ويستوي في ذلك الإشارة بالإصبع ، أو باليد جميعها ، أو بالإيماء بالرأس ، فكل ذلك واردٌ عن رسول الله ﷺ .

(٧) التسييح ، والتصفيق : يجوز التسييح للرجال ، والتصفيق للنساء ، إذا عرض أمرٌ من الأمور ، كتسييه الإمام إذا أخطأ ، وكالإذن لداخل ، أو الإرشاد للأعمى ، أو نحو ذلك ، فعن سهل بن سعد الساعدي ، عن النبي ﷺ : « من نابه شيء في صلاته ، فيقول : سبحان الله . إنما التصفيق للنساء ، والتسييح للرجال » . رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي . [البخاري (٦٨٤) ومسلم (٤٢١) وأبو داود (٩٤٠) والنسائي (٧٧ / ٢ - ٧٨) وأحمد (٣٣٠ / ٥) ] .

(٨) الفتح على الإمام : إذا نسي الإمام آية ، يفتح عليه المؤتم ، فيذكره تلك الآية ؛ سواء كان قرأ القدر الواجب ، أم لا ؛ فعن ابن عمر ، أن النبي ﷺ صلى صلاة ، فقرأ فيها ، فالتبس عليه ، فدعا فرغ ، قال لأبي : « أشهدت معنا؟ » . قال : نعم . قال : « فما منعك أن تفتح علي؟ » . رواه أبو داود ، وغيره ورجاله ثقات . [أبو داود (٩٠٧) والحاكم (٢٧٦ / ١) وابن حبان (٢٢٤٢) ] .

(٩) حمد الله عند العطاس ، أو عند حدوث نعمة<sup>(١)</sup> : فعن رفاعه بن رافع ، قال : صليت خلف رسول الله ﷺ ، فعطست ، فقلت : الحمد لله ، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ، كما يحب ربنا ويرضى . فلما صلى رسول الله ﷺ قال : « من المتكلم في الصلاة؟ » . فلم يتكلم أحد ، ثم قال الثانية . فلم يتكلم أحد ، ثم قال الثالثة . فقال رفاعه : أنا يا رسول الله ، فقال : « والذي نفس محمد بيده ، لقد ابتدأ بها يضغ وثلاثون ملكاً ، أيهم يصعد بها » . رواه النسائي ، والترمذي ، [الترمذي (٤٠٤) والنسائي (١٠٦١) ] . ورواه البخاري بلفظ آخر . [البخاري (٧٩٩) ] .

(١٠) السجود على ثياب المصلي ، أو عمامته لعذر : فعن ابن عباس ، أن النبي ﷺ صلى في ثوب واحد ؛ يقي بفضونه حر الأرض وبردها . رواه أحمد بسند صحيح . [أحمد (٢٥٦ / ١) ] . فإن كان لغير عذر ، كره .

(١١) تلخيص بقية الأعمال المباحة في الصلاة : لخص ابن القيم بعض الأعمال المباحة ، التي كان يعملها رسول الله ﷺ في الصلاة ، فقال : وكان ﷺ يصلي ، وعائشة معترضةً بينه وبين القبلة ، فإذا سجد غمزها بيده ، فقبضت رجلها ، وإذا قام ، بسطتها . [البخاري (٣٨٢) ومسلم (٥١٢) ] . وكان ﷺ يصلي ، فجاءه الشيطان ؛ يقطع عليه صلاته ، فأحذه فخقه ، حتى سال لعابه على يده ، وكان يصلي على المنبر<sup>(٢)</sup> ، ويركع عليه ، فإذا جاءت السجدة نزل القهقري ، فسجد على الأرض ، ثم صعد عليه ، وكان يصلي إلى حدار ، فجاءت بهيمة تمر بين يديه ، فما رال يدارئها ،<sup>(٣)</sup> حتى لصق بطنه بالحدار ، ومرت من

(١) أما كظم التأثر فإنه مستحب ، ففي البحري عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « إذا تضاءل أحدكم في الصلاة فليكظم ما استطاع ولا يقلعها » فإن ذلك من الشيطان ؛ يصحك منه .

(٢) كان لمسه ﷺ ثلاث درجات ، وكان يفعل ذلك ليراه المصلون حقه فيتعمدون الصلاة منه

ورائه، وكان يصلي، فحادثه حاريتان من بني عبد المطلب، قد اقتتتا، فأحدهما بيده، فنزع إحدهما من الأخرى، وهو في الصلاة. ولفظ أحمد فيه فأخذتا بركبتي النبي ﷺ، فنزع بينهما، أو فرق بينهما، ولم ينصرف، وكان يصلي، فمر بين يديه غلام، فقال بيده: هكذا. (١) فرجع، ومرت بين يديه جارية، فقال بيده: هكذا. فمضت، فلما صلى رسول الله ﷺ. قال: «هن أغلب». ذكره الإمام أحمد، وهو في السنن. [أحمد (٢٩٤/٦) و ابن ماجه (٩٤٨)]، وكان ينفخ في صلاته، وأما حديث: «النفخ في الصلاة كلام». فلا أصل له عن رسول الله ﷺ، وإنما رواه سعيّد في «سننه» عن ابن عباس - رضي الله عنهما - من قوله: إن صح. وكان يكي في صلاته، وكان يتنحج في صلاته. قال علي بن أبي طالب عليه السلام: كان لي من رسول الله ﷺ ساعة آتية فيها، فإذا أتيت، استأذنت، فإن وجدته يصلي، تنحج، فدخلت، وإن وجدته فارغاً، أذن لي. ذكره النسائي، وأحمد، ولفظ أحمد: كان لي من رسول الله ﷺ مدخل من الليل والنهار، وكنت إذا دخلت عليه، وهو يصلي، تنحج. [النسائي (١٢١٠) وابن ماجه (٣٧٠٨) وأحمد (٧٧/١)]، رواه أحمد، وعمل به، فكان يتنحج في صلاته، ولا يرى التنحجة مبطلّة للصلاة، وكان يصلي حافياً تارة، ومنتعلاً أخرى. كذا قال عبد الله بن عمر، وأمر بالصلاة بالنعل؛ مخالفة لليهود، وكان يصلي في الثوب الواحد، وفي الثوبين تارة، وهو أكثر.

(١٢) **القراءة من المصحف**: وكان ذكران مولى عائشة يؤمّها في رمضان من المصحف. رواه مالك. [رواه البخاري معلق في كتب الأذان باب ٥٤] وهذا مذهب الشافعية. قال النووي: ولو قلب أوراقه أحياناً في صلاته، لم تبطل، ولو نظر في مكتوب غير القرآن، وردد ما فيه في نفسه، لم تبطل صلاته، وإن طال؛ لكن يكره. نصّ عليه الشافعي في «الإملاء».

(١٣) **شغل القلب بغير أعمال الصلاة**: فمن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «إذا نودي للصلاة، أدبر الشيطان، وله ضراط، حتى لا يسمع الأذان، فإذا قضي الأذان، أقبل، فإذا ثوب بها<sup>(٢)</sup>، أدبر، فإذا قضي التثويب، أقبل، حتى يخطر بين المرء ونفسه، يقول: اذكر كذا، اذكر كذا. لما لم يكن يذكر، حتى يظل الرجل لا يدرى كم صلى، فإن لم يدر أحدكم ثلاثاً صلى، أم أربعاً، فليسجد سجدتين، وهو جالس». رواه البخاري، ومسلم، [البخاري (٦٠٨) ومسلم (٣٨٩) (١٩) وأحمد (٣١٣/٢)]، وقال البخاري: قال عمر: إني لأجهز جيشي وأنا في الصلاة. [البخاري تعليقاً (٢٨٩/٣)]، ومع أن الصلاة في هذه الحالة صحيحة مجزئة<sup>(٣)</sup>، فإنه ينبغي للمصلي، أن يقبل بقلبه على ربه، ويصرف عنه الشواغل، بالتفكير في معنى الآيات، والتفهم لحكمة كلّ عمل من أعمال الصلاة؛ فإنه لا يكتب للمرء من صلاته، إلا ما عقل منها؛ فعند أبي داود، والنسائي، وابن حبان، عن عمار بن ياسر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الرجل لينصرف، وما كتب له إلا عشرُ صلاته، تسعها، ثمنها، سبعها، سدسها، خمسها، ربعها، ثلثها، نصفها». [أبو داود (٧٩٦) والنسائي في الكبرى (٤٨٤/٧) وابن حبان (١٨٦٦)]

(٢) فقال بيده هكذا. أي أشار بها ليرجع.

(٤) ولا ثواب فيها إلا بقدر الحشوع

(١) يدرئها أي يدفعها.

(٣) إذا ثوب بها: أي أميت

وروى البزار، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ قال: «قال الله ﷻ: إنما أتقبل الصلاة ممن تواضع بها؛ لعظمتي»<sup>(١)</sup> ولم يشتغل بها على خلقي»<sup>(٢)</sup> ولم يثب مصرًا على معصيتي»<sup>(٣)</sup> وقطع النهار في ذكري، ورحم المسكين، وابن السيل، والأرملة، ورحم انصاب، ذلك نوره كنور الشمس؛ أكلؤه بعرتي»<sup>(٤)</sup> وأستحفظه ملائكتي، أحعل له في الظلمة نورًا، وفي الجهالة حلمًا، ومثله في خلقي، كمثله الفردوس في الجنة». [البرار (٣٤٨)]. وروى أبو داود، عن زيد بن خالد، أن النبي ﷺ قال: «من تواضأ، فأحسن وضوءه، ثم صلى ركعتين، لا يسهو فيهما، غفر له ما تقدم من ذنبه». [أبو داود (٩٠٥)]. وروى مسلم، عن عثمان بن أبي العاص، قال: قلت: يا رسول الله، إن الشيطان قد حال بيني وبين صلاتي، وبين قراءتي يلبسها علي، فقال ﷺ: «ذاك شيطان يقال له: خنزب. فإذا أحسسته، فتعوذ بالله منه، واتفل عن يسارك ثلاثًا». قال: ففعلت، فأذهب الله عني». [مسلم (٢٢٠٣)]، وروي عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «قال الله ﷻ: قسمت الصلاة»<sup>(٥)</sup> بيني وبين عبدي نصفين، ولعبي ما سأل، فإذا قال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]. قال الله ﷻ: حمدني عبدي، وإذا قال: ﴿الْكَافِرُ الْكَافِرُ﴾ [الفاتحة: ٣]. قال ﷻ: أنى عني عبدي، وإذا قال: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]. قال: حمدني عبدي، وفوض إلي عبدي. وإذا قال: ﴿إِنَّاكَ نَعْبُدُ وَإِنَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]. قال: هذا بيني وبين عبدي، ولعبي ما سأل. فإذا قال: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [١] صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ضَلَّالِينَ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧]. قال: هذا لعبدي، ولعبي ما سأل». [مسلم (٣٩٥) وأبو داود (٨٢١) والترمذي (٢٩٥٣) والنسائي (١٣٥/٢) وأحمد (٢/٢٤١، ٢٨٥، ٤٦٠)].

### مكروهات الصلاة

يكره للمصلي، أن يترك سنة من سنن الصلاة المتقدم ذكرها، ويكره له أيضًا ما يأتي:

(١) العبث بشوّه، أو ببدنه، إلا إذا دعت إليه الحاجة، فإنه حينئذ لا يكره: فعن معقيب، قال: سألت النبي ﷺ، عن مسح الحصى في الصلاة؟ فقال: «لا تمسح الحصى، وأنت تصلي، فإن كنت لا بد فاعلاً، فواحدة؛ تسوية الحصى». رواه الجماعة [البخاري (١٢٠٧) ومسلم (٥٤٦) وأبو داود (٩٤٦) والترمذي (٣٨٠) والنسائي (٧/٣) وابن ماجه (١٠٢٦)]. وعن أبي ذر، أن النبي ﷺ قال: «إذا قام أحدكم إلى الصلاة، فإن الرحمة تواجهه، فلا يمسخ الحصى». أخرجه أحمد، وأصحاب السنن [أبو داود (٩٤٥) والترمذي (٣٧٩) والنسائي (٦/٣) وابن ماجه (١٠٢٧) وابن حبان (٢٢٧٠)]. وعن أم سمية، أن النبي ﷺ قال لغلام له، يقال له: يسار، وكان قد نفخ في الصلاة: «ترب وجهك لله». رواه أحمد بإسناد جيد. [الترمذي (٣٨١) وأحمد (٦/٣٠١)].

(١) حمص حياحه الجلائي.

(٣) له يقصيلة مصرًا على المعصية.

(٥) قسمت الصلاة. أي الفاتحة.

(٢) لم يرتفع عنهم.

(٤) أكلؤه بعرتي: أي أرعاه وأحفظه.

(٢) التَّخَصُّرُ فِي الصَّلَاةِ: فعن أبي هريرة، قال: نهى رسول الله ﷺ عن الاحتصار في صلاة. رواه أبو داود، وفيه يعني، يضع يده على حصرته. (ر.ه. دود (٩٤٧))

(٣) رَفَعَ الْبَصَرَ إِلَى السَّمَاءِ: فعن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «لَسْتُمْ أَقْوَامٌ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ، فِي الصَّلَاةِ، وَتُحْطَفُ أَبْصَارُهُمْ». رواه أحمد، ومسلم، والنسائي، (مسلم (٤٢٩)) والنسائي (٣/٣٩) وأحمد (٣٦٧/٢).

(٤) النَّظَرُ إِلَى مَا يَلْهِي: فعن عائشة، أن النبي ﷺ صَلَّى فِي خَمِيضَةٍ، لَهَا أَعْلَامٌ،<sup>(١)</sup> فقال: «شعنتي أعلام هذه، اذهبوا بها إلى أبي جهنم»،<sup>(٢)</sup> وأتوني بأئيجانيته». (٣) رواه مسلم والبخاري. [بخاري (٣٧٣) ومسلم (٥٥٦)]. وروى البخاري، عن أنس، قال: كان قراءة لعائشة<sup>(٤)</sup>، سترت به جانب بيتها، فقال لها النبي ﷺ: «أميطي قدامك؛ فإنه لا تزال تصاويره تعرض لي في صلاتي». [البخاري (٣٧٤)]، وفي هذا حديث دليل، على أن استنابات الخط المكتوب في الصلاة لا يفسدها.

(٥) تَغْمِيزُ الْعَيْنَيْنِ: كرهه البعض، وجوز به البعض، بلا كراهة، وحديث المروي في الكراهة لم يصح. قال ابن القيم: والصواب، أن يقال: إن كان تفتيح العين لا يخل بالخشوع فهو أفضل، وإن كان يحول بينه وبين الخشوع، لما في قلبه من الزخرفة، والتزويق، وغيره، مما يشوش عليه قلبه، فهناك لا يكره التغميض قطعاً، والقول باستحبابه في هذا حال أقرب إلى أصول الشرع، ومقاصده من القول بالكراهة.

(٦) الْإِشَارَةُ بِالْيَدَيْنِ عِنْدَ السَّلَامِ: فعن جابر بن سمرة، قال: كما نصبتني خيف النبي ﷺ، فقال: «ما بال هؤلاء يستمون بأيديهم»، كأنها أذنان خيل شمس<sup>(٥)</sup>، إني بكفي أحدكم أن يضع يده على فخذيه، ثم يقول: السلام عليكم، السلام عليكم». رواه النسائي، وغيره، وهذا غلطه. [مسلم (٤٣١)] وأبو داود (٩٩٨) والنسائي (١١٨٤).

(٧) تَغْطِيَةُ الْفَمِ، وَالسُّدُنْ: فعن أبي هريرة، قال: نهى رسول الله ﷺ عن السدل في الصلاة، وأن يغطي الرجل فاه. رواه الخمسة، وإسحاق [أبو داود (٦٤٣)] والترمذي (٣٧٨) وابن ماجه (٩٦٦) وأحمد (٢/٢٩٥ و ٣٤٥)، وقال: صحيح على شرط مسلم. قال الخطابي: السدل؛ إرسال الثوب، حتى يصيب الأرض. وقال الكماز بن الهمام: ويصدق أيضاً على لبس القباء، من غير إدخال اليدين في كفيه.

(٨) الصَّلَاةُ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ: فعن عائشة، أن النبي ﷺ قال: «إِذَا وُضِعَ الْقَشَاءُ، وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَأَبْدَعُوا بِالْمَشَاءِ». (٦) رواه أحمد، ومسلم. [البخاري (٦٧١)] ومسلم (٥٥٨). وعن نافع، أن ابن عمر كان يوصع له الطعام، وتقام الصلاة. فلا يأتيها، حتى يفرغ، وإنه يسمع قراءة الإمام. رواه البخاري [البخاري

(١) الخميصة: هي الكساء من حر أو صوف معصم. (٢) أبو جهنم هو عامر بن حذيفة. (٣) لأنحاسة كساء عليه وبر ولا علمه. وأبو جهنم كان قد هدى النبي صلى الله عليه وسلم الخميصة فرده، وصب أنحاضه عليها حتى لحظته. (٤) كان قرء لعائشة أي متردفة. (٥) الشمس جمع شمس، الغور من الدواب. (٦) قال جمهور يبدون تقديم تناول الطعام على الصلاة إن كان الوقت متسماً وإلا يرم تقدم الصلاة. وقال ابن حزم وبعض سلفية يصيب تقديم الطعام وإن كان الوقت

(٦٧٣) قال حُصَاني: إنَّ مُرَاسِيَّ، أُنْ بَدَأَ بِالصُّعْمِ: لَتَأْخُذَ النَّفْسُ حَاجَتَهَا مِنْهُ، فَيُدْخِلُ مَضِي فِي صَلَاتِهِ، وَهُوَ سَاكِنُ الْخَاشِ، لَا تَدَارِعُهُ نَفْسُهُ شَهْوَةَ الصُّعْمِ، فَيُفْجَلُهُ ذَلِكَ عَنِ إِتِمَامِ رُكُوعِهَا، وَسُجُودِهَا، وَإِيفَاءِ حَقُوقِهَا.

(٩) الصَّلَاةُ مَعَ مَدَافِعَةِ الْأَخْبِيثِ، <sup>(١)</sup> وَنَحْوُهُمَا مِمَّا يَشْغُلُ الْقَلْبَ: مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَتِرْمِذِي وَحُسَيْنُهُ، عَنْ ثَوْبَانَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ لَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَفْعَلَهُنَّ؛ لَا يَوْمٌ رَحَلٌ قَوْمًا فَيُخْصُّ نَفْسَهُ نَادِعَاءَ دَوْلِهِمْ، فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ حَابَهُمْ» <sup>(٢)</sup> وَلَا يَنْظُرُ فِي قَعْرِ بَيْتٍ قَبْلَ أَنْ يَسْتَأْذِنَ، فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ دَخَلَ <sup>(٣)</sup> وَلَا يَصْنَعِي، وَهُوَ حَافِقٌ <sup>(٤)</sup> حَتَّى يَتَحَفَّفَ. [أَبُو دَاوُدَ (٩٠) وَتِرْمِذِي (٣٥٧) وَأَحْمَدُ (٥/٢٨٠)]. وَعِنْدَ أَحْمَدَ، وَمُسْلِمَ، وَأَبِي دَاوُدَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَصَلِّي أَحَدٌ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ، وَلَا هُوَ يَدَافِعُهُ الْأَخْبِيثَانِ». [مُسْلِمَ (٥٦٠) وَأَبُو دَاوُدَ (٨٩) وَأَحْمَدَ (٤٣/٦)].

(١٠) الصَّلَاةُ عِنْدَ مَغَالِبَةِ النَّوْمِ: عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ فَيُرْقَدُ، حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ النَّوْمُ؛ فَإِنَّهُ إِذَا صَلَّى، وَهُوَ نَاعَسٌ، نَعْمَ يَذْهَبُ يَسْتَغْفِرُ، فَيَسِبُّ نَفْسَهُ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ. [الْبُخَارِيُّ (٢١٢) وَمُسْلِمَ (٧٨٦) وَمَالِكٌ فِي مُوطَأَ (١/١١٨) وَأَبُو دَاوُدَ (١٣١٠) وَتِرْمِذِي (٣٥٥) وَالنَّسَائِيُّ (١/١٠٠) وَابْنُ مَاجَةَ (١٣٧٠)]، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنْ سَبِيلٍ، فَاسْتَفْجَعِ الْقُرْآنَ عَنِ لِسَانِهِ» <sup>(٥)</sup> فَلَمْ يَدْرِ مَا يَقُولُ، فَلْيُضْطَجِعْ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمَ [مُسْلِمَ (٧٨٧) وَأَبُو دَاوُدَ (١٣١١) وَابْنُ مَاجَةَ (١٣٧٢) وَأَحْمَدُ (١٨/٢)].

(١١) التَّزَامُ مَكَانٍ خَاصٍّ مِنَ الْمَسْجِدِ؛ لِلصَّلَاةِ فِيهِ، غَيْرَ الْإِمَامِ: فَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُبَلٍ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نَقْرَةِ الْغُرَابِ، وَافْتِرَاشِ الشَّيْخِ، وَأَنْ يُوطَّنَ الرَّجُلُ الْمَكَانَ فِي الْمَسْجِدِ، كَمَا يُوطَّنُ الْبَعِيرُ. <sup>(٦)</sup> رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ حَبَانَ، وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ. [أَبُو دَاوُدَ (٨٦٢) وَالنَّسَائِيُّ (٢١٤/٢) وَابْنُ مَاجَةَ (١٤٢٩) وَأَحْمَدُ (٤٢٨/٣) وَابْنُ خُزَيْمَةَ (٦٦٢) وَابْنُ حَبَانَ (٢٢٧٤)].

### مَبْطَلَاتُ الصَّلَاةِ

تبطل الصلاة، ويفوت المقصود منها، بفعل من الأفعال الآتية:

(١، ٢) الْأَكْلُ، وَالشُّرْبُ عَمْدًا: قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى، أَنَّ مَنْ أَكَلَ، أَوْ شَرَبَ فِي صَلَاةٍ الْفَرْضِ عَمْدًا <sup>(٧)</sup>، أَنَّ عَلَيْهِ الْإِعَادَةَ، وَكَذَا فِي صَلَاةِ التَّطَوُّعِ، عِنْدَ الْجُمْهُورِ؛ لِأَنَّ مَا أَبْطَلَ الْفَرْضَ يُبْطِلُ التَّطَوُّعَ. <sup>(٨)</sup>

(١) مَعَ مَدَفَعَةِ الْأَخْبِيثِ. أَيِ سَوْنٍ وَالْفَنَاصِ.

(٢) هَدَّ فِي إِدْعَاءِ يَحْجِرُ فِيهِ (إِمَامٌ وَيُشَارِكُ فِيهِ الْمُؤْتَمِنُونَ، بِخِلَافِ دَعَاءِ سِرِّ الدِّيِّ يَحْصُرُ بِهِ لِإِمَامٍ نَفْسُهُ فِيهِ لَا يَكْرَهُ.

(٣) فَقَدْ دَخَلَ. أَيِ حَكَمَهُ حَكْمَهُ دَاخِلٌ لَا إِدْرَ.

(٤) وَهُوَ حَافِقٌ أَيِ حَاسِسٌ لِمَوْنِ.

(٥) فَاسْتَعِجِمِ الْقُرْآنَ عَنِ لِسَانِهِ. أَيِ اشْتَدَّ عَلَيْهِ الصَّقُّ نَعْمَةَ الْيَوْمِ.

(٦) يَحْصُرُ بِهِ مَكَانًا خَاصًّا كَالْبَعِيرِ لَا يَهْرَا إِلَّا فِي مَكَانٍ حَاصٍّ اعْتَادَهُ.

(٧) دَلَّتْ إِشْرَافِيَّةُ وَاحِدِهِ لَا تَبْطُلُ صَلَاةٌ بِالْأَكْلِ أَوْ شُرْبِ نَاسٍ أَوْ حَمَلًا، وَكَذَلِكَ بَيْنَ الْأَسْنَانِ دُونَ حِمَصَةٍ وَشَتَعَةٍ.

(٨) عَنْ طَاوُوسٍ وَإِسْحَاقَ أَنَّهُ لَا دَأْسَ بِالشُّرْبِ لِأَنَّهُ عَمَلٌ يَسِيرٌ وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ حَبِيرٍ وَأَبِي لَرَبِيرٍ أَنَّهُمْ شَرَبُوا فِي نَعْوَعٍ



(٣) الكلام عمدًا في غير مصلحة الصلاة: فعن زيد بن أرقم، قال: كنا نتكلم في الصلاة، يكلم الرجل ما صاحبه، وهو إلى جنبه في الصلاة، حتى نزلت: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ خَشَعَ﴾ [نفره . ٢٣٨] . فأمرنا بالسكوت، ونهينا عن الكلام . رواه الجماعة . [بخاري (٤٥٣٤) ومسلم (٥٣٩) وأبو داود (٩٤٩) والترمذي (٤٠٥) والنسائي (٣/ ١٨) وعن ابن مسعود، قال: كنا نسلم على النبي ﷺ، وهو في الصلاة، فبرء علينا، فلما رجعنا من عند اسجاشي، سلمنا عليه، فلم يرد علينا، فقلنا: يا رسول الله، كنا نسلم عليك في الصلاة، فترد علينا؟ فقال: «إن في الصلاة لشغلاً»<sup>(١)</sup> . رواه البخاري، ومسلم . [بخاري (١١٩٩) ومسلم (٥٣٨)] . فإن تكلم جاهلاً بالحكم، أو ناسيًا، فالصلاة صحيحة؛ فعن معاوية بن الحكم السلمي، قال: بينما أنا أصلي مع رسول الله ﷺ، إذ عطس رجل من القوم، فقلت: يرحمك الله . فرماني القوم بأبصارهم، فقلت: واثكل أماء، ما شأنكم تنظرون إلي؟ فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم، فلما رأيتهم يصمتونني، لكتني سكنت<sup>(٢)</sup> . فلما صلى رسول الله ﷺ، فبأي وامي، ما رأيت معلماً قبله ولا بعده أحسن تعليمًا منه . فوالله، ما كهزني<sup>(٣)</sup>، ولا ضربني، ولا شتمني، قال: «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هي التسبيح، والتكبير، وقراءة القرآن» . رواه أحمد، ومسلم، وأبو داود، والنسائي . [مسلم (٥٣٧) وأبو داود (٩٣٠) والنسائي (٣/ ١٦) وأحمد (٤٤٨/ ٥)] . فهذا معاوية بن الحكم قد تكلم جاهلاً بالحكم، فلم يأمره النبي ﷺ بإعادة الصلاة، وأما عدم البطلان بكلام الناس؛ فلحديث أبي هريرة، قال: صلى بنا رسول الله ﷺ الظهر، أو العصر، فسلم، فقال له ذو اليمين: «أقضرت الصلاة، أم نسيت يا رسول الله؟ فقال له رسول الله ﷺ: «لم تقصُر، ولم أنس» . فقال: بل، قد نسيت يا رسول الله، فقال النبي ﷺ: «أحق ما يقول ذو اليمين؟» . قالوا: نعم . فصلَّى ركعتين آخرين، ثم سجد سجدتين . رواه البخاري، ومسلم . [سق تخريجه] . وجوز المالكية الكلام؛ لإصلاح الصلاة، بشرط ألا يكثر عرفاً، وألا يفهم المقصود بالتسبيح، وقال الأوزاعي: من تكلم في صلاته عامداً بشيء، يريد به إصلاح الصلاة، لم تبطل صلاته . وقال في رجل، صلى العصر، فجهر بالقرآن، فقال رجل من ورائه: إنها العصر: لم تبطل صلاته .

(٤) العمل الكثير عمدًا: وقد اختلف العلماء في ضابط القلة، والكثرة؛ فقليل: الكثير؛ هو ما يكون بحيث لو رآه إنسان من بُعد، تيقن أنه ليس في الصلاة، وما عدا ذلك فهو قليل . وقيل: هو ما يخيّل للناظر أن فاعله ليس في الصلاة . وقال النووي: إن الفعل الذي ليس من جنس الصلاة، إن كان كثيراً أبطلها، بلا خلاف، وإن كان قليلاً لم يبطلها، بلا خلاف، هذا هو الضابط . ثم اختلفوا في ضبط القليل والكثير، على أربعة أوجه، ثم اختار الوجه الرابع، فقال: وهو الصحيح المشهور، وبه قطع المصنف، والجمهور، أن الرجوع فيه إلى العادة، فلا يضر ما يعده الناس قليلاً؛ كالإشارة برد السلام، وخلع النعل، ورفع

(١) في الصلاة شغلاً . ما عدا من الكلام .  
(٢) لكتني سكنت أي ما كهزني أو عس في وجهي .  
(٣) دو اليمين صحابي سمي بذلك لطول كان في يده .  
(٤) لكتني سكنت أي أراد أن سكنت فزدت أن أكلمهم لكتني سكنت .

العمامة، ووضعها، ونبس ثوب خفيف وزعه، وحمل صغير ووضع، ودفع مائراً، وذلك البصاق في ثوبه .  
وأشبهه هذا<sup>(١)</sup>، وأما ما عده الناس كثيراً؛ كخطوات متوالية، وفعلات متتالية، فتبطل الصلاة .  
قال : ثم اتفق الأصحاب على أن الكثير إن يبطل إذا تواسى، فإن تفرق، بأن خطا خطوة، ثم سكت رمثاً،  
ثم خطا أخرى، أو خطوتين، ثم خطوتين بينهما زمن، إذا قلنا : لا يصير الخطوتان . وتكرر ذلك مرات  
كثيرة، حتى يبلغ مائة خطوة، فأكثر، لم يضر، لا خلاف . قال : فأما الحركات الخفيفة، كتحرريك  
الأصابع في سبحة، أو حكة، أو خل، أو عقد، فالصحيح المشهور، أن الصلاة لا تبطل به، وإن كثرت  
متوالية، لكن يكره، وقد نص الشافعي، رحمه الله، أن لو كان يعد الآيات بيده عقداً، لم تبطل صلاته،  
لكن الأولى تركه .

(٥) ترك ركبي، أو شرط عمداً، وبدون عذر: لما رواه البخاري، ومسلم، أن النبي ﷺ قال  
للأعرابي، الذي لم يحسن صلاته : «ارجع فصل؛ فإنك لم تصل» . وقد تقدم [سبق تخريجه] .  
قال ابن رشد : اتفقوا على أن من صلى بغير طهارة، أنه يجب عليه الإعادة؛ عمداً كان ذلك،  
أو نسياناً، وكذلك من صلى لغير القبلة، عمداً كان ذلك، أو نسياناً، وبالجمله، فكل من أخل بشرط من  
شروط صحة الصلاة، وجبت عليه الإعادة<sup>(٢)</sup> .

(٦) التبسم، والضحك في الصلاة : نقل ابن المنذر الإجماع، على بطلان الصلاة بالضحك .  
قال النووي : وهو محمول على من بان منه حرفان . وقال أكثر العلماء : لا بأس بالتبسم، وإن غلبه  
الضحك، ولم يقو على دفعه، فلا تبطل الصلاة به إن كان يسيراً، وتبطل به إن كان كثيراً، وضابط القلة  
والكثرة العرف .

### قضاء الصلاة

اتفق العلماء، على أن قضاء الصلاة واجب على الناس، والنائم؛ لما تقدم من قول رسول الله ﷺ : «إنه  
ليس في النوم تفریط، إنما التفریط في اليقظة، فإذا نسي أحد صلاة، أو نام عنها، فبصلها إذا ذكرها» .  
والمغمى عليه لا قضاء عليه، إلا إذا أفاق في وقت يدرك فيه الطهارة، والدخول في الصلاة؛ فقد روى  
عبد الرزاق، عن نافع، أن ابن عمر اشكى مرة غيب فيها على عقبيه، حتى ترك الصلاة؛ ثم أفاق، فلم  
يُصل ما ترك من الصلاة . وعن ابن جريج، عن ابن طاووس عن أبيه : إذا أغمى على المريض، ثم عقل، لم  
يُعد الصلاة . قال معمر : سألت الزهري، عن المغمى عليه؟ فقال : لا يقضي . وعن حماد بن سلمة، عن  
يونس بن عبيد، عن الحسن البصري، ومحمد بن سيرين، أنهما قالوا في المغمى عليه : لا يعيد الصلاة، التي

(١) وقد سبق في مباحث الصلاة ما فعله رسول الله ﷺ في صلاته أو أمر به كقتل الأمويين ونحو ذلك .

(٢) فائدة : يحرم على المصلي أن يفعل ما يفسد صلاته بدون عذر، فإن وجد شيئاً كإعانة مبهوف أو إقاذ عريق ونحو ذلك فإنه يجب  
عليه أن يخرج من الصلاة . ويرى الحنفية والحنابلة أنه يباح له قطع الصلاة لو حاف صباغ من له ولو كان قليلاً أو غيره أو حافت أمه أو ألم  
ونحوه من المكاء أو فاد اصدر أو هربت دابته ونحو ذلك .

أوق عدها . وأما ترك صلاة عمد ، فمذهب جمهور ، أنه يائمه ، وأن القصء عليه وحث . وقال ابن تيمية : تارك صلاة عمد لا يشرع به قصاؤها ، ولا تصح منه ، بل يكثر من التطوع . وقد وقى من حرم هذه مسألة حقها من البحث ، فأوردنا ما ذكره فيها محضاً ، قال : وأما من تعمد ترك الصلاة ، حتى يخرج وقتها ، هذا لا يدر على قضائها أم لا ، فليكثر من فعل الخير ، وصلاة التطوع ؛ يثقل ميرانه يوم القيامة ، وليتب . وليستعمر لله <sup>ويعمل</sup> ، وقال أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي : يقصصه بعد خروج الوقت ، حتى يدركها . وأنا حنيفة ، قالوا : من تعمد ترك صلاة ، أو صواب ، فيه بصليها . قبل التي حضر وقتها ، إن كانت التي تعمد تركها خمس صواب فأقل ؛ سواء خرج وقت الحضرة ، أو لم يخرج ؛ فإن كانت أكثر من خمس صواب ، بدأ بالحاضرة ؛ برهان صحة قولنا <sup>(١)</sup> ، قول الله تعالى : ﴿ قَوْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾ [الماعون : ٤ ، ٥] . وقوله تعالى : ﴿ خَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ غِيَاً ﴾ [مريم : ٥٩] . فلو كان العمد لترك الصلاة مدرجاً لها ، بعد خروج وقتها ، لما كان له الوبس ، ولا لقي الغي ، كما لا ويل ولا غي ، من أخرها إلى آخر وقتها ، الذي يكون مدرجاً لها ، وأيضاً ، فإن الله - تعالى - جعل لكل صلاة فرض وقتاً محدود الطرفين ، يدخل في حين محدود . ويطل في وقت محدود ، فلا فرق بين من صلاها قبل وقتها ، وبين من صلاها بعد وقتها ؛ لأن كليهما صنى في غير الوقت ، وليس هذا قياساً لأحدهما على الآخر ، بل هما سواء في تعدي حدود الله - تعالى - ، وقد قال الله - تعالى - : ﴿ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ﴾ [الصلاق : ١] . وأيضاً ، فإن القضاء إيجاب شرع ، والشرع لا يجوز لغير الله - تعالى - على لسان رسوله ﷺ ، فنسأل من أوجب على انعام قضاء ما تعمد تركه من الصلاة ، أخبرنا عن هذه الصلاة ، التي تأمر بفعلها ، أي التي أمره الله بها ، أم هي غيرها ؟ فإن قالوا : هي هي . قلنا لهم : فالعمد لتركها ليس عاصياً ؛ لأنه قد فعل ما أمره الله - تعالى - ولا إثم على قوبكم ، ولا ملامة على من تعمد ترك الصلاة ، حتى يخرج وقتها . وهذا لا يقوله مسلم ، وإن قالوا : ليست هي التي أمر الله - تعالى - بها . قلنا : صدقتم ، وفي هذا كفاية ؛ إذ أقروا بأنهم أمره بما يأمره به الله - تعالى - ، ثم نسألهم ، عمن تعمد ترك الصلاة ، بعد الوقت ، أطاعة هي أم معصية ؟ فإن قالوا : صاعة . خالفوا إجماع أهل الإسلام كلهم المتقين ، وخالفوا القرآن ، والسنن الثابتة ، وإن قالوا : هي معصية . صدقوا ، ومن الباطل أن تنوب المعصية عن الطاعة ، وأيضاً ، فإن الله - تعالى - قد حدد أوقات الصلاة على لسان رسول الله ﷺ ، وجعل لكل وقت صلاة منها أولاً ليس ما قبله وقتاً لتأديتها ، وآخر ليس ما بعده وقتاً لتأديتها ، هذا ما لا خلاف فيه من أحد من الأمة ، فلو جاز أداؤها بعد الوقت ، لما كان لتحديده <sup>التعدي</sup> آخر وقتها معنى ، ولكان لغوا من الكلام ، وحاشا لله من هذا ، وأيضاً ، فإن كل عمل غلظ بوقت محدود ، فإنه لا يصح في غير وقته . ونو صح في غير ذلك الوقت ، لما كان ذلك الوقت وقتاً له ، وهذا تبسّر ، والله اتوفيق . ثم قال بعد كلام طويل : ولو كان القصء واحناً على العمد لترك الصلاة ، حتى يخرج وقتها ، لما أغفل الله - تعالى - ورسوله ﷺ ذلك ، ولا نسياء ، ولا تعمدنا إعانتنا بترك

(١) أي من حرم

يباه . ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤] . وكلّ شريعة لم يأت بها القرآن ، ولا السنة ، فهي باطلة ، وقد صحّ عن رسول الله ﷺ : «من فاتته صلاة العصر ، فكأنما وتر أهله وماله» . [النسائي (١/ ٢٣٨ - ٢٣٩)] . فصيح ، أن ما فات ، فلا سبيل إلى إدراكه ، ولو أدرك أو أمكر أن يدرك ، لما فات ، كما لا تقوت المنسية أدنا . وهذا لا إشكال فيه . والأمة أيضا كلها مجمعة على القول والحكم ، بأن الصلاة قد فاتت إذا خرج وقتها ، فصح فوتها ، بإجماع متيقن ، ولو أمكر قضاءؤها ، وتأديتها ، لكان القول ، بأنها فاتت ، كدنا وباطلا . فثبت بيقين ، أنه لا يمكن إقصاء فيها أدنا . ومن قال بقولنا في هذا ؛ عمر بن الخطاب ، وابنه عبد الله ، وسعد ابن أبي وقاص ، وسلمان الفارسي ، وابن مسعود ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر ، وبذيل العقيقي ، ومحمد بن سيرين ، ومطرف بن عبد الله ، وعمر بن عبد العزيز ، وغيرهم . قال : وما جعل الله - تعالى - عذرا ، لمن خوطب بالصلاة في تأخيرها عن وقتها ، بوجه من الوجوه ، ولا في حالة المطاعنة ، والقتال ، والخوف ، وشدة المرض ، والسفر ؛ وقال الله تعالى : ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢] الآية . وقال تعالى : ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرَاجًا لَا أَرْزُقْنَا﴾ [البقرة: ٢٣٩] . ولم يفسح الله في تأخيرها عن وقتها للمريض المدنف ، بل أمر ، إن عجز عن الصلاة قائما ، أنه يصلي قاعدا ، فإن عجز عن القعود ، فعلى جنب ، وبالتيمم ، إن عجز عن الماء ، وبغير تيمم ، إن عجز عن التراب ، فمن أين أجاز من أجاز تعمّد تركها ، حتى يخرج وقتها ، ثم أمره أن يصليها بعد الوقت ، وأخبره بأنها تجزئه كذلك ، من غير قرآن ، ولا سنة ، لا صحيحة ، ولا سقيمة ، ولا قول لصاحب ، ولا قياس . ثم قال : وأما قولنا : أن يتوب من تعمّد ترك الصلاة ، حتى خرج وقتها ، ويستغفر الله ، ويكثر من التطوع ؛ فنقول الله - تعالى - : ﴿خُفِّفَ مِنْ تَعْمِدِهِمْ خَلْفَ أَصَاغِرِ الصَّلَاةِ وَأَتَّبِعُوا أَكْثَرَتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غِيَا﴾ (٥٩) ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا﴾ (٦٠) [مريم: ٦٠، ٥٩] . ونقوله - تعالى - : ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَجِيئَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ﴾ [أن عمران: ١٣٥] وقال الله تعالى : ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ \* وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨] . وقال تعالى : ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا﴾ [الأنبياء: ٤٧] . وأجمعت الأمة ، وبه وردت النصوص كلها على ، أن لتطوع جزءا من الخير ، الله أعظم بقدره ، وللفريضة أيضا جزءا من الخير ، الله أعظم بقدره ، فلا بد ضرورة من أن يجتمع من جزء التطوع ، إذا كثر ما يوازي جزء الفريضة ، ويزيد عليه ، وقد أخبر الله - تعالى - أنه لا يضيع عمل عامل ، وأن الحسنات يذهبن السيئات .

### صلاة المريض

من حصل له عذر ، من مرض ، ونحوه ، لا يستطيع معه القيام في الفرض ، يجوز أن يصلي قاعدا ، فإن لم يستطع القعود ، صلى عني حننه ، يومئذ ركوع واسجود ، ويجعل سجوده أخفض من ركوعه ؛ لقول الله ﷻ : ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ قِيَمًا وَقَعُودًا﴾ [النساء: ١٠٣] . وعن عمران بن حصين ، قال : كانت بي نواشير ، فسألت النبي ﷺ عن الصلاة ؟ فقال : «صل قائما ، فإن لم تستطع ، فقاعدا ، فإن لم تستطع فعلى

جيبك». رواه الجماعة إلا مسلماً، ورواه النسائي: «إِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ، فَمُسْتَقِيماً». ﴿لَا يُكَيْفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] - سحاري (١١١٧) - أبو داود (٩٥٢) - الترمذي (٣١٢) - النسائي (٣٢٤) - مسنده (١٢٢٣) - أحمد (٤٢٦) - وعن جابر، قال: عاد النبي ﷺ مريضاً، فرأه يصلي على وسادة، فرمي بها، وقال: «صَلِّ عَلَى الْأَرْضِ إِنْ اسْتَطَعْتَ، وَإِلَّا فَأَوْمِئْ بِإِمَاءٍ، وَاجْعَلْ سَجُودَكَ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِكَ». رواه البيهقي، [الرر (٥٦٨) - سهفي في كبرى (٢٠٦) -]، وصحح أبو حاتم وقفه. والمعتبر في عدم الاستطاعة هو المشقة، أو خوف زيادة المرض، أو بطئه، أو خوف دوران الرأس. وصفة الجلوس الذي هو بدل القيام أن يجلس متربعا. فعن عائشة، قالت: رأيت النبي ﷺ يصلي متربعا. رواه النسائي، وصححه الحاكم. [النسائي (٣٢٤) - إمامه (١٠٨٠) -]، ويجوز أن يجلس كجلوس التشهد، وأما صفة صلاة من عجز عن القيام، والقعود، فقليل: يصلي على جنبه، فإن لم يستطع صلى مستلقيا، ورجلاه إلى القبلة، على قدر طاقته. واختار هذا ابن المنذر. ورد في ذلك حديث ضعيف، عن علي، عن النبي ﷺ قال: «يُصَلِّي الْمَرِيضُ قَائِمًا إِنْ اسْتَطَاعَ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ صَلَّى قَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَسْجُدَ أَوْمَأَ بِرَأْسِهِ، وَجَعَلَ سَجُودَهُ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَصَلِّي قَاعِدًا، صَلَّى عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَصَلِّي عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ، صَلَّى مُسْتَقْلِمًا، رِجْلَاهُ مِمَّا يَلِي الْقِبْلَةَ». رواه الدارقطني. [الدارقطني (١٦٩٠)]، وقال قوم: يصلي كيفما تيسر له. وظاهر الأحاديث، أنه إذا تعذر الإيماء من المستلقي، لم يجب عليه شيء بعد ذلك.

### صلاة الخوف

اتفق العلماء على مشروعية صلاة الخوف. <sup>(١)</sup> لقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَنْتُمْ طَائِفَةً مِنْهُمْ مَعَكَ وَلِيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلِتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلِيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَذَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ [النساء: ١٠٢]. قال الإمام أحمد: ثبت في صلاة الخوف ستة أحاديث، أو سبعة، أيها فعل المرء جاز. وقال ابن القيم: أصولها ست صفات، وأبلغها بعضهم أكثر، وهؤلاء كلما رأوا اختلاف الرواة في قصة، جعلوا ذلك وجهًا فصارت سبعة عشر، لكن يمكن أن تتداخل أفعال النبي ﷺ، وإنما هو من اختلاف الرواة. قال الحافظ: وهذا هو المعتمد، وإليك بيانها:

١- أن يكون العدو في غير جهة القبلة، فيصلي الإمام في الثنائية بطائفة ركعة، ثم ينتظر حتى يتموا لأنفسهم ركعة، ويذهبوا، فيقوموا وجها العدو، ثم تأتي الطائفة الأخرى، فيصلون معه الركعة الثانية،

(١) سواء كان الخوف من عدو أو حرق أو نحوهما، وسواء كانت في الحضر أو السفر.

(٢) الجمهور على أن حمل السلاح أثناء الصلاة مستحب، وقد بعضهم بأنوح.

ثم ينتظر حتى يتموا لأنفسهم ركعةً، ويسلم بهم؛ فعن صالح بن خوات، عن سهل بن أبي خيثمة، أن طائفةً صفت مع النبي ﷺ، وطائفةً وُجاه العدو، فصلّى بالتي معه ركعةً، ثم ثبت قائماً، فأتموا لأنفسهم، ثم انصرفوا وُجاه العدو، وجاءت الطائفة الأخرى، فصلّى بهم الركعة التي بقيت من صلاته، ثم ثبت جالساً، فأتموا لأنفسهم، ثم سلم بهم. رواه الجماعة، إلا ابن ماجه. [الحاري (٤١٢٩) ومسلم (٨٤٢) وأبو داود (١٢٣٨) والترمذي (٥٦٧) والنسائي (١٧١/٣) وأحمد (٣٧/٥)].

٢- أن يكون العدو في غير جهة القبلة، فيصلي الإمام بطائفة<sup>(١)</sup> من الجيش ركعةً، والطائفة الأخرى تجاه العدو، ثم تنصرف الطائفة التي صلت معه الركعة، وتقوم تجاه العدو، وتأتي الطائفة الأخرى فتصلي معه ركعةً، ثم تقضي كل طائفة لنفسها ركعةً؛ فعن ابن عمر، قال: صلى رسول الله ﷺ بإحدى الطائفتين ركعةً، والطائفة الأخرى مواجهة للعدو، ثم انصرفوا، وقاموا في مقام أصحابهم، مقبلين على العدو، وجاء أولئك، ثم صلى بهم النبي ﷺ ركعةً، ثم سلم، ثم قضى هؤلاء ركعةً، وهؤلاء ركعةً. رواه أحمد، والشيخان. [البخاري (٤١٣٣) ومسلم (٨٣٩) وأحمد (٣٥٧/١)]. والظاهر، أن الطائفة الثانية تتم بعد سلام الإمام، من غير أن تقطع صلاتها بالحراسة، فتكون ركعتاها مُتَّصِلَتَيْنِ، وأن الأولى لا تصلي الركعة الثانية، إلا بعد أن تنصرف الطائفة الثانية من صلاتها إلى مواجهة العدو؛ فعن ابن مسعود، قال: ثم سلم، وقام هؤلاء<sup>(٢)</sup>، فصلّوا لأنفسهم ركعةً، ثم سلموا.

٣- أن يصلي الإمام بكل طائفة ركعتين، فتكون الركعتان الأوليان له فرضاً، والركعتان الأخريان له نفلاً، واقتداء المفترض بالمتنفل جائز؛ فعن جابر، أنه صلى بطائفة من أصحابه ركعتين، ثم صلى بآخرين ركعتين، ثم سلم. رواه الشافعي، والنسائي. [النسائي (١٧٩/٣) والشافعي (٥٠٦)]. وفي رواية لأحمد، وأبي داود، والنسائي، قال: صلى بنا النبي ﷺ صلاة الخوف، فصلّى ببعض أصحابه ركعتين، ثم سلم، ثم تأخروا، وجاء الآخرون، فكانوا في مقامهم، فصلّى بهم ركعتين ثم سلم، فصار للنبي ﷺ أربع ركعات، وللقوم ركعتان. [أبو داود (١٢٤٨) والنسائي (١٧٩/٣) وأحمد (٤٩/٥)]. وفي رواية أحمد، والشيخان عنه، قال: كنا مع النبي ﷺ بذات الرقاع، وأقيمت الصلاة فصلّى بطائفة ركعتين، ثم تأخروا، وصلى بالطائفة الأخرى ركعتين، فكان للنبي ﷺ أربع، وللقوم ركعتان. [البخاري (٤١٣٦) ومسلم (٨٤٣) وأحمد (٢٩٨/٣)].

٤- أن يكون العدو في جهة القبلة، فيصلي الإمام بالطائفتين جميعاً، مع اشتراكهم في الحراسة، ومتابعتهم له في جميع أركان الصلاة إلا السجود، فتسجد معه طائفةً، وتنتظر الأخرى، حتى تفرغ الطائفة الأولى، ثم تسجد، وإذا فرغوا من الركعة الأولى، تقدّمت الطائفة المتأخرة مكان الطائفة المتقدمة،

(١) قال في الصحاح: والطائفة تطلق على القلوس والكثير حتى على الواحد، ولو كانوا ثلاثة ووقع لهم الخوف جاز لأحدهم أن يصلي بواحد ويحرس بواحد ثم يصلي الآخر وهو أقل ما يتصور في صلاة الخوف جماعة  
(٢) الطائفة الثانية

وتأخرت المتقدمة : فعن حابر ، قال : شهد مع رسول الله ﷺ صلاة خوف ، فصننا صفين خلفه ، والعدو يسا وبين القبة ، فكثر السي ﷺ ، فكثرا جميعا . ثم ركع ، وركعا جميعا ، ثم رفع رأسه من الركوع ، ورفع جميعا ، ثم انحدر بالسجود ونصف دي يليه . وقام الصف الآخر في نحر العدو ، فلما قضى السي ﷺ السجود والنصف الذي يليه ، انحدر الصف المؤخر بالسجود ، وقاموا ، ثم تقدم الصف المؤخر ، وتأخر صف مقدم . ثم ركع السي ﷺ وركعا جميعا ، ثم رفع رأسه ورفع جميعا ، ثم انحدر بالسجود والنصف الذي يليه ، الذي كان مؤخرا في الركعة الأولى ، وقام الصف المؤخر في نحر العدو ، فلما قضى السي ﷺ السجود بالنصف الذي يليه ، انحدر الصف مؤخر بالسجود فسجدوا . ثم سلم النبي ﷺ ، وسلمنا جميعا . رواه أحمد ، ومسلم ، والنسائي ، واس ماجه ، والبيهقي . [مسلم (٨٤٠) والنسائي (١٧٥/٣) وابن ماجه (١٢٦٠) وأحمد (٣١٩/٣)] .

٥. أن تدخل الطائفتان مع الإمام في الصلاة جميعا ، ثم تقوم إحدى الطائفتين بإزاء العدو ، وتصلّي معه إحدى الطائفتين ركعة ، ثم يذهبون ، فيقومون في وجاه العدو ، ثم تأتي الطائفة الأخرى ، فتصلّي لنفسها ركعة ، والإمام قائم ، ثم يصلّي بهم الركعة الثانية ، ثم تأتي الطائفة القائمة في وجاه العدو ، فيصلّون لأنفسهم ركعة ، والإمام والطائفة الثانية قاعدون ، ثم يسلم الإمام ، ويسلمون جميعا ، فعن أبي هريرة ، قال : صليت مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف عام غزوة نجد ، فقام إلي صلاة العصر ، فقامت معه طائفة ، وطائفة أخرى مقابل العدو ، وظهورهم إلى القبلة ، فكبر ، فكبر جميعا . (الدين معه ، والذين مقابل العدو) - ثم ركع ركعة واحدة ، وركعت الطائفة التي معه ، ثم سجد ، فسجدت الطائفة التي تليه ، والآخرين قيام مقابل العدو ، ثم قام ، وقامت الطائفة التي معه ، فذهبوا إلى العدو ، فقابوهم ، وأقبلت الطائفة التي كانت مقابل العدو ، فركعوا ، وسجدوا ، ورسول الله ﷺ قائم كما هو ، ثم قاموا ، فركع ركعة أخرى ، وركعوا معه ، وسجد ، وسجدوا معه ، ثم أقبلت الطائفة التي كانت مقابل العدو ، فركعوا ، وسجدوا ، ورسول الله ﷺ قاعد ومن معه ، ثم كان السلام فسلم ، وسلموا جميعا ، فكان لرسول الله ﷺ ركعتان ، ولكل طائفة ركعتان . رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي . [أبو داود (١٢٤٠) والنسائي (٣/١٧٣) وأحمد (٣٢٠/٢)] .

٦. أن تقتصر كل طائفة على ركعة مع الإمام ، فيكون للإمام ركعتان ، ولكل طائفة ركعة ؛ فعن ابن عباس ، أن النبي ﷺ صلّي بذئ قرد ، فصفت الناس خلفه صفين ، صفّا خفيفا ، و صفّا موازي العدو ، فصلّي الذين خلفه ركعة ، ثم انصرف هؤلاء إلى مكان هؤلاء ، وجاء دور أولئك ، فصلّي بهم ركعة ، ولم يقضوا ركعة . رواه النسائي . وابن حبان وصححه . [النسائي (١٦٩/٣)] ، وعنه ، قال : «فرض الله الصلاة على نبيكم ﷺ في الحضر أربعا ، وفي السفر ركعتين ، وفي احواف ركعة» . رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائي . [مسلم (٦٨٧) وأبو داود (١٢٤٧) والنسائي (١٦٩/٣) وأحمد (٣٥٥/١)] . وعن ثعبنة

ابن زهْدَم، قال: كما مع سعيد بن العاص بطبرستان، فقال: أَيْكُمْ صَلَّى مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف؟ فقال حديقه: أنا. فصَلَّى بهؤلاء ركعةً، وبهؤلاء ركعةً، ولم يقضوا. رواه أبو داود، والنسائي. [أبو داود (١٢٤٦) والنسائي (١٦٨/٣)].

**كيفية صلاة المغرب في الخوف:** صلاة المغرب لا يدخلها قصرٌ، ولم يقع في شيء من الأحاديث المروية، في صلاة الخوف تعرضُ لكيفية صلاة المغرب؛ ولهذا اختلف العلماء؛ فعند الحنفية، والمالكية، يصَلِّي الإمام بالطائفة الأولى ركعتين، ويصَلِّي بالطائفة الثانية ركعةً، وأجاز الشافعي، وأحمد، أن يصَلِّي بالطائفة الأولى ركعةً، وبالثانية ركعتين؛ لما روي عن عليٍّ - كرم الله وجهه - أنه فعل ذلك.

**الصلاة أثناء اشتداد الخوف:** إذا اشتدَّ الخوف، والتحمت الصفوف، صَنَّى كُلُّ واحدٍ حسب استطاعته، راجلاً أو راكباً، مستقبلاً القبلة أو غير مستقبلها، يومئ بالركوع والسجود، كيفما أمكن، ويجعل السجود أخفض من الركوع، ويسقط عنه من الأركان ما عجز عنه؛ قال ابن عمر: وصف النبي ﷺ صلاة الخوف، وقال: «فإن كان خوفٌ أشد من ذلك، فرجالاً وركباً». [ابن ماجه (١٢٥٨)]. وهو في البخاري بلفظ: «فإن كان خوفٌ أشد من ذلك، صَلُّوا رجالاً قِيامًا على أقدامهم، أو ركباً مستقبلين القبلة، وغير مستقبلينها». [البخاري (٤٥٣٥)]، وفي رواية لمسلم، أن ابن عمر، قال: فإن كان خوفٌ أكثر من ذلك، فصلَّ راكباً أو قائماً، تومئ إيماءً. [مسلم (٨٣٩) (٣٠٦)].

### صلاة الطالب . والطالب

من كان طالباً للعدوِّ، وخاف أن يفوته، صَنَّى بالإيماء، ولو ماشياً إلى غير القبلة، والمطلوب مثل الطالب في ذلك، ويلحق بهما كُلٌّ من منعه عدوٌّ عن الركوع والسجود، أو خاف على نفسه، أو أهله، أو ماله من عدوٍّ، أو لَصٍّ، أو حيوانٍ مفترسٍ؛ فإنه يصَلِّي بالإيماء إلى أي جهةٍ توجه إليها؛ وقال العراقي: ويجوز ذلك في كُلِّ هربٍ مباحٍ؛ من سبيل، أو حريقٍ. إذا لم يجد معدلاً عنه، وكذا المدين والمعسر، إذا كان عاجزاً عن بينة الإعسار، ولو ظهر به المستحقُّ، لحبسه، ولم يصدِّقه، وكذا إذا كان عليه قصاص، يرجو العفو عنه، إذا سكن الغضب بتغيبه، وعن عبد الله بن أنيس، قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى خالد بن سفيان الهذلي، وكان نحو عرفاتٍ، فقال: «ادهب، فاقتله». قال: فرأيتُه، وقد حضرت صلاة العصر، فقلت: إني لأخاف أن يكون بيني وبينه ما يُؤخِّر الصلاة، فانطلقت أمشي، وأنا أصلي، أومئ إيماءً نحوه، فلما دَنَوْتُ منه، قال لي: من أنت؟ قلت: رجلٌ من العرب، بلغني أنك تجمع لهذا الرجل، فجئتُك في ذلك. فقال: إني لمي ذلك. فمشيت معه ساعةً، حتى إذا أمكنني، علَّوْتُه بسيفي، حتى برد. رواه أحمد، وأبو داود، وحسن الحافظ إسناده. [أبو داود (١٢٤٩) وأحمد (٤٩٦/٣)].



## صلاة السفر لها أحكام ، نذكرها فيما يلي :

(١) قصر الصلاة الرباعية : قال الله - تعالى - : ﴿ وَإِذَا صَرْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلْيَسِّرْ عَلَيْكُمْ حُجَّاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [النساء : ١٠١] . والتقيد بالخوف غير معمول به ؛ فمن يغلبه بن أمية ، قال : قلت لعمر بن الخطاب : أرايت <sup>(١)</sup> إقصار الناس الصلاة ، وإنما قال <sup>(٢)</sup> : ﴿ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [النساء : ١٠١] . فقد ذهب ذلك اليوم ؟ فقال عمر : عجبت مما عجبت منه ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : « صَدَقَ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ ، فاقبلوا صَدَقْتُهُ » . رواه الجماعة ، [مسند (٦٨٦) وأبو داود (١١٩٩) والترمذي (٣٠٣٤) والنسائي (١١٦ / ٣) وابن ماجة (١٠٦٥) وأحمد (١ / ٢٥) ] . إلا البخاري . وأخرج ابن جرير ، عن أبي منيب الجرشي ، أنه قيل لابن عمر : قول الله تعالى : ﴿ وَإِذَا صَرْتُمْ فِي الْأَرْضِ ﴾ [النساء : ١٠١] الآية . فنحن آمنون ، لا نخاف ، فنقصر الصلاة ؟ فقال : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب : ٢١] . وعن عائشة ، قالت : قد فرضت الصلاة ركعتين ركعتين بمكة ، فلما قدم رسول الله ﷺ المدينة ، زاد مع كل ركعتين ركعتين ، إلا في المغرب ؛ فإنها وتز النهار ، وصلاة الفجر . لطول قراءتها ، وكان إذا سافر ، صَلَّى الصلاة الأولى . أي ؛ التي فرضت بمكة . رواه أحمد ، والبيهقي ، وابن حبان ، وابن خزيمة ، ورجاله ثقات . [أحمد (٦ / ٢٤١) والبيهقي في الكبرى (١ / ٣٦٣ و ١٤٥ / ٣) وابن حبان (٢٧٣٨) وابن خزيمة (٣٠٥) ] . قال ابن القيم : وكان ﷺ يقصر الصلاة الرباعية ، فيصلّيها ركعتين ، من حين يخرج مسافراً ، إلى أن يرجع إلى المدينة ، ولم يثبت عنه ، أنه أتم الصلاة الرباعية ، ولم يختلف في ذلك أحد من الأئمة ، وإن كانوا قد اختلفوا في حكم القصر ، فقال بوجوبه ؛ عمر ، وعلي ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وابن عمر ، وجابر ، وهو مذهب الحنفية <sup>(٣)</sup> . وقالت المالكية : القصر سنة مؤكدة ، أكد من الجماعة ، فإذا لم يجد المسافر مسافراً يقتدي به ، صَلَّى مفرداً على القصر ، ويكره اقتداؤه بالمقيم ، وعند الحنابلة ، أن القصر جائز ، وهو أفضل من الإتمام ، وكذا عند الشافعية ، إن بلغ مسافة القصر .

(٢) مسافة القصر : المتبادر من الآية ، أن أي سفر في اللغة ؛ طال أم قصر ، تقصر من أجله الصلاة ، وتجمع ، ويباح فيه الإفطر ، ولم يرد من السنة ما يقيد هذا الإطلاق ، وقد نقل ابن المنذر ، وغيره في هذه المسألة أكثر من عشرين قولاً ، ونحن نذكر هنا أصح ما ورد في ذلك : روى أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والبيهقي ، عن يحيى بن يزيد ، قال : سألت أنس بن مالك ، عن قصر الصلاة ؟ فقال أنس : كان النبي ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال ، أو فراسخ ، يصلّي ركعتين . [مسند (٦٩١) وأبو داود (١٢٠١) وأحمد (٣ /

(١) أصرب في الأرض . عبارة عن السفر فيها والبروز عن محل الإقامة والرجوع . الإتم . وقصر الصلاة : ترك شيء منها .

(٢) أي أحسن من سبب القصر وقد ران الخوف الذي هو سببه كما هو صريح الآية .

(٣) يرى الحنفية أن من صَلَّى الفرض الرباعي أربعاً فإن فقد في الثانية بعد انشهاد صحت صلاته مع الكراهة لتأخير السلام وما راد على الركعتين فعل ، وإن لم يقعد في الركعة الثانية لا يصح فرضه

(١٢٩) وإيهي في كبرى (١٤٦/٣). قال الحافظ ابن حجر في «الفتح»: وهو أصح حديث ورد في بيان ذلك وأصرحه، والتردد بين الأميال والفراسخ يدفعه، ما ذكره أبو سعيد الحدرى، قال: كان رسول الله ﷺ إذا سافر فرسخًا، يقصر الصلاة. رواه سعيد بن منصور، وذكره الحافظ في «التلخيص»، وأقره بسكوته عنه. ومن المعروف، أن الفرسخ ثلاثة أميال، فيكون حديث أبي سعيد رافعًا لشك الواقع في حديث أنس، ومبينًا أن أقل مسافة قصر فيها رسول الله ﷺ الصلاة، كانت ثلاثة أميال، والفرسخ ٥٥٤١ مترًا، والميل ١٧٤٨ مترًا، وأقل ما ورد في مسافة القصر ميل واحد، رواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح، عن ابن عمر، وبه أخذ ابن حزم، وقال، محتجًا على ترك القصر فيما دون الميل: بأنه ﷺ خرج إلى البقيع؛ لدفن الموتى، وخرج إلى الفضاء؛ لقضاء الحاجة، ولم يقصر. وأما ما ذهب إليه الفقهاء، من اشتراط السفر الطويل، وأقله مرحلتان، عند البعض، وثلاث مراحل، عند البعض الآخر، فقد كفانا مثنوية الرد عليهم الإمام أبو القاسم الحرقى، قال في «المغني»: قال المصنف: ولا أرى، لما صار إليه الأئمة، حجة؛ لأن أقوال الصحابة متعارضة مختلفة، ولا حجة فيها مع الاختلاف، وقد روي عن ابن عمر، وابن عباس خلاف ما احتج به أصحابنا، ثم لو لم يوجد ذلك، لم يكن في قولهم حجة مع قول النبي ﷺ وفعله، وإذا لم تثبت أقوالهم، امتنع المصير إلى التقدير، الذي ذكروه؛ لوجهين، أحدهما، أنه مخالف لسنة النبي ﷺ التي روينها، ولظاهر القرآن؛ لأن ظاهره إباحة القصر، لمن ضرب في الأرض؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: ١٠١]. وقد سقط شرط الخوف بالخبر المذكور، عن يعلى بن أمية، فبقي ظاهر الآية متناولاً لكل ضرب في الأرض، وقول النبي ﷺ: «يُمسح المسافر ثلاثة أيام». جاء لبيان مدة المسح، فلا يحتج به ههنا، وعلى أنه يمكن قطع المسافة القصيرة في ثلاثة أيام، وقد سماه النبي ﷺ سفرًا. فقال: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر، أن تسافر مسيرة يوم، إلا مع ذي محرم». [البخاري (١٠٨٨) ومسلم (١٣٣٩)]. والثاني، أن التقدير بابه التوقيف، فلا يجوز المصير إليه برأي مجرد، سيما وليس له أصل يرد إليه، ولا نظير يقاس عليه، والحجة مع من أباح القصر لكل مسافر، إلا أن ينقذ الإجماع على خلافه. ويستوي في ذلك السفر في الطائرة، أو القاطرة، كما يستوي سفر الطاعة وغيره، ومن كان عمله يقتضي السفر دائمًا، مثل الملاح، والمكاري، فإنه يرخّص له القصر واليفطر؛ لأنه مسافرٌ حقيقة.

(٣) الموضع الذي يقصر منه: ذهب جمهور العلماء إلى أن قصر الصلاة يشرع، بمفارقة الحضر، والخروج من البلد، وأن ذلك شرط، ولا يتم، حتى يدخل أول بيوتها. قال ابن المنذر: ولا أعلم أن النبي ﷺ قصر في سفر من أسفاره، إلا بعد خروجه من المدينة. وقال أنس: صليت الظهر مع النبي ﷺ بالمدينة أربعا، وبدي الخليفة ركعتين. رواه الجماعة. [البخاري (١٠٨٩) ومسلم (٦٩٠) وأبو داود (١٢٠٢) والترمذي (٥٤٦) والسنائي (٤٦٨) وأحمد (١١١/٣)]. ويرى بعض السلف، أن من نوى السفر يقصر، ولو في بيته.

(٤) متى يتم المسافر: المسافر يقصر الصلاة، ما دام مسافرًا، فإن أقام لحاجة ينتظر قضاءها، قصر

الصلاة كذلك ؛ لأنه يعتبر مسافراً ، وإن أقام سنس ، فإن نوى الإقامة مدة معينة ، فإدى اختاره ابن القيم . أن الإقامة لا تحرج عن حكم السفر ؛ سواء صلت أم قصرت ، ما لم يستوطن المكان الذي أقام فيه . وللعلماء في ذلك آراء كثيرة ، لحصها ابن القيم ، وتنصر لرأيه ، فقال : أقام رسول الله ﷺ تسوك عشرين يوماً يقصر الصلاة ، ولم يقل للأمة : لا يقصر الرحل الصلاة ، إذا أقام أكثر من ذلك . ولكن اتفق إقامته هذه المدة ، وهذه الإقامة في حال السفر . لا تحرج عن حكم السفر ؛ سواء طال أم قصرت . إذا كان غير مستوطناً ، ولا عارم على الإقامة بذلك الموضع . وقد اختلف السلف والخلف في ذلك اختلافاً كثيراً ؛ ففي «صحيح البخاري» عن ابن عباس ، قال : أقام النبي ﷺ في بعض أسفاره تسع عشرة يصلي ركعتين . هجر إذا أقما تسع عشرة يصلي ركعتين ، وإن ردا على ذلك ، أتمما . [البخاري (١٠٨٠) وابن ماجه (١٠٧٥)] . وظاهر كلام أحمد ، أن ابن عباس أراد مدة مقامه بمكة . ومن لفتح . فإنه قال : أقام رسول الله ﷺ بمكة ثمانية عشرة يوماً من الفتح ؛ لأنه أراد خنيئاً ، ولم يكن ثمة أجمع المقام . وهذه إقامته التي رواها ابن عباس . وقال غيره : بل أراد ابن عباس مقامه بتبوك ، كما قال حار بن عبد الله : أقام النبي ﷺ بتبوك عشرين يوماً ، يقصر الصلاة . رواه الإمام أحمد في «مسنده» . [أبو داود (١٢٣٥) وأحمد (٢٩٥ / ٣)] . وقال اسنورس محرمة : أقما مع سعيد ، ببعض قرى الشام أربعين ليلة ، يقصرها سعد ، وتتمها . وقال نافع : أقام ابن عمر بأذربيجان ستة أشهر يصلي ركعتين ، وقد حل الثلج بينه وبين الدحور . وقال حفص بن عبيد الله : أقام أنس بن مالك بالشام سنتين ، يصلي صلاة المسافر . وقال أنس : أقام أصحاب النبي ﷺ برام هرمز سبعة أشهر ، يقصرون الصلاة . وقال الحسن : أقمت مع عبد الرحمن بن سبرة بكنل سنتين ، يقصر الصلاة ، ولا يجمع . وقال إبراهيم : كانوا يقيمون بالزبي الشة وأكثر من ذلك ، وسحسان السنتين . فهذا هدي النبي ﷺ وأصحابه . كما ترى ، وهو الصواب . وأما مذهب الناس ، فقال الإمام أحمد : إذا نوى إقامة أربعة أيام أتم ، وإن نوى دونه قصر . وحمل هذه الآثار على ، أن رسول الله ﷺ وأصحابه لم يجمعوا<sup>(١)</sup> الإقامة البتة ، بل كانوا يقولون : اليوم نخرج ، غدا نخرج . وفي هذا نظر لا يحفى ؛ فإن رسول الله ﷺ فتح مكة ، وهي ما هي ، وأقام فيها يؤسس قواعد الإسلام ، ويهدم قواعد الشرك ، ويمهد أمر ما حولها من العرب ، ومعوم - قطعاً - أن هذا يحتاج إلى إقامة أيام . ولا يتأتى في يوم واحد ، ولا يومين . وكذلك إقامته بتبوك ؛ فإنه أقام ينتظر العدو ، ومن المعوم - قطعاً - أنه كان بينه وبينهم عدة مراحل تحتاج إلى أيام ، وهو يعلم أنهم لا يؤفون في أربعة أيام . وكذلك إقامة ابن عمر بأذربيجان ستة أشهر ، يقصر الصلاة ؛ من أجل الثلج . ومن المعلوم ، أن مثل هذا الثلج لا يتحلل ، ويدوب في أربعة أيام ، بحيث تفتح الطرق ، وكذلك إقامة أنس بالشام سنتين يقصر ، وإقامة الصحابة برام هرمز سبعة أشهر يقصرون ، ومن المعلوم ، أن مثل هذا الحصار والجهاد لا يقضي في أربعة أيام . وقد قال أصحاب أحمد : إنه لو أقام لجهاد عدو ، أو حبس سلطان ، أو مرض ، قصر ؛ سواء غلب على ظنه انقضاء الحاجة في مدة يسيرة ، أو طويلة .

وهذا هو الصواب . لكن تروا فيه شرطاً ، لا دليل عليه من كتاب ، ولا سنة ، ولا إجماع ، ولا عمل الصحابة ، فقالوا . شرط ذلك احتمال اقضاء حاجته ، في المدة التي لا تقطع حكم السفر ، وهي ما دون الأربعة أيام . فقال : من أين لكم هذا الشرط ، والنبي ﷺ لما أقام زيادة على أربعة أيام ، يقصر الصلاة بمكة وبتبوك ، ثم يقل لهم شيئاً ، ولم يبين لهم ، أنه لم يعزم على إقامة أكثر من أربعة أيام ، وهو يعلم أنهم يقتدون به في صلاته ، ويتأسون به في قصرها ، في مدة إقامته ، فلم يقل لهم حرفاً واحداً : لا تقصروا فوق إقامة أربع نبال . وبيان هذا من أهم المهمات ، وكذلك اقتداء الصحابة به بعده . ولم يقولوا لمن صلى معهم شيئاً من ذلك . وقال مالك ، والشافعي : إذا نوى إقامة أكثر من أربعة أيام ، أتم ، وإن نوى دونها ، قصر . وقال أبو حنيفة رحمته الله : إن نوى إقامة خمسة عشر يوماً ، أتم ، وإن نوى دونها قصر . وهو مذهب الليث بن سعد . وروي عن ثلاثة من الصحابة : عمر ، وابنه ، وابن عباس . وقال سعيد بن المسيب : إذا أقمت أربعاً ، فصل أربعاً . وعنه ، كقول أبي حنيفة ، رحمه الله . وقال علي بن أبي طالب رحمته الله : إن أقام عشراً ، أتم . وهو رواية عن ابن عباس . وقال الحسن : يقصر ، ما لم يقدم مصرًا . وقالت عائشة : يقصر ، ما لم يضع الزاد والمزاد . والأئمة الأربعة - رضوان الله عليهم - متفقون على أنه إذا أقام الحاجة ، ينتظر قضاءها ، يقول : اليوم أخرج ، غذا أخرج . فإنه يقصر أبداً ، إلا الشافعي في أحد قوليهِ ، فإنه يقصر عنده إلى سبعة عشر ، أو ثمانية عشر يوماً ، ولا يقصر بعدها . وقد قال ابن المنذر في «إشرافه» : أجمع أهل العلم أن للمسافر ، أن يقصر ، ما لم يُجمع إقامة ، وإن أتى عليه سنون .

(٥) صلاة التطوع في السفر : ذهب الجمهور من العلماء ، إلى عدم كراهة النفل ، لمن يقصر الصلاة في السفر ، لا فرق بين السنن الراتبية وغيرها ؛ فعند البخاري ، ومسلم ، أن النبي ﷺ اغتسل في بيت أم هانئ ، يوم فتح مكة ، وصلى ثماني ركعات ، [البخاري (١١٠٣) ، ومسلم (٣٣٦) (٨١)] ، وعن ابن عمر ، أنه رحمته الله كان يُسَبِّح على ظهر راحته ، حيث كان وجهه ، يومئ برأسه . [البخاري (١١٠٥)] ، وقال الحسن : كان أصحاب رسول الله ﷺ يسافرون ، فيتطوعون قبل المكتوبة وبعدها . ويرى ابن عمر ، وغيره ، أنه لا يشرع التطوع مع الفريضة ، لا قبلها ولا بعدها ، إلا من جوف الليل ، ورأى قومًا يُسَبِّحُونَ<sup>(١)</sup> بعد الصلاة ، فقال : لو كنت مسبحاً ، لأتممت صلاتي ، يا ابن أخي ، صحبت رسول الله ﷺ ، فلم يزد على ركعتين ، حتى قبضه الله تعالى ، وصحبت أبا بكر ، فلم يزد على ركعتين ، وذكر عمر ، وعثمان ، وقال : ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب : ٢١] . رواه البخاري . [البخاري (١١٠١) و (١١٠٢)] ، وجمع ابن قدامة . بين ما ذكره الحسن ، وبين ما ذكره ابن عمر ، بأن حديث الحسن يدل على ، أنه لا بأس بفعلها ، وحديث ابن عمر يدل على ، أنه لا بأس بتركها .

(٦) السفر يوم الجمعة : لا بأس بالسفر يوم الجمعة ، ما لم تحضر الصلاة ؛ فقد سمع عمر رجلاً ، يقول : نولاً أن اليوم يوم حمعة ، لخرحت . فقال عمر : اخرج ؛ فإن الجمعة لا تحبس عن سفر .

(١) يسبحون أي يصورون

وسافر أبو عبيدة يوم الجمعة، ولم ينتظر الصلاة، وأراد الزهري السفر صحوّة يوم الجمعة، فقبل له في ذلك، فقال: إن لبي . سفر يوم الجمعة .

## الجمع بين الصلاتين

يجوز للمصلي، أن يجمع بين الظهر والعصر، تقديمًا وتأخيرًا،<sup>(١)</sup> وبين المغرب والعشاء كذلك،<sup>(٢)</sup> إذا وجدت حالة من الحالات الآتية .

(١) الجمع بعرفة، والمزدلفة: اتفق العلماء على، أن الجمع بين الظهر والعصر جمع تقديم، في وقت الظهر عرفة، وبين المغرب والعشاء جمع تأخير، في وقت العشاء بمُزْدَلِفَةَ سُنَّة، لفعل رسول الله .

(٢) الجمع في السفر: الجمع بين الصلاتين في السفر، في وقت إحداهما حائز، في قول أكثر أهل العلم، لا فرق بين كونه نارلاً، أو سائرًا؛ فعن معاذ، أن النبي . كان في عَزْوَةِ تَبُوك، إذا زَاغَتِ الشَّمْسُ قبل أن يرتحل، جمع بين الظهر والعصر، وإذا ارتحل قبل أن تربع الشمس، أخر الظهر، حتى ينزل للعصر، وفي المغرب مثل ذلك؛ إن عادت الشمس قبل أن يرتحل، جمع بين المغرب والعشاء، وإن ارتحل قبل أن تغيب الشمس، أخر المغرب، حتى ينزل للعشاء، ثم نزل، فجمع بينهما. رواه أبو داود، والترمذي، وقال: هذا حديث حسن. [أبو داود (١٢٠٨) . ترمذي (٥٥٣) . وعن كريب، عن ابن عباس، أنه قال: ألا أخبركم عن صلاة رسول الله . في السفر؟ قلنا: بلى . قال: كان إذا زَاغَتِ له الشمس في منزله، جمع بين الظهر والعصر، قبل أن يركب، وإذا لم ترغ له في منزله، سار حتى إذا حانت صلاة العصر، نزل، فجمع بين الظهر والعصر، وإذا حانت له المغرب في منزله، جمع بينها وبين العشاء، وإذا لم تحن في منزله، ركب حتى إذا كانت العشاء، نزل، فجمع بينهما. رواه أحمد، والشافعي في «مسنده» نحوه، [أحمد (٣٦٧) . شافعي (١) . وقال فيه: إذا سار قبل أن تزيغ الشمس، أخر الظهر، حتى يجمع بينهما وبين العصر، في وقت العصر. رواه البيهقي بإسناد جيد، [بيهقي (١٦٣) .

وقال: الجمع بين الصلاتين بعد السفر، من الأمور المشهورة المستعملة، فيما بين اصحابنا والتابعين، وروى مالك في «الموطأ»، عن معاذ، أن النبي . أخر الصلاة، في عَزْوَةِ تَبُوك يومًا، ثم خرج، فصلى الظهر والعصر جميعًا، ثم دخل، ثم خرج، فصلى المغرب والعشاء جميعًا. [مالك في الموطأ (١٤٢) . قال الشافعي: قوله: ثم دخل، ثم خرج. لا يكون، إلا وهو نازل. وقال ابن قدامة في «المغني» بعد ذكر هذا الحديث: قال ابن عبد البر: هذا حديث صحيح ثابت الإسناد. وقال أهل السير: إن عزوة تبوك كانت في سنة تسع. وفي هذا الحديث أوضح الدلائل، وأقوى الحجج في الرد على من قال: لا يجمع بين الصلاتين، إلا إذا جدَّ به السير؛ لأنه كان يجمع، وهو نازل، غير سائر ما كثر في حائه، يحرص فيصلي الصلاتين جميعًا، ثم ينصرف إلى حائه. وروى هذا الحديث مسلم في «صحيحه» قال: فكان يصلي الظهر والعصر

(١) جمع التقديم أداء الصلاتين في وقت لأوى منهما، وجمع التأخير تأخيرهما في وقت الثانية

(٢) لا خلاف بين العلماء في أنه لا جمع بين الظهر والعصر أو بين المغرب والعشاء

جميعاً، والمغرب والعشاء جميعاً. والأخذ بهذا الحديث منعين، لثوته، وكونه صريحاً في الحكم، ولا معارض له، ولأن الجمع رخصة من رخص السفر، فلم يحتصر بحالة السير، كالقصر والمسح، ولكن الأفضل التأخير، انتهى. ولا تشترط النية في الجمع والقصر. قال ابن تيمية: وهو قول الجمهور من العلماء. وقال: والنبى ﷺ لما كان يصلي بأصحابه، جمعاً وقصرًا، لم يكن يأمر أحداً منهم بنية الجمع والقصر، بل خرج من المدينة إلى مكة يصلي ركعتين، من غير جمع، ثم صلى بهم الظهر بعرفة، ولم يعلمهم أنه يريد أن يصلي العصر بعدها، ثم صلى بهم العصر، ولم يكونوا نوا الجمع، وهذا جمع تقديم، وكذلك لما خرج من المدينة، صلى بهم بذي الحليفة العصر ركعتين، ولم يأمرهم بنية قصر. وأما الموالاة بين الصلاتين، فقد قال: والصحيح، أنه لا تشترط بحال، لا في وقت الأولى، ولا في وقت الثانية، فإنه ليس لذلك حد في الشرع، ولأن مراعاة ذلك يُسقط مقصود الرخصة، وقال الشافعي: لو صلى المغرب في بيته بنية الجمع، ثم أتى المسجد، فصلّى العشاء، جاز. وروى مثل ذلك عن أحمد.

(٣) **الجمع في المطر:** روى الأثرم في «سننه»، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، أنه قال: من السنة، إذا كان يوم مطر، أن يجمع بين المغرب والعشاء. وروى البخاري، أن النبي ﷺ جمع بين المغرب والعشاء، في ليلة مطيرة. [البخاري (٥٤٣)]. وخلاصة المذهب في ذلك، أن الشافعية تجوز للمقيم الجمع بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء جمع تقديم فقط، بشرط وجود المطر، عند الإحرام بالأولى والفراغ منها، وافتتاح الثانية. وعند مالك، أنه يجوز جمع التقديم في المسجد، بين المغرب والعشاء، لمطر واقع، أو متوقع، وللطين مع الظلمة، إذا كان الطين كثيرًا يمنع أواسط الناس من لبس النعل، وكره الجمع بين الظهر والعصر؛ للمطر. وعند الحنابلة، يجوز الجمع بين المغرب والعشاء فقط، تقديمًا وتأخيرًا؛ بسبب الثلج، والجليد، والوحل، والبرد الشديد، والمطر الذي يبل الثياب، وهذه الرخصة تختص بمن يصلي جماعة بمسجد، يقصد من بعيد، يتأذى بالمطر في طريقه، فأما من هو بالمسجد، أو يصلي في بيته جماعة، أو يمشي إلى المسجد مستترًا بشيء، أو كان المسجد في باب داره، فإنه لا يجوز له الجمع.

(٤) **الجمع بسبب المرض، أو العذر:** ذهب الإمام أحمد، والقاضي حسين، والخطابي، والمتولي من الشافعية، إلى جواز الجمع، تقديمًا وتأخيرًا بعذر المرض؛ لأن المشقة فيه أشد من المطر. قال النووي: وهو قوي في الدليل. وفي «المغني»: والمرض المبيح للجمع؛ هو ما يلحقه به، بتأدية كل صلاة في وقتها، مشقة وضعف. وتوسّع الحنابلة، فأجازوا الجمع تقديمًا وتأخيرًا لأصحاب الأعذار، وللخائف، فأجازوه للمريض، التي يشق عليها غسل الثوب في وقت كل صلاة، وللمستحاضة، ولمن به سلس بولي، وللعاجز عن الطهارة، ولمن خاف على نفسه، أو ماله، أو عرضه، ولمن خاف ضررًا يلحقه في معيشته؛ بترك الجمع. قال ابن تيمية: وأوسع المذاهب في الجمع مذهب أحمد؛ فإنه جَوَّز الجمع، إذا كان شغلًا، كما روى النسائي ذلك مرفوعًا إلى النبي ﷺ. إلى أن قال: يحور الجمع أيضًا للطباخ، والخبز، ونحوهما، ممن يخشى فساد ماله.

(٥) **الجمع للحاجة:** قال النووي في «شرح مسلم»: ذهب جماعة من الأئمة، إلى جواز الجمع في

الحصر : للحاجة ، من يتحده عدة . وهو قول ابن سيرين ، وأشهب ، من أصحاب مالك ، وحكه الخطابي ، عن الثعلبي ، وأشعري ، كبير ، من أصحاب الشافعي ، وعن أبي إسحاق البرمكي ، وعن جماعة من أصحاب الحديث ، واحتاره ابن المنذر . ويؤيده ، طاهر قون ابن عدس . أراد ألا يجرح أمته . فنه بعنه بمرض ، ولا عبره . انتهى . وحديث ابن عباس ، الذي يشير إليه ، ما رواه مسلم عنه . قال : جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء بالمدينة ، في غير خوف . ولا مضر . قيل لاس عباس : ما أراد بذلك ؟ قال . أراد ألا يجرح أمته . [مسلم (٧٠٥) (٥٠)] . وروى البخاري ، ومسلم عنه ، أن النبي ﷺ صلى بالمدينة سبعا .<sup>(١)</sup> وتمايلاً ؛ الظهر والعصر . والمغرب والعشاء . [البخاري (٥٤٣) ومسلم (٧٠٧) (٥٦)] ، وعبد مسلم ، عن عبد الله بن شقيق ، قال : حطبتنا ابن عباس يوماً ، بعد العصر ، حتى غربت الشمس . وبدت النجوم ، وجعل الناس يقولون : الصلاة الصلاة . قال : فحاه رجل من بني تيم ، لم يفتقر ولا ينتني : الصلاة الصلاة . فقال ابن عباس : أتعلمني بالسنة . لا أتم لك ! ثم قال : رأيت رسول الله ﷺ جمع بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء . قال عبد الله بن شقيق : فحك في صدري من ذلك شيء . فتيت أبا هريرة ، فسأته ؟ فصدق مقالته . [مسلم (٧٠٦) (٥٧)] .

### فائدة

قال في «المغني» : وإذا أتم الصلاتين في وقت لأولى ، ثم رآه العذر بعد فراغه منهما ، قبل دخول وقت الثانية . أجرأته ، ولم تلمه الثانية في وقتها ؛ لأن الصلاة وقعت صحيحةً محزنةً عما في ذمته . ورئت ذمته منها ، فنه تستغل اذمة بها بعد ذلك ، ولأنه أدى فرضه حال العذر . فنه يبطل بزواله بعد ذلك . كالتيمم إذا وجد الماء بعد فرغه من الصلاة .

### الصلاة في السفينة ، والقاطرة ، والطائرة

تصح الصلاة في السفينة ، والقاطرة ، بدون كراهة . حسبما تبين للمصنف : فعن ابن عمر ، قال : سئل النبي ﷺ عن الصلاة في السفينة ؟ قال : «صل فيها قائماً ، إلا أن تحاف العرق» . رواه الدارقطني ، وأحاكمه وقال : على شرط الشيخين ، [الدارقطني (٢٩٥ / ١) وأحاكمه (٢٧٥ / ١)] ، وعن عبد الله بن أبي عتبة ، قال : صحبت حابر بن عبد الله . وأبا سعيد الخدري ، وأنا هريرة في سفينة ، فصبوا قياماً في جماعة . أمهم بعضهم . وهم يقدرون على الجهد<sup>(٢)</sup> . رواه سعيد بن منصور . [أظهري في نيل الأوطار برقم (١١٥٤)] .

### ادعية السفر

يستحب للمسافر ، أن يقول إذا خرج من بيته : سم الله ، توكلت على الله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

(٢) حد الشافعي

(١) أي سبعا جمعاً ، ولم يجمع كما في رواية بخاري

اللهم إني أعوذ بك أن أضلّ أو أُضِلَّ ، أو أزلَّ أو أُزَلَّ ، أو أُصلِّه أو أُصلِّه ، أو أُجْهَلَ أو يُجْهَلَ عليَّ . ثم يتخير من الأدعية المأثورة ما يشاء ، وهما بعضهما .

١- عن علي بن ربيعة، قال: رأيت علياً عليه السلام أتى بديهة؛ ليركبها، فلما وضع رجله في الركب، قال: بسم الله. فما استوى عليها، قال: الحمد لله، **سُبْحَنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِبِينَ** ﴿١٣﴾ **وَأَنَّا إِلَىٰ رَبِّهِ لَمُقْتِلُونَ** ﴿١٤﴾ <sup>(١)</sup> [لحرف ١٣، ١٤]. ثم حمد الله ثلاثاً، وكرر ثلاثاً، ثم قال: سبحانك، لا إله إلا أنت، قد ظلمت نفسي فاعفر لي، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت. ثم ضحك، فقالت: ثم ضحكت يا أمير المؤمنين؟ قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل مثل ما فعلت، ثم ضحك. فقالت: ثم ضحكت يا رسول الله؟ قال: «يغضب الرب من عبده، إذا قال: رت اغفر لي». ويقول: عدم عبدي أنه لا يغفر الذنوب عيري». رواه أحمد، وابن حبان، والحاكم، وقال: صحيح على شرط مسلم. [أبو داود (٢٦٠٢) وإسمرمزي (٣٤٤٦) وأحمد (٩٧/١) وابن حبان (٢٦٩٨) والحاكم (٩٩/٢)].

٢- وعن الأُرْدِيِّ، أن ابن عمر علمه، أن رسول الله ﷺ كان إذا استوى على بعيره، خارجاً إلى سفر، كبر ثلاثاً، ثم قال: ﴿سُخِّرَ لِي سَحَرٌ لَهَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِبِينَ﴾ (١٣) وَأَنَا إِلَى رَبِّ لَمَقْبُولُونَ ﴿١٤﴾، اللهم إنا نسألك في سفرنا هذا البر والتقوى، ومن العمل ما ترضى، انهم هؤل علينا سفرنا هذا، واطو عنا نَعْدَهُ، اللهم أنت الصاحب في السفر، والحليقة في الأهل، انهم إني أعود بك من وعثاء السفر، وكآبة المنقلب، (٣) وسوء المنظر، في الأهل والأمال. (٤) وإذا رجعت، قاهن، وراد فيهن: «أيون، تائون، عابدون، لربنا حامدون». أخرجه أحمد، ومسلم. [مسلم (١٣٤٢) وأحمد (١٥٠/٢)].

٣- وعن ابن عباس: كان النبي ﷺ إذا أراد أن يرحل إلى سفر، قال: «اللهم أنت الصاحب في السفر، وخليفة في الأهل، اللهم إني أعوذ بك من الضَّيْبة<sup>(٥)</sup> في السفر، والكنأة في المنقلب، اللهم اطلِّ لنا الأرض، وهوِّن علينا السفر». وإذا أراد أن يرحل، قال: «يُؤن، تأبُون، عاندون، لربنا حامدون». وإذا دخل على أهله، قال: «تَوَّ تَوَّ<sup>(٦)</sup> لربنا أُوْنَا، لَا يُعَادِرُ عَلَيْنَا حَوَّيَا». رواه أحمد، والطبراني، وابن زبارة بسند رجاله رجال الصحيح. [أحمد (٢٥٦/١) ولطبري في الكبير (١١٧٣٥) والأوسط (١٥٥١) وإسار (٣١٢٧) وفي المجموع (١٢٩/١٠)].

٤- وعن عبد الله بن مرجس: كان النبي ﷺ إذا حرح في سفر، قال: «الله إني أعودك من وعاء السفر، وكتابة المنقلب، والخور بعد الكور»<sup>(٧)</sup> ودعوة المظلوم، وسوء المنظر، في المال والأهل». وإذا رحع، قال متبها، إلا أنه يقول: «سوء المنظر، في لأهل والمال». فيبدأ بالأهل. رواه أحمد، ومسلم. [مسلم (١٣٤٣) وأحمد (٨٢/٥)].

(۱) دم کا ہ مفرس<sup>۴</sup> مطیقین قہرہ

(٣) وكالة مستقب، عموده أي لخير من عبد الرحيم

(٥) لئلا يرفقوا بدين لا كفاة لهم ، أي عودت من صحتهم في السفر

(٦) تَوَنُّ مَصْدَر، اب، هُوَ تَأْ مَصْدَر اب وَهْمَ مَعْنَى رَجَعَ وَحَوَّ اُنْدَب.

(٧) واخبر بعد كور أي أعود بك من قصد بعد صلاح

(۶) : عناء سفر مشقة

(۴) مرصعہ مثلاً



٥- وعن ابن عمر: كان رسول الله ﷺ إذا عزا، أو سافر، فأدركه الليل، قال: «يا أرض، ربي وربك الله، أعوذُ بالله من شرِّك، وشرِّ ما فيك، وشرِّ ما خُلِقَ فيك، وشرِّ ما دُتَّ عليك، أعوذُ بالله من شرِّ كل أسيد وأسود<sup>(١)</sup>»، وحية وعقرب، ومن شرِّ ساكن البلد، ومن شرِّ والد وما ولد». رواه أحمد، وأبو داود. [أبو داود (٢٦٠٣) وأحمد (١٣٢/٢)].

٦- وعن خولة بنت حكيم الشلمية، أن النبي ﷺ قال: «مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا، ثُمَّ قَالَ: أعوذُ بكلمات الله التامات كلها، مِنْ شَرِّ مَا خُلِقَ. لَمْ يَصْرْهُ شَيْءٌ، حَتَّى يَرْتَحِلَ مِنْ مَنْزِلِهِ ذَلِكَ». رواه الجماعة، إلا البخاري، وأبو داود. [مسلم (٢٧٠٨) والترمذي (٣٤٣٧) وابن ماجه (٣٥٤٧) وأحمد (٣٧٧/٦)].

٧- وعن عطاء بن أبي مروان، عن أبيه، أن كعبًا حلف له، بالذي فلقَ البحر لموسى، أن صهيبتا حدثه، أن النبي ﷺ لم يَزِرْ قرية يريد دخولها، إلا قال حين يراها: «اللهم ربَّ السموات السبع وما أظللن، وربَّ الأرضين السبع وما أظللن، وربَّ الشياطين وما أضللن، وربَّ الرياح وما دزين، أسألك خيرَ هذه القرية، وخير أهلها، وخير ما فيها، ونعوذ بك من شرِّها، وشرِّ أهلها، وشرِّ ما فيها». رواه النسائي، وابن حبان، والحاكم وصحَّحه. [النسائي في اليوم والليلة (٥٤٤) والحاكم (٤٤٦/١) وابن حبان (٢٧٠٩)].

٨- وعن ابن عمر، قال: كنا نساfer مع رسول الله ﷺ، فإذا رأى قرية يريد أن يدخلها، قال: «اللهم بارك لنا فيها - ثلاث مرات - اللهم ارزقنا جناها، وحبِّبنا إلى أهلها، وحبب صالحي أهلها إلينا». رواه الطبراني، في «الأوسط» بسند جيد. [الطبراني في الأوسط (٤٧٥٢)].

٩- وعن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أشرف على أرض، يريد دخولها، قال: «اللهم إني أسألك من خير هذه، وخير ما جمعت فيها، وأعوذ بك من شرِّها وشرِّ ما جمعت فيها، اللهم ارزقنا جناها،<sup>(٢)</sup> وأعدنا من وبائها، وحبِّبنا إلى أهلها، وحبب صالحي أهلها إلينا». رواه ابن السني. [ابن السني في عمل اليوم والليلة (٥٢٧)].

١٠- وعن أبي هريرة، أن النبي ﷺ إذا كان في سفر، وأسحر، يقول: «سَمِعَ سَامِعٌ»،<sup>(٣)</sup> بحمد الله، وحسن بلائه علينا، ربنا صاحبنا وأفضل عينا، عائذًا بالله من النار<sup>(٤)</sup>. رواه مسلم. [مسلم (٢٧١٨)].

## الجمعة

(١) فضل يوم الجمعة: ورد أن يوم الجمعة خير أيام الأسبوع؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة؛ فيه خُلِقَ آدم عليه السلام وفيه أُدْخِلَ الجنة، وفيه أُخْرِجَ منها، ولا تقوم الساعة، إلا في يوم الجمعة». رواه مسلم، وأبو داود، والنسائي، والترمذي وصحَّحه، مسلم.

(١) الأسود: العظيم من الحيات.  
(٢) اللهم ارزقنا جناها: أي ما يحتجى منها من ثمار.  
(٣) سمع سامع بحمد الله وحسن بلائه علينا: أي شهد شاهد لنا بحمدنا لله وحمدنا لعمته وحسن فضله علينا. والبلاء: الواسعة.  
(٤) هذا دعاء الله أن يكون صاحبنا وأفضل عينا لنا من النار وأسيابها.

(٨٥٤) وأبو داود (١٠٤٦) وترمذي (٤٨٨) و (٤٩٩) والنسائي (٨٩ / ٣ - ٩٠) ، وعن أبي لبابة البصري رحمه الله أن رسول الله ﷺ قال : «سيد الأيام يوم الجمعة ، وأعظمها عند الله - تعالى - وأعظم عند الله - تعالى - من يوم الفطر ، ويوم الأضحى ، وفيه خمس خلال ؛ خلق الله ﷻ في آدم ﷺ وأهبط الله - تعالى - فيه آدم إلى الأرض ، وفيه توفى الله - تعالى - آدم ، وفيه ساعة لا يسأل العبد فيها شيئاً إلا آتاه الله - تعالى - إياه ما لم يسأل حراماً ، وفيه تقوم الساعة ، ما من ملك مقرب ، ولا سماء ، ولا أرض ، ولا رياح ، ولا حبال ، ولا بحر ، إلا هزّ يُشْفِقَنَّ من يوم الجمعة» . رواه أحمد ، وابن ماجه ، قال العراقي : إسناده حسن . [ابن ماجه (١٠٨٤) وأحمد (٤٣٠ / ٣)] .

(٢) الدعاء فيه : ينهي الاجتهاد في الدعاء ، عند آخر ساعة من يوم الجمعة ؛ فعن عبد الله بن سلام رحمه الله قال : قلت ، ورسول الله ﷺ جالس : إنا لنجد في كتاب الله - تعالى - في يوم الجمعة ساعة ، لا يوافقها عبد مؤمن يصلي ، يسأل الله ﷻ فيه شيئاً ، إلا قضى له حاجته . قال عبد الله : فأشار إليّ رسول الله ﷺ : «أو بعض ساعة» . فقلت : صدقت ، أو بعض ساعة . قلت : أي ساعة هي ؟ قال : «آخر ساعة من ساعات النهار» . قلت : إنها ليست ساعة صلاة ، قال : «بلى ، إن العبد المؤمن إذا صلى ، ثم جلس ، لا يجلسه إلا الصلاة ، فهو في صلاة» . رواه ابن ماجه . [ابن ماجه (١١٣٩) وعن أبي سعيد ، وأبي هريرة - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : «إن في الجمعة ساعة ، لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله ﷻ فيها خيراً ، إلا أعطاه إياه ، وهي بعد العصر» . رواه أحمد . [أحمد (٦٥ / ٣)] . قال العراقي : صحيح . وعن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ ، قال : «يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة ، منها ساعة لا يوجد عبد مسلم يسأل الله - تعالى - شيئاً ، إلا آتاه إياه ، والتمسوها آخر ساعة بعد العصر» . رواه النسائي ، وأبو داود ، والحاكم في «المستدرک» ، وقال : صحيح على شرط مسلم . وحسن الحافظ إسناده في «الفتح» . [أبو داود (١٠٤٨) والنسائي (٩٩ / ٣ - ١٠٠) والحاكم (٢٧٩ / ١)] . وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن رضي الله عنه أن ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ اجتمعوا ، فتذاكروا الساعة التي في يوم الجمعة ، ففترقوا ، ولم يختلفوا أنها آخر ساعة من يوم الجمعة . رواه سعيد في «سننه» ، وصححه الحافظ في «الفتح» . [انظر نيل الأوطار الحديث (١٣٠٤)] . وقال أحمد بن حنبل : أكثر الأحاديث في الساعة ، التي يُرجى فيها إجابة الدعاء ، أنها بعد صلاة العصر ، ويرجى بعد زوال الشمس . وأما حديث مسلم ، وأبي داود ، عن أبي موسى رضي الله عنه أنه سمع النبي ﷺ يقول في ساعة الجمعة : «هي ما بين أن يجلس الإمام - يعني على المنبر - إلى أن تُقضى الصلاة» . [مسلم (٨٥٣) وأبو داود (١٠٤٩)] . فقد أُعِلَّ بالاضطرار ، والانقطاع .

(٣) استحباب كثرة الصلاة والسلام على الرسول ﷺ ليلة الجمعة ، ويومها : فعن أوس بن أوس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «من أفضل أيامكم يوم الجمعة ؛ فيه خلق آدم ، وفيه قبض ، وفيه النفخة ، وفيه الصعقة ، فأكثروا عليّ من الصلاة فيه ؛ فإن صلاتكم معروضة عليّ» . قالوا : يا رسول الله ، وكيف تُعرض عليك صلاتنا ، وقد أُرمت؟<sup>(١)</sup> فقال : «إن الله ﷻ حرّم على الأرض ، أن تأكل أجساد الأنبياء» .

(١) وقد أُرمت أي بليت .

رواه الحمسة ، لا الترمذي . (أبو داود (١٠٤٧) ونسائي (٩٢٠٩١ / ٣) وابن ماجة (١٠٨٥) وأحمد (٨ / ٤) . قال ابن قتيبة يستحب كثرة الصلاة على النبي ﷺ . في يوم الجمعة ، وليلته ؛ لقوله : «أكثرُوا من الصلاة عليَّ يوم الجمعة ، و ليلة الجمعة» . [الشافعي (١٧٢ / ١) والبيهقي (٢٤٩ / ٣) . ورسول الله ﷺ سيد الأيام ، ويوم الجمعة سيد الأيام ، فلصلاة عليه في هذا اليوم مزية ليست لغيره ، مع حكمية أخرى . وهي أن كلَّ حبيبٍ نالته أُمته . في الدنيا والآخرة ، فيها نالته على يده ، فجمع الله لأُمته بين حبري الدنيا والآخرة ، فأعظم كرامةً تحصل لهم . فإِذَا تحصل يوم الجمعة ؛ فإن فيه نعمتهم إلى سائرهم وقصورهم في الجنة ، وهو يوم أُمزيد لهم ، إذا دخلوا الجنة ، وهو يوم عيدٍ لهم في الدنيا ، ويوم يسعفهم الله - تعالى - بطبائهم وحوادثهم ، ولا يرد سائلهم ، وهذا كله إنما عرفوه ، وحصل لهم ؛ بسببه ، وعلى يده ، فَمِنْ شكره وحمده ، وداء القبيح من حقِّه ﷺ ، أن يكثرُوا من الصلاة عليه في هذا اليوم وليلته .

(٤) استحبابُ قراءةِ سورةِ الكهفِ يومَ الجمعة ، وليلته : فعن أبي سعيد الخدري ، أن النبي ﷺ قال : «من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة ، أضء له النور ما بين الجمعتين» . رواه النسائي ، والبيهقي ، والحاكم . [النسائي في عمل اليوم والليلة (٩٥٢ - ٩٥٤) والبيهقي في الكبرى (٢٤٩ / ٣) والحاكم (٣٦٨ / ٢) . وعن ابن عمر ، أن النبي ﷺ قال : «من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة ، سطع له نورٌ من تحت قدمه ، إلى عنان السماء ، يضيء له يوم القيامة ، وغُفر له ما بين الجمعتين» . رواه ابن مردويه بسند لا بأس به . [رواه ابن مردويه كما في السعة في خصائص يوم الجمعة رقم (٨٨) وكنز العمال (٢٦٠٥) .

**كراهةُ رفعِ الصوتِ بها في المساجد :** أصدر الشيخ محمد عبده فتوى ، جاء فيها : وقراءة سورة الكهف يوم الجمعة ، جاء في عبارة «الأشباه» عند تعداد المكروهات ما نصّه : ويكره إفراده بالصوم ،<sup>(١)</sup> وإفراده ليلته بالقيام ، وقراءة الكهف فيه خصوصاً ، وهي لا تقرأ إلا بالتلحين ، وأهل المسجد يلغون ، ويتحدثون ، ولا ينصتون ، ثم إن القارئ كثيراً ما يشوش على المصلين ، فقراءتها على هذا الوجه محظورة .

(٥) الغسلُ ، والتجملُ ، والسواكُ ، والتطيبُ للمجتمعات ، ولا سيما الجمعة : يستحب لكلٌّ من أراد حضور صلاة الجمعة ،<sup>(٢)</sup> أو مجمع من مجامع الناس ؛ سواء كان رجلاً أو امرأة ، أو كان كبيراً أو صغيراً ، مقيماً أو مسافراً ، أن يكون على أحسن حالٍ من النظافة والزينة ، فيغتسل ، ويلبس أحسن الثياب ، ويتطيب بالطيب ، ويتنظف بالسواك ، وقد جاء في ذلك :

- ١ . عن أبي سعيد رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : «على كلِّ مُسلمٍ الغسل يوم الجمعة ، ويلبس من صالح ثيابه ، وإن كان له طيب ، من مائه» . رواه أحمد ، والشيخان . [البحاري (٧٨٩) ومسلم (٨٤٦) وأحمد (٣ / ٦٥) .
- ٢ - وعن ابن سلام رضي الله عنه أنه سمع أبا عبد الله يقول على منبر يوم الجمعة : «ما على أحدكم ، لو اشترى

(١) ويكره إفراده بالصوم : يعني يوم الجمعة  
(٢) أم من لم يرد حضور فلا يلبس أحسن لباسه : حديث من عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال «من أتى الجمعة من رجال ونساء فليغتسل ، ومن لم يأتها فليست عليه غسل من رجال ونساء» قال النووي . رواه البيهقي بعد بعض بإسناد صحيح

تؤتيه ليوم الجمعة، سوى تولى مهسه<sup>(١)</sup>. روه أبو داود، وابن ماجه. [أبو داود (١٠٧٨) وابن ماجه (١٠٩٥)].

٣- وعن سمان بن عمار رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «لا يغتسل رجل يوم الجمعة، ويتنهد ما استطاع من طهر، ويتنهد<sup>(٢)</sup> من دمه، أو يمس من صلبه، ثم يروح إلى المسجد، ولا يفرق بين اثنين، ثم يصلي ما كتب له، ثم ينصت للإمام إذا تكلم، إلا غفر له من الجمعة إلى الجمعة الأخرى». روه أحمد، والبخاري. [البخاري (٣٨٣) وأحمد (٤٣٨/٥)]. وكان أبو هريرة يقول: وثلاثة أيام ريادة، إن الله جعل الحسنه بعشرة أمثالها، وغفران الذنوب خاص بالصفاة؛ لما رواه ابن ماجه، عن أبي هريرة: «ما لم يغسل الكبائر». [ابن ماجه (١٠٩٧)].

٤- وعند أحمد بسند صحيح، أن النبي ﷺ قال: «حق على كل مسلم لغسل، ونظف، والسواك يوم الجمعة». [أحمد (٣٦٣/٥)].

٥- وعند الطبراني، في الأوسط، والكبير، بسند رجاله ثقات، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال في جمعة من الجمع: «يا معشر المسلمين، هذ يوم جمعه لله لكم عيداً، فغسلوا، وعديكم بالسواك». [ذكره الهيثمي في المجمع (١٧٣-١٧٢/٢) وعزاه للطبراني في الصغير والأوسط].

(٦) التذكير إلى الجمعة: يندب لتكبير إلى صلاة الجمعة لغير الإمام؛ قال عقمه: خرجت مع عبد الله بن مسعود إلى الجمعة، فوجد ثلاثة قد سبقوه، فقال: رابع أربعة، وما رابع أربعة من الله ببعيد؛ إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الناس يجلسون يوم لقيامة عني قدر ترواحهم إلى الجمعة؛ الأول، ثم الثاني، ثم الثالث، ثم الرابع، وما رابع أربعة من الله ببعيد». رواه ابن ماجه، وحسنه المنذري. [ابن ماجه (١٠٩٤) والمنذري في الترغيب والترهيب (١٠٥٦)]، وعن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة<sup>(٣)</sup>، ثم راح، فكأنما قرب بدنة<sup>(٤)</sup>، ومن راح في الساعة الثانية، فكأنما قرب بقرة، ومن راح في الساعة الثالثة، فكأنما قرب كبشاً أقرن<sup>(٥)</sup>، ومن راح في الساعة الرابعة، فكأنما قرب دجاجة، ومن راح في الساعة الخامسة، فكأنما قرب بيضة، فإذا خرج الإمام، حضرت الملائكة يستمعون الذكر». رواه جماعة، إلا ابن ماجه. [البخاري (٨٨١) ومسلم (٨٥٠) وأبو داود (٣٥١) والترمذي (٤٦٠) والنسائي (٣/٩٨) وأحمد (٤٦٠/٢)]. وذهب الشافعي، وجماعة من العلماء، إلى أن هذه الساعات هي ساعات لنهار، مدبو إلى الزواجر من أول النهار<sup>(٦)</sup>، وذهب مالك، إلى أنها أجزاء ساعة واحدة، قبل الزوال وعنده، وقال قوم: هي أجزاء ساعة قبل الزوال. وقال ابن رشد: وهو لأصهر: يوحوب لسعي بعد الزوال.

(١) مهنة. احدة. روى البيهقي عن حابر أنه كان سبي ﷺ برد يسه في عيدي الجمعة. وفي حديث منحب تخصيص يوم خمسة مئوس غير مئوس سائر الأيام.

(٢) من شعث شعر وبشر.

(٣) غسل حدة أي كعس حدة.

(٤) فكأنما قربت كبشاً قرناً.

(٥) فقة.

(٦) مدبو أي روج من أول نهار أي من صوع محر.

(٧) **تخطي الرقاب** : حكى الترمذي عن أهل العلم ، أنهم كرهوا تخطي الرقاب يوم الجمعة ، وشددوا في ذلك ، فعن عبد الله بن بسر رضي الله عنه قال : جاء رجلٌ يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة ، والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : «اجلس ؛ فقد آذيت ، وآثمت» <sup>(١)</sup> . رواه أبو داود ، والنسائي ، وأحمد ، وصححه ابن خزيمة ، وغيره . [أبو داود (١١١٨) والنسائي (١٠٣ / ٣) وأحمد (١٩٠ / ٤) وابن خزيمة (١٨١١)] . ويستثنى من ذلك الإمام ، أو من كان بين يديه فرجة لا يصل إليها ، إلا بالتخطي ، ومن يريد الرجوع إلى موضعه الذي قام منه ؛ لضرورة ، بشرط أن يتجنب أذى الناس ؛ فعن عقبة بن الحارث رضي الله عنه قال : صليت وراء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة العصر ، ثم قام مسرعاً ، فتخطى رقاب الناس إلى بعض حجر نسائه ، ففرغ الناس من سرعته ، فخرج عليهم ، فرأى أنهم قد عجبوا من سرعته ، فقال : «ذكرت شيئاً من تير» <sup>(٢)</sup> كان عندنا ، فكرهت أن يحبسني ، فأمرت بقسمته . رواه البخاري ، والنسائي . [البخاري (٨٥١) والنسائي (٨٤ / ٣)] .

(٨) **مشروعية التفل قبلها** : يسن التفل قبل الجمعة ، ما لم يخرج الإمام ، فيكف عنه بعد خروجه ، إلا تحية المسجد ؛ فإنها تصلى أثناء الخطبة مع تخفيفها ، إلا إذا دخل في أواخر الخطبة ، بحيث ضاق عنها الوقت ، فإنها لا تصلى :

١- فعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه كان يطيل الصلاة قبل الجمعة ، ويصلي بعدها ركعتين ، ويحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك . رواه أبو داود . [أبو داود (١١٣٠)] .

٢- وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «من اغتسل يوم الجمعة ، ثم أتى الجمعة ، فصلّى ما قدر له ، ثم أنصت ، حتى يفرغ الإمام من خطبته ، ثم يصلي معه ، غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى ، وفضل ثلاثة أيام» . رواه مسلم . [مسلم (٨٥٧)] .

٣- وعن جابر رضي الله عنه قال : دخل رجلٌ يوم الجمعة ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب ، فقال : «صليت؟» قال : لا . قال : «فصل ركعتين» . رواه الجماعة . [البخاري (٩٣٠) ومسلم (٨٧٥)] ، وفي رواية : «إذا جاء أحدكم يوم الجمعة ، والإمام يخطب ، فليركع ركعتين ، وليتجوّز فيهما» . رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود . وفي رواية : «إذا جاء أحدكم يوم الجمعة ، وقد خرج الإمام ، فليصل ركعتين» . متفق عليه . [البخاري (٩٣٠) ومسلم (٨٧٥) وأبو داود (١١١٥) والترمذي (٥١٠) وابن ماجه (١١١٢)] .

(٩) **تحول من غلبه النعاس عن مكانه** : يُندب ، لمن بالمسجد ، أن يتحول عن مكانه إلى مكان آخر ، إذا غلبه النعاس ؛ لأن الحركة قد تذهب بالنعاس ، وتكون باعثاً على اليقظة ، ويستوى في ذلك يوم الجمعة وغيره ؛ فعن ابن عمر ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «إذا بعس أحدكم ، وهو في المسجد ، فليتحول من مجلسه ذلك إلى غيره» . رواه أحمد ، وأبو داود ، والبيهقي ، والترمذي ، وقال : حديث حسنٌ صحيح . [أبو داود (١١١٩) والترمذي (٥٢٦) وأحمد (٢٢ / ٢) والبيهقي في الكبرى (٢٣٧ / ٣)] .

أجمع العلماء على أن صلاة الجمعة فرض عين ، وأنها ركعتان ؛ لقول الله تعالى : ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (١) [الجمعة : ٩] .

١- ولما رواه البخاري ، ومسلم ، عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : «نحن الآخرون» (٢) السابقون يوم القيامة ، بيد (٣) أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا ، وأوتيناهم من بعدهم ، ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم (٤) ، فاختلّفوا فيه ، فهدانا الله ، فالتاس لنا فيه تبع ؛ اليهود غداً ، والنصارى بعد غدٍ» (٥) . [البخاري (٢٣٨) ومسلم (٨٥٥)] .

٢- وعن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لقوم ، يتخلفون عن الجمعة : «لقد هممت ، أن أمر رجلاً يُصلي بالناس ، ثم أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة يئوئهم» . رواه أحمد ، ومسلم . [مسلم (٦٥٢) وأحمد (٤٠٢ / ١)] .

٣- وعن أبي هريرة ، وابن عمر ، أنهما سمعا النبي ﷺ يقول ، على أعواد منبره : «لَيَسْتَهَيِّنَ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ» (٦) أو لَيَحْتَمِلَنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ، ثُمَّ لَيَكُونُنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ» . رواه مسلم ، ورواه أحمد ، والنسائي ، من حديث ابن عمر ، وابن عباس . [مسلم (٥٦٨) والنسائي (٨٨ / ٣) وأحمد (٨٢ / ٢)] .

٤- وعن أبي الجعد الضمري ، وله صحبة ، أن رسول الله ﷺ قال : «من ترك ثلاث جمع ، تهاوناً ، طبع الله على قلبه» . رواه الخمسة ، [أبو داود (١٠٥) والترمذي (٥٠٠) والنسائي (٨٨ / ٣) وابن ماجه (١١٢٥) وأحمد (٤٢٤ / ٣)] . ولأحمد ، وابن ماجه ، من حديث جابر نحوه ، وصححه ابن السكن .

### مَنْ تَجَبَّ عَلَيْهِ ، وَمَنْ لَا تَجَبُّ عَلَيْهِ؟

تجب صلاة الجمعة على المسلم ، الحر ، العاقل ، البالغ ، المقيم ، القادر على السعي إليها ، الخالي من الأعذار المبيحة للتخلف عنها ، وأما من لا تجب عليه ، فهم :

- ١ ، ٢ - المرأة ، والصبي ، وهذا متفق عليه .
- ٣ - المريض ، الذي يشق عليه الذهاب إلى الجمعة ، أو يخاف زيادة المرض ، أو بُطْأُهُ وتأخيرهِ ، ويلحق به من يقوم بتمريضه ، إذا كان لا يمكن الاستغناء عنه ؛ فعن طارق بن شهاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : «الجمعة حق واجب على كل مسلم ، في جماعة ، إلا أربعة ؛ عبد مملوك ، أو امرأة ، أو صبي ،

(١) فاسعوا إلى ذكر الله : امضوا ، وذروا : اتركوا .

(٢) نحن الآخرون : أي زمناً . السابقون : أي الدين يقضى لهم يوم القيامة قبل الخلائق .

(٣) بيد أنهم أوتوا الكتاب : أي انورا والإحليل . (٤) الذي فرض عليهم : أي فرض عليهم تعظيمه .

(٥) اليهود غداً والنصارى بعد غد : أي أن اليهود يعظمون غداً يعني يوم السبت ، والنصارى بعد غد يعني يعظمون يوم الأحد .

(٦) ودعهم : أي تركهم . يحتم على قلوبهم : أي يطع على قلوبهم ويحول بينهم وبين الهدى والخير .

أومريضاً. [أبو داود (١٠٦١)] قال سوي بساده صحيح عن سراط البخاري، ومسلم. وقال  
لخافه. صححه غير واحد.

٤- المسافر: وإذا كان نازلاً وقت إقامته، فإن أكثر أهل العلم يرون، أنه لا جمعة عليه؛ لأن النبي ﷺ  
كان يسافر، فلا يصلي الجمعة في سفره، وكان في حجة الوداع بعرفة، يوم الجمعة، فصلى الظهر والعصر  
جمع تقديم، ولم يصل جمعة، وكذلك فعل خلفاء، وغيرهم.

٥ و ٦- المدين الممسر: الذي يخاف الحبس، والمختفي من الحاكم الظالم؛ فعن ابن عباس - رضي  
الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: «من سمع النداء، فلم يجبه، فلا صلاة له، إلا من عذر».   
قالوا: يا رسول الله، وم العذر؟ قال: «خوف، أو مرض». رواه أبو داود بإسناد صحيح. [أبو داود  
(٥٥١) وابن ماجه (٧٩٣)].

٧- كل معذور مرخص له في ترك الجماعة؛ كعذر المطر، والوحل. ويرد، ونحو ذلك؛ فعن ابن  
عباس، أنه قال لمؤذنه في يوم مطير: إذا قلت: أشهد أن محمداً رسول الله. فلا تقل: حي على الصلاة.  
قل: صلو في بيوتكم. فكأن الناس استنكروا، فقال: فعله من هو خير مني، إن الجمعة عزمة، وإنني  
كرهت أن أخرجكم، فتمشون في الطين والدحض<sup>(١)</sup>. وعن أبي مبيح، عن أبيه، أنه شهد النبي ﷺ في  
يوم جمعة، وأصابهم مطر، لم تبتل أسفل بعالمهم، فأمرهم أن يصلوا في رحابهم. رواه أبو داود، وابن  
ماجه. [أبو داود (١٠٦٦) وابن ماجه (٩٣٩)]. وكل هؤلاء لا جمعة عليهم، وإنما يجب عليهم، أن يصلوا  
الظهر، ومن صلى منهم الجمعة، صحت منه، وسقطت عنه فريضة الظهر<sup>(٢)</sup>، وكنت النساء تحضر  
استسجد على عهد رسول الله ﷺ، وتصلي معه الجمعة.

### وقتها

ذهب جمهور من أصحابه، والتابعين إلى أن وقت جمعة هو وقت الظهر؛ رواه أحمد، والبخاري،  
وأبو داود، والترمذي، والبيهقي، عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يصلي الجمعة، إذا مالت الشمس.  
[البخاري (٩٠٤) وأبو داود (١٠٨٤) والترمذي (٥٠٣) وأحمد (٢١٩ / ٣)]. وعند أحمد، ومسلم، أن سلمة  
ابن الأكوع، قال: كنا نصلي مع رسول الله ﷺ الجمعة، إذا زالت الشمس، ثم يرجع، نلتبّع الفيل<sup>(٣)</sup>.  
[البخاري (٤١٦٨) ومسلم (٨٦٠) وأحمد (٤٦ / ٤)]. وقال البخاري: وقت الجمعة إذا زالت الشمس.  
وكذلك يروى عن عمر، وعن عبي، وأنعم بن بشير، وعمر بن حريث رضي الله عنهم وقال الشافعي: صلى  
نبي ﷺ، وأبو بكر، وعمر، وعثمان، والأئمة بعدهم كل جمعة بعد الزوال.

(١) - جمعة عزمة أي فريضة، وجب على كل من حضر.

(٢) - صلاة ظهر من صلى جمعة، فهو لا يجوز نقضه لأن جمعة بدل صلاة. فهي تقوى بعبادة الله له بقرض عيب ست صورت، ومن  
حضر صلاة جمعة يوم من غير أن كان لا على كتاب ولا على سنة ولا عن أحد من الأئمة.

(٣) - أي، من صلى.

ودهب الخامة ، وإسحاق ، إلى أن وقت الجمعة من أول وقت صلاة العيد ، إلى آخر وقت الظهر ؛ مستندين مما رواه أحمد ، ومسلم ، والنسائي ، عن حابر ، قال كان رسول الله ﷺ يُصلي الجمعة ، ثم يذهب إلى جمالها ، فريحتها ، حين تروى الشمس . [مسلم (٨٥٨) والنسائي (١٠٠ / ٣) وأحمد (٣٣١ / ٣)] . وفي هذا تصريح ، بأنهم صلوا قبل زوال الشمس ، واستندوا أيضًا بحديث عبد الله بن سيدان السلمي رحمه الله قال : شهدت الجمعة مع أبي بكر ، فكانت خطبته وصلاته قبل نصف النهار ، ثم شهدتها مع عمر ، فكانت صلاته وخطبته ، إلى أن أقول : انتصف النهار . ثم شهدتها مع عثمان ، فكانت صلاته وخطبته ، إلى أن أقول : زوال النهار . فما رأيت أحدًا عاب ذلك ، ولا أنكره . رواه الدارقطني ، [الدارقطني (١٧ / ٢)] ، والإمام أحمد في رواية أنه عبد الله ، واحتج به ، وقال : وكذلك روي عن ابن مسعود ، وحابر ، وسعيد ، ومعاوية ، أنهم صلوا قبل الزوال ، فلم ينكر عليهم . فكان كالأجماع . وأجاب الجمهور ، عن حديث حابر ، بأنه محمول على المبالغة في تعجيل الصلاة ، بعد الزوال من غير إيراد ، أي : انتظار لسكون سدة الحر . وأن الصلاة وإراحة الحمل كانتا تقعان عقب الزوال ، كما أجابوا عن أثر عبد الله بن سيدان ، بأنه ضعيف . قال الحافظ ابن حجر : تابعي كبير ، غير معروف العدالة . وقال ابن عدي : يشبه الجهول . وقال لسحابي : لا يتابع على حديثه . وقد عارضه ما هو أقوى منه ؛ فروى ابن أبي شيبة ، عن سويد بن غفلة ، أنه صلى مع أبي بكر ، وعمر . حين زالت الشمس ، وإسناده قوي .

### العدد الذي تعتقد به الجمعة

لا خلاف بين العلماء في ، أن الجماعة شرط من شروط صحة الجمعة ؛ لحديث طارق بن شهاب ، أن النبي ﷺ قال : «الجمعة حق واجب ، على كل مسلم في جماعة» . [سبق تحريجه] . واختلفوا في العدد ، الذي تعتقد به الجمعة إلى خمسة عشر مذهبًا ، ذكرها الحافظ في «الفتح» ، والرأي الأرجح ، أنها تسع ناشين فأكثر ؛ بقول رسول الله ﷺ : «الأثنان فما فوقهما جماعة» . [إحاكم (٢٣٤ / ٤)] . قال استوكاني : وقد انعقدت سائر الأصوات بهما بالإجماع ، والجمعة صلاة ، فلا تحتص بحكم يحالف غيرها ، إلا بدليل ، ولا دليل على اعتبار عدد فيها . رائد على المعتر في غيرها ، وقد قال عبد الحق : إنه لا يشت في عدد الجمعة حديث . وكذلك قال السيوطي : لم يثبت في شيء من الأحاديث تعيين عدد مخصوص . انتهى .

ومن ذهب إلى هذا ، الطبري ، ودود ، وسخمي ، وابن حزم .

### مكان الجمعة

الجمعة يصح أدائها في المصر ، والقرية ، والمسجد ، وأسية البند ، وعصاء التابع لها ، كما يصح أدائها في أكثر من موضع ؛ فقد كتب عمر رضي الله عنه إلى أهل البحرين : أن جمعوا حيثما كنتم . رواه ابن أبي شيبة . [انظر نيل الأوطار (٢ / ٤٩٨ - ٤٩٩)] . وقال أحمد : إسناده جيد . وهذا يشمل المدن والقرى . وقال ابن عباس : إن أول جمعة جمعت في الإسلام ، بعد جمعة جمعت في مسجد رسول الله ﷺ



بالمدينة، لُجُمَةُ حُجُمَت بجواثي - قرية من قرى البحرين. رواه البحاري، وأبو داود. [سحري (٨٩٢)،  
أبو داود (١٠٦١)]، وعن الليث بن سعد، أن أهل مصر، وسواحلها كانوا يجتمعون على عهد عمر،  
وعثمان بأمرهما، وفيها رجال من الصحابة [مصر من (أوصر ٢) (٤٩٩)]، وعن ابن عمر، أنه كان يرى  
أهل المياه بين مكة والمدينة يجتمعون، فلا يعتب عليهم. رواه عبد الرزاق، بسند صحيح. [من (أوصر ٢) (٤٩٩)].

### مناقشة الشروط التي اشترطها الفقهاء

تقدم الكلام على أن شروط وجوب الجمعة؛ الذكورة، والحرية، والصحة، والإقامة، وعدم العذر  
الموجب للتخلف عنها، كما تقدم، أن الجماعة شرط لصحتها، هذا هو القدر الذي جاءت به السنة،  
والذي كلفنا الله به.

وأما ما وراء ذلك من الشروط، التي اشترطها بعض الفقهاء، فليس له أصل يرجع إليه، ولا مستند  
يعول عليه، ونكتفي هنا بنقل ما قاله صاحب «الروضة الندية»، قال: هي كسائر الصلوات، لا تخالفها؛  
لكونه لم يأت ما يدل على أنها تخالفها. وفي هذا الكلام إشارة إلى رد ما قيل من، أنه يشترط في وجوبها  
الإمام الأعظم، والمصر الجامع، والعدد المخصوص، فإن هذه الشروط لم يدل عليها دليل يفيد استحبابها،  
فضلاً عن وجوبها، فضلاً عن كونها شروطاً، بل إذا صلى رجلان الجمعة في مكان، لم يكن فيه غيرهما  
جماعة، فقد فعلا ما يجب عليهما، فإن خطب أحدهما، فقد عملا بالشئ، وإن تركا الخطبة، فهي سنة  
فقط، ولولا حديث طارق بن شهاب المقيّد للوجوب على كلّ مسلم، بكونه في جماعة، ومن عدم  
إقامتها في زمنه ﷺ في غير جماعة، لكان فعلها فرادى مجزئاً، كغيرها من الصلوات، وأما ما يروى «من  
أربعة إلى الولاية» فهذا قد صرح أئمة الشأن، بأنه ليس من كلام النبوة، ولا من كلام من كان في عصرها  
من الصحابة، حتى يحتاج إلى بيان معناه، أو تأويله، وإنما هو من كلام الحسن البصري، ومن تأمل فيما  
وقع في هذه العبادة الفاضلة - التي افترضها الله عليهم في الأسبوع، وجعلها شعاراً من شعائر الإسلام،  
وهي صلاة الجمعة - من الأقوال الساقطة، والمذاهب الزائفة، والاجتهادات الداحضة<sup>(١)</sup>، قضى من ذلك  
العجب، فقاتل يقول: الخطبة ركعتين، وإن من فاتته، لم تصح جمعته. وكأنه لم يبلغه ما ورد عن رسول  
الله ﷺ من طرق متعددة، يقوّي بعضها بعضاً، ويشد بعضها عضد بعض: «أن من فاتته ركعة من  
ركعتي الجمعة، فليضيف إليها أخرى. وقد تمت صلاته». [المنهاج (١١٢١)]. ولا بلغه غير هذا الحديث  
من الأدلة. وقائل يقول: لا تتعدّد الجمعة، إلا ثلاثاً مع الإمام. وقائل يقول: بأربعة. وقائل يقول: بسبعة.  
وقائل يقول: تسعة. وقائل يقول: ناشي عشر. وقائل يقول: بعشرين. وقائل يقول: بثلاثين. وقائل  
يقول: لا تتعدّد، إلا بأربعين. وقائل يقول: بحمسين. وقائل يقول: لا تتعدّد، إلا سبعين. وقائل

(١) الداحضة: الباطلة

يقول : فيما بين ذلك . وقائل يقول : بجمع كثير . من غير تقييد ، وقائل يقول : إن الجمعة لا تصح ، إلا في مصر جامع . وحده بعضهم ، بأن يكون الساكنون فيه كذا وكذا ، من الآلاف ، وآخر قال : أن يكون فيه جامع وحمام . وآخر قال : أن يكون فيه كذا وكذا . وآخر قال : إنها لا تجب ، إلا مع الإمام الأعظم ، فإن لم يوجد ، أو كان مختل العدالة بوجه من الوجوه ، لم تجب الجمعة ، ولم تشرع . ونحو هذه الأقوال ، التي ليس عليها أثارة من علم ، ولا يوجد في كتاب الله - تعالى . ولا في سنة رسول الله ﷺ حرف واحد ، يدل على ما ادّعوه من كون هذه الأمور المذكورة شروطاً لصحة الجمعة ، أو فرضاً من فرائضها ، أو ركناً من أركانها ، فيا لله للعجب ! مما يفعل الرأي بأهله ، وما يخرج من رعوسهم من الخزعبلات الشبيهة ، بما يتحدث الناس به في مجامعهم ، وما يخبرونه في أسمارهم من القصص ، والأحاديث الملققة ، وهي عن الشريعة المطهرة بمعزل ، يعرف هذا كل عارف بالكتاب ، والسنة ، وكل متصف بصفة الإنصاف ، وكل من ثبت قدمه ، ولم يتزلزل عن طريق الحق ، بالقليل والقال ، ومن جاء بالغلط ، فغنطه ردّ عليه ، مردود في وجهه ، والحكم بين العباد هو كتاب الله - تعالى وسنة رسوله ﷺ ، كما قال سبحانه : ﴿ فَإِنْ تَرَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ۚ ﴾ [النساء : ٥٩] . ﴿ إِمَّا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾ [النور : ٥١] . ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُ حَتَّى يُحْكُمَكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء : ٦٥] . فهذه الآيات ، ونحوها ، تدل أبلغ دلالة ، وتفيد أعظم فائدة ، أن المرجع مع الاختلاف هو حكم الله ورسوله ، وحكم الله هو كتابه ، وحكم رسوله بعد أن قبضه الله - تعالى - هو سنته ، ليس غير ذلك ، ولم يجعل الله - تعالى - لأحد من العباد ، وإن بلغ في العلم أعلى مبلغ ، وجمع منه ما لا يجمع غيره ، أن يقول في هذه الشريعة بشيء ، لا دليل عليه من كتاب ، ولا سنة ، والمجتهد ، وإن حاءت الرخصة له بالعمل برأيه عند عدم الدليل ، فلا رخصة لغيره ، أن يأخذ بذلك الرأي كائناً من كان ، وإني ، كما علم الله ، لا أراي أكثر التعجب من وقوع مثل هذا ، للمصنّفين وتصديده في كتب الهداية ، وأمر العوام والمقصرين باعتقاده ، والعمل به ، وهو على شفا حُرْف هار ، ولم يختص بمذهب من المذاهب ، ولا بقطر من الأقطار ، ولا بعصر من العصور ، بل تبع فيه الآحر الأول ، كأنه أخذه من أم الكتاب ، وهو حديث خرافة .

وقد كثرت التعيينات في هذه العبادة ، كما سبقت الإشارة إليها ، بلا برهان ، ولا قرآن ، ولا شرع ، ولا عقل .

### خطبة الجمعة

حكمتها : ذهب جمهور أهل العلم إلى وجوب خطبة الجمعة ، واستدلوا على الوجوب ، بما ثبت عنه ﷺ بالأحاديث الصحيحة ثبوتاً مستمراً ، أنه كان يخطب في كل جمعة ، واستدلوا أيضاً بقوله ﷺ : «صلّوا كما رأيتموني أصلي» . [إسحاري (٧٢٤٦) ومسلم (٦٧٤) وأبو داود (٥٨٩) والترمذي

(٢٠٥) والنسائي (٧٧/٢) . وقول الله ﷻ : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ثُودَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ [ الجمعة : ٩ ] . وهذا أمرٌ بالسعي إلى الذكر ، فيكون واجباً ؛ لأنه لا يجب السعي لغير الواجب ، وفسروا الذكر بالخطبة ؛ لاشتمالها عليه . وناقش الشوكاني هذه الأدلة ، فأجاب عن الدليل الأول ، بأن محرد الفعل لا يفيد الوجوب ، وعن الدليل الثاني ، بأنه ليس فيه ، إلا الأمر بإيقاع الصلاة على الصفة ، التي كان يوقعها عليها ، والخطبة ليست بصلاة ، وعن الثالث ، بأن الذكر المأمور بالسعي إليه هو الصلاة ، غاية الأمر ، أنه مترددٌ بينها وبين الخطبة ، وقد وقع الاتفاق على وجوب الصلاة ، والنزاع في وجوب الخطبة ، فلا ينتهض هذا الدليل للوجوب . ثم قال : فالظاهر ما ذهب إليه الحسن البصري ، وداود الظاهري ، والجويني <sup>(١)</sup> من أن الخطبة مندوبة فقط .

استحباب تسليم الإمام ، إذا رقي المنبر ، والتأذين ، إذا جلس عليه ، واستقبال المأمومين له : فعن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان إذا صعد المنبر ، سلم . رواه ابن ماجه ، [ ابن ماجه ( ١١٠٩ ) والبيهقي في الكبرى ( ٣ / ٢٠٤ - ٢٠٥ ) ] . وفي إسناد ابن لهيعة . وهو للأثرم في « سننه » عن الشعبي ، عن النبي ﷺ مرسلًا ، وفي مراسيل عطاء ، وغيره ، أنه رضي الله عنه كان إذا صعد المنبر ، أقبل بوجهه على الناس ، ثم قال : « السلام عليكم » . قال الشعبي : كان أبو بكر ، وعمر يفعلان ذلك . وعن السائب بن يزيد رضي الله عنه قال : النداء يوم الجمعة أوله ، إذا جلس الإمام على المنبر ، على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر ، وعمر ، فمما كان عثمان ، وكثير الناس ، زاد النداء الثالث على الزوراء ، ولم يكن للنبي ﷺ مؤذنٌ ، غير واحد . رواه البخاري ، والنسائي ، وأبو داود . [ البخاري ( ٩١٢ ) وأبو داود ( ١٠٨٧ ) والنسائي ( ٣ / ١٠٠ ) ] . وفي رواية لهم : فمما كانت خلافة عثمان ، وكثروا ، أمر عثمان يوم الجمعة بالأذان الثالث ، وأذن به على الزوراء ، فثبت الأمر على ذلك . ولأحمد ، والنسائي : كان بلال يؤذن ، إذا جلس النبي ﷺ على المنبر ، ويقم ، إذا نزل . [ أحمد ( ٣ / ٤٤٩ ) والنسائي ( ٣ / ١٠ ) ] ، وعن عدي بن ثابت ، عن أبيه ، عن جده ، قال : كان النبي ﷺ إذا قام على المنبر ، استقبله أصحابه بوجوههم . رواه ابن ماجه . [ ابن ماجه ( ١١٣٦ ) ] . والحديث ، وإن كان فيه مقالٌ ، إلا أن الترمذي قال : العمل على هذا عند أهل العلم ، من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم ، يستحبون استقبال الإمام ، إذا خطب .

استحباب اشتمال الخطبة على حميد الله - تعالى - والثناء على رسول الله ﷺ والموعظة ، والقراءة : فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله ، فهو أجزم » <sup>(٢)</sup> . رواه أبو داود ، وأحمد ، بمعناه ، [ أبو داود ( ٤٨٤١ ) وأحمد ( ٢ / ٣٠٢ ) ] ، وفي رواية : « الخطبة التي ليس فيها شهادة <sup>(٣)</sup> ، كاليد الخدماء » . رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، [ أبو داود ( ٤٨٤١ ) والترمذي ( ١١٠٦ ) ] وأحمد ( ٣ / ٣٠٢ ) . وقال : « تشهد » . بدل « شهادة » . وعن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان إذا تشهد ،

(١) وكذا عبد بن حبيب وابن ماجه عن مالك بن النخعي

(٢) الخدم أبناء معروف ، شه الكلام الذي لا يتد في حمد الله - تعالى - بإسناد محدود نفي عنه وإرشاداً إلى استفتاح الكلام بالحمد

(٣) يس فيها شهادة أي شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله .

قال : « الحمد لله ستعيبه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، من يهد الله فلا مضل له . ومن يُضِلَّ فلا هادي له . وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، أرسله بالحق بشيراً بين يدي الساعة . من يُطع الله - تعالى - ورسوله ، فقد رشد . ومن يعصهما ، فإنه لا يضر إلا نفسه ، ولا يضر الله - تعالى - شيئاً » . [أبو داود (١٠٩٧)] ، وعن ابن شهاب رضي الله عنه أنه سئل عن تشهد النبي ﷺ يوم الجمعة ، فذكر نحوه ، وقال : ومن يعصهما ، فقد غوى . رواهما أبو داود . [أبو داود (١٠٩٨)] ، وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ يحطب قائماً ، ويجلس بين الخطبتين ، ويقرأ آيات ، ويُذكر الناس . رواه الجماعة ، إلا البخاري ، والترمذي . [مسلم (٨٦٢) وأبو داود (١٠٩٤) والنسائي (١٠٩ / ٣) وابن ماجه (١١٠٤) وأحمد (١١٠٤)] . وعنه أيضاً رضي الله عنه عن النبي ﷺ ، أنه كان لا يطيل الموعظة يوم الجمعة ، إنما هي كلمات يسيرات . رواه أبو داود . [أبو داود (١١٠٧)] ، وعن أم هشام بنت حارثة بن اسمعيل - رضي الله عنهما - قالت : ما أحدث : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَلَّكَ ﴾ . إلا عن لسان رسول الله ﷺ يقرأها كل جمعة على المنبر ، إذا حطب الناس . رواه أحمد ، ومسلم ، والنسائي ، وأبو داود . [مسلم (٨٧٣) (٥٢) وأبو داود (١١٠٢) والنسائي (١٠٣ / ٣) وأحمد (٤٦٣ / ٦)] . وعن يعلى بن أمية ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقرأ على المنبر : ﴿ وَقَادُوا بِمَن لَّكَ ﴾ [الزحرف : ٩٧] . متفق عليه . [البخاري (٣٢٣٠) ومسلم (٨٧١)] . وعند ابن ماجه ، عن أبي ، أن رسول الله ﷺ قرأ يوم الجمعة ﴿ تَبَارَكَ ﴾ ، وهو قائم . يذكر بأيام الله . [ابن ماجه (١١١١)] . وفي «الروضة السنية» : تم اعلم ، أن الخطبة المشروعة ، هي ما كان يعتاده ﷺ من ترغيب الناس ، وترهيبهم ، فهذا في الحقيقة روح الخطبة ، الذي لأجله شرعت . وأما اشتراط الحمد لله ، أو الصلاة على رسوله ، أو قراءة شيء من القرآن ، فجميعه خارج عن معظم المقصود من شرعية الخطبة ، واتفاق مثل ذلك في خصته ﷺ لا يدل على ، أنه مقصود محتتم ، وشرط لازم ، ولا يتشكك مصف ، أن معظم المقصود هو الوعظ دون ما يقع قبله من الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وقد كان عُرف العرب المستمر ، أن أحدهم إذا أراد أن يقوم مقاماً ، ويقول مقالاً ، شرع بإشياء على الله ، وعلى رسوله ﷺ . وما أحسن هذا وأولاه ، ولكن ليس هو المقصود ، بل المقصود ما بعد ، ولو قال : إن من قام في محفل من المحافل خطيباً ، ليس له باعث على ذلك ، إلا أن يصدر منه الحمد والصلاة ، لما كان هذا مقبولاً ، بل كل طبع سليم يمجّه ويردّه . إذا تقرر هذا ، عرفت أن الوعظ في خطبة الجمعة هو الذي يساق إليه الحديث ، فإذا فعله الخطيب ، فقد فعل الأمر المستروع ، إلا أنه إذا قدم أشياء على الله وعلى رسوله ، أو استطرد في وعظه القوارع القرآنية ، كان أتم ، وأحسن .

**مشروعية القيام للخطبتين ، والجلوس بينهما جلسة خفيفة :** فعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : كان النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة قائماً ، ثم يجلس ، ثم يقوم ، كما يفعلون اليوم . رواه الجماعة . [البخاري (٩٢٨) ومسلم (٨٦١) وأبو داود (١٠٩٢) والترمذي (٥٠٦) والنسائي (١٠٩ / ٣) وابن ماجه (١١٠٣) وأحمد (٣٥ / ٢)] . وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال : كان النبي ﷺ يحطب قائماً ، ثم يجلس ، ثم يقوم ، فيحطب قائماً ، فمن قال : إنه يحطب حالاً فقد كذب ، فقد ، والله ، صليت معه أكثر من ألفي

صلاة<sup>(١)</sup> . رواه أحمد، ومسلم، وأبو داود، ومسنون، وأبو حنيفة، وأبو بكر، وعمر،  
(٥٠) . وروى عن أبي شبة، عن طووس، قال : خطب رسول الله ﷺ قائمًا، وأبو بكر، وعمر،  
وعثمان، وأول من جلس على المنبر معاوية . روى أبي شبة (٢) (١١٢) . وروى أيضًا عن الشعبي، أن  
معاوية، إنما خطب قاعدًا، لما كثر شحه بطنه، وحمه . وبعض لأئمة أجد وجوب القيام، أثناء الخطبة،  
ووجوب الجلوس بين الخطبتين . استأذني فعل الرسول ﷺ وصحابته، ولكن الفعل بمجرد لا يعيد  
الوجوب .

**استحباب رفع الصوت بالخطبة، وتقصيرها، والاهتمام بها :** فعن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال : سمعت  
رسول الله ﷺ يقول : «إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئنة من فقهه»<sup>(٣)</sup> فأطيلوا الصلاة، وأقصر  
الخطبة<sup>(٤)</sup> . رواه أحمد، ومسلم . ومسنون (١٦٩) . وأحمد (٤) (٢٦٣) ، وإنما كان قصر الخطبة، وطول  
الصلاة دليلًا على فقه الرجل ؛ لأن الفقيه يعرف جوامع الكلم، فيكتفي بالقيس من اللفظ على الكثير من  
المعنى . وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال : كانت صلاة رسول الله ﷺ قصداً، وخطبته قصداً<sup>(٥)</sup> . رواه  
الجماعة، إلا البخاري . وأبو داود إسناده (٨٦٦) . ومسنون (٥٠٧) . والنسائي (٣) (١١٠) . وابن ماجه (١١٠٦)  
وأحمد (٥) (٩٣) . وعن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ يطيل الصلاة، ويقصر  
الخطبة . رواه النسائي، بإسناد صحيح إسناده (٣) (١٠٩) . وعن جابر رضي الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ إذا  
خطب، احمرت عيناه، وعلا صوته، واشتد غضبه، حتى كأنه منذر جيش، يقول : «صَبِّحْكُمْ،  
ومسأكم»<sup>(٥)</sup> . رواه مسلم، وابن ماجه . إسناده (٨٦٧) . وابن ماجه (٤٥) .

**قال النووي :** يستحب كون الخطبة فصيحة، بليغة، مرتبة، مبينة، من غير تمطيط، ولا تعبير،  
ولا تكون ألفاظاً مبتذلة، ملفقة، فإنها لا تقع في النفوس موقعاً كاملاً، ولا تكون وحشية، لأنه لا يحصل  
مقصودها، بل يختار ألفاظاً جزلة مفهومة .

**وقال ابن القيم :** وكذلك كانت خطبته رضي الله عنه، إنما هي تقرير لأصول الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه،  
ورسوله، ولقائه، وذكر الجنة والنار، وما أعد الله لأوليائه، وأهل طاعته، وما أعد لأعدائه، وأهل معصيته،  
فيملأ القلوب من خطبته إيماناً وتوحيداً، ومعرفة بالله وأيامه، لا كخطب غيره، التي إنما تفيد أموراً مشتركة  
بين الخلائق، وهي النوح على الحياة، والتحويف بالموت، فإن هذا أمر لا يحصل في القلب إيماناً بالله،  
ولا توحيداً له، ولا معرفة خاصة، ولا تذكيراً بأيامه، ولا بعثاً للنفوس على محبته، والشوق إلى لقائه،  
فيخرج السامعون، ولم يستفيدوا فائدة، غير أنهم يموتون، وتقسم أموالهم، وييلي التراب أحسامهم، فيا  
ليت شعري ! أي إيمانٍ حصل بهذا، وأي توحيد، وعلم نافع يحصل به؟! ومن تأمل خطب النبي ﷺ  
وخطب أصحابه، وحدها كفيلاً ببيان الهدى، والتوحيد، وذكر صفات الرب، جل جلاله، وأصول  
الإيمان الكلية، والدعوة إلى الله، وذكر آلائه - تعالى - التي تحببه إلى خلقه، وأيامه التي تحوهم من بأسه،

(١) مراد بها الأصوات الحمسة .

(٢) لأمر بطلة الصلاة - مسنونة - لا التطويل الذي شغل عن مصيرون .

(٣) صححه ومسكه أي تكلم بعد وقت صباح أو وقت مساء .

(٤) المنة العلامة والنصه

(٥) تقصد التوسط ولاعداد

والأمر نذكره، وشكره الذي يحبهم إليه، فيذكرون من عظمة الله، وصفاته وأسمائه، ما يحبه إلى خلقه، ويأمرون من طاعته، وشكره، وذكره ما يحبهم إليه، فينصرف السامعون، وقد أحبه وأحبهم، ثم طال العهد، وخفي نور النبوة، وصارت الشرائع والأوامر رسوماً، تقوم من غير مراعاة حقائقها، ومقاصدها؛ فعضوها صورها، وزينوها بما زينوها به، فعملوا الرسوم ولأوضاع سنن. لا ينبغي الإحلال بها، وأخلوا بمقاصدها، التي لا ينبغي الإحلال بها، فرضعوا الخطب بالتسجيع، ولفقروا، وعلم البديع. فنقص، بل عديم حفظ القلوب منها، وفات المنقصود بها.

**قطع الإمام الخطبة؛ للأمر يحدث:** عن بريدة رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يحطينا، فجاء الحسن والحسين، عليهما قميصان أحمران، يمشيان ويعثران، فنزل رسول الله ﷺ من المنبر، فحملهما، ووضعهما بين يديه، ثم قال: «صدق الله ورسوله، إنما أموالكم وأولادكم فتنة، نظرت هذين الصبيين يمشيان ويعثران، فلم أصبر، حتى قطعت حديثي، ورفعتهما». رواه الخمسة. [أبو داود (١١٠٩) وترمذي (٢٧٧٤) والنسائي (٣/ ١٠٨) وابن ماجه (٣٦٠٠) وأحمد (٥/ ٣٥٤)]، وعن أبي رفاعه العدوي رضي الله عنه قال: انتهيت إلى رسول الله ﷺ وهو يخطب، فقلت: يا رسول الله، رجل غريب يسأل عن دينه، لا يدري ما دينه؟ فأقبل عليّ، وترك خطبته، حتى انتهى إليّ، فأتى بكرسي من خشب، قوائمه حديد، فقعده عليه، وجعل يعلمني مما علمه الله - تعالى - ثم أتى الخطبة، فأتم آخرها. زوه مسلم، والنسائي. [مسلم (٨٧٦) والنسائي (٨/ ٢٢٠) وأحمد (٥/ ٨٠)].

**قال ابن القيم:** وكان ﷺ يقطع خطبته؛ للحاجة تعرض، والسؤال لأحد من أصحابه، فيجيبه، وربما نزل للحاجة، ثم يعود، فيتبها، كما نزل لأخذ الحسن والحسين، وأخذهما، ثم رقي بهما المنبر، فأتم خطبته، وكان يدعو الرجل في خطبته: «تعال اجلس يا فلان، صل يا فلان». وكان يأمرهم بمقتضى الحال في خطبته.

**حرمة الكلام أثناء الخطبة:** ذهب الجمهور إلى وجوب الإنصات، وحرمة الكلام، أثناء الخطبة، ولو كان أمرٌ بمعروف، أو نهياً عن منكر؛ سواء كان يسمع الخطبة أم لا؛ فعن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ قال: «من تكلم يوم الجمعة، والإمام يخطب، فهو كالحمار يحمل أسفارا»، والذي يقول له: أنصت. لا الجمعة له. <sup>(١)</sup> رواه أحمد، وابن أبي شيبة، والبخاري، والطبراني. [أحمد (١/ ٢٢٠) وذكره الهيثمي في المجمع (٢/ ١٨٤) وعزاه لأحمد والبخاري والطبراني في الكبير]. قال الحافظ في «بلوغ المرام»: إسناده لا بأس به. وعن عبد الله بن عمرو، أن النبي ﷺ قال: «يَحْضُرُ لِحْمَةِ ثَلَاثَةِ نَفَرٍ: فَرَجُلٍ حَضَرَهَا يَلْغُو، فَهُوَ حَظُّهُ مِنْهَا، وَرَجُلٍ حَضَرَهَا يَدْعُو، فَهُوَ رَجُلٌ دَعَا اللَّهَ، إِنْ شَاءَ أَعْطَاهُ، وَإِنْ شَاءَ مَنَعَهُ، وَرَجُلٍ حَضَرَهَا يَنْصَبُ وَسُكُوتٌ، وَهُوَ يَحْطِ رَقَةً مُسَلَّمَةً، وَلَمْ يَزِدْ حُدًّا، فَهِيَ كَفَرَّةٌ إِلَى الْحِمَّةِ الَّتِي تَلِيهَا؛ وَرَبْدَةٌ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ ﻋَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿مَنْ حَادَّ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَثْمَالِهَا﴾» [الأعمدة (١٦٠)]. رواه أحمد، وأبو داود بإسناد جيد. [أبو داود (١١١٣) وأحمد (٢/ ١٨١، ٢١٤)]، وعن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «إذا قلت

(١) لا جمعة. أي كمنه بالإجماع على إسقاط فرض وقت ولا جمعة تعتبر طهر.

صاحبت يوم الجمعة. والإمام يحط: أنصت. فقد عوت. (١) روه حماده بلا من محه. [الحجاري (٣٩٤)، مسلم (٨٥١) وأبو داود (١١١٢) والترمذي (٥١٢) والسنائي (١٠٤/٣) وأحمد (٣٩٣/٢)] وعن أبي المرداء، قال: حسن نسي يبيح على من، وحصب الناس، ونلا. وإني حسني أني بن كعب، فقلت له: نسي، مني نسي هذه الآية؟ فإني أن يكمنني، ثم سأله، فإني أن يكمنني، حتى نزل رسول الله ﷺ، فقرأ بي أني، مالك من لمعتك، إلا ما عوت. فيما انصرف رسول الله ﷺ، حنته، فخرته. فقال: صدق أني، إذا سمعت إمامك تكلم، أنصت، حتى يفرغ. روه أحمد، والطبري. [أحمد (١٩٨/٥) وذكره الهيثمي في المجمع (١٨٥/٢)] وعزاه للطبراني أيضًا. وروى عن الشافعي، وأحمد، أنهما فرقا بين من يكلمه السماع، ومن لا يكلمه، واعتبرا: تحريم الكلام في الأول دون الثاني، وإن كان الإصط مستحشا. وحكى الترمذي، عن أحمد، وسحاق الترخيص في رد السلام، وتشبعت لعاص، والإمام يحط. وقال الشافعي: لو غصب رجل يوم الجمعة، فشقته رجل، رحوت أن يسعه، لأن انتميم سنة، ولو سلمه رجل على رجل، كرهت ذلك، ورأيت أن يرد عليه؛ لأن لسلام سنة، ورده فرض. أما الكلام في غير وقت الخطبة، فإنه جائز؛ فمن ثعبه من أبي مالك، قال: كانوا يتحدثون يوم الجمعة، وعمر جالس على المنبر، فإذا سكنت المؤذن، قام عمر، فم يتكلم أحد، حتى يقضي الخطبتين كليهما، فإذا قامت الصلاة، ونزل عمر، تكلموا. روه الشافعي في «مسنده»، وروى أحمد بإسناد صحيح، أن عثمان بن عفان كان، وهو على المنبر، والمؤذن يقيم، يستحضر الناس عن أحبارهم، وأسعدهم.

**إدراك ركعة من الجمعة، أو دونها:** يرى أكثر أهل العلم، أن من أدرك ركعة من الجمعة مع الإمام، فهو مدرّك لها، وعليه أن يضيف إليها أخرى؛ فمن ابن عمر، عن نسي يبيح قال: «من أدرك ركعة من صلاة الجمعة، فيضيف إليها أخرى، وقد تمت صلاته». روه سنائي، ومن محه، ومدرّقي. [السنائي (١/٢٧٤) وابن محه (١١٢٣) والذافقي (١٥٩٠)]. قال الخافض في «نوع المرام»: «سده صحيح، لكن قوى أبو حاتم، رسله. وعن أبي هريرة، أن نسي يبيح قال: «من أدرك من الصلاة ركعة، فقد أدركها كلها». روه الجماعة. [الحجاري (٥٨٠) ومسلم (٦٠٧) وأبو داود (١١٢١) والترمذي (٥٢٤) والسنائي (١/٢٧٤) وابن محه (١١٢٢)]. وأما من أدرك أقل من ركعة، فإنه لا يكون مدرّكا لجمعة، ويصلي طهرًا أرغا، (٢) في قول أكثر العلماء. قال ابن مسعود: من أدرك من الجمعة ركعة، فيضيف إليها أخرى، ومن فتنه الركعتان، فيصل أرغا. روه الطبري، بسبب حسن. [ذكره الهيثمي في المجمع (١٩٢/٢) وعزاه للطبراني في الكبير]. وقال ابن عمر: إذا أدركت من الجمعة ركعة، فأضف إليها أخرى، وإن أدركتكم حلوت، فصل أرغا. روه البيهقي. [بيهقي (٣/٢٠٤)] وهذا مذهب الشافعية، والمالكية، والحنابلة، ومحمد بن الحسن. وقال أبو حنيفة، وأبو يوسف: من أدرك تشهد مع الإمام، فقد أدرك الجمعة، فيصل ركعتين بعد سلام الإمام، وتمت جمعة.

**الصلاة في الزحام:** روى أحمد، والبيهقي، عن سيار، قال: سمعت عمر، وهو يحصب يقول: إن

رسول الله ﷺ بي هذا المسجد، وحس معه: مهاجرون، والأنصار، فإذا اشتد الزحام، فليسجد الرجل منكم على ظهر أحبه. [أحمد (١/ ٣٢) وإبيهي في الكرى (١٨٢/ ٢ - ١٨٣)]، ورأى قومًا يصلون في الطريق، فقال: صلوا في المسجد.

**التطوع قبل الجمعة، وبعدها:** يُسرّ صلاة أربع ركعات، أو صلاة ركعتين بعد صلاة الجمعة؛ فعن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «من كان مُصليًا بعد الجمعة، فليصل أربعًا»، . رواه مسلم، وأبو داود، والترمذي. [مسلم (٨٨١) (٦٩) وأبو داود (١١٣١) والترمذي (٥٢٣)] وعن ابن عمر، قال: كان رسول الله ﷺ يصلي يوم الجمعة ركعتين في بيته. رواه الجماعة. [البخاري (٩٣٧) ومسلم (٨٨٢) وأبو داود (١١٣٢) والترمذي (٥٢٣) والنسائي (١١٣/ ٣) وابن ماجه (١١٣٠) وأحمد (٦٣/ ٢)]. قال ابن القيم: وكان ﷺ إذا صلى الجمعة، دخل منزله، فصلّى ركعتين، وأمر من صلاها أن يصلي بعدها أربعًا. قال شيخنا ابن تيمية: إن صلى في المسجد، صلى أربعًا، وإن صلى في بيته، صلى ركعتين. قلت: وعلى هذا تدل الأحاديث. وقد ذكر أبو داود، عن ابن عمر، أنه إذا صلى في المسجد، صلى أربعًا، وإذا صلى في بيته، صلى ركعتين. [أبو داود (١١٣٠)]، وفي «الصحيحين»، عن ابن عمر، أنه ﷺ كان يصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته. [سبق تخريجه]. انتهى. وإذا صلى أربع ركعات، قيل: يصليها موصولة. وقيل: يصلي ركعتين ويسلم، ثم يصلي ركعتين، والأفضل صلاتها بالبيت. وإن صلاها بالمسجد، تحوّل عن مكانه، الذي صلى فيه الفرض. أما صلاة السنة قبل الجمعة، فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية: أما النبي ﷺ، فلم يكن يصلي قبل الجمعة بعد الأذان شيئًا، ولا نقل هذا عنه أحد، فإن النبي ﷺ كان لا يؤذن على عهده، إلا إذا قعد على المنبر، ويؤذن بلال، ثم يخطب النبي ﷺ الخطبتين، ثم يُقيم بلال، فيصلي بالناس، فما كان يمكن أن يصلي بعد الأذان، لا هو، ولا أحد من المسلمين الذين يصلون معه ﷺ، ولا نقل عنه أحد، أنه صلى في بيته قبل الخروج يوم الجمعة، ولا وقت بقوله صلاة مُقدّرة قبل الجمعة، بل ألفاظه ﷺ فيها الترغيب في الصلاة، إذا قدم الرجل المسجد يوم الجمعة، من غير توقيت، كقوله: «من بكر، وابتكر، ومشى، ولم يركب، وصلى ما كُتِب له». [أحمد (٨/ ١٠) وأبو داود (٣٤٥) والترمذي (٤٩٦) والنسائي (٩٥ - ٩٦/ ٣) وابن ماجه (١٠٧٨)]، وهذا هو المأثور عن الصحابة، كانوا إذا أتوا المسجد يوم الجمعة، يصلون من حين يدخلون ما تيسر؛ فمنهم من يصلي عشر ركعات، ومنهم من يصلي اثنتي عشرة ركعة، ومنهم من يصلي ثماني ركعات، ومنهم من يصلي أقل من ذلك، ولهذا كان جماهير الأئمة متفقين على، أنه ليس قبل الجمعة سنة مؤقتة بوقت، مُقدّرة بعدد؛ لأن ذلك إنما يثبت بقول النبي ﷺ أو فعله، وهو لم يسن في ذلك شيئًا، لا بقوله، ولا بفعله.

### اجتماع الجمعة، والعيد في يوم واحد

إذا اجتمع الجمعة والعيد في يوم واحد، سقطت الجمعة عن صلى العيد؛ فعن زيد بن أرقم، قال: صلى النبي ﷺ العيد، ثم رخص في الجمعة، فقال: «من شاء أن يصلي، فيصّل». رواه الخمسة، وصحّحه



ابن خزيمة، والحاكم. [دود (١٠٧٠) ، نسائي (٣ / ١٥٤) ، وابن ماجه (١٣١٠) ، وأحمد (٤ / ٣٧٢) ، وابن حزم (١٤٦٤) ، ١٠٨٠ (٢٨٨) ، وعن أبي هريرة، أنه ﷺ قال: «قد اجتمع في يومكم هذا عيدان؛ فمن شاء، أحزاه من الجمعة، وإنا مجمعون». رواه أبو داود. [أبو داود (١٠٧٣) ، وابن ماجه (١٣١١) ] . ويستحب للإمام أن يقيم الجمعة؛ ليشهدها مَنْ شاء شهودها، ومن لم يشهد العيد؛ لقوله ﷺ: «وإنا مجمعون». وتحب صلاة الظهر على من تخلف عن الجمعة؛ لحضوره العيد، عند الخبابة، والظاهر عدم الوجوب؛ لما رواه أبو داود، عن ابن الزبير، أنه قال: عيدان اجتماعا في يوم واحد. فجمعهما، فصلاهما ركعتين بكرة، لم يزد عليهما، حتى صلي العصر.

### صلاة العيدين

شرعت صلاة العيدين في السنة الأولى من الهجرة، وهي سنة مؤكدة، واظب النبي ﷺ عليها، وأمر الرجال والنساء أن يخرجوا لها، ولها أبحاث، نوجزها فيما يلي:

(١) استحبابُ الغسل، والتطيب، ولبس أجمل الثياب: فعن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ كان يلبس بُردَ حبرة، <sup>(١)</sup> في كلِّ عيد. رواه الشافعي، [شافعي (١ / ١٥٢)]، والبخاري. وعن الحسن السبط، قال: أمرنا رسول الله ﷺ في العيدين، أن نلبس أجود ما نجد، وأن نتطيب بأجود ما نجد، وأن نُصْحِي بأئمن ما نجد. الحديث رواه الحاكم، [الحاكم (٤ / ٢٣٠ - ٢٣١)]، وفيه إسحاق بن برزخ، ضعفه الأزدي، ووثقه ابن حبان. وقال ابن القيم: وكان ﷺ يلبس لهما أجمل ثيابه، وكان له حلة يلبسها للعيدين، والجمعة.

(٢) الأكل قبل الخروج في الفطر، دون الأضحى: يسنُّ أكل تمراتٍ وتراً، قبل الخروج إلى الصلاة، في عيد الفطر، وتأخير ذلك في عيد الأضحى، حتى يرجع من المصلى، فيأكل من أضحيته، إن كان له أضحية. قال أنس: كان النبي ﷺ لا يغدو يوم الفطر، حتى يأكل تمراتٍ، ويأكلهنَّ وتراً <sup>(٢)</sup>. رواه أحمد، والبخاري. [البحاري (٩٥٣) ، وأحمد (٣ / ٢٣٢)] . وعن بريدة، قال: كان النبي ﷺ لا يغدو يوم الفطر، حتى يأكل، ولا يأكل يوم الأضحى، حتى يرجع. رواه الترمذي، وابن ماجه، وأحمد، [الترمذي (٥٤٢) ، وابن ماجه (١٧٥٦) ، وأحمد (٥ / ٣٥٢)] ، وزاد: فيأكل من أضحيته. وفي «الموطأ» عن سعيد بن المسيب، أن الناس كانوا يؤمرون بالأكل، قبل الغدو يوم الفطر. وقال ابن قدامة: لا نعلم في استحباب تعجيل الأكل يوم الفطر اختلافاً.

(٣) الخروج إلى المصلى: صلاة العيد يجوز أن تؤدى في المسجد، ولكن أدائها في المصلى، خارج البلد، أفضل، <sup>(٣)</sup> ما لم يكن هناك عذرٌ، كمطرٍ ونحوه؛ لأن رسول الله ﷺ كان يصلي العيدين في

(٢) ويأكلهنَّ وتراً، أي ثلاثاً أو خمساً أو سفاً، وهكذا.

(١) برد حبرة: نوع من برد ابيس.

(٣) خارج البلد أفضل ما عدا مكة فإن صلاة العيد في المسجد احرام أفضل

المصلّى،<sup>(١)</sup> ولم يصل العید بمسجده، إلا مرة لعذر المطر. فعن أبي هريرة، أنهم أصابهم مطرٌ في يوم عيد، فصلى بهم النبي ﷺ صلاة العيد في المسجد. رواه أبو داود. وابن ماجه، والحاكم، وأبو داود (١١٦٠) وابن ماجه (١٣١٣) وحاكم (١/ ٢٩٥)، وفي إسناده مجهول. قال الحافظ في «التلخيص»: إسناده ضعيف. وقال الذهبي: هذا حديث منكر.

(٤) خروج النساء، والصبيان: يشرع خروج الصبيان والنساء في العيدين للمصلّى، من غير فرق بين البكر، والثير، والشابة، والعجوز، والحائض؛ لحديث أم عطية، قالت: أمرنا أن نخرج العواتق،<sup>(٢)</sup> والخبيص في العيدين يشهد الخير، ودعوة المسلمين، ويعتزل الخبيص المصلّى. متفق عليه. [البخاري (٩٧٤) ومسلم (٨٩٠) (١٢)]. وعن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ كان يخرج نساءه، وبناته في العيدين. رواه ابن ماجه، والبيهقي. [ابن ماجه (١٣٠٩) والبيهقي في الكبرى (٣/ ٣٠٧)]، وعن ابن عباس، قال: خرجت مع النبي ﷺ يوم فطر، أو أضحى، فصلى، ثم خطب، ثم أتى النساء، فوعظهن، وذكرهن، وأمرهن بالصدقة. رواه البخاري. [البخاري (٩٧٧)].

(٥) مخالفة الطريق: ذهب أكثر أهل العلم إلى استحباب الذهاب، إلى صلاة العيد في طريق، والرجوع في طريق آخر؛ سواء كان إماماً أو مأموماً؛ فعن جابر رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ إذا كان يوم عيد، خالف الطريق. رواه البخاري. [البخاري (٩٨٦)]، وعن أبي هريرة، قال: كان النبي ﷺ إذا خرج إلى العيد، يرجع في غير الطريق، الذي خرج فيه. رواه أحمد، ومسلم، والترمذي. [الترمذي (٥٤١) وأحمد (٢/ ٣٣٨)]. ويجوز الرجوع في الطريق، الذي ذهب فيه؛ فعند أبي داود، والحاكم، والبخاري، في «التاريخ»، عن بكر بن ميثم، قال: كنت أغدو مع أصحاب رسول الله ﷺ إلى المصلّى يوم الفطر، ويوم الأضحى، فنسلك بطن بطحان<sup>(٣)</sup>، حتى نأتي المصلّى، فنصلي مع رسول الله ﷺ، ثم نرجع من بطن بطحان إلى بيوتنا. [أبو داود (١١٥٨) والحاكم (١/ ٢٩٦، ٢٩٧)]. قال ابن السكيت: إسناده صالح.

(٦) وقت صلاة العيد: وقت صلاة العيد، من ارتفاع الشمس قدر ثلاثة أمّات، إلى الزوال؛ لما أخرجه الحسن بن أحمد البناء، من حديث جندب، قال: كان النبي ﷺ يصلي بنا الفطر، والشمس على قيد رمحين،<sup>(٤)</sup> والأضحى على قيد رمح. [ذكره الحافظ في التلخيص (٢/ ٢٨٢) وانظر نيل الأوطار (٢/ ٥٨٧)]. قال الشوكاني في هذا الحديث: إنه أحسن ما ورد من الأحاديث، في تعيين وقت صلاة العيدين، وفي الحديث استحباب تعجيل صلاة عيد الأضحى، وتأخير صلاة الفطر. قال ابن قدامة: ويسن تقديم الأضحى؛ ليتسع وقت الضحية، وتأخير الفطر؛ ليتسع وقت إخراج صدقة الفطر، ولا أعلم فيه خلافاً.

(٧) الأذان، والإقامة للعيدين: قال ابن القيم: كان ﷺ إذا انتهى إلى المصلّى، أخذ في الصلاة، من

(١) لمصلي. موضع باب المذبة اشرفي.

(٢) العواتق اسات. لأبكار.

(٣) بطحان. ود بمدينة.

(٤) حرجت مع النبي ﷺ وكان يومئذ صغيراً.

(٥) قيد رمحين أي قدر رمحين، والرمح بقدر ثلاثة أمّات.

غير أدان، ولا إقامة، ولا قول الصلاة جامعة. وسنة، ألا يفعل شيء من ذلك. سهي. وعن ابن عباس، وحابر، قالا: لم يكن يؤذن يوم عصر، ولا يوم الأضحى. متفق عليه. [البحاري (٩٦٠) ومسنم (٨٨٦)]. ومسنم، عن عطاء، قال: أخبرني جابر، أن لا أدان صلاة يوم الفطر، حين يخرج الإمام، ولا بعد ما يخرج. ولا إقامة، ولا بدء، ولا شيء، لا بدء يومئذ ولا إقامة. وعن سعد بن أبي وقاص، أن النبي ﷺ صلى العيد بعد أدان ولا إقامة، وكان يحصت حصتين قائما، يفصل بينهما بجلسة. روه البزار. [البر (٦٥٧) والبيهقي في المجمع (٢/ ٢٠٣)].

(٨) التكبير في صلاة العيدين: صلاة العيد ركعتان، يسن فيهما أن يكبر منصلي قبل القراءة، في الركعة الأولى سبع تكبيرات، بعد تكبيرة الإحرام، وفي الثانية خمس تكبيرات، غير تكبيرة القيام، مع رفع اليدين مع كل تكبيرة. (١) فعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن حذو، أن النبي ﷺ كبر في عيدائتي عشرة تكبيرة؛ سبعا في الأولى، وخمس في الآخرة. ولم يصل قبها، ولا بعدها. رواه أحمد، وابن ماجه. [ابن ماجه (١٢٧٨) وأحمد (١٨٠ / ٢)]. وقد أحمد: وأن أذهب إلى هذا. وفي رواية أبي داود، والدارقطني، قال: قال النبي ﷺ: «التكبير في الفطر سبع في الأولى، وخمس في الآخرة، ولقراءة بعدهما كلتيهما». [أبو داود (١١٥٢) والدارقطني (٢/ ٤٨)]. وهذا القول هو أرجح الأقوال، وإليه ذهب أكثر أهل العلم؛ من لصحابة، والتابعين، والأئمة. قال ابن عبد البر: روي عن النبي ﷺ من طرق حسنة. أنه كبر في العيدين سبعا في الأولى، وخمس في الثانية، من حديث عبد الله بن عمرو، وابن عمر. وجابر، وعائشة، وأبي وقاص، وعمرو بن عوف، مزني. ولم يؤذ عنه من وجه قوي، ولا ضعيف خلاف هذا، وهو أول ما عمل به، (٢) انتهى. وقد كان ﷺ يسكت بين كل تكبيرتين سكتة يسيرة، ولم يحفظ عنه ذكر معين بين التكبيرات، ولكن روى الطبراني، والبيهقي بسند قوي، عن ابن مسعود من قوله وفعله، أنه كان يحمد الله، ويثنى عليه، ويصلي على النبي ﷺ. (٣) وروي كذلك عن حذيفة، وأبي موسى. والتكبير سنة، لا تبطل الصلاة بتركه، عمدا ولا سهوا. وقال ابن قدامة: ولا أعنه فيه خلافا. ورجح لشوكاني، أنه إذا تركه سهوا، لا يسجد للسهو.

(٩) الصلاة قبل صلاة العيد، وبعدها: لم يثبت أن صلاة العيد سنة قبلها، ولا بعدها، ولم يكن النبي ﷺ، ولا أصحابه يصون، إذا انتهوا إلى المصلى، شيئا قبل الصلاة، ولا بعدها. قال ابن عباس: خرج رسول الله ﷺ يوم عيد، فصلى ركعتين، لم يصل قبلهما، ولا بعدهما. رواه الجماعة. [البحاري (٩٨٩) ومسنم (٨٨٤) وأبو داود (١١٥٩) والترمذي (٥٣٧) والنسائي (٣/ ١٩٣) وابن ماجه (١٢٩١) وأحمد (٣٥٥ / ١)]. وعن ابن عمر، أنه حرج يوم عيد، فلم يصل قبها، ولا بعدها، وذكر أن النبي ﷺ فعله. [الترمذي (٥٣٨) وأحمد (٥٧ / ٢)]. وذكر البحري، عن ابن عباس، أنه كره لصلاة قبل العيد [البحاري تعليق (٤٧٦ / ٢)].

(١) فع يدين مع كل تكبيرة روي ذلك عن عمر، أنه عند الله

(٢) بعد خمسة كبر في الأولى ثلاثا بعد تكبيرة الإحرام وقراءة وفي الثانية ثلاثا بعد القراءة

(٣) سجد أحمد وسأفني بعض من كل تكبيرين ذكر الله من أن يقول سبحان الله وحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر روي أبو جعفر ومالك بكرو موطأ من غير فصل بين تكبيرين

أما مطلق النفل ، فقد قال الحافظ اس حجر في «الفتح» : إنه لم يثبت فيه منعٌ بدليلٍ خاص ، إلا إن كان ذلك في وقت الكراهة في جميع الأيام .

(١٠) مَنْ تَصَحَّ مِنْهُمْ صَلَاةُ الْعِيدِ : تصح صلاة العيد من الرجال ، والنساء ، والصبيان ، مسافرين كانوا ، أو مقيمين ، جماعةً ، أو منفردين ، في البيت ، أو في المسجد ، أو في المصلى ، ومن فاتته الصلاة مع الجماعة ، صَلَّى ركعتين ، قال البخاري : باب إذا فاتته العيد ، يَصَلِّي ركعتين ، وكذلك النساء ، ومن في البيوت ، والقرى ؛ لقول النبي ﷺ : «هذا عيدنا ، أهل الإسلام» . [البخاري تعليقا في كتاب العيدين باب (٢٥) إذ فاتته العيد يصلي] . وأمر أنس بن مالك مولاهم ابن أبي عتبة بالزاوية ، فجمع أهله وبنيه ، وصلى كصلاة أهل المصر ، وتكبيرهم ، وقال عكرمة : أهل السواد يجتمعون في العيد ، يصلون ركعتين ، كما يصنع الإمام . وقال عطاء : إذا فاتته العيد ، صَلَّى ركعتين .

(١١) خُطْبَةُ الْعِيدِ : الخطبة بعد صلاة العيد سنةً ، والاستماع إليها كذلك ؛ فعن أبي سعيد ، قال : كان النبي ﷺ يخرج يوم الفطر ، والأضحى إلى المصلى ،<sup>(١)</sup> وأول شيء يبدأ به الصلاة ، ثم ينصرف ، فيقوم مقامين الناس ، والناس جلوس على صفوفهم ، فيعظهم ، ويوصيهم ، ويأمرهم ، وإن كان يريد أن يقطع بعثاً ،<sup>(٢)</sup> أو يأمر بشيء ، أمر به ، ثم ينصرف . قال أبو سعيد : فلم يزل الناس على ذلك ، حتى خرجت مع مروان ، وهو أمير المدينة ، في أضحى أو فطر ، فلما أتينا المصلى ، إذا منبر بناه كثير بن الصلت ، فإذا مروان يريد أن يرتقيه قبل أن يصلي ، فنجذت بثوبه ، فنجذني ، فارتفع ، فخطب قبل الصلاة ، فقلت له : غير تم ، والله . فقال : أبا سعيد ! ، قد ذهب ما تعلم . فقلت : ما أعلم ، والله خير مما لا أعلم . فقال : إن الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة ، فجعلتها قبل الصلاة . متفق عليه . [البخاري (٩٥٦) ومسلم (٨٨٩) وأحمد (٣/ ٣٦٦) ، وعن عبد الله بن السائب ، قال : شهدت مع رسول الله ﷺ العيد ، فلما قضى الصلاة ، قال : «إنا نخطب ، فمن أحب أن يجلس للخطبة ، فليجلس ، ومن أحب أن يذهب ، فليذهب» . رواه النسائي ، وأبو داود ، وابن ماجه . [أبو داود (١١٥٥) والنسائي (١/ ١٨٥) وابن ماجه (١٢٩٠)] .

وكل ما ورد في أن للعيد خطبتين ، يفصل بينهما الإمام بجلوس ، فهو ضعيف . قال النووي : لم يثبت في تكرير الخطبة شيء . ويستحب افتتاح الخطبة بحمد الله تعالى ، ولم يحفظ عن رسول الله ﷺ غير هذا . قال ابن القيم : كان ﷺ يفتتح خطبه كلها بالحمد لله ، ولم يحفظ عنه في حديث واحد ، أنه كان يفتتح خطبتي العيد بالتكبير ، وإنما روى ابن ماجه في «سننه» عن سعيد ، مؤذن النبي ﷺ ، أنه كان يكبر بين أضعاف الخطبة ، ويكثر التكبير في خطبة العيدين . [ابن ماجه (١٢٩٧)] . وهذا لا يدل على أنه كان يفتتحها به ، وقد اختلف الناس في افتتاح خطبة العيدين ، والاستسقاء . فقيل : يفتتحان بالتكبير . وقيل : تفتتح خطبة الاستسقاء بالاستغفار . وقيل : يفتتحان بالحمد . قال شيخ الإسلام تقي الدين : هو الصواب ؛ لأن النبي ﷺ قال : «كل أمر ذي بال ، لا يبدأ فيه بالحمد لله ، فهو أجذم» .<sup>(٣)</sup> [سبق تخريجه] .

(٢) ن قصع عثاً في يرح طائفة من الجيش إلى جهة .

(١) المصلى موضع بينه وبين المسجد أف ذراع .

(٣) فهو أجذم . أي ناقص .

وكان ﷺ يفتتح خطبه كلها بالحمد لله ، وأما قول كثير من الفقهاء : إنه يفتتح خطب الاستسقاء بالاستغفار ، وخطبة العيد بالتكبير ، فليس معهم فيها سنة عن النبي ﷺ البتة ، والسنة تقضي خلافه ، وهو افتتاح جميع الخطب بالحمد لله .

(١٢) **قضاء صلاة العيد** : قال أبو عمير بن أنس : حدثني عمومي من الأنصار ، من أصحاب رسول الله ﷺ ، قالوا : أغمي علينا هلال شوال ، وأصبحنا صيامًا ، فجاء ركبت من آخر النهار ، فشهدوا عند رسول الله ﷺ ، أنهم رأوا الهلال بالأمس ، فأمرهم رسول الله أن يفطروا ، وأن يخرجوا إلى عيدهم من الغد . رواه أحمد ، والنسائي ، وابن ماجه ، بسند صحيح . [أبو داود (١١٥٧) وابن ماجه (١٦٥٣) والنسائي (٣/ ١٨٠) وأحمد (٥/ ٥٨)] . وفي هذا الحديث حجة للقائلين ، بأن الجماعة إذا فاتتها صلاة العيد ؛ بسبب عذر من الأعذار ، أنها تخرج من الغد ، فتصلي العيد .

(١٣) **اللعب ، واللهو ، والغناء ، والأكل في الأعياد** : اللعب المباح ، واللهو البريء ، والغناء الحسن ، ذلك من شعائر الدين ، التي شرعها الله في يوم العيد ؛ رياضة للبدن ، وترويحاً عن النفس ؛ قال أنس : قدم النبي ﷺ المدينة ، ولهم يومان يلعبون فيهما ، فقال : «قد أبدلكم الله - تعالى - بهما خيراً منهما ؛ يوم الفطر ، والأضحى» . رواه النسائي ، وابن حبان بسند صحيح . [النسائي (٣/ ١٧٩)] ، وقالت عائشة : إن الحبشة كانوا يلعبون عند رسول الله ﷺ ، في يوم عيد ، فأطلعت من فوق عاتقه ، فطأطأ لي منكبيه ، فجعلت أنظر إليهم من فوق عاتقه ، حتى شبت ، ثم انصرفت . رواه أحمد ، والشيخان . [البخاري (٤٥٤) ومسلم (٨٩٢) (١٨) وأحمد (٦/ ٢٣٣)] . ورووا أيضاً عنها ، قالت : دخل علينا أبو بكر في يوم عيد ، وعندنا جارتان ، تذكران يوم بُعث<sup>(١)</sup> يوم قتل فيه صناديد الأوس والخزرج ، فقال أبو بكر : عباد الله ، أمزموه الشيطان . قالها ثلاثاً ، فقال رسول الله ﷺ : «يا أبا بكر ، إن لكل قوم عيداً ، وإن اليوم عيدنا» . ولفظ البخاري ، قالت عائشة : دخل علي رسول الله ﷺ ، وعندي جارتان تغنيان ، بغناء بعث ، فاضطجع على الفراش ، وحول وجهه ، ودخل أبو بكر ، فانتهرني ، وقال : «مزمارة الشيطان عند النبي ﷺ ! فأقبل عليه النبي ﷺ ، فقال : «دعهما» . فلما غفل ، غمزتهما ، فخرجتا ، وكان يوم عيد ، يدعب السودان بالدرق<sup>(٢)</sup> ، والحراب فإما سألت النبي ﷺ ، وإما قال : «تشتهين نظرين؟» . فقلت : نعم . فأقامني وراءه ، خذني على خده ، وهو يقول : «دونكم يا بني أرفدة» .<sup>(٣)</sup> حتى إذا مللت ، قال : «حسبك؟» . قلت : نعم . قال : «فأذهبي» . [البخاري (٩٥٢) ومسلم (٨٩٢) (١٦) و (١٩)] . قال الحافظ في «الفتح» : وروى ابن السراج ، من طريق أبي الزناد ، عن عروة ، عن عائشة ، أنه ﷺ قال يومئذ : «لتعلم يهود المدينة ، أن في ديننا فسحة ؛ إني بعثت بحنيقية سمحة» . وعند أحمد ، ومسلم عن نُبَيْشَةَ ، أن النبي ﷺ قال : «أيام التشريق أيام أكل ، وشرب ، وذكر لله ﷻ» . [مسلم (١١٤١) وأحمد (٥/ ٧٥) والنسائي (٧/ ١٧٠)] .

(١) بعث : اسم حصن للأوس . ويوم بعث يوم مشهور من أيام العرب كانت فيه مقنة عظيمة للأوس على الحرج

(٢) الدرق : لقب الحبشة

(٣) أرفدة : التروس .

(١٤) فضل العمل الصالح ، في أيام العشر من ذي الحجة : عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ قال : « ما من أيام العمل الصالح أحب إلى الله ﷻ من هذه الأيام » . يعني ، أيام العشر : قالوا : يا رسول الله ، ولا الجهاد في سبيل الله ؟ قال : « ولا الجهاد في سبيل الله ، إلا رجلٌ حرج بنفسه وماله ، ثم لم يرجع بشيء من ذلك » . رواه الجماعة ، إلا مسلماً ، والنسائي . [البخاري (٩٦٩) وأبو داود (٢٤٣٨) والترمذي (٧٥٧) وابن ماجه (١٧٢٧) وأحمد (٣٣٨ / ١)] . وعند أحمد ، والطبراني ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ما من أيام أعظم عند الله سبحانه ، ولا أحب إلى الله العمل فيهن ، من هذه الأيام العشر ، فأكثروا فيهن من التهليل ، والتكبير ، والتحميد » . [أحمد (٧٥ / ٢) وعبد بن حميد (٨٠٧) أما رواية الطبراني فهي عن ابن عباس (١١١٦)] . وقال ابن عباس ، في قوله تعالى : ﴿ وَذِكْرُوا أَسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ ﴾ [الحج : ٢٨] : هي أيام العشر . وكان ابن عمر ، وأبو هريرة يخرجان إلى السوق في أيام العشر ، يكبران ، ويكبر الناس بتكبيرهما . رواه البخاري . [البخاري تعليقاً (٤٥٧ / ٢)] . وكان سعيد بن جبير إذا دخل أيام العشر ، اجتهد اجتهاداً شديداً ، حتى ما يكاد يقدر عليه . [ذكره البيهقي في الشعب آخر الحديث (٣٧٥٢)] .

وقال الأوزاعي : بلغني ، أن العمل في اليوم من أيام العشر ، كقدر غزوة في سبيل الله ، يصام نهارها ، ويؤخرس ليلها ، إلا أن يختص امرؤُ بشهادة . قال الأوزاعي : حدثني بهذا الحديث رجلٌ من بني مخزوم ، عن النبي ﷺ . وروي عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « ما من أيام أحب إلى الله أن يتعبّد له فيها ، من عشر ذي الحجة ، يُعدّل صيام كلّ يومٍ منها بصيام سنة ، وقيام كلّ ليلةٍ منها بقيام ليلة القدر » . رواه الترمذي ، وابن ماجه ، والبيهقي . [الترمذي (٧٥٨) وابن ماجه (١٧٢٨) والبيهقي في الشعب (٣٧٥٧)] .

(١٥) استحباب التهئة بالعيد : عن جبير بن نفير ، قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ ، إذا التقوا يوم العيد ، يقول بعضهم لبعض : « تَقَبَّلَ اللَّهُ مَا مِنْكَ » . قال الحافظ : إسناده حسن .

(١٦) التكبير في أيام العيدين : التكبير في أيام العيدين سنة ؛ ففي عيد الفطر ، قال الله تعالى : ﴿ وَتَذَكَّرُوا أَيَّامَ الْغَنَةِ ﴾ [البقرة : ١٨٥] . وفي عيد الأضحى ، قال : ﴿ وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ﴾ <sup>(١)</sup> [البقرة : ٢٠٣] . وقال : ﴿ كَذَلِكَ سَرَعْنَا لَكُمْ إِشْكَارَ اللَّهِ عَلَى مَا هَدَيْكُمْ ﴾ [الحج : ٣٧] . وجمهور العلماء على أن التكبير في عيد الفطر ، من وقت الخروج إلى الصلاة ، إلى ابتداء الخطبة ، وقد روي في ذلك أحاديث ضعيفة ، وإن كانت الرواية صحت بذلك عن ابن عمر ، وغيره من الصحابة . قال الحاكم : هذه سنة تداولها أهل الحديث . وبه قال مالك ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور . وقال قومٌ : التكبير من ليلة الفطر ، إذا رأوا الهلال ، حتى يعدو إلى المصلى ، وحتى يخرج الإمام . ووقته ، في عيد الأضحى ، من صبح يوم عرفة ، إلى عصر أيام التشريق ؛ وهي اليوم الحادي عشر ، والثاني عشر ، والثالث عشر ، من ذي الحجة . قال الحافظ في «الفتح» : ولم يثبت في شيء

(١) قال ابن عباس : هي أيام التشريق . رواه البخاري .

من ذلك عن النبي ﷺ حديثٌ ، وأصح ما ورد فيه عن الصحابة ، قول علي ، وابن مسعود : إنه من صبح يوم عرفة ، إلى عصر آخر أيام منى . أخرجه ابن المنذر ، وغيره . وبهذا أخذ الشافعي ، وأحمد ، وأبو يوسف ، ومحمد . وهو مذهب عمر ، وابن عباس .

والتكبير في أيام التشريق ، لا يحتص استحبابه بوقتٍ دون وقتٍ ، بل هو مستحبٌ في كل وقتٍ من تلك الأيام . قال البخاري : وكان عمر رضي الله عنه يكبر في فته بمنى ، فيسمعه أهل المسجد ، فيكبرون ، ويكبر أهل الأسواق ، حتى ترتج منى تكبيراً . [البخاري (٤٥٧/٢) تعليقاً] . وكان ابن عمر يكبر بمنى تلك الأيام ، وخلف الصلوات ، وعلى فراشه ، وفي فسطاطه ، ومجلسه ، وممشاه تلك الأيام جميعاً ، وكانت ميمونة تكبر يوم النحر ، وكثر النساء يكبرن خلف أبان بن عثمان ، وعمر بن عبد العزيز ليالي التشريق ، مع الرجال في المسجد . قال الحافظ : وقد اشتملت هذه الآثار على وجود التكبير في تلك الأيام ، عقب الصلوات ، وغير ذلك من الأحوال ، وفيه اختلافٌ بين العلماء في مواضع ؛ فمنهم من قصر التكبير على أعقاب الصلوات ، ومنهم من خص ذلك بالمكتوبات ، دون النوافل ، ومنهم من خصه بالرجال دون النساء ، وبالجماعة دون المنفرد ، وبالمؤددة دون المقضية ، وبالمقيم دون المسافر ، وبساكن المدن دون القرية . وظاهر اختيار البخاري شمول ذلك للجميع ، والآثار التي ذكرها تساعده . وأما صيغة التكبير ، فالأمر فيها واسع ، وأصح ما ورد فيها ، ما رواه عبد الرزاق ، عن سلمان بسند صحيح ، قال : كبروا ، الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر كبيراً . [البيهقي في الكبرى (٣/٣١٦)] . وجاء عن عمر ، وابن مسعود : الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله ، والله أكبر ، والله أكبر ، والله الحمد . [انظر نيل الأوطار (٢/٦٢١)] .



## الزكاة

(١) تعريفها: الزكاة؛ اسم لما يخرج من الإنسان من حق الله - تعالى - إلى الفقراء، وسميت زكاة؛ لما يكون فيها من رجاء البركة، وتركية النفس، وتنميتها بالخيرات، فإنها مأخوذة من الزكاء، وهو النماء، والطهارة، والبركة. قال الله - تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣]. وهي أحد أركان الإسلام الخمسة، وقُرئت بالصلاة في اثنتين وثمانين آية، وقد فرضها الله - تعالى - بكتابه، وشنة رسوله ﷺ، وإجماع أمته:

١- روى الجماعة، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ لما بعث مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ ﷺ إلى اليمن، قال: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَذَلِكَ، فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ - عز وجل - افترض عليهم خمسَ صلوات، في كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَذَلِكَ، فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ - تعالى - افترض عليهم صدقةً في أموالهم، تُؤخذ من أغنيائهم، وترد إلى فقرائهم، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَذَلِكَ، فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمُ<sup>(٢)</sup> أموالهم، وَأَتِي دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ». [البخاري (١٣٩٥) ومسلم (١٩) وأبو داود (١٥٨٤) والترمذي (٦٢٥) والنسائي (٥/٢ و ٣ و ٤) وابن ماجه (١٧٨٣) وأحمد (١/٢٣٣)].

٢- وروى الطبراني في الأوسط، والصغير، عن علي - كرم الله وجهه - أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَى أَغْنِيَاءِ الْمُسْلِمِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ، بِقَدْرِ الَّذِي يَسَعُ فُقَرَاءَهُمْ، وَلَنْ يَجْهَدَ الْفُقَرَاءُ، إِذَا جَاعُوا أَوْ عَزُّوا، إِلَّا بِمَا يَصْنَعُ أَغْنِيَاؤُهُمْ»<sup>(٣)</sup> أَلَا وَإِنَّ اللَّهَ يَحَاسِبُهُمْ حَسَابًا شَدِيدًا، وَيُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا». [الطبراني في الأوسط (٣٦٠٣)، وفي الصغير (٤٤٤) وذكره الهيثمي في المجمع (٣/٦٢)]. قال الطبراني: تفرد به ثابت بن محمد الزاهد. قال الحافظ: وثابت ثقة، صدوق، روى عنه البخاري، وغيره، وبقية روايته لا بأس بهم. وكانت فريضة الزكاة بمكة في أول الإسلام مطلقة، لم يحدّد فيها المال، الذي تجب فيه، ولا مقدار ما يُنْفَقُ منه، وإنما ترك ذلك لشعور المسلمين، وكرمهم. وفي السنة الثانية من الهجرة - على المشهور - فَرَضَ مقدارها، من كُلِّ نَوْعٍ من أنواع المال، وَبَيَّنَّتْ بَيَانًا مُفْصَلًا.

(٢) التَّزْكِيَةُ فِي أَذْنِهَا:

١- قال الله - تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣]. أي؛ خذ - أيها الرسول - من أموال المؤمنين صدقةً مُعَيَّنَةً، كالزكاة المفروضة، أو غير معيّنة، وهي التطوع: ﴿تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣]. أي، تطهرهم بها من دنس الخُل، والطمع، والدناءة، والقسوة على الفقراء

(١) أي. والله أو قصبة، ستة عشر من الهجرة.

(٢) كرائم نفائس.

(٣) أي. أن الجهد والمنشقة من الجوع وتعري لا يصب الفقراء إلا سحر الأعياء.



والبائسين ، وما يتصل بذلك من الرذائل ، وتركي أنفسهم بها . أي ؛ تُسَمِّيها ، وترفعها بالخيرات ، والبركات الخلقية والعملية ، حتى تكون بها أهلاً لسعادة الدنيوية ، والأخروية .

٢- وقال الله - تعالى : ﴿ إِنَّا الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ \* فِي جَنَّاتٍ مَّا مَانَتْهُمْ رُءُوسُهُمْ أَن يَخْرُجُوا مِنْهَا قُلُوبًا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ \* وَلَا يَخْشَوْنَ غَمًّا هُمْ يَسْتَعْمِلُونَ \* وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴾ [الذاريات : ١٥ - ١٩] . جعل الله أخص صفات الأبرار الإحسان ، وأن مظهر إحسانهم يتجلى في القيام من الليل ، والاستغفار في السحر ؛ تعبداً لله ، وتقرباً إليه ، كما يتجلى في إعطاء الفقير حقه ؛ رحمة ، وحنواً عليه .

٣- وقال الله - تعالى : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ يُؤِثِّرُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ ﴾ [النور : ٧١] . أي ؛ أن الجماعة التي يباركها الله ، ويشملها برحمته ، هي الجماعة التي تؤمن بالله ، ويتولى بعضها بعضاً بالنصر والحب ، وتأمّر بالمعروف ، وتنهى عن المنكر ، وتصل ما بينها وبين الله بالصلاة ، وتقوي صلاتها ببعضها ، بإيتاء الزكاة .

٤- وقال الله - تعالى : ﴿ الَّذِينَ إِذْ مَكَنَتْهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ﴾ [الحج : ٤١] . جعل الله إيتاء الزكاة غاية ، من غايات التمكين في الأرض .  
١- وروى الترمذي ، عن أبي كبشة الأنماري ، أن النبي ﷺ قال : «ثلاثة أقيسم عليهم ، وأحدنكم حديثاً ، فاحفظوه ؛ ما نقص مال من صدقة ، ولا ظلم عبد مظلمة ، فصبر عليها ، إلا زاده الله بها عزاً ، ولا فتح عبد باب مسألة ، إلا فتح الله عليه باب فقر» . [الترمذي (٢٣٢٥) وابن ماجه (٤٢٢٨) وأحمد (٤/٢٣١) .

٢- وروى أحمد ، والترمذي وصححه ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «إِنَّ اللَّهَ - عزَّ وجل - يقبل الصدقات ، ويأخذها يمينه ، فيزيتها لأحدكم ، كما يُزِّي أحدكم مَهْرَهُ ، أَوْ قُلُوبَهُ ، أَوْ فَصِيهَهُ ،<sup>(١)</sup> حتى إن اللقمة لتصير مثل جبل أحد» . قال وكيع : وتصديق ذلك في كتاب الله ، قوله : ﴿ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ ﴾ [النور : ١٠٤] ، ﴿ وَيَمْحُ اللَّهُ الرِّيزَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ ﴾ [البقرة : ٢٧٦] . [الترمذي (٦٦٢) وأحمد (٢/٢٦٨ ، ٤٠٤ ، ٤٧١) .

٣- وروى أحمد بسند صحيح عن أنس رضي الله عنه قال : أتى رجل من تميم رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، إني ذو مال كثير ، وذو أهل ، ومال ، وحاضرة<sup>(٢)</sup> ، فأخبرني كيف أصنع ، وكيف أنفق؟ فقال رسول الله ﷺ : «تُخْرِجُ الزَّكَاةَ مِنْ مَالِكَ ؛ فَإِنَّهَا طَهْرَةٌ تُطَهِّرُكَ ، وتصل أقرباءك ، وتعرف حق المسكين ، والجار ، والسائل» . [أحمد (١٣٦/٣) وذكره الهيثمي في المجمع (٦٣/٣) .

٤- وروى أيضاً ، عن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ قال : «ثلاث أخلف عيهن ؛ لا يجعل الله من له سهم في الإسلام ، كمن لا سهم له ، وأسهم الإسلام ثلاثة ؛ الصلاة ، والصوم ،

ولزكاة، ولا يتولى الله عند في الدنيا، فيؤليه غيره يوم القيامة، ولا يحب رجل قوماً إلا جعده الله معهم، والرابعة لو حفت عليها، رحوت ألا أتم، لا يستر الله عدداً في الدنيا، إلا ستره يوم القيامة. [أحمد (١٤٥/٦)، وذكره الهيثمي في الجمع (٣٧/١) وعراه لطبراني الكبير].

٥- وروى الطبري في «الأوسط»، عن جابر رضي الله عنه قال: قال رجل: يا رسول الله: أرأيت إن أدّى الرجل زكاة ماله؟ فقال رسول الله ﷺ: «من أدّى زكاة ماله ذهب عنه شره». [ابن حزيمة (١٣/٤) وإحكام (١/٣٩٠) وذكره الهيثمي في الجمع (٣/٦٣)].

٦- وروى البخاري، ومسلم، عن جرير بن عبد الله، قال: بايعت رسول الله ﷺ على إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والنصح لكل مسلم. [البخاري (٥٧) ومسلم (٥٦) وأبو داود (٤٩٤٥) والنسائي (١٥٢/٧)].

### (٣) الترهيب من منعها:

١- قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنُزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُؤْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَبْشَرُهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ يَوْمَ يُخْمَلُ عَلَيْهِمْ فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَيُكْوَىٰ بِهَا جُفَاهُمْ وَجُوهُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كَنْتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ [التوبة: ٣٤، ٣٥].

٢- وقال: ﴿وَلَا يَخْصِبُ الَّذِينَ يُبَخِّلُونَ بِمَاءِ مَا مَلَكَتْ أَيْدِيهِمْ مِنْ تَحْتِ يَدِهِمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا يَخْلَعُونَ يَوْمَ يُبْصَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٠].

١- وروى أحمد، والشيخان، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من صاحب كنز (٢) لا يؤدي زكاته، إلا أحجمي عليه في نار جهنم، فيجعل صدئ، فتكوى بها جنباه وجبهته، حتى يخكم الله بين عبادي، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، ثم يرى سبيله؛ إما إلى الجنة، وإما إلى النار، وما من صاحب إبل لا يؤدي زكاتها، إلا يطع (٣) لها بقاع قرقر (٤)، كأوفر (٥) ما كانت، تستن (٦) عليه، كلما مضى (٧) عليه أخرها، ردت عليه أولها، حتى يحكم الله بين عبادي، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، ثم يرى سبيله؛ إما إلى الجنة، وإما إلى النار، وما من صاحب غنم لا يؤدي زكاتها، إلا يطع لها بقاع قرقر، كأوفر ما كانت، فتطؤه بأظلافها (٨)، وتنطحه بقرونها، ليس فيها غصاء (٩)، ولا جلعاء (١٠)، كما مضى عليه أخرها، ردت عليه أولها، حتى يحكم الله بين عبادي، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة مما تعدون، ثم يرى سبيله؛ إما إلى الجنة، وإما إلى النار». قالوا: فالخيل يا رسول الله؟ قال: «الخيل في نواصيها (١١)». أو قال: «الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة. خيل ثلاثة؛ هي لرجل أجز، ولرجل ستر، ولرجل ورر، فأما التي هي له أجز، فالرجل يتخذها في سبيل الله، ويُعدها له،

(١) يجعل ما يخبو به من مال طوقاً من در في أعناقهم.

(٢) الكنز: مال وجبت فيه الزكاة فلم تؤد، وأما ما أخرجت زكاته فليس بكنز مهما كثر.

(٣) يطع أي يسعد ومنه.

(٤) القرقر: مسوى أوسع من الأرض.

(٥) كأوفر أي كعظم ما كانت.

(٦) تستن أي مر.

(٧) مضى: أي مر.

(٨) غصاء أي متونة اقربين.

(٩) جلعاء أي التي لا قرن لها.

فلا تَغْيِبُ شَيْئًا فِي بَطُونِهَا، إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَجْرًا، وَلَوْ رَعَاهَا فِي مَرْحٍ، <sup>(١)</sup> فَمَا أَكَلْتُ مِنْ شَيْءٍ، إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهَا أَجْرًا، وَلَوْ سَقَاهَا مِنْ نَهْرٍ، كَانَ لَهُ بِكَرٍّ قَطْرَةٌ تَغْيِيهَا فِي بَطُونِهَا أَجْرًا. حَتَّى ذَكَرَ الْأَجْرَ فِي أَبْوَالِهَا، وَأُرْوَاتِهَا: «لَوْ اسْتَنْتَ شَرْفًا» <sup>(٢)</sup> أَوْ شَرَفِينَ، كَتَبَ لَهُ بِكَرٍّ خَطْوَةٌ يَخْطُوهَا أَجْرٌ. وَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ سِتْرٌ، فَالرَّجُلُ يَتَّخِذُهَا تَكْرُمًا وَتَجَمُّلاً، لَا يَنْسَى حَقَّ طَهْوَرِهَا وَبَطُونِهَا، فِي عَسْرِهَا وَيَسْرِهَا. وَأَمَّا الَّتِي هِيَ عَلَيْهِ وَزْرٌ، فَالَّذِي يَتَّخِذُهَا أَشْرًا، <sup>(٣)</sup> وَبَطْرًا، <sup>(٤)</sup> وَيَذْخًا <sup>(٥)</sup>، وَرِبَاءَ النَّاسِ، فَذَلِكَ الَّذِي عَلَيْهِ الْوِزْرُ. قَالُوا: فَالْحَمْرُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيَّ فِيهَا شَيْئًا، إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْجَامِعَةُ <sup>(٦)</sup> الْفَادَةُ <sup>(٧)</sup>»: ﴿فَمَنْ يَفْعَلْ يَنْفَكْ دَرَّةً حَيْرًا يَرْمُ ۖ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزَّلْزَلَةُ: ٧، ٨]. [البخاري (١٤٠٢)، مسلم (٩٧٨)]

٢- وروى الشيخان، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا، فَلَمْ يُوَدِّ زَكَاتَهُ، مِثْلُ لَهُ <sup>(٨)</sup> يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَجَاعًا <sup>(٩)</sup> أَقْرَعُ» <sup>(١٠)</sup> لَهُ زَيْبَتَانِ، <sup>(١١)</sup> يَطْوُقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ أَخَذَ بِلَهْزِمَتَيْهِ - يَعْنِي، شَدَقِيهِ - ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا كَنْزُكَ، أَنَا مَالُكَ. ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَلَا يَحْصِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [آل عمران: ١٨٠]. [البخاري (١٤٠٣)، والنسائي (١٤٠١٢/٥)].

٣- وروى ابن ماجه، والبخاري، والبيهقي. واللفظ له. عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال: «يَا مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ، خَصَالٌ خَمْسٌ، إِنْ أَتَيْتُمْ بِهِنَّ، وَنَزَلْنَ بِكُمْ، أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ تَدْرِكُوهُنَّ؛ لَمْ تَظْهَرْ الْفَاحِشَةُ <sup>(١٢)</sup> فِي قَوْمٍ قَطُّ، حَتَّى يُعْلِنُوا بِهَا، إِلَّا فُشِيَ فِيهِمُ الْأَوْجَاعُ» <sup>(١٣)</sup> الَّتِي لَمْ تَكُنْ فِي أَسْلَافِهِمْ، وَلَمْ يَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ، إِلَّا أَخَذُوا بِالسِّنِينَ، <sup>(١٤)</sup> وَشَدَّةِ الْمُؤَنَةِ، وَجَوْرِ السُّلْطَانِ، وَلَمْ يَمْنَعُوا زَكَاةَ أَمْوَالِهِمْ، إِلَّا مَنَعُوا الْقَطْرَ <sup>(١٥)</sup> مِنَ السَّمَاءِ، وَلَوْلَا الْبِهَائِمُ، لَمْ يَمْطُرُوا، وَلَمْ يَنْقُضُوا عَهْدَ اللَّهِ وَعَهْدَ رَسُولِهِ، إِلَّا سُلِطَ عَلَيْهِمْ عَدُوٌّ مِنْ غَيْرِهِمْ، فَيَأْخُذُ بَعْضُ مَا فِي أَيْدِيهِمْ، وَمَا لَمْ تَحْكَمْ أَمْتُهُمْ بَكْتَابِ اللَّهِ، إِلَّا لَجُعِلَ بِأَسْهُمٍ <sup>(١٦)</sup> بَيْنَهُمْ». [ابن ماجه (٤٠١٩)، والبيهقي في الشعب (٣٣١٤)].

٤- وروى الشيخان، عن الأحنَفِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى مَلَأٍ مِنْ قَرِيْشٍ، فَجَاءَ رَجُلٌ، <sup>(١٧)</sup> خَشِيْتُ الشَّعْرَ، وَالثِّيَابَ، وَالْهَيْئَةَ، حَتَّى قَامَ عَلَيْهِمْ، فَسَلِمَ، ثُمَّ قَالَ: بَشْرُ الْكَانَزِينَ بِرَضْفٍ <sup>(١٨)</sup> يَحْمِي عَلَيْهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، ثُمَّ يَوْضَعُ عَلَى حُلْمَةِ ثَدْيِ أَحَدِهِمْ، حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ نَفْضٍ <sup>(١٩)</sup> كَتَفِهِ، وَيَوْضَعُ عَلَى نَفْضِ كَتَفِهِ،

(٢) الشرف: أي العالي من الأرض.

(٤) البطر: شدة ارمح.

(٦) اجامعة: أي المتناولة لكل خير وبر.

(٨) مثل: صور.

(١٠) الأقرع: الذي ذهب شعره من كثرة السم.

(١٢) الفاحشة: أي الزنى.

(١٤) سنين: أي الفقر.

(١٦) بأسهم: أي حريهم.

(١٨) الرصف: أي الحجارة المحممة.

(١) مريح: أي المريح.

(٣) الأشتر: أي البطر.

(٥) بذخًا: أي تكبرًا.

(٧) الفادة: أي القليلة البطير.

(٩) الشجاع: الذكر من الحيات.

(١١) زيبتان: أي بكتتان سودوان فوق عنيه.

(١٣) الأوجاع: أي الأمراض.

(١٥) القطر: أي المطر.

(١٧) هو أبو ذر رضي الله عنه.

(١٩) نعص أي أعلى الكف.

حتى يخرج من حلمة ثديه ، فيتزلزل . ثم ولى فجلس إلى سارية ، وتبعته ، وجلست إليه ، وأنا لا أدري من هو ، فقلت : لا أرى القوم ، إلا قد كرهوا الذي قلت . قال : إنهم لا يعقلون شيئاً ، قال لي خليلي . قال : قلت : من خليلك ؟ قال : النبي ﷺ . أتبصر أحداً ؟ قال : فنظرت إلى الشمس ما بقي من النهار ، وأنا أرى أن رسول الله ﷺ يرسلني في حاجة له ، قلت : نعم . قال : « ما أحب أن لي مثل أحد ذهباً أنفقه كله ، إلا ثلاثة دنائير » . وإن هؤلاء لا يعقلون ، إنما يجمعون الدنيا ، لا والله ، لا أسألهم دنيا ولا أستفتيهم عن دين ، حتى ألقى الله ﷻ . [ البخاري ( ١٤٠٧ - ١٤٠٨ ) ومسلم ( ٩٩٢ ) ] .

(٤) **حكم مانعها** : الزكاة من الفرائض ، التي أجمعت عليها الأمة ، واشتهرت شهرة جعلتها من ضروريات الدين ، بحيث لو أنكر وجوبها أحد ، خرج عن الإسلام ، وقيل كفرًا ، إلا إذا كان حديث عهد بالإسلام ، فإنه يعذر . لجهله بأحكامه . أما من امتنع عن أدائها - مع اعتقاده وجوبها - فإنه يأثم بامتناعه ، دون أن يخرج ذلك عن الإسلام ، وعلى الحاكم ، أن يأخذها منه قهراً ويعزّره ، ولا يأخذ من ماله أزيد منها ، إلا عند أحمد ، والشافعي ، في القديم ، فإنه يأخذها منه ، ونصف ماله ؛ عقوبة له ،<sup>(١)</sup> لما رواه أحمد ، والنسائي ، وأبو داود ، والحاكم ، والبيهقي ، عن بهز بن حكيم ، عن أبيه ، عن جده ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « في كل إبل سائمة ، في كل أربعين ابنه لبون ، لا يفرق إبل عن حسابها ، من أعطاها مؤجراً ،<sup>(٢)</sup> فله أجرها ، ومن منعها ، فإن أخذوها وشطروا ماله ، غزوة<sup>(٣)</sup> من عزمات ربنا - تبارك وتعالى - لا يحل لآل محمد منها شيء » . [ أبو داود ( ١٥٧٥ ) والنسائي ( ١٥ / ١٦ ) وأحمد ( ٤ / ٥ ) والبيهقي في الكبرى ( ١١٦ / ٤ ) والحاكم ( ٣٩٨ / ١ ) ] ، وسئل أحمد عن إسنادها ؟ فقال : صالح الإسناد . وقال الحاكم في بهز : حديثه صحيح .<sup>(٤)</sup> ولو امتنع قوم عن أدائها - مع اعتقادهم وجوبها - وكانت لهم قوة ومنعة ، فإنهم يقاتلون عليها ، حتى يعطوها ؛ لما رواه البخاري ، ومسلم ، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : « أمرت أن أقاتل الناس ، حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، ويقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا ذلك ، عصموا مني دماءهم وأموالهم ، إلا بحق الإسلام ، وحسابهم على الله » . [ البخاري ( ٢٥ ) ومسلم ( ٢٢ ) وأحمد ( ٣٤٥ / ٢ ) ] . ولما رواه الجماعة ، عن أبي هريرة ، قال : لما توفي رسول الله ﷺ ، وكان أبو بكر ، وكفر من كفر من العرب ، فقال عمر : كيف تقاتل الناس ؟<sup>(٥)</sup> وقد قال رسول الله ﷺ : « أمرت أن أقاتل الناس ، حتى يقولوا : لا إله إلا الله . فمن قالها ، فقد عصم مني ماله ونفسه ، إلا بحقه ، وحسابه على الله تعالى » . فقال : والله ، لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فإن

(١) ويحق به من أحصى ماله ومع الزكاة ثم اكتشف أمره للحاكم . (٢) مؤجراً أي طالباً الأجر .

(٣) غزوة : أي حقاً من الحقوق الواجبة .

(٤) روى البيهقي أن الشافعي قال : هذا الحديث لا يشته أهل العلم بالحديث ، ولو ثبت قلنا به .

(٥) انفراد بهم هو يربوع وكانوا جمعوا الزكاة وأرادوا أن يبعثوا بها إلى أبي بكر فمنعهم مالك بن نويرة من ذلك وفرقها فيهم . فهؤلاء هم الدين عرض الخلاف في أمرهم ووقعت الشبهة لعمر في شأنهم مما قصى مناظرته لأبي بكر واحتجاجه على قتالهم بالحديث ، وكان قتاله لهم أول خلافته سنة إحدى عشرة من الهجرة .

الزكاة حق المال ، والله ، لو منعوني عناقاً ،<sup>(١)</sup> كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ ، لقاتلتهم على منعها . فقال عمر : فوالله ، ما هو إلا أن قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال ، فعرفت أنه الحق . ولفظ مسلم ، وأبي داود ، والترمذي : لو منعوني عقالاً .<sup>(٢)</sup> بدل : عناقاً . [البحاري (١٣٩٩ و ١٤٠٠) ومسلم (٢٠) وأبو داود (١٥٥٦) والترمذي (٢٦٠٦) والنسائي (١٥ / ٥) وأحمد (٥٨ / ٢) ] .

(٥) **على من تجب** : تجب الزكاة على المسلم ، الحر ، المالك للنصاب ، من أي نوع من أنواع المال ، الذي تجب فيه الزكاة .

### ويشترط في النصاب :

١- أن يكون فاضلاً عن الحاجات الضرورية ، التي لا غنى للمرء عنها ، كالمطعم ، والملبس ، والمسكن ، والمركب ، وآلات الحرفة .

٢- وأن يحول عليه الحول الهجري ، ويُعتَبَرُ ابتداءه من يوم ملك النصاب ، ولا بد من كماله في الحول كله ، فلو نقص أثناء الحول ، ثم كمل ، اُغْتَبِرَ ابتداء الحول من يوم كماله . قال النووي : مذهبن ، ومذهب مالك ، وأحمد ، والجمهور ، أنه يشترط في المال الذي تجب الزكاة في عينه - ويعتبر فيه الحول ، كالذهب ، والفضة ، والماشية - وجود النصاب في جميع الحول ، فإن نقص النصاب في لحظة من الحول ، انقطع الحول ، فإن كمل بعد ذلك ، استؤنف الحول ، من حين يكمل النصاب . وقال أبو حنيفة : المعتبر ، وجود النصاب في أول الحول وآخره ، ولا يضر نقصه بينهما ، حتى لو كان معه مائتا درهم ، فتلقت كلها في أثناء الحول ، إلا درهماً ، أو أربعين شاةً ، فتلقت في أثناء الحول ، إلا شاةً ، ثم ملك في آخر الحول تمام المائتين ، وتمام الأربعين ، وجبت زكاة الجميع .<sup>(٣)</sup>

وهذا الشرط لا يتناول زكاة الزروع والثمار ، فإنها تجب يوم الحصاد ؛ قال الله تعالى : ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام : ١٤١] . وقال العبدري : أموال الزكاة ضربان ؛ أحدهما ، ما هو نماء في نفسه ، كالحبوب ، والثمار ، فهذا تجب الزكاة فيه ؛ لوجوده . والثاني ، ما يُرصد للنماء ، كالدراهم ، والدنانير ، وعروض التجارة ، والماشية ، فهذا يعتبر فيه الحول ، فلا زكاة في نصابه ، حتى يحول عليه الحول ، وبه قال الفقهاء كافة ، انتهى . من «المجموع» للنووي .

(٦) **الزكاة في مال الصبي ، والمجنون** : يجب على ولي الصبي ، والمجنون ، أن يؤدي الزكاة عنهما من مالهما ، إذا بلغ نصاباً ؛ فعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، عن عبد الله بن عمرو ، أن رسول الله ﷺ قال : «من ولي يتيماً له مالٌ ، فليُتَجَرَّ له ، ولا يتركه ، حتى تأكله الصدقة»<sup>(٤)</sup> . [الترمذي (٦٤١) والبيهقي في الكرى (١٠٧ / ٤) . وإسناده ضعيف ، قال الحافظ : وله شاهد مرسل عند الشافعي .

(١) عناقاً أي أنثى المعز تم تلح سنة .

(٢) التحقيق أنه الحمل الذي يعقل به الجير ، وأن الكلام وارد على وجه العبارة .

(٣) لو باع النصاب في أثناء الحول أو أبدله بغير حسبه انقطع حول الزكاة واستأنف حولاً آخر .

(٤) أي الزكاة

وأكد الشافعي بعموم الأحاديث الصحيحة في إيجاب الزكاة مطلقاً ، وكانت عائشة - رضي الله عنها - تُخرج زكاة أيتام ، كانوا في حجرها . قال الترمذي : اختلف أهل العلم في هذا ؛ فرأى غير واحد من أصحاب النبي ﷺ في مال اليتيم زكاةً . منهم عمر ، وعلي ، وعائشة ، وابن عمر . وبه يقول مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق . وقالت طائفة : ليس في مال اليتيم زكاة . وبه يقول سفيان ، وابن المبارك .

(٧) المالك المدين : من كان في يده مالٌ تجب الزكاة فيه ، وهو مدين ، أخرج منه ما يفي بدينه ، وزكى الباقي ، إن بلغ نصاباً ، وإن لم يبلغ النصاب ، فلا زكاة فيه ؛ لأنه في هذه الحالة فقير ، والرسول ﷺ يقول : « لا صدقة ، إلا عن ظهر غنى » . رواه أحمد . وذكره البخاري معلقاً ، [البخاري تعليقاً (٣٧٧ / ٥) وأحمد (٢ / ٢٣٠)] ، وقال الرسول ﷺ : «تؤخذ من أغنيائهم ، وترد على فقرائهم» . [سبق تخريجه] . ويستوي في ذلك الدين ، الذي عليه لله أو للعباد ؛ ففي الحديث : «فدين الله أحق بالقضاء» . وسيأتي . [انظر تخريج الحديث التالي] .

(٨) من مات ، وعليه الزكاة : من مات ، وعليه الزكاة ، فإنها تجب في ماله ،<sup>(١)</sup> وتقدم على الغرماء ،<sup>(٢)</sup> والوصية ، والورثة . لقول الله تعالى في الموارث : ﴿مَنْ بَعْدَ وَصَيْتِهِ يُورِثُ بِهَا أَوْ دَيْنٌ﴾ [النساء : ١١] . والزكاة دينٌ قائم لله تعالى ؛ فعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ ، فقال : إن أمي ماتت ، وعليها صوم شهر ، أفأقضيه عنها؟ فقال : «لو كان على أمك دينٌ ، أكنْت قاضيةً عنها؟» . قال : نعم . قال : «فدين الله أحق أن يقضى» . رواه الشيخان . [البخاري (٦٦٩٩) ومسلم (١١٤٨) (١٥٥)] .

(٩) شرطُ النية في أداء الزكاة : الزكاة عبادة ، فيشترط لصحتها النية ، وذلك أن يقصد المزكي عند أدائها وجه الله ، ويطلب بها ثوابه ، ويجزم بقلبه ، أنها الزكاة المفروضة عليه ؛ قال الله تعالى : ﴿وَمَا أَرَوْا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة : ٥] . وفي «الصحيح» ، أن النبي ﷺ قال : «إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى» . [سبق تخريجه] . واشترط مالك ، والشافعي النية عند الأداء . وعند أبي حنيفة ، أن النية تجب عند الأداء ، أو عند عزل الواجب ، ويجوز أحمد تقديمها على الأداء ، زمناً يسيراً .

(١٠) أدائها وقت الوجوب : يجب إخراج الزكاة فوراً ، عند وجوبها ، ويحرم تأخير أدائها عن وقت الوجوب ، إلا إذا لم يتمكن من أدائها ، فيجوز له التأخير ، حتى يتمكن ، لما رواه أحمد ، والبخاري ، عن عقبة بن الحارث ، قال : صليت مع رسول الله ﷺ العصر ، فلما سلم ، قام سريعاً ، فدخل على بعض نسائه ، ثم خرج ، ورأى ما في وجوه القوم من تعاجبهم ؛ لسرعته ؛ قال : «ذكرت ، وأنا في الصلاة ، تيراً<sup>(٣)</sup> عندنا ، فكرهت أن يُمتسى ، أو يبيت عندنا ، فأمرت بقسمته» .<sup>(٤)</sup> [البخاري (٨٥١) والنسائي (٣ / ٨٤) وأحمد (٤ / ٨٢٧ ، ٣٨٤)] .

(١) العرماء : أي الدائون .

(١) هذا مذهب الشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور .

(٣) انتبر : قال الجوهري : لا يقال إلا للدهب وقد قاله بعضهم في العصة .

(٤) قال ابن بطال : فيه أن الخير ينبغي أن يبادر به فإن الآفات تعرض ، والموانع تمتع ، والموت لا يؤم ، والتسوية غير محمود .

وروى الشافعي . والبحاري في «التاريخ» . عن عائشة . أن النبي ﷺ قال : «ما خالطت الصدقة مالا قط ، إلا أهلكته» . رواه الحميدي ، وزاد ، قال : «يكون قد وحب عبيك في مالك صدقة ، فلا تُخرجها ؛ فتهلك الحرام الحلال» . [الشافعي في مسنده (٥٥) والبحاري (١/ ١٨٠) في تاريخه ، والحميدي (٢٣٧) ، وانظره في الترهيب والترهيب (١١٣٢)] .

(١١) **التعجيل بأدائها** : يحور تعجيل الزكاة ، وأداؤها قبل الحول ، ولو لعامين ؛ فعن الزهري ، أنه كان لا يرى بأساً ، أن يُعجل زكاته قبل الحول . وسئل الحسن ، عن رجل أخرج ثلاث سنين ، يُجزيه؟ قال : يجزيه . قال الشوكاني : وإلى ذلك ذهب الشافعي ، وأحمد ، وأبو حنيفة . وبه قال الهادي ، والقاسم . قال المؤيد بالله : وهو أفضل . وقال مالك ، وربيعة ، وسفيان الثوري ، وداود ، وأبو عبيد بن الحارث ، ومن أهل البيت ، الناصر : إنه لا يجزئ ، حتى يحول الحول . واستدلوا بالأحاديث ، التي فيها تعلق الوجوب بالحول ، وقد تقدمت ، وتسليم ذلك لا يضر من قال بصحة التعجيل ؛ لأن الوجوب متعلق بالحول ، فلا نزاع ، وإنما النزاع في الإجزاء قبله . انتهى .

قال ابن رشد : وسبب الخلاف ، هل هي عبادة ، أو حق واجب للمساكين؟ فمن قال : إنها عبادة . وشبهها بالصلاة ، لم يجز إخراجها قبل الوقت ، ومن شبهها بالحقوق الواجبة المؤجلة ، أجاز إخراجها قبل الأجل ، على جهة التطوع . وقد احتج الشافعي لرأيه ، بحديث علي رضي الله عنه ، أن النبي ﷺ استسلف صدقة العباس قبل مجئها . انتهى .

(١٢) **الدعاء للمزكي** : يستحب الدعاء للمزكي عند أخذ الزكاة منه ؛ لقول الله تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ <sup>(١)</sup> إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾ [التوبة : ١٠٣] . وعن عبد الله بن أبي أوفى ، أن رسول الله ﷺ كان إذا أتى بصدقة ، قال : «اللهم صل عليهم» . وإن أبي أنه بصدقة ، فقال : «اللهم صل على آل أبي أوفى» . رواه الشيخان ، وغيرهما ، [البخاري (١٤٩٧) ومسلم (١٠٧٨) وأحمد (٣٥٣/٤)] . وروى النسائي ، عن وائل بن حجر ، قال : قال رسول الله ﷺ - في رجل بعث بناقاة حسنة في الزكاة - : «اللهم بارك فيه ، وفي إبله» . [النسائي (٣٠/٥)] . قال الشافعي : السنة للإمام - إذا أخذ الصدقة - أن يدعو للمتصدق ، ويقول : أجرك الله فيما أعطيت ، وبارك لك فيما بقيت .

### الاموال التي تجب فيها الزكاة

أوجب الإسلام الزكاة في الذهب ، والفضة ، والزروع ، والثمار ، وعروض التجارة ، والسوائم ، والمعدن ، والركاز .

### زكاة النقيدين ، للذهب ، والفضة

وجوبها : جاء في زكاة الذهب ، والفضة ، قول الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا

(١) صل عليهم . أي ادع لهم .

يُفْقَوْنَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمَشَرْتَهُمْ بِعَدَبٍ أَلِيمٍ - يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُوهُهُمْ  
وَتُظْهِرُهُمْ هَذَا مَا كَفَرْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ - مَدُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿٣٤-٣٥﴾ [التوبة: ٣٤ - ٣٥].

والزكاة واجبة فيهما ؛ سواء أكانا نقوداً ، أم سائل ، أم تَبَرّاً ، متى بلغ مقدراً المملوك من كل منهما  
نصاباً ، وحال عليه الحول ، وكان فارغاً عن الدين ، والحاجات الأصلية .

**نصاب الذهب . ومقدار الواجب :** لا شيء في الذهب ، حتى يبلغ عشرين ديناراً ، فإذا بلغ عشرين  
ديناراً ، وحال عليها الحول ، ففيه ربع العشر ، أي ؛ نصف دينار ، وما زاد على العشرين ديناراً ، يؤخذ ربع  
عشره كذلك ؛ فعن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « ليس عبيك شيء - يعني ، في الذهب - حتى يكون لك  
عشرون ديناراً ، فإذا كانت لك عشرون ديناراً ، وحال عليها الحول ، ففيها نصف دينار ، فما زاد ،  
فبحساب ذلك ، وليس في مال زكاة ، حتى يحول عليه الحول » . رواه أحمد ، وأبو داود ، والبيهقي ،  
وصححه البخاري ، وحسنه الحافظ . [أبو داود (١٥٧٣) والبيهقي (٤ / ١٦٠)] . وعن زريق ، مولى بني  
فزارة ، أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه - حين استخلف - : خذ ممن مرّ بك من تجار المسلمين - فيما يُديرون  
من أموالهم - من كل أربعين ديناراً ديناراً ، فما نقص ، فبحساب ما نقص ، حتى يبلغ عشرين ، فإن  
نقصت ثلث دينار ، فدعها ، لا تأخذ منها شيئاً ، واكتب لهم براءة بما تأخذ منهم ، إلى مثلها من الحول .  
رواه ابن أبي شيبة . قال مالك في «الموطأ» : الشئنة التي لا اختلاف فيها عندنا ، أن الزكاة تجب في عشرين  
ديناراً ، كما تجب في مائتي درهم . والعشرون ديناراً تساوي ٢٨ درهماً ، وزناً بالدرهم المصري .

**نصاب الفضة ، ومقدار الواجب :** وأما الفضة ، فلا شيء فيها ، حتى تبلغ مائتي درهم ، فإذا بلغت  
مائتي درهم ، ففيها ربع العشر ، وما زاد ، فبحسابه ؛ قلّ أم كثر ؛ فإنه لا عفو في زكاة النقد بعد بئوغ  
النصاب . فعن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « قد عفوت لكم عن الخيل ، والرقيق ، فهاثوا صدقة الرقة  
(الفضة) ، من كل أربعين درهماً درهماً ، وليس في تسعين ومائة شيء ، فإذا بلغت مائتين ، ففيها خمسة  
دراهم » . رواه أصحاب السنن . [أبو داود (١٥٧٤) والترمذي (٦٢٠) والسنائي (٣٧ / ٥) وأحمد (١ / ١٢١)] .  
قال الترمذي : سألت البخاري عن هذا الحديث ؟ فقال : صحيح . قال : والعمل عند أهل العلم ؛ ليس فيما  
دون خمسة أواق صدقة ، والأوقية أربعون درهماً ، وخمس أواق مائتا درهم .

$$\frac{7}{4} = 27 \text{ ريالاً و } \frac{1}{3} = 555 \text{ قرشاً مصرياً .}$$

**ضمّ النقدين :** من ملك من الذهب أقل من نصاب ، ومن الفضة كذلك ، لا يضمّ أحدهما إلى الآخر ؛  
ليكمل منهما نصاباً ، لأنهما جنسان لا يضم أحدهما إلى الثاني ، كالحال في البقر والغنم ، فلو كان في يده  
١٩٩ درهماً ، وتسعة عشر ديناراً ، لا زكاة عليه .

**زكاة الدين :** لدين حالتان :

١- الدين ، إما أن يكون على معترف به ، باذل له ، وللعلماء في ذلك عدة آراء :

**الرأي الأول ،** أن على صاحبه زكاته . إلا أنه لا يدرمه إخراجها ، حتى يقبضه ، فيؤدي لما مضى . وهذا  
مذهب علي ، والثوري ، وأبي ثور ، والأحناف ، والحنابلة .

**الرأي الثاني ،** أنه يلزمه إخراج الزكاة في الحال ، وإن لم يقبضه ؛ لأنه قادرٌ على أخذه ، والتصرف فيه ،



فلرمه إخراج زكاته ، كالوديعة . وهذا مذهب عثمان ، وابن عمر ، وجابر ، وطاوس ، والسجعي ، والحسن ، والرهري ، وقتادة ، والشافعي .

الرأي الثالث ، أنه لا زكاة فيه ؛ لأنه غير مام ، فلم تجب زكاته ، كعروض القية . وهذا مذهب عكرمة ، ويروى عن عائشة ، وابن عمر .

الرأي الرابع ، أنه يزكيه ، إذا قبضه لسة واحدة . وهذا مذهب سعيد بن المسيب ، وعطاء بن أبي رباح .  
٢- وإما أن يكون الدين على معسر ، أو جاحد ، أو ماطل به ؛ فإن كان كذلك ، فقليل ؛ إنه لا تجب فيه الزكاة . وهذا قول قتادة ، وإسحاق ، وأبي ثور ، والحنفية ؛ لأنه غير مقدور على الانتفاع به . وقيل : يزكيه إذا قبضه لما مضى . وهو قول الثوري ، وأبي عبيد ؛ لأنه مملوك يحور التصرف فيه ، فوجبت زكاته لما مضى ، كالدين على المليء ، وروى عن الشافعي الرأيان . وعن عمر بن عبد العزيز ، والحسن ، والليث ، والأوزاعي ، ومالك : يزكيه إذا قبضه ، لعام واحد .

زكاة أوراق البنكوت ، والسندات : أوراق البنكوت ، والسندات : هي وثائق بديون مضمونة ، تجب فيها الزكاة ، إذا بلغت أول النصاب ٢٧ ريالاً مصرياً ؛ لأنه يمكن دفع قيمتها فضة فوراً .

زكاة الحلبي : اتفق العلماء على ، أنه لا زكاة في الماس ، والدر ، والياقوت ، واللؤلؤ ، والمرجان ، والزبرجد ، ونحو ذلك من الأحجار الكريمة ، إلا إذا اتخذت للتجارة ، ففيها الزكاة . واختلفوا في حلبي المرأة ، من الذهب ، والفضة ؛ فذهب إلى وجوب الزكاة فيه ، أبو حنيفة ، وابن حزم ، إذا بلغ نصاباً . استدلالاً بما رواه عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، قال : أتت النبي ﷺ امرأتان ، في أيديهما أساور من ذهب ، فقال لهما رسول الله ﷺ : «أتحبان أن يُسوركما» (١) الله يوم القيامة أساور من نار؟ . قالتا : لا . قال : «فأذيا حق» (٢) هذا الذي في أيديكما . [أبو داود (١٥٦٢) ، والترمذي (٦٣٧) ، والنسائي (٥/٣٨) وأحمد (٤٦١/٦) والدارقطني (١٠٨/٢) . وعن أسماء بنت يزيد ، قالت : دخلت أنا وخالتي على النبي ﷺ ، وعلينا أسورة من ذهب ، فقال لنا : «أعطيان زكاته؟» . قالت : قلنا : لا . قال : «أما تخافان أن يسوركما الله أسورة من نار؟ أذيا زكاته» . قال الهيثمي : رواه أحمد ، وإسناده حسن . [أحمد (١٦٤/٦) ، وذكره الهيثمي في المجمع (٦٧/٣) . وعن عائشة ، قالت : دخل علي رسول الله ﷺ ، فرأى في يدي قَتَحَاتٍ (٣) من ورق ، فقال لي : «ما هذا ، يا عائشة؟» . فقلت : صنعتهن ؛ أتزين لك ، يا رسول الله؟ فقال : «أتؤذين زكاتهن؟» . قلت : لا ، أو ما شاء الله . قال : «هو حسبك من النار» . (٥) رواه أبو داود ، والدارقطني ، والبيهقي . [أبو داود (١٥٦٥) والدارقطني (١٠٥/٢) ، والبيهقي (١٣٩/٤) . وذهب الأئمة الثلاثة إلى ، أنه لا زكاة في حلبي المرأة ، بالعمامة بلغ . فقد روى البيهقي ، أن جابر بن عبد الله سئل

(٢) حق هذا أي زكاته .

(٤) ورق أي فضة

(١) أن يسوركما أي أن يلبسكما .

(٣) قَتَحَات أي حواتم

(٥) يعني : لو لم تعد في النار إلا من أجل عدم زكاته لكماها .

عن الحلي، أفیه زكاة؟ قال جابر: لا. فقيل: وإن كان يبلغ ألف دينار؟ فقال جابر: أكثر. [البيهقي (٤/ ١٣٨)]. وروى البيهقي، أن أسماء بنت أبي بكر كانت تحلي بناتها بالذهب، ولا تركيه، نحوًا من خمسين ألفًا. [البيهقي (٤/ ١٣٨)]. وفي «الموطأ»، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، أن عائشة كانت تلي بنات أخيها، يتامى في حجرها، لهن الحلي، فلا تخرج من حلّيهن الزكاة. [مالك في الموطأ (١/ ٢٥٠)]. والبيهقي (٤/ ١٣٨). وفيه، أن عبد الله بن عمر كان يحلي بناته وجواريه الذهب، ثم لا يخرج من حلّيهن الزكاة. قال الخطابي: الظاهر من الكتاب<sup>(١)</sup>، يشهد لقول من أوجبها، والأثر يؤيده، ومن أسقطها، ذهب إلى النظر، ومعه طرف من الأثر، والاحتياط أداؤها.

هذا الخلاف بالنسبة للحلي المباح، فإذا اتخذت المرأة حلًا ليس لها اتخاذها، كما إذا اتخذت حلية الرجال، كحلية السيف، فهو محرم، وعليها الزكاة، وكذا الحكم في اتخاذ أواني الذهب والفضة.

**زكاة صدقات المرأة:** ذهب أبو حنيفة إلى أن صدقات المرأة لا زكاة فيه، إلا إذا قبضته؛ لأنه بدل عما ليس بمال، فلا تجب فيه الزكاة قبل القبض، كذئب الكتابة. ويشترط بعد قبضه، أن يبلغ نصابًا، ويحول عليه الحول، إلا إذا كان عندها نصاب آخر سوى المهر، فإنها إذا قبضت من الصداق شيئًا، ضمته إلى النصاب، وزكته بحوليه. وذهب الشافعي إلى أن المرأة يلزمها زكاة الصداق، إذا حال عليه الحول، ويلزمها الإخراج عن جميعه آخر الحول، وإن كان قبل الدخول، ولا يؤثر كونه مُعْرَضًا للسقوط بالفسخ، برِّدة أو غيرها، أو نصفه بالطلاق. وعند الحنابلة، أن الصداق في الذمة ذئب للمرأة، حكمه حكم الديون عندهم، فإن كان على ملء<sup>(٢)</sup> به، فالزكاة واجبة فيه، إذا قبضته، أدت لما مضى، وإن كان على معسر، أو جاحد، فاختار الحنفي وجوب الزكاة فيه، ولا فرق بين ما قبل الدخول أو بعده. فإن سقط نصفه بطلاق المرأة قبل الدخول، وأخذت النصف، فعليها زكاة ما قبضته، دون ما لم تقبضه. وكذلك لو سقط كل الصداق قبل قبضه؛ لانفساخ النكاح، بأمر من جهتها، فليس عليها زكاته.

**زكاة أجرة الدور المؤجرة:** ذهب أبو حنيفة، ومالك، إلى أن المؤجر لا يستحق الأجرة بالعقد، وإنما يستحقها بانقضاء مدة الإجارة؛ وبناء على هذا، فمن أجر دارًا، لا تجب عليه زكاة أجرتها، حتى يقبضها، ويحول عليها الحول، وتبلغ نصابًا. وذهبت الحنابلة إلى أن المؤجر يملك الأجرة من حين العقد، وبناء عليه، فإن من أجر داره، تجب الزكاة في أجرتها، إذا بلغت نصابًا، وحال عليها الحول، فإن المؤجر يملك التصرف في الأجرة بأنواع التصرفات، وكون الإجارة عُرضة للفسخ، لا يمنع وجوب الزكاة، كالصداق قبل الدخول، ثم إن كان قد قبض الأجرة، أخرج الزكاة منها، وإن كانت ذئبًا فهي كالدين؛ مُعْجَلًا كان، أو مُؤَجَّلًا<sup>(٣)</sup>. وفي «المجموع» للنووي: وأما إذا أجر داره أو غيرها، بأجرة حالية، وقبضها، فيجب عليه زكاتها، بلا خلاف.

(١) يشير إلى عموم قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ آلَهُمْ وَالْوَيْصَةَ﴾ الآية.

(٢) ملء: أي عسى.

(٣) أي: أنه يؤدي زكاتها حين يقبضها لما مضى من حين العقد إن كان مسمى عليها حول أو أكثر.

**حكمها:** ذهب جماهير العلماء ؛ من الصحابة ، والتابعين ، ومن بعدهم من الفقهاء إلى وجوب الزكاة في عروض<sup>(١)</sup> التجارة ؛ لما رواه أبو داود ، والبيهقي ، عن سمرة بن جندب ، قال : أما بعد ، فإن النبي ﷺ كان يأمرنا أن نُخرج الصدقة من الذي نُعدهُ للبيع . وروى الدارقطني ، والبيهقي ، عن أبي ذر ، أن النبي ﷺ قال : « في الإبل صدقتها ، وفي الغنم صدقتها ، وفي البقر صدقتها ، وفي البز<sup>(٢)</sup> صدقة » . [الدارقطني (١٠٠ / ٢) والبيهقي (١٤٧ / ٤) . وروى الشافعي ، وأحمد ، وأبو عبيد ، والدارقطني ، والبيهقي ، وعبد الرزاق ، عن أبي عمرو بن حماس ، عن أبيه ، قال : كنت أبيع الأدم<sup>(٣)</sup> والجعاب<sup>(٤)</sup> ، فمرَّ بي عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال : أد صدقة مالك . فقلت : يا أمير المؤمنين ، إنما هو الأدم . قال : قومه ، ثم أخرج صدقته . [الدارقطني (١٢٤ / ١) . قال في «المعني» : وهذه قصة يشتهر مثلها ، ولم تُذكر ، فيكون إجماعاً ، وقالت الظاهرية : لا زكاة في مال التجارة . قال ابن رشد : والسبب في اختلافهم في وجوب الزكاة بالقياس ، واختلافهم في تصحيح حديث سمرة ، وحديث أبي ذر ؛ أما القياس ، الذي اعتمده الجمهور ، فهو أن العروض المتخذة للتجارة مالٌ مقصودٌ به التنمية ، فأشبه الأجناس الثلاثة ، التي فيها الزكاة باتفاق ، أعني ، الحرث ، والماشية ، والذهب ، والفضة .

**وفي «النار» :** جمهور علماء الملة يقولون بوجوب زكاة عروض التجارة ، وليس فيها نصٌ قطعي من الكتاب أو السنة ، وإنما ورد فيها روايات ، يقوّي بعضها بعضاً ، مع الاعتبار المستند إلى الصوص ، وهو أن عروض التجارة المتداولة للاستغلال نقود ، لا فرق بينها وبين الدراهم والدنانير ، التي هي أثمانها ، إلا في كون النصاب يتقلّب ، ويتردّد بين الثمن ، وهو النقد ، والثمن ، وهو العروض ، فلو لم تجب الزكاة في التجارة ، لأمكن لجميع الأغنياء ، أو أكثرهم أن يتجروا بقودهم ، ويتخروا ، ألا يحول الحول على نصاب من الناقدين أبداً ، وبذلك تبطل الزكاة فيهما عندهم . ورأس الاعتبار في المسألة ، أن الله - تعالى - فرض في أموال الأغنياء صدقة ؛ لمواساة الفقراء ، ومن في معناهم ، وإقامة المصالح العامة ، وأن الفائدة في ذلك للأغنياء ، تطهير أنفسهم من رذيلة البخل ، وتركيتها بفضائل الرحمة بالفقراء ، وسائر أصناف المستحقين ، ومساعدة الدولة والأمة ، في إقامة المصالح العامة ، والفائدة للفقراء وغيرهم ، إعانتهم على نوائب الدهر ، مع ما في ذلك من سدّ ذريعة المفاسد ، في تضخّم الأموال ، وحصرها في أناس معدودين ، وهو المشار إليه بقوله - تعالى - في حكمة قسمة الفيء : ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ [الحشر : ٧] . فهل يُعقل أن يخرج من هذه المقاصد الشرعية كلها الثّجار ، الذين ربّما تكون معظم ثروة الأمة في أيديهم !

**متى تصيرُ العروضُ للتجارة :** قال صاحب «المعني»<sup>(٥)</sup> : ولا يصيرُ الغرضُ للتجارة ، إلا بشرطين ؛

(١) لعروض : جمع عرض ، وهو غير الأثمان من المال

(٢) الأدم : الخمد . والجعاب : الجماع

(٣) لبر متاع البيت .

(٤) وما في مذهب لا يخرج عن معناه .

الأول، أن يملكه بفعله، كالبيع، والنكاح، ولحلق، وقبول الهبة، والوصية، والغنمة، واكتساب المباحات؛ لأن ما لا يثبت له حكم الزكاة بدخوله في ملكه، لا يثبت بمجرد النية، كالصوم، ولا فرق بين أن يملكه بعوض، أم بغير عوض؛ لأنه ملكه بفعله، فأشبه الموروث. والثاني، أن يسوي عند تملكه، أنه للتجارة، فإن لم يشو عند تملكه، أنه للتجارة، لم يصير للتجارة، وإن نواه بعد ذلك. وإن ملكه بإرث، وقصد أنه للتجارة، لم يصير للتجارة؛ لأن الأصل النقية، ولتجارة عارض، فلا يصير إليها بمجرد النية. كما لو بوى الحاضر السفر، لم يثبت له حكم السعر بدون الفعل، وإن اشترى عرضاً للتجارة، فبوى به الاقضاء، صار للنقية، وسقطت الزكاة منه.

**كيفية تزكية مال التجارة:** من ملك من عروض التجارة، قدر بصاب، وحال عليه الحول، قَوَّمَهُ آخر الحول، وأخرج زكاته، وهو ربع عشر قيمته. وهكذا يفعل التاجر في تجارته كلَّ حَوْلٍ، ولا ينقصد الحول، حتى يكون القدر الذي يملكه بصائباً<sup>(١)</sup>، فلو ملك عرضاً قيمته دون البصاب، فمضى جزء من الحول، وهو كذلك، ثم زادت قيمة البصاب، أو تغيرت الأسعار، فبلغ نصائباً، أو باعه بنصاب، أو ملك في أثناء الحول عرضاً آخر، أو أتماناً، تمَّ بها النصاب، ابتداء الحول من حينئذ، ولا يحتسب بمضى. وهذا قول الثوري، والأحناف، والشافعي، وإسحاق، وأبي عبيد، وأبي ثور، وابن المذير. ثم إذا نقص النصاب أثناء الحول، وكمل في طريقه، لا ينقطع الحول، عند أبي حنيفة؛ لأنه يحتاج إلى أن تُعرف قيمته في كلِّ وقت؛ ليعلم أن قيمته فيه تبلغ بصائباً، وذلك يشق. وعند الحنابلة، أنه إذا نقص أثناء الحول، ثم زاد، حتى بلغ نصائباً، استأنف الحول عليه؛ لكونه انقطع بنقصه في أثناءه.

### زكاة الزروع، والثمار

**وجوبها:** أوجب الله - تعالى - زكاة الزروع، والثمار؛ فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَرْجَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [القرة: ٢٦٧]. والزكاة تسمى نفقة؛ قال - تعالى -: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْثُلُهُمُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّاتُ مُتَشَبِهٌ وَغَيْرَ مُتَشَبِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١] قال ابن عباس: حقه، لزكاة المفروضة. وقال: العشر، ونصف العشر.

**الأصناف التي كانت تؤخذ منها الزكاة، على عهد الرسول ﷺ:** وقد كانت الزكاة على عهد رسول الله ﷺ تؤخذ من الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب؛ فعن أبي بردة، عن أبي موسى، ومعاذ - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ بعثهم إلى اليمس، يعلمان الناس أمر دينهم، فأمرهم ألا يأخذوا الصدقة، إلا من هذه الأربعة؛ الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب. رواه الدارقطني، والحاكم، والطبراني، والبيهقي، وقال: رواه ثقات، وهو متصل. [الدارقطني (٩٤/٢) والبيهقي (١٢٥/٤)] والحاكم (٤٠١/١) والطبراني في الكبير كما في الجمع (٧٥/٣).

(١) يرى إمام مالك أن حول يعتمد على ما دون البصاب، فإذا بلغ في حله بصائباً زكاة.

قال ابن المدر، ومن عند البر: وأجمع العلماء على، أن تصدقة واحدة في الخنطة، والشعير، والتمر، والزبيب. وجاء في رواية ابن ماجة، أن رسول الله ﷺ، إن دس الزكاة في الخنطة، والشعير، والتمر، والزبيب، والذرة. [ابن ماجة (١٨١٥)]. وفي إسناد هذه الرواية، محمد بن عبيد الله العرزمي، وهو متروك.

الأصناف التي لم تكن تؤخذ منها: ولم تكن تؤخذ الزكاة من الخضروات، ولا من غيرها من الفواكه، إلا العنب، والرطب؛ فعن عطاء بن السائب، أن عبد الله بن المعيرة أراد أن يأخذ صدقة من أرض موسى بن طلحة، من الخضروات، فقال له موسى بن طلحة: ليس لك ذلك؛ إن رسول الله ﷺ كان يقول: «ليس في ذلك صدقة». رواه الدارقطني، والحاكم، والأثرم في «سننه»، وهو مرسل قوي. [البيهقي في الكبرى (١٢٩ / ٤)] والدارقطني (٩٧ / ٢) والحاكم (٤٠١ / ١). وقال موسى بن طلحة: جاء الأثر عن رسول الله ﷺ في خمسة أشياء؛ الشعير، والخنطة، والثلت<sup>(١)</sup>، والزبيب، والتمر، وما سوى ذلك، مما أخرجت الأرض، فلا عشر فيه. وقال: إن معاذًا لم يأخذ من الخضر صدقة. [البيهقي (١٢٩ / ٤)]. قال البيهقي: هذه الأحاديث كلها مراسيل، إلا أنها من طرق مختلفة، فيؤكد بعضها بعضًا، ومعها من أقوال الصحابة؛ عمر، وعبيد، وعائشة. وروى الأثرم، أن عامل عمر كتب إليه، في كروم فيها من الفريسيك<sup>(٢)</sup>، والرمان، ما هو أكثر غلة من الكروم أضعافًا؟ فكتب إليه: إنه ليس عليها عشر، هي من العضاة. قال الترمذي: والعمل على هذا عند أهل<sup>(٣)</sup> العلم، أنه ليس في الخضروات صدقة. [الترمذي (٦٣٨)]. وقال القرطبي: إن الزكاة تتعلق بالمقتات، دون الخضروات، وقد كان بالطائف الرمان، والفرسك، والأترج، فما ثبت أن النبي ﷺ أخذ منها زكاة، ولا أحد من خلفائه. قال ابن القيم: ولم يكن من هديه أخذ الزكاة من الخيل، والرقيق، ولا البغال، ولا الحمير، ولا الخضروات، ولا الأباطخ، والمقاتي، والفواكه التي لا تُكال ولا تُدخر، إلا العنب والرطب، فإنه يأخذ الزكاة منه جملة، ولم يفرق بين ما ييس، وما لم ييس.

رأي الفقهاء: لم يختلف أحد من العلماء، في وجوب الزكاة في الزروع والثمار، وإنما اختلفوا في الأصناف، التي تجب فيها، إلى عدة آراء، نُجمها فيما يلي:

١- رأي الحسن البصري، والثوري، والشعبي، أنه لا زكاة، إلا في المنصوص عليه، وهو الخنطة، والشعير، والذرة، والتمر، والزبيب؛ لأن ما عداه لا نص فيه. واعتبر الشوكاني هذا، المذهب الحق.

٢- رأي أبي حنيفة، أن الزكاة واجبة في كل ما أنستته الأرض، لا فرق بين الخضروات وغيرها، واشترط أن يُقصد بزراعته استغلال الأرض، ونماؤها عادة، واستثنى الحطب، والقصب الفارسي<sup>(٤)</sup>، والحشيش، والشجر الذي لا ثمر له. واستدل لذلك بعموم قوله ﷺ: «فيما سقت السماء العشر».

(٢) فرسك: الخوخ

(١) الثلت: نوع من شعير.

(٤) القصب الفارسي: هو البوص في ائمة العامية المصرية.

(٣) يقصد كثرهم

[الحاري (١٤٨٣) وأبو داود (١٥٩٦) والترمذي (٦٤٠) والسنائي (١٤/٥) وابن ماجه (١٨١٧)]. وهذا عام يتناول جميع أفرادها؛ ولأنه يقصد بزراعته غناء الأرض، فأشبه الحب.

٣- مذهب أبي يوسف، ومحمد، أن الزكاة واجبة في الخارج من الأرض، بشرط أن يبقى سنة، بلا علاج كثير؛ سواء أكان مكبلاً، كالحبوب، أو موزوناً، كالقطن، والسكر. فإن كان لا يبقى سنة، كالقثاء، والخيار، والبطيخ، والشمام، ونحوها من الخضروات، والفواكه، فلا زكاة فيه.

٤- مذهب مالك، أنه يشترط فيما يخرج من الأرض، أن يكون مما يبقى، وييسر، ويستنبته بنو آدم؛ سواء أكان مقتاتاً، كالقمح، والشعير، أو غير مقتات، كالقرطم، والسمس، ولا زكاة عنده في الخضروات والفواكه، كالتين، والرمان، والتفاح.

٥- وذهب الشافعي، إلى وجوب الزكاة، فيما تخرجه الأرض، بشرط أن يكون مما يُقتات ويُذخر، ويستنبته الآدميون، كالقمح، والشعير. قال النووي: مذهبنا، أنه لا زكاة في غير النخل، والعنب من الأشجار، ولا في شيء من الحبوب، إلا فيما يقتات ويُذخر، ولا زكاة في الخضروات. وذهب أحمد، إلى وجوب الزكاة، في كل ما أخرجه الله من الأرض، من الحبوب، والثمار، مما ييسر، ويبقى، ويُكال، ويستنبته الآدميون في أراضيهم<sup>(١)</sup>؛ سواء أكان قوتاً، كالخطة، أو من القطنيات<sup>(٢)</sup>، أو من الأبايزر؛ كالكُشبرة، والكرأويا، أو من البذور؛ كبذر الكتان، والقثاء، والخيار، أو حب البقول، كالقرطم، والسَّمْسِم. وتجب عنده أيضاً، فيما جمع هذه الأوصاف من الثمار اليابسة، كالتمر، والزبيب، والمشمش، والتين، واللوز، والبندق، والفسق. ولا زكاة عنده في سائر الفواكه؛ كالخوخ، والكُمشري، والتفاح، والمشمش، والتين، اللَّذِينَ لَا يُجَفَّفَان، ولا في الخضروات، كالقثاء، والخيار، والبطيخ، والبادلجان، واللفت، والجزر.

**زكاة الزيتون:** قال النووي: وأما الزيتون، فالصحيح عندنا، أنه لا زكاة فيه. وبه قال الحسن بن صالح، وابن أبي ليلى، وأبو عبيد. وقال الزهري، والأوزاعي، والليث، ومالك، والثوري، وأبو حنيفة، وأبو ثور: فيه الزكاة. قال الزهري، والليث، والأوزاعي: يُخْرَص، فتؤخذ زكاته زيتاً. وقال مالك: لا يخرص، بل يؤخذ العشر بعد عصره، وبلوغه خمسة أوسقي، انتهى.

**سبب الخلاف، ومنشؤه:** قال ابن رشد: وسبب الخلاف، أما بين من قصر الزكاة على الأصناف المجمع عليها، وبين من عدّها إلى المذخّر المقتات، فهو اختلافهم في تعلق الزكاة بهذه الأصناف الأربعة، هل هو لعينها أو لعلّة فيها، وهي الاقتيات؟ فمن قال: لعينها. قصر الوجوب عليها، ومن قال: لعلّة الاقتيات. عدّى الوجوب لجميع المقتات، وسبب الخلاف بين من قصر الوجوب على المقتات، وبين من عدّها إلى جميع ما تخرجه الأرض - إلا ما وقع عليه الإجماع من الحشيش، والخطب، والقصب - معارضة القياس

(١) وإن اشترى رزقاً بعد بدو صلاحه، أو ثمرة بدأ صلاحها، أو ملكها بجهة من جهات الملك، لم تجب فيها زكاة.  
(٢) القطنيات هي الحبوب سوى البر والشعير، سميت بذلك لأنها تقطن في البيوت، أي تحزن، وهي كالعُص، والحمص: والبسة، والجلبان، والفرمس، واللوبيا، والفول.

لعموم اللفظ : أما اللفظ ، الذي يقتضي العموم ، فهو قوله عليه الصلاة والسلام - : «فيما سقت السماء العشر ، وفيما سقي بالضح نصف العشر» . و «ما» بمعنى الذي ، و «الذي» من ألفاظ العموم ، وقوله تعالى : ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ حَتَّىٰ مَقْرُونًا﴾ الآية إلى قوله : ﴿وَمَا أَثَرُ حَقِّهِ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأعراف ١٤١] وأما القياس ، فهو أن الزكاة ، إنما مقصود بها سد حاجة ، وذلك لا يكون عائلاً ، إلا فيما هو قوت ، فمن خصص العموم بهذا القياس ، أسقط اركاء مما عدا مقتات ، ومن غلب العموم ، أوجبها فيما عدا ذلك ، إلا ما أحرجه الإجماع . والذين اتفقوا على مقتات ، اختلفوا في أشياء من قل حنلافهم فيها ، هل هي مقتاة أم ليست بمقتاة ، وهل يقاس على ما اتفق عليه ، أو ليس يقاس ؟ مثل اختلاف مالك ، والشافعي ، في الزيتون ، فإن مالكاً ذهب إلى وجوب الزكاة فيه ، ومنع الشافعي ذلك في قوله الأخير بمصر ، وسبب اختلافهم ، هل هو قوت ، أو ليس بقوت ؟

**نصاب زكاة الزروع ، والثمار :** ذهب أكثر أهل العلم إلى ، أن الزكاة لا تجب في شيء من الزروع ، والثمار ، حتى تبلغ خمسة أوسق ، بعد تصفيتها من الثبن ، والقشر ، فإن لم تُصَفَّ ، بأن تركت في قشرها <sup>(١)</sup> ، فيشترط أن تبلغ عشرة أوسق .

١- فمن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» . رواه أحمد ، والبيهقي بسند جيد . [أحمد (٢/ ٤٠٢) والبيهقي في الكبرى (٤/ ١٢٠)] .

٢- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «ليس فيما دون خمسة أوسق من تمر ولا حب ، صدقة» . [البخاري (١٤٨٤) ومسلم (٥/ ٩٧٩) وأبو داود (١٥٥٨) والترمذي (٦٢٦) والنسائي (٥/ ١٧) وابن ماجه (١٧٩٣) وأحمد (٣/ ٨٦)] . والوسق ؛ ستون صاعاً ، بالإجماع ، وقد جاء ذلك في حديث أبي سعيد ، وهو حديث منقطع . وذهب أبو حنيفة ، ومجاهد إلى وجوب الزكاة في القليل والكثير ؛ لعموم قوله ﷺ : «فيما سقت السماء العشر» . [سبق تخريجه] . ولأنه لا يعتبر له حول ، فلا يعتبر له نصاب . قال ابن القيم - مناقشاً هذا الرأي - : وقد وردت السنة الصحيحة ، الصريحة ، المحكمة في تقدير نصاب المعشرات بخمسة أوسق ، بالمشابهة من قوله : «فيما سقت السماء العشر ، وما سقي بنضح أو غزب ، فنصف العشر» . قالوا . وهذا يعم انقليل والكثير وقد عارضه الخاص ، ودلالة العام قطعية كالخاص ، وإذا تعارض ، قُدم الأحوط ، وهو الوجوب . فيقال : يجب العمل بكلا الحديثين ، ولا يجوز معارضة أحدهما بالآخر ، وإلغاء أحدهما بالكلية ؛ فإن طاعة الرسول ﷺ فرض في هذا ، وفي هذا ، ولا تعارض بينهما بحمد الله - تعالى - بوجه من الوجوه ، فإن قوله : «فيما سقت السماء العشر» . إنما أريد به التمييز بين ما يجب فيه العشر ، وما يجب فيه نصفه ، فذكر النوعين ، مفرقاً بينهما في مقدار الواجب . وأما مقدار النصاب ، فسكت عنه في هذا الحديث ، وبئنه نصاً في الحديث الآخر ، فكيف يحوز العدول عن النص الصحيح ، المصرح ، المحكم ، الذي لا يحتمل غير ما أول عليه أئمة ، إلى المجهول المتشابه ، الذي غايته أن يتعلق فيه بعموم ، لم يقصدوا بيانه بالخاص المحكم المبين ، كبيان سائر العمومات بما يُخصصها من النصوص ؟ انتهى .

وقال ابن قدامة - قول النبي ﷺ: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة». متفق عليه. هذا حاصل يحب تقديمه، وتخصيص عموم ما روي به، كما حصص قوله. «في كل سائمة من الإبل الركاة». [أحمد (١/ ١٢١ و ١٢٢) وأبو داود (١٥٦٧) وإسائي (٢٩/ ٥)]. بقوله: «ليس فيما دون خمس ذؤود صدقة». [لبخاري (١٤٨٤) ومسلم (٩٧٩/ ٥)]. وقوله: «في اربعة ربع العشر». [أبو داود (١٥٦٧) والترمذي (٦٢٠) والموطأ (١/ ٢٥٧، ٢٥٨)]. بقوله: «ليس فيما دون خمس أوق صدقة». ولأنه مال تجب فيه الصدقة، فمما تجب في يسيره. كسائر الأموال الزكوية. وإنما سمى يعتبر الحول؛ لأنه يكمل نماءه باستحصاده، لا ببقائه. واعتبر الحول في غيره؛ لأنه مقيضة لكمال النماء في سائر الأموال، والنصاب عشر؛ ليلغ حدًا يحتمل المواصلة منه، فلهذا اعتبر فيه. يحققه، أن الصدقة، إنما تجب على لأغنياء، ولا يحصل الغنى بدون النصاب، كسائر الأموال الزكوية. هذا، وانصاع؛ قذح وثلث، فيكون النصاب خمسين كيلة، فإن كان الخارج لا يكال، فقد قال ابن قدامة: ونصاب الزعفران والقطن، وما أحق بهما من الموزونات، ألف وستمئة رطل بالعراقي، فيقوم وزنه مقامه<sup>(١)</sup>. قال أبو يوسف: إن كان الخارج مما لا يكال، لا تجب فيه الزكاة إلا إن بلغ قيمة نصاب من أدنى ما يكال، فلا تجب الزكاة في القطن، إلا إذا بلغت قيمته خمسة أوسق، من أقل ما يكال، كالشعير ونحوه؛ لأنه لا يمكن اعتباره بنفسه، فاعتبر بغيره، كالعروض يُقوَّم بأدنى النصابين من الأثمان. وقال محمد: يلزم أن يبلغ خمسة أمثال، من أعبى ما يُقَدَّر به نوعه، ففي القطن، لا تجب فيه الزكاة، إن بلغ خمسة قناطير؛ لأن التقدير بالوسق، فيما يوسق، كان باعتبار أنه أعلى ما يقدر به نوعه.

**مقدار الواجب:** يختلف القدر الذي يجب إخراجه، باختلاف اسقي؛ فما سُقي بدون استعمال آلة - بأن سُقي بالراحة - ففيه عشر الخارج، فإن سُقي بآلة، أو بماء مشترى، ففيه نصف العشر.

١- فعن معاذ بن جبل رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «فيما سَقَت السماء، والبعض<sup>(٢)</sup>، والسيل العشر، وفيما سُقي بالنَّضْح نصف العشر». رواه البيهقي، والحاكم، وصححه. [الحاكم (١/ ٤٠١) والبيهقي في الكبرى (٤/ ١٢٩)].

٢- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: «فيما سَقَت السماء والعيون، أو كان عَثْرًا العشر، وفيما سُقي بالنَّضْح نصف العشر». رواه البخاري، وغيره. [البخاري (١٤٨٣) وأبو داود (١٥٩٦) والترمذي (٦٤٠) والنسائي (١٤/ ٥) وابن ماجه (١٨١٧)]. فإن كان يُسْقَى تارة بآلة، وتارة بدونها، فإن كان ذلك على جهة الاستواء، ففيه ثلاثة أرباع العشر؛ قال ابن قدامة: لا نعلم فيه خلافًا، وإن كان أحدهما أكثر. كان حكم الأقل تابعًا للأكثر، عند أبي حنيفة، وأحمد، والثوري، وأحد قولي الشافعي. وتكاليف الزرع؛ من حصاد، وخمط، ودياسة، وتصفية، وحفظ، وغير ذلك من خالص مال المالك، ولا يحسب منها شيء من مال الركاة. ومذهب ابن عباس، وابن عمر - رضي الله عنهما - أنه يحسب ما اقترضه من

(١) الحمة لأوسق تسوي ألفًا وستمئة رطل عراقي. وارطل عراقي ١٣٠ درهمًا تقريب

(٢) السيل والعتري - أي يشرب عرق دون سُقي - ونضح لسقي من ماء، ثم يُروى به ساقية



أجل ررعه، وثمره؛ عن جابر بن ريد، عن ابن عباس، وابن عمر - رضي الله عنهما - في الرجل يستقرض، فينمق على ثمرته، وعلى أهله؟ قال: قال ابن عمر: يبدأ بما استقرض، فيقضيه، ويزكي ما بقي. قال<sup>(١)</sup>: وقال ابن عباس - رضي الله عنهما -: يقضي ما أنفق على الثمرة، ثم يزكي ما بقي<sup>(٢)</sup>.  
رواه يحيى بن آدم في «الحراج». وذكر ابن حزم، عن عطاء، أنه يسقط مما أصاب النفقة، فإن بقي مقدار ما فيه الزكاة، زكى، وإلا فلا.

### الزكاة في الأرض الخراجية: تنقسم الأرض إلى:

١- عشرية<sup>(٣)</sup>؛ وهي الأرض التي أسلم أهلها عليها طوعاً، أو فتحت عنوة، وقُسمت بين الفاتحين، أو التي أحيها المسلمون.

٢- وخراجية؛ وهي الأرض التي فتحت عنوة، وتركت في أيدي أهلها؛ نظير خراج معلوم. والزكاة كما تجب في أرض العشر، تجب كذلك في أرض الخراج، إذا أسلم أهلها، أو اشتراها المسلم، فيجتمع فيها العشر والخراج، ولا يمنع أحدهما وجوب الآخر. قال ابن المنذر: وهو قول أكثر العلماء، ومن قال به؛ عمر بن عبد العزيز، وربيعة، والزهري، ويحيى الأنصاري، ومالك، والأوزاعي، والحسن بن صالح، وابن أبي ليلى، والليث، وابن المبارك، وأحمد، وإسحاق، وأبو عبيد، وداود، واستدلوا على ذلك بالكتاب، والسنة، والمعقول. أي، القياس - أما الكتاب، فقول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفُسًا مِنْ ظِلِّبَتٍ مَا كَسَبَتْ وَرِمَاءَ أُخْرَيَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧]. فأوجب الإنفاق من الأرض مطلقاً، سواء كانت الأرض خراجية، أو عشرية. وأما السنة، فقوله - عليه الصلاة والسلام -: «فيما سقت السماء العشر» [سبق تخريجه]. وهو عام يتناول العشرية والخراجية. وأما المعقول، فلأن الزكاة والخراج حقان، بسببين مختلفين لمستحقين، فلم يمنع أحدهما الآخر، كما لو قتل المحرم صيداً مملوكاً، ولأن العشر وجب بالنص، فلا يمنعه الخراج الواجب بالاجتهاد. وذهب أبو حنيفة، إلى أنه لا عشر في الأرض الخراجية، وإنما الواجب فيها الخراج فقط كما كانت، وأن من شروط وجوب العشر، ألا تكون الأرض خراجية.

### أدلة أبي حنيفة، ومناقشتها: استدلل الإمام أبو حنيفة لمذهبه:

١- بما رواه ابن مسعود، أن النبي ﷺ قال: «لا يجتمع عشر وخراج في أرض مسلم». [ذكره ابن عدي في الكامل (٢٥٥/٧) وابن الجوزي في الموضوعات (١/١٥١)]. وهذا الحديث مجمع على ضعفه، انفرد به يحيى بن عنبسة، عن أبي حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم التخمي، عن علقمة، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ. قال البيهقي في «معرفه السنن والآثار»: هذا المذكور، إنما يرويه أبو حنيفة، عن حماد، عن

(١) قوله: قال... إلخ. أي قال جابر.

(٢) اتفق ابن عباس وابن عمر على قضاء ما أنفق على الثمرة وزكاة الباقي، واحتلما في قضاء ما أنفق على أهله.

(٣) عشرية أي التي تجب فيها زكاة العشر.

إبراهيم من قوله ، فرواه يحيى هكذا مرفوعاً ، ويحيى بن عنسة مكشوف الأمر في الضعف ؛ لروايته عن الثقات الموضوعات . قاله أبو أحمد بن عدي الحافظ ، فيما أخبرنا به أبو سعيد الماليني عنه ، وضعفه كذلك الكمال من الهمام من أئمة الحنفية<sup>(١)</sup> .

٢- وبما رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «منعت العراق قفيزها ودرهمها ، ومنعت الشام مئديها ودينارها ، ومنعت مصر إردبها ودينارها ، وعدتم من حيث بدأتم» . قالها ثلاثاً ، شهد على ذلك لحم أبي هريرة ودمه<sup>(٢)</sup> . [مسلم (٢٨٩٦) (٣٣) ، وأبو داود (٣٠٣٥) وأحمد (٢/٢٦٢)] . وليس في هذا الحديث دلالة على عدم أخذ الزكاة من الأرض الحراجية ، فقد أوّله العلماء على معنى ، أنهم سيُسلمون ، وتسقط الجزية عنهم ، أو أنه إشارة إلى الفتن ، التي تقع آخر الزمان ، المؤدية إلى منع الحقوق الواجبة عليهم ؛ من زكاة ، وجزية ، وغيرهما . قال النووي - عقب التأويلين - : لو كان معنى الحديث ما زعموه ، لزم ألا تجب زكاة الدراهم ، والدنانير ، والتجارة ، وهذا لا يقول به أحد .

٣- وروي ، أن دهقان بهر الملك لما أسلم ، قال عمر بن الخطاب : سلّموا إليه الأرض ، وخذوا منه الخراج . وهذا صريح في الأمر بأخذ الخراج ، دون الأمر بأخذ العشر . وهذه القصة يقصد بها ، أن الخراج لا يسقط بإسلامه ، ولا يلزم من ذلك سقوط العشر ، وإنما ذكر الخراج ؛ لأنه ربما يُتَوَهَّم سقوطه بالإسلام ، كالجزية ، وأما العشر ، فمعلوم ، أنه واجب على الحر المسلم ، فلم يحتاج إلى ذكره ، كما أنه لم يذكر أخذ زكاة الماشية منه ، وكذا زكاة الثّقَدِين ، وغيرهما ، أو لأنّ الدهقان لم يكن له ما يجب فيه العشر .

٤- وأن عمل الولاة والأئمة ، على عدم الجمع بين العشر والخراج . وهذا ممنوع ، بما نقه ابن المنذر ، من أن عمر بن عبد العزيز جمع بينهما .

٥- وأن الخراج يُبائى العشر ؛ فإن الخراج وجب عقوبة ، بينما العشر وجب عبادة ، ولا يمكن اجتماعهما في شخص واحد ، فيجب عليه مَقَا . وهذا صحيح في حالة الابتداء ، ممنوع في حالة البقاء ، وليس كلّ صور الخراج أساسها القنوة والقهر ، بل يكون في بعض صورِهِ مع عدم القنوة ، كما في الأرض القرية من أرض الخراج ، أو التي أحيّاها ، وسقاها بماء الأنهار الصغار .

٦- أن سبب كلّ من الخراج والعشر واحد ، وهو الأرض النامية حقيقة ، أو حكماً ؛ بدليل أنها لو كانت سبخة ، لا منفعة لها ، لا يجب فيها خراج ولا عشر ، وإذا كان السبب واحداً ، فلا يجتمعان مَقَا في أرض واحدة ؛ لأن السبب الواحد لا يتعلق به حقّان من نوع واحد ، كما إذا ملك نصائباً من السائمة ؛ لتجارة سنة ، فإنه لا يلزمه زكّاتان . والجواب ، أن الأمر ليس كذلك ؛ فإن سبب العشر الزرع الخارج من الأرض ، والخراج يجب على الأرض ؛ سواء زرعتها ، أم أهملها . وعلى تسليم وحدة السبيّة ، فلا مانع من تعلّق الوظيفتين بالسبب الواحد ، الذي هو الأرض ، كما قال الكمال بن الهمام .

(١) رجع الكمال مذهب الجمهور ، ودفن مذهبه عما لا يحرج عن مصنف هذا النقاش .

(٢) وجه الدلالة في الحديث : أنه إخبار عما يكون من مع الحقوق الواحة وبين هذه الحقوق ، وأنها عبارة عن الخراج . فلو كان العشر واجتاً لذكره معه .

**زكاة الخارج من الأرض المؤجرة:** يرى جمهور العلماء، أن من استأجر أرضاً، فزرعها، فالزكاة عليه، دون مالك الأرض، وقال أبو حنيفة: الزكاة على صاحب الأرض. قال ابن رشد: والسبب في اختلافهم، هل العشر حق الأرض، أو حق الررع؟ فلما كان عددهم، أنه حق لأحد الأمرين، اختلفوا في أيهما أولى أن يسبب إلى موضع الإنفاق، وهو كون الررع والأرض لمالك واحد، فذهب الجمهور، إلى أنه ما تجب فيه الزكاة، وهو الحب. وذهب أبو حنيفة، إلى أنه ما هو أصل النوحوب، وهو الأرض. ورجح ابن قدامة رأي الجمهور، فقال: إنه واجب في الررع، فكان على مالكة، كزكاة القيمة، فيما إذا أعدّه للتجارة، وكعشر زرعه في ملكه، ولا يصح قولهم: إنه من مؤنة الأرض. لأنه لو كان من مؤنتها، لوجب فيها، وإن لم تزرع، كالخراج، ولوجب على الذمي، كالخراج، ولتقدر الأرض لا بقدر الزرع، ولوجب صرفه إلى مصارف الفيء، دون مصرف الزكاة.

**تقدير النصاب في النخيل، والأعناب، بالخرص<sup>(١)</sup> دون الكيل:** إذا أزهى النخيل والأعناب، وبدا صلاحها، اعتبر تقدير النصاب فيها بالخرص دون الكيل، ذلك بأن يحصى الخراص الأمين العارف، ما على النخيل والأعناب، من العنب والرطب، ثم يقدره تمراً وزيتاً؛ ليعرف مقدار الزكاة فيه، فإذا جفت الثمار، أخذ الزكاة التي سبق تقديرها منها؛ فعن أبي حنيفة الساعدي رحمته الله قال: غزونا مع النبي صلى الله عليه وسلم غزوة تبوك، فلما جاء وادي القرى، إذا امرأة في حديقة لها، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «أخرصوا». وخرص رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة أوسق، فقال لها: «أخصي ما يخرج منها». رواه البخاري. [البخاري (١٤٨١) ومسلم (١١/١٣٩٢)]. هذه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعمل أصحابه من بعده، وإليه ذهب أكثر أهل العلم<sup>(٢)</sup>. وخالف في ذلك الأحناف؛ لأن الخرص ظن وتخمين، لا يلزم به حكم. وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدى، فإن الخرص ليس من الظن في شيء، بل هو اجتهاد في معرفة قدر الثمر، كالاجتهاد في تقويم المتلفات. وسبب الخرص، أن العادة جرت بأكل الثمار رطباً، فكان من الضروري إحصاء الزكاة، قبل أن تؤكل وتصرم<sup>(٣)</sup>، ومن أجل أن يتصرف أربابها بما شاءوا، ويضمنوا قدر الزكاة. وعلى الخراص، أن يترك في الخرص الثلث، أو الربع؛ توسعة على أرباب الأموال؛ لأنهم يحتاجون إلى الأكل منه، هم وأضيافهم، وجيرانهم. وتنتاب الثمرة النوائب؛ من أكل الطير، والماء، وما تسقطه الريح، فلو أخصي الزكاة من الثمر كله، دون استثناء الثلث، أو الربع، لأضر بهم؛ فعن سهل بن أبي حنثة، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا خرصتم، فخذوا، وذعوا الثلث؛ فإن لم تدعوا الثلث، فذعوا الربع»<sup>(٤)</sup>. رواه أحمد، وأصحاب السنن، إلا ابن ماجه. [أبو داود (١٦٠٥) والترمذي (٦٤٣) والنسائي (٤٢/٥) وأحمد (٢/٤) و(٣)]. ورواه الحاكم، وابن حبان، وصححه. قال الترمذي: والعمل على حديث سهل، عند أكثر أهل العلم. وعن بشير بن يسار، قال: بعث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أبا حنثة الأنصاري على خرص أموال المسلمين، فقال: إذا وجدت القوم في نحلهم قد خرصوا<sup>(٥)</sup>، فذع لهم ما يأكون، لا تحرصه عليهم. [أبو عبيد في الأموال (١٤٤٨) وابن أبي شيبة (١٩٤/٣)]. وعن مكحول، قال: كان رسول الله

(١) الخرص: الحر وتخمين.

(٢) يرى مالك أنه واجب، وعند لشعبي وأحمد سنة

(٣) تصرم: تقصع

(٤) ينص ذلك كثرة الأكلة وقنهم فاشتت إذ كثروا، والربع إذ قلوا

(٥) خرصوا أي أقوم في نحلهم وقت الخريف

يَحْتَقُونَ إِذَا بَعَثَ الْخَزَافُ، قَالَ «حَقُّوا عَلَى النَّاسِ؛ فَإِنْ فِي الْمَالِ لَعْنَةً، وَالْوَاطِئَةَ، وَالْأَكْلَةَ»  
رواه أبو عبيد [أبو عبيد في الأموال (١٤٥٣) وسأني شيبه (١٩٥/٣)]. وقال: الواطئة - «الساسة»  
سُمُّوا بِذَلِكَ؛ لَوَطَّاهُمْ بِلَادَ الثَّمَارِ مُحْتَرِينَ، وَالْأَكْلَةَ؛ أَرْبَابَ الثَّمَارِ، وَأَهْوَاهُمْ، وَمَنْ لَصِقَ  
لَهُمْ.

**الأكل من الزرع:** يحوز لصاحب الزرع أن يأكل من زرعه، ولا يحسب عنه ما أكل منه قبل الحصاد؛  
لأن العادة جارية به، وما يؤكل شيء يسير، وهو ينسه ما يأكله أرباب الثمار من ثمارهم، فإذا حصد  
الزرع، وصمى الحب، أخرج ركة موجود. سئل أحمد، عما يأكل أرباب الزرع من «عريك»؟  
قال: لا بأس أن يأكل منه صاحبه ما يحتاج إليه. وكذلك قال الشافعي، والنسائي، وابن حزم<sup>(١)</sup>.

**ضمُّ الزروع، والثمار:** اتفق العلماء على، أنه يضم أنواع الثمر، بعضه إلى بعض، وإن اختلفت في  
الجودة، والرداءة واللون، وكذا يضم أنواع الزبيب، بعضها إلى بعض، وأنواع الحنطة، بعضها إلى بعض،  
وكذا أنواع سائر الحبوب<sup>(٢)</sup>. واتفقوا أيضًا على، أن غرُوضَ التجارة تضمُّ إلى الأثمان، وتضم الأثمان  
إليها، إلا أن الشافعي لا يضمُّها، إلا إلى جنس ما اشترت به؛ لأن نصابها معتبر به. واتفقوا على، أنه  
لا يضم جنس إلى جنس آخر، في تكميل النصاب، في غير الحبوب والثمار؛ فالماشية لا يضم جنس  
منها إلى جنس آخر، فلا يضم لإبل إلى البقر في تكميل النصاب، ولشمار لا يضم جنس إلى غيره، فلا  
يضم الثمر إلى الزبيب. واختلفوا في ضم الحبوب المختلفة، بعضها إلى بعض، وأولى الآراء وأحقها، أنه لا  
يضم شيء منها في حساب النصاب، ويعتبر النصاب في كل جنس منها قائمًا بنفسه؛ لأنها أجناس  
مختلفة، وأصناف كثيرة، بحسب أسمائها؛ فلا يضم الشعير إلى الحنطة، ولا هي إليه، ولا الثمر إلى  
الزبيب، ولا هو إليه، ولا الحمض إلى العدس. وهذا مذهب أبي حنيفة، والشافعي، وإحدى الروايات عن  
أحمد، وإليه ذهب كثير من علماء السلف. قال ابن المنذر: وأجمعوا على، أنه لا تضم الإبل إلى البقر،  
ولا إلى الغنم، ولا لبقر إلى الغنم، ولا الثمر إلى الزبيب، فكذا لا ضم في غيرها، وليس للقائلين بضم  
الأجناس دليل صحيح، فيما قالوه.

**متى تجب الزكاة في الزروع، والثمار؟** تجب الزكاة في الزروع، إذا اشتد الحب، وصار فريكًا، وتجب  
في الثمار، إذا بدا صلاحها، ويعرف ذلك باحمرار البنج، وجريان الخلاوة في العنب<sup>(٣)</sup>. ولا تخرج  
الزكاة، إلا بعد تصفية الحب، وجفاف الثمر. وإذا باع انزاع زرعه، بعد اشتداد الحب، وبُدِّئَ صلاح  
الثمر؛ فزكاة زرعه وثمره عليه، دون المشتري؛ لأن سبب لوجوب العقد، وهو في ملكه.

**إخراج الطيب في الزكاة:** أمر الله - سبحانه - المذكي بإخراج الطيب من ماله، ونهاه عن التصدق  
بالرديء. فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا

(١) قال مالك وأبو حنيفة: يحسب على رجل ما أكل من زرعه قبل الحصاد من نصاب.

(٢) ضم الجدة إلى الرديء أخذت ركة محسب قدر كل واحد منهما، فإن كان الثمر أصنافًا أحد من وسطه.

(٣) هذا مذهب الجمهور، وعند أبي حنيفة العقد سبب لوجوب خروج الزرع وظهور الثمر.

أَلْحَيْتَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِتَاجِدِيهِ إِلَّا أَنْ تَقْصُصُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَكِيمٌ<sup>(١)</sup> [المقرة ٢٦٧]. روى أبو داود، والسنائي، وغيرهما، عن سهل بن حنيف، عن أبيه، قال: سئل رسول الله ﷺ عن لونين من التمر؛ الجعجور، ولون الحقيق<sup>(٢)</sup>. [أبو داود (١٦٠٧) والسنائي (٤٣/٥)]. وكان الناس يتنمّنون بشرار ثمارهم، فيخرجونها في الصدقة، فهوا عن ذلك، ونزلت: ﴿وَلَا تَنَمَّنُوا بِالْحَيْتِ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾. وعن البراء، قال في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَمَّنُوا بِالْحَيْتِ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ [سورة ٢٦٧] نزلت فينا، معشر الأنصار، كنّا أصحاب نحل، فكان الرجل يأتي من بخله على قدر كثرته وقلته، وكان الرجل يأتي بالقنو، والقنوين، فيعلقه في المسجد، وكان أهل الضفة<sup>(٣)</sup> ليس لهم طعام، فكان أحدهم إذا جاع، أتى القنو، فضربه بعصاه، فسقط البسر والتمر، فيأكل، وكان ناس ممن لا يرغب في الخير، يأتي الرجل بالقنو فيه الشيص، والحشف، والقنو قد انكسر، فيعلقه، فأنزل الله تعالى: ﴿وَلَا تَنَمَّنُوا بِالْحَيْتِ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِتَاجِدِيهِ إِلَّا أَنْ تَقْصُصُوا فِيهِ﴾ [المقرة ٢٦٧]. قال: لو أن أحدكم أهدى إليه مثل ما أعطى، لم يأخذه، إلا على إغماض وحياء. قال: فكنا بعد ذلك يأتي أحدنا بصالح ما عنده. رواه الترمذي، وقال: حسن صحيح غريب. [الترمذي (٢٩٨٧)]. قال الشوكاني: فيه دليل على، أنه لا يجوز للمالك، أن يخرج الرديء عن الجيد، الذي وجبت فيه الزكاة، نصّاً في التمر، وقياساً في سائر الأجناس، التي تجب فيه الزكاة، وكذلك لا يجوز للمصدق أن يأخذ ذلك.

**زكاة العسل:** ذهب جمهور العلماء إلى، أنه لا زكاة في العسل؛ قال البخاري: ليس في زكاة العسل شيء يصح<sup>(٤)</sup>. وقال الشافعي: واختياري، ألا يؤخذ منه؛ لأن السنن والآثار ثابتة فيما يؤخذ منه، وليست ثابتة فيه، فكان عفواً. وقال ابن المنذر: ليس في وجوب الصدقة في العسل خير يثبت، ولا إجماع، فلا زكاة فيه، وهو قول الجمهور. وذهب الحنفية، وأحمد، إلى أن في العسل زكاة؛ لأنه، وإن لم يصح في إيجابه حديث، إلا أنه جاء فيه آثار يقوّي بعضها بعضاً، ولأنه يتولد من نؤر الشجر، والزهر، ويكّال، ويدخّر، فوجبت فيه الزكاة، كالحب والتمر، ولأن الكلفة فيه دون الكلفة في الزروع والثمار. واشترط أبو حنيفة، في إيجاب الزكاة في العسل، أن يكون في أرض عشرية، ولم يشترط نصائباً له، فيؤخذ العشر من قليله وكثيره. وعكس الإمام أحمد، فاشترط أن يبلغ نصائباً، وهو عشرة أفرق، والفرق ستة عشر رطلاً عراقياً<sup>(٥)</sup>، وسوى بين وجوده في الأرض الخراجية، أو العشرية. وقال أبو يوسف: نصابه عشرة أرباط. وقال محمد: بل هو خمسة أفرق. والفرق ستة وثلاثون رطلاً.

(١) تنمّنوا: أي تقصصوا. الحبيت: أي الرديء غير الجيد. تنمّنوا: أي تغاضوا في أخذه.

(٢) الجعجور والحقيق: نوعان رديتان من التمر.

(٣) أهل الضفة أي فقراء المهاجرين.

(٤) أي: عن النبي ﷺ.

(٥) الرطل لعراقي ١٣٠٠ درهم. وهذا طاهر كلام أحمد.

جاءت الأحاديث الصحيحة مصرحةً ، بإيجاب الزكاة في الإبل ، والبقر ، والغنم ، وأجمعت الأمة على العمل بها .

ويشترط لإيجاب الزكاة فيها :

(١) أن تبلغ نصاباً .

(٢) وأن يحول عليها الحول .

(٣) وأن تكون سائمة ، أي ؛ راعية من الكلاً المباح ، في أكثر العام<sup>(١)</sup> .

والجمهور على اعتبار هذا الشرط ، ولم يخالف فيه غير مالك ، والليث ، فإنهما أوجبا الزكاة في المواشي مطلقاً ؛ سواء كانت سائمة ، أو معلوفة ، عاملة<sup>(٢)</sup> أو غير عاملة . لكن الأحاديث جاءت مصرحة بالتقييد بالسائمة ، وهو يفيد بمفهومه ، أن المعوفة لا زكاة فيها ؛ لأنه لا يلد للكلام من فائدة ؛ صوتاً له عن اللغو . قال ابن عبد البر : لا أعلم أحداً قال بقول مالك ، والليث ، من فقهاء الأمصار .

زكاة الإبل : لا شيء في الإبل ، حتى تبلغ خمساً ، فإذا بلغت خمساً سائمة ، وحال عليها الحول ، ففيها شاة<sup>(٣)</sup> . فإذا بلغت عشراً ، ففيها شاتان ، وهكذا كلما زادت خمساً ، زادت شاة . فإذا بلغت خمساً وعشرين ، ففيها بنت مخاض (وهي التي لها سنة ، ودخلت في الثانية) . أو ابن لبون<sup>(٤)</sup> (وهو الذي له سنتان ، ودخل في الثالثة) . فإذا بلغت ستاً وثلاثين ، ففيها ابنة لبون . وفي ست وأربعين حققة (وهي التي لها ثلاث سنين ، ودخلت في الرابعة) . وفي إحدى وستين جذعة (وهي التي لها أربع سنين ، ودخلت في الخامسة) . وفي ست وسبعين بنتاً لبون ، وفي إحدى وتسعين حقتان ، إلى مائة وعشرين . فإذا زادت ، ففي كل أربعين ابنة لبون ، وفي كل خمسين حقة . فإذا تباين أسنان الإبل في فرائض الصدقات ، فمن بلغت عنده صدقة الجذعة . وليست عنده جذعة ، وعنده حقة - فإنها تُقبل منه ، ويجعل معها شاتين ، إن استيسرتا له ، أو عشرين درهماً . ومن بلغت عنده صدقة الحقة . وليست عنده ، إلا جذعة - فإنها تُقبل منه ، ويعطيه المصدق عشرين درهماً ، أو شاتين . ومن بلغت عنده صدقة الحقة . وليست عنده ، وعنده ابنة لبون - فإنها تقبل منه ، ويجعل معها شاتين ، إن استيسرتا له ، أو عشرين درهماً . ومن بلغت عنده صدقة ابنة لبون - وليست عنده ، إلا حقة - فإنها تقبل منه ، ويعطيه المصدق عشرين درهماً ، أو شاتين . ومن بلغت عنده صدقة ابنة لبون - وليست عنده ابنة لبون ، وعنده ابنة مخاض - فإنها تقبل منه ، ويجعل معها شاتين ، إن

(١) هذا رأي أبي حنيفة وأحمد وعبد الشامي : إن غلفت قدرًا يعيش بدونه وجبت فيها الركة وإلا فلا ، وهي تصر على العلف يومين لا أكثر .

(٢) عاملة : أي معدة للحمل وغيره .

(٣) شاة : أي جدر من الضأن : وهو ما أتى عليه أكثر الشنّة ، أو شيء من المعر . وهو ما له سنة .

(٤) لا يؤخذ الذكور في الزكاة إذا كان في البصاب إناث غير ابن اللبون عند عدم وجود بنت مخصوص ؛ فإذا كانت الإبل كلها ذكوراً جار أحد الذكور .

استيسرنا له ، أو عشرين درهم . ومن بعت عنده صدقة امة محاص . وليس عنده إلا اس لبون ذكر فإنه يقبل منه ، وليس معه شيء . ومن لم تكن معه ، إلا أربع من الإبل ، فليس فيها شيء . إلا أن يشاء ربها<sup>(١)</sup> . هذه فريضة صدقة الإبل ، التي عمل بها الصديق ﷺ محاصر من لصحابة ، ولم يحالفه أحد . فعن لرهري ، عن سالم ، عن أبيه ، قال : كان رسول الله ﷺ قد كتب صدقة ، ولم يحررها إلى عثمان ، حتى توفي . فأحررها أبو بكر ﷺ فعمل بها ، حتى توفي . ثم أحررها عمر ﷺ من بعده . فعمل بها ، قال : فلقد هلك عمر يوم هلك ، وإن ذلك لمقرؤون بوصيته .

**زكاة البقر<sup>(٢)</sup>** : وأما اسقر ، فلا شيء فيها ، حتى تبلغ ثلاثين سائمة ، فإذا بلغت ثلاثين سائمة ، وحال عليها الحول ، ففيها تبيع ، أو تبيعة (وهو ما له سنة) ، ولا شيء فيها غير ذلك ، حتى تبلغ أربعين ، فإذا بلغت أربعين ، ففيها مُسنة<sup>(٣)</sup> (وهي ما لها سنتان) ، ولا شيء فيها ، حتى تبلغ ستين ، فإذا بلغت ستين ، ففيها تبيعان . وفي السبعين مُسنة وتبيع ، وفي الثمانين مستتان ، وفي التسعين ثلاثة أتباع . وفي المائة ، مسنة وتبيعان ، وفي العشرة والمائة ، مستتان وتبيع ، وفي العشرين والمائة ، ثلاث مسنات ، أو أربعة أتباع ، وهكذا ما زاد ، ففي كل ثلاثين تبيع ، وفي كل أربعين مسنة .

**زكاة الغنم<sup>(٤)</sup>** : لا زكاة في لغنم ، حتى تبلغ أربعين ، فإذا بلغت أربعين سائمة ، وحال عليها الحول ، ففيها شاة ، إلى مائة وعشرين ، فإذا بلغت مائة وإحدى وعشرين ، ففيها شاتان ، إلى مائتين ، فإذا بلغت مائتين وواحدة ، ففيها ثلاث شياه ، إلى ثلاثمائة ، فإذا زادت على ثلاثمائة ، ففي كل مائة شاة ، ويؤخذ الجذع من الضأن ، والثني من المعز . هذا ، ويجوز إخراج الذكور من الزكاة ، اتفاقاً ، إذا كان نصاب الغنم كله ذكوراً . فإن كان إندئ ، أو ذكوراً وإناثاً ، جاز إخراج المذكور ، عند الأحناف ، وتعيّنت الأنثى عند غيرهم .

**حكم الأوقاص : الأوقاص** : جمع وقص ، وهي ما بين الفريضتين ، وهو باتفاق العلماء ، عفو لا زكاة فيه ؛ فقد ثبت من كلام النبي ﷺ في صدقة لإبل : «إذا بلغت خمساً وعشرين ، ففيها بنت مخاض أنثى ، فإذا بلغت ستاً وثلاثين ، إلى خمس وأربعين ، ففيها بنت لبون أنثى» . [من حديث طويل أبو داود (١٥٦٨ و ١٥٧٠) والترمذي (٦٢١) والنسائي (١٩ / ٥) وأحمد (١٥ / ٢) ] . وفي صدقة البقر ، يقول : «إذا بلغت ثلاثين ، ففيها عجل تابع ؛ جذع أو جذعة ، حتى تبلغ أربعين ، فإذا بلغت أربعين ، ففيها بقرة مُسبة» . [النسائي (٢٦ / ٥) وأحمد (٢٤٠ / ٥) ] وفي صدقة الغنم ، يقول : «وفي سائمة العجم ، إذا

(١) قال الشوكاني : ذلك ويحويه من على أن الزكاة واحدة في عين ، وهو كانت غنمة هي الوحمة كان ذكر ذلك غنماً ، لأنها تحتمل باختلاف لأرمة والأملكة .

(٢) يشمل حموس

(٣) مذهب الأحناف أنه يجوز بخرح سُنة وسُن . وقد غيرهم يرمي في الأربعين مُسنة أنثى . فقط إلا إذا كانت كلها ذكوراً فإنه يجوز منه نصف

(٤) يشمل عصار ، ومعر ، وحماحس ، وحد حصه أحد عشر إلى واحد وإحدى ع . كذا قال ابن س

كانت أربعين، ففيها ساة إلى عشرين ومائة. [أبو داود (١٥٦٧) والترمذي (٦٢١) والنسائي (٢١/٥)]. فما بين خمس وعشرين، وبين الست والثلاثين من الإبل وقصّر، لا شيء فيها، وما بين الثلاثين، وبين الأربعين من البقر وقصّر كذلك، وهكذا في لعم.

ما لا يؤخذ من الزكاة: يجب مراعاة حق أرباب الأموال، عند أحد الزكاة من أموالهم، فلا يؤخذ من كرائمها، وحيارها، إلا إذا سمحت أنفسهم بذلك، كما يجب مراعاة حق الفقير. فلا يجوز أخذ الحيوان المغيب عيبًا يعتبر نقصًا، عند ذي الحرمة بالحيوان، إلا إذا كانت كلها معيبة، وإنما تخرج الزكاة من وسط المال.

١- ففي كتاب أبي بكر: «ولا تؤخذ في الصدقة هرمة<sup>(١)</sup>، ولا ذات عوار<sup>(٢)</sup>، ولا تيس<sup>(٣)</sup>». [البخاري (١٤٥٥)].

٢- وعن سفيان بن عبد الله الثقفي، أن عمر رضي الله عنه نهى المصدق أن يأخذ الأكوبة<sup>(٤)</sup>، والرئيس<sup>(٥)</sup>، والماخض<sup>(٥)</sup>، وفحل الغنم<sup>(٦)</sup>. [تنخيص الحبير (١٦٢/٢)].

٣- وعن عبد الله بن معاوية لغاضري، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ثلاث من فعلهن، فقد طعم الإيمان؛ من عبد الله وحده، وأن لا إله إلا هو، وأعطى زكاة ماله، طيبة بها نفسه، رافدة عليه<sup>(٧)</sup> كل عام، ولا يعطي الهرمة، ولا الذريرة<sup>(٨)</sup>، ولا المريضة، ولا الشرط<sup>(٩)</sup>، ولا الثيمة<sup>(١٠)</sup>، ولكن من وسط أموالكم؛ فإن الله لم يسألكم خير، ولم يأمركم بشيء». رواه أبو داود. والطبراني، بسند جيد. [أبو داود (١٥٨٢) والطبراني في الصغير (٥٤٦)].

زكاة غير الأنعام: لا زكاة في شيء من الحيوانات، غير الأنعام؛ فلا زكاة في الخيل، والبغال، والحمير، إلا إذا كانت للتجارة؛ فعن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «قد عفوت لكم عن الخيل والرقيق، ولا صدقة فيهما». رواه أحمد، وأبو داود بسند جيد. [أبو داود (١٥٧٤) والترمذي (٦٢٠) والنسائي (٥/٣٧) وأحمد (١/١٢١)]. وعن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الحُمُر، فيها زكاة؟ فقال: «ما جاء فيها شيء، إلا هذه الآية الفأدة: ﴿مَنْ يَمْلِكْ يَتَّقَالَ دَرُّوْ خَيْرًا يَرْمُ﴾ وَمَنْ يَمْلِكْ يَتَّقَالَ دَرُّوْ شَرًّا يَرْمُ». [الزلزلة: ٧، ٨]. رواه أحمد. [مسلم (٩٨٧) وأحمد (٣٨٣/٢)]. وقد تقدم جميعه. وعن حارثة ابن مضرب، أنه حج مع عمر، فأتاه أشراف الشام، فقالوا: يا أمير المؤمنين، إنا أصبنا رقيقًا، ودوابًا، فنخذ من أموالنا صدقة تطهرنا بها، وتكون لنا زكاة. فقال: هذا شيء لم يفعله اللذان قبلي<sup>(١١)</sup>، ولكن انتظروا، حتى أسأل المسلمين. وأورد الهيثمي، وقال: رواه أحمد، والطبراني في: «الكبير»، ورحاله ثقات. [أحمد

(١) هرمة: أي التي سقطت أسننها.

(٣) الأكوبة: أي لعاف من الشاة.

(٥) لما حص: أي التي حان ولادها.

(٧) من الرمد: وهو إعاقة أي معية على أداء الزكاة.

(٩) الشرط: أي صغار الدواب وشربها.

(١١) بقصد لسي صلى الله عليه وسلم، وأدكر صلى الله عليه وسلم.

(٢) ذات عوار: أي عوراء.

(٤) الرئيس: أي يشبه التي برسي في البيت نسبه.

(٦) فحل الغنم: أي التيس المغد سزوا.

(٨) الذريرة: أي حريرة.

(١٠) الثيمة أي سحبة سوس.



(١/ ١٤، ٣٢) وابن خزيمة (٢٢٩٠) والحاكم (١/ ٤٠٠ - ٤٠١) والبيهقي (٤/ ١١٨ - ١١٩) وذكره الهيثمي في المجمع (٣/ ٦٩) وعزاه للطبراني في الكبير. وروى الزهري، عن سلمان بن يسار، أن أهل الشام قالوا لأبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه خذ من خيلنا، ورققنا صدقة. فأبى، ثم كتب إلى عمر، فأبى، فكلموه أيضًا، فكتب إلى عمر، فكتب إليه عمر: إن أحبوا، فخذها منهم، واردها عليهم<sup>(١)</sup>، وارزق رقيقهم. رواه مالك، والبيهقي. [مالك في الموطأ (١/ ٢٧٧) والبيهقي في الكبرى (٤/ ١١٨)].

**زكاة الفصلاين، والعجول، والحملان<sup>(٢)</sup>:** من ملك نصابًا من الإبل، أو البقر، أو الغنم، فَنَتَجَتْ في أثناء الحول، وجبت زكاة الجميع، عند تمام حول الكبار، وأُخرج عن الأصل وعن النتاج زكاة المال الواحد، في قول أكثر أهل العلم؛ لما رواه مالك، والشافعي، عن سفيان بن عبد الله الثقفي، أن عمر بن الخطاب، قال: تُعَدُّ عليهم السخلة<sup>(٣)</sup> يحملها الراعي، ولا تأخذها، ولا تأخذ الأكلة، ولا الرُبي، ولا الماخض، ولا فعل الغنم، وتأخذ الجذعة والثنية، وذلك عَدْلٌ بين غَدَاء<sup>(٤)</sup> المال، وخياره. [مالك في الموطأ (١/ ٢٦٥) والشافعي في مسنده (١/ ٢٣٩)]. ويرى أبو حنيفة، والشافعي، وأبو ثور، أنه لا يُحَسَّبُ النتاج ولا يعتد به، إلا أن تكون الكبار نصابًا. وقال أبو حنيفة أيضًا: تُضَمُّ الصغار إلى النصاب؛ سواء كانت متولدة منه، أم اشتراها، وتزكى بحوليه. واشترط الشافعي، أن تكون متولدة من نصاب في ملكه قبل الحول. أما من ملك نصابًا من الصغار، فلا زكاة عليه، عند أبي حنيفة، ومحمد، وداود، والشمسي، ورواية عن أحمد؛ لما رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي، والدارقطني، والبيهقي، عن سويد بن غفلة، قال: أتانا مُصَدِّقُ رسول الله ﷺ، فسمعتَه يقول: «إن في عهدي، ألا نأخذ من راضع لبن». الحديث، [أبو داود (١٥٧٩) والنسائي (٥/ ٢٩) وأحمد (٤/ ٣١٥) والبيهقي (٤/ ١٠١) والدارقطني (٢/ ١٠٤)]، وفي إسناده هلال بن حباب، وقد وثقه غير واحد، وتكلم فيه بعضهم. وعند مالك، ورواية عند أحمد: تجب الزكاة في الصغار، كالكبار؛ لأنها تُعَدُّ مع غيرها، فَتُعَدُّ منفردة. وعند الشافعي، وأبي يوسف: يجب في الصغار واحدة صغيرة منها.

### ما جاء في الجمع، والضريق:

١- عن سويد بن غفلة، قال: أتانا مُصَدِّقُ رسول الله ﷺ، فسمعتَه يقول: «إنا لا نأخذ من راضع لبن، ولا نفرق بين مجتَمِع، ولا نجتمع بين منفرد». وأتاه رجلٌ بناقة كُزْمَاء<sup>(٥)</sup>، فأبى أن يأخذها. رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي. [أبو داود (١٥٧٨) والنسائي (٥/ ٢٩) وأحمد (٤/ ٣١٥)].

٢- وحَدَّثَ أنس، أن أبا بكر كتب إليه: هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على

(١) أي: على الفقراء منهم.

(٢) جمع فصيل وعجل وحمل: وهي الصغار التي لم يتم لها سنة.

(٣) السخلة: اسم يقع على الذكر والأنثى، من أولاد الغنم، ساعة تصنع الشاة، ضأنًا كانت، أو معزًا.

(٤) غداء: جمع عدي كعني، وهي السحال.

(٥) ناقة كُزْمَاء: أي عظيمة السام، وأبى أن يأخذها، لأنها من حيار الماشية.

المسلمين . وفيه : «ولا يُجمع بين متفرق ، ولا يفرق بين مجتمع ؛ خشية الصدقة ، وما كان من خليطين ، فإنهما يتراجعان بينهما بالتوبة» <sup>(١)</sup> . رواه البخاري . [البخاري (١٤٥٠)] . قال مالك في «الموطأ» : معنى هذا ، أن يكون الفر الثلاثة لكل واحد منهم أربعون شاة ، وجبت فيها الزكاة ، فيجمعونها ، حتى لا يجب عليهم كلهم فيها ، إلا شاة واحدة <sup>(٢)</sup> ، أو يكون للخليطين مائتا شاة وشاة ، فيكون عليهما فيها ثلاث شياه ، فيفرقونها ، حتى لا يكون على كل واحد منهما ، إلا شاة واحدة <sup>(٣)</sup> . وقال الشافعي : هو خطاب لرب المال من جهة ، وللساعي من جهة ، فأمر كل منهما ألا يحدث شيئاً ، من الجمع والتفريق ؛ خشية الصدقة . فرب المال يخشى أن تكثر الصدقة ، فيجمع أو يفرق ؛ لتقل ، والساعي يخشى أن تقل الصدقة ، فيجمع أو يفرق ؛ لتكثر <sup>(٤)</sup> ، فمعنى قوله : «خشية الصدقة» . أي ؛ خشية أن تكثر ، أو تقل ، فلما كان محتملاً للأمرين ، لم يكن الحمل على أحدهما أولى من الآخر ، فحمل عليهما معاً . وعند الأحناف ، أن هذا نهى للشعاع أن يفرقوا ملك الرجل الواحد تفريقاً يوجب عليه كثرة الصدقة ، مثل رجل له عشرون ومائة شاة ، فتقسم عليه إلى أربعة ثلاث مرات ؛ لتجب فيها ثلاث شياه ، أو يجمعوا ملك رجل واحد ، إلى ملك رجل آخر ، حيث يوجب الجمع كثرة الصدقة ، مثل أن يكون لواحد مائة شاة وشاة ، ولآخر مثلاً ، فيجمعها الساعي ؛ ليأخذ ثلاث شياه ، بعد أن كان الواجب شاتين .

**هل للخلطة تأثير :** ذهب الأحناف إلى أنه لا تأثير للخلطة ؛ سواء كانت خلطة شيوع <sup>(٥)</sup> ، أو خلطة جوار <sup>(٦)</sup> ، فلا تجب الزكاة في مال مشترك ، إلا إذا كان نصيب كل واحد يبلغ نصيباً على انفراد ؛ فإن الأصل الثابت المجمع عليه ، أن الزكاة لا تعتبر ، إلا بملك الشخص الواحد . وقالت المالكية : خلطاء الماشية كمالك واحد في الزكاة ، ولا أثر للخلطة ، إلا إذا كان كل من الخليطين يملك نصيباً ، بشرط اتحاد الراعي ، والفحل ، والمراح - المبيت - ونية الخلطة ، وأن يكون مال كل واحد متميزاً عن الآخر ، وإلا كانا شريكين ، وأن يكون كل منهما أهلاً للزكاة ، ولا تؤثر الخلطة ، إلا في المواشي . وما يؤخذ من المال يوزع على الشركاء ، بنسبة ما لكل ، ولو كان لأحد الشركاء مال غير مخلوط ، اعتبر كله مخلوطاً . وعند الشافعية ، أن كل واحدة من الخليطين تؤثر في الزكاة ، ويصير مال الشخصين ، أو الأشخاص كمال واحد ، ثم قد يكون أثرها في وجوب الزكاة ، وقد يكون في تكثيرها ، وقد يكون في تقليلها . مثال أثرها في الإيجاب رجلان لكل واحد عشرون شاة ، يجب بالخلطة شاة ، ولو انفردا ، لم يجب شيء . ومثال التكميل خلط مائة

(١) قال الخطابي : معناه أن يكون بينهما أربعون شاة مثلاً ، بكل واحد منهما عشرون ، وقد عرف كل منهما عين ماله . فيأخذ المصدق من أحدهما شاة فيرجع المأخوذ من ماله على شريكه بقيمة نصف شاة .

(٢) مثال الجمع بين متفرق .

(٣) تمثيل للتفريق بين المجتمع .

(٤) كأن يكون لكل واحد من الخليطين أربعون شاة ، فيفرق الساعي بينهما بأحد منهما شاتين ، بعد أن كان عليها شاة واحدة ، أو يكون لشخص عشرون شاة ، ولآخر مثلاً ، فيجمع بينهما بأحد شاة ، بعد أن كان لا يجب على واحدٍ منها .

(٥) هي ما كان مال مشتركاً ومشاعاً بين الشركاء

(٦) هي ما كانت ماشية كل من الخلطاء متميزة ، ولكنها متجاوزة محتطة في المراح والمرح . . . . .

شاة ممتنها، يحب عسى كل واحد شاة ووصف، ولو نفردا، وجب على كل واحد شاة فقط. ومثال التقليل، ثلاثة. لكل واحد أربعون شاة حلطوها، يحب عبيهم جميعا شاة، أي؛ أنه يحب ثلث شاة على الواحد، ولو نفرد، لرمه شاة كاملة.

واشترطوا لذلك :

- ١- أن يكون لشركاء من أهل الزكاة.
  - ٢- وأن يكون المال المختلط نصابا.
  - ٣- وأن يمضي عليه حول كامل.
  - ٤- ولا يتميز واحد من المال عن الآخر في المراح<sup>(١)</sup>، والمسرح<sup>(٢)</sup>، والمشرب، والراعي، والمخلب<sup>(٣)</sup>.
  - ٥- وأن يتحد الفحل، إذا كانت الماشية من نوع واحد.
- وبمش ما قالت الشافعية ذهب أحمد، إلا أنه قصر تأثير الخلطة على المواشي، دون غيرها من الأموال.

### زكاة الركاز والمعدن

**مَعْنَى الرِّكَازِ:** الركاز؛ مشتق من ركز، إذا خفي، ومنه قول الله تعالى: ﴿أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا﴾ [مریم: ٩٨]. أي؛ صوتا خفيا. والمراد به هنا: ما كان من دفن الجاهلية<sup>(٤)</sup>. قال مالك: الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا، والذي سمعت أهل العلم يقولون: إن الركاز؛ إنما هو دفن يوجد من دفن الجاهلية، ما لم يطلب بمال، ولم يتكلف فيه نفقة، ولا كبير عمل ولا مؤنة، فأما ما طلب بمال، وتكلف فيه كبير عمل، فأصيب مرة، وأخطئ مرة، فليس بركاز. وقال أبو حنيفة: هو اسم لما ركزه الخالق، أو المخنوق.

**مَعْنَى المَعْدِنِ، وشرط زكاته عند الفقهاء:** والمعدن؛ مشتق من عدن في المكان، يعدن، عدونا، إذا أقام به إقامة، ومنه قوله تعالى: ﴿جَعَلْنَا عَدْنَ﴾ [نوبة: ٣١]. لأنها دار إقامة، وخلود. وقد اختلف العلماء في المعدن، الذي يتعلق به وجوب الزكاة؛ فذهب أحمد إلى أنه كل ما خرج من الأرض، مما يخلق فيها من غيرها مما له قيمة؛ مثل الذهب، والفضة، والحديد، والنحاس، والرصاص، والياقوت، والزبرجد، والزمرد، والفيروزج، والبلور، والعقيق، والكحل، والزرنيخ، والقار،<sup>(٥)</sup> والنفط،<sup>(٦)</sup> والكبريت، والزاج، ونحو ذلك. واشترط فيه، أن يبلغ الخارج نصابا بنفسه أو بقيمته. وذهب أبو حنيفة إلى أن الوجوب يتعلق بكل ما ينطبع، وينوب بالنار؛ كالذهب، والفضة، والحديد، والنحاس. أما المائع، كالقار، أو الحامد الذي لا ينوب بالنار، كالياقوت، فإن الوجوب لا يتعلق به، ولم يشترط فيه صابا.

(١) مراح: أي مأواها ليلا.

(٢) مسرح: أي المرتع الذي ترعى فيه.

(٣) مخلب: أي الموضع الذي تحب فيه.

(٤) دفن أي المدفون من كبار جاهلية، ويعرف ذلك بكتابة أسمائهم، ونقش صورهم ونحو ذلك، فإن كان سبه علامة الإسلام فهو مقصود، وليس بركاز سبه يعرف، هل هو من دفن جاهلية أو الإسلام.

(٥) القار: أي السور.

(٦) النفط: أي السور.

فأوجب الخمس في قليله ، وكثيره . وقصر مالك ، وشافعي ، والحوط على ما سنحرج من اذهب ، والفضة ، وشرطوا . مثل أحمد . أن يبلغ لذهب عشرين مثقالاً ، والفضة مائتي درهم . واتفقوا على أنه لا يعتبره لحول ، وتجب زكته حين وجوده ، مثل الزرع . ويحب فيه ربع العشر عند ثلاثة ، ومصرفه مصرف الزكاة عندهم ، وعند أبي حنيفة ، مصرفه مصرف الفبي .

**مشروعية الزكاة فيهما :** لأصل في وجوب الزكاة في الركاز والمعدن . ما رواه الجماعة ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «العجماء جرحها جذر» <sup>(١)</sup> والبئر حبار ، <sup>(٢)</sup> والمعدن حبار . وفي الركاز الخمس . [البخاري (٦٩١٢) ومسلم (١٧١٠) وأبو داود (٣٠٨٥) والترمذي (١٣٧٧) والنسائي (٤٤ / ٥) وابن ماجه (٢٦٧٣) وأحمد (٢ / ٢٣٩)] . قال ابن المنذر : لا نعلم أحداً خالف هذا الحديث ، إلا الحسن ، فإنه فرق بين ما وجد في أرض الحرب وأرض العرب ، فقال : فيما يوجد في أرض الحرب الخمس ، وفيما يوجد في أرض العرب الزكاة . وقال ابن القيم : وفي قوله : «المعدن حبار» . قولان :

أحدهما : أنه إذ استخرج من يحفر له معدناً ، فسقط عليه ، فقتله ، فهو حبار . ويؤيد هذا القول ، اقتراحه بقوله : «البئر حبار ، والعجماء حبار» .

**والثاني :** أنه لا زكاة فيه . ويؤيد هذا القول ، اقتراحه بقوله : «وفي الركاز الخمس» . ففرق بين المعدن والركاز ، فأوجب الخمس في الركاز ؛ لأنه مالٌ مجموع يؤخذ بغير كلفة ولا تعب ، وأسقطها عن المعدن ؛ لأنه يحتاج إلى كلفة وتعب في استخراجها .

**صفة الركاز الذي يتعلق به وجوب الزكاة :** الركاز الذي يجب فيه الخمس ؛ هو كل ما كان مالاً ، كالذهب ، والفضة ، والحديد ، والرصاص ، والصفير ، والآنية ، وما أشبه ذلك . وهو مذهب الأحناف ، والحنابلة ، وإسحاق ، وابن المنذر . ورواية عن مالك ، وأحد قولي الشافعي . وله قول آخر : إن الخمس لا يجب إلا في الأثمان ؛ الذهب ، والفضة .

**مكانه :** لا يخلو موضعه من الأقسام الآتية :

١- أن يجده في موات ، أو في أرض لا يعلم لها مالك ولو على وجهه ، أو في طريق غير مسلولك ، أو قرية خراب ، ففيه الخمس بلا خلاف ، والأربعة الأقسام له ؛ لما رواه النسائي ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن حده ، قال : سئل رسول الله ﷺ عن النقطة ؟ فقال : «ما كان في طريق مائي» <sup>(٣)</sup> أو قرية عامرة ، فعرفه سنة ، فإن جاء صاحبه وإلا فك . <sup>(٤)</sup> وما لم يكن في طريق مائي ، ولا قرية عامرة ، ففيه وفي الركاز الخمس . [النسائي (٤٤ / ٥)] .

٢- أن يجده في ملكه المنتقل إليه ، فهو له ؛ لأن لركاز مودع في الأرض فلا يملك بملكها ، وإنما بظهور

(١) أي يد العجماء فأنعت شق وهو حبار ، أي حذر

(٢) وبئر حبار معناه يد حفر ، ساء ثم فتردى فيه حجر . فهو حذر .

(٣) مائي أي مسلولك (٤) أي إن لم يعرف صاحبه ، فهي من وجدها . كال فقير . ولا تصدق بها

عليه ، فينزل منزلة المساحات ؛ من الحشيش ، والخطب ، والصيد الذي يجده في أرض غيره ، فيكون أحق به ، إلا إذا ادعى المالك الذي انتقل الملك عنه أنه له ، فالقول قوله ؛ لأن يده كانت عليه ؛ لكونها على محله ، وإن لم يدّعه ، فهو لواجده . وهذا رأي أبي يوسف ، والأصح عند الحنابلة . وقال الشافعي : هو للمالك قلة إن اعترف به ، وإلا فهو لمن قبله كذلك ، إلى أول مالك . وإن انتقلت الدار بالميراث ، حكم أنه ميراث ، فإن اتفقت الميراث على أنه لم يكن لمورثهم ؛ فهو لأول مالك ، فإن لم يعرف أول مالك ، فهو كالمال الضائع الذي لا يعرف له مالك . وقال أبو حنيفة ، ومحمد : هو لأول مالك للأرض أو لورثته ، إن عرف ، وإلا وضع في بيت المال .

٣- أن يجده في ملك مسلم أو ذمي ، فهو لصاحب الملك ، عند أبي حنيفة ، ومحمد ، ورواية عن أحمد . ونقل عن أحمد ، أنه لو أجده . وهو قول الحسن بن صالح ، وأبي ثور ، واستحسنه أبو يوسف ؛ لما تقدم من أن الركاز لا يملك بملك الأرض ، إلا إن ادّعاه المالك ، فالقول قوله ؛ لأن يده عليه تبعا للملك ؛ وإن لم يدّعه ، فهو لواجده . وقال الشافعي : هو للمالك إن اعترف به ، وإلا فهو لأول مالك .

**الواجب في الركاز :** تقدم ، أن الركاز هو ما كان من دفن الجاهلية ، وأن الواجب فيه الخمس ، وأما الأربعة الأخماس الباقية ، فهي لأقدم مالك للأرض ، إن عُرف ، وإن كان ميتا فنورثته ، إن عُرفوا ، وإلا وضع في بيت المال . وهذا مذهب أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، ومحمد . وقال أحمد ، وأبو يوسف : هي لمن وجده ، هذا ما لم يدّعه مالك الأرض ، فإن ادّعى ملكه ، فالقول قوله ، اتفاقا . ويجب الخمس في قليله وكثيره ، من غير اعتبار نصاب فيه ، عند أبي حنيفة ، وأحمد ، وأصح الروايتين عن مالك . وعند الشافعي في الجديد : يعتبر النصاب فيه . وأما الحول ، فإنه لا يشترط ، بلا خلاف .

**على من يجب الخمس ؟** جمهور العلماء على أن الخمس واجب على من وجده ، من مسلم وذمي ، وكبير وصغير ، وعاقل ومجنون ، إلا أن ولي الصغير والمجنون ، هو الذي يتولى الإخراج عنهما . قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الذمي ، في الركاز يجده ، الخمس قاله مالك ، وأهل المدينة ، والثوري ، والأوزاعي ، وأهل العراق ، وأصحاب الرأي ، وغيرهم . وقال الشافعي : لا يجب الخمس ، إلا على من تجب عليه الزكاة ؛ لأنه زكاة .

**مصرف الخمس :** مصرف الخمس . عند الشافعي . مصرف الزكاة ؛ لما رواه أحمد ، والبيهقي ، عن عبد الله بن بشر الخثعمي ، عن رجل من قومه ، قال : سقطت غلّي بجرة من دير قديم بالكوفة ، عند جباية بشر ، فيها أربعة آلاف درهم ، فذهبت بها إلى عني عليه السلام فقال : اقسّمها خمسة أخماس . فقسّمها ، فأخذ علي منها خمسا ، وأعطاني أربعة أخماس ، فما أدبرت ، دعاني ، فقال : في حيرتك فقراء ومساكين ؟ قلت : نعم . قال : فخذها ، فاقسمها بينهم . [البيهقي في الكبرى (٤/ ١٥٧)] . ويرى أبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد ، أن مصرفه مصرف الفداء ؛ لما رواه الشعبي ، أن رجلا وجد ألف دينار مدفونة خارجا من المدينة ، فأتى بها عمر بن الخطاب عليه السلام فأخذ منها الخمس ، مائتي دينار ، ودفع إلى الرجل بقيتها ، وجعل عمر عليه السلام

يقسم المائتين بين من حضره من المسلمين ، إلى أن أفضل منها فَضْلَةٌ ، فقال : أين صاحب الدنانير؟ فقام إليه ، فقال عمر : خذ هذه الدنانير ، فهي لك . وفي «المغني» : ولو كانت زكاة ، لخصَّ بها أهلها ، ولم يرده على واجده ؛ ولأنه يجب على الذمي ، والزكاة لا تجب عليه .

### زكاة الخارج من البحر

الجمهور على أنه لا تجب الزكاة في كل ما يخرج من البحر ؛ من لؤلؤ ، ومرجان ، وبرجذ ، وعنبر ، وسملك ، وغيره ، إلا في إحدى الروايتين عن أحمد : إذا بلغ ما يخرج من ذلك نصاباً ، ففيه الزكاة . ووافقه أبو يوسف في اللؤلؤ ، والعنبر . قال ابن عباس - رضي الله عنهما - ليس في العنبر زكاة ، وإنما هو شيء دسره<sup>(١)</sup> البحر . وقال جابر : ليس في العنبر زكاة ، إنما هو غنيمة لمن أخذه .

### زكاة المال المستفاد

من استفاد مالاً ، مما يعتبر فيه الحول . ولا مال له سواء - وبلغ نصاباً ، أو كان له مال من جنسه ولا يبلغ نصاباً ، فبلغ بالمستفاد نصاباً ، انعقد عليه حول الزكاة من حينئذ ، فإذا تم حوْلٌ ، وجبت الزكاة فيه ، وإن كان عنده نصاب ، لم يخلُ المستفاد من ثلاثة أقسام :

١- أن يكون المال المستفاد من نمائه ، كربح التجارة ، ونتاج الحيوان ، وهذا يتبع الأصل في حوْلِهِ ، وزكاته . فمن كان عنده من غُرُوضِ التَّجَارَةِ أو الحيوان ما يبلغ نصاباً ، فربحت العروض ، وتولد الحيوان أثناء الحول ، وجب إخراج الزكاة عن الجميع ؛ الأصل ، والمستفاد . وهذا لا خلاف فيه .

٢- أن يكون المستفاد من جنس النصاب ، ولم يكن متفرعاً عنه ، أو متولداً منه - بأن استفاده بشراء ، أو هبة ، أو ميراث - فقال أبو حنيفة : يُضَمُّ المستفاد إلى النصاب ، ويكون تابعاً له في الحول والزكاة ، وتزكَّى الفائدة مع الأصل . وقال الشافعي ، وأحمد : يتبع المستفاد الأصل في النصاب ، ويُستَقْبَلُ به حوْلٌ جديدٌ ؛ سواء كان الأصل نُقْداً ، أم حيواناً ، مثل أن يكون عنده مائتا درهم ، ثم استفاد في أثناء الحول أخرى ، فإنه يزكَّى كلاً منهما ، عند تمام حوله . ورأي مالك مثل رأي أبي حنيفة في الحيوان ، ومثل رأي الشافعي ، وأحمد في التقدين .

٣- أن يكون المستفاد من غير جنس ما عنده . فهذا لا يضم إلى ما عنده في حوْلٍ ولا نصاب ، بل إن كان نصاباً ، استقل به حوْلاً ، وزكاه آخر الحول ، وإلا فلا شيء فيه . وهذا قول جمهور العلماء .

وجوب الزكاة في الذمة ، لا في عين المال : مذهب الأحناف ، ومالك ، ورواية عن الشافعي ، وأحمد ، أن الزكاة واجبة في عين المال . والقول الثاني للشافعي ، وأحمد ، أنها واجبة في ذمة صاحب المال ، لا في عين المال . وفائدة الخلاف تطهر ، فيمن ملك مائتي درهم مثلاً ، ومضى عليها حولان ، دون أن تزكَّى . فمن قال : إن الزكاة واجبة في العين . قال : إنها تزكَّى لعامٍ واحدٍ فقط ؛ لأنها بعد العام الأول تكون قد

(١) دسره : أي فدهه البحر .

نقصت عن لئصب، فذكر روحها، وهو حمسه درهم. ومن قال بها واحدة في الدمة. قال: إنها تركي ركبتين. لكن حوّل زكاة؛ لأن زكاة وحشت في الدمة، فمما تؤثر في نقص لئصب.

ورجح من حرم وحوّلها في الدمة. فقال: لا خلاف بين أحد من الأمة. من ربا، إلى ربا رسول الله ﷺ في أن من وجبت عليه زكاة بر، أو شعير، أو تمر، أو فضة، أو ذهب، أو إبل، أو بقرة، أو غنم، فأعصى زكاته لواجبة عليه، من غير ذلك الزرع، ومن غير ذلك ستمر، ومن غير ذلك المذهب، ومن غير ذلك عصاة، ومن غير ذلك الإبل، ومن غير ذلك لئصب، ومن غير ذلك غنم، فإنه لا يجمع ذلك. ولا يكره ذلك به، بل سواء أعصى من تلك العين، أو ممدّعه من غيرها، أو مما يشتري، أو مما يوهب، أو مما يستقرض، فصحّ يقيّم أن الزكاة في الدمة، لا في العين؛ إذ لو كانت في العين، لم يحلّ له ألبته أن يعطي من غيرها، ولو أحبّ معه من ذلك، كما يُمنع من أن يشرك في شيء من كل ذلك، أن يعطي شريكه من غير العين التي هم فيها شركاء، إلا بتراضيهما، وعلى حكم البيع. وبُيّنّا، فلو كانت الزكاة في عين من، لكانت لا تحب من أحد وجهين، لا ثلث لهما؛ وذلك إما أن تكون الزكاة في كل جزء من أجزاء ذلك المال، أو تكون في شيء منه غير عيه. فلو كانت في كل جزء منه، حُرّم عليه أن يبيع منه رأساً، أو حبةً فما فوقها؛ لأن أهل الصدقات في ذلك الجزء شركاء، وحُرّم عليه أن يأكل منها شيئاً؛ ما ذكرناه، وهذا باطل بلا خلاف. ولزيمه أيضاً ألا يخرج الشدة، إلا بقيمة مصححة مما بقي كما يقع في شركات، ولا بد. وإن كنت الزكاة في شيء منه بغير عيه، فهذا باطل، وكان يلزم أيضاً مثل ذلك، سواء بسواء؛ لأنه كان لا يدري لعنه يبيع، أو يأكل نذري هو حق أهل الصدقة، فصح ما قد يقيّم.

**هلاك المال بعد وجوب الزكاة. وقبل الأداء:** إذا استقر وجوب الزكاة في مال، بأن حاربه خول، أو حاربه حصاده، وتلف المال قبل أداء زكاته، أو تلف بعضه، فالزكاة كلها واجبة في ذمة صاحب المال؛ سواء كان تلف بتفريط منه، أو بغير تفريط. وهذا مبني على أن الزكاة واحدة في الذمة، وهو رأي ابن حزم، ومشهور مذهب أحمد. ويرى أبو حنيفة، أنه إذا تلف المال كله، بدون تعدّد من صاحبه، سقطت زكاة، وإن هلك بعضه، سقطت حصته؛ بناء على تعلّق زكاة بعين المال، أم إذا هلك بسبب تعدّد منه. فإن زكاة لا تسقط. وقال شافعي، والخمس بن صالح، وإسحاق، وأبو ثور، وابن المنذر: إن تلف لئصب، قبل التمكن من الأداء، سقطت الزكاة، وإن تلف بعده، لم تسقط. ورجح من قدمه هذا رأي، فقال: والصحيح - إن شاء الله - أن زكاة تسقط تلف من، إذ لم يُفَرِّط في الأداء؛ لأنها تجب على سبيل نواصة، فلا تجب على وجه يحب أدائها، مع عدم المال، وفقر من تجب عليه.

ومعنى تفريط: أن يتمكن من إخراجها، فلا يخرجها. وإن لم يتمكن من إخراجها فليس يفرط؛ سواء كان ذلك لعدم استحقاق، أو لبعد مال عنه. أو لكونه لئصب لا يوجد في المال، ويحتج إلى شرائه، فمما يجد ما يشتريه، أو كان في طيب السر، أو نحو ذلك. وإن فسد وحوّلها بعد تلف مال، وتمكن أدائها، فلا تُطْرَقُ إليها إلى ميسرتها، وتمكنه من أدائها، من غير مضرة عليه؛ لأنه لم يطرده بسبب لئصب، بل زكاة التي هي حق الله - تعالى - أوى.

**ضياع الزكاة بعد عزلها:** هو عزل زكاة. يدفعها إلى مستحقها، فصاعداً عنها أو بعضها، فعليه

إعادتها ؛ لأنها في دمه ، حتى يوصلها إلى من أمره الله بإيصالها إليه . قال ابن حزم : وروينا من طريق أبي نعيم ، عن حمص بن غياث ، وحرير ، والمعتز بن سيمان التيمي ، وزيد بن الحباب ، وعبد الوهاب بن عطاء . قال حمص : عن هشام بن حساد ، عن الحسن البصري . وقال جرير : عن المغيرة ، عن أصحابه . وقال المعتز : عن معمر ، عن حماد . وقال ريد : عن شعبة ، عن الحكم . وقال عبد الوهاب : عن ابن أبي عروبة ، عن حماد ، عن إبراهيم السخعي . ثم اتفقوا معهم ، فمن أخرج زكاة ماله ، فضاعت : أنها لا تجزئ عنه ، وعليه إخراجها ثانية . قال : وروينا عن عطاء ، أنها تجزئ عنه .

**تأخير الزكاة لا يسقطها :** من مضى عليه سنون ، ولم يؤد ما عليه من زكاة ، رمه إخراج الزكاة عن جميعها ؛ سواء عدم وجوب الزكاة ، أم لم يعلم ، وسواء كان في دار الإسلام ، أم في دار الحرب <sup>(١)</sup> . وقال ابن المنذر : لو غلب أهل البغي على بلد ، ولم يؤد أهل ذلك البلد الزكاة أعواناً ، ثم ظفر بهم الإمام ، أخذ منهم زكاة الماضي . في قول مالك ، والشافعي ، وأبي ثور .

**دفع القيمة بدل العين :** لا يجوز دفع القيمة بدل العين ، المنصوص عليها في الزكوات ، إلا عند عدمها ، وعدم الجنس ؛ وذلك لأن الزكاة عبادة ، ولا يصح أداء العبادة ، إلا على الجهة المأمور بها شرعاً ، وليشارك الفقراء الأغنياء في أعيان الأموال . وفي حديث معاذ ، أن النبي ﷺ بعثه إلى اليمن ، فقال : «خذ الحب من الحب ، والشاة من الغنم ، والبعير من الإبل ، والبقرة من البقر» . رواه أبو داود ، وابن ماجه ، والبيهقي ، والحاكم [أبو داود (١٥٩٩) وابن ماجه (١٨١٤) والبيهقي في الكبرى (١١٢/٤) والحاكم (١/٣٨٨)] ، وفيه انقطاع ، فإن عطاء لم يسمع معاذاً . قال اشوكاني : الحق ، أن الزكاة واجبة من العين ، لا يُغْدَلُ عنها إلى القيمة ، إلا لعذر . وجوز أبو حنيفة إخراج القيمة ؛ سواء قدر على العين ، أم لم يقدر . فإن الزكاة حق الفقير ، ولا فرق بين القيمة والعين عنده . وقد روى البخاري - معلقاً بصيغة الجزم - أن معاذاً قال لأهل اليمن : اتوني بعروض ثياب خميص <sup>(٢)</sup> ، أو لبس في الصدقة ، مكان الشعير والذرة أهون عليكم ، وخير لأصحاب النبي ﷺ بالمدينة . [البخاري تعليقاً (٣/٣١١) والبيهقي (٤/١١٣)] .

**الزكاة في المال المشترك :** إذا كان المال مشتركاً بين شريكين أو أكثر ، لا تجب الزكاة على واحد منهم ، حتى يكون لكل واحد منهم نصيب كامل ، في قول أكثر أهل العلم . هذا في غير الخلطة في الحيوان ، التي تقدم الكلام عليها ، والخلاف فيها .

**الفرار من الزكاة :** ذهب مالك ، وأحمد ، والأوزاعي ، وإسحاق ، وأبو عبيد إلى أن من ملك نصيباً ، من أي نوع من أنواع المال ، فباعه قبل الحول ، أو وهبه ، أو أتلف جزءاً منه ؛ بقصد الفرار من الزكاة ، لم تسقط الزكاة عنه ، وتؤخذ منه في آخر الحول ، إذا كان تصرفه هذا عند قرب الوجوب ، ولو فعل ذلك في أول الحول ، لم تجب الزكاة ؛ لأن ذلك ليس بمطّعة للفرار . وقال أبو حنيفة ، والشافعي : تسقط عنه الزكاة ؛ لأنه نقص قبل تمام الحول ، ويكون مسيئاً ، وعاصياً لله ؛ بهروبه منها .

(٢) خميص الثوب من آخره عان .

(١) هذا مذهب الشافعي .



استدل الأولون بقول الله تعالى : ﴿لَا يَرْفَعُ رُتَبَكُمْ سِوَاهُ مَا كُنتُمْ فِيهِ مِنْكُمْ﴾ [نجم : ١٧٠ - ٢٠] فعاقبهم الله بذلك ؛ لفرارهم من الصدقة ، ولأنه قصد إسقاط نصيب من انعقد سبب استحقاقه ، فلم يسقط ، كما لو طلق امرأته في مرض موته ؛ ولأنه ما قصد قصداً فاسداً ، اقتضت الحكمة معاقبته سقيض مقصوده ، كمن قتل مورثه ؛ لاستعجال ميراثه ، عاقبه الشارع بالحرمان .

**مصارف الزكاة :** مصارف الزكاة ثمانية أصناف ، حصرها الله تعالى - في قوله : ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالتَّوَلَّاهُ فَلَوْ لَهُمْ فِي الرِّقَابِ وَالْعَدِيمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَيُّنَ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾<sup>(١)</sup> [التوبة : ٦٠] . وعن زياد بن الحارث الصدائي ، قال : أتيت رسول الله ﷺ ، فبايعته ، فأثنى رجل ، فقال : أعطني من الصدقة . فقال : «إن الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات ، حتى حكم فيها هو ، فجزأها ثمانية أجزاء ، فإن كنت من تلك الأجزاء ، أعطيتك» . رواه أبو داود [أبو داود (١٦٣٠)] ، وفيه عبد الرحمن الإفريقي ، متكلم فيه . وهذا هو بيان الأصناف الثمانية المذكورة في الآية :

(١ ، ٢) **الفقراء ، والمساكين :** وهم المحتاجون الذين لا يجدون كفايتهم ، ويقابلهم الأغنياء المكفيون ما يحتاجون إليه . وتقدم ، أن القدر الذي يصير به الإنسان غنياً ، هو قدر النصاب الزائد عن الحاجة الأصلية له ولأولاده ؛ من أكل وشرب ، وملبس ومسكن ، ودابة وآلة جرفة ، ونحو ذلك ، مما لا غنى عنه ، فكل من عدم هذا القدر ، فهو فقير يستحق الزكاة . ففي حديث معاذ : «تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ ، وتُزَدُ عَلَى فَقَرَائِهِمْ» . [سبق تخريجه] . فالذي تؤخذ منه ، هو الغني المالك للنصاب . والذي ترد إليه هو المقابل له ، وهو الفقير الذي لا يملك القدر الذي يملكه الغني . وليس هناك فرق بين الفقراء وبين المساكين ، من حيث الحاجة والفاقة ، ومن حيث استحقاقهم الزكاة ، والجمع بين الفقراء والمساكين في الآية ، مع العطف المقتضي للتغاير ، لا يتناقض ما قلناه ؛ فإن المساكين - وهم قسم من الفقراء - لهم وصف خاص بهم ، وهذا كاف في المغايرة ؛ فقد جاء في الحديث ، ما يدل على أن المساكين هم الفقراء الذين يتعففون عن السؤال ، ولا يُنْفَضُّ لَهُمُ النَّاسُ ، فذكرتهم الآية ؛ لأنه ربما لا يُفْطَنُ إِلَيْهِمْ لِتَجَمُّلِهِمْ ؛ فعن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «ليس المسكين الذي ترده التمرة والتمرتان ، ولا اللقمة واللقمتان ، إنما المسكين الذي يتعفف ؛ اقرءوا إن شئتم : ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة : ٢٧٣] » . [البحاري (٤٥٣٩) ومسلم (١٠٣٩) (١٠٢) ورسائي (٨٤ / ٥ - ٨٥)] ، وفي لفظ : « ليس المسكين الذي يطوف على الناس ، ترده اللقمة واللقمتان ، والتمرة ولتمرتان ، ولكن المسكين الذي لا يجد غنى يغنيه ، ولا يُفْطَنُ لَهُ ، فَيُتَصَدَّقَ عَلَيْهِ ،

(٢) يقولون إن شاء الله

(١) يصرمها بقطعوا ثمارها وقت الصبح

(٣) يصرم بالين لطم .

(٤) لام لملك ، أو الاستحقاق ، أو تقدير مفروضة ، كما يدل عليه حر لانه وهو ﴿هَرَبَصَةً مِنَ اللَّهِ﴾ .

ولا يقوم فَيَسْأَلُ النَّاسَ. رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (١٤٧٩) ومسلم (١٠٣٩) (١٠١) وأحمد (٢/٣٩٥)].

### مقدار ما يُعْطَى الْفَقِيرُ مِنَ الزَّكَاةِ :

من مقاصد الزكاة ؛ كفاية الفقير ، وسدُّ حاجته ، فَيُعْطَى مِنَ الصَّدَقَةِ الْقَدْرَ الَّذِي يَحْرَجُهُ مِنَ الْفَقْرِ إِلَى الْغِنَى ، ومن الحاجة إلى الكفاية ، على الدوام ، وذلك يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص . قال عمر رضي الله عنه : إذا أعطيتهم ، فأغنوا . يعني ، في الصدقة . وقال القاضي عبد الوهاب : لم يُخَدْ مَالُكَ لَذَلِكَ حَدًّا ، فإنه قال : يُعْطَى مِنَ لَهُ الْمَسْكِنُ ، وَالْخَادِمُ ، وَالْدَابَّةُ ، الَّتِي لَا غِنَى لَهَا عَنْهَا .

وقد جاء في الحديث ما يدل على أن المسألة تحل للفقير ، حتى يأخذ ما يقوم بعيشه ، ويستغني به مدى الحياة ؛ فعن قبيصة بن مخارق الهلالي ، قال : تحملت حمالة<sup>(١)</sup> ، فأتيت رسول الله ﷺ أسأله فيها ، فقال : « أَقِمِ » ، حتى تأتينا الصدقة ، فنأمر لك بها . ثم قال : « يا قبيصة ، إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة ؛ رجلٌ تحمل حمالةً فحلَّتْ لَهُ المسألة ، حتى يصيبها ، ثم يمسك ، ورجلٌ أصابته جائحة<sup>(٢)</sup> اجتاحت ماله ، فحلَّتْ لَهُ المسألة ، حتى يصيب قوامًا من عيش - أو قال : سدادًا<sup>(٣)</sup> من عيش - ورجلٌ أصابته فاقة<sup>(٤)</sup> ، حتى يقول ثلاثة من ذوي الحِجَابِ<sup>(٥)</sup> من قومه : لقد أصابت فلانًا فاقة . فحلَّتْ لَهُ المسألة ، حتى يصيب قوامًا من عيش - أو قال : سدادًا من عيش - فما سواهن من المسألة ، يا قبيصة ، فَسُحَّتْ ، يأكلها صاحبها سُحْتًا<sup>(٦)</sup> . رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائي . [مسلم (١٠٤٤) وأبو داود (١٦٤٠) والنسائي (٥/٨٩) وأحمد (٥/٦٠) ] .

### هل يعطى القوي المكتسب من الزكاة ؟ القوي المكتسب لا يعطى من الزكاة ، مثل الغني .

١- فعن عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ الْخِيَارِ ، قال : أخبرني رجلان ، أنهما أتيا النبي ﷺ في حجة الوداع ، وهو يقسم الصدقة ، فسألاه منها ، فرفع فينا البصرَ وخَفَضَهُ ، فَرَأَانَا بَجُلْدَيْنِ<sup>(٧)</sup> ، فقال : « إن شئتما أعطيتكما ، ولاحظ فيهما لِقَنِي » ، ولا لقوي مكتسب<sup>(٨)</sup> . رواه أبو داود ، والنسائي . [أبو داود (١٦٣٣) والنسائي (٩٩/٥) وأحمد (٣٦٢/٥) ] . قال الخطابي : هذا الحديث أصل في أنَّ من لم يُعْلَمْ لَهُ مَالٌ ، فأمره محمولٌ على الغُذْمِ ، وفيه دليلٌ على أنه لم يعتبر في أمر الزكاة ظاهر القوة والجلد ، دون أن يُضَمَّ إِلَيْهِ الْكَسْبُ ، فقد يكون من الناس من يرجع إلى قوة بدنه ، ويكون مع ذلك أُنْخَرِقَ الْيَدُ لَا يُعْتَمِلُ ، فمن كان هذا سبيله ، لم يُنْتَفَعْ مِنَ الصَّدَقَةِ ؛ بدلالة الحديث .

٢- وعن ربحان بن يزيد ، عن عبد الله بن عمرو ، عن النبي ﷺ قال : « لَا تَحُلْ الصَّدَقَةَ لِغَنِيِّ ، وَلَا لِذِي

(١) حمالة : أي دينًا لإصلاح ذات البين .

(٢) جائحة : أي ما أتلف المال كالحريق .

(٣) سدادًا . أي ما تقوم به حاجته ويستغني به ، وهو معنى السداد .

(٤) فاقة . أي الحرمان .

(٥) السحت . أي الحرمان .

(٦) سُحَّتْ : أي : يكتسب قدر كفايته ، قاله الشوكاني .

(٧) جلدتين : أي دينًا لإصلاح ذات البين .

(٨) لا لقوي . أي ما تقوم به حاجته ويستغني به ، وهو معنى السداد .

(٩) الحجا . أي العقل .

(١٠) جلدتين : أي قوتين .

مرة سوي<sup>(١)</sup>. رواه أبو داود، والترمذي وصححه. [أبو داود (١٦٣٤) والترمذي (٦٥٢) وأحمد (٢/ ١٩٢)].

وهذا مذهب الشافعي، وإسحاق، وأبي عبيد، وأحمد. وقال الأحناف: يجوز للقوي أن يأخذ الصدقة، إذا لم يملك مائتي<sup>(٢)</sup> درهم، فصاعداً. قال النووي: سئل العزالي، عن القوي من أهل البيوتات الذين لم تجر عادتهم بالتكسب بالدر، هل له أحد الزكاة من سهم الفقراء؟ قال: نعم. وهذا صحيح جاز، على أن المعبر حرفة تتيق به.

المالك الذي لا يجد ما يفي بكفايته: ومن ملك نصيباً، عني أي نوع من أنواع المال. وهو لا يقوم بكفايته؛ لكثرة عياله، أو لغلاء السعر. فهو غني، من حيث إنه يملك نصيباً، فتجب الزكاة في ماله، وفقير من حيث إن ما يملكه لا يقوم بكفايته، فيعطى من الزكاة، كالفقير. قال النووي: ومن كان له عقار، ينقص دخله عن كفايته، فهو فقير، يُعطى من الزكاة تمام كفايته، ولا يُكلف بيعه. وفي «المغني»: قال الميموني: ذكرت أبا عبد الله - أحمد بن حنبل - فقلت: قد يكون للرجل الإبل، والغنم، تجب فيها الزكاة، وهو فقير، وتكون له أربعون شاة، وتكون له الضئيلة لا تكفيه، فيعطى الصدقة؟ قال: نعم. وذلك لأنه لا يملك ما يغنيه، ولا يقدر على كسب ما يكفيه، فجاز له الأخذ من الزكاة، كما لو كان ما يملك لا تجب فيه الزكاة.

(٣) العاملون على الزكاة: وهم الذين يوليهم الإمام، أو نائبه العمل على جمعها من الأغنياء، وهم الخبائ، ويدخل فيهم الحفظة لها، والرعاة للأنعام منها، والكتبة لديونها. ويحب أن يكونوا من المسلمين، وألا يكونوا ممن تحرم عليهم الصدقة، من آل رسول الله ﷺ، وهم بنو هاشم، وبنو عبد المطلب؛ فعن المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب، أنه والفضل بن العباس انطلقا إلى رسول الله ﷺ، قال: ثم تكلم أحدهما، فقال: يا رسول الله، جئناك؛ لتؤثرتنا على هذه الصدقات، فنصيب ما يصيب الناس من المنفعة، ونؤدّي إليك ما يؤدي الناس. فقال: «إن الصدقة لا تنبغي لمحمد، ولا لآل محمد؛ إنما هي أوساخ الناس». رواه أحمد، ومسلم. وفي لفظ: «لا تحل لمحمد، ولا لآل محمد». [مسلم (١٠٧٢) وأحمد (١٦٦/٤)]. ويجوز أن يكونوا من الأغنياء؛ فعن أبي سعيد، أن النبي ﷺ قال: «لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة؛ لعامل عليها، أو رجل اشتراها بماله، أو غارم، أو غار في سبيل الله، أو مسكين تُصدق عليه منها، فأهدى منها لغني». رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والحاكم، وقال: صحيح على شرط الشيخين. [أبو داود (١٦٣٧) وابن ماجه (١٨٤١) وأحمد (٣١/٣) والحاكم (٤٠٧)]. وإن أخذهم من الزكاة، إنما هو أجر نظير أعمالهم. فعن عبد الله السعدي، أنه قدم على عمر بن الخطاب ﷺ من الشام، فقال: ألم أختَر أنك تعمل على عمل من أعمال المسلمين، فتعطى عليه عمالة<sup>(٣)</sup>، فلا تقبلها؟ قال: أحل. إن لي أفراساً وأعتداً، وأنا بخير، وأريد أن يكون عملي صدقة على المسلمين. فقال عمر: إني أردت الذي

(١) مرة: شدة أسر حق، وصحة اليد التي تكون معها الكد والتعب. وسوي: سيم لأعص،

(٢) أي: ألفه.

(٣) رزق من عمل على عمله

أردت ، وكان النبي ﷺ يعطيني المال ، فأقول : أعطه من هو أفقر إليه مني . وإنه أعطاني مرةً مالا ، فقلت له : أعطه من هو أحوج إليه مني . فقال : « ما أتاك الله - عز وجل - من هذا المال ، من غير مسألة ولا إشراف ، فخذهُ فتموِّله أو تصدِّق به ، وما لا فلا تُتبِعْهُ نفسك » . رواه البخاري ، والنسائي [البخاري (١٤٧٣) ومسلم (١٠٤٥) والنسائي (١٠٥/٥) وأحمد (١٧/١)] . ويبغي أن تكون الأجرة بقدر الكفاية .

فمن المستورد بن شداد . أن النبي ﷺ قال : « من وَلِيَ للناس عملاً ، وليس له منزلٌ ، فليَتَّخِذْ منزلاً ، أو ليست له زوجةٌ ، فليَتَزَوَّجْ ، أو ليس له خادمٌ ، فليَتَّخِذْ خادماً ، أو ليست له ذابَّةٌ ، فليَتَّخِذْ دابةً . ومن أصاب شيئاً سوى ذلك ، فهو غَالٌ » . رواه أحمد ، وأبو داود . [أبو داود (٢٩٤٥) وأحمد (٢٢٩/٤)] وسنده صالح . قال الخطابي : هذا يتناول على وجهين ؛ أحدهما ، أنه إنما أباح اكتساب الخادم ، والمسكن من عمالته التي هي أجر مثله ، وليس له أن يرتفع بشيء سواها . والوجه الثاني ، أن للعامل السكنى ، والخدمة ، فإن لم يكن له مسكنٌ ، ولا خادمٌ ، استؤجر له مَنْ يخدمه ، فيكفيه مهنة مثله ، ويكتري<sup>(١)</sup> له مسكنٌ يسكنه ، مدة ثِقامه في عمله .

(٤) **والمؤلفة قلوبهم<sup>(٢)</sup>** : وهم الجماعة الذين يراد تأليف قلوبهم ، وجمعها على الإسلام ، أو تثبيتها عليه ؛ لضعف إسلامهم ، أو كفَّ شرهم عن المسلمين ، أو جلب نفعهم في الدفاع عنهم . وقد قسمهم الفقهاء إلى مسلمين ، وكفار . أما المسلمون ، فهم أربعة :

١- قومٌ من سادات المسلمين ، وزعمائهم ، لهم نظراء من الكفار ، إذا أُعْطُوا رُجِيَّ الإسلام نظرائهم ، كما أعطى أبو بكر رضي الله عنه عدي بن حاتم ، والزبير بن بدر ، مع حسن إسلامهما ؛ لمكانتهما في قومهما .

٢- زعماء ضعفاء الإيمان من المسلمين ، مطاعون في أقوامهم ، يُرجى بإعطائهم تثبيتهم ، وقوة إيمانهم ، ومناصحتهم في الجهاد وغيره ، كالذين أعطاهم النبي ﷺ العطايا الوفرة من غنائم هوازن . وهم بعض الطُّلقاء من أهل مكة الذين أسلموا ، فكان منهم المنافق ، ومنهم ضعيف الإيمان ، وقد ثبت أكثرهم بعد ذلك ، وحسن إسلامه .

٣- قومٌ من المسلمين في الثغور ، وحدود بلاد الأعداء يُعْطَوْنَ ؛ لما يرجى من دفاعهم عما وراءهم من المسلمين ، إذا هاجمهم العدو . قال صاحب «المنار» : وأقول : إن هذا العمل هو المراقبة ، وهؤلاء الفقهاء يدخلونها في سهم سبيل الله ، كالغزو المقصود منها ، وأولى منهم بالتأليف في زماننا ، قومٌ من المسلمين يتألفهم الكفار ؛ ليدخلوهم تحت حمايتهم ، أو في دينهم . فإننا نجد دول الاستعمار ، الطامعة في استبعاد جميع المسلمين ، وفي ردهم عن دينهم ، يخصصون من أموال دولهم سهماً للمؤلفة قلوبهم من المسلمين . فمنهم من يؤلفونه ؛ لأجل تنصيره . وإحراجه من حظيرة الإسلام . ومنهم من يؤلفونه ؛ لأجل الدخول في حمايتهم . ومشاقة الدول الإسلامية ، والوحدة الإسلامية . أفليس المسلمون أولى بهذا منهم ؟

(٢) هذا الكلام مقول من تفسير المنار .

(١) يكتري أي يستأجر .

٤- قوم من المسلمين يحتاج إليهم ؛ لحماية الركاة ، وأخذها ممن لا يعطيها ، إلا تنمؤذهم وتأثيرهم ، إلا أن يقاتلوا ، فيختار بتأليفهم ، وقيامهم بهذه المساعدة لحكومة أحف الضررين ، وأرجح المصحين .  
وأما الكفار ، فهم قسمان :

١- من يرحى إيمانه بتأليفه ، مثل صفوان بن أمية ، الذي وهب له النبي ﷺ الأمان يوم فتح مكة ، وأمهره أربعة أشهر ؛ لينظر في أمره ، ويختار لنفسه ، وكان غائبا فحصر ، وشهد مع المسلمين غزوة حنين قبل إسلامه ، وكان انبي ﷺ استعار سلاحه منه ، لما خرج إلى حنين ، وقد أعصاه النبي ﷺ إبلا كثيرة محممة كانت في واد ، فقال : هذا عطاء من لا يخشى الفقر . وقال : والله ، لقد أعطاني النبي ﷺ ، وإنه لأبعض الناس إلي ، فما زال يعطيني ، حتى إنه لأحب الناس إلي .

٢- من يخشى شره ، فيرجى بإعطائه كف شره . قال ابن عباس : إن قوما كانوا يأتون النبي ﷺ ، فإن أعطاهم ، مدحوا الإسلام ، وقالوا : هذا دين حسن . وإن منعهم ، ذموا وعابوا . وكان من هؤلاء أبو سفيان ابن حرب ، والأقرع بن حابس ، وعيينة بن حصن ، وقد أعطى النبي ﷺ كل واحد من هؤلاء مائة من الإبل . وذهبت الأحناف إلى أن سهم المؤلف قلوبهم قد سقط ، بإعزاز الله لدينه ، فقد جاء عيينة بن حصن ، والأقرع بن حابس ، وعباس بن مرداس ، وطلبوا من أبي بكر نصيبهم ، فكتب لهم به ، وجاءوا إلى عمر ، وأعطوه الخط ، فأبى ومزقه ، وقال : هذا شيء كان النبي ﷺ يعطيكموه ؛ تأليفا لكم على الإسلام ، والآن قد أعز الله الإسلام ، وأغنى عنكم ، فإن ثبتتم على الإسلام ، ولا فيينا وبينكم السيف : ﴿وَقُلْ أَلْحَقْ مِنْ زَيْكِرٍ قَمَرٌ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ﴾ [الكهف : ٢٩] . فرجعوا إلى أبي بكر رضي الله عنه فقالوا : الخليفة أنت أم عمر؟ بذلت لنا الخط ، فمزقه عمر ، فقال : هو إن شاء . قالوا : إن أبا بكر وافق عمر . ولم ينكر أحد من الصحابة ، كما أنه لم ينقل عن عثمان ، وعلي ، أنهما أعطيا أحدا من هذا الصنف ، ويجب عن هذا ، بأن هذا اجتهاذ من عمر ، وأنه رأى أنه ليس من المصلحة إعطاء هؤلاء ، بعد أن ثبت الإسلام في أقوامهم ، وأنه لا ضرر يخشى من ارتدادهم عن الإسلام ، وكون عثمان ، وعلي لم يعطيا أحدا من هذا الصنف لا يدل على ما ذهبوا إليه ، من سقوط سهم المؤلف قلوبهم ، فقد يكون ذلك ؛ لعدم وجود الحاجة إلى تأليف أحد من الكفار ، وهذا لا ينافي بثبوته لمن احتاج إليه من الأئمة ، على أن العمد في الاستدلال هو الكتاب والسنة ، فهما المرجع الذي لا يجوز العدول عنه بحال . وقد روى أحمد ، ومسلم ، عن أنس ، أن النبي ﷺ لم يكن يسأل شيئا على الإسلام إلا أعطاه ، فأتاه رجل فسأله ، فأمره بشيء كثير بين جبين ، من شاء الصدقة ، فرجع إلى قومه ، فقال : يا قوم ، أسلموا ؛ فإن محمدا يعطي عطاء من لا يخشى الفاقة . [مسلم (٢٣١٢) وأحمد (١٠٨/٣ ، ١٧٥ ، ٢٨٤ ، ٢٩٥)] . قال الشوكاني : وقد ذهب إلى جواز التأليف : العترة ، والجبائي ، والبلخي ، وابن مبشر<sup>(١)</sup> . وقال الشافعي : لا تتألف كافرا ، فأما الفاسق ، فيعطي من سهم التأليف . وقال أبو حنيفة ، وأصحابه : قد سقط بانتشار الإسلام وغلته . واستدلوا على ذلك ، بامتناع أبي

(١) وكذا مالك ، وأحمد ، وروية عن الشافعي

بكر من إعطاء أبي سفيان . وعيسى ، والأقرع ، وعباس بن مرداس . والظاهر ، جواز التأليف عند الحاجة إليه ، فإذا كان في رمن الإمام قوم لا يطيعونه ، إلا للديا ، ولا يقدر على إدخالهم تحت طاعته ، إلا بالقسر<sup>(١)</sup> والغلب ، فله أن يتألفهم ، ولا يكون لفسو الإسلام تأثير ؛ لأنه لم ينفع في خصوص هذه الواقعة . وفي «المنار» : وهذا هو الحق في حملته ، وإنما يجيء الاجتهاد في تفصيله ، من حيث الاستحقاق ، ومقدار الذي يُعطى من الصدقات ، ومن الغنائم إن وُجدت ، وغيرها من أموال المصالح ، والواجب فيه الأخذ برأي أهل الشورى ، كما كان يفعل الخلفاء في الأمور الاحتشادية ، وفي اشتراط العجز عن إدخال الإمام إياهم تحت طاعته بالغلب نظر ، فإن هذا لا يطرد ، بل الأصل فيه ترجيح أخف الضررين ، وخير المصلحتين .

**(٥) وفي الرقاب :** ويشمل المكاتب والأرقاء ، فيعان المكاتبون بمال الصدقة ؛ لفك رقابهم من الرق ، ويشتري به العبيد ، ويعتقون ؛ فعن البراء ، قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ ، فقال : دلني على عمل يُقرُبني من الجنة ، ويبعدني من النار ؟ فقال : «أعتق النَّسَمَةَ ، وفك الرقبة» . فقال : يا رسول الله ، أو ليسا واحداً ؟ قال : «لا ، عتق الرقبة أن تنفرد بعقتها ، وفك الرقبة أن تُعَيِّنَ بشمها» . رواه أحمد ، والدارقطني ، ورجاله ثقات . [أحمد (٩٩٢ / ٤) ، والدارقطني (١٣٤ / ٢)] . وعن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «ثلاثة كُلُّهُمْ حقٌّ على الله عَوْنُهُ ؛ الغاري في سبيل الله ، والمكاتب الذي يريد الأداء ، والناكح المتعفف»<sup>(٢)</sup> . رواه أحمد ، وأصحاب السنن ، وقال الترمذي : حسن صحيح . [الترمذي (١٦٥٥) والنسائي (١٦١ / ٦) وابن ماجه (٢٥١٨) وأحمد (٤٢٧ / ٢)] . قال الشوكاني : قد اختلف العلماء في المراد بقوله تعالى ﴿ وَفِي الرِّقَابِ ﴾ [التوبة : ٦٠] . فروي عن علي بن أبي طالب ، وسعيد بن جبير ، والليث ، والثوري ، والعترة ، والحنفية ، والشافعية ، وأكثر أهل العلم ، أن المراد به المكاتبون يعانون من الزكاة على الكتابة . وروي عن ابن عباس ، والحسن البصري ، ومالك ، وأحمد بن حنبل ، وأبي ثور ، وأبي عبيد ، وإليه مال البخاري ، وابن المنذر ، أن المراد بذلك أنها تشتري رقاب ؛ لتعتق . واحتجوا ، بأنها لو اقتصت بالمكاتب ، لدخل في حكم الغارمين ؛ لأنه غارم ، وبأن شراء الرقبة ؛ لتعتق ، أولى من إعانة المكاتب ؛ لأنه قد يُعان ولا يُعتق ؛ لأن المكاتب عبدٌ ما بقي عليه درهم ، ولأن الشراء ييسر في كل وقت ، بخلاف الكتابة . وقال الزهري : إنه يجمع بين الأمرين . وإليه أشار المصنف<sup>(٣)</sup> ، وهو الظاهر ؛ لأن الآية تحتل الأمرين . وحديث البراء المذكور فيه دليل على أن فكَّ الرقاب غير عتقها ، وعلى أن العتق وإعانة المكاتبين على مال الكتابة ، من الأعمال المقرَّبة إلى الجنة ، والمبعدة من النار .

**(٦) والغارمون :** وهم الذين تحملوا الديون ، وتعدر عليهم أدائها ، وهم أقسام : فمنهم من تحمل جمالة ، أو ضمن ديناً ، فلزمه ، فأجحف بماله . أو استدان لحاجته إلى الاستدانة ، أو في معصية تاب منها ، فهؤلاء جميعاً يأخذون من الصدقة ما يفي بديونهم .

(٢) الذي يريد إعفاء بالرواح .

(١) القسر : القهر

(٣) مؤلف كتاب ستقى الأخبار .

١- روى أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والترمذي وحسنه، عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قل: «لا تحب المسألة إلا لثلاث؛ نذي قبر مذق<sup>(١)</sup>، أو نذي عزم<sup>(٢)</sup> مُفْطَح<sup>(٣)</sup>، أو نذي دم موحج<sup>(٤)</sup>». [أبو داود (١٦٤١) والترمذي (٦٥٣) وابن ماجه (٢١٩٨) وأحمد (١٢٧، ١٢٦، ١١٤ / ٣)].

٢- وروى مسلم، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: أصيب رجل في عهد رسول الله ﷺ، في ثمار انتاعها<sup>(٥)</sup>، فكثر دينه، فقال النبي ﷺ: «تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ». فتَصَدَّقَ ناس عليه، فلم ييسغ ذلك وفاء ديه، فقال النبي ﷺ لغرمائه: «حدوا ما وجدتم، وليس لكم إلا ذلك»<sup>(٦)</sup>. [مسلم (١٥٥٦) وأبو داود (٣٤٦٩) والترمذي (٦٥٥) والنسائي (٢٦٥ / ٧) وابن ماجه (٢٣٥٦) وأحمد (٣٦ / ٣)].

٣- وتقدم حديث قبيصة بن مخارق، قل: تحملت جمالة، فأتيت رسول الله ﷺ، أسأله فيها، فقال: «أقم، حتى تأتينا الصدقة، فنأمر لك بها». الحديث [سبق تخريجه]. قال العلماء: والجمالة، ما يتحمّله الإنسان، ويلتزمه في ذمته بالاستدانة؛ ليدفعه في إصلاح ذات البين، وقد كانت العرب إذا وقعت بينهم فتنة، اقتضت غرامة في دية، أو غيرها، قام أحدهم ف تبرع بالتزام ذلك والقيام به، حتى ترتفع تلك الفتنة الثائرة، ولا شك أن هذا من مكارم الأخلاق. وكانوا إذا علموا، أن أحدهم تحمّل جمالة، بدروا إلى معونته، وأعطوه ما تبرأ به ذمته، وإذا سأل في ذلك، لم يُعَدَّ نقصاً في قدره، بل فخراً. ولا يشترط في أخذ الزكاة فيها، أن يكون عاجزاً عن الوفاء بها، بل له الأخذ وإن كان في ماله الوفاء.

(٧) وفي سبيل الله: سبيل الله؛ الطريق الموصل إلى مرضاته؛ من العبد والعمل، وجمهور العلماء على أن المراد به هنا الغزو، وأن سهم ﴿سَبِيلِ اللَّهِ﴾ يعطى للمتطوعين من الغزاة، الذين ليس لهم مُرْتَبٌ من الدولة. فهؤلاء لهم سهم من الزكاة، يُعْطَوْنَ؛ سواء كانوا من الأغنياء، أم الفقراء. وقد تقدم حديث رسول الله ﷺ: «لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة؛ الغازي في سبيل الله... إلخ». [سبق تخريجه]. والحج ليس من سبيل الله، التي تصرف فيها الزكاة؛ لأنه مفروض على المستطيع، دون غيره. وفي «تفسير المنار»: يجوز الصرف من هذا السهم على تأمين طرق الحج، وتوفير الماء، والغذاء، وأسباب الصحة للحجاج، إن لم يوجد لذلك مصرف آخر. وفيه: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾. وهو يشمل سائر المصالح الشرعية العامة، التي هي ملاك أمر الدين والدولة.

وأولها وأولها بالتقديم الاستعداد للحرب، بشراء السلاح، وأغذية الجند، وأدوات النقل، وتجهيز الغزاة. ولكن الذي يُجَهَّز به الغازي يعود بعد الحرب إلى بيت المال، إن كان مما يبقى، كالسلاح، والخيول، وغير ذلك؛ لأنه لا يمكنه دائماً، بصفة الغزو التي قامت به، بل يستعمله في سبيل الله، ويبقى بعد روال

(١) مذق: أي شديد، أي ملصق صاحبه بالنداء، وهي الأرض التي لا نبات فيها.

(٢) عزم: أي ما يلزم أدؤه تكلفاً، ولا في مقابلة عوض.

(٣) مفطح: مصحح: أي شديد، شيع، محووز سجد.

(٤) موحج: هو الذي يتحصن دية عن فريته، أو صديقه النقال، يدفعها إلى أولياء مقتول، وإن لم يدفعه قتل قريبه، أو صديقه نقاتل الذي يتوجع لفتنه ورافقه دمه.

(٥) أي من ثمار انتاعها.

(٦) أي ليس لكم إلا الموجود وليس لكم حسمه مادام معصراً فليس فيه إبطال حق عرماً فيما بقي.

تلك اصفة منه في سبيل الله ، بحلاف الفقير ، واعامل عليها ، والعارم ، ومؤلف ، وابن اسيل ؛ فإنهم لا يؤثرون ما أخذوا ، بعد فقد الصفة التي أخذوا بها . ويدخل في عمومهم إنشاء المستشفيات العسكرية ، وكذا الخيرية العامة ، وشرائع الصرق وتعييدها ، ومد الخطوط الحديدية لعسكرية ، لا التجارية ، ومنها بناء البوارج المدرعة ، والمناصير ، والطائرات الحربية ، والحصون ، والحدائق . ومن أهم ما ينفق في سبيل الله في زماننا هذا ، إعداد الدعاة إلى الإسلام ، وإرسالهم إلى بلاد الكفار ، من قتل جمعيات منظمة تمدهم بالمال الكافي . كما يفعل الكفار في سبيل دينهم ، ويدخل فيه اسفقة على المدارس ؛ بعموم الشرعية وغيرها . مما تقوم به المصلحة العامة . وفي هذه الحالة يعصى منها معدمو هذه المدارس ، ما داموا يؤثرون وظائفهم المشروعة ، التي ينقطعون بها عن كسب آخر ، ولا يُعطى عالم عتي ؛ لأجل علمه ، وإن كان يفيد الناس به ، انتهى .

(٨) وابن السبيل : اتفق العلماء على أن المسافر المنقطع عن بلده يُعطى من الصدقة ، ما يستعين به على تحقيق مقصده ، إذا لم يتيسر له شيء من ماله ؛ نظراً لفقره العارض . واشتروطوا ، أن يكون سفره في طاعة ، أو في غير معصية ، واختلفوا في السفر أنباج ؛ والمختار عند الشافعية ، أنه يأخذ من الصدقة ، حتى لو كان السفر للتفرج ، والتمتزه .

وابن اسبيل عند الشافعية قسمان :

(١) من ينشئ سفرًا من بلب مقيم به ، ولو كان وطنه .

(٢) غريب مسافر ، يجتاز بالبلد .

وكلاهما له الحق في الأخذ من الزكاة ، ولو وجد من يقرضه كفايته ، وله ببلده ما يقضي به دينه . وعند مالك ، وأحمد : ابن اسبيل المستحق للزكاة ، يختص بالمحتاج دون المنشئ ، ولا يعطى من الزكاة من إذا وجد مقرضاً يقرضه ، وكان له من المال ببلده ، ما يفي بقرضه . فإن لم يجد مقرضاً ، أو لم يكن له مال يقضي منه قرضه ، أُعطِيَ من الزكاة .

توزيع الزكاة على المستحقين كلهم ، أو بعضهم : الأصناف الثمانية ، المستحقون للزكاة المذكورون في الآية هم ؛ الفقراء ، والمساكين ، والعاملون عليها ، والمؤلفة قلوبهم ، والأرقاء ، والغارمون ، وأبناء السبيل ، والمجاهدون . وقد اختلف الفقهاء في توزيع الصدقة عليهم ؛ فقال الشافعي ، وأصحابه : إن كان مُفَرَّق الزكاة هو المالك أو وكيله ، سقط نصيب العامل ، ووجب صرفها إلى الأصناف السبعة الباقين ، إن وجدوا . وإلا فدموجود منهم ، ولا يجوز ترك صنف منهم مع وجوده ، فإن تركه ، ضمن نصيبه . وقال إبراهيم البخعي : إن كان المال كثيراً يحتمل الأجزاء ، قسّمه على الأصناف . وإن كان قليلاً ، جاز أن يوضع في صنف واحد . وقال أحمد بن حنبل : تفريقها أولى ، ويجزئه أن يضعه في صنف واحد . وقال مالك : يحتج شحري موضع احاجة منهم ، ويُقدّم الأوى فالأوى ، من أهل الحنة <sup>(١)</sup> والفاقة ، فإن رأى الحنة في الفقراء في عام أكثر ، فقدمهم ، وإن راها في أبناء اسبيل في عام آخر ، حوّلها إليهم . وقال لأحناف ، وسفيان الثوري : هو محير . يصعها في أي الأصناف شاء . وهذا مروى عن حديفة ، وابن عباس ، وقول

(١) حنة مفتوح حاء ، لحنة .



الحسن البصري، وعطاء بن أبي رباح. وقال أبو حنيفة: وله صرفها إلى شخص واحد، من أحد الأصناف.

سبب اختلافهم، ومنشؤه: قال ابن رشد: وسبب اختلافهم معارضة اللفظ لمعنى، فإن اللفظ يقتضي القسمة بين جميعهم، والمعنى يقتضي أن يؤثر بها أهل الحاجة؛ إذ كان المقصود بها سد الخلة، فكان تعديدهم في الآية عند هؤلاء، إنما ورد؛ لتمييز الجنس - أعني، أهل الصدقات - لا تشريكهم في الصدقة، فالأول أظهر من جهة اللفظ، وهذا أظهر من جهة المعنى. ومن الحجة للشافعي، ما رواه أبو داود، عن الصّدائي، أن رجلاً سأل النبي ﷺ، أن يُعْطِيَ من الصدقة، فقال له رسول الله ﷺ: «إن الله لم يَرْضَ أن يحكم نبي ولا غيره في الصدقات، حتى يحكم فيها هو، فجزأها ثمانية أجزاء، فإن كنت من تلك الأجزاء، أعطيتك حَقَّكَ». [سبق تخريجه].

ترجيح رأي الجمهور على رأي الشافعي: قال في «الروضة الندية»: وأما صرف الزكاة كلها في صنف واحد، فهذا المقام خليق بتحقيق الكلام، والحاصل، أن الله - سبحانه وتعالى - جعل الصدقة مختصة بالأصناف الثمانية، غير سائغة لغيرهم، واختصاصها بهم لا يستلزم أن تكون موزعة بينهم على السوية، ولا أن يقسّم كل ما حصل من قليل أو كثير عليهم، بل المعنى، أن جنس الصدقات لجنس هذه الأصناف. فمن وجب عليه شيء من جنس الصدقة، ووضعه في جنس الأصناف، فقد فَعَلَ ما أمره الله به، وسقط عنه ما أوجبه الله عليه، ولو قيل: إنه يجب على المالك - إذا حصل له شيء، تجب فيه الزكاة - تقسيطه على جميع الأصناف الثمانية، عني فرض وجودهم جميعاً، لكان ذلك - مع ما فيه من الحرج، والمنشقة - مخالفاً لما فعله المسلمون؛ سلفهم وخلفهم. وقد يكون الحاصل شيئاً حقيراً، لو قسّم على جميع الأصناف، لما انتفع كل صنف بما حصل له، ولو كان نوعاً واحداً، فضلاً عن أن يكون عدداً. إذا تقرر لك هذا، لاح لك غدوم صلاحية ما وقع منه ﷺ، من الدفع إلى سلمة بن صخر<sup>(١)</sup> من الصدقات، للاستدلال بها. ولم يرد ما يقتضي إيجاب توزيع كل صدقة على جميع الأصناف، وكذلك لا يصلح للاحتجاج حديث أمره ﷺ لمعاذ، أن يأخذ الصدقة من أغنياء أهل اليمن، ويردها في فقرائهم [سبق تخريجه]. لأن تلك - أيضاً - صدقة جماعة من المسلمين، وقد صرفت في جنس الأصناف، وكذلك حديث زياد بن الحارث الصّدائي. وذكر الحديث المتقدم، ثم قال: لأن في إسناده عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، وقد تكلم فيه غير واحد، وعلى فرض صلاحيته للاحتجاج، فالمراد بتجزئة الصدقة تجزئة مصارفها، كما هو ظاهر الآية التي قصدتها ﷺ، ولو كان المراد تجزئة الصدقة نفسها، وأن كل جزء لا يجوز صرفه في غير الصنف المقابل له، لما جاز صرف نصيب ما هو معدوم من الأصناف إلى غيره، وهو خلاف الإجماع من المسلمين. وأيضاً، لو سلم ذلك، لكان باعتبار مجموع الصدقات التي تجتمع عند الإمام، لا باعتبار صدقة كل فرد، فلم يبق ما يدل على وجوب التقسيط، بل يجوز إعطاء بعض المستحقين بعض الصدقات، وإعطاء بعضهم بعضاً آخر. نعم، إذا جمع الإمام جميع صدقات أهل قطر من الأقطار، وحضر عنده جميع الأصناف الثمانية، كان لكل صنف

(١) كان عليه كفارة لم يجدها، فأمره الرسول ﷺ أن يأخذها من صاحب صدقة بني رريق، ويؤدي كفارته منها.

حق في مطالبته ما فرضه الله ، وليس عليه تقسيط ذلك بينهم بالسوية ، ولا تعميمهم بالعطاء ، بل نه أن يعطي بعض الأصداف أكثر من البعض الآخر . وله أن يعطي بعضهم دون بعض ، إذا رأى في ذلك صلاحاً عائداً على الإسلام وأهله . مثلاً ، إذا جمعت لديه الصدقات ، وحضر الجهاد ، وحققت المدافعة عن حورة الإسلام من الكفار أو البغاة . فإن له إيثار صف المجاهدين بالصرف إليهم ، وإن استغرق جميع الحاصل من الصدقات ، وهكذا إذ قتضت المصلحة إيثار غير المجاهدين<sup>(١)</sup> .

**من يحرم عليهم الصدقة :** ذكرنا فيما سبق مصارف الزكاة ، وأصناف المستحقين ، وبقي أن نذكر أصنافاً لا تحل لهم الزكاة ولا يستحقونها ، وهم :

١- الكفرة ، وإلاحدة ، وهذا مما اتفقت عليه كلمة الفقهاء ؛ ففي الحديث : «تؤخذ من أغنيائهم ، وترد على فقرائهم» . [سبق تخريجه] . والمقصود بهم أغنياء المسلمين وفقراءهم ، دون غيرهم . قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم ، أن الذمّي لا يعطى من زكاة الأموال شيئاً ، ويستثنى من ذلك المؤلف قلوبهم ، كما تقدم بيانه . ويجوز أن يعطوا<sup>(٢)</sup> من صدقة التطوع ؛ ففي القرآن : ﴿يُؤْتِيهِمُ اللَّهُ مِمَّا رَزَقَهُهُ مِنْ غَيْرِهِمْ أَفَلا يَتَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام : ١٥١] . وفي الحديث : «صلي أمك» . وكانت مشركة . [البخاري (٢٦٢٠ و ٥٩٧٩) ومسلم (١٠٣) (٥٠)] .

٢- بنو هاشم ، والمراد بهم آل علي ، وآل عقيل ، وآل جعفر ، وآل العباس ، وآل الحارث . قال ابن قدامة : لا نعلم خلافاً في أن بني هاشم لا تحل لهم الصدقة المفروضة ، وقد قال النبي ﷺ : «إن الصدقة لا تنبغي لآل محمد ؛ إنما هي أوساخ الناس» . رواه مسلم . [سبق تخريجه] . وعن أبي هريرة ، قال : أخذ الحسن تمرّة من تمر الصدقة ، فقال النبي ﷺ : «كخ ، كخ - ليطرحها - أما شعرت أنا لا نأكل الصدقة» . متفق عليه [البخاري (١٤٩١) ومسلم (١٠٦٩) وأحمد (٤٠٩ / ٢)] . واختلف العلماء في بني المطلب ؛ فذهب الشافعي إلى أنه ليس لهم الأخذ من الزكاة ، مثل بني هاشم ؛ لما رواه الشافعي ، وأحمد ، والبخاري ، عن جبير بن مطعم ، قال : لما كان يوم خيبر ، وضع النبي ﷺ سهم ذوي القربى في بني هاشم ، وبني المطلب ، وترك بني نوفل وبني عبد شمس ، فأثيت أنا وعثمان بن عفان رسول الله ﷺ ، فقلنا : يا رسول الله ، هؤلاء بنو هاشم ، لا ننكر فضلهم للموضع الذي وضعك الله به منهم ، فما بال إخواننا بني المطلب أعطيتهم وتركنا ، وقربنا واحدة؟ فقال النبي ﷺ : «إن وبني المطلب لا نفرق في جاهلية ولا إسلام ، وإنما نحن وهم شيء واحد» . وشبّك بين أصابعه . [البخاري (٣٥٠٢) وأحمد (٤ / ٨٥)] . قال ابن حزم : فصّح ، أنه لا يجوز أن يُفرّق بين حكمهم في شيء أصلاً ؛ لأنهم شيء واحد ، بنص كلامه ، عليه الصلاة والسلام ، فصّح ، أنهم آل محمد ؛ وإذا هم آل محمد ، فالصدقة عليهم حرام . وعن أبي حنيفة ، أن لبني المطلب أن يأخذوا من الزكاة . والرأيان روايتان عن أحمد . وكما حرّم رسول الله ﷺ لصدقة على بني هاشم ، حرّمها كذلك على مواليتهم<sup>(٣)</sup> . فعن أبي رافع ، مولى رسول الله ﷺ ، أن

(٢) أن يعطوا ... إنح أي . يجوز إعطاء صدقة التطوع لدميين .

(١) هد هو أرحح لآراء وأحقها  
(٣) مواليتهم أي الأبناء الذين اعتنقوهم .

النبي ﷺ بعث رجلاً من بني مخزوم على الصدقة، فقال: اصحبي كيم تصيب منها. قال: لا، حتى آتي رسول الله ﷺ، فأسأله. واطلق إلى النبي ﷺ، فأسأله، فقال: «إن الصدقة لا تحل لنا، وإن موالي القوم من أنفسهم». رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي، وقال: حسن صحيح. [أبو داود (١٦٥٠) والترمذي (٦٥٧) والنسائي (١٠٧/٥) وأحمد (٨١٦)]. واحتلف العلماء في صدقة التطوع، هل تحل لهم، أم تحرم عليهم؟ قال الشوكاني: منحصراً لأقوال في ذلك. وعلمه، أن ظاهر قوله: «لا تحل لنا الصدقة». عدم جواز صدقة الفرض والتطوع، وقد نقل جماعة، منهم الخطابي، الإجماع على تحريمها عليه ﷺ، وتعقب، بأنه قد حكى غير واحد عن الشافعي، في التطوع قولاً، وكذا في رواية عن أحمد. وقال ابن قدامة: ليس ما نقل عنه من ذلك بواضح الدلالة، وأما آل النبي ﷺ، فقد قال أكثر الحنفية، وهو الصحيح عن الشافعية، والحنابلة، وكثير من الزيدية: إنها تجوز لهم صدقة التطوع، دون الفرض. قالوا: لأن المحرم عليهم، إنما هو أوساخ الناس، وذلك هو الزكاة، لا صدقة التطوع. وقال في «البحر»: إنه خص صدقة التطوع القياس على الهبة، والهدية، والوقف. وقال أبو يوسف، وأبو العباس: إنها تحرم عليهم، كصدقة الفرض؛ لأن الدليل لم يفصل<sup>(١)</sup>.

(٣، ٤) الآباء، والأبناء: اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز إعطاء الزكاة إلى الآباء، والأجداد، والأمهات، وأجدات، والأبناء، وأبناء الأبناء، وابنيات وأبنائهن؛ لأنه يجب على المزكي أن ينفق على آبائه، وإن غلوا، وأبنائه، وإن نزلوا، وإن كانوا فقراء، فهم أغنياء بغناه، فإذا دفع الزكاة إليهم، فقد جلب لنفسه نفقاً، بمنع وجوب النفقة عليه. واستثنى مالك الجد، والجدة، وبني البنين، فأجاز دفعها إليهم؛ لسقوط نفقتهم<sup>(٢)</sup>. هذا في حالة ما إذا كانوا فقراء، فإن كانوا أغنياء، وغزروا متطوعين في سبيل الله، فله أن يعطيهم من سهم «سبيل الله»، كما له أن يعطيهم من سهم «الغارمين»؛ لأنه لا يجب عليه أداء ديونهم، ويعطيهم كذلك من سهم «العاملين»، إذا كانوا بهذه الصفة.

(٥) الزوجة: قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن الرجل لا يعطي زوجته من الزكاة. وسبب ذلك، أن نفقتها واجبة عليه، فتستغني بها عن أخذ الزكاة مثل الولدين، إلا إذا كانت مدينة، فتعطي من سهم «الغارمين»؛ لتؤدي دينها.

(٦) صرف الزكاة في وجوه القرب: لا يجوز صرف الزكاة إلى القرب، التي يتقرب بها إلى الله تعالى، غير ما ذكره في آية: «إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ» [التوبة: ٦٠]. فلا تدفع سناء المساجد، والقناطر، وإصلاح الطرقات، والتوسعة على الأضياف، وتكفير الموتى، وأشبه ذلك. قال أبو داود: سمعت أحمد وسئل، يكسر الموتى من الزكاة؟ قال: لا، ولا يقضى من الزكاة دين الميت<sup>(٣)</sup>.

(١) هذا هو الصحيح

(٢) يرى ابن قيم أنه يجوز دفع الزكاة إلى عوام الناس، إذا كان لا يستصعب أن ينفق عليهم، وكلاهما في حجة بينهما

(٣) لأن عدمه هو المستحب، ولا يمكن الدفع به دون دفعه مع عدمه، فمع إعطائه، لا يرى عدمه

وقال: يُقضى من الزكاة ذِيُّ الْحَيِّ، ولا يُقضى منها ذِيُّ الْمَيِّتِ، لأنَّ المَيِّتَ لا يكون عارِضًا. قيل: فإنما يعطي أهله. قال: إن كُنتَ على أهله، فعمه.

**مَنْ الَّذِي يَقُومُ بِتَوَظُّعِ الزُّكَاةِ:** كان رسول الله ﷺ نعت نوانه؛ ليجمعوا الصدقات، ويوزعها على المستحقين، وكان أبو بكر وعمر يفعلان ذلك، لا فرق بين الأموال الطاهرة، والباطلة<sup>(١)</sup>. فما جاء عثمان، سار على النهج رَمًا، إلا أنه لما رأى كثرة الأموال الباطلة، ووجد أن في تتبعها حرجًا على الأمة، وفي تفتيشها صريرًا لأربابها، فَوَضَّ أَدَاءَ رِكَاتِهَا بِأَصْحَابِ الْأَمْوَالِ. وقد اتفق الفقهاء على أن الملاك هم الذين يتوون تفريق الزكاة بأنفسهم، إذا كانت الزكاة زكاة الأموال الباطلة؛ لقول السائب بن يزيد: سمعت عثمان بن عفان يخطب على منبر رسول الله ﷺ، يقول: هذا شهر زكاتكم، فمن كان منكم عليه ذِيٌّ، فيقبض دينه، حتى تخلص أموالكم، فتؤدوا منها الزكاة. رواه البيهقي بإسناد صحيح. [البيهقي في الكبرى (٤/ ١٤٨)]. وقد النووي: لا خلاف فيه، ونقل أصحابنا فيه إجماع المسلمين. وإذا كان لمالك أن يفرقوا زكاة أموالهم الباطلة، فهل هذا هو الأفضل، أم الأفضل أن يؤدوها للإمام؛ ليقوم بتوزيعها؟ المختار عند الشافعية، أن الدفع إلى الإمام إذا كان عادلاً، أفضل. وعند الحنابلة: الأفضل أن يوزعها بنفسه، فإن أعطاهها للسلطان، فجائر، أما إذا كانت الأموال ظاهرة، فإمام المسلمين ونوابه هم الذين لهم ولاية الطلب والأخذ، عند مالك، والأحناف. ورأي الشافعية، والحنابلة في الأموال الظاهرة، كرايهم في الأموال الباطلة.

**برائة رب المال بالدفع إلى الإمام مع العدل والجور:** إذا كان للمسلمين إمام يدين بالإسلام، يجوز دفع الزكاة إليه، عادلاً كان أم جائراً، وتبرأ ذمة رب المال بالدفع إليه، إلا أنه إذا كان لا يضع الزكاة موضعها، فالأفضل له أن يفرقها بنفسه على مستحقيها، إلا إذا طلبها الإمام، أو عامه عليها<sup>(٢)</sup>.

١- فعن أنس، قال: أتى رجل من بني تميم رسول الله ﷺ، فقال: حسبي يا رسول الله، إذا أديتُ الزكاة إلى رسولك، فقد برئت منها إلى الله ورسوله؟ فقال رسول الله ﷺ: «نعم، إذا أديتها إلى رسولي، فقد برئت منها، فلك أجرها، وإثمها على مَنْ بَدَّلَهَا». رواه أحمد [أحمد (٣/ ١٣٦)].

٢- وعن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إنها ستكون بعدي أثرًا<sup>(٣)</sup>»، وأمر تنكرونها. قالوا: يا رسول الله، فما تأمرن. قال: «تؤدُّون الحقَّ الذي عليكم، وتسالون الله الذي لكم». رواه البخاري، ومسلم [البخاري (٧٠٥٢) ومسلم (١٨٤٣)].

٣- وعن وائل بن حجر، قال: سمعت رسول الله ﷺ، وزحَلَّ يسأله، فقال: أرأيت إن كان عبيد أمراء يجمعون حقًا، ويسألون حَقَّهُمْ؟ فقال: «اسمعوا وأطيعوا؛ فإنما عليهم ما حُمِّلُوا، وعليكم ما حُمِّلْتُمْ». رواه

(١) لأمر بصدقة هي الزروع والثمار والموشي، والبعث، والباطلة هي غرور المتعاطة وذهب وقصة وركر.

(٢) هذا، ولا يشترط أن يعطى للزكاة. سواء كان الإمام أم لا. لأن بقول فقير به زكاة من يكفى مجرد إعطاء.

(٣) لأثره سببًا لإسناد بأشياء دون إجماع.

مسلم [مسنه (١٨٤٦) وترمذي (٢١٩٩)] . قال الشوكاني . ولأحديث المذكورة في الباب ، استدلل بها الجمهور على جواز دفع الزكاة إلى سلاطين الجور ، وإحرائها .

هذا بالنسبة لإمام المسلمين في دار الإسلام ، وأما إعطاء الزكاة للحكومات المعاصرة ، فقال الشيخ رشيد رضا . ولكن أكثر المسلمين لم يتق لهم في هذا العصر حكومات إسلامية ، تُقيم الإسلام بالدعوة إليه ، والدفاع عنه ، والجهاد الذي يوجبه وحيثاً عينياً أو كفاًئياً ، وتقيم حدوده ، وتأخذ الصدقات المفروضة . كما فرضها الله ، وتضعها في مصارفها التي حددها ، بل سقط أكثرهم تحت شطبة دول الإفرنج . وبعضهم تحت سلطة حكومات مرتدة عنه ، أو محددة فيه . وبعض الخاضعين لدول الإفرنج رؤساء من المسلمين الجغرافيين ، اتخذهم الإفرنج آلات ؛ لإحضار الشعوب لهم باسم الإسلام ، حتى فيما يهدمون به الإسلام ، ويتصرفون بنفوذهم ، وأموالهم الخاصة بهم ، فيما له صفة دينية من صدقات الزكاة ، والأوقاف ، وغيرهما . فأمثال هذه الحكومات لا يجوز دفع شيء من الزكاة لها ، مهما يكن لقب رئيسها ، ودينه الرسمي . وأما بقايا الحكومات الإسلامية ، التي يدين أئمتها ورؤساؤها بالإسلام ، ولا سلطان عليهم للأجانب في بيت مال المسلمين ، فهي التي يجب أداء الزكاة الظاهرة لأئمتها ، وكذا الباطنة ، كالتقدين إذا طلبوها ، وإن كانوا جائرين في بعض أحكامهم ، كما قال الفقهاء ، انتهى .

**استحباب إعطاء الصدقة للصالحين :** الزكاة تعطى مسلم ، إذا كان من أهل السهام ، وذوي الاستحقاق ؛ سواء أكان صالحاً ، أم فاسقاً<sup>(١)</sup> ، إلا إذا علم أنه سيستعين بها على ارتكاب ما حرم الله ، فإنه يمنع منها ؛ سداً للذريعة ، فإذا لم يعلم عنه شيء ، أو علم أنه سينتفع بها ، فإنه يُعطى منها . وينبغي أن يخصّ المزكي بركاته أهل الصلاح والعلم ، وأرباب المروءات والخير ؛ فمن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «مثل المؤمن ومثل الإيمان ، كمثال الفرس في آخيه»<sup>(٢)</sup> . يقول ، ثم يرجع إلى آخيه ، وإن المؤمن يسهو ، ثم يرجع إلى الإيمان ، فأطعموا طعامكم الأتقياء ، وأؤثروا معروفكم المؤمنين» . رواه أحمد بسند جيد ، وحسنه السيوطي . [أحمد (٥٥ / ٣)] . وقال ابن تيمية : فمن لا يصني من أهل الحاجات لا يعطى شيئاً ، حتى يتوب ، ويلتزم أداء الصلاة . وهذا حق ، فإن ترك الصلاة إثم كبير ، لا يصح أن يُعانَ مقترفه ، حتى يُحْدِثَ لله توبةً . ويلحق بتارك الصلاة ، العابثون . والمستهترون الذين لا يتورعون عن منكر ، ولا يبتغيون عن عُيٍّ ، والذين فسدت ضمائرهم ، وانطمست فطرهم ، وتعطلت حاسة الخير فيهم ، فهؤلاء لا يُعطَوْنَ من الزكاة ، إلا إذا كان العطاء يوجههم الوجهة الصالحة ، ويُعينهم على صلاح أنفسهم ، بإيقاظ باعث الخير ، ولا استثارة عاطفة التُّدَيْنِ .

**نهى المزكي أن يشتري صدقته :** نهى رسول الله ﷺ المزكي أن يشتري ركاته ، حتى لا يرجع فيما تركه لله ، عزَّ وجلَّ ، كما نهى المهاجرين عن العودة إلى مكة ، بعد أن فارقوه مهاجرين ؛ فعن عبد الله بن

(١) الدسق هو المركب سيكيرة ، أو المُصْرُ على الصغيرة .

(٢) لأحية عروة أو عود يعر في الحنظ لربط الدواب ، يعني نعد بعد ترك أعمال الإيمان ثم يعود إلى الإيمان كادت ددت على ما تركه منذ ترك ما فاتته . كمنع من بعد عن آخيه ثم يعود إليها .

عمر - رضي الله عنهما أن عمر رضي الله عنه حمل<sup>(١)</sup> على فرس في سبيل الله ، فوحده يُباع ، فأراد أن يتناعه<sup>(٢)</sup> ، فسأل رسول الله ﷺ عن ذلك؟ فقال : «لا تتعنه ، ولا تعُد في صدقتك» . رواه الشيخان ، وأبو داود ، والنسائي . [البخاري (١٤٨٩) ومسلم (١٦٢١) وأبو داود (١٥٩٣) والنسائي (١٠٩/٥)] . قال السوي : هذا نهى تنزيه . لا تحريم ، فيكره لمن تصدَّق بشيء ، أو أخرج في زكاته ، أو كفارة نذر ، ونحو ذلك من اقربيات ، أن يشتريه ممن دفعه هو إليه ، أو يهبه ، أو يتملكه باختياره ، فأما إذا ورثه منه ، فلا كراهة فيه . وقال ابن بطال : كره أكثر العلماء شراء الرجل صدقته ؛ لحديث عمر هذا . وقال ابن المنذر : رخص في شراء الصدقة الحسن ، وعكرمة ، وربيعة ، والأوراعي . ورجح هذا الرأي ابن حزم ، واستدل بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «لا تحل الصدقة لغني إلا الخمسة ؛ لغار في سبيل الله ، أو لعامل عليها ، أو لغارم ، أو لرجل اشتراها بماله ، أو لرجل كان له جاز مسكين ، فتصدق على المسكين ، فأهداها المسكين للغني» . [سبق تخريجه] .

**استحباب إعطاء الزكاة للزوج والأقارب :** إذا كان للزوجة مالٌ تجب فيه الزكاة ، فلها أن تعطي لزوجها المستحق من زكاتها ، إذا كان من أهل الاستحقاق ؛ لأنه لا يجب عليها الإنفاق عليه . وثوابها في إعطائه أفضل من ثوابها إذا أعطت الأجنبي ؛ فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن زينب امرأة ابن مسعود ، قالت : يا نبي الله ، إنك أمرت اليوم بالصدقة ، وكان عندي حلي ، فأردت أن أتصدق به ، فزعم ابن مسعود أنه وولده أحق من تصدقت به عليهم . فقال النبي ﷺ : «صدق ابن مسعود ، زوجك وولدك أحق من تصدقت به عليهم» . رواه البخاري . [البخاري (١٤٦٢)] . وهذا مذهب الشافعي ، وابن المنذر ، وأبي يوسف ، ومحمد ، وأهل الظاهر ، ورواية عن أحمد . وذهب أبو حنيفة ، وغيره ، إلى أنه لا يجوز لها أن تدفع له من زكاتها ، وقالوا : إن حديث زينب ورد في صدقة التطوع ، لا الفرض !! وقال مالك : إن كان يستعين بما يأخذه منها على نفقتها ، فلا يجوز ، وإن كان يصرفه في غير نفقتها ، جاز . وأما سائر الأقارب ؛ كالإخوة ، والأخوات ، والأعمام ، والأخوال ، والعمات ، والخالات ، فإنه يجوز دفع الزكاة إليهم ، إذا كانوا مستحقين ، في قول أكثر أهل العلم ؛ لقول الرسول ﷺ : «الصدقة على المسكين صدقة»<sup>(٣)</sup> ، وعلى ذي القرابة اثنتان ؛ صلة ، وصدقة<sup>(٤)</sup> . رواه أحمد ، والنسائي ، والترمذي وحسنه . [الترمذي (٦٥٨) وابن ماجه (١٨٤٤) وأحمد (١٧/٤) والنسائي (٢٥٨٢)] .

**إعطاء طلبة العلم من الزكاة دون العبادة :** قال النووي : ولو قدر على كسب يلبق بحاله ، إلا أنه مشغول بتحصيل بعض العلوم الشرعية ، بحيث لو أقبل على الكسب لانقطع عن التحصيل ، خلت له الزكاة ؛ لأن تحصيل العلم فرض كفاية . وأما من لا يتأتى منه التحصيل ، فلا تحل له الزكاة ، إذا قدر على الكسب . وإن

(١) أي : حمل عليه رجلاً في سبيل الله ، ومعناه أن عمر أعطاه العرس ومنكه إياه ، ولدنث صبح له بيعه .

(٢) يتناعه . أي يشتريه .

(٣) أي : فيها أحر الصدقة .

(٤) أي فيها أحران . أحر صلة أرحم ، وأحر الصدقة .

كان مقيمًا بمدرسة . هذا لذي ذكره هو الصحيح المشهور قال : وأما من أهل على نوافل عبادات ، والكسب بمعه منها ، أو من استعراق الوقت بها ، فلا تحل له الزكاة ، بالاتفاق ؛ لأن مصححة عبادته فاصرة عليه ، بخلاف المشتغل بعبادته .

**إسقاط الدين عن الزكاة :** قال النووي في « المجموع » : لو كان على رجل معسر دينٌ ، فأرد أن يجعله عن زكاته ، وقال له : جمعتك عن زكاتي . فوجهاه ؛ أصحهما ، لا يحتره . وهو مذهب أحمد . وأبي حنيفة ؛ لأن مركبة في دمه ، فلا يرا إلا بإقاصها وإتاني ، يحتره . وهو مذهب حنبل البصري ، وعطاء ؛ لأنه لو دفعه إليه ، ثم أخذه منه ، جاز ، فكذا إذا لم يقبضه . كما لو كانت له دراهم وديعة ، ودفعها عن الزكاة ، فإنه يجوز ؛ سواء قبضها ، أم لا . أما إذا دفع الزكاة ، بشرط أن يردها إليه عن دينه ، فلا يصح لدفع ، ولا تسقط الزكاة ، بالاتفاق ، ولا يصح قضاء الدين بذلك ، بالاتفاق ، ولو توى ذلك ولم يشترطه ، جاز بالاتفاق ، وأجزأه عن الزكاة ، وإذا رده إليه عن الدين ، يرى .

**نقل الزكاة :** أجمع الفقهاء على جواز نقل الزكاة إلى من يستحقها ، من بلد إلى أخرى ، إذ استغنى أهل بلد المزكي عنها . أما إذا لم يستغن قوم المزكي عنها ، فقد جاءت الأحاديث مصرحة ، بأن زكاة كل بلد تُصرف في فقراء أهله ، ولا تُنقل إلى بلد آخر ؛ لأن المقصود من الزكاة إغناء الفقراء من كل بلد ، فإذا أبيح نقبها من بلد - مع وجود فقراء به - أفضى إلى بقاء فقراء ذلك البلد محتاجين ؛ ففي حديث معاذ ، المتقدم : « أخبرهم ، أن عليهم صدقة تُؤخذ من أغنيائهم ، وتُرَدُّ إلى فقرائهم » . [سبق تخريجه] . وعن أبي جحيفة ، قال : قدم علينا مُصدق رسول الله ﷺ ، فأخذ الصدقة من أغنيائنا ، فجعلها في فقرائنا ، فكش غلامًا يتيمًا ، فأعطاني قلوًا . رواه الترمذي وحسنه . [الترمذي (٦٤٩)] . وعن عمر بن حصين ، أنه استعمل على الصدقة ، فما رجع ، قيل له : أين المال ؟ قال : وللمال أرسلتني ؟ أخذناه من حيث كنا نأخذه على عهد رسول الله ﷺ ، ووضعناه ، حيث كنا نضعه . رواه أبو داود ، وابن ماجه . [أبو داود (١٦٢٥) وابن ماجه (١٨١١)] . وعن طاووس ، قال : كان في كتاب معاذ : « من خرج من خلاف <sup>(١)</sup> إلى خلاف ، فإن صدقته وعشره في خلاف عشيرته » . رواه الأثرم في « سننه » . وقد استدلل الفقهاء بهذه الأحاديث على أنه يشرع صرف زكاة كل بلد في فقراء أهله ، واختلوا في نقلها من بلدة إلى بلدة أخرى ، بعد إجماعهم على أنه يجوز نقبها إلى من يستحقها ، إذا استغنى أهل بلدة عنها ، كما تقدم . فقال الأحناف : يكره نقبها ، إلا أن ينقبها إلى قرابة محتاجين ؛ لما في ذلك من صلة برحم ، أو جماعة هم أمس حاجة من أهل بلدة ، أو كان نقبها أصبح للمسلمين ، أو من دار الحرب إلى دار الإسلام ، أو إلى طالب علم ، أو كاست الزكاة معجبة قبل تمام الحول ، فإنه في هذه الصور جميعها لا يكره النقل . وقالت الشافعية : لا يجوز نقل الزكاة ، ويجب صرفها في بلد المال ، إلا إذا فقد من يستحق الزكاة ، في الموضع الذي وحسب فيه ؛ فعن عمرو بن شعيب ، أن معاذ بن جبل لم يزل باحثًا - إذ بعثه رسول الله ﷺ - حتى مات النبي ﷺ . ثم قدم على عمر ، فردّه على ما كان عليه ، فعث إليه معد ثلث صدقة ساس ، فأكر ذلك عمر ، وقال : لم أعتك

حايث ولا احد حزنة، وكل بعثت؛ لأحد من عبء الناس، فتزود على فقرهم. فقال معاذ: ما بعثت بيك شتي، وأنا أحد أحدًا يأخذه مي. فلما كان لعام سدي، بعث إليه بتطير الصدقة، فترجعا تمت ذلك، فلما كان العام الثالث، بعث إليه بها كلها، فراحعه عمر تمت ما راحعه، فقال معاذ: ما وجدت أحدًا يأخذ مي شيئًا. رواه أبو عبد. [أنوعيد في كتاب الأموال (١٩١٠)]. وقال مالك: لا يحوز بقركاه، إلا أن يقع بأهل بلد حاجة. فيقبلها الإمام إليهم، على سبيل النظر والاجتهاد. وقالت حنابلة: لا يجوز نقل الصدقة من بلده إلى مسافة لقصر. ويحب ضربها في موضع موحوب أو قره، إلى ما دور مسافة القصر. قال أبو داود: سمعت أحمد، سئل عن الزكاة، يُبعث بها من بلد إلى بلد؟ قل: لا. قيل: وإن كان قرابته بها؟ قل: لا. فإن استغنى عنها فقراء أهل بلدها، جاز نقلها. واستدلوا بحديث أبي عبيد المتقدم. قال ابن قدامة: فإن خالف ونقها، أجزاءه، في قول أكثر أهل العلم. فإن كان الرجل في بلد، وماله في بلد آخر، فالمعتبر ببلد المال؛ لأنه سبب وجوب، ويمتد إليه نظر المستحقين. فإن كان بعضه حيث هو، وبعضه في بلاد أخرى، أدى زكاة كل مال حيث هو. هذا في زكاة المال، أما زكاة الفطر، فإنها تُفرق في البلد الذي وجبت عليه فيه؛ سواء كان ماله فيه، أم لا. لأن الزكاة تتعلق بعينه، وهو سبب الوجوب، لا المال.

**الخطأ في مصرف الزكاة:** تقدم الكلام على من تحل لهم الصدقة، ومن تحرم عليهم، ثم إنه لو أخطأ المزكي، وأعطى من تحرم عليه، وترك من تحل له، دون علمه، ثم تبين له خطؤه، فهل يجزئه ذلك وتسقط عنه الزكاة، أم أن الزكاة لا تزال دينًا في ذمته، حتى يضعها موضعها؟ اختلفت أنظار الفقهاء في هذه المسألة؛ فقد أبو حيفة، ومحمد، والحسن، وأبو عبيدة: يجزئه ما دفعه، ولا يطالب بدفع زكاة أخرى؛ فعن مَن بن يزيد، قال: كان أبي أخرج دنائير يتصدق بها، فوضعها عند رجل في المسجد، فجئت فخذتها، فأثبته بها، فقال: والله، ما ياك أردت. فخاصمته إلى النبي ﷺ، فقال: «لک ما نويت يا يزيد، ولک ما أخذت يا مَن». رواه أحمد، وأبخاري. [البحاري (١٤٢٢) وأحمد (٤٧٠/٣)]. واحديث، وإن كان فيه احتمال كون الصدقة نفلًا، إلا أن لفظ: «ما» في قوله: «لک ما نويت». يفيد العموم. ولهم أيضًا، في الاحتجاج حديث أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «قال رجل (١): لأتصدق البينة بصدقة. فخرج بصدقته، فوضعها في يد سارق (٢)، فأصبحوا يتحدثون: تُصدق لبيبة عني سارق. فقال: اللهم لك الحمد (٣)، لأتصدق بصدقة. فخرج بصدقته، فوضعها في يد زانية، فأصبحوا يتحدثون: تُصدق لبيبة عني زانية. فقال: اللهم لك الحمد على رانية. لأتصدق بصدقة. فخرج بصدقته، فوضعها في يد غي. فأصبحوا يتحدثون: تُصدق لبيبة عني غي. فقال: اللهم لك الحمد على رانية. وعلى سارق، وعلى غي (٤)، فقيل له: ما صدقت عني سارق، فلغنه أن يستعف عن سرقة، وأم الزانية، فعنها أن تستعف عن زناها، وأم الغي، فعنها أن يعتز فينق بمآته الله، عن

(٢) وهو لا عنه  
(٤) فني أي في ماله

(١) من سب سرائر  
(٣) حمد لله على ما حر؛ لأنه لا يحمد على مكروه سواه



وجل». رواه أحمد، والبخاري، ومسلم. [البحار (١٤٢١) ومسلم (١٠٢٢) وإسنائي (٥٠٥-٥٦)].  
ولأن النبي ﷺ قال للرجل، الذي سأله الصدقة: «إن كنت من تلك الأجزاء، أعطيتك حقل». وأعطى  
الرجلين الخلدتين، وقال: «إن شئتما أعطيتكما منها، ولا حظَّ فيها لغني، ولا نقوى مكتسب». [سق  
تحريره]. قال في «المغني»: ولو اعتبر حقيقة الغني، لما اكتفى بقولهم. وذهب مالك، والشافعي،  
وأبو يوسف، والثوري، وابن المنذر، إلى أنه لا يجزئه دفع الزكاة إلى من لا يستحقها إذا تبيّر له حظُّه،  
وأن عليه أن يدفعها مرة أخرى إلى أهلها؛ لأنه دفع الواجب إلى من لا يستحقه، فلم يخرج من عهده،  
كديون آدميين. ومذهب أحمد، إذا أعطى الزكاة من يظنه فقيراً، فبان غنياً، ففيه روايتان: رواية  
بالإجزاء، ورواية بعدمه. فأما إن بان الآخذ عبداً، أو كافراً، أو هاشمياً، أو ذا قرابة للمعطي ممن لا يجوز  
الدفع إليه، لم يجزئه الدفع إليه، رواية واحدة؛ لأنه يتعذر معرفة الفقير من الغني، دون غيره: ﴿يَحْسَبُهُمُ

الْكَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: ٢٧٣].

**إظهار الصدقة:** يجوز للمتصدق أن يظهر صدقته؛ سواء أكانت الصدقة صدقة فرض، أم  
نافلة، دون أن يرأى بصدقته، وإخفاؤها أفضل؛ قال الله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ

تُخْفُوها وَتُؤْتُوها أَلْفُ سَرَّةٍ فَهِيَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]. وعند أحمد، والشيخين، عن أبي هريرة، أن  
النبي ﷺ قال: «سبعة يُظلمهم الله في ظلِّه يوم لا ظلَّ إلا ظلُّه؛ الإمام العادل، وشاب نشأ في عبادة الله،  
ورجل قلبه معلق بالمساجد، ورجلان تحابا في الله - عز وجل - اجتمعا عليه، وتفرقا عليه، ورجل تصدَّق  
بصدقة فأخفاها، حتى لا تفلَمَ شماله ما تنفق يمينه، ورجل ذكر الله خالياً، ففاضت عيناه، ورجل دعت  
امراة ذات منصب وجمال إلى نفسها، فقال: إني أخاف الله، عز وجل». [البخاري (٦٦٠) ومسلم (١٠٣١)  
وأحمد (٤٣٩/٢)].

**زكاة الفطر:** أي؛ الزكاة التي تجب بالفطر من رمضان. وهي واجبة على كل فرد من المسلمين؛ صغير  
أو كبير، ذكر أو أنثى، حر أو عبد. روى البخاري، ومسلم، عن ابن عمر - رضي الله عنهما -  
قال: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان؛ صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير على العبد؛  
والحر، والذكر والأنثى، والصغير والكبير من المسلمين. [البخاري (١٥٠٣) ومسلم (٩٨٤) وأبو داود  
(١٦١١) والترمذي (٦٧٦) ولساني (٤٧/٥) وابن ماجه (١٨٢٦) وأحمد (٦٣/٢)].

**حكمتها:** شرعت زكاة الفطر في شعبان، من السنة الثانية من الهجرة؛ لتكون طهراً للصائم، مما عسى  
أن يكون وقع فيه؛ من اللغو، والرفث، ولتكون عوناً للفقراء والمعوذين. روى أبو داود، وابن ماجه،  
والدارقطني، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: «فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر؛ طهراً<sup>(١)</sup>  
للسائم؛ من اللغو<sup>(٢)</sup>، والرفث<sup>(٣)</sup>، وطعمة<sup>(٤)</sup> للمساكين، من أداها قبل الصلاة، فهي زكاة مقبولة، ومن  
أداها بعد الصلاة، فهي صدقة من الصدقات». [أبو داود (١٦٠٩) وابن ماجه (١٨٢٧) والدارقطني (١٤٠/٢)]

(٢) اللغو: هو ما لا فائدة فيه من القول أو الفعل.

(٤) طعمة صعام

(١) طهره: تضييره.

(٣) الرفث: فاحش الكلام

**على مَنْ تَجِبُ :** تجب على الحر المسلم ، المالك لمقدار صاع ، يزيد عن هوته وقوت عياله ، يوماً وليلة<sup>(١)</sup> . وتجب عليه عن نفسه ، وعن تنزيمه نفقته ؛ كزوجته ، وأبنائه ، وخدمه الذين يتولى أمورهم ، ويقوم بالإنفاق عليهم .

**قَدْرُهَا :** الواجب في صدقة الفطر صاع<sup>(٢)</sup> من القمح ، أو الشعير ، أو التمر ، أو الزبيب ، أو الأقط<sup>(٣)</sup> . أو الأزر ، أو المذرة ، أو نحو ذلك مما يعسر قوتاً . وحَوْزُ أبو حنيفة إخراج القيمة ، وقال : إذا أخرج المكي من القمح ، فإنه يجزئ نصف صاع . قال أبو سعيد الخدري : كذا . إذا كان فيما رسول الله ﷺ ، يخرج ركة الفطر عن كل صغير وكبير ، حرٍّ ومملوك ، صاعاً من صعام ، أو صاعاً من أقط ، أو صاعاً من شعير ، أو صاعاً من تمر ، أو صاعاً من زبيب ، فلم نزل نخرجه ، حتى قدم معاوية حاجاً أو معتمراً ، فكسب الناس على المنبر ، فكان فيما كسب به ، أن قال : إني أرى أن مدّين<sup>(٤)</sup> من سمراء<sup>(٥)</sup> الشام تغيد صاعاً من تمر . فأخذ الناس بذلك ، قال أبو سعيد : فأما أنا ، فلا أزال أخرجه أبداً ما عشت . رواه الجماعة . [البخاري (١٥٠٨) ومسلم (٩٨٥) (١٨) وأبو داود (١٦١٦) والترمذي (٦٧٣) والنسائي (٥١/ ٥) وابن ماجه (١٨٢٩) وأحمد (٣/ ٩٨)].

قال الترمذي : والعمل على هذا عند بعض أهل العلم ، يزوّن من كل شيء صاعاً ، وهو قول الشافعي ، وإسحاق . وقال بعض أهل العلم : من كل شيء صاعٌ إلا البر ، فإنه يجزئ نصف صاع ، وهو قول سفيان ، وابن المبارك ، وأهل الكوفة .

**متى تجب ؟** اتفق الفقهاء على أنها تجب في آخر رمضان ، واختلفوا في تحديد الوقت الذي تجب فيه . فقال الثوري ، وأحمد ، وإسحاق ، والشافعي ، في الجديد ، وإحدى الروایتين عن مالك : إن وقت وجوبها غروب الشمس ، ليلة الفطر ؛ لأنه وقت الفطر من رمضان . وقال أبو حنيفة ، والليث ، والشافعي ، في القديم ، والرواية الثانية عن مالك : إن وقت وجوبها طلع الفجر من يوم العيد . وفائدة هذا الاختلاف ، في المولود يولد قبل الفجر من يوم العيد ، وبعد مغيب الشمس ، هل تجب عليه ، أم لا تجب ؟ فعلى القول الأول ، لا تجب ؛ لأنه وُلد بعد وقت الوجوب . وعلى الثاني ، تجب ؛ لأنه وُلد قبل وقت الوجوب .

**تعجيلها عن وقت الوجوب :** جمهور الفقهاء على أنه يجوز تعجيل صدقة الفطر ، قبل العيد بيوم أو يومين . قال ابن عمر - رضي الله عنهما - : أمرنا رسول الله ﷺ بركاة الفطر ، أن تؤدّى قبل خروج الناس إلى الصلاة . [البخاري (١٥١١) ومسلم (٩٨٤) (١٤) وأبو داود (١٦١٣) والترمذي (٦٧٥) وأحمد (٥/ ٢)].

قال نافع : وكان ابن عمر يؤديها ، قبل ذلك بأيوم أو اليومين . واختلفوا فيما راد على ذلك ؛ فعند أبي حنيفة ، يحوز تقديمها على شهر رمضان . وقال الشافعي : يحوز التقديم من أول الشهر . وقال مالك ، ومشهور مذهب أحمد : يحوز تقديمها يوماً ، أو يومين . واتفقت الأئمة على أن ركاة الفطر لا تسقط

(١) هذا مذهب مالك والشافعي وأحمد . قال الشوكاني : وهذا هو الحق . وعند الأصحاب لا بد من ملك لمصايب .

(٢) اصصاع أربعة أمداد . والله : خمسة كفي رجل معلن كفن ويساوي قدحاً ونلت قدح أو قدحين .

(٣) الأقط ليس محصفاً له ترع ربدته . (٤) اند - نصف صاع . (٥) سمراء أي قمح .

بالتأخير بعد الوحوب ، بل تصير ديناً في ذمة من برمته ، حتى تؤدي . ولو في آخر العمر . واتفقوا على أنه لا يحوز تأخيرها عن يوم العيد ؛<sup>(١)</sup> إلا ما نقل عن ابن سيرين ، والنحوي ، أنهما قالاً : يحوز تأخيرها عن يوم العيد . وقال أحمد : أرحو ألا يكون به بأس . وقال ابن رسلان . إنه حرام ، بالاتفاق ؛ لأنها زكاة ، فوجب أن يكون في تأخيرها إثم ، كما في إخراج الصلاة عن وقتها . وقد تقدم في الحديث : « من أداها قبل الصلاة ، فهي زكاة مقبولة ، ومن أداها بعد الصلاة ، فهي صدقة من الصدقات »<sup>(٢)</sup> .

**مصرفها** : مصرف زكاة الفطر مصرف الزكاة ، أي : أنها توزع على الأصناف اتمامية المذكورة ، في آية : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ ﴾ [ التوبة : ٦٠ ] . والفقراء هم أولى الأصناف بها ؛ لما تقدم في الحديث : فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر ؛ طهرة للصائم من اللغو ، والرفث ، وطعمة للمساكين . [ سبق تخريجه ] . وما رواه البيهقي ، والدارقطني ، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر ، وقال : « أغنوه في هذا اليوم » . [ الدارقطني ( ٢ / ١٥٣ ) والبيهقي ( ٤ / ١٧٥ ) ] . وفي رواية للبيهقي : « أغنوه عن طواف هذا اليوم » . [ البيهقي ( ٤ / ١٧٥ ) ] . وتقدم الكلام على المكان الذي تؤدي فيه ، عند الكلام على نقل الزكاة .

**إعطائها للذمي** : أجاز الزهري ، وأبو حنيفة ، ومحمد ، وابن شبرمة إعطاء الذمي من زكاة الفطر ؛ لقول الله تعالى : ﴿ لَا يَنْهَكُكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِينِكُمْ أَنَّ تَبَرُّهُمُ وَقَسٰطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [المنحة : ٨] .

**هل في المال حق سوى الزكاة؟** ينظر الإسلام إلى المال نظرة واقعية ، فهو في نظره عصب الحياة ، وقيام نظام الأفراد والجماعات ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَأُوا الصَّهَافَ أَمْوَالَكُمْ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا ﴾ [النساء : ٥] . وهذا يقتضي أن يوزع توزيعاً يكفل لكل فرد كفايته من الغذاء ، والكساء ، والسكن ، وسائر الحاجات الأصلية ، التي لا غنى عنها ، حتى لا يبقى فرد مضيق ، لا قواء له . وأمثل وسيلة وأفضلها ؛ لتوزيع مال ولتحصول على الكفاية وسية الزكاة ، فهي في الوقت الذي يضيق بها الغني ، ترفع مستوى الفقير إلى حد الكفاية ، وتجبه شظف العيش ، وألم الحرمان . والزكاة ليست مئة يهبها الغني للفقير ، وإنما هي حق استودعه الله يد الغني ؛ ليؤديه لأهله ، وليوزعه على مستحقه ، ومن ثم تتقرر هذه الحقيقة الكبرى ، وهي أن المال ليس وفقاً على الأغنياء دون غيرهم ، وإنما المال للجميع ، أي ؛ للأغنياء ، والفقراء على السواء . يوضح هذا قول الله تعالى ، في حكمة تقسيم الفيء : ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ [الحشر : ٧] . أي ؛ هذا انقسام ؛ لئلا يكون المال متداولاً بين الأغنياء ، بل يجب توزيعه على الأغنياء والفقراء . والزكاة هي الحق الواجب في المال ، متى قامت حاجة فقراء ، وسدت حلة المغوزين ، وكفّت لدئس ، وأطعمتهم من جوع ، وأمنهم من خوف . فإذا لم تكب الزكاة . ولم تف حاجة المحتاجين ، وحب في المال حق آخر سوى الزكاة ، وهذا الحق لا يتقيد . ولا يتحدد إلا بالكفاية ، فيؤخذ من مال

(٢) أي : يصدق به في سائر الأوقات

(١) وحرره عنها ابن أبي عمير يوم الفطر

الأغنياء القدر، الذي يقوم بكفاية الفقراء. قال القرطبي: قوله تعالى: ﴿وَأَقِمْ وَفَاةً عَلَىٰ حَبِيبٍ﴾ [البقرة: ١٧٧]. استدركه من قال: إن في المال حقاً سوى الزكاة، وبها كمال البر. وقيل: المراد، الزكاة المفروضة. والأول أصح؛ ما أخرج الدارقسي، عن فاطمة بنت قيس، قالت: قال رسول الله ﷺ: «إن في المال حقاً، سوى الزكاة». ثم تلا هذه الآية: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ بَلَّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧]. إلى آخرها. [الدارقسي (٢/ ١٢٥)]. وأخرج ابن ماجه في «سننه». والترمذي في «جامعه»، وقر: هذا حديث ليس إسناده بذلك، وأبو حمزة، ميمون الأعور، يصعب، وروى بيان، وإسماعيل بن سالم هذا الحديث، عن الشعبي من قوله، وهو أصح. [الترمذي (٦٥٩، ٦٦٠) وابن ماجه (١٧٨٩)]. قلت: والحديث، وإن كان فيه مقال، فقد دلَّ على صحته معنى ما في هذه الآية نفسها من قوله تعالى: ﴿وَأَقِمْ الصَّلَاةَ وَآتِ الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ١٧٧]. فذكر الزكاة مع الصلاة، وذلك دليل على أن المراد بقوله: ﴿وَأَقِمْ وَفَاةً عَلَىٰ حَبِيبٍ﴾ [البقرة: ١٧٧]. ليس الزكاة المفروضة، فإن ذلك يكون تكراراً، والله أعلم.

واتفق العلماء على أنه إذا نزلت بالمسلمين حاجة، بعد أداء الزكاة، فإنه يحب صرف المال إليها؛ قال مالك، رحمه الله: يحب على الناس فداء أسراهم، وإن استعرق ذلك أموالهم. وهذا إجماع أيضاً، وهو يقوي ما اخترناه، وبالله التوفيق.

وفي «تفسير المنار»، في قوله تعالى: ﴿وَأَقِمْ وَفَاةً عَلَىٰ حَبِيبٍ﴾ [البقرة: ١٧٧]. قال: أي؛ وأعطى المال؛ لأحد نحوه تعالى، أو على حبه إياه، أي؛ المال. قال الأستاذ الإمام: (١) وهذا الإيتاء غير إيتاء الزكاة الآتي، وهو ركن من أركان البر، وواجب كالزكاة، وذلك حيث تعرض الحاجة إلى البذل، في غير وقت أداء الزكاة. بأن يرى الواجد مضطراً بعد أداء الزكاة، أو قبل تمام الحول، وهو لا يشترط فيه نصاب مُعَيَّن، بل هو على حسب الاستطاعة. فإذا كان لا يملك إلا رغيماً، ورأى مضطراً إليه، في حال استعائه، بأن لم يكن محتاجاً إليه لنفسه، أو لمن تجب عليه نفقته، وحب عليه بذله. وليس المضطر وحده هو الذي له الحق في ذلك، بل أمر الله - تعالى - المؤمن أن يعطي من غير الزكاة: ﴿ذَوِي الْقُرْبَىٰ﴾ [البقرة: ١٧٧]. وهم أحق الناس بالبر والصلة، فإن الإنسان إذا احتاج - وفي أقاربه غني - فإن نفسه تتوجه إليه بعاطفة الرحم. ومن المغرور في الفطرة، أن الإنسان يأثم بفاقة ذوي رحمه وعُدْمهم، أشد مما يأثم بفاقة غيرهم؛ فإنه يهون بهوانهم، ويعتز بعزتهم، فمس قطع الرحم ورضي بأن ينعم، ودوو قرباه يائسون، فهو بريء من الفطرة والدين، وبعيد من الخير والبر، ومن كان أقرب رحمًا، كان حقه أكّد، وصنته أفضل. ﴿وَالْيَتَامَىٰ﴾ فإنه لموت كافلهم، تتعق كفالتهم وكمايتهم بأهل الوُحْد واليسار من المسلمين؛ كيلا تسوء حالهم، وتفسد تربيتهم، فيكونوا مصاباً على أنفسهم وعلى الناس. ﴿وَالسَّكِينِ﴾ فإنهم لما قد بهم اعجز عن كسب ما يكفيهم، وسكت نفوسهم للرضا بالقليل عن مدّ كف الذليل، وجبت مساعدتهم، ومواساتهم على المستطيع. ﴿وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ المقطع في السفر، لا يتصل بأهل ولا قرابة، كأب السبل أبوه وأمه، ورحمه وأهله، وهذا التعبير بمكان من النصف، لا يرتقي إليه سواه. وفي الأمر بمواساته، وإعانتته في سفره،

(١) شيخ محمد عده

ترغيب من استرع في السياحة، والضرب في الأرض. ﴿وَالسَّائِلِينَ﴾ الذين تدفعهم الحاجة العارضة إلى تكفّل لناس، وأحرّهم، لأنهم يسألون، فيعصيه هذا وهذا، وقد يسأل الإنسان لمواساة غيره، والسؤال محرّم شرعاً، إلا لضرورة، يجب على السائل ألا يتعداها. ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ أي؛ في تحريرها وعتقها، وهو يشمل ابتياع الأرقاء وعتقهم، وإعانة المكاتبين على أداء نجومهم،<sup>(١)</sup> ومساعدة الأسرى على الاقتداء. وفي جعل هذا النوع من البذل حقّاً واجباً في أموال المسلمين، دليل على رغبة الشريعة في فكّ الرّقاب، واعتبارها أن الإنسان مخلّق؛ ليكون حرّاً، إلا في أحوال عارضة، تقتضي المصلحة العامة فيها، أن يكون الأسير رقيقاً، وأحرّ هذا عن كل ما سقه؛ لأن الحاجة في تلك الأصناف قد تكون لحفظ الحياة، وحاجة الرقيق إلى الحرية حاجة إلى كمال. ومشروعية البذل لهذه الأصناف، من غير مال الزكاة، لا تنقيد بزمن، ولا بامتلاك نصاب محدود، ولا يكون المبذول مقداراً معيناً، بالنسبة إلى ما يملك، ككونه عُشراً، أو ربع عُشر، أو عُشر العُشر مثلاً، وإنما هو أمر مطلق بالإحسان، موكول إلى أُرْجِيحَةِ الْمُعْطِي، وحالة المُعْطَى. ووقاية الإنسان المحترم من الهلاك والتلف، واجبة على من قدر عليها، وما زاد على ذلك، فلا تقدير له. وقد أغفل الناس أكثر هذه الحقوق العامة، التي حثّ عليها الكتاب العزيز؛ لما فيها من الحياة الاشتراكية المعتدلة الشريفة، فلا يكادون يبذلون شيئاً لهؤلاء المحتاجين، إلا القليل النادر لبعض السائلين، وهم في هذا الزمان أقل الناس استحقاقاً؛ لأنهم اتخذوا السؤال حرفة، وأكثرهم واجدون، انتهى. وقال ابن حزم: وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد، أن يقوموا بفقرائهم، ويُجبرهم السلطان على ذلك، إن لم تقم الزكوات بهم، ولا في سائر أموال المسلمين بهم، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك، وبمسكن يكتفون من المطر، والصيف، والشمس، وعيون المارّة. برهان ذلك؛ قول الله تعالى: ﴿وَمَا تَقَى الصَّيْفَ عَلَى حَبِيهِ ذَوَى الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنُ السَّبِيلِ﴾ [البقرة: ١٧٧]. وقال تعالى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> [النساء: ٣٦]. فأوجب، تعالى، حق المسكين، وابن السبيل، وما ملكت اليمين من حق ذي القربى، وافترض الإحسان إلى الأبوين، وذوي القربى والمساكين، والجار وما ملكت اليمين، والإحسان يقتضي كلّ ما ذكرنا، ومنعه إساءة بلا شك. وقال تعالى: ﴿مَا تَلَكَ فِي سَقَرٍ﴾ قالوا: الصلاة. وعن رسول الله ﷺ من طرق كثيرة، في غاية الصحة، أنه قال: «من لا يرحم الناس، لا يرحمه الله». [البخاري (٧٣٧٦) ومسلم (٢٣١٩) والترمذي (١٩٢٢)]. ومن كان على فضلة،<sup>(٣)</sup> ورأى المسلم أخاه حائفاً، غريباً، ضائعاً، فلم يُعِثِّه، فما رحمه بلا شك. وعن عثمان النهدي، أن عبد الرحمن ابن أبي بكر الصديق، حدثه، أن أصحاب النصفّة، كانوا ناشأ فقراء، وأن رسول الله ﷺ قال: «من كان عنده طعام اثنين، فليذهب بثالث، ومن كان عنده طعام أربعة، فليذهب بخامس أو سادس». [البخاري (٦٠٢)]. وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال: «المسلم أخو المسلم، لا يظلمه، ولا يُسلمه».

(٢) الجار الحب - أي الجار البعيد. الصاحب باحب أي لروحه.

(١) نجومهم: أي الأقساط.

(٣) فضلة: أي ريدة عن الحاجة.

[البخاري (٢٤٤٢) ومسلم (٥٨٠) وأبو داود (٤٨٩٣) والترمذي (١٤٢٦)]. ومن تركه يجوع ، ويعرى . وهو قاذرٌ على إطعامه ، وكسوته ، فقد أسلمه . وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « من كان معه فضلٌ ظهر ، فليعُدْ به على من لا ظهر له ، ومن كان له فضلٌ من رادٍ ، فليُعِدْ به على من لا زاد له » . قال : فذكر من أصناف المال ما ذكر ، حتى رأينا أنه لا حقٌ لأحدٍ منا في فضل . [مسلم (١٧٢٨) وأبو داود (١٦٦٣) وأحمد (٣٤ / ٣) . وهذا إجماع الصحابة - رضي الله عنهم - يخبر بذلك أبو سعيد الخدري رضي الله عنه وبكل ما في هذا الخبر نقول . ومن طريق أبي موسى الأشعري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « أصبموا الجائع ، وعودوا المريض ، وفكوا الغاسي » <sup>(١)</sup> . [البحاري (٣٠٤٦) وأبو داود (٣١٠٥) وأحمد (٤٠٦ / ٣٩٤) ] . والنصوص من القرآن ، والأحاديث الصحاح ، في هذا كثيرةٌ جدًا . وقال عمر رضي الله عنه : لو استقبلت من أمري ما استدبرت ، لأخذت فضول أموال الأغنياء ، فقسمتها على فقراء المهاجرين . وهذا إسناد في غاية الصحة والجلالة . وقال علي رضي الله عنه : « إن الله تعالى - فرض على الأغنياء في أموالهم ، بقدر ما يكفي فقراءهم ، فإن جاعوا أو عروا ، وجهدوا فبمنع الأغنياء ، وحق على الله - تعالى - أن يحاسبهم يوم القيامة ، ويعذبهم عليه » <sup>(٢)</sup> . وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه قال : في مالك حقٌ ، سوى الزكاة . وعن عائشة أم المؤمنين والحسن بن علي ، وابن عمر - رضي الله عنهم - أنهم قالوا كلهم ، لمن سألهم : إن كنت تسأل في دمٍ موجع ، أو غزمٍ مُقَطَّع ، أو فقرٍ مُدْقِع ، فقد وجب حَقُّك . وصح عن أبي عبيدة بن الجراح ، وثلاثمائة من الصحابة رضي الله عنهم أن زادهم في ، فأمرهم أبو عبيدة ، فجمعوا أزوادهم في مِرْوَدَيْن ، وجعل يقوتهم إياها على السواء . فهذا إجماعٌ مقطوعٌ به من الصحابة - رضي الله عنهم - ولا مخالف لهم منهم . وصح عن الشعبي ، ومجاهد ، وطاووس ، وغيرهم ، كلهم يقول : في المال حقٌ ، سوى الزكاة . ثم قال : ولا يحِلُّ لمسلم اضطرُّ أن يأكل ميتةً ، أو لحم خنزير ، وهو يجد طعامًا فيه فضلٌ عن صاحبه لمسلم أو لزمي ؛ لأنه يجب فرضًا على صاحب الطعام إطعام الجائع . فإذا كان ذلك كذلك ، فليس بمضطرٍّ إلى الميتة ، ولا إلى لحم الخنزير ، وله أن يقاتل على ذلك ، فإن قتل ، فعلى قاتله القود <sup>(٣)</sup> ، وإن قتل المانع ، فإلى لعنة الله ؛ لأنه منع حقًا ، وهو من الطائفة الباغية ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ نَعْتَ إِيحْدَهُمَا عَلَى الْآخَرَىٰ فَقَتَلُوا عَلَىٰ تَبَىٰ حَقَّ نَفْسٍ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ [الحجرات : ٩] . ومانع الحق باغٍ على أخيه ، الذي له الحق . وبهذا قاتل أبو بكر الصديق رضي الله عنه مانعي الزكاة ، وبالله تعالى التوفيق . انتهى .

وإنما سردنا هذه النصوص ، وأكثرنا القول في هذه المسألة ؛ لينبين مدى ما في الإسلام من رحمةٍ وحنان ، وأنه سبق المذاهب الحديثة سبقًا بعيدًا ، وأنها في جانبه ، كالشمعة المضطربة ، أمام الضوء الباهر ، والشمس الهادية .

(١) العاصي أي الأسير .

(٢) تقدم حديث في أول الكتاب مرفوعًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

(٣) فعلى قاتله القود - أي يقتل به .

دعا الإسلام إلى بدل، وحضّر عليه في أسلوب يستهوي الأفتدة، وسعت في النفس الأريحية، ويُثير فيها معاني الخير، والمبر، وإحسان، ومما بدل على ذلك من الآيات الكريمة:

١- قل لله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُبْغُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَتَتْ سَنَعًا سَائِلًا فِي كُلِّ سُبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [النقرة: ٢٦١].

٢- قل ﴿لَنْ نَأْخُذَ بِكُلِّ شَيْءٍ تُعْطُونَ وَمَا تُعْطُونَ مِنْ شَيْءٍ فَلَا تَكُنْ لِلَّهِ بِكُمْ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٩٢].

٣- وقُلْ ﴿وَأَعْبُدُوا مِمَّا خَلَقَكُمْ مُتَخَلِّفِينَ فِيهِ قَالِينَ ءَأَمْوَالُكُمْ وَأَنْفُسُكُمْ أَكْبَرُ﴾ [الحديد: ٧].  
ومما يدل عليه من السمة السوية.

١- قال رسول الله ﷺ: «إن الصدقة تصفى عصب الرث، وتدفع ميتة السوء» (١). روه الترمذي وحسنه. [الترمذي (٦٦٤) وابن حبان (٣٣٠٩)].

٢- وروى كذلك، أن رسول الله ﷺ قال: «إن صدقة المسلم تزيد في العمر، وتجمع ميتة الشؤء ويذهب لله به الكثر ونفحمر». [الطبراني في الكبير (١٧/٢٢ - ٢٣) برقم (٣١) وذكره الهيثمي في المجمع (٣/١١٠)].

٣- وقال ﷺ: «ما من يوم يصح العاذا فيه، إلا ومكان يرلان، فيقول أحدهم: لهنم أعط مفقًا حلقًا. ويقول الآخر: لهنم أعط ممسك تلقًا». رواه مسلم. [مسلم (١٠١٠)].

٤- وقال ﷺ: «صنائع المعروف تقي مصارع السوء، والصدقة حقًا تصفى عصب الرث، وصنة الرحم تزيد في العمر. وكل معروف صدقة، وأهل المعروف في الدنيا هم أهل المعروف في الآخرة. وأهل السكر في الدنيا هم أهل السكر في الآخرة. وأول من يدخل حة أهل معروف». رواه الطبراني في «الأوسط» [الطبراني في الأوسط (٦٠٨٢) وذكره الهيثمي في المجمع (٣/١١٥)]. وسكت عنه السندري.

أنواع الصدقات: ونست الصدقة فصرّة على نوع معين من أعمال سر، من القاعدة العامة، أن كل معروف صدقة، ويثبت بعض ما جاء في ذلك:

١- قال رسول الله ﷺ: «على كل مسلم صدقة». فقالوا: يا سيّ لله، فمن لم يجد؟ قال: «يعمل بيده فيجمع نفسه، ويتصدق». قالوا: فإن لم يجد؟ قال: «يعين ذا الحاجة الملهوف» (٢). قالوا: فإن لم يجد؟ قال: «فليعمل بالمعروف، وليمسك عن الشر: فإنها» (٣) نه صدقة. روه البخاري، وغيره. [البخاري (١٤٤٥) ومسلم (١٠٠٨)].

٢- وقال ﷺ: «كل نفس كتب عليها الصدقة كل يوم طلعت فيه الشمس، فمن ذلك أن يعدل (٤) بين الاثنين صدقة، وأن يعين الرّحل على دابته، فيحميه عنها صدقة، ويرفع متاعه عليها صدقة، ويميط الأذى

(٢) ملهوف أي لمسهيت سوء أكان مظلومًا أو عاجزًا.

(٤) يعدل أي يصلح بين متخاصمين بالعدل.

(١) ميتة سوء أي سوء لعف.

(٣) أي هذه حصه.

عن طريق صدقة ، والكلمة الطيبة صدقة ، وكل خطوة يمشيها إلى الصلاة صدقة . رواه أحمد ، وغيره .  
[البخاري (٢٨٩١) ومسلم (١٠٠٩) وأحمد (٣١٦ / ٢) (٣٥٠) ] .

٣- وعن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه قال : [ قال رسول الله ﷺ ] : « على كل نفس ، في كل يوم طلعت فيه الشمس ، صدقة منه على نفسه » . قلت : يا رسول الله ، من أين أتصدق ، وليس لب أموال ؟ قال : « إن من أبواب الصدقة التكبير ، وسبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، وأستغفر الله ، وتأمر بالمعروف ، وتنهي عن المنكر ، وتعزل الشوك عن طريق الناس ، والعظم والحجر ، وتهدي الأعمى ، وتسمع الأصم والأبكم ، حتى يفقه ، وتدل المستدل على حاجة له قد عمت مكابها ، وتسعى بشدة ساقيك إلى الدهقان المستعيث ، وترفع بشدة ذراعيك مع الضعيف . كل ذلك من أبواب الصدقة منك على نفسك ، ولك في جمع روحك أجر » . الحديث رواه أحمد واللفظ له ، ومعناه أيضًا في مسلم . [مسلم بمعناه (١٠٠٦) ولفظه أحمد (١٦٨ / ٥ - ١٦٩) ] . وعند مسلم ، قالوا : يا رسول الله ، يأتي أحدنا شهوته ، ويكون له فيها أجر ؟ قال : « أرأيتم لو وضعها في حرام ، كان عليه فيها ورر ؟ فكذاك إذا وضعها في الحلال ، كان له أجر » . [مسلم (١٠٠٦) وأحمد (١٦٧ / ٥) ] .

٤- وعن أبي ذر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « ليس من نفس ابن آدم ، إلا عليها صدقة في كل يوم طلعت فيه الشمس » . قيل : يا رسول الله ، من أين لنا صدقة نتصدق بها كل يوم ؟ فقال : « إن أبواب الخير كثيرة ؛ التسبيح ، والتحميد ، والتكبير ، والتهليل ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، وتطيئ الأذى عن الطريق ، وتسمع الأصم ، وتهدي الأعمى ، وتدل المستدل على حاجته ، وتسعى بشدة ساقيك مع اللهفان المستعيث ، وتحمل بشدة ذراعيك مع الضعيف ، فهذا كله صدقة منك على نفسك » . رواه ابن حبان في « صحيحه » ، [ابن حبان (٣٣٧٧) ] . والبيهقي مختصرًا ، وزاد في رواية : « وتبسمك في وجه أخيك صدقة ، وإماطتك الحجر ، والشوكة ، والعظم ، عن طريق الناس صدقة ، وهديك الرجل في أرض الضالة صدقة » . [البيهقي في الشعب (٧٦١٨) ] .

٥- وقال : « من استطاع منكم أن يتقي النار ، فليتصدق ولو بشق (٢) تمر ، فمن لم يجد ، فبكلمة طيبة » . رواه أحمد ، ومسلم (١٠١٦) (٦٨) وأحمد (٢٥٨ / ٤ - ٢٥٩) عن عدي بن حاتم ، وبنحوه مطولاً عند البخاري (١٤١٣) ] .

٦- وقال : « إن الله - عز وجل - يقول يوم القيامة : يا ابن آدم ، مرضت ، فلم تعدني . قال : يا رب ، كيف أعودك ، وأنت رب العالمين ؟ قال : أما علمت ، أن عبدي فلانًا مرض فلم تعده ، أما لو عدته ، لوجدتني عنده . يا ابن آدم ، استطعمتك ، فلم تطعمني . قال : يا رب ، كيف أطعمك ، وأنت رب العالمين ؟ قال : أما علمت ، أنه استطعمك عبدي فلان فلم تطعمه ، أما علمت ، أنك لو أطعمته ، لوجدت ذلك عندي . يا ابن آدم ، استسقيتك ، فلم تسقي . قال : يا رب ، كيف أسقيك ، وأنت رب العالمين ؟ قال : استسقاك عبدي فلان فلم تسقه ، أما إنك لو سقيته ، لوجدت ذلك عندي » . رواه مسلم . [مسلم (٢٥٦٩) ] .

(١) ما بين القوسين ليس في مسند الإمام أحمد ، وقد أثرنا بآثاره هذا لأن ما بعدهه إلى قوله « على نفسه » في حكم المرفوع إلى النبي ﷺ .

(٢) شق تمر أي نصف تمر ، وهذا يفيد أنه لا ينبغي أن يستقل الإنسان الصدقة



- ٧- وقال عليه السلام : «لا يغرس مسلم غرساً ، ولا يزرع زرْعاً ، يأكل منه إنسان ، ولا دابة ولا شيء ، إلا كانت له صدقة» . رواه البخاري . [الصحري (٦٠١٢) ومسلم (١٥٥٣) والترمذي (١٣٨٢) من حديث أس] .
- ٨- وقال - عليه الصلاة والسلام - : «كل معروف صدقة ، ومن المعروف أن تلقى أخاك توجّه طلق ، وأن تفرغ من دلوك في إنائه» . رواه أحمد ، والترمذي وصححه . [الترمذي (١٩٧٠) وأحمد (٣/٣٦٠)] .
- أولى الناس بالصدقة : أولاد المتصدق ، وأهله ، وأقاربه ، ولا يجوز التصدق على أجنبي ، وهو محتاج إلى ما يتصدق به لنفقته ، ونفقة عياله .**
- ١- فعن جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «إذا كان أحدكم فقيراً ، فليبدأ بنفسه ، وإن كان فضل فعني عياله ، وإن كان فضل فعلى ذوي قرابته» . أو قال : «ذوي رحمه ، وإن كان فضل فهاهنا ، وهاهنا» . رواه أحمد ، ومسلم . [أبو داود (٣٩٥٧) والنسائي (٧٠/٥) وأحمد (٣/٣٠٥)] .
- ٢- وقال عليه السلام : «تصدقوا» . قال رجل : عندي دينار . قال : «تصدق به على نفسك» . قال : عندي دينار آخر . قال : «تصدق به على زوجتك» . قال : عندي دينار آخر . قال : «تصدق به على ولدك» . قال : عندي دينار آخر . قال : «تصدق به على خادمك» . قال : عندي دينار آخر . قال : «أنت به أبصر» . رواه أبو داود ، والنسائي ، والحاكم وصححه . [أبو داود (١٦٩١) والنسائي (٥/٦٢) وابن حبان (٣٣٢٦) والحاكم (١/٤١٥)] .
- ٣- وقال - عليه الصلاة والسلام - : «كفى بالمرء إثماً ، أن يضيع من يقوت» . رواه مسلم ، وأبو داود [مسلم (٩٩٦) وأبو داود (١٦٩٢) والنسائي في عشرة النساء برقم (٢٩٤) وأحمد (٢/١٦٠) وابن حبان (٤١٢٦) والحاكم (١/٤١٥)] .
- ٤- وقال عليه السلام : «أفضل الصدقة ، الصدقة على ذي الرحم الكاشح»<sup>(١)</sup> . رواه الطبراني ، والحاكم وصححه . [الطبراني في الكبير (٨٠/٢٥) برقم (٢٠٤) وابن خزيمة (٢٣٨٦) والحاكم (١/٤٠٦) وذكره إمامي في الجمع (٣/١١٦) عن أم كشوم بنت عقبة] .
- إبطال الصدقة : يحرم أن يمن المتصدق على من تصدق عليه ، أو يؤذيه ، أو يرأى بصدقته ؛ لقول الله تعالى : ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يُلْغَلُوا صَدَقَتَكُمْ ؕ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِيقَةً نَّاسٍ﴾ [البقرة : ٢٦٤] .**
- وقال رسول الله ﷺ : «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ، ولا ينظر إليهم ، ولا يزكيهم ، ولهم عذاب أليم» . قال أبو ذر رضي الله عنه : خابوا وخسروا ، من هم يا رسول الله؟ قال : «المسبل»<sup>(٢)</sup> ، والمثان»<sup>(٣)</sup> ، والمنفق سلعته بالخلف الكاذب» . [مسلم (١٠٦) وأبو داود (٤٠٨٧) والترمذي (١٢١١) والنسائي (٨/٢٠٨) وابن ماجة (٢٢٠٨)] .
- التصدق بالحرّام : لا يقبل الله الصدقة ، إذا كانت من حرام .**

(١) الكاشح أي الذي يصغر لعداوة .

(٢) يسبل أي الذي يحرثه حياءً .

(٣) المثل . ذكر الصدقة وتحدث بها ، أو ستحدثه بصدق عنه ، أو لتكبر عنه لأجل إعطائه . ولأذى إظهار الصدقة قصد إيلام المتصدق عنه ، أو توبيخه .

١. قال رسول الله ﷺ: «أيها الناس، إن الله صيب لا يقبل إلا طيباً، وإن الله - تعالى - أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين، فقال، عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحاً إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [المؤمن: ٥١]، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢]. ثم ذكر الرجل يطيل السفر، أشعث، أغبر، يمد يديه إلى السماء: يا رب، يا رب. ومضغه حرام، ومشربه حرام، ومبسه حرام، وغذي بالحرام، فأنى يستجاب له؟!». رواه مسلم. [مسلم (١٠١٥) والترمذي (٢٩٨٩) وأحمد (٣٢٨/٢)].

٢. وقال ﷺ: «مَنْ تَصَدَّقَ بِعَذْلٍ<sup>(١)</sup> تمر، من كسب طيب، ولا يقبل الله، إلا الطيب، فإن الله - تعالى - يتقبلها بيمينه، ثم يربيها لصاحبها، كما يربي أحدكم فلوه، حتى تكون مثل الجبل». رواه البخاري. [البخاري (١٤١٠) ومسلم (١٠١٤) والترمذي (٦٦١) والنسائي (٥٧/٥) وابن ماجه (١٨٤٢) وابن خزيمة (٢٤٢٥)].

**صدقة المرأة من مال زوجها:** يجوز للمرأة أن تتصدق من بيت زوجها إذا علمت رضاه، ويحرم عليها، إذا لم تعلم، فعن عائشة، قالت: قال النبي ﷺ: «إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها، غير مفسدة، كان لها أجرها بما أنفقت، ولزوجها أجره بما كسب، ولخازن مثل ذلك، لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئاً». رواه البخاري. [البخاري (١٤٢٥) ومسلم (١٠٢٤) وأبو داود (١٦٨٥) والترمذي (٦٧١) والنسائي (٦٥/٥) وابن ماجه (٢٢٩٤)]. وعن أبي أمامة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول، في خطبة عام حجة الوداع: «لا تُنفق المرأة شيئاً من بيت زوجها، إلا بإذن زوجها». قيل: يا رسول الله، ولا الطعام؟ قال: «ذلك أفضل أموالنا». رواه الترمذي وحسنه. [الترمذي (٦٧٠)]. ويستثنى من ذلك النزر اليسير الذي جرى به العرف، فإنه يجوز لها أن تتصدق به، دون أن تستأذنه، فعن أسماء بنت أبي بكر، أنها سألت النبي ﷺ، فقالت: إن الزبير رجل شديد، ويأتينني المسكين، فأتصدق عليه من بيته بغير إذنه؟ فقال رسول الله ﷺ: «ارضخي»<sup>(٢)</sup> ولا تؤعي<sup>(٣)</sup> فيوعي<sup>(٣)</sup> الله عليك». رواه أحمد، والبخاري، ومسلم. [البخاري (١٤٣٣) ومسلم (٢٥٩٠) وأحمد (١٠٢٩) (٦/٣٤٥، ٣٤٦، ٣٥٣، ٣٥٤)].

**جواز التصديق بكل المال:** يجوز للقوي المكتسب أن يتصدق بجميع ماله. <sup>(٤)</sup>

قال عمر: أمرنا رسول الله ﷺ أن نتصدق، فوافق ذلك مالاً عندي، فقلت: اليوم أسبق أبا بكر، إن<sup>(٥)</sup> سبقته يوماً. فجئت بنصف مالي، فقال رسول الله ﷺ: «ما أبقيت لأهلك؟». فقلت: مثله. وأتى أبو بكر بكل ماله، فقال له رسول الله ﷺ: «ما أبقيت لأهلك؟». فقال: أبقيت لهم الله ورسوله. فقلت: لا أسابقك إلى شيء أبداً. رواه أبو داود، والترمذي وصححه. [أبو داود (١٦٧٨) والترمذي (٣٦٧٥)]. وقد اشترط العلماء لجواز التصديق بجميع المال، أن يكون المتصدق قوياً مكتسباً، صابراً، غير

(١) العدل، بكسر العين، معناه في اللغة: الخلل والمراد به هنا ما يساوي قيمة تمر.

(٢) رصحي أي عصي انقليل، الذي حُرث به لعادة.

(٣) لا تؤعي أي لا تدحري مالاً في نوعه فمعه عك.

(٤) قال أبو جعفر الصري: ومع حواره مسح لا يفعل وإن يقتصر على اثنت

(٥) ب. حرف يي، أي ما سبقه.

مدين، ليس عنده من يحب الإيفاق عليه، فإذا لم تتوفر هذه الشروط، فإنه حيثئذ يكره: فعن حابر رضي الله عنه قال: بينما نحن عند رسول الله ﷺ، إذ جاء رجلٌ ممتلئ بيضةً من ذهب، فقال: يا رسول الله، أصبغت هذه من معين فخذها، فهي صدقةٌ ما أملك غيرها. فأعرض عنه رسول الله ﷺ، ثم أتاه من قبل ركه الأيمن، فقال مثل ذلك، فأعرض عنه، ثم أتاه من قبيل ركه الأيسر،<sup>(١)</sup> فأعرض رسول الله ﷺ، ثم أتاه من خلفه، فأخذها رسول الله ﷺ، فحذقه<sup>(٢)</sup> بها، فلو أصابته لأوجعته، أو عقرتة،<sup>(٣)</sup> ثم قال: «يأتي أحدكم بماله كله يتصدق به، ثم يجلس بعد ذلك يتكفف الناس»<sup>(٤)</sup>، إنما الصدقة عن ظهر عي. رواه أبو داود، والحاكم، وقال: صحيح على شرط مسلم، وفيه محمد بن إسحاق. [أبو داود (١٦٧٣) والحاكم (٤١٣/١)].

### جواز الصدقة على الذمّي والحربي:

تجوز الصدقة على الذمّي والحربي، ويثاب المسلم على ذلك، وقد أثنى الله على قوم، فقال: ﴿وَيُطِئُونَ أَلْطَمًا عَلَىٰ حُبِّهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ وَأَسِيرًا﴾ [الإنسان: ٨]. والأسير حربي. وقال تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [المتحنة: ٨]. وعن أسماء بنت أبي بكر، قالت: قدمت عليّ أمي، وهي مُشركّة، فقلت: يا رسول الله، إن أمي قدمت عليّ وهي راغبة، أفأصلها؟ قال: «نعم، صلي أمك». [سبق تخريجه].

### الصدقة على الحيوان:

١- روى البخاري، ومسلم، أن رسول الله ﷺ قال: «بينما رجلٌ يمشي بطريق، اشتد عليه العطش، فوجد بئراً، فنزل فيها فشرب ثم خرج، فإذا كلبٌ يلهثُ الثرى؛ من العطش، فقال الرجل: لقد بلغ هذا الكلبُ من العطش، مثل الذي كان قد بلغ مني. فنزل البئر، فملأ خفه ماء، ثم أمسكه بفيه، حتى رقي<sup>(٥)</sup> فسقى الكلب، فشكر الله له، فغفر له». قالوا: يا رسول الله، إن لنا في البهائم أجراً؟ فقال: «في كلِّ كبدٍ رطبةٍ أجرٌ». [البخاري (٢٣٦٣) ومسلم (٢٢٤٤) وأبو داود (٢٥٥٠)].

٢- وروى، أنه ﷺ قال: «بينما كلبٌ يُطِيفُ بِرَكِيَّةٍ، قد كاد يقتله العطش، إذ رأته بغيٌّ من بغايا بني إسرائيل، فنزعت ثوبها<sup>(٦)</sup>، فاستقت له به، فسقته، فغفر لها به». [البخاري (٣٤٦٧) ومسلم (٢٢٤٥) (١٥٥)].

### الصدقة الجارية:

روى أحمد، ومسلم، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا مات الإنسان، انقطع عمله إلا من ثلاثة؛ صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له». [مسلم (١٦٣١) وأبو داود (٢٨٨٠) وأحمد (٣٧٢/٢)].

(٢) فحذقه أي رماه بها.  
(٤) يتكفف أي يدكمه.  
(٥) رقي أي صعد.  
(٦) ثوبها أي ثوبها.

(١) ركه: أي جانه.  
(٣) عقرتة أي جرحته.  
(٥) رقي أي صعد.

## شُكْرُ الْمَعْرُوفِ :

- ١- روى أبو داود ، والنسائي بسند صحيح ، عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال : «مَنْ اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ فَأَعْيَذُوهُ ، وَمَنْ سَأَلَكَم بِاللَّهِ ، فَأَعْطُوهُ ، وَمَنْ اسْتَجَارَ بِاللَّهِ فَأَجِيرُوهُ ، وَمَنْ أَتَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافَتْهُ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا ، فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَعْلَمُوا أَنَّ قَدْ كَافَأَتْكُمْ» . [أبو داود (١٦٧٢) والنسائي (٨٢ / ٥) وابن حبان (٣٤٠٠) والحاكم (٤١٢ / ١)] .
- ٢- وروى أحمد ، عن الأشعث بن قيس - بسند رواه ثقات - أن رسول الله ﷺ قال : «لا يشكر الله ، من لا يشكر الناس» . [أحمد (٢١١ / ٥) وذكره الهيثمي في المجمع (١٨٠ / ٨)] .
- ٣- وروى الترمذي وحسنه ، عن أسامة بن زيد - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال : «مَنْ صُنِعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفٌ ، فَقَالَ لِفَاعِلِهِ : جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا . فَقَدْ أَبْلَغَ فِي الشَّاءِ» . [الترمذي (٢٠٣٥) والنسائي في عمل اليوم والليلة (١٨٠)] .

\* \* \*

## الصَّيَامُ

الصيام يطلق على الإمساك ؛ قال الله تعالى : ﴿ إِنِّي نَدَرْتُ لِمَنْ حَمِيَ صَوْمًا ﴾ [مريم : ٢٦] أي ؛ إمساكًا عن الكلام . والمقصود به هنا ، الإمساك عن المفطرات ، من طلوع الفجر ، إلى غروب الشمس ، مع النية .

فضله :

١ - عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « قال الله - عز وجل - : كلُّ عمل ابن آدم له ، إلا الصيام ؛ فإنه لي <sup>(١)</sup> وأنا أجزي به . <sup>(٢)</sup> والصيام حُتَّةٌ <sup>(٣)</sup> ، فإذا كان يومُ صومٍ أحدكم ، فلا يرفث ، <sup>(٤)</sup> ولا يَصْحَبُ <sup>(٥)</sup> ، ولا يَجْهَلُ <sup>(٦)</sup> ، فإن شاقه أحدٌ أو قاتله ، فليقل : إني صائم - مرَّتين - والذي نفسُ محمد بيده ، لخلف <sup>(٧)</sup> فم الصائم ، أطيبُ عندَ الله يومَ القيامة من ريح المسك ، وللصائم فرحتان يفرحهما ؛ إذا أفطر فرح بفطره ، وإذا لقي ربه فرح بصومه » . رواه أحمد ، ومسلم ، والنسائي . [مسلم (١١٥١) (٦٣) والنسائي (١٦٤ / ٤) وأحمد (٢٧٣ / ٢) ] .

٢ - ورواية البخاري ، وأبي داود : « الصيام حُتَّةٌ ، فإذا كان أحدكم صائمًا ، فلا يرفث ، ولا يجهل ، فإن اُمرؤ قاتله أو شاقه ، فليقل : إني صائم - مرَّتين - والذي نفسُ محمد بيده ، لخلف فم الصائم ، أطيب عند الله من ريح المسك : يترك طعامه ، وشرابه ، وشهوته من أجلي ، الصيام لي وأنا أجزي به ، والحسنة بعشرة أمثالها » . [السحاري (١٨٩٤) وأبو داود (٢٣٦٣) ] .

٣ - وعن عبد الله بن عمرو ، أن النبي ﷺ قال : « الصيام والقرآن يشفعان للعبد يوم القيامة ، يقول الصائم : أي <sup>(٨)</sup> رب ، منعتني الطعام ، والشهوات بالنهار ، فشفعني فيه . ويقول القرآن : منعتني النوم بالليل ، فشفعني فيه . فَيُشَفَّعَانِ <sup>(٩)</sup> » . رواه أحمد بسند صحيح . [أحمد (١٧٤ / ٢) وذكره الهيثمي في المجمع (٣ / ١٨١) وعراه أيضًا للطبرسي في الكبير ] .

٤ - وعن أبي أمامة ، قال : أتيت رسول الله ﷺ ، فقلت : مؤني بعملٍ يُدْخِلُنِي الجنة . قال : « عليك بالصوم ؛ فإنه لا عدلَ له » . <sup>(١٠)</sup> ثم أتيت الثانية ، فقال : « عليك بالصيام » . رواه أحمد ، والنسائي ، والحاكم وصححه . [النسائي (١٦٥ / ٤) وأحمد (٢٤٩ ، ٢٦٤) وابن حريمة (١٨٩٣) والحاكم (٤٢١ / ١) ] .

(١) إصابته إلى الله بصلة تشريف

(٢) هذا الحديث بعصه قدسي وعصه بوي ، من قوله : والصيام حنة . ، أي آخر الحديث .

(٣) حنة أي مانع من انبعاثي

(٤) لا يصحب . أي لا يصح

(٥) الخلف تعبر رائحة اعم بسب الصوم

(٦) أي تقبل شفاعتها

(٧) أي تقبل شفاعتها

(٨) أي لا عدل له أي لا مثل له .

٥- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « لا يصوم عبدٌ يوماً في سبيل الله ، إلا باعده الله بذلك اليوم النارَ عن وجهه سبعين خريفاً » . رواه الجماعة إلا أبا داود . [ البخاري (٢٨٤٠) ومسلم (١١٥٣) والترمذي (١٦٢٣) والنسائي (١٧٢ / ٤) وابن ماجه (١٧١٧) وأحمد (٣ / ٢٦ ، ٥٩ ، ٨٣) ] .

٦- وعن سهل بن سعد ، أن النبي ﷺ قال : « إن للجنة باباً ، يقال له : الزَّيَّان . يقال يوم القيامة : أين الصائمون ؟ فإذا دخل آخرهم ، أُغلق ذلك الباب » . رواه البخاري ، ومسلم . [ البخاري (١٨٩٦) ومسلم (١١٥٢) والترمذي (٧٦٥) والنسائي (١٦٩ / ٤) ] .

**أقسامه :** الصيام قسمان ؛ فرض ، وتطوُّع ، والفرض ينقسم ثلاثة أقسام :

١- صوم رمضان . ٢- صوم الكفارات . ٣- صوم النذر .

والكلام هنا ينحصر في صوم رمضان ، وفي صوم التطوع ، أما بقية الأقسام ، فتأتي في مواضعها إن شاء الله .

### صوم رمضان

**حُكْمُهُ :** صوم رمضان واجب بالكتاب ، والسنة ، والإجماع ؛ فأما الكتاب فقول الله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة : ١٨٣] ، وقال : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ<sup>(١)</sup> مِكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [اسقرة : ١٨٥] .

وأما السنة ، فقول النبي ﷺ : « بُني الإسلام على خمس ؛ شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصيام رمضان ، وحج البيت » . [ البخاري (٨) ومسلم (٤٥) ] . وفي حديث طلحة بن عبيد الله ، أن رجلاً سأل النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، أخبرني عما فرض الله عليّ من الصيام ؟ قال : « شهر رمضان » . قال : هل عليّ غيره ؟ قال : « لا ، إلا أن تطوُّع » . [ البخاري (٤٦) ومسلم (١١) وأبو داود (٣٩١) والنسائي (١١٩ / ٤) ] . وأجمعت الأمة على وجوب صيام رمضان ، وأنه أحد أركان الإسلام ، التي عُلمت من الدين بالضرورة ، وأن مُنكره كافرٌ ، مُرتدٌّ عن الإسلام . وكانت قرضيته يوم الاثنين ، لليلتين خلتا من شعبان ، من السنة الثانية من الهجرة .

**فضل شهر رمضان ، وفضل العمل فيه :**

١- عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال لما حضر رمضان : « قد جاءكم شهرٌ مبارك ، افترض الله عليكم صيامه ، تفتح فيه أبواب الجنة ، وتغلق فيه أبواب الجحيم ، وتُغل في الشياطين ، فيه ليلةٌ خيرٌ من ألف شهر ، من حُرِم خيرها ، فقد حُرِم » . رواه أحمد ، والنسائي ، والبيهقي . [ النسائي (١٢٨ / ٤) وأحمد (٢ / ٢٣٠ ، ٣٨٥ ، ٤٢٥) والبيهقي في الشعب (٣٦٠٠) ] .

(٢) شهد : حضر .

(١) كتب : أي مرض .

٢- وعن عرفة ، قال : كنت عند عتبة بن فرقد ، وهو يحدث عن رمضان ، قال : فدخل علينا رجل من أصحاب محمد ﷺ ، فلما رآه عتبة هابه ، فسكت ، قال : فحدث عن رمضان ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول في رمضان : «تغلق أبواب النار ، وتفتح أبواب الجنة ، وتصفد فيه الشياطين» . قال : «وينادي فيه ملك : يا باغي الخير أبشر ، ويا باغي الشر أقصر . حتى يقضي رمضان» . رواه أحمد ، والنسائي . [السائي (٤/ ١٢٩ - ١٣٠) وأحمد (٤/ ٣١١ ، ٣١٢) والبيهقي في شعب الإيمان (٣٦٠١)] . وسنده جيد .

٣- وعن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «الْصَّوْمَاتُ الْخَمْسُ ، وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ ، وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ ، مُكْفَرَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ ، إِذَا جُمِعَتِ الْكَبَائِرُ» . رواه مسلم . [مسلم (٢٣٣) (١٦)] .

٤- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «من صام رمضان ، وعرف حدوده ، وتحفظ مما كان ينبغي أن يتحفظ منه ، كفر ما قبله» . رواه أحمد ، والبيهقي بسند جيد . [أحمد (٣/ ٥٥) وابن حبان (٣٤٢٤) والبيهقي في الكبرى (٤/ ٣٠٤)] .

٥- وعن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «من صام رمضان إيمانًا واحتسابًا ، (١) غُفر له ما تقدم من ذنبه» . رواه البخاري ، ومسلم . [البخاري (١٩٥١) ومسلم (٧٥٩) وأبو داود (١٣٧٢) والترمذي (٦٨٣) والنسائي (٤/ ١٥٥) وابن ماجه (١٦٤١)] .

### التَّوْبَةُ مِنَ الْفَطْرِ فِي رَمَضَانَ :

١- عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال : «عزى الإسلام ، وقواعد الدين ثلاثة ، عليهنَّ أسس الإسلام ، من ترك واحدةً مِنْهُنَّ ، فهو بها كافرٌ حلال الدم ، شهادة أن لا إله إلا الله ، والصلاة المكتوبة ، وصوم رمضان» . رواه أبو يعلى ، والديلمي ، وصححه الذهبي . [أبو يعلى (٢٣٤٩) وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ٤٨) وابن حجر في المطالب العالية (٢٨٦٣)] .

٢- وعن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «من أفطر يومًا من رمضان ، في غير رخصةٍ رخصها الله له ، لم يقض عنه صيام الدهر كله ، وإن صامه» . رواه أبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، [أبو داود (٢٣٩٦) والترمذي (٧٢٣) وابن ماجه (١٦٧٢) وابن خزيمة (١٩٨٧)] ، وقال البخاري : ويذكر عن أبي هريرة رَفَعَهُ : «من أفطر يومًا من رمضان ، من غير عذر ، ولا مرض ، لم يقضه صوم الدهر ، وإن صامه» ، وبه قال ابن مسعود . قال الذهبي : وعند المؤمنين مُقَرَّرٌ أن من ترك صومَ رمضان ، بلا مرض ، أنه شَرٌّ من الزاني ، ومدين الخمر ، بل يشكون في إسلامه ، ويظنون به الزندقة ، والانحلال .

بِمَ يَثْبُتُ الشَّهْرُ؟ يَثْبُتُ شهر رمضان برؤية الهلال ، ولو من واحدٍ عَدَلٍ ، أو إكمالِ عِدَّةِ شعبان ثلاثين يومًا .

١- فعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : تراءى الناس الهلال ، فأخبرتُ رسول الله ﷺ ، أني رأيته ، فصام وأمرَ الناس بصيامه . رواه أبو داود ، والحاكم ، وابن جِبَّان ، وصححه . [أبو داود (٢٣٤٢) والدارقطني (٢/ ١٥٦) والدارمي (٤/ ٢) وابن حبان (٣٤٤٧) والحاكم (٤٢٣/ ١) والبيهقي (٤/ ٢١٢)]

(١) احتسابًا أي طائعا وجه الله وثوبه .

٢. وعن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «صوموا لرؤيته، <sup>(١)</sup> وأفطروا لرؤيته، فإن غُم عليكم، فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً». رواه البخاري، ومسلم. [الحارثي (١٩٠٩) ومسلم (١٠٨١) والترمذي (٦٨٤) والنسائي (١٣٤/٤) وابن ماجة (١٦٥٥) وأحمد (٢٨٧/٢)]. قال الترمذي: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم، قالوا: تُقبل شهادة رجل واحد في الصيام. وبه يقول ابن المبارك، والشافعي، وأحمد. وقال النووي: وهو الأصح. وأما هلال شوال، فيثبت بإكمال عدة رمضان ثلاثين يوماً، ولا تُقبل فيه شهادة العدل الوحيد، عند عامة الفقهاء. واشتروطوا، أن يشهد عني رؤيته اثنان دوا عدل، إلا أبا ثور، فإنه لم يُفرق في ذلك بين هلال شوال، وهلال رمضان، وقال: يقبل فيهما شهادة الواحد العدل. قال ابن رشد: ومذهب أبي بكر بن المنذر، هو مذهب أبي ثور، وأحسبه مذهب أهل الظاهر، وقد احتج أبو بكر بن المنذر، باعقاد الإجماع على وجوب الفطر، والإمساك عن الأكل بقول واحد، فوجب أن يكون الأمر كذلك في دخول الشهر وحروجه؛ إذ كلاهما علامة تفصل زمان الفطر من زمان الصوم. وقال الشوكاني: وإذا لم يرد ما يدل على اعتبار الاثنين في شهادة الإفطار من الأدلة الصحيحة، فالظاهر، أنه يكفي فيه قياساً على الاكتفاء به في الصوم، وأيضاً التعبد بقبول خبر الواحد يدل على قبوله في كل موضع، إلا ما ورد الدليل بتخصيصه، بعدم التعبد فيه بخبر الواحد، كالشهادة عني الأموال ونحوها، فالظاهر ما ذهب إليه أبو ثور.

**اختلاف المطالع:** ذهب الجمهور إلى أنه لا عبرة باختلاف المطالع. فمتى رأى الهلال أهل بلد، وجب الصوم على جميع البلاد؛ لقول الرسول ﷺ: «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته». [سبق تخريجه]. وهو خطاب عام لجميع الأمة، فمن رآه منهم في أي مكان، كان ذلك رؤية لهم جميعاً. وذهب عكرمة، والقاسم بن محمد، وسالم، وإسحاق، والصحيح عند الأحناف، والاختار عند الشافعية، أنه يعتبر لأهل كل بلد رؤيتهم، ولا يزمهم رؤية غيرهم؛ لما رواه كزيب، قال: قدمت الشام، واستهل عني هلال رمضان وأنا بالشام، فرأيت الهلال ليلة الجمعة، ثم قدمت المدينة في آخر الشهر، فسألني ابن عباس - ثم ذكر الهلال - فقال: متى رأيتم الهلال؟ فقلت: رأيته ليلة الجمعة. فقال: أنت رأيته؟ فقلت: نعم، ورآه الناس وصاموا، وصام معاوية. فقال: لكننا رأيته ليلة السبت، فلا نزال نصوم، حتى نكمل ثلاثين، أو نراه. فقلت: ألا تكتفي برؤية معاوية، وصيامه؟ فقال: لا، هكذا أمرنا رسول الله ﷺ. رواه أحمد، ومسلم، والترمذي. وقال الترمذي: حسن صحيح عريب، [مسلم (١٠٨٧) وأبو داود (٢٣٣٢) والترمذي (٦٩٣) والنسائي (١٣١/٤) وأحمد (٣٠٦/١)]، والعمل على هذا الحديث، عند أهل العلم، أن لكل بلد رؤيتهم. وفي «فتح العلام شرح بلوغ المرام»: الأقرب لروم أهل بلد الرؤية، وما يتصل بها من الجهات التي على سمتها. <sup>(٢)</sup>

**من رأى الهلال وحده:** اتفقت أئمة الفقه على، أن من أبصر هلال الصوم وحده، أن يصوم، وخالف عطاء، فقال: لا يصوم، إلا برؤية غيره معه. واختلفوا في رؤيته هلال شوال، والحق أنه يفطر،

(٢) هد هو الشاهد، ويتفق مع الواقع.

(١) المراد بالرؤية، الرؤية البصية.



كما قال الشافعي، وأبو ثور؛ فإن النبي ﷺ قد أوجب الصوم والفطر للرؤية، والرؤية حاصلة له يقيناً، وهذا أمر مداره الحس، فلا يحتاج إلى مشاركة.

**أركانُ الصَّوم:** للصيام ركنان، تتركب منهما حقيقة:

١- الإمساك عن المفطرات، من طلوع الفجر، إلى غروب الشمس؛ لقول الله تعالى: ﴿فَإِنَّكَ تَسِيرُوهِنَّ وَأَيْتُونَهَا كَعَتَّاتٍ لَّكُم مَّا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ وَأَتْرَبُوا حَتَّى يَسْتَبِينَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُونَا لَيْلِيَهُمْ إِلَى الْيَتْلِ﴾ [البقرة ١٨٧]. والمراد بالخيط الأبيض والخيط الأسود، بياض النهار وسواد الليل؛ لما رواه البخاري، ومسلم، أن عدي بن حاتم، قال: لما نزلت: ﴿حَتَّى يَسْتَبِينَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ [البقرة ١٨٧]. عَمَدْتُ إِلَى عِقَالِ أَسْوَدَ، وَإِلَى عِقَالِ أَيْضَ، فجعلتهما تحت وسادتي، فجعلت أنظر في الليل، فلا يستبين لي، فعدوت على رسول الله ﷺ، فذكرت له ذلك، فقال: «إنما ذلك سواد الليل، وبياض النهار». [الحري (١٩١٦) ومسلم (١٠٩٠)].

٢- النية؛ لقول الله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥]، وقوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى». [سبى تحريجه]. ولا بد أن تكون قبل الفجر، من كل ليلة من ليالي شهر رمضان؛ لحديث حفصة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «من لم يُجمع<sup>(١)</sup> الصَّيام قبل الفجر، فلا صيام له». رواه أحمد، وأصحاب السنن، وصححه ابن خزيمة، وابن حبان. [أبو داود (٢٤٥٤) والترمذي (٧٣٠) والسنائي (١٩٧/٤) وسأله (١٧٠٠) وأحمد (٢٨٧/٦)].

وتصح في أي جزء من أجزاء الليل، ولا يشترط التلطف بها؛ فإنها عمل قنبي، لا دخل للسان فيه، فإن حقيقتها القصد إلى الفعل؛ امتثالاً لأمر الله تعالى، وطلباً لوجهه الكريم. فمن تسخر بالليل، قاصداً الصَّيام، تقررنا إلى الله بهذا الإمساك، فهو نأو. ومن عزم على الكف عن المفطرات أثناء النهار، مخلصاً لله، فهو نأو كذلك وإن لم يتسخر. وقال كثير من الفقهاء: إن نية صيام التَّطَوُّع تجزئ من النهار، إن لم يكن قد طعم؛ قالت عائشة: دخل عليّ النبي ﷺ ذات يوم، فقال: «هل عندكم شيء؟». قلنا: لا. قال: «فإني صائم». رواه مسلم، وأبو داود. [مسلم (١١٥٤) (١٧٠) وأبو داود (٢٤٥٥) والترمذي (٧٣٣)]. واشترط الأحناف، أن تقع النية قبل الزوال. وهذا هو المشهور من قولي الشافعي. وظاهر قولي ابن مسعود، وأحمد، أنها تجزئ قبل الزوال وبعده، على السواء.

على مَنْ يجب؟ أجمع العلماء على أنه يجب الصَّيام على المسلم، العاقل، البالغ، الصحيح، المقيم، ويجب أن تكون المرأة طاهرة من الحيض، والنفساء. فلا صيام على كافر، ولا مجنون، ولا صبي، ولا مريض، ولا مسافر، ولا حائض، ولا نفساء، ولا شيخ كبير، ولا حامل، ولا مريض. وبعض هؤلاء لا صيام عليهم مطلقاً، كالكافر، والمجنون، وبعضهم يطلب من وليه أن يأمره بالصَّيام، وبعضهم يجب عليه الفطر والقضاء، وبعضهم يُرخص لهم في الفطر، وتجب عليه الفدية، وهذا بيان كل على حدة.

(١) يجمع من الإجماع، وهو إحكام النية والعزيمة

**صِيَامُ الْكَافِرِ، وَالْمُجَنُونِ:** الصيام عبادة إسلامية، فلا تجب على غير المسلمين، والمجنون غير مكلف؛ لأنه مسلوب العقل، الذي هو مناط التكليف، وفي حديث علي عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ؛ عَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَفْقَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ». رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي. [أبو داود (٤٤٠١) والترمذي (١٤٢٣) وأحمد (١٥٥/١ و ١٥٨)].

**صِيَامُ الصَّبِيِّ:** والصبي، وإن كان الصيام غير واجب عليه، إلا أنه ينبغي لولي أمره أن يأمره به؛ ليعتاده من الصغر، ما دام مستطيعاً له، وقادراً عليه؛ فعن الزبيد بن مَعُوذٍ، قالت: أرسل رسول الله صلى الله عليه وآله صبيحة عاشوراء إلى قري الأنصار: «من كان أصبح صائماً، فَلْيَتِمَّ صَوْمَهُ، ومن كان أصبح مفطراً، فَلْيَتَصُمْ بِقِيَّةِ يَوْمِهِ». فكنّا نصومه بعد ذلك، ونُصَوِّمُ صبياننا الصغار منهم، ونذهب إلى المسجد، فنجعل لهم اللعبة من العهن<sup>(١)</sup>، فإذا بكى أحدهم من الطعام، أعطيناه إياه، حتى يكون عند الإفطار. رواه البخاري، ومسلم. [إسحاري (١٩٦٠) ومسلم (١١٣٦)].

**مَنْ يَرْخُصُ لَهُمْ فِي الْفِطْرِ، وَتَجِبُ عَلَيْهِمُ الْفِدْيَةُ؟** يرخص الفطر للشيخ الكبير، والمرأة العجوز، والمريض الذي لا يُرجى برؤه، وأصحاب الأعمال الشاقة الذين لا يجدون مُتَسِّماً من الرزق، غير ما يزاولونه من أعمال. هؤلاء جميعاً يُرَخَّصُ لَهُمْ فِي الْفِطْرِ، إذا كان الصيام يُجْهِدُهُمْ، ويشق عليهم مشقة شديدة في جميع فصول السنة. وعليهم أن يُطْعِمُوا عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِيئًا، وقَدَّرَ ذَلِكَ بِنَحْوِ صَاعٍ، أو نصف صاع<sup>(٢)</sup>، أو مُدٍّ، على خلاف في ذلك، ولم يأت من الشئ ما يدل على التقدير. قال ابن عباس: رُخِّصَ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ، أَنْ يَفْطَرَ وَيُطْعِمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِيئًا، ولا قضاء عليه. رواه الدارقطني، والحاكم وصححه. [الدارقطني (٢٠٤/٢) والحاكم (٤٤٠/١)]. وروى البخاري، عن عطاء، أنه سمع ابن عباس - رضي الله عنهما - يقرأ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةَ طَعَامِ مَسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤]. قال ابن عباس: ليست بمنسوخة، هي للشيخ الكبير، والمرأة الكبيرة، لا يستطيعان أن يصوما، فَيُطْعِمَانِ<sup>(٣)</sup> مكان كل يوم مسكياً. [البحاري (٤٥٠٥)]. والمريض الذي لا يرجى برؤه، ويُجْهِدُهُ الصَّوْمُ مثل الشيخ الكبير، ولا فرق، وكذلك العمال الذين يضطلعون بمشاق الأعمال. قال الشيخ محمد عبده: فالمراد بمن: ﴿يُطِيقُونَ﴾، في الآية، الشيوخ الضعفاء، والزمنى<sup>(٤)</sup>، ونحوهم، كالفعله الذين جعل الله معاشهم الدائم بالأشغال الشاقة، كاستخراج الفحم الحجري من مناجمه. ومنهم المجرمون، الذين يحكم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة، إذا شقَّ الصيام عليهم بالفعل، وكانوا يملكون الفدية. والحبلى والمرضع، إذا خافتا على أنفسهما، وأولادهما<sup>(٥)</sup> أفطرتا، وعليهما الفدية، ولا قضاء عليهما، عند ابن عمر، وابن عباس؛ روى أبو داود، عن عكرمة، أن ابن عباس قال، في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٤]: كانت رخصة للشيخ الكبير، والمرأة الكبيرة، وهما يطيقان الصيام أن يُفْطِرا، ويُطْعِمَا

(٣) مذهب مالك وابن حرم أنه لا قضاء ولا فدية.  
(٥) معرفة بالتحيرة أو بإحار الطبيب الثقة أو بعلية الطن.

(١) العهن: الصوف.  
(٢) الصاع: قَدَحٌ وثَلْثُ.  
(٤) اصرصى مرضاً مزمناً لا يبرأ.

مكان كل يوم مسكيناً، واحببى والمرضع، إذا حافت - يعني على أولادهما - أفطرتا، وأطعمتا. روه اسرار.  
[أبو داود (٢٣١٨) وليهقي (٢/ ٢٣٠)]. ورد في اخره: وكان ابن عباس يقول لأُم وند له حسي: أنت  
بمزلة اندي لا يطيقه، فعبيث لعداء، ولا قضاء عبيث. وصحح المدارقطي بساده. [الدارقضي (٢/  
٢٠٥)]. وعن باع، أن ابن عمر، سئل عن المرأة الحامس، إذا حافت على وند، فقد تفتط، وتطعم  
مكان كل يوم مسكيناً مُدًّا<sup>(١)</sup> من حطة. روه مالك، والبيهقي. [مالك في لموطأ (١/ ٣٠٨) وليهقي (٤/  
٢٣٠)]. وفي الحديث: «إن الله وضع عن امسافر الصوم، وتصر الصلاة، وعن الحبي والمرضع  
الصوم». [أبو داود (٢٤٠٨) والترمذي (٧١٥) والنسائي (٤/ ١٧٩) وابن ماجه (١٦٦٧) وأحمد (٤/ ٣٤٧)].  
وعند الأحناف، وأبي عبيد، وأبي ثور، أنهما يقضيان فقط، ولا إصعام عليهما. وعند أحمد، ولشافعي،  
أنهما إن حافتا على الولد فقط وأفطرتا، فعليهما القضاء والفدية، وإن حافتا على أنفسهما فقط، أو على  
أنفسهما وعلى ولدهما، فعليهما القضاء، لا غير.

**مَنْ يَرْخِصُ لَهُمْ فِي الْفِطْرِ، وَيَجِبُ عَلَيْهِمُ الْقَضَاءُ؟** يباح الفطر للمريض الذي يرجى برؤه، والمسافر،  
ويجب عليهما القضاء؛ قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَنْبَاءِ آخِرَةٍ﴾  
[البقرة: ١٨٥]. وروى أحمد، وأبو داود، والبيهقي بسند صحيح، من حديث معاذ، قال: إن الله تعالى  
فرض على النبي ﷺ الصيام، فأنزل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ  
قَبْلِكُمْ﴾، إلى قوله: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٣، ١٨٤]. فكان من شاء  
صام، ومن شاء أطعم مسكيناً، فأجزأ ذلك عنه، ثم إن الله - تعالى - أنزل الآية الأخرى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ  
الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ﴾، إلى قوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]. فثبت صيمه على المقيم  
الصحيح، ورخص فيه للمريض والمسافر، وأثبت الإطعم للكبير، الذي لا يستطيع الصيام. [مظولاً أبو دود  
(٥٠٦) وأحمد (٥/ ٢٤٦، ٢٤٧)]. والمرض المبيح لفطر؛ هو المرض الشديد، الذي يزيد بالصوم،  
أو يُخَشَى تأخر برؤه<sup>(٢)</sup>. قال في «المغني»: وحكي عن بعض الشاف، أنه أباح لفطر بكل مرض، حتى من  
وجع الإصبع، والضررس؛ لعموم الآية فيه، ولأن المسافر يُباح له الفطر، وإن لم يحتج إليه، فكذلك  
المريض وهذا مذهب البخاري، وعطاء، وأهل الظاهر. والصحيح الذي يخاف المرض بالصيام يفطر، مثل  
المريض، وكذلك من غلبه الجوع أو العطش، فخاف الهلاك، لزمه الفطر، وإن كان صحيحاً مقيماً،  
وعليه القضاء؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩]. وقال  
تعالى: ﴿وَمَا حَعَدَ عَلَيْكُمْ فِي نَبِيِّ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]. وإذا صام المريض، وتحمل المشقة، صح صومه،  
إلا أنه يُكره له ذلك؛ لإعراضه عن الرخصة التي يحثها الله، وقد يلحقه بذلك ضرر. وقد كان بعض  
الصحابية يصوم على عهد رسول الله ﷺ، وبعضهم يفصر، متأبعين في ذلك فتوى الرسول ﷺ؛ قال  
حمزة الأسلمي: يا رسول الله - أجد مني قوة على الصوم في السفر - فهل علي حرج؟ فقال: «هي رخصة

(٢) يعرف ذلك، إما بسحرة أو بحار الصيب الثقة أو عنه من

(١) قدح وربع قدح من معج

من الله - تعالى - فمن أحد بها ، فحسن ، ومن أحب أن يصوم فلا حناج عليه . رواه مسلم . مسند ( ١١٢١ ) والنسائي ( ١٨٧ / ٤ ) . وعن أبي سعيد خدري رضي الله عنه قال : سافروا مع رسول الله ﷺ إلى مكة ، ونحن صيام . قال : فزله منزلاً ، فقال رسول الله ﷺ : « بكم قد دنوتم من عدوكم ، والفطر أقوى لكم » . فكانت رحصة . فمما من صام ، ومما من أفطر ، ثم برك منزلاً آخر ، فقال : « إنكم مضطحو عدوكم » . وأفطر أقوى لكم ، فأفطروا . فكانت غزوة ، ففطرونا ، ثم رأينا نصوم بعد ذلك مع رسول الله ﷺ في لسفر . رواه أحمد . ومسلم ، وأبو دود . [ مسند ( ١١٢٠ ) وأبو داود ( ٢٤٠٦ ) والترمذي ( ٧١٢ ) و ( ٧١٣ ) والنسائي ( ١١٨ ، ٣ ) ] . وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : كنا غزوا مع رسول الله ﷺ في رمضان ، فمما لصائم ، ومما المفطر ، فلا يجد الصائم على المفطر <sup>(١)</sup> ، ولا المفطر على الصائم ، ثم يروى أن من وجد قوة فصام ، فإن ذلك حسن ، ويروى أن من وجد ضعفاً ففطر ، فإن ذلك حسن . رواه أحمد . ومسلم . [ مسند ( ١١١٧ ) والترمذي ( ٧١٣ ) وأحمد ( ١٢ / ٣ ) ] . وقد احتج الفقهاء في أيهما أفضل ؟ فرأى أبو حنيفة ، والشافعي ، ومالك ، أن الصيام أفضل ، لمن قوي عليه ، والمفطر أفضل ، لمن لا يقوى على الصيام . وقال أحمد : لمفطر أفضل . وقال عمر بن عبد العزيز : أفضلهما يسرهما ، فمن يشهد عليه حينئذ ، ويشق عليه قضاؤه بعد ذلك ، فالصوم في حقه أفضل . وحقق الشوكاني ، فرأى أن من كان يشق عليه الصوم ويصره ، وكذلك من كان مغرضاً عن قبول الرخصة ، فالصوم أفضل ، وكذلك من حاف على نفسه الغث والرياء إذا صام في اسفر ، فالمفطر في حقه أفضل ، وما كان من صيام خالفاً عن هذه الأمور ، فهو أفضل من الإفطار . وإدعى أن مسهر الصيام بالليل ، وسرع فيه ، حار له الفجر أثناء النهار ، فعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ خرج إلى مكة عام لفتح فصر ، حتى بلغ كراع لعميم ، <sup>(٢)</sup> وصام الدس معه ، فقبل له : إن الدس قد شق عليهم لصيام ، وإن الناس يظفرون فيما فعلت . فدعا نقح من ماء بعد العصر فشرب ، وناس يصرون إليه ، فأفطر بعضهم ، وصام بعضهم ، فبلغه أن ناساً صاموا ، فقال : « أولئك اعصاة » <sup>(٣)</sup> . رواه مسلم . والنسائي ، والترمذي وصححه . [ مسند ( ١١١٤ ) والترمذي ( ١٧١٠ ) والنسائي ( ٤ / ١٧٧ ) ] . وأما إذا نوى الصوم ، وهو مقبب ، ثم سافر في أثناء النهار ، فقد ذهب جمهور لعلماء إلى عدم حوار الفصره ، وأحده أحمد ، وإسحاق ، رواه الترمذي وحسنه ، عن محمد بن كعب ، قال : أتيت في رمضان أس بن مالك ، وهو يريد سفر ، وقد رُحلت له رحته ، ونس ثياب لسفر ، فدعا بصعاء فأكل ، فقئت له شاة ؟ فقال : سة . ثم ركب . <sup>(٤)</sup> [ الترمذي ( ٧٩٩ ) والبيهقي ( ٢٤٦ / ٤ ) ] . وعن عبيد بن جبير ، قال : ركب مع أبي بصرة الغفري ، في سفينة من افسطاط <sup>(٥)</sup> ، في رمضان ، فدفع ، ثم قرب عداه ، ثم قال : اقرب . فقلت : أسيست بين البيوت ؟ فقال أبو بصرة : أرعت عن سنة رسول لله

(٢) عصبه من داء عصف  
(٤) في سنة عبد الله بن جعفر وهو ضعيف

(١) فلا يجد الصائم على المفطر أي لا يجب عليه  
(٣) لأنه عزم عليهم ، فأنو وحدهم رحصة  
(٥) افسطاط مصد مدعة

صلى الله عليه وسلم؟ رواه أحمد، وأبو داود، ورجاله ثقات. [أبو داود (٢٤١٢) وأحمد (٣٩٨ / ٦) وإسحاق (٤) / ٢٤٦]. قال الشوكاني: والحديثان يدلان على أن للمسافر أن يفطر قبل خروجه، من الموضع الذي أراد السفر منه. وقال: قال ابن العربي: وأما حديث أنس، فصحيح يقتضي حواز الفطر، مع أهمة السفر. وقال: وهذا هو الحق. والسفر المبيح للفطر؛ هو السفر الذي تقصر الصلاة بسببه، ومدة الإقامة التي يجوز للمسافر أن يفطر فيها، هي المدة التي يجوز له أن يقصر الصلاة فيها. وتقدم جميع ذلك في مبحث «قصر الصلاة»، ومذاهب العلماء، وتحقيق ابن القيم. وقد روى أحمد، وأبو داود، وإسحاق، والطحاوي، عن منصور الكلبي، أن دحية بن خليفة خرج من قرية، من دمشق مرة إلى قدر عقبة<sup>(٢)</sup> من الفسطاط، في رمضان، ثم إنه أفطر وأفطر معه ناس، وكره آخرون أن يفطروا، فلما رجع إلى قريته، قال: والله، لقد رأيت اليوم أمراً ما كنت أظن أنني أراه، إن قومًا رغبوا عن هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه. يقول ذلك للذين صاموا، ثم قال عند ذلك: اللهم اقضني إليك. [أبو داود (٢٤١٣) وأحمد (٣٩٨ / ٦) وإسحاق (٤) / ٢٤١] وابن خزيمة (٢٠٤١). وجميع رواة الحديث ثقات، إلا منصور الكلبي، وقد وثقه العجلي.

**مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْفِطْرُ وَالْقِضَاءُ مَعًا؟** اتفق الفقهاء على أنه يجب الفطر على الخائف والنفساء، ويحرم عليهما الصيام، وإذا صامتا، لا يصح صومهما، ويقع باطلاً، وعليهما قضاء ما فاتهما؛ روى البخاري، ومسلم، عن عائشة، قالت: كنا نحضر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنؤمّر بقضاء الصوم، ولا نؤمر بقضاء الصلاة. [مسلم (٣٣٥) (٦٩) وأبو داود (٢٦٣)] أما رواية البخاري فيس فيها لفظ قضاء الصوم، وهي برقة (٣٢١).

**الأيام المنهي عن صيامها:** جاءت الأحاديث مصرحةً بالنهي عن صيام أيام، تُبيّنها فيما يلي:

(١) **النهْي عن صيام يومي العيدين:** أجمع العلماء على تحريم صوم يومي العيدين؛ سواء أكان الصوم فرضاً، أم تطوعاً؛ لقول عمر رضي الله عنه: «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام هذين اليومين؛ أما يوم الفطر، ففطركم من صومكم»<sup>(٣)</sup>، وأما يوم الأضحى، فكلوا من نُسككم»<sup>(٤)</sup>. رواه أحمد، والأربعة. [بخاري (١٩٩٠) ومسلم (١١٣٧) وأبو داود (٧٧١) وابن ماجه (١٧٢٢) وأحمد (٥١١ / ٢)].

(٢) **النهْي عن صوم أيام التشريق:** لا يجوز صيام الأيام الثلاثة التي تلي عيد النحر؛ لما رواه أبو هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث عبد الله بن حذافة يطوف في منى: «ألا تصوموا هذه الأيام؛ فإنها أيام أكل وشرب وذكر الله، عجل». رواه أحمد بإسناد جيد. [أحمد (٥١٣ / ٢) (٥٣٥)]. وروى الطبراني في «الأوسط»، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل صائحاً يصيح: «ألا تصوموا هذه الأيام؛ فإنها أيام أكل، وشرب، وبعال»<sup>(٥)</sup>. [بخاري في الأوسط (٧٠٥٢)]. وأجاز أصحاب الشافعي

(١) ستمهم إيكاري.

(٢) أي أن المسافة التي قطعها من اعرية التي حرق منها تعدل مسافة التي يبر مصر القديمة وميت عقبة المحاورة لإمبابة، وقدرت هذه المسافة

عمر سبع

(٣) أي انصر من صيام رمضان. (٤) السلك الأصاحي. (٥) مال: أي حماع الرجل روحته.

صيام أيام التشريق، فيما له سبب؛ من نذر، أو كفارة، أو قضاء، أما ما لا سبب له، فلا يجوز فيها، بلا خلاف. وجعلوا هذا نظير الصلاة، التي لها سبب في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها.

(٣) **الْتَهْيُ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ مُنْفَرِدًا**: يوم الجمعة عيد أسبوعي للمسلمين؛ ولذلك نهى الشارع عن صيامه. وذهب الجمهور إلى أن النهي للكرهية،<sup>(١)</sup> لا للتحريم، إلا إذا صام يوماً قبله أو يوماً بعده، أو وافق عادة له، أو كان يوم عرفة، أو عاشوراء، فإنه حيث لا يكره صيامه؛ فعن عبد الله بن عمرو، أن رسول الله ﷺ دخل على جويرية بنت الحارث، وهي صائمة في يوم الجمعة، فقال لها: «أصمتِ أمس؟» فقالت: لا. قال: «أتريدين أن تصومي غداً؟» قالت: لا. قال: «فأفطري إذن». رواه أحمد، والنسائي بسند جيد. [سحري (١٩٨٦) وأبو داود (٢٤٢٢) وأحمد (٣٢٤/٦)]. وعن عامر الأشعري، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن يوم الجمعة عيدكم فلا تصوموه، إلا أن تصوموا قبله أو بعده». رواه الزار بسند حسن. [سر (١٠٦٩) وذكره جهني في مجمع (١٩٩/٣)]. وقال علي رضي الله عنه: من كان منكم متطوعاً، فليصم يوم الخميس، ولا يصم يوم الجمعة؛ فإنه يوم طعام، وشراب، وذكر. رواه ابن أبي شيبة بسند حسن. [ابن أبي شيبة (٤٤/٣)]. وفي «الصحاحين»، من حديث جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لا تصوموا يوم الجمعة، إلا وقبلة يوم أو بعده يوم». [سحري (١٩٨٤) ومسلم (١١٤٣)]. أما فقه فهو عن أبي هريرة: [سحري (١٩٨٥) ومسلم (١١٤٤)]. وفي لفظ لمسلم: «ولا تحضوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي، ولا تحضوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام، إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم». [مسلم (١١٤٤) (١٤٨)].

(٤) **الْتَهْيُ عَنْ إِفْرَادِ يَوْمِ السَّبْتِ بِصِيَامٍ**: عن بسر السلمي، عن أخته الصماء، أن رسول الله ﷺ قال: «لا تصوموا يوم السبت، إلا فيما افترض عليكم»<sup>(٢)</sup>، وإن لم يجد أحدكم، إلا الحاء<sup>(٣)</sup> عنب، أو عود شجرة، فليمضعه»<sup>(٤)</sup>، رواه أحمد، وأصحاب السنن، والحاكم، وقال: صحيح على شرط مسلم، وحسنه الترمذي، [أبو داود (٢٤٢١) ولترمذي (٧٤٤) وابن ماجة (١٧٢٦) وأحمد (٣٦٨/٦) وابن حبان (٣٦١٥) والحاكم (٤٣٥) والبيهقي (٣٠٢/٤)]. وقال: ومعنى الكراهة في هذا، أن يختص الرجل يوم السبت بصيام؛ لأن اليهود يعظمون يوم السبت. وقالت أم سلمة: كان النبي ﷺ يصوم يوم السبت، ويوم الأحد، أكثر مما يصوم من الأيام، ويقول: «إنهما عيد المشركين، فأنا أحب أن أخالفهم». رواه أحمد، والبيهقي، والحاكم، وابن خزيمة وصحاحه. [مسني في الكبرى (٢٧٧٦) وأحمد (٣٢٤/٦) والبيهقي (٣٠٣/٤) وابن حبان (٣٦١٦) والحاكم (٤٣٦) وابن خزيمة (٣١٦٤)]. ومذهب الأحناف، والشافعية، والحنابلة، كراهة الصوم يوم السبت منفرداً؛ لهذه الأدلة، وخالف في ذلك مالك، فجوز صيامه منفرداً، بلا كراهة، والحديث حجة عليه.

(٥) **الْتَهْيُ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الشُّكِّ**: قال عمار بن ياسر رضي الله عنه: من صام اليوم الذي يشك فيه، فقد

(١) وعن أبي حيفة ومالك: لا يكره، والأدلة المذكورة حجة عليهما

(٢) ويشمل قضاء الدور والصل. إذ وافق عادته، أو كان يوم عرفة وسحر ذلك.

(٣) الحاء: أي. قنبر.

(٤) وعبد الحمية إن طهرته من رمضان وصامه أحرأ عنه.

عصى أبا القاسم عليه السلام . رواه أصحاب السنن . [أبو داود (٢٣٣٤) والترمذي (٦٨٦) والسنائي (١٥٣ / ٤) وابن ماجة (١٦٤٥) والبخاري تعليقاً (١١٩ / ٤)] . وقال الترمذي : حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم ، وبه يقول سفيان الثوري ، ومالك بن أنس ، وعبد الله بن المبارك . والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وكلهم كرهوا ، أن يصومَ الرجلُ اليومَ الذي يشك فيه . ورأى أكثرهم ، إن صامه ، وكان من شهر رمضان ، أن يقضي يوماً مكانه ، فإن صامه ؛ لموافقة عادة له ، جار له الصيام حينئذ ، بدون كراهة ؛ فعن أبي هريرة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «لا تقدّموا<sup>(١)</sup> صوم رمضان يوماً ولا يومين ، إلا أن يكون صوم يصومه رجل ، فيصم ذلك اليوم» . رواه الجماعة . [البخاري (١٩١٤) ومسلم (١٠٨٢) وأبو داود (٢٣٣٥) والترمذي (٦٨٥) وابن ماجة (١٦٥٠)] . وقال الترمذي : حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أهل العلم ، كرهوا أن يتعجل الرجل بصيام قبل دخول رمضان ، لمعنى رمضان ، وإن كان رجل يصوم صوماً ، فوافق صيامه ذلك ، فلا بأس به عندهم .

(٦) **النَّهْيُ عَنْ صَوْمِ الدَّهْرِ** : يحرم صيام السنّة كلها بما فيها الأيام التي نهى الشارع عن صيامها ؛ لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لا صام ، من صام الأبد» . رواه أحمد ، والبخاري ، ومسلم . [البخاري (١٩٧٧) ومسلم (١١٥٩) (١٨٦) وأحمد (١٦٤ / ٢)] . فإن أفطر يؤمّي العيد ، وأيام التشريق ، وصام بقية الأيام ، انتفتت الكراهة ، إذا كان ممن يقوى على صيامها . قال الترمذي : وقد كره قومٌ من أهل العلم صيام الدهر ، إذا لم يفطر يوم الفطر ، ويوم الأضحى ، وأيام التشريق . [ذكره الترمذي في كتاب الصوم ، باب (٥٦) ما جاء في صوم الدهر (٨٥ / ٣) نهاية الحديث (٧٦٧)] . فمن أفطر في هذه الأيام ، فقد خرج من حدّ الكراهة ، ولا يكون قد صام الدهر كله . هكذا روي عن مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق . وقد أقر النبي صلى الله عليه وسلم حمزة الأسلمي على سَرَدِ الصيام ، وقال له : «صُمْ إِنْ شِئْتَ ، وَأَفْطِرْ إِنْ شِئْتَ» . وقد تقدم . [سبق تخريجه] . والأفضل أن يصوم يوماً ، ويفطر يوماً ؛ فإن ذلك أحب الصيام إلى الله ، وسيأتي .

(٧) **النَّهْيُ عَنْ صِيَامِ الْمَرَأَةِ ، وَزَوْجِهَا حَاضِرًا ، إِلَّا بِإِذْنِهِ** : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم المرأة أن تصوم ، وزوجها حاضراً ، حتى تستأذنه ؛ فعن أبي هريرة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «لا تصُم المرأة يوماً واحداً ، وزوجها شاهداً إلا بإذنه ، إلا رمضان» . رواه أحمد ، والبخاري ، ومسلم . [البخاري (٥١٩٢) ومسلم (١٠٢٦) وأحمد (٣١٦ / ٢)] . وقد حمل العلماء هذا النهي على التحريم ، وأجازوا للزوج أن يفصد صيام زوجته لو صامت ، دون أن يأذن لها ؛ لاقتياتها<sup>(٢)</sup> على حقه ، وهذا في غير رمضان ، كما جاء في الحديث ، فإنه لا يحتاج إلى إذن من الزوج . وكذلك لها أن تصوم من غير إذنه ، إذا كان عائناً ، فإذا قدم له أن يفسد صيامها . وجعلوا مرض الروح ، وعجزه عن مباشرتها مثل عيبته عنها ، في حواز صومها ، دون أن تستأذنه .

(٢) لاقتها أي تعديها على حقه .

(١) تقدموا أي تقدموا .

## التَّهْيُ عَنْ وَصَالِ الصَّوْمِ<sup>(١)</sup> :

١- عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «إياكم والوصال». قالها ثلاث مرات، قالوا: فإنك تواصل يا رسول الله؟ قال: «إنكم لستم في ذلك مثلي، إني أبئتُ يطعمني<sup>(٢)</sup> ربي ويسقيني، فاكلفوا من الأعمال ما تطيقون». رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (١٩٦٦) ومسلم (١١٠٣) وأحمد (٥٨) (٢/٤٩٦)]. وقد حمل الفقهاء النهي على الكراهة، وجوز أحمد، وإسحاق، وابن المنذر، الوصال إلى الشَّخَر، ما لم تكن مشقة على الصائم؛ لما رواه البخاري، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لا تواصلوا، فأياكم أراد أن يواصل فليواصل، حتى الشَّخَر». [البخاري (١٩٦٣) وأبو داود (٢٣٦١)].

## صيام التطوع: رغب رسول الله ﷺ في صيام هذه الأيام الآتية:

صيام ستة أيام من شوال: روى الجماعة، إلا البخاري، والنسائي، عن أبي أيوب الأنصاري، أن النبي ﷺ قال: «من صام رمضان، ثم أتبعه ستاً من شوال، فكأنما صام الدهر». [مسلم (١١٦٤) وأبو داود (٢٤٣٣) والترمذي (١٧٥٩) وابن ماجه (١٧١٦) وأحمد (٥/٤١٧)]. وعند أحمد، أنها تؤدي متابعة، وغير متابعة، ولا فضل لأحدهما على الآخر. وعند الحنفية، والشافعية: الأفضل صومها متتابعة، عقيب العيد.

## صوم عشر ذي الحجة، وتأكيذ يوم عرفة لغير الحاج:

١- عن أبي قتادة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «صوم يوم عرفة يكفر سنتين؛ ماضيةً ومستقبلةً، وصوم يوم عاشوراء يكفر سنة ماضية». رواه الجماعة، إلا البخاري، والترمذي. [مسلم (١١٦٢) وأبو داود (٢٤٢٥) والنسائي في الكبرى (٢٨٠١) وابن ماجه (١٧٣٠) وأحمد (٥/٣١١)].

٢- وعن حفصة، قالت: أربع لم يكن يدعهن رسول الله ﷺ؛ صيام عاشوراء، والعشر<sup>(٤)</sup>، وثلاثة أيام من كل شهر، والركعتين قبل الغداة. رواه أحمد، والنسائي. [النسائي (٤/٢٢٠) وأحمد (٦/٢٨٧)].

٣- وعن عقبه بن عامر، قال: قال رسول الله ﷺ: «يوم عرفة، ويوم النحر، وأيام التشريق عيدنا أهل الإسلام، وهي أيام أكل وشرب». رواه الخمسة، إلا ابن ماجه، وصححه الترمذي. [أبو داود (٢٤١٩)، والترمذي (٧٧٣) والنسائي (٥/٢٥٢) وأحمد (٤/١٥٢)].

٤- وعن أبي هريرة، قال: نهى رسول الله ﷺ عن صوم يوم عرفة بعرفات. رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه. [ابن ماجه (١٧٣٢) وأحمد (٢/٤٤٦) وأبو داود (٢٤٤٠) والنسائي (٥/٢٧٨)].

قال الترمذي: قد استحَب أهل العلم صيام يوم عرفة، إلا بعرفة.

٥- وعن أم الفضل، أنهم شكوا في صوم رسول الله ﷺ يوم عرفة، فأرسلت إليه بلبن فشرب، وهو يخطب الناس بعرفة. متفق عليه. [البخاري (١٩٨٨) ومسلم (١١٢٣) وأحمد (٦/٣٤٠)].

(١) وصل الصوم متابعة بعضه بعضاً دون فطر أو سحور. (٢) يصعمني: أي يجعل الله له قوة الطاعم والشارب.

(٣) هذا من صام رمضان كل سنة، قال العلماء: الحسنة عشرة أشهر ورمضان بعشرة شهور والأيام الستة شهريين.

(٤) أي من ذي الحجة.



صِيَامُ الْحَرَمِ، وتأكيدُ صَوْمِ عَاشُورَاءَ، وَيَوْمًا قَبْلَهَا وَيَوْمًا بَعْدَهَا :

١- عن أبي هريرة، قال: سُئِلَ رسول الله ﷺ، أي الصلاة أفضل بعد المكتوبة؟ قال: «الصلاة في جوف الليل». قيل: ثم أيُّ الصيام أفضل بعد رمضان؟ قال: «شهر الله<sup>(١)</sup> الذي تدعونه المحرم». رواه أحمد، ومسلم، وأبو داود. [مسلم (١١٦٣) وأبو داود (٢٤٢٩) وأحمد (٣٠٣ / ٢، ٣٤٢، ٣٤٤، ٥٣٥)].

٢- وعن معاوية بن أبي سفيان، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن هذا يومُ عاشوراء، ولم يُكْتَبْ عليكم صيامُه، وأنا صائمٌ، فمن شاء صام، ومن شاء فليُفْطِر». متفق عليه. [اسحري (٢٠٠٣) ومسلم (١١٢٩) وأحمد (٩٧ / ٤)].

٣- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: كان يوم عاشوراء يومًا تصومه قريش في الجاهلية، وكان رسول الله ﷺ يصومه، فلما قديم المدينة صامه، وأمر الناس بصيامه، فلما فرض رمضان، قال: «من شاء صامه، ومن شاء تركه». متفق عليه. [البخاري (٢٠٠٢) ومسلم (١١٢٥) وأحمد (٥٠ / ٦)].

٤- عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: قدم النبي ﷺ المدينة، فرأى اليهود تصوم عاشوراء، فقال: «ما هذا؟» قالوا: يومٌ صالح، نَحْنُ الله فيه موسى وبني إسرائيل من عَدُوِّهِمْ، فصامه موسى. فقال ﷺ: «أنا أحقُّ بموسى منكم». فصامه، وأمر بصيامه. متفق عليه. [البخاري (٢٠٠٤) ومسلم (١١٣٠)].

٥- وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: كان يوم عاشوراء تُعَظِّمُهُ اليهود، وتَتَّخِذُهُ عيدًا، فقال رسول الله ﷺ: «صوموه أنتم». متفق عليه. [البخاري (٢٠٠٥) ومسلم (١١٣١) وأحمد (٤٠٩ / ٤)].

٦- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: لما صام رسول الله ﷺ يوم عاشوراء، وأمر بصيامه، قالوا: يا رسول الله، إنَّهُ يَوْمٌ تُعَظِّمُهُ اليهود والنصارى! فقال: «إذا كان العام المقبل - إن شاء الله - صُمْنَا اليوم التاسع». قال: فلم يأت العام المقبل، حتى تُؤْفِيَ رسول الله ﷺ. رواه مسلم، وأبو داود. [مسلم (١١٣٤)، وأبو داود (٢٤٤٥)]. وفي لفظ: قال رسول الله ﷺ: «لَنْ يَبْقِيَ إِلَى قَابِلٍ، لِأَصُومَنَّ التَّاسِعَ». يعني، مع يوم عاشوراء. رواه أحمد، ومسلم. [مسلم (١١٣٤) (١٣٤) وأحمد (١ / ٢٢٤، ٢٢٥، ٣٤٥) وابن ماجه (١٧٣٧)].

وقد ذكر العلماء، أن صيام يوم عاشوراء على ثلاث مراتب:

المرتبة الأولى، صوم ثلاثة أيام، التاسع، والعاشر، والحادي عشر.

المرتبة الثانية، صوم التاسع، والعاشر.

المرتبة الثالثة، صوم العاشر وحده.

الثَّوَسَعَةُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ: عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من وسَّعَ على نفسه وأهله يوم عاشوراء، وسَّعَ الله عليه سائرَ سَنَتِهِ». رواه البيهقي في «الشَّعْبِ»، وابن عبد البر، [البيهقي في شعب الإيمان (٣٧٩١) وابن عبد البر في الاستدراك (١٠ / ١٤٠)، برفه (١٤٢٩٤)]. وللحديث طرقٌ أخرى، كلها ضعيفة، ولكن إذا ضُمَّ بعضها إلى بعض، اردادت قوة، كما قال السخاوي.

**صِيَامُ أَكْثَرِ شَعْبَانَ :** كان رسول الله ﷺ يصوم أكثر شعبان ؛ قالت عائشة : ما رأيت رسول الله ﷺ استكمل صيام شهر قط ، إلا شهر رمضان ، وما رأيته في شهر أكثر منه صياماً ، في شعبان . رواه البخاري ، ومسلم . [البحري (١٩٧٠) ومسلم (١١٥٦) (١٧٥)]. وعن أسامة بن زيد - رضي الله عنهما - قال : قلت : يا رسول الله ، لم أرك تصوم من شهر من الشهور ، ما تصوم من شعبان ! قال : «ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان ، وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى رب العالمين ، فأحب أن يرفع عملي ، وأنا صائم» . رواه النسائي ، وصححه ابن خزيمة . [السنائي (٢٠١ / ٤) وأحمد (٢٠١ / ٥) وابن حريمة (٣ / ٣٠٤ - ٣٠٥) وأبى داود (١٥١١)]. وتحصيص صوم يوم النصف منه ظناً ، أن له فضيلة على غيره ، مما لم يأت به دليل صحيح .

**صَوْمُ الْأَشْهُرِ الْحَرَمِ :** الأشهر الحرم ؛ ذو القعدة ، وذو الحجة ، والمحرم ، ورجب ، ويستحب الإكثار من الصيام فيها ؛ فمن رجل من باهية ، أنه أتى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، أنا الرجل الذي حثتكَ عام الأول ، فقال : «فما غيرك ، وقد كنت حسن الهيئة؟» قال : ما أكلت طعاماً إلا بليل ، منذ فارقتك . فقال رسول الله ﷺ . «لِمَ عَذَّبْتَ نَفْسَكَ! . ثم قال : «صم شهر الصَّيْرِ ، ويوماً من كل شهر» . قال : زدني ؛ فإن بي قوة . قال : «صم يومين» . قال : زدني . قال : «صم من الحرم واترك ، صم من الحرم واترك ، صم من الحرم واترك» . وقال بأصابعه الثلاثة ، فضَمَّها ، ثم أرسلها<sup>(١)</sup> . رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والبيهقي بسند جيد . [أبو داود (٢٤٢٨) وابن ماجه (١٧٤١) وأحمد (٢٨ / ٥) والبيهقي في الكبرى (٤ / ٢٩٠)]. وصيام رجب ليس له فضل زائد على غيره من الشهور ، إلا أنه من الأشهر الحرم . ولم يرد في السنة الصحيحة ، أن للصيام فضيلة بخصوصه ، وأن ما جاء في ذلك مما لا ينتهض للاحتجاج به ؛ قال ابن حجر : لم يرد في فضله ، ولا في صيامه ، ولا في صيام شيء منه معين ، ولا في قيام ليلة مخصوصة منه حديث صحيح يصلح للحجة .

**صَوْمُ يَوْمِي الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ :** عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ كان أكثر ما يصوم الاثنين والخميس ، فقليل له؟<sup>(٢)</sup> فقال : «إن الأعمال تعرض كلَّ اثنين وخميس ، فيغفر الله لكل مسلم ، أو لكل مؤمن ، إلا المتهاجرين ، فيقول : أخرهما» . رواه أحمد بسند صحيح [أحمد (٣٢٩ / ٢)] . وفي «صحيح مسلم» ، أنه ﷺ سئل عن صوم يوم الاثنين؟ فقال : «ذاك يوم ولدت فيه ، وأنزل عليّ فيه» . أي ؛ نزل الوحي عليّ فيه . [مسلم (١١٦٢) (١٩٨) ، وأحمد (٢٩٧ / ٥)].

**صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ :** قال أبو ذر الغفاري رضي الله عنه : أمرنا رسول الله ﷺ أن نصوم من الشهر ثلاثة أيام : البيض ؛ ثلاث عشرة ، وأربع عشرة ، وخمس عشرة ، وقال : «هي كصوم الدهر» . رواه النسائي ، وصححه ابن حبان . [السنائي (٢٢٢ / ٤) وأحمد (١٥٢ / ٥) وابن حبان (٣٦٥٦)] . وجاء عنه ﷺ ، أنه كان

(١) أرسها : أي أشار إليه بصيام ثلاثة أيام وصوم ثلاثة أيام

(٢) فقليل له ؟ أي سئل عن الباعث على صوم يومي الخميس ، والاثنين

يصوم من الشهر السبت، والأحد، والاثنين، ومن الشهر الآخر الثلاثاء، والأربعاء، والخميس، وأنه كان يصوم من غرة كل هلال ثلاثة أيام، وأنه كان يصوم الخميس من أول الشهر، والاثنين الذي يليه، والاثنين الذي يليه. [أبو داود (٢٤٥٠) والترمذي (٧٤٦) والسنائي (٤/ ٢٢٠، ٢٢١) وأحمد (١/ ٤٠٦) ونظر: بيل الأوطار (٣/ ٢٠٣)].

**صيام يوم وفطر يوم:** عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن عمرو، قال: قال لي رسول الله ﷺ: «لقد أخبرت أنك تقوم الليل، وتصوم النهار؟». قال: قلت: يا رسول الله، نعم. قال: «فصم وأفطر، وصم ونم، فإن لجسدك عليك حقًا، وإن لزواجك عليك حقًا، وإن ليزورك<sup>(١)</sup> عليك حقًا، وإن بحسبك أن تصوم من كل شهر ثلاثة أيام». قال: فشددت، فشدد علي. قال: فقلت: يا رسول الله، إني أجد قوة. قال: «فصم من كل جمعة ثلاثة أيام». قال: فشددت، فشدد علي. قال: فقلت: يا رسول الله، إني أجد قوة. قال: «صم صوم نبي الله داود، ولا تزد عليه». قلت: يا رسول الله، وما كان صيام داود - عليه السلام -؟ قال: «كان يصوم يومًا، ويفطر يومًا». رواه أحمد، وغيره. [أحمد (٢/ ١٩٨) بلفظه، ونجده مع خلاف في الألفاظ: البخاري (١٩٧٩) ومسلم (١١٥٩)]. وروي أيضًا، عن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: «أحب الصيام إلى الله صيام داود، وأحب الصلاة إلى الله صلاة داود، كان ينام نصفه، ويقوم ثلثه، وينام سدسه، وكان يصوم يومًا، ويفطر يومًا». [البخاري (١٣١) ومسلم (١١٥٩) (١٨٩) وأبو داود (٢٤٤٨) وابن ماجه (١٧١٢) وأحمد (٢/ ١٦٠)].

### جواز فطر الصائم المتطوع:

١- عن أم هانئ - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ دخل عليها يوم الفتح، فأتى بشراب فشرب، ثم ناولني، فقمت: إني صائمة. فقال: «إن المتطوع أمير على نفسه، فإن شئت فصومي، وإن شئت فأفطري». رواه أحمد، والدارقطني، والبيهقي [أحمد (٣٤٣/٦) والبيهقي (٢٧٦/٤) وبنحوه: الترمذي (٧٣٢) والدارقطني (١٧٢/٢)]، ورواه الحاكم، قال: صحيح الإسناد، ولفظه: «الصائم المتطوع أمير نفسه؛ إن شاء صام، وإن شاء أفطر». [الحاكم (١/ ٤٣٩)].

٢- وعن أبي جحيفة، قال: أخى النبي ﷺ بين سلمان وأبي الدرداء، فزار سلمان أبا الدرداء، فرأى أم الدرداء متبذلة، فقال لها: ما شأنك؟ قالت: أخوك أبو الدرداء، ليس له حاجة في الدنيا. فجاء أبو الدرداء، فصنع له طعامًا، فقال: كل، فإني صائم. فقال: ما أنا بأكلي، حتى تأكل. فأكل، فلما كان الليل، وذهب أبو الدرداء يقوم، قال: تم. فنام، ثم ذهب، فقال: نعم. فلما كان في آخر الليل، قال: قم الآن. فصلينا، فقال له سلمان: إن لرَبِّك عليك حقًا، ولنفسك عليك حقًا، ولأهلك عليك حقًا، فأعط كل ذي حق حقه. فأتى النبي ﷺ فذكر له ذلك، فقال النبي ﷺ: «صدق سلمان». رواه البخاري، والترمذي. [البخاري (١٩٦٨) والترمذي (٢٤١٣)].

٣- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: صنعت لرسول الله ﷺ طعامًا، فأتاني هو وأصحابه، فلما وضع

(١) رورك: أي صيمت.

الطعام ، قال رجلٌ من القوم : إني صائم . فقال رسول الله ﷺ : «دعاكم أخوكم ، وتكلف لكم» . ثم قال : «أفطر» ، وضُمَّ يوماً مكانه ، إن شئت» . رواه البيهقي بإسناد حسن ، كما قال الحافظ . [البيهقي في السنن (٢٧٩/٤)] . وقد ذهب أكثر أهل العلم إلى جواز الفطر ، لمن صام متطوعاً ، واستحبوا له قضاء ذلك اليوم ؛ استدلالاً بهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة .

### آداب الصيام

يستحب للصائم أن يراعي في صيامه الآداب الآتية :

(١) السَّحُورُ : وقد أجمعت الأمة على استحبابه ، وأنه لا إثم على من تركه ؛ فعن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «تَسَحَّرُوا ؛ فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً»<sup>(١)</sup> . رواه البخاري ، ومسلم . [الخاري (١٩٢٣) ومسلم (١٠٩٥) والترمذي (٧٠٨) والنسائي (١٤١ / ٤) وابن ماجة (١٦٩٢) وأحمد (٩٩ / ٣) ، وعن المقدم بن مقديكر ، عن النبي ﷺ قال : «عليكم بهذا السحور ؛ فإنه هو العشاء المبارك» . رواه النسائي بسند جيد . [النسائي (١٤٦ / ٤)] . وسب البركة ، أنه يقوّي الصائم ، ويشطه ، ويهون عليه الصيام .

يَمْ يَتَحَقَّقُ؟ ويتحقق السحور بكثير الطعام وقبيله ، ولو بجرعة ماء ؛ فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «السحور بركة فلا تدعوه ، ولو أن يجرع أحدكم جرعة ماء ؛ فإن الله وملائكته يصلون على المتسحرين» . رواه أحمد . [أحمد (١٢ / ٣) و (٤٤)] .

وقُتِلَهُ : وقت السحور من منتصف الليل إلى طلوع الفجر ، والمستحب تأخيرها ؛ فعن ريد بن ثابت رضي الله عنه قال : تسَحَّرنا مع رسول الله ﷺ ، ثم قمنا إلى الصلاة . قلت : كم كان قدر ما بينهما؟ قال : خمسين آية . رواه البخاري ، ومسلم . [البخاري (١٩٢١) ومسلم (١٠٩٧)] . وعن عمرو بن ميمون ، قال : كان أصحاب محمد ﷺ أعجل الناس إفطاراً ، وأبطأهم سحوراً . رواه البيهقي بسند صحيح . [البيهقي في الكرى (٢٣٨ / ٤)] . وعن أبي ذر العفاري رضي الله عنه مرفوعاً : «لا تزال أمتي بخير ، ما عَجَلُوا الفطر ، وأَخَّرُوا السحور» . وفي سنده سيمان بن أبي عثمان ، وهو مجهول . [أحمد (١٤٧ / ٥)] .

الشُّكُّ فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ : ولو شك في طلوع الفجر ، فله أن يأكل ويشرب ، حتى يستيقظ صلوته ، ولا يعمل بالشك ؛ فإن الله - عز وجل - جعل نهاية الأكل والشرب التَّيَبُّنَ نفسه ، لا الشك ؛ فقال : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ مِنَ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ [البقرة : ١٨٧] . وقال رجل لابن عباس - رضي الله عنهما - : إني أتسحر ، فإذا شككت أُمْسَكْتُ . فقال ابن عباس : كل ما شككت ، حتى لا تشك . وقال أبو داود : قال أبو عبد الله<sup>(٢)</sup> : إذا شك في الفجر يأكل ، حتى يستيقظ صلوته . وهذا مذهب ابن عباس ، وعطاء ، والأوزاعي ، وأحمد . وقال النووي : وقد اتفق أصحاب الشافعي على جواز الأكل لشاك ، في طلوع الفجر .

(٢) هو أحمد بن حنبل

(١) سحور بالفتح مأكل ، وبالضم مصدر

(٢) **تعجيلُ الفطر:** ويُستحب للصائم أن يعجل الفطر، متى تحقق غروب الشمس؛ فعن سهل بن سعد، أن النبي ﷺ قال: «لا يزال الناس بخير، ما عجلوا الفطر». رواه البخاري، ومسلم. [لبحاري (١٩٥٧) ومسلم (١٠٩٨) وأحمد (٣٣١/٥)] ويسفي أن يكون الفطر على رطبات وتراً، فإن لم يجد، فعلى الماء؛ فعن أنس رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يُفطر على رطبات قبل أن يُصلي، فإن لم تكن، فعلى تمرات، فإن لم تكن، حساً حسوات<sup>(١)</sup> من ماء. رواه أبو داود، والحاكم وصححه، والترمذي وحسنه. [أبو داود (٢٣٥٦) والترمذي (٦٩٦) والحاكم (٤٣٢/١) وأحمد (١٦٤/٣)]. وعن سلمان بن عامر، أن النبي ﷺ قال: «إذا كان أحدكم صائماً، فليفطر على التمر، فإن لم يجد التمر، فعلى الماء؛ فإن الماء طهور». رواه أحمد، والترمذي، وقال: حسن صحيح. [أبو داود (٢٣٥٥) والترمذي (٦٩٥) وابن ماجه (١٦٩٩) وأحمد (١٧/٤)]. وفي الحديث دليل على أنه يستحب الفطر قبل صلاة المغرب بهذه الكيفية، فإذا صلى، تناول حاجته من الطعام بعد ذلك، إلا إذا كان الطعام موجوداً، فإنه يبدأ به؛ قال أنس: قال رسول الله ﷺ: «إذا قُدمَ العشاء، فابدءوا به قبل صلاة المغرب، ولا تعجلوا عن عشاءكم». رواه الشيخان. [البخاري (٦٧٢) ومسلم (٥٥٧) وأحمد (١٦١/٣)].

(٣) **الدعاء عند الفطر، وأثناء الصيام:** روى ابن ماجه، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أن النبي ﷺ قال: «إن للصائم عند فطره دعوة ما تُردُّ». [ابن ماجه (١٧٥٣)]. وكان عبد الله إذا أفطر، يقول: اللهم إني أسألك برحمتك التي وسعت كل شيء، أن تغفر لي. وثبت أنه ﷺ كان يقول: «ذهب الظمأ، وابتلت العروق، وثبت الأجر، إن شاء الله تعالى». [أبو داود (٢٣٥٨) والنسائي في الكبرى (٣٣٢٩) والحاكم (٤٢٢/١) ولدرقطني (١٨٥/٢)]. وروى مسلاً، أنه ﷺ كان يقول: «اللهم لك صمت، وعلى رزقك أفطرت». [أبو داود (٢٣٥٨) والبيهقي (٢٣٩/٤)]. وروى الترمذي بسند حسن، أنه ﷺ قال: «ثلاثة لا تُردُّ دعوتهم؛ الصائم حتى يفطر،<sup>(٢)</sup> والإمام العادل، والمظلوم». [الترمذي (٣٥٩٨) وابن ماجه (١٧٥٢)].

(٤) **الكف عما يتنافى مع الصيام:** الصيام عبادة من أفضل القربات، شرعه الله تعالى؛ ليهذب النفس، ويُعوّدها الخير. فينبغي أن يتحفظ الصائم من الأعمال التي تخدش صومه، حتى ينتفع بالصيام، وتحصل له التقوى التي ذكرها الله في قوله ﷻ: **يَأْتِيهَا الْبَيِّنَاتُ الْبَيِّنَاتُ كَيْبَ عَلَيْكُمْ الصِّيَامُ كَمَا كُيِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَنَكُمْ لَعْنُونَ** [القرة: ١٨٣]. وليس الصيام مجرد إمساك عن الأكل والشرب، وإنما هو إمساك عن الأكل والشرب، وسائر ما بهى الله عنه؛ فعن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «ليس الصيام من الأكل والشرب، إنما لصيام من اللغو والرفث، فإن سابك أحد أو جهل عليك، فقل: إني صائم، إني صائم». رواه ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وقال: صحيح على شرط مسلم. [ابن خزيمة (١٩٩٦) وابن حبان (٣٤٧٠) والحاكم (٤٣١/١)]. وروى الجماعة، إلا مسلماً، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ

(٢) يستمد منه في استحباب الدعاء طول مدة الصيام

(١) حسب أي شرب.

قال: «من لم يدع قول الزور والعمل به، فليس لله حاجة في أن يدع<sup>(١)</sup> طعامه وشرابه». [بخاري (١٩٠٣) وأبو داود (٢٣٦٢) والترمذي (٧٠٧) والنسائي كما في فتح سري (٤ / ١١٧) وابن ماجه (١٦٨٩)].  
وعنه، أن النبي ﷺ قال: «رُبَّ صائم ليس له من صيامه، إلا الجوع، ورُبَّ قائم ليس له من قيامه، إلا السهر». رواه النسائي، وابن ماجه، والحاكم، وقال: صحيح على شرط البخاري. [النسائي في كبرى (٣٣٣٣) وابن ماجه (١٦٠٩) وابن خزيمة (١٩٩٧) وحاكم (٤٣١ / ١) وسهقي (٤ / ٢٧٠)].

(٥) السَّوَأُ: ويستحب للصائم أن يتسَوَأَ أثناء الصيام، ولا فرق بين أول النهار وآخره. قال الترمذي: ولم ير الشافعي بالسَّوَأِ أول النهار وآخره بأشأ. وكان النبي ﷺ يتسَوَأُ، وهو صائم، [أبو داود (٢٣٦٤) والترمذي (٧٢٥) وذكره البخاري تعليقاً في كتاب الصوم، باب (٢٧): سَوَأُ لِرُطْبٍ وَإِيَابَسٍ لِلصَّائِمِ، وأحمد (٤٤٥ / ٣)]، وتقدم ذلك في هذا الكتاب، فيرجع إليه.

(٦) الجُودُ ومدارسةُ القرآن: الجود ومدارسة القرآن مُسْتَحَبَّتَانِ في كل وقت، إلا أنهما أكد في رمضان؛ روى البخاري، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: كان رسول الله ﷺ أجودَ الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان، حين يلقاه جبريل، وكان يلقاه في كل ليلة من رمضان، فيُدارسه القرآن، فلرسول الله ﷺ أجود بالخير، من الريح المرسلة<sup>(٣)</sup>. [بخاري (١٩٠٢) ومسلم (٢٨٠٣)].

#### (٧) الاجتهاد في العبادة في العشر الأواخر من رمضان:

١- روى البخاري، ومسلم، عن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ: كان إذا دخل العشر الأواخر، أحيا الليل، وأيقظ أهله، وشدَّ المنزلة. [البخاري (٢٠٢٤) ومسلم (١١٧٤)]. وفي رواية لمسلم: كان يجتهد في العشر الأواخر، ما لا يجتهد في غيره. [مسلم (١١٧٥) والترمذي (٧٩٦)].

٢- وروى الترمذي وصححه، عن علي رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يوقظ أهله في العشر الأواخر، ويرفع المنزلة. [الترمذي (٧٩٥) وأحمد (١ / ٩٨، ١٢٨، ١٣٣، ١٣٧)].

### مباحات الصيام

#### يباح في الصيام ما يأتي:

١- نزول الماء، والانغماس فيه: لما رواه أبو بكر بن عبد الرحمن، عن بعض أصحاب النبي ﷺ، أنه حدثه، فقال: ولقد رأيت رسول الله ﷺ يَصُبُّ على رأسه الماء، وهو صائم؛ من العطش، أو من الحرِّ. رواه أحمد، ومالك، وأبو داود بإسناد صحيح. [أبو داود (٢٣٦٥) وأحمد (٣ / ٤٧٥ و ٦٣) ومالك في الموطأ (١ / ٢٩٤)]. وفي «الصحيحين»، عن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ: كان يصبغ جُثَّتَا، وهو صائم، ثم يغتسل. [بخاري (١٥٢٥، ١٩٢٦) ومسلم (١١٠٩) (٧٦)]. فإن دخل الماء في خوف الصائم، من غير قصد، فصَوَّمَهُ صحيح.

(٢) أي: ليس لله إرادة في قبوله صيامه، أي أن الله لا يقبل صيامه.

(١) يدع: أي: يترك

(٣) أي في الإسراع والصوم

٢- الاكتحال والقطرة، ونحوهما مما يدخل العين؛ سواء أوجد طعمه في حلقة، أم لم يجده؛ لأن العين ليست بمنفذ إلى الجوف؛ فعن أنس، أنه كان يكتحل، وهو صائم. [أبو داود (٢٣٧٨)]. وإلى هذا ذهب الشافعية، وحكاها ابن المنذر، عن عطاء، والحسن، والنخعي، والأوزاعي، وأبي حنيفة، وأبي ثور. وروى عن ابن عمر، وأنس، وابن أبي أوفى، من الصحابة. وهو مذهب داود. ولم يصح في هذا الساب شيء عن النبي ﷺ، كما قال الترمذي. [الترمذي (٧٢٦)].

٣- القبلة، لمن قدر على ضبط نفسه؛ فقد ثبت عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: كان النبي ﷺ يقبل وهو صائم، ويأشتر وهو صائم، وكان أملككم لإزيه. [البحاري (١٩٢٧) ومسلم (١١٠٦) (٦٥)]. وعن عمر رضي الله عنه أنه قال: هششت<sup>(١)</sup> يوماً، فقبلت وأنا صائم، فأتيت النبي ﷺ، فقلت: صنعت اليوم أمراً عظيماً؛ قبلت وأنا صائم. فقال رسول الله ﷺ: «أرأيت لو تضرعت بماء، وأنت صائم؟» قلت: لا بأس بذلك؟ قال: «فصيم»<sup>(٢)</sup>. [أبو داود (٢٣٨٥) وأحمد (٢١/١) والحاكم (٤٣١/١) وابن حزيمة (١٩٩٩)]. قال ابن المنذر: رخص في القبلة عمر، وابن عباس، وأبو هريرة، وعائشة، وعطاء، والشعبي، والحسن، وأحمد، وإسحاق. ومذهب الأحناف، والشافعية، أنها تكرهه، على من حركت شهوته، ولا تكرهه لغيره، لكن الأولى تركها. ولا فرق بين الشيخ والشاب في ذلك، والاعتبار بتحريك الشهوة، وخوف الإنزال، فإن حركت شهوة شاب، أو شيخ قوي، كرهت، وإن لم تحركها لشيخ، أو شاب ضعيف، لم تكرهه، والأولى تركها. وسواء قبل الخد، أو الفم، أو غيرهما، وهكذا المباشرة باليد والمعانقة، لهما حكم القبلة.

٤- الحقة: مطلقاً؛ سواء أكانت للتغذية، أم لغيرها، وسواء أكانت في العروق، أم تحت الجلد، فإنها، وإن وصلت إلى الجوف، فإنها تصل إليه من غير المنفذ المعتاد.

٥- الحجامة<sup>(٣)</sup>: فقد احتجم النبي ﷺ وهو صائم<sup>(٤)</sup>، إلا إذا كانت تضعف الصائم، فإنها تكره له، قال ثابت البناني لأنس: أكنتم تكرهون الحجامة للصائم، على عهد رسول الله ﷺ؟ قال: لا، إلا من أجل الضعف. رواه البخاري، وغيره. [البحاري (١٩٣٨ و ١٩٣٩) وأبو داود (٢٣٧٢) والترمذي (٧٧٥) وابن ماجة (١٦٨٢)]. والفصد<sup>(٥)</sup> مثل الحجامة في الحكم.

٦- المضمضة، والاستنشاق، إلا أنه تكرهه المبالغة فيهما؛ فعن لقيط بن صبرة، أن النبي ﷺ قال: «إذا استنشقت فأبلغ، إلا أن تكون صائماً». رواه أصحاب السنن، وقال الترمذي: حسن صحيح. [أبو داود (٢٣٦٦) والترمذي (٧٨٨) والسنائي (٦٦/١) وابن ماجة (٤٠٧) وأحمد (٢١١، ٣٣/٤)]. وقد كره أهل العلم السعوط<sup>(٦)</sup> للصائم، ورأوا أن ذلك يفطر، وفي الحديث ما يقوي قولهم.

(٢) فميم: أي فميم السؤال.

(٤) رواه لبحاري.

(٦) السعوط: أي وضع الدواء في الأنف.

(١) هششت: شصت

(٣) الحجامة: أحد الدماء من الرأس.

(٥) عصب: أي أحد الدماء من أي عضو.

قال ابن قدامة: وإن تَضَمُّض، أو استنشق في الطهارة، فسبق الماء إلى حلقه، من غير قَصْدٍ، ولا إسراف، فلا شيء عليه. وبه قال الأوزاعي، وإسحاق، والشافعي في أحد قوليه، وروي ذلك عن ابن عباس. وقال مالك، وأبو حنيفة: يفطر؛ لأنه أَوْصَلَ الماء إلى حوفه، ذاكراً لصومه، فأفطر، كما لو تَعَمَّدَ شربه. قال ابن قدامة، مرجحاً الرأي الأول: ولنا، أنه وصل الماء إلى حلقه، من غير إسراف، ولا قصد، فأشبه ما لو طارت ذبابة إلى حلقه<sup>(١)</sup>، وبهذا فارق المتعمد.

٧- وكذا يباح له ما لا يمكن الاحتراز عنه، كبلع الريق، وغبار الطريق، وغريلة الدقيق، والنحامة، ونحو ذلك. وقال ابن عباس: لا بأس أن يذوق الطعام الحل، والشيء يريد شراءه. وكان الحسن يَمَضُّعُ الجوز لابن ابنه وهو صائم، ورخص فيه إبراهيم. وأما مضغ العلك<sup>(٢)</sup>، فإنه مكروه، إذا كان لا يَتَفَقَّطُ منه أجزاء. ومن قال بكراهته؛ الشعبي، والنخعي، والأحناف، والشافعي، والحنابلة. ورخصت عائشة، وعطاء في مضغه؛ لأنه لا يصل إلى الجوف، فهو كالحصاة يضعها في فمه. هذا إذا لم تتحلل منه أجزاء، فإن تحللت منه أجزاء، ونزلت إلى الجوف، أَفْطَرَ. قال ابن تيمية: وشم الروائح الطيبة، لا بأس به للصائم. وقال: أما الكحل، والحفنة، وما يقطر في إحيله، ومداد المأمومة، والجائفة، فهذا مما تنازع فيه أهل العلم؛ فمنهم من لم يُفَطِّرْ بشيء من ذلك، ومنهم من فطّر بالجميع، لا بالكحل، ومنهم من فطر بالجميع، لا بالتقطير، ومنهم من لا يُفَطِّرْ بالكحل، ولا بالتقطير، ويفطر بما سوى ذلك. ثم قال، مرجحاً الرأي الأول: والأظهر، أنه لا يفطر بشيء من ذلك؛ فإن الصيام من دين الإسلام، الذي يحتاج إلى معرفته الخاص والعام. فلو كانت هذه الأمور مما حرمها الله ورسوله في الصيام، وَيَقْشُدُ الصوم بها، لكان هذا مما يجب على الرسول بيانه، ولو ذكر ذلك، لَعَلِمَهُ الصحابة، وبلغوه الأمة، كما بلغوا سائر شرعه، فلما لم يَنْقُلْ أَحَدٌ من أهل العلم، عن النبي ﷺ في ذلك، لا حديثاً صحيحاً، ولا ضعيفاً، ولا مسنداً، ولا مؤسلاً، عَلِمَ أنه لم يُنْكَرْ شيئاً من ذلك. قال: فإذا كانت الأحكام التي تَعَمُّ بها البلوى، لا بُدَّ أن يُبَيِّنَهَا الرسول ﷺ بياناً عاماً، ولا بُدَّ أن تَقْلَ الأمة ذلك. فمعلوم أن الكحل ونحوه مما تعم به البلوى، كما تعم بالدهن، والاعتسال، والبخور، والطيب، فلو كان هذا مما يفطر، لبَيَّنَهُ النبي ﷺ، كما يَبَيِّنُ الإفطار وغيره، فلما لم يبين ذلك، عَلِمَ أنه من جنس الطيب، والبخور، والدهن. والبخور قد يتصاعد إلى الأنف، ويدخل في الدماغ، وينعقد أجساماً. والدهن يشربه البدن، ويدخل إلى داخله، ويتقوى به الإنسان، وكذلك يتقوى بالطيب قوة حيدة، فلما لم ينه الصائم عن ذلك، دل على جواز تطيبه، وتبخيره، وادھانه، وكذلك اكتحاله. وقد كان المسلمون في عهده ﷺ يجرح أحدهم؛ إما في الجهاد، وإما في غيره، مأمومةً وجائفةً، فلو كان هذا يفطر، لَبَيَّنَ لهم ذلك، فلما لم يَنْهَ الصائم عن ذلك، عَلِمَ أنه لم يجعله مفطراً. ثم قال: فإن الكحل لا يُغْذِي البتة، ولا يدخل أحد كحلاً إلى جوفه، لا من أنفه، ولا من فمه. وكذلك الحفنة<sup>(٣)</sup> لا تغذي، بل تستفرغ ما في البدن، كما لو شَمَّ شيئاً من المسهلات، أو فرع

(٢) العلك: أي البلب.

(١) قال ابن عباس: دخول الذباب في حلق الصائم لا يفطر.

(٣) يقصد الحفنة الشرجية، فإنها لا تفطر الصائم.



فرعاً أو جب استطلاق جوفه ، وهي لا تصل إلى المعدة . والدواء الذي يصل إلى المعدة ، في مداواة الجائفة<sup>(١)</sup> والمأمومة ، لا يشبه ما يصل إليها من غذائه ، والله - سبحانه - قال : ﴿ يَنْهَاهَا أَنْ يَبْزُقَ دَمًا مِمَّا فِي بَطْنِهَا ﴾ . وقال ﷺ : « الصَّوْمُ حُتَّةٌ » . [البحري (١٩٠٤) ومسنه (١١٥١) (١٦٢)] . وقال : « إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ بَيْنِ أَدَمَ مَخْرَى الدَّمِ ، فَضَيِّقُوا مَجَارِيَهُ بِالْجُوعِ ، وَالصَّوْمِ » . [البحري (٢٠٣٥ و ٢٠٣٨) ومسنه (٢١٧٤) وأبو دود (٢٤٧٠) وابن ماجه (١٧٧٩) ، وأحمد (٣/ ٢٨٥ ، ٣٠٩) . فالصائم نُهي عن الأكل والشرب ؛ لأن ذلك سبب التقوى ، فترك الأكل والشرب ، الذي يُؤلِّدُ الدَّم الكثير الذي يجري فيه الشيطان ، إنما يتولد من الغذاء ، لا عن حقنة ، ولا كحل ، ولا ما يقطر في الذكر ، ولا ما يُداوي به المأمومة ، والجائفة . انتهى .

٨- ويباح للصائم أن يأكل ، ويشرب ، ويجماع ، حتى يطلع الفجر ، فإذا طلع الفجر ، وفي فمه طعام ، وجب عليه أن يلفظه ، أو كان مجامعاً ، وجب عليه أن يترع . فَإِنْ لَفَظَ أَوْ تَرَغَ ، صَحَّ صَوْمُهُ ، وَإِنْ ابْتَلَعَ مَا فِي فَمِهِ مِنْ طَعَامٍ ، مَخْتَارًا ، أَوْ اسْتَدَامَ الْجَمَاعَ ، أَفْطَرَ ؛ رَوَى الْبُخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِنْ بَلَالًا يُؤْذَنُ بِلَيْلٍ ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا ، حَتَّى يُؤْذَنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ » . [البحري (٦٢٢) و (١٩١٨) ومسنه (١٠٩٢) (٣٦ و ٣٨) وأحمد (٥٤ / ٦)] .

٩- ويباح للصائم أن يُضَحَّ جنبًا ، وتقدم حديث عائشة في ذلك .

١٠- والحائض والنفساء ، إذا انقطع الدم من الليل ، جاز لهما تأخير الغسل إلى الصبح ، وأصبحتا صائمتين ، ثُمَّ عليهما أَنْ تَتَطَهَّرَا لِلصَّلَاةِ .

### مَا يَبْطُلُ لِلصَّيَامِ

ما يبطل الصيام قسمان :

١- ما يبطله ، ويوجب القضاء . ٢- وما يبطله ، ويوجب القضاء ، والكفارة .

فأما ما يبطله ، ويوجب لقضاء فقط ، فهو ما يأتي :

١ ، ٢ - الأكل والشرب عمدًا :

فإن أكل أو شرب ناسيًا ، أو مخطئًا ، أو مُكْرَهًا ، فلا قضاء عليه ، ولا كفارة ؛ فعن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « مَنْ نَسِيَ ، وَهُوَ صَائِمٌ ، فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ ، فَلْيَتِمَّ صَوْمَهُ ؛ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ » . رواه الجماعة . [البحري (١٩٢٣) ومسنه (١١٥٥) وأبو داود (٢٣٩٨) والترمذي (٧٢١) وابن ماجه (١٦٧٣) وأحمد (٣٩٥ / ٢) وابن حزيمة (١٩٨٥)] . وقال الترمذي : والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم ، وبه يقول سفيان الثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وسحاق . وروى الدارقطني ، والبيهقي ، والحاكم ، وقال صحيح على شرط مسلم ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا ، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ ، وَلَا كَفَّارَةَ » .

(١) الجائفة . أي الجراحة التي تصل إلى الجوف . والمأمومة . أي الشحفة في الرأس التي تصل إلى ثم الدماغ ومداواتها ليست تعدية .

[الدارقطني (١٧٨ / ٢)، والبيهقي في الكرى (٢٢٩ / ٤) والحاكم (٤٣٠ / ١)]. قال الحافظ ابن حجر: إسناده صحيح. وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ، وَالنَّسِيَانَ، وَمَا اسْتَكْرِهُوا عَلَيْهِ». رواه ابن ماجه، والطبراني، والحاكم. [ابن ماجه (٢٠٤٥) والحاكم (٢) / ١٩٨] واصبراني في الصغير (٧٥٢) وابن حبان (٧٢١٩)].

### ٣ - القِيَاءُ عَمْدًا:

فإن غلبه القيء، فلا قضاء عليه، ولا كفارة؛ فمن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «مَنْ ذَرَعَهُ<sup>(١)</sup> الْقِيءُ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، وَمَنْ اسْتَقَاءَ<sup>(٢)</sup> عَمْدًا، فَلْيَقْضِ». رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وابن حبان، والدارقطني، والحاكم وصححه. [أبو داود (٢٣٨٠) والترمذي (٧٢٠) وابن ماجه (١٦٧٦) وابن حبان (٣٥١٨) والدارقطني (١٨٤ / ٢) والحاكم (٤٢٦ / ١)]. قال الخطابي: لا أعلم خلافاً بين أهل العلم، في أن من ذرعه القيء، فإنه لا قضاء عليه، ولا في أن من استقاء عامداً، فعليه القضاء.

٤، ٥ - الحيض والنفاث، ولو في اللحظة الأخيرة، قبل غروب الشمس، وهذا مما أجمع العلماء عليه.  
٦ - الاستمناء<sup>(٣)</sup> سواء أكان سببه تقبيل الرجل لزوجته، أو ضمها إليه، أو كان باليد، فهذا يبطل الصوم، ويوجب القضاء. فإن كان سببه مجرد النظر أو الفكر، فإنه مثل الاحتلام نهائياً في الصيام، لا يبطل الصوم، ولا يجب فيه شيء، وكذلك المذي، لا يؤثر في الصوم؛ قل أو كثر.  
٧ - تناول ما لا يتغذى به، من المنفذ المعتاد إلى الجوف، مثل تعاطي الملح الكثير، فهذا يفطر، في قول عامة أهل العلم.

٨ - ومن نوى الفطر، وهو صائماً، بطل صومه، وإن لم يتناول مفطراً؛ فإن النية ركن من أركان الصيام، فإذا نقضها، قاصداً الفطر، ومتعمداً له، انتقض صيامه لا محالة.

٩ - إذا أكل، أو شرب، أو جامع، ظاناً غروب الشمس، أو عدم طلوع الفجر، فظهر خلاف ذلك، فعليه القضاء، عند جمهور العلماء، ومنهم الأئمة الأربعة. وذهب إسحاق، وداود، وابن حزم، وعطاء، وعروة، والحسن البصري، ومجاهد إلى أن صومه صحيح، ولا قضاء عليه؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ، وَلَكِنْ مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]. ولقول رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ». وتقدم. [سبق تخريجه]. وروى عبد الرزاق، قال: حدثنا معمر، عن الأعمش، عن زيد بن وهب، قال: أفطر الناس في زمن عمر بن الخطاب، فرأيت عيساشاً<sup>(٤)</sup> أخرجت من بيت حفصة، فشربوا، ثم طلعت الشمس من سحاب، فكان ذلك شق على الناس،

(١) درعه: أي غلبه.

(٢) استقاء: أي تعمد القيء واستخراجه، بشم ما يقيئه، أو بإدخال يده.

(٣) الاستمناء: أي تعمد إخراج المني بأي سبب من الأسباب.

(٤) عيساشا: أي أقداحاً ضخماً. قيل: أن أقدحاً نحو ثمانية أرتال.

فقالوا: نقضي هذا اليوم، فقال عمر: لِمَ؟ والله، ما تجانفنا لإثم<sup>(١)</sup>. [عند الرزاق الصنعاني في «المنصف»: (٤/ ١٧٩) رقم (٧٣٩٥)]. وروى البخاري، عن أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنها - قالت: أفطرنا يوماً من رمضان في عيم، على عهد رسول الله ﷺ، ثم طلعت الشمس. [البحاري (١٩٥٩)]. قال ابن تيمية: وهذا يدل على شيئين؛ الأول، يدل على أنه لا يُشْتَحَبُ مع الغيم التأخير، إلى أن يتيقن الغروب، فإنهم لم يفعلوا ذلك، ولم يأمرهم به النبي ﷺ، والصحابة - مع نبهم - أعلم وأطوع لله ورسوله، ممن جاء بعدهم. والثاني، يدل على أنه لا يجب القضاء، فإن النبي ﷺ لو أمرهم بالقضاء، لشاع ذلك، كما نَقَلَ فطرهم، فلما لم ينقل، دلَّ على أنه لم يأمرهم به.

وأما ما يطله، ويوجب القضاء والكفارة: فهو الجماع لا غير، عند الجمهور؛ فَمَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قال: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ، فقال: هَلَكْتُ، يا رسول الله. قال: «وما أهلكك؟». قال: وقعت على امرأتي في رمضان. فقال: «هل تجد ما تعتق رقبة؟». قال: لا. قال: «فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟». قال: لا. قال: «فهل تجد ما تُطْعِمُ ستين مسكيناً؟». قال: لا. قال: ثم جلس، فأُتِيَ النبي ﷺ بِعَرَقٍ<sup>(٢)</sup> فيه تمر، فقال: «تَصَدَّقْ بهذا». قال: فهل على أفقر ممَّا؟ فما بين لاتبها<sup>(٣)</sup> أهلُ يَثِيبٍ أحوَجُ إليه ممَّا. فضحك النبي ﷺ، حتى بدت نواجذه، وقال: «اذهب، فأطعمه أهلك»<sup>(٤)</sup>. رواه الجماعة. [البخاري (١٩٣٦) ومسلم (١١١١) وأبو داود (٢٣٩٠، ٢٣٩٣) والترمذي (٧٢٤) والنسائي في الكبرى (٣١١٥) وابن ماجه (١٦٧١) والدارقطني (٢/ ١٩٠)]. ومذهب الجمهور، أن المرأة والرجل سواء في وجوب الكفارة عليهما، ما دامَا قد تعمدا الجماع، مختارين في نهار رمضان<sup>(٥)</sup>، نَاقِضِينَ الصيام. فإن وقع الجماع نسياناً، أو لم يكونا مختارين، بأن أكرها عليه، أو لم يكونا نَاقِضِينَ الصيام، فلا كفارة على واحد منهما، فإن أكرهَت المرأة من الرجل، أو كانت مفطرةً لعذر، وَجِبَتْ الكفارة عليه دونها. ومذهب الشافعي، أنه لا كفارة على المرأة مطلقاً، لا في حالة الاختيار، ولا في حالة الإكراه، وإنما يلزمها القضاء فقط. قال ابن عثيمين: والأصح، على الجملة، وجوب كفارة واحدة عليه خاصة، عن نفسه فقط، وأنه لا شيء على المرأة، ولا يلاقيها الوجوب؛ لأنه حقٌّ مالٍ مُخْتَصِّصٌ بالجماع، فاختص به الرجل دون المرأة، كالمهر. قال أبو داود: سئل أحمد<sup>(٦)</sup>، عن أتى أهله في رمضان، أعليها كفارة؟ قال: ما سمعنا، أن على امرأة كفارة. قال في «المغني»: ووجه ذلك، أن النبي ﷺ أمر الواطئ في رمضان أن يعتق رقبة، ولم يأمر في المرأة بشيء، مع علمه بوجود ذلك منها. اهـ. والكفارة على الترتيب المذكور في الحديث، في قول جمهور

(١) ما تجانفنا لثمة يعني لم نعمل لارتكاب الإثم.

(٢) العرق مكبر يسع ١٥ صاعاً.

(٣) لاتبها جمع لاتب وهي الأرض التي فيها حجارة سود. والمراد ما بين أصرف المدينة فقرم.

(٤) يسدل يهد من ذهب، أي سقوط كفارة بالإعسار، وهو أحد قولي الشافعي، ومشهور مذهب أحمد، وحرم به بعض المالكية. والجمهور على أن الكفارة لا يسقط بالإعسار.

(٥) من كان يصوم قضاء رمضان، أو فطر جماعة، فلا كفارة في ذلك.

(٦) هذه إحدى روايات ابن عثيمين عن أحمد.

العلماء، فيجب العتق أولاً، فإن عجز عنه، صام شهرين متتابعين<sup>(١)</sup>، فإن عجز عنه، أطعم ستين مسكيناً، من أوسط ما يطعم منه أهله<sup>(٢)</sup>، وأنه لا يصح الانتقال من حالة إلى أخرى، إلا إذا عجز عنها. ويذهب المالكية، ورواية لأحمد، أنه محير بين هذه الثلاث، فأيهما قُتل، أجزأ عنه؛ لما روى مالك، وابن حريج، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، أن رجلاً أفطر في رمضان، فأمره رسول الله ﷺ أن يكفر بعتق رقعة، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكيناً. رواه مسلم. [مسلم (١١١١) (٨٤)]. و«أو» تفيد التخيير ولأن الكفارة بسبب المخالفة. فكانت على التخيير، ككفارة اليمين. قال الشوكاني: وقد وقع في الروايات ما يدل على الترتيب والتخيير، والذين رَوَوْا الترتيب أكثر، ومعهم الزيادة. وجمع المهلب، والقرطبي بين الروايات، بتعدد الواقعة. قال الحافظ: وهو بعيد؛ لأن القصة واحدة، والمخرج مُتَّحِد، والأصل عدم التعدد. وجمع بعضهم بحمل الترتيب على الأولوية، والتخيير على الجواز، وعكسه بعضهم، انتهى. ومن جامع عامداً في نهار رمضان، ولم يكفر، ثم جامع في يوم آخر منه، فعليه كفارة واحدة، عند الأحناف، ورواية عن أحمد؛ لأنها جزء عن جناية، تكرر سببها، قبل استيفائها، فتتداخلاً. وقال مالك، والشافعي، ورواية عن أحمد: عليه كفارتان؛ لأن كل يوم عبادة مستقلة، فإذا وجبت الكفارة بإفساده، لم تتداخل، كرمضانين. وقد أجمعوا، على أن من جامع في نهار رمضان عامداً، وكفر، ثم جامع في يوم آخر، فعليه كفارة أخرى. وكذلك أجمعوا على أن من جامع مرتين، في يوم واحد، ولم يكفر عن الأول، أن عليه كفارة واحدة، فإن كفر عن الجماع الأول، لم يكفر ثانياً، عند جمهور الأئمة، وقال أحمد: عليه كفارة ثانية.

**قضاء رمضان:** لا يجب على الفور، بل يجب وجوباً مؤسّساً في أي وقت، وكذلك الكفارة؛ فقد صح عن عائشة، أنها كانت تقضي ما عليها من رمضان في شعبان<sup>(٣)</sup>، ولم تكن تُقْضِيهِ فَوْزاً، عند قدرتها على القضاء. [مسلم (١١٤٦)]. والقضاء مثل الأداء، بمعنى أنَّ مَنْ ترك أياماً، يقضيها دون أن يزيد عليها. ويُفَارِقُ الْقَضَاءُ الْأَدَاءَ، في أنه لا يلزم فيه التتابع؛ لقول الله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقر: ١٨٤]. أي؛ ومن كان مريضاً، أو مسافراً، فأفطر، فَلْيُصِّمْ عِدَّةَ الْأَيَّامِ الَّتِي أَفْطَرَ فِيهَا فِي أَيَّامٍ أُخَرَ؛ متتابعات، أو غير متتابعات؛ فإن الله أطلق الصيام، ولم يقيد به. وروى الدارقطني، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال في قضاء رمضان: «إِنْ شَاءَ فَرَّقْ، وَإِنْ شَاءَ تَابَعَ». [الدارقطني (١٩٢/٢)]. وإن أُخِّرَ الْقَضَاءُ، حتى دخل رمضان آخر، صام رمضان الحاضر، ثم يقضي بعده ما عليه، ولا فدية عليه؛ سواء كان التأخير لعذر، أو لغير عذر. وهذا مذهب الأحناف، والحسن

(١) ليس فيهما رمضان ولا أيام العدين واشتريق.

(٢) مذهب أحمد كل مسكين مد من قمح، أو صف صاع من تمر أو شعير وبحوهما. وقال أبو حنيفة من القمح نصف صاع ومن غيره صاع. وقال الشافعي ومنك يصعم مداً من أي الأنواع شاء، وهذا رأي أبي هريرة وعطاء والأوراعي، وهو أظهر فإن الفرق الذي أعطي للأعرابي يسع ١٥ صاعاً.

(٣) رواه أحمد ومسلم.

البصري . ووافق مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق الأحناف في أنه لا فدية عليه ، إذا كان التأخير بسبب العذر . وخالفوه ، فيما إذا لم يكن له عذر في التأخير ، فقالوا : عليه أن يصوم رمضان الحاضر ، ثم يقضي ما عليه بعده ، ويفدي عما فات ، عن كل يوم مُدًّا من طعام . وليس لهم في ذلك دليل يمكن الاحتجاج به ، فالظاهر ما ذهب إليه الأحناف ؛ فإنه لا شرع إلا بنص صحيح .

من مات وعليه صيام : أجمع العلماء على أن من مات ، وعليه فوائت من الصلاة ، فإن وليه لا يصلي عنه ، هو ولا غيره ، وكذلك من عجز عن الصيام ، لا يصوم عنه أحد أثناء حياته . فإن مات ، وعليه صيام ، وكان قد تمكن من صيامه قبل موته ، فقد اختلف الفقهاء في حكمه ؛ فذهب جمهور العلماء ؛ منهم أبو حنيفة ، ومالك ، والمشهور عن الشافعي ، إلى أن وليه لا يصوم عنه ، ويُطعم عنه مُدًّا ، عن كل يوم <sup>(١)</sup> . والمذهب المختار عند الشافعية ، أنه يستحب لوليّه أن يصوم عنه ، ويرأ به الميت ، ولا يحتاج إلى طعام عنه . والمراد بالولي القريب ؛ سواء كان عصبّة ، أو وارثاً ، أو غيرهما . ولو صام أجنبي عنه ، صحَّ إن كان بإذن الولي ، وإلا فإنه لا يصح ، واستدلوا بما رواه أحمد ، والشيخان ، عن عائشة ، أن النبي ﷺ قال : « من مات ، وعليه صيام ، صام عنه وليه » . زاد البزار لفظ : « إن شاء » <sup>(٢)</sup> . [البخاري (١٩٥٢) ومسلم (١١٤٧) وأحمد (٦٠٩/٦)] . وروى الشيخان ، وأحمد ، وأصحاب السنن ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، إن أمي ماتت ، وعليها صيام شهر ، أفأقضيه عنها؟ فقال : « لو كان على أملك دين ، أكنت قاضيه؟ » قال : نعم . قال : « فدينُ الله أحقُّ أن يقضى » . [البخاري (١٩٥٣) ومسلم (١١٤٨) وأحمد (٢٥٨/١)] أما الرواية التي عند أصحاب السنن ، ففيها : أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم ... [ قال النووي : وهذا القول هو الصحيح المختار الذي نعتقده ، وهو الذي صحّحه محققو أصحابنا ، الجامعون بين الفقه والحديث ؛ لهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة .

التقديرُ في البلاد التي يطولُ نهارُها ، ويقصرُ ليلُها : اختلف الفقهاء في التقدير في البلاد التي يطول نهارها ، ويقصرُ ليلها ، والبلاد التي يقصر نهارها ، ويطول ليلها ، على أي البلاد يكون؟ فقيل : يكون التقدير على البلاد المعتدلة التي وقع فيها التشريع ، كمكة ، والمدينة . وقيل : على أقرب بلاد معتدلة إليهم .

### ليلة القدر

فضلُها : ليلة القدر أفضل ليالي السنة ؛ لقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ۚ وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ ۚ لَيْلَةُ الْقَدْرِ حَرِيرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ۚ ﴾ <sup>(٣)</sup> [القدر : ٣-١] . أي ؛ العمل فيها ؛ من الصلاة ، والتلاوة ، والمذكر خير من العمل في ألف شهر ، ليس فيها ليلة القدر .

استحبابُ طلبِها : ويُستَحَبُّ طلبها في الوتر من العشر الأواخر من رمضان ، فقد كان النبي ﷺ

(١) يرى أبو حنيفة أن الواحد نصف صاع من قمح ، وصاع من غيره .

(٢) سندها حسن .

(٣) أي القرآن ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾

يجتهد في طلبها في العشر الأخير من رمضان . وتقدم ، أنه كان إذا دخل العشر الأخير ، أحيا الليل ، وأيقظ أهله ، وشد المئزر<sup>(١)</sup> . [سبق تحريجه] .

**أي الليالي هي؟** للعلماء آراء في تعيين هذه الليلة ؛ فمنهم من يرى أنها ليلة الحادي والعشرين ، ومنهم من يرى أنها ليلة الثالث والعشرين ، ومنهم من يرى أنها ليلة الخامس والعشرين ، ومنهم من ذهب إلى أنها ليلة التاسع والعشرين . [أحمد (٢٧/٢)] . ومنهم من قال : إنها تنتقل في ليالي الوتر من العشر الأخير ، وأكثرهم على أنها ليلة السابع والعشرين ؛ روى أحمد بإسناد صحيح ، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله ﷺ : «من كان مَتَحَرَّهَا ، فَلْيَتَحَرَّهَا ليلة السابع والعشرين» . [أحمد (٢٧/٢)] . وروى مسلم ، وأحمد ، وأبو داود ، والترمذي وصححه عن أبي بن كعب ، أنه قال : والله الذي لا إله إلا هو ، إنها لفي رمضان - يحلف ما يستشي - والله ، إني لأعلم أي ليلة هي ، هي الليلة التي أمرنا رسول الله ﷺ بقيامها ، هي ليلة سبع وعشرين ، وأمارتها ، أن تطلع الشمس في صبيحة يومها بيضاء ، لا شعاع لها . [مسلم (٧٦٢) وأبو داود (١٣٧٨) والترمذي (٣٣٥١) وأحمد (١٣٠/٥) (١٣١)] .

**قيامها ، والدعاء فيها :**

١- روى البخاري ، ومسلم ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «من قام ليلة القدر ، إيمانًا واحتسابًا ، غُفِرَ له ما تقدَّم من ذنبه» . [البخاري (١٩٠١) ومسلم (٧٥٩) وأبو داود (١٣٧٢) والترمذي (٦٨٣) والسنائي (٤/١٥٥) وابن ماجة (١٦٤١) مختصرًا] .

٢- وروى أحمد ، وابن ماجة ، والترمذي وصححه ، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : قلت : يا رسول الله ، أرأيت إن علمت أي ليلة ليلة القدر ، ما أقول فيها؟ قال : «قولي : اللهم إنك عَفُوفٌ تحبُّ العفو ، فاعفُ عني» . [الترمذي (٣٥١٣) وابن ماجة (٣٨٥٠) وأحمد (١٧١/٦)] .

## الاعتكاف

**(١) معناه : الاعتكاف :** لزوم الشيء ، وحبس النفس عليه ؛ خيرًا كان ، أم شرًا ؛ قال الله تعالى : ﴿مِمَّا هَبَّ دُمَائِهِ الَّذِينَ لَا يَأْتُونَكَ إِلَّا بَعْدَ مَا يَنْهَوْنَ عَنْكَ بِأَنفِهِمْ يَكُونُ لَكَ عَنْكُمُ الْمُغَيَّرَاتُ لِأَنَّهُمْ يُبَدِّلُونَ أَلَا تَفْقَهُمْ سُبُلَ مَا يَكُونُ لَكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ وَالْإِقَامَةِ فِيهِ ، بَنِيَّةُ التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ ﷻ﴾ .

**(٢) مشروعيته :** وقد أجمع العلماء ، على أنه مشروع ، فقد كان النبي ﷺ يعتكف في كل رمضان عشرة أيام ، فلما كان العام الذي قبض فيه ، اعتكف عشرين يومًا . رواه البخاري ، وأبو داود ، وابن ماجة . [البخاري (٢٠٢٦) وأبو داود (٢٤٧٣) وابن ماجة (١٧٧٠)] . وقد اعتكف أصحابه وأزواجه معه وبعده ، وهو ، وإن كان قربة ، إلا أنه لم يرد في فضله حديث صحيح ؛ قال أبو داود : قلت لأحمد ، رحمه الله : تعرف في فضل الاعتكاف شيئًا؟ قال : لا ، إلا شيئًا ضعيفًا .

(١) أي : اعتزل النساء واشتد في العدة .

(٣) أقسامه : الاعتكاف يقسم إلى مسنون وإلى واجب ، فالمسنون ما تطوع به المسلم ، تقريباً إلى الله ، وطلباً لثوابه ، واقتداءً بالرسول - صلوات الله وسلامه عليه - ويتأكد ذلك في العشر الأواخر من رمضان ؛ لما تقدم ، والاعتكاف الواجب ما أوجبه المرء على نفسه ؛ إما بالنذر المطلق ، مثل أن يقول : لله عليّ أن أعتكف كذا . أو بالنذر المعلق ، كقوله : إن شفا الله مريضتي ، لأعتكفن كذا . وفي «صحيح البخاري» ، أن النبي ﷺ قال : «من نذر أن يطيع الله ، فليطعه» . [سحاري (٦٦٩٦) وأبو دود (٣٢٨٩) وترمذي (١٥٢٦) وإسنائي (١٧/٧) وابن ماجة (٢١٢٦) من حديث عائشة] وفيه ، أن عمر رضي الله عنه قال : يا رسول الله ، إني نذرت أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام . فقال : «أوف بندرك» . [البحاري (٢٠٣٢) ، ومسلم (١٦٥٦) (٢٧)] .

(٤) زمانه : الاعتكاف الواجب يؤدي حسب ما نذره وسماه النادر ، فإن نذر الاعتكاف يوماً أو أكثر ، وحب الوفاء بما نذره . والاعتكاف المستحب ليس له وقت محدد ، فهو يتحقق بالمكث في المسجد ، مع بقاء الاعتكاف ، طال الوقت أم قصر ، ويثاب ما بقي في المسجد ، فإذا خرج منه ، ثم عاد إليه ، جدد النية إن قصد الاعتكاف ؛ فعن يغلبي بن أمية ، قال : إني لأمكث في المسجد ساعة ، ما أمكث إلا لأعتكف . وقال عطاء : هو اعتكاف ما مكث فيه ، وإن جلس في المسجد ، احتساب الحير ، فهو معتكف ، وإلا فلا . ولمعتكف أن يقطع اعتكافه المستحب متى شاء ، قل قضاء المدة التي نواها ؛ فعن عائشة ، أن النبي ﷺ كان إذا أراد أن يعتكف ، صلى الفجر ، ثم دخل معتكفه . وأنه أراد مرة أن يعتكف في العشر الأواخر من رمضان ، فأمر بنيائه<sup>(١)</sup> فضرب . قالت عائشة : فلما رأيت ذلك ، أمرت بنائي ، فضرب ، وأمر غيرة من أرواح النبي ﷺ بنيائه ، فضرب ، فلما صلى الفجر ، نظر إلى الأسية ، فقال : «ما هذه؟ أبى تردن؟»<sup>(٢)</sup> ! قالت : فأمر سنائه ، فقوض<sup>(٣)</sup> ، وأمر أرواحه بأسيتهن ، فقوضت ، ثم أحر الاعتكاف إلى العشر الأول ، يعني من شوال ، فأمر رسول الله ﷺ نساءه بتقويض أسيتهن . وترك الاعتكاف بعد نيته منهن ، دليل على قطعه بعد الشروع فيه . [البحاري (٢٠٣٤) ومسلم (١٧٢) (٦)] . وفي الحديث ، أن للرجل أن يمنع روحته من الاعتكاف . بعير إده ، وإليه ذهب عامة العلماء . واختلفوا فيما لو أدن لها ، هل له منعها بعد ذلك؟ فعند الشافعي ، وأحمد ، وداود : له منعها ، وإخراجها من اعتكاف التطوع .

(٥) شروطه : ويشترط في المعتكف أن يكون مسلماً ، مميزاً ، طاهرًا من الجابة ، والحيض ، والنفساء . فلا يصح من كافر ، ولا صبي غير مميز ، ولا جيب ، ولا حائض ، ولا نفساء .

(٦) أركانه : حقيقة الاعتكاف ؛ المكث في المسجد ، بنية التقرب إلى الله - تعالى - . فلو لم يقع المكث

(١) في هذا الدليل على حوار اتحاد المعتكف نفسه موضعاً من المسجد يبرء فيه مدة اعتكافه ما لم يصيق على الناس ، وإذا اتحد بكون في آخر المسجد ورجنه فلا يصيق على غيره ويكبر أحق له وأكمل لأفراده .

(٢) أمر بطاعة ، في شرح مسلم سب بكاره أنه حاف أن يكن غير محلص في الاعتكاف ، بل رد الفرب منه بعيرتهن عليه أو غيرته عنهن فكاره ملازمتهم المسجد ، مع أنه يجمع ساس ويحصره الأعراب والمدقوق ، وهم محتاجات إلى الخروج ودخول ما يعرض لهم فسدس بذلك أو لأنه ﷺ راض عنه في المسجد ، فصار كأنه في منزله يحضره مع أرواحه ، وذهب المهم من مقصود الاعتكاف ، وهو التحني عن الأرواح ومتعصقات الدنيا وشبه ذلك ، أو لأهل صيق المسجد بأسيتهن . انتهى .

(٣) أمر بدهم

في المسجد ، أو لم تحدث نية الطاعة ، لا ينعقد الاعتكاف ، أما وجوب النية ؛ فلقول الله تعالى : ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ [البقرة : ١٧٥] ، ولقول الرسول ﷺ : «إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى» . [سقى تحريجه] . وأما أن المسجد لا بد منه ؛ فلقول الله تعالى : ﴿ وَلَا تُكْسِرُوا بَنَاتِ اللَّهِ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ [البقرة : ١٨٧] . ووجه الاستدلال ، أنه لو صحَّ الاعتكاف في غير المسجد ، لم يخص تحريم المباشرة بالاعتكاف في المسجد ؛ لأنها منافية للاعتكاف ، فغدم ، أن المعنى بيان أن الاعتكاف إنما يكون في المساجد .

(٧) رأي الفقهاء في المسجد الذي ينعقد فيه الاعتكاف : اختلف الفقهاء في المسجد الذي يصح الاعتكاف فيه ؛ فذهب أبو حنيفة ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، إلى أنه يصح في كل مسجد يصلى فيه الصلوات الخمس ، وتقام فيه الجماعة ؛ لما روي ، أن النبي ﷺ قال : «كل مسجد له مؤذن وإمام ، فالاعتكاف فيه يصلح» . رواه الدارقطني . [الدارقطني ١٩٩/٢] . وهذا حديث مرسل ضعيف ، لا يحتج به . وذهب مالك ، والشافعي ، ودود ، إلى أنه يصح في كل مسجد ؛ لأنه لم يصح في تخصيص بعض المساجد شيء صريح . وقالت الشافعية : الأفضل أن يكون الاعتكاف في المسجد الجامع ؛ لأن الرسول ﷺ اعتكف في المسجد الجامع ، ولأن الجماعة في صلواته أكثر ، ولا يعتكف في غيره ، إذا تخلل وقت الاعتكاف صلاة الجمعة ، حتى لا تفوته . وللمعتكف أن يؤذن في المئذنة ، إن كان بابها في المسجد أو صحته ، ويصعد على ظهر المسجد ؛ لأن كل ذلك من المسجد ، فإن كان باب المئذنة خارج المسجد ، بطل اعتكافه إن تعمد ذلك ، ورحبة المسجد منه ، عند الحنفية ، والشافعية ، ورواية عن أحمد . وعن مالك ، ورواية عن أحمد ، أنها ليست منه ، فليس للمعتكف أن يخرج إليها . وجمهور العلماء ، على أن المرأة لا يصح لها أن تعتكف في مسجد بيتها ؛ لأن مسجد البيت لا يطلق عليه اسم مسجد ، ولا خلاف في جواز بيعه ، وقد صح أن أزواج النبي ﷺ اعتكفن في المسجد النبوي .

**صوم المعتكف :** المعتكف إن صام ، فحسن ، وإن لم يصم ، فلا شيء عليه ؛ روى البخاري ، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن عمر ، قال : يا رسول الله ، إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام . فقال : «أوف بنذرك» . [سبق تخريجه] . ففي أمر رسول الله ﷺ له بالوفاء بالنذر دليل على أن الصوم ليس شرطاً في صحة الاعتكاف ؛ إذ إنه لا يصح الصيام في الليل . وروى سعيد بن منصور ، عن أبي سهل ، قال : كان على امرأة من أهلي اعتكاف ، فسألت عمر بن عبد العزيز ؟ فقال : ليس عليها صيام ، إلا أن تجعله على نفسها . فقال الزهري : لا اعتكاف ، إلا بصوم . فقال له عمر : عن النبي ﷺ ؟ قال : لا . قال : فمن أبي بكر ؟ قال : لا . قال : فمن عمر ؟ قال : لا . قال : وأظنه قال : عن عثمان ؟ قال : لا . فخرجت من عنده ، فلقيت عطاء وطاووساً ، فسألتهما ؟ فقال طاووس : كان فلان لا يرى عليها صياماً ، إلا أن تجعله على نفسها . وقال عطاء : ليس عليها صيام ، إلا أن تجعله على نفسها . قال الخطابي : وقد اختلف الناس في هذا ؛ فقال الحسن البصري : إن اعتكف من غير صيام ، أجره . وإليه ذهب الشافعي . وروي عن



علي ، وابن مسعود ، أنهما قالا : إن شاء صام ، وإن شاء أفطر . وقال الأوزاعي ، ومالك : لا اعتكاف ، إلا بصوم . وهو مذهب أهل الرأي ، وروى ذلك عن ابن عمر ، وابن عباس ، وعائشة . وهو قول سعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، والزهري .

**وقت دخول المعتكف والخروج منه :** تقدم أن الاعتكاف المندوب ليس له وقت محدد ، فمتى دخل المعتكف المسجد ، ونوى التقرب إلى الله بالمكث فيه ، صار معتكفاً ، حتى يخرج ، فإن نوى اعتكاف العشر الأواخر من رمضان ، فإنه يدخل معتكفه قبل غروب الشمس ؛ فعند البخاري ، عن أبي سعيد ، أن النبي ﷺ قال : « من كان اعتكف معي ، فليعتكف العشر الأواخر » . [سجدي (٢٠٢٧)] والعشر ؛ اسم لعدد الليالي ، وأول الليالي العشر ليلة إحدى وعشرين ، أو ليلة العشرين . وما روي ، أنه ﷺ كان إذا أراد أن يعتكف ، صلى الفجر ، ثم دخل معتكفه . [مسند (١١٧٢) (٦) وأبودود (٢٤٦٤) ، وإترمدي (٧٩١) ولساني (٤٤١/٢) وس محه (١٧٧١)] . فمعناه ، أنه كان يدخل المكان الذي أعده للاعتكاف في المسجد ، أما وقت دخول المسجد للاعتكاف ، فقد كان أول الليل . ومن اعتكف العشر الأواخر من رمضان ، فإنه يخرج بعد غروب الشمس ، آخر يوم من الشهر ، عند أبي حنيفة ، والشافعي . وقال مالك ، وأحمد : إن خرج بعد غروب الشمس ، أجزاءه . والمستحب عندهما ، أن يبقى في المسجد حتى يخرج إلى صلاة العيد . وروى الأثرم بإسناده ، عن أبي أيوب ، عن أبي قلابة ، أنه كان يبيت في المسجد ليلة الفطر ، ثم يغدو كما هو إلى العيد ، وكان . يعني في اعتكافه . لا يُلقَى له حصير ، ولا مصلى يجلس عليه ، كان يجلس كأنه بعض القوم ، قال : فأتيته في يوم الفطر ، فإذا في حجره جُويرية مُزينة ، ما ظننتها إلا بعض بناته ، فإذا هي أمة له فأعتقها ، وغدا كما هو إلى العيد . وقال إبراهيم : كانوا يحبون لمن اعتكف العشر الأواخر من رمضان أن يبيت ليلة الفطر في المسجد ، ثم يغدو إلى المصلى من المسجد . ومن نذر اعتكاف يوم أو أيام مسماة ، أو أراد ذلك تطوعاً ، فإنه يدخل في اعتكافه قبل أن يتبين له طلوع الفجر ، ويخرج إذا غاب جميع قرص الشمس ؛ سواء أكان ذلك في رمضان ، أم في غيره ، ومن نذر اعتكاف ليلة أو ليالي مسماة ، أو أراد ذلك تطوعاً ، فإنه يدخل قبل أن يتم غروب جميع قرص الشمس ، ويخرج إذا تبين له طلوع الفجر . قال ابن حزم : لأن مبدأ الليل إثر غروب الشمس ، وتماه بطلوع الفجر ، ومبدأ اليوم بطلوع الفجر ، وتماه بغروب الشمس ، وليس على أحد ، إلا ما التزم أو نوى ، فإن نذر اعتكاف شهر ، أو أراد تطوعاً ، فمبدأ الشهر من أول ليلة منه ، فيدخل قبل أن يتم غروب جميع قرص الشمس ، ويخرج إذا غابت الشمس كلها من آخر الشهر ؛ سواء رمضان وغيره .

**ما يستحب للمعتكف وما يكره له :** يستحب للمعتكف أن يكثر من نوافل العبادات ، ويشغل نفسه بالصلاة ، وتلاوة القرآن ، والتسبيح ، والتحميد ، والتهليل ، والتكبير ، والاستغفار ، والصلاة والسلام على النبي - صلوات الله وسلامه عليه - والدعاء ، ونحو ذلك من الطاعات التي تقرب إلى الله - تعالى - وتصل المرء بخالقه - جل ذكره . ومما يدخل في هذا الباب دراسة العلم ، واستذكار كتب التفسير ، والحديث ،

وقراءة سير الأنبياء والصالحين، وغيرها من كتب الفقه والدين، ويستحب له أن يتخذ خباءً في صحن المسجد؛ اقتداءً بالنبي ﷺ. ويكره له أن يشغل نفسه، مما لا يعنيه من قول أو عمل؛ لما رواه الترمذي، وابن ماجه، عن أبي بصرة، أن النبي ﷺ قال: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه». [الترمذي (٢٣١٧) وابن ماجه (٣٩٧٦)]. ويكره له الإمساك عن الكلام؛ ظناً منه أن ذلك مما يقرب إلى الله، **وَعَلَّكَ**؛ فقد روى البخاري، وأبو داود، وابن ماجه، عن ابن عباس، قال: بينا النبي ﷺ يخطب، إذا هو برجل قائم، فسأل عنه؟ فقالوا: أبو إسرائيل، نذر أن يقوم ولا يقعد، ولا يستظل، ولا يتكلم ويصوم. فقال النبي ﷺ: «مُرُوهُ فَلْيَتَكَلَّمْ، وَلْيَسْتَظِلْ، وَلْيَقْعُدْ، وَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ». [البخاري (٦٧٠٤) وأبو داود (٣٣٠١) وابن ماجه (٢١٣٦)]، وروى أبو داود، عن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لَا يُمْرَأُ بَعْدَ احْتِلَامٍ، وَلَا ضُمَاتٍ يَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ»<sup>(١)</sup>. [أبو داود (٢٨٧٣)].

### ما يباح للمعتكف : يباح للمعتكف ما يأتي :

١- خروجه من معتكفه؛ لتوديع أهله؛ قالت صفية: كان رسول الله ﷺ معتكفاً، فأتته أزوره ليلاً، فحدثته، ثم قمت، فانقلبت، فقام معي؛ ليَقْبِلَنِي<sup>(٢)</sup>، وكان مسكنها في دار أسامة بن زيد، فمر رجلان من الأنصار، فلما رأيا النبي ﷺ، أسرعَا، فقال النبي ﷺ: «علي رسلكما؛ إنها صفية بنت خُحَيٍّ». قالَا: سبحان الله، يا رسول الله. قال: «إن الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم، فخشيت أن يقذف في قلبكما شيئاً». أو: قال «شراً»<sup>(٣)</sup>. رواه البخاري، ومسلم، وأبو داود. [البخاري (٢٠٣٨) ومسلم (٢١٧٥) وأبو داود (٢٤٧٠)].

٢- ترجيل شعره، وحلق رأسه، وتقليم أظفاره، وتنظيف البدن من الشعر والدرن، وليس أحسن الثياب، والتطيب بالطيب؛ قالت عائشة: كان رسول الله ﷺ يكون معتكفاً في المسجد، فيناولني رأسه من خلل الحجرة، فأغسل رأسه - وقال مسدد: فأَرْجُلُهُ<sup>(٤)</sup> - وأنا حائض. رواه البخاري، ومسلم، وأبو داود. [البخاري (٢٠٢٨) ومسلم (٢٩٧) (٩) وأبو داود (٢٤٦٩)].

٣- الخروج للحاجة التي لا بد منها؛ قالت عائشة: كان رسول الله ﷺ إذا اعتكف، يُدْنِي إِلَيَّ رأسه، فأَرْجُلُهُ، وكان لا يدخل البيت، إلا لحاجة الإنسان. رواه البخاري، ومسلم، وغيرهما. [البخاري

(١) لا يسمى من فقد أهله شيئاً بعد بدوغه، والضمات من السكوت.

(٢) يردّها سبيلها، قال الخطابي: وفيه أنه خرج من المسجد معها ليلتها، وفي هذا حجة لمن رأى أن الاعتكاف لا يصد إذا خرج في واجب، وأنه لا يمنع المعتكف من إتيان معروف.

(٣) حكى عن الشافعي أن ذلك كان منه شفقة عليهما، لأمرهما لو ظنا به ظن سوء كفرًا. فيادر إلى إعلامهما ذلك ثلثا يهلكا، وفي تاريخ ابن عساکر عن إبراهيم بن محمد قال: كما في مجلس ابن عبيدة والشافعي حاضر حدث بهذا الحديث، وقال لشافعي: ما فقهه؟ فقال: إذا كنتم هكذا فاصبروا هكذا حتى لا يطر بكم ظن السوء، لا أن النبي ﷺ اتهمهم، وهو أمير الله في أرضه. فقال ابن عبيدة: جزاك الله خيراً يا أبا عبد الله ما يحبب منك إلا كلام نجه.

(٤) تصحيحه بالسط.

(٢٠٢٩) ومسنه (٢٩٧) وأبو داود (٢٤٦٧) وأبو داود (٢٤٦٧) وأبو داود (٢٤٦٧) وأبو داود (٢٤٦٧) . وقال ابن المنذر: أجمع العلماء على أن للمعتكف أن يخرج من معتكفه للغائط والبول ؛ لأن هذا مما لا بد منه ، ولا يمكن فعله في المسجد ، وفي معناه ، الحاجة إلى المأكل والمشروب ، إذا لم يكن له من يأتيه به ، فله الخروج إليه . وإن عتقه القيء . فله أن يخرج ؛ لقيء خارج المسجد ، وكل ما لا بد منه ، ولا يمكن فعله في المسجد ، فله حروجه إليه . ولا يفسد اعتكافه ما لم يصل . انتهى . ومثل هذا الخروج العسل من الخنابة ، وتطهير البدن ، والثوب من الجاسة ؛ روى سعيد بن منصور ، قال : قال علي بن أبي طالب : إذا اعتكف الرجل ، فبيشهد الجمعة . وليحضر الجنائز ، وليعبد المريض ، وليأت أهله يأمرهم بحاجته ، وهو قائم . وأعان عليه السلام ابن أخته بسبع مائة درهم من عطائه ، أن يشتري بها خادماً ، فقال : إني كنت معتكفاً . فقال له علي : وما عليك لو خرجت إلى السوق ، فابتعت ؟ وعن قتادة ، أنه كان يرخص للمعتكف أن يتبع الجنائز ، ويعود المريض ، ولا يجس . وقال إبراهيم النخعي : كانوا يستحبون للمعتكف أن يشترط هذه الخصال . ومن له ، وإن لم يشترط . عيادة المريض ، ولا يدخل سقفاً ، ويأتي الجمعة ، ويشهد الجنائز ، ويخرج إلى الحاجة . قال : ولا يدخل المعتكف سقيفة ، إلا لحاجة . قال الخطابي : وقالت طائفة : للمعتكف أن يشهد الجمعة ، ويعود المريض ، ويشهد الجنائز . وروى ذلك عن علي عليه السلام وهو قول سعيد بن جبير ، والحسن البصري ، والنخعي . وروى أبو داود ، عن عائشة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمر بالمريض ، وهو معتكف ، فيمر كما هو ، ولا يعرج يسأل عنه . [أبو داود (٢٤٧٢)] . وما روي عنها من أن السنة على المعتكف ، ألا يعود مريضاً ، فمعناه ، ألا يخرج من معتكفه ، قصد عيادته ، وأنه لا يضيق عليه أن يمر به ، فيسأل غير معرج عليه .

٤- وله أن يأكل ويشرب في المسجد ، وينام فيه ، مع المحافظة على نظافته وصيانه ، وله أن يعقد العقود فيه ، كعقد النكاح ، وعقد البيع والشراء ، ونحو ذلك .

**ما يبطل الاعتكاف :** يبطل الاعتكاف بفعل شيء مما يأتي :

١- الخروج من المسجد ، لغير حاجة عمداً ، وإن قل ، فإنه يفوت المكث فيه ، وهو ركن من أركانه .

٢- الزوجة ؛ لمفاتها للعبادة ، ولقول الله - تعالى - : ﴿لَيْنَ أَشْرَكَتَ لِيَحْبَبَنَّ عَبْدُكَ﴾ [الزمر : ٦٥] .

٣ ، ٤ ، ٥ - ذهاب لعقل ، بجنون أو سكر ، والحيض والنفاس ؛ لفوات شرط التمييز ، والطهارة من الحيض والنفاس .

٦- الوضوء ؛ لقول الله تعالى : ﴿وَلَا تُبْرُؤْهُمْ وَأَنْتُمْ عَنْكُمْ فِي الْفَسَادِ بَلَدٌ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ [انقرة ١٨٧] . ولا بأس بالتمس بدون شهوة ، فقد كانت إحدى سبائ عليه السلام ترحله ، وهو معتكف . أما القبلة والتمس شهوة ، فقد قال أبو حنيفة ، وأحمد : قد أساء ؛ لأنه قد أتى بما يحرم عليه ، ولا يفسد اعتكافه ، إلا أن ينزل . وقال مالك : يفسد اعتكافه ؛ لأنها مباشرة محرمة ، فتفسد ، كما لو أنزل . وعن الشافعي روايتان ، كالمدهين . قال ابن رشد : وسبب اختلافهم ، هل الاسم المشترك بين الحقيقة والمجاز له عموم ، أم لا ؟ وهو أحد أنواع الاسم المشترك ؛ فمن ذهب إلى أن له عموماً ، قال : إن المباشرة في قوله

تعالى : ﴿وَلَا تُبَيِّرُ وَجْهَكَ لِشَيْءٍ وَلَا تَكْفُرْ﴾ . يعلق على الجماع ، وعلى ما دونه . ومن لم ير له عموماً ، وهو الأشهر والأكثر ، قال : يدل إما على الجماع ، وإما على ما دون الجماع ، فإذا قلنا : إنه يدل على الجماع بإجماع . بطل أن يدل على غير الجماع ؛ لأن الاسم الواحد لا يدل على الحقيقة والحجاز معاً ، ومن أجرى الإنزال بمنزلة الوقاع ؛ فلأنه في معناه ، ومن خالف ؛ فلأنه لا يطلق عليه الاسم حقيقة .

**قضاء الاعتكاف :** من شرع في الاعتكاف متطوعاً ، ثم قطعه ، استحبه له قضاؤه . وقيل : يجب . قال الترمذي : واختلف أهل العلم في المعتكف ، إذا قطع اعتكافه ، قبل أن يتمه على ما نوى ؛ فقال مالك : إذا انقضى اعتكافه ، وجب عليه القضاء . واحتجوا بالحديث ، أن النبي ﷺ خرج من اعتكافه ، فاعتكف عشراً من شوال . وقال الشافعي : إن لم يكن عليه نذر اعتكاف ، أو شيء أوجبه على نفسه ، وكان متطوعاً ، فخرج ، فليس عليه قضاء ، إلا أن يجب ذلك اختياراً منه . قال الشافعي : وكل عمل لك أن لا تدخل فيه ، فإذا دخلت فيه ، وخرجت منه ، فليس عليك أن تقضي ، إلا الحج والعمرة . أما من نذر أن يعتكف يوماً أو أياماً ، ثم شرع فيه وأفسده ، وجب عليه قضاؤه ، متى قدر عليه ، باتفاق الأئمة ، فإن مات قبل أن يقضيه ، لا يقضى عنه . وعن أحمد ، أنه يجب على وليه أن يقضي ذلك عنه . روى عبد الرزاق ، عن عبد الكريم بن أمية ، قال : سمعت عبد الله بن عبد الله بن عتبة ، يقول : إن أمتنا ماتت ، وعليها اعتكاف ، فسألت ابن عباس ، فقال : اعتكف عنها ، وصم . وروى سعيد بن منصور ، أن عائشة اعتكفت عن أخيها ، بعدما مات .

**المعتكف يلزم مكاناً من المسجد ، وينصب فيه الحيمة :**

١- روى ابن ماجه ، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان . [البخاري (٢٠٢٥) ومسلم (١١٧١) (٢) وابن ماجه (١٧٧٣) وأحمد (١٣٣/٢)] . قال نافع : وقد أراني عبد الله بن عمر المكان الذي كان يعتكف فيه رسول الله ﷺ .

٢- وروي عنه أنه ﷺ كان إذا اعتكف ، طرح له فراش ، أو يوضع له سرير وراء أسطوانة التوبة<sup>(١)</sup> . [ابن ماجه (١٧٧٤) والبيهقي (٤٣/٢)] .

٣- وروي عن أبي سعيد الخدري ، أن النبي ﷺ اعتكف في قبة تركية ، على سديتها<sup>(٢)</sup> قطعة حصير . [مطولاً : البخاري (٦٦٩) ومسلم (١١٦٧) (٢١٦) وأحمد (٦٠/٣) وابن مسعود (١٧٧٥)] .

**نذر الاعتكاف في مسجد معين :** من نذر الاعتكاف في المسجد الحرام ، أو المسجد النبوي ، أو المسجد الأقصى ، وحب عليه الوفاء بنذره ، في المسجد الذي عينه ؛ لقول رسول الله ﷺ : «لا تشد الرحال ، إلا لى ثلاثة مساجد ؛ المسجد الحرام ، والمسجد الأقصى ، ومسجدي هذا» . [مسق تحريجه] . أما إذا نذر لاعتكاف في غير هذه المساجد الثلاثة ، فلا يجب عليه الاعتكاف في المسجد الذي عينه ، وعليه أن

(١) هي أسطوانة ربط بها رحل من اصحابه نفسه حتى توب الله عليه  
(٢) سديتها أي . بابها ، وهي وضع الحصير على بابها حتى لا يضر بها أحد .

يعتكف في أي مسجد شاء ؛ لأن الله - تعالى - لم يجعل لعبادته مكانًا معينًا ، ولأنه لا فضل لمسجد من المساجد على مسجد آخر ، إلا المساجد الثلاثة ، فقد ثبت أن رسول الله ﷺ قال : « صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة ، فيما سواه من المساجد ، إلا المسجد الحرام ، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من صلاة في مسجدي هذا ، بمائة صلاة » . [ سبق تخريجه ] . وإن نذر الاعتكاف في المسجد النبوي ، جاز له أن يعتكف في المسجد الحرام ؛ لأنه أفضل منه .

\* \* \*

## الجنائز<sup>(١)</sup>

**أدب السنة في المرض والطب :** المرض : جاءت الأحاديث مصرحة ، بأن المرض يكفر السيئات ، ويمحو الذنوب ، نذكر بعضها فيما يلي :

- ١- روى البخاري ، ومسلم ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «من يرد الله به خيراً ، يُصِبْ منه» . [البخاري (٥٦٤٥) ومالك في الموطأ (٩٤١ / ٢) وأحمد (٢٣٧ / ٢) وابن حبان (٢٩٠٧)] .
  - ٢- وروى عنه ، أنه ﷺ قال : «ما يصيب المسلم من نصب ، ولا وصب ، ولا هم ، ولا حزن ، ولا أذى ، حتى الشوكة يشاكها ، إلا كفر الله بها من خطاياها» . [البخاري (٥٦٤٢) (٥٦٤٣) ومسلم (٢٥٧٣) (٥٢)] .
  - ٣- وَرَوَى البخاري ، عن ابن مسعود ، قال : دخلت على رسول الله ﷺ وهو يوعك ، فقلت : يا رسول الله ، إنك توعك وعكاً شديداً ! قال : «أجل ، إني أوعك كما يوعك<sup>(٢)</sup> رحلان منكم» . قلت : ذلك أن لك أجرين؟ قال : «أجل ، ذلك كذلك ، ما من مسلم يصيبه أذى ؛ شوكة فما فوقها ، إلا كفر الله بها سيئاته ، كما تحط الشجرة ورقها» . [البخاري (٥٦٤٧) ومسلم (٢٥٧١)] .
  - ٤- وروى عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «مثل المؤمن كمثل الحامة من الزرع ، من حيث أتناها الريح كفأتها ، فإذا اعتدلت تكفأ بالبلاء ، والفاجر كالأرزة صماء معتدلة ، حتى يقصمها الله إذا شاء» . [إسحاري (٥٦٤٤)] .
- الصبر عند المرض :** على المريض أن يصبر على ما ينزل به من ضرر ، فما أعطي العبد عطاء خيراً وأوسع له من الصبر .
- ١- روى مسلم ، عن صهيب بن سنان ، أن النبي ﷺ قال : «عجباً لأمر المؤمن إن أمره كله خير ، وليس ذلك لأحد إلا المؤمن ؛ إن أصابته سراء شكر ، فكان خيراً له ، وإن أصابته ضراء صبر ، فكان خيراً له» . [مسلم (٢٩٩٩) وأحمد (٣٣٢ / ٤) وابن حبان (٢٨٩٦)] .
  - ٢- وَرَوَى البخاري ، عن أنس ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «إِنَّ اللَّهَ - تعالى - قال : إذا ابتليت عبدي بحبيبتيه فصبر ، عوضته منهما الجنة» . يريد ، عينيه . [إسحاري (٥٦٥٣) وأحمد (١٤٤ / ٣)] .
  - ٣- وَرَوَى البخاري ، ومسلم ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن ابن عباس ، قال : ألا أريك امرأة من أهل الجنة؟ فقلت : بلى . فقال : هذه المرأة السوداء ، أتت النبي ﷺ فقالت : إني أُصرع وإني أتكشف ، فادع الله - تعالى - بي . فقال : «إِنْ شِئْتَ صَبِرْتَ ، وَلَكَ الْجَنَّةُ ، وَإِنْ شِئْتَ دَعَوْتَ اللَّهَ - تعالى - أَنْ يَعَافِكَ؟» . فقالت : أصبر . ثم قالت : إني أتكشف ، فادع الله - تعالى - لي ألا أتكشف . فدعا لها . [إسحاري (٥٦٥٢) ومسلم (٢٥٧٦)] .

(١) الجنائز . جمع جنازة من جازاه إذا ستره .

(٢) توعك : حرارة احمى ولمها يقل - وعكه المرض وعكاً ووعكه فهو موعوك . أي شدد به

**شكوى المريض :** يجوز للمريض أن يشكو لطبيب والصدى ما يجده من الألم والمرض ، ما لم يكن ذلك على سبيل التسخط ، وإظهار الجزع . وقد تقدم قول الرسول ﷺ : «إني أوعك كما يوعك رجلان منكم» . [سقى تخريجه] . وشكت عائشة ، فقالت لرسول الله ﷺ : «وارأساه» . فقال : «بل أنا وارأساه» . [لبحري (٥٦٦٦)] . وقال عبد الله بن الزبير لأسماء ، وهي وجعة ، كيف تجدنيك؟ قالت : وجعة . وينبغي أن يحمد المريض ربه قبل ذكر ما به ؛ قال ابن مسعود : إذا كان الشكر قبل الشكوى ، فليس بشاك ، والشكوى إلى الله مشروعة ؛ قال يعقوب : «إِنَّمَا أَشْكُوا بِنَقِي وَخَرَقَ إِلَى اللَّهِ» [يوسف : ٨٦] . وقال الرسول ﷺ : «اللهم إليك أشكو ضعف قوتي ...» . [الطبراني كما في مجمع الروايات (٣٥ / ٦)] .

**المريض يكتب له ما كان يعمل وهو صحيح :** وَرَوَى البخاري ، عن أبي موسى الأشعري ، أن النبي ﷺ قال : «إذا مرض العبد ، أو سافر ، كتب له مثل ما كان يعمل مقيماً صحيحاً» . [البخاري (٢٩٩٦) وأبو داود (٣٠٩١) وأحمد (٤١٠ / ٤)] .

**عيادة المريض :** من أدب الإسلام أن يعود المسلم المريض ، ويتفقّد حاله ؛ تطييباً لنفسه ، ووفاء بحقه ؛ قال ابن عباس : عيادة المريض أول يوم شئنه ، وبعد ذلك تطوع . وَرَوَى البخاري ، عن أبي موسى ، أن النبي ﷺ قال : «أطعموا الجائع ، وعودوا المريض ، وفكوا العاني»<sup>(١)</sup> . [البخاري (٥٦٤٩)] . وَرَوَى البخاري ، ومسلم : «حق المسقم على المسلم ست» . قيل : ما هن يا رسول الله؟ قال : «إذا لقيته فسلم عليه ، وإذا دعاك فأجبه ، وإذا استنصحك فانصح له ، وإذا عطس فحمد الله فشمته ، وإذا مرض فعده ، وإذا مات فاتبعه» . [لبخاري (١٢٤٠) ومسلم (٢١٦٢)] .

### فضائلها :

١- روى ابن ماجه ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «من عاد مريضاً ، نادى مناد من السماء : طيب ، وطاب ممثاك ، وتبأت من الجنة منزلاً» . [الترمذي (٢٠٠٨) وابن ماجه (١٤٤٣) وابن حبان (٢٩٦١)] .

٢- وَرَوَى مسلم ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : يَا ابْنَ آدَمَ ، مَرَضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي . قَالَ : يَا رَبِّ ، كَيْفَ أَعُودُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ! قَالَ : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فَلَانًا مَرَضَ فَلَمْ تَعُدْهُ ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ عُدْتَهُ ، لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ . يَا ابْنَ آدَمَ ، اسْتَطَعَمْتُكَ فَلَمْ تَطْعَمْنِي . قَالَ : يَا رَبِّ ، كَيْفَ أَطْعَمُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ! قَالَ : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهُ اسْتَطَعَمَكَ عَبْدِي فَلَانٌ فَلَمْ تَطْعَمْهُ ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ أَطْعَمْتَهُ ، لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي . يَا ابْنَ آدَمَ ، اسْتَسْقَيْتُكَ فَلَمْ تَسْقِ . قَالَ : يَا رَبِّ ، كَيْفَ أَسْقِيكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ! قَالَ : اسْتَسْقَاكَ عَبْدِي فَلَانٌ فَلَمْ تَسْقِهِ ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ سَقَيْتَهُ ، لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي» . [مسلم (٢٥٦٩)] .

٣- وعن ثوبان ، أن النبي ﷺ قال : «إِنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا عَادَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ ، لَمْ يَزَلْ فِي خُرُوفَةِ الْجَنَّةِ ، حَتَّى

(١) العاني : الأسير .

يرجع». قيل : يا رسول الله ، ما خرفة الجنة؟ قال : «جناها»<sup>(١)</sup>. [مسلم (٢٥٦٨) وأحمد (٢٨٣/٥) والترمذي (٩٦٧)].

٤- وعن علي عليه السلام قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ما من مسلم يعود مسلماً غدوةً ، إلا صلى عليه سبعون ألف ملك ، حتى يمسي ، وإن عادته عشيةً ، صلى عليه سبعون ألف ملك ، حتى يصبح ، وكان له خريفٌ »<sup>(٢)</sup> في الجنة . رواه الترمذي ، وقال : حديث حسن . [أبو داود (٣٠٩٩) والترمذي (٩٦٩) وابن ماجه (١٤٤٢) وأحمد (١/٩٧ و١١٨)].

**آدابُ العيادة :** يستحب في العيادة أن يدعو العائد للمريض بالشفاء والعافية ، وأن يوصيه بالصبر والاحتمال ، وأن يقول له الكلمات الطيبة التي تطيب نفسه ، وتقوي روحه ؛ فقد روي عنه ﷺ ، أنه قال : « إذا دخلتم على المريض ، فنفسوا له »<sup>(٣)</sup> في الأجل ، فإن ذلك لا يرد شيئاً ، وهو يطيب نفس المريض . [الترمذي (٢٠٨٧) وابن ماجه (١٤٣٨)] . وكان ، صلوات الله وسلامه عليه ، إذا دخل على من يعود ، قال : « لا بأس ، طهروا إن شاء الله » . [البخاري (٥٦٥٦)] . ويستحب تخفيف العيادة وتقليلها ما أمكن ، حتى لا يثقل على المريض ، إلا إذا رغب في ذلك .

**عيادة النساء الرجال :** قال البخاري : « باب عيادة النساء الرجال » وعادت أم الدرداء رجلاً من أهل المسجد من الأنصار . وروي عن عائشة ، أنها قالت : لما قدم رسول الله ﷺ المدينة وعك أبو بكر ، وبلال - رضي الله عنهما - قالت : فدخلت عليهما فقلت : يا أبت ، كيف تجدك؟ ويا بلال ، كيف تجدك؟ قالت : وكان أبو بكر إذا أخذته الحمى ، يقول :

كلّ امرئٍ مصبّح في أهله  
وكان بلال إذا أقلعت عنه ، يقول :

ألا ليت شعري هل أيتن ليلةً  
وهل أردن يوماً مياه مجنّة  
بوادٍ وحولي إذخرٌ وجيليل  
وهل يدون لي شامةً وطفيل

قالت عائشة : فجئت رسول الله ﷺ ، فأخبرته ، فقال : « اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد ، اللهم وصححها ، وبارك لنا في مداها وصاعها ، وانقل حمّاها ، فاجعلها بالجنة » . [البخاري (١٨٨٩) ومسلم (١٣٧٦)] .

**عيادة المسلم الكافر :** لا بأس بعيادة المسلم الكافر . قال البخاري : « باب عيادة المشرك » وروى عن أنس رضي الله عنه أن غلاماً يهود كان يخدم النبي ﷺ ، فمرض فأتاه النبي ﷺ يعوده ، فقال : أسلم ، فأسلم . [أبو داود (٣٠٩٥)] . وقال سعيد بن المسيب عن أبيه : لما حَضِرَ أبو طالب جاءه النبي ﷺ .

**العيادة في الرمد :** روى أبو داود عن زيد بن أرقم ، قال : عادني رسول الله ﷺ ، من وجع كان يعيّنني . [أبو داود (٣١٠٢)] .

(١) الحمى : ما يحيى من الثمر .

(٢) الحريف : الثمر المحروق أي : اجتني .

(٣) فنفسوا له : أي طمعوه في طول أجله .



**طلب الداء من المريض :** روى ابن ماجه عن عمر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «إذا دحيت عني مريض فمره فليدع لك ، فإن دعاه كدعاء الملائكة»<sup>(١)</sup> . [ابن ماجه (١٤٤١) ] . قال في الزوائد : وإسناده صحيح ورجاله ثقات ، إلا أنه منقطع .

**التداوي :** أمر الشارع بالتداوي في أكثر من حديث :

١ - روى أحمد وأصحاب السنن وصححه الترمذي عن أسامة بن شريك ، قال : أتيت النبي ﷺ وأصحابه كأن على رؤوسهم الطير<sup>(٢)</sup> ، فسلمت ، ثم قعدت فجاء الأعراب من هاهنا وهاهنا ، فقالوا : يا رسول الله ، أنتداوي؟ فقال : «تداووا فإن الله تعالى لم يضع داءً إلا وضع له دواءً غير داءٍ واحد ، الهرم» . [أبو داود (٣٨٥٥) والترمذي (٢٠٣٨) وابن ماجه (٣٤٣٦) وأحمد (٢٧٨/٤) ] .

٢ - وروى النسائي وابن ماجه والحاكم وصححه عن ابن مسعود : أن النبي ﷺ قال : «إن الله لم ينزل داءً إلا أنزل له شفاءً فتداووا» . [ابن ماجه (٣٤٣٦ و ٣٤٣٨) والحاكم (٤/٤٤٥) ] .

٣ - وَرَوَى مسلم عن جابر : أن رسول الله ﷺ قال : «لكل داءٍ دواءٌ ، فإذا أصيب دواءُ الداءِ برئ ياذن الله» . [مسلم (٢٢٠٤) (٦٩) وأحمد (٣٣٥/٣) ] .

**التداوي باغرم :** ذهب جمهور العلماء إلى حرمة التداوي بالخمير وغيرها من المحرمات ، واستدلوا بالأحاديث الآتية :

١ - روى مسلم وأبو داود والترمذي عن وائل بن حجر الحضرمي : أن طارق بن سويد سأل النبي ﷺ ، عن الخمر يصنعها للدواء؟ فقال : «إنها ليست بدواءٍ ، ولكنها داءٌ» . فأفاد الحديث حرمة التداوي بها ، وأخبر بأنها داءٌ . [مسلم (١٩٨٤) (١٢) وأبو داود (٣٨٧٣) والترمذي (٢٠٤٦) ] .

٢ - وَرَوَى البيهقي وصححه ابن حبان ، عن أم سلمة : أن النبي ﷺ قال : «إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم» . وذكره البخاري عن ابن مسعود . [البخاري تعليقاً (٧٨/١٠) ] .

٣ - وَرَوَى أبو داود عن أبي الدرداء : أن النبي ﷺ قال : «إن الله أنزل الداء والدواء ، وجعل لكل داء دواءً ، فتداووا ولا تتداووا بحرام» . [أبو داود (٣٨٧٤) ] . وفي سنده إسماعيل بن عياش ، وهو ثقة في الشاميين ، ضعيف في الحجازيين .

٤ - وَرَوَى أحمد ومسلم والترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة قال : «نهى رسول الله ﷺ ، عن الدواء الخبيث ، يعني السم» . [الترمذي (٢٠٤٥) وابن ماجه (٣٤٥٩) وأحمد (٣٠٥/٢) ] .

والقطرات القليلة غير الظاهرة ، والتي لا يكون من شأنها الإسكار ، إذا اختلطت بالدواء المركب لا تحرم ، مثل القليل من الخمر في الثوب ، أفاده في المنار .

**الطبيب الكافر :** وفي كتاب «الآداب الشرعية» لابن مفلح : وقال الشيخ تقي الدين : إذا كان اليهودي

(٢) من لسكون وموحد .

(١) أي في قرب الاستحانة

أو النصراني خبيراً بالطب ثقة عند الإنسان جاز له أن يستطب<sup>(١)</sup> كما يجوز له أن يودعه المال وأن يعامله ، كما قال الله تعالى : ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَكَ لَا يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ﴾ [ آل عمران ٧٥ ] . وفي الصحيح : أن النبي ﷺ لما هاجر استأجر رجلاً مشركاً هاديًا خزييًا<sup>(٢)</sup> واتمته على نفسه وماله . [ البحري (٣٩٠٥) ] . وكانت خزاعة عينا لرسول الله ﷺ مسلمهم وكافرهم ، وقد روي أن النبي ﷺ ، أمر أن يستطب الحارث بن كعدة ، وكان كافراً ، وإذا أمكنه أن يستطب مسلماً ، فهو كما لو أمكنه أن يودعه أو يعامله ، فلا ينبغي أن يعدل عنه ، وأما إذا احتاج إلى ائتمان الكناي ، أو استطبابه فله ذلك ، ولم يكن من ولاية اليهود والنصارى المنهي عنها ، وإذا خاطبه بالتي هي أحسن كان حسناً ، فإن الله تعالى يقول : ﴿ وَلَا تُجَدِّلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [ المائدة ٤٦ ] انتهى . وذكر أبو الخطاب في حديث صلح الحديبية : وبعث النبي ﷺ عينا له من خزاعة وقبوله خبره : أن فيه دليلاً على جواز قبول المتطبيب الكافر فيما يخبر به من صفة العلة ووجه العلاج إذا كان غير متهم فيما يصفه ، وكان غير مظنون به الريبة .

**جواز استطباب المرأة :** يجوز للرجل أن يداوي المرأة ، ويجوز للمرأة أن تداوي الرجل عند الضرورة . قال البخاري ، هل يداوي الرجل المرأة والمرأة الرجل ، ثم روى عن ربيعة بنت معوذ بن عفرأ ، قالت : كنا نغزو مع رسول الله ﷺ ، نسقي القوم ، ونخدمهم ونرد القتلى والجرحى إلى المدينة . [ البخاري (٥٦٧٩) ] . وقال الحافظ في « الفتح » : يجوز مداواة الأجانب عند الضرورة ، وتقدر بقدرها فيما يتعلق بالنظر ، والحس باليد وغير ذلك ، وقال ابن مفلح في كتاب « الآداب الشرعية » : فإن مرضت امرأة ولم يوجد من يطبها غير رجل ، جاز له منها نظر ما تدعو الحاجة إلى نظره منها ، حتى الفرجين ، وكذا الرجل مع الرجل . قال ابن حمدان : وإن لم يوجد من يطبه سوى امرأة ، فلها نظر ما تدعو الحاجة إلى نظرها منه حتى فرجيه . قال القاضي : يجوز لطبيب أن ينظر من المرأة إلى العورة عند الحاجة ، وكذلك يجوز للمرأة والرجل أن ينظر إلى عورة الرجل عند الضرورة ، انتهى .

**العلاج بالرقى<sup>(٣)</sup> والأدعية :** يشرع العلاج بالرقى والأدعية إذا كانت مشتملة على ذكر الله ، وكانت باللفظ العربي المفهوم لأن ما لا يفهم لا يؤمن أن يكون فيه شيء من الشرك ، فعن عوف بن مالك ، قال : كنا نرقى في الجاهلية ، فقلنا : يا رسول الله ، كيف ترى في ذلك؟ فقال : « اعرضوا علي رقاكم ، لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك » . رواه مسلم ، وأبو داود . [ مسند (٢٢٠٠) ] وأبو داود (٣٨٨٦) . وقال الربيع : سألت الشافعي عن الرقية فقال : لا بأس أن ترقى بكتاب الله ، وبما تعرف من ذكر الله ، قلت : أيرقى أهل الكتاب المسلمين؟ قال : نعم ، إذا راقوا بما يعرف من كتاب الله وبذكر الله .

(١) يجعل طبيئا .

(٢) أحرقت . لماهر بالهداية .

(٣) الرقى جمع رقية ، مثل مدى ، جمع مدية وهي الأدعية التي يدعى بها للمريض .

## بعض الأدعية الواردة في ذلك :

١ - روى البخاري ومسلم عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يُعوذ ببعض أهله، يمسح بيده اليمنى ويقول: «اللهم رب الناس أذهب البأس<sup>(١)</sup> اشف وأنت الشافي، لا شفاء إلا شفاؤك، شفاء لا يعادر سقمًا». [البخاري (٥٧٤٣) ومسلم (٢١٩١)].

٢ - وَرَوَى مسلم عن عثمان بن أبي العاص أنه شكى إلى رسول الله ﷺ وجعًا يجده في جسده. فقال رسول الله ﷺ: «ضع يدك على الذي يألم من حسدك وقل: باسم الله، وقل سبع مرات: أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر». قال: ففعلت ذلك مرارًا فأذهب الله ما كان بي، فلم أزل أمر به أهلي وغيرهم. [مسلم (٢٢٠٢) وأبو داود (٣٨٩١) والترمذي (٢٠٨٠) وأحمد (٢١٧/٤)].

٣ - وَرَوَى الترمذي عن محمد بن سالم قال: قال لي ثابت البناني: يا محمد، إذا اشتكيت فضع يدك حيث تشككي، ثم قل: «بسم الله أعوذ بعزة الله من شر ما أجد من وجعي هذا، ثم ارفع يدك، ثم أعد ذلك وترا»، فإن أنس بن مالك حدثني: أن رسول الله ﷺ، حدثه بذلك. [الترمذي (٣٥٨٢)].

٤ - وعن ابن عباس: أن النبي ﷺ، قال: «من عاد مريضًا لم يحضر أجله، فقال عنده سبع مرات: أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك. إلا عافاه الله من ذلك المرض». رواه أبو داود والترمذي وقال: حسن. وقال الحاكم: صحيح على شرط البخاري. [أبو داود (٣١٠٦) والترمذي (٢٠٨٣) والنسائي في عمل اليوم والليلة (١٠٤٣) وابن حبان (٢٩٧٨) والحاكم (٣٤٣/١) و(٢١٣/٤)].

٥ - وَرَوَى البخاري عن ابن عباس قال: كان النبي ﷺ، يُعوذ الحسن والحسين: «أعذكما بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامة، ومن كل عين لامة<sup>(٢)</sup>». ويقول: «إن أباكما<sup>(٣)</sup> كان يعوذ بهما إسماعيل وإسحاق». [البخاري (٣٣٧١)].

٦ - وَرَوَى مسلم عن سعد بن أبي وقاص: أن رسول الله ﷺ، عادته في مرضه فقال: «اللهم اشف سعدًا، اللهم اشف سعدًا، اللهم اشف سعدًا». [مسلم (١٦٢٨) (٨) وأحمد (١٦٨/١) (١٧١)].

### النهى عن التمام

نهى رسول الله ﷺ، عن التمام:

١ - فعن عقبة بن عامر: أن رسول الله ﷺ، قال: «من علق تميمًا فلا أتم الله له، ومن علق ودعة فلا أودع الله له». رواه أحمد والحاكم، وقال: صحيح الإسناد. [أحمد (١٥٤/٤) وأبو يعنى (١٧٥٩) والحاكم (٤١٧/٤)]. والتميمة: هي الخرزة التي كان العرب يعلقونها على أولادهم يمعون بها العين في زعمهم، فأبطله الإسلام وبهى عنه، ودعا رسول الله ﷺ على من علق تميمًا بعدم التمام، لما قصده من التعليق.

<sup>(١)</sup> البأس: الشدة.

<sup>(٢)</sup> الهامة: كل دت سم قاتل. تجمع على هوم، وقد تصق على ما يد من حيوان، كالحق، ولامة التي تصب بسوء.

<sup>(٣)</sup> يقصد إبراهيم عليه السلام.

٢ - وعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه دخل على امرأته ، وفي عنقها شيء معقود ، فجذبه فقطعه ، ثم قال : لقد أصبح آل عبد الله أغنياء أن يشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً ، ثم قال : سمعت رسول الله ﷺ ، يقول : «إن الرقي والتماائم والتولة شرك» . قالوا : يا أبا عبد الله هذه التماائم والرقي قد عرفناها ، فما التولة؟ قال : شيء يصنعه النساء يتحببن إلى أزواجهن<sup>(١)</sup> . رواه الحاكم وابن حبان وصحاحه . [ابن حبان (٦٠٩٠) والحاكم (٤١٧/٤) (٤١٨) ] .

٣ - وعن عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ ، أبصر على عضد رجل حلقة أراه قال : من صفر<sup>(٢)</sup> ، فقال : «ويحك ما هذه؟» قال : من الواهنة ، قال : «أما إنها لا تزيد إلا وهناً ، انبذها عنك ، فإنك لو ميت وهي عليك ، ما أفلحت أبداً» . رواه أحمد . [أحمد (٤٤٥ / ٤) وابن ماجه (٣٥٣١) وابن حبان (٦٠٨٥) والحاكم (٤/٢١٦) ] .

والواهنة : عرق يأخذ في المنكب وفي اليد كلها ، وقيل : مرض يأخذ في العضد وقد علق الرجل حلقة من نحاس ، ظناً منه أنها تعصمه من الألم ، فنهاه الرسول ﷺ عنها ، وعدها من التماائم .

٤ - وروى أبو داود عن عيسى بن حمزة قال : دخلت على عبد الله بن حكيم وبه حمرة ، فقلت : ألا تعلق تيممة؟ فقال : نعمذ بالله من ذلك ، قال رسول الله ﷺ : «من علق شيئاً وكل إليه» . [أبو داود (٣٨٩٣) والترمذي (٢٧٠٢) ] .

**هل يجوز تعليق الأدعية الواردة في الكتاب والسنة :** روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله ابن عمرو بن العاص أن النبي ﷺ قال : «إذا فزع أحدكم في النوم فليقل : أعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وعقابه وشر عباده ، ومن همزات الشياطين وأن يحضرون فإنها لن تضره» . وكان عبد الله بن عمرو يعلمهم من عقل من بنيه ، ومن لم يعقل كتبها في صدك ثم علقها في عنقه . رواه أبو داود والنسائي والترمذي ، وقال : حسن غريب ، والحاكم وقال : صحيح الإسناد . [أبو داود (٣٨٩٣) والترمذي (٣٥٢٨) والنسائي في عمل اليوم والليلة (٧٦٥) وأحمد (١٨١ / ٢) ] . وإلى هذا ذهب عائشة ومالك وأكثر الشافعية ورواية عن أحمد : إلى أنه لا يجوز تعليق شيء من ذلك لما تقدم من النهي العام في الأحاديث السابقة .

**منع المريض من السكن بين الأصحاء :** ومن كان مبتلياً بأمراض معدية ، يجوز منعه من السكن بين الأصحاء ولا يجاور الأصحاء ، فإن النبي ﷺ قال : «لا يُورَدَنَّ مُمَرِّضٌ عَلَى مَصْحٍ» . [البخاري (٥٧٧١) ومسلم (٢٢٢١) وابن ماجه (٣٥٤١) وأحمد (٤٠٦ / ٢) (٤٣٤) ] . فهى صاحب الإبل المراض أذ يوردها على صاحب الإبل الصحاح مع قوله : «لا عدوى ولا طيرة» . [البخاري (٥٧٠٧) ومسلم (٢٢٢٠) (١٠٢) ] وأبو داود (٣٩١١) . وكذلك روي أنه لما قدم رجل مجذوم ليبايعه . أرسل إليه بالبيعة ، ولم يأذن له في دخول المدينة .

(١) قيل . هي حيط يقرأ منه من السحر أو قرطاس فيه شيء ينحب به النساء إلى قلوب الرجال ، أو الرجال إلى قلوب النساء .  
(٢) صفر : نحس .

النهي عن الخروج من الطاعون أو الدخول في أرض هو بها : بهي رسول الله ﷺ عن الخروج من الأرض اتى وقع بها لطعون أو الدخول فيها ، لما في ذلك في التعرض للبلاء ، وحتى يمكن حصر المرح في دائرة محددة ، ومنعاً لانتشار الوباء ، وهو ما يعبر عنه بالحجر الصحي ، روى الترمذي وقال : حسن صحيح ، عن أسامة بن زيد : أن النبي ﷺ ذكر الطاعون فقال : « بقية رجز أو عذاب أرسل على طائفة من بني إسرائيل ، فإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها ، وإذا وقع بأرض ولستم بها فلا تهبطوا عليها » . [الترمذي (١٠٦٥) ومعه : سجاري (٥٧٢٨) ومسنه (٢٢١٨) . وزوى البخاري عن ابن عباس : أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام حتى إذا كان يسرع لقيه أمراء الأجناد ، أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه فأخبروه أن الوباء قد وقع بأرض الشام ، قال ابن عباس : فقال عمر : ادع لي المهاجرين الأولين ، فدعاهم فاستشارهم ، وأخبرهم أن الوباء قد وقع بالشام ، فاختلفوا فقال بعضهم : قد خرجنا لأمر ولا نرى أن نرجع عنه ، وقال بعضهم : معك بقية الناس وأصحاب رسول الله ﷺ ، ولا نرى أن تقدمهم على هذا الوباء ، فقال : ارتفعوا عني ، ثم قال : ادع لي الأنصار ، فدعوتهم فلم يختلف منهم عليه رجلان ، فقالوا : نرى أن ترجع بالناس ، ولا تقدمهم على هذا الوباء ، فنأى عمر في الناس : إني مصبغ على ظهري ، فأصبحوا عليه . قال أبو عبيدة ابن الجراح : أفراراً من قدر الله؟ فقل عمر : لو غيرك قالها يا أبا عبيدة ، نعم نفى من قدر الله إلى قدر الله ، أرايت لو كان لك إبل هبطت وادياً له غدوتان : إحداهما خصبة ، والأخرى جديبة ، أليس إن رعيت الخصبة رعيتها بقدر الله ، وإن رعيت الجديبة رعيتها بقدر الله؟ قال : فجاء عبد الرحمن بن عوف ، وكان متغيثاً في بعض حاجاته ، فقال : إن عندي في هذا علماً . سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إذا سمعتم به في أرض فلا تقدموا عليها ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه » . قال : فحمد الله عمر ثم انصرف . [البخاري (٥٧٢٩) .

استحباب ذكر الموت والاستعداد له بالعمل : رغب الشارع في تذكر الموت والاستعداد له بالعمل الصالح ، وعد ذلك من دلائل الخير ، فعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : أتيت النبي ﷺ ، عاشر عشرة ، فقام رجل من الأنصار ، فقال : يا نبي الله من أكتسب الناس وأحزم الناس؟ قال : « أكثرهم ذكراً للموت ، وأكثرهم استعداداً للموت ، أولئك الأكياس . ذهبوا بشرف الدنيا وكرامة الآخرة » . [ابن ماجه (٤٢٥٩) ولبهقي في الشعب (٧٩٩٣ و ١٠٥٥٠) وذكره الهيثمي في مجمع الروايات (٣٠٩ / ١٠) وعزاه للطبراني في الصغير] . وعنه قال : قال رسول الله ﷺ : « أكثروا من ذكر هادم<sup>(١)</sup> اللذات » . رواهما الطبراني بإسناد حسن [طبراني في الأوسط (٥٧٧٦) وذكره الهيثمي في المجمع (٣٠٩ / ١٠) . وعن ابن عباس رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ ، في قوله تعالى : « مَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ » . [لأعم (١٢٥٠) قال : « إذا دخل النور القسب امسح واسترح » . قالوا : هل لذلك من علامة يعرف بها؟ قال : « الإجابة إلى دار الخلود ، والتسحي عن دار الغرور ، والاستعداد للموت قبل لقاء الموت » . رواه ابن حريز ، وله طرق مرسلة ومتصلة يشد بعضها بعضاً . [ذكره ابن حريز بطبري في تفسيره للآية (١٢٥) من الأعم (١٠٠ / ١٢) عن ابن مسعود]

**كراهة تمني الموت :** يكره للمرء أن يتمنى الموت أو يدعو به ، لفقره ، أو يدعو به لفقر أو مرض أو محنة أو نحو ذلك ، لما رواه الجماعة عن أنس : أن النبي ﷺ قال : « لا يَتَمَنَّى أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ لَضَرْ نَزَلَ بِهِ ، فَإِنْ كَانَ لَا يَدُ مَتَمِنًا لِلْمَوْتِ فَلْيَقُلْ : اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي ، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتْ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي » . [السخاري (٥٦٧١) ومسلم (٢٦٨٠) وأبو داود (٣١٠٨) والترمذي (٩٧١) والسنائي (٣/٤) . وحكمة النهي عن تمني الموت ما جاء من حديث أم الفضل أم النبي ﷺ دخل على العباس ، وهو يشتكي فتمنى الموت فقال : « يا عباس يا عم رسول الله ، لا تتمنى الموت ، إن كنت محسنًا تزدد إحسانًا إلى إحسانك خير لك ، وإن كنت مسيئًا فإن تَوَخَّرَ تَشْتَقِيبُ<sup>(١)</sup> خير لك . فلا تمن الموت » . رواه أحمد والحاكم وقال : صحيح على شرط مسلم . [أحمد (٣٣٩/٦) والهيثمي في الجمع (٢٠٢/١٠) وأبو يعلى (٧٠٧٦) والحاكم (٣٣٩/١) .

فإن خاف أن يفتن في دينه فإنه يجوز له تمني الموت دون كراهة ، فمما حفظ عن رسول الله ﷺ قوله في دعائه : « اللهم إني أسألك فعل الخيرات ، وترك المنكرات ، وحب المساكين ، وأن تغفر لي وترحمني ، وإذا أردت فتنة في قومى فتوفني غير مفتون ، وأسألك حبك ، وحب من يحبك ، وحب عمل يقرب إلى حبك » . رواه الترمذي وقال : حسن صحيح . [الترمذي (٣٢٣٥) . ففي « الموطأ » عن عمر رضي الله عنه أنه دعا ، فقال : « اللهم كبرت سني ، وضعفت قوتي ، وانتشرت رعيتي ، فاقبضني إليك غير مضيع ولا مفرط » .

### فضل طول العمر مع حسن العمل :

١ - عن عبد الرحمن بن أبي بكره عن أبيه أن رجلاً قال : يا رسول الله أي الناس خير؟ قال : « من طال عمره وحسن عمله » ، قال : فأأي الناس شر؟ قال : « من طال عمره وساء عمله » . رواه أحمد والترمذي وقال : حسن صحيح . [الترمذي (٢٣٣٠) وأحمد (٤٠/٥) (٤٣) .

٢ - وعن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ ، قال : « ألا أنبئكم بخيركم؟ قالوا : نعم يا رسول الله . قال : « خياركم أطولكم أعمارًا ، وأحسنكم أفعالاً » . رواه أحمد وغيره بسند صحيح . [أحمد (٣/٢٣٥) (٤٠٣) وابن حبان (٤٨٤/٤) (٢٩٨١) والبيهقي في الزهد (٦٢٩) والبخاري (١٩٧١) والحاكم (٣٣٩/١) .

**العمل الصالح قبل الموت دليل على حسن الختام :** روى أحمد والترمذي والحاكم وابن حبان عن أنس أن النبي ﷺ ، قال : « إذا أراد الله بعبده خيرًا استعمله » . قيل : كيف يستعمله؟ قال : « يوفقه لعمل صالح قبل الموت ثم يقبضه عليه » . [الترمذي (٢١٤٢) وأحمد (١٠٦/٣) وابن حبان (٣٤١) والحاكم (٣٤٠/٤) .

**استحباب تحسن الظن بالله :** ينبغي أن يذكر المريض سعة رحمة الله ويحسن ظنه بربه ، لما رواه مسلم عن جابر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول قبل موته بثلاث<sup>(٢)</sup> : « لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله » . [مسلم (٢٨٧٧) وأبو داود (٣١١٣) وابن ماجه (٤١٦٧) وابن حبان (٦٣٦) وأحمد (٢٩٣/٣) (٣٣٠) . وفي الحديث استحباب تغليب الرجاء وتأميل العفو ليلقى الله تعالى على حالة هي أحب الأحوال إلى الله

(١) تستعب : تسترصي الله بالإقلاع عن الإساءة والاستعانة منها . والاستعتاب : طلب إزالة العتب .

(٢) أي ثلاث ليال .

- سبحانه - إذ هو الرحمن الرحيم ، والجواد الكريم ، يحب العفو والرجاء ، وفي الحديث : «يُبعث كلُّ أحدٍ على ما مات عليه» . [مسند (٢٨٧٨)] . وَرَوَى ابن ماجة والترمذي بسند جيد عن أنس أن النبي ﷺ دخل على شاب وهو في الموت ، فقال : « كيف تجدك ؟ » قال : أرجو الله وأخاف ذنوبي . فقال ﷺ : « لا يجتمعان في قلب عبدٍ في مثل هذا الموطن إلا أعطاه الله ما يرجوه وأمنه مما يخاف » . [الترمذي (٩٨٣) وابن ماجة (٤٢٦١)] .

### استحباب الدعاء والذكر لمن حضر عند الميت

يستحب أن يحضر الصالحون من أشرف على الموت فيذكروا الله .

١ - روى أحمد ومسلم وأصحاب السنن عن أم سلمة قالت : قال رسول الله ﷺ : «إذا حضرتم المريض ، أو الميت فقولوا خيراً ، فإن الملائكة يؤمنون على ما تقولون» . قالت : فلما مات أبو سلمة ، أتيت النبي ﷺ ، فقلت : يا رسول الله ، إن أبا سلمة قد مات ، قال : «قولي : اللهم اغفر لي وله ، وأعقبني منه عُقبى حسنة» . فقلت : فأعقبني الله من هو خير منه «محمداً» ﷺ . [مسلم (٩١٩) وأبو داود (٣١١٥) والترمذي (٩٧٧) والنسائي (٤ / ٥٠٤) وابن ماجة (١٤٤٧) وأحمد (٦ / ٢٩١ ، ٣٠٦)] .

٢ - وفي صحيح مسلم عنها قالت : دخل رسول الله ﷺ على أبي سلمة وقد شق بصره فأغمضه ، ثم قال : «إن الروح إذا قبض تبعه البصر» . فضج ناس من أهله فقال : «لا تدعوا على أنفسكم إلا بخير ، فإن الملائكة يؤمنون على ما تقولون» ، ثم قال : «اللهم اغفر لأبي سلمة وارفع درجته في المهديين ، وأخلفه في عقبه الغابرين<sup>(١)</sup>» . واغفر لنا وله يا رب العالمين . وأفسح له قبره ، ونور له فيه . [مسند (٩٢٠) وابن ماجة (١٤٥٤) وأحمد (٦ / ٢٩٧)] .

### ما يسن عند الاحتضار

يسن عند الاحتضار مراعاة السنن الآتية :

١ - تلقين المحتضر «لا إله إلا الله» : لما رواه مسلم وأبو داود والترمذي عن أبي سعيد الخدري ﷺ : أن رسول الله ﷺ قال : «لقنوا موتاكم<sup>(٢)</sup> : لا إله إلا الله» . [مسلم (٩١٦) وأبو داود (٣١١٧) والترمذي (٩٧٦)] . وَرَوَى أبو داود ، وصححه الحاكم [أبو داود (٣١١٦) والحاكم (١ / ٥٠٠)] ، عن معاذ بن جبل ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة» . والتلقين إنما يكون في الحاضر العقل القادر على الكلام ، فإن شارد القلب لا يمكن تلقينه ، والعاجز عن الكلام يردد الشهادة في نفسه ، قال العلماء : وينبغي أن لا يبع عيه في ذلك ، ولا يقول له : قل لا إله إلا الله ، خشية أن يضجر ، فيتكلم بكلام غير لائق ؛ ولكن يقولها بحيث يُسمِعُه مُعَرَّضًا له ، ليفطن له فيقولها . وإذا أتى بالشهادة مرة

(١) الغابرين السابقين ، أي كل حليفة له في صلاح من يعقبه من دينه حال كونهم في السابقين من الناس .

(٢) أي المحتضرين الذين هم في سياق الموت من المسلمين ، ما غيرهم فيعرض عنهم الإسلام .

لا يعاود التلقين ما لم يتكلم بعدها بكلام آخر فيعاد التعريض له به ليكون آخر كلامه . وجمهور العلماء على أن المختضر يقتصر في تلقيه على لفظ «لا إله إلا الله» لظاهر الحديث ، ويرى الجماعة أنه يلحق الشهادتين لأن المقصود تذكير التوحيد وهو يتوقف عليهما .

٢ - توجيهه إلى القبلة مضطجعا على شقه الأيمن : لما رواه البيهقي والحاكم وصححه عن أبي قتادة : أن النبي ﷺ لما قدم المدينة سأل عن البراء بن معرور ، فقالوا : توفي ، وأوصى بثلاث ماله لك ، وأن يوجه للقبلة لما احتضر . فقال النبي ﷺ : «أصاب الفطرة ، وقد رددت ثلث ماله على ولده» . ثم ذهب فصلّي عليه وقال : «اللهم اغفر له وارحمه وأدخله جنتك وقد فعلت»<sup>(١)</sup> . [الحاكم (٣٥٣ / ١) والبيهقي (٣ / ٣٨٤)] . قال الحاكم : ولا أعلم في توجيه المختضر إلى القبلة غيره . ورؤى أحمد : أن فاطمة بنت النبي ﷺ عند موتها استقبلت القبلة ثم توسدت يمينها . [أحمد (٦ / ٤٦١)] . وهذه الصفة التي أمر الرسول ﷺ النائم أن ينام عليها ، والتي يكون عليها الميت في قبره . وفي رواية عن الشافعي : أن المختضر يستلقي على قفاه وقدماه إلى القبلة وترفع رأسه قليلاً ليصير وجهه إليها . والأول الذي ذهب إليه الجمهور أولى .

٣ - قراءة سورة يس : لما رواه أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم وابن حبان وصححاه ، عن معقل ابن يسار رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «يس قلب القرآن»<sup>(٢)</sup> . [أبو داود (٣١٢١) وابن ماجه (١٤٤٨) والنسائي في عمل اليوم والليلة (١٠٧٤) وأحمد (٥ / ٢٦ ، ٢٧) وابن حبان (٣٠٠٢) والحاكم (١ / ٥٦٥)] . قال ابن حبان : أراد به من حضرته المنية ، لا أن الميت يقرأ عليه ، ويؤيد هذا المعنى ما رواه أحمد في «مسنده» عن صفوان قال : كان المشيخة<sup>(٣)</sup> يقولون : إذا قرئت يس عند الموت خفف عنه بها ، وأسنده صاحب «مسند الفردوس» إلى أبي الدرداء وأبي ذر قالوا : قال رسول الله ﷺ : «ما من ميت يموت فقرأ عنده يس إلا هون الله عليه» . [ذكره الديلمي في مسند الفردوس (٦٠٩٩)] .

٤ - تغميض عينيه إذا مات : لما رواه مسلم : أن النبي ﷺ دخل على أبي سلمة ، وقد شق بصره فأغمضه ثم قال : «إن الروح إذا قبض تبعه البصر» . [سبق تخريجه] .

٥ - تسجيته صيانة له عن الانكشاف سترًا لصورته المتغيرة عن الأعين : فعن عائشة . رضي الله عنها . : أن النبي ﷺ حين توفي سجي يبرد خبزة<sup>(٤)</sup> . رواه البخاري ومسلم . [البخاري (٥٨١٤) ومسلم (٩٤٢) وأحمد (٦ / ١٥٣)] . ويجوز تقبيل الميت إجماعًا ، فقد قبّل رسول الله عثمان بن مظعون وهو ميت . [الترمذي (٩٨٩) وابن ماجه (١٤٥٦) وأحمد (٦ / ٤٣)] . وأكث أبو بكر على رسول الله ﷺ بعد موته فقبله بين عينيه وقال : يا نبياه يا صفياه .

٦ - المبادرة بتجهيزه متى تحقق<sup>(٥)</sup> موته : فيسرع وليه بغسله ودفنه مخافة أن يتغير ، والصلاة عليه لما

(١) فعلت : أي ستجبت الدعاء .

(٢) أعلم هذا الحديث ابن مقطار بالأصطراب والوقف وجهة بعض الرواة . ونقل عن الدارقطني أنه قال : هذا حديث مضطرب الإسناد مجهول المتن ولا يصح .

(٣) جمع شيع .

(٤) سجي : عطى . حرة : ثوب فيه أعلام .

(٥) لابد من تحقيق الموت بوسعه الأطباء وغيرهم من العارفين بالسويين بهم في المعرفة ، ولا سيما من توقع أن يغشى عليه



رواه أبو داود وسكت عنه، عن الحصين بن وَحُوح أن طلحة بن البراء مرض فأثاه النبي ﷺ يعودُه ، فقال : «إني لا أرى طلحة إلا قد حدث فيه الموت ، فأذنوني به<sup>(١)</sup> وعجلوا ، فإنه لا ينبغي لجيفة مسلم أن تحبس بين ظهري أهله» . [أبو داود (٣١٥٩)] . ولا ينتظر به قدوم أحد إلا الولي ، فإنه ينتظر ما لم يخش عليه التغير ، روى أحمد والترمذي عن علي عليه السلام : أن النبي ﷺ قال له : «يا علي ثلاث لا تؤخرها : الصلاة إذا أتت ، والجنابة إذا حضرت ، والأيم<sup>(٢)</sup> إذا وجدت كفتاً» . [الترمذي (١٧١) وأحمد (١٠٥ / ١)] .

٧ - قضاء دينه : لما رواه أحمد وابن ماجه والترمذي ، وحسنه ، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : «نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه» . [الترمذي (١٠٧٨ و ١٠٧٩) وابن ماجه (٢٤١٣) وأحمد (٥٠٨ / ٢)] . أي أمرها موقوف لا يحكم لها بنجاة ولا بهلاك ، أو محبوسة عن الجنة ، وهذا فيمن مات وترك مالا يقضي منه دينه . أما من لا مال له ومات عاجزا على القضاء ، فقد ثبت أن الله تعالى يقضي عنه ، ومثله من مات وله مال وكان محبا للقضاء ولم يقض من ماله وَرَثَتُهُ ، فعند البخاري من حديث أبي هريرة : أن النبي ﷺ قال : «من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه ، ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله» . [البخاري (٢٣٨٧)] . وَرَوَى أحمد وأبو نعيم والبخاري والطبراني عن النبي ﷺ قال : «يدعى بصاحب الدين يوم القيامة حتى يوقف بين يدي الله تعالى فيقول : «يا ابن آدم فيم أخذت هذا الدين ، وفيم ضيعت حقوق الناس؟ فيقول : يا رب إنك تعلم إنني أخذته فلم أكل ولم أشرب ولم أضيع ، ولكن أتى علي إما حرق وإما سرق ، وإما وضيعَةٌ ، فيقول الله : صدق عبدي . وأنا أحق من قضى عنك . فيدعو الله بشيء فيضعه في كفة ميزانه ، فترجح حسناته على سيئاته ، فيدخل الجنة بفضل رحمته» . [أحمد (١٩٨ / ١)] . وقد كان النبي ﷺ يمتنع عن الصلاة عن المدينين ، فلما فتح الله عليه البلاد ، وكثرت الأموال صلى على من مات مديونا وقضى عنه ، وقال في حديث البخاري : «أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فمن فمات وعليه دين ، ولم يترك وفاء ، فعلينا قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته» . [البخاري (٦٧٣١)] . وفي هذا ما يدل على أن من مات مدينا استحق أن يقضى عنه من بيت مال المسلمين ، ويؤخذ من سهم الغارمين «أحد مصارف الزكاة» وأن حقه لا يسقط بالموت .

استحباب الدعاء والاسترجاع<sup>(٣)</sup> عند الموت : يستحب أن يسترجع المؤمن ويدعو الله عند موت أحد أقاربه بالآتي :

١ - روى أحمد ومسلم عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «ما من عبد يصيبه مصيبة فيقول : إنا لله وإنا إليه راجعون اللهم أؤجرني في مصيبتى وأخلف لي خيرا منها . إلا أجره الله تعالى في مصيبتيه ، وأخلف له خيرا منها» . قالت : فلما توفي أبو سلمة قلت كما أمرني رسول الله ﷺ ، فأخلف الله لي خيرا منه رسول الله ﷺ [مسلم (٩١٨) (٤) وأحمد (٨٨ / ٦)] .

٢ - وفي الترمذي عن أبي موسى الأشعري عليه السلام أن رسول الله ﷺ قال : «إذا مات ولد العبد قال الله

(٢) الأيم : من لا روح لها .

(١) دُوبِي : أعلموني .

(٣) الاسترجاع قول : «إنا لله وإنا إليه راجعون» .

تعالى للملائكة: قبضتم ولد عبدي؟ فيقولون: نعم. فيقول: قبضتم ثمرة فؤاده؟ فيقولون: نعم، فيقول: فماذا قال عبدي؟ فيقولون: حمدك واسترجع. فيقول الله تعالى: ابنوا لعبدي بيتًا في الجنة وسموه بيت الحمد». قال: حديث حسن. [الترمذي (١٠٢١) وأحمد (٤/٤١٥)].

٣ - وفي البخاري عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : « يقول الله تعالى : ما لعبدي المؤمن عندي جزاء إذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم احتسبه إلا الجنة » . [البحاري (٦٤٢٤) ] .

٤ - وعن ابن عباس في قول الله تعالى : ﴿ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾ (١٥٦) أَوْلَيْتَ عَلَيْهِمْ صَلَواتٍ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةً وَأَوْلَيْتَ لَهُمُ الْمَنَافِعَ (١٥٧) سورة البقرة [ قال : أخبر الله عز وجل : أن المؤمن إذا سلم لأمر الله ورجع واسترجع عند المصيبة ؛ كتب له ثلاث خصال من الخير : الصلاة من الله ؛ والرحمة ؛ وتحقيق سبيل الهدى .

استحاب إعلام قرابته وأصحابه بموته :

استحب العلماء إعلام أهل الميت وقربائه وأصدقائه وأهل الصلاح بموته ليكون لهم أجر المشاركة في تجهيزه، لما رواه الجماعة عن أبي هريرة أن النبي ﷺ نعى<sup>(١)</sup> للناس النجاشي في اليوم الذي مات فيه، وخرج بهم إلى المصلى، فصف أصحابه، وكبر عليه أربعاً. [البخاري (١٢٤٥) ومسلم (٩٥١) وأبو داود (٣٢٠٤) والنسائي (٤٠ / ٧) وابن ماجه (١٥٣٤) وأحمد (٢٨١ / ٢) وأشار إليه الترمذي في سننه (٣ / ٣٥٧)].

وَرَوَى أحمد والبخاري عن أنس: أن النبي ﷺ نعى زيداً، وجعفرًا، وابن رواحة، قبل أن يأتيهم خبرهم. [البخاري (١٢٤٦) وأحمد (٣ / ١١٣)]. قال الترمذي: لا بأس بأن يعلم الرجل قربائه وإخوانه بموت الشخص، وقال البيهقي: وبلغني عن مالك بن أنس أنه قال: لا أحب الصياح لموت الرجل على أبواب المساجد، ولو وقف على حلق المساجد، فأعلم الناس بموته لم يكن به بأس. وأما ما رواه أحمد والترمذي وحسنه عن حذيفة، قال: إذا ميتٌ فلا تُؤذِنوا بي أحدًا، فإنني أخاف أن يكون نعيًا. وإنني سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن النعي. [الترمذي (٩٨٦) وابن ماجه (١٤٧٦) وأحمد (٥ / ٤٠٦)]. فإنه محمولٌ على النعي الذي كانت الجاهلية تفعله، وكانت عاداتهم إذا مات منهم شريف، بعثوا راکبًا إلى القبائل، يقول: نعاء فلاناً أي هلكت العرب بمهلك فلان، ويصحب ذلك ضجيج وبكاء.

## البكاء على الميت

أجمع العلماء، على أنه يجوز البكاء على الميت، إذا خلا من الصراخ والنوح، ففي الصحيح: أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله لا يعذب بدمع العين ولا بحزن القلب، ولكن يعذب بهذا أو يرحم». وأشار إلى لسانه. [البحاري (١٣٠٤) ومسلم (٩٢٤) وأحمد (٢٥١/٥)]. وبكى لموت ابنه إبراهيم وقال: «إن العين تدمع، والقلب يحزن، ولا نقول إلا ما يرضي ربنا، وإنا بفراقك يا إبراهيم لمحزونون». [البحاري (١٣٠٣)]

(١) المعنى : إخبار مموت الشخص.

ومسلم (٢٣١٥). وبكى لموت أميمة ست ابنته زينب؛ فقال له سعد بن عباد: يا رسول الله أتبكي؟ أو سمعته زينب، فقال: «إما هي رحمة جعلها الله في قلوب عباده، وإما يرحم الله من عباده الرحماء». [البخاري (١٢٨٤) ومسلم (٩٢٣)]. وَرَوَى الطبراني عن عبد الله بن زيد قال: رخص في البكاء من غير نوح، فإن كان البكاء بصوت وبياحة، كان ذلك من أسباب ألم الميت وتعديه. فعن ابن عمر قال: لما طعن عمر أغمى عليه، فصيح عليه، فلما أفاق قال: أما علمتم أن رسول الله ﷺ قال: «إن الميت ليعذب ببكاء الحي». [البخاري (١٢٩٠) ومسلم (٩٢٧) وأحمد (٤٧/١)]. وعن أبي موسى قال: لما أصيب عمر جعل صهيب يقول: وأخاه، فقال له عمر: يا صهيب أما علمت أن رسول الله ﷺ قال: «إن الميت ليعذب ببكاء الحي». وعن المغيرة بن شعبه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من نوح عليه فإنه يعذب بما نوح عليه». [البخاري (١٢٩١) ومسلم (٩٣٣) وأحمد (٤/٢٥٢)]. روى هذه الأحاديث البخاري ومسلم. ومعنى الحديث، أن الميت يتألم ويسوءه نوح أهل عليه، فإنه يسمع بكاءهم، وتعرض أعمالهم عليه، وليس معنى الحديث أنه يعذب ويعاقب بسبب بكاء أهله عليه، فإنه لا تزر وازرة وزر أخرى. فقد روى ابن جرير عن أبي هريرة قال: إن أعمالكم تعرض على أقربائكم من موتاكم، فإن رأوا خيرا فرحوا به، وإذا رأوا شرا كرهوا. وَرَوَى أحمد والترمذي عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: «إن أعمالكم تعرض على أقاربكم وعشائركم من الأموات، فإذا كان خيرا استبشروا به، وإن كان غير ذلك قالوا: اللهم لا تُنْهْهُمْ حتى تهديهم كما هديتنا». [أحمد (١٦٥/٣)]. وعن النعمان بن بشير قال: أغمى على عبد الله بن رواحة، فجعلت أخته عمرة تبكي واجبلاه، واكذوا، وتعدد عليه... فقال حين أفاق: ما قلت شيئا إلا قيل لي: أنت كذلك. رواه البخاري. [البخاري (٤٢٦٧ و ٤٢٦٨)].

### النياحة

النياحة مأخوذة من النوح، وهو رفع الصوت بالبكاء، وقد جاءت الأحاديث مصرحة بتحريمها، فعن أبي مالك الأشعري: أن النبي ﷺ قال: «أربع في أمي من أمر الجاهلية، لا يتركونهن: الفخر في الأحساب<sup>(١)</sup>، والطعن في الأنساب، والاستسقاء بالنجوم، والنياحة». وقال: «النياحة إذا لم تنب قبل موتها تقام يوم القيامة وعليها سربال من فضران، ودرع من جرب»<sup>(٢)</sup>. رواه أحمد، ومسلم. [مسلم (٩٣٤) وأحمد (٣٣٤/٥)]. وعن أم عطية، قالت: أخذ عينا رسول الله ﷺ ألا نتوح. رواه البخاري، ومسلم. وَرَوَى البزار بسند رواه ثقات، أن رسول الله ﷺ قال: «صوتان مبعودان في الدنيا والآخرة: مزمار عند نعمة، ورنة عند مصيبة». [البخاري (١٣٠٦) ومسلم (٩٣٦)]. وفي «الصحيحين»، عن أبي موسى، أنه

(١) فخر في الأحساب: انتعاط بمناقب الآء، والطعن في الأساب: سبة ارحل المرء بغير أبيه. الاستسقاء: سحوم. اعتقد أنها مؤثرة في بروز امطر.

(٢) سربال: قميص. ولجرب: قرح احد. والقصور: يقوى شعبه الدار، فيكون عذاب لدنحة بدار سبب هذين فميصير أشد عذاب.

قال: «أنا بريء ممن برئ منه رسول الله ﷺ؛ إن رسول الله ﷺ برئ من الصالقة، والخالقة، والشاقة»<sup>(١)</sup>. [البخاري (١٢٩٦) ومسلم (١٠٤) وأحمد (٣٩٧/٤). وَرَوَى أحمد، عن أنس، قال: أحد النبي ﷺ على النساء حين بايعهن ألا ينحن، فقلن: يا رسول الله، إن نساء أسعدنا في الجاهلية، أفنساعدن في الإسلام؟ فقال: «لا إسعاد»<sup>(٢)</sup> في الإسلام». [أحمد (١٩٧/٣)].

### الإحداذ على الميت

يجوز للمرأة أن تحب<sup>(٣)</sup> على قريبها الميت ثلاثة أيام، ما لم يمنعها زوجها، ويحرم عليها أن تحب عليه فوق ذلك، إلا إذا كان الميت زوجها، فيجب عليها أن تحب عليه مدة العدة، وهي أربعة أشهر وعشر؛ لما رواه الجماعة إلا الترمذي، عن أم عطية، أن النبي ﷺ قال: «لا تحب امرأة على ميت فوق ثلاث، إلا على زوج، فإنها تحب عليه أربعة أشهر وعشراً، ولا تنس ثوباً مصبوغاً، إلا ثوب غصبي»<sup>(٤)</sup> ولا تكنحل، ولا تمس طيباً، ولا تختضب، ولا تمتشط إلا إذا طهرت، تمس بُندة من قُشط أو أظفار». [البخاري (٥٣٤٢) و (٥٣٤٣) ومسلم (٩٣٨) وأبو داود (٢٣٠٢) والنسائي (٢٠٣/٦) وابن ماجه (٢٠٨٧)]. والإحداذ؛ ترك ما تنزيه به المرأة؛ من الحلبي، والكحل، والحرير، والطيب، والخضاب، وإنما وجب على الزوجة ذلك مدة العدة من أجل الوفاء للزوج، ومراعاة لحقه.

**استحباب صنع الطعام لأهل الميت:** عن عبد الله بن جعفر، قال: قال رسول الله ﷺ: «اصنعوا لآل جعفر طعاماً؛ فإنه قد أتاهم أمر يشغلهم». رواه أبو داود، وابن ماجه، والترمذي، وقال: حسن صحيح [أبو داود (٣١٣٢) والترمذي (٩٩٨) وابن ماجه (١٦١٠) وأحمد (٢٠٥/١)]. واستحب الشارح هذا العمل؛ لأنه من البر، والتقرب إلى الأهل والجيران. قال الشافعي: وأحب لقراءة الميت أن يعملوا لأهل الميت في يومهم وليلتهم طعاماً يشبعهم؛ فإنه سنة، وفعل أهل الخير. واستحب العلماء الإلحاح عليهم ليأكلوا؛ لئلا يضعفوا بتركه، استحياءً أو لفرط جزع. وقالوا: لا يجوز اتخاذ الطعام للنساء إذا كن ينحن؛ لأنه إعانة لهن على معصية. واتفق الأئمة على كراهة صنع أهل الميت طعاماً للناس يجتمعون عليه؛ لما في ذلك من زيادة المصيبة عليهم، وشغلاً لهم إلى شغلهم، وتشبهاً بصنع أهل الجاهلية؛ لحديث جرير، قال: كنا نعد الاجتماع إلى أهل الميت، وصنعة الطعام بعد دفنه من النياحة. [أحمد (٢٠٤/٢)]. وذهب بعض العلماء إلى التحريم. قال ابن قدامة: فإن دعت الحاجة إلى ذلك، جاز، فإنه ربما جاءهم من يحضر ميتهم من القرى والأماكن البعيدة، ويبيت عندهم، ولا يمكنهم إلا أن يضيفوه.

(١) الصالقة: التي ترفع صوتها بانندب والبيحة. احافقة: التي تحلق رأسها عند المصيبة. واشاقة: أي شي تشق

(٢) لإسعاد المساعدة في البيحة.

(٣) تحب. من باب نصر وصرب.

(٤) عصب برود بماسة.

(٥) القشط ولأصغار - نوعان من اعود الذي يتطبخ به. وسدة القصة. أي يجور بها وضع الطيب عند العسل من الحيصر عند برادة

الرائحة المكروهة

جواز إعداد الكفن والقبر قبل الموت : قال البخاري : باب من استعد الكفن في زمن النبي ﷺ ، فلم يُنكَرْ عليه ، وروى عن سهل بن هبيرة أن امرأة جاءت النبي ﷺ ببردّة منسوجة ، فيها حاشيتها ،<sup>(١)</sup> أتدرون ما البردّة؟<sup>(٢)</sup> قالوا : الشملة . قال : نعم . قالت : سيجتها بيدي ، فجئت لأكسوها ، فأخذها النبي ﷺ محتاجاً إليها ، فخرج إليها وإنها إزاره ، فحسّها فلان ، فقال : اكسيتها ما أحسنها؟ قال القوم : ما أحسن ، لبسها النبي ﷺ محتاجاً إليها ، ثم سأله وعلمت أنه لا يزدد . قال : إني والله ، ما سأله لأتسها ، إنما سأله لتكون كفني . قال سهل : فكانت كفنه . [البخاري (١٢٧٧)] . قال الحافظ ، معلقاً على الترجمة : وإنما قيد - أي ؛ البخاري - الترجمة بذلك - أي ؛ بقوله : فلم ينكر - ليشير إلى أن الإنكار الذي وقع من الصحابة ، كان على الصحابي في طلب البردّة ، فلما أخبرهم بعذره ، لم ينكروا ذلك عليه ، فيستفاد منه جواز تحصيل ما لا بد منه للميت من كفن ، ونحوه في حال حياته ، وهل يلتحق بذلك حفر القبر؟ ثم قال : قال ابن بطال : فيه جواز إعداد الشيء قبل وقت الحاجة إليه . قال : وقد حفر جماعة من الصالحين قبورهم قبل الموت . وتعبه الزين بن المنير : بأن ذلك لم يقع من أحد من الصحابة ، قال : ولو كان مستحباً ، لكثرت فيهم . وقال العيني : لا يلزم من عدم وقوعه من أحد من الصحابة عدم جوازه ؛ لأن ما رآه المسلمون حسناً ، فهو عند الله حسن ، ولا سيما إذا فعله قوم من العلماء الأخيار . قال أحمد : لا بأس أن يشتري الرجل موضع قبره ، ويوصي أن يدفن فيه . وروى عن عثمان ، وعائشة ، وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم أنهم فعلوا ذلك .

**استحباب طلب الموت في أحد الحرمين :** يستحب طلب الموت في أحد الحرمين ؛ الحرم المكي ، والحرم المدني ؛ لما رواه البخاري ، عن حفصة - رضي الله عنها - أن عمر رضي الله عنه قال : اللهم ارزقني شهادة في سبيلك ، واجعل موتي في بلد رسولك ﷺ . فقلت : أتئى هذا؟ فقال : يأتيني به الله ، إن شاء الله . [البخاري (١٨٩٠)] . وروى الطبراني ، عن جابر ، أن النبي ﷺ قال : «من مات في أحد الحرمين ، بعث آمناً يوم القيامة» . [الطبراني في الأوسط (٥٨٧٩) وفي الصغير (٨١٤) وذكره الهيثمي في المجمع (٣١٩ / ٢)] . وفيه موسى ابن عبد الرحمن ، ذكره ابن حبان في «الثقات» ، وعبد الله بن المؤمل ، ضعفه أحمد ، ووثقه ابن حبان .

**موت الفجأة<sup>(٣)</sup> :** روى أبو داود ، عن عبيد بن خالد الشلمي - رجل من أصحاب النبي ﷺ - قال مرة ، عن النبي ﷺ . ثم قال مرة : عن عبيد . قال : «مَوْتُ الْفَجْأَةِ أَخَذَةُ آسِفٌ»<sup>(٤)</sup> . [أبو داود (٣١١٠)] . وقد روي هذا الحديث من حديث عبد الله بن مسعود ، وأنس بن مالك ، وأبي هريرة ، وعائشة ، وفي كل منها مقال . وقال الأردى : ولهذا الحديث طرق ، وليس فيها صحيح عن النبي ﷺ . وحديث عبيد هذا الذي أخرجه أبو داود ، رجال إسناده ثقات ، والوقف فيه لا يؤثر ، فإن مثله لا يؤخذ بالرأي ، فكيف وقد أسنده الراوي مرة .

(١) حاشيتا الثوب . أحسها الثنا في طرفيها هديب .

(٢) ممنون سهل .

(٣) أي الموت معته

(٤) آسِفٌ - عصب . وإذا كان موت الفجأة يكرهه الناس لأنه يموت ثواب امرئ الذي يكره الذنوب والاستعداد بالتوبة والعمل الصالح .

## ثواب من مات له ولد

- ١- روى البخاري، عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «ما من الناس من مسلم يتوفى له ثلاثة، لم يلعوا الحنث»<sup>(١)</sup>، إلا أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم». [البخاري (١٢٤٨) ومسلم (٣٦٣٤)].
- ٢- وروى البخاري، ومسلم، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النساء قلن للنبي ﷺ: اجعل لنا يومًا فوعظهن، وقال: «أيما امرأة مات لها ثلاثة من الولد، كانوا لها حجابًا من النار». قالت امرأة: واثنان. قال: «واثنان». [البخاري (١٠١) ومسلم (٢٦٣٣)].
- أعمار هذه الأمة: روى الترمذي، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «أعمار أمتي ما بين الستين إلى السبعين»<sup>(٢)</sup>، وأقلهم من يجوز<sup>(٣)</sup> ذلك». [الترمذي (٣٥٥٠) وابن ماجه (٤٢٣٦)].
- الموت راحة: روى البخاري، ومسلم، عن أبي قتادة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ مر عليه بجنزة، فقال: «مستريح، أو مستراح منه»<sup>(٤)</sup>. فقالوا: يا رسول الله، ما المستريح، وما المستراح منه؟ فقال: «العبد المؤمن يستريح من نصب»<sup>(٥)</sup> الدنيا، والعبد الفاجر يستريح منه العباد،<sup>(٦)</sup> والبلاد، والشجر، والدواب». [البخاري (٦٥١٢) ومسلم (٩٥٠)].

## تجهيز الميت

يجب تجهيز الميت، فيغسل، ويكفن، ويصلى عليه، ويدفن، وتفصيل ذلك فيما يلي:

**غسل الميت:**

- ١- **حُكْمُهُ:** يرى جمهور العلماء، أن غسل الميت المسلم فرض كفاية، إذا قام به البعض سقط عن جميع المكلفين؛ لأمر رسول الله ﷺ به، ولحفاظة المسلمين عليه.
- (٢) **مَنْ يَجِبُ غَسْلُهُ، وَمَنْ لَا يَجِبُ؟** يجب غسل الميت المسمم، الذي لم يقتل في معركة بأيدي الكفار.
- (٣) **غَسْلُ بَعْضِ الْمَيِّتِ:** واختلف الفقهاء في غسل بعض الميت المسمم؛ فذهب الشافعي، وأحمد، وابن حزم إلى أنه يغسل، ويكفن، ويصلى عليه. وقال الشافعي: بلغنا أن طائفة ألقى يدًا بمكة في وقعة الجمل،<sup>(٧)</sup> فعرفوها بالخاتم، فغسلوها، وصلّوا عليها، وكان ذلك بمحضر من الصحابة. وقال أحمد: صلى أبو أيوب على رجل، وصلى عمر على عظام. وقال ابن حزم: ويصلى على ما وجد من الميت المسلم، ويغسل، ويكفن إلا أن يكون من شهيد. قال: وينوى بالصلاة على ما وجد منه الصلاة على جميعه؛ جسده، وروحه. وقال أبو حنيفة، ومالك: إن وجد أكثر من نصفه غسل وضّي عليه، وإلا فلا غسل، ولا صلاة.

(٢) السبعين: أي سبعين سنة

(٤) أي هذا الميت إما مستريح وإما مستراح منه.

(٦) من أداه.

(١) الحنث: الإثم، أي لم يلعوا س الكليف فيكتب عليهم الإثم.

(٣) يجوز: أي يتجاوز.

(٥) نصب الدنيا تعها.

(٧) كانت يد عبد الرحمن بن عتاب بن أميد.

(٤) **الشَّهِيدُ لَا يَغْسَلُ** : الشهيد الذي قتل بأيدي الكفرة في المعركة لا يغسل ، ولو كان حنبلياً ،<sup>(١)</sup> ويكفن في ثيابه الصالحة للكفن ، ويكمل ما نقص منها ، ويقصص منها ما زاد على كفن السرة ، ويدفن في دمايته ولا يغسل شيء منها ؛ روى أحمد ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا تغسلوه ؛ فإن كل جرح ، أو كل دم يفوح مسكاً يوم القيامة » . [أحمد (٢٩٩ / ٣) ] . وأمر - صلوات الله وسلامه عليه - بدفن شهداء أحد في دمايتهم ، ولم يغسلوا ، ولم يصل عليهم . [سحاري (١٢٥٤ و ١٣٤٧) و الترمذي (١٠٦٦) و النسائي (٦٢ / ٤) و ابن ماجه (١٥١٤) ] . قال الشافعي : لعل ترك الغسل والصلاة ؛ لأن يلقوا الله بكلومهم ؛<sup>(٢)</sup> لما جاء أن ريح دمهم ريح المسك ، واستغنوا بإكرام الله لهم عن الصلاة عليهم ، مع التخفيف على من بقي من المسلمين لما يكون فيمن قاتل من جراحات ، وخوف عودة العدو ، رجاء طلبهم وهمهم بأهلهم ، وهم أهلهم بهم .  
وقيل : الحكمة في ترك الصلاة عليهم ، أن الصلاة على الميت والشهيد حي ، أو أن الصلاة شفاعته والشهداء في غنى عنها ؛ لأنهم يشفعون لغيرهم .

(٥) **الشَّهَدَاءُ الَّذِينَ يَغْسَلُونَ وَيُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ** : أما القتلى ، الذين لم يقتلوا في المعركة بأيدي الكفار ، فقد أطلق الشارع عليهم لفظ الشهداء ، وهؤلاء يغسلون ويصلى عليهم ، فقد غسل رسول الله ﷺ من مات منهم في حياته ، وغسل المسلمون بعده عمر ، وعثمان ، وعلياً ، وهم جميعاً شهداء ، ونحن نذكر هؤلاء الشهداء فيما يلي :

١- عن جابر بن عتيك ، أن النبي ﷺ قال : « الشهادة سبع ، سوى القتل في سبيل الله ؛ المطعون<sup>(٣)</sup> شهيد ، والغريق<sup>(٤)</sup> شهيد ، وصاحب ذات الجنب<sup>(٥)</sup> شهيد ، والمبطون<sup>(٦)</sup> شهيد ، وصاحب الحرق شهيد ، والذي يموت تحت الهدم شهيد ، والمرأة تموت بجمع<sup>(٧)</sup> شهيدة » . رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي بسند صحيح . [أبو داود (٣١١١) و النسائي (١٣ / ٤) و أحمد (٤٤٦ / ٥) ] .

٢- وعن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « ما تعدون الشهيد فيكم ؟ » قالوا : يا رسول الله ، من قتل في سبيل الله ، فهو شهيد . قال : « إن شهداء أمتي إذا لقليل » . قالوا : فمن هم ، يا رسول الله ؟ قال : « من قتل في سبيل الله فهو شهيد ، ومن مات في سبيل الله<sup>(٨)</sup> فهو شهيد ، ومن مات في الطاعون فهو شهيد ، ومن مات في البطن فهو شهيد ، والغريق شهيد » . رواه مسلم . [مسلم (١٩١٥) ] .

٣- وعن سعيد بن زيد ، أن النبي ﷺ قال : « من قُتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون دمه فهو شهيد ، ومن قتل دون دينه فهو شهيد ، ومن قتل دون أهله فهو شهيد » . رواه أحمد ، و الترمذي وصححه . [أبو داود (٤٧٧٢) و الترمذي (١٤٢١) و ابن ماجه (٢٥٨٠) و أحمد (٢ / ٢٢١ ، ٢٢٣) ] .

(١) لشهيد الحبس : لا يغسل عد مالكية ، والأصح من مذهب الشافعية ورأي محمد وأبي يوسف ، ويشهد لهذا . أن حضنة استشهد حنبلياً فلم يغسله النبي صلى الله عليه وسلم .

(٢) كلومهم : جروحهم .

(٣) المطعون : العريق .

(٤) ذات الجنب : قروح تصيب الإنسان دحل جنبه وتشأ عنها الحمى وسعال .

(٥) المبطون : من مات بموت البطن .

(٦) يجمع : أي المرأة التي تموت عند الولادة .

(٨) في سبيل الله : أي في طاعة الله .

(٦) الكافر لا يغسلُ : ولا يجب على المسلم أن يغسل الكافر ، وجوَّره بعضهم . وعند المالكية ، والحنابلة ، أنه ليس للمسلم أن يغسل قريبه الكافر ، ولا يكفنه ، ولا يدفنه ، إلا أن يخاف عليه الضياع ، فيجب عليه أن يواريه ؛ لما رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، والبيهقي ، أن عليًّا رضي الله عنه . قال : قمت للنبي ﷺ : إن عمك الشيخ الضالّ قد مات . قال : « اذهب فوارِ أباك ، ولا تحدثْ شيئاً حتى تأتيني » . قال : فذهبت فواريته ، وجئته فأمرني فاغتسلت ، فدعا لي . [أبو داود (٣٢١٤) والنسائي (١١٠ / ١) وأحمد (١٠٣ ، ٩٧ / ١) .]

قال ابن المنذر : ليس في غسل الميت سنة تتبع .

### صفة الغسل

الواجب في غسل الميت أن يعمم بدنه بالماء مرة واحدة ، ولو كان جنباً أو حائضاً ، والمستحب في ذلك أن يوضع الميت فوق مكان مرتفع ، ويجرد من ثيابه ،<sup>(١)</sup> ويوضع عليه ساترٌ يستر عورته ، ما لم يكن صبيّاً ، ولا يحضر عند غسله ، إلا من تدعو الحاجة إلى حضوره ، وينبغي أن يكون الغاسل ثقة ، أميناً ، صالحاً ؛ لينشر ما يراه من الخير ، ويستر ما يظهر له من الشر ؛ فعند ابن ماجه ، أن رسول الله ﷺ قال : « ليغسل موتاكم المأمونون » . [ابن ماجه (١٤٦١)] . وتجب النية عليه ؛ لأنه هو المخاطب بالغسل ، ثم يبدأ فيعصر بطن الميت عصرّاً رقيقاً ؛ لإخراج ما عسى أن يكون بها ، ويزيل ما على بدنه من نجاسة ، على أن يلف على يده خرقة يمسح بها عورته ؛ فإن لمس العورة حرام ، ثم يوضئه وضوء الصلاة ؛ لقول رسول الله ﷺ : « ابدأن بميامنها ، ومواضع الوضوء منها » . [البخاري (١٢٥٤) ومسلم (٩٣٩ / ٣٦ - ٣٨) وأبو داود (٣١٤٣) والترمذي (٩٩٠) والنسائي (٣١ / ٤) وابن ماجه (١٤٥٨)] . ولتجديد سمة المؤمنين في ظهور أثر الغرة والتحجيل ، ثم يغسله ثلاثاً بالماء والصابون ، أو الماء القراح ، مبتدئاً باليمين ، فإن رأى الزيادة عسى الثلاث ، بعدم حصول الإنقاء بها ، أو لشيء آخر ، غسّله خمسين ، أو سبعمائة ، ففي « الصحيح » ، أن رسول الله ﷺ قال : « اغسلنها وتراً ؛ ثلاثاً ، أو خمسين ، أو سبعمائة ، أو أكثر من ذلك ، إن رأيتم » .<sup>(٢)</sup> [ينظر تخريج الحديث السابق] . قال ابن المنذر : إنما فوض الرأي إليهن بالشرط المذكور ، وهو الإيتار . فإذا كان الميت امرأة ، نذب نقض شعرها وغُسل ، وأعيد تضييفه ، وأرسل خلفها ؛ ففي حديث أم عطية ، أنهن جعلن رأس ابنة النبي ﷺ ثلاثة قرون . قلت : نقضته ، وجعّته ثلاثة قرون<sup>(٣)</sup> . قالت : نعم . وعند مسلم : فضفرنا شعرها ثلاثة قرون ؛ قرنيها ، وناصيتها . وفي « صحيح ابن حبان » الأمر بتضييفها من قوله ﷺ : « واجعلن لها ثلاثة قرون » . [ابن حبان (٣٠٣٣) والطبراني في الكبير (٥٠٠ - ٤٩ / ٢٥) رقم (٩٨)] .

(١) رأى الشافعي أن يغسل في قميصه أفضل ؛ إذا كان رقيقاً لا يجمع وصول الماء إلى اسد لأن النبي ﷺ غسل في قميصه ، ولأظهر أن هذا خاص به صوته لله وسلامه عليه من تجريد الميت فيما عدا العورة كان مشهوراً .  
(٢) قال ابن عبد البر : لا أعلم أحداً قال بمحوورة السبع ، وكره مجاورة أحمد وابن منير .  
(٣) قرون أي صغار .



فإذا فرغ من غسل الميت ، حَفَّفَ بدنه بثوب لطيف ؛ لئلا تبطل أكفاه ، ووصع عليه الطَّيب ؛ قال رسول الله ﷺ : «إِذَا أَحْمَرْتُمْ<sup>(١)</sup> الميت ، فَأَوْتَرُوا<sup>(٢)</sup> . رواه البيهقي ، والحاكم ، وابن حبان وصححه . [الحاكم (١) ٣٥٥] واسهقي في الكبرى (٣ / ٤٠٥) . واس حبان (٣٠٣١) . وقال أبو وائل : كان عند علي رضي الله عنه مسك ، فأوصى أن يحنطه ، وقال : هو فضل حنوط رسول الله ﷺ . وجمهور العلماء على كراهة تقليم أظفار الميت ، وأخذ شيء من شعر شاربه ، أو إبطه ، أو عانته . وحَوَّز ذلك ابن حزم . واتفقوا فيما إذا خرج من بطنه حدث بعد الغسل وقبل التكفين على أنه يجب غسل ما أصابه من نجاسة ، واحتلفوا في إعادة طهارته ، فقيل : لا يجب .<sup>(٣)</sup> وقيل : يجب الوضوء . وقيل : يجب إعادة الغسل . والأصل الذي بنى عليه العلماء أكثر اجتهادهم في كيفية الغسل ، ما رواه الجماعة ، عن أم عطية ، قالت : دخل علينا رسول الله ﷺ حين توفيت ابنته ، فقال : «اغسلنها ثلاثاً ، أو خمسيناً ، أو سبعمائة ، أو أكثر من ذلك . إن رأيتم - بماء وسدر ، واجعلن في الأخيرة كافوراً ، أو شيئاً من كافور ، فإذا فرغتم فاذنني<sup>(٤)</sup> .<sup>(٥)</sup> فلما فرغنا آذناه ، فأعطانا حقه ، فقال : «أشعرنها<sup>(٦)</sup> إياه<sup>(٧)</sup> . يعني ، إزاره . وحكمة وضع الكافور ما ذكره العلماء من كونه طيب الرائحة ، وذلك وقت تحضر فيه الملائكة ، وفيه أيضاً تبريد وقوة نفوذ ، وخاصة في تصيب بدن الميت ، وطرده الهوام عنه ، ومنع إسراع الفساد إليه ، وإذا عدم ، قام غيره مقامه مما فيه هذه الخواص ، أو بعضها .

**التيمم للميت عند العجز عن الماء :** إن عُذِمَ الماء ، يُتِمُّ الميت ؛ نقول الله تعالى - : ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [النساء : ٤٣] . ولقول رسول الله ﷺ : «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً» . [البخاري (٣٣٥) ومسلم (٥٢١)] . وكذلك لو كان الجسم بحيث لو غسل ، لتهزى . وكذلك المرأة تموت بين الرجال الأجانب عنها ، والرجل يموت بين النساء الأجنبية عنه ؛ روى أبو داود في «مراسيله» ، والبيهقي ، عن مكحول ، أن النبي ﷺ قال : «إذا ماتت المرأة مع الرجال ، ليس معهم امرأة غيرها ، والرجل مع النساء ، ليس معهن رجل غيره ، فإنهما يَتِمَّانِ ويدفنان ، وهما بمنزلة من لم يجد الماء» . [أبو داود في مراسيله عن مكحول برقم (٤١٤) والبيهقي في الكبرى (٣ / ٣٩٨)] . ويُتِمُّ المرأة ذو رحم محرم منها بيده ، فإن لم يوجد ، يمسحها أجنبي بخرقه يلقها على يده . هذا مذهب أبي حنيفة ، وأحمد . وعند مالك ، والشافعي : إن كان بين الرجال ذو رحم محرم منها ، غسلها ؛ لأنها كالرجل بالنسبة إليه في العورة والخلوة . قال في المروني عن الإمام مالك : إنه سمع أهل العلم يقولون : إذا ماتت المرأة وليس معها نساء يغسلنها ، ولا من ذوي الحرم أحد يلي ذلك منها ، ولا زوج يلي ذلك ، يُتِمَّتْ ؛ يمسح بوجهها وكفيها من الصعيد . قال : وإذا هلك الرجل ، وليس معه أحد إلا نساء ، يمسحهن أيضاً .<sup>(٨)</sup>

**غسل أحد الزوجين الآخر :** اتفق الفقهاء على حواز غسل المرأة زوجها ؛ قالت عائشة : لو استقبلت

(١) أحمرتم : بحرمتهم . (٢) هذا مذهب الأصحاب والشافعية ومالك . (٣) أدسي . أي أحمرسي .

(٤) أشعرنها : جعلته شعراً ، وأشعار : الثوب الذي يبي الجسد . وحقه الزرار ، وهو الأصل معقد الزرار .

(٥) روى ابن حرم وغيره أنه إذا مات رجل بين نساء لا رجل معهن ، أو امرأة بين رجلين لا نساء معهن ، غسل النساء الرجل وغسل الرجل المرأة على ثوب كثيف . يصب ماء على جميع الجسد دون مباشرة اليد ، ولا يجوز أن يعوض التيمم من غسل يده عند فقد الماء .

من أمري ما استدبرت ، ما غَسَلَ النبي ﷺ إلا نساؤه . رواه أحمد ، وأبو داود ، والحاكم وصححه .  
 [أبو داود (٣١٤١) وابن ماجه (١٤٦٤) وأحمد (٢٦٧/٦)] . واختلفوا في جواز غسل الزوج امرأته ، فأجازه  
 الجمهور ؛ لما روي من غسل علي فاطمة ، رضي الله عنها . رواه الدارقطني ، والبيهقي . ولقول رسول الله  
 ﷺ لعائشة - رضي الله عنها - : «لو متَّ قبلي ، لغسلتك وكفنتك» . رواه ابن ماجه . [ابن ماجه  
 (١٤٦٥) وأحمد (٢٢٨/٦)] . وقال الأحناف : لا يجوز للزوج غسل زوجته ، فإن لم يكن إلا الزوج ،  
 يَمَمُها ، والأحاديث حجة عليهم .

**غسل المرأة الصبي :** قال ابن المنذر : أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم ، أن المرأة تُغَسَّلُ  
 الصبي الصغير .

### الكفن

(١) **حُكْمُهُ :** تكفين الميت بما يستره ، ولو كان ثوبًا واحدًا ، فرض كفاية ؛ روى البخاري ، عن خباب  
 رضي الله عنه قال : هاجرنا مع رسول الله ﷺ نلتمس وجهه الله ، فوق أجرتنا على الله ، فمنا من مات لم يأكل من  
 أجره شيئًا ، منهم مصعب بن عمير ؛ قُتِلَ يوم أُحد ، فلم نجد ما نكفنه إلا بردة ، إذا غطينا بها رأسه ،  
 خرجت رجلاه ، وإذا غطينا رجله ، خرج رأسه ، فأمرنا النبي ﷺ أن نغطي رأسه ، وأن نجعل على رجله  
 من الإذخر .<sup>(١)</sup> [البخاري (٤٠٤٧) ومسلم (٩٤٠) وأبو داود (٣١٥٥) والترمذي (٣٨٥٢) والنسائي (٣٨/٤)  
 وأحمد (١٠٩/٥)] .

(٢) **ما يُسْتَحَبُّ فيه :** يستحب في الكفن ما يأتي :

- ١- أن يكون حسنًا ، نظيفًا ، ساترًا للبدن ؛ لما رواه ابن ماجه ، والترمذي وحسنه ، عن أبي قتادة ، أن النبي  
 ﷺ قال : «إذا ولي أحدكم أخاه ، فيحسن كفنه» . [الترمذي (٩٩٥) وابن ماجه (١٤٧٤)] .
- ٢- وأن يكون أبيض ؛ لما رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي وصححه ، عن ابن عباس ، أن النبي  
 ﷺ قال : «السوا من ثيابكم البيضَ ؛ فإنها من خير ثيابكم ، وكفنوا فيها موتاكم» . [أبو داود (٣١٧٨)  
 والترمذي (٩٩٤) وابن ماجه (١٤٧٢) وأحمد (٢٤٧/١)] .
- ٣- وأن يُجَمَّرَ ، ويَطَّيَّبَ ؛ لما رواه أحمد ، والحاكم وصححه ، عن جابر ، أن النبي ﷺ  
 قال : «إذا أجمرت الميت ، فأجمروه ثلاثًا» . [أحمد (٣٣١/٣) . وأوصى أبو سعيد ، وابن عمر ، وابن عباس  
 رضي الله عنهم أن تُجَمَّرَ أكفانهم بالعود .

- ٤- أن يكون ثلاث لفائف للرجل ، وخمس لفائف للمرأة ؛ لما رواه الجماعة ، عن عائشة ، قالت : كفن  
 رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب بيض سَحُولِيَّةٍ مُجَدَّدٍ ، ليس فيها قميص ، ولا عمامة . [البخاري (١٢٧٣)  
 ومسلم (٩٤١) وأبو داود (٣١٥١) والترمذي (٩٩٦) والنسائي (٣٥/٤) وابن ماجه (١٤٦٩) وأحمد (٦/٦)] .

(١) الإذخر : حشيشة طيبة الرائحة ، تسقف بها البيوت فوق الخشب .

(١٨). قال الترمذي: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم، من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم. قال: وقال سفيان الثوري: يكمن الرجل في ثلاثة أثواب، إن شئت في قميص ولفافتين، وإن شئت في ثلاث لفائف. ويجزئ ثوب واحد، إن لم يجدوا ثوبين، والثوبان يجزيان، والثلاثة لمن وجد أحب إليهم. وهو قول الشافعي، وأحمد، وإسحاق. وقالوا: تكفن المرأة في خمسة أثواب. وعن أم عطية. أن النبي ﷺ ناولها إزارًا، ودرعًا،<sup>(١)</sup> وحمازًا،<sup>(٢)</sup> وثوبين.<sup>(٣)</sup> وقال ابن المنذر: أكثر من يحفظ عنه من أهل العلم يرى، أن تكفن المرأة في خمسة أثواب.

(٣) **تكفين المَحْرَم**: إذا مات المحرم، غُسلَ كما يغسل غيره من يس محرماً، وكفن في ثياب إحرامه، ولا تغطي رأسه، ولا يطيَّب لبقاء حكم الإحرام؛ لما رواه الجماعة، عن ابن عباس، قال: بينما رجل واقف مع رسول الله ﷺ بعرفة، إذ وقع عن راحلته فوقصته،<sup>(٤)</sup> فذكر ذلك للنبي ﷺ، فقال: «اغسلوه بماء وسدر، وكفنوه في ثوبيه»<sup>(٥)</sup>، ولا تحنطوه،<sup>(٦)</sup> ولا تخمروا<sup>(٧)</sup> رأسه؛ فإن الله - تعالى - يبعثه يوم القيامة ملبئياً. [البخاري (٢١٦٦) ومسلم (١٢٠٦) (٩٩) وأبو داود (٣٢٣٨) والترمذي (٩٥١) وأنسائي (١٩٥/٥) وابن ماجه (٣٠٨٤) وأحمد (٢١٥/١)]. وذهبت الحنفية، والمالكية إلى أن المحرم إذا مات، انقطع إحرامه، وبانقطاع إحرامه يكفن كالخلال، فيخاط كفنه، ويغطي رأسه، ويطيَّب، وقالوا: إن قصة هذا الرجل واقعة عين، لا عموم لها، فتختص به. ولكن التعليل، بأنه يبعث يوم القيامة ملبئياً، ظاهر أن هذا عام في كل محرم، والأصل أن ما ثبت لأحد الأفراد من الأحكام يثبت لغيره، ما لم يقم دليل على التخصيص.

(٤) **كرَاهَةُ المغَالَةِ فِي الكَفْن**: ينبغي أن يكون الكفن حسناً دون مغالاة في ثمنه، أو أن يتكلف الإنسان في ذلك ما ليس من عادته. قال الشعبي: إن علياً - كرم الله وجهه - قال: لا تُغال لي في كفن؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تغالوا في الكفن؛ فإنه يُسلب سلباً سريعاً». رواه أبو داود. [أبو داود (١٣٣٧)]. وفي إسناده أبو مالك، وفيه مقال. وعن حذيفة، قال: لا تغالوا في الكفن، اشتروا لي ثوبين نقيين. وقال أبو بكر: اغسلوا ثوبي هذا وزيدوا عليه ثوبين، فكفنونني فيهم. قالت عائشة: إن هذا خَلَقَ<sup>(٨)</sup>. قال: إن الحي أولى بالجديد من الميت، إنما هو للمُهَلَّة<sup>(٩)</sup>. [البخاري (١٣٨٧)]

(٥) **الكفن من الحرير**: لا يحل للرجل أن يكفن في الحرير، ويحل للمرأة؛ لقول رسول الله ﷺ في الحرير والذهب: «إنهما حرام على ذكور أمتي، حل لإناثها». [الترمذي (١٧٢٠) وابن ماجه (٣٥٩٥)]. وكره كثير من أهل العلم للمرأة أن تكفن في الحرير؛ لما فيه من الشرف، وإضاعة المال، والمغالاة الشهي عها، وفرَّقوا بين كونه زينة لها في حياتها، وكونه كفناً لها بعد موتها، قال أحمد: لا يعجبني، أن تكفن المرأة في شيء من الحرير. وكره ذلك الحسن، وابن المبارك، وإسحاق. قال ابن المنذر: ولا أحفظ عن غيرهم خلافهم.

(١) الدرع: القميص.

(٢) الحماز: عشاء رأس.

(٣) في ثوبيه: إزاره ودرعاه.

(٤) وقصته: أي دفن عقه.

(٥) تحنطه: يطيِّبه بالحنوط، وهو المصطب لندى يوضع للميت.

(٦) تخمروا: تسترو.

(٧) الخلق: عر جديد.

(٨) تدف فيها.

(٩) مهلة: نفقة أسائل من الميت.

(٦) الكَفْنُ من رَأْسِ المَالِ : إذا مات الميت وترك مالا ، فتكفينه من ماله ، فإن لم يكن له مال ، فعلى من تلزمه نفقته ، فإن لم يكن له من يتفق عليه ، فكفنه من بيت مال المسلمين ، وإلا فعلى المسلمين أنفسهم ، والمرأة مثل الرجل في ذلك . وقال ابن حزم : وَكَفَنُ المرأة وحفر قبرها من رأس مالها ، ولا يلزم ذلك زوجها ؛ لأن أموال المسلمين محظورة ، إلا بصَّ قرآن أو سنة ؛ قال رسول الله ﷺ : «إِنْ دُمَاكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ» . [مسلم (١٢١٣) (١٣٦)] . وإنما أوجب الله - تعالى - على الزوج النفقة ، والكسوة ، والإسكان ، ولا يسمَّى في اللغة التي خاطبنا الله تعالى بها الكفن كسوة ، ولا القبر إسكانًا .

### الصلاة على الميت

(١) حَكْمُهَا : من المتفق عليه بين أئمة الفقه ، أن الصلاة على الميت فرض كفاية ؛ لأمر رسول الله ﷺ بها ، ولحفاظة المسلمين عليها ؛ روى البخاري ، ومسلم ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ كان يؤتى بالرجل المتوفى عليه الدين ، فيسأل : «هل ترك لدينه فضلاً؟» فإن حدث أنه ترك وفاء صلى ، وإلا قال للمسلمين : «صلوا على صاحبكم» . [البخاري (٥٣٧١) ومسلم (١٦١٩)] .

### (٢) فضلها :

١- روى الجماعة ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «من تبع جنازة وصلى عليها ، فله قيراط<sup>(١)</sup> ، ومن تبعها حتى يُفَرَّغ منها ، فله قيراطان ، أصغرهما مثل أحد - أو (٢) - أحدهما مثل أحد» . [البخاري (٤٧) و (١٣٢٥) ومسلم (٩٤٥) وأبو داود (٣١٦٨) والترمذي (١٠٤٠) والنسائي (٧٦ / ٤) وابن ماجه (١٥٣٩)] .  
٢- وَرَوَى مسلم ، عن خباب رضي الله عنه قال : يا عبد الله بن عمر ، ألا تسمع ما يقول أبو هريرة ؟ إنه سمع رسول الله ﷺ يقول : «مَنْ خَرَجَ مَعَ جَنَازَةٍ مِنْ بَيْتِهَا ، وَصَلَّى عَلَيْهَا ، ثُمَّ تَبِعَهَا حَتَّى تُدْفَنَ ، كَانَ لَهُ قِيرَاطَانِ مِنْ أَجْرِ ، كُلِّ قِيرَاطٍ مِثْلُ أَحَدٍ ، وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ رَجَعَ (٣) ، كَانَ لَهُ مِثْلُ أَحَدٍ» . فأرسل ابن عمر - رضي الله عنهما - خباباً إلى عائشة يسألها عن قول أبي هريرة ، ثم يرجع إليه ، فيخبره ما قالت ، فقال : قالت عائشة : صدق أبو هريرة . فقال ابن عمر - رضي الله عنهما - لقد فرطنا في قراريط كثيرة . [مسلم (٩٤٥) وأبو داود (٣١٦٩) وابن حبان (٣٠٧٩)] .

(٣) شروطُها : صلاة الجنازة يتناولها لفظ الصلاة ، فيشترط فيها الشروط التي تفرض في سائر الصلوات المكتوبة ؛ من الطهارة الحقيقية ، والطهارة من الحدث الأكبر والأصغر ، واستقبال القبلة ، وستر العورة ؛ روى مالك ، عن نافع ، أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - كان يقول : لا يُصَلَّى الرجل على الجنازة ، إلا وهو طاهرٌ . وتختلف عن سائر الصلوات المفروضة في أنه لا يشترط فيها الوقت ، بل تؤدي

(١) القيراط  $\frac{1}{16}$  من الدرهم . وقيل في معناه : إن العس يتحسم على قدر جرم الجبل المذكور تنقيلاً للميزان .

(٢) أو . نبشك . (٣) في هذا دليل على أنه لا استئذان عند الانصراف من صاحب الجنازة .

في جميع الأوقات متى حضرت ، ولو في أوقات النهي ،<sup>(١)</sup> عند الأحناف ، والشافعية . وكره أحمد ، وابن المبارك ، وإسحاق الصلاة على الجنائز وقت الطلوع ، والاستواء ، والغروب ، إلا إن خيف عليها التغير .

(٤) أركانها : صلاة الجنائز لها أركان تتركب منها حقيقتها ، ولو ترك منها ركن بطلت ، ووقعت غير مُعتد بها شرعاً ، نذكرها فيما يلي :

١- النية ؛ لقول الله - تعالى :- ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ [البينة : ٥] . وقول رسول الله ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى » . [سبق تخريجه] . وتقدم حقيقة النية ، وأن محلها القلب ، وأن التلفظ بها غير مشروع .

٢- القيام للمقادر عليه : وهو ركن عند جمهور العلماء ، فلا تصح الصلاة على الميت لمن صلى عليه راكباً أو قاعداً ، من غير عذر . قال في «المغني» : لا يجوز أن يُصَلِّيَ على الجنائز وهو راكب ؛ لأنه يفوت القيام الواجب . وهذا قول أبي حنيفة ، والشافعي ، وأبي ثور . ولا أعلم فيه خلافاً ، ويستحب أن يقبض يمينه على شماله أثناء القيام ، كما يفعل في الصلاة ، وقيل : لا . والأول أولى .

٣- التكبيرات الأربع : لما رواه البخاري ، ومسلم ، عن جابر ، أن النبي ﷺ صلى على النجاشي ، فكبر أربعاً . [البخاري (١٢٤٥) ومسلم (٩٥٢) وأحمد (٣/٣٥٥)] . قال الترمذي : والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم ، من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم ، يرون التكبير على الجنائز أربع تكبيرات ، وهو قول سفيان ، ومالك ، وابن المبارك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

رَفَعَ اليَدَيْنِ عِنْدَ التَّكْبِيرِ : والسنة عدم رفع اليدين في صلاة الجنائز ، إلا في أوَّل تكبيرة فقط ؛ لأنه لم يأت عن النبي ﷺ أنه رفع في شيء من تكبيرات الجنائز ، إلا في أوَّل تكبيرة فقط . قال الشوكاني ، بعد ذكر الخلاف ، ومناقشة أدلة كل : والحاصل ، أنه لم يثبت في غير التكبيرة الأولى شيء يصلح للاحتجاج به عن النبي ﷺ ، وأفعال الصحابة وأقوالهم لا حجة فيها ، فينبغي أن يقتصر على الرفع عند تكبيرة الإحرام ؛ لأنه لم يشرع في غيرها ، إلا عند الانتقال من ركن إلى ركن ، كما في سائر الصلوات ، ولا انتقال في صلاة الجنائز .

٤ و ٥ - قراءة الفاتحة سرّاً ، والصلاة والسلام على الرسول ﷺ ؛ لما رواه الشافعي في «مسنده» ، عن أبي أمامة بن سهل ، أنه أخبره رجلٌ من أصحاب النبي ﷺ ، أن السنة في الصلاة على الجنائز أن يكبر الإمام ، ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الأولى سرّاً في نفسه ، ثم يُصَلِّيَ على النبي ﷺ ، ويخلص الدعاء في الجنائز في التكبيرات ، ولا يقرأ في شيء منهن ، ثم يسلم سرّاً في نفسه<sup>(٣)</sup> . [الشافعي في مسنده

(١) يراجع «فقه السنة» بصدده «أوقات النهي» .

(٢) مذهب أبي حنيفة ومالك أنهما ليسا بركنين ، وسيأتي كلام الترمذي في ذلك .

(٣) رأي الجمهور أن القراءة والصلاة على النبي ﷺ والدعاء والسلام يس الإصرار بها إلا بالسنة للإمام فإنه يس الجهر بالتكبير والتسليم للإعلام

(٣٥٩). قال في «الفتح»: وإسناده صحيح. وَرَوَى البخاري، عن طلحة بن عبد الله، قال: صليت مع ابن عباس على جازة، فقرأ فاتحة الكتاب، فقال: إنها من السنة. [الحاري (١٣٣٥) وَابْنُ دَاوُدَ (٣١٩٨) وَابْنُ تَرْمِذِي (١٠٢٧)]. ورواه الترمذي، وقال: والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من الصحابة وغيرهم يختارون أن يقرأ فاتحة الكتاب بعد التكبيرة الأولى. وهو قول الشافعي، وأحمد، وإسحاق. وقال بعضهم: لا يقرأ في الصلاة على الجازة، إنما هو الثناء على الله - تعالى - والصلاة على نبيه ﷺ، والدعاء للميت. وهو قول الثوري، وغيره من أهل الكوفة. ومن حجج القائلين بفرضية القراءة، أن الرسول ﷺ سماها صلاة، بقوله: «صلوا على صاحبكم». وقال: «لا صلاة، لمن لا يقرأ بأَمِّ الْقُرْآنِ». [سبق تحريجه].

**صِيغَةُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ وَمَوْضِعُهَا:** وَتُؤَدَّى الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ بِأَيِّ صِيغَةٍ، وَلَوْ قَالَ: اَللّٰهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ. لكفى. واتباع المأثور أفضل مثل: «اللهم صل على محمد، وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم، وبارك على محمد، وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم في العالمين، إنك حميد مجيد».

ويؤتى بها بعد التكبيرة الثانية كما هو الظاهر، وإن لم يرد ما يدل على تعيين موضعها.

٦. **الدُّعَاءُ:** وهو ركن باتفاق الفقهاء؛ لقول رسول الله ﷺ: «إذا صليت على الميت، فأخلصوا له الدعاء». رواه أبو داود، والبيهقي، وابن حبان وصححه. [يُنْظَرُ تَحْرِيجُ الْحَدِيثِ لِسَبْقِهِ].

ويتحقق بأي دعاء مهما قل، والمستحب فيه أن يدعو بأية دعوة من الدعوات الماثورة الآتية:

١. قال أبو هريرة: دعا رسول الله ﷺ في الصلاة على الحنازة، فقال: «اللهم أنت ربها، وأنت خلقتها، وأنت رزقتها، وأنت هديتها للإسلام، وأنت قبضت روحها، وأنت أعلم بسرّها وعلايتها، حشاً شفعاء له، فاغفر له ذنبه». [أبو داود (٣٢٠٠) والسنائي في كبرى (١٠٩١٧)].

٢. وعن واثلة بن الأسقع، قال: صَلَّى بِنَا السِّيِّ ﷺ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَسَمِعْتَهُ يَقُولُ: «اللهم إن فلانَ بن فلان في ذمتك، وحَبْلُ<sup>(١)</sup> جَوَارِكَ، فقه من فتنة القبر، وعذاب النار، وأنت أهل الوفاء والحق، اللهم فاغفر له وارحمه؛ فإنك أنت الغفور الرحيم». رواهما أحمد، وأبو داود. [أبو داود (٣٢٠٢) وسامحه (١٤٩٩)].

٣. وعن عوف بن مالك، قال: سمعت رسول الله ﷺ - وقد صَلَّى على حنارة - يقول: «اللهم اغفر له وارحمه، وعافه واعف عنه، وأكرم نزله، ووسع مُدْخَلَهُ، واغسغه بماء وتلج وبرّد، ونَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنَقَّى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، وأبدله داراً خيراً من داره، وأهلاً خيراً من أهله، وزوجاً خيراً من روحه، وَفَقَّةً هَنَاءَ الْقَرْرِ، وعذاب النار». رواه مسلم. [مسند (٩٦٣) والسنائي (٧٣/٤)].

٤. وعن أبي هريرة، قال: صَلَّى رسول الله ﷺ عَلَى حِوَارَةٍ، فَقَالَ: «اللهم اغفر لحينا وميتنا، وصغيرنا وكبيرنا، ودكرنا وأنثانا، وساهداً وعائناً، اللهم من أحييته منا فأحيه على الإسلام، ومن توفيته بما فتوته

(١) الدمة الحفظ واحد عهد

على الإيمان . اللهم لا تحرمنا أجره ، ولا تُصلبنا بعده » . رواه أحمد ، وأصحاب السنن . [أبو داود (٣٢٠١) والترمذي (١٠٢٤) وابن ماجه (١٤٩٨) وأحمد (٣٦٨ / ٣) ] . فإذا كان المصلّي عليه طفلاً ، استحَب أن يقول المصلي : اللهم اجعله لنا سقياً ، وفرطاً ، ودحرّاً . رواه البحاري ، والبيهقي من كلام لحسن . [البحاري تعيّنًا في كتاب الجنائز ، باب ٦٥ قرعة فاتحة الكتاب على الحارة ، ورواه البيهقي في الكبرى (٤١ / ٤) ] . قال النووي : وإن كان صبيّاً أو صبية ، اقتصر على ما في حديث : « اللهم اغفر لحينا وميتنا . . . إلح » وصم إليه : « اللهم اجعله فرطاً لأبويه ، وسقياً ، ودحرّاً ، وعظّة . واعتباراً ، وشفيعاً . وثقل به موارينهما ، وأفرغ الصبر على قلوبهما ، ولا تفتنهما بعده ، ولا تحرمهما أجره » .

**موضع هذه الأدعية :** قال الشوكاني : واعلم أنه لم يرد تعيين موضع هذه الأدعية ، فإذا شاء المصلي ، جاء بما يختار منها دفعة ؛ إما بعد فراغه من التكبير ، أو بعد التكبيرة الأولى ، أو الثانية ، أو الثالثة ، أو يفرقه بين كلّ تكبيرتين ، أو يدعو بين كلّ تكبيرتين بواحد من هذه الأدعية ؛ ليكون مؤدّباً لجميع ما روي عنه ﷺ . قال : والظاهر ، أنه يدعو بهذه الألفاظ الواردة في هذه الأحاديث سواء كان الميت ذكراً أو أنثى ، ولا يحول الضمائر المذكورة إلى صيغة التأنيث ، إذا كان الميت أنثى ؛ لأن مرجعها الميت ، وهو يقال عن الذكر والأنثى .

(٧) **الدعاء بعد التكبيرة الرابعة :** يستحب الدعاء بعد التكبيرة الرابعة ، وإن كان المصلي دعا بعد التكبيرة الثالثة ؛ لما رواه أحمد ، عن عبد الله بن أبي أوفى ، أنه ماتت له ابنة ، فكبر عليها أربعاً ، ثم قام بعد الرابعة فذكر ما بين التكبيرتين يدعو ، ثم قال : كان رسول الله ﷺ يصنع في الجنائز هكذا . [ابن ماجه (١٥٠٣) وأحمد (٣٥٦ / ٤) والبيهقي في الكبرى (٤٣ / ٤) ] . وقال الشافعي : يقول بعدها : اللهم لا تحرمنا أجره ، ولا تفتننا بعده . وقال ابن أبي هريرة : كان المتقدمون يقولون بعد الرابعة : ﴿ رَبَّنَا ۖ إِنَّا فِي أَلْدُنْيَا حَسَنَةٌ وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةٌ وَقَدْ آتَيْنَاكَ الْفَنَاءَ ۖ إِنَّكَ بِمَا نَعْمَلُ بَصِيرٌ ﴾ [البقرة : ٢٠١] .

(٨) **السلام :** وهو متفق على فرضيته بين الفقهاء ، ما عدا أبا حنيفة القائل ، بأن التسليمتين يميناً وشمالاً واجبتان ، وليستا ركنتين ، واستدلوا على الفرضية بأن صلاة الجنائز صلاة ، وتحليل الصلاة التسليم ، وقال ابن مسعود : التسليم على الجنائز مثل التسليم في الصلاة . وأقله : السلام عليكم ، أو : سلام عليكم . وذهب أحمد إلى أن التسليمة الواحدة هي السنة ، يسلمها عن يمينه ، ولا بأس إن سلم تلقاء وجهه ؛ استدلالاً بفعل رسول الله ﷺ ، وبفعل الأصحاب الذين كانوا يسلمون تسليمة واحدة ، ولم يعرف لهم مخاوف في عصرهم . واستحب الشافعي تسليمتين ، يبدأ بالأولى منتقناً إلى يمينه ، ويختم بالآخرى منتقناً إلى يساره . قال ابن حزم : والتسليمة الثانية ذكرٌ وفعلٌ خير .

**كيفية الصلاة على الجنائز :** أن يقف المصلّي بعد استكمال شروط الصلاة ، ناوياً الصلاة على من حضر من الموتى ، رافعاً يديه مع تكبيرة الإحرام ، ثم يضع يده اليمى على اليسرى ، ويشرع في قراءة الفاتحة ، ثم يكبر ويصلي على النبي ﷺ ، ثم يكبر ويدعو للميت ، ثم يكبر ويدعو ، ثم يسلم .

**موقف الإمام من الرجل والمرأة :** من السنة ، أن يقوم الإمام حذاء رأس الرجل ، ووسط المرأة ؛ لحديث أنس ، أنه صَلَّى على جنازة رجل فقام عند رأسه ، فلما رُفعت ، أتى بجنازة امرأة فصَلَّى عليها ، فقام وسطها<sup>(١)</sup> فثَبُلَ عن ذلك ، وقيل له : هكذا كان رسول الله ﷺ يقوم من الرجل حيث قمت ، ومن المرأة حيث قمت؟ قال : نعم . رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي وحسنه . [أبو داود (٣١٩٤) والترمذي (١٠٣٤) وابن ماجه (١٤٩٤) وأحمد (٢٠٤ / ٣)] . قال الطحاوي : وهذا أحب إلينا ، فقد قوّته الآثار التي رويناها عن النبي ﷺ .

**الصلاة على أكثر من واحد :** إذا اجتمع أكثر من ميت ، وكانوا ذكوراً أو إناثاً ، صُفُّوا واحداً بعد واحد بين الإمام والقبلة ؛ ليكونوا جميعاً بين يدي الإمام ، ووضع الأفضل مما يلي الإمام ، وصَلَّى عليهم جميعاً صلاة واحدة . وإن كانوا رجالاً ونساءً ، جاز أن يصَلِّي على الرجال وحدهم ، والنساء وحدهن ، وجاز أن يصَلِّي عليهم جميعاً ، وصفت الرجال أمام الإمام ، وجعت النساء مما يلي القبلة ؛ وعن نافع ، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه صَلَّى على تسع جنازات رجال ونساء ، فجعل الرجال مما يلي الإمام ، وجعل النساء مما يلي القبلة ، وصفهم صفّاً واحداً . ووضعت جنازة أم كلثوم بنت عليّ امرأة عمر ، وابن لها يقال له : زيد . والإمام يومئذ سعيد بن العاص ، وفي الناس يومئذ ابن عباس ، وأبو هريرة ، وأبو سعيد ، وأبو قتادة ، فوضع الغلام مما يلي الإمام ، قال رجل : فأنكرت ذلك ، فنظرت إلى ابن عباس ، وأبي هريرة ، وأبي سعيد ، وأبي قتادة ، فقلت : ما هذا؟ قالوا : هي السنة . رواه النسائي ، والبيهقي . [النسائي (٧١ / ٤) والبيهقي في الكبرى (٣٣ / ٤) والدارقطني (٧٩ / ٢)] . قال الحافظ : وإسناده صحيح . وفي الحديث ، أن الصبي إذا صَلَّى عليه مع امرأة ، كان الصبي مما يلي الإمام ، والمرأة مما يلي القبلة ، وإن كان فيه رجال ، ونساء ، وصبيان ، كان الصبيان مما يلي الرجال .

**استحباب الصفوف الثلاثة ، وتسويتها :** يستحب أن يصف المصلون على الجنازة ثلاثة صفوف<sup>(٢)</sup> ، وأن تكون مستوية ؛ لما رواه مالك بن هبيرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «ما من مؤمن يموت فيصلّي عليه أئمة من المسلمين ، يصفون أن يكونوا ثلاثة صفوف ، إلا غفر له» . فكان مالك بن هبيرة يتحرى إذا قل أهل الجنازة ، أن يجعلهم ثلاثة صفوف . رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي وحسنه ، والحاكم وصححه . [أبو داود (٣١٦٦) والترمذي (١٠٢٨) وابن ماجه (١٤٩٠) وأحمد (٧٩ / ٤)] . قال أحمد : أحب إذا كان فيهم قلة ، أن يجعلهم ثلاثة صفوف . قالوا : فإن كان وراءه أربعة ، كيف يجعلهم؟ قال : يجعلهم صفين . في كلّ صف رجلين . وكره أن يكونوا ثلاثة ، فيكون في كلّ صف رجل واحد .

**استحباب الجمع الكثير :** ويستحب تكثير جماعة الجنازة ؛ لما جاء عن عائشة ، أن النبي ﷺ قال : «ما

(١) روي أنه كان يقوم عند عجزيتها ولا مسافه بين الروايتين لأن العجيرة يصدق عليها أنها وسط .

(٢) أقل صف اثنين .



من ميت يصلي عليه أمة من المسلمين يلعون مائة، كلهم يَشْفَعُونَ<sup>(١)</sup> له، إلا شَفَعُوا<sup>(٢)</sup>. رواه أحمد، ومسلم، والترمذي. [مسلم (٩٤٧) والترمذي (١٠٢٩) والنسائي (٧٥ / ٤) وأحمد (٤٠ / ٦)]. وعن ابن عباس، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من رجل مسلم يموت، فيقوم على جنازته أربعون رجلاً، لا يشركون بالله شيئاً، إلا شَفَعَهُمُ الله فيه». رواه أحمد، ومسلم، وأبو داود. [مسلم (٩٤٨)، وأبو داود (٣١٧٠)، وأحمد (٢٧٧ / ١)].

**المسبوق في صلاة الجنازة:** من سبق في صلاة الجنازة بشيء من التكبير، استحب له أن يقضيه متتابعاً، فإن لم يقض فلا بأس. وقال ابن عمر، والحسن، وأيوب السخيتاني، والأوزاعي: لا يقضي ما فات من تكبير الجنازة، ويسلم مع الإمام. وقال أحمد: إذا لم يقض، لم يبال. ورجح صاحب «المغني» هذا المذهب، فقال: ولنا قول ابن عمر، ولم يعرف له في الصحابة مخالف. وقد روي عن عائشة، أنها قالت: يا رسول الله، إنني أصي على الجنازة، ويخفى عليّ بعض التكبير. قال: «ما سمعت فكبري، وما فاتك فلا قضاء عليك». وهذا صريح؛ ولأنها تكبيرات متواليات، فلا يجب ما فاتها منها، كتكبيرات العيدين.

**من يصلي عليهم ومن لا يصلي عليهم:** اتفق الفقهاء على أنه يصلي على المسلم؛ ذكرًا كان أم أنثى، صغيرًا كان أم كبيرًا. قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن الطفل إذا عرفت حياته، واستهل<sup>(٣)</sup>، يصلي عليه؛ فعن المغيرة بن شعبة، عن النبي ﷺ قال: «الراكب خلف الجنازة والماشي أمامها قريبًا منها عن يمينها، أو عن يسارها، والسقط يصلي عليه، ويُدعى لوالديه بالمغفرة والرحمة». رواه أحمد، وأبو داود. وقال فيه: «والماشي يمشي خلفها وأمامها، وعن يمينها ويسارها، قريبًا منها». وفي رواية: «الراكب خلف الجنازة والماشي حيث شاء منها، والطفل يصلي عليه». رواه أحمد، والنسائي، والترمذي وصححه. [الترمذي (١٠٣١) والنسائي (٥٦٠٥٥ / ٤) وابن ماجه (١٥٠٧) وأحمد (٢٥٢ / ٤)].

**الصلاة على السقط<sup>(٤)</sup>:** السقط إذا لم يأت عليه أربعة أشهر، فإنه لا يغسل، ولا يصلي عليه، ويُلف في خرقة ويدفن، من غير خلاف بين جمهور الفقهاء. فإن أتى عليه أربعة أشهر، فصاعدًا، واستهل، غُسل وصلي عليه باتفاق. فإذا لم يستهل، فإنه لا يصلي عليه، عند الأحناف، ومالك، والأوزاعي، والحسن؛ لما رواه الترمذي، والنسائي، وابن ماجه، والبيهقي، عن جابر، أن النبي ﷺ قال: «إذا استهل السقط، صُلي عليه، وورث». [الترمذي (١٠٣٢) وابن ماجه (١٥٠٨) والبيهقي (٨ / ٤)]. ففي الحديث اشتراط الاستهلال في الصلاة عليه. وذهب أحمد، وسعيد، وابن سيرين، وإسحاق إلى أنه يغسل، ويصلي عليه؛ للحديث المتقدم. وفيه: «والسقط يصلي عليه». ولأنه نسمة نفخ فيه الروح، فيصلي عليه كالمستهل؛ فإن النبي ﷺ أخسر أنه ينفخ فيه الروح لأربعة أشهر. وأجابوا عما استدل به الأولون، بأن الحديث مضطرب، وبأنه معارض بما هو أقوى منه، فلا يصلح للاحتجاج به.

(٢) قبلت شفاعتهم.

(١) يخلصون له سعاء ويسألون له المغفرة.

(٣) الاستهلال: لتصبح أو تعطس أو حركة يعلم بها حياة الطم.

(٤) السقط: المولود يزل من بطن أمه قبل مدة الحمل وبعد نيل خلقه.

الصلاة على الشهيد : الشهيد ؛ هو الذي قتل في المعركة أيدي الكفار .

وقد جاءت الأحاديث الصحيحة المصرحة ، بأنه لا يصلّي عليه :

١- روى البخاري ، عن جابر ، أن النبي ﷺ أمر بدفن شهداء أحد في دمائهم ، ولم يغسلهم ، ولم يصلّ عليهم . [البحري (١٣٤٣)] .

٢- وَرَوَى أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، عَنْ أَنَسَ ، أَنَّ شَهِدَاءَ أُحُدٍ لَمْ يَغْسَلُوا ، وَدُفِنُوا بِدُمَائِهِمْ ، وَلَمْ يَصَلِّ عَلَيْهِمْ . [أحمد (٢٩٩ / ٣) وأبو داود (٣١٣٥) والتِّرْمِذِيُّ (١٠١٦)] .

وجاءت أحاديث أخرى صحيحة مصرحة ، بأنه يصلّي عليه :

١- روى البخاري ، عن عقبة بن عامر ، أن النبي ﷺ خرج يومًا ، فصلّى على أهل أحد صلّاته على الميت بعد ثمانين سنين ، كالمودع للأحياء والأموات . [البحري (٤٠٨٥)] .

٢- وعن أبي مالك الغفاري ، قال : كان قتلى أحد يؤتى منهم بتسعة ، وعاشرهم حمزة ، فيصلّي عليهم رسول الله ﷺ ، ثم يحملون ، ثم يؤتى بتسعة ، فيصلّي عليهم ، وحمزة مكانه ، حتى صلّى عليهم رسول الله ﷺ . رواه البيهقي ، وقال : هو أصح ما في الباب ، وهو مرسل . [أبو داود : في المراسيل (٤٢٧) وابن أبي شيبة (٣٠٤ / ٣) والبيهقي (١٢ / ٤)] . وقد اختلفت آراء الفقهاء ؛ تبعًا لاختلاف هذه الأحاديث ، فأخذ بعضهم بها جميعًا ، ورجح بعضهم بعض الروايات على بعض . فمن ذهب المذهب الأخذ بها كلها : ابن حزم ، فجوّز الفعل وترك ، قال : فإن صلّي عليه فحسن ، وإن لم يصلّ عليه فحسن . وهو إحدى الروايات عن أحمد ، واستصوب هذا الرأي ابن القيم ، فقال : والصواب في المسألة ، أنه مخير بين الصلاة عليهم وتركها ؛ لحيء الآثار بكل واحد من الأمرين ، وهذه إحدى الروايات عن أحمد ، وهو الأليق بأصول مذهبه . قال : والذي يظهر من أمر شهداء أحد ، أنه لم يصلّ عليهم عند الدفن ، وقد قتل معه بأحد سبعون نفسًا ، فلا يجوز أن تخفى الصلاة عليهم . وحديث جابر بن عبد الله في ترك الصلاة عليهم صحيح صريح ، وأبو عبد الله أحد القتل يومئذ ، فله من الخبرة ما ليس لغيره . ويرجح أبو حنيفة ، والثوري ، والحسن ، وابن المسيب روايات الفعل ، فقالوا بوجوب الصلاة على الشهيد . ورجح مالك ، والشافعي ، وإسحاق ، وإحدى الروايات عن أحمد العكس ، وقالوا ، بأنه لا يصلّي عليه . قال الشافعي في «الأم» مرجحًا ما ذهب إليه : جاءت الأخبار ، كأنها عيان من وجوه متواترة ، أن النبي ﷺ لم يصلّ على قتلى أحد ، وما روي أنه صلّى عليهم ، وكبر على حمزة سبعين تكبيرة ، لا يصح ، وقد كان ينبغي لمن عارض بذلك هذه الأحاديث الصحيحة ، أن يستحي على نفسه . قال : وأما حديث عقبة بن عامر ، فقد وقع في نفس الحديث أن ذلك كان بعد ثمانين سنين . قال : وكأنه ﷺ دعا لهم ، واستغفر لهم ، حين علم قرب أجله مودعًا لهم بذلك ، ولا يدل على نسخ الحكم الثابت .

من جرح في المعركة وعاش حياة مستقرة : من جرح في المعركة وعاش حياة مستقرة ، ثم مات ، يغسل ويصلّي عليه ، وإن كان يعتبر شهيدًا ؛ فإن النبي ﷺ غسل سعد بن معاذ ، وصلّي عليه بعد

أن مات بسبب إصابته بسهم قطع أُنكحله، <sup>(١)</sup> فحمل إلى المسجد، فلبث فيه أياماً ثم انفتح جرحه، فمات شهيداً، رحمه الله. فإِنْ عَشَ عَيْشَةً غَيْرَ مُسْتَقَرَّةٍ، فَتَكَلَّمْ أَوْ شَرِبْ، ثُمَّ مَاتَ، فَإِنَّهُ لَا يُغْسَلُ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ. قَالَ فِي «الْمَغْنِيِّ». وَفِي «فَتْوحِ الشَّامِ»، أَنَّ رَجُلًا قَالَ: أَخَذْتُ مَاءً لَعَلِّي أُسْقِي بِهِ ابْنَ عَمِّي إِنْ وَجَدْتُ بِهِ حَيَاةً، فَوَجَدْتُ الْحَارِثَ بْنَ هِشَامٍ، فَأَرَدْتُ أَنْ أُسْقِيَهُ فَإِذَا رَجُلٌ يَطْرُقُ إِلَيْهِ، فَأَوْمَأَ لِي أَنْ أُسْقِيَهُ، فَذَهَبْتُ إِلَيْهِ لَأُسْقِيَهُ، فَإِذَا آخَرٌ يَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَأَوْمَأَ لِي أَنْ أُسْقِيَهُ، حَتَّى مَاتُوا كُلُّهُمْ، وَلَمْ يَفِرْدْ أَحَدٌ مِنْهُمْ بِغَسَلٍ وَلَا صَلَاةٍ، وَقَدْ مَاتُوا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْحَرْبِ.

**الصلاة على من قتل في حَدٍّ: من قتل في حَدٍّ، غَسَلَ وَصَلَّى عَلَيْهِ؛** لما رواه البخاري، عن جابر، أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَاعْتَرَفَ بِالزُّنَى، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، حَتَّى شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ: «أَبُكَ جُنُونٌ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «أُحْصِنْتَ؟» <sup>(٢)</sup> قَالَ: نَعَمْ. فَأَمَرَ بِهِ، فَجُرِمَ بِالْمُصَلَّى <sup>(٣)</sup>، فَلَمَّا أَذْلَقَتْهُ الْحِجَارَةُ فَرْجًا، فَأَدْرَكَ فَرْجَهُ، حَتَّى مَاتَ، فَقَالَ لَهُ - أَيُّ عَنْهُ - النَّبِيُّ ﷺ: «خَيْرًا» وَصَلَّى عَلَيْهِ. [البخاري (٦٨٢٠) وأبو داود (٤٤٣٠) والترمذي (١٤٢٩) والنسائي (٦٣/٤) وأحمد (٣٠١/٣)]، وَقَالَ أَحْمَدُ: مَا نَعْلَمُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَرَكَ الصَّلَاةَ عَلَى أَحَدٍ، إِلَّا عَلَى الْغَالِ، وَقَاتَلَ نَفْسَهُ.

**الصلاة على الغال وقاتل نفسه وسائر العصاة:** ذهب جمهور العلماء إلى أَنَّهُ يُصَلَّى عَلَى الْغَالِ <sup>(٤)</sup>، وَقَاتَلَ نَفْسَهُ، وَسَائِرَ الْعَصَاةِ؛ قَالَ النَّوَوِيُّ: قَالَ الْقَاضِي: «مَذْهَبُ الْعُلَمَاءِ كَافَةٌ: الصَّلَاةُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، وَمُحَدَّدٍ، وَمَرْجُومٍ، وَقَاتَلَ نَفْسَهُ، وَوُلِدَ الزُّنَى». وَمَا رَوَى أَنَّهُ ﷺ لَمْ يُصَلِّ عَلَى الْغَالِ، وَقَاتَلَ نَفْسَهُ، فَلَعَلَّهُ لِلزُّجَرِ عَنْ هَذَا الْفِعْلِ، كَمَا امْتَنَعَ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُدِينِ، وَأَمَرَهُمُ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ. قَالَ ابْنُ حَزَمٍ: وَيُصَلَّى عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ؛ بَرٌّ أَوْ فَاجِرٌ، مُقْتُولٌ فِي حَدٍّ، أَوْ حَرَابَةٍ، أَوْ فِي بَغْيٍ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِمُ الْإِمَامُ وَغَيْرُهُ، وَكَذَلِكَ عَلَى الْمُبْتَدِعِ مَا لَمْ يَبْلُغِ الْكُفْرَ، وَعَلَى مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ، وَعَلَى مَنْ قَتَلَ غَيْرَهُ، وَلَوْ أَنَّهُ شَرَّ مَنْ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ إِذَا مَاتَ مُسْلِمًا؛ لَعَمَّومُ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُهُ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ». وَالْمُسْلِمُ صَاحِبٌ لَنَا؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١]. فَمَنْ مَنَعَ الصَّلَاةَ عَلَى مُسْلِمٍ، فَقَدْ قَالَ قَوْلًا عَظِيمًا، وَإِنَّ الْفَاسِقَ لِأَحْوَجَ إِلَى دَعَاءِ إِخْوَانِهِ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْفَاضِلِ الْمَرْحُومِ. وَصَحَّ، أَنَّ رَجُلًا مَاتَ بِخَيْرٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ؛ إِنَّهُ قَدْ غَلَّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». قَالَ: فَفَتَنَّا مَتَاعَهُ، فَوَجَدْنَا خَزَنًا لَا يَسَاوِي دَرَاهِمِينَ. [أبو داود (٢٧١٠) والنسائي (٦٤/٤) وابن ماجه (٢٨٤٨) وأحمد (١١٤/٤)]. وَصَحَّ عَنْ عَطَاءٍ، أَنَّهُ يُصَلَّى عَلَى وَلَدِ الزُّنَى، وَعَلَى أُمِّهِ، وَعَلَى الْمُتَلَاعِنَيْنِ، وَعَلَى الَّذِي يَقَادُ مِنْهُ، <sup>(٥)</sup> وَعَلَى الْمَرْجُومِ، وَعَلَى الَّذِي يَفِرُّ مِنَ الزَّحْفِ، فَيُقْتَلُ. قَالَ عَطَاءٌ: لَا أَدْعُ الصَّلَاةَ عَلَى مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ بَدَّ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ [التوبة: ١١٣]. وَصَحَّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّحْعِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: لَمْ يَكُونُوا

(١) الأُنكح: عرق في اليد.

(٢) أحصت: أي تزوجت.

(٣) مصلى: المكان الذي يصلى فيه بعدد.

(٤) يقاد منه: أي يقتص منه.

(٥) لعن الذي سرق من اعمية قبل القسمة

يحبون الصلاة عن أحد من أهل القبلة ، والذي قتل نفسه يصلي عليه . وأنه قال : السنة ، أن يصلي على المرحوم . وصح عن قتادة ، أنه قال : ما أعلم أحداً من أهل العلم احتسب الصلاة عمن قال : لا إله إلا الله . وصح عن ابن سيرين : ما أدركت أحداً يتأثم من الصلاة على أحد من أهل القبلة . وعن أبي غالب : قلت لأبي أمامة الباهلي : الرجل يشرب الخمر ، يصلي عليه ؟ قال : نعم ، لعله اضطجع مرة على فراش ، فقال : لا إله إلا الله . فغفر له . وصح عن الحسن ، أنه قال : يصلي على من قال : لا إله إلا الله . وصلي إلى القبلة ، إنما هي شفاعة .

**الصلاة على الكافر :** لا يجوز لمسلم أن يصلي على كافر ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ آنَذَا وَلَا تُقَمِّ عَلَى قَبْرِهِ ۚ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [التوبة : ٨٤] . وقال : ﴿ مَا كَانَتْ لِلشَّيْ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴾ [١١٣] وَمَا كَانَتْ أَسْتَغْفَارُ لِزَهْرِهِمْ لِأَيِّهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا بَيَّنَّ لَهُ أَنَّكُمْ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَأَ مِنْهُ ﴾ [التوبة : ١١٣ ، ١١٤] . وكذلك لا يصلي على أطفالهم ؛ لأن لهم حكم آبائهم ، إلا من حكما بإسلامه ، بأن يُسلم أحد أبويه أو يموت ، أو يُسبى مفرداً من أبويه ، أو من أحدهما ، فإنه يصلي عليه .

**الصلاة على القبر :** تجوز الصلاة على الميت بعد الدفن في أي وقت ، ولو صلي عليه قبل دفنه ، وقد تقدم أن رسول الله ﷺ صلى على شهداء أُخذ بعد ثمانين سنين . وعن زيد بن ثابت ، قال : خرجنا مع النبي ﷺ ، فلما وردنا البقيع ، إذا هو بقبر جديد فسأل عنه ؟ فقيل : فلانة . فعرفها ، فقال : «ألا آذنتموني<sup>(١)</sup> بها؟» قالوا : يا رسول الله ، كنت قائلاً<sup>(٢)</sup> صائماً ، فكرهنا أن نؤذيك . فقال : «لا تفعلوا ، لا يموتن فيكم ميت ما كنت بين أظهركم ، إلا آذنتموني به ، فإن صلاتي عليه رحمة» . ثم أتى القبر ، فصقنا خلفه ، وكبر عليها أربعاً . رواه أحمد ، والنسائي ، والبيهقي ، والحاكم ، وابن حبان ، وصحاحه . [النسائي (٤ / ٨٤ - ٨٥) واس ماجه (١٥٢٨) وأحمد (٤ / ٣٨٨) وابن حبان (٣٠٨٧) والبيهقي في الكبرى (٤ / ٤٨) والحاكم (٣ / ٥٩١)] . قال الترمذي : والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ، وغيرهم . وهو قول الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق . وفي حديث ، أن الرسول ﷺ صلى على القبر ، بعد ما صلى عليها أصحابه قبل الدفن ؛ لأنهم ما كانوا ليدفنها قبل الصلاة عليها . وفي صلاة الأصحاب معه على القبر ، ما يدل على أن ذلك ليس حاصلاً به ، صلوات الله عليه . قال ابن القيم : رُدَّتْ هذه السنن المحكمة بالمشابهة من قوله : «لا تجلسوا على القبور ، ولا تصلوا إليها» . [مسلم (٩٧٢) وأبو داود (٣٢٢٩)] . وهذا حديث صحيح . والذي قاله هو الذي صلى على القبر ، فهذا قوله وهذا فعله ، ولا يناقض أحدهما الآخر ؛ فإن الصلاة المنهي عنها إلى القبر ، غير الصلاة التي على القبر ، فهذه صلاة الجنازة على الميت التي لا تختص بمكان ، بل فعلها في غير المسجد أفضل من فعلها فيه ، فالصلاة عليه على قبره من جنس الصلاة عليه على

(١) آذنتموني أي أعلمتوني في هذا دليل على حوار إعادة الصلاة على الميت من فاتته الصلاة عليه .

(٢) قائلاً من لقلولة ، وهو يوم وقت نظيرة .

نعشه ، فإنه المقصود بالصلاة في الموضعين ، ولا فرق بين كونه على النعش وعلى الأرض ، وبين كونه في بطنها ، بخلاف سائر الصلوات ؛ فإنها لم تشرع في القبور ولا إليها ؛ لأنها ذريعة إلى اتخاذها مساحد ، وقد لعن رسول الله ﷺ من فعل ذلك ، فأيس ما لعن فاعله وحذر منه ، وأخبر أن أهله شرار الخلق ، كما قال : «إن من شرار الناس ، من تدركهم الساعة وهم أحياء ، والذين يتحذون القبور مساجد» . إلى ما فعله ﷺ مراراً متكررة !

**الصلاة على الغائب :** تجوز الصلاة على الغائب في بلد آخر ؛ سواء أكان البلد قريباً أم بعيداً ، فيستقبل المصلي القبلة ، وإن لم يكن البلد الذي به الغائب جهة القبلة ، ينوي الصلاة عليه ، ويكبر ، ويفعل مثل ما يفعل في الصلاة على الحاضر ؛ لما رواه الجماعة ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ نعى للناس النجاشي في اليوم الذي مات فيه ، وخرج بهم إلى المصلى ، فصفت أصحابه ، وكبر أربع تكبيرات . [سبق تخريجهم] . قال ابن حزم : ويصلى على الميت الغائب بإمام وجماعة ، وقد صلى رسول الله ﷺ على النجاشي ﷺ ومات بأرض الحيشة ، وصلى معه أصحابه صفوفًا ، وهذا إجماع منهم لا يجوز تعديه ، وخالف في ذلك أبو حنيفة ، ومالك ، وليس لهما حجة يمكن أن يعتد بها .

**الصلاة على الميت في المسجد :** لا بأس بالصلاة على الميت في المسجد ، إذا لم يُخش تلوئته ؛ لما رواه مسلم ، عن عائشة ، قالت : ما صلى رسول الله ﷺ على شهيل بن بيضاء ، إلا في المسجد . وصلى الصحابة على أبي بكر وعمر في المسجد بدون إنكار من أحد ؛ لأنها صلاة ، كسائر الصلوات . [ابن أبي شيبة (٣/ ٣٦٤)] . وأما كراهة ذلك عند مالك ، وأبي حنيفة ؛ استدلالاً بقول رسول الله ﷺ : «من صلى على جنازة في المسجد ، فلا شيء له» . <sup>(١)</sup> [أبو داود (٣١٩١)] فهي معارضة بفعل رسول الله ﷺ ، وفعل أصحابه من جهة ، ولضعف الحديث من جهة أخرى . قال أحمد بن حنبل : هذا حديث ضعيف ، تفرد به صالح مولى التوأمة ، وهو ضعيف . وصحح العلماء هذا الحديث ، فقالوا : إن الذي في النسخ الصحيحة المشهورة من «سنن أبي داود» بلفظ : «فلا شيء عليه» . أي ؛ من الوزر . قال ابن القيم : ولم يكن من هدي رسول الله ﷺ الراتب الصلاة على الميت في المسجد ، وإنما كان يصلى على الجنازة خارج المسجد ، إلا لعذر ، وربما صلى أحياناً على الميت [في المسجد] ، كما صلى على ابن بيضاء ، وكلا الأمرين جائز ، والأفضل الصلاة عليها خارج المسجد .

**الصلاة على الجنازة وسط القبور :** كره الجمهور الصلاة على الجنازة في المقبرة بين القبور . روي ذلك عن علي ، وعبد الله بن عمرو ، وابن عباس . وإليه ذهب عطاء ، والنخعي ، والشافعي ، وإسحاق ، وابن المنذر ؛ لقول رسول الله ﷺ : «الأرض كلها مسجد ، إلا المقبرة والحمام» . [أبو داود (٤٩٢) وترمذي (٣١٧) وابن ماجة (٧٤٥) وأحمد (٣/ ٨٣ و٩٦)] . وفي رواية لأحمد ، أنه لا بأس بها ؛ لأن النبي ﷺ صلى على قبر وهو في المقبرة . وصلى أبو هريرة على عائشة وسط قبور البقيع ، وحضر ذلك ابن عمر . وفعله عمر بن عبد العزيز .

(١) أي - لا شيء له من الثوب .

جواز صلاة النساء على الجنازة : يجوز للمرأة ، أن تصلي على الجنازة مثل الرجل ؛ سواء صلت منفردة ، أو صلت مع الجماعة ، فقد انتظر عمر أم عبد الله ، حتى صلت على نعبة . وأمرت عائشة ، أن يؤتى بسعد بن أبي وقاص ؛ لتصلي عليه . وقال النووي : وينبغي أن تسنن لهن الجماعة ، كما في غيرها . وبه قال الحسن بن صالح ، وسفيان الثوري ، وأحمد ، والأحناف . وقال مالك : يصدين فرادى .

أولى الناس بالصلاة على الميت : اختلف الفقهاء فيمن هو أولى ، وأحق بالإمامة في صلاة الجنازة ؛ فقيل : أحق الناس الوصي . ثم الأمير ، ثم الأب وإن علا ، ثم الابن وإن سفل ، ثم أقرب العصبية . وإلى هذا ذهب المالكية ، والحنابلة . وقيل : الأولي الأب ، ثم الجد ، ثم الابن ، ثم ابن الابن ، ثم الأخ ، ثم ابن الأخ ، ثم العم ، ثم ابن العم ، على ترتيب العصبات . وهذا مذهب الشافعي ، وأبي يوسف . ومذهب أبي حنيفة ، ومحمد بن الحسن ، أن الأولي الوالي إن حضر ، ثم القاضي ، ثم إمام الجهة ، ثم ولي المرأة الميت ، ثم الأقرب فالأقرب على ترتيب العصبية ، إلا الأب ؛ فإنه يقدم على الابن إذا اجتمعا .

**حمل الجنازة والسير بها :** يشرع في حمل الجنازة والسير بها أمور ، نذكرها فيما يلي :

١- يشرع تشييع الجنازة وحملها ، والسنة أن يدور على النعش ، حتى يدور على جميع الجوانب ؛ روى ابن ماجه ، والبيهقي ، وأبو داود الطيالسي ، عن ابن مسعود ، قال : من اتبع جنازة ، فليحمل بجوانب السرير كلها ؛ فإنه من السنة ،<sup>(١)</sup> ثم إن شاء فليطوع ، وإن شاء فليدع . [ابن ماجه (١٤٧٨) والبيهقي (٤/ ٢٠)] ، وعن أبي سعيد ، أن النبي ﷺ قال : «عودوا المريض ، وامشوا مع الجنازة ؛ تذكركم الآخرة» . رواه أحمد ، ورجاله ثقات . [أحمد (٣/ ٣٢ و ٤٢) والبزار (٨٢٢) وابن حبان (٢٩٥٥) وذكره الهيثمي في الجمع (٣/ ٩٢)] .

٢- الإسراع بها ؛ لما رواه الجماعة ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «أسرعوا بالجنازة ؛ فإن تلك صالحه ، فخير تقدمونه إليه ، وإن تك سوى ذلك ، فشر تضعونه عن رقابكم» . [بخاري (١٣١٥) ومسلم (٩٤٤) وأبو داود (٣١٨١) والترمذي (١٠١٥) والنسائي (٤/ ٤١) وأحمد (٥/ ٣٦)] . وروى أحمد ، والنسائي ، وغيرهما ، عن أبي بكرة ، قال : لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ ، وإنا لنكاد نرمل بالجنازة رملاً<sup>(٢)</sup> . [النسائي (٤/ ٤٣) وأحمد (٥/ ٣٦)] . وروى البخاري في «التاريخ» ، أن النبي ﷺ أسرع ، حتى تقطعت نعالنا يوم مات سعد بن معاذ . [البخاري في تاريخه (٤/ ١ / ٢٠٤)] .

قال في «الفتح» : والحاصل ، أنه يستحب الإسراع بها ، لكن بحيث لا ينتهي إلى شدة يخاف معها حدوث مفسدة الميت ، أو مشقة على الحامل ، أو المشيع ؛ لئلا يتنافى المقصود من النظافة ، وإدخال المشقة على المسيم . وقال القرطبي : مقصود الحديث ، ألا يتساقط بالميت عن الدفن ؛ لأن التباطؤ ربما أدى إلى التباهي والاختيال .

٣- المشي أمامها أو خلفها ، أو عن يمينها أو شمالها قريباً منها . وقد اختلف العلماء في أيهما أفضل ؛ فاختر الجمهور ، وأكثر أهل العلم المشي أمامها ، وقالوا : إنه لأفص ؛ لأن الرسول ﷺ ، وأبا بكر وعمر

(٢) رمل المشي السريع مع هر الكتفين

(١) قول الصحابي : من السنة كما يعطي حكم المرفوع إلى النبي ﷺ

كانوا يمشون أمامها . رواه أحمد ، وأصحاب السنن . [أبو داود (٣١٧٩) والترمذي (١٠٠٧) والنسائي (٤/ ٥٦) وابن ماجة (١٤٨٢) وأحمد (٢/ ١٢٢)] . ويرى الأحناف ، أن الأفضل للمشيع أن يمشي خلفها ؛ لأن ذلك هو المفهوم من أمر رسول الله ﷺ باتباع الجنائزة ، والمتبع هو الذي يمشي خلف . ويرى أنس بن مالك أن ذلك كله سواء ؛ لما تقدم من قول رسول الله ﷺ : «الراكب يسير خلف الجنائزة ، والماشي يمشي خلفها ، وأمامها وعن يمينها وعن يسارها قريباً منها» . [سبق تخريجه] . والظاهر ، أن الكل واسع ، وأنه من الخلاف المباح الذي ينبغي التساهل فيه ؛ فعن عبد الرحمن بن أبي ربي ، أن أبا بكر وعمر كانا يمشيان أمام الجنائزة . وكان عليّ يمشي خلفها ، فقبل لعلّي : إنهما يمشيان أمامها . فقال : إنهما يعلمان أن المشي خلفها أفضل من المشي أمامها ، كفضل صلاة الرجل في جماعة على صلاته فداً ، ولكنهما سهلان سهلان للناس . رواه البيهقي ، وابن أبي شيبة . [ابن أبي شيبة (٣/ ٢٧٨ - ٢٧٩) والبيهقي في الكبرى (٤/ ٢٥)] . قال الحافظ : وسنده حسن . وأما الركوب عند تشييع الجنازة ، فقد كرهه الجمهور إلا لعذر ، وأجازوه بعد الانصراف بدون كراهة ؛ لحديث ثوبان ، أن النبي ﷺ أتى بدابة ، وهو مع جنازة ، فأبى أن يركبها ، فلما انصرف أتى بدابة ، فركب ، فقيل له؟ فقال : «إن الملائكة كانت تمشي ، فلم أكن لأركب وهم يمشون ، فلما ذهبوا ركت» . رواه أبو داود ، والبيهقي ، والحاكم ، وقال : صحيح على شرط الشيخين . [أبو داود (٣١٧٧) والبيهقي في الكبرى (٤/ ٢٣)] ، والحاكم (١/ ٣٥٥) . وخرج رسول الله ﷺ مع جنازة ابن الدحداح ماشياً ، ورجع على فرس . رواه الترمذي ، وقال : حسن صحيح . [الترمذي (١٠١٤)] . ولا يعارض القول بالكراهة ما تقدم من قوله ﷺ : «الراكب تسي خلفها ...» . [سبق تخريجه] . فإنه يمكن أن يكون لبيان الحواز ، مع الكراهة . ويرى الأحناف ، أنه لا بأس بالركوب وإن كان الأفضل المشي ، إلا من عذر ، والسنة للراكب أن يكون خلف الجنائزة ؛ للحديث المتقدم . قال الخطابي في الراكب : لا أعلمهم اختلفوا في أنه يكون خلفها .

### ما يكره مع الجنازة : يكره في الجنازة الإتيان بفعل من الأفعال الآتية :

١- رفع الصوت بذكر ، أو قراءة ، أو غير ذلك : قال ابن المنذر : روي عن قيس بن عباد ، أنه قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ يكرهون رفع الصوت عند ثلاث ؛ عند الجنائز ، وعند الذكر ، وعند القتال . وكره سعيد بن المسيب ، وسعيد بن جبير ، والحسن ، والنعمي ، وأحمد ، وإسحاق قول القائل خفف الجنازة : استغفروا له . قال الأوزاعي : بدعة . قال فضيل بن عمرو : بينا ابن عمر في جنازة ، إذ سمع قائلاً يقول : استغفروا له ، غفر الله له . فقال ابن عمر : لا غفر الله لك . وقال النووي : واعلم ، أن الصواب ما كان عليه السلف من السكوت حال السير مع الجنازة ، فلا يُرفع صوت قراءة ، ولا ذكر ، ولا غيرهما ؛ لأنه أسكن لخطره ، وأجمع لفكره فيما يتعلق بالجنازة ، وهو المطلوب في هذا الحال فهذا هو الحق ، ولا تغتر بكثرة ما يخالفه ، وأما ما يفعله الجهلة من القراءة على الجنازة بالتمطيط ، وإخراج الكلام عن موضعه ، فحرام بالإجماع . وللشيخ محمد عبده فتوى في رفع الصوت بالذكر ، قال فيها : وأما الذكر جهراً أمام

الجنابة، ففي «الفتح» في باب الجنائر. يُكره للماشي أمام الجنابة رفع الصوت بالذكر، فإن أراد أن يذكر لله، فليذكره في نفسه، وهذا أمر محدث لم يكن في عهد النبي ﷺ، ولا أصحابه، ولا التابعين، ولا تابعيهم، فهو مما يرم منه.

٢- أن تتبع بنار؛ لأن ذلك من أفعال الجاهلية؛ قال ابن المنذر: يكره ذلك كل من يحفظ عنه من أهل العلم. قال البيهقي: وفي وصية عائشة، وعادة بن الصامت، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وأسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهن: ألا تتبعوني بنار. وروى ابن ماجه، أن أبا موسى الأشعري حين حصره الموت، قال: لا تتبعوني بمجمر<sup>(١)</sup>. قالوا: أو سمعت فيه شيئاً؟ قال: نعم، من رسول الله ﷺ<sup>(٢)</sup>. [ابن خزيمة (١٤٨٧)]. فإن كان الدفن ليلاً، واحتاجوا إلى ضوء، فلا بأس به، وقد روى الترمذي، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ دخل قبراً ليلاً، فُسِّرج له سراج. وقال: حديث ابن عباس حديث حسن. [الترمذي (١٠٥٧)].

٣- قعود المتبع لها قبل أن توضع على الأرض: قال البخاري: من تبع جنازة فلا يقعد، حتى توضع عن مناكب الرجال، فإن قعد أمر بالقيام. ثم روى عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال: «إذا رأيتم الجنازة فقوموا، فمن تبعها فلا يقعد، حتى توضع». [البخاري (١٣١٠) ومسلم (٩٥٩) (٧٧) وأبو داود (٣١٧٣) والترمذي (١٠٤٢) والنسائي (٤٤ / ٤) وأحمد (٤١ / ٣)]. وروي عن سعيد المقبري، عن أبيه، قال: كنا في جنازة، فأخذ أبو هريرة رضي الله عنه بيد مروان فجلسا، قبل أن توضع، فجاء أبو سعيد رضي الله عنه فأخذ بيد مروان، فقال: قم فوائت، لقد علم هذا أن النبي ﷺ نهانا عن ذلك، فقال أبو هريرة: صدق. رواه الحاكم، وزاد: أن مروان لما قال له أبو سعيد: قم، قام، ثم قال له: لم أقمتني؟ فذكر له الحديث. فقال لأبي هريرة: فما منعك أن تخبرني؟ فقال: كنت إماماً، فجلست فجلست. [الحاكم (٣٥٧. ٣٥٦ / ١)]. وهذا مذهب أكثر الصحابة، والتابعين، والأحناف، والحنابلة، والأوزاعي، وإسحاق. وقالت الشافعية: لا يكره الجلوس لمشيئها قبل وضعها على الأرض. واتفقوا على أن من تقدم الجنازة، فلا بأس أن يجلس قبل أن تنتهي إليه. قال الترمذي: روي عن بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، أنهم كانوا يتقدمون الجنازة، ويقعدون قبل أن تنتهي إليهم، وهو قول الشافعي: فإذا جاءت، وهو جالس، لم يقم لها. وعن أحمد، قال: إن قام لم أعبه، وإن قعد فلا بأس.

٤- القيام لها عندما تمر؛ ما رواه أحمد، عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ، قال: شهدت جنازة في بني سلمة فمقت، فقال لي نافع بن جبير: اجلس؛ فإني سأحرك في هذا بشت<sup>(٣)</sup>: حدثني مسعود بن الحكم الزرقى، أنه سمع عتي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول: كان النبي ﷺ أمرنا بالقيام في الجنازة، ثم جلس بعد ذلك، وأمر بالجلوس. [أبو داود (٣١٧٥) وابن ماجه (١٥٤٤) وأحمد (٨٢ / ١)]. ورواه مسلم.

(٢) في إسناده أبو حريز مولى معاوية وهو مجهول.

(١) أحمر على درب مبر، ما يوضع فيه أحمر وأحمر.

(٣) ثت حجة.



بلفظ: رأينا النبي ﷺ قام فقما، فقع فقعنا. يعني، في الحارة. [مسند (٩٦٢) (٨٤)] قال الترمذي: حديث عليّ حسن صحيح، وفيه أربعة من التابعين بعضهم عن بعض، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم. قال الشافعي: وهذا أصح شيء في هذا الباب. وهذا الحديث ناسخ للحديث الأول. «إذا رأيتم الجنائز، فقوموا». وقال أحمد: إن شاء قام، وإن شاء لم يقم. واحتج، بأن النبي ﷺ قد روي عنه أنه قام ثم قعد. وهكذا قال إسحاق بن إبراهيم. ووافق أحمد وإسحاق، ابن حبيب. وابن الماجشون من المالكية. قال النووي: والمختار، أن القيام مستحب. وبه قال المتولي. وصاحب المذهب. قال ابن حزم: ويستحب القيام للجنائز إذا رآها المرء، وإن كانت جنازة كافر، حتى توضع أو تخففه، فإن لم يقم، فلا حرج. استدلل القائلون بالاستحباب، بما رواه الجماعة، عن ابن عمر، عن عامر بن ربيعة، عن النبي ﷺ قال: «إذا رأيتم الجنائز، فقوموا لها، حتى تحلّفكم أو توضع». [البخاري (١٣٠٧) ومسلم (٩٥٨) وأبو داود (٣١٧٢) والترمذي (١٠٤٢) والنسائي (٤٤/٤) وابن ماجه (١٥٤٢) وأحمد (٤٤٥/٣). ولأحمد: وكان ابن عمر إذا رأى جنازة قام، حتى تجاوزه. وروى البخاري، ومسلم، عن سهل بن حنيف، وقيس بن سعد، أنهما كانا قاعدين بالقادسية، فمروا عليهما بجنازة، فقاما، فقبل لهما: إنها من أهل الأرض. أي؛ من أهل الذمة. فقالا: إن رسول الله ﷺ مرت به جنازة، فقام، فقبل له: إنها جنازة يهودي، فقال: «أو ليست نفساً». [بخاري (١٣١٢) ومسلم (٩٦١) وأحمد (٦/٦)]. وللبخاري، عن ابن أبي ليلى، قال: كان ابن مسعود، وقيس يقومان للجنائز. والحكمة في القيام ما جاء في رواية أحمد، وابن حبان، والحاكم، من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً: «إنما تقومون إعظاماً للذي يقبض النفوس». [أحمد (١٦٨/٢) وابن حبان (٣٠٥٨) والحاكم (٣٥٧/١)]، ولفظ ابن حبان: «إعظاماً لله - تعالى - الذي يقبض الأرواح».

وجملة القول: إن العلماء اختلفوا في هذه المسألة؛ فمنهم من ذهب إلى القول بكراهة القيام للجنائز، ومنهم من ذهب إلى استحبابه، ومنهم من رأى التخيير بين الفعل والترك، ولكل حجته ودليله، والمكلف إزاء هذه الآراء له أن يتخير منها ما يطمئن له قلبه، والله أعلم.

٥- اتباع النساء لها: لحديث أم عطية، قالت: نهينا أن نتبع الجنائز، ولم يعزم<sup>(١)</sup> علينا. رواه أحمد، والبخاري، ومسلم، وابن ماجه. [البخاري (١٢٧٨) ومسلم (٩٣٨) وابن ماجه (١٥٧٧)]. وعن عبد الله بن عمرو، قال: بينما نحن ممشي مع النبي ﷺ، إذ بصر بامرأة لا نظن أنه عرفها، فلما توجهنّا إلى الطريق،

(١) أي لم يوجب علينا. ولحافظ في الصحاح «وهم يعزم عبيد» أي لم يؤكد عبيد في اسمع كما أكد عبيد في غيره من الملهيات، فكأنها قالت: كره لنا اتباع الجنائز من غير تحريم. وقال القرطبي: ظاهر سياق أم عطية أن النبي نهى تنزيهه، وبه قال جمهور أهل العلم، وقال مالك بن الحويرث، وهو قول أهل المدينة، ويدعي الجواز ما رواه ابن أبي شيبة من طريق محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي هريرة «أن رسول الله ﷺ كان في حارة، فرأى عمر امرأة فصاح بها. فقال: «دعها يا عمر». الحديث وأخرجه ابن ماجه والنسائي من هذا الوجه، ومن طريق أخرى عن محمد بن عمرو بن عطاء عن سلمة بن الأرق عن أبي هريرة، ورحاله ثقات. وفي الملهيات في حديث أم عطية دلالة على أن النبي من اشدّ على درجاته أهـ

وقف حتى انتهت إليه، فإذا فاطمة - رضي الله عنها - فقال: «ما أخرجك من بيتك يا فاطمة؟» قالت: أتيت أهل هذا البيت، فرحمت إليهم ميتهم وعزيتهم. فقال: «لعلك بلغت معهم الكُدى؟»<sup>(١)</sup> قالت: معاذ الله أن أكون قد بلغتهم معهم، وقد سمعتك تذكر في ذلك ما تذكر. قال: «لو بلغت ما رأيت الجنة، حتى يراها جد أهلك». رواه أحمد، والحاكم، والنسائي، والبيهقي. [أبو داود (٣١٢٣) والنسائي (٤/ ٢٧) وأحمد (١٦٩/ ٢) والحاكم (٣٤٧/ ١)]. وقد طعن العلماء في هذا الحديث، وقالوا: إنه غير صحيح؛ لأن في سنده ربيعة بن سيف، وهو ضعيف الحديث، عنده مناكير. ورَوَى ابن ماجه، والحاكم، عن محمد بن الحنفية، عن علي عليه السلام قال: خرج النبي ﷺ فإذا نسوة جلوس، فقال: «ما يجلسكن؟» قلن: ننتظر الجنارة. قال: «هل تغسلن؟» قلن: لا. قال: «هل تحمذن؟» قلن: لا. قال: «هل تدلين؟»<sup>(٢)</sup> فيمن يدلني؟ قلن: لا. قال: «فارجعن مأزورات»<sup>(٣)</sup>، غير مأجورات. [ابن ماجه (١٥٧٨)]. وفي إسناده دينار ابن عمر، قال أبو حاتم: ليس بالمشهور. وقال الأردني: متروك. وقال الخليلي في «الإرشاد»: كذاب. وهذا مذهب ابن مسعود، وابن عمر، وأبي أمامة، وعائشة، ومسروق، والحسن، والنخعي، والأوزاعي، وإسحاق، والحنفية، والشافعية، والحنابلة. وعند مالك، أنه لا يكره خروج عجوز لجنزة مطلقاً، ولا خروج شابة في جنزة من عظمَت مصيئته عليها، بشرط أن تكون مستترة، ولا يترتب على خروجها فتنة. ويرى ابن حزم، أن ما استدل به الجمهور غير صحيح، وأنه يصح للنساء اتباع اجنزة، فيقول: ولا نكره اتباع النساء الجنزة، ولا تمنعهن من ذلك، جاءت في الهي عن ذلك آثار ليس شيء منها يصح؛ لأنها إما مرسله، وإما عن مجهول، وإما عن لا يُحْتَجُّ به. ثم ذكر حديث أم عطية المتقدم، وقال فيه: لو صح مسنداً، لم يكن فيه حجة، بل كان يكون كراهة فقط، بل قد صح خلافه كما روينا من طريق شعبة، عن وكيع، عن هشام بن عروة، عن وهب بن كيسان، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ كان في جنزة، فرأى عمر امرأة، فصاح بها، فقال رسول الله ﷺ: «دعها يا عمر؛ فإن العين دامعة، والنفس مصابة، والعهد قريب»<sup>(٤)</sup>. [الحاكم (٣٨١/ ١)]. قال: وقد صح عن ابن عباس، أنه لم يكره ذلك.

**ترك الجنزة من أجل المنكر:** قال صاحب «المغني»: فإن كان مع الجنزة منكر يراه أو يسمعه، فإن قدر على إنكاره وإزالته، أزاله، وإن لم يقدر على إزالته، ففيه وجهان؛ أحدهما، ينكره ويتبعها. فيسقط فرضه بالإنكار، ولا يترك حقاً لباطل. والثاني، يرجع؛ لأنه يؤدي إلى استماع محظور ورؤيته، مع قدرته على ترك ذلك.

(١) الكُدى: القبور.

(٢) تمرل الميت في القبر.

(٣) مأزورات: أثمات.

(٤) إسناده هذا الحديث صحيح.

(١) حُكْمُهُ : أجمع المسلمون على أن دفن الميت ومواراة بدنه فرض كفاية ؛ قال الله - تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ يَجْعَلُ الْأَرْضَ كِفَاتًا ۖ أَحْيَاةً وَأَمْوَاتًا﴾ [المرسلات : ٢٥ ، ٢٦] .

(٢) الدفن ليلاً : يرى جمهور العلماء أن الدفن بالليل كالدفن بالنهار ، سواء بسواء ؛ فقد دفن رسول الله ﷺ الرجل الذي كان يرفع صوته بالذكر ليلاً ، ودفن علي فاطمة - رضي الله عنها - ليلاً . وكذلك دفن أبو بكر ، وعثمان ، وعائشة ، وابن مسعود . وعن ابن عباس ، أن النبي ﷺ دخل قبراً ليلاً ، فأسرج له بسراج ، فأخذه من قِبَل القبلة ، وقال : «رحمك الله ، إن كنت لأؤاها ، تِلَاءً للقرآن» . وكثير عليه أربعا . رواه الترمذي ، وقال : حديث حسن . [الترمذي (١٠٥٧)] . قال : ورخص أكثر أهل العلم في الدفن بالليل . وإنما يجوز ذلك ، إذا كان لا يفوت بالدفن ليلاً شيء من حقوق الميت والصلاة عليه . فإذا كان يفوت به حقوقه ، والصلاة عليه ، وتام القيام بأمره ، فقد نهى الشارع عن الدفن بالليل وكرهه ؛ روى مسلم ، أن النبي ﷺ خطب يوماً ، فذكر رجلاً من أصحابه قُبِضَ ، فكفّن في كفن غير طائل ودفن ليلاً ، فزجر النبي ﷺ أن يُقْبَر الرجل بالليل ، إلا أن يضطر إنسان إلى ذلك . [مسلم (٩٤٣)] . ورَوَى ابن ماجه ، عن جابر ، قال : قال رسول الله ﷺ : «لا تدفنوا موتاكم بالليل ، إلا أن تضطروا» . [ابن ماجه (١٥٢١)] .

(٣) الدفن وقت الطلوع ، والاستواء ، والغروب : اتفق العلماء على أنه إذا خيف تغير الميت ، فإنه يدفن في هذه الأوقات الثلاثة ، بدون كراهة ، أما إذا لم يخش عليه من التغير ، فإنه يجوز دفنه في هذه الأوقات عند الجمهور ، ما لم يعتمد دفنه فيها ، فإنه حينئذ يكون مكروهاً ؛ لما رواه أحمد ، ومسلم ، وأصحاب السنن ، عن عقبة ، قال : « ثلاث ساعات كان النبي ﷺ ينهانا أن نصلي فيها ، أو نقبر فيها موتانا ؛ حين تطلع الشمس بازغة ، حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة ، حتى تميل الشمس ، وحين تَضَيَّفُ <sup>(١)</sup> الشمس للغروب ، حتى تغرب» . [مسلم (٨٣١) وأبو داود (٣١٩٢) والترمذي (١٠٣٠) والنسائي (٢١ / ٥ / ١) وابن ماجه (١٥١٩) وأحمد (٤ / ١٥٢)] . وقالت الحنابلة : يكره الدفن في هذه الأوقات مطلقاً ؛ للحديث المذكور .

(٤) استحباب إعماق القبر : القصد من الدفن أن يُؤارى الميت في حفرة تحجب رائحته ، وتمنع السباع والطيور عنه ، وعلى أي وجه تحقق هذا المقصود ، تأدى به الفرض ، وتم به الواجب ، إلا أنه ينبغي تعميق القبر قدرقامة ؛ لما رواه النسائي ، والترمذي وصححه ، عن هشام بن عامر ، قال : شكونا إلى رسول الله ﷺ يوم أُحُد ، فقلنا : يا رسول الله ، الحفر علينا لكل إنسان شديد . فقال رسول الله ﷺ : «احفروا ، وأعمقوا ، وأحسنوا ، وادفنوا الاثنين والثلاثة في قبر واحد . فقالوا : فمَن نقدم ، يا رسول الله؟ قال : «قدموا أكثرهم قرآنًا» . وكان أبي ثالث ثلاثة في قبر واحد» . [الترمذي (١٠٣٦) والنسائي (٨٠ / ٤ - ٨١)] . ورَوَى ابن أبي شيبة ، وابن المنذر ، عن عمر ، أنه قال : أعمقوا إلى قدرقامة وبسطة . وعند أبي حنيفة ، وأحمد ، يعمق قدر نصف القامة ، وإن زاد فحسن .

(٥) تفضيل اللحد على الشق : اللحد ؛ هو الشق في جانب القبر جهة القبلة ، يصب عليه اللبن <sup>(٢)</sup> ،

(٢) اللبن : صوب النبي .

(١) تصبف : تميل وتتحج .

فيكون كالبيت المسقف . والشق ؛ حفرة في وسط القبر تبني حواشيها باللبن ، يوضع فيه الميت ، ويسقف عليه شيء ، وكلاهما جائز ، إلا أن اللحد أولى ؛ لما رواه أحمد ، وابن ماجه ، عن أنس ، قال : لما توفي رسول الله ﷺ كان رجلٌ يلحد ، وآخر يضرح ، فقالوا : نستخير ربنا ، ونبعث إليهما ، فأبى سبقت تركناه . فأرسلوا إليهما ، فسبق صاحب اللحد ، فلحدوا له . [ابن ماجه (١٥٥٧) وأحمد (٨/١)] . وهذا يدل على الجوار ، أما ما يدل على أولوية اللحد فما رواه أحمد ، وأصحاب السنن ، وحسنه الترمذي ، عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ قال : «اللحد لنا ، والشق لغيرنا» . [أبو داود (٣٢٠٨) والترمذي (١٠٤٥) والنسائي (٤/٨٠) وابن ماجه (١٥٥٤) وأحمد (٣٥٩/٤)] .

(٦) **صفة إدخال الميت القبر** : من السنة في إدخال الميت القبر ، أن يدخل من مؤخره إذا تيسر ؛ لما رواه أبو داود ، وابن أبي شيبة ، والبيهقي ، من حديث عبد الله بن زيد ، أنه أدخل ميتاً من قبل رجليه القبر ، وقال : هذا من السنة . [أبو داود (٣٢١١) وابن أبي شيبة (٣/٣٢٨) والبيهقي (٤/٥٤)] . فإن لم يتيسر ، فكيفما أمكن . قال ابن حزم : ويدخل الميت القبر كيف أمكن ، إما من القبلة ، وإما من دبر القبلة ، وإما من قبل رأسه ، وإما من قبل رجليه ؛ إذ لا نص في شيء من ذلك .

(٧) **استحباب توجيه الميت في قبره إلى القبلة ، والدعاء له ، وحل أربطة الكفن** : السنة التي جرى عليها العلم ، أن يُجعل الميت في قبره على جنبه الأيمن ووجهه تجاه القبلة ، ويقول واضعه : «باسم الله ، وعلى ملة رسول الله ، أو : وعلى سنة رسول الله» . ويحل أربطة الكفن ؛ فمن ابن عمر ، عن النبي ﷺ قال : كان إذا وضع الميت في القبر ، قال : «باسم الله ، وعلى ملة رسول الله ، أو : وعلى سنة رسول الله» . رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، ورواه النسائي مسنداً وموقوفاً .

(٨) **كراهة الثوب في القبر** : كره جمهور الفقهاء وضع ثوب ، أو وسادة ، أو نحو ذلك للميت في القبر . ويرى ابن حزم ، أنه لا بأس ببسط ثوب في القبر تحت الميت ؛ لما رواه مسلم ، عن ابن عباس ، قال : بُسط في قبر رسول الله ﷺ قطيفة حمراء . [مسلم (٩٦٧)] . قال : وقد ترك الله هذا العمل في دفن رسوله المعصوم من الناس ، ولم يمنع منه ، وفعله خيرة أهل الأرض في ذلك الوقت لإجماع منهم ، لم ينكره أحد منهم . واستحب العلماء أن يوسد رأس الميت بلبنة ، أو حجر ، أو تراب ، ويفضي بخده الأيمن إلى اللبنة ونحوها ، بعد أن يُنحى الكفن عن خده ويوضع على التراب ، قال عمر : إذا أنزلتموني إلى اللحد ، فأفضوا بخدي إلى التراب . وأوصى الضحاك أن تحل عنه العقد ، ويرز خده من الكفن . واستحبوا أن يوضع شيء حقه ؛ من لبن ، أو تراب يسنده ، لا يستلقي على قماء . واستحب أبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد ، أن يمد ثوب على المرأة عند إدخالها في القبر دون الرجل . واستحب الشافعية ذلك في الرجل والمرأة ، على السواء .

(٩) **استحباب ثلاث حثيات على القبر** : ويستحب أن يحثو من شهد الدفن ثلاث حثيات بيديه على القبر ، من جهة رأس الميت ؛ لما رواه ابن ماجه ، أن النبي ﷺ صلى على جنازة ، ثم أتى قبر أميت ، فحثى عليه من قبل رأسه ثلاثاً . [ابن ماجه (١٥٦٥)] . واستحب الأئمة الثلاثة أن يقول في الحثية الأولى : ﴿مِنْهَا

حَلَقَتَكُمْ ﴿١٥٥﴾ وفي ثمانية ﴿وَفِي ثَعْدَتِكُمْ﴾ ، وفي ثلثة ﴿وَمِنْهَا تُعَرِّحُكُمْ نَرَّةٌ خَرَّى﴾ . لما رَوَى ، أن ابي بكرة قال ذلك لما وضعت أم كنتوم سته في القبر . حاكم (٢/ ٣٧٩) وسهفي (٤/ ٥٥) وقال أحمد : لا يطلب قراءة شيء عند حثو التراب ؛ لضعف الحديث .

(١٠) استحباب الدعاء للميت بعد الفراغ من الدفن : يستحب الاستغفار للميت عند الفراغ من دمه . وسؤر التثبيت له ؛ لأنه يسأل في هذه الحنة ؛ فعن عثمان . قال : كان ابي بكر إذا فرغ من دفن الميت ، وقف عليه ، فقال : «استغفروا لأخيكم . وسألوا له التثبيت ؛ فإنه الآن يسأل» . رواه أبو داود . والحاكم وصححه ، [أبو داود (٣٢٢١) والحاكم (٣٧٠)] . والبخاري ، وقال : لا يُروى عن النبي ﷺ ، إلا من هذا الوجه . وَرَوَى رزين ، عن عبي ، أنه كان إذا فرغ من دفن الميت ، قال : اللهم هذا عبدك نزل بك ، وأنت خير منزول به ، فاغفر له ، ووسع مدخله . واستحب ابن عمر قراءة أول سورة البقرة وخاتمتها على لقبر بعد الدفن . رواه البيهقي بسند حسن . [سهي في الكبرى (٤/ ٥٦-٥٧)] .

(١١) حُكْمُ التَّحْقِينِ بَعْدَ الدَّفْنِ : استحباب بعض أهل العلم ، والشافعي ، أن يُلقن الميت<sup>(١)</sup> بعد لدن ؛ لما رواه سعيد بن منصور ، عن راشد بن سعد ، وضمرة بن حبيب ، وحكيم بن عمير<sup>(٢)</sup> ، قالوا : إذا سُوي على الميت قبره ، وانصرف الناس عنه ، كانوا يستحبون أن يقال للميت عند قبره : يا فلان ، قل : لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله . ثلاث مرات . يا فلان ، قل : ربي الله ، ودينني الإسلام ، ونبيي محمد ﷺ . ثم ينصرف . وقد ذكر هذا الأثر الحافظ في «التلخيص» وسكت عنه . [ذكره الحافظ في تنخيص (٢/ ١٣٦)] ، وَرَوَى الطبراني من حديث أبي أمامة ، أن النبي ﷺ قال : «إذا مات أحد من إخوانكم ، فسويتم التراب على قبره ، فليقم أحدكم على رأس قبره ، ثم ليقُل : يا فلان بن فلانة . فإنه يسمعه ، ولا يجيب ، ثم يقول : يا فلان بن فلانة . فإنه يستوي قاعدًا ، ثم يقول : يا فلان بن فلانة . فإنه يقول : أرشدنا ، يرحمك الله . ولكن لا تشعرون ، فليقل : ذكر ما خرجت عليه من الدنيا ؛ شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمدًا عبده ورسوله ، وأنت رضىت بالله ربًا ، وبالإسلام دينًا ، وبمحمد نبيًا ، وبالقرآن إمامًا . فإن منكراً ونكيرًا يأخذ كل واحد بيد صاحبه ، ويقول : انطلق بنا ، ما يقعدنا عند من لقن حجته» . فقال رجل : يا رسول الله ، فإن لم يعرف أمه ؟ قال : «ينسبه إلى أمه حواء ؛ يا فلان بن حواء» . [ذكره الهيثمي في المجموع (٢/ ٣٢٤) وعزه لصراحي في الكبير] . قال الحافظ في «التلخيص» : وإسناده صالح ، وقد قواه الضياء في «أحكامه» ، وفي إسناده عاصم بن عبد الله ، وهو ضعيف . وقال الهيثمي ، بعد أن ساقه : في إسناده جمعة لم أعرفهم ! قال النووي : هذا الحديث . وإن كان ضعيفًا ، فيستأنس به ، وقد اتفق علماء الحديث وغيرهم على المسامحة في أحاديث الفضائل والترعب والترهيب ، وقد اعتصم بشواهد كحديث : «واسألو به التثبيت» . [مسق بحريجه] . ووصية عمرو بن لعاص ، وهم صحيحان ، ولم يزل أهل

(١) من أي مكف أو أصغر فلا يفرق

(٢) هؤلاء تابعون

الشام على العمل بهذا في زمن من يُقْتَدَى به ، وإلى الآن!! وذهبت المالكية في اشتهور عنهم ، وبعض الخنابلة إلى أن التلقين مكروه . وقال الأثرم : قلت لأحمد : هذا الذي يصنعونه ، إذا دفن الميت ، يقف الرجل ويقول : يا فلان بن فلانة؟ قال : ما رأيت أحداً يفعله ، إلا أهل الشام ، حين مات أبو المغيرة ، ويروى فيه عن أبي بكر بن أبي مرجم ، عن أشياخهم ، أنهم كانوا يفعلونه ، وكان إسماعيل بن عياش يرويه . يشير إلى حديث أبي أمامة .

**السُّنَّةُ في بناء المقابر :** من السنة ، أن يرفع القبر عن الأرض قدر شبر ؛ ليعرف أنه قبر ، ويحرم رفعه زيادة على ذلك ؛ لما رواه مسلم ، وغيره ، عن هارون ، أن ثمامة بن شَفَّي حَدَّثَهُ ، قال : كنا مع فضالة بن عبيد بأرض الروم «برودس» ، فتوفي صاحب لنا ، فأمر فضالة بن عبيد بقبره ، فسوي ، ثم قال : سمعت رسول الله ﷺ يأمر بتسويتها . [مسلم (٩٦٨) وأبو داود (٣٢١٩)] . وروي عن أبي الهياج الأسدي ، قال : قال لي علي بن أبي طالب : ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ ؟ ألا تدع تمثالاً إلا طمسته ، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته . [مسلم (٩٦٩) وأبو داود (٣٢١٨) والترمذي (١٠٤٩)] . قال الترمذي : والعمل على هذا عند بعض أهل العلم ، يكرهون أن يرفع القبر فوق الأرض ، إلا بقدر ما يعرف أنه قبر ؛ لكيلا يوطأ ، ولا يجلس عليه ، وقد كان الولاة يهدمون ما بُني في المقابر . مما زاد على المشروع - عملاً بالسنة الصحيحة ؛ قال الشافعي : وأحب ألا يزداد في القبر تراب من غيره ، وإنما أحب أن يشخص على وجه الأرض شبراً أو نحوه ، وأحب ألا يبنى ، ولا يجصص ؛ فإن ذلك يشبه الزينة والخيلاء ، وليس الموت موضع واحد منهما ، ولم أر قبور المهاجرين والأنصار مجصصة ، وقد رأيت من الولاة من يهدم ما بني في المقابر ، ولم أر الفقهاء يعيرون عليه ذلك . قال الشوكاني : والظاهر ، أن رفع القبور زيادة على القدر المأذون فيه محرم ، وقد صرح بذلك أصحاب أحمد ، وجماعة من أصحاب الشافعي ، ومالك . والقول ، بأنه غير محظور ؛ لوقوعه من السلف والخلف ، بلا نكير . كما قال الإمام يحيى ، والمهدي في «الغيث» . لا يصح ؛ لأن غاية ما فيه أنهم سكتوا عن ذلك ، والسكوت لا يكون دليلاً ، إذا كان في الأمور الظنية ، وتحريم رفع القبور ظن . ومن رفع القبور الداخل تحت الحديث دخولاً أولياً القباب ، والمشاهد المعمورة على القبور ، وأيضاً هو من اتخاذ القبور مساجد ، وقد لعن رسول الله ﷺ فاعل ذلك ، وكم قد سرى عن تشييد أبنية القبور وتحسينها مفاصد يكي لها الإسلام !! منها اعتقاد الجهلة فيها كاعتقاد الكفار في الأصنام ، وعظموا ذلك ، فظنوا أنها قادرة على جلب النفع ، ودفع الضر ، فجعلوها مقصداً لطلب قضاء الحوائج ، وملجأً لنجاح المطالب ، وسألوا منها ما يسأل العباد من ربهم ، وشدوا إليها الرحال ، وتمسحوا بها واستغاثوا ، وبالجملة ، إنهم لم يدعوا شيئاً مما كانت الجاهلية تفعله بالأصنام ، إلا فعلوه ، فإننا لله وإنا إليه راجعون . ومع هذا المنكر الشنيع ، والكفر الفظيع ، لا تجد من يغضب لله ويغار ؛ حمية للدين الحنيف ؛ لا عالماً ، ولا متعلماً ، ولا أميراً ، ولا وزيراً ، ولا ملكاً . وقد توارد إلينا من الأخبار ما لا يشك معه ، أن كثيراً من هؤلاء القبوريين أو أكثرهم ، إذا توجهت عليه يمين من جهة خصمه ، حلف بالله فاجراً ، فإذا قيل له بعد ذلك : بشيخك ، ومعتقدك الولي

الفلاسي . تلعتهم وتلكأ وأبى . واعترف باحق ! وهذا من أبين الأدمة الدامة على أن شركهم قد بلغ فوق شرك من قال : إنه - تعالى - ثاني اثنين ، أو : ثالث ثلاثة . فإيا علماء الدين ، وإيا ملوك الإسلام ، أي رُزء للإسلام أشد من الكفر ، وأي بلاء لهذا الدين أصبر عليه من عبادة غير الله . وأي مصيبة يصاب بها المسلمون تعد هذه المصيبة ، وأي منكر يجب إنكاره ، إن لم يكن إنكار هذا الشرك البين واجباً !

لقد أسمعت لو ناديت حيًّا  
ولكن لا حياة لمن تنادي  
ولو نازًا نفخت بها أضواءت  
ولكن أنت تنفخ في رماد

وقد أفتى العلماء بهدم المساجد والقباب التي بنيت على المقابر ؛ قال ابن حجر في «الزواجر»<sup>(١)</sup> : وتجب المبادرة لهدم المساجد والقباب التي على القبور ؛ إذ هي أضرم من مسجد الضرار ؛ لأنها أسست على معصية رسول الله ﷺ ، لأنه نهى عن ذلك ، وأمر بهدم القبور المشرفة . وتجب إزالة كل قنديل ، أو سراج على قبر ، ولا يصح وقفه ونذره .

**تسليم القبر وتسطيحه :** اتفق الفقهاء على جواز تسليم القبر وتسطيحه ؛ قال الطبري : لا أحب أن يتعدى في القبور أحد المعينين من تسويتها بالأرض ، أو رفعها مسنمة قدر شبر على ما عليه عمل المسلمين ، وتسوية القبور ليست بتسطيح . وقد اختلف الفقهاء في الأفضل منها ؛ فنقل القاضي عياض عن أكثر أهل العلم ، أن الأفضل تسليمها ؛ لأن سفيان الثوري حدثه ، أنه رأى قبر النبي ﷺ مسنماً . رواه البخاري . [البخاري (١٣٩٠)] . وهذا رأي أبي حنيفة ، ومالك ، وأحمد ، والمزني ، وكثير من الشافعية . وذهب الشافعي إلى أن التسطيح أفضل ؛ لأمر الرسول ﷺ بالتسوية .

**تعليم القبر بعلامة :** يجوز أن يوضع على القبر علامة ؛ من حجر ، أو خشب يعرف بها ؛ لما رواه ابن ماجه ، عن أنس ، أن النبي ﷺ أعظم قبر عثمان بن مظعون بصخرة . [ابن ماجه (١٥٦١)] . أي ؛ وضع عليه الصخرة ؛ ليتبين به . وفي «الزوائد» : هذا إسناد حسن ، رواه أبو داود من حديث المطب بن أبي وداعة ، وفيه أنه حمل الصخرة ، فوضعها عند رأسه ، وقال : «أتعلم بها قبر أخي ، وأدفن إليه من مات من أهلي» . [أبو داود (٣٢٠٦)] . وفي الحديث استحباب جمع الموتى الأقارب ، في أماكن متجاورة ؛ لأنه أيسر لزيارتهم ، وأكثر لترحم عليهم .

**خلع النعال في المقابر :** ذهب أكثر أهل العلم إلى أنه لا بأس بالمشي في المقابر بالنعال ؛ قال حرير بن حازم : رأيت الحسن . وابن سيرين يمشيان بيس القصور نعالهما . وَرَوَى البخاري . ومسلم ، وأبو داود ، والنسائي . عن أنس ، عن النبي ﷺ أنه قال : «إن العبد إذا وضع في قبره ، وبوى عنه أصحابه ، إنه ليسمع قرع نعالهم» . [البخاري (١٣٣٨) ومسننه (٢٨٧٠) وأبو داود (٣٢٣١) والنسائي (٩٧/٤)] . وقد استدلل العلماء

(١) كنت هذه الفتوى في عهد الملك صدر حين عزم على هدم كبر ما في نمرقة من ساء ، فسمع علماء عصره على أنه يجب على ربي لأمر هدم ذلك كله

بهذا الحديث على جواز المشي في المقابر بالنعل ؛ إذ لا يسمع قرع النعل ، إلا إذا مشوا بها . وكره الإمام أحمد المشي بالنعال السبئية<sup>(١)</sup> في المقابر ؛ لما رواه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، عن بشير مولى رسول الله ﷺ ، أن رسول الله ﷺ نظر إلى رجل يمشي في القبور عليه نعلان ، فقال : «يا صاحب السبيتين ، ويحك ! ألق سبتيك» . [أبو داود (٣٢٣٠) والنسائي (٩٦ / ٤) وابن ماجه (١٥٦٨) وأحمد (٨٣ / ٥) . فنظر الرجل ، فلما عرف رسول الله ﷺ خلعهما ، فرمى بهما . قال الخطابي : يشبه أن يكون إنما كره ذلك لما فيه من الخيلاء . وذلك أن نعال السبت من لباس أهل الترفه والتنعّم . ثم قل : فأحب ﷺ أن يكون دخوله المقابر على زيّ التواضع ، ولباس أهل الخشوع . والكراهة عند أحمد عدم العذر ، فإذا كان هناك عذر يمنع الماشي من الخلع ؛ كالشوكة ، أو النجاسة ، انتفت الكراهة .

**النهي عن ستر القبور :** لا يحل ستر الأضرحة ؛ لما فيه من العبث ، وصرف المال في غير غرض شرعي . وتضليل العامة ؛ زوّى البخاري ، ومسلم ، عن عائشة ، أن السي ﷺ خرج في غزاة ، فأخذت نمطاً<sup>(٢)</sup> ، فسترته على الباب ، فلما قدم رأى النمط ، فجدبه حتى هتكه ، ثم قال : «إن الله لم يأمرنا أن نكسو الحجارة والطين» . [مسلم (٢١٠٧) وأبو داود (٤١٥٣) .

**تحريم المساجد والسرّج على المقابر :** جاءت الأحاديث الصحيحة الصريحة بتحريم بناء المساجد في المقابر ، واتخاذ السرج عليها :

١- زوّى البخاري ، ومسلم ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «قاتل الله اليهود ؛ اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» . [البخاري (٤٣٧) ومسلم (٥٣٠) وأحمد (٢١٣ / ٢) .

٢- زوّى أحمد ، وأصحاب السنن ، إلا ابن ماجه ، وحسّه الترمذي ، عن ابن عباس ، قال : لعن رسول الله ﷺ زائرات القبور ، والمتخذين عليها المساجد والسرج . [أبو داود (٣٢٣٦) والترمذي (٣٢٠) والنسائي (٩٥ / ٤) وأحمد (٢٢٩ / ١) .

٣- وفي «صحيح مسلم» ، عن عبد الله البجلي ، قال : سمعت رسول الله ﷺ ، قبل أن يموت بخمس ، وهو يقول : «إني أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل ؛ فإن الله ، ﷻ ، قد اتخذني خليلاً ، كما اتخذ إبراهيم خليلاً ، ولو كنت متخذاً خليلاً ، لاتخذت أبا بكر خليلاً ، وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد ، إني أنهاكم عن ذلك» . [مسلم (٣٥٢) .

٤- وفيه ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «لعن الله اليهود والنصارى ؛ اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» . [مسلم (٥٢٩) .

٥- زوّى البخاري ، ومسلم ، عن عائشة ، أن أم حبيبة ، وأم سلمة ذكرتا كنيسة - رأتاها بالحبشة فيها تصاوير - لرسول الله ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ : «إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات ، بنوا على قبره مسجداً ، وصوروا فيه تلك الصور ، أولئك شرارُ الخلق عند الله يوم القيامة» . [البخاري (١٣٤١) ومسلم

(١) السبئية : أي اعمال المدبوعة بالقرط

(٢) النمط : صرب من البسط له حمل رفيع .



(٥٢٨). قال صاحب «المغي»: ولا يجوز اتخاذ المساجد على القبور؛ لقول النبي ﷺ: «لعن الله زوارات القبور، والمتخذين عليها المساجد والشُّرج». رواه أبو داود، والنسائي، ولفظه: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ...». [أبو داود (٣٢٣٦) وترمذي (٣٢٠) والنسائي (٩٥/٤) وأحمد (٢٢٩/١)]. ولو أُبَيح، لم يلعن النبي ﷺ من فعله، ولأن فيه تضييقاً للمال في غير فائدة، وإفراطاً في تعظيم القبور أشبه تعظيم الأصنام. ولا يجوز اتخاذ المساجد على القبور؛ لهذا الخبر، ولأن النبي ﷺ قال: «لعن الله اليهود؛ اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد». يُحَذَّرُ من مثل ما صنعوا. متفق عليه. [سُجَّحِيه] وقالت عائشة: إنما لم يبرز قبر رسول الله ﷺ؛ لئلا يتخذ مسجداً. ولأن تخصيص القبور بالصلاة عندها يشبه تعظيم الأصنام لها، والتقرب إليها، وقد روينا، أن ابتداء عبادة الأصنام تعظيم الأموات؛ باتخاذ صورهم ومسحها، والصلاة عليها. (١)

**كراهية الذبح عند القبر:** نهى الشارع عن الذبح عند القبر؛ تجنباً لما كانت تفعله الجاهلية، وبعداً عن التفاخر والمباهاة؛ فقد روى أبو داود، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا عقر في الإسلام». [أبو داود (٣٢٢٢) وأحمد (١٩٧/٣)]. قال عبد الرزاق: كانوا يعقرون عند القبر بقرة أو شاة. قال الخطابي: كان أهل الجاهلية يعقرون الإبل على قبر الرجل الجواد، يقولون: نُجَازِيهِ عَلَى فِعْلِهِ؛ لأنه كان يعقرها في حياته، فيطعمها الأضياف، فنحن نعقرها عند قبره؛ لتأكلها السباع والطير، فيكون مُطْعِماً بعد مماته، كما كان مُطْعِماً في حياته. قال الشاعر:

عقرت على قبر النجاشي ناقتي      بأَيْضَرَ عَضْبٍ أَخْلَصْتَهُ صَيَاقِلُهُ  
على قبر من لو أنني مَثُّ قَبْلِهِ      لهانت عليه عند قبري رواحِلُهُ

ومنهم من كان يذهب في ذلك إلى أنه إذا عُقِرَت راحلته عند قبره، حُشِرَ في القيامة راكباً، ومن لم يُعَقِّرْ عنه، حشِرَ راجلاً، وكان هذا على مذهب من يرى البعث منهم بعد الموت.

**النهي عن الجلوس على القبر والاستناد إليه والمشي عليه:** لا يحل القعود على القبر، ولا الاستناد إليه، ولا المشي عليه؛ لما رواه عمرو بن حزم، قال: رأيته رسول الله ﷺ متكئاً على قبر، فقال: «لا تؤذ صاحب هذا القبر أو لا تؤذه». رواه أحمد بإسناد صحيح. [ذكره الحافظ بن حجر في أطراف المسند (٦٧٩٠)]. وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لأن يجلس أحدكم على جمرة، فتحرق ثيابه، فتخلص إلى جلده، خير له من أن يجلس على قبر». رواه أحمد، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه. [مسند (٩٧١) وأبو داود (٣٢٢٨) والنسائي (٩٥/٤) وابن ماجه (١٥٦٦) وأحمد (٣١١/٢)]. والقول بالحرمة مذهب ابن حزم؛ لما ورد فيه من الوعيد، قال: وهو قول جماعة من السلف، منهم أبو هريرة. ومذهب الجمهور، أن ذلك مكروه؛ قال النووي: عبارة الشافعي في «الأم»، وجمهور الأصحاب في

(١) قال معلقه: يشير إلى ما رواه البخاري عن ابن عباس من سبب اتخاذ قوم نوح للأصنام: ود وسواع ويعوث ويعوق ونسر. وحاصله: أن هذه أسماء رجال صاحبن اتحد الناس لهم صوراً بعد موتهم ليتذكروا بها فيقتدوا بهم، فلما ذهب العلم رين لهم الشيطان عادة صورهم وتمثيلهم بتعظيمها وتلمسح بها والقرب إليها، ومسحها إمرار اليد عليها تبركاً وتوسلاً بها، وكذلك فعل الناس بقبور الصالحين، وسرى ذلك من نوثين إلى أهل الكتاب والمسلمين، فلأصنام في ذلك سوء.

الطرق كلها، أنه يُكره الجلوس. وأرادوا به كراهة التنزيه، كما هو المشهور في استعمال الفقهاء، وصرح به كثير منهم. قال: وبه قال جمهور العلماء؛ منهم النخعي، والليث، وأحمد، وداود. قال: ومثله في الكراهة الاتكاء عليه، والاستناد إليه. وذهب ابن عمر من الصحابة، وأبو حنيفة، ومالك إلى جواز القعود على القبر؛ قال في «الموطأ»: إنما نهى عن القعود على القبور فيما نرى «نظن» للذهب. يقصد لقضاء حاجة الإنسان؛ من البول، أو الغائط. وذكر في ذلك حديثاً ضعيفاً. وضعف أحمد هذا التأويل، وقال: ليس هذا بشيء. وقال النووي: هذا تأويل ضعيف أو باطل. وأبطله كذلك ابن حزم من عدة وجوه. وهذا الخلاف في غير الجلوس لقضاء الحاجة، فأما إذا كان الجلوس لها، فقد اتفق الفقهاء على حرمة، كما اتفقوا على جواز المشي على القبور، إذا كان هناك ضرورة تدعو إليه، كما إذا لم يصل إلى قبر ميتة إلا بذلك.

**النهي عن تخصيص القبر والكتابة عليه:** عن جابر، قال: نهى رسول الله ﷺ أن يجصص القبر، وأن يقعد عليه. وأن يُتَنَى عليه. رواه أحمد، ومسلم، والنسائي، وأبو داود، والترمذي وصححه، ولفظه: نهى أن تُجَصَّصَ القبور، وأن يكتب عليها، وأن يبنى عليها، وأن تُوطَأَ<sup>(١)</sup>. وفي لفظ النسائي: أن يُبنى على القبر، أو يُزاد عليه، أو يجصص، أو يكتب عليه. [مسلم (٩٧٠) وأبو داود (٣٢٢٥) والترمذي (١٠٥٢) والنسائي (٨٧/٤) وأحمد (٣/٣٣٢)]. والتجصيص؛ معناه الطلاء بالحصص، وهو الجير المعروف. وقد حمل الجمهور النهي على الكراهة، وحمله ابن حزم على التحريم، وقيل: الحكمة في ذلك أن القبر للبلى، لا للبقاء، وأن تخصيصه من زينة الدنيا، ولا حاجة للميت إليها. وذكر بعضهم أن الحكمة في النهي عن تخصيص القبور كون الحصص أحرق بالنار، ويؤذي ما جاء عن زيد بن أرقم، أنه قال لمن أراد أن يبنى قبر ابنه ويجصصه: جفوت، ولغوت، لا يقربه شيء مسته النار. ولا بأس بتطين القبر؛ قال الترمذي: وقد رخص بعض أهل العلم، منهم الحسن البصري، في تطيين القبور. وقال الشافعي: لا بأس به أن يُطَيَّنَ القبر. وعن جعفر بن محمد، عن أبيه، أن النبي ﷺ رفع قبره من الأرض شبراً، وَطَّيَّنَ بطين أحمر من الغرصة، وجعل عليه الحصباء. رواه أبو بكر النجاد. وسكت الحافظ عليه في «التلخيص». [الشافعي في الأم (١/٣١١)]. وكما كره العلماء تخصيص القبر كرهوا بناءه بالأجر، أو الخشب، أو دفن الميت في تابوت، إذا لم تكن الأرض رخوة أو ندية، فإن كانت كذلك، جاز بناء القبر بالأجر ونحوه، وجاز دفن الميت في تابوت من غير كراهة؛ فعن مغيرة، عن إبراهيم، قال: كانوا يستحبون اللبَنَ، ويكرهون الآخر، ويستحبون القصب، ويكرهون الخشب. وفي الحديث النهي عن الكتابة على القبور، وظاهره عدم الفرق بين كتابة اسم الميت على القبر وغيرها. قال الحاكم، بعد تخريج هذا الحديث: الإسناد صحيح، وليس العمل عليه؛ فإن أئمة المسلمين من الشرق والغرب يكتبون على قبورهم، وهو شيء أخذته الخلف عن السلف. وتعبه الذهبي، بأنه محدث، ولم يبلغهم النهي. ومذهب الحنابلة، أن النهي عن

(١) توطأ: تدس.

الكتابة للكرهه ؛ سواء أكانت قرآنًا أم كانت اسم ميت ووقفهم الشافعية ، إلا أنهم قالوا : إذا كان القبر لعالم أو صالح ، ندب كثانة اسمه عليه وما يميزه ؛ ليعرف . ويرى للملكية ، أن الكتابة إن كانت قرآن ، حرمت ، وإن كانت لبيان اسمه أو تاريخ موته ، فهي مكروهة . وقالت الأصناف . إنه يكره تحريمًا الكثانة على القبر ، إلا إذا حيف ذهاب أثره ، فلا يكره . وقال ابن حزم : لو نقش اسمه في حجر ، لم يكره ذلك . وفي الحديث النهي عن زيادة تراب القبر على ما يخرج منه ، وقد نوب على هذه الريادة البيهقي ، فقال : باب لا يزداد علي القبر أكثر من ترابه ؛ لئلا يرتفع . قال الشوكاني : وظاهره ، أن المراد بالزيادة عليه والزيادة علي ترابه . وقيل : المراد بالزيادة عليه ، أن يقبر على قبر ميت آخر . ورجح الشافعي المعنى الأول ، فقال : يستحب ألا يزداد القبر على التراب الذي أخرج منه . وإنما استحب ذلك ؛ لئلا يرتفع القبر ارتفاعًا كثيرًا ، قال : فإن زاد ، فلا بأس .

**دفن أكثر من واحد في قبر :** هدي السلف الذي جرى عليه العمل ، أن يُدفن كل واحد في قبر ، فإن دُفن أكثر من واحد كره ذلك ، إلا إذا تعسر لإفراد كل ميت بقبر ؛ لكثرة الموتى ، وقلة الدافنين أو ضعفهم ، فإنه في هذه الحالة يجوز دفن أكثر من واحد في قبر واحد ؛ لما رواه أحمد ، والترمذي وصححه ، أن الأنصار جاءوا إلى النبي ﷺ يوم أحد ، فقالوا : يا رسول الله ، أصابنا جرح وجهد ، فكيف تأمرنا؟ فقال : «احفروا ، وأوسعوا ، وأعمقوا ، واجمعوا الرجلين والثلاثة في القبر» . قالوا : فأيهم نقدم؟ قال : «أكثرهم قرآنًا» . [الترمذي (١٠٣٦) والنسائي (٨٠ / ٤) وأحمد (١٩ / ٤) - (٢٠) ] . ورَوَى عبد الرزاق ، بسند حسن ، عن واثلة بن الأسقع ، أنه كان يُدفن الرجل والمرأة في القبر الواحد ، فَيُقَدَّم الرجل ، ويُجعل المرأة وراءه .

**الميت في البئر :** قال في «المغني» : إذا مات في سفينة في البحر ، فقال أحمد ، رحمه الله : ينتظر به ؛ إن كانوا يرجون أن يجدوا له موضعًا يدفنون فيه ، حبسوه يومًا أو يومين ، ما لم يخافوا عليه الفساد ، فإن لم يجدوا ، غسل وكفن ، وحنط ، ويصلّى عليه ، ويثقل بشيء ، ويبقى في الماء . وهذا قول عطاء والحسن . وقال الحسن : يترك في زنبيل ، ويبقى في البحر . وقال الشافعي : يربط بين لوحين ؛ ليحمله البحر إلى الساحل ، وربما وقع إلى قوم يدفنون فيه ، وإن ألقوه في البحر لم يأثموا . والأول أولى ؛ لأنه يحصل به الستر المقصود من دفنه ، والقاؤه بين لوحين تعريض له للتغير والهلثك ، وربما بقي على الساحل مهتوكًا عريانًا ، وربما وقع إلى قوم من المشركين . فكان ما ذكرناه أولى .

**وضع الجريد على القبر :** لا يُشرع وضع الجريد ولا الزهور فوق القبر . وأما ما رواه البخاري وغيره ، عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ مرَّ على قبرين ، فقال : «إيهما يعذبن ، وما يعذنان في كبير ؛ أما هذا ، فكان لا يستتره من البول ، وأما هذا ، فكان يمشي بالميممة» ، ثم دعا بعسيب رطب ، فشقه بانهين . ثم عرس على هذا واحدًا ، وعلى هذا واحدًا ، وقال : «لعله يحفف عهما ، ما لم ييسا» . [البخاري (١٣٧٨) ومسلم (٢٩٢) وأبو دود (٢٠) ولترمذي (٧٠) والنسائي (٢٨ / ٣٠) واس ماحه (٣٤٧) ] . فقد أحاب عنه الخطابي

بقوله : وأما عرسه شق العسيت على لقر ، وقوله : «لعه بخفف عنهما ، ما لم ييسا» . فإنه من ناحية التبرك بأثر النبي ﷺ ، ودعائه بالتخفيف عنهما . وكأنه ﷺ جعل مدة بقاء البدوة فيهما حدًا لما وقعت به المسألة من تخفيف العذاب عنهما ، وليس ذلك من أجل أن في الحريد الرطب معنى ليس في الياس . والعامة في كثير من البلدان تفرش الخوص في قبور موتاهم ، وأراهم ذهبوا إلى هذا ، وليس لما تعاطوه وحه . وما قاله الخطابي صحيح ، وهذا هو الذي فهمه أصحاب رسول الله ﷺ ؛ إذ لم يُنقل عن أحد منهم أنه وضع حريدًا ولا أزهارًا على قبر ، سوى بريدة الأسلمي ، فإنه أوصى أن يجعل في قبره جريدتان . رواه البخاري . ويبعد أن يكون وضع الحريد مشروعًا ، ويحفي على جميع الصحابة ما عدا بريدة . قال الحافظ في «الفتح» : وكان بريدة حمل الحديث على عمومهم ، ولم يره خاصًا بذينك الرجلين . قال ابن رشيد : ويظهر من تصرف البخاري ، أن ذلك خاصٌّ بهما ؛ فذلك عَقَبَهُ بقول ابن عمر ، حين رأى فسطاطًا على قبر عبد الرحمن : انزعه يا غلام ؛ فإنه يظله عمه . وفي كلام ابن عمر ما يشعر ، بأنه لا تأثير لما يوضع على القبر ، بل التأثير للعمل الصالح .

**المرأة تموت وفي بطنها جنين حيّ** : إذا ماتت المرأة وفي بطنها جنين حي ، وجب شق بطنها ؛ لإخراج الجنين إذا كانت حياته مرجوة ، ويعرف ذلك بواسطة الأطباء الثقات .

**المرأة الكتائية تموت وهي حامل من مسلم تدفن وحدها** : روى البيهقي ، عن واثلة بن الأسقع ، أنه دفن امرأة نصرانية ، في بطنها ولد مسلم ، في مقبرة ليست بمقبرة انصارى ولا المسمين . واختار هذا الإمام أحمد ؛ لأنها كافرة ، لا تدفن في مقبرة المسمين ، فيتأذى بعذابها ، ولا في مقبرة الكفار ؛ لأن ولدها مسلم ، فيتأذى بعذابهم .

**تفضيل الدفن في المقابر** : قال ابن قدامة : والدفن في مقابر المسلمين أحب إلى أبي عبد الله ، من الدفن في البيوت ؛ لأنه أقل ضررًا على الأحياء من ورثته ، وأشبه بمساكن الآخرة ، وأكثر للدعاء له ، والترحم عليه ، ولم يزل الصحابة ، والتابعون ، ومن بعدهم يقبرون في الصحارى . فإن قيل : فالنبي ﷺ قُبر في بيته ، وقُبر صاحبه معه؟ قلنا : قالت عائشة : إنما فعل ذلك ؛ نغلا يتخذ قبره مسجدًا . رواه البخاري . [اسخاري (١٣٩٠)] . ولأن النبي ﷺ كان يدفن أصحابه بالقيع ، وفعله أولى من فعل غيره ، وإنما أصحابه رأوا تخصيصه بذلك . ولأنه رُوِيَ : «يدفن الأنبياء حيث يموتون» . [ابن ماجه (١٦٢٨)] . وصيانة له عن كثرة الصُّرَاق ، وتمييزًا له عن غيره . وسئل أحمد ، عن الرجل يوصي أن يدفن في داره؟ قال : يدفن في المقابر مع المسلمين .

**النهي عن سب الأموات** : لا يحل سب أموات المسلمين . ولا ذكر مساوئهم ؛ لما رواه البخاري ، عن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ قال : «لا تسبوا الأموات ؛ فإنهم قد أفضوا إلى ما قدموا» . [اسخاري (١٣٩٣)] . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ سَدَّ ضَعِيفٌ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رضي الله عنهما - أن لسي ﷺ قال : «ادكروا محاسن موتاكم . وكفوا عن مساوئهم» . [أبو داود (٤٩٠٠)] وَالتِّرْمِذِيُّ (١٠١٩) . أما

المسلمون المعسور فسق، أو بدعة، أو عمل فاسد، فإنه يباح ذكر مساوئهم إذا كان فيه مصلحة تدعو إليه؛ كالتحذير من حالهم، والتنفير من قولهم، وترك الاقتداء بهم، وإن سم تكبر فيه مصلحة، فلا يحور، وقد روى البخاري، ومسلم، عن أنس رضي الله عنه قال: مرّوا بجنارة، فأتوا عليها حيزاً، فقال النبي ﷺ: «وَجِثْ». ثم مروا بأخرى، فأتوا عليها شراً، فقال: «وَحِثْ». فقال عمر رضي الله عنه: ما وحيث؟ قال: «هذا أثيتم عليه خيراً، فوجب له الحجة، وهذا أثيتم عليه شراً، فوجب له النار؛ أنتم شهداء الله في الأرض». [بخاري (١٣٦٧) ومسلم (٩٤٩)]. ويجوز سب أموات الكفار ولعنهم؛ قال الله - تعالى -: ﴿لَعْنَتُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [المائدة: ٧٨]. وقال: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [النساء: ١]. ولعن فرعون وأمثاله، وسبه مشهور في كتاب الله، وفيه: ﴿لَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨].

**قراءة القرآن عند القبر:** اختلف الفقهاء في حكم قراءة القرآن عند القبر؛ فذهب إلى استحبابها الشافعي، ومحمد بن الحسن؛ لتحصل للميت بركة المجاورة. ووافقهما القاضي عياض، والقرافي، من المالكية، ويرى أحمد، أنه لا بأس بها. وكرها مالك، وأبو حنيفة؛ لأنها لم ترد بها السنة.

**نبش القبر:** اتفق العلماء على أن الموضع الذي يدفن المسلم فيه وقف عليه ما بقي شيء منه؛ من لحم أو عظم، فإن بقي شيء منه، فالحرمة باقية لجميعه، فإن بني وصار تراثاً، جاز الدفن في موضعه، وجاز الانتفاع بأرضه؛ في الغرس، والزرع، والبناء، وسائر وجوه الانتفاع به. ولو حفر القبر، فوجد فيه عظام الميت باقية، لا يتم الحافر حفره، ولو فرغ من الحفر وظهر شيء من العظم، لجعل في جنب القبر، وجاز دفن غيره معه. ومن دفن من غير أن يُصلى عليه، أخرج من القبر - إن كان لم يُهل عليه التراب - وصلى عليه، ثم أعيد دفنه، وإن كان أهيل عليه التراب، حرم نبش قبره وإخراجه منه. عند الأحناف، والشافعية، ورواية عن أحمد، وصلى عليه، وهو في القبر. وفي رواية عن أحمد، أنه ينبش، ويُصلى عليه. وجوز الأئمة الثلاثة نبش القبر لغرض صحيح؛ مثل إخراج مال ترك في القبر، وتوجيه من دفن إلى غير القبنة إليها، وتغسيل من دفن بغير غسل، وتحسين الكفن، إلا أن يُخشى عليه أن يتفسخ، فيترك. وخالف الأحناف في النبش من أجل هذه الأمور، واعتبروه مثلة، والمثلة منهي عنها. قال ابن قدامة: إنما هو مثلة في حق من تغير، وهو لا يبش. قال: وإن دفن بغير كفن، ففيه وجهان؛ أحدهما، يترك؛ لأن القصد بالكفن ستره، وقد حصل ستره بالتراب. والثاني، يبش ويكفن؛ لأن التكفين واجت. فأشبه العسل. قال أحمد: إذا نسي الحفار مسحاته في القبر، جاز أن ينبش عنها. وقال في الشيء يسقط في القبر، مثل الفأس، والدرهم. ينبش. قال: إذا كان له قيمة - يعني ينش - قيل: فإن أعطاه أولياء الميت؟ قال: إن أعطاه حقه، أي شيء يريد؟ وقد ورد في ذلك ما رواه البخاري، عن حابر، قال: أتى النبي ﷺ عبد الله بن أبيي بعد ما أدخل في حفرته، فأمر به فأخرج، فوضعه على ركبتيه، ونفث عليه من ريقه، وألسه قميصاً. [بخاري (١٣٥٠)]. وروي عنه أيضاً، قال: دفن مع أبي رحل، فلم تطب نفسي، حتى

أخرجته،<sup>(١)</sup> فجعلته في قبر على حدة. [سحري (١٣٥٢)] وقد يوب السحاري بهذين الحديتين. فقال: باب هل يُخرج الميت من لقبر والحد لينة؟ وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: حِينَ خَرَجْنَا إِلَى لُضَائِفَ، فَمَرَرْنَا بِقَبْرِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا قَبْرُ أَبِي رِغَالٍ، وَكَانَ هَذَا الْحَرَمُ يَدْفَعُ عَنْهُ، فَمَا حَرَجَ أَصَابَتُهُ النَّقْمَةُ لَتِي أَصَابَتْ قَوْمَهُ بِهَذَا الْمَكَانِ. وَدُفِنَ فِيهِ، وَآيَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ دُفِنَ مَعَهُ غَصَصٌ مِنْ ذَهَبٍ، إِنْ أَنْتُمْ سَسْتُمُوهُ عَنْهُ، صَبْتُمُوهُ مَعَهُ». فَاسْتَخْرَحُوا اعْصَنَ. [أَبُو دَاوُدَ (٣٠٨٨) وَابَيْهَقِي فِي الدَّلَالِ (٦. ٢٩٧)]. قَالَ الْخَطَّابِيُّ: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى حَوَارِ بَشِشِ قُبُورِ الْمُشْرِكِينَ، إِذَا كَانَ فِيهِ أَرْبُ أَوْ نَفْعٌ لِلْمُسْلِمِينَ، وَأَنَّهُ لَيْسَتْ حَرَمَتُهُمْ فِي ذَلِكَ كَحَرَمَةِ الْمُسْلِمِينَ.

**نقل الميت:** يحرم عند الشافعية نقل الميت من بلد إلى بلد، إلا أن يكون بقرب مكة، أو المدينة، أو بيت المقدس، فإنه يجوز النقل إلى إحدى هذه البلاد؛ لشرفها وفضلها. ولو أوصى بنقله إلى غير هذه الأماكن الفاضلة، لا تنفذ وصيته؛ لما في ذلك من تأخير دفنه، وتعرضه للتغير. ويحرم كذلك نقله من القبر، إلا لغرض صحيح؛ كأن دُفِنَ مِنْ غَيْرِ غَسَلٍ، أَوْ إِلَى غَيْرِ الْقَبْلَةِ، أَوْ لِحَقِّ الْقَبْرِ سِيلٍ أَوْ نَدَاوَةٍ. قَالَ فِي «الْمَنَهَاجِ»: وَبَشِشُهُ بَعْدَ دَفْنِهِ لِلنَّقْلِ وَغَيْرِهِ حَرَامٌ، إِلَّا لِمُضْرُورَةٍ؛ كَأَنَّهُ دُفِنَ بِغِلَاغِلٍ، أَوْ فِي أَرْضٍ أَوْ ثَوْبٍ مَغْصُوبِينَ، أَوْ وَقَعَ مَالٌ، أَوْ دُفِنَ لِغَيْرِ الْقَبْلَةِ. وَعِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ، يَجُوزُ نَقْلُهُ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ، قَبْلَ الدَّفْنِ وَبَعْدَهُ لِمَصْلَحَةٍ، كَأَنَّهُ يَخَافُ عَلَيْهِ أَنْ يَغْرُقَهُ الْبَحْرُ، أَوْ يَأْكُلَهُ السَّبُعُ، أَوْ لِمُزَارَاةِ أَهْلِهِ لَهُ، أَوْ لِدَفْنِهِ بَيْنَهُمْ، أَوْ رَجَاءِ بَرَكَتِهِ<sup>(٢)</sup> لِلْمَكَانِ الْمَنْقُورِ إِلَيْهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَالْتَّقِلْ حَيْثُ جِئْتَ مَا لَمْ تَنْتَهِكْ حَرَمَةَ الْمَيِّتِ بِانْفِجَارِهِ، أَوْ تَغْيِيرِهِ، أَوْ كَسْرِ عَظْمِهِ. وَعِنْدَ الْأَحْنَافِ، يَكْرَهُ النُّقْلَ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ، وَيَسْتَحَبُّ أَنْ يُدْفَنَ كُلُّ فِي مَقْبَرَةِ الْبَلَدِ الَّتِي مَاتَ بِهَا، وَلَا بِأَسْ بِنَقْلِهِ قَبْلَ الدَّفْنِ نَحْوَ مِيلٍ أَوْ مِيلَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمَسَافَةَ إِلَى الْمَقَابِرِ قَدْ تَبْلُغُ هَذَا الْمَقْدَارَ، وَيَحْرُمُ النُّقْلُ بَعْدَ الدَّفْنِ، إِلَّا لَعَلَّكَ كَمَا تَقْدُمُ. وَبِوَمَاتِ ابْنِ لَامْرَأَةٍ، وَدُفِنَ فِي غَيْرِ بَلَدِهَا، وَهِيَ غَائِبَةٌ وَلَمْ تَصْبِرْ، وَأَرَادَتْ نَقْلَهُ، لَا تَجِبُ إِلَى ذَلِكَ. وَقَالَتِ الْحَنَابِلَةُ: يَسْتَحَبُّ دَفْنُ الشَّهِيدِ حَيْثُ قُتِلَ؛ قَالَ أَحْمَدُ: أَمَّا الْقَتْلَى، فَعَلَى حَدِيثِ جَابِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «ادْفِنُوا الْقَتْلَى فِي مَصَارِعِهِمْ». [النَّسَائِيُّ (٤/ ٧٩)]. وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلَى أَحَدٍ أَنْ يَرُدُّوا إِلَى مَصَارِعِهِمْ. [النَّسَائِيُّ (٤/ ٧٩) وَابْنُ مَاجَةَ (١٥١٦)]. فَأَمَّا غَيْرُهُمْ، فَلَا يَنْقُلُ الْمَيِّتَ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ، إِلَّا لِمُضْرُورَةٍ صَحِيحَةٍ. وَهَذَا مَذْهَبُ الْأَوْزَاعِيِّ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مَالِكَةَ: تَوَفَّى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بِالْجَيْشِ، فَحُمِلَ إِلَى مَكَّةَ فِدْفِنَ، فَمَا قَدِمَتْ عَائِشَةُ أَتَتْ قَبْرَهُ. ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ، لَوْ حَضَرْتُكَ مَا دُفِنْتُ إِلَّا حَيْثُ مِتَ. وَلَوْ شَهِدْتُكَ مَا زَرْتُكَ. لِأَنَّ ذَلِكَ أَحْفَ لِمَوْتِهِ. وَأَسْلَمَ لَهُ مِنَ التَّغْيِيرِ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ فِيهِ عَرَضٌ صَحِيحٌ، حَارَ. قَالَ أَحْمَدُ: مَا أَعْمَ بِقَلِّ لِرَحْلِ بِمَوْتِ فِي بَلَدِهِ إِلَى بَلَدٍ أُخْرَى بَأْسًا. وَسُئِلَ الزَّهْرِيُّ عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: قَدْ حُمِلَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ، مِنَ الْعَقِيقِ إِلَى الْمَدِينَةِ.

(١) كان إخراجهم له بعد مُضي ستة أشهر على وفاته

(٢) هذا من بشرى غير المشروعة

العراء؛ الصبر، والتعزية؛ التصبير واحمل على الصبر بذكر ما يستلبي المصائب، ويخفف حربه، ويهون عليه مصيبته.

**حكمها:** التعزية مستحبة، ونو كال دمي، ما روه س ماحه، والبيهقي بسند حسن، عن عمرو بن حرم، عن نبي الله ﷺ قال: «ما من مؤمن يعري أخاه مصيبة، إلا كساه الله ﷻ من حلل الكرامة يوم القيامة». [ابن ماحه (١٦٠١) والبيهقي في الكبرى (٥٩/٤)]. وهي لا تستحب، إلا مرة واحدة.

ويسفي أن تكون التعزية لجميع أهل الميت وأقاربه؛ الكبار، والصغار، والرجال، والنساء<sup>(١)</sup>؛ سواء أكان ذلك قبل الدفن أم بعده إلى ثلاثة أيام، إلا إذا كان المعزّي أو المعزّى غائباً، فلا بأس بالتعزية بعد الثلاث.

**الفاظها:** والتعزية تؤدي بأي لفظ يخفف المصيبة، ويحمل التصبير والسلوان، فإن اقتصر على اللفظ الوارد، كان أفضل؛ روى البخاري، عن أسامة بن زيد - رضي الله عنهما - قال: أرسلت ابنة النبي ﷺ إليه: إن ابناً لي قبض، فأتنا. فأرسل يقرئ السلام، ويقول: «إن لله ما أخذ وله ما أعطى، وكل شيء عنده بأجل مسمى، فلتصبر ولتحتسب»<sup>(٢)</sup>. [البخاري (٧٣٧٣) ومسلم (٩٢٣)].

وَرَوَى الطبراني، والحاكم، وابن مردويه بسند فيه رجل ضعيف، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أنه مات ابن له، فكتب إليه رسول الله ﷺ يعزيه بابه، فكتب إليه: «بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد رسول الله إلى معاذ بن جبل، سلام عليك، إني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، أما بعد، فأعظم الله لك الأجر، وألهمك الصبر، ورزقنا وإيك الشكر، فإن أنفسنا، وأمواتنا، وأهلنا من مواهب الله لهيئة، وعواريه المستودعة، مثلك الله به في غبطة وسرور، وقبضه منك بأجر كثير؛ الصلاة، ولرحمة، والهدى، إن حسنبت فاصبر، ولا يحبط جزعك أجرك فتندم، واعلم أن الجزع لا يرد ميتاً، ولا يدفع حزناً، وما هو نازل فكأن قد»<sup>(٣)</sup>. [رواه الصبراني في الكبير (١٥٥/٢٠) برقم (٣٢٤) وذكره لهيثمي في مجمع (٣/٣) وحاكم (٢٧٣/٣) وأبو نعيم في الحلية (١/٢٤٣-٢٤٤)].

وَرَوَى الشافعي في «مسنده»، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، قال: لما توفي رسول الله ﷺ، وجاءت التعزية، سمعوا قائلاً يقول: إن في الله عزاء من كل مصيبة، وخلقاً من كل هالك، وذرك من كل فائب، فبالله فنقوا، وإياه فرحوا، فإن لمصاب من حرم الثواب. وإسناده ضعيف. [الشافعي في لأه (٣١٧/١)].

(١) استثنى العلماء شدة العدة، فقالوا: لا يعزبها إلا محرّمها.

(٢) قال النووي: هذه حديث من أعصم قواعد الإسلام؛ مستندة على مهمات كثيرة من أصول الدين وفروعه وأدابه. والصبر على سوار كنه، بهجوم، لأندم، غير ذلك من لأعراض. ومعنى أن الله تعالى ما أخذ: أن اعلم كل ميت أنه تعالى قد يأخذ ما هو بكم. من أخذ ما هو بكم في معنى عارية، بمعنى أنه ما أعطى أب ما وهب بكم بين خارجاً عن ملكه، بل هو به - سبحانه - يفعل فيه ما يشاء، وكل شيء عنده بأجل مسمى، فلا تفرغوا، فإن من قصصه قد قصص الله مسمى، فمحل تخرجه أو تقدمه، فبر عذمتكم هذا كنه، فاصبروا وحسنوا من بكم.

(٣) هذه روه تبعه لا تنب، فإن من معد مات بعد وفه سبي ﷺ عشرين، فكأن قد أتى فكأن قد وقع ما هو بكم.

قال علماء: فإن عرّى مسلماً بمسلمه، قال: أعظم الله أحرّك، وأحسن عزاءك، وغفر لميتك .  
 وإن عرّى مسلماً بكافر، قال: أعظم الله أحرّك، وأحسن عزاءك . وإن عرّى كافراً بمسلمه، قال: أحسن  
 الله عزاءك، وغفر لميتك . وإن عرّى كافراً بكافر، قال: أخلف الله عليك .  
 وأما جواب التعزية، فيؤمن المغزّي، ويقول للمعزّي: أحرّك الله . وعبد أحمد، إن شاء صافح المعزي،  
 وإن شاء لم يصافح . وإذا رأى لرجل شق ثوبه على المصيبة، عراه، ولا يترك حقاً لباطل، وإن بهاء محسن .

### الجلوس لها

الشُّنَّة، أن يُعزّي أهل البيت وأقاربه، ثم يصرف كلٌّ في حوائجه، دون أن يجلس أحدٌ؛ سواء أكان  
 معزّي أو معزّياً . وهذا هو هدي السلف الصالح: قال الشافعي في «الأم»: «أكره المأتم، وهي الجماعة،  
 وإن لم يكن بهم بكاء؛ فإن ذلك يحدد الحزن، ويكلف مؤنة مع ما مضى فيه من الأثر . قال النووي: قال  
 الشافعي وأصحابه، رحمهم الله: يكره الجلوس؛ للتعزية قالوا: ويعني الجلوس، أن يجتمع أهل البيت في  
 بيت ليقتصد لهم من راد التعزية، بل يسعى أن يصرفوا في حوائجهم، ولا فرق بين الرجال والنساء في  
 كراهة الجلوس لها . صرح به المحامي، ونقله عن ص الشافعي رحمه الله وهذه كراهة تنزيه، إذا لم يكن معها  
 محدث آخر، فإن ضمة إليها أمر آخر من لدع المحرمة . كما هو لعاب منها في العادة . كان ذلك حراماً من  
 قبائح المحرمات؛ فإنه محدث، وثبت في حديث الصحيح أن «كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة» .  
 [أبو داود (٤٦٠٧) وإسرمدي (٢٦٧٦)] . وذهب أحمد، وكثير من علماء الأحناف إلى هذا الرأي . وذهب  
 المتقدمون من الأحناف إلى أنه لا بأس بالجلوس في غير مسجد ثلاثة أيام للتعزية، من غير ارتكاب  
 محصور . وما بفعله بعض أساس اليوم؛ من الاجتماع للتعزية، وإقامة سرادقات، وفرش البسط، وصرف  
 لأموال الطائلة من أحل المباحة والمفاخرة، من الأمور المحدثّة والبدع المنكرة التي يحب على المسلمين  
 احتسابها، ويحرم عليهم فعلها، لا سيما وأنه يقع فيها كثير مما يحالف هدي الكتاب، ويقاض نعاليم  
 سنة، ويسير وفق عادات الجاهلية؛ كالغني بالقرآن، وعدم التزام آداب التلاوة، وترك لإبصات،  
 والتشاعل عنه بشرب الدخان وغيره، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تجوزة عند كثير من ذوي الأهواء،  
 فلم يكتفوا بالأيام الأولى، بل جعلوا يوم الأربعاء يوم تجدد لهذه المنكرات، وإعادة لهذه البدع، وجعلوا  
 ذكرى أولى بمناسبة مرور عام على الوفاة، وذكرى ثانية!! وهكذا مما لا يتفق مع عقل ولا نقل .

### زيارة القبور

زيارة القصور مستحبة للرحال؛ لما رواه أحمد، ومسلم، وأصحاب السنن، عن عبد الله بن بريدة، عن  
 أبيه، أن النبي ﷺ قال: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها» فإنها تذكركم الآخرة . [مسند  
 (٩٧٧) وأبو داود (٣٢٣٥) وترمدي (١٠٥٤) وإسماي (١١٠، ٨)] . وكان النبي ﷺ تداً؛ لقرب عهدهم



بالجاهلية، وفي الوقت الذي لم يكونوا يتورعون فيه عن هجر الكلام وفحشه، فلما دخلوا في الإسلام، واطمأنوا به، وعرفوا أحكامه، أذن لهم التشرع بريارها.

وعن أبي هريرة، أن النبي ﷺ زار قبر أمه، فبكى وأبكى من حوله، فقال النبي ﷺ: «استأذنت ربي أن أستعبر لها، فم يؤذن لي، واستأذنته أن أروّر قبرها، فأذن لي، فزوروها؛ فإنها تذكر الموت». رواه أحمد، ومسلم، وأهل السنن إلا لترمذي. [مسلم (٩٧٦) وأبو داود (٣٢٣٤) ومسنن (٩٠/٤) وابن ماجة (١٥٧٢) وأحمد (٢/٤٤١)].

ولما كان المقصود من الزيارة التذكر والاعتبار، جاز زيارة قبور الكفرة؛ لهذا المعنى نفسه، فإن كانوا ظالمين، وأخذهم الله بظلمهم، استحب البكاء، وإظهار الافتقار إلى الله عند المرور بقبورهم وبمصارعهم؛ لما رواه البخاري، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال لأصحابه - يعني لما وصلوا الحجر؛ ديار ثمود -: «لا تدخلوا على هؤلاء المعذنين، إلا أن تكونوا باكين، فإن لم تكونوا باكين، فلا تدخلوا عليهم؛ لا يصيبكم ما أصابهم». [بخاري (٤٣٣ و ٣٣٨١) ومسلم (٢٩٨٠)].

### صفة الزيارة

إذا وصل الزائر إلى القبر، استقبل وجه الميت، وسلم عليه ودعاه، وقد جاء في ذلك:

١- عن بريدة، قال: كان النبي ﷺ يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر، أن يقول قائلهم: «السلام عليكم، أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، أنتم فرطنا ونحن لكم تبع، ونسأل الله لنا ولكم العافية». رواه أحمد، ومسلم، وغيرهما. [مسلم (٩٧٥) وابن ماجة (١٥٤٧) وأحمد (٣٥٣/٥)].

٢- وعن ابن عباس، أن النبي ﷺ مرّ بقبور المدينة، فأقبل عليهم بوجهه، فقال: «السلام عليكم يا أهل القبور، يغفر الله لنا ولكم، أنتم سلفنا ونحن بالأثر». رواه الترمذي. [الترمذي (١٠٥٣)].

٣- وعن عائشة، قالت: كن النبي ﷺ كلما كان ليبتها، يخرج من آخر الليل إلى البقيع، فيقول: «السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وأناكم ما توعدون غداً مؤجلون، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، اللهم اغفر لأهل بقيع الغرقد». رواه مسلم. [مسلم (٩٧٤) (١٠٢)].

٤- ورؤى عنها، قالت: قلت: كيف أقول لهم، يا رسول الله؟ قال: «قولي: السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، ويرحم الله المستقدمين منا والمستأخرين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون». [مسلم (٩٧٤) (١٠٣)]. وأما ما يفعله بعض من لا علم لهم؛ من التمسح بالأضرحه، وتقبيها، واطواف حولها، فهو من البدع المنكرة، التي يجب احتسابها، ويحرم فعلها؛ فإن ذلك خاص بالكعبة، زادها الله شرفاً، ولا يقاس عليها قري، ولا ضريح ولي، والخير كله في الأتباع، والشر كله في الابتداع.

(١) أهل مصوب على اختصاص أو لاء

قال ابن القيم : كان النبي ﷺ إذا زار القبور ، يزورها للدعاء لأهلها ، والترحم عليهم ، والاستغفار لهم ، فأبى المشركون إلا دعاء الميت ، والإقسام على الله به ، وسؤاله الحوائج ، والاستعانة به ، والتوجه إليه ، بعكس هديه ﷺ ؛ فإنه هدي توحيد وإحسان إلى الميت ، وهدي هؤلاء شرك وإساءة إلى نفوسهم وإلى الميت ، وهم ثلاثة أقسام ؛ إما أن يدعو للميت ، أو يدعو به ، أو عنده . ويرون الدعاء عنده أولى من الدعاء في المساجد ، ومن تأمل هدي رسول الله ﷺ وأصحابه ، تبين له الفرق بين الأمرين .

### زيارة النساء

رخص مالك ، وبعض الأحناف ، ورواية عن أحمد ، وأكثر العلماء ، في زيارة النساء للقبور ؛ لحديث عائشة : كيف أقول لهم ، يا رسول الله . أي ؛ عند زيارتها للقبور . وقد تقدم عن عبد الله بن أبي مليكة ، أن عائشة أقبلت ذات يوم من المقابر ، فقلت : يا أم المؤمنين ، من أين أقبلت ؟ قالت : من قبر أخي عبد الرحمن . فقلت لها : أليس كان نهى رسول الله ﷺ عن زيارة القبور ؟ قالت : نعم ، كان نهى عن زيارة القبور ، ثم أمر بزيارتها . رواه الحاكم ، والبيهقي ، وقال : تفرد به بسطام بن مسلم البصري . وقال الذهبي : صحيح . وفي «الصحاحين» عن أنس ، أن رسول الله ﷺ مر بامرأة عند قبر تبكي على صبي لها ، فقال لها : «تقي الله ، واصبري» . فقالت : وما تبالي بمصيبتي . فما ذهب ، قيل لها : إنه رسول الله ﷺ . فأخذها مثل الموت ، فأنت بابه ، فلم تجد على بابه بوابين ، فقالت : يا رسول الله ، لم أعرفك . فقال : «إنما الصبر عند الصدمة الأولى» . [البخاري (٧١٥٤) ومسم (٩٢٦) (١٥)] . ووجه الاستدلال ، أن الرسول ﷺ رآها عند القبر ، فلم ينكر عليها ذلك . ولأن الزيارة من أجل التذكير بالآخرة ، وهو أمر يشترك فيه الرجال والنساء ، وليس الرجال بأحوج إليه منهن . وكره قوم الزيارة لهن ؛ لقلة صبرهن ، وكثرة جزعهن ، ولقول رسول الله ﷺ : «لعن الله زوارات القبور» . رواه أحمد ، وابن ماجه ، والترمذي وصححه . [الترمذي (١٠٥٦) وابن ماجه (١٥٧٦) وأحمد (٣٣٧/٢ و ٣٥٦)] . قال القرطبي : اللعن المذكور في الحديث ، إنما هو للمكثرات من الزيارة ؛ لما تقتضيه الصيغة من المبالغة ، ولعل السبب ما يفضي إليه ذلك ؛ من تضييع حق الزوج ، والتبرج ، وما ينشأ من الصباح ، ونحو ذلك . وقد يقال : إذا أمِن جميع ذلك ، فلا مانع من الإذن لهن ؛ لأن تذكر الموت يحتاج إليه الرجال والنساء . قال الشوكاني - تعليقاً على كلام القرطبي - : وهذا الكلام هو الذي ينبغي اعتماده ، في الجمع بين أحاديث الباب المتعارضة في الظاهر .

### الأعمال التي تدفع الميت

#### وهل يجوز إهداء الثواب إلى رسول الله ﷺ

من المتفق عليه ، أن الميت ينتفع بما كان سبباً فيه من أعمال البر في حياته ؛ لما رواه مسلم ، وأصحاب السنن ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «إذا مات ابن آدم ، انقطع عمله إلا من ثلاث ؛ صدقة جارية ، أو علم يُنتفع به ، أو ولد صالح يدعو له» . [مسم (١٦٣١) والصحري في الأدب المفرد (٣٨) وأبو داود (٢٨٨٠)]

وترمذي (١٣٧٦) وأحمد (٣٧٢ / ٢). وروى بن ماجة عنه ، أنه ﷺ قال . «إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته ، علماً علمه وشراً ، أو ولدًا صالحاً تركه ، أو مصحفاً ورثه ، أو مسجداً بناه ، أو بيتاً بناه لابن السبيل ، أو بهراً أجراه ، أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته ، تنفعه من بعد موته» . [ابن ماجة (٢٤٢) وإسهبني في الشعب (٣٤٤٨)]. وروى مسلم ، عن حريز بن عبد الله ، أن النبي ﷺ قال : «من سس في الإسلام سنة حسنة ، فله أجره وأجر من عمل بها من بعده . من غير أن ينقص من أجورهم شيء . ومن سس في الإسلام سنة سيئة ، كان عليه وزره ووزر من يعمل بها من بعده . من غير أن ينقص من أوزرهم شيء» . [مسلم (١٠١٧) والترمذي (٢٦٧٥) والنسائي (٧٥ / ٥) وابن ماجة (٢٠٣)]. أما ما ينتفع به من أعمال البر الصادرة عن غيره ، فبيانها فيما يلي :

١- الدعاء والاستغفار له ، وهذا مجمع عليه ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [الحشر : ١٠] . وتقدم قول الرسول ﷺ : «إذا صليتم على الميت ، فأخلصوا له الدعاء» . [سبق تحريجه] . وحفظ من دعاء رسول الله ﷺ : «اللهم اغفر لحينا وميتنا» . [سبق تحريجه] . ولا زال السلف والخلف يدعون للأموات ، ويسألون لهم لرحمة والغفران ، دون إنكار من أحد .

٢- الصدقة : وقد حكى النووي الإجماع على أنها تقع عن الميت ، ويصنه ثوبها ؛ سواء كانت من ولد أو غيره ؛ لما رواه أحمد ، ومسلم ، وغيرهما ، عن أبي هريرة ، أن رجلاً قال للنبي ﷺ : إن أبي مات ، وترك مالاً ولم يوص ، فهل يكفر عنه أن أتصدق عنه؟ قال : «نعم» . [مسلم (١٦٣٠) والنسائي (٢٥٢ / ٦) وابن ماجة (٢٧١٦) وأحمد (٣٧١ / ٢)] . وعن الحسن ، عن سعد بن عباد ، أن أمه ماتت ، فقال : يا رسول الله ، إن أبي مات ، أفأتصدق عنها؟ قال : «نعم» . قلت : فأني الصدقة أفضل؟ قال : «سقي الماء» . قال الحسن : فقلت سقاية آل سعد بالمدينة . رواه أحمد ، والنسائي [أحمد (٨٥ / ٥) والنسائي (٢٥٥ / ٦)] (٢٨٥) . وغيرهما . ولا يشرع إخراجها عند المقابر ، ويكره إخراجها مع الجحالة .

٣- الصوم ؛ لما رواه البخاري ، ومسلم ، عن ابن عباس ، قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، إن أبي مات ، وعيها صوم شهر ، أفأقضيه عنها؟ قال : «لو كان على أمك دين ، أكنت قاضيه عنها»؟ قال : نعم . قال : «فدين الله أحق أن يقضى» . [سبق تحريجه] .

٤- الحج ؛ لما رواه البخاري ، عن ابن عباس ، أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي ﷺ ، فقالت : إن أبي سرت أن تحج ، فلم تحج حتى ماتت . أفأحج عنها؟ قال : «حجني عنها» . أرأيت لو كان على أمك دين ، أكنت قاضية؟ أقضوا ، فإنه أحق بالقضاء» [البخاري (٧٣١٥)] .

٥- الصلاة ؛ ما رواه الدارقطني ، أن رجلاً قال : يا رسول الله ، إنه كان لي أبوان أُرهما في حال حياتهما ، فكيف لي بهما بعد موتهما؟ فقال ﷺ : «إن من أسر بعد الموت أن تصلي لهما مع صلاتك ، وأن تصوم نهما مع صيامك» . [ابن أبي شبة (٣٨٧ / ٣) وطرس لأوصار (٧٨٥ / ٢)] .

٦- قراءة القرآن : وهذا رأي جمهور من أهل السنة ؛ قال النووي : المشهور من مذهب الشافعي ، أنه

لا يصل ، وذهب أحمد بن حنبل ، وجماعة من أصحاب الشافعي ، إلى أنه يصل ، فالاختيار أن يقول القارئ بعد فراغه : اللهم أوصل مثل ثواب ما قرأته إلى فلان . وفي «المغني» لابن قدامة : قال أحمد بن حنبل : الميت يصل إليه كل شيء من الخير ؛ للنصوص الواردة فيه . ولأن المسلمين يجتمعون في كل مصر ، ويقرون ويهدون لموتاهم من غير تكبر ، فكان إجماعاً . والقائلون بوصول ثواب القراءة إلى الميت ، يشترطون ألا يأخذ القارئ على قراءته أجرًا ، فإن أخذ القارئ أجرًا على قراءته ، حُرِّمَ على المعطي والآخذ ، ولا ثواب له على قراءته ؛ لما رواه أحمد ، والطبراني ، والبيهقي ، عن عبد الرحمن بن شبل ، أن النبي ﷺ قال : «اقرأوا القرآن ، واعملوا ، ولا تجفوا عنه ، ولا تغفلوا فيه ، ولا تأكلوا به ، ولا تستكثروا به» . [أحمد (٤٢٨/٣) وذكره الهيثمي في المجمع (٧٣/٤)] . قال ابن القيم : العبادات قسماً ؛ مالية ، وبدنية ، وقد نبه الشارع بوصول ثواب الصدقة على وصول سائر العبادات المالية ، ونبه بوصول ثواب الصوم على وصول سائر العبادات البدنية ، وأخبر بوصول ثواب الحج المركَّب من المالية والبدنية ، فالأنواع الثلاثة ثابتة بالنص والاعتبار .

### اشتراط النية

ولابد من نية الفعل عن الميت ؛ قال ابن عقيل : إذا فعل طاعة ؛ من صلاة ، وصيام ، وقراءة قرآن ، وأهداها ، بأن جعل ثوابها للميت المسلم ، فإنه يصل إليه ذلك وينفعه ، بشرط أن تتقدم نية الهدية على الطاعة وتقارنها . ورجح هذا ابن القيم .

### أفضل ما يُهدى للميت

قال ابن القيم : قيل : الأفضل ما كان أنفع في نفسه ، كالتعق عنه ، والصدقة أفضل من الصيام عنه ، وأفضل الصدقة ما صادفت حاجة من المصدق عليه ، وكانت دائمة مستمرة ، ومنه قول النبي ﷺ : «أفضل الصدقة سقي الماء» . [النسائي (٢٥٤/٦) وابن ماجه (٣٦٨٤) وأحمد (٢٨٥/٥)] . وهذا في موضع يقل فيه الماء ، ويكثر فيه العطش ، وإلا فسقي الماء على الأنهار والفتى ، لا يكون أفضل من إطعام الطعام عند الحاجة ، وكذلك الدعاء والاستغفار له ، إذا كان بصدق من الداعي ، وإخلاص وتضرُّع ، فهو في موضعه أفضل من الصدقة عنه ، كالصلاة على الجنازة ، والوقوف للدعاء على قبره . وبالجملة ، فأفضل ما يُهدى إلى الميت ؛ التعق ، والصدقة ، والاستغفار ، والدعاء له ، والحج عنه .

### إهداء الثواب إلى رسول الله ﷺ

قال ابن القيم : قيل : من الفقهاء المتأخرين من استحبه ، ومنهم من لم يستحبه ، ورآه بدعة ؛ فإن الصحابة لم يكونوا يفعلونه ، وأن النبي ﷺ له أجر كل من عمل خيراً من أمته ، من غير أن ينقص من أجر العامل شيء ؛ لأنه الذي دل أمته على كل خير ، وأرشداهم ودعاهم إليه ، ومن دعا إلى هدى ، فله

من الأحر مثل أحرور من تبعه ، من غير أن ينقص من أحرورهم ، وكل هدى وعده . فإما بآله أئنه عدى بده ، فله مثل أحر من تبعه ؛ أهده إله أو لم يهده .

### أولاد المسلمين وأولاد المشركين

من مات من أولاد المسلمين الذين لم يبلغوا الحنم ، فهو فى الجنة ؛ لما رواه البخارى ، عن عدى ابن ثابت ، أنه سمع البراء ؓ قال : لم توفي إبراهيم ، عليه السلام ، قال رسول الله ﷺ : «إن به مرضعاً فى الجنة» . [بخارى (١٣٨٢) وابن ماجه (١٥١١)] . قال الحافظ فى «الفتح» : وإيراد البخارى له فى هذا الباب ، يشعر باختيار القول إلى أنهم فى الجنة . وزوى عن أنس بن مالك ، قال : قال رسول الله ﷺ : «ما من الناس مسلم يموت له ثلاثة من الولد ، لم يبلغوا الحنث ، إلا أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم» . [البخارى (١٢٤٨) ومسلم (٣٦٣٤) والنسائى (٢٤/٤) وابن ماجه (١٦٠٥) وابن حبان (٢٩٣٢)] . ووجه الاستدلال بهذا الحديث ، أن من يكون سبباً فى دخول الجنة أولى بأن يدخلها هو ؛ لأنه أصل الرحمة وسببها . وأما أولاد المشركين ، فهم مثل أولاد المسلمين فى دخولهم الجنة ، قال النووي : وهو المذهب الصحيح المختار ، الذى صار إليه المحققون ؛ لقوله - تعالى - : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ [الإسراء : ١٥] . وإذا كان لا يُعذب العاقل ؛ لكونه لم تبلغه الدعوة ، فثلاً يعذب غير العاقل من باب أولى ، ولما رواه أحمد ، عن خنساء بنت معاوية بن صريم ، عن عمته ، قالت : قلت : يا رسول الله ، من فى الجنة ؟ قال : «البي فى الجنة ، والشهيد فى الجنة ، والمولود فى الجنة» . قال الحافظ : إسناده حسن .

### سؤال القبر

اتفق أهل السنة والجماعة على أن كل إنسان يسأل بعد موته ، قبر أم لم يقبر ، فلو أكلته السباع أو أحرق ، حتى صار رماداً ، ونسف فى الهواء ، أو غرق فى البحر ، لَسُئِلَ عن أعماله ، وجوزى بأخيراً خيراً ، وبالشراً ، وأن النعيم أو العذاب على النفس والبدن معاً . قال ابن القيم : مذهب سلف الأمة وأئمتها ، أن الميت إذا مات يكون فى نعيم أو عذاب ، وأن ذلك يحصل لروحه وبدنه ، وأن الروح تبقى بعد مفارقة البدن ؛ منعمة أو معذبة ، وأنها تتصل بالبدن أحياناً ، ويحصل له معها النعيم أو العذاب ، ثم إذا كان يوم القيامة الكبرى ، أعيدت الأرواح إلى الأجساد ، وقاموا من قبورهم لرب العالمين ، ومعاد الأبدان متفق عليه بين المسلمين ، واليهود ، والنصارى . وقال المروزي . قال أبو عبد الله - يعنى - الإمام أحمد - : عذاب القبر حق ، لا يكرهه إلا ضال مضل . وقال حبل : قت لأبي عبد الله فى عذاب القبر ؟ فقال : هذه أحاديث صحاح تؤمن بها وتُقرؤها ، وكل ما جاء عن النبي ﷺ بإسناد جيد ، أقررنا به ؛ فإنما إذا لم يقر بما جاء به رسول الله ﷺ ، ودفعناه ورددناه ، رددنا على الله أمره ؛ قال الله - تعالى - : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكُمْ إِلَّا رَحْمَةً بَيْنَ الْأَحْزَامِ ﴾

فَحْدُوهُ [الحشر ٧]. قلت له : وعذاب القبر حق؟ قال : حق ، يعدون في القبور . قال : وسمعت أبا عبد الله يقول : يؤمن بعذاب القبر ، وبمكر وبكير ، وأن العبد يُسأل في قبره قًا : ﴿يَتَّبِعُ اللَّهُ أَلَدِينَ ءَامَنُوا بِأَقْوَالِ الثَّانِيَةِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [إبراهيم : ٢٧] . في القبر . وقال أحمد بن القاسم : قلت : يا أبا عبد الله ، تقر بمكر وبكير ، وما يؤزى في عذاب القبر؟ فقال : سبحانه الله ! نعم ، تقر بذلك ونقوله . قلت : هذه اللفظة تقول : مكر وبكير هكذا . أو تقول : مكين؟ قال : مكر وبكير . قلت : يقولون : ليس في حديث مكر وبكير . قال : هو هكذا . يعني ، أنهما مكر وبكير . قال الحافظ في «الفتح» : وذهب ابن حزم ، وابن هبيرة ، إلى أن السؤال يقع على الروح فقط ، من غير عود إلى الجسد وخالفهم الجمهور ، فقالوا : تعود الروح إلى الجسد أو بعضه ، كما ثبت في الحديث ، ولو كان على الروح فقط ، لم يكن للسؤال بذلك اختصاص ، ولا يمنع من ذلك كون الميت قد تتفرق أجزأه ، لأن الله قادر أن يعيد الحياة إلى جزء من الجسد ، ويقع عليه السؤال ، كما هو قادر على أن يجمع أجزأه . والحامل للقائمين ، بأن السؤال يقع على الروح فقط ، أن الميت قد يشاهد في قبره حال المسألة لا أثر فيه ؛ من إبعاد ولا غيره ، ولا ضيق في قبره ولا سعة ، وكذلك غير المقبور ، كالمصوب !! وحوابهم ، أن ذلك غير ممتنع في القدرة ، بل له نظير في العادة ، وهو النائم ؛ فإنه يحد ندة وألمًا ، لا يدركه جليسه ، بل انيقظان قد يدرك ألمًا وندة ، ما يسمعه أو يفكر فيه ، ولا يدرك ذلك جليسه ، وإنما أتى الغلط من قياس الغائب على الشاهد ، وأحوال ما بعد الموت على ما قبله ، والظاهر ، أن الله - تعالى - صرف أبصار العباد وأسماعهم عن مشاهدة ذلك وستره عنهم إبقاء عليهم ؛ لئلا يتدافوا ، وليست للجوارح الدبوية قدرة على إدراك أمور الملكوت ، إلا من شاء الله . وقد ثبت الأحاديث بما ذهب إليه الجمهور ، كقوله : «إله ليسمع خفق نعالهم» . وقوله : «تختلف أضلاعه لضمة القبر» . وقوله : «يسمع صوته ، إذا ضربه بالمطراق» . وقوله : «يضرب بين أذنيه» . وقوله : «فيقعدانه» . وكل ذلك من صفات الأحساد .

### ونحن نذكر بعض ما ورد في ذلك من الأحاديث الصحيحة :

١- روى مسلم ، عن زيد بن ثابت ، قال : بينا رسول الله ﷺ في حائط<sup>(١)</sup> لبني الجار على بغلته ونحن معه ، إذ حادت<sup>(٢)</sup> به فكادت تلقيه ، فإذا قبر ستة ، أو خمسة ، أو أربعة ، فقال : «من يعرف أصحاب هذه القبور؟» . فقال رجل : أنا . قال : «فمتى مات هؤلاء؟» قال : ماتوا في الأشراف . فقال : «إن هذه الأمة تُبتلى في قبورها ، فنولا ألا تدافنوا ، لدعوت الله أن يُسبِعَكُم من عذاب القبر ، الذي أسمع منه» . ثم أقبل علينا بوجهه ، فقال : «تعوذوا بالله من عذاب النار» . فقالوا : نعوذ بالله من عذاب النار ، قال : «تعوذوا بالله من عذاب القبر» . قالوا : نعوذ بالله من عذاب القبر ، قال : «تعوذوا بالله من العفن ، ما طهر منها وما طس» . قالوا : نعوذ بالله من الفتن ، ما ظهر منها وما بطن . قال : «تعوذوا بالله من فتنة الدجال» . قالوا : نعوذ بالله من فتنة الدجال . . . . . (٢٨٦٧)

٢- وزوى البخاري ، ومسلم ، عن قتادة ، عن أنس . أن النبي ﷺ قال : «إن العبد إذا وضع في قبره ،

وتولى عنه أصحابه، وبه ليسمع قرع نعالهم، أتاه ملكان فيقعدانه، فيقولان له: ما كنت تقول في هذا الرجل؟ - لمحمد - فأما المؤمن فيقول: أشهد أنه عبد الله ورسوله. قال: فيقولان: انظر إلى مقعدك من النار، قد أبدلك الله به مقعداً من الجنة. فيراهما جميعاً. وأما الكافر والمنافق، فيقال له: ما كنت تقول في هذا الرجل؟ فيقول: لا أدري، كنت أقول ما يقول الناس. فيقولان: لا دريت، ولا تليت<sup>(١)</sup>. ويضرب بمطارق من حديد ضربة، فيصيح صيحة، فيسمعها من يليه غير الثقلين. [بخاري (١٣٣٨) ومسنم (٢٨٧٠)].

٣- وَزَوَّى الْبُخَارِيُّ . وَمُسْلِمٌ ، وَأَصْحَابُ السَّنَنِ ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « الْمُسْلِمُ إِذَا سُئِلَ فِي قَبْرِهِ ، فَشَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، فَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ : ﴿ يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ﴾ [إبراهيم : ٢٧] . وَفِي لَفْظٍ : « نَزَلَتْ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ . يُقَالُ لَهُ : مَنْ رَبُّكَ ؟ فَيَقُولُ : اللَّهُ رَبِّي ، وَمُحَمَّدٌ نَبِيِّ . فَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ : ﴿ يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ﴾ [إبراهيم : ٢٧] . » [البخاري (٤٦٩٩) ومسنم (٢٨٧١) والترمذي (٣١٢٠) والنسائي (١٠١/٤)].

٤- وفي مسند الإمام أحمد، و«صحيح أبي حاتم»، أن النبي ﷺ قال: «إن الميت إذا وضع في قبره، إنه يسمع خفق نعالهم حين يولون عنه؛ فإن كان مؤمناً، كانت الصلاة عند رأسه، والصيام عن يمينه، والزكاة عن شماله، وكان فعل الخيرات؛ من الصدقة، والصلة، والمعروف، والإحسان عند رجله، فيؤتى من قبل رأسه، فتقول الصلاة: ما قبلي مدخل. ثم يؤتى من يمينه، فيقول الصيام: ما قبني مدخل. ثم يؤتى من يساره، فتقول الزكاة: ما قبلي مدخل. ثم يؤتى من قبل رجله، فيقول فعل الخيرات؛ من الصدقة، والصلة، والمعروف، والإحسان: ما قبلي مدخل. فيقال له: اجلس. فيجلس، قد مثلت له الشمس، وقد أخذت للغروب، فيقال له: هذا الرجل الذي كان فيكم ما تقول فيه، وماذا تشهد به عليه؟ فيقول: دعوني، حتى أصلي. فيقولان: إنك ستصلي، أخبرنا عما نسألك عنه! أُرِيتَ<sup>(٢)</sup> هذا الرجل الذي كان فيكم، ما تقول فيه، وما تشهد به عليه؟ فيقول: محمد، أشهد أنه رسول الله، جاء بالحق من عند الله. فيقال له: على ذلك حيت، وعلى ذلك مت، وعلى ذلك تُبعث، إن شاء الله. ثم يفتح له باب إلى الجنة، فيقال له: هذا مقعدك، وما أعد الله لك فيها. فيزداد غبطة وسروراً، ثم يفسح له في قبره سبعون ذراعاً، وينور له فيه، ويعاد الجسد لما بُدئ منه، وتجعل نسمته<sup>(٣)</sup> في السيم الطيب، وهي طير معق في شجر الجنة، قال: فذلك قول الله - تعالى -: ﴿ يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ﴾ [إبراهيم : ٢٧]. وذكر في الكافر ضد ذلك إلى أن قال: «ثم يضيق عليه في قبره، إلى أن تختلف فيه أضلاعه، فتلك المعيشة الضمك التي قال الله - تعالى -: ﴿ فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقَيْمَةِ أَعْمَى ﴾ [طه : ١٢٤] . » [ابن حبان (٣١١٣) وعد الرزاق (٦٧٠٣) وابن أبي شيبة (٣٨٤-٣٨٣/٣) والحاكم (٣٨٠-٩٧٣/١) والهيتمي في المجمع (٥٢٠-٥١/٣)].

(١) لا دريت ولا تليت، دعاء عليه. أي لا كنت درنا ولا تائي، أو حار بحاله فإنه لم يكن قد علم بنفسه ولا سأل غيره من العلماء.  
(٢) أُرِيتَ أخبرنا.

(٣) نسمه روحه

٥- وفي «صحيح البخاري»، عن سمرة بن جندب، قال: كان النبي ﷺ إذا صَلَّى صلاة، أقبل عليها بوجهه، فقال: «من رأى منكم الليلة رؤيا؟». قال: فإن رأى أحد رؤيا قصّها، فيقول: «ما شاء الله». فسألنا يوماً، فقال: «هل رأى أحد منكم رؤيا؟» قلنا: لا. قال: «لكني رأيت الليلة رحلين أتياي فأخذا بيدي، وأحرحاني إلى الأرض المقدسة، فإذا رجلٌ جالس، ورجلٌ قائم، بيده كلّوبٌ من حديد يدخله في شدة، حتى يبلغ قفاه، ثم يفعل بشدقه الآخر مثل ذلك، ويستم شدة هذا، فيعود فيصنع مثله، قلت: ما هذا؟ قال: انطلق. فانطلقا، حتى أتينا على رجل مضطجع على قفاه، ورجل قائم على رأسه بصخرة أو فيهر<sup>(١)</sup>، فيشدخ بها رأسه، فإذا ضربه، تدهده<sup>(٢)</sup> الحجر، فانطبق إليه؛ ليأخذه، فلا يرجع إلى هذا حتى يلتئم رأسه، وعاد رأسه كما هو، فعاد إليه فضربه، قلت: ما هذا؟ قال: انطلق. فانطلقنا إلى نقب مثل التنور، أعلاه ضيق، وأسفله واسع، يوقد تحته نار، فإذا فيه رجال ونساء عراة، فيأتيهم اللهب من تحتهم، فإذا اقترب ارتفعوا، حتى كادوا يخرجون، فإذا خمدت رجعوا، فقلت: ما هذا؟ قال: انطلق. فانطلقنا، حتى أتينا على نهر من دم، فيه رجل قائم، وعلى وسط النهر رجل بين يديه حجارة، فأقبل الرجل الذي في النهر، فإذا أراد أن يخرج، رمى الرجل بحجر في فيه فَرَدَّه حيث كان، فجعل كلما جاء؛ ليخرج، رمى في فيه بحجر، فرجع كما كان، فقلت: ما هذا؟ قال: انطلق. فانطلقنا حتى أتينا إلى روضة خضراء، فيها شجرة عظيمة، وفي أصلها شيخ وصبيان، وإذا رجلٌ قريب من الشجرة، بين يديه نار يوقدها، فصعدا بي الشجرة وأدخلاني داراً لم أر قط أحسن منها، فيها شيوخ وشبان، ثم صعدا بي، فأدخلاني داراً، هي أحسن وأفضل، قلت: طوّفْتُمَانِي الليلة، فأخبراني عما رأيْتُمَا؟ قال: نعم، الذي رأيته يشقُّ شدة، كذابٌ يحدث بالكذبة فتحمل عنه، حتى تبلغ الآفاق، فيصنع به إلى يوم القيامة، والذي رأيته يشدخ رأسه، فرجلٌ عنده الله القرآن، فنام عنه بالليل، ولم يعمل به بالنهار، يفعل به إلى يوم القيامة، وأما الذي رأيته في النقب، فهم الزناة، والذي رأيته في النهر، فأكل الربا، وأما الشيخ الذي في أصل الشجرة، فأبراهيم، وأما الصبيان حوله، فأولاد الناس، والذي يوقد النار، فمالك خازن النار، والدار الأولى، دارُ عامة المؤمنين، وأما هذه الدار، فدار الشهداء، وأنا جبريل، وهذا ميكائيل، فارفع رأسك. فرفعت رأسي، فإذا قصر مثل السحابة، قال: ذلك منزلك. قلت: دعاني أدخل منزلي. قال: إنه بقي لك عمر لم تستكمله، فلو استكملته، أتيت منزلك». [البخاري (١٣٨٦)]. قال ابن القيم: وهذا نص في عذاب البرزخ؛ فإن رؤيا الأنبياء وحي مطابق، لما في نفس الأمر.

٦- وَرَوَى الطحاوي، عن ابن مسعود، أن النبي ﷺ قال: «أمرٌ يعبد من عباد الله، أن يضرب في قبره مائة جعدة، فلم يزل يسأل الله ويدعوه، حتى صارت واحدة، فامتلاً قبره عليه نازاً، فلما ارتفع عنه، أفاق، قال: علامَ حلدتُمُونِي؟ قالوا: إنك صليت صلاة بغير طهور، ومررت على مظلوم، فلم تنصره». [رواه أبو الشيخ في كتاب «التويخ» كما في شرح الصدور للسيوطي (ص ٢٢٨)، وذكره المنذري في الترغيب والترهيب برقم (٣٣٠٣)].

(١) لهر: حجر ملء نكف.

(٢) تدهده: تدحرج.



٧. وعن أنس، أن النبي ﷺ سمع صوتاً من قبر، فقال: «متى مات هذا؟». فقالوا: مات في الحاهلية. فسرُّ بذلك، وقال: «لولا ألا تدافوا، لدعوت الله أن يسمعكم عذاب القبر». رواه مسلم، والنسائي، [مسلم (٢٨٦٨) والنسائي (١٠٢/٤)].

٨. وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ قال: «هذا الذي تحرك له العرش<sup>(١)</sup>، وفتحت له أبواب السماء، وشهده سبعون ألفاً من الملائكة، لقد ضم ضمة<sup>(٢)</sup>، ثم فرج عنه». رواه البخاري، ومسلم، والنسائي، [النسائي (١٠٠/٤-١٠١) عن ابن عمر. أم رواية البخاري فهي معناه وينفط: «اهتز عرش الرحمن موت سعد»، عن جابر، وكذا عند مسلم به (٢٤٦٦)].

### مستقر الأرواح

عقد ابن القيم فصلاً، ذكر فيه أقوال العلماء في مستقر الأرواح، ثم ذكر القول الراجح، فقال: قيل: الأرواح متفاوتة في مستقرها في البرزخ أعظم التفاوت؛ فمنها، أرواح في أعلى عليين في الملأ الأعلى، وهي أرواح الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم - وهم متفاوتون في منازلهم، كما رآهم النبي ﷺ ليلة الإسراء.

ومنهم، أرواح في حواصل طير خضر، تسرح في الجنة حيث شاءت<sup>(٣)</sup>، وهي أرواح بعض الشهداء، لا جميعهم، بل من الشهداء من تحبس روحه عن دخول الجنة؛ ليدن عليه أو غيره، كما في «المسند»، عن محمد بن عبد الله بن جحش، أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، ما لي إن قُلتُ في سبيل الله؟ قال: «الجنة». فلما ولى، قال: «إلا الدُّنْيَا، سارَّني به جبريل آنفاً». [أحمد (١٣٩/٤)، (٣٥٠)].

ومنهم، من يكون محبوباً على باب الجنة، كما في الحديث الآخر: «رأيت صاحبكم محبوباً على باب الجنة».

ومنهم، من يكون محبوباً في قبره، كحديث صاحب الشملة التي غُفِّ لها<sup>(٤)</sup>، ثم استشهد، فقال الناس: هنيئاً له الجنة. فقال النبي ﷺ: «والذي نفسي بيده، إن الشملة التي غُفِّ لها، لتشتعل عليه ناراً في قبره». [مسلم (١١٥)].

ومنهم، من يكون مقره باب الجنة، كما في حديث ابن عباس: «الشهداء على بارق نهر بباب الجنة، في قبة حضراء. يخرج عليهم رزقهم من الجنة ككرة وعشيقاً». رواه أحمد، [أحمد (٢٦٦/١)] وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٩٤/٥): رواه أحمد، وسناد رحانه ثقت. وابن حبان (٤٦٣٩) وأخاكم (٢٩٧/٢) وصححه، ووافقه ذهبي. وهذا بخلاف جعفر بن أبي طالب، حيث أبدله الله من يديه حناحين يطير بهما في الجنة، حيث شاء.

(١) صمة قبر  
(٢) عيب أي سرفها من صمة قبل انقسامه

(١) هو سعد بن معد  
(٣) هو نص الحديث

ومهم، من يكون محبوساً في الأرض. لم تغل روحه إلى الملأ الأعلى؛ فإنها كانت روحاً سفلية أرضية، فإن الأنفس الأرضية لا تتجمع الأنفس السماوية، كما لا تتجمعها في الدنيا، وانفس التي لم تكتسب في الدنيا معرفة ربها، ومحبتها، وذكره، والأنس به، والتقرب إليه، هي أرضية سفلية، ولا تكون بعد المفارقة لديها إلا هناك، كما أن النفس العلوية التي كانت في الدنيا عاكفة على محبة الله، وذكره، والتقرب إليه، والأنس به، تكون بعد المفارقة مع الأرواح العلوية المناسبة لها. فالمرء مع من أحب في البرح ويوم القيامة، والله - تعالى - يُرَوِّج النفوس بعضها ببعض في لبرح ويوم المعاد، ويجعل روحه - يعني المؤمن - مع القسم الطيب - يعني الأرواح الطيبة المشاكلة لروحه - فالروح بعد المفارقة تلحق بأشكالها، وإخوانها، وأصحاب عملها، فتكون معهم هناك.

ومنها، أرواح تكون في تنور الزناة والزواني، وأرواح في نهر الدم، تسبح فيه، وتلقم الحجارة، فليس للأرواح؛ سعيدها وشقيها، مستقر واحد، بل روح في أعلى عليين، وروح أرضية سفلية لا تصعد عن الأرض. وأنت إذا تأملت السنن والآثار في هذا الباب، وكان لك بها فضل اعتناء، عرفت حجة ذلك، ولا تظن أن بين الآثار الصحيحة في هذا الباب تعارضاً؛ فإنها كلها حق، يصدق بعضها بعضاً، لكن الشأن في فهمها، ومعرفة النفس، وأحكامها، وأن لها شأنًا غير شأن البدن، وأنها مع كونها في الجنة فهي في السماء، وتتص بقاء القبر وبالبدن فيه، وهي أسرع شيء حركة وانتقالاً، وصعوداً وهبوطاً، وأنها تنقسم إلى مرسنة ومحبوسة، وعلوية وسفلية، ولها بعد المفارقة صحة ومرض، ولذة ونعيم، وألم أعظم مما كان لها حال اتصالها بالبدن بكثير، فهناك الحبس، والألم، والعذاب، والمرض، والحسرة. وهنالك اللذة، والراحة، والنعيم، والانطلاق، وما أمثبه حالها في هذا البدن بحال البدن في بطن أمه! وحالتها بعد المفارقة بحاله بعد خروجه من البطن إلى هذه الدار! فلهذه الأنفس أربع دور، كل دار أعظم من التي قبلها.

الدار الأولى، في بطن الأم، وذلك الحصر، والضيق، والغم، والظلمات الثلاث.

والدار الثانية، هي الدار التي نشأت فيها وألفتها، واكتسبت فيها الخير والشر، وأسباب السعادة والشقاوة.

والدار الثالثة، دار البرزخ، وهي أوسع من هذه الدار وأعظم، بل نسبتها إليها، كنسبة هذه الدار إلى الأولى.

والدار الرابعة، دار القرار، وهي الجنة والنار فلا دار بعدهما، والله ينقيها في هذه الدور طبقاً بعد طبق، حتى يبينها الدار التي لا يصلح لها غيرهما، ولا يبق بها سواها، وهي التي خلقت لها، وهئئت للعمل الموصل إليها.

ولها في كل دار من هذه الدور حُكم، وشأن غير شأن الدار الأخرى، فتبارك الله فاطرها ومشيئها. ومميتها ومحيتها، ومسعدها ومشقيها، الذي فاوت بينها في درجات سعادتها وشقاوتها، كما فاوت بينها في مراتب علومها، وأعمالها، وقواها، وأخلاقها، فمن عرفها كما ينبغي، شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك كله، وله الحمد كله، ويده الخير كله، وإليه يرجع الأمر كله، وله القوة كلها،

والقدرة كلها ، والعز كله ، والحكمة كلها ، والكمال المطلق من جميع الوجوه ، وغرف بمعرفة نفسه صدق أنبيائه ورسله ، وأن الذي حاءوا به هو الحق الذي تشهد به العقول ، وتقر به الفطر وما خالفه فهو الباطل ، وبالله التوفيق .

### الذكر

الذكر ؛ هو ما يجري على اللسان والقلب ؛ من تسبيح الله - تعالى - وتنزيهه ، وحمده ، وإنشاء عليه ، ووصفه بصفات الكمال ، ونعوت الجلال والجمال .

١- وقد أمر الله بالإكثار منه ، فقال : ﴿ يٰۤأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ۝ وَسَبِّحُوْهُ بُكْرَةً وَأَصِيْلًا ۝ [الأحزاب : ٤١ ، ٤٢] .

٢- وأخبر أنه يذكر من يذكره ، فقال : ﴿ مَا ذُكِّرُوا اذْكُرْكُمْ ۝ [البقرة : ١٥٢] . وقال في الحديث القدسي الذي رواه البخاري ، ومسلم : «أنا عند ظن عبدي بي<sup>(١)</sup> ، وأنا معه حين يذكرني ، فإن ذكرني في نفسيه ، ذكرته في نفسي ، وإن ذكرني في ملأ ، ذكرته في ملأ خير منه ، وإن اقتربت إلي شبرا ، تقربت إليه ذراعا ، وإن اقترب إلي ذراعا ، اقتربت إليه باعا ، وإن أتاني يمشي أتيته هزولا<sup>(٢)</sup>» . [البخاري (٧٤٠٥) ومسلم (٢٦٧٥)] .

٣- وأنه ، سبحانه ، اختص أهل الذكر بالتفرد والسبق ، فقال رسول الله ﷺ : «سبق المفردون» . قالوا : وما المفردون يا رسول الله؟ قال : «الذاكرون الله كثيرا والذاكرات» . رواه مسلم . [مسلم (٢٦٧٦) والترمذي (٣٥٩٠)] .

٤- وأنهم هم الأحياء على الحقيقة ، فعن أبي موسى ، أن النبي ﷺ قال : «مثل الذي يذكر ربه والذي لا يذكر ، مثل الحي والميت» . رواه البخاري . [البخاري (٦٤٠٧) ومسلم (٧٧٩)] .

٥- والذكر رأس الأعمال الصالحة ، من وفق له ، فقد أعطي منشور الولاية ، ولهذا كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيانه ، ويوصي الرجل الذي قال له : إن شرائع الإسلام قد كثرت عليّ ، فأخبرني بشيء أتشبث<sup>(٣)</sup> به؟ فيقول له : «لا يزال فوك رطباً من ذكر الله» . [أحمد (١٨٨/٤) و (١٩٠) والترمذي (٣٣٧٢) وابن ماجه (٣٧٩٣)] . ويقول لأصحابه : «ألا أنبئكم بخير أعمالكم ، وأزكاها عند مليككم ، وأرفعها في درجاتكم ، وخير لكم من إنفاق الذهب والورق<sup>(٤)</sup> ، وخير لكم من أن تلقوا عدوكم ، فتضربوا أعناقهم ، ويضربوا أعناقكم؟» قالوا : بلى يا رسول الله ، قال : «ذكر الله» . رواه الترمذي ، وأحمد ، والحاكم ، وقال : صحيح الإسناد . [الترمذي (٣٣٧٤) وأحمد (١٩٥/٥) وابن ماجه (٣٧٩٠) ومالك في الموطأ (٢١١/١)] .

٦- وأنه سبيل النجاة ، فعن معاذ رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «ما عمل آدمي عملاً قط أنجى له من عذاب

(١) أي إب طرأ الله بفضل دعائه وهو يدعوه فله ، ومن سمعوه وطن أن الله يعمر له وهكذا .

(٢) أي أنه كما رددت بعد عن ربه كان الله له بكل خير أسرع .

(٣) أتشبث أي أتمسك

(٤) ورق نعنة

الله ، من ذكر الله ﷻ . رواه أحمد . [أحمد (٢٣٢/٥) ، والطبراني في المعجم الصغير (٧٤/١)]

٧. وعند أحمد ، أنه ﷺ قال : «إن ما تذكرون من جلال الله ﷻ من التهليل ، والتكبير ، والتحميد يتعاطفن حول العرش لهن ذوي كدوي النحل ، يذكرن بصاحبهن ، أفلا يحب أحدكم أن يكون له ما يذكر به؟» . [أحمد (٢٧١/٤)] .

### حد الذكر الكثير

أمر الله ، جل ذكره ، بأن يذكر ذكراً كثيراً ، ووصف أولي الألباب ، الذين ينتفعون بالنظر في آياته ، بأنهم : «الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ» [آل عمران : ١٩١] ، «وَالَّذِينَ اللَّهُ كَثِيرًا وَالذِّكْرِ أَكْثَرُ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرًا عَظِيمًا» [الأحزاب : ٣٥] . وقال مجاهد : لا يكون من الذاكرين الله كثيراً والذاكرات ، حتى يذكر الله قائماً ، وقاعداً ، ومضطجعاً .

وشئى ابن الصلاح ، عن القدر الذي يصير به من الذاكرين الله كثيراً والذاكرات؟ فقال : إذا واطب على الأذكار الماثورة المثبتة ، صباحاً ومساءً ، في الأوقات ، والأحوال المختلفة ، ليلاً ونهاراً ، كان من الذاكرين الله كثيراً والذاكرات . وقال علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - في هذه الآيات ، قال : إن الله - تعالى - لم يفرض على عباده فريضة ، إلا جعل لها حداً معلوماً ، وعذر أهلها في حال العذر ، غير الذكر ؛ فإن الله لم يجعل له حداً ينتهي إليه ، ولم يعذر أحداً في تركه ، إلا مغلوباً على تركه ، فقال : فاذكروا الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبكم . بالليل والنهار ، في البر والبحر ، وفي السفر والحضر ، والغنى والفقر ، والسقم والصحة ، والسر والعلانية ، وعلى كل حال .

### شمول الذكر كل الطاعات

قال سعيد بن جبیر : كل عامل لله بطاعة لله ، فهو ذاكراً لله . وأراد بعض السلف أن يخص هذا العام ، فقصر الذكر على بعض أنواعه ، منهم عطاء ، حيث يقول : مجالس الذكر ؛ هي مجالس الحلال والحرام ، كيف تشتري وتبيع ، وتصلي وتصوم ، وتنكح وتطلق ، وتحج ، وأشبه ذلك . وقال القرطبي : مجلس ذكر ، يعني مجلس علم وتذكير ، وهي المجالس التي يذكر فيها كلام الله وسنة رسوله ، وأخبار السلف الصالحين ، وكلام الأئمة الزهاد المتقدمين ، المبرأة عن التصنع والبدع ، والمنزهة عن المقاصد الردية والطمع .

### أدب الذكر

المقصود من الذكر تزكية الأنفس ، وتطهير القلوب ، وإيقاظ الضمائر ، وإلى هذا تشير الآية الكريمة : «وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ» [العنكبوت : ٤٥] . أي ؛ أن ذكر الله في النهي عن الفحشاء والمنكر ، أكبر من الصلاة ، ودلت أن الذاكر

حين يفتح لربه جنانه ويلهج بذكره لسانه ، يده الله بوره ، فيزداد إيماناً إلى إيمانه ، ويقيناً إلى يقينه ، فيسكن قلبه للحق ، ويطمئن به : ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾ (٢٨) [الرعد : ٢٨] .

وإذا اطمأن القلب للحق ، اتجه نحو المثل الأعلى ، وأخذ سبيله إليه دون أن تلتفت عنه نوازع الهوى ، ولا دوافع الشهوة ، ومن ثمَّ عظم أمر الذكر ، وجل خطره في حياة الإنسان ومن غير المعقول ، أن تتحقق هذه النتائج بمجرد لفظ يلفظه اللسان ؛ فإن حركة اللسان قليلة الجدوى ، ما لم تكن مواظمة للقلب ، وموافقة له ، وقد أرشد الله إلى الأدب الذي ينبغي أن يكون عليه المرء أثناء الذكر ، فقال : ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾ [الأعراف : ٢٠٥] .

والآية تشير إلى أنه يُستحب أن يكون الذكر سرًا ، لا ترتفع به الأصوات ، وقد سمع رسول الله ﷺ جماعة من الناس رفعوا أصواتهم بالدعاء في بعض الأسفار ، فقال : «يا أيها الناس ، أزيغوا على أنفسكم ؛ فإنكم لا تدعون أصمَّ ولا غائبًا ، إن الذي تدعونه سميع قريب ، أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته» . [البخاري (٦٣٨٤) ومسلم (٢٧٠٤)] . كما تشير إلى حالة الرغبة والرغبة التي يحسن بالإنسان أن يتصف بها عند الذكر .

ومن الأدب ، أن يكون الذاكر نظيف الثوب ، طاهر البدن ، طيب الرائحة ؛ فإن ذلك مما يزيد النفس نشاطًا ، ويستقبل القبله ما أمكن ؛ فإن خير المجالس ما استقبل به القبله .

### استحباب الاجتماع في مجالس الذكر

يستحب الجلوس في جلق الذكر ، وقد جاء في ذلك ما يأتي :

١. عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال : «إذا مررتم برياض الجنة ، فارتعوا» . قالوا : وما برياض الجنة ، يا رسول الله ؟ قال : «جلق الذكر ؛ فإن الله - تعالى - سيأزات من الملائكة ، يطلبون جلق الذكر ، فإذا أتوا عليهم ، خفوا بهم» . [الترمذي (٣٥٠٤)] .

٢. وروى مسلم ، عن معاوية ، أنه قال : خرج رسول الله ﷺ على حلقة من أصحابه ، فقال : «ما أجلسكم؟» . قالوا : جلسنا نذكر الله - تعالى - ونحمدُه على ما هدانا للإسلام ، ومنَّ به علينا . قال : «آله ، ما أجلسكم إلا ذاك ؟» . قالوا آله ، ما أجلسنا إلا ذاك ؟ قال : «أما إني لم أستحلفكم تهمَةً لكم ، ولكنه أتاني جبريل ، فأخبرني أن الله - تعالى - يباهي بكم الملائكة» . [مسلم (٢٧٠٠) والترمذي (٣٣٧٥) وأحمد (٤٧٧/٢)] .

٣. وروى أيضًا ، عن أبي سعيد الخدري ، وأبي هريرة - رضي الله عنهما - أنهما شهدا على رسول الله ﷺ ، أنه قال : «لا يقعد قوم يذكرون الله - تعالى - إلا حفتهم الملائكة ، وغشيتهم الرحمة ، ونزلت عليهم السكينة ، وذكرهم الله فيمن عنده» . [مسلم (٢٧٠٠) والترمذي (٣٣٧٥) وأحمد (٤٧٧/٢)] .

١- عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «ما قال عبدٌ : لا إله إلا الله . مُخلصاً ، إلا فتحت له أبواب السماء ، حتى يُفْضِيَ إلى العرش<sup>(١)</sup>» ، ما اجْتُنِبَت الكُثُورُ . رواه الترمذي ، وقال : حديث حسن غريب . [الترمذي (٣٥٩٠) .]

٢- وعنه ، أنه ﷺ قال : «جَدُّوْا إِيْمَانَكُمْ» . قيل : يا رسول الله ، وكيف نجُددُ إيماننا؟ قال : «أكثرُوا من قول : لا إله إلا الله» . رواه أحمد بإسناد حسن . [أحمد (٣٥٩/٢) .]

٣- وعن جابر ، أن النبي ﷺ قال : «أفضل الذكر لا إله إلا الله ، وأفضل الدعاء الحمد لله» . رواه النسائي ، وابن ماجه ، والحاكم ، وقال : صحيح الإسناد . [الترمذي (٣٣٨٠) وابن ماجه (٣٨٠٠) وابن حبان (٢٣٢٦) والحاكم (٤٩٨/١) .]

### فضل التسبيح ، والتحميد ، والتهليل ، والتكبير ، وغير ذلك

١- وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «كلمتان خفيفتان على اللسان ، ثقيلتان في الميزان ، حبيبتان إلى الرحمن ؛ سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم» . رواه الشيخان ، والترمذي . [البخاري (٦٤٠٦) ومسلم (٢٦٩٤) والترمذي (٣٤٦٣) .]

٢- وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : «لأن أقول : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر . أحب إلي مما طلعت عليه الشمس» . رواه مسلم ، والترمذي . [مسلم (٢٦٩٥) والترمذي (٣٥٩١) والنسائي (٨٣٥) في عمل اليوم والليلة] .

٣- وعن أبي ذر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «ألا أخبرك بأحب الكلام إلى الله؟» . قلت : أخبرني ، يا رسول الله . قال : «إن أحب الكلام إلى الله ، سبحان الله وبحمده» . رواه مسلم ، والترمذي . [مسلم (٨٥/٢٧٣١) والترمذي (٣٥٨٧) وأحمد (١٦١/٥) .] ولفظه : «أحب الكلام إلى الله ﷻ ما اصطفى الله لملائكته ؛ سبحان ربي وبحمده ، سبحان ربي وبحمده» .

٤- وعن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : «من قال : سبحان الله العظيم وبحمده . غرست له نخلة في الجنة» . رواه الترمذي وحسنه . [الترمذي (٣٤٦٠ و ٣٤٦١) وابن حبان (٢٣٣٥) والنسائي (٨٢٧) في عمل اليوم والليلة] .

٥- وعن أبي سعيد ، أن النبي ﷺ قال : «استكثروا من اباقيات الصالحات» . قيل : وما هن ، يا رسول الله؟ قال : «التكبير ، والتهليل ، والتسبيح ، والحمد لله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله» . رواه النسائي ، والحاكم ، وقال : صحيح الإسناد . [أحمد (٧٥/٣) وأبو يعلى (١٣٨٤) وابن حبان (٨٤٠) والحاكم (٥١٢/١) .]

٦- وعن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : «لقيت إبراهيم ليلة أُسري بي ، فقال : يا محمد ، أقرئ أمتك

(١) يقضي إلى العرش أي يصل هذا القول إليه . وهذا كقول الله تعالى ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ .

مي السلام ، وأحبرهم أن الجنة طيبة التربة ، عذبة الماء ، وأنها قيعان<sup>(١)</sup> ، وأن عراسها سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر<sup>(٢)</sup> . رواه الترمذي ، والطبراني ، وزاد : «ولا حول ولا قوة إلا بالله» . [الترمذي (٣٤٥٨) وانظر الفتوحات الربانية (١/٢٧٠-٢٧١)] .

٧- وعند مسلم ، أن النبي ﷺ قال : «أحسّ الكلام إلى الله أربع لا يضرك بأيهن بدأت ؛ شُبحانَ الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر» . [مسلم (٢١٣٧) وأحمد (١٠/٥) وابن ماجة (٣٨١١)] .

٨- وعن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة ، كفناه» . رواه البخاري ، ومسلم . [البخاري (٥٠٠٩) ومسلم (٨٠٧ و ٨٠٨)] .

أي ؛ أجزأته عن قيام تلك الليلة . وقيل : كفناه ما يكون من الآفات تلك الليلة . وقال ابن خزيمة في «صحيحه» : باب ذكر أقل ما يجزئ من القراءة في قيام الليل . ثم ذكره .

٩- وعن أبي سعيد رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : «أعجز أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن في ليلة؟» فشق ذلك عليهم ، وقالوا : أئنا يطيق ذلك ، يا رسول الله؟ فقال ﷺ : «الله الواحد<sup>(٢)</sup> الصمد ، ثلث القرآن» . رواه البخاري ، ومسلم ، والنسائي . [البخاري (٥٠١٣) وأبو داود (١٤٦١) والنسائي (٦٩٨) في عمل اليوم واليلة ، ومالك (٢٠٨/١)] .

١٠- وعن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «من قال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير . في يوم مائة مرة ، كانت له عدلٌ عشر رقاب ، وكتبت له مائة حسنة ، ومحيت عنه مائة سيئة ، وكانت له جزأً من الشيطان يؤمّه ذلك ، حتى يُمسي ، ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به ، إلا أحد عمل أكثر من ذلك» . رواه البخاري ، ومسلم ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجة . [البخاري (٣٢٩٣) ومسلم (٢٦٩١) والترمذي (٣٤٦٨) والنسائي (٨٢٦) في عمل اليوم واليلة ، وابن ماجة (٣٧٩٨) . وزاد مسلم ، والترمذي ، والنسائي : «ومن قال : سبحان الله وبحمده . في يوم مائة مرة ، حطت خطاياها ، ولو كانت مثل زبد البحر» . [انظر تخريج الحديث السابق] .

### فضل الاستغفار

عن أنس رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «قال الله - تعالى - : يا ابن آدم ، إنك ما دعوتني ورجوتني ، إلا غفرت لك على ما كان منك ولا أبالي ، يا ابن آدم ، لو بلغت ذنوبك عنان<sup>(٣)</sup> السماء ، ثم استغفرتني ، غفرت لك ولا أبالي ، يا ابن آدم ، إنك لو أتيتني بقراب<sup>(٤)</sup> الأرض خطايا ، ثم لقيتني لا تشرك بي شيئاً ، لأتيتك بقرابها مغفرة» . رواه الترمذي ، وقال : حديث حسن غريب . [الترمذي (٣٥٤٠) والدارمي (٢٧٩١)] .

(٢) يقصد سورة الإخلاص .

(٤) القرب ما يقارب منها .

(١) قيعان . جمع قاع أي مستوية منسطة واسعة .

(٣) العنان . السحاب .

وعن عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله ﷺ : «من لزم الاستغفار ، جعل الله له من كل همّ فرجاً ، ومن كل ضيق مخرجاً ، ورزقه من حيث لا يحتسب» . رواه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجة ، والحاكم ، وقال : صحيح الإسناد .

### الذكر المضاعف وجوامعه

١- عن حُورَيَّة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ حرج من عندها ، ثم رجع بعد أن أضحي ، وهي جالسة ، فقال : «ما زلت على الحال التي فارقتك عنها؟» قالت : نعم . قال النبي ﷺ : «لقد قتت بعدك أربع كلمات ، ثلاث مرات ، لو وُزنت بما قلت منذ اليوم ، نوزننهن ؛ سبحانه الله وبحمده ، عدد خلقه ، ورضاً نفسيه ، وربةً عرشه ، ومبدأً كلماته» . رواه مسلم ، وأبو داود . [مسلم (٢٧٢٦) ، وأبو داود (١٥٠٣) ، والنسائي (١٦١) في عمل اليوم والليلة ، والترمذي (٣٣٥٥) ، وابن ماجة (٣٦٠٨) .

٢- ودخل رسول الله ﷺ عني امرأة ، وبين يديها نوى أو حصي تُسبِّح الله به . فقال : «أخبرك بما هو أيسر عليك من هذا ، أو أفضل» . فقال : «سبحان الله عدد ما خلق في السماء ، وسبحان الله عدد ما خلق في الأرض ، وسبحان الله عدد ما خلق بين ذلك ، وسبحان الله عدد ما هو خالق ، والله أكبر مثل ذلك ، والحمد لله مثل ذلك ، ولا إله إلا الله مثل ذلك ، ولا حول ولا قوة إلا بالله مثل ذلك» . رواه أصحاب السنن . والحاكم ، وقال : صحيح على شرط مسلم . [أبو داود (١٥٠٠) ، والترمذي (٣٥٦٨) ، والحاكم (١) / (٥٤٨) .

٣- وعن اس عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ حدّثهم : «أن عدداً من عباد الله قال : يا رب ، لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك ، ولعظيم سلطانك . ففضلت<sup>(١)</sup> بالملكين فلم يذرياً كيف يكتبانها ، فضعبدا إلى السماء ، فقالا : يا ربا ، إن عبدك قد قال مقالة ، لا ندري كيف نكتبها؟ قال الله - وهو أعلم بما قال عبده : ماذا قال عدي؟ قالاً : يا رب ، إنه قد قال : يا رب ، لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك ، ولعظيم سلطانك . فقال الله لهما : اكتبها كما قال عبيدي ، حتى يبقاني فأجزيه بها» . رواه أحمد ، وابن ماجة . [ابن ماجة (٣٨٠١) .

### عد الذكر بالأصابع وإنه أفضل من السجدة

١- عن يُسَيْرَةَ - رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله ﷺ : «عليكن بالتسبيح ، والتهليل . والتقديس ، ولا تَغْفُرَنَّ فتنسرين الرحمة ، واعقدن الأنامل ؛ فإنهن مسئولات ، ومُسْتَطَقَات<sup>(٢)</sup>» . رواه أصحاب السنن ، والحاكم بسند صحيح . [أبو داود (١٥٠٢) ، والترمذي (٣٤٨٢) ، والنسائي (٧٩١٣) .

٢- وقال عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - رأيت رسول الله ﷺ يعقد التسبيح يمينه . رواه أصحاب السنن .

(١) فعصلت اشدت وعظمت (٢) في هذه ديب على أن التسبيح على الأصابع أفضل من السجدة وإن كان يحور العد عليها



## الترهيب من أن يجلس الإنسان مجلساً لا يذكر فيه ، ولا يصلي على نبيه ﷺ

عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «ما قعد قوم مقعداً لم يذكروا الله فيه ، ولم يُصلوا على النبي ﷺ ، إلا كان عليهم خسارة يوم القيامة» . رواه الترمذي ، وقال : حسن . [الترمذي (٣٣٧٧)] . ورواه أحمد بلفظ : «ما جلس قوم مجلساً لم يذكروا الله فيه ، إلا كان عليهم ترة<sup>(١)</sup> ، وما من رجل يمشي طريقاً ، فلم يذكر الله - تعالى - إلا كان عليه ترة ، وما من رجل آوى إلى فراشه ، فلم يذكر الله ﷻ إلا كان عليه ترة» . وفي رواية : «إلا كان عليهم حسرة ، وإن دخلوا الجنة للثواب» . [أحمد (٤٥٣/٢) (٤٨٤)] .

وفي «فتح العلام» : الحديث دليل على وجوب الذكر والصلاة على النبي ﷺ في المجلس ، لا سيما مع تفسير الترة بالنار أو العذاب ، فقد فسرت بهما ؛ فإن التعذيب لا يكون إلا لترك واجب ، أو فعل محظور ، وظاهره ، أن الواجب هو الذكر والصلاة عليه ﷺ معاً .

### ذكر كفارة المجلس

عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «من جلس مجلساً ، فكثرت فيه لغطه<sup>(٢)</sup> ، فقال قبل أن يقوم من مجلسه : سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك . إلا كفر<sup>(٣)</sup> الله له ما كان في مجلسه ذلك» . [الترمذي (٣٤٢٩) وأحمد (٤٩٤/٢) ، وإسائي (٣٩٧) في عمل اليوم والليلة ، والحاكم (٥٣٦/١)] .

### ما يقوله من اغتاب اخاه المسلم

روي عن النبي ﷺ ، أنه قال : «إن كفارة الغيبة أن تستغفر لمن اغتبت ، تقول : اللهم اغفر لنا وله» . [الصمت (٢٩٣) والعبية واللميمة (١٥٣) كلاهما لابن أبي الدنيا ، وفيض نقدير (٧/٥) ، والإحياء (١٣٢) ، وكشف الخفا (١٩٣٤) وتذكرة الموضوعات (١٩٦)] . والمذهب المختار ، أن الاستغفار لمن اغتیب وذكر محامده يكفر الغيبة ، ولا يحتاج إلى إعلامه ، أو استسماعه .

### الدعاء

الآمر به : أمر الله الناس أن يدعوه ، ويضرعوا إليه ، ووعدهم أن يستجيب لهم ، ويحقق لهم سؤالهم :

١- فقد روى أحمد ، وأصحاب السنن ، عن النعمان بن بشير ، أن رسول الله ﷺ قال : «إن الدعاء هو العادة» . ثم قرأ : ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَبِّحُونَهُمْ﴾ [داجرين] . [عافر : ٦٠] .

(٢) لغط من دس ، واللعظ كلام فيه حيلة و ختلاط

(١) المرة معها حسرة أو نقص . أو التبعة .

(٣) كفر أى ستر .

٢- وروى عبد الرزاق عن الحسن، أن أصحاب رسول الله ﷺ سألوه: أين ربنا؟ فأنزل الله: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦].

٣- وروى الترمذي، وابن ماجه، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «ليس شيء أكرم على الله من الدعاء». [الترمذي (٣٣٧٠)، وابن ماجه (٣٨٢٩)، وابن حبان (٨٦٧)، وإحاكم (٤٩/١)].

٤- وروى الترمذي عنه، أنه صلوات الله عليه وسلامه، قال: «من سره أن يستجيب الله - تعالى - له عند الشدائد والكرب، فليكثر الدعاء في الرخاء». [الترمذي (٣٣٧٩)، وإحاكم (١٥٤٤/١)].

٥- وروى أبو يعلى، عن أنس، عن النبي ﷺ، فيما يرويه عن ربه عز وجل، قال: «أربع خصال؛ واحدة منهن لي، وواحدة لك، وواحدة فيما بيني وبينك، وواحدة فيما بينك وبين عبادي، فأما التي لي، لا تشرك بي شيئاً، وأما التي لك، فما عمت من خير جزيتك عليه، وأما التي بيني وبينك، فمنك الدعاء وعلي الإجابة، وأما التي بينك وبين عبادي، فارض لهم ما ترضى لنفسك». [أبو يعلى (٢٧٥٧)، والبزار (١٩)، ومجمع الزوائد (١٥١/١)].

٦- وثبت عنه ﷺ قوله: «من لم يسأل الله، يغضب عليه». [أحمد (٤٤٣/٢ و ٤٧٧)، والسخاري في الأدب المفرد (٦٥٨)، والترمذي (٣٣٧٠)].

٧- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا يُغني حذرٌ من قَدَرٍ، والدعاء ينفع مما نزل ومما لم ينزل، وإن البلاء لَيُنْزَلُ فيلقاه الدعاء، فيعتلجان<sup>(١)</sup> إلى يوم القيامة». [رواه البزار، والطبراني، وإحاكم، وقال: صحيح الإسناد. [إحاكم (٤٩٢/١)، ومجمع الزوائد (١٤٦/١٠)].

٨- وعن سلمان الفارسي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا يَزِدُ القضاء إلا الدعاء، ولا يزيد في الغفر إلا البر». [رواه الترمذي، وقال: حديث حسن غريب. [الترمذي (٢١٣٩)].

٩- وروى أبو عوانة، وابن حبان، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا دعا أحدكم، فليعظم الرغبة؛ فإنه لا يتعاطم عن الله شيء». [ابن حبان (٨٩٦)].

آدابُه: للدعاء آداب ينبغي مراعاتها، نذكرها فيما يلي:

١- تحريم الحلال: أخرج الحافظ ابن مردويه، عن ابن عباس، قال: تليت هذه الآية عند النبي ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِن مَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ [البقرة: ١٦٨]. فقام سعد بن أبي وقاص، فقال: يا رسول الله، ادع الله أن يجعلني مستجاب الدعوة. فقال: «يا سعد، أظب مطعمك، تكن مستجاب الدعوة، والذي نفس محمد بيده، إن الرجل ليقذف اللقمة الحرام في جوفه، ما يتقبل منه أربعين يوماً، وأما عبد نبت لحمه من السحت والربا، فالتار أولى به». [مجمع الزوائد (٢٩١/١٠)].

وفي مسند الإمام أحمد، و«صحيح مسلم»، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «يا أيُّها الناس، إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً، وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِن

(١) يعتلجان: يتصارعان ويتدفعان.

الْقَلْبَيْنِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنَّ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٥١﴾ . وقال : ﴿يَتَأْتِيهَا الْبَرِّتُ ءَامُوا كُلُّوْا مِنْ طَيِّبَتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [اسقرة ١٧٢٠] . ثم ذكر الرجل يطيل السفر ، أشعث ، أعبر ، ومطعمه حرام ، وملبسه حرام ، وعذي بالحرام ، يمد يديه إلى السماء : يا رب ، يا رب . فأنى يستحاب لذلك؟! . [مسلم (١٠١٥) ، وأحمد (٣٢٨/٢) ، والترمذي (٢٩٨٩) ] .

٢- استقبال القبلة إن أمكن ، فقد حرج النبي ﷺ يستسقي ، فدعا واستسقى ، واستقبل القبلة .

٣- ملاحظة الأوقات العاضدة ، والحالات الشريفة ؛ كيوم عرفة ، وشهر رمضان ، ويوم الجمعة ، والثالث الأخير من الليل ، ووقت السحر ، وأثناء السجود ، ونزول العيث ، وبين الأذان والإقامة ، والتقاء الجيوش ، وعند الوجل ورقة القلب .

(أ) فعن أبي أمامة ، قال : قيل : يا رسول الله ، أي الدعاء أسمع؟ قال : «جؤف الليل الآخر ، ودبر الصلوات المكتوبات» . رواه الترمذي بسند صحيح . [الترمذي (٣٤٩٤) ، والنسائي (١٠٨) في عمل اليوم واليلة] .

(ب) وعن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ، فأكثروا الدعاء ، فقمي أن يشتجاب لكم» . رواه مسلم . [مسلم (٤٨٢) ، وأبو داود (٨٧٥) ، والنسائي (٢٢٦/٢) ، وأحمد (٤٢١/٢) ] .

وقد جاء في ذلك أحاديث كثيرة ، منثورة في ثنايا الكتب .

٤- رَفَعَ اليدين خذو المنكبين ؛ لما رواه أبو داود ، عن ابن عباس قال : المسألة ؛ أن ترفع يديك خذو منكبيك أو نحوهما ، والاستغفار ؛ أن تشير بإصبع واحدة ، والابتهاال ؛ أن تمد يديك جميعاً . وروي عن مالك بن يسار ، أنه ﷺ قال : «إذا سألتم الله ، فاسألوه بيطون أكفكم ، ولا تسألوه بظهورها» . وروي عن سلمان ، أنه ﷺ قال : «إن ربكم - تبارك وتعالى - خفي كريم ، يستحي من عبده إذا رفع يديه إليه أن يردهما صفراً» . [أبو داود (١٤٨٨) ، والترمذي (٣٥٥٦٩) ، وابن ماجه (٣٨٦٥) ] .

٥- أن يبدأ بحمد الله وتمجيده والثناء عليه ، ويصلي على النبي ؛ لما رواه أبو داود ، والنسائي ، والترمذي وصححه ، عن فضالة بن عبيد ، أن رسول الله ﷺ سمع رجلاً يدعو في صلاته لم يمجّد الله تعالى ، ولم يصل على النبي ، فقال : «عجل هذا» . ثم دعاه ، فقال له - أو لغيره - : «إذا صلى<sup>(١)</sup> أحدكم ، فليبدأ بتمجيد ربه ﷻ والثناء عليه ، ثم يصلي على النبي ﷺ ، ثم يدعو بعد بما يشاء» . [أبو داود (١٤٨١) ، والترمذي (٣٤٧٣) ، والنسائي (٤٤/٣) ] .

٦- حضور القلب وإظهار الفاقة والصراعة إلى الله - جل شأنه - وحفض الصوت بين المخافة والجهر ؛ قال الله تعالى : ﴿وَلَا تَحْهَرْ بَصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾<sup>(٢)</sup> [الإسراء ١١٠] . وقال : ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِلِينَ﴾ [الأعراف : ٥٥] .

(٢) بصلاتك أي دعائك .

(١) صلى أي دعا .

قال ابن جرير: «تضرعاً»: تدللاً واستكانة لطاعته، و«خفية» يقول: بخشوع قلوبكم، وصحة اليقين بوحدايته وربوبيته فيما بينكم وبينه، لا جهار مرأاة. وفي «الصحاحين»، عن أبي موسى الأشعري، قال: رفع الناس أصواتهم بالدعاء، فقال رسول الله ﷺ: «أيها الناس، أربعوا على أنفسكم؛ فإنكم لا تدعون أصم ولا غائباً، إنما تدعون سميعاً بصيراً، إن الذي تدعون أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته، يا عبد الله بن قيس، ألا أعلمك كلمة من كنوز الجنة؟ لا حول ولا قوة إلا بالله». [البخاري (٦٣٨٤)، ومسلم (٤٤٠٤/٢٧٠٤)]. وروى أحمد، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «القبوب أوعية، وبعضها أوعى من بعض، فإذا سألتهم الله - أيها الناس - فاسألوه وأنتم موقنون بالإجابة؛ فإنه لا يستجيب لعبد دعاه عن ظهر قلب غافل». [أحمد (١٧٧/٢)، ومجمع الزوائد (١٤٨/١٠)].

٧- الدعاء بغير إثم، أو قطيعة رحم؛ لما رواه أحمد، عن أبي سعيد، أن النبي ﷺ قال: «ما من مسلم يدعو الله ﷻ بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم، إلا أعطاه الله بها إحدى ثلاث خصال؛ إما أن يعجل له دعوته، وإما أن يذخرها له في الآخرة، وإما أن يصرف عنه من السوء مثلها». قالوا: إذا نكثر؟ قال: «الله أكثر». [أحمد (١٨/٣)، والبخاري (٣١٤٣ و ٣١٤٤)، والحكم (٤٩٣/١)، ومجمع الزوائد (١٤٨/١٠)].

٨- عدم استبطاء الإجابة؛ لما رواه مالك، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «يستجاب لأحدكم ما لم يعجل، يقول: دعوت، فلم يستجب لي». [البخاري (٦٣٤٠)، ومسلم (٢٧٣٥)].

٩- الدعاء مع الجزم بالإجابة؛ لما رواه أبو داود، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يقولن أحدكم: اللهم اغفر لي إن شئت، اللهم ارحمني إن شئت. ليعزم المسألة؛ فإنه لا مكره له». [البخاري (٦٣٣٩)، ومسلم (٢٦٧٩)، وأبو داود (١٤٨٣)].

١٠- اختيار جوامع الكلم مثل: «رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ» [البقرة: ٢٠١] فقد كان النبي ﷺ يستحب الجوامع من الدعاء، ويدع ما سوى ذلك. وفي «سنن ابن ماجه»، أن رجلاً أتى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، أي الدعاء أفضل؟ قال: «سل ربك العفو والعافية، في الدنيا والآخرة». ثم أتاه في اليوم الثاني، والثالث فسأله هذا السؤال، وأجيب بذلك الجواب. ثم قال ﷺ: «فإذا أعطيت العفو والعافية في الدنيا والآخرة، فقد أفلحت». وفيه، أن رسول الله ﷺ قال: «ما من دعوة يدعو بها العبد أفضل من: اللهم إني أسألك المعافاة في الدنيا والآخرة». [الترمذي (٣٥٠٧)، وابن ماجه (٣٨٤٨)].

١١- تجنُّب الدعاء على نفسه، وأهله، وماله؛ فعن جابر، أن رسول الله ﷺ قال: «لا تدعوا على أنفسكم، ولا تدعوا على أولادكم، ولا تدعوا على خدَمِكُمْ، ولا تدعوا على أموالكم؛ لا توافقوا من الله - تبارك وتعالى - ساعة يبل فيها عطاء، فيستجاب لكم». [مسلم (٣٠٠٩)، وأبو داود (١٥٣٢)، وابن حبان (٢٤١١/موارد)].

١٢- تَكَرُّرُ الدُّعَاءِ ثَلَاثًا: فعن عبد الله بن مسعود، أن رسول الله ﷺ كان يعجبه أن يدعو ثلاثاً، ويستغفر ثلاثاً. رواه أبو داود. [أبو داود (١٥٢٤)].

١٣- إذا دعا لغيره أن يبدأ بنفسه؛ قال الله تعالى: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَتِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِإِيمَانٍ﴾ [الحشر: ١٠]. وعن أبي بن كعب، قال: كان رسول الله ﷺ إذا ذكر أحداً فدعا له، بدأ بنفسه. رواه الترمذي بإسناد صحيح. [الترمذي (٣٣٨٥)].

١٤- مسح الوجه باليدين عقب الدعاء، وحمّد الله وتمجّده، والصلاة والسلام على رسوله ﷺ. وقد روي مسح الوجه باليدين من عدة طرق كلها ضعيفة، وأشار الحافظ إلى أن مجموعها تبلغ به درجة الحسن.

### دعاء الوالد، والصائم، والمسافر، والمظلوم

روى أحمد، وأبو داود، والترمذي بسند حسن، أن النبي ﷺ قال: «ثلاث دعوات مستجابات، لا شك فيهن؛ دعوة الوالد، ودعوة المسافر، ودعوة المظلوم». [البخاري في الأدب المفرد (٣٢)، وأبو داود (١٥٣٦)، والترمذي (١٩٠٦)، وابن ماجه (٣٨٦٢)]. وروى الترمذي بسند حسن، أن النبي ﷺ قال: «ثلاثة لا تردّ دعوتهم؛ الصائم حين يفطر، والإمام العادل، ودعوة المظلوم يرفعها الله فوق الغمام، ويفتح لها أبواب السماء، ويقول الرب: وعزتي، لأنصرك ولو بعد حين». [الترمذي (٣٥٩٢)، وابن ماجه (١٧٥٢)، وأحمد (٣٠٥/٢ و ٤٤٥)، وابن حبان (٢٤٠٧/٢ مؤرد)].

### دعاء الأخ لأخيه بظهر الغيب

١- روى مسلم، وأبو داود، عن صفوان بن عبد الله رضي الله عنه قال: قدمت الشام، فأتيت أبا الدرداء في منزله فلم أجده، ووجدت أم الدرداء، فقالت: أتريد الحج العام؟ قلت: نعم. قالت: فادع الله لنا بخير؛ فإن النبي ﷺ كان يقول: «دعوة المسلم لأخيه بظهر الغيب مستجابة، عند رأسه ملك موكل، كلما دعا لأخيه بخير، قال الملك الموكل به: آمين، ولك بمثل»<sup>(١)</sup>. قال: فخرجت إلى السوق، فلقيت أبا الدرداء، فقال لي مثل ذلك، عن النبي ﷺ. [مسلم (٢٧٣٢)، وأبو داود (١٥٣٤)].

٢- ولأبي داود، والترمذي، أن النبي ﷺ قال: «أسرع الدعاء إجابة دعوة الغائب لغائب». [أبو داود (١٥٣٥)، والترمذي (١٩٨١)، والبخاري في الأدب المفرد (٦٢٣)].

٣- وروى عن عمر، قال: استأذنت النبي ﷺ في العمرة فأذن لي، وقال: «لا تنسنا يا أخي من دعائك». فقال عمر: كلمة ما يسرنى أن لي بها الدنيا. [أبو داود (١٤٩٨)، والترمذي (٣٥٥٧)، وابن ماجه (٢٨٩٤)].

### نَعِضْ ما ورد فيما ينبغي أن يُستفتح به الدعاء: رجاء أن يُقبل

١- عن بريدة، أن رسول الله ﷺ سمع رجلاً يقول: اللهم إني أسألك، بأبي أشهد أنك أنت الله لا إله إلا أنت (١) مثل: أي وأدعوك بمثل ذلك.

إلا أنت ، الأَخْدُ الصَّمَدُ<sup>(١)</sup> ، الذي لم يَدُ ولم يولَدْ ، ولم يكن له كُفُوًا<sup>(٢)</sup> أَخَذَ . فقال . «لقد سألت الله بالاسم الأعظم ، الذي إذا سئل به أعطى ، وإذا دعي به أحاب» . رواه أبو داود ، ولترمذي وحسنه . [أبو داود (١٤٩٥) ، ولترمذي (٣٥٣٨) وابن ماجه (٣٨٥٨) ، وأحمد (١٥/٣) ، ونسائي (٥٢٣) ، والحاكم (١/٥٠٣) ] قال المنذري : قال شيخنا أبو الحسن المقدسي : إسناده لا مطعن فيه ، ولم يرد في هذا الباب حديث أجود إسناده منه .

٢- وعن معاذ بن جبل ، أن النبي ﷺ سمع رجلاً وهو يقول : يا ذا الجلال<sup>(٣)</sup> والإكرام . فقال : «استجيب لك ، فسن» . رواه الترمذي ، وقال : حسن . [ترمذي (٣٥٢٧) ] .

٣- وعن أنس ، قال : مر رسول الله ﷺ بأبي عياش زيد بن الصامت الزرقى وهو يصلي ، ويقول : اللهم إني أسألك ، بأن لك الحمد لا إله إلا أنت ، يا حنان يا منان ، يا بديع السموات والأرض ، يا ذا الجلال والإكرام ، يا حي يا قيوم . فقال رسول الله ﷺ : «لقد سألت الله باسمه الأعظم ، الذي إذا دعي به أجاب ، وإذا سئل به أعطى» . رواه أحمد ، وغيره ، وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم . [أبو داود (١٤٩٣) ، ولترمذي (٣٤٧٥) ، وابن ماجه (٣٨٥٧) ، وابن حبان (٨٨٨) ، والحاكم (٥٠٤/١) ] .

٤- وعن معاوية ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «من دعا بهؤلاء الكلمات الخمس ، لم يسأل الله شيئاً إلا أعطاه ؛ لا إله إلا الله والله أكبر ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا الله ولا حول ولا قوة إلا بالله» . رواه الطبراني بإسناد حسن . [مجمع الزوائد (١٠/١٥٧) ] .

### أَذْكَارُ الصَّبَاحِ وَالْمَسَاءِ

أَذْكَارُ الصَّبَاحِ يَتَدَيُّ وَقْتُهَا مِنَ الْفَجْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَأَذْكَارُ الْمَسَاءِ مَا بَيْنَ الْعَصْرِ وَالْغُرُوبِ .

١- روى مسلم ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «من قال حين يصبح ، وحين يمسي : سبحان الله وبحمده . مائة مرة ، لم يأت أحد يوم القيامة بأفضل مما جاء به ، إلا أحد قال مثل ما قال ، أو زاد عليه» . [مسلم (٢٦٩٢) ، وأبو داود (٥٠٩١) ، ولترمذي (٣٤٦٦) ، والنسائي (٢٦٨) في عمل اليوم وليلة ، وأحمد (٢/٥١٥) ] .

٢- وروى أيضاً ، عن ابن مسعود ، قال : كان نبي الله ﷺ إذا أمسى ، قال : «أَمْسِيَا وَأَمْسَى الْمَلِكُ اللَّهُ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، رَبِّ أَسْأَلُكَ خَيْرَ مَا فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ وَخَيْرَ مَا بَعْدَهَا ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ وَشَرِّ مَا بَعْدَهَا ، رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ وَسُوءِ الْكَبِيرِ ، رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابٍ فِي النَّارِ ، وَعَذَابٍ فِي الْقَبْرِ» . وإذا أصبح قال ذلك

(٢) كُفُوٌ : شَيْهٌ

(١) الصَّمَدُ : الَّذِي يَقْصَدُ فِي الْخَوَاصِّ .

(٣) الْجَمْعُ لِمَصَاتِ الْعِظَةِ .

أيضًا: «أصبحنا وأصبح الملك لله». [مسلم (٢٧٢٣)، وأبو داود (٥٠٧١)، والترمذي (٣٣٨٧)، والنسائي (٢٣) في عمل السوم والنية].

٣- وروى أبو داود، عن عبد الله بن حبيب، قال: قال رسول الله ﷺ: «قل: يا رسول الله، ما أقول؟ قال: «قل هو الله» أحد والمعوذتين، حين تسمي وحين تصبح ثلاث مرات، تكفيك من كل شيء». قال الترمذي: حديث حسن صحيح. [أبو داود (٥٠٨٢)، والترمذي (٣٥٧٥)].

٤- وروى أيضًا، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ كان يُعَلِّمُ أصحابه، يقول: «إذا أصبح أحدكم، فليقل: اللهم بك أصبحنا وبك أمسينا، وبك نحيا وبك نموت، وإليك النشور. وإذا أمسى، فليقل: اللهم بك أمسينا وبك أصبحنا، وبك نحيا وبك نموت، وإليك المصير». قال الترمذي: حديث حسن صحيح. [الترمذي (٣٣٨٨)].

٥- وفي «صحيح البخاري»، عن شداد بن أوس، عن النبي ﷺ قال: «سيد الاستغفار: اللهم أنت ربي، لا إله إلا أنت، خلقتني وأنا عبدك، وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت، أعوذ بك من شر ما صنعت، أبوء<sup>(١)</sup> لك بنعمتك عليّ وأبوء بذنبي، فاغفر لي؛ فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت. من قالها حين يمسي فمات من ليلته، دخل الجنة، ومن قالها حين يصبح فمات من يومه، دخل الجنة». [البخاري (٦٣٠٦)، والترمذي (٣٣٩٠)، والنسائي (٢٧٩/٨)، أحمد (١٢٢/٤)].

٦- وفي الترمذي، عن أبي هريرة، أن أبا بكر الصديق قال لرسول الله ﷺ: مرني بشيء أقوله، إذا أصبحت وإذا أمسيت، قال: «قل: اللهم عالم الغيب والشهادة، فاطر السموات والأرض، رب كل شيء ومليكه، أشهد أن لا إله إلا أنت، أعوذ بك من شر نفسي وشر الشيطان وشركه، وأن أقترف على نفسي سوءًا، أو أجره إلى مسلم. قلّه إذا أصبحت وإذا أمسيت، وإذا أخذت مضجعتك». قال الترمذي: حديث حسن صحيح. [الترمذي (٣٣٩٢)].

٧- وفي الترمذي أيضًا، عن عثمان بن عفان، قال: قال رسول الله ﷺ: «من عبد يقول في صباح كل يوم ومساء كل ليلة: بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء، وهو السميع العليم، ثلاث مرات، فيضره شيء». قال الترمذي: حديث حسن صحيح. [أبو داود (٥٠٨٨ و ٥٠٨٩)، والترمذي (٣٣٨٥)، وابن ماجه (٣٨٩٦)].

٨- وفيه أيضًا، عن ثوبان وغيره، أن رسول الله ﷺ قال: «من قال حين يمسي، وإذا أصبح: رصيت بالله ربًا، وبالإسلام دينًا، وبمحمد ﷺ نبيًا. كان حقًا على الله أن يرضيه». وقال: حديث حسن صحيح. [أبو داود (٥٠٧٢)، والترمذي (٣٣٨٦)، والنسائي (٥٦٥/٤)].

٩- وفي الترمذي أيضًا، عن أنس، أن رسول الله ﷺ قال: «من قال حين يصبح، أو يمسي: اللهم إني أصبحت أشهدك، وأشهد حملة عرشك، وملائكتك، وجميع خلقك، أنك أنت الله لا إله إلا أنت

(١) أبوء أي أعترف

وحدك لا شريك لك ، وأن محمداً عبدك ورسولك . أعتق الله رُبْعَهُ من النار ، فمن قالها مرتين أعتق الله نصفه من النار ، ومن قالها ثلاثاً أعتق الله ثلاثة أرباعه من النار . ومن قالها أربعاً أعتقه الله من النار . [أبو داود (٥٠٦٩) ، والترمذي (٣٤٩٥) ، والبيهقي في الأدب المفرد (١٢٠١) ] .

١٠- وفي «سنن أبي داود» ، عن عبد الله بن عامر ، أن رسول الله ﷺ قال : «من قال حين يصبح : اللهم ما أصبح بي من نعمة ، أو بأحد من خلقك ، فمَنَّك وحدك لا شريك لك ، لك الحمد ولك الشكر . فقد أدى شكر يومه ، ومن قال مثل ذلك حين يمسي ، فقد أدى شكر ليلته» . [أبو داود (٥٠٧٣) ، والنسائي (٧) في عمل اليوم والليلة ، وابن حبان (٣٦١/موارد) ] .

١١- وفي السنن ، وصحيح الحاكم ، عن عبد الله بن عمر ، قال : لم يكن النبي ﷺ يدع هؤلاء الكلمات ، حين يمسي وحين يصبح : «اللهم إني أسألك العافية في الدنيا والآخرة ، اللهم إني أسألك العفو والعافية في ديني ودنياي ، وأهلي ومالي ، اللهم استر عوراتي ، وآمن رَوْعاتي ، اللهم احفظني من بين يدي ، ومن خلفي ، وعن يميني ، وعن شمالي ، ومن فوقي ، وأعوذ بعظمتك أن أغتال من تحتي» . قال وكيع : يعني الخسف . [أبو داود (٥٠٧٤) ، وأحمد (٢٥/٢) ، وابن حبان (٣٨٧١) ، والنسائي (٢٨٢/٨) ] .

١٢- وعن عبد الرحمن بن أبي بكرة ، أنه قال لأبيه : يا أبت ، إني أسمعك تدعو كلَّ غداة : «اللهم عافني في بدني ، اللهم عافني في سمعي ، اللهم عافني في بصري ، لا إله إلا أنت» . تعيدها ثلاثاً حين تصبح ، وثلاثاً حين تمسي ؟ فقال : إني سمعت رسول الله ﷺ يدعو بهن ، فأنا أحب أن أستنَّ بسنته . رواه أبو داود . [أبو داود (٥٠٩٠) ، والنسائي (٢٢) في عمل اليوم والليلة ، وأحمد (٤٥/٢) ] .

وروى ابن السني ، عن ابن عباس ، أن رسول الله ﷺ قال : «من قال إذا أصبح : اللهم إني أصبحت منك في نعمة ، وعافية ، وستر ، فأنتم نعمتك علي ، وعافيتك ، وسترك في الدنيا والآخرة . ثلاث مرات إذا أصبح وإذا أمسى ، كان حقاً على الله أن يُتِمَّ عليه» . [مسلم (٢٧١٥) ، وأبو داود (٥٠٥٣) ، والترمذي (٣٠٩٣) ، وأحمد (١٥٣/٣) ] . وروي عن أنس ، أنه ﷺ قال : «أَيُّعْجَزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَكُونَ كَأَيِّ ضَمُضَمٍ؟» قالوا : ومن أبو ضمضم ، يا رسول الله؟ قال : «كان إذا أصبح قال : اللهم وهب نفسي وعرضي لك . فلا يشتم من شتمه ، ولا يظلم من ظلمه ، ولا يضرب من ضربه» . [ابن السني (٥٦) ] . وروي عن أبي الدرداء رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : «من قال في كلِّ يوم ، حين يصبح وحين يمسي : حسبي الله لا إله إلا هو عليه توكلت ، وهو رب العرش العظيم . سبع مرات ، كفاه الله تعالى ما أهمله من أمر الدنيا والآخرة» . [أبو داود (٥٠٨١) ، وابن السني (٧١) ] . وروي عن طلق بن حبيب ، قال : جاء رجل إلى أبي الدرداء ، فقال : يا أبا الدرداء ، قد احترق بيتك . فقال : ما احترق . لم يكن الله عز وجل ليفعل ذلك ؛ بكلمات سمعتهن من رسول الله ﷺ من قالها أول نهاره ، لم تصبه مصيبة حتى يمسي ، ومن قالها آخر النهار ، لم تصبه مصيبة حتى يصبح : «اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت ، عبيدك توكلت ، وأنت رب العرش العظيم ، ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن ، لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، أعلم أن الله على كلِّ شيء قدير ، وأن الله قد



أحاط بكل شيء علماً ، اللهم إني أعوذ بك من شر نفسي ، ومن شر كل دابة أنت آخذ بناصيتها ، إن ربي على صراط مستقيم . وفي بعض الروايات ، أنه قال : انهضوا بنا . فقام وقاموا معه ، فانتهاوا إلى داره ، وقد احترق ما حولها ، ولم يصبها شيء .

### اذكار النوم

١- روى البخاري ، عن حذيفة ، وأبي ذر - رضي الله عنهما - قالاً : كان النبي ﷺ إذا أوى إلى فراشه قال : «باسمك اللهم أحيا وأموت» . وإذا استيقظ قال : «الحمد لله الذي أحيانا بعد ما أماتنا ، وإليه النشور» . [البخاري (٦٣١٢) ، وأبو داود (٥٠٤١) ، والترمذي (٣٤١٢) ، وابن ماجه (٣٨٨٠) . وكان من هديه أن يضع يده اليمنى تحت خده ، ويقول : «اللهم قني عذابك يوم تبعث عبادك» . [أبو داود (٥٠٤٥) ، والترمذي (٣٣٩٥) ، وأحمد (٢٨٧/٦) . ثلاثاً ، ويقول : «اللهم رب السموات ورب الأرض ، ورب العرش العظيم ، ربنا ورب كل شيء ، فالق الحب والنوى ، منزل التوراة والإنجيل والقرآن ، أعوذ بك من شر كل ذي شر أنت آخذ بناصيته ، أنت الأول فليس قبلك شيء ، وأنت الآخر فليس بعدك شيء ، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء ، وأنت الباطن فليس دونك شيء ، اقض عنا الدين ، وأغننا من الفقر» . [مسلم (٢٧٢٣) ، وأبو داود (٥٠٥١) ، والترمذي (٣٣٩٧) ، وابن ماجه (٣٨٧٣) . وكان يقول : «الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا ، وكفانا وآوانا ، فكم بمن لا كافٍ له ، ولا مؤوي» . [مسلم (٢٧١٥) ، وأبو داود (٥٠٥٣) ، والترمذي (٣٠٩٣) ، وأحمد (١٥٣/٣) . وكان إذا أوى إلى فراشه كل ليلة ، جمع كفيه ثم نفث<sup>(١)</sup> فيهما ، فقراً فيهما : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص . ١] . و : ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ [الفلق . ١] . و : ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [الناس . ١] . ثم مسح بهما ما استطاع من جسده ، يبدأ بهما على رأسه ووجهه ، وما أقبل من جسده ، يفعل ذلك ثلاث مرات . [البحاري (٥٠١٧) ، ومسلم (٢١٩٢) . وأمر أن يقول المضطجع : «باسمك ربي وضعت جنبي وبك أرفعه ، إن أمسكت نفسي ، فارحمها ، وإن أرسلتها ، فاحفظها بما تحفظ به عبادك الصالحين» . [الترمذي (٣٣٩٨) ، وابن ماجه (٣٨٧٤) ، وأسدني في عمل اليوم واليلة (٨٩٠) . وقال لفاطمة : «سبحي الله ثلاثاً وثلاثين ، واحمديه ثلاثاً وثلاثين ، وكبريه أربعاً وثلاثين» . [أحمد (١٠٦/١) . وأوصى بقراءة الدعاء المتقدم ذكره : «اللهم فاطر السموات والأرض . . . الخ» . [أحمد (١٧١/٢) . كما أوصى بقراءة آية الكرسي ، وأخبر بأن من يقرأها لا يزال عليه من الله حافظ . وقال للبراء : «إذا أتيت مضجعك ، فوضأ وضوءك للصلاة ، ثم اضطجع على شقك الأيمن ، قل : اللهم أسلمت نفسي إليك ، ووجهت وجهي إليك ، وفوضت أمري إليك ، وألجأت ظهري إليك ، رغبة ورهبة إليك ، لا ملجأ ولا منجأ منك إلا إليك ، آمنت بكتابك الذي أنزلت ، ونبيك الذي أرسلت» . ثم قال : «فإن ميتاً على الفطرة ، واجعلهن آخر ما تقول»<sup>(٢)</sup> . [البحاري (٦٣١٣) ، ومسلم (٢٧٠١) .

(١) النفث : نفخ لطيف بلا ريق

(٢) ذكرنا الأحاديث المتقدمة بدون تحريج احتصاراً ، وكلها صحيحة .

## دعاء الانتباه من النوم

أمر رسول الله ﷺ المستيقظ من نومه أن يقول: «الحمد لله الذي رد عليّ روحي وعافاني في جسدي، وأذن لي بذكره». [أبو داود (٥٠٦١)، والنسائي (٦٥) في عمل اليوم والليلة]. وكان إذا استيقظ قال: «لا إله إلا أنت سبحانك، اللهم أستغفركَ لذنبي، وأسألك رحمتك، اللهم زدني عدماً، ولا تنزع قلبي بعد إذ هديتني، وهب لي من لَدُنكَ رحمة، إنك أنت الوهاب». وصح أنه قال: «من تَعَاَرَى<sup>(١)</sup> من الليل، فقال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، الحمد لله، وسبحان الله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله. ثم قال: اللهم اغفر لي. أو دعا، استجيب له، فإن توضأ وصلى، قبلت صلاته». [البخاري (١١٥٤)، وأبو داود (٥٠٦٠)، والترمذي (٣٤١١)، وابن ماجه (٣٨٧٨)].

## الذكر عند الفزع، والأرق، والوحشة

عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا فزع أحدكم في النوم، فليقل: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَاتِ مِنْ غَضَبِهِ، وَعِقَابِهِ، وَشَرِّ عِبَادِهِ، وَمِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ وَأَنْ يَحْضُرُونَ. فَإِنَّهَا لَنْ تَضُرَّهُ». قال: وكان ابن عمر يعلمها من بلغ من ولده، ومن لم يبلغ منهم كتبها في صك، وعلّقها في عنقه. وإسناده حسن. [أبو داود (٣٨٩٣)، والترمذي (٣٥٢٨)، والنسائي (٧٦٥) في عمل اليوم والليلة، وأحمد (١٨٢/٢)]. عن خالد بن الوليد رضي الله عنه أنه أصابه أرق، فقال رسول الله ﷺ: «أَلَا أَعْلَمُكَ كَلِمَاتٍ إِذَا قُلْتَهُنَّ نَمْتَ، قُل: اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَمَا أَظْلَت، وَرَبَّ الْأَرْضِينَ وَمَا أَقْلَت، وَرَبَّ الشَّيَاطِينِ وَمَا أَضْلَت، كُنْ لِي جَارًا مِنْ شَرِّ خَلْقِكَ كُلِّهِمْ جَمِيعًا، أَنْ يَفْزُطَ عَلَيَّ أَحَدٌ مِنْهُمْ، أَوْ أَنْ يَنْغِي عَلَيَّ، عَزَّ جَارُكَ، وَجَلَّ ثَنَاؤُكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ». أو: «لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ». [مجمع الزوائد (١٠/١٢٦)]. رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط»، وإسناده جيد، إلا أن عبد الرحمن بن سابط لم يسمع من خالد، ذكره الحافظ المنذري. وروى الطبراني، وابن السني، عن البراء بن عازب، أن رجلاً اشتكى إلى رسول الله ﷺ الوحشة، فقال: «قل: سبحان الله الملك القدوس، ربّ الملائكة والروح، جلّلت السموات والأرض بالعزة والجبروت». فقالها الرجل، فأذهب الله عنه الوحشة. [ابن السني (٦٣٩)].

ما يقوله ويفعله من رأى في منامه ما يكره :

١- عن جابر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ، أنه قال: «إذا رأى أحدكم الرؤيا يكرهها، فليصق عن يساره ثلاثاً، وليستعذ بالله من الشيطان الرجيم، وليتحول عن جنبه الذي كان عليه». رواه مسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه. [مسند (٢٢٦٢)، وأبو داود (٥٠٢٢)، وابن ماجه (٣٩٠٨)، وأحمد (٣٥٠/٣)].

٢- وعن أبي سعيد الخدري، أنه سمع النبي ﷺ يقول: «إذا رأى أحدكم الرؤيا يحبها، فإنما هي من الله، فليحمد الله عليها وليحدث بما رأى، وإذا رأى غير ذلك مما يكره، فإنما هي من الشيطان، فليستعذ

(١) انتعار: اسهر والتفتب على الفراش ليلاً مع كلام. اهدق موس، والمراد: من استيقظ ناليل ولا يستطيع العود إلى النوم.

بأنه من شرها ، ولا يذكره لأحد ، فإنها لا تضره» . رواه الترمذي ، وقال : حديث حسن صحيح .  
[البحري (٦٩٨٥) ، وترمذي (٣٤٤٩) . والنسائي (٨٩٣) في عمل اليوم والليلة ، وأحمد (٨١٣) ] .

### الذكر عند لبس الثوب

- ١- روى ابن السني ، أن النبي ﷺ كان إذا لبس ثوبًا ، أو قميصًا ، أو رداءً ، أو عمامةً ، يقول : «اللهم إني أسألك من خير ما هو له ، وأعوذ بك من شره وشر ما هو له» . [أبو داود (٤٠٢٠) ، وترمذي (١٧٦٧) ، والنسائي (٣٠٩) في عمل اليوم والليلة ، وأحمد (٣٠/٣) ] .
- ٢- وروى عن معاذ بن أنس ، أنه ﷺ قال : «من لبس ثوبًا جديدًا فقال : الحمد لله الذي كساني هذا ورزقنيه ، من غير حول مني ولا قوة . غفر الله له ما تقدم من ذنبه» . وتستحب التسمية كذلك ، فإن كل شيء لا يبدأ فيه بسم الله ، فهو ناقص .

### الذكر إذا لبس ثوبًا جديدًا

- ١- عن أبي سعيد الخدري قال : كان رسول الله ﷺ إذا استجد ثوبًا ، سَمَّاه باسمه - عمامة ، أو قميصًا ، أو رداء - ثم يقول : «اللهم لك الحمد أنت كَسَوْتَنِي» ، أسألك خيره وخَيْر ما صنع له ، وأعوذ بك من شره وشر ما صنع له» . رواه أبو داود ، وترمذي وحسنه . [أبو داود (٤٠٢٠) ، وترمذي (١٧٦٧) ، والنسائي (٣٠٩) في عمل اليوم والليلة] .
- ٢- وروى الترمذي ، عن عمر ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «من لبس ثوبًا جديدًا ، فقال : الحمد لله الذي كساني ما أوارى<sup>(١)</sup> به عورتِي ، وأتجمل به في حياتِي . ثم عَمَدَ إلى الثوب الذي أخلق فتصدَّق به ، كان في حفظ الله ، وفي كنف الله - عز وجل - وفي سبيل الله حيًّا وميتًا» . [الترمذي (٣٥٥٥) ، وابن ماجه (٣٥٥٧) ] .

ما يقول لصاحبه إذا رأى عليه ثوبًا جديدًا :

- ١- صحَّ أنه ﷺ قال لأُم خالد - بعد أن أبسها خميصَةً : «أبلي وأخفي» . وكانت الصحابة تقول : تبلي ، ويخلف الله . [البخاري (٣٠٧١) ، وأبو داود (٤٠٢٤) ، وأحمد (٣٦٥-٣٦٤/٦) ] .
- ٢- ورأى على عمر رضي الله عنه ثوبًا فقال : «ألبس جديدًا ، وعش حميدًا ، وميت شهيدًا سعيدًا» . رواه ابن ماجه ، وابن السني . [أحمد (٨٩/٢) ، وابن ماجه (٣٥٥٨) ، والنسائي (٣١١) في عمل اليوم والليلة ، وابن السني (٢٨٦) ] .

### الذكر عند طرح الثوب

روى ابن السني ، عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : «سَتَر ما بين أعْيُن الحِرِّ وغورات سِي آدم ، أن

(١) يُرى سَتَر

يقول الرجل المسلم إذا أراد أن يطرح ثيابه : « بسم الله الذي لا إله إلا هو » . [ابن السني (٢٧٤) ، ومجمع  
أرواؤه (٢٠٥/١) ] .

### أَذْكَارُ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَنْزِلِ

- ١- روى أبو داود ، عن أنس ، أن رسول الله ﷺ قال : « من قال - يعني ، إذا خرج من بيته - : بسم الله ،  
توكلت على الله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله . يقال له : كُفَيْت ، ووُفِيَتْ ، وهُدَيْت . وتنحى عنه  
الشيطان ، فيقول للشيطان آحر : كيف لك برحل قد هدي ، وكفي ، ووقي » . [أبو داود (٥٠٩٥) ،  
واترمدي (٣٤٢٢) ، ولساني (٨٩) في عمل اليوم والليله ، واس حبان (٢٣٧٥/٢) ، وس السني (١٧٨) ] .
- ٢- وهي «مسند أحمد» ، عن أنس : « بسم الله ، آمنت بالله ، اعتصمت بالله ، توكلت على الله ،  
لا حول ولا قوة إلا بالله » . حديث حسن . [أحمد (٦٦/١) ] .
- ٣- وروى أهل السنن ، عن أم سمية ، قالت : ما خرج رسول الله ﷺ من بيتي ، إلا رفع ظفري إلى  
السما ، فقال : « اللهم إني أعوذ بك أن أضلّ أو أُضِلّ ، أو أزلّ أو أُزَلّ ، أو أظلم أو أُظلم ، أو أجهل أو يُجهل  
علي » . قال الترمذي : حديث حسن صحيح . [أبو داود (٥٠٩٤) ، ووترمدي (٣٤٢٢) ، ولساني (٢٦٨/٨) ،  
وسن ماحه (٣٨٨٤) ، وأحمد (٣٠٦/٦) ]

### أَذْكَارُ دُخُولِ الْمَنْزِلِ

- ١- في «صحيح مسلم» ، عن جابر ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إذا دخل الرجل بيته ، فذكر  
الله - تعالى - عند دخوله وعند طعامه ، قال الشيطان : لا مبيت لكم ولا عشاء . وإذا دخل فسم يذكر الله -  
تعالى - عند دخوله ، قال الشيطان : أدركتم المبيت . فإذا لم يذكر الله - تعالى - عند طعامه ، قال : أدركتم  
المبيت وعشاء » . [مسلم (٢٠١٨) ، وأبو داود (٣٧٦٥) ، وسن ماحه (٣٨٦٧) ، ولساني (١٧٨) في عمل اليوم  
والليلة] .
- ٢- وفي «سنن أبي داود» ، عن أبي مالك الأشعري ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا وَلَجَ الرجل بيته ،  
فليقل : اللهم إني أسألك خير المولج<sup>(١)</sup> وخير المخرج ، بسم الله ولجنا ، وبسم الله خرجنا ، وعلى الله ربنا  
توكلنا . ثم ليسلم على أهله » . [أبو داود (٥٠٩٦) ] .
- ٣- وفي الترمذي ، عن أنس ، قال : قال لي رسول الله ﷺ : « يا بني ، إذا دحيت عنى أهلِكَ فسلم ، تكن  
بركة عليك وعنَى أهل بيتك » . قال الترمذي : حديث حسن صحيح . [الترمذي (٢٦٩٩) ] .

(١) موج كموعده حول

## الذكر عند رؤية ما يعجبه من ماله

ينبغي للمرء إذا رأى ما يعجبه من أهله أو ماله أن يقول : «ما شاء الله ، لا قوة إلا بالله» . فإنه لا يرى بها سوءاً . فإن رأى ما يسوءه ، فليقل : « الحمد لله على كل حال » . قال الله - تعالى - : ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [الكهف : ٣٩] . وروى ابن السني ، عن أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ : «ما أنعم الله على عبد نعمة في أهل ، ومال ، وولد ، فقال : ما شاء الله ، لا قوة إلا بالله . فيرى فيها آفة دون الموت» . [ابن السني (٣٥٧)] . وعنه رحمه الله ، أنه كان إذا رأى ما يسره ، قال : «الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات» . وإذا رأى ما يسوءه قال : «الحمد لله على كل حال» . رواه ابن ماجه . وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد . [ابن ماجه (٣٨٠٣) ، والحاكم (٤٩/١) ، وابن السني (٣٧٨)] .

## الذكر عند النظر في المرأة

١- روى ابن السني ، عن علي بن أبي حمزة عن النبي ﷺ كان إذا نظر في المرأة ، قال : «الحمد لله ، اللهم كما حسنت خلقي فحسن خلقي» . [ابن السني (١٦٣)] . وروى عن أنس ، قال : كان النبي ﷺ إذا نظر وجهه في المرأة ، قال : «الحمد لله الذي سوى خلقي فعذله ، وكرم صورة وجهي فحسنها ، وجعلني من المسلمين» . [ابن السني (١٦٥) ، ومجمع الزوائد (١٣٩/١٠)] .

## ما يقال عند رؤية أهل البلاء :

روى الترمذي وحسنه ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «من رأى مبتلى ، فقال : الحمد لله الذي عافاني مما ابتلاك به ، وفضّلني على كثير ممن خلق تفضيلاً . لم يصبه ذلك البلاء» . [الترمذي (٣٤٣٨)] . قال النووي : قال العلماء : ينبغي أن يقول هذا الذكر سرّاً ، بحيث يسمع نفسه ، ولا يسمعه المبتلى ؛ لئلا يتألم قلبه بذلك ، إلا أن تكون بليته معصية ، فلا بأس أن يسمعه ذلك ، إن لم يخف من ذلك مفسدة .

## الذكر عند صياح الديكة ، والنهيق ، والنباح

روى البخاري ، ومسلم ، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : «إذا سمعتم نهيق الحمير ، فتعوذوا بالله من الشيطان ؛ فإنها رأت شيطاناً ، وإذا سمعتم صياح الديكة ، فسلوا الله من فضله ؛ فإنها رأت ملكاً» . [البخاري (٣٣٠٣) ، ومسلم (٢٧٢٩)] . وعند أبي داود : «إذا سمعتم نباح الكلاب ، ونهيق الحمير بالليل ، فتعوذوا بالله منهن ؛ فإنهن يرين ما لا ترون» . [البخاري في الأدب المفرد (١٢٢٣ و ١٢٢٤) ، وأبو داود (٥١٠٣) ، وأحمد (٣٠٦/٣ و ٣٥٥) ، وابن حبان (١٩٩٦) ، والحاكم (٢٨٤/٤)] .

## الذكر عند الريح إذا هاجت

روى أبو داود بإسناد حسن، عن أبي هريرة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الريح من رُوح<sup>(١)</sup> الله - تعالى - تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب، فإذا رأيتموها فلا تسبوها وسلوا الله خيرها، واستعيذوا بالله من شرها». [أبو داود (٥٠٩٦)، والبخاري في الأدب المفرد (٩٠٦)، وإسنائي (٩٢٩ و ٩٣٢) في عمى ليوم والنية، وابن حبان (٣٧٢٧)، وأحمد (٢٦٨/٢)]. وفي «صحيح مسلم»، عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ إذا عصفت الريح، قال: «اللهم إني أسألك خيرها، وخير ما فيها، وخير ما أرسلت به، وأعوذ بك من شرها، وشر ما فيها، وشر ما أرسلت به». [مسلم (٨٩٩/١٥)، والترمذي (٣٤٤٥)، وإسنائي (٩٤٠) و (٩٤١)، وابن أبي شيبة (٣٠٢)].

### ما يقول عند سماع الرعد :

روى الترمذي، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ كان إذا سمع صوت الرعد والصواعق، قال: «اللهم لا تقتلنا بغضبك، ولا تهلكنا بعذابك، وعافنا قبل ذلك». وسنده ضعيف. [البخاري في الأدب المفرد (٧٢١)، والترمذي (٣٤٤٦)، وأحمد (١٠٠/٢)].

## الذكر عند رؤية الهلال

- ١- روى الطبراني، عن عبد الله بن عمر، قال: كان رسول الله ﷺ إذا رأى الهلال، قال: «الله أكبر، اللهم أهله علينا بالأمن والإيمان، والسلامة والإسلام، والتوفيق لما تحب وترضى، ربنا وربك الله». [الدارمي (١٦٩٤)، وابن حبان (٢٣٧٤، موارد)، وابن أبي شيبة (٦٤١)].
- ٢- وعند أبي داود مرسلًا، عن قتادة، أن سبي الله ﷺ كان إذا رأى الهلال، قال: «هلال خيرٍ ورشيد، هلال خيرٍ ورشيد، آمنت بالله الذي خلقك». ثلاث مرات، ثم يقول: «الحمد لله الذي ذهب بشهر كذا، وجاء بشهر كذا». [أبو داود (٥٠٩٢ و ٥٠٩٣)].

## أذكار الكرب والحزن

- ١- روى البخاري، ومسلم، عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ كان يقول عند الكرب: «لا إله إلا الله العظيم الحليم، لا إله إلا الله رب العرش العظيم، لا إله إلا الله رب السموات ورب الأرض، ورب العرش الكريم». [إسحاق (٦٣٤٥ و ٦٣٤٦)، ومسلم (٢٧٣٠)].
- ٢- وفي الترمذي، عن أنس، أن النبي ﷺ كان إذا حزن أمره<sup>(٢)</sup>، قال: «يا حيُّ يا قيوم، برحمتك أستغيث». [الترمذي (٣٥٢٢)، وابن أبي شيبة (٣٣٨)].
- ٣- وفيه، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ كان إذا أهمله الأمر، رفع رأسه إلى السماء فقال: «سبحان الله العظيم». وإذا اجتهد في الدعاء، قال: «يا حيُّ يا قيوم». [الترمذي (٣٤٣٢)، وابن أبي شيبة (٣٣٧)].

(٢) حزنه. يدل به أمر مهم

(١) روح - رحمة.

٤- وفي «سنن أبي داود»، عن أبي نكرة، أن رسول الله ﷺ قال: «دعوات المكروب: اللهم رحمتك أرجو، فلا تكلني إلى نفسي طرفة عين، وأصلح لي شأني كله، لا إله إلا أنت». [أبو داود (٥٠٩٠)، وإسحري في الأدب المفرد (٧٠١)، والنسائي (٦٥١) في عمل اليوم والليلة، وأحمد (٤٢/٥)].

٥- وفيه أيضًا، عن أسماء بنت عميس، قالت: قال لي رسول الله ﷺ: «ألا أعلمك كلمات تقوليهن عند الكرب - أو في الكرب -: الله الله ربي، لا أشرك به شيئًا». وفي رواية: أنها تقال سبع مرات. [أبو داود (١٥٢٥)، وابن ماجه (٣٨٨٢)، وأحمد (٣٦٩/٦)].

٦- وفي الترمذي، عن سعد بن أبي وقاص، قال: قال رسول الله ﷺ: «دعوة ذي النون إذ دعا وهو في بطن الحوت: لا إله إلا أنت، سبحانك إنني كنت من الظالمين. لم يدع بها رجل مسلم في شيء قط، إلا استجيب له». [الترمذي (٣٥٠٠)]. وفي رواية له: «إنني لأعلم كلمة لا يقولها مكروب، إلا فرج الله عنه، كلمة أحى يونس، عليه السلام». [النسائي في عمل اليوم والليلة (٦٥٥)، وابن السني (٣٤٣)].

٧- وعند أحمد، وابن حبان، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ قال: «ما أصاب عبدًا هم ولا حزن، فقال: اللهم إني عبدك ابن عبدك ابن أمتك، ناصيتي بيدك، ماضٍ في حكمك، عدلٌ في قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحدًا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن ربيع قلبي، ونور صدري، وخلاء حزني، وذهب همي». إلا أذهب الله همه وحزنه، وأبدله مكانه فرحًا». [أحمد (٣٩١/١)، وأبو يعلى (٥٢٩٧)، وإسحاق (٥٠٩/١)، وابن حبان (١٨٧٢)].

### الذكر عند لقاء العدو وعند الخوف من الحاكم

روى أبو داود، والنسائي، عن أبي موسى، أن النبي ﷺ كان إذا خاف قومًا، قال: «اللهم إنا نجعلك في نحورهم، ونعوذ بك من شرورهم». [أبو داود (١٥٣٧)، والنسائي (٦٠١) في عمل اليوم والليلة].

وروى ابن السني، أنه ﷺ كان في عزوة، فقال: «يا مالك يوم الدين، إياك أعبد وإياك أستعين». قال أنس: فلقد رأيت الرحال تصرعها الملائكة من بين يديها ومن خلفها. [ابن السني (٣٣٤)].

وروى أيضًا، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا خفت سلطانًا أو غيره، فقل: لا إله إلا الله الحليم الكريم، سبحان الله ربي، سبحان الله رب السموات السبع ورب العرش العظيم، لا إله إلا أنت، عز جارك وجل ثناؤك». [ابن السني (٣٤٥)].

وروى السحاري، عن ابن عباس قال: ﴿حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣] قالها إبراهيم - عليه السلام - حين أُلقي في النار، وقالها محمد ﷺ حين قال له الناس: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣]. [السحاري (٤٥٦٣ و ٤٥٦٤)].

وعن عوف بن مالك، أن النبي ﷺ قضى بين رجلين، فقال المقضي عليه لما أدير: حسبنا الله ونعم

الوكيل . فقال النبي ﷺ : «إن الله لا يلوم على العجز ، ولكن عليك بالكَيْس<sup>(١)</sup> ، فإذا غيبك أمرٌ ، فقل : حسبي الله ونعم الوكيل» .

**ما يقول إذا استصعب عليه أمر :**

روى ابن السني ، عن أنس ، أن رسول الله ﷺ قال : «اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلاً ، وأنت تجعل الحزن<sup>(٢)</sup> إذا شئت سهلاً» .

**ما يقول إذا تعسرت معيشته :**

روى ابن السني ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ : «ما يمنع أحدكم إذا عسر عليه أمر معيشته ، أن يقول إذا خرج من بيته : بسم الله على نفسي ، ومالي ، وديني ، اللهم رَضِّنِي بقضائك ، وبارك لي فيما قُدِّرَ ، حتى لا أَحِبَّ تعجيل ما أخرت ولا تأخير ما عجلت» . [ابن السني (٣٥٠)] .

### الذكر عند الدين

١- روى الترمذي وحسنه ، عن عليّ ﷺ أن مكاتباً جاءه ، فقال : إني عجزت عن كتابتي فأعني . فقال : ألا أعلمك كلمات علمنيهن رسول الله ﷺ ، لو كان عليك مثل جبل صبر<sup>(٣)</sup> ديناً ، إلا أداه الله عنك ، قل : «اللهم اكفني بحلالك عن حرامك ، وأغنني بفضلك عمن سواك» . [الترمذي (٣٥٨) ، وأحمد (٥٣/١) ، والحاكم (٥٣٨/١)] .

٢- وقال أبو سعيد : دخل رسول الله ﷺ المسجد ذات يوم ، فإذا هو برجل من الأنصار ، يقال له ، أبو أمامة فقال : «يا أبا أمامة ، مالي أراك جالساً في المسجد في غير وقت صلاة؟» . قال : هموم لزممتني وديون لحقتني يا رسول الله . قال : «أفلا أعلمك كلاماً إذا قلته ، أذهب الله همك ، وقضى عنك دينك؟» . قلت : بلى ، يا رسول الله . قال : «قل إذا أصبحت وإذا أمسيت : اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن ، وأعوذ بك من العجز والكسل ، وأعوذ بك من الجبن والبخل ، وأعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجال» . قال : ففعلت ذلك ، فأذهب الله همي ، وقضى عني ديني . [أبو داود (١٥٥)] .

**ما يقول إذا نزل به ما يكره ، أو غلب على أمره :**

روى ابن السني ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «ليسترجع أحدكم في كل شيء ، حتى في شسع نعله ، فإنها من المصائب» . [ابن السني (٣٥٢)] .

يسترجع : يقول إذا نزل به ما يسوءه ، حتى ولو انقطع الشسع : «إنا لله وإنا إليه راجعون» . والشسع : أحد سيور النعل التي تشد إلى زمامها .

وروى مسلم ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «المؤمن القوي خيرٌ وأحب إلى الله من المؤمن

(٢) الحزن : غليظ الأرض وحشها

(١) الكيس العمل

(٣) حل صبر حل لطيء .



الضعيف ، وفي كل خير ، احرص على ما ينفعك ، واستعن بالله ولا تعجز ، وإذا أصابك شيء فلا تقل : لو أني فعلت كذا ، كان كذا وكذا ، ولكن قل : قدر الله ، وما شاء فعل . فَإِنْ لو تَفَتَّحَ عمل الشيطان » . [مسلم (٢٦٦٤) ، وأحمد (٣٦٦/٢) ، وسنن ماجه (٧٩) ] .

ما يقول من نزل به الشك :

١- روى البخاري ، ومسلم ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «يأتي الشيطان أحدكم ، فيقول : من خلق كذا ، من خلق كذا؟ حتى يقول : من خلق ربك؟ فإذا بلغ ذلك ، فليستعذ بالله وليسته . [بخاري (٣٢٧٦) ، ومسلم (١٣٤) ] .

٢- وفي «الصحيح» ، أنه ﷺ قال : «لا يزال الناس يتساءلون ، حتى يقال : خلق الله الخلق ، فمن خلق الله؟ فمن وجد من ذلك شيئاً فليقل : آمَنْتُ بالله ورسله» . [أبو داود (٤٧٢١) و (٤٧٢٢) ، والسنن (٦٦٢) و (٦٦٣) في عمل اليوم وليلة ، وابن سني (٦٢٥) ] .

ما يقول عند الغضب :

روى البخاري ، ومسلم ، عن سليمان بن صرد ، قال : كنت جالساً مع النبي ﷺ ورجلان يستبان ، أحدهما قد احمر وجهه ، وانتفخت أوداجه ، فقال النبي ﷺ : «إني لأعلم كلمة لو قالها ، ذهب عنه ما يجد ، لو قال : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم . ذهب عنه» . [بخاري (٣٢٨٢) ، ومسلم (٢٦١٠) ] .

### من جوامع ادعية الرسول ﷺ

١- قالت عائشة : كان النبي ﷺ يحب الجوامع من الدعاء ، ويدع ما بين ذلك .

ونحن نذكر من هذه الأدعية ما لا غنى للمرء عنه : عن أنس رضي الله عنه قال : كان أكثر دعاء النبي ﷺ : «اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة ، وفي الآخرة حسنة ، وقنا عذاب النار» . [بخاري (٤٥٢٢) ، ومسلم (٢٦٩٠) ] .

٢- وروى مسلم ، أن رسول الله ﷺ عاد رجلاً من المسلمين ، قد خَفَّتْ<sup>(١)</sup> فصار مثل الفرخ ، فقال له رسول الله ﷺ : «هل كنت تدعو بشيء ، أو تسأله إياه؟» قال : نعم ، كنت أقول : اللهم ما كنت معاقبي به في الآخرة ، فعجله لي في الدنيا . فقال رسول الله ﷺ : «سبحان الله ! لا تطيقه - أو لا تستطيعه - أفلا قلت : اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة ، وقنا عذاب النار» . [مسند (٢٦٨٨) (٢٣) ، وأحمد (٣) (١٠٧) ، وترمذي (٣٤٨٧) ، والسنن (١٠٥٣) في عمل اليوم وليلة] .

٣- وروى أحمد ، والسنن ، أن سعداً سمع أبا له يقول : اللهم إني أسألك الجنة ، وعرفها ، وكذا وكذا ، وأعوذ بك من النار ، وأغللها ، وسلاسلها . فقال سعد : لقد سألت الله خيراً كثيراً ، وتعودت به

(١) خفت : ضعف وهزل حتى صار مثل ولد الطائر .

من شر كثير، وإنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «سيكون قومٌ يعتدون في الدعاء». بحسبك أن تقول: «اللهم إني أسألك من الخير كله، ما علمت منه وما لم أعلم، وأعوذ بك من الشر كله، ما علمت منه وما لم أعلم». [أحمد (٨٧٤)، وتو داود (٩٦)، وابن ماجه (٣٨٦٤)، وحاكم (١٦٢١)].

وروي، عن ابن عباس، قال: كان من دعاء النبي ﷺ: «رب أعني ولا تعن علي، وانصرني ولا تنصر علي، وامكر لي ولا تمكر علي، واهدني ويسر الهدى لي، وانصري علي من بغى عني. رب اجعلني لك شكراً، لك ذكراً، لك رهائباً<sup>(١)</sup>، لك مطواعاً، لك مخفياً<sup>(٢)</sup> أوهاها<sup>(٣)</sup>، إليك منيئاً، رب تقبل توبتي، واغسل حوبتي<sup>(٤)</sup>، وأجب دعوتي، وثبت حجتي، وسدد لساني، واهد قلبي، واسئل سحيمة<sup>(٥)</sup> صدري». [تو داود (١٥١٠)، وترمذي (٣٥٤٦)، وابن ماجه (٣١٣٠)، وأحمد (٢٢٧/١)].

وروي مسلم، عن زيد بن أرقم، قال: لا أقول لكم إلا كما كان رسول الله ﷺ يقول، كان يقول: «اللهم إني أعوذ بك من العجز والكسل، والجبن والبخل والهرم، وعذاب القبر، اللهم آت نفسي تقواها، وركها أنت خير من ركاها، إنك وليها ومولاها، اللهم إني أعوذ بك من عيم لا ينفع، ومن قلب لا يخشع، ومن نفس لا تشيع، ومن دعوة لا يستجاب لها». [مسند (٢٧٢٢)، وترمذي (٣٥٦٧)، وسنن (٢٦٠٨)، وأحمد (٣٧١/٤)]. وفي «صحيح الحاكم»، أن رسول الله ﷺ قال: «أتحبون، أيها الناس، أن تجتهدوا في الدعاء؟». قالوا: نعم، يا رسول الله. قال: «قولوا: اللهم أعنا على ذكرك، وشكرك، وحسن عبادتك». [حاكم (٤٩٩/١)]. وعند أحمد، قال النبي ﷺ: «أَلْظُوا<sup>(٦)</sup> بيا ذا الجلال والإكرام». [أحمد (١٧٧٤)، وترمذي (٣٥٢٢)، وحاكم (٤٩٩/١)]. وعنده أيضاً: كان رسول الله ﷺ يقول: «يا مقلب القلوب، ثبت قلبي على دينك، والميزان بيد الرحمن ﷻ يرفع أقواماً ويضع آخرين». [أحمد (٣٠٢٦ و ٣١٥)، وترمذي (٣٥١٧)، وابن سني (٦٥١)]. وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - كان رسول الله ﷺ يقول: «اللهم إني أعوذ بك من روال نعمتك، وتحول عافيتك، وفجأة نعمتك، وجميع سخطك». [مسند (٢٧٣٩)، وأبو داود (١٥٤٥)]. وروي الترمذي، أن النبي ﷺ قال: «اللهم أنفعني بما علمتني، وعلمني ما ينفعني، وزدني علماً، والحمد لله على كل حال، وأعوذ بالله من حال أهل النار». [ترمذي (٣٥٩٣)]. وروي مسلم، أن فاطمة جاءت إلى النبي ﷺ تسأله خادماً، فقال لها: «قولي: اللهم رب السموات السبع، ورب العرش العظيم، ربنا ورب كل شيء، منزل التوراة والإنجيل والقرآن، فالق الحَبِّ والسوى، أعوذ بك من شر كل شيء أنت آخذ بها صيته، أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء، قض عني الدين، وأعني من الفقر». [مسند (٢٧١٣)، وتو داود (٥٠٥١)، وترمذي (٣٣٧٩)، وابن ماجه (٣١٧٣)، والنسائي (١٩) في عمل اليوم والسنة]

(٢) لإحباب: الخشوع.

(٤) الحوبة: الإثمة.

(٦) أَلْظُوا: أي أزموا هذه الدعوة وداوموا عليها.

(١) رهائنا كثير لرهة ولحوق

(٣) لتأوده شدة الحرقه. ولميب كثير الرجوع إلى الله

(٥) السحيمة: العن والحق

وَرَوَى أَيْضًا، أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْهُدَى، وَالتَّقَى، وَالْعِفَافَ، وَالْغَنَى». [مسلم (٢٧٢١)، وأحمد (٤١١، ١)، والترمذي (٣٤٨٩)، وابن ماجة (٣٨٣٢)]

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَحْسَهُ، وَالْحَاكِمُ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، قَالَ: قَلِمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ مِنْ مَجْلِسٍ، حَتَّى يَدْعُو بِهَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ لِأَصْحَابِهِ: «اللَّهُمَّ اقْسِمْ لَنَا مِنْ حَشِيَّتِكَ مَا تَحُولُ بِهِ بَيْنَنَا وَبَيْنَ مَعْصِيَتِكَ، وَمِنْ طَاعَتِكَ مَا تَبْلَعُهُ جَنَّتِكَ، وَمِنْ إِيقِينَ مَا تَهْوُو بِهِ عَلَيْنَا مَصَائِبَ الدُّنْيَا، وَمَتَعْنَا بِأَسْمَاعِنَا وَأَبْصَارِنَا وَقُوَّتِنَا مَا أَحْيَيْتَنَا، وَاجْعَلْهُ الْوَارِثَ مِنَّا، وَاجْعَلْ ثَأْرَنَا عَلَى مَنْ ظَلَمْنَا، وَانصُرْنَا عَلَى مَنْ عَادَانَا، وَلَا تَجْعَلْ مَصِيبَتَنَا فِي دِينِنَا، وَلَا تَجْعَلِ الدُّنْيَا أَكْبَرَ هَمِّنا، وَلَا تَبْلُغْ عَلْمَنَا، وَلَا تُثَلِّطْ عَلَيْنَا مَنْ لَا يَرْحَمُنَا». [الترمذي (٣٤٩٧)، والنسائي (٤٠١ و ٤٠٢) في عمل اليوم واليلة، وابن السني (٤٤٦)، وإحاكم (٥٢٨/١)].

### الصلاة والسلام على رسول الله ﷺ

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿رَبِّدْ اللَّهُ وَتَلَظَّكُمُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحراب: ٥٦].

#### معنى الصلاة على رسول الله ﷺ:

قَالَ الْبُخَارِيُّ: قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ: صَلَاةُ اللَّهِ - تَعَالَى - ثَنَاؤُهُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْمَلَائِكَةِ، وَصَلَاةُ الْمَلَائِكَةِ الدُّعَاءُ. وَقَالَ أَبُو عِيْسَى التِّرْمِذِيُّ: وَرَوَى عَنْ سَفِيَّانِ الثَّوْرِيِّ، وَغَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: صَلَاةُ الرَّبِّ الرَّحْمَةِ، وَصَلَاةُ الْمَلَائِكَةِ الْاسْتِغْفَارُ. قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: وَالْمَقْصُودُ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ، أَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - أَخْبَرَ عِبَادَهُ بِمَنْزِلَةِ عَبْدِهِ وَنَبِيِّهِ عِنْدَهُ فِي الْمَلَأِ الْأَعْلَى، بِأَنَّهُ يُثْنِي عَلَيْهِ عِنْدَ الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ، وَأَنَّ الْمَلَائِكَةَ تَصَلِّيُ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَمَرَ اللَّهُ - تَعَالَى - أَهْلَ الْعَالَمِ السُّفْلِيِّ بِالصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ عَلَيْهِ؛ لِيَجْتَمَعَ الثَّنَاءُ عَلَيْهِ مِنْ أَهْلِ الْعَالَمِينَ؛ الْعُلُويِّ وَالسُّفْلِيِّ جَمِيعًا. وَقَدْ جَاءَ فِي ذَلِكَ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ، نَذَكِرُ بَعْضَهَا فِيمَا يَلِي:

١- رَوَى مُسَدِّمٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا». [مسلم (٤٠٨)، وأبو داود (١٥٣٠)، والترمذي (٤٨٥)، والنسائي (٥٠/٣)].

٢- وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَوَّلَى النَّاسِ بِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلَاةً». قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ. أَيْ؛ أَحَقُّهُمْ بِشَفَاعَتِهِ، وَأَقْرَبُهُمْ مَجْلِسًا مِنْهُ. [الترمذي (٤٨٤)، وابن حبان (٢٣٨٩)].

٣- وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَحْمِلُوا قَبْرِىَ عِيْدًا، وَصَلُّوا عَلَيَّ؛ فَإِنْ صَلَاتُكُمْ تَبْلُغْنِي حَيْثُ كُنْتُ». [أبو داود (٢٠٤٢)، وأحمد (٢٣٧/٢)].

٤- وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، عَنْ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ مِنْ أَفْصَلِ أَيَّامِكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَأَكْثَرُوا عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ فِيهِ؛ فَإِنْ صَلَاتُكُمْ مَعْرُوضَةٌ عَلَيَّ». فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ تَعْرَضُ

صلاتنا عليك ، وقد أرمت؟ قال : يقولون : بليت . قال : «إن الله حرم على الأرض أجساد الأنبياء» .  
[أبو داود (١٠٤٧) ، والنسائي (٩٢٠٩١/٣) ، وابن ماجة (١٠٥٨) ، وأحمد (٨/٤) ] .

٥- وفي «سنن أبي داود» ، عن أبي هريرة رضي الله عنه بإسناد صحيح ، أن رسول الله ﷺ قال : «ما من أحد يُسلم عليّ ، إلا رد الله عليّ روحي ، حتى أرّد عليه السلام» . [أبو داود (٢٠٤١) ، وأحمد (٥٢٧/٢) ] .

٦- وروى الإمام أحمد ، عن أبي طلحة الأنصاري ، قال : أصبح رسول الله ﷺ يوماً طيّب النفس ، يُرى في وجهه البشر ، قالوا : يا رسول الله ، أصبحت اليوم طيب النفس ، يُرى في وجهك البشر . قال : «أجل ، أتاني آت من ربي ﷻ فقال : من صلّى عليك من أمتك صلاة ، كتب الله له بها عشر حسنات ، ومحا عنه عشر سيئات ، ورفع له عشر درجات ، ورد عليه مثلها» . قال ابن كثير : وهذا إسناد جيد . [أحمد (٢٩/٤) و (٣٠) ، والنسائي (٦٠) في عمس اليوم والليلة وفي المجتبى (٤٤/٣ - ٥٠) ] .

٧- وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : «من سرّه أن يكال له بالمكيال الأوفى ، إذا صدى عليها أهل البيت ، فليقل : اللهم صلّ على محمد النبي ، وأزواجه أمهات المؤمنين ، وذريته وأهل بيته ، كما صليت على آل إبراهيم ، إنك حميدٌ محيدٌ» . رواه أبو داود ، والنسائي . [أبو داود (٩٨٢) ] .

٨- وعن أبي بن كعب رضي الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ إذا ذهب ثلثا الليل قام ، فقال : «يا أيها الناس ، اذكروا الله اذكروا الله ، حاءت الراحفة<sup>(١)</sup> ، تتبعها الرادفة<sup>(٢)</sup> ، جاء الموت بما فيه حاء الموت بما فيه» . قلت : يا رسول الله ، إنني أكثر الصلاة عليك ، فكم أحعل لك من صلاتي؟ قال : «ما شئت» . قلت : الربع؟ قال : «ما شئت ، فإن زدت فهو خيرٌ لك» . قلت : النصف؟ قال : «ما شئت ، فإن زدت فهو خيرٌ لك» . قلت : فالثلاثين؟ قال : «ما شئت ، فإن زدت فهو خيرٌ لك» . قلت : أجعل لك صلاتي كلها<sup>(٣)</sup> . قال : «إذن تكفى همك ، ويعفّر لك دينك» . رواه الترمذي . [أحمد (١٣٦/٥) ، والترمذي (٢٤٥٧) ، والحاكم (٤٢١/٢) و (٥١٣) ] .

### هل تجب الصلاة والسلام عليه كلما ذكر اسمه؟

ذهب إلى وجوب الصلاة على النبي ﷺ كلما ذكر طائفة من العلماء ؛ منهم الطحاوي ، والحلي ، واستدلوا على ذلك بما رواه الترمذي وحسنه ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «رغم أنف رجلٍ ذكرت عنده ، فلم يصلّ عليّ ، ورغم أنف رجلٍ دخل عليه شهر رمضان ، ثم انسلخ قبل أن يغفر له ، ورغم أنف رجلٍ أدرك عنده أبواه الكبر ، فلم يدخله الجنة» . [الترمذي (٣٥٤٥) ] .

ولحديث أبي ذر . أن رسول الله ﷺ قال : «إن أحل الناس من ذكرت عنده ، فلم يصلّ عليّ» . [الترمذي (٣٥٤٠) وأحمد (٢٠١/١) وابن حبان (٥٥) ، وابن السني (٣٨٢) من حديث عليّ] .

وذهب آخرون إلى وجوب الصلاة عليه في المجلس مرة واحدة ، ثم لا تحب في بقية ذلك المجلس ، بل

(٢) الردة - الصفحة الثالثة .

(١) لراحفة - الصفحة الأولى .

(٣) أي أجعل محاسني كلها في الصلاة والسلام عليك

تستحب ؛ لحديث أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « ما جلس قومٌ مجلساً لم يذكروا الله فيه ، ولم يصلوا على نبيهم ، إلا كان عليهم تيرة <sup>(١)</sup> يوم القيامة ، فإن شاء عذبهم ، وإن شاء عفر لهم » . رواه الترمذي ، وقال : حسن . [إترمدي (٣٣٧٧) . وأحمد (٤٥٣/٢ و ٤٨٤) ، وإحاكم (٤٩٢/١)]

### استحباب كتابة الصلاة والسلام عليه كلما ذكر اسمه

استحب العلماء الصلاة والسلام عليه - صلوات الله وسلامه عليه - كلما كتب اسمه ، إلا أنه لم يرد في ذلك حديثٌ يصح الاحتجاج به ، وذكر الخطيب البغدادي قال : رأيت بخط الإمام أحمد بن حنبل ، رحمه الله ، كثيراً ما يكتب اسم النبي ﷺ ، من غير ذكر الصلاة عليه كتابة . قال : وبلغني ، أنه كان يصلي عليه لفظاً .

### الجمع بين الصلاة والتسليم

قال النووي : إذا صلى على النبي ﷺ ، فليجمع بين الصلاة والتسليم ، ولا يقتصر على أحدهما ، فلا يقل : صلى الله عليه فقط ، ولا عليه السلام فقط .

### الصلاة على الأنبياء

تستحب الصلاة على الأنبياء والملائكة استقلالاً .  
وأما غير الأنبياء ، فإنه يجوز الصلاة عليهم تبعاً ، باتفاق العلماء ، وقد تقدم قوله ﷺ : « اللهم صل على محمد النبي ، وأزواجه أمهات المؤمنين ... إلخ » . وتكره الصلاة عليهم استقلالاً ، فلا يقال : عمر ﷺ .

### صفة الصلاة والسلام عليه <sup>(٢)</sup>

روى مسلم ، عن أبي مسعود الأنصاري ، أن بشير بن سعد قال : أمرنا الله أن نصلي عليك يا رسول الله ، كيف نصلي عليك؟ قال : فسكت رسول الله ﷺ ، حتى تخينا أنه لم يسأله ، ثم قال رسول الله ﷺ : « قولوا : اللهم صل على محمد ، وعلى آل محمد ، وعلى آل إبراهيم ، وبارك على محمد ، وعلى آل محمد ، كما باركت على آل إبراهيم في العالمين ، إنك حميد مجيد . والسلام كما قد علمتم » . [أحمد (١١٨ و ١١٩) ، ومسلم (٤٠٥) ، وإترمذي (٣٢١٨) ، والنسائي (٤٥/٣) ، وأبو داود (٩٨٠) .]

وروى ابن ماجه ، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : إذا صليت على رسول الله ﷺ ، فأحسنوا الصلاة ؛ فإنكم لا تدرون لعل ذلك يعرض عليه . قالوا له : فعلمنا . قال : قولوا : اللهم اجعل صلواتك ورحمتك ، وبركاتك على سيد المرسلين ، وإمام المتقدمين ، وحاتم النبيين ، محمد عبدك ورسولك ، إمام الخير ، وقائد

(٢) تقدم بعض النصع الواردة في ذلك

(١) لتيرة - القص .

الخير ، ورسول الرحمة ، اللهم ابثه مقامًا يغطيه به الأولون ، اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم ، إنك حميد مجيد ، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد ، كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم ، إنك حميد مجيد . [ابن ماجه (٩٠٦) ] .

### ما جاء في السفر

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال «سافروا تصحوا ، واغزوا تستغنوا» . رواه أحمد ، وصححه المناوي . [أحمد (٣٨٠/٢) ] .

**الخروج لما يحبه الله :** عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « ما من خارج يخرج من بيته ، إلا بياحه رايتان ؛ راية بيد ملك ، وراية بيد شيطان ؛ فإن خرج لما يحب الله ﷻ أتبعه الملك برايته ، فلم يزل تحت راية الملك ، حتى يرجع إلى بيته ، وإن خرج لما يسخط الله ، أتبعه الشيطان برايته ، فلم يزل تحت راية الشيطان ، حتى يرجع إلى بيته » . رواه أحمد ، والطبراني ، وسنده جيد . [أحمد (٣٢٣/٢) ، ومجمع الزوائد (١٣٢/١) ] .

**الاستشارة والاستخارة قبل الخروج :** ينبغي للمسافر أن يستشير أهل الخير والصلاح في سفره قبل خروجه ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ [آل عمران : ١٥٩] . وقوله تعالى في وصف المؤمنين : ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾ [الشورى : ٣٨] . قال قتادة : ما شاور قومٌ يتتفون وجه الله ، إلا هُتدوا إلى أرشد أمرهم .

وأن يستخير الله تعالى ، فعند أحمد ، عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «من سعادة ابن آدم استخارة الله ، ومن سعادة ابن آدم رضاه بما قضى الله ، ومن شقوة ابن آدم تركه استخارة الله ، ومن شقوة ابن آدم سخطه بما قضى الله» . قال ابن تيمية : «ما ندم من استخار الخالق ، وشاور المخلوقين» . [أحمد (٦٨/١) ، ومجمع الزوائد (٢٧٩/٢) ] .

**وصفة الاستخارة :** أن يصلي ركعتين من غير الفريضة ، ولو كانتا من السنن الراتبة ، أو تحية المسجد ، في أي وقت من الليل أو النهار ، يقرأ فيهما بما شاء بعد الفاتحة ، ثم يحمد الله ، ويصلي على نبيه ﷺ ، ثم يدعو بالدعاء الذي رواه البخاري ، من حديث جابر رضي الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها<sup>(١)</sup> ، كما يعلمنا السورة من القرآن ، يقول : «إذا هم أحدكم بالأمر ، فبكرع ركعتين من غير الفريضة ، ثم ليقل : اللهم إني أستخيرك<sup>(٢)</sup> بعلمك ، وأستقدرك بقدرتك ، وأسألك من فضلك العظيم ، فإنك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم ، وأنت علام الغيوب ، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر<sup>(٣)</sup> خير لي في ديني ، ومعاشي ، وعاقبة أمري - أو قال : عاجل أمري وأجله<sup>(٤)</sup> - فاقدّر لي ويسره لي ،

(١) قال مشوكسي : هذا دليل على العموم ، وأن المرء لا يحتقر أمراً لصعره وعدم الاهتمام به فترك لإستخارة فيه ، فرت أمر يستحق بأمره فيكون في الإقدام عليه أو في تركه ضرر عظيم ، لذلك قال النبي ﷺ «يسأل أحدكم ربه ، حتى شسع بعنه» .

(٢) «مستحريك : أي أصب ملك الخير أو الخير (٣) يسمى حاجته هذا .

(٤) يجمع بينهما .

ثم بارك لي فيه . وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شرٌّ لي في ديني ، ومعاشي ، وعاقبة أمري - أو قال : عاجل أمري واحله - فاصرفه عني واصرفني عنه ، واقدر لي الخير حيث كان . ثم أرصني به » . قال : ويسمي حاجته أي ؛ يسمي حاجته عند قوله : « اللهم إن كان هذا الأمر » . [بخاري (١١٦٢) ، وأبو داود (١٥٣٨) ، والترمذي (٤٨٠) ، وإسائي (٨٠/٦ - ٨١)] . ولم يصح في القراءة فيها شيء مخصوص ، كما لم يصح شيء في استحباب تكرارها .

قال النووي : ينبغي أن يفعل بعد الاستخارة ما يشرح له ، فلا ينبغي أن يعتمد على انشراح كان فيه هوى قبل الاستخارة ، بل ينبغي للمستحير ترك اختياره رأساً ، وإلا فلا يكون مستحيراً لله ، بل يكون غير صادق في طلب الخير ، وفي التبري من العلم والقدرة ، وإثباتهما لله تعالى ، فإذا صدق في ذلك ، تبرأ من الحول والقوة ، ومن اختياره لنفسه .

**استحباب السفر يوم الخميس :** روى البخاري ، أن رسول الله ﷺ قلما كان يحرح ، إذا أراد سفراً ، إلا يوم الخميس . [الحاري (٢٩٤٩)] .

**استحباب الصلاة قبل الخروج :** عن المطعم بن المقدم رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « ما حنّ أحد على أهله أفضل من ركعتين يركعهما عندهم ، حين يريد سفراً » . رواه الطبراني ، وابن عساکر ، وسنده معضل أو مرسل . [الأحاديث الضعيفة للألباني (٣٧٢)] .

**استحباب اتخاذ الأصحاب والرفقاء :**

١- روى أحمد ، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ بهى عن الوحدة : أن يبيت الرجل وحده ، أو يسافر وحده . [أحمد (٩٢/٢)] .

٢- وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن النبي ﷺ قال : « الراكب شيطان ، والراكبان شيطانان ، والثلاثة ركب » . [أبو داود (٢٦٠٧) ، والترمذي (١٦٧٤) ، والنسائي في السنن الكبرى (٨٨٤٩) ، والحاكم (١٠٣/٢)] .

**استحباب توديع أهله وأقاربه وطلب الدعاء منهم ودعائه لهم :**

١- روى ابن السني ، وأحمد ، عن أبي هريرة ، أن الرسول ﷺ قال : « من أراد أن يسافر ، فليقل لمن يخلف : أستودعكم الله الذي لا تضيع ودائعه » . [ابن السني (٥٠٥ و ٥٠٧) ، وأحمد (٣٥٨/٢) ، وابن ماجة (٨٢٥)] .

٢- وروى أحمد ، عن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « إن الله إذا استودع شيئاً ، حفظه » . [أحمد (٢/٨٧) ، وابن حبان (٣٣٧٦/مؤرد) ، والنسائي (٥٠٩) في عمل اليوم والليلة] .

٣- ويروى عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « إذا أراد أحدكم سفراً ، فليودع إخوانه ؛ فإن الله تعالى - جاعل في دعائهم خيراً » . [الطبراني في المعجم الوسيط (٢٨٦٣) ، والفتوحات الربانية (١١٥/٥)] .

٤- والسنّة ، أن يدعو الأهل والأصحاب والمودعون للمسافر بهذا الدعاء المأثور ، قال سالم : كان ابن عمر - رضي الله عنهما - يقول للرجل إذا أراد سفراً : اذُنْ مِنِّي أودُعْكَ ، كما كان رسول الله ﷺ يودعنا ،

فيقول: «أستودع الله دينك، وأمانتك<sup>(١)</sup>، وخواتيم عملك». [الترمذي (٣٤٣٩)، وأحمد (٧/٢)، وابن حبان (٢٣٧٦)، والحاكم (٩٧/٢)]. وفي رواية، أن النبي ﷺ كان إذا ودّع رجلاً أحد بيده، فلا يدعها حتى يكون الرجل هو الذي يدع يد رسول الله ﷺ، وذكر الحديث المتقدم، قال الترمذي: حسن صحيح. [الترمذي (٣٤٣٧)].

٥- وعن أنس، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، أريد سفراً فزوّدني. فقال: «زوّدك الله التقوى». قال: زدني. قال: «وعفر ذبك». قال: زدني. قال: «ويسر لك الخير حيثما كنت». قال الترمذي: حديث حسن. [الترمذي (٣٤٤٠)، والحاكم (٩٧/٢)، والدارمي (٢٦٧٤)].

٦- وعن أبي هريرة، أن رجلاً قال: يا رسول الله، إني أريد أن أسافر فأوصني. قال: «عليك بتقوى الله - عز وجل - والتكبير على كل شرف». فلما ولّى الرجل، قال: «اللهم أطو<sup>(٢)</sup> له البعد، وهون عليه السفر». قال الترمذي: حديث حسن. [الترمذي (٣٤٤١)، وأحمد (٣٢٥/٢)، وابن ماجه (٢٧٧١)، والحاكم (٢/٢) (٩٨)].

**طلب الدعاء من المسافر في موطن الخير:** قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه استأذنت النبي ﷺ في العمرة فأذن لي، وقال: «لا تنسنا يا أخي من دعائك». فقال: كلمة ما يسرنني أن لي بها الدنيا. رواه أبو داود، والترمذي، وقال: حديث حسن صحيح. [أبو داود (١٤٩٨)، والترمذي (٣٥٥٧)، وابن ماجه (٢٨٩٤)].

### ادعية السفر

يستحب للمسافر أن يقول - إذا خرج من بيته -: «بسم الله، توكلت على الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، اللهم إني أعوذ بك أن أضلّ أو أضلّ، أو أزلّ أو أزلّ، أو أظلم أو أظلم، أو أجهل أو يُجهل عليّ». [أبو داود (٥٠٩٤)، والترمذي (٣٤٢٣)، والنسائي (٢٦٨/٨)، وابن ماجه (٣٨٨٤)]. ثم يتخير من الأدعية المأثورة ما يشاء، وهاك بعضها:

١- عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: كان النبي ﷺ إذا أراد أن يخرج إلى سفر، قال: «اللهم أنت صاحب في السفر، والخليفة في الأهل، اللهم إني أعوذ بك من الضَّيْءِ<sup>(٣)</sup> في السفر، والكتابة في المنقلب، اللهم أطو لنا الأرض، وهون علينا السفر». وإذا أراد الرجوع، قال: «آيئون، تائبون، عابدون، لربنا حامدون». وإذا دخل على أهله، قال: «توبّا توبّا،<sup>(٤)</sup> لربّنا أوبّا، لا يُغادر علينا سخوّنا». رواه أحمد، والطبراني، والبزار بسند رجاله رجال الصحيح. [أحمد (٢٥٦/١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٥٠/٥)] وأبو يعلى (٢٣٥٣) والبزار (٣١٢٧) ومجمع الزوائد (١٣٠/١٠)].

(١) قال الخطابي: الأمانة - ها - أهله، ومن بصره، وماله الذين عند أميه، وذكر الدين هنا، لأن السفر مظنة المشقة، فربما كان سيئاً لإهمال بعض أمور الدين.

(٢) أطو قرأت.

(٣) انضسة، مثقلة الصاد: لرفاق الدين لا كفاية لهم أي أعوذ بك من صحتهم في سفر.

(٤) توبّا مصدر تاب، وأوبّا مصدر أب، وهما بمعنى رجع. والخوف: الدب.



٢- وعن عبد الله بن سرجس، قال: كان النبي ﷺ إذا خرج في سفر، قال: «اللهم إني أعوذ بك من وَغْثاء السفر، وكآبة المقلب، والخور بعد الكور»<sup>(١)</sup>، ودعوة المظلوم، وسوء المنظر في المال والأهل». [مسلم (١٣٤٣) والترمذي (٣٤٣٥) وسنن أبي داود (٢٧٢/٨) وابن ماجه (٣٨٨٨) وأحمد (٨٢/٥)].

وإذا رجع قال مثلها، إلا أنه يقول: «وسوء المنظر في الأهل والمال». فبدأ بالأهل. رواه أحمد، ومسلم. [انظر لتحرير السائق].

ما يقول المسافر عند الركوب: عن علي بن ربيعة، قال: رأيت علياً عليه السلام أوتني بدابة ليركبها، فلما وضع رجله في الركاب، قال: بسم الله. فلما استوى عليها، قال: الحمد لله ﴿سُبْحَنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقِلُونَ﴾<sup>(٢)</sup> [الزخرف: ١٣، ١٤]. ثم حمد الله ثلاثاً، وكبر ثلاثاً، ثم قال: سبحانك لا إله إلا أنت قد ظلمت نفسي، فاغفر لي؛ إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت. ثم ضحك، فقلت: ثم ضحكت يا أمير المؤمنين؟ قال: رأيت رسول الله ﷺ فعل مثل ما فعلت، ثم ضحك، فقلت: ثم ضحكت يا رسول الله؟ قال: «يعجب الربُّ من عبده إذا قال: رب اغفر لي». ويقول: علم عبدي أنه لا يغفر الذنوب غيري». رواه أحمد، وابن حبان، والحاكم، وقال: صحيح على شرط مسلم. [أحمد (١١٥، ٩٧/١) والحاكم (٩٩/٢)]. وعن الأزدي، أن ابن عمر رضي الله عنهما - علمه أن رسول الله ﷺ كان إذا استوى على بعيره خارجاً إلى سفر، كبر ثلاثاً، ثم قال: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقِلُونَ﴾ [الزخرف: ١٣، ١٤]. اللهم إنا نسألك في سفرنا هذا البر والتقوى، ومن العمل ما ترضى، اللهم هون علينا سفرنا هذا، واطو عنا بعده، اللهم أنت الصاحب في السفر، والخليفة في الأهل، اللهم إني أعوذ بك من وَغْثاء السفر<sup>(٣)</sup>، وكآبة المنقلب<sup>(٤)</sup> وسوء المنظر في الأهل والمال<sup>(٥)</sup>. وإذا رجع قالهن، وزاد فيهن: «آيئون، تائبون، عابدون، لربنا حامدون». أخرجه أحمد، ومسلم. [أحمد (١٤٤/٢، ١٥٠) ومسلم (١٣٤٢) وأبو داود (٢٥٩٩) وترمذي (٣٤٤٤)].

ما يقوله المسافر إذا أدركه الليل: عن ابن عمر رضي الله عنهما - كان رسول الله ﷺ إذا غزا أو سافر فأدركه الليل، قال: «يا أرض، ربي وربك الله، أعوذ بالله من شرك، وشر ما فيك، وشر ما خلق فيك، وشر ما دب عليك، أعوذ بالله من شر كل أسد وأسد»<sup>(٦)</sup>، وخيعة وعقرب، ومن شر ساكن البئد، ومن شر والد وما ولد»، رواه أحمد، وأبو داود. [أحمد (١٣٢/٢) وأبو داود (٢٦٠٣) والنسائي (٥٦٣) في عمل اليوم والميلة].

ما يقوله المسافر إذا نزل منزلاً: عن خولة بنت حكيم الشلمية، أن النبي ﷺ قال: «من نزل

(١) والخور بعد الكور أي أعوذ بك من لحد بعد الصلاح.

(٢) وسوء المنظر في الأهل والمال.

(٣) وسوء المنظر في الأهل والمال أي مرصهم مثلاً.

(٤) وسوء المنظر في الأهل والمال أي مرصهم مثلاً.

(٥) وسوء المنظر في الأهل والمال أي مرصهم مثلاً.

مَرَلًا ، ثم قال : أعوذ بكلمات الله التامات <sup>(١)</sup> كلها من شرِّ ما حق . لم يضُرَّه شيء ، حتى يَرْتَحِلَ من منزله ذلك . رواه الجماعة إلا البخاري ، وأبا داود . [مسلم (٢٧٠٨) والترمذي (٣٤٣٣) وأحمد (٣٧٧/٦) والنسائي (٥٦١ و ٥٦١) في عمل يوم والميلة] .

ما يقوله المسافر إذا أشرف على قرية أو مكان وأراد أن يدخله : عن عطاء بن أبي مروان ، عن أبيه ، أن كعبًا حلف له بالذي فلق البحر لموسى ، أن ضُهِيتًا حَدَّثَهُ ، أن النبي ﷺ لم يَزِ قرية يريد دخولها ، إلا قال حين يراها : «اللهم رب السموات السبع وما أظنن ، ورب الأرضين السبع وما أظنن ، ورتب الشياطين وما أضللن ، ورب الرياح وما ذرين ، أسألك خير هذه القرية ، وخير أهلها ، وخير ما فيها ، ونعوذ بك من شرها ، وشر أهلها ، وشر ما فيها» . رواه النسائي ، وابن حبان ، والحاكم وصححه . [النسائي (٥٤٤) في عمل اليوم والميلة ، وابن حبان (٢٣٧٧/٢) موارد] والحاكم (١٠٠/٢) . وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : كنا نسافر مع رسول الله ﷺ ، فإذا رأى قرية يريد أن يدخلها ، قال : «اللهم بارك لنا فيها - ثلاث مرات - اللهم ارزقنا جناها ، وحببنا إلى أهلها ، وحبب صالحي أهلها إلينا» . رواه الطبراني في «الأوسط» بسند جيد . [مجمع الزوائد (١٣٤/١٠)] . وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت : كان رسول الله ﷺ إذا أشرف على أرض يريد دخولها ، قال : «اللهم إني أسألك من خير هذه وخير ما جمعت فيها ، وأعوذ بك من شرها وشر ما جمعت فيها ، اللهم ارزقنا جناها ، <sup>(٢)</sup> وأعِزنا من وبائها ، وحببنا إلى أهلها ، وحبب صالحي أهلها إلينا» . رواه ابن لُثَني . [ابن لُثَني (٥٢٧)] .

ما يقوله المسافر وقت السحر : عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ إذا كان في سفر وأُسحر <sup>(٣)</sup> يقول : «سَمِعَ سَامِعٌ <sup>(٤)</sup> بحمد الله ، وحسن بلائه علينا ، ربَّنَا صَاحِبُنَا وَأَفْضَلُ عَلَيْنَا ، عَائِدًا بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ» <sup>(٥)</sup> . رواه مسلم . [مسلم (٢٧١٨) وأبو داود (٥٠٨٦)] .

ما يقوله المسافر إذا علا شرفاً أو هبط وادياً أو رجع :

١- روى البخاري ، عن جابر رضي الله عنه قال : كنا إذا صعدنا كَبُرْنَا ، وإذا نزلنا سَبَحْنَا . [البخاري (٢٩٩٣) وأحمد (٣٣٣/٣)] .

٢- وروى البخاري ، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ كان إذا قفل <sup>(٦)</sup> من الحج أو العمرة - ولا أعلمه إلا قال : انغزوا - كَمَا أَوْفَى <sup>(٧)</sup> على ثنية <sup>(٨)</sup> أو فدفد <sup>(٩)</sup> ، كَبُرَ ثَلَاثًا ، ثم قال : «لا إله إلا الله وحده لا

(١) التامات : أي الكلمات ، والمراد بكلمات الله المقرن .

(٢) اللهم رزقنا جناها أي ما يجتني من النار .

(٣) أسحر : أي انتهى في سيرة ، أي لسحر ، وهو آخر الليل .

(٤) سمع سمع محمد لله وحسن بلائه علينا أي شهد شاهد - محمد الله - وحمدت نعمته ، ولحسن فضله علينا . وإسلاء الفصص وسعة

(٥) هذا دعاء الله أن يكون صاحبا ، وعاصداً لنا من النار ومن أساليبها .

(٦) قفل أي عُد .

(٧) أوفى أي أشرف .

(٨) ثنية الطريق العالي في الجبل .

تترك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، آيوان ، تائبون ، عابدون ، ساجدون ، لربنا حامدون ، صدق الله وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده» . [اسحاري (١٧٩٧) ومسلم (١٣٤٤)] .  
**ما يقوله المسافر إذا ركب سفينة :**

١- روى ابن السني ، عن الحسين بن علي - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله ﷺ : «أَمَّا أَنْ أُمْتِي مِنَ الْعَرْقِ إِذَا رَكِبُوا ، أَنْ يَقُولُوا . ﴿يَسْمِعُ اللَّهُ نَجْوَاهُمْ وَأُخْرَاهُمْ إِنَّ رَبِّي لَمَعْلُومٌ رَحِيمٌ﴾ [هود : ٤١] . ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَنَهُ وَعَنَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر : ٦٧] [ابن السني (٥٠٠) ومجمع الزوائد (١٣٢/١٠) وميض القدير (١٨٢/٢)] .

### ركوب البحر عند اضطرابه

لا يجوز ركوب البحر عند اضطرابه ؛ لحديث أبي عمران الجوني ، قال : حدثني بعض أصحاب النبي ﷺ قال : «من بات فوق بيت ليس له إجمار<sup>(١)</sup> ، فوقع فمات ، فقد برئت منه الذمة<sup>(٢)</sup>» ، ومن ركب البحر عند ارتجاجه<sup>(٣)</sup> ، فمات ، فقد برئت منه الذمة . رواه أحمد بسند صحيح . [أحمد (٧٩/٥)] .

\*\*\*

(١) إجمار : سور

(٢) الذمة : حفظ الله له ، وأمره أن يتحلى عن حفظه

(٣) ارتجاجه : اضطرابه .

## الحج

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ ﴿٩٦﴾ فِيهِ ءَايَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ ءَامِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ حَيْثُ أَتَى النَّاسَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴿٩٧﴾﴾ (١) [آل عمران : ٩٦، ٩٧] .

**تفريقه :** هو قصد مكة لأداء عبادة الطواف ، والسعي ، والوقوف بعرفة ، وسائر المناسك ؛ استجابة لأمر الله وابتغاء مرضاته ، وهو أحد أركان الإسلام الخمسة ، وفرض من الفرائض التي عُلمت من الدين بالضرورة ، فلو أنكر وجوبه منكر ، كفر وارتد عن الإسلام ، واختار لدى جمهور العلماء ، أن إيجابه كان سنة ست بعد الهجرة ؛ لأنه نزل فيها قوله تعالى : ﴿وَأَتَيْنَا آلَ هَارُونَ وَآلَ مَرْيَمَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة : ١٩٦] . وهذا مبني على أن الإتمام يراد به ابتداء الفرض . ويؤيد هذا قراءة غلقة . ومشروق ، وإبراهيم النخعي ، بلفظ : «وَأَقِيمُوا» . رواه الطبراني بسند صحيح . [فتح الباري (٣/٣٧٨)] . وزجج ابن القيم ، أن افتراض الحج كان سنة تسع أو عشر .

**فصله :** رغب الشارع في أداء فريضة الحج ، وإليك بعض ما ورد في ذلك :

**ما جاء في أنه من أفضل الأعمال :** عن أبي هريرة ، قال : سئل رسول الله ﷺ ، أي الأعمال أفضل؟ قال : «إيمان بالله ورسوله» . قيل : ثم ماذا؟ قال : «ثم جهاد في سبيل الله» . قيل : ثم ماذا؟ قال : «ثم حج مبرور» . [البخاري (٢٦) ومسلم (٨٣)] . والحج المبرور ؛ هو الحج الذي لا يخالطه إثم . وقال الحسن : أن يرجع زاهداً في الدنيا ، راغباً في الآخرة . وزوي مرفوعاً بسند حسن : «إن برءة إطعام الطعام ، ولين الكلام» . [أحمد (٣/٣٢٥) وذكره الهيثمي في المجمع (٣/٢٠٧) والطبراني في الأوسط (٨٤٠٠) ، وابن خزيمة (٣٠٧٢) والبيهقي في شعب الإيمان (٤١١٩)] .

**ما جاء في أنه جهاد :**

١- عن الحسن بن عتي - رضي الله عنهما - أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ ، فقال : إني جبانٌ ، وإني ضعيفٌ . فقال : «هلم إلى جهاد لا شوكة فيه ؛ الحج» . رواه عبد الرزاق ، والطبراني ، ورواته ثقات . [الصبراني في الأوسط (٤٢٩٩) وعبد الرزاق في مصنفه (٥/٨٠٧) وذكره الهيثمي في مجمع (٣/٢٠٦)] .

٢- وعن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «جهاد الكبير والضعيف والمرأة الحج» . رواه النسائي بإسناد حسن . [النسائي (٦/١١٤)] .

٣- وعن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت : رسول الله ، يرى الجهاد أفضل العمل ، أملاً بنجاحه؟

(١) بكة أي مكة .

قال : «لَكُنَّ أَفْضَلَ الْجِهَادِ ؛ حَجَّ مَبْرُورٌ» . رواه البخاري ، ومسلم . [سحاري (١٥٢٠) ، وأحمد (٦ / ٧١ ، ٧٩) وابن حزيمة (٣٠١٤) .

٤- ورويا عنها ، أنها قالت . قلت : يا رسول الله ، ألا نغزو ونجاهد معكم؟ قال : «لَكُنَّ أَحْسَنَ الْجِهَادِ وَأَحْمَلَهُ الْحَجَّ ؛ حَجَّ مَبْرُورٌ» . قالت عائشة : فلا أذْغُ الْحَجَّ ، بعد إِدِ سمعت هذا من رسول الله ﷺ . [سحاري (١٥٢٠) وأحمد (٦ / ٧١) والنسائي (١١٥ / ٥) .

ما جاء في أنه يمحى الذنوب :

١- عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «مَنْ حَجَّ ، فلم يرفث<sup>(١)</sup> ، ولم يفسق ، رجع كيوم ولدته أمه» . رواه البخاري ، ومسلم . [بخاري (١٥٢١) ومسلم (١٣٥٠) والنسائي (٦ / ١١٤) وابن ماجه (٢٨٨٩) وأترمدي (٨١١) .

٢- وعن عمرو بن العاص ، قال : لما جعل الله الإسلام في قلبي ، أتيت رسول الله ﷺ ، فقلت : ابْسِطْ يَدَكَ فَلَأُبَايِعَكَ . قال : فبسط ، فقبضت يدي ، فقال : «ما لك يا عمرو؟» . قلت : أشترط . قال : «تشتري ماذا؟» . قلت : أَنْ يُغْفَرَ لِي؟ قال : «أما علمت أن الإسلام يهدم ما قبله ، وأن الهجرة تهدم ما قبلها ، وأن الحج يهدم ما قبله» . رواه مسلم . [مسلم مطولاً (١٢١) وابن خزيمة (٢٥١٥) .

٣- وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «تابعوا<sup>(٢)</sup> بين الحج والعمرة ؛ فإنهما ينفيان الفقر والذنوب ، كما ينفي الكير خَبث<sup>(٣)</sup> الحديد ، والذهب ، والفضة ، وليس للحججة المبرورة ثواب ، إلا الجنة» ، رواه النسائي ، والترمذي وصححه . [أترمذي (٨١٠) وابن ماجه (٢٨٨٧) وابن خزيمة (٢٥١٢) وابن حبان (٣٦٨٥) والبيهقي في شعب الإيمان (٤٠٩٥) والأصبهاني في الترغيب والترهيب (١٠٢٨) .

ما جاء في أن الحجاج وفد الله :

عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «الحجاج والعُمَرَاءُ وفدُ الله ، إن دَعَوْهُ أَجَابَهُمْ ، وإن استغفروه غفر لهم» . رواه النسائي ، وابن ماجه ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، في «صحيحيهما» ، ولفظهما : «وفد الله ثلاثة ؛ الحاج ، والمعتمر ، والغازي» . [النسائي (٥ / ١١٣) وابن ماجه (٢٨٩٢) وابن خزيمة (٢٥١١) وابن حبان (٩٦٥) . [مورد] .

ما جاء في أن الحج ثوابه الجنة :

١- روى البخاري ، ومسلم ، عن أبي هريرة . قال : قال رسول الله ﷺ : «العمرة إلى العمرة كفارة لما

(١) يرفث : أي يجمع . يفسق : يعصي . كيوم ولدته أمه . أي بلا ذنب

(٢) تابعوا : أي وأتوا بيهم وأتبعوا أحد لسكون الآخر بحيث يظهران

(٣) خبث : وسخ كبير . آلة التي يجمع بها حديد ونصائح لدر

بينهما ، والحج المبرور ليس له جزاء ، إلا الجنة . [الحاري (١٧٧٣) ومسلم (١٣٤٩) والترمذي (٩٣٣) والنسائي (١١٢ / ٦) وابن ماجه (٢٨٨٨) ومالك في الموطأ (١ / ٣٤٦) ] .

٢- وروى ابن جُرَيْج بإسناد حسن ، عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « هذا البيتُ دعامة الإسلام ، فمن خرج يوم<sup>(١)</sup> هذا البيت من حاج أو مُعْتَمِر ، كان مضموناً على الله إن قبضه أن يُدخله الجنة ، وإن رُدّه رُدّه بأجرٍ وغنيمَةٍ » . [الطبراني في الأوسط (٩٠٢٩) وذكره الهيثمي في المجمع (٣ / ٢٠٩) ] .

### فضل النفقة في الحج :

عن بُريدة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « النفقة في الحج كالنفقة في سبيل الله ؛ الدرهم بسبعمائة ضعف » . رواه ابن أبي شيبة ، وأحمد ، والطبراني ، والبيهقي ، وإسناده حسن . [أحمد (٥ / ٣٥٥) والطبراني في الأوسط (٥٢٧٠) وذكره الهيثمي في المجمع (٣ / ٢٠٨) والبيهقي (٤ / ٣٣٢) ] .

### الحج يجب مرة واحدة :

أجمع العلماء على أن الحج لا يتكرر ، وأنه لا يجب في العمر إلا مرة واحدة ، إلا أن ينذره ، فيجب الوفاء بالنذر ، وما زاد فهو تطوُّعٌ ؛ فعن أبي هريرة ، قال : خطبنا رسول الله ﷺ فقال : « يا أيها الناس ، إن الله كتب<sup>(٢)</sup> عليكم الحج ، فحُجُّوا » . فقال رجل : أكلَّ عام ، يا رسول الله ؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً ، ثم قال ﷺ : « لو قلتُ : نعم . لوجبت ، ولما استطعتم » . ثم قال : « ذروني ما تركتكم ؛ فإنما أهلك من كان قبلكم كثرة سؤالهم ، واختلافهم على أنبيائهم ، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم ، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه » . رواه البخاري ، ومسلم . [مسلم (١٣٣٧) والنسائي (٥ / ١١٠) وأحمد (٢ / ٥٠٨) ] .

وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : خطبنا رسول الله ﷺ ، فقال : « يا أيها الناس ، كُتِبَ عليكم الحج » . فقام الأقرع بن حابس فقال : أني كلَّ عام ، يا رسول الله ؟ فقال : « لو قنتها لوجبت ، ولو وجبت لم تعملوا بها ولم تستطيعوا ، الحج مرة ، فمن زاد فهو تطوُّعٌ » . رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، والحاكم وصحَّحه . [أبو داود (١٧٢١) والنسائي (٥ / ١١١) وابن ماجه (٢٨٨٦) وأحمد (١ / ٥٥) والحاكم (٢ / ٢٩٣) ] .

### وجوبه على الفور أو التراخي :

ذهب الشافعي ، والثوري ، والأوزاعي ، ومحمد بن الحسن إلى أن الحج واجبٌ على التراخي ، فيؤدَّى في أي وقتٍ من العمر ، ولا يَأْتَمُ مَنْ وجب عليه بتأخيرهِ متى أداه قبل الوفاة ؛ لأن رسول الله ﷺ أخر الحج إلى سنة عشر ، وكان معه أزواجه وكثير من أصحابه ، مع أن إيجابه كان سنة ست ، فلو كان واجباً على الفور ، لما أخره ﷺ . قال الشافعي : فاستدلنا على أن الحج فرضه مرة في العمر ، أوله البلوغ ، وآخره أن

(٢) كتب : أي مرض .

(١) يوم : أي بقصد .

يأتي به قبل موته . وذهب أبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد ، وبعض أصحاب الشافعي ، وأبو يوسف ، إلى أن الحج واجب على الفور ؛ لحديث ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال : «من أراد الحج ، فليتعجل ، فإنه قد يمرض المريض ، وتضل الراحلة ، وتكون الحاجة» . رواه أحمد ، والبيهقي ، والطحاوي ، وابن ماجة . [ابن ماجة (٢٨٨٣) وأحمد (١/ ٢١٤ و ٣٢٣ و ٣٥٥) والبيهقي في الكرى (٤/ ٣٤٠)] . وعنه ، أنه ﷺ قال : «تعجلوا الحج - يعني الفريضة - فإن أحدكم لا يدري ما يعرض له» . رواه أحمد ، والبيهقي . [أحمد (١/ ٣١٤) ، والأصبهاني في الترغيب والترهيب (١٠١٩) ، والبيهقي في الكرى (٤/ ٣٤٠)] ، وقال : ما يعرض له ؛ من مرض أو حاجة . وحمل الأولون هذه الأحاديث على التذنب ، وأنه يستحب تعجيله والمبادرة به ، متى استطاع المكلف أدائه .

### شروط وجوب الحج

اتفق الفقهاء على أنه يشترط لوجوب الحج الشروط الآتية :

- ١- الإسلام .
- ٢- البلوغ .
- ٣- العقل .
- ٤- الحرية .
- ٥- الاستطاعة .

فمن لم تتحقق فيه هذه الشروط ، فلا يجب عليه الحج . وذلك أن الإسلام ، والبلوغ ، والعقل ، شرط التكليف في أية عبادة من العبادات . وفي الحديث ، أن النبي ﷺ قال : «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ ؛ عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يثب ، وعن المعتوه حتى يعقل»<sup>(١)</sup> . [سبق تخريجه] . والحرية شرط لوجوب الحج ؛ لأنه عبادة تقتضي وقتاً ، ويشترط فيها الاستطاعة ، بينما العبد مشغول بحقوق سيده ، وغير مستطيع . وأما الاستطاعة ؛ فلقول الله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾<sup>(٢)</sup> [آل عمران : ٩٧] .

### بم تتحقق الاستطاعة؟

تتحقق الاستطاعة ، التي هي شرط من شروط الوجوب ، بما يأتي :

- ١- أن يكون المكلف صحيح البدن ، فإن عجز عن الحج ؛ لشيخوخة ، أو زمانة ، أو مرض لا يرجى شفاؤه ، لزمه إحجاج غيره عنه إن كان له مال ، وسيأتي في «مبحث الحج عن الغير» .
- ٢- أن تكون الطريق آمنة ، بحيث يأمن الحاج على نفسه وماله . فلو خاف على نفسه من قطاع الطريق ، أو وباء ، أو خاف على ماله من أن يسلب منه ، فهو ممن لم يستطع إليه سبيلاً . وقد اختلف العلماء ، فيما يؤخذ في الطريق من المكس والكوشان ، هل يعد عذراً مستقطاً للحج أم لا؟ ذهب الشافعي ،

(١) تقدم الحديث عنه في هذا الكتاب

(٢) أي مرض الله على أساس حج است من استطاع إليه سبيلاً .

وغيره ، إلى اعتباره عذرًا مُسقطًا للحج ، وإن قل المأخوذ ، وعند المالكية ، لا يُعَدُّ عذرًا ، إلا إذا أُجحف بصاحبه ، أو تكرر أخذه .

٣ ، ٤ - أن يكون مالكا للزاد والراحلة : والمعتبر في الزاد ، أن يملك ما يكفيه مما يصح به بدنه ، ويكفي من يعوله كفاية فاضلة عن حوائجه الأصلية ؛ من ملبس ، ومسكن ، ومركب ، وآلة حرفة ،<sup>(١)</sup> حتى يؤدي الفريضة ويعود . والمعتبر في الراحلة ، أن تمكنه من الذهاب والإياب ؛ سواء أكان ذلك عن طريق البر ، أو البحر ، أو الجو وهذا بالنسبة لمن لا يمكنه المشي ؛ لبعده عن مكة . فأما القريب الذي يمكنه المشي ، فلا يعتبر وجود الراحلة في حقه ؛ لأنها مسافة قريبة يمكنه المشي إليها . وقد جاء في بعض روايات الحديث ، أن رسول الله ﷺ فسر السبيل بالزاد والراحلة ؛ فعن أنس رضي الله عنه قال : قيل : يا رسول الله ، ما السبيل<sup>(٢)</sup> ؟ قال : «الزاد والراحلة» . رواه الدارقطني وصححه . [الدارقطني (٢ / ٢١٨)] . قال الحافظ : والراجح إرساله ، وأخرجه الترمذي من حديث ابن عمر أيضا ، وفي إسناده ضعف ، [الترمذي (٨١٣)] . وقال عبد الحق : طريقه كلها ضعيفة . وقال ابن المنذر : لا يثبت الحديث في ذلك مسندا ، والصحيح رواية الحسن الرسالة . وعن علي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «من ملك زادا وراحلةً تبلغه إلى بيت الله ولم يحجْ ؛ فلا عليه أن يموت ، إن شاء يهوديًا ، وإن شاء نصرانيًا ؛ وذلك أن الله تعالى يقول : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾» [آل عمران : ٩٧] . رواه الترمذي ، [الترمذي (٨١٢)] والبيهقي في شعب الإيمان (٣٩٧٨) . وفي إسناده هلال بن عبد الله وهو مجهول ، و«الحارث» كذبه الشعبي ، وغيره . والأحاديث ، وإن كانت كلها ضعيفة ، إلا أن أكثر العلماء يشترط لإيجاب الحج ، الزاد والراحلة لمن نأث داره ، فمن لم يجد زادا ولا راحلةً ، فلا حج عليه . قال ابن تيمية : فهذه الأحاديث ؛ مسندة من طرق حسان ، ومرسلة ، وموقوفة ، تدل على أن مناط الوجوب الزاد والراحلة ، مع علم النبي ﷺ أن كثيرا من الناس يقدرُونَ على المشي . وأيضًا ، فإن الله قال في الحج : ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران : ٩٧] . إما أن يعني القدرة المعتبرة في جميع العبادات . وهو مطلق المكنة . أو قدرًا زائدًا على ذلك ؛ فإن كان المعتبر الأول ، لم تحتج إلى هذا التقيد ، كما لم يحتج إليه في آية الصوم والصلاة ، فعلم أن المعتبر قدر رائد على ذلك ، وليس هو إلا المال . وأيضًا ، فإن الحج عبادة مفتقرة إلى مسافة ، فافتقر وجوبها إلى ملك الزاد والراحلة ، كالجهاد . ودليل الأصل<sup>(٣)</sup> قوله تعالى : ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْدُثُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ﴾ [التوبة : ٩١] . إلى قوله : ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَحِمْهُمْ شَيْئًا﴾ [التوبة : ٩٢] . وفي «المهذب» : وإن وجد ما يشتري به الزاد والراحلة ، وهو محتاج إليه لذنين عليه ، لم يلزمه ، حالًا كان الدَّين أو مؤجلًا ؛ لأن الدَّين الحالَّ على الفور والحج على التراخي ، فقدم عليه ، والمؤجل

(١) لا تنوع الثياب التي يلبسها ، ولا المتاع الذي يحتاجه ، ولا الدار التي يسكنها ، وإن كانت كبيرة ، تفضل عنه من أجل الحج .

(٢) أي : ما معنى «السبيل» المذكور في الآية .

(٣) الأصل : أي إجهاد المقيس عليه ، فإنه أصل يقاس عليه الفروع ، وهو الحج .



يحل عليه ، فإذا صرف ما معه في الحج ، لم يحد ما يقضي به الدُّين . قال : وإن احتاج إليه لمسكن لا بد من مثله ، أو خادم يحتاج إلى خدمته ، لم يلزمه . وإن احتاج إلى النكاح ، وهو يخاف العنت ، قدّم السكاح ؛ لأن الحاجة إلى ذلك على الفور ، وإن احتاج إليه في بضاعة يتجر فيها ؛ ليحصل منها ما يحتاج إليه للنفقة ، فقد قال أبو العباس بن صريح : لا يلزمه الحج ؛ لأنه محتاج إليه ، فهو كالمسكن والخادم . وفي «المغني» : إن كان دين على مليء باذل له يكفيه للحج ، لزمه ؛ لأنه قادر . وإن كان على معسر ، أو تعذر استيفاؤه عليه ، لم يلزمه . وعند الشافعية ، أنه إذا بذل رجل لآخر راحلة من غير عوض ، لم يلزمه قبولها ؛ لأن عليه في قبول ذلك مئة ، وفي تحمل المئة مشقة ، إلا إذا بذل له ولده ما يتمكن به من الحج لزمه ؛ لأنه أمكنه الحج من غير مئة تلزمه . وقالت الحنابلة : لا يلزمه الحج ببذل غيره له ، ولا يصير مستطيعاً بذلك ؛ سواء كان الباذل قريباً أو أجنبياً ، وسواء بذل له الركوب والزاد أو بذل له مالاً .

٥- ألا يوجد ما يمنع الناس من الذهاب إلى الحج ، كالحبس ، والخوف من سلطان جائر يمنع الناس منه .

**حج الصبي والعبد :** لا يجب عليهما الحج ، لكنهما إذا حَجَّا صح منهما ، ولا يُحزَنُهما عن حجة الإسلام ؛ قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : قال النبي ﷺ : «أما صبي حج ، ثم بلغ الحَيْثُ ،<sup>(١)</sup> فعليه أن يحج حجة أخرى ، أما عبد حج ، ثم أعتق ، فعليه أن يحج حجة أخرى» . رواه الطبراني بسند صحيح . [الطبراني في الأوسط (٢٧٥٢) وذكره الهيثمي في المجمع (٣/ ٢٠٥ - ٢٠٦)] . وقال السائب بن يزيد : حج أي مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع ، وأنا ابن سبع سنين . رواه أحمد ، والمخاري ، والترمذي ، وقال : قد أجمع أهل العلم على أن الصبي إذا حج قبل أن يُدْرَكَ ، فعليه الحج إذا أدرك ، وكذلك المملوك إذا حج في رَقِّه ثم أعتق ، فعليه الحج إذا وُحِدَ إلى ذلك سبيلاً . [الحارثي (١٨٥٨) والترمذي (٩٢٥) وأحمد (٣/ ٤٤٩)] . وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن امرأة رفعت إلى رسول الله ﷺ صبيّاً ، فقالت : ألهذا حج؟ قال : «نعم»<sup>(٢)</sup> ، ولك أحراً»<sup>(٣)</sup> . [مسلم (١٣٣٦) وأبو داود (١٧٣٦) والسنائي (٥/ ١٢١) وأحمد (١/ ٢١٩)] . وعن جابر رضي الله عنه قال : حججنا مع رسول الله ﷺ ، ومعنا النساء والصبيان ، فَبَيَّنَّا عن الصبيان ، ورمينا عنهم . رواه أحمد ، وابن ماجه . [ابن ماجه (٣٠٣٨) وأحمد (٣/ ٣١٤)] . ثم إن كان الصبي مميزاً ، أحرم بنفسه ، وأدّى مناسك الحج ، وإلا أُحْرِمَ عنه وُليّه<sup>(٤)</sup> ، ولئى عنه وطاف به وسعى ، ووقف بعرفة ، ورمى عه ، ولو بلغ قبل الوقوف بعرفة أو فيها ، أجزأ عن حجة الإسلام ، كذلك العبد إذا أعتق . وقال مالك ، وابن المنذر : لا يجزئهما ؛ لأن الإحرام انعقد تطوعاً ، فلا ينقلب فرضاً .

(١) تحت الإيماء ، أي بيع أو يكتب عليه ثم

(٢) أكثر أهل مكة على أن صبي يثب على طاعته ونكته له حسنة دون سقاته ، وهو مروى عن عمر

(٣) أي من يتكلم من أمره بالخج ، ويعينه إليه .

(٤) قال سيبويه : أي يحرم عنه إذا كان غير مميز ، هو ولي ماله ، وهو نوه أو حده أو الوصي من جهة الحاكم أما الأم فلا يصح حرمانها ، لا بد كالتصية أو موصوبة من جهة الحاكم . وقيل يصح إحرامها وإحرام العصاة وإن لم يكن لهم ولاية

**حج المرأة :** يجب على المرأة الحج كما يجب على الرجل ، سواءً بسواء ، إذا استوفت شرائط الوجوب التي تقدم ذكرها ، ويزاد عليها بالنسبة للمرأة ، أن يصحبها روج أو محرّم<sup>(١)</sup> . فعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا يَخْلُونُ رجلٌ بامرأة ، إلا ومعهما ذو محرّم ، ولا تسافر المرأة ، إلا مع ذي محرّم » . فقام رجلٌ فقل : يا رسول الله ، إن امرأتي خرجت حاجةً ، وإنني اكتتبت في غزوة كذا ، وكذا . فقال : « انطلق . فحجَّ »<sup>(٢)</sup> مع امرأتك . رواه البخاري ، ومسلم ، واللفظ لمسلم . [بخاري (٣٠٠٦) ومسلم (١٣١٤) وأحمد (١٣١٤) وأحمد (٢٢٢ / ١) . وعن يحيى بن عباد . قال : كتبت امرأة من أهل الرّي إلى إبراهيم النخعي : إنني لم أحج حجة الإسلام ، وأنا موسرة ليس لي ذو محرّم . فكتب إليها : إنك ممن لم يجعل الله له سبيلاً . وإلى اشتراط هذا اشترط ، وجعله من جملة الاستطاعة ذهب أبو حنيفة ، وأصحابه ، والنخعي ، والحسن ، والثوري ، وأحمد ، وإسحاق . قال الحافظ : والمشهور عند الشافعية اشتراط الزوج ، أو المحرم ، أو النسوة الثقات ، وفي قول : تكفي امرأة واحدة ثقة . وفي قول - نقله الكرايسي ، وصححه في «المهذب» - : تسافر وحدها ، إذا كان الطريق آمناً . وهذا كله في الواجب ؛ من حج أو عمرة . وفي «سبل السلام» : قال جماعة من الأئمة : يجوز للعجوز السفر من غير محرّم . وقد استدلل المجيزون لسفر المرأة من غير محرّم ولا زوج - إذا وجدت رفقة مأمونة ، أو كان الطريق آمناً - بما رواه البخاري ، عن عدي بن حاتم ، قال : بينا أنا عند رسول الله ﷺ ، إذ أتاه رجلٌ فشكا إليه الفاقة ، ثم أتاه آخر ، فشكا إليه قطع السبيل ، فقال : « يا عدي ، هل رأيت الجيرة »<sup>(٣)</sup> قال : قلت : لم أرها ، وقد أنبت عنها . قال : « فإن طال بك حياة ، لترين الطعينة »<sup>(٤)</sup> ترتحل من الحيرة ، حتى تطوف بالكعبة لا تخاف إلا الله » . [البخاري (٣٥٩٥) . واستدلوا أيضاً ، بأن نساء النبي ﷺ حججن بعد أن أذن لهنّ عمر في آخر حجة حجها ، وبعث معهنّ عثمان بن عفان ، وعبد الرحمن بن عوف [لبخاري (١٨٦٠) . وكان عثمان ينادي : ألا يدنو أحدٌ منهن ، ولا ينظر إليهن . وهن في الهودج على الإبل . وإذا خالفت المرأة وحجت دون أن يكون معها زوج أو محرّم ، صح حجها . وفي «سبل السلام» : قال ابن تيمية : إنه يصح الحج من المرأة بغير محرّم ، ومن غير المستطيع ، وحاصله ، أن من لم يجب عليه الحج ؛ لعدم الاستطاعة ، مثل المريض ، والفقير ، والمعسوب ، والمقطوع طريقه ، والمرأة بغير محرّم ، وغير ذلك ، إذا تكفلوا شهود المشاهد ، أحزأهم الحج . ثم منهم من هو محسن في ذلك ، كالذي

(١) قال الحافظ فيفتح وصابط المحرم عند العلماء من حرم عليه بكاحها على تأكيد بسبب مناح حرمتها . فحرج بالأنثى . أخت لزوج أو عمتها . وبالدخ : أم الموطوعة بشبهة وسبها . وبحرمتها : املاعة .

(٢) هذا الأمر للندب ، فإنه لا يوم الزوج أو المحرم السفر مع امرأة ، إذا لم يوجد غيره ، ما في الحج من المشقة ، ولأنه لا يجب على أحد بدل منافع نفسه ، نحصل غيره ما يجب عليه .

(٣) الحيرة قرية قريبة من الكوفة

(٤) الطعينة : أي اليهودج فيه امرأة لم لا . أهـ . القاموس .

يحج ماشيًا، ومنهم من هو مسيء في ذلك، كالذي يحج بالمسألة، والمرأة تحج بغير محرم، وإنما أجزأهم؛ لأن الأهلية تامة، والمعصية إن وقعت في الطريق، لا في نفس المقصود. وفي «المغني»: لو تَجَشَّم غير المستطيع المشقة، وسار بغير زاد وراحلة فحج، كان حجه صحيحًا مجزئًا.

**استئذان المرأة زوجها:** يستحب للمرأة أن تستأذن زوجها في الخروج إلى الحج الفرض، فإن أذن لها خرجت، وإن لم يأذن لها خرجت بغير إذنه؛ لأنه ليس للرجل منع امرأته من حج الفريضة؛ لأنها عبادة وجبت عليها، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، ولها أن تعجل به؛ لتبرئ ذمتها، كما لها أن تصلي أول الوقت، وليس له منعها، ويلحق به الحج المندور؛ لأنه واجب عليها كحجة الإسلام، وأما حج التطوع فله منعها منه؛ لما رواه الدارقطني، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن رسول الله ﷺ - في امرأة كان لها روج ولها مال، فلا يأذن لها في الحج - قال: «ليس لها أن تنطلق، إلا بإذن زوجها». [الدارقطني (٢/٢٢٣)].

**من مات وعليه حج:** من مات وعليه حجة الإسلام أو حجة كان قد نذرها، وجب على وليه أن يجهز من يحج عنه من ماله، كما أن عليه قضاء ديونه؛ فعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي ﷺ، فقالت: إن أُمِّي نذرت أن تحج ولم تحج، حتى ماتت، أفأحج عنها؟ قال: «نعم، حُجِّي عنها، أَرَأَيْتَ لو كان على أمك دين أكنْت قاضيتها؟ اقضوا الله، فالله أحق بالوفاء». رواه البخاري. [البخاري (١٨٥٢)]. وفي الحديث دليل على وجوب الحج عن الميت؛ سواء أوصى أم لم يُوص؛ لأن الدين يجب قضاؤه مطلقًا، وكذا سائر الحقوق المالية؛ من كفارة، أو زكاة، أو نذر. وإلى هذا ذهب ابن عباس، وزيد بن ثابت، وأبو هريرة، والشافعي. ويجب إخراج الأجرة من رأس المال عندهم. وظاهر، أنه يُقدَّم على دين الآدمي إذا كانت التركة لا تتسع للحج والدين؛ لقوله ﷺ: «فإن الله أحق بالوفاء». [سبق تخريجه]. وقال مالك: إنما يحج عنه إذا أوصى، أما إذا لم يوص فلا يحج عنه؛ لأن الحج عبادة غلب فيه جانب الدنية، فلا يقبل النيابة. وإذا أوصى، حج من الثلث.

**الحج عن الغير:** من استطاع السبيل إلى الحج، ثم عجز عنه بمرض أو شيخوخة، لزمه إحجاج غيره عنه؛ لأنه أيسر من الحج بنفسه لعجزه، فصار كالميت فيبوب عنه غيره، ولحديث الفضل بن عباس، أن امرأة من خثعم قالت: يا رسول الله، إن فريضة الله على عباده في الحج، أدركت أبي شيخًا كبيرًا، لا يستطيع أن يثب على الرحلة، أفأحج عنه؟ قال: «نعم». وذلك في حجة الوداع. رواه الجماعة، وقال الترمذي: حسن صحيح. [البخاري (١٥١٣)] ومسلم (١٣٣٤) وأبو داود (١٨٠٩) والترمذي (٩٢٨) والسنائي (١١٨/٥ - ١١٩) وابن ماجه (١٨٠٩). وقال الترمذي أيضًا: وقد صح عن النبي ﷺ في هذا الباب غير حديث، والعمل على هذا عند أهل العلم، من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، يرون أن يحج عن الميت وبه يقول الثوري، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق. وقال مالك: إذا أوصى أن يُحجَّ عنه، حُجَّ

عنه . وقد رخص بعضهم ، أن يحج عن الحي إذا كان كبيراً ، وبحال لا يقدر أن يحج ، وهو قول ابن المبارك ، والشافعي (١) . وفي الحديث دليل على أن المرأة يجوز لها أن تحج عن الرجل والمرأة ، والرجل يجوز له أن يحج عن الرجل والمرأة ، ولم يأت نص يخالف ذلك .

**إذا عوفي المعضوب (٢) :** إذا عوفي المريض بعد أن حج عنه نائبه ، فإنه يسقط الفرض عنه ، ولا تنزله الإعادة ؛ لثلاث تفضي إلى إيجاب حجتين ، وهذا مذهب أحمد . وقال الجمهور : لا يجزئه ؛ لأنه تبين أنه لم يكن ميثوساً منه ، وأن العبرة بالانتفاء . ورجح ابن حزم الرأي الأول ، فقال : إذا أمر النبي ﷺ بالحج عمن لا يستطيع الحج ، راكباً ولا ماشياً ، وأخبر أن ذين الله يقضى عنه ، فقد تأدى الدين بلا شك ، وأجزأ عنه . وبلا شك أن ما سقط وتأدى ، فلا يجوز أن يعود فرضه بذلك إلا بنص ، ولا نص هاهنا أصلاً بعودته ، ولو كان ذلك عائداً لبيّن - عليه الصلاة والسلام - ذلك ؛ إذ قد تقوى الشيخ فيطيق الركوب ، فإذا لم يخبر النبي ﷺ بذلك ، فلا يجوز عودة الفرض عليه ، بعد صحة تأديته عنه .

**شرط الحج عن الغير :** يشترط فيمن يحج عن غيره أن يكون قد سبق له الحج عن نفسه ؛ لما رواه ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ سمع رجلاً يقول : لبيك عن شبرمة . فقال : «أحججت عن نفسك؟» قال : لا . قال : «فحج عن نفسك ، ثم حج عن شبرمة» . رواه أبو داود ، وابن ماجه . [أبو داود (١٨١١) وابن ماجه (٢٩٠٣)] . قال البيهقي : هذا إسناد صحيح ، ليس في الباب أصح منه . قال ابن تيمية : إن أحمد حكم في رواية ابنه صالح عنه أنه مرفوع ، على أنه وإن كان موقوفاً ، فليس لابن عباس فيه مخالفت . وهذا قول أكثر أهل العلم : إنه لا يصح أن يحج عن غيره ، من لم يحج عن نفسه مطلقاً ، مستطيماً كان أو لا ؛ لأن ترك الاستفصال ، والتفريق في حكاية الأحوال ، دال على العموم .

**من حج لنذر وعليه حجة الإسلام :** أفنى ابن عباس ، وعكرمة ، بأن من حج لوفاء نذر عليه ، ولم يكن حج حجة الإسلام ، أنه يجزئ عنهما . وأفنى ابن عمر ، وعطاء ، بأنه يبدأ بفريضة الحج ، ثم يفي بنذره .

**لا ضرورة في الإسلام :** عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله ﷺ : «لا ضرورة في الإسلام» . رواه أحمد ، وأبو داود . [أبو داود (١٧٢٩) وأحمد (٣١٢/١) والحاكم (١٥٩/٢)] . قال الخطابي : الضرورة تفسر تفسيرين ؛ أحدهما ، أن الضرورة هو الرجل الذي قد انقطع عن انكاح وتبش ، على مذهب رهبانية النصارى ومنه قول النابغة :

لو أنها عرضت لأتمنط رايب  
لرنا لبيحتها وحسن حديثها

والوجه الآخر ، أن الضرورة هو الرجل الذي لم يحج .

(٢) المعضوب : الرّيس الذي لا حرك له .

(١) وهذا قول أحمد وأصحابه .

فمعتناه على هذا، أن شئنا الذي ألا يبقى أحد من الناس يستطيع الحج، فلا يحج، فلا يكون ضرورة في الإسلام. وقد يستدل به من يزعم، أن الضرورة لا يحور له أن يحج عن غيره. وتقدير الكلام عنده. أن الضرورة إذا شرع في الحج عن غيره، صار الحج عنه، وانقلب عن فرضه؛ ليحصل معنى النفي، فلا يكون ضرورة. وهذا مذهب الأوراعي، والشافعي، وأحمد، وإسحاق. وقال مالك، والثوري: حجه على ما نواه. وإليه ذهب أصحاب الرأي. وقد روي ذلك عن الحسن البصري، وعطاء، والنخعي.

**الاقتراض للحج:** عن عبد الله بن أبي أوفى، قال: سألت رسول الله ﷺ عن الرجل لم يحج، أو يستقرض للحج؟ قال: «لا». رواه البيهقي. [البيهقي في الكبرى (٤/٣٣٣)].

**الحج من مال حرام:** ويجزئ الحج، وإن كان المال حراماً، ويأثم عند الأكثر من العلماء. وقال الإمام أحمد: لا يجزئ. وهو الأصح؛ لما جاء في الحديث الصحيح: «إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا». [مسلم (١٠١٥)] والترمذي (٢٩٨٩). وروي عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «إِذَا خَرَجَ الْحَاجُّ حَاجًّا بِنَفَقَةٍ طَيِّبَةٍ<sup>(١)</sup>، وَوَضَعَ رِجْلَهُ فِي الْغَرْزِ<sup>(٢)</sup>، فَنَادَى: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ. نَادَاهُ مَنَادٌ مِنَ السَّمَاءِ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ<sup>(٣)</sup>، زَاذُكَ حَلَالٌ، وَرَاحِلَتُكَ حَلَالٌ، وَحُجَّتُكَ مَبْرُورٌ، عَيْرٌ مَأْزُورٌ<sup>(٤)</sup>. وَإِذَا خَرَجَ بِالنَّفَقَةِ الْخَبِيثَةِ، فَوَضَعَ رِجْلَهُ فِي الْغَرْزِ، فَنَادَى: لَبَّيْكَ. نَادَاهُ مَنَادٌ مِنَ السَّمَاءِ: لَا لَبَّيْكَ وَلَا سَعْدَيْكَ، زَاذُكَ حَرَامٌ، وَنَفَقَتُكَ حَرَامٌ، وَحُجَّتُكَ مَأْزُورٌ<sup>(٥)</sup>، غَيْرُ مَأْجُورٍ». قال المنذري: رواه الضبراني في «الأوسط» ورواه الأصبهاني، من حديث أسلم مولى عمر بن الخطاب، مرسلاً مختصراً. [الضبراني في الأوسط (٥٢٢٤)] والأصبهاني في الترغيب والترهيب (١٠٤٩) وذكره الهيثمي في المجمع (١٠/٢٩٢)].

**أيهما أفضل في الحج، الركوب أم المشي؟** قال الحافظ في «الفتح»: قال ابن المنذر: اِخْتَلَفَ فِي الرُّكُوبِ وَالْمَشْيِ لِلْحَاجِّ أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟ قَالَ الْجُمْهُورُ: الرُّكُوبُ أَفْضَلُ؛ لِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلِكُونِهِ أَعُونَ عَلَى الدُّعَاءِ وَالِابْتِهَالِ، وَلَمَّا فِيهِ مِنَ النِّفْعَةِ. وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ: الْمَشْيُ أَفْضَلُ؛ لَمَّا فِيهِ مِنَ التَّعَبِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ وَالْأَشْخَاصِ. رَوَى الْبُخَارِيُّ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى شَيْخًا يَهَادِي<sup>(٦)</sup> بَيْنَ ابْنَيْهِ، فَقَالَ: «مَا بَالُ هَذَا؟» قَالُوا: نَذَرُ أَنْ يَمْشِيَ. قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَنِ التَّعَذُّبِ هَذَا نَفْسَهُ لَغَيٍّ». وَأَمْرُهُ أَنْ يَرْكَبَ. [البخاري (١٨٦٥)] ومسنده (١٦٤٢)].

**التكسب والمكاري في الحج:** لا بأس للحاج أن يتاجر، ويؤاجر، ويتكسب، وهو يؤدي أعمال الحج والعمرة. قال ابن عباس: إن الناس في أول الحج<sup>(٧)</sup> كانوا يتبايعون بمنى، وعرفة، وسوق ذي الحجز<sup>(٨)</sup>، ومواسم الحج، فحافوا البيع وهم حرّم، فأُنزل الله - تعالى -: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ حُكَا أَنْ تَتَنَعَّوْا فِصْلًا مِّنْ رَّزَقِكُمْ﴾ [النقرة: ١٩٨]. في موسم الحج. رواه البخاري، ومسنده، والسنائي. [البخاري (٤٥١٩)] وأبو داود (١٧٣٤)].

(٢) الغر: ركوب من جدد يعتمد عليه الراكب حين يركب.

(٤) مبرور: مقبول، لا يحلّ له دور.

(٦) يهادي: يعتمد عليهم في مشي.

(٨) ذو الحجز: موضع بحور عرفة.

(١) صيبة: حلال.

(٣) لبّيك: أحب الله حديث بحابة بعد حابة.

(٥) مأزور: حاش للور والإثم.

(٧) أي في الإسلام.

وعن ابن عباس أيضًا، في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَنْتَعُوا فَصَلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾<sup>(١)</sup> [لقرة: ١٩٨]. قال: كانوا لا يتَجَرَّونَ بمي، فأَمَرُوا أَنْ يَتَحَرَّوْا إِذَا أَفَاضُوا مِنْ عِرْفَاتٍ. رواه أبو داود. [أبو داود (١٧٣١)]. وعن أبي أمامة التيمي، أنه قال لابن عمر: إني رجلٌ أَكْرِي<sup>(٢)</sup> في هذا الوحه، وإن ناسًا يقولون لي: إنه يس لك حج. فقال ابن عمر: أليس تحرُّمٌ وتُنبِّي، وتطوف بالبيت، وتُفِيضُ من عرفات، وترمي الجِمَارَ؟ قال: قلت: بلى. قال: فإن لك حَجًّا، جاء رجل إلى النبي ﷺ فسأله عن مثل ما سألتني، فسكت عنه، حتى نزلت هذه الآية: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَنْتَعُوا فَصَلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [لقرة: ١٩٨]. فأرسل إليه، وقرأ عليه هذه الآية، وقال: «لك حج». رواه أبو داود، وسعيد بن منصور. [أبو داود (١٧٣٣)]. وقال الحافظ المنذري: أبو أمامة لا يعرف اسمه. وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رجلاً سأله، فقال: أؤجر نفسي من هؤلاء القوم فأنسك معهم المناسك، ألي أجور؟ قال ابن عباس: نعم: ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [البقرة: ٢٠٢]. رواه البيهقي، والدارقطني. [البيهقي (٣٣٣/٤)].

### حَجَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

روى مسلم، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وإسحاق بن إبراهيم جميعًا، وعن حاتم، قال أبو بكر: حدثنا حاتم بن إسماعيل المدني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، قال: دخلنا على جابر بن عبد الله ﷺ فسأل عن القوم، حتى انتهى إليّ، فقلت: أنا محمد بن عبي بن حسين، فأهوى بيده إلى رأسي، فنزع زُرِّي الأعلى، ثم نزع زُرِّي الأسفل، ثم وضع كفه بين ثديي، وأنا يومئذ غلام شاب، فقال: مرحب بك يا ابن أخي. سل عما شئت؟ فسألته - وهو أعمى - وحضر وقت الصلاة، فقام في نساجة<sup>(٣)</sup> ملتحفًا بها، كلما وضعها على منكبيه رجع طرفاها إليه؛ من صغرها، ورداؤه إلى حسه عني المشجب<sup>(٤)</sup>، فصلّى بها، فقلت: أخبرني عن حجة رسول الله ﷺ، فقال بيده فعقد تسعًا، فقال: إن رسول الله ﷺ مكث تسع سنين<sup>(٥)</sup> لم يحج، ثم أدرك في الناس في العاشرة، أن رسول الله ﷺ حاج، فقدم المدينة بشراً كثير كلهم يلتمس أن يأتهم رسول الله ﷺ، ويعمل مثل عمله، فخرجنا معه، حتى أتينا ذا الحليفة، فولدت أسماء بنت عميس محمد بن أبي بكر، فأرسلت إلى رسول الله ﷺ: كيف أصنع؟ قل: «اعتسلي، واستغفري»<sup>(٦)</sup> بثوب، وأحرمي. فصلّى رسول الله ﷺ في المسجد، ثم ركب القصواء<sup>(٧)</sup> حتى إذا استوت به ناقته على البيداء، نظرتُ إلى مد بصري بين يديه

(١) أي لا إثم عليكم، أن تنتعوا فصلًا من ربكم مع سفركم نادرة من فترصه لله عليكم من الحج، فالإدب في التحارة رحصة؛ ولأفصل تركها

(٢) أكري أي أؤجر رواجل لركوب.

(٣) مشجب اسم لأعود يوضع عليها الثياب ومتاع يد الشمامسة.

(٤) مكث تسع سنين أي نامدة.

(٥) الاستغفار أن تشد في وسطها شيئًا، وتأخذ حرقه عريضة تجعلها على محل دم وتشد طرفيها من قدامها ومن ورائها في ذلك المشدود في وسطها مع ميلاد دم.

(٦) القصواء - سم ناقة سي ﷺ.

من راكب وماثر، وعن يمينه مثل ذلك، وعن يساره مثل ذلك، ومن حنقه مثل ذلك، ورسول الله ﷺ بين أظهرها، وعليه ينزل القرآن، وهو يعرف تأويله، وما عمل به من شيء عملنا به، فأهل<sup>(١)</sup> بالتوحيد: «ليتك اللهم لييك، لييك لا شريك لك لييك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك». وأهل الناس بهذا الذي يُهلون به، فمَن يَزُدُّ رسول الله ﷺ عليهم شيئاً منه، ويرم رسول الله ﷺ تلبيته. قال جابر رضي الله عنه: لسنا نوي إلا الحج، لسنا نعرف العمرة، حتى إذا أتينا معه، استتم الركن، فزَمَلْ ثَلَاثًا ومشي أربعًا. ثم نَقَدَ إلى مقام إبراهيم، عليه السلام، فقرأ: ﴿وَأَنجِدُوا مِن مَّقَابِرِ إِزْهَمَةٍ مَّعْلَى﴾ [البقرة: ١٢٥]. فجعل المقام بينه وبين البيت. فكان يقرأ في الركعتين: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَكُّ﴾ [الإخلاص: ١]. و: ﴿قُلْ يَتَّابِئَا الْكَافِرِينَ﴾ [الكافرون: ١]. ثم رجع إلى الركن فاستلمه، ثم خرج من الباب إلى الصفا، فلما دنا من الصفا، قرأ: ﴿إِنَّ الْصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَابِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]. «أبدأ بما بدأ الله به». فبدأ بالصفا، فَرَقِيَ عليه، حتى رأى البيت، فاستقبل القبلة، فوَجَدَ الله وكَبَّرَهُ، وقال: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير»، لا إله إلا الله وحده، أنجز وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده<sup>(٢)</sup>. ثم دعا بين ذلك، قال مثل هذا ثلاث مرات، ثم نزل إلى المروة، حتى إذا انصبت قدماه في بطن الوادي، سعى حتى إذا صعدنا مشى، حتى أتى المروة، ففعل على المروة كما فعل على الصفا، حتى إذا كان آخر طوافه على المروة، فقال: «لو أني استقبلت من أمري ما استدبرت، لم أشق الهدى، وجعلتها غمرة، فمن كان منكم ليس معه هَدْيٌ، فليُحِلِّ وليجعلها غمرة». فقام سراقه بن مالك بن جُعشم، فقال: يا رسول الله، ألعائنًا هذا أم لأبدي؟ فَشَبَّكَ رسول الله ﷺ أصابعه واحدة في الأخرى، وقال: «دخبت العمرة في الحج مرتين، لا بل لأبدي أبد». وقدم علي من اليمن ببئذٍ للنبي ﷺ، فوجد فاطمة - رضي الله عنها - ممن حلَّ، ولبست ثيابًا صبيغًا واكتحلت، فأنكر ذلك عليها، فقالت: إن أبي أمرني بهذا. قال: فكان علي يقول بالعراق: فذهبت إلى رسول الله ﷺ مُحَرَّشًا<sup>(٣)</sup> على فاطمة للذي صنعت، مستفتيًا لرسول الله ﷺ فيمَ ذكرت عنه، فأخبرته أنني أنكرت ذلك عليها، فقال: «صدقت صدقت، ماذا قلت حين فرضت الحج؟». قال: قلت: اللهم إني أهلٌ بما أهل به رسولك. قال: «فإن معي الهدى، فلا تحِلَّ». قال: فكان جماعة الهدى الذي قدم به علي من اليمن، والذي أتى به النبي ﷺ، مائة. قال: فحلَّ أناس كلهم وقصَّروا، إلا السي ﷺ ومن كان معه هَدْيٌ. فلما كان يوم التروية،<sup>(٤)</sup> توجهوا إلى مِنَى فأهلوا بالحج، وركب رسول الله ﷺ، فصلى

(١) أهل: من الإحلال: وهو رفع الصوت بالتلبية.

(٢) هزم الأحزاب وحده، ومعه. هزمهم غير قتال من الآدميين ولا بسب من جهنم. ومرد بالأحزاب، الذين تحربوا على رسول الله ﷺ يوم الحندق.

(٣) لتحريش لإعراء والمراد هنا أن يذكر له ما يقتضي عنايه

(٤) يوم التروية هو اليوم الثامن من ذي الحجة.

بها الظهر والعصر، والمغرب والعشاء، والفجر، ثم مكث قليلاً حتى طلعت الشمس، وأمر بقبّة من شعر، تضرب له بمرة، فسار رسول الله ﷺ. ولا تشك قريش إلا أنه واقف عند المشعر الحرام، كما كانت قريش تصنع في الجاهلية،<sup>(١)</sup> فأحاز<sup>(٢)</sup> رسول الله ﷺ، حتى أتى عرفة، فوجد القبة قد صريت له بِمِرَّةٍ فنزل بها، حتى إذا راغت الشمس، أمر بالقصواء فرُحِّثت<sup>(٣)</sup> له، فأتى نطن الوادي<sup>(٤)</sup> فحطب الناس، وقال: «إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا، إلا كل شيء من أمر الجاهلية تحت قدمي موضوع، ودماء الجاهلية موضوعة، وإن أول دم أضع من دمائنا دم ابن ربيعة بن الحارث - كان مسترضعاً في بني سعد، فقتلته هذيل - وربا الجاهلية موضوع»<sup>(٥)</sup>، وأول رباً أضع رباً عباس بن عبد المطلب، فإنه موضوع كله، فاتقوا الله في النساء، فإنكم أخذتموهن بأمان الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله، ولكن عليهن ألا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه، فإن فعلن ذلك، فاضربوهن ضرباً غير مبرح، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف، وقد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به، كتاب الله، وأنتم تُسألون عني، فما أنتم قائلون؟». قالوا: نشهد أنك قد بلغت، وأديت، ونصحت. فقال بإصبعه السبابة،<sup>(٦)</sup> يرفعها إلى السماء، ويُنكِّثُها إلى الناس: «اللهم اشهد، اللهم اشهد». ثلاث مرات.

ثم أذن، ثم أقام فصلى الظهر، ثم أقام فصلّى العصر، ولم يصل بينهما شيئاً<sup>(٧)</sup>، ثم ركب رسول الله ﷺ حتى أتى الموقف، فجعل بطن ناقته القصواء إلى الصخرات، وجعل حبل المشاة<sup>(٨)</sup> بين يديه واستقبل القبلة، فسم يزول واقتفاً، حتى غربت الشمس، وذهبت الصفرة قليلاً، حتى غاب القرص، وأردف أسامة خلفه، ودفع رسول الله ﷺ، وقد شَنَقَ<sup>(٩)</sup> للقصواء الزمام، حتى إن رأسها ليصيب مورك رجه<sup>(١٠)</sup> ويقول بيده اليمنى<sup>(١١)</sup>: «أيها الناس، الشكينة الشكينة». كلما أتى جبلاً من الجبال، أرخى لها قليلاً حتى تصعد، حتى أتى المزدلفة، صنى بها المغرب والعشاء، بأذان واحد وإقامتين، ولم يسبح بينهما شيئاً.

(١) كانت قريش في الجاهلية تقف بأشعر الحرام على عادتهم ولا تتجاوز فجدوزه النبي ﷺ إلى عرفت، لأن الله تعالى أمر بذلك في قوله - تعالى -: «ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ» أي سائر العرب، غير قريش، وإنما كانت قريش تقف بالمزدلفة لأنها من الحرم، وكانوا يقولون: نحن أهل حرم الله، فلا نخرج منه.

(٢) فأحاز: أي جاور المزدلفة ولم يقف بها، بل توجه إلى عرفات.

(٣) فرحلت: أي جعل عليها الرجل.

(٤) بطن الوادي: هو وادي عرفة.

(٥) فقال بإصبعه السبابة: أي يقبضها ويردها إلى لئس مشيراً إليهم.

(٦) فصلّى الظهر ثم أقام فصلّى العصر ولم يصل بينهما - إنج - فيه دليل على أنه يشرع الجمع بين الظهر والعصر هناك في ذلك اليوم، وقد جمعت الأمة عليه، واحتصوا في سبه. قبل سبب السك، وهو مذهب الإمام أبو حنيفة وبعض أصحاب الشافعي وقال أكثر أصحاب الشافعي، هو سبب السفر.

(٨) حبل المشاة أي مجموعهم.

(٩) شق - أي صم وصيق.

(١٠) المورك الموصع الذي يشي المراكب رجليه عليه - قدام وسطه المراكب، إذا مل من المراكب.

(١١) يقول بيده: أي يشير بها قائلاً الرمو سكبته، وهي المرفق والضمائية.



ثم اضطجع رسول الله ﷺ، حتى طلع الفجر، وصلى الفجر حين تبين له الصبح بأذان وإقامة، ثم ركب القصواء، حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة، فدعاه، وكبره، وهله، ووحدّه، فلم يزل واقفاً حتى أسفر جداً. فدفع قبل أن تطلع الشمس، وأردف الفضل بن عباس، وكان رحلاً حسن الشعر أبيض وسيماً<sup>(١)</sup>، فلم يدفع رسول الله ﷺ، مرتين هُظُنَّ<sup>(٢)</sup>، يجريين، فطفق الفضل ينظر إليهن فوضع رسول الله ﷺ يده على وجه الفضل، فحول الفضل وجهه إلى الشق الآخر ينظر، فحول رسول الله ﷺ يده من الشق الآخر على وجه الفضل، يصرف وجهه من الشق الآخر ينظر، حتى أتى بطن مُحسّر، فحرّك قليلاً، ثم سلك الطريق الوسطى<sup>(٣)</sup>، التي تخرج على الجمرة الكبرى، حتى أتى الجمرة التي عند الشجرة، فرماها بسبع حصيات، يكبر مع كلّ حصاة منها مثل حصي الخذف، رمى من بطن الوادي<sup>(٤)</sup>.

ثم انصرف إلى المنحر، فنحر ثلاثاً وستين بيده، ثم أعطى عبثاً فنحر ما غير<sup>(٥)</sup>، وأشركه في هديه، ثم أمر من كلّ بدنة بيضة<sup>(٦)</sup> فجعلت في قِدرٍ، فطبخت، فأكلا من لحمها وشربا من مرقها، ثم ركب رسول الله ﷺ، فأفاض إلى البيت،<sup>(٧)</sup> فصلّى بمكة الظهر، فأتى بني عبد المطلب يسقون على زمزم، فقال: «انزعوا»<sup>(٨)</sup> بني عبد المطلب، فلولا أن يغلبكم الناس على سيقايتكم<sup>(٩)</sup>، لنزعت معكم». فناولوه دلوّاً، فشرب منه. [مسلم (١٢١٨) وأبو داود (١٩٠٨) وابن ماجه (٣٠٧٤)].

قال العلماء: واعلم، أن هذا حديث عظيمٌ مشتملٌ على جملي من انفراد، ونفائس من مهمات القواعد. قال القاضي عياض: قد تكلم الناس على ما فيه من الفقه، وأكثروا، وصنف فيه أبو بكر بن المنذر جزءاً كبيراً، أخرج فيه من الفقه مائة وثيقاً وخمسين نوعاً. قال: ولو نقصى، لزيدَ على هذا العدد قريب منه.

قالوا: وفيه دلالة على أن غسل الإحرام سنة للنفساء وحائض، ولغيرهما بالأولى. وعلى استئثار الحائض والنفساء، وعلى صحة إحرامهما، وأن يكون الإحرام عقب صلاة فرض أو نفل، وأن يرفع المحرم صوته بالتلبية، ويستحب الاقتصار على تلبية النبي ﷺ، فإذا زاد فلا بأس؛ فقد زاد عمر: لبيك، ذا النعماء والفضل لحسن، لبيك، مرهوباً منك، ومرغوباً إليك.

(١) وسيماً: أي جميلاً.

(٢) هُظُنَّ: جمع ضبعة، وهي البعير الذي عليه امرأة، ثم سميت به امرأة معزّ ملاسته البعير.

(٣) فوه: ثم سلك الطريق الوسطى: فيه دليل على أن سلوك هذا الطريق في الرجوع من عرفات سنة. وهو غير الطريق الذي ذهب به إلى عرفات. وكان قد ذهب إلى عرفات من طريق «صب» يخالف الطريق، كما كان يفعل في الخروج من العيدين في محافته طريق الهدب والإياب.

(٤) فوه: رمى من بطن الوادي أي بحيث تكون «منى» و«عرفات» و«الزدلفة» عن يمينه و«مكة» عن يساره.

(٥) فوه: فحرّك ثلاثاً وستين. وفيه دليل على استحباب تكثير الهدي، وكان هديه ﷺ في تلك سنة مائة بدنة. وعبر أي بقي

(٦) البصعة أي قطعة اللحم.

(٧) فأفاض إلى البيت: أي صاف بالبيت هواف الإفاضة، ثم صلى ظهر

(٨) انزعوا: أي سقوا بالدلاء وشرعوا بالرشاء (الحبال).

(٩) فلولا أن يغلبكم الناس على أن يعتقد لباس ذلك من ماسات الحج يردحمون عليه بحيث يعلموكم ويدفعوكم عن الاستقاء لاستفتيت معكم بكثرة فضيلة هذا الاستقاء.

وأنه ينبغي للحاح القدوم أولاً إلى مكة ؛ ليطوف طواف القدوم ، وأن يستلم الركن - الحجر الأسود - قبل طوافه ، ويرمل في الثلاثة الأشواط الأولى ، والرَّمْل ؛ أسرع المشي مع تقارب الخطأ ، وهو الحَبَبُ . وهذا الرمل يفعله ، ما عدا الركنين اليمانيَّين .

ثم يمشي أربعاً على عادته ، وأنه يأتي بعد تمام طوافه مقام إبراهيم ، ويتلو : ﴿وَأَتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة : ١٢٥] . ثم يجعل المقام بينه وبين البيت ، ويصلي ركعتين ، ويقرأ فيهما في الأولى - بعد الفاتحة - سورة «الكافرون» وفي الثانية - بعد الفاتحة - سورة «الإخلاص» . ودل الحديث على أنه يشرع له الاستلام عند الخروج من المسجد ، كما فعله عند الدخول . واتفق العلماء على أن الاستلام سنة ، وأنه يسعى بعد الطواف ، ويبدأ من الصفا ويرقى إلى أعلاه ، ويقف عليه مستقبل القبلة ، ويذكر الله - تعالى - بهذا الذكر ، ويدعو ثلاث مرات ، ويرمل في بطن الوادي ، وهو الذي يقال له : بين الميئين . وهو - أي ؛ الرَّمْل - مشرووع في كل مرة من السبعة الأشواط ، لا في الثلاثة الأول ، كما في طواف القدوم بالبيت ، وأنه يرقى أيضاً على المروة كما رقى على الصفا ، ويذكر ويدعو ، وبتمام ذلك تتم عمرته . فإن خلَق أَوْقَصَر ، صار حلالاً . وهكذا فعل الصحابة ، الذين أمرهم ﷺ بفسخ الحج إلى العمرة . وأما من كان قارئاً ، فإنه لا يحلق ولا يقصر ، ويبقى على إحرامه ، ثم في يوم التروية - وهو الثامن من ذي الحجة - يحرم من أراد الحج ممن حلَّ من عمرته ، ويذهب هو ومن كان قارئاً إلى منى . والسنة ، أن يصلي بمنى الصلوات الخمس ، وأن يبيت بها هذه الليلة ، وهي ليلة التاسع من ذي الحجة . ومن السنة كذلك ، ألا يخرج يوم عرفة من منى ، إلا بعد طلوع الشمس ، ولا يدخل عرفات ، إلا بعد زوال الشمس ، وبعد صلاة الظهر والعصر جميعاً بعرفات ؛ فإنه ﷺ نزل بنمرة وليست من عرفات ، ولم يدخل ﷺ الموقف ، إلا بعد الصلاتين . ومن السنة ، أن يصلي بينهما شيئاً ، وأن يخطب الإمام الناس قبل الصلاة ، وهذه إحدى الخطب المسنونة في الحج .

والثانية - أي ؛ من الخطب المسنونة - يوم السابع من ذي الحجة ، يخطب عند الكعبة بعد صلاة الظهر .

والثالثة - أي ؛ من الخطب المسنونة - يوم النحر .

والرابعة - يوم النَّفَر الأول . وفي الحديث سنن وآداب منها ! أن يجعل الذهاب إلى الموقف عند فراغه من الصلاتين . وأن يقف - في عرفات - راكباً أفضل . وأن يقف عند الصخرات عند موقف النبي ﷺ ، أو قريباً منه . وأن يقف مستقبل القلعة . وأن يبقى في الموقف ، حتى تغرب الشمس . ويكون في وقوفه داعياً لله ﷻ رافعاً يديه إلى صدره ، وأن يدفع بعد تحقق غروب الشمس بالشكينة ، ويأمر الناس بها إن كان مطاعاً . فإذا أتى المزدلفة ، نزل وصلى المغرب والعشاء جمعاً ، بأذان واحد وإقامتين ، دون أن يتطوع بينهما شيئاً من الصلوات . وهذا الجمع متفق عليه بين العلماء ، وإنما اختلفوا في سببه ؛ فقيل : إنه نُسِكَ . وقيل : لأنهم مسافرون . أي ؛ السفر هو العلة لمشروعية الجمع . ومن السنن ؛ المبيت بمزدلفة ، وهو مُجمَع على أنه نسك ، وإنما اختلفوا في كونه - أي ؛ المبيت - واجباً أو سنة . ومن السنة ، أن يصلي الصبح في المزدلفة ، ثم يدفع منها

بعد ذلك ، فيأتي المشعر الحرام ، فيقف به ويدعو ، والوقوف عنده من المناسك . ثم يدفع منه عد إسفار الفجر إسفاراً بليغاً ، فيأتي بطن مُحسّر ، فيسرع السَّيْر فيه ؛ لأنه محلُّ غَصَبِ الله فيه على أصحاب الفيل ، فلا يسغي الأناة فيه ، ولا البقاء فيه . فإذا أتى الجمرة - وهي حمرة العقبة - نزل ببطن الوادي ، ورماها بسبع حصيات ، كلَّ حصاة كحبة الباقلاء - أي ؛ الفول - يكبّر مع كلَّ حصاة . ثم يصرف بعد ذلك إلى انحر فينحر ، إن كان عنده هدي ، ثم يحلق بعد نحره ، ثم يرجع إلى مكة فيطوف طواف الإفاضة ، وهو الذي يقال له : طواف الزيارة . ومن بعده يحلّ به كلّ ما حُرِّم عليه بالإحرام . حتى وطّء النساء . وأما إذا رمى جمرة العقبة ، ولم يطف هذا الطواف ، فإنه يحلّ له كلّ شيء ، ما عدا النساء . هذا هو هَدْيُ رسول الله ﷺ في حجّه ، والآتي به مقتد به ﷺ ، وممثل لقوله : «تَأْخُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» . [أحمد (٣/ ٣٦٦) والبيهقي في الكبرى (٥/ ١٢٥) وبنحوه عند مسلم بلفظ : «لتأخذوا مناسككم» (١٢٩٧) والنسائي (٥/ ٢٧٠) عن جابر] . وحجه صحيح . وإليك تفصيل هذه الأعمال ، وبيان آراء العلماء ، ومذهب كلّ منهم في كلّ عمل من أعمال الحج .

### المواقيت

المواقيت ؛ جمع ميقات ، كمواعيد وميعاد ، وهي مواقيت زمانية ، ومواقيت مكانية .

**المواقيت الزمانية :** هي الأوقات التي لا يصح شيء من أعمال الحج إلا فيها ، وقد بينها الله - تعالى - في قوله : ﴿بَسَّطْنَاكَ عَلَى الْأَيْمَةِ فَلَهُ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة : ١٩٧] . أي ؛ وقت أعمال الحج أشهر معلومة . والعلماء مجمعون على أن المراد بأشهر الحج شوال وذو القعدة . واختلفوا في ذي الحجة ، هل هو بكامنه من أشهر الحج ، أو عشر منه ؟ فذهب ابن عمر ، وابن عباس ، وابن مسعود ، والأحناف ، والشافعي ، وأحمد إلى الثاني . وذهب مالك إلى الأول . ورجحه ابن حزم ، فقال : قال تعالى : ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة : ١٩٧] . ولا يطلق على شهرين ، وبعض آخر أشهر . وأيضاً ، فإن رمي الجمار - وهو من أعمال الحج - يُعْمَل يوم الثالث عشر من ذي الحجة ، وطواف الإفاضة - وهو من فرائض الحج - يعمل في ذي الحجة كنه ، بلا خلاف منهم ، فصح أنها ثلاثة أشهر . وثمرة الخلاف تظهر ، فيما وقع من أعمال الحج بعد النحر ؛ فمن قال : إن ذا الحجة كله من الوقت . قال : لم يلزمه دم التأخير . ومن قال : ليس إلا العشر منه . قال : يلزمه دم التأخير .

**الإحرام بالحج قبل أشهره :** ذهب ابن عباس ، وابن عمر ، وجابر ، والشافعي إلى أنه لا يصح الإحرام بالحج ، إلا في أشهره <sup>(١)</sup> . قال السحاري : وقال ابن عمر - رضي الله عنهما - أشهر الحج ؛ شوال ، وذو القعدة ، وعشر من ذي الحجة . وقال ابن عباس - رضي الله عنهما - من السنة <sup>(٢)</sup> ألا يحرم

(١) وقيل : ليس أشهرها أو شهر بعمره لا يحرم عن إحرام الحج  
(٢) فهو صحابي من السنة كد ، يعطي حكم المرفوع ، أي النبي ﷺ

بالحج، إلا في أشهر الحج. وروى ابن جرير، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: لا يصلح أن يحرم أحد بالحج، إلا في أشهر الحج. ويرى الأحناف، ومالك، وأحمد، أن الإحرام بالحج قبل أشهره يصح مع الكراهة. ورجح الشوكاني الرأي الأول، فقال: إلا أنه يقوِّي المنع من الإحرام، قبل أشهر الحج، أن الله - سبحانه - ضرب لأعمال الحج أشهرًا معلومة، والإحرام عمل من أعمال الحج، فمن ادَّعى أنه يصح قبلها، فعليه الدليل.

**المواقيت المكانية:** المواقيت المكانية؛ هي الأماكن التي يُحرم منها من يريد الحج أو العمرة. ولا يجوز لحاج أو معتمر أن يتجاوزها دون أن يحرم، وقد بيَّنها رسول الله ﷺ، فجعل ميقات أهل المدينة «ذا الحليفة» (موضع بينه وبين مكة ٤٥٠ كيلو مترًا يقع في شمالها). ووقت<sup>(١)</sup> لأهل الشام «الجحفة» (موضع في الشمال العربي من مكة، بينه وبينها ١٨٧ كيلو مترًا، وهي قرية من «رابع»، و «رابع» بينها وبين «مكة» ٢٠٤ كيلو مترات، وقد صارت «رابع» ميقات أهل مصر والشام ومن يمر عليها، بعد دهاب معالم الجحفة). وميقات أهل نجد «قَرْنُ المنازل» (جبل شرقي مكة، يطلُّ على عرفات، بينه وبين مكة ٩٤ كيلو مترًا). [البحاري (١٥٢٤) ومسلم (١١٨١) وأحمد (٢٣٨/١)]. وميقات أهل اليمن «يَلَمْلَم» (جبل يقع جنوب مكة، بينه وبينها ٥٤ كيلو مترًا). وميقات أهل العراق «ذات عرق» (موضع في الشمال الشرقي لمكة، بينه وبينها ٩٤ كيلو مترًا). وقد نظمها بعضهم، فقال:

عِرْقُ الْعِرَاقِ يَلْمَلَمُ الْيَمَنَ      وَبِذِي الْحَلِيفَةِ يُحْرِمُ الْمَدَنِي  
وَالشَّامُ جُحْفَةُ إِنْ مَرَزَتْ بِهَا      وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنُ فَاسْتَبِينَ

هذه هي المواقيت التي عيَّنها رسول الله ﷺ، وهي مواقيت لكلٍّ من مرَّ بها؛ سواء كان من أهل تلك الجهات، أم كان من جهة أخرى<sup>(٢)</sup>. وقد جاء في كلامه ﷺ قوله: «هَنَّ لَهْن وَلَمْنْ أَتَى عَلَيْهِنْ مِنْ غَيْرِهِنَّ، لَمْنْ أَرَادَ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ». [سبق تحريره]. أي؛ أن هذه المواقيت لأهل البلاد المذكورة ولمن مرَّ بها، وإن لم يكن من أهل تلك الآفاق المعينة، فإنه يُحرم منها، إذا أتى مكة قاصدًا النسك. ومن كان بمكة وأراد الحج، فميقاته منازل مكة. وإن أراد العمرة، فميقاته الحل، فيخرج إليه ويحرم منه، وأدبى ذلك «التنعيم». ومن كان بين الميقات وبين مكة، فميقاته من منزله. قال ابن حزم: ومن كان طريقه لا تمر بشيء من هذه المواقيت، فليحرم من حيث شاء؛ برًّا أو بحرًا.

**الإحرام قبل الميقات:** قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن من أحرم قبل الميقات أنه محرم، وهل يكره؟ قيل: نعم؛ لأن قول الصحابة: وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة. يقضي بالإهلال من هذه المواقيت، ويقضي بنفي النقص والزيادة، فإن لم تكن الزيادة محرمة، فلا أقل من أن يكون تركها أفضل.

(١) وقت أي حدد.

(٢) فإذا أراد لشامي الحج مدحج المدينة فميقاته ذو الحليفة، لاختياره عليها ولا يؤخر حتى يأتي «رابع» التي هي ميقاته الأصلي. فإن أخر أساء ورمه دم عبد الجمهور.

**تَعْرِيفُهُ :** هو نية أحد النسكين ؛ الحج أو العمرة ، أو نيتهما معاً ، وهو ركن ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ [البينة : ٥] . وقول الرسول ﷺ : «إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى» . [سبق تحريجه] .

وقد سبق الكلام على حقيقة النية<sup>(١)</sup> وأن محلها القلب . قال الكمال بن الهمام : ولم نعلم الرواة لنسكه ﷺ روى واحداً منهم ، أنه سمعه ﷺ يقول : نويت العمرة . أو : نويت الحج .

**آدَابُهُ :** للإحرام آداب ينبغي مراعاتها ، نذكرها فيما يلي :

١- **النَّظَافَةُ :** وتحقق بتقليم الأظفار ، وقص الشارب ، ونشف الإبط ، وحلق العانة ، والوضوء أو الاغتسال ، وهو أفضل ، وتسريح اللحية وشعر الرأس .

قال ابن عمر - رضي الله عنهما - من السنة ، أن يغتسل<sup>(٢)</sup> إذا أراد الإحرام ، وإذا أراد دخول مكة . رواه البزار ، والدارقطني ، والحاكم وصححه . [البيزار (١٠٨٤) وذكره الهيثمي في المجمع (٣/ ٢١٧)] . وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : «إن النِّفْسَاءَ والخائض تغتسل<sup>(٣)</sup> وتُحْرَمُ ، وتقضي المناسك كلها ، غير أنها لا تطوف بالبيت ، حتى تَطْهُرَ» . رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي وحسنه . [أبو داود (١٧٤٤) والترمذي (١٩٤٥) وأحمد (١/ ٣٦٤)] .

٢- **التَّحَرُّدُ :** من الثياب المخيطة ، ولبس ثوبي الإحرام ، وهما رداء يُنْفُ النصف الأعلى من البدن دون الرأس ، وإزار يُنْفُ به النصف الأسفل منه .

وينبغي أن يكونا أبيضين ؛ فإن الأبيض أحب الثياب إلى الله - تعالى - قال ابن عباس - رضي الله عنهما انطلق رسول الله ﷺ من المدينة بعدما ترجل وأذهن ، ولبس إزاره ورداءه هو وأصحابه . الحديث رواه البخاري . [البخاري (١٥٤٥)] .

٣- **التَّطْيِبُ فِي الْبَدَنِ وَالثِّيَابِ ،** وإن بقي أثره عليه بعد الإحرام<sup>(٤)</sup> ؛ فعن عائشة - رضي الله عنها - قالت : «كأنني أنظر إلى وبيص<sup>(٥)</sup> الطيب في مفرق رسول الله ﷺ ، وهو مُحَرِّمٌ» . رواه البخاري ، ومسلم . [البخاري (١٥٣٨) ومسلم (١١٩٠)] .

وروي عنها ، أنها قالت : كنت أطيَّب رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن يُحْرِمَ ، ولحله<sup>(٦)</sup> قبل أن يطوف بالبيت . [البخاري (١٥٣٩) ومسلم (١١٨٩) (٣٢)] .

(١) «باب الوضوء» من هذا الكتاب .

(٢) أي يغتسل بنية غسل الإحرام .

(٣) قال الخطابي : في أمره ﷺ الخائض والنفساء بالاعتسار دليل على أن الطاهر أولى بذلك ، وفيه دليل على أن الحدث إذا أحرم أجزاءه إحرامه .

(٤) كرهه بعض العلماء ، وأحد حديث حجة عليهم .

(٥) وبيص - أي بريق

(٦) المراد بالإحلال بعد الرمي - الذي يحل به الطيب وغيره لا يبيع بعده إلا من نساء كما سيأتي .

وقالت : كنا نخرج مع رسول الله ﷺ إلى مكة ، فَتَضَعُ جَبَاهُنا بِالْمَشْكِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ، فإذا عرقت إحدانا ، سال على وجهها ، فيراه النبي ﷺ فلا يهانا . رواه أحمد ، وأبو داود . [أبو داود (١٨٣٠) وأحمد (٧٩ / ٦) ] .

٤- صلاة ركعتين ، ينوي بهما سنة الإحرام ، يقرأ في الأولى منهما ، بعد الفاتحة ، سورة «الكافرون» ، وفي الثانية سورة «الإخلاص» . قال ابن عمر - رضي الله عنهما - : كان النبي ﷺ يركع بذِي الْحُلَيْفَةِ (١) ركعتين . رواه مسلم . [سحاري (١٥٤١) ومسلم (١١٨٨) ] . وتجزئ المكتوبة عنهما ، كما أن المكتوبة تغني عن تحية المسجد .

### أنواع الإحرام

#### الإحرام أنواع ثلاثة :

- ١- قرآن .
- ٢- وتمتع .
- ٣- وإفراد .

وقد أجمع العلماء على جواز كل واحد من هذه الأنواع الثلاثة ؛ فعن عائشة - رضي الله عنها - قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع ، فمنا من أهل بعمره ، ومنا من أهل بحج وعمره ، ومنا من أهل بالحج ، وأهل رسول الله ﷺ بالحج . فأما من أهل بعمره ، فحل عند قدومه ، وأما من أهل بحج أو جمع بين الحج والعمره ، فم يَجُزُّ ، حتى كان يوم التَّحْرِ . رواه أحمد ، ولبخاري ، ومسلم ، ومالك . [سحاري (١٥٦٢) ومسلم (١٢١١) (١١٨) وأحمد (٣٦٦) ومالك في الموطأ (٣٣٥/١) ] .

معنى القرآن (٢) : أن يُحْرَمَ من عند الميقات بالحج والعمره معاً ، ويقول عند التلبية : لبيك بحج وعمره . وهذا يقتضي بقاء المحرم على صفة الإحرام ، إلى أن يفرغ من أعمال العمره والحج جميعاً ، أو يحرم بالعمره ، ويدخل عليها الحج قبل الطواف (٣) .

معنى التمتع : وانتمتع ؛ هو الاعتمار في أشهر الحج ، ثم يُحْجُّ من عامه الذي اعتمر فيه . وسمي تمتعاً ؛ لالتفاف بأداء السككين في أشهر الحج في عام واحد ، من غير أن يرجع إلى بلده ، ولأن المتمتع يتمتع بعد التحلل من إحرامه بما يتمتع به غير المحرم ؛ من لبس الثياب ، والطيب ، وغير ذلك . وصفة التمتع ؛ أن يُحْرَمَ من الميقات بالعمره وحدها ، ويقول عند التلبية : لبيك بعمره . وهذا يقتضي البقاء على صفة الإحرام ، حتى يصل الحاج إلى مكة ، فيطوف بالبيت ، ويسعى بين الصفا والمروة ، ويحلق شعره أو يقصره ، ويتحلل فيحل ثياب الإحرام ، ويلبس ثيابه المعتادة ، ويأتي كل ما كان قد حُرِّمَ عليه بالإحرام ، إلى أن

(١) ذو الحليفة أي المكان الذي أحرم منه نبي ﷺ

(٢) سمي بذلك ، لأنه فيه من الجمع بين الحج والعمره ، بإحرام واحد .

(٣) يطلق على هذا لفظ «تمتع» في الكتب ونسبة

يجيء يوم التروية، فيحرم من مكة بالحج . قال في «الفتح» : واندي ذهب إليه لجمهور أن التمتع ؛ أن يجمع الشخص الواحد بين الحج والعمرة في سمر واحد في أشهر الحج . في عام واحد . وأن يقدم العمرة وألا يكون مكياً . فمتى اختل شرط من هذه الشروط ، لم يكن متمتعاً .

**معنى الأفراد :** والأفراد ؛ أن يُحرم من يريد الحج من الميقات بالحج وحده ، ويقول في التلبية : لبيك بحج . ويبقى محرماً ، حتى تنتهي أعمال الحج ، ثم يعتمر بعد إن شاء .

أي أنواع النسك أفضل؟ اختلف الفقهاء في الأفضل من هذه الأنواع<sup>(١)</sup>؛ فذهبت لشافعية إلى أن الأفراد والتمتع أفضل من القرآن ؛ إذ إنَّ المفرد أو المتمتع يأتي بكل واحد من التمسكين بكمال أفعاله ، والقارن يقتصر على عمل الحج وحده . وقالوا - في التمتع والأفراد - قولان ؛ أحدهما ، أن التمتع أفضل . والثاني ، أن الأفراد أفضل . وقالت الحنفية : القرآن أفضل من التمتع ، والأفراد والتمتع أفضل من الأفراد . وذهبت المالكية إلى أن الأفراد أفضل من التمتع والقرآن ، وذهبت الحنابلة إلى أن التمتع أفضل من القرآن ومن الأفراد . وهذا هو الأقرب إلى اليسر ، والأسهل على الناس<sup>(٢)</sup> . وهو الذي تمناه رسول الله ﷺ لنفسه ، وأمر به أصحابه . روى مسلم ، عن عطاء ، قال : سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال : أهدنا أصحاب محمد ﷺ - بالحج خالصاً وحده ، فقدم النبي ﷺ صبح رابعة مضت من ذي الحجة ، فأمرنا أن نُحِلَّ ، قال : «حُلُّوا ، وأصبوا النساء» . ولم يعزم عليهم<sup>(٣)</sup> ، ولكن أحلهم لهم . فقلنا : لما لم يكن بيننا وبين عرفة إلا خمسين ، أمرنا أن نُفْضِيَ إلى نساتنا ، فنأتي عرفة تقطر مذاكيرنا المنى ! فقام النبي ﷺ فينا ، فقال : «قد علمتم أنني أنقاكم لله ، وأصدقكم ، وأبركم ، ولولا هدي ، لحللت كما تحلون ، ولو استقبلت من أمري ما استدبرت ، لم أسق الهدى ، فحلوا» . فحللنا وسمعنا وأطعنا . [مسلم (١٢١٦)] .

### جواز إطلاق الإحرام

من أحرم إحراماً مطلقاً ، قاصداً أداء ما فرض الله عليه ، من غير أن يُقَيَّرَ نوعاً من هذه الأنواع الثلاثة ؛ لعدم معرفته بهذا التفصيل ، جاز وصح إحرامه . قال العلماء : ولو أهرق لبي . كما يفعل الناس . قصداً للنسك ، ولم يُسَمَّ شيئاً بلفظه ، ولا قصد بقلبه لا تمتعاً ، ولا أفراداً ، ولا قراناً ، صح حججه أيضاً . وفعل واحداً من الثلاثة .

**طواف القارن والمتمتع وسعيهما وأنه ليس لأهل الحرم إلا الأفراد :** عن ابن عباس ، أنه سئل عن متعة الحج؟ فقال : أهل المهاجرون ، والأنصار ، وأزواج النبي ﷺ في حجة الوداع وأهلنا ، فلما قدمنا مكة ، قال رسول الله ﷺ : «احلوا إهلالكم بالحج عمرة . إلا من قَدَّ الهدى» . فطفتنا بالبيت وباصفا والمروة ، وتبنا النساء ، ولسنا الثياب .

(١) هذا لاختلاف مبني على خلافهم في حج رسول الله ﷺ . وانصحيح أنه كان قارناً لأنه كان قد ساق الهدى

(٢) لا سيما نحن - فنصيرين - وأمثالنا من لا يسوق معه هدياً ، فإن ساق الهدى كان أفراداً أفضل

(٣) - يحرم عليهم أي - بوجه

وقال: «من قد هدي، فإنه لا يحل له، حتى يبلغ الهدى محله». ثم أمرنا عتبة التروية أن نُهل بالحج، فإذا فرغنا من المناسك، جئنا فطفنا بالبيت وبالصف والمروة، فقد سمعنا وعيد الهدى، كما قال الله - تعالى -: ﴿مَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَيَسَاءَ لَلثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦]. إلى أمصاركم<sup>(١)</sup>، لشاة تجزئ. فجمعوا نسكيس في عام بين الحج والعمرة، فإن الله أنزل في كتابه وسة نبيه ﷺ، وأباحه لناس غير أهل مكة؛ قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَكِيمِي لَمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٦]. وأشتهر الحج النبي ذكر الله - تعالى. شوار، ودو القعدة، ودو الحجة، فمن تمتع في هذه الأشهر، فعليه دم أو صوم. رواه البخاري. [إسحاري (١٥٧٢)].

١- وفي هذا الحديث دليل على أن أهل الحرم لا متعة لهم ولا قنار<sup>(٢)</sup>، وأنهم يحجون حجاً مفرداً، ويعتصرون عمرة مفردة. وهذا مذهب ابن عباس، وأبي حنيفة. لقول الله - تعالى -: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَكِيمِي لَمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٦]. واحتلفوا في من هم حاضرو المسجد الحرام؛ فقال مالك: هم أهل مكة بعينها. وهو قول الأعرح واختاره الطحاوي ورححه. وقال ابن عباس، وطووس، وطائفة: هم أهل الحرم. قال الحافظ: وهو الظاهر. وقال الشافعي: من كان أهله عسى أقل مسافة تقصر فيها لصلاة. واختاره ابن حنبل. وقامت الأحناف: من كان أهله بالمقبات أو دونه، والعبرة بالمقام، لا بالمشأ.

٢- وفيه، أن على المتمتع أن يطوف ويسعى للعمرة أولاً، ويُغني هذا عن طواف القدوم الذي هو طواف التحية، ثم يصوف طواف الإفاضة بعد الوقوف بعرفة. ويسعى كذلك بعده. أما القارن، فقد ذهب الجمهور من العلماء إلى أنه يكفيهم عن الحج، فيطوف طوافاً واحداً<sup>(٣)</sup>، ويسعى سعيًا واحداً للحج والعمرة، مثل المفرد<sup>(٤)</sup>.

١- فعن جابر بن عبد الله قال: قرأ رسول الله ﷺ الحج والعمرة، وطاف لهما طوافاً واحداً. رواه الترمذي، وقال: حديث حسن. [الترمذي (٩٤٧) وسجوه س ماحه (٢٩٧٣)].

٢- وعن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «من أهل بالحج والعمرة، أحزاه طواف واحد وسعي واحد». رواه الترمذي، وقال: حسن صحيح غريب. وأخرجه الدارقطني، وراد: «ولا يحل منهما، حتى يحل منهما جميعاً». [الترمذي (٩٤٨) وسجوه س ماحه (٢٩٧٥) والدارقطني (٢/٢٥٥)].

٣- وروى مسلم، أن رسول الله ﷺ قال لعائشة: «طوافك بالبيت وبين لصفا والمروة، يكفيك حجت وعمرتك». [مسلم (١٢١١) (١٣٣)]. وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا تُد من طوافين وسعين. والأول أولى؛ لقوة أدلته.

٤- وفي الحديث، أن على المتمتع والقارن هدياً، وأقله شاة، فمن لم يجد هدياً، فليصمه ثلاثة أيام في

(١) أمصاركم أي أوصالكم

(٢) يرى مالك، وشافعي، وأحمد، أن لمكي أن يمنع ويقر، بدون كراهة، ولا شيء عليه.

(٣) أي صواف الإفاضة بعد الوقوف بعرفة.

(٤) وعرق يسهم أنه في حالة القر بقر يسهم في بيته عدد الإحرام.



الحج، وسعة إذا رجع إلى أهله. والأولى، أن يصوم الأيام الثلاثة في عشر من ذي الحجة قبل يوم عرفة. ومن العلماء من حوّر صيامها من أول شوال؛ منهم طاووس، ومجاهد. ويرى بن عمر - رضي الله عنهما - أن يصوم قبل يوم التروية، ويوم التروية، ويوم عرفة. فلو لم يصمها أو يصم بعضها قبل العيد، فنه أن يصومها في أيام التشريق، لقول عائشة. وابن عمر - رضي الله عنهما - : لم يُرخص في أيام التشريق أن يُصمّن. إلا لم لا يجد الهدي. رواه البخاري. [سحري (١٩٩٧) عن عائشة، وسحري (١٩٩٨) عن بن عمر]. وإذا فاتته صيام الأيام الثلاثة في الحج، زمه قضاؤها. وأما لسعة الأيام، فقيل: يصومها إذا رجع إلى وطنه. وقيل: إذا رجع إلى زوجه. وعلى الرأي الأخير يصح صومها في الطريق. وهو مذهب مجاهد، وعطاء. ولا يجب التتابع في صيام هذه الأيام، لعشرة. وإذا نوى وأحرم، شرع له أن يلي.

### التبئية<sup>(١)</sup>

حُكْمُهَا: أجمع العلماء على أن التبئية مشروعة؛ فمن أم سلمة - رضي الله عنها - قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يا آل محمد، من حج منكم فليهل<sup>(٢)</sup> في حجه. أو<sup>(٣)</sup> حجته». رواه أحمد، وابن حبان. [أحمد (٣١٧/٦) وابن حبان (٣٩٢٠ و ٣٩٢٢)]. وقد اختلفوا في حكمها، وفي وقتها، وفي حكم من أخرها؛ فذهب لشافعي، وأحمد إلى أنها سنة، وأنه يستحب اتصالها بالإحرام. فلو نوى النسك ولم يلب، صح نسكه، دون أن يلزمه شيء؛ لأن الإحرام عندهما ينعقد بمجرد النية. ويرى الأحناف، أن التبئية أو ما يقوم مقامها. مما هو في معناها؛ كالنسيح، وسوق الهدي - شرط من شروط الإحرام. فهو أحرم وسم يلب. أو لم يسيح، أو لم يسلق الهدي، فلا إحرام له. وهذا مبني على أن الإحرام عندهم مركب من النية، وعمل من أعمال الحج. فإذا نوى الإحرام، وعمل عملاً من أعمال للنسك؛ فسيح، أو هل، أو ساق لهدي، ولم يلب، فإن إحرامه ينعقد، ويلزمه بترك التبئية دم. ومشهور مذهب مالك، أنها وجبة، يلزم بتركها أو ترك اتصالها بالإحرام مع لصول دم.

لفظها: روى مالك، عن نافع، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن تبئية رسول الله ﷺ: «لبيك<sup>(٤)</sup> اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك بليك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك». [البخاري (١٥٤٩) ومسلم (١١٨٤)]. قال نافع: وكان عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - يزيد فيها: «لبيك، بليك، لبيك وسعديك<sup>(٥)</sup>». ولخبر يميث. لبيك والرعاء<sup>(٦)</sup> إليك والعمل. [سق حريجه]. وقد استحب العلماء الاقتصاد على تبئية رسول الله ﷺ، واختلفوا في الزيادة عليها؛ فذهب الجمهور إلى أنه لا بأس بازديده

(١) التبئية من سلك. بحرفه انتهى من «لا إله إلا الله».

(٢) أي يرفع صوته بالتسبيح.

(٣) أو لم يسلق.

(٤) قال ابن حجر: معنى لبيك أي دواماً على طاعتك، وسمعة عليها مرة بعد أخرى. من «لبيك» بكسر اللام، أي أقدم به.

(٥) وسعدتك أي إسعاد بعد إسعاد، من مساعده والم فقة على الشيء.

(٦) رعاء أي صلب ونسأة ومعنى الرعاء أي من بهاء خير. وهو مقصود.

عليها. كما زاد ابن عمر، وكما زاد الصحابة والنبي ﷺ يسمع ولا يقول لهم شيئاً. رواه أبو داود والبيهقي. [أبو داود (١٨١٢) والبيهقي (٤٥/٥)]. وكره مالك، وأبو يوسف: الزيادة على تلبية رسول الله ﷺ.

### فضلها:

١ - روى ابن ماجه عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من محرم يضحى يومه<sup>(١)</sup> يلبي حتى تعيب الشمس، إلا عابت ذنوبه فعاد كما ولدته أمه». [ابن ماجه (٢٩٢٥) وقال البيهقي في الجمع (٢٢٤/٣)]. رواه الطبراني في الكبير. والبيهقي (٤٣/٥).

٢ - وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أهلُّ مُهْلٌ قط، إلا بُشِّرَ، ولا كبر مكبر قط إلا بُشِّرَ» قيل: يا نبي الله! بالجنة؟ قال: «نعم». رواه الطبراني، وسعيد بن منصور.

٣ - وعن سهل بن سعد: أن النبي ﷺ قال: «ما من مسلم يلبي إلا لبي من عن يمينه وشماله، من حجر، أو شجر، أو مَدْرٍ<sup>(٢)</sup>، حتى تنقطع الأرض من هاهنا وهاهنا». رواه ابن ماجه، والبيهقي، والترمذي، والحاكم وصححه [الترمذي (٨٢٨) وابن ماجه (٢٩٢١) والبيهقي في الكبرى (٤٣/٥) وابن خزيمة (٢٦٣٤) والحاكم (٤٥١/١)].

### استحباب الجهر بها:

١ - عن زيد بن خالد: أن النبي ﷺ قال: «جاءني جبريل عليه السلام فقال: مؤأصحابك فليرفعوا أصواتهم بالتلبية، فإنها من شعائر الحج». رواه ابن ماجه، وأحمد، وابن خزيمة، والحاكم وقال: صحيح الإسناد [ابن ماجه (٢٩٢٣) وابن خزيمة (٢٦٢٨) وابن حبان (٩٧٤) / موارد، والحاكم (٤٥٠/١)].

٢ - وعن أبي بكر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ سئل: أي الحج أفضل؟ فقال: «العج<sup>(٣)</sup> والشج<sup>(٤)</sup>». رواه الترمذي، وابن ماجه. [الترمذي (٨٢٧) وابن ماجه (٢٩٢٤) والحاكم (٤٥١/١)].

٣ - وعن أبي حازم قال: «كان أصحاب رسول الله ﷺ إذا أحرموا، لم ينفوا الروحاء حتى تبع<sup>(٥)</sup> أصواتهم». [البيهقي في سننه (٤٣/٥) من حديث عائشة، ومجمع الزوائد (٢٢٧/٣) من حديث أنس]. وقد استحباب الجمهور رفع الصوت بالتلبية، لهذه الأحاديث: وقال مالك: لا يرفع (مبني) الصوت في مسجد الجماعات بل يسمع نفسه ومن يليه، إلا في مسجد منى والمسجد الحرام. فإنه يرفع صوته فيهما. وهذا بالنسبة للرجال. أما المرأة فتسمع نفسها ومن يبيها، ويكره لها أن ترفع صوتها أكثر من ذلك. وقال عطاء: يرفع الرجال أصواتهم، وأما المرأة فتسمع نفسها، ولا ترفع صوتها.

(٢) المَدْرُ أي الحصى

(٤) الشج حراهدى

(١) يضحى أي يصل يومه

(٣) عجم رفع الصوت بالنسبة

(٥) تبع أي تعطف وتحش.

المواطن التي تستحب التلبية فيها : تستحب التلبية في مواطن : عند الركوب ، أو البرول ، وكلما علا شرقاً<sup>(١)</sup> أو هبط وادياً<sup>(٢)</sup> ، أو لقي ركناً ، وفي دبر كل صلاة ، وبالأسحار . قال الشافعي : ونحن نستحبها على كل حال .

وقتها : يبدأ المحرم بالتلبية من وقت الإحرام ، إلى رمي جمرة العقبة يوم السحر ، بأول حصاة ثم يقطعها . فإن رسول الله ﷺ ، لم يزل يلبي حتى بلغ الجمرة . رواه الجماعة . وهذا مذهب الثوري ، والأحناف ، والشافعي ، وجمهور العلماء . وقال أحمد ، وإسحاق : يلبي حتى يرمي الحمرات جميعها ، ثم يقطعها . وقال مالك : يلبي حتى تزول الشمس من يوم عرفة ثم يقطعها ، هذا بالنسبة للحج . وأما المعتمر فيلبي حتى يستلم الحجر الأسود . فعن ابن عباس - رضي الله عنهما : «أن النبي ﷺ كان يمسك عن التلبية في العمرة إذا استلم الحجر» . رواه الترمذي ، قال : حديث حسن صحيح ، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم .<sup>(٣)</sup> [الترمذي (٩١٩)] .

استحباب الصلاة على النبي ﷺ والدعاء بعدها : عن القاسم بن محمد بن أبي بكر قال : يستحب للرجل - إذا فرغ من تلبيته - أن يصلي على النبي ﷺ . وكان النبي ﷺ إذا فرغ من تلبيته سأل الله مغفرته ورضوانه ، واستعاذه من الناس . رواه الطبراني وغيره . [الطبراني في الكبير (٣٧٢١)] وذكره الهيثمي في المجمع (٢٢٤/٣) والدارقطني (٢٣٨/٢) .

### ما يباح للمحرم

١ - الاغتسال وتغيير الرداء والإزار : فعن إبراهيم النخعي قال : كان أصحابنا إذا أتوا ثر ميمون اغتسوا ، ولبسوا أحسن ثيابهم . [ذكره ابن حجر في فتح الباري (٤٠٦/٣)] . وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - : أنه دخل حمام الجحفة وهو محرم ، قيل له : أتدخل الحمام وأنت محرم؟ فقال : إن الله ما يعبد<sup>(٤)</sup> بأوساحا شيئاً . وعن جابر رضي الله عنه قال : يغتسل المحرم ، ويغسل ثوبه ، وعن عبد الله بن حنين : أن ابن عباس ، والمسور بن محرمة اختلفا بالأبواء<sup>(٥)</sup> ، فقال ابن عباس : يغسل المحرم رأسه ، وقال المسور : لا يغسل المحرم رأسه ، قال : فأرسلني ابن عباس إلى أبي أيوب الأنصاري ، فوجدته يغتسل بين القرنين<sup>(٦)</sup> ، وهو يستتر ثوب ، فسلمت عليه ، فقال من هذا؟ فقلت : أنا عبد الله بن حنين ، أرسلني إليك ابن عباس ، يسألك : كيف كان رسول الله ﷺ يغتسل ، وهو محرم؟ قال : فوضع أبو أيوب يده على الثوب فطأطأه<sup>(٧)</sup> ، حتى بدا لي رأسه ، ثم قال لإنسان يصب عليه الماء ، أصيب ، فصب على رأسه ، ثم حرك رأسه بيده ، فأقبل بهما وأدبر ، فقال : هكذا رأيته ﷺ يفعل . رواه الجماعة ، إلا الترمذي . [البحاري (١٨٤٠) ومسنه (١٢٠٥) وأبو داود (٨٤٠) والسنائي (١٢٨/٥) وابن ماجه (٢٩٣٤) وأحمد (٤٢١/٥)] . ورواد

(٢) بؤدي المكان المنخفض

(١) الشرف مكان مرتفع .

(٣) قال إذا أحرم من التلبية سدحول محرم . وبأحرم من الجمرة أو التعميم قطعها إذا دخل بيوت مكة .

(٤) ما يعبد أي لا يصنع .

(٥) الأبواء اسم مكان

(٦) طأطأ أي رآه عن رأسه

(٧) نفرين ضربي الثوب

السحاري في رواية: فرجعت إنيهما فأحبرتهما، فقال المسور لابن عباس: لا ماريك<sup>(١)</sup> أبداً. قال الشوكاني: والحديث يدل على جوار الاغتسال للمحرم، وتغطية الرأس باليد حاله - أي حال الاغتسال. قال ابن المنذر: أحرموا على أن المحرم يجب أن يغتسل من الجنابة، واحتلفوا فيما عدا ذلك. وروى مالك في «الموطأ» عن نافع: أن ابن عمر - رضي الله عنهما - كان لا يغسل رأسه وهو محرم، إلا من الاحتلام. [ماث في الموطأ (٣٢٤/١)]. وروي عن مالك: أنه كره للمحرم أن يعطي رأسه في الماء. ويحور استعمال الصابون وغيره من كل ما يزيل الأوساخ كالأشبان والسدر<sup>(٢)</sup> والخطمي. وعند الشافعية والحنابلة، يجوز أن يغتسل بصابون له رائحة، وكذلك يحوز نقض الشعر وامتشاطه، وقد أمر النبي ﷺ عائشة فقال: «انقضي رأسك وامتشطي». رواه مسلم. [مسلم (١٢١١)]. قل لنووي: نقض الشعر والامتشاط جائزان عندنا في الإحرام بحيث لا يتف شعراً، ولكن يكره الامتشاط إلا لعذر، ولا بأس بحمل متاعه على رأسه.

٢ - لبس الثبان: وروى اسخاري، وسعيد بن منصور عن عائشة: أنها كانت لا ترى بالثَّيَّانِ<sup>(٣)</sup> نأشاً للمحرم. [البحاري تعيناً (٣٦٩/٣)].

٣ - تغطية وجهه: روى الشافعي، وسعيد بن منصور، عن القاسم قال: كان عثمان بن عفان، وزيد بن ثابت، ومروان بن الحكم يحمرون<sup>(٤)</sup> وجوههم وهم محرمون. وعن طاووس: يغضي المحرم وجهه من غبار، أو رماد. وعن معاهد قال: كانوا إذا هاجت الريح عطوا وجوههم، وهم محرمون.

٤ - لبس الخفين للمرأة: لما رواه أبو داود، والشافعي عن عائشة: أن رسول الله ﷺ قد كان رخص للنساء في الخفين. [أبو داود (١٨٣١) والبيهقي (٥٢/٥)].

٥ - تغطية رأسه ناسياً: قالت الشافعية: لا شيء على من غطى رأسه ناسياً، أو نس قميصه ناسياً. وقال عطاء: لا شيء عليه، ويستغفر الله - تعالى. وقالت الأحناف، عليه الفدية. وكذلك الخلاف فيما إذا تطيب ناسياً، أو جاهلاً. قاعدة الشافعية: أن الجهل والنسيان، عذرٌ يجمع وحوث الفدية في كل محذور، ما لم يكن إتلافاً كالصيد، وكذلك الحلق والقلم<sup>(٥)</sup>، عسى الأصح عندهم، وسيأتي ذلك في موضعه.

٦ - الحجامة، وبقء الدم، ونزع الضرس، وقطع العرق: قد ثبت أن رسول الله ﷺ حثجهم وهو محرم وسط رأسه<sup>(٦)</sup>. وقال مالك: لا بأس للمحرم أن يققاً الدم، ويربط الجرح، ويقطع العرق إذا احتاج. وقل ابن عباس - رضي الله عنهما - : المحرم ينزع ضرسه، ويقفأ القرحة. قال النووي: إذا أراد المحرم الحجامة لغير حاجة، فإن تضمنت قصع شعر فهي حرام؛ لقطع الشعر. وإن لم تتضمنه حارت عند الجمهور، وكرهها مالك. وعن الحسن: فيها الفدية، وإن لم يقطع شعراً. وإن كان لضرورة حاز قطع الشعر ونجس الفدية. وحصى أهل الطاهر الفدية بشعر الرأس.

(٢) السدر - ورق النبق.

(١) أماريك - أي حادتك.

(٣) ثياب - سروال قصير. قل لاحظ - هد رأي رثه عائشة، ولأكثره على أنه لا فرق بين الثياب والسرويل، في معه للمحرم.

(٥) القلم أي قص الأظفر.

(٤) يحمرون أي يمسرون.

(٦) قال ابن زبمة لا يمكن ذلك إلا مع حق بعض الشعر.

حك الرأس والجسد : فعن عائشة - رضي الله عنها . : أنها سئلت عن المحرم يحك جسده؟ قالت : نعم فليحككه وليشدد . رواه البخاري ، ومسلم ، ومالك ، وزاد : ولو ربطت يداي ولم أجد إلا رجلي لحككت . [الحاري مختصر . معتق (٥٥/٤) ومالك في لموطا (٣٥٨، ١) . وروى مثل ذلك عن ابن عباس ، وجابر ، وسعيد بن جبير ، وعطاء ، وإبراهيم النخعي .

٨ ، ٩ . النظر في المرأة وشتم الرياحان : روى البخاري عن ابن عباس - رضي الله عنهما قال : المحرم يشتم الرياحان وينظر في المرأة ويتداوى بأكل الزيت والسمن . [الحاري تعديق في كتاب الحج ، ص (١٨) لطيب عبد الإحرام] . وعن عمر بن عبد العزيز : أنه كان ينظر فيها وهو محرم ويتسوك وهو محرم . وقال ابن المنذر : أجمع العلماء على أن للمحرم أن يأكل الزيت والشحم والسمن ، وعلى أن المحرم ممنوع من استعمال الطيب في جميع بدنه . وكره الأحناف والمالكية المكث في مكان فيه روائح عطرية ، سواء أقصد شمها أم لم يقصد . وعند الحنابلة والشافعية : إن قصد حرم عليه ، وإلا فلا . وقالت الشافعية : ويجوز أن يجلس عند العطار في موضع يخر ، لأن في المنع من ذلك مشقة ، ولأن ذلك ليس بطيب مقصود ، والمستحب أن يتوقى ذلك إلا أن يكون في موضع قربة ، كالجلوس عند الكعبة وهي تجمر ، فلا يكره ذلك ، لأن الجلوس عندها قربة ، فلا يستحب تركها لأمر مباح . وله أن يحمل الطيب في خرقة أو قارورة ولا فدية عليه .

١٠ ، ١١ . شد الهميان في وسط المحرم ليحفظ فيه نقوده ونقود غيره ولبس الخاتم : قال ابن عباس : لا بأس بالهميان ، والخاتم ، للمحرم .

١٢ . الاكتحال : قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : يكتحل المحرم بأي كحل إذا رمد ، ما لم يكتحل بطيب ، ومن غير رمد . وأجمع العلماء على جوازه للتداوي لا للزينة .

١٣ . تظلل المحرم بمظلة أو خيمة أو سقف ونحو ذلك : قال عبد الله بن عامر : خرجت مع عمر رضي الله عنه فكان يطرح النطع على الشجرة ، فيستظل به وهو محرم . أخرجه ابن أبي شيبة . [البيهقي في السنن الكبرى (٧١/٥) . وعن أم الحصين - رضي الله عنها - قالت : «حججت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع ؛ فرأيت أسامة بن زيد ، وبلا ، أحدهما أخذ بخطام ناقة النبي صلى الله عليه وسلم ، والآخر رافع ثوبه يستره من الحر ، حتى رمى جمرة العقبة» . أخرجه أحمد ، ومسلم . [مسلم (١٢٨٩) (٣١٢) ، وأحمد (٤٠٢/٦) . وقال عطاء : يستظل المحرم من الشمس ، ويستكن من الريح والمطر . وعن إبراهيم النخعي : أن الأسود بن يزيد ؛ طرح على رأسه كساء يستكن به من المطر ، وهو محرم .

١٤ . الخضاب بالحناء : ذهب الحنابلة إلى أنه لا يحرم على المحرم ، ذكرًا كان أو أنثى ، الاختصاف بالحناء ، في أي جزء من البدن ما عدا الرأس . وقالت الشافعية : يجوز للرجل الخضاب بالحناء حال الإحرام في جميع أجزائه جسده ، ما عدا اليدين والرجلين ، فيحرم خضبهما بغير حاجة ، وكذا لا يغطي رأسه بحناء ثخينة . وكرهوا للمرأة الخضاب بالحناء حال الإحرام إلا إذا كانت معتدة من وفاة ، فيحرم عليها ذلك ، كما

يحرم عليها الخضاب إذا كان نقشاً، ولو كانت معتدة . وقالت الأحناف والمالكية : لا يجوز للمحرم أن يختضب بالحناء في أي جزء من البدن ، سواء أكان رجلاً أم امرأة ، لأنه طيب والمحرم ممنوع من التطيب . وعن حولة بنت حكيم عن أمها : أن النبي ﷺ قال لأُم سلمة : « لا تطيبي وأنت محرمة ، ولا تمسّي الحناء فإنه طيب » . رواه الطبراني في الكبير ، والبيهقي في المعرفة ، وابن عبد البر في التمهيد . [الطبراني في الكبير (٤١٨/٢٣) رقم (١٠١٢) وذكره الهيثمي في الجمع (٢١٨/٣) ] .

١٥ - ضرب الخادم للتأديب : فعن أسماء بنت أبي بكر قالت : « خرجنا مع رسول الله ﷺ حُجَّاجًا ، حتى إذا كنا بالعُجَاجِ<sup>(١)</sup> ، فنزل رسول الله ﷺ ، ونزلنا فجلست عائشة إلى جنب رسول الله ﷺ ، وجلست إلى جنب أبي بكر ، وكانت زمالة<sup>(٢)</sup> رسول الله ﷺ وزمالة أبي بكر واحدة ، مع غلام لأبي بكر ، فجلس أبو بكر ينتظر أن يطعم الغلام ، فطلع ، وليس معه بعيره ، فقال : أين بعيرك؟ قال : أضلته الباحة ، فقال أبو بكر : بعير واحد تُضِلُّهُ؟ ففطق بضربه ، ورسول الله ﷺ يتسم ، ويقول : « انظروا لهذا المحرم ما يصنع؟ » فما يزيد رسول الله ﷺ على أن يقول : « انظروا لهذا المحرم ما يصنع ، ويتسم » . رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه [أبو داود (١٨١٨) وابن ماجه (٢٩٣٣) وأحمد (٣٤٤/٦) ] .

١٦ - قتل الذباب والقراد والنمل : فعن عطاء أن رجلاً سأله عن القردة والنملة تدب عليه وهو محرم فقال : ألق عنك ما ليس منك . وقال ابن عباس - رضي الله عنهما - : لا بأس أن يقتل المحرم القردة والحلّة<sup>(٣)</sup> . ويجوز نزع القراد من البعير للمحرم . فعن عكرمة أن ابن عباس أمره أن يقرد<sup>(٤)</sup> بعيرًا وهو محرم ، فكره ذلك عكرمة ، قال : قم فانحره ، فنحره ، قال : لا أم لك<sup>(٥)</sup> ، كم قتلت فيه من قرادة ، وحملة ، وحمالة<sup>(٦)</sup> .

١٧ - قتل الفواسق الخمس وكل ما يؤدي : فعن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : « خمس من الدواب كلهن فاسق<sup>(٧)</sup> يقتلن في الحرم<sup>(٨)</sup> : الغراب ، والحدأة ، والعقرب ، والفأر ، والكلب العقور » . رواه مسلم ، والبخاري ، وزاد : « والحية » . [البخاري (١٨٢٩) ومسلم (١٩٩٨) (٦٦) وأحمد (٩٨/٦) ] . وقد اتفق العلماء على إخراج غراب الزرع ، وهو الغراب الصغير الذي يأكل الحب . ومعنى الكلب العقور : كل ما عقر الناس وأخافهم ، وعدا عليهم ، مثل الأسد ، والنمر ، والفهد ، والذئب . لقول الله تعالى : ﴿ يَسْتَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَكُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الْطَيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ ﴾<sup>(٩)</sup> [ المائدة : ٤ ] فاشتقها من الكسب . وقالت الأحناف : لفظ « الكلب » قاصر عليه ، لا ينسحق به غيره في هذا الحكم سوى الذئب .

(٢) الرمالة : أداة مسافر وما يكون معه في السفر

(١) العرج : سم موضع بين مكة والمدينة .

(٤) يقرد يرفع .

(٣) الحملة : أكبر القراد .

(٦) الحسدنة أقل من الحملة .

(٥) لا أم لك : سب وذم ، وقد يكثر على الألسنة ولا يقصد به .

(٧) سميت بهذا الاسم لخروجها عن حكم غيرها من الحيوانات ، في تحريم قتل غيرها ، في انفسق معها الخروج وقيل : بما وصفت بهذا الوصف لخروجها عن غيرها من الحيوانات ؛ في حين أكله . أو خروجها عن حكم غيرها بالإبداء ، والإفساد ، وعدم الانتفاع

(٨) ونحن أيضاً وهو رواية مسلم .

(٩) الجوارح الكواكب التي تصد ، وهي مساع الهائه و طير ، كالكلب والصقر مكسب . أي معلمين

قال ابن تيمية: وللمحرم أن يقتل ما يؤذي - بعادته - الناس، كالحية، والعقرب، والفأرة، والغراب، والكلب العقور. وله أن يدفع ما يؤذي من الآدميين، والبهائم، حتى لو صال عليه أحد ولم يدفع إلا بالقتال قاتله. فإن النبي ﷺ قال: «من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون دمه فهو شهيد، ومن قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون حرمة فهو شهيد». [أبو داود (٤٧٧٢) والسنائي (١١٦/٧) ولترمذي (١٤٢١) وابن ماجة (٢٥٨٠)]. قال: إذا قرصته البراغيث والقمل، فله إلقاؤها عنه، وله قتلها، ولا شيء عليه، وإلقاؤها أهون من قتلها. وكذلك مما يتعرض له من الدواب فيسهي عن قتله، وإن كان في نفسه مُحَرَّمًا كالأسد، والفهد، فإذا قتله فلا جزاء عليه في أظهر أقوال العلماء. وأما التفني بدون التأذي فهو من الترفه فلا يفعله، ولو فعله فلا شيء عليه.

### محظورات الإحرام

حظر الشارع على المحرم أشياء، وحرمها عليه، نذكرها فيما يلي:

١ - الجماع ودواغيه: كالتمثيل، واللمس لشهوة، وخطاب الرجل المرأة فيما يتعلق بالوطء.

٢ - اكتساب السيئات، واقتراف المعاصي التي تخرج امرء عن طاعة الله.

٣ - المخاصمة مع الرفقاء والخدم وغيرهم.

والأصل في تحريم هذه الأشياء، قول الله تعالى: ﴿مَنْ رَضَ فِيهِكَ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا سَوْكَ وَلَا إِجْدَالَ فِي الْحَجِّ﴾<sup>(١)</sup> [البقرة: ١٩٧]. وروى البخاري، ومسلم، عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال: «من حج ولم يرفث، ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه». [البخاري (١٥٢١) ومسلم (٣٥٠)].

٤ - لبس الخيط<sup>(٢)</sup> كالقميص والبرنس والقباع<sup>(٣)</sup> واجبة والسراويل، أو لس الخيط كالعمامة، والطربوش ونحو ذلك مما يوضع على الرأس. وكذلك يحرم لبس الثوب المصبوغ بما له رائحة طيبة، كما يحرم لبس الحفّ والحذاء<sup>(٤)</sup>. فعن ابن عمر - رضي الله عنهما -: أن النبي ﷺ قال: «لا يلبس المحرم القميص، ولا العمامة، ولا البرنس<sup>(٥)</sup>، ولا السراويل، ولا ثوباً مسه ورس<sup>(٦)</sup>، ولا زعفران، ولا الحقيقين، إلا أن يجد بعينين فليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين». رواه البخاري، ومسلم [البخاري (١٥٤٢) ومسلم (١١٧٧)]. وقد أجمع العلماء على أن هذا مختص بالرجل. أما امرأة فلا تدقق به، ولها أن تنبس جميع ذلك، ولا يحرم عليها إلا الثوب الذي مسه الطيب والنقاب<sup>(٧)</sup> والقفازان<sup>(٨)</sup>، لقول ابن عمر - رضي

(١) الجدال المهيء به هو الجدال بعير علم، أو جدال في باطل، أم الجدال في طلب الحق فهو مستحب أو واجب ﴿وَحَدِّثْهُمْ يَأْتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾.

(٢) الخيط ما ليس على قدر العضو.

(٣) الخداء في اللغة العامية المصرية: الجزمة، أو الكتندرة.

(٤) ابورس. لبث أصغر صلب الريح يصنع به.

(٥) القفازان - الجواني، الكعوف.

(٦) القاء انقطاع.

(٧) البرنس: كل ثوب رأسه منه.

(٨) النقاب: ما يستر الوجه كالبرقع.

الله عنهما - : «نهى النبي ﷺ النساء في إحرامهن عن القفازين والتقاب ، وما مس الورس ، والزعران من الثياب ، ولتبس بعد ذلك ما أحببت من أبوان الثياب ، من معصفر<sup>(١)</sup> أو خز<sup>(٢)</sup> أو حلي<sup>(٣)</sup> ، أو سراويل أو قميص ، أو خف» . رواه أبو داود والبيهقي والحاكم ورحانه رجال الصحيح . [أبو داود (١٨٢٧) وليهقي (٤٧/٥) وحاكم (٤٨٦/١)] . قال البخاري : وليست عائشة الثياب المعصفرة وهي محرمة وقالت : لا تلتئم ، ولا تتبرقع ، ولا تلبس ثوبًا بورس ولا رعفران . وقال جابر : لا أرى المعصفر طيبًا . ولم تر عائشة نأسا بالحلي ، والتوب الأسود ، والمورد ، والخف للمرأة . وعبد البخاري ، وأحمد عنه : أن النبي ﷺ قال : «لا تنتفق امرأة المحرمة ، ولا تلبس القفازين» . [البحاري (١٨٣٨) وأحمد (١١٩/٢)] . وفي هذا دليل على أن إحرام المرأة في وجهها وكفيها . قال العلماء : فإن سترت وجهها ، بشيء فلا بأس<sup>(٤)</sup> . ويحوز ستره عن الرجل بمظلة ونحوها ، ويجب ستره إذا خيفت الفتنة من النظر . قالت عائشة : «كان الركبان يمرون بنا ، ونحن مع رسول الله ﷺ محرمات ، فإذا حادوا بنا سدلت إحدانا جيباها<sup>(٥)</sup> على وجهها ، فإذا جاوزوا بنا كشفناه» . رواه أبو داود ، وابن ماجه . [أبو داود (١٨٣٣) وابن ماجه (٢٩٣٥)] . ومن قالوا بجواز سدل الثوب ، عطاء ، ومالك ، والثوري والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

**الرجل الذي لا يجد الإزار ولا الرداء ولا النعلين : من لم يجد الإزار والرداء ، أو النعين لبس ما وجده . فعن ابن عباس - رضي الله عنهما - : أن النبي ﷺ خطب عرفات وقال : «إدا لم يجد المسلم إزارًا فليلبس السراويل ، وإذا لم يجد النعين فليلبس الخفين»<sup>(٦)</sup> . رواه أحمد ، والبخاري ، ومسلم . [البحاري (٥٨٠٤) ومسلم (١١٧٨) وأحمد (٢١٥/١)] . وفي رواية لأحمد ، عن عمرو بن دينار : أن أبا الشعثاء أخبره عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه سمع النبي ﷺ - وهو يخطب - يقول : «من لم يجد إزارًا ووجد سراويل فليلبسها ، ومن لم يجد نعلين ووجد خفين فليلبسهما» . قلت : ولم يقل : ليقطعهما؟ قال : لا . [أحمد (٢٢٨/١)] . وإلى هذا ذهب أحمد فأحار للمحرم ، لبس الخف والسراويل ، لندي لا يجد النعين والإزار ، على حالهما ، استدلالًا بحديث ابن عباس وأنه لا فدية<sup>(٧)</sup> عليه . وذهب جمهور العلماء : إلى اشتراط قطع الخف دون الكعبين لمن لم يجد النعين ، لأن الخف يصير بالقطع كالنعين . لحديث ابن عمر المتقدم ، وفيه إلا أن يجد نعلين فيقطععهما حتى يكونا أسفل من الكعبين . ويرى الأحناف شق السراويل وفتقها لمن لا يجد الإزار ، فإذا لبسها على حالها لزمته الفدية . وقال مالك والشافعي : لا يفتق لسراويل ، ويلبسها على حالها ، ولا فدية عليه ؛ لما رواه جابر بن زيد عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ**

(٢) الحر نوع من الحرير .

(١) معصفر : المصوَّح بالمعصفر

(٣) حلي ما تترى به المرأة .

(٤) اشتراط المحافظة عن الوجه صعب لا أصل له . أودع ابن القيم ، كذلك حديث إحرام الرحن في رأسه وحرام المرأة في وجهها

(٥) الحلبات المنحمة .

(٦) أي : إذا لم يجد هذه الأشياء تباح ، أو وحدها ، ولكن لبس معه ثياب فاصل عن حوائجه الأصيلة

(٧) رجع هذا ابن القيم .



قال : «إذا لم يجد إزاراً فليلبس السراويل ، وإذا لم يجد الثعلين فليلبس الخفين ، وليقطعهما أسفل من الكعبين» . رواه النسائي سند صحيح . [سحاري (٥٨٠٤) ومسلم (١١٧٨) والنسائي (١٣٣/٥)] . فإذا لبس السراويل ، ووجد الإزار لزمه خلعه . فإذا لم يجد رداء لم يلبس القميص ، لأنه يرتدي به ولا يمكنه أن يتزر بالسراويل .

٥ - عقد النكاح لنفسه أو لغيره ، بولاية ، أو وكالة : ويقع العقد باطلاً ، لا تترتب عليه آثاره الشرعية . لما رواه مسلم وغيره ، عن عثمان أن رسول الله ﷺ قال : «لا ينكح المحرم ، ولا يُنكح ، ولا يخطب» . رواه الترمذي وليس فيه «ولا يخطب» . وقال : حديث حسن صحيح . والعمل على هذا عند بعض أصحاب النبي ﷺ ، وبه يقول مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، ولا يرون أن يتزوج المحرم ، وإن نكح فنكاحه باطل . [مسلم (١٤٠٩) وأبو داود (١٨٤٢) والترمذي (٨٤٠) والنسائي (١٩٢/٥) وابن ماجه (١٩٦٦) وأحمد (٦٩/١)] . وما ورد من أن النبي ﷺ : «تزوج ميمونة وهو محرم» فهو معارض بما رواه مسلم : «أنه تزوجها ، وهو حلال» . [البخاري (٤٢٥٨) ومسلم (١٤١٠) (٤٦ ، ٤٧) وأبو داود (١٨٤٤) والترمذي (٨٤٢ ، ٨٤٣) والنسائي (١٩١/٥) وابن ماجه (١٩٦٥) وأحمد (٢٤٥/١)] . قال الترمذي : اختلفوا في تزويج النبي ﷺ ميمونة ، لأنه ﷺ تزوجها في طريق مكة ، فقال : بعضهم : تزوجها وهو حلال ، وظهر أمر تزويجها وهو محرم ، ثم بنى بها وهو حلال بسرف ، في طريق مكة . وذهب الأحناف إلى جواز عقد النكاح للمحرم ، لأن الإحرام لا يمنع صلاحية المرأة للعقد عليها ، وإنما يمنع الجماع ، لا صحة العقد .

٦ ، ٧ - تقليم الأظفار وإزالة الشعر بالخلق ، أو القص ، أو بأية طريقة ، سواء كان شعر الرأس أم غيره ، لقول الله تعالى : ﴿وَلَا تَحْفَلُوا بِرُءُوسِكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْفَدْيُ مَحَلَّهُمْ﴾ [البقرة : ١٩٦] . وأجمع العلماء : على حرمة قلم الظفر للمحرم ، بلا عذر ، فإن انكسر ، فنه إزالته من غير فدية . ويجوز إزالة الشعر ، إذا تأذى ببقائه ، وفيه الفدية إلا في إزالة شعر العين ، إذا تأذى به المحرم ، فإنه لا فدية فيه<sup>(١)</sup> ، قال الله تعالى : ﴿هَلْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضٌ أَوْ يَدٌ أَدَّىٰ مِنْ رَأْسِهِ فِدْيَةً بَيْنَ ذَيْنِ يَتِيمٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة : ١٩٦] . وسيأتي بيان ذلك .

٨ - التطيب في الثوب أو البدن : سواء أكان رجلاً أم امرأة ؛ فعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن عمر وجد ريح طيب من معاوية ، وهو محرم ، فقال له : ارجع فاغسله ؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : «الحاج ؛ الشعث التفل» . رواه البزار بسند صحيح ، [أحمد (٣٢٥/٦) والبزار (١٠٩٩) وذكره الهيثمي في المجمع (٢١٨/٣)] . ولقول رسول الله ﷺ : «أما الطيب الذي بك ، فاغسله عنك» . ثلاث مرات . [أحمد (٢٢/٤) والنسائي (١٣١/٥) وإبيهيقي (٥٠/٧)] . وإذا مات المحرم ، لا يوضع الطيب في غسله ، ولا في كفه<sup>(٢)</sup> ؛ لقوله ﷺ - فيمن مات محرماً - : «لا تحمروا رأسه ، ولا تمسوه طيباً ؛ فإنه يبعث يوم القيامة ميتاً» . [السحاري (١٢٦٧) ومسلم (١٢٠٦)] . وما بقي من الطيب الذي وضعه في بدنه أو ثوبه ، قبل الإحرام ، فإنه لا بأس به . ويباح شم ما لا ينسب للطيب ؛ كالتفاح ، والشَّفَرَحْل ، فإنه يشبه سائر النباتات في

(٢) حور ذلك أبو حيفة

(١) قلت : ما كبه فيه الفدية .

أنه لا يقصد للطيب ، ولا يتخذ منه . وأما حكم ما يصيب المحرم من طيب الكعبة ، فقد روى سعيد بن منصور ، عن صالح بن كيسان ، قال : رأيت أنس بن مالك ، وأصاب ثوبه ، وهو محرم ، من خلوق الكعبة ، فلم يغسله . وروى عن عطاء ، قال : لا يغسله ، ولا شيء عليه . وعبد الشافعية : من تعدد إصابة شيء من ذلك أو أصابه ، وأمكنه غسله ، ولم يبادر إليه ، فقد أساء ، وعنده الفدية .

٩- لبس الثوب مصبوغاً ، بما له رائحة طيبة : اتفق العلماء على حرمة لبس الثوب المصبوغ ، بما له رائحة طيبة ، إلا أن يُغسل ، بحيث لا تظهر له رائحة ؛ فعن نافع ، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : «لا تلبسوا ثوباً مسه ورس أو رعفران ، إلا أن يكون عسلاً» . يعني ، في الإحرام . رواه ابن عبد البر ، والطحاوي . [الطحاوي في ترح معاني الآثار (١/ ١٣٦) باب لبس الثوب الذي قد مسه ورس ورعفران ، رقم (٣٦٣١) والريلمي في نصب الراية (٣/ ٢٩)] . ويكره لبسه من كان قدوةً لغيره ؛ لئلا يكون وسيلةً لأن يلبس العوام ما يحرم ، وهو المطيب ؛ لما رواه مالك ، عن نافع ، أنه سمع أسد - مولى عمر بن الخطاب - يحدث عبد الله بن عمر ، أن عمر بن الخطاب رأى على طلحة بن عبيد الله ثوباً مصبوغاً وهو محرمٌ ، فقال عمر : ما هذا الثوب المصبوغ يا طلحة؟ فقال طلحة : يا أمير المؤمنين ، إنما هو مدثر<sup>(١)</sup> ، فقال عمر : إنكم - أيها الرهط - أئمة يقتدي بكم الناس ، فلو أن رجلاً جاهلاً رأى هذا الثوب ، لقال : إن طلحة بن عبيد الله كان يلبس الثياب المصبغة في الإحرام ، فلا تبسوا - أيها الرهط - شيئاً من هذه الثياب المصبغة . [مالك في الموطأ ١/ ٣٢٦] . وأما وضع الطيب في مطبوخ أو مشروب ، بحيث لم يبق له طعم ، ولا لون ، ولا ريح ، إذا تناوله المحرم ، فلا فدية عليه . وإن بقيت رائحته ، وحبت الفدية تأكده ، عبد الشافعية . وقالت الأحناف : لا فدية عليه ؛ لأنه لم يقصد به الترفه بالطيب .

١٠- التعرض للصيد : يجوز للمحرم أن يصيد صيد البحر ، وأن يتعرض له ، وأن يشير إليه ، وأن يأكل منه ، وأنه يحرم عليه التعرض لصيد البر<sup>(٢)</sup> بالقتل أو بالدبح ، أو الإشارة إليه إن كان مرثياً ، أو الدلالة عليه إن كان غير مرثي ، أو تنفيره . وأنه يحرم عليه إفساد بيض الحيوان البري ، كما يحرم عليه بيعه وشراؤه ، وحلب لبنه ؛ الدليل على هذا قول الله تعالى : ﴿أَحْلَلْ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَّعْنَاكُمْ لَكُمْ وَلِلنَّاسِ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾<sup>(٣)</sup> [المائدة : ٩٦] .

١١- الأكل من الصيد : يحرم على المحرم الأكل من صيد البر الذي صيد من أجله ، أو صيد بإشارته إليه ، أو بإعانتة عليه ؛ لما رواه البخاري ، ومسلم ، عن قتادة : أن رسول الله ﷺ حرج حاجباً ، فخرجوا معه ، فصرف طائفة منهم - فيهم أبو قتادة - فقال : «خذوا ساحل البحر ، حتى نلتقي» . فأخذوا ساحل

(١) مدثر أي . مصبوغه بدمه . وهو مدثر الأحمر الذي يصع به الثياب  
(٢) البري : هو ما يكون توائده وتناميه في البر ، وإن كان يعيش في الماء والبحري . بخلافه عند الجمهور ، وعبد الشافعية : البري ما يعيش في البر فقط ، أو في البر والبحر . والبحري ما لا يعيش إلا في البحر .  
(٣) قصر شافعي والخشافيه الحرمة على لاصيد لماكول من الوحش وطيير ، فعدوا بحرمة فته ذوب غيره من حيوانات البر ، فإنه يحرم قتلها عدهم والجمهور يرى تحريم قتلها جميعاً ، سواء كانت مأكولة أم غير مأكولة إلا ما استشه الحديث «حرم يقتل في الحلال والحرم . إلخ» .

لحرم، فلما تصرفوا أحرموا كلهم، إلا أبو قتادة لم يحرم، فبيضا هم يسبيرون، إذا رأوا حُمْزَ وَخْشٍ، فحَمَسَ أبو قتادة على احمر فقعر منها أُنْتًا،<sup>(١)</sup> ففرلوا فأكلوا من لحمها. وقالوا: أأكل لحم صيد، ونحن محرمون؟ فحملنا ما بقي من لحم الأُنْتِ، فلما أتوا رسول الله ﷺ، قالوا: يا رسول الله، إنا كنا أحرمنا، وقد كان أبو قتادة لم يحرم. فرأيت حُمْزَ وَخْشٍ، فحمل عيناها أبو قتادة فقعر منها أُنْتًا، ففرلنا فأكلنا من لحمها، ثم قلنا: أأأكل لحم صيد، ونحن محرمون؟ فحملنا ما بقي من لحمها. قال: «أأأأأ أحد أمره أن يحمل عيناها، أو أشبر إليها؟» قالوا: لا. قال: «فأأأأ ما بقي من لحمها». [البحاري (١٨٢٤) ومسلم (١١٩٦) (٥٩ - ٦٠) وأحمد (٣٠١/٥)]. ويجوز له أن يأكل من لحم الصيد الذي لم يصيده هو، أو لم يُصَدِّد من أجله، أو لم يشر إليه، أو يعين عليه؛ لما رواه المطلب، عن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «صيد البر لكم حلال وأنتم حرّم، ما لم تصيدوه، أو يُصَدِّد لكم». رواه أحمد، والترمذي، وقال: حديث جابر مفسر، والمطلب لا نعرف له سماعًا من جابر. والعمل على هذا عند بعض أهل العلم، لا يرون بأكل الصيد للمحرم بأسًا إذا لم يصيده، أو يُصَدِّد من أجله. [أبو داود (١٨٥١) والترمذي (٨٤٦) والنسائي (١٨٧/٥) وأحمد (٣/٣٦٢)]. قال الشافعي: هذا أحسن حديث روي في هذا الباب وأقْبَس. وهو قول أحمد، وإسحاق. وبمقتضاه قال مالك أيضًا، والجمهور. فإن صاده، أو صيد له فهو حرام؛ سواء صيد له يأذنه أم بغير إذنه، أما إن صاده حلال لنفسه ولم يقصد المحرم، ثم أهدى من لحمه للمحرم أو باعه، لم يحرم عليه. وعن عبد الرحمن بن عثمان التيمي، قال: خرجنا مع طلحة بن عبيد الله، ونحن حُرْمٌ، فأهدي له طير، وطلحة راقد، فمنا من أكل، ومنا من تورع، فلما استيقظ طلحة، وَفَّقَ<sup>(٢)</sup> من أكل، وقال: أأأأأ مع رسول الله ﷺ. رواه أحمد، ومسلم. [مسلم (١١٩٧) والنسائي (١٨٢/٥) وأحمد (١/١٦١)]. وما جاء من الأحاديث المانعة من أكل لحم الصيد، كحديث الصعب بن جثامة الليثي، أنه أهدى إلى رسول الله ﷺ حمارًا وحشيًا - وهو بالأبواء، أو بودّان - فردّه إليه رسول الله ﷺ، قال: فلما رأى رسول الله ﷺ ما في وجهه، قال: «إنا لم نرده عليك، إلا أنّا حرّم». [البحاري (١٨٢٥) ومسلم (١١٩٣) (٥٠) وأحمد (٤/٣٧)]. فهي محمولة على ما صاده الحلال؛ من أجل المحرم، جمعًا بين الأحاديث. قال ابن عبد البر: وحجة من ذهب هذا المذهب، أنه عليه تصح الأحاديث في هذا الباب، وإذا حملت على ذلك لم تضاد، ولم تحتف، ولم تندفع. وعلى هذا يجب تحمل لسن، ولا يعارض بعضها ببعض ما وجد إلى استعمالها سبيل. ورجح ابن القيم هذا المذهب، وقال: آثار الصحابة كلها في هذا، إنما تدل على هذا التفصيل.

**حُكْمُ مَنْ ارْتَكَبَ مُحْظُورًا مِنْ مُحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ:** من كان له عذر واحتاج إلى ارتكاب محظور من محظورات الإحرام، غير الوطء؛<sup>(٣)</sup> كحلق الشعر، ولبس المحيص؛ اتقاء لحر أو برد، وبحو ذلك،

(٢) وفق: صوب، أو دعه مانتوي.

(١) أُنْتًا: دُخْنٌ من حمير.

(٣) سبأي حكمه.

لزمه أن يذبح شاة، أو يطعم ستة مساكين، كل مسكين نصف صاع، أو يصوم ثلاثة أيام، وهو مخير بين هذه الأمور الثلاثة. ولا يطل الحج أو العمرة بارتكاب شيء من المحظورات، سوى الجماع. عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عُجْرة، أن رسول الله ﷺ مر به من الحديبية، فقال: «قد آذاك هوائم رأسك». قال: نعم. فقال النبي ﷺ: «احلق، ثم اذبح شاة نسكاً، أو صم ثلاثة أيام، أو أطعم ثلاثة أصع من تمر، عني ستة مساكين». رواه البخاري، ومسلم، وأبو داود. [إسحاري (٧٨١٦) ومسنده (١٢٠١) (٨٠) وأبو داود (١٨٦٠)]. وعنه في رواية أخرى، قال: أصابي هوائم في رأسي، وأنا مع رسول الله ﷺ عام الحديبية، حتى تحوفت عني بصري، فأنزل الله ﷻ: ﴿مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ، فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أَوْ صَدَقَةٌ أَوْ شُعْطٌ﴾ [سقرة: ١٩٦]. فدعاني رسول الله ﷺ، فقال لي: «احلق رأسك وصم ثلاثة أيام، أو أطعم ستة مساكين فَرَقًا»<sup>(١)</sup> من زبيب، أو انشك شاة. فحقت رأسي، ثم نسكت. [أبو داود (١٨٥٨)]. وقاس الشافعي غير المعذور عني المعدور في وجوب الفدية. وأوجب أبو حنيفة الدم على غير المعدور إن قدر عليه لا غير، كما تقدم.

ما جاء في قَصِّ بعضِ الشُّعر: عن عطاء، قال: إذا تنف المحرم ثلاث شعرات فصاعدًا، فعليه دم<sup>(٢)</sup>. رواه سعيد بن منصور. وروى الشافعي عنه، أنه قال: في الشعرة مُدٌّ، وفي الشعرتين مدان، وفي الثلاثة فصاعدًا دم.

**حُكْمُ الْأَدِّهَانِ:** قال في «المسوى»: إن الأدهان إذا كان بزيث خالص أو حل خالص، يحب الدم، عند أبي حنيفة، في أي عضو كان. وعند الشافعية، في دهن شعر الرأس واللحية بدهن غير مطيب الفدية، ولا فدية في استعماله في سائر البدن.

**لَا حَرَجَ عَلَى مَنْ لَبَسَ أَوْ تَطَيَّبَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا:** إذا لبس المحرم أو تطيب جاهلاً بالتحريم، أو كان ناسيًا لإحرام لم تدرمه الفدية؛ فعن يعلى بن أمية، قال: أتى رسول الله ﷺ رجلٌ بالجعرانة، وعليه جبة، وهو مصفر لحيته ورأسه، فقال: يا رسول الله، أحرمت بعمره وأنا كما ترى. فقال: «اعسل عنك الصفرة، وانزع عنك الحبة، وما كنت صانعًا في حجك، فاصنع في عمرتك». رواه الجماعة، إلا ابن ماجه. [البحاري (١٥٣٦) ومسنده (١١٨٠) وأبو داود (١٨١٩) والنيرمدتي مختصرًا (٨٣٦) والسنائي (١٣٠ / ٥ - ١٣١)]. وقال عطاء: إذا تطيب، أو لبس جاهلاً أو ناسيًا، فلا كفارة عليه. رواه البخاري. [إسحاري تعليقًا (٤/ ٦٣)]. وهذا بخلاف ما إذا قتل صيدًا ناسيًا أو جاهلاً بالتحريم، فإنه يحب عليه الجزاء؛ لأن ضمانه ضمان المال، وضمنان المال يستوي فيه العلم والجهل، السهو والعمد، مثل ضمان مال آدميين.

**بطلان الحج بالجماع:** أفتى عبي، وعمر، وأبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ رجلًا أصاب أهله، وهو محرم بالحج، فقالوا: ينفذان لوحههما، حتى يقضيا حجهما، ثم عليهما حجّ قابل والهدى.

(١) امرق. مكال يسع ستة عشر رطلًا عراقيًا

(٢) والمراد بالدم - هاء - شه، وإليه ذهب الشافعي.

وقال أبو العباس الطبري: إذا جامع المحرم، قبل التحلل الأول، فسد حجه؛ سواء أكان ذلك قبل الوقوف بعرفة أو بعده، ويجب عليه أن يمضي في فاسده، ويجب عليه بدنة والقضاء من قابل، فإن كانت المرأة محرمة مطاوعة، فعليها المضي في الحج، والقضاء من قابل، وكذا الهدي عند أكثر أهل العلم. وذهب بعضهم إلى أن الواجب عليهما هدي واحد. وهو قول عطاء. وقال العوي في «شرح السنة»: وهو أشهر قولي الشافعي، ويكون على الرجل، كما قال في كفارة الجماع في نهار رمضان: وإذا خرجا في القضاء تفرقا،<sup>(١)</sup> حيث وقع الجماع؛ حذرًا من مثل وقوع الأول. وإذا عجز عن البدنة، وجب عليه بقرة، فإن عجز، فسبح من الغنم، فإن عجز، قَوْمُ البدنة بالدراهم، والدراهم طعامًا وتصدق به لكل مسكين مد، فإن لم يستطع، صام عن كل مد يومًا. وقال أصحاب الرأي: إن جامع قبل الوقوف، فسد حجه، وعليه شاة أو سبع بدنة، وإن جامع بعده، لم يفسد حجه، وعيه بدنة. والقارن إذا أفسد حجه، يجب عليه ما يجب على المفرد، ويقضي - قارنًا - ولا يسقط عنه هدي القران. قال: والجماع الواقع بعد التحلل الأول لا يفسد الحج، ولا قضاء عليه عند أكثر أهل العلم، وذهب بعضهم إلى وجوب القضاء. وهو قول ابن عمر، وقول الحسن، وإبراهيم ويجب به الفدية، وتلك الفدية؛ بدنة أو شاة؟ اختلف فيه؛ فذهب ابن عباس وعطاء إلى وجوب البدنة. وهو قول عكرمة، وأحد قولي الشافعي.<sup>(٢)</sup> والقول الآخر: يجب عليه شاة. وهو مذهب مالك. وإذا احتلم المحرم، أو فكر أو نظر فأنزل، فلا شيء عليه، عند الشافعية. وقالوا، فيمن لمس بشهوة أو قبَّل: يلزمه شاة؛ سواء أنزل أم لم ينزل. وعند ابن عباس - رضي الله عنهما - أن عليه دمًا. قال مجاهد: جاء رجل إلى ابن عباس، فقال: إني أحرمت، فأنتني فلانة في زيتها، فما ملكت نفسي أن سبقتني شهوتي؟ فضحك ابن عباس حتى استلقى، وقال: إنك لشيق<sup>(٣)</sup>، لا بأس عليك اهرق دمًا، وقد تم حجك. رواه سعيد بن منصور. [الدارقطني (٢/٢٧٢)].

**جزاء قتل الصيد:** قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَمِدًّا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمِ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ۝٩٥﴾ [المائدة: ٩٥]. قال ابن كثير: الذي عليه الجمهور، أن العائد والناسي سواء في وجوب الجزاء عليه. وقال الزهري: دل الكتاب على العائد، وجرت السنة على الناسي. ومعنى هذا، أن القرآن دل على وجوب الجزاء على المتعمد، وعلى تأنيبه بقوله تعالى: ﴿لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ﴾. الآية. وجاءت السنة؛ من أحكام النبي ﷺ وأحكام أصحابه، بوجوب الجزاء في الخطأ، كما دل الكتاب عليه في العمد. وأيضًا، فإن قتل الصيد إتلاف، والإتلاف مضمون في العمد وفي النسيان، ولكن المتعمد مأثوم، والخطيئ غير ملوم. وقال في «المسوى»: ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾. معناه على قول أبي حنيفة، يجب على من قتل الصيد جزء

(٢) واختاره صاحب الميسر وأسدائع، من الأحاف

(٤) وحدثنا عبد أحمد ومالك، وحدثنا عبد الحميد والشافعية.

(٣) الشيق: شدة العلة والرعة في الكباح.

هو: ﴿يُثَلِّدُ مَا قَتَلَ﴾ أي: مائة في القيمة: ﴿يَحْكُمُ﴾ بكونه مائلاً في القيمة: ﴿ذَوَا عَدْلٍ﴾ إما كائن من النعم حال كونه هدياً بالغ الكعبة، وإما كفارة طعام مساكين. ومعناه على قول الشافعي، يجب على من قتل الصيد جزاء؛ إما ذلك الجزاء: ﴿يُثَلِّدُ مَا قَتَلَ﴾. في الصورة والشكل، يكون هذا المائل من جنس النعم: ﴿يَحْكُمُ﴾ بمثلته: ﴿ذَوَا عَدْلٍ﴾. يكون جزاء حال كونه هدياً، وإما: ذلك الجزاء كفارة، وإما ﴿عَدْلٌ﴾ ذلك صيماً.

**حكومة عمر وما قضى به السلف:** عن محمد بن سيرين، أن رجلاً جاء إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: إني أجريت أنا وصاحب لي فرسين إلى ثغرة ثنية،<sup>(١)</sup> فأصبنا ظيماً ونحن محرمان، فما ترى؟ فقال عمر لرجل إلى جنبه: تعال، حتى أحكم أنا وأنت. قال: فحكمما عليه بعنز، فولى الرجل وهو يقول: هذا أمير المؤمنين، لا يستطيع أن يحكم في ظبي، حتى دعا رجلاً يحكم معه! فسمع عمر قول الرجل، فدعاه فسأله: هل تقرأ سورة المائدة؟ قال: لا. قال: فهل تعرف هذا الرجل الذي حكم معي؟ قال: لا. فقال عمر: لو أخبرتني أنك تقرأ سورة المائدة، لأوجعتك ضرباً. ثم قال: إن الله، تبارك وتعالى، يقول في كتابه: ﴿يَحْكُمُ يَوْمَ ذَا عَدْلٍ بَيْنَكُمْ هَذَا بِطَلْعِ الْكَوْثَبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]. فأنا عمر، وهذا عبد الرحمن بن عوف. [مالك في الموطأ (١/ ٤١٤ - ٤١٥)] والبيهقي في الكبرى (٥/ ١٨٠) ومجمع الزوائد (٣/ ٢٢٢). وقد قضى السلف في النعامة بيدنة، وفي حمار الوحش، وبقر الوحش، والأيل<sup>(٢)</sup>، والأرؤى<sup>(٣)</sup>، في كل واحد من ذلك ببقرة، وفي الوبر، والحمامة، والقمرى، والحجل،<sup>(٤)</sup> والدبسي<sup>(٥)</sup>، في كل واحد من هذه بشاة، وفي الضبع بكبش، وفي الغزال بعنز، وفي الأرنب بعنق<sup>(٦)</sup>، وفي الثعلب بجدي، وفي البربوع<sup>(٧)</sup> بجفرة<sup>(٨)</sup>.

**العمل عند عدم الجزاء:** روى سعيد بن منصور، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - في قوله تعالى: ﴿فَجَزَاءٌ مِّمَّا قَتَلَ مِنْ النَّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥]. قال: إذا أصاب المحرم صيداً، حكم عليه بجزائه، فإن كان عنده جزاء دبحة وتصدق بلحمه، وإن لم يكن عنده جزاؤه، فوَم جِزَاؤُهُ دِرَاهِمَ، ثم قُوِّمَتِ الدِّرَاهِمُ طَعَامًا، فصام عن كل نصف صاع يوماً، فإذا قتل المحرم شيئاً من الصيد، حكم عليه فيه؛ فإن قتل ظيماً أو نحوه، فعليه شاة تذبح بمكة، فإن لم يجد فإطعام ستة مساكين، فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام. فإن قتل أيلًا أو نحوه، فعليه بقرّة، فإن لم يجد أطعم عشرين مسكيناً، فإن لم يجد صام عشرين يوماً. وإن قتل نعامة، أو حماراً وحشياً، أو نحوه، فعليه بدنة من الإبل، فإن لم يجد أطعم ثلاثين مسكيناً، فإن لم يجد صام ثلاثين يوماً. رواه ابن أبي حاتم، وابن جرير، ورواد: والطعام مد... مد يشبعهم. [ابن جرير الطبري في تفسيره (١١/ ٣١)].

(٢) الأيل: ذكر الوعول.

(٤) الحجل: اسدحاح الوحشي.

(٦) عاق: العر التي رادت عن أربعة أشهر.

(٨) حمرة: العر التي بلغت أربعة أشهر.

(١) ثغرة ثنية: أي ثغرة في الصريق.

(٣) الأرؤى: أنثى الوعل.

(٥) دبسي: نوع من الطيور.

(٧) البربوع: حيوان على شكل الفأر.

**كيفية الإطعام والصيام** : قال مالك : أحسن ما سمعت في الذي يقتل الصيد ، فيحكم عليه فيه ، أن يقوم الصيد الذي أصاب ، فينظر كم ثمنه من الطعام ؟ فيطعم كل مسكين مئداً ، أو يصوم مكان كل مد يوماً ، وينظر كم عدة المساكين ؟ فإن كانوا عشرة ، صام عشرة أيام ، وإن كانوا عشرين مسكيناً ، صام عشرين يوماً ، عددهم ما كانوا وإن كانوا أكثر من ستين مسكيناً .

**الاشتراك في قتل الصيد** : إذا اشترك جماعة في قتل صيد عامدين لذلك جميعاً ، فليس عليهم إلا جزاء واحد ؛ لقول الله تعالى : ﴿ فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنْ النَّعَمِ ﴾ [المائدة : ٩٥] . وسئل ابن عمر - رضي الله عنهما - عن جماعة قتلوا ضبعاً ، وهم محرمون ؟ فقال : اذهبوا كبشاً . فقالوا : عن كل إنسان ما ؟ فقال : بل كبشاً واحداً عن جميعكم . [الدرقطني (٢/ ٢٥٠)] .

**صيد الحرم وقطع شجره** : يحرم على المحرم والحلال<sup>(١)</sup> صيد الحرم ، وتنفيذه ، وقطع شجره الذي لم يستنبته الآدميون في العادة ، وقطع الرطب من النبات ، حتى الشوك إلا الإذخر والسنا ،<sup>(٢)</sup> فإنه يباح التعرض لهما بالقطع ، والقلع ، والإتلاف ، ونحو ذلك ؛ لما رواه البخاري ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله ﷺ : يوم فتح مكة : «إن هذا البلد حرام ، لا يعصده شوكه ، ولا يختلي خلاه ،<sup>(٣)</sup> ولا ينمر صيده ، ولا تلتقط لقيطته ، إلا لمعرف» . فقال العباس : إلا الإذخر ، فإنه لا بد لهم منه ؛ فإنه للقيون<sup>(٤)</sup> والبيوت . فقال : «إلا الإذخر» . [بخاري (١٨٣٤)] .

قال الشوكاني : قال القرطبي : خص الفقهاء الشجر المنهي عنه ، بما ينبت الله تعالى ، من غير صنيع آدمي ، فأما ما يبست بمعاينة آدمي ، فاختلف فيه ؛ فالجمهور على الجواز . وقال الشافعي : في الجميع الجزاء . ورجحه ابن قدامة . واختلفوا في جواز ما قطع من النوع الأول ؛ فقال مالك : لا جزاء فيه ، بل يأثم . وقال عطاء : يستغفر . وقال أبو حنيفة : يؤخذ بقيمته هدي . وقال الشافعي : في العظيمة<sup>(٥)</sup> بقرّة ، وفيما دونها شاة . واستثنى العلماء الانتفاع بما انكسر من الأعصاب ، وانقطع من الشجر ، من غير صنيع آدمي ، وبما يسقط من الورق ؛ قال ابن قدامة : وأجمعوا على إباحة أخذ ما استنته الناس في الحرم ؛ من نقل ، وورع ، ومشوم ، وأنه لا بأس برعيه واختلائه . وفي «الروضة البديّة» : ولا يحب على الحلال في صيد حرم مكة ولا شجره شيء ، إلا محرد الإثم ، وأما من كان محرماً ، فعليه الجزاء الذي ذكره الله ﷻ إذا قتل صيداً ، وليس عليه شيء في شجر مكة ؛ لعدم ورود دليل تقوم به الحجة ، وما يروى عنه ﷺ ، أنه قال : «في الدوحة الكبيرة ، إذا قطعت من أصلها ، بقرّة» . لم يصح ، [بحسب خير (٢/ ٢٨٧)] . وما روي عن بعض السلف لا حجة فيه . ثم قال : والحاصل ، أنه لا ملازمة بين النهي عن قتل الصيد وقطع الشجر وبين وجوب الجزاء أو القيمة ، بل النهي يفيد بحقيقته التحريم ، والجزاء والقيمة لا يجبان إلا بدليل ،

(١) الحلال غير المحرم . (٢) الإذخر : ست طيب ابرائحة . والسنا : السامكي .

(٣) لا يختلي خلاه : أي لا يقطع الرطب من النبات .

(٤) القيون : جمع قين ، وهو الحداد .

(٥) العظيمة : أي الشجرة العظيمة .

ولم يرد دليل، إلا قول الله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ [المائدة: ٩٥] الآية. وليس فيها، إلا ذكر الجزاء فقط، فلا يحب غيره.

**حدود الحرم المكي:** لحرم المكي حدودٌ تحيط بمكة، وقد نصبت عليها أعلامٌ في جهاتٍ خمس، وهذه الأعلام أحجارٌ مرتفعةٌ قدر متر، منصوبةٌ على جانبي كلِّ طريق. فحده - من جهة الشمال - (التنعيم)، وبينه وبين مكة ٦ كيلو مترات. وحده - من جهة الجنوب - (أضاه)، بينها وبين مكة ١٢ كيلو مترًا. وحده - من جهة الشرق - (الجرعانة)، بينها وبين مكة ١٦ كيلو مترًا. وحده - من جهة الشمال الشرقي - (وادي نخلة)، بينه وبين مكة ١٤ كيلو مترًا. وحده - من جهة الغرب - (الشميسي)<sup>(١)</sup>، بينها وبين مكة ١٥ كيلو مترًا. قال محب الدين الطبري: عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، قال: نصب إبراهيم أنصاب الحرم يريه حبريل عليه السلام ثم لم تحرك، حتى كان قضى فجدها، ثم لم تحرك، حتى كان النبي ﷺ، فبعث عام الفتح تميم بن أسيد الخزاعي فجدها، ثم لم تحرك، حتى كان عمر، فبعث أربعة من قريش؛ مخزومة بن نوفل، وسعيد بن يربوع، وحويطب بن عبد العزى، وأزهر بن عبد عوف فحدوها، ثم حددها معاوية، ثم أمر عبد الملك بتجديدها.

**حرم المدينة:** وكما يحرم صيد حرم مكة وشجره، كذلك يحرم صيد حرم المدينة وشجره؛ فعن حابر ابن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إن إبراهيم حرم مكة، وإنني حرمت المدينة، ما بين لابتيها، لا يقطع عضاهها»<sup>(٢)</sup>، ولا يصاد صيدها. رواه مسلم. [مسلم (١٣٦٢)]. وروى أحمد، وأبو داود، عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ في المدينة: «لا يختنى خلاها، ولا ينفر صيدها، ولا تلتقط لقطتها، إلا لمن أشاد بها»<sup>(٣)</sup>، ولا يصلح لرجل أن يحمل فيها السلاح لقتال، ولا يصلح أن تقطع فيها شجرة، إلا أن يعلف رجلٌ بعيره. [أبو داود (٢٠٣٥) وأحمد (١/ ١١٩)]. وفي الحديث المتفق عليه: «المدينة حرم، ما بين غدير إلى ثور». [البخاري (١٨٧٠) ومسلم (١٣٧٠)]. وفيه، عن أبي هريرة: حرم رسول الله ﷺ ما بين لابتي المدينة، وحمل اثني عشر ميلاً حول المدينة حمى. [الخاري (١٨٧٣) ومسلم (١٣٧٢) وأحمد (٤٧٨/ ٢)]. «واللابتان» مشى لابة، و«اللابة» الحرمة، وهي الحجارة السود. والمدينة تقع بين اللابتين؛ الشرقية والغربية. وقدر الحرم اثني عشر ميلاً يمتد من غير إلى ثور، وغير؛ جبل عند الميقات. وثور؛ جبل عند أحد من جهة الشمال. ورخص رسول الله ﷺ لأهل المدينة قطع الشجر؛ لاتخاذ آلة للحرث، والركوب، ونحو ذلك مما لا غنى لهم عنه، وأن يقطعوا من الحشيش ما يحتاجون إليه لعلف دوابهم؛ روى أحمد، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «حرام ما بين حرثيها وحماها كلها، لا يقطع شجره، إلا أن يعلف منها». [أحمد (٣/ ٢٣٦)].

(١) كانت تسمى الحديبية، وهي التي وقعت عليها بيعة الرضوان، فسُميت العروة باسمها.

(٢) عضاهها: أعصاه، وأخذتها عصاهة. وهي الشجرة التي فيها الشوك الكثير.

(٣) أشاد بها: رفع صوته بتعريفها.



وهذا بخلاف حرم مكة؛ إذ يجد أهلها ما يكفيهم، وحرم المدينة لا يجد أهلها ما يستعنون به عنه. وليس في قتل صيد الحرم المدني ولا قطع شجره جراء، وفيه الإثم. روى البخاري، عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «المدينة حرم من كذا إلى كذا، لا يقطع شجرها، ولا يحدث فيها حدث، من أحدث فيها حدثاً، فعليه لعنة الله، والملائكة، والناس أجمعين». [سحري (١٨٦٤)]. ومن وحد شيئاً في شجره مقطوعاً، حل له أن يأخذه؛ فمن سعد س أبي وقاص رضي الله عنه أنه ركب إلى قصره بالعقيق، فوجد عبداً يقطع شجراً أو يخطبه. فسلبه، فلما رجع سعد، جاءه أهل العبد فكلموه أن يرد على غلامهم ما أخذ منه. فقال: معاد الله، لن أرد شيئاً بقلبي رسول الله ﷺ. وأبى أن يرد عليهم. رواه مسلم. [مسلم (١٣٦٤)]. وروى أبو داود، والحاكم وصححه، أن رسول الله ﷺ قال: «من رأيتموه يصيد فيه شيئاً، فلكم سألته». [أبو داود (٢٠٣٨) وأحمد (١٦٨، ١) وإسحاق (١٧٠، ١)].

**هل في الدنيا حرم آخر؟** قال ابن تيمية: وليس في الدنيا حرم، لا بيت المقدس ولا غيره، إلا هذان الحرمين. ولا يسمى غيرهما حرماً كما يسمى الجهال، فيقولون: حرم المقدس، وحرم الخليل. فإن هذين وغيرهما ليسا بحرم، باتفاق المسلمين. والحرم المجمع عليه حرم مكة. وأما المدينة، فلها حرم أيضاً عند الجمهور، كما استفاضت بذلك الأحاديث عن النبي ﷺ. ولم يتنازع المسلمون في حرم ثالث، إلا وحاء؛ وهو واد بالطائف. وهو عند بعضهم <sup>(١)</sup> حرم، وعند الجمهور ليس بحرم.

**تفضيل مكة على المدينة:** ذهب جمهور العلماء إلى أن مكة أفضل من المدينة؛ لما رواه أحمد، وابن ماجه، والترمذي وصححه، عن عبد الله بن عدي بن الحمراء، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «والله، إنك لحير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله، ولولا أبي أخرجت منك، ما خرجت». [الترمذي (٣٩٢٥) وابن ماجه (٣١٠٨) وأحمد (٣٠٥، ٤)]. وروى الترمذي وصححه، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ لمكة: «ما أطيبك من نبي وأجبتك إليّ، ولولا أن قومي أخرجوني منك، ما سكنت عيرك». [الترمذي (٣٩٢٦)].

**دخول مكة بغير إحرام:** يجوز دخول مكة بغير إحرام لمن لم يرد حجاً ولا عمرة؛ سواء أكان دخوله لحاجة تتكرر؛ كالخطاب، والاحتشاش، والسقاء، والصيد، وغيرهم، أم لم تتكرر؛ كالتاجر، والزائر، وغيرهما، وسواء أكان آمناً أم حائفاً. وهذا أصح القولين للشافعي وبه يفتي أصحابه. وفي حديث مسلم، أن رسول الله ﷺ دخل مكة وعليه عمامة سوداء، بغير إحرام. [مسلم (١٣٥٨)]. والسنائي (٢٠١/٥). وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه رجع من بعض الطريق، فدخل مكة غير محرم. وعن ابن شهاب، قال: لا بأس بدخول مكة بغير إحرام. [مسلم (١٣٥٨)، والسنائي (٢٠١/٥)]. وقال ابن حزم: دخول مكة بلا إحرام حائز؛ لأن النبي ﷺ إنما جعل المواقيت لمن مر بهن يريد حجاً أو عمرة، ولم يجعلها لمن لم يرد حجاً ولا عمرة. فلم يأمر الله تعالى قط، ولا رسوله - عليه الصلاة والسلام - بألا يدخل مكة إلا بإحرام، فهذا إلزام ما لم يأت في الشرع إلزامه.

(١) وهو شامي وقد رجح الشوكاني ربه

ما يستحب لدخول مكة والبيت الحرام : يستحب لدخول مكة ما يأتي :

- ١- الاغتسال ؛ فعن ابن عمر - رضي الله عنهما - : أنه كان يعتسل لدخول مكة .
- ٢- المبيت بذي طوى في جهة الزاهر ؛ فقد بات رسول الله ﷺ بها . قال نافع : وكان ابن عمر يفعله . رواه البخاري ، ومسلم . [البحاري (١٥٧٤) ومسلم (١٢٥٩)] .
- ٣- أن يدخلها من الثَّيَّةِ العُلْيَا (ثَيَّةٌ كُدَاءٌ) ؛ فقد دخلها النبي ﷺ من جهة المعلاة . [البحاري (١٥٧٥) ومسلم (١٢٥٧)] . فمن تيسر له ذلك فعله ، وإلا فعل ما يلائم حالته ، ولا شيء عليه .
- ٤- أن يبادر إلى البيت بعد أن يدع أمتعته في مكان أمين ، ويدخل من باب بني شيبه - باب السلام - ويقول ، في خشوع وضراعة : «أعوذ بالله العظيم ، وبوجهه الكريم ، وسلطانه القديم ، من الشيطان الرجيم ، بسم الله ، اللهم صلّ على محمد وآله وسلم ، اللهم اغفر لي دنوبي ، وافتح لي أبواب رحمتك» .
- ٥- إذا وقع نظره على البيت ، رفع يديه وقال : «اللهم زد هذا البيت تشريفاً ، وتعظيماً ، وتكريماً ، ومهابة ، وزد من شرفه وكرمه من حجه أو اعتمره تشريفاً ، وتكريماً ، وتعظيماً ، وبراً»<sup>(١)</sup> . [لشافعي في المسد (٣٣٩ / ١) وإبيهيقي (٧٣ ، ٥)] . «اللهم أنت السلام ، ومنك السلام ، فحِثْنَا ربنا بالسلام» . [إبيهيقي في الكبرى (٧٣ / ٥)] .

٦- ثم يقصد إلى الحجر الأسود ، فيقبله بدون صوت ، فإن لم يتمكن استلمه بيده وقبله ، فإن عجز عن ذلك ، أشار إليه بيده .

٧- ثم يقف بحذائه ، ويشرع في الطواف .

٨ - ولا يصلي تحية المسجد ؛ فإن تحيته الطواف به ، إلا إذا كانت الصلاة المكتوبة مقامة ، فيصليها مع الإمام ؛ لقوله ﷺ : «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة ، إلا المكتوبة» . [مسلم (٧١٠) وأبو داود (١٢٦٦) وأترمدي (٤٢١) والنسائي (١١٦ / ٢) وابن ماجة (١١٥١) وأحمد (٤٥٥ / ٣)] . وكذلك إذا خاف هوات الوقت ، يبدأ به فيصليه .

## الطواف

### فضل الطواف :

روى البيهقي بإسناد حسن ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : «ينزل الله كل يوم على حجاج بيته الحرام عشرين ومائة رحمة ؛ ستين للطائفين ، وأربعين للمصلين ، وعشرين للناظرين» . [سيهقي في شعب الإيمان (٤٠٥١)] .

### كيفية

١- يبدأ الطائف طوافه مضطرباً محاذياً الحجر الأسود ، مقبلاً له ، أو مستلماً أو مشيراً إليه ، كيفما

(١) رواه إمام شافعي مرفوعاً إلى النبي ﷺ قاله عمر .

أمكه، جاعلاً البيت عن يساره، قائلاً: «بسم الله، والله أكبر، اللهم إيماناً بك، وتصديقاً بكتبك، ووفاء بعهدك، واتباعاً لسنة النبي ﷺ». [ذكره الحافظ في التلخيص (٢/٢٤٧) وابهني في الكبرى (٥/٧٩)].

٢- فإذا أخذ في الطواف، استجث له أن يرمل في الأشواط الثلاثة الأولى، فيسرع في المشي ويقارب الخطأ، مقترناً من الكعبة، ويمشي مشياً عادياً في الأشواط الأربعة الناقية، فإذا لم يمكنه الرمل، أو لم يستطع القرب من البيت؛ لكثرة الطائفيين ومراحمته الناس له، طاف حسماً تيسر له. ويستحب أن يستلم الركن اليماني، ويقبل الحجر الأسود، أو يستلمه في كل شوط من الأشواط السبعة.

٣- ويستحب له أن يكثر من الذكر والدعاء، ويتحير منهما ما ينشرح له صدره، دون أن يتقيد بشيء، أو يردد ما يقوله المطوفون، فليس في ذلك ذكر محدد ألزمتنا الشارع به.

وما يقوله أناس من أذكار وأدعية في الشوط الأول والثاني وهكذا، فليس له أصل، ولم يُحفظ عن رسول الله ﷺ شيء من ذلك، فلطائف أن يدعو لنفسه، ولإخوانه بما شاء، من خيري الدنيا والآخرة. وإليك بيان ما جاء في ذلك من الأدعية:

أ- إذا استقبل الحجر، قال: «اللهم إيماناً بك، وتصديقاً بكتابك، ووفاء بعهدك، واتباعاً لسنة نبيك، بسم الله، والله أكبر»<sup>(١)</sup>. [ذكره الحافظ في التلخيص (٢/٢٤٧)].

ب- فإذا أخذ في الطواف، قال: «سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله». رواه ابن ماجه. [ابن ماجه (٢٩٥٧)].

ج- فإذا انتهى إلى الركن اليماني دعا، فقال: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ لَآتِيَنَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةٌ وَقَدْ آتَيْنَاكَ الْفُسُقَىٰ﴾ [البقرة: ٢٠١]. رواه أبو داود، والشافعي، عن النبي ﷺ. [أبو داود (١٨٩٢) والنسائي في الكبرى (٣٩٣٤) وابن حبان (٣٨٢٦) والحاكم (١/٤٥٥) وأحمد (٣/٤١١)].

٤- قال الشافعي: وأحب. كلما حاذى الحجر الأسود. أن يكبّر، وأن يقول في رمله: اللهم اجعله حجاً مبروراً، وذنباً مغفوراً، وسعيًا مشكوراً.

ويقول في الطواف عند كل شوط: «رب اغفر وارحم، واعف عما تعلم، وأنت الأعزُّ الأكرم، اللهم آتنا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار». [أصرني في الدعاء (٨٧٠)، وابن أبي شيبه (٤/٦٨)، وابهني في الكبرى (٥/٩٥)].

وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه كان يقول بين الركعتين: اللهم قنني بما رزقتني، وبارك لي فيه، وأخلف عليّ كل غائبية خيراً<sup>(٢)</sup>. رواه سعيد بن منصور، والحاكم. [حاكم (١/٥٠٩) وذكره الحافظ في تحصيل (٢/٢٤٨)].

فراءة القرآن للطائف:

لا بأس لطائف بقراءة القرآن أثناء طوافه؛ لأن الطواف إنما شرع من أجل ذكر الله تعالى، والقرآن ذكر.

هذا الدعاء روي مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

فمن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّمَا جُعِلَ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَرَمَى الْجِمَارِ؛ لِإِقَامَةِ ذِكْرِ اللَّهِ ﷻ». رواه أبو داود، والترمذي، وقال: حسن صحيح. [أبو داود (١٨٨٨) والترمذي (٩٠٢) وأحمد (٦/ ٦٤)].

**فضل الطواف:** روى البيهقي بإسناد حسن عن ابن عباس رضي الله عنهما - : أن النبي ﷺ قال: «ينزل الله كل يوم على حجاج بيته الحرام عشرين ومائة رحمة، ستين لطائفين، وأربعين للمصلين، وعشرين للناظرين».

٥- فإذا فرغ من الأشواط السبعة، صلى ركعتين عند مقام إبراهيم، تالياً قول الله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ﴾ [البقرة: ١٢٥]. وبهذا ينتهي الطواف. ثم إن كان الطائف مفرداً، سمي هذا الطواف طوافَ القدوم، وطواف التحية، وطواف الدخول، وهو ليس بركن ولا واجب. وإن كان قارناً أو مُتَمَتِّعاً، كان هذا الطواف طواف الغُمرَةِ، ويجزئ عن طواف التحية والقدوم، وعليه أن يمضي في استكمال عمرته، فيسعى بين الصفا والمروة.

### انواع الطواف

- (١) طواف القدوم .
  - (٢) وطواف الإفاضة .
  - (٣) وطواف الوداع .
  - (٤) وطواف التطوع .
- وسياتي الكلام عليها في مواضعها. وينبغي للحاج أن يعتنم فرصة وجوده بمكة، ويكثر من طواف التطوع، والصلاة في المسجد الحرام؛ فإن الصلاة فيه خير من مائة ألف فيما سواه من المساجد. وليس في طواف التطوع رَمْلٌ ولا اضطباع. والسنة، أن يحيي المسحّد الحرام بالطواف حوله كلما دخله، بخلاف المساحّد الأخرى؛ فإن تحيتها الصلاة فيها. هذا، وللطواف شروط وسنن وآداب، نذكرها فيما يلي:

### شروط الطواف

يشترط للطواف الشروط الآتية:

- ١- الطهارة من الحدث الأصغر والأكبر، والتجاسة<sup>(١)</sup>؛ لما رواه ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: «الطواف صلاة، إلا أن الله - تعالى - أحلّ فيه الكلام، فمن تكلم، فلا يتكلم إلا بخير». رواه

(١) أحلف على أي حمل بي عوضاً حاصراً عما فاتني

(٢) يرى الحنفية أن الطهارة من الحدث سبب شرعاً وإنما هي واجب بحبر بالدم. فلو كان محدثاً حدثاً أصغر وطاف صح صومه ولزمه شاة وإن طاف حنّ أو حائض، صح وترمه بدنة، ويعيده ما دام بمكة. وأما الطهارة من إحسانة في اثوب أو البدن، فهي سنة عدهم فقط.

الترمذي . والدارقطني ، وصححه الحاكم ، وابن خزيمة ، وابن السكن . [ترمذي (٩٦٠) والحاكم (٢/٢٦٧)] . وعمر عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ دخل عليها ، وهي تبكي ، فقال : «أنيسيت؟»<sup>(١)</sup> . يعني . الحيضة . قالت : نعم . قال : «إن هذا شيء كتبه الله على بيات آدم ، فاقصي ما يقضي الحاج ، غير ألا تطوفي بالبيت ، حتى تغتسلي» . رواه مسلم . [مسند (١٢١١) (١٢٠)] . وعمر قالت : إن أول شيء بدأ به النبي ﷺ - حين قدم مكة - أنه توضأ ، ثم طاف بالبيت . رواه الشيخان . [البخاري (١٦١٤) و (١٦١٥) ومسلم (١٢٣٥)] . ومن كان به نجاسة لا يمكن إزالتها ، كمن به سلس بول ، وكالمستحاضة التي لا يرقأ دمها ، فإنه يطوف ولا شيء عليه ، باتفاق . روى مالك ، أن عبد الله بن عمر جاءته امرأة تستفتيه ، فقالت : إني أقبلت أريد أن أطوف بالبيت ، حتى إذا كنت عند باب المسجد هَرَقْتُ الدماء ، فرجعت ، حتى ذهب ذلك عني ، ثم أقبلت ، حتى إذا كنت عند باب المسجد هَرَقْتُ الدماء ، فرجعت ، حتى ذهب ذلك عني ، ثم أقبلت ، حتى إذا كنت عند باب المسجد هَرَقْتُ الدماء ؟ فقال عبد الله بن عمر : إنما ذلك رَكْعَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ ، فاعتسلي ، ثم استغفري بثوب ، ثم طوفي .

٢- ستر العورة<sup>(٢)</sup>؛ لحديث أبي هريرة ، قال : بعثني أبو بكر الصديق في الحجة التي أثمره عليها رسول الله ﷺ قبل حجة الوداع ، في رهط يؤذنون في الناس يوم النحر : «لا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان» . رواه الشيخان . [البخاري (٤٣٦٣) ومسلم (١٣٤٧)] .

٣- أن يكون سبعة أشواط كاملة ، فلو ترك خطوة واحدة في أي شوط ، لا يحسب طوافه ، فإن شك بنى على الأقل ، حتى يتيقن السبع . وإن شك بعد الفراغ من الطواف ، فلا يلزمه شيء .

٤- أن يبدأ الطواف من الحجر الأسود ، وينتهي إليه .

٥- أن يكون البيت عن يسار الطائف ، فلو طاف وكان البيت عن يمينه ، لا يصح الطواف ؛ لقول جابر رضي الله عنه لما قدم رسول الله ﷺ مكة ، أتى الحجر الأسود فاستلمه ، ثم مشى عن يمينه ، فرمَلَ<sup>(٣)</sup> ثلاثاً ، ومشى أربعاً<sup>(٤)</sup> . رواه مسلم . [مسلم (١٢١٨) (١٥٠)] .

٦- أن يكون الطواف خارج البيت ، فلو طاف في الحِجْر ، لا يصح طوافه ؛ فإن الحجر<sup>(٥)</sup> ، والشاذروان<sup>(٦)</sup> من البيت . والله أمر بالطواف بالبيت ، لا في البيت فقال : ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْكَعْبِيِّ﴾ [الحج : ٢٩] . ويستحب القرب من البيت إن تيسر .

(١) أنفست : أي أحضت .

(٢) عند الأحناف واجب . فمن حلف عرياناً صبح طوافه . وعليه الإعادة إلا إذا خرج من مكة ، فإنه يلزمه دم .

(٣) الرمل . الإسراع مع هركتين .

(٤) عند الأحناف أن ركن الطواف أربعة أشواط والثلاثة انفاقية يحرم بالدم .

(٥) الحجر هو حجر إسماعيل ، ويقع شمال الكعبة ، ويحيطه سور على شكل نصف دائرة ، وليس الحجر كله من لبيت . بل الجزء الذي هو من البيت قدره ستة أذرع - نحو ثلاثة أمتار .

(٦) الشاذروان الباء الملاصق لأساس الكعبة الذي يوضع به حلق الكسوة

٧- موالاة السعي، عند مالك، وأحمد ولا يضرب التفريق ابسير لغير عذر، ولا التفريق الكثير لعذر. ودهست الحنفية، ولشافعية إلى أن موالاة ستة. فلو فرق بين أحراء الطواف تفريقاً كثيراً بغير عذر، لا يبطل، ويسبي على ما مضى من طوافه؛ روى سعيد بن منصور، عن حميد بن زيد، قال: رأيت عبد الله ابن عمر - رضي الله عنهما - طاف بالبيت ثلاثة أطواف أو أربعة، ثم حسس يستريح، وعلام له يروح عليه، فقام، فبى على ما مضى من طوافه. [أبو أيوب (٤٠٤)]. وعند لشافعية، والحنفية، لو أحدث في الطواف، توصاً وبى، ولا يحب الاستئذاف وإن طال الفصل؛ فعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه كان يطوف بالبيت، فأقيمت الصلاة، فصلى مع القوم، ثم قدم، فبى على ما مضى من طوافه. وعن عطاء، أنه كان يقول، في الرحل يطوف بعض صوافه، ثم تحضر الحازة: يخرج فيصلّي عليها، ثم يرجع، فيقضي ما بقي عليه من طوافه.

### سنن الطواف

للطواف سنن، نذكرها فيما يلي:

(١) استقبال حجر الأسود عند بدء الطواف، مع التكبير والتهليل، ورفع يدين كرفعهم في الصلاة، واستلامه بهما بوضعهما عليه، وتقبيله بدون صوت، ووضع الحد عليه إن أمكن ذلك، وإلا مسه بيده وقتلها، أو مسه بشيء معه وقبه، أو أشار إليه بعضاً ونحوها، وقد جاء في ذلك أحاديث، وإليك بعضها:

قال ابن عمر - رضي الله عنهما -: استقبل رسول الله ﷺ الحجر واستلمه، ثم وضع شفتيه يميني طويلاً، فإذا عمر يميني طويلاً، فقال: «يا عمر، هُنا تُشكَبُ اعْبَرْتُ»<sup>(١)</sup>. رواه الحاكم، وقال: صحيح الإسناد. [ابن ماجة (٢٩٤٥) والحاكم (١، ٤٥٤)]. وعن ابن عباس، أن عمر أكتى على الركن<sup>(٢)</sup>، فقال: إني لأعلم أنك حجر، ولو لم أر حبيبي ﷺ قتلته واستمكت، ما استمكت ولا قبنتك ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [أحمر - ٢١]. رواه أحمد، وغيره، ألفاظ مختلفة متقاربة. [أحمد (١، ٢١) والبخاري (١٦١٠) والترمذي (١٩١)]. وقال نافع: رأيت ابن عمر - رضي الله عنهما - استلم الحجر بيده، ثم قبل يده، وقال: ما تركته منذ رأيت رسول الله ﷺ يفعله. رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (١٦٠٦) ومسلم (١٢٦٨) (٢٤٦)]. وقال سويد بن غفلة: رأيت عمر ؓ قبل الحجر ولتزمه، وقال: رأيت رسول الله ﷺ بك خفياً<sup>(٣)</sup>. رواه مسلم. [مسلم (١٢٧١)]. وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ كان يأتي البيت، فيستلم الحجر، ويقول: «بسم الله، والله أكبر». رواه أحمد. [أحمد (٢، ٢١٤)]. وروى مسلم، عن أبي الطليل، قال: رأيت رسول الله ﷺ يطوف بالبيت، ويستلم مخمخين معه، ويقبل الحجر. [مسلم (١٢٧٥) وأبو داود (١٨٧٩) وابن ماجة (٢٥٤٩)]. وروى البخاري، ومسلم، وأبو داود،

(٢) الركن مراد به هنا الحجر الأسود

(١) لعبرت أي الدموع.

(٣) خفياً: مهبطاً ومعبداً

عن عمر رضي الله عنه أنه حاء إلى الحجر فقبله ، فقال : إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ، ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قنتك . [البحاري (١٥٩٧) ومسلم (١٢٧٠) وأبو داود (١٨٧٣) والترمذي (٨٦٠) والنسائي (٢٢٧ / ٥) وابن ماجه (٢٩٤٣) وأحمد (١٧ / ١)] . قال الخطابي : فيه من العدم ، أن متابعة السنن واجبة ، وإن لم يُوقف لها على علم معلومة ، وأسباب معقولة ، وأن أعيانها حجة على من بلغته ، وإن لم يفقه معانيها ، إلا أنه معلوم في الجملة ، أن تقبيده الحجر إنما هو إكرام له ، وإعظام لحقه . وترك به . وقد فضل الله بعض الأحجار على بعض ، كما فضل بعض البقاع والبلدان ، وكما فضل بعض البيالي والأيام والشهور ، وباب هذا كله التسليم . هذا ، وقد روي أمر سائح في العقول ، جائز فيها ، غير ممتنع ولا مستنكر في بعض الأحاديث : «الحجر يمين الله في الأرض» . [الديلمي في «فردوس الأخبار» (٢٨٠٨) عن جابر ، وكثر العمال (٣٤٧٤٤)] . والمعنى ، أن من صافحه في الأرض ، كان له عند الله عهد ، فكان كالعهد الذي تعقده الملوك بالمصافحة ، لمن يريد مولاته والاختصاص به ، وكما يُصفق على أيدي الملوك للبيعة ، وكذلك تقبيل اليد من الخدم للسادة والكبراء ، فهذا كالتمثيل بذلك والتشبيه به . وقال المهلب : حديث عمر يرد على من قال : إن الحجر يمين الله في الأرض ، يصافح بها عباده . ومعاذ الله أن تكون لله جارحة ، وإنما شرع تقبيده اختباراً ؛ ليعلم . بالمشاهدة . طاعة من يطيع ، وذلك شبه بقصة إبليس ، حيث أمر بالسجود لآدم . هذا ، ولا يعلم . على وجه اليقين . أنه بقي حجر من أحجار الكعبة من وضع إبراهيم ، إلا الحجر الأسود .

### المزاحمة على الحجر

لا بأس في المزاحمة على الحجر ، على ألا يؤدي أحداً ؛ فقد كان ابن عمر - رضي الله عنهما - يزاحم ، حتى يدمى أنفه . وقد قال الرسول ﷺ لعمر رضي الله عنه : «يا أبا حفص ، إنك رجل قوي ، فلا تزاحم على الركن ؛ فإنك تؤذي الضعيف ، ولكن إن وجدت خلوة فاستلم ، وإلا فكبر وامض» . رواه الشافعي في «مسنده» . [أحمد (٢٨ / ١) والبيهقي في الكبرى (٨٠ / ٥)] .

(٢) الاضطباع<sup>(١)</sup> : فعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ وأصحابه اعتمرُوا من الجعرانة ، فاضطبعوا أرديتهم تحت آبائهم ، وقذفوها على عواتقهم اليسرى . رواه أحمد ، وأبو داود . [أبو داود (١٨٩٠) وأحمد (٣٠٦ / ١)] . وهذا مذهب الجمهور ، وقالوا في حكمته : إنه يعين على الرمل في الطواف . وقال مالك : لا يستحب ؛ لأنه لم يعرف . ولم ير أحداً يفعله . ولا يستحب في صلاة الطواف ، اتفاقاً .

(٣) الرَّمْلُ<sup>(٢)</sup> : في الأشواط الثلاثة الأول ، والمشى في سائر الأشواط الأربعة ؛ فعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ رَمَلَ من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود ثلاثاً ، ومشى أربعا . رواه أحمد ، ومسلم . [مسلم (١٢٦١) (٢٣٠) وأحمد (٩٨ / ٢)] . ولو تركه في الثلاث الأول ، لم يقضه في الأربعة

(١) الاضطباع هو جعل وسط لرداء تحت الإبط الأيمن ، وصرفيه على الكتف الأيسر .  
(٢) الرمل : الإسراع في المشي مع هر الكفتين وتقارب الخطا وقد شرع إظهاراً لنفوة وشاح

الأخيرة . والاضطباع ورمي حاصّ بالرجال في طواف العمرة ، وفي كلّ طواف يعقبه سعيّ في الحح . وعند لتنافعية ، إذ اضضع ورمي في صوف القدوم ، ثم سعى بعده ، لم يعد الاضطباع والرمي في طواف لإدصة . وإن لم يسع بعده ، وآخر السعي إلى ما بعد طواف الزيارة . اضطبع ورمي في طواف الزيارة . أما النساء ، فلا اضطباع عليهن ؛ لوحوب سترهن . ولا رمي ؛ لقول ابن عمر - رضي الله عنهما - : ليس على النساء سعيّ <sup>(١)</sup> بأببيت ، ولا بين لصف وامرؤة . رواه البيهقي . [الكبرى (٤٨/٥)] .

**حكمة الرَّمَل :** واحكمة فيه ما رواه ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : قدم رسول الله ﷺ مكة ، وقد وهتهم <sup>(٢)</sup> حُمى يثرب <sup>(٣)</sup> . فقال المشركون : إنه يقدم عليكم قوم قد وهتهم الحمى ، ولقوا منها شراً ، فأطلع الله - سبحانه - سيئه ﷺ على ما قالوه ، فأمرهم أن يرملوا الأشواط الثلاثة ، وأن يمشوا بين الركبتين ، فلما رأوهم رموا ، قالوا : هؤلاء لدين ذكرتم أن لحمي قد وهتهم ؟ هؤلاء أجلد من <sup>(٤)</sup> . قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : ولم يأمرهم أن يرموا الأشواط كلها ، إلا بقاء <sup>(٥)</sup> عليهم . رواه البخاري . ومسلم ، وأبو داود ، والمقط لـ . [سحري (١٦٠٢) ومسنن (١٢٦٦) (٢٤٠) وأبو داود (١٨٨٦) وأحمد (٢٤٠)] . ولقد بدا لعمر حَيْثُ أن يدع لرمي بعد ما انتهت الحكمة منه ، ومكن الله للمسلمين في الأرض ، إلا أنه رأى إبقاءه على ما كان عليه في العهد سبوي ؛ لتبقى هذه الصورة ماثلةً للأجيال بعده . قال محب الدين الطبري . وقد يحدث شيء من أمر الدين لسبب ، ثم يروى السبب ولا يروى حكمه ؛ فعن زيد بن أسلم ، عن أبيه . قال : سمعت عمر بن الخطاب رضيه يقول فيم الرملا اليوم والكشف عن المناكب ؟ وقد أطأ <sup>(٦)</sup> الله الإسلام ، ونفى الكفر وأهله . ومع ذلك لا ندع شيئاً كما نفعله على عهد رسول الله ﷺ .

(٤) استلام <sup>(١)</sup> الركن اليماني ؛ لقول ابن عمر - رضي الله عنهما - : لم أر النبي ﷺ يمس من الأركان ، إلا اليماني . [السحري (١٦٦) ومسنن (١١٨٧) وأبو داود (١٧٧٢) ونسائي (٨٠ / ١) وابن ماجه (٣٦٢٦) وأحمد (٢ - ١٧ - ١٨)] وقال : ما تركت استلام هذين الركبتين - اليماني ، والحر الأسود - منذ رأيت رسول الله ﷺ يستنهما ؛ في شدة ولا في رخاء . رواهما البخاري ، ومسلم . [سحري (١٦٠٦) ومسنن (١٢٦٨) (٢٤٦)] . وإنما يستلم لطائف هذين الركبتين ؛ إذ فيهما من فصيلة ليست لغيرهم ، ففي الركن الأسود ميزتان ؛ إحداها ، أنه على قواعد إبراهيم عليه السلام . وثانيتهما ، أن فيه الحجر الأسود الذي جعل مبدءاً لطلواف ومتهى له . وأما الركن اليماني المنقاس له ، فقد وضع أيضاً على قواعد إبراهيم عليه السلام . روى أبو داود ، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه أحمر يقول عائشة - رضي الله عنها - : إن أحمر بعضهم من ليث . فقال ابن عمر : والله ، إني لأظن عائشة إن كانت سمعت هذا من رسول الله ﷺ ، إني لأظن

<sup>(١)</sup> وهتهم أي أصعبهم

<sup>(٢)</sup> حُمى أي حمى

<sup>(٣)</sup> يثرب أي مدينة مكة

<sup>(٤)</sup> أجلد أي عذبهم

<sup>(٥)</sup> بقاء أي بقاء

<sup>(٦)</sup> أطأ أي تخطى



رسول الله ﷺ لم يترك استلامهما ، إلا أنهما ليسا على قواعد البيت ، ولا طاف الناس وراء الحجر إلا لذلك . [أبو داود (١٨٧٥)] . والأمة متفقة على استحباب استلام الركنين اليمانيين ، وعلى أنه لا يستلم الطائفتين الركنين الآخرين . وروى ابن حبان في «صحيحه» ، أن النبي ﷺ قال : «الحجر والركن اليماني يحط الخطايا خطأ» . [أحمد (٨٩ / ٢) والنسائي في الكبرى (٣٩٣٠)] .

(٥) صلاة ركعتين بعد الطواف<sup>(١)</sup> يسن للطائف صلاة ركعتين بعد كل طواف<sup>(٢)</sup> عند مقام إبراهيم ، أو في أي مكان من المسجد ؛ فعن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ حين قدم مكة ، طاف بالبيت سبعا وأتى المقام ، فقرأ : ﴿وَأَنذِرُوا مِنْ مَقَامِهِ إِذْ هَبْتُمْ مَعَهُ﴾ [البقرة : ١٢٥] . فصلّى خلف المقام ، ثم أتى الحجر فاستلمه . رواه الترمذي ، وقال : حديث حسن صحيح . [الترمذي (٨٦٢)] . والسنة فيهما قراءة سورة «الكافرون» بعد «الفاتحة» ، في الركعة الأولى ، وسورة «الإخلاص» ، في الركعة الثانية ، فقد ثبت ذلك عن رسول الله ﷺ كما رواه مسلم ، وغيره . [مسلم (١٢١٨) (١٤٧) وأبو داود (١٩٠٥) والنسائي (٢٣٦ / ٥)] . وتؤديان في جميع الأوقات ، حتى أوقات النهي ؛ فعن جبير بن مطعم ، أن النبي ﷺ قال : «يا بني عبد مناف ، لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت ، وصلى أية ساعة شاء ؛ من ليل ، أو نهار» . رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي وصححه . [أبو داود (١٨٩٤) والترمذي (٨٦٨) والنسائي (٢٢٣ / ٥) وابن ماجه (١٢٥٤) وأحمد (٨٠ / ٤)] . وهذا مذهب الشافعي ، وأحمد . وكما أن الصلاة بعد الطواف تسن في المسجد ، فإنها تجوز خارجه ؛ فقد روى البخاري ، عن أم سلمة - رضي الله عنها - أنها طافت راکبة ، فلم تصل حتى خرجت . [البخاري (١٦١٩)] . وروى مالك ، عن عمر رضي الله عنه أنه صلاهما بذئ طوى . [البخاري تعليقا في كتاب الحج ، باب (٧٣) الطواف بعد الصبح والعصر ، ومالك في الموطأ (٣٦٨ / ١)] . وقال البخاري : وصلى عمر رضي الله عنه خارج الحرم . [البخاري تعليقا في كتاب الحج ، باب (٧١) : من صلى ركعتي الطواف خارجا من المسجد] . ولو صلى المكتوبة بعد الطواف ، أجزأته عن الركعتين ، وهو الصحيح عند الشافعية . والمشهور من مذهب أحمد . وقال مالك ، والأحناف : لا يقوم غير الركعتين مقامهما .

**المروءة أمام المصلي في الحرم المكي :** يجوز أن يصلي المصلي في المسجد الحرام ، والناس يمرون أمامه ؛ رجالاً ونساء ، بدون كراهة . وهذا من خصائص المسجد الحرام ؛ فعن كثير بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة ، عن بعض أهله ، عن جده ، أنه رأى النبي ﷺ يصلي مما يلي بني سَهْم ، والناس يمشون بين يديه ، وليس بينهما سترة . قال سفيان بن عيينة : ليس بينهما وبين الكعبة سترة . رواه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه . [أبو داود (٢٠١٦) والنسائي (٢٣٥ / ٥) وابن ماجه (٢٩٥٨)] .

**طواف الرجال مع النساء :** روى البخاري ، عن ابن جريج ، قال : أخبرني عطاء ، إذ منع ابن هشام النساء الطواف مع الرجال ، قال : كيف يمنعهن ، وقد طاف نساء النبي ﷺ مع الرجال ؟ قال : قلت : أبعد الحجاب أم قبل ؟ قال : إي لعمرى ، لقد أدركته بعد الحجاب . قلت : كيف يخالطن

(٢) أي سواء كان الطواف فرضاً أو نقلاً .

(١) وهي واجبة عند أبي حنيفة .

الرجال؟ قال : لم يكن يخالطن الرجال ، كانت عائشة - رضي الله عنها - تطوف حجرة<sup>(١)</sup> من الرجال لا تخالطهم ، فقالت امرأة : انطلقني نستلم يا أم المؤمنين . قالت : انطلقني عنك . . . وأبت ، وكس يخرج من متكرات الليل ، فيطفن مع الرجال ، ولكنهن كن إذا دخلن البيت ، قمن حتى يدخلن ، وأخرج الرجال . [الحري (١٦١٨)] . وللمرأة أن تستلم الحجر عند الخلوة ، والبعد عن الرجال ؛ فعن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت لامرأة : لا تزاحمي على الحجر ، إن رأيت خلوة فاستلمي ، وإن رأيت زحاما فكبري وهلمي إذا حاذيت به ، ولا تؤذي أحدا .

**ركوب الطائف :** يحوز للطائف الركوب وإن كان قادرا على المشي ، إذا وجد سبب يدعو إلى الركوب ؛ فعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ طاف في حجة الوداع على بعير ، يستلم الركن بمخجن<sup>(٢)</sup> . رواه البخاري ، ومسلم . [لحاري (١٦٠٧) ومسم (١٢٧٢)] . وعن جابر رضي الله عنه قال : طاف النبي ﷺ في حجة الوداع على راحلته بالبيت وبالصفا وبالمروة ؛ ليراه الناس ، وليشرف ، وليسألوه ؛ فإن الناس غشوه<sup>(٣)</sup> . [مسم (١٢٧٣) (٢٥٤) وأبو داود (١٨٨٠) والسنائي (٢٤١ / ٥) وأحمد (٣١٧ / ٣)] .

**كراهة طواف المجذوم مع الطائفين :** روى مالك ، عن ابن أبي مليكة ، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى امرأة مجذومة تطوف بالبيت ، فقال لها : يا أمة الله ، لا تؤذي الناس لو جلست في بيتك؟ ففعلت . ومر بها رجل بعد ذلك ، فقال لها : إن الذي نهاك قد مات ، فاخرجي . فقالت : ما كنت لأطيعه حيًا ، وأعصيه ميتًا . [مالك في الموطأ (١ / ٤٢٤)] .

**استحباب الشرب من ماء زمزم :** وإذا فرغ الطائف من طوافه ، وصلى ركعتيه عند المقام ، استحباب له أن يشرب من ماء زمزم ؛ ثبت في «الصحيحين» ، أن رسول الله ﷺ شرب من ماء زمزم ، وأنه قال : «إنها مباركة» ، إنها طعام طعم ، وشفاء سقم<sup>(٤)</sup> . [مسم (٢٤٧٣) ومجمع الروائد (٢٨٩ / ٣) والبيهقي (١٥ / ١٤٧)] ، وأن جبريل عليه السلام غسل قلب رسول الله ﷺ بمائها ليلة الإسراء . [بخاري (١٦٣٦) ومسلم (١٦٣)] . وروى الطبراني في «الكبير» ، وابن حبان ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : «خير ماء على وجه الأرض ماء زمزم ، فيه طعام الطعم ، وشفاء السقم» . الحديث . قال المنذري : ورواه ثقات . [قال الهيثمي في مجمع الروائد (٢٨٦ / ٣)] . رواه الطبراني في الكبير ، وانظر فيص التقدير (٤٨٩ / ٣) واسترعيب للمنذري (١٧٥٣)] .

**آداب الشرب منه :** يسن أن يوي الشارب عند شربه انشفاؤه ونحوه ، مما هو خير في الدين والدنيا ؛ فإن رسول الله ﷺ قال : «ماء زمزم لما شرب له» . [سيأتي تحريجه بعد قليل] . وعن سويد بن سعيد ، قال : رأيت

(١) حجرة : أي ناحية مفردة .

(٢) المخجن : عود معقود برأس يكون مع لراك يحرك به راحته .

(٣) غشوه : اردحموه

(٤) الريادة لأبي داود الطيالسي . وقيل . هي إحدى نسخ مسم ، ومعنى طعام طعم : أي أنه يشبع من شربه .

عبد الله بن المبارك بمكة أتى ماء زمزم، واستسقى منه شربة، ثم استقبل الكعبة، فقال: اللهم إن ابن أبي الموالى حدثنا، عن محمد بن المنكدر، عن حابر، أن رسول الله ﷺ قال: «ماء زمزم لما شرب له». وهذا أشربه لعطش يوم القيامة. ثم شرب. رواه أحمد سند صحيح، والبيهقي. [أحمد (٣٥٧/٣) و- ماجة (٣٠٦٢) والبيهقي في شعب الإيمان (٤١٢٨)]. وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «ماء زمزم لما شرب له، إن شربته تستنفي شفاك الله، وإن شربته لشبعك أشبعك الله، وإن شربته لقطع طمئت قطعه الله، وهي هزمة<sup>(١)</sup> جبرائيل، وسقيا<sup>(٢)</sup> الله إسماعيل». رواه الدارقطني، والحاكم، وزاد: «وإن شربته مستعيذا، أعاذك الله». [لدارقطني (٢٨٩/٢) والحاكم (٤٧٣/١)]. ويستحب أن يكون الشرب على ثلاثة أنفاس، وأن يستقبل به القبلة، ويتضع منه ويحمد الله، ويدعو بما دعا به ابن عباس؛ فعن عبد الله بن أبي مليكة، قال: جاء رجل إلى ابن عباس فقال: من أين جئت؟ قال: شربت من ماء زمزم. فقال له ابن عباس: أشربت منه كما ينبغي؟ قال: وكيف ذاك، يا ابن عباس؟ قال: إذا شربت منها، فاستقبل القبلة، واذكر الله، وتنفس ثلاثاً، وتضلع منها، فإذا فرغت فاحمد الله؛ فإن رسول الله ﷺ قال: «آية بيننا وبين المنافقين، أنهم لا يتضعون<sup>(٣)</sup> من زمزم». رواه ابن ماجة، والدارقطني، والحاكم. [ابن ماجة (٣٠٦١) و- رقصي (٢٨٨/٢) والحاكم (٤٧٢/١)]. وكان ابن عباس - رضي الله عنهما - إذا شرب من ماء زمزم، قال: اللهم إني أسألك علماً نافعا، ورزقا واسعا، وشفاء من كلِّ داء. [لدارقطني (٢٨٤/٢) والحاكم (٤٧٣/١)].

**أصلُ بِفِرْ زَمْزَمَ:** روى البخاري، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن هاجر لما أشرفت على المروة حين أصابها وولدها العطش، سمعت صوتاً، فقالت: صَو - تريد نفسها - ثم تسمعت، فسمعت أيضاً، فقالت: قد أسمع، إن كان عندك غوث. فإذا هي بالملك عند موضع زمزم، فبحث بعقبه، أو قال: بجناحه، حتى ظهر الماء، فجعلت تحوُّضه، وتقول بيدها: هكذا. وجعلت تغرف من الماء في سقائها، وهو يفور بعد ما تغرف. قال ابن عباس - رضي الله عنهما - قال رسول الله ﷺ: «رحم الله أم إسماعيل، لو تركت زمزم - أو قال: لو لم تغرف من الماء - لكانت زمزم عيناً معيناً». قال: فشربت، وأرضعت ولدها، فقال لها الملك: لا تخافوا الضيعة؛ فإن هاهنا بيت الله، يبني هذا الغلام وأبوه، وإن الله لا يضيع أهله. وكان البيت مرتفعاً من الأرض كالرابية، تأتيه السيول، فتأخذ عن يمينه وشماله. [البخاري (٣٣٦٤)].

**استحبابُ الدُّعاءِ عندَ الملتزم:** وبعد الشرب من ماء زمزم، يستحب الدعاء عند الملتزم؛ فقد روى البيهقي، عن ابن عباس، أنه كان يلزم ما بين الركن والباب، وكان يقول: ما بين الركن والباب يدعو الملتزم، لا يلزم ما بينهما أحد يسأل الله شيئاً، إلا أعطاه الله إياه. [البيهقي في الكبرى (١٦٤/٥)].

(٢) أي أخرجه الله سمي إسماعيل في أول الأمر

(١) هزمة أي حمرة

(٣) صبح أي امتلأ شفا ورياً حتى يبع الماء أصلاعه

وروي عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن حده، قال: رأيت رسول الله ﷺ يلق وجهه وصدره باملتزم. [الدارقطني (٢، ٢٨٨) وسيفي في الكرى (٥، ١٦٤)]. وقيل: إن الخطيم هو الملتزم. ويرى البخاري، أن الخطيم الحجر نفسه. واحتج عليه حديث الإسراء، فقال: «بينا أن نأثم في الخطيم». وربما قال: في الحجر. قال: وهو حطيم، بمعنى محطوم، كقطين، بمعنى مقتول.

**استحباب دخول الكعبة وحجر إسماعيل:** روى البحري، ومسلم، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: دخل رسول الله ﷺ الكعبة<sup>(١)</sup> هو وأسماء بن زيد، وعثمان بن طلحة، فأعلفوا عندهم، فلما فتحوا أخبرني بلال، أن رسول الله ﷺ صلى في جوف الكعبة بين العمودين اليمانيين. [الحاري (٥٠٤) ومسلم (١٣٢٩) (٣٩٣)]. وقد استدلل العلماء بهذا على أن دخول الكعبة والصلاة فيها سنة. وقالوا: وهو وإن كان سنة، إلا أنه ليس من مناسك الحج؛ نقول ابن عباس - رضي الله عنهما -: أيها الناس، إن دخولكم البيت ليس من ححكم في شيء. روه الحاكم بسند صحيح. ومن لم يتمكن من دخول الكعبة، يستحب له الدخول في حجر إسماعيل والصلاة فيه؛ فإن جزءاً منه من الكعبة؛ روى أحمد بسند جيد، عن سعيد بن جبير، عن عائشة، قالت: يا رسول الله، كل أهلكت قد دخل البيت غيري! فقال: «أرسلني إلى شيبه»<sup>(٢)</sup>، فيفتح لك الباب. فأرسلت إليه. فقال شيبه: ما استطعنا فتحه في جاهلية ولا إسلام بيل. فقال النبي ﷺ: «صلي في الحجر؛ فإن قومك استقصروا»<sup>(٣)</sup> عن بناء البيت، حين سوه. [أحمد (٦٧، ٦)].

### السعي بين الصفا والمروة

**أصل مشروعيته:** روى الحاري، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: جاء إبراهيم عليه السلام بهاجر وبابها إسماعيل عليه السلام وهي ترضعه، حتى وضعهما عند البيت عند دوحة فوق رمرم في أعلى المسجد، وليس بمكة يومئذ من أحد، وليس بها ماء، فوضع عندهما حراثاً فيه تمر، وسقاء فيه ماء. ثم قفى إبراهيم منطقاً، فتبعته أم إسماعيل، فقالت: يا إبراهيم، أين تذهب وتتركنا بهذا الوادي، الذي ليس فيه إيس ولا شيء؟ فقالت له ذلك مرات، وحمل لا يلتفت إليها، فقالت له: أآله أمرك بهذا؟ قال: نعم. قالت: إذن لا يصبغنا.

وفي رواية: فقالت له: إني من تتركنا؟ قال: إلى الله. فقالت: قد رضيت بالله. ثم رجعت، فانطلق إبراهيم، حتى إذا كان عند الثنية، حيث لا يروى، استقبل بوجهه البيت. ثم دعا بهؤلاء الدعوات ورفع يديه. وقال: ﴿رَبِّ انِّي ابْنُ اسْكَنْتُ مِنْ دَرْبَتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَفَعَلْنَا أَفْعَدًا مِمَّا كُنَّا نَعْمَلُ فِي الدِّينِ وَلَئِنْ لَمْ تَنْصُرْنَا لَنَكُونُنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [إبراهيم: ٣٧].

(٢) بن عثمان بن صفحة كتابه بيده مفتاح الكعبة.

(١) كان ذلك في عام الفتح.

(٣) استقصروا أي تركوه منه حرة، وهو الحجر.

وحملت أم إسماعيل ترصع إسماعيل ، وتشرب من ذلك الماء ، حتى إذا نفذ ما في السقاء ، عطشت وعطش ابنها ، وحملت تنظر إليه يتنوى - أو قال : يتلظى - فاطلقت كراهية أن تنظر إليه ، فوجدت الصفا أقرب حل بينها ، فقامت عنده ، ثم استقيبت الوادي تنظر ، هل ترى أحداً؟ فلم تر أحداً ، فهبطت من الصفا ، حتى إذا بلغت الوادي ، رفعت طرف ذراعها ، ثم سعت سعي الإنسان المجهود ، حتى حاوزت الوادي ، ثم أتت المروة ، فقامت عليها فطرت ، هل ترى أحداً؟ فلم تر أحداً ، فقعدت ذلك سبع مرات . قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : قال النبي ﷺ : « فذلك سعي الناس بينهما » . [سبق تحريجه] .

حُكْمُهُ : اختلف العلماء في حكم السعي بين الصفا والمروة ، إلى آراء ثلاثة :

( أ ) فذهب ابن عمر ، وجابر ، وعائشة ، من الصحابة رضي الله عنهم ، والشافعي ، وأحمد - في إحدى الروايتين عنه - إلى أن السعي ركنٌ من أركان الحج ، بحيث لو ترك الحاج السعي بين الصفا والمروة بطل حجه ، ولا يجبر بدم ولا غيره . واستدلوا لمذهبهم بهذه الأدلة :

١- روى البخاري ، عن الزهري ، قال عروة : سألت عائشة - رضي الله عنها - فقلت لها : رأيت قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ [البقرة : ١٥٨] . فوالله ، ما على أحد جناح ألا يطوف بالصفا والمروة . قالت : بئس ما قلت يا ابن أخي ، إن هذه لو كانت كما أولتها عليه ، كانت : لا جناح عليه ألا يطوف بهما ؛ ولكنها أنزلت في الأنصار ، كانوا قبل أن يسلموا ، يُهْلُونَ لِمَنَاةَ الطاغية التي كانوا يعبدونها عند المشلل ، فكان من أهل ، يتخرج أن يطوف بالصفا والمروة ، فلما أسلموا ، سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك ، قالوا : يا رسول الله ، إنا كنا نتخرج أن نصوف بين الصفا والمروة ، فأنزل الله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ ... الآية . قالت عائشة - رضي الله عنها - : وقد سن رسول الله ﷺ الطواف بينهما ، فليس لأحد أن يترك الطواف بينهما . [البخاري (١٦٤٣)] .

٢- وروى مسلم ، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : طاف رسول الله ﷺ وطاف المسلمون . يعني ، بين الصفا والمروة - فكانت سنة ، ولعمري ، ما أتم الله حج من لم يطف بين الصفا والمروة . [مسلم (١٢٧٧) (٢٦١)] .

٣- وعن حبيبة بنت أبي جراح - إحدى نساء بني عبد الدار - قالت : دخلت مع نسوة من قريش دار آل أبي حسين ، فنظرت إلى رسول الله ﷺ وهو يسعى بين الصفا والمروة ، وإن مئزره ليدور في وسطه من شدة سعيه . حتى إني لأقول : إني لأرى ركبتيه ، وسمعته يقول : « اسعوا ؛ فإن الله كتب عليكم السعي » <sup>(١)</sup> ، رواه ابن ماجة ، وأحمد ، والشافعي . [أحمد (٤٢١ / ٦) والبصراوي في الكبير (٢٤ / ٢٢٧) والحاكم (٧٠ / ٤) ومسنند شافعي (٥٠)] .

٤- ولأنه نسلٌ في الحج والعمرة ، فكان ركنٌ فيهما ، كالطواف بابيت .

١١ في سنده عبد الله بن مؤمن ، وهو ضعيف كما سيأتي بعد . إلا أن صرفاً أخرى إذا وصلت إلى بعضها قويت كما في لفتح .

(ب) وذهب ابن عباس ، وأنس ، وابن الزبير ، وابن سيرين ، ورواية عن أحمد إلى ، أنه سنة ، لا يجب بتركه شيء .

١- واستدلوا بقوله تعالى : ﴿فَلَا حَاجَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ [البقرة : ١٥٨] . وفي الحرج عن فاعله دليل على عدم وجوبه ؛ فإن هذا رتبة المباح ، وإنما ثبت سنيتها بقوله : ﴿مَنْ شَعَرَ أَنَّ﴾ [سورة . ١٥٨] . وروي في مصحف أبي ، وابن مسعود : ﴿فلا حجاج عليه أن لا يطوف بهما﴾ . وهذا ، وإن لم يكن قرآناً ، فلا ينحط عن رتبة الخبر ، فيكون تفسيراً .

٢- ولأنه نسك ذو عدد لا يتعلق بالبيت ، فممكن أن يكون ركناً ، كالرمي .

(ج) وذهب أبو حنيفة ، والثوري ، والحسن إلى أنه واجب وليس بركن ، لا يبطل الحج أو العمرة بتركه ، وأنه إذا تركه ، وجب عليه دم .

ورجح صاحب «المعني» هذا الرأي ، فقال :

١- وهو أولى ؛ لأن دليل من أوجبه دل على مطلق الوجوب ، لا على كونه لا يتم الواجب إلا به .

٢- وقول عائشة - رضي الله عنها - في ذلك معارض بقول من خالفها من الصحابة .

٣- وحديث بنت أبي تجراه ، قال ابن المنذر : يرويه عبد الله بن المؤمل ، وقد تكلموا في حديثه . وهو يدل على أنه مكتوث ، وهو الواجب .

٤- وأما الآية ، فإنها نزلت لما تخرج ناس من السعي في الإسلام ، لما كانوا يطوفون بينهما في الجاهلية ؛ لأجل صنمين كانا على الصفا والمروة .

شروطه : يشترط لصحة السعي أمور :

١- أن يكون بعد طواف .

٢- وأن يكون سبعة أشواط .

٣- وأن يبدأ بالصفا ، ويحتم بالمروة<sup>(١)</sup> .

٤- وأن يكون السعي في السعي ؛ وهو الطريق الممتد بين الصفا والمروة<sup>(٢)</sup> ؛ لفعل رسول الله ﷺ ذلك ، مع قوله : «خذوا عني مناسككم» . [سبق تحريجه] . فلو سعى قبل الطواف ، أو بدأ بالمروة وحتم بالصفا ، أو سعى في غير السعي ، بطل سعيه .

الصعود على الصفا : ولا يشترط لصحة السعي أن يرقى على الصفا والمروة ، ولكن يجب عليه أن يستوعب ما بينهما ، فيلصق قدمه بهما في الذهاب والإياب ، فإن ترك شيئاً لم يستوعبه ، لم يجزه حتى يأتي .

الموالة في السعي : ولا تشترط الموالة في السعي<sup>(٣)</sup> .

(١) بقدر طوله ٤٢٠ متر .

(٢) مذهب الأحناف أنها واجب لا شرط ، فإذا سعى قبل الطواف أو بدأ بالمروة ، وحتم الصفا صح سعيه ، ووجب عليه دم .

(٣) عند مالك موالة السعي . بلا تفرق كثير - شرط

فمن عرض له عارضٌ يجمعه من موصلة الأشواط ، أو أقيمت الصلاة ، فله أن يقطع السعي لذلك ، فإذا فرغ مما عرض له ، سعى عليه وأكمله ؛ فعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه كان يطوف بين الصفا والمروة ، فأعجله البول ، فتنحى ، ودعا ثماء فتوضأ ، ثم قام ، فأتم على ما مضى . رواه سعيد بن منصور . كما لا تسترط الموالة بين الطواف والسعي . قال في «المعي» : قال أحمد : لا بأس أن يؤخر السعي ، حتى يستريح أو إلى العشي . وكان عطاء ، والحسن لا يريان بأشأ من طاف بالبيت أول النهار ، أن يؤخر الصفا والمروة إلى العشي . وفعله القاسم ، وسعيد بن جبير ، لأن الموالة إذا لم تحب في نفس السعي . ففيما بينه وبين الطواف أولى . وروى سعيد بن منصور ، أن سودة زوج عروة بن الزبير سعت بين الصفا والمروة ، فقضت طوافها في ثلاثة أيام ، وكانت ضخمة .

**الطَّهَارَةُ لِلسَّعْيِ** : ذهب أكثر أهل العلم إلى أنه لا تشترط الطهارة للسعي بين الصفا والمروة ؛ لقول رسول الله ﷺ لعائشة - حين حاضت - : «فاقضي ما يقضي الحاج ، غير ألا تطوفي بالبيت ، حتى تغتسلي» . رواه مسلم . [مسلم (١٢١١) (١١٩)] . وقالت عائشة ، وأم سلمة : إذا طافت المرأة بالبيت وصلت ركعتين ، ثم حاضت ، فلتنطف بالصفا والمروة . رواه سعيد بن منصور . وإن كان المستحب أن يكون المرء على طهارة في جميع مناسكه ؛ فإن الطهارة أمر مرغوب شرعاً .

**المشي والركوب فيه** : يجوز السعي راكباً ومشياً ، والمشى أفضل ، وفي حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - ما يفيد أنه ﷺ مشى ، فلما كثر عليه الناس وغشوه ، ركب ؛ ليروه ويسألوه . قال أبو الطفيل لابن عباس - رضي الله عنهما - : أخبرني عن الطواف بين الصفا والمروة راكباً ، أسنة هو؟ فإن قومك يزعمون أنه سنة . قال : صدقوا وكذبوا . قال : قلت : وما قولك : صدقوا وكذبوا؟ قال : إن رسول الله ﷺ كثر عليه الناس ، يقولون : هذا محمد ، هذا محمد . حتى خرج العواتق<sup>(١)</sup> من البيوت . قال : وكان رسول الله ﷺ لا يضرب الناس بين يديه ، فلما كثر عليه الناس ، ركب . والمشى والسعي<sup>(٢)</sup> أفضل . رواه مسلم ، وغيره . [مسلم (١٢٦٤) وأحمد (٢٩٧/١) وبيهقي (١٠٠/٥)] . والركوب ، وإن كان جائزاً ، إلا أنه مكروه . قال الترمذي : وقد كره قوم من أهل العلم أن يطوف الرجل بالبيت وبين الصفا والمروة راكباً ، إلا من عذر . وهو قول الشافعي . وعند المالكية ، أن من سعى راكباً من غير عذر ، أعاد إن لم يفت الوقت ، وإن فات فعليه دم ؛ لأن المشي عند القدرة عليه واجب . وكذا يقول أبو حنيفة . وعنه أن ركوب رسول الله ﷺ بكثرة الناس وازدحامهم عليه ، وغشيانهم له ، وهذا عذر يقتضي الركوب .

**استحباب السعي بين الميئين** : يندب المشي بين الصفا والمروة ، فيما عدا ما بين الميئين ، فإنه يندب الرمل بينهما ، وقد تقدم حديث بنت أبي تجراه ، وفيه ، أن النبي ﷺ سعى ، حتى إن مئزره ليدور من شدة السعي . [سنن حريجه] . وفي حديث ابن عباس المتقدم : والمشى والسعي أفضل . [سنن حريجه] . أي ؛

(١) العواتق جمع عتق وهي لكر - عتق - سميت كذلك لأنها عتقت من لاندال ولصرف لذي فعله بصلته .

(٢) السعي بكسر في ياء - وادي بين سين ، ومشى فيما سواه .

السعي في بطن الوادي بين الميادين والمشى فيهما سواء. فإن مشى دون أن يسعى، حاز؛ فعن سعيد بن حبيب رحمته قال: رأيت ابن عمر - رضي الله عنهما - يمشي بين الصفا والمروة، ثم قال: إن مشيت، فقد رأيت رسول الله ﷺ يمشي، وإن سعيت، فقد رأيت رسول الله ﷺ يسعى، فأنشأ شيخ كبير. رواه أبو داود، ولترمذي. [أبو داود (١٥٠٤)، الترمذي (٨٦٤)، والنسائي (٢٤٢٠) وابن ماجه (٢٩٨٨)]. وهذا السبب في حق الرجل. أما المرأة، فإنه لا يندب لها السعي، بل تمشي مشيًا عاديًا؛ روى الشافعي، عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت: وقد رأيت نساء يسهين: أما لكن فيما أسوة؟ ليس عبيكن سعي<sup>(١)</sup>. [البيهقي ٨٤٥].

**استجاب الرقي على الصفا والمروة. والدعاء عليهما مع استقبال البيت:** يستحب الرقي على الصفا والمروة، والدعاء عليهما بما شاء من أمر الدين والدنيا، مع استقبال البيت، فالمعروف من فعل النبي ﷺ، أنه خرج من باب الصفا فمد دنا من الصفا، قرأ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]. «أبدأ بما بدأ الله به». [سبق تحريجه]. هذا للصفا، فرقى عليه، حتى رأى البيت. فاستقبل القبلة، فوحد الله وكثره ثلاثًا وحمده، وقال: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يُحيي ويميت، وهو على كل شيء قدير، لا إله إلا الله وحده، أُخبر وعده، ونصر وعده، وهزم لأحزاب وحده». ثم دعا بين ذلك، وقال مثل هذا ثلاث مرات. ثم نزل ماشيًا إلى المروة حتى أتاها، فرقى عليها، حتى نصر إلى البيت، ففعل على المروة كما فعل على الصفا. [سبق تحريجه]. وعن نافع، قال: سمعت عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - وهو على الصفا يدعو، بقول: اللهم إني أقت. ﴿أَدْعُوكَ أَسْتَجِبْ لَدُعْكَ﴾ [عبود: ٦٠]. وإني لا تحلف ببعده، وإني أسألك كما هديتني للإسلام ألا ترعه مني، حتى تنفاني وأن مسلم. [مسند (١٢١٨)].

**الدعاء بين الصفا والمروة:** يستحب الدعاء بين الصفا والمروة، وذكر الله تعالى، وقراءة القرآن، وقد روي، أنه ﷺ كان يقول في سعيه. «رَبِّ اغْفِرْ وَرَحِمِ، واهدي سبيل الأقوم». [نحبص خير (١٢/٢٥١)]. وروي عنه: «رَبِّ اغْفِرْ وَرَحِمِ، إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ». [سبق تحريجه]. ولطواف واسعٍ تنتهي أعمال العمرة. ويُجوز المحرم من إحرامه الحلق أو التقصير، إن كان متمتعًا، ويبقى على إحرامه، إن كان قارنًا. ولا يحل إلا يوم النحر. وبكفيه هدي سعي عن السعي بعد طواف الهرض، إن كان قارنًا. ويسعى مرة أخرى بعد طواف لإفاضة. إن كان متمتعًا، وقي بمكة حتى يوم التروية.

**التوجه إلى منى:** من السنة اتوجه إلى منى يوم التروية<sup>(٢)</sup>؛ فإن كان حاح قارنًا أو مفردًا، توجه إليها بإحرامه، وإن كان متمتعًا، أحرم بالحج وفعل كما فعل عند منى. ونسوة، أن يحرم من الموضع

(١) أي أنهم يسهين ولا يسهين، إلا لا خلاف في وجوب سعي عبيهن  
(٢) يوم ترويه هو يوم ثامن من ذي الحجة ويسمى بذلك، لأنه مشهور من رواية أن الإمام يروي سائر مسكهم ومن منى لا تو، لأنهم يروون أنه في ذلك يوم، ويجمعونه على



الذي هو نازل فيه ؛ فإن كان في مكة أحرم منها ، وإن كان خارجها أحرم حيث هو . ففي الحديث : « من كان منزله دون مكة ، فمهلته من أهله ، حتى أهل مكة يهلون من مكة » . [ البخاري صحيحه (١٥٢٤) ] . ويستحب الإكثار من الدعاء ، والتلبية عند التوجه إلى مكي ، وصلاة الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء ، والمبيت بها ، وألا يخرج الحاج منها ، حتى تطلع شمس يوم التاسع ؛ اقتداءً بالبي ﷺ . فإن ترك ذلك أو شيئاً منه فقد ترك السنة ، ولا شيء عليه ؛ فإن عائشة لم تخرج من مكة يوم التروية ، حتى دخل الليل ، وذهب ثلثه . روى ذلك ابن المنذر .

**جواز الخروج قبل يوم التروية :** روى سعيد بن منصور ، عن الحسن ، أنه كان يخرج إلى مكي من مكة قبل التروية بيوم أو يومين . وكرهه مالك ، وكره الإقامة بمكة يوم التروية ، حتى يمسي ، إلا إن أدركه وقت الجمعة بمكة ، فعليه أن يصديها قبل أن يخرج .

**التوجه إلى عرفات :** يسن التوجه إلى عرفات بعد طلوع شمس يوم التاسع ، عن طريق ضب ، مع التكبير ، والتلهيل ، والتلبية ؛ قال محمد بن أبي بكر الثقفي : سألت أنس بن مالك ، ونحن غاديان من مكي إلى عرفات عن التلبية ، كيف كنتم تصنعون مع النبي ﷺ ؟ قال : كان يلبي الملبى ، فلا ينكر عليه ، ويكبر المكبر ، فلا ينكر عليه ، ويهلل المهلل ، فلا ينكر عليه . رواه البخاري ، وغيره . [ البخاري (١٦٥٩) ] . ومسند (١٢٨٥) . ويستحب النزول بنمرة ، والاعتسال عندها ، للوقوف بعرفة ، ويستحب ألا يدخل عرفة ، إلا وقت الوقوف بعد الزوال .

### الوقوف بعرفة

**فَضْلُ يَوْمِ عَرَفَةَ :** عن جابر ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : « ما من أيام عند الله أفضل من عشر ذي الحجة » . فقال رجل : هن أفضل من عدتهن جهاداً في سبيل الله ؟ قال : « هن أفضل من عدتهن جهاداً في سبيل الله ، وما من يوم أفضل عند الله من يوم عرفة ، ينزل الله - تبارك وتعالى - إلى السماء الدنيا ، فيباهي بأهل الأرض أهل السماء ، فيقول : انظروا إلى عبادي ، جاءوني شعثاً غبراً ، ضاحين ، جاءوا من كل فج عميق ، يرجون رحمتي ، ولم يروا عذابي . فلم يُر يوم أكثر عتقاً من النار من يوم عرفة » . قال المنذري : رواه أبو يعلى ، والبخاري ، وابن خزيمة ، وابن حبان واللفظ له . [ أبو يعلى (٢٠٩٠) ] والبخاري (١١٢٨) وابن حبان (٣٨٤٢) وذكره البيهقي في المجمع (٣/٢٥٣) و (٤/١٧) . وروى ابن المبارك ، عن سفيان الثوري ، عن الزبير بن علي . عن أنس بن مالك ﷺ قال : وقف النبي ﷺ بعرفات ، وقد كادت الشمس أن تثوب ، فقال : « يا بلال ، أنصت لي الناس » . فقام بلال ، فقال : أنصتوا لرسول الله ﷺ . فأنصت الناس ، فقال : « يا معشر الناس ، أناني جبريل ﷺ أنفاً ، فأقرأني من ربي السلام ، وقال : إن الله - عز وجل - غفر لأهل عرفات ، وأهل المشعر الحرام . وضمن عنهم التبعات » . فقام عذر بن الخطاب ﷺ فقال : يا رسول الله ، هذا لنا خاصة ؟ قال : « هذا لكم ، ولمس أتى من بعدكم إلى يوم القيامة » . فقال عمر

ﷺ: كثر خير الله وطاب . [ذكره المندري في لترعيب واسترهب رقم (١٧٣٧)]. وروى مسلم وغيره ، عن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال : «ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبداً من النار ، من يوم عرفة ، وإنه ليدنو - عز وجل - ثم يباهي بهم الملائكة ، فيقول : ما أراد هؤلاء؟» . [مسلم (١٣٤٨) والسنائي (٥٢١ ، ٥٢٢) وس ماحه (٣٠١٤)] . وعى أبي الدرداء ﷺ أن النبي ﷺ قال : «ما رؤي الشيطان يوماً هو فيه أصغر ، ولا أذحر<sup>(١)</sup> ، ولا أعيظ منه في يوم عرفة ، وما ذاك إلا لما رأى من تنزل الرحمة وتجاوز الله عن الذنوب العظام ، إلا ما أرى من يوم بدر» . قيل : وما رأى يوم بدر ، يا رسول الله؟ قال : «أما إنه رأى جبريل يزع<sup>(٢)</sup> الملائكة» . رواه مالك مرسلاً ، والحاكم موصولاً . [مالك في الموصط (٤٢٢ / ١) ؛ سيهقي في شعب الإيديد (٤٠٦٩)] .

**حكم الوقوف** : أجمع العلماء على أن الوقوف بعرفة هو ركز الحج الأعظم ؛ لما رواه أحمد ، وأصحاب الشنن ، عن عبد الرحمن بن يعمر ، أن رسول الله ﷺ أمر مُنادياً يُنادي : «الحج عرفة<sup>(٣)</sup>» ، من جاء ليلة جمع<sup>(٤)</sup> قبل طلوع الفجر ، فقد أدرك . [أبو داود (١٩٤٩) والترمذي (٨٨٩) والسنائي (٢٦٥ ، ٢٦٤) وس ماحه (٣٠١٥)] .

**وقت الوقوف** : يرى جمهور العلماء ، أن وقت الوقوف يتدئ من روال اليوم التاسع<sup>(٥)</sup> ، إلى طلوع فجر يوم العاشر ، وأنه يكفي الوقوف في أي جزء من هذا الوقت ليلاً أو نهاراً . إلا أنه إن وقف بالنهار ، وجب عليه مد الوقوف إلى ما بعد الغروب ، أما إذا وقف بالليل ، فلا يجب عليه شيء . ومذهب الشافعي ، أن مد الوقوف إلى الليل سنة .

**المقصود بالوقوف** : المقصود بالوقوف ، الحضور والوجود في أي جزء من عرفة ، ولو كان نائماً أو يقضاض ، أو راكباً أو قاعداً ، أو مضطجعا أو ماشياً . وسواء أكان طاهراً أم غير طاهر ، كالحائض ، والنفساء ، والجنب . واختلفوا في وقوف المعمي عليه ، ولم يفرق ، حتى خرج من عرفات ؛ فقال أبو حنيفة ، ومالك : يصح . وقال الشافعي ، وأحمد ، والحسن ، وأبو ثور ، وإسحاق ، وابن المندر : لا يصح ؛ لأنه ركز من أركان الحج ، فلم يصح من المعمي عليه ، كغيره من الأركان . قال الترمذي ، عقب تخريجه لحديث ابن يعمر المتقدم : والعمل على حديث عبد الرحمن بن يعمر عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم ، أنه من لم يقف بعرفات قبل طلوع الفجر ، فقد فاته الحج ، ولا يحزى عنه إن جاء بعد طلوع الفجر ، ويجعلها عمرة ، وعليه الحج من قابل . وهو قول الثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

**استجاب الوقوف عند الصخرات** : يجزئ الوقوف في أي مكان من عرفة ؛ لأن عرفة كلها موقف ، إلا

(١) أذحر ، الدحر الدرع بعف على سبيل الإدلال والإهانة .

(٢) يزع أى يقود

(٣) حج عرفة : أي الحج الصحيح حج من أدرك لوقوف يوم عرفة

(٤) ليلة جمع ليلة السبت عرفة ، وهي ليلة سحر ، وطاهره أنه يكفي الوقوف في أي جزء من عرفة ولو لحظة .

(٥) مذهب الحنابلة أن الوقوف يتدئ من فجر يوم التاسع إلى فجر يوم الحرة

نظر عرفة<sup>(١)</sup>، فإن أوقوف به لا يجرى بالإجماع. ويستحب أن يكون الوقوف عند الصحرات، أو قريناً منها حسب الإمكان؛ فإن رسول الله ﷺ وقف في هذا المكان، وقال: «وقفت هاهنا، وعرفة كنها موقف». رواه أحمد، ومسلم، وأبو داود، من حديث حابر. [مسلم (١٢١٨) (١٤٩) وأبو داود (١٩٣٦) وأحمد (٣/ ٣٢١)]. والصعود إلى جبل الرحمة، واعتقاد أن الوقوف به أفضل خطأ، وليس بسنة.

**استحباب الغسل:** يندب الاعتسال للوقوف عرفة، وقد كان ابن عمر - رضي الله عنهما - يغتسل؛ لوقوفه عشية عرفة. رواه مالك. [مسند في المنوط (١/ ٣٢٢)]. واغتسل عمر رضي الله عنه عرفات وهو مهمل.

**آداب الوقوف والدعاء:** يسعى المحافظة على الطهارة الكاملة، واستقبال القلعة، والإكثار من الاستغفار، والذكر، والدعاء لنفسه ولغيره، بما شاء من أمر الدين والدنيا مع الحشية، وحضور القلب، ورفع أيدين؛ قال أسامة بن زيد: كنت رديف النبي ﷺ بعرفات، فرفع يديه يدعو. رواه السائي. [سائي (٥/ ٢٥٤)]. وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: كان أكثر دعاء النبي ﷺ يوم عرفة: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد بيده الخير، وهو على كل شيء قدير». رواه أحمد، والترمذي، ولفظه: «إنا النبي ﷺ قال: «خير الدعاء دعاء يوم عرفة، وخير ما قلت أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير». [الترمذي (٣٥٨٥) وأحمد (٢/ ٢١٠)]. ويروى عن الحسين بن الحسن المروزي، قال: سألت سفيان بن عيينة عن أفضل الدعاء يوم عرفة؟ فقال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، فقلت له: هذا شاء، وليس بدعاء. فقال: أما تعرف حديث مالك بن الحارث؟ هو تفسيره. فقلت: حدثني أنت. فقال: حدثنا منصور، عن مالك بن الحارث، قال: يقول الله ﷻ: «إِذَا شَعَلَ غُثْيِي ثَنَاؤُهُ عَلَيَّ عَنْ مَسْأَلَتِي، أَعْطَيْتُهُ أَفْضَلَ مَا أُعْطِيَ السَّائِلِينَ». [الترمذي (٢٩٢٦) من حديث أبي سعيد]. قال: وهذا تفسير قول النبي ﷺ. ثم قال سفيان: أما علمت ما قال أمية بن أبي الصلت، حين أتى عبد الله بن جدعان يطلب نائله؟ فقلت: لا. فقال: قال أمية.

أذكر حاجتي أم قد كفاني	حياؤك إن تيمنتك الحياء
وعلمك بالحقوق وأنت فرغ	لك الحسب المهدب والسناء
إذا أئسى عليك امرء يوماً	كفاه من تعرضه الناء

ثم قال: يا حسين، هذا مخلوق يكتبني بالناء عليه دون مسألة، فكيف بالخالق؟ روى البيهقي<sup>(٢)</sup> عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أكثر دعاء من كان قلبي من الأنبياء ودعائي يوم عرفة، أن أقول: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، اللهم احملني في بصري نوراً، وفي سمعي نوراً، وفي قلبي نوراً، اللهم اسرح لي صدري، ويسر لي أمري، اللهم أعوذ بك من وسوس المصير، وشتات الأمر، وشر فنة القبر، وشر ما يلج في الليل، وشر ما يلج في النهار، وشر

ما تهب به الرياح ، وشر بوائق<sup>(١)</sup> الدهر . [البيهقي في الكرى (١١٧/٥) . وروى الترمذي عنه ، قال : أكثر دعاء النبي ﷺ يوم عرفة في الموقف : «اللهم لك الحمد كالذي نقول ، وخير مما نقول ، اللهم لك صلاتي ، ونسكي ، ومحياي ، ومماتي ، وإليك مآتي ، ولك رب تراثي ، اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ، ووسوسة الصدر ، وشتات الأمر ، اللهم إني أعوذ بك من شر ما تهب به الرياح» . [الترمذي (٣٥٢٠) .

الوقوف سنة إبراهيم - عليه السلام : عن يزيد الأنصاري ، قال : إن رسول الله ﷺ يقول : «كونوا على مشاعركم»<sup>(٢)</sup> ؛ فإنكم على إرث من إرث إبراهيم<sup>(٣)</sup> . رواه الترمذي ، وقال : حديث يزيد حديث حسن صحيح . [أبو داود (١٩١٩) والترمذي (٨٨٣) وابن ماجة (٣٠١١) .

### صيام عرفة

ثبت أن رسول الله ﷺ أفطر يوم عرفة ، وأنه قال : «إن يوم عرفة ، ويوم النحر ، وأيام التشريق عيدنا أهل الإسلام ، وهي أيام أكل وشرب» . [أبو داود (٢٤١٩) والترمذي (٧٧٣) والنسائي (٢٥٢/٥) . وثبت عنه ﷺ ، أنه نهى عن صوم يوم عرفة بعرفات . وقد استدل أكثر أهل العلم بهذه الأحاديث على استحباب الإفطار يوم عرفة للحاج ؛ ليتقوى على الدعاء والذكر . وما جاء من الترغيب في صوم يوم عرفة ، فهو محمول على من لم يكن حاجاً بعرفة .

الجمع بين الظهر والعصر : في الحديث الصحيح ، أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر بعرفة ؛ أذن ثم أقام فصلى الظهر ، ثم أقام فصلى العصر . [البخاري (١٦٦٢) . وعن الأسود ، وعلقمة ، أنهما قالوا : من تمام الحج ، أن يصلي الظهر والعصر مع الإمام بعرفة . وقال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن الإمام يجمع بين الظهر والعصر بعرفة ، وكذلك من صلى مع الإمام . فإن لم يجمع مع الإمام ، يجمع منفرداً . وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه كان يقيم بمكة ، فإذا خرج إلى منى ، قصر الصلاة . وعن عمرو بن دينار ، قال : قال لي جابر بن زيد : أقصر الصلاة بعرفة . روى ذلك سعيد بن منصور .

### الإفاضة من عرفة

يسن الإفاضة<sup>(٤)</sup> من عرفة بعد غروب الشمس بالسكينة ، وقد أفاض ﷺ بالسكينة ، وضم إليه زمام ناقته ، حتى إن رأسها ليصيب طرف رحله ، وهو يقول : «أيها الناس ، عسيكم بالسكينة ؛ فإن البر ليس بالإيضاع» . أي ؛ الإسراع . رواه البخاري ، ومسلم . [البخاري (١٦٧١) ومسلم (١٢١٨) . وكان - صلوات الله وسلامه عليه - يسير العنق ، فإذا وجد فجوة . نص ، رواه الشيخان . [الحارثي (١٦٦٦) ومسنه (١٢٨٦) (٢٨٣) . أي ؛

(١) بوائق الدهر : أي مهكاته .

(٢) مشاعر . جمع مشعر ، مواضع السك ، سميت بذلك لأنه معالم العبادات .

(٣) أي أن موقفهم موقف إبراهيم ورثوه منه ، ولم يحطوا في الوقوف فيه عن سته .

(٤) الإفاضة : الدفع ، يقال : أفاض من المكان ، إذا أسرع منه إلى المكان الآخر ، وأصله : الدفع ، سمي به لأنهم إذا انصرفوا اردحموا ودفع بعضهم بعضاً .

أنه كان يسير سيراً رقيقاً؛ من أجل إرفق الناس، فإذا وجد فجوة - أي؛ مكاناً متسعاً، ليس به راحم - سار سيراً فيه سرعة. ويستحب التلبية والذكر؛ فإن رسول الله ﷺ لم يرب يسبي، حتى حمرة العقه. وعن أشعث بن سيب، عن أبيه، قال: أقيمت مع ابن عمر - رضي الله عنهما - من عرفات إلى مزدلفة، فلم يكن يفتر من التكبير وتهليل، حتى أتينا المزدلفة. رواه أبو داود. [أبو داود (١٨١٦)].

**الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة:** إذا أتى المزدلفة، صلى المغرب والعشاء ركعتين بأذن وإقامتين، من غير تطوع بينهما؛ ففي حديث مسلم، أنه يجوز أن تأتي المزدلفة، فجمع بين المغرب والعشاء، بأذان واحد وإقامتين، ولم يستح<sup>(١)</sup> بينهما شيئاً. [هذا جزء من الحديث لطويل لم يدرى رواه مسلم في حجة سي ﷺ برقم (١٢١٨) سبق تحريجه]. وهذا الجمع سنة يجمع العلماء. واختلفوا فيما لو صلى كل صلاة في وقتها؛ فجوّزه أكثر العلماء، وحملوا فعله ﷺ على الأولوية. وقال الثوري، وأصحاب الرأي: إن صلى المغرب دون مزدلفة، فعليه لإعادة. وجوزوا في الظهر والعصر أن يصلي كل واحدة في وقتها، مع الكراهية.

**المبيت بالمزدلفة والوقوف بها:** في حديث جابر رضي الله عنه أنه ﷺ لما أتى المزدلفة، صلى المغرب والعشاء، ثم اضطجع حتى طلع الفجر، فصلى الفجر، ثم ركب القصواء، حتى أتى المشعر الحرام، ولم يزل واقفاً حتى أسفر جداً، ثم دفع قبل طلوع الشمس. وم يثبت عنه ﷺ أنه أحيا هذه الليلة. [انظر حديث سابق].

وهذه هي السنة الثابتة في المبيت بالمزدلفة، والوقوف بها. وقد أوجب أحمد المبيت بالمزدلفة على غير الرعدة والسقاة. أم هم، فلا يجب عليهم المبيت بها. أما سائر أئمة المذاهب، فقد أوجبوا الوقوف بها دون البيت. والمقصود بالوقوف الوجود على أية صورة؛ سواء أكان واقفاً أم قاعداً، سائراً أم نائماً. وقلت الأحناف: الواجب هو الحضور بالمزدلفة قبل فجر يوم النحر، فلو ترك الحضور لزومه ذم، إلا إذا كان له عذر، فإنه لا يجب عليه الحضور، ولا شيء عليه حينئذ. وقالت المالكية: الواجب هو النزول بالمزدلفة ليلاً قبل الفجر، بمقدار ما يحيط رحله، وهو سائر من عرفة إلى منى، ما لم يكن له عذر، فإن كان له عذر، فلا يجب عليه النزول. وقالت الشافعية: الواجب هو الوجود بالمزدلفة في النصف الثاني من ليلة يوم النحر، بعد الوقوف بعرفة، ولا يشترط انكث بها، ولا العزم بأنها المزدلفة، بل يكفي المرور بها؛ سواء أعزم أن هذا المكان هو المزدلفة أم لم يعلم. والسنة، أن يصلي الفجر في أول الوقت، ثم يقف بالمشعر الحرام إلى أن يطلع الفجر، ويسفر جداً قبل طلوع الشمس، ويكثر من الذكر والدعاء؛ قال تعالى: ﴿هَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِمْ بَيِّنًا قَلِيلًا ۖ ثُمَّ أَفِصُّوا مِنْ حَيْثُ أَفَكُمُ لَسَّاسٌ وَسْتَقْبِرُوا أَنَّ إِلَهَكُمْ اللَّهُ عَقُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة ١٩٨، ١٩٩]. فإذا كان قبل طلوع الشمس، فاض من مزدلفة إلى منى، فإذا أتى محسراً، أسرع قدر رمية محجر.

**مكان الوقوف:** مزدلفة كلها مكان سوقوف إلا وادي محسر<sup>(٢)</sup>. فمن حبيب من مطعم، أن النبي ﷺ قال: «كن مزدلفة موقف، وارفعوا عن محسر» رواه أحمد، ورحاله موثقون. [أحمد (٤)، (٨٢)].

والوقوف عند قرح أفضل ؛ ففي حديث علي عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله أصبح بجمع ، أتى قرح<sup>(١)</sup> فوقف عليه ،  
وقل : «هذا قرح وهو الموقف ، وجمع كلها موقف» . رواه أبو دود ، وترمذي ، وقال : حسن صحيح .  
[أبو دود (١٩٣٥) وترمذي (٨٨٥) وابن ماجه مختصر<sup>(٢)</sup> (٣٠١٠)] .

### أعمال يوم النحر

**أعمال يوم النحر تؤدى مرتبة هكذا :** يبدأ بالرمي ، ثم الذبح ، ثم الحلق ، ثم الطواف بالبيت . وهذا  
الترتيب سنة ، فلو قدم منها نسكاً على نسك ، فلا شيء عليه ، عند أكثر أهل العلم . وهذا مذهب  
الشافعي ؛ لحديث عبد الله بن عمرو ، أنه قال : وقف رسول الله صلى الله عليه وآله في حجة الوداع بمنى ، والناس  
يسألونه ؛ فجاءه رجل ، فقال : يا رسول الله ، إني لم أشعر<sup>(٣)</sup> ، فحلقت قبل أن أنحر . فقال رسول الله  
صلى الله عليه وآله : «اذبح ، ولا حرج» . ثم جاء آخر ، فقال : يا رسول الله ، إني لم أشعر ، فنحرت قبل أن أرمي . فقال  
رسول الله صلى الله عليه وآله : «ارم ، ولا حرج» . قال : فما سئل رسول الله صلى الله عليه وآله عن شيء قُدم ولا آخر ، إلا  
قال : «افعل ، ولا حرج» . [بحاري (١٧٣٦) ومسلم (١٣٠٦)] . وذهب أبو حنيفة إلى أنه إن لم يراع  
الترتيب ، فقدم نسكاً على نسك ، فعليه دم . وتأول قوله : «ولا حرج» . على رفع الإثم ، دون الفدية !  
**التحلل الأول والثاني :** ويرمي الجمرة يوم النحر ، وحلق الشعر أو تقصيره ، يحل للمحرم كل ما  
كان محرماً عليه بالإحرام ؛ فله أن يمس الطيب ، ويبس الثياب ، وغير ذلك ما عدا النساء . وهذا هو التحلل  
الأول . فإذا طاف طواف الإفاضة - وهو طواف الركن - حل له كل شيء ، حتى النساء . وهذا هو التحلل  
الثاني والأخير .

### رمي الجمار<sup>(٤)</sup>

**أصل مشروعيته :** روى البيهقي ، عن سالم بن أبي الجعد ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن  
النبي صلى الله عليه وآله قال : «لما أتى إبراهيم عليه السلام المناسك عرض له الشيطان عند جمرة العقبة ، فرماه بسبع حصيات ،  
حتى ساخ في الأرض ، ثم عرض له عند الجمرة الثانية ، فرماه بسبع حصيات ، حتى ساخ في الأرض ، ثم  
عرض له عند الجمرة الثالثة ، فرماه بسبع حصيات ، حتى ساخ في الأرض» . قال ابن عباس - رضي الله  
عنهما - : الشيطان ترجمون ، وملة أبيكم تتبعون . قال المنذري : رواه ابن خزيمة في «صحيحه» ،  
والحاكم ، وقال : صحيح على شرطهما . [ابن خزيمة (٢٩٦٧) والحاكم (٤٦٦ / ١) وذكره المنذري في الترغيب  
والترهيب (١٧٤٧)] .

(١) قرح موضع من بردعة ، وهو موقف قريب من الحامصة ، كانت لا تقف عرفة . وقد جوهرى اسمه جبل المردلة ، ويقال به .  
شعر حرام عند كثير من عقهاء .

(٢) لم أشعر أى لم أشبه به .

(٣) الجمار هى لحجارة الصغيرة واحداً منى ثلاث ، كلها منى ، وهى :

١ - حمرة لعنة ، على يسار لدخل إلى منى .  
٢ - بوسطى بعدهم ، ١١٦.٧٧ منى .

٣ - وصعري وهى إلى منى مسجد الحف ، وبالصعري والبوسى . ١٥٦.٤ منى .

**حكمته:** قال أبو حامد العراقي - رحمه الله - في «الإحياء»: وأما رمي الجمار، فليقصد الرامي به الانقياد للأمر، وإطهاراً برفق والعبودية، وانتهاضاً لمجرد الامتثال، من غير حط للنفس والعقل في ذلك. ثم ليقصد به استتبه إبراهيم عليه السلام، حيث عرض له إبليس - لعنه الله تعالى - في ذلك الموضع؛ ليدخل على ححه شبهة أو يفتنه بمعصية، فأمره الله - عز وجل - أن يرميه بالحجارة؛ صرداً له وقطعاً لأمنه، فإن خطر لك أن الشيطان عرض له وشاهده؛ فلذلك رماه، أما أنا فليس يعرض لي الشيطان. فاعنه، أن هذا الخاصر من الشيطان، وأنه هو الذي أقاه في قببك؛ ليفتر عزمك في الرمي، ويحيل إليك أنه لا فائدة فيه. وأنه يضاهي اللعب، فلم تشتغل به؟ فاطرده عن نفسك بالجد، والتشمير. والرمي، فبدلك ترغم أف الشيطان. وأعلم، أنك في الظاهر ترمي الحصى في العقبة، وفي الحقيقة ترمي به وجه الشيطان. وتقسم به ظهره؛ إذ لا يحصل إرغام أنفه، إلا بامتثالك أمر الله وتحيته تعظيماً له بمجرد الأمر، من غير حط للنفس فيه.

**حكمه:** ذهب جمهور العلماء إلى أن رمي الجمار واجب، وليس بركس، وأن تركه يجبر بدم؛ ما رواه أحمد، ومسلم، والنسائي، عن حابر رضي الله عنه قال: رأيت النبي ﷺ يرمي الحمرة على راحته يوم النحر. ويقول: «لتأخذوا عني ماسكم؛ فإني لا أدري بعلي لا أحج بعد حجتي هذه». [سبق حد. ح. ١]. وعن عبد الرحمن التيمي، قال: أمرنا رسول الله ﷺ أن نرمي الجمار بمثل حصي الحذف<sup>(١)</sup>، في حجة الوداع. رواه الطبراني في «الكبير» بسند رجاله رجال الصحيح.

**قدر كم تكون الحصاة. وما جنسها؟** في الحديث المتقدم، أن الحصى الذي يُرمى به مثل حصي الحذف. ولهذا ذهب أهل العلم إلى استحباب ذلك، فإن تجاوزه ورمى بحجر كبير، فقد قال الجمهور: يحرقه، ويكره. وقال أحمد: لا يحرقه. حتى تأتي بالحصى على ما فعل النبي ﷺ، ولهيه ﷺ عن ذلك؛ فعن سيمان بن عمرو بن الأحوص الأُردي، عن أمه، قالت: سمعت النبي ﷺ - وهو في بص الوادي - وهو يقول: «يا أيها الناس، لا يقتل بعضكم بعضاً، إذا رميته حمرة، فارموا بمثل حصي الحذف». رواه أبو داود. [أبو داود (٣٠٣١)]. وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: قال لي رسول الله ﷺ: «هات، القطن لي». فلقطت به حصيات هي حصي الحذف، فلما وضعتهم في يده، قل: «بأمثال هؤلاء، وإياكم والعلو في الدين؛ فأما أهلك الذين من قبلكم العلو في الدين». رواه أحمد، والنسائي، وسنده حسن. [النسائي (٢٦٨ / ٥) وأحمد (٣٤٧ / ١)]. وحمل الجمهور هذه الأحاديث على الأولوية والندب، واتفقوا على أنه لا يجوز الرمي إلا بالحجر، وأنه لا يجوز بالحديد أو الرصاص، ونحوهما، وخالف في ذلك الأحاف، فحوروا الرمي بكل ما كان من جنس الأرض؛ حجر، أو طيناً، أو أجراً، أو تراباً، أو خزفاً؛ لأن الأحاديث الواردة في الرمي مطلقة، وفعل رسول الله ﷺ وصحابته محمول على

(١) حذف الرمي والمزاد هنا الرمي بالحصى أصغار مثل حب الباقلاء، وهو القطن. قال الأثرم يكون أكبر من الحمص، ودون البندق.

الأفضلية، لا على التخصيص. ورُجِّح الأول، بأن النبي ﷺ رمى بالحصى، وأمر بالرَّمي بمثل حصي الخذف، فلا يتناول غير الحصى، ويتناول جميع أنواعه.

**مِنْ أَيْنَ يُؤْخَذُ الْحَصَى؟** كان ابن عمر - رضي الله عنهما - يأخذ الحصى من المزدلفة. وفعله سعيد بن جبير، وقال: كانوا يتزوّدون الحصى منها. واستحبه الشافعي. وقال أحمد: خذ الحصى من حيث شئت. وهو قول عطاء، وابن المنذر؛ لحديث ابن عباس المتقدم، وفيه: «الْقَطُّ لِي». ولم يعين مكان الالتقاط. ويجوز الرمي بحصى أخذ من المرمى مع الكراهة، عند الحنفية، والشافعي، وأحمد. وذهب ابن حزم إلى الجواز بدون كراهة، فقال: ورمي الجمار بحصى قد رُمي به قبل ذلك جائز، وكذلك رميها راکباً؛ أما رميها بحصى قد رمي به فلائنه سم يئة عن ذلك قرآن ولا سنة. ثم قال: فإن قيل: قد روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن حصى الجمار ما تقبل منه رفع، وما لم يُتقبل منه ترك، ولولا ذلك لكان (١) هضاباً تسد الطريق. قلنا: نعم، فكان ماذا؟ وإن سم يتقبل رمي هذه الحصاة من عمرو، فسيقبل من زيد، وقد يتصدق المرء بصدقة فلا يتقبلها الله مه، ثم يملك تلك العين آخر، فيتصدق بها فتقبل منه. وأما رميها راکباً فحديث قدامة بن عبد الله، قال: رأيت رسول الله ﷺ يرمي جمرة العقبة يوم النحر على ناقة له صهباء، لا ضرب، ولا طرد، ولا إليك إليك. (٢) [الترمذي (٩٠٣) والنسائي (٢٧٠/٥) وابن ماجه (٣٠٣١)].

**عددُ الحصى:** عدد الحصى الذي يرمى به سبعون حصاة، أو تسع وأربعون؛ سبع يرمى بها يوم النحر عند جمرة العقبة، وإحدى وعشرون في اليوم الحادي عشر، مورعة على الجمرات الثلاث، ترمى كلّ جمرة منها بسبع، وإحدى وعشرون يرمى بها كذلك في اليوم الثاني عشر، وإحدى وعشرون يرمى بها كذلك في اليوم الثالث عشر، فيكون عدد الحصى سبعين حصاة. فإن اقتصر على الرمي في الأيام الثلاثة، ولم يرم في اليوم الثالث عشر، جار، ويكون الحصى الذي يرميه الحاج تسعاً وأربعين. ومنهجه أحمد، إن رمى الحاج بحمس حصيات، أجزأه. وقال عطاء: إن رمى بخمس، أجزأه. وقال مجاهد: إن رمى بست، فلا شيء عليه. وعن سعيد بن مالك، قال: رجعنا في الحجة مع النبي ﷺ، وبعضنا يقول: رميت ست حصيات. وبعضنا يقول: رميت سبع حصيات. فلم يعب بعضنا على بعض. [النسائي (٢٧٥/٥)].

**أيامُ الرَّمي:** أيام الرمي ثلاثة أو أربعة؛ يوم النحر، ويومان أو ثلاثة من أيام التشريق؛ قال الله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ فَمِمَّا تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَىٰ وَأَتَقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ إِلَٰهِي تَشْعُرُونَ﴾ (٣) [البقرة: ٢٠٣].

**الرَّمي يومَ النَّحْرِ:** الوقت المختار للرمي يوم النحر، وقت الضحى بعد طلوع الشمس؛ فإن رسول الله

(١) الهضاب: جمع حصاة؛ جبل المسط على وجه الأرض.

(٢) إليك اسم فعل: أي ابتعد وتبع.

(٣) أي لا إثم على من تعجل، فهو في اليوم الثاني عشر، ولا على من أخر أمره إلى اليوم الثالث عشر.



بِحَبْرَةٍ إِنَّمَا رَمَاهَا ضَحَى ذَلِكَ الْيَوْمَ . مَسْمُومٌ (١٢٩٩) (٣١٤) وَأَبُو دَاوُدَ (١٩٧١) وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٩٤) وَالنَّسَائِيُّ (٥/٢٧٠) وَابْنُ مَرْجَانَ (٣٠٥٣) . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : قَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ صَعْفَةَ أَهْلِهِ ، وَقَالَ : « لَا تَرْمُوا جِمْرَةَ الْعَقَبَةِ ، حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ . [التِّرْمِذِيُّ (٨٩٣)] . فَإِنْ أَخْرَجَهُ إِلَى آخِرِ النَّهَارِ ، جَازَ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ مِنْ رَمَاهَا يَوْمَ النَّحْرِ قَبْلَ الْمَغِيبِ ، فَقَدْ رَمَاهَا فِي وَقْتِ لَيْلِهَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُسْتَحْتَأً لَهَا . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسْأَلُ يَوْمَ النَّحْرِ عَمَّى ، فَقَالَ رَجُلٌ : رَمَيْتَ بَعْدَ مَا أَمْسَيْتَ . فَقَالَ : « لَا حَرَجَ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ . [الْبُخَارِيُّ (١٧٣٥) وَالنَّسَائِيُّ (٥/٢٧٢)] .

**هل يجوز تأخير الرمي إلى الليل؟** إذا كان فيه عذر يمنع الرمي نهائياً ، جاز تأخير الرمي إلى الليل ؛ لما رواه مالك ، عن نافع ، أن ابنة لصفية امرأة ابن عمر نفست بالمزدلفة ، فتخلفت هي وصفية ، حتى أتتا منى بعد أن غربت الشمس من يوم النحر ، فأمرهما ابن عمر أن ترميا الجمرة حين قدما ، ولم ير عليهما شيئاً . أما إذا لم يكن فيه عذر ، فإنه يكره التأخير ويرمي بالليل ، ولا دم عليه ، عند الأحناف ، والشافعية ، ورواية عن مالك ؛ لحديث ابن عباس المتقدم . وعند أحمد ، إن آخر الرمي حتى انتهى يوم النحر ، فلا يرمي ليلاً ، وإنما يرميها في الغد بعد زوال الشمس .

**الترخيص للضعفة وذوي الأعذار بالرمي بعد منتصف ليلة النحر :** لا يجوز لأحد أن يرمي قبل نصف الليل الأخير ، بالإجماع . ويرخص للنساء ، والصبيان ، والضعفة ، وذوي الأعذار ، ورعاة الإبل ، أن يرموا جِمْرَةَ الْعَقَبَةِ مِنْ نِصْفِ لَيْلَةِ النَّحْرِ ؛ فَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرْسَلَ أُمَّ سَلَمَةَ لَيْلَةَ النَّحْرِ ، فَرَمَتْ قَبْلَ الْفَجْرِ ، ثُمَّ أَفَاضَتْ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَقَالَ : إسناده صحيح ، لا غبار عليه . [أَبُو دَاوُدَ (١٩٤٢) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْكَبِيرِ (٥/١٢٣)] . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِرِعَاةِ الْإِبِلِ أَنْ يَرْمُوا بِاللَّيْلِ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ، وَفِيهِ مُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ الرَّزَّازِيُّ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ . [الْبُخَارِيُّ فِي الْكَبِيرِ (١١٣٧٩) وَذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي الْمَجْمَعِ (٣/٢٦٠) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَمَّا رِوَايَةُ الْبُخَارِيِّ بِرَقْمِ (١١٣٩) وَلَكِنْ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَهِيَ بِهَلْفِ أَعْلَاهُ ، وَذَكَرَهَا الْهَيْثَمِيُّ فِي الْمَجْمَعِ (٣/٢٦٠)] . وَعَنْ عُرْوَةَ ، قَالَ : دَارَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ يَوْمَ النَّحْرِ ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَعَجِّلَ الْإِفَاضَةَ مِنْ جَمْعٍ ، حَتَّى تَأْتِيَ مَكَّةَ فَتُصَلِّيَ بِهَا الصُّبْحَ ، وَكَانَ يَوْمَها فَأَحَبُّ أَنْ تَرِافِقَهُ . رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ . [بَدَائِعُ الْمُنَازَعَةِ (٢/٦١) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥/١٣٣)] . وَعَنْ عَطَاءٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي مُخَبَّرٌ ، عَنْ أَسْمَاءَ ، أَنَّهَا رَمَتْ الْجِمْرَةَ ، قَالَتْ : إِنَّا رَمَيْنَا الْجِمْرَةَ بِلَيْلٍ . قَالَتْ : إِنَّا كُنَّا نَصْنَعُ هَذَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ . [أَبُو دَاوُدَ (١٩٤٣) وَالنَّسَائِيُّ (٥/٢٦٧)] . قَالَ الطَّبْرِيُّ : اسْتَدَلَّ الشَّافِعِيُّ بِحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ وَحَدِيثِ أَسْمَاءَ ، عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ جَوَازِ الْإِفَاضَةِ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ . وَذَكَرَ ابْنُ حَزَمٍ ، أَنَّ الْإِدْنَ فِي الرَّمْيِ بِاللَّيْلِ مَخْصُوصٌ بِالنِّسَاءِ دُونَ الرِّجَالِ ؛ ضَعْفَاؤُهُمْ وَأَقْوِيَاؤُهُمْ فِي عَدَمِ الْإِذْنِ سَوَاءٌ ، وَالَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ ، أَنَّ مَنْ كَانَ ذَا عَدَرٍ ، جَارٍ أَنْ يَتَقَدَّمَ لَيْلاً وَيُرْمِيَ لَيْلاً . وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : الشُّنَّةُ أَلَّا يَرْمِيَ إِلَّا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ ، وَلَا يَجُوزُ الرَّمْيُ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ؛ لِأَنَّ فَاعِلَهُ مُخَالَفٌ لِلْسُّنَّةِ ، وَمِنْ رَمَاهَا حَيْثُ دُ ، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ ؛ إِذْ لَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ : لَا يَحْزَنُ .

رَمَى الْجُمْرَةَ مِنْ فَوْقَهَا : عَنْ الْأَسْوَد ، قَالَ : رَأَيْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَمَى جُمْرَةَ الْعَقْبَةِ مِنْ فَوْقَهَا . وَسُئِلَ عَطَاءٌ ، عَنْ الرَّمِي مِنْ فَوْقَهَا ؟ فَقَالَ : لَا بَأْسَ . رَوَاهُمَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ .

**الرَّمْيُ فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ :** الْوَقْتُ الْمُخْتَارُ لِلرَّمِي فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ يَبْتَدِئُ مِنَ الزَّوَالِ إِلَى الْغُرُوبِ ؛ فَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَمَى الْجُمَارَ عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ ، أَوْ بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ . رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَابْنُ مَاجَةٍ ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ . [التِّرْمِذِيُّ (٨٩٨) وَابْنُ مَاجَةٍ (٣٠٥٤) وَأَحْمَدُ (١/٣٢٨)] . وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ ، عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - كَانَ يَقُولُ : لَا نَرْمِي فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ ، حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ . [الْبَيْهَقِيُّ فِي الْكِبَرِيِّ (٥/١٤٩)] . فَإِنْ أَخَّرَ الرَّمِي إِلَى اللَّيْلِ ، كَرِهَ لَهُ ذَلِكَ ، وَرَمَى فِي اللَّيْلِ إِلَى طُلُوعِ شَمْسِ الْغَدِ . وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ أَثَمَةِ الْمَذَاهِبِ ، سِوَى أَبِي حَنِيفَةَ ، فَإِنَّهُ أَجَازَ الرَّمِي فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ قَبْلَ الزَّوَالِ ؛ لِحَدِيثِ ضَعِيفٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : إِذَا انْتَفَخَ النَّهَارُ مِنْ يَوْمِ النَّفَرِ الْآخِرِ ، حُلِ الرَّمِي وَالصَّدْرُ <sup>(١)</sup> . [صَبَّ الرَّايَةَ (٣/١٧٧)] .

**الْوُقُوفُ وَالِدُّعَاءُ بَعْدَ الرَّمْيِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ :** يَسْتَحَبُّ الْوُقُوفُ بَعْدَ الرَّمِي مُسْتَقْبِلًا الْقِبْلَةَ ، دَاعِيًا اللَّهَ وَحَامِدًا لَهُ ، مُسْتَغْفِرًا لِنَفْسِهِ وَلِإِخْوَانِهِ الْمُؤْمِنِينَ ؛ لَمَّا رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَالبَخَارِيُّ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا رَمَى الْجُمْرَةَ الْأُولَى ، الَّتِي تَلِي الْمَسْجِدَ ، رَمَاهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ ، يَكْبُرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ ذَاتَ الْيَسَارِ إِلَى بَطْنِ الْوَادِي ، فَيَقِفُ وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ ، رَافِعًا يَدَيْهِ يَدْعُو ، وَكَانَ يُطِيلُ الْوُقُوفَ ، ثُمَّ يَرْمِي الثَّانِيَةَ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ ، يَكْبُرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ ذَاتَ الْيَسَارِ إِلَى بَطْنِ الْوَادِي ، فَيَقِفُ وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ ، رَافِعًا يَدَيْهِ ، ثُمَّ يَمْضِي حَتَّى يَأْتِيَ الْجُمْرَةَ الَّتِي عِنْدَ الْعَقْبَةِ ، فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ ، يَكْبُرُ عِنْدَ كُلِّ حَصَاةٍ ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ وَلَا يَقِفُ . [البَخَارِيُّ (١٧٥١) وَ (١٧٥٣) وَأَحْمَدُ (٢/١٥٢)] . وَفِي الْحَدِيثِ ، أَنَّهُ لَا يَقِفُ بَعْدَ رَمِي جُمْرَةِ الْعَقْبَةِ ، وَإِنَّمَا يَقِفُ بَعْدَ رَمِي الْجُمْرَتَيْنِ الْآخَرَتَيْنِ . وَقَدْ وَضَعَ الْعُلَمَاءُ لَذَلِكَ أَصْلًا ، فَقَالُوا : إِنْ كُلَّ رَمِي لَيْسَ بَعْدَهُ رَمِي فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ ، لَا يَقِفُ عَنْدهُ ، وَكُلَّ رَمِي بَعْدَهُ رَمِي فِي الْيَوْمِ نَفْسَهُ ، يَقِفُ عَنْدهُ ؛ رَوَى ابْنُ مَاجَةٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا رَمَى جُمْرَةَ الْعَقْبَةِ ، مَضَى وَلَمْ يَقِفْ . [ابْنُ مَاجَةٍ (٣٠٣٣)] .

**الترتيبُ في الرَّمْيِ :** الثَّابِتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَنَّهُ بَدَأَ رَمَى الْجُمْرَةَ الْأُولَى الَّتِي تَلِي مَنَى ، ثُمَّ الْجُمْرَةَ الْوَسْطَى الَّتِي تَلِيهَا ، ثُمَّ جُمْرَةَ الْعَقْبَةِ ، وَثَبَتَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَنَّهُ قَالَ : «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» . [سَبْقُ تَخْرِيجِهِ] . فَاسْتَدَلَّ بِهَذَا الْأَثَمَةُ الثَّلَاثَةِ عَلَى اشْتِرَاطِ التَّرْتِيبِ بَيْنَ الْجُمَارِ ، وَأَنَّهَا تُرْمَى هَكَذَا مَرَّةً ، كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَالْمُخْتَارُ عِنْدَ الْأَحْنَافِ ، أَنَّ التَّرْتِيبَ سَنَةٌ .

**استحبابُ التَّكْبِيرِ وَالِدُّعَاءِ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ وَوَضْعُهَا بَيْنَ أَصَابِعِهِ :** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، وَابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُمَا كَانَا يَقُولَانِ - عِنْدَ رَمِي جُمْرَةِ الْعَقْبَةِ - : االلَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا ، وَذَنْبًا مَغْفُورًا .

(١) الْإِنْتِفَاحُ : الارتفاعُ ، وَالصَّدْرُ : الْإِنْصِرَافُ مِنْ مَنَى .

وعن إبراهيم ، أنه قال : كانوا يحول للرحل - إذا رمى حمرة العقبة - أن يقول . اللهم احصه حجًا مبرورًا ، ودنًا مغفورًا . فقيل له : تقول ذلك عند كل حمرة ؟ قال : نعم . وعن عطاء ، قال : إذا رميت فكبر ، وأتبع الرمي التكبير . روى ذلك سعيد بن منصور . وفي حديث جابر رضي الله عنه عند مسلم ، أن رسول الله ﷺ كان يكبر مع كل حصاة . [ جزء من الحديث الطويل الذي رواه مسلم في حجة الربيعة ﷺ برقم ( ١٢١٨ ) ] . قال في «الفتح» : وأجمعوا على أن من لم يكبر ، لا شيء عليه . وعن سلمان بن الأحوص ، عن أمه ، قالت : رأيت رسول الله ﷺ عند جمرة العقبة راكنا . ورأيت بين أصابعه حجرًا ، فرمى ، ورمى الناس معه . رواه أبو داود . [ أبو داود ( ١٩٦٧ ) ] .

**النيابة في الرمي** : من كان عنده عذر يمنع من مباشرة الرمي ؛ كالمرض ، ونحوه ، استتاب من يرمي عنه ؛ قال جابر رضي الله عنه حججا مع رسول الله ﷺ ، ومعنا النساء والصبيان ، فبينا عن الصبيان ، ورمينا عنهم . رواه ابن ماجة . [ الترمذي ( ٩٢٧ ) وابن ماجة ( ٣٠٣٨ ) ] .

### المبيت بمنى

البيات بمنى واجب في الليالي الثلاث ، أو ليلتي الحادي عشر والثاني عشر ، عند الأئمة الثلاثة ، ويرى الأحناف ، أن البيات سنة . وقال ابن عباس - رضي الله عنهما - إذا رميت الجمار ، فبت حيث شئت . رواه ابن أبي شيبة . [ ابن أبي شيبة ( ٣٨٤ / ١٤ ) ] . وعن معاهد : لا بأس بأن يكون أول الليل بمكة وأخره بمنى ، أو أول الليل بمنى وآخره بمكة . وقال ابن حزم : ومن لم يبيت ليالي منى بمنى ، فقد أساء ، ولا شيء عليه . وافقوا على أنه يسقط عن ذوي الأعذار ؛ كالسقاء ، ورعاة الإبل ، فلا يزمهم تركه شيء ، وقد استأذن عباس النسي رضي الله عنه أن يبيت بمكة ليالي منى ؛ من أجل سقائه ، فأذن له . رواه البخاري ، وغيره . [ السجدي ( ١٧٤٥ ) ومسلم ( ١٣١٥ ) ] . وعن عاصم بن عدي ، أنه رضي الله عنه رخص لدرعاء أن يتركوا المبيت بمنى . رواه أصحاب السنن ، وصححه الترمذي . [ أبو داود ( ١٩٧٥ ) وترمذي ( ٩٥٥ ) والنسائي ( ١٥ / ٢٧٣ ) ] . [ ابن ماجة ( ٣٠٣٦ ) ] .

**متى يرجع من منى؟** يرجع من منى إلى مكة قبل غروب الشمس من اليوم الثاني عشر بعد الرمي ، عند الأئمة الثلاثة . وعند لأحناف ، يرجع إلى مكة ، ما لم يطبع الفجر من اليوم الثالث عشر من ذي الحجة ، لكن يكره الفجر بعد الغروب ؛ لمخافة السه ، ولا شيء عليه .

### الهدى

**الهدْيُ** : هو ما يُهدى من النعم إلى الحرم ؛ تقرُّبًا إلى الله - عز وجل - قال الله تعالى : ﴿ وَلَدَدَّكَ حَقَّهَا لَكُمْ مِنْ شَعِيرٍ <sup>(١)</sup> سَوَّ لَكُمْ فِيهَا حَيْرٌ فَادْكُرُوا سَمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَفَ يُدْ وَحِثْ حُوتَهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا

(١) الشعائر أعمار الحج ، وكل ما حصل عملاً بصدقة الله

(١) اسد ، الإبل

الْقَائِمِ<sup>(١)</sup> وَالْمُعْتَمِرِ<sup>(٢)</sup> كَذَلِكَ سَعَرْنَهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ۝ لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَكِنْ بِآلِهِ النَّفَقَىٰ  
يُسْكِنُكُمْ﴾ [الحج : ٣٦ ، ٣٧] . وقال عمر رضي الله عنه : أهدوا : فإن الله يحب الهدى . وأهدى رسول الله ﷺ مائة من الإبل . [البخاري (١٧١٨) ومسلم (١٢١٨)] . وكان هديه تطوعاً .

**الأفضل فيه** : أجمع العلماء على أن الهدى لا يكون ، إلا من النعم<sup>(٣)</sup> . واتفقوا على أن الأفضل الإبل ، ثم البقر ، ثم الغنم ، على هذا الترتيب ؛ لأن الإبل أنفع للفقراء ؛ لعظمها ، والبقر أنفع من الشاة كذلك . واحتفلوا في الأفضل للشخص الواحد ، هل يهدي سبع بدنة ، أو سبع بقرة ، أو يهدي شاة؟ والظاهر ، أن الاعتبار بما هو أنفع للفقراء .

**أقل ما يجزئ في الهدى** : للمرء أن يهدي للحرم ما يشاء من النعم ، وقد أهدى رسول الله ﷺ مائة من الإبل ، وكان هديه هدي تطوع . وأقل ما يجزئ عن الواحد شاة ، أو سبع بدنة ، أو سبع بقرة ؛ فإن البقرة أو البدنة تحرى عن سبعة ؛ قال جابر رضي الله عنه حجاجاً مع رسول الله ﷺ ، فحرنا البعير عن سبعة ، والبقرة عن سبعة . رواه أحمد ، ومسلم . [مسلم (١٣١٨) (٣٥٢) وأحمد (٣/ ٣٠٢)] . ولا يشترط في الشركاء أن يكونوا جميعاً ممن يريدون القرية إلى الله تعالى ، بل لو أراد بعضهم التقرب ، وأراد البعض اللحم ، جاز . خلافاً للأحناف ، الذين يشترطون التقرب إلى الله من جميع الشركاء .

**متى تجب البدنة؟** ولا تجب البدنة إلا إذا طاف للزيارة ؛ مجتئاً ، أو حائضاً ، أو نفساء ، أو جامع بعد الوقوف بعرفة وقبل الحلق ، أو ندر بدنة أو حزوراً . ومن لم يجد بدنة ، فعليه أن يشتري سبع شياه ؛ فعن أس عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ أتاه رجل ، فقال : إن علي بدنة وأنا موسر بها ، ولا أحدها فأشترىها . فأمره ﷺ أن يتاع سبع شياه ، فيذبحهن . رواه أحمد ، وابن ماجه بسند صحيح . [أحمد (١/ ٣١١ و ٣١٢) وابن ماجه (٣١٣٦)] .

**أقسامه** : ينقسم الهدى إلى مستحب وواحد ؛ فالهدى المستحب للحاج المفرد ، والمعتمر المفرد . والهدى الواحد أقسامه كالآتي :

١ ، ٢ - واجب على القارن والمتمتع .

٣ - واجب على من ترك واجئاً من واجبات الحج ؛ كرمي الجمار ، والإحرام من الميقات ، والجمع بين الليل والنهار في الوقوف بعرفة ، والمبيت بالمزدلفة أو منى ، أو ترك طواف الوداع .

٤ - واجب على من ارتكب محظوراً من محظورات الإحرام ، غير الوطء ، كالتطيب ، والحلق .

٥ - واجب بالحماية على الحرم ، كالتعرض لصيده ، أو قطع شجره . وكل ذلك مبين في موضعه ، كما تقدم .

(١) قدس . أي أسائس .

(٢) المعتز لدي يتعرض لأكل اللحم

(٣) وأجمع هي الإبل ، وبقر ، واعم . ولذكر في الأئمة سواء في حور لإهداء

## شروطُ الهَدْيِ : يشترط في الهدي الشروط الآتية :

١- أن يكون ثنيًا إذا كان من غير الضأن ، أما الضأن ، فإنه يحزى منه الجذع فما فوقه ، وهو ما له ستة أشهر ، وكان سميتًا . والثني من الإبل ؛ ما له خمس سنين ، ومن البقر ؛ ما له سنتان ، ومن المعز ؛ ما له سنة تامة ، فهذه يحزى منها الثني فما فوقه .

٢- أن يكون سليمًا ؛ فلا تجزئ فيه العوراء ، ولا العرجاء ، ولا الجرباء ، ولا المعجفاء<sup>(١)</sup> . وعن الحسن ، أنهم قالوا : إذا اشترى الرجل البدنة أو الأضحية ، وهي وافية ، فأصابها عور ، أو عرج ، أو عجف قبل يوم النحر ، فليذهبها ، وقد أجزأته . رواه سعيد بن منصور .

استحباب اختيار الهَدْيِ : روى مالك ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، أنه كان يقول لبنيه : يا بني ، لا يهد أحدكم لله تعالى من البدن شيئًا يستحي أن يهديه لكرمه<sup>(٢)</sup> ، فإن الله أكرم الكرماء ، وأحق من اختيار له . وروى سعيد بن منصور ، أن ابن عمر - رضي الله عنهما - سار فيما بين مكة على ناقه بخنية<sup>(٣)</sup> ، فقال لها : بخ بخ<sup>(٤)</sup> . فأعجبته فنزل عنها وأشعرها ، وأهداها .

إشعارُ الهَدْيِ وتقليدُه : الإشعار ؛ هو أن يشق أحد جنبي سنام البدنة أو البقرة إن كان لها سنام ، حتى يسيل دمها ، ويجعل ذلك علامة لكونها هديًا ، فلا يتعرض لها . والتقليد ؛ هو أن يجعل في عنق الهدي قطعة جلد ونحوها ؛ ليعرف بها أنه هدي . وقد أهدى رسول الله ﷺ غنمًا ، وقلدها ، وقد بعث بها مع أبي بكر رضي الله عنه عندما حج سنة تسع . [البخاري (١٧٠١) ومسلم (١٣٢١) (٣٦٧) من حديث عائشة] . وثبت عنه ، أنه ﷺ قلد الهدي وأشعره ، وأحرم بالعمرة وقت الحديبية . [البخاري (١٦٩٤ ، ١٦٩٥) وأبو داود (١٧٥٤) والنسائي (١٧٠/٥)] . وقد استحَب الإشعار عامة العلماء ، ما عدا أبا حنيفة .

الحكمةُ في الإشعارِ والتقليدِ : والحكمة فيهما تعظيم شعائر الله وإظهارها ، وإعلام الناس بأنها قَرابين تُساقُ إلى بيته ، تُذبحُ له ويُتقربُ بها إليه .

ركوبُ الهَدْيِ : يجوز ركوب البذن والانتفاع بها ؛ لقول الله تعالى : ﴿ لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ إِنَّ أَجَلَ مُسَمًّى ثُمَّ مَحْلُومًا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ [الحج : ٣٣] . قال الضحاك ، وعطاء : المنافع فيها ؛ الركوب عليها إذا احتاج ، وفي أوبارها وألبانها ، والأجل المسمى ؛ أن تُقلد فتصير هديًا ، و : ﴿ مَحْلُومًا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ [الحج : ٣٣] ، قالوا : يوم التَّحْرِ يُنْحَرُ بمنى . وعن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ رأى رجلًا يشوق بُدْنَةً ، فقال : « اركبها » . قال : إنها بدنة . فقال : « اركبها ، ويلك » . في الثانية أو الثالثة . رواه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائي . [البخاري (١٦٨٩) ومسلم (١٣٢٢) وأبو داود (١٧٦٠) والنسائي (٥/١٧٦)] . وهذا مذهب أحمد ، وإسحاق ، ومشهور مذهب مالك . وقال الشافعي : يركبها إذا اضطرَّ إليها .

(٢) لكرمه - أي لحبيه المكرم العزيز لديه .

(١) المعجفاء : الهريلة .

(٣) البخنية الأنثى من إجمال .

(٤) بخ بخ : كلمة تقال عند المدح والرضا بالشيء ، وتكرر للمبالغة ، وبقيت لرجل : إذا قلت له ذلك .

**وَقْتُ ذَبْحِ الْهَدْيِ:** اختلف العلماء في ذبح الهدي؛ فعند الشافعي، أن وقت ذبحه يوم النحر وأيام التشريق؛ لقوله ﷺ: «وكل أيام التشريق ذبيح». رواه أحمد. [أحمد (٤/ ٨٢)]. فإن فات وقته، ذبح الهدي الواجب قضاء. وعند مالك، وأحمد، وقت ذبح الهدي - سواء أكان ذبح الهدي واجبا أو تطوعا - أيام النحر. وهذا رأي الأحاف، بالنسبة لهدي التمتع والقران. وأما دم النذر، والكفارات، والتطوع فيذبح في أي وقت. وحكي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، والنخعي، وقتها من يوم النحر إلى آخر ذي الحجة.

**مَكَانُ الذَّبْحِ:** الهدي - سواء أكان واجبا أم تطوعا - لا يذبح إلا في الحرم، وللهدي أن يذبح في أي موضع منه؛ فعن جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «كل منى منحر، وكل المزدلفة موقف، وكل فجاج مكة طريق ومنحر». رواه أبو داود، وابن ماجه. [أبو داود (١٩٣٧) وابن ماجه (٣٠٤٨)]. والأولى بالنسبة للحاج أن يذبح بمنى، وبالنسبة للمعتمر أن يذبح عند المروة؛ لأنها موضع تحلل كل منهما؛ فعن مالك، أنه بلغه، أن رسول الله ﷺ قال - بمنى - : «هذا المنحر، وكل منى منحر». وفي العمرة: «هذا المنحر - يعني المروة - وكل فجاج مكة وطرقها منحر». [مالك في الموطأ (١/ ٣٩٣)].

**استحباب نحر الإبل وذبح غيرها:** يستحب أن تنحر الإبل وهي قائمة، معقولة اليد اليسرى، وذلك للأحاديث الآتية:

١- لما رواه مسلم، عن زياد بن جبير، أن ابن عمر - رضي الله عنهما - أتى على رجل، وهو ينحر بدنته بركة، فقال: ابعتها قياما مقيدة؛ سنة نبيكم ﷺ. [مسلم (١٣٢٠)].

٢- وعن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ وأصحابه، كانوا ينحرون البدنة معقولة اليسرى، قائمة على ما بقي منها. رواه أبو داود. [أبو داود (١٧٦٧)].

٣- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - في قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ﴾ [الحج: ٣٦]. أي؛ قياما على ثلاث. رواه الحاكم.

أما البقر والغنم، فيستحب ذبحها مضطجعة، فإن ذبح ما ينحر، ونحر ما يذبح، قيل: يكره. وقيل: لا يكره. ويستحب أن يذبحها بنفسه إن كان يحسن الذبح، وإلا فيندب له أن يشهده.

**لا يُعطى الجزاء الأجرة من الهدي:** لا يجوز أن يعطى الجزاء الأجرة من الهدي، ولا بأس بالتصدق عليه منه؛ لقول علي رضي الله عنه أمرني رسول الله ﷺ أن أقوم على ثذنه، وأقسم جلودها وجلالها، وأمرني ألا أعطي الجزاء منها شيئا، وقال: «نحن نعطيهم من عندنا». رواه الجماعة. [البخاري نحوه (١٧١٧)]، وبلفظه: مسلم (١٣١٧) وأبو داود (١٧٦٩) وابن ماجه (٣٠٩٩). وفي الحديث ما يدل على أنه يجوز أن يُبب عنه من يقوم بديح هديه، وتقسيم لحمه، وجلده، وحلاله<sup>(١)</sup>. وأنه لا يجوز أن يعطى الجزاء منه شيئا على معنى الأجرة، ولكن يُعطى أجرة عمله؛ بدليل قوله: «نعطيهم من عندنا». ورؤي عن الحسن، أنه قال: لا بأس أن يُعطى الجزاء الجلد.

(١) اتفق الأئمة. على عدم جواز بيع جلد الهدي أو شيء من أجزائه.

**الأكل من لحوم الهدي:** أمر الله بالأكل من لحوم الهدي، فقال ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَمْرَ الْفَقِيرِ﴾ [الحج: ٢٨]. وهذا الأمر يتناول - بظاهره - هدي الواجب، وهدي التصوع. وقد اختلف فقهاء لأُمصار في ذلك؛ فذهب أبو حنيفة، وأحمد إلى جوار الأكل من هدي الشُّعَةِ، وهدي القران، وهدي التصوع، ولا يأكل مما سواها. وقال مالك: يأكل من الهدي الذي ساقه؛ لفساد حَجَّه وعوات الحج، ومن هدي لَمُتَّعٍ، ومن هدي كنه، إلا قدية، لأدى وحراء الصيد، وما سواه بمساكين. وهدي لَتَطْوُعَ إذا عطيت قبل محبه. وعند لشافعي: لا يجوز لأكل من هدي الواجب، مثل لدم الواجب في حراء الصيد، وإفساد الحج، وهدي لَمُتَّعٍ والقران. وكذلك ما كان بذراً أو حبه على نفسه، أما ما كان تطوُّعاً، فله أن يأكل منه ويهدي ويتصدق.

**مقدار ما يأكله من الهدي:** للهدي أن يأكل من هديه الذي يباح له الأكل منه أي مقدار يشاء أن يأكله، بلا تحديد، وله كذلك أن يهدي أو يتصدق بما يراه. وقيل: يأكل النصف، ويتصدق بالنصف. وقيل: يُقَسِّمُهُ ثَلَاثًا، فيأكل الثلث، ويهدي الثلث، ويتصدق بالثلث.

### الحلق أو التقصير

ثَبَّتَ الْحَلْقُ وَالتَّقْصِيرُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَتَذُقَنَّ السَّجْدَ الْهَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَا يَمِيزُ الْخَقِيقَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾ [الفتح: ٢٧]. وروى البخاري، ومسلم، أن النبي ﷺ قال: «رَحِمَ بِهِ الْمُحَقِّقِينَ». قالوا: والمُقَصِّرِينَ، يا رسول الله؟ قال: «رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَقِّقِينَ». قالوا: والمُقَصِّرِينَ، يا رسول الله؟ قال: «رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَقِّقِينَ». قالوا: والمُقَصِّرِينَ، يا رسول الله؟ قال: «رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَقِّقِينَ». قالوا: والمُقَصِّرِينَ، يا رسول الله؟ قال: «رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَقِّقِينَ»<sup>(١)</sup>. [البخاري (١٧٢٧) ومسلم (١٣٠١)]. وروى عنه، أن النبي ﷺ حلق، وحلق طائفة من أصحابه، وقصر بعضهم. والمقصود بالحلق: إزالة شعر الرأس بالموسى ونحوه، وبالثَّغْفِ، وسواقتصر على ثلاث شعرات، جز. وإيراد بالتقصير: أن يأخذ من شعر الرأس قدرَ الأُمْلَةِ<sup>(٢)</sup>، وقد اختلف جمهور الفقهاء في حكمه؛ فذهب أكثرهم إلى أنه واجب، يُجْبَرُ تركه بدم. وذهبت الشافعية إلى أنه ركن من أركان الحج.

**وقته:** وقته للحاج بعد رمي جمرَةِ الْعَقَبَةِ يوم النحر، فإذا كان معه هدي خلق بعد الذبح، ففي حديث معمر ابن عبد الله، أن رسول الله ﷺ لما نحر هديته مَنَى، قال: «أمرني أن أحلقه». رواه أحمد، والطبراني. [مطوَّلًا: أحمد (٤٠٠ / ٦) والطبراني في الكبير (٤٤٧ / ٢٠) رقم (١٠٩٦) وذكره الهيثمي في المجمع (٢٦١ / ٣)]. ووقته في العمرة بعد أن يفرغ من الشَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالرُّوَّةِ، ولمن معه هدي بعد ذبحه. ويحب أن يكون في الحرم، وفي أيام لتخبر، عند أبي حنيفة، ومالك، ورواية عن أحمد؛ للحديث المتقدم.

(١) قيل في سبب تكرار الدعاء للمحقيقين هو احتشاد عبيد، وإسكيد بدنه، أنه أُلْعِمَ في العادة، وأن على صدق لنية في تحسنه، لأن المقصر متى نفسه من نية، ثم جعل للمقصرين نصيبًا ثلاثًا بحيث أحد من أمته من صاحب دعوه  
(٢) وحار من سائر ما يحرقه ما مع عليه اسم المقصير، سبيل انعطاف

وعند اشافعي، ومحمد بن الحسن، والمشهور من مذهب أحمد، يجب أن يكون الحلق أو التقصير بالحرم، دون أيام المحر، فإن أُنْزِلَ الحلق عن أيام التحر، حاز، ولا شيء عليه.

ما يُسْتَحَبُّ فِيهِ: يُسْتَحَبُّ فِي الْحَلْقِ أَنْ يَبْدَأَ بِالشَّقِّ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ الْأَيْسَرِ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، وَيَكْرَهُ، وَيُضَيِّعُ بَعْدَ الْفِرَاقِ مِنْهُ، قَالَ وَكِيعٌ: قَالَ لِي أَبُو حَيْفَةَ: أَحْطَأْتُ فِي حِمْسَةِ أَبْوَابٍ مِنَ الْمَسَاكِ، فَعَلِمْنِيهَا حِجَامًا؛ وَدَلَّكَ أَنِّي حِينَ أَرَدْتُ أَنْ أَحْلِقَ رَأْسِي، وَقَفْتُ عَلَى حِجَامٍ، فَقُلْتُ لَهُ: نَكَمَ تَحْلِقَ رَأْسِي؟ فَقَالَ أَعَزَّاقِي أَنْتَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: الشُّسْكُ لَا يُشَارِطُ عَلَيْهِ، احْسَبْ. فَحَسَبْتُ مُنْحَرَفًا عَنِ الْقِبْلَةِ، فَقَالَ لِي: حَرِّكْ وَجْهَكَ إِلَى الْقِبْلَةِ. وَأَرَدْتُ أَنْ أَحْلِقَ رَأْسِي مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ، فَقَالَ: ابْدِرِ الشَّقَّ الْأَيْمَنَ مِنْ رَأْسِكَ. فَأَذَرْتَهُ، وَجَعَلَ يَحْبِقُ وَأَنَا سَاكِتٌ، فَقَالَ لِي: كَبِّرْ. فَحَمَعْتُ أَكْبَرَ، حَتَّى قَمْتُ لِأَذْهَبَ، فَقَالَ لِي: أَيْنَ تُرِيدُ؟ فَقُلْتُ: رَحْلِي. قَالَ صِلْ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ امْضُ. فَقُلْتُ: مَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَا رَأَيْتَ مِنْ عَقْلِ هَذَا الْحِجَامِ! فَقُلْتُ لَهُ: مِنْ أَيْنَ لَكَ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ؟ قَالَ: رَأَيْتَ عَطَاءَ بْنِ أَبِي رِيحٍ يَفْعَلُ هَذَا. ذَكَرَهُ أَحِبُّ الطَّبْرِيِّ.

استحباب إمرار الموصى على رأس الأصْلَعِ: ذهب جمهور العلماء إلى أنه يستحب للأصلع الذي لا شعر على رأسه، أن يُجَرَّ الموصى على رأسه. قال ابن المنذر: أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن الأصلع يُجَرُّ الموصى على رأسه. وقال أبو حنيفة: إن إمرار الموصى على رأسه واجب.

استحباب تقليم الأظفار والأخذ من الشَّارِبِ: يستحب لمن حلق شعره أو قصَّره، أن يأخذ من شاربه، ويُقْلِمَ أَظْفَارَهُ؛ فَقَدْ كَانَ ابْنُ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - إِذَا حَلَقَ فِي حَجٍّ أَوْ عِمْرَةٍ، أَخَذَ مِنْ حَيْتِهِ وَشَارِبِهِ. [مالك في الموطأ (١/ ٣٩٦)، وعند البخاري بحقه: نهاية الحديث (٥٨٩٢)]. وقال ابن المنذر: ثبت أن رسول الله ﷺ لما حلق رأسه، قَمَّ أَظْفَارَهُ. [أحمد (٤/ ٤٢)].

أَمْرُ الْمَرْأَةِ بِالتَّقْصِيرِ، وَنَهْيُهَا عَنِ الْحَلْقِ: رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ حَقٌّ، وَإِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ». حَسَنُ الْخَافِظِ. [أبو داود (١٩٨٤)] والدارقطني (١/ ٢٧١). [تدقيق الخبير (٢/ ٢٦١)]. قال ابن المنذر: أجمع على هذا أهل العلم؛ وذلك لأنَّ الْحَقَّ فِي حَقِّهِ مَثْلُهُ.

الْقَدْرُ الَّذِي تَأْخُذُهُ الْمَرْأَةُ مِنْ رَأْسِهَا: عَنْ ابْنِ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: الْمَرْأَةُ إِذَا أَرَادَتْ أَنْ تَقْصُرَ، جَمَعَتْ شَعْرَهَا إِلَى مَقْدَمِ رَأْسِهَا، ثُمَّ أَحَدَتْ مِنْهُ أَمْلَةً. وَقَالَ عَصَاءُ: إِذَا قَصَّرَتِ الْمَرْأَةُ شَعْرَهَا، تَأْخُذُ مِنْ أَظْفَارِهِ؛ مِنْ طَوِيلِهِ وَقَصِيرِهِ. رَوَاهُمَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ. وَقِيلَ: لَا حُدَّ لِمَا تَأْخُذُهُ الْمَرْأَةُ مِنْ شَعْرَهَا. وَقَالَتْ إِشَافَعِيَّةٌ: أَقْلُ مَا يَحْزِي ثَلَاثَ شَعْرَاتٍ.

### طواف الإفاضة

أجمع المسلمون على أن طواف الإفاضة ركن من أركان الحج، وأن الحاج إذا لم يفعله، بطل حجُّه؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْكَرِيمِ﴾ [الحج: ٢٩]. ولا بدَّ من تعيين النية له عند أحمد. والأئمة



الثلاثة يرون أن نية الحج تسري عليه ، وأنه يصح من الحاج ويجزئه ، وإن لم ينو نفسه . وجمهور العلماء يرى أنه سبعة أشواط . ويرى أبو حنيفة ، أن ركن الحج من ذلك أربعة أشواط ، لو تركها الحاج ، بطل حجه . وأما الثلاثة الباقية فهي واجبة ، وليست بركن . ولو ترك الحاج هذه الثلاثة ، أو واحدًا منها ، فقد ترك واجبًا ، ولم يَطلَحْ حَجَّهُ ، وعليه دم .

**وَقْتُهُ :** وأول وقته نصف الليل من ليلة النحر ، عند الشافعي ، وأحمد . ولا حدًّا لآخره ، ولكن لا تحلُّ له النساء حتى يطوف ، ولا يجتُبُ بتأخيرهِ . عن أيام التشريق - دم ، وإن كان يكره له ذلك وأفضل وقت يؤدَّى فيه ضُحوة النهار يوم النحر . وعند أبي حنيفة ، ومالك ، أن وقته يدخل بطلوع فجر يوم النحر . واختلفا في آخر وقته ؛ فعند أبي حنيفة : يجب فعله في أي يوم من أيام النحر ، فإن أخره ، لزمه دم . وقال مالك : لا بأس بتأخيرهِ إلى آخر أيام التشريق ، وتعجيله أفضل . ويمتد وقته إلى آخر شهر ذي الحجة ، فإن أخره عن ذلك لزمه دم ، وصَحَّ حجه ؛ لأن جميع ذي الحجة عنده من أشهر الحج .

**تَعْجِيلُ الْإِفَاضَةِ لِلنِّسَاءِ :** يُستحبُّ تعجيل الإفاضة للنساء يوم النحر ، إذا كنَّ يَحْفَنُ مبادرة الحيض ، وكانت عائشة تأمر النساء بتعجيل الإفاضة يوم النحر ؛ مخافة الحيض . وقال عطاء : إذا خافت المرأة الحيضة ، فلتزِرِ البيت قبل أن ترمي الجمرة ، وقبل أن تذبح . ولا بأس من استعمال الدواء ؛ ليرتفع حيضها حتى تستطيع الطَّواف ؛ روى سعيد بن منصور ، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه سئل عن المرأة تشتري الدواء ؛ ليرتفع حيضها لتنفر؟ فلم يَرَّ بِهِ بأسًا ، ونَقَتَ لَهْرًا ماء الأراك . قال محبُّ الدِّين الطُّبري : وإذا اعتدَّ بارتفاعه في هذه الصورة ، اعتدَّ بارتفاعه في انقضاء العدة ، وسائر الصور . وكذلك في شرب دواء يجلب الحيض إلحاقًا به .

**النزول بالمحصب<sup>(١)</sup> :** ثبت أن رسول الله ﷺ حين نَفَرَ من منى إلى مكة ، نزل بالمحصب ، وصَلَّى الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء ، ورقد به رقدة ، وأن ابن عمر كان يفعل ذلك . [البخاري (١٧٦٨) ومسلم (١٣١٠) (٣٣٨)] . وقد اختلف العلماء في استحبابه ؛ فقالت عائشة : إنما نزل رسول الله ﷺ المحصب ؛ ليكون أَسْمَحُ<sup>(٢)</sup> لخروجه ، وليس بشنة ، فمن شاء نزله ، ومن شاء لم ينزله . وقال الخطابي : وكان هذا شيئًا يُفْعَلُ ، ثم ترك . وقال الترمذي : وقد استحب بعض أهل العلم نزول الأبطح ، من غير أن يروا ذلك واجبًا ، إلا من أحب ذلك . والحكمة في النزول في هذا المكان شكر الله تعالى ، على ما منح نبيّه ﷺ من الظهور فيه على أعدائه ، الذين تقاسموا فيه على بني هاشم ، وبني المطلب ألا يناكحوهم ، ولا يبايعوهم ، حتى يَسْلَمُوا إليهم النبي ﷺ . قال ابن القيم : فقصد النبي ﷺ إظهار شعائر الإسلام في المكان الذي أظهروا فيه شعائر الكفر ، والعداوة لله ورسوله ، وهذه كانت عادته ، صلوات الله وسلامه عليه ، أن يقيم شعائر التوحيد في مواضع شعائر الكفر والشرك ، كما أمر النبي ﷺ أن يبنى مسجد الطائف موضع اللات والعزى .

(٢) أَسْمَحُ أي أسهل .

(١) المحصب هو الأبطح ، أو لصحاء . ود بين جبل سور والمحور .

**الْعُمْرَة** : مأخوذ من الاعتمار وهو الزيادة ، والمقصود بها هنا ؛ زيارة الكعبة والطواف حولها ، والسعي بين الصفا والمروة ، والخلق أو التقصير . وقد أجمع العلماء على أنها مشروعة ؛ فعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : «عمرة في رمضان تعدل حجة»<sup>(١)</sup> . رواه أحمد ، وابن ماجة . [البخاري (١٧٨٢) ومسلم (١٢٥٦) وابن ماجة (٢٩٩٤) وأحمد (٤٠٦/٦) . وعن أبي هريرة ، أنه ﷺ قال : «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما ، والحج المبرور ليس له جزاء ، إلا الجنة» . رواه أحمد ، والبخاري ، ومسلم . [البخاري (١٧٧٣) ومسلم (١٣٤٩) والترمذي (٩٣٣) وسنن أبي داود (١١٢/٦) وابن ماجة (٢٨٨٨) ومالك في موطأ (٣٤٦/١) . وتقدم حديث : «تأبغوا بين الحج والعمرة» . [سق تحريحه] .

### تكرارها :

١ - قال نافع : اعتمر عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أعواماً في عهد ابن الزبير ، عُمَرتين في كل عام .

٢ - وقال القاسم : إن عائشة - رضي الله عنها - اعتمرت في سنة ثلاث مرّات ، فسئل : هل عاب ذلك عليها أحد؟ قال : سبحان الله ، أم المؤمنين !! وإلى هذا ذهب أكثر أهل العلم . وكره مالك تكرارها في العام أكثر من مرة .

**جوازها قبل الحج وفي أشهره** : يجوز للمعتمر أن يعتمر في أشهر الحج ، من غير أن يحجّ ؛ فقد اعتمر عمر في سؤال ، ورجع إلى المدينة دون أن يحجّ . كما يجوز له الاعتمار قبل أن يحجّ ، كما فعل عمر رضي الله عنه وقال طاووس ، عن أبيه ، عن ابن عباس : كان أهل الجاهلية يرون العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور في الأرض ، ويجعلون المحرم صفراً ، ويقولون : إذا برأ الدبّر<sup>(٢)</sup> ، وعفا الأثر<sup>(٣)</sup> ، وانسلخ صفر ، حلت العمرة لمن اعتمر . فلما كان الإسلام ، أمر الناس أن يعتمروا في أشهر الحج ، فدخلت العمرة في أشهر الحج ، إلى يوم القيامة .

**عدد عمره** : عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ اعتمر أربع عُمَر ؛ عمرة الحديبية ، وعمرة انقضاء ، والثالثة من الجعرانة ، والرابعة مع حنّته . رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجة بسند رجاله ثقات . [أبو داود (١٩٩٣) والترمذي (٨١٦) وابن ماجة (٣٠٠٣) وأحمد (٣٢١/١) .

**حكمها** : ذهب الأحناف ومالك إلى أن العمرة سنة ؛ لحديث حابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ سئل عن العمرة ، أواجبة هي؟ قال : «لا ، وأن يعتمروا هو أفضل» . رواه أحمد ، والترمذي ، وقال : حديث حسن صحيح . [الترمذي (٩٣١) وأحمد (٣١٦/٣) والبيهقي (٣٤٩/٤) .

(١) أي ثواب أدائها في رمضان بعد ثواب حجة غير معروضة ، وأدائها لا يسقط الحج المعروف .  
(٢) اندبر - تفرح حب العير . وقبل الفرح يكون في صهر الدابة  
(٣) عفا الأثر أي زال أثر الحج من الطريق ، وتمحى بعد رجوعهم .

وعند الشافعية وأحمد، أنها فرض؛ نقول لله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [سورة ١٩٦]. وقد غُطِيت عنى الحج وهو فرض، فهي فرض كذلك. والأول أرحح. قال في «فتح العلام»: وفي آيات أحاديث، لا تقوم بها حجة. ونقل الترمذي، عن الشافعي، أنه قال. وليس في العمرة شيء ثابت، بأنها تطوع.

**وقتها:** ذهب جمهور العلماء إلى أن وقت العمرة جميع أيام السنة، فيحور أداؤها في يوم من أيامها. وذهب أبو حنيفة إلى كراهتها في خمسة أيام: يوم عرفة، ويوم النحر، وأيام التشريق الثلاثة. وذهب أبو يوسف إلى كراهتها في يوم عرفة، وتلاثة أيام بعده. واتفقوا على حواها في أشهر الحج.

١- روى البخاري، عن عكرمة بن خالد، قال: سألت عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - عن العمرة قبل الحج؟ فقال: لا بأس على أحد أن يعتمر قبل الحج؛ فقد اعتمر النبي ﷺ قبل أن يحج. [البخاري (١٧٧٤)].

٢- وزوي عن جابر - رضي الله عنه - أن عائشة حاضت، فسكت الماسك كنها، غير أنها لم تطف بالبيت، فلما طهرت وطافت، قالت: يا رسول الله، أتطلقون بحج وغمرة، وأطلق بالحج؟ فأمر عند الرحمن س أبي بكر أن يحرج معها إلى التعميم، فاعتمرت بعد الحج في دي الحجة. [البخاري (١٧٨٥)]. وأفضل أوقاتها رمضان؛ لما تقدم.

**ميقاتها:** الذي يريد العمرة، إما أن يكون خارج مواقيت الحج المتقدمة، أو يكون داخلها؛ فإن كان خارجها، فلا يحل له محاوزتها بلا إحرام؛ لما رواه البخاري، أن ريد بن خبير أتى عبد الله بن عمر، فسأله: من أين يحوز أن أعتمر؟ قال: فرضها رسول الله ﷺ لأهل مجد قز، ولأهل المدينة داخلة، ولأهل الشام الحنيفة. وإن كان داخل المواقيت، فميقاته في العمرة الحل ولو كان بالحرم؛ لحديث البخاري المتقدم، وفيه، أن عائشة خرجت إلى التعميم وأحرمت فيه، وأن ذلك كان أمراً من رسول الله ﷺ. [سق تحريجه].

### طواف الوداع

طواف الوداع شعي بهذا الاسم؛ لأنه لتوديع البيت. ويطلق عليه طواف الصّدر؛ لأنه عند صدور الناس من مكة. وهو طواف لا رمل فيه، وهو آخر ما يفعله الحاج غير المكي<sup>(١)</sup> عند إرادة السفر من مكة؛ روى مالك في «الموطأ» عن عمر رضي الله عنه أنه قال: آخر السلك الطواف بالبيت<sup>(٢)</sup>. [مالك في الموطأ (١/٣٦٩)].

أما المكي والحائض، فإنه لا يشرع في حقهما، ولا يلزم بتركهما له شيء؛ فعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال: رخص للحائض أن تنفر إذا حاصت. رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (١٧٦٠)].

(١) أم المكي فإنه مقم بمكة، وملازم لها، فلا داع بالنسبة له.

(٢) قال في إرواه سنده قال في «فتح» وسر فيه تعظيم بيت، فيكون هو الأول والآخر، تصوير كونه هو مقصود من سفر.

ومسلم (١٣٢٨) (٣٨١). وفي رواية ، قال : أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت ، إلا أنه خفف عن المرأة الحائض . [بخاري (١٧٥٥) ومسلم (١٣٢٨)] . ورويا عن صفية زوج النبي ﷺ ، أنها حاضت ، فذكر ذلك لسي ﷺ فقال : «أحابتنا هي؟» . فقالوا : إنها قد أفاضت . قال : «فلا إذا» . [البخاري (١٧٥٧) ومسلم (١٢١١) (٣٨٤)] .

**حكمه :** اتفق العلماء على أنه مشروع ؛ لما رواه مسلم ، وأبو داود ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : كان الناس يتصرفون في كل وجه ، فقال النبي ﷺ : «لا ينفرد أحد ، حتى يكون آخر عهده بالبيت» . واختلفوا في حكمه ؛ فقال مالك ، وداود ، وابن المنذر : إنه سنة ، لا يجب بتركه شيء . وهو قول الشافعي . وقالت الأحناف ، وحنابلة ، ورواية عن الشافعي : إنه واجب ، يزوم بتركه دم .

**وقته :** وقت طواف الوداع بعد أن يفرغ المرء من جميع أعماله ، ويريد السفر ؛ ليكون آخر عهده بالبيت ، كما تقدم في الحديث . فإذا طاف الحاج سافر تَوًّا<sup>(١)</sup> ، دون أن يشتغل ببيع أو شراء ، ولا يقيم رمًا ، فإن فعل شيئًا من ذلك أعاده ، اللهم إلا إذا قضى حاجة في طريقه ، أو اشترى شيئًا لا غنى له عنه من طعام ، فلا يعيد لذلك ؛ لأن هذا لا يخرج عن أن يكون آخر عهده بالبيت . [مسلم (١٣٢٧) وأبو داود (٢٠٠٢) واس ماحه (٣٠٧٠)] . ويستحب للمؤدّع أن يدعو بالمأثور عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وهو : اللهم إني عبدك ، وابن عبدك ، وابن أمتك ، حَمَلْتُني على ما سخرت لي من خلقك ، وسترني في بلادك ، حتى نَعَّسني - بمعنتك - إلى بيتك ، وأعنتني على أداء نُسكِي ، فإن كنت رَضِيتَ عني ، فارددْ عني رَضًا ، وإلا فبِالآن فارضْ عني قبل أن تنأى عن بيتك داري ، فهذا أوّل انصرافي إن أذنت لي ، غير مستدل بك ولا ببيتك ، ولا راغب عنك ولا عن بيتك ، اللهم فأصحبني العافية في بدني ، والصحة في جسمي ، والعصمة في ديني ، وأحسن مقربي ، وارزقني طاعتك ما أبقيتني ، واجمع لي بين خيرَي الدنيا والآخرة ، إنك على كل شيء قدير . قال الشافعي : أحبُّ إذا ودّع البيت ، أن يقف في الملتزم ، وهو ما بين الركن والباب . ثم ذكر الحديث .

### كيفية أداء الحج

إذا قارب الحاج الميقات ، استحبَّ له أن يأخذ من شاربه ، ويقص شعره وأظافره ، ويغتسل أو يتوضأ ، ويتطيب ، ويلبس لباس الإحرام . فإذا بلغ الميقات ، صَنَى ركعتين وأحرم . أي ؛ نوى الحج إن كان معرِّدًا ، أو العمرة إن كان متمتعًا ، أو هُما معًا إن كان قارنًا . وهذا الإحرام ركن ، لا يصح السك بدونه . أما تعيين نوع السك ؛ من إفراد ، أو تمتع ، أو قرآن ، فليس فرضًا ، ولو أطلق النية وله يعبر نوعًا خاصًا ، صح إحرامه ، وله أن يفعل أحد الأنواع الثلاثة . وبمجرد الإحرام تُشرع له انتلبية بصوت مرتفع . كلما علا شرفًا ، أو هبط واديًا ، أو لقي ركنًا أو أحدًا ، وفي الأسحار ، وفي دُبر كل صلاة . وعلى المحرم أن يتجنب الجماع

(١) تَوًّا أي موز

ودواعيه، ومخاصمة الرفاق وغيرهم، والجدل فيما لا فائدة فيه، وألا يتزوج ولا يزوّج غيره، ويتحجب أيضًا لبس الحِيط، والحذاء الذي يستر ما فوق الكعبين. ولا يستر رأسه، ولا يمس طيبًا، ولا يحق شعرا، ولا يقص ظفرا، ولا يتعرض لصيد البر مطلقًا، ولا لشجر الحرم وحشيشه. فإذا دخل مكة المكرمة، استحب له أن يدخلها من أعلاها، بعد أن يغتسل من بئر ذي طوى بالزاهر إن تيسر له. ثم يتجه إلى الكعبة، فيدخلها من باب السلام ذاكرًا أدعية دخول المسجد، ومراعيًا آداب الدخول، وملترمًا الخشوع، والتواضع، والتلبية. فإذا وقع بصره على الكعبة، رفع يديه، وسأل الله من فضله، وذكر الدعاء المستحب في ذلك، ويقصد رأسًا إلى الحجر الأسود، فيقبله بغير صوت، أو يستلمه بيده ويقبلها، فإن لم يستطع ذلك، أشار إليه. ثم يقف بحدائه، ملترمًا الذكر المسنون، والأدعية المأثورة، ثم يشرع في الطواف. ويستحب له أن يضطبع ويرمل في الأشواط الثلاثة الأول، ويمشي على هيبته في الأشواط الأربعة الباقية، ويُسَبِّحُ له استلام الركن اليمامي، وتقيل الحجر الأسود في كل شوط. فإذا فرغ من طوافه، توجه إلى مقام إبراهيم، تاليًا قول الله تعالى: ﴿وَاجْعِدُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [سورة ١٢٥]. فيصلي ركعتي الطواف، ثم يأتي زمزم، فيشرب من مائها ويتصلع منه، وبعد ذلك يأتي الملتزم، فيدعو الله <sup>عَلَيْهِ</sup> بما شاء من خيري الدنيا والآخرة، ثم يستلم الحجر ويقبله، ويخرج من باب الصفا إلى الصفا، تاليًا قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [سورة ١٥٨]. الآية. ويصعد عليه، ويتجه إلى الكعبة، فيدعو بالدعاء المأثور، ثم ينزل، فيمشي في السعي، ذاكرًا داعيًا بما شاء. فإذا بلغ ما بين الميئين هزول، ثم يعود ماشيًا على رجليه، حتى يبلغ المروة، فيصعد السلم، ويتجه إلى الكعبة، داعيًا ذاكرًا، وهذا هو الشوط الأول. وعليه أن يفعل ذلك، حتى يستكمل سبعة أشواط، وهذا السعي واجب على الأرجح، وعلى تاركه - كله أو بعضه - دم. فإذا كان المحرم متمتعًا، حلق رأسه أو قَصَّر. وبهذا تمَّ عُمرته، ويحل له ما كان محظورًا من محرمات الإحرام، حتى النساء. أما القارن والمفرد، فيبقيان على إحرامهما. وفي اليوم الثامن من ذي الحجة، يحرم المتمتع من منزله، ويحرج - هو وغيره ممن بقي على إحرامه - إلى منى، فيبيت بها، فإذا طلعت الشمس، ذهب إلى عرفات، ونزل عند مسجد بمزة واغتسل، وصلى الظهر والعصر جمع تقديم مع الإمام، يَقْصُرُ فيهما الصلاة. هذا إذا تيسر له أن يصلي مع الإمام، وإلا صلى جمعًا وقصرًا، حسب استطاعته. ولا يبدأ الوقوف بعرفة، إلا بعد الزوال، فيقف بعرفة عند الصحران، أو قريبًا منها، فإن هذا موضع وقوف النبي ﷺ. والوقوف بعرفة هو ركس الحج الأعظم، ولا يسر ولا ينبغي صعود جبل الرحمة. ويستقبل القبلة، ويأخذ في الدعاء، والذكر، والابتهال، حتى يدخل الليل. فإذا دخل الليل أفاض إلى المردلفة، فيصلي بها المغرب والعشاء جمع تأخير، ويبت بها. فإذا طلع الفجر، وقف بالمشعر الحرام، وذكر الله كثيرًا حتى يُسْفِرَ الصبح، فينصرف بعد أن يستحضر الجمرات، ويعود إلى منى. والوقوف بالمشعر الحرام واجب، يلزم بتركه دم. وبعد طلوع الشمس يرمي جمرة العقبة بسبع حصيات، ثم يدبح هَذْيَه - إن أمكنه - ويحلق شعره أو يقصره، وبالحلق يحل له كل ما كان محرّمًا عليه، ما عدا النساء.

ثم يعود إلى مكة ، فيطوف بها طواف الإفاضة - وهو طواف الركن - فيطوف كما طاف طواف القدوم .  
ويسمى هذا الطواف أيضًا طواف الزيارة ، وإن كان متمتعا ، سعى بعد الطواف . وإن كان مفردًا أو قارنًا ،  
وكان قد سعى عند القدوم ، فلا يلزمه سعي آخر . وبعد هذا الطواف ، يحل له كل شيء ، حتى النساء ، ثم  
يعود إلى منى ، فيبيت بها . والمبيت بها واجب ، يلزم تركه دم . وإذا زالت الشمس من اليوم الحادي عشر  
من ذي الحجة ، رمى الجمرات الثلاث ، مبتدئًا بالجمرة التي تلي منى ، ثم يرمي الجمرة الوسطى ، ويقف بعد  
الرمي ، داعيًا ذاكرًا ، ثم يرمي حمرة العقبة ، ولا يقف عندها . وينبغي أن يرمي كل جمرة بسبع حصيات  
قبل الغروب ، ويفعل في اليوم الثاني عشر مثل ذلك ، ثم هو مخير بين أن ينزل إلى مكة قبل غروب اليوم  
الثاني عشر ، وبين أن يبيت ويرمي في اليوم الثالث عشر ، ورمي الجمار واجب يُجبر تركه بالدم . فإذا عاد  
إلى مكة وأراد العودة إلى بلاده ، طاف طواف الوداع ، وهذا الطواف واجب ، وعلى تاركه أن يعود إلى  
مكة ؛ ليطوف طواف الوداع إن أمكنه الرجوع ، ولم يكن قد تجاوز الميقات ، وإلا ذبح شاة . ويؤخذ من  
كل ما تقدم أن أعمال الحج والعمرة ؛ هي الإحرام من الميقات ، والطواف ، والسعي ، والحلق . وبهذا  
تنتهي أعمال العمرة . ويزيد عليها الحج ؛ الوقوف بعرفة ، ورمي الجمار ، وطواف الإفاضة ، والمبيت  
بمنى ، والذبح ، والحلق أو التقصير . هذه هي خلاصة أعمال الحج والعمرة .

### استحباب تعجيل العودة

عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «الشَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ ؛ يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ طَعَامَهُ وَشِرَاهَهُ ، فَإِذَا  
قَضَى أَحَدُكُمْ نَهْمَتَهُ»<sup>(١)</sup> ، فليعجل إلى أهله . رواه البخاري ، ومسلم . [السخاري (١٨٠٤) ] ومسلم  
(١٩٢٧) . وعن عائشة ، أن رسول الله ﷺ قال : «إِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ حَجَّهُ ، فَلْيَتَعَجَّلْ إِلَى أَهْلِهِ ؛ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ  
لَأَجْرِهِ» . رواه الدارقطني . [الدارقطني (٢/ ٢٢٩) ] . وروى مسلم ، عن العلاء بن الحضرمي ، أن رسول الله  
ﷺ قال : «يَقِيمُ الْمُهَاجِرُ بَعْدَ قِضَاءِ نَسَكِهِ ثَلَاثًا» . [مسلم (١٣٥٢) ] (٤٤٢) .

### الإحصار

الإحصار ؛ هو المنع والحبس ، قال الله تعالى : ﴿وَإِنْ أَحْبَبْتُمْ قَوْمًا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة : ١٩٦] . وقد  
نزلت هذه الآية في حصر النبي ﷺ ، ومنعه هو وأصحابه في الحديبية عن المسجد الحرام . والمراد به ؛  
المنع عن الطواف في العمرة ، وعن الوقوف بعرفة ، أو طواف الإفاضة في الحج . وقد اختلف العلماء في  
السبب الذي يكون به الإحصار ؛ قال مالك ، والشافعي : الإحصار لا يكون إلا بالعدو ؛ لأن الآية  
نزلت في إحصار النبي ﷺ . وقال ابن عباس : لا حصر ، إلا حصر العدو . وذهب أكثر العلماء . منهم  
الأحناف ، وأحمد . إلى أن الإحصار يكون من كل حابس يحبس الحاج عن البيت ؛ من عدو ،<sup>(٢)</sup>

(١) بهمة ، بدوع الهمة . شدة الشهوة في الحصول على الشيء .

(٢) كافرًا كان أو ناعيًا

أو مرض يزيد بالانتقال والحركة، أو خوف، أو صياح المفقة، أو موت محرم الزوجة في الطريق، وغير ذلك من الأعذار المانعة، حتى أفتى ابن مسعود رجلاً لُدِغَ، بأنه محصر. واستدلوا بعموم قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْصَرْتُمْ﴾. وأن سبب نزول الآية إحصار النبي ﷺ بالعدو؛ وإن العام لا يُقصر على سببه. وهذا أقوى من غيره من المذاهب.

**على المحصر شاة فما فوقها:** الآية صريحة في أن على المحصر أن يذبح ما استيسر من الهدي. وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قد أحصر، فحلق، وجامع نساءه، ونحر هديه، حتى اعتمر عامًا قابلاً. رواه البخاري. [البخاري (١٨٠٩)]. وقد استدل بهذا الجمهور من العلماء على أن المحصر يجب عليه ذبح شاة، أو بقرة، أو نحر بدي. وقال مالك: لا يجب. قال في «فتح العلام»: والحق معه، فإنه لم يكن مع كل المحصرين هدي، وهذا الهدي الذي كان معه ﷺ ساقه من المدينة، متنفلاً به. وهو الذي أراده الله - تعالى - بقوله: ﴿وَالَّذِي مَعَكُمْ أَوْ أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ﴾ [الفتح: ٢٥]. والآية لا تدل على الإيجاب.

**موضع ذبح هدي الإحصار:** قال في «فتح العلام»: اختلف العلماء، هل نحره يوم الحديبية في الحيل أو في الحرم؟ وظاهر قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي مَعَكُمْ أَوْ أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ﴾ [الفتح: ٢٥]. أنهم نحره في الحيل. وفي محل نحر الهدي للمحصر أقوال؛ الأول للجمهور، أنه يذبح هديه، حيث يحل في حرم أو حيل. الثاني للحنفية، أنه لا ينحره، إلا في الحرم. الثالث لابن عباس وجماعة، أنه إن كان يستطيع البعث به إلى الحرم، وجب عليه، ولا يحل، حتى ينحر في محله. وإن كان لا يستطيع البعث به إلى الحرم، نحر في محل إحصاره.

**لا قضاء على المحصر إلا أن يكون عليه فرض الحج:** عن ابن عباس - رضي الله عنهما - في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦]. يقول: من أحرم بحج أو عمرة، ثم حبس عن البيت عمرض بجهده، أو عدو يحبسه، فعليه ذبح ما استيسر من الهدي؛ شاة فما فوقها، يذبح عنه، فإن كانت حجة الإسلام، فعليه قضاؤها، وإن كانت حجة بعد الفريضة، فلا قضاء عليه. وقال مالك: إنه بلاءه، أن النبي ﷺ حاء هو وأصحابه الحديبية، فحروا الهدي، وحلقوا رءوسهم، وحنوا من كل شيء قبل الطواف بالبيت، ومن قبل أن يصل الهدي إلى البيت. ثم لم يذكر، أن النبي ﷺ أمر أحدًا من أصحابه ولا ممن كان معه أن يقضوا شيئاً، ولا يعودوا له، والحديبية خارج من الحرم. رواه البخاري. [ابحاري تعليقاً في كتاب المحصر باب (٤) من قال ليس على المحصر بدل]. قال الشافعي: فحيث أحصر ذبح وحل، ولا قضاء عليه من قبل أن الله لم يذكر قضاء. ثم قال: لأننا علمنا - من تواطؤ حديثهم - أنه كان معه في عام الحديبية رجال معروفون، ثم اعتمروا عمرة القضاء، فتخيف بعضهم في المدينة من غير ضرورة؛ في نفس ولا مال، ولو لزم القضاء، لأمرهم بالأل يتحلفوا عنه. وقال: وإنما سُميت عمرة القضاء، والقضية؛ للمقاضاة التي وقعت بين النبي ﷺ وبين قريش، لا على أنه واجب قضاء تلك العمرة.

**جواز اشتراط الحرم التحلل بعذر المرض ونحوه:** ذهب كثير من العلماء إلى جواز أن يشترط المحرم عند

إحرامه ، أنه إن مرض تحمل ؛ فقد روى مسلم ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال لضباعة : «حجِّي ، واشترطي أنْ مَجِيئِي حيث تحبسي» . [مسلم (١٢٠٨)] . فإذا أحصر بسبب من الأسباب ؛ من مرض أو غيره ، إذا اشترطه في إحرامه ، فله أن يتحلل ، وليس عليه دم ولا صوم .

### كسوة الكعبة

كان الناس على عهد الجاهلية يكسون الكعبة ، حتى جاء الإسلام فأقرَّ كسوتها . فقد ذكر الواقدي ، عن إسماعيل بن إبراهيم بن أبي ربيعة ، عن أبيه ، قال : كُسي البيت في الجاهلية الأنطاع<sup>(١)</sup> ، ثم كساه رسول الله ﷺ اثياب اليمانية ، وكساه عمر ، وعثمان القباطي<sup>(٢)</sup> ، ثم كساه الحجاج الدياج . ورؤي أن أوب من كساها أسعدُ الحُميري ، وهو تبع . وكان ابن عمر - رضي الله عنهما - يجلس ثُدنه القباطي ، والأنطاع<sup>(٣)</sup> ، والخل ، ثم يبعث بها إلى الكعبة يكسوها إياها . رواه مالك . وأخرج الواقدي أيضًا ، أن إسحاق بن أبي عبد بن أبي جعفر ، محمد بن علي ، قال : كان الناس يُهدون إلى الكعبة كسوة ، ويهدون إليها الثدن عندها الخبرات<sup>(٤)</sup> ، فُبعث بالخبرات إلى البيت كسوة ، فلما كان يزيد بن معاوية كساها الدياج ، فلما كان ابن لزيير أتبع أثره ، وكان يبعث إلى مُضْعَب بن الزبير ؛ ليعث بالكسوة كل سنة ، فكان يكسوها يوم عاشوراء . وأخرج سعيد بن منصور ، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يرع ثياب الكعبة في كل سنة ، فيقسمها على الحاخ ، فيستظلون بها على السمر<sup>(٥)</sup> بمكة .

### تطيب الكعبة

عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : طيَّبوا البيت ؛ فإن ذلك من تصهيره . وطيب ابن الزبير جوف الكعبة كله ، وكان يحمّر الكعبة كل يوم برطل من محمر<sup>(٦)</sup> ، ويحمّرها كل خمسة برطلين .

### النهي عن الإلحاد في الحرم

قال الله تعالى : ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْإِحْكَامِ يُظَاهِرْ نَفْسَهُ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ﴾<sup>(٧)</sup> [الحج : ٢٥] . وروى أبو داود ، عن موسى بن باذان ، قال : أتيت يعلَى بن أمية ، فقال : إن رسول الله ﷺ قال : «احتكارُ الطعام في الحرم إلهادٌ فيه» . [أبو داود (٢٠٢٠)] . وروى الحارثي في «التاريخ الكبير» ، عن يعلَى بن أمية ، أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول : احتكار الضعفاء إلهاد . [الحارثي في تاريخ الكبير (٤/ ١/ ٢٥٥) برقم (١٠٨٣)] . وروى أحمد ، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه أتى ابن الزبير ، وهو جالس في الحجر ، فقال : يا ابن

(١) الأنطاع . جمع قطع وهو م يفرش على لأرض كالسباط ، ويصنع من الخلد الأحمر

(٢) انطاعي . جمع قبضة . وهو اثوب من ثياب مصر ، رقيق أبيض لأنه مسبوب إلى القبط . وهم أهل مصر

(٣) الأنطاع . جمع قط . نوع من سبط .

(٤) خبرات . جمع خيرة ، وهو ما كان محطفاً من سرود من ثياب اليمن .

(٥) السمر . نوع من شجر .

(٦) المحمر . العود الذي ينظف به .

(٧) الإلهاد أي تعصير



الزبير، إياك والإلحاد في حرم الله ﷻ إني أشهد لسمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «يُجَنَّبُ رَجُلٌ مَرَّ قَرِيْشَ». [أحمد (٢/ ١٩٦، ٢١٩)]. وفي رواية: «سِيلَجِدُ فِيهِ رَحْلَ مَرَّ قَرِيْشَ، لَوْ وَزَنَتْ ذُنُوبُهُ وَذُنُوبُ الثَّقَلَيْنِ، لَوَزَنَتْهَا». فاتظر ألا تكون هو. قال مجاهد: تضاعف السيئات بمكة، كما تضاعف الحسنات. ومثل الإمام أحمد، هل تُكْتَبُ السيئة أكثر من واحدة؟ فقال: لا، إلا بمكة؛ لتعظيم البلد.

### غزو الكعبة

روى البخاري، ومسلم، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله ﷺ: «يعزرو جيش الكعبة. فإذا كانوا بيداء<sup>(١)</sup> لمن الأرض، يُخَسَفُ بأولهم وآخرهم». قلت: يا رسول الله، كيف وفيهم أسواقهم<sup>(٢)</sup>، ومن ليس منهم؟ قال: «يُخَسَفُ بأولهم وآخرهم، ثم يبعثون على بيتانهم». [ابن حبان (٢١١٨) ومسلم (٢٨٨٤) وأحمد (١٠٥/٦)].

استحباب شد الرجال إلى المساجد الثلاثة: عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لا تشدُّ الرِّحَالُ، إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى». رواه البخاري، ومسلم، وأبو داود. [البخاري (١١٨٩) ومسلم (١٣٩٧) وأبو داود (٢٠٢٣)]. وفي لفظ: «إنما يسافر إلى ثلاثة مساجد: مسجد الكعبة، ومسجدي، ومسجد إيليا<sup>(٣)</sup>». وعن أبي ذر رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله، أيُّ مسجد وضع في الأرض أول؟ قال: «المسجد الحرام». قلت: ثم أي؟ قال: «المسجد الأقصى». قلت: كم بينهما؟ قال: «أربعون سنة، ثم أين أدركتكَ الصلاة بعد فصل، فإن الفضل فيه». [البخاري (٣٣٦٦) ومسلم (٥٢٠) والسنائي (٣٢/٢) وابن ماجة (٧٥٣)]. وإنما شُرِعَ السفر إلى هذه المساجد الثلاثة؛ لما فيها من فضائل وميزات ليست في غيرها؛ فعن جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «صلاة في مسجدي أفضل من ألف صلاة فيما سواه، إلا المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه». رواه أحمد بسند صحيح. [ابن ماجة (١٤٠٦) وأحمد (٣٤٣/٣)]. وعن أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ قال: «من صَلَّى في مسجدي أربعين صلاة، لا تفوته صلاة. كتبت له براءة من النار، وبراءة من العذاب، وبرئ من النفاق». رواه أحمد، والطبراني بسند صحيح. [أحمد (١٥٥/٣) والطبراني في الأوسط (٥٤٤٠) وذكره الهيثمي في المجمع (٨/٤)]. وقد جاء في الأحاديث، أن فضل الصلاة في مسجد بيت المقدس أفضل مما سواه من المساجد - غير المسجد الحرام، والمسجد النوي - بخمس مائة صلاة. [انزار (٤٢٢) وذكره الهيثمي في المجمع (٧/٤) وعنه للطبراني في الكبير].

(١) يبداء فلاة وصحراء.

(٢) أسواق جمع سوق، وقد يكون في السوق الصالحون نقصاء مصاحبهم

(٣) إيليا القدس

## آداب دخول المسجد النبوي، وآداب الزيارة :

١- يُستحب إتيان مسجد رسول الله ﷺ بالشكبة والزقار، وأن يكون متطيّباً بالطيب، ومتجملّاً بحسن الثياب، وأن يدخل بالرجل اليمنى، ويقول: أعوذ بالله العظيم، وبوجهه الكريم، وسلطانه القديم، من الشيطان الرجيم، باسم الله، اللهم صلّ على محمد وآله وسلم، اللهم اغفر لي ذنوبي، وافتح لي أبواب رحمتك.

٢- ويُستحب أن يأتي الروضة الشريفة أولاً، فيصلي بها تحية المسجد، في أدب وخشوع.

٣- فإذا فرغ من الصلاة - أي؛ تحية المسجد - اتّجه إلى القبر الشريف مستقبلاً له، ومستندباً القبلة، فيسلم على رسول الله ﷺ، قائلاً: السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا نبي الله، السلام عليك يا خيرة خلق الله من خلقه، السلام عليك يا خير خلق الله، السلام عليك يا حبيب الله، السلام عليك يا سيد المرسلين، السلام عليك يا رسول رب العالمين، السلام عليك يا قائد الغر المحجلين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أنك عبده ورسوله، وأمينه وخيرته من خلقه، وأشهد أنك قد بلغت الرسالة، وأدّيت الأمانة، ونصحت الأمة، وحاهدت في الله حقّ جهاده.

٤- ثم يتأخّر نحو ذراع إلى الجهة اليمنى، فيسلم على أبي بكر الصديق، ثم يتأخّر أيضاً نحو ذراع، فيسلم على عمر الفاروق - رضي الله عنهما.

٥- ثم يستقبل القبلة، ويدعو لنفسه، ولأحبابه وإخوانه، وسائر المسلمين، ثم يصرف.

٦- وعلى الزائر ألا يرفع صوته، إلا بقدر ما يسمع نفسه، وعلى وليّ الأمر أن يمنع ذلك برفق؛ فقد ثبت أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - رأى رجسين يرفعان أصواتهما في المسجد النبوي، فقال: لو أعدم أنكما من البعد، لأوجعتكما ضرباً. [الحري (٤٧٠)].

٧- وأن يتحنّث التمسّح بالحجرة - أي؛ القبر - والتقبيل لها؛ فإن ذلك مما نهى عنه الرسول - عليه الصلاة والسلام - روى أبو داود، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا تجعلوا بيوتكم قبوراً، ولا تجعلوا قبري عيداً، وصلوا عليّ؛ فإن صلاتكم تبغي حيث كنتم». [أبو داود (٢٠٤٢)].

وقد رأى عبد الله بن حسن رجلاً يتأبّ قبر رسول الله ﷺ بالدعاء عنده، فقال: يا هذا، إن رسول الله ﷺ قال: «لا تتخذوا قبري عيداً، وصلوا عليّ حيث كنتم؛ فإن صلاتكم تبغي». [أحمد (٣٦٧/٢)]. فما أنت يا رجل ومن بالأندلس، إلا سؤاء.

استحبّ كثرة التّعبّد في الرّوضة المباركة: روى البخاري، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة»<sup>(١)</sup>، ومنبري على حوضي. [سحاري (١١٩٦)].

استحبّ إتيان مسجد قباء والصلاة فيه: فقد كان رسول الله ﷺ يأتيه كلّ سبت، راكباً وماشيّاً،

(١) قيل في معنى روضة من رياض الجنة أن ما يحدث فيها من العبادة والعبود يشبه أن يكون روضة من رياض الجنة. ويكون هذا كقوله عليه الصلاة والسلام: «إد مرتج من رياض الجنة، فارتعوا». قالوا: يا رسول الله، وما رياض الجنة؟ قال: «خلق لذكره».

ويصلي فيه ركعتين . [البخاري (١١٩٤)] . وكان - عليه الصلاة والسلام - يُرْعَبُ في ذلك ، فيقول : «من تطهر في بيته ، ثم أتى مسجد قباء فصلى فيه صلاة ، كان له كأجر عُمْرة» . رواه أحمد ، والسائي ، وابن ماجه ، والحاكم ، وقال : صحيح الإسناد . [السائي (٣٧ / ٢) وابن ماجه (١٤١٢) وأحمد (٤٨٧ / ٣) والحاكم (١٢ / ٣)] .

### فضائل المدينة

روى البخاري ، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «إن الإيمان ليَأْرُزُ<sup>(١)</sup> إلى المدينة ، كما تَأْرُزُ الحية إلى جحرها» . [البخاري (١٨٧٦)] . وروى الطبراني ، عن أبي هريرة - بإسناد لا بأس به - أن رسول الله ﷺ قال : «المدينة قبة الإسلام ، ودار الإيمان ، وأرض الهجرة ، ومثوى الحلال والحرام» . [الطبراني في الأوسط (٥٦١٤) وذكره الهيثمي في المجمع (٢٩٨ / ٣)] . وعن عمر رضي الله عنه قال : غلا السعر بالمدينة ، فاشتد الجهد ، فقال رسول الله ﷺ : «اصبروا ، وأبشروا ، فإني قد باركت على صاعكم ومدكم ، وكنوا ولا تتفرقوا ؛ فإن طعام الواحد يكفي الاثنين ، وطعام الاثنين يكفي الأربعة ، وطعام الأربعة يكفي الخمسة والستة ، وإن البركة في الجماعة ، من صبر على لأوائها وشدتها ، كنت له شفيعاً وشهيداً يوم القيامة ، ومن خرج عنها رغبة عما فيها ، أبدل الله به من هو خير منه فيها ، ومن أرادها بسوء أذابه الله ، كما يذوب الملح في الماء» . رواه البزار بسند جيد . [البزار (١١٨٥) وذكره الهيثمي في المجمع (٣٠٥ - ٣٠٦ / ٣)] .

### فضل الموت في المدينة

روى الطبراني بإسناد حسن ، عن امرأة بتيمة ، كانت عند رسول الله ﷺ من ثقيف ، أن رسول الله ﷺ قال : «من استطاع منكم أن يموت بالمدينة ، فليمت ؛ فإنه من مات بها ، كنت له شهيداً ، أو شفيعاً يوم القيامة» . [الطبراني في الكبير (١٩٤ / ٢٤) برقم (٧٤٧) وذكره الهيثمي في المجمع (٣٠٦ / ٣)] . ولهذا سأل عمر رضي الله عنه أنه أن يموت في المدينة ، فقد روى البخاري ، عن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، أن عمر قال : اللهم ارزقني شهادة في سبيلك ، واجعل موتي في حرم رسولك ﷺ . [بخاري (١٨٩٠)] .

(١) يَأْرُزُ : أي يصبم ويجمع

## الزَّوْجُ

الروحانية ستة من سس الله في الحق ولتكوين ، وهي عامة مطردة ، لا يتبدل عنها عالم الإنسان ، أو عالم الحيوان ، أو عالم النبات قال - تعالى :- ﴿وَمِنْ كَثَرِ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [المداريات : ٤٩٠] . وقار . ﴿سَخَّرَ اللَّيْلُ حَقَّقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا مِمَّا تُثْبِتُ الْأَرْضُ وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْنَمُونَ﴾ [يس : ٣٦] . وهي لأسلوب اندي احتاره الله للتولد ، وانتكاش ، واستمرار الحياة ، بعد أن أعد كلا الزوجين وهيهما ، بحيث يقوم كل منهما بدور إيجابي في تحقيق هذه الغاية ، قال - تعالى :- ﴿سَأْتِيَنَّكَ لَأَسْ إِنَّا حَقَّقْنَاكَ مِنْ دَكَّرِ وَأَنْتَى﴾ [احمرات : ١٣] . ﴿يَأْتِيَنَّكَ النَّاسُ تَقْوَىٰ زَكَّكُمْ إِلَيَّ حَقَّقُوا مِنْ تَقَرَّرِ وَجَدُوا وَخَلَقُوا مِنْ رَوْحَهَا وَمَنْ يَنْتَهَا رَجُلًا كَثِيرًا وَمَنْ يَنْتَهَى﴾ [السَّاء : ١٠] . ولم يتبدل الله أن يجعل الإنسان كغيره من الماعوس ، فيدع عرائره تنطلق دون وعي ، ويترك اتصال الذكر بالأنثى فوضى ، لا ضابط له ، بل وضع لنظام الملائكة لسيادته ، والذي من شأنه أن يحفظ شرفه ، ويصون كرامته . فحفل اتصال الرجل بالمرأة اتصالاً كريماً ، مسيئاً على رصاهما ، وعلى إيجاب وقبول ، كمظهرين لهذا الرضا ، وعلى إظهار عني أن كلا منهما قد أصبح للآخر . وبهذا وضع للعريزة سبيلها المأمونة ، وحمل السبل من الصياح ، وصان المرأة عن أن تكون كلاً ما خا كل رافع . ووضع بوابة الأسرة التي تحوطها عريرة لأمومة ، وترعاها عصفة الأبوة ، فتست نباتاً حسناً ، وتثمر تمارها المينة . وهذا النظام هو الذي ارتضاه الله ، وأبقى عليه الإسلام ، وهذه كل ما عده .

### الانكحة التي هدمها الإسلام

فمن ذلك : نكاح احدث : كانوا يقولون : ما ستر فلا نأس به ، وما ظهر فهو نؤم . وهو المذكور في قول الله - تعالى - . ﴿وَلَا تُنْكِحُوا آبَاءَكُمْ﴾ [السَّاء : ٢٥] . ومنها ، نكاح ابدال : وهو أن يقول الرجل للرجل : برل لي عن امرأتك ، وأنت ربك عن امرأتي ، وأريدك . رواه امدارقي ، عن أبي هريرة ، سسد ضعيف حدًا . ودكرت عائشة غير هديس البوعين ، فقالت : كان المكاح في الجاهلية عني أربعة أنحاء<sup>(١)</sup> :  
١- نكاح لئس اايوم .. يحضب لرجل إلى لرجل ونسته أو سته ، فيصدفها ، ثم يملكها .  
٢- ونكاح آخر .. كان الرجل يقول لامرأته ، إذا صهرت من صمئها<sup>(٢)</sup> : رسي إلى فلا ، فاستبصعي منه<sup>(٣)</sup> . ويعتزلها روحها ، حتى يقيم حميها ، فإذا تير صديها إذا أحب . وإي يفعل ذلك ، رعية في بجنة الولد ، ويسمى هذا نكاح الاستنضع .

٣- ونكاح آخر .. يحتمع الرهص (ما دون العشرة) على المرأة ، فيدخلون كلهم بصبيها ، فإذا حميت ووضعت ، ومر عليها ليل ، أرست إليهم . فم يستطع رجل منهم أن يمشع ، حتى يحتمعوا عندها ، فتقول

(٢) صمئها : حصيها .

(١) نجد ، أو ع

(٣) استنضعي : صبي من صمئها . أي جماع شدي نولد ففص

لهم : قد عرفتم ما كان من أمركم ، وقد ولدت ، فهو ابك يا فلان . تسمي من أحبت باسمه ، فيحق به ولدها . لا يستطيع أن يتمتع منه الرجل .

٤- ونكاح رابع .. يجتمع ناس كثير ، فيدخلون على المرأة ، لا تمتنع ممن حاءها - وهن البغايا<sup>(١)</sup> - يُنصَبْنَ على أبوابهن رايات تكون غلماً ، فمن أرادهن دخل عيهن ، فإذا حميت إحداهن ووضعت ، جمعوا لها ، ودعوا لها القافة<sup>(٢)</sup> ، ثم ألحقوا ولدها بالذي يرون ، فالتاط به<sup>(٣)</sup> ودعي ابنه ، لا يتمتع عن ذلك ، فلما بعث محمد ﷺ بالحق ، هدم نكاح الجاهلية كله ، إلا نكاح الناس اليوم . [سحاري (٥١٢٧)] . وهذا النظام الذي أبقي عليه الإسلام ، لا يتحقق إلا بتحقيق أركانه ؛ من الإيجاب والقبول ، وبشرط الإشهاد . وبهذا يتم العقد الذي يفيد جلّ استمتاع كل من الزوجين بالآخر ، على الوجه الذي شرعه الله ، وبه تثبت الحقوق والواجبات ، التي تلزم كلا منهما .

### الترغيب في الزواج

وقد رغب الإسلام في الزواج بصور متعددة للترغيب ؛ فتارة يذكر ، أنه من سنن الأنبياء ، وهدي المرسلين ، وأنهم القادة الذين يجب علينا أن نقتدي بهداهم : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً﴾ [الرعد : ٣٨] . وفي حديث الترمذي ، عن أبي أيوب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «أربع من سنن المرسلين ؛ الحناء<sup>(٤)</sup> ، والتعطر ، والسواك ، والنكاح» . [الترمذي (١٠٨٠)] . وتارة يذكره في معرض الامتنان : ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ بَيْنًا وَبَيْنًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [النحر : ٧٢] . وأحياناً يتحدث عن كونه آية من آيات الله : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم : ٢١] . وقد يتردد المرء في قبول الزواج ، فيحجم عنه ؛ خوفاً من الاضطلاع بتكاليفه ، وهروباً من احتمال أعبائه ، فيلفت الإسلام نظره إلى أن الله سيجعل الزواج سبيلاً إلى الغنى ، وأنه سيجعل عنه هذه الأعباء ، ويمده بالقوة ، التي تجعله قادراً على التغلب على أسباب الفقر : ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَّتَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾<sup>(٥)</sup> [النور : ٣٢] . وفي حديث الترمذي ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «ثلاثة حق على الله عونهم ؛ المجاهد في سبيل الله ، والمكاتب الذي يريد الأداء ، والناكح الذي يريد العفاف» . والمرأة خير كنز يضاف إلى رصيد الرجل ؛ روى الترمذي ، وابن ماجة ، عن ثوبان رضي الله عنه قال . لما نزلت : ﴿وَالَّذِينَ يَكْرِهُونَ آلَهُمْ وَالْأَفْصَةَ وَلَا يُعْطُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَرَّأْ مِنْهُمْ بِكَلِمَاتٍ أَلِيَّةٍ﴾ [التوبة : ٣٤] . قال : كن مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره ، فقال بعض أصحابه : أنزلت في

(١) البغايا الروائي (٢) الغدة جمع قنف وهو من يشبه بين الناس ، فيلحق بولد والده .

(٣) التاط به . (٤) وقال بعض الرواة : حياء بالياء .

(٥) لا يمي جمع أيم ، وهو الذي لا روح فيه . أو اني لا روح بها (٦) العباد العبيد

الذهب والفضة، فلو عسما أي المال خير فنتخذه؟ فقال: «لسان دكر، وقب شاكز، وزوچه مؤمة تعينه على إيمانه». [أحمد (٢٨٢ / ٥) وترمذي (٣٠٩٤) و ابن ماجه (١٨٥٦)]. وروى الطبراني بسند جيد، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: «أربع من أصدبهن، فقد أعطي خير الدنيا والآخرة؛ قلنا شاكز، ولسان داكز، وندنا على البلاء صابرا، وروحة لا تبغيه حوبا في نفسها وماله». [مجمع لروايد (٤) / (٢٧٣)]. وروى مسلم، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أن رسول الله ﷺ قال: «انديا متاع، وخير متاعها امرأة الصالحة». [مسلم (١٤٦٧)]. وقد يحيل للإسنان في لحظة من لحظات يقطه الروحية أو يتبتل، وينقطع عن كل شأن من شئون الدنيا، فيقوم الليل، ويصوم النهار، ويعتزل النساء، ويسير في طريق الرهبانية المافية لطبيعة لإسنان. فيعلمه الإسلام أن ذلك مذهب لفطرته، ومعايير دينه، وأن سيد لأسياء - وهو أخشى الناس لله وأتقدمهم به - كان يصوم ويفطر، ويقوم وينم، ويتزوج النساء، وأن من حاول الخروج عن هديه، فليس له شرف الانتساب إليه؛ روى البخاري، ومسلم، عن أنس رضي الله عنه قال: «جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي ﷺ، يسألون عن عبادة النبي ﷺ، فما أحبروا كأنهم تفالوها»<sup>(١)</sup>، فقالوا: «أين نحن من النبي ﷺ، قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر». قال أحدهم: أما أنا، فإني أصلي الليل أبدا. وقال آخر: أنا أصوم الدهر، ولا أفطر. وقال آخر: أنا أعتزل النساء، فلا أتزوج أبدا. فجاء رسول الله ﷺ، فقال: «أنتم الدين قلتم كذا وكذا؟ أما والله، إني لأحشاكم لله وأتقاكم له، كني صوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأنزوج النساء، فمن رغب عن سنتي، فليس مني». [بخاري (٥٠٦٣) ومسلم (١٤٠١)]. والزوجة الصالحة فيض من السعادة يغمر البيت، ويملؤه سرورا، وبهجة، وإشراقا؛ فعن أبي أمامة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «ما استفاد المؤمن بعد تقوى الله، عز وجل، حيرا له من روحية صالحة، إن أمرها أطاعته، وإن نظر إليها سرته، وإن أقسم عليها أسرته، وإن عاب عنها نصحته في نفسها وماله». رواه ابن ماجه. [ابن ماجه (١٨٥٧)]. وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من سعادة ابن آدم ثلاثة، ومن شقاوة ابن آدم؛ المرأة الصالحة، والمسكين الصالح، والمركب الصالح، ومن شقاوة ابن آدم؛ المرأة السوء، والمسكين السوء، والمركب السوء». رواه أحمد بسند صحيح. ورواه الطبراني، وابن زرار، والحاكم وصححه. [أحمد (١٦٨ / ١) وابن حبان (٢٠٢١) ومجمع لروايد (٤) / (٢٧٢)]. وقد جاء تفسير هذا الحديث في حديث آخر رواه الحاكم، أن رسول الله ﷺ قال: «ثلاثة من السعادة: المرأة الصالحة، تراها تعجبك، وتعيب فتأمنها على نفسها ومالك، والذابة تكون وطيفة»<sup>(٢)</sup> تلحقك بأصحابك، والدار تكون واسعة كثيرة المرافق، وثلاثة من الشقاء؛ امرأة تراها فتسوءك، وتحمل لسانها عليك، وإن عبت عنها لم تأمنها على نفسها ومالك، والذابة تكون قطوفا»<sup>(٣)</sup>، فإن ضربتها أتعبتك. وإن تركتها لم تلحقك بأصحابك، والدار تكون صيقة، قليلة المرافق». [الترمذي (١٤١٢) والحاكم

(٢) وصيفة دلون سريعة السير

(١) عذره، قبله

(٣) قطوفا، بصيفة.

(٢/ ١٦٢). - ولزواج عادةً يستكمل الإنسان بها نصف دينه، ويبقى بها ربه على أحسن حال من الصبر والبقاء؛ فعن أسد الله أن رسول الله ﷺ قال: «من رزقه الله امرأةً صالحةً، فقد أعانه على شطر دينه، فبيعت الله في شطر الباقي». رواه المصري، والحاكم، وقال: صحيح الإسناد. [الحاكم (٢/ ١٦١) ومجمع الزوائد (٤/ ٢٧٢)]. وعنه ﷺ، أنه قال: «من أُرِد أن يلقى الله طاهرًا مظهرًا، فليتزوج الحرث». رواه ابن ماجة، وفيه ضعف. [ابن ماجة (١٨٦٢)]. قال ابن مسعود: لو لم يبق من أجلي إلا عشرة أيام، وأعلم أنني أموت في آخرها، ولي طَوَّل النكاح فيهن، لتزوجت؛ مخافة الفتنة!!.

### حكمة الزواج

وإنما رَغِبَ الإسلام في الزواج على هذا النحو، وحبب فيه؛ لما يترتب عليه من آثار نافعة، تعود على الفرد نفسه، وعلى الأمة جميعًا، وعلى النوع الإنساني عامة:

١- فإن الغريزة الجنسية من أقوى الغرائز وأعنفها، وهي تلح على صاحبها دائمًا في إيجاد مجال لها، فما لم يكن ثمة ما يشبعها، انتاب الإنسان الكثير من القلق والاضطراب، ونزعت به إلى شر متزع. والزواج هو أحسن وضع طبيعي، وأنسب مجال حيوي؛ لإرواء الغريزة، وإشباعها. فبهذا البدن من الاضطراب، وتسكن النفس عن الصراع، ويكف النظر عن التطلع إلى الحرام، وتطمئن العاطفة إلى ما أحسن الله، وهذا هو ما أشارت إليه الآية الكريمة: ﴿وَمِنْ مَّائِدَتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [اروم: ٢١]. وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إن المرأة تقبل في صورة شيطان، وتدبر في صورة شيطان، فإذا رأى أحدكم من امرأة ما يعجبه، فليأت أهله؛ فإن ذلك يرد ما في نفسه». رواه مسلم، وأبو داود، والترمذي. [مسلم (٣/ ١٤٠٣) وأبو داود (٢١٥١) والترمذي (١١٥٨)].

٢- والزواج هو أحسن وسيلة للإنجاب الأولاد، وتكثير النسل، واستمرار الحياة مع المحافظة على الأنساب، التي يوليها الإسلام عناية فائقة، وقد تقدم قول رسول الله ﷺ: «تزوجوا الودود الولود؛ فإني مكاثر بكم الأنبياء يوم القيامة». [أبو داود (٢٠٥٠) والنسائي (٦/ ٥٦) والحاكم (٢/ ١٦٢)]. وفي كثرة النسل من المصالح العامة، والمنافع الخاصة، ما جعل الأمم تحرص أشد الحرص على تكثير سواد أفرادها، بإعطاء المكافآت التشجيعية من كثر نسله، وزاد عدد أبنائه، وقد يمتد قبل: إنما العزة للكاثر. ولا تزال هذه حقيقة قائمة، لم يصرأ عليها ما يقصصها دحل الأحنف بن قيس على معاوية - ويزيد بن يزيد، وهو ينظر إليه إعجابًا - فقال: يا أبا بحر، ما تقول في الولد؟ فعلم ما أُرِد، فقال: يا أمير المؤمنين، هم عماد طهورنا، وثمر قلوبنا، وقرعة أعيننا، بهم نصول على أعدائنا، وهم الحلف ما لم عدنا، فكس لهم أرضًا دليلاً، وسماء ظليلاً، إن سأوك فأعطهم، وإن استعبيوك<sup>(١)</sup> فأعتهم، لا تمعهم رفدك<sup>(٢)</sup>، فيموتوا قربك، ويكرهوا حياتك، ويستبغضوا وفانك. فقال: لته درك أنا بحر، هم كما وصفت<sup>(٣)</sup>.

٣. ثم إن غريزة الأبوة والأمومة تنمو وتتكامل في طلال الطفولة، وتنمو مشاعر العطف، والود، والحنان، وهي فضائل لا تكمل إنسانية إنسان بدونها.

٤. الشعور بتبعية الزواج ورعاية الأولاد يبعث على النشاط، وبذل الوسع في تقوية مكات الفرد ومواهبه، فينطلق إلى العمل؛ من أجل النهوض بأعبائه، والقيام بواجبه، فيكثر الاستغلال، وأسباب الاستثمار، مما يزيد في تنمية الثروة، وكثرة الإنتاج، ويدفع إلى استخراج خيرات الله من الكون، وما أودع فيه من أشياء ومنافع للناس.

٥. توزيع الأعمال توزيعاً منتظماً به شأن البيت من جهة، كما ينتظم به العمل خارجه من جهة أخرى، مع تحديد مسئولية كل من الرجل والمرأة، فيما يناف به من أعمال؛ فالمرأة تقوم على رعاية البيت، وتدير المنزل، وتربية الأولاد، وتهيئة الجو الصالح للرجل؛ ليستريح فيه، ويحد ما يذهب بعائه، ويحدد نشاطه. بينما يسعى الرجل، وينهض بالكسب، وما يحتاج إليه البيت؛ من مال ونفقت. وبهذا التوزيع العادل يؤدي كل منهما وظائفه الطبيعية على الوجه الذي يرضاه الله، ويحمده الناس، ويشمر الثمار المباركة.

٦. على أن ما يثمره الزواج من ترابط الأسر، وتقوية أواصر المحبة بين العائلات، وتوكيد الصلات الاجتماعية، مما يباركه الإسلام، ويعضده ويسانده، فإن المجتمع المترابط المتحاب، هو المجتمع القوي السعيد.

٧. جاء في تقرير هيئة الأمم المتحدة، الذي نشرته صحيفة الشعب، الصادرة يوم السبت ٦/٦/١٩٥٩، أن المتزوجين يعيشون مدة أطول مما يعيشها غير المتزوجين؛ سواء أكان غير المتزوجين أرمالاً، أو مطلقين، أم عزاباً من الجنسين. وقال التقرير: إن الناس بدءوا يتزوجون في سن أصغر في جميع أنحاء العالم، وإن عمر المتزوجين أكثر صولاً. وقد بنت الأمم المتحدة تقريرها على أساس أبحاث وإحصائيات، تمت في جميع أنحاء العالم خلال عام ١٩٥٨ مأكمله، وبناء على هذه الإحصاءات، قال لتقرير: إنه من المؤكد أن معدل الوفاة بين المتزوجين من الجنسين، أقل من معدل الوفاة بين غير المتزوجين، وذلك في مختلف الأعمار. واستطرد التقرير قائلاً: بناء على ذلك، فإنه يمكن القول، بأن الزواج شيء مفيد صحياً للرجل والمرأة، على السواء، حتى إن أخطار الحمل والولادة قد تضاءلت، فأصبحت لا تشكل خطراً على حياة الأمم. وقال التقرير: إن متوسط سن الزواج في العالم كله اليوم هو ٢٤ للمرأة، و٢٧ للرجل، وهو سن أقل من متوسط سن الزواج منذ سنوات.

### حكم الزواج<sup>(١)</sup>

الزواج الواجب: يجب الزواج على من قدر عليه، وتاقت نفسه إليه، وختني العت<sup>(٢)</sup>؛ لأن صيانة

(١) حكمه وصفه الشرعي من الوجوب أو الحرمة . رج .  
(٢) لعنت أربى ويطلق على الإثم والمعصية والأمر بشدة



النفس، وإعفافها عن حرام واجب، ولا يتم ذلك إلا بالزواج. قال القرطبي: المستطيع؛ الذي يحاف الضرر على نفسه ودينه من العروبة، لا يرتفع عنه ذلك إلا بالزواج. لا يختلف في وجوب التزويج عليه. فإن تفتت نفسه إليه، وعجز عن الإنفاق على الزوجة، فإنه يسعه قول الله - تعالى - ﴿وَلَيْسَ تَعْقِبُكَ لُذُنٌ وَلَا يَحْذُونَ بِكَ حَتَّى يَقْتُلَهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [سور ٣٣]. وليكثر من الصيام؛ لما رواه الجماعة، عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «يا معشر<sup>(١)</sup> الشباب، من استطاع منكم الماء<sup>(٢)</sup> فليتزوج؛ فإنه<sup>(٣)</sup> أغص لنبصر، وأحصن لنفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم؛ فإنه له وجاء»<sup>(٤)</sup>.

**الزواج المستحب:** أما من كان تائقاً له، وقادراً عليه، ولكنه يأمن على نفسه من اقتراف ما حرم الله عليه، فإن الزواج يستحب له، ويكون أولى من التخي للعبادة؛ فإن الرهبانية ليست من الإسلام في شيء؛ روى الطبراني، عن سعد بن أبي وقاص، أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله أبدلنا بالرهبانية الحنيفية لسمحة»<sup>(٥)</sup>. [كشف الحفا (٣١٥٣) وعزه للبيهقي]. وروى البيهقي، من حديث أبي أمامة، أن النبي ﷺ قال: «تزوجوا؛ فإنني مكاثر بكم الأمم، ولا تكونوا كرهبانية النصارى»<sup>(٦)</sup>. [البيهقي (٧/ ٧٨)]. وقال عمر لأبي الزوائد: إنما يمنعك من التزوج عجز أو فجور. وقال ابن عباس: لا يتم نسك الناسك، حتى يتزوج.

**الزواج الحرام:** ويحرم في حق من يخل بالزوجة في الوطء والإنفاق، مع عدم قدرته عليه، وتوقيته إليه، قال القرطبي: فمتى علم الزوج أنه يعجز عن نفقة زوجته، أو صداقها، أو شيء من حقوقها الواجبة عليه، فلا يحل له أن يتزوجها، حتى يبين لها أو يعلم من نفسه القدرة على أداء حقوقها، وكذلك لو كانت به علة تمنعه من الاستمتاع، كان عليه أن يبين؛ كيلا يغر المرأة من نفسه، وكذلك لا يجوز أن يغررها بنسب يذعيه، ولا مال ولا صناعة يذكرها، وهو كاذب فيها. وكذلك يجب على المرأة، إذا علمت من نفسها العجز عن قيامها بحقوق الزوج، أو كان بها علة تمنع الاستمتاع؛ من جنون، أو جذام، أو برص، أو داء في الفرج، لم يجز لها أن تغره، وعليها أن تبين له ما بها في ذلك، كما يجب على بائع السلعة أن يبين ما بسعته من العيوب. ومتى وجد أحد الزوجين بصاحبه عيب، فله الرد، فإن كان العيب بالمرأة ردها الزوج، وأخذ ما كان أعطاه من الصداق. وقد روي، أن النبي ﷺ تزوج امرأة من بني يثاظة، فوجد بكشحها<sup>(٧)</sup> برصاً، فردها، وقال: «دلّشتم علي». [تسمية أزواج النبي (٦٩) وأنساب الأشراف (١/ ٤٥٦) وأزواج النبي (٢٥١)]. واختلفت الرواية عن مالك في امرأة العتّين<sup>(٨)</sup>، إذا أسهمت نفسها، ثم فرق بينهما

(١) لعشر: الصائفة يشميه وصف، ولأبياء معشر، واشيوخ معشر، والشباب معشر، والنساء... وهكذا.

(٢) الماء: إجماع من استطاع منكم الجماع لقدرته على مؤنه فيتزوج ومن لم يستطع جماع معجره عن مؤنه فعليه بالصوم يبدع شهوته ويقصع شرميه كما يقصع لوجاء.

(٣) أغص وأحصن: أشد غصاً لنبصر، وأشد إحصناً لنفرج ومما من الوقوع في الفاحشة.

(٤) لوجاء: رخص العقبين، وهذا هنا الصوم يقصع الشهوة ويصح شرميه كما يقصع لوجاء.

(٥) يدبها مديعة لتصبغة الإسلام، وما كان الله يشرع إلا ما يتفق وطبيعته.

(٦) في «سنده» محمد بن ثابت وهو ضعيف.

(٧) أي حاصرهما.

(٨) أي معجر عن نيل النساء.

بالغثة ، فقال مرة : لها جميع الصداق . وقال مرة : لها نصف الصداق . وهذا ينبغي على اختلاف قوله : بم تستحق الصداق ، بالتسليم أو بالدخول ؟ قولان <sup>(١)</sup> .

**الزَّوْاجُ الْمَكْرُوهُ :** ويكره في حق من يخل بالزوجة في الوطء والإنفاق ، حيث لا يقع ضرر بالمرأة ؛ بأن كانت غنية ، وليس لها رعية قوية في الوطء ، فإن انقطع بذلك عن شيء من الطاعات ، أو الاشتغال بالعلم ، اشتدت الكراهة .

**الزَّوْاجُ الْمُبَاحُ :** وبإباح ، فيما إذا انتفت الدواعي والموانع .

**النَّهْيُ عَنِ التَّبْتُلِ <sup>(٢)</sup> لِلْقَادِرِ عَلَى الزَّوْاجِ :**

١- عن ابن عباس ، أن رجلاً شكاً إلى رسول الله ﷺ العزوبة ، فقال : ألا أختصي ؟ فقال : « ليس منا من خصى ، أو اختصى » . رواه الطبراني . [مجمع البراءة (٤/ ٢٥٤)] .

٢- وقال سعد بن أبي وقاص : رد رسول الله ﷺ على عثمان بن مظعون التبتل ، ولو أذن له ، لاختصينا . رواه البخاري . [البحري (٥٠٧٣)] . أي ؛ لو أذن له بالتبتل ، لبغنا في التبتل ، حتى يفضي بنا الأمر إلى الاحتصاء . قال الطبري : التبتل الذي أراده عثمان بن مظعون ؛ تحريم النساء ، والطيب ، وكل ما يُلْدُذُ به ؛ فلهذا أنزل في حقه : ﴿ يَتَأْتِيهَا الْبُرْنَءُ لَا تَحْرَمُوا طَبِئَتْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ [السائدة : ٨٧] .

**تَقْدِيمُ الزَّوْاجِ عَلَى الْحَجِّ :** وإن احتاج الإنسان إلى الزواج ، وحشي العنت بتركه ، قدّمه على الحج الواجب ، وإن لم يخف ، قدّم الحج عليه ، وكذلك فروض الكفاية ، كالعلم ، والجهاد ، تُقَدَّمُ على الزواج إن لم يخش العنت .

**الإعراض عن الزواج وسببه :** تبين مما تقدّم ، أن الزواج ضرورة لا غنى عنها ، وأنه لا يمنع منه ، إلا العجز أو الفحور ، كما قال أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه ، وأن الرهبانية ليست من الإسلام في شيء ، وأن الإعراض عن الزواج يُفَوِّت على الإنسان كثيراً من المنافع والمزايا . وكان هذا كافياً في دفع الجماعة المسلمة إلى العمل على تهئية أسبابه ، وتيسير وسائله ، حتى يُتَّعَمَ به الرجال والنساء على السواء ، ولكن على العكس من ذلك ، خرج كثير من الأسر عن سماحة الإسلام ، وسمو تعاليمه ، فعقدوا زواج ، ووضعوا العقبات في طريقه ، وخلقوا بذلك التعقيد أزمة تعرّض سببها الرجال والنساء لآلام العزوبة وتباريحها ، والاستجابة إلى العلاقات الطائشة ، والصّلات الخلية . وظاهرة أزمة الزواج لا تدو في مجتمع القرية ، كما تدو في مجتمع المدينة ؛ إذ إن القرية لا تزال الحياة فيها بعيدة عن الإسراف ، وأسباب التعقيد - إذا استثنينا بعض الأسر الغنية - بينما تدو الحياة في المدينة معقّدة كلّ التعقيد . ومعظم أسباب هذه الأزمة ترجع إلى التعالي في المهور <sup>(٣)</sup> وكثرة

(١) سيأتي ذلك مفصلاً .

(٢) التبتل - الانقطاع عن الروح وما يتبعه من ملاد إلى العادة

(٣) راجع فصل تعالي في مهر

النفقات ، التي ترهق الزوج ويعيا بها ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن تبذل المرأة وحقوقها بهذه الصورة المثيرة ، ألقى الريبة والشك في مسكها ، وجعل الرجل حذرًا في اختيار شريكة حياته ، بل إن بعض الناس أضرب عن الزواج ؛ إذ لم يجد المرأة التي تصلح - في نظره - للقيام بأعمال الحياة الزوجية . ولا بد من العودة إلى تعاليم الإسلام ، فيما يتصل بتربية المرأة ، وتنشئتها على الفضيلة ، والعفاف ، والاحتشام ، وترك التغالي في المهر ، ونكاليف الزواج .

### اختيار الزوجة

الزوجة سكن للزوج وحرث له ، وهي شريكة حياته ، وربة بيته ، وأم أولاده ، ومهوى فؤاده ، وموضع سره ونجواه . وهي أهم ركن من أركان الأسرة ؛ إذ هي المنجبة للأولاد ، وعنها يرثون كثيرًا من المزايا والصفات ، وفي أحضانها تتكون عواطف الطفل ، وترثى ملكاته ، ويتلقى لغته ، ويكتسب كثيرًا من تقاليده وعاداته ، ويتعرف دينه ، ويتعود السلوك الاجتماعي . من أجل هذا ، غني الإسلام باختيار الزوجة الصالحة ، وجعلها خير متاع ، ينبغي التطلع إليه والحرص عليه ، وليس الصلاح إلا المحافظة على الدين ، والتمسك بالفضائل ، ورعاية حق الزوج ، وحماية الأبناء ، فهذا هو الذي ينبغي مراعاته ، وأما ما عدا ذلك من مظاهر الدنيا ، فهو مما حَظَرَه الإسلام ، ونهى عنه إذا كان مجردًا من معاني الخير ، والفضل ، والصلاح . وكثيرًا ما يتطلع الناس إلى المال الكثير ، أو الجمال الفاتن ، أو الجاه العريض ، أو النسب العريق ، أو إلى ما يعد من شرف الآباء ، غير ملاحظين كمال النفوس ، وحسن التربية ، فتكون ثمرة الزواج مُرّة ، وتنتهي بنتائج ضارة ؛ ولهذا يحذر الرسول ﷺ من التزوج على هذا النحو ، فيقول : « إياكم وخُصْرَاءَ الدِّمَنِ » . قيل : يا رسول الله ، وما خُصْرَاءَ الدِّمَنِ ؟ قال : « المرأة الحسناء في المَنبَتِ السَّوِءِ » . (١) [الرامهرمزي في الأمثال (٨٤) والقضاعي في الشهاب (٦٢٢)] . ويقول : « لا تَزُوجُوا النِّسَاءَ حَسَنَهُنَّ ، فَعَسَى حَسَنُهُنَّ أَنْ يُرْدِيَهُنَّ ، وَلَا تَزُوجُوهُنَّ لَأَمْوَالِهِنَّ أَنْ تُطْغِيَهُنَّ ، وَلَكِنْ تَزُوجُوهُنَّ عَلَى الدِّينِ ، وَلَأَمَّةٌ خِرْمَاءٌ » (٢) ، ذات دين أفضل (٣) . [ابن ماجه (١٨٥٩)] . ويخبر أن الذي يريد الزواج ، مبتغيًا به غير ما يقصد منه ؛ من تكوين الأسرة ، ورعاية شئونها ، فإنه يعامل بنقيض مقصوده ، فيقول : « من تزوج امرأة لَمَالِهَا ، لَمْ يَزِدْهُ اللَّهُ إِلَّا فَقْرًا ، وَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً لِحَسْبِهَا لَمْ يَزِدْهُ إِلَّا دَنَاءَةً ، وَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً لِيَغْضُ بِهَا بَصَرَهُ ، وَيَحْصُنْ فَرْجَهُ ، أَوْ يَصِلَ رَحِمَهُ ، بَارَكَ اللَّهُ لَهُ فِيهَا وَبَارَكَ لَهَا فِيهِ » . رواه ابن حبان ، في « الضعفاء » . [ابن النجار كما في كنز العمال (٣٠١ / ١٦)] . والقصد من هذا الحظر ، ألا يكون القصد الأول من الزواج هو هذا الاتجاه نحو هذه العايات الدنيا ، فإنها لا ترفع من شأن صاحبها ، ولا تسمو به ، بل الواجب أن يكون الدِّين متوفرًا أولًا ، فإن الدين هداية للعقل والصمير ، ثم تأتي بعد ذلك الصفات التي يربح فيها الإنسان بطعه ، وتميل إليها

(١) روه المدارقسي وقال : تفرد به الرافدي وهو ضعيف ، والدم من بقي من نار النيران ويستعمل سماء

(٢) الحرماء المشقوقات الألف والألف

(٣) هذا الحديث رواه عبد بن حميد ، وفيه عبد الرحمن بن رباح الإفريقي وهو ضعيف

نفسه ، يقول الرسول ﷺ : «تنكح المرأة لأربع : لمالها ، وحسبها ، ولجمالها ، وبديها ، فافظرف بدات الدين ، ترينت يداك»<sup>(١)</sup> . رواه البخاري ، ومسلم . [البخاري (٥٠٩٠) ومسلم (١٤٦٦)] . ويضع تحديداً للمرأة الصالحة ، وأنها الجميلة ، المطيعة ، البارة ، الآمنة ، فيقول . «خير النساء ؛ من إذا نظرت إليها سرتك ، وإذا أمرتها أطاعتك ، وإذا أقسمت عليها أبرت ، وإذا غبت عنها حفظت في نفسها ومالك» . رواه اسنائي ، وغيره بسند صحيح . [أحمد (٢٥١ / ٢) و٤٣٢) والسنائي (٧٢ / ٢) والحاكم (١٦١ / ٢) . ومن المرايا التي ينبغي توفرها في المرأة المخطوبة ، أن تكون من بيئة كريمة ، معروفة باعتدال المزاج ، وهدوء الأعصاب ، والمعد عن الانحرافات النفسية ، فإنها أحدر أن تكون حانية على ولدها ، راعية حق زوجها . خطب رسول الله ﷺ أم هانئ فاعتذرت إليه ، بأنها صاحبة أولاد ، فقال : «خير ساء ركن الإبل صالح نساء قریش ؛ أحناء على ولد في صعره ، وأرعاه على زوج في ذات يده»<sup>(٢)</sup> . [مجمع الزوائد (٢٧١ / ٤) والحاكم (٥٣ / ٤)] . وطبيعة الأصل الكريم أن يتفرع عنه مثله ؛ يقول الرسول ﷺ : «الاس معادن ، كمعادن الذهب والفضة ، خيارهم في الجاهية خيارهم في الإسلام ، إذا فقهوا» . [أحمد (٢٩٥ / ٢) ومسلم (١٥٩ / ٢٦٣٨) و١٦٠) وأبو داود (٤٨٣٤)] .

وهل ينتج الخطي إلا وتبيحة ويغرس إلا فلي مساته النخل

خطب رجل امرأة لا يديها في شرفها ، فأنشدت :

بكي الحسب الزاكي عين عزيزة من الحسب المنقوص أن يجمعا معاً

ومن مقاصد الزواج : الأولى : إيجاب الأولاد ، فينبغي أن تكون الزوجة منحة ، ويعرف ذلك سلامة بدنها ، ونقياسها على مثيلاتها من أخواتها ، وعماتها ، وحالاتها ؛ حطب رجل امرأة عقيماً لا تلد ، فقال : يا رسول الله ، إني حطت امرأة ذات حسب وجمال ، وأنها لا تلد . فنهاه رسول الله ﷺ ، وقال : «تزوجوا الودود الولود ؛ فإني مكثر بكم الأمم يوم القيامة» . [أحمد (٣ / ١٥٨ ، ٢٤٥) ، ومجمع الزوائد (٢٥٢ / ٤)] . والودود ؛ هي المرأة التي تتودد إلى زوجها ، وتحبب إليه ، وتذل طاقاتها في مرضاته . والإنسان بطبيعته يعشق الجمال ويهواه ، ويشعر دائماً في قرارة نفسه بأنه فاقد شيء من ذاته ، إذا كان الشيء الجميل بعيداً عنه ، فإذا أحرره ، واستولى عليه ، شعر بسكن نفسي ، وارتواء عاطفي وسعادة ؛ ولهذا لم يسقط الإسلام الجمال من حسابه عند اختيار الروحة ، ففي الحديث الصحيح : «إن الله حميل يحب الجمال» . [مسلم (٩١) وأبو داود (٤٠٩١) والترمذي (١٩٩٩) وأحمد (٣٨٥ / ١)] . وحطب المعيرة بن تنعة امرأة ، فأحبر رسول الله ﷺ ، فقال له : «أذهب فانظر إليها ؛ فإنه أحرى أن يؤدم بينكما» . [الترمذي (١٠٨٧) والسنائي (٦٩ / ٦ - ٧٠) وابن ماجه (١٨٦٥)] . أي ؛ تدوم بينكما المودة والعشرة . ونصح الرسول

(١) ترمت يدك التصفت بالتراب وهو دعاء بالفقر على من لم يكن لديه من أهله .

(٢) أحباء أكثره شفقة ، وأخوية على ولدها هي التي تقوم عليهم في بينهم ، فإذا تروحت فيست بحاجة أرعاه - أحفصه ووضون لاله بالأمة فيه له وترك لتسير في الإنفاق . ذات اليد . اما . يقل فلان قبيل ذات اليد . أي قبيل المال

رحلاً حطت امرأة من الأنصار، وقاربه: «نظر إليها؛ فإن في أعين الأنصار شيئاً». [مسند (١٢٤)].  
 وكان حارس عند الله يحتسب من يريد التروح بها؛ ليتمكن من رؤيتها، والنصراني ما يدعو إلى الاقتراح  
 بها، وكان رسول الله ﷺ يرسل بعض النسوة؛ ليتعرفن بعض ما يخفى من العيوب، فيقول لها: «سمي  
 فمها، سمي إبطيها، انظري إلى عرقوبيها». [أحمد (٣/ ٢٣١) والحاكم (٢/ ١٦٦) والبيهقي (٧/ ٨٧)].  
 ويستحسن أن تكون الروحة بكراً؛ فإن المكر ساذجة، لم يسبق لها عهد بالرحال، فيكون التزويج بها أدعى  
 إلى تقوية عقدة النكاح، ويكون حبها لزوجها ألصق بقلها. فما أحب إلا للحبيب الأول. ولما تزوج جابر  
 بن عبد الله ثيباً، قال له رسول الله ﷺ: «هلاً بكراً، تلاعبها وتلاعبك؟». [بخاري (٥٠٧٩) و (٥٠٨٠)]  
 ومسلم (٧١٥)]. فأخبر رسول الله ﷺ، بأن أباه قد ترك بنات صغيراً، وهن في حاجة إلى رعاية امرأة تقوم  
 على شئونهن، وأن الثيب أقدر على هذه الرعاية من البكر، التي لم تدرب على تدبير المنزل. ومما ينبغي  
 ملاحظته أن يكون ثمة تقارب بين الزوج والزوجة من حيث السن، والمركز الاجتماعي، والمستوى الثقافي،  
 والاقتصادي؛ فإن التقارب في هذه النواحي مما يعين على دوام العشرة، وبقاء الألفة. وقد خطب أبو بكر،  
 وعمر رضي الله عنهما - فاطمة بنت رسول الله ﷺ، فقال: «إنها صغيرة». فلما خصبها علي، زوجها  
 إياه. هذه بعض المعاني التي أرشد الإسلام إليها؛ ليتخذها مريدو الزواج نبراساً يستضيئون به، ويسرون  
 على هذه. لو أننا لاحظنا هذه المعاني عند اختيارنا للزوجة، لأمكن أن نجعل من بيوتنا جنة، ينعم فيها  
 الصغير، ويسعد بها الزوج، وتعد للحياة أبناء صالحين، تحيا بهم حياة طيبة كريمة.

### اختيار الزوج

وعلى الولي أن يختار لكريمته، فلا يزوجه إلا لمن له دين، وخلق، وشرف، وحسن سمت، فإن  
 عاشرها، عاشرها بمعروف، وإن سرحها، سرحها بإحسان. قال الإمام الغزالي في «الإحياء»: والاحتياط  
 في حقها أهم؛ لأنها رقيقة بالنكاح، لا مخلص لها، والزوج قادر على الطلاق بكل حال، ومن زوج ابنته  
 ظالماً، أو فاسقاً، أو مبتدعاً، أو شارب خمر، فقد جنى على دينه، وتعرض لسخط الله؛ لما قطع من الرحم  
 وسوء الاختيار. قال رجل للحسن بن علي: إن لي بنتاً، فمن ترى أن أزوجه؟ قال: زوجها لمن يتقي  
 الله، فإن أحبها أكرمها، وإن أبغضها لم يظلمها. وقالت عائشة: النكاح رق، فبينظر أحدكم أين يضع  
 كريمة؟ وقال ﷺ: «من زوج كريمة من فاسق، فقد قطع رجحها». رواه ابن حبان في «الضعفاء»، من  
 حديث أنس. ورواه في «الثقات»، من قول الشعبي بإسناد صحيح. [كتاب المحروحين؛ لابن حبان (١/ ٢٣٨)].  
 قال ابن تيمية: ومن كان مصرّاً على الفسوق، لا ينبغي أن يزوجه.

### الخطبة

الخطبة: فعلة، كقعدة، وجلسة. يقال: خطب لمرأة يخطبها، خطباً وخطبة. أي؛ طلبها للزواج  
 بالوسيلة المعروفة بين الناس. ورحل خطاب: كثير التصرف في الخطبة. والخطيب، والخطب، والخطب؛

الذي يخطب المرأة، وهي خطبه، وخطبته. وحصب يخطب: قال كلاماً يعظه، أو يمدح غيره، ونحو ذلك. والخطبة من مقدمات الزواج، وقد شرعها الله قبل الارتباط بعقد الزوجية؛ ليتعرف كل من الزوجين صاحبه، ويكون الإقدام على لزواج على هدى وبصيرة.

**مَنْ تَبَاحَ خُطْبَتُهَا؟ لَا تَبَاحَ خُطْبَةُ امْرَأَةٍ، إِلَّا إِذَا تَوَافَرَ فِيهَا شَرِطَانِ:**  
**الأول:** أَنْ تَكُونَ خَالِيَةً مِنَ الْمَوَانِعِ الشَّرْعِيَّةِ، الَّتِي تَمْنَعُ زَوَاجَهُ مِنْهَا فِي الْحَالِ.

**الثاني:** أَلَّا يَسْبِقَهُ غَيْرُهُ إِلَيْهَا بِخُطْبَةٍ شَرْعِيَّةٍ. فَإِنْ كَانَتْ ثَمَّةُ مَوَانِعِ شَرْعِيَّةٍ، كَأَنْ تَكُونَ مُحَرَّمَةً عَلَيْهِ، بِسَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ التَّحْرِيمِ الْمُؤَبَّدَةِ أَوْ الْمُؤَقَّتَةِ، أَوْ كَانَ غَيْرُهُ سَبِقَهُ بِخُطْبَتِهَا، فَلَا يَبَاحُ لَهُ خُطْبَتُهَا.

**خُطْبَةُ مَعْتَدَةِ الْغَيْرِ:** تحرم خطبة المعتدة؛ سواء أكانت عدتها عدة وفاة أم عدة طلاق، وسواء أكان الطلاق طلاقاً رجعياً أم بائناً، فإن كانت معتدة من طلاق رجعي، حرمت خطبتها؛ لأنها لم تخرج عن عصمة زوجها، وله مراجعتها في أي وقت شاء. وإن كانت معتدة من طلاق بائن، حرمت خطبتها بطريق التصريح؛ إذ حق الزوج لا يزال متعلقاً بها، وله حق إعادتها بعقد جديد، ففي تقدم رجل آخر لخطبتها اعتداء عليه. واختلف العلماء في التعريض بخطبتها، والصحيح جوازه. وإن كانت معتدة من وفاة، فإنه يجوز التعريض لخطبتها أثناء العدة، دون التصريح؛ لأن صفة الزوجية قد انقطعت بالوفاة، فلم يبق للزوج حق يتعلق بزوجه التي مات عنها، وإنما حرمت خطبتها بطريق التصريح؛ رعاية لحزن الزوجة، وإحداها من جانب، ومحافظة على شعور أهل الميت، وورثته من جانب آخر؛ يقول الله - تعالى -: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّسْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْتَسْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عِلْمَ اللَّهِ أَنْكُمْ سَنَكُونُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُونَهُنَّ نِيًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَزِمُوا عَقْدَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥]. والمراد بالنساء؛ المعتدات لوفاة أزواجهن؛ لأن الكلام في هذا السياق، ومعنى التعريض؛ أن يذكر المتكلم شيئاً يدل به على شيء لم يذكره، مثل أن يقول: إني أريد التزوج. أو: لوددت أن يُنْسِرَ الله لي امرأة صالحة. أو يقول: إن الله لسائق لك خيراً. والهدية إلى المعتدة جائزة، وهي من التعريض، وجائز أن يمدح نفسه ويذكر مآثره على وجه التعريض بالزواج، وقد فعله أبو جعفر محمد بن عبيد بن الحسين. قالت سكينه بنت حنظلة: استأذن عبيد محمد بن عبيد، ولم تنقض عدتي من مهلك<sup>(١)</sup> زوجي. فقال: قد عرفت قرابتي من رسول الله ﷺ، وقرابتي من عبيد، وموضعي في العرب. قلت: غفر الله لك يا أبا جعفر، إنك رجل يؤخذ عنك، تخطبني في عدتي! قال: إنما أخبرتك بقرابتي من رسول الله ﷺ، ومن عبيد، وقد دخل رسول الله ﷺ على أم سمة، وهي متأمة<sup>(٢)</sup> من أبي سلمة. فقال: «لقد علمت أبي رسول الله وخيرته، وموضعي في قومي». وكانت تدك خصبه. رواه الدارقطني<sup>(٣)</sup>. [الدارقطني (٣/ ٢٢٤)].

(١) مهلك: أي هلاك.

(٢) متأمة: أي نكحت أيم.

(٣) الحديث منقطع، لأن محمد النضر بن علي لم يدرك أبيه ﷺ.

وخلاصة الآراء ، أن نصريح بالخطبة حرام لجميع المعتدات ، والتعرض مباح للبائن وللمعتدة من الوفاة ، وحرام في المعتدة من طلاق رحمي . وإذا صرح بالخطبة في العدة ، ولكن لم يعقد عليها ، إلا بعد انقضاء عدتها ، فقد اختلف العلماء في ذلك ؛ قال مالك : يارقها ؛ دخل بها أم لم يدخل . وقال الشافعي : صح العقد . وإن ارتكب الهبي الصريح المذكور ؛ لاختلاف الجهة . واتفقوا على أنه يُفَرَّقُ بينهما لو وقع العقد في العدة ، ودخل بها . وهل تحل له بعد ، أم لا ؟ قال مالك ، والليث ، والأوراعي : لا يحل له رواحها بعد . وقال جمهور العلماء . بل يحلُّ له إذا انقضت العدة أن يتزوجها ، إذا شاء .

**الخطبة على الخطبة :** يَحْزُمُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَحْطُبَ عَلَى حِطَّةِ أَخِيهِ ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ اعْتِدَاءٍ عَلَى حَقِّ الْخَاطِبِ الْأَوَّلِ ، وَإِسَاءَةٍ إِلَيْهِ ، وَقَدْ يَنْحُمُ عَنْ هَذَا اتِّصَافُ الشَّقَاقِ بَيْنَ الْأَسْرِ ، وَالْإِعْتِدَاءِ الَّذِي يَرُوعُ الْأَمْنَيْنِ ؛ فَعَنْ عَقْمَةَ بْنِ عَامِرٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «الْمُؤْمِنُ أَحْوَأُ مَوْتًا ، فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَعَ عَلَى يَتَعَ أَخِيهِ ، وَلَا يَحْطُبَ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ» (١) . حتى يدر (٢) . رواه أحمد ، ومسلم . [أحمد (٢/ ٣١١) ومسلم (٤/ ١٤١)] . ومحل التحريم ما إذا صرحت المخطوبة بالإحابة ، وصرح وليها الذي أذنت له ، حيث يكون إدمه معتبراً . وتحوز الخطبة لو وقع النصريح بالرد ، أو وقعت الإحابة بالتعريض ، كقولها : لا رغبة عنك . أو لم يعلم الثاني بخطبة الأول . أو لم تقل وترفض ، أو . ذن الخاطب الأول للثاني . وحكى الترمذي ، عن الشافعي في معنى الحديث : إذا خطب المرأة ، فرضيت به وركبت إليه ، فليس لأحد أن يحطب على خطبته . فإذا لم يعلم رضاها ولا ركوها . فلا بأس أن يحصها ، وإذا خطبها الثاني بعد إجابة الأول . وعقد عليها ، أنه ، والعقد صحيح ؛ لأن النهي عن احصة ، وليست شرطاً في صحة الزواج ، فلا يفسح بوقوعها غير صحيحة ، وقال دود : إذا تزوجها الخاطب الثاني ، فسخ العقد قبل الدخول وبعده .

**النَّظَرُ إِلَى الْخَطُوبَةِ :** مما يربط الحياة الزوجية ، ويجعلها محفوفة بالسعادة ، محوطة بالهناء ، أن ينظر الرجل إلى المرأة قبل الخطبة ؛ ليعرف حمالتها الذي يدعوه إلى الإقدام على الاقتراح بها ، أو قُبْحها الذي يصرفه عنه إلى غيرها . والحارم لا يدخل مدحلاً ، حتى يعرف خيره من شره قبل الدخول فيه ، قال الأعمش : كلَّ ترويح يقع على غير نظر ، فاحره هم وعم .

### وهذا النظر ندب إليه الشرع ، ورغب فيه ؛

- ١- فعن جابر بن عبد الله ، أن رسول الله ﷺ قال : «إذا خطب أحدكم المرأة ، فإن استطاع أن ينظر منها إلى ما يدعوه إلى نكاحها ، فليفعل» . قال جابر : فخصت امرأة من بني سلمة ، فكنت أختني لها (٣) ، حتى رأيت منها بعض ما دعاني إليها . رواه أبو داود . [أبو داود (٢٠٨٢) وأحمد (٣/ ٣٦٠)] .
- ٢- وعن المغيرة بن شعبه ، أنه خطب امرأة ، فقال له رسول الله ﷺ : «أنظرت إليها؟» . قال : لا .

(١) مفهوم لفظ الأخ معص . أنه حرج محرر الغالب ، حرم الخطبة على حطة الكافر والفاسق وأحد بالمفهوم بعض شافعية والأوراعي ، وجوزوا الخطبة على حطة الكافر . قال الشوكاني . وهو الظاهر .

(٢) يدر بترك

(٣) فيه دليل على أنه ينظر إليها على علمتها وإن لم تأذن له .

قال : «انظر إليها ؛ فإنه أحرى أن يؤدم بينكما» . أي ؛ أجدر أن يدوم الوفاق بينكما . رواه النسائي ، وابن ماجه ، والترمذي وحسنه . [أحمد (٢٤٦/٤) والترمذي (١٠٨٧) والنسائي (٦٩/٦) وابن ماجه (١٨٦٥)] .  
 ٣. وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً خطب امرأة من الأنصار ، فقال له رسول الله ﷺ : «أنظرت إليها؟» . قال : لا . قال : «فأذهب فانظر إليها ؛ فإن في أعين الأنصار شيئاً» .<sup>(١)</sup> [أحمد (٢٩٩/٢) والنسائي (٦٩/٦)] .

**المواضع التي ينظر إليها :** ذهب الجمهور من العلماء إلى أن الرجل يظر إلى الوجه والكفين ، لا غير ؛ لأنه يستدل بالنظر إلى الوجه على الجمال أو الدمامة ، وإلى الكفين على خصوبة البدن أو عدمها ، وقال داود : ينظر إلى جميع البدن . وقال الأوزاعي : ينظر إلى مواضع اللحم . والأحاديث لم تُعَيِّن مواضع النظر ، بل أطلقت ؛ لينظر إلى ما يحصل له المقصود بالنظر إليه<sup>(٢)</sup> ، والدليل على ذلك ما رواه عبد الرزاق ، وسعيد ابن منصور ، أن عمر خطب إلى علي ابنته أمّ كلثوم ، فذكر له صغرها ، فقال : أبعتُ بها يديك ، فإن رضيت ، فهي امرأتك . فأرسل إليها ، فكشف عن ساقها ، فقالت : لولا أنك أمير المؤمنين ، لصككت عينيك . وإذا نظر إليها ولم تعجبه ، فليسكت ولا يقل شيئاً ، حتى لا تتأذى بما يذكر عنها ، ولعل الذي لا يعجبه منها قد يعجب غيره .

**نظر المرأة إلى الرجل :** وليس هذا الحكم مقصوراً على الرجل ، بل هو ثابت للمرأة أيضاً ، فلها أن تنظر إلى خاطبها ؛ فإنه يعجبها منه مثل ما يعجبه منها ، قال عمر : لا تزوجوا بنتكم من الرجل الديميم ؛ فإنه يعجبهن منهم ما يعجبهم منهن .

**التعرّف على الصفات :** هذا بالنسبة للنظر الذي يعرف به الجمال من القبح ، وأما بقية الصفات الخلقية ، فتعرف بالوصف والاستيصال ، والتحري ممن خالطوها بالمعاشرة ، أو الجوار ، أو بواسطة بعض أفراد ممن هم موضع ثقته من الأقرباء ، كالأم ، والأخت . وقد بعث النبي ﷺ أم سليم إلى امرأة ، فقال : «انظري إلى عرقوبها ، وشمّي معاطفها»<sup>(٣)</sup> . وفي رواية : «شمّي عوارضها»<sup>(٤)</sup> . رواه أحمد ، والحاكم ، والطبراني ، والبيهقي . [سبق تخريجه] . قال الغزالي في «الإحياء» : ولا يستوصف في أخلاقها وجمالها ، إلا من هو بصير صادق ، خبير بالظاهر والباطن ، ولا يميل إليها فيفرط في الثناء ، ولا يحسدها فيقصر ، فالطباع ماثلة في مبادئ الزواج ، ووصف المزوجات إلى الإفراط ، أو التفريط . وقل من يصدق فيه ويقتصد ، بل الحداد والإغراء أغلب ، والاحتياط فيه مهم لمن يحشى على نفسه التشوف إلى غير زوجته .

**حظر الخلوة بالخطوبة :** يحرم الخلوة بالخطوبة ؛ لأنها محرمة على الخاطب ، حتى يعقد عليها ، ولم يرد الشرع بغير النظر ، فبقيت على التحريم . ولأنه لا يؤمن مع الخلوة واقعة ما نهى الله عنه ، فإذا وجد مُحَرَّم جازت الخلوة ؛ لامتناع وقوع المعصية مع حضوره ؛ فعن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «من كان

(٢) فتح العلام ج ٢ ص ٨٩ .

(١) فيل صغر أو عمنش .

(٣) معاطفها ناحيتا العنق .

(٤) العوارض . الأسان في عرس الفم وهي ما بين الأسان والأصراس ورواها عارض . والمراد اختيار رائحة العم .



يؤمن بالله واليوم الآخر ، فلا يخلون بامرأة ليس معها ذو محرم منها ؛ فإن ثالثهما الشيطان » . [أحمد ٣ / ٣٣٩] ، وعن عامر بن ربيعة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يخلون رجل بامرأة لا تحل له ؛ فإن ثالثهما الشيطان ، إلا محرم » . رواهما أحمد . [أحمد (٤٤٦ / ٣)] .

**خَطَرُ التَّهَوُّنِ فِي الْخُلُوةِ** ، وضرره : درج كثير من الناس على التهان في هذا الشأن ، فأباح لابنته ، أو قريته ، أن تحالط خطيبها ، وتحلو معه دون رقابة ، وتذهب معه حيث يريد من غير إشراف . وقد نتج عن ذلك ، أن تعرضت المرأة لضياح شرفها ، وفساد عفافها ، وإهدار كرامتها ، ولا يتم الزواج ، فتكون قد أضافت إلى ذلك فوات الزواج منها . وعلى النقيض من ذلك ، طائفة جامدة لا تسمح للخاطب أن يرى بناتها عند الخطبة ، وتأبى إلا أن يرضى بها ، ويعقد عليها دون أن يراها أو تراه ، إلا ليلة الزفاف . وقد تكون الرؤية مفاجئة لهما غير متوقعة ، فيحدث ما لم يكن مقدراً ؛ من الشقاق والفراق ! وبعض الناس يكتفي بعرض الصورة الشمسية ، وهي في الواقع لا تدل على شيء يمكن أن يُطمئن ، ولا تصور الحقيقة تصويراً دقيقاً . وخير الأمور هو ما جاء به الإسلام ، فإن فيه الرعاية لحق كلا الزوجين ، في رؤية كل منهما الآخر ، مع تجنب الخلوة ؛ حماية للشرف ، وصيانة للعرض .

**العدول عن الخطبة** ، وأثره : الخطبة مقدمة تسبق عقد الزواج ، وكثيراً ما يعقبها تقديم المهر كله أو بعضه ، وتقديم هدايا وهبات<sup>(١)</sup> ؛ تقوية للصلات ، وتأكيداً للعلاقة الجديدة . وقد يحدث أن يعدل الخاطب أو المخطوبة ، أو هما معاً عن إتمام العقد ، فهل يجوز ذلك ، وهل يُرَدُّ ما أعطي للمخطوبة؟ إن الخطبة مجرد وُعْدٍ بالزواج ، وليست عقدًا ملزماً ، والعدول عن إنجازها حق من الحقوق التي يملكها كل من المتواعدين ، ولم يجعل الشارع لإخلاف الوعد عقوبة مادية ، يجازي بمقتضاها المخلف ، وإن عد ذلك خلقاً ذميماً ، ووصفه بأنه من صفات المنافقين ، إلا إذا كانت هناك ضرورة ملزمة ، تقتضي عدم الوفاء ؛ ففي «الصحيح» ، عن رسول الله ﷺ ، أنه قال : «آية المنافق ثلاث ؛ إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا أؤتمن خان» . [البخاري (٣٣) ومسلم (٥٩) من حديث أبي هريرة] . ولما حضرت الوفاة عبد الله بن عمر ، قال : انظروا فلاناً - لرجل من قريش - فإني قلت له في ابنتي قولاً كشبه العدة ، وما أحب أن ألقى الله بثلاث النفاق ، وأشهدكم أنني قد زوجته<sup>(٢)</sup> . وما قدمه الخاطب من المهر ، فله الحق في استرداده ؛ لأنه دُفِعَ في مقابل الزواج ، وعوضاً عنه ، وما دام الزواج لم يوجد ، فإن المهر لا يُستحق شيء منه ، ويجب رده إلى صاحبه ؛ إذ إنه حق خالص له . وأما الهدايا ، فحكمها حكم الهبة . والصحيح ، أن الهبة لا يجوز الرجوع فيها إذا كانت تبرعاً محضاً ، لا لأجل العوض ؛ لأن الموهوب له حين قبض العين الموهوبة ، دخلت في ملكه ، وحرار له التصرف فيها ؛ فرجوع الواهب فيها انتزاع للملكه منه بغير رضاه ، وهذا باطل شرعاً وعقلاً<sup>(٣)</sup> . فإذا وهب ؛ ليتعوض من هبته ، ويتاب عليها ، فلم يفعل الموهوب له ، جاز له الرجوع في هبته ،

(٢) تذكرة الحفاص

(١) لشبكة

(٣) أعلام الموقعين جزء ٢ ص ٥٠

وللواهب هنا حق الرجوع فيما وهب ؛ لأن هبته على جهة المعاوضة ، فلما لم يتم الزواج ، كان له حق الرجوع فيما وهب ، والأصل في ذلك ؛

١- ما رواه أصحاب السنن ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال : « لا يحلّ لرجل أن يُعطي عطيّة أو يهب هبة ، فيرجع فيها ، إلا الوالد فيما يعطي وده » . [أنو داود (٣٥٣٩) وترمذي (٢١٣٢) والسنائي (٢٦٥ / ٦) وابن ماجة (٢٣٧٧) ] .

٢- وروّوا عنه أيضًا ، أن رسول الله ﷺ قال : « العائد في هبته ، كالعائد في قيمته » . [أنو داود (٣٥٣٨) ] .

٣- وعن سالم ، عن أبيه ، عن رسول الله ﷺ ، أنه قال : « من وهب هبة ، فهو أحق بها ما لم يشب منها » . [البيهقي (١٨١ / ٦) والحاكم (٥٢ / ٢) ] . أي ؛ يعوض عنها . وطريقة الجمع بين هذه الأحاديث هي ما ذكره في «أعلام الموقعين» ، قال : ويكون الواهب الذي لا يحل له الرجوع ، هو من وهب تبرعًا محضًا ، لا لأجل العوض ، والواهب الذي له الرجوع هو من وهب ليتعوض من هبته ، ويثاب منها ، فلم يفعل الموهوب له . وتُستعمل سنن رسول الله ﷺ كلها ، ولا يُضرب بعضها ببعض .

رَأْيُ الْفُقَهَاءِ : إلا أن العمل الذي حرى عليه القضاء بالحاكم ، تطبيق المذهب الحنفي ، الذي يرى أن ما أهداه الخاطب لمخطوبته ، له الحق في استرداده ، إن كان قائمًا على حالته لم يتغير ؛ فالأسورة ، أو الخاتم ، أو العقد ، أو الساعة ، ونحو ذلك يُرد إلى الخاطب ، إذا كانت موجودة ، فإن لم يكن قائمًا على حالته ، بأن فقد ، أو بيع ، أو تغير بالزيادة ، أو كان طعامًا فأُكِب ، أو قماشًا فخيّط ثوبًا ، فليس للخاطب الحق في استرداد ما أهداه ، أو استرداد بدل منه . وقد حكمت محكمة طصا الانتدائية الشرعية حكمًا نهائيًا ، بتاريخ ١٣ يوليو سنة ١٩٣٣ ، وقررت فيه القواعد الآتية :

١- ما يقدم من الخاطب لمخطوبته ، مما لا يكون محلًّا لورود العقد عليه ، يعتبر هدية .

٢- الهدية كالهبة ؛ حكمًا ومعنى .

٣- الهبة عقد تمليك يتم بالقبض ، وللموهوب له أن يتصرف في العين الموهوبة ، بالبيع والشراء ، وغيره ، ويكون تصرفه نافذًا .

٤- هلاك العين ، أو استهلاكها مانع من الرجوع في الهبة .

٥- ليس للواهب إلا طلب رد العين ، إن كانت قائمة .

وللمالكية في ذلك تفصيل ، بين أن يكون العدول من جهته أو جهتها ؛ فإن كان العدول من جهته ، فلا رجوع له فيما أهداه ، وإن كان العدول من جهتها ، فله الرجوع بكلّ ما أهداه ؛ سواء أكان باقيًا على حاله أم كان قد هلك ، فيرجع ببذله ، إلا إذا كان عُزْف أو شرط ، فيجب العمل به . وعند الشافعية ، ترد الهدية ؛ سواء أكانت قائمة أم هالكة ؛ فإن كانت قائمة ، ردت هي ذاتها ، وإلا ردت قيمتها . وهذا المذهب قريب مما ارتضيناه .

الركن الحقيقي للزواج ، هو رضا الطرفين ، وتوافق إرادتهما في الارتباط .

ولما كان الرضا وتوافق الإرادة من الأمور النفسية ، لتي لا يُطلع عليها ، كان لابد من التعبير الدال على التصميم ، على إنشاء الارتباط وإيجاده .

ويتمثل التعبير فيما يجري من عبارات بين المتعاقدين ؛ وما صدر أولاً من أحد المتعاقدين لتعبير عن إرادته في إنشاء الصلة الزوجية ، يسمى إيجاباً ، ويقال : إنه أوجب .

وما صدر ثانياً من المتعاقد الآخر ، من العبارات الدالة على الرضا والموافقة ، يسمى قبُولاً . ومن ثَمَّ يقول الفقهاء : إن أركان الزواج : الإيجاب والقَبُول .

**شروط الإيجاب والقَبُول<sup>(١)</sup> :** ولا يتحقق العقد وتترتب عليه الآثار الزوجية ، إلا إذا توافرت فيه الشروط الآتية :

١ - تمييز المتعاقدين ؛ فإن كان أحدهما مجنوناً ، أو صغيراً لا يميز ، فإن الزواج لا ينعقد .

٢ - اتحاد مجلس الإيجاب والقَبُول ؛ بمعنى ألا يفصل بين الإيجاب والقَبُول بكلام أجنبي ، أو بما يعد في العرف إعراضاً ، وتشاغلاً عنه بغيره . ولا يشترط أن يكون القَبُول بعد الإيجاب مباشرة ، فلو طأ المجلس ، وتراخى القَبُول عن الإيجاب ، ولم يصدر بينهما ما يدل على الإعراض ، فالمجلس متحد . وإلى هذا ذهب الأحناف ، والحنابلة . وفي «المغني» : إذا تراخى القَبُول عن الإيجاب ، صح ما دام في المجلس ، ولم يتشاغلا عنه بغيره ؛ لأن حكم المجلس حُكْم حاة العقد ، بدليل القبض فيما يشترط القبض فيه ، وثبوت الخيار في عقود المعاوضات . فإن تفرقا قبل القبول ، بطل الإيجاب ، فإنه لا يوجد معناه ؛ فإن الإعراض قد وجد من جهته بالتفرق ، فلا يكون مقبُولاً . وكذلك إن تشاغلا عنه بما يقطعه ؛ لأنه معرض عن العقد أيضاً بالاشتغال عن قبوله . روي عن أحمد ، في رجل مشى إليه قوم ، فقالوا له : زوج فلاناً . قال : قد زوجته على ألف . فرجعوا إلى الزوج فأخبروه ، فقال : قد قبست . هل يكون هذا نكاحاً؟ قال : نعم . ويشترط الشافعية الفور ، قالوا : فإن فصل بين الإيجاب والقَبُول بخطبة ، بأن قال الولي : زوجتك . وقال الزوج : بسم الله ، والحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، قبلتُ نكاحها . ففيه وجهان :

أحدهما : وهو قول الشيخ أبي حامد الإسفراييني . أنه يصح ؛ لأن الخطبة مأمور بها للعقد ، فلم تمنع صحته ، كالتيتم بين صلاتي الجمع .

والثاني : لا يصح ؛ لأنه فصل بين الإيجاب والقَبُول ، فلم يصح ، كما لو فصل بينهما غير الخطبة ، ويحالف التيمم ؛ فإنه مأمور به بين انصلاطين ، والخطبة مأمور بها قبل العقد . وأما مالك ، فأحار لئراحي اليسير بين الإيجاب والقَبُول .

(١) وتسمى شروط الأعداد .

وسبب الخلاف ؛ هل من شرط لانعقاد وجود القبول من المتعاقدين في وقت واحد معاً ، أم ليس ذلك من شرطه ؟

٣- ألا يخالف القبول الإيجاب ، إلا إذا كانت المخالفة إلى ما هو أحسن للموجب ، فإنها تكون أبلغ في الموافقة ؛ فإذا قال الموجب : روجتكَ ابنتي فلانة ، على مهر قدره مائة جنيه . فقال القابل : قبلت زواجها على مائتين . انعقد الزواج ؛ لاشتمال القبول على ما هو أصلح .

٤- سماع كل من المتعاقدين بعضهما من بعض ، ما يفهم أن المقصود من الكلام هو إنشاء عقد الزواج ، وإن لم يفهم منه كل منهما معاني مفردات العبارة ؛ لأن العبرة بالمقاصد والنيات .

**ألفاظ الانعقاد<sup>(١)</sup>** : انعقد الزواج بالألفاظ التي تؤدي إليه باللغة التي يفهما كل من المتعاقدين ، متى كان التعبير الصادر عنهما دالاً على إرادة الزواج ، دون لبس أو إبهام . قال شيخ الإسلام ابن تيمية : وانعقد النكاح بما عده الناس نكاحاً ، بأي لغة ولفظ ، وفعل كان ، ومثله كل عقد<sup>(٢)</sup> . وقد وافق الفقهاء على هذا بالنسبة للقبول ، فلم يشترطوا اشتقاقه من مادة خاصة ، بل يتحقق بأي لفظ يدل على الموافقة أو الرضا ، مثل : قبلت ، وافقت ، أمضيت ، نفذت . أما الإيجاب ، فإن العلماء متفقون على أنه يصح بلفظ النكاح والتزويج ، وما اشتق منهما ، مثل : زوّجتكَ . أو : أنكحتكَ . لدلالة هذين اللفظين صراحة على المقصود . واختلفوا في انعقاده بغير هذين اللفظين ، كلفظ الهبة ، أو البيع ، أو التملك ، أو الصدقة ؛ فأجازوه الأحناف<sup>(٣)</sup> ، والثوري ، وأبو ثور ، وأبو عبيد ، وأبو داود ؛ لأنه عقد يعتبر فيه النية ، ولا يشترط في صحته اعتبار اللفظ المخصوص ، بل المعتبر فيه أي لفظ إذا اتفق فهم المعنى الشرعي منه ، أي ؛ إذا كان بينه وبين المعنى الشرعي مشاركة ؛ لأن النبي ﷺ زوّج رجلاً امرأة ، فقال : «قد ملكنكها بما معك من القرآن» . رواه البخاري . [البحاري (٥٠٨٧) ومسلم (١٤٢٥)] . ولأن لفظ الهبة انعقد به زواج النبي ﷺ ، فكذلك ينعقد به زواج أمته ؛ قال الله - تعالى - : ﴿بَنَاتُهَا أَلَيَّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ الَّتِي ءَاتَيْتَ أَخُوهُنَّ﴾ . إلى قوله : ﴿وَأَمْرًا مُؤَمَّنَةً إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب : ٥٠] . ولأنه أمكن تصحيحه بمجازه ، فوجب تصحيحه ، كإيقاع الطلاق بالكنايات . وذهب الشافعي ، وأحمد ، وسعيد بن المسيب ، وعطاء ، إلى أنه لا يصح إلا بلفظ التزويج أو الإنكاح ، وما اشتق منهما ؛ لأن ما سواهما من الألفاظ ، كالتمليك ، والهبة ، لا يأتي على معنى الزواج ؛ ولأن الشهادة عندهم شرط في الزواج ، فإذا عقد بلفظ الهبة ، لم تقع على الزواج .

**العقد بغير اللغة العربية** : اتفق الفقهاء على حواز عقد الزواج بغير اللغة العربية ، إذا كان العاقدان

(١) الإيجاب والقبول .

(٢) الاختيارات العلمية ص ١١٩ .

(٣) قاعدة الأحناف أن عقد الزواج ينعقد بكل لفظ موضوع لتمليك العين في الحال بصفة دائمة . فلا ينعقد بلفظ الإحلال أو الإباحة ، لأنه ليس فيهما ما يدل على التمليك . ولا بلفظ الإعارة والإجارة ، لأن الحاصل بكل منهما تمليك منقعة لعين . ولا بلفظ الوصية لأنها موضوعة لإفادة الملك بعد الموت .

أو أحدهما لا يفهم العربية . واختلعا فيما إذا كانا يفهما العربية ، ويستطيعان العقد بها ؛ قال ابن قدامة ، في « المعنى » : ومن قدر على لفظ النكاح بالعربية ، لم يصح بغيرها . وهذا أحد قولي الشافعي . وعند أبي حنيفة ، ينعقد ؛ لأنه أتى بلفظه الخاص ، فانعقد به ، كما ينعقد بلفظ العربية . ولما ، أنه عدل عن لفظ النكاح والتزويج مع القدرة ، فلم يصح ، كلفظ الإحلال . فأما من لا يحسن العربية ، فيصح منه عقد النكاح بلسانه ؛ لأنه عاجز عما سواه ، فسقط عنه ، كالأخرس ، ويحتاج أن يأتي بمعناها احصا ، بحيث يشمل معنى اللفظ العربي ، وليس عني من لا يحسن العربية تعلم ألفاظ النكاح بها . وقال أبو الخطاب : عليه أن يتعلم ؛ لأن ما كانت العربية شرطاً فيه ، لزمه أن يتعلمها مع القدرة ، كالتكبير . ووجه الأول ، أن النكاح غير واجب ، فلم يجب تعلم أركانه بالعربية ، كالبيع ، بخلاف التكبير . فإن كان أحد المتعاقدين يحسن العربية دون الآخر ، أتى الذي يحسن العربية بها ، والآخر يأتي بلسانه . فإن كان أحدهما لا يحسن لسان الآخر ، احتاج أن يعلم أن اللفظة التي أتى بها صاحبه لفظة الإنكاح ، بأن يخبره بذلك ثقة يعرف اللسانين جميعاً . والحق الذي يبدو لنا ، أن هذا تشدد ودين الله يسر ، وسبق أن قلنا : إن الركن الحقيقي هو الرضا . والإيجاب والقبول ما هما إلا مظهران لهذا الرضا ، ودليلان عليه . فإذا وقع الإيجاب والقبول ، كان ذلك كافياً ، مهما كانت اللغة التي أديا بها . قال ابن تيمية : إنه - أي ؛ النكاح - وإن كان قرية ، فإنما هو كالعتق والصدقة ، لا يتعين له لفظ عربي ولا عجمي ، ثم إن الأعجمي إذا تعلم العربية في الحال ، ربما لا يفهم المقصود من ذلك اللفظ ، كما يفهم من اللغة التي اعتادها . نعم ، لو قيل : تكره العقود بغير العربية لغير حاجة ، كما يكره سائر أنواع الخطاب بغير العربية لغير الحاجة . لكان متوجهاً ، كما روي عن مالك ، وأحمد ، والشافعي ما يدل على كراهية اعتياد المخاطبة بغير العربية لغير حاجة .

**زواج الأخرس :** ويصح زواج الأخرس بإشارته إن فهمت ، كما يصح بيعه ؛ لأن الإشارة معنى مفهّم ، وإن لم تفهم إشارته ، لا يصح منه ؛ لأن العقد بين شخصين ، ولا بد من فهم كل واحد منهما ما يصدر من صاحبه<sup>(١)</sup> .

**عقد الزواج المغائب :** إذا كان أحد طرفي العقد غائباً ، وأراد أن يعقد الزواج ، فعليه أن يرسل رسولاً ، أو يكتب كتاباً إلى الطرف الآخر يطلب الزواج . وعلى الطرف الآخر - إذا كان له رغبة في القبول - أن يحضر الشهود ، ويسمعهم عبارة الكتاب ، أو رسالة الرسول ، ويشهدهم في المجلس على أنه قبل الزواج ، ويعتبر القبول مقيداً بالمجلس .

### شروط صيغة العقد

شترط الفقهاء لصيغة الإيجاب والقبول ، أن تكون بلفظين وضعاً للماضي ، أو وضع أحدهما للماضي ، والآخر للمستقبل .

(١) جاء في لائحته ترتيب المحكم « شرعة والإجراءات المتعلقة بها » مادة ١٢٨ إقرار لأخرس يكون بإشارته المعهودة ولا يعتبر إقراره بالإشارة إذا كان يمكنه الإقرار بالكتابة

فمثال الأول : أن يقول العاقد الأول : رَوِّجْتُ ابنتي . ويقول القابل : قبلت .

ومثال الثاني : أن يقول الخاطب : أَرْوِّجُكِ ابنتي . فيقول به : قبلت .

وإنما اشترطوا ذلك : لأن تحقق لرض من الطرفين ، وتوافق إرادتهما . هو الركن الحقيقي لعقد الزواج ، والإيجاب والقبول مظهران لهذا الرضا ، كما تقدم ، ولا بد فيهما من أن يدلّا دلالة قطعية على حصول الرضا وتحققه فعلاً وقت العقد . والصيغة التي استعملها الشرع لإنشاء العقود هي صيغة الماضي : لأن دلالتها على حصول الرضا من الطرفين قطعية ، ولا تختمس أي معنى آخر ، بخلاف الصَّيْغ الدالة على الحال أو الاستقبال ، فإنها لا تدل قطعاً على حصول الرضا وقت التكلم ، فلو قال أحدهما : أَرْوِّجُكِ ابنتي . وقال الآخر : أقبل . فإن الصيغة منهما لا ينعقد بها الزواج ؛ لاحتمال أن يكون المراد من هذه الألفاظ مجرد الوعد . والوعد بالزواج مستقبلاً ليس عقدًا له في الحال ؛ ولو قال الخاطب : زوجني ابنتك . فقال الآخر : زوجتها لك . انعقد الزواج ؛ لأن صيغة «زوجني» دالة على معنى التوكيل ، والعقد يصح أن يتولاه واحد عن الطرفين ؛ فإذا قال الخاطب : زوجني . وقال الصرف الآخر : قبلت . كان مؤدى ذلك أن الأول وكُل الثاني ، والثاني أنشأ العقد عن الطرفين بعبارة .

**اشتراط التنجيز في العقد :** كما اشترطوا أن تكون منجزة ، أي ؛ أن الصيغة التي يعقد بها الزواج يجب أن تكون مطلقة ، غير مقيدة بأي قيد من القيود ، مثل أن يقول الرجل للخاطب : زوجتك ابنتي . فيقول الخاطب : قبلت . فهذا العقد منجز ، ومتى استوفى شروطه ، صح ، وترتب عليه آثاره . ثم إن صيغة انعقد قد تكون معلقة على شرط ، أو مضافة إلى زمن مستقبل ، أو مقرونة بوقت معين ، أو مقترنة بشرط ، فهي في هذه الأحوال لا ينعقد بها العقد ، وإليك بيان كل على حدة :

**الصيغة المعلقة على شرط :** وهي أن يجعل تحقق مضمونها معلقاً على تحقق شيء آخر ، بأداة من أدوات التعليق ، مثل أن يقول الخاطب : إن التحقت بأوظيفة ، تزوجت ابنتك . فيقول الأب : قبلت . فإن الزواج بهذه الصيغة لا ينعقد ؛ لأن إنشاء انعقد معلق على شيء قد يكون ، وقد لا يكون في المستقبل ، وعقد الزواج يفيد ملك المتعة في الحال ، ولا يترأخى حكمه عنه ، بينما الشرط - وهو الالتحاق بالوظيفة - معدوم حال التكلم ، والمعلق على المعدوم معدوم ، فلم يوجد زواج . أم إذا كان التعليق على أمر محقق في الحال ، فإن الزواج ينعقد ، مثل أن يقول : إن كانت ابنتك سنّها عشرون سنة ، تزوجتها . فيقول الأب : قبلت . وسنّها فعلاً عشرون سنة . وكذلك إن قالت : إن رضي أبي ، تزوجتك . فقال الخاطب : قبلت . وقال أبوها في المجلس : رصيت . إذ إن اتعيق في هذه الحال صوري ، والصيغة في الواقع منجزة .

**الصيغة المضافة إلى زمن مستقبل :** مثل أن يقول الخاطب : تزوجت ابنتك عداً . أو : بعد شهر . فيقول الأب : قبلت . فهذه الصيغة لا ينعقد بها الزوج ، لا في الحال ، ولا عند حلول الزمن المضاف إليه ؛ لأن الإضافة إلى مستقبل تنافي عقد الزوج . الذي يوجب تمليك الاستمتاع في الحال .

**الصيغة المقترنة بتوقيت العقد بوقت معين :** كمن يزوجه مدة شهر ، أو أكثر ، أو أقل ، فإن الزواج

لا يحل ؛ لأن المقصود من الروح دوام لمعاشرة ؛ بتوالد ، والمحافظة على النسل ، وتربية الأولاد . ولهذا حكم الفقهاء على روح المتعة والتحليل باسطلاق . لأنه يقصد بالأول مجرد الاستمتاع الوقتي ، ويقصد بالثاني تحليل الزوجة لزوجها الأول . واليه تفصيل القول في كل منهما .

### زواج المتعة

ويسمى الزواج المؤقت ، والزواج المقطع ؛ وهو أن يعقد الرجل على المرأة يوماً ، أو أسبوعاً ، أو شهراً . وسمي بالمتعة ؛ لأن الرجل يتفك ، ويتلذذ بالزواج ، ويتمتع إلى الأجل الذي وقته . وهو رواج متفق على تحريمه بين أئمة المذاهب ، وقالوا : إنه إذا انعقد ، يقع باطلاً<sup>(١)</sup> . واستدلوا على هذا :

(أولاً) أن هذا الزواج لا تتعلق به الأحكام الواردة في القرآن بصدد الزواج ، والطلاق ، والعدة ، وأميراث ، فيكون باطلاً ، كغيره من لأنكحة الباطلة .

(ثانياً) أن الأحاديث جاءت مصرحة بتحريمه ؛ فعن سيرة الجهنني ، أنه عرا مع النبي ﷺ في فتح مكة ، فأذن لهم رسول الله ﷺ في متعة النساء . قال : فلم يخرج منها ، حتى حرّمها رسول الله ﷺ .

وفي لفظ رواه ابن ماجة ، أن رسول الله ﷺ حرّم المتعة ، فقال : «يا أيها الناس ، إني كنت أدت بكم في الاستمتاع ، ألا وإن الله قد حرّمها إلى يوم القيامة» . [أحمد (٤٠٦/٤٠٦) ومسلم (٢١٩/٤٠٦) وأبو داود (٢٠٧٢)] . وعن عليّ عليه السلام أن رسول الله ﷺ نهى عن متعة لساء يوم خيبر ، وعن لحوم الحمر الأهلية<sup>(٢)</sup> . [البحاري (٥١١٥) ومسلم (٣٠٠٢٩/١٤٠٧)] .

(ثالثاً) أن عمر رضي الله عنه حرّمها ، وهو على المنبر أيام خلافته ، وأقره الصحابة - رضي الله عنهم - وما كانوا ليقرّوه على خطأ ، لو كان محطاً .

(رابعاً) قال الخطابي : تحريم المتعة كالإجماع ، إلا عن بعض الشيعة ، ولا يصح على قاعدتهم في الرخوح في المخالقات إلى عليّ ؛ فقد صح عن عليّ ، أنها سحت . ونقل البيهقي ، عن جعفر بن محمد ، أنه سئل عن المتعة؟ فقال : هي الزنى بعينه .

(خامساً) ولأنه يقصد به قضاء الشهوة ، ولا يقصد به التناسل ، ولا المحافظة على الأولاد ، وهي المقاصد الأصلية للزواج ، فهو يشبه الرى من حيث قصد الاستمتاع ، دون غيره ، ثم هو يضر المرأة ؛ إذ تصح كالسلة التي تنتقل من يد إلى يد ، كما يضر بالأولاد ؛ حيث لا يجدون البيت الذي يستقرون فيه ،

(١) ويرى من يد نص على بوقته مدة ، فالكاح صحيح ويسقط شرط السوف . هذا إذا حصل العقد للضعف المتعة فهو موافق لمجماعه على اسطلاق .

(٢) بصحيح أن المتعة بما حرمت عام الفتح لأنه قد ثبت في صحيح مسلم أنهم استمتعوا عام الفتح مع النبي ﷺ . وهو كالتحريم من حبر لرم نسخ مرتين . وهذا لا عهد مثله في الشريعة سنة ولا يقع مثله فيها . وهذا احتلف أهل العلم في هذا الحديث فقال قوم فيه تقدم وتأخير وتقدره . أن النبي ﷺ نهى عن حوم الحمر الأهلية يوم خيبر وعن متعة النساء ولم يذكر الوقت الذي نهى عنها منه ، وقد فيه حديث مسلم ، وأنه كان عام الفتح . أما الإمام المتدعي فقد حمل الأمر على صاهره فقال : لا أعلم شيئاً أحبه الله ثم حرمه . ثم أحبه ثم حرمه ، إلا المتعة .

ويتعهدهم بالتربية والتأديب . وقد روي عن بعض الصحابة ، وبعض التابعين ، أن زواج المتعة حلال ، واشتهر ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه ، وفي «تهذيب السنن» . وأما ابن عباس ، فإنه سلك هذا المسلك في إباحتها ، عند الحاجة والضرورة ، ولم يحجها مطلقاً ، فلما بدغه إكثار الناس منها ، رجع ، وكان يحمل التحريم على من لم يحتج إليها . قال الخطابي : إن سعيد بن جبير قال : قلت لاس عباس : هل تدري ما صنعت ، وبم أفئت؟ قد سارت بفتيك الركبان ، وقالت فيه الشعراء . قال : وما قالوا؟ قلت : قالوا :

قد قلت للشيخ لما طال محبسه يا صاح هل لك في فتيا ابن عباس ؟

هل لك في رخصة الأطراف آنسة تكون مثواك حتى رجعة الناس ؟

فقال ابن عباس : إنا لله وإنا إليه راجعون ! والله ، ما بهذا أفئت ، ولا هذا أردت ، ولا أحللت إلا مثل ما أحل الله الميتة ، والدم ، ولحم الخنزير ، وما تحل إلا للمضطر ، وما هي إلا كالميتة ، والدم ، ولحم الخنزير . ودهبت الشيعة الإمامية إلى جوازه .

### وأركانهم عندهم :

١- الصيغة : أي ؛ أنه ينبغي بلفظ : زوجتك . و : أنكحتك . و : متعتك .

٢- الزوجة : ويشترط كونها مسلمة أو كتابية ، ويستحب اختيار المؤمنة العفيفة ، ويكره بالزانية .

٣- المهر : وذكره شرط ، ويكفي فيه المشاهدة ، ويتقدر بالتراضي ، ولو بكف من بُر .

٤- الأجل : وهو شرط في العقد ، ويتقرر بتراضيهما ، كالיום ، والسنة ، والشهر ، ولا بد من تعيينه .

### ومن أحكام هذا الزواج عندهم :

١- الإحلال بذكر المهر مع ذكر الأجل ، يُبطل العقد ، وذكر المهر من دون ذكر الأجل يقلبه دائماً .

٢- ويلحق به الولد .

٣- لا يقع بالمتعة طلاق ، ولا لعان .

٤- لا يثبت به ميراث بين الزوجين .

٥- أما الولد ، فإنه يرثهما ويرثانه .

٦- تنقضي عدتها إذا انقضى أحباها بحيصتين ، إن كانت ممن تحيض ، فإن كانت ممن تحيض ، ولم تحض ، فعدتها خمسة وأربعون يوماً .

**تحقيق الشوكاني :** قال الشوكاني : وعلى كل حال ، فحس متعبدون بما بلغنا عن الشارع ، وقد صح لنا

عنه التحريم المؤبد ، ومحالفة طائفة من الصحابة له غير قاذية في حججته ، ولا قائمة لنا بالمعذرة عن العمل

به ، كيف والجمهور من الصحابة قد حفظوا التحريم وعملوا به ، ورووه لنا ! حتى قال ابن عمر - فيما أخرجه

عنه ابن ماجه بإسناد صحيح - : إن رسول الله ﷺ أذن لنا في المتعة ثلاثاً ، ثم حرمها ، والله لا أعلم أحداً

تمتع وهو محصن ، إلا رجسته بالحجارة . [مسلم (١٦/١٤٠٥)] . وقال أبو هريرة ، فيما يرويه عن النبي

ﷺ : «هَدَمَ المتعة الطلاق ، والعدة ، والميراث» . أخرجه الدارقطني ، وحسنه الحافظ [الدارقطني (٣/

٢٥٩)] . ولا يمنع من كونه حسناً كونه في إساده مؤملاً بـ إسماعيل ؛ لأن الاختلاف فيه لا يخرج حديثه

عن حد الحسن ، إذا انضم إليه من الشواهد ما يقويه ، كما هو شأن الحسن لغيره . وأما ما يقال من أن تحليل



المتعة مجمع عليه ، والمجمع عليه قطعي ، وتحريمها مختلف فيه ، والمختلف فيه ظني ، والظني لا يسخ القطعي ، فيجاب عنه :

أولاً : منع هذه الدعوى ، أعني كون القطعي لا ينسخه الضي ، فما الدليل عليها؟ ومجرد كونها مذهب الجمهور غير مقنع ، لمن قام في مقام المنع يسائل حضمه عن دليل العقل والسمع ، بإجماع المسلمين .  
وثانياً : بأن النسخ بذلك الظني ، إنما هو لاستمرار الحل ، والاستمرار ظني لا قطعي . وأما قراءة ابن عباس ، وابن مسعود ، وأبي نوح كعب ، وسعيد بن جبيرة : «فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى» . فليست بقرآن عند مشروطي التواتر ، ولا ستة ؛ لأجل روايتها قرآناً ، فيكون من قبيل التفسير للآية ، وليس ذلك بحجة . وأما من لم يشترط التواتر ، فلا مانع من نسخ ظني القرآن بظني الستة ، كما تقرر في الأصول . انتهى .

**العقد على المرأة وفي نية الزوج طلاقها** : اتفق الفقهاء على أن من تزوج امرأة ، دون أن يشترط التوقيت ، وفي نيته أن يطلقها بعد زمن ، أو بعد انقضاء حاجته في البلد الذي هو مقيم به ، فالزواج صحيح ، وحالف الأزاعي ، فاعتبره زواج متعة . قال الشيخ رشيد رضا ، تعليقاً على هذا في «تفسير المآر» : هذا ، وإن تشديد علماء السلف والخلف في منع المتعة يقتضي منع الكاح بنية الطلاق ، وإن كان الفقهاء يقولون : إن عقد الكاح يكون صحيحاً ، إذا نوى الزوج التوقيت ، ولم يشترطه في صيغة العقد . ولكن كتمانته إياه يعد خداعاً وغشاً ، وهو أجدر بالبطلان من العقد الذي يشترط فيه التوقيت الذي يكون بالتراضي بين الزوج ، والمرأة ، ووليها ، ولا يكون فيه من المفسدة ، إلا العبث بهذه الرابطة العظيمة ، التي هي أعظم الروابط البشرية ، وإثارة التنقل في مراتع الشهوات بين الذواقين والدواقات ، وما يترتب على ذلك من المنكرات . وما لا يشترط فيه ذلك ، يكون عني اشتماله على ذلك عشاً وخداعاً ، تترتب عليه مفسد أخرى ؛ من العداوة ، والبغضاء ، وذهاب الثقة ، حتى بالصادقين الذين يريدون بالزواج حقيقته ؛ وهو إحصان كل من الزوجين للآخر ، وإحلاصه له ، وتعاونهما على تأسيس بيت صالح من بيوت الأمة .

### زواج التحليل

وهو أن يتزوج المطلقة ثلاثاً بعد انقضاء عدتها ، أو يدخل بها ، ثم يطلقها ؛ ليحلها للزوج الأول . وهذا النوع من الزواج كبيرة من كائز الإثم والفواحش ، حرّمه الله ، ولعن فاعله ؛  
١- فعن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «لعن الله المحلل ، والمحلل له» . رواه أحمد بسند حسن [أحمد (٣٢٣/٢)] .

٢- وعن عبد الله بن مسعود ، قال : لعن رسول الله ﷺ المحلل ، والمحلل له . رواه الترمذي ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وقد روي هذا الحديث عن النبي ﷺ من غير وجه . [أحمد (١) / ٤٥٠-٤٥١] والنسائي (١٤٩/٦) والترمذي (١١٢٠) . واعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي

عليه السلام؛ منهم عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعبد الله بن عمر، وغيرهم. وهو قول الفقهاء من التابعين.

٣- وعن عقبة بن عامر، أن رسول الله ﷺ قال: «ألا أخبركم بالتيس المستعار؟». قالوا: بلى، يا رسول الله. قال: «هو المحلل، لعن الله المحلل والمحلل له». رواه ابن ماجه، والحاكم. وأعله أبو زرعة، وأبو حاتم بالإرسال، واستكره البخاري، وفيه يحيى بن عثمان، وهو ضعيف [أسامه (١٩٣٦)] والحاكم (١٩٩/٢).

٤- وعن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ سئل عن المحلل؟ فقال: «لا، إلا نكاح رغبة لا دلسة، ولا استهزاء بكتاب الله - عز وجل - حتى تذوق عُسَيْتَه». رواه أبو إسحاق الجوزجاني [كنز العمال (٢٨٠٦٣) (٧٠٥/٩-٧٠٦)] وعن عمر رضي الله عنه قال: لا أوتي بمحلل ولا محلل له، إلا رجمتها. فسئل ابنه عن ذلك؟ فقال: كلاهما زان. رواه ابن المنذر، وابن أبي شيبة، وعبد الرزاق.

٥- وسأل رجل ابن عمر، فقال: ما تقول في امرأة تزوجتها؛ لأحلها لزوجها، ولم يأمرني ولم يعلم؟ فقال له ابن عمر: لا، إلا نكاح رغبة، إن أعجبتك أمسكتها، وإن كرهتها فارقتها، وإن كنا نعد هذا سفاحاً على عهد رسول الله ﷺ. [الحاكم (١٩٩/٢)]. وقال: لا يزالان زانيين، وإن مكثا عشرين سنة إذا علم أنه يريد أن يحلها.

**حكمه:** هذه النصوص صريحة في بطلان هذا الزواج، وعدم صحته<sup>(١)</sup>؛ لأن اللعن لا يكون، إلا على أمر غير جائز في الشريعة، وهو لا يحل المرأة للزوج الأول، ولو لم يشترط التحليل عند العقد، ما دام قصد التحليل قائماً؛ فإن العبرة بالمقاصد والنوايا. قال ابن القيم: ولا فرق عند أهل المدينة، وأهل الحديث وفقهاءهم بين اشتراط ذلك بالقول، أو بالتواطؤ والقصد، فإن المقصود في العقود عندهم معتبرة، والأعمال بالنيات. والشرط المتواطئ عليه، الذي دخل عليه المتعاقدان كالمفوض عندهم، والألفاظ لا تتراد لعينها، بل للدلالة على المعاني، فإذا ظهرت المعاني والمقاصد، فلا عبرة بالألفاظ؛ لأنها وسائل، وقد تحققت غاياتها، فترتب عليها أحكامها. وكيف يقال: إن هذا زواج تحل به الزوجة لزوجها الأول. مع قصد التوقيت، وليس له غرض في دوام العشرة، ولا ما يقصد بالزواج من التناسل، وتربية الأولاد، وغير ذلك من المقاصد الحقيقية لتشريع الزواج؟! إن هذا الزواج الصوري كذبٌ وخداعٌ، لم يشرعه الله في دين، ولم يجه لأحد، وفيه من المفاسد والمضار ما لا يخفى على أحد. قال ابن تيمية: دين الله أركى وأطهر من أن يحرم فرجاً من الفروج، حتى يستعار له تيس من الثيوس لا يرعب في نكاحه، ولا مصاهرته، ولا يراد بقاؤه مع المرأة أصلاً، فينزع عليها، وتحل بذلك، فإن هذا سفاح وزنى، كما سماه أصحاب رسول الله ﷺ. فكيف يكون الحرام محلاً، أم كيف يكون الخبيث مطيباً، أم كيف يكون النجس مطهراً؟! وغير حاف على من شرح الله صدره للإسلام، ونور قلبه بالإيمان، أن هذا من أقبح القبائح التي لا تأتي بها سياسة عاقل، فضلاً

(١) ثبت فيه جميع أحكام العقود الفاسدة ولا يشتبه الإحصاء ولا الإباحة لروح الأول

عن شرائع الأنبياء، لا سيما أفضل الشرائع، وأشرف المناهج . انتهى . هذا هو الحق . وإليه ذهب مالك ، وأحمد ، والثوري ، وأهل الظاهر . وغيرهم من الفقهاء ؛ منهم الحسن ، والسعي ، وقتادة ، والليث ، وابن المبارك . وذهب آخرون إلى أنه حائز ، إذا لم يشترط في العقد ؛ لأن القضاء بالظواهر ، لا بالمقاصد والضمان ، والنيات في العقود غير معتبرة . وقال الشافعي : المحلل الذي يفسد نكاحه ؛ هو من يتزوجها ؛ ليحلها ، ثم يطلقها . فأما من لم يشترط ذلك في عقد النكاح ، فعقده صحيح . وقال أبو حنيفة ، وزفر : إن اشترط ذلك عند إنشاء العقد ، بأن صرح أنه يحلها للأول تحل للأول ويكره ؛ لأن عقد الزواج لا يبطل بالشروط العاسدة ، فتحل للزوج الأول بعد طلاقها من الزوج الثاني ، أو موته عنها ، وانقضاء عدتها . وعند أبي يوسف ، هو عقد فاسد ؛ فإنه زواج مؤقت . ويرى محمد صحة العقد الثاني ، ولكنه لا يحلها للزوج الأول .

**الزواج الذي تحل به المطلقة للزوج الأول :** إذا طلق الرجل زوجته ثلاث تطليقات ، فلا تحل له مراجعتها ، حتى تتزوج بعد انقضاء عدتها زوجاً آخر زوجاً صحيحاً ، لا بقصد التحليل . فإذا تزوجها الثاني زواج رغبة ، ودخل بها دخولاً حقيقياً ، حتى ذاق كل منهما عسيلة الآخر ، ثم فارقتها بطلاق أو موت ، حل للأول أن يتزوجها بعد انقضاء عدتها ؛ روى الشافعي ، وأحمد ، والبخاري ، ومسلم ، عن عائشة : جاءت امرأة رفاعة القرظي إلى رسول الله ﷺ ، فقالت : إني كنت عند رفاعة ، فطلقني ، فبثت طلاقي ، فتزوجني عبد الرحمن بن الزبير ، وما معه إلا مثل هذبة الثوب . فتبسم النبي ﷺ ، وقال : «أتريدين أن ترجعي إلى رفاعة ؟ » لا ، حتى تذوقي عُسيلته ، وتذوق عسيلتك . [البخاري (٥٢٦٠) ومسلم (١٤٣٣) / ١١١] . وذوق العسيلة كناية عن الجماع ، ويكفي في ذلك التقاء الختانين ، الذي يوجب الحد والغسل . ونزل في ذلك قول الله - تعالى - : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرًا فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ [البقرة : ٢٣٠] .

**وعلى هذا ، فإن المرأة لا تحل للأول ، إلا بهذه الشروط :**

- ١- أن يكون زواجها بالزوج الثاني صحيحاً<sup>(١)</sup> .
  - ٢- أن يكون زواج رغبة .
  - ٣- أن يدخل بها دخولاً حقيقياً بعد العقد ، وتذوق عُسيلتها ، وتذوق عسيلته .
- حكمه ذلك :** قال المفسرون ، والعلماء ، في حكمة ذلك : إنه إذا علم الرجل أن المرأة لا تحل له بعد أن يطلقها ثلاث مرات ، إلا إذا نكحت زوجاً غيره ، فإنه يرتدع ؛ لأنه مما تأباه غيرة الرجال وشهامتهم ، ولا سيما إذا كان الزوج الآخر عدواً ، أو منافراً للأول . وزاد على ذلك صاحب «المنار» ، فقال في

(١) استدال العلماء بهذا على أن بية المرأة التحليل ليست بشيء ولو قصدت التحليل أو قصد وليها ولم يقصد الروح لم يؤثر ذلك في العقد وكذلك الروح الأول فإنه لا يملك شيئاً من العقد ولا من رعيه . فهو أجسي . وإنما لمن إذا رجع إلى امرأة نكحت التحليل ، لأنها لم تحل له ، فكان ردياً .

(٢) الروح العاسدة لا يحل لمطلقة ثلاثاً

«تفسيره»<sup>(١)</sup>: إن الذي يطلق زوجته ، ثم يشعر بالحاجة إليها ، فيرجعها نادماً على طلاقها ، ثم يمقت عشرتها بعد ذلك ، فيطلقها ، ثم يبدو له ، ويرجع عنده عدم الاستعناء عنها ، فيرجعها ثانية ، فإنه يتم له بذلك اختبارها ؛ لأن الطلاق الأول ، ربما جاء عن غير روية تامة ، ومعرفة صحيحة منه ، بمقدار حاجته إلى امرأته . ولكن الطلاق الثاني لا يكون كذلك ؛ لأنه لا يكون ، إلا بعد الدم على ما كان أولاً ، والشعور بأنه كان خطأ ، ولذلك قلنا : إن الاختبار يتم به . فإذا هو راحها بعده ، كان ذلك ترجيحاً لإمسакها عن تسريحها . ويعد أن يعود إلى ترجيح التسريح . بعد أن رآه بالاختبار التام مرجوحاً . فإذا هو عاد ، وطلق ثالثة ، كان ناقص العقل والتأديب ، فلا يستحق أن تجعل المرأة كره بيده ، يقذفها متى شاء تقبله ، ويرجعها متى شاء هواه . بل يكون من الحكمة ، أن تبيّن منه ، ويخرج أمرها من يده ؛ لأنه علم أن لا ثقة بالثامهما ، وإقامتهما حدود الله . تعالى . فإن اتفق بعد ذلك أن تزوجت رجل آخر عن رغبة ، واتفق أن يطلقها الآخر ، أو مات عنها . ثم رغب فيها الأول ، وأحب أن يتزوج بها . وقد علم أنها صارت فراساً لغيره - ورضيت هي بالعودة إليه ، فإن الرجاء في الثامهما وإقامتهما حدود الله - تعالى . يكون حيثن قوياً جداً ؛ ولذلك أحسّ له بعد العدة .

### صيغة العقد المقترنة بالشرط

إذا قرن عقد الزواج بالشرط ؛ فإما أن يكون هذا الشرط من مقتضيات العقد ، وإما أن يكون منافياً له . وإما أن يكون ما يعود نفعه على المرأة ، وإما أن يكون شرطاً بهي الشارع عنه ، ولكل حالة من هذه الحالات حكم خاص بها ، يجمله فيما يلي :

(١) الشرط التي يجب الوفاء بها : من الشروط ما يجب الوفاء به ؛ وهي ما كانت من مقتضيات العقد ومقاصده<sup>(٢)</sup> ، ولم تتضمن تغييراً لحكم الله ورسوله ، كاشتراط العشرة بالمعروف ، والإنفاق عليها ، وكسوتها ، وسكنائها بالمعروف ، وأنه لا يقصر في شيء من حقوقها ، ويقسم لها كعيرها ، وأنها لا تخرج من بيته ، إلا بإذنه ، ولا تنشر عليه ، ولا تصوم تطوعاً بغير إذنه ، ولا تأذن في بيته ، إلا بإذنه ، ولا تصرف في متاعه ، إلا برضاه ، ونحو ذلك .

(٢) الشرط التي لا يجب الوفاء بها : ومنها ما لا يجب الوفاء به مع صحة العقد ؛ وهو ما كان منافياً لمقتضى العقد<sup>(٣)</sup> ، كاشتراط ترك الإنفاق ، والوطء ، أو كاشتراط أن لا مهر لها ، أو يعزل عنها ، أو اشتراط أن تنفق عليه ، أو تعطيه شيئاً ، أو لا يكون عندها في الأسبوع إلا ليلة ، أو شرط لها النهار دون الليل ، فهذه الشروط كلها باطلة في نفسها ؛ لأنها تنافي العقد ، ولأنها تتضمن إسقاط حقوق تجب بالعقد قبل انعقاده ، فم يصح ، كما هو أسقط الشفيع شفيعته قبل البيع .

(٢) لزوي : شرح مسه

(١) جزء ٢ ، ص ٣٩٢ .

(٣) رد المحتار ، ج ٤ ، ص ٥٤ ، وانظر المعني

أما العقد في نفسه ، فهو صحيح ؛ لأن هذه الشروط تعود إلى معنى رائد في العقد ، لا يشترط ذكره . ولا يضر الجهل به ، فلم يطل ، كما لو شرط في لعقد صدقاً محرماً ؛ ولأن الزواج يصح مع الجهل بالعوض ، فجاز أن يعقد مع الشرط الفاسد .

(٣) الشُّرُوطُ التي فيها نفعٌ للمرأة : ومن الشروط ما يعود معه وفائده إلى المرأة ، مثل أن يشترط لها ألا يرحلها من دارها أو بلدها ، أو لا يسافر بها ، أو لا يتزوج عليها ، ونحو ذلك ؛ فمن إحصاء من رأى أن الزواج صحيح ، وأن هذه الشروط مدعاة ، ولا يزم الزوج الوفاء بها . ومنهم من ذهب إلى وجوب الوفاء بما اشترط للمرأة ، فإن لم يف لها ، ففسخ الزواج . والأول مذهب أبي حنيفة ، والشافعي ، وكثير من أهل العلم . واستدلوا بما يأتي :

١- أن رسول الله ﷺ قال : «المسلمون على شروطهم ، إلا شرطاً أحل حراماً ، أو حرّم حلالاً» . [ابو داود (٣٥٩٤) وترمذي (١٣٥٢) وابن ماجة (٢٣٥٣)] . قالوا : وهذا الشرط الذي اشترط يحرم الحلال ، وهو التزوج ، والتسري ، والسفر ، وهذه كلها حلال .

٢- وقوله ﷺ : «كل شرط ليس في كتاب الله ، فهو باطل ، وإن كان مائة شرط» . [أحمد (٢١٣٠٦) وابن ماجة (٢٥٢١)] . قالوا : وهذا ليس في كتاب الله ؛ لأن الشرع لا يقتضيه .

٣- قالوا : إن هذه الشروط ليست من مصلحة العقد ، ولا مقتضاه . والرأي الثاني مذهب عمر بن الخطاب ، وسعد بن أبي وقاص ، ومعاوية ، وعمر بن العاص ، وعمر بن عبد العزيز ، وجابر بن زيد ، وطاوس ، والأوزاعي ، وإسحاق ، والحنابلة واستدلوا بما يأتي :

١- يقول الله - تعالى - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوفُوا بَعْدَ بَعْدِهِمْ﴾ [البقرة : ١٧٦] .

٢- وقول رسول الله ﷺ : «المسلمون على شروطهم» . [سنن تحريجه] .

٣- وروى لبخاري ، ومسنه ، وغيرهما ، عن عتبة بن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : «أحق الشروط أن يوفى به ، ما استحللتم به الفروج» . [سحري (٢٧٢١) ومسنه (١٤١٨)] .

٤- روى الأثرم بإساده ، أن رجلاً تزوج امرأة ، وشرط لها دارها ، ثم راد نقلها ، فخاصموه إلى عمر بن الخطاب ، فقال : لها شرطها ؛ مقاطع الحقوق عند الشروط .

٥- ولأنه شرط لها فيه منفعة ومقصود ، لا يمنع المقصود من الزواج ، فكان لازماً ، كما لو شرطت عليه زيادة المهر . قال ابن قدامة ، مرجحاً هذا الرأي ، ومقتضياً الرأي الأول : إن قول من سَمَّيْنَا من الصحابة ، لا علم له محالفاً في عصرهم ، فكان إجماعاً . وقول رسول - عليه الصلاة والسلام - : «كل شرط ..» . [سنن تحريجه] . أي ؛ ليس في حكم الله وشرعه ، وهذا مشروع . وقد ذكرنا ما دل على مشروعيته ، على أن الخلاف في مشروعيته ، ومن نفى ذلك ، فعليه الدليل .

وقولهم : إن هذا يحرم الحلال . قلنا : لا يحرم حلالاً ، وإما ثبت للمرأة خيار الفسخ ، إن لم يف لها به .

وقولهم: ليس من مصلحته. قلنا: لا نسلم بذلك، فإنه من مصلحة المرأة، وما كان من مصلحة العاقد، كان من مصلحة عقده. وقال ابن رشد<sup>(١)</sup>: وسبب اختلافهم معارضة العموم للخصوص؛ فأما العموم، فحديث عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ خطب الناس، فقال في خطبته: «كل شرط ليس في كتاب الله، فهو باطل، ولو كان مائة شرط». [سق تحريجه]. وأما الخصوص، فحديث عقبة بن عامر، أن النبي ﷺ قال: «أحق الشروط أن يوفى به، ما استحللتم به الفروج». [سبق تحريجه]. والحديثان صحيحان خرجهما البخاري، ومسلم. إلا أن المشهور عند الأصوليين، القضاء بالخصوص على العموم، وهو «لزوم الشروط». وقال ابن تيمية<sup>(٢)</sup>: ومقاصد العقلاء إذا دخلت في العقود، وكانت من الصلاح الذي هو المقصود، لم تذهب عقواً، ولم تهدر رأساً؛ كالأجال في الأعراس، ونقود الأثمان المعينة بعض البلدان، والصفات في المبيعات، والحرفة المشروطة في أحد الزوجين، وقد تفيد الشروط ما لا يفيد الإطلاق، بل ما يخالف الإطلاق.

**الشروط التي نهى الشارع عنها:** ومن الشروط ما نهى الشارع عنها، ويحرم الوفاء بها؛ وهي اشتراط المرأة عند الزواج طلاق ضررتها؛ فمن أبي هريرة، أن النبي ﷺ: «نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه، أو يبيع على بيعه، ولا تسأل المرأة طلاق أختها؛ لتكفى ما في صحبتها أو إنائها<sup>(٣)</sup>؛ فإنما ررقها على الله تعالى». متفق عليه. [البخاري (٥١٤٢) ومسلم (١٤١٢)]. وفي لفظ متفق عليه: «نهى أن تشترط المرأة طلاق أختها». [بخاري (٥١٥٢) ومسلم (١٢/١٥١٥)]. وعن عبد الله بن عمرو، أن رسول الله - عليه الصلاة والسلام - قال: «لا يحل أن تُنكح امرأة بطلاق أخرى». رواه أحمد. [أحمد (١٧٦/٢)]، فهذا النهي يقتضي فساد المهي عنه، ولأنها شرطت عليه فسخ عقده، وبإبطال حقه وحق امرأته، فلم يصح، كما لو شرطت عليه فسخ بيعه. فإن قيل: فما الفارق بين هذا، وبين اشتراطها ألا يتزوج عليها، حتى صححتم هذا، وأبطلتم شرط طلاق الضرة؟ أجاب ابن القيم عن هذا، فقال: قيل: الفرق بينهما، أن في اشتراط طلاق الزوجة من الإضرار بها، وكسر قلبها، وخراب بيتها، وشماتة أعدائها، ما ليس في اشتراط عدم نكاحها، ونكاح غيرها، وقد فرق النص بينهما، فقياس أحدهما على الآخر فاسد.

### نكاح الشغار

**ومن صور الزواج المقترن بشرط غير صحيح زواج الشغار:** وهو أن يزوج الرجل وليته رجلاً، على أن يزوجه الآخر وليته، وليس بينهما صداق. وقد نهى رسول الله ﷺ عن هذا الزواج، فقال:

١- «لا شغار<sup>(٤)</sup> في الإسلام». [مسلم (٦٠/١٤١٥)]. رواه مسلم، عن ابن عمر. ورواه ابن ماجه، من

(١) بداية المجتهد، ج ٢ ص ٥٥.

(٢) تكفي. تميل. ومعنى الحديث نهى المرأة الأجنبية أن تسأل رجلاً طلاق زوجته. وأن يتزوجها بغير مهرها من نفقة ومعاشرة ما كان لمطلقة.

(٣) الشغار: أصبه الخلو، يقال: بلدة شاعرة إذا حلت من السلطان، والمراد به ما خلوا عن المهر. وقيل: إنما سمي شغاراً لقبه، تشبيهاً برفع الكلب رجله ليبول في القبح. يقال: شعر الكلب إذا رفع رجله ليبول. وكان هذا النوع من الزواج معروفاً زمن الجاهلية.

حديث أس بن مالك . قال في «الزوائد» : إسناده صحيح ، ورحاله ثقات ، وله شواهدٌ صحيحة . ورواه الترمذي ، من حديث عمران بن الحصين ، وقال : حديث حسن صحيح . [الترمذي (١١٢٣)]

٢. وعن ابن عمر ، قال : « بهي رسول الله ﷺ عن الشعار » . [البحاري (٥١١٢) ومسلم (٥٧/١٤١٥)] .  
 واشغار ؛ أن يقول الرجل لرحل : روحني ابتك . أو : أختك ، على أن أروحك ابتي . أو : أختي . وليس بينهما صداق <sup>(١)</sup> . رواه ابن ماجه . [ابن ماجه (١٨٨٣)] .

رَأْيُ الْعُلَمَاءِ فِيهِ : استدلل جمهور العلماء بهذين الحديثين على أن عقد الشغار لا ينعقد أصلاً ، وأنه باطلٌ . وذهب أبو حنيفة إلى أنه يقع صحيحاً ؛ ويجب لكل واحدة من البتتين مهر مثلهما على زوجها ؛ إذ إن الرجلين سميّا ما لا تصلح تسميته مهراً ؛ إذ يجعل المرأة مقابل المرأة ليس بمال ، فالفساد فيه من قبل المهر ، وهو لا يوجب فساد العقد ، كما لو تزوج على خمر أو خنزير ، فإن العقد لا يفسخ ، ويكون فيه مهر المثل .  
**علةُ النهي عن نكاح الشغار** : واختلف العلماء في علة النهي ؛ فقيل : هي التعليق والتوقيف ، كأنه يقول : لا ينعقد زواج ابتي ، حتى ينعقد زواج ابنتك . وقيل : إن العلة التشريك في البضع ، وجعل بُضع كل واحدة مهراً للآخرى . وهي لا تنتفع به ، فلم يرجع إليها المهر ، بل عاد المهر إلى الولي ، وهو ملّكه لبضع زوجته بتمليكه لبضع موليته ، وهذا ظلمٌ لكل واحدة من المرأتين ، وإخلاء لنكاحها عن مهر تنتفع به . قال ابن القيم : وهذا موافق للغة العرب .

### شروط صحة الزواج

شروط صحة الزواج ؛ هي الشروط التي يتوقف عليها صحته ، بحيث إذا وجدت ، يعتبر عقد الزواج موجوداً شرعاً ، وثبتت له جميع الأحكام والحقوق المترتبة عليه . وهذه الشروط اثنان :  
**الشرط الأول** : جلُّ المرأة للتزوج بالرجل الذي يريد الاقتران بها ، فيشترط ألا تكون محرمة عليه ، بأي سبب من أسباب التحريم ؛ المؤقت أو المؤبد .

وسياتي ذلك مفصلاً في بحث «المحرمات من النساء» .

**الشرط الثاني** ، **الإشهاد على الزواج** ، وهو ينحصر في المباحث الآتية :

١- حكم الإشهاد .

٢- شروط الشهود .

٣- شهادة النساء .

**حكم الإشهاد على الزواج** : ذهب جمهور العلماء إلى أن الزواج لا ينعقد ، إلا بنية ، ولا ينعقد حتى يكون الشهود حضوراً حالة العقد ، ولو حصل إعلان عنه بوسيلة أخرى .

(١) قال اسوي : جمعوا على أن غير النساء من الأخوات وبنات الأخ وغيرهن كالنساء في ذلك

وإذا شهد الشهود ، وأوصاهم المتعاقدان بكتمان العقد ، وعدم إذاعته ، كان العقد صحيحاً<sup>(١)</sup> . واستدلوا على صحته بما يأتي :

(أولاً) عن ابن عباس ، أن رسول الله ﷺ قال : «البغايا ؛ اللاتي يُنكحن أنفسهن بغير بينة» . رواه الترمذي . [الترمذي (١١٠٣)] .

(ثانياً) وعن عائشة ، أن رسول الله ﷺ قال : «لا نكاح إلا بولي» ، وشاهدني عدلي» . رواه الدارقطني . [الدارقطني (٢٢٦/٣)] . وهذا النفي يتوجه إلى الصحة ، وذلك يستلزم أن يكون الإشهاد شرطاً ؛ لأنه قد استلزم عدمه عدم الصحة . وما كان كذلك ، فهو شرط .

(ثالثاً) وعن أبي الزبير المكي ، أن عمر بن الخطاب أتى بنكاح لم يشهد عليه ، إلا رحل وامرأة ، فقال : هذا نكاح السر ولا أجيزه ، ولو كنت تقدمت فيه ، لرجمت . رواه مالك في «الموطأ» . [مالك في الموطأ (٥٣٥/٢)] . والأحاديث ، وإن كانت ضعيفة ، إلا أنه يقوى بعضها بعضاً .

قال الترمذي : والعمل على هذا عند أهل العلم ، من أصحاب النبي ﷺ ، ومن بعدهم من التابعين ، وغيرهم ، قالوا : لا نكاح ، إلا بشهود . [انظر : نيل الأوطار (١٩٩/٤)] . لم يختلف في ذلك من مضى منهم ، إلا قوم من المتأخرين من أهل العلم .

(رابعاً) ولأنه يتعلق به حق غير المتعاقدين ، وهو الولد ، فاشتطت الشهادة فيه ؛ لئلا يحلله أبوه . فيضيع نسبه . ويرى بعض أهل العلم ، أنه يصح بغير شهود ؛ منهم الشيعة ، وعبد الرحمن بن مهدي ، ويزيد بن هارون ، وابن المنذر ، وداود . وفعله ابن عمر ، وابن الزبير . وروي عن الحسن بن علي ، أنه تزوج بغير شهادة ، ثم أعلن النكاح . قال ابن المنذر : لا يثبت في الشاهدين في النكاح خبر . وقال يزيد بن هارون : أمر الله - تعالى - بالإشهاد في البيع دون النكاح ، فاشتط أصحاب الرأي الشهادة لنكاح ، ولم يشترطوها للبيع !

وإذا تم العقد ، فأسروه ، وتواصوا بكتمانه ، صح مع الكراهة ؛ لمخالفته الأمر بالإعلان . وإليه ذهب الشافعي ، وأبو حنيفة ، وابن المنذر . ومن كره ذلك عمر ، وعروة ، والشعبي ، ونافع . وعند مالك ، أن العقد يفسخ . روى ابن وهب ، عن مالك ، في الرجل يتزوج المرأة بشهادة رجلين ، ويستكتمهما ؟ قال : يفرق بينهما بتطبيقه ، ولا يجوز النكاح ، ولها صداقها إن أصابها ، ولا يعاقب الشاهدان .

ما يُشترط في الشُّهُود : يشترط في الشهود ؛ العقل ، والبلوغ ، وسماع كلام المتعاقدين ، مع فهم أن المقصود به عقد الزواج<sup>(٢)</sup> ، فمؤ شاهد على العقد صبي ، أو مجنون ، أو أصم ، أو سكران ، فإن الزواج لا يصح ؛ إذ إن وجود هؤلاء كعدمه .

(١) مذهب مالك وأصحابه أن شهادة على النكاح ليست بفرع . وكفي من ذلك شهرته والإعلان به . واحتجوا لمذهبهم بأن البيوع التي ذكرها الله تعالى فيها الإشهاد عند العقد . وقد قمت لدلالة بأن ذلك ليس من فرائض البيوع . والنكاح الذي لم يذكر الله تعالى فيه الإشهاد أخرى بأن لا يكون الإشهاد فيه من شروطه وفرائضه ، وإنما لمرص الإعلان واظهار لحفظ الأنساب . والإشهاد يصلح بعد العقد لنداعي والاختلاف فيما يعقد بين المتأخرين ، فإن عقد العقد ولم يحضره شهود ثم أشهد عليه قبل الدخول لم يصح العقد ، وإن دخل ولم يشهدا فرق بينهما .

(٢) وإذا كان للشهود عيمان يشترط فيهم تيقن الصوت ومعرفة صوت المتعاقدين على وجه لا يشك فيهما .



**اشتراط العدالة في الشهود:** وأما اشتراط العدالة في الشهود؛ فذهب الأحناف إلى أن العدالة لا تشترط، وأن الزواج ينعقد بشهادة الفاسقين، وكل من يصلح أن يكون ولياً في زواج، يصلح أن يكون شاهداً فيه، ثم إن المقصود من الشهادة الإعلان. واشافعية قالوا: لا بد من أن يكون الشهود عدولاً؛ للحديث المتقدم: «لا نكاح إلا بولي، وشاهدي عدل». [سبق تحريجه]. وعندهم، أنه إذا عقد الزواج شهادة محمولي الحال، ففيه وحها، والمذهب، أنه يصح؛ لأن الزواج يكون في القرى، والبادية، وبين عامة الناس، ممن لا يعرف حقيقة العدالة، فاعتار ذلك يشق، فاكْتَفِي بظاهر الحال، وكون الشاهد مستوراً لم يظهر فسقه. فإذا تبين بعد العقد، أنه كان فاسقاً، لم يؤثر ذلك في العقد؛ لأن الشرط في العدالة من حيث الظاهر، ألا يكون ظاهر الفسق، وقد تحقق ذلك.

**شهادة النساء:** والشافعية، والحنابلة يشترطون في الشهود الذكور، فإن عقد الزواج بشهادة رجل وامرأتين لا يصح؛ لما رواه أبو عبيد، عن الزهري، أنه قال: مضت السنة، عن رسول الله ﷺ: ألا يجوز شهادة النساء في الحدود، ولا في النكاح، ولا في الطلاق. ولأن عقد الزواج عقد ليس بمال، ولا المقصود منه المال، ويحضره الرجال غالباً، فلا يثبت بشهادتهن، كاحدود. والأحناف لا يشترطون هذا الشرط، ويرون أن شهادة رجلين أو رجل وامرأتين كافية؛ لقول الله - تعالى -: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. ولأنه مثل البيع في أنه عقد معاوضة، فينعقد بشهادتهن مع الرجال.

**اشتراط الحرية:** ويشترط أبو حنيفة، والشافعي، أن يكون الشهود أحراراً. وأحمد لا يشترط الحرية، ويرى أن شهادة العبدین ينعقد بها الزواج، كما تقبل في سائر الحقوق، وأنه ليس فيه نص من كتاب، ولا سنة يرد شهادة العبد، ويمنع من قبولها، ما دام أميناً، صادقاً، تقياً.

**اشتراط الإسلام:** والفقهاء لم يختلفوا في اشتراط الإسلام في الشهود، إذا كان العقد بين مسلم ومسلمة، واختلفوا في شهادة غير المسلم، فيما إذا كان الزوج وحده مسلماً؛ فعند أحمد، والشافعي، ومحمد بن الحسن، أن الزواج لا ينعقد؛ لأنه زواج مسلم، لا تقبل فيه شهادة غير المسلم. وأجاز أبو حنيفة، وأبو يوسف شهادة كتابيين إذا تزوج مسلم كتابية. وأخذ بهذا مشروع قانون الأحوال الشخصية.

**عقد الزواج شكلي:** عقد الزواج يتم بتحقيق أركانه وشرائط انعقاده، إلا أنه لا ترتب عليه آثاره الشرعية، إلا بشهادة الشهود، وحضور الشهود شيء خارج عن رضا الطرفين، فهو من هذه الوجهة عقد شكلي، وهو يخالف العقد الرضائي، الذي يكفي في انعقاده اقتران القبول بالإيجاب، ويكون الرضا من المتعاقدين وحده منشئاً للعقد، ومكوّن له، كعقد الإجارة وسحوه، فهو في هذه الحالة ترتب عليه أحكامه، ويظله القانون بحمايته، دون الاحتياج لشيء.

#### شروط نفاذ العقد

إذا تم العقد، ووقع صحيحاً، فإنه يشترط لنفاذه، وعدم توقفه على إجارة أحد:

- ١- أن يكون كلا من العاقدين اللذين تونيا إنشاء العقد تاما الأهلية ، أي ؛ عاقلًا ، بالغًا ، حرًا . فإن كان أحد العاقدين ناقص الأهلية ، بأن كان معتوفاً ، أو صغيراً مميزاً ، أو عبداً ، فإن عقده الذي يعقده بنفسه ، ينعقد صحيحاً موقوفاً على إجازة الولي أو السيد ، فإن أجازته نفذ ، وإلا بطل .
- ٢- وأن يكون كلا من العاقدين ذا صفة تجعل له الحق في مباشرة العقد ؛ فلو كان العاقد قُضولياً ؛ باشر العقد لا بوكالة ولا بولاية ، أو كان وكيلاً ، ولكن خالف فيما وكّل فيه ، أو كان وثيقاً ، ولكن يوجد ولي أقرب منه مقدم عليه ، فإن عقد أي واحد من هؤلاء ، إذا استوفى شروط الانعقاد والصحة ، ينعقد صحيحاً موقوفاً على إجازة صاحب الشأن .

### شروط لزوم عقد الزواج

يبرم عقد الزواج ، إذا استوفى أركانه ، وشروط صحته ، وشروط نفاذه .

وإذا لزم ، فليس لأحد الزوجين ولا لغيرهما حق نقض العقد ، ولا فسخه ، ولا ينتهي إلا بالطلاق أو الوفاة . وهذا هو الأصل في عقد الزواج ؛ لأن المقاصد التي شرع من أحياها ؛ من دوام العشرة الزوجية ، وتربية الأولاد ، والقيام على شئونهم لا يمكن أن تتحقق ، إلا مع لزومه .

ولهذا قال العلماء : شروط لزوم الزواج يجمعها شرط واحد ؛ وهو ألا يكون لأحد الزوجين حق فسخ العقد بعد انعقاده ، وصحته ، ونفاذه ، فلو كان لأحد حق فسخه ، كان عقداً غير لازم .

**متى يكون العقد غير لازم :** لا يكون العقد لازماً ، فيما يأتي من الصور : إذا تبين أن الرجل غرر بالمرأة ، أو أن المرأة غررت بالرجل . مثال ذلك ، أن يتزوج الرجل المرأة ، وهو عقيم لا يولد له ، ولم تكن تعلم بعقمه ، فلها في هذه الحال حق نقض العقد ، وفسخه متى علمت ، إلا إذا اختارته زوجاً لها ، ورضيت معاشرتها ؛ قال عمر رضي الله عنه من تزوج امرأة ، وهو لا يولد له : أخبرها أنك عقيم ، وخيبرها <sup>(١)</sup> . ومن صور التغرير ، أن يتزوجها على أنه مستقيم ، ثم يتبين أنه فاسق ، فلها كذلك حق فسخ العقد .

**ومن ذلك ما ذكره ابن تيمية :** إذا تزوج امرأة على أنها بكر ، فانت ثيباً ، فله الفسخ ، وله أن يطالب بأرش الصداق - وهو يتفاوت ما بين مهر البكر والثيب - وإذا فسخ قبل الدخول ، سقط المهر .

وكذلك لا يكون العقد لازماً ، إذا وجد الرجل بالمرأة عيباً ينفر من كمال الاستمتاع ، كأن تكون مستحاضة دائماً ، فإن الاستحاضة عيب يثبت به فسخ النكاح <sup>(٢)</sup> ، وكذلك إذا وجد بها ما يمنع الوطء ، كانسداد الفرج . ومن العيوب التي تجيز للرجل فسخ العقد : الأمراض المنفرة ؛ مثل البرص ، والجنون ، والجذام ، وكما يثبت حق الفسخ للرجل ، فكذلك يثبت للمرأة إذا كان الرجل أبرص ، أو كان مجنوناً ، أو مجذوماً ، أو محبوباً ، أو عنيماً <sup>(٣)</sup> ، أو صغيراً .

(١) أي خيبرها بين البقاء على العقد وبين فسخه .

(٢) الاختيارات العلمية ومختصر الفتاوى لاس تيمية الاستحاضة الشريف .

(٣) المجبوب . مقطوع الذكر العيون أي لا يصل إلى لسانه من لارتحاء

## رَأْيُ الْفُقَهَاءِ فِي الْفَسْخِ بِالْعَيْبِ : وقد اختلف الفقهاء في ذلك ؛

١- فمنهم من رأى ، أن الزواج لا يفسخ بالعيوب ، مهما كانت هذه العيوب . ومن هؤلاء الفقهاء ؛ داود ، وابن حزم (١) .

قال صاحب «الروضة الندية» : اعلم ، أن الذي ثبت بالضرورة الدينية ، أن عقد النكاح لازم تثبت به الأحكام الزوجية ؛ من جوار الوطاء ، ووجوب النفقة ونحوها ، وثبوت الميراث ، وسائر الأحكام ، وثبت بالضرورة الدينية ، أن يكون الخروج منه بالطلاق أو الموت ، فمن زعم أنه يجوز الخروج من النكاح بسبب من الأسباب ، فعليه الدليل الصحيح ، المقتضي للانتقال عن ثبوته بالضرورة الدينية ، وما ذكره من العيوب ، لم يأت في الفسخ بها حجة نيرة ، ولم يثبت شيء منها . وأما قوله ﷺ : «الحقي بأهلك» . [البخاري (٥٢٥٤) وابن ماجه (٢٠٥٠) والنسائي (١٥٠/٦)] . فالصيغة صيغة طلاق ، وعلى فرض الاحتمال ، فالواجب الحمل على المتيقن دون ما سواه . وكذلك الفسخ بالعتة ، لم يرد به دليل صحيح ، والأصل البقاء على النكاح ، حتى يأتي ما يوجب الانتقال عنه ، ومن أعجب ما يتعجب منه تخصيص بعض العيوب بذلك دون بعض .

٢- ومنهم من رأى ، أن الزواج يفسخ ببعض العيوب دون بعض . وهم جمهور أهل العلم . واستدلوا لمذهبهم هذا بما يأتي :

(أولاً) ما رواه زيد بن كعب بن عجرة رضي الله عنه عن أبيه أن رسول الله ﷺ تزوج امرأة من بني غفار ، فلما دخل عليها ، ووضع ثوبه ، وقعد على الفراش ، أبصر يكشعها (٢) ياضاً ، فأنحاز (٣) عن الفراش ، ثم قال : «خذني عليك ثيابك» . ولم يأخذ مما آتاها شيئاً . رواه أحمد ، وسعيد بن منصور . [أحمد (٤٩٣/٣)] .

(ثانياً) عن عمر ، أنه قال : أيما امرأة غُرِّ بها رجل ، بها جنون ، أو جذام ، أو برص ، فلها مهرها بما أصاب منها ، وصداد الرجل عسى من غر . رواه مالك ، والدارقطني . [مالك في الموطأ (٧٦٧) والدارقطني (٣/٢٦٦)] . وهؤلاء اختلفوا في العيوب ، التي يفسخ بها النكاح ؛ فخصَّها أبو حنيفة بالجُبِّ ، والعتة . وزاد مالك ، والشافعي الجنون ، والبرص ، والجذام ، والقَرْن ؛ (انسداد في الفرج) . وزاد أحمد على ما ذكره الأئمة الثلاثة ، أن تكون المرأة فتقاء ؛ منخرقة ما بين السيلين .

التحقيق في هذه القضية : والحق ، أن كلاً من الآراء المتقدمة غير جدير بالاعتبار ، وأن الحياة الزوجية التي بنيت على الشُّكْن ، والمودة ، والرحمة لا يمكن أن تتحقق وتستقر ، ما دام هناك شيء من العيوب والأمراض ينفر أحد الزوجين من الآخر ؛ فإن العيوب والأمراض المفجرة ، لا يتحقق معها المقصود من النكاح ؛ ولهذا أذن الشارع بتخيير الزوجين في قبول الزواج أو رفضه .

(١) سيأتي عن ابن حزم أن للزوج الممسح إذا اشترط شرطاً منه يحده عدد الزواج .

(٢) الكشع ما بين الحاصرتين إلى الصلع .

(٣) انحاز : تحي .

والإمام ابن القيم تحقيق جدير بالنظر والاعتبار، قال: فالعمى، والحرس، والطرش، وكونها مقطوعة اليدين، أو الرجيين، أو إحداهما، أو كور الرجل كذلك، من أعظم المصبرات، والسكوت عنه من أقبح التدبيس والغش، وهو مناف للدين، وقد قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه لمن تزوج امرأة، وهو لا يولد له: أحبرها أنك عقيم، وخيرها. فمذا يقول رضي الله عنه في العيوب التي هي عندها كمال، بلا نقص. قال: والقيس أن كل عيب ينفر الزوج الآخر منه، ولا يحصل به مقصود النكاح من الرحمة والمودة، يوجب الخيار، وهو أولى من البيع. كما أن الشروط المنتروطة في النكاح، أولى بالوفاء من شروط البيع. وما أكرم الله ورسوله مغروراً قط، ولا مغبوراً بما غرَّ وعَنَ به. ومن تدبر مقاصد الشرع في مصادره، وموارده، وعدله، وحكمته، وما استتم عليه من امصالح، لم يخفَ عليه رجحان هذا القول، وقربه من قواعد الشريعة. وقد روى يحيى بن سعيد الأنصاري، عن اس المسيب رضي الله عنه قال: قال عمر رضي الله عنه: أيما امرأة تزوجت، وبها جنون، أو جذام، أو برص، فدخل بها، ثم اطلع على ذلك، فلها مهرها بمسبسه إياها، وعلى الولي الصداق بما دلَّس، كما غرَّه. وروى الشعبي، عن عني - كرم الله وجهه -: أيما امرأة نُكحت، وبها برص، أو حنوط، أو جذام، أو قرص، فزَوَّجها بالخيار ما لم يمسها؛ إن شاء أمسك، وإن شاء طلق، وإن مسها، فلها المهر بما استحل من فرجها. وقال وكيع: عن سفيان الثوري، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن عمر رضي الله عنه قال: إذا تزوجها برصاء، أو عمياء، فدخل بها، فلها الصداق، ويرجع به عني من غرَّه. قال: وهذا يدل على أن عمر لم يذكر تلك العيوب المتقدمة عني وحه الاختصاص والحصص، دون ما عداها. وكذلك حكم قاضي الإسلام شريح رضي الله عنه الذي يضرب المثل بعلمه، ودينه، وحكمه، قال عبد الرزاق: عن معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين رضي الله عنه حاصم رجل رجلاً إلى شريح، فقال: إن هذا قال لي: إنا نروحك أحسن الناس. فحاءني بامرأة عمشاء. فقال شريح: إن كان دلَّس عليك عيب، لم يجر. فتأمل هذا القضاء، وقوله: إن كان دلَّس عليك عيب. كيف يقتضي أن كل عيب دلَّست به المرأة، فللزواج الرد به؟ قال الزهري رضي الله عنه: يرد النكاح من كل داء عضال. قال: ومن تأمل فتاوى الصحابة والسلف، علم أنهم لم يحصوا الرد بعيب دون عيب. إلا رواية رؤيت عن عمر: لا ترد النساء، إلا من العيوب الأربعة؛ الجنون، والجذام، والبرص، والداء في الفرج. وهذه الرواية لا نعم لها إسناداً أكثر من أصح. عن اس وهب، عن عمر، وعلي - رضي الله عنهما - وقد روي ذلك عن اس عباس، بإسناد متصل. هذا كله إذا أطلق الروح. وأما إذا اشترط السلامة، أو استرط الجمال، فبانت تنوء، أو شرطها شاة حديثة السن، فبانت عجوزاً شمطاء، أو شرطها بيضاء، فبانت سوداء، أو سكرًا فبانت ثيبًا، فله الفسخ في ذلك؛ فإن كان قبل اندخول فلا مهر، وإن كان بعده ففيها المهر، وهو عرم على وليها إن كان غرَّه. وإن كانت هي المعازة سقط مهرها، أو رجع عليها به إن كانت قبضته. ونص عني هـد أحمد، في إحدى الرويتين عنه، وهو أقيسهما وأولاهما بأصوله، فيما إذا كان الروح هو المشترط. وقال أصحابه: إذا شرطت فيه صفة، فبان بحلالها، فلا خيار لها، إلا في شرط الحرية إذا كان عبداً، فلها الخيار. وفي شرط النسب إذا كان

خلافه، وجهان. والذي يقتضيه مذهبه وقواعده، أنه لا فرق بين اشتراطه واشتراطها، بل إشارات الخيار لها، إشارات ما اشترطته، أولى؛ لأنها لا تتمكن من المفارقة بالطلاق. فإذا جاز له الفسخ، مع تمكنه من العراق بعيره، فلا يجوز لها لفسخ، مع عدم تمكنها، أولى. وإذا جاز لها أن تفسخ إذا ظهر الزوج ذا صناعة دنيئة، لا تشبيه في دينه، ولا في عرضه، وإنما تمنع كمال لذته، واستمتاعها به. فإذا شرطته شائباً حميلاً صحيحاً، فبان شحيحاً، مشوّهاً، أعمى، أطرش، أحرس، أسود، فكيف ترم به، وتمنع من الفسخ؟ هذا في غاية الامتناع والتناقص، والبعد عن القياس، وقواعد الشرع. قال: وكيف يُمكن أحد الزوجين من الفسخ بقدر العدسة من البرص، ولا يمكن منه بالحرب المستحكم المتمكن، وهو أشد إعداء من ذلك البرص اليسير، وكذلك غيره من أنواع الداء العضال؟! وإذا كان النبي ﷺ حرّم على البائع كتمان عيب سلعته، وحرّم على من علمه أن يكتمه عن المشتري، فكيف بالعيوب في النكاح؟ وقد قال النبي ﷺ لفاطمة بنت قيس، حين استشارته في نكاح معاوية، وأبي جهم: «أما معاوية، فصعلوك لا مال له، وأما أبو جهم، فلا يضع عصاه عن عاتقه». [أحمد (٤١٢/٦) ومسنن (١٤٨٠) وأبو داود (٢٢٨٩-٢٢٨٥) والترمذي (١١٨٠) وسنن (٧٤/٦)]. فعلم، أن بيان العيب في النكاح أولى وأوجب، فكيف يكون كتمان، وتدليس، والغش الحرام به سبباً للزومه، وجعل ذا العيب غُلاً لازماً في عنق صاحبه، مع شدة نفرتة عنه، ولا سيما مع شرط السلامة منه وشرط خلافه؟! وهذا ما يعلم يقيناً، أن تصرفات الشريعة، وقواعدها، وأحكامها تأباه، والله أعلم. وذهب أبو محمد بن حزم إلى أن الزوج إذا شرط السلامة من العيوب، فوجد أي عيب كان، فالنكاح باطل من أصله غير منعقد، ولا خيار له فيه، ولا إجازة، ولا نفقة، ولا ميراث. قال: لأن التي أدخلت عليه غير التي تزوج؛ إذ السالمة غير المعيبة بلا شك، فإذا لم يتزوجها فلا زوجية بينهما.

ما جرى عليه العمل بالمحاكم: وقد جرى العمل الآن بالمحاكم، حسب ما جاء بالمادة التاسعة، من قانون سنة ١٩٢٠، أنه يثبت للمرأة هذا الحق<sup>(١)</sup>، إذا كان العيب مستحكماً لا يمكن البرء منه، أو يمكن بعد زمن، ولا يمكنها المقام معه إلا بضرر، أي إذا كان هذا العيب؛ كالجنون، والجذام، والبرص، سواء أكان ذلك بالزوج قبل العقد، ولم تعلم به، أم حدث بعد العقد، ولم ترض به، فإن تزوجته عالمة بالعيب، أو حدث العيب بعد العقد، ورضيت صراحة، أو دلالة بعد علمها، فلا يجوز طلب التفريق، واعتبر التفريق في هذا الحال طلاقاً بائناً، ويستعان بأهل الخبرة في معرفة العيب، ومدها من الضرر.

ومما يدخل في هذا الباب - عند الأحاد - تزويج الكبيرة العاقلة نفسها من كفاء، بمهر أقل من مهر مثلها، بدون رضا أقرب عصبتها. وكذلك إذا زوج لصغير، أو الصغيرة غير الأب والجد من الأولياء - عند عدمهما - وكان الزوج كفئاً، وكان المهر مهر المثل، كان الرواج غير لازم وسيأتي ذلك مفصلاً في «مبحث الولاية».

(١) حق تفريق

شروط سماع الدعوى بالزواج قانوناً : رأى شرع الوصعي شروطاً : لسماع الدعوى بالزواج من جهة ، وشروطاً أخرى : ناشئة عقد لزوح رسميًا من جهة أخرى ، نجلها فيما يلي ، إتماماً للقائدة :

المسوغ الكتابي لسماع دعوى الزواج : جاءت لفقرت الأربع من امددة (٩٩) من المرسوم بقانون رقم (٧٨) لسنة ١٩٣١ ، الحاص بلائحة ترتيب لمحاكم لشرعية ، والإجراءات المتعلقة بها ، لا تسمع عند الإنكار دعوى الزوحية أو الطلاق ، أو الإقرار بهما ، بعد وفاة أحد الزوجين في الحوادث السابقة على سنة ١٩١١ أفريقية : سواء أكانت مقدمة من أحد الزوجين ، أم من غيرهما ، إلا إذا كانت مؤيدة بأوراق خالية من شبهة التروير على صحتها . ومع ذلك ، يجوز سماع دعوى لزوجية ، أو لإقرار به ، المقامة من أحد الزوجين في الحوادث السابقة على سنة ألف وثمانمائة وسبع وتسعين فقط ، شهادة الشهود ، وشرط أن تكون الزوحية معروفة بأشبهة العمه . ولا يجوز سماع دعوى ما ذكر كله من أحد الزوجين ، أو غيره في الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وإحدى عشرة ، إلا إذا كانت ثالثة بأوراق رسمية ، أو مكتوبة كهب بخط المتوفى ، وعليه إمضاءه كدك . ولا تسمع عند الإنكار دعوى لزوجية ، أو الإقرار بها ، إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ م .

وجاء في المذكرة التفسيرية لهذه المواد ما يأتي : «ومن لقواعد الشرعية ، أن انقضاء يتخصص بالزمان ، والمكان ، والحوادث ، ولأشخاص ، وأن ولي الأمر أن يمنع قصاته عن سماع بعض الدعاوى ، وأن يقيد السماع بما يراه من القيود تبعاً لأحوال الزمان ، وحاجة الناس ، وصيانة للحقوق من العبث والضياغ . وقد درج الفقهاء من سالف لعصور على ذلك ، وأقروا هذا المبدأ في أحكام كثيرة ، واشتملت لائحتا سنة ١٨٩٧ ، وسنة ١٩١٠ للمحاكم الشرعية ، على كثير من مواد لتخصيص ، وخاصة فيما يتعلق بدعاوى الزوجية والطلاق ، والإقرار بهما .

وألف الناس هذه القيود ، واطمأنوا إليها ، بعد ما تيز ما لها من عظيم لأثر في صيانة حقوق الأسر ، إلا أن الحوادث قد دلت على أن عقد الزواج - وهو أساس رابطة الأسرة - لا يزال في حاجة إلى الصيانة ، والاحتياط في أمره . فقد يتفق ثنائ على الزواج بدون وثيقة ، ثم يحده أحدهما ، ويعجز الآخر عن إثباته أمام القضاء ، وقد يدعي الزوجية بعض ذوي الأغراض رورًا ، وبهتانًا ، أو نكايه وتشهيرًا ، أو انتفاء غرض آخر : اعتمادًا على سهولة إثباته ، خصوصًا وأن لفقه يحير لشهادة بالتسامع في الزواج ، وقد تدعى الزوجية بورقة ، إن ثبتت صحتها مرة ، لا تثبت مرارًا . وما كان لشيء من ذلك أن يقع ، لو أثبت هذا العقد دائمًا بوثيقة رسمية ، كما في عقود الرهن ، وحجج الأوقاف ، وهي أقل منه شأنًا ، وهو أعظم منها خطرًا . فحملًا للناس على ذلك ، وإظهارًا لشرف هذا العقد ، وتقديسًا عن المحجود والإنكار ، ومغا لهدد مفاسد العديدة ، واحترامًا لروابط الأسرة ، ريدت الفقرة الرابعة في امددة «٩٩» التي بصها . ولا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الإقرار بها ، إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية ، في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ م .

تحديد سن الزوجين؛ لسماع دعوى الزواج: نصت الفقرة الخامسة من المادة «٩٩» من لائحة الإجراءات الشرعية على أنه «لا تسمع دعوى الزوجية، إذا كانت سن الزوجة تقل عن ست عشرة سنة هجرية، أو سن الزوج تقل عن ثماني عشرة سنة هجرية، إلا بأمر منا».

وقد جاء في المذكرة الإيضاحية بشأن هذه الفقرة ما نصه: كانت دعوى الزوجية لا تسمع، إذا كانت سن الزوجين وقت العقد أقل من ست عشرة سنة للزوجة، وثمانى عشرة لزوج؛ سواء أكانت سنهما كذلك وقت الدعوى، أم تجاوزت هذا الحد.

فُرِثِي؛ تيسيرًا على الناس، وصيانة للحقوق، واحترامًا لآثار الزوجية، أن يقصر المنع من السماع على حالة واحدة؛ وهي ما إذا كانت سنهما، أو سن أحدهما وقت الدعوى أقل من السن المحددة.

تحديد سن الزوجين؛ لمباشرة عقد الزواج رسميًا: نصت الفقرة الثانية من المادة «٣٦٦» من لائحة الإجراءات على أنه «لا يجوز مباشرة عقد الزواج، ولا المصادقة على زواج مسند إلى ما قبل العمل بهذا القانون، ما لم تكن سن الزوجة ست عشرة سنة، وسن الزوج ثمانى عشرة سنة وقت العقد».

ومما جاء في المذكرة الإيضاحية بشأن هذه الفقرة: إن عقد الزواج له من الأهمية في الحالة الاجتماعية منزلة عظيمة، من جهة سعادة المعيشة المنزلية أو شقاءها، والعناية بالنسل أو إهماله. وقد تطورت الحال، بحيث أصبحت تتطلب المعيشة المنزلية استعدادًا كبيرًا؛ لحسن القيام بها، ولا تستأهل الزوجة والزوج، لذلك غالبًا، قبل سن الرشد الحالي<sup>(١)</sup>. غير أنه لما كانت بنية الأنثى تستحكم وتقوى قبل استحكام بنية الصبي، كان من المناسب، أن يكون سن الزواج للفتى ثمانى عشرة، وللفتاة ست عشرة. فلهذه الأغراض الاجتماعية حدد الشارع المصري سن الزواج؛ لمباشرة العقد رسميًا، كما حدد سنًا لسماع دعوى الزوجية قانونًا. وصيانة لقانون تحديد السن؛ لمباشرة العقد، صدر قانون رقم (٤٤) من السنة ١٩٣٣، ونص المادة الثانية منه ما يأتي: مادة (٢) يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين، أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه، كل من أبدى أمام السلطة المختصة - بقصد إثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانونًا؛ لضبط عقد الزواج - أقوالاً يعلم أنها غير صحيحة، أو حرر، أو قدم لها أوراقًا كذلك، متى ضبط عقد الزواج على أساس هذه الأقوال، أو الأوراق. ويعاقب بالحبس، أو بغرامة لا تزيد عن مائتي جنيه، كل شخص خوله القانون سلطة ضبط عقد الزواج، وهو يعلم أن أحد طرفيه لم يبلغ السن المحددة في القانون.

### للحرمات من النساء

ليس كل امرأة صالحة للعقد عليها، بل يشترط في المرأة التي يراد العقد عليها، أن تكون غير محرمة على من يريد الزواج بها؛ سواء أكان هذا التحريم مؤبدًا، أم مؤقتًا. والتحريم المؤبد يمنع المرأة أن تكون زوجة للرجل، في جميع الأوقات. والتحريم المؤقت يمنع المرأة من الزواج بها، ما دامت على حالة خاصة قائمة بها، فإن تغير الحال، وزال التحريم الوقتي، صارت حلالًا.

(١) سن الرشد الحالي إحدى وعشرون سنة ميلادية.

وأَسبابُ التحريمِ المؤبَّدة هي ؛

- ١- النسب .                      ٢- المصاهرة .                      ٣- الرضاع .

وهي المذكورة في قول الله - تعالى - : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأَهْلُكُمْ الَّذِينَ أَرْضَعْتُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرُّضْعَةِ وَأُمَّهَاتُكُمْ بِسَائِرِهِمْ وَرَبَائِبُكُمْ الَّذِينَ فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الَّذِينَ دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَخَالَاتُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْنَابِكُمْ وَأَنْ تَحْمَمُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ [النساء : ٢٣] .

والمؤقتة تنحصر في أنواع، وهذا بيان كل منها : المحرمات من النسب هن :

- ١- الأمهات . ٢- السات . ٣- الأخوات .

- ٤- العمّات . ٥- الحالات . ٦- بنات الأح . ٧- بنات الأحت .

والأم؛ اسم لكل أنثى لها عليك ولادة فيدخل في ذلك الأم، وأمهاتها، وجداتها، وأم الأب، وجداته، وإن علو.

والبيت ؛ اسم لكلّ أنثى بك عليها ولادة ، أو كلّ أنثى يرجع نسبها إليك بالولادة بدرجة أو درجات .  
فيدخل في ذلك بنت الصُّلب ، وبناتها .

والأخت ؛ اسم لكل أنثى جاورتك في أصيبتك ، أو في أحدهما .

ولعنة؛ اسم لكلّ أنثى شاركت أباهك أو جدك في أصله، أو في أحدهما. وقد تكون العمة من جهة الأم، وهي أخت أبي أمك.

والحالة ؛ اسم لكل أنثى شاركت أمك في أصلها ، أو في أحدهما . وقد تكون من جهة الأب ، وهي أخت أم أبيك .

وبنت الأخ؛ اسم لكلّ أنثى لأخيك عبيها ولادة بواسطة أو مباشرة، وكذلك بنت الأخت.

المحرمات بسبب المصاهرة: المحرمات بسبب المصاهرة <sup>(١)</sup> هن:

١- أم زوجته، وأم أمها، وأم أبيها، وإن علت؛ لقول الله - تعالى -: ﴿وَأُمّهَتْ نِسَاءكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]. ولا يشترط في تحريمها الدخول بها، بل مجرد العقد عليها يحرمها<sup>(٢)</sup>.

٢- وابنة زوجته التي دخل بها، ويدخل في ذلك بنات ناتها، وبنات أبنائها، وإن نزلن؛ لأنهن من باتها؛ لقول الله - تعالى -: ﴿وَرَبِّتُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ أَلَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]. والربائب جمع ربيبة، وربيب الرجل؛ ولد امرأته من غيره. سمي ربيبا له؛ لأنه يربّه، كما يربّيّ وده أي؛ يسوسه. وقوله: ﴿أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]. وصف ببيان الشأن الغالب في الربيبة، وهو أن تكون في حجر زوج أمها، وليس قيذاً. وعند الظاهرية، أنه

(١) لمصاهرة القرية اسائنة بسبب لروح

(۲) روی عن ابن عباس ورید بن ثابت ؓ من عقد علی مرأه ولم یدخل بها حار له ۛ بتروح بأماها .



قيد، وأن لرحل لا تحرم عليه ربيته - أي : ابنة امرأته - إذ لم تكن في ححره . وزوي هذا عن بعض الصحابة ؛ فعن مالك بن أوس ، قال . كان عدي امرأة ، فتؤنيت ، وقد ولدت لي ، فوحدت<sup>(١)</sup> ، فلقبني عدي بن أبي طالب رحمه الله فقار : مالك ؟ فقئت : توفيت المرأة . فقال : ألهاست ؟ قئت : نعم ، وهي باطائف . قال : كانت في ححرِك ؟ قئت : لا . قال : «انكحها» . قلت : فإين قول الله - تعالى - : ﴿رَبِّكِ أَتَى فِي حُجُورِكِ﴾ ر ٢٣ قال : إنها لم بكر في حجرِك ، إنما ذلك إذا كانت في ححرِك . ورد جمهور العلماء هذا للرأي ، وقالوا : إن حديث علي هذا لا يثبت ؛ لأنه من رواية إبراهيم بن عبيد ، عن مالك بن أوس ، عن علي ، رحمه الله ، وإبراهيم هذا لا يعرف ، وأكثر أهل العلم قد تلقوه بالدفع والخلاف .

٣- زوجة الابن ، وابن ابنه ، وابن بنته ، وإن نزل ؛ لقول الله - تعالى - : ﴿وَحَلَائِلُ أَبَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ مَنَاجِلِكُمْ﴾ [النساء : ٢٣] . والخلال جمع حليلة ؛ وهي الزوجة ، و«الزوج حليل» .

٤- زوجة الأب : يحرم على الابن الزوج بحليلة أبيه ، بمجرد عقد الأب عليها ، ولو لم يدخل بها . وكان هذا النوع من الزواج فاشياً في الجاهلية ، وكانوا يسمونه زواج المقت<sup>(٢)</sup> ، وسمي الولد منها مُقْتِئاً ، أو مُقْتِئاً ، وقد نهى الله عنه ، وذمه ، ونَفَر منه . قال الإمام الرازي : مراتب القبح ثلاث ؛ القبح العقلي ، والقبح الشرعي ، والقبح العادي ، وقد وصف الله هذا النكاح بكل ذلك ؛ فقوله - سبحانه - : ﴿فَجِئَتْ﴾ [النساء : ٢٢] . إشارة إلى مرتبة قبحه العقلي ، وقوله تعالى : ﴿وَمَقْتٌ﴾ [النساء : ٢٢] . إشارة إلى مرتبة قبحه الشرعي ، وقوله - تعالى - : ﴿وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [النساء : ٢٢] . إشارة إلى مرتبة قبحه العادي . وقد روى ابن سعد ، عن محمد بن كعب سبب نزول هذه الآية ، قال : كان الرجل إذا توفي عن امرأته ؛ كان ابنه أحق بها أن ينكحها إن شاء ، إن لم تكن أمه ، أو ينكحها من شاء ، فلما مات أبو قيس بن الأسلت ، قام ابنه محصن ، فورث نكاح امرأته ، ولم ينفق عليها ، ولم يورثها من المال شيئاً ، فأثت النبي ﷺ فذكرت ذلك له فقال : «ارجعي ، لعل الله ينزل فيك شيئاً» . فنزلت الآية : ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَكَنَ إِنَّهُ كَانَ فَجِئَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [النساء : ٢٢] . [در مشور ٢ (٢٦٨) وأسباب اشروع ؛ لخواجدي (١٧٩) . ويرى الأحناف ، أن من زنى بامرأة ، أو لمسها ، أو قَبَّلها ، أو نظر إلى فرجها بشهوة ، حرم عليه أصولها وفروعها ، وتحرم هي على أصوله وفروعه ؛ إذ إن حرمة المصاهرة تثبت عندهم بالزنى ، ومثله مقدماته ودواعيه ؛ قالوا : ولو زنى الرجل بأم زوجته أو بنتها ، حرمت عليه حرمة مؤبدة .

ويرى جمهور العلماء ، أن الزنى لا تثبت به حرمة المصاهرة . واستدلوا على هذا بما يأتي :

١- قول الله - تعالى - : ﴿وَأَجَلَ لَكُمْ مَّا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء : ٢٤] . فهذا بيان عما يحل من النساء بعد بيان ما حرم منهن ، ولم يذكر أن الزنى من أسباب التحريم .

٢- روت عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ سئل عن رجل زنى بامرأة ، فأراد أن يتزوجها أو ابنتها ؟ فقال ﷺ : «لا يحرم احرام الخلال ، إنما يحرم ما كان بكاح» . رواه ابن ماجة ، عن ابن عمر . ر ٢٠١٥ .

٣- أن ما ذكروه من الأحكام في ذلك، هو مما تمس إليه الحاجة، وتعم به البلوى أحياناً، وما كان الشارع ليسكت عنه، فلا ينزل به قرآن، ولا تمضي به سنة، ولا يصح فيه خبر، ولا أثر عن الصحابة، وقد كانوا قريبي عهد بالجاهلية التي كان الزنى فيها فاشياً بينهم، فلو فهم أحد منهم أن لذلك مدرَكًا في الشرع، أو تدل عليه علة وحكمة لسألوا عن ذلك، وتوقرت الدواعي على نقل ما يفتنون به<sup>(١)</sup>.

٤- ولأنه معنى لا تصوير به المرأة فراشاً ، فلم يتعلق به تحريم المصاهرة ، كالمباشرة بغير شهوة .

المحرمات بسبب الرضاع : يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ، والذي يحرم من النسب ؛ الأم ، والبنت ، والأخت ، والعمة ، والخالة ، وبنات الأح ، وبنات الأخت . وهي التي يتيها الله - تعالى - في قوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَأَوْنَاكُمْ وَأَوْنَاكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُ الْأَخْتِ وَأَهْلُكُمْ ﴾ . [ لساء ٢٣٠ ] . وعنى هذا ، فنزول المرضعة منزلة الأم ، وتحرم على المرضع هي وكل من يحرم على الابن ، من قبل أم النسب ؛ فتحرم :

١- المرأة المرضعة ؛ لأنها يرضاعها تُعَدُّ أُمًّا للرضيع .

٢- أم المرضعة ؛ لأنها جدة له .

٣- أم زوج المرضعة - صاحب الدين - لأنها جدة كذلك .

٤- أخت الأم ؛ لأنها خالة الرضيع .

٥- أخت زوجها - صاحب اللبن - لأنها عمته .

٦- بنات بنيتها وبناتها ؛ لأنهن بنات إخوته ، وأخواته .

٧- الأخت ؛ سواء أكانت أختاً لأب وأم ، أو أختاً لأُم ، أو أختاً لأب<sup>(٢)</sup> .

الرضاع الذي يثبت به التحريم: الظاهر، أن الإرضاع الذي يثبت به التحريم هو مطلق الإرضاع.

ولا يتحقق إلا برضعة كاملة ، وهي أن يأخذ الصبي الثدي ، ويمتص اللبن منه ، ولا يتركه إلا طائعا ، من غير عارض يعرض له ؛ فلو قَصَّ مَصَّة ، أو مَصَّتَيْن ، فإن ذلك لا يُحَرِّم ؛ لأنه دون الرضعة ولا يؤثر في الغذاء ؛ قالت عائشة - رضي الله عنها - : قال رسول الله ﷺ : « لَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمُصْتَانُ » . رواه الجماعة ، إلا البخاري . [أحمد (٣١/٦) . ومسلم (١٤٥٠) ، وأبو داود (٢٠٦٣) ، وإترمدي (١١٥٠) ، والسائي (١٠١٦) ، وس ماحه (١٩٤١) - والمَصَّةُ : هي الواحدة من المص ؛ وهو أخذ اليسير من الشيء ، يقال : أَمَصَّهُ ، وَمَصَصْتُهُ . أى ؛ شربته شربا رقيقا ، هذا هو الأمر الذي يدولنا راجحا .

وللعلماء في هذه المسألة عدة آراء، نجملها فيما يأتي :

١- أن قبيل الرضاع وكثيره سواء في التحريم؛ أخذًا بإطلاق الإرضاع في الآية، ولما رواه البخاري،

(١) المنار، جزء ٤، ص ٤٧٩.

(٢) الأخت لأب وأم: وهي لي أرضعتها الأم لبلال الأب، سواء أرضعت مع الطفل الرضيع أو رصعت قبله أو بعده. والأخت من الأب، وهي التي أرضعتها روضة الأب. والأخت من الأم، وهي التي أرضعتها الأم لبلال من رجل آخر

ومسلم . عن عقبة بن الحارث ، قال : تزوجت أم يحيى بنت أبي إهاب . فجاءت أمة سوداء فقالت : قد أرضعتكما . فأثيث النبي ﷺ ، فذكرت له ذلك ، فقال . « وكيف ، وقد قيل ! دعها عك » . [أحمد (٤/ ٣٨٤) ، والبخاري (٥١٠٤) ، وأبو داود (٣٦٠٣) ، والترمذي (١١٥١) ، والنسائي (٣٣٣٢) . فترك الرسول ﷺ السؤال عن عدد الرضعات ، وأمره بتركها ، دليل على أنه لا اعتبار إلا بالإرضاع . فحيث وجد اسمه ، وجد حكمه ، ولأنه فعل يتعلق به التحريم ، فيستوي قلبه وكثيره . كالوطء الموجب له ، ولأن إنشاز العظم ، وإنبات اللحم ، يحصل بقلبه وكثيره . وهذا مذهب علي ، وابن عباس ، وسعيد بن المسيب ، والحسن البصري ، والزهرى . وقتادة ، وحمام ، والأوراعي ، والثوري ، وأبي حنيفة ، ومالك ، ورواية عن أحمد .

٢- أن التحريم لا يثبت بأقل من خمس رضعات متفرقات ؛ لما رواه مسلم ، وأبو داود ، والنسائي ، عن عائشة ، قالت : كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات ، معلومات يحرم من ، ثم نسخن بخمس معلومات ، فتوفي رسول الله ﷺ ، وهن فيما يقرأ من القرآن . [مسلم (٢٤/ ٢٥٠) ، وأبو داود (٢٠٦٢) ، والترمذي (١١٥٠) ، والنسائي (١٠٠/ ٦) ، وابن ماجه (١٩٤٢) . وهذا تقييد لإطلاق الكتاب والسنة ، وتقييد المطلق بيان لا نسخ ، ولا تخصيص . ولو لم يعترض على هذا الرأي ، بأن القرآن لا يثبت إلا متواترا ، وأنه لو كان كما قالت عائشة ، لمّا خفي على المخالفين ، ولا سيما الإمام علي ، وابن عباس ، نقول : لو لم يوجه إلى هذا الرأي هذه الاعتراضات ، لكان أقوى الآراء ؛ ولهذا عدل الإمام البخاري عن هذه الرواية . وهذا مذهب عبد الله بن مسعود . وإحدى الروايات عن عائشة ، وعبد الله بن الزبير ، وعطاء ، وطاووس ، والشافعي ، وأحمد ، في ظاهر مذهبه ، وابن حزم ، وأكثر أهل الحديث .

٣- أن التحريم يثبت بثلاث رضعات ، فأكثر ؛ لأن النبي ﷺ قال : « لا تحرم المصّة ولا المصتان » . [سبق تخريجه] . وهذا صريح في نفي التحريم بما دون الثلاث ، فيكون التحريم منحصرًا فيما زاد عليهما . وإلى هذا ذهب أبو عبيد ، وأبو ثور ، وداود الظاهري ، وابن المنذر ، ورواية عن أحمد .

لبنُ المرضعة يحرم مطلقًا : التغذية بلبن المرضعة محرم ؛ سواء أكان شربًا ، أم وجورًا (١) ، أو سعوًا (٢) ، حيث كان يغذي الصبي ، ويسد جوعه ، ويبلغ قدر رضعة ؛ لأنه يحصل به ما يحصل بالإرضاع من إنبات اللحم ، وإنشاز العظم ، فيساويه في التحريم .

اللبن المختلط بغيره : إذا اختلط لبن المرأة بطعام ، أو شراب ، أو دواء ، أو لبن شاة ، أو غيره ، وتناوله الرضيع ، فإن كان الغالب لبن المرأة ، حرم ، وإن لم يكن غالبًا ، فلا يثبت به التحريم . وهذا مذهب الأحناف ، والمرني ، وأبي ثور . قال ابن القاسم ، من المالكية : إذا استهلك اللبن في ماء أو غيره ، ثم سقيه الطفل ، لم تقع به الحرمة . ويرى الشافعي ، وابن حبيب ، ومطرف ، وابن الماحسون ، من أصحاب مالك ، أنه تقع به الحرمة ، بمنزلة ما لو انفرد اللبن ، أو كان مختلطًا ، لم تذهب عيه . قال ابن رشد : وسب اختلافهم هل يبقى للبن حكمه الحرمة إذا اختلط بغيره ، أم لا يبقى به حكمها؟ كالحار في النحاسة ، إذا

(٢) اسعوط . أن يصب اللبن في أنه

(١) الوجور . أن يصب لبن في حلق الصبي من غير ثدي .

حَالِصَةُ الْخُلَالِ الطَّاهِرِ . وَالْأَصْلُ الْمَعْتَرُ فِي ذَلِكَ الْإِطْلَاقِ سَمُّ الْبَلْبِ عَلَيْهِ ، كَسَاءٌ ، هَلْ يَصْهَرُ إِذْ خَالَطَهُ شَيْءٌ مِنْ الطَّاهِرِ ؟

**صفةُ المرضعة :** والمرضعة التي يتست بسببها التحريم ؛ هي كلُّ امرأةٍ دُرُّ اللبن من ثدييها ؛ سواء أكانت ناعمة أم غير ناعمة ، وسواء أكانت يائسة من لحيض أم غير يائسة ، وسواء أكون لها روج أم لم يكن ، وسواء أكانت حاملًا أم غير حامل .

**سنُّ الرضاع :** الرضاع المحرَّم لبرواج ، ما كان في حولين . وهي المدة التي يبنيها الله - تعالى - وحددها في قوله : ﴿ وَأُولَئِكَ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةُ ﴾ [البقرة . ٢٣٣] . لأن الرضيع في هذه المدة يكون صغيرًا ، يكفيه لبن ، ويست بذلك لحمه ، فيصير جزءًا من المرضعة ، فيستترك في الحرمة مع أولادها . روى الدارقطني ، وس عدي ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قل : « لا رضاع ، إلا في الحولين » . [الدارقطني (١٧٤/٤) ، والبيهقي (٤٦٢/٧)] . وروى مرفوعًا إلى النبي ﷺ : « لا رضاع ، إلا ما نُشِرَ <sup>(١)</sup> لعظم ، ونُبِت اللحم <sup>(٢)</sup> » . رواه أبو داود . [توداود (٢٠٥٩)] . وإنما يكون ذلك من هو في سن الحولين ، يمو اللبن عظمه ، ويست عليه لحمه . وعن أم سلمة - رضي الله عنها - قت . قال رسول الله ﷺ : « لا يحرم من الرضاع ، إلا ما فوق <sup>(٣)</sup> لأعضاء ، وكان قبل الفطام » . رواه الترمذي وصححه . [ترمذي (١١٥٢)] . وقل ابن القيم : هذا حديث مقطوع . ولو فطمه لرضيع قبل الحولين ، وستغنى بالعذاء عن اللبن ، ثم أرضعته امرأة ، فإن ذلك الرضاع تشب به حرمة ، عبد أبي حيفة ، واشافعي ؛ لقول الرسول ﷺ : « إنما الرضاعة من المجاعة » . [أحمد (٢١٤/٦) ، ولبحاري (٥١٠٢) ، ومسلم (١٤٥٥)] . وقال مالك : ما كان من الرضاعة بعد الحولين ، كان قنبه وكثيره لا يحرم شيئًا ، إنما هو بمنزلة لبناء . وقال : إذا فصل <sup>(٤)</sup> الصبي قبل الحولين ، أو استغنى بالفطام عن الرضاع ، فما ارتضع بعد ذلك ، لم يكن للإرضاع حرمة .

**رضاعُ الكبير :** وعنى هذا ، فرضاع الكبير لا يحرم في رأي حمهbir العلماء ؛ للأدلة المتقدمة . وذهب طائفة ، من السلف والخلف ، إلى أنه يحرم - ولو أنه شيخ كبير - كما يحرم رضاع الصغير . وهو رأي عائشة - رضي الله عنها - ويروى عن عبي بن جهم ، وعروة بن الزبير ، وعطاء بن أبي رباح . وهو قول الليث بن سعد ، وابن حزم . واستدلوا على ذلك بما رواه مالك ، عن ابن شهاب ، أنه سئل عن رضاع الكبير ؟ فقال : أخبرني عروة بن الزبير حديث : أمر رسول الله ﷺ سبعة بنت سهيل بربصاع سالم ، ففعلت ، وكانت تراه بئس لها . [أحمد (١٧٤/٦) ، ومسلم (٢٨١/٤٥٣ - ٣١) ، وإسائي (١٠٦/٦) ، وابن ماجه (٩٤٧)] قال عروة : فحدثت بذلك عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها - فيمن كنت تحب أن يدخل عليها من الرجال ، فكانت تأمر أختها أم كيثوم ، وننات أختها ، أن يرضعن من أحب أن يدخل عندها من الرجال . وروى مالك ، وأحمد ، أن حديثه تبي <sup>(٥)</sup> سالم ، وهو موثق لامرأة من الأنصار ، كما تسمى لسي ﷺ ريذا . وكان من تسمى رجلاً في

(١) قوي وشده

(٢) أي أنه إذا احتضن لبن غيره هل يبقى إطلاق لبن غيره أم لا ؟ لأن كان يطلق اسم لبن غيره كان محرماً ولا فلا

(٣) فوق لأعضاء أي وصلها وعددها وكثفت به عن غيره

(٤) فصل فطمه

(٥) تسمى اتحدته

الجاهلية، دعاه الناس ابه، وورث من ميراثه، حتى أنزل الله ﷺ: ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ اقْسَطُ عِندَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فِيمَا بَيْنَكُمْ فِي الَّذِينَ وَمَوْلَاكُمْ﴾ [أحزاب: ٥٠]. فردوا إلى آبائهم، فمن لم يعلم له أب، فمولى وأخ في الدين، فجاءته سهلة فقالت: يا رسول الله، كنا نرى سالماً ولدًا يأوي معي ومع أبي حذيفة، ويراي فضلًا<sup>(١)</sup>، وقد أنزل الله - عز وجل - فيهم ما قد علمت. فقال رسول الله ﷺ: «أرضعيه خمس رضعات». [انظر تخريج الحديث السابق] فكان بمنزلة ولده من الرضاعة. وعن زينب بنت أم سلمة - رضي الله عنها - قالت: قالت أم سلمة لعائشة - رضي الله عنها - : إنه يدخل عليك الغلام الأفع، الذي ما أحب أن يدخل عليّ. فقالت عائشة - رضي الله عنها - : أما لك في رسول الله ﷺ أسوة حسنة؟ فقالت: إن امرأة أبي حذيفة قالت: يا رسول الله، إن سالماً يدخل عليّ، وهو رجل، وفي نفس أبي حذيفة منه شيء. فقال رسول الله ﷺ: «أرضعيه، حتى يدخل عليك». [انظر تخريج الحديث السابق]. والاختار من هذين القولين ما حققه ابن القيم، قال: إن حديث سهلة ليس بمنسوخ، ولا مخصوص، ولا عام في حق كل واحد، وإنما هو رخصة للحاجة، لمن لا يستغني عن دخوله على المرأة، ويشق احتجابها عنه، كحال سالم مع امرأة أبي حذيفة. فمثل هذا الكبير إذا أرضعته للحاجة، أثر رضاعه. وأما من عداه، فلا يؤثر إلا رضاع الصغير. وهذا مسلك شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله عليه. والأحاديث النافية للرضاع في الكبير؛ إما مطلقة، فتقيد بحديث سهلة، وإما عامة في كل الأحوال، فتخصص هذه الحال من عمومها. وهذا أولى من النسخ ودعوى التخصيص لشخص بعينه، وأقرب إلى العمل بجميع الأحاديث من الجانبين، وقواعد الشرع تشهد له. انتهى.

**الشهادة على الرضاع:** شهادة المرأة الواحدة مقبولة في الرضاع، إذا كانت مرضية؛ لما رواه عقبة بن الحارث، أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب، فجاءت أمة سوداء، فقالت: قد أرضعتكما. قال: فذكرت ذلك للنبي ﷺ، فأعرض عني، قال: فتنحيت، فذكرت ذلك له. فقال: «وكيف، وقد زعمت أنها أرضعتكما!». فنهاه عنها. [سبق تخريجه]. احتج بهذا الحديث طاووس، والزهرى، وابن أبي ذئب، والأوزاعي، ورواية عن أحمد، على أن شهادة المرأة الواحدة مقبولة في الرضاع. وذهب الجمهور إلى أنه لا يكفي في ذلك شهادة المرضعة؛ لأنها شهادة على فعل نفسها، وقد أخرج أبو عبيد، عن عمر، والمغيرة ابن شعبة، وعلي بن أبي طالب، وابن عباس، أنهم امتنعوا من التفريق بين الزوجين بذلك، فقال عمر رضي الله عنه: ففرّق بينهما إن جاءت بيّنة، وإلا فخل بين الرجل وامرأته، إلا أن يتنزها (٢)، ولو فتح هذا الباب، لم تشأ امرأة أن تفرق بين زوجين، إلا فعلت. ومذهب الأحناف، أن الشهادة على الرضاع لا بد فيها من شهادة رجلين، أو رجل وامرأتين، ولا يقبل فيها شهادة النساء وحدهن؛ لقول الله ﷻ: ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّهَادَةِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. وروى البيهقي، أن عمر رضي الله عنه أتى بامرأة شهدت على رجل وامرأته، أنها أرضعتهما، فقال: لا، حتى

(٢) يتنزهان - يتورعا.

(١) فضلًا: يعني متبلة ثياب المهبة أو في ثوب واحد.

يشهد رجلاً، أو رجلًا وامرأتان . وعن الشافعي ، رحمته الله ، أنه يثبت بهذا ، وبشهادة أربع من النساء ؛ لأن كل امرأتين كرجل ، ولأن النساء يطلعن على الرضاع غالبًا ، كالولادة . وعند مالك ، تقبل فيه شهادة امرأتين ، بشرط فشو قولهما بذلك قبل الشهادة . وقال ابن رشد : وحمل بعضهم حديث عقبة بن الحارث على الدب ؛ جمعًا بينه وبين الأصول ، وهو أشبه . وهي رواية عن مالك .

**أبوة زوج الموضع للرضيع :** إذا أرضعت امرأة رضيعًا ، صار زوجها أبًا للرضيع ، وأخوه عمًا له ؛ لما تقدم من حديث حذيفة ، ولحديث عائشة . رضي الله عنها . أن رسول الله ﷺ قال : «إئذني لأفلق أخي أبي القعيس ؛ فإنه عمك» . وكانت امرأته أرضعت عائشة . رضي الله عنها . [الحاري (٥٢٣٩) . ومسنم (٣/ ١٤٤٥) ] . وسئل ابن عباس ، عن رجل له جارتان ، أرضعت إحداهما جارية والأخرى غلامًا ، أيحل للغلام أن يتزوج الجارية؟ قال : لا ، اللقاح واحد . وهذا رأي الأئمة الأربعة ، والأوزاعي ، والثوري . وممن قال به من الصحابة علي ، وابن عباس ، رضي الله عنهما .

**التساهل في أمر الرضاع :** كثير من النساء يتساهل في أمر الرضاع ، فيرضعون الولد من امرأة ، أو من عدة نسوة ، دون عناية بمعرفة أولاد المربعة وأخواتها ، ولا أولاد زوجها - من غيرها - وإخوته ؛ ليعرفوا ما يترتب عليهم في ذلك من الأحكام ، كحرمة النكاح ، وحقوق هذه القرابة الجديدة ، التي جعلها الشارع كالنسب . فكثيرًا ما يتزوج الرجل أخته ، أو عمته ، أو خالته من الرضاعة ، وهو لا يدري <sup>(١)</sup> والواجب الاحتياط في هذا الأمر ، حتى لا يقع الإنسان في المحذور .

**حكمه التحريم :** قال في «تفسير المنار» <sup>(٢)</sup> : إن الله - تعالى - جعل بين الناس ضروريًا من الصلة ، يتراحمون بها ، ويتعاونون على دفع المضار ، وجلب المنافع ، وأقوى هذه الصلات صلة القرابة ، وصلة الصهر ، ولكل واحدة من هاتين الصلتين درجات متفاوتة ؛ فأما صلة القرابة ، فأقواها ما يكون بين الأولاد والوالدين من العاطفة والأريحية . فمن اكتمه السر في عطف الأب على ولده ، يجد في نفسه داعية فطرية ، تدفعه إلى العناية بتربيته إلى أن يكون رجلاً مثله . فهو ينظر إليه كنظره إلى بعض أعضائه ، ويعتمد عليه في مستقبل أيامه ، ويجد في نفس الولد شعورًا ، بأن أباه كان منشأ وجوده ، وممد حياته ، وقوام تأديبه ، وعنوان شرفه . وبهذا الشعور يحترم الابن أباه ، وتلك الرحمة والأريحية يعطف الأب على ابنه ، ويساعده . هذا ما قاله الأستاذ الإمام محمد عبده . ولا يخفى على إنسان أن عاطفة الأم الوالدية أقوى من عاطفة الأب ، ورحمتها أشد من رحمته ، وحنانها أرسخ من حنانه ؛ لأنها أرق قلبًا ، وأدق شعورًا ، وأن الولد يتكون حينًا من دمها ، الذي هو قوام حياتها . ثم يكون طفلًا يتغذى من لبنها ، فيكون له مع كل مصة من ثديها عاطفة جديدة ، يستلها من قلبها ، والطفل لا يحب أحدًا في الدنيا قبل أمه . ثم إنه يحب أباه ، ولكن دون حبه لأمه ، وإن كان يحترمه أشد مما يحترمها . أفليس من اجنابة على الفطرة ، أن يزاحم هذا الحب العظيم بين الوالدين والأولاد حب استمتاع الشهوة - فيزحمه ويفسده - وهو خير ما في هذه الحياة؟ بلى ، ولأجل هذا كان تحريم

(١) ح ٥ ص ٢٩ من تفسير المنار .

(٢) المنار ص ٤٧٠ ح ٤ .

نكاح الأمهات هو الأشد المقدم في الآية، وبيده تحريم البنات. ولولا ما عهد في الإنسان؛ من الحماية على الفطرة، والعبث بها، والإفساد فيها، لكاد لسليم الفطرة أن يتعجب من تحريم الأمهات والبنات؛ لأن فطرته تشعر أن النزوع إلى ذلك من قبيل المستحيلات. وأما الإخوة، والأخوات، فالصلة بينهما تشبه الصلة بين الوالدين والأولاد، من حيث إنهم كأعضاء الجسم الواحد، فإن الأخ والأخت من أصل واحد، يستويان في النسبة إليه، من غير تفاوت بينهما. ثم إنهما ينشآن في حجر واحد على طريقة واحدة في الغالب، وعاطفة الأخوة بينهما متكافئة، ليست أقوى في أحدهما منها في الآخر، كقوة عاصفة الأمومة والأبوة على عاطفة البنوة. فلهذه الأسباب، يكون أنس أحدهما بالآخر أنس مساواة، لا يضاهيه أنس آخر؛ إذ لا يوجد بين البشر صلة أخرى فيها هذا النوع من المساواة الكاملة، وعواطف الود، والثقة المتبادلة. ويحكى، أن امرأة شفعت عند الحجاج في زوجها، وابنها، وأخيها، وكان يريد قتلهم، فشفعها في واحد مبهم منهم، وأمرها أن تختار من يبقى، فاختارت أخاها، فسألها عن سبب ذلك؟ فقالت: إن الأخ لا عوض عنه، وقد مات الوالدان، وأما الزوج والولد، فيمكن الاعتياض عنهما بمثلهما. فأعجبه هذا الجواب، وعفا عن الثلاثة، وقال: لو اختارت الزوجة غير الأخ، لما أبقيت لها أحداً.

**وجملة القول:** إن صلة الأخوة صلة فطرية قوية، وإن الإخوة والأخوات لا يشتهي بعضهم التمتع ببعض؛ لأن عاطفة الأخوة تكون هي المستولية على النفس، بحيث لا يبقى لسواها معها موضع ما سمت الفطرة، فقضت حكمة الشريعة بتحريم نكاح الأخت، حتى يكون لمعتلي الفطرة منفذ؛ لاستبدال داعية الشهوة بعاطفة الأخوة. وأما العمات والخالات، فهن من طينة الأب والأم، وفي الحديث: «عم الرجل صنو أبيه». [الترمذي (٣٧٦٢)]. أي؛ هما كالصنوان يخرجان من أصل النخلة. ولهذا المعنى الذي كانت به صلة العمومة من صلة الأبوة، وصلة الخؤولة من صلة الأمومة، قالوا: إن تحريم الجدات مندرج في تحريم الأمهات وداخل فيه، فكان من محاسن دين الفطرة المحافظة على عاطفة صلة العمومة والخؤولة، والتراحم والتعاون بها، وألا تنزوي الشهوة عليها، وذلك بتحريم نكاح العمات والخالات. وأما بنات الأخ وبنات الأخت، فهما من الإنسان بمنزلة بناته، حيث إن أخاه وأخته كنفسه، وصاحب الفطرة السليمة يجد لهما هذه العاطفة من نفسه، وكذا صاحب الفطرة السقيمة، إلا أن عاطفة هذا، تكون كفطرته في سقمها. نعم، إن عطف الرجل على بنته يكون أقوى؛ لكونها بضعة منه؛ نمت، وترعرعت بعنايته ورعايته، وأنسه بأخيه وأخته يكون أقوى من أنسه ببناتها؛ لما تقدم. وأما الفرق بين العمات والخالات، وبين بنات الأخ وبنات الأخت، فهو أن الحب لهؤلاء حب عطف وحنان، والحب لأولئك حب تكريم واحترام، فهما - من حيث البعد عن مواقع الشهوة - متكافآن. وإنما قُدِّم في النظم الكريم ذكر العمات والخالات؛ لأن الإدلاء بهما من الآباء والأمهات، فصلتهما أشرف وأعلى من صلة الإخوة والأخوات.

هذه أنواع القرابة القريبة التي يتراحم الناس، ويتعاطفون، ويتواثون، ويتعاونون بها، وبما جعل الله لها في النفوس من الحب، والحنان، والعطف، والاحترام، فحرم الله فيها النكاح؛ لأجل أن تنوجه عاطفة الروحية ومحبتها إلى من ضعفت الصلة الطبيعية، أو النسيية بينهم، كالغرباء، والأجانب، والطبقات

البعيدة من سلالة الأقارب ، كأولاد الأعمام والعمات ، والأحوال والحالات . وبذلك تتجدد بين البشر قرابة الصهر ، التي تكون في المودة والرحمة . كقرابة السب ، فتتسع دائرة المحبة والرحمة بين الناس ، فهذه حكمة الشرع الروحية في محرمات القرابة . ثم قال : إن هالك حكمة حسدية حيوية عظيمة جدًا . وهي أن تزوج الأقارب بعضهم ببعض يكون سببًا لصعف النسل . فإذا تسلسلت واستمرت يتسلسل الضعف والضمور فيه ، إلى أن يقطع . ولذلك سببان : أحدهما ، وهو الذي أشير إليه الفقهاء ، أن قوة النسل تكون على قدر قوة داعية التناسل في الزوجين ، وهي الشهوة . وقد قالوا : إنها تكون ضعيفة بين الأقارب . وجعلوا ذلك علة لكراهية تزوج ببات العم وببات العمه ، إلى آخره . وسبب ذلك ، أن هذه الشهوة شعور في النفس ، يزاحمه شعور عواطف القرابة المضاد له ، فإما أن يريسه ، وإما أن يزلزله ويضعفه . والسبب الثاني ، يعرفه الأطباء ، وإما يظهر للعامية بمثال تقريبي معروف عند الفلاحين ؛ وهو أن الأرض التي يتكرر ررع نوع واحد من الحبوب فيها ، يضعف هذا الررع فيها ، مرة بعد أخرى ، إلى أن ينقطع ؛ لقلة المواد التي هي قوام غذائه ، وكثرة المواد الأخرى التي لا يتعدى منها ، ومزاحمتها لغذائه أن يحصر له . ولو زرع ذلك الحب في أرض أخرى ، وزرع في هذه الأرض نوع آخر من الحب ، لنما كل منهما ، بل ثبت عند الزراع ، أن اختلاف الصنف من النوع الواحد من أنواع البذار يفيد ؛ فإذا ررعوا حطة في أرض ، وأخذوا بذرا من غلتها ، فزرعوه في تلك الأرض ، يكون نموه ضعيفًا ، وغنته قليلة . وإذا أخذوا البذر من حصة أخرى ، وزرعوه في تلك الأرض نفسها ، يكون أنمى وأزكى . كذلك النساء حرت - كالأرض - يزرع فيهن الولد ، وطوائف الناس كأنواع البذار وأصنافه ، فيسغي أن يتزوج أفراد كل عشيرة من أخرى ؛ ليتركوا الولد ، وينجب ؛ فإن الولد يرث من مراج أبويه . ومادة أجسادهما ، ويرث من أخلاقهما ، وصفاتهما الروحية ، وبمايهما في شيء من ذلك . فالتوارث والتناهي سنتان من سنن الحقيقة ، ينبغي أن تأخذ كل واحدة منهما حظها ؛ لأجل أن ترتقي السلائل البشرية ، ويتقارب الناس بعضهم من بعض ، ويستمد بعضهم القوة والاستعداد من بعض ، والتزوج من الأقربين يباقي ذلك . فثبت بما تقدم كنهه ، أنه صار بدناً وفسداً ، مدف لفطرة ، مُجخل بالروابط الاجتماعية ، عائق لارتقاء البشر . وقد ذكر العزالي في «الإحياء» . أن الخصال التي تُصلب مراعاتها في المرأة ؛ ألا تكون من القرابة القريبة . قال . فإن الولد يُخلق ضاويًا <sup>(١)</sup> . وأورد في ذلك حديثاً لا يصح ! ولكن روى إبراهيم الحربي في «غريب الحديث» ، أن عمر قال لآل السائب : اعترفوا ، لا تَصُومُوا . أي : تزوجوا الغرائب ؛ لئلا تحيء أولادكم نحافاً ضعافاً . وعلل العزالي ذلك بقوله : إن الشهوة ، إنما تنبعث بقوة الإحساس بالنظر أو اللمس ، وإما يقوى الإحساس بالأمر الغريب الجديد ، فأما المعهود الذي دام النظر إليه ، فإنه يضعف إحس عن تمام إدراكه والتأثر به ، ولا يبعث به الشهوة . قال : وتعليله لا يطبق على كل صورة ، والعمدة ما قسا .

**حكمة التحريم بالرضاع :** وأما حكمة التحريم بالرضاعة ، فمن رحمته - تعالى - . بما أن وسع لنا دائرة القرابة ، بإلحاق الرضاع بها . وأن بعض بدن الرضيع يتكون من لبن المرضع ، وأنه بذلك يرث منها ، كما يرث ولدها الذي ولدته <sup>(٢)</sup> .

(٢) يرث منها أي من طباها وأحلامها

(١) صود : أي نحيفاً .



**حكمة التحريم بالمصاهرة :** وحكمة تحريم المحرمات بالمصاهرة ، أن بت الروحة وأمها أولى بالتحريم ؛ لأن روحه الرجل شقيقة روحه . بل مقومة ماهيته للإنسانية ومتممتها . فيسعي أن تكون أمها بمنزلة أمه في الاحترام . ويقبح جداً أن تكون صرة لها ؛ فإن لحمة المصاهرة كُلمة اننس . فإذا تزوج الرجل من عتيرة ، صار كأحد أفرادها . وتجددت في نفسه عاطفة مودة حديدة لهم . فهل يجوز أن يكون سبباً للتعابر والصرار بين الأم وستها ؟ كلا . إن ذلك ينافي حكمة المصاهرة والقربة ، ويكون سبب فساد العشيرة . ولموافق للفطرة ، الذي تقوم به المصلحة بهو أن تكون أم الزوجة كأم الزوج ، وبستها ، التي في حجره ، كبنته من صلبه . وكذلك ينبغي أن تكون زوجة ابنه بمنزلة ابنته ، ويوجه إليها العاطفة التي يجدها لبنته ، كما ينزل الابن امرأة أبيه منزلة أمه . وإذا كان من رحمة الله وحكمته ، أن حرّم الجمع بين الأختين ، وما في معناهما ؛ لتكون لمصاهرة لحمة مودة ، غير مشوبة بسبب من أسباب الضرار والنفرة ، فكيف يعقل أن يُبيح نكاح من هي أقرب إلى الزوجة ؛ كأُمها أو بنتها ، أو زوجة الوالد للولد ، وزوجة الولد للوالدة ؟! وقد بين لنا أن حكمة الزواج ؛ هي سكون نفس كل من الزوجين إلى الآخر ، والمودة والرحمة بينهما ، وبين من يلتحم معهما بلحمة النسب ؛ فقال : ﴿ وَمَنْ ءَابَنِيَّوْهُ أَنْ حَلَّقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَحَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ﴾ [نور : ٢١] . فقيّد سكون النفس الخاص بالزوجية ، ولم يقيد المودة والرحمة ؛ لأنها تكون بين الزوجين ، ومن يلتحم معهما بلحمة النسب ، وترداد وتقوى بالولد . ١ هـ .

### المهرمات مؤقّتاً

(١) **الجمع بين المحرمين :** يحرم الجمع بين الأختين<sup>(١)</sup> ، وبين المرأة وعمتها ، وبين المرأة وخالتها ، كما يحرم الجمع بين كل امرأتين بينهما قرابة ، لو كانت إحداهما رجلاً ، لم يُجزّله التزوج بالأخرى .  
ودليل ذلك :

- ١- قول الله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ [النساء : ٢٣] .
- ٢- وما رواه البخاري ، ومسلم ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ نهى أن يُجمع بين المرأة وعمتها ، وبين المرأة وخالتها . [البخاري (٥١٠٩ و ٥١١٠) ومسلم (١٤٠٨ / ٣٣ و ٣٦ و ٣٧) .
- ٣- وما رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذى وحسنه ، عن فيروز الديلمي ، أنه أدركه الإسلام وتحت أحتان ، فقال له رسول الله ﷺ : « طلق أَيْتَهُمَا شئت » . [أحمد (٢٣٢ / ٤) وأبو داود (٢٢٤٣) والترمذى (١١٢٩ - ١١٣٠) وابن ماجه (١٩٥٠ - ١٩٥١) .
- ٤- وعن ابن عباس قل : هي رسول الله ﷺ أن يتزوج الرجل المرأة على العقة ، أو على الحالة ، وقال : « إنكم إذا فعلتم ذلك ، قَصَّعْتُمْ أَرْحَامَكُمْ » . [ابن حبان (٤١١٦) .

(١) سو ، كك ذلك عقد رواج أو ملك يمين .

(٢) أي وحرم عليكم الجمع بين الأختين مؤقّتاً ، في الشروع وفي ملك اليمين ، إلا ما كان منكم في جاهليكم فقد عرفوا عنه .

قال القرطبي: ذكره أبو محمد الأصيلي في «فوائده»، واس عبد البر، وغيرهما.

٥- ومن «مراسيل أبي داود»، عن حسين بن طحمة، قال: نهى رسول الله ﷺ أن تنكح امرأة على أخواتها؛ مخافة القطعية. [أبو داود في المراسيل (٢٠٨)]. وفي حديث ابن عباس وحسين بن طحمة التنبيه على المعنى، الذي من أجله حرّم هذا الزواج، وهو الاحتراز عن قطع الرحم بين الأقارب؛ فإن الجمع بينهما يؤلّد التحاسد، ويحرر إلى البغضاء؛ لأن الضّرتين قلّما تسكن عواصف الغيرة بينهما. وهذا الجمع بين المحارم كما هو مسموع في الزواج، فهو ممنوع في العدة، فقد أجمع العلماء على أن الرجل إذا طلق زوجته طلاقاً رجعيّاً، فلا يجوز له أن يتزوج أختها، أو أرنبا سواها، حتى تنقضي عدتها؛ لأن الزواج قائم، وله حق الرجعة في أي وقت. واختلفوا فيما إذا طلقها طلاقاً بائناً، لا يملك معه رجعتها؛ فقال علي، وزيد بن ثابت، ومجاهد، والنخعي، وسفيان الثوري، والأحناف، وأحمد: ليس له أن يتزوج أختها، ولا أربعة، حتى تنقضي عدتها؛ لأن العقد أثناء العدة باق حكماً، حتى تنقضي، بدليل أن لها نفقة العدة. قال ابن المنذر: ولا أحسبه إلّا قول مالك، وبه نقول: إن له أن يتزوج أختها، أو أرنبا سواها. وقال سعيد بن المسيب، والحسن، والشافعي: لأن عقد الزواج قد انتهى بالبينونة، فلم يوحّد الجمع المحرم، ولو جمع رجل بين المحرمات، فزوج الأختين مثلاً؛ فلما أن يتزوجهما بعقد واحد أو بعقدين، فإن تزوجهما بعقد واحد، وليس بواحدة منهما مانع، فسد عقده عيهما، وتجري على هذا العقد أحكام الزواج الفاسد، فيجب الافتراق على المتعاقدين، وإلا وُرق بينهما القضاء. وإذا حصل التفريق قبل الدخول، فلا مهر لواحدة منهما، ولا يترتب على محرد هذا العقد أثر وإن حصل بعد الدخول، فللمدخل بها مهر المثل، أو الأقل من مهر المثل والمسمى. ويترتب على الدخول بها سائر الآثار، التي تترتب على الدخول بعد الزواج الفاسد. أما إذا كان بإحداهما مانع شرعي، بأن كانت روحة غيره، أو معتدته مثلاً، والأخرى ليس بها مانع، فإن العقد بالسببة للخالية من المانع صحيح، وبالسببة للأخرى فاسد تجري عليه أحكامه. وإن تزوجهما بعقدين متعاقبين، واستوفى كلّ واحد من العقدين أركانه وشروطه، وعُيِمَ أسبقهما، فهو الصحيح. واللاحق فاسد. وإن استوفى أحدهما فقط شروط صحته، فهو الصحيح؛ سواء كان السابق أو اللاحق. وإن لم يعلم أسبقهما، أو عُلم ونُسي، كأن يوكل رجلين بتزويجه، فيزوجانه من اثنتين، ثم يتبين أنهما أختان، ولا يُعَمَّ أسبق العقدين، أو عُلم ونُسي، فالعقدان غير صحيحين؛ لعدم المرحح، وتجري عليهما أحكام الزواج الفاسد<sup>(١)</sup>.

(٢، ٣) زوجة الغير ومعتدته: يحرم على المسلم أن يتزوج روجة الغير أو معتدته؛ رعاية لحق الزوج؛ لقول الله - تعالى -: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]. أي؛ حُرِّمَتْ عليكم المحصنات من النساء. أي؛ المتزوجات منهن إلا المسييات؛ فإن المسبية تحل لسايها بعد الاستبراء، وإن كانت متزوجة؛ لما رواه مسلم، وابن أبي شيبة، عن أبي سعيد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ بعث جيشاً إلى

(١) أحكام الأحوال الشخصية للأستاذ عبد الوهاب حلاف.

أوطاس، فبقي عدوًّا؛ فقاتلوه، فظهروا عليهم وأصابوا سايا، فكأنَّ ناسًا من أصحاب رسول الله ﷺ تحرَّجوا من غشبهن، من أحد أرواحهن من المشركين، فأنزل الله - عز وجل - في ذلك: ﴿وَالنَّحَصَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]. أي: فهل لكم حلال، إذا انقضت عدتهن. والاستبراء يكون بحیصة. [مسلم (١٤٥٦)]. قال الحسن: كان أصحاب رسول الله ﷺ يستبرئون المسية بحیصة. وأما المعتدة، فقد سبق الكلام عليها في باب «الخطبة».

(٤) المطلقة ثلاثًا: المطلقة ثلاثًا لا تحل لزوحها الأول، حتى تنكح زوجًا غيره نكاحًا صحيحًا<sup>(١)</sup>.

(٥) عقد المحرم: يحرم على المحرم أن يعقد النكاح لنفسه، أو لغيره بولاية أو وكالة، ويقع العقد باطلًا، لا تترتب عليه آثاره الشرعية؛ لما رواه مسلم، وغيره، عن عثمان بن عفان، أن رسول الله ﷺ قال: «لَا يَنْكِحُ المحرم، وَلَا يُنْكَحُ، وَلَا يَخْطُبُ». رواه الترمذي. وليس فيه: «ولا يخطب». وقال: حديث حسن صحيح. [أحمد (٦٩/١) ومسلم (١٤٠٩) وأبو داود (١٨٤٢) والترمذي (٨٤٠) والنسائي (١٩٢/٥) وابن ماجه (١٩٦٦)]. والعمل على هذا عند بعض أصحاب النبي ﷺ. وبه يقول الشافعي، وأحمد، وإسحاق، ولا يرون أن يتزوج المحرم، وإن نكح، فنكاحه باطل. وما ورد من أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو مُحْرَم. [البخاري (١٨٣٧) ومسلم (١٤١٠)]. فهو معارض بما رواه مسلم، من أنه تزوجها وهو حلال. [مسلم (١٤١١)]. قال الترمذي: اختلفوا في تزويج النبي ﷺ ميمونة؛ لأنه ﷺ تزوجها في طريق مكة؛ فقال بعضهم: تزوجها، وهو حلال، وظهر أمر تزوجها، وهو مُحْرَم، ثم بنى بها، وهو حلال بِشَرْفٍ<sup>(٢)</sup> في طريق مكة. [الترمذي (٨٤٢)]. وذهب الأحناف إلى جواز عقد النكاح للمحرم؛ لأن الإحرام لا يمنع صلاحية المرأة للعقد عليها، وإنما يمنع الجماع، لا صحیة العقد.

(٦) زواج الأمة مع القدرة على الزواج بالحرّة: اتفق العلماء على أنه يجوز لعبد أن يتزوج الأمة، وعلى أنه يجوز للحرّة أن تتزوج العبد، إذا رضيت بذلك هي وأوليائها. كما اتفقوا على أنه لا يجوز أن تتزوج من مَنكته، وأنه إذا ملكت زوجها، انفسخ النكاح. واختلفوا في زواج الحرّ بالأمة؛ فرأى الجمهور، أنه لا يجوز زواج الحرّ بالأمة، إلا بشرطين؛ أولهما، عدم القدرة على نكاح الحرّة. وثانيهما: خوف العنت. واستدلوا على هذا بقول الله - تعالى -: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا<sup>(٣)</sup> أَنْ يَنْكِحَ النَّحَصَاتِ<sup>(٤)</sup> الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ<sup>(٥)</sup> فَلْيَسْكُنْهُنَّ﴾، إلى قوله - تعالى -: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ حَشَى الْفِتْنَةَ<sup>(٦)</sup> مِنْكُمْ وَأَنْ تَصِيرُوا خِثْرًا<sup>(٧)</sup>﴾ [النساء: ٢٥]. قال القرطبي: الصبر على الغزبة خير من نكاح الأمة؛ لأنه يفضي إلى إرقاق الولد، والغص من النفس، والصبر على مكارم الأخلاق أولى من الذلّة؛ روي عن عمر، أنه قال: أيما حرّ تزوج أمةً، فقد أرقّ نصفه<sup>(٧)</sup>. وعن الصحاك بن مزاحم، قال: سمعت أنس بن مالك،

(١) يرجع فصل التحليل من هذا الكتاب.

(٢) طولًا، سعة وقسرة.

(٣) فبنتكم إماتكم.

(٤) أرق نصفه، يعني يصير ولده رقيقًا.

(٢) سرف: اسم مكان.

(٤) النحصات: الحرث العائف.

(٦) العنت: اربى.

يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «من أراد أن يبقى الله طاهرًا مطهرًا ، فليتزوج الحرائر» . رواه ابن ماجة ، وفي إسناده ضعف . [سبق تحريجه] . وذهب أبو حنيفة إلى أن للحر أن يتزوج أمة ، ولو مع طول حرة ، إلا أن يكون تحت حرة ، فإن كان في عصمته زوجة حرة ، حُرِّمَ عليه أن يتزوج عليها ؛ محافظة على كرامة الحرة .

(٧) زواج الزانية : لا يحل للرجل أن يتزوج بزانية ، ولا يحل للمرأة أن تتزوج بزاني ، إلا أن يحدث كل منهما توبة ، ودليل هذا :

١- أن الله جعل العفاف شرطًا ، يجب توفره في كل من الزوجين قبل الزواج ؛ فقال تعالى : ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلَلٌ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَفِحِينَ وَلَا مُتَّحِدِينَ﴾ (١) [المائدة : ٥] . أي ؛ أن الله كما أحل الطيبات ، وطعام الذين أوتوا الكتاب من اليهود والنصارى ، أحل رواح العفيفات من المؤمنات ، والعفيفات من أهل الكتاب ، في حال كون الأزواج أعفاء ، غير مسافحين ، ولا متخذي أخدان .

٢- وذكر ذلك في رواج الإمام عند العجز عن طول الحرة ، فقال : ﴿فَأَسْكُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَأَتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ (٢) [المعروف مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَفِحِينَ] (٣) وَلَا مُتَّحِدَاتٍ أَخْدَانٍ [النساء : ٢٥] .

٣- يؤيد هذا ما جاء صريحًا في قول الله - تعالى - : ﴿الزَّانِي لَا يَكْفِيْهُ إِلَّا رَابِعَةٌ أَوْ مَشْرُكَةٌ وَالزَّانِيَةُ لَا يَكْفِيْهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مَشْرُكٌ وَحُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٤) [البور : ٣٠] . ومعنى «ينكح» : يعقد ، و«حُرْمٌ ذلك» : أي ؛ وحرم على المؤمنين أن يتزوجوا من هو متصف بالزنى أو بالشرك ؛ فإنه لا يفعل ذلك إلا زانٍ أو مشرك .

٤- ما رواه عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن مرثد بن أبي مرثد الغنوي كان يحمل الأسارى بمكة ، وكان بمكة نَجْجِي ، يقال لها : عناق ، وكانت صديقه ، قال : فجئت النبي ﷺ ، فقلت : يا رسول الله ، أأنكح عناقًا؟ قال : فسكت عني ، فنزلت : ﴿وَالزَّانِيَةُ لَا يَكْفِيْهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مَشْرُكٌ﴾ [البور : ٣] . فدعاني فقرأها علي ، وقال : «لا تنكحها» . رواه أبو داود ، والترمذي ، والنسائي . [أبو داود (٢٠٥١) وترمذي (٣١٧٦) ولساني (٦٦/٦)] .

٥- وعن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «الزاني المجلود لا ينكح إلا مثله» . رواه أحمد ، وأبو داود . [أحمد (٣٢٤ / ٢) وأبو داود (٢٠٥٢)] . قال الشوكاني : هذا الوصف خرج مخرج الغالب ؛ باعتبار من ظهر منه الزنى . وفيه دليل على أنه لا يحل للرجل أن يتزوج بمن ظهر منها الزنى . وكذلك لا يحل للمرأة أن تتزوج بمن ظهر منه الزنى . ويدل على ذلك الآية المذكورة في الكتاب الكريم ؛ لأن في آخرها : ﴿وَحُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [البور : ٣٠] . فإنه صريح في التحريم .

### الزنى والزواج (١)

وثمة فرق كبير بين الزواج والعمية التناسلية ؛ فإن الزواج هو نواة المجتمع ، وأصل وجوده ، وهو القانون

(١) أخدان : جمع حبس وحديد ، أصدقاء .

(٢) أجورهن مهورهن .  
(٣) من كتاب الإسلام والطب الحديث .

(٤) مسافحات رواح .

الطبيعي ، الذي يسير العالم على نظامه ، والسنة الكونية ، التي تجعل للحياة قيمة وتقديراً . وأنه هو الحنان الحقيقي ، والحب الصحيح ، وهو التعاون في الحياة والاشتراك ، في بناء الأسرة ، وعمار العالم .

**غاية الإسلام من تحريم نكاح الزنى :** والإسلام لم يرد للمسلم أن يلقي بين أنياب الزانية ، ولا للمسلمة أن تقع في يد الزاني ، وتحت تأثير روجه الدنيئة ، وأن تشاركه تلك النفس السقيمة ، وأن تعاشر ذلك الجسم الملوّث بشتى الجراثيم ، المملوء بمختلف العلل والأمراض . والإسلام - في كلّ أحكامه وأوامره ، وفي كلّ محرماته ونواهيه - لا يريد غير إسعاد البشر ، والسموّ بالعالم إلى المستوى الأعلى ، الذي يريد الله أن يبلغه الجنس البشري .

**الزناة ينبوغ لأخطر الأمراض :** وكيف يسعد الزناة في دنياهم ، وهم ينبوغ لأخطر الأمراض ، وأشدها فتكاً بهم ، وأكثرها تغلغلاً في جميع أعضائهم؟! ولعل الزهري والسيلان من الأمراض التناسلية ، التي تجعل - وحدها - الزناة شراً مستطيراً ، يجب اقتلاعه من العالم ، وخلعه من الأرض . وكيف تسعد إنسانية فيها مثل هؤلاء الزناة ؛ ينقلون أمراضهم النفسية إلى نسلهم ، وينقلون مع هذه الأمراض النفسية أمراض الزهري الوراثي؟! بل كيف تسعد عائلة تلد أطفالاً مشوّهي الخلقي والخلقي ؛ بسبب الالتهابات التي تصيب الأعضاء التناسلية ، والعلل التي تطرأ عليها؟!

**وجه الشبه بين الزناة والمشرّكين :** والمسلم المتأدّب بأدب القرآن الكريم ، المتبع لسنة أفضل الخلقي ، سيدنا محمد رسول الله ﷺ ، لا يمكن أن يعيش مع زانية لا تفكر تفكيره ، ولا يستطيع أن يعاشر امرأة لا تحيا حياته المستقيمة ، ولا يستطيع الارتباط برابطة الزواج مع كائنة لا تشعر شعوره ، وهو يعلم أن الله - تعالى - قال عن الزواج : ﴿ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ﴾ [الروم : ٢١] . فأين المودة التي تحصل بين المسلم والزانية ، وأين نفس الزانية من تلك النفس التي تسكن إليها نفس المؤمن الصحيح الإيمان؟! وإن المسلم الذي لا يستطيع نكاح الزانية - كما يتّنا - لفساد نفسها ، وشدوذ عاطفتها - لا يمكن كذلك أن يعيش مع مشركة ، لا تعتقد اعتقاده ، ولا تؤمن إيمانه ، ولا ترى في الحياة ما يراه ؛ ولا تحرم ما يحرمه عليه ديه من الفسق والفجور ، ولا تعترف بالمبادئ الإنسانية السامية ، التي يصح عليها الإسلام . لها عقيدتها الضالة ، واعتقاداتها الباطلة ، لها التفكير البعيد عن تفكيره ، والعقل الذي لا يمت إلى عقله بصلة ، ولذلك قال الله - تعالى - : ﴿ لَا تَسْكُنُوا الْمَشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَآئِمَةُ مُؤْمِنَةٍ حَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنكِحُوا الْمَشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ حَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَبَيْنَ أَيْتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [البقرة : ٢٢١] .

**التوبة تجب ما قبلها :** فإن تاب كلّ من الزاني والزانية توبةً بصوحاً بالاستعفار ، والدم ، والإقلاع عن الذنب ، واستأنف كلّ منهما حياة نظيفة ، مبرأة من الإثم ، ومطهرة من الدس ؛ فإن الله يقبل توبتهما ، ويدخلهما برحمته في عباده الصالحين : ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ ، وَلَا يَلْحَقُونَ وَلَا يَرْبُّونَ وَمَنْ يَعْمَلْ ذَلِكَ فَلْيَقْ أَلَمَ يُصْنَعْ لَهُ لَعْنَاتُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَحْدُ بِهِ مُهَنَّاهُ ، وَلَا مَنْ

تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا [الفرقان: ٦٨].

٢٧. سأل رجل ابن عباس، فقال: إني كنت أُلِّمُ بامرأة؛ أتت منها ما حرم الله عليّ، فرزقني الله <sup>بها</sup> من ذلك توبة، فأردت أن أتزوجها، فقال أناس: إن الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة. فقال ابن عباس: ليس هذا في هذا، انكحها، فما كان من إثم فعليّ. رواه ابن أبي حاتم. وسئل ابن عمر، عن رجل فجر بامرأة، أيتزوجها؟ قال: إن تابا، وأصلحا. وأجاب بمثل هذا جابر بن عبد الله. وروى ابن جرير، أن رجلاً من أهل اليمن أصابت أخته فاحشة، فأمرّت الشفرة على أوداجها. فأدرّكت، فداوؤها حتى برئت، ثم إن عمها انتقل بأهله، حتى قدم المدينة، فقرأت القرآن ونسكت، حتى كانت من أنسك نسائهم. فخطبت إلى عمها، وكان يكره أن يدلّسها، ويكره أن يغش على ابنة أخيه، فأثى عمر فذكر ذلك له، فقال عمر: لو أفشيت عليها لعاقبتك، إذا أتاك رجلٌ صالح ترضاه، فزوجها إياه. وفي رواية، أن عمر قال: أتخبرُ بشأنها، تعتمد إلى ما ستره الله فبديه! والله، لمن أخبرت بشأنها أحدًا من الناس، لأجعلنك نكالا لأهل الأمصار، بل أنكحها بنكاح العفيفة المسلمة. وقال عمر: لقد هممت ألا أدع أحدًا أصاب فاحشة في الإسلام، أن يتزوج محصنة. فقال له أبي بن كعب: يا أمير المؤمنين، الشرك أعظم من ذلك، وقد يقبل منه إذا تاب. ويرى أحمد، أن توبة المرأة تعرف، بأن تُزاد عن نفسها؛ فإن أجابت، فتوبتها غير صحيحة، وإن امتنعت، فتوبتها صحيحة. وقد تابع في ذلك ما روي عن ابن عمر. ولكن أصحابه قالوا (١): لا ينبغي لمسلم أن يدعو امرأة إلى الزنى، ويطلبه منها؛ لأن طلبه ذلك منها يكون في خلوة، ولا تحل الخلوة بأجنبية، ولو كان في تعليمها القرآن، فكيف يحل في مراودتها على الزنى؟ ثم لا يأمن إن أجابته إلى ذلك أن تعود إلى المعصية، فلا يحل التعرض لمثل هذا؛ لأن التوبة من سائر الذنوب، وفي حق سائر الناس، وبالنسبة إلى سائر الأحكام على غير هذا الوجه، فكذلك يكون هذا. وإلى هذا (٢) ذهب الإمام أحمد، وابن حزم. ورجحه ابن تيمية، وابن القيم، إلا أن الإمام أحمد ضم إلى التوبة شرطًا آخر، وهو انقضاء العدة. فمتى تزوجها قبل التوبة أو انقضاء عدتها، كان الزواج فاسدًا، ويفرق بينهما. وهل عدتها ثلاث حيض، أو حيضة؟ روايتان عنه. ومذهب الحنفية، والشافعية، والمالكية، أنه يجوز للزاني أن يتزوج الزانية، والزانية يجوز لها أن تتزوج الزاني؛ فالزنى لا يمنع عندهم صحة العقد. قال ابن رشد: وسبب اختلافهم في مفهوم قوله - تعالى -: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣]. هل حرج مخرج الدم، أو مخرج التحريم؟ وهل الإشارة في قوله - تعالى -: ﴿وَحُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣]. إلى الزنى أو النكاح؟ وإنما صار الجمهور لحمل الآية على الذم، لا على التحريم؛ لما جاء في الحديث، أن رجلاً قال للنبي ﷺ في زوجته: إنها لا تزود يد لأمس. فقال له النبي

(٢) أي إلى أنه لا يحل زواج الزانية أو الزاني قبل التوبة.

(١) المغني لابن قدامة.

ﷺ : «طلقها» . فقال له : إني أحبها . فقال له : «أمسكها» (١) . [لساني (٦٧ / ٦) و«موضوعات» : لاس اجوزي (٢٧٢ / ٢)] . ثم إن المجورين احتلوا في رواجها في عدتها ؛ فمئنه مالك ؛ احتراماً لماء الزوج ، وصيانة لاختلاط النسب الصريح بولد الزنى . وذهب أبو حنيفة ، والشافعي إلى أنه يحور العقد عليها ، من غير انقضاء عدة . ثم إن الشافعي يحور العقد عليها ، وإن كانت حاملاً ؛ لأنه لا حرمة لهذا الحمل . وقال أبو يوسف ، ورواية عن أبي حنيفة : لا يجوز العقد عليها ، حتى تضع الحمل ؛ لئلا يكون الزوج قد سقى ماءه ررع غيره . ونهى رسول الله ﷺ أن توطأ المشيئة الحامل ، حتى تضع . [أحمد (٦٢ / ٣) و . داود (٢١٥٧) والحاكم (١٩٥ / ٢)] . مع أن حملها ممدوك له ، فالحامل من الزنى أولى ألا توطأ ، حتى تضع ؛ لأن ماء الزاني وإن لم يكن له حرمة ، فماء الزوج محترم ، فكيف يسوغ له أن يخلطه بماء الفجور؟! ولأن النبي ﷺ هم بدعن الذي يريد أن يطأ أمته الحامل من غيره ، وكانت مسببة ، مع انقطاع الولد عن أبيه ، وكونه مملوكاً له . وقال أبو حنيفة في الرواية الأخرى : يصح العقد عليها ، ولكن لا توطأ ، حتى تضع (٢) .

**اختلاف حالة الابتداء عن حالة البقاء :** ثم إن العلماء قالوا : إن المرأة المتزوجة إذا زنت ، لا يفسخ النكاح ، وكذلك الرجل ؛ لأن حالة الابتداء تفارق حالة البقاء . وروي عن الحسن ، وجابر بن عبد الله ، أن المرأة المتزوجة إذا زنت يفرق بينهما . واستحب أحمد مفارقتها ، وقال : لا أرى أن يمسك مثل هذه ، فتلك لا تؤمن أن تفسد فراشه ، وتلحق به ولداً ليس منه .

**(٨) زواج الملاعنة :** لا يحل للرجل أن يتزوج المرأة التي لاعنها ؛ فإنها محرمة عليه حرمة دائمة بعد اللعان ؛ يقول الله - تعالى - : ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَدُوا أَرْبَعاً شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّا لَمِنَ الضَّالِّينَ ۝١ وَالْمُتَكِسَّةُ أَنْ لَعَنَتِ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ۝٢ وَيَذَرُوا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ۝٣ وَالْمُتَكِسَّةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ۝٤﴾ [سورة النور ٦ - ٩] .

**(٩) زواج المشركية :** اتفق العلماء على أنه لا يحل للمسلم أن يتزوج الوثنية ، ولا الزنديقة ، ولا المرتدة عن الإسلام ، ولا عابدة البقر ، ولا المعتقدة لمذهب الإباحة ؛ كالوجودية ، ونحوها من مذاهب الملاحدة ؛ ودليل ذلك قول الله - تعالى - : ﴿وَلَا تُنِكَهُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنِكَهُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَٰئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ﴾ [سورة البقرة : ٢٢١] .

(١) قال أحمد هذا الحديث مكر ، وذكره ابن الجوزي في لموضوعات ، وأورد أبو عبيد على هذا الحديث أنه خلاف الكتاب والسنة المشهورة ، لأن الله بما أذن في نكاح المحصنات خاصة ، ثم أمر في القادف آية اللعان ، وس رسول الله ﷺ التعريق بينهما فلا يهتمان أنذا فكيف يأمر بالإقامة على عاهر لا تمتع من أرادها ، والحديث مرسل ، وقال ابن القيم : عورض بهذا الحديث انتشاه الأحاديث المحكمة الصريحة في المنع من تزويج العاهر .

(٢) تهذيب السنة - جزء ٣

## سبب نزول هذه الآية :

١- قال مقاتل . برلت هذه الآية في أبي مرثد الغنوي . وقيل : في مرثد بن أبي مرثد ، واسمه كَنَاز اس حصين الغنوي ، بعته رسول الله ﷺ إلى مكة سرّاً ؛ ليخرج رجلاً من أصحابه ، وكانت له بمكة امرأة يحبها في الجاهلية ، يقال لها : عَنَاق . فجاءته ، فقال لها : إن الإسلام حَرَم ما كان في الجاهلية . قالت : فترَوِّخني . قال : حتى أستاذ رسول الله ﷺ . فأثنى رسول الله ﷺ ، فهما عن التزوج بها ؛ لأنه مسلم ، وهي مشركة <sup>(١)</sup> . [أسباب النزول ، للواحدي (١٠٤) ] .

٢- وروى الشَّذِّي ، عن ابن عباس رضي الله عنهما . أن هذه الآية نزلت في عبد الله بن رواحة ، وكانت له أمة سوداء ، وأنه غضب عليها فططمها ، ثم إنه فزع ، فأثنى النبي ﷺ فأخبره خبرها ، فقال له النبي ﷺ : « ما هي يا عبد الله ؟ » . قال : هي يا رسول الله تصوم ، وتصلي ، وتحس الوضوء ، وتشهد أن لا إله إلا الله ، وأنتك رسول الله . فقال : « يا عبد الله ، هي مؤمنة » . قال عبد الله : فوالذي بعثك بالحق ، لأعتقنها ولأنزول حَتَّها . ففعل . فظعن عليه ناس من المسلمين ، فقالوا : نكح أمة . وكانوا يريدون أن يشكحوا إلى المشركين ، ويُنكحوهم ؛ رغبة في أنسابهم ، فأُنزل الله : ﴿ لَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِيْنَ حَتَّى يُؤْمِنُ ﴾ [البقرة : ٢٢١] . [انظر المصدر السابق] . قال في « المعنى » : وسائر الكفار غير أهل الكتاب ، كمن عبد ما استحس من الأصنام ، والأحجار ، والشجر ، والحيوان . فلا خلاف بين أهل العلم في تحريم نسائهم ، ودبائحهم . قال : والمرتدة يحرم نكاحها ، على أي دين كانت .

زواج نساء أهل الكتاب : يحل للمسلم ، أن يتزوج امرأة من نساء أهل الكتاب ؛ بقول الله - تعالى - ﴿ لَيَوْمٍ أَجِلْ لَكُمْ لَعْنَتُ وَطَعْمُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعْمُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُحْوَضَهُنَّ مَحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفَحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ ﴾ [المائدة : ٥] . قال ابن المنذر : ولا يصح عن أحد من الأول ، أنه حَرَم ذلك . وعن ابن عمر ، أنه كان إذا سئل ، عن زواج الرجل بالبرصانية أو اليهودية ؟ قال : حرم الله المشركات على المؤمنين ، ولا أعرف شيئاً من لإشراك أعظم من أن تقول المرأة : ربها عيسى . وهو : عبد من عباد الله . قال القرطبي : قال المحاسن : وهذا قولٌ خارجٌ عن قول الجماعة ، الذين تقوم بهم حجة ؛ لأنه قد قال بتحليل نكاح نساء أهل الكتاب ، من الصحابة والتابعين جماعة ؛ منهم عثمان ، وطبحة ، وابن عباس ، وجابر ، وحذيفة . ومن التابعين ؛ سعيد بن المسيّب ، وسعيد بن حبيب ، واحسن ، ومجاهد ، وطاووس ، وعكرمة ، والشعبي ، والضحاك ، وفقهاء الأمصار . ولا تعارض بين الآيتين ؛ فإن ظاهر لفظ « الشرك » لا يتناول أهل الكتاب ؛ بقول الله تعالى : ﴿ يَكْفُرُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُتَكِبِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْيَقِينَةُ ﴾ [آسية : ١] . ففرق بينهم في اللفظ ، وظاهر لعطف يقتضي المعيرة . وتزوج عثمان رضي الله عنه نائلة بنت الفرافصة الكلبية البصرية ، وأسلمت عنده . وتزوج حذيفة يهودية ، من أهل المدائن . وسئل جابر ، عن نكاح لليهودية والبصرية ؟ فقال : تزوجا بهن زمن الفتح مع سعد بن أبي وقاص .

(١) المديع لأحكام القرآن ، ج ٣ ، ص ٦٧ .



كراهة الزواج منهن: والزواج بهن وإن كان جائزاً، إلا أنه مكروه؛ لأنه لا يؤمن أن يعيل إليها، فتفتته عن الدين، أو يتولى أهل دينها. فإن كانت حربية<sup>(١)</sup>، فالكراهية أشد؛ لأنه يكثر سواد أهل الحرب. ويرى بعض العلماء حرمة الزواج من الحربية؛ فقد سئل ابن عباس عن ذلك؟ فقال: لا تحل. وتلا قول الله ﷻ: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا يَتْلُونَ الْكِتَابَ وَلَا يَتَّبِعُونَ آيَاتِ اللَّهِ وَلَا يَحَرِّمُوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُوا بَيْنَ أَلْحَقٍ مِنْ أَلَيْكٍ أُولَئِكَ أَكُفِّرُوا كَثُورًا لِحَرَّتْ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَعِيرُونَ﴾ [البقرة: ٢٩]. قال القرطبي: وسمع بذلك إبراهيم السخمي، فأعجبه.

حكمة إباحة التزوج منهن: وإنما أباح الإسلام الزواج منهن؛ ليزيل الحواجر بين أهل الكتاب وبين الإسلام؛ فإن في الزواج المعاشرة، والمخالطة، وتقارب الأسر بعضها بعض، فتتأخَّر الفُرص؛ لدراسة الإسلام، ومعرفة حقائقه، ومبادئه، ومثله. فهو أسلوب من أساليب التقريب العقلي، بين المسلمين وغيرهم من أهل الكتاب، ودعاية للهدى، ودين الحق، فعلى من يتغني الزواج منهن أن يجعل ذلك غاية من غاياته، وهدفاً من أهدافه.

الفرق بين المشرك والكتابية<sup>(٢)</sup>: المشرك ليس لها دين يحرم الخيانة، ويوجب عليها الأمانة، ويأمرها بالخير، وينهاها عن الشر، فهي موكولة إلى طبيعتها، وما تَزَيَّت عليه في عشيرتها؛ وهو حرافات الوثنية وأوهامها، وأمانى الشياطين وأحلامها، تخون زوجها، وتفسد عقيدة ولدها. فإن ظن لرحل على إعجابه بجمالها، كان ذلك عوناً لها على التوغل في ضلالها، وإضلالها. وإن نبا طرفه عن حسن الصورة، وغلب على قلبه استقباح تلك السريرة، فقد تُغْص عليه التمتع بالجمال، على ما هو عليه من سوء الحال. وأما الكتابية، فليس يسها وبين المؤمن كبير مباينة؛ فإنها تؤمن بالله وتعبده، وتؤمن بالأنبياء، وبالحياة الآخرة، وما فيها من الجزاء، وتدين بوجوب عمل الخير، وتحريم الشر. والفرق الجوهرى العظيم بينهما؛ هو الإيمان بنبوة محمد ﷺ، والذي يؤمن بالنبوة العامة، لا يمنعه من الإيمان بنبوة خاتم النبيين، إلا الجهل بما جاء به. وكونه قد جاء بمثل ما جاء به النبيون، وزيادة اقتضتها حال الزمان في ترقيه، واستعداده لأكثر مما هو فيه، أو المعاندة والمخالفة في الظاهر، مع الاعتقاد في الباطن - وهذا قليل - والكثير هو الأول. وبوشك أن يظهر للمرأة من معاشرته الرجل أحقية ديه، وحسن شريعته، والوقوف على سيرة من جاء بها، وما أيده الله - تعالى - به من الآيات البينات، فيكمل إيمانها، ويصح إسلامها، وتؤتى أحرها مرتين، إن كانت من المحسنات في الحالين. ١ هـ.

### زواج الصابئة:

الصابئون؛ هم قوم بين المجوس، واليهود، والنصارى، وليس لهم دين. قال مجاهد: وقيل: هم فرقة من أهل الكتاب يقرعون الزبور. وعن الحسن، أنهم قوم يعبدون الملائكة. وقال عبد الرحمن بن زيد: هم أهل دين من الأديان، كانوا بحريرة الموصل، يقولون: لا إله إلا الله. وليس لهم عمل، ولا كتاب، ولا نبي، إلا قول: لا إله إلا الله. قال: ولم يؤمنوا برسول، فمن أجل ذلك كان المشركون يقولون

لأصحاب النبي ﷺ : هؤلاء الصابئون . يشبهونهم بهم في قول : لا إله إلا الله . قال القرطبي : والذي تحصيل من مذهبهم ، فيما ذكره بعض العلماء ، أنهم موحدون ، ويعتقدون تأثير الجحوم ، وأنها فاعلة . واختار الرازي ، أنهم قوم يعبدون الكواكب ؛ بمعنى ، أن الله جعلها قبلة للعبادة والدعاء . أو بمعنى ، أن الله فوض تدبير أمر هذا العالم إليها ، وبناء على هذا ، اختلفت أنظار الفقهاء في حكم الزواج منهم ؛ فمنهم من رأى أنهم أصحاب كتاب ، دخله التحريف والتبديل ، فسوى بينهم وبين اليهود والنصارى ، وأنهم بمقتضى هذا يصح الزواج منهم ؛ لقول الله ﷻ : ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الْفَاحِشَةُ وَالطَّيِّبَةُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلَّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة : ٥] . وهذا مذهب أبي حنيفة ، وصاحبيه . ومنهم من تردد ؛ لعدم معرفة حقيقة أمرهم ، فقالوا : إن وافقوا اليهود والنصارى في أصول الدين من تصديق الرسل ، والإيمان بالكتب ، كانوا منهم . وإن خالفوهم في أصول الدين ، لم يكونوا منهم ، وكان حكمهم حكم عباد الأوثان . وهذا هو المروي عن الشافعية ، والحنابلة .

**زواج المجوسية<sup>(١)</sup>** : قال ابن المنذر : ليس تحريم نكاح المجوس وأكل ذبائحهم متفقاً عليه ، ولكن أكثر أهل العلم عليه ؛ لأنه ليس لهم كتاب ، ولا يؤمنون بنبوة ، ويعبدون النار . وروى الشافعي ، أن عمر ذكر المجوس ، فقال : ما أدري كيف أصنع في أمرهم ؟ فقال له عبد الرحمن بن عوف : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «شئوا بهم سنة أهل الكتاب<sup>(٢)</sup>» . فهذا دليل على أنهم ليسوا من أهل الكتاب . وسئل الإمام أحمد ، أبصح على أن للمجوس كتاباً ؟ فقال : هذا باطل . واستعظمه جداً . وذهب أبو ثور إلى حل الزواج بالمجوسية ؛ لأنهم يُقرؤون على دينهم بالجزية ، كاليهود ، والنصارى .

**الزواج ممن لهم كتاب غير اليهود والنصارى** : ذهب الأحناف إلى أن كل من يعتقد ديناً سماوياً ، وله كتاب منزل ؛ كصالح إبراهيم ، وشيث ، وزبور داود . عليهم السلام - يصح الزواج منهم وأكل ذبائحهم ، ما لم يشركوا . وهو وجه في مذهب الحنابلة ؛ لأنهم تمسكوا بكتاب من كتب الله ، فأشبهوا اليهود والنصارى . ومذهب الشافعية ، ووجه عند الحنابلة ، أنه لا تحل مناكحتهم ، ولا تؤكل ذبائحهم ؛ لقول الله - تعالى : ﴿أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا﴾ [الأنعام : ١٥٦] . ولأن تلك الكتب كانت مواعظ وأمثالاً ، لا أحكام فيها ، فلم يثبت لها حكم الكتب المشتملة على الأحكام .

**زواج المسلمة بغير المسلم** : أجمع العلماء على أنه لا يحل للمسلمة أن تتزوج غير المسلم ؛ سواء أكان مشركاً ، أم من أهل الكتاب ، ودليل ذلك أن الله - تعالى - قال : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا يَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾<sup>(٣)</sup>

(١) المجوس : هم عبدة النار .

(٢) أي حقر دمائهم وإقرارهم على الجرية .

(٣) في هذه الآية أمر الله المؤمنين إذا جاءهم النساء مهاجرات أن يمتحنوهن ، فإن علموهن مؤمنات فلا يرجعوهن إلى الكفار ، لا هن حلال لهم ولا هم يحلون لهن . ومعنى الامتحان أن يسألوهن عن سبب ما جاء بهن ، هل حرقن في الله ورسوله وحرصاً على الإسلام ؟ . . . كان ذلك كذلك قبل ذلك منهن .

[المتحة : ١٠] . وحكمة ذلك ؛ أن للرجل حق القوامة على زوجته ، وأن عليها طاعته ، فيما يأمرها به من معروف . وفي هذا معنى الولاية والسلطان عليها . وما كان لكافر أن يكون له سلطان على مسلم أو مسلمة ؛ يقول الله - تعالى - : ﴿ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾ [النساء : ١٤١] . ثم إن الكافر لا يعترف بدين المسلمة ، بل يكذب كتابها ، ويجحد رسالة نبيها ، ولا يمكن لبيت أن يستقر ، ولا لحياة أن تستمر ، مع هذا الخلاف الواسع ، والبؤس الشاسع . وعلى العكس من ذلك ، المسلم إذا تزوج بكتيبة فإنه يعترف بدينها ، ويجعل الإيمان بكتابها وبنبيها جزءاً لا يتم إيمانه ، إلا به .

(١٠) **الزيادة على الأربع** : يحرم على الرجل أن يجمع في عصمته أكثر من أربع زوجات ، في وقت واحد ؛ إذ إن في الأربع الكفاية ، وفي الزيادة عليها تفويت الإحسان ، الذي شرعه الله لصالح الحياة الزوجية ، والدليل على ذلك قول الله - تعالى - : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ <sup>(١)</sup> أَلَّا تَقْسِطُوا <sup>(٢)</sup> فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنٍ وَثُلَّةً وَرَبْعًا فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَذَىٰ أَلَّا تَعْلَمُوا ﴾ [النساء : ٣] .

**سبب نزول هذه الآية** : روى البخاري ، وأبو داود ، والنسائي ، والترمذي ، عن عروة بن الزبير ، أنه سأل عائشة زوج النبي ﷺ عن قول الله - تعالى - : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ [النساء : ٣] . فقالت : يا ابن أختي ، هي اليتيمة تكون في حجر وليها ، فتشاركه في ماله ، فيعجبها ماله وجمالها ، فيريد وليها أن يتزوجها ، بغير أن يقسط في صداقها ، فيعطيها مثل ما يعطيها غيره ، فنهوا أن ينكحوهن ، إلا أن يقسطوا لهن ، ويبلغوا بهن أعلى سُنَّتِهِنَّ من الصداق ، وأمروا أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن . قال عروة . قالت عائشة : ثم إن الناس استفتوا رسول الله ﷺ بعد هذه الآية فيهن ، فأُنزل الله ﷻ : ﴿ وَاسْتَفْتَوْنَا فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمِّ النِّسَاءِ الَّتِي لَا تُوَفُّنَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَرَغِبْنَ أَنْ يَنْكِحُوهُنَّ ﴾ [النساء : ١٢٧] . قالت : والذي ذكر الله أنه يتلى عليهم في الكتاب الآية الأولى ، التي قال الله - سبحانه - فيها : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ [النساء : ٣] . قالت عائشة وقول الله - عز وجل - في الآية الأخرى : ﴿ وَرَغِبْنَ أَنْ يَنْكِحُوهُنَّ ﴾ [النساء : ١٢٧] . هي رغبة أحدكم عن يتييمته ، التي تكون في حجره ، حين تكون قليلة المال والجمال . [الحاري (٤٥٧٦) ، وأبو داود (٢٠٦٨) ، والنسائي (١١٥/٦) ] . فنهوا أن ينكحوا من رغبا في مالها وجمالها من يتامى النساء ، إلا بالقسط من أجل رغبتهن عنهن ، إن كن قبيلات المال والجمال .

**مغنى الآية** : ويكون معنى الآية على هذا ؛ أن الله - سبحانه وتعالى - يخاطب أولياء اليتامى ، فيقول : إذا كانت اليتيمة في حجر أحدكم ، وتحت ولايته ، وخاف ألا يعطيها مهرَ مثلها ، فليعدل عنها إلى غيرها من

(١) حتمت : أي علب على طنكم التقصير في القسط لليتيمة فاعدلوا عنها إلى غيرها ، وليس لهذا القيد مفهوم ، فقد أجمع المسلمون على أن من لم يحف القسط في اليتامى فله أن يتزوج أكثر من واحدة ، اثنين أو ثلاثاً أو أربعاً كمن خاف .

(٢) تقسطوا . تعدلوا . من «أقسطه» إذا عدل و «قسطه» إذا ظلم .

(٣) ما : بمعنى من : أي من طاب .

(٤) أدنى ألا تعولوا : أي أقرب ألا تميلوا عن الحق وتموروا

النساء؛ فإنهم كثيرات . وهم يُضَيِّقُ الله عليه ، فأحل له من واحدة إلى أربع ، من حاف أن يجور إذا تزوج أكثر من واحدة . فواحب عليه أن يقتصر على واحدة . أو ما مكنت يمينه من الإماء .

**إفادتها الاقتصار على الأربع :** قال لشافعي : وقد دلت ستة رسول الله ﷺ لمسية عن الله . أنه لا يحوز لأحد . غير رسول الله ﷺ ، أن يجمع بين أكثر من أربع نسوة . وهذا لذي قاله اشافعي مجمع عليه بين العلماء ، إلا ما حكى عن طائفة من الشيعة ، أنه يحوز جمع بين أكثر من أربع نسوة . وقال بعضهم : لا حصر . وقد يتمسك بعضهم ببعض رسول الله ﷺ . في جمعه بين أكثر من أربع إلى تسع ، كما ثبت في «الصحيح» . وقد رد الإمام القرطبي على هؤلاء ، فقال : اعلم ، أن هذا العدد «مثنى» و «ثلاث» و «رباع» لا يد على إباحة تسع ، كما قاله من بعد فهمه للكتب واسنة ، وأعرض عما كان عليه سلف هذه الأمة ، وزعم أن الواو جامعة . وعضد ذلك ، بأن لنبي ﷺ نكح تسعاً ، وجمع بينهن في عصمته ، والذي صار إلى هذه الجهالة ، وقال هذه المقامة : ارافضة وبعض أهل الظاهر ، فجمعوا «مثنى» من اثنين اثنين ، وكذلك ثلاث ، ورباع ، وذهب بعض أهل الظاهر أيضاً إلى أقبح منها ، فقالوا بإباحة اجمع بين ثماني عشرة ؛ تمسكاً منه بأن العدد في تلك الصيغ يفيد اشكرار ، والواو للجمع ، فجعل مثنى بمعنى اثنين اثنين ، وكذلك ثلاث ورباع .

وهذا كنه جهل باللسان<sup>(١)</sup> واسنة ، ومخالفة لإجماع الأمة ؛ إذ لم يسمع عن أحد من الصحابة ، ولا التابعين ، أنه جمع في عصمته أكثر من أربع . وأخرج مالك في «الموطأ» ، والنسائي ، والدارقطني في «سنيهما» ، أن النبي ﷺ قال لغيلان بن أمية لثقيفي ، وقد أسلم وتحتة عشر نسوة : «اختر منهن أربعاً ، وفارق سائرهن» . [أحمد (٨٣/٢) ، والترمذي (١١٢٨) ، وابن ماجه (١٩٥٣) ] . وفي «كتاب أبي داود» ، عن الحارث بن قيس ، قال : أسمت وعندي ثماني نسوة ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ ، فقال : «اختر منهن أربعاً» . وقال مقاتل : إن قيس بن الحارث كان عنده ثماني نسوة حرائر ، فلما نزلت الآية ، أمره رسول الله ﷺ أن يطلق أربعاً ، ويمسك أربعاً . كذا قال : قيس بن الحارث . [أبو داود (٢٢٤١) ، والترمذي (١٩٥٢) ] . والصواب ، أن ذلك كان حارث بن قيس الأسدي ، كما ذكر أبو داود . وكذا روى محمد بن الحسن في كتاب «لستير الكبير» ، أن ذلك كان حارث بن قيس . وهو المعروف عند الفقهاء ، وأما ما أبيح من ذلك لنبي ﷺ ، فذلك من خصوصياته . وأما قولهم : إن الواو جامعة . فقد قيل ذلك ، لكن الله - تعالى - خاطب لعرب بأفصح اللغات ، والعرب لا تدع أن تقول : تسعة . وأن تقول : اثنين ، و : ثلاثة ، و : أربعة . وكذلك تستفتح ممن يقول : أعط فلاناً أربعة ، ستة ، ثمانية . ولا يقول : ثمانية عشر . وإنما الواو في هذا الموضع بدل . أي : اكحوا ثلاثة بدلاً من مثنى ، وردعاً بدلاً من ثلاث ؛ ولذلك عطف بالواو . ولم يعطف بـ «و» . ولو جاء - «أو» ، لجاز ألا يكون لصاحب المثنى ثلاث ، ولا صاحب لثلاث رباع . وأما قولهم : إن «مثنى» تقتضي اثنين ، وثلاث ثلاث ، ورباع أربعاً . فتحكم بما لا يوافقهم أهل اللسان عليه . وجهالة منهم ، وكذلك جهله لآخرون ؛ لأن «مثنى» تقتضي : شين اثنين ، وثلاث : ثلاثاً ثلاثاً . وردع : رباعاً أربعاً . وهم

يعلموا أن اثنين اثنين، وثلاثاً ثلاثاً، وأربعاً أربعاً حصر للعدد، ومثنى وثلاث ورباع بحلافها، ففي العدد المعدول عند العرب زيادة معنى ليست في الأصل؛ وذلك أنها إذا قلت: جاءت الخيل مثنى. إنما تعني بذلك: اثنين اثنين. أي؛ جاءت مزدوجة. قال الجوهري: وكذلك معدول العدد. وقال غيره: فإذا قلت: جاءني قوم مثنى. أو: ثلاث، أو: أحاد، أو: أعشار. فإنما تريد أنهم جاءوك واحداً واحداً، أو اثنين اثنين، أو ثلاثة ثلاثة، أو عشرة عشرة. وليس هذا المعنى في الأصل؛ لأنك إذا قلت: جاءني قوم ثلاثة ثلاثة. أو: قوم عشرة عشرة، فقد حصرت عدة القوم بقولك: ثلاثة، و: عشرة. فإذا قلت: جاءوني ثناء، و: رباع. فلم تحصر عدتهم، وإنما تريد أنهم جاءوك اثنين اثنين، أو أربعة أربعة؛ سواء كثر عددهم، أو قل في هذا الباب. فقصرهم كل صيغة على أقل مما تقتضيه، بزعمهم، تحكّم. انتهى.

**وجوب العدل بين الزوجات:** أباح الله - عز وجل - تعدد الزوجات، وقصره على أربع، وأوجب العدل بينهن في الطعام، والسكن، والكسوة، والمبيت<sup>(١)</sup>، وسائر ما هو مادي. من غير تفرقة بين غنية وفقيرة، وعظيمة وحقيرة، فإن خاف الرجل الجور - وعنده إوفاء بحقوقهن جميعاً، حرم عليه الجمع بينهن، فإن قدر على الوفاء بحق ثلاث منهن دون الرابعة. حرم عليه العقد عليها، فإن قدر على الوفاء بحق اثنتين دون الثالثة، حرم عليه العقد عليها. وكذلك من خاف الجور بزواج الثانية، حرمت عليه؛ لقول الله - تعالى -: ﴿فَالْيَاكُوهَا مَا مَلَكَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنٍ وَثُلُثَ وَرُبْعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَذَىٰ ۖ فَلَا تَعْمَلُوا﴾ [النساء: ٣٠]. أي؛ أقرب ألا تجوروا. وعن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «من كانت له امرأتان، فمال إلى إحدهما، جاء يوم القيامة وشقه مائل». رواه أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه. [أحمد (٣٤٧/٢)، وأبو داود (٢١٣٣)، والترمذي (١١٤١)، والنسائي (٦٣/٧)، وابن ماجه (١٩٦٩)]. ولا تعارض بين ما أوجبه الله من العدل في هذه الآية، وبين ما نفاه الله في الآية الأخرى من سورة النساء، وهي: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَبْلُغُوا كُفْلَ التَّامِلِ فَتَدْرُوهَا كَالْمُغْلَقَةِ﴾ [النساء: ١٢٩]. فإن العدل المطلوب هو العدل الظاهر المقدور عليه، وليس هو العدل في المودة والمحبة، فإن ذلك لا يستطيعه أحد، بل العدل المنفي هو العدل في المحبة، والمودة، والجماع. قال محمد بن سيرين: سألت عبيدة عن هذه الآية؟ فقال: هو الحب، والجماع. قال أبو بكر بن العربي: وصدق؛ فإن ذلك لا يملكه أحد؛ إذ قلبه بين إصبعين من أصابع الرحمن، يصرفه كيف يشاء، وكذلك الجماع، فقد ينشط للواحدة ما لا ينشط للأخرى، فإذا لم يكن ذلك بقصد منه، فلا حرج عليه فيه، فإنه مما لا يستطيعه، فلا يتعلق به تكليف، وقالت عائشة: كان رسول الله ﷺ يقسم فيعدل، ويقول: «اللهم هذا قسمني فيما أملك، فلا تلمني فيما تملك ولا أملك». قال أبو داود: يعني، القلب. رواه أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه. [أبو داود (٢١٣٤)، والترمذي (١١٤٠)، والنسائي (٦٤/٧)، وابن ماجه (١٩٦٩)]. وقال الخطابي: في هذا دلالة على توكيد وجوب القسم بين الضرائر الحرائر، وإنما المكروه في

الميل؛ هو ميل العشرة الذي يكون معه بخس الحق، دون ميل القلوب؛ فإن القلوب لا تميل، فكان رسول الله ﷺ يسوى في القسم بين نسائه، ويقول: «اللهم هذا قسمي . . .». الحديث [هو الحديث السابق]. وفي هذا نزل قوله - تعالى -: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَبْلُغُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوهَا كَالْمُعْتَقَةِ﴾ [النساء: ١٢٩]. وإذا سافر الزوج، فله أن يصطحب من شاء منهن، وإن أقرع بينهن، كان حسناً. ولصاحبة الحق في القسم أن تنزل عن حقها؛ إذ إن ذلك خالص حقها، فلها أن تهمل سيرها؛ فعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أراد سفراً، أقرع بين نسائه، فأتيهن خرج سهمها خرج بها معه، وكان يقسم لكل امرأة منهن يومها، غير أن سودة بنت زمعة وهبت يومها لعائشة<sup>(١)</sup>. [البخاري (٢٥٩٣)، (٤١٤)، ومسم (٤٦٣/١٤٧) و (٥٦/٢٧٧٠)].

**حق المرأة في اشتراط عدم التزوج عليها:** كما أن الإسلام قيد التعدد بالقدرة على العدل، وقصره على أربع، فقد جعل من حق المرأة، أو وليها أن يشترط ألا يتزوج الرجل عليها، فلو شرطت الزوجة في عقد الزواج على زوجها ألا يتزوج عليها، صح الشرط ولزم، وكان لها حق فسخ الزواج، إذا لم يف لها بالشرط، ولا يسقط حقها في الفسخ، إلا إذا أسقطته، ورضيت بمخالفته. وإلى هذا ذهب الإمام أحمد. ورجحه ابن تيمية، وابن القيم؛ إذ الشروط في الزواج أكبر خطراً منها في البيع والإجارة، ونحوهما؛ فلهذا يكون الوفاء بما التزم منها أوجب وأكد. واستدلوا لمذهبهم هذا بما يأتي:

١- بما رواه البخاري، ومسلم، أن رسول الله ﷺ قال: «إن أحق الشروط أن توفوا، ما استحللتم به الفروج». [سبق تخريجه].

٢- وروى، عن عبد الله بن أبي مئينة، أن المسور بن مخرمة حدثه، أنه سمع رسول الله ﷺ على المنبر يقول: «إن بني هشام بن المغيرة استأذنوني أن ينكحوا ابنتهم من علي بن أبي طالب، فلا أذن، ثم لا أذن، ثم لا أذن، إلا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي، وينكح ابنتهم، فإنما ابنتي بضعة مني، يريني ما أرابها، ويؤذيني ما آذاها». وفي رواية: «إن فاطمة مني، وأنا أتخوف أن تفن في دينها». [البخاري (٥٢٣٠)، ومسم (٩٣/٢٤٤٩) و (٩٦)]. ثم ذكر صهرًا له من بني عبد شمس، فأثنى عليه في مصاهرته إياه، فأحسن، قال: «حدثني فصدقني، ووعدني فوفى لي، وإنني لست أحرم حلالاً ولا أحل حراماً، ولكن والله، لا تجتمع بنت رسول الله ﷺ وبنت عدو الله في مكان واحد أبداً». [انظر تخريج الحديث السابق]. قال ابن القيم: فتضمن هذا الحكم أموراً: أن الرجل إذا اشترط لزوجه ألا يتزوج عليها، لزمه الوفاء بالشرط،

(١) قال الخطابي: فيه إثبات انقصة، وفيه أن القسم قد يكون بالنهار كما يكون بالليل. وفيه أن الهبة قد تجري في حقوق عشرة الزوجية كما يجري في حقوق الأموال. واتفق أكثر أهل العلم على أن المرأة التي يخرج بها في سفر لا تحتسب عليها تلك المدة لبواقي، ولا يقاس بما فاتهن من أيام العيبة إذا كان خروجها بقرة. ورغم بعض أهل العلم أن عليه أن يوفي لبواقي، ما فاتهن أيام غيبته حتى يساوينها في الحظ. والقول الأول لا اجتماع عامة أهل العلم عليه، ولأنها إما أرفقت بريادة الحظ بما يحققها من مشقة السفر وتعب المسير، والقواعد حليات من ذلك. فلو سوى بينها وبينهن لكان في ذلك العدول عن الإصاف.

ومتى تروح عليها فيها الفسخ . ووجه تضمن الحديث لذلك ، أنه ﷺ حصر أن ذلك يؤدي فاطمة - رضي الله عنها - ويربها ، وأنه يؤديه ﷺ ويربها . ومعلوم قطعاً ، أنه ﷺ إنما رَوَّحه فاطمة - رضي الله عنها - على ألا يؤديها ولا يربها ، ولا يؤدي أباهما ﷺ ولا يربها ، وإن لم يكن هذا متروكاً في صلب العقد ؛ فإنه من المعلوم بالضرورة ، أنه إنما دحر عليه . وفي ذكره ﷺ صهره الآخر ، وثأنه عليه ؛ بأنه حدثه فصدقه ، ووعدته فوفى له . تعريضاً لعلي عليه السلام وتهيباً له على لاقتداء به ، وهذا يتعر بأنه قد جرى منه وعد به أنه لا يربها ولا يؤديها ، فهيبه على الوفاء له ، كما وفي له صهره الآخر . فيؤخذ من هذا ، أن المشروط عرفاً كالمشروط لفظاً ، وأن عدمه يملك الفسخ مشروطاً ، فلو فرض من عادة قوم ، أنهم لا يخرجون نساءهم من ديارهم ، ولا يكون الزوج من ذلك ألبنة ، واستمرت عاداتهم بذلك ، كان كالمشروط لفظاً . وهو مطرد على قواعد أهل المدينة . وقواعد أحمد - رحمه الله - أن الشرط العرفي كاللفظي سواء ؛ ولهذا أوجبوا الأجرة على من دفع ثوبه إلى غَسَّال أو قَصَّار ، أو عَجِيته إلى خَبَّاز ، أو طعامه إلى طبَّاح يعملون بالأجرة ، أو دخل الحمام ، واستخدم من يغسله ممن عادته أن يغسل بالأجرة ، أنه يزمه أجرة المثل . وعلى هذا ، فلو فرض أن المرأة من بيت لا يتزوج الرجل على نسائهم ضرة ، ولا يكونونه من ذلك ، وعاداتهم مستمرة بذلك ، كان كالمشروط لفظاً . وكذلك لو كانت ممن يعلم أنها لا يمكن إدخال الضرة عليها عادة ؛ لشرفها ، وحسبها ، وجلالتها ، كان ترك التزوج عليها كالمشروط لفظاً . وعلى هذا فسيده نساء العالمين ، وابنة سيد ولد آدم أجمعين ، أحق النساء بهذا ، فلو شرطه عليه في صلب العقد ، كان تأكيداً لا تأسيماً ، وفي مُنْعِ عَلِيٍّ من الجمع بين فاطمة - رضي الله عنها - وبين بنت أبي جهل حَكَمَ بديعة ؛ وهي أن المرأة مع زوجها في درجة تبع له ، فإن كانت في نفسها ذات درجة عالية وزوجها كذلك ، كانت في درجة عالية بنفسها وبزوجها ، وهذا شأن فاطمة وعلي - رضي الله عنهما - ولم يكن الله ﷻ ليُجعل ابنة أبي جهل مع فاطمة - رضي الله عنها - في درجة واحدة ، لا بنفسها ولا تبعاً ، وبينهما من الفرق ما بينهما ، فلم يكن نكاحها على سيده نساء العالمين مستحسناً ، لا شرعاً ولا قدرًا ، وقد أشار ﷺ إلى هذا بقوله : «والله ، لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله في مكان واحد أبدًا» . فهذا إما أن يتناول درجة الآخر بلفظه ، أو إشارته . انتهى . وقد تقدم رأي الفقهاء في اشتراط مثل هذا الشرط ونحوه مما فيه للمرأة ، فليرجع إليه .

### حكمة التعدد :

١- من رحمة الله بالإنسان ، وفضله عليه ، أن أباح له تعدد لزوجاته ، وقصره على أربع ؛ فلو حل أن يجمع في عصمته في وقت واحد أكثر من واحدة ، بشرط أن يكون قادرًا على العبد يسهر في النفقة ، والمليت ، كما تقدم . فإذا خاف الجور ، وعدم الوفاء بما عليه من تبعات ، حرَّم عليه أن يتزوج بأكثر من واحدة ، بل إذا خاف الجور ، معمره عن القيام بحق المرأة الواحدة ، حرَّم عليه أن يتزوج ، حتى تتحقق له

القدرة على الزواج<sup>(١)</sup>. وهذا التعدد ليس واجبًا، ولا مندوبًا، وإنما هو أمر أباحه الإسلام؛ لأن ثمة مقتضيات عمرانية، وضرورات إصلاحية، لا يجمل بمشترع إغفالها، ولا ينبغي له التفاضي عنها.

٢- ذلك أن للإسلام رسالة إنسانية عُلِّيا، كُلِّف المسلمون أن يهضوا بها، ويقوموا بتبديدها للناس. وهم لا يستطيعون النهوض بهذه الرسالة، إلا إذا كانت لهم دولة قوية، قد توفر لها جميع مقومات الدولة؛ من الحندية، والعلم، والصناعة، والزراعة، والتجارة، وغير ذلك من العناصر، التي يتوقف عليها وجود الدولة، وبقاؤها مرهوبة الجانب، نافذة الكلمة، قوية السلطان. ولا يتم ذلك إلا بكثرة الأفراد، بحيث يوجد في كلِّ مجال من مجالات النشاط الإنساني عدد وفير من العاملين؛ ولهذا قيل: إنما العزة للكثرة. وسبيل هذه الكثرة، إنما هو الزواج المبكر من جهة، والتعدد من جهة أخرى. ولقد أدركت الدول الحديثة قيمة الكثرة العددية، وآثارها في الإنتاج، وفي الحروب، وفي سعة النفوذ، فعملت على زيادة عدد السكان؛ بتشجيع الزواج، ومكافأة من كثر نسله من رعاياها؛ لتضمن القوة والمنعة. ولقد فطن الرحالة الألماني «بول أشميد» إلى الخصوبة في النسل لدى المسلمين، واعتبر ذلك عنصرًا من عناصر قوتهم، فقال في كتاب «الإسلام قوة الغد» الذي ظهر سنة ١٩٣٦: إن مقومات القوى في الشرق الإسلامي تنحصر في عوامل ثلاثة:

(أ) في قوة الإسلام «كدين» وفي الاعتقاده، وفي مثله، وفي تأخيه بين مختلفي الجنس، واللون، والثقافة.

(ب) وفي وفرة مصادر الثروة الطبيعية في رقعة الشرق الإسلامي، الذي يمتد من المحيط الأطلسي على حدود مراكش غربًا، إلى المحيط الهادي على حدود أندونيسيا شرقًا. وتمثل هذه المصادر العديدة لوحدة اقتصادية سليمة قوية، ولاكتفاء ذاتي، لا يدع المسلمين في حاجة مطلقًا إلى أوروبا أو غيرها، إذا ما تقاربوا وتعاونوا.

(ج) وأخيرًا أشار إلى العامل الثالث؛ وهو خصوبة النسل البشري لدى المسلمين، مما جعل قوتهم العددية قوة متزايدة. ثم قال: فإذا اجتمعت هذه القوى الثلاث، فتأخى المسلمون على وحدة العقيدة وتوحيد الله، وغطت ثروتهم الطبيعية حاجة تزايد عددهم، كان الخطر الإسلامي خطرًا منذرًا بفناء أوروبا، وبسيادة عالمية في منطقة هي مركز العالم كله. ويقترح «بول أشميد» هذا - بعد أن فصل هذه العوامل الثلاثة، عن طريق الإحصاءات الرسمية، وعما يعرفه عن جوهر العقيدة الإسلامية، كما تبلورت في تاريخ المسلمين، وتاريخ ترابطهم وزحفهم؛ لرد الاعتداء عليهم - أن يتضامن الغرب المسيحي - شعوبًا وحكومات - ويعيدوا الحروب الصليبية، في صورة أخرى ملائمة للعصر، ولكن في أسلوب نافذ حاسم<sup>(٢)</sup>.

٣- والدولة صاحبة الرسالة كثيرًا ما تتعرض لأخطار الجهاد، فتفقد عددًا كبيرًا من الأفراد، ولا بد من رعاية أرامل هؤلاء الذين استشهدوا، ولا سبيل إلى تحسين رعايتهم، إلا بتزويجهم، كما أنه لا مدوحة عن تعويض من فقدوا، وإنما يكون ذلك بالإكثار من النسل، والتعدد من أسباب الكثرة.



٤- قد يكون عدد الأنات في شعب من الشعوب أكثر من عدد الذكور، كما يحدث عادة في أعقاب الحروب، بل تكاد تكون الزيادة في عدد الإناث مضردة في أكثر الأمم، حتى في أحوال السلم، نظرًا لما يعانيه الرجال غالبًا من الاضطلاع بالأعمال الشاقة، التي تهبط بمستوى السن عند الرجال أكثر من الإناث. وهذه الزيادة توجب التعدد، وتفرض الأخذ به؛ لكفالة العدد الزائد وإحصائه، وإلا اضطربوا إلى الانحراف، واقتراف الرذيلة؛ فيفسد المجتمع، وتحل أخلاقه، أو إلى أن يقضين حياتهن في ألم الحرمان، وشقاء العزوبة، فيفقدن أعصابهن، وتضيع ثروة بشرية، كان يمكن أن تكون قوة للأمة، وثروة تضاف إلى مجموع ثرواتها. ولقد اضطرت بعض الدول، التي راد فيها عدد النساء على الرجال إلى إباحة التعدد؛ لأنها لم تر حلاً مثل منه، مع محالته لما تعتقده، ومنافاته لما ألفتته وذرت عليه. قال الدكتور «محمد يوسف موسى»: «أذكر أنني وبعض إخواني المصريين دُعينا عام ١٩٤٨ - ونحن في باريس - لحضور مؤتمر الشباب العالمي بمدينة «ميونخ» بألمانيا، وكان من نصيبي، أن اشتركت أنا وزميل لي من المصريين في الحلقة، التي كانت تبحث مشكلة زيادة عدد النساء بألمانيا أضعافًا مضاعفة عن عدد الرجال بعد الحرب، وتستعرض ما يمكن أن يكون حلاً طبيًا لها. وبعد استعراض سائر الحلول، التي يعرفونها هناك، ورفضها جميعًا، تقدمت وزميلي بالحل الطبيعي الوحيد؛ وهو إباحة تعدد الزوجات، فقبل هذا الرأي أولًا بشيء من الدهشة والاشمئزاز، ولكنه بعد بحثه بحثًا عادلاً عميقًا، رأى المؤتمرون أنه لا حلَّ غيره، وكانت النتيجة اعتباره توصية من التوصيات، التي أقرها المؤتمر. وكان مما سرّني كثيرًا بعد عودتي إلى الوطن عام ١٩٤٩، ما عرفته من أن بعض الصحف المصرية نشرت، أن أهالي مدينة «بون: عاصمة ألمانيا الغربية» طلبوا أن ينص في الدستور على إباحة تعدد الزوجات.

٥- ثم إن استعداد الرجل للتناسل أكثر من استعداد المرأة، فهو مهياً للعملية الجنسية، منذ البلوغ إلى سن متأخرة، بينما المرأة لا تنهي لذلك مدة الحيض (وهو دورة شهرية قد تصل إلى عشرة أيام) ولا تنهي كذلك مدة النفاس والولادة (وقد تصل هذه امدة إلى أربعين يومًا) يضاف إلى ذلك ظروف الحمل والرضاع. واستعداد المرأة للولادة ينتهي بين الخامسة والأربعين والخمسين، بينما يستطيع الرجل الإخصاب إلى ما بعد الستين، ولا بد من رعاية مثل هذه الحالات، ووضع الحلول السليمة لها. فإذا كانت الزوجة في هذه الحالة عاجزة عن أداء الوظيفة الزوجية، فماذا يصنع الرجل أثناء هذه الفترة؟ وهل الأفضل له أن يضم إليه حليمة تعف نفسه، وتحصن فرجه، أم يتخذ حليمة لا تربطه بها رابطة، إلا الرابطة التي تربط الحيوانات بعضها ببعض؟ مع ملاحظة أن الإسلام يحرم الزنى أشد تحريم: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا أَرْوَاقَ إِبْنَيْكُمْ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء ٣٢]. ويقرر لمقترفه عقوبة رادعة قال الله - تعالى -: ﴿الرَّيَّةُ وَالرَّائِي قَاتِمَا كُلٌّ دَجِرٌ مِمَّ مِائَةِ جَلْدٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَشَهِدَ عَدَاهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [لور ٢].

٦- وقد تكون الزوجة عقيمًا لا تلد، أو مريضة مرضًا لا يرجى شفاؤها منه، وهي مع ذلك راغبة في

استمرار الحياة الزوجية ، والزواج راعب في إنجاب الأولاد ، وفي الزوجة التي تدبر شئون بيته . فهل من الخير لنزوح أن يرضى بهذا الواقع الأليم ، فيصطحب هذه العقيم . دون أن يولد له ، وهذه المريضة . دون أن يكون له من يدبر أمر منزله ، فيحتمل هذا انعم كنه وحده ، أم الخير في أن يفارقها ، وهي راغبة في المعاشرة ، فيؤديها بالفراق ؟ أم يُؤفّق بين رغبتها ورغبتها ؛ فيتزوج بأخرى ، ويبقي عليها ، فتستقي مصبحتها ومصلحتها معاً؟! أعتقد أن الحل الأخير هو أهدى الحلول وأحقها بالقبول ، ولا يسع صاحب ضمير حي ، وعاطفة نبيلة إلا أن يتقبله ويرضى به .

٧- وقد يوجد عند بعض الرجال - بحكم طبيعتهم النفسية والبدنية - رغبة جنسية جامحة ؛ إذ ربما لا تشبعه امرأة واحدة ، ولا سيما في بعض المناطق الحارة . فبدلاً من أن يتخذ خليفة تفسد عليه أخلاقه ، أيجب له أن يشبع غريزته عن طريق حلال مشروع .

٨- هذه بعض الأسباب الخاصة والعامة ، التي لاحظها الإسلام وهو يشترع ، لا لجيل خاص من النساء ، ولا لزمان معين محدود ، وإنما يشرع للناس جميعاً ، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، فمراعاة الزمان والمكان لها اعتبارها ، وتقدير ظروف الأفراد لا بد وأن يحسب حسابها . والحرص على مصالح الأمة - بتكثير سوادها ؛ ليكونوا عدتها في الحرب والسلام - من أهم الأهداف ، التي يستهدفها المشرع .

٩- ولقد كان لهذا التشريع ، والأخذ به في العالم الإسلامي فضل كبير في بقاءه نقيّاً ، بعيداً عن الرذائل الاجتماعية ، والنقائص الخلقية التي فشت في المجتمعات ، التي لا تؤمن بالتعدد ، ولا تعترف به ، فقد لوحظ في المجتمعات التي تحرم التعدد :

- ١- شيوع الفسق ، وانتشار الفجور ، حتى زاد عدد البغايا عن عدد المتزوجات في بعض الجهات .
- ٢- وتبع ذلك كثرة المواليد من السفاح ؛ إذ بَنَتْ نسبتها في بعض الجهات ٥٠٪ من مجموع المواليد هناك . وفي الولايات المتحدة يولد في كلّ عام أكثر من مئتي ألف ولادة غير شرعية !!! نشرت جريدة الشعب ، في شهر أغسطس سنة ١٩٥٩ ما يلي : الرقم المذهل للأطفال غير الشرعيين ، الذين ولدوا في الولايات المتحدة أثار من جديد الجدل حول انحطاط مستوى الأخلاق في أمريكا ، والحمل الذي يقع على عاتق دافع الضرائب الأمريكي ؛ نتيجة لتحمله نفقات هذا الجيش من الأطفال ، ولا غرو فقد تعدى عدد هؤلاء المواليد «مئتي ألف» سنوياً !! ولمواجهة هذه المشكلة ، تدرس الجهات الرسمية في بعض المجتمعات إمكانية تعقيم النساء ، اللاتي يحدنّ عن التعاليم الدينية ، ويتركز الجدل في أماكن أخرى حول المقترحات التي تطالب بتخفيض الإعانات للأمهات ، اللاتي يضعن أكثر من مولود واحد غير شرعي . وتقول وزارات الصحة ، والتعليم ، والشئون الاجتماعية ، في الولايات المتحدة : إن دافعي الضرائب في أمريكا سوف يتحملون هذا العام مبلغ ٢١٠ مليون دولار ؛ لتغطية نفقات الأطفال غير الشرعيين ، وذلك بواقع ٢٧ دولاراً ، و ٢٩ سبّتا شهرياً لكل طفل . وتقول الإحصاءات الرسمية : إن عدد هؤلاء الأطفال ارتفع من (٨٧ ألفاً و ٩٠٠) عام ١٩٣٨ إلى (٢٠١ ألف و ٧٠٠) عام ١٩٥٧ !! كما تقدر وريثة الشئون

الاجتماعية عدد هؤلاء الأطفال في عام ١٩٥٨ بـ ٢٥٠ ألف طفل، ولكن الخبراء يعتقدون، أن الرقم الصحيح يتعدى هذا بكثير!! وتدل الإحصاءات الأخيرة على أن معدل هذه الولادات غير الشرعية، في كل ألف قد زاد ثلاثة أضعاف - حلال الجبين الأخيرين - مع زيادة تذمر بالخطر بين الفتيات المراهقات، ويعلن علماء علم الاجتماع حقيقة أخرى؛ وهي أن العائلات المقتدرة تحفي عادة، أن إحدى بناتها حملت بطريقة غير شرعية، وترسل الطفل بهدوء إلى أسرة أخرى تبناه!!! انتهى.

٣- وأثمرت هذه الاتصالات الخبيثة؛ الأمراض البدنية، والعقد النفسية، والاضطرابات العصبية.

٤- وتسربت عوامل الضعف والانحلال إلى النفوس.

٥- وانحلت عرى الصلات الوثيقة بين الزوج وزوجته، واضطربت الحياة الزوجية، وانفكت روابط الأسرة، حتى لم تعد شيئاً ذا قيمة.

٦- وضاع النسب الصحيح؛ حتى إن الزوج لا يستطيع الجزم، بأن الأطفال الذين يقوم على تربيتهم هم من صلبه!! فهذه المفساد وغيرها كانت النتيجة الطبيعية؛ مخالفة الفطرة، والانحراف عن تعاليم الله، عز وجل، وهي أقوى دليل وأبلغ حجة على أن وجهة الإسلام هي أسلم وجهة، وأن تشريعه هو أنسب تشريع لإنسان يعيش على الأرض، وليس لملائكة يعيشون في السماء. ولنختم هذه الكلمة بالسؤال والجواب، اللذين أوردهما ألفونس إيتين دينيه، حيث قال: هل في زوال تعدد الزوجات فائدة أخلاقية؟ ثم أجاب: إن هذا أمر مشكوك فيه؛ فالدعارة التي تنذر في أكثر الأقطار الإسلامية سوف تنفشي فيها، وتنتشر آثارها المخربة. وكذلك سوف يظهر في بلاد الإسلام داء لم تعرفه من قبل؛ هو عزوبة النساء، التي تنتشر بآثارها المفسدة في البلاد المقصور فيها الزواج على واحدة، وقد ظهر ذلك فيها بنسبة مفرغة، وخاصة عقب فترات الحروب<sup>(١)</sup>.

**تقييد التعدد:** ولقد كان سوء التطبيق وعدم رعاية تعاليم الإسلام حجة ناهضة، للذين يريدون أن يقيدوا تعدد الزوجات، وألا يباح للرجل أن يتزوج بأخرى، إلا بعد دراسة القاضي، أو غيره - من الجهات التي يناط بها هذا الأمر - حالته ومعرفة قدرته المالية، والإذن له بالزواج. ذلك أن الحياة المنزلية تتطلب نفقات باهظة، فإذا كثر أفراد الأسرة بتعدد الزوجات، ثقل حمل الرجل، وضعف عن القيام بالنفقة عليهم، وعجز عن تربيتهم التربية، التي تجعل منهم أفراداً صالحين، يستطيعون النهوض بتكاليف الحياة وتبعاتها، وبذلك يفسدوا الجيل، ويكثر المتعطلون، ويتشرد عدد كبير من أفراد الأمة، فيشبهون وهم يحمون حراثية الفساد، التي تحر في عظامها. ثم إن الرجل لا يتزوج في هذه الأيام أكثر من واحدة، إلا لقضاء الشهوة، أو الطمع في المال؛ فلا يتحرى الحكمة من التعدد، ولا يتبعي وحه المصلحة فيه، وكثيراً ما يعتدي على حق الزوجة التي تزوج عليها، ويضار أولاده منها، ويحرمهم من الميراث، فتشتعل بيران العداوة بين الإخوة والأخوات من الضرائر، ثم تنتشر هذه العداوة إلى الأسر، فيشتد الحسام، وتسعى كل روح

(١) من كتب محمد رسول الله ترجمه الأستاذ الدكتور عبد الحليم محمود

للانتقام من الأخرى، وتكبر هذه الصعائر، حتى تصل إلى حد القتل في بعض الأحيان ! هذه بعض آثار التعدد، والتي اتخذ منها دليل التقييد، ونبادر فنقول : إن العلاج لا يكون بمع ما أراحه الله، وإنما يكون ذلك بالتعليم، والتربية، وتفقيه الناس في أحكام الدين . ألا ترى أن الله أراح للإنسان أن يأكل ويشرب، دون أن يتجاوز الحد، فإذا أسرف في الطعام والشراب، فأصابته الأمراض، وانتابته العلل، فليس ذلك راحقاً إلى الطعام والشراب، بقدر ما هو راجع إلى التهم والإسراف . وعلاج مثل هذه الحالة، لا يكون بمنعه من الأكل والشرب، وإنما يكون بتعليمه الأدب، الذي ينبغي مراعاته؛ اتقاء لما يحدث من ضرر . ثم إن الذين ذهبوا إلى حظر التعدد، إلاً يادن من القاضي، مستبدلين بالواقع من أحوال الذين تزوجوا بأكثر من واحدة، جهلوا أو تجاهلوا المفاسد، التي تنجم من الحظر، فإن الضرر الحاصل من إباحة التعدد أخف من ضرر حظره، والواجب أن يتقى أشدهما بإباحة أخفهما - تبعاً لقاعدة ارتكاب أخف الضررين - وترك الأمر للقاضي بما لا يمكن ضبطه، فليست هناك مقياس صحيحة، يمكن أن يعرف بها ظروف الناس وأحوالهم، وقد يكون ضرره أقرب من نفعه . ولقد كان المسلمون، من العهد الأول إلى يومنا هذا، يتزوجون بأكثر من واحدة، ولم يبلغنا أن أحداً حاول حظر التعدد، أو تقييده على النحو المقترح، فليسعنا ما وسعهم، وما ينبغي لنا أن نصيّق رحمة الله الواسعة، وننتقص من التشريع، الذي جمع من المزايا والفضائل ما شهد به الأعداء، فضلاً عن الأصدقاء .

**تاريخ تعدد الزوجات<sup>(١)</sup> :** الحقيقة، أن هذا النظام كان سائداً قبل ظهور الإسلام في شعوب كثيرة؛ منها «العبريون»، و«العرب» في الجاهلية، وشعوب «الصقالبة»، أو «السلافيون»؛ وهي التي ينتمي إليها معظم أهل البلاد، التي نسميها الآن «روسيا، وليتوانيا، وليثوانيا، واستونيا، وبولونيا، وتشيكوسلوفاكيا، ويوغوسلافيا». وعند بعض الشعوب الجرمانية والسكسونية، التي ينتمي إليها معظم أهل البلاد، التي نسميها الآن «ألمانيا، والنمسا، وسويسرا، وبنجيكيا، وهولندا، والدانمارك، والسويد، والنرويج، وإنجلترا»، فليس بصحيح إذن ما يدّعون، من أن الإسلام هو الذي قد أتى بهذا النظام . والحقيقة كذلك، أن نظام تعدد الزوجات لا يزال إلى الوقت الحاضر منتشرًا في عدة شعوب لا تدين بالإسلام؛ كأفريقيا، والهند، والصين، واليابان . فليس بصحيح إذن ما يزعمونه، من أن هذا النظام مقصور على الأمم، التي تدين بالإسلام . والحقيقة كذلك، أنه لا علاقة للدين المسيحي في أصله بتحريم التعدد، وذلك أنه لم يرد في الإنجيل نص صريح يدل على هذا التحريم . وإذا كان السابقون الأوّلون إلى المسيحية، من أهل أوروبا، قد ساروا على نظام وحدة الزوجة، فما ذاك إلا لأن معظم الأمم الأوربية الوثنية، التي انتشرت فيها المسيحية في أول الأمر - وهي شعوب اليونان والرومان - كانت تقاليداً تحرم تعدد الزوجات المعقود عليهن، وقد سار أهلها، بعد اعتناقهم المسيحية، على ما وحدوا عليه آناءهم من قبل . إذن فلم يكن نظام وحدة الزوجة لديهم نظاماً طارئاً، جاء به الدين الجديد الذي دخلوا فيه، وإنما كان نظاماً قديماً جرى عليه العمل في وثيتهم الأولى . وكلّ ما هالك أن الظلم الكسبية المستحدثة بعد ذلك، قد استقرت على تحريم تعدد

(١) من كتاب حقوق النساء في الإسلام للأستاذ الدكتور عبيد بن عبد الوهيد دوي

الزوجات ، واعتبرت هذا التحريم من تعاليم الدين ، على الرغم من أن أسفار الإنجيل نفسها ، لم يرد فيها شيء يدل على هذا التحريم . والحقيقة كذلك ، أن نظام تعدد الزوجات . لم يرد في صورة واضحة ، إلا في الشعوب المتقدمة في الحضارة ، على حين أنه قليل الانتشار ، أو منعدم في الشعوب البدائية المتأخرة ، كما قرر ذلك علماء الاجتماع ، ومؤرخو الحضارات ، وعلى رأسهم «وسترمارك ، وهوبهوس ، وهيلير ، وجنبرج» . فقد لوحظ ، أن نظام وحدة الزوجة كان النظام السائد في أكثر الشعوب تأخرًا وبدائية ؛ وهي الشعوب التي تعيش على الصيد ، أو جمع الثمار التي تجود بها الطبيعة عفواً ، وفي الشعوب التي تترجح ترححاً كبيراً عن بدائيتها ؛ وهي الشعوب الحديثة العهد بالزراعة ، على حين أن نظام تعدد الزوجات لم يرد في صورة واضحة ، إلا في الشعوب التي قطعت مرحلة كبيرة في الحضارة ؛ وهي الشعوب التي تجاوزت مرحلة الصيد البدائي ، إلى مرحلة استئناس الأنعام ، وتربيتها ، ورعيها ، واستغلالها ، والشعوب التي تجاوزت جمع الثمار والزراعة البدائية إلى مرحلة الزراعة . ويرى كثير من علماء الاجتماع ، ومؤرخي الحضارات ، أن نظام تعدد الزوجات سيتسع نطاقه حتماً ، ويكثر عدد الشعوب الآخذة به ، كلما تقدمت المدنية ، واتسع نطاق الحضارة . فليس بصحيح إذن ما يزعمونه ، من أن نظام تعدد الزوجات مرتبط بتأخر الحضارة ، بل عكس ذلك تماماً هو المتفق مع الواقع . هذا هو الوضع الصحيح لنظام التعدد من الناحية التاريخية ، وهذا هو موقف المسيحية منه ، وهذه هي الحقيقة فيما يتعلق بمدى انتشاره وارتباطه بتقدم الحضارة ، ولم تذكر ذلك ؛ لتبرير هذا النظام ، وإما ذكرناه مجرد وضع الأمور في نصابها ، وليبيان ما تطوي عليه حملة الفرجة من تزييف للحقيقة والتاريخ .

### الولاية على الزواج

**معنى الولاية :** الولاية ؛ حق شرعي ، ينفذ بمقتضاه الأمر على الغير ، جبراً عنه . وهي ولاية عامة ، وولاية خاصة . والولاية الخاصة ؛ ولاية على النفس ، وولاية على المال . والولاية على النفس هي المقصودة هنا ، أي ؛ ولاية على النفس في الزواج .

**شروط الولي :** ويشترط في الولي الحرية ، والعقل ، والبلوغ ؛ سواء كان المولى عليه مسلماً أو غير مسلم ، فلا ولاية لعبد ، ولا مجنون ، ولا صبي ؛ لأنه لا ولاية لواحد من هؤلاء على نفسه ، فأولى ألا تكون له ولاية على غيره . ويزاد على هذه الشروط شرط رابع ، وهو الإسلام ، إذا كان المولى عليه مسلماً ؛ فإنه لا يجوز أن يكون لغير المسلم ولاية على المسلم ؛ لقول الله - تعالى - : ﴿ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾ [نساء : ١٤١] .

**عدم اشتراط العدالة :** ولا تشترط العدالة في الولي ؛ إذ الفسق لا يسلب أهلية التزويج ، إلا إذا حرج به الفسق إلى حد التهتك ؛ فإن الولي في هذه الحالة لا يؤتمن على ما تحت يده ، فيسلب حقه في الولاية .

**اعتبار ولاية المرأة على نفسها في الزواج :** ذهب كثير من العلماء إلى أن المرأة لا تزوج نفسها ولا غيرها ، وإلى أن الزواج لا ينعقد بعبارتها ؛ إذ إن الولاية شرط في صحة العقد ، وأن العاقد هو الولي واحتجوا بهذا :

١- بقول الله تعالى : ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيْمَانَ مِنكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِنَّكُمْ لَعِندَهُمْ﴾ [المور ٣٢] .

٢- وبقوله - سبحانه - : ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا﴾ [البقرة ٢٢١] . ووجه الاحتجاج بالآيتين ، أن الله - تعالى - خاطب بالنكاح الرجال ، ولم يخاطب به النساء ، فكانه قال : لا تُنكِحُوا أيها الأولياء مؤلّيائكم للمشركين .

٣- وعن أبي موسى ، أن رسول الله ﷺ قال : «لا نكاح إلا بولي» . رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، وابن حبان ، والحاكم وصحاحه . [أحمد (٤ / ٤١٨) وأبو داود (٢٠٨٥) والترمذي (١١٠١) وابن ماجه (١٨٨١) وابن حبان (٤٠٧٧) والحاكم (٢ / ١٦٩)] . والنفي في الحديث يتجه إلى الصحة ، التي هي أقرب المجازين إلى الذات ، فيكون الزواج بغير ولي باطلاً ، كما سيأتي في حديث عائشة - رضي الله عنها - .

٤- وروى البخاري ، عن الحسن ، قال : ﴿فَلَا تَقْضُوا عَنْهُنَّ﴾ . قال : حدثني معقل بن يسار ، أنها نزلت فيه : زَوْجْتُ أَخْتًا لِي مِنْ رَجُلٍ فَطَلَّقَهَا ، حتى إذا انقضت عدتها ، جاء يخطبها ، فقلت له : زوجتك ، وفزشتك ، وأكرمتك ، فطلقتها ، ثم جئت تخطبها !! لا والله ، لا تعود إليها أبداً . وكان رجلاً لا بأس به ، وكانت المرأة تريد أن ترجع إليه ، فأنزل الله هذه الآية : ﴿فَلَا تَقْضُوا عَنْهُنَّ﴾ [البقرة ٢٣٢] . فقلت : الآن أفعل يا رسول الله . قال : فزوجتها إياه . [البحاري (٤٥٢٩ و ٥١٣٠) وأبو داود (٢٠٨٧) والترمذي (٢٩٨١)] . قال الحافظ في «الفتح» : ومن أقوى الحجج هذا السبب المذكور ، في نزول هذه الآية المذكورة ، وهي أصرح دليل على اعتبار الولي ، وإلا لما كان لعطله معنى ، ولأنها لو كان لها أن تزوج نفسها ، لم تحتج إلى أخيها ، ومن كان أمره إليه ، لا يقال : إن غيره منعه منه .

٥- وعن عائشة ، أن رسول الله ﷺ قال : «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا ، فَنَكَاحَهَا بَاطِلٌ ، فَنَكَاحَهَا بَاطِلٌ ، فَنَكَاحَهَا بَاطِلٌ ، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا ، فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحْلَ مِنْ فَرْجِهَا ، فَإِنْ اسْتَجْرَا<sup>(١)</sup> ، فَالْسلطان ولي من لا ولي له» . رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، وقال : حديث حسن . قال القرطبي : وهذا الحديث صحيح ، [أحمد (٦ / ١٦٦) وأبو داود (٢٠٨٣) والترمذي (١١٠٢) وابن ماجه (١٨٧٩)] ولا اعتبار بقول ابن عُليّة ، عن ابن جريج ، أنه قال : سألت عنه الزهري ، فلم يعرفه . ولم يقل هذا أحد عن ابن جريج ، غير ابن عليّة ، وقد رواه جماعة ، عن الزهري ، ولم يذكروا ذلك ، ولو ثبت هذا عن الزهري ، لم يكن في ذلك حجة ؛ لأنه قد نقه عنه ثقات ؛ منهم سليمان بن موسى ، وهو ثقة إمام ، وجعفر ابن ربيعة ، فلو نسيه الزهري ، لم يضره ذلك ؛ لأن النسيان لا يعصم منه ابن آدم . قال الحاكم : وقد صحت الرواية فيه عن أزواج النبي ﷺ ؛ عائشة ، وأم سلمة ، وزينب . ثم سرد تمام ثلاثين حديثاً . وقال ابن المنذر : إنه لا يعرف عن أحد من أصحابه خلاف ذلك .

٦- قالوا : ولأن الزواج له مقاصد متعددة ، والمرأة كثيراً ما تخضع لحكم العاطفة ، فلا تحس الاختيار ، فيفوتها حصول هذه المقاصد ، فمنعت من مباشرة العقد ، وجعل إلى وليها ؛ لتحصل على مقاصد الزواج على الوجه الأكمل . قال الترمذي : والعمل على حديث النبي ﷺ في هذا الباب : «لا نكاح إلا بولي» .

(١) أي امتنعوا عن الترويح .

[أحمد (٤/ ٤١٨) وأبو داود (٢٠٨٥) والترمذي (١١٠١) وابن ماجه (١٨٨١)] عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ؛ منهم عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن عباس، وأبو هريرة، وابن عمر، وابن مسعود، وعائشة. ومم ذهب إلى هذا من فقهاء التابعين؛ سعيد بن المسيب، والحسن البصري، وشريح، وإبراهيم النخعي، وعمر بن عبد العزيز، وغيرهم. وبه يقول سفيان الثوري، والأوزاعي، وعبد الله بن المبارك، والشافعي، وأبو شبرمة، وأحمد، وإسحاق، وأبو حرم، وابن أبي ليلى، والبصري، وأبو ثور. وقال الطبري: في حديث حفصة - حين تأميت، وعقد عليها عمر الكاح، ولم تعقده هي - إبطال قول من قال: إن للمرأة البالغة المالكة لنفسها تزويج نفسها، وعقد النكاح دون وليها، ولو كان ذلك لها، لم يكن رسول الله ﷺ ليدع خطبة حفصة لنفسها؛ إذ كانت أولى بنفسها من أبيها، وخطبتها إلى من لا يملك أمرها، ولا العقد عليها. ويرى أبو حنيفة، وأبو يوسف، أن المرأة العاقلة البالغة لها الحق في مباشرة العقد لنفسها؛ بكرًا كانت أو ثيبًا، ويستحب لها أن تكل عقد زواجها بوليها؛ صوتًا لها عن التبدل، إذا هي تولت العقد بحضور من الرجال الأجانب عنها. وليس لوليها العاصب<sup>(١)</sup> حق الاعتراض عليها، إلا إذا زوجت نفسها من غير الكفاءة، أو كان مهرها أقل من مهر المثل. فإن زوجت نفسها بغير كفاءة، وبغير رضا وليها العاصب، فالمرءى عن أبي حنيفة، وأبي يوسف، والمفتى به في المذهب، عدم صحة زواجها؛ إذ ليس كل ولي يحسن المرافعة، ولا كل قاض يعدل، فأفتوا بعدم صحة الزواج؛ سدًا لباب الخصومة. وفي رواية، أن للولي حق الاعتراض، بأن يطلب من الحاكم التفريق؛ دفعًا لضرر العار، ما لم تلد من زوجها، أو تحبل حبلاً ظاهرًا، فإنه حينئذ يسقط حقه في طلب التفريق؛ لئلا يضيع الولد، ومحافظة على الحمل من الضياع. وإن كان الزوج كفاً، وكان المهر أقل من مهر المثل، فإن من حق الولي أن يطالب بمهر مثنى، فإن قبل الزوج لزم العقد، وإن رفض رفع الأمر للقاضي؛ ليفسخه. وإن لم يكن لها ولي عاصب، بأن كانت لا ولي لها أصلاً، أو لها ولي غير عاصب، فلا حق لأحد في الاعتراض على عقدتها؛ سواء زوجت نفسها من كفاء أو غير كفاء، بمهر المثل أو أقل؛ لأن الأمر في هذه الحالة يرجع إليها وحدها، وأنها تصرفت في خالص حقها، وليس لها ولي يناله العار؛ لزواجها من غير كفاء، ومهر مثنى قد سقط بتنازلها عنه.

### واستدل جمهور الأحناف بما يأتي؛

- ١- قول الله تعالى: ﴿إِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ نَدَىٰ حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [النقرة: ٢٣٠].
- ٢- وقوله - سبحانه -: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَكُنْ لَهُنَّ أَجَلُهُنَّ فَلَا تَعْصُوهُنَّ أَن يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ [النقرة: ٢٣٢]. وفي هاتين الآيتين إسداد الروح إلى المرأة، والأص في الإسداد أن يكون إلى الفاعل الحقيقي.
- ٣- ثم إنها تستقل بعقد البيع، وغيره من العقود، فمن حقها أن تستقل بعقد زواجها؛ إذ لا فرق بين عقد وعقد، وعقد الزواج وإن كان لأوليائها حق فيه، فهو لم ينع، إذ اعتبر في حالة ما إذا أساءت التصرف،

وتزوجت من غير كفاءة؛ إذ إن سوء تصرفها يلحق عارها أولياءها. قالوا: وأحاديث اشتراط الولاية في الزواج تحمل على ناقصة الأهلية، كأن تكون صغيرة، أو محبوبة. وتخصيص العام، وقصره على بعض أفرادها بالقياس جائز عند كثير من أهل الأصول.

**وجوب استئذان المرأة قبل الزواج:** ومهما يكر من خلاف في ولاية المرأة، فإنه يحب على الولي أن يبدأ بأحد رأي المرأة، ويعرف رضاها قبل العقد؛ إذ إن الزواج معاشرة دائمة، وشركة قائمة بين الرجل والمرأة. ولا يدوم الوئام، ويبقى الود والانسجام ما لم يُغنم رضاها؛ ومن ثم مع الشرع إكراه المرأة - بكراً كانت أو ثيباً - على الزواج، وإجبارها على من لا رغبة لها فيه، وجعل العقد عليها قبل استئذانها غير صحيح، ولها حق المطالبة بالفسخ؛ بطلاً لتصرفات الولي المستبد إذا عقد عليها:

١- فعن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ قال: «الثيب أحق بنفسها»<sup>(١)</sup> من وليها، والبكر تُستأذن في نفسها، وإذنها صماتها»<sup>(٢)</sup>. رواه الجماعة، إلا البخاري. [أحمد (٢١٩/١)، ومسلم (١٤٢١/٦٦-٦٨)، وأبو داود (٢٠٨٩-٢٠٩٩)، والترمذي (١١٠٨)، والنسائي (٨٥٠٨٤/٦)، وابن ماجه (١٨٧٠)]. وفي رواية لأحمد، ومسلم، وأبي داود، والنسائي: «والبكر يستأمرها أبوها». أي؛ يطلب أمرها قبل العقد عليها.

٢- وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا تنكح الأمم»<sup>(٣)</sup> حتى تُستأمر، ولا البكر حتى تستأذن. قالوا: يا رسول الله، كيف إذنها؟ قال: «أن تسكت». [البخاري (٥١٣٦) ومسلم (١٤١٩)].

٣- وعن خنساء بنت خدام، أن أباه زوجها وهي ثيب، فأنت رسول الله ﷺ، فرد نكاحها. أخرجه الجماعة، إلا مسنناً. [أحمد (٣٢٨/٦) والبخاري (٥١٣٨) وأبو داود (٢١٠١) والترمذي (١١٠٨) والنسائي (٨٦/٦)].

٤- وعن ابن عباس، أن جارية بكراً أتت رسول الله ﷺ، فذكرت له أن أباه زوجها وهي كارهة، فخيرها النبي ﷺ. رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والدارقطني. [أحمد (٢٧٣/١) وأبو داود (٢٠٩٦) وابن ماجه (١٨٧٥) والدارقطني (٢٣٥/٣)].

٥- وعن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، قال: جاءت فتاة إلى رسول الله ﷺ، فقالت: إن أبي زوجني ابن أخيه؛ ليرفع بي حسيسته. قال: فجعل الأمر إليها، فقالت: قد أحزت ما صنع أبي، ولكن أردت أن أعلم النساء أن ليس إني الآباء من الأمر شيء. رواه ابن ماجه، ورجاله رجال الصحيح. [أحمد (١٣٦/٦) والنسائي (٨٧/٦) وابن ماجه (١٨٧٤)].

(١) أي أنها أحق بنفسها في أن ينفذ عليها، لا برضاها، لأنها أحق بنفسها في أن تعقد على نفسها دون رضاها.

(٢) أي أن سكوتها إذن.

(٣) الأمم من لا روح لها ولا بد من تصرفها بالرضا من يدعيه، من طلق أو غيره.



**زَوَاجُ الصَّغِيرَةِ :** هذا بالنسبة للبالغة ، أما الصغيرة ، فإنه يجوز للأب والجد تزويجها دون إذنها ؛ إذ لا رأي لها ، والأب والجد يرعيان حقها ، ويحافظان عليها ، وقد روج أبو بكر رضي الله عنه ابنته عائشة أم المؤمنين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهي صغيرة دون إذنها ؛ إذ لم تكن في سن يعتبر فيها إذنها ، وليس لها الخيار إذا بلغت . واستحب الشافعية ، ألا يروحها الأب والجد ، حتى تبلغ ويستأذنها ؛ لئلا يقعها في أسر الزواج وهي كارهة . وذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز لعير الأب والجد من الأولياء أن يزوح الصغيرة ، فإن رَوَّحها ، لم يصح . وقال أبو حنيفة ، والأوراعي ، وجماعة من السلف : يجوز لجميع الأولياء ويصح ، ولها الخيار إذا بلغت . وهو الأصح ؛ لما روي ، أن النبي صلى الله عليه وسلم زوج أمانة بنت حمزة ؛ وهي صغيرة ، وحمل لها الخيار إذا بلغت . [أبو داود (٢١٢٠)] . وإنما زَوَّحها النبي صلى الله عليه وسلم لقربه منها ، وولايته عليها ، ولم يزوحها بصفته نكاحاً ؛ إذ لو زوجها بصفته نكاحاً ، لم يكن لها حق الخيار إذا بلغت ؛ لقول الله - تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ [الأحرار : ٣٦] . وهذا المذهب قال به من الصحابة ؛ عمر ، وعلي ، وعد الله بن مسعود ، وابن عمر ، وأبو هريرة - رضي الله عنهم أجمعين ..

**ولاية الإيجار :** تثبت ولاية الإيجار على الشخص الفاقد الأهلية ، مثل المجنون ، والصبي غير المميز ، كما تثبت هذه الولاية على الشخص ناقص الأهلية ، مثل الصبي ، والمعتوه المميزين . ومعنى ثبوت ولاية الإيجار ؛ أن للولي حق عقد الزواج ، لمن له الولاية عليه من هؤلاء ، دون الرجوع إليهم لأخذ رأيهم ، ويكون عقده نافذاً على المؤتى عليه ، دون توقف على رضاه . وقد جعل الشارع هذه الولاية إجبارية ؛ للنظر في مصالح المولى عليه ؛ إذ إن فاقد الأهلية أو ناقصها عاجز عن النظر في مصالح نفسه ، وليس له من القدرة العقلية ما يستطيع بها أن يدرك مصلحته في العقود التي يعقدها ، والتصرفات التي تصدر عنه بسبب الصغر ، أو المجنون ، أو العته ، ومن ثم ، فإن تصرفات فاقد الأهلية أو ناقصها ترجع إلى وليه . إلا أن فاقد الأهلية إذا عَقَدَ الزواج ، فإن عقده يقع باطلاً ؛ إذ لا تعتبر عباراته في إنشاء العقود والتصرفات ؛ لعدم التمييز الذي هو أصل الأهلية . أما ناقص الأهلية ، إذا عَقَدَ عَقْدَ الزواج ، فإن عَقْدَهُ يقع صحيحاً ، متى توفرت الشروط اللازمة ، إلا أنه يتوقف على إحارة الولي ، فإن شاء أجازته ، وإن شاء رده . وقال الأحناف : إن ولاية الإيجار هذه تثبت للعصبات النسبية على الصغار ، والمجانين ، والمعتوهين . أما غير الأحاف ، فقد فرقوا بين الصغار ، وبين المجانين والمعتاهة ، فاتفقوا على أن الولاية على المجانين والمعتاهة تثبت للأب ، والجد ، والوصي ، والحاكم . واحتلّفوا ، فيمن تثبت له هذه الولاية على الصغيرة والصغير ؛ فقال الإمام مالك ، وأحمد : تثبت للأب ووصيه فقط ، ولا تثبت لغيرهما . وذهب الشافعي إلى أنها تثبت . للأب والجد .

**مَنْ هُمُ الْأَوْلِيَاءُ ؟** ذهب جمهور العلماء ؛ منهم مالك ، والثوري ، والليث ، والشافعي ، إلى أن الأولياء في الزواج هم العصبة ، وليس للخال ولا للإخوة لأُم ، ولا لولد الأم ، ولا لأي من ذوب الأرحام ولاية . قال الشافعي : لا ينعقد نكاح امرأة ، إلا بعبارة الولي القريب ، فإن لم يكن ، فعبارة الولي البعيد ، فإن لم يكن ،

فعبارة السلطان<sup>(١)</sup>. فإن زوجت نفسها بإذن الولي أو بعير إذنه، بطل الزواج، ولم يتوقف. وعند أبي حنيفة، أن نغير العصبه من الأقارب ولاية الترويح.

ولصاحب «الروضة الندية» تحقيق في هذا الموضوع؛ قال: الذي ينبغي التعويل عليه عندي، هو أن يقال: إن الأولياء هم قرابة المرأة؛ الأدنى فالأدنى الدين تلحقهم الغضاضة، إذا تزوجت بغير كفء، وكان مزوج لها غيرهم. وهذا معنى لا يختص بالعصبات، بل قد يوجد في ذوي السهام، كالأخ لأُم، وذوي الأرحام، كابن البنت. وربما كانت الغضاضة معهم أشد منها، مع بني الأعمام وبحوهم، فلا وجه لتخصيص ولاية النكاح بالعصبات، كما أنه لا وجه لتخصيصها بمن يرث. ومن زعم ذلك، فعليه الدليل أو النقل؛ بأن معنى الولي في النكاح شرعاً أو لغة هو هذا. قال: ولا ريب أن بعض القرابة أولى من بعض، وهذه الأولوية ليست باعتبار استحقاق نصيب من المال، واستحقاق التصرف فيه، حتى يكون كالميراث، أو كولاية الصغير، بل باعتبار أمر آخر؛ وهو ما يجده القريب من الغضاضة التي هي العار اللاصق به. وهذا لا يختص بالعصبات، بل يوجد في غيرهم، ولا شك أن بعض القرابة أدخل في هذا الأمر من بعض؛ فالآباء والأبناء أولى من غيرهم، ثم الإخوة لأبوين، ثم الإخوة لأب أو لأُم، ثم أولاد البنين وأولاد البنات، ثم أولاد الإخوة وأولاد الأخوات، ثم الأعمام والأخوال، ثم هكذا من بعد هؤلاء. ومن زعم الاختصاص ببعض دون البعض، فليأت بحجة، وإن لم يكن بيده إلا مجرد أقوال من تقدمه، فنسنا ممن يعول على ذلك<sup>(٢)</sup>.

جواز تزويج الرجل نفسه من موليته: يجوز لرجل أن يزوج نفسه من المرأة التي يلي أمرها، دون الاحتياج إلى ولي آخر، إذا رضيت به زوجها لها؛ فعن سعيد بن خالد، عن أم حكيم بنت قارظ، قالت لعبد الرحمن بن عوف: إنه خطبني غير واحد، فزوّجني أيّهم رأيت. قال: وتجعلين ذلك إلي؟ قالت: نعم. قال: قد تزوجتك. وقال مالك: لو قالت الثيب لوليها: زوجني بمن رأيت. فزوجها من نفسه، أو ممن اختار لها، لزمها ذلك، ولو لم تعلم عين الزوج. وهذا مذهب الأحناف، والليث، والثوري، والأوزاعي. وقال الشافعي، وداود: يزوجه السلطان، أو ولي آخر مثله، أو أبعد منه؛ لأن الولاية شرط في العقد، فلا يكون النكاح مُنكِحاً، كما لا يبيع من نفسه.

وناقش ابن حزم رأي الشافعي، وداود؛ فقال: وأما قولهم: إنه لا يجوز أن يكون النكاح هو المنكح، ففي هذا نازعناهم، بل جائز أن يكون النكاح هو المنكح، فدعوى كدعوى. وأما قولهم: كما لا يجوز أن يبيع من نفسه. فهي جملة لا تصح كما دكروا، بل جائز إن وُكِّلَ ببيع شيء أن يبتاعه لنفسه، إن لم يُخَاطَبْ بشيء. تم ساق البرهان على صحة ما رجحه، من أن البخاري روى عن أنس، أن رسول الله ﷺ

(١) أي أن الترتيب عده يجب أن يكون هكذا: الأب، ثم الجد أو الأب، ثم الأخ للأب والأم، ثم الأخ للأب، ثم ابن الأخ للأب والأم، ثم ابن الأخ، ثم العم، ثم ابنه. على هذا الترتيب. ثم احكامه أي أنه لا يزوج أحد وهناك من هو أقرب منه. لأنه مستحق بالتعصب. فأشبه الإرث، فلو روج أحد منهم على خلاف هذا الترتيب لمذكور به يصح الزواج.

(٢) لروضة ج ٢ ص ١٤.

أعنت صفة، وتزوجها، وجعل عتقها صداقها، وأولم عليها بخيس<sup>(١)</sup>. [بخاري (٥٠٨٦ و ٥١٦٩) ومسلم (١٣٦٥ / ٨٤)]. قال: فهذا رسول الله ﷺ زوّج مولاته من نفسه، وهو الحجة على من سواه. ثم قال: قال الله - تعالى - : ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيَّتَى مَكَرَ وَالضَّالِّينَ مِن عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِن يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُعْطِهِمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البور: ٤٢]. فمسر أنكح أئمة من نفسه برضاها، فقد فعل ما أمره الله تعالى به، ولم يمنع الله، عز وجل، من أن يكون المسكح لأئمة هو الساكح لها، فصح أنه الواجب.

**غيبة الولي:** إذا كان الولي الأقرب المستوفي شروط الولاية موحوداً، فلا ولاية للبعيد معه، فإذا كان الأب - مثلاً - حاضراً، لا يكون للأخ ولاية التزويج، ولا للعم، ولا لغيرهما، فإن باشر واحد منهما رواج الصغيرة ومن في حكمها، بغير إذن الأب وتوكيده، كان فضولاً، وعقده موقوف على إجازة من له الولاية، وهو الأب. أما إذا غاب الأقرب، بحيث لا ينتظر الخاطب الكفء استطلاع رأيه، فإن الولاية تنتقل إلى من يليه، حتى لا تفوت المصلحة، وليس للغائب بعد عودته أن يعترض على ما باشره من يليه؛ لأنه لغيبته اعتبر كالمعدوم، وصارت حق من يليه. وهذا مذهب الأحناف. وقال الشافعي: إذا زوجها من أوليائها الأبعد، والأقرب حاضر، فالنكاح باطل، وإذا غاب أقرب أوليائها، لم يكن للذي يليه تزويجها، وبزواجها القاضي. وقال في «بداية المجتهد»: اختلف في ذلك قول مالك؛ فمرة قال: إن زوّج الأبعد، مع حضور الأقرب، فالنكاح مفسوخ. ومرة قال: النكاح جائز. ومرة قال: للأقرب أن يجيز، أو يفسخ. قال: وهذا الخلاف كله، فيما عدا الأب في ابنته البكر، والوصي في محجورته، فإنه لا يختلف قوله: إن النكاح في هذين مفسوخ. أعني، تزويج غير الأب البنت البكر مع حضور الأب، أو غير الوصي المحجورة مع حضور الوصي. ويوافق الإمام مالك أبا حنيفة في انتقال الولاية إلى الولي البعيد، في حالة ما إذا غاب الولي القريب.

**الولي القريب المحبوس مثل البعيد:** وفي «المغني»: وإذا كان القريب محبوساً أو أسيراً، في مسافة قرية لا تمكن مراجعته، فهو كالبعيد؛ فإن البعد لم يعتبر لعينه، بل لتعذر الوصول إلى التزويج بنظره، وهذا موجود هاهنا، ولذلك إن كان لا يعلم أقرب أم بعيد، أو يعلم أنه قريب، ولم يعلم مكانه، فهو كالبعيد.

**عقد الوليين:** إذا عقد الوليان لامرأة، فإما أن يكون العقدان في وقت واحد، وإما أن يكون أحدهما متقدماً، والآخر متأخراً؛ فإن كان العقدان في وقت واحد، بطلاً، وإن كانا مرتبين، كانت المرأة للأول منهما؛ سواء دخل بها الثاني أم لا. فإن دخل بها مع علمه، بأنها معقود لها على غيره قبل عقده هو، كان زائناً مستحقاً للحد، وإن كان جاهلاً، ردت إلى الأول، ولا يقام عليه الحد لجهله؛ فعن سمرة، أن النبي ﷺ قال: «أما امرأة زوّجها وليان، فهي للأول منهما». رواه أحمد، وأصحاب السنن، وصححه الترمذي. [أحمد (٨ / ٥) وأبو داود (٢٠٨٨) والترمذي (١١١٠) والسنائي (٣١٤ / ٧) وابن ماجه (٢١٩٠)]. فعموم هذا الحديث يقتضي أنها للأول؛ دخل بها الثاني، أم لم يدخل.

(١) الخيس هو التمر مخلوط سمن.

المراة التي لا ولي لها ، ولا تستطيع أن تصل إلى القاضي : قال القرطبي : وإذا كانت المرأة بموضع لا سلطان فيه ، ولا ولي لها ، فإنها تُصير أمرها إلى من يوثق به من جيرانها ، فيزوجها ، ويكون هو وليها في هذه الحال ؛ لأن الناس لا بد لهم من التزويج ، وإنما يعملون فيه أحسن ما يمكن<sup>(١)</sup> . وعلى هذا ، قال مالك في المرأة الضعيفة الحال : إنه يزوجه من تسد أمرها إليه ؛ لأنها ممن تضعف عن السلطان ، فأشبهت من لا سلطان بحضرتها ، فرجعت في الجملة إلى أن المسلمين أولياؤها . وقال الشافعي : إذا كان في الرفقة امرأة لا ولي لها ، فوالت أمرها رجلاً ، حتى زوجهها ، جاز ؛ لأن هذا من قبيل التحكيم ، والمحكم يقوم مقام الحاكم .

**عَضْلُ الْوَلِيِّ** : اتفق العلماء على أنه ليس للولي أن يعضل موليته ، ويظلمها بمنعها من الزواج ، إذا أراد أن يتزوجها كفاء بمهر مثلها ، فإذا منعها في هذه الحال ، كان من حقها أن ترفع أمرها إلى القاضي ؛ ليزوجه . ولا تنتقل الولاية في هذه الحالة إلى ولي آخر يبي هذا الولي الظالم ، بل تنتقل إلى القاضي مباشرة ؛ لأن العضل ظلم ، وولاية رفع الظلم إلى القاضي . فأما إذا كان الامتناع بسبب عذر مقبول ، كأن يكون الزوج غير كفاء ، أو المهر أقل من مهر المثل ، أو لوجود مخاطب آخر أكفأ منه ، فإن الولاية في هذه الحال لا تنتقل عنه ؛ لأنه لا يعد عاضلاً . عن معقل بن يسار ، قال : كانت لي أخت تُخطب إلي ، فأتاني ابن عم لي ، فأنكحتها إياه ، ثم طلقها طلاقاً له رجعة ، ثم تركها ، حتى انقضت عدتها ، فلما خطبت إلي أتاني يخطبها ، فقلت : لا والله ، لا أنكحها أبداً . قال : ففي نزلت هذه الآية : ﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَّا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَقْبَلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحَنَّ أَنْفُسَهُنَّ ﴾ [البقرة : ٢٣٢] . قال : فكفرت عن يميني ، فأنكحتها إياه . [سبق تخريجه] .

**زَوَاجُ الْيَتِيمَةِ** : يجوز تزويج اليتيمة قبل البلوغ ، ويتولى الأولياء العقد عليها ، ولها الخيار بعد البلوغ . وهو مذهب عائشة . رضي الله عنها . وأحمد ، وأبي حنيفة . قال الله - تعالى - : ﴿ وَبَسَّتُؤَنَّكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمِّ النِّسَاءِ الَّتِي لَا تُوْتُوهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَرَغِبْنَ أَنْ يَنْكِحُوهُنَّ ﴾ [النساء : ١٢٧] . قالت عائشة . رضي الله عنها - : هي اليتيمة ، تكون في حجر وليها ، فيرغب في نكاحها ، ولا يقسط لها سنة صداقها ، فنهوا عن نكاحهن ، إلا أن يُقسطوا لهن سنة صداقهن . وفي السنن الأربعة ، عنه عليه السلام : «اليتيمة تستأمر في نفسها ، فإن صممت فهو إذننها ، وإن أبته فلا جواز عليها» . [أحمد (٢/ ٢٥٩) وأبو داود (٢٠٩٣) والترمذي (١١٠٩) والنسائي (٨٧/ ٦) من حديث أبي هريرة] . وقال الشافعي : لا يصح تزويج اليتيمة إلا بعد ابلوغ ؛ لقول الرسول ﷺ : «اليتيمة تستأمر» . [أبو داود (٢٠٩٣) والترمذي (١١٠٩) والنسائي (٨٥/ ٦)] . ولا استثمار إلا بعد البلوغ ؛ إذ لا فائدة من استثمار الصغيرة .

**انْعِقَادُ الزَّوْاجِ بِعَاقِدٍ وَاحِدٍ** : إذا كان للشخص الواحد ولاية على الزوج والزوجة ، يجوز له أن يلي العقد ، فليجد أن يزوح ابنه الصغير ، من ست ابنه الصغيرة ، وكما إذا كان وكيلًا .

**ولاية السلطان (القاضي) : تنتقل الولاية إلى السلطان في حالتين ؛**

**الأولى : إذا تشاجر الأولياء .**

(١) الجامع لأحكام القرآن ص ٧٦ ح ٣ .

**والثانية:** إذا لم يكن الولي موجوداً، ويصدق ذلك بعدمه مطلقاً أو عيبته، فإذا حصر الكفاءة، ورضيت المرأة البالغة به، ولم يكن أحد من الأولياء حاضراً، بأن كان غائباً، ولو في محل قريب، إذا كان خارجاً عن بلد المرأة، ومن يريد رواجها، فإن للقاضي في هذه الحالة حق العقد إلا أن ترصى المرأة، ومن يريد التزوج بها انتظار قدوم الغائب، فذلك حق لها وإن طالَّت المدة. أما مع عدم الرضا، فلا وجه لإيجاب الانتظار، ففي الحديث: «ثلاث لا يؤخرن وهن: الصلاة إذا أتت، والجنابة إذا حضرت، والأهيم إذا وجدت كفتاً». رواه البيهقي وغيره، عن علي، وسنده ضعيف. [الترمذي (١٠٧٥) وابن ماجة (١٤٨٦)] وقد ورد في الباب أحاديث كلها واهية، أمثلها هذا.

### الوكالة في الزواج

الوكالة من العقود الجائزة في الحملة؛ لحاجة الناس إليها في كثير من معاملاتهم. وقد اتفق الفقهاء على أن كل عقد جاز أن يعقده الإنسان بنفسه، جاز أن يوكل به غيره؛ كالبيع، والشراء، والإجارة، واقتضاء الحقوق، والحصومة في المطالبة بها، والتزويج، والطلاق، وغير ذلك من العقود التي تقبل النيابة. وقد كان النبي - صلوات الله وسلامه عليه - يقوم بدور الوكيل في عقد الزواج، بالنسبة لبعض أصحابه؛ روى أبو داود، عن عقبة بن عامر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لرجل: «أترضى أن أزوجه فلانة؟». قال: نعم. وقال للمرأة: «أترضين أن أزوجه فلانة؟». فقالت: نعم. فزوج أحدهما صاحبه، فدخل بها، ولم يفرض لها صداقاً، ولم يعطها شيئاً - وكان ممن شهد الحديبية - وكان من شهد الحديبية لهم سهم بخير، فلما حضرته الوفاة، قال: إن رسول الله ﷺ زوجني فلانة، ولم أفرض لها صداقاً، ولم أعطها شيئاً، ولبي أشهدكم أنني أعطيتها من صداقها سهمي بخير. فأخذت سهمه فباعته بمائة ألف. [أبو داود (٢١١٧)]. وفي هذا الحديث دليل على أنه يصح أن يكون الوكيل وكيلاً عن الطرفين. [أبو داود (٢١١٧)]. وعن أم حبيبة، أنها كانت فيمن هاجر إلى أرض الحبشة، فزوجها النجاشي رسول الله ﷺ، وهي عنده. رواه أبو داود. [أبو داود (٢٠٨٦)] وإسنائي (١١٩/٦) وأحمد (٤٢٧/٦). وكان الذي تولى العقد عمرو بن أمية الضمري؛ وكيلاً عن رسول الله ﷺ، وكله بذلك، وأما النجاشي، فهو الذي كان قد أعطى لها المهر، فأسد التزويج إليه.

**مَنْ يَصَحُّ توكيله، وَمَنْ لَا يَصَحُّ؟** يصح التوكيل من الرجل العاقل البالغ الحر؛ لأنه كامل الأهلية<sup>(١)</sup>، وكل من كان كامل الأهلية، فإنه يملك تزويج نفسه بنفسه، وكل من كان كذلك، فإنه يصح أن يوكل عنه غيره. أما إذا كان الشخص فاقد الأهلية أو ناقصها، فإنه ليس له الحق في توكيل غيره؛ كالمجنون، والصبي، والعبد، والمعتوه؛ فإنه ليس لواحد منهم الاستقلال في تزويج نفسه بنفسه. وقد اختلف الفقهاء في صحة توكيل المرأة البالغة العاقلة في تزويج نفسها، حسب اختلافهم في انعقاد الزواج بعبارتها؛ فقال أبو حنيفة: يصح منها التوكيل، كما يصح من الرجل؛ إذ من حقها أن تنشئ العقد، وما دام ذلك حقاً من

(١) لابد من اعتبار هذه الشروط في التوكيل، وقالت الأصناف: يصح توكيل الصبي المميز والعبد.

حقوقها ، فمن حقها أن توكل عنها من يقوم بإنشائه . أما جمهور العلماء ، فإنهم قالوا : إن لوليها الحق في أن يعقد عليها ، من غير توكيل منها له ، وإن كان لابد من اعتبار رضاها ، كما تقدم . و فرق بعض علماء الشافعية بين الأب والجد ، وبين غيرهما من الأولياء ، فقالوا : إنه لا حاجة إلى توكيل الأب والجد ، أما غيرهما ، فلا بد من التوكيل منها له .

**التوكيل المطلق والمقيد :** والتوكيل يجوز مطلقاً ومقيداً . فالمطلق ؛ أن يوكل شخص آخر في تزويجه ، دون أن يقيد به بامرأة معينة ، أو بمهر ، أو بمقدار معين من المهر . والمقيد ؛ أن يوكله في التزويج ، ويقيد بامرأة معينة ، أو امرأة من أسرة معينة ، أو بقدر معين من المهر . وحكم التوكيل المطلق أن الوكيل لا يتقيد بأي قيد ، عند أبي حنيفة ؛ فلو زوج الوكيل موكله بامرأة معينة ، أو غير كفء ، أو بمهر زائد عن مهر المثل ، جاز ذلك<sup>(١)</sup> ، وكان العقد صحيحاً نافذاً ؛ لأن ذلك مقتضى الإطلاق . وقال أبو يوسف ، ومحمد : لابد أن يتقيد بالسلامة ، والكفاءة ، ومهر المثل ، ويتجاوز عن الزيادة اليسيرة ، التي يتغابن الناس فيها عادة . وحجتهم ، أن الذي يوكل غيره إنما يوكله ؛ ليكون عوناً له على اختيار الأصلح بالنسبة إليه ، وترك التقيد لا يقتضي أن يأتي له بأي امرأة ؛ لأن المفهوم أن يختار له امرأة ماثلة بمهر ماثل . ولا بد من ملاحظة هذا المفهوم واعتباره ؛ لأن المعروف عرفاً ، كالمشروط شرطاً . وهذا هو الرأي ، الذي لا ينبغي التعويل إلا عليه . وحكم التوكيل المقيد أنه لا تجوز فيه المخالفة ، إلا إذا كانت المخالفة إلى ما هو أحسن ، بأن تكون الزوجة التي اختارها الوكيل أجمل وأفضل ، من الزوجة التي عينها له ، أو يكون المهر أقل من المهر الذي عينه . فإذا كانت المخالفة إلى غير ذلك ، كان العقد صحيحاً ، غير لازم على الموكل ؛ فإن شاء أجازته ، وإن شاء رده . وقالت الأحناف : إن المرأة إذا كانت هي الموكلة ، فإما أن توكله بمعين ، أو غير معين ؛ فإن كان الأول ، فلا ينفذ العقد عليها ، إلا إذا وافقها في كل ما أمرته به ؛ سواء كان من جهة الزواج أو المهر . وإن كان الثاني - وهو ما إذا أمرته بتزويجها بغير معين ، كما إذا قالت له : وكلتك في أن تزوجني رجلاً . فزوجها من نفسه ، أو لأبيه ، أو لابنه - لا يلزم العقد ؛ للتهمة ، فإن حصل ذلك ، توقف نفاذ العقد على إجازتها . فإن زوجها بغير من ذكر ، أي ؛ بأجنبي ، فإن كان الزوج كفئاً ، والمهر مهر المثل ، لزم النكاح ، وليس لها ولا لوليها رده . وإن كان الزوج كفئاً ، والمهر أقل من مهر المثل - وكان الغبن فاحشاً - فلا ينفذ العقد ، بل يكون موقوفاً على إجازتها وإجازة وليها ؛ لأن كلاهما له حق في ذلك . وإن كان الزوج غير كفء ، وقع العقد فاسداً ؛ سواء كان المهر أقل من مهر المثل أو مساوياً له أو أكثر . ولا تلحقه الإجازة ؛ لأن الإجازة لا تلحق الفاسد ، وإنما تلحق الزواج الموقوف .

**الوكيل في الزواج ؛ سفير ومعبّر<sup>(٢)</sup> :** تختلف الوكالة في الزواج عن الوكالة في العقود الأخرى ؛ فالوكيل في الزواج ما هو إلا سفير ومعبّر لا غير ، فلا ترجع إليه حقوق العقد ؛ فلا يطالب بالمهر<sup>(٣)</sup> ،

(١) ويستثنى من هذا ما فيه تهمة ، كأن يروجه ابنته ، أو امرأة تحت ولايته ، فإنه لا يقيد إلا برضا الموكل .

(٢) أي سفير عن موكله ومعبّر عن إرادته .

(٣) إلا إذا صمم المهر عن الزوج ، فإنه يطالب به كضامن ، لا كوكيل .

ولا يباحل الروحة في صاعة روحها، إذا كان وكيل الروحة، ولا يقبض المهر عن الروحة، إذا كان وكيلاً عنها، إلا إذا أذنت له، فيكون إديها توكيلاً له بالقبض، وهو غير توكيل الزواج، الذي يتهى بمجرد إتمام العقد.

### الكفاءة في الزواج

**تعريفها:** الكفاءة: هي المساواة، والماتلة. والكفاء، والكفاء، والكفؤ: المشيل، والنظير. والمقصود بها في باب الزواج: أن يكون الزوج كفئاً لزوجه. أي: مساوياً لها في المنزل، ونظيراً لها في المركز الاجتماعي، والمستوى الخلقي والمالي.

وما من شك في أنه كلما كانت منرلة الرجل مساوية لمنرلة المرأة، كان ذلك أدي ننحاح الحياة الزوجية، وأحفظ لها من الفشل، والإخفاق.

**حكمتها:** ولكن ما حكم هذه الكفاءة، وما مدى اعتبارها؟

أما ابن حرم، فذهب إلى عدم اعتبار هذه الكفاءة؛ فقال: أي مسلم - ما لم يكن زانياً - فله الحق في أن يتزوج أية مسلمة، ما لم تكن زانية. قال: وأهل الإسلام كلهم إخوة، لا يحرم على ابن من زنية لغية<sup>(١)</sup> نكاح لانة الخليفة الهاشمي، والفاسق المسلم، الذي بلغ الغاية من الصسق - ما لم يكن زانياً - كفاء للمسلمة الفاسقة، ما لم تكن زانية. قال: والحجة قول الله - تعالى -: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]. وقوله ﷺ مخاطباً جميع المسلمين: ﴿فَاتَّكُمُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٠]. وذكر ﷺ ما حرم علينا من النساء، ثم قال - سبحانه -: ﴿وَأَجَلَ لَكُمْ مَا وَدَّاءَ دَلَكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]. وقد أنكح رسول الله ﷺ زينب أم المؤمنين زيداً مولاه، وأنكح المقداد ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب. قال: وأما قولنا في الفاسق والفاسقة، فيلزم من حالنا ألا يجيز للفاسق أن ينكح، إلا فاسقة، وألا يجيز لفاسقة أن ينكحها، إلا فاسق، وهذا لا يقوه أحد؛ وقد قال الله - تعالى -: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]. وقال - سبحانه -: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١].

**اعتبار الكفاءة بالاستقامة والخلق:** وذهب جماعة إلى أن الكفاءة معتبرة، ولكن اعتبارها بالاستقامة والخلق خاصة، فلا اعتبار لنسب، ولا لصناعة، ولا لغنى، ولا لشيء آخر؛ فيجوز لرجل الصالح، الذي لا نسب له أن يتزوج المرأة النسيبة، ولصاحب الحرفة الدنيئة أن يتزوج المرأة الرفيعة القدر، ولمن لا جاه له أن يتزوج صاحبة الجاه والشهرة، وللفقير أن يتزوج الثرية الغنية، ما دام مسلماً عفيفاً، وأنه ليس لأحد من الأولياء الاعتراض، ولا طلب التفريق، وإن كان غير مستوي في الدرجة مع الولي الذي تولى العقد. ما دام الزواج كان عن رضا منها. فإذا لم يتوفر شرط الاستقامة عند الرجل، فلا يكون كفئاً للمرأة الصالحة، ولها الحق في طلب فسخ العقد، إذا كانت بكرًا، وأجبرها أبوها على الزواج من الفاسق. وفي «بداية

(١) لغية. غير معروفه النسب.

اجتهد: ولم يختلف المذهب - المالكية - أن البكر إذا زوجها الأب من شارب الخمر، وبالجملة من فاسق، أن لها أن تمتع نفسها من الكاح، ويطر الحاكم في ذلك، فيمرق بينهما. وكذلك إذا زوجها ممن ماله حرام، أو ممن هو كثير الخلف بالطلاق. واستدل أصحاب هذا المذهب بما يأتي:

١- أن الله - تعالى - قال: ﴿يَتَّخِذُ النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَحَمَلُهُمْ شُحُومًا وَمَقَائِلَ لِيَعْرِفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣]. ففي هذه الآية تقرير أن الناس متساوون في الخلق، وفي القيمة الإنسانية، وأنه لا أحد أكرم من أحد، إلا من حيث تقوى الله ﷻ بأداء حق الله، وحق الناس.

٢- وروى الترمذي بإسناد حسن، عن أبي حاتم المزني، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه، فأنكحوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض، وفساد كبير». قالوا: يا رسول الله، وإن كان فيه؟ قال: «إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه، فأنكحوه». ثلاث مرات. [الترمذي (١٠٨٥)]. ففي هذا الحديث توجيه الخطاب إلى الأولياء، أن يزوجوا موليائهم من ذوي الدين، والأمانة، والخلق، وإن لم يفعلوا ذلك بعدم تزويج صاحب الخلق الحسن، ورغبوا في الحسب، والنسب، والجاه، والمال، كانت الفتنة والفساد الذي لا آخر له.

٣- وروى أبو داود، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «يا بني بياضة، أنكحوا أبا هند، وأنكحوا إليه»<sup>(١)</sup>. وكان حجاجاً. [أبو داود (٢١٠٢) والحاكم (١٦٤/٢)]. قال في «معالم السنن»: في هذا الحديث حجة للمالك، ومن ذهب مذهبه، في الكفاءة بالدين وحده دون غيره، وأبو هند مولى بني بياضة ليس من أنفسهم.

٤- وخطب رسول الله ﷺ زينب بنت جحش لزيد بن حارثة، فامتنعت، وامتنع أخوها عبد الله؛ لنسبها في قريش، وأنها كانت بنت عممة النبي ﷺ؛ أمها أئمة بنت عبد المطلب، وأن زيداً كان عبداً، فنزل قول الله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْبَيِّنَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحراب: ٣٦]. فقال أخوها لرسول الله ﷺ: مرني بما شئت. فزوجه من زيد.

٥- وزوج أبو حذيفة سالماً من هند بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة، وهو مولى لامرأة من الأنصار.

٦- وتزوج بلال بن رباح بأخت عبد الرحمن بن عوف.

٧- وسئل الإمام علي عليه السلام عن حكم زواج الأكفاء؟ فقال: الناس بعضهم أكفاء لبعض؛ عربهم وعجمهم، قرشيهم وهاشميهم، إذا أسلموا وآمنوا. وهذا مذهب المالكية. قال الشوكاني: ونقل عن عمر، وأس مسعود، وعن محمد بن سيرين، وعمر بن عبد العزيز. ورجحه ابن القيم، فقال: فالذي يقتضيه حكمه ﷺ اعتبار الدين في الكفاءة، أصلاً وكمالاً، فلا تزوج مسلمة بكافر، ولا عفيفة بفاجر، ولم يعتبر القرآن والسنة في الكفاءة أمراً وراء ذلك، فإنه حرم على المسلمة نكاح الزاني الخبيث. ولم يعتبر

(١) أي روحه ونروحو، مه



نسباً، ولا صناعة، ولا غنى، ولا حرية، فجوز للعبد القن نكاح الحرة النسبية العنية، إذا كان عفيفاً مسلماً. وجوز لغير القرشيين نكاح القرشيات، ولغير الهاشميين نكاح الهاشميات، وللفقراء نكاح الموسرات<sup>(١)</sup>.

**مذهب جمهور الفقهاء:** وإذا كان المالكية وغيرهم من العلماء، الذين سبقت الإشارة إليهم، يرون أن الكفاءة معتبرة بالاستقامة والصلاح لا غير، فإن غير هؤلاء من الفقهاء يرون أن الكفاءة معتبرة بالاستقامة والصلاح، وأن العاسق ليس كفوًا للضعيفة، إلا أنهم لا يقصرون الكفاءة على ذلك، بل يرون أن ثمة أموراً أخرى لابد من اعتبارها.

**ونحن نشير إلى هذه الأمور فيما يأتي:**

(أولاً) النسب: فالعرب بعضهم أكفاء لبعض، وقرش بعضهم أكفاء لبعض؛ فالأعجمي لا يكون كفوًا للعرية، والعربي لا يكون كفوًا للقرشية، ودليل ذلك؛

١- ما رواه الحاكم، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «العرب أكفاء بعضهم لبعض؛ قبيلة لقبيلة، وحي لحي، ورجل لرجل، إلا حائكاً أو حجاماً». [تلخيص الحبير (١٦/٣)].

٢- وروى البزار، عن معاذ بن جبل، أن النبي ﷺ قال: «العرب بعضهم لبعض أكفاء، والموالي بعضهم أكفاء بعض». [البزار (١٤٢٤)].

٣- وعن عمر، قال: لأمنعن تزوج ذوات الأحساب، إلا من الأكفاء. رواه الدارقطني. [الدارقطني (٣/٢٩٨)].

وحديث ابن عمر، سأل عنه ابن أبي حاتم أباه؟ فقال: هذا كذب، لا أصل له. وقال الدارقطني في «العسل»: لا يصح. قال ابن عبد البر: هذا منكر موضوع. وأما حديث معاذ، ففيه سليمان بن أبي الجون؛ قال ابن القطان: لا يعرف. ثم هو من رواية خالد بن معدان، عن معاذ، ولم يسمع منه. والصحيح، أنه لم يثبت في اعتبار الكفاءة والنسب من حديث، ولم يختلف الشافعية، ولا الحنفية في اعتبار الكفاءة بالنسب، على هذا النحو المذكور، ولكنهم اختلفوا في التفاضل بين القرشيين؛ فالأحناف يرون، أن القرشي كفو للهاشمية<sup>(٢)</sup>. أما الشافعية، فإن الصحيح من مذهبهم، أن القرشي ليس كفوًا للهاشمية والمطلبية. واستدلوا لذلك بما رواه وثلة بن الأسقع، أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله اصطفى كنانة من بني إسماعيل، واصطفى من كنانة قريشاً، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم، فأنا خير، من خيار، من خيار». رواه مسلم. [مسلم (٢٢٧٦)]. قال الحافظ في «الفتح»: والصحيح تقديم بني هاشم والمطلب على غيرهم، ومن عدا هؤلاء أكفاء لبعض. والحق خلاف ذلك؛ فإن النبي ﷺ زوج ابنته عثمان بن عفان، وزوج أبا العاص بن الربيع زينب، وهما من عبد شمس. وزوج عليّ عمر بنته أم كشوم، وعمر غدوي. على أن شرف العلم دونه كل نسب وكل شرف؛ فالعالم كفو لأي امرأة، مهما كان

(١) زاد المعاد، جزء ٤، ص (٢٢).

(٢) القرشي من كان من ولد المصير بن كنانة، ولهاشمي من كان من ولد هاشم بن عبد مناف، والعرب من جمعهم أب فوق النصر.



قالوا: ولأن نفقة لفقير دون نفقة الموسر... ومهم من قال: لا يعتبر، لأن المال غاد ورائح؛ ولأنه لا يفتخر به ذوو المروءات، وأشدوا قول الشاعر:

عيب زماناً بانتصعلك والفقير وكلا سقناه بكأسيهما الدهر<sup>(١)</sup>

فما زادنا بغياً على ذي قرابة غنانا ولا أزرى بأحسابنا الفقر

وعند الأحاف اعتبار المال، والمعتبر فيه أن يكون مالكا المهر والنفقة، حتى إن من لم يملكها، أو يملك أحدهما لا يكون كفؤاً... والمراد بالمهر قدر ما تعارفوا تعجبه، لأن ما وراءه مؤجل عرفاً. وعن أبي يوسف أنه اعتبر القدرة على النفقة دون المهر، لأنه تجري المساهلة فيه، ويعد المرء قادراً عليه بيسار أبيه. واعتبار المال في الكفاءة رواية عن أحمد، لأن على الموسرة ضرراً في إعسار زوجها، لإخلاله بنفقتها ومؤنة أولادها، ولأن الناس يعتبرون الفقر نقصاً، ويتفاضلون فيه كتفاضلهم في النسب، وأبلغ.

(سادساً) السلامة من العيوب: وقد اعتبر أصحاب الشافعي - وفيما ذكره ابن نصر عن مالك - السلامة من العيوب من شروط الكفاءة، فمن به عيب مثبت لنفسه ليس كفؤاً للسيدة منه، فإن لم يكن مثبتاً للنفس عنده وكان منفراً كالعمى، والقطع، وتشويه الخلقة، فوجهان، واختيار الروياني أن صاحبه ليس بكفء، ولم يعتبرها الأحناف ولا الحنابلة. وفي «المغني»: وأما السلامة من العيوب فليس من شروط الكفاءة، فإنه لا خلاف في أنه لا يطل النكاح بعده، ولكنها تثبت الخيار للمرأة دون الأولياء، لأن ضرره مختص بها، ولوليها معها من نكاح المجذوم، والأبرص، والمجنون.

فيمن تعتبر؟ والكفاءة في الزواج معتبرة في الزوج دون الزوجة، أي أن الرجل هو الذي يشترط فيه أن يكون كفؤاً للمرأة ومماثل لها، ولا يشترط أن تكون المرأة كفؤاً للرجل<sup>(٢)</sup>.

ودليل ذلك: أولاً: أن النبي ﷺ قال: «من كانت عنده جارية، فعممها وأحسن تعليمها، وأحسن إليها، ثم أعتقها وتزوجها - فهو أجراً». رواه البخاري ومسلم. [البخاري (٢٥٤٤) ومسلم (٢٤١)].

ثانياً: أن النبي ﷺ لا مكافئ له في منزلته وقد تزوج من أحياء العرب، وتزوج من صفية بنت حيي، وكانت يهودية وأسلمت.

ثالثاً: أن الزوجة الرفيعة المنزلة، وهي التي تُعَيَّر هي وأولياؤها عادة. إذا تزوجت من غير الكفء. أما الزوج الشريف فلا يعير إذا كانت زوجته خسيصة ودونه منزلة.

الكفاءة حق للمرأة والأولياء: يرى جمهور الفقهاء أن الكفاءة حق للمرأة والأولياء، فلا يجوز لولي أن

(١) عيب زماناً أي أقماً، وتضعفت انفق، وتضعفك، وقير، وعروة اصعاليك: رجل عربي كان يجمع العروة في مكان ويرققهم مما يعمه.

(٢) يرى الأحناف أن الكفاءة من جانب الزوجة معتبرة في حالتين:

١- فيما إذا وكل الرجل عنه من يروحه امرأة غير معينة، فإنه يشترط لتعاذ تزوج الوكيل على الموكن أن يزوجه ممن تكافئه. كما تقدم في الوكالة

٢- وهذا إذا كان الولي الذي روح الصغيرة غير الأب الذي لم يعرف بسوء الاختيار، فإنه يشترط صحة الترويج أن تكون أروحة كفؤاً به احتياطاً لمصلحته

يزوج المرأة عن كفاء إلا برضاها ورضا سائر الأولياء<sup>(١)</sup>؛ لأن تزويجها بغير الكفاء فيه إلحاق عارٍ بهم ، فمن يجز من غير رضاهم جميعاً ، فإن رضيت ، ورضي أولياؤها حاز تزويجها لأن المنع لحقهم ، فإن رضوا زال المنع ، وقالت الشافعية : هي لمن له الولاية في الحال . وقال أحمد - في رواية : هي حق لجميع الأولياء : قريتهم وبعيدهم فمن لم يرض منهم فله الفسخ . وفي رواية عن أحمد : أنها حق الله ، فلو رضي الأولياء والزوجة بإسقاط الكفاءة لا يصح رضاهم ، ولكن هذه الرواية مبنية على أن الكفاءة في الدين لا غير ، كما جاء في إحدى الروايات عنه .

وقت اعتبارها : وإنما يعتبر وجود الكفاءة عند إنشاء العقد ، فإذا تحلف وصف من أوصافها بعد العقد ، فإن ذلك لا يضر ، ولا يغير من الواقع شيئاً ، ولا يؤثر في عقد الزواج ؛ لأن شروط الزواج إنما تعتبر عند العقد ؛ فإن كان عند الزواج صاحب حرفة شريفة ، أو كان قادراً على الإنفاق ، أو كان صالحاً ، ثم تغيرت الظروف ؛ فاحترف مهنة دنيئة ، أو عجز عن الإنفاق ، أو فسق عن أمر ربه بعد الزواج ، فإن العقد باقٍ على ما هو عليه ؛ فإن الدهر قلب ، والإنسان لا يدوم على حالٍ واحدة ، وعلى المرأة أن تقبل الواقع ، وتصبر وتتقي ؛ فإن ذلك من عزم الأمور .

### الحقوق الزوجية

إذا وقع العقد صحيحاً نافذاً ، ترتب عليه آثاره ، ووجبت بمقتضاه الحقوق الزوجية .

وهذه الحقوق ثلاثة أقسام ؛

١- منها حقوق واجبة للزوجة على زوجها .

٢- ومنها حقوق واجبة لزوج على زوجته .

٣- ومنها حقوق مشتركة بينهما .

وقيام كل من الزوجين بواجبه ، والاضطلاع بمسئوليته هو الذي يوفر أسباب الاطمئنان ، والهدوء النفسي ، وبذلك تتم السعادة الزوجية . وفيما يلي تفصيل وبيان بعض الحقوق :

### الحقوق المشتركة بين الزوجين

والحقوق المشتركة بين الزوجين هي ؛

١- حل العشرة الزوجية ، واستمتاع كل من الزوجين بالآخر . وهذا الحل مشترك بينهما ، فيحل لنزوح من زوجته ما يحل لها منه ، وهذا الاستمتاع حق للزوجين ، ولا يحصل إلا بمشاركتها مقاً ؛ لأنه لا يمكن أن ينفرد به أحدهما .

٢- حرمة المصاهرة : أي ؛ أن الزوجة تحرم على آباء الزوج ، وأجداده ، وأبائهم ، وفروع أنثاه وبناته ، كما يحرم هو على أمهاتها ، وبناتها ، وفروع أنثاه وبناتها .

(١) إذا روجت امرأة من غير كفاء بغير رضاها وغير رضا أولياء قبل إن الزواج باطل ، وقيل إنه صحيح ، ويشتبه فيه إجماع . هذا عند الشافعية ورأي لأحاف من في الولاية .

٣- ثبوت التوارث بينهما ، بمجرد إتمام العقد ، فإذا مات أحدهما بعد إتمام العقد ، ورثه الآخر ، ولو لم يتم الدخول .

٤- ثبوت نسب الولد من الزوج ، صاحب الفراش .

٥ المعاشرة بالمعروف : فيجب على كل من الزوجين أن يعاشر الآخر بالمعروف ، حتى يسودهما الوئام ، ويظلهما السلام ؛ قال الله تعالى : ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء : ١٩] .

### الحقوق الواجبة للزوجة على زوجها

الحقوق الواجبة للزوجة على زوجها منها :

١- حقوق مالية ؛ وهي المهر والنفقة .

٢- وحقوق غير مالية : مثل العدل بين الزوجات ، إذا كان الزوج متزوجاً بأكثر من واحدة ، ومثل عدم الإضرار بالزوجة .

ونذكر تفصيل ذلك فيما يلي :

### المهر

من حسن رعاية الإسلام للمرأة ، واحترامه لها ، أن أعطاهما حقها في التملك ؛ إذ كانت في الجاهلية مهضومة الحق ، مهينة الجناح ، حتى إن وليها كان يتصرف في خالص مالها ، لا يدع لها فرصة التملك ، ولا يمكنها من التصرف . فكان أن رفع الإسلام عنها هذا الإصر ، وفرض لها المهر ، وجعله حقاً على الرجل لها ، وليس لأبيها ، ولا لأقرب الناس إليها ، أن يأخذ شيئاً منها ، إلا في حال الرضا والاختيار ؛ قال الله - تعالى :- ﴿وَأُولَئِكَ نَوَئِزٌ لِّلنِّسَاءِ صَدَقْتِهِنَّ يَحِلُّهُ فَإِنْ طَرَفَ لَكُم مِّنْ شَيْءٍ مِّنْهُ فَاكْلُوهُ مِنِّيَّ رِزْقًا﴾ [النساء : ٤] . أي ؛ وأتوا النساء مهورهن عطاء مفروضاً ، لا يقابله عوض ، فإن أعطين شيئاً من المهر بعدما ملكن من غير إكراه ، ولا حياء ، ولا خديعة ، فخذوه سائتاً ، لا عُصَّة فيه ، ولا إثم معه . فإذا أعطت الزوجة شيئاً من مالها حياء ، أو خوفاً ، أو خديعة ، فلا يحل أخذه ؛ قال - تعالى :- ﴿وَبَيْنَ أَرْدَتُمْ أَسْتَيْدَالَكُمْ رَوْحَ مَكْرٍ رَّوَّجٍ وَمَا تَنَبَّهْتُمْ إِحْدَهُنَّ قَطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ نَسَبًا أَنَّا نَحْدُودُهُ لَكُمْ وَإِذَا مُبِينًا ﴿٢٠﴾ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْتُ مِنْكُمْ مِّيثَاقًا غَلِيظًا ﴿٢١﴾﴾ [نساء : ٢٠ ، ٢١] . وهذا المهر المفروض للمرأة ، كما أنه يحقق هذا المعنى ، فهو يطيب نفس المرأة ، ويرضيها بقوامه الرجل عليها ؛ قال - تعالى :- ﴿لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَفْئِدَتَهُمْ عَلَى النَّسَاءِ بِمَا فَصَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [نساء : ٣٤] . مع ما يضاف إلى ذلك من توثيق الصلات ، وإيجاد أسباب المودة والرحمة .

قَدْرُ الْمَهْرِ : لم تجعل الشريعة حدّاً لقلته ولا لكثرتة ؛ إذ الناس يختلفون في الغنى والمقر ، ويتفاوتون في السعة والضيق ، ولكل جهة عاداتها وتقاليدها ، فتركت التحديد ؛ ليعصي كل واحد على قدر طاقته ، وحسب حالته وعادات عشيرته ، وكلّ النصوص جاءت تشير إلى أن المهر لا يشترط فيه ، إلا أن يكون شيئاً

له قيمة ، بقطع النظر عن القلة والكثرة ؛ فيجوز أن يكون خاتماً من حديد ، أو قدحاً من تمر ، أو تعليمًا لكتاب الله ، وما شابه ذلك ، إذا تراضى عليه المتعاقدان ؛

١- فعن عامر بن ربيعة ، أن امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين ، فقال رسول الله ﷺ : «أرضيت عن نفسك ومالك بنعلين؟» فقالت : نعم . فأجازه . رواه أحمد ، وابن ماجه ، والترمذي وصححه . [أحمد (٤٤٥ / ٣) والترمذي (١١١٣) وابن ماجه (١٨٨٨) ] .

٢- وعن سهل بن سعد ، أن النبي ﷺ جاءته امرأة ، فقالت : يا رسول الله ، إني وهبت نفسي لك . فقامت قيامًا طويلًا ، فقام رجل ، فقال : يا رسول الله ، زوّجنيها ، إن لم يكن لك بها حاجة . فقال رسول الله ﷺ : «هل عندك من شيء تُصديقها إياه؟» فقال : ما عندي ، إلا إزارِي هذا . فقال النبي ﷺ : «إن أعطيتها إزارك ، جلست لا إزار لك ، فالتمس شيئًا» . فقال : ما أجد شيئًا . فقال : «التمس ، ولو خاتماً من حديد» . فالتمس ، فلم يجد شيئًا ، فقال له النبي ﷺ : «هل معك من القرآن شيء؟» قال : نعم ، سورة كذا ، وسورة كذا . لسور يسميها ، فقال النبي ﷺ : «قد زوجتكها ، بما معك من القرآن» . رواه البخاري ، ومسلم . وقد جاء في بعض الروايات الصحيحة : «عَلِمَهَا من القرآن» . وفي رواية أبي هريرة ، أنه قَدَّرَ ذلك بعشرين آية . [أحمد (٥ / ٣٣٠ و ٣٣٤ و ٣٣٦) والبخاري (٥٠٣٠ و ٥١٤٩) ومسلم (١٤٢٥ / ٧٦ و ٧٧) ] .

٣- وعن أنس ، أن أبا طلحة خطب أم سليم ، فقالت : والله ، ما مثلك يُرَدُّ ، ولكنك كافر وأنا مسلمة ، ولا يحل لي أن أتزوجك ، فإن تسلم فذلك مهري ، ولا أسألك غيره . فكان ذلك مهرها . [النسائي (٦ / ١١٤) ] . فدلّت هذه الأحاديث على جواز جعل المهر شيئًا قليلًا ، وعلى جواز جعل المنفعة مهرًا ، وأنّ تعلم القرآن من المنفعة . وقد قدر الأحناف أقل المهر ، بعشرة دراهم . كما قدره المالكية ، بثلاثة ! وهذا التقدير لا يستند إلى دليل يعول عليه ، ولا حجة يعتد بها . قال الحافظ : وقد وردت أحاديث في أقل الصداق ، لا يثبت منها شيء . وقال ابن القيم - تعليقًا على ما تقدم من الأحاديث - وهذا هو الذي اختارته أم سليم ، من انتفاعها بإسلام أبي طلحة ، وبذل نفسها له إنّ أسلم ، وهذا أحب إليها من المال الذي يذله الزوج ؛ فإن الصداق شرع في الأصل حقًا للمرأة تنتفع به ، فإذا رضيت بالعلم والدين ، وإسلام الزوج ، وقرآته القرآن ، كان هذا من أفضل المهور ، وأنفعها ، وأجلها ، فما خلا العقد عن مهر ، وأمين الحكم بتقدير المهر ، بثلاثة دراهم ، أو عشرة من النص ؟! والقياس إلى الحكم بصحة كون المهر ما ذكرنا نصًا وقياسًا ، وليس هذا مستويًا بين هذه المرأة وبين الموهوبة ، التي وهبت نفسها للنبي ﷺ ، وهي خالصة له من دون المؤمنين ، فإن تلك وهبت نفسها هبة مجردة من وليٍّ وصداق ، بخلاف ما نحن فيه ، فإنه نكاح بولي وصداق ، وإن كان غير مالي ، فإن المرأة جعلته عوضًا عن المال ؛ لما يرجع إليها من منفعة . ولم تهب نفسها للزوج هبة مجردة ، كهبة شيء من مالها ، بخلاف الموهوبة التي خص الله بها رسوله ﷺ . هذا مقتضى هذه الأحاديث ، وقد خالف في بعضه من قال : لا يكون الصداق ، إلا مالاً ، ولا يكون منافع أخرى ،

ولا علمه ولا تعليمه صدقاً، كقول أبي حيفة، وأحمد - رحمهما الله - في رواية عنه . ومن قال : لا يكون أقل من ثلاثة دراهم . كمالك - رحمه الله - و : عشرة دراهم . كأبي حيفة - رحمه الله - . وفيه أقوال أخرى شاذة ، لا دليل عليها من كتاب ، ولا سنة ، ولا إجماع ، ولا قياس ، ولا قول صاحب . ومن ادعى في هذه الأحاديث التي ذكرناها اختصاصها بالنبي ﷺ ، وأنها مسوغة ، أو أن عمل أهل المدينة على خلافها ، فدعوى لا يقوم عليها دليل ، والأصل يردّها ؛ وقد روج سيد أهل المدينة من التابعين سعيد بن المسيب ابنته على درهمين ، ولم ينكر عليه أحد ، بل عد ذلك من مآقبه وفضائله ، وقد تزوج عبد الرحمن ابن عوف على صداق خمسة دراهم ، وأقره النبي ﷺ . [البخاري (٥٠٧٢) ومسلم (١٤٢٧ / ٧٩)] . ولا سبيل إلى إثبات المقادير ، إلا من جهة صاحب الشرع . أما من حيث الكثرة ، فإنه لا حد لأكثر المهر ؛ فعن عمر ، رضي الله عنه ، أنه نهى وهو على المنبر ، أن يزداد في الصداق على أربعمئة درهم ، ثم نزل ، فاعترضته امرأة من قريش ، فقالت : أما سمعت الله يقول : ﴿وَمَا تَكُنْ لَهُ مِثْرَةٌ فَعَقَرْتَهُ وَمَا تَوَلَّى فَعَزَّزْتَهُ وَمِثْرَتُهُ أُجْرَتُهُ﴾ [النساء : ٢٠] ؟ فقال : اللهم عفواً ! كل الناس أفقه من عمر . ثم رجع ، فركب المنبر ، فقال : إني كنت قد نهيتكم أن تزيدوا في صدقاتهن على أربعمئة درهم ، فمن شاء أن يعطي من ماله ما أحب . رواه سعيد بن منصور ، وأبو يعلى بسند جيد . [الدر المنثور (٢ / ٤٦٦)] . وعن عبد الله بن مصعب ، أن عمر قال : لا تزيدوا في مهر النساء على أربعين أوقية من فضة ، فمن زاد أوقية ، جعلت الزيادة في بيت المال . فقالت امرأة : ما ذاك لك . قال : ولم ؟ فقالت : لأن الله - تعالى - يقول : ﴿وَمَا تَكُنْ لَهُ مِثْرَةٌ فَعَقَرْتَهُ وَمِثْرَتُهُ أُجْرَتُهُ﴾ [النساء : ٢٠] . فقال عمر : امرأة أصابت ، ورجل أخطأ . [عبد الرزاق في المصنف (١٠٤٢٠)] .

**كراهة المغالاة في المهور :** ومهما يكن من شيء ، فإن الإسلام يحرص على إتاحة فرص الزواج لأكثر عدد ممكن ، من الرجال والنساء ؛ ليستمتع كل بالخلال الطيب ، ولا يتم ذلك ، إلا إذا كانت وسيلته مذكلة ، وطريقته مباشرة ، بحيث يقدر عليه الفقراء الذين يجهدهم بذل المال الكثير ، ولا سيما أنهم الأكثرية ، فكره الإسلام التغالي في المهور ، وأخبر أن المهر كلما كان قليلاً ، كان الزواج مباركاً ، وأن قلة المهر من يمين المرأة ؛ فعن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال : «إن أعظم النكاح بركةً أيسره مؤنة» . [أحمد (١٤٥ / ٦)] . وقال : «يمن المرأة ؛ خفة مهرها ، ويسر نكاحها ، وحسن خلقها ، وشؤمها ؛ غلاء مهرها ، وعسر نكاحها ، وسوء خلقها» . [أحمد (٧٧ / ٦)] . وكثير من الناس جهل هذه التعاليم ، وحاد عنها ، وتعلق بعادات الجاهلية ؛ من التغالي في المهور ، ورفض التزويج ، إلا إذا دفع الزوج قدراً كبيراً من المال يرهقه ويضايقه ، كأمرأة سبعة يساوم عليها ، ويتحرر بها . وقد أدى ذلك إلى كثرة الشكوى ، وعانى الناس من أزمة الزواج ، التي أضرت بالرجال والنساء على السواء ، ونتج عنها كثير من الشرور والفساد ، وكسدت سوق الزواج ، وأصبح الحلال أصعب مثلاً من الحرام .

**تعجيل المهر وتأجيله :** يحوز تعجيل المهر وتأجيله ، أو تعجيل البعض الآخر ، حسب عادات النساء وعرفهم ، ويستحب تعجيل جزء منه ؛ لما روى ابن عباس ، أن النبي ﷺ مع علياً أن يدخل

بفاطمة، حتى يعطيها شيئاً، فقال: ما عدي شيء. فقال: «فأين درعك الحطيمية؟» فأعطاه إياها. رواه أبو داود، والنسائي، والحاكم وصححه [أبو داود (٢١٢٥ و ٢١٢٦) والنسائي (١٢٩/٦)]. وروى أبو داود، وابن ماجه، عن عائشة، قالت: أمرني رسول الله ﷺ أن أدخل امرأة على زوجها، قبل أن يعطيها شيئاً. [أبو داود (٢١٢٨) وابن ماجه (١٩٩٢)]. فهذا الحديث يدل على أنه يحوز دخول المرأة، قبل أن يقدم لها شيئاً من المهر، وحديث ابن عباس يدل على أن المهر كان على سبيل التذلل. قل الأوزاعي: كانوا يستحسنون ألا يدخل عليها، حتى يقدم لها شيئاً. وقال الزهري. بلغنا في السنة، ألا يدخل بامرأة حتى يقدم نفقة، أو يكسو كسوة، ذلك مما عمل به المسلمون. ولزواج أن يدخل على زوجته، وعليها أن تُسَلِّم نفسها إليه، ولا تمتنع عليه، ولو لم يعطها ما اشترط تعجيله لها من المهر، وإن كان يحكم لها به. قال ابن حزم: ومن تزوج، فسئى صداقاً أو لم يُسَمِّ، فله الدخول بها؛ أحب أم كرهت، ويقضى لها بما سمي لها؛ أحب أم كره، ولا يمنع من أجل ذلك من الدخول بها، لكن يُقضى له عاجلاً بالدخول، ويقضى لها عليه، حسب ما يوجد عنده من الصداق. فإن كان لم يُسَمِّ لها شيئاً، قضى عليه بمهر مثلها، إلا أن يتراضيا؛ بأقل أو أكثر. وقال أبو حنيفة: إن له أن يدخل بها؛ أحب أم كرهت، إن كان مهرها مؤجلاً؛ لأنها هي التي رضيت بالتأجيل، وهذا لا يسقط حقه. وإن كان معجلاً كله أو بعضه، لم يجز له أن يدخل بها، حتى يؤدي إليها ما اشترط لها تعجيله، ولها أن تمتنع نفسها منه، حتى يوفيهما ما اتفقوا على تعجيله. قال ابن المنذر: أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم، أن للمرأة أن تمتنع من دخول الزوج عليها، حتى يعطيها مهرها. وقد ناقش صاحب «المحلى» هذا الرأي، فقال: لا خلاف بين أحد من المسلمين في أنه من حين يعقد عليها الزوج، فإنها زوجة له، فهو حلال لها، وهي حلال له، فمن منعها منه، حتى يعطيها الصداق أو غيره، فقد حال بينه وبين امرأته، بلا نص من الله - تعالى - ولا من رسوله ﷺ، لكن الحق ما قلنا: ألا يمنع حقه منها، ولا تمتنع هي حقها من صداقها، لكن له الدخول عليها؛ أحب أم كرهت، ويؤخذ مما يوجد له صداقها؛ أحب أم كره، وصح عن النبي ﷺ تصويب قول القائل: «أعطى كل ذي حق حقه». [البخاري (١٩٦٨) والترمذي (٢٤١٣)].

متى يجب المهر المسمى كله: يجب المهر المسمى كله، في إحدى الحالات الآتية:

- ١- إذا حصل الدخول الحقيقي؛ لقول الله - تعالى -: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ نَبْدِلَ آلَ زَوْجٍ مَكَّاتٍ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْهُنَّ نِكَاحًا فَمَا لَهُنَّ جُنَاحٌ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَحَدَّوْا مِنْهُ شَيْئًا تَأْخُذُوا مِنْهُ وَإِنَّمَا عَلَيْكُمْ بَـئْضُ الْمَقْصُودِ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [النساء: ٢٠، ٢١].
- ٢- إذا مات أحد الزوجين قبل الدخول، وهو مجمع عليه.

٣- ويرى أبو حنيفة، أنه إذا احتل بها خلوة صحيحة، استحققت الصداق المسمى؛ وذلك بأن ينفرد الزوجان في مكان يأمان فيه اطلاع أحد عليهما، ولم يكن نأحد منهما مانعاً شرعي، مثل أن يكون أحدهما صائماً صيام فرض عليه، أو تكون حائضاً، أو مانعاً حسي، مثل مرض أحدهما مرضاً لا يستطيع



معه الدخول الحقيقي ، أو مانع طبيعي ، أن يكون معهما ثالث . واستدل أبو حنيفة بما رواه أبو عبيدة ، عن زرارة بن أبي أوفى ، قال : قضى الخلفاء الراشدون المهديون ، أنه إذا أعلق الباب ، وأرخصى الستر ، فقد وحب الصداق . وروى وكيع ، عن نافع بن جبير ، قال : كان أصحاب رسول الله يقولون : إذا أرخصى الستر ، وأغلق الباب ، فقد وحب الصداق . ولأن التمسيم المستحق وجد من جهتها ، فيستقر به البذل . وحالف في ذلك الشافعي ، ومالك ، وداود ، فقالوا : لا يستقر المهر كله إلا بالوطء<sup>(١)</sup> ، ولا يجب بالحلوة الصحيحة إلا نصف المهر ؛ بقول الله - تعالى - : ﴿وَمَنْ طَلَّقَتُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَمِصْفُ مَا قَرَضْتُمْ﴾ [البقرة : ٢٣٧] . أي ؛ أن نصف ما فرض من المهر يجب ، إذا وقع الطلاق قبل لميس ، الذي هو الدخول الحقيقي ، وفي حالة الحلوة لم يقع ميس ، فلا يجب المهر كله . قال شريح : لم أسمع الله ذكر في كتابه باباً ولا سترًا ، إذا زعم أنه لم يمسه ، فلها نصف الصداق . وروى سعيد بن منصور ، عن ابن عباس ، أنه كان يقول في رجل دخلت عليه امرأته ، ثم طلقها ، فزعم أنه لم يمسه : عليه نصف الصداق . وروى عبد الرزاق عنه ، قال : لا يجب الصداق وافيًا ، حتى يجامعها .

**وجوب المهر المسمى بالدخول في الزواج الفاسد :** إذا عقد الرجل على المرأة ، ودخل بها ، ثم تبين فساد الزواج لسبب من الأسباب ، وجب المهر المسمى كله ؛ لما رواه أبو داود ، أن بصرة بن أكثم تزوج امرأة بكرًا في سترها ، فدخل عليها ، فإذا هي حبلية ، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال : «لها الصداق ، بما استحلت من فرجها ، والولد عبد لك ، وإذا وندت فاجلدوها» ، وفرق بينهما . ففي هذا الحديث وجوب المهر المسمى في النكاح الفاسد ، كما أنه تضمن فساد النكاح وبطلانه إذا تزوجها ، فوجدها حبلية من الزنى .

**الزواج بغير ذكر المهر :** الزواج بغير ذكر المهر ، ويسمى «زواج التفويض» ، يصح ، في قول عامة أهل العلم ؛ لقول الله - تعالى - : ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة : ٢٣٦] . ومعنى الآية ؛ أنه لا إثم على من طلق زوجته قبل الميس ، وقبل أن يفرض لها مهرًا .

فإذا تزوج بغير ذكر المهر ، واشترط ألا مهر عليه ، فقليل : إن الزواج غير صحيح . وإلى هذا ذهب المالكية ، وابن حزم . قال : وأما لو اشترط فيه ألا صداق ، فهو مفسوخ ؛ لقول رسول الله ﷺ : «كل شرط ليس في كتاب الله ، عز وجل ، فهو باطل» . وهذا شرط ليس في كتاب الله ﷻ فهو باطل ، بل في كتاب الله ﷻ إبطاله ؛ قال الله - تعالى - : ﴿وَأُولَئِكَ أَلْسِنَةٌ سَدَقَتْ بَعْدَ غَلَّةٍ﴾ [النساء : ٤٠] . فإذا هو باطل ، فالنكاح المذكور لم تنعقد صحته ، إلا على تصحيح ما لا يصح ، فهو نكاح لا صحة له . وذهب الأحناف إلى القول باحتمال ؛ إذ المهر ليس ركناً ، ولا شرطاً في عقد الزواج .

**وجوب مهر المثل بالدخول أو بالموت قبله :** وإذا دخل بها الزوج ، أو مات قبل الدخول بها في هذه الحال ، فسروجة مهر المثل والميراث ؛ لما رواه أبو داود ، عن عبد الله بن مسعود ، أنه قال ، في مثل هذه

(١) لا يملك من يدسى عليها وصليت هذه حنيفة . فإن مهر نسفر ، وإن لم يعط . وحده من قسم من أناعه نعم

المسألة : أقول فيها برأئي، فإن كان صواباً فمس الله، وإن كان خطأ فمني، أرى لها صداق امرأة من نسائها، لا وكس<sup>(١)</sup>، ولا شطط، وعليها العدة ولها الميراث. فقام معقل بن يسار، فقال: أشهد لقَضَيْتَ فيها بقضاء رسول الله ﷺ في بَرُوع بنت واشق. [أحمد (١/ ٤٤٧) وأبو داود (٢١١٤) والترمذي (١١٤٥) والنسائي (٦/ ١٢١) وس ماحه (١٨٩١)]. وإلى هذا ذهب أبو حنيفة، وأحمد، وداود، وأصح قولي الشافعي.

**مهرُ المثل :** مهر المثل ؛ هو المهر الذي تستحقه المرأة، مثل مهر من يماثلها وقت العقد في السن، والجمال، والمال، والعقل، والدين، والبركة، والثبوة، والبلد، وكل ما يختلف لأجله الصداق، كوجود الولد، أو عدم وجوده ؛ إذ إن قيمة المهر للمرأة تختلف عادة باختلاف هذه الصفات، والمعتبر في المماثلة من جهة عصبتها، كأختها، وعمتها، وبنات أعمامها . وقال أحمد : هو معتبر بقرباتها من العصابات، وغيرهم من ذوي أرحامها، وإذا لم توجد امرأة من أقربائها من جهة الأب متصفة بأوصاف الزوجة، التي نريد تقدير مهر المثل لها، كان المعتبر مهر امرأة أجنبية، من أسرة تماثل أسرة أبيها .

زواج الصغيرة بأقل من مهر المثل : ذهب الشافعي، وداود، وابن حزم، والصاحبان من الأحناف، إلى أنه لا يجوز للأب أن يزوج ابنته الصغيرة بأقل من مهر مثلها، ولا يلزمها حكم أبيها في ذلك، وتبلغ إلى مهر مثلها ولا بد، إذ إن المهر حق لها، ولا حكم لأبيها في مالها. وقال أبو حنيفة : إذا زوج الأب ابنته الصغيرة، ونقص من مهرها، جاز ذلك عليها، ولا يجوز ذلك لغير الأب والجد .

تَشْطِيرُ الْمَهْرِ : يجب على الزوج نصف المهر، إذا طلق زوجته قبل الدخول بها، وكان قد فرض لها قدر الصداق ؛ لقوله - تعالى - : ﴿وَمَنْ طَلَّقَتُمُوهنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَوَيْفَ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ أَلَّذِي بَيْنَهُمَا عَقْدُهُ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (٢) وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿البقرة : ٢٣٧﴾ .

وجوب المتعة: إذا طلق الرجل زوجته قبل الدخول، ولم يفرض لها صداقاً، وجب عليه المتعة؛ تعويضاً لها عما فاتها، وهذا نوع من التسريح الجميل والتسريح بإحسان؛ قال الله - تعالى -: ﴿فَأَمَّاكَ بِمُقْرِفٍ أَوْ تَرْيِجٍ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]. وقد أجمع العلماء على أن التي لم يفرض لها، ولم يدخل بها، لا شيء لها غير المتعة. والمتعة تختلف باختلاف ثروة الرجل، وليس لها حد معين؛ قال الله - تعالى -: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ

سقوطُ المهر: ويسقط المهر كله عن الزوج، فلا يحب عليه شيء للرجعة في كلِّ فرقة، كانت قبل

(١) لا وكس، لا نقص عن مهر سائها، ولا شطط: ولا ريذة.

(٣) بيده عقدة الكاح . هو الروح وقيل هو الولي

(۵) قدره - طاقتہ .

(٧) متاعاً بالمعروف : المعروف ما يتعارف عليه الناس بينهم .

(٢) يعفون : أي السواء المكلفات .

(٤) الموسع : ذو السعة وهي السلطة والعنى

(٦) انقتر المقير قليل المال .

الدخول من قبل المرأة ؛ كأن ارتدت عن الإسلام ، أو فسخت العقد لإعساره ، أو عيبه ، أو فسحه هو سبب عيبها ، أو سبب خيار البلوغ . ولا يجب لها متعة ؛ لأنها أتلفت العوض قبل تسليمه . فسقط البذل كله ، كالدفع يتلف المبيع قبل تسليمه . ويسقط المهر كذلك ، إذا أرأته قبل الدخول بها . أو وهبته له ؛ فإنه في هذه الحال يسقط بإسقاطها له ، وهو حق حالص لها .

**الزيادة على الصداق بعد العقد :** قال أبو حنيفة : إن الزيادة على الصداق بعد العقد ثابتة ، إن دخل بالزوجة أو مات عنها ، فأما إن طلقها قبل الدخول ، فإنها لا تثبت ، وكان لها نصف المسمى فقط<sup>(١)</sup> . وقال مالك : الزيادة ثابتة إن دخل بها ، فإن طلقها قبل الدخول ، فلها نصفها مع نصف المسمى ، وإن مات قبل الدخول وقبل القبض ، بطلت ، وكان لها المسمى بالعقد . وقال الشافعي : هي هبة مستأنفة ، إن قبضها جازت ، وإن لم يقبضها بطلت . وقال أحمد : حكمها حكم الأصل .

**مهر السر ، ومهر العلانية :** إذا اتفق العاقدان في السر على مهر ، ثم تعاقدوا في العلانية بأكثر منه ، ثم اختلفا إلى القضاء ، فبم يحكم القاضي ؟ قال أبو يوسف : يحكم بما اتفقا عليه سرا ؛ لأنه يمثل الإرادة الحقيقية ، وهو مقصد العاقدين . وقيل : يحكم بمهر العلانية ؛ لأنه هو المذكور في العقد ، وما كان سرا فعلمه إلى الله ، والحكم يتبع الظاهر . وهو مذهب أبي حنيفة ، ومحمد . وظاهر قول أحمد ، في رواية الأثرم . وقول الشعبي ، وابن أبي ليلى ، وأبي عبيد .

**قبض المهر :** إذ كانت الزوجة صغيرة ، فلأب قبض صداقها ؛ لأنه يبي مالها فكان له قبضه ، كتمن مبيعها ، وإن لم يكن لها أب ولا جد ، فلوليها المالي قبض صداقها ، ويودعه في المحاكم الحسبية ، ولا يتصرف فيه إلا بإذن من المحكمة المختصة . أما صداق الثيب الكبيرة ، فلا يقبضه إلا بإذنها ، إذا كانت رشيدة ؛ لأنها المتصرف في مالها ، والأب إذا قبض المهر بحضرتها ، اعتبر ذلك إجازة منها بالقبض إذا سكنت ، وتبرأ ذمة الزوج ؛ لأن إذنها في قبض صداقها ، كتمن مبيعها . وفي البكر البالغة العاقلة ، أن الأب لا يقبض صداقها ، إلا بإذنها إذا كانت رشيدة<sup>(٢)</sup> ، كالثيب ، وقيل : له قبضه بغير إذنها ؛ لأنها العادة ، ولأنها تشبه الصغيرة .

### الجهاز

الجهاز ؛ هو الأثاث الذي تعده الزوجة هي وأهلها ؛ ليكون معها في البيت ، إذا دخل بها الزوج . وقد جرى العرف ، على أن تقوم الزوجة وأهلها بإعداد الجهاز ، وتثيث البيت . وهو أسلوب من أساليب إدخال السرور على الزوجة ، بمناسبة زفافها .

وقد روى النسائي ، عن عبي بن جريح قال : جهز رسول الله ﷺ فاطمة في حميل<sup>(٣)</sup> ، وقرية ، ووسادة خشوه إذخر . [نسائي (٦/ ١٣٥)] . وهذا مجرد عرف جرى عليه الناس . وأما المستول عن إعداد البيت

(٢) من الرشد تنقضي اقواين مصرية إحدى وعشرون سنة

(١) هذا ما جرى عنه عمل

(٣) الحبل القطيع ، وهي كن ثوب حبل وور من أى شيء ، والإدخر ست صب رثعة تحشى به الواسد .

إعدادًا شرعيًا ، وتجهيز كل ما يحتاج له من الأثاث ، والفرش ، والأدوات ، فهو الزوج ، والزوجة لا تسأل عن شيء من ذلك ، مهما كان مهرها ، حتى ولو كانت زيادة المهر من أجل الأثاث ؛ لأن المهر إنما تستحقه الزوجة في مقابل الاستمتاع بها ، لا من أجل إعداد الجهاز لبيت الزوجية ، فالمهر حق خالص لها ، ليس لأبيها ، ولا لزوجها ، ولا لأحد حق فيه . وقد رأى المالكية ، أن المهر ليس حقًا خالصًا للزوجة ، ولهذا لا يجوز لها أن تنفق منه على نفسها ، ولا تقضي منه دينًا عليها ، وإن كان للمحتاجة أن تنفق منه ، وتلتمس بالشيء القليل المعروف ، وأن تقضي منه الدين القليل ، كالدينار ، إذا كان المهر كثيرًا . وإنما ليس لها شيء من ذلك الذي ذكرناه ؛ لأن عليها أن تتجهز لزوجها بالمعروف ، أي ؛ بما جرت به العادة في جهاز مثلها لمثلها ، بما قبضته من المهر قبل الدخول ، إن كان حالاً ، أو بما تقبضه منه ، إن كان مؤجلاً ، وحل الأجل قبل الدخول بها ، فإن تأخر قبض شيء من المهر ، حتى دخل زوجها بها ، لم يكن عليها أن تتجهز بشيء مما تقبضه من بعد ، إلا إذا كان ذلك مشروطاً ، أو جرى به العرف . وقد استوحى واضعو مشروع قانون الأحوال الشخصية مذهب الإمام مالك ، في هذه الناحية ، فقد جاء في المادة رقم (٦٦) منه ، أن الزوجة تلتزم بتجهيز نفسها بما يتناسب ، وما تعجل من مهر قبل الدخول ، ما لم يتفق على غير ذلك ، فإذا لم يعجل شيء من المهر ، فلا تلتزم بالجهاز ، إلا بمقتضى الاتفاق أو العرف<sup>(١)</sup> . والجهاز إذا اشترته الزوجة بمالها ، أو اشتراه لها أبوها ، فهو ملك خالص لها ، ولا حق للزوج ولا لغيره فيه ، ولها أن تمكّن زوجها وضيوفه من الانتفاع به ، كما أن لها أن تمتنع عن التمكين من الانتفاع ، وإذا امتنعت لا تجبر عليه . وقال مالك : يجوز للزوج أن ينتفع بجهاز زوجته الانتفاع ، الذي جرى به العرف .

### النفقة

المقصود بالنفقة هنا ؛ توفير ما تحتاج إليه الزوجة من طعام ، ومسكن ، وخدمة ، ودواء ، وإن كانت غنية . وهي واجبة بالكتاب ، والسنة ، والإجماع ؛ أما وجوبها بالكتاب :

١- فلقول الله - تعالى - : ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة : ٢٣٣] . والمراد بالمولود له ؛ الأب . والرزق في هذا الحكم ؛ الطعام الكافي . والكسوة : اللباس . والمعروف ؛ المتعارف في عرف الشرع ، من غير تفریط ولا إفراط .

٢- وقوله - سبحانه - : ﴿اتَّبِعُوا مِمَّا رِزْقُهُمْ وَلَا تَمْسَا زَوْجَهُنَّ لِصَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمِلْنَ فَلْيَقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَمَضْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق : ٦] .

٣- وقوله - تعالى - : ﴿لِيُثَبِّتَ دُونَ سَعْوٍ مِنْ سَعْوَةٍ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُتَّقِ اللَّهَ فَيُثَبِّتْ لَهُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ اللَّهُ لَا يُلْقِي اللَّهُ فُسْأً إِلَّا مَا آتَاهُ﴾ [الطلاق : ٧] .

(١) أحكام الأحوال الشخصية ، الدكتور يوسف موسى ص ٢١٤

وأما وجوبها بالسنة :

١- فقد روى مسلم، أن رسول الله ﷺ قال في حجة الوداع : «فاتقوا الله في النساء، فإنكم أخذتموهن بكلمة الله، واستخلنتم فروجهن بكلمة الله، ولكم عليهن ألا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه، فإن فعلن ذلك، فاضربوهن ضرباً غير مبرح، ولهن عليكم رزقهن، وكسوتهن بالمعروف» . [بخاري (١٥٥٧) ومسلم (١٤٧/١٢١٨) - (١٥٠)].

٢- وروى البخاري، ومسلم، عن عائشة - رضي الله عنها، أن هند بنت عتبة، قالت : يا رسول الله، إن أبا سفيان رجلاً شحيحاً، وليس يعطيني وولدي، إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم . قال : «خذي ما يكفيك وولذلك بالمعروف» . [البخاري (٥٣٦٤) ومسلم (١٧١٤/٧)].

٣- وعن حكيم بن معاوية القشيري رحمته الله قال : قلت : يا رسول الله، ما حق زوجة أحدنا عليه؟ قال : «تطعمها إذا طعمت، وتكسوها إذا اكتسيت، ولا تضرب الوجه، ولا تقبح، ولا تهجر إلا في البيت» . [أبو داود (٢١٤٤) والنسائي في عشرة النساء (٢٨٩) وابن ماجه (١٨٥٠) والحاكم (١٨٧/٢ - ١٨٨) وابن حبان (٤١٧٥)].

وأما الإجماع : فقد قال ابن قدامة : اتفق أهل العلم على وجوب نفقات الزوجات على أزواجهن، إذا كانوا بالغين، إلا الناشز منهن . ذكره ابن المنذر، وغيره . قال : وفيه ضرب من العبرة ؛ وهو أن المرأة محبوسة على الزوج، يمنعها من التصرف والاكتساب، فلا بد من أن ينفق عليها .

سبب وجوب النفقة : وإنما أوجب الشارع النفقة على الزوج لزوجته ؛ لأن الزوجة بمقتضى عقد الزواج الصحيح تصبح مقصورة على زوجها، ومحبوسة لحقه ؛ لاستدامة الاستمتاع بها، ويجب عليها طاعته ، والقرار في بيته، وتدير منزله، وحضانة الأطفال، وتربية الأولاد، وعليه نظير ذلك، أن يقوم بكفالتها، والإنفاق عليها، ما دامت الزوجية بينهما قائمة، ولم يوجد نشوز أو سبب يمنع من النفقة ؛ عملاً بالأصل العام : كل من احتبس لحق غيره ومنفعته، فنفقته على من احتبس لأجله .

شروط استحقاق النفقة :

ويشترط لاستحقاق النفقة الشروط الآتية :

- ١- أن يكون عقد الزواج صحيحاً .
- ٢- أن تسلم نفسها إلى زوجها .
- ٣- أن تمكنه من الاستمتاع بها .
- ٤- ألا تمتنع من الانتقال، حيث يريد الزوج .<sup>(١)</sup>
- ٥- أن يكونا من أهل الاستمتاع .

فإذا لم يتوفر شرط من هذه الشروط، فإن النفقة لا تجب ؛ ذلك أن العقد إذا لم يكن صحيحاً، بل كان فاسداً، فإنه يجب على الزوجين المفارقة ؛ دفعاً للفساد . وكذلك إذا لم تسلم نفسها إلى زوجها، أو لم تمكنه من الاستمتاع بها، أو امتنعت من الانتقال إلى الجهة التي يريد، ففي هذه الحالات لا تجب النفقة، حيث

(١) إلا إذا كان الزوج يريد الإصرار بها بالسمر ، أو لا تأمر عى نفسها أو ماله .

لم يتحقق الاحتباس الذي هو سببها، كما لا يجب ثمن المبيع إذا امتنع البائع من تسليم المبيع، أو سلم في موضع دون موضع. ولأن النبي ﷺ تزوج عائشة - رضي الله عنها - ودخلت عليه بعد سنتين، ولم ينفق عليها إلا من حين دخلت عليه، ولم يلتزم نفقتها لما مضى. وإذا أسلمت المرأة نفسها إلى الزوج، وهي صغيرة لا يجامع مثلها، فعند المالكية، والصحيح من مذهب الشافعية، أن النفقة لا تجب؛ لأنه لم يوجد التمكين التام من الاستمتاع، فلا تستحق العوض من النفقة. قالوا: وإن كانت كبيرة والزوج صغير، فالصحيح، أنها تجب؛ لأن التمكين وجد من جهتها، وإنما تعدر الاستيفاء من جهته، فوجبت النفقة، كما لو سلمت إلى الزوج وهو كبير، فهرب منها. والمفتي به عند الأحناف، أن الزوج إذا استبقى الصغيرة في بيته، وأسكنها للاستئناس بها، وجبت لها النفقة؛ لرضاه هو بهذا الاحتباس الناقص، وإن لم يسكنها في بيته، فلا نفقة لها<sup>(١)</sup>. وإذا سلمت الزوجة نفسها، وهي مريضة مرضاً يمنعها من مباشرة الزوج لها، وجبت لها النفقة، وليس من حسن المعاشرة الزوجية، ولا من المعروف الذي أمر الله به، أن يكون المرض مفوًتاً ما وجب لها من النفقة، ومثل المريضة؛ الرتقاء<sup>(٢)</sup>، والنحيفة<sup>(٣)</sup>، والمعيبة يعيب يمنع من مباشرة الزوج لها. وكذلك إذا كان الزوج عتيماً، أو مجبوراً<sup>(٤)</sup>، أو خصباً، أو مريضاً مرضاً يمنع من مباشرة النساء، أو حبس في دين، أو جريمة ارتكبتها؛ لأنه وجد التمكين من الاستمتاع من جهتها، وما تعدر فهو من جهته، وهو سبب لا تنسب فيه إلى التفريط، وإنما هو الذي فوّت حقه على نفسه. ولا تجب النفقة، إذا انتقلت الزوجة من منزل الزوجية إلى منزل آخر، بغير إذن الزوج بغير وجه شرعي، أو سافرت بغير إذنه، أو أحرمت بالحلج بغير إذنه، فإن سافرت بإذنه، أو أحرمت بإذنه، أو أخرج معها، لم تسقط النفقة؛ لأنها لم تخرج عن طاعته وقبضته. وكذلك لا تجب لها النفقة، إذا منعت من الدخول عليها في بيتها المقيم معها فيه، ولم تكن طابت منه الانتقال إلى غيره فامتنع، فإن كانت طابت منه الانتقال فأبى، فمنعته من الدخول، فلا تسقط النفقة. وكذلك لا تجب النفقة، إذا حبست الزوجة في جريمة، أو في دين، أو كان حبسها ظلماً، إلا إذا كان هو الذي حبسها في دين له عليها؛ لأنه هو الذي فوّت حقه، وكذلك لو غصبها غاصب، وحال بينها وبين زوجها، فإنها لا تستحق النفقة مدة غصبها. وكذلك الزوجة المحترفة التي تخرج لحرفتها، إذا منعها زوجها فلم تمتنع، لا تستحق النفقة، وكذلك إن منعت نفسها بصوم تطوعاً، أو باعتكاف تطوعاً. ففي كل هذه الصور لا تستحق الزوجة النفقة؛ لأنها فوّتت حق الزوج في الاستمتاع بها، بغير وجه شرعي، فلو كان تفويتها حقه لوجه شرعي، لم تسقط النفقة، كما إذا خرجت من طاعته؛ لأن المسكن غير شرعي، أو لأن الزوج غير أمين على نفسها، أو مالها.

**المرأة تسلم دون زوجها:** وإذا كان الزوجان كافرين، وأسلمت المرأة بعد الدخول، ولم يسلم الزوج، لم تسقط النفقة؛ لأنه تعدر الاستمتاع بها من جهته، وهو قادر على إزالته، بأن يسلم، فلم تسقط نفقتها، كالمسلم إذا غاب عن زوجته.

(١) هذا مذهب أبي يوسف. أما مذهب أبي حنيفة ومحمد فهو مثل مذهب الشافعية لأن احتباسها كعدمه حيث لا يوصل إلى الغرض المقصود من الرواح فلا تجب لها النفقة.

(٤) المجبور: المقطوع الذكر.

(٣) النحيفة: الهريلة.

(٢) الرتقاء: التي سد مرجعها.

ارتداد الزوج لا يمنع النفقة: وإد ارتد الروح بعد الدحور، لم تسقط نفقتها؛ لأن متناع الوطء سبب من جهته، وهو قادر على إرائته بالعودة إلى الإسلام. بخلاف ما إذا ارتدت الروح، فإن نفقتها تسقط؛ لأنها معت الاستمتاع بمعصية من قبلها، فتكون كالناشر.

**مذهب الظاهرية - في سبب استحقاق النفقة:** وللظاهرية رأي آخر، في سبب وجوب النفقة. وهو الروحية نفسها، فحيث وجدت ازوحية. وحت النفقة. وبنوا على مذهبه هذا وجوب النفقة للصغيرة والناشر، دون النظر إلى الشروط، التي قال بها غيرهم من الفقهاء. فل ابن حزم: ويفق الرجل على امرأته من حين يعقد نكاحها؛ دعا إلى الساء أم لم يدع، ولو أنها هي المهد؛ ناسراً كانت أو غير ناسر. عنية كانت أو فقيرة. ذات أب كانت أو يتيمة، بكرًا كانت أو ثيلاً، حرة كانت أو أمة، على قدر حاله<sup>(١)</sup>. قال: وقال أبو سليمان، وأصحابه، وسفيان الثوري: النفقة واجبة للصغيرة، من حين العقد عليها. وأفتى الحكم بن عتيبة - في امرأة خرجت من بيت زوجها غاضبة - هل لها نفقة؟ قال: نعم. قال: ولا يحفظ مع الناشر من النفقة، عن أحد من الصحابة، إنما هو شيء روي عن النخعي، والشعبي. وحمد بن أبي سليمان، والحسن، والزهري، وما نعلم لهم حجة، إلا أنهم قالوا: النفقة يراء الجماع، فإذا منعت الجماع، مُنِعت النفقة. انتهى بتصرف قليل.

**تقدير النفقة - وأساسه:** إذا كانت الزوجة مقيمة مع زوجها، وكان هو قائماً بالنفقة عليها، ومتولياً إحصار ما فيه كذايتها؛ من طعام، وكسوة، وغيرهما، فليس للزوجة أن تطالب فرض النفقة؛ حيث إن الروح قائم بالواحد عليه. فإذا كان الزوج بطلاً، لا يقوم بكفاية روحته، أو أنه تركها بلا نفقة غير حق، فلها أن تطالب فرض نفقة لها؛ من الطعام، والكسوة، والمسكن. وللقاضي أن يقضي لها بالنفقة، ويلزم الزوج بها، متى ثبت لديه صحة دعواها. كما أن لها الحق أن تأخذ من ماله ما يكفيها المعروف<sup>(٢)</sup>، وإن لم يعلم الزوج؛ إذ إنه مع الواحد عليه، وهي مستحقة له، ولمستحق أن يأخذ حقه بيده، متى قدر عليه. وأصل ذلك ما رواه أحمد، والبحاري، ومسلم، وأبو داود، والسنائي، عن عائشة رضي الله عنها، أن هذا قالت: يا رسول الله، إن أبا سفيان رجلٌ شحيح، وليس يعطيني ما يكفيني وولدي، إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم؟ فقال: «خذي ما يكفيك، وولدك بالمعروف». [سق تحريجه]. وفي الحديث دلالة على أن النفقة تقدر بكفاية المرأة، مع التقييد بالمعروف، أي؛ المتعارف بين كل جهة. باعتبار ما هو معتاد على أهلها، وهذا يختلف باختلاف الأرملة، والأمكة، والأحوال، ولأشخاص. وقد رأى صاحب «الروضة الندية»، أن لكفاية بالنسبة للطعام تعم جميع ما تحتاج إليه لروحة، فيدخل فيه الفاكهة. وما هو معتاد من التوسعة في الأعياد. وسائر الأشياء التي قد صدرت بالاستمرار عيها مألوقة. بحيث يحصل الضرر بمفارقتها، أو التضجر، أو التكدر. قال: ويدخل فيه الأدوية وحوها، وإليه يشير قوله - تعالى - ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [القرة ٢٣٣]. فإن هذا نص في نوع من أنواع النفقة،

(١) إذا كانت رشيده، لم تسرف في لأحد

(١) على، ج ١٠

أن الواجب على من عليه النفقة رزق من عليه إنفاقه، والرزق يشمل ما ذكرناه. ثم ذكر رأي بعض الفقهاء، في عدم وجوب ثمن الأدوية، وأجرة الطبيب؛ لأنه يراد لحفظ البدن، كما لا يجب على المستأجر أجرة إصلاح ما انهدم من الدار. ورجح دخول العلاج في النفقة، وأنه واجب، فقال: وقال في «الغيث»: الحجة، أن الدواء لحفظ الروح، فأشبه النفقة. قال: وهو الحق؛ لدخوله تحت عموم قوله ﷺ: «ما يكفيك». وتحت قوله - تعالى -: ﴿رِزْقُهُنَّ﴾. فإن الصيغة الأولى عامة باعتبار لفظ «ما»، والثانية عامة؛ لأنها مصدر مضاف، وهي من صيغ العموم، واختصاصه ببعض المستحقين لا يمنع من الإلحاق. قال: وبمجموع ما ذكرنا، يقرر لك أن الواجب على من عليه النفقة، لمن له النفقة، هو ما يكفيه بالمعروف، وليس المراد تفويض أمر ذلك إلى من له النفقة، وأنه يأخذ ذلك بنفسه، حتى يرد ما أورده السائل من خشية السرف في بعض الأحوال، بل المراد تسليم ما يكفي على وجه لا سرف فيه، بعد تبين مقدار ما يكفي بإخبار الخبيرين، أو تجريب المجربين، وهو معنى قوله ﷺ: «بالمعروف». أي؛ لا بغير المعروف؛ وهو السرف والتقتير. نعم، إذا كان الرجل لا يسلم ما يجب عليه من النفقة، جاز لنا الإذن لمن له النفقة بأن يأخذ ما يكفيه، إذا كان من أهل الرشد، إلا إذا كان من أهل السرف والتبذير، فإنه لا يجوز تمكينه من مال من عليه النفقة؛ لأن الله - تعالى - يقول: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ [النساء: ٥]. ثم قال: ولكن يجب علينا، إذا كان من عليه النفقة متمردًا، ومن له النفقة ليس بذي رشد، أن نجعل الأخذ إلى ولي من لا رشد له، أو إلى رجل عدل. انتهى. ومما يجب لها عليه من النفقة ما تحتاج إليه؛ من المشط، والصابون، والدهن، وسائر ما تنتظف به. وقالت الشافعية: أما الطبيب، فإن كان يراد؛ لقطع السهوكة<sup>(١)</sup>، لزمه؛ لأنه يراد للتنظيف، وإن كان يراد؛ لتبذير والاستمتاع، لم يلزمه؛ لأنه حق له، فلا يجبر عليه.

**رأي الأحناف في تقدير النفقة:** رأى الأحناف، أن النفقة غير مقدرة بالشرع، وأنه يجب على الزوج لزوجته قدر ما يكفيها؛ من الطعام، والإدام، واللحم، والخضر، والفاكهة، والزيت، والسمن، وسائر ما لا بد منه للحياة، حسب المتعارف، وأن ذلك يختلف باختلاف الأمكنة، والأزمنة، والأحوال، كما يجب عليه كسوتها، صيفًا وشتاء. ورأوا تقدير نفقة الزوجة على زوجها بحسب حال الزوج؛ يسرًا أو عسرًا، مهما تكن حالة الزوجة؛ لقول الله - تعالى -: ﴿يُسْفِقُ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَيُتْفِقْ مِّثْلَ ذَلِكَ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَّا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾<sup>(٢)</sup> [الطلاق: ٧]. وقوله سبحانه: ﴿أَتَكُونَهُنَّ مِّن حَيْثُ سَكَنْنَ مِّن وُجُوهِكُمْ﴾ [الطلاق: ٦].

**مذهب الشافعية في تقدير النفقة:** والشافعية لم يتركوا تقدير النفقة إلى ما فيه الكفاية، بل قالوا: إنما هي مقدرة بالشرع. وإن اتفقوا مع الأحناف، في اعتبار حال الزوج؛ يسرًا أو عسرًا، وأن على الزوج الموسر؛ وهو الذي يقدر على النفقة بماله وكسبه، في كل يوم مُدَّين، وأن على المعسر؛ الذي لا يقدر على النفقة بمال ولا كسب، مُدًّا في كل يوم، وأن على المتوسط مُدًّا ونصفًا. واستدلوا لمذهبهم هذا بقول الله -



تعالى :- ﴿يُسْقَى ذُو سَعِيرٍ مِّنْ سَعِيرَةٍ. وَمَنْ قُدِّرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَسُبِقَ بِمَا نَسَهُ اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup> [مطابق ٧٠] . قالوا : ففرق بين الموسر والمعسر ، وأوجب على كل واحد منهما على قدر حاله ، ولم يبين المقدار ، فوجب تقديره بالاحتياط . وأشبه ما تقاس عليه الفقة الطعام في الكفارة ؛ لأنه طعام يحب بالشرع ؛ لسد الجوعة ، وأكثر ما يحب في الكفارة للمسكين مُدَّان في فدية الأذى ، وأقل ما يحب مد ، وهو في كفارة الجماع في رمضان ، فإن كان متوسطاً ، لزمه مد ونصف ؛ لأنه لا يمكن إلحاقه بالموسر وهو دونه ، ولا بالمعسر وهو فوقه ، فجعل عليه مد ونصف . قالوا : ولو فتح باب الكفاية للنساء من غير تقدير ، لوقع التنازع لا إلى غاية ، فتعين ذلك التقدير للاتق بالمعروف . وهذا خلاف ما لابد منه في الطعام ؛ من الإدام ، واللحم ، والفاكهة . وقالوا : يجب لها الكسوة ، مع مراعاة حال الروح من اليسار والإعسار ، وفروحة الموسر من الكسوة ما ييسر عادة في البلد من ربيع الثياب . ولامرأة المعسر الغليظ من القطن ، والكتان ، ونحوهما ، ولامرأة المتوسط ما ييسر . ويجب لها مسكن على قدر يساره ، وإعساره ، وتوسطه ، مع تأنيث المسكن تأنيثاً يتناسب مع حالته . وقالوا : إذا كان الزوج معسراً ، ينفق عليها أدنى ما يكفيها من الطعام ، والإدام ، بالمعروف ، ومن الكسوة أدنى ما يكفيها من الصيفية ، والشتوية . وإن كان متوسطاً ، ينفق عليها أوسع من ذلك بالمعروف ، ومن الكسوة أرفع من ذلك ، كله بالمعروف . وإنما كانت الفقة والكسوة بالمعروف ؛ لأن دفع الضرر عن الزوجة واجب ، وذلك بإيجاب الوسط من الكفاية ، وهو تفسير المعروف .

**العمل في المحاكم الآن :** وما ذهب إليه الشافعية ، وبعض الأحاف ، من رعاية حال الزوج المالية ، حين فرص الفقة ، هو ما جرى به العمل الآن في المحاكم ؛ تطبيقاً للمادة (١٦) من القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٢٩ ، ونصها : تقدير نفقة الزوجة على زوجها ، بحسب حال الزوج ؛ يسراً وعسراً ، مهما كانت حالة الروحة . وهذا هو العدل ؛ لأنه يتفق مع الآيتين المتقدمتين .

**تقدير النفقة عيناً أو نقداً :** يصبح أن يكون ما يفرض من الفقة ؛ من الخبز ، والإدام ، والكسوة ، أصافاً معية ، كما يصح أن تفرص قيمتها نقداً ؛ لشترى به ما تحتاج إليه . ويصح أن تفرص الفقة سوية ، أو شهرية ، أو أسبوعية ، أو يومية ، حسب ما هو ميسور للزوج . والذي يسري عليه العمل الآن في المحاكم ، هو فرص بدل طعام الزوجة شهرياً . وبدل كسوتها عن ستة شهور ، باعتبار أنها تحتاج في السنة إلى كسوة للصيف ، وأخرى للشتاء . وبعض القضاة يفرض مبلغاً شهرياً للفقة بأنواعها الثلاثة بدون تفصيل ، مراعيين أن يكون فيما يفرضه لها كفاية لطعامها ، وكسوتها ، وسكنائها ، حسب حالة الزوج ؛ عسراً ويسراً .

**تغير الأسعار أو تغير حال الزوج المالية :** إذا تغيرت الأسعار عن وقت الفرض ، أو تغيرت حالة الزوج المالية ؛ فإما أن يكون هذا التغير في الأسعار إلى ريدة ، أو إلى نقص ، أو يكون تغير حالة الزوج المالية إلى ما هو أحسن ، أو أسوأ ، ولا بد من رعاية كل حالة من هذه الحالات . فإن تغيرت الأسعار عن وقت الفرض إلى زيادة ، كان للزوجة أن تطالب بزيادة نفقتها ، وإن تغيرت إلى نقص ، كان للزوج أن يطلب تحفيض

(١) حسب قدرتكم وحالكم

النفقة . وإن تحسنت حالة لزوج المالية عما كان عليه ، حين تقدير النفقة ، كان للزوجة أن تطالب زيادة نفقتها . وإن تعبرت حالة الزوج المالية إلى أسوأ ، كان للزوج الحق في طلب تخفيض النفقة .

**الخطأ في تقدير النفقة :** إذا ظهر بعد تقدير النفقة أن التقدير كان خطأ ، لا يكفي الزوجة ، حسب حالة الزوج ؛ من العسر أو اليسر ، كان من حق الزوجة المطالبة بإعادة النظر في التقدير ، وعلى القاضي أن يقدر لها ما يكفيها لطعامها وكسوتها ، مع ملاحظة حالة الزوج .

**دين النفقة يعتبر ديناً صحيحاً في دمة الزوج :** قلنا : إن نفقة الزوجة واجبة على زوجها ، متى توفرت الشروط التي تقدم ذكرها . ومتى وجبت النفقة على الزوج لزوجته ؛ لوجود سببها ، وتوفر شروطها ، ثم امتنع عن أداؤها ، تصير ديناً في ذمته ، شأنها في هذا شأن الديون الثابتة ، التي لا تسقط إلا بالأداء أو الإبراء . وإلى هذا ذهب الشافعية . وجرى عليه العمل ، منذ صدور قانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٢٠ ، فقد جاء فيه :

مادة ١ - تعتبر نفقة الزوجة ، التي سلّمت نفسها لزوجها ولو حكماً ، ديناً في ذمته ، من وقت امتناع الزوج عن الإنفاق مع وجوبه ، بلا توقف على قضاء قاض ، أو تراض بينهما ، ولا يسقط دينها إلا بالأداء أو الإبراء .

مادة ٢ - المطلقة التي تستحق النفقة تعتبر نفقتها ديناً ، كما جاء في المادة السابقة ، من تاريخ الطلاق .

وقد جاء مع هذا القانون تعليمات من الجهة ، التي صدر عنها<sup>(١)</sup> ، وهي :

١- أن نفقة الزوجة ، أو المطلقة لا يشترط لاعتبارها ديناً في دمة الزوج القضاء أو الرضا ، بل تعتبر ديناً من وقت امتناع الزوج عن الإنفاق ، مع وجوبه .

٢- أن دين النفقة من الديون الصحيحة ، وهي التي لا تسقط إلا بالأداء أو الإبراء .

ويترتب على هذين الحكمين :

١- أن للزوجة ، أو المطلقة أن تطالب لها الحكم بالنفقة على زوجها ، عن مدة سابقة على الترافع ، ولو كانت أكثر من شهر ، إذا ادعت أن زوجها تركها من غير نفقة ، مع وجوب الإنفاق عليها في هذه المدة ؛ طالبت أم قصرت . ومتى أثبت ذلك بصرياً من طرق الإثبات ، ولو كانت شهادة الاستكشاف ، المنصوص عنها في المادة (١٧٨) من اللائحة ، حكم لها بما طلبت .

٢- أن دين النفقة لا يسقط بموت أحد الزوجين ، ولا بالطلاق . ولو خيما ، فللمطلقة مطلق الحق فيما تحمد لها من النفقة ، حال قيام الزوجية ، ما لم يكن عوضاً لها عن الطلاق ، أو الخلع .

٣- أن النشور الطارئ لا يسقط متجمداً لنفقة ، وإنما يمنع النشور مطبقاً من وجوبها ، ما دامت الزوجة أو المعتدة ناشراً . وبعد صدور هذا القانون ، استغلته بعض الزوجات ، في ترك المطالبة بالنفقة ، حتى يتجمع منها مبلغ باهظ ، ثم يطالبن الزوج بالتمحمد كنه ، مما يرهق الزوج ، وينقل كاهنه ، فرئى تدرك هذا الأمر ، مما يرفع الضرر عن الأرواح . وجاء في الفقرة ٦ من المادة (٩٩) من القانون رقم (٧٨) لسنة ١٩٣١ بلائحة

(١) وزارة العدل وكاتب تسمى وررة حقه .

ترتيب المحاكم الشرعية ، ما نصه : لا تسمع دعوى النفقة عن مدة ماضية ، لأكثر من ثلاث سنين ميلادية ، نهايتها تاريخ رفع الدعوى . وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ، بشأن هذه الفقرة ما نصه : أما النفقة عن المدة الماضية ، فقد رئي - أخذاً بقاعدة تخصيص القضاء - ألا تسمع الدعوى بها ، لأكثر من ثلاث سنوات ميلادية ، نهايتها تاريخ قيد الدعوى ، ولما كان في إطلاق إجازة المطالبة بالنفقة المتجمدة ، عن مدة سابقة على رفع الدعوى ، احتمال المطالبة بنفقة سنين عديدة ترهق الشخص الملزم بها ، رئي من العدل دفع صاحب الحق في النفقة إلى المطالبة بها ، أولاً فأولاً ، بحيث لا يتأخر أكثر من ثلاث سنوات ، وجعل ذلك عن طريق منع سماع الدعوى . وليس في ذلك الحكم ضرر على صاحب الحق في النفقة ؛ إذ يمكنه المطالبة بها قبل مضي ثلاث سنوات<sup>(١)</sup> . ولا زال العمل مستمراً بهذا القانون إلى اليوم .

**الإبراء من دين النفقة ، والمقاصة به :** وإذا كانت النفقة ، التي تستحقها الزوجة على زوجها تعتبر ديناً في ذمته ، من الوقت الذي امتنع فيه عن أدائها ، بغير حق شرعي ، فإنه يصح للزوجة أن تبرئه من هذا الدين ؛ كله أو بعضه . ولو أبرأته ، مما يكون لها من النفقة في المستقبل ، لا يصح ؛ لأنه لم يثبت ديناً بعد ، والإبراء لا يكون ، إلا من دين ثابت فعلاً . ويستثنى من ذلك الإبراء عن شهر واحد مستقبل ، أو عن سنة واحدة ، إن كانت النفقة فرضت مشاهرة أو مشابهة . وإذا كانت النفقة معتبرة ديناً صحيحاً ، لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء ، وكان للزوج دين في ذمتها ، وطلب أحدهما مقاصة الدينين ، أوجب إلى طلبه ؛ لاستواء الدينين في القوة . وللحنابلة رأي في المقاصة ، فهم يفرقون بين أن تكون المرأة موسرة أو معسرة ؛ فإن كانت موسرة ، فله أن يحتسب عليها بدينه مكان نفقتها ؛ لأن من عليه حق ، فله أن يقضيه من أي أمواله شاء ، وهذا من ماله . وإن كانت معسرة ، لم يكن له ذلك ؛ لأن قضاء الدين إنما يجب في الفاضل من قوته ، ودين زوجها الذي هو عليها لا يفضل عنها ؛ ولأن الله - تعالى أمر بإنظار المعسر ، فقال : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ لَهَا مِنْ رَبِّكَ ﴾ [البقرة : ٢٨٠] فيجب إنظاره بما عليها .

**تعجيل النفقة ، وطروء ما يمنع الاستحقاق :** إذا عجل الزوج لزوجته نفقة مدة مستقبلية ، كشهر أو سنة مثلاً ، ثم طرأ في أثناء المدة ما يجعلها لا تستحق النفقة ؛ بأن مات أحد الزوجين ، أو نشزت الزوجة ، فلزوج أن يسترد نفقة ما بقي من المدة ، التي لا تستحق نفقة عنها ؛ لأنها أخذته جزاء احتباسها لحق الزوج ، ومتى فات الاحتباس بالموت أو النشوز ، فعليها أن ترد النفقة ، التي عجلت لها بالنسبة للمدة الباقية . وإلى هذا ذهب الإمام الشافعي ، ومحمد بن الحسن<sup>(٢)</sup> .

**نفقة المعتدة :** وللمعتدة الرجعية والمعتدة الحامل النفقة ؛ لقول الله - سبحانه - في الرجعيات : ﴿ أَنْكِحُوهُنَّ بِرُ

(١) ويؤخذ على هذا القول أن الحديد بثلاث سنين لم تعرف حكمته من جهة ، ولا دليل يمكن الاستدلال به من جهة أخرى على أن هذه مدة تعتبر مدة طويلة ، وقد ترهق الأرواح ، ولهذا جاء في مشروع قانون الأحوال الشخصية المادة رقم (٨١) من أنه لا تسمع دعوى النفقة عن مدة تزيد على سنة سابقة على الدعوى

(٢) يرى لإمام أبو حنيفة وأبو يوسف أن الزوج لا يسترد شيئاً مما بعجل من النفقة لأنها وإن كانت جزاء احتباس ففيها شبه صلة وقد قصصها الزوج والصلة بين الزوجين لا رجوع فيها .

حَيْثُ سَكَنَتْ مِنْ وَجْدِكُمْ» [الطلاق: ٦]. ولقوله في الخواص: «وَأَنْ كُنْ أَوْلَتْ حَتَّى يَفْقُوا عَلَيْهِنَ حَتَّى يَضَعْنَ حَتْمَهُنَّ» [الطلاق: ٦]. وهذه الآية تدل على وجوب النفقة للحمول؛ سواء أكانت في عدة الطلاق الرجعي أم البائن، أم كانت عدتها عدة وفاة. أما البائنة، فإن الفقهاء احتفتوا في وجوب النفقة بها. إذا لم تكن حاملاً، على ثلاثة أقوال:

١- أن لها السكنى، ولا نفقة لها. وهو قول مالك. ولشافعي. واستدلوا بقول الله - تعالى -: «أَنْكِحُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنَتْ مِنْ وَجْدِكُمْ» [الطلاق: ٦].

٢- أن لها النفقة والسكنى. وهو قول عمر بن الخطاب، وعمر بن عبد العزيز، والثوري، والأحناف. واستدلوا على قولهم هذا بعموم قوله - تعالى -: «أَنْكِحُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنَتْ مِنْ وَجْدِكُمْ» [الطلاق: ٦]. فهذا نص في وجوب السكنى، وحيث وجبت السكنى شرعاً، وجبت النفقة؛ لكون النفقة تابعة لوجوب الإسكان في الرجعية، وفي الحمل، وفي نفس الزوجة. وقد أنكر عمر، وعائشة - رضي الله عنهما - على فاطمة بنت قيس الحديث الذي أورده، وقال عمر: لا تترك كتاب الله <sup>(١)</sup> وسنة نبينا لقول امرأة؛ لا ندرى لعلها حفظت أم نسيت. وحين بلغ فاطمة ذلك، قالت: بيني وبينكم كتاب الله؛ قال الله - تعالى -: «فَطْلِقُوهُنَّ لِمَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَفَكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا» [الطلاق: ١]. قالت: هذا لمن كان له مراجعة، فأمر يحدث بعد الثلاث، فكيف تقولون: لا نفقة لها إذا لم تكن حاملاً، فعلاً تحبسونها؟! [أحمد (٦/ ٤١٤) ومسلم (١/ ٤٨٠) وأبو داود (٢٢٩٠) والنسائي (٦/ ٢١٠)].

٣- أنه لا نفقة لها، ولا سكنى. وهو قول أحمد، وداود، وأبي ثور. وحكي عن عبي، وابن عباس، وجابر، والحسن، وعطاء، والشعمي، وابن أبي ليلى، والأوزاعي، والإمامية. واستدلوا بما رواه البخاري، ومسلم، عن فاطمة بنت قيس، قالت: طلقني زوجي ثلاثاً على عهد رسول الله ﷺ، فلم يجعل لي نفقة، ولا سكنى. وفي بعض الروايات، أن رسول الله ﷺ قال: «إنما السكنى والنفقة، لمن لزوجها عليها الرجعة». [أحمد (٦/ ٤١١) ومسلم (١/ ٤٤، ٤٤) وأبو داود (٢٢٨٨) ولترمذي (١٨٠) والنسائي (٦/ ٢١٠) وابن ماجه (٢٠٣٥)]. وروى أحمد، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، أنه قال لها رسول الله ﷺ: «لا نفقة لك، إلا أن تكوني حاملة». [أحمد (٦/ ٤١٤) ومسلم (١/ ٤٨٠) وأبو داود (٢٢٩٠) والنسائي (٦/ ٢١٠)].

**نفقة زوجة الغائب:** جاء في القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٢٠ مادة (٥): «إذا كان الروح عتياً غيبة قريبة، فإن كان له مال ظاهر، نُقِدَ الحكم عليه بالنفقة في ماله. وإن لم يكن له مال ظاهر، أُعِدَّ إليه القاضي بالطرق المعروفة، وصُرب له أحلاً، فإن لم يرسل من تنفق منه زوجته على نفسها، طلق عليه القاضي بعد

(١) يريد قوله تعالى «أَنْكِحُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنَتْ مِنْ وَجْدِكُمْ» [الطلاق: ٦]

مُضِيّ الأَحل . فإن كان بعيد الغيبة ، لا يسهل الوصول إليه ؛ إذ كان مجهول المحل ، أو كان مفقوداً ، وثبت أنه لا مال له تنفق منه الزوجة ، طلق عليه القاضي .

### الحقوق غير المادية

تقدم ، أن من حقوق الزوجة على زوجها ، منها ما هو مادي ؛ وهو المهر والنفقة ، ومنها ما هو غير مادي ، وهو ما ذكره فيما يلي :

(١) حسنُ معاشرتها : أول ما يجب على الزوج لزوجته إكرامها ، وحسن معاشرتها ، ومعاملتها بالمعروف ، وتقديم ما يمكن تقديمه إليها مما يؤلف قلبها ، فضلاً عن تحمُّل ما يصدر منها ، والصبر عليه . يقول الله - سبحانه - : ﴿ وَعَايِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيجعلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ [النساء : ١٩] . ومن مظاهر اكتمال الخلق ، ونمو الإيمان ، أن يكون المراء رفيقاً مع أهله ؛ يقول الرسول - صلوات الله وسلامه عليه - : « أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً ، وخياركم خياركم لنسائهم » . [أحمد (٢/ ٢٥٠) وأبو داود (٤٦٨٢) والترمذي (١١٦٢) وابن حبان (٤١٦٤) والحاكم (٣/ ١) . وإكرام المرأة دليل الشخصية المتكاملة ، وإهانتها علامة على الخسة واللؤم ؛ يقول الرسول ﷺ : « ما أكرمهن إلا كريم ، وما أهانهن إلا لئيم » . ومن إكرامها التلطف معها ومداعبتها ؛ وقد كان الرسول ﷺ يتلطف مع عائشة - رضي الله عنها - فيسابقها ، تقول : سابقني رسول الله ﷺ ، فسبقته على رجلتي ، فلما حملت اللحم ، سابقته فسبقني ، فقال : « هذه بتلك الشبقة » . رواه أحمد ، وأبو داود . [أحمد (٦/ ٢٦٤) وأبو داود (٢٥٧٨) والترمذي (١٧٨٥) والنسائي (٥٦ - ٥٩) في عشرة النساء ، وابن ماجه (١٩٧٩) . وروى أحمد ، وأصحاب السنن ، أنه ﷺ قال : « كل شيء يلهو به ابن آدم ، فهو باطل إلا ثلاثاً ؛ رميه عن قوسه ، وتأديبه فرسه ، وملاعبته أهله ؛ فإنهن من الحق » . [أحمد (٤/ ١٤٤ و ١٤٨) والترمذي (١٦٣٧) وابن ماجه (٢٨١١) . من إكرامها أن يرفعها إلى مستواه ، وأن يتجنب أذاها ، حتى ولو بالكلمة النابية ؛ فمن حكيم بن معاوية رضي الله عنه قال : قلت : يا رسول الله ، ما حق زوجة أحدنا عليه ؟ قال : « أن تطعمها إذا طعمت ، وتكسوها إذا اكتسيت ، ولا تضرب الوجه ، ولا تقبح ، ولا تهجر إلا في البيت » . [أحمد (٥/ ٣) وأبو داود (٢١٤٢) وابن ماجه (١٨٥٠) والنسائي في الكبرى (٩١٧١) والحاكم (٢/ ١٨٧) وابن حبان (٤١٧٥) . والمرأة لا يتصور فيها الكمال ، وعلى الإنسان أن يتقبلها على ما هي عليه ؛ يقول الرسول ﷺ : « استَوْصُوا بالنساء خيراً ؛ فإن المرأة خلقت من ضلع أعوج ، وإن أعوج ما في الضلع أعلاه ، فإن ذهبت تقيمه كسرته ، وإن تركته لم يزل أعوج ، فاستَوْصُوا بالنساء » . رواه البخاري ، ومسلم . [نسحاري (٣٣٣١) ومسلم (١٤٦٨) . وفي هذا إشارة إلى أن في خلق المرأة عوجاً طبيعياً ، وأن محاولة إصلاحه غير ممكنة ، وأنه كالضلع المعوج المتقوس ، الذي لا يقبل التقويم . ومع ذلك فلا بد من مصاحبتها على ما هي عليه ، ومعاملتها كأحسن ما تكون المعاملة ، وذلك لا يمنع من تأديبها ، وإرشادها إلى الصواب ، إذا عوجت في أي أمر من الأمور . وقد يغضي الرجل عن مزايا الزوجة وفضائلها ، ويتجسد في نظره بعض ما يكره من خصالها ، فينصح الإسلام بوجوب الموارنة بين حسناتها وسيئاتها ، وأنه إذا رأى منها ما يكره ، فإنه يرى منها ما يحب ؛ يقول الرسول

ﷺ: «لا يَفْرَكُ»<sup>(١)</sup> مؤمن مؤمنة، إن كره منها خلقًا، رضي منها خلقًا آخر». [أحمد (٢/ ٣٢٩) ومسلم (١٤٦٩/ ٦١)].

(٢) صيانتها: ويجب على الزوج أن يصون زوجته، ويحفظها من كل ما يخذل شرفها، ويثقل عرضها، ويمتحن كرامتها، ويعرض سمعتها لقالة السوء، وهذا من الغيرة التي يحبها الله؛ روى البخاري، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله يعار، وإن المؤمن يغار، وغيرة الله، أن يأتي العمد ما حرم عليه». [البخاري (٥٢٢٣) ومسلم (٢٧٦١)]. وروى عن ابن مسعود، أنه - صلوات الله وسلامه عليه - قال: «ما أحدٌ أغير من الله، ومن غيَّره حرَّم الفواحش؛ ما ظهرَ منها وما بطن، وما أحدٌ أحب إليه المدح من الله؛ ومن أجل ذلك أثني على نفسه، وما أحدٌ أحب إليه العذر من الله؛ من أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين». [البخاري (٥٢٢١) ومسلم (٢٧٦٠ و ٢٧٦١)]. وروى أيضًا، أن سعد بن عبادة قال: لورأيت رجلاً مع امرأتي، لضربه بالسيف غير مصفح. فقال الرسول - عليه الصلاة والسلام -: «أتعجبون من غيرة سعد، لأننا أغير منه، والله أغير مني، ومن أجل غيرة الله حرَّم الفواحش؛ ما ظهر منها وما بطن». [البخاري تعليقاً (٩/ ٣١٩) ومسلم (١٤٩٩)]. وعن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة لا يدخلون الجنة؛ العاق لوالديه، والديوث، ورجلة النساء». رواه النسائي، والبخاري، والحاكم، وقال: صحيح الإسناد. [النسائي في الكبرى (٣٣٤٣) والبخاري (١٨٧٥ و ١٨٧٦) والحاكم (١/ ٧٢) ومجمع الزوائد (٨/ ١٤٧)]. وعن عمار بن ياسر، أن رسول الله ﷺ قال: «ثلاثة لا يدخلون الجنة أبداً؛ الديوث، والرجلة من النساء، ومدمن الخمر». قالوا: يا رسول الله، أما مدمن الخمر، فقد عرفناه، فما الديوث؟ قال: «الذي لا يبالي من دخل على أهله». قلنا: فما الرجلة من النساء؟ قال: «التي تشبه بالرجال». رواه الطبراني. [البيهقي في شعب الإيمان (١٠٨٠٠) ومجمع الزوائد (٤/ ٣٢٧)]. قال المنذري: ورواته ليس فيهم مجروح. وكما يجب على الرجل أن يغار على زوجته، فإنه يطلب منه أن يعتدل في هذه الغيرة، فلا يبالي في إساءة الظن بها، ولا يسرف في تقصي كل حركاتها وسكناتها، ولا يحصي جميع عيوبها؛ فإن ذلك يفسد العلاقة الزوجية، ويقطع ما أمر الله به أن يوصل؛ يقول الرسول ﷺ فيما يرويه أبو داود، والنسائي، وابن حبان، عن جابر بن عنبرة: «إن من الغيرة ما يحبه الله، ومنها ما يبغضه الله، ومن الخيلاء ما يحبه الله، ومنها ما يبغضه الله، فأما الغيرة التي يحبها الله فالغيرة في الريبة، والغيرة التي يبغضها الله فالغيرة في غير ريبة»<sup>(٢)</sup>، والاختيال الذي يحبه الله اختيال الرجل بنفسه عند القتال، وعند الصدمة، والاختيال الذي يبغضه الله الاختيال في الباطل». [أحمد (٥/ ٤٤٥) وأبو داود (٢٦٥٩) والنسائي (٥/ ٧٩) وابن حبان (٢٩٥)]. وقال عبي - كرم الله وجهه -: لا تكثر الغيرة على أهلِكَ؛ فترامى بالسوء من أحلك.

إيمان الرجل زوجته: قال ابن حزم: وفرض على الرجل أن يجامع امرأته، التي هي زوجته، وأدنى ذلك

(١) لا يفرك: لا يبعص.

(٢) الريبة: الشك والظن، وإنما كان ذلك بعيداً لأنه من سوء الظن. وإن بعض الظن إثم.

مرة في كل طهر ، إن قدر على ذلك ، وإلا فهو عاص لله - تعالى - برهان ذلك قوله - عز وجل - : ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرَ فَأَتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ مَرَكُهُنَّ اللَّهُ ﴾ [البقرة : ٢٢٣] . وذهب جمهور العلماء إلى ما ذهب إليه اس حرم . من الوحوب على الرجل ، إذا لم يكن له عذر . وقال الشافعي : لا يجب عليه ؛ لأنه حق له ، فلا يجب عليه . كسائر الحقوق . وص أحمد على أنه مقدر بأربعة أشهر ؛ لأن الله قدره في حق المولي بهذه المدة ، فكذلك في حق غيره . وإذا سافر عن امرأته . فإن لم يكن له عذر مانع من الرجوع ، فإن أحمد ذهب إلى توقيته بستة أشهر ، وسئل : كم يعيب الرجل عن زوجته؟ قال . ستة أشهر . يكتب إليه ، فإن أتى أن يرجع ، فرق الحاكم بينهما . وحدثه ما رواه أبو حفص بإسناده ، عن زيد بن أسلم ، قال بينما عمر بن الخطاب يحرس المدينة ، فمر بامرأة في بيتها ، وهي تقول :

تطاول هذا الليل واسودَّ حانبه      وطال عبي أن لا حليل لأعبه  
والله سولا خشية الله وحده      لحرك من هذا السرير جوابه  
ولكن ربي والحياء يكفني      وأكرم بغيري أن توطأ مراكة

فسأل عنها عمر؟ فقيل له : هذه فلانة ، زوجها عائب في سبيل الله . فأرسل إليها تكون معه ، وبعث إلى زوجها فأقنعه <sup>(١)</sup> ، ثم دخل على حفصة ، فقال : يا بنية ، كم تصبر المرأة عن زوجها؟ فقالت : سبحان الله ! مثلك يسأل مثلي عن هذا؟ فقال : لولا أنني أريد النظر للمسلمين ، ما سألتك . قالت : خمسة أشهر ، ستة أشهر . فوقت اللباس في مغازيهم ستة أشهر ؛ يسرون شهراً ، ويقيمون أربعة أشهر ، ويسرون راجعين شهراً . وقال العزالي ، من الشافعية : ويسغي أن يأتيها في كل أربع ليال مرة ، فهو أعدل ؛ لأن عدد النساء أربعة ، فجاز التأخير إلى هذا الحد ، نعم ، ينبغي أن يزيد أو ينقص حسب حاجتها في التحصين ؛ فإن تحصيها واحب عليه ، وإن كان لا تثبت المطالبة بانوطء ، فذلك لعسر المطالبة والوفاء بها . وعن محمد بن معمر العفاري ، قال : أتت امرأة إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقالت : يا أمير المؤمنين ، إن روجي يصوم النهار ويقوم الليل ، وأنا أكره أن أشكوه ، وهو يعمل طاعة الله - عز وجل - فقال لها : بغم الروج روجك . فحجعت تكرر هذا القول . ويكرر عبيها الجواب . فقال له كعب الأسدي : يا أمير المؤمنين ، هذه المرأة تشكو زوجها في مبادئه إياها عن فراشه ، فقال عمر : كما فهمت كلامها ، فاقص بينهما . فقال كعب : عبي بزوجها . فأتي به ، فقال له : إن امرأتك هذه تشكوك . قال : أفي طعام أو شراب؟ قال : لا . فقالت المرأة :

يا أيها القاضي الحكيم رشده      ألهي حيلي عن فراشي مشجده  
رهده في مصحعي تعبده      فاقض القضاء ، كعب ، ولا تردده  
هاره ونيسه ما يرقده      فليست في أمر النساء أحمده

فقال زوجها :

(١) أقنعه رجع

رهدي في السوء وفي الخجل      أي مرؤ أدهسي ما نزل  
في سورة السجدة وفي السجدة الطول      وفي كتاب الله تحويف خذل  
فقد كعب :

إن لها حقاً يا رجل      نصيبه في أربع لمن عقل  
فأعصها ذاك      ودع عنك العذل

ثم قال : إن الله ﷻ فيه أحل لك من السوء ، مثي ، وثلاث ، ورباع ، فلك ثلاثة أيه وليايهن تعد  
فيهن ربك . فقال عمر : والله ، ما أدري من أي أمرك أعجب ؛ أمن فهمك أمرهما ، أم من حكمك  
بينهما ؟! اذهب ، فقد ولت لك قضاء البصرة . وقد ثبت في السنة ، أن جماع الرجل زوجته من الصدقات ،  
التي يثيب الله عليها . روى مسلم ، أن رسول الله ﷺ قال : « ... ولك في جماع زوجتك أجر » .  
قائلاً : يا رسول الله ، أيأتي أحد شهوته . ويكون له فيه أجر ؟ قال : « رأيتم لو وضعها في حرام ، أكان عليه  
فيها وزر ؟! فكذاك إذا وضعها في حلال ، كان له أجر » . [أحمد (١٦٩ / ٥) ومسلم (١٠٠٦)] . ويستحب  
المداعبة ، والملاعبة ، والملاطفة ، والتقبيل ، والانتظار ، حتى تقضي المرأة حاجتها ؛ روى أبو يعنى ، عن أنس  
ابن مالك ، أن الرسول ﷺ قال : « إذا جامع أحدكم أهله فيصدقها ، فإذا قضى حاجته قبل أن تقضي  
حاجتها ، فلا يعجلها ، حتى تقضي حاجتها » . [ضعيف الجامع (٤٥٠) وإرواء الغليل (٢٠١٠)] . وقد  
تقدم : « هلا بكراً ، تلاعبها وتلاعبك » . [سبق تحريجه] .

التستر عند الجماع : أمر الإسلام بستر العورة في كل حال ، إلا إذا اقتضى الأمر كشفها ؛ فعن بهز بن  
حكيم ، عن أبيه ، عن جده ، قال : قلت : يا نبي الله ، عورتنا ما تأتي منها ، وما نذر ؟ قال : « احفظ  
عورتك إلا من زوجتك ، أو ما ملكت يمينك » . قلت : يا رسول الله ، إذا كان القوم بعضهم في بعض ؟  
قال : « إن استطعت ألا يراها أحد ، فلا يراها » . قال : قلت : إذا كان أحدنا حالياً ؟ قال : « فأنه أحق أن  
يُستحيا من الناس » . رواه الترمذي ، وقال : حديث حسن . [أحمد (٣ / ٥) وأبو داود (٤٠١٧) والترمذي  
(٢٧٦٩) وابن ماجه (١٩٢٠)] . وفي الحديث جوز كشف العورة عند الجماع ، ولكن مع ذلك ، لا ينبغي أن  
يتجرد الزوجان تجرداً كاملاً ؛ فعن عتبة بن عبد السلمي ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا أتى أحدكم أهله  
فليستر ، ولا يتجرد تجرد الغيرين » <sup>(١)</sup> . رواه ابن ماجه . [ابن ماجه (١٩٢١)] . وعن ابن عمر ، أن النبي ﷺ  
قال : « إياكم واستعري ؛ فإن معكم من لا يفرككم ، إلا عند الغائط ، وحين يقضي الرجل إلى أهله ،  
فاستحيوه وكرمواهم » . رواه الترمذي ، وقال : حديث غريب . وقالت عائشة : لم ير رسول الله ﷺ  
مي ، ولم أر منه . [الخبر مردود بالأحاديث الصحيحة لتي أباح كشف العورة بين الزوجين عند الجماع ، وهو  
حديث باطل ، فيه كذاب ووُضاع] .

التسمية عند الجماع : يسن أن يسمى الإنسان ، ويستعيه عند الجماع ؛ روى المحاري ، ومسلم ،



وغيرهما، عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ قال: «لو أن أحدكم إذا أتى أهله، قال: بسم الله، اللهم جننا الشيطان، وجنب الشيطان ما رزقنا. فإن قدر بينهما في ذلك ولد، لن يضر ذلك الولد الشيطان أبداً». [البحري (٥١٦٥) ومسنه (١٤٣٤، ١١٦)].

**حرمة التكلم، بما يجري بين الزوجين، أثناء المباشرة:** ذكر الحماص والتحدث به مخالف للمروءة، ومن اللغو الذي لا فائدة فيه، ولا حاجة إليه، ويسبى للإنسان أن يتزهد به، ما لم يكن هناك ما يستدعي التكلم به؛ ففي الحديث الصحيح: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه». [برمدي (٢٣١٧) ومالك في لموطاً (٩٠٣ / ٢)]. وقد مدح الله المعربين عن اللغو، فقال: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾ [٣]. فإذا استدعى الأمر التحدث به، ودعت الحاجة إليه، فلا بأس، وقد ادعت امرأة، أن روحها عاجز عن إتيانها، فقال: يا رسول الله: «إني لأنفضها نفص الأديم». [البحري (١٨٢٥)]. وإذا توسع الزوج أو الزوجة في ذكر تفاصيل المباشرة، وأفشى ما يجري بينهما؛ من قول أو فعل، كان ذلك محرماً؛ فعن أبي سعيد رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة، الرجل يفضي إلى المرأة؛ وتفضي إليه، ثم ينشر سرها». رواه أحمد. [أحمد (٣٨ / ٦)]. وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ صلى، فلما سلم، أقبل عليهم بوجهه، فقال: «مجالستكم، هل منكم الرجل إذا أتى أهله، أغلق بابه، وأرخى ستره، ثم يخرج فيحدث، فيقول: فعلت بأهلي كذا، وفعلت بأهلي كذا؟» فسكتوا، فأقبل على النساء، فقال: «هل منكن من تحدث؟» فجثت فتاة كعاب على إحدى ركبتيها، وتطاوت؛ ليراها الرسول ﷺ، وليسمع كلامها، فقالت: أي والله، إنهم يتحدثون، وإنهن ليتحدثن. فقال: «هل تدرون ما مثل من فعل ذلك؟ إن مثل من فعل ذلك مثل شيطان وشيطانة، لقي أحدهما صاحبه بالشكة، فقضى حاجته منها، والناس ينظرون إليه». رواه أحمد، وأبو داود. [أحمد (٥٤٠ / ٢) وأبو داود (٢١٧٤)].

**إتيان الرجل في غير المأني:** إتيان المرأة في دبرها تنفر منه الفطرة، ويأباه الطبع، ويحرمه الشرع؛ قال الله - تعالى: ﴿بَسَاطَتُكُمْ حَرْتُ لَكُمْ فَأْتُوا نَفْسَكُمْ أَنِّي شَفِئْتُكُمْ﴾ [البقرة ٢٢٣]. والحرث؛ موضع الغرس والزرع. وهو هنا محل الولد؛ إذ هو المزروع. فالأمر بإتيان الحرث، أمر بالإتيان في الفرج خاصة.

قال ثعلب:

إما الأرحام أرض  
فعلينا الزرع فيها  
ون لنا محترئات  
وعلى الله النبات

وهذا كقول الله: ﴿فَأْتُوا نَفْسَكُمْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة ٢٢٢]. وكقوله: ﴿أَنِّي شَفِئْتُكُمْ﴾. أي؛ كيف شئتم. وسبب نزول هذه الآية ما رواه البخاري، ومسلم، أن اليهود كانت على عهد رسول الله ﷺ ترغم، أن الرجل إذا أتى امرأته من دبرها في قبلها، جاء الولد أحول، وكان الأنصار يبيعون اليهود في هذا، فأنزل الله ﷻ: ﴿بَسَاطَتُكُمْ حَرْتُ لَكُمْ فَأْتُوا نَفْسَكُمْ أَنِّي شَفِئْتُكُمْ﴾. [سورة ٢٢٣]. [البحري (٤٥٢٨) ومسنه (١٤٣٥)]. أي؛ أنه لا حرج في إتيان النساء بأي كيفية، ما دام ذلك في الفرج، وما دمتم تقصدون

الحرث . وقد جاءت الأحاديث صريحة ، في النهي عن إتيان المرأة في دبرها ؛ روى أحمد ، والترمذي ، وابن ماجه ، أن النبي ﷺ قال : « لا تأتوا النساء في أعشارهن » . أو قال : « في أدبارهن » . ورواته ثقات . [أحمد (١٨٢ / ٢) والترمذي (١١٦٤) من حديث عبي بن أبي طالب وعبي بن صق] . وروى عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده أن النبي ﷺ قال في الذي يأتي امرأته في دبرها : « هي اللوطية الصغرى » . [أحمد (٢) ، ١٨٠ ، ٢١٠] . ومجمع روضة (٢٩٨ / ٤) . وعند أحمد ، وأصحاب السنن ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « ملعون من أتى امرأة في دبرها » . [أحمد (٢ / ٣٤٤) وأبو داود (٢١٦٢) والترمذي (١١٦٤) والنسائي في الكبرى (٩٠٠١) وابن ماجه (١٩٢٣)] . قال ابن تيمية : ومتى وطئها في الدبر وطأوعته ، غُزِّرا جميعاً ، وإلا فرق بينهما ، كما يفرق بين الفاجر ومن يفجر به .

**العزل ، وتحديد النسل<sup>(١)</sup> :** تقدم أن الإسلام يرغب في كثرة النسل ؛ إذ إن ذلك مظهر من مظاهر القوة والمنفعة ، بالنسبة للأمم والشعوب ، وإنما العزة للكثير .

**ويجعل ذلك من أسباب مشروعية الزواج :** « تزوجوا الولود الودود » ؛ فإني مكاثركم الأُم يوم القيامة » . [أبو داود (٢٠٥٠) والنسائي (٦ / ٦٦)] . إلا أن الإسلام مع ذلك لا يمنع في الظروف الخاصة ، من تحديد النسل ، باتخاذ دواء يمنع من الحمل ، أو بأي وسيلة أخرى من وسائل المنع . فيباح التحديد في حالة ما إذا كان الرجل معيلاً<sup>(٢)</sup> لا يستطيع القيام على تربية أبنائه التربية الصحيحة . وكذلك إذا كانت المرأة ضعيفة ، أو كانت موصولة الحمل ، أو كان الرجل فقيراً . ففي مثل هذه الحالات يباح تحديد النسل ، بل إن بعض العلماء رأى أن التحديد في هذه الحالات لا يكون مباحاً فقط ، بل يكون مندوباً إليه . وأحق الإمام الغزالي بهذه الحالات حالة ما إذا خافت المرأة على جمالها ، فمن حق الزوجين في هذه الحالة أن يمنعا النسل ، بل ذهب كثير من أهل العلم إلى إباحته مطلقاً ، واستدلوا لمذهبهم بما يأتي :

١- روى البخاري ، ومسلم ، عن جابر قال : كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ ، والقرآن ينزل . [البخاري (٥٢٠٨) ومسلم (١٤٤٠ / ١٣٦)] .

٢- وروى مسلم عنه ، قال : كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ ، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ ، فلم ينهنا . [مسلم (١٤٤٠ / ١٣٨)] . وقال الشافعي - رحمه الله - : ونحن نروي عن عدد من أصحاب النبي ﷺ ، أنهم رخصوا في ذلك ، ولم يروا به بأساً . وقال البيهقي : وقد رويتنا الرخصة فيه ، عن سعد بن أبي وقاص ، وأبي أيوب الأنصاري ، وريد بن ثابت ، وابن عباس ، وغيرهم . وهو مذهب مالك ، والشافعي . وقد اتفق عمر ، وعلي - رضي الله عنهما - على أنها لا تكون موعودة حتى تمر عليها انتارات السبع ؛ فروى القاسمي أبو يعلى وغيره بإساده ، عن عبيد بن رفاع ، عن أبيه ، قال : جلس إلى عمر علي ، والزبير ، وسعد بن زيد ، في نفر من أصحاب رسول الله ﷺ وتذاكروا العزل ؛ فقالوا : لا بأس به . فقال رجل : إنهم يزعمون أنها الموعودة الصغرى . فقال علي عليه السلام : لا تكون موعودة ، حتى تمر عليها انتارات السبع ، حتى تكون من

(٢) المبل كثير العيال .

(١) العزل : هو أن يبرع الرجل بعد الإيلاج ليرى حارج الفرج منعاً للحمل .

سلالة من طين، ثم تكون نطفة، ثم تكون علقة، ثم تكون مضغة، ثم تكون عظاماً، ثم تكون لحماً، ثم تكون خفياً آخر. فقال عمر رضي الله عنه: صدقت، أطال الله بقاءك. ويرى أهل الظاهر، أن منع الحمل حرام؛ مستدلين بما روته خدامة ست وهب. أن أناساً سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العزل؟ فقال: «ذلك هو الواؤد الحففي». [أحمد (٣٦١ / ٦) ومسلم (١٤٤٢ / ١٤١)]. وأجاب الإمام الغزالي عن هذا، فقال: ورد في «الصحيح» أحبار صحيحة في الإباحة، وقوله: «إنه الواؤد الحففي». كقوله: «الشرك الحففي»، [أحمد (٣٠ / ٣) وابن ماجة (٤٢٠٤)]. وذلك يوجب كراهيته كراهةً، لا تحريماً. والمقصود بالكراهة خلاف الأولى، كما يقال: يكره لقاعد في المسجد أن يقعد فارغاً، لا يشتغل بذكر أو صلاة. وبعض الأئمة، كالأحناف، يرون أنه يباح العزل، إذا أدنت الزوجة، ويكرهه من غير إذنها.

**حكم إسقاط الحمل:** بعد استقرار النطفة في الرحم، لا يحل إسقاط الجنين بعد مضي مائة وعشرين يوماً؛ فإنه حينئذ يكون اعتداء على نفس، يستوجب العقوبة في الدنيا والآخرة<sup>(١)</sup>. أما إسقاط الجنين، أو إفساد اللقاح قبل مضي هذه المدة، فإنه يباح، إذا وجد ما يستدعي ذلك، فإن لم يكن ثمة سبب حقيقي، فإنه يكره. قال صاحب «سبل السلام»: معالجة المرأة لإسقاط النطفة، قبل نفخ الروح، يتفرع حواراه وعدمه على الخلاف في العزل، فمن أجاره أجاز المعالجة، ومن حرمه حرم هذا بالأولى. ويلحق بهذا، تعاطي المرأة ما يقطع الحمل من أصله. انتهى. ويرى الإمام الغزالي، أن الإجهاض حاية على موحود حاصل، قال: ولها مراتب؛ أن تقع النطفة في الرحم، وتحتلط بماء المرأة، وتستعد لقبول الحياة، وإفساد ذلك جندي، فإن صارت مضغة وعلقه، كانت اجنبية أفحش، وإن نفخ فيه الروح، واستوت الحنقة، ازدادت الجماية تفاحشاً.

### الإيلاء<sup>(٢)</sup>

**تعريفه:** الإيلاء في اللغة؛ الامتناع باليمين، وفي الشرع؛ الامتناع باليمين من وطء الزوجة. ويستوي في ذلك اليمين بالله، أو الصوم، أو الصدقة، أو الحج، أو الطلاق. وقد كان الرجل في الجاهلية يحلف، على ألا يمس امرأته السنة، والسنتين، والأكثر من ذلك، بقصد الإضرار بها، فيتركها معلقة؛ لا هي زوجة ولا هي مطلقة، فأراد الله - سبحانه - أن يضع حداً لهذا العمل الضار، فوَقَّته بمدة أربعة أشهر، يتروى فيها الرجل؛ عليه يرجع إلى رشده، فإن رجع في تلك امدة أو في آخرها، بأن حث في اليمين، تقارب ولأَمَس زوجته، وكفر عن يمينه فيها، وإلا طلق؛ فقال: ﴿لَّذِينَ يُؤْذُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ رَبُّهُمْ<sup>(٣)</sup> أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ قَاءُوا<sup>(٤)</sup> فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ<sup>(٥)</sup> وَإِنْ عَزَّوْا أَلْطَلَّقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ<sup>(٦)</sup>﴾ [البقرة: ٢٢٦، ٢٢٧].

**مدة الإيلاء<sup>(٥)</sup>:** اتفق الفقهاء على أن من حلف، ألا يمس زوجته أكثر من أربعة أشهر، كان مولياً.

(١) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: حدثني رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصدق المصدق: «إن أحداكم يجمع حقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة، ثم يكون علقه مثل ذلك، ثم يكون مضغه مثل ذلك، ثم يبعث فيه روح ويؤمر بأربع كلمات: بكتب رقه وأحمه وعمه وشقي أو سعيد» [رواه البخاري ومسلم].

(٢) (٤) فاء: رجعوا

(٣) امرئ: لا يظن

(٤) ألى يؤي: يلاء، وإله إذا حلف فهو مؤي.

واختلفوا فيمن حلف ، ألا يمسه أربعة أشهر ؛ فقال أبو حنيفة ، وأصحابه : ثبت له حكم الإيلاء . وذهب الجمهور ، ومنهم الأئمة الثلاثة ، إلى أنه لا يثبت له حكم الإيلاء ؛ لأن الله جعل له مدة أربعة أشهر ، وبعد انقضائها : إما الفیء ، وإما الطلاق .

**حكم الإيلاء :** إذا حلف ، ألا يقرب زوجته ، فإن مسها في الأربعة الأشهر ، انتهى الإيلاء ، ولزمته كفارة اليمين . وإذا مضت المدة ولم يحامعها ، فيرى جمهور العلماء ، أن لزوج أن تطاله ؛ إما بالوطء ، وإما بالطلاق ، فإن امتنع عنهما ، فيرى مالك ، أن للحاكم أن يطلق عليه دفعا لمضر عن الزوجة . ويرى أحمد ، والشافعي ، وأهل الظاهر ، أن القاضي لا يطلق ، وإنما يضيق على الزوج ويحبسه ، حتى يطلقها بنفسه . وأما الأحناف ، فيرون أنه إذا مضت المدة ولم يحامعها ، فإنها تطلق طقة بائنة ، بمجرد مضي المدة ، ولا يكون للزوج حق المراجعة ؛ لأنه أساء في استعمال حقه ؛ بامتناعه عن الوطء بغير عذر ، فقوّت حق زوجته ، وصار بذلك ظالماً لها . ويرى الإمام مالك ، أن الزوج يلزمه حكم الإيلاء ، إذا قصد الإضرار بترك الوطء ، وإن لم يحلف على ذلك ؛ لوقوع الضرر في هذه الحال ، كما هو واقع في حالة اليمين .

**الطلاق الذي يقع بالإيلاء :** والطلاق الذي يقع بالإيلاء طلاق بائن ؛ لأنه لو كان رجعيًا ، لأمكن للزوج أن يجبرها على الرجعة ؛ لأنها حق له ، وبذلك لا تتحقق مصدحة الزوجة ، ولا يزول عنها الضرر . وهذا مذهب أبي حنيفة . وذهب مالك ، والشافعي ، وسعيد بن المسيب ، وأبو بكر بن عبد الرحمن إلى أنه طلاق رجعي ؛ لأنه لم يقد دليل على أنه بائن ؛ ولأنه طلاق زوجة مدخول بها ، من غير عوض ، ولا استيفاء غوّد .

**عدة الزوجة المولى منها :** ذهب الجمهور إلى أن الزوجة المولى منها تعتد ، كسائر المطلقات ؛ لأنها مطلقة . وقال جابر بن زيد : لا تلزمها عدة ، إذا كانت قد حاضت في مدة الأربعة أشهر ثلاث حيض . قال ابن رشد : وقال بقوله طائفة . وهو مروى عن ابن عباس . وحجته ، أن العدة إنما وضعت ؛ لبراءة الرحم ، وهذه قد حصت لها البراءة .

### حق الزوج على زوجته

من حق الزوج على زوجته أن تطيعه في غير معصية ، وأن تحفظه في نفسها وماله ، وأن تمتنع عن مفارقة أي شيء يضيق به الرجل ؛ فلا تعبس في وجهه ، ولا تبدو في صورة يكرهها ، وهذا من أعظم الحقوق ؛ روى الحاكم ، عن عائشة ، قالت : سألت رسول الله ﷺ ، أي الناس أعظم حقًا على المرأة ؟ قال : «زوجها» . قالت : فأأي الناس أعظم حقًا على الرجل ؟ قال : «أمه» . [الحاكم (٤ / ١٧٥) ] . ويؤكد رسول الله ﷺ هذا الحق ، فيقول : «لو أمرت أحدًا أن يشجّد لأحد ، لأمرت المرأة أن تشجّد لزوجها ؛ من عظم حقه عليها» . رواه أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجة ، وابن حبان . [أبو داود (٢١٦٠) ] والترمذي (١١٥٩) وابن ماجة (١٨٥٢) وأحمد (٧٦ / ٦) عن عدد من الصحابة [ ] . وقد وصف الله - سبحانه - الزوجات

الصالحات، فقال: ﴿وَمَكَّنَتْ قَيْنَتْ حَفَظَتْ لَعْنَتْ بِمَا حَفَظَ اللَّهُ﴾ [النساء: ٣٤]. و«القائتات»؛ هن الطائعات. و«الحافظات للعيب». أي؛ اللاتي يحفظن غيبة أزواجهن، فلا يَحُثُّهُ في نفس أو مال. وهذا أسمى ما تكون عليه المرأة، وبه تدوم الحياة الزوجية وتسعد. وقد جاء في الحديث، أن رسول الله ﷺ قال: «خيرُ النساء؛ مَنْ إِذَا نَظَرَتْ إِلَيْهَا سَرَّتْكَ، وَإِذَا أَمَرْتَهَا أَطَاعَتْكَ، وَإِذَا غَبَّتْ عَنْهَا حَفَظْتَكَ فِي نَفْسِهَا وَمَالِكَ». سبق تحريجه. ومُحافظة الزوجة على هذا الخلق يعتبر جهادًا في سبيل الله؛ روى ابن عباس، رضي الله عنهما، أن امرأة جاءت إلى النبي ﷺ، فقالت: يا رسول الله، أنا وأفدة النساء إليك، هذا الجهاد كتبه الله على الرجال؛ فإن يُصَيَّبُوا أُجِرُوا، وإن قُتِلُوا كانوا أحياء عند ربهم يرزقون، ونحن معشر النساء نقوم عليهم، فما لنا من ذلك؟ فقال الرسول ﷺ: «أبْلِغِي مَنْ لَقِيتِ مِنَ النِّسَاءِ، أَنَّ طَاعَةَ الزَّوْجِ وَاعْتِرَافًا بِحَقِّهِ يَغْدِلُ ذَلِكَ، وَقَلِيلٌ مِنْكَ مَنْ يَفْعَلُهُ». [إبرار (١٤٧٤) ومجمع الروايات (٣٠٥/٤)]. ومن عظم هذا الحق، أن قرن الإسلام طاعة الزوج بإقامة الفرائض الدينية وطاعة الله؛ فعن عبد الرحمن بن عوف، أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا صَلَّتِ الْمَرْأَةُ خَمْسَهَا، وَصَامَتْ شَهْرَهَا، وَحَفَظَتْ فَرْجَهَا، وَأَطَاعَتْ زَوْجَهَا، قِيلَ لَهَا: ادْخُلِي الْجَنَّةَ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ شِئْتَ». رواه أحمد، والطبراني. [أحمد (١٩١/١) ومجمع الروايات (٤/٣٠٦)]. وعن أم سمية، رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ مَاتَتْ، وَزَوْجُهَا عَنْهَا رَاضٍ، دَخَلَتْ الْجَنَّةَ». [الترمذي (١١٦١) وابن ماجة (١٨٥٤) وإسحاق (١٧٣/٤)]. وأكثر ما يدخل المرأة النار عصيانها لزوجها، وكفرانها إحسانه إليها؛ فعن ابن عباس. رضي الله عنهما. أن رسول الله ﷺ قال: «اطَّلَعْتُ فِي النَّارِ، فَإِذَا أَكْثَرُ أَهْلِهَا نِسَاءُ يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، لَوْ أَحْسَنْتُ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قط». رواه البخاري. [الحارثي (٢٩) ومسلم (٩٠٧)]. وعن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ، فَأَبَتْ أَنْ تَجِيءَ فَبَاتَ عَضْبَانٌ، لَعْنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ، حَتَّى تَصْبَحَ». رواه أحمد، والبخاري، ومسلم. [أحمد (٤٣٩/٢) والحارثي (٥١٩٣) ومسلم (١٤٣٦)]. وحق الطاعة هذا مقيّد بالمعروف فإنه «لَا طَاعَةَ لِلْخُلُوقِ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ» [أحمد (٤٠٩/١)، ٥/٦٥]. والنضاسي في مسنده (١٧)، فلو أمرها بمعصية، وجب عليها أن تخالفه. ومن طاعتها لزوجها، ألا تصوم نافلة إلا بإذنه، وألا تحج تطوعًا إلا بإذنه، وألا تخرج من بيته إلا بإذنه؛ روى أبو داود الطيالسي، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «حَقُّ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ؛ أَلَّا تَمْنَعَهُ نَفْسَهَا، وَلَوْ كَانَ عَلَى ظَهْرِ قَتَبٍ<sup>(١)</sup> وَأَلَّا تَصُومَ يَوْمًا وَاحِدًا إِلَّا بِإِذْنِهِ، إِلَّا لَفَرِيضَةٍ، فَإِنْ فَعَلْتَ أَيْمَنْتَ، وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنْهَا، وَأَلَّا تَعْطِيَ مَنْ يَبْتَاعُ شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَإِنْ فَعَلْتَ كَانَ لَهُ الْأَجْرُ، وَعَلَيْهَا الْوَزْرُ، وَأَلَّا تَخْرُجَ مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَإِنْ فَعَلْتَ لَعِبَهَا اللَّهُ، وَمَلَائِكَةُ الْغَضَبِ، حَتَّى تَتُوبَ أَوْ تَرْجِعَ، وَإِنْ كَانَ ظَالِمًا». [صعيف جامع (٢٧٢٠) والنسبة الضعيفة (٣٥١٥)].

عَدَمُ إِدْخَالٍ مِنْ يَكْرَهُ الزَّوْجُ: ومن حق الزوج على زوجته ألا تُدْخِلَ أَحَدًا بَيْتَهُ يَكْرَهُهُ، إِلَّا بِإِذْنِهِ؛ فعن

(١) قتب: رجل صغير يوضع على ظهر الحمل.

عمرو بن الأحوص الجشمي رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ في حجة الوداع ، يقول بعد أن حمد الله ، وأثنى عليه ، وذكر ووعظ ، ثم قال : «ألا واستوصوا بالنساء خيراً ؛ فإنما هنَّ عَوَانٌ<sup>(١)</sup> عندكم ، ليس تملكون منهن شيئاً غير ذلك ، إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ، فإن فَعَلْنَ فاهجروهن في المضاجع ، واضربوهن ضرباً غير مبرح ، فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً ، ألا إن لكم على نسائكم حقاً ، ولنسائكم عليكم حقاً ؛ فحقكم عليهن ألا يُوطئنَ فروشكم من تكرهونه ، ولا يأذنَّ في بيوتكم من تكرهونه ، ألا وحقهن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن وطعامهن» . رواه ابن ماجه ، والترمذي ، وقال : حديث حسن صحيح . [الترمذي (١١٦٣) وابن ماجه (١٨٥١) وأحمد (٥/ ٧٢ - ٧٣) واسناني في عشرة نساء (٢٨٧) ] .

**خدمة المرأة زوجها :** أساس العلاقة بين الزوج وزوجته ، هي المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات ، وأصل ذلك قول الله - تعالى - : ﴿وَمَنْ مِثْلَ الَّذِي عَلَيْهَا بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّيَالِ عَلَيْهِمْ ذَرْعًا﴾ [البقرة : ٢٢٨] . فالآية تعطي المرأة من الحقوق ، مثل ما للرجل عليها ، فكلما طولبت المرأة بشيء ، طوب للرجل بمثله . والأساس الذي وضعه الإسلام ؛ للتعامل بين الزوجين ، وتنظيم الحياة بينهما ، هو أساس فطري وطبيعي ؛ فالرجل أقدر على العمل ، والكدح ، والكسب خارج المنزل ، والمرأة أقدر على تدبير المنزل ، وتربية الأولاد ، وتيسير أسباب الراحة البيئية ، والطمأنينة المنزلية ، فيكلف الرجل ما هو مناسب له ، وتكلف المرأة ما هو من طبيعتها . وبهذا ينتظم البيت من ناحية الداخل والخارج ، دون أن يجد أي واحد من الزوجين سبباً من أسباب انقسام البيت على نفسه . وقد حكم رسول الله ﷺ بين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وبين زوجته فاطمة - رضي الله عنها - فجعل على فاطمة خدمة البيت ، وجعل على علي العمل ، والكسب . [أنصبة رسول الله ﷺ ؛ بقرطبي (٧٢) ] . روى البخاري ، ومسلم ، أن فاطمة - رضي الله عنها - أتت النبي ﷺ تشكو إليه ، ما تلقى في يديها من الرحى ، وتسأله خادمة ، فقال : «ألا أدلكما على ما هو خيرٌ لكما مما سألتما؟ إذا أخذتما مضاجعكما ، فسبحا الله ثلاثاً وثلاثين ، واحمداً ثلاثاً وثلاثين ، وكبرا أربعاً وثلاثين ، فهو خيرٌ لكما من خادم» . [البحاري (٥٣٦٢) ومسلم (٢٧٢٧) ] . وعن أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنها - أنها قالت : كنت أخدم الزبير خدمة البيت كله ، وكان له فرس ، فكنت أسوسه ، وكنت أحتشُّ له ، وأقوم عليه . وكانت تغلفه ، وتسقي الماء ، وتخز الدلو ، وتعجن ، وتنقل النوى على رأسها من أرض له على ثلثي فرسخ . [أحمد (٦/ ٣٥٢) ] . ففي هذين الحديثين ما يفيد ، بأن على المرأة أن تقوم بخدمة بيتها ، كما أن على الرجل أن يقوم بالإففاق عليها . وقد شكت السيدة فاطمة - رضي الله عنها - ما كانت تلقاه من خدمة ، فلم يقل الرسول ﷺ لعلي : لا خدمة عليها ، وإنما هي عليك . وكذلك لما رأى خدمة أسماء لزوجها لم يقل : لا خدمة عليها . بل أقره على استخدامها . وأقر سائر أصحابه على خدمة أزواجهن ، مع علمه بأن مهن الكارهة والراضية . قال ابن القيم : هذا أمر لا ريب فيه ، ولا يصح التفريق بين شريفة وديئة ، وفقيرة وغنية ، فهذه أشرف نساء العالمين ، كانت تحدم زوجها ، وجاءت الرسول ﷺ تشكو إليه الخدمة ، فلم

(١) عوان مفتاح العين وتحفيف النواحي أسيرات .

يُشْكِبُهَا<sup>(١)</sup>. قل بعض علماء المالكية<sup>(٢)</sup>، إن على أروحة خدمة مسكنها، وإن كانت شريفة المحل؛ ليسار أبوة أو ترفه، فعليه تدبير لمنزل وأمر احادهم، وإن كانت متوسطة الحال، فعليها أن تفرش الفراش وحو ذلك، وإن كانت دون ذلك، فعليها أن تقم البيت، وتطبخ، وتغسل، وإن كانت من ساء النكر، والنديم، واحمل، كنف ما يكفه ساؤهم؛ وذلك أن الله - تعالى - قال: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. وقد حرى عرف المسلمين في ملذاتهم، في قديم الأمر وحديثه، بما ذكرنا، ألا ترى أن أرواح سبي عليه السلام وأصحابه كانوا يتكلمون اطحين، ولخير، والطبيخ، وفرش الفراش، وتقريب الطعام، وأتساه ذلك، ولا علم امرأة مشتع عن ذلك، ولا يسوع به الامتدح، بل كانوا يصرون نساءهم، إذا قصرن في ذلك، ويأخذونهن بالخدمة، فلولا أنها مستحقة، لما طأنوهن. هذا هو مذهب الصحيح، خلافا لما ذهب إليه مالك، وأبو حنيفة، وإشاعني، من عدم وجوب خدمة المرأة لزوجها، وقالوا: إن عقد الزواج إنما اقتضى الاستماع، لا الاستخدام، وبدل المنافع، والأحاديث المذكورة تدل على التنطوع، ومكرم الأخلاق.

**تجاوز الصديق بين الزوجين:** المحافظة على لاسجام في البيت، وتقوية روابط الأسرة عاية من اعايات، التي يستباح من أهل حصول عليها تجاوز الصديق؛ روي، أن ابن أبي عمرة الدؤلي أيام خلافة عمر، رضى الله عنه، كان يحلح النساء اللاتي يتزوج بهن، فصارت له في نساء من ذلك أحدىثة بكرهها، فلما علم بذلك، أخذ بيد عبد الله بن الأرقم، حتى أتى به إلى منزله، ثم قال لامرأته: أنتك بالله<sup>(٣)</sup>، هل تغصيسي؟ قالت: لا تشدني بالله. قال: فإني أنتك بالله. قالت: نعم. فقال لابن الأرقم: أسمع؟ ثم انطلقا، حتى أتيا عمر رضي الله عنه فقال: إنكم لتحدثون أي أظلم النساء وأخلعهن، فاسأل ابن الأرقم، فسأله فحبره، فأرسل إلى امرأة ابن أبي عمرة، فحاعت هي وعمتها، فقال: أنت التي تحدثين لزوجك، أنت تعصبيه؟ فقالت: إني أول من تب، وراجع أمر الله - تعالى - إنه نشدني، فتحرحت أن أكذب، فأكذب يا أمير المؤمنين؟ قال: نعم، فأكذبي، فإن كانت حداك لا تحب أحدا، فلا تحدثه بذلك؛ وإن أقل سيوت اندي يسي على أحب، ولكن الناس يتعاضون بالإسلام والأحساب. وقد روى لبحاري، ومسلم، عن أم كشوم - رضي الله عنها - أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ليس الكذب ادي يصلح بين نس، فيمي حيز، أو يقول حيز». [بحاري (٢٦٥٢) ومسلم (٢٦٥٥)]. قالت: ولم أسمع به حص في شيء. مما يقول الناس، إلا في ثلاث؛ يعني الحرب، ولإصلاح بين نس، وحديث ارجل امرأته والمرأة زوجها. فهذا حديث صريح في إباحة بعض الكذب: للمصلحة.

**إمساك الزوجة بمنزل الزوجية:** من حق الزوج أن يمسك زوجته بمنزل الزوجية، ويمنعها عن الخروج منه

(١) يشكبها أي يمسكها.

(٢) من عصر القرصي.

(٣) سألت.

إلا بإذنه<sup>(١)</sup>، ويشترط في المسكن أن يكون لائقاً بها، ومحققاً لاستقرار المعيشة الزوجية، وهذا المسكر يسمى بالمسكن الشرعي، فإذا لم يكن المسكر لائقاً بها، ولا يملكها من استيفاء الحقوق الزوجية المقصودة من أرواح، فإنه لا يلزمها اقرار فيه؛ لأن المسكن غير شرعي. ومثال ذلك؛ ما إذا كان بالمسكن آخرون، يتمتعوا وحودهم معها من المعاشرة الزوجية، أو كان يلحقها سلك ضرر، أو تخشى على متاعها. وكذلك لو كان المسكن حائثاً من المرافق لضرورية، أو كان بحال تستوحش منها الزوجة، أو كان الجيران جيران سوء.

**الانتقال بالزوجة:** من حق الزوج أن ينتقل وزوجته، حيث يشاء؛ لقول الله - تعالى -: ﴿أَسْكُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكُنْتُمْ مِنْ دُونِكُمْ وَلَا تُضَارَّوهُنَّ لِيُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ﴾ [الطلاق: ٦]. والنهي عن المضارة يقتضي ألا يكون القصد من الانتقال بالزوجة المضارة بها، بل يجب أن يكون القصد هو المعاشة وما يقصد بالزواج، فإن كان يقصد المضارة والتضييق عليها، في طلبه نقلها؛ كأن تهبه شيئاً من المهر، أو تترك شيئاً من النفقة الواجبة عليه لها، أو لا يكون مأموناً عليها، فلها الحق في الامتناع، وللقاضي أن يحكم لها بعدم استجابتها له. وقَبِدَ الفقهاء استعمال هذا الحق أيضاً، بألا يكون في الانتقال بها خوف الضرر عليها، كأن يكون الطريق غير آمن، أو يشق عليها مشقة شديدة، لا تحدث في العادة، أو يخاف فيه من عدو، فإذا خافت الزوجة شيئاً من ذلك، فلها أن تمتنع عن السفر. وقد جاء في إحدى المذكرات القضائية ما يلي: «ولما كانت مصلحة الزوجين من النقلة وعدمها لا تتحدد، ولا تضبط، أطلقوها من غير بيان وجهها؛ اعتماداً على فطنة القاضي، وعدالته، وحكمته، فإن من البين أن مجرد كون الزوج في شخصه مأموناً على زوجته، لا يكفي لتحقيق المصلحة في الإجماع على النقلة، بل لابد من مراعاة أحوال أخرى؛ ترجع إلى الزوج، وإلى الزوجة، وإلى البلدان المنقول منها، والمنتقل إليها، كأن يكون الباعث على الانتقال مصلحة يُعْتَدَ بها، قلما يمكن الحصول عليها بدون الاغتراب، وكأن يكون الزوج قادراً على نفقات ارتحالها، كأمثالها، وفي يده فضل يغلب على الظن أنه لو اتجر فيه مثلاً، لربح ما يعدل نفقته ونفقة عياله، أو صناعة فنية تقوم بمعاشه ومعاشهم. وكأن يكون الطريق بين البلدين مأموناً على النفس، والعرض، والمال، وكأن تكون الزوجة، بحيث تقوى على مشقة السفر من بلدها إلى المكان الذي يريد نقلها إليه، وكأن لا يكون المحل الذي يريد نقلها إليه بطبيعته منبعا للحميات، والأوبئة، والأمراض، وكأن لا يكون الاختلاف بين البلدين في الحرارة والبرودة مثلاً، مما لا تحتمله الأمزجة والطباع. وكأن تكون كرامة الزوجة في موضع نقلتها محفوظة، ككرامتها في محلها الأصلي. وكأن لا يلحقها بسبب الانتقال ضرر مادي أو أدبي، إلى كثير من الاعتبارات التي يجب ملاحظتها في مثل هذه الظروف، وتختلف باختلاف الأشخاص والمواطن، ولا تحفى عن القاضي الفطن». وهذا من حير ما يقال، تفصيلاً في هذا الموضوع.

**اشتراط عدم خروج الزوجة من دارها:** من تروج امرأة، وشرط لها ألا يجرحها من دارها، أو لا يجرح

(١) وهذا بخلاف رياره أبيها فيها أن يرورها كل أسوأ أو بحسب محرم به العرف ولو لم يأذن لها، لأن ذلك من صلة الرحم الناحية، وبها أن تمرص المريض منها إذ لم يوجد من يمرضه ولو لم يرص زوجها لأن ذلك واجب ولا يجوز أن يجمعها من أوجب.



بها إلى تلد غير بلدها، فعليه الوفاء بهذا الشرط؛ لقول النبي ﷺ: «إن أحق الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج». رواه البخاري، ومسلم، وغيرهما، عن عقبة بن عامر. [سبق تحريجه]. وهذا مذهب أحمد، وإسحاق بن راهويه، والأوزاعي. وذهب غير هؤلاء من الفقهاء إلى أنه لا يلزمه الوفاء بهذا الشرط، وله نقلها عن دارها. وقالوا في الحديث: إن الشرط الواجب الوفاء به، هو ما كان خاصاً في المهر والحقوق الزوجية التي هي من مقتضى العقد، دون غيرها مما لا يقتضيه. وقد تقدم في أول هذا المجلد الشروط في الزواج، واختلاف العلماء فيه مفصلاً.

**منع الزوجة من العمل:** فرّق العلماء بين عمل الزوجة، الذي يؤدي إلى تنقيص حق الزوج، أو ضرره، أو إلى خروجها من بيته، وبين العمل الذي لا ضرر فيه، فمنعوا الأول، وأجازوا الثاني. قال ابن عابدين، من فقهاء الأحناف: والذي ينبغي تحريره، أن يكون منعها من كل عمل يؤدي إلى تنقيص حقه، أو ضرره، أو إلى خروجها من بيته. أما العمل الذي لا ضرر فيه، فلا وجه لمنعها منه، وكذلك ليس له منعها من الخروج، إذا كانت تحترف عملاً هو من فروض الكفاية الخاصة بالمرأة، مثل عمل القابلة.

**خروج المرأة؛ لطلب العلم:** إذا كان العلم الذي تطلبه المرأة مفروضاً<sup>(١)</sup> عليها، وجب على الزوج أن يعلمها إياه - إذا كان قادراً على التعليم - فإذا لم يفعل، وجب عليها أن تخرج حيث العلماء، ومجالس العلم؛ لتعلم أحكام دينها، ولو من غير إذنه. أما إذا كانت الزوجة عالمة، بما فرضه الله عليها من أحكام، أو كان الزوج متفقاً في دين الله، وقام بتعليمها، فلا حق لها في الخروج إلى طلب العلم، إلا بإذنه.

**تأديب الزوجة، عند النشوز:** قال الله - تعالى -: ﴿وَالَّذِي تَخَاوَنَ تُشُورُهُمْ فَيُعْطِوهُمْ فَأَنْفَجُرُوهُمْ فِي أَلْمَسَاتِجِ وَأَضْرِبُوهُمْ إِنْ أَطَعْتَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِمْ سَبِيلاً﴾ [النساء: ٣٤]. نشوز الزوجة؛ هو عصيان الزوج، وعدم طاعته، أو امتناعها عن فراشه، أو خروجها من بيته بغير إذنه. وعظمتها؛ تذكيرها بالله، وتخويفها به، وتنبيهها لنواجب عليها من الطاعة، وما لزوجها عليها من حق، ولفت نظرها إلى ما يلحقها من الإثم بالمخالفة والعصيان، وما يفوت من حقوقها من النفقة والكسوة. والهجر في المضجع: أي؛ في الفراش. وأما الهجر في الكلام، فلا يجوز أكثر من ثلاثة أيام؛ لما رواه أبو هريرة، أن النبي ﷺ قال: «لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام». [أبو داود (٤٩١٢) و (٤٩١٤)]. ولا تضرب الزوجة لأول نشوزها، والآية فيها إضمار وتقدير؛ أي: ﴿وَالَّذِي تَخَاوَنَ تُشُورُهُمْ فَيُعْطِوهُمْ﴾ [النساء: ٣٤]. فإن نشوز: ﴿وَأَضْرِبُوهُمْ فِي أَلْمَسَاتِجِ﴾ [النساء: ٣٤]، فإن أصررن: ﴿وَأَضْرِبُوهُمْ﴾ [النساء: ٣٤]. أي؛ إذا لم ترتدع بالوعظ والهجر، فله ضربها، يقول الرسول ﷺ: «إن لكم عليهن ألا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه، فإن فعلن، فاضربوهن ضرباً غير مبرح». أي؛ غير شديد. [أحمد (٥/ ٧٢-٧٣) والترمذي (١١٦٣) وابن ماجة (١٨٥١) والسنائي في عشرة نساء (٢٨٧)]. وعليه أن يحتسب الوجه، والمواضع المخوفة؛ لأن المقصود التأديب، لا الإتلاف؛ روى أبو داود، عن حكيم بن معاوية القشيري، عن أبيه، قال: قلت: يا رسول الله، ما حق زوجة أحدنا عليه؟

(١) العلم لغرض؛ هو العلم بعمل يدي فرضه الله لأن كل ما فرض الله عليه فرض الله به

قال : «أن تُطَعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ ، وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ ، وَلَا تَضْرِبَ الْوَحَةَ ، وَلَا تُقَبِّحَ ، وَلَا تَهْجُرْ إِلَّا فِي الْبَيْتِ » . [أبو داود (٢١٤٣) وسنن مسند (١٨٥٠) وأحمد (٥ ، ٣ ، ٥) ] .

**تزِينُ الْمَرْأَةِ لِزَوْجِهَا :** من المستحسن أن تتزين المرأة لزوجها بالكحل ، والحضاب ، والطيب ، ونحو ذلك من أنواع الزينة ؛ روى أحمد ، عن كريمة بنت همام ، قالت لعائشة - رضي الله عنها - : ما تقولين يا أم المؤمنين في الحناء؟ فقالت : كان حبيبي ﷺ يعجبه لونه ، ويكره ريحه ، وليس يحرم عليكن بين حيضتين ، أو عند كل حيضة . [أحمد (١١٧٦) ] .

### التبسُّج

**مَعْنَاهُ :** التبجح ؛ تكلف إظهار ما يجب إخفاؤه . وأصله الخروح من البرج ، وهو القصر . ثم استعمل في خروج المرأة من الحشمة ، وإظهار مفاتها ، وإبراز محاسنها .

**التبجُّج في القرآن :** وقد ورد التبجح في القرآن الكريم في موضعين ؛ الموضع الأول في سورة النور ، جاء فيه قول الله - سبحانه - : ﴿ وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ يَدَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُمْ ﴾ [النور : ٦٠] . والموضع الثاني ورد في النهي عنه ، والتشجيع عليه في سورة الأحزاب في قوله سبحانه : ﴿ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْعَاهِلَةِ الْأُولَى ﴾ [الأحراب : ٣٣] .

**منافاته للدين والمدنية :** إن أهم ما يتميز به الإنسان عن الحيوان اتخاذ الملابس ، وأدوات الزينة ؛ يقول الله تعالى : ﴿ يَبْنَوْا نَحْمًا قَدِ ارْتَلَا عَلَيْهِمْ سَاءَ يَوْمُ يَكْفُرُ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ ﴾ [الأعراف : ٢٦] . والملابس والزينة هما مظهران من مظاهر المدنية والحضارة ، والتجرد عنهما إنما هو ردة إلى الحيوانية ، وعودة إلى الحياة البدائية . والحياة ، وهي تسير سيرها الطبيعي ، لا يمكن أن ترجع إلى الوراء ، إلا إذا حدثت لها نكسة تبدل آراءها ، وتغير أفكارها ، وتجعلها تعود القهقري ، ناسية أو متناسية مكاسبها الحضارية ، ورفيها الإنساني . وإذا كان اتخاذ الملابس لازماً من لوازم الإنسان الراقي ، فإنه بالنسبة للمرأة ألزم ؛ لأنه هو الحفاظ الذي يحفظ عليها دينها ، وشرفها ، وعفافها ، وحياءها ، وهذه الصفات ألصق بالمرأة وأولى بها من الرجل ، ومن ثم كانت الحشمة أولى بها وأحق . إن أعز ما تملكه المرأة الشرف ، والحياء ، والعفاف ، والحفاظة على هذه الفضائل محافظة على إنسانية المرأة ، في أسمى صورها ، وليس من صالح المرأة ، ولا من صالح المجتمع ، أن تتخلى المرأة عن الصيانة والاحتشام ، لا سيما وأن الغريزة الجنسية هي أعنف الغرائز ، وأشدّها على الإطلاق ، والتبذل مثير لهذه الغريزة ، ومطلق لها من عقالها . ووضع الحدود ، والقيود ، واسدود أمامها ، مما يحفف من حداثها ، ويطفئ من جذوتها ، ويهذبها تهذيباً جديراً بالإنسان وكرامته ؛ ومن أجل هذا عني الإسلام عناية خاصة بملابس المرأة ، وتناول القرآن ملابس المرأة مفصلاً لحدودها ، على غير عادة القرآن في تناوله المسائل الجزئية بالتفصيل ، فهو يقول : ﴿ يَبْنَوْا نَحْمًا قَدِ ارْتَلَا عَلَيْهِمْ سَاءَ يَوْمُ يَكْفُرُ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ ﴾ [الأحراب : ٥٩] .

وتوجيه الحصاب إلى ساء النبي، وناته، ونساء المؤمنين دليل على أن جميع النساء مطالبات بتنفيذ هذا لأمر، دون استثناء واحدة مهر، مهما بلغت من الطهر، ولو كانت في طهارة بات النبي - عليه الصلاة والسلام - وطهارة سائه - وبولي القرآن هذا الأمر عناية بالغة، ويفصل ذلك تفصيلاً؛ فيبين ما يحل كشفه، وما يجب ستره، فيقول: ﴿وَقُلْ يَتُومِنَاتِ بَعْضُنَ مِنْ أَنْصُرِهِنَّ وَبَعْضُنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُدْرِكُ رِيسَتَهُنَّ إِلَّا مَا طَهَّرَ مِنْهَا وَلْيَصْرِيحُنَّ بَحُرْمَتِ عَنْ جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُدْرِكُ رِيسَتَهُنَّ إِلَّا لِعُورَتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]. حتى ولو كانت المرأة عجوزاً؛ لا رعة لها ولا رعة فيها؛ يقول الله - تعالى -: ﴿وَالْفَوَاحِشُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْحُونَ بَكْلًا مَا فَلَاحَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَمْسَرَ رِيسَتَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ﴾ (١) [النور: ٦٠]. ويهتم الإسلام بهذه القضية، فيحدد السن التي تبدأ بها المرأة في الاحتشام؛ فيقول الرسول ﷺ: «يا أسماء، إن المرأة إذا بلغت المحيض، لم يصلح لها أن تَري منها، إلا هذا وهذا». وأشار إلى وجهه وكفيه. [أبو داود (٤١٠٤)]. والمرأة فتنة، ليس أضر على الرجال منها؛ يقول الرسول ﷺ: «إن المرأة إذا أقبلت، أقبلت معها شيطان، وإذا أدبرت، أدبرت معها شيطان». [أبو داود (٢١٥١)] والترمذي (١١٥٨) وأحمد (٣/ ٣٣٠) والنسائي في عشرة النساء (٢٣٥). وتجرد المرأة من ملابسها، وإبداء مفاتها يسلبها أخص خصائصها من الحياء، والشرف، ويهبط بها عن مستواها الإنساني، ولا يطهرها مما التصق بها من رجس، سوى جهنم؛ يقول الرسول ﷺ: «صنفان من أهل النار لم أرهما؛ رجال بأيديهم سياط كأذناب البقر، ونساء كاسيات، عاريات، مائلات، ثُميلات، لا يدخلن الجنة، ولا يجدن ريحها، وإن ريحها ليُشم من مسافة كذا وكذا». [مسلم (٢١٢٨)]. وفي عهد النبوة كان رسول الله ﷺ يرى بعض مظاهر التبرج، فبلغت نظر النساء إلى أن هذا فسق عن أمر الله، ويردهن إلى الجادة المستقيمة، ويحمل الأولياء، والأزواج تبعاً هذا الانحراف، وينذرهم بعذاب الله.

١- عن موسى بن يسار رضي الله عنه قال: مرت بأبي هريرة امرأة، وريحها تعصف (٢)، فقال لها: أين تريدان (٣) يا أمة الجبار؟ قالت: إلى المسجد. قال: وتطيبين؟ قالت: نعم. قال: فارجمي واغتسلي؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يقبل الله صلاة من امرأة خرجت إلى المسجد، وريحها تعصف، حتى ترجع فتغتسل» (٤). [أبو داود (٤١٧٤)] وابن ماجه (٤٠٠٢) وابن خزيمة (١٦٨٢). وإنما أمرت بالغتسل؛ لذهاب رائحتها.

٢- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أما امرأة أصابت بخوراً (٥)، فلا تشهدن العشاء». أي؛ الآخرة. رواه أبو داود، والنسائي - [مسلم (٤٤٤)] وأبو داود (٤١٧٥) والنسائي (٨/ ١٥٤).

٣- وروي عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: بينما رسول الله ﷺ حائض في المسجد، دخلت امرأة من

(١) يستعفمن: أي يستترن.

(٢) يشتد طبعه، من عصفت لريح عصفاً وعصوفاً. شتدت فهي عاصف وعاصفة.

(٣) إلى أي مكان تذهبن؟ محبوبة افهار وأمتة.

(٤) روى ابن خزيمة في صحيحه عن الحافظ إسماعيل بن وهيب وثقات، ورواه أبو داود وابن ماجه، من طريق عاصم بن عبد الله العمري.

(٥) عود أصيب أحرقة.

مُزِينَةً، تَرَفُّلٌ<sup>(١)</sup> في زينة لها في المسجد؛ فقال النبي ﷺ: «يا أيها الناس، انهوا<sup>(٢)</sup> نساءكم عن لبس الزينة، والتبختر في المسجد؛ فإن بني إسرائيل لم ينعنوا حتى لبس سائرهم الزينة، وتبختروا في المسجد». رواه ابن ماجة. [ابن ماجة (٤٠٠١)]. وكان عمر رضي الله عنه يحشى من هذه الفتنة العارمة، فكان يطب لها قبل وقوعها، على قاعدة «الوقاية خير من العلاج»، فقد روي عنه، أنه كان يتعسس ذات ليلة، فسمع امرأة تقول:

هَلْ مِنْ سَبِيلٍ إِلَى خَمْرِ فَأَشْرِبَهَا      أَمْ هَلْ مِنْ سَبِيلٍ إِلَى نَصْرِ بْنِ حِجَّاحٍ

فقل: أما في عهد عمر فلا. فلما أصبح، استدعى نصر بن حجاج، فوحده من أحمل الناس وجهها، فأمر بحلق شعره، فازداد حملاً، فنفاه إلى الشام.

**سببُ هذا الانحراف:** وقد سبب الجهل والتقليد الأعمى الانحراف عن هذا الخط المستقيم، وحاء الاستعمار، ففتح فيه، وأوصله إلى عايتة ومدا، فأصبح من المعتاد أن يجد المسلم المرأة المسلمة متدلة، عارضة مفاتها، خارجة في ربتها، كاستفة عن صدرها، ونجرها، وظهرها، وذراعها، وساقها. ولا تجد أي غضاضة في قص شعرها، بل تجد من الضروري وضع الأصباغ والمساحيق، والتطيب بالطيب، واختيار الملابس المغرية، وأصبح «الموضات» الأرياء مواسم خاصة، يعرض فيها كل لون من ألوان الإغراء، والإثارة. وتجد المرأة من مفاحرها، ومن مظاهرها رقيها، أن تتراد أماكن الفجور، والفسق والمراقص والملاهي، والمسارح والسيما، والملاعب، والأندية، والقهواي، وتبلغ منتهى هبوطها في المصايف، وعلى البلاج. وأصبح من المألوف أن تعقد مسابقات الجمال؛ تبرز فيها المرأة أمام الرجال، ويوضع تحت لاحتبار كل جزء من بدنهما، ويقاس كل عضو من أعضائها، على مرأى ومسمع من المتفرجين والمتفرجات، والعاثين والعاثات، وللصحف وغيرها من أدوات الإعلام مجال واسع، في تشجيع هذه السخافات، والتعريض بالمرأة؛ للوصول إلى المستوى الحيواني الرخيص، كما أن لتجار الأرياء دوراً خطيراً في هذا الإسفاف.

**نتائج هذا الانحراف:** وكان من نتائج هذا الانحراف؛ أن كثر الفسق، وانتشر الزنى، وانهدم كيان الأسرة، وأهملت الواجبات الدينية، وتركت العناية بالأطفال، واشتدت أزمة الزواج، وأصبح الحرام أيسر حصولاً من الحلال، وبالحملة، فقد أدى هذا التهلكة إلى الانحلال الأخلاقي، وتدمير الآداب، التي اصططح الناس عليها، في جميع المذاهب والأديان. وقد بلغ هذا الانحراف حدّاً، لم يكن يخطر على بال مسلم، وتفنن دعاة التحلل والتفصح، واتخذوا أساليب لتجميل، واستعمال الزينة، ووضعوا لها منهجاً، وأعدوا معاهد لتدريس هذه الأساليب! نشرت جريدة الأهرام، تحت عنوان «مع المرأة» ما يلي: «أول معهد لتدريس تصفيف شعر السيدات، في الإسكندرية»: «خبير ألماني يقوم بالتدريس في المعهد بعد شهر». لأول مرة تقيم رابطة مصففي شعر السيدات، في الإسكندرية معهداً؛ لتصفيف شعر السيدات، أقيم المعهد من

(٢) امعوهس وحدروهر.

(١) المشي حياء.

تبرعات أعضاء الرابطة، تبرع أحدهم «بشوار» وتبرع آخر ببعض المكاوي، ودبايس الشعر، والفرش .. وهكذا تكون المعهد، بعد أن استأجرت له الرابطة شقة صغيرة؛ ليكون نواةً لمعهد كبير في المستقبل!! وقد أصدرت الرابطة «أمر تكليف»، إلى جميع أعضائها «أصحاب المهنة» بالحضور؛ لإلقاء المحاضرات النظرية، والقيام بالتجارب، والدروس العملية أمام طلاب المعهد!! افتتح المعهد صباح أمس في مقر الرابطة في كليوباترة، وقام أحد أعضاء الرابطة بإلقاء محاضرة في كيفية قص الشعر، وبعض الطرق في فن القص، ثم قام بعمل تسريحة جديدة من تصميمه، سماها «الشعلة» لإحدى «المنيكانات»، وكان يشرح التسريحة، وهو يقوم بها. سدرس في المعهد فن تصفيف الشعر، والصبغة، والألوان، والقص، وتقليم الأظافر، والمساج، والتدليك. يقول رئيس الرابطة في القاهرة، وضيف رابطة الإسكندرية: إنه أنشأ مثل هذا المعهد في القاهرة، منذ ٥ أشهر، ورغم قصر المدة، أحرز المعهد نتيجة مشرفة! إذ إن الطلبة والطالبات يستفيدون من تبادل الأفكار، بين أعضاء الرابطة، ومن عرض التسريحات وشرحها أمامهم، مما يرفع مستوى المهنة، كما استفادوا أيضًا من حضور بعض الخبراء الألمان، ومحاضراتهم العلمية والنظرية أمام الطلبة، وسوف يحضر خبير ألماني إلى معهد الإسكندرية في الشهر القادم، كما تعقد الرابطة في الشهر نفسه مسابقة؛ للحصول على جائزة الجمهورية، في فن تصفيف الشعر، وستكون الدراسة في المعهد أسبوعية، بصفة مبدئية». انتهى ما نشر بالأهرام. هذا فضلا عن الأموال الطائلة، التي تستهلك في شراء أدوات التجميل، فقد بلغ عدد الصالونات في القاهرة وحدها ألف صالون، لتصفيف وتجميل الشعر، ويوزع في العام ١٠ ملايين قلم روج، وعطر، وبودرة!! ولم يقتصر هذا الفساد على ناحية دون ناحية، بل تجاوزها إلى دور العلم، ومعاهد الترية، وكليات الجامعة، وكان المفروض أن تصان هذه الدور من الهبوط، حتى تبقى لها حرمتها، وكيانها المقدس، فقد جاء في صحيفة أخبار اليوم، بتاريخ ٢٩ / ٩ / ١٩٦٢، ما يلي: «فتاة الجامعة لا تفرق بين حرم الجامعة، وصالة عرض الأزياء». في هذه الأيام من كل عام، عندما تعلن الجامعة عن افتتاح أبوابها، تبدأ الصحف، والمجلات في الكتابة عن الفتاة الجامعية، وتثار المناقشات حول زينا ومكياجها، فيطالب البعض بتوحيد زينا، وينادي آخرون بمنعها من وضع المكياج، قالت الكاتبة: وأنا لا أؤيد هذه الآراء؛ لإيماني بأن اختيار الفتاة لأزيائها ينمي من شخصيتها، ويساعد على تكوين ذوقها، والفتيات في معظم جامعات الخارج لا ترتدين زينا موحداً، ولا يحرم من وضع المكياج، ولكي مع هذا، لا ألوم كثيراً أصحاب هذه الآراء المتطرفة!! فالفتاة الجامعية عدنا تدفعهم إلى المطالبة بذلك؛ لأنها لا تعرف كيف تختار الزي والمكياج المناسبين لها كطالبة، ولا تبذل أي مجهود في هذا السبيل. إنها لا تفرق كثيراً بين حرم الجامعة، وصالة عرض الأزياء، أو الكرنفال؛ فهي تذهب إلى الجامعة في «عر الصباح» بفستان صيق، يكاد ضيقه يمنعها من الحركة، مع الكعب العالي الذي ترتديه!! وعندما تعيره، تستبدل به فستاناً واسعاً تحته أكثر من «جبيونة» تشل بدورها حركة صاحبيتها، وتجعلها أشبه

بالأباجورة المتحركة ، وهي فوق هذا - إن نسيت كتبها ، ومجلد محاضراتها - فهي لا تنسى أبدًا الخلق ، والعقد ، والسوار ، والروش ، الذي تحلي به أذنيها وصدرها ، ودراعيها ، وشعرها في غير تناسق أو ذوق ! ثم مضت الكاتبة تقول : وهذا كله يرجع في رأيي إلى أن الفتاة الجامعية عندنا ، لا تأخذ الدراسة الجامعية مأخذ الجد ؛ فهي تضع فوقها زيتنها وأنافتها ، والمفروض أن يكون العكس هو الصحيح في وقت نالت فيه ثقافة المرأة أعلى تقدير ، ليس معنى هذا أنني أطلب الفتاة الجامعية بإهمال ملابسها وزيتنها ، إنني أطلب بالاهتمام أولاً بدروسها ، ثم بتحفيف ما كياج وجهها ، إن لم يكن مراعاة لحرم الجامعة ، فعلى الأقل مراعاة لبشرتها ، التي يفسدها كثرة الماكياج ، في سن تكون نضارة الوجه فيها أجمل بكثير من الماكياج المصطنع ، ثم بعد ذلك أطلبها بالحد من استعمال الحلي ، وبارتداء الملابس البسيطة ، التي تناسب الفتاة الجامعية ، كالغستان «الشيزيه» و«التاير» ذي الخطوط البسيطة ، والغستان الذي تنسدل جوبته إلى أسفل ، في وسع خفيف ، لا يعرقل حركتها ، والجوب والبلوزة ، أو الجوب والبلوفر ، أو الجوب والجاكت ، وأن تراعي في اختيارها لهذه الأزياء الألوان الهادئة ، التي لا تثير «القليل والقال» بين زملائها الطلبة . إنني أطلب الفتاة الجامعية باتباع هذا ، وأطلب أولياء أمورها بضرورة الإشراف التام ، على ثياب بناتهم ، فالفتاة في العهد الجديد ، لم يعد هدفها الأول والأخير في الحياة جلب الأنظار إليها بالدندشة والشخلة ، إنها اليوم يجب أن تُصقل بالثقافة ، والعلم ، والذوق السليم ، فلم يعد أقصى ما تصبو إليه هو مكتب سكرتيرة ، تجلس عليه ؛ لترد على تليفونات المدير ، وإنما المجال قد فتح أمامها ، وجلست إلى مكتب الوزارة . هذا ما قالته إحدى الكاتبات في الأخبار ، وهي تعتب على بنات جنسها ، وتنعي عليهم هذا التصرف المعيب . وهذه الحالة قد أثارت اهتمام زائرات القاهرة من الأجنيات ؛ إذ لم تكن المرأة الغربية تفكر في مدى الانحدار ، الذي تردت فيه المرأة الشرقية ؛ ففي «أهرام» ٢٧ مارس ١٩٦٢ ، جاء فيه في باب «مع المرأة» هذا العنوان «المرأة الغربية غير راضية عن تقليد المرأة الشرقية لها» . وجاء تحت هذا العنوان «اهتمام المرأة العربية بالموضات الغربية ، وحرصها على تقليد المرأة الغربية في تصرفاتها ، وفي طباعها ، لا تستسيغه السائحات الغربيات ، اللاتي يحضرن لزيارة القاهرة ، ولا يرفع من سمعتها في الخارج كما تظن . أفصحت عن ذلك الرأي صحفية إنجليزية ، زارت القاهرة أخيراً ، وكتبت مقالاً في مجنتها ، تقول فيه : «لقد صدمت جداً بمجرد نزولي أرض المطار ، فقد كنت أتصور أنني سأقابل المرأة الشرقية بمعنى الكلمة ، ولا أقصد بهذا المرأة ، التي ترتدي الحجاب والحرة ، وإنما المرأة الشرقية المتحصرة ، التي ترتدي الأزياء العممية ، التي تتسم بالطابع الشرقي ، وتتصرف بطريقة شرقية . ولكنني لم أجد شيئاً من هذا ! فالمرأة هناك هي نفسها المرأة التي تجدها عندما تنزل إلى أي مطار أوروبي ، فالأزياء هي نفسها بالحرف الواحد ، وتسريحات الشعر هي نفسها ، والماكياج هو نفسه ، حتى طريقة الكلام والمشية ، وفي بعض الأحيان اللغة : إما الفرنسية أو الإنجليزية !!! وقد صدمني من المرأة الشرقية ، أنها تصورت أن التمدن والتحضر ، هو تقيد المرأة الغربية ، ونسيت أنها

تستطيع أن تتطور ، وأن تتقدم كما شئت ، مع الاحتفاظ بطابعها الشرقي الجميل . وفي «جمهورية» السبت ٩ يونيو ١٩٦٢ ، نشر تحت هذا العنوان «كاتبة أمريكية تقول : امنعوا الاختلاط ، وقيدوا حرية المرأة . نقلت الصحيفة ، تحت هذا العنوان كلاماً ثميناً صريحاً ، وقد بدأت ، فقدمت الكاتبة الأمريكية للقراء ، فقالت : غادرت القاهرة الصحفية الأمريكية «هيلسيان ستانسيري» ، بعد أن أمضت عدة أسابيع ها هنا ، وزارت خلالها المدارس ، والجامعات ، ومعسكرات الشباب ، والمؤسسات الاجتماعية ، ومراكز الأحداث ، والمرأة ، والأطفال ، وبعض الأسر في مختلف الأحياء ، وذلك في رحلة دراسية ؛ لبحث مشاكل الشباب والأسرة ، في المجتمع العربي ، و«هيلسيان» صحفية متجولة ، ترأسل أكثر من ٢٥٠ صحيفة أمريكية ، ولها مقال يومي يقرأه الملايين ، ويتناول مشاكل الشباب تحت سن العشرين ، وعملت في الإذاعة والتلفزيون ، وفي الصحافة أكثر من عشرين عاماً ، ورارت جميع بلاد العالم ، وهي في الخامسة والخمسين من عمرها . تقول الصحفية الأمريكية ، بعد أن أمضت شهراً في الجمهورية العربية ، بعد أن قدمتها الجريدة هذا التقديم : إن المجتمع العربي مجتمع كامل وسليم ، ومن الخلق بهذا المجتمع أن يتمسك بتقاليده ، التي تقيد الفتاة والشباب في حدود المعقول ، وهذا المجتمع يختلف عن المجتمع الأوربي والأمريكي ، فعندكم تقاليد موروثة تحتم تقييد المرأة ، وتحتم احترام الأب والأم ، وتحتم أكثر من ذلك ؛ عدم الإباحية الغربية ، التي تهدد اليوم المجتمع والأسرة في أوروبا وأمريكا . ولذلك ، فإن القيود التي يفرضها المجتمع العربي على الفتاة الصغيرة - وأقصد ما تحت سن العشرين - هذه القيود صالحة وناقعة ، لهذا أنصح بأن تتمسكوا بتقاليدكم وأخلاقيكم ، وامنعوا الاختلاط ، وقيدوا حرية الفتاة ، بل ارحعوا إلى عصر الحجاب ، فهذا خير لكم ؛ من إباحة ، وانطلاق ، ومجون أوروبا وأمريكا . امنعوا الاختلاط قبل سن العشرين ، فقد عاينا منه في أمريكا الكثير ، لقد أصبح المجتمع الأمريكي مجتمعاً معقداً ، مليئاً بكل صور الإباحية والخلاعة ، وإن ضحايا الاختلاط والحرية قبل سن العشرين يملفون السجون ، والأرصفة ، والبارات ، والبيوت السرية ! إن الحرية التي أعطيناها لفتياتنا ، وأبنائنا الصغار ، قد جعلت منهم عصابات أحداث ، وعصابات «جيمس دين» ، وعصابات للمخدرات والرقيق . إن الاختلاط ، والإباحية ، والحرية في المجتمع الأوربي والأمريكي هدد الأسر ، وزلزل القيم والأخلاق ؛ فالفتاة الصغيرة تحت سن العشرين ، في المجتمع الحديث تخالط الشبان ، وترقص «تشاشا» ، وتشرب الخمر والسجائر ، وتتعاطى المخدرات باسم المدنية ، والحرية ، والإباحية . والعجيب في أوروبا وأمريكا ، أن الفتاة الصغيرة تحت سن العشرين تلعب ، وتلهو ، وتعاشر من تشاء تحت سمع عائلتها وبصرها ، بل وتتحدى والدها ، ومدرسيها ، والمشرفين عليها ، تتحداهم باسم الحرية ، والاختلاط ، تتحداهم باسم الإباحية ، والانطلاق ، تتزوج في دقائق ، وتطلق بعد ساعات ! ! ولا يكلفها هذا أكثر من إمضاء ، وعشرين قرشاً ، وعريس ليلة ، أو لبضع ليال ، وبعدها الطلاق ، وربما الزواج ، فالطلاق مرة أخرى .

**علاج هذا الوضع الشاذ:** ولا ماص من وصع خطة حازمة؛ لئلا يخلص من هذه الموبقات، وذلك باتخاذ ما يأتي:

- ١- نشر الوعي الديني، وتبصير الناس بخطورة الاندفاع، في هذا التيار الشديد.
  - ٢- المطالبة سنّ قانون يحمي الأخلاق والآداب، ومعاينة من يخرج عليه بشدة وحزم.
  - ٣- منع الصحف وجميع أدوات الإعلام من نشر الصور العارية، ووضع رقابة على مصممي الأزياء.
  - ٤- منع مسابقات الجمال، والرقص الفاجر، وتحجير كل ما يتصل بهذا الأمر.
  - ٥- اختيار ملابس مناسبة، أشبه بملابس الراهبات، وتكليف كل من يشتغل بعمل رسمي بارتدائها.
  - ٦- يبدأ كل فرد بنفسه، ثم يدعو غيره.
  - ٧- الإشادة بالفضيلة، والحشمة، والصيانة، والتستر.
  - ٨- العمل على شغل أوقات الفراغ، حتى لا يبقى متسع من الوقت لمثل هذا العبث.
  - ٩- اعتبار الزمن جزءاً من العلاج؛ إذ إنها تحتاج إلى وقت طويل.
- دفع شبهة:** ويحبو لبعض الناس أن يسايروا التيار، ويمشوا مع الركب، زاعمين أن ذلك تطور حتمي، اقتضته ظروف المدنية الحديثة. ونحن لا نمنع أن يسير التطور في طريقه، وأن يصل إلى مداه، ولكننا نخشى أن يفشّر التطور على حساب الدين، والأخلاق والآداب، فإن الدين، وما يتبعه من تعاليم خلقية، وأدبية، إنما هو من وحي الله، شرّعه لكلّ عصر، ولكلّ زمان ومكان، فإذا كان التطور جائزاً في أمور الدنيا وشؤون الحياة، فليس ذلك مما يجوز في دين الله. إن الدين نفسه هو الذي فتح للعقل الإنساني آفاق الكون؛ لينظر فيه، وينتفع بما فيه؛ من قوى وبركات، ويطور حياته؛ لتصل إلى أقصى ما قدر له؛ من تقدم ورقي. فثمة فرق كبير بين ما يقبل التطور، وبين ما لا يقبله. والدين ليس لعبة تخضع للأهواء، وتوجهها الشهوات، وال رغبات. (١)

### تزيين الرجل لزوجته

من المستحب أن يتزين الرجل لزوجته؛ قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: إني لأتزين لامرأتي، كما تزين لي، وما أحب أن أستنظف (٢) كلّ حقي الذي لي عليها، فتستوجب حقها الذي لها عليّ؛ لأن الله - تعالى - قال: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرِفَةِ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. قال القرطبي، في قول ابن عباس هذا: قال العلماء: أما زينة الرجال، فعلى تفاوت أحوالهم، فإنهم يعملون ذلك على اللين (٣) والوفاق، فربما كانت ربة تليق في وقت، ولا تليق في وقت، وربة تليق بالشباب، وزينة تليق بالشيوخ ولا تليق بالشباب. قال: وكذلك في شأن الكسوة، ففي هذا كله ابتغاء الحقوق، فإنما يعمل اللائق والوفاق؛ ليكون عند امرأته

(١) أصلاً القول في هذا موضوع لأهيبته، ولأنه إحدى المشكلات الاجتماعية التي تحتاج إلى المزيد من العناية.

(٢) استنظف أحد الحق كنهه

(٣) اللين: اللبقة والحدق.



في ربة تسرها ، ويعفها عن غيره من الرجال . قال . وأما تطيب ، واسواك ، والحلال ، والنرمي بالدرن<sup>(١)</sup> ، وفضور الشعر ، والتطهر ، وقلم الأظافر ، فهو يبيِّن موافق لجميع . ولخضاب للشيوخ . والخاتم للجميع من الشباب واستيوخ زينة ، وهو حدي الرجال . ثم عليه أن يتوحي أوقات حاجتها إلى الرجال ، ويعفها ، ويعفها عن لتطلع إلى غيره . وإن رأى الرجل من نفسه عجزاً عن إقامة حقها في مضجعها . أخذ من الأدوية التي تزيد في باهه ، وتقوي شهوته ، حتى يعفها<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

---

(١) درن الرشح  
(٢) درج مص الناس على تعاطي المخدرات كالحشيش والأفيون وسواها وسنامو لها استقامة لا رافة معها ، وهم في الخيفة حيناً على أنفسهم وعائلاتهم حذره ليسب وراءها حادثة . ومن المؤسف أنهم يترخصون في هذا إشاعة شهواتهم حصوعاً لأهوائهم ، وقد ذهب علماء أبي الحشيش محرم وأن متعاطيه يستحق حد شرب الخمر وأن مستحقه كافر مرند عن الإسلام ، وأن روحته بين منه ، حد فصلاً عن إضعافه سدر فيفقد نشاطه وقوته

عن عائشة قالت: جلس إحدى عشرة امرأة فتعاهدن<sup>(٢)</sup>، وتعاهدن، ألا يكثمن من أخبار أزواجهن شيئاً؛ قالت الأولى: زوجي لحم جمل عث<sup>(٣)</sup>، على رأس جبل<sup>(٤)</sup>، لا سهل<sup>(٥)</sup> فيزقي<sup>(٦)</sup>، ولا سمين فينقل<sup>(٧)</sup>.

وقالت الثانية: زوجي لا أثبت<sup>(٨)</sup> خبره، إني أخاف ألا أذره<sup>(٩)</sup>، إن أذكره أذكر عجره<sup>(١٠)</sup>، ومخره<sup>(١١)</sup>.  
قالت الثالثة: زوجي العشت<sup>(١٢)</sup>، إن أنطق أطلق<sup>(١٣)</sup>، وإن أسكت أعلق.  
قالت الرابعة: زوجي كئيل بهامة<sup>(١٤)</sup>، لا حر ولا قر، ولا مخافة ولا سامة.  
قالت الخامسة: زوجي إن دخل فهد<sup>(١٥)</sup>، وإن خرج أسيد<sup>(١٦)</sup> ولا يسأل عما عهد<sup>(١٧)</sup>.  
قالت السادسة: زوجي إن أكل لف<sup>(١٨)</sup>، وإن شرب اشتف<sup>(١٩)</sup>، وإن اضطجع التفت<sup>(٢٠)</sup>، ولا يولج الكف؛ ليعلم البث<sup>(٢١)</sup>.

(١) ذكر الساني أن سبب هذا الحديث قالت عائشة «فحرت بما أني في الجاهلية، وكان أم أف أوقية. فقال السي<sup>(١)</sup>». «استكبرني عائشة، فبي كت لك كأي ررع لأم ررع». وقيل سبب الحديث أن عائشة وقاصمة حري بينهما كلام فدخل رسول الله ﷺ فقال: ما أنت عسبية يا حميراء عستي إن مثلي ومثلك كأي ررع مع أم ررع فذت يا رسول الله حدثنا عسبها. فقال: كنت قرية فيها إحدى عشرة امرأة، وكان يرحد حلوقها، فقلن: تعالين ننذكر أرواحنا مما فيهن ولا نكذب... وقيل إن هذه القرية كانت باليمن... وقيل: ينهر كن عكة. وقيل: ينهر كن في الجاهلية (٢) أي أرمس أنفسهن عهداً وتعاهدن على الصدق.

(٣) هربل يستكره (٤) أي كثير الصبر شديد العطشة يصعب الرقي إليه كاجل (٥) أي لا هو سهل ولا سمين، شئت شيتين شيتين شهب زوجها بالحلم عث، وشئت سوء حقه بالحلم الوعر، ثم فسرت ما أحملت: لا أحل سهو فلا يشق ارتقاؤه لأحد اللحم ولو كان هربلا، لأن شئاً لمهود فيه قد يؤخذ إذا وجد غير نصب، ولا اللحم سمين فتحمل الشقة في صعود الحمل لأجل تحمله.

(٦) وصف لنجل أي لا سهو فيرتقي إليه. (٧) وصف محم أي أنه لهراله لا يرب أحد فيه فسفل إليه، أي أن روحها شديد إحلال سيئ الخلق ميتوس مه (٨) أي لا أظهر حديثه الذي لا خير فيه. (٩) أي أخاف أن لا أثبت من حره شيئاً فصوله وكثرته أكتفي بالإشارة إلى معانيه خشية أن يصول الخطب من طولها. (١٠) العجر تعقد العروق، وعصب في الجسد.

(١١) ونحو منها إلا أنها تكون محتصة باشي تكون في البطن، قال الحصري: أرادت عيوبه الصاهرة وسراره الكامة، ولعله كان مستوراً يظهر رديء الباطن، وهي عث أن روحها كثير المعاد متعقد النفس عن المكارم.

(١٢) العشت المدموم الطول. أرادت أن له مضرباً محسراً. وقيل هو السيء الخلق.

(١٣) أي إن ذكرت عيوبه وبعده ذلك ظلقي، وإن أسكت عنها فأنا عده مطبقة لا دت روح ولا مصقة مع أنها متعلقة به وتحه مع سوء حقه.

(١٤) بهامة بلاد حارة في معظم أرمنا وليس فيها رياح باردة، فطيط البيل لأهلها بالنسبة لما كانوا فيه من أدى حررتها فوصفت زوجها بحمين عشرة واعتدال الحال، وسلامة الناطن، فكانها قالت لا أدى عده ولا مكروه... وأنا مة مه فلا أخاف من شره.

فليس سيئ الخلق فأسم من عشرته، فأنا لدية «عيش عده كلفة أهل تهامة ليلهم معتدل.

(١٥) شبهته بالمهد لأنه يوصف بالحياء وقلة الشرب وكثرة النوم والوثوب فهي وصفتها بالعفة عند دخول البيت على وجه المدح له.

(١٦) أسد أي يصير بين لسان مثل الأسد، فهي تريد أنه في البيت كالعهد في كثرة يوم والوثوب وفي حارجه كالأسد على الأعداء.

(١٧) بمعنى أنه شديد الكرم كثير التواضع لا يتعقد ما ذهب من ماله فهو كثير تسامح.

(١٨) المراد بالنف الإكثار منه فعده بهم وشره.

(١٩) أي بكسائه وحده، وانقص عن أهله إعراساً فهي حرية لذت.

(٢٠) البث هو الحر أي لا يمد يده ليعلم ما هي عليه من حر. فبريه، ويحتمل أن تكون أرادت أنه يوم العاجر الفشل أرادت أنه د يسأل عن الأمر الذي تهنم به وهو إشارة الجنسية.

قَالَتِ السَّابِعَةُ: زَوْجِي غَيَابَاءُ. أَوْ: غَيَابَاءُ، <sup>(١)</sup> طَبَاقَاءُ، كُلُّ دَاءٍ لَهُ دَاءٌ <sup>(٢)</sup>، شَجَكٌ <sup>(٣)</sup> أَوْ فَلَكٌ <sup>(٤)</sup>، أَوْ جَمَعَ كُلًّا لِكَ <sup>(٥)</sup>.

قَالَتِ الثَّامِنَةُ: زَوْجِي الْمُسُّ مَسٌّ <sup>(٦)</sup> أَرْنَبٌ، وَالرَّيْحُ رَيْحٌ زَرْنَبٌ <sup>(٧)</sup>.

قَالَتِ التَّاسِعَةُ: زَوْجِي رَفِيعُ الْعِمَادِ <sup>(٨)</sup>، طَوِيلُ النَّجَادِ <sup>(٩)</sup>، عَظِيمُ الزَّمَادِ <sup>(١٠)</sup> قَرِيبُ الْبَيْتِ مِنَ النَّادِ <sup>(١١)</sup>.

قَالَتِ الْعَاشِرَةُ: زَوْجِي مَالِكٌ، وَمَا مَالِكٌ؟ مَالِكٌ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ، لَهُ إِبِلٌ كَثِيرَاتُ الْمُبَارِكِ <sup>(١٢)</sup>، قَلِيلَاتُ الْمَسَارِحِ <sup>(١٣)</sup>، وَإِذَا سَمِعْتَ صَوْتَ الْمَزْهَرِ <sup>(١٤)</sup>، أَتَقَرُّ أَنْهَهُ هَوَالِكُ <sup>(١٥)</sup>.

قَالَتِ الْحَادِيَةُ عَشْرَةَ: زَوْجِي أَبُو زَرَعٍ، فَمَا أَبُو زَرَعٍ؟ <sup>(١٦)</sup> أَنَاسٌ <sup>(١٧)</sup> مِنْ خُلْيٍّ أَذْنِي <sup>(١٨)</sup>، وَمَلَأٌ مِنْ شَحْمٍ عَصْدِي <sup>(١٩)</sup>، وَبَجَحَنِي فَتَجَحَّتْ <sup>(٢٠)</sup> إِلَيَّ نَفْسِي، وَجَدَنِي فِي أَهْلِ غَنِيمَةٍ بِشَقٍ <sup>(٢١)</sup>، فَجَعَلَنِي فِي أَهْلِ صَهِيلٍ <sup>(٢٢)</sup>، وَأَطِيطُ <sup>(٢٣)</sup>، وَدَائِسٍ <sup>(٢٤)</sup>، وَمُنَقٍّ <sup>(٢٥)</sup>، فَعِنْدَهُ أَقُولُ فَلَا أَقْبِضُ <sup>(٢٦)</sup>، وَأَزْدُ فَاتَصَبِّحُ <sup>(٢٧)</sup>.

(١) شك من راوي الحديث والعياباء: الذي لا يضرب، ولا يقع من الإبل، وبالمعجمة ليس بشيء، والعياباء: الأحمق... أو هو الثقيل الصدر: فهي تصفه بأنه عاجز عن النساء ثقيل الصدر.

(٢) أي كل داء تفرق في الناس فهو فيه.

(٣) شجك: أي جرحك في رأسك، وجراحات الرأس تسمى شجاجا.

(٤) فلك: أي جرح جسدك.

(٥) أي أنه ضروب للنساء فإذا ضربت إما أن يكسر عظاما أو يشق رأسا أو يجمعهما.

(٦) أي ناعم الجلد مثل الأرنب.

(٧) الزرنب: نبت طيب الرائحة.

(٨) وصفته بعلو بيته وطوله فإن بيوت الأشراف كذلك يعلونها ويضربونها في المواضع المرتفعة.

(٩) النجاد: حمالة السيف وهي تريد أبطا أنه شجاع.

(١٠) كناية عن الكرم.

(١١) أي وضع بيته وسط الناس ليسهل لقاءه، وهو لا يحتجب عن الناس.

(١٢) جمع مبرك: وهو موضع نزول الإبل.

(١٣) الموضع الذي تطلق لفرعي فيه، أي لا تخرج إلى المرعى إلا قليلا استعدادا لنحرهن للضيوف.

(١٤) آلة من آلات الطرب والغناء وهو العود.

(١٥) فإذا رأت الإبل ذلك سمعت ضرب العود أبقت أنها هوالك، وأنها ستذبح للضيوف، وقوبها مالك وما مالك استفهامية تقال لتعظيم والتعجب.

(١٦) أي أن شأنه عظيم.

(١٧) أناس: أي حرك وأثقل.

(١٨) المراد أنه ملأ أذنيها من أفرات من ذهب ولؤلؤ.

(١٩) لم ترد العضد وحده وإنما أرادت الجسم كله، وخصت العضد لأنه أقرب ما يبي بصر الإنسان من جسده أي كثرت نعمه عليها حتى سمن جسمها.

(٢٠) المراد أنه فرحها وفرحت، وقيل عظمي فعظمت إلى نفسي.

(٢١) بشق: أي يشظف وجهه، ومنه قول الله تعالى: ﴿فَلْيَسْكُنُوا بُيُوتَهُمْ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ﴾ أي بعد جهد ومشقة.

(٢٢) صهيل: أي خيل.

(٢٣) أطيط: أي يس، وأصل الأطيط صوت أعواد الحوامل، ويطلق الأطيط على كل شيء شأ عن ضغط.

(٢٤) المراد أن عندهم طعام متقى من الرزق الذي يدره يسمي الحب من السيل.

(٢٥) الملق: الآلة التي تمير الحب وتقيه مثل المحل والغربال.

(٢٦) أي لكثرة إكرامها لها وتدلها عليه لا يرد بها قولاً، ولا يقبح عليها ما تأتي به.

(٢٧) أي أمام الصبحة وهي يوم أول النهار، فلا أوقف، إشارة إلى أن لها من يكنيها مؤنة بيتها ومهمة أهلها.

وَأَشْرَبَ فَأَتَمَّحَ<sup>(١)</sup> . ثُمَّ أَيُّ زَرْعٍ ، فَمَا أَمْ أَيُّ زَرْعٍ؟ عَكُومُهَا<sup>(٢)</sup> رَدَاخُ<sup>(٣)</sup> ، وَيَشْهَأُ فَسَاخُ<sup>(٤)</sup> . ابْنُ أَيُّ زَرْعٍ ، فَمَا ابْنُ أَيُّ زَرْعٍ؟ مَضْجَعُهُ كَمَسَلُ<sup>(٥)</sup> شَطْبَةِ ، وَيُسْبِعُهُ ذِرَاعُ الْخَفْرَةِ<sup>(٦)</sup> . بَنْتُ أَيُّ زَرْعٍ ، فَمَا بَنْتُ أَيُّ زَرْعٍ؟ طَوْعُ أَبِيهَا ، وَطَوْعُ أُمِّهَا<sup>(٧)</sup> ، وَمَلَأُ كِسَائِهَا<sup>(٨)</sup> ، وَغَيْظُ جَارَتِهَا<sup>(٩)</sup> . بَجَارِيَةُ أَيُّ زَرْعٍ ، فَمَا بَجَارِيَةُ أَيُّ زَرْعٍ؟ لَا بَنْتُ<sup>(١٠)</sup> حَدِيثًا تَبَيَّنًا<sup>(١١)</sup> ، وَلَا تَنْقُتُ<sup>(١٢)</sup> مِيرَاتَنَا تَنْقِيًا<sup>(١٣)</sup> ، وَلَا تَمْلَأُ بَيْتَنَا تَقْشِيشًا<sup>(١٤)</sup> .

قَالَتْ . حَرَجَ أَبُو زَرْعٍ ، وَالْأَوَطَابُ<sup>(١٥)</sup> تَمَحَّضُ<sup>(١٦)</sup> ، فَلَقِي<sup>(١٧)</sup> امْرَأَةً مَعَهَا وَلَدَانِ لَهَا ، كَالْفَهْدَيْنِ ، يَلْقِيَانِ مِنْ تَحْتِ خَضِرِهَا بِرُومَانَيْنِ<sup>(١٨)</sup> ، فَطَلَقْنِي وَنَكَحَهَا ، فَكَحِثَتْ نَعْدَهُ رَحُلًا سَرِيًّا<sup>(١٩)</sup> ، زَكِبَ سَرِيًّا<sup>(٢٠)</sup> وَأَخَذَ خَطِيئًا<sup>(٢١)</sup> ، وَأَزَاعَ<sup>(٢٢)</sup> عَلَيَّ يَغْمَأُ ثَرِيًّا<sup>(٢٣)</sup> ، وَأَعْطَانِي مِنْ كُلِّ رَائِحَةِ زَوْجِهَا<sup>(٢٤)</sup> ، وَقَالَ : كُلِّي أُمَّ زَرْعٍ وَمِيرِي<sup>(٢٥)</sup> . أَهْنَيْتُ . قَالَتْ : فَلَوْ جَمَعْتُ كُلَّ شَيْءٍ أَغْطَانِيهِ ، مَا بَلَغَ أَصْغَرُ آيَةٍ<sup>(٢٦)</sup> أَيُّ زَرْعٍ . قَالَتْ عَائِشَةُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « كُنْتُ لِكَأَيِّ زَرْعٍ لِأُمِّ زَرْعٍ »<sup>(٢٧)</sup> . رَوَاهُ الشَّيْخَانُ ، وَالنَّسَائِيُّ . [البخاري (٥١٨٩) ومسلم (٢٤٤٨) والنسائي في عشرة النساء (٢٥٣) والترمذي في الشمال (٢٤١)] .

- (١) هو اشرب على مهل حتى تمتلئ وترتوي ، وهي تريد أنواع الأشربة من لبن وغير ذلك .
- (٢) هي نمط تجعل المرأة فيها ذخيرتها ومتاعها . حقيقة .
- (٣) يقال للكتيبة الكبيرة رداخ إذا كانت بطيئة السير ، ويقال لمرأة إذا كانت عظيمة الكفل ثقيلة الورك رداخ . أي أنها ثقيلة من ملها .
- (٤) فساح : واسع . ومعنى أنها وصفت أم زوجها بأنها كثيرة الآلات والأثاث والقماش واسعة المال كبيرة البيت ، والمرأة التي تكون على هذا الحال يكون ابنها صغيراً ثم يطلع في السن غالباً فزوجها صغير .
- (٥) أرادت بمسل الشطبة سيقاً سل من غمده ، فمضجعه الذي ينم فيه في لصغر كقدر سل شطبة واحدة : وهي العود المحدود كالمسلة .
- (٦) الخفرة : هي لأثنى من ولد المزد إذا كان سنه أربعة أشهر ، وفصل عن أمه ، وأخذ في الرعي ، فهي وصفت ابن زوجها بأنه خفيف ابوطاة عليها ، فإذ دخل بيتها وقت الحيلة لم يضطجع إلا قدر ما يس السيف من عمده ، وأنه لا يحتاج طعاماً من عندها ، فلو طعم لا اكتفى باليسير الذي يسد الرمق من المأكول والمشروب فهو ظريف لطيف .
- (٧) أي أنها باردة بها .
- (٨) كناية عن كمال شخصها ونعومة جسمها .
- (٩) أي أنها تغيظ جارتها لما ترى من نعم وحيرو ، والمراد بجارتها صرتها أو المراد في حقيقة شأن أغلب الجارات .
- (١٠) لا تبث : أي لا تظهر .
- (١١) لا تبث : أي لا تبث : أي لا تظهر .
- (١٢) أي لا تسرع فيه بالخيانة ولا تذهبه بالسرقه . أو تحبس صنع الطعام .
- (١٣) الميرة : هي الزد ، وأصله ما يحصله البدوي من الحضر ويحميه إلى منزله .
- (١٤) أي مهتمة بالبيت بتنظيمه وتنظيفه .
- (١٥) يخرج انزيد من اللبن ، والمراد أنه خرج من عندها مبيكاً .
- (١٦) سبب رؤية أي ررع للمرأة وهي على هذه الحالة أنها تعبت من مخض اللبن فاستلقت تستريح ، قرأها أبو زرع على هذه الحالة ، وسبب رعبته في إنكاحها أنهم كانوا يحبون نكاح المرأة المنجبة .
- (١٧) المراد بالمرأة ثديها ، وهذا دليل على أن المرأة كانت صغيرة السن وأن وليها كانا يعبان وهما في حضنها أو جنبها .
- (١٨) أي من سرقة الناس أي شرباً .
- (١٩) فرمناً غضباً حيزاً ، واشترى هو الذي يضي في السير بلا فتور .
- (٢٠) هو الرمح .
- (٢١) أي أتى بها إلى المراح وهو موضع مبيت الماشية ، وقيل : معناه غرا فغنم فأتى بالعمم الكثيرة .
- (٢٢) أي كثيرة .
- (٢٣) أي عطشي من كل شيء يبيع روحاً أي اثنين من كل شيء من حيوان ندي يرعى . وأرادت كذلك كثرة ما أعطاها .
- (٢٤) ميري أهنت أي صلبهم واسعي إليهم بأخيرة وهي الطعام .
- (٢٥) أي أنني كاد يصح فيها عند أي ررع على الدوام والاستمرار من غير نقص ولا فضع .
- (٢٦) وفي رواية بزيادة في آخره : « إلا أنه طلقها وأني لا أصقلك » . ورواه النسائي في رواية : قد عاتشة يا رسول الله بل أت حبر من أي ررع .

يستحب أن يقدم العاقد أو غيره بين يدي العقد حُصبة ، وأقلها : الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ .

- ١- عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « كل خطبة ليس فيها تشهد ، فهي كاليد الجذماء »<sup>(١)</sup> . رواه أبو داود ، والترمذي ، وقال : حديث حسن عريب . [أبو داود (٤٨٤١) والترمذي (١١٠٦) .
- ٢- وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله ، فهو أقطع » . رواه أبو داود ، وابن ماجه . [أبو داود (٤٨٤١) والنسائي في عمل اليوم والليلة (٤٩٦) وابن ماجه (١٨٩٤) . أي ؛ أن كل أمر معتنى به ، ومحتاج إلى أن يلقي صاحبه بالله له من الاهتمام به ، لا يبدأ بحمد الله ، فهو مقطوع من البركة . وليس المراد خصوص الحمد ، بل المقصود ذكر الله ﷻ ليتفق مع الروايات الأخرى .

والأفضل أن يخطب خطبة الحاجة : فمن عبد الله بن مسعود ، قال : أوتي رسول الله ﷺ جوامع الخير وخواتيمه . أو قال : فوائج الخير ، فعلمنا خطبة الصلاة وخطبة الحاجة ؛ خطبة الصلاة : التحيات لله ، والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله ، وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله . وخطبة الحاجة : إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ به من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل الله فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله . ثم تصل خطبتك بثلاث آيات من كتاب الله ؛

- ١- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران : ١٠٢] .
- ٢- ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَيْنَكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء : ١] .
- ٣- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب : ٧٠ ، ٧١] . رواه أصحاب السنن . وهذا لفظ ابن ماجه . [أبو داود (١٠٩٨) والترمذي (١١٠٥) وابن ماجه (١٨٩٢) وأحمد (٣٩٢ / ١) . ولو لم يأت بالخطبة ، صح النكاح ؛ فمن رجل من بني سليم ، قال : خطبت إلى النبي ﷺ المرأة التي عرضت نفسها عليه ؛ ليتزوجها ﷺ ، فقال له : «زوجهتكها ، بما مекك من القرآن» . ولم يخطب . [البحاري (٥٠٣٠) و (٥١٤٩) ومسنم (١٤٢٥ / ١٧٦ ، ٧٧) .

حكمة ذلك : قال في «حجة الله البالغة» : كان أهل الجاهلية يخطبون قبل العقد ، بما يروونه من ذكر مفاخر قومهم ، ونحو ذلك ؛ يتوسلون بذلك إلى ذكر المقصود والتنويه به ، وكان جريان الرسم بذلك مصلحة ؛ فإن الخطبة مبناها على التشهير ، وحمل الشيء بمسمع ومرأى من الجمهور .

(١) أي الذي أصابها أجدام .

والتشهير بما يراد وجوده في النكاح؛ لتمييز من السفاح، وأيضًا، فالحطبة لا تستعمل إلا في الأمور المهمة، والاهتمام بالنكاح، وجعله أمرًا عظيمًا بينهم من أعظم المقاصد، فأبقى النبي ﷺ أصلها، وغير وصفها؛ وذلك أنه صم مع هذه المصالح مصدحة أخرى، وهي أنه يسعى أن يضم في كل ارتفاق ذكر مناسب له، وينوه في كل عمل بشعائر الله؛ ليكون الدين الحق ناشئًا أعلامه ورباته، ظاهرًا شعاره وأماراته، فسُرَّ فيها أنواعًا من الذكر؛ كالحمد، والاستعانة، والاستعفار، والتعود، والتوكل، والتشهد، وآيات من القرآن، وأشار إلى هذه المصلحة بقوله: «وكل خطبة ليس فيها تشهد، فهي كاليد الخدماء». [سق تحريجه]، وقوله: «كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله، فهو أحزم». [سق تحريجه]. وقال ﷺ: «فصل ما بين الحلال والحرام؛ الصوت، والدَفْ في النكاح». [أحمد (٤١٨/٣) والترمذي (١٠٨٨) والنسائي (٦/١٢٧) وابن ماجة (١٨٩٦)].

### الدعاء بعد العقد

يستحب الدعاء لكل واحد من الزوجين بالماثور:

١- فعن أبي هريرة، أن النبي ﷺ كان إذا رفا الإنسان. أي؛ إذا تزوج. قال: «بارك الله لك، وبارك عليك، وجمع بينكما في خير». [أحمد (٣٨١/٢) وأبو داود (٢١٣٠) والترمذي (١٠٩١) وابن ماجة (١٩٠٥)].

٢- وعن عائشة، قالت: تزوجني النبي ﷺ، فأتتني أمي فأدخلتني الدار، فإذا نسوة من الأنصار في البيت، فقلن: على الخير والبركة، وعلى خير طائر. رواه البخاري، وأبو داود. [البخاري (٣٨٩٤) ومسنده (١٤٢٢/٦٩) وأبو داود (٤٩٣٣)].

٣- وعن الحسن، قال: تزوج عقيل بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ امرأة من بني جشم، فقالوا: بالرفاء والبنين. فقال: قولوا كما قال رسول الله ﷺ: «بارك الله فيكم، وبارك عليكم». رواه النسائي. [أحمد (٢٠١/١) والنسائي (١٢٨/٦) وابن ماجة (١٩٠٦)].

### اعلان الزواج

يستحسن شرعًا إعلان الزواج؛ ليخرج بذلك عن نكاح السر المنهي عنه، وإظهارًا للفرح، بما أحل الله من الطيبات، وإن ذلك عمل حقيق بأن يشتهر؛ ليعلمه الحاض والعام، والقريب والبعيد، وليكون دعاية تشجع الدين يؤثرون العزوبة على الزواج، فتروج سوق الزواج. والإعلان يكون بما جرت به العادة، ودرج عليه عرف كل جماعة، بشرط ألا يصحبه محظور نهى الشارع عنه، كشراب الخمر، أو اختلاط الرجال بالنساء، وبحو ذلك.

١- عن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قل: «أعلنوا هذا النكاح، واجعلوه في المساحد، واضربوا عليه الدفوف». رواه أحمد، والترمذي وحسنه. [أحمد (٥/٤) والترمذي (١٠٨٩)].

وليس من شك في أن حجه في المساجد أبع في إعلانه والإذاعة به ؛ إذ إن المساجد هي اجماع العامة للناس ، ولا سيما في العصور الأولى ، التي كانت المساجد فيها بمثابة المتديت العامة .

٢- وروى الترمذي وحسنه ، والحاكم وصححه ، عن يحيى بن سليم ، قال : قلت لمحمد بن حاطب : تزوجت امرأتين ، ما كان في واحدة منهما صوت - يعني ، دفًا - فقال محمد ﷺ : قال رسول الله ﷺ : «فصل ما بين الحلال والحرام ، الصوت بالدف» . [سق تحريجه] .

### الغناء عند الزواج

وما أباحه الإسلام وحبب فيه الغناء عند الزواج ؛ ترويحاً للنفوس ، وتنشيطاً لها بالبهو البريء ، ويجب أن يخلو من الجون ، والخلاعة ، والميوعة ، وفحش القول وهجره .

١- فعن عامر بن سعد ﷺ قال : دخلت على قرظة بن كعب ، وأبي مسعود الأنصاري في عرس ، وإذا جوار يغنين ، فقلت : أنتما صاحباً رسول الله ، ومن أهل بدر ، يفعل هذا عندكم !! فقالا : إن شئت فاسمع معنا ، وإن شئت فاذهب ؛ قد رخص لنا في اللهو عند العرس . رواه النسائي ، والحاكم وصححه . [النسائي في السنن الكبرى (٥٥٦٥) والحاكم (١٠٢/١)] .

٢- وزقت السيدة عائشة - رضي الله عنها - الفارعة بنت أسعد ، وسارت معها في رفافها إلى بيت زوجها نبيط بن جابر الأنصاري ، فقال النبي ﷺ : «يا عائشة ، ما كان معكم لهو؟ فإن الأنصار يعجبهم البهو» . رواه البخاري ، وأحمد ، وغيرهما . [أحمد (٢٦٩/٦) والبخاري (٥١٦٢)] . وفي بعض روايات هذا الحديث ، أنه قال : «فهل بعثتم معها جارية تصرب بالدف ، وتغني؟» . قالت عائشة : تقول ماذا يا رسول الله؟ قال : تقول :

أتياكم أتيناكم فحيونا تحييكم  
ولولا الذهب الأحمر ما حلت بوديكم  
ولولا الخنطة لسمراء ما سمت غداريكم

[بيل الأوطار (٢٩٢/٤)] .

وعن الرضيع بنت مَعُود ، قالت : جاء النبي ﷺ حين بُي بُي<sup>(١)</sup> ، فجلس على فراشي ، فجعلت حويريات لنا يضربن بالدف ، ويندين من قتل من آبائي يوم بدر<sup>(٢)</sup> ؛ إذ قالت إحداهن :

... .. وفيما نبي يعلم ما في غد

فقال : «دعي هذا ، وقولي بالذي كنت تقولين»<sup>(٣)</sup> . رواه البخاري ، وأبو داود ، والترمذي . [البخاري (٥١٤٧) وأحمد (٣٥٩/٦) وأبو داود (٤٩٢٢) والترمذي (١٠٩٠) وابن ماجة (١٨٩٧)] .

(١) تزوجت .

(٢) يدكرو صغرات اشجعة والناس وما تحنوا به من الكرم والمروءة . وكذا أبوها معود وعماها عوف ومعاد قتلوا في بدر

(٣) بهاها عن ذلك لأنه لا يعمد العيب إلا الله ، وجاء في حديث آخر أنه قال «لا يعمد ما في يد إلا لله سبحانه» رواه الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم

استحباب وصية الزوجة: قال أنس: كان أصحاب رسول الله ﷺ، إذا زفوا امرأة على زوجها، يأمرونها بخدمة الزوج، ورعاية حقه.

وصية الأب ابنته عند الزواج: وأوصى عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ابنته، فقال: إياك والعيرة؛ فإنها مفتاح الطلاق، وإياك وكثرة العُتب؛ فإنه يورث الغضاء، وعليك بالكحل؛ فإنه أزين الزينة، وأطيب الطيب الماء.

وصية الزوج زوجته: وقال أبو الدرداء لامرأته: إذا رأيتني غضبْتُ، فرضُني، وإذا رأيتُك غضبي، رضيتك، وإلا لم نصطحب. وقال أحد الأزواج لزوجته:

حذي العفو مني تستدمني مودتي      ولا تنطقي في سؤرتي حين أغضب  
ولا تنقريني نقرَك الدف مرة      فإنك لا تدريين كيف المعُيب  
ولا تكثري الشكوى فتذهب بالقوى      ويأساك قلبي، والقلوب ثقُلب  
فإني رأيت الحب في القلب والأذى      إذا اجتمعوا لم ييبث الحب يذهب

وصية الأم ابنتها عند الزواج: خطب عمرو بن لحجر، ملك كندة، أم إياس بنت عوف بن مخلم الشيباني، ولما حان زفافها إليه، خلت بها أمها أمانة بنت الحارث، فأوصتها وصية، تبين فيها أسس الحياة الزوجية السعيدة، وما يجب عليها لزوجها، فقالت: أي بنية، إن الوصية لو تركت لفضل أدب، لتركت ذلك لك، ولكنها تذكرة للغافل، ومعونة للعاقل. ولو أن امرأة استغنت عن الزوج؛ لغنى أبويها، وشدة حاجتهما إليها، كنت أغنى الداس عنه، ولكن النساء للرجال خلق، ولهن خلق الرجال. أي بنية، إنك فارقت الجو الذي مه خرحب، وخلفت العُش الذي فيه درحت، إلى وكر لم تعرفيه، وقرين لم تألفيه، فأصبح بملكه عليك رقيقاً ومليكاً، فكوبي له أمة، يكن لك عبداً وشيكاً.

واحفظي له خصالاً عشراً، يكن لك ذخراً:

أما الأولى، والثانية: فالخشوع له بالقاعة، وحسن السمع له والطاعة.

وأما الثالثة، والرابعة: فالتفقد لمواضع عينه وأنفه، فلا تقع عينه منك على قبيح، ولا يشم منك، إلا أطيب ريح.

وأما الخامسة، والسادسة: فالتفقد لوقت منامه وطعامه؛ فإن تواتر الجوع ملهية، وتغيبص النوم مغضبة.

وأما السابعة، والثامنة: فالاحتباس بماله، والإرعاء<sup>(١)</sup> على حشمة<sup>(٢)</sup> وعياله، وملاك<sup>(٣)</sup> الأمر في المال

حسن التقدير، وفي العيال حسن التدبير.

وأما التاسعة، والعاشرة: فلا تعصين له أمراً، ولا تفشين له سراً؛ فإنك إن خالفت أمره، أو غرت صدره،

وإن أفشيت سره، لم تأمني غدره. ثم إياك والفرح بين يديه، إن كان مهتماً، والكآبة بين يديه، إن كان فرحاً.

(٣) ملاك: عماد.

(٢) حشمة: حذمة.

(١) الإرعاء: الرعاية



(١) تعريفها : الوليمة ؛ مأخوذة من الولم ، وهو الجمع ؛ لأن الزوجين يجتمعان ، وهي الطعام في العرس خاصة . وفي القاموس : الوليمة ؛ طعام العرس ، أو كل طعام صنع لدعوة وغيرها . وأولم : صنعها .

(٢) حكمها : ذهب الجمهور من العلماء إلى أنها سنة مؤكدة ؛

١- لقول الرسول ﷺ لعبد الرحمن بن عوف : «أولم ، ولو شاة» . [البخاري (٥٠٧٢ و ٥١٥٣) ومسلم (١٤٢٧/ ٧٩ و ٨٠)] .

٢- وعن أنس ، قال : ما أولم رسول الله ﷺ على شيء من نسائه ، ما أولم على زينب ؛ أولم بشاة . رواه البخاري ، ومسلم . [إسحاري (٥١٧١) ومسلم (١٤٢٨/ ٩٠ و ٩١)] .

٣- وعن بريدة ، قال : لما خطب علي فاطمة ، قال رسول الله ﷺ : «إنه لا بد للعرس من وليمة» . رواه أحمد بسند لا بأس به ، كما قال الحافظ . [أحمد (٣٥٩/ ٥)] .

٤- قال أنس : ما أولم رسول الله ﷺ على امرأة من نسائه ، ما أولم على زينب ، وجعل يعشني فأدعوه له الناس ، فأطعمهم خبزاً ولحماً ، حتى شبعوا . [انصر تحريج الحديث السابق] .

٥- وروى البخاري ، أنه ﷺ أولم على بعض نسائه بمُدَّين من شعير . [البخاري (٥١٧٢)] . وهذا الاختلاف ، ليس مرجعه تفضيل بعض نسائه على بعض ، وإنما سببه اختلاف حالتي العسر واليسر .

(٣) وقتها : وقت الوليمة عند العقد أو عقبه ، أو عند الدخول أو عقبه ، وهذا أمر يتوسع فيه ، حسب العرف والعادة ، وعند البخاري ، أنه ﷺ دعا القوم ، بعد الدخول بزينب . [إسحاري (٥٤٦٦)] .

(٤) إجابة الداعي : إجابة الداعي إلى وليمة العرس واجبة ، على من دُعي إليها ؛ لما فيها من إظهار الاهتمام به ، وإدخال السرور عليه ، وتطيب نفسه :

١- عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : «إذا دُعي أحدكم إلى وليمة ، فليأتها» . [البخاري (٥١٧٣) ومسلم (١٤٢٩/ ٩٦ و ٩٧ و ١٠٣)] .

٢- وعن أبي هريرة ؓ أن رسول الله ﷺ قال : «ومن ترك الدعوة ، فقد عصي الله ورسوله» . [البخاري (٥١٧٧) ومسلم (١٤٣٢/ ١٠٧ و ١١٠)] .

٣- وعنه ، أنه ﷺ قال : «لو دعيت إلى كراع ، لأجبت ، ولو أهدي إلي ذراع ، لقبلت» . روى هذه الأحاديث البخاري . [البخاري (٥٦٨)] . فإذا كانت الدعوة عامة ، غير معينة لشخص أو جماعة ، لم تجب الإجابة ، ولم تستحب ، مثل أن يقول الداعي : أيها الناس ، أجيئوا إلى الوليمة . دون تعيين ، أو ادع من لقيت . كما فعل النبي ﷺ ، قال أنس : تزوج النبي ﷺ ، فدخل بأهله ، فصنعت أمي أم سليم خيشاً<sup>(١)</sup> ، فجعلته في تور<sup>(٢)</sup> ، قالت : يا أخي ، اذهب به إلى رسول الله ﷺ . فذهبت به ، فقال : «ضعه» . ثم

(٢) انور : إباء .

(١) الخيش . تمر يحيط بسن وأقط . أي كشك .

قال: «ادع فلانًا وفلانًا، ولمن لقيت». فدعوت من سئى، ومن لقيت. رواه مسلم. [أحمد (١/ ١٨١) ومسلم (١٤٢٨/ ٩٤ و٩٥) والسنائي (١٧/ ١٣٦)]. وقيل: إن إجابة الداعي فرض كفاية. وقيل: إنها مستحبة. والأول أظهر؛ لأن العصيان لا يطلق، إلا على ترك الواجب. هذا بالنسبة لوليمة العرس. أما الإجابة إلى غير وليمة النكاح، فهي مستحبة غير واجبة، عند جمهور العلماء. وذهب بعض الشافعية إلى وجوب الإجابة مطلقًا. ورعم ابن حزم، أنه قول جمهور الصحابة، والتابعين؛ لأن في الأحاديث ما يشعر بالإجابة إلى كل دعوة؛ سواء أكانت دعوة زواج أم غيره.

(٥) شروط وجوب إجابة الدعوة: قال الحافظ في «الفتح»: إن شروط وجوبها ما يأتي:

- ١- أن يكون الداعي مكلفًا، حرًا، رشيدًا.
- ٢- وألا يخص الأغنياء دون الفقراء.
- ٣- وألا يظهر قصد التودد لشخص؛ لرغبة فيه أو لرهبة منه.
- ٤- وأن يكون الداعي مسلمًا، على الأصح.
- ٥- وأن يختص باليوم الأول، على المشهور.
- ٦- وألا يسبق، فمن سبق، تعينت الإجابة له دون الثاني.
- ٧- وألا يكون هناك ما يتأذى بحضوره؛ من منكر وغيره.
- ٨- وألا يكون له عذر.

قال البغوي: ومن كان له عذر، أو كان الطريق بعيدًا تلحقه المشقة، فلا بأس أن يتخلف.

(٦) كراهة دعوة الأغنياء دون الفقراء: يكره أن يدعى إلى الوليمة الأغنياء دون الفقراء؛ فمن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «شر طعام الوليمة؛ يُمنعها من يأتيها، ويُدعى إليها من يأبأها، ومن لم يجب الدعوة، فقد عصى الله ورسوله». رواه مسلم. [مسلم (١٤٣٢/ ١٠٧ و١١٠)]. وروى البخاري، أن أبا هريرة، قال: شر الطعام طعام الوليمة؛ يُدعى لها الأغنياء، ويُترك الفقراء. [البخاري (٥١٧٧)].

### زواج غير المسلمين

القاعدة العامة في زواج غير المسلمين: «إقرار ما يوافق الشرع منها، إذا أسلموا». إن أنكحة الكفار، لم يتعرض لها رسول الله ﷺ؛ كيف وقعت، وهل صادفت الشروط المعتبرة في الإسلام فتصح، أو لم تصادفها فتبطل؟ وإنما اعتبر حالها وقت إسلام الزوج، فإن كان ممن يجوز له المقام مع امرأته، أقرهما، ولو كان في الجاهلية، وقد وقع على غير شرطه من الولي، والشهود، وغير ذلك. وإن لم يكن ممن يجوز له الاستمرار، لم يقر عليه، كما لو أسلم، وتحت ذات رحم محرم، أو أختان، أو أكثر. فهذا هو الأصل، الذي أصلته سنة رسول الله ﷺ، وما خالفه، فلا يلتفت إليه<sup>(١)</sup>.

(١) هذا خلاصة ما فاته ابن القيم.

الرجل يسلم وتحتة أختان يختار في إمساك إحداهما وترك الأخرى : عن الضحاك بن فيروز ، عن أبيه ، قال : أسلمت وعندي امرأتان أختان ، فأمرني النبي ﷺ أن أطلق إحداهما . رواه أحمد ، وأصحاب السنن ، والشافعي ، والدارقطني ، والبيهقي ، وحسنه الترمذي ، وصححه ابن حبان . [أحمد (٢٣٢ / ٤) وأبو داود (٢٢٤٣) والترمذي (١١٢٩) والشافعي (١٦ / ٢) والدارقطني (٢٧٣ / ٣) والبيهقي (١٨٤ / ٧) وابن حبان (٤١٥٥) .]

الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع ؛ يختار أربعاً منهن : عن ابن عمر ، قال : أسلم غيلان الثقفي ، وتحتة عشر نسوة في الجاهلية ، فأسلمن معه ، فأمره النبي ﷺ أن يختار منهن أربعاً . أخرجه أحمد ، والترمذي ، وابن ماجه ، والشافعي ، وابن حبان ، والحاكم وصحاحه . [أحمد (٨٣ / ٢) والترمذي (١١٢٨) وابن ماجه (١٩٥٣) .]

إسلام أحد الزوجين دون الآخر : إذا تم العقد بين الزوجين قبل الإسلام ، ثم أسلم الزوجان ، فإن كان العقد قد انعقد ، على من يصح العقد عليها في الإسلام ، فحكمه واضح فيما سبق . فإن أسلم أحد الزوجين دون الآخر ؛ فإن كان الإسلام من المرأة ، انفسخ النكاح ، وتجب عليها العدة ، فإن أسلم هو وهي في عدتها ، كان أحق بها ؛ لما ثبت أن عاتكة بنت الوليد بن المغيرة أسلمت قبل زوجها صفوان بن أمية ، بنحو شهر ، ثم أسلم هو فأقره رسول الله ﷺ على نكاحه . [مالك في الموطأ (٥٤٣ / ٢ - ٥٤٤) . قال ابن شهاب : ولم يبلغنا ، أن امرأة هاجرت إلى رسول الله ﷺ وزوجها كافر ، مقيم بدار الكفر ، إلا فرقت هجرتها بينها وبين زوجها ، إلا أن يقدم زوجها مهاجراً ، قبل أن تقضي عدتها وإنه لم يبلغنا ، أن امرأة فزق بينها وبين زوجها إذا قدم وهي في عدتها . وكذلك الحكم إذا أسلم بعد انقضاء العدة ، ولو طالت المدة ، فهما على نكاحهما الأول ، إذا اختارا ذلك ما لم تتزوج . وقد رد النبي ﷺ ابنة زينب على زوجها أبي العاص ، بنكاحها الأول بعد سنتين ، ولم يحدث شيئاً .<sup>(١)</sup> رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، وقال : حديث ليس بإسناده بأس . وصححه الحاكم ، وهو من رواية ابن عباس . [أحمد (٢١٧ / ١) وأبو داود (٢٢٤٠) والترمذي (١١٤٣) وابن ماجه (٢٠٠٩) . قال ابن القيم : ولم يكن رسول الله ﷺ يفرق بين من أسلم وبين امرأته ، إذا لم تسلم معه ، بل متى أسلم الآخر ، فالنكاح بحاله ما لم تتزوج . هذه هي سنته المعلومة ، قال الشافعي : أسلم أبو سفيان بن حرب بمر الظهران ؛ وهي وادي خزاعة ، وبخزاعة مسلمون قبل الفتح في دار الإسلام ، ورجع إلى مكة ، وهند بنت عتبة مقيمة على غير الإسلام ، فأخذت بلحيته ، وقالت : اقتلوا الشيخ الضال . ثم أسلمت هند بعد إسلام أبي سفيان بأيام كثيرة ، وقد كانت كافرة ، مقيمة بدار ليست بدار إسلام ، وأبو سفيان بها مسلم ، وهند كافرة ، ثم أسلمت بعد انقضاء العدة ، واستقرا على النكاح إلا أن عدتها لم تنقضي ، حتى أسلمت . وكان كذلك حكيم بن حرام وإسلامه ، وأسلمت امرأة صفوان بن أمية ، وامرأة عكرمة بن أبي جهل بمكة ، وصارت دارها دار الإسلام ، وظهر حكم رسول الله

(١) في بعض الروايات لم يحدث صداق ، وفي بعضها لم يحدث نكاحاً أي عقداً حديثاً .

صَلَّى بِمَكَّةَ ، وهرب عكرمة إلى اليمن ، وهي دار حرب ، وصفوان يريد اليمن ، وهي دار حرب ، ثم رجع صفوان إلى مكة ، وهي دار الإسلام ، وشهد حيناً وهو كافر ، ثم أسلم ، فاستقرت عنده امرأته بالنكاح الأول ، وذلك أنه لم تنقض عدتها .

وقد حفظ أهل العلم بالمغازي ، أن امرأة من الأنصار كانت عند زوجها بمكة ، فأسلمت ، وهاجرت إلى المدينة ، فقدم زوجها وهي في العدة ، فاستقر على النكاح . انتهى .

قال صاحب «الروضة الندية» بعد ما نقل هذا الكلام ، أقول : إن إسلام المرأة مع بقاء زوجها في الكفر ، ليس بمنزلة الطلاق ؛ إذ لو كان كذلك ، لم يكن له عليها سبيل بعد انقضاء عدتها إلا برضاها مع تجديد العقد ، فالحاصل ، أن المرأة المسلمة ، إن حاضت بعد الإسلام ، ثم طهرت ، كان لها أن تتزوج بمشأته ، فإذا تزوجت ، لم يبق للأول عليها سبيل إذا أسلم .

وإن لم تتزوج ، كانت تحت عقد زوجها الأول ، ولا يعتر تجديد عقد ولا تراض .  
هذا ما تقتضيه الأدلة ، وإن خالف أقوال الناس . وهكذا الحكم في ارتداد أحد الزوجين ، فإنه إذا عاد المرتد إلى الإسلام ، كان حكمه حكم إسلام من كان باقياً على الكفر .

\*\*\*

## الطلاق

(١) تعريفه: الطلاق؛ مأخوذ من الإطلاق، وهو الإرسال والترك. تقول: أطلقت الأسير. إذا حلت قيده، وأرسلته. وفي الشرع: حل رابطة الزواج، وإنهاء العلاقة الزوجية.

(٢) كراهته: إن استقرار الحياة الزوجية، غاية من الغايات، التي يحرص عليها الإسلام، وعقد الزواج، إنما يعقد للدوام والتأييد إلى أن تنتهي الحياة؛ ليتسنى للزوجين أن يجعلوا من البيت مهبطاً، يأويان إليه، وينعمان في ظلاله الوارفة، وليتمكنوا من تنشئة أولادهما تنشئة صالحة، ومن أجل هذا، كانت الصلة بين الزوجين من أقدس الصلات، وأوثقها. وليس أدل على قدسيتها من أن الله - سبحانه - سمى العهد، بين الزوج وزوجته، بالميثاق الغليظ، فقال: ﴿وَأَخَذْتُ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [النساء: ٢١]. وإذا كانت العلاقة بين الزوجين هكذا، موثقة مؤكدة؛ فإنه لا ينبغي الإخلال بها، ولا التهورين من شأنها. وكل أمر من شأنه أن يوهن من هذه الصلة، ويضعف من شأنها، فهو بغض إلى الإسلام؛ لفوات المنافع، وذهاب مصالح كل من الزوجين؛ فعن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «أبغض الحلال إلى الله ﷻ الطلاق»<sup>(١)</sup>. [أبو داود (٢١٧٨) وابن ماجه (٢٠١٨)]. وأي إنسان أراد أن يفسد ما بين الزوجين من علاقة، فهو في نظر الإسلام خارج عنه، وليس له شرف الانتساب إليه؛ يقول الرسول ﷺ: «ليس منا من خَبَّبَ»<sup>(٢)</sup> امرأة على زوجها». [أبو داود (٢١٧٥) والنسائي في عشرة النساء (٣٣٢) وابن حبان (٥٥٦٠) والطبراني في المعجم الصغير (٢٤٨/١)]. وقد يحدث أن بعض النسوة يحاول أن يستأثر بالزوج، ويحل محل زوجته، والإسلام ينهى عن ذلك أشد النهي؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا تسأل المرأة طلاقاً أختها؛ لتستفرغ صحفتها»<sup>(٣)</sup>، ولتنكح، فإنما لها ما قدر لها». [البخاري (٦٦٠١) وأبو داود (٢١٧٦) والنسائي في عشرة النساء (٣٣٠ و ٣٣١) والبيهقي في شرح السنة (٥٥/٩) برقم (٢٢٧١)]. والزوجة التي تطلب الطلاق، من غير سبب، ولا مقتض، حرام عليها رائحة الجنة؛ فعن ثوبان، أن رسول الله ﷺ قال: «أئتما امرأة سألت زوجها طلاقاً، من غير بأس، فحرام عليها رائحة الجنة»<sup>(٤)</sup>. [أحمد (٢٧٧/٥) وأبو داود (٢٦٢٦) والترمذي (١١٨٧) وابن ماجه (٢٠٥٥)].

(٣) حكمه: (٦) اختلفت آراء الفقهاء في حكم الطلاق، والأصح من هذه الآراء، رأي الذين ذهبوا إلى حظره إلا لحاجة؛ وهم الأحناف، والحنابلة، واستدلوا بقول الرسول ﷺ: «لئن الله كل ذواق، مطلق». ولأن في الطلاق كفرة لنعمة الله؛ فإن الزواج نعمة من نعمه، وكمران النعمة حرام، فلا يحل إلا

(١) رواه أبو داود والحاكم وصححه.

(٢) رواه أبو داود والنسائي.

(٣) أي لتحبي عصمة أختها من الأرواح ولتنحطى بروحها، ولها أن تتروح روحاً آخر.

(٤) رواه أصحاب السنن وحسنه الترمذي.

(٢) خبب. أسد.

(٦) أي لوصف شرعي له.

لضرورة . ومن هذه الضرورة التي تسببها ، أن يرتد الرجل في سلوك روحته ، أو أن يستقر في قلبه عدم اشتهاها ، فإن الله مقتضى القيوب ، فإن لم تكن هناك حاجة تدعو إلى الطلاق ، يكون حينئذ محض كفران نعمة الله ، وسوء أدب من الزوج ، فيكون مكروهاً محظوراً .

وللحنابلة تفصيل حسن ، نجمله فيما يلي : فعندهم قد يكون الطلاق واجباً ، وقد يكون محرماً ، وقد يكون مباحاً ، وقد يكون مدوناً إليه ؛ فأما الطلاق لو حب ، فهو طلاق الحكيمين في الشقاق بين الزوجين ، إذ رأيا أن الطلاق هو الوسيلة لقطع الشقاق . وكذلك طلاق المولي ، بعد التريض مدة أربعة أشهر ؛ لقول الله - تعالى - : ﴿ الَّذِينَ يُؤْلَوْنَ مِنْ بَسَائِهِمْ رَضَعُوا عَنْهُمْ فَلَهُمْ مِنْ اللَّهِ عَقْدٌ ذِيئٌ \* وَيَنْعَمُ اللَّهُ عَلَى مَن يَشَاءُ ﴾ [سورة ١٢٥ ، ١٢٦] . وأما الطلاق المحرم ، فهو الطلاق من غير حاجة إليه ، وأما كان حراماً ؛ لأنه ضرر بنفس الزوج ، وضرر بزوجه ، وإعدام للمصلحة الخاصة لهما ، من غير حاجة إليه . فكان حراماً ، مثل إتلاف المال ، ولقول الرسول ﷺ : « لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ » . [أحمد (١/٣١٣) واس ماحه (٢٣٣١) وابيهمي (٦/٦٦)] . وفي رواية أخرى ، أن هذا النوع من الطلاق مكروه ؛ بقول النبي ﷺ : « أَعْصِ احْلَالِ إِلَى اللَّهِ اطلاقاً » . [سق تحريجه] . وفي لفظ : « ما أحل الله شيئاً ، أبغض إليه من اطلاق » . رواه أبو دود . [لترمدي (٢١٧١)] . وإنما يكون متعوضاً من غير حاجة إليه ، وقد سماه السي ﷺ حلالاً ، ولأنه مُزِيل للتكاح ، المشتتم على المصالح المدوب إليها ، فيكون مكروهاً . وأما الطلاق المباح ، فإنما يكون عند الحاجة إليه ؛ لسوء خلق المرأة ، وسوء عشرتها ، وانتضر بها ، من غير حصول العرض منها . وأما المدوب إليه ، فهو الطلاق الذي يكون عند تفریط المرأة في حقوق الله الواجبة عليها ، مثل الصلاة ونحوها ، ولا يمكنه إجبارها عليها ، أو تكون غير عفيفة . قال الإمام أحمد رحمه الله : لا ينبغي له إمساكها ؛ وذلك لأن فيه نقصاً لدينه ، ولا يأمن إفسادها لفراسه ، وإحاقها به ولداً ، ليس هو منه . ولا بأس بالتضييق عليها في هذا الحال ؛ لتفندي منه ، قال الله - تعالى - : ﴿ وَلَا تَصُوهُ بِتَدَهْوُ بِعَصْ مَا ءَاتَيْتُوهُ إِلَّا أَنْ يَتَّيِنَ بِفَجَسَةٍ مُبَيَّنَةٍ ﴾ [إساء ١٩] . قال ابن قدامة : ويحتمل أن الطلاق في هذين الموضعين واجب . قال : ومن المدوب إليه اطلاق في حال اشقاق ، وفي الحال التي تحرح لمرأة إلى المخالعة لتزيل عنها الضرر .

**حكمته :** قال ابن سينا في كتاب «الشفاء» : ينبغي أن يكون إلى الفرقة سبيل م ، وألا يسد ذلك من كل وجه ؛ لأن حسم أسباب اتوصّل إلى الفرقة بالكلية ، يقتضي وحوها من الضرر والخلل ؛ منها ، أن من الطبائع م لا يألف بعض اطباء ، فكلما اجتهد في اجمع بينهما ، راد الشر ، وانثبو (أي : الخلاف) وتعضت المعاش . ومنها ، أن من الناس من يُبْنَى (أي : يصاب) بزواج غير كفاء ، ولا حسن لمذهب في العشرة ، أو بغيض تعافه الطبيعة ، فبصير ذلك داعية إلى الرعبة في غيره ؛ إذ الشهوة طبيعة ، ربما أدّى ذلك إلى وجوه من الفساد ، وربما كن المتراوحان لا يتعدوان على النسل ، فإذا بُدِّلَا بزواج آخرين ، تعاون فيه ، فيجب أن يكون إلى المفارقة سبيل ، ولكنه يجب أن يكون مُشَدِّداً فيه .

(١) أي لا تمسككم لتصموا عليهم

**الطلاق عند اليهود:** <sup>(١)</sup> الذي دون في الشريعة عند اليهود، وجرى عليه العمل، أن الطلاق يباح بغير عذر، كربة الرجل بالتزويج بأجمع من امرأته، ولكنه لا يحسن بدون عذر، والأعذار عندهم قسمان:

**الأول:** عيوب الخلق؛ ومنها العمش، والحول، والبخر، والحذب، والعرج، والعقم.

**الثاني:** عيوب الأخلاق؛ ودكروا منها اوقاحة، والثرثرة، والوسوسة، والشكاسة، والعباد، والإسراف، والتهمه، والبطننة، والتأنق في اطعامه، والفخفخة. والزنى أقوى الأعذار عندهم، فيكفي فيه الإشاعة، وإن لم تثبت، إلا أن مسيح <sup>(٢)</sup> لم يقر منها إلا علة الزنى، وأما امرأة، فليس لها أن تطالب الطلاق، مهما تكن عيوب زوجها، ولو ثبت عليه الزنى ثبوتاً.

**الطلاق في المذاهب المسيحية:** ترجع جميع المذاهب المسيحية، التي تعتنقها أمم الغرب المسيحي، إلى ثلاثة مذاهب:

١- المذهب الكاثوليكي . ٢- الأرثوذكسي . ٣- البروتستنتي .

فالمذهب الكاثوليكي يحرم الطلاق تحريماً باتاً، ولا يبيح فصح الزواج لأي سبب، مهما عظم شأنه، وحتى الخيانة الزوجية نفسها، لا تعد في نظره مبرراً للطلاق، وكل ما يبيحه في حالة اخيانة الزوجية، هو التفرقة الجسمية بين شخصي الزوجين، مع اعتبار الزوجية قائمة بينهما من الناحية الشرعية، فلا يجوز لواحد منهما، في أثناء هذه الفرقة، أن يعقد زواجه على شخص آخر؛ لأن ذلك يعتبر تعدداً للزوجات، والديانة المسيحية لا تبيح التعدد بحال!! وتعتمد الكاثوليكية في مذهبها هذا، على ما جاء في إنجيل مرقس، على لسان المسيح؛ إذ يقول: «٨» ويكون الاثنان جسداً واحداً، إذن ليسا بقدر اثنين، بل جسد واحد، ٩ فالذي جمعه الله لا يفرقه إنسان <sup>(٣)</sup>. والمذهبان المسيحيان الآخران؛ الأرثوذكسي، والبروتستنتي يبيحان الطلاق في بعض حالات محدودة، من أهمها اخيانة الزوجية، ولكنهما يحرمان على الرجل والمرأة كليهما أن يتزوجا بعد ذلك، وتعتمد المذاهب المسيحية، التي تبيح الطلاق في حالة اخيانة الزوجية، على ما ورد في إنجيل متى، على لسان المسيح؛ إذ يقول: «من طلق امرأته، إلا لعنة الزنى يجعلها تزني <sup>(٤)</sup>». وتعتمد المذاهب المسيحية في تحريمها الزواج، على المطلق والمطلقة، على ما ورد في إنجيل مرقس؛ إذ يقول: «من طلق امرأته، وتزوج بأخرى يزني عليها، وإن طلق امرأة زوجها، وتزوجت بأخرى تزني <sup>(٥)</sup>».

**الطلاق في الجاهلية:** قالت أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها -: كان الرجل يطلق امرأته، ما شاء أن يطلقها، وهي امرأته إذا راجعها، وهي في العدة، وإن طلقها مائة مرة أو أكثر، حتى قال رحل لامرأته: والله، لا أطلقك فتييني مهي، ولا أوليك أبداً. قلت: وكيف ذلك؟ قال: أطلقك، فكلما همت عدت أن تنقضي، راجعتك. فدهست المرأة، حتى دخلت على عائشة، فأحبرتها، فسكتت حتى جاء

(٢) مرقس. إصحاح ١٠ آتي ٨ و ٩.  
(٤) إنجيل مرقس. لإصحاح عاشر ١١.

(١) من كتاب: بدء لحسن للعفيف ص ٩٧  
(٣) إنجيل متى. لإصحاح الخامس ٢٢ - ٢٣

السي بَيِّنَةٌ فَأَحْبَرْتَهُ، فَسَكَتَ السِّي بَيِّنَةٌ حَتَّى رَلَّ لِقْرَانَهُ . ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَالُهُ مَعْرُوفٌ أَوْ تَشْرِيحٌ بِإِحْسَنِ﴾  
[عقود ٢٢٩]. قالت عائشة : فاستأنف أساس الطلاق مستقلاً ؛ من كان طلق ، ومن لم يكن طلق . رواه  
الترمذي . [الترمذي (١١٩٢)].

### الطَّلَاقُ مِنْ حَقِّ الرَّجُلِ وَخِذَهُ<sup>(١)</sup> :

جعل الإسلام الطلاق من حق الرجل وحده ! لأنه أحرص على بقاء الزوجية ، التي نفق في سبيلها من  
المال ، ما يحتاج إلى إيفاق مئة أو أكثر منه إذ طلق وأراد عقد رواح آخر ، وعليه أن يعصي المطلقة مؤخر  
المهر ، ومنعة الطلاق ، وأن ينفق عليها في مدة لعدة . ولأنه بذلك ، وبمقتضى عقده ومراحه ، يكون أصغر  
على ما يكره من المرأة ، فلا يسارع إلى الطلاق لكل غَضَبَةٍ يعرضها ، أو سيئة منها يَسْتَقِ عليه حتمالها ،  
والمرأة أسرع منه غضباً ، وأقل احتمالاً ، وليس عليها من تبعات الطلاق ونفقاته مثل ما عليه ، فهي أجدر  
بالمبادرة إلى حل عقدة الزوجية لأدنى الأسباب ، أو لما لا يُعَدُّ سبباً صحيحاً ، إن أعصى لها هذا الحق .  
وللدليل على صحة هذا التعيين الأخير ، أن الإفراغ لما جعلوا طلاق حقاً للرجال والنساء على  
السواء ، كثر الطلاق عندهم ، فصار ضعاف ما عند المسلمين .

### مَنْ يَقَعُ مِنْهُ الطَّلَاقُ؟

تفق العلماء على أن الزوج ، العاقل ، البالغ ، المختار هو الذي يحور له أن يطلق ، وأن طلاقه يقع ؛ فإذا  
كان محتوئاً ، أو صبيّاً ، أو مُكْرَهًا ، فإن طلاقه يعتد بعوا لو صدر منه ؛ لأن الطلاق تصرف من التصرفات ،  
التي لها آثارها ، وشتاتها في حياة الزوجين ، ولأنه من أن يكون المطلق كامل الأهلية ، حتى تصح  
تصرفته . وإنه تكمل لأهلية بالعقل ، ولبنوع ، والاختيار ، وفي هذا يروي أصحاب السنن ، عن علي - كرم  
الله وجهه - عن النبي ﷺ ، أنه قال : «رفع القدم عن ثلاثة ؛ عن ائثم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى  
يحتلم<sup>(٢)</sup> ، وعن المحنون حتى يعقل<sup>(٣)</sup> . [أحمد (٦ / ١٠٠ - ١٠١) وأبو داود (٤٤٠٣) والترمذي (١٤٢٣)].  
وعن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : «كل صلاحي حائر ، إلا صلاحي مغنوب على عقله» . رواه الترمذي ،  
والبخاري موقوف . [الترمذي (١١٩١) والبخاري تعليقاً (٢٨٨ / ٩) موقوفاً على ابن عباس].  
وقل بن عباس - رضي الله عنهما - فيما يكرهه المصوص ، فيطلق :- فليس بشيء . رواه البخاري .  
[البخاري تعليقاً (٣١١ / ١٢)].

وللعلماء آراء محتلفة في المسائل الآتية ، نحمد فيها يلي :

- ١- طلاق المكره .
- ٢- طلاق السكران .
- ٣- طلاق الهارل .
- ٤- طلاق لغضاض .
- ٥- طلاق لعافل ، والساهي .
- ٦- طلاق امدهوش .

(١) من كذب ، جاء تحسّر المصنف ص ٩٨

(٢) يحتلم . يبع



(١) طلاق المكره : المكره لا إرادة له ولا اختيار ، والإرادة والاختيار هي أساس التكليف ، فإذا انتفيا ، انتفى التكليف ، واعتبر المكره غير مسئول عن تصرفاته ؛ لأنه مسلوب الإرادة ، وهو في الواقع ينفذ إرادة المكره . فمن أكره على النطق بكلمة الكفر ، لا يكفر بذلك ؛ لقول الله - تعالى - : ﴿لَا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [سحل ١٠٦] . ومن أكره على الإسلام ، لا يصبح مسلماً ، ومن أكره على الطلاق ، لا يقع طلاقه ؛ روي أن رسول الله ﷺ قال : «رفع عن أمتي الخطأ ، والنسيان ، وما استكرهوا عليه» . أخرجه ابن ماجه ، وابن حبان ، والدارقطني ، والطبراني ، والحاكم ، وحسنه النووي . [ابن ماجه (٢٠٤٥) وابن حبان (١٤٣) ونضاري في المعجم الكبير (١٤٠٣) والحاكم (١٩٨/٢) وكشف الخفا (١/٤٣٣)] . وإلى هذا ذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وداود ، من فقهاء الأمصار . وبه قال عمر بن الخطاب ، وابنه عبد الله ، وعلي بن أبي طالب ، وابن عباس . وقال أبو حنيفة ، وأصحابه : طلاق المكره واقع ولا حجة لهم فيما ذهبوا إليه ، فضلاً عن مخالفتهم لجمهور الصحابة .

(٢) طلاق السكران : ذهب جمهور الفقهاء إلى أن طلاق السكران يقع ؛ لأنه المتسبب بإدخال الفساد على عقله بإرادته ، وقال قوم : لا يقع ، وإنه لغو لا عبرة به ، لأنه هو والمجنون سواء ؛ إذ إن كليهما فاقد العقل ، الذي هو مناط التكليف ، ولأن الله - سبحانه - يقول : ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [انساء : ٤٣] . فجعل - سبحانه - قول السكران غير معتد به ؛ لأنه لا يعلم ما يقول ، وثبت عن عثمان ، أنه كان لا يرى طلاق السكران . وذهب بعض أهل العلم أنه لا يخالف عثمان ، في ذلك ، أحد من الصحابة . وهو مذهب يحيى بن سعيد الأنصاري ، وحמיד بن عبد الرحمن ، وربيعه ، والليث بن سعد ، وعبد الله بن الحسين ، وإسحاق بن راهويه ، وأبي ثور ، والشافعي ، في أحد قوليه ، واختاره المزني ، من الشافعية ، وهو إحدى الروايات عن أحمد ، وهي التي استقر عليها مذهبه ، وهو مذهب أهل الظاهر كلهم . واختاره من الحنفية ، أبو جعفر الطحاوي ، وأبو الحسن الكرخي . قال الشوكاني : إن السكران الذي لا يعقل ، لا حكم لطلاقه ؛ لعدم المناط الذي تدور عليه الأحكام ، وقد عين الشارع عقوبته ، فليس لنا أن نجاوزها برأينا ، ونقول : يقع طلاقه ؛ عقوبة له . فيجمع له بين غرمين . وقد جرى العمل أخيراً ، في المحاكم بهذا المذهب ، فقد جاء في المرسوم ، بقانون برقم (٢٥) لسنة ١٩٢٩ في المادة الأولى منه : لا يقع طلاق السكران ، والمكره .

(٣) طلاق الغضبان : والغضبان ، الذي لا يتصور ما يقول ، ولا يدري ما يصدر عنه ، لا يقع طلاقه ؛ لأنه مسلوب الإرادة ؛ روى أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والحاكم وصححه ، عن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال : «لا طلاق ولا عتاق في إغلاق» . [أحمد (٢٦٧/٦) وأبو داود (٢١٩٣) وابن ماجه (٢٠٤٦) والحاكم (١٩٨/٢)] . وفسر الإغلاق بالغضب ، وفسر بالإكراه ، وفسر بالمجنون . وقال ابن تيمية ، كما في «زاد المعاد» : حقيقة الإغلاق ؛ أن يُغلق على الرجل قلبه ، فلا يقصد الكلام ، أو لا يعلم به ، كأنه انغلق عليه قصده وإرادته . قال : ويدخل في ذلك ، طلاق المكره ، والمجنون ، ومن زال عقله بسكر أو غضب ، وكل ما لا قصد له ، ولا معرفة له بما قال ، والغضب على ثلاثة أقسام :

١- ما يزيل العقل ، فلا يشعر صاحبه بما قال ، وهذا لا يقع طلاقه ، بلا نزاع .

٢- ما يكون في مباديه ، بحيث لا يمنع صاحبه من تصور ما يقول وقصده ، فهذا يقع طلاقه .

٣- أن يستحكم ويشتد به ، فلا يزيل عقله بالكلية ، ولكنه يحول بينه وبين نيته ، بحيث يندم على ما فرط منه إذا زال ، فهذا محل نظر ، وعدم الوقوع في هذه الحالة قوي متجه .

(٤) طلاق الهازل<sup>(١)</sup> والخطي : يرى جمهور الفقهاء ، أن طلاق الهازل يقع ، كما أن نكاحه يصح ؛ لما رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي وحسنه ، والحاكم وصححه ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «ثلاث جدهن جد ، وهزلهن جد ؛ النكاح ، والطلاق ، والرجعة» . إسناده صحيح (٢١٩٤) وائتمدي (١١٨٤) وابن ماجه (٢٠٣٩) والحاكم (١٩٨/٢) والدارقطني (٢٥٦/٣) وصحيح الجامع (٣٠٢٤) ولم يعزه لأحمد . وهذا الحديث ، وإن كان في إسناده عبد الله بن حبيب ، وهو مختلف فيه ، فإنه قد تقوى بأحاديث أخرى . وذهب بعض أهل العلم ، إلى عدم وقوع طلاق الهازل ؛ منهم الباقر ، والصادق ، والناصر . وهو قول في مذهب أحمد ، ومالك ؛ إذ إن هؤلاء يشترطون لوقوع الطلاق ، الرضا بالنطق اللساني ، والعلم بمعناه ، وإرادة مقتضاه ، فإذا انتفت النية والقصد ، اعترى اليمين لغوا ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ عَرِيتُمْ أَطْلَقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة ٢٢٧] . وإنما العزم ما عزم العازم على فعله ، ويقضي ذلك إرادة جازمة بفعل المعزوم عليه ، أو تركه ، ويقول الرسول ﷺ : «إنما الأعمال بالنيات» . [بخاري (١) ومسلم (١٩٠٧)] . والطلاق عمل مفتقر إلى النية ، والهازل لا عزم له ، ولا نية . وروى البخاري ، عن ابن عباس : «إنما الطلاق عن وطير»<sup>(٢)</sup> . [الحاري تعليقاً (٣٨٨/٩)] . أما طلاق الخطي ، وهو من أراد التكلم بغير الطلاق ، فسبق لسانه إليه ، فقد رأى فقهاء الأحناف ، أنه يعامل به قضاءً ، وأما ديانة ، فيما بينه وبين ربه ، فلا يقع عليه طلاقه ، وزوجته حلال له .

(٥) طلاق الغافل والساهي : ومثل الخطي والهازل الغافل والساهي ، والفرق بين الخطي والهازل ، أن طلاق الهازل يقع قضاءً وديانةً ، عند من يرى ذلك ، وطلاق الخطي يقع قضاءً فقط ؛ وذلك أن الطلاق ليس محلاً للهلز ، ولا للعب .

(٦) طلاق المذهوش : المذهوش ؛ الذي لا يدري ما يقول ؛ بسبب صدمة أصابته ، فأذهبت عقله ، وأطاحت بتفكيره ، لا يقع طلاقه ، كما لا يقع طلاق المجنون ، والمعتوه ، والمغمى عليه ، ومن اختل عقله ؛ لكبر ، أو مرض ، أو مصيبة فاجأته .

### مَنْ يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ؟

لا يقع الطلاق على المرأة ، إلا إذا كانت محلاً له ، وإنما تكون محلاً له في الصور الآتية :

(١) الهازل : هو الذي يتكلم من غير قصد للحقيقة ، بل على وجه اللعب وبقيصه الجاد ، مأخوذ من الجذل (٢) قال الخاطب : أي أنه لا ينبغي للرجل أن يطلق امرأته إلا بعد الحاجة كالشور . وقد اس القيم أي عن عرص من المطلق في وقوعه . رسالة الطلاق ، ص ٥٧ .

١- إذا كانت الزوجية قائمة بينها وبين روحها حقيقة .

٢- إذا كانت معتدة من طلاق رحعي ، أو معتدة من طلاق نائن بينونة صغرى ؛ لأن الزوجية في هاتين الحالتين تعتبر قائمة حكماً ، حتى تنتهي العدة .

٣- إذا كانت المرأة في العدة الحاصلة بالفرقة التي تعتبر طلاقاً ، كأن تكون الفرقة بسبب إباء الزوج الإسلام ، إذا أسمت زوجته ، أو كانت بسبب الإيلاء ، فإن الفرقة في هاتين الصورتين تعتبر طلاقاً ، عند الأحاف .

٤- إذا كانت المرأة معتدة من فرقة ، اعتبرت فسحاً ، لم يُنْقَصِ العقد من أساسه ، ولم يُزَلْ الحل ، كالفرقة برودة الزوجية ؛ لأن النسخ في هذه الحالة إنما لطارئ طراً ، يمع بقاء العقد بعد أن وقع صحيحاً .

### مَنْ لَا يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ؟

قلنا : إن الطلاق لا يقع على المرأة ، إلا إذا كانت محلاً له . فإذا لم تكن محلاً له ، فلا يقع عليها الطلاق ؛ فالمعتدة من فسخ الزواج ؛ سبب عدم الكفاءة ، أو لنقص المهر عن مهر المثل ، أو لحيار البلوغ ، أو لظهور فساد العقد ، سبب فقد شرط من شروط صحته ، لا يقع عليها الطلاق ؛ لأن العقد في هذه الحالات قد نُقِصَ من أصله ، فلم يبق له وجود في العدة . فلو قال الرجل لامرأته : أنت طالق . وهي في هذه الحالة ، فقله لغو ، لا يترتب عليه أي أثر . وكذلك لا يقع الطلاق على المطلقة ، قبل الدخول ، وقبل الحلوة بها حلوة صحيحة ؛ لأن العلاقة الزوجية بينهما قد انتهت ، وأصبحت أجنبية ، بمجرد صدور الطلاق ، فلا تكون محلاً للطلاق بعد ذلك ؛ لأنها ليست زوجته ، ولا معتدته . فلو قال لزوجته ، غير المدخول بها حقيقة ، أو حكماً : أنت طالق . أنت طالق ، أنت طالق . وقعت بالأولى فقط طليقة بائنة ؛ لأن الزوجية قائمة ، أما الثانية والثالثة ، فهما لغو ، لا يقع بهما شيء ؛ لأنهما صادفتها ، وهي ليست زوجته ، ولا معتدته . حيث لا عدة لعير المدخول بها .<sup>(١)</sup> وكذلك لا يقع الطلاق على أجنبية ، لم تربطها بالمطلق زوجية سابقة ؛ فلو قال لامرأة ، لم يسبق له الزواج بها : أنت طالق . يكون كلامه لغواً ، لا أثر له ، وكذلك الحكم فيمن طلقت وانتهت عدتها ؛ لأنها بانتفاء العدة ، تصبح أجنبية عنه .

ومثل ذلك ، المعتدة من طلاق ثلاث ؛ لأنها بعد الطلاق ثلاث ، تكون قد نانت مه بينونة كبرى ، فلا يكون للطلاق معنى .

### الطَّلَاقُ قَبْلَ الزَّوَاجِ

لا يقع الطلاق إذا علقه على التزوج بأجنبية ، كأن يقول : إن تزوجت فلانة ، فهي طالق . لما رواه

(١) وهذا مذهب أبي حنيفة ، وشافعي ، وقال مالك إذا قال لعير المدخول بها : أنت طالق أنت طالق أنت طالق ثلاث ، فهي ساقية «أي متبعة» ، وإنه يكون ثلاثة تنسبها تكرار اللفظ بغير كنه فإن «أنت طالق ثلاث» وقال في بداية التمهيد : فمن شبه تكرار اللفظ بغير كنه أعني بقول «طلفت ثلاثاً» فإن «وقع الصلح ثلاثاً» ، ومن رأى أنه باللفظة الواحدة قد نانت مه ، قال «لا يقع» وهذا بخلاف المدخول بها

الترمذي، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن حده، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا ندر لابن آدم فيما لا يملك، ولا عتق له فيما لا يملك، ولا طلاق له فيما لا يملك». قال الترمذي: حديث حسن، وهو أحسن شيء روي في هذا الباب، وهو قول أكثر أهل العلم، من أصحاب النبي ﷺ، وغيرهم. [أحمد (٢/ ١٩٠) وأبو داود (٣٣١٦) والترمذي (١١٨١) والسنائي (٧/ ٢٩) والبيهقي (١٠٠/ ٦٩) والبراء (٤/ ١٨٧)].

وروي ذلك عن علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - عن عبد الله بن عباس، وحارث بن يزيد، وغير واحد من فقهاء التابعين، أنه يقول الشافعي. وقال أبو حنيفة، في الطلاق المعلق: إنه يقع إذ حصل الشرط؛ سواء عمم المطلق جميع النساء، أم خصص. وقال مالك، وأصحابه: إن عمم جميع النساء، لم يزمه، وإن خصص، لزمه. ومثال التعميم، أن يقول: إن تزوجت أي امرأة، فهي طالق. ومثال التخصيص، أن يقول: إن تزوجت فلانة - وذكر امرأة بعينها - فهي طالق.

ما يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ

يقع الطلاق بكمّ ما يدل على إنهاء العلاقة الزوجية ؛ سواء أكان ذلك باللفظ ، أم بالكتابة إلى الزوجة ، أم بالإشارة من الآخرس ، أم بإرسال رسول .

## ١ - الطَّلَاقُ بِاللِّفْظِ

واللفظ قد يكون صريحاً، وقد يكون كناية؛ فالصريح: هو الذي يفهم من معنى الكلام، عند التلفظ به، مثل: أنت طالق ومطلقة. وكلّ ما اشتقّ من لفظ الطلاق. وقال الشافعي رحمته الله: ألفاظ الطلاق الصريحة ثلاثة؛ الطلاق، والفرق، والسراح، وهي المذكورة في القرآن الكريم. وقال بعض أهل الظاهر: لا يقع الطلاق إلا بهذه الثلاث؛ لأن الشرع إنما ورد بهذه الألفاظ الثلاثة، وهي عبادة، ومن شروطها اللفظ، فوجب الاقتصاد على اللفظ الشرعي الوارد فيها <sup>(١)</sup>.

**والكنائية:** ما يحتمل لطلاق وغيره، مثل: أنت بائن. فهو يحتمل البيئونة <sup>(٢)</sup> عن الزواج، كما يحتمل لبينونة عن الشر، ومثل: أمرك بيدك. فإنها تحتمل تمليكها عصمتها، كما تحتمل تمليكها حرية التصرف، ومثل: أنت عليّ حرام. فهي تحتمل حرمة المتعة بها، وتحتمل حرمة إيذاؤها. والصريح يقع به الطلاق، من غير احتياج إلى نية تبين المراد منه؛ لظهور دلالة، ووضوح معناه. ويشترط في وقوع الطلاق الصريح، أن يكون لفظه مصافاً إلى الزوجة، كأن يقول: زوجتي طالق. أو: أنت طالق. أما الكناية، فلا يقع بها الطلاق إلا بالنسبة. ولو قال الناطق، بلفظ صريح: نم أرد الطلاق، ونم أقصده، وإنما أردت معنى آخر. لا يصدق قضاء، ويقع طلاقه. ولو قال الناطق بالكناية: لم تَوِ الطلاق، بن سويت معنى آخر. يصدق قضاء، ولا يقع طلاقه؛ لاحتمال اللفظ معنى الطلاق وغيره. والذي يعين المراد هو النية والقصد. وهذا مذهب مالك، والشافعي؛ لحديث عائشة - رضي الله عنها - عند البخاري، وغيره، أن ابنة الحوْث، لما

(٢) إذ أن البيوت معمار سعد و لفارقة

(١) بداية المصنف، ج ٢، ص ٧٠

أُذْجِلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَدَنَا مِنْهَا ، قَالَتْ : أَعُودُ بِاللَّهِ مِنْكَ . فَقَالَ لَهَا : «عُدَّتْ بِعَظِيمٍ ، الْحَقِيقِيُّ بِأَهْلِكَ» . [سحري (٥٢٥٤) وس محه (٢٠٥٠) والنسائي (١٥٠ / ٦) والبيهقي في لسر لكبرى (٣٤٢ / ٧)] . وفي «الصحيحين» ، وغيرهما ، في حديث تحلف كعب بن مالك ، لما قيل له : رسول الله ﷺ يَأْمُرُكَ أَنْ تَعْتَزَلَ امْرَأَتَكَ ، فقال : أصلقها ، أم ماذا أفعل ؟ قال : من اعتزلها ، فلا تَقْرَبْهَا . فقال لامرأته : الحقني بأهدك . [أحمد (٤٥٨ / ٣) وسحري (٤٤١٨) ومسلم (٥٣ / ٢٧٦٩)] . فأفاد الحديثان ، أن هذه اللفظة تكون طلاقاً مع القصد ، ولا تكون طلاقاً مع عدمه . وقد جرى عليه العمل الآن ، حيث جاء في القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٢٩ ، في المادة الرابعة منه : كنايات الطلاق : وهي ما تحمل الطلاق أو غيره ، لا يقع بها الطلاق إلا بالنية . أما مذهب الأحناف ، فإنه يرى ، أن كنايات الطلاق يقع بها الطلاق بالنية ، وأنه يقع بها أيضاً الطلاق ، بدلالة الحال . ولم يأخذ القانون بمذهب الأحناف ، في الاكتفاء بدلالة الحال ، بل اشترط أن ينوي المطلق بالكناية الطلاق .

### هل تحريم المرأة يقع طلاقاً؟

إذا حَرَّمَ الرجل امرأته ، فإما أن يريد بالتحريم تحريم العين ، أو يريد الطلاق بلفظ التحريم ، غير قاصد لمعنى اللفظ ، بل قصد التسريح ؛ ففي الحالة الأولى لا يقع الطلاق ؛ لما أخرجه الترمذي ، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : أتى رسول الله ﷺ من نسائه ، فجعل الحرام<sup>(١)</sup> حلالاً ، وجعل في اليمين كفارة . والترمذي (١٢٠١) وابن محه (٢٠٥٩) ورُحِّح الترمذي إرساءه ، لكن وصله البخاري (٥٢٩١) . وفي «صحيح مسلم» ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : إذا حرم الرجل امرأته ، فهي يمين يكفرها . ثم قال : «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ» . [الأحزاب : ٢١] . [النسائي (١٥١ / ٦)] . وأخرج النسائي عنه ، أنه أتاه رجل ، فقال : إني جعلت امرأتي عليّ حراماً . فقال : كذبت ، ليست عليك حرام . ثم تلا هذه الآية : «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا حَرَّمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبَيَّنَ مَرَّتَ أَزْوَاجُ وَاللَّهُ عَفْوٌ رَحِيمٌ» «قَدْ قَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحْلَةَ أَيْمَانِكُمْ»<sup>(٢)</sup> [التحريم : ١ ، ٢] . عليك أغلظ الكفارة ؛ عتق رقبة . [النسائي (٧١ / ٧)] . وفي الحالة الثانية : يقع اطلاق ؛ لأن لفظ التحريم كناية ، كسائر الكنايات .

### الحلف بأيمان المسلمين

من حلف بأيمان المسلمين ، ثم حنث ، فإنه يلزمه كفارة يمين ، عند اشافعية ، ولا يلزمه طلاق ، ولا غيره ، ولم يرد عن مالك فيه شيء ، وإنما الخلاف فيه للمتأخرين من المالكية ، فقيل : يلزمه الاستغفار فقط . والمشهور المفتى به عندهم ، أنه يلزمه كل ما اعتيد الحلف به من المسلمين . وقد جرى العرف في مصر ، أن يكون الحلف المعتاد بالله وبالطلاق ، وعليه ، فيلزم من حلف بأيمان المسلمين ، ثم حنث ، كفارة يمين . وست من يملك عصمتها ، ولا يلزمه مشي إلى مكة ، ولا صيام ، كما كان في العصور الأولى ؛ لعدم وجود من يحلف بذلك الآن ، وقال الأنهري : يلزمه الاستغفار فقط . وقيل : يلزمه كفارة يمين ، كما يرى

(٢) هذه الآية مصروفة بأن السحريم يمين .

(١) جعل شيء دي حرمه حلالاً بعد تحريمه

الشافعية . وهذا الخلاف عند المالكية ، إذ لم ينو طلاقاً ، فإن نوى طلاقاً ، وحنت ، برمه اليمين عندهم ، ونحن نرى ترجيح رأي الأبهري ، وأن من حلف بذلك لا يزمه ، إلا أن يستعفر الله .

## ٢ - الطلاق بالكتابة

والكتابة يقع بها الطلاق ، ولو كان الكاتب قادراً على النطق ، فكما أن يطلق زوجته باللفظ ، فله أن يكتب إليها الطلاق . واشترط الفقهاء ، أن تكون الكتابة مُشْتَبِهَةً مرسومة ، ومعنى كونها مستبينة ، أي : بينة واضحة ، بحيث تقرأ في صحيفة ونحوها . ومعنى كونها مرسومة ، أي : مكتوبة بعنوان الزوجة ، بأن يكتب إليها : يا فلانة ، أنت طالق . فإذا لم يوجه الكتابة إليها ، بأن كتب على ورقة : أنت طالق . أو : زوجتي طالق . فلا يقع الطلاق إلا بالنية ؛ لاحتمال أنه كتب هذه العبارة ، من غير أن يقصد إلى الطلاق ، وإنما كتبها ؛ لتحسين خطه مثلاً .

## ٣ - إشارة الأخرس

الإشارة بالنسبة للأخرس أداة تفهيم ؛ ولذا تقوم مقام اللفظ في إيقاع الطلاق ، إذا أشار إشارة تدل على قصده في إنهاء العلاقة الزوجية . واشترط بعض الفقهاء ، ألا يكون عارفاً بالكتابة ، ولا قادراً عليها ، فإذا كان عارفاً بالكتابة ، وقادراً عليها ، فلا تكفي الإشارة ؛ لأن الكتابة أدل على المقصود ، فلا يعدل عنها إلى الإشارة إلا لضرورة العجز عنها .

## ٤ - إرسال رسول

ويصح الطلاق بإرسال رسول ؛ ليبين الزوجة الغائبة ، بأنها مطلقة ، والرسول يقوم في هذه الحالة مقام المطلق ، ويمضي طلاقه .

## الإشهاد على الطلاق

ذهب جمهور الفقهاء ؛ من السلف والخلف ، إلى أن الطلاق يقع بدون إشهاد ؛ لأن الطلاق من حقوق الرجل<sup>(١)</sup> ، ولا يحتاج إلى بينة ؛ كي يباشر حقه ، ولم يرد عن النبي ﷺ ، ولا عن الصحابة ، ما يدل على مشروعية الإشهاد . وخالف في ذلك فقهاء الشيعة الإمامية ، فقالوا : إن الإشهاد شرط في صحة الطلاق . واستدلوا بقول الله - سبحانه - : ﴿ وَأَشْهَدُوا دَوَىٰ عَذْلِكُمْ مِثْرًا وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ بَيْنَكُمْ ﴾ [الطلاق : ٢] . فذكر

(١) الصلح من حقوق الروح ، وقد جعله الله بيده ولم يجعل الله لغيره حقاً فيه ، قال الله - تعالى - : ﴿ يَتَّخِذُ الَّذِينَ ظَلَمُوا كَذِبًا حَقًّا وَمَا يَكْتُمُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ فَذَلِكُمُ الَّذِي يَنْفَعُهُمْ يُقَرُّونَ وَأَوْقَرُونَ ﴾ وقال ابن القيم . جعل طلاق لمن يكح لأن له الإمساك وهو الرحمة . وعن ابن عباس قال : أتى النبي ﷺ رجل فقال : يا رسول الله . سيدي زوجتي أمته ، وهو يريد أن يفرق بي وبينها ، قل : فصعد رسول الله ﷺ المنبر فقال : يا أيها الناس ما بال أحدكم يزوج عبده أمته ثم يريد أن يفرق بينهما ، إنما الصلح من أحد بينكما . روه ابن ماجه . وقد تقدمت حكمة ذلك .

اطرسى . أن اظهر أنه أمر بالإشهاد على الطلاق ، وأنه مروي عن ثمة أهل البيت رضوان الله عليهم أجمعين . وأنه ملوحوب ، وشرط في صحة الطلاق<sup>(١)</sup> .

من ذهب إلى وجوب الإشهاد على الطلاق ، وعدم وقوعه بدون بينة : وممن ذهب إلى وجوب الإشهاد ، واشترطه نصحته من الصحابة : أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، وعمران بن حصين - رضي الله عنهم - ومن التابعين : الإمام محمد الباقر ، والإمام جعفر الصادق ، ونوهما أئمة آل البيت - رضوان الله عليهم - وكذلك عطاء ، وابن جريج ، وابن سيرين - رحمهم الله - ففي «جواهر الكلام» ، عن علي بن أبي طالب أنه قال ، لمن سأله عن صلاق : «أشهدت رجلين عدلين ، كما أمر الله ﷻ ؟ قال : لا . قال اذهب ، فليس طلاقك بصلاق» . وروى أبو داود في «سننه» عن عمران بن حصين رضي الله عنه أنه سئل ، عن لرجل يطلق امرأته ، ثم يقع بها ، ولم يشهد على صلاقتها ، ولا على رجعتها؟ فقال : «طلقت لغير سنة ، وراجعت لغير سنة ، أشهد على طلاقها ، وعلى رجعتها ، ولا تعد» . [أبو داود (٢١٨٦) وابن ماجه (٢٠٢٥)] . وقد تقرر في الأصول ، أن قول الصحابي : من السنة كذا . في حكم المرفوع إلى النبي ﷺ ، على الصحيح ؛ لأن مطلق ذلك إما يصرف بظاهره إلى من يجب اتباع سنته ، وهو رسول الله ﷺ ، ولأن مقصود الصحابي بيان اشرع ، لا اللغة والعادة ، كما بسط في موضعه ، وأخرج الحافظ السيوطي في «الدر المنثور»<sup>(٢)</sup> في تفسير آية : ﴿فَإِذَا بَلَغَ الْأَجَلُ مَنَّهُمْ فَمَسْكُونٌ يَمْرُوفٌ أَوْ فَارِقُونَهُ يَمْرُوفٌ وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ [الطلاق : ٢] . وعن عبد الرزق ، عن ابن سيرين ، أن رجلاً سأل عمران بن حصين ، عن رجل طلق ولم يشهد ، وراجع ولم يشهد؟ قال : بئسما صنع ، طلق لبدعة ، وراجع لغير سنة ، فليشهد على طلاقه ، وعلى مراجعته ، وليستغفر الله . فإنكار ذلك من عمران رضي الله عنه والتهويل فيه ، وأمره بالاستغفار لعدّه إياه معصية ، ما هو إلا لوجوب الإشهاد عنده رضي الله عنه كما هو ظاهر . وفي كتاب «الوسائل» عن الإمام أبي جعفر الباقر - عليه رضوان الله - قال : «لطلاق الذي أمر الله ﷻ به في كتابه ، والذي من رسول الله ﷺ أن يُخَيَّرَ الرجل عن امرأة ، إذا حاضت ، وطهرت من محيضها ، أشهد رجلين عدلين على تطبيقه ، وهي طاهرٌ من غير جماع ، وهو أحق برجعته ، ما لم تنقض ثلاثة قروء ، وكلّ صلاق ما خلا هذا فباطل ، ليس بصلاق» . وقال جعفر الصادق رضي الله عنه : «من طلق بغير شهود ، فبئس بشيء» . قال السيد المرتضى في كتاب «الانتصار» : حجة الإمامية في لقول ، بأن شهادة عدلين شرط في وقوع الطلاق . ومتى فقد لم يقع الطلاق ؛ لقوله - تعالى - : ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ [الطلاق : ٢] . فأمر - تعالى - بالإشهاد ، وظاهر الأمر في عرف اشرع يقتضي الوجوب ، وحسن ما طاهره الوجوب على الاستحباب ، حروح عن عرف الشرع ، بلا دليل . وُحَرِّجَ لسيوطي في «الدر المنثور»<sup>(٣)</sup> ، عن عبد الرزاق ، وعبد بن حميد ، عن عطاء . قال : لكاح بالشهود ، ولصلاق بالشهود ، والمرجعة بالشهود .

(١) تفسير الأوسى ، سورة طلاق . ويراجع أصل اشمعة .

(٢) الدر المنثور ١٩٥/٨ ، طعة دار الفكر بيروت .

(٣) در المنثور ١٩٤/٨ .

وروى الإمام اس كثير في «تفسيره» . عن اس حريح . أن عطاء كان يقول . في قوله . تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا دَوَىٰ عَذْلٍ بَيْنَكُمْ ﴾ [الطلاق . ٢] . قال : لا يحور في نكاح . ولا طلاق . ولا إرجاع . إلا شهد عدل . كما قال الله عز وجل إلا من عذر . فقومه : لا يحور . صريح في وجوب الإشهاد على الطلاق عده ﷺ لمساوته له بالنكاح . ومعنوم ما اشترط فيه من البينة . إذ تبين لك . أن وجوب الإشهاد على الطلاق هو مذهب هؤلاء الصحابة . والتابعين المذكورين . نعم أن دعوى الإجماع على بده المأثورة في بعض كتب الفقه . مراد بها الإجماع المذهبي لا الإجماع الأصولي الذي حده - كما في «المستصفي» - اتفاق أمة محمد ﷺ خاصة على أمر من الأمور الدينية . لانتقاضه . بخلاف من ذكر من الصحابة والتابعين . ومن بعدهم من المجتهدين . وتبين مما نقنناه عن النسيوطي وابن كثير : أن وجوب الإشهاد لم ينفرد به علماء آل البيت - عليهم السلام - كما نقله السيد المرتضى في كتاب «لانتصار» بل هو مذهب عطاء وابن سيرين . وابن جريح . كما أسلفنا .

### التنجيز والتعليق

صيغة الطلاق : إما أن تكون منجزة . وإما أن تكون معلقة . وما أن تكون مضافة إلى مستقبل .

١ - فالمنجزة : هي الصيغة التي ليست معلقة على شرط . ولا مضافة إلى زمن مستقبل . بل قصد بها من أصدرها وقوع الطلاق في الحال . كأن يقول الزوج لزوجته : أنت طالق . وحكم هذا الطلاق . أنه يقع في الحال متى صدر من أهله . وصادف محلاً له .

٢ - وأما المعلقة : فهي ما جعل الزوج فيها حصول الطلاق معلقاً على شرط . مثل أن يقول الزوج لزوجته : إن ذهبت إلى مكان كذا . فأنت طالق . يشترط في صحة التعليق . ووقوع الطلاق به ثلاثة شروط :

١. أن يكون على أمر معدوم . ويمكن أن يوجد بعد . فإن كان على أمر موجود فعلاً . حين صدور الصيغة مثل أن يقول : إن طلع انهار فأنت طالق . والواقع أن النهار قد طلع فعلاً . كان ذلك تنجيئاً . وإن جاء في صورة التعليق . فإن كان تعليقاً على أمر مستحيل كان بغيره . مثل : إن دخل اجمل في سَم الحياض فأنت طالق .

٢. أن تكون المرأة حين صدور العقد محلاً لطلاق بأن تكون في عصمته .

٣. أن تكون كذلك حين حصول المعلق عليه .

### والتعليق قسمان :

القسم الأول : يقصد به ما يقصد من القسم للحمل على الفعل أو لترك أو تأكيد الخبر . ويسمى التعليق القسمي . مثل أن يقول لزوجته : إن حرحت فأنت طالق . مريدًا بذلك معها من الخروج إذا حرحت . لا إيقاع الصلاق .

القسم الثاني : ويكون المقصد منه إيقاع الطلاق عند حصول الشرط ويسمى التعليق الشرطي مثل أن يقول لزوجته : إن أبرأتني من مؤخر صداقتك فأنت طالق . وهذا التعليق بنوعيه واقع عند جمهور العلماء



ويرى ابن حزم أنه غير واقع . وفصل ابن تيمية واس القيم ، فقلا : إن الطلاق المعلق الذي فيه معنى اليمين غير واقع . ونحب فيه كفارة اليمين إذا حصل المحذوف عليه . وهي إطعام عشرة مساكين ، أو كسوتهم ، فإن لم يحد فصيام ثلاثة أيام . وقالا في الطلاق الشرطي : أنه واقع عند حصول المعلق عليه . قال ابن تيمية : والألفاظ التي يتكلم بها الناس في الطلاق ثلاثة أنواع :

صيغة التجيز والإرسال ، كقوله : أنت طالق . فهذا يقع به الطلاق وليس بحلف ، ولا كفارة فيه اتفاقاً . صيغة تعليق ، كقوله : الطلاق يلزمي لأفعلن كذا ، فهذا يمين بتفريق أهل اللغة واتفاق طوائف العلماء واتفاق العامة .

الثالث : صيغة التعليق كقوله : إن فعلت كذا فامرأتي طالق . فهذا إن قصد به اليمين ، وهو يكره وقوع الطلاق كما يكره الانتقال عن دينه فهو يمين ، حكمه حكم الأول ، الذي هو صيغة القسم باتفاق الفقهاء . وإن كان يريد وقوع الجزاء عند الشرط لم يكن حالفاً ، كقوله : إن أعطيتني ألفاً فأنت طالق ، وإذا زنت فأنت طالق ، وقصد إيقاع الطلاق عند وقوع الفاحشة ، لا مجرد الحلف عليها ، فهذا ليس بيمين ، ولا كفارة في هذا عند أحد من الفقهاء فيما عمناه . بل يقع به الطلاق ، إذا وجد الشرط . وأما ما يقصد به الحضر والمنع ، أو التصديق ، أو التكذيب ، بالتزامه عند المخالفة ما يكره وقوعه ، سواء كان بصيغة القسم ، أو الجزاء ، فهو يمين عند جميع الخلق من العرب وغيرهم . وإن كان يميناً فليس لليمين إلا حكمان : إما أن تكون منعقدة فتكفر ، وإما أن لا تكون منعقدة كالحلف بالخلوقات فلا تكفر ، وإما أن تكون يميناً منعقدة محترمة غير مكفرة ، فهذا حكم ليس في كتاب الله ، ولا سنة رسول الله ﷺ ، ولا يقوم عليه دليل .

ما عليه العمل الآن : وما جرى عليه العمل الآن في الطلاق المعلق هو ما تضمنته المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ونصها : « لا يقع الطلاق غير المنجز إذا قصد به الحمل على فعل شيء أو تركه لا غير » . وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذه المادة : « إن المشرع أخذ في إلغاء اليمين بالطلاق برأي علماء الحنفية والمالكية والشافعية ، وإنه أخذ في إلغاء المعلق الذي في معنى اليمين برأي علي بن أبي طالب ، كرم الله وجهه وشريح القاضي ، وداود الظاهري وأصحابه » .

٣ - وأما الصيغة المضافة إلى مستقبل : فهي ما اقترنت بزمان ، بقصد وقوع الطلاق فيه ، متى جاء ، مثل أن يقول الزوج لزوجته : أنت طالق غداً ، أو إلى رأس السنة ، فإن الطلاق يقع في الغد أو عند رأس السنة إذا كانت المرأة في ملكه عند حلول الوقت الذي أضاف الطلاق إليه . وإذا قال لزوجته : أنت طالق إلى سنة . قال أبو حنيفة ومالك : تطلق في الحال . وقال الشافعي ، وأحمد : لا يقع الطلاق حتى تنسلخ السنة . وقال ابن حزم . من قال : إذا جاء رأس السنة فأنت طالق . أو ذكر وقتاً ما فلا تكون طالقاً بذلك لا الآن . ولا إذا جاء رأس الشهر . وبرهان ذلك : أنه لم يأت قرآن ولا سنة بوقوع الطلاق بذلك ، وقد عمننا الله الطلاق على المدخول بها ، وفي غير المدخول بها ، وليس هذا فيما عمننا قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ﴾ [مغلق ١] . وأيضاً فإن كان كسر طلاق لا يقع حين إيقاعه ، فمن المحال أن يقع بعد ذلك في حين لم يوقعه فيه .

ينقسم الطلاق إلى سني، وطلاق بدعي.

**طلاق السنة:** فطلاق السنة هو الواقع على الوجه الذي ندب إليه الشرع، وهو أن يطلق الزوج المدخول بها طليقة واحدة، في طهر لم يمسه فيها، لقوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِنْ سَاءَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَصَرَّحَ بِهِ خَسِرَ﴾ [البقرة: ٢٢٩] أي أن الطلاق المشروع يكون مرة يعقبها رجعة، ثم مرة ثانية يعقبها رجعة كذلك، ثم إن المطلق بعد ذلك له الخيار، بين أن يمسه بمعروف، أو يفارقها بإحسان؛ يقول الله - تعالى -: ﴿يَأْتِيَنَّ النَّبِيَّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقْتُمُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١] أي إذا أردتم تطليق النساء - فطلقوهن مستقبلات العدة، وإنما تستقبل المطلقة العدة إذا طلقها بعد أن تطهر من حيض، أو نفاس، وقبل أن يمسه. وحكمة ذلك أن المرأة إذا طُفِقَتْ وهي حائض لم تكن في هذا الوقت مستقبلية العدة، فتطول عليها العدة. لأن بقية الحيض لا يحسب منها وفيه إضرار بها. وإن طلقت في طهر مسمها فيه، فإنها لا تعرف هل حملت أو لم تحمِل، فلا تدري بِمَ تَعْتَد، أتعتمد بالإقراء أم بوضع الحبل؟ وعن نافع عن عبد الله بن عمر، رضي الله عنه، أنه طلق امرأته وهي حائض، على عهد رسول الله ﷺ، فسأل عمر بن الخطاب رسول الله ﷺ، عن ذلك فقال رسول الله ﷺ: «مُرُهُ فليراجعها، ثم ليمسكها حتى تطهر، ثم تحيض ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك بعد ذلك، وإن شاء طلق قبل أن يمس، فتلك العدة التي أمر الله - سبحانه - أن تطلق لها النساء». وفي رواية: أن ابن عمر رضي الله عنه، طلق امرأة له، وهي حائض، تطليقة، فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ فقال: «مره فليراجعها، ثم ليطلقها إذا طهرت، أو وهي حامل». أخرجه النسائي، ومسلم، وابن ماجه، وأبو داود. (أحمد (٢٦/٢) والبخاري (٤٩٠٨ ر ٥٢٥١) ومسلم (١٤٧١/١-١٤). وظاهر هذه الرواية أن الطلاق في الطهر الذي يعقب الحيضة التي وقع فيها الطلاق يكون طلاق سنة، لا بدعة. وهذا مذهب أبي حنيفة وأحدى الروايتين عن أحمد، وأحد الوجهين عن الشافعي، واستدلوا بظاهر الحديث وبأن المنع إنما كان لأجل الحيض، فإذا طهرت زال موجب التحريم، فجاز الطلاق في ذلك الطهر كما يجوز في غيره من الأطهار. ولكن الرواية الأولى التي فيها «ثم يمسه حتى تطهر ثم تحيض فتطهر» متضمنة لزيادة يجب العمل بها، قال صاحب «الروضة الندية»: وهي أيضًا في «الصحيحين». فكانت أرجح من وجهين. وهذا مذهب أحمد في إحدى الروايتين عنه. والشافعي في الوجه الآخر، وأبي يوسف ومحمد.

**الطلاق البدعي:** أما الطلاق البدعي، فهو الطلاق المخالف للمشروع: كأن يطلقها ثلاثًا بكلمة واحدة، أو يطلقها ثلاثًا متفرقات في مجلس واحد، كأن يقول: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق. أو يطلقها في حيض أو نفاس، أو في طهر جامعها فيه. وأجمع العلماء على أن الطلاق البدعي حرام، وأن فاعله آثم. وذهب جمهور العلماء على أنه يقع، واستدلوا بالأدلة التالية:

- ١- أن الطلاق البدعي، مندرج تحت الآيات العامة.
- ٢- تصريح ابن عمر رضي الله عنه، لما طلق امرأته وهي حائض، وأمر الرسول ﷺ بمراجعها، بأنها حسبت تلك الطليقة.

وذهب بعض العلماء<sup>(١)</sup> إلى أن الطلاق البدعي لا يقع<sup>(٢)</sup> ومنعوا اندراجه تحت العمومات ، لأنه ليس من انطلاق الذي أذن الله به ، بل هو من الطلاق الذي أمر الله بخلافه . فقال : «فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ» .

وقال لعمر رضي الله عنه : «مُرّه فليراجعها» وصحّ أنه غضب عندما بلغه ذلك ، وهو لا يغضب مما أحله الله . وأما قول ابن عمر : أنها حسست ، فلم يبين من الحاسب لها ، بل أخرج عنه أحمد وأبو داود والنسائي : «أنه طلق امرأته وهي حائض فردها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يرها شيئاً» . [أحمد (٢/٦٤ ، ٧٤ ، ١٠٢) وأبو داود (٢١٧٩) ، (٢١٨٠) ، والنسائي (١٣٧/٦ ، ١٣٨ ، ٢١٢) ] . وإسناد هذه الرواية صحيح ، ولم يأت من تكلم عليها بطائل . وهي مصرحة بأن الذي لم يرها شيئاً هو رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلا يعارضها قول ابن عمر رضي الله عنه لأن الحجة في روايته لا في رأيه ، وأما الرواية بلفظ «مره فليراجعها ويعتد بتطليقه» ، فهذه لو صحت لكانت - حجة ظاهرة - ولكنها لم تصح كما جزم به ابن القيم في الهذلي . وقد روي في ذلك روايات في أسانيد مجاهيل وكذابون لا تثبت الحجة بشيء منها .

والحاصل : أن الاتفاق كائن على أن الطلاق المخالف لطلاق السنة يقال له : طلاق بدعة . وقد ثبت عنه رضي الله عنه : «أن كل بدعة ضلالة» . [أحمد (٤/١٢٧) ، وأبو داود (٤٦٠٧) ، والترمذي (٢٦٧٦) وابن ماجه (٤٣) ] . ولا خلاف أيضًا ، أن هذا الطلاق مخالف لما شرعه الله في كتابه ، وبشأن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عمر - وما يخالف ما شرعه الله ورسوله ، فهو ردّ - لحديث عائشة - رضي الله عنها - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد» . وهو حديث متفق عليه . [البخاري (٢٦٩٧) ، ومسلم (١٧١٨) ] فمن زعم أن هذه البدعة ، يترجم حكمها ، وأن هذا الأمر الذي ليس من أمره صلى الله عليه وسلم ، يقع من فاعله ومقتضى به لا يقبل منه ذلك إلا بدليل .

من ذهب إلى أن طلاق البدعة لا يقع :  
وذهب إلى هذا :

١- عبد الله بن عمر . ٢- سعيد بن المسيب .

٣- طاووس : من أصحاب ابن عباس .

وبه قال خلاص بن عمر ، وأبو قلابة من التابعين ، وهو اختيار الإمام ابن عقيل من أئمة الحنابلة وآل البيت . والظاهرية وأحد الوجهين في مذهب الإمام أحمد . واختاره ابن تيمية .

طلاق الحامل : يجوز طلاق الحامل في أي وقت شاء . لما أخرجه مسلم ، والنسائي ، وأبو داود ، وابن ماجه ، أن ابن عمر طلق امرأة له وهي حائض تطليقة ، فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : «مره فليراجعها ، ثم ليطلقها إذا طهرت ، أو وهي حامل» . وإلى هذا ذهب العلماء . إلا أن الأحناف اختلفوا فيها . فقال أبو حنيفة وأبو يوسف ، يجعل بين وقوع التطليقتين شهرًا حتى يستوفي الطلقات الثلاث . وقال محمد

(١) مهم بن علي ، من سلف ، وابن تيمية وابن حزم وابن القيم .

(٢) هذا محض ما قاله صاحب الروضة البدية ، ج ٧ ، ص ٤٩ .

ورفر، لا يوقع عليها وهي حامل أكثر من تطليقة واحدة ويتركها حتى تضع حملها، ثم يوقع سائر التطليقات<sup>(١)</sup>.

طلاق الآيسة، والصغيرة، والمنقطعة الحيض: طلاق هؤلاء إما يكون للسنة إذا كان طلاقاً واحداً، ولا يشترط له شرط آخر غير ذلك.

### عدد الطلقات

إذا دخل الزوج بزوجه ملك عليها ثلاث طلقات، واتفق العلماء على أنه يحرم على الزوج أن يطلقها ثلاثاً بلفظ واحد. أو بالفاظ متتابعة في طهر واحد. وعلموا ذلك بأنه إذا أوقع الطلقات الثلاث، فقد سد باب التلاقي والتدارك عند الدم، وعارض الشارع، لأنه جعل الطلاق متعددًا لمعى التدارك عند الندم، وفضلاً عن ذلك، فإن المطلق ثلاثاً قد أضر بالمرأة من حيث أطل محليتها بطلاقه هذا. وقد روى النسائي من حديث محمود بن لبيد قال: أحرنا رسول الله ﷺ عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات حميماً. فقام غضبان، فقال: «أَيْلَعِبُ بكتاب الله وأنا بين أظهركم»، حتى قام رجلٌ فقال: يا رسول الله، أفلا أقتله؟. [النسائي (١٤٢/٦)]. قال ابن القيم في «إعانة اللهفان»: «فجعه لاعتباً بكتاب الله، لكونه حالف وجه الطلاق وأراد به غير ما أراد الله به، فإنه - تعالى - أراد أن يطلق طلاقاً يملك فيه رد المرأة إذا شاء، فطلق طلاقاً يريد به ألا يملك فيه ردها. وأيضاً فإن إيقاع الثلاث دفعةً محالفٌ لقول الله - تعالى -: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ﴾ [انقرة: ٢٢٩]. والمرتان والمرات في لغة القرآن والسنة، بل ولغة العرب، بل ولغة سائر الأمم. لما كان مرةً بعد مرة، فإذا جمع امرتين والمرات في مرة واحدة فقد تعدى حدود الله تعالى، وما دل عليه كتابه. فكيف إذا أراد باللفظ الذي رتب عليه الشارع حكماً ضد ما قصده الشارع؟! أهـ. وإذا كانوا قد اتفقوا على الحرمة، فإنهم اختلفوا فيما إذا طلقها ثلاثاً بلفظ واحد. هل يقع أم لا؟ فإذا كان يقع فهل واحدة أم ثلاثاً؟ فذهب جمهور العلماء إلى أنه يقع<sup>(٢)</sup>. ويرى بعضهم عدم وقوعه. والذين رأوا وقوعه، اختلفوا. فقل بعضهم: إنه يقع ثلاثاً. وقال بعضهم: يقع واحدة فقط. وقرئ بعضهم فقال: إن كانت المطلقة مدحولاً بها تقع الثلاث، وإن لم تكن مدحولاً بها فواحدة! واستدل القائلون بأنه يقع ثلاثاً بالأدلة الآتية:

١. قول الله تعالى: ﴿إِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرًا﴾. [البقرة: ٢٣٠].
٢. قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ الآية. [البقرة: ٢٣٧].
٣. وقول الله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ﴾ [البقرة: ٢٣٩].

(١) ص ٩٤ محضر ابن حزم.

(٢) إذا قال للمدحول بها: أنت طالق أنت طالق، فهي واحدة إن نوى التكرار أو لم ينو شيئاً، وهي ثلاث إن نوى الثلاث وإن كان واحدة غير الأخرى. وهذا عد من يرى أنه واقع. وتقدم الخلاف في ذلك.

فطواهر هذه الآيات تبين صحة إيقاع الواحدة والشتين و الثلاث . لأنها لم تفرق بين إيقاعه واحدة أو اثنتين . أو ثلاثاً .

٤- وقول الله تعالى : ﴿ اَلطَّلُقُ ثَلَاثٌ فَاِمْسَاكُ بِمَرْوَبٍ اَوْ شَرْيْحُ بِحَسَنٍ ﴾ [ البقرة ٢٣٦ ] . فظاهر هذه الآية إطلاق الثلاث ، أو الشتين ، دفعة أو مفرقة ، ووقوعه .

٥- حديث سهل بن سعد ، قال : « لما لاعن أخو بني عجلان امرأته ، قال : يا رسول الله ظلمتها إن أمسكتها : هي الطلاق ، هي الطلاق ، هي الطلاق » . رواه أحمد . [ أحمد (٣٣٤/٥) ، وأبي حنيفة (٥٢٥٩) ، ومسلم (١٤٩٢ ١) ]

٦- وعن الحسن قال : « حدثنا عبد الله بن عمر ، أنه طلق امرأته تطليقة ، وهي حائض ، ثم أراد أن يتبعها بتطليقتين أخريين عند القرأين فبلغ ذلك رسول الله ﷺ ، فقال : « يا ابن عمر : ما هكذا أمرك الله - تعالى - . إنك قد أخذت السنة ، والسنة أن تستقبل الطهر فتطلق لكل قرء » . وقال : فأمرني رسول الله ﷺ ، فراجعتها . ثم قال : « إذا هي طهرت فطلق عند ذلك أو أمسك . فقلت : يا رسول الله أرأيت لو طلقته ثلاثاً ، أكان يحل لي أن أراجعها؟ قال : « لا ... كانت تبين منك وتكون معصية » . رواه الدارقطني . [ الدارقطني (٣١ ٤) ]

٧- وأخرج عبد الرزاق في «مصنفه» عن عبادة بن الصامت ، قال : « طلق جدي امرأة نه ألف تطليقة ، فانطلق إلى رسول الله ﷺ فذكر له ذلك ، فقال له النبي ﷺ : « ما اتقى الله جدك ، أما ثلاث فنه ، وأما تسعمائة وسبع وتسعون فعنوان وظلم ، إن شاء الله عديبه وإن شاء عمر له » . وفي رواية : « إن أباك لم يتق الله ، فيجعل له محرماً ، بات منه بثلاث على غير السنة ، وتسعمائة وسبع وتسعون ، إنهم في عقه » .

٨- وفي حديث ركائة : أن النبي ﷺ استحلفه أنه ما أراد إلا واحدة . [ أبو داود (٢٢٠٦) ، والترمذي (١١٧٧) ، والشمعي (٣٧/٢) ، والدارقطني (٣٣/٤) ، وابن حبان (٤٢٧٤) ، وإسحاق (١٩٩/٢) ] . وذلك يدل على أنه لو أراد الثلاث لوقع . هد مذهب جمهور التابعين وكثير من الصحابة ، وأئمة المذاهب الأربعة . أما الذين قالوا بأنه يقع واحدة ، فقد استدلوا بالأدلة الآتية :

أولاً : ما رواه مسلم . أن أبا الصهباء قال لابن عباس : « ألم تعلم أن ثلاث كانت تجع واحدة على عهد رسول الله ﷺ ، وأبي بكر ، وصدرًا من خلافة عمر؟ قال : نعم » . مسلم (١٤٧٢ ١٧) وروى عنه أيضاً قال : كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ ، وأبي بكر ، وستين من خلافة عمر ، طلاق الثلاث واحدة . فقال عمر بن الخطاب : إن الناس قد استعجبوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة ' ، فلو أمضيها عليهم . فأمضاه عليهم . [ (١٤٧٢/١٥) ] أي أنهم كانوا يوقعون طلاقاً بدل إيقاع الناس الآن ثلاث تطليقات .

ثانياً : عن عكرمة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال . « طلق ركائة امرأته ثلاثاً في مجلس واحد . فحزن عبيها حزناً شديداً ... فسأله رسول الله ﷺ : « كيف طلقته؟ » قال : ثلاثاً . فقال : « في مجلس

واحد؟ قال : نعم . قال : « فإنما تلك واحدة ، فأرجعها إن شئت » . فراجعها . رواه أحمد وأبو داود . [أحمد (٢٦٥/١) ، وأبو داود (٢٢٠٦) ] . وقال ابن تيمية ج ٣ ص ٢٢ « فتاوي » : وليس في الأدلة الشرعية « الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والقياس » ما يوجب لزوم الثلاثة له ، ونكاحه ثابت بيقين ، وامرأته محرمة على الغير بيقين ، وفي إلزامه بالثلاث لإباحتها للغير مع تحريمها عليه ، وذريعة إلى نكاح التحليل الذي حرمه الله ورسوله ، ونكاح التحليل لم يكن ظاهراً على عهد النبي ﷺ وخلقائه ، ولم ينقل قط أن امرأة أعيدت بعد الطلقة الثالثة على عهدهم إلى روحها بنكاح تحليل . بل لعن النبي ﷺ المحلل والمحلل له - إلى أن قال : وبالجملة فما شرعه النبي ﷺ لأُمَّته شرعاً لازماً ، لا يمكن تغييره ، فإنه لا يمكن نسخ بعد رسول الله . قل تلميذه ابن القيم : قد صح عنه ﷺ ، أن الثلاث كانت واحدة في عهده ، وعهد أبي بكر ، ﷺ ، وصدرًا من خلافة عمر ، ﷺ ، وغاية ما يُقدَّر مع بُعده أن الصحابة كانوا على ذلك ، ولم يبلغه ، وهذا وإن كان كالمستحيل ، فإنه يدل على أنهم كانوا يفتنون في حياته وحياة الصديق بذلك ، وقد أفتى هو ﷺ . فهذه فتواه ، وعمل أصحابه كأنه أخذ باليد ، ولا معارض لذلك . ورأى عمر ﷺ عنه ، أن يحمل الناس على إنفاذ الثلاث عقوبة وزجرًا لهم - لئلا يرسلوها جملة - وهذا اجتهد منه ﷺ غايته أن يكون سائقًا لمصلحة رآها . ولا يجوز ترك ما أفتى به رسول الله ﷺ ، وكان عليه أصحابه في عهده وعهد خليفته فإذا ظهرت الحقائق . فليقل امرؤ ما شاء . وبالله التوفيق .

وقال الشوكاني : وقد حكى ذلك صاحب « البحر » عن أبي موسى ، ورواية عن علي ﷺ ، وابن عباس ، وطاووس ، وعطاء ، وجابر ، وابن زيد ، والهادي ، والقاسم ، والباقر ، وأحمد بن عيسى ، وعبد الله بن موسى بن عبد الله ، ورواية عن زيد بن علي . وإليه ذهب جماعة من المتأخرين . منهم : ابن تيمية ، وابن القيم ، وجماعة من المحققين ، وقد نقله ابن مغيث في كتاب « الوثائق » عن محمد بن وضاح ، ونقل الفتوى بذلك عن جماعة من مشايخ قرطبة كـ محمد بن بقي ومحمد بن عبد السلام وغيرهما . نقله ابن المنذر عن أصحاب ابن عيسى ، كـ عطاء ، وطاووس ، وعمر ، وابن دينار ، وحكاه ابن مغيث أيضًا في ذلك الكتاب عن علي ﷺ ، وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف والزيبر . أ.هـ .

وهذا هو المذهب الذي جرى عليه العمل أخيرًا في المحاكم . فقد جاء في المادة (٣) من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ما يلي : « الطلاق المقترن بعدد - لفظًا ، أو إشارة - يقع واحدة »<sup>(١)</sup> . أما حجة القائلين بعدم وقوع الطلاق مطلقاً ، أنه طلاق بدعي والطلاق البدعي لا يقع عند هؤلاء ، ويعتبر لغوًا . وهذا المذهب يحكي عن بعض التابعين . وهو مروى عن ابن علية ، وهشام بن الحكم ، وبه قال أبو عبيدة ، وبعض أهل الظاهر ، وهو مذهب الباقر ، والصادق ، والناصر ، وسائر من يقول بأن الطلاق البدعي لا يقع ؛ لأن الثلاث بلفظ واحد أو ألفاظ متتابعة من حملته . أما الذين فرقوا بين المطقة المدخول بها وغير المدخول بها ، فهم جماعة من أصحاب ابن عباس وإسحاق بن راهويه .

(١) وجاء في المذكور تفسيراً للمشروع أن الداعي لاختيار القول بالوقوع واحدة الحرص على سعادة الأسرة ، وأحد الناس عن مسألة التحلل التي صدرت وصية في حين تشريعة المطهرة مع أن الدين براء منها ، فقد لعن رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له . وكذلك الأحد بهم من طرق التحلل التي يسمونها بالتحصص من الطلاق الثلاث وما هي بمصنوعة على أصول دين .

قال الترمذي وقد اختلف أهل العلم من أصحاب النبي وغيرهم في طلاق البتة، فروي عن عمر بن الخطاب: أنه جعل البتة واحدة، وروي عن عبي: أنه جعلها ثلاثاً، وقال بعض أهل العلم: فيه بية الرجل، إن نوى واحدة فواحدة، وإن نوى ثلاثاً فثلاث، وإن نوى اثنتين لم تكن إلا واحدة. وهو قول لثوري وأهل الكوفة. وقال مالك بن أنس: في البتة إن كان قد دخل بها فهي ثلاث تصليقات، وقال الشافعي: إن نوى واحدة فواحدة يملك الرجعة. وإن نوى اثنتين فثلاث، وإن نوى ثلاثاً فثلاث.

### الطلاق الرجعي والبائن

الطلاق إما رجعي وإما بائن، والبائن إما أن يكون بائناً بينونة صغرى، أو بينونة كبرى. ولكل أحكام تخصه نذكرها فيما يلي:

**الطلاق الرجعي:** هو الطلاق الذي يوقعه الزوج على زوجته التي دخل بها حقيقة، إيقاعاً مجرداً عن أن يكون في مقابلة مال، ولم يكن مسبقاً بطلقة أصلاً، أو كان مسبقاً بطلقة واحدة. ولا فرق في ذلك بين أن يكون الطلاق صريحاً أو كناية. فإذا لم يكن الزوج دخل بزوجه دخولاً حقيقياً، أو طلقها على مال، أو كان الطلاق مكملًا للثلاث، كان الطلاق بائناً.

جاء في المادة (٥) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩: «كل طلاق يقع رجعيًا إلا المكمل للثلاث، والطلاق قبل الدخول، والطلاق على مال، وما نص على كونه بائناً في هذا القانون، والقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٢٠». والطلاق الذي نص على أن يكون بائناً في هذين القانونين هو ما كان بسبب العيب في الزوج، أو لغيبته، أو حبسه أو للضرر. والأصل في ذلك قول الله سبحانه: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَيْنِ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]. أي أن الطلاق الذي شرعه الله يكون مرة بعد مرة. وأنه يجوز للزوج أن يمسك زوجته بعد الطلقة الأولى بالمعروف، كما يجوز له ذلك بعد الطلقة الثانية، والإمساك بالمعروف معناه مراجعتها، وردها إلى النكاح، ومعاشرتها بالحسنى، ولا يكون له هذا الحق إلا إذا كان الطلاق رجعيًا، ويقول الله سبحانه: ﴿وَالطَّلَاقُ بَرَاءَةٌ بَيْنَ نَفْسَيْنِ ثَلَاثَةً قُرُوءٌ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَنْفُسِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَهُولْنَهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾<sup>(١)</sup> [البقرة: ٢٢٨]. وفي الحديث أن الرسول ﷺ قال لعمر: «مُرَّةٌ فَلْيَرَجِعْهَا...». متفق عليه. [سبق تعريجه]. أما استثناء الحالات الثلاث من الطلاق الرجعي فثبت بالقرآن الكريم كما هو مبين فيما يلي:

فاطلاق المكمل للثلاث يبين المرأة ويحرّمها على الزوج، ولا يحل له مراجعتها حتى تسكح زوجها آخر، نكاحاً لا يقصد به التحليل<sup>(٢)</sup> قال تعالى: ﴿إِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَدْحٍ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٠]. أي فإن طلقها الطلقة الثالثة بعد طلقتين فلا تحل له من بعد الطلاق المكمل للثلاث حتى تتزوج غيره رواحاً

(٢) طر فصل التحليل في كتاب النكاح.

(١) أحق بردهن: أي حق برجعتهن.

صحيحاً . والطلاق قبل الدخول يُبينها كذلك . لأن المطلقة في هذه الحالة لا عدة عليها ، والمراجعة إنما تكون في العدة ، وحيث انتفت العدة انتفت المراجعة . قال الله تعالى : ﴿بَنَاتُ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّوهَا فَمَتَّعُوهُنَّ وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ۝﴾ [الأحراب : ٤٩] والمطلقة قبل الدخول ، وبعد الخلوة ، نائنة ووجوب العدة عليها نوع من الاحتياط لا لأجل المراجعة . والطلاق على مال من أجل أن تقتدي المرأة نفسها وتخلص من الزوج بائناً ، لأنها أعصت المال نظير عوض ، وهو خلاص عصمتها ، ولا يكون الخلاص إلا إذا كان الطلاق بائناً ، قال الله تعالى : ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَفِيَا بَعْدَ حُدُودِ اللَّهِ فَلَا حُنَاقَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ۝﴾ [البقرة : ٢٢٩] .

**حكم الطلاق الرجعي :** الطلاق الرجعي لا يمنع الاستمتاع بالزوجة لأنه لا يرفع عقد الزواج ، ولا يزيل الملك ، ولا يؤثر في الحل . فهو وإن انعقد سبباً للفرقة ، إلا أنه لا يترتب عليه أثره ما دامت المطلقة في العدة . وإنما يظهر أثره بعد انقضاء العدة دون مراجعة ، فإذا انقضت العدة ولم يراجعها ، بانت منه ، وإذا كان ذلك كذلك ، فإن الطلاق الرجعي لا يمنع من الاستمتاع بالزوجة ، وإذا مات أحدهما ورثه الآخر ما دامت العدة لم تنقض ونفقتها واجبة عليه ، ويحقها طلاقه وظهاره وإيلاؤه . ولا يحل بالطلاق الرجعي المؤجل من المهر لأحد الأجلين : الموت أو الطلاق . وإنما يحل مؤخر الصداق بإقضاء العدة ، والرجعة حق للزوج مدة العدة ، وهو حق أثنى الشارع له ، ولهذا لا يملك إسقاطه فهو قال : لا رجعة لي كان له حق الرجوع عنه ، وحق مراجعتها : يقول الله تعالى : ﴿وَيُؤْمَلُكُنَّ أَتَىٰ بِرَبِّهِنَّ فِي ذَلِكَ ۝﴾ <sup>(١)</sup> [البقرة : ٢٢٩] . وإذا كانت الرجعة حقاً فلا يشترط رضا الزوجة ولا علمها ، ولا تحتاج إلى ولي ، فجعل الحق للأزواج لقول الله : ﴿وَيُؤْمَلُكُنَّ أَتَىٰ بِرَبِّهِنَّ ۝﴾ [البقرة : ٢٢٨] . كما لا يشترط الإشهاد عليها . وإن كان ذلك مستحباً ، حشية إنكار الزوجة فيما بعد ، أنه راجعها ؛ لقوله تعالى : ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ ۝﴾ [الطلاق : ٢] .

**وتصح المراجعة بالقول ،** مثل أن يقول : راجعتك وبالعصر ، مثل الجماع ، ودواعيه ، مثل القبلة ، والمباشرة بشهوة . يرى الشافعي أن مراجعة لا تكون إلا بالقول الصريح للقادر عليه ، ولا تصح بالوطء ودواعيه من القبلة ، والمباشرة بشهوة . وحجة الشافعي ، أن الطلاق يزيل النكاح . وقال ابن حزم رحمته الله : فإن وطئها لم يكن بذلك مراجعاً لها حتى يلفظ بالرجعة ويُشهد ، ويعممها بذلك ، قبل تمام عدتها . فإن راجع ولم يشهد . فليس مراجعاً لقول الله تعالى : ﴿وَإِذَا مَلَكَتْ أَحَبَّتْ فَاسْتَكُونَنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ ۝﴾ [الطلاق : ٢] . فرق - عز وجل - بين المراجعة ، والطلاق ، والإشهاد . فلا يجوز إفراد بعض ذلك عن بعض . وكأن من طلق ولم يشهد بذوي عدل ، أو راجع ولم يشهد بذوي عدل ؛ متعدياً لحدود الله تعالى . وقال رسول الله ﷺ : «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد» . انتهى . [البخاري تعليقاً (٣١٧/١٣) ، ومسلم (١٧١٨/١٨)] . وأخرج أبو داود وابن ماجه والبيهقي ، والطبراني ، عن عمران بن

(١) أي أن أرواحهن حق بإرجاعهن إلى عصمتهم في وقت الترض وانقضاء العدة ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَرْفَعْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ رُفُوفٍ﴾ .



حصين : «أنه سئل عن الرجل يطلق امرأته ثم يقع بها ، ولم يشهد على طلاقها ، ولا على رجعتها . فقال : طلقت لغير شئ ، وراحمت لغير شئ ، أشهد على طلاقها ، وعلى رجعتها . ولا تعد . [أبو دود (٢١٨٦) ، وابن ماجه (٥٠٢٥) ، وسيفي (٣٧٣/٧) ، والبصري في معجم الكسر (١٨ ٤٢٣)]

**حجة الشافعي أن الطلاق يزيل النكاح :** قال الشوكاني : والظاهر ما ذهب إليه الأولون ، لأن العدة مدة خير ، والاختيار يصح بالقول والفعل ، وأيضاً ظاهر قوله تعالى : ﴿وَمَوْلَاهُنَّ أَحَقُّ رِزْقِهِ﴾ [سورة ٢٢٨] . وقوله : «مره فليراحمها» . يسر حريحهم أنها تجوز المراجعة بالفعل لأنه لم يحص قولاً من فعل ، ومن ادعى الاختصاص فعليه الدليل<sup>(١)</sup> .

**ما يجوز للزوج أن يطلق عليه من المطلقة الرجعية :** قال أبو حنيفة : لا بأس أن تتزين المطلقة الرجعية لزوجها وتطيب له وتشوف وتلبس الحلي وتبدي البنان والكحل ولا يدخل عليها إلا أن تعلم بدخوله بقول أو حركة من تنح أو خفق نعل . وقال الشافعي : هي محرمة على مطلقها تحريماً مبيتاً . وقال مالك : لا يخلو معها ولا يدخل عليها إلا بإذنها ، ولا ينظر إلى شعرها ، ولا بأس أن يأكل معها إذا كان معها غيرها . وحكى ابن القاسم أنه رجع عن إباحة الأكل معها .

**الطلاق الرجعي ينقص عدد الطلقات :** والطلاق الرجعي ينقص عدد الطلقات التي يملكها الرجل على زوجته . فإن كانت الطلقة الأولى احتسبت وبقيت له طلقتان ، وإن كانت الثانية احتسبت وبقيت له طلقة واحدة ، ومراجعتها لا تمحو هذا الأثر ، بل لو تركت حتى انقضت عدتها من غير مراجعة وتزوجت زوجها آخر ثم عادت إلى زوجها الأول عادت إليه بما بقي من عدد الطلقات ، ولا يهدم الزوج الثاني ما وقع من الطلاق<sup>(٢)</sup> ، لما روي أن عمر رضي الله عنه سئل عن من طلق امرأته طلقتين وانقضت عدتها فتزوجت غيره وفارقها ثم تزوجت لأول . فقال : هي عنده بما بقي من الطلاق ، وهذا مروى عن علي ، وزيد ، ومعاذ ، وعبد الله بن عمرو ، وسعيد بن مسيب ، والحسن البصري رضي الله عنهم .

**الطلاق البائن :** تقدم القول بأن الطلاق البائن هو الطلاق المكمل للثلاث والطلاق قبل الدخول ، والطلاق على مال ، وقال ابن رشد في «بداية المجتهد» : وأما الطلاق البائن فقد اتفقوا على أن البينة إنما توجد للطلاق من قبل عدم الدخول - ومن قبل عدد التطليقات - ومن قبل العوض في الخلع ، على اختلاف فيما بينهم في الخلع . أهو طلاق أم فسخ ؟ واتفقوا على أن العدد الذي يوجب البينة في طلاق الحر ثلاث تطليقات ، إذا وقعن مفترقات لقوله تعالى : ﴿لَطَلَّقُ مَرَّتَيْنِ . . .﴾ [آية ٢٢٩] واختلفوا إذا وقعت الثلاث في المقض دون الفعل بكلمة واحدة<sup>(٣)</sup> . أ. هـ . ويرى ابن حزم : أن لطلاق البائن : هو الطلاق المكمل للثلاث . أو الطلاق قبل الدخول لا غير ، قال : وما وحدنا . قط ، في دين الإسلام عن الله تعالى ، ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم طلاقاً بائناً لا رجعة فيه إلا الثلاث مجموعة ، أو مفرقة ، أو التي لم يطأها ، ولا مزيد ، وأما ما عد ذلك فأراء لا حجة فيها . أ. هـ<sup>(٤)</sup> .

(٢) تراجع مسألة اهدم فيما يأتي ص ٦٤٧  
(٤) المحلى ج ١٠ ص ٣١٦ ، وص ٢٤٠ .

(١) بين الأوطار ص ٢١٤ ج ٦ .  
(٣) ص ٦٠ ج ٢ بداية المجتهد .

وأضافت قوانين الأحوال الشخصية ، أن مما يحدق الطلاق البائن : الطلاق بسبب عيب الزوج ، أو بسبب غيبته ، أو حبسه أو لضرره .

**أقسامه :** وهو ينقسم إلى بائن بينونة صغرى : وهو ما كان بما دون الثلاث ، وبائن بينونة كبرى : وهو المكمل للثلاث .

**حكم البائن بينونة صغرى :** الطلاق البائن بينونة صغرى يزيل قيد الزوجية بمجرد صدوره ، وإذا كان مزيلًا للرابطة الزوجية فإن المطلقة تصير أجسية عن زوجها . فلا يحل له الاستمتاع بها ، ولا يرث أحدهما الآخر إذا مات قبل انتهاء العدة أو بعدها ، ويحل بالطلاق البائن موعده مؤخر الصداق المؤجل إلى أبعد الأجلين : الموت أو الطلاق . وللزوج أن يعيد المطلقة طلاقًا بائنًا بينونة صغرى إلى عصمته بعقد ومهر جديدين ، دون أن تتزوج زوجها آخر ، وإذا أعادها عادت إليه بما بقي له من الطلقات ، فإذا كان طلقها واحدة من قبل فإنه يملك عليها طلقتين بعد العودة إلى عصمته ، وإذا كان طلقها طلقتين لا يملك عليها إلا طلاقة واحدة .

**حكم الطلاق البائن بينونة كبرى :** الطلاق البائن بينونة كبرى يزيل قيد الزوجية مثل البائن بينونة صغرى ، ويأخذ جميع أحكامه ، إلا أنه لا يحل للرجل أن يعيد من أبانها بينونة كبرى إلى عصمته إلا بعد أن تنكح زوجها آخر نكاحًا صحيحًا . ويدخل بها دون إرادة التحليل . يقول الله تعالى : ﴿ فَإِذَا طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرًا ﴾ [القرة ٢٣٠] . أي فإن طلقها الطلقة الثالثة ، فلا تحل لزوجها الأول إلا بعد أن تتزوج آخر لقول رسول الله ﷺ لامرأة رفاعة : « لا . حتى تدوفي »<sup>(١)</sup> غسيلته ويدوق عسيلتك . رواه البخاري ومسلم . [سحاري (٥٢٦٠) ، ومسلم (١١١/١٤٣٣)] .

**مسألة الهدم :** من المتفق عليه أن المبانة بينونة كبرى إذا تزوجت ، ثم طلقت وعادت إلى زوجها الأول بعد انقضاء عدتها تعود إليه بحل جديد ، ويملك عليها ثلاث طلقات ، لأن الزوج الثاني أنهى الحل الأول . فإذا عادت بعقد جديد أشأ هذا العقد حلًا جديدًا . أما المبانة بينونة صغرى إذا تزوجت بآخر بعد انقضاء عدتها ثم طلقت منه ، ورجعت إلى زوجها الأول ، تكون مثل المبانة بينونة كبرى فتعود إليه بحل جديد ويملك عليها ثلاث طلقات . عند أبي حنيفة ، وأبي يوسف . وقال محمد<sup>(٢)</sup> : تعود إليه بما بقي من عدد الطلقات ، فتكون مثل ما إذا طلقها طلاقًا رجعيًا أو عقد عليها عقدًا جديدًا بعد أن بان من بينونة صغرى . وسميت هذه المسألة بمسألة الهدم : أي هل الزوج الثاني يهدم ما دون الثلاث من الطلقات ، كما يهدم الثلاث أو لا يهدم؟! .

### طلاق المريض مرض الموت

لم يثبت في الكتاب ولا في السنة حكم طلاق المريض مرض الموت ، إلا أنه قد ثبت عن الصحابة أن

(١) أي لا تعودي . ي روجك الأول حتى يصيبك تدوفي عسيلته ويدوق عسيلتك

(٢) يرويه مروح في المذهب

سيدنا عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته «تماضر» طلاقاً مكملًا للثلاث في مرضه الذي مات فيه ، فحكم لها سيدنا عثمان بميراثها منه ، قال : «ما اتهمته ، (أي بأنه لم يتهمه بالفرار من حقها في الميراث) ولكن أردت الشئنة» . ولهذا ورد أن ابن عوف نفسه قال : «ما طلقها ضرارًا ولا فرارًا» . يعني أنه لا ينكر ميراثها منه . وكذلك حدث أن سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه طلق امرأته «أم البنين» بنت عُيَيْثَةَ بن حصن الفزاري وهو محاصر في داره ، فلما قتل جاءت إلى سيدنا علي وأخبرته بذلك . فقضى لها بميراثها منه . وقال : «تركها حتى إذا أشرف على الموت فارقها» . وعلى ذلك اختلف الفقهاء في طلاق المريض مرض الموت فقالت الأحناف : إذا طلق المريض امرأته طلاقاً بائناً فمات من هذا المرض ورثته .. وإن مات بعد انقضاء العدة فلا ميراث لها . وكذلك الحكم فيما إذا بارز رجلاً أو قدّم ليقتل في قصاص أو رجم إن مات في ذلك الوجه أو قتل . وإن طلقها ثلاثاً بأمرها أو قال لها : اختاري ، فاختارت نفسها . أو اختلعت منه ثم مات وهي في العدة لم ترثه : أ هـ . والفرق بين صورتين : أن الطلاق في الصورة الأولى صدر من المريض وهو يشعر بأنه إنما طلقها ليمنعها من حقها في الميراث فيعامل بنقيض قصده ، ويثبت لها حقها الذي أراد أن يمنعها منه . ولهذا يطلق على هذا الطلاق طلاق الفار . وأما الطلاق في الصورة الثانية فلا يتصور فيه الفرار ، لأنها هي التي أمرت بالطلاق أو اختارته ورضيته ، وكذلك الحكم فيمن كان محصوراً أو في صف القتال ، فطلق امرأته طلاقاً بائناً . وقال أحمد وابن أبي ليلى : لها الميراث بعد انقضاء عدتها ما لم تتزوج بغيره . وقال مالك والليث : لها الميراث ، سواء أكانت في العدة أم لم تكن ، وسواء تزوجت أم لم تتزوج . وقال الشافعي : لا ترث . قال في «بداية المجتهد» : وسبب الخلاف ، اختلافهم في وجوب العمل بسد الذرائع ، وذلك أنه لما كان المريض يتهم في أن يكون إنما طلق في مرضه زوجته ليقطع حظها من الميراث ، فمن قال بسد الذرائع أوجب ميراثها ، ومن لم يقل بسد الذرائع ولحظ وجوب الطلاق لم يوجب لها ميراثاً : وذلك أن هذه الطائفة تقول : إن كان الطلاق قد وقع فيجب أن يقع بجميع أحكامه . لأنهم قالوا : إنه لا يرثها إن ماتت ، وإن كان لم يقع فالزوجة باقية بجميع أحكامها . ولا بد لخصومهم من أحد الجوابين ، لأنه يعسر أن يقال إن في الشرع نوعاً من الطلاق ، توجد له بعض أحكام الطلاق وبعض أحكام الزوجية . وأعسر من ذلك القول بالفرق بين أن يصحح أو لا يصحح ، لأن هذا يكون طلاقاً موقوف الحكم ، إلى أن يصحح أو لا يصحح ، وهذا كله مما يعسر القول به في الشرع . ولكن إنما أنس القائلون به : أنه فتوى عثمان وعلي حتى زعمت المالكية أنه إجماع الصحابة . ولا معنى لقولهم ، فإن الخلاف فيه عن أبي الزبير مشهور . وأما من رأى أنها ترث في العدة ، فلأن العدة عنده من بعض أحكام الزوجية ، وكأنه شبهها بالمطلقة الرجعية ، وروي هذا القول عن عمر وعن عائشة . وأما من اشترط في توريثها ما لم تتزوج ، فإنه لحظ في ذلك إجماع المسلمين على أن المرأة الواحدة لا ترث من زوجين ، ولكون التهمة هي العلة عند الذين أوجبوا الميراث . قال : واختلفوا إذا طلبت هي الطلاق أو ملكها الزوج أمرها فطلقت نفسها ، فقال أبو حنيفة : لا ترث أصلاً . وفرق الأوزاعي بين التملك والطلاق ، فقال : ليس لها الميراث في التملك ،

ولها في الطلاق . وسوى مالك في ذلك كله حتى قال : إن ماتت لا يرثها ، وترثه هو إن مات ، وهذا مخالف للأصول حداً<sup>(١)</sup> . أهـ .

قال ابن حزم : طلاق المريض كطلاق الصحيح ، ولا فرق مات من ذلك المريض أو لم يموت . فإن كان طلاق المريض ثلاثاً ، أو آخر ثلاث ، أو قل أن يطأها ، فمات أو ماتت قبل تمام العدة ، أو بعدها ، أو كان طلاقاً رجعيًا فم يرتجعها حتى مات أو ماتت بعد تمام العدة فلا ترثه في شيء من ذلك كله ، ولا يرثها أصلاً . وكذلك طلاق الصحيح للمريضة وطلاق المريض للمريضة ، لا فرق . وكذلك طلاق الموقوف للقتل ، والحامل المثقلة ، وهذا مكان اختلف لئس فيه<sup>(٢)</sup> .

### التفويض والتوكيل في الطلاق

الطلاق حق من حقوق الزوج ، فله أن يطلق زوجته بنفسه . وله أن يفوضها في تطبيق نفسها ، وله أن يوكل غيره في التطبيق . وكل من التفويض والتوكيل لا يسقط حقه ولا يجمع من استعماله متى شاء ، وحالف في ذلك الظاهرية ، فقلو : إنه لا يجوز للزوج أن يفوض لزوجته تطبيق نفسها ، أو يوكل غيره في تطبيقها . قال ابن حزم : ومن جعل إلى امرأته أن تطلق نفسها لم يرمه ذلك ولا تكون طالقاً ، صلت نفسها أو لم تعلق . لأن الله تعالى جعل لطلاق للرجال لا للنساء .

صيغ التفويض : وصيغ التفويض هي :

١- حذري نفسك .

٢- مراك بيدك .

٣- طلقي نفسك إن شئت .

وقد اختلف الفقهاء في كل صيغة من هذه الصيغ وذهبوا بمداهب متعددة مجملها فيم يلي :

١- اختاري نفسك : ذهب الفقهاء إلى وقوع الطلاق بهذه الصيغة ، لأن الشرع جعلها من صيغ

الطلاق ، وفي ذلك بقول الله تعالى ﴿يَتَأْتِيهَا الْبُتُ قُلْ لَا تُزْنِكُ إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَبِئْسَ ثَوَابُهَا﴾<sup>(٢٨)</sup> . وقد كُتِبَ رُذِّكَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِي الْأَجْرَةُ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْخَاسِئِينَ مَكْرًا أَجْرًا عَظِيمًا<sup>(٢٩)</sup> [سورة الأحزاب : ٢٨ ، ٢٩] . ولما نزلت هذه الآية دخل الرسول ﷺ ، على عائشة فقال لها : «إني ذاكر لك أمراً من الله على لسان رسوله ، فلا تعجلي حتى تستأمر أبيك» . قالت : وما هذا يا رسول الله؟ فتلا عليها الآية . قالت : فيك يا رسول الله أستأمر أبي؟ بل أريد الله ورسوله . والدار الآخرة . وأسألت ألا تخبر امرأة من نسائك بالذي قلت . قال : «لا تسألني امرأة مهس إلا أخبرتها» . إن الله لم يبعني .. إلخ . ثم فعل أرواح النبي ﷺ مثلما فعلت عائشة ، فكلهن اخترن الله ورسوله والدار الآخرة . [البحاري (٥٢٦٣) ، ومسلم (١٤٧٥)] وروى البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن

ماجه عن عائشة رضي الله عنها : قالت : «خيرنا رسول الله ﷺ فاخترناه . فم يثد ذلك شيئاً» . وفي لفظ لمسلم : «أن رسول الله ﷺ خير نساءه فم يكن طلاقاً» . [الحاري (٤٧٥٨) ، ومسلم (١٤٧٥) ، وأحمد (١٦٣/٦ ، ١٧٣) وأبو داود (٢٢٠٣) وترمذي (١١٧٩ ، ٣٣١٨) ، والنسائي (٥٦/٦ ، ١٦٠) ] وفي هذا دلالة على أنهم لو اخترن أنفسهن ، كان ذلك طلاقاً . وأن هذا اللفظ يستعمل في الطلاق<sup>(١)</sup> . ولم يحتج في ذلك أحد من الفقهاء . سيما احتجوا فيما يقع إذا اختارت المرأة نفسها ، فقال بعضهم : إنه يقع طلاقاً واحدة رجعية . وهو مروى عن عمر وابن مسعود وابن عباس . وهو قول عمر بن عبد العزيز ، وابن أبي نبي ، وسفيان ، والشافعي ، وأحمد وإسحاق . وقال بعضهم : إذا اختارت نفسها يقع واحدة بائنة ، وهو مروى عن علي بن أبي طالب عليه السلام ، وبه قال الأحناف . وقال مالك بن أنس : إن اختارت نفسها فهي ثلاث . وإن اختارت زوجها يكون واحدة . ويشترط الأحناف في وقوع الطلاق بهذه الصيغة ذكر النفس في كلامه أو في كلامها ، فلو قال لها : اختاري ، فقالت : اخترتك . فهو باطل لا يقع بها شيء .

٢- أمرك بيدك<sup>(٢)</sup> : إذا قال الرجل لزوجته : أمرك بيدك ، فطلقت نفسها ، فهي طلاقاً واحدة ، عند عمر ، وعبد الله بن مسعود . وهو مذهب سفيان ، والشافعي ، وأحمد . روي أنه جاء ابن مسعود رجلاً فقال : كان بيني وبين امرأتي بعض ما يكون بين الناس . فقالت : لو أن الذي بيدك من أمري يدي . لعلمت كيف أصنع ؟ قال : فإن الذي يدي من أمرك بيدك . قالت : فأنت طالق ثلاثاً . قال : أراها واحدة وأنت أحق بها ما دامت في عدتها وسألتني أمير المؤمنين عمر ، ثم لقيه فقص عليه القصة فقال : صنع الله بالرجال وفعل . يعمدون إلى ما جعل الله في أيديهم فيجعلونه بأيدي النساء ، ففيها التراب . ماذا قلت فيها ؟ قال : قلت : أراها واحدة ، وهو أحق بها . قال : وأنا أرى ذلك ، ولو رأيت غير ذلك علمت أنك لم تصب<sup>(٣)</sup> . وقال الأحناف : يقع طلاقاً واحدة بائنة ، لأن تملكه أمرها لها يقتضي زوال سلطانه عنها ، وإذا قبلت ذلك بالاختيار وجب أن يروى عنها ، ولا يحصل ذلك مع بقاء الرجعة .

هل المعتبر نية الزوج أم نية الزوجة ؟ : ذهب الشافعي إلى أن المعتبر هو نية الزوج ، فإن نوى واحدة فواحدة ، وإن نوى ثلاثاً فثلاث . وله أن يكرها في الطلاق نفسه ، وفي العدد : في الخيار أو التملك . وذهب غيره إلى أنها إن نوت أكثر من واحدة وقع ما نوت ، لأنها تملك الثلاث بالتصريح ، فملكها بالكنية كالزوج . فإن طلقت نفسها ثلاثاً ، وقال الزوج : لم أجعل لها إلا واحدة ، لم ينتفت إلى قوله . والقضاء ما قضت ، وهذا مذهب عثمان ، وابن عمر ، وابن عباس ، وقال عمر ، وابن مسعود : تقع طلاقاً واحدة . كما سبق في قصة عبد الله بن مسعود .

هل جعل الأمر باليد مقيده بالمجلس ؟ أم هو على التراخي : قال ابن قدامة في «المعني» : ومتى جعل أمر امرأته بيدها فهو بيدها أبداً لا يتقيد بذلك المجلس . وروي ذلك عن علي عليه السلام ، وبه قال أبو ثور وابن المنذر والحكم . و«الك والشافعي وأصحاب الرأي» : هو مقصور على المجلس ، ولا طلاق لها بعد مفارقتها ،

(١) أهل الظاهر يرون أن معنى «لو اخترن أنفسهن طلقت رسول الله ﷺ» لأنهن كن يطلقن بنفس اختيار الطلاق .

(٢) أي أمرك يدي يدي ، وهو الطلاق ، جعلته بيدك .

(٣) بداية المختار ، ص ٦٧ ، ح ٢

لأنه تحييرها فكان مقصوراً على المجلس كقوله: احتاري . ورجَّح الرأي الأول بقول عبي عليه السلام في رجل جعل أمر امرأته بيدها . قال : هو لها حتى تنكل . قال : ولا نعرف له في اصحابه مخالفاً ، فيكون إجماعاً . ولأنه نوع توكيل في الطلاق ، فكان على التراخي كما لو جعله لأحسي .

**رجوع الزوج :** قال : فإن رجع الزوج فيما جعل إليها أو قال : فسحت ما جعلت إليك . بطل . وبذلك قال : عطاء ، ومجاهد ، والشعبي ، والنخعي ، والأوزاعي ، وإسحاق . وقال الرهري ، والثوري ، ومالك ، وأصحاب الرأي : ليس له الرجوع لأنه ملكها ذلك ، فم يملك الرجوع . قال : وإن وطئها الزوج ، كان رجوعاً ، لأنه نوع توكيل والتصرف فيما وكل فيه يصل لوكالة . وإن ردت المرأة ما جعل إليها بطل كما تبطل الوكالة بفسخ التوكيل <sup>(١)</sup> .

**٣- طلقي نفسك إن شئت :** قلت الأحاف : من قال لامرأته طلقي نفسك ، ولا يية له ، أو نوى طقة واحدة فقالت : طلقت نفسي ، فهي واحدة رجعية . وإن طلقت نفسها ثلاثاً . وقد أراد الزوج ذلك ، وقص عليها ، وإن قال لها : طلقي نفسك ، فقالت : أثبت نفسي ، طلقت ، وإن قالت : قد احترت نفسي ، لم تطلق ، وإن قال لها : طلقي نفسك متى شئت . فلها أن تطلق نفسها في المجلس وعده . وإذا قال لرجل : طلق امرأتي ، فله أن يطلقها في المجلس وبعده . ولو قال لرجل : طلقها إن شئت ، فله أن يطلقها في المجلس خاصة .

**التوكيل :** إذا جعل أمر امرأته بيد غيره صح . وحكمه ما لو جعله بيدها ، في أنه بيده في المجلس وبعده ، ووافق الشافعي على هذا في حق غيرها لأنه توكيل ، سواء قال : أمر امرأتي بيديك ، أو قال : جعلت لك الخيار في طلاق امرأتي ، أو قال : طلق امرأتي . وقال أصحاب أبي حنيفة : ذلك مقصور على المجلس لأنه نوع تحيير أشبه ما لو قال : احتاري . قال صاحب «المغني» : ولنا أنه توكيل مطلق . فكان على التراخي ، كالتوكيل في البيع ، وإذا ثبت هذا فإن له أن يطلقها ما لم يفسخ أو يطأها ، وله أن يطلق واحدة وثلاثاً ، كالمرأة ، وليس له أن يجعل الأمر إلا بيد من يجوز توكيله ، وهو العاقل . فأما الطفل والمجنون ، فلا يصح أن يجعل الأمر بأيديهم ، فإن فعل فصلق واحد منهم لم يقع طلاقه . وقال أصحاب الرأي : يصح <sup>(٢)</sup> .

**التعميم <sup>(٣)</sup> والتقييد في هذه الصيغة :** هذه الصيغة قد تكون مطلقة ، بأن يجعل أمرها بيدها ، أو أن تحتار نفسها دون تقييد بشيء يريد على الصيغة . وفي هذه الحالة للزوجة أن تطلق نفسها في مجلس التفويض فقط إن كنت حاضرة فيه ، وإن كانت غائبة عنه كان لها ذلك الحق في مجلس عمنها به فقط ، حتى لو انتهى أو تغير مجلس التفويض أو مجلس العلم ، ولم تطلق نفسها لم يكر لها هذا الحق بعد ذلك ، لأن الصيغة مطلقة ، فتصرف إلى المجلس ، فإذا فات فلا تملكه . وهذا الحكم في حالة ما إذا لم تقم قرينة تدل على تعميم التفويض ، كأن يكون هذا التفويض حين عقد الزواج ، لأنه لا يعقل أن يقصد المفوض تمليكها تطليق نفسها في نفس مجلس زواجها ، فالصيغة تقييد استعميم بدلالة الحال . وقد صدر من بعض المحاكم

(١) اعني ، ص ٢٨٨ ، ح ٨

(٢) اعني ، ص ٢٨٨ ، ح ٨

(٣) أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية ، ص ١٥٢

الشرعية المصرية الجزئية حكم بني على أن التفويض إذا كان في حين عقد الزواج وبصيغة مطلقة ، لا يتقيد بالمجلس ، وللروحة أن تطلق نفسها متى شاءت ، وإلا حلا التفويض من الفائدة ، وأيد هذا الحكم استئنافياً . وقد تكون هذه الصيغ عامة . كأن يقول لها : اختاري نفسك متى شئت ، أو : أملك بيدك كلما أردت ، وفي هذه الحال لها أن تطلق نفسها في أي وقت ، لأنه ملكها حق تطليق نفسها ملكاً عاماً ، فلها أن تستعمل هذا الحق فتطلق في أي وقت . وقد تكون هذه الصيغ مؤقتة بوقت معين ، كأن يجعل أمرها بيدها مدة سنة ، وفي هذه الحالة للزوجة أن تطلق نفسها في الوقت المعين فقط ، وأما بعد مضيهِ فلا حق لها في التطليق .

**التفويض حين العقد وبعده<sup>(١)</sup>** : ويجوز التفويض حين عقد الزواج أو بعده ، إلا أنه يشترط فيه حين عقد الزواج عند الأحناف أن يكون البادئ به هو الزوجة ، مثل أن تقول المرأة للرجل : زوجت نفسي منك على أن يكون أمري بيدي أطلق نفسي كلما أريد . فيقول لها : قبلت . فهذا القبول يتم الزواج ، ويصح التطليق ، ويكون لها الحق في أن تطلق نفسها كلما أرادت ، لأن قبوله ينصرف إلى الزواج ثم إلى التفويض . أما إذا كان البادئ بالإيجاب المقترن بالتفويض هو الزوج كأن يقول رجل لامرأته : تزوجتك على أن تكون عصمتك بيدك تطليق نفسك كما أردت . فتقول : قبلت . فهذا يتم الزواج ولا يصح التفويض ، ولا يكون للزوجة الحق في أن تطلق نفسها . والفرق بين الصورتين أنه في الصورة الأولى ، قبل الزوج التفويض بعد تمام العقد ، فيكون قد ملك التطليق بعد أن ملكه بتمام عقد الزواج . أما في الثانية ، فإنه ملك التطليق قبل أن يملكه لأنه ملكه قبل تمام عقد الزواج إذ لم يصدر إلا الإيجاب وحده .

### الحالات التي يطلق فيها القاضي

الحالات التي يطلق فيها القاضي صدر بها قانون سنة ١٩٢٠ ، وسنة ١٩٢٩ ، وهي مستمدة من اجتهاد الفقهاء ، حيث لم يرد بها نص صحيح صريح ، وقد روعي فيها التيسير على الناس تجنباً للحرَج ، وتمشياً مع روح الإسلام السمحة .

وجاء في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ النص على التطليق لعدم النفقة ، والتطليق للغيب . وجاء في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ النص على التطليق للضرر ، والتطليق لغيبة الزوج بلا عذر ، والتطليق لحبسه . ونورد فيما يلي حكم كل ، مع مواد القانون الخاصة به ما عدا حكم التطليق للغيب فقد تقدم الكلام عليه :

**التطليق لعدم النفقة** : ذهب الإمام مالك والشافعي وأحمد إلى جواز التفريق لعدم النفقة<sup>(٢)</sup> بحكم القاضي إذا طلبته الزوجة<sup>(٣)</sup> ، وليس له مال ظاهر ، واستدلوا لمذهبهم بما يأتي :

١- أن الزوج مكلف بأن يمسك زوجته بالمعروف أو يسرحها ويطلقها بإحسان : لقول الله

(١) أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية ، ص ١٥٢ .

(٢) أي المقصود بالنفقة الضرورية في العدة والكساء والسكنى في أدنى صورها ، والمقصود بعدم النفقة في الحصر والمستقبل أما في حاصي فإنه لا يقتضي المعاشة بالتفريق ولا انحياز إياه المرأة إذا طلته بل تكون النفقة ديناً في لمة ﴿وَإِنْ كَانَتْ دُونَ عَشْرَةِ قَطْرَةٍ إِلَى مَبْرَرَةٍ﴾ .

(٣) فإن كان له مال ظاهر فإنه لا يفرق به وبين زوجته ويمد حكم النفقة فيه .

سبحانه : ﴿فَإِنْ سَأَلْتَهُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَنْبِيْهِ إِخْسَنَ﴾ [البقرة : ٢٢٩] . ولا شك أن عدم النفقة ينافي الإمساك بمعروف .

٢- أن الله تعالى يقول : ﴿وَلَا تُنْكِرْهُنَّ حِرَامًا لَّيَعْتَدَنَّ اللَّهُ﴾ [البقرة : ٢٣١] . والرسول ﷺ يقول : «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ» . [سبق تحريجه] . وأي إضرار ينزل بالمرأة أكثر من ترك الإنفاق عليها . وإن على القاضي أن يزيل هذا الضرر .

٣- وإذا كان من المقرر أن يفرق القاضي من أجل العيب بالزوج فإن عدم الإنفاق أشد إيذاء للزوجة وظلماً لها من وجود عيب بالزوج فكان التفريق لعدم الإنفاق . وذهب الأحناف إلى عدم جواز التفريق لعدم الإنفاق سواء أكان السبب مجرد الامتناع أو الإعسار ، والعجز عنها ودليلهم في هذا :

١- أن الله سبحانه قال : ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُفِيقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكُفِ اللَّهُ نَفْسَ إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الصلاق : ٧] . وقد سئل الإمام الزهري عن رجل عاجز عن نفقة زوجته ، أيفرق بينهما؟ قال : تستأني به ، ولا يفرق بينهما ، وتلا الآية السابقة .

٢- أن الصحابة كان منهم الموسر والمعسر ، ولم يعرف عن أحد منهم أن النبي ﷺ فرق بين رجل وامرأته ، بسبب عدم النفقة لفقره وإعساره .

٣- وقد سأل نساء النبي ﷺ ما ليس عنده : فاعتزلهن شهراً . [مسلم (٢٩/١٤٧٨)] وكان ذلك عقوبة لهن ، وإذا كانت المطالبة بما لا يملك الزوج تستحق العقاب ، فأولى أن يكون طلب التفريق عند الإعسار ظلماً لا يلتفت إليه .

٤- قالوا : وإذا كان الامتناع عن الإنفاق مع القدرة عليه ظلماً ، فإن الوسيلة في رفع هذا الظلم هي بيع ماله للإنفاق منه ، أو حبسه حتى ينفق عليها ، ولا يتعين التفريق لدفع هذا الظلم ما دام هناك وسائل أخرى ، وإذا كان كذلك فالقاضي لا يفرق بهذا السبب لأن التفريق أبغض الحلال إلى الله من الزوج صاحب الحق ، فكيف يدجأ القاضي إليه مع أنه غير متعين ، وليس هو السبيل الوحيدة لرفع الظلم . هذا إذا كان قادراً على الإنفاق ، فإن كان معسراً فإنه لم يقع منه ظلم لأن الله لا يكلف نفساً إلا ما آتاها . وجاء في القانون لسنة ١٩٢٩ :

مادة (٤) : «إذا امتنع الزوج عن الإنفاق على زوجته ، فإذا كان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله ، فإن لم يكن له مال ظاهر ولم يقل أنه معسر أو موسر ، ولكن أصر على عدم الإنفاق ، طلق عليه القاضي في الحال . وإن ادعى العجز فإن لم يثبت طلق عليه حالاً ، وإن أثبت أمهله مدة لا تزيد على شهر فإن لم ينفق طلق عليه بعد ذلك» .

مادة (٥) : «إذا كان الزوج عائلاً غيبه قرية ، فإن كان له مال ظاهر ، نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله ، وإن لم يكن له مال ظاهر ، أعدر إليه القاضي بالطرق المعروفة ، وضرب له أجلاً ، فإن لم يرسل ما تنفق منه زوجته على نفسها ، أو لم يحضر للإنفاق عليها ، طلق عليه القاضي بعد مضي الأجل ، فإذا كان بعيد الغيبة



لا يسهل الوصول إليه ، أو كان مجهول المحر ، أو كان مفقوداً ، وثبت أنه لا مال له تنفق منه الزوجة ، طلق عليه القاضي ، وتسري أحكام هذه المادة على المسحون الذي يعسر بالنفقة .

مادة (٦) : « تطليق لقاضي ؛ لعدم الإنفاق ، يقع رجعيًا ، وللزوج أن يراجع زوجته ، إذا ثبت إيساره ، واستعد للإنفاق في أثناء العدة ، فإذا لم يثبت إيساره ، ولم يستعد للإنفاق . لم تصح الرجعة » .

**التطليق للضرر** : ذهب الإمام مالك<sup>(١)</sup> ، أن للزوجة أن تطلب من القاضي التفريق ، إذا ادعت إضرار الزوج بها إضراراً لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالهما ، مثل ضربها ، أو سبها ، أو إيذاها بأي نوع من أنواع الإيذاء الذي لا يطاق ، أو إكراهها على منكر ، من القول أو الفعل ، فإذا ثبت دعواها لدى القاضي ، بينة الزوجة ، أو اعتراف الزوج ، وكان الإيذاء مما لا يطاق معه دوام العشرة بين أمثالهما ، وعجز القاضي عن الإصلاح بينهما ، طلقها طقة بائة . وإذا عجزت عن البينة ، أو لم يقر الزوج ، رُفِضَتْ دعواها . فإذا تكررت منها الشكوى ، وطلبت التفريق ، ولم يثبت لدى المحكمة صدق دعواها ، عين القاضي حَكَمَيْن ، بشرط أن يكونا رجلين عدلين راشدين ، لهما خبرة بحالهما ، وقدرة على الإصلاح بينهما ، ويحسن أن يكونا من أهلهما إن أمكن ، وإلا فمن غيرهم ، ويجب عليهما تعرف أسباب الشقاق بين الزوجين ، والإصلاح بينهما بقدر الإمكان ، فإن عجزا عن الإصلاح ، وكانت الإساءة من الزوجين ، أو من الزوج ، أو لم تتبين الحقائق ، قررا التفريق بينهما بطلقة بائنة<sup>(٢)</sup> ، وإن كانت الإساءة من الزوجة ، فلا يفرق بينهما بالصلاق ، وإنما يفرق بينهما بالخلع . وإن لم يتفق الحكماء على رأي ، أمرهما القاضي بإعادة التحقيق والبحث ، فإن لم يتفقا على رأي ، استبدلهما بغيرهما . وعلى الحكمين أن يرفعا إلى القاضي ما يستقر عليه رأيهما . ويجب عليه أن ينفذ حكمهما ، وأصل ذلك كله قول الله - سبحانه - : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ﴾ [نساء : ٣٥] ، والله تعالى يقول أيضاً : ﴿ أَلْطَلُقَ مَرَّتَانٍ فَمَسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِذْنٍ ﴾ [البقرة : ٢٢٩] . وقد فات الإمساك بمعروف ، فتعين التسريح بإحسان ، والرسول - عليه الصلاة والسلام - يقول : « لا ضرر ولا ضرار » . [سبق تخريجه] . وجاء في قانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٢٩ ، (مادة ٦) : « إذا ادعت الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالهما ، يجوز لها أن تطلب من القاضي التفريق ، وحينئذ يصلقها القاضي طلقة بائنة ، إذا ثبت الضرر ، وعجز عن الإصلاح بينهما ، فإذا رفض الطلب ، ثم تكررت الشكوى ، ولم يثبت الضرر ، بعث القاضي حَكَمَيْن ، وقضى على الوجه المبين بالمواد ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ » .

(١) ومثله مذهب أحمد ، وحالف في ذلك أبو حنيفة والشافعي ، فلم يدها إلى التفريق بسبب الضرر ، لإمكان إزالته بالتعزير وعدم إجبارها على صاعته

(٢) ذهب أبو حنيفة وأحمد والشافعي . في أحد قولي . إلى أنه ليس للحكمين أن يطلقا إلا أن يجعل الروح ذلك إنهما وقال مالك والشافعي إن رأيا الإصلاح بعوض أو غير عوض حار ، وإن خلع حار ، وإن رأى الذي من قبل الروح إطلاق طلق ، ولا يحتج إلى بد روح في إطلاق . وهذه مسي على أنهما حكما لا وكلا

مادة (٧): « يشترط في الحكمين ، أن يكونا رجلين عدلين من أهل الزوجين ، إن أمكن ، وإلا فمن غيرهم ، مم له خبرة بحالهما ، وقدرة على الإصلاح بينهما » .

مادة (٨): « على الحكمين أن يتعرفا أسباب الشقاق بين الزوجين ، ويبدلا جهدهما في الإصلاح ، فإن أمكن على طريقة معينة ، قرّرها » .

مادة (٩): « إذا عجز الحكمان عن الإصلاح ، وكانت الإساءة من الزوج أو منهما ، أو جهل الحال ، قررا التفريق بطيقة بائنة » .

مادة (١٠): « إذا اختلف الحكمان ، أمرهما القاضي بمعاودة البحث ، فإن استمر الخلاف بينهما ، حُكْمَ غيرهما » .

مادة (١١): « على الحكمين أن يرفعا إلى القاضي ما يقرانه ، وعلى القاضي أن يحكم بمقتضاه » .

**التطليق لغير الزوج**: التطليق لغية الزوج هو مذهب مالك ، وأحمد<sup>(١)</sup> . دفعا للضرر عن المرأة ، فللمرأة أن تطلب التفريق ، إذا غاب عنها زوجها ، ولو كان له مال تنفق منه ، بشرط :

١- أن يكون غياب الزوج عن زوجته ، لغير عذر مقبول .

٢- أن تتضرر بغيابه .

٣- أن تكون الغيبة في بلد ، غير الذي تقيم فيه .

٤- أن تمر سنة تتضرر فيها الزوجة .

فإن كان غيابه عن زوجته ، بعذر مقبول ؛ كغيابه لطلب العلم ، أو ممارسة التجارة ، أو لكونه موظفا خارج

البلد ، أو معجنا في مكان ناء ؛ فإن ذلك لا يجيز طلب التفريق . وكذلك إذا كانت الغيبة في البلد ، الذي

تقيم فيه ، وكذلك لها الحق في أن تطلب التفريق للضرر الواقع عليها ؛ لبعدها زوجها عنها ، لا لغيابه .

ولا بد من مرور سنة ، يتحقق فيها الضرر بالزوجة ، وتشعر فيها بالوحشة ، ويحشى فيها على نفسها من

الوقوع فيما حرم الله . والتقدير بسنة قول عند الإمام مالك<sup>(٢)</sup> . وقيل : ثلاث سنين . ويرى أحمد ، أن أدنى

مدة يجوز ، أن تطلب التفريق بعدها ستة أشهر ؛ لأنها أقصى مدة تستطيع المرأة فيها الصبر عن غياب

زوجها ، كما تقدم ذلك في فصل سابق ، واستفتاء عمر ، وفتوى حفصة - رضي الله عنهما - .

**التطليق لحبس الزوج**: ومما يدخل في هذا الباب ، عند مالك ، وأحمد ، التطليق لحبس الزوج ؛ لأن

حبسه يوقع بالزوجة الضرر ؛ لبعده عنها ، فإذا صدر الحكم بالسحب لمدة ثلاث سنين ، أو أكثر ، وكان

الحكم نهائيا ، وفقد على الزوج ، ومضت سنة فأكثر من تاريخ نفيذه ، فللزوجة أن تطلب من القاضي

الطلاق ؛ لوقوع الضرر بها بسبب بعده عنها . فإذا ثبت ذلك ، طلقها القاضي طلاقه بائنة ، عند مالك ،

ويعتبر ذلك فسحا عند أحمد . قال ابن تيمية : وعلى هذا ، فالقول في امرأة الأسير ، والمحبوس ، ونحوهما ،

ممن تعدد انتفاع امرأته به ، كالقول في امرأة المفقود ، بالإجماع .

(٢) مراد بالسنة السنة الهلالية .

(١) مالك يرى أنه صلاق نائ وأحمد يرى أنه مسح .

وجاء في القانون مادة (١٢) : « إذا غاب الزوج سنة فأكثر ، بلا عذر مقبول ، جاز لزوجته أن تطلب إلى القاضي تطليقها بائناً ، إذا تضررت من بعده عنها ، ولو كان له مال ، تستطيع الإنفاق منه » .

مادة (١٣) : « إن أمكن وصول الرسائل إلى العائب ، ضرب له القاضي أجلاً ، وأعذر إليه بأنه يطلقها عليه ، إن لم يحضر للإقامة معها ، أو يقلها إليه ، أو يطلقها . فإذا انقضى الأجل ، ولم يفعل ، ولم يبد عذراً مقبولاً ، فرق القاضي بينهما بتطليقة بائنة ، وإن لم يمكن وصول الرسائل إلى العائب ، طلقها القاضي عليه ، بلا إعذار ، وضرب أجل » .

مادة (١٤) : « لزوجة المحبوس المحكوم عليه نهائياً ، بعقوبة مقيدة للحرية مدة ثلاث سنين فأكثر ، أن تطلب للقاضي بعد مضي سنة من حبسه التطليق عليه بائناً ؛ للضرر ، ولو كان له مال تستطيع الإنفاق منه » . أما التفريق للميب ، فقد تقدم القول فيه ، في فصل سابق .

### الْخُلْعُ

الحياة الزوجية لا تقوم إلا على السكن ، والمودة ، والرحمة ، وحسن المعاشرة ، وأداء كل من الزوجين ما عليه من حقوق ، وقد يحدث أن يكره الرجل زوجته ، أو تكره هي زوجها ، والإسلام في هذه الحال يوصي بالصبر والاحتمال ، وينصح بعلاج ما عسى أن يكون من أسباب الكراهية ؛ قال الله - تعالى - : ﴿ وَاعْيُرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيجعلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ [النساء : ١٩] . وفي الحديث الصحيح : « لا يفرك مؤمن مؤمنة ؛ إن كره منها خلقاً ، رضي منها خلقاً آخر » . [مسلم (١٤٦٩)] . إلا أن البغض قد يتضاعف ، ويشند الشقاق ، ويصعب العلاج ، وينفذ الصبر ، ويذهب ما أسس عليه البيت ؛ من السكن ، والمودة ، والرحمة ، وأداء الحقوق ، وتصبح الحياة الزوجية غير قابلة للإصلاح ، وحينئذ يرخّص الإسلام بالعلاج الوحيد الذي لا بد منه . فإن كانت الكراهية من جهة الرجل ، فبيده الطلاق ، وهو حق من حقوقه ، وله أن يستعمله في حدود ما شرع الله ، وإن كانت الكراهية من جهة المرأة ، فقد أباح لها الإسلام أن تتخلص من الزوجية بطريق الخلع ، بأن تعطي الزوج ما كانت أخذت منه ، باسم الزوجية ؛ لينتهي علاقته بها . وفي ذلك يقول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمُ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ [البقرة : ٢٢٩] . وفي أخذ الزوج الفدية عدل وإنصاف ؛ إذ إنه هو الذي أعطاهما المهر ، وبذل تكاليف الزواج ، والزفاف ، وأنفق عليها . وهي التي قابلت هذا كله بالجحود ، وطلبت الفراق ، فكان من النصفة أن ترد عليه ما أخذت . وإن كانت الكراهية مهماً معاً ؛ فإن طلب الزوج التفريق ، فبيده الطلاق ، وعليه تبعاته ، وإن طلست الزوجة الفرقة . فبيدها الخلع ، وعليها تبعاته كذلك . قيل : إن الخلع وقع في الجاهلية . ذلك أن عامر بن الظرب زوج ابنته ابن أخيه ، عامر بن الحارث ، فلما دخلت عليه ، نفرت منه ، فشكا إلى أبيها ، فقال : لا أجمع عليك فراق أهلكت ومالك ، وقد حلفتها منك ، بما أعطيتها .

**تعريفه:** والخلع الذي أباحه الإسلام؛ مأخوذ من حلع الثوب، إذا أزاله؛ لأن المرأة لباس الرجل، والرجل لباس لها؛ قال الله تعالى: ﴿مَنْ لَبَسَ لَكُمْ وَاسْتَمْسَكَ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]. ويسمى الفداء؛ لأن المرأة تفتدي نفسها بما تبذله لزوجها. وقد عرّفه الفقهاء، بأنه فراق الرجل زوجته، بدل يحصل له. والأصل فيه، ما رواه البخاري، والنسائي، عن ابن عباس، قال: جاءت امرأة ثابت بن قيس بن شماس إلى رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله، ما أعتب عليه في حق، ولا دين<sup>(١)</sup>، ولكنني أكره الكفر في الإسلام. فقال رسول الله ﷺ: «أتردين عليه حديقته؟» قالت: نعم. فقال رسول الله ﷺ: «اقبل الحديقة، وطلقها تطليقة». [الحاري (٥٢٧٣) والنسائي (١٦٩/٦)].

**ألفاظ الخلع:** والعقهاء يرون، أنه لا بد في الخلع من أن يكون بلفظ الخلع، أو بلفظ مشتق منه، أو لفظ يؤدي معناه، مثل المبرأة، والفدية، فإذا لم يكن بلفظ الخلع، ولا بلفظ فيه معناه، كأن يقول لها: أنت طالق، في مقاس مبلغ كذا. وقبلت، كان طلاقاً على مال، ولم يكن حللاً. وناقش ابن القيم هذا الرأي، فقال: ومن نظر إلى حقائق العقود، ومقاصدها، دون ألفاظها، يعد الخلع فسحاً بأي لفظ كان، حتى بلفظ الطلاق. وهذا أحد الوجهين، لأصحاب أحمد. وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، ونقل عن ابن عباس. ثم قال ابن تيمية: ومن اعتبر الألفاظ، ووقف معها، واعتبرها في أحكام العقود، حعه بلفظ الطلاق طلاقاً. ثم قال ابن القيم مرجحاً هذا الرأي: وقواعد الفقه وأصوله تشهد أن المرعي في العقود حقائقها ومعانيها، لا صورها وألفاظها. ومما يدل على هذا، أن السيوطي أمر ثابت بن قيس، أن يطلق امرأته في الخلع تطليقة، ومع هذا أمرها أن تعتد بحيضة، وهذا صريح في أنه فسح، ولو وقع بلفظ الطلاق. وأيضاً، فإنه - سبحانه - علق عليه أحكام الفدية بكونه فدية، ومعلوم أن الفدية لا تختص بلفظ، ولم يعين الله - سبحانه - لها لفظاً معيناً، وطلاق الفداء طلاق مقيد، ولا يدخل تحت أحكام الطلاق المطلق، كما لا يدخل تحتها في ثبوت الرحمة، والاعتداد بثلاثة قروء بالسنة الثابتة<sup>(٢)</sup>.

**العوض في الخلع:** الخلع - كما سبق - إزالة ملك انكاح في مقابل مال، فالعوض جزء أساسي من مفهوم الخلع، فإذا لم يتحقق العوض، لا يتحقق الخلع، وإذا قال الزوج لزوجته: خالعتك. وسكت، لم يكن ذلك حللاً، ثم إنه إن نوى الطلاق، كان طلاقاً رجعيّاً، وإن لم ينو شيئاً، لم يقع به شيء؛ لأنه من ألفاظ الكناية التي تفتقر إلى انية.

**كل ما جاز أن يكون مهراً جاز أن يكون عوضاً في الخلع:** ذهبت الشافعية إلى أنه لا فرق في جواز الخلع، بين أن يخالع على الصداق، أو على بعضه، أو على مال آخر؛ سواء كان أقل من الصداق، أم أكثر، ولا فرق بين العين، والدّين، والمنفعة. وضبطه، أن كل ما جاز أن يكون صداقاً، جاز أن يكون

(١) أي أنه لا تريد مفارقة لسوء حقه، ولا بقصد ديه، ولكن كنت تكرهه لدممته، وهي تكره أن تحملها إكراهية على تنقير فيما يجب له من حق، والمقصود بالكفر كعراق لعشير

(٢) زاد المعاد، ص ٢٧، ح ٤

عوضاً في الخلع ؛ لعموم قوله - تعالى - : ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِي إِفْدَتِهِ﴾ [سره . ٢٢٩] . ولأنه عقد على بضع ، فأشبهه الكاح ، ويشترط في عوض الخلع ، أن يكون معلوماً مُتَمَوِّلاً مع سائر شروط الأعواض ، كالقدرة على التسليم . واستقرار الملك ، وغير ذلك ؛ لأن الخلع عقد معاوضة ، فأشبهه البيع والصداق ، وهذا صحيح في الخلع الصحيح . أما الخلع الفاسد ، فلا يشترط العم به ، فلو خالعه على مجهول ، كنوب غير معين ، أو على جفئ هذه الدابة ، أو خالعه بشرط فاسد ، كشرط ألا ينفق عليها ، وهي حامل ، أو لا سكي لها ، أو خالعه بألف إلى أجل مجهول ، ونحو ذلك ، بانت منه بمهر المثل . أما حصول الفرقة ؛ فلأن الخلع إما فسخ ، وإما طلاق ، فإن كان فسخاً ، فالنكاح لا يفسد بفساد العوض ، فكذا فسخه ؛ إذ الفسخ تحكي العقود ، وإن كان طلاقاً ، فالطلاق يحصل بلا عوض ، وماله حصول بلا عوض ، فيحسن مع فساد العوض ، كالنكاح ، بل أولى ؛ ولقوة الطلاق وسرايته . أما الرجوع إلى مهر المثل ؛ فلأن قضية فساد العوض ارتداد العوض الآخر ، والبضع لا يرتد بعد حصول الفرقة ، فوجب رد بدله ، ويقاس بما ذكرنا ما يشبهه ؛ لأن ما لم يكن ركناً في شيء ، لا يضر الجهل به ، كالصداق . ومن صور ذلك ، ما لو خالعه على ما في كفها ولم يعلم ، فإنها تبين منه بمهر المثل . فإن لم يكن في كفها شيء ، ففي «الوسيط» أنه يقع طلاقاً رجعيّاً ، والذي نقله غيره ، أنه يقع بائناً بمهر المثل . أما المالكية ، فقالوا : يجوز الخلع بالغرر ، كجنين يطن بقرة أو غيره ، فلو نفق<sup>(١)</sup> الحمل ، فلا شيء له ، وبانت ، وجاز بغير موصوف ، وبشمرة لم يتد صلاحها ، وبإسقاط حضانتها لولده ، ويتنقل الحق له . وإذا خالعه بشيء حرام ؛ كخمر أو مسروق علم به ، فلا شيء له ، وبانت ، وأريق الخمر ، ورد المسروق لربه ، ولا يلزم الزوجة شيء بدل ذلك ، حيث كان الزوج عالماً باحرمه ؛ علمت هي ، أم لا . أما لو عنمت هي بالحرمة دونه ، فلا يلزمه الخلع .

**الزيادة في الخلع على ما أخذت الزوجة من الزوج :** ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يجوز أن يأخذ الزوج من الزوجة زيادة ، على ما أخذت منه ؛ لقول الله - تعالى - : ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِي إِفْدَتِهِ﴾ [البقرة : ٢٢٩] . وهذا عم يتناول القبيل والكثير ؛ روى البيهقي ، عن أبي سعيد الخدري ، قال : كانت أختي تحت رجل من الأنصار ، فارتفعنا إلى رسول الله ﷺ ، فقال : «أتردين حديقته؟» قالت : وأزيد عليها . فردت عليه حديقته ، وزادته<sup>(٢)</sup> . [البخاري (٥٢٧٣) وإسائي (١٦٩/٦) والبيهقي (٣١٣/٧ ، ٣١٤) . ويرى بعض العلماء ، أنه لا يجوز للزوج أن يأخذ منها أكثر مما أخذت منه ؛ لما رواه الدارقطني بإسناد صحيح ، أن أبا الزبير ، قال : إنه كان أصدقها حديقة . فقال النبي ﷺ : «أتردين عليه حديقته التي أعطتك» . قالت : نعم ، وزيادة . فقال النبي ﷺ : «أما لزيادة فلا ، ولكن حديقته» . قالت : نعم . [ندارقي (٢٥٥٣) . وأصل الخلاف في هذه المسألة ، الخلاف في تخصيص عموم الكتاب ، بالأحاديث الأحادية ؛ فمن رأى أن عموم الكتاب يخص بأحاديث الأحاد ، قال : لا تجوز الزيادة . ومن ذهب إلى أن عموم الكتاب لا يخص بأحاديث الأحاد ، رأى حواز الزيادة . وهي «بدية المجتهد» قال : فمن شبهه بسائر الأعراض في المعاملات ، رأى أن القدر فيه راجع إلى الرضا ، ومن أخذ بظاهر الحديث ، لم يجز أكثر من ذلك ، فكأنه رآه من باب أخذ المال بغير الحق .

(١) نفق حدث .

(٢) يرى علماء الحديث أن هذا الحديث ضعيف .

**الخلع دون مقتض:** واجع إنما يجوز إذ كن هناك سب يقتضيه ؛ كأن يكون الرحن معيئا في خلقه ، أو سيقًا في تحقه ، أو لا يؤدي لزوجة حقها ، وأن تحاف المرأة ألا تقيم حدود الله ، فيما يجب عليها من حسن الصحبة ، وجميل المعاشرة ، كما هو ظاهر الآية . فإن لم يكن ثمة سب يقتضيه ، فهو محظور ؛ لما رواه أحمد ، والنسائي ، من حديث أبي هريرة : « المختلعات هن المنافقات » . وقد رأى العلماء الكراهة .

[أحمد (٢١٤٤) وسندي في سنن الكبرى (٥٦٥٥)] .

**الخلع بتراضي الزوجين:** والخلع يكون بتراضي الزوج والزوجة ، فإذا لم يتم التراضي مبهما ، فللقاضي إلزام الزوج بالخلع ؛ لأن ثابتًا وروحه رفعًا أمرهما للشيء ، وألزمه الرسول بأن يقبل الحديقة ، ويطلق ، كما تقدم في الحديث .

**الشقاق من قبل الزوجة كاف في الخلع:** قال لشوكاني : وظاهر أحاديث الباب ، أن مجرد وجود الشقاق من قبل المرأة ، كاف في حواز الخلع . واختار ابن المنذر ، أنه لا يجوز ، حتى يقع الشقاق منهما جميعًا ، وتمسك بظاهر الآية . وبذلك قد طاروس ، والشعبي ، وجماعة من التابعين . وأجاب عن ذلك جماعة ، منهم الصبري ، بأن المراد أنها إذا لم تقم بحقوق الزوج ، كان ذلك مقتضيًا لبعض الزوج لها ، فسببت المخالفة إليها لذلك ؛ ويؤيد عدم اعتبار ذلك من جهة لزوج ، أنه بشيء لم يستفسر ثابتًا عن كراهته لها ، عند إعلانها بالكراهة له .

**حرمة الإساءة إلى الزوجة ؛ لتخلع:** يحرم على لرجل أن يؤدي زوجته بمنع بعض حقوقها ، حتى تضجر ، وتحتلع نفسها ، فإن فعل ذلك ، فخلع باطل ، والبدل مردود ، ولو حكم به قضاء . وإنما حرم ذلك ، حتى لا يجتمع على المرأة فراق الزوج ، والغرامة المالية ؛ وقال الله - تعالى - : ﴿ بَنَاتُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا الْمَالَةَ كَرَاهًا وَلَا تَقْضُوا لَهُمْ إِنْ تَزَنُّوا إِلَيْهَا أَلْفًا بِأَلْفٍ مِنْ مَالِكِكُمْ وَلَوْ أَنْ تَكُونَ أَنْفُسُكُمْ أَنْفُسًا وَلَئِنْ لَمْ تَفْعَلُوا لَأَكْثَرَ مِنْ أَنْ تَكُونَ لَكُمْ آيَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأُولَٰئِكَ يَكُونُ لَكُمْ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [النساء ١٩] . ولقوله - سبحانه - : ﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْبِقُوا دَرْجَ مَكَّةَ رَوْحَ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِطْرًا فَلَا تَأْخُذُوا بِمَنْ شِئْتُمْ تَأْخُذُوا بِهِنَّ وَهِنَّ أُمَّهَاتُكُمْ وَأُمَّهَاتُكُمْ لَكُمْ حَرَامٌ وَلِأَنفُسِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِهِنَّ وَأُولَٰئِكَ يَكُونُ لَكُمْ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [النساء ٢٠] . ويرى بعض العلماء نفاذ الخلع في هذه الحال ، مع حرمة العض . وأما الإمام مالك فيرى ، أن اجمع ينفذ على أنه طلاق ، ويجب على الزوج أن يرد البدل الذي أخذه من زوجته .

**جواز الخلع في الطهر والحيض:** يحوز الخلع في الطهر والحيض ، ولا يتقيد وقوعه بوقت ؛ لأن الله - سبحانه - أطلقه ، ولم يقيده بزمان دون زمن ؛ قال الله - تعالى - : ﴿ وَلَا تُحْجِجْ عَلَيْهَا فَهَذَا فَهَذَا ﴾ [البقرة ٢٢٩] . ولأن الرسول - عليه الصلاة والسلام - أطلق الحكم في الخلع ، بالنسبة لامرأة ذلت بن قيس من غير بحث ، ولا استفصال عن حال الزوجة ، وليس الحيض بأمر نادر الوجود ، بالنسبة للنساء . قال الشافعي : ترك الاستفصال في قضايا الأحوال ، مع قيام الاحتمال ، يرل منزلة لعموم في المقل ، وانبي بشيء لم يستفصل ، هل هي حائض أم لا؟ ولأن المهني عنه الصلاق في الحيض ؛ من أجل ألا تطول عليها العدة ، وهي - هنا - التي طلبت الفراق ، وحتتت نفسها ، ورضيت بالتطويل .

**الخلع بين الزوج وأجنبي:** يحوز أن يتفق أحد الأشخاص مع الزوج، على أن يخلع الزوج زوجته، ويتعهد هذا الشخص الأجنبي بدفع بدل الخلع للزوج، وتقع الفقرة، ويلتزم الأجنبي بدفع البدل للزوج، ولا يتوقف الخلع في هذه الصورة على رضا الزوجة؛ لأن الزوج يملك إيقاع الطلاق من نفسه، بغير رضا زوجته، والبدل يجب على من التزم به. وقال أبو ثور: لا يصح؛ لأنه سفه، فإنه يبذل عوضاً في مقابلة ما لا منفعة له فيه، فإن الملك لا يحصل له. وقيده بعض علماء المالكية، بأن يقصد به تحقيق مصلحة، أو درء مفسدة، فإن قصد به الإضرار بالزوجة، فلا يصح، ففي «مواهب الجليل»: ينبغي أن يقيد المذهب، بما إذا كان الغرض من التزام الأجنبي ذلك للزوج حصول مصلحة، أو درء مفسدة ترجع إلى ذلك الأجنبي، مما لا يقصد به إضرار المرأة. وأما ما يفعله أهل الزمان في بلدنا من التزام أجنبي ذلك، وليس قصده إلا إسقاط النفقة الواجبة، في العدة للمطلقة على مطلقها، فلا ينبغي أن يختلف في المنع ابتداءً، وفي انتفاع المطلق بذلك بعد وقوعه نظر.

**الخلع يجعل أتم المرأة بيدها:** ذهب الجمهور، ومنهم الأئمة الأربعة، إلى أن الرجل إذا خالع امرأته، ملكت نفسها، وكان أمرها إليها، ولا رجعة له عليها؛ لأنها بذلت المال؛ لتتخلص من الزوجية، ولو كان يملك رجعتها، لم يحصل للمرأة الانتداء من الزوج بما بذلته له. وحتى لو رد عليها ما أخذ منها، وقبلت، ليس له أن يرجعها في العدة؛ لأنها قد بانت منه بنفس الخلع؛ روي عن ابن المسيب، والزهرى، أنه إن شاء أن يراجعها، فليرد عليها ما أخذ منها في العدة، وليشهد على رجعتها.

**جواز تزوجها برضاها:** ويجوز للزوج أن يتزوجها برضاها في عدتها، ويعقد عليها عقدًا جديدًا.

**خلع الصغيرة المميزة<sup>(١)</sup>:** ذهب الأحناف إلى أنه إذا كانت الزوجة صغيرة مميزة، وخالعت زوجها، وقع عليها طلاق رجعي، ولا يلزمها المال؛ أما وقوع الطلاق؛ فلأن عبارة الزوج معناها، تعليق الطلاق على قبولها، وقد صح التعليق؛ لصدوره من أهله، ووجه المعلق عليه، وهو القبول ممن هي أهل له؛ لأن الأهلية للقبول تكون بالتمييز. وهي هنا صغيرة مميزة. ومتى وجد المعلق عليه، وقع الطلاق المعلق. وأما عدم لزوم المال؛ فلأنها صغيرة ليست أهلاً للتبرع؛ إذ يشترط في الأهلية للتبرع العقل، والبلوغ، وعدم الحجر؛ لسفه، أو مرض. وأما كون الطلاق رجعيًا؛ فلأنه لما لم يصح التزام المال، كان طلاقًا مجردًا، لا يقابله شيء من المال، فيقع رجعيًا.

**خلع الصغيرة غير المميزة:** وأما الصغيرة غير المميزة، فلا يقع خلعها طلاقًا أصلاً؛ لعدم وجود المعلق عليه، وهو القبول ممن هو أهله.

**خلع المحجور عليها<sup>(٢)</sup>:** قالوا: وإذا كانت الزوجة محجورًا عليها؛ لسفه، وخلعها زوجها على مال، وقبلت، لا يلزمها المال، ويقع عليها الطلاق الرجعي، مثل الصغيرة المميزة في أنها ليست أهلاً للتبرع، ولكنها أهل للقبول.

(١) أحكام الأحوال الشخصية

(٢) نفس المرجع السابق «الأحوال الشخصية» ص ١٥٥.

**الخلع بين ولي الصغيرة وزوجها:** وإذا جرى الخلع بين ولي الصغيرة وزوجها، بأن قال زوج الصغيرة لأبيها: حالت ابتك على مهرها. أو: على مائة جنيه من مالها. ولم يضمن الأب البذل له، وقال: قبلت. طلقت، ولا يلزمها المال، ولا يلزم أباه. أما وقوع الطلاق؛ فلأن الطلاق المعلق يقع متى وجد المعلق عليه، وهو هنا قبول الأب، وقد وجد. أما عدم لزومها المال؛ فلأنها ليست أهلاً للترام التبرعات. وأما عدم لزوم أبيها المال؛ فلأنه لم يلتزمه بالضمان، ولا إلزام بدون الترام؛ ولهذا إذا ضمنه لرمه، وقيل: لا يقع الطلاق في هذه الحال؛ لأن المعلق عليه قبول دفع البذل، وهو لم يتحقق. وهذا القول ظاهر، ولكن العمل بالقول الأول.

**خُلْعُ الْمَرِيضَةِ:** لا خلاف بين العلماء في جواز الخلع من المريضة مرض الموت، فلها أن تخالع زوجها، كما للصحيحة سواء بسواء. إلا أنهم اختلفوا في القدر الذي يجب أن تبذله للزوج؛ مخافة أن تكون رغبة في محابة الزوج، على حساب الورثة؛ فقال الإمام مالك: يجب أن يكون بقدر ميراثه منها، فإن زاد على إرثه منها، تحرم الزيادة، ويجب ردها، وينفذ الطلاق، ولا توارث بينهما إذا كان الزوج صحيحاً. وعند الحنابلة مثل ما عند مالك، في أنه إذا حالت بميراثه منها، فما دونه صح، ولا رجوع فيه، وإن خالته بزيادة، بطلت هذه الزيادة. وقال الشافعي: لو اختلعت منه بقدر مهر مثلها، جاز، وإن زاد على ذلك، كانت الزيادة من الثلث، وتعتبر تبرعاً. أما الأحناف، فقد صححوا خلعها بشرط ألا يزيد عن الثلث مما تملك، وأنها متبرعة، والتبرع في مرض الموت وصية، والوصية لا تنفذ إلا من الثلث للأجنبي، والزوج صار بالخلع أجنبياً. قالوا: وإذا ماتت هذه المحالة المريضة، وهي في العدة، فلا يستحق زوجها إلا أقل هذه الأمور؛ بدل الخلع، وثلث تركتها، وميراثه منها؛ لأنه قد تتواطأ الزوجة مع زوجها في مرض موتها، وتسمي له بدل خلع باهضاً، يزيد عما يستحقه بالميراث، فلأجل الاحتياط لحقوق ورثتها، ورداً لقصد المتواطأ عليه، قلنا: إنها إذا ماتت في العدة، لا تأخذ إلا أقل الأشياء الثلاثة، فإن برئت من مرضها، ولم تمت منه، فله جميع البذل المسمى؛ لأنه تبين أن تصرفها، لم يكن في مرض الموت. أما إذا ماتت بعد انقضاء عدتها، فله بدل الخلع المتفق عليه، بشرط ألا يزيد عن ثلث تركتها؛ لأنه في حكم الوصية. والذي عليه العمل الآن في المحاكم، بعد صدور قانون الوصية سنة ١٩٤٦، أن للزوج الأقل من بدل الخلع، وثلث التركة التي حلفتها زوجته؛ سواء أكانت وفاتها في العدة، أم بعد انتهائها؛ إذ إن هذا القانون أحرار الوصية للوارث، وغير الوارث، ونص على نفاذها، فيما لا يزيد عن الثلث، دون توقف على إجازة أحد. وعلى هذا، فلا يكون هناك حاجة إلى فرض محابة زوجها، بأكثر من نصيبه، ومعها من ذلك.

**هل الخلع طلاق، أم فسخ؟** : ذهب جمهور العلماء إلى أن الخلع طلاق بائن؛ لما تقدم في الحديث، من قول رسول الله ﷺ: «خذ الحديقة، وطلقها تطليقة». [سبق تحريجه] ولأن الفسوخ إنما هي التي تقتضي الفرقة العالية للزوج في الفراق، مما ليس يرجع إلى احتياره، وهذا راجع إلى الاختيار، فليس بفسخ. وذهب بعض العلماء؛ منهم أحمد، وداود، من الفقهاء، وابن عباس، وعثمان، وابن عمر، من الصحابة، إلى أنه



فسخ ؛ لأن الله - تعالى - ذكر في كتابه الطلاق ، فقال : ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَيْنِ﴾ [العدة : ٢٢٥٠] . ثم ذكر الافتداء ، ثم قال : ﴿وَبِغَضِّهَا﴾ لا تحل له فيه إلا بعد رواج ، هو الطلاق الرابع . ويحوز هؤلاء ، أن الفسوخ تقع بالتراضي ؛ قياساً على فسخ البيع ، كما في الإقالة<sup>(١)</sup> . قال ابن القيم : والذي يدل على أنه ليس بطلاق ، أنه - سبحانه وتعالى - رتب الطلاق بعد الدخول الذي لا يستوفى عدده ثلاثة أحكام ، كلها متفية عن الخلع :

**الأول :** أن الزوج أحق بالرجعة فيه .

**الثاني :** أنه محسوب من الثلاث ، فلا تحل بعد استيفاء العدد ، إلا بعد دخول زوج وإصابته .

**الثالث :** أن العدة فيه ثلاثة قروء .

وقد ثبت بالنص والإجماع ، أنه لا رجعة في الخلع ، وثبت بالسنة وأقوال الصحابة ، أن العدة فيه حيضة واحدة<sup>(٢)</sup> ، وثبت بالنص جوازه بعد طلقتين ، ووقوع ثلاثة بعدها . وهذا ظاهر جداً في كونه ليس بطلاق . وثمرة هذا الخلاف تظهر في الاعتداد بالطلاق ، فمن رأى أنه طلاق ، احتسبه طلقة بائنة ، ومن رأى أنه فسخ ، لم يحتسبه ؛ فمن طلق امرأته تطليقتين ، ثم خالعهما ، ثم أراد أن يتزوجها ، فله ذلك ، وإن لم تنكح زوجها غيره ؛ لأنه ليس له غير تطليقتين ، والخلع لغو . ومن جعل الخلع طلاقاً ، قال : لم يجر له أن يرجعها ، حتى تنكح زوجها غيره ؛ لأنه بالخلع كملت الثلاث .

**هل يلحق المختلعة طلاقاً ؟** : المختلعة لا يلحقها طلاق ؛ سواء قلنا بأن الخلع طلاق ، أو فسخ ، وكلاهما يصير المرأة أجنبية عن زوجها ، وإذا صارت أجنبية عنه ، فإنه لا يلحقها الطلاق . وقال أبو حنيفة : المختلعة يلحقها الطلاق ، ولذلك لا يجوز عنده أن ينكح مع المبتوتة أختها .

**عدة المختلعة :** ثبت من السنة ، أن المختلعة تعتد بحيضة ؛ ففي قصة ثابت ، أن النبي ﷺ قال له : «خذ الذي لها عليك ، وخل سبيلها» . قال : نعم . فأمرها رسول الله ﷺ أن تعتد بحيضة واحدة ، وتلحق بأهلها . رواه النسائي بإسناد رجاله ثقات . [السائي (١٨٦/٦)] . وإلى هذا ذهب عثمان ، وابن عباس ، وأصح الروایتين عن أحمد . وهو مذهب إسحاق بن راهويه ، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية ، وقال : من نظر هذا القول ، وجدده مقتضى قواعد الشريعة ، فإن العدة إنما جعلت ثلاث حيض ؛ ليطول زمن الرجعة ، ويتروى الزوج ، ويتمكن من الرجعة في مدة العدة ، فإذا لم تكن عليها رجعة ، فالمقصود براءة رحمها من الحمل ، وذلك يكفي فيه حيصة ، كالاستبراء . وقال ابن القيم : هذا مذهب أمير المؤمنين عثمان بن عفان ، وعبد الله بن عمر ، والربيع بنت معوذ ، وعمها ، وهو من كبار الصحابة - رضي الله عنهم - فهؤلاء الأربعة من الصحابة ، لا يُعرف لهم مخالف منهم ، كما رواه الليث بن سعد ، عن نافع مولى ابن عمر ، أنه سمع الربيع بنت معوذ بن عفراء ، وهي تحبر عند الله بن عمر ، أنها احتلعت من زوجها ، على عهد عثمان بن

(١) بدية المختهد ، ص ٦٥ ، ح ٢

(٢) قال الخطابي - هذا أقوى دليل من قال : إن الخلع مسح وليس بطلاق ، إذ لو كان طلاقاً لم يكن بحيضة للعدة

عفان ، فجاء عمها إلى عثمان ، فقال له : إن ابنة معوذ اختعت من روحها اليوم ، أفنتقل؟ فقال عثمان : لننتقل ، ولا ميراث بينهما ، ولا عدة عليها إلا أنها لا تكح ، حتى تحيض حيضة ؛ خشية أن يكون بها حَبْل . فقال عبد الله بن عمر : فعثمان خيرنا ، وأعلمنا . ونقل عن أبي جعفر النحاس في كتاب «الناسخ والمنسوخ» ، أن هذا إجماع من الصحابة . ومذهب الجمهور من العلماء ، أن المختلعة عدتها ثلاث حيض ، إن كانت ممن يحيض .

### نشوز الرجل

إذا خافت المرأة نشوز زوجها ، وإعراضه عنها ؛ إما لمرضها ، أو لكبر سنها ، أو لدمامة وجهها ، فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما ، ولو كان في الصلح تنازل الزوجة عن بعض حقوقها ؛ ترضية لزوجها ؛ لقول الله - سبحانه - : ﴿وَبِمَرَأٍ حَافَتْ مِنْ تَعْلَمِهَا شُورًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا حُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصَدِّحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ . [إساءة : ١٢٨] . وروى البخاري ، عن عائشة ، قالت في هذه الرواية : هي المرأة تكون عند الرجل ، لا يستكثر منها ، فيريد طلاقها ، ويتزوج عليها ، تقول : أمسكني ولا تطلقني ، وتزوج غيري ، فأنت في حل من النفقة علي ، والقسمة لي . [سحري (٥٢٠٦) ومسلم (١٤١٣، ٣٠٢١)] . وروى أبو داود ، عن عائشة ، أن سودة بنت زَمْعَةَ حين أسَّت ، وفِرقت<sup>(١)</sup> أن يفارقها رسول الله ﷺ ، قالت : يا رسول الله ، يومي لعائشة . فقبل ذلك رسول الله ﷺ . قالت : في ذلك أنزل الله - جل ثناؤه - وفي أشباهها ، أراه قال : ﴿وَبِمَرَأٍ حَافَتْ مِنْ تَعْلَمِهَا شُورًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾ [إساءة : ١٢٨] . [أبو داود (٢١٣٥)] . قال في «المغني» : ومتى صالحته على ترك شيء ؛ من قسمتها ، أو نفقتها ، أو على ذلك كله ، جاز ، فإن رجعت ، فلها ذلك . قال أحمد ، في الرجل يغيب عن امرأته ، فيقول لها : إن رضيت على هذا ، وإلا فأنت أعلم . فتقول : قد رضيت ، فهو جائز ، فإن شاءت ، رجعت .

**الشَّقَاقُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ** : إذا وقع الشقاق بين الزوجين ، واستحكم العداء ، وخيف من الفرقة ، وتعرضت الحياة الزوجية للانهايار ، بعث الحاكم حكَمين ؛ لينظرا في أمرهما ، ويفعلا ما فيه المصلحة من إبقاء الحياة للزوجية أو إنهايتها ؛ يقول الله - سبحانه - : ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [إساءة : ٣٥] . ويشترط أن يكون الحكماء عاقلين ، بالغين ، عدلين ، مسلمين ، ولا يشترط أن يكونا من أهلهما ، فإن كانا من غير أهلها جاز . والأمر في الآية لسدب ؛ لأنهما أرفق من حانب ، وأدرى بما حدث . وأعلم بالحال من جانب آخر ، ولحكَمين أن يفعلوا ما فيه المصلحة ؛ من الإبقاء ، أو الإنهاء ، دون الحاجة إلى رضا الزوجين ، أو توكيلهما . وهذا رأي علي ، وابن عباس ، وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، والشعبي ، والنحعي ، وسعيد بن حبيب ، ومالك ، والأوراعي ، وإسحاق ، وابن المنذر . وقد تقدم ذلك ، في فصل سابق<sup>(٢)</sup> .

(٢) أما نشوز المرأة فقد سبق الكلام عليه في الجزء السابق في فصل «أديب الرجل روحته»

(١) فرقت - حافت .

**تعريفه:** الظهار؛ مشتق من الظهر، وهو قول الرجل لزوجته: أنت علي كظهر أمي. قال في «الفتح»: وإنما خص الظهر بذلك دون سائر الأعضاء؛ لأنه محل الركوب غالباً، ولذلك سمي الركوب ظهراً، فشُبِّهَت المرأة بذلك؛ لأنها مركوب الرجل. والظهار كان طلاقاً في الجاهلية، فأبطل الإسلام هذا الحكم، وجعل الظهار محرماً للمرأة، حتى يكفر زوجها. فبو ظاهر الرجل، يريد الطلاق، كان ظهاراً، ولو طلق، يريد ظهاراً، كان طلاقاً، فلو قال: أنت علي كظهر أمي. وعنى به الطلاق، لم يكن طلاقاً، وكان ظهاراً، لا تطلق به المرأة. قال ابن القيم: وهذا؛ لأن الظهار كان طلاقاً في الجاهلية، فنسخ، فلم يجز أن يعاد إلى الحكم المنسوخ، وأيضاً، أن أوس بن الصامت إنما نوى به الطلاق على ما كان عليه، وأجرى عليه حكم الظهار دون الطلاق، وأيضاً، فإنه صريح في حكمه، فلم يجز جعله كناية في الحكم الذي أبطله الله بشرعه، وقضاء الله أحق، وحكم الله أوجب. اهـ. وقد أجمع العلماء على حرمة، فلا يجوز الإقدام عليه؛ لقول الله - تعالى -: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُكُمْ إِنْ أُمُّهُنَّ ذَا ظَهْرٍ فَأُولَٰئِكَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [النساء: 34]. وأصل ذلك ما ثبت في «السنن»، أن أوس بن الصامت ظاهر من زوجته، خولة بنت مالك بن ثعلبة، وهي التي جادلت فيه رسول الله ﷺ، واشتكت إلى الله، وسمع الله شكواها، من فوق سبع سموات، فقالت: يا رسول الله، إن أوس بن الصامت تزوجني، وأنا شابة، مرغوب في، فلما خلا سني، ونثرت له بطني، جعلني كأمة عنده. فقال لها رسول الله ﷺ: «ما عندي في أمرك شيء!». فقالت: اللهم، إني أشكو إليك. وروي، أنها قالت: إن لي صبية صفاراً، إن ضمهم إليه ضاعوا، وإن ضممتهم إلي جاعوا، فنزل القرآن. وقالت عائشة: الحمد لله، الذي وسع سمعه الأصوات؛ لقد جاءت خولة بنت ثعلبة تشكو إلى رسول الله ﷺ، وأنا في كسر البيت، يخفي علي بعض كلامها، فأنزل الله ﷻ: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ خَوَائِكَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة: 1]. فقال النبي ﷺ: «ليعتق رقبة». قالت: لا يجد. قال: «فيصوم شهرين متتابعين». قالت: يا رسول الله، إنه شيخ كبير، ما به من صيام. قال: «فليطعم ستين مسكيناً». قالت: ما عنده من شيء، يتصدق به. قال: «سأعينه بعرق من تمر». قالت: وأنا أعينه بعرق آخر. قال: «أحسن، فأطعمني عنه ستين مسكيناً، وأرجعي إلى ابن عمك». [أحمد ٤١٠/٦] وأبو داود (٢٢١٤ و ٢٢١٥) وابن ماجه (٢٠٦٣). وفي «السنن»، أن سلمة بن صخر البياضي ظاهر من امرأته، مدة شهر رمضان، ثم واقعها ليلة قبل انسلخه. فقال له النبي ﷺ: «أنت بذلك، يا سلمة». قال: قلت: أنا بذلك<sup>(١)</sup>، يا رسول الله؟ - مرتين - وأنا صابر لأمر الله، فاحكم في ما أراك الله. قال: «حرّ رقبة». قلت: والذي بعثك بالحق نبياً، ما أملك رقبة غيرها. وضربت صفحة رقبتني. قال: «فصم شهرين

(١) أي أنت سلم بذلك والمرتكب به

متدبعين». قنت : وهل أصبت الذي أصبت ، إلا في لصيم؟. قال : «فأصعم وسقاً من تمر بين سنتين مسكياً». قلت : وانددي بعثك بالحق ، لقد بتنا وخشيت<sup>(١)</sup> ، ما لنا صعام . قال : «فاطلق إلى صاحب صدقة بني زريق ، فليدفعها إليك ، فأطعم سنتين مسكياً وسقاً من تمر ، وكل أنت وعيالك بقيتها» . قال : فرحت إلى قومي ، فقلت : وجدت عندكم الضيق ، وسوء الرأي ، ووجدت عند رسول الله السعة ، وحسن الرأي ، وقد أمر لي بصدقتكم . [أحمد (٤٣٦/٥) وأبو داود (٢٢١٣) وترمذي (١٢٠٠) والحاكم (٢/٢٠٣) وابن حزيمة (٢٣٧٨)].

**هل الظهار مختص بالأم؟** : ذهب الجمهور إلى أن الظهار يختص بالأم ، كما ورد في القرآن ، وكما جاء في السنة ؛ فلو قال لزوجته : أنت علي كظهر أمي . كان مظاهراً ، ولو قال لها : أنت عني كظهر أختي . لم يكن ذلك ظهاراً . وذهب البعض ؛ منهم الأحاف ، ولأورعي ، واشوري ، والشافعي ، في أحد قوليهِ . ويريد س عني ، أي أنه يقاس عني لأم جميع المحرم<sup>(٢)</sup> . فالظهار عندهم ، هو تشبيه الرحل زوجته في التحريم بإحدى محرمات عبه ، عني وجهه لتأييد بالسب ، أو المصاهرة ، أو الرضاع ؛ إذ اعدة هي التحريم المؤبد . ومن قال لامرأته : إنها أختي . أو : أمي . عني سبب لكرامة والتوقير ، فإنه لا يكون مظاهراً .

**من يكون منه الظهار؟** : والظهار لا يكون إلا من لروح ، لعقل ، البالغ ، المسلم ، روجة قد نعقد روحها انعقاداً صحيحاً نافداً .

**الظهار المؤقت** : الظهار المؤقت ؛ هو إذا ظاهر من امرأته إلى مدة ، مثل أن يقول لها : أنت عني كظهر أمي إلى الليل . ثم صابها ، قبل انقضاء تلك المدة ، وحكمه أنه ظهار ، كما يطلق . قال احصائي . واختلفوا فيه ، إذ بَرَّ ، فم يحث ؛ فقل مالم ، واس ئي ليلي : إذ قال لامرأته : أنت عني كظهر أمي إلى الليل . لزمته لكفارة ، وإن لم يقره . وقال أكثر أهل العلم : لا شيء عليه ، إن سم يقره . قال : ولشافعي في الظهار المؤقت قولان ؛ أحدهما ، أنه ليس بظهار .

**أثر الظهار** : إذا ظاهر الرحل من امرأته ، وصح الظهار ، ترتب عليه أثران :

**الأثر الأول** : حرمة تبين الزوجة ، حتى يكفر كفرة الظهار ؛ لقول الله - سبحانه - : ﴿يَرَقِبْ أَلْ يَتَمَآكَلْ﴾ [المائدة ٣] . وكما يحرم المسيس ، فإنه يحرم كذلك مقدماته ؛ من التفتيل ، والمعانقة ، وبحو ذلك . وهذا عند جمهور العلماء . وذهب بعض أهل العلم<sup>(٣)</sup> ، إلى أن المحرم هو اوطء فقط ؛ لأن المسيس كناية عن الجماع .

**والأثر الثاني** : وجوب الكفارة بالعود . وما هو اعود؟ احنف اعماء في اعود ، ما هو؟ فقال قتادة ، وسعيد بن حبيب ، وأبو حيفة ، وأصحابه : إنه إرادة المسيس ، لما حرم بالظهار ؛ لأنه إذا أراد ،

(١) أي تشا مقربين لا طعام .  
(٢) قال الأئمة الثلاثة . ورواية عن أحمد . إذ قالت لمرأة لروحها أنت عني كظهر أمي . فإنه لا كفارة عليها . وهذا أحمد في رواية الأخرى . وهي ظهري . يجب عبه لكفارة بد وطها . وهي اني احتره حرقي .  
(٣) هذا رأي اشوري ، وأحد قولي شافعي .

فقد عاد من عزم إلى عزم الفعل ؛ سواء فعل أم لا . وقال الشافعي : بل هو إمساكها بعد الطهارة ، وقتاً يسع الطلاق ، ولم يطلق ؛ إذ تشبيهها بالأم يقتضي إبانيتها ، وإمساكها نقيضه ، فإذا أمسكها ، فقد عاد فيما قال ؛ لأن العود ليقول مخالفته . وقال مالك ، وأحمد : بل هو العزم على الوطء فقط ، وإن لم يطأ . وقال داود ، وشعبة ، وأهل الظاهر : بل إعادة لفظ الطهارة . فالكفارة لا تجب عندهم إلا بالطهارة المعاد ، لا المبتدأ .

**المسيئ قبل التكفير** : إذا مسّ الرجل زوجته ، قبل التكفير . فإن ذلك يحرم ، كما تقدم بيانه . والكفارة لا تسقط . ولا تتضاعف ، بل تبقى كما هي كفارة واحدة . قال الصلت بن دينار : سألت عشرة من الفقهاء ، عن المظاهر يجامع قبل أن يكفر؟ فقالوا : كفارة واحدة .

**ما هي الكفارة؟** : والكفارة هي عتق رقبة ، فإن لم يجد ، فصيام شهرين متتابعين ، فإن لم يستطع ، فإطعام ستين مسكيناً ؛ لقول الله - سبحانه - : ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَنَاسَأَ ذَلِكَ ثُلُثُ مُوْطَآتٍ بِهِ ، وَأَنَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ ۚ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَنَاسَأَ فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ۚ ﴾ [احمد: ٣ ، ٤] . وقد روعي في كفارة الطهارة التشديد ؛ محافظة على العلاقة الزوجية ، ومنعاً من ظلم المرأة ، فإن الرجل إذا رأى أن الكفارة يثقل عليه الوفاء بها ، احترم العلاقة الزوجية ، وامتنع عن ظلم زوجته .

## الفسخ

**فسخ العقد** : نقضه ، وحل الرابطة التي تربط بين الزوجين ، وقد يكون الفسخ بسبب خلل وقع في العقد ، أو بسبب طارئ عليه يمنع بقاءه .

**مثال الفسخ بسبب الخلل الواقع في العقد :**

- ١- إذا تم العقد ، وتبين أن الزوجة التي عقد عليها أخته من الرضاع ، فسخ العقد .
- ٢- إذا عقد غير الأب والجد للصغير أو الصغيرة ، ثم بلغ الصغير أو الصغيرة ، فمن حق كل منهما ، أن يختار البقاء على الزوجية ، أو إنهاءها ، ويسمى هذا خيار البلوغ ، فإذا اختار إنهاء الحياة الزوجية ، كان ذلك فسخاً للعقد .

**مثال الفسخ الطارئ على العقد :**

- ١- إذا ارتد أحد الزوجين عن الإسلام ، ولم يعد إليه ، فسخ العقد بسبب الردة الطارئة .
- ٢- إذا أسلم الزوج ، وأنت زوجته أن تسلم ، وكانت مشركة ، فإن العقد حينئذ يفسخ ، بخلاف ما إذا كانت كتابية ، فإن العقد يبقى صحيحاً كما هو ؛ إذ إنه يصح العقد على الكتابية ابتداءً . والفرقة الحاصلة بالفسخ ، غير الفرقة الحاصلة بالطلاق ؛ إذ إن الطلاق يقسم إلى طلاق رجعي وطلاق بائن ، والرجعي لا يُنهي الحياة الزوجية في الحال ، والبائن ينهيها في الحال . أما الفسخ ؛ سواء أكان بسبب طارئ على العقد ، أم بسبب خلل فيه ، فإنه ينهي العلاقة الزوجية في الحال . ومن جهة أخرى ، فإن الفرقة بالطلاق

تنقص عدد الطلقات ، فإذا طلق الرجل زوجته طلبة رجعية ، ثم راجعها ، وهي في عدتها ، أو عقد عليها بعد انقضاء العدة عقدًا حديدًا ، فإنه تحسب عليه تلك الطلقة ، ولا يملك عليها بعد ذلك إلا طلقتين . وأما الفرقة بسبب الفسخ ، فلا ينقص بها عدد الطلقات ، فلو فسخ العقد بسبب خيار البلوغ ، ثم عاد الزوجان وتزوجا ، ملك عليها ثلاث طلقات . وقد أراد فقهاء الأحناف أن يضعوا ضابطًا عامًا ؛ لتمييز الفرقة التي هي طلاق ، من الفرقة التي هي فسخ ؛ فقالوا : إن كل فرقة تكون من الزوج ، ولا يتصور أن تكون من الزوجة فهي طلاق ، وكل فرقة تكون من الزوجة ، لا بسبب من الزوج ، أو تكون من الزوج ، ويتصور أن تكون من الزوجة ، فهي فسخ .

**الفسخ بقضاء القاضي :** من الحالات ما يكون سبب الفسخ فيها جليًا ، لا يحتاج إلى قضاء القاضي ، كما إذا تبين للزوجين أنهما أخوان من الرضاع ، وحيث يجب على الزوجين ، أن يفسخا العقد من تلقاء أنفسهما . ومن الحالات ما يكون سبب الفسخ خفيًا غير جلي ، فيحتاج إلى قضاء القاضي ، ويتوقف عليه ، كالفسخ بإباء الزوجة المشتركة الإسلام ، إذا أسلم زوجها ؛ لأنها ربما لا تمتنع ، فلا يفسخ العقد .

### اللعان

**تعريفه :** اللعان ؛ مأخوذ من اللعن ؛ لأن الملاعين يقول في الخامسة : ﴿ وَالْخَمِيسَةُ أَنَّ لَعَنَتَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَذِبِينَ ﴾ [سور : ٧] . وقيل : هو الإبعاد . وسمي المتلاعنان بذلك ؛ لما يعقب اللعان من الإثم والإبعاد ، ولأن أحدهما كاذب ، فيكون ملعونًا ، وقيل : لأن كل واحد منهما يبعد عن صاحبه ، بتأييد التحريم . وحقيقته ؛ أن يحذف الرجل ، إذا رمى امرأته بالزنى ، أربع مرات : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ زَوٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ رَبُّعٌ شَهَدَتِ بِاللَّهِ إِنَّهُ بَيْنَ الْفَصْدَيْنِ ﴾ [١] وَالْخَمِيسَةُ أَنَّ لَعَنَتَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَذِبِينَ ﴾ [سور : ٦ ، ٧] . وأن تحلف المرأة عند تكذيبه أربع مرات : ﴿ يَوْمَ لَعَنَ الْكَذِبِينَ وَالْخَمِيسَةُ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الْفَصْدَيْنِ ﴾ [سور : ٨ ، ٩] .

**مشروعيته :** إذا رمى الرجل امرأته بالزنى ، ولم تقر هي بذلك ، ولم يرجع عن رميه ، فقد شرع الله لهما اللعان <sup>(١)</sup> ؛ روى البخاري ، عن ابن عباس ، رضي الله عنهما ، أن هلال <sup>(٢)</sup> بن أمية قذف امرأته عند رسول الله ﷺ بشريك بن سحماء ، فقال النبي ﷺ : «البينة ، أو حذ في طهرك» . فقال : يا رسول الله ، إذا رأى أحدنا على امرأته رجلاً ، ينطلق يتمس البينة؟! فحعل رسول الله ﷺ يقول : «البينة ، وإلا حذ في طهرك» . فقال : والذي بعثك بالحق ، إنني لصادق ، ولينزل الله ما يبرئ ظهري من الحد . فنزل جبريل - عليه السلام - وأنزل عليه قوله - تعالى - : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ زَوٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ رَبُّعٌ شَهَدَتِ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْفَصْدَيْنِ ﴾ [١] وَالْخَمِيسَةُ أَنَّ لَعَنَتَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَذِبِينَ ﴾ [٧] وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ

(١) كان ذلك في شهر شعبان ، سنة ٩ هـ ، كان في السنة التي توفي فيها رسول الله ﷺ .

(٢) كان أول رحل لأعر في الإسلام .

تَشْهَدُ رِيعَ شَهَدَتِ بِلَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَذِبِ ﴿٨﴾ وَلَحْمَ سَةِ نَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِذْ كَانَ مِنَ الصِّدِّيقِ ﴿٩﴾

[البور ٦ - ٩] فنصرف النبي ﷺ إليها ، فحاء هلال ، فشهد ، ولبي ﷺ يقول : «إن الله يعلم<sup>(١)</sup> أن أحدكما كاذب ، فهل مكمما تائب؟» . فشهدت ، فلما كانت عند الخامسة ، وقفوها<sup>(٢)</sup> ، وقالوا : إنها الموجبة<sup>(٣)</sup> . قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : فتلكأت ، وبكصت ، حتى ظننا أنها ترجع ، ثم قلت : لا أفصح قومي سائر ليوم . فمضت ، فقال النبي ﷺ : «أنصروها . فإذ جاءت به أكحل العين<sup>(٤)</sup>» ، سابع الأيتي ، حذلخ الساقين ، فهو لشريك بن سحماء . فحاءت به كذلك ، فقال النبي ﷺ : «لولا ما مضى<sup>(٥)</sup> من كتاب الله ، كان لي ولها شأن» . [أحمد (٢٣٩/١) والبحاري (٤٧٤٧) وأبودود (٢٢٥٤) والترمذي (٢١٧٩) وابن ماجه (٢٠٦٧)] . قال صاحب «بداية المجتهد» : وأما من طريق المعنى ، فلما كان الفراش موجبا لحقوق النسب ، كان للناس ضرورة إلى طريق ينفونه به إذا تحققوا فسادهم ، وتلك الطريق هي اللعان ، فاللعان حكم ثابت بالكتاب ، والشنة ، والقياس ، والإجماع ؛ إذ لا خلاف في ذلك عامة .

متى يكون اللعان ؟ ويكون اللعان في صورتين :

**الصورة الأولى :** أن يرمى الرجل امرأته بارتني ، ولم يكن له أربعة شهود ، يشهدون عليها بما رماها به .

**الصورة الثانية :** أن ينفي حملها منه ، وإنما يجوز في الصورة الأولى إذا تحقق من زناها ؛ كأن رآها تزني ، أو أقرت هي ، ووقع في نفسه صدقها ، والأولى في هذه الحال ، أن يطلقها ولا يلاعنها ، فإذا تحقق من زناها ، فإنه لا يجوز له أن يرميها به ، ويكون نفي الحمل في حالة ما إذا ادعى أنه لم يطأها أصلا ، من حين العقد عليها ، أو ادعى أنها أتت به لأقل من ستة أشهر ، بعد الطوء ، أو لأكثر من سنة من وقت الطوء .

**الحاكم هو الذي يقضي باللعان :** ولا بد من الحاكم عند اللعان ، وينبغي له أن يذكر المرأة ويعظها ، بمثل ما جاء في الحديث ، انذي رواه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، وصححه ابن حبان ، والحاكم : «أيما امرأة أذخت عني قوم من ليس منهم ، فليست من الله في شيء» ، ولن يدخلها الله الجنة ، وأيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه ، احتجب الله منه ، وفضحه على رءوس الأولين والآخرين» . [أبو داود (٢٢٦٣) والنسائي (١٧٩) وابن ماجه (٢٧٤٣) وابن حبان (٤٠٩٦) والحاكم (٢٠٣/٢)] .

**اشتراط العقل والبلوغ :** وكما يشترط في اللعان الحاكم ، يشترط العقل ، والبلوغ في كل من المتلاعنين ، وهذا أمر مجمع عليه .

(١) هذا دليل على أن الروح إذا قذفت امرأته ، وعمر عن إمامه البية وحج عليه حد القذف . وإذا وقع اللعان سقط الحد عنه

(٢) فيه ستحد تقديم اوعظ لزوجين قبل اللعان لما سيأتي

(٣) أشار عليها بوقوف عن إتمام اللعان فتكأ وكادت تعترف ونكها لم ترص بمصيحة قومها وفي هذا دليل على أن مجرد اشتكائها لا يعمل به .

(٤) في هذا دليل على أن المرأة كاسا حاملا وقت اللعان ، والأكحل الذي أحماه سوداء كأن فيها كحلا ، وسابع الأيتي ، أي عظمهما ، وحديث : ممنى .

(٥) لولا ما مضى من كتاب الله ، أي أن اللعان يرفع الحد عن المرأة ولولا ذلك لأقام الرسول ﷺ الحد

**اللعانُ بعد إقامة الشهود :** وإذا أقام الزوج الشهود على الزنى ، فهل له أن يلاعن؟ قال أبو حنيفة ، وداود : لا يلاعن ؛ لأن اللعان إنما جعل عوضاً عن الشهود ؛ لقوله - تعالى - : ﴿وَالَّذِينَ يَزْنُونَ أَرْوَاهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ [النور : ٦] . وقال مالك ، والشافعي : له أن يلاعن ؛ لأن الشهود لا تأثير لهم في دفع الفراق .

**هل اللعان يمين . أم شهادة؟ :** يرى الإمام مالك ، والشافعي ، وجمهور العلماء ، أن اللعان يمين ، وإن كان يسمى شهادة ، فإن أحداً لا يشهد لنفسه ؛ لقول رسول الله ﷺ ، في بعض روايات حديث ابن عباس : «لولا الأيمان ، لكان لي ولها شأن» . [سبق تحريجه] . وذهب أبو حنيفة ، وأصحابه إلى أنه شهادة ، واستدلوا بقول الله - تعالى - : ﴿مَشْهَدُهُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ﴾ [النور : ٦] وحديث ابن عباس المتقدم ، وفيه : فجاء هلال ، فشهد ، ثم قامت ، فشهدت . [سبق تحريجه] . والذين رأوا أنه يمين ، قالوا : إنه يصح اللعان بين كل زوجين حرّين كانا أو عديين ، أو أحدهما ، أو عدلين أو فاسقين ، أو أحدهما . والذين ذهبوا إلى أنه شهادة ، قالوا : لا يصح إلا بين زوجين ، يكونان من أهل الشهادة ، وذلك بأن يكونا حرين مسلمين ، فأما العبدان أو المحدودان في القذف ، فلا يجوز لعانهما ، وكذلك إن كان أحدهما من أهل الشهادة ، والآخر ليس من أهلها . قال ابن القيم : والصحيح ، أن لعانهم يجمع الوصفين ، اليمين والشهادة ، فهو شهادة مؤكدة بالقسم والتكرار ، ويمين مغضلة بلفظ الشهادة والتكرار ؛ لاقتضاء الحال تأكيد الأمر ، ولهذا اعتبر فيه من التأكيد عشرة أنواع :

**أحدها :** ذكر لفظ الشهادة .

**الثاني :** ذكر القسم ، بأحد أسماء الرب - سبحانه - وأجمعها لمعاني أسمائه الحسنی ، وهو اسم الله - جل ذكره - .

**الثالث :** تأكيد الجواب ، بما يؤكد به المقسم عليه ، من «إِنَّ ، واللام» ، وإتيانه باسم الفاعل ، الذي هو صادق وكاذب ، دون الفعل ، الذي هو صدق وكذب .

**الرابع :** تكرار ذلك أربع مرات .

**الخامس :** دعاؤه على نفسه في الخامسة ، بلعنة الله إن كان من الكاذبين .

**السادس :** إخباره عند الخامسة ، أنها الموجبة لعذاب الله ، وأن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة .

**السابع :** جعل لعانه مقتضياً لحصول العذاب عليها ، وهو إما الحد ، وإما الحس ، وجعل لعانها دارئاً للعذاب عنها .

**الثامن :** أن هذا اللعان يوجب العذاب على أحدهما ؛ إما في الدنيا ، وإما في الآخرة .

**التاسع :** التفريق بين المتلاعنين ، وخراب بيتهما ، وكسرهما بالفراق .

**العاشر :** تأييد تلك الفرقة ، ودوام التحريم بينهما . فلما كان شأن هذا اللعان هذا الشأن ، جعل يميناً مقروناً



بالشهادة، وشهادة مقرونة باليمين، وحمل المتن لقبول قوله، كانشاهد، فإن نكلت المرأة، مضت شهادته ولحدت، وأفادت شهادته ويمينه شيئين: سقوط الحد عنه، ووجوبه عليها. وإن التعت المرأة، وعارصت لعانه بعبان آخر مها، أفاد لعانه سقوط الحد عنه، دون وجوبه عليها، فكان شهادة ويمينا، بالنسبة إليه دونها؛ لأنه إن كان يمينا محضة، فهي لا تحد بمجرد حلفه، وإن كان شهادة، فلا تحد بمجرد شهادته عليها وحده، فإذا انضم إلى ذلك نكولها، قوي جانب الشهادة واليمين في حقه، بتأكده ونكولها، فكان دليلا ظاهرا على صدقه، فأسقط الحد عنه، وأوجب عيها، وهذا أحسن ما يكون من الحكم: ﴿وَمَنْ أَحْسَرَ مِنْهُ حَكْمُ يَوْمٍ يُؤْتُونَكَ﴾ [المائدة: ٥٠] وقد ظهر بهذا، أنه يمين فيها معنى الشهادة، وشهادة فيها معنى اليمين.

**لعان الأعمى والأخرس:** لم يختلف أحد في جواز لعان الأعمى، واختلفوا في الآخرس؛ فقال مالك، والشافعي: يلاعن الآخرس، إذا فهم عنه. وقال أبو حنيفة رحمته: لا يلاعن؛ لأنه ليس من أهل الشهادة.

**من يبدأ بالملاعنة؟** اتفق العلماء على أن السنة في اللعان تقديم الرجل، فيشهد قبل المرأة، واختلفوا في وجوب هذا التقديم؛ فقال الشافعي، وغيره: هو واجب، فإذا لاعنت المرأة قبله، فإن لعانها لا يعتد به. وحجتهم، أن اللعان يشرع؛ لدفع الحد عن الرجل، فلو يؤدى بالمرأة، لكان دفعا لأمر لم يثبت. وذهب أبو حنيفة، ومالك إلى أنه لو وقع الابتداء بالمرأة، صح واعتد به، وحجتهم، أن الله - سبحانه - عطف في القرآن بالواو، والواو لا تقتضي الترتيب، بل هي لمطلق الجمع.

**النكول<sup>(١)</sup> عن اللعان:** النكول عن اللعان؛ إما أن يكون من الزوج، وإما أن يكون من الزوجة، فإن نكل الزوج، فعليه حد القذف؛ لقول الله - تعالى -: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ زَوْجَهُمْ وَهُمْ لَا يَصُدُّونَ عَنْهُمُ اقْتِصَابٌ مِنْ حَتْمٍ مِنْ رَبِّهِمْ يَنْتَسِبُونَ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا يُظَاهِرُونَ فِي النِّكَاحِ إِنَّهُمْ يَكْتُمُونَ أَعْيُنَهُمْ لِئِنْ أُفْشِيَ مِنْهُمُ شَيْءٌ يَخْشَوْا أَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ مُحَرَّمًا وَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ لَهُمْ ذَلِكَ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ عَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٠]. فإذا لم يشهد، فهو مثل الأجني في القذف، ولما تقدم من قول الرسول ﷺ: «البينة، أو حد في ظهرك». [أحمد (٢٣٩/١) وبخاري (٤٧٤٧) وأبو داود (٢٢٥٤) وترمذي (٢١٧٩) وابن ماجه (٢٠٦٧)]. وهذا مذهب الأئمة الثلاثة. وقال أبو حنيفة: لا حد عليه ويحبس، حتى يلاعن أو يكذب نفسه، فإن كذب نفسه، وجب عليه حد القذف. فإذا نكلت الزوجة: أقيم عليها حد الزنى، عند مالك، والشافعي. وقال أبو حنيفة: لا تحد وحبست، حتى تلاعن أو تقر بالزنى، وإن صدقته، أقيم عليها الحد. واستدل أبو حنيفة رحمته بقول الرسول ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم، إلا بإحدى ثلاث؛ رنى بعد إحصان، أو كفر بعد إيمان، أو قتل نفس بغير نفس». [سق تحريجه]. ولأن سبك الدماء بالنكول، حكم ترده الأصول، فإنه إذا كان كثير من الفقهاء لا يوجبون عرم المال بالنكول، فكان بالأحرى ألا يجب بذلك سبك الدماء. قال ابن رشد: وبالجملة، فقاعدة الدماء مساهة في الشرع على أنها لا تراق إلا بالبينة العادلة، أو بالاعتراف، ومن الواجب ألا تخصص هذه

القاعدة بالاسم المشترك ، فأبو حنيفة في هذه المسألة أولى بالصواب ، إن شاء الله ، وقد اعترف أبو المعالي في كتابه «البرهان» بقوة أبي حنيفة في هذه المسألة ، وهو شافعي .

**التفريق بين المتلاعنين :** إذا تلاعن الزوجان ، وقعت الفرقة بينهما على سبيل التأكيد ، ولا يرتفع التحريم بينهما بحال ؛ فعن ابن عباس ، أن النبي ﷺ قال : «المتلاعنان إذا تفرقا ، لا يجتمعان أبداً» . [الدارقطني (٣/٢٧٦) . وعن علي ، وابن مسعود ، قالوا : مضت السنة ، ألا يجتمع المتلاعنان . رواهما الدارقطني . [الدارقطني (٣/٢٧٦-٢٧٧) . ولأنه قد وقع بينهما من التباغض والتقاطع ، ما أوجب القطيعة بينهما بصفة دائمة ؛ لأن أساس الحياة الزوجية السكن ، والمودة ، والرحمة ، وهؤلاء قد فقدوا هذا الأساس ، وكانت عقوبتهما الفرقة المؤبدة . واختلف الفقهاء ، فيما إذا كذب الرجل نفسه ؛ فقال الجمهور : إنهما لا يجتمعان أبداً ، وللأحاديث السابقة . وقال أبو حنيفة : إذا كذب نفسه جلد الحد ، وجاز له أن يعقد عليها من جديد . واستدل أبو حنيفة ، بأنه إذا كذب نفسه ، فقد بطل حكم اللعان ، فكما يلحق به الولد ، كذلك ترد الزوجة عليه ، وذلك أن السبب الموجب للتحريم إنما هو الجهل بتعيين صدق أحدهما ، مع القطع بأن أحدهما كاذب ، وإذا انكشف ارتفع التحريم .

**متى تنقح الفرقة ؟ :** تنقح الفرقة إذا فرغ المتلاعنان من اللعان ، وهذا عند مالك ، وقال الشافعي : تنقح ، بعد أن يكمل الزوج لعانه . وقال أبو حنيفة ، وأحمد ، والثوري : لا تنقح ، إلا بحكم الحاكم .

**هل الفرقة طلاق ، أم فسخ ؟ :** يرى جمهور العلماء ، أن الفرقة الحاصلة باللعان فسخ . ويرى أبو حنيفة ، أنها طلاق بائن ؛ لأن سببها من جانب الرجل ، ولا يتصور أن تكون من جانب المرأة ، وكل فرقة كانت كذلك ، تكون طلاقاً ، لا فسخاً ، فالفرقة هنا مثل فرقة العتّين ، إذا كانت بحكم الحاكم . وأما الذين ذهبوا إلى الرأي الأول ، فدليلهم تأييد التحريم ، فأشبه ذات الحرم ، وهؤلاء يرون ، أن الفسخ باللعان يمنع المرأة من استحقاقها النفقة في مدة العدة ، وكذلك السكنى ؛ لأن النفقة والسكنى إنما يُستحققان في عدة الطلاق ، لا في عدة الفسخ ، ويؤيد هذا ، ما رواه ابن عباس - رضي الله عنهما - في قصة الملاعنة ، أن النبي ﷺ قضى ألا قوت لها ، ولا سكنى ؛ من أجل أنهما يتصرفان من غير طلاق ، ولا متوفى عنها . رواه أحمد ، وأبو داود . [أحمد (٢٤٥/١) وأبو داود (٢٢٥٦)]

**إلحاق الولد بأمه :** إذا نفى الرجل ابنه ، وتم اللعان بنفيه له ، انتفى نسبه من أبيه ، وسقطت نفقته عنه ، وانتفى التوارث بينهما ، ولحق بأمه ، فهي ترثه وهو يرثها ؛ لما رواه عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، قال : قضى رسول الله ﷺ في ولد المتلاعنين أنه يرث أمه ، وترثه أمه ، ومن رماها به ، جلد ثمانين . أخرجه أحمد . [أحمد (٢٤٥/١) . ويؤيد هذا الحديث الأدلة الدالة على أن الولد للفراش ، ولا فراش هنا ؛ لنفي الزوج إياه ، وأما من رماها به ، اعتبر قاذفاً ، وجلد ثمانين جلدة ؛ لأن الملاعنة داخلة في المحصنات ، ولم يثبت عليها ما يخالف ذلك ، فيجب على من رماها بابتها حد القذف ، ومن قذف ولدها ، يجب حدّه ، كمن قذف أمه ، سواء بسواء . وهذا بالنسبة للأحكام التي تلزمه ، أما بالنسبة للأحكام التي شرعها

الله للكافة، فإنه يعامل كأنه ابنه من باب الاحتياط، فلا يعطيه زكاة ماله، ولو قتله، لا قصاص عليه، وثبتت المحرمية بينه وبين أولاده، ولا تجوز شهادة كل منهما للآخر، ولا يعد مجهول النسب، فلا يصح أن يدعيه غيره، وإذا كذب نفسه، ثبت سب الولد منه، ويؤثر للعان بالنسبة للولد.

### العدة

(١) تعريفها: العدة؛ مأخوذة من العد والإحصاء، أي؛ ما تحصيه المرأة، وتعدّه من الأيام والأقراء. وهي اسم لعمدة التي تنتظر فيها المرأة، وتمتنع عن التزويج، بعد وفاة زوجها، أو فراقه لها<sup>(١)</sup>. وكانت العدة معروفة في الجاهلية، وكانوا لا يكادون يتركونها، فما جاء الإسلام، أقرها؛ لما فيها من مصالح. وأجمع العلماء على وجوبها؛ لقول الله - تعالى -: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. وقوله ﷺ لفاطمة بنت قيس: «اعتدي في بيت ابن أم مكتوم». [أحمد (٤١٤/٦) ومسلم (٤١/١٤٨٠) وأبو داود (٢٢٩٠) والسنائي (٢١٠/٦)].

### (٢) حكمه مشروعيتها:

- ١ - معرفة براءة الرحم، حتى لا تختلط الأسباب بعضها ببعض.
- ب - تهيئة فرصة للزوجين؛ لإعادة الحياة الزوجية، إن رأيا أن الخير في ذلك.
- ج - التنويه بفخامة أمر الكاح، حيث لم يكن أمراً ينتظم إلا بجمع الرجال، ولا ينفك إلا بانتظار طويل، ولولا ذلك، لكان بمنزلة لعب الصبيان، ينظم ثم يفك في الساعة.
- د - أن مصالح النكاح لا تتم، حتى يوطأ أنفسهما على إدامة هذا العقد ظاهراً، فإن حدث حادث يوجب فك النظام، لم يكن بدّ من تحقيق صورة الإدامة في الجملة، بأن تربص مدة تجد لتربصها بالآ، وتقاسي لها عناء<sup>(٢)</sup>.

### أنواع العدة:

- ١ - عدة المرأة التي تحيض، وهي ثلاث حيض.
  - ٢ - عدة المرأة التي يمس من الحيض، وهي ثلاثة أشهر.
  - ٣ - عدة المرأة التي مات عنها زوجها، وهي أربعة أشهر وعشراً، ما لم تكن حاملاً.
  - ٤ - عدة الحامل، حتى تضع حملها.
- وهذا إجمال، تفصله فيما يلي: الزوجة؛ إما أن تكون مدخولاً بها، أو غير مدخول بها.
- عدة غير المدخول بها: والزوجة غير المدخول بها، إن طلقت، فلا عدة عليها؛ لقول الله - تعالى -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ

(١) احتساب العدة يبدأ من حين وجود سببها، وهو الطلاق أو الوفاة.

(٢) من «حجة الله بالعدة».

تَعْدُوْنَهَا<sup>(١)</sup> [الأحراب : ٤٩] . فإن كانت غير مدخول بها ، وقد مات عنها زوجها ، فعبيها العدة ، كما لو كان قد دخل بها ؛ لقوله - تعالى - : ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرْصَنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا<sup>(٢)</sup>﴾ [البقرة : ٢٣٤] . وإنما حبت العدة عبيها ، وإن لم يدخل بها ؛ وفاء لنزوح المتوفى . ومراعاة لحقه .

عدة المدخول بها<sup>(٣)</sup> : وأما المدخول بها ؛ فإما أن تكون من دوات الحيض ، وإما أن تكون من غير ذوات الحيض .

عدة الحائض : فإن كانت من دوات الحيض ، فعدتها ثلاثة قروء ؛ لقول الله - تعالى - : ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْصَنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ<sup>(٤)</sup>﴾ [البقرة : ٢٢٨] . والقروء جمع قرء ، والقرء : حيض . ورجع ذلك ابن القيم ، فقال : إن لفظ (القرء) لم يستعمل في كلام الشارع ، إلا للحيض ، ولم يجئ عنه في موضع واحد استعماله لظهر . فحمله في الآية على المعهود المعروف ، من حطاب الشارع أولى ، بل يتعين ؛ فإنه قد قال رحمته للمستحاصة : «دعي الصلاة أيام أقرائك» . [لبحاري (٣٢٥)] . وهو رحمته المعبر عن الله ، وبلغة قومه نزل القرآن ، فإذا ورد المشترك في كلامه على أحد معنييه ، وحب حمسه في سائر كلامه عليه ، إذا لم تثبت إرادة الآخر في شيء من كلامه أئمة ، ويصير هو لغة القرآن التي حوطس بها ، وإن كان له معنى آخر في كلام غيره ، وإذا شئت استعمال الشارع بقرء في الحيض ، علم أن هذا لغته ، فيتعين حمله عبيها في كلامه ، ويدل على ذلك ما في سياق الآية من قوله - تعالى - : ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَزْوَاجِهِنَّ<sup>(٥)</sup>﴾ [البقرة : ٢٢٨] . وهذا هو الحيض والحمل ، عند عامة المفسرين ، والمحلول في الرحم ، إنما هو حيض الوحودي . وبه قد قال السلف والخلف ، ولم يقل أحد إنه الطهر . وأيضاً ، فقد قال - سبحانه - : ﴿وَأَلْتَمِسْ مِنْ أَلْمَحِيصِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ رَزَقْتَهُنَّ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحْضُ وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَهْلُهُنَّ أَنْ يَصْغَرَ حَمْلُهُنَّ<sup>(٦)</sup>﴾ [الطلاق : ٤] . فجعل كل شهر يزاء حيصة ، وعلق الحكم بعدم الحيض ، لا بعده لظهر والحيض . وقال في موضع آخر : قوله - تعالى - : ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْصَنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ<sup>(٧)</sup>﴾ [الطلاق : ١٠] . معناه : لاستقبال عدتهن ، لا فيها ، وإذا كانت العدة التي يطبق لها النساء مستقبلية ، بعد الطلاق ، فاستقبل بعدها ؛ إنما هو الحيض ؛ فإن الطاهر لا تستقبل لظهر ؛ إذ هي فيه ، وإنما تستقبل الحيض بعد حالها التي هي فيها<sup>(٨)</sup> .

أقل مدة للاعتداد بالأقراء : قالت الشافعية : وأقل ما يمكن أن نعتد فيه الحرة بالأقراء اثنان وثلاثون يوماً وساعة ؛ وذلك بأن يطلقها في الطهر ، ويبقى من الطهر بعد الطلاق ساعة ، فتكون تلك الساعة قرءاً ، ثم

(١) اسم المدخول .

(٢) وحكمه التحديد بهذه مدة لأنها التي تكمل فيها حصة الوعد ويصح فيه الروح بعد مضي ١٢٠ يوماً ، وهي زيادة على أربعة أشهر لنقصان الأهلة وجبر لكسر إبي العقد على طريق الاحتياط ، وذكر أشهر مؤشراً لإرادة النكاح ، ويراد مع أيامها عند جمهور ، فلا تنح حتى يدخل لبنة الحادية عشرة

(٣) يرى الأحناف وحديه و خلفاء الرشدون أن انقضاء المدخول مدخول حقيقة أو حكماً أي أن الحرة الصحيحة بعد دحولاً نجب بها العدة ، وعند شافعي في مذهبه الجديد أن حلوه لا نجب بها عدة

(٤) رد لمعد الجزء ثالث ، ص ٩٦ .

تحيص يوماً، ثم تطهر خمسة عشر يوماً، وهو القراء الثاني، ثم تحيص يوماً، ثم تطهر خمسة عشر يوماً، وهو القراء الثالث، فإذا طعنت في الحيضة الثالثة، انقضت عدتها. وأما أبو حيفة، فأقل مدة عدته ستون يوماً، وعند صاحبه تسعة وثلاثون يوماً؛ فهي تبدأ عند الإمام أبي حيفة، بالحيض عشرة أيام، وهي أكثر مدته، ثم بالطهر خمسة عشر يوماً، ثم بالحيض عشرة، والطهر خمسة عشر، ثم بالحيضة الثالثة، ومدتها عشرة أيام، فيكون المجموع ستين يوماً، فإذا مصت هذه المدة، وادعت أن عدتها انتهت، صدقت يمينها، وصارت حلالاً لزوج آخر. أما الصحابان، فيحسان لكل حيضة ثلاثة أيام، وهي أقل مدته، ويحسبان لكل من الطهرين المتخلفين للحيضات الثلاث خمسة عشر يوماً، فيكون المجموع ٣٩ يوماً<sup>(١)</sup>.

**عَدَّةٌ غَيْرُ الْحَائِضِ:** وإن كانت من غير ذوات الحيض، فعَدَّتْهَا ثلاثة أشهر، ويصدق ذلك على الصغيرة التي لم تبلغ، والكبيرة التي لا تحيض؛ سواء أكان الحيض لم يسبق لها، أم انقطع حيضها بعد وجوده؛ لقول الله - تعالى -: ﴿وَالَّتِي يَسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِذَا أَرْبَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحْضْ وَأُولَتْ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]. روى ابن أبي هاشم في «تفسيره» عن عمرو بن سالم، عن أبي بن كعب، قال: قلت: يا رسول الله، إن أناساً بالمدينة يقولون في عدد النساء، ما لم يذكر الله في القرآن، الصغار والكبار، وأولات الأحمال. فأنزل الله - سبحانه - في هذه السورة: ﴿وَالَّتِي يَسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِذَا أَرْبَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحْضْ وَأُولَتْ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]. [تفسير القرطبي (١٦٢/١٨) والطبري (٩٣/٢٨) والدر المنثور (٢٠١/٨) وأسباب النزول؛ للواحدي (٥٠٣)]. فأجل إحداهن أن تضع حملها، فإذا وضعت، فقد قضت عدتها. ولفظ جرير، قلت: يا رسول الله، إن ناساً من أهل المدينة، لما نزلت هذه الآية التي في البقرة في عدة النساء، قالوا: لقد بقي من عدد النساء عدد لم يذكرن في القرآن؛ الصغار والكبار، التي قد انقطع عنها الحيض وذوات الحمل. قال: فأنزلت التي في النساء القصوى: ﴿وَالَّتِي يَسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِذَا أَرْبَبْتُمْ﴾ [الطلاق: ٤]. [انظر المصادر السابقة]. وعن سعيد بن جبير، في قوله: ﴿وَالَّتِي يَسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ [الطلاق: ٤] يعني، الآية العجوز التي لا تحيض، أو المرأة التي قعدت من الحيضة، فليست هذه من القروء في شيء. وفي قوله: ﴿إِنْ أَرْبَبْتُمْ﴾. في الآية، يعني، إن شككتم، ﴿فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾. وعن مجاهد: ﴿إِنْ أَرْبَبْتُمْ﴾ ولم تعلموا عدة التي قعدت عن الحيض، أو التي لم تحض ﴿فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾. فقوله - تعالى -: ﴿إِنْ أَرْبَبْتُمْ﴾. يعني، إن سألتهم عن حكمهن، ولم تعلموا حكمهن، وشككتم فيه، فقد بينه الله لكم.

**حُكْمُ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ إِذَا لَمْ تَرَ الْحَيْضَ:** إذا طلقت المرأة، وهي من ذوات الأقراء، ثم إنها لم تر الحيض في عاداتها، ولم تدر ما سببه، فإنها تعتد سنة: تتربص مدة تسعة أشهر؛ لتعلم براءة رحمها؛ لأن هذه المدة هي غالب مدة الحمل، فإذا لم يبين الحمل فيها، علم براءة الرحم ظاهراً، ثم تعتد بعد ذلك عدة الآيسات.

(١) زاد معاد ج ٤، ص ٢٠٨.

ثلاثة أشهر ، وهذا ما قضى به عمر رضي الله عنه . قال الشافعي : هذا قضاء عمر بين المهاجرين والأنصار ، لا يكره منهم مكر علمناه .

سنُّ اليأس : اختلف العلماء في سن اليأس ؛ فقال بعضهم : إنها خمسون . وقال آخرون : إنها ستون . والحق ، أن ذلك يختلف باختلاف النساء ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية : اليأس مختلف باختلاف النساء ، وليس له حد يتفق عليه النساء ، والمراد بالآية ، أن إياس كل امرأة من نفسها ؛ لأن اليأس ضد الرجاء ، فإذا كانت المرأة قد يئست من الحيض ، ولم ترجه ، فهي آيسة ، وإن كان لها أربعون أو نحوها ، وغيرها لا يئاس منه ، وإن كان لها خمسون <sup>(١)</sup> .

عدة الحامل : وعدة الحامل تنتهي بوضع الحمل ؛ سواء أكانت مطلقة ، أم متوفى عنها زوجها ؛ لقول الله - تعالى - : ﴿ وَأُولَتْ الْأَحْمَالِ أَجُوهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق : ٤] . قال في «زاد المعاد» : ودل قوله سبحانه : ﴿ أَجُوهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق : ٤] . على أنها إذا كانت حاملاً بتوأمين ، لم تنقض العدة ، حتى تضعهما جميعاً ، ودلت على أن من عليها الاستبراء ، فعدتها وضع الحمل أيضاً ، ودلت على أن العدة تنقضي بوضعه على أي صفة كان ؛ حيّاً أو ميتاً ، تام الحلقة أو ناقصها ، نفخ فيه الروح أو لم ينفخ . عن شبيبة الأسلمية ، أنها كانت تحت سعد بن خولة ، وهو يمين شهد بدرًا ، فتوفي عنها في حجة الوداع ، وهي حامل ، فلم تنشب <sup>(٢)</sup> أن وضعت حملها بعد وفاته ، فلما تعلت <sup>(٣)</sup> من نفاسها ، تجملت للخطاب ، فدخل عليها أبو السنايل بن عكك - رجل من بني عبد الدار - فقال لها : ما لي أراك متجملة ؛ لعلك ترتجين <sup>(٤)</sup> انكاح؟ إنك والله ، ما أنت براكح ، حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشراً . قالت سبيعة : فلما قال لي ذلك ، جمعت علي ثيابي حين أمسيت ، فأتيت رسول الله ﷺ ، فسألته عن ذلك ؟ فأفتاني بأني قد خللت حين وضعت حملي ، وأمرني بالتزوج ، إن بدا لي . وقال ابن شهاب : ولا أرى بأشأ أن تتزوج حين وضعت ، وإن كانت في دمها ، غير أنه لا يقربها زوجها ، حتى تطهر . أحرجه البخاري ، ومسلم ، والنسائي ، وابن ماجه . [البخاري (٥٣١٨ و ٥٣١٩) ومسلم (١٤٨٥) والترمذي (١١٩٤) والنسائي (١٩٤/٦) وأحمد (٤/٣٢٧)] . والعلماء يجعلون قول الله - تعالى - : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرَوْنَ أَنْفُسَهُنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ [بقرة : ٢٣٤] . خاصة بعدد الحوائض <sup>(٥)</sup> ويجعلون قول الله - تعالى - في سورة الطلاق : ﴿ وَأُولَتْ الْأَحْمَالِ أَجُوهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق : ٤] . في عدد الحوامل ، فليست الآية الثانية معارضة للأولى .

عدة المتوفى عنها زوجها : والمتوفى عنها زوجها عدتها أربعة أشهر وعشراً ، ما لم تكن حاملاً ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرَوْنَ أَنْفُسَهُنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ [بقرة : ٢٣٤] . وإن طلق امرأته طلاقاً رجعيًا ، ثم مات عنها ، وهي في العدة ، اعتدت بعد الوفاة ؛ لأنه توفي عنها ، وهي زوجته .

(١) زاد المعاد ، ص ٢٠٦ ، ح ٤ .

(٢) تنشب تلبث .

(٣) تظليل .

(٤) راد المعاد ، ص ٢٠٦ ، ح ٤ .

(٥) طهرت من دمها .

(٥) الحوائض غير الحوامل .

**عِدَّةُ الْمُسْتَحَاضَةِ :** استحصاة تعد بالحيض ، ثم إن كانت لها عادة ، فعليها أن تراعي عادتها في الحيض والطمهر ، فإذا مضت ثلاث حيض ، انتهت العدة ، وإن كانت آيسة ، انتهت عدتها ثلاثة أشهر .

**وجوب العدة في غير الزواج الصحيح :** من وطئ امرأة شبهة ، وجبت عليها لعدة ؛ لأن وطء الشبهة كالوطء في النكاح في سبب ، فكان كالوطء في النكاح ، في إيجاب العدة . وكذلك تجب العدة في زواج فاسد ، إذا تحقق الدخول<sup>(١)</sup> ، ومن زنى بامرأة ، لم تجب عليها العدة ؛ لأن العدة حفظ النسب ، والزاني لا يلحقه نسب . وهو رأي الأحناف ، والشافعية . والثوري . وهو رأي أبي بكر ، وعمر . وقال مالك ، وأحمد : عليها العدة . وهل عدتها ثلاث حيض ، أو حيضة تستبرئ بها؟ روايتان عن أحمد .

**تحول العدة من الحيض إلى العدة بالأشهر :** إذا صلق ارجل زوجته ، وهي من ذوات الحيض ، ثم مات ، وهي في لعدة ، فإن كان اطلاق رجعيًا ، فإن عليها أن تعتد عدة الوفاة ، وهي أربعة أشهر وعشراً ؛ لأنها لا تزال زوجة له ، ولأن الطلاق الرجعي لا يزيل الزوجية ؛ ولذلك يثبت التوارث بينهما ، إذا توفي أحدهما ، وهي في لعدة . وإن كان الطلاق بائناً ، فإنها تكمل عدة الطلاق بالحيض ، ولا تتحول العدة إلى عدة الوفاة ، وذلك لانقطاع الزوجية بين الزوجين من وقت الطلاق ؛ لأن الطلاق البائن يزيل الزوجية ، فتكون الوفاة حدثت ، وهو غير زوج ، ولذلك لا يرث أحدهما صاحبه ، إذا توفي أحدهما ، وهي في العدة إلا إذا اعتبر فارًّا .

**طلاق الفار :** وطلاق الفار ؛ أن يطلق المريض مرض الموت امرأته طلاقاً بائناً ، بغير رضاها ، ثم يموت ، وهي في العدة ، فإنه يعتبر في هذه الحال فارًّا من الميراث ، ولهذا قال مالك : ترث ، ولو مات بعد انقضاء عدتها ، وبعد نكاح زوج آخر ؛ معاملة له بنقبض قصده . ويرى أبو حنيفة ، ومحمد ، أن الحكم في هذه الحال يتغير ، فتكون عدتها أطول الأجلين : عدة الطلاق ، أو عدة الوفاة ، فإن كانت عدة الطلاق أطول ، اعتدت بها ، وإن كانت عدة الوفاة هي الأطول ، كانت هي العدة ، أي ؛ إذا انقضت الحيضات الثلاث ، في أكثر من أربعة أشهر وعشراً ، اعتدت بها ، وإن كانت الأربعة أشهر وعشراً أكثر من مدة الحيضات الثلاث ، اعتدت بها ؛ وذلك كي لا تحرم المرأة من حقها في الميراث الذي أراد الزوج انفراد منه بالطلاق . وعند أبي يوسف ، أن المطلقة في هذه الحال تعتد عدة الطلاق ، وإن كانت مدتها أقل من أربعة أشهر وعشراً . ويرى الشافعي ، في أظهر قوياه ، أنها لا ترث ، كالمطلقة طلاقاً بائناً في الصحة . وحجته ، أن الزوجية قد انتهت بالطلاق قبل الموت ، فقد زال السبب في الميراث ، ولا عبرة بمطئنة القرار ؛ لأن الأحكام الشرعية تناص بالأسباب الظاهرة ، لا بانيات الخفية . واتفقوا على أنه إن أبانها في مرضه ، فماتت المرأة ، فلا ميراث له . وكذلك تتحول العدة من الحيض إلى الأشهر ، في حق من حاضت حيضة أو حيضتين ، ثم يئست من الحيض ، فإنها حينئذ يجب عليها أن تعتد بثلاثة أشهر ؛ لأن إكمال العدة بالحيض غير ممكن ؛ لانقضاءه ، ويمكن إكمالها باستئنافها بالشهور ، والشهور بدل عن الحيض .

(١) قالت الصاهرة . لا تجب العدة في نكاح العاسد ، ولو بعد الدخول . لعدم وجود دليل على إيجابه من الكتاب وسنة .

**تحول العدة من الأشهر إلى الحيض :** إذا شرعت المرأة في العدة بالشهور ؛ لصعرها ، أو لبوغها سن الإياس ، ثم حاضت ، لرمها الانتقال إلى الحيض ؛ لأن الشهور بدل عن الحيض ، فلا يجوز الاعتداد بها مع وجود أصلها . وإن انقضت عدتها بالشهور ، ثم حاضت ، لم يلزمها الاستئناف للعدة بالأقراء ؛ لأن هذا حدث بعد انقضاء العدة . وإن شرعت في العدة بالأقراء أو الأشهر ، ثم ظهر لها حمل من الزوج ، فإن العدة تتحول إلى وضع الحمل ، والحمل دليل على براءة الرحم ، من جهة القطع .

**انقضاء العدة :** إذا كانت المرأة حاملاً ، فإن عدتها تنقضي بوضع الحمل ، وإذا كانت العدة بالأشهر ، فإنها تحتسب من وقت (١) الفقرة أو الوفاة ، حتى تستكمل ثلاثة أشهر أو أربعة أشهر وعشراً ، وإذا كانت بالحيض ، فإنها تنقضي بثلاث حيضات ، وذلك يعرف من جهة المرأة نفسها (٢) .

**لزوم المعتدة بيت الزوجية :** يجب على المعتدة أن تدرم بيت الزوجية ، حتى تنقضي عدتها ، ولا يحل لها أن تخرج منه ، ولا يحل لزوجها أن يخرجها منه . ولو وقع الطلاق ، أو حصلت الفقرة ، وهي غير موجودة في بيت الزوجية ، وجب عليها أن تعود إليه بمجرد علمها ؛ يقول الله - تعالى - : ﴿وَأْتُوا اللَّهَ وَرَبَّكُمْ لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَتْحٍ شَهِيدٍ (٣) وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [الطلاق : ١] . وعن الفريضة بت مالك بن سنان ، وهي أخت أبي سعيد الخدري ، أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ ، تسأله أن ترجع إلى أهلها في بني خُدرة ، فإن زوجها خرج في طلب أعبد له أبقوا (٤) ، حتى إذا كانوا بطرفة القدوم (٥) ، لحقهم فقتلوه ، فسألت رسول الله ﷺ أن أرجع إلى أهلي ، فإني لم يتركني في مسكن يملكه ، ولا نفقة؟ قالت : فقال رسول الله ﷺ : «نعم» . قالت : فخرجت ، حتى إذا كنت في الحجرة ، أو في المسجد ، دعاني أو أمر بي ، فدعيت له ، فقال : «كيف قلت؟» فرددت عليه القصة ، التي ذكرت من شأن زوجي . فقال : «امكثي في بيتك ، حتى يبلغ الكتاب أحله» . قالت : فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشراً . قالت : فلما كان عثمان ابن عفان أرسل إلي ، فسألني عن ذلك فأخبرته ، فاتبعه ، وقضى به . رواه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، والترمذي ، وقال : حسن صحيح . [أحمد (٤٢٠/٦) وأبو داود (٢٣٠٠) والترمذي (١٢٠٤) والنسائي (١٩٩/٦) وابن ماجه (٢٠٣١)] . وكان عمر يرد المتوفى عنهن أزواجهن ، من البيداء يمنعهن الحج . ويستثنى من ذلك ، المرأة البدوية إذا توفي عنها زوجها ، فإنها ترتحل مع أهلها إذا كان أهلها من أهل

(١) مذهب مالك وإشاعه أن يطلق إن وقع في أثناء أشهر اعتدت بقبته ، ثم اعتدت شهرين ، بالأهلة ، ثم اعتدت من الشهر الثالث تمام ثلاثين يوماً . وقال أبو حيفة : تحتسب بقية الأول وتعد من الرابع بقدر ما فاتها من الأول تاماً كان أم ناقصاً .

(٢) كانت بعض النساء تكذب وتدعي أن عدتها لم تنقض وأنها لم تر الحيضات الثلاث لتطول العدة ولتتمكن من أحد الفقة مدة طويلة ، وكان ذلك مثاراً لشكوى الرجال ، فتدارك القابون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ هـ الحال . فحاء في المادة ١٧ منه ما نصه : «ولا تسمع الدعوى لفقة عدة لمدة تزيد على سنة من تاريخ انقضاء» . وحاء في المذكرة الإيضاحية بهذه المدة «مقطاً بهذه الادعاءات الباطلة ، وبناء على ما قرره الأطباء من أن أكثر مدة الحمل سنة وصحت الفقرة الأولى من المادة ١٧ . وسعت المختدة من دعواها العدة لأكثر من سنة من تاريخ الطلاق ، فتقرر بذلك مدة استحقاق الفقة ، وليس معه تحديد مدة العدة شرعاً ، فإن مدة العدة ثلاث حيضات»

(٣) قال ابن عباس . العاخصة الملية أن تبدو على أهل زوجها فإذا بدت على أهل حل إحراجها

(٤) موضع على ستة أميال من المدينة .

(٥) هربوا .



الارتحال، وخالف في ذلك عائشة، وابن عباس، وجابر بن زيد، والحسن، وعطاء. وروي عن علي، وجابر؛ فقد كانت عائشة تفتي المتوفى عنها زوجها بالخروج في عدتها، وخرجت بأختها أم كلثوم، حين قتل عنها طلحة بن عبيد الله إلى مكة في عمرة. وقال عبد الرزاق: أحبرنا ابن جريح، قال: أخبرني عطاء، عن ابن عباس، أنه قال: إنما قال الله ﷻ: تعتد أربعة أشهر وعشرًا، ولم يقل: تعتد في بيتها، فتعتد حيث شاءت. وروى أبو داود، عن ابن عباس أيضًا، قال: نسخت هذه الآية عدتها عند أهلها، فتعتد حيث شاءت، وهو قول الله ﷻ: ﴿عَبْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠]. قال عطاء: إن شاءت اعتدت عند أهله، وسكنت في وصيتها، وإن شاءت خرجت؛ لقول الله - تعالى -: ﴿فَإِنْ خَرَجْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا مَكَتُمْ فِي أَمْثَلِهِ﴾ [البقرة: ٢٤٠]. قال عطاء: ثم جاء الميراث، فنسخ السكنى، تعتد حيث شاءت. [أبو داود (٢٣٠١) والسائي (٢٠٠/٦)].

**اختلاف الفقهاء في خروج المرأة في العدة:** وقد اختلف الفقهاء في خروج المرأة في العدة؛ فذهب الأحناف إلى أنه لا يجوز للمطلقة الرجعية ولا للبائن الخروج من بيتها ليلاً، ولا نهارًا، وأما المتوفى عنها زوجها، فتخرج نهارًا، وبعض الليل، ولكن لا تبيت إلا في منزلها. قالوا: والفرق بينهما، أن المطلقة لفقتها في مال زوجها، فلا يجوز لها الخروج كالزوجة، بخلاف المتوفى عنها زوجها، فإنها لا نفقة لها، فلا بد أن تخرج بالنهار؛ لإصلاح حالها. قالوا: وعليها أن تعتد في المنزل، الذي يضاف إليها بالسكنى، حال وقوع الفرقة. وقالوا: فإن كان نصيبها من دار الميت لا يكفيها، أو أخرجها الورثة من نصيبهم، انتقلت؛ لأن هذا عذر، والسكون في بيتها عبادة، والعبادة تسقط بالعذر، وعندهم: إن عجزت عن كراء البيت الذي هي فيه؛ لكثرت، فيها أن تنتقل إلى بيت أقل كراء منه. وهذا من كلامهم يدل على أن أجرة المسكن عليها، وإنما تسقط السكنى عنها؛ لعجزها عن أجرته، ولهذا صرحوا، بأنها تسكن في نصيبها من التركة إن كفاها؛ وهذا لأنه لا سكنى عندهم للمتوفى عنها زوجها؛ حاملاً كانت أو حائلاً<sup>(١)</sup>، وإنما عليها أن تلزم مسكنها الذي توفي زوجها وهي فيه، ليلاً ونهارًا، فإن بدله لها الورثة، وإلا كانت الأجرة عليها. ومذهب الحنابلة، جواز الخروج نهارًا؛ سواء كانت مطلقة، أو متوفى عنها زوجها. قال ابن قدامة: وللمعتدة الخروج في حوائجها نهارًا؛ سواء كانت مطلقة، أو متوفى عنها زوجها، قال جابر: طلقت خالتي ثلاثًا، فخرجت نجد<sup>(٢)</sup> نخلها، ففقيها رجل، فنهاها، فذكرت ذلك للنبي ﷺ، فقال: «أخرجي، فيجذي نخلك، لعنك أن تصدقي منه، أو تفعلي خيراً». رواه النسائي، وأبو داود. [مسند (١٤٨٣) وأبو داود (٢٢٩٧) والسائي (٢٠٩/٦) وابن ماجه (٢٠٣٤)]. وروى مجاهد، قال: استشهد رجال يوم أحد، فجاء نساؤهم رسول الله ﷺ، وقلن: يا رسول الله، نستوحش بالليل أفبيت عد إحدانا، فإذا أصبحنا بادرنا إلى بيوتنا؟ فقال: «تحدثن عد إحداكن، حتى إذا أردتن النوم، فلتؤب كل واحدة إلى بيتها». [الشامي في الأم (٥/

(١) وعد الحائلة لا سكنى لها إذا كانت حائلاً، وإن كانت حاملاً فعلى رابعتين. ولشامي قولان. وعد مالك أن لها السكنى.  
(٢) نجد: تقطع.

(٢٥١) وعبد لرررف في المصنف (١٢٠٧٧) . وليس لها المبيت في غير بيتها ، ولا الخروح بيلاً إلا لضرورة ؛ لأن الليل مظنة الفساد ، بخلاف النهار ؛ فإن فيه قضاء الحوائج ، والمعاش ، وشراء ما يحتاج إليه .

**حداد المعتدة :** يحب على المرأة أن تحُدَّ على روحها المتوفى مدة العدة ، وهذا متفق عليه بين الفقهاء . واحتنفوا في المطلقة طلاقاً بائناً ؛ فقال الأحناف : يجب عليها الإحداد . وذهب غيرهم إلى أنه لا حداد عليها . وتقدم في حقيقة الحداد .

**نفقة المعتدة :** اتفق الفقهاء على أن المطلقة طلاقاً رجعيًا تستحق النفقة والسكنى ، واحتنفوا في المبتوتة ؛ فقال أبو حنيفة : لها النفقة والسكنى ، مثل المطلقة الرجعية ؛ لأنها مكلفة بقضاء مدة العدة في بيت الزوجية ، فهي محتسبة لحقه عليها ، فتجب لها النفقة ، وتعتبر هذه العقة دينًا صحيحًا ، من وقت الطلاق ، ولا تتوقف على التراضي ، ولا قضاء القاضي ، ولا يسقط هذا الدين ، إلا بالأداء أو الإبراء . وقال أحمد : لا نفقة لها ولا سكنى ؛ لحديث فاطمة بنت قيس . أن زوجها طلقها ألتة ، فقال لها الرسول ﷺ : «ليس لك عليه نفقة» . [أحمد (٦/ ٤١١) ، ومسلم (١٤٨٠ : ٤٢ ، ٤٤) ، وأبو داود (٢٢٨٨) ، والترمذي (١١٨٠) ، والسنائي (٦/ ٢١٠) ، وابن ماجة (٢٠٣٥) ] وقال الشافعي ، ومالك : لها السكنى بكل حال ، ولا نفقة لها إلا أن تكون حاملاً ؛ لأن عائشة ، واس المسيب ، أنكرا على وطمة بنت قيس حديثها . قال مالك : سمعت ابن شهاب يقول : المبتوتة لا تخرج من بيتها ، حتى تحن ، ويست لها نفقة ، إلا أن تكون حاملاً ، فينفق عليها ، حتى تضع حملها . ثم قال : وهذا الأمر عندنا .

### الحضانه

**مغناها :** الحضانه ؛ مأخوذة من الحضن ، وهو ما دون الإبط إلى الكشح ، وحضن الشيء ، حنانه ، وحضن الطائر بيضه ، إذا ضمه إلى نفسه تحت جناحه ، وكذلك المرأة إذا ضمت ولدها . وعرفها الفقهاء : بأنها عبدة عن القيام بحفظ الصغير ، أو الصغيرة<sup>(١)</sup> ، أو المعتوه الذي لا يميز ، ولا يستقل بأمره ، وتعهده بما يصححه ، ووقايته مما يؤذيه ويضره ، وتربيته جسميًا ، ونفسيًا ، وعقليًا ؛ كي يقوى على الهوص بنبغات الحياة ، والاصطلاح بمسئولياتها . والحضانه بالنسبة للصغير أو للصغيرة واحة ؛ لأن الإهمال فيها يعرض الطفل لهلاك ، والضياع .

**الحضانه حق مشترك :** الحضانه حق للصغير ؛ لاحتياجه إلى من يرعاه ، ويحفظه ، ويقوم على شؤنه ، ويتولى تربيته ، ولأمه الحق في احتضانه كذلك ؛ لقول الرسول ﷺ : «أنت أحق به» . [أحمد (٢/ ١٨٢) ، وأبو داود (٢٢٧٦) ، والبيهقي (٥/ ٨) ، والمحاكم (٢/ ٢٠٧) ] . وإد كانت لحضانه حقًا للصغير ، فإن الأم تجبر عليها إذا تعيشت ، بأن يحتاج لطفل إليها ، ولم يوجد غيرها ؛ كيلا يضيع حقه في التربية والتأديب . فإن

(١) ولا بد من اصغر أو اعته في إيجاب الحضانه أم الباع لرشيد فلا حضانه عليه ، وه اخبار في لإقامة عد من شاء من أبونه ، فإن كـ ذكره فله الأمر بنفسه ، لاستعائه عهدها ، ويستحب أن لا يعمر عهده ولا يقطع ربه عهدها ، وإن كانت حاربة لم يكن لها لآخر ولا يبرها معها ، مه لأنه لا يؤمن أن يدخل عيه من يفسدها ويحق العر بها وبأهلها ، فإن لم يكن لها أب فلو يبرها وأهلها معها من ذلك .

لم تتعين الحضانة، بأن كان للفضل جدّة، ورضيت بإمساكه، وامتنعت الأم، فإن حقها في الحضانة يسقط بإسقاطها إياه؛ لأن الحضانة حق لها. وقد جاء في بعض الأحكام التي أصدرها القضاء الشرعي ما يؤيد هذا، فقد أصدرت محكمة جرجا، في ٢٣ / ٧ / ١٩٣٣ ما يلي: «إن لكل من احصاة والمخضون حقاً في الحضانة، إلا أن حق المخضون أقوى من حق الحاصّة، وإن إسقاط الحاصّة حقّها، لا يسقط حق الصغير». وجاء في حكم محكمة العياط، في ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٨: «إن تبرع غير الأم بفقّة المخضون الرضيع، لا يسقط حقها في حضانة هذا الرضيع، بل يبقى في يدها، ولا ينزع منها ما دام رضيعاً؛ وذلك حتى لا يضارّ الصغير، بحرمانه من أمه، التي هي أشفق الناس عليه، وأكثرهم صبراً على خدمته<sup>(١)</sup>».

**الأم أحق بالولد من أبيه:** أسمى لون من ألوان التربية، هو تربية الطفل في أحضان والديه؛ إذ ينال من رعايتهما، وحسن قيامهما عليه ما يبنى جسمه، وينمي عقله، ويزكي نفسه، ويعدّه للحياة. فإذا حدث أن افترق الوالدان، وبينهما طفل، فالأم أحق به من الأب، ما لم يقدّم مانع يمنع تقديمها<sup>(٢)</sup>، أو بالولد وصف يقتضي تخييره<sup>(٣)</sup>. وسبب تقديم الأم، أن لها ولاية الحضانة والرضاع؛ لأنها أعرف بالتربية، وأقدر عليها، ولها من الصبر في هذه الناحية، ما ليس للرجل، وعندها من الوقت ما ليس عنده؛ لهذا قدّمت الأم رعاية لمصلحة الطفل؛ فعن عبد الله بن عمرو، أن امرأة قالت: يا رسول الله، إن ابني هذا كان بطني له وعاء<sup>(٤)</sup>، وحجري له حواء<sup>(٥)</sup>، وثديي له سقاء، وزعم أبوه أنه ينزعه مني. فقال: «أنت أحق به، ما لم تُنكحي». أخرجه أحمد، وأبو داود، والبيهقي، والحاكم وصححه. [انظر تخريج الحديث السابق]. وعن يحيى بن سعيد، قال: سمعت القاسم بن محمد يقول: كانت عند عمر بن الخطاب امرأة من الأنصار، فولدت له عاصم بن عمر، ثم إن عمر فارقها، فجاء عمر قباء، فوجد ابنه عاصماً يلعب بفناء المسجد، فأخذ بعضده، فوضعه بين يديه على الدابة، فأدركته جدة الغلام، فنازعته إياه، حتى أتيا أبا بكر الصديق، فقال عمر: ابني. وقالت المرأة: ابني. فقال أبو بكر: خل بينها وبينه. فما راجعه عمر الكلام<sup>(٦)</sup>. رواه مالك في «الموطأ». قال ابن عبد البر: هذا الحديث مشهور من وجوه؛ منقطعة ومتصلة، تلقاه أهل العلم بالقبول. وفي بعض الروايات، أنه قال له: الأم أعطف وألطف، وأرحم، وأحنى، وأخير، وأرأف، وهي أحق بولدها، ما لم تتزوج. وهذا الذي قاله أبو بكر رضي الله عنه من كون الأم أعطف، وألطف هو العلة في أحقية الأم بولدها الصغير.

**ترتيب أصحاب الحقوق في الحضانة:** وإذا كانت الحضانة للأم ابتداءً، فقد لاحظ الفقهاء أن قرابة الأم تقدّم على قرابة الأب، وأن الترتيب بين أصحاب الحق في الحضانة، يكون على هذا النحو: الأم، فإذا

(١) أحكام الأحوال لشخصه، للدكتور محمد يوسف موسى.

(٢) وهو الامتناع عن خدمة النساء.

(٣) لحر. الحص. وحواء أي يحويه ويحيط به، والسقاء - وعاء الشراب.

(٤) وكان مذهب عمر مخالفاً لمذهب أبي بكر، ولكنه سمى لنفسه ممن له الحكم والإمضاء، ثم كان بعد خلافته يقضي به ويعتني ولم يخالف مذهب أبي بكر ما دام الصبي لا يميز، ولا مخالف لهم من الصحابة أعاده ابن القيم.

وجد مانع يمنع تقديمها<sup>(١)</sup> انتقلت الحضانة إلى أم الأم، وإن علّت، فإن وجد مانع، انتقلت إلى أم الأب، ثم إلى الأخت الشقيقة، ثم إلى الأخت لأم، ثم إلى الأخت لأب، ثم بنت الأخت الشقيقة، فبنت الأخت لأم، ثم الخالة الشقيقة، فالخالة لأم، ثم بنت الأخت لأب، ثم بنت الأخ الشقيق، فبنت الأخ لأم، فبنت الأخ لأب، ثم العمة الشقيقة، فالعمة لأم، فالعمة لأب، ثم خالة الأم، فخالة الأب، فعمة الأم، فعمة الأب، بتقديم الشقيقة في كلّ منهن. فإذا لم توجد للصغير قريبات من هذه المحارم، أو وجدت، وليست أهلاً للحضانة، انتقلت الحضانة إلى العصبات من المحارم، من الرجال على حسب الترتيب في الإرث. فينتقل حق الحضانة إلى الأب، ثم أبي أبيه، وإن علا، ثم إلى الأخ الشقيق، ثم إلى الأخ لأب، ثم ابن الأخ الشقيق، ثم ابن الأخ لأب، ثم العم الشقيق، فالعم لأب، ثم عم أبيه الشقيق، ثم عم أبيه لأب. فإذا لم يوجد من عصبته من الرجال المحارم أحد، أو وجد، وليس أهلاً للحضانة، انتقل حق الحضانة إلى محارمه، من الرجال غير العصب. فيكون للجد لأم، ثم للأخ لأم، ثم لابن الأخ لأم، ثم للعم لأم، ثم للخال الشقيق، فالخال لأب، فالخال لأم، فإذا لم يكن للصغير قريب، عيّن القاضي له حاضنة تقوم بتربيته. وإنما كان ترتيب الحضانة على هذا النحو؛ لأن حضانة الطفل أمر لا بد منه، وأولى الناس به قرابته، وبعض القرابة أولى من بعض. فيقدم الأولياء؛ لكون ولاية النظر في مصالحه إليهم ابتداءً، فإذا لم يكونوا موجودين، أو كانوا ووجد ما يمنعهم من الحضانة، انتقلت إلى الأقرب فالأقرب. فإن لم يكن ثمة قريب، فإن الحاكم مسئول عن تعيين من يصلح للحضانة.

**شروط الحضّانة:** يشترط في الحاضنة التي تتولى تربية الصغير، وتقوم على شئونه الكفاءة، والقدرة على الاضطلاع بهذه المهمة، وإنما تتحقق القدرة والكفاءة بتوفر شروط معينة، فإذا لم يتوفر شرط منها، سقطت الحضانة، وهذه الشروط هي:

١- العقل، فلا حضانة لمعتوه، ولا مجنون، وكلاهما لا يستطيع القيام بتدبير نفسه، فلا يفوض له أمر تدبير غيره؛ لأن فاقده الشيء لا يعطيه.

٢- البلوغ؛ لأن الصغير، ولو كان مميزاً في حاجة إلى من يتولى أمره، ويحضنه، فلا يتولى هو أمر غيره.

٣- القدرة على التربية، فلا حضانة لكفيفة، أو ضعيفة البصر، ولا لمریضة مرضاً معدياً، أو مرضاً يعجزها عن القيام بشئونه، ولا لمتقدمة في السن تقدماً يحوجها إلى رعاية غيرها لها، ولا لمهملّة لشئون بيتها، كثيرة المغادرة له، بحيث يخشى من هذا الإهمال ضياع الطفل، وإلحاق الضرر به، أو لقاطنة مع مريض مرضاً معدياً، أو مع من يبغض الطفل، ولو كان قريباً له، حيث لا تتوفر له الرعاية الكافية، ولا الجو الصالح.

٤- الأمانة والخلق؛ لأن الفاسقة غير مأمونة على الصغير، ولا يوثق بها في أداء واجب الحضانة، وربما نشأ على طريقتها، ومتخلّفاً بأخلاقها، وقد ناقش ابن القيم هذا الشرط، فقال: «مع أن الصواب، أنه

(١) كان فقدت شرطاً من شروط الحضنة التي ستأتي بعد

لا تشترط العدالة في الحاضن قطعاً، وإن شرطها أصحاب أحمد، والشافعي - رحمهما الله - وغيرهم، واشترطها في غاية البعد، ولو اشترط في الحاضن العدالة؛ لصاع أطفال العالم، وبعظمت المستقة على الأمة، واشتد العت، ولم يزل من حين قام الإسلام، إلى أن تقوم الساعة أطفال الفساق يسهم، لا يتعرض لهم أحد في الدنيا، مع كونهم هم الأكثرين، ومتى وقع في الإسلام انتراع الطفل من أبيه، أو أحدهما نفسه، وهذا في الحرج والعسر، واستمرار العمل المتصل في سائر الأمصار والأعصار على خلافه، بمنزلة اشتراط العدالة في ولاية النكاح، فإنه دائم الوقوع في الأمصار، والأعصار، والقرى، والبوادي، مع أن أكثر الأولياء الذين يلون ذلك فساق، ولم يزل الفسق في الناس. ولم يمنع النبي ﷺ، ولا أحد من الصحابة فاسقاً في تربية ابنه، وحضائنه له، ولا من تزويجه موليته». والعادة شاهدة، بأن الرجل لو كان من الفساق، فإنه يحتاط لابنته ولا يضيعها، ويحرص على الخير لها بجهد، وإن قدّر خلاف ذلك، فهو قليل بالنسبة إلى المعتاد. والشارع يكتفي في ذلك على الباعث الطبيعي، ولو كان الفاسق مسلوب الحضانة، وولاية النكاح، لكان بيان هذا للأمة من أهم الأمور. واعتناء الأمة بنقله، وتوارث العمل به مقدماً على كثير مما نقلوه، وتوارثوا العمل به. فكيف يجوز عليهم تصعيبه، واتصال العمل بخلافه، ولو كان الفسق ينافي الحضانة، لكان من زنى، أو شرب الخمر، أو أتى كبيرة، فرق بينه وبين أولاده الصغار، والتمس لهم غيره! والله أعلم.

٥- الإسلام، فلا تثبت الحضانة للحاضنة الكافرة للصغير المسلم؛ لأن الحضانة ولاية، ولم يجعل الله ولاية للكافر على المؤمن: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١]. فهي كولاية الزواج والمال، ولأنه يخشى على دينه من الحاضنة؛ لحرصها على تنشئة على دينها، وتربيته على هذا الدين، ويصعب عليه بعد ذلك أن يتحرل عنه، وهذا أعظم ضرر يلحق بالطفل، ففي الحديث: «كل مولود يولد على الفطرة، إلا أن أبويه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه». [أحمد (٢/ ٢٣٣) والبخاري (١٣٨٥) وأبو داود (٤٧١٤ و ٤٧١٦)]. وذهب الأحناف، وابن القاسم، من المالكية، وأبو ثور إلى أن الحضانة تثبت للحاضنة مع كفرها، وإسلام الولد، لأن الحضانة لا تتجاوز رضاع الطفل وخدمته، وكلاهما يجوز من الكافرة. وروى أبو داود، والنسائي، أن رافع بن سنان أسلم، وأبت امرأته أن تسلم، فأبت النبي ﷺ، فقالت: ابنتي. وهي فطيم أو شبهه، وقال رافع: ابنتي. فقال النبي ﷺ: «اللهم اهدها». فمالت إلى أبيها، فأخذها<sup>(١)</sup>. [أبو داود (٢٢٤٤) والنسائي (١٨٥/ ٦)]. والأحناف، وإن رأوا جواز حضانة الكافرة، إلا أنهم اشترطوا ألا تكون مرتدة؛ لأن المرتدة عندهم تستحق الحس، حتى تتوب وتعود إلى الإسلام، أو تموت في الحس، فلا تناح لها الفرصة لحضانة الطفل، فإن تابت وعادت، عاد لها حق الحضانة<sup>(٢)</sup>.

٦- ألا تكون متزوجة، فإذا تزوجت، سقط حقها في الحضانة؛ لما رواه عبد الله بن عمرو، أن امرأة،

(١) ضعف العلماء هذا الحديث وقال من سدر - بحمل أن النبي ﷺ عدم أنها تحترق أبها بدعوته فكان ذلك حاصلاً في حقه

(٢) وكذلك يعود حق الحضانة إذ سقط نسب ووال هذا نسب لذي كان عنه في سقوطه.

قالت : يا رسول الله ، إن ابني هذا كان بطني له وعاء ، وحجري له حواء ، وثديي له سقاء ، ورعم أبوه أنه ينزعه مي . فقال : «أنت أحق به ، ما لم تنكحي» . أخرجه أحمد ، وأبو داود ، والبيهقي ، والحاكم وصححه . [أحمد (١٨٢ / ٢) وأبو داود (٢٢٧٦) والبيهقي (٥ / ٨) والحاكم (٢٠٧ / ٢)] . وهذا الحكم بالنسبة للمتروجة لأحبي ، فإن تزوجت بقريب مخزوم من الصغير ، مثل عمه ، فإن حضانتها لا تسقط ؛ لأن العم صاحب حق في الحضانة ، وله من صلته بالطفل ، وقربته منه ما يحمله على الشفقة عليه ، رعاية حقه ، فيتم بينهما التعاون على كفالته ، بخلاف الأجنبي ، فإنها إذا تروحت ، فإنه لا يعطف عليه ، ولا يمكنها من العناية به ، فلا يجد الجو الرحيم ، ولا التنفس الطبيعي ، ولا الظروف التي تسمى ملكاته ومواهبه . ويرى الحسن ، وأبو حزم ، أن الحضانة لا تسقط بالتزويج بحال .

٧- الحرية ؛ إذ إن المملوك مشغول بحق سيده ، فلا يتفرغ لحضانة الطفل . قال ابن القيم : وأما اشتراط الحرية ، فلا ينتهض عليه دليل يركن القلب إليه ، وقد اشترطه أصحاب الأئمة الثلاثة . وقال مالك - رحمه الله - في حره له ولد من أمة : إن الأم أحق به ، إلا أن تباع فتنتقل ، فيكون الأب أحق به . وهذا هو الصحيح .

**أجرة الحضانة :** أجرة الحضانة مثل أجرة الرضاع ، لا تستحقها الأم ، ما دامت زوجة أو معتدة ؛ لأن لها نفقة الزوجية ، أو نفقة العدة ، إذا كانت زوجة أو معتدة ؛ قال الله - تعالى - : ﴿وَالْوَالِدَتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيَّ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعُ وَعَلَى الْوَالِدِ لَهُ رِضْعُهُنَّ وَكَسْوَتُهُنَّ بِالْعُرْفِ﴾ <sup>(١)</sup> [البقرة : ٢٢٣] . أما بعد انقضاء العدة ، فإنها تستحق الأجرة ، كما تستحق أجرة الرضاع ؛ لقول الله ، سبحانه : ﴿فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَقَّ يَصْنَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَتَصَّعَرَ لَكُنَّ مُنَافِقَاتٍ وَأُخْرَهُنَّ أُخْرَهُنَّ وَأَتَمُّوا بِكُمْ مَعْرُوفٍ وَإِنْ تَسَرَّعْتُمْ فَتَسَرَّعْ لَهُمْ أُخْرَى﴾ [الطلاق : ٦] . وغير الأم تستحق أجرة الحضانة من وقت حضانتها ، مثل الظفر التي تستأجر لرضاع الصغير ، وكما تجب أجرة الرضاع ، وأجرة الحضانة على الأب ، تجب عليه أجرة المسكن أو إعداده ، إذا لم يكن للأب مسكن مملوك لها ، تحض فيه الصغير . وكذلك تجب عليه أجرة خادم أو إحضاره ، إذا احتاجت إلى خادم ، وكان الأب موسراً . وهذا بخلاف نفقات الطفل الخاصة ؛ من طعام ، وكساء ، وفراش ، وعلاج ، ونحو ذلك من حاجاته الأولية التي لا يستغني عنها . وهذه الأجرة تجب من حين قيام الحاضنة بها ، وتكون ديناً في ذمة الأب ، لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء .

**التبرع بالحضانة :** إذا كان في أقرباء الطفل من هو أهل للحضانة ، وتبرع بحضانتها ، وأت أمه أو تحضنه إلا بأجرة ، فإن كان الأب موسراً ، فإنه يجبر على دفع أجرة للأم ، ولا يعطى الصغير للمتبعة ، بل يبقى عند أمه ؛ لأن حضانة الأم أصلح له . والأب قادر على إعطاء الأجرة . ويختلف الحكم في حالة ما إذا كان الأب معسراً ، فإنه يعطى للمتبعة ؛ لعسره ، وعجزه عن أداء الأجرة مع وجود المتبرعة ، ممن هو أهل للحضانة من أقرباء الطفل . هذا إذا كانت النفقة واجبة على الأب ، أما إذا كان للصغير مال يتفق معه عليه ،

(١) وفي هذا دلالة على أن الوالدة لا تستحق الأجرة ما دامت زوجة أو معتدة .

فإن الطفل يعطى للمتبعة صيانة لماله ، من جهة ، وبوجود من يحضنه من أقاربه ، من جهة أخرى . وإذا كان الأب معسراً ، والصغير لا مال له ، وأنت أمه أن تحضنه إلا بأجرة ، ولا يوحد من محارمه مترع بحضنته ، فإن الأم تجبر على حضنته ، وتكون الأجرة ديةً على الأب ، لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء .

**انتهاء الحضنة :** تنتهي الحضنة إذا استغنى الصغير أو الصغيرة عن خدمة النساء ، وبلغ سن التمييز ، والاستقلال ، وقدر الواحد منهما على أن يقوم وحده بحاجاته الأولية ؛ بأن يأكل وحده ، ويلبس وحده ، وينظف نفسه وحده ، وليس لذلك مدة معينة تنتهي بانتهائها ، بل العبرة بالتمييز والاستغناء ، فإذا ميز الصبي ، واستغنى عن خدمة النساء ، وقام بحاجاته الأولية وحده ، فإن حضنتها تنتهي ، والملفتى به في المذهب الحنفي وغيره ، أن مدة الحضنة تنتهي ، إذا أتم الغلام سبع سنين ، وتنتهي كذلك إذا أتمت البنت تسع سنين ، وإنما رأوا الزيادة بالنسبة للبنت الصغيرة ؛ لتمكن من اعتياد عادات النساء من حضنتها . وقد جاء تحديد سن الحضنة ، في القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٢٩ مادة (٢٠) ما نصه : وللقاضي أن يأذن بحضنة النساء للصغير بعد سبع سنين إلى تسع ، وللصغيرة بعد تسع سنين إلى إحدى عشرة سنة ، إذا تعين أن مصلحتها تقتضي ذلك . فتقدير مصلحة الصغير أو الصغيرة موكل للقاضي . وأوضحنا المذكرة التفسيرية لهذا القانون هذه المادة بما نصه : جرى العمل إلى الآن على أن حق الحضنة ينتهي عند بلوغ سن الصغير سبع سنين ، وبلوغ الصغيرة تسعاً . وهي سن دلت التجارب على أنها قد لا يستغنى فيها الصغير والصغيرة عن الحضنة ، فيكونان في خطر من ضمهما إلى غير النساء ، خصوصاً إذا كان والدهما متزوجاً بغير أمهما ؛ ولذلك كثرت شكاوى النساء من انتزاع أولادهن منهن ، في ذلك الوقت ، ولما كان المعول عليه في مذهب الحنفية ، أن الصغير يسلم إلى أبيه عند الاستغناء عن خدمة النساء ، والصغيرة تسلم إليه عند بلوغ حد الشهوة . وقد اختلف الفقهاء في تقدير السن ، التي يكون عندها الاستغناء بالنسبة للصغير ؛ فقدرها بعضهم بسبع سنين ، وبعضهم قدرها بتسع ، وقدر بعضهم بلوغ حد الشهوة بتسع سنين ، وبعضهم قدره بإحدى عشرة سنة . رأت الوزارة ، أن المصلحة داعية إلى أن يكون للقاضي حرية النظر في تقدير مصلحة الصغير بعد سبع ، والصغيرة بعد تسع ، فإن رأى مصلحتهما في بقاءهما تحت حضنة النساء ، قضى بذلك إلى تسع في الصغير ، وإحدى عشرة في الصغيرة . وإن رأى مصلحتهما في غير ذلك ، قضى بضمهما إلى غير النساء (المادة ٢٠) (١) .

**في السودان :** وقد قرر الأستاذ الدكتور محمد يوسف موسى ، أن العمل في المحاكم الشرعية بالسودان ، كان جارياً على أن الولد تنتهي حضنته ببلوغه سبع سنين ، والأثني ببلوغها تسع سنين ، إلى أن

(١) راجع مشروع قانون الأحوال الشخصية في لفقرة الأولى ، من المادة ١٧٥ تقرر الحكم اسي حاء المادة ٢٠ التي نحن بصددده ، وفي الفقرة الثانية أن الحضنة تمتد من عسها إدا كانت الخاصة أما إلى ١١ سنة للصغير و ١٣ للصغيرة ، ويحور لمعاصي مده كذلك إدا كانت أم الأم ، كما أن له أن يأذن بقاء الصغير مع الأم أو أمها إلى سن الخامسة عشرة ، ونحن نعتقد أن الخير في الوقوف عدها جاءت به المادة ٢٠ من قانون ٢٥ سنة ٢٩ وهو القانون المعمول به حتى اليوم . (هـ مش) أحكام الأحوال الشخصية ص ٤١٦ لذلك قرر محمد يوسف موسى

صدر في السودان منشور شرعي رقم (٣٤) في ١٢/١٢/١٩٣٢، وجاء في المادة الأولى منه : «وللقاضي أن يأذن بحصانة النساء للصغير بعد سبع سنين إلى البلوغ ، وللصغيرة بعد تسع سنين إلى الدخول ، إذا تبين أن مصلحتهما تقتضي ذلك ، وللأب وسائر الأولياء تعهد المحضون عند الحاضنة ، وتأديبه ، وتعليمه» . ثم نص المنشور نفسه بعد ذلك ، في المادة الثانية منه ، على ما يأتي : لا أجره للحضانة ، بعد سبع سنين للصغير ، وبعد تسع للصغيرة .

وفي المادة الثالثة : لو زوج الأب المحضونة ، قاصداً بتزويجها إسقاط الحضانة ، فلا تسقط بالدخول ، حتى تطبيق . وإذا رحعنا إلى الشرة العامة ، رقم ١٨ / ٦ / ١٩٤٢ الصادرة في الخرطوم ، في تاريخ ٥ / ١٢ / ١٩٤٢ ، نجد أنها شرحت هذه المواد السابقة ، وخلاصتها ما يأتي : إن المنشور الشرعي رقم (٣٤) زاد سن حضانة الغلام إلى البلوغ ، والبنات إلى الدخول ، وهذا على غير ما عرف من مذهب أبي حنيفة ، وهذه هي الحالة الخاصة ، التي خالف فيها المنشور مذهب أبي حنيفة ، عملاً بمذهب مالك . ويظهر أنها حالة استثنائية ، يلزم للسير فيها الآتي :

١- لا يمد القاضي مدة الحضانة ، إلا إذا طلبت الحاضنة من المحكمة الإذن لها ، ببقاء المحضون بيدها ؛ لأن المصلحة تقتضي ذلك مع بيان المصلحة ، أو تمنع في تسليم المحضون للعاصب لهذا السبب نفسه ، فإذا لم يوافق العاصب على بقاء المحضون بيد الحاضنة ، تكلف الحاضنة تقديم أدلتها ، أو تتولى المحكمة تحقيق وحده المصلحة للغلام أو البنات ، فإذا لم تقدم أدلة ، أو قدمت ولم تكن كافية للإثبات ، ولم يتضح للمحكمة أن المصلحة تقتضي بقاء المحضون بيد الحاضنة ، فإن المحكمة تحلف العاصب اليمين ، بطلب الحضانة ، فإن حلف على أن مصلحة المحضون لا تقتضي بقاءه بيد الحاضنة ، حكمت بتسليمه إليه ، وإن نكل ، رفضت دعواه .

٢- أما إذا لم تعارض الحاضنة ، في ضم المحضون للعاصب ، أو لم تحضر أصلاً ، فإنه يجب على المحكمة تطبيق أحكام مذهب الإمام أبي حنيفة ، ويسمى المحضون الذي جاوز سن الحصانة للعاصب ، متى كان أهلاً لذلك ، ولا يطالب بإثبات أن مصلحة المحضون تقتضي ذلك .

٣- إذا كانت الحاضنة غائبة ، عند طلب تسليم الصغيرة ، فهذا أن تعارض في الحكم ، وتطلب بقاءه في يدها ، وتتخذ المحكمة نفس الإجراءات ، التي اتعت مع الحاضنة الحاضرة .

٤- إذا أفتت المحكمة ببقاء المحضون بين النساء ؛ لمصلحة تقتضي ذلك ، ثم تغير وجه المصلحة ، وعرض عليها النزاع مرة أخرى ، أجاز لها ، بعد أن تتحقق من أنه لم يبق للمحضون مصلحة تقتضي بقاءه بيد الحاضن ، أن تقرر نزعه ، وتسليمه للعاصب <sup>(١)</sup> .

**تخيير الصغير والصغيرة بعد انتهاء الحضانة :** وإذا بلغ الصغير سبع سنين ، أو سن التمييز ، وانتهت حضنته ، فإن اتفق الأب والحاضنة على إقامته عند واحد منهما ، أمضي هذا الاتفاق . وإن اختلفا

(١) الدكتور محمد يوسف موسى ، أحكام الأحوال الشخصية في انقه ، ص ٥١٦ وما بعدها .



أو تنازعا، خير<sup>(١)</sup> الصغير بينهما، فمن اختاره منهما، فهو أولى به؛ لما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله، إن زوجي يريد أن يذهب بابني، وقد سقاني من بئر<sup>(٢)</sup> أبي عتبة، وقد نفعتني. فقال رسول الله ﷺ: «هذا أنوك، وهذه أمك، فخذ بيد أيهما شئت». فأخذ بيد أمه، فانطلقت به. رواه أبو داود. [أبو داود (٢٢٧٧)]. وقضى بذلك عمر، وعلي، وشريح. وهو مذهب الشافعي، والحنابلة. فإن اختارهما، أو لم يحتر واحدا منهما، قدّم أحدهما بالقرعة، وقال أبو حنيفة: الأب أحق به، ولا يصح التخيير؛ لأنه لا قول له، ولا يعرف حظه، وربما اختار من يلعب عنده، ويترك تأديبه، ويمكنه من شهواته، فيؤدي إلى فساد، ولأنه دون البلوغ فلم يخير، كمن دون السابعة. وقال مالك: الأم أحق به، حتى يشغر. وهذا بالنسبة للصغير، أما الصغيرة فإنها تخير مثل الصغير، عند الشافعي. وقال أبو حنيفة: الأم أحق بها، حتى تزوج أو تبلغ. وقال مالك: الأم أحق بها، حتى تزوج، ويدخل بها الزوج. وعند الحنابلة، الأب أحق بها، من غير تخيير، إذا بلغت تسقا، والأم أحق بها إلى تسع سنين. والشرع ليس فيه نص عام، في تقديم أحد الأبوين مطلقا، ولا تخيير الولد، بين الأبوين مطلقا، والعلماء متفقون على أنه لا يتعين أحدهما مطلقا، بل لا يقدم ذو العدوان والتفريط على البار، العادل، المحسن، والمعتبر في ذلك القدرة على الحفظ والصيانة. فإن كان الأب مهملا لذلك، أو عاجزا عنه، أو غير مرض، والأم بخلافه، فهي أحق بالحضانة، كما أفاده ابن القيم، قال: «فمن قدمناه بتخيير، أو قرعة، أو بنفسه، فإنما تقدمه إذا حصلت به مصلحة الولد». ولو كانت الأم أصون من الأب، وأغير منه، قدمت عليه، ولا التفات إلى قرعة، ولا اختيار للصبي في هذه الحالة، فإنه ضعيف العقل، يؤثر البطالة واللعب، فإذا اختار من يساعده على ذلك، لم يلتفت إلى اختياره، وكان عند من هو أنفع له، وأخير، ولا تختمل الشريعة غير هذا، والنبي ﷺ قد قال: «مُرُوهم بالصلاة لسبع، واضربوهم على تركها لعشر، وفرقوا بينهم في المضاجع». [أحمد (١٨٠ / ٢) وأبو داود (٤٩٥) والترمذي (٤٠٧) والحاكم (١ / ١٩٧) والدارقطني (١ / ٢٣٠)]. واللّه - تعالى - يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَقْلِبُوا نَازًا قَدْ قُدُّهَا النَّاسُ وَالْجِبَارَةُ﴾ [التحریم: ٦]. وقال الحسن: علموهم، وأدبوهم، وفقهوهم، فإذا كانت الأم تتركه في المكتب، وتعلمه القرآن، والصبي يؤثر اللعب، ومعاشرته أقرانه، وأبوه يمكنه من ذلك، فإنها أحق به، بلا تخيير، ولا قرعة، وكذلك العكس، ومتى أخذ أحد الأبوين بأمر الله ورسوله في الصبي وعظله، والآخر مراعى له، فهو أحق وأولى به. قال: وسمعت شيخنا<sup>(٣)</sup> رحمه الله - يقول: تنازع أبوان صبيّا، عند بعض الحكام، فخير بينهما، فاختر أباه، فقالت له أمه: سلّه لأي شيء يختار أباه. فسأله؟ فقال: أمني تبعثني كلّ يوم للكتاب، والفقيه يضربني، وأمي يتركني للعب مع الصبيان. فقضى به للأم، قال: أنتِ أحق به.

(١) يشترط في تخيير الصغير ١- أن يكون امتنازعون فيه من أهل احصاء. ٢- ألا يكون العلام معنوها، وإن كان معنوها كانت الأم أحق بكفالتها ولو بعد البلوغ، لأنه في هذه الحالة كالطفل والأم أشفق عليه وأقوم بمصالحه كما في حال الطفولة.

(٢) بئر بعيدة عن المدينة نحو ميل.

(٣) أي ابن تيمية.

قال : قال شيخنا : وإذا ترك أحد الأبوين تعليم الصبي ، وأمره الذي أوجبه الله - تعالى - عليه ، فهو عاصٍ ، ولا ولاية له عليه ، بل كل من لم يقيم بالواجب في ولايته ، فلا ولاية له ، بل إما أن ترفع يده عن الولاية ، ويقام من يفعل الواجب ، وإما أن يضم إليه من يقوم معه بالواجب ؛ إذ المقصود طاعة الله ورسوله ، بحسب الإمكان . انتهى .

**الطُّفْلُ بَيْنَ أَبِيهِ وَأُمِّهِ :** قال الشافعية : فإن كان ابناً فاختر الأم ، كان عندها بالليل ، ويأخذها الأب بالنهار ، في مكتب أو صنعة ؛ لأن القصد حظ الولد ، وحظ الولد فيما ذكرناه ، وإن اختار الأب ، كان عنده بالليل والنهار ، ولا يمنعه من زيارة أمه ؛ لأن المنع من ذلك إغراء بالعقوق ، وقطع الرحم ، فإن مرض ، كانت الأم أحق بتمريضه ؛ لأنه بالمرض صار كالصغير في الحاجة إلى من يقوم بأمره ، فكانت الأم أحق به ، وإن كانت جارية ، فاختارت أحدهما ، كانت عنده بالليل والنهار ، ولا يمنع الآخر من زيارتها ، من غير إطالة وتبسط ؛ لأن الفرقة بين الزوجين تمنع من تبسط أحدهما في دار الآخر ، وإن مرضت ، كانت الأم أحق بتمريضها في بيتها ، وإن مرض أحد الأبوين ، والولد عند الآخر ، لم يمنع من عيادته ، وحضوره عند موته ؛ لما ذكرناه ، وإن اختار أحدهما ، فسم إليه ، ثم اختار الآخر ، حوّل إليه ، وإن عاد فاختر الأول ، أعيد إليه ؛ لأن الاختيار إلى شهوته ، وقد يشتهي المقام عند أحدهما في وقت ، وعند الآخر في وقت ، فاتبع ما يشتهي ، كما يتبع ما يشتهي ، من مأكول ومشروب .

**الانتقال بالطُّفْل :** قال ابن القيم : فإن كان سفر أحدهما ؛ لحاجة ، ثم يعود ، والآخر مقيم ، فهو أحق ؛ لأن السفر بالولد الطفل ، ولا سيما إذا كان رضيعاً ، إضرار به وتضييع له ، هكذا أطلقوه ، ولم يستشوا سفر الحج من غيره . وإن كان أحدهما منتقلاً عن بلد لآخر ؛ للإقامة ، والبلد وطريقه مخوفان أو أحدهما : فالقيم أحق ، وإن كان هو وطريقه آمينين ، ففيه قولان ، وهما روايتان عن أحمد ، رحمه الله ؛ إحداهما ، أن الحضنة للأب ؛ ليتمكن من تربية الولد ، وتأديبه ، وتعليمه . وهو قول مالك ، والشافعي - رحمهما الله - وقضى به شريح . والثانية : أن الأم أحق . وفيها قول ثالث : إن كان المنتقل هو الأب ، فالأم أحق به ، وإن كان الأم ، فإن انتقلت إلى البلد ، الذي كان فيه أصل النكاح ، فهي أحق به ، وإن انتقلت إلى غيره ، فالأب أحق . وهذا قول أبي حنيفة ، وحكوا عن أبي حنيفة - رحمه الله - رواية أخرى ، أن نقلها إن كان من بلد إلى قرية ، فالأب أحق ، وإن كان من بلد إلى بلد ، فهي أحق ، وهذه أقوال كلها كما ترى لا يقوم عليها دليل ، يسكن القلب إليه . فالصواب ، النظر والاحتياط للطفل في الأصلح له ، والأمنع الإقامة أو النقطة ، فأيهما كان أنفع له ، وأصون ، وأحفظ روعي ، ولا تأثير لإقامة ، ولا نقطة . هذا كله ، ما لم يُرَدُّ أحدهما بالنقلة مضارة الآخر ، وانتزاع الولد منه ، فإن أراد ذلك ، لم يُجَبَّ إليه . والله الموفق .

**أحكام القضاء<sup>(١)</sup> :** ولقضاء الشرعي أحكام ، يعسر إحصاؤها في القضايا الخاصة ومشاكلها ، وللكثير من هذه الأحكام دلالات ، وقواعد صدرت عنها ، ومبادئ قررتها ، ونكتفي هنا بأن نشير إلى هذه الأحكام :

(١) من كتاب الأحوال الشخصية للدكتور محمد يوسف موسى .

**الحكم الأول :** وقد صدر من محكمة كرموز الجزئية، بتاريخ ١٠ إبريل ١٩٣٢، وتأييد من محكمة الإسكندرية الابتدائية، في ٢٩ مايو سنة ١٩٣٢، وهو يقضي برفض دعوى أب، طلب ضم ابنته الصغيرة إليه؛ لإقامة أمها، وهي زوجته، في بلد بعيد عن البلد الذي كان محل إقامتهما، وفيه عقد زواجهما، وهذا يسقط حقها شرعاً في الحضانة. وقد استندت المحكمة في حكمها إلى أن الثابت فقهاً، أن الأم أحق بالحضانة، قبل الفرقة وبعدها، وأن نشور الزوجة لا يسقط حقها في الحضانة، وعلى الأب، إذا أراد ضم الصغير إليه، أن يطلب دخول أمه في طاعته، ما دامت الزوجية قائمة، فإن لم يفعل، وطلب ضم الصغير وحده، كان ظالماً، ولا يجاب إلى طلبه؛ لأن ذلك يفوت على الأم حضانتها، وحق رؤيتها. وهكذا قرر هذا الحكم هذه القاعدة: إذا انتقلت أم الصغير بولدها، ولو إلى مكان بعيد، فليس للأب حق نزعها منها، ما دامت الزوجية قائمة؛ لأن له عليها سلطان الزوجية، وادخالها في طاعته، فيضمه بضمها إليه، وكذلك المعتدة لوجوب إسكانها بمسكن العدة.

**الحكم الثاني :** وقد صدر من محكمة بيا الجزئية، في ٢٥ مايو سنة ١٩٣١، وتأييد استئنافاً من محكمة بني سويف الكلية، في ٢٠ يولييه سنة ١٩٣١، وقد قرر هذه القاعدة: يرفض طلب الأب ضم ابنه الصغير إليه؛ لعدم تمكنه من الحضور من بلده، إلى بلد أمه وحاضنته لرؤيته، والعودة قبل الليل، ما دامت الأم مقيمة في بلد هو وطنها، ولم يكن بينه وبين بلد الأب، التي ابتعد هو عنها، تفاوت كبير، يمنعه من الذهاب؛ لرؤية ولده، والعودة إلى بلده قبل الليل؛ سواء أكان ابتعاده عن ذلك البلد بإرادته، أم بغير إرادته؛ لأنه لا ذنب للحاضنة في هذا على كل حال. ويؤخذ من وقائع هذه الدعوى، أن المدعي كان قد تزوج المدعى عليها، في بلدها بني مزار، ثم رزقت منه، حال قيام الزوجية، بنت، وطلقت منه في البلد المذكور، وانتهت عدتها بوضع الحمل، ثم أقامت المدعى عليها دعوى بمدينة بيا، وأخذت عليه حكماً من محكمتها بحضانة الصغيرة، بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٠، حين كان المدعي مقيماً ببني مزار، وانتهى الأمر بإقامته بأسبوط بحكم وظيفته، حيث رفع هذه الدعوى، طالباً ضم ابنته إليه، وهي لا تزيد سنّها عن سنتين وثمانية أشهر<sup>(١)</sup>.

**الحكم الثالث :** وقد صدر من محكمة دمنهور، في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٧، ولم يستأنف، وهو يقرر في حيلياته، أن المنصوص عليه شرعاً أن غير الأم من الحاضنات، ليس لها نقل الصغير من بلد أبيه إلا بإذنه. ولكن بعض الفقهاء حمل المنع على المكانين المتفاوتين، بحيث لو خرج الأب لرؤية ولده، لا يمكنه الرجوع إلى منزله قبل الليل، لا المتقاربين، حيث لم يفرق بين الأم وغيرها في ذلك<sup>(٢)</sup>.

وهكذا نرى، أنه من الضروري الوقوف على أحكام القضاء، التي تعتبر تطبيقاً عملياً للنصوص الفقهية، ففيها تعالج مشاكل الحياة العملية، ويظهر القاضي لهذه النصوص على ضوء الواقع في الحياة نفسها.

(١) المحامه، ص ٣، ص ١٦٥

(٢) مجلة قضاء شرعي، ص ٣، ص ٣٣٦، ورجع مثل هذا في حكم محكمة احماية بتاريخ ١٥ إبريل ١٩٣١، لمحامه ص ٣ ص ١٦٣

## الحدود

**تعريفها:** الحدود؛ جمع حد، والحد في الأصل: الشيء الحاجز بين شيئين. ويقال: ما ميز الشيء عن غيره. ومنه: حدود الدار، وحدود الأرض. وهو في اللغة، بمعنى المنع، وسميت عقوبات المعاصي حدوداً؛ لأنها في الغالب تمنع المعاصي من العود إلى تلك المعصية، التي حُدَّ لأجلها. ويطلق الحد على نفس المعصية، ومنه: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا﴾ [النقرة: ١٨٧]. والحد في الشرع؛ عقوبة مقررة؛ لأجل حق الله (١)، فيخرج التعزير لعدم تقديره؛ إذ إن تقديره مفوض لرأي الحاكم، ويخرج القصاص؛ لأنه حق الآدمي.

**جرائم الحدود:** وقد قرر الكتاب والسنة عقوبات محددة لجرائم معينة، تسمى «جرائم الحدود»، وهذه الجرائم هي: الزنى، والقذف، والسرقة، والشُّكر، والمحاربة، والرَّدة، والبهى. فعلى من ارتكب جريمة من هذه الجرائم عقوبة محددة، قررهما الشارع، فعقوبة جريمة الزنى الحد للبكر، والرجم للثيب؛ يقول الله - سبحانه -: ﴿وَالَّذِي يَأْتِيكَ الْفَاحِشَةُ مِنْ إِسْكَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهَا أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهَا فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥]. والرسول ﷺ يقول: «خذوا عني... خذوا عني... قد جعل الله لهن سبيلاً: البكر بالبكر، جلد مائة وتغريب عام، والثيب بالثيب، جلد مائة والرجم». [أحمد (٣١٣/٥) ومسلم (١٦٩٠/١٢) وأبو داود (٤٤١٥) والترمذي (١٤٣٤) وابن ماجه (٢٥٥٠)]. وعقوبة جريمة القذف ثمانون جلدة؛ يقول الله - سبحانه -: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ لِمَنْ حَصَّتْ لَهُمُ بَارِعَةً شَهَادَةً فَأُولَئِكَ سَبِيلُهُمْ أَوَّلَ مَا لَكُمْ مِنْهُمْ أَلْفَيْتُمْ هُمْ أَلْفَيْتُمْ﴾ [النور: ٤]. وعقوبة جريمة السرقة قطع اليد؛ يقول الله - تعالى -: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨]. وعقوبة جريمة الفساد في الأرض؛ القتل، أو الصُّب، أو النفي، أو تقطيع الأيدي والأرجل، من خلاف؛ يقول الله - سبحانه -: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزَاؤُ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٣]. وعقوبة جريمة السكر ثمانون جلدة، أو أربعون، على ما سيأتي مفصلاً في موضعه. وعقوبة الرِّدة القتل؛ لقول رسول الله ﷺ: «من بدل دينه، فاقتلوه». [أحمد (٢٨٢/١) والبخاري (٦٩٢٢) وأبو داود (٤٣٥١) والترمذي (١٤٥٨) والنسائي (١٠٤/٧) وابن ماجه (٢٥٥٣)]. وعقوبة جريمة البهى القتل؛ لقول الله - سبحانه -: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَتِّلُوا آلَ الْأُخْرَى حَتَّى يَتَّيَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ

(١) معنى أن العقوبة مقررة لحق الله، أي أنها مقررة لصاحب الجماعة وحماية نظم اعم، لأن حد هو لعاية من دين الله، وإذا كانت حقاً لله فهي لا تقس الإسقاط، لا من الأمراد ولا من الجماعة

وَأَقِطُوا بَنِيَّ إِنَّهُ يَحْتَسِبُ لَكُمْ فِي الْإِسْلَامِ مَا لَكُمْ فِي الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى» [الحجرات ٢٩]. ولقول رسول الله ﷺ: «إنه ستكون بعدي هبات وهنات، فمن أراد أن يفرق أمر لمسلمين، وهم جميع، فاصبروه بالسيف، كائناً من كان». [مسلم (١٨٥٢) و أبو داود (٤٦٦٢) وأحمد (٤/ ٢٤) والسنائي في لكرى (٣٤٨٥)].

**عدالة هذه العقوبات:** وهذه العقوبات، بجانب كونها محققة للمصالح العامة، وحافضة للأمن العام، فهي عقوبات عدلة غاية العدل؛ إذ إن الزنى جريمة من أفحش الجرائم، وأبشعها، وعدوان على الخلق، والشرف، ولكرامة، ومقوض لظام الأسر والبيوت، ومروج للكثير من الشرور والمفاسد التي تقضي على مقومات لأفراد ولجماعات، وتذهب بكيان الأمة، ومع ذلك، فقد احتاط الإسلام في إثبات هذه الجريمة، فاشتراط شروطاً يكاد يكون من المستحيل توفرها. فعقوبة الزنى عقوبة قصد بها الزجر، والترذع، والإرهاب، أكثر مما قصد بها التنفيذ والفعل. وقذف المحصنين والمحصات من الحرائم، التي تحل روابط الأسرة، وتفرق بين الرجل وزوجه، وتهدم أركان البيت، والبيت هو الخلية الأولى في بنية المجتمع؛ فصلاجهما يصلح، وبفسادها يفسد. فتقرير حلد مقترف هذه الجريمة ثمانين جلدة، بعد عجزه عن الإتيان، بأربعة شهداء، يؤيدونه فيما يقذف به، غاية في الحكمة وفي رعاية المصلحة؛ كيلا تحدث كرامة إنسان، أو يجرح في سمعته. والسرقة ما هي إلا اعتداء على أموال الناس، وعبث بها، والأموال أحب الأشياء إلى النفوس، فتقرير عقوبة القطع لمرتكب هذه الجريمة، حتى يكف غيره عن اقتراف جريمة السرقة، فيأمن كل فرد على ماله، ويطمئن على أحب الأشياء لديه، وأعزها على نفسه، مما يعد من مفاخر هذه الشريعة. وقد ظهر أثر الأخذ بهذا التشريع في البلاد، التي تطبقه وأصحها، في استتباب الأمن، وحماية الأموال، وصيانتها من أيدي العابثين، والخارجين على الشريعة والقانون. وقد اضطر الاتحاد السوفيتي أخيراً، إلى تشديد عقوبة السرقة، بعد أن تبين له أن عقوبة السحب لم تحمف من كثرة ارتكاب هذه الجريمة، فقرر إعدام اسارق رمياً بالرصاص، وهي أقصى عقوبة ممكنة<sup>(١)</sup>. والمخاربون، الساعون في الأرض بافساد، المضمونون لنيران الفتنة، المزعجون للأمن، المثيرون للاضطرابات، العاملون على قلب اللظم لقائمة، لا أقل من أن تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، أو يُنْفَوْا من الأرض. واحمر تفقد انتشار عقله ورشده، وإد فقد الإنسان رشده وعقه، ارتكب كل حماقة وفحش، فإد حلد، كان حلد ماعاً له من المعاودة، من جانب، وراذعاً لغيره من قتراف مثل حيرته، من جانب حر.

**وجوب إقامة الحدود:** إقامة الحدود فيها نفع للناس؛ لأنها تمنع الجرائم، وتردع العصاة، وتكف من تحدثه نفسه بانتهاك الحرمات، وتحقق الأمن لكل فرد، على نفسه، وعرضه، وماله، وسمعته، وحريته، وكرامته. وقد روى السنائي، وابن ماجة، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «حدٌ يعمل به في الأرض، خيرٌ لأهل الأرض من أن يُمطروا أربعين صباحاً». [السنائي (٧٦/ ٨) وابن ماجة (٢٥٣٨) وابن حبان (٤٣٨١)].

(١) جاء في حرمه الأهرام ١٤/ ٨/ ١٩٦٣ «إن الاتحاد السوفيتي عدم ثلاثة أشخاص رمياً بالرصاص لانتهابهم بالسرقة» ولا يكاد يمر يوم دون أن يشر من مثل هذ كثير

(٢) في الحديث جرير بن عريد بن جرير بن عبد الله لجلي وهو ضعف مكر

وكل عمل من شأنه أن يعطل إقامة الحدود، فهو تعطيل لأحكام الله، ومحاربة له؛ لأن ذلك من شأنه إقرار المنكر، وإشاعة الشر؛ روى أحمد، وأبو داود، والحاكم وصححه، أن النبي ﷺ قال: «من حالت شَفَاعَتُهُ، دون حدٍّ من حدود الله، فهو مضادٌّ الله في أمره». [أحمد (٧٠/٢) وأبو داود (٣٥٩٧) والحاكم (٤/٣٨٣)]. وقد يحدث أن يغفل المرء عن الجناية التي يرتكبها الجاني، وينظر إلى العقوبة الواقعة عليه، فيرق قلبه له، ويعطف عليه، فيقرر القرآن أن ذلك مما يتنافى مع الإيمان؛ لأن الإيمان يقتضي الطهر والتنزه عن الجرائم، والسمو بالفرد والجماعة إلى الأدب العالي، والخلق المتين؛ يقول الله - سبحانه: ﴿الَّذِينَ لَا يَرْجُوا عَذَابَ اللَّهِ بَآئِنًا مِمَّا وَعَدَ اللَّهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [النور: ٢]. إن الرحمة بالمجتمع أهم بكثير من الرحمة بالفرد؛

فقسا ليزدجروا ومن يك حازما فليقس أحيانا علي من یرحم

الشفاعة في الحدود : يحرم أن يشفع أحدٌ ، أو يعمل على أن يعطل حداً من حدود الله ؛ لأن في ذلك تفويتاً لمصلحة محققة ، وإغراء بارتكاب الجنايات ، ورضاً بإفلات المجرم من تبعات جرمه . وهذا ، بعد أن يصل الأمر إلى الحاكم ؛ لأن الشفاعة حيثئذ تصرف الحاكم عن وظيفته الأولى ، وتفتح الباب ؛ لتعطيل الحدود<sup>(١)</sup> ، أما قبل الوصول إلى الحاكم ، فلا بأس من التستر على الجاني ، والشفاعة عنده ؛ أخرج أبو داود ، والنسائي ، والحاكم وصححه ، من حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن النبي ﷺ قال : « تعافوا الحدود فيما بينكم ، فما بلغني من حدٍّ ، فقد وجب » . [أبو داود (٤٣٧٦) والنسائي (٨/٧٠) والحاكم (٤/٣٨٣)] . وأخرج أحمد ، وأهل السنن ، وصححه الحاكم ، من حديث صفوان بن أمية ، أن النبي ﷺ قال له ، لما أراد أن يقطع الذي سرق رداءه ، فشفع فيه : « هلاً كان قبل أن تأتيني به » . [أبو داود (٤٣٧٦) والنسائي (٨/٧٠) والحاكم (٤/٣٨٣)] . وعن عائشة قالت : كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع ، وتجده ، فأمر النبي ﷺ بقطع يدها ، فأتى أهلها أسامة بن زيد ، فكلموه ، فكلم النبي ﷺ فيها ، فقال له النبي ﷺ : « يا أسامة ، لا أراك تشفع في حدٍّ من حدود الله ﷻ » . ثم قام النبي ﷺ خطيباً فقال : « إنما هلك من كان قبلكم ، بأنه إذا سرق فيهم الشريف ، تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف ، قطعوه ، والذي نفسي بيده ، لو كانت فاطمة بنت محمد ، لقطعت يدها » . فقطع يد المخزومية . رواه أحمد ، ومسلم ، والنسائي . [أحمد (١٦٢/٦) ومسلم (١٦٨٨/٨ و٩) والنسائي (٨/٧٣-٧٥)] .

سقوط الحدود بالشبهات: الحدة عقوبة من العقوبات ، التي توقع ضرراً في جسد الجاني وسمعته ، ولا يحل استباحة حرمة أحد ، أو إيلا مة إلا بالحق ، ولا يثبت هذا الحق إلا بالدليل ، الذي لا يتطرق إليه الشك ، فإذا تطرق إليه الشك ، كان ذلك مانعاً من اليقين ، الذي تنبني عليه الأحكام . ومن أجل هذا كانت التهم والشكوك لا عبرة لها ، ولا اعتداد بها ؛ لأنها مظنة الخطأ . عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ادفعوا الحدود ، ما وجدتم لها مدفعاً » . رواه ابن ماجه . [ ابن ماجة ( ٢٥٤٥ ) ] . وعن عائشة ،

(١) ادعى ابن عبد البر الإجماع على أنه يجب على السلطان إقامة الحد إذا بعته .

قالت : قال رسول الله ﷺ : «ادعوا الحدود عن المسلمين ، ما استطعتم ، فإن كان له مخرج ، فحلوا مسيله ؛ فإن الإمام لأن يحطى في العفو ، حيّر له من أن يحطى في العقوبة » . رواه الترمذي . [٤٢٤] . وذكر أنه قد روي موقوفاً ، وأن الوقف أصح ، قال : وقد روي عن غير واحد من الصحابة رضي الله عنهم أنهم قالوا مثل ذلك .

**الشبهات ، وأقسامها<sup>(١)</sup> :** تحدث الأحناف ، والشافعية عن الشبهات ، ولكلّ منهما رأي ، نجمله فيما يأتي :

**رأي الشافعية :** يرى الشافعية ، أن الشبهة تنقسم أقساماً ثلاثة :

**١- شبهة في المحل :** أي ؛ محل الفعل ، مثل وطء الزوج الزوجة الحائض ، أو الصائمة ، أو إتيان الزوجة في دبرها ، فالشبهة هنا قائمة في محل الفعل المحرم ؛ إذ إن المحل مملوك للزوج ، ومن حقه أن يباشر الزوجة ، وإذا لم يكن له أن يباشرها ، وهي حائض أو صائمة ، أو أن يأتيها في الدبر ، إلا أن ملك الزوج للمحل وحقه عليه يورث شبهة ، وقيام هذه الشبهة يقتضي درء الحد ؛ سواء اعتقد الفاعل بحل الفعل ، أو بحرمة ؛ لأن أساس الشبهة ليس الاعتقاد والظن ؛ وإنما أساسها محل الفعل ، وتسلبت الفاعل شرعاً عليه .

**٢- شبهة في الفاعل :** كمن يطأ امرأة زُفّت إليه على أنها زوجته ، ثم تبين له أنها ليست زوجته ، وأساس الشبهة ظن الفاعل واعتقاده ، بحيث يأتي الفعل ، وهو يعتقد أنه لا يأتي محرماً ، فقيام هذا الظن عند الفاعل يورث شبهة ، يترتب عليها درء الحد ، أما إذا أتى الفاعل الفعل ، وهو عالم بأنه محرم ، فلا شبهة .

**٣- شبهة في الجبهة :** ويقصد في هذا الاشتباه في حل الفعل وحرمة ، وأساس هذه الشبهة ، الاختلاف بين الفقهاء على الفعل ، فكلّ ما اختلفوا على حله أو جوازه ، كان الاختلاف فيه شبهة ، يدرأ بها الحد ؛ فمثلاً يجيز أبو حنيفة الزواج بلا ولي ، ويجيزه مالك بلا شهود ؛ ولا يجيز جمهور الفقهاء هذا الزواج ، ونتيجة هذا الزواج أنه لا حد على الوطء في هذا الزواج المختلف في صحته ؛ لأن الخلاف يقوم شبهة تدرأ الحد ، ولو كان الفاعل يعتقد بحرمة الفعل ؛ لأن هذا الاعتقاد في ذاته ليس له أثر ، ما دام الفقهاء مختلفين على الحل والحرمة .

**رأي الأحناف :** أما الأحناف ، فإنهم يرون أن الشبهة تنقسم قسمين :

**١- شبهة في الفعل :** وهي شبهة في حق من اشتبه عليه الفعل ، دون من لم يشبهه عليه ، وتثبت هذه الشبهة في حق من اشتبه عليه الحل والحرمة ، ولم يكن ثمة دليل سمعي يفيد الحل ، بل ظن غير الدليل دليلاً ؛ كمن يطئ زوجته المطلقة ثلاثاً أو بائناً على مال في عدتها ؛ وتعليل ذلك أن النكاح إذا كان قد زال في حق الحل أصلاً ؛ لوحد المعطل لحل المحلية ، وهو الطلاق ، فإن النكاح قد بقي في حق الفراش ، والحرمة

(١) اشترع الجنائي الإسلامي .

على الأرواح فقط ، ومثل هذا الوطء حرام ، فهو زنى يوجب الحد ، إلا إذا ادَّعى الواطئ الاشتباه ، وطل  
الحل ؛ لأنه سى ظنه على نوع دليل . وهو نقاء الكاح في حق الفراش ، وحرمة الأرواح . فظن أنه بقي في  
حق الحل أيضًا ، وهذا ، وإن لم يصلح دليلًا على الحقيقة ، لكنه لما ظنه دليلًا ، اعتبر في حقه درجة لما يدرئ  
بالتبهمات ، ويشترط . لقيام الشبهة في الفعل . ألا يكون هناك دليل على التحريم أصلاً ، وأن يعتقد الجاني  
الحل . فإذا كان هناك دليل على التحريم ، أو لم يكن الاعتقاد بالحل ثابتًا ، فلا شبهة أصلاً ، وإذا ثبت أن  
الجاني كان يعلم بحرمة الفعل ، وجب عليه الحد .

**٢- الشبهة في المحل :** ويسمونها الشبهة الحكمية ، أو شبهة المِلْك ؛ وتقوم هذه الشبهة على الاشتباه في  
حكم الشرع بحل المحل ، فيشترط في هذه الشبهة أن تكون ناشئة عن حكم من أحكام الشريعة ، وهي  
تتحقق بقيام دليل شرعي ينفي الحرمة ، ولا عبرة بظن الفاعل ، فيستوي أن يعتقد انفاعل الحل ، أو يعلم  
الحرمة ؛ لأن الشبهة ثابتة بقيام الدليل الشرعي ، لا بالعلم وعدمه .

**مَنْ يَقِيمُ الْخُدُودَ ؟** : اتفق الفقهاء على أن الحاكم أو من ينيبه عنه هو الذي يقيم الحدود ، وأنه ليس  
للأفراد أن يتولوا هذا العمل من تلقاء أنفسهم ؛ روى الطحاوي ، عن مسلم بن يسار ، أنه قال : كان رجلٌ  
من الصحابة يقول : الزكاة ، والحدود ، والفيء ، والجمعة إلى السلطان . قال الطحاوي : لا نعم له مخالفًا  
من الصحابة<sup>(١)</sup> . وروى البيهقي ، عن خارجة بن زيد ، عن أبيه ، وأخرجه أيضًا ، عن أبي الزناد ، عن أبيه ،  
عن الفقهاء الذين يُنتهى إلى أقوالهم من أهل المدينة ، أنهم كانوا يقولون : لا ينبغي لأحد أن يقيم شيئًا من  
الحدود ، دون السلطان ، إلا أن لرجل أن يقيم حد الزنى على عبده ، أو أمته . وذهب جماعة من السلف ،  
منهم الشافعي ، إلى أن السيد يقيم الحد على مملوكه ، واستدلوا ، بما روي عن أمير المؤمنين علي عليه السلام أن  
خادمة للنبي ﷺ أحدثت ، فأمرني النبي ﷺ ، أن أقيم عليها الحد ، فأتيتها فوجدتها لم تجف من دمها ،  
فأتيتها فأخبرته ، فقال : «إذا جفت من دمها ، فأقم عليها الحد ، أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم» . رواه  
أحمد ، وأبو داود ، ومسلم ، والبيهقي ، والحاكم . [أحمد (٩٥ / ١) ومسلم (٣٤ / ١٧٠٥) وأبو داود (٤٤٧٣)  
والبيهقي (٢٢٩ / ٨) والحاكم (٣٦٩ / ٤)] . وقال أبو حنيفة : يرفعه المولى للسلطان ، ولا يقيمه هو بنفسه .

**مشروعية التستر في الحدود :** قد يكون ستر العصاة علاجًا ناجعًا للذين تورطوا في الجرائم ، واقتربوا  
المآثم ، وقد ينهضون بعد ارتكابها ، فيتوبون توبة نصوحًا ، ويستأنفون حياة نظيفة . لهذا شرع الإسلام  
التستر على المتورطين في الآثام ، وعدم التعجيل بكشف أمرهم . عن سعيد بن المسيب ، قال : بلغني أن  
رسول الله ﷺ قال لرجل ، من أسسم ، يقال له : هَرَّال . وقد جاء يشكو رجلًا مألوفًا ، وذلك قبل أن ينزل  
قوله - تعالى - : ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَثْبَاتٍ يَزْعِمْنَ لَهُنَّ حُلَاهُ ثُمَّ يَمِينَ حُلَاهُ﴾ [النور : ٤] : «يا هَرَّال ،  
لو سترته بردائك ، كان خيرًا لك» . [أبو داود (٤٣٧٧ و ٤٣٧٨) ومالك في الموطأ (١٦٤٠)] . قال يحيى بن  
سعيد : فحدثت بهذا الحديث في مجلس ، فيه يزيد بن نعيم بن هَرَّال الأسلمي ، فقال يريد : هَرَّال حدي ،

(١) تعفه بن حرم . فقال : به حمله اثنا عشر صحابيًّا .



هذا الحديث حق . وروى ابن ماجة ، عن اس عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال : « من ستر عورة أخيه المسلم ، ستر الله عورته يوم القيامة ، ومن كشف عورة أخيه ، كشف الله عورته ، حتى يفضحه في بيته » . [ اس ماجة ( ٢٥٤٦ ) ] . وإذا كان الستر مدوياً ، ينبغي أن تكون الشهادة به حلاف الأولى ، التي مرجعها إلى كراهة التنزيه ؛ لأنها في رتبة السدب في جاب الفعل ، وكراهة التنزيه في جاب الترك ، وهذا يجب أن يكون بالنسبة إلى من لم يعتد الرى ، ولم يتهنك به ، أما إذا وصل الحال إلى إشاعته ، والتهتك به ، فيجب كون الشهادة به أولى من تركها ؛ لأن المطلوب الشارع إخلاء الأرض من المعاصي والصواحش ، وذلك يتحقق بالتوبة من الفاعلين ، وبالزجر لهم ، فإذا ظهر حال الشره في الزنى وعدم المبالاة به ، وإشاعته ، فإخلاء الأرض المطلوب حينئذ بالتوبة احتمال يُقابلُهُ ظهور عدمها ، فمن اتصف بذلك ، فيجب تحقيق السبب الآخر للإخلاء ، وهو الحدود ، بخلاف من زنى مرة أو مراراً ، مُسْتَتِراً ، متخوفاً ، مُتَنَدِّماً عليه ، فإنه محل استحباب ستر الشاهد (١) .

ستر المسلم نفسه : بل على المسلم أن يستر نفسه ولا يفضحها بالحديث عما يصدر عنه ؛ من إثم أو إقرار أمام الحاكم ؛ لينفذ فيه العقوبة ؛ روى الإمام مالك في «الموطأ» ، عن زيد بن أسلم ، أن رسول الله ﷺ قال : « يا أيها الناس ، قد آن لكم أن تنتهوا عن حدود الله ، من أصاب من هذه القاذورات شيئاً ، فليستر بستر الله ؛ فإنه من يبد لنا صفحته ، نُقيم عليه كتاب الله » . [ مالك في الموطأ ( ١٦٤٢ ) والاستذكار ( ٢٤ / ٨٥ ) ] .

الحدودُ كفارةٌ للآثام : يرى أكثر العلماء أن الحدود إذا أُقيمت ، كانت مكفرة لما اقترف من آثام ، وأنه لا يعذب في الآخرة ؛ لما رواه البخاري ، ومسلم ، عن عبادة بن الصامت ، قال : كنا مع رسول الله ﷺ في مجلس ، فقال : « تبايعوني على ألا تشركوا بالله شيئاً ، ولا تزنوا ، ولا تسرقوا ، ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ، فمن وفى منكم ، فأجره على الله ، ومن أصاب شيئاً من ذلك ، فعوقب به فهو كفارة له (٢) ، ومن أصاب شيئاً من ذلك ، فستره الله عليه فأمره إلى الله ؛ إن شاء عفا عنه ، وإن شاء عذبه » . [ البخاري ( ٤٨٩٣ ) ومسلم ( ١٧٠٩ ) ] . وإقامة الحد ، وإن كانت مكفرة للآثام ، فإنها مع ذلك زاجرة عن اقترافها ، فهي جوارب ، وزواجر مقاة .

إقامة الحدود في دار الحرب : ذهب فريق من العلماء إلى أن الحدود تقام في أرض الحرب ، كما تقام في دار الإسلام ، دون تفرقة بينهما ؛ لأن الأمر بإقامتها عام ، لم يحص داراً دون دار . ومن ذهب إلى هذا مالك ، والليث بن سعد .

وقال أبو حنيفة ، وعبد إذا عزا أمير أرض الحرب ، فإنه لا يقيم الحد على أحد من جنوده في عسكره ، إلا أن يكون إمام مصر ، أو الشام ، أو العراق ، أو ما أشبه ذلك ، فيقيم الحدود في عسكره .

(١) انظر ص ١٦٤ ح ٣ حاشية الشلبي على الربيعي من كتاب الحدود ديهسي

(٢) وهذا مما عدا الشرك ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ﴾

وحجة هؤلاء، أن إقامة الحدود في دار الحرب، قد تحمل الحدود على الالتحاق بالكفر. وهذا هو الراجح؛ وذلك أن هذا حد من حدود الله - تعالى - وقد نهى عن إقامته في العزو؛ خشية أن يترتب عليه ما هو شر منه. وقد نص أحمد، وإسحاق بن راهويه، والأوزاعي، وغيرهم من علماء الإسلام على أن الحدود لا تقام في أرض العدو، وعليه إجماع الصحابة، وكان أبو محجن الثقفي رضي الله عنه لا يستطيع صبراً عن شرب الخمر، فشربها في واقعة القادسية، فحبسه أمير الجيش، سعد بن أبي وقاص، وأمر بتقييده، فلما التقى الجمعان، قال أبو محجن:

كفا حزناً أن تُطرد الحيل بالقنا وأترك مشدوداً علي وثاقيا

ثم قال لامرأة سعد: أطلقيني، ولك علي إن سلمني الله أن أرجع، حتى أضع رجلي في القيد، فإن قتلت، فقد استرحمت مني. فحلته، فوثب على فرس لسعد، يقال لها: البقاء. ثم أخذ رمحاً، وخرج للقتال، فأتى بما بهز سعداً وجيش المسلمين، حتى ظنوه ملكاً من الملائكة جاء لنصرتهم، فلما هزم العدو رجع، ووضع رجله في القيد، فأخبرت سعداً امرأته، بما كان من أمره، فخلى سعد سبيله، وأقسم ألا يقيم عليه الحد؛ من أجل بلائه في القتال، حتى قوي جيش المسلمين به، فتاب أبو محجن بعد ذلك عن شرب الخمر. فتأخر الحد أو إسقاطه كان لمصلحة راجحة، هي خير للمسلمين وله من إقامة الحد عليه.

**التهى عن إقامة الحدود في المساجد؛ صيانة لها عن التلوث:** روى أبو داود، عن حكيم بن حزام رضي الله عنه أنه قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يستقاد في المسجد، وأن تشد فيه الأشعار، وأن تقام فيه الحدود. [أبو داود (٤٤٩٠)].

**هل للقاضي أن يحكم بعلمه؟:** يرى الظاهرية، أنه فرض على القاضي أن يقضي بعلمه في الدماء، والقصاص، والأموال، والفروج، والحدود؛ سواء علم ذلك قبل ولايته، أو بعد ولايته، وأقوى ما حكم بعلمه؛ لأنه يقين الحق، ثم بالإقرار، ثم بالبينه؛ لأن الله - تعالى - يقول: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتُوباً قَوْمِينَ بِأَلْسِنَةٍ شَاهِدَةٍ يَوْمَ﴾. [النساء: ١٣٥]. وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «من رأى منكم منكراً، فليغيره بيده، فإن لم يستطع فليسلمه...». [أحمد (١٠/٣) ومسلم (٧٨/٤٩) وأبو داود (١١٤٠) وسنن أبي داود (١٢٧٥)]. فصح، أن القاضي عليه أن يقوم لقسط، وليس من القسط أن يترك الظالم على ظلمه لا يغيره، وصح، أن فرضاً على القاضي أن يغير كل مك علمه بيده، وأن يعطي كل ذي حق حقه، وإلا فهو ظالم. وأما جمهور الفقهاء، فإنهم يرون أنه ليس للقاضي أن يقضي بعلمه، قال أبو بكر رضي الله عنه: لو رأيت رجلاً على حد، لم أحده، حتى تقوم البينة عندي. ولأن القاضي كغيره من الأفراد، لا يجوز له أن يتكلم بما شهد به، ما لم تكن لديه البينة الكاملة، ولو رمى القاضي زانياً بما شهد به منه، وهو لا يملك على قوله البينة الكاملة، لكان قادراً، يزمه حد القذف، وإذا كان قد حرم على القاضي الطعن بما يعلم، فأولى أن يحرم عليه العمل به، وأصل هذا الرأي قول الله - سبحانه -: ﴿وَإِذَا لَمْ يَأْتُوا بِالْبُحْثِ فَادْعُوا بِالْبُحْثِ عِنْدَ اللَّهِ هُمْ أَلَدُّ لِلْأَعْيُنِ﴾. [البور: ١٣٠].

التَّدرُجُ فِي تَحْرِيمِهَا : وقد كان الناس يشربون الخمر ، حتى هاجر الرسول ﷺ من مكة إلى المدينة ، فكثر سؤال المسلمين عنها ، وعن لعب الميسر ، لما كانوا يرونه من شرورهما ، ومفاسدهما ، فأُنزل الله ﷻ : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْعٌ لِّأَيٍّ وَإِنَّهُمَا آكْبَرُ مِنْ نَّفْعِهِمَا﴾ [البقرة : ٢١٩] . أي : أن في تعاطيهما دنبا كبيرا ؛ ما فيهما من الأضرار ، والمفاسد المادية والدينية ، وأن فيهما كذلك منافع للناس ، وهذه المنافع مادية ، وهي الربح بالتجارة في الخمر ، وكسب المال ، دون عناء في الميسر . ومع ذلك ، فإن الإثم أرجح من المنافع فيهما ، وفي هذا ترجيح لجانب التحريم ، وليس تحريما قاطعا ، ثم نزل بعد ذلك التحريم أثناء الصلاة تدرجا مع الناس الذين ألّفوها ، وعدّوها جزءا من حياتهم ، قال الله - سبحانه - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء : ٤٣] . وكان سبب نزول هذه الآية ، أن رجلا صَلَّى ، وهو سكران ، فقرأ : ( قل يا أيها الكافرون ه أعبد ما تعبدون ) إلى آخر السورة ، بدون ذكر النفي ، وكان ذلك تمهيدا لتحريمها نهائيا ، ثم نزل حكم الله بتحريمها نهائيا . قال الله - تعالى - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا أَخْفَرْنَا وَالْمَيْسِرَ وَالْأَنْصَابَ وَالْأَزْلَامَ يَحْسَبُ أَنَّ الشَّيْطَانَ فَاجْتَنَبُوا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۝ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَٰذَا أَنْتُمْ مُنْتَهَوْنَ ۝﴾ [المائدة : ٩٠ ، ٩١] . وظاهر من هذا ، أن الله ، سبحانه ، عطف على الخمر الميسر ، والأنصاب ، والأزلام ، وحكم على هذه الأشياء كلها بأنها :

- ١- رجس: أي؛ خبيث، مستقذر عند أولي الألباب.
- ٢- ومن عمل الشيطان، وتزيينه، ووسوسته.
- ٣- وإذا كان ذلك كذلك، فإن من الواجب اجتنابها، والبعد عنها؛ ليكون الإنسان معداً ومهيئاً للفوز والفلاح.
- ٤- وأن إرادة الشيطان بتزيينه تناول الخمر، ولعب الميسر، في إيقاع العداوة والبغضاء، بسبب هذا التعاطي، وهذه مفسدة دنيوية.
- ٥- وأن إرادته كذلك في الصد عن ذكر الله، والإلهاء عن الصلاة، وهذه مفسدة أخرى دينية.
- ٦- وأن ذلك كله يوجب الانتهاء، عن تعاطي شيء من ذلك. وهذه الآية آخر ما نزل في حكم الخمر، وهي قاضية بتحريمها تحريماً قاطعاً. وأخرج عبد بن حميد، عن عطاء، قال: أول ما نزل من تحريم الخمر: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْعٌ لِلنَّاسِ وَإِنَّهُمَا آكَرٌ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [رقعة: ٢١٩]. فقال بعض الناس: نشرها؛ لمافعها. وقال آخرون: لا حير في شيء فيه إثم. ثم نزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَءُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سَكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣]. فقال بعض الناس: نشرها. وخمس في بيوتنا. وقال آخرون: لا حير في شيء يحول يساً وبين الصلاة مع المسمين.

فرلت : ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنَ الْحَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَالْأَنصَابِ وَالْأَزْلَمِ بِحَسَبِ مَنَعِ الشَّيْطَانِ فَآخِذُوا لَكُمْ نَفْسُكُمْ ۖ إِنَّهَا لَأَكْبَرُ ۚ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِوا عَنْ ذَلِكَ فَأَكْبَرُوا بِكُمْ ۚ إِنَّهَا لَأَكْبَرُ ۚ﴾ (٩١) .  
 [المائدة : ٩٠ ، ٩١] . فهاهم ، فانتهاوا . وكان هذا التحريم بعد غزوة الأحزاب . وعن قتادة ، أن الله حرم  
 الحمر في سورة المائدة ، بعد غزوة الأحزاب ، وكانت غزوة الأحزاب سنة أربع ، أو خمس هجرية . وذكر  
 ابن اسحاق ، أن التحريم كان في غزوة بني النضير ، وكانت سنة أربع هجرية على الراجح . وقال الدمياطي  
 في «سيرته» : كان تحريمها عام الحديبية ، سنة ست هجرية .

تشديد الإسلام في تحريم الخمر : وتحريم الخمر يتفق مع تعاليم الإسلام ، التي تشتهد بإيجاد شخصية  
 قوية في جسمها ، ونفسها ، وعقلها ، وما من شئ في أن الخمر تضعف الشخصية ، وتذهب بمقوماتها ،  
 ولا سيما العقل ، يقول أحد الشعراء :

شربت الخمر ، حتى ضلّ عقلي كذاك الخمر تفعل بالعقول

وإذا ذهب العقل ، تحول المرء إلى حيوان شرير ، وصدر عنه من الشر والفساد ، ما لا حدّ له ، فالقتل ،  
 والعدوان ، والفحش ، وإفشاء الأسرار ، وخيانة الأوطان من آثاره . وهذا الشر يصل إلى نفس الإنسان ،  
 وإلى أصدقائه وجيرانه ، وإلى كلّ من يسوقه حظه التمس إلى الاقتراب منه ؛ فعن علي رضي الله عنه أنه كان مع عمه  
 حمزة ، وكان له شارفان . أي ؛ ناقتان مستئنان . أراد أن يجمع عليهما الإذخر ، وهو نبات طيب الرائحة ،  
 مع صائغ يهودي ، ويبيعه للصواغين ؛ ليستعين بثمانه على وليمة فاطمة . رضي الله عنها . عند إرادة البناء  
 بها ، وكان عمه حمزة يشرب الخمر مع بعض الأنصار ، ومعه قينة تغنيه ، فأشدت شعراً حثته به عني نحر  
 الناقتين ، وأخذ أطايبهما ؛ ليأكل منها ، فثار حمزة ، وجبّ (٢) أسنمتها ، وأخذ من أكبادهما ، فلما رأى  
 علي ذلك تألم ، ولم يملك عينيه ، وشكا حمزة إلى النبي صلى الله عليه وآله ، فدخل النبي صلى الله عليه وآله على حمزة ، ومعه  
 علي ، وزيد بن حارثة ، فتغيظ عليه ، وطلق يومه ، وكان حمزة ثملاً ، قد احمرت عيناه ، فنظر إلى  
 رسول الله صلى الله عليه وآله ، وقال له ولمن معه : وهل أنتم إلا عبيد لأبي . فلما علم النبي صلى الله عليه وآله أنه ثمل ، نكص على  
 عقبيه القهقري ، وخرج هو ومن معه . [البخاري (٣٠٩١) ومسلم (١٩٧٩ / ٢)] . هذه هي آثار الخمر ، حينما  
 تلعب برأس شاربها ، وتفقد وعيه ، ولهذا أطلق عليها الشرع أم الخبائث ؛ فعن عبد الله بن عمرو ، أن النبي  
 صلى الله عليه وآله قال : «الخمر أم الخبائث» [صحيح الجامع (٣٣٤٠) والسلسلة الصحيحة (١٨٥٤)] . وعن عبد الله بن  
 عمرو . قال : الخمر أم الفواحش . وأكبر الكبائر ، ومن شرب الخمر ، ترك الصلاة ، ووقع على أمّه ،  
 وحالته ، وعمته . رواه الطبراني في «الكبير» من حديث عبد الله بن عمرو . [مجمع الزوائد (٢٧٢ / ٥)] .  
 وكذا من حديث ابن عباس ، بلفظ : «من شربها ، وقع على أمّه» . [مجمع الزوائد (٦٧ / ٥) وصحيح الجامع

(١) ﴿مَنْ شَرِبَ مِنْهَا فَلَهُ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ . لما علم عمر رضي الله عنه أن هذا وعيد شديد رثه على معنى «انتهاوا» . فانتهى . وأمر النبي صلى الله عليه وآله منادي أن ينادي في  
 مكك لمدة : لا ين الخمر قد حرمت . فكسرت الدنان وأريق الخمر حتى جرب في مكك لمدة .

(٢) حب قطع .

[٣٣٤٥] . وكما جعلها أم الخبائث ، أكد حرمتها ، ولعن متعاطيها ، وكل من له بها صلة ، واعتبره خارجاً عن الإيمان ؛ فعن أنس ، أن رسول الله ﷺ لعن في الخمر عشرة : «عاصرها ، ومعتصرها ، وشاربها ، وحاملها ، والمحمولة إليه ، وساقيتها ، وبائعها ، وآكل ثمنها ، والمشتري لها ، والمشتري له» . رواه ابن ماجه ، والترمذي ، وقال : حديث غريب . [الترمذي (١٢٩٥) وابن ماجه (٣٣٨١)] . وعن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»<sup>(١)</sup> . رواه أحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي . [أحمد (٢/ ٣٦٧ ، ٤٧٩) والبخاري (٢٤٧٥) ومسلم (٥٧) وأبو داود (٤٦٨٩) والترمذي (٢٦٢٥) والنسائي (٨/ ٦٤ ، ٦٥) وابن ماجه (٣٩٣٦)] . وجعل جزاء من يتناولها في الدنيا ، أن يحرم منها في الآخرة ؛ لأنه استعجل شيئاً ، فجوزي بالحرمان منه ؛ قال رسول الله ﷺ : «من شرب الخمر في الدنيا ، ولم يتب ، لم يشربها في الآخرة وإن دخل الجنة» . [البخاري (٥٥٧٥) ومسلم (٢٠٠٣)] .

**تحريم الخمر في المسيحية :** وكما أن الخمر محرمة في الإسلام ، فهي محرمة في المسيحية كذلك . وقد استفتت جماعة منع المسكرات رؤساء الديانة المسيحية ، بالوجه القبلي ، بالجمهورية العربية المتحدة<sup>(٢)</sup> ، فأفتوا بما خلاصته : أن الكتب الإلهية جميعها قضت على الإنسان أن يتعد عن المسكرات . كذلك استدل رئيس كنيسة السورين الأورثوذكس على تحريم المسكرات ، بنصوص الكتاب المقدس ، ثم قال : وخلاصة القول : إن المسكرات إجمالاً محرمة في كل كتاب ؛ سواء أكانت من العنب ، أم من سائر المواد كالشعير ، والتمر ، والعسل ، والتفاح ، وغيرها . ومن شواهد العهد الجديد ، في ذلك ، قول بولس في رسالته إلى أهل إفسس (٥ : ٨) : «ولا تسكروا بالخمر الذي فيه الخلاعة . ونهيه عن مخالطة السكير (أكوه : ١١) وجزمه بأن السكيرين لا يرثون ملكوت السماوات (غلا : ٢١) (١كو : ١٠ : ٩) .

**أضرار الخمر :** وقد خصت مجلة التمدن الإسلامي ، بقلم الدكتور عبد الوهاب خليل ، ما في الخمر من أضرار نفسية ، وبدنية ، وخلقية ، وما يترتب عليها من آثار سيئة في الفرد والجماعة ، فقالت : وإذا سألنا جميع العلماء ؛ سواء علماء الدين ، أو الطب ، أو الأخلاق ، أو الاجتماع ، أو الاقتصاد ، وأخذنا رأيهم في تعاطي المسكرات ، لكان جواب الكل واحداً : وهو منع تعاطيها منعاً باتاً ؛ لأنها مضرّة ضرراً فادحاً ، فعلماء الدين يقولون : إنها محرمة ، وما حرمت ، إلا لأنها أم الخبائث . وعلماء الطب ، يقولون : إنها من أعظم الأخطار التي تهدد نوع البشر ، لا بما تورثه مباشرة من الأضرار السامة فحسب ، بل بعواقبها الوخيمة أيضاً ؛

(١) أي أن مرتكب ذلك لا يكون حال ارتكابه متصفاً بالإيمان الإداعي حرمة ذلك ، وكونه من أسباب سحق الله وعقوبته لأن هذا الإيمان يستلزم احتساب المعاصي . وقيل : إن الإيمان يعاقب مرتكب مثل هذه الكيثر مدة ملاسته لها ، وقد يعود إليه بعدها ، وقيل انصبي لكمال الإيمان ، والرأي الأول أصح . كما حققه الإمام العراقي في الإحياء في كتاب «التوبة» .

(٢) منهم بياقة مطران كرسي أسبوط ، وبياقة مطران كرسي انبليسا ، وبياقة مطران قنا . بتاريخ ١٦ / ٩ / ١٩٢٢ م .

إذ إنها تمهد السبيل لخطر لا يقل ضرراً عنها، ألا وهو السل. والخمر توهن البدن، وتجعله أقل مقاومة وجلداً في كثير من الأمراض مطلقاً، وهي تؤثر في جميع أجهزة البدن، وخاصة في الكبد، وهي شديدة الفتك بالمجموعة العصبية. لذلك لا يستغرب أن تكون من أهم الأسباب الموجبة لكثير من الأمراض العصبية، ومن أعظم دواعي الجنون، والشقاوة، والإجرام، لا مستعملها وحده، بل في أعقابه من بعده. فهي إذن علة الشقاء، والقوّر، واليأس، وهي جرثومة الإفلاس، والمسكنة، والذل، وما نزلت بقوم إلا أودت بهم؛ مادة ومعنى، بدناً وروحاً، حسماً وعقلاً. وعلماء الأخلاق، يقولون: لكي يكون الإنسان محافظاً على الرزانة، والعفة، والشرف، والنخوة، والمروءة، يلزم عدم تناوله شيئاً، يضع به هذه الصفات الحميدة. وعلماء الاجتماع، يقولون: لكي يكون المجتمع الإنساني على غاية من النظام، والترتيب، يلزم عدم تعكيره بأعمال تخل بهذا النظام، وعندها تصبح القوضى سائدة، والقوضى تخدق التفرقة، والتفرقة تعيد الأعداء. وعلماء الاقتصاد، يقولون: إن كلّ درهم تُصرفه لمنفعتنا فهو قوة لنا وللوطى، وكلّ درهم تُصرفه لمضرتنا فهو حسارة علينا وعلى وطننا، فكيف بهذه الملايين من الليرات، التي تذهب سدى على شرب المسكرات، على اختلاف أنواعها، وتؤخرنا مالياً، وتذهب بمروءتنا وبخوتنا؟! فعلى هذا الأساس، نرى أن العقل يأمرنا بعدم تعاطي الخمر، وإذا أرادت الحكومة أخذ رأي العلماء الخبيرين في هذا المضمار، فقد كفيهاها مؤنة التعب في هذه السبيل، وأتيناها بالجواب، بدون أن تنكبد مشقة، أو تصرف فلساً واحداً؛ إذ جميع العلماء متفقون على ضررها، والحكومة من الشعب، والشعب يريد من حكومته رفع الضرر والأذى، وهي مسئولة عن رعيتهما. وبمنع المسكرات، يغدو أفراد الأمة أقوىاء البنية، صحيحي الجسم، أقوىاء العزيمة، ذوي عقل ناضج، وهذه من أهم الوسائل المؤدية، إلى رفع المستوى الصحي في البلاد، وكذلك هي الدعامة الأولى لرفع مستوى الاجتماعي، والأخلاقي، والاقتصادي؛ إذ تخفّف العناء عن كثير من الوزارات، وخاصة وزارة العدل، فيصبح رواد القصور العدلية والسجون قليلين، وبعدها تصبح السجون حالية، تتحول إلى دور يستفاد منها بشتى الإصلاحات الاجتماعية. هذه هي الحضارة والمدنية، وهذه هي النهضة. وهذا هو الرقي، والوعي. وهذا هو المعيار، والميزان لرقى الأمم. هذه هي الاشتراكية والتعاونية بعينها وحقيقتها، أي؛ نشترك ونتعاون على رفع الضرر والأذى، وباب العمل الجدي المنتج واسع: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَىٰ اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلِّيِّ الْعَلِيِّ وَلِلَّهِ الْفَيْضُ فَأَيُّ الْفَيْضِ تُعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥]. هذه الأضرار الآنفه ثبتت ثبوتاً، لا مجال فيه لشك أو ارتياب، مما حمل كثيراً من الدول الواعية على محاربة تعاطي الخمر، وغيرها من المسكرات. وكان في مقدمة من حاول منع تعاطيها من الدول أمريكا، فقد نشر في كتاب «تنقيحات» لسيد أبي الأعلى المودودي، ما يأتي: «منعت حكومة أمريكا الخمر، وطاردتها في بلادها، واستعمت جميع وسائل المدنية الحاضرة كالمجلات، والمحاضرات، والصور، والسينما؛ لتُهجين شربها، وبيان مضارها ومفاسدها. ويقدرّون ما أنفقت الدولة في الدعاية ضد الخمر، بما يزيد على ٦٠ مليون دولاراً، وأن ما نشرته من الكتب، والنشرات يشتمل على ١٠ بلايين

صفحة، وما تحملته في سبيل قانون تنفيذ التحريم، في مدة أربعة عشر عامًا، لا يقل عن ٢٥٠ مليون جنيتها، وقد أعدم فيها ٣٠٠ نفسًا، وسجن ٣٣٥ و ٥٣٢ نفسًا، وبلغت الغرامات إلى ١٦ مليون حنيتها، وصادرت من الأملاك ما يبلغ ٤٠٠ مليون وأربعة ملايين حنيتها، ولكن كل ذلك لم يزد الأمة الأمريكية، إلا غرامًا بالحر، وعادًا في تعاطيها، حتى اضطرت الحكومة سنة ١٩٣٣، إلى سحب هذا القانون، وإباحة الحر في مملكتها إباحة مطلقة. انتهى. إن أمريكا قد عجزت عجزًا تامًا عن تحريم الحر، بالرغم من الجهود الضخمة التي بذلتها، ولكن الإسلام الذي ربي الأمة على أساس من الدين، وغرس في نفوس أفرادها عراس الإيمان الحق، وأحيا ضميرها بالتعاليم الصالحة، والأسوة الحسنة، لم يصنع شيئًا من ذلك، ولم يتكف مثل هذا الجهد، ولكنها كلمة صدرت من الله، استجابت لها النفوس استجابة مطلقة. روى البخاري، ومسلم، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: ما كان لنا خمر غير فضيخكم هذا الذي تسمونه الفضيسخ، إني لقائم أسقي أبا طلحة، وأبا أيوب، ورجالاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في بيتنا، إذ جاء رجل، فقال: هل بلغكم الخبر؟ قلنا: لا. فقال: إن الحر قد حُرمت. فقال: يا أنس، أرق هذه القلال. قال: فما سألوا عنها، ولا راجعوها بعد خبر الرجل. [البخاري (٥٥٨٢) ومسلم (١٩٨٠ / ٤ و ٥)]. وهكذا يصنع الإيمان بأهله.

ما هي الخمر؟ الخمر؛ هي تلك السوائل المعروفة المعدة بطريق، تخمر بعض الحبوب أو الفواكه، وتحول النشا أو السكر الذي تحتويه إلى غَوْل<sup>(١)</sup>، بواسطة بعض كائنات حية لها قدرة على إفراز مواد خاصة، يُقَدُّ وجودها ضروريًا في عملية التخمر. وقد سميت خمرًا؛ لأنها تخمُرُ العقل وتستره، أي؛ تغطيه، وتفسد إدراكه. هذا هو تعريف الطب للخمر. وكل ما من شأنه أن يسكر يعتبر خمرًا، ولا عبرة بالمادة التي أخذت منه، فما كان مسكرًا، من أي نوع من الأنواع، فهو خمر شرعًا، ويأخذ حكمه، ويستوي في ذلك ما كان من العنب، أو التمر، أو العسل، أو الخنطة، أو الشعير، أو ما كان من غير هذه الأشياء؛ إذ إن ذلك كله خمر محرم؛ لضرره الخاص والعام، ولصدّه عن ذكر الله، وعن الصلاة، ولإيقاعه العداوة والبغضاء بين الناس. والشارع لا يفرق بين المتماثلات؛ فلا يفرق بين شراب مسكر، وشراب آخر مسكر، فيبيح القليل من صنف، ويحرم القليل من صنف آخر، بل يسوّي بينهما، وإذا كان قد حرم القليل من أحدهما، فإنه كذلك قد حرم القليل من الآخر، وقد جاءت النصوص صريحة صحيحة، لا تحتمل التأويل ولا التشكيك.

١- روى أحمد، وأبو داود، عن ابن عمر، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كل مسكر خمر، وكل حمر حرام». [أحمد (٢/ ٢٩، ٣١) وأبو داود (٣٦٧٩)].

٢- وروى البخاري، ومسلم، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: «أما بعد، أيها الناس، إنه نزل تحريم الخمر وهي من خمسة أشياء؛ من العنب، والتمر، والعسل، والخنطة، والشعير، والخمر ما خامر العقل». [البخاري (٤٦١٩)، ومسلم (٣٠٣٢/ ٣٢، ٣٣)]. هذا الذي قاله أمير

المؤمنين هو القول الفصل ؛ لأنه أعرف باللغة ، وأعلم بالشرع ، ولم ينقل أن أحداً من الصحابة خالفه فيما ذهب إليه .

٣- وروى مسلم ، عن جابر ، أن رجلاً من اليمن سأل رسول الله ﷺ ، عن شراب يشربونه بأرضهم من الذرة ، يقال له : «المرز» فقال رسول الله ﷺ : «أمسكوه؟» قال : نعم . فقال ﷺ : «كل مسكر حرام» ، إن على الله عهداً لمن يشرب المسكر ، أن يسقيه من طينة الخبال . قالوا : يا رسول الله ، وما طينة الخبال؟ قال : «عرق أهل النار» . أو قال : «عصارة أهل النار» . [أحمد (٣/ ٣٦١) ومسلم (٢٠٠٢/ ٧٢) والنسائي (٨/ ٣٢٧) .]

٤- وفي «السنن» ، عن النعمان بن بشير ، أن رسول الله ﷺ قال : «إن من العنب خمراً ، وإن من التمر خمراً ، وإن من العسل خمراً ، وإن من البرّ خمراً ، وإن من الشعير خمراً» . [أحمد (٤/ ٢٦٧) وأبو داود (٣٦٧٧) والترمذي (١٨٧٢) وابن ماجه (٣٣٧٩) .]

٥ - وعن عائشة ، رضي الله عنها ، قالت : كل مسكر حرام ، وما أسكر الفرق<sup>(١)</sup> منه ، فملاء الكف منه حرام . [أحمد (٦/ ١٣١) وأبو داود (٣٦٨٧) والترمذي (١٨٦٦) .]

٦- وروى أحمد ، والبخاري ، ومسلم ، عن أبي موسى الأشعري ، قال : قلت : يا رسول الله ، أفتنا في شرايين ، كنا نصنعهما باليمن «البتع» وهو من العسل ، حين يشتد<sup>(٢)</sup> «المرز» وهو من الذرة ، والشعير ينبذ حتى يشتد ، قال : وكان رسول الله ﷺ قد أوتي جوامع الكلم بخواتيمه ، قال : «كل مسكر حرام» . [أحمد (٤/ ٤٠٢) والبخاري (٤٣٤٣) ومسلم (١٧٣٣/ ٧٠) .]

٧- وعن علي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نهاهم عن الجعة . وهي نبذ الشعير . أي ؛ البيرة . رواه أبو داود ، والنسائي . [أبو داود (٣٦٩٧) والنسائي (٥١٧٣) .]

هذا هو رأي جمهور الفقهاء ، من الصحابة ، والتابعين ، وفقهاء الأمصار ، ومذهب أهل الفتوى ، ومذهب محمد ، من أصحاب أبي حنيفة ، وعبيه الفتوى . ولم يخالف في ذلك أحد ، سوى فقهاء العراق ، وإبراهيم النخعي ، وسفيان الثوري ، وابن أبي ليلى ، وشريك ، وابن شبرمة ، وسائر فقهاء الكوفيين ، وأكثر علماء البصريين ، وأبي حنيفة ، فإنهم قالوا بتحريم القليل والكثير من الخمر ، التي هي من عصير العنب ، أما ما كان من الأنبذة من غير العنب ، فإنه يحرم الكثير منه ، أما القليل الذي لا يسكر فإنه حلال ! وهذا الرأي مخالف تمام المخالفة لما سبق من الأدلة . ومن الأمانة العممية أن نذكر حجج هؤلاء الفقهاء ، ملخصين ما قاله ابن رشد في «بداية المجتهد» قال : قال جمهور فقهاء الحجاز<sup>(٣)</sup> وجمهور المحدثين : قليل الأنبذة ، وكثيرها المسكر حرام . وقال العراقيون ، وإبراهيم النخعي ، من التابعين ، وسفيان الثوري ، وابن أبي ليلى ، وشريك ، وابن شبرمة ، وأبو حنيفة ، وسائر فقهاء الكوفيين ، وأكثر علماء البصريين : إن المحرم من سائر

(٢) يشتد : يعلو ويتحمر .

(١) الفرق : مكبال يسع ستة عشر رطلاً .

(٣) بداية المجتهد ، ج ١ ص ٤٣٤ - ٤٣٧ .



الأنبذة المسكرة هو التكرُّ نفسه ، لا العين . وسبب اختلافهم ؛ تعارض الآثار ، والأقيسة في هذا الباب ، فللحجازيين في تثبيت مذهبهم طريقتان :

**الطريقة الأولى :** الآثار الواردة في ذلك .

**الطريقة الثانية :** تسمية الأنبذة بأجمعها خمراً .

فمن أشهر الآثار التي تمتك بها أهل الحجاز ، ما رواه مالك ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن عائشة ، أنها قالت : سئل رسول الله ﷺ ، عن البتع ، وعن نبيذ العسل ؟ فقال : « كل شراب أسكر ، فهو حرام » . أخرجه البخاري . وقال يحيى بن معين : هذا أصح حديث روي عن النبي - عليه الصلاة والسلام - في تحريم المسكر . [أحمد (٩٦ / ٦) و٩٧) والبخاري (٥٥٨٥) ومسلم (٢٠٠ / ٦٧) . ومنها أيضاً ، ما أخرجه مسلم ، عن ابن عمر ، أن النبي - عليه الصلاة والسلام - قال : « كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام » . [مسلم (٢٠٠٣ / ٧٥) والدارقطني (٤ / ٢٤٩) . فهذان حديثان صحيحان ؛ أما الأول ، فاتفق الكل عليه . وأما الثاني ، فانفرد بتصحيحه مسلم . وخرج الترمذي ، وأبو داود ، والنسائي ، عن جابر بن عبد الله ، أن رسول الله ﷺ قال : « ما أسكر كثيره ، فقليله حرام » . [أبو داود (٣٨٦١) والترمذي (١٨٦٥) ، وابن ماجه (٣٣٩٣) . وهو نص في موضع الخلاف .

وأما الاستدلال الثاني ، من أن الأنبذة كلها تسمى خمراً ، فلهم في ذلك طريقتان :

إحدهما : من جهة إثبات الأسماء بطريق الاشتقاق ، والثانية من جهة السماع . فأما التي من جهة الاشتقاق ، فإنهم قالوا : إنه معلوم عند أهل اللغة ، أن الخمر إنما سميت خمراً ؛ لخمرتها العقل ، فوجب لذلك أن يطلق اسم الخمر لغة على كل ما خامر العقل . وهذه الطريقة من إثبات الأسماء ، فيها اختلاف بين الأصوليين ، وهي غير مرضية ، عند الخراسانيين .

وأما الطريقة الثانية ، التي من جهة السماع ، فإنهم قالوا : إنه ، وإن لم يسلم لنا بأن الأنبذة تسمى في اللغة خمراً ، فإنها تسمى خمراً شرعاً . واحتجوا في ذلك بحديث ابن عمر المتقدم . وبما روي أيضاً عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « الخمر من هاتين الشجرتين ؛ النخلة ، والعنب » . [أحمد (٢ / ٢٧٩) ومسلم (١٩٨٥ / ١٣) وأبو داود (٣٦٧٨) والترمذي (١٨٧٥) وابن ماجه (٣٣٧٨) . وما روي أيضاً عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : « إن من العنب خمراً ، وإن من العسل خمراً ، ومن الزبيب خمراً ، ومن الخنطة خمراً ، وأنا أنهما كم عن كل مسكر » . [أحمد (٤ / ٢٦٧) وأبو داود (٣٦٧٧) ، والترمذي (١٨٧٢) وابن ماجه (٣٣٧٩) من حديث النعمان بن بشير] .. فهذه هي عمدة الحجازيين في تحريم الأنبذة . وأما الكوفيون ، فإنهم تمسكوا لمذهبهم بظاهر قوله - تعالى - : « وَنَزَّلْنَا النَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ تَنْخِيذًا لِّمَن سَكَرَ وَنَزَّلْنَا حَسًا » [النحل : ٦٧] . وبآثار زوَّوها في هذا الباب ، وبالقِيَاس المعنوي . أما احتجاجهم بالآية ، فإنهم قالوا : التكرُّ هو المسكر ، ولو كان محرم العين ، لما سماه الله ررقاً حساً . وأما الآثار التي اعتمدوها في هذا الباب ، فمن أشهرها عندهم حديث أبي عون الثقفي ، عن عبد الله بن شداد ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ ، قال : « حرمت الخمر

لعينها . والسكر من غيرها . [النسائي (٨ / ٣٢١) وأحمد (٢ / ٢٥)] . قالوا : وهذا نص لا يحتمل التأويل ، وضعفه أهل الحجاز ؛ لأن بعض رواته زوى : «والسكر من غيرها» . ومنها حديث شريك ، عن سماك بن حرب بإسناده ، عن أبي بردة بن نيار ، قال : قال رسول الله ﷺ : «إني كنت بهيتمكم عن الشراب في الأوعية ، فاشربوا فيما بدا لكم ، ولا تشكروا» . خرّجه الطحاوي . [ابن أبي شيبة (٧ / ٤٦٩ ، ٥١٨)] . وروي عن ابن مسعود ، أنه قال : شهدت تحريم النبيذ ، كما شهدتم ، ثم شهدت تحيله ، فحفظت ونسيتم . وروي عن أبي موسى ، أنه قال : بعثني رسول الله ﷺ أنا ومعاذ إلى اليمن ، فقلنا : يا رسول الله إن بها شرابين يصنعان من البرّ والشعير أحدهما يقال له : المزر . والآخر يقال له : البتع . فما نشرب ؟ فقال - عليه الصلاة والسلام - : «اشربا ، ولا تسكرا» . خرّجه الطحاوي أيضا . [شرح مشكل الآثار (٤٩٧٣) والنسائي (٨ / ٣٠٠) وابن حبان (٥٣٧٧) وابن أبي شيبة (٨ / ١٠٠)] . إلى غير ذلك من الآثار ، التي ذكروها في هذا الباب . وأما احتجاجهم من جهة النظر ، فإنهم قالوا : قد نص القرآن على أن علة التحريم في الخمر ، إنما هي الصدّ عن ذكر الله ، ووقوع العداوة والبغضاء ، كما قال - تعالى - : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ الْفَاسِقُونَ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ ۚ فَسَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ [البقرة : ٢١٩] . وهذه العلة توحد في القدر المسكر ، لا فيما دون ذلك ، فوجب أن يكون ذلك القدر هو الحرام ، إلا ما انعقد عليه الإجماع . من تحريم قليل الخمر وكثيرها . قالوا : وهذا النوع من القياس يبحق بالنص ، وهو انقياس الذي ينهى الشرع على العلة فيه . وقال المتأخرون من أهل النظر : حجة الحجازيين من طريق السمع أقوى ، وحجة العراقيين من طريق القياس أظهر . وإذا كان هذا كما قالوا ، فيرجع الخلاف إلى اختلافهم في تغليب الأثر على القياس ، أو تغليب القياس على الأثر إذا تعارضا ، وهي مسألة مختلف فيها ، لكن الحق ، أن الأثر إذا كان نصا ثابتا ، فالواجب أن يُعْلَل على القياس . وأما إذا كان ظاهر اللفظ محتملا للتأويل ، فهنا يتردد النظر : هل يجمع بينهما ، بأن يتأول اللفظ ، أو يغيب ظاهر اللفظ على مقتضى القياس ؟ وذلك محتفّ بحسب قوة لفظ من الألفاظ الظاهرة ، وقوة قياس من القياسات التي تقابلها ، ولا يدرك الفرق بينهما إلا بالذوق العقلي ، كما يدرك الموزون من الكلام من غير المورون . وربما كان الذوقان على التساوي ؛ ولذلك كثر الاختلاف في هذا النوع ، حتى قال كثير من الناس : كلّ مجتهد مصيب .

قال القاضي : والذي يظهر لي - والله أعلم - أن قوله - عليه الصلاة والسلام - : «كلّ مسكر حرام» . [أبو داود (٣٦٨١) والترمذي (١٨٦٥) وابن ماجه (٣٣٩٣) من حديث جابر] . وإن كان يحتمل . أن يراد به القدر المسكر ، لا اجنس المسكر ، فإن ظهوره في تعليق التحريم بالجنس أغلب على الظن من تعليقه بالقدر ؛ لمكان معارضة ذلك القياس له على ما تأوله الكوفيون ؛ فإنه لا يبعد أن يحرم الشارع قليل المسكر وكثيره ؛ سدا للذريعة وتعبطا ، مع أن الضرر إنما يوحد في الكثير ، وقد ثبت من حال الشرع بالإجماع ، أنه اعتبر في الحمر الجنس دون القدر ، فوجب كلّ ما وجدت فيه علة الحمر أن يبحق بالخمر ، وأن يكون على من زعم وجود الفرق ، إقامة الدليل على ذلك .

هذا، وإن لم يسلموا لنا بصحة قوله - عليه الصلاة والسلام - : «ما أسكر كثيره فقليله حرام» . فإنهم إن سلموا، لم يجدوا عنه انعكاساً، فإنه نصٌّ في موضع الخلاف، ولا يصح أن تعارض النصوص بالمقاييس، وأيضاً، فإن الشرع قد أخبر أن في الحمر مضرة ومنفعة، فقال - تعالى - : ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ﴾ [النقرة: ٢١٩] . وكان القياس إذا قصد الجمع بين انتفاء المضرة ووجود المنفعة، أن يحرم كثيرها ويحلل قليلها، فلما غلب الشرع حكم المضرة على المنفعة في الحمر، ومنع القليل منه والكثير، وجب أن يكون الأمر كذلك في كلّ ما يوجد فيه علة تحريم الحمر، إلا أن ثبت في ذلك فارق شرعي . واتفقوا على أن الانتباه حلالٌ، ما لم تحدث فيه الشدة المطربة الخمرية ؛ لقوله - عليه الصلاة والسلام - : «فانتبهوا، وكلّ مسكر حرام» . [سبق تخريجه] . ولما ثبت عنه - عليه الصلاة والسلام - أنه كان يتنّبذ، وأنه كان يريقه في اليوم الثاني، أو الثالث . واختلفوا من ذلك في مسألتين ؛ إحداهما، في الأواني التي يتنّبذ فيها . والثانية، في انتباه شيعين، مثل البسر، والرطب، والتمر، والزبيب . انتهى .

**أهم أنواع الخمر** : توجد الخمر في الأسواق بأسماء مختلفة، وقد تقسم إلى أقسام، خاصة باعتبار ما تحويه من النسب المئوية من الكحول . فهناك مثلاً : البراندي، والوسكي، والروم، والليكير، وغيرها، وتبلغ نسبة الكحول فيها من ٤٠ ٪، إلى ٦٠ ٪ . وتبلغ النسبة في الجن، والهولاندي، والجنيفا من ٣٣ ٪، إلى ٤٠ ٪ . وتحتوي بعض الأصناف الأخرى، مثل : البورت، والشري، والماديرا على ١٥ ٪ - ٢٥ ٪ . وتحتوي الخمر الخفيفة، مثل : الكلارت، والهوك، والشمبانيا، والبرجاندي على ١٠ ٪ - ١٥ ٪ . وأنواع البيرة الخفيفة تحتوي على ٢ ٪ - ٩ ٪، مثل : الأيل، والبورتر، والإستوت، والميونخ، وغيرها . وهناك أصناف أخرى تحتوي على نفس النسب الأخيرة، مثل : البوظة، والقصب المتخمر، وغيرهما .

**شرب العصير والنبذ قبل التخمير** : يجوز شرب العصير والنبذ قبل غليانه<sup>(١)</sup> ؛ لحديث أبي هريرة، عند أبي داود، والنسائي، وابن ماجه، قال : علمت أن النبي ﷺ كان يصوم، فتحبنت فطره بنبذ صنعته في دواء، ثم أتيت به، فإذا هو ينش<sup>(٢)</sup>، فقال : «اضرب بهذا الحائط ؛ فإن هذا شراب من لا يؤمن بالله، واليوم الآخر» . [أبو داود (٣٧١٦) والنسائي (٣٢٥ / ٨) وابن ماجه (٣٤٠٩)] . وأخرج أحمد، عن ابن عمر في العصير، قال : شربه، ما لم يأخذه شيطانه . قيل : وفي كم يأخذه شيطانه؟ قال : في ثلاث . [ابن أبي شيبة في المصنف (٣٩١٠)] . وأخرج مسلم، وغيره، من حديث ابن عباس، أنه كان ينقع للنبي ﷺ الزبيب، فيشربه اليوم، والغد، وبعد الغد، إلى مساء الثالثة، ثم يأمر به فيسقى الخادم، أو يهراق . [أحمد (٢٣٣ / ١) ومسلم (٧٩ / ٢٠٠٧)] . قال أبو داود : ومعنى (يسقى الخادم) يبادر به الفساد، ومظنة ذلك ما زاد على ثلاثة أيام . وقد أخرج مسلم، وغيره، من حديث عائشة، أنها كانت تنتبذ لرسول الله ﷺ غدوة، فإذا كان العشي فتعشى، شرب على عشائه، وإن فضل شيء صبت أو أفرغته، ثم تنتبذ له بالليل، فإذا أصبح تغدى، فشرب على غدائه . قالت : تغسل السقاء، غدوة وعشية . [أحمد (١٢٤ / ٦) ومسلم (٢٠٠٥ / ٢٠٠٥)] .

(١) العليان : الاحتمار

(٢) ينش : يعلى

(٨٥) وأبو داود (٣٧١١) والترمذي (١٨٧١). وهو لا ينافي حديث ابن عباس المتقدم، أنه كان يشرب اليوم، والعد، وبعد الغد، إلى مساء الثالثة؛ لأن الثلاث مشتملة على زيادة غير منافية، والكَلّ في الصحيح<sup>(١)</sup>. هذا، ومن المعروف من سيرة رسول الله ﷺ، أنه لم يشرب الخمر قط؛ لا قبل البعثة، ولا بعدها، وإنما كان شرابه من هذا النبيذ الذي لم يتحمر بعد، كما هو مصرح به في هذه الأحاديث.

**الخمر إذا تخللت:** قال في «بداية المجتهد»: وأجمعوا - أي؛ العلماء - على أن الخمر إذا تخللت من ذاتها، جاز أكلها «تناولها».

واختلفوا إذا قصد تحليلها، على ثلاثة أقوال:

- ١- التحريم.
- ٢- والكراهية.
- ٣- والإباحة<sup>(٢)</sup>.

وسبب اختلافهم؛ معارضة القياس للأثر، واختلافهم في مفهوم الأثر. وذلك أن أبا داود<sup>(٣)</sup> أخرج، من حديث أس بن مالك، أن أبا طلحة سأل النبي ﷺ عن أيتام ورثوا خمرًا؟ فقال: «أهرقها». قال: أفلا أجعلها حلالًا؟ قال: «لا»<sup>(٤)</sup>. [أحمد (١١٩/٣) وأبو داود (٣٦٧٥) والترمذي (١٢٩٣ و١٢٩٤)]. فمس فهم من الملع سد الذريعة، حمل ذلك على الكراهية، ومن فهم السهي لغير علة، قال بالتحريم. ويخرج على هذا ألاّ تحريم أيضًا على مذهب من يرى أن النهي لا يعود بفساد المنهي عنه. والقياس المعارض لحمل الخل على التحريم، أنه قد علم من ضرورة الشرع، أن الأحكام المختلفة إنما هي للذوات المختلفة، وأن ذات الخمر غير ذات الخل، والخل بالإجماع حلال. فإذا انتقلت ذات الخمر إلى ذات الخل، وجب أن يكون حلالًا، كيفما انتقل<sup>(٥)</sup>.

### المخدرات

هذا هو حكم الله في الخمر، أما ما يزيل العقل من غير الأشربة، مثل: البنج، والحشيش وغيرهما من المخدرات، فإنه حرام؛ لأنه مسكر؛ ففي حديث مسلم الذي تقدم ذكره، أن رسول الله ﷺ قال: «كلّ مسكر خمر، وكلّ خمر حرام». [سبق تخريجه]. وقد سئل مفتي الديار المصرية، الشيخ عبد المجيد سليم - رحمه الله - عن حكم الشرع في المواد المخدرة، واشتمل السؤال على المسائل الآتية:

١ - تعاطي المواد المخدرة.

(١) الروضة السنية، ص ٢٠٢ ح ١

(٢) انقلوب به عمر بن الخطاب، ولشامي، وأحمد، وسفيان، وابن المبارك وعطاء بن أبي رباح، وعمر بن عبد العزيز، وأبو حنيفة.

(٣) وأخرجه أيضًا مسلم وأبو داود.

(٤) قال الخطيب: في هذا بيان واضح أن معالجة الخمر حتى تصير حلالاً غير حائز، ولو كان إلى ذلك سبيل لكان مال بيتهم أولى الأموال به لما يجب من حفظه وتسميره، وقد كان ينهي رسول الله ﷺ عن إصاعة المال وفي إراقته إصاعه فعدم ذلك أن معالجته لا تطهره ولا تردّه إلى المالية بحال.

(٥) ح ١ ص ٤٣٨.

٢ - الاتجار بالمواد المخدرة ، واتخاذها وسيلة للربح التجاري .

٣ - زراعة الحشيش ، والحشيش ، بقصد البيع أو استخراج المادة المخدرة منهم ؛ لتعاطي أو لتجارة .

٤ - الربح الناجم من هذا السبيل ، أهو ربح حلال أم حرام؟

وقد أجاب فضيلته بما يأتي :

١ - تعاطي المواد المخدرة : إنه لا يشك شك ، ولا يرتاب مرتاب ، في أن تعاطي هذه المواد حرام ؛ لأنها تؤدي إلى مضار جسيمة ، ومفاسد كثيرة ، فهي تفسد العقل ، وتفتك بالبدن ، إلى غير ذلك من المضار والمفاسد ، فلا يمكن أن تأذن الشريعة بتعاطيها ، مع تحريمها لما هو أقل منها مفسدة ، وأخف ضرراً ؛ ولذلك قال بعض علماء احنفية : إن من قال يحل الحشيش ، زنديق مبتدع . وهذا منه ، دلالة على ظهور حرمتها ووضوحها ؛ ولأنه لما كان الكثير من هذه المواد يخامر العقل ويغويه ، ويحدث من الطرب واللذة عند تناولها ، ما يدعوههم إلى تعاطيها والمداومة عليها ، كانت داخلية فيما حرمه الله - تعالى - في كتابه العزيز ، وعلى لسان رسوله ﷺ ، من الخمر والمسكر . قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه «السياسة الشرعية» ، ما خلاصته : إن الحشيشة حرامٌ يُحَدُّ تناولها ، كما يُحَدُّ شارب الخمر ، وهي أخبث من الخمر ، من جهة أنها تفسد العقل والمزاج ، حتى يصير في الرجل تخنث وديانة ، وغير ذلك من الفساد ، وأنها تصد عن ذكر الله ، وعن الصلاة ، وهي داخلية فيما حرمه الله ورسوله من الخمر والمسكر ، لفظاً أو معنى . قال أبو موسى الأشعري ﷺ : يا رسول الله ، أفتنا في شرابين ، كنا نصنعهما باليمن : البثع وهو العسل ينبد ، حتى يشتد ، والمزُر وهو من الذرة والشعير ، ينبد حتى يشتد؟ قال : وكان رسول الله ﷺ قد أعطي جوامع الكلم بخواتمه ، فقال : «كل مسكر حرام» . رواه البخاري ، ومسلم . [البخاري (٤٣٤٣) ومسلم (١٧٣٣ / ٧٠)] . وعن النعمان بن بشير ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : «إن من الحنطة خمراً ، ومن الشعير خمراً ، ومن الزبيب خمراً ، ومن التمر خمراً ، ومن العسل خمراً ، وأنا أنهي عن كل مسكر» . رواه أبو داود ، وغيره . [أحمد (٢٦٧ / ٤) وأبو داود (٣٦٧٧) والترمذي (١٨٧٢) وابن ماجه (٣٣٧٩) . وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : «كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام» . [أحمد (١٦ / ٢) ومسلم (٢٠٠٣ / ٧٤) وأبو داود (٣٦٧٩) والترمذي (١٨٦١) والنسائي (٥٥٨٥) . وفي رواية : «كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام» . رواهما مسلم . [مسلم (٧٥ / ٢٠٠٣) والدارقطني (٢٤٩ / ٤) . وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله ﷺ : «كل مسكر حرام ، وما أسكر الفرق<sup>(١)</sup> معه ، فملاء الكف منه حرام» . قال الترمذي . حديث حسن . [أحمد (١٣١ / ٦) وأبو داود (٣٦٨٧) والترمذي (١٨٦٦)] . وروى ابن السني ، عن السني ﷺ من وجوه ، أنه قال : «ما أسكر كثيره ، فقليله حرام» . [أحمد (٩١ / ٢) وابن ماجه (٣٣٩١) والدارقطني (٢٦٢ / ٤) من حديث ابن عمر] . وصححه الحفاظ . وعن جابر ، رضي الله عنه ، أن رجلاً سأل النبي ﷺ ، عن شراب يشربونه بأرضهم من الذرة ، يقال له : المزُر . قال : «مسكر هو؟» . قال : نعم .

(١) تصد معنى الفرق ولعنى ما أسكر كثيره فقليله حرام

فقال: «كل مسكر حرام، إن عني الله عهدًا لمن يشرب المسكر، أن يسقيه من طينة الخبال». قالوا: يا رسول الله، وما طينة الخبال؟ قال: «عرق أهل النار». أو قال: «عصارة أهل النار». رواه مسلم. [أحمد (٣/ ٣٦١) ومسلم (٢٠٠٢/ ٧٢) والنسائي (٨/ ٣٢٧)]. وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ قال: «كل محض خمر»<sup>(١)</sup> وكل مسكر حرام. رواه أبو داود. [أبو داود (٣٦٨٠)]. والأحاديث في هذا الباب كثيرة مستفيضة، جمع رسول الله ﷺ بما أوتيته من جوامع الكلم كل ما غطى العقل وأسكر، ولم يفرق بين نوع وبوع، ولا تأثير لكونه مأكولاً أو مشروباً. عني أن الخمر قد يصطبغ بها، أي؛ تجعل دائماً، وهذه الحشيشة قد تذاب بالماء وتشرب، فالخمر يشرب ويؤكل، والحشيشة تؤكل وتشرب، وكل ذلك حرام، وحدوثها بعد عصر النبي ﷺ والأئمة، لا يمنع من دخولها في عموم كلام رسول الله ﷺ عن المسكر، فقد حدثت أشربة مسكرة بعد النبي ﷺ، وكلها داخلة في الكلم الجومع؛ من الكتاب والسنة. انتهت خلاصة كلام ابن تيمية.

وقد تكلم - رحمه الله - عنهما أيضاً غير مرة في «فتاواه»، فقال ما خلاصته: هذه الحشيشة المعونة، هي وأكلوها، ومستحوها، الموحبة لسخط الله - تعالى - وسخط رسوله، وسخط عبادته المؤمنين، المعرضة صاحبها لعقوبة الله، تشتمل على ضرر في دين المرء، وعقمة، وخلقه، وطبعه، وتفسد الأمركة، حتى جعلت خلقاً كثيراً مجانين، وتورث من مهانة أكلها، ودناءة نفسه، وغير ذلك ما لا تورث الخمر، ففيها من المفسد ما ليس في الخمر، فهي بالتحريم أولى، وقد أجمع المسلمون على أن السكر منها حرام. ومن استحل ذلك ورع أنه حلال، فإنه يُستتاب، فإن تاب، وإلا قُبِلَ مرتدّاً؛ لا يصلّي عليه، ولا يدفن في مقابر المسلمين. وإن انقيل منها حرام أيضاً، بالنصوص الدالة على تحريم الخمر، وتحريم كل مسكر. اهـ.

وقد تبعه تلميذه الإمام المحقق، ابن القيم - رحمه الله - فقال في «إراد المعاد» ما خلاصته: إن الخمر يدخل فيها كل مسكر؛ ماثلاً كان أو جامداً، عصيراً أو مطبوخاً، فدخل فيها لقمة الفسق والفجور، ويعني بها الحشيشة؛ لأن هذا كله حرم نص رسول الله ﷺ الصحيح الصريح، انذني لا مطعن في سنده، ولا إجمال في متنه؛ إذ صح عنه قوله: «كل مسكر خمر». [أحمد (٢/ ١٦) ومسلم (٢٠٠٣/ ٧٤) وأبو داود (٣٦٧٩) والترمذي (١٨٦١) والنسائي (٥٥٨٥)]. وصح عن أصحابه - رضي الله عنهم - الذين هم أعلم الأمة بخطابه ومراده، بأن الخمر ما حامر العقل، عني أنه لو لم يتناول نقطه ﷺ كل مسكر، لكان القياس الصحيح الصريح، الذي استوى فيه الأصل والفرع من كل وجهة، حاكماً بالتسوية بين أنواع المسكر، فالتفريق بين نوع ونوع تفريق بين متماثيين، من جميع الوجوه. اهـ.

وقال صاحب «سبل السلام شرح بلوغ المرام»: به يحرم ما أسكر من أي شيء، وإن لم يكن مشروباً، كاحتشيشة. ونقل عن الحافظ ابن حجر، أن من قال: إن الحشيشة لا تسكر، وبما هي مخدر. مكابر، فإنها تحدث ما تحدثه الخمر؛ من الصرب والنشوة. ونقل عن ابن البيطار - من الأطباء - أن الحشيشة

(١) الخمر ما يعطى حقد

التي توجد في مصر مسكرة جدًّا ، إذا تناول الإنسان منها قدر درهم أو درهمين . وقائع حصالها كثيرة ، وعد منها بعض العلماء مائة وعشرين مصرّة ، دبية ودبوية ، وقائع حصالها موحدة هي الأفيون ، وفيه زيادة مضار . اهـ .

وما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية ، وتلميذه ابن القيم ، وغيرهما من العلماء ، هو الحق الذي يسوق إليه الدليل ، وتصمّم به النفس . وإدّ قد تبيّن ، أن المصوص من الكتاب والسنة تناول الحشيش ، فهي تناول أيضًا الأفيون ، الذي يكثرُ العلماء أنه أكثر ضررًا . ويترتب عليه من مفساد ، ما يزيد على مفساد الحشيش ، كما سبق عن ابن البيطار . وتناول أيضًا سائر المخدرات التي حدثت ، ولم تكن معروفة من قبل ؛ إذ هي كالخمر من العنب مثلاً في أنها تخامر العقل وتغويه . وفيها ما في الخمر من مفساد ومضار ، وتزيد عليها بمفساد أخرى ، كما في الحشيش ، بل أفظع وأعظم ، كما هو مشاهد ، ومعلوم ضرورة . ولا يمكن أن تبيح الشريعة الإسلامية شيئاً من هذه المخدرات ، ومن قال بحل شيء منها ، فهو من الذين يفترون على الله الكذب ، أو يقولون على الله ما لا يعلمون . وقد سبق أن قلنا : إن بعض علماء الحنفية ، قال : إن من قال بحل الحشيشة ، زنديق مبتدع . وإذا كان من يقول بحل الحشيشة زنديقاً مبتدعاً ، فالقائل بحل شيء من هذه المخدرات الحادثة ، التي هي أكثر ضررًا ، وأكبر فساداً زنديق مبتدع أيضًا ، بل أولى بأن يكون كذلك . وكيف تبيح الشريعة الإسلامية شيئاً من هذه المخدرات ، التي يُلْمَسُ ضررها البالغ بالأمة ؛ أفراداً وجماعات ، مادياً ، وصحياً ، وأديناً؟! كما جاء في السؤال ، مع أن مبنى الشريعة الإسلامية على جلب المصالح الخالصة أو الراجحة ، وعلى درء المفساد والمضار كذلك . وكيف يحرم الله - سبحانه وتعالى - العليم الحكيم الخمر من العنب مثلاً : كثيرها وقيلها ؛ لما فيها من المفسدة ، ولأن قلبها دافع إلى كثيرها وذريعة إليه ، ويبيح من المخدرات ما فيه هذه المفسدة ، ويريد عيها بما هو أعظم منها ، وأكثر ضرراً للبدن ، والعقل ، والدين ، والخلق ، والنزاج؟! هذا لا يقوله ، إلا رجل جاهل بالدين الإسلامي ، أو زنديق مبتدع ، كما سبق القول . فتعاطي هذه المخدرات ، على أي وجه من وجوه التعاطي ؛ من أكل ، أو شرب ، أو شم ، أو احتقان حرام ، والأمر في ذلك ظاهر جلي .

٢- الاتجار بالمواد المخدرة واتخاذها وسيلة للربح التجاري : إنه قد ورد عن رسول الله ﷺ أحاديث كثيرة ، في تحريم بيع الخمر ، منها ما روى البخاري ، ومسلم ، عن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «إن الله حرم بيع الخمر ، والميتة ، والخنزير ، والأصنام» . [البخاري (٢٢٣٦) ومسلم (١٥٨١ / ٧١)] . وورد عنه أيضًا أحاديث كثيرة مؤداها ، أن ما حرم الله الانتفاع به ، يحرم بيعه ، وأكل ثمنه . وقد علم من الجواب عن السؤال الأول ، أن اسم الخمر يتناول هذه المخدرات شرعاً ، فيكون الهي عن بيع الخمر متناولاً لتحريم بيع هذه مخدرات . كما أن ما ورد من تحريم بيع كَرٍّ ما حرمه الله ، يدل أيضًا على تحريم بيع هذه المخدرات . وحيث يتبين حينئذٍ حرمة الاتجار في هذه المخدرات ، واتخاذها حرفة تدنو الربح ، فضلاً عما في ذلك من الإغاة على المعصية ، التي لا شبهة في حرمتها ؛ لدلالة القرآن على تحريمها بقوله - تعالى - : ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبَرِّ وَالْقَوَىٰٓ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِلْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة : ٢] . ولأجل ذلك كان الحق ما ذهب إليه جمهور الفقهاء ، من تحريم بيع عصير العنب ، لمن يتخذة حمراً ، وبطلان هذا البيع ؛ لأنه إغاة على المعصية .

٣- زراعة الحشيش والحشيش بقصد البيع، واستخراج المادة المخدرة منهما؛ لتعاطي أو للتجارة: إن زراعة الحشيش والأفيون؛ لاستخراج المادة المخدرة منهما؛ لتعاطيها أو الاتجار فيها، حرام بلا شك، لوجوه:

أولاً: ما ورد في الحديث، الذي رواه أبو داود، وغيره، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ: «أَنْ مِنْ خَنِيسٍ انْعَبَ أَيَّامَ الْقَطَافِ، حَتَّى يَبِيعَهُ مِمَّنْ يَتَحَذَهُ خَمْرًا، فَقَدْ تَقَحَّمَ النَّارَ». [مجمع الروائد (٩٠ / ٤)].  
فإن هذا يدل على حرمة زراعة الحشيش والأفيون للعرض المذكور؛ بدلالة النص.  
ثانيًا: أن ذلك إعانة على المعصية، وهي تعاطي هذه المخدرات، أو الاتجار فيها، وقد بينا فيما سبق، أن الإعانة على المعصية معصية.

ثالثًا: أن زراعتها لهذا العرض رضا من الزارع، بتعاطي الناس لها، واتجارهم فيها، والرضا بالمعصية معصية؛ وذلك لأن إنكار اسكر بالقلب، الذي هو عبارة عن كراهة القلب، وبغضه للمنكر، فرض على كل مسلم، في كل حال، بل ورد في «صحيح مسلم»، عن النبي ﷺ: «أَنْ مَنْ لَمْ يَنْكُرِ الْمَكْرَ بقلبه - بالمعنى الذي أسلفنا - ليس عبده، من الإيمان، حبة حردل». [مسلم (٨٠ / ٥٠)]. على أن زراعة الحشيش والأفيون معصية، من جهة أخرى، بعد نهى ولي الأمر عنها بالقوانين التي وضعت لذلك؛ لوجوب طاعة ولي الأمر، فيما ليس بمعصية لله ولرسوله، بإجماع المسلمين، كما ذكر ذلك الإمام النووي في «شرح مسلم» في باب طاعة الأمراء. وكذا يقال هذا الوجه الأخير في حرمة تعاطي المخدرات، والاتجار فيها.

٤- الربح الناتج من هذا السبيل: قد عزم مما سبق، أن يبيع هذه المخدرات حرام، فيكون الثمن حرامًا:  
أولاً: لقوله - تعالى -: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِلَاطِلٍ﴾ [النساء: ٢٩]. أي؛ لا يأخذ، ولا يتناول بعضكم مال بعض بباطل، وأخذ المال بالباطل على وجهين؛

١- أخذه على وجه الظلم، والسرقة، والحياة، والعصب، وما حرم محرم ذلك.  
٢- أخذه من جهة محظورة، كأخذه بالقمار، أو بطريق العقود المحرمة، كما في الربا، وبيع ما حرم الله الانتفاع به، كالحمر المتناولة للمخدرات المذكورة، كما بينا آنفًا، فإن هذا كله حرام، وإن كان بطيئة نفس من ماله.

ثانيًا: للأحاديث الواردة في تحريم ثمن ما حرم الله الانتفاع به، كقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا، حَرَّمَ ثَمَنَهُ». رواه ابن أبي شيبة، عن ابن عباس. [ابن أبي شيبة (١٠١ / ٦)]. وقد جاء في «زاد المعاد» ما نصه: قال جمهور الفقهاء: إنه إذا بيع العنب، لمن يعصره حمراء، حرم أكل ثمنه، بخلاف ما إذا بيع لمن يأكله. وكذلك السلاح، إذا بيع لمن يقاتل به مسلمًا، حرم أكل ثمنه، وإذا بيع لمن يغزو به في سبيل الله، فثمسه من الطيبات. وكذلك ثياب الحرير، إذا بيعت لمن يلبسها، ممن يحرم عليه لبسها، حرم أكل ثمنها، بخلاف بيعها لمن يحل له لبسها. اهـ. وإذا كانت الأعيان التي يحل الانتفاع بها، إذا بيعت لمن يستعملها في معصية الله - على رأي جمهور الفقهاء، وهو الحق - يحرم ثمنها؛ لدلالة ما ذكرنا من الأدلة،



وغيرها عليه، كان ثمن العين التي لا يحل الانتفاع بها، كالمخدرات، حراماً من باب أولى . وإذا كان ثمن هذه المخدرات حراماً، كان خبيثاً، وكان إنفاقه في القربات، كالصدقات والحج، غير مقبول . أي؛ لا يُثَابُ الْمُتَّقِ عَلَيْهِ؛ فقد روى مسلم، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ، فَقَالَ - تَعَالَى -: ﴿يَتَأْتِيهَا الْزَّيْبُ مَأْمُوءًا كُلُّوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١٧٢] . ثم ذكر الرجل يطيل السفر، أشعث، أغبر، يمد يده إلى السماء: يا رب، يا رب . ومطعمه حرام، ومشربه حرام، وملبسه حرام، وغذي بالحرام، فألقى يستجاب لذلك؟!». [مسلم (١٠١٥) والترمذي (٢٩٨٩)] . وقد جاء في الحديث، الذي رواه الإمام أحمد في «المسند»، عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «والذي نفسي بيده، لا يكسب عبدٌ مالاً من حرام، فينفق منه، فيبارك له فيه، ولا يتصدق فيقبل منه، ولا يتركه خيفَ ظهره، إلا كان زاده في النار، إن الله لا يمحو السوء بالسيء، ولكن يمحو السيء بالحسن؛ إن الخبيث لا يمحو الخبيث». [أحمد (١/٣٨٧)] . وجاء في كتاب «جامع العلوم والحكم» لابن رجب، أحاديث كثيرة، وآثار عن الصحابة - رضي الله عنهم - في هذا الموضوع؛ منها ما روى أبو هريرة، عن النبي ﷺ، أنه قال: «مَنْ كَسَبَ مَالًا حَرَامًا، فَتَصَدَّقَ بِهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَجْرٌ، وَكَانَ إِضْرَهُ - يعني، إثم وعقوبته - عليه». [ابن حبان (٣٣٦٨)] . ومنها، ما في مراسيل القاسم بن مخيمرة، قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَصَابَ مَالًا مِنْ مَائِمٍ، قَوَّضَ بِهِ رَحْمَهُ، أَوْ تَصَدَّقَ بِهِ، أَوْ أَنْفَقَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، لَجِمَ ذَلِكَ جَمِيعًا، ثُمَّ قَذَفَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ». [انظره في تهذيب الكمال (ص ١١٨) وسير أعلام النبلاء (٢٠٣/٥)] . وجاء في شرح ملا علي القاري «للأربعين النووية»، عن النبي ﷺ: «أنه إذا خرج الحاج بالنفقة الخبيثة، فوضع رجله في الغرير - أي؛ الركاب - وقال: لبيك . ناداه ملك من السماء: لا لبيك، ولا سَعْدَيْكَ، وحجك مردود عليك». [الأصبهاني في الترغيب والترهيب (١٠٤٩)] ومجمع الزوائد (٢٩٢/١٠)] . فهذه الأحاديث التي يشد بعضها بعضاً، تدل على أنه لا يقبل الله صدقة، ولا حجة، ولا قرية أخرى من القرب من مال خبيث حرام؛ ومن أجل ذلك نص علماء الحنفية على أن الإنفاق على الحج من المال الحرام حرام .

#### وخلاصة ما قلناه :

(أولاً) تحريم تعاطي الخشيش، والأفيون، والكوكايين، ونحوها من المخدر .

(ثانياً) تحريم الاتجار فيها، واتخاذها حرفة تدبر الربح .

(ثالثاً) حرمة زراعة الأفيون، والخشيش، لاستخلاص المادة المخدرة؛ لتعاطيها أو الاتجار فيها .

(رابعاً) أن الربح الناجم من الاتجار في هذه المواد، حرام خبيث، وأن إنفاقه في القربات غير مقبول بل

حرام .

وقد أطلت القول إطالة قد تؤدي إلى شيء من الملل ، ولكنني آثرتها ؛ تبياناً لحق ، وكشفاً للصواب ؛  
ليزول ما قد عرض من شبهة عند الجاهدين ، وليعلم أن القول بحل هذه المخدرات ، هو من أباطيل المبطلين ،  
وأضاليل الضالين المضلين .

وقد اعتمدت ، فيما قلت ، أو اخترت على كتاب الله - تعالى - وسنة رسوله ﷺ ، وعلى أقوال الفقهاء  
التي تتفق مع أصول الشريعة الفراء ، ومبادئها القويمة .  
انتهت ، والحمد لله رب العالمين ، وهو الهادي إلى سواء السبيل ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى  
آله وصحبه أجمعين .

\*\*\*

### حد شارب الخمر

الفقهاء متفقون على وجوب حد شارب الخمر ، وعلى أن حده الجلد ، ولكنهم يختلفون في مقداره ؛  
فذهب الأحناف ، ومالك إلى أنه ثمانون جلدة . وذهب الشافعي إلى ، أنه أربعون . وعن الإمام أحمد  
روايتان ، قال في «المغني» : وفيه روايتان ؛ إحداهما ، أنه ثمانون . وبهذا قال مالك ، والثوري ، وأبو حنيفة ،  
ومن تبعهم ؛ لإجماع الصحابة ، فإنه روي أن عمر استشار الناس في حد الخمر؟ فقال عبد الرحمن بن  
عوف : اجعله كأخف الحدود ، ثمانين . فضرب عمر ثمانين ، وكتب به إلى خالد ، وأبي عبيدة بالشام .  
وروي أن علياً عليه السلام قال في المشورة : إذا سكر هذى <sup>(١)</sup> ، وإذا هذى ، أفترى <sup>(٢)</sup> ، فحدوه حد المفترى . روى  
ذلك الجوزجاني ، والدارقطني ، وغيرهما . [مالك في الموطأ (٢ / ٨٤٢) والدارقطني (٣ / ١٥٧)] . والرواية  
الثانية ، أن الحد أربعون . وهو اختيار أبي بكر ، <sup>(٣)</sup> ومذهب الشافعي ؛ لأن علياً جلد الوليد بن عقبة أربعين ،  
ثم قال : جلد رسول الله ﷺ أربعين ، وأبو بكر أربعين ، وعمر ثمانين ، وكلُّ شئة ، وهذا أحب إلي . رواه  
مسلم . [مسلم (١٧٠٧ / ٣٨)] . وعن أنس ، قال : أتى رسول الله ﷺ برجل قد شرب الخمر ، فضربه  
بالنعال ، نحواً من أربعين ، ثم أتى به أبو بكر ، فصنع مثل ذلك ، ثم أتى به عمر ، فاستشار الناس في  
الحدود ، فقال ابن عوف : أقل الحدود ثمانون <sup>(٤)</sup> . فضربه عمر . [أحمد (٣ / ١٨٠) ومسلم (١٧٠٦ / ٣٥)]  
وأبو داود (٣٣٧٩) والترمذي (١٤٤٣)] . وفعل الرسول ﷺ حجة ، لا يجوز تركه بفعل غيره ، ولا ينعقد  
الإجماع على ما خالف فعل النبي ﷺ ، وأبي بكر ، وعلي ، فتحمل الزيادة من عمر على أنها تعزير ، يجوز  
فعله ، إذا رآه الإمام <sup>(٥)</sup> . ويرجح هذا ، أن عمر كان يجلد الرجل القوي المنهك في الشراب ثمانين ، ويجلد  
الرجل الضعيف الذي وقعت منه الزلة أربعين . وأما الأمر بقتل الشارب إذا تكرر ذلك منه ، فهو منسوخ ؛

(١) هدى : تكلم باهدياد : أي تكلم بما لا حقيقة له من الكلام .  
(٢) هذى : كذب واحتلق .  
(٣) أحد علماء الحنابلة .  
(٤) يشير إلى حد النقذ ، فإنه أقل حد .  
(٥) وهذا هو الأولى ، وأن الحد أربعون ، والزيادة تجوز إذا كان ثمة مصححة .

فمن قبضة س ذؤيب، أن النبي ﷺ قال: «من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد فاجلدوه، فإن عاد فاجلدوه، فإن عاد فاقتلوه في الثالثة، أو الرابعة». فأُتي برجل قد شرب، فجلده، ثم أُتي به، فجلده، ثم أُتي به، فجلده، ورفع القتل، وكانت رحصة. [أحمد (٢/ ١٩١) وأبو داود (٤٤٨٤) والسنائي (٨/ ٣١٤) وابن ماجه (٢٥٧٢)].

بِمَ يَثْبُتُ الْحَدُّ؟ وَيَثْبُتُ هَذَا الْحَدُّ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ:

١- الإقرار، أي؛ اعتراف الشارب، بأنه شرب الخمر.

٢- شهادة شاهدين عدلين.

واختلف الفقهاء في ثبوته بالرائحة؛ فذهب المالكية إلى أنه يجب الحد إذا شهد بالرائحة عند الحاكم شاهدان عدلان؛ لأنها تدل على الشرب، كدلالة الصوت والخط. وذهب أبو حنيفة، والشافعي إلى أنه لا يثبت الحد بالرائحة؛ لوجود الشبهة، والروائح تتشابه، والحدود تدرأ بالشبهات. ولا احتمال كونه مخلوطاً، أو مكرهاً على شربه؛ ولأن غير الخمر يشاركها في رائحتها، والأصل براءة الشخص من العقوبة، والشارع منشوف إلى درء الحدود.

**شروط إقامة الحد:**

يشترط في إقامة حد الخمر الشروط الآتية:

١- العقل؛ لأنه مناط التكليف، فلا يحد المجنون بشرب الخمر، ويلحق به المعتوه.

٢- البلوغ؛ فإذا شرب الصبي، فإنه لا يقام عليه الحد؛ لأنه غير مكلف.

٣- الاختيار؛ فإن شربها مكرهاً، فلا حد عليه؛ سواء أكان هذا الإكراه بالتهديد بالقتل، أم بالضرب المبرح، أم بإتلاف المال كله؛ لأن الإكراه رفع عنه الإثم؛ يقول الرسول ﷺ: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ، وَالنِّسْيَانُ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ». [سبق تخريجه]. وإذا كان الإثم مرفوعاً، فلا حد عليه؛ لأن أحد من أجل الإثم والمعصية، ويدخل في دائرة الإكراه الاضطرار، فمن لم يجد ماءً، وعطش عطشاً شديداً، يخشى عليه منه التلف، ووجد خمراً، فله أن يشربها. وكذلك من أصابه الجوع الشديد الذي يخشى عليه منه الهلاك؛ لأن الخمر حينئذ ضرورة، يتوقف عليها الحياة، وانضرورات تبيح المحظورات. يقول الله - تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَايَعٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣]. وفي «المغني»، أن عبد الله بن حذافة أسره الروم، فحبسه طاغيتهم في بيت فيه ماء ممزوج بحمر، وحمه خنزير مشوي؛ ليأكل الخنزير، ويشرب الحمر. تركه ثلاثة أيام فلم يفعل، ثم أخرجوه؛ خشية موته، فقال والله، لقد كان الله أحله لي؛ فإنني مضطر، ولكن لم أكن لأشمتكم بدين الإسلام.

٤- العلم بأن ما يتناوله مسكر، فلو تناول خمراً مع جهله بأنها حمر، فإنه يعذر بجهله. ولا يقام عليه الحد، فلو لفت نظره أحد من الناس، فتمادى في شربه، فإنه لا يكون معذوراً حينئذ؛ لارتفاع الجهالة عنه، وإصراره على ارتكاب المعصية بعد معرفته، فيستوجب العقاب، ويقام عليه الحد.

وإذا تناول من الشراب ما هو مختلف في كونه خمراً بين الفقهاء ، فإنه لا يُقام عليه الحد ؛ لأن الاختلاف شبهة ، والحدود تدرأ بالشبهات . وكذلك لا يُقام الحد على ما تناول النبي ﷺ من ماء العنب ، إذا غلا ، واشتد ، وقذف بالزبد ، الذي أجمع الفقهاء على تحريمه ، إذا كان جاهلاً بالتحريم ؛ لكونه بدار الحرب ، أو قريب عهد بالإسلام ؛ لأن جهله يعتبر عذراً من الأعذار المسقطة للحد ، بخلاف من كان مقيماً بدار الإسلام ، وليس قريب عهد بالدخول في الإسلام ، فإنه يُقام عليه الحد ، ولا يعذر بجهله ؛ لأن هذا مما علم من الدين بالضرورة .

**عدم اشتراط الحرية والإسلام في إقامة الحد :** والحرية والإسلام ليسا شرطاً في إقامة الحد ، فالعبد إذا شرب الخمر ، فإنه يعاقب ؛ لأنه مخاطبٌ بالتكاليف التي أمر الله بها ، ونهى عنها ، إلا في بعض التكاليف التي يشق عليه القيام بها ؛ لانشغاله بأمر سيده ، مثل صلاة الجمعة والجماعة . والله - سبحانه - أمر باجتناب الخمر ، وهذا الأمر موجه إلى الحر والعبد ، ولا يشق عليه اجتنابها ، ويلحقه من ضررها ما يلحق الحر ، وليس ثمة من فرق بينهما إلا في العقوبة ؛ فإن عقوبة العبد على النصف من عقوبة الحر ، فيكون حده عشرين جلدة أو أربعين ، حسب الخلاف في تقدير العقوبة ، وكما لا تشترط الحرية في إقامة الحد ، فإنه لا يشترط الإسلام كذلك ؛ فالكتائبون من اليهود والنصارى ، الذين يتجنسون بجنسية الدولة المسلمة ، ويعيشون معهم مواطنين<sup>(١)</sup> ، مثل الأقباط في مصر ، وكذلك الكتائبون ، الذين يقيمون مع المسلمين بعقد أمان إقامة موقوتة<sup>(٢)</sup> ، مثل الأجانب ، هؤلاء يُقام عليهم الحد إذا شربوا الخمر في دار الإسلام ؛ لأن لهم ما لنا ، وعليهم ما علينا . ولأن الخمر محرمة في دينهم ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، ولآثارها السيئة ، وضررها البالغ في الحياة العامة والخاصة ، والإسلام يريد صيانة المجتمع الذي تظله راية الإسلام ، ويحفظ به نظيفاً قوياً متماسكاً ، لا يتطرق إليه الضعف من أي جانب ، لا من ناحية المسلمين ، ولا من ناحية غير المسلمين . وهذا مذهب جمهور الفقهاء ، وهو الحق الذي لا ينبغي العدول عنه . ولكن الأحناف - رضي الله عنهم - رأوا أن الخمر ، وإن كانت غير مال عند المسلمين ؛ لتحريم الإسلام لها ، إلا أنها مال له قيمة عند أهل الكتاب ، وأن من أهرقها من المسلمين يضمن قيمتها لصاحبها ، وإن شربها مباح عندهم ، وإننا أمرنا بتركهم وما يدينون ، وعلى هذا ، فلا عقوبة على من يشربها من الكتائبين . وعلى فرض تحريمها في كتبهم ، فإننا نتركهم ؛ لأنهم لا يدينون بهذا التحريم ، ومعاملتنا لهم تكون بمقتضى ما يعتقدون ، لا بمقتضى الحق من حيث هو .

**التداوي بالخمر :** كان الناس في الجاهلية ، قبل الإسلام ، يتناولون الخمر للعلاج ، فلما جاء الإسلام ، نهاهم عن التداوي بها وحرمه ؛ فقد روى الإمام أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، عن طارق بن سويد الجعفي ، أنه سأل رسول الله ﷺ عن الخمر؟ فنهاه عنها ، فقال : إنما أصنعها للدواء . فقال : « إنه ليس بدواء ، ولكنه داء » . [مسلم (١٩٨٤ / ١٢) وأبو داود (٣٨٧٣) والترمذي (٢٠٤٧) وأحمد (٣١٧ / ٤)] .

وروى أبو داود ، عن أبي الدرداء ، أن النبي ﷺ قال : « إن الله أنزل الداء والدواء ، فجعل لكل داء

(١) يسمى هؤلاء بالمذميين بالتعبير الفقهي .

(٢) يسمى هؤلاء بالمستأجرين بالتعبير الفقهي .

دواء، فتداؤوا، ولا تتداؤوا بحرام». [أبو داود (٣٨٧٤)]. وكانوا يتعاطون الخمر في بعض الأحيان قبل الإسلام؛ اتقاء لبرودة الجو، فهاهم الإسلام عن ذلك أيضاً؛ فقد روى أبو داود، أن ديلم الحميري سأل النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، إنا بأرض باردة، نعالج فيها عملاً شديداً، وإنا نتخذ شرايباً من هذا القمح، نتقوى به على أعمالنا، وعلى برد بلادنا؟ قال رسول الله ﷺ: «هل يسركم؟» قال: نعم. قال: «فاجتنبوه». قال: إن الناس غير تاركيه. قال: «فإن لم يتركوه، فقاتلوهم». [أبو داود (٣٦٨٣)]. وبعض أهل العلم أجاز التداوي بالخمر، بشرط عدم وجود دواء من الحلال يقوم مقام الحرام، وألا يقصد المتداوي به اللذة والنشوة، ولا يتجاوز مقدار ما يحدده الطبيب، كما أجازوا تناول الخمر في حال الاضطرار. ومثل الفقهاء لذلك، بمن غصّ بلقمة، فكاد يختنق، ولم يجد ما يسيغها به، سوى الخمر. أو من أشرف على الهلاك من البرد، ولم يجد ما يدفع به هذا الهلاك، غير كوب، أو جرعة من خمر، أو من أصابته أزمة قلبية، وكاد يموت، فعلم أو أخبره الطبيب بأنه لا يجد ما يدفع به الخطر، سوى شرب مقدار معين من الخمر.

فهذا من باب الضرورات التي تبيح المحظورات.

### حد الزنى

١- دعا الإسلام إلى الزواج وحجب فيه؛ لأنه هو أسلم طريقة لتصريف الغريزة الجنسية، وهو الوسيلة المثلى لإخراج سلالة يقوم على تربيتها الزوجان، ويتعهدانها بالرعاية، وغرس عواطف الحب، والود، والطيبة، والرحمة، والتزاهة، والشرف، والإباء، وعزة النفس؛ ولكي تستطيع هذه السلالة أن تنهض بتبعاتها، وتسهم بجهودها في ترقية الحياة وإعلائها.

٢- وكما وضع الطريقة المثلى لتصريف الغريزة، منع من أي تصرف في غير الطريق المشروع، وحظر إثارة الغريزة بأي وسيلة من الوسائل، حتى لا تنحرف عن المنهج المرسوم؛ فنهى عن الاختلاط، والرقص، والصور المثيرة، والغناء الماحش، والنظر المريب، وكل ما من شأنه أن يثير الغريزة، أو يدعو إلى الفحش، حتى لا تتسرب عوامل الصعف في البيت، والانحلال في الأسرة.

٣- واعتبر الزنى جريمة قانونية تستحق أقصى العقوبة؛ لأنه وخيم العاقبة، ومفض إلى الكثير من الشرور والجرائم. فالعلاقات الخلية، والاتصال الجنسي غير المشروع، مما يهدد المجتمع بالفناء والانقراض، فضلاً عن كونه من الرذائل المحقرة: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ إِنَّكُمْ كُنْتُمْ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾<sup>(١)</sup> [الإسراء: ٣٢].

٤- لأنه سبب مباشر في انتشار الأمراض الخطيرة، التي تفتك بالإنسان، وتنقل بالوراثة من آباء إلى الأبناء، وأبناء الأبناء؛ كالزهري، والسيلان، والقرحة.

٥- وهو أحد أساب جريمة القتل؛ إذ إن الغيرة الطبيعية في الإنسان، وقلما يرضى الرجل الكريم، أو المرأة

(١) أي لا تمسوا ما يقرب إلى الربا، كاسطرة الفاحشة، واللمس، والقبلة، فإلا تهي عن مقدمات الربا، وإذا كانت مقدماته محرمة فهو من باب أولى.

العفيفة بالانحراف الجنسي ، بل إن الرجل لا يجد وسيلة يغسل بها العار الذي يلحقه ، ويلحق أهله إلا الدم .

٦- والزنى يفسد نظام البيت ، ويهز كيان الأسرة ، ويقطع العلاقة الزوجية ، ويعرض الأولاد لسوء التربية ، مما يتسبب عنه ؛ التشرد ، والانحراف . والجريمة .

٧- وفي الزنى ضياع النسب ، وتخليك الأموال لغير أربابها ، عدا التوارث .

٨- وفيه تغيير بالزوج ؛ إذ إن الزنى قد ينتج عنه الحمل ، فيقوم الرجل بتربية غير اسه .

٩- إن الزنى علاقة مؤقتة ، لا تبعة وراءها ، فهو عمية حيوانية نحتة ، ينأى عنها الإنسان الشريف .

وجملة القول : إنه قد ثبت عملياً ثبوتاً لا مجال للشك فيه ، عظم ضرر الزنى ، وأنه من أكبر الأسباب الموجبة للفساد ، وانحطاط الآداب ، ومورث لأقتل الأدواء ومزوّج للعزوبة ، واتخاذ الخدينات ، ومن ثم كان أكبر باعث على الترف ، والسرف ، والعهر ، والفحور . لهذا كله وغيره ، جعل الإسلام عقوبة الزنى أقسى عقوبة ، وإذا كانت هذه العقوبة تبدو قاسية ، فإن آثار الجريمة المترتبة عليها أشدّ ضرراً على المجتمع . والإسلام يوازن بين الضرر الواقع على مدسب ، والضرر الواقع على المجتمع ، ويقضي بارتكاب أحف الضررين ، وهذه هي العدالة . ولا شك ، أن ضرر عقوبة الزاني لا توزن بالضرر الواقع على المجتمع ؛ من إفتشاء الزنى ، ورواج المنكر ، وإشاعة الفحش والفجور . إن عقوبة الزنى ، إذا كان يضارّ بها المجرم نفسه ، فإن في تنفيذها حفظ النفوس ، وصيانة الأعراض ، وحماية الأسر ، التي هي اللبّات الأولى في بناء المجتمع ، وبصلاحها يصلح ، وبفسادها يفسد . إن الأمم بأخلاقها الفاضلة ، وبآدابها العالية ، ونظافتها من الرجس والتلوّث ، وطهارتها من التدني والتسفل . على أن الإسلام - من جانب آخر - كما أباح الزواج ، أباح التعدد ، حتى يكون في الحلال مندوحة عن الحرام ، ولكيلا يبقى عذر لمقترف هذه الجريمة ، وقد احتاط في تنفيذ هذه العقوبة ، بقدر ما أخاف الزناة ، وأرهبهم :

١- فمن الاحتياط ، أنه درأ الحدود بانشبهات ، فلا يقام حد إلا بعد التيقن من وقوع الجريمة .

٢- وأنه لا بد في إثبات هذه الجريمة ، من أربعة شهود عدول من الرجال ، فلا تقبل فيها شهادة النساء ، ولا شهادة الفسقة .

٣- وأن يكون الشهود جميعاً رأوا عمية الزنى نفسها ، كالليل في المكحلة ، والرشاء<sup>(١)</sup> في البئر ، وهذا مما يصعب ثبوته .

٤- ولو فرض ، أن ثلاثة منهم شهدوا بهذه الشهادة ، وشهد الرابع بخلاف شهادتهم ، أو رجع أحدهم عن شهادته ، أقيم عليهم حد القذف . فهذا الاحتياط الذي وضعه الإسلام ، في إثبات هذه الجريمة ، مما يدفع ثبوتها قطعاً . فهذه العقوبة هي إلى الإرهاب والتخويف ، أقرب منها إلى التحقيق والتنفيذ ، وقد يقول قائل : إذا كان الحد مما ينذر إقامته ؛ لتعزّز ثبوت الأدلة . فلماذا إدّد شرعه الإسلام ؟ والجواب كما قلنا : إن

(١) الرشاء : الخل .

الإنسان إذا لاحظ قسوة الجريمة وصرورها، فإنه يعمل بها لف حساب وحساب، قل أن تُعترف . فهذا نوع من الزجر، بالنسبة لهذه الجريمة التي تجدد من الخواطر واسوحت ما يدفع إليها، ولا سيما أن اغتربة الجنسية من عُنف العرائر، إن لم تكن أعفها عن إطلاق، ومن مناسب، أن يواحه عن لعريزة عُنف العقوبة؛ فإن ذلك من عوامل الحد من ثورتها .

التدرُّج في تحريم الزنى : يرى كثير من الفقهاء، أن تقرير عقوبة لربى كانت مُتدرِّجة، كما حدث في تحريم الخمر، وكما حصل في تشريع الصيام . فكانت عقوبة الزنى في أول الأمر الإيداء بالتوبيخ والتعنيف؛ يقول الله - سبحانه - : ﴿وَالَّذِينَ يَأْتِيهِمْ مِنْكُمْ فَتَادُوهُمْ فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا﴾ [النساء : ١٦] . ثم تدرُّج احكم من ذلك إلى الحبس في البيوت؛ يقول الله - تعالى - : ﴿وَالَّذِينَ يَأْتِيهِمْ الْفَاحِشَةُ مِنْ إِسَاءَتِهِمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ أَزْوَاجَهُمْ مِنْكُمْ فَإِن شَهِدُوا فَمِنْكُمْ فِى الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء : ١٥] . ثم استقر الأمر، وجعل الله لسبيل؛ فجعل عقوبة الزاني البكر مائة جلد، ورجم الثيب، حتى يموت . وكان هذا التدرج؛ ليرتقي بالمجتمع، ويأخذه في رفق وهودة إلى العفاف والطهر، وحتى لا يشق على الناس هذا الانتقال، فلا يكون عليهم في الدين حرج، وستدلوا لهذا، بحديث عبادة بن الصامت، أن رسول الله ﷺ قال : «خذوا عني، خذوا عني؛ قد جعل الله لهنَّ سبيلاً، البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة، والثيب بالثيب؛ جلد مائة والرجم» . رواه مسلم، وأبو داود، والترمذي . [أحمد (٣١٣ / ٥) ومسلم (١٦٩٠ / ١٢) وأبو داود (٤٤١٥) والترمذي (١٤٣٤) وابن ماجة (٢٥٥٠)] . ونرى أن الظاهر، أن آيتي النساء المتقدمتين تتحدثان عن حكم السحاق واللواط، وحكهما يختلف عن حكم الزنى المقرر في سورة النور . فالآية الأولى في السحاق : ﴿وَالَّذِينَ يَأْتِيهِمْ الْفَاحِشَةُ مِنْ إِسَاءَتِهِمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ أَزْوَاجَهُمْ مِنْكُمْ فَإِن شَهِدُوا فَمِنْكُمْ فِى الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء : ١٥] . والثانية في اللواط : ﴿وَالَّذِينَ يَأْتِيهِمْ مِنْكُمْ فَتَادُوهُمْ فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا﴾ [النساء : ١٦] .

١- أي؛ والنساء اللاتي يأتين الفاحشة، وهي السحاق؛ الذي تفعله المرأة مع المرأة، فاستشهدوا عليهن أربعة من رجالكم، فإن شهدوا، فاحبسوهن في البيوت، بأن توضع المرأة وحدها بعيدة عن من كانت تساقها، حتى تموت . أو يجعل الله لهنَّ سبيلاً إلى الخروج بالتوبة، أو الزواج المعني عن المساحقة .

٢- والرحلان اللذان يأتیان الفاحشة - وهي اللواط - فادوهم . بعد ثبوت ذلك بالشهادة أيضاً، فإن تابا قبل إيدائهما بإقامة الحد عليهما، فإن دما، وأصلحا كل أعمالهما، وطهرا نفسيهما، فأعرضوا عنهما بالكف عن إقامة الحد عليهما .

الزنى الموجب للحد : إن كل اتصال حسي قائم عنى أساس غير شرعي يعسر ربي، ترتب عليه العقوبة المقررة، من حيث إنه جريمة من الجرائم، لتي حُدِّدت عقوباتها .

ويتحقق الزنى الموجب للحد، بتغيب الحشفة<sup>(١)</sup> - أو قدرها من مقطوعها في فرج محرم<sup>(٢)</sup>، مشتهى بالطبع<sup>(٣)</sup>، من غير شبهة نكاح<sup>(٤)</sup> ولو لم يكن معه إنزال. فإذا كان الاستمتاع بالمرأة الأجبية، فيما دون الفرج، فإن ذلك لا يوجب الحد المقرر لعقوبة الزنى، وإن اقتضى التعزير؛ فعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: إني عالجت امرأة من أقصى المدينة، فأصببت منها ما دون أن أمسها، فأنا هذا، فأقم علي ما شئت. فقال عمر: سترك الله، لو سترت على نفسك. فلم يرد النبي ﷺ شيئاً، فانطلق الرجل، فأتبعه النبي ﷺ رجلاً فدعاه، فتلا عليه: ﴿وَأَقْرِصْ أَلْصَلْوَةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِّنْ أَيْلٍ إِنَّ أَلْصَلْوَةَ يَدَاهِ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرِي لِلذِّكْرِ﴾ [هود: ١١٤]. فقال له رجل من القوم: يا رسول الله، أله خاصة، أم للناس عامة؟ فقال: للناس عامة. رواه مسلم، وأبو داود، والترمذي. [مسلم (٢٧٦٣) وأبو داود (٤٤٦٨) والترمذي (٣١١٢) وابن حبان (١٧٢٨)].

**أقسام الزناة: الزاني؛ إما أن يكون بكرًا، وإما أن يكون محصيًا، ولكل منهما حكم يخصه.**

**حد البكر:** اتفق الفقهاء على أن البكر الحر، إذا زنى، فإنه يجند مائة جدة، سواء في ذلك الرجال، والنساء؛ لقول الله - سبحانه - : في سورة النور: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي مَاتِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَشَهِدَ عَدَاهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٥)</sup> [النور: ٢].

**الجمع بين الجلد والتغريب:** والفقهاء، وإن اتفقوا على وجوب الحد<sup>(٦)</sup>، فإنهم قد اختلفوا في إضافة التغريب إليه :

١- قال الشافعي، وأحمد: يُجمع إلى الحد التغريب مدة عام؛ لما رواه البخاري، ومسلم، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، أن رجلاً من الأعراب أتى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، أنشدك الله إلا قضيت لي بكتاب الله. وقال الحصم الآخر - وهو أقره منه -: نعم، فاقض بيننا بكتاب الله، واثذن لي. فقال رسول الله ﷺ: «قل». قال: إن ابني كان عسيقاً<sup>(٧)</sup> على هذا، فزني بامرأته، وإني أخبرت أن على ابني الرحم، فافتديت منه بمائة شاة ووليدة، فسألت أهل العلم، فأخبروني أن على ابني جلد مائة وتغريب عام، وإن عسى امرأة هذا الرجم. فقال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده، لأقضين بينكما بكتاب الله؛ الوليدة والغنم رد عليك، وعسى ابنك جلد مائة وتعريث عام، واغد يا أنيس - رجل من أسلم - إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها». قال: فغدا عليها، فاعترفت، فأمر بها رسول الله ﷺ، فرجمت. [البخاري (٦٨٥٩) ومسلم (١٦٩٧ و ١٦٩٨)]. وروى البخاري، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قضى،

(١) الحشفة: رأس الذكر.

(٢) فحرف فروح الحيود.

(٣) فالجماع الذي يحدث بسبب لنكاح الذي فيه شبهة لا حد فيه.

(٤) في هذا هي عن تعطيل الحدود. وقيل: هو هي عن تخفيف العصب بحيث لا يحصل وجع معتد به.

(٥) قيل يجب حضور ثلاثة فأكثر، وقيل أربعة بعد شهود الربي، وقال أبو حنيفة: الإمام والشهود. ثبت الحد بالشهوة.

(٦) الحد مأخوذ من جلد الإنسان، وهو الصرب الذي يصل إلى جلده.

(٧) عسيقاً: أحمق.



فيمز زنى ولم يحصن، بنفي عام، وإقامة الحد عليه. [أحمد (٢/ ٤٥٣) والبخاري (٦٨٣٣)]. وأخرج مسلم، عن عبادة بن الصامت، أن الرسول ﷺ قال: «خذوا عني، خذوا عني؛ قد جعل الله لهن سبيلاً، البكر بالبكر؛ حلد مائة ونفي سنة، والثيب بالثيب؛ حلد مائة، والرحم». <sup>(١)</sup> [سبق تخريجه]. وقد أخذ بالتغريب الخلفاء الراشدون، ولم ينكره أحد، فالصديق ﷺ غرّب إلى فذك، والفاروق عمر ﷺ إلى الشام، وعثمان ﷺ إلى مصر، وعلي ﷺ إلى البصرة. والشافعية يرون، أنه لا ترتيب بين الحلد والتغريب، فيقدم ما شاء منهما، واشترط في التغريب، أن يكون إلى مسافة تقصر فيها الصلاة؛ لأن المقصود به الإيحاش عن أهله ووطنه، وما دون مسافة القصر في حكم الحضر، فإن رأى الحاكم تغريبه إلى أكثر من ذلك، فعل. وإذا غربت المرأة، فإنها لا تغرب إلا بمحرم أو زوج، فلو لم يخرج إلا بأجرة، لزم، وتكون من مالها.

٢- وقال مالك، والأوزاعي: يجب تغريب البكر الحر الزاني، دون المرأة البكر الحرة الزانية، فإنها لا تغرب؛ لأن المرأة عورة.

٣- وقال أبو حنيفة: لا يضم إلى الحلد التغريب، إلا أن يرى الحاكم ذلك مصلحة، فيغربها على قدر ما يرى.

**حدُّ المحصن:** وأما المحصن الثيب، فقد اتفق الفقهاء على وجوب رجمه <sup>(٢)</sup>، إذا زنى حتى يموت؛ رجلاً كان أو امرأة، واستدلوا بما يأتي:

١- عن أبي هريرة، قال: أتى رجلٌ رسول الله ﷺ، وهو في المسجد، فناداه فقال: يا رسول الله، إني زنيت. فأعرض عنه، ردد عليه أربع مرات، فلما شهد على نفسه أربع شهادات، دعاه النبي ﷺ فقال: «أبكت جنون؟» قال: لا. قال: «فهل أحصنت؟» قال: نعم. فقال النبي ﷺ: «اذهبوا به، فارجموه». قال ابن شهاب: فأخبرني من سمع جابر بن عبد الله، قال: كنت فيمن رجمه، فرجمناه بالمصلى، فلما أزلقته الحجارة وهرب، فأدركناه بالحرة، فرجمناه. متفق عليه. [البخاري (٦٨١٥) و٦٨١٦] ومسم (١٦٩١/ ١٦). وهو دليل على أن الإحصان يثبت بالإقرار مرة، وأن الجواب «ب نعم» إقرار.

٢- وعن ابن عباس، قال: خطب عمر، فقال: إن الله - تعالى - بعث محمدًا ﷺ بالحق، وأنزل عليه الكتاب، فكان فيما أنزل عليه آية الرجم، فقرأناها ووعيناها، ورجم رسول الله ﷺ ورجمنا، وإني خشيت، إن طال زمان، أن يقول قائل: ما نجد الرجم في كتاب الله - تعالى - فيضلون بترك فريضة أنزلها

(١) قال الخطابي «واحتف العلماء في تنزيل هذا الكلام، ووجه ترتيبه على الآية، وهل هو ناسخ للآية أو مير لها. فذهب بعضهم إلى السج، وهذا قول من يرى نسخ الكتاب بالنسخة. وقال آخرون: بل هو مير للحكم الموعود بياته في الآية، فكأنه قال عقوبتهن الحس إلى أن يجعل الله لهن سبيلاً، فوقع الأمر بحسنهن إلى غاية، فلما انتهت مدة الحس، وحان وقت مجيء السبيل، قال رسول الله - «خذوا عني» - خذوا عني إلى آخره تفسيراً للسبيل وبيانه. ولم يكن ذلك ابتداء حكم منه، وإنما هو بيان أمر كان ذكر السبيل مطوياً عليه، فأبان المهم منه، وفصل الحمل من لفظه، فكان نسخ الكتاب بالكتاب لا بالنسخة، وهذا أصوب القولين. والله أعلمه.

(٢) الرجم أصله الرمي بالحجارة، وهي الحجارة الصخام وكل رجم في القرآن معناه القتل.

الله - تعالى - فالرجم حق على من زنى من الرجال والنساء، إذا كان محصناً، إذا قامت البينة، أو كان حمل، أو اعتراف، وإيم الله، لولا أن يقول الناس: زاد عمر في كتاب الله - تعالى - لكتبتها. رواه الشيخان، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، مختصراً ومطولاً. [البخاري (٣٨٧٢) ومسلم (١٦٩١/١٥) وأبو داود (٤٤١٨) والترمذي (١٤٣١)]. وفي «نيل الأوطار»: أما الرجم، فهو مجمع عليه، وحكى في «البحر» عن الخوارج، أنه غير واجب، وكذلك حكاه عنهم أيضاً ابن العربي. وحكاه أيضاً عن بعض المعتزلة، كالنظام وأصحابه، ولا مستند لهم إلا أنه لم يذكر في القرآن، وهذا باطل؛ فإنه قد ثبت بالشئ المتواترة المجمع عليها، وهو أيضاً ثابت بنص القرآن؛ لحديث عمر عند الجماعة، أنه قال: كان مما أنزل على رسول الله ﷺ آية الرجم، فقرأناها ووعيناها، ورجم رسول الله ﷺ، ورجمنا بعده. [سبق تخريجه]. ونسخ التلاوة لا يستلزم نسخ الحكم، كما أخرج أبو داود، من حديث ابن عباس. وقد أخرج أحمد، والطبراني في «الكبير» من حديث أبي أمامة بن سهل، عن خالته العجماء، أن فيما أنزل الله من القرآن: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة بما قضيا من اللذة». [أحمد (١٨٣/٥) ومجمع الزوائد (٦/٢٦٥) والطبراني في المعجم الكبير (٢٥/٤٥٥) وتلخيص الحبير (٤/٥٨)]. وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» من حديث أبي بن كعب، بلفظ: كانت سورة الأحزاب توازي سورة البقرة، وكان فيها آية «الشيخ والشيخة ...» الحديث. [ابن حبان (٤٤٢٨)].

### شُرُوطُ الإِحْصَانِ<sup>(١)</sup>

يشترط في المحصن الشروط الآتية:

- ١- التكليف: أي؛ أن يكون الواطئ عاقلاً، بالغاً، فلو كان مجنوناً أو صغيراً، فإنه لا يحد، ولكن يعزر.
- ٢- الحرية: فلو كان عبداً أو أمة، فلا رجم عليهما؛ لقول الله - سبحانه - في حد الإماء: ﴿وَإِنْ أَتَيْتَ يُقَضِّشَنَّ فَلْتَبْنَ نَصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾، [النساء: ٢٥]. والرجم لا يتجزأ.
- ٣- الوطء في نكاح صحيح: أي؛ أن يكون الواطئ قد سبق له أن تزوج زواجا صحيحاً، ووطئ فيه، ولو لم ينزل، ولو كان في حيض أو إحرام بكفي، فإن كان الوطء في نكاح فاسد، فإنه لا يحصل به الإحصان، ولا يلزم بقاء الزواج لبقاء صفة الإحصان، فلو تزوج مرةً زواجا صحيحاً، ودخل بزوجه، ثم انتهت العلاقة الزوجية، ثم رنى وهو غير متزوج، فإنه يرجم، وكذلك المرأة إذا تزوجت، ثم طلقت، فزنت بعد طلاقها، فإنها تعتبر محصنة، وترجم.

(١) الإحصان يأتي في القرآن بمعنى الحرية: ﴿فَلْتَبْنَ نَصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [سورة النساء: ٢٥] أي الحرائر، ويأتي بمعنى الأمة. ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [سورة النور: ٤] أي العفيفات، ويأتي بمعنى التروح ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [سورة النساء: ٣٤]، ويأتي بمعنى الوطء ﴿وَالْمُحْصَنِينَ عَنِ الْمُنَافِقِينَ﴾ [سورة النساء: ٢٤] والأصل في اللغة المنع، ومنه: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النَّسَاءِ﴾ [سورة الأنبياء: ٨٠] وأحد منه المحصن وورد في الشرع بمعنى لإسلام بمعنى: البلوغ، وبمعنى العقل.

**المسلم والكافر سواءً:** وكما يجب الحد على المسلم، إذا ثبت منه الزنى، فإنه يجب على الذمي والمرتد، لأن الدمي قد التزم الأحكام التي تجري على المسلمين، وقد ثبت أن النبي ﷺ رحم يهوديين زنيا، وكانا محصنين. وأما المرتد، فإن حريان أحكام الإسلام تشمله، ولا يخرجها الارتداد عن تنفيذها عليه. عن ابن عمر، أن اليهود أتوا النبي ﷺ برجل وامرأة منهم قد زنيا، فقال: «ما تجدون في كتابكم؟» فقال: تسخيم وحوههما، ويخريان. قال: «كذلكم»، إن فيها الرجم، فأتوا بالتوراة فأتلوها، إن كنتم صادقين. وحاءوا بقارئ لهم فقرأ، حتى إذا انتهى إلى موضع منها، وضع يده عليه، فقيل له: ارفع يدك. فرفع يده، فإذا هي تلوح، فقال - أو قالوا -: يا محمد، إن فيها الرجم، ولكنا كنا نتكاثم بيننا. فأمر بهما رسول الله ﷺ، فرجما. قال: فلقد رأيته يحاً عليها، يقبها الحجارة بنفسه. رواه البخاري، ومسلم، وفي رواية أحمد: بقارئ لهم أعور، يقال له: اس ضوريا. [أحمد (٥/٢) وبيحاري (٧٥٤٣) ومسلم (١٦٩٩/٢٦)]. وعن جابر بن عبد الله، قال: رجم النبي ﷺ رجلاً من أسلم، ورجلاً من اليهود. (١) رواه أحمد، ومسلم. [أحمد (٣/٣٢١) ومسلم (١٧٠١)]. وعن البراء بن عازب، قال: مرُّ على النبي ﷺ يهودي محملاً محلوذاً، فدعاهم، فقال: «أهكذا تجدون حد الزنى في كتابكم؟» قالوا: نعم. فدعا رجلاً من علمائهم، فقال: «أنشدك بالله، الذي أنزل التوراة على موسى، أهكذا تجدون حد الزنى في كتابكم؟» قال: لا، ولولا أنك شددتني بهذا، لم أخبرك بحد الرجم، ولكن كثر في أشرافنا، وكنا إذا أخذنا الشريف تركناه، وإذا أخذنا الضعيف أقمنا عليه الحد، فقلنا: تعالوا، فلنجتمع على شيء، نقيم على الشريف والوضيع، فعملنا التحميم والخلد مكان الرجم. فقال النبي ﷺ: «اللهم إني أول من أحيا أمرك، إذ أماتوه». فأمر به فرجه، فأنزل الله ﷻ: ﴿يَتَأْتِيهَا الرُّسُولُ لَا يَحْزَنُكَ أَلَدِيكَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ أَلَدِيكَ قَالُوا: مَتَّ بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَرَوْهُمْ قُلُوبُهُمْ﴾. إلى قوله: ﴿إِنْ أُوْتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ﴾ [مائدة. ٤١].

يقول: اتوا محمداً ﷺ: فإن أمركم بالتحميم والخلد، فخذوه، وإن أفتاكم بالرجم، فاحذروا. فأنزل الله - تبارك وتعالى -: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا نَزَّلَ اللَّهُ فُولَيْتُكُمْ هُمْ نَكَفَرُونَ﴾ [مائدة ٤٤]. ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا نَزَّلَ اللَّهُ فُولَيْتُكُمْ هُمْ أَظْلَمُونَ﴾ [مائدة ٤٥]. ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا نَزَّلَ اللَّهُ فُولَيْتُكُمْ هُمْ تَقِيْفُونَ﴾ [مائدة ٤٧]. قال: «هي في الكفار كلها». رواه أحمد، ومسلم، وأبو داود (٢٨٦/٤). [أحمد (٢٨٦/٤) ومسلم (٢٨/١٧٠٠) وشريمدي (٤٤٤٨)].

**رأي الفقهاء:** حكى صاحب «البحر» الإجماع على أنه يجلد الحرابي، وأما الرجم، فذهب الشافعي، وأبو يوسف، والقاسمية إلى أنه يرجم المحصن من الكفار إذا كان بالغاً، عاقلاً، حرّاً، وكان أصاب نكاحاً صحيحاً في اعتقاده. وذهب أبو حنيفة، ومحمد، وريد بن علي، والناصر، والإمام يحيى إلى أنه يجلد

(١) فرب قيل كيف رجم يهوديين، هل رجم باللبية أو الإقرار. قال سوي: يظهر أنه بالإقرار.  
(٢) نص حاص بحكم الرجم في التوراة، جاء في سفر التثنية «إذا وجد رجل مصطفاً مع امرأة زوجة رجل يقتل الاثنين، الرجل المصططع مع المرأة، والمرأة فيسرع بشر من إسرائيل وإذا كانت فتاة عذراء محصورة لرجل، فوحدها رجل بالمدية، فاضطجع معها، فأخرجوهما كليهما من مدية ورجموهما بالحجارة، حتى يموتا، انهاء من أحل أنها لم تصرح في مدية، والرجل من أجل أنه أدل امرأة صدقه، فيسرع بشر من لمدية». هذا هو نص التوراة. ولا يأتي في الإنجيل ما يعارضها وهي واجبة على انصارى بحكم أن ما في العهد القديم - وهو التوراة - حجة على انصارى إذا لم يكن في العهد الجديد - وهو الإنجيل - ما يعالها (من كتب فلسفة العقوبة).

ولا يَرَجَم ؛ لأن الإسلام شرط في الإحصان عندهم ، وَرَجُمُ رسول الله ﷺ لليهوديين إنما كان بحكم التوراة ، التي يدين بها اليهود . وقال الإمام يحيى : والدمي كالحربي في الخلاف . وقال مالك : لا حد عليه . وأما الحربي المستأمن ، فذهبت العترة ، والشافعي ، وأبو يوسف إلى أنه يحد . وذهب مالك ، وأبو حنيفة ، ومحمد إلى أنه لا يحد . وقد بالغ ابن عبد البر ، فنقل الاتفاق على أن شرط الإحصان الموجب للرجم ، هو الإسلام . وَتُعَقَّب ، بأن الشافعي ، وأحمد لا يشترطان ذلك . ومن جملة من قال ، بأن الإسلام شرط ؛ ربعة - شيخ مالك - وبعض الشافعية .<sup>(١)</sup>

**الجمع بين الجلد والرجم** : ذهب ابن حزم ، وإسحاق بن زَاهَوِيه ، ومن التابعين الحسن البصري إلى ، أن المحصن يجلد مائة جلدة ، ثم يرجم حتى يموت ، فيجمع له بين الجلد والرجم . واستدلوا بما رواه عبادة بن الصامت ، أن رسول الله ﷺ قال : « حذوا عني ، حذوا عني ؛ قد جعل الله لهن سبيلاً ، البكر بالبكر جند مائة ونفي سنة ؛ والثيب بالثيب ، جلد مائة والرجم » . رواه مسلم ، وأبو داود ، والترمذي . [سبق تخريجه] . وعن علي ، كرم الله وجهه ، أنه جلد شراحة يوم الخميس ، ورجمها يوم الجمعة . فقال : أجلدها بكتاب الله ، وأرجمها بقول رسول الله ﷺ . وقال أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي : لا يجمع الجلد والرجم عليهما ، وإنما الواجب الرجم خاصة . وعن أحمد ، روايتان ؛ إحداهما ، يجمع بينهما . وهو أظهر الروايتين ، واختارها الحرقى . والأخرى ، لا يجمع بينهما . مذهب الجمهور ، واختارها ابن حامد . واستدلوا ، بأن النبي ﷺ رجم ماعزاً ، والغامدية ، واليهوديين ، ولم يجلد واحداً منهما . وقال لأبيس الأسلمي : « إِنْ اغْتَرَفْتَ ، فارجمها » . [سبق تخريجه] . ولم يأمر بالجلد ، وهذا آخر الأمرين ؛ لأن أبا هريرة قد رواه ، وهو متأخر في الإسلام ، فيكون ناسخاً لما سبق من الحدين ؛ الجلد والرجم ، ثم رجم الشيخان أبو بكر وعمر في خلافتهم ، ولم يجمعاً بين الجلد والرجم . ويرى الشيخ الدهلوي عدم التعارض ، وأنه لا ناسخ ولا منسوخ ؛ وإنما الأمر يفوض إلى الحاكم ، قال : الظاهر عندي ، أنه يجوز للإمام « الحاكم » أن يجمع بين الجلد والرجم ، ويستحب له أن يقتصر على الرجم ؛ لاقتصار النبي ﷺ عليه . والحكمة في ذلك ، أن الرجم عقوبة تأتي على النفس ، فأصل الزجر المطلوب حاصل به ، والجلد زيادة عقوبة مرخص في تركها ، فهذا هو وجه الاقتصار على الرجم عندي .

**شُرُوطُ الْحَدِّ** : يشترط في إقامة حد الزنى ما يلي :

١- العقل .

٢- البلوغ .

٣- الاختيار .

٤- العلم بالتحريم .

فلا حد على صغير<sup>(٢)</sup> ، ولا على مجنون ، ولا مكروه ؛ لما روته عائشة - رضي الله عنها - أن النبي

(٢) ويؤدب تأديتاً رجزاً .

(١) بيل الأوطار .

يحيى<sup>(١)</sup> قال: «رفع القلم عن ثلاث<sup>(٢)</sup>؛ عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم<sup>(٣)</sup>، وعن المجنون حتى يعقل». رواه أحمد، وأصحاب السنن، والحاكم، وقال: صحيح على شرط الشيخين. وحسنه الترمذي. [أحمد (٦، ١٠٠، ١٠١)، وأبو داود (٤٤٠٣)، والترمذي (١٤٢٣)، والسنن (٦، ١٥٦)، وابن ماجه (٢٠٤١)، وابن حبان (١٤٢)، والحاكم (٢، ٥٩)]. وأما العلم بالتحريم؛ فلأن لحد يتبع اقتراف الحرام، وهو غير مقترف له، وراجع النبي ﷺ ما عزا، فقال له: «هل تدري ما أرى؟». [أبو داود (٤٤٢٨)]. وروي، أن حارية سوداء رفعت إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال له: «هل تدري ما أرى؟ وعنده عبي، وعثمان، وعبد الرحمن بن عوف. فقال عبي رضي الله عنه: أرى أن ترجمها. وقال عبد الرحمن: أرى مثل ما رأى أحوك. فقال عثمان: أراها تشبه<sup>(٤)</sup> بلدي صنعت، لا ترى به بأسا، وإنما حد الله عني من علم أمر الله ﷻ. فقال: صدقت.

بِمَ يَثْبُتُ الْحَدُّ؟ يَثْبُتُ الْحَدُّ بِأُحَدِ أَمْرَيْنِ؛ الْإِقْرَارُ، أَوِ التَّشْهُودُ.

ثبوته بالإقرار: أما الإقرار، فهو كما يقولون: سيد الأدلة. وقد أخذ ارسوز<sup>(٥)</sup> بعبارة ما عر، والعامدية، ولم يختلف في ذلك أحد من الأئمة، وإن كانوا قد اختلفوا في عدد مرات الإقرار الذي يلزم به الحد؛ فقال مالك، والشافعي، وداود، والطبري، وأبو ثور: يكفي في روم احد اعترافه به مرة واحدة؛ لما رواه أبو هريرة، وريد بن حلد، أن رسول الله ﷺ قال: «اغد يا أنيس عني امرأة هذا، فإن اعترفت، ورحمها». فاعترفت، فرحمها، ولم يذكر عددا. [سنن ترمذي]. وعبد الأحاف، أنه لابد من أقارب أربعة، مرة بعد مرة، في مجالس متفرقة. ومذهب أحمد، وإسحاق مثل لأحاف، إلا أنهم لا يشترطون لمجالس متفرقة، والمذهب الأول هو الأرجح.

الرجوع عن الإقرار يسقط الحد: ذهبت الشافعية، والحنفية، وأحمد<sup>(٦)</sup> إلى أن الرجوع عن الإقرار يسقط الحد؛ لما رواه أبو هريرة، عن أحمد، والترمذي، أن ما عزا لما وحد من الحجارة يشتد فر، حتى مَرَّ بِرَحْلٍ مَعَهُ لَحْيٌ<sup>(٧)</sup> حَمَلٌ، فصره به، وصره الدس حتى مات، فذكروا ذلك رسول الله ﷺ، فقال: «هلا تركتموه؟» قال الترمذي: إنه حديث حسن. [أحمد (٢، ٤٥٠)، والترمذي (١٤٢٨)، وابن ماجه (٢٥٥٤)]. وقد روي من غير وجه، عن أبي هريرة. انتهى. وأخرج أبو داود، والسنن، من حديث حار نحوه، وراد: إنه لما وحد من الحجارة، صرح: يا قوم، ردوني إلى رسول الله ﷺ؛ فإن قومي قتلوني، وعزوني من نفسي، وأحبروني أن رسول الله غير قاتني. فلم سزع عنه، حتى قتله، فمَرَّ بِرَحْلٍ مَعَهُ لَحْيٌ حَمَلٌ، فذكر رسول الله ﷺ.

(٢) يحتلم يبلغ

(١) رفع القلم كتابة عن عدم التكليف

(٤) أي؛ أظنها ترى هذا الأمر سهلا لا بأس به في نظره

(٣) اسم رجل بني ربي بها وبدرهمان ما أخذ منه

(٥) وقال مالك بن رجوع إلى شبهة قبل رجوعه ورجع إلى غير شبهة قليل قبل، وهي رواية مشهورة عنه، ولثانية أنه لا يقبل رجوعه

(٦) حتى عظم الحد

وأخبرناه ، قال : «فهلّا تركتموه ، وجئتموني به! » . [أبو داود (٤٤٢٠) ومسنئي في الكبرى (٧٢٠٧)] .

مَنْ أَقْرَبَ بَزْنِي امْرَأَةً فَجَحَدَتْ : إذا أقر الرجلُ بزنَى امرأةٍ معية ، فجحدت ، فإنه يقام عليه الحد وحده ، ولا تحد هي ؛ لما رواه أحمد ، وأبو داود ، عن سهل بن سعد ، أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ ، فقال : إنه قد زنى بامرأة سماها ، فأرسل النبي ﷺ إلى المرأة فدعاها ، فسألها عن ذلك ؟ فأنكرت ، فجلده الحد ، وتركها . [أحمد (٣٣٩ / ٥) وأبو داود (٤٤٦٦)] . وهذا الحد هو حدّ الزنى الذي أقرّ به ، لا حدّ قذف المرأة ، كما ذهب إليه مالك ، والشافعي . وقال الأوزاعي ، وأبو حنيفة : يحدّ للقذف فقط ؛ لأنّ إنكارها شبهة . واعتصر على هذا الرأي ، بأنّ إنكارها لا يطل إقراره . وذهب الهادوية ، ومحمد ، ويروى عن الشافعي ، أنه يحدّ للزنى والقذف ؛ لما رواه أبو داود ، والنسائي ، عن ابن عباس ، أن رجلاً من بكر بن ليث أتى النبي ﷺ ، فأقرّ أنه زنى بامرأة أربع مرات ، فجده مائة . وكان بكراً . ثم سأل البينة على المرأة ؟ فقالت : كذب يا رسول الله . فجلده حدّ الفرية ثمانين<sup>(١)</sup> . [أبو داود (٤٤٦٧) ومسنئي في الكبرى (٧٣٤٨)] .

ثبوته بالشهود : الاتهام بالزنى سيء الأثر في سقوط الرجل والمرأة ، وضياح كرامتهما ، وإلحاق العار بهما ، وبأسرتيهما ، وذريتهما ؛ ولهذا شدّد الإسلام في إثبات هذه الجريمة ، حتى يسدّ السبيل على الدين يتهمون الأبرياء - جزافاً ، أو لأدنى حزازة - بعار الدهر ، وفضيحة الأند ، فاشتراط في الشهادة على الزنى الشروط الآتية :

أولاً : أن يكون الشهود أربعة ، بخلاف الشهادة على سائر الحقوق ؛ قال الله - تعالى - : ﴿وَأَلَّيْ يَأْتِيَنَّكَ الْفَاحِشَةُ مِنْ إِسَاءَتِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهَا أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهَا فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّيَنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [انساء : ١٥] . ولقوله : ﴿وَلَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور : ٤] . فإن كانوا أقل من أربعة ، لم تقبل .

وهل يُحدّون إذا شهدوا ؟ : قال الأحاف ، ومالك ، والراجح من مذهب الشافعي ، وأحمد : نعم ؛ لأنّ عمر حدّ الثلاثة الذين شهدوا على المغيرة ، وهم أبو بكر ، ونافع ، وشبل بن معبد . وقيل : لا يحدّون حدّ القذف ؛ لأنّ قصدهم أداء الشهادة ، لا قذف المشهود عليه . وهو المرجوح عند الشافعية ، والحنفية ، ومذهب الظاهرية .

ثانياً : البلوغ ؛ لقول الله - تعالى - : ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ رَضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة : ٢٨٢] . فإن لم يكن بالغاً ، فلا تقبل شهادته ؛ لأنه ليس من الرجال ، ولا ممن ترضى شهادته ، ولو كانت حاله تمكّه من أداء الشهادة على وجهها ؛ لقول الرسول ﷺ : «رفع القلم عن ثلاث ؛ عن الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفقه» . [سبق تخريجه] والصبي ليس أهلاً لأن يتولى حفظ ماله ، فلا يتولى الشهادة على غيره ؛ لأنّ الشهادة من باب الولاية .

(١) قال مسنئي هذا حديث مكر ، وقال ابن حبان بطل الاحتجاج به .

ثالثًا: العقل ، فلا تقل شهادة محنون ولا معتوه ؛ للحديث السابق ، وإذا كانت شهادة الصبي لا تقل ؛ لقصان عقله ، فأولى ألا تقل شهادة المجنون والمعتوه .

رابعًا: العدالة ؛ لقول الله - تعالى - : ﴿ وَأَشْهَدُوا دُونََ عَدْلٍ مِّمَّكُمْ ﴾ [الطلاق : ٢] . وقوله : ﴿ يَتَأْتِيهَا الْبُيُوتُ ﴾ [النساء : ١٢] . وقوله : ﴿ وَتُحْضَرُونَ مِنْهُمْ نَذِيرٌ ﴾ [الحجرات : ٦] .

خامسًا : الإسلام ؛ سواء كانت الشهادة على مسلم أو غير مسلم ، وهذا متفق عليه بين الأئمة .

سادسًا : المعاينة ، أي ؛ أن تكون بمعاينة فرجه في فرجها ، كالليل في المكحلة ، والرشاء في البئر ؛ لأن الرسول ﷺ قال ماعز : « لعلك قبلت ، أو غمرت ، أو نظرت ؟ » . فقال : لا ، يا رسول الله . فسأله - صلوات الله وسلامه عليه - بالنفط الصريح ، لا يكتفي . قال : نعم . قال : « كما يغيب المروء في المكحلة ، والرشاء في البئر ؟ » قال : نعم . [ أبو داود ( ٤٤٢٨ ) والدارقطني ( ١٩٦ / ٣ ) ] . وإنما أبيح النظر في هذه الحانة ؛ للحاجة إلى الشهادة ، كما أبيع لطبيب ، والقابلة . ونحوهما .

سابعًا : التصريح ، وأن يكون التصريح بالإيلاج ، لا بالكناية ، كما تقدم في الحديث السابق .

ثامنًا : اتحاد المجلس ، ويرى جمهور الفقهاء ، أن من شروط هذه الشهادة اتحاد المجلس بألا يختلف في الزمان ، ولا في المكان ، فإن جاءوا متفرقين ، لا تقبل شهادتهم . ويرى الشافعية ، والظاهرية ، والزيدية عدم اشتراط هذا الشرط ، فإن شهدوا مجتمعين ، أو متفرقين ، في مجلس واحد ، أو في مجالس متفرقة ، فإن شهادتهم تقبل ؛ لأن الله - تعالى - ذكر الشهود ، ولم يذكر المجالس ، ولأن كل شهادة مقبولة تقبل إن اتفقت ، ولو تفرقت في مجالس ، كسائر الشهادات .

تاسعًا : الذكورة ، ويشترط في شهود الزنى ، أن يكونوا جميعًا من الرجال ، ولا تقبل شهادة النساء في هذا الباب . ويرى ابن حزم ، أنه يجوز أن يقبل في الزنى شهادة امرأتين مسلمتين عدل مكان كل رجل ، فيكون الشهود ثلاثة رجال وامرأتين ، أو رجلين وأربع سوة ، أو رجلًا واحدًا وست سوة ، أو ثمانين نسوة ، لا رجال معهم .

عاشرًا : عدم التقادم ؛ لقول عمر رضي الله عنه : « أيما قوم شهدوا على حد ، لم يشهدوا عند حضرته ، وإنما شهدوا عن ضعف ، ولا شهادة لهم . فإذا شهد الشهود على حادث الزنى بعد أن تقادم ، فإن شهادتهم لا تقبل عند الأحاف ، ويحتجوا لهذا ، بأن الشاهد إذا شهد الحادث ، محير بين أداء الشهادة حشبة ، وبين التستر على الجاني ، فإذا سكت عن الحادث ، حتى قدم عليه العهد ، دل بذلك على اختيار حجة التستر ، فإذا شهد بعد ذلك ، فهو دليل على أن الضغينة هي التي حملته على الشهادة ، ومثل هذا لا تقل شهادته ؛ للثمة والضعية ، كما قال عمر ، ولم ينقل أن أحدًا أنكر عليه هذا القول ، فيكون إجماعًا . وهذا ما لم يكن هناك عذر يجمع الشاهد من تأخير الشهادة ، فإن كان هناك عذر ظاهر في تأخير الشهادة ، كبعد المسافة عن محل التقاضي ، وكمرض الشاهد ، أو نحو ذلك من الموانع ، فإن الشهادة تقبل حينئذ ، ولا تبطل بالتقادم .

والأحناف الذين قالوا بهذا الشرط ، لم يقدرُوا له أمدًا ، بل فوضوا الأمر للقاضي ، يقدره تبعًا لظروف كل حالة لتعذر التوقيت ؛ نظرًا لاختلاف الأعداء . وبعض الأحناف قدر التقادم شهر ، وبعضهم قدره

بسته أشهر، أما جمهور الفقهاء من المالكية، والشافعية، والظاهرية، والشيعة الزيدية، فإن انتقادهم لا يمنع من قبول الشهادة. مهما كانت متأخرة. وللحنابلة رأيان؛ رأي مثل أبي حنيفة، ورأي مثل الجمهور.

**هل للقاضي أن يحكم بعلمه؟** : يرى الظاهرية، أنه فرض على القاضي أن يقضي بعلمه في الدماء، والقصاص والأموال، والفروج، والحدود؛ سواء علم ذلك قبل ولايته، أو بعد ولايته. وأقوى ما حكم بعلمه؛ لأنه يقين الحق. ثم بالإقرار، ثم بالبينه؛ لأن الله - تعالى - يقول: ﴿يَتَأْتِيهَا الْدِينَارُ مَأْمُوءًا كَوْنُ قَوْمَيْنِ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾ [النساء: ١٣٥]. وقول الرسول ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا، فَلْيُغَيِّرْهُ يَدَهُ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ، فِدَانَهُ». [أحمد (١٠/٣) ومسلم (٧٨/٤٩) وأبو داود (١١٤٠) وابن ماجة (١٢٧٥)]. فصح، أن القاضي عليه أن يقوم بالقسط. وليس من القسط أن يترك الظالم على ظلمه لا يغيره، وصح، أن فرضاً على القاضي أن يغير كل منكر علمه بيده، وأن يعطي كل ذي حق حقه، وإلا فهو ظالم. وأما جمهور الفقهاء، فإنهم يرون أنه ليس للقاضي أن يقضي بعلمه؛ قال أبو بكر ﷺ: «لو رأيت رجلاً على حد، لم أحده، حتى تقوم البيعة عدي». ولأن القاضي كغيره من الأفراد، لا يجوز له أن يتكلم بـ «شهادة»، ما لم تكن لديه البيعة الكاملة. ولو رمى القاضي زانياً بما شهده به، وهو لا يملك على ما يقول البيعة الكاملة، لكان قاذفاً. يلزمه حد القذف، وإذا كان قد حرم على القاضي التصق بما يعلم، فأولى أن يحرم عليه العمل به، وأصل هذا الرأي قول الله - سبحانه - : ﴿لَوْلَا حَافِئُ عَيْنِهِ بِإِرْصَاعِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ فَأُولَئِكَ عِندَ اللَّهِ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المور: ١٣].

**هل يثبت الحد بالحبل؟** : ذهب الجمهور إلى أن مجرد الحبل لا يثبت به الحد، بل لابد من الاعتراف، أو لينة، واستدلوا على هذا بالأحاديث الواردة في درء الحدود بالشبهات. وعن علي ﷺ أنه قال لامرأة حبلى: استكهرت؟ قالت: لا. قال: فلعل رجلاً أُنَاكَ في بومك. قالوا: وروى الأئمة عن عمر، أنه قبل قول امرأة ادعت أنها تقيبة النوم، وأن رجلاً صرقها، ولم تدر من هو بعد. وأما مالك وأصحابه، فقالوا: إذا حملت المرأة، ولم يعلم لها روج، ولم يعلم أنها أكرهت، فإنها تحد. قالوا: فإن ادعت الإكراه، فلا بُدَّ من الإتيان بأمانة تدل على استكراهها، مثل أن تكون بكراً، فتأتي وهي تدمي، أو تعصص نفسها بأثر الاستكراه. وكذلك إذا ادعت الروحية، فإن دعواها لا تقبل، إلا أن تقيم على ذلك البيعة. واستدلوا لمذهبهم بقول عمر - الرجم واجب على كل من ربي، من الرجال والنساء إذا كان محصناً؛ إذا كانت بيعة، أو الحمل، أو الاعتراف. وقال علي: يا أيها الناس، إن الزنى رياء؛ ربي سرٌّ، وزنى علانية، فزنى السر، أن يشهد الشهود، فيكون الشهود أول من يرمي. وزنى العلانية، أن يظهر الحبل، أو الاعتراف. قالوا: هذا قول الصحابة، ولم يظهر لهم مخالف في عصرهم، فيكون إجماعاً.

**سقوط الحد بظهور ما يقطع بالبراءة:** إذا ظهر لامرأة أو بالرجل ما يقطع، بأنه لم يقع من أحد منهما زنى، كأن تكون المرأة عذراء لم تفز بكارتها، أو ارتقاء مسدودة الفرج، أو يكون الرجل محبوباً أو عتيماً،



سقط احد ، وقد بعث رسول الله ﷺ عثا ؛ فقتل رجل كان يدخل على إحدى النساء ، فذهب فوجده يقتل في ماء ، فأخذ بيده . فأحرقه من الماء ليقتله ، فرآه محبوتا ، فتركه ورجع إلى النبي ﷺ ، وأحبره بذلك [أحمد (٣/ ٢٨١) ومسلم (٢٧٧١)] .

الولد يأتي لستة أشهر : إذا تزوجت المرأة ، وحاءت بولد لستة أشهر مد تزوجت ، فلا حد عليها . قال مالك : بلغني ، أن عثمان بن عفان أتى بامرأة ، قد وددت في ستة أشهر ، فأمر بها أن ترحم ، فقال له علي بن أبي طالب : ليس ذلك عليها ؛ إن الله تبارك وتعالى - يقول في كتابه : ﴿وَمَنْ لَهَا نَسَبٌ يَسْلُبُهَا اللَّهُ وَبِهَا نَسَبٌ يَسْلُبُهَا اللَّهُ﴾ [الأحقاف ١٥] . وقال : ﴿وَالْوَلَدُ يُرْصَعُ أَوْ لَدَهُ حَوْلَيْ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّصَاعَةُ﴾ [اسقرة : ٢٣٣] . فالحمل يكون ستة أشهر ، فلا رحمه عليها . فبعث عثمان في أثرها ، فوجدها قد رجعت .

وقت إقامة الحد : قال في «بداية المجتهد» : (١) وأما الوقت ، فإن الجمهور على أنه لا يقام في الحر الشديد ، ولا في البرد ، ولا يقام على المريض . وقال قوم : يقام . وبه قال أحمد ، وإسحاق ، واحتجوا بحديثي عمر ، أنه قام الحد على قدامة ، وهو مريض . قال : وسبب الخلاف ، معارضة الظواهر للمفهوم من الحد ، وهو أنه حيث لا يلعب على ظن انقيص له فوات نفس المحدث . فمن نظر إلى الأمر بإقامة الحدود مطلقا ، من غير استثناء ، قال : يحد المريض . ومن نظر إلى المفهوم من الحد ، قال : لا يحد المريض ، حتى يبرأ . وكذلك الأمر في شدة الحر والبرد . قال الشوكاني : وقد حكى في «البحر» الإجماع على أنه يمهل البكر ، حتى تزول شدة الحر والبرد ، والمرض المرحوم برؤه ، فإن كان ميتا ، فقال الهادي ، وأصحاب الشافعي : إنه يضرب بعثكول (٢) إن احتمله . وقال الناصر ، والمؤيد بالله : لا يحد في مرضه وإن كان ميتا . والظاهر الأول ؛ لحديث أبي أمامة بن سهل بن حنيف الآتي . وأما المرحوم إذا كان مريضا أو نحوه ، فذهبت العترة ، والشافعية ، والحنفية ، ومالك إلى أنه لا يمهل لمرض ، ولا لغيره ؛ إذ القصد إتلافه . وقال المروزي : يؤخر لشدة الحر أو البرد ، أو المرض ؛ سواء ثبت بإقراره ، أو بالنسبة . وقال الإسماعيلي : يؤخر للمرض فقط ، وفي الحر والبرد يرجع في الحال ، أو حيث يثبت بالبينة ، لا الإقرار أو العكس . والحنفلي لا ترجع ، حتى تضع وترضع ولدها ، إن لم يوجد من يرضعه . وعن علي ، قال . إن أمة لرسول الله ﷺ زنت ، فأمرني أن أحدها ، فأتيتها فإذا هي حديثة عهد بنعاس ، فخشيت إن أحدها أن أقتلها ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ ، فقال : «أحسنت ، أتركها حتى تمأثل» . رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي وصححه . [أحمد (١/ ١٥٦) ومسلم (٣٤/ ١٧٠٥) وأبو داود (٤٤٧٣) والترمذي (١٤٤١)] .

الحفر للمرحوم : احتتمت الأحاديث الواردة في الحفر للمرحوم ، فبعضها مصرح به بالحفر له ، وبعضها لم يصرح به ، قال الإمام أحمد : أكثر الأحاديث على أنه لا حفر . ولاختلاف ما ورد من أحاديث ، اختلف الفقهاء ؛ فقال مالك ، وأبو حنيفة . لا يحفر للمرحوم . وقال أبو ثور : يحفر له . وروي عن علي رضي الله عنه حين أمر برحمة شراحة الهمدانية أخرجها ، فحفر بها فأدخلت فيها ، وأحرق الدس بها يرمونها . وأما

الشافعي ، فخير في ذلك ، وروي عنه ، أنه يحفر للمرأة خاصة . وقد ذهبت العترة إلى أنه يستحب الحفر إلى سرة الرجل ، وتدي المرأة ، ويستحب جمع ثيابها عليها وشدها ، بحيث لا تكشف عورتها في قلبها ، وتكرار اضطرابها إذا لم يحفر لها . واتفق العلماء على أنه لا ترجم إلا قاعدة ، وأما الرجل ، فجمهورهم على أنه يرمج قائماً ، وقال مالك : قاعداً . وقال غيره : يخير الإمام بينهما .

**حضور الإمام والشهود الرجم<sup>(١)</sup>** : قال في «نيل الأوطار» : حكى صاحب «البحر» عن العترة ، والشافعي ، أنه لا يلزم الإمام حضور الرجم . وهو الحق ؛ لعدم دليل يدل على الوجوب ، ولما تقدم في حديث ماعز ، أنه عليه السلام أمر بـ الرجم ماعز ، ولم يحرج معهم ، والزنى منه ثبت بإقراره ، كما سلف ، وكذلك لم يحضر في رجم الغامدية ، كما زعم البعض . قال في «التلخيص» : لم يقع في طرق الحديثين أنه حضر ، بل في بعض الطرق ما يدل على أنه لم يحضر ، وقد جزم بذلك الشافعي ، فقال : وأما الغامدية ، ففي سنن أبي داود ، وغيره ما يدل على ذلك . وإذا تقرر هذا ، تبين عدم الوجوب على الشهود ، ولا على الإمام . وأما الاستحباب ، فقد حكى ابن دقيق العيد ، أن الفقهاء استحبوا أن يبدأ الإمام بالرجم ، إذا ثبت الزنى بالإقرار ، وتبدأ الشهود به ، إذا ثبت بالبينة .

**شهود طائفة من المؤمنين الحد** : قال الله - تعالى : ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ حَلَّةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَشَهِدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور : ٢] . استدلل العلماء بهذه الآية على أنه يستحب أن يشهد إقامة الحد طائفة من المؤمنين ، واختلفوا في عدد هذه الطائفة ؛ فقليل : أربعة . وقيل : ثلاثة . وقيل اثنان . وقيل : سبعة ، فأكثر .

**الضرب في حد الجلدة** : ذهب أبو حنيفة ، والشافعي إلى أنه يضرب سائر الأعضاء ، ما عدا الفرج والوجه ، وما عدا الرأس كذلك ، عند أبي حنيفة . وقال مالك : يجرد الرجل في ضرب الحدود كلها . وكذلك عند الشافعي ، وأبي حنيفة ، ما عدا القذف ، ويضرب قاعداً ، لا قائماً<sup>(٢)</sup> . قال النووي : قال أصحابنا : وإذا ضربه بالسوط ، يكون سوطاً معتدلاً في الحجم بين القضيبي والعصا ، فإن ضربه بجريدة ، فلتكن خفيفة بين اليابسة والرطبة ، ويضربه ضرباً بين ضربين ، فلا يرفع يده فوق رأسه ، ولا يكتفي بالوضع ، بل يرفع ذراعه رفعا معتدلاً .

**إمهال البكر** : تمهل البكر ، حتى تزول شدة الحر والبرد ، وكذلك المرحو الشفاء ، فإن كان ميثوساً من شفائه ، فقال أصحاب الشافعي : إنه يضرب بعشكول<sup>(٣)</sup> . إن احتمله . روى أبو داود ، وغيره ، عن رجل من الأنصار ، أنه اشتكى<sup>(٤)</sup> رجل منهم ، حتى أضنى<sup>(٥)</sup> ، فعاد جلدة على عظم ، فدنخت عليه جارية لبعضهم ، فهش لها ، فوقع عيها<sup>(٦)</sup> ، فلما دخل عليه رجال قومه يعودونه ، أخبرهم بذلك ، وقال : استفتوا

(١) ذهب أبو حنيفة إلى أن الشاهد يجب أن يكون أول من يرمي الرامي المحض إذا ثبت حد بالشهادة . وأن الإمام يحجره على ذلك ، لما فيه من الحر عن التماهل والترعب في الشيت . فإذا كان الشهود بالإقرار وجب على الإمام أن يبدأ بالرجم .  
(٢) بداية المجتهد ، ج ٢ ص ٤١٠ .  
(٣) العشكول : العندق من أعناق السح .  
(٤) اشتكى : مرض .  
(٥) الصى : شدة الإجهاد من المرض .  
(٦) وقع عيها : رى بها .

لي رسول الله ﷺ، فإني قد وقعت على جارية دخلت عني. فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ، وقالوا: ما رأينا بأحد من الناس من الضر مثل الذي هو به، لو حمناه إليك، لتسخت عظامه، ما هو إلا حلد على عظم. فأمر رسول الله ﷺ أن يأخذوا له مائة شمراخ، فيضربوه به ضربة واحدة. [أحمد (٥/ ٢٢٢) وأبو داود (٤٤٧٢) وابن ماجه (٢٥٧٤)].

هل للمجلود دية إذا مات؟ إذا مات المجلود فلا دية له؛ قال النووي في «شرح مسلم»: «أجمع العلماء على أن من وجب عليه الحد، فجلبه الإمام، أو حلله الحد الشرعي، فمات فلا دية فيه، ولا كفارة، لا على الإمام «الحاكم»، ولا على جلده، ولا بيت المال». كان ما تقدم هو حكم جريمة الزنى، وبقي أن نذكر بعض الجرائم، وأحكامها فيما يلي:

(١) عمل قوم لوط: إن جريمة اللواط من أكبر الجرائم، وهي من الفواحش المفسدة للخلق وللفضيلة، وللدن والدنيا، بل وللحياة نفسها، وقد عاقب الله عليها بأقسى عقوبة؛ فحسف الأرض بقوم لوط، وأمطر عليهم حجارة من سجيل؛ جزاء فعلتهم القذرة، وجعل ذلك قرآنا يتلى؛ ليكون درسا، قال الله - سبحانه -: ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ ۖ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ الْنِسَاءِ ۚ بَلْ أَشْتَرُ قَوْمٌ مُسْرِئُونَ ۖ وَمَا كَانَتْ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوهُمْ مِنْ قَرْيَتِكُمْ ۚ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَبْغِئُونَ ۚ فَأَنجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ ۖ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَأَنْظَرُوا ۖ كَيْفَ كَانَتْ عَذَابَةُ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأعراف: ٨٠-٨٤].

وقال - تعالى -: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُ لُوطًا مِنْ رَبِّهِمْ وَمَضَىٰ إِلَيْهِمْ دَرَجًا وَقَالَ هَذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ ۖ وَجَاءَهُمْ قَوْمُهُ يُهَرَّعُونَ إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ كَانُوا يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ قَالَ يَنْفُوهُ هَؤُلَاءِ بِمَا فِي هُنَّ أَظْهَرُ لَكُمْ فَأْتُوا اللَّهَ وَلَا تَخْزُونِ فِي صُنْعِي ۖ أَلَيْسَ بِكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ ۚ﴾ (٧٨) قَالُوا لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا لَنَا فِي بَنَاتِكِ مِنْ حَيٍّ وَرَبِّكَ لَنَعْلَمُ مَا تُرِيدُ (٧٩) قَالَ لَوْ أَنِّي لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوَيْتُ إِلَىٰ ذِكْرِ شَدِيدٍ (٨٠) قَالُوا يَنْلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنَبْلُغَنَّ إِلَيْكَ فَأَنْتَ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ الْبَلِّ وَلَا يَلْفُتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرُكَ إِنَّهُمْ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ (٨١) فَلَمَّا جَاءَهُمْ أَمْرُنَا جَعَلْنَاهَا عَيْنَيْهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ مَنضُورٍ (٨٢) مُسَوِّمَةً عِنْدَ رَبِّكَ وَمَا هِيَ مِنْ تَطْيِيبَاتٍ يَبْعِدُ (٨٣)﴾ [هود: ٧٧-٨٣]. وقد أمر الرسول ﷺ بقتل فاعله ولعنه؛ روى أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ قال: «من وجد قومه يعمل عمل قوم لوط، فاقتلوا الفاعل والمفعول به». [أحمد (١/ ٣٠٠) وأبو داود (٤٤٦٢) والترمذي (١٤٥٦) وابن ماجه (٢٥٦١)]. ولفظ النسائي: «لعن الله من عمل عمل قوم لوط، لعن الله من عمل عمل قوم لوط، لعن الله من عمل عمل قوم لوط». [السائي في الكبرى (٧٣٣٧)]. قال الشوكاني: وما أحق مرتكب هذه الجريمة، ومقارفي هذه الرذيلة الدميمة، بأن يعاقب عقوبة يصير بها عبرة للمعتبرين، ويعذب تعذيبًا يكسر شهوة الفسقة المتمردين، فحقيق بمن أتى بفاحشة قوم ما سقهم بها من أحد من العالمين، أن يَضَلَّى من العقوبة بما يكون من الشدة والشاعة مشابها لعقوبتهم، وقد حَسَفَ الله - تعالى - بهم، واستأصل

بذلك العذاب بكرهم وثيهم . وإنما شدد الإسلام في عقوبة هذه الجريمة ؛ لآثارها السيئة ، وأضرارها في الفرد والجماعة ، وهذه الأضرار نذكرها ملخصة من كتاب «الإسلام والطب» ، فيما يلي<sup>(١)</sup> :

**الرَّغْبَةُ عَنِ الْمَرْأَةِ :** من شأن النواطة أن تصرف الرجل عن المرأة ، وقد يبلغ به الأمر إلى حد العجز عن مباشرتها ، وبذلك تتعطل أهم وظيفة من وظائف الزواج ، وهي إيجاد النسل . ولو قُدِّرَ لمثل هذا الرجل أن يتزوج ، فإن زوجته تكون ضحية من الضحايا ، فلا تظفر بالسكن<sup>(٢)</sup> ، ولا بالموءدة ، ولا بالرحمة التي هي دستور الحياة الزوجية ، فتقضي حياتها معدبة ، معلقة ، لا هي متزوجة ، ولا مطلقة .

**التأثير في الأعصاب :** وإن هذه العادة تغزو النفس ، وتؤثر في الأعصاب تأثيراً خاصاً ، أحد نتائجه الإصابة بالانعكاس النفسي في خلق الفرد ؛ فيشعر في صميم فؤاده ، بأنه ما حلق ليكون رجلاً ، وينقلب الشعور إلى شذوذ ، وبه انعكس شعور اللائط انعكاساً غريباً ، فيشعر ميل إلى بني جنسه ، وتتجه أفكاره الخبيثة إلى أعضائهم التناسلية . ومن هذا تستطيع أن تتبين العلة الحقيقية في إسراف بعض الشبان الساقطين في التزويج ، وتقليدهم النساء في وضع المساحيق المختلفة على وجوههم ، ومحاولتهم الظهور بمظهر الجمال ، بتحميم أصداعهم ، وترجيح حواجبهم ، وتشبيهم في مشيتهم ، إلى غير ذلك مما نشاهده جميعاً في كل مكان ، وتقع عليه أبصارنا في كثير من الأحيان ، ولقد أثبتت كتب الطب كثيراً من الوقائع الغريبة التي تتعلق بهذا الشذوذ ، أضرب صفحاً عن ذكرها . ولا يقتصر الأمر على إصابة اللائط بالانعكاس النفسي ، بل هنالك ما تسببه هذه الفاحشة من إضعاف القوى النفسية الطبيعية في الشخص كذلك ، وما تحدثه من جعله عرضة للإصابة بأمراض عصبية شاذة ، وعلل نفسية شائنة ، تفقده لذة الحياة ، وتسلبه صفة الإنسانية والرجولة ، فتحني فيه لوثات وراثية خاصة ، وتظهر عليه آفات عصبية كامنة تبديها هذه الفاحشة ، وتدعو إلى تسلطها عليه . ومثال هذه الآفات العصبية النفسية : الأمراض السادية ، والماسوشية ، والفيتشزم ، وغيرها .

**التأثير على المخ :** واللواط ، بجانب ذلك ، يسبب اختلالاً كبيراً في توازن عقل المرء ، وارتباكاً عاقماً في تفكيره ، وركوداً غريباً في تصورات ، وبلاهة واضحة في عقله ، وضعفاً شديداً في إرادته . وإن ذلك ليرجع إلى قلة الإفرازات الداخلية التي تفرزها الغدة الدرقية ، والغدد فوق الكلوية ، وغيرها مما يتأثر باللواط تأثيراً مباشراً ، فيضطرب عملها ، وتختل وظائفها . وإنك لتجد هنالك علاقة وثيقة بين (النورستانيا) واللواط ، وارتباطاً غريباً بينهما ؛ فيصاب اللائط بالبتة والعبط ، وشروذ الفكر ، وضياح العقل والرشاد .

**السويداء :** واللواط ، إما أن يكون سبباً في ظهور مرض السويداء ، أو يغدو عاملاً قوياً على إظهاره وبعثه . ولقد وجد أن هذه الفاحشة وسيلة شديدة التأثير على هذا الداء ، من حيث مضاعفتها له ، وزيادة تعقيدها لأعراضه ، ويرجع ذلك للشذوذ الوظيفي لهذه الفاحشة المنكرة ، وسوء تأثيرها على أعصاب الجسم .

(٢) السكن : السكية .

(١) كتاب «الإسلام والطب» للدكتور محمد وصفي .

عَدَمُ كَفَايَةِ اللُّوَاطِ : واللَّوَاطُ عَنَّةٌ شَادَةٌ ، وطريقةٌ غَرٌ كَافِيَةٌ لِإِشَاعِ العَاطِفَةِ الحَسَنِيَّةِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا بَعِيدَةٌ الْأَصْلُ عَنِ الْمَلَامَةِ الطَّبِيعِيَّةِ ؛ لَا تَقُومُ بِإِرْصَاءِ المَجْمُوعِ العَصَبِيِّ ، شَدِيدَةِ المَوْطَأَةِ عَنِ المَهِارِ العَضَلِيِّ ، سَبَبُهُ التَّأثيرُ عَلَى سَائِرِ أَهْرَاءِ الدَّنِّ . وَإِذَا نَظَرْنَا إِلَى فِسيولوجِيَا الحِمَامِ ، وَالمُوظِفَةِ الطَّبِيعِيَّةِ ، نَتَنَبَّهُ بِهَا أَنَّهَا تُؤَدِّيهِمُ الْأَعْصَاءَ التَّنَاسِلِيَّةَ وَفَتًى مُبَاسِرَةً ، ثُمَّ قَارَنَّا ذَلِكَ بِمَا يَحْدُثُ فِي اللُّوَاطِ ، وَحَدَّثْنَا الفَرَقَ بَعِيدًا ، وَلَبَّوْنَا بَيْنَ الْحَالَتَيْنِ شَاسِعًا ، نَاهِيَةً بِعَدَمِ صِلَاحِيَةِ المَوْضِعِ ، وَفَقْدِ مَلَاءَمَتِهِ لِلْمَوْضِعِ الشَّاذِ .

ارْتِخَاءُ عَضَلَاتِ المَسْتَقِيمِ وَتَمَرُّقُهُ : وَإِذَا نَظَرْنَا إِلَى اللُّوَاطِ مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى وَحَدَّثْنَا سَبَبًا فِي تَمَرُّقِ المَسْتَقِيمِ ، وَهَنَّا أَنْسَحَتَهُ ، وَارْتِخَاءَ عَضَلَاتِهِ ، وَسَقُوطَ بَعْضِ أَجْزَائِهِ ، وَفَقْدَ السَّيْطَرَةِ عَلَى المَوَادِّ البَرَارِيَّةِ ، وَعَدَمَ اسْتِطَاعَةِ القَضِ عَلَيْهِا ؛ وَلِذَلِكَ تَجِدُ المَفَاسِقِينَ دَائِمِي التَّلَوُّثِ بِهَذِهِ المَوَادِّ مُتَعَفِّفَةً . بِحَيْثُ تَخْرُجُ مِنْهُمْ بِغَيْرِ إِرَادَةٍ أَوْ شَعُورٍ .

عِلَاقَةُ اللُّوَاطِ بِالأَخْلَاقِ : وَاللُّوَاطُ لَوْنَةٌ أَخْلَاقِيَّةٌ ، وَمَرَضٌ نَفْسِي خَطِيرٌ ، فَتَجِدُ حَمِيعَ مَنْ يُتَّصِفُونَ بِهِ سَيِّئِي الخُلُقِ ، فَاسِدِي الطَّبَاعِ ، لَا يَكَادُونَ يَمَيِّزُونَ بَيْنَ الفَصَائِلِ وَلَرْدِئِ ، صَعِيفِي الإِرَادَةِ ، لَيْسَ لَهُمْ وَحْدَانٌ يُؤْتِبُهُمْ ، وَلَا ضَمِيرٌ يَرُدُّعُهُمْ . لَا يَتَحَرَّجُ أَحَدُهُمْ ، وَلَا يَرُدُّعُهُ رَدْعٌ نَفْسِي ، عَنِ اسْطِطْوِ عَلَى الْأَطْفَالِ وَالصِّغَارِ ، وَاسْتِعْمَالِ العُنفِ وَالشَّدَةِ ؛ لِإِشَاعِ عَاطِفَتِهِ المَفَاسِدَةِ ، وَالتَّجَرُّؤِ عَلَى ارْتِكَابِ المَحَارِمِ الَّتِي نَسْمَعُ عَنْهَا كَثِيرًا . وَنَطْلُعُ حُبْرَهَا فِي المَحَارِثِ السَّيَّارَةِ ، وَفِي غَيْرِهَا . وَتَجِدُ تَفَاصِيلَ حَوَادِثِهَا فِي المَحَاكِمِ ، وَفِي كُتُبِ الطَّبِّ .

اللُّوَاطُ وَعِلَاقَتُهُ بِالصُّحَّةِ العَامَّةِ : وَاللُّوَاطُ فَوْقَ مَا ذَكَرْتُ ، يَصِيبُ مَقْتَرِفِيهِ بِصِيقِ الصَّدْرِ ، وَيَرُدُّعُهُمْ بِخَفَقَانِ النِّقَبِ ، وَيَتَرَكُهُمْ بِحَالٍ مِنَ الضَّعْفِ العَمِ يَعْرِضُهُمْ لِلْإِصَابَةِ بِشَتَّى الْأَمْرَاضِ ، وَيَجْعَلُهُمْ بِهَيْبَةٍ مُخْتَلِفِ الْعِلِّ وَالْأَوْصَابِ .

التَّأثيرُ عَلَى أَعْضَاءِ التَّنَاسُلِ : وَيَضَعُفُ اللُّوَاطُ كَذَلِكَ مَرَاكِزَ الإِنْزَالِ الرُّئِيسِيَّةِ فِي الحِسْمِ ، وَيَعْمَلُ عَلَى القَضَاءِ عَلَى الحَيَوِيَّةِ المَوِيَّةِ فَهَ ، وَيُؤَثِّرُ عَلَى تَرْكِيبِ مَوَادِّ المَنِيِّ ، ثُمَّ يَنْتَهِي الْأَمْرُ بَعْدَ قَبِيلٍ مِنَ الزَّمَنِ بِعَدَمِ القُدْرَةِ عَلَى إِحْدَادِ السَّلِّ ، وَالإِصَابَةِ بِالعَقَمِ مِمَّا يَحْكُمُ عَلَى اللَّائِطِينَ بِالانْقِرَاصِ وَالرَّوَالِ .

التَّيْفُودُ وَالدُّوسْتَارِيَا : وَنَسْتَطِيعُ أَنْ نَقُولَ . إِنَّ اللُّوَاطَ يَسَبِّبُ ، بِجَانِبِ ذَلِكَ ، الْعُدُوى الحِمِيَّ لِتَيْفُودِيَّةِ ، وَالدُّوسْتَارِيَا ، وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْأَمْرَاضِ الحَبِيثَةِ ، الَّتِي تَنْتَقِلُ بِصَرِيقِ التَّلَوُّثِ بِالمَوَادِّ الرَّازِيَّةِ ، الْمُرُودَةِ بِمُخْتَلَفِ المَحَارِمِ ، الْمَمْلُوءَةِ بِشَتَّى سَبَابِ الْعِلِّ وَالْأَمْرِضِ .

أَمْرَاضُ الرِّزْنِيِّ : وَلَا يَحْمَى أَنْ لَأَمْرَاضَ الَّتِي تَنْشُرُ بِالزَّمَنِ ، يُمْكِنُ أَنْ تَنْشُرَ كَذَلِكَ بِطَرِيقِ اللُّوَاطِ ، وَتَصِيبُ أَصْحَابَهُ ، فَتَفْتِكُ بِهِمْ فَتَكَا ذَرِيعًا ، فَتَلِي أَجْسَادَهُمْ ، وَتَحْصِدُ أَرْوَاحَهُمْ . مِمَّا تَقْدَمُ ، تَبِينَ حِكْمَةُ التَّشْرِيعِ لِإِسْلَامِي فِي تَحْرِيمِ اللُّوَاطِ ، وَتَظْهَرُ دَقَّةُ أَحْكَامِهِ فِي التَّشْكِيلِ بِمَقْتَرِفِيهِ ، وَلَأَمْرِ بِالقَضَاءِ عَلَيْهِمْ ، وَتَخْيِصِ الْعَالَمِ مِنْ شُرُورِهِمْ .

رَأْيُ الفُقَهَاءِ فِي حُكْمِ اللُّوَاطِ : وَمَعَ إِحْمَاعِ الْعُلَمَاءِ عَلَى حَرَمَةِ هَذِهِ المَحْرِمَةِ ، وَعَلَى وَحُوبِ أَحَدٍ مَقْتَرِفِيهَا بِالشَّدَةِ ، إِلَّا أَنَّهُمْ اِحتَفَفُوا فِي تَقْدِيرِ الْعُقُوبَةِ الْمَقْرُورَةِ لَهَا ، إِلَى مَذَاهِبِ ثَلَاثَةٍ .

١- مذهب القائلين بقتل مطلقاً .

٢- ومذهب القائلين ، بأن حدّه حدّ الراني ، فيجلد البكر ، ويرحم المحصن .

٣- ومذهب القائلين بالتعزير .

**المذهب الأول :** يرى أصحاب الرسول ﷺ ، والناصر ، والقاسم بن إبراهيم ، والشافعي في قول ، أن حدّه يقتل ولو كان بكرًا ؛ سواء كان فاعلاً ، أو مفعولاً به واستدلوا بما يأتي :

١- عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال . قل رسول الله ﷺ : « من وحدتموه يعمل عمل قوم لوط ، فاقتلوا افعال والمفعول به » . رواه الخمسة ، إلا السائي . روى تحريجه قال في «الثلث» : وأخرجه أيضاً الحاكم ، والبيهقي . (الحاكم ٤ : ٣٥٥) ، والبيهقي (٢٣٢/٨) وقال الحافظ : رحمه موثوقون ، إلا أن فيه اختلافاً .

٢- وعن علي ، أنه رحمه من عمل هذا العمل . أخرجه البيهقي . قال الشافعي : وبهذا يأخذ ، رحمه من يعمل هذا العمل ؛ محصناً كان ، أو غير محصن .

٣- وعن أبي بكر ، أنه جمع الناس في حق رجل يُكْنَح كما تكح النساء . فسأل أصحاب رسول الله ﷺ عن ذلك ؟ فكان من أشدهم يومئذ قولاً علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : هذ ذب لم تعص به أمة من الأمم ، إلا أمة واحدة . صرح الله بها ما قد علمتم ، يرى أن نحرقه بالدر . فكذب أبو بكر إني خالد بن الوليد يأمره أن يحرقه بالنار . أخرجه البيهقي ، وفي إسناده إرسال . وأفاد اشوكاكي ، بأن هذه الأحاديث تنهض مجموعها للاحتجاج بها . وهؤلاء اختلفوا في كيفية قتل مرتكب هذا العمل ؛ فروي عن أبي بكر ، وعلي ، أنه يُقْتَل بالسيف ، ثم يُحرق ؛ لعضه العصية . وذهب عمر ، وعثمان إلى أنه يُنْقَى عليه حائض . وذهب بن عباس إلى أنه ينقى من عني بقاء في البلد . وحكى العوي ، عن الشعبي ، وإنزهرى ، ومالك ، وأحمد ، وإسحاق ، أنه يرحم . وحكى ذلك الترمذي ، عن مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق . وروي عن شعبي ، أنه لو كان يستقيم أن يرحم الزاني مرتين ، لرحمه من يعمل عمل قوم لوط . وقال لمصري : حرق من يعمل هذا العمل أبو بكر ، وعلي ، وعبد الله بن الزبير ، وهشام بن عبد الملك .

**المذهب الثاني :** وذهب سعيد بن المسيب ، وعطاء بن أبي رباح ، وحسن ، وقتادة ، وشعبي ، والثوري ، والأوراعي ، وأبو صالح ، والإمام يحيى ، والشافعي ، في قول ، إلى أن حدّه حدّ الراني ، فجلد البكر ويغرب ، ويرحم المحصن .

**واستدلوا بما يأتي :**

١- أن هذا الفعل نوع من أنواع الرعي ؛ لأنه إبلاح فرح في فرح . فيكون اللائص والمبوص به داحين تحت عموم الأدلة الواردة في الزاني المحصن والبكر ، ويؤيد هذا حديث رسول الله ﷺ . «إد أتى البرح الرجل ، فهما رايان» . [البيهقي (٢٣٣/٨)] .

٢- أنه على فرض عدم شمول الأدلة الواردة في عقوبة الرعي لهما ، فهما لاحقان بالزاني . طريق القيس .

المذهب الثالث : وذهب أبو حنيفة ، والمؤيد بالله ، والمرتضى ، والشافعي ، في قول ، إلى تعزيز مرتكب هذه الفاحشة ؛ لأن الفعل ليس بزنى ، فلا يأخذ حكمه .

وقد رجح الشوكاني مذهب القائلين بالقتل ، وضعف المذهب الأخير ؛ مخالفته للأدلة ، وناقش المذهب الثاني ، فقال : «إن الأدلة الواردة بقتل الفاعل والمفعول به مطلقاً محصورة لعموم أدلة الزنى الفارقة بين البكر والثيب ، على فرض شمولها لمرتكب حريمة قوم لوط ، ومبطللة للقياس المذكور ، على فرض عدم الشمول ؛ لأنه يصير فاسد الاعتبار ، كما تقرر في الأصول» (١) .

(٢) الاستمناء : استمنا الرجل بيده مما يتنافى مع ما ينبغي أن يكون عليه الإنسان من الأدب ، وحسن الخلق ، وقد اختلف الفقهاء في حكمه ؛ فمنهم من رأى أنه حرام مطلقاً . ومنهم من رأى أنه حرام في بعض الحالات ، وواجب في بعضها الآخر . ومنهم من ذهب إلى القول بكراهته . أما الذين ذهبوا إلى تحريمه ، فهم المالكية ، والشافعية ، والزيدية . وحجتهم في التحريم ، أن الله - سبحانه - أمر بحفظ الفروج في كل الحالات ، إلا بالنسبة للزوجة ، وملك اليمين . فإذا تجاوز المرء هاتين الحالتين واستمنى ، كان من العادين ، المتجاوزين ما أحل الله لهم ، إلى ما حرمه عليهم ، يقول الله - سبحانه - : ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَفْوَاجِهِمْ حَفَظُونَ﴾ . إِلَّا عَلَى أَفْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ غَيْرَ مَلُومِينَ . فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴿[المؤمنون : ٥٠] . وأما الذين ذهبوا إلى التحريم في بعض الحالات ، والوجوب في بعضها الآخر ، فهم الأحناف ، فقد قالوا : إنه يجب الاستمناء ، إذا خيف الوقوع في الزنى بدونه ؛ جريئاً على قاعدة ارتكاب أخف الضررين . وقالوا : إنه يحرم ، إذا كان لاستجلاب الشهوة وإثارتها . وقالوا : إنه لا بأس به ، إذا غلبت الشهوة ، ولم يكن عنده زوجة أو أمة ، واستمنى بقصد تسكينها . وأما الحنابلة ، فقالوا : إنه حرام ، إلا إذا استمنى خوفاً على نفسه من الزنى ، أو خوفاً على صحته ، ولم تكن له زوجة أو أمة ، ولم يقدر على الزواج ، فإنه لا حرج عليه . وأما ابن حزم ، فيرى أن الاستمناء مكروه ، ولا إثم فيه ؛ لأن مس الرجل ذكره بشماله مباح بإجماع الأمة كلها ، وإذا كان مباحاً ، فليس هنالك زيادة على المباح ، إلا التعمد لنزول المنى ، فليس ذلك حراماً أصلاً ؛ لقول الله - تعالى - : ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام : ١١٩] . وليس هذا ما فصل لنا تحريمه ، فهو حلال ؛ لقوله - تعالى - : ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾ [البقرة : ٢٩] . قال : وإنما كره الاستمناء ؛ لأنه ليس من مكارم الأخلاق ، ولا من الفضائل . وزوي لنا ، أن الناس تكلموا في الاستمناء ، فكرهته طائفة ، وأباحته أخرى ، ومن كرهه ابن عمر ، وعطاء . ومن أباحه ابن عباس ، والحسن ، وبعض كبار التابعين . وقال الحسن : كانوا يفعلونه في المعازي . وقال مجاهد : كان من مضى يأمرؤن شبابهم بالاستمناء ، يستعفون بذلك . وحكم المرأة مثل حكم الرجل فيه .

(٣) السحاق (٢) : السحاق محرم ، باتفاق العلماء ؛ لما رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، أن رسول الله ﷺ قال : «لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ، ولا المرأة إلى عورة المرأة ، ولا يفضي الرجل إلى

(٢) السحاق إتيان المرأة امرأة .

(١) لأنه لا قياس مع الصر .

الرجل في ثوب واحد ، ولا تفصي المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد» . [أحمد (٦٣/٣) ، ومسلم (٣٣٨) ، وأبو داود (٤٠١٨) ، والترمذي (٢٧٩٣) ] . والسحاق مباشرة دون إيلاج ، ففيه التعزير دون الحد ، كما لو ناشر الرجل المرأة ، دون إيلاج في الفرج .

(٤) إتيان البهيمة : أجمع العلماء على تحريم إتيان البهيمة ، واختلفوا في عقوبة من فعل ذلك ؛ فروي عن جابر بن زيد ، أنه قال : من أتى بهيمة ، أقيم عليه الحد . وروي عن عبي ، أنه قال . إن كان محصناً ، رحم . وروي عن الحسن ، أنه بمنزلة الزاني . وذهب أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، في قول له . والمؤيد بالله ، والناصر ، والإمام يحيى إلى وجوب التعزير فقط ؛ إذ إنه ليس بزنى . وذهب الشافعي ، في قول آخر ، إلى أنه يقتل ؛ لما رواه عمرو بن أبي عمرو ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ قال : «من وقع عني بهيمة ، فاقتلوه ، واقتلوا البهيمة» . رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، وقال : لا نعرفه إلا من حديث عمرو بن أبي عمرو . [أحمد (٢٦٩/١) ، وأبو داود (٤٤٦٤) ، والترمذي (١٤٥٥) ] . وروي الترمذي ، وأبو داود ، من حديث عاصم ، عن أبي رريس ، عن ابن عباس ، أنه قال : من أتى بهيمة ، فلا حد عليه . [أبو داود (٤٤٦٥) ، والترمذي (٢٤٥٥) ] . وذكر أنه أصح . وروي ابن ماجة ، عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : «من وقع على ذات محرم فاقتلوه ، ومن وقع على بهيمة فاقتلوه ، واقتلوا البهيمة» . [ابن ماجة (٢٥٦٤) ] . قال الشوكاني : وفي الحديث دليل على أنه تقتل البهيمة ، والعنة في ذلك ما رواه أبو داود ، والنسائي ، أنه قيل لاس عباس : ما شأن البهيمة؟ قال : ما أراه قال ذلك ، إلا أنه يكره أن يؤكل لحمها وقد عمل بها ذلك العمل . وقد تقدم أن العلة ، أن يقال : هذه التي فعل بها كذا وكذا . وقد ذهب إلى تحريم لحم البهيمة المفعول بها ، وإلى أنها تذبح علي ﷺ والشافعي ، في قول له . وذهب القاسمية ، والشافعية ، في قول ، وأبو حنيفة ، وأبو يوسف إلى أنه يكره أكلها تنزيهاً فقط . قال في «البحر» : إنها تدبح البهيمة ، ولو كانت غير مأكولة ؛ لثلاث تأتي بولد مشوه . كما روي . أن راعياً أتى بهيمة ، فأثت بمولود مشوه . قال : وأما حديث ، أن النبي ﷺ نهى عن ذبح الحيوان ، إلا لأكله . كحديث النهي عن قتل العصفور عبثاً . [رواه أحمد (٣٨٩/٤) والنسائي (٢٣٩/٧) ] فهو عام محصص بحديث الباب . انتهى (١)

(٥) الوطء بالإكراه : إذا أكرهت المرأة على الزنى ، فإنه لا حد عليها ؛ لأن الله - تعالى - يقول : ﴿مَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ عَبَّرَ بَابًا وَلَا عَادَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة : ١٧٣] . والرسول - عليه الصلاة والسلام - يقول : «رفع عن أمتي الخطأ ، والنسيان ، وما استكرهوا عليه» . [سبق تخريجه] . وقد استكرهت امرأة على عهد الرسول - عليه الصلاة والسلام - فدرأ عنها الحد . وجاءت امرأة إلى عمر ، فذكرت له أنها استسقت راعياً ، فأبى أن يسقيها إلا أن تمكنه من نفسها ، ففعلت ، فقال لعبي : ما ترى فيها؟ قال : إنها مضطرة . فأعطاه شيئاً ، وتركها . ويستوي في ذلك الإكراه بالإلحاح - بمعنى ، أن يغلبها على نفسها - والإكراه بالتهديد ، ولم يحالف في ذلك أحد من أهل العلم . وإنما اختلفوا في وجوب الصداق لها ؛ فذهب مالك ، والشافعي إلى وجوبه .

(١) بيل الأوطار ح ٧ ص ٩٠٠ .



روى مالك في «الموطأ» عن ابن شهاب ، أن عبد الملك بن مروان قضى في امرأة ، أصيبت مستكرهة ، بصدقتها على من فعل ذلك بها . وقال أبو حنيفة : لا صداق لها . قال في «بداية المجتهد» : وسبب الخلاف ، هل الصداق عوض عن البضع أو هو حلة ؟ فمس قال : هو عوض عن البضع . وأوجه في البضع ، في الحلية والحرمية ، ومن قال : إنه حلة خص الله به الأزواج . لم يوجه . ورأي أبي حنيفة أصح .

(٦) الخطأ في الوطء : إذا رفت إلى رجل امرأة غير زوجته ، وقيل له : هذه زوجتك . فوطئها يعتقدها زوجته ، فلا حد عليه ، باتفاق . وكذلك الحكم ، إذا لم يُقَلَّ له : هذه زوجتك . أو وجد على فراشه امرأة ظنها امرأته فوطئها ، أو دعا زوجته فجاء غيرها ، فظنها المدعوة فوطئها ، لا حد عليه في كل ذلك . وهكذا الحكم في كل خطأ في وطء مباح ، أما الخطأ في الوطء المحرم ، فإنه يوجب الحد ، فمس دعا امرأة محرمة عليه . فأجابته غيرها ، فوطئها يظنها المدعوة ، فعليه الحد ، فإن دعا امرأة محرمة عليه ، فأجابته زوجته فوطئها ، يظنها الأجنبية التي دعاها ، فلا حد عليه ، وإن أئتم باعتبار ظنه .

(٧) بقاء البكارة : وعدم روال البكارة يعتبر شبهة في حق المشهود عليها بالزنى . عند أبي حنيفة ، والشافعي ، وأحمد ، والشيعة الزيدية ، فإذا شهد أربعة على امرأة بالزنى ، وشهد ثقات من النساء بأنها عذراء ، فلا حد عليها للشبهة ، ولا حد على الشهود .

(٨) الوطء في نكاح مختلف فيه : ولا يجب الحد في نكاح مختلف في صحته ، مثل زواج المتعة ، والشعار ، وزواج التحليل ، والزواج بلا ولي أو شهود ، وزواج الأخت في عدة أختها البائن ، وزواج الحامسة في عدة الرابعة البائن ؛ لأن الاختلاف بين الفقهاء على صحة هذا الزواج يعتبر شبهة في الوطء ، والحدود تدرأ بالنسبهات ، خلافاً للظاهرية ؛ إذ إنهم يرون الحد في كل وطء قام على نكاح باطل أو فاسد .

(٩) الوطء في نكاح باطل : وكل زواج مجمع على بطلانه ، كنكاح حامسة ريادة على الأربع ، أو متزوجة ، أو معتدة الغير ، أو نكاح المطبقة ثلاثاً قبل أن تتزوج زوجاً آخر إذا وطئ فيه . فهو ربي موجب للحد ، ولا عرة بوجود العقد ، ولا أثر له .

### حد القذف

تعريفه : أصل القذف الرمي بالحجارة وغيرها ، ومنه قول الله - تعالى - . لأم موسى - عليه السلام : ﴿ أَنْ تَذَمَّهُ وَتُنَابِذَ فَرْدِيهِ وَتَبْلُغَ ﴾ [ ص ٣٩٠ ] . والقذف بالزنى مأخوذ من هذا المعنى ، والمقصود به هنا المعنى الشرعي . وهو الرمي بالزنى .

حرمته : يستهدف الإسلام حماية أعراض الناس ، والمحافظة على سمعتهم ، وصيانة كرامتهم . وهو لهذا يقطع ألسنة السوء . ويسد الباب على الذين يلتمسون تبرأء العيب ؛ فيسمع ضعاف القوس من أن يحرخوا مشاعر ناس ، ويلعوا في أعراضهم ، ويحضر أشد الحصر إشاعة الفاحشة في الدين أموا ، حتى تتطهر الحياة من سريان هذا الشر فيها .

فهو يحرم القذف تحريمًا قاطعًا، ويجعله كبيرة من كبائر الإثم والفواحش، ويوجب على القاذف ثمانية جدة؛ رجلاً كان أو امرأة، ويمنع من قبول شهادته، ويحكم عليه بالفسق، واللعن، والطرد من رحمة الله، واستحقاق العذاب الأليم في الدنيا والآخرة، اللهم إلا إذا ثبت صحة قوله بالأدلة التي لا يتطرق إليها الشك، وهي شهادة أربعة شهداء، بأن المذدوف تورص في الفاحشة؛ يقول الله - سبحانه - : ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ<sup>(١)</sup> الْمُحْصَنَاتِ<sup>(٢)</sup> ثُمَّ لَا يَأْتُوا بِنِزَاعٍ شَهَادَةٍ فَأَعْلِدُوهُمْ نَزِيرَ حَدِّهِ لَا تَقْلُوبُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْسِدُونَ<sup>(٣)</sup> وَلَا الَّذِينَ تَأْتُوا مِنْ نَدَى ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البور: ٥٤، ٥٥]. ويقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ<sup>(٤)</sup> لَعُنَتْ لَهُمْ أَمْوَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ<sup>(٥)</sup> يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَيْدِيهِمْ وَأَفْئِدَتُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُدُونَ<sup>(٦)</sup> يَوْمَئِذٍ يَكْفُحُ اللَّهُ دِينَهُمْ أَلْحَقَ<sup>(٧)</sup> وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ<sup>(٨)</sup>﴾ [النور: ٢٣-٢٥]. ويقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النور: ١٩]. وروى البخاري، ومسلم، أن رسول الله ﷺ قال: «اجتنبوا السبع الموبقات»<sup>(٩)</sup>. قالوا: وما هن، يا رسول الله؟ قال: «الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف»<sup>(١٠)</sup>، وقذف المحصنات، المؤمنات، الغافلات». [البخاري (٢٧٦٦)، ومسلم (٨٩)]. وكان هذا التحريم الذي نزلت به الآيات بسبب حدث الإفك، الذي وقع لأُم المؤمنين السيدة عائشة - رضي الله عنها - قالت: لما نزل عذري، قام النبي ﷺ على المنبر فذكر ذلك، وتلا القرآن، فلما نزل عن المنبر أمر بالرجلين والمرأة، فضربوا حدهم، وهم حسان، ومسطح، وحمنة. رواه أبو داود [أبو داود (٤٤٧٤)].

ما يشترط في القذف: للقذف شروط لا بد من توافرها، حتى يصبح جريمة تستحق عقوبة الجسد. وهذه الشروط منها ما يجب توافره في القاذف، ومنها ما يجب توافره في المذدوف، ومنها ما يجب توافره في الشيء المذدوف به.

**شروط القاذف:** والشروط التي يجب توافرها في القاذف هي:

١- العقل.

٢- البلوغ.

٣- الاختيار.

لأن ذلك أصل التكليف، ولا تكليف بدون هذه الأشياء، فإذا قذف المجنون، أو الصبي، أو المكره، فلا حد على واحد منهم؛ لقول رسول الله ﷺ: «رُفِعَ الْقَدَمُ عَنْ ثَلَاثٍ؛ عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يفيق». [سبق تخريجه]. ويقول: «رفع عن أمتي الخطأ، والنسيان، وما استكروا عليه». [سبق تخريجه]. فإذا كان الصبي مراهقاً بحيث يؤدي قذفه، فإنه يعرر تعريزاً مناسباً.

(١) يزمون: يقدمون ويسبون.

(٢) محصنات: أي: الأئمة العفيفة يدخلن فيها المذكور والإناث خلافاً لبعض فرق الخوارج الذين يزعمون أن حد القذف خاص برمي لساء دون الرجال وموقفاً عند طاهر الآية.

(٣) الموبقات: المهلكات.

(٤) التولي يوم الزحف: عرر من القتال.

## شُرُوطُ الْمُقْدُوفِ : وشروط المقدوف هي :

١- العقل : لأن الحد إنما شرع للزحر عن الأذية ، بالضرر الواقع على المقدوف ، ولا مضرة على من فقد العقل ، فلا يحدّ قاذفه .

٢- البلوغ : وكذلك يشترط في المقدوف البلوغ ، فلا يحدّ قاذف الصغير والصغيرة ، فإذا رمى صبية يمكن وطؤها قبل البلوغ بالزنى ، فقد قال جمهور العلماء : إن هذا ليس بقذف ؛ لأنه ليس بزنى ؛ إذ لا حدّ عليها ، ويعزر القاذف . وقال مالك : إن ذلك قذف يحدّ فاعله . وقال ابن العربي : والمسألة محتملة الشك ، لكن مالك غلب عرض المقدوف ، وغيره راعى حماية ظهر القاذف ، وحماية عرض المقدوف أولى ؛ لأن القاذف كشف ستره بطرف لسانه ، فلزم الحدّ . وقال ابن المنذر : وقال أحمد ، في الجارية بت تسع : يجلد قاذفها ، وكذلك الصبي إذا بلغ ، ضرب قاذفه . وقال إسحاق : إذا قذف غلام يطاء مثله ، ففيه الحد ، والجارية إذا جاورت تسعة ، مثل ذلك . وقال ابن المنذر : لا يحدّ من قذف من لم يبلغ ؛ لأن ذلك كذب ، ويعزر على الأذى .

٣- الإسلام : والإسلام شرط في المقدوف ، فلو كان المقدوف من غير المسلمين ، لم يقر الحد على قاذفه ، عند جمهور العلماء ، وإذا كان العكس ، فقتل النصراني أو اليهودي المسلم الحرّ ، فعليه ما على المسلم ، ثمانون جلدة .

٤- الحرية : فلا يحد العبد بقذف الحر له ؛ سواء أكان العبد ملكاً للقاذف ، أم لغيره ؛ لأن مرتبته تختلف عن مرتبة الحر ، وإن كان قذف الحر للعبد محرماً ؛ لما رواه البخاري ، ومسلم ، أن رسول الله ﷺ قال : «من قذف مملوكه بالزنى ، أقيم عليه الحد يوم القيامة ، إلا أن يكون كما قال» . [البخاري (٦٨٥٨) ، ومسلم (١٦٦٠)] . قال العلماء : وإنما كان ذلك في الآخرة ؛ لارتفاع الملك ، واستواء الشريف والوضيع ، والحر والعبد ، ولم يكن لأحد فصل إلا بالتقوى ، ولما كان ذلك ، تكافأ الناس في الحدود والحرمة ، واقتصر من كلّ واحد لصاحبه ، إلا أن يعفو المظلوم عن الظالم . وإنما لم يتكافؤوا في الدنيا ؛ لثلاث تدخل الداحنة على المالكين في مكافأتهم لهم<sup>(١)</sup> ، فلا تصح لهم حرمة ، ولا فضل في منزلة ، وتبطل فائدة التسخير . ومن قذف من يحسبه عبداً ، فإذا هو حر فعليه الحد . وهو احتيار ابن المنذر . وقال الحسن البصري : لا حد عليه . وأما ابن حزم ، فإنه رأى غير ما رآه جمهور الفقهاء ، فرأى أن قاذف العبد يقيم عليه الحد ، وأنه لا فرق بين الحر والعبد في هذه الناحية ، قال : وأما قولهم : لا حرمة للعبد ولا للأمة . فكلام سخيف ، والمؤمن له حرمة عظيمة . وربّ عند جلف حير من خليفة قرشي عند الله - تعالى - ورأي ابن حزم هذا رأي وجيه وحق ، لو لم يصطدم بالنص المتقدم .

٥- العفة : وهي العفة عن الفاحشة التي رمى بها ؛ سواء أكان عفيفاً عن غيرها ، أم لا ، حتى إن من زنى في أول بلوغه ثم تاب ، وحسنت حالته ، وامتد عمره ، فقتله قاذف ، فإنه لا حد عليه ، وإن كان هذا القذف يستوجب التعزير ؛ لأنه أشاع ما يجب ستره وإخفاؤه .

(١) أي لثلاث تفسد العلاقة بين السادة والعبدة .

## ما يجب توافره في المذوف به :

أما ما يجب توافره في المذوف به ، فهو التصريح بالزنى ، أو التعريض الظاهر ، ويستوي في ذلك القول والكتابة . ومتال التصريح ، أن يقول موجه الخطاب إلى غيره : يا راني . أو يقول عبارة تجري مجرى هذا التصريح ، كنفي سببه عنه . ومتال التعريض ، كأن يقول في مقام التنازع : نست بزان ، ولا أُمي بزانية .

وقد اختلف العلماء في التعريض : فقال مالك : إن التعريض الظاهر ملحق بالتصريح ؛ لأن الكفاية قد تقوم . بعرف العادة والاستعمال . مقام النص الصريح ، وإن كان اللفظ فيها مستعملاً في غير موضعه ، وقد أخذ عمر رضي الله عنه بهذا الرأي . روى مالك ، عن عمرة بنت عبد الرحمن ، أن رجلين استبَّيا في زمان عمر بن الخطاب ، فقال أحدهما للآخر : والله ، ما أبي بزان ، ولا أُمي بزانية . فاستشار عمر في ذلك ، فقال قائل : مدح أباه وأمه . وقال آخرون : قد كان لأبيه وأمه مدح غير هذا ، نرى أن تجلده الحد . فجلده عمر الحدَّ ثمانين . وذهب ابن مسعود ، وأبو حنيفة ، والشافعي ، والثوري ، وابن أبي ليلى ، وابن حزم ، والشيعة ، ورواية عن أحمد إلى ، أنه لا حدَّ في التعريض ؛ لأن التعريض يتضمن الاحتمال ، والاحتمال شبهة ، والحدود تُدرأ بالشبهات ، إلا أن أبا حنيفة ، والشافعي يريان تعزيز من يفعل ذلك .

قال صاحب «الروضة الندية» ، كاشفاً وجه الصواب في هذا : «التحقيق ، أن المراد من رمي المحصنات المذكور في كتاب الله ﷻ هو أن يأتي القاذف بلفظ يدل . لغة ، أو شرعاً ، أو عرفاً . على الرمي بالزنى ، ويظهر من قرائن الأحوال أن المتكلم لم يرد إلا ذلك ، ولم يأت بتأويل مقبول يصح حمل الكلام عليه ، فهذا يوجب حد القذف بلا شك ، ولا شبهة ، وكذلك لو جاء بلفظ لا يحتمل الزنى ، أو يحتمله احتمالاً مرجوحاً ، وأقر أنه أراد الرمي بالزنى ، فإنه يجب عليه الحد . وأما إذا عُرِّضَ بلفظ محتمل ، ولم تدل قرينة حال ولا مقال على أنه قصد الرمي بالزنى ، فلا شيء عليه ؛ لأنه لا يسوغ إيلامه بمجرد الاحتمال» .

بِمَ يَثْبُتُ حَدُّ الْقَذْفِ؟ الْحَدُّ يَثْبُتُ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ :

١- إقرار القاذف نفسه .

٢- أو بشهادة رجلين عدلين .

**عقوبة القاذف الدينيّة :** يجب على القاذف ، إذا لم يقم البينة على صحة ما قال ، عقوبة مادية ، وهي ثمانون جلدة ، وعقوبة أدبية ، وهي رد شهادته وعدم قبولها أبداً ، والحكم بفسقه ؛ لأنه يصبح غير عدل عند الله وعند الناس . وهاتان العقوبتان هما المقررتان في قول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَا يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَالْبُدْهُنَّ ثَمَنَيْنِ حَلَّةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهَادَةً أُنْذِرَ أَوْلِيَهُنَّ هُنَّ الْفَاسِقُونَ ٤﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ٥﴾ [النور : ٤ ، ٥] . وهذا متفق عليه بين العلماء ، إذا لم يثبت القاذف .

بقي هنا مسألتان . اختلف فيهما العلماء ؛

**المسألة الأولى :** هل عقوبة العمد مثل عقوبة الحر ، أم لا ؟

**المسألة الثانية :** إذا تاب القاذف ، هل يرد له اعتباره ، وتقبل شهادته ، أو لا ؟

أما المسألة الأولى ، فهي أنه إذا قذف العبد الحر المحصن ، وجب عليه الحد ، ولكن هل حده مثل حد الحر أو على النصف منه ؟ لم يثبت حكم ذلك في السنة ، ولهذا اختلفت أنظار الفقهاء ؛ فذهب أكثر أهل العلم إلى أن العبد إذا ثبت عليه جريمة القذف ، فعقوبته أربعون جلدة ؛ لأنه حد يتنصف بالرق ، مثل حد الزنى ؛ يقول الله - سبحانه - : ﴿ فَإِنْ أَتَيْتَ بِمُحْضَرَةٍ مِّنْهُنَّ فَصُفِّ مَا عَلَى الْمُحْضَرَتِ مِثْلَ الْعَذَابِ ۝﴾ [النساء : ٢٥] . قال مالك : قال أبو الزناد : سألت عبد الله بن عامر بن ربيعة عن ذلك ؟ فقال : « أدركت عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، والحلفاء ، وهلم حراً ، فما رأيت أحداً جلد عبداً في فرية أكثر من أربعين » . وروي عن ابن مسعود ، والزهرى ، وعمر بن عبد العزيز ، وقبيصة بن ذؤيب ، والأوزاعي ، وابن حزم ، أنه يجند ثمانين جلدة ؛ لأنه حد وجب حقاً للآدميين ؛ إذ إن الجنابة وقعت على عرض المقدوف ، والجنابة لا تختلف بالرق والحرية . قال ابن المنذر : والذي عليه الأمصار القول الأول ، وبه أقول . وقال في «المسوى» : وعليه أهل العلم . وقد ناقش صاحب «الروضة الندية» الرأي الأول ، وقال مرجحاً الرأي الثاني : « الآية الكريمة عامة يدخل تحتها الحر والعبد ، والغضاضة بقذف العبد للحر ، أشد منها بقذف الحر للحر ، وليس في حد القذف ما يدل على تنصيفه للعبد ، لا من الكتاب ، ولا من السنة ، ومعظم ما وقع التعميل عليه هو قوله - تعالى - في حد الزنى : ﴿ فَمَلَّتَيْنِ يَصُفِّ مَا عَلَى الْمُحْضَرَتِ مِثْلَ الْعَذَابِ ۝﴾ [النساء : ٢٥] . ولا يخفى أن ذلك في حد آخر غير حد القذف ، فالحاق أحد الحدين بالآخر فيه إشكال ، لا سيما مع اختلاف العلة ، وكون أحدهم حقاً لله محضاً ، والآخر مشوباً بحق آدمي .

أما المسألة الثانية ، فقد اتفق الفقهاء على أن القاذف لا تقبل شهادته ، ما دام لم يتب ؛ لأنه ارتكب ما يستوجب الفسق ، والفسق يذهب بالعدالة ، والعدالة شرط في قبول الشهادة ، وأنه لم يتب من فسقه هذا ، والجيد ، وإن كان مكفراً للإثم الذي ارتكبه ، ومخلصاً له من عقاب الآخرة ، إلا أنه لا يزال عنه وصف الفسق الموجب لرد الشهادة . ولكن إذا تاب ، وحسنت توبته ، فهل يُردُّ له اعتباره وتقبل شهادته ، أم لا ؟ اختلف الفقهاء في ذلك إلى رأيين :

الرأي الأول : يرى قبول شهادة المحدود في قذف ، إذا تاب توبة نصوحاً . وهذا هو رأي مالك ، والشافعي ، وأحمد ، والليث ، وعطاء ، وسفيان بن عُيينة ، والشعبي ، والقاسم ، وسالم ، والزهرى . وقال عمر لبعض من حدهم في قذف : إن تبت ، قبلت شهادتك .

أما الرأي الثاني : فإنه يرى عدم قبولها . ومن ذهب إلى هذا الأحناف ، والأوزاعي ، والثوري ، والحسن ، وسعيد بن المسيب ، وشريح ، وإبراهيم النخعي . وسعيد بن جبير . وأصل هذا الخلاف ، هو الاختلاف في تفسير قول الله - تعالى - : ﴿ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ إِلَّا الَّذِينَ قَابَلُوا ۝﴾ [البور : ٤ ، ٥] . فهل الاستثناء في الآية راجع إلى الأمرين معاً ، أي ؛ عدم قبول الشهادة والحكم بالفسق ، أو راجع إلى الأمر الأخير ، وهو الحكم بالفسق ؟ فمن قال : إن الاستثناء راجع إلى الأمرين معاً ، قال بحواز قبول الشهادة بعد التوبة . ومن قال : إنه راجع إلى الحكم بالفسق ، قال بعدم قبولها ، مهما كانت توبته .

**كيفية التوبة :** قال عمر رضي الله عنه : توبة القاذف لا تكون ، إلا بأن يكذب نفسه في ذلك القذف الذي لا حد فيه . وقال للذين شهدوا على المغيرة : من أكذب نفسه ، أخزئت شهادته فيما يستقبل ، ومن لم يفعل ، لم أُجزَّ شهادته . فأكذب التبل بن معبد ، ونافع بن الحارث بن كلدة أنفسهما وتابا ، وأبى أبو بكر أن يفعل ، فكان لا يقبل شهادته . وهذا مذهب الشعبي ، ومحكي عن أهل المدينة . وقالت طائفة من العلماء : توبته أن يصلح ويحسن حاله ، وإن لم يرجع عن قوله بتكديب ، وحسبه الندم على قذفه ، والاستغفار منه ، وترك العودة إليه . وهذا مذهب مالك ، وابن جرير .

**هل يُحدُّ بقذف أصله؟** قال أبو ثور ، وابن المنذر : إذا قذف القاذف الله ، فإنه يحد ؛ لظاهر القرآن الكريم ، فإنه لم يفرق بين قاذف ومقذوف . وقالت الحنمية ، والشافعية : لا يحد ؛ لأنه يشترط في القاذف ألا يكون أصلاً ، كالأب والأم ؛ لأنه إذا لم يقتل الأصل به ، فعدم حده بقذفه أولى ، وإن قالوا بتعزيره ؛ لأن القذف أذى .

**تكرار القذف لشخص واحد :** إذا قذف القاذف شخصاً واحداً أكثر من مرة ، فعليه حد واحد ، إذا لم يكن قد حد لواحدٍ منها ، فإن كان قد حد لواحدٍ منها ، ثم عاد إلى القذف ، حد مرة ثانية ، فإن عاد ، حد مرة ثالثة ، وهكذا يحد لكل قذف .

**قذف الجماعة :** إذا قذف القاذف جماعة ، ورامهم بالزنى ، فقد اختلفت أقطار الفقهاء في حكمه إلى ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : مذهب القائلين ، بأنه يحد حدًا واحدًا . وهم أبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد ، والثوري .  
والمذهب الثاني : مذهب القائلين ، بأن عليه لكل واحدٍ حدًا . وهم الشافعي ، والليث .  
والمذهب الثالث : مذهب الذين فرقوا بين أن يجمعهم في كلمة واحدة ، مثل أن يقول لهم : يا رناة . أو يقول لكل واحد : يا زاني . ففي الصورة الأولى ، يحد حدًا واحدًا ، وفي الثانية ، عليه حد لكل واحدٍ منهم . قال ابن رشد : فعمدة من لم يوجب على قاذف الجماعة إلا حدًا واحدًا ، حديث أنس وغيره ، أن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سحماء ، فرفع ذلك إلى النبي ﷺ ، فلاعن بينهما ، ولم يحد شريكًا . وذلك إجماع من أهل العلم ، فيمن قذف زوجته برحل . وعمدة من رأى أن الحد لكل واحدٍ منهم ، أنه حق للآدميين ، وأنه لو عفا بعضهم ولم يعف الكل ، لم يسقط الحد .

وأما من فرق بين من قذفهم في كلمة واحدة ، أو كلمات ، أو في مجلس واحد ، أو في محالس ؛ فلاه واجب أن يتعدد الحد بتعدد القذف ؛ لأنه إذا اجتمع تعدد المقذوف وتعدد القذف ، كان واجب أن يتعدد الحد .

**هل الحدُّ حقٌّ من حقوق الله ، أو من حقوق الآدميين؟** ذهب أبو حنيفة إلى أن الحد حق من حقوق الله ، ويترتب على كونه حقًا من حقوق الله أنه إذا بلغ الحاكم ، وحب عليه إقامته ، وإن لم يصلب ذلك المقذوف ، ولا يسقط بعفوه ، ونفعت القاذف التوبة فيما بينه وبين الله . تعالى . ويتنصف فيه الحد بالرق ،

مثل الرضى . وذهب اشاعري إلى أنه حق من حقوق الآدميين ، ويترتب عليه أن الإدم لا يقيمه إلا بطلالة المقدوف ، ويسقط نعموه ويورث عنه ، ويسقط نعمو ورثه ، ولا تنفع لقادف لتوبة ، حتى يحلله المقدوف . سقوطُ الحد : ويسقط حد القذف محيي لقادف بأربعة شهداء ؛ لأن لشهداء يسمون عنه صفة القذف الموحية للحد ، ويشتون صدور الرضى بشهادتهم ، فيقام حد الرضى على المقدوف ؛ لأنه رضى ، وكذلك إذا أقر المقدوف بالرضى ، واعترف بما رماه به لقادف .

وإذا قدفت امرأة روحها ، فإنه يقام عليها الحد إذا توفرت شروطه ، بخلاف ما إذا قدفتها هو ، ولم يقم عليها الية ، فإنه لا يقام عليه الحد ، وإذا يتلاعنان ، وقد تقدم ذلك في باب «اللعان» .

### الردة

تعريفها : الردة ؛ هي الرجوع في الطريق الذي جاء منه ، وهي مثل الارتداد ، إلا أنها تختص بالكفر . والمقصود بها ههنا رجوع مسلم ، العقل ، البالغ ، عن الإسلام إلى الكفر باختياره ، دون إكراه من أحد ؛ سواء في ذلك الذكور والإناث ، فلا عبرة نارتناد المجنول ولا الصبي<sup>(١)</sup> ؛ لأنهم غير مكلفين . يقول السيوطي : «رفع لقدم عن ثلاث ؛ عن لئام حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنول حتى يعقل» . رواه أحمد ، وأصحاب السنن ، وحسنه الترمذي . وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين . [سبق تخريجه] . والإكراه على التلظظ بكلمة الكفر ، لا يجرح المسم عن دينه ، ما دام يقب مطمئنا بالإيمان ، وقد أكره عمار بن ياسر على التلظظ بكلمة الكفر فسطق بها ، وأنزل الله - سبحانه - في ذلك ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَصْحَرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ عَذَابٌ مِنْ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الحمل : ١٠٦] . قال ابن عباس : «أخذته المشركون ، وأحدوا أساه ، وأمه سمية ، وصهيته ، ولألاً ، وحتاباً ، وسالداً ، فعدوهم ، وربطت سمية بين بعيرين ، ووُحِيَّ قُبُلُهَا بِحَرْبَةٍ ، وقيل لها : إنك أسمت من أهل الرحال . فقتلت وقتل روحها ، وهما أول قتيين في الإسلام . وأما عمار ، فأعطاهم ما أرادوا بسببه مكرهاً ، فشك ذلك لسبي<sup>(٢)</sup> ، فقال له : «كيف تعد قلنت؟» قل : مطمئن بالإيمان . فقال الرسول : «إن عادو ، فعد» . [الحاكم (٣/ ٣٥٧) والدر المنثور (٥/ ١٧٠)] .

هل انتقال الكافر من دين إلى دين كفر آخر يعتبر ردة؟ قسا إن أسلم إذا حرج عن الإسلام كان مرتدًا ، وجرى عليه حكم الله في المرتدين ، ولكن هل الردة مقصورة على المسلمين الخارجين عن الإسلام ، أو أنها تتناول غير المسلمين إذا تركوا دينهم ، إلى غيره من الأديان الكفرة؟ الظاهر أن الكافر إذا انتقل من دينه إلى دين آخر من أديان الكفر ، فإنه يُقَرَّرُ على دينه الذي انتقل إليه ، ولا يُتَعَرَّضُ له ؛ لأنه انتقل من دين باطل إلى دين يمثله في لطلال ، والكفر كله ممة واحدة ، بخلاف ما إذا انتقل من الإسلام إلى غيره من الأديان ، فإنه انتقال من الهدى ودين الحق إلى الضلال والكفر ، والله يقول<sup>(٣)</sup> : ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا

(٢) هذا مذهب مالك وأبي حنيفة

(١) وإن كان إسلام انصي بضح وعبادته نفس منه .

فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ﴿[آل عمران : ٨٥] . وفي بعض طرق الحديث : «من خالف دينه دين الإسلام ، فاضربوا عنقه» . أخرج الطبراني ، عن ابن عباس مرفوعاً . [مجمع الزوائد (٦/ ٢٦٣)] . وللشافعي قولان ؛ أحدهما ، لا يقبل منه بعد انتقاله ، إلا الإسلام أو القتل . وهذا يوافق إحدى الروايتين عن أحمد . والرواية الأخرى ، تقول : إنه إن انتقل إلى مثل دينه أو إلى أعلى منه ، أقر ، وإن انتقل إلى أنقص من دينه ، لم يقر . فإذا انتقل اليهودي إلى النصرانية ، أقر ؛ لأن اليهودية مثل النصرانية ، من حيث كونهما دينين سماويين في الأصل ، دخلهما التحريف ، وسحهما الإسلام . وكذلك يقر المجوسي إذا انتقل إلى اليهودية أو النصرانية ؛ لأنه انتقل إلى ما هو أعلى . وإذا جار الانتقال إلى الدين المماثل ، فالانتقال إلى ما هو أعلى أحق وأولى ، وإذا انتقل اليهودي أو النصراني إلى المجوسية ، لم يقر ؛ لأنه انتقل إلى ما هو أنقص .

لا يُكْفَرُ مُسْلِمٌ بِالزُّورِ : الإسلام عقيدة وشرعة ، والعقيدة تنتظم بالإيمان :

١- بالإلهيات .

٢- واسبوات .

٣- والبعث ، والحزاء .

والشرعة تنتظم :

١- العبادات من صلاة ، وصيام ، وزكاة ، وحج .

٢- والآداب والأخلاق من صدق ، ووفاء ، وأمانة .

٣- والمعاملات المدنية من بيع ، وشراء ... إلخ .

٤- والروابط الأسرية من زواج ، وطلاق .

٥- والعقوبات الجناحية ؛ قصاص ، وحدود .

٦- والعلاقات الدولية من معاهدات ، واتفاقات .

وهكذا نجد أن الإسلام منهج عام ، ينتظم شؤون الحياة جميعاً .

وهذا هو المفهوم العام للإسلام ، كما قرره الكتاب والسنة ، وكما فهمه المسلمون على العهد الأول ، وطبقوه في كلّ مجال من المجالات : العامة ، والخاصة ، وكان كلّ فرد يدين بالولاء لهذا الدين يعتبر عضواً في الجماعة المسلمة ، ويصبح فرداً من أفراد الأمة الإسلامية ، تجري عليه أحكام الإسلام ، وتطبق عليه تعاليمه . إلا أن من الناس الذكي والغبي ، والضعيف والقوي ، والقادر والعاجز ، والعامل والعاطل ، والمجد والمقصر ، فهم يختلفون اختلافاً بيناً في قواهم البدنية ، ومواهبهم النفسية ، والعقلية ، والروحية ، وتبعاً لهذا الاختلاف ، فمنهم من يقترب من الإسلام ، ومنهم من يبتعد عنه حسب حال كلّ فرد ، وظروفه ، وبيئته ، يقول الله - سبحانه - : ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْنُ اللَّهِ﴾ [فاطر : ٣٢] . إلا أن هذا الابتعاد عنه لا يخرج المقصر عن دائرته ، ما دام يدين بالولاء لهذا الدين ، فإذا صدر من المسلم لفظ يدل على الكفر ، لم يقصد إلى معناه ، أو فعل ظاهره



مكفر ، لم يرد به فاعله تعبير إسلامه ، له يحكمه عليه بالكفر . ومهما تورط المسلم في ثلثه ، وقترف من جرائم ، فهو مسلم لا يحوز اتهامه بالردة . روى البخاري ، أن رسول الله ﷺ قال : « من شهد أن لا إله إلا الله ، واستقبل قلبنا ، وصلى صلاتنا ، وأكل ذبيحتنا ، فهو المسلم ، نه ما للمسلم ، وعليه ما على المسلم » . [سحري (٣٩٣)] . وقد حذر رسول الله ﷺ المسلمين ، من أن يقدف بعضهم بعضا بالكفر ؛ لعظم خطر هذه الحناية . فقال فيما رواه مسلم ، عن ابن عمر : « إذا كفر الرجل أحاه ، فقد باء بها أحدهما » . [سحري (٦١٠٤) ومسلم (٦٠)] .

مَتى يَكُونُ الْمُسْلِمُ مُرْتَدًّا؟ إن المسلم لا يعتز حارحًا عن الإسلام ، ولا يحكمه عليه بالرده ، إلا إذا اشرح صدره بالكفر ، واصمًا قلبه به ، ودخل فيه بالفعل ؛ لقول الله - تعالى - : ﴿ وَلَئِكَ مَرَّ شَرَحٌ بِالْكَفْرِ صَدْرًا ﴾ [سحل . ١٠٦] . ويقول الرسول ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى » . [سبق بحريحه] . وما كان ما في القلب عينا من العيوب التي لا يعنمها إلا الله ، كان لا بد من صدور ما يدل على كفره دلالة قطعية . لا تحتل التأويل ، حتى نسب إلى الإمام مالك ، أنه قال : من صدر عنه ما يحتمل الكفر من تسعة وتسعين وجهًا ، ويحتمل الإيمان من وجه ، حمل أمره على الإيمان .  
ومن الأمثلة الدالة على الكفر :

١- إنكار ما علم من الدين بالضرورة ، مثل إنكار وحدانية الله ، وحقه للعالم . وإنكار وجود الملائكة ، وإنكار سوة محمد ﷺ ، وأن القرآن وحي من الله ، وإنكار البعث والجزاء ، وإنكار فرضية الصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج .

٢- استباحة محرّم أجمع المسلمون على تحريمه . كاستباحة احمر ، والرني ، وربا ، وأكل الخنزير ، واستحلال دماء المعصومين وأموالهم<sup>(١)</sup> .

٣- تحريم ما أجمع المسلمون على حله ، كتحریم الطيبات .

٤- سب النبي ﷺ أو الاستهزاء به ، وكذا سب أي نبي من أنبياء الله .

٥- سب الدين ، وإطعن في الكتاب واسسة ، وترك الحكم بهما ، وتفصيل القو بين الوضعية عليهما .

٦- ادعاء فرد من الأفراد ، أن الوحي يبرل عليه .

٧- إنقاء المصحف في القادورات ، وكذا كتب الحديث ؛ استهانة بها ، واستحقاقًا بما جاء فيها .

٨- الاستحقاف بسب من أسماء الله ، أو أمر من أوامره ، أو بهي من نواهيه ، أو وعد من وعوده ، إلا أن يكون حديث عهد بالإسلام . ولا يعرف أحكامه ، ولا يعلم حدوده ، فإنه ، إن أنكر شيئًا منها جهلاً به لم يكفر . وفيه مسائل أجمع المسلمون عليها ، ولكن لا يعنمها إلا احصاة ، فإن مكرها لا يكفر ، بل يكون معذورًا بجهله بها ؛ لعدم استفادة علمها في العامة ، كتحریم نكاح امرأة على عمتها ، وخالتها ، وأن لقاتن

(١) إلا إذا كان ذلك شأويل مثل تأويل جورج . فبهمه استحلوا دماء الصحابة وأموالهم . ومثل تأويل قدمه من مصعوب شرب الحمر . ومع ذلك فجمهور فقهاء على أنهم غير كفارين

عمداً لا يرث، وأن للحدة السدس، ونحو ذلك. ولا يدخل في هذا الوسوس التي تساور النفس، فإنها مما لا يؤاخذ الله بها؛ فقد روى مسلم، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله ﷻ تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها، ما لم تعمل أو تتكلم به». [البحاري (٢٥٢٨) ومسلم (١٢٧)]. وروى مسلم، عن أبي هريرة، قال: جاء ناس من أصحاب النبي ﷺ، فسألوه، فقالوا: إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به. قال: «وقد وجدتموه؟» قالوا: نعم. قال: «ذلك صريح الإيمان<sup>(١)</sup>». [أحمد (٤٤١/٢) ومسلم (١٣٢)] وأبو داود (٥١١١) والنسائي في عمل اليوم والليلة (٦٦٤). وروى مسلم، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يزال الناس يتساءلون، حتى يقال: هذا خلق الله الخلق، فمن خلق الله؟ فمن وحد من ذلك شيئاً، فليقل: أمنت بالله». [مسلم (١٣٤)].

عقوبة المرتد: الارتداد جريمة من الجرائم، التي تحبط ما كان من عمل صالح، قبل الردة، وتستوجب العذاب الشديد في الآخرة؛ يقول الله - سبحانه -: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ، فَبِمَتَ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧]. ومعنى الآية؛ أن من يرجع عن الإسلام إلى الكفر، ويستمر عليه، حتى يموت كافراً، فقد بطل كل ما عمله من خير، وحُرم ثمرته في الدنيا، فلا يكون له ما للمسلمين من حقوق، وحرم من نعيم الآخرة، وهو خالد في العذاب الأليم، وقد قرر الإسلام عقوبة معجلة في الدنيا للمرتد، فضلاً عما توعد به من عذاب ينتظره في الآخرة، وهذه العقوبة هي القتل<sup>(٢)</sup>. روى البخاري، ومسلم، عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ قال: «من بدل دينه، فاقتلوه». [البخاري (٦٩٢٢) وأبو داود (٤٣٥١) والترمذي (١٤٥٨) والنسائي (١٠٤ / ٧) وابن ماجه (٢٥٣٥) وأحمد (٢٨٢ / ١)]. وروى عن ابن مسعود، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يحل دم امرئ مسلم، إلا بإحدى ثلاث؛ كفر بعد إيمان، وزنى بعد إحصان، وقتل نفس بغير نفس». [البخاري (٦٨٧٨) ومسلم (٢٥ / ١٦٧٦)]. وعن جابر رضي الله عنه، أن امرأة يقال لها: أم مروان. ارتدت، فأمر النبي ﷺ بأن يعرض عليها الإسلام، فإن تاب، وإلا قتل، فأبت أن تسلم، فقتلت. أخرجه الدارقطني، والبيهقي<sup>(٣)</sup>. [الدارقطني (١١٨ / ٣) والبيهقي (٢٠٣ / ٨)]. وثبت أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قاتل المرتدين من العرب، حتى رجعوا إلى الإسلام، ولم يختلف أحد من العلماء في وحب قتل المرتد. وإنما اختلفوا في المرأة إذا ارتدت؛ فقال أبو حنيفة: إن المرأة إذا ارتدت لا تقتل، ولكن تحبس، وتخرج كل يوم، فتستتاب ويعرض عليها الإسلام، وهكذا حتى تعود إلى الإسلام، أو تموت؛ لأن النبي ﷺ نهى عن قتل النساء. وخالف ذلك جمهور الفقهاء، فقالوا: إن عقوبة المرأة المرتدة كعقوبة الرجل المرتد، سواء بسواء؛ لأن آثار الردة وأضرارها من المرأة كآثارها وأضرارها من الرجل، ولحديث معاذ الذي حسنه الحافظ، أن النبي ﷺ قال له، لما أرسله

(١) أي استعظام الكلام به حقاً من النطق به ، فضلاً عن اعتقاده دليل على كمال الإيمان .

(٢) لو قتله مسلم من المسلمين لا يعتبر مرتكباً جريمة لقتل، ولكن يعرر لآفتياته على الحاكم.

(۳) والإسناد ضعيف .

إلى اليمن : «أما رجل ارتد عن الإسلام فادعه ، فإن عاد ، وإلا فاصرب عنقه ، وأما امرأة ارتدت عن الإسلام فادعها ، فإن عادت ، وإلا فاصرب عنقها» . [الطبراني في المعجم الكبير (٢٠ / ٥٤) وفتح الباري (١٢ / ٢٧٣)] . وهذا نص في محل النزاع . وأخرج البيهقي ، والدارقسي ، أن أبا بكر استتاب امرأة ، يقال لها . أم قرفة . كفرت بعد إسلامها ، فلم تب ، فقتلها . [البيهقي (٨ / ٢٠٣) والدارقطني (٣ / ١١٤)] . وأما حديث النهي عن قتل النساء ، فذلك إما هو في حال الحرب ؛ لأجل ضعفهن ، وعدم مشاركتهن في القتال ، ولهذا كان سبب النهي عن قتلهن أن النبي ﷺ رأى امرأة مقتولة ، فقال : «ما كانت هذه لتقاتل» . [نبيل الأوطار (٤ / ٧٨٤)] . ثم نهى عن قتلهن . والمرأة تشارك الرجل في الحدود كلها ، دون استثناء ، فكما يقام عليها حد الرجم إذا كانت محصنة ، فكذلك يقام عليها حد الردة ، ولا فرق .

**حكمة قتل المرتد :** الإسلام منهج كامل للحياة ، فهو دين ودولة ، وعبادة وقيادة ، ومصحف وسيف ، وروح ومادة ، ودنيا وآخرة ، وهو مبني على العقل والمنطق ، وقائم على الدليل والبرهان ، وليس في عقيدته ولا شريعته ما يصادم فطرة الإنسان ، أو يقف حائلاً دون الوصول إلى كماله المادي والأدبي ، ومن دخل فيه عرف حقيقته ، وذاق حلاوته ، فإذا خرج منه ، وارتد عنه بعد دخوله فيه وإدراكه له ، كان في الواقع خارجاً على الحق والمنطق ، ومتنكباً للدليل والبرهان ، وحائداً عن العقل السليم ، والفطرة المستقيمة . والإنسان حين يصل إلى هذا المستوى ، يكون قد ارتد إلى أقصى دركات الانحطاط ، ووصل إلى الغاية من الانحدار والهبوط ، ومثل هذا الإنسان لا ينبغي المحافظة على حياته ، ولا الحرص على بقائه ؛ لأن حياته ليست لها غاية كريمة ، ولا مقصد نبيل . هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، فإن الإسلام كمنهج عام للحياة ، ونظام شامل لسلوك الإنساني ، لا غنى له من سياج يحميه ، ودرع يقيه ، فإن أي نظام لا قيام له ، إلا بالحماية والوقاية ، والحفاظ عليه من كل ما يهز أركانه ، ويزعزع بنيانه ، ولا شيء أقوى في حماية النظام ووقايته من منع الخارجين عليه ؛ لأن الخروج عليه يهدد كيانه ، ويعرضه للسقوط والتداعي . إن الخروج على الإسلام والارتداد عنه إنما هو ثورة عليه ، والثورة عليه ليس لها من جزاء ، إلا الجزاء الذي اتفقت عليه القوانين الوضعية ، فيمن خرج على نظام الدولة ، وأوضاعها المقررة . إن أي إنسان ؛ سواء كان في الدول الشيوعية ، أم الدول الرأسمالية ، إذا خرج على نظام الدولة ، فإنه يتهم بالخيانة العظمى لبلاده ، والخيانة العظمى لجزائها الإعدام . فالإسلام في تقرير عقوبة الإعدام لمرتدين منطقي مع نفسه ، ومتلاق مع غيره من النظم .

**استتابة المرتد :** كثيراً ما تكون الردة نتيجة الشكوك والشبهات التي تساور النفس ، وتزاحم الإيمان . ولا بد أن تنهياً فرصة للتخلص من هذه الشبهات والشكوك ، وأن تقدم الأدلة والبراهين التي تعيد الإيمان إلى القلب ، واليقين إلى النفس ، وتريح ما علق بالوجدان من ريب وشكوك ، ومن ثم كان من الواجب أن يستتاب المرتد ، ولو تكررت ردته ، ويمهل فترة رمية يراجع فيها نفسه ، وتقعد فيها وساوسه ، وتناقش فيها أفكاره ، فإن عدل عن موقفه بعد كشف شبهاته ، ورجع إلى الإسلام ، وأقر بالشهادتين ، واعترف بما كان يكره ، وبرئ من كل دين يحالف دين الإسلام ، قبلت توبته وإلا أقيم عليه الحد .

وقد قدر بعض العلماء هذه الفترة بثلاثة أيام ، وترك بعضهم تقدير ذلك ، وإنما يكرر له التوجيه ، ويعاد معه القاتر ، حتى يعلب على الظن أنه لن يعود إلى الإسلام ، وحيث يقيم عليه الحد<sup>(١)</sup> . والدين رأوا تقدير ذلك بالأيام الثلاثة اعتمدوا على ما روي ، أن رجلاً قدم إلى عمر رضي الله عنه من الشام ، فقال : هل من مغربة<sup>(٢)</sup> خير؟ قال : نعم ، رجلٌ كفر بعد إسلامه . فقال عمر : فما فعلتم به؟ قال : قربناه ، فضربنا عنقه . قال : هَلَّا حبستموه في بيت ثلاثاً ، وأطعتموه كل يوم رغيفاً ، واستبتموه لعنه يتوب ، ويراحع أمر الله ! اللهم إني لم أحضر ولم أمر ، ولم أرض إدا بلغني ، اللهم إني أبرأ إليك من دمه . رواه الشافعي . [الشافعي (٢/ ٨٧)] . والذين ذهبوا إلى القول الثاني ، استندوا إلى ما رواه أبو داود ، أن معاذاً قدم اليمس على أبي موسى الأشعري ، وقد وجد عنده رجلاً موثقاً ، فقال : ما هذا؟ قال : رجلٌ كان يهودياً ، فأسلم ، ثم رجع إلى دينه . دين اليهود . فتهود . فقال : لا أحس ، حتى يقتل ؛ ذلك قضاء رسول الله ﷺ . [البخاري (٦٩٢٣)] ، ومسلم (١٥/ ٧٣٣) ، وأبو داود (٤٣٥٤) . وتكرر ذلك ثلاث مرات ، فأمر به فقتل ، وكان أبو موسى قد استتابه قبل قدوم معاذ عشرين ليلة ، أو قريباً منها . ومن طريق عبد الرزاق ، أنهم أرادوه على الإسلام شهرين . قال الشوكاني : واختلف القائلون بالاستتابة ، هل يكفي بالمرة أو لا بد من ثلاث ، وهل الثلاث في مجلس واحد ، أو في ثلاثة أيام؟ ونقل ابن بطال عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه أنه يستتاب شهراً وعن النحعي : يستتاب أبداً .

**أحكام المرتد :** إذا ارتد المسلم ورجع عن الإسلام ، تغيرت الحالة التي كان عليها ، وتغيرت تبعاً لذلك المعاملة التي كان يُعاملُ بها كمسلم ، وثبتت بالنسبة له أحكام ، نجم لها فيما يأتي :

(١) **العلاقة الزوجية :** إذا ارتد الزوج أو الزوجة ، انقطعت علاقة كل منهما بالآخر ؛ لأن ردة أي واحد منهما موجبة للفرقة بينهما ، وهذه الفرقة تعتبر فسخاً ، فإذا تاب المرتد منهما ، وعاد إلى الإسلام ، كان لا بد من عقد ومهر حديدین ، إذا أراد استئناف الحياة الزوجية<sup>(٣)</sup> . ولا يحوز له أن يعقد عقد زواج على روجة أخرى من أهل الدين الذي انتقل إليه ؛ لأنه مستحق القتل .

(٢) **ميراثه :** والمرتد لا يرث أحداً من أقاربه إذا مات ؛ لأن المرتد لا دين له ، وإذا كان لا دين له ، فلا يرث قريبه المسلم ، فإن قتل هو أو مات ، ولم يرجع إلى الإسلام ، انتقل ماله هو إلى ورثته من المسلمين ، لأنه في حكم الميت من وقت الردة ، وقد أتى عني بن أبي طالب بشيخ كان نصرانياً فأسلم ، ثم ارتد عن الإسلام ، فقال له علي : لعلك إنما ارتددت ؛ لأن تصيب ميراثاً ، ثم ترحع إلى الإسلام؟ قال : لا . قال : فلعلك خطبت امرأة فأبوا أن يزوجوكها ، فأردت أن تتزوجها ، ثم تعود إلى الإسلام؟ قال : لا . قال : فارجع إلى الإسلام . قال : لا ، حتى أنقئ المسيح . فأمر به ، فضربت عنقه ، فدفع ميراثه إلى ولده من

(١) هذا رأي الجمهور . وقيل يجب قتله في الحال وهو مذهب الحسن وطاوس ، وأهل الطاهر ، حديث معاذ ، ولأنه مثل الحربي الذي بلغته الدعوة ، وعن ابن عباس : إن كان ضمه مسلماً به يستب وإلا استتيب .

(٢) أي . عندكم خبر من بلاد بعيدة .

(٣) يرى الفقهاء لأحلاف ردة الروح تعتبر طلاقاً بائناً يقص من عدد طلاقات

المسلمين . قال ابن حزم : وعن ابن مسعود مثله ، وقالت طائفة بهذا ؛ منهم البيهقي بن سعد ، وإسحاق بن راهويه . وهذا مذهب أبي يوسف ، ومحمد ، وإحدى الروايات عن أحمد .

(٣) فقد أهليته للولاية على غيره : وليس للمرتد ولاية على غيره ، فلا يجوز له أن يتولى عقد تزويج بناته ، ولا أبنائه الصغار ، وتعتبر عقودهم بالنسبة لهم باطلة ؛ لسلب ولايته لهم بالردة .

مال المرتد : الردة لا تقضي على أهلية المرتد للملك ، ولا تسلبه حقه في ماله ، ولا تزيل يده عنه ، ويكون مثله في ماله مثل الكافر الأصلي ، وله أن يتصرف في ماله كما يشاء . وتصير تصرفاته نافذة لاستكمال أهليته ، وكونه مستحق القتل ، لا يسلبه حقه في التملك والتصرف ؛ لأن الشارع لم يجعل للمرتد عقوبة ، سوى عقوبة القتل حدًا ، ويكون في ذلك كمن حكم عليه بالقصاص أو بالرجم . فإن قتله قصاصًا أو رجماً لا يسلبه حقه في الملكية ، ولا يزيل يده عن ماله .

لحوقه بدار الحرب : وكذلك يبقى ماله مملوكًا له إذا لحق بدار الحرب ، ويوضع تحت يد أمين ؛ لأن لحوقه بدار الحرب لا يسلبه حقه في الملكية .

ردة الزنديق : قال أبو حاتم السجستاني ، وغيره : الزندقة : لفظ فارسي معرب أصله : «زندة كرو» أي ؛ يقول بدوام الدهر . ثم قال : قال ثعلب : ليس في كلام العرب زنديق ، وإنما يقال : زنديقي . لمن يكون شديد التحيل ، وإذا أرادوا ما تريد العامة ، قالوا : ملحد ودهري . أي ؛ يقول بدوام الدهر . وقال الجوهري : الزنديق من الثنوية . وقال الحافظ ابن حجر : التحقيق ، ما ذكره من صنف في «الملل والنحل» ، أن أصل الزندقة أتباع ديصان ، ثم ماني ، ثم مزدك<sup>(١)</sup> . وقال النووي : الزنديق ؛ الذي لا ينتحل دينًا . وقال في «المسوى» ملخصًا : إن المخالف للدين الحق ، إن لم يعترف به ، ولم يدعن له ، لا ظاهرًا ولا باطنًا ، فهو الكافر ، وإن اعترف بلسانه ، وقلبه على الكفر ، فهو المنافق . وإن اعترف به ظاهرًا وباطنًا ، لكنه يفسر بعض ما ثبت من الدين ضرورة ، بخلاف ما فسره الصحابة والتابعون ، وأجمعت عليه الأمة ، فهو الزنديق ، كما إذا اعترف بأن القرآن حق ، وما فيه من ذكر الجنة والنار حق ، لكن المراد بالجنة الابتهاج الذي يحصل بسبب الملكات المحموده ، والمراد بالنار هي الندامة التي تحصل بسبب الملكات المذمومة ، وليس في الخارج جنة ولا نار ، فهو الزنديق . وقوله وَالزُّنْدِيقُ : «أولئك الذين نهاني الله عنهم» . [أحمد (٤٣٣/٥) ، والبيهقي (٣/٣٦٧)] . هو في المنافقين دون الزنادقة . ثم قال : وإن الشرع كما نصب القتل جزاء للارتداد ؛ ليكون مرجرة لمرتدين ، وذبا عن ملة التي ارتضاها ، فكذا نصب القتل ، جزاء للزندقة ليكون مرجحة للزنادقة ، وذبا عن تأويل فاسد في دين لا يصح القول به . قال : ثم التأويل تأويلان : تأويل لا يحالف قاطعًا من الكتاب

(١) ومحقق مذهبهم أن لور واصمة قديمان ، وأنهما امتزجا فعدت العالم كله منهما ، فمن كان من أهل الشر فهو من اصمة ، ومن كان من أهل الخير فهو من النور ، وأنه يجب أن يسعى في تحديس النور من الظلمة فيهرم إرهاب كل نفس . وكان بهرام جد كسرى تحيل على ماني حتى حصر عهده وأصهر به أنه قبل مفاته ثم قتله وقتل أصحابه وبقيت منهم بقايا اتبعوا مذهب المذكور ، وقام الإسلام ورسوله يفتق على من يعتمد ذلك وأصهر جماعة منهم للإسلام حشبه لقرن . فهذا أصل الردقة . وأصنع جماعة من شافعية الردقة على من يظهر الإسلام ويحفي كافر مطلقًا .

والسمة، واتفاق الأمة، وتأويل يصادم ما ثبت بقاطع، فذلك الزندقة. فكل من أنكر الشفاعة، أو أنكر رؤية الله - تعالى - يوم القيامة، أو أنكر عذاب القبر، وسؤال المنكر والكبير، أو أنكر الصراط والحساب؛ سواء قال: لا أثق بهؤلاء الرواة. أو قال: أثق بهم، لكن الحديث مؤول. ثم ذكر تأويلاً فاسداً، لم يسمع من قبله، فهو الزنديق. وكذلك من قال في الشيخين «أبي بكر، وعمر» مثلاً: ليسا من أهل الحق. مع تواتر الحديث في شأريهما، أو قال: إن النبي ﷺ حاتم السوء. وبك معنى هذا الكلام، أنه لا يجوز أن يسمى بعده أحد بالنبي. وأما معنى الشوة؛ وهو كون إسان مبعوثاً من الله - تعالى - إلى الخلق، مفترض الطاعة، معصوماً من الذنوب، ومن البقاء على الخطأ فيما يرى، فهو موجود في الأئمة بعده<sup>(١)</sup>. فذلك هو الزنديق، وقد اتفق جمهور المتأخرين، من الحنفية، والشافعية، على قتل من يجري هذا المجرى، والله أعلم. اهـ.

**هل يقتل الساحر؟**: يتفق العلماء على أن لسحر أثراً، وعلى كفر من يعتقد حله، ويختلفون في أن له حقيقة، أو أنه تخيل، كما يختلفون في السحر، هل هو كفر أو ليس بكفر؟ وتبع ذلك اختلافهم في الساحر؛ فقال أبو حنيفة، ومالك، وأحمد: يقتل الساحر، بتعلم السحر، وبفعله؛ لكفره دون استتابة. وقال الشافعية، والظاهرية: إن كان الفعل أو الكلام الذي يسحر به كفراً، فالساحر مرتد، ويجري عليه حكم الردة، إلا أن يتوب. وإن كان ليس كفراً، فلا يقتل؛ لأنه ليس كافراً وإنما هو عاصٍ فقط. والظاهر، أن السحر معصية من كبائر الإثم، وأن الساحر لا يقتل بسحره، إلا إذا اعتقد حله، فيكون مرتدّاً، لا بسحره، ولكن باستحلال ما حرم الله؛ روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «اجتنبوا السبع الموبقات». فقيل: يا رسول الله، وما هن؟ قال: «الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات». قال ابن حزم، بعد أن ناقش أدلة القائلين بكفره، ووجوب قتله: وضح، أن السحر ليس كفراً، وإذا لم يكن كفراً فلا يحل قتل فاعله؛ لأن رسول الله ﷺ قال: «لا يحل دم امرئ مسلم، إلا بإحدى ثلاث؛ كفر بعد إيمان، وزنى بعد إحصان، وقتل نفس بغير نفس». [سبق تخرجه] فالساحر ليس كافراً كما بينا، ولا قاتلاً، ولا زانياً محصناً، ولا جاء في قتله نص صحيح، فيضاف إلى هذه الثلاث، كما جاء في المحارب. ثم قال: فصيح تحريم دمه يبين، لا شك فيه. ورأى الشيعة، أن الساحر مرتد، وحكمه حكم المرتد.

**الكاهن والعراف**<sup>(٢)</sup>: يرى الإمام أبو حنيفة، أن الكاهن والعراف يستحقان القتل؛ لقول عمر: قتلوا كل ساحر وكاهن. وفي رواية عنه، أنهما إن تابا، لم يقتلا. ويرى متقدمو الأحاف، أن الكاهن أو العراف إن اعتقد أن الشياطين يفعلون له ما يشاء، كفر، وإن اعتقد أنه تخيل لا حقيقة له، لم يكفر.

\*\*\*

(١) كما يعتقد بعض الفادائية في علام أحمد مدعي السوء الكذاب.

(٢) الكاهن هو الذي يتحد من الجن من أتباعه بالأخبار، والعراف هو الذي يتحدث بالحدس والطم، مدعيًا أنه يعلم الغيب.

**تعريفها:** الحرابة وتسمى أيضًا قطع الطريق - هي حروب طائفة مسلحة في دار الإسلام؛ لإحداث القوضى، وسفك الدماء، وسلب لأموال، وهتك الأعراس، وإهلاك الحرث والنسل<sup>(١)</sup>، متحدية بذلك الدين، والأخلاق، والنظام، والقانون. ولا فرق بين أن تكون هذه الطائفة من المسلمين، أو الدميين، أو المعاهدين، أو الخريجين، ما دام ذلك في دار الإسلام، وما دام عدواها على كل مَحَقُونِ الدم، قبل الخراة من المسلمين ولذميين. وكما تتحقق الحرابة بحروب جماعة من الجماعات، وبها تتحقق كذلك بخروج فرد من الأفراد، فلو كان لفرد من لأفراد فصل حرور وبطش، ومزيد قوة وقدرة، يعلب بها الجماعة على لفس، والمال، والعرض، فهو محارب وقاطع طريق. ويدخل في مفهوم الحرابة العصابات المختلفة، كعصابة اقتل، وعصابة حطف الأطفال، وعصابة المصوص للسو على البيوت، واسوك، وعصبة خطف الست وإعدادى للفجور بهن، وعصابة اعتيال الحكم؛ انتعاء الفتنة، واضطراب الأمم، وعصبة إيلاف ازروع، وقتل المواشي والدواب. وكلمة الحرابة مأخوذة من الحرب؛ لأن هذه الطائفة المحارحة على النظام تعتبر محاربة للجماعة من جانب، ومحاربة للتعليم الإسلامية التي جاءت لتحقيق أمن الجماعة، وسلامتها باحفظ على حقوقها، من جانب آخر. فحروب هذه الجماعة على هذا النحو يعتبر محاربة، ومن ذلك أخذت كلمة الحرابة، وكما يسمى هذا الخروج على الجماعة وعلى دينها حرابة، فإنه يسمى أيضًا قطع طريق؛ لأن الناس يقطعون بحروب هذه الجماعة عن الطريق، فلا يمرّون فيه؛ حتى يسهل أن تسفك دماؤهم، أو تسلب أموالهم، أو تهتك أعراضهم، أو يتعرضون لما لا قدرة لهم على مواجهته، ويسمونها بعض الفقهاء بـ «السرقة الكبرى»<sup>(٢)</sup>.

**الحرابة جريمة كبرى:** والحرابة - أو قطع لطريق - تعتبر من كُريات احرائم، ومن ثمة أطلق القرآن الكريم على المتورطين في ارتكابها أقصى عبارة، فجعلهم محاربين لله ورسوله ﷺ، وساعين في الأرض بالفساد، وعظ عقوبتهم تعيظاً لم يجعله الجريمة أخرى؛ يقول الله - سبحانه - : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ الَّذِينَ يَحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُسْفَخَ فِي الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزَاءٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ٣٣ ﴾ [المائدة: ٣٣]. ورسول الله ﷺ يعز أن من يرتكب هذه الحاية، ليس له شرف الانتساب إلى الإسلام، فيقول: «من حمل عيب سلاح، فليس ماء»<sup>(٣)</sup>. رواه البخاري، ومسلم، من حديث ابن عمر. [البخاري (٧٧١)، ومسلم (١٠٠/١٦٣)]. وإذا لم يكن له هذا الشرف، وهو حي، فليس له هـد الشرف بعد الوفاة؛ فإن الناس يموتون على ما عاشوا

(١) أى قطع لشجر، وإتلاف الزرع، وقتل الدواب، الأعمام

(٢) سميت بهذه التسمية، لأن ضررها عام على المسلمين بانقطاع الطريق بخلاف السرقة العادية، فإنها تسمى سرقة الصغرى، لأن ضررها يخص السارق منه وحده

(٣) من حمل عيباً سلاحاً أى حمله فقتل مسلمين بغير حق كفى، بحمله عن دفاعه، إذ فصل لأرم حمل سلاح ليس من حيز على صريفاً وهدياً، فإن طريقاً صر المسلم وقتل دونه، لا تزويجه وحده وقتله

عليه ، كما يعتون على ما ماتوا عليه ؛ روى أبو هريرة ، رضي الله عنه ، أن النبي ﷺ قال : « من خرج على الطاعة ، وفارق الجماعة ومات ، فميتته جاهلية <sup>(١)</sup> » . أخرجه مسلم [مسلم (١٨٤٨/٥٣)] .

## شروط الحرابة :

ولابد من توافر شروط معينة في المحاربين ، حتى يستحقوا العقوبة المقررة لهذه الجريمة ، وحملة هذه الشروط هي :

١- التكليف .

٢- وجود السلاح .

٣- البعد عن العمران .

٤- المجاهرة .

ولم يتفق الفقهاء على هذه الشروط ، وإنما لهم فيها مناقشات ، نجملها فيما يلي :

(١) **شُرْطُ التَّكْلِيفِ** : يشترط في المحاربين العقل والبلوغ ؛ لأنهما شرطاً التكليف الذي هو شرط في إقامة الحدود . فالصبي والمجنون لا يعتبر الواحد منهما محارباً ، مهما اشترك في أعمال المحاربة ؛ لعدم تكليف واحدٍ منهما سراً ، ولم يختلف في ذلك الفقهاء ، ولكن اختلفوا ، فيما إذا اشترك في الحرابة صبيان أو محاربين ، فهل يسقط الحد عما اشتركوا فيها ، بسقوطه عن هؤلاء الصبيان أو المجانين ؟ قالت الأحناف : نعم ، يسقط الحد ؛ لأنه إذا سقط عن البعض ، فإن هذا السقوط يسري إلى الكل ، باعتبار أنهم جميعاً متصامون في المسؤولية ، وإذا سقط حد الحرابة ، نضر في الأعمال التي ارتكبت على أنها جرائم عادية ، يعاقب عليها بالعقوبات المقررة لها . فإن كانت الجريمة قتلاً ، رجع الأمر إلى ولي الدم ، فله أن يعفو ، وله أن يقتل . وهكذا في بقية الجرائم . ومقتضى المذهب المالكي ، والمذهب الطاهري ، وغيرهما ، أنه إذا سقط حد الحرابة عن الصبيان والمجنون ، فإنه لا يسقط عن غيرهم ، ممن اشتركوا في الإثم والعدون ؛ لأن هذا الحد هو حق لله - تعالى - وهذا الحق لا يضر فيه إلى الأفراد . ولا تشترط الذكورة ولا الحرية ؛ لأنه ليس للأبوة ولا لدرق تأثير على حرمة الحرابة ، فقد يكون للمرأة <sup>(٢)</sup> والبعد من القوة ، مثل ما لغيرهما من التدبير ، وحمل السلاح ، والمشاركة في التمرد والعصيان ، ويحري عبيهما ما يجري على غيرهما من أحكام الحرابة .

## (٢) شُرْطُ حَمْلِ السِّلَاحِ :

ويشترط في المحاربين أن يكون معهم سلاح ؛ لأن قوتهم التي يعتمدون عليها في الحرابة إنما هي قوة

(١) خرج على طاعة أي طاعة الحاكم الذي وقع لاجتماع عليه في قصر من لأقطار . وروى الجماعة التي اتفقت على طاعة ميم . وتنصب به شعبهم ، وحنمت به كلمتهم ، وحاطهم من غدوهم ، مته جهنية مسو به إلى الجهل ، وهو تشبيه لئنه من فارق الجماعة من مات على الكفر بجمع أن الكل به يكن تحت حكم ميم .

(٢) يرى أبو حنيفة اشتراط الذكورة في الحرابة ، وذلك لفرقة قلوب النساء ، وضعف سهن ، وليس من أهل حرب ، وهذه رواية طاهر لروية ، وروى أصحابي عنه أن هذا ليس بشرط وأن النساء والرجال سواء في الحرابة .



السلاح، فإن لم يكن معهم سلاح، فليسوا بمحاربين؛ لأنهم لا يسمعون من يقصدهم، وإذا تسلحوا بالعصي والحجارة، فهل يعتبرون محاربين؟ اختلف الفقهاء في ذلك؛ فقال الشافعي، ومالك، والحنابلة، وأبو يوسف، وأبو ثور، وابن حرم: إنهم يعتبرون محاربين؛ لأنه لا عبرة بسوع السلاح، ولا بكثرة، وإنما العبرة بقطع الطريق. وقال أبو حنيفة: ليسوا بمحاربين.

(٣) شَرَطُ الصَّحْرَاءِ وَالْبَعْدِ عَنِ الْعِمْرَانِ: واشترط بعض الفقهاء أن يكون ذلك في الصحراء، فإن فعلوا ذلك في البنيان، لم يكونوا محاربين، ولأن الواجب يسمى حد قطاع الطريق، وقطع الطريق إنما هو في الصحراء، ولأن في المصر يدحق الغوث غالبًا، فتذهب شوكة المعتدين، ويكونون محتلسين، والمحتلس ليس بقاطع، ولا حد عليه. وهو قول أبي حنيفة، والثوري، وإسحاق، وأكثر فقهاء الشيعة، وقول الحرقي، من الحنابلة، وجزم به في «الوجيز». وذهب فريق آخر إلى أن حكمهم في المصر والصحراء واحد؛ لأن الآية بعمومها تناول كل محارب. ولأنه في المصر أعظم ضررًا، فكان أولى، ويدخل في هذا العصانات التي تنفق على العمل الجائني من السلب، والنهب، والقتل. وهذا مذهب الشافعي، والحنابلة، وأبي ثور. وبه قال الأوزاعي، والليث، والمالكية، والظاهرية. والظاهر، أن هذا الاختلاف يتبع اختلاف الأمصار؛ فمن راعى شرط الصحراء، نظر إلى الحال الغالبة، أو أخذ من حال زمه الذي لم يقع فيه مثل ذلك في مصره، وعلى العكس من ذلك من لم يشترط هذا الشرط؛ ولذا يقول الشافعي: إن السلطان إذا ضعف، ووجدت المغالبة في المصر، كانت محاربة، وأما غير ذلك، فهو اختلاس عنده.

(٤) شَرَطُ الْمَجَاهِرَةِ: ومن شروط الحراية المجاهرة، بأن يأخذوا المال جهريًا، فإن أخذوه مختفين، فهم سُرَّاق، وإن اختطفوه وهربوا، فهم منتهبون لا قطع عليهم، وكذلك إن خرج الواحد والاثنان على آخر قافلة، فسلبوا منها شيئًا؛ لأنهم لا يرجعون إلى منعة وقوة، وإن خرجوا على عدد يسير فقهرهم، فهم قطاع طريق. وهذا مذهب الأحناف، والشافعية، والحنابلة. وحالف في ذلك المالكية، والظاهرية. قال ابن العربي المالكي: والذي نختاره، أن الحراية عامة في المصر والقفر، وإن كان بعضها أفحش من بعض، ولكن اسم الحراية يتناولها، ومعنى الحراية موحود فيها، ولو خرج بعضًا في المصر يُقْتَلُ بالسيف، ويؤخذ فيه أشد من ذلك، لا بأيسره؛ فإنه سلب غيلة، وفعل الغيلة أقبح من فعل المجاهرة، ولذلك دخل العفو في قتل المجاهرة، فكان قصاصًا، ولم يدخل في قتل الغيلة، فكان حراية، فتحرر أن قطع السبيل موجب للقتل. وقال: لقد كنت، أيام تولية القضاء، قد رفع إلي أمر قوم خرجوا محاربين في رفقة، فأخذوا منهم امرأة مغالبة على نفسها من زوجها، ومن حملة المسلمين معه. فاحتلوا بها، ثم جد فيهم الطلب، فأخذوا وجيء بهم، فسألت من كان اتلاني الله به من المفتين، فقالوا: ليسوا محاربين؛ لأن الحراية إنما تكون في الأموال، لا في الفروج. فقلت لهم: إنا لله وإنا إليه راجعون! ألم تعلموا أن الحراية في الفروج أفحش منها في الأموال، وأن الناس ليرضون أن تذهب أموالهم، وتحزب بين أيديهم، ولا يرضون أن يحرب المرء في

زوجته وبنته؟ ولو كان فوق ما قال الله عقوبة، لكانت لمن يسلس القروج، وحسبكم من بلاء صحبة الجهاد، وخصوصاً في الفتيا والقضاء. وقال القرطبي: والمغتال كالحارب، وهو أن يحتال في قتل إنسان على أخذ ماله، وإن لم يشهر السلاح، ولكن دخل عليه بيته، أو صاحبه في سفر، فأطعمه شئاً فقتله، فيقتل حذاً، لا قوداً. وقريب من هذا القول، رأي ابن حزم، حيث يقول: إن الحارب هو المكابر، الخيف لأهل الطريق، المفسد في سبل الأرض؛ سواء بسلاح، أم بلا سلاح أصلاً، سواء ليلاً، أم نهاراً، في مصر أم فلاة، في قصر الخليفة، أم في الجامع سواء، وسواء فعل ذلك بجند، أم بغير جند، منقطعين في الصحراء، أم أهل قرية، سكاناً في دورهم، أم أهل حصن كذلك، أم أهل مدينة عظيمة، أم غير عظيمة، كذلك واحد، أم أكثر، كل من حارب المارة، وأخاف السبيل بقتل نفس، أو أخذ مال، أو لجراحة، أو لانتهاك عرض، فهو محارب عليه وعليهم، كثروا أو قَلُّوا. ومن ثمَّ يتبين أن مذهب ابن حزم أوسع المذاهب بالنسبة للحراية، ومثله في ذلك المالكية؛ لأن كل من أخاف السبيل على أي نحو من الأنحاء، وبأي صورة من الصور، يعتبر محارباً، مستحقاً لعقوبة الحراية.

**عقوبة الحراية:** أنزل الله - سبحانه - في جريمة الحراية قوله: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزَاؤُ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ٣٣﴾ [المائدة: ٣٣، ٣٤]. فهذه الآية نزلت فيمن خرج من المسلمين يقطع السبيل، ويسعى في الأرض بالفساد؛ لقوله - سبحانه - : ﴿إِنَّمَا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ﴾. وقد أجمع العلماء على أن أهل الشرك إذا وقعوا في أيدي المسلمين، فأسلموا، فإن الإسلام يعصم دماءهم وأموالهم، وإن كانوا قد ارتكبوا من المعاصي، قبل الإسلام، ما يستوجب العقوبة: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]. فدل ذلك على أن الآية نزلت في أهل الإسلام، ومعنى: ﴿يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ أي؛ يحاربون المسلمين بما يحدثونه من اضطراب، وفوضى، وخوف، وقلق، ويحاربون الإسلام بخروجهم عن تعاليمه، وأصنافهم له، فإضافة الحرب إلى الله ورسوله إيذان بأن حرب المسلمين كأنها حرب الله - تعالى - ورسوله، كقوله - تعالى - : ﴿يُخَذِّعُونَ اللَّهَ وَلِأُولَئِكَ أَصْوَابٌ﴾ [البقرة: ٩]. فالخاربة هنا مجازية. قال القرطبي: ﴿يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المائدة: ٣٣]. استعارة ومجاز؛ إذ إن الله - سبحانه وتعالى - لا يحارب، ولا يغالب لما هو عليه من صفات الكمال، ولما وجب له من التنزيه عن الأضداد والأنداد، والمعنى يحاربون أولياء الله، فعبر بنفسه العزيزة عن أوليائه؛ إكباراً لأذيتهم، كما عبر بنفسه عن الفقراء والضعفاء في قوله - تعالى - : ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [البقرة: ٢٤٥]. حثاً على الاستعطاف عليهم، ومثله في صحيح السنة: «استطعمتك، فلم تطعمني» . [مسلم (٥٦٩)]. اهـ .

سبب نزول هذه الآية : قال احمهور في سبب نزول هذه الآية : إن العرينين<sup>(١)</sup> قدموا المدينة ، فأسلموا ، واستوحموها<sup>(٢)</sup> ، وسقمت أجسامهم ، فأمرهم النبي ﷺ بالخروج إلى إبل الصدقة فحرحوا ، وأمر لهم بلقاح<sup>(٣)</sup> ؛ لشربوا من ألبانها ، فانطلقوا ، فلما صحوا ، قتلوا الراعي ، وارتدوا عن الإسلام ، وساقوا الإبل ، فبعث النبي ﷺ في آثارهم ، فما ارتفع النهار ، حتى حيء بهم ، فأمر بهم فقطع أيديهم وأرجلهم ، وسمل<sup>(٤)</sup> أعينهم ، وتركهم في الحرة<sup>(٥)</sup> يستسقون فلا يسقون ، حتى ماتوا . قال أبو قلابة : فهؤلاء قوم سرقوا ، وقتلوا ، وكفروا بعد إيمانهم . وحاربوا الله ورسوله ، فأُنزل الله ﷻ : **إِنَّمَا حَرَّمَ الَّذِينَ يَخْرِبُونَهُ أَنَّ وَرَسُولَهُ** ... [المائدة : ٣٣] ، [البحاري (٤١٩٢) ، ومسلم (١٦٧١ / ٩ - ١١) ، وأسباب النزول للواحدي (٢٢٥) ] .

العقوبات التي قررتها الآية الكريمة: والعقوبة التي قررتها هذه الآية للذين يحاربون الله ورسوله، ويسعون في الأرض فسادًا، هي إحدى عقوبات أربع:

- ١- القتل .  
٢- أو الصلب .  
٣- أو تقطيع الأيدي والأرجل من خلاف .  
٤- أو النفي من الأرض .  
وهذه العقوبات جاءت في الآية معطوفة بحرف «أو» ، فقال بعض العلماء : إن العطف بها يفيد التحجير ، ومعنى هذا ، أن للحاكم أن يتخير عقوبة من هذه العقوبات حسب ما يراه من المصلحة ، بصرف النظر عن الجريمة التي ارتكبها المحاربون .  
وقال أكثر العلماء : إن «أو» هنا للتبويب ، لا للتخيير ، ومقتضاه أن تنوع العقوبة حسب الجريمة ، وأن هذه العقوبات على ترتيب الجرائم ، لا على التخيير .  
حجة القائلين . بأن «أو» للتخيير :

قال الفريق الأول : إن هذا ما تقتضيه اللة . ويتمشى مع نظم الآية . ولم يتت من النسبة ما يصرف ما دلت عليه من هذا المعنى ، فكل من حارب الله ورسوله وسعى في الأرض باعساد ، فإن عقوبته ؛ أما القتل ، أو الصلب ، أو النقطع ، أو الفبي من الأرض . حسب ما يكون من المصلحة التي يراها الحاكم ، في تفيد إحدى هذه العقوبات ؛ سواء قتلوا ، أم لم يقتلوا ، وسواء أخذوا المال ، أم لم يأخذوا ، وسواء ارتكبوا جريمة واحدة ، أم أكثر ، وليس في الآية ما يدل على أن للحاكم أن يجمع أكثر من عقوبة واحدة ، أو يترك المحاربين دون عقاب .

(٢) أصابهم مرض وأوجع عدم موافقة هؤلاء

(١) جماعة من إحدى مسائل العربية المعروفة.

(٣) المذبح : جميع صفحه وهي اربعة خللوف

(٤) تسمى تلقاً، وفعل بهم ذك أنهم كانوا فعولاً ذك بأربعي فكر ففصاض، وحر، مئة مئة مئة.

(٥) الحرة أرض خارج المدينة حجارة سود.

قال القرطبي: قال أبو ثور: الإمام مخير على ظاهر الآية. وكذلك قال مالك. وهو مروى عن ابن عباس. وهو قول سعيد بن المسيب، وعمر بن عبد العزيز، ومجاهد، والضحاك، والسخمي، كهم قال: الإمام مخير في الحكم على المحاريين، يحكم عليهم بأي الأحكام التي أوجهاها الله تعالى؛ من القتل، أو الصلب، أو القطع، أو النفي بظاهر الآية. قال ابن عباس: ما كان في القرآن «أو»، فصاحبه بالخيار. وهذا قول أشعر بظاهر الآية. وقال ابن كثير: إن ظاهر «أو» للتخيير، كما في نظائر ذلك من القرآن، كقوله - تعالى - في جزاء الصيد: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنْ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَذَا بَلِغْ أَلْكُمِةً أَوْ كَثِيرَةً مِّمَّا سَكَتَ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ [المائدة: ٩٥]، وكقوله في كفارة الفدية: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وكقوله في كفارة اليمين: ﴿إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِّنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩]. هذه كلها على التخيير، فكذلك فلتكن هذه الآية.

حجة القائلين، بأن «أو» للتنويح: أما الفريق الثاني، فقد استدل بما روي عن ابن عباس، وهو من أعلم الناس باللغة، وأفقههم في القرآن الكريم، فقد روى الشافعي في «مسنده» عنه رضي الله عنه قال: «إذا قتلوا، وأخذوا الأموال، ضلُّوا، وإذا قتلوا، ولم يأخذوا المال، قُتلوا، ولم يُصلبوا، وإذا أخذوا المال، ولم يقتلوا، قُطعت أيديهم، وأرجلهم من خلاف، وإذا أخافوا السبيل، ولم يأخذوا مالاً، نفوا من الأرض». قال ابن كثير: ويشهد لهذا التفصيل الحديث الذي رواه ابن جرير في «تفسيره» - إن صح سنده - قال: حدثنا علي بن سهل، حدثنا الوليد بن مسلم، عن ابن لهيعة، عن يزيد بن حبيب، أن عبد الملك بن مروان كتب إلى أنس بن مالك، يسأله عن هذه الآية؟ فكتب إليه يخبره أنها نزلت في أولئك النفر العرنيين، وهم من بجيلة<sup>(١)</sup>، قال أنس: فارتدوا عن الإسلام، وقتلوا الراعي، واستاقوا الإبل، وأخافوا السبيل، وأصابوا الفرج الحرام. قال أنس: فسأل الرسول ﷺ جبرائيل عليه السلام عن القضاء فيمن حارب؟ فقال: «من سرق مالاً، وأخاف السبيل، فاقطع يده بسرقة، ورجله بإخافته، ومن قتل، واقتله، ومن قتل، وأخاف السبيل، واستحل الفرج الحرام، فاصبه». [تفسير ابن كثير (٦٧/٢)]. وقالوا: إن الذي يرجح أن الآية لتفصيل العقوبات، لا للتخيير، هو أن الله جعل لهذا الإفساد درجات من العقاب؛ لأن إفسادهم متفاوت، منه القتل، ومنه السلب والنهب، ومنه هتك العرض، ومنه إهلاك الحرث والنسل. ومن قطاع الطرق من يجمع بين جريمتين أو أكثر من هذه، فليس الحاكم مخيراً في عقاب من شاء منهم بما شاء، بل عليه أن يعاقب كلًّا منهم بقدر جرمه، ودرجة إفساده، وهذا هو العدل: ﴿وَجَزَاءٌ سَنَةٌ سَنًا مِّمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الشورى: ٤٠].

وهذا مذهب الشافعي، وأحمد، في أصح الروايات عنه. وقول أبي حنيفة على تفصيل في ذلك، وقد ناقش الكاساني في «البدائع»<sup>(٢)</sup> رأي القائلين، بأن «أو» للتخيير، نقاشاً علمياً، فقال: إن التحجير الوارد في

الأحكام المختلفة من حيث الصورة بحرف التخيير، إنما يحري طاهره، إذا كان سبب الوجوب واحداً، كما في كفارة اليمين، وكفارة جراء الصيد، أما إذا كان مختلفاً، فيخرج محرر بيان الحكم لكل في نفسه، كما في قوله - تعالى - : ﴿فَمَنْ يَدَّ الْقُرْبَىٰ بِمَا أَنْ تَدْبِرَ وَبِمَا لَ تَنْجِدَ بِهِ حُسْبًا﴾ [الكهف: ٨٦] . إن ذلك ليس للتخيير بين المذكورين، بل لبيان الحكم لكل في نفسه؛ لاختلاف سبب الوجوب، وتأويله: إما أن تعذب من ظلم، أو تتخذ الحسن فيمن آمن، وعمل صالحاً، ألا ترى إلى قوله - تعالى - : ﴿قَالَ أَمَّا مَنْ ظَلَمَ فَسَوْفَ نَعَذِّبُهُ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ رَبِّهِ فَيُعَذِّبُهُ عَذَابًا نَّكَرًا﴾ (٨٧) وَأَمَّا مَنْ ءَمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ حِرَاقٌ أَخْضَرٌ وَسَقَوُا لَهُمْ مِنْ أَمْرِنَا يُتْرَا (٨٨)﴾ [الكهف: ٨٧، ٨٨] . وقطع الطريق متنوع في نفسه، وإن كان متحداً من حيث الأصل، فقد يكون بأخذ المال وحده، وقد يكون بالقتل لا غير، وقد يكون بالجمع بين الأمرين، وقد يكون بالتخويف لا غير، فكان سبب الوجوب محتلفاً، فلا يحمل على التخيير، بل على بيان الحكم لكل نوع، أو يحتمل هذا ويحتمل ما ذكر، فلا يكون حجة مع الاحتمال . وإذا لم يمكن صرف الآية الشريفة إلى ظاهر التخيير في مطلق المحارب؛ وإما أن يحمل على الترتيب، ويضم في كل حكم مذكور نوع من أنواع قطع الطريق، كأنه - سبحانه - تعالى - قال : ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا﴾ [المائدة: ٣٣] . إن قتلوا، أو يُصلبوا إن أخذوا المال، وقتلوا، أو تقطع أيديهم، وأرحلهم من خلاف إن أخذوا المال لا غير، أو ينفوا من الأرض إن أحافوا، هكذا ذكر جبريل عليه السلام لرسول الله ﷺ، لما قطع أبو برزة الأسلمي بأصحابه الطريق على أناس جاءوا يريدون الإسلام، فقد قال عليه السلام : «إن من قتل قُتِلَ، ومن أخذ المال، ولم يقتل، قطعت يده ورجله من خلاف، ومن قتل، وأخذ المال، صلب، ومن جاء مسلماً، هدم الإسلام ما كان قبله من الشرك» . [انظر المصدر السابق] .

**بسط رأي القائلين بتنوع العقوبة إذا اختلفت الجريمة:** قلنا: إن جمهور الفقهاء يرى، أن العقوبة تتنوع حسب نوع الجريمة، وإن ذلك ينقسم إلى أقسام:

١- أن تكون الحراة مقصورة على إخافة المارة، وقطع الطريق، ولم يرتكب المحاربون شيئاً وراء ذلك، فهؤلاء ينفون من الأرض، والنفي من الأرض معناه؛ إخراج المحاربين من البلد الذي أفسدوا فيه إلى غيره من بلاد الإسلام، إلا إذا كانوا كفاراً، فيجوز إخراجهم إلى بلاد الكفر، وحكمة ذلك، أن يدوق هؤلاء وبال أمرهم بالانبعاد والنفي، وأن تطهر المنطقة التي عاثوا فيها فساداً من شرورهم ومفاسدهم، وأن ينسى الناس ما كان منهم من أثر سيئ وذكرى أليمة، وروي عن مالك، أن النفي معناه؛ الإخراج إلى بلد آخر ليسجنوا فيه، حتى تظهر توبتهم . واحتاره ابن جرير . ويرى الأحناف، أن النفي هو السجن، ويعتقدون في السجن، حتى يظهر صلاحهم؛ لأن السجن خروج من سعة الدنيا إلى ضيقها، فصار من سجن كأنه نفي من الأرض إلا من موضع سجنه، واحتجوا بقول بعض أهل السجون في ذلك:

خرجنا من الدنيا ونحن من أهدأ فسنا من الأموات فيها، ولا الأحياء  
إذا جاءنا السجان يوماً لحاجة عجبنا، وقلنا: جاء هذا من الدنيا

٢- أن تكون الحراية بأحد المال من غير قتل ، وعقوبة ذلك قطع اليد اليمنى والرحل اليسرى ؛ لأن هذه الحماية زادت على السرقة بالحراية ، وما يقطع منهما يحسم في الحال بكَيِّ العضو المقطوع بالنار ، أو بالزيت المغلي ، أو بأية طريقة أخرى ، حتى لا يستنزف دمه فيموت ، وإنما كان القطع من خلاف ، حتى لا تقوت جنس المنفعة ، فتبقى له يد يسرى ورجلٌ يمى ينتفع بهما ؛ فإن عاد هذا المقطوع إلى قطع الطريق مرة أخرى ، قطعت يده اليسرى ، ورجله اليمنى ، وقد اشترط جمهور الفقهاء ، أن يكون مبلغ المال المسروق نصائباً ، وأن يكون من حرز ؛ لأن السرقة حريمة لها عقوبة مقررة ، فإذا وقعت الجريمة ، تبعها جزاؤها ؛ سواء أكان مرتكبها فرداً ، أم جماعة ، فإن لم يبيع المال نصائباً ، ولم يكن من حرز ، فلا قطع ، فإن كانوا جماعة ، فهل يشترط أن تبلغ حصة كل واحد منهم نصائباً ، أو لا ؟ أجاب عن ذلك ابن قدامة ، فقال : « وإذا أخذوا ما يبلغ نصائباً ، ولا تبلغ حصة كل واحد منهم نصائباً ، قُطِعُوا ؛ قياساً على قولنا في السرقة . وقياس قول الشافعي ، وأصحاب الرأي ، أنه لا يجب القطع ، حتى تبلغ حصة كل واحد منهم نصائباً ، ويشترط ألا تكون لهم شبهة . ولم يوافق مالك ولا الظاهرية على هذا الرأي ، فلم يشترطوا في المال المسروق بلوغ النصاب ، ولا كونه محرزاً ؛ لأن الحراية نفسها جريمة تستوجب العقوبة ، بقطع النظر عن النصاب والحرز ، فجريمة الحراية غير جريمة السرقة ، وعقوبة كل منهما مختلفة ؛ لأن الله - تعالى - قدر للسرقة نصائباً ، ولم يقدر في الحراية شيئاً ، بل ذكر جزاء المحارب ، فاقضى ذلك توفية الجزاء لهم على المحاربة . وإذا كان في الجناة من هو ذو رحم محرم ، ممن سرقت أموالهم ، فإنه لا قطع عليه ، ويقطع الباقيون الذين شاركوه من الجناة ، عند الخنابلة ، وأحد قولي الشافعي . وقال الأحناف : لا يقطع واحد منهم ؛ لوجود الشبهة بالنسبة للقريب ، والجناة متضامنون ، فإذا سقط الحد عن القريب ، سقط عن الجميع . ورجح ابن قدامة رأي الشافعية ، والخنابلة ، فقال : إنها شبهة اختص بها واحد ، فلا يسقط الحد عن الباقيين . ومعنى هذا ، أن شبهة الإسقاط لا تتجاوز ذا الرحم ، فلا يقام عليه الحد وحده ؛ لأن الشبهة لا تتجاوزه » . ١ هـ .

٣- أن تكون الحراية بالقتل دون أخذ للمال ، وهذا يستوجب القتل متى قدر الحاكم عليهم ، ويُقتل جميع المحاربين ، وإن كان القاتل واحداً ، كما يُقتل الرُّدُّ ، وهو الطليعة ؛ لأنهم شركاء في المحاربة والإفساد في الأرض ، ولا عبرة بعفو ولي الدم ، أو رضاه بالدية ؛ لأن عفو ولي الدم ، أو رضاه بالدية في القصاص ، لا في الحراية .

٤- أن تكون الحراية بالقتل وأخذ المال ، وفي هذا القتل والصلب . أي ؛ أن عقوبتهم أن يصلبوا أحياء ؛ ليموتوا ، فيربط الشخص على خشبة ، أو عمود ، أو نحوهما ، منتصب القامة ، ممدود اليدين ، ثم يطعن حتى يموت . ومن الفقهاء من قال : إنه يقتل أولاً ، ثم يصلب ؛ للعبرة والعظة . ومنهم من قال : إنه لا يبقى على الخشبة أكثر من ثلاثة أيام . وكل ما تقدم فإنه احتياط من الأئمة ، وهو في نطاق تفسير الآية الكريمة ، وكل إمام له وجهة نظر صحيحة ، فمن رأى تخيير الحاكم في اختيار إحدى العقوبات المقررة ، فوجهته ما دل عليه العطف بحرف «أو» ، وأن الأمر متروك للحاكم يختار منها ما تدرأ به المفسدة ، وتحقق به

المصلحة ، وأن من رأى أن لكل جريمة عقوبة محددة في الآية ، فوجهه تحقيق العدالة مع رعاية ما تدرى به المفسد ، وتقوم به المصالح ، فالكُلّ مجمع على تحقيق غاية الشريعة من درء المفاسد ، وتحقيق المصالح . وهذا الاجتهاد يسهل على أولياء الأمور فهم النصوص ، ويسر طريق الاجتهاد ، ويعين طالب العلم على الوصول إلى الحقيقة ، ولا شك أن أعمالاً كثيرة تحدث من المحاريين المفسدين ، غير هذه الأعمال التي أشار إليها الفقهاء . ويمكن استنباط أحكام لها مناسبة في ضوء ما استنبطه الفقهاء من الآية الكريمة من أحكام جزئية .

**ردُّ اعتراض ، ودفع إشكال :** قال في «المبار» روى عبد بن حميد ، وابن جرير ، عن محاهد ، أن الفساد هما الزنى ، والسرقة ، وقتل النساء ، وإهلاك الحرث والنسل ، وكل هذه الأعمال من الفساد في الأرض . واستشكل بعض الفقهاء قول مجاهد ، أن هذه الذنوب والمفاسد لها عقوبات في الشرع غير ما في الآية ، فللزنى ، والسرقة ، والقتل حدود ، وإهلاك الحرث والنسل يقره ، ويضمه الفاعل ، ويعزره الحاكم بما يؤديه إليه اجتهاده . وفات هؤلاء المعترضين ، أن العقاب المنصوص في الآية خاص بالمحاريين من المفسدين الذين يكثر أولي الأمر ، ولا يذعنون لحكم الشرع ، وتلك الحدود إنما هي للساقيين والرياء أفراداً ، الحاضعين لحكم الشرع فعلاً ، وقد ذكر حكمهم في الكتاب العزيز . بصيغة اسم الفاعل المفرد ، كقوله - سبحانه - : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [ المائدة : ٣٨ ] ، وقال : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ حَلَةٍ ﴾ [ النور : ٢ ] . وهم يستخفون بأفعالهم ، ولا يجهرون بالفساد ، حتى ينتشر بسوء القدوة بهم ، ولا يؤلفون له العصائب ليمنعوا أنفسهم من الشرع بالقوة ، فلهذا لا يصدق عليهم أنهم محاربو الله ورسوله ومفسدون ، والحكم هنا موط بالوصفين معاً ، وإذا أطلق الفقهاء لفظ المحاريين ، فإنما يعنون به المحاريين المفسدين ؛ لأن الوصفين متلازمان . انتهى .

**واجب الحاكم والأمة حيال الخرابه :** والحاكم والأمة معاً مسئولون عن حماية النظام ، وإقرار الأمر ، وصيانة حقوق الأفراد في المحافظة على دمائهم ، وأموالهم ، وأعراضهم ؛ فإذا شدت صائفة ، فأحافوا السيل ، وقطعوا الطريق ، وعرضوا حياة الناس للفوضى والاضطراب ، وجب على الحاكم قتال هؤلاء كما فعل رسول الله ﷺ مع لُغُزَيْنَ ، وكما فعل حلفاؤه من بعده ، ووجب على المسلمين كذلك أن يتعاونوا مع الحاكم على استئصال شأفتهم ، وقطع دابرهم ، حتى ينعم الناس بالأمن والطمأنينة ، ويحسوا سدة السلام والاستقرار ، ويصرف كل إلى عمله ، مجاهداً في سبيل الخير لنفسه ، ولأسرته ، ولأمته ، فإن انهزم هؤلاء في ميدان القتال ، وتفرقوا هنا وهناك ، وانكسرت شوكتهم ، لم يتبع مديريهم ، ولم يحجر على حريتهم . إلا إذ كانوا قد ارتكبوا حناية القتل ، وأخذوا المال ، فإنهم يطاردون حتى يطفر بهم ، ويقام عليهم حد الخرابه .

**توبة المحاريين قبل القدرة عليهم :** إذا تاب المحاربون المفسدون في الأرض ، قبل القدرة عليهم ، وتمسك الحاكم من القبض عليهم ، فإن الله يعمر لهم ما سلف ، ويرفع عنهم العقوبة الخاصة بالخرابه ؛ لقول الله - سبحانه - : ﴿ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (٣٣) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ

تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُوٌّ رَحِيمٌ ﴿٢٤﴾ [المائدة : ٣٣ ، ٣٤] . وإنما كان ذلك كذلك ؛ لأن التوبة قبل القدرة عليهم والتمكن منهم دليل على يقظة الصمير ، واعزم على استئناف حياة نظيفة ، بعيدة عن الإفساد ، والمخاربة لله والرسوله ، ولهذا شملهم عفو الله ، وأسقط عنهم كل حق من حقوقه ، إن كانوا قد ارتكبوا ما يستوجب العقوبة ، أما حقوق العباد ، فإنها لا تسقط عنهم ، وتكون العقوبة حيثما ليست من قبيل الخرابه ، وإنما تكون من باب القصاص ، والأمر في ذلك يرجع إلى المجني عليهم . لا إلى الحاكم ، فإن كانوا قد قتلوا ، سقط عنهم تحتم القتل ، ولولي الدم انعفو أو القصاص وإن كانوا قد قتلوا وأحدوا المال ، سقط الصلب ، وتحتم القتل ، وبقي القصاص ، وضمان المال . وإن كانوا قد أخذوا المال ، سقط القسط ، وأخذت الأموال منهم إن كانت بأيديهم ، وضمنوا قيمة ما استهلكوا ؛ لأن ذلك غصب ، فلا يجوز مسكه لهم ، ويصرف إلى أربابه ، أو يجعله الحاكم عنده ، حتى يعلم صاحبه ؛ لأن توبتهم لا تصح إلا إذا أعادوا الأموال المسلوقة إلى أربابها . فإذا رأى أولو الأمر إسقاط حق مالي عن المفسدين ؛ من أجل المنفعة العامة ، وجب أن يضمنوه من بيت المال . ولقد لخص ابن رشد في «بداية المجتهد» أقوال العلماء في هذه المسألة ، فقال : وأما ما تسقطه عنه التوبة ، فاختلّفوا في ذلك على أربعة أقوال :

- ١- أحدها : أن التوبة إنما تسقط حد الخرابه فقط ، ويؤخذ بما سوى ذلك من حقوق الله ، وحقوق الآدميين . وهو قول مالك .
- ٢- والقول الثاني : أنها تسقط عنه حد الخرابه ، وجميع حقوق الله من الزنى ، والشراب ، والقطع في السرقة ، ولا تسقط حقوق الناس من الأموال ، والدماء ، إلا أن يعفو أولياء المقتول<sup>(١)</sup> .
- ٣- والقول الثالث : أن التوبة ترفع جميع حقوق الله ، ويؤخذ في الدماء ، وفي الأموال بما وجد بعينه .
- ٤- والقول الرابع : أن التوبة تسقط جميع حقوق الآدميين من مال ، ودم ، إلا ما كان من الأموال قائما بعينه .

### شروط التوبة

للتوبة ظاهر وباطن ، ونظر الفقه إلى الظاهر دون الباطن الذي لا يعلمه إلا الله ، فإذا تاب المحارب ، قبل القدرة عليه ، قبلت توبته ، وترتب عليها آثارها ، واشترط بعض العلماء - في التائب - أن يستأنس الحاكم ، فيؤمنه ، وقيل : لا يشترط ذلك ، ويجب على الإمام أن يقبل كل تائب . وقيل : يكفي بإلقاء السلاح ، والبعد عن مواطن الجريمة ، وتأمين الناس بدون حاجة إلى الرجوع إلى الإمام .

ذكر ابن جرير ، قال : حدثني علي ، حدثنا الوليد بن مسعم ، قال : قال الليث : وكذلك حدثني موسى المدني - وهو الأمير عندنا - أن عبدًا الأسدي حارب وأخاف السيل ، وأصاب الدم والمال ، فطلبه الأئمة والعامة ، فامتنع ، ولم يقدرُوا عليه ، حتى جاء تائبًا ، وذلك أنه سمع رجلًا يقرأ هذه الآية : ﴿ قُلْ يَبْعَادَى

(١) هذا هو أصل لأقول الذي احتج به عليه من قبل .



الَّذِينَ آمَنُوا عَلَىٰ نَفْسِهِمْ لَا تَقْطَعُوا رِجْلَهُمْ رَحْمَةً مِنَّا إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ لِكُلِّ ذَنْبٍ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾ [ارمر: ٥٣]. فوقف عليه، فقال: يا عبد الله، أعد قراءتها. فأعادها عليه فعمد سيمه، ثم جاء تائبًا، حتى قدم المدينة من الشَّحَر فاغتسل، ثم أتى مسجد رسول الله ﷺ، فصلى الصبح، ثم قعد إلى أبي هريرة في أغمار أصحابه، فلما أسفروا عرفه الناس، فقاموا إليه، فقال: لا سبيل لكم عليّ، جئت تائبًا من قبل أن تقدروا عليّ. فقال أبو هريرة: صدق. وأخذ يديه، حتى أتى مروان بن الحكم - وهو أمير على المدينة، في زمن معاوية - فقال: هذا عليّ حياء تائبًا، ولا سبيل لكم عليه، ولا قتل. فترك من ذلك كله. قال: وخرج علي تائبًا، مجاهدًا في سبيل الله في البحر، فلحقوا الروم فقرنوا سفينة إلى سفينة من سفنهم، فافتحم عليّ الروم في سفينتهم، فهرَّبوا منه إلى شقها الآخر، فمالت به وبهم، فغرقوا جميعًا.

سقوط الحدود بالتوبة قبل رفع الجناة إلى الحاكم: تقدم أن حد الحرابة يسقط عن المحاربن إذا تابوا، قبل القدرة عليهم؛ لقول الله سبحانه: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٤]. وليس هذا الحكم مقصورًا على حد الحرابة، بل هو حكم عام ينظم جميع الحدود، فمن ارتكب حريمة تستوجب الحد، ثم تاب منها، قبل أن يرفع إلى الإمام، سقط عنه الحد؛ لأنه إذا سقط الحد عن هؤلاء، فأولى أن يسقط عن غيرهم، وهم أخف جرمًا منهم، وقد رجع ذلك ابن تيمية، فقال: ومن تاب من الرِّبِّ، والسرقة، وشرب الخمر، قبل أن يرفع إلى الإمام، فالصحيح، أن الحد يسقط عنه، كما يسقط عن المحاربن، إجماعًا، إذا تابوا قبل القدرة عليهم. وقال القرطبي: «فأما الشُّراب، والزَّنا، والسَّرَق، إذا تابوا وأصلحوا، وعرف ذلك منهم، ثم رفعوا إلى الإمام، فلا ينبغي أن يُحدوا، وإن رفعوا إليه، فقالوا: تبنا. لم يتركوا، وهم في هذه الحال كالمحاربن إذا علبوا. وفصل الخلاف في ذلك أن قدمًا، فقال: «وإن تاب من عليه حد من غير المحاربن، وأصلح، ففيه روايتان؛ إحداهما، يسقط عنه؛ لقول الله - تعالى -: ﴿وَالَّذِينَ يَأْتِيَنَّاهُمْ مِّنكُمْ فَكَادُوهُمْ قَاتِ تَابًا وَأَصْلَحَ فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ﴾ [انساء: ١٦]. وذكر حد السارق، ثم قال: ﴿مَنْ تَابَ مِن بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٩]. وقال النبي ﷺ: «التائب من الذنب، كمن لا ذنب له». [ابن ماجه (٤٢٥٠)، ومجمع روائد (٢٠٠/١٠)]. ومن لا ذنب له لا حد عليه، وقال في ماعز، لما أخبر بهربه: «هلا تركتموه يتوب، فيتوب الله عليه». [سق حريجه]. ولأنه خالص حق الله - تعالى - فيسقط بالتوبة، كحد المحارب.

ثانيتها، لا يسقط. وهو قول مالك، وأبي حنيفة، وأحد قولي الشافعي؛ لقوله - سبحانه -: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾ [الزور: ٢]. وهذا عام في التائبين وغيرهم، وقال - تعالى -: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] ولأن النبي ﷺ رجم ماعزًا، بغامدية، وقطع الذين أقرروا بالسرقة، وقد جاء تائبين، يطلبون التطهير بإقامة الحد، وقد سمي الرسول ﷺ فعلهم توبة، فقال في حق المرأة: «لقد تابت توبة، لو قسمت على سبعين من أهل المدينة، لو سعتهم». [أحمد (٤٣٥/٤)]. ومسلم (٤/١٦٩٦) وأبو داود (٤٤٤٠) والترمذي (١٤٣٠) والسنن (٦٣/٤). وجاء عمرو بن سمره إلى النبي

ﷺ، فقال: يا رسول الله، إني سرقت جملاً لبني فلان، فظهرني. فأقام الرسول الحد عليه. [اس ماجة ٢٥٨٨]. ولأن الحد كفارة، فلم يسقط بالتوبة، ككفارة اليمين والقتل، ولأنه مقدور عليه، فلم يسقط عنه الحد بالتوبة، كالمحارب بعد القدرة عليه، فإن قلنا بسقوط الحد بالتوبة، فهل يسقط بمجرد التوبة، أو بها مع إصلاح العمل؟ فيه وجهان:

أحدهما: يسقط بمجردهما. وهو ظاهر قول أصحابنا؛ لأنها توبة مسقط للحد، فأشبهت توبة المحارب، قبل القدرة عليه.

وثانيهما: يعتبر إصلاح العمل؛ لقوله - سبحانه -: ﴿فَإِذَا تَوَلَّى سَوَاحِلَ الْأَرْضِ فَإِلَيْهَا تَبَدَّدَ وَإِنْ يَتَخَرَّبْ عَلَيْهَا فَلَاسِيَ بِهِ مِنْهُمْ فَلْيَرْجِعْ إِيَّاهُمْ فَيَحْضَرْهُمْ إِذَا نَادَوْا فَلْيَعْلَمْ بِمِيقَاتِهِمْ قُرْآنُكُمْ وَقُلْ مَا ذَرَجْتُمْ عَلَيْهِمْ مِنْهَا شَيْءٌ يَأْتِيهِمْ أَفَيَسْتَأْذِنُ بَلَدٌ مُّحَرَّمٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِأَن يُدْخِلُوا فِيهَا طَائِفَةً مِنْهُمْ يَخِصِّصُوا فَتَطْعَمَهُمْ يَوْمَ ذَلِكَ لَمِنْ جَزَائِهِمْ﴾ [النساء: ١٦]. وقال: ﴿فَرَأَى ثَمَّ مِنْ بَعْدِ طَعْمِهِ. وَأَصْلَحَ فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٩]. فعنى هذا القول يعتبر مضي مدة يعلم بها صدق توبته، وإصلاح نيته، وليست مقدرة بمدة معلومة. وقال بعض أصحاب الشافعي: مدة ذلك سنة. وهذا توقيت بغير توقيت، فلا يجوز.

**دفاع الإنسان عن نفسه وعن غيره:** إذا اعتدى على الإنسان معتد يريد قتله، أو أخذ ماله، أو هتك عرض حريمه، فمن حقه أن يقاتل هذا المعتدي دفاعاً عن نفسه، وماله، وعرضه، ويدفع بالأسهل فالأسهل، فيبدأ بالكلام، أو الصياح، أو الاستعانة بالناس، إن أمكن دفع الظالم بذلك، فإن لم يندفع إلا بالضرب، فليضربه، فإن لم يندفع إلا بقتله، فليقتله، ولا قصاص على القاتل، ولا كفارة عليه، ولا دية للمقتول؛ لأنه ظالم معتد، والظالم المعتدي حلال الدم لا يجب ضمانه. وإن قُتل المعتدي عليه، وهو في حالة دفاعه عن نفسه، وماله، وعرضه، فهو شهيد.

١- يقول الله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَنْصَرَّ قَدْ طَعِمَهُ هُوَ وَلَيْتَ مَا عَنَيْتُمْ مِنْ سَبِيلٍ﴾ [الشورى: ٤١].

٢- وعن أبي هريرة، قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، أرايت إن جاء رجل يريد أخذ مالي؟ قال: «فلا تعطه مالك». قال: أرايت إن قاتلني؟ قال: «فقاتله». قال: أرايت إن قتلني؟ قال: «فأنت شهيد». قال: فإن قنته؟ قال: «هو في النار». [أحمد (٣٦٠/٢)، ومسلم (١٤٠)].

٣- وروى البخاري، أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ، فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ عَرْضِهِ، فَهُوَ شَهِيدٌ». [البحاري (٢٤٨٠)، ومسلم (١٤١)].

٤- وروي، أن امرأة حرحت تحتط، فتبعها رجل يراودها عن نفسها، فرمته بمهر<sup>(١)</sup>، فقتلته، فرفع ذلك لعمر الله ﷺ فقال: قتيل الله، والله لا يودى هذا أبداً. وكما يجب أن يدافع الإنسان عن نفسه، وماله، وعرضه، يجب عليه كذلك الدفاع عن غيره، إذا تعرض للقتل، أو أخذ المال، أو هتك العرض، ولكن بشرط أن يأمن على نفسه من الهلاك؛ لأن الدفاع عن الغير من باب تغيير المكر، والحفاطة على الحقوق؛ يقول الرسول ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مَنكراً، فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذلِكَ أضعف الإيمان». [أحمد (١٠/٣)، ومسلم (٧٨/٤٩)، وأبو داود (١١٤٠)، وابن ماجة (١٢٧٥)]. وهذا من باب تغيير المكر.

(١) المهر: لحرير.

## حد السرقة

إن الإسلام قد أحترم المال، من حيث إنه عصب حياة، واحترم ملكية الأفراد له<sup>(١)</sup>، وجعل حقهم فيه حقاً مقدساً، لا يحل لأحد أن يعتدي عليه بأي وجه من الوجوه، ولهذا حرم الإسلام السرقة، والعصب، والاختلاس، والحيانة، والربا، والعش، والتلاعب بالكيل والوزن، والرشوة، وعثر كل مال أخذ بغير سب مشروع، أكلاً للمال بالباطل. وشدد في لسرقة، ففرض بقطع يد السارق التي من شأنها أن تباشِر السرقة، وفي ذلك حكمة بيّنة؛ إذ إن اليد الحائنة بمثابة عضو مريض يجب بتره؛ ليسلم جسم، والتضحية بالعص من أجل الكل مما اتفقت عليه الشرائع والعقول، كما أن في قطع يد السارق عبرة لمن تحدّثه عسه بالسطو على أموال الناس، فلا يحرو أن يمدّ يده إليها، وبهذا تحفظ الأموال وتُصان؛ يقول الله - تعالى -: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (المائدة: ٣٨).

**حكمة التشديد في العقوبة:** والحكمة في تشديد العقوبة في السرقة، دون غيرها من جرائم الاعتداء على الأموال، هي ما جاء في «شرح مسلم» للـسوي: قال القاضي عياض رحمته الله: «صان الله الأموال، بإيحاب القطع على السارق، ولم يجعل ذلك في غير السرقة، كالاختلاس، والانتهاز، والعصب، لأن ذلك قليل بالنسبة إلى السرقة، ولأنه يمكن استرحاع هذا النوع بالاستدعاء إلى ولاية الأمور، وتسهيل إقامة البينة عليه، بخلاف السرقة؛ فإنها تدر إقامة البينة عليها<sup>(٢)</sup>، فعظم أمرها، واستندت عقوبتها؛ ليكون أبلغ في الزجر عنها».

## أنواع السرقة

### والسرقة أنواع:

١- نوع منها يوجب التعرير.

٢- ونوع منها يوجب الحد.

والسرقة التي توجب التعرير؛ هي السرقة التي لم تتوفر فيها شروط إقامة الحد، وقد قضى الرسول صلّى الله عليه وآله بمضاعفة العرم على من سرق ما لا قطع فيه، قضى بذلك في سرق اثمار المعلقة، وسارق الثأ من المرتع. ففي الصورة الأولى: أسقط القطع عن سارق الثمر ولكن<sup>(٣)</sup>، وحكم أن من أصاب شيئاً منه بغمه، وهو محتاج إليه، فلا شيء عليه، ومن حرق منه شيء، فعليه عرامة مثليه والعقوبة، ومن سرق منه شيئاً في حربته<sup>(٤)</sup>، فعليه القطع، إذا بلغت قيمة المسروق النصاب الذي يقطع فيه.

(١) اجزاء الإسلام لم تكن لأحد فصره أولاً، وحرم على اشد ما كان، وعداثة ثالثة

(٢) سألني بعد مرير لاس اقمه (٣) كثر هو حمل سحر

(٤) حربته من يسمى عند عامة الحرب

وفي الصورة الثانية: قضى في الشاة التي تؤخذ من مرتعها بضمنها مضاعفًا، وضرب نكال<sup>(١)</sup>، وقضى فيما يؤخذ من عطنه بالقطع، إذا بلغ النصاب الذي يقطع فيه سارقه. رواه أحمد، والسائي، والحاكم وصححه. [أحمد (٢/ ١٨٠، ٢٠٣)].

### والسرقة التي عقوبتها الحد نوعان:

الأول: سرقة صغرى؛ وهي التي يجب فيها قطع اليد.

الثاني: سرقة كبرى؛ وهي أخذ المال على سبيل المغالبة، ويسمى الخرابة، وقد سبق الكلام عليها قبل هذا الباب، وكلامنا الآن منحصر في السرقة الصغرى.

**تعريف السرقة:** السرقة؛ هي أخذ الشيء في خفية، يقال: استرق السمع. أي؛ سمع مستخفياً. ويقال: هو يسارق النظر إليه. إذا اهتبل غفلته لينظر إليه. وفي القرآن الكريم يقول الله - سبحانه -: ﴿لَا مَنَاسِقَ أَتَقَرَّفُ أَتَشْعَقُ فَأَتَّبِعُهُ فِيهَا تَاجِرٌ﴾ [الحجر: ١٨]. فسمى الاستماع في خفاء استراقاً. وفي «القاموس»: السرقة، والاستراق، المجيء مستتراً؛ لأخذ مال الغير من حرز. وقال ابن عرفة: السارق عند العرب؛ هو من جاء مستتراً إلى حرز، فأخذ منه ما ليس له. ويُفهم مما ذكره صاحب «القاموس» وابن عرفة، أن السرقة تنتظم أموراً ثلاثة:

١- أخذ مال الغير.

٢- أن يكون هذا الأخذ على جهة الاختفاء والاستتار.

٣- أن يكون المال محرزاً.

فلو لم يكن المال مملوكاً للغير، أو كان الأخذ مجاهرة، أو كان المال غير محرز، فإن السرقة الموجبة لحد القطع لا تتحقق.

**المختلس والمتنهب والخائن غَيْرُ السَّارِقِ:** ولهذا لا يعتبر الخائن، ولا المتنهب، ولا المختلس سارقاً، ولا يجب على واحد منهم القطع، وإن وجب التعزير؛ فعن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «ليس على خائن<sup>(٢)</sup>، ولا متنهب<sup>(٣)</sup>، ولا مختلس<sup>(٤)</sup> قطع». رواه أصحاب السنن، والحاكم، والبيهقي، وصححه الترمذي، وابن حبان. وعن محمد بن شهاب الزهري، قال: إن مروان بن الحكم أتني بإنسان قد اختلس متاعاً، فأراد قطع يده، فأرسل إلى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك؟ فقال زيد: ليس في الخلسة قطع. رواه مالك في «الموطأ». قال ابن القيم: «وأما قطع يد السارق في ثلاثة دراهم، وترك قطع المختلس، والمتنهب، والغاصب، فمن تمام حكمة الشارع أيضاً؛ فإن السارق لا يمكن الاحتراز منه، فإنه يقبب الدور، ويهتك الحرز، ويكسر القفل، ولا يمكن صاحب المتاع الاحتراز بأكثر من ذلك. فلو لم يشرع قطعه، لسرق الناس

(١) نكال. أي صرنا يكون فيه عرة لغيره.

(٢) استنهب. هو الذي يأخذ المال عصفاً مع الماهرة والاعتماد على القوة.

(٣) والمختلس: هو من يحصص مال جهراً ويهرب.

بعضهم بعضًا، وعظم لصبر، واستندت المحبة بالنساق، بخلاف المنتهب والمحتلس؛ فإن المنتهب هو الذي يأخذ المال حهرة تراه من الناس، فيمكنهم أن يأخذوا على يديه، ويحصلوا حق المظلوم، أو يشهدوا به عند احكامه. وأما المحتلس، فإنه إما يأخذ مال على حين عفة من مالكة وغيره، فلا يحلو من نوع تعريض يمكن به احتلس من احتلاسه، وإلا فمع كمال التحفظ واليقظ، لا يمكنه الاحتلاس، فليس كالسارق، بل هو بالخائس أشبه. وأيضًا، فاحتلس إما يأخذ المال من غير حرر مثله عائلاً، فإنه لذي يغافل، ويحتلس متاعك في حال تحليلك، وغفلتك عن حفظه، وهذا يمكن الاحتراز منه غالبًا، فهو كالمنتهب، وأما العاصب فالأمر منه طاهر، وهو أولى بعدم لقصع من منتهب، ولكن يسوع كف عدوان هؤلاء بالضرب والتكل، والسحر الصویر، والعقوبة تأخذ المال.

**جُحْدُ الْعَارِيَةِ** : وما هو متردد بين أن يكون سرقة أو لا يكون جُحْدُ الْعَارِيَةِ، ومن ثم، فقد احتلف الفقهاء في حكم ذلك؛ فقال الجمهور: لا يقطع من حدها؛ لأن القرآن والسنة أوجبا القطع على السارق، والحاد للعارية ليس سارق. وذهب أحمد، وإسحاق، ورُفِر، والحوارج، وأهل الظاهر إلى أنه يقطع؛ لما رواه أحمد، ومسلم، والسنائي، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: كانت امرأة مخزومية تستعير انتاع وتجده، فأمر النبي ﷺ بقطع يدها، فأتى أهلها أسامة بن زيد رضي الله عنه فكلّموه، فكلّم النبي ﷺ فيها، فقال له النبي ﷺ: «يا أسامة، لا أراك تشفع في حد من حدود الله عز وجل». ثم قام النبي ﷺ خطيبًا، فقال: «إنا ههنا من كان قتلكم، بأنه إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف قطعوه، والذي نفسي بيده، لو كانت فاطمة بنت محمد، قطعت يدها». فقطع يد المخزومية. [أحمد (١٦٢/١)، ومسلم (٨١٦٨٨/٨، ٩)، والسنائي (٧٣/٨)، (٧٤، ٧٥)]. وقد ناصر ابن القيم هذا الرأي، واعتبر الحاحد للعارية سارقًا بمقتضى الشرع. قال في «رد المعاد»: فإدخاله عليه السلام حاحد العارية في اسم السارق، كإدخاله سائر أنواع المسكر في اسم الخمر، وذلك تعريف للأمة بمراد الله من كلامه. وفي «الروضة لندية»: إن الحاحد للعارية، إذا لم يكن سارقًا لعة، فهو سارق شرعًا، والشرع مقدم على البعة. قال ابن القيم في «أعلام الموقعين»: والحكمة والمصلحة ظاهرة حدًا، فإن العارية من مصالح بني آدم التي لا بُدَّ لهم منها، ولا عى لهم عنها، وهي حاجة المستعير، وضرورته إليها، إما بأخرة أو محائًا، ولا يمكن الغير كل وقت أن يشهد على العارية، ولا يمكن الاحتراز بمنع لعارية شرعًا، وعادة، وعرفًا، ولا فرق في المعنى بين من توصل إلى حد متاع غيره بالسرقه، وبين من توصل إليه بالعارية وحدها، وهذا بخلاف حاحد الوديعه، فإن صاحب المتاع فرط، حيث اثتمه.

### النَّبَاشُ

وم يحري هذا المجرى من الخلاف، الخلاف في حكم النباش الذي يسرق أكفان موتى؛ فذهب الجمهور إلى أن عقوبته قطع يده؛ لأنه سارق حقيقة، والقبر جرز. وذهب أبو حنيفة، ومحمد، والأوراعي، والثوري إلى أن عقوبته التعزير؛ لأنه نباش، وليس سارقًا، فلا يأخذ حكم السارق، ولأنه أحد مالا غير مملوك لأحد؛ لأن الميت لا يملك، ولأنه أحد من غير حرر.

الصفات التي يجب اعتبارها في السرقة : تبين من التعريف السابق ، أنه لا بد من اعتبار صفات معينة في السارق ، والشئ المسروق ، والموضع المسروق منه ، حتى تتحقق السرقة التي يجب فيها الحد ، وفيما يلي بيان كل :

الصفات التي يجب اعتبارها في السارق :

أما الصفات التي يجب اعتبارها في السارق ، حتى يسمى سارقاً ، ويستوجب حد السرقة ، فنذكرها فيما يلي :

١- التكليف ، بأن يكون السارق بالغاً ، عاقلاً ، فلا حدّ على مجنون ولا صغير ، إذا سرق ؛ لأنهما غير مكلفين ، ولكن يؤدّب الصغير ، إذا سرق . ولا يشترط فيه الإسلام ، فإذا سرق الذمّي أو المرتد ، فإنه يقطع<sup>(١)</sup> كما أن المسلم يقطع ، إذا سرق من الذمّي .

٢- الاختيار ، بأن يكون السارق مختاراً في سرقة ، فلو أكره على السرقة ، فلا يُعدّ سارقاً ؛ لأن الإكراه يشمله الاختيار ، وسلب الاختيار يسقط التكليف .

٣- ألا يكون للسارق في الشئ المسروق شبهة ، فإن كانت له فيه شبهة ، فإنه لا يقطع ، ولهذا لا يقطع الأب ولا الأم بسرقة مال ابنتهما ؛ لقول الرسول ﷺ : «أنت ومالك لأبيك» . [ابن ماجه (٢٢٩١)] . وكذلك لا يقطع الابن بسرقة مالهما ، أو مال أحدهما ؛ لأن الابن يتبسط في مال أبيه وأمه عادة ، والحد لا يقطع ؛ لأنه أب ؛ سواء أكان من قبل الأب أم الأم ، ولا يقطع أحد من عمود النسب الأعلى والأسفل . أعني ، الآباء والأجداد . والأبناء ، وأبناء الأبناء . وأما ذوو الأرحام ، فقد قال أبو حنيفة ، والثوري : لا قطع على أحد من ذوي الرحم المحرم ، مثل العمة ، والخالة ، والأخت ، والعم ، والخال ، والأخ ؛ لأن القطع يفضي إلى قطعية الرحم التي أمر الله بها أن توصل ، ولأن لهم الحق في دخول المنزل ، وهو إذن من صاحبه يختل الحرز به<sup>(٢)</sup> . وقال مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق - رضي الله عنهم - : يقطع من سرق من هؤلاء ؛ لانتفاء الشبهة في المال ، ولا قطع على أحد الزوجين ، إذا سرق أحدهما الآخر ؛ لشبهة الاختلاط ، وشبهة المال ، فالاختلاط بينهما يمنع أن يكون الحرز كاملاً ، ويوجب الشبهة في المال ، وإذا لم يكن الحرز كاملاً ، وكانت الشبهة في المال ، يسقط القطع . وهذا مذهب أبي حنيفة ، والشافعي - رضي الله عنهما - . في أحد قوليه . وإحدى الروایتين عن أحمد ﷺ . وقال مالك ، والثوري ، رضي الله عنهما ، ورواية عن أحمد ﷺ وأحد قوليه الشافعي ﷺ : إذا كان كل واحد ينفرد ببيت فيه متاعه ، فإنه يقطع من سرق من مال صاحبه ؛ لوجود الحرز من جهة ، ولاستقلال كل واحد منهما من جهة أخرى . ولا يقطع الخادم الذي يخدم سيده بنفسه<sup>(٣)</sup> ؛ فعن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال : جاء رجل إلى عمر ﷺ بغلام له ،

(١) أما المعاهد والمستأمن فبهما لا يقطعان لو سرقا في أصح قوليه الشافعية وعبد أبي حنيفة وقال مالك وأحمد يقطعان .

(٢) فيكون مثله مثل اصيف الذي أذن له بالدخول فإنه لا يقطع إذا سرق .

(٣) اشترط هذا الشرط مالك ، وأما الشافعي فمرة اشترطه ومرة لم يشترطه .

فقال له : قطع يده ؛ فإنه سرق مرة لامرأتي . فقال عمر رضي الله عنه لا قطع عليه ، هو حادكم أخذ متاعكم .  
 [مالك في الموطأ ٢ / ٨٤٠] . وهذا مذهب عمر ، وابن مسعود ، ولا مخالف لهما من اصحابنا . ولا يقطع من  
 سرق من بيت المال ، إذا كان مسلماً ؛ لما روي ، أن عملاً لعمر رضي الله عنه كتب إليه يسأله عن سرق من بيت  
 المال ؟ فقال : لا يقصعه فما من أحد إلا وله فيه حق . وروى الشعبي ، أن رجلاً سرق من بيت المال ، فسُغ  
 عبثاً . فقال - كرم الله وجهه : إن له فيه سهماً . ولم يقصعه . فقول عمر وقول علي فيهما بيان سبب عدم  
 القطع على من سرق من بيت المال ؛ لأن ذلك يورث شهة تمنع إقامة الحد . قال ابن قدامة . كما لو سرق  
 من مال له شركة فيه ، ومن سرق من العنينة من له فيها حق<sup>(١)</sup> ، أو ولده أو نسيده . وهذا مذهب جمهور  
 العلماء<sup>(٢)</sup> . وروى ابن ماجة ، عن ابن عباس ، رضي الله عنهما ، أن غنماً من رقيق الخمس<sup>(٣)</sup> سرق من  
 الخمس . فرفع إلى أبي سبي رضي الله عنه . فلم يقطعه ، وقال . « مال الله سرق بعضه بعضاً » . [ابن ماجة (٢٥٩٠)] .  
 ولا يقطع من سرق من المدين المماطل في السداد ، أو الجاحد للدين ؛ لأن ذلك استرداد لدينه . إلا إذا كان  
 المدين مقرراً بالدين ، وقادراً على السداد ، فإن الدائن يقصع إذا سرق من المدين ؛ لأنه لا شهة له في سرقته ،  
 ولا قطع في سرقة العارية من يد المستعير ؛ لأن يد المستعير يد أمانة ، وليست يد مالك . ومن عصب مالاً  
 وسرقه ، وأحرره ، فسرقه منه سارق ؛ فقال الشافعي ، وأحمد : لا يقطع ؛ لأنه حرر لم يرصه مالكة . وقال  
 مالك : يقصع ؛ لأنه سرق ما لا شهة له فيه من حرر مثله . وإذا وقعت أزمة بالناس ، وسرق أحد الأفراد  
 طعاماً ، فإن كان الطعام موحوداً ، قطع ؛ لأنه غير محتاج إلى سرقته ، وإن كان معدوماً ، لم يقطع ؛ لأن له  
 الحق في أحده لحاحته إليه . وقد قال عمر رضي الله عنه . لا قطع في عدم المحاجة . وروى مالك في «الموطأ» ، أن رقيباً  
 لحاصب سرقوا ناقة لرحل من مزيعة ، فانتحروها ، فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب ، فأمر عمر كثير من  
 الصلث أن يقطع أيديهم ، ثم قال عمر : أراك تجيعهم . ثم قال : والله ، لأعرمك عرماً يشق عليك . ثم قال  
 للمزني : كم تمن ناقتك ؟ فقال المزني : كنت والله أمتعها من أربعمائة درهم . فقال عمر : أعطه تمامائة  
 درهم . ويروي ابن وهب ، أن عمر بن الخطاب بعد أن أمر كثير من الصلث بقطع أيدي الذين سرقوا ، أرسل  
 وراءه من يأتيه بهم ، فحاء بهم ، فقال لعبد الرحمن بن حاطب : أما لولا أنني أطنكم تستعمونهم  
 وتجيعونهم ، حتى لو وحدوا ما حرم الله لأكلوه ، لقطعنهم . ولكن والله ، إذ تركتهم ، لأغرمك عرامة  
 توحدك .

**الصفات التي يجب اعتبارها في المال المسروق :** وأما الصفات التي يجب اعتبارها في المال المسروق  
 فهي :

**أولاً :** أن يكون مما يتمول ويملك ، ويحل بيعه ، وأحد العوض عنه ؛ فلا قطع على من سرق الخمر

(١) فإذا سمح له فيها حق فإنه يقطع باتفاق العلماء .

(٢) وذهب مالك إلى القطع عملاً بظاهر الآية . وهو عام غير محصص

(٣) رقيق الخمس أي الرقيق المأخوذ من العنينة . سرق من الخمس أي خمس العنينة

والخنزير ، حتى لو كان المالك لهما ذميًّا ؛ لأن الله حرم ملكيتهما ، والانتفاع بهما بالنسبة للمسهم والذمي ، على السواء<sup>(١)</sup> . وكذلك لا قطع على سارق أدوات اللهو ، مثل العود ، والكمنج ، والمزمار ؛ لأنها آلات لا يجوز استعمالها ، عند كثير من أهل العلم ، فهي ليست مما يتمول ويتملك ، ويحل بيعه ، وأما الذين يبيحون استعمالها ، فهم يتفقون مع من يحرمها في عدم قطع يد سارقها ؛ لوجود شبهة ، والشبهات مسقطه للحدود . واختلف العلماء في سرقة الحر الصغير غير المميز ؛ فقال أبو حنيفة ، والشافعي : لا قطع على من سرقه ؛ لأنه ليس بمال ويعزر ، وإن كان عليه حلي أو ثياب ، فلا يقضع أيضًا ؛ لأن ما عليه من الحلي تبع له ، وليست مقصودة بالأخذ<sup>(٢)</sup> . وقال مالك : في سرقة القطع ؛ لأنه من أعظم المال ، ولم يقطع السارق في المال لعينه ، وإنما قطع لتعلق النفوس به ، وتعلقها بالحر أكثر من تعلقها بالعبد . وسارق العبد الصغير غير المميز يقطع ؛ لأنه مال متقوم ، وأما المميز ، فإنه لا يحد سارقه ؛ لأنه وإن كان مالا يباع ويشترى ، فإن له سلطانًا على نفسه ، فلا يعد محررًا . وأما ما يجوز تملكه ، ولا يجوز بيعه ، كالكلب المأذون في بيعه ، ولحوم الضحايا ، فقال أشهب ، من المالكية : يقطع سارق الكلب المأذون باتخاذ<sup>(٣)</sup> ، ولا يقطع في كلب غير مأذون باتخاذ . وقال أصبغ ، من المالكية ، في لحوم الضحايا : إن سرق الأضحية قبل الذبح ، قطع ، وإن سرقها بعد الذبح . فلا قطع . وأما سرقة الماء ، والثلج ، والكلأ ، والملح ، والتراب ، فقد قال صاحب «المغني» : وإن سرق ماء ، فلا قطع فيه . قاله أبو بكر ، وأبو إسحاق ؛ لأنه مما لا يتمول عادة ، ولا أعلم في هذا خلافاً . وإن سرق كلأ ، أو ملحاً ، فقال أبو بكر : لا قطع فيه ؛ لأنه مما ورد الشرع باشتراك الناس فيه ، فأشبه الماء . وقال أبو إسحاق بن شاقلا : فيه القطع ، لأنه يتمول عادة ، فأشبه التبن والشعير . وأما الثلج ، فقال القاضي : هو كالماء ؛ لأنه ماء جامد ، فأشبهه الجليد ، والأشبه أنه كالمالح ؛ لأنه يتحول عادة ، فهو كالمالح المنعقد من الماء . وأما التراب ، فإن كان مما تقل الرغبات فيه كالذي يعد للتطين والبناء ، فلا قطع فيه ؛ لأنه لا يتمول ، وإن كان مما له قيمة كثيرة كالطين الأرمني الذي يعد لدواء ، أو المعد للغسيل به ، أو الصبغ ، كالمغرة ، احتمل وجهين :

١- أحدهما ، لا قطع فيه ؛ لأنه من جنس ما لا يتمول ، فأشبه الماء .

٢- الثاني ، فيه القطع ؛ لأنه يتمول عادة ، ويحمل إلى البلدان للتجارة ، فأشبه العود الهندي<sup>(٤)</sup> .

وأما سرقة المباح الأصل ، كالأسماك والطيور<sup>(٥)</sup> ، فإنه لا قطع على من سرقها ، ما لم تحرز ، فإذا أحرزت ، فقد اختلف فيها الفقهاء ؛ فمذهب المالكية ، والشافعية ، يرى قطع سارقها ، لأنه سرق مالا متقوماً من

(١) يرى أبو حنيفة أنه يباح للذمي الحرير والخمر وأن على متهمه ضمان القيمة ، ولكنه يتفق مع الفقهاء في عدم قطع من سرقهما لعدم كمال المالية الذي هو شرط الحد .

(٢) قال أبو يوسف : يقطع إذا كان الحلي قدر الصاب لأنه إذا سرق الحلي وحده أو الثياب وحدها فإنه يقطع فيهما ، فكذلك سرقها مع غيرها .

(٣) الكلب المأذون باتخاذ هو كلب الحراسة والزرعة وكلب الصيد .

(٤) ج ١٠ ، ص ٢٤٧ «المغني» .

(٥) الأسماك بكل أنواعها ولو كانت ممحقة والطيور بكل أنواعه . ويدخل فيه الدجاج والحمام والبط



حرر. وذهب لأحاف، والحاسة إلى عدم القصع؛ إذ روي عن الرسول ﷺ، أنه قال: «الصيد لمن أخذه». وهذا الحديث يورث شبهة بدرئها أحد. وقال عبد الله بن يسار: أتني عمر بن عبد العزيز راحل سرق دحاجة، فأراد أن يقطعها، فقال له سالم بن عبد الرحمن: قل عثمان رضي الله عنه: لا قطع في الطير. وفي رواية، أن عمر بن عبد العزيز استفتى أسائب بن يزيد، فقال: ما رأيت أحدًا قطع في الطير، وما عليه في ذلك قطع. فتركه عمر. وقد روى بعض الفقهاء الصير يعتبر مباحًا؛ هو الذي يكون صيدًا سوى اندحاج ولط، فيحب في سرقها اقطع، لأنه بمعنى لأهلي. وقال أبو حنيفة: لا يقصع في سرقة الطعام لرطب، كالتمر، والملح، والفواكه الرصبة، ولا في سرقة الخشيش والحطب، ولا فيما يسرع إليه الفساد، وإن بلغت قيمة المسروق منه نصاب السرقة؛ لأن هذه الأشياء غير مرغوب فيها، ولا يشع ملكها عادة، فلا حاجة إلى الزجر بالنسبة لها، والحرز فيها ناقص، ولقوله رضي الله عنه: «لا قطع في ثمر، ولا كثير». أحمد (٤/١٤٠)، أبو داود (٤٣٨٨)، ترمذي (١٤٤٩)، وإسائي (٨٧/٨)، وسنن ماجة (٢٥٩٣) ولأن فيه شبهة الملكية بوحود الشركة العامة، لقول رسول ﷺ: «الناس شركاء في ثلاثة: الماء، والكلاء، والنار». [سق بحريه]. ومما أحلف الفقهاء فيه سرقة المصحف، فقال أبو حنيفة: لا يقصع من سرقة؛ لأنه ليس بمال، ولأن لكل واحد فيه حقًا. وقال مالك، والشافعي، وأبو ثور، وأبو يوسف، من أصحاب أبي حنيفة، وابن اسدر: يقطع سارق المصحف، إذا بلغت قيمته النصاب الذي تقصع فيه اليد.

**ثانيًا** واشترط الثاني الذي يجب توافره في المال المسروق، أن يبلغ الشيء المسروق نصابًا؛ لأنه لا بد من شيء يجعل ضابطًا لإقامة الحد، ولا بد وأن يكون له قيمة يلحق أساس ضرر بفقدائها، فإن من عادتهم التسامح في الشيء الخفيف من الأموال. وهذا لم يكن السلف يقصعون في أشياء التافه، وقد اختلف الفقهاء في مقدار هذا النصاب؛ فذهب جمهور العلماء إلى أن القسط لا يكون إلا في سرقة ربع دينار من الذهب، أو ثلاثة دراهم من الفضة، أو ما تساوي قيمته ربع دينار، أو ثلاثة دراهم. وفي تقدير بهذا حكمة ظاهرة؛ فإن فيها كفاية انقضاء في يوم له ولم يمض عتًا، وقوت الرحل وأمه مدة يوم له حصره عند غالب الدس؛ إذ روي عن عائشة، رضي الله عنها، أن الرسول ﷺ كان يقطع يد السارق في ربع دينار، فصاعدًا. [سحري (٦٧٩٠)، ومسلم (١/١٦٨٤)] وفي رواية مرفوعًا: «لا تقصع يد السارق إلا في ربع دينار، فصاعدًا». رواه أحمد، ومسلم، وابن ماجة. [أحمد (١٠٤، ٦)، ومسلم (٢/١٦٨٤)، وإسائي (٨٠/٨)، وسنن ماجة (٢٥٨٥)]. وفي رواية أخرى للإسائي، مرفوعًا: «لا تقصع اليد، فيما دون ثمن الخس<sup>(١)</sup> قيل لعائشة: ما ثمن الخس؟ قلت: ربع دينار. [إسائي (٨١/٨)]. ويؤيده حديث ابن عمر في «الصحيحين»، أن النبي ﷺ قطع في محس، ثمنه ثلاثة دراهم. وفي رواية قيمته ثلاثة دراهم. [السحري (٦٧٩٥)، ومسلم (١/١٦٨٦)]. ومذهب الأحاف، أن النصاب الموجب للقطع عشرة دراهم، ولا قطع في أقل منه. وسندوا بما رواه البيهقي، والطحاوي، وإسائي، عن ابن عباس، وعمر بن شبيب، عن أبيه، عن حده، في تقدير ثمن الخس عشرة دراهم. [مسند الأوصال (٦٨٤، ٤)].

(١) الخس: ثمن يخفي به في حرب

ودهب الحس لصري، ودود الظهري إلى أنه ثبت القطع بالقييل والكثير؛ عملاً بإطلاق الآية. ولما رواه البخاري، ومسلم، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لَعَنَ اللَّهُ سَارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ، فَتَقْطَعُ يَدَهُ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ، فَتَقْطَعُ يَدَهُ». [بخاري (٦٧٩٩)، ومسلم (١٦٨٧)]. وأحباب الجمهور عن هذا الحديث، بأن الأعمش راوي هذا الحديث فسر لبيضة بيضة لحديد التي تلبس للحرب، وهي كالجُن، وقد يكون ثمنها أكثر من ثمنه<sup>(١)</sup>، واحمل كانوا يرون، أنه منها ما يشوى دراهم. وربع الديدر كان يصرف ثلاثة دراهم، وفي «لروضة الدنية»: قال الشافعي: وربع الديدر موافق لرواية ثلاثة دراهم. وذلك أن الصرف على عهد الرسول ﷺ ثمانية عشر درهماً بدينار، وهو موافق لما في تقدير الديت من الذهب بألف دينار، ومن الفضة ثمانون ألف درهم. وذهب أبو حنيفة، وأصحابه إلى أن لنصب الموح للقطع، هو عشرة دراهم، أو دينار، أو قيمة أحدهما من لعروض، ولا قطع فيما هو أقل من ذلك؛ لأن ثمن الجُن كان يُقَوَّمُ على عهد الرسول ﷺ بعشرة دراهم، كما رواه عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. وروي عن ابن عباس وغيره هذا التقدير. قالوا: وتقدير ثمن الجُن تبعاً لهذا التقدير أحوط، والحدود تدفع بالشبهات، والأخذ به كأنه شبهة في العمل بما دونها. وحق، أن اعتبار ثمن الجُن عشرة دراهم مُعْزِضٌ بما هو أصح منه. كما تقدم في الروايات الأخرى لصحيفة. وقال مالك، وأحمد، في أظهر الروايات عنه: نصاب السرقة ربع دينار، أو ثلاثة دراهم، أو ما قيمته ثلاثة دراهم من العروض. والتقويم بالدراهم خاصة، والأثمان أصول لا يقوم بعضها ببعض. وقد اعترض على قطع اليد في ربع دينار، مع أن ديتها خمسمائة دينار، فقال أحد لشعراء:

يد بخمس مئتين عسجدٍ وديت ما بالها قُطعت في ربع دينار؟

تناقض مالنا إلا السكوت له ونستحير بمولانا من العار

وهذا المعترض قد خافه التوفيق، فإن الإسلام قد قطعها في هذا القدر؛ حفظاً للمال، وحصل ديتها خمسمائة؛ حفظاً لها، فقد كانت ثمينه، حين كانت أمية، فلما حانت، هانت، ولهذا قيل:

يد بخمس مئتين عسجدٍ وديت لكنها قطعت في ربع دينار

حماية الدم أعلاها، وأرخصها حياة المال، فانظر حكمة اباري

متى يُقَدَّرُ المسروق؟ ويعتبر قيمة المسروق وتقديره يوم السرقة، عند مالك، والشافعية، والحنابلة. وقال أبو حنيفة: يقدر المسروق يوم لحكم عليه بالقطع.

سرقة الجماعة: إذا سرت الجماعة قدرًا من المال، بحيث لو قسم بينهم، لكان نصيب كل واحد منهم ما يحب فيه القطع، فإنهم يقطعون جميعًا، باتفاق الفقهاء. أما إذا كان هذا القدر من المال يبلغ نصابًا، ولكنه لو قسم بين السارقين، لا يبلغ نصيب كل واحد منهم، ما يجب فيه القطع، فإنهم احتفوا في ذلك؛ فقال جمهور الفقهاء: يجب أن يقطعوا جميعًا. وقال أبو حنيفة: لا قطع، حتى يكون ما يأخذه كل واحد

(١) ومن هو جابر بن موقع، أي أنه سرق هذا، فيكون سبب قطع يده تدرجه منه إلى ما هو أكبر منه.

منهم نصاباً . قال ابن رشد : فمن قطع الجميع ، رأى العقوبة إنما تتعلق بقدر مال المسروق أي ؛ أن هذا القدر من المال المسروق ، هو الذي يوجب القطع لحفظ المال . ومن رأى أن القطع إنما علق بهذا القدر ، لا بما دونه ؛ لمكان حرمة اليد ، قال : لا تقطع أيد كثيرة فيما أوجب الشارع فيه القطع .

ما يُعتبرُ في الموضعِ المسروقِ منه : وأما الموضع المسروق منه ، فإنه يعتبر فيه الحرز .

والحرز : هو الموضع المعد لحفظ الشيء ، مثل الدار ، والدكان ، والإصطبل ، وانراح ، والجرين ، وبحو ذلك ، ولم يرد فيه ضابط من جهة الشرع ، ولا من جهة اللغة ، وإنما يرجع فيه إلى العرف ، واعتبار الشرع للحرز ؛ لأنه دليل على عناية صاحب المال به ، وصيانيته له ، والمحافظة عليه من التعرض للضياع ، ودليل ذلك ما رواه عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، قال : سمعت رسول الله ﷺ ، وقد سأله رجل عن الحريسة<sup>(١)</sup> التي توجد في مراتعها؟ قال : «فيها ثمنها مرتين ، وضرب نكال ، وما أخذ من عطنه<sup>(٢)</sup> ، ففيه القطع إذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن المجن<sup>(٣)</sup>» . قال : يا رسول الله ، فالثوب ، وما أخذ منها في أكمامها؟ قال : «من أخذ بفيه ، ولم يتخذ حُنبَةً<sup>(٤)</sup> ، فليس عليه شيء ، ومن احتمل فعليه ثمة مرتين ، وضرب نكال ، وما أخذ من أجرانه ، ففيه القطع إذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن المجن» . رواه أحمد ، والنسائي ، والحاكم وصححه ، وحسنه الترمذي . [أحمد (١٨٠/٢) ، والترمذي (٢٨٩) ، والنسائي (٨٥/٨) ، وابن ماجه (٥٩٥٥) ، والحاكم (٣٨١/٤)] . وروى عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : «لا قطع في تمر معلق ، ولا في حريسة الجبل ، فإذا أواه المراح أو الجرين ، فالقطع فيما بلغ ثمن المجن» . [مالك (٨٣١/٢) ، وانظره في تلخيص الحبير (٧٣/٤)] . ففي هذين الحديثين اعتبار الحرز . قال ابن القيم : فإنه ﷺ أسقط القطع عن سارق الثمار من الشجرة ، وأوجبه على سارقه من الجرين<sup>(٥)</sup> . وعند أبي حنيفة - رحمه الله - أن هذا لنقصان ماليته ؛ لإسراع الفساد إليه وجعل هذا أصلاً في كل ما نقصت ماليته بإسراع الفساد إليه ، وقول الجمهور أصح ؛ فإنه ﷺ جعل له ثلاثة أحوال ، حالة لا شيء فيها ، وهي ما إذا أكل منه بفيه . وحالة يغرم مثليه ، ويضرب من غير قطع ، وهي ما إذا أخرجه من شجره وأخذه . وحالة يقطع فيها ، وهو ما إذا سرقه من ييدره ؛ سواء أكان قد انتهى جفافه ، أم لم ينته ، فالعبرة بالمكان والحرز ، لا بيبسه ورطوبته ، وبدل عليه أنه ﷺ أسقط القطع عن سارق الشاة من مرعاها ، وأوجبه على سارقها من عطنها ، فإنه حرز . انتهى . وإلى اعتبار الحرز ، ذهب جمهور الفقهاء ، وخالف في ذلك جماعة من الفقهاء ، ولم يشترطوا الحرز في القطع ؛ منهم أحمد ، وإسحاق ، وزفر ، والظاهرية ؛ لأن آية ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ [المائدة : ٣٨] . عامة ، وأحاديث عمرو بن شعيب لا تصلح لتخصيصها ؛ للاختلاف الواقع فيها . أورد ذلك ابن عبد البر ، فقال : أحاديث عمرو بن شعيب العمل بها واجب ، إذا رواها الثقات .

(٢) العصى . الخطيرة

(١) الحريسة . هي التي ترعى في الحقل وعليها حرس

(٣) أوجب القطع على من سرق الشاة من عطنها ، وهو حررها ، وأسقطه عن سرقتها من مرعاها ، وفي هذا دليل على اعتبار الحرز .

(٤) أي لم يأخذ شيئاً من المسروق في طرف ثوبه .

(٥) الجرين موضع تحصيل الثمار .

اختلاف الخرز باختلاف الأموال : ولحرر مختلف باختلاف لأمول . ومرجع ذلك إلى العرف . فقد يكون الشيء حرزاً في وقت دون وقت ؛ فالدر حرر لما فيها من أثاث ، والخرير حرر لشمار . والإصطيل حرر للدواب ، والمرح للعمم ، وهكذا .

الإنسان جزؤ لنفسه : والإنسان حرر لثيابه وأهراشه الذي هو نائم عليه ؛ سواء كان في المسجد . أم في خارجه . فمن جلس في الطريق ومعه متاعه ، فإنه يكون محرراً به ؛ سواء أكان مستيقظاً . أم نائماً . فمن سرق من إنسان بقوده أو متاعه ، قطع بمحرد لأحد ؛ لروال يد المالك عنه . واشترط الفقهاء في إصائه أن يكون مسروق تحت جيبه ، أو تحت رأسه ، واستدلوا بما أخرجه أحمد ، وأبو دود ، وابن ماجه ، والنسائي ، والحاكم ، عن صفوان بن أمية ، قال : كنت نائماً في المسجد على خميصه لي فسرقت ، فأخذنا السارق ، فرفعه إلى رسول الله ﷺ ، فأمر بقطعه ، فقئت : يا رسول الله ، أفي خميصه ثمنها ثلاثين درهماً ! أنا أهبتها له . قال : «فهل كان قبل أن تأتيني» . [أحمد (٤٠١/٣) ، أبو دود (٤٣٩٤) والنسائي (٧٠ - ٦٩/٨) وابن ماجه (٢٥٩٥) ، والحاكم (٣٨٠/٤) . أي ؛ فهل عفوت عنه . ووهبت له قبل أن تأتيني . وفي هذا الحديث دليل على أن المصالية بالمسروق شرط في القطع<sup>(١)</sup> . فلو وهبه المسروق منه إياه ، أو بعه قبل رفعه إلى الحاكم سقط عن السارق ، كما صرح بذلك النبي ﷺ حيث قال : «فهل كان قبل أن تأتيني» ! .

الطَّوَارُ : واختلفوا في الطرار<sup>(٢)</sup> ؛ فقلت طائفة : يقصع مطبقاً ؛ سواء أوضع يده داخل الكم وأخرج المال ، أو شق الكم فسقط المال ، فأخذه . وهو قول مالك ، والأوزاعي ، وأبي ثور ، ويعقوب ، والحسن ، وابن المنذر . وقال أبو حنيفة ، ومحمد بن الحسن ، وإسحاق : إن كانت الدراهم مصرورة في ظاهر كفه ، فضرها فسرقها ، لم يقصع ، وإن كانت مصرورة إلى داخل الكم ، فأدخل يده ، فسرقها قصع .

المسجد جزؤ : والمسجد حرر لما يعتاد وضعه فيه ؛ من البسط ، والخصر ، والقنديل ، والنجف . وقد قطع رسول الله ﷺ سارقاً سرق ترساً كان في صفة النساء في المسجد ، ثمنه ثلاثة درهم . أخرجه أحمد ، وأبو داود . والنسائي [أحمد (١٤٥/٢) ، أبو داود (٤٣٨٦) والنسائي (٧٧/٨) .

وكذلك إذا سرق باب المسجد ، أو ما يزين به ، مما له قيمة ؛ لأنه مال محرز ، لا شبهة فيه . وخالف الشافعية في قناديل المسجد وحصرها ، فمن سرقها ، لا يقطع ؛ لأن ذلك جعل لمنفعة المسلمين وللسارق فيها حق ، اللهم إلا إذا كان السارق ذمياً ، فإنه يقطع ؛ لأنه لا حق له فيها .

السرقه من الدار : اتفق لفقهاء على أن الدار لا تكون حرزاً ، إلا إذا كان بابها معبثاً ، كما اتفقوا على أن من سرق من دار غير مشتركة في السكنى ، لا يقطع . حتى يحرق من الدار . واختلفوا في مسائل من ذلك ، ذكرها صاحب كتاب «الإفصاح عن معاني الصحاح» فقال : واختلفوا فيما إذا اشترك اثنان في نقب

(١) سيأتي مزيد بيان بهذه المسألة

(٢) الصرار هو الذي يشق كنهه لرجل ويأخذ ما فيه . مأخوذ من صر وهو لثق (وهي ما يسمى بـ شش)

دار ، فدخل أحدهما ، فأخذ المتاع ، وناوله الآخر وهو خارج الحرر ، وهكذا إذا رمى به إليه ، فأحذه ؛ فقال مالك ، والشافعي ، وأحمد : القطع على لداحل ، دون الخارج . وقال أبو حنيفة : لا يقطع منهما أحد .

واختلفوا فيما إذا اشترك جماعة في نقب ، ودحاوا الحرر ، وأخرج بعضهم نصاباً ، ولم يخرج إمامون شيئاً ، ولم يكن منهم معاوية في إخراجهم ؛ فقال أبو حنيفة ، وأحمد : يجب القطع على جماعةهم . وقال مالك ، والشافعي : لا يقصع إلا الذي أخرجوا المتاع . واختلفوا فيما إذا قرب الداحل المتاع إلى النقب ، وتركه ، فأدحل الخارج يده ، فأخرجه من الحرز ؛ فقال أبو حنيفة : لا قطع عليهما . وقال مالك : يقطع الذي أخرجه ، قولاً واحداً . وفي الداحل الذي قرب ، خلافاً بين أصحابه على قولين . وقال الشافعي : القطع على الذي أخرجه خاصة . وقال أحمد : عليهما القطع جميعاً . وذكر الشيخ أبو إسحاق في «المهدد» قال : وإن نقب رجلان حرزاً ، فأخذ أحدهما المال ، ووضع على بعض النقب ، وأحذه الآخر ، ففيه قولان : أحدهما ، أنه يجب عليهما القطع ؛ لأنهما لو لم يوجب عليهما القطع ، صار هذا طريقاً إلى إسقاط القطع . والثاني ، أنه لا يقطع واحد منهما كقول أبي حنيفة . وهو الصحيح ؛ لأن كل واحد منهما ، لم يخرج المال من الحرز . وإن نقب أحدهما الحرز ، ودحل الآخر ، وأخرج المال ، ففيه طريقتان ؛ من أصحابنا من قال : فيه قولان ، كالمسألة قبلها . ومهم من قال : لا يجب القطع ، قولاً واحداً ؛ لأن أحدهما نقب ولم يخرج المال ، والآخر أخرج من غير حرز .

بِمَ يَثْبُتُ الْحُدُّ . وهل يتوقف على طلب المسروق منه ؟ : لا يقام الحد ، إلا إذا طالب المسروق منه بإقامته <sup>(١)</sup> ؛ لأن مخاصمته المجني عليه ومطالبته بالمسروق شرط ، ويثبت الحد بشهادة عدلين ، أو بالإقرار ، ويكفي فيه مرة واحدة ، عند مالك ، والشافعية ، والأحناف ؛ لأن النبي ﷺ قطع يد سارق المجن ، وسارق رداء صفوان ، ولم يقل أنه أمره بتكرار الإقرار ، وما وقع من التكرار في بعض الحالات ، فهو من باب التثبوت . ويرى أحمد ، وإسحاق ، وأبو أيوب ليلى ، أنه لا بد من تكراره مرتين .

دَعْوَى السَّارِقِ الْمَلِكِيَّةُ : وإذا ادعى السارق أن ما أحذه من الحرر ملكه ، بعد قيام لينة عليه ، بأنه سرق من حرر بصائباً ، فقال مالك : يجب عليه القطع بكل حال ، ولا تقبل دعواه . وقال أبو حنيفة ، والشافعي : لا يقطع . وسماه إمام الشافعي . السرقة الظريف .

تَلْقِينُ السَّارِقِ مَا يَسْقُطُ الْحُدُّ : ويندب للقصي أن يلقن السارق ما يسقط الحد ؛ لما رواه أبو أمية الخزومي . أن النبي ﷺ أتى بلص اعترف ، ولم يوجد معه متاع ، فقال له رسول الله ﷺ : «ما إخالك سرقته؟» <sup>(٢)</sup> قال : بلى . فأعاد عليه مرتين أو ثلاثاً ، فأمر به ، فقطع . رواه أحمد ، وأبو داود ، والسنائي ، ورجاله ثقات . [أحمد (٢٩٣/٥) ، وأبو داود (٤٣٨٠) ، والسنائي (٦٧/٨) ، وابن ماجه (٢٥٩٧) ] .

(١) هذا مذهب أبي حنيفة وأحمد في نصوصهم وأصحاب الشافعي . وقال مالك لا يقتصر على معانة

(٢) إحدك ، أي أصك

وقال عطاء: كان من قضى<sup>(١)</sup> يؤتى إليهم بالسارق، فيقول: أسرت؟ قل: لا. وسمى<sup>(٢)</sup> أبا بكر وعمر رضي الله عنهما. وعن أبي الدرداء، أنه أتى بجارية سرت، فقال لها: أسرت؟ قل: لا. فقالت: لا. فخلّى سبيلها. وعن عمر، أنه أتى برجل سرق فسأله: أسرت؟ قل: لا. فقال: لا. فتركه.

### عقوبة السرقة

إذا ثبتت جريمة السرقة، وجب إقامة الحد على السارق، فتقطع يده اليمنى من مفصل الكف، وهو الكوع<sup>(٣)</sup>؛ لقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]. ولا يجوز العفو عنها من أحد، لا من المجني عليه، ولا من الحاكم، كما لا يجوز أن تستبدل بها عقوبة أخرى أخف منها، أو تأخير تنفيذها أو تعطيلها، خلافاً للشريعة الذين يرون، أن القطع يسقط عن السارق بعفو المجني عليه في السرقة، وكذلك يرون أن للإمام مع وجوب إقامة الحد، أن يسقط العقوبة عن بعض الناس لمصلحة، وله تأخيرها عن بعضهم لمصلحة، وهذا مخالف لجماعة أهل السنة الذين يروون عن رسول الله ﷺ قوله: «تعافوا العقوبة بينكم؛ فإذا انتهى بها إلى الإمام، فلا عفا الله عنه إن عفا». [أبو داود (٤٣٧٦)، والنسائي (٧٠/٨)، والحاكم (٣٨٣/٤)]. فإذا سرق ثانياً، تقطع رجله، ثم إن الفقهاء اختلفوا فيما إذا سرق ثالثاً بعد قطع يده ورجله؛ فقال أبو حنيفة: يعزر، ويحبس. وقال الشافعي، وغيره: تقطع يده اليسرى، ثم إذا عاد إلى السرقة، تقطع رجله اليمنى، ثم إذا سرق، يعزر ويحبس.

حسّم يد السارق إذا قُطعت: وتحسّم يد السارق بعد القطع، فتكوى بالنار، أو تتخذ أي طريقة من الطرق حتى ينقطع الدم، فلا يتعرض المقطوع لتلف والهلاك؛ فعن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ: «أتى بسارق قد سرق شملة، فقالوا: يا رسول الله، إن هذا قد سرق. فقال رسول الله ﷺ: «وما إخاله سرق»<sup>(٤)</sup>. فقال السارق: بلى، يا رسول الله. فقال: «اذهبوا به، فاقطعوه، ثم احسّموه»<sup>(٥)</sup>، ثم اتفوني به». فقطع فأتى به، فقال: «تب إلى الله». قال: تب إلى الله. فقال: «تاب الله عليك». رواه الدارقطني، والحاكم، والبيهقي، وصححه ابن حبان. [الدارقطني (١٠٢/٣)، والحاكم (٣٨١/٤) والبيهقي (٢٧١/٨)].

(١) من قضى: أي من تولى القضاء.

(٢) أي ذكر أن أبا بكر وعمر كانا يفعلان ذلك حينما توليا القضاء.

(٣) كان القطع معمولاً به في الجاهلية فأقره الإسلام مع زيادة شروط آخر: ويقال إن أُر من قطع الأيدي في الجاهلية قريش؛ قطعوا رجلاً يقال له دويك مولى لسي مليح بن عمرو بن حزاعة كان قد سرق كبر الكعبة ويقال: سرقه قوم فوضعه عده. قال القرطبي: وقد قطع السارق في الجاهلية وأور من حكم بقطعه في الجاهلية الوليد بن المغيرة فأمر الله بقطعه في الإسلام، وكان أول سارق قطعه رسول الله ﷺ. صلى الله عليه وسلم. في الإسلام من الرجل لخير بن عدي بن نوفل بن عبد مناف، ومن النساء مرة بنت سفيان بن عبد الأسد من بني محزوم وقطع أبو بكر البجلي الذي سرق النقد وهو رجل من أهل اليمن أقطع اليد والرجل، وقد كان سرق عقداً لأسماء بنت عميس زوج أبي بكر الصديق. رضي الله عنه. فقطع يده اليسرى، وقطع عمر يد ابن سمرة أحي عبد الرحمن بن سمرة.

(٤) في هذا إحياء للسارق بعدم الإقرار وبالرجوع عنه.

(٥) في هذا دليل على أن عقبة الحسّم ومؤوته ليست على السارق وإنما هي في بيت المال.

تعلیقُ يد السَّارقِ في عُنقه: ومن التنكيل بالسارق، والزحر لغيره، أمر الشارع بتعليق يد السارق المقطوعة في عنقه. روى أبو داود والنسائي والترمذي: وقال: حس<sup>(١)</sup> غريب، عن عبد الله بن محيريز قال: سألت فضالة عن تعليق يد السارق في عنقه: أمن السِّنة هو؟ فقال: أتي رسول الله ﷺ سارق ففقطعت يده ثم أمر بها فعلقت في عنقه. [أبو داود (٤٤١١)، والترمذي (١٤٤٧)، والنسائي (٩٢/٨)، وابن ماجة (٢٥٧٨)]

اجتماع الضمان والحد: إذا كان المسروق قائماً رد إلى صاحبه، لقول رسول الله ﷺ: «على اليد ما أخذت حتى تؤديه». [أحمد (٨/٥)، وأبو داود (٨٥٦١)، والترمذي (١٢٦٦)، وابن ماجة (٢٤٠٠)، وإسحاق (٤٧/٢)]. وهذا مذهب الشافعي وإسحاق. فإذا تلف المسروق في يد السارق ضمن بدله وقطع، ولا يبيع أحدهما الآخر. لأن الضمان حق الآدمي، والقطع يحب لله تعالى، فلا يمنع أحدهما الآخر كالدية والكفارة. وقال أبو حنيفة: إذا تلف المسروق فلا يغرم السارق لأنه لا يجتمع الغرم مع القطع بحال لأن الله ذكر القطع ولم يذكر الغرم. وقال مالك وأصحابه: إن تلف، فإن كان موسراً غرم، وإن كان معسراً لم يكن عليه شيء.

\*\*\*

(١) في إسناده الحجاج بن أرطاة قال النسائي هو ضعيف لا يحتج بحديثه.

## الجنايات

الجنايات جمع جنائية، مأخوذة من جنى يجنى، بمعنى أخذ، يقال: جنى الثمر. إذا أخذه من الشجر. ويقال أيضًا: جنى على قومه جنابة. أي: أذنب ذنبًا يؤاخذ به.

والمراد بالجنابة في عرف الشرع: كل فعل محرّم، والفعل المحرم كل فعل حظه الشارع ومنع منه؛ لما فيه من ضرر واقع على الدين، أو النفس، أو العقل، أو العرض، أو المال. وقد اصطلح الفقهاء على تقسيم هذه الجرائم إلى قسمين:

**القسم الأول:** ويسمى بجرائم الحدود.

**والقسم الثاني:** ويسمى بجرائم القصاص.

وهي الجنايات التي تقع على النفس، أو على ما دونها من جرح، أو قطع عضو، وهذه هي أصول المصالح الضرورية التي يجب المحافظة عليها؛ صيانة للناس، وحفاظًا على حياتهم الاجتماعية. وقد تقدم الكلام على جرائم الحدود وعقوباتها، وبقي أن نتكلم على جرائم القصاص. ونبدأ بتمهيد في وجهة نظر الإسلام في المحافظة على النفس متبعين ذلك بالكلام عن القصاص بين الجاهلية والإسلام، ثم الكلام عن القصاص في النفس، والقصاص فيما دونها. وأما الجنايات في القانون، فهي أخطر الجرائم، وقد حددها المادة ١٠ من قانون العقوبات، بأنها الجرائم المعاقب عليها بالإعدام، أو الأشغال الشاقة المؤبدة، أو الأشغال الشاقة المؤقتة، أو السجن.

### المحافظة على النفس

**كرامة الإنسان:** إن الله - سبحانه - كرّم الإنسان؛ خلقه بيده، ونفخ فيه من روحه، وأسجد له ملائكته، وسخر له ما في السموات، وما في الأرض جميعًا منه، وجعله خليفة عنه، وزوّده بالقوى، والمواهب؛ ليسود الأرض، وليصل إلى أقصى ما قدّر له من كمال مادي، وارتقاء روحي. ولا يمكن أن يحقق الإنسان أهدافه، ويبلغ غاياته، إلا إذا توفرت له جميع عناصر النمو، وأخذ حقوقه كاملة. وفي طبيعة هذه الحقوق التي ضمنها الإسلام حق الحياة، وحق التملك، وحق صيانة العرض، وحق الحرية، وحق المساواة، وحق التعلم. وهذه الحقوق واجبة للإنسان من حيث هو إنسان، بقطع النظر عن لونه، أو دينه، أو جنسه، أو وطنه، أو مركزه الاجتماعي: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَحْشِ وَرَدَدْنَاهُمْ مِنْ بَيْنِ يَدَيْنَا مَوَازِينَ ۚ ثُمَّ أَفْضَلْنَا مِنْهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْصِيلًا ۝﴾ [الإسراء: ٧٠]. وقد خطب رسول الله ﷺ في حجة الوداع، فقال: «أيها الناس، إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا، ألا هل بلغت اللهم فاشهد، كل المسلم على المسلم حرام دمه، وماله، وعرضه» [مسلم: (١٢١٣/١٣٦)].





وإن ربحها يوجد من مسيرة أربعين عاماً<sup>(١)</sup> . [البحاري (٣١٦٦)] . وأما قاتل نفسه ، فالله - سبحانه وتعالى - يحذر من ذلك ، فيقول : ﴿وَلَا تُقَاتِلُوا بِنَفْسِكُمْ إِلَى النَّفْسِ﴾ [البقرة : ١٩٥] . ويقول : ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء : ٢٩] . وروى البخاري ، ومسلم ، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن الرسول ﷺ قال : «من تَرَدَّى<sup>(٢)</sup> من جبل فقتل نفسه ، فهو في نار جهنم يتردى فيها ، خالداً مخلداً فيها أبداً ، ومن تحشى شئاً فقتل نفسه ، فسئله في يده يتحساه في نار جهنم ، خالداً مخلداً فيها أبداً ، ومن قتل نفسه بحديدة ، فحديدته في يده يتوجأ<sup>(٣)</sup> بها في نار جهنم ، خالداً مخلداً فيها أبداً» . [البحاري (٥٧٧٨) ، ومسلم (١٠٩)] . وروى البخاري ، عن أبي هريرة أيضاً ، أن رسول الله ﷺ قال : «الذي يخنق نفسه يخنقها في النار ، والذي يطعن نفسه يطعن نفسه في النار ، والذي يقتحم يقتحم في النار» . [البحاري (١٣٦٥)] .

وعن جندب بن عبد الله ، قال : قال رسول الله ﷺ : «كان فيمن قبلكم رجلٌ به جرح ، فجزع فأخذ سكيناً ، فحز بها يده فما رقا الدم ، حتى مات<sup>(٤)</sup> . فقال الله - تعالى - : «بادرني عبدي بنفسه ، حرمت عليه الجنة» . رواه البخاري . [البحاري (١٣٦٤) ، ومسلم (١١٣)] . وثبت في الحديث : «من قتل نفسه بشيء ، عذب به يوم القيامة» . [البحاري (٦٦٥٢) ، ومسلم (١١٠)] . ومن أبلغ ما يتصور في التشنيع على القتل - بالإضافة إلى ما سبق - أن الإسلام اعتبر القاتل لفرد من الأفراد ، كالقاتل للأفراد جميعاً ، وهذا أبلغ ما يتصور من التشنيع على ارتكاب هذه الجريمة النكراء ؛ يقول - سبحانه - : ﴿أَنْتُمْ مَنْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا يَغَيِّرُ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة : ٣٢٠] . ولعظم أمر الدماء وشدة خطورتها ، كانت هي أول ما يقضى فيها بين الناس يوم القيامة<sup>(٥)</sup> ، كما رواه مسلم [البحاري (٦٨٦٤) ، ومسلم (٢٨/١٦٧٨)] . وقد شرع الله - سبحانه - القصاص وإعدام القاتل ؛ انتقاماً منه ، وزجراً لغيره ، وتطهيراً للمجتمع من الجرائم ، التي يضطرب فيها النظام العام ، ويختل معها الأمن ، فقال : ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَأْتُوا بِالْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة : ١٧٩] . وهذه العقوبة مقررة في جميع الشرائع الإلهية المتقدمة ، ففي الشريعة الموسوية ، جاء بالفصل الحادي والعشرين من سفر الخروج : «أن من ضرب إنساناً فمات ، فليقتل قتلاً ، وإذا بغى رجلٌ على آخر فقتله اغتيالاً ، فمن قدام مذبحي تأخذه ليقول ، ومن ضرب أباه وأمه ، يقتل قتلاً ، وإن حصلت أذية فأعط نفساً بنفس ، وعيماً بعين ، وسناً بسن ، ويداً بيد ، ورجلاً برجل ، وجرحاً بجرح ، ورَضاً برَضٍ » . وفي الشريعة المسيحية ، يرى البعض أن قتل القاتل لم يكن من مبادئها ، مستدلين على ذلك بما ورد بالإصحاح الخامس ، من إنجيل متى من قول

(١) وعدم وحدان راحته يستلزم عدم دخولها - قال الحافظ في الفتح : إن المراد بهذا المعنى . وإن كان عاماً - التحصيلي برمان ما ، لتعاضد الأدلة الفقهية والنقلية - أن من مات مسلماً ، وكان من أهل الكباثر فهو محكوم بإسلامه غير محلل في النار . وماله الجنة ولو عذب قبل ذلك . انتهى .

(٢) التردى : السقوط ، أي أسقط نفسه متعمداً مثلاً .

(٣) يتوجأ : يضرب بها نفسه .

(٤) أي ما انقطع حتى مات .

(٥) وهذا فيما بين العباد ، وأما حديث : «أول ما يحاسب به العبد الصلاة» . فهو فيما بين العبد وبين الله .

عيسى عليه السلام : « لا تقاوموا الشر ، بل من لطمك على خدك الأيمن ، فحوّل له خدك الآخر أيضاً ، ومن رأى أن يحاصمك ، ويأخذ ثوبك ، فاترك له الرداء أيضاً ، ومن سحرّك ميلاً واحداً ، فادّهب معه اثنين » . ويرى البعض الآخر ، أن الشريعة المسيحية عرفت عقوبة الإعدام ، مستنداً على ذلك ، بما قاله عيسى عليه السلام : « ما جئت لأنقض الناموس ، وإنما جئت لأتمم » . وقد تأيد هذا النظر بما ورد في القرآن الكريم : ﴿ وَمَصَدَقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ ﴾ [المائدة : ٤٦] . وإلى هذا تشير الآية الكريمة : ﴿ وَكُنَّا عَلَيْهِمْ بِمَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْقُرْآنِ وَالْفَتَنِ بِالْعَتَى وَالْأَلْفَ بِالْأَلْفِ وَالْأَذَى بِالْأَذَى وَالنَّسْرَ بِالنَّسْرِ وَنُحْرُوجَ قِصَصٍ ﴾ [المائدة : ٤٥] . ولم تفرق الشريعة بين نفس ونفس ، فالقصاص حق ؛ سواء أكان المقتول كبيراً أم صغيراً ، رجلاً أم امرأة ، فكل حق الحياة ، ولا يحل التعرض لحياته بما يفسدها ، بأي وجه من الوجوه ، وحتى في قتل الخطأ لم يعف الله تعالى القاتل من المسؤولية ، وأوجب فيه العتق والدية ، فقال سبحانه : ﴿ وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسْكَمَةً إِلَى أَهْلِيهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا ﴾ [اسراء : ٩٢] . وهذه العقوبة المالية إما أوجها الإسلام في القتل الخطأ ؛ احتراماً للنفس ، حتى لا يتسرب إلى ذهن أحد هوانها ، وليحتاط الناس فيما يتصل بالنفوس والدماء ، ولتسد ذرائع الفساد ، حتى لا يقتل أحد أحداً ويزعّم أن القتل كان خطأ . ومن شدة عناية الإسلام بحماية الأنفس ، أنه حرم إسقاط الجنين بعد أن تدب الحياة فيه ، إلا إذا كان هناك سبب حقيقي يوجب إسقاطه ، كالخوف على أمه من الموت ، وسحو ذلك ، وأوجب في إسقاطه غير حق عزة .

### القصاص بين الجاهلية والإسلام

قام نظام القصاص في العرب على أساس ، أن القبيلة كلها تعتبر مسئولة عن الجناية التي يقرتها فرد من أفرادها ، إلا إذا خلعت ، وأعلنت ذلك في المجتمعات العامة . ولهذا كان ولي الدم يطالب بالقصاص من الجاني وعيره من قبيلته ، ويتوسع في هذه المطالبة توسعاً ، ربما أوقد نار الحرب بين قبيلتي الجاني ، والمجني عليه . وقد تزداد المطالبة بالتوسع ، إذا كان المجني عليه شريفاً ، أو سيداً في قومه ، على أن بعض القبائل كثيراً ما كان يهمل هذه المطالبة ، ويسقط حمايته على القاتل ، ولا يعير أولياء المقتول أي اهتمام ، فكانت تنشب الحروب التي تؤدي بأنفس الكثير من الأبرياء . فلما جاء الإسلام ، وضع حداً لهذا النظام الجائر ، وأعلن أن الجاني وحده هو المسئول عن جانيته ، وهو الذي يؤخذ بحريته ، فقال : <sup>(١)</sup> ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ وَالْعَمْدُ بِالْعَمْدِ وَالْأَنْتَى بِالْأَنْتَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْهُ بِالْعُرْفِ وَأَدَاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَعَدَّى بِغَيْرِ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (١٧٨) وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٧٩﴾ [البقرة : ١٧٨ ، ١٧٩] . <sup>(٢)</sup>

(١) الفتى . جمع فتى .

(٢) فاتباع بالمعروف مأخوذ من قصاص الأثر : أي تنصه لأن المجني عليه يتبع الهدية ، فإحد مثلها .

إذا اختاروا القصاص دون العفو: قال البيضاوي في تفسير هذه الآية: كان في الجاهلية بين حينين من أحياء العرب دماء، وكان لأحدهما طول على الآخر، فأقسموا: لنقتلن الحر منكم بالعبد، والذكر بالأنثى. فلما جاء الإسلام، تحاكموا إلى رسول الله ﷺ، فنزلت، وأمرهم أن يتبارعوا. انتهى.

والآية تشير إلى ما يأتي:

١- أن الله - سبحانه - أبطل النظام الجاهلي، وفرض المماثلة والمساواة في القتل. فإذا اختاروا القصاص دون العفو، فأرادوا إنفاذه، فإن الحر يقتل إذا قتل حرًا، والعبد يقتل إذا قتل عبدًا مثله، والمرأة تقتل إذا قتلت امرأة. قال القرطبي: وهذه الآية جاءت مبينة حكم النوع إذا قتل نوعه، فبينت حكم الحر إذا قتل حرًا، والعبد إذا قتل عبدًا، والأنثى إذا قتلت أنثى، ولم تتعرض لأحد النوعين إذا قتل الآخر، فالآية محكمة، وفيها إجمال، بيده قوله - تعالى -: ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ وَهَّاءٌ أَلْفَنَسَ بِالْفَنَسِ﴾ [سورة: ٤٥]. إلى آخر الآية. وبينه السي ﷺ، لما قتل اليهودي بامرأة. قاله محاهد.

٢- فإذا عفا وبي الدم عن الجاني، فنه أن يطالنه بالدية عني أن تكون المطالبة بالمعروف؛ لا يخالطها عسف، ولا غلظة، وعنى القاتل أداء الدية إلى العافي بلا ملاحظة، ولا بخس.

٣- وهذا الحكم الذي شرعه الله من حوار القصاص، والعفو عنه إلى الدية، تيسير من الله ورحمة. حيث وسع الأمر في ذلك، فم يحتم واحدًا منهما.

٤- فمن اعتدى عني الجاني، فقتله بعد العفو عنه، فنه عذاب أليم؛ إما بقتله في الدنيا، وإما بعذابه بالنار في الآخرة؛ روى الحارثي، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: كان في بني إسرائيل القصاص، ولم تكن فيهم الدية، فقال الله لهذه الأمة: ﴿كُنْتُ عَلَيْكُمْ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾... ﴿فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَجِبِهِ شَيْءٌ﴾ [نقرة: ١٧٨]. قال: «فالعفو» أن يقبل في العمد الدية، و«الاتباع بالمعروف» أن يتبع الطالب بمعروف، ويؤدي إليه المطلوب بإحسان، ﴿وَالَّذِي تَحْفِيفُ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةً﴾. فيما كتب على من كان قبلكم.

٥- وقد شرع الله القصاص؛ لأن فيه الحياة العظيمة، والبقاء للناس، فإن القاتل إذا علم أنه سيقتل ارتدع، فأحيا نفسه من جهة، وأحيا من كان يريد قتله من جهة أخرى.

٦- وقد أبقي الإسلام جعل الولاية في طلب القصاص لولي المقتول، على ما كان عليه عند العرب؛ يقول الله - تعالى -: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَطْهُومًا فَقَدِ حَمْدًا لِرَبِّهِ. سُلْطَنًا فَلَا يُشْرِفُ فِي لَقْنَلِ إِنَّمَا كَانَ مَصُورًا﴾ [الإسراء: ٣٣]. والمقصود بالولي؛ هو من له القيام بالدم، وهو الوارث للمقتول<sup>(١)</sup>، فهو الذي له حق المطالبة دون السبطة الحاكمة، فلو لم يطالب هو بالقصاص، فإنه لا يقتص من الجاني. والسلطان؛ التسلط على القاتل، وإنما كان ذلك كذلك مخافة أن يصدر العفو من غير رضا منه، وهو الذي اكتوى بنار الجريمة، فتتور نفسه، ويعمد إلى الأخذ بالتأثر، ويتكرر القتل والإحرام.

٧- قال صاحب «المبار» معلقًا على هذه الآية: فالآية الحكيمة قررت أن الحياة هي المطلوبة بالذات، وأن

(١) هذا رأي الجمهور، وقال مالك: هم لعصة.

القصاص وسيلة من وسائلها ؛ لأن من علم أنه إذا قتل نفساً يقتل بها ، يرتدع عن القتل ، فيحفظ الحياة على من أراد قتله وعلى نفسه ، والاكتفاء بالدية لا يردع كل أحد عن سفك دم خصمه ، إن استطاع ؛ فإن من الناس من يذل المال الكثير لأجل الإيقاع بعدوّه . وفي الآية من براعة العبارة ، وبلاغة القول ، ما يذهب باستبشاع إرهاب الروح في العقوبة ، ويوطن النفس على قبول حكم المساواة ؛ إذ لم يسم العقوبة قتلاً أو إعداماً ، بل سماها مساواة بين الناس ، تنطوي على حياة سعيدة لهم .

### القصاص في النفس

ليس كل اعتداء على النفس بموجب للقصاص ؛ فقد يكون الاعتداء عمداً ، وقد يكون شبه عمد ، وقد يكون خطأ ، وقد يكون غير ذلك . ومن ثم ، وجب أن نبين أنواع القتل ، ونبين النوع الذي يجب القصاص بمقتضاه .

### أنواع القتل

#### القتل أنواع ثلاثة :

١- عمد .

٢- شبه عمد .

٣- خطأ .

**القتل العمد :** فالقتل العمد ؛ هو أن يقصد المكلف قتل إنسان معصوم الدم<sup>(١)</sup> ، بما يغيب على الظن ، أنه يقتل به . ويفهم من هذا التعريف ، أن جريمة القتل العمد لا تتحقق ، إلا إذا توفرت فيها الأركان الآتية :

١- أن يكون القاتل عاقلاً ، بالغاً ، قاصداً القتل . أما اعتبار العقل والبلوغ ؛ فلحديث علي عليه السلام أن النبي ﷺ قال : «رفع القلم عن ثلاث ؛ عن المجنون حتى يفيق ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم» . رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي . [أحمد (١٠١/٦) ، وأبو داود (٤٤٠٣) ، وترمذي (١٤٢٣)] . وأما اعتبار أحمد ، فلما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال : قتل رجل في عهد رسول الله ﷺ ، فرفع ذلك إلى النبي ﷺ ، فدفعه إلى وليّ المقتول ، فقال القاتل : يا رسول الله ، والله ما أردت قتله . فقال النبي ﷺ للولي : «أما إنه إن كان صادقاً ، ثم قتلته ، دخلت النار» . فعلاه الرجل ، وكان مكتوباً نيسعة<sup>(٢)</sup> ، فخرج يحرق نيسعته . قال : فكان يسمى ذا النيسعة . رواه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجة ، والترمذي وصححه . [أبو داود (٤٤٩٨) ، وترمذي (١٤٠٧) ، واسناني (١٣/٧) ، وابن ماجة (٢٦٩٠)] . وروى أبو داود ، أن رسول الله ﷺ قال : «العمد قودٌ ، إلا أن يعفو ولي المقتول» . [ابن أبي شيبة (٣٦٥/٩) ، وروى ابن ماجة ، أنه ﷺ قال : «من قتل عامداً فهو قودٌ ، ومن حال بينه وبينه فعليه لعنة الله ، والملائكة ، والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً» . [أبو داود (٤٥٣٩) ، وابن ماجة (٢٦٣٥)] .

(٢) النيسعة سيرة من أجدد

(١) أي لا يستحق القتل شرعاً

٢- أن يكون المقتول آدميًا ، ومعصوم الدم أي ؛ أن دمه غير مباح .

٣- أن تكون الأداة التي استعملت في القتل ، مما يُقتلُ بها عالتا .

فإذا لم تتوفر هذه الأركان ، فإن القتل لا يعتبر قتلاً عمداً .

**أداة القتل :** ولا يشترط في الأداة التي يقتل بها ، سوى أنها مما تقتلُ عالتا ؛ سواء أكانت محددة ؛ أم متلفة ؛ لتمامتهما في إزهاق الروح . وقد روى البخاري ، ومسلم . أن رسول الله ﷺ رَضَ (١) رأس يهودي بين حجرين . [الحري (٦١٧٩) . ومسلم (١٦٧٢ ١٧)] ، وكان فعل ذلك بجارية من الخوري . [حمد (١/ ٣٦٤) ، وأبو داود (٤٥٧٢) ، وسنن (٢١٠١) ، وابن ماجه (٢٦٤١)] . وهذا الحديث حجة على أبي حنيفة ، والشعبي ، والنخعي الذين يقولون ، بأنه لا قصاص في القتل بالمتقل . ومن هذا القبيل القتل بالإحراق بالنار ، والإغراق بالماء ، والإلقاء من شاهق ، والإلقاء حائط عليه ، وحقق الأنفاس ، وحبس الإنسان ، وميع الضعاع والشراب عنه ، حتى يموت جوعاً ، وتقديمه لحيوان مفترس . ومنه ، ما إذا شهد الشهود على إنسان معصوم الدم بما يوجب قتله ، ثم بعد قتله يرجعون عن الشهادة ، ويقولون : تعمدنا قتله . فهذه كلها من الأدوات التي غالباً ما تقتل . ومن قدم طعاماً مسموماً لغيره ، وهو يعلم أنه مسموم ، دون أكله فمات به ، اقتصر منه ؛ روى البخاري ، ومسلم ، أن يهودية سَمَّت النبي ﷺ في شاة ، فأكل منها لقمة ثم لفظها ، وأكل معه بشر ابن البراء ، فعفا عنها النبي ﷺ ولم يعاقبها . أي ؛ أنه عفا عنها قبل أن تحدث الوفاة لواحد من أكل . فلما مات بشر بن البراء ، قتلها به . ما رواه أبو داود : أنه ﷺ أمر بقتلها . [الحري (٢٦١٧) ، ومسلم (٢١٩٠) ٤٥] . وأبو داود (٤٥٠٨) |

**القتلُ شِبْهُ العَمْدِ :** والقتل شبه العمد ؛ هو أن يقصد المكلف قتل إنسان معصوم الدم ، بما لا يقتل عادة ، كأن يضربه بعضاً خفيفة ، أو حجر صغير ، أو لكزه بيده ، أو سوط ، ونحو ذلك . فإن كان الضرب بعضاً خفيفة ، أو حجر صغير ، ضربة أو صرتين ، فمات من ذلك الضرب ، فهو قتل شبه عمد (٢) . فإن كان الضرب في مقتل ، أو كان المضروب صغيراً ، أو كان مريضاً يموت من مثل هذا الضرب عالتا ، أو كان قوياً ، غير أن الضارب والى الضرب حتى مات ، فإنه يكون عمداً . وسمي شبه العمد ؛ لأن القتل متردد بين العمد والخطأ ؛ إذ إن الضرب مقصود ، والقتل غير مقصود ، ولهذا أطلق عليه شبه العمد ، فهو ليس عمداً محضاً ، ولا خطأ محضاً ، ولما لم يكن عمداً محضاً . سقط القود ؛ لأن الأصل صيانة الدماء فلا تستباح ، إلا بأمر يبر . ولما لم يكن خطأ محضاً ؛ لأن المضرب مقصود بالفعل دون القتل ، وجبت فيه دية مغلظة ؛ روى الدارقطني ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : «العمد قود اليد ، والخطأ عقل لا قود فيه ، ومن قُتل في عميةٍ بحجر ، أو عصا ، أو سوط ، فهو دية مغلظة في أسنان الإبل» .

(١) رص . كسر .

(٢) هذا مذهب أبي حنيفة والشعبي ، وحماهير الفقهاء ، وحالف في ذلك مالك والشافعي ، والهادوية فذهبوا إلى أن القتل بد . كان بانه لا يقصد القتل عالتا ، كالعصا والسوط والصخرة ونحو ذلك ، فإنه يعتبر عمداً وفيه قصاص ؛ إذ الأصل عدوهم عدم اعتبار الآلة في إزهاق الروح ، فكل ما أزهق الروح أوجب القصاص

[المدار فصي (٩٤/٣)] وأخرج أحمد، وأبو داود، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن حده، أن النبي ﷺ قال: «عقل شبه العمد معقل العمد، ولا يقتل صاحبه، وذلك أن يزو الشيطان بين الناس، فتكون الدماء في غير ضغينة ولا حمل سلاح». [أحمد (١٨٣/٢) وأبو داود (٤٥٦٥)]. وأخرج أحمد، وأبو داود، والسائي، أن النبي ﷺ حطب يوم فتح مكة فقال: «ألا وإن قتل خطأ العمد بالسوط والعصا والحجر». [أحمد (١٦٤/٢) وأبو داود (٤٥٤٧) والسائي (٤٠/٨) وابن ماجه (٢٦٢٧)].

**القتل الخطأ:** والقتل الخطأ هو: أن يفعل المكلف ما يباح له فعله، كأن يرمي صيداً، أو يقصد عرضاً، فيصيب إنساناً معصوم الدم فيقتله، وكأن يحفر ثغراً، فيتردى فيها إنسان، أو يصب شبكة - حيث لا يحور - فيعقب بها رجل فيقتل، ويحق بالخطأ القتل العمد الصادر من غير مكلف؛ كالصبي والمجنون.

### الأنار المترتبة على القتل

قلنا: إن القتل: عمد، وشبه عمد، وخطأ، ولكل نوع من هذه الأنواع الأثار المترتبة عليه. وفيما يلي نذكر أثر كل نوع:

**موجب القتل الخطأ:** إن القتل الخطأ يوجب أمرين: أحدهما: الدية المحففة على العاقلة، مؤحطة في ثلاث سنين، وسيأتي ذلك حين الكلام على الدية، وثانيهما: الكفارة، وهي عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب الخلة بالعمل والكسب، فإن لم يجد صام شهرين متتابعين<sup>(١)</sup>. وأصل ذلك قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانُوا يَمُونُ أَنْ يَقْتُلُوا مُؤْمِناً إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ لَا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانُوا مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُمْ أَنْفُسُكُمْ فَعَنْتُمْ مُؤْمِنَةً وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَوْمٍ مَعَكُمْ بَيْنَهُمْ فَيَسْأَلُكُمْ دِيَّةً فَيَدِّعُوهُ مُسَلِّمَةً إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزاً حَكِيماً﴾ [سورة نساء: ٩٢]. وإذا قتل جماعة رجلاً خطأ.

فقال جمهور العلماء: على كل واحد منهم الكفارة. وقال جماعة: عليهم كلهم كفارة واحدة.

**الحكمة في الكفارة:** قال القرطبي: واختلفوا في معاها ف قيل: أوجبتم تمحيضاً و طهوراً لذنب القاتل، و دبه ترك الاحتياط و التحفظ حتى هلك على يديه امرؤ محقون الدم. و قيل: أوجبتم بدلاً من تعطيل حق الله تعالى في نفس القاتل، فإنه كان له في نفسه حق، وهو التمتع بالحياة، و التصرف فيما أحل له تصرف الأحياء، و كان لله سبحانه فيه حق، وهو أنه كان عبداً من عباده يحب له من اسم العبودية - صغيراً كان أو كبيراً، حرّاً كان أو عبداً، مسلماً كان أو ذمياً - ما يتميز به عن البهائم و الدواب، و يرتجي - مع ذلك - أن يكون من سبه ما يعبد الله و يطيعه، فلم يخل قاتله من أن يكون فؤت منه الاسم الذي ذكرنا، و المعنى الذي وصفنا، فذلك ضمن الكفارة، و أي واحد من هذين المعين كان، ففيه بيان أن النص وإن وقع على القاتل خطأ، فإن قاتل عبداً مثله، بل أولى بوجوب الكفارة عليه منه. و سيأتي بيان هذا.

(١) يرى شافعية أن كفارة اغتيل يحور فيها الإطعام إن عجز الكفر عن اصميم لكبر سن أو مرض أو لحفه مشقة شديدة، فبضعه سنين مسكياً، يعطي كل واحد من صعام، و حاتمهم الفقهاء في ذلك عدم ورود ما يدل عليه.

موجب القتل شبه العمد : وانقتل شبه العمد يوجب أمرين :

١ - لإثم ، لأنه قتل نفس حرم الله قتلها إلا باحق .

٢ - لدية المعضة عني لعاقلة - على ما سيأتي .

موجب القتل العمد : أما القتل العمد فإنه يوجب أموراً أربعة :

١ - لإثم .

٢ - الحرمان من الميراث والوصية .

٣ - الكفارة .

٤ - القود أو العفو .

١ فلا يرث القاتل من ميراث المقتول شيئاً ، لا من ماله ولا من دينه إذا كان من ورثته ، سواء أكان القتل عمداً أم كان خطأ . وقاعدة الفقهاء في ذلك : « من استعمل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه » .

٢ وروى البيهقي عن خلاص أن رجلاً رمى بحجر فأصاب ثم فماتت من ذلك فأراد نصيبه من ميراثها ، فقال له إخوانه : لا حق لك ، فارتفعوا إلى علي كرم الله وجهه فقال له علي عليه السلام : « حقت من ميراثها الحجر ، فأغرمة الدية ، ولم يعصه من ميراثها شيئاً » . [البيهقي (٢٢٠ / ٦)] . وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن حده أن رسول الله ﷺ قال : « ليس للقاتل من الميراث شيء » . [الرفعي (٩٦ / ٤)] وانظره في سماعه (٩٨٠) ورواه ترمذي (٢١٠٩) من حديث أبي هريرة . والحديث معلول وقد احتجف في رفعه ووقفه . وله شواهد تقويه . وروى أبو داود والسنائي وابن ماجة أن رسول الله ﷺ قال : « ليس للقاتل شيء » ، وإن لم يكن له وارث ، فورثه أقرب لئس إليه ، ولا يرث القاتل شيئاً <sup>(١)</sup> . [أبو داود (٤٥٦٤) والسنائي في الكبرى (٦٣٦٧) والدارقطني (٩٦ / ٤)] . وإلى هذا ذهب أكثر أهل العلم وكذلك الأحاف والشافعية ، وذهبت الهادوية والإمام مالك إلى أن القتل إن كان خطأ ورث من المال دون الدية . وقال الزهري وسعيد بن حبيب وغيرهم : لا يحرم القاتل من الميراث ، وكذلك تبطل الوصية إذا قتل الموصى به الموصى . قال في البدائع : القتل بعير حق جناية عظيمة تستدعي لزجر بأسغ الوحوه ، وحرمان الموصى بصلح راحوا كحرمان أميرث فيتست . وسواء أكان القتل عمداً أم خطأ لأن القتل الخطأ قتل وأنه حر مؤاحدة عليه عقلاً ، وسواء أوصى له بعد الجناية أو قبلها .

٣ - الكفارة في حالة ما إذا عفا ولي الدم أو رضي بادية ، أما إذا اقتصر من القاتل فلا تجب عليه الكفارة .

روى الإمام أحمد عن واثمة بن الأسقع ، قال : أتى النبي ﷺ نهر من بني سليم . فقالوا : إن صاحبنا لنا قد أوجب ، قال : « فيعتق رقبة بعد الله بكل عضو منها عضواً منه من النار » . [أحمد (١٠٧ / ٤)] .

(١) «أي : بعض لورثة رد فبن المورث حرم من ميراثه ، وورثه من لم يترك هذه الحرمة ، فإن لم يكن له ورث لا يغبل حرم من الميراث ويستب تركته عني أقرب لئس منه بعد لئال مثل : مخرج بقتله له وليس له ورث غير منه القتل ، وللقاتل من ميراث الموصون يدفع إلى ابن القاتل ويحرمه عاتل » . (من معجم ابن أبي حنيفة) .



ورواه أيضًا بسند آخر عنه قال : أتينا رسول الله ﷺ في صاحب لنا أوجب قال : «أعتقوا عنه يعتق بكل عضو منه عضواً من النار» . وهذا قد رواه أبو داود والنسائي . ولفظ أبي داود قد أوجب «يعني النار» بالقتل . [أحمد (٤٩١ / ٣) و أبو داود (٣٩٦٤) وسنن أبي داود (٤٨٩٢)] . قال الشوكاني في «نيل الأوطار» : «في حديث وثالة دليل على ثبوت الكفارة في قتل العمد وهذا إذا عفا عن القاتل ، أو رضي الوارث بالدية ، وأما إذا اقتصر منه فلا كفارة عليه ، بل القتل كفارته ، لحديث عبادة المذكور في الباب ، ولما أخرجه أبو نعيم في «المعرفة» أن النبي ﷺ قال : «القتل كفارة» . وهو من حديث خزيمة بن ثابت ، وفي إسناد ابن لهيعة . قال الحافظ : لكنه من حديث ابن وهب عنه ، فيكون حسناً ، ورواه الطبراني في «الكبير» عن الحسن بن علي موقوفاً عليه . [بخاري في التاريخ (٢ / ١ / ٢٠٧) وانظره في نيل الأوطار (٤ / ٥٨٥) .

٤ - القود<sup>(١)</sup> أو العفو : القود أو العفو إما على الدية ، أو الصلح على غير الدية ، ولو بالزيادة عليها ، كما أن لولي الجناية العفو مجاناً ، وهو أفضل : «وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ» [البقرة : ٢٣٧] . وإذا عفا ولي الدم عن القاتل ، فإنه لا يبقى حق للحاكم بعد في تعزيره . وقال مالك والليث : يعزر بالسجن عاماً ومائة جلدة<sup>(٢)</sup> . وأصل وجوب القود أو العفو قول الله سبحانه : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْهُ وَأَدِّهِ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ» (١٧٨) [البقرة : ١٧٨] . وروى البخاري ومسلم عن أبي هريرة ؓ أن النبي ﷺ قال : «من قتل له قتيلاً فهو بخير النظرين : إما أن يفتدي ، وإما أن يقتل»<sup>(٣)</sup> . [البخاري (٢٤٣٤) ومسلم (٤٤٧ / ١٣٥٥)] . فالأمر في العفو أو القصاص إلى أولياء الدم ، وهم الورثة ، فإن شاؤوا طلبوا القود وإن شاؤوا عفا ، حتى لو عفا أحد الورثة سقط القصاص ، لأنه لا يتجزأ . روى محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة أن عمر بن الخطاب ؓ أتى برجل قد قتل عمداً ، فأمر بقتله ، فعفا عنه بعض الأولياء ، فأمر بقتله . فقال عبد الله بن مسعود ؓ : كانت النفس لهم جميعاً ، فلما عفا هذا أحيا النفس ، فلا يستطيع أحد أخذ حقه - يعني الذي لم يعف - حتى يأخذ حق غيره ، قال : فما ترى؟ قال : أرى أن تجعل الدية في ماله ، وترفع عنه حصة الذي عفا عنه ، قال عمر بن الخطاب : وأنا أرى ذلك . قال محمد : وأنا أرى ذلك ، وهو قول أبي حنيفة . وإن كان في الورثة صغير فإنه ينتظر بلوغه ، ليكون له الخيار ، إذ أن القصاص حق لجميع الورثة ، ولا اختيار للصبي قبل بلوغه ، وإذا عفا الورثة جميعاً أو أحدهم على الدية وجب على القاتل دية مغلظة ، حالة في ماله كما سيأتي ذلك مفصلاً في باب الديات .

(١) القود : سمي قوداً لأن الجاني يقاد إلى أولياء المقتول فيقتلونه به إن شاؤوا ، وقيل معناه الممانلة

(٢) قال الفقهاء : إن الجاني إذا كان معروفاً بالشر ، أو طهر للحاكم أن المصلحة تقتضي عقابه فله أن يعزره بما يراه محققاً لمصلحة . إما بالحبس أو السجن ، أو القتل .

(٣) في الحديث دليل على أن وني المقتول بالخيار ، إن شاء اقتصر وإن شاء أحد الدية وإن لم يرص القاتل وقيل : ليس له إلا انقصاص ، ولا يحد الدية إلا برص القاتل ، والأول أصح .

ولا يجب القصاص إلا إذا توافرت الشروط الآتية :

١ - أن يكون المقتول معصوم الدم : فلو كان حريئاً ، أو زانياً محصناً ، أو مرتدّاً ، فإنه لا ضمان على القاتل ، لا بقصاص ولا بدية ؛ لأن هؤلاء جميعاً مهدورو الدم . روى البخاري ومسلم عن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال : « لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله ، وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث : الثيب الزاني ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة » . [سحاري (٦٨٧٨) ومسلم (٢٥١٦٧٦)] .

٢ - ٣ أن يكون القاتل بالغاً عاقلاً : فلا قصاص على صغير ، ولا مجنون ، ولا معتوه ، لأنهم غير مكففين ، وليس لهم قصد صحيح أو إرادة حرة . فإذا كان المجنون يفيق أحياناً ، فقتل وقت إفاقته ، اقتص منه ، وكذلك من زال عقله بسكر وهو معتد في شربه . فعن مالك أنه بلغه «أن مروان بن الحكم كتب إلى معاوية بن أبي سفيان ، يذكر أنه أتى بسكران قد قتل رجلاً ، فكتب إليه معاوية : أن اقتله به» . فإن كان شرب شيئاً ظنه غير مسكر ، فزال عقله فقتل في هذه الحالة ، فلا قصاص عليه . وفي الحديث يقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه : «رفع القلم عن ثلاث : عن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يفيق ، وعن النائم حتى يستيقظ» . [أحمد (١٠٠٠ / ٦) وأبو داود (٤٤٠٣) والترمذي (١٤٢٣)] . وقال مالك : الأمر المجمع عليه عندنا : أن لا قود بين الصبيان ، وأن قتلهم خطأ ما لم تجب الحدود ، ويبلغوا الحلم ، وإن قتل الصبي لا يكون إلا خطأ .

٤ - أن يكون القاتل مختاراً : فإن الإكراه يسببه الإرادة ، ولا مسؤولية على من فقد إرادته ، فإذا أكره صاحب سلطان<sup>(١)</sup> غيره على القتل ، فقتل آدمياً بغير حق ، فإنه يقتل الأمر دون المأمور ، ويعاقب المأمور ، وبهذا أخذ أبو حنيفة ، وداود ، وهو أحد قولي الشافعي . قال الأحناف : وإن أكره على إتلاف مال مسلم بأمر يخاف منه على نفسه ، أو على عضو من أعضائه ، وسعه أن يفعل ذلك ، ولصاحب المال أن يرضى عن المكروه ، وإن أكرهه بقتل على قتل غيره ، لم يسعه أن يقدم عليه ، ويصبر حتى يقتل ، فإن قتله كان أثماً ، والقصاص على المكروه إن كان القتل عمداً . قال قوم : يقتل المأمور دون الأمر . وهو القول الآخر للشافعي . قال قوم : منهم مالك والحنابلة : يقتلان جميعاً ، إن لم يعفو ولي الدم ، فإن عفا ولي الدم وجبت الدية ، لأن القاتل قصد استبقاء نفسه بقتل غيره ، والمكروه تسبب في القتل بما يفضي إليه غالباً . وإذا أمر مكلف غير مكلف بأن يقتل غيره مثل الصغير والمجنون ، فالقصاص على الأمر ، لأن المباشر للقتل آت في يده . فلا يجب القصاص عليه ، وإنما يجب على المتسبب . وإذا أمر الحاكم بالقتل ظلماً ، فإما أن يكون المأمور عالماً بأنه ظلم ، أو لا يكون له علم به .

فإن كان عالماً بأنه ظلم ونفذ أمره ، وجب عليه القصاص ، إلا أن يعفو الولي ، فتجب الدية عليه ، لأنه مباشر للقتل مع علمه بأنه ظلم ، فلا يعذر ولا يقال إنه مأمور من الحاكم ، لأن قاعدة الإسلام : أنه «لا طاعة

(١) عبد الحية - أن قول القدر - قس وإلا قتلته ، إكرهه .

المخلوق في معصية الخالق». كما قال رسول الله صلوات الله وسلامه عليه. [سبق تحريجه]. وإن لم يكن عالماً بعدم استحقاقه القتل، فقتله، فالقصاص إن لم يعف الولي، أو الدية - على الأمر بالقتل، دون المباشر، لأنه معذور لوجوب طاعة الحاكم في غير معصية الله. ومن دفع إلى غير مكلف آلة قتل، ولم يأمره به، فقتل، لم يلزم الدافع شيئاً.

٥ - ألا يكون القاتل أصلاً للمقتول: فلا يقتص من والد بقتل ولده، وولد ولده وإن سفل إذا قتله، بأي وجه من أوجه العمد، بخلاف ما إذا قتل الابن أحد أبويه فإنه يقتل اتفاقاً، لأن الوالد سبب في حياة ولده، فلا يكون ولده سبباً في قتله، وسله الحياة، بخلاف ما إذا قتل الولد أحد والديه فإنه يقتص منه لهما. أخرج الترمذي عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «لا يُقتل الوالدُ بالولد». [أحمد (١/ ١٦)، (٢٢) والترمذي (١٤٠٠) والبيهقي (٨/ ٨٢)]. قال ابن عبد البر: هو حديث مشهور عند أهل العلم بالحجرات والعراق، مستفيض عندهم، وهو عمل أهل المدينة، ومروي عن عمر. وروى يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب: أن رجلاً من بني مُدَلج يقال له: «قتادة» حذف ابناً له بالسيف فأصاب ساقه، فنزى جرحه فمات. فقدم سراقه بن جُعشم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه فذكر ذلك له، فقال له عمر: اعدد على «ماء قديد» عشرين ومائة بعير حتى أقدم عليك. فلما قدم عليه عمر، أخذ من تلك الإبل ثلاثين حقة، وثلاثين جذعة، وأربعين خلفة، ثم قال: أين أخو المقتول؟ فقال: ها أنذا! قال: خذها، فإن رسول الله ﷺ قال: «ليس لقاتل شيء». [أنو داود (٢٥٦٤) والنسائي في الكبرى (٦٣٦٧) وإندارقطي (٤/ ٩٦)]. وخالف في ذلك الإمام مالك، فرأى أنه يقاد الوالد بالولد، إذا أضجعه وذبحه، لأن ذلك عمد حقيقة، لا يحتمل غيره، فإن الظاهر في استعمال الجراح في القتل هو العمد. والعمدية أمر خفي، لا يحكم بإثباتها إلا بما يظهر من قرائن الأحوال، وأما إذا كان على غير هذه الصفة، فيما يحتمل عدم إزهاق الروح، بل قصد التأديب من الأب. وإن كان في حق غيره، يحكم فيه بالعمد، وإنما فُرق بين الأب وغيره، لما للأب من الشفقة على ولده، وعليه قصد التأديب عند فعله ما يغضب الأب، فيحتمل على عدم قصد القتل، لقوة المحبة التي بين الأب والابن.

٦ - أن يكون المقتول مكافئاً للقاتل حال جنائيته: بأن يساويه في الدين، والحرية، فلا قصاص على مسلم قتل كافراً، أو حرّاً قتل عبداً، لأن لا تكافؤ بين القاتل والمقتول، بخلاف ما إذا قتل الكافر المسلم، أو قتل العبد الحر، فإنه يقتص منهما. والإسلام وإن كان ألغى الفوارق بين المسلمين في هذا الباب، فلم يفرق بين شريف ووضيع، ولا بين جميل وديميم، ولا بين غني وفقير، ولا بين طويل وقصير، ولا بين قوي وضعيف، ولا بين سليم ومريض، ولا بين كامل الجسم وناقصه، ولا بين صغير وكبير، ولا بين ذكر وأنثى<sup>(١)</sup> إلا أنه اعتبر الفارق بين المسلم والكافر، والحر والعبد، فلم يجعلهما متكافئين في الدم.

(١) ذهب أكثر الفقهاء إلى أن الرجل إذا قتل امرأة فإنه يقتل بها. وحكى ابن المنذر الإجماع على ذلك، وحكى أبو الوليد الناجي والخطابي عن الحسن البصري: أنه لا يقتل الرجل بالأنثى. وهو قول شاذ مردود، فهي كتاب عمرو بن حرم الذي تلقاه الناس بالقبول. أن الذكر يقتل بالأنثى.

فلو قتل مسلم كافراً أو حرّاً عبداً فلا قصاص على واحد منهما، وأصل حديث علي كرم الله وجهه ؛ أن رسول الله ﷺ قال : «ألا لا يقتل مؤمن بكافر» . أخرجه أحمد وأبو داود (٤٥٠٦) وابن ماجه (٢٦٥٩) والحاكم (١٤١ / ٢) . وروى البخاري عن علي كرم الله وجهه أيضاً أن أبا جحيفة قال له : «هل عندكم شيء من الوحي ما ليس في القرآن؟ قال : لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ، إلا فهما يعطيه الله رجلاً في القرآن ، وما في هذه الصحيفة؟ قال : المؤمنون نتكافأ دماؤهم<sup>(١)</sup> ، وفكاك الأسير ، وألا يقتل مسلم بكافر . [أحمد (٧٩ / ١) والبخاري (١١١) والنسائي (٢٣ / ٨) وترمذي (١٤١٢) . وهذا مجمع عليه بالنسبة للكافر الحربي ، فإن المسلم إذا قتله ، فإنه لا يقتل به إجماعاً . وأما بالنسبة للذمي والمعاهد ، فقد اختلفت فيهما أنظار الفقهاء ، فذهب الجمهور منهم إلى أن المسلم لا يقتل بهما لصحة الأحاديث في ذلك ، ولم يأت ما يخالفها . وقالت الأخناف وابن أبي ليلى : لا يقتل المسلم إذا قتل الكافر الحربي ، كما قال الجمهور . وخالفوهم في الذمي والمعاهد ، فقالوا : إن المسلم إذا قتل الذمي والمعاهد بغير حق ، فإنه يقتل بهما ، لأن الله تعالى يقول : ﴿وَكَيْفَ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ يُقَاتِلُ الْمُشْكَرِينَ﴾ [المائدة : ٤٥] . وأخرج البيهقي من حديث عبد الرحمن بن البيلماني<sup>(٢)</sup> أن رسول الله ﷺ قتل مسلماً بمعاهد ، وقال : «أنا أكرّم من وقى بدمته» . [البيهقي (١٣٠ / ٨) . وقالوا أيضاً : إن المسلمين أجمعوا على أن يد المسلم تقطع إذا سرق من مال الذمي ، فإذا كانت حرمة ماله كحرمة مال المسلم ، فحرمة دمه كحرمة دمه . رفع إلى أبي يوسف القاضي مسلم قتل ذمياً كافراً ، فحكم عليه بالقيود ، فأثاه رجل بركة فألقاها إليه ، فإذا فيها :

يا قاتل المسلم بالكافر	جرت ، وما العادل كالجائر
يا من ببغداد وأطرافها	من علماء الناس أو شاعر
استرجعوا وابكوا على دينكم	واضطربوا ، فالأجر للصابر
جار على الدين أبو يوسف	بقتله المؤمن بالكافر

فدخل أبو يوسف على الرشيد وأخبره الخبر ، وأقرأه الرقعة ، فقال الرشيد : «تدارك هذا الأمر لئلا تكون فتنة» . فخرج أبو يوسف ، وطالب أصحاب الدم بيينة علي صحة الذمة وثبوتها ، فلم يأتوا بها ، فأسقط القود . وقال مالك والليث : لا يقتل المسلم الذمي إلا أن يقتله غيلة ، وقتل الغيلة أن يضجعه فيذبحه ، وبخاصة على ماله . هذا بالنسبة للكافر ، وأما العبد ، فإن الحر لا يقتل به إذا قتله ، بخلاف ما إذا قتل العبد الحر ، فإنه يقتل به . لما رواه الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : «أن رجلاً قتل عبده صبراً<sup>(٣)</sup> متعمداً ، فجلده النبي ﷺ مائة جلدة ، ونفاه سنة ، ومحا سهمه من المسلمين ، ولم يُقَدْ به ، وأمره

(١) تتكافأ . تتساوى في المدية والقصاص .

(٢) بن البيلماني ضعيف لا تقوم به الحجة ، وحديثه هذا مرسل ، قال أبو عبيد لقاسم بن سلام . هذا الحديث ليس بمسند ، ولا يجعل منه ما ناسك به العلماء .

(٣) صبراً : أي حبساً .

أن يعتق رقبة». [الدرقضى (١٤٤/٣)]. ولأن الله - تعالى يقول: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ﴾ [السقرة ١٧٨]. وهذا التعبير يفيد الحصر، فيكون معناه: أن لا يقتل الحرُّ بغير الحرِّ، وإذا كان لا يقتل به فإنه يلزمه قيمته، باللغة ما بلغت، وإن جاوزت دية الحر، هذا إذا قتل عبد غيره. أما إذا كان السيد هو الذي قتل عبده فعقوبته ما ذكر في الحديث، وإلى هذا ذهب جمهور الفقهاء، منهم مالك والشافعي وأحمد، والهادوية، وقال أبو حنيفة، «يقتل الحر إذا قتل العبد، إلا إذا كان سيده». وذلك أن الآية الكريمة تقول: ﴿وَكُنَّا عَنْهُمْ فِيًّا أَنْ أَلْفَسَ بِأَنْفُسِهِ﴾ [سورة ١٤٥]. وهذا عام في كلِّ الحالات، إلا إذا خصص، وقد خصصته السنة بحديث البيهقي أن رسول الله ﷺ قال: «لا يقاد مملوك من مالكه، ولا ولد من والده». [السهقي (٣٦/٨)]. ولو صح هذا لكان قويًّا، إلا أن الحديث من رواية عمر بن عيسى، وقد ذكر البخاري أنه منكر الحديث. وقال النخعي: يقتل الحر بالعبد مطلقًا، أخذًا بعموم قوله تعالى: ﴿أَنْ أَلْفَسَ بِأَنْفُسِهِ﴾.

٧ - ألا يشارك القاتل غيره في القتل: ممن لا يجب عليه القصاص، فإن شاركه غيره ممن لا يجب عليه القصاص كأن اشترك في القتل، عامد ومخطئ، أو مكلف وغير مكلف؛ مثل الصبي والمجنون، فإنه لا قصاص على واحدٍ منهما، وعليهما الدية، لوجود الشبهة التي تندري بها الحدود، فإن القتل لا يتجزأ، ويمكن أن يكون حدوئه من فعل الذي لا قصاص عليه - كما يمكن أن يكون ممن يجب عليه القصاص - وهذه الشبهة تسقط القود، وإذا سقط وجب بدله، وهو الدية. وحالف في ذلك مالك والشافعي - رضي الله عنهما - فقالا: على المكلف القصاص، وعلى غير المكلف نصف الدية، ومالك يجعلهما على العاقلة، والشافعية يجعلونها في ماله.

قتل الغيلة: وقتل الغيلة عند مالك أن يخدع الإنسان غيره، فيدخل بيته ونحوه، فيقتل أو يأخذ المال، قال مالك: الأمر عندنا أن يقتل به، وليس لولي الدم أن يعفو عنه، وذلك إلى السلطان. وقال غيره من الفقهاء: لا فرق بين قتل وعيره، فهما سواء في القصاص والعفو، وأمرهما راجع إلى ولي الدم. وإذا قتله جماعة كان لولي الدم أن يقتل منهم من شاء، ويطالب بالدية من شاء، وهو مروى عن ابن عباس، وبه يقول سعيد بن المسيب، والشعبي، وابن سيرين، وعطاء، وقتادة، وهو مذهب الشافعي، وأحمد، وإسحاق. «فقد قُتِلَت امرأة هي وخبيئها ابن زوجها، فكتب يعلی بن أمية إلى عمر بن الخطاب - وكان يعلی عاملاً له - يسأل رأيه في هذه القضية؟ فتوقف ﷺ في القضية، وكان أن قال علي بن أبي طالب ﷺ: «يا أمير المؤمنين أرأيت لو أن نفرًا اشتركوا في سرقة جزور؛ فأخذ هذا عضوًا، وهذا عضوًا أكنت قاطعهم؟ قال: نعم. قال: وذلك». وكان أن كتب أمير المؤمنين إلى يعلی بن أمية عامله، أن اقتلها، فبو اشترك فيه أهل صنعاء كلهم لقتلتهم». وذهب الشافعي إلى أن لولي المقتول أن يقتل الجميع به، وأن يقتل أيهم أراد، ويأخذ من الآخرين حصتهم من الدية، فإن كانوا اثنين وأقاد من واحد، فله أخذ نصف الدية من الثاني، وإن كانوا ثلاثة، فأقاد من اثنين، فله من الآخر ثلث الدية.

الجماعة تقتل بالواحد: إذا اجتمع جماعة على قتل واحد فإنهم يقتلون به جميعًا، سواء أكانت الجماعة كثيرة أم قليلة، ولو لم يباشر القتل كل واحدٍ منهم، لما رواه مالك في «الموطأ»، أن عمر بن الخطاب، قتل

نفروا<sup>(١)</sup> برجل واحد، قتلوه قتل غيلة<sup>(٢)</sup>، وقال: «لو تمالأ<sup>(٣)</sup> عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعاً». [الموطأ (٢/ ٨٧١)]. واشترطت الشافعية والحنابلة أن يكون فعل كل واحد من المشتركين في القتل بحيث لو انفرد كان قاتلاً، فإن لم يصلح فعل كل واحد للقتل فلا قصاص، وقال مالك: الأمر عندنا: أنه يقتل في العمل الرجال الأحرار بالرجل الحر الواحد والنساء بالمرأة كذلك، والعبيد بالعبد كذلك أيضاً. وفي «المسوى» قال: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم قالوا: إذا اجتمع جماعة على قتل واحد، يقتلون به قصاصاً، وقد رأى هؤلاء الفقهاء أن ذلك هو المصلحة، لأن القصاص شرع لحياة الأنفس، فلو لم تقتل الجماعة بالواحد، لكان كل من أراد أن يقتل غيره استعان بشركاء له حتى لا يقاد منه، وبذلك تبطل الحكمة من شرعية القصاص، وذهب ابن الزبير، والزهري، وداود، وأهل الظاهر إلى أن الجماعة لا تقتل بالواحد، لأن الله تعالى يقول: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾.

**إذا أمسك رجل رجلاً وقتله آخر:** وإذا أمسك رجل رجلاً فقتله رجل آخر، وكان القاتل لا يمكنه قتله إلا بالإمساك، وكان المقتول لا يقدر على الهرب بعد الإمساك، فإنهما يقتلان، لأنهما شريكان، وهذا هو مذهب الليث، ومالك، والنخعي، وخالف في ذلك الشافعية والأحناف، فقالوا: يقتل القاتل، ويحبس المُمسك حتى يموت جزاء إمساكه للمقتول. لما رواه الدارقطني عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «إذا أمسك الرجل الرجل وقتله الآخر، يقتل الذي قتل، ويحبس الذي أمسك»، وصححه ابن القطان، وقال الحافظ ابن حجر: ورجاله ثقات. [الدارقطني (٣/ ١٤٠) والبيهقي (٨/ ٥٠)]. وأخرج الشافعي عن علي أنه قضى في رجل قتل رجلاً متممداً وأمسكه آخر قال: «يقتل القاتل، ويحبس الآخر في السجن حتى يموت».

#### ثبوت القصاص: يثبت القصاص بما يأتي:

**أولاً - بالإقرار:** لأن الإقرار كما يقولون «سيد الأدلة»، وعن وائل بن حُجر قال: إني لقاعد مع النبي ﷺ إذا جاء رجل يقود آخر بنسعة، فقال: يا رسول الله هذا قتل أخي، فقال: «إنه لو لم يعترف أقمت عليه البينة؟...». فقال رسول الله ﷺ: «أقلتة؟» فقال: نعم قتلته... إلى آخر الحديث... رواه مسلم والنسائي. [مسلم (١٦٨٠/ ٣٢) والنسائي (٨/ ١٥) وأبو داود (٤٥٠١)].

**ثانياً - يثبت بشهادة رجلين عدلين:** فعن رافع بن خديج قال: أصبح رجل من الأنصار بخير مقتولاً... فانطلق أولياؤه إلى النبي ﷺ، فذكروا ذلك له. فقال: «لكم شاهدان يشهدان على قتل صاحبكم؟» إلى آخر الحديث... رواه أبو داود. [أبو داود (٤٥٢٤)]. قال ابن قدامة في «المغني»: ولا يقبل فيه شهادة رجل وامرأتين، ولا شاهد ويمين الطالب، لا نعلم في هذا - بين أهر العلم - خلافاً، وذلك لأن القصاص إراقة دم عقوبة على جنائية، فيحتاج له باشتراط الشاهدين العدلين، كالحدود، وسواء كان القصاص يجب على مسلم، أو كافر، أو حر، أو عبد، لأن العقوبة يحتاج لدبرئها.

(١) نفروا: قتل عددهم حمسة، وقيل سعة.

(٢) قتل الغيلة: هو أن يخذعه حتى يخرجه إلى موضع يحفى فيه ثم يقتله.

(٣) تمالأوا: اجتمعوا وتعاونوا، وتطلق الجماعة على اثنين فأكثر.

استيفاء القصاص<sup>(١)</sup> : يشترط لاستيفاء القصاص ثلاثة شروط :

١ - أن يكون المستحق له عاقلاً ، ناعماً ، فإن كان مستحقه صبيّاً أو محموراً لم يجب عليهما أحد في استيفائه : لأنّ ، ولا وصي ، ولا حاكم ، وبما يحسن حسي حتى يبلغ لصغير ويفيق المجنون ، فقد حبس معاوية هذبة بن حشرم في قصاص حتى بيع ابن لقتيل ، وكان ذلك في عصر انصحاته ، ولم يكر عليه أحد .

٢ - أن يتفق وليّ الدم جميعاً على استيفائه ، وليس لبعضهم أن يفرد به ، فإن كان بعضهم عائناً ، أو صغيراً ، أو محموراً ، وحب انتظار العتب حتى يرجع ، والصغير حتى يبلغ ، والمجنون حتى يفيق - قل أن يختار ، لأن من كان له اختيار في أمر لم يحرر الافتات عليه لأن في ذلك إبطال حياره ، وقال أبو حنيفة : لنكر استيفاء حقوقهم في القود ولا ينتظر لهم بنوع الصغار فإن عفا أحد الأولياء سقط القصاص لأنه لا يتحرراً .

٣ - أن لا يتعدى حاي إلى غيره ، فإذا كان القصاص قد وحب على امرأة حامل ، لا تقتل ، حتى تضع حملها ، وتسقيه اللبن ؛ لأن قتلها يتعدى إلى الخير ، وقتلها قتل سقيه اللبن يضرب به ، ثم بعد سقيه اللبن وإن واحد من يرصعه أعطي له الولد ، واقتصر منها ؛ لأن غيرها يقوم على حضائته ، وإن لم يوجد من يرصعه ، ويقوم على حضائته ، تركت حتى تقطعه مدة حولين ؛ روى ابن ماجة ، أن رسول الله ﷺ قال : « إذا قتلت المرأة عمداً ، لم تقتل حتى تضع ما في بطنها ، إن كانت حاملاً ، وحتى تكفل ولدها ، وإذا زنت ، لم ترحم حتى تضع ما في بطنها ، إن كنت حاملاً ، وحتى تكفل ولدها » . ١ - ماجة ( ٢٦٩٤ ) . وكذلك لا يقتصر من الحامل في الحدية على الأعضاء ، حتى تصع وإن لم تسقه اللبن<sup>(٢)</sup> .

متى يكون القصاص ؟ يكون القصاص متى حصر أولياء الدم ، وكذبوا بالعين وطالبوا به ، فإنه يعقد فوراً ، متى ثبت بأي وجه من وجوه الإثبات ، إلا أن يكون القصاص امرأة حاملاً ، فإنها تؤخر حتى تصع حملها ، كما سبق .

بم يكون القصاص ؟ الأصل في القصاص ، أن يقتل القاتل بالطريقة التي قتل بها ؛ لأن ذلك مقتضى المماثلة والمساواة ، إلا أن يطول تعديبه بذلك ، فيكون السيف به أروح ، ولأن الله تعالى - يقول : ﴿ فَمَنْ عَدَايَ عَنْكُمُ فَعَدُوٌّ عَلَيْهِ بِمَنْ بَيْنِي وَمَا أَغْدَى عَلَيْكُمْ ﴾ [سورة ١٩٤] . ويقول : ﴿ وَإِنْ عَفَا عَنْكَ فِئَتَانُ مَغْفُورٌ ﴾ [سورة ٢٢٦] . وأخرج السيوطي ، من حديث اسراء ، أن رسول الله ﷺ قال : « من غرض غرضاً له<sup>(٣)</sup> ، ومن حرق حرقه ، ومن عرق عرقه » . [انحصر فيه ( ٢٣٠ )] . وقد رضع لرسول ﷺ اليهودي بحجر ، كما رضع هو رأس المرأة بحجر . وقد قيد لعنماء هذا ، مما إذا كان السبب الذي قتل به يحور فعله ، فإذا كان لا يحور فعله ، كمن قتل بالسحر ، فإنه لا يقتل به ؛ لأنه محرم .

(٢) ولحد مثل قصاص ، إذا كان حده ارحم

(١) أي توقيع عقوبة على احدي  
(٣) أي من مذهب مذهب عرس منهم

وقال بعض الشافعية: إذا قتل بإيجار الحرم، فإنه يؤجر بأجل. وقيل: يسقط اعتبار المماثلة. ورأى لأحناف، والهادوية، أن القصاص لا يكون إلا بالسيف؛ لما أحرجه الزوار، وابن عدي، عن أبي بكرة، أن رسول الله ﷺ قال: «لا قود، إلا بالسيف». [ن. ماحه (٣٦٦٧) والبيهقي (٦٢/٨)]. ولأن رسول الله ﷺ سبي عن المثلة، وقال: «إذا قتلتم، فأحسوا لِقَتْلَهُ، وإذا ذبحتم، فأحسوا الدُّبْحَةَ». [مسند (١٩٥٥). ٥٧] وأبو داود (٢٨/٥) وإسائي (٢٢٧/٧) وابن ماجة (١٣٧٠). وأحيب على حديث أبي بكرة، بأن طريقه كلها ضعيفة. وأما السبي عن المثلة، فهو محصص بقوله - تعالى -: ﴿وَلَوْ عَافَيْتُمْ عَصَابَتِي مَا عَوِّفْتُمْ بِهِ﴾ [سحل: ١٢٦]. وقوله: ﴿فَاعْتَدُوا عَنِّي بِمِثْرِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [سفرة: ١٩٤].

**هل يُقتل القاتل في الحرم؟** : اتفق العلماء على أن من قتل في الحرم، فإنه يجوز قتله فيه، فإذا كان قد قتل خارجه ثم لجأ إليه، أو وجب عليه القتل بسبب من الأسباب، كإرادة، ثم لجأ إلى الحرم؛ فقال مالك: يقتل فيه. وقال أحمد، وأبو حنيفة: لا يقتل في الحرم، ولكن يضيق عليه، فلا يباع له، ولا يشتري منه، حتى يخرج منه، فيقتل خارجه.

**سقوط القصاص**: ويسقط القصاص بعد وجوبه، بأحد الأسباب الآتية:

١ - عفو جميع الأولياء أو أحدهم، بشرط أن يكون العافي عقلاً مميّزاً؛ لأنه من التصرفات المحضة، التي لا يملكها الصبي ولا المجنون<sup>(١)</sup>.

٢ - موت الحاني أو فوات الطرف الذي حوّل به، فإذا مات من عيه القصاص، وفقد العضو الذي جنى به، سقط القصاص؛ تنعذر استيفائه، وإذا سقط القصاص، وحبت الدية في تركته للأولياء، عند الحابسة، وفي قول لشافعي. وقال مالك، والأحناف: لا تجب الدية؛ لأن حقوقهم كانت في الرقبة، وقد فاتهم، فلا سبيل لهم على ورثته فيما صار من ملكه إليهم - وحجة الأولين، أن حقوقهم معقبة في الرقبة أو في الدمة، وهم محيرون بينهما، فمضى فات أحدهما، وحب الآخر.

٣ - إذا تم الصلح بين الحاني والمجني عليه، أو أوليائه.

**القصاص من حق الحاكم**: إن مطابقة بالقصاص حق لولي الدم، كما تقدم، وتمكين ولي الدم من الاستيفاء حق للحاكم. قال لقرطبي: لا خلاف أن القصاص في القتل لا يقيمه، إلا أولو الأمر، فرض عليهم النهوض بالقصاص، وإقامة الحدود، وغير ذلك؛ لأن الله - سبحانه - طلب جميع المؤمنين بالقصاص. ثم لا يتبها للمؤمنين جميعاً أن يحتجوا على القصاص، فأقاموا السلطان مقام أنفسهم في إقامة القصاص وغيره من الحدود. وعنه ذلك ما ذكره الصاوي في «حاشيته على الجلالين» قال: فحيث ثبت أن القتل عمدٌ عُذْوَان، وجب على الحاكم لشرعي أن يملك ولي المقتول من القاتل، فيفعل فيه الحاكم ما يختاره أولي من القتل، أو العفو، أو الدية، ولا يجوز للولي التسلط على القاتل من غير إذن الحاكم<sup>(٢)</sup>؛

(١) رد عفد لأوليائه، وليس لحاكم أن يتدخل باسمه عن العفو، كما أنه ليس له أن يستقل به بد صلح لعقد

(٢) فإذا لم يكن مقتول وارث فالأمر به على الحاكم بفعل ما فيه مصلحة المسلمين، فإن شاء قصص، وإن شاء عفا عن من، وليس له أن يعفو عن غير مال، لأن ذلك ليس به، وإنما هو منكم بمسئرين



لأن فيه فسادًا وتخريبًا ، فإذا قتله قبل الحاكم ، عُزِّر . وعنى الحاكم أن يتفقد آلة القتل التي يقتص بها ؛ مخافة الزيادة في التعذيب ، وأن يوكل التنفيذ إلى من يحسه ، وأجرة التنفيذ على بيت المال .

**الافتئات على وليِّ الدَّم :** قال ابن قدامة : وإذا قتل القاتل غير وليِّ الدَّم ، فعلى قاتله القصاص ، ولورثة الأول الدية . وبهذا قال الشافعي رحمته . وقال الحسن ، ومالك : يقتل قاتنه ، ويظل دم الأول ؛ لأنه فات محنه . وروي عن قتادة ، وأبي هاشم ، أنه لا قود على الثاني ؛ لأنه مباح الدَّم ، فلا يجب قصاص بقتله . وحجة الجمهور في وجوب القصاص على القاتل ، أنه محل لم يتحتم قتله ، ولم يباح قتله لغير ولي الدَّم ، فوجب بقتله القصاص .

**القصاص بين الإبقاء والإلغاء :** لقد ثار الجدل فعلاً حول عقوبة الإعدام ، وتعرضت لها أقلام الكتاب ؛ من الفلاسفة ، ورجال القانون ، أمثال روشو ، وبنتام ، وبكاريا ، وغيرهم . ومنهم من أيدها ، ومنهم من عارضها ونادى بإلغائها ، واستند القائلون بإلغائها إلى الحجج الآتية :

أولاً : أن العقاب حق تملكه الدولة ، باسم المجتمع الذي تذود عنه ، وتقتضيه ضرورة المحافظة عليه وحمايته ، والمجتمع لم يهب الفرد الحياة ، حتى يمكنه أن يحكم بمصادرتها .

ثاني : ولأن الظروف وسوء الحظ قد يحيطان بيريء ، فيقضي خطأ بإعدامه ، وعند ذلك لا يمكن إصلاح هذا الخطأ ؛ إذ لا سبيل إلى إرجاع حياة المحكوم عليه إليه .

ثالثاً : ولأن هذه العقوبة قاسية ، وغير عادلة .

رابعاً : ولأنها أخيراً غير لازمة ، فلم يقد دليل على أن بقاءها يقلل من الجرائم التي تستوجب الحكم بها . ورد القائلون ببقاء عقوبة الإعدام على هذه الحجج ، فقالوا عن الحجة الأولى ، وهي أن المجتمع لم يهب الفرد الحياة ، حتى يصادر حياته ، بأن المجتمع أيضاً لم يهب الناس الحرية ، ومع ذلك ، فإنه يحكم بمصادرتها في العقوبات الأخرى المقيدة للحرية ، والأخذ بالحجة على إطلاقها يستتبع حتماً القول بعدم مشروعية كل عقوبة مقيدة للحرية . على أن الأمر ليس وفقاً على التكفير عن خطأ الجاني ، ولكنه أيضاً للدفاع عن حق المجتمع في البقاء ، بتر كل عضو يهدد كيانه ونظمه ، الأمر الذي يتحتم معه القول ، بأن عقوبة الإعدام ضرورة ، تقتضيها عصمة النفس ، والمحافظة على كيان المجتمع . وقالوا عن الحجة الثانية ، وهي أن العقوبة تحدث ضرراً جسيماً ، لا سبيل لإصلاحه ولا إيقافه إذا حكم القضاء بها ظلماً ؛ بأن احتمال الخطأ موجود في العقوبات الأخرى ، ولا سبيل إلى تدارك ما تم تنفيذه خطأ . على أن حالات الإعدام خطأ تكاد تكون منعدمة ؛ إذ إن القضاة يتخرجون عادة من الحكم بتلك العقوبة . ما لم تكن أدلة الاتهام صارخة . وردوا على القول ، بأنها غير عادلة بأن الجزء من جنس العمل . وأما القول ، بأنها غير لازمة ، فمردود عليه ، بأن وظيفة العقوبة - في الرأي اراجع في علم العقاب - وظيفة نفعية ، أي ؛ من مقتضاها - حماية المجتمع من شرور الجريمة . وهذا يقتضي أن تكون العقوبة متناسبة مع درجة حسامة الجريمة ، ذلك أن الجريمة تحقق هوى في نفس المجرم ، يماسه خوفه من العقاب ، وكما كان العقاب متناسباً مع الجريمة ، أحجم الجاني عن الإقدام

عليها ؛ لأنه سيؤاثر بين الأمرين ؛ بين الجريمة التي سيقدم على ارتكابها ، وبين العقوبة المقررة لها ، فيدفعه الخوف من العقاب إلى الإحجام عن الجريمة ، متى كانت العقوبة رادعة .

وفي ظل هذين الرأيين أقرت غالبية اقوانين عقوبة الإعدام ، ومنها قانون العقوبات المصري في حالات معينة ، واستحابت بعض الدول لآراء من ثاروا عليها ، فألعتها من قوانينها !

## القصاص فيما دون النفس

وكما يثبت القصاص في النفس ، فإنه يثبت كذلك فيما دونه ، وهو نوعان :

- ## ١- الأطراف .

- ٢- الجروح .

وقد أخبر القرآن الكريم عن نظام التوراة في القصاص في ذلك كله، فقال: ﴿وَكُفِّرْ عَنْهُمْ مَذَلَّةً﴾ [١٤٥]. أي: أن الله كتب على اليهود في التوراة، أن النفس تقتل بالنفس إذا قتلتها، والعين تقطع بالعين، ومن غير فرق بين عين صغيرة وعين كبيرة، ولا بين عين شيخ وعين طفل، والأنف يحدح بالأف، والأذن تقطع بالأذن، والسن تقلع بالسِّن. ولو كانت سِن من يقتصر منه أكرم من سِن الآخر، والجروح يقتصر فيها متى أمكن ذلك، فمن تصدق بالقصاص بأن مكن من نفسه، فهو كفارة لما ارتكبه. وهذا الحكم، وإن كان كسب على من قبله، فهو شرع لما؛ لتقرير النبي ﷺ له، فقد روى البخاري، ومسلم، عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن الربيع بنت النضر بن أنس كسرت ثنية جارية، ففرضوا عليهم الأرش، فأثروا إلا اقصاص، فدعا أخوها أس بن النضر، فقال: يا رسول الله، تكسر ثنية الربيع، والذي بعثك بالحق، لا يكسر ثنيته. فقال النبي ﷺ: «يا أنس، كتاب الله القصاص». قال: فعصا لقوم، فقال رسول الله ﷺ: «إن من عباد الله من

لو أقسم على نية لأبرئه» [الحزاب (٢٧٠٣)، مسلم (١٦٧٥)].

وهذا كله العمدة، أم الحظ، ففيه الدية.

شروط القصاص فيما دون النفس: ويستلزم في القصاص فيما دون النفس لشروط الآتية:

- ١- العقير .

- ٢- الببوع

- ٣- تعتمد الحماية .

- ٤- وأن يكون دم المجسي عليه مكافئاً لدم الحامى .

وَمَا يُؤْتِرُ فِي التَّكَافُؤِ ؛ الْعِبَادِيَّةُ وَالْكَفَرُ ؛ فَلَا يَقْتَصُّ مِنْ حَرْزٍ جَرَحَ عَمْدًا ، أَوْ قَطَعَ طَرَفَهُ ، وَلَا يَقْتَصُّ مِنْ

(١) السلوع يكون بالاختلاف أو الجنس، وأقصى الجنس ١٨ سنة، وقته ١٥ سنة، لحديث ابن عمر، واختلف في إنبات

مسلم جرح دمياً ، أو قطع طرفه كذلك ؛ لعدم تكافؤ دمه لقصاص دم العبد عن دم الحر ، ودم اندمي عن دم المسلم ، وإذا لم يجب القصاص ، فإنه يجب بذله وهو الدية ، وإذا كان الجرح من العبد أو اندمي ، وقع على حرٍّ أو مسلم ، اقتصر منهما . ويرى الأحناف ، أنه يجب القصاص في الأطراف بين المسلم والكافر . وقالوا أيضاً : لا قصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس .

### القصاص في الأطراف

وضابط ما فيه القصاص من الأطراف وما لا قصاص فيه ، أن كل طرف له مفصل معلوم ؛ كالمرفق والكوع ، ففيه القصاص ، وما لا مفصل له فلا قصاص فيه ؛ لأنه يمكن المماثلة في الأول دون الثاني ، فيقتصر من قطع الإصبع من أصلها ، أو قطع اليد من الكوع أو المرفق ، أو قطع الرجل من المفصل ، أو فقا العين ، أو حذع الأنف ، أو قطع الأذن ، أو قلع السن ، أو جَبَّ الذكر ، أو قطع الأثنيين .

**شروطُ القِصاصِ في الأطراف :** ويشترط في القصاص في الأطراف ثلاثة شروط :

١- الأمن من الحيف ، بأن يكون النقطع من مفصل ، أو يكون له حد ينتهي إليه ، كما تقدمت أمثلة ذلك ، فلا قصاص في كسر عظم غير السن ، ولا جائفة ، ولا بعض الساعد ؛ لأنه لا يؤمن الحيف في القصاص في هذه الأشياء .

٢- المماثلة في الاسم والموضع ؛ فلا تقطع يمين بيسار ، ولا يسار بيمين ، ولا خنصر ببصر ، ولا عكس ؛ لعدم المساواة في الاسم ، ولا يؤخذ أصلي بزائد . ولو تراضيا - لعدم المساواة في الموضع والمنفعة ، ويؤخذ الزائد بمثله موصغاً وخلقة .

٣- استواء طرفي الجاني والمجني عليه في الصحة والكمال ؛ فلا يؤخذ عضو صحيح بعضو أشل ، ولا يد صحيحة بيد ناقصة الأصابع ، ويجوز العكس ، فتؤخذ اليد الشلاء باليد الصحيحة .

### القصاص من جراح العمد

وأما جراح العمد ، فلا يجب فيها القصاص ، إلا إذا كان ذلك ممكناً ، بحيث يكون مساوياً لجراح المجني عليه من غير زيادة ولا نقص ، فإذا كانت المماثلة والمساواة لا يتحققان ، إلا بمجاوزة القدر ، أو بمخاطرة ، أو بإضرار ، فإنه لا يجب القصاص وتجب الدية ؛ لأن الرسول ﷺ رفع القود في المأومة ، والمتقلة ، والجائفة ، وهذا حكم ما كان في معنى هذه من الجراح التي هي متآلف ، مثل كسر عظم الرقبة ، والصُلب ، والفخذ ، وما أشبه ذلك .

والشجاج ؛ وهي الجراحات التي تقع بالرأس والوجه ، لا قصاص فيها ، إلا الموضحة إذا كانت عمداً ، وسيأتي الكلام على بقية الشجاج في «باب الديات» . ولا قصاص في اللسان ، ولا في كسر عظم إلا في السن ؛ لأنه لا يمكن الاستيفاء من غير ظلم . ومن حرج رجلاً جائفة ، فبرئ منها ، أو قطع يده من نصف الساعد ، فلا قصاص عليه ، وليس له أن يقطع يده من ذلك الموضع ، وله أن يقتصر من الكوع ، ويأخذ



والقصاص في اللطمة، والضرب، والسب ثابت عن الخلفاء الراشدين وغيرهم؛ من الصحابة، والتابعين. ذكر البخاري، عن أبي بكر، وعلي، وابن الزبير، وسويد بن مقرن، أنهم أقادوا من اللطمة وشبهها. قال ابن المنذر: وما أصيب به من سوط، أو عصا، أو حجر، فكان دون النفس، فهو عمد وفيه القود. وهذا قول جماعة من أصحاب الحديث. وفي البخاري: وأقاد عمر رضي الله عنه من ضربة بالذرة، وأقاد علي بن أبي طالب، كرم الله وجهه، من ثلاثة أسواط، واقتصر شريح من سوط وخُموش. [البحري (٦٨٩٦)]. وخالف في ذلك كثير من فقهاء الأمصار، فقالوا بعدم مشروعية القصاص في شيء من هذا؛ لأن المساواة متعذرة في ذلك غالبًا، وإذا كان لا يجب فيها القصاص، فالواجب فيها التعزير. وقد رجح شيخ الإسلام ابن تيمية الرأي الأول، فقال: وأما قول القائل: إن المماثلة في ذلك متعذرة. فيقال له: لا بد لهذه الجناية من عقوبة؛ إما قصاص وإما تعزير، فإذا جُوز أن يكون تعزيرًا، غير مضبوط الجنس والقدر، فلأن يعاقب بما هو أقرب إلى الضبط من ذلك أولى وأحرى، والعدل في القصاص معتبر بحسب الإمكان. ومن المعلوم، أن الضارب إذا ضرب مثل ضربته، أو قريئًا منها، كان هذا أقرب إلى العدل من أن يعزَّر بالضرب بالسوط. فالذي يمتنع القصاص في ذلك؛ خوفًا من الظلم يبيح ما هو أعظم ظلمًا، مما فرَّ منه، فيعلم أن ما جاءت به السنة أعدل وأمثل. انتهى.

**الْقِصَاصُ فِي إِتْلَافِ الْمَالِ:** إذا أتلف إنسان مال غيره؛ كأن يقطع شجره، أو يفسد زرعه، أو يهدم داره، أو يحرق ثوبه، فهل له أن يقتصر منه، فيفعل به مثل ما فعل؟  
للعلماء في ذلك رأيان:

١- رأي يرى أن القصاص في ذلك غير مشروع؛ لأنه إفساد من جهة، ولأن العقار والثياب غير متماثلة من جهة أخرى.

٢- ورأي يرى شرعية ذلك؛ لأن القصاص في الأنفس والأطراف جائز، ولا شك أن الأنفس والأطراف أعظم قدرًا من الأموال، وإذا كان القصاص جائزًا فيها، فالأموال وهي دونها من باب أولى.

ولهذا حاز لنا أن نفسد أموال أهل الحرب، إذا أفسدوا أموالنا، كقطع الشجر المثمر. وإن قيل بالمنع من ذلك لغير حاجة. ورجح ابن القيم هذا الرأي، فقال: إتلاف المال، إن كان مما له حرمة، كالحيوان والعبيد، فليس له أن يتلف ماله، كما أتلف ماله، وإن لم تكن له حرمة، كالثوب يشقه، والإناء يكسره، فالمشهور، أنه ليس له أن يتلف عليه نظير ما أتلفه، بل له القيمة أو المثل.

والقياس يقتضي أن له أن يفعل بنظير ما أتلفه عليه، كما فعله الجاني به، فيشق ثوبه، كما شق ثوبه، ويكسر عصاه، كما كسر عصاه، إذا كانا متساويين، وهذا من العدل، وليس مع من منعه نص، ولا قياس، ولا إجماع، فإن هذا ليس بحرام لحق الله، وليست حرمة المال أعظم من حرمة النفوس والأطراف، فإذا مكنته الشارع أن يتلف طرفه بطرفه، فتمكينه من إتلاف ماله في مقابلة ماله هو أولى وأحرى. وإن حكمة القصاص من التشفي، ودرك الغيظ، لا تحصل إلا بذلك. ولأنه قد يكون له عرض

في أداه ، وتلايف ثيابه ، ويعطيه قيمتها ، ولا يشق ذلك عليه ؛ لكثرة ماله ، فيشفي نفسه منه بذلك ، ويبقى المجني عليه بعينه وعيظه ، فكيف يقع إعطاؤه القيمة من شاء غيظه ، ودرك تأره ، وبرد قلبه ، وإذقة الجاني من الأذى ما ذاقه هو؟! فحكمة هذه الشريعة اكامة الباهرة وقياسها معاً يأتى ذلك ، وقوله - تعالى -: ﴿ فَاسْتَوْدِعْهُ بِئْسَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [سورة - آية ١٦٤] ، وقوله - تعالى -: ﴿ وَحَرَّزْنَاهُ سِتْرَهُ ﴾ [سورة - آية ١٦٤] ، وقوله تعالى : ﴿ وَبِئْسَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [سورة - آية ١٦٤] ، يقتضي جواز ذلك ، وقد صرح الفقهاء بجواز إحراق زرع الكفار ، وقطع أشجارهم ، إذا كانوا يفعلون ذلك بنا ، وهذا عين المسألة . وقد أقر الله - سبحانه - الصحابة على قطع نخل اليهود ؛ لما فيه من خزيهم ، وهذا يدل على أنه - سبحانه - يحب خزي الجاني الظالم ويشعره . وإذا جاز تحريق متاع الغال ؛ لكونه تعدى على المسلمين في خيئته في شيء من الغنيمة ، فلأن يحرق ماله ، إذا حرق مال المسم المعصوم ، أولى وأحرى . وإذا شرعت العقوبة المالية في حق الله الذي مسامحته به أكثر من استيفائه ، فلأن تشرع في حق العبد الشحيح أولى وأحرى . ولأن الله - سبحانه - شرع القصاص ؛ زجراً للنفوس عن العدوان ، وكان من الممكن أن يوجب الدية استدراكاً لظلامة المجني عليه بالمال ، ولكن ما شرعه أكمل ، وأصلح للعباد ، وأشفى لغيظ المجني عليه ، وأحفظ للنفوس وللأطراف ، وإلا فمن كان في نفسه من الآخر - من قتله أو قطع طرفه - قتله أو قطع طرفه ، وأعطى دينه ، والحكمة ، والرحمة ، والمصلحة تأتى ذلك ، وهذا بعينه موجود في العدوان على المال . فإن قيل : هذا ينجبر بأن يعطيه نظير ما أتلّفه عليه . قيل : إذا رضي المجني عليه بذلك ، فهو كما لو رضي بدية طرفه ، فهذا هو محض القياس ، وبه قال الأحمدان ؛ أحمد بن حنبل ، وأحمد بن تيمية . قال في رواية موسى بن سعيد : وصاحب الشيء يختار ؛ إن شاء شق الثوب ، وإن شاء أخذ مثله . انتهى .

**ضَمَانُ الْمَثَلِ :** اتفق العلماء على أن من استهلك أو أفسد شيئاً من المطعوم ، أو المشروب ، أو الموزون ، فإنه يضمن مثله ؛ قالت عائشة - رضي الله عنها - : « ما رأيت صانع طعام مثل صفية ، صنعت لرسول الله ﷺ طعاماً فبعثت به ، فأخذني أفكّل<sup>(١)</sup> ، فكسرت الإناء ، فقلت : يا رسول الله ، ما كفارة ما صنعت؟ فقال : « إناء مثل إناء ، وطعام مثل طعام » . رواه أبو داود . [أحمد (١٤٨/٦) وأبو داود (٣٥٦٨) والنسائي (٧/٧١)] . واختلفوا فيما إذا كان ما استهلك أو أفسد مما لا يكال ، ولا يوزن ؛ فذهب الأحناف ، والشافعية إلى أن على من استهلكه أو أفسده ضمان المثل ، ولا يعدل عنه إلى القيمة ، إلا عند عدم المثل ؛ لقول الله - تعالى - : ﴿ فَمَنْ أَعْتَذَرَ عَلَيْكُمْ فَاسْتَوْدِعْهُ عَلَيْهِ بِئْسَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [القرة : ١٦٤] . وهذا عام في الأشياء جميعها ، ويؤيده حديث عائشة المتقدم . وذهب المالكية إلى أنه يضمن القيمة ، لا المثل<sup>(٢)</sup> .

### الاعتداء بالجرح أو أخذ المال

إذا تعدى إنسان على آخر بالجرح أو بأخذ المال ، فهل للمعتدى عليه أن يأخذ حقه بنفسه ، إذا ظفر به؟

(٢) لقرطبي ح ٢ ص ٢٥٩

(١) أفكّل . على ورن فعل وهو رعه ، أي به ١ عدت من شهيرة

للعلماء في هذه المسألة أكثر من رأي، وقد رجح القرطبي الجوار، فقال: والصحيح، حواز ذلك كيفما توصل إلى أخذ حقه، ما سم يعدّ سارقاً. وهو مذهب اشافعي وحكاة الدأودي عن مالك، وقال به ابن المنذر. واختاره ابن العربي، وأن ذلك ليس حيانة وإنما هو وصول إلى حق، وقال رسول الله ﷺ: «انصر أخاك ظالماً، أو مظلوماً». [أحمد (٢٠١/٣) ولحري (٢٤٤٣) وانرمدي (٢٢٥٥)]. وأخذ الحق من الظالم نصر له. وقال رسول الله ﷺ: لهند بنت عتبة، امرأة أبي سفيان، لما قالت له: إن أبا سفيان رجل شحيح، لا يعطيني من النفقة ما يكفيني ويكفي بني، إلا ما أخذت من ماله بغير علمه، فهل علي جناح؟ فقال رسول الله ﷺ: «حدي ما يكفيك، ويكفي ولدك المعروف». [البحري (٥٣٦٤) ومسنم (١٧١٤/٧)]. فأباح لها الأحد، وألا تأخذ إلا القدر الذي يجب لها، وهذا كله ثابت في «الصحيح»، وقوله - تعالى -: ﴿مَنْ أَسْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اسْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [القرة: ١٩٤٠]. قاطع في موضع الخلاف. قال: واحتفلوا إذا ظفر بمال له من غير جنس ماله؛ فقيل: لا يأخذ، إلا بحكم الحاكم. وللشافعي قولان؛ أحدهما: الأخذ قياساً على ما لو ظفر له من جنس ماله. والقول الثاني: لا يأخذ؛ لأنه خلاف الحسن. ومنهم من قال: يتحرى قيمة ماله عليه، ويأخذ مقدار ذلك. وهذا هو الصحيح؛ لما بيناه بالدليل. انتهى.

#### الاقتصاص من الحاكم

إن الحاكم فرد من أفراد الأمة، لا يتميز عن غيره، إلا كما يتميز الوصي أو الوكيل، ويجري عليه ما يجري على سائر الأفراد. فإذا تعدى على فرد من أفراد الأمة، اقتصر منه؛ لأنه لا فرق بينه وبين غيره في أحكام الله، فأحكام الله عامة تتناول المسلمين جميعاً؛ فعن أبي نضرة، عن أبي فراس، قال: خطبنا عمر ابن الخطاب رضي الله عنه فقال: أيها الناس، إني والله، ما أرسل عمالاً ليضربوا أبشاركم، ولا ليأخذوا أموالكم، ولكن أرسلهم ليعلموكم دينكم، وسنة نبيكم، فمن فعل به شيء سوى ذلك، فليرفعه إليّ، فوالدي نفس عمر بيده، لأقصه منه. قال عمرو بن العاص رضي الله عنه: لو أن رجلاً أدب بعض رعيته، أثقّضه منه؟ قال: إني وادي نفسي بيده، إذن لأقصنه منه، وكيف لا أقصّه منه وقد رأيت رسول الله ﷺ يُقص من نفسه! رواه أبو داود، والسنائي. [أبو داود (٤٥٣٧) والسنائي (٤٧٨١)]. وروى النسائي، وأبو داود، من حديث أبي سعيد الخدري، قال: بيّنا رسول الله ﷺ يقسم شيئاً بيننا، إذ أكب عليه رجل فطعه رسول الله ﷺ بعرجون كان معه، فصاح الرجل، فقال له رسول الله ﷺ: «تعال، فاستقيّد». فقال الرجل: بل عفوت، يا رسول الله. [أبو داود (٤٥٣٦) والسنائي (٤٧٧٧)]. وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال لرجل شكاً إليه، أن عاملاً قطع يده؛ لأن كنت صادقاً، لأقيدك منه. وقال الشافعي في رواية الربيع: وروي من حديث عمر رضي الله عنه أنه قال: رأيت رسول الله ﷺ يعطي القود من نفسه، وأبا بكر يعطي القود من نفسه، وأنا أعطي القود من نفسي.

هل يقاد الزوج إذا أصاب امرأته بشيء؟ قال ابن شهاب: مضت الشئّة، أن الرجل إذا أصاب امرأته

بحرح أنَّ عليه عَقْلُ ذلك الجرح ، ولا يقاد منه . وفسر ذلك مالك ، فقال : إذا عمد الرجل إلى امرأته ، ففَقَأَ عينها ، أو كسر يدها ، أو قطع إصبعها ، أو أشاع ذلك ، متعمداً لذلك ، فإنها تقاد منه . وأما الرجل يضرب امرأته بالحل ، أو السوط ، فيصيبها من صريه ما لم يُرْده . ولم يتعمده ، فإنه يُعَقَل ما أصاب منها ، على هذا الوجه ، ولا تقاد منه . قال في «المسوى» : أهل العلم على هذا التأويل .

**لا قصاص في الجراحات ، حتى يتم البرء :** لا يقتص من الحاني في الجراحات ، ولا تطلب منه دية ، حتى يتم برء الجاني عليه من الجراحة التي أصيب بها ، وتؤم السرية ، فإذا سرت الجناية إلى أجزاء أخرى من البدن ، ضمها الجاني . ولا يقاد في البرد الشديد ، ولا الحر الشديد ، ويؤحر ذلك ؛ مخافة أن يموت المقاد منه . فإن اقتص منه في حر أو برد ، أو بآلة كالة أو مسمومة ، لرمت نية الدية إن حدث التلف ؛ فعن عمرو ابن شعيب ، عن أبيه . عن جده ، أن رجلاً طعن رجلاً نحره في ركبته ، فجاء إلى النبي ﷺ ، فقال : أقدني . فقال : «حتى تبرأ» . ثم جاء إليه ، فقال : أقدني . فأقده . فقال : يا رسول الله ، عزجتُ . فقال ﷺ : «قد نهيتك فعصيتني ، فأعذك الله وبطل عزجتُ» . ثم سأل رسول الله ﷺ أن يقتص من حرح ، حتى يبرأ صاحبه . رواه أحمد ، والدارقطني . [أحمد (٢١٧/٢) والدارقطني (٨٨/٣)] . وفهم الشافعي من هذا ، أن الانتظار مندوب إليه ؛ لأن الرسول ﷺ كان متمكناً من الاقتصاص قبل الاندمال . وذهب غيره من الأئمة إلى أن الانتظار واجب ، وإذنه بالاقصاص كان قبل عمه ، بما يؤول إليه من المفسدة . وإذا قطع الجاني إصبعاً عمداً ، فعفا المجروح عنه ، ثم سرت الجناية إلى الكف أو النفس ، فالسرية هدر ، إن كان العفو على غير شيء . وإن كان العفو على مال ، فدمج جرح دية ما سرت إليه بأن يسقط من دية ما سرت إليه الجناية أرش ما عفا عنه . ويجب الباقي .

**موت المقتص منه :** إذا مات المقتص منه بسبب الجرح الذي أصابه من أجل القصاص ، فقد اختلفت فيه أنظار العلماء ؛ فذهب الجمهور منهم إلى أنه لا شيء على مقتص ؛ لعدم التعدي ، ولأن السارق إذا مات من قطع يده ، فإنه لا شيء على الذي قطع يده ، بالإجماع . وهذا مثل ذلك . وقال أبو حنيفة ، والثوري ، وابن أبي ليلى : إذا مات ، وجب على عائلة المقتص الدية ؛ لأنه قتل خطأ .

### الدية

**تعريفها :** الدية : هي المال الذي يجب بسبب الجناية ، وتؤدي إلى الجني عليه أو وليه . يقال : ودَّيت القتل . أي ؛ أعطيت ديتَه . وهي تنتظم ما فيه القصاص وما لا قصاص فيه ، وتسمى الدية بـ «العقل» ، وأصل ذلك أن القاتل كان إذا قتل قتيلاً ، جمع الدية من الإبر ، فعقلها بفناء أولياء المقتول ، أي ؛ شدها بعقلها ؛ ليسلمها إليهم . يقال : عقلت عن فلان . إذا غرمت عنه دية جانيته . وقد كان نظام الدية معمولاً به عند العرب ، فأبقاه الإسلام ، وأصل ذلك قول الله - سبحانه - : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمَنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ



عَدُوِّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَخَرُّوا رُفْقَهُ مُؤْمِنَةً وَبَكَتْ مِنْ قَوْمٍ سَبَكْتُمْ وَبَيْنَهُمْ بَيْنُكُمْ قَدِيرٌ مُسْكِنُهُ  
 فِي قَلْبِهِ وَتَحَرُّوا رُفْقَهُ مُؤْمِنَةً فَخَرُّوا رُفْقَهُ مُؤْمِنَةً وَبَكَتْ مِنْ قَوْمٍ سَبَكْتُمْ وَبَيْنَهُمْ بَيْنُكُمْ قَدِيرٌ مُسْكِنُهُ  
 حَصِيصًا ٢٠٠ . وروى أبو داود، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن حده، قال: كانت قيمة  
 الدية على عهد رسول الله ﷺ ثمانمائة دينار، أو ثمانية آلاف درهم، ودية أهل الكتاب يومئذ النصف من  
 دية لمسلمين. قال: فكان ذلك كذلك، حتى استخلف عمر - رحمه الله - فقام حصيًّا، فقال: ألا إن الإبل  
 قد غلت. قال: ففرصها عمر على أهل الذهب 'ألف دينار، وعلى أهل لوزق اثني عشر ألفًا، وعلى أهل  
 ليقر مائتي بقرة، وعلى أهل الشاء أضي شاة، وعلى أهل الحلل مائتي حلة' . قال: وترك دية أهل الدمة،  
 سم يرفعها فيما رفعه من الدية [٥٥٢: ٥٥٣] . قال الشافعي بمصر: لا يؤخذ من أهل الذهب، ولا من  
 أهل الورق، إلا قيمة الإبل بالغة ما بلغت. والمرجح، أنه سم يثبت بطريق لا شك فيه تقدير الرسول ﷺ  
 الدية بغير الإبل، فيكون عمر قد زاد في أجناسها، وددك لعله جدت، واستوحشت ذلك.

حكمته: والمقصود منها الرحر والردع، وحماية النفس. ولهذا وحب أن تكون بحيث يقاسي من أداؤها المكلفون بها، ويحدون منها حرجا، وألما، ومشقة. ولا يحدون هذا الألم ويشعرون به. إلا إذا كان مالا كثيرا، بنقص من أموالهم، ويضيقون بأدائه ودفعه إلى الجحيم عليه أو ورثته، فهي جزاء يجمع بين العقوبة والتعويض<sup>٣</sup>.

قَدْرُهَا : لدية فرصها رسول الله ﷺ وقَدَّرَهَا ، فحصل دية الرجل الحر منسمة مائة من الإبل على أهل الإبل ' ' . ومائتي بقرة على أهل البقر ، وألفي شاة على أهل الشاء ، وألف دينار على أهل الذهب ، وألفي درهم على أهل الفضة ، ومائتي حلة على أهل الخيل ، فأيهما أحضر من تلزمه الدية . لرم الولي قبولها : سواء أكان ولي الحماية من أهل ذلك النوع ، أم لم يكن ؛ لأنه أتى بالأصل في الواجب عليه .

الْقَتْلُ الَّذِي تَجِبُ فِيهِ : وَمَنْ الْمُتَقَرِّقُ عَلَيْهِ بَيْنَ لَعْمَاءٍ نَهَا تَجِبُ فِي الْقَتْلِ احْصَاءُ ، وَفِي شِبْهِ لَعْمَد ، وَفِي الْعَمْدِ الَّذِي وَقَعَ مِنْ فَقْدِ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِ التَّكْبِيفِ ، مِثْلُ الصَّغِيرِ " ، وَجَنْوَر . وَفِي الْعَمْدِ ، الَّذِي يَكُونُ فِيهِ حَرَمَةُ الْمَقْتُولِ بِإِقْصَاةٍ عَنْ حَرَمَةِ الْقَاتِلِ ، مِثْلُ لَحْرِ إِدْقَاتِ الْعَمْدِ ، كَمَا تَجِبُ عَلَى إِنْثَائِهِ الَّذِي يَقْبَسُ فِي يَوْمِهِ عَلَى أَحَرٍ ، فَقَتْلُهُ ، وَعَلَى مَنْ سَقَطَ عَلَى غَيْرِهِ ، فَقَتْلُهُ ، كَمَا تَجِبُ عَلَى مَنْ حَمَرَ حَفْرَةً ، فَتَرَدَّى فِيهَا شَخْصٌ فَمَاتَ ، وَعَنْ مَنْ قُتِلَ بِسَبَبِ الزَّحَامِ . وَحَاءُ فِي ذَلِكَ ، عَنْ حَمْسٍ مِنَ الْمُعْتَمَرِ ، عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ

(١) أهل مدغش هم أهل الشام، وأهل مصر، وأهل النوب هم أهل العراق، كما في الموطأ ج ٢

(٢) الحفة ، ورداء ، قميص وسروال ، ولا تكون حفة حتى تكون ثوب

(٣) لا يحل إلقاءه في البحر ٨٢

(٤) قال أبو حمزة، وأحمد رضي الله عنهما - في إحدى الروايتين عنه «أدب العبد بأربع» «حمس وعشرون بنت محض، وحمس وعشرون بنت نوب، وحمس وعشرون حفاق، وحمس وعشرون جدع» وهي كدس عدها في سنه لعبد وقال الشافعي في البرية لأخرى عنه هي ثلاثون حمدة، وثلاثون حمعة، وأربع حمعة، في يصولها أولادهم. روى به خصاً فقد اتفقوا على أنها أحمس عشر، جدعة، وعشرون حمدة، وعشرون بنت نوب، وعشرون بن محاص، وعشرون بنت محاص، وحمس مائت وبنت فهي - رضي الله عنهم مكاتب ابن محاص بن نوب

۱۔ رسی نہ عہمہ مگر اس محض سے ہو۔

۱) حدیث کہ میں صغیر و محبوب حب دہا علی ہدایہ عبدی حصہ و مالک و اس اشاعہ <sup>بجائے</sup> عمد صغیر فی ماہ

قال : بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن ، فانتبهنا إلى قوم قد بنوا زبية للأسد ، فبينما هم كذلك يتدافعون ، إذ سقط رجلٌ فتعلق بأخر ، ثم تعلق الرجل بأخر ، حتى صاروا فيها أربعة ، فجرحهم الأسد ، فانتدب له رجلٌ بحربة فقتله ، وماتوا من جراحهم كلهم ، فقام أولياء الأول إلى أولياء الآخر فأخرجوا السلاح ؛ ليقتتلوا ، فأتاهم علي رضي الله عنه على تفتة <sup>(١)</sup> ذلك ، فقال : تريدون أن تقتتلوا ، ورسول الله ﷺ حي؟! إني أقضي بينكم قضاء ، إن رضيتم به ، فهو القضاء ، وإلا حجر بعضكم على بعض حتى تأتوا النبي ﷺ ، فيكون هو الذي يقضي بينكم ، فمن عدا ذلك فلا حق له ، أجمعوا من قبائل الذين حفروا البئر ربع الدية ، وثلاث الدية ، ونصف الدية ، والدية كاملة . فدل أول ربع الدية ؛ لأنه هلك من فوق ثلاثة . ولثاني ثلث الدية . ولثالث نصف الدية . وللرابع الدية كاملة . فأبوا إلا أن يمضوا ، وأتوا النبي ﷺ وهو عند مقام إبراهيم ، فقصوا عليه القصة فأجازهم رسول الله ﷺ . رواه أحمد ، ورواه بلفظ آخر نحو هذا ، وجعل الدية على قبائل الذين ازدحموا . [أحمد (٧٧/١) والبيهقي (١١١/٨) والبخاري (١٥٣٢)] . وعن علي بن رباح اللخمي ، أن أعمى كان ينشد في الموسم في خلافة عمر بن الخطاب ، وهو يقول :

أيها الناس لقيت منكراً هل يعقل الأعمى الصحيح البصرا  
خراً معاً كلاهما تكسرا

وذلك أن الأعمى كان يقوده بصير ، فوقعا في بئر ، فوقع الأعمى على البصير ، فمات البصير ، ف قضى عمر يعقل البصير على الأعمى . رواه الدارقطني . [الدارقطني (٩٨/٣)] . وفي الحديث ، أن رجلاً أتى أهل أيبات ، فاستسقامهم فلم يسقوه ، حتى مات ، فأغرمهم عمر رضي الله عنه الدية . حكاه أحمد في رواية ابن منصور ، وقال : أقول به . [الدارقطني (٩٨/٣)] . ومن صاح على آخر فجأة ، فمات من صيحته ، تجب ديته ، ولو غير صورته ، وخوف صبيًا ، فجن الصبي ، فإنه يضمن .

**الدية مغلطة ومخففة :** والدية تكون مغلطة ومخففة ، فالمخففة تجب في قتل الخطأ ، والمغلطة تجب في قتل شبه العمد . وأما دية قتل العمد إذا عفا ولي الدم ، فإن الشافعي ، والحنابلة يرون أنه يجب في هذه الحال دية مغلطة . وأما أبو حنيفة ، فإنه يرى أنه لا دية في العمد ، وإنما الواجب فيه ما اصططح الطرفان عليه ، وما اصططحوا عليه حال غير مؤجل . والدية المغلطة مائة من الإبل ، في بطون أربعين منها أولادها ؛ لما رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، عن عقبة بن أوس ، عن رجل من الصحابة أنه رضي الله عنه قال : « ألا إن قتل خطأ العمد بالسوط ، والعصا ، والحجر ، فيه دية مغلطة ؛ مائة من الإبل ، منها أربعون من ثنية <sup>(٢)</sup> إلى بارل عامها ، كلهن خلفه » . [أحمد (٤٩١/١ و ٤١٠/٣) وأبو داود (٤٥٤٧) والنسائي (٤٧٩٧) وابن ماجه (٢٦٢٨)] . والتغليظ لا يعتبر إلا في الإبل خاصة دون غيرها ؛ لأن الشارع ورد بذلك ، وهذا سبيله التوقيف والسماع الذي لا مدخل للرأي فيه ؛ لأنه من باث المقدرات .

(١) تفتة حدة وعصب .

(٢) الثنية من الإبل : ما دخل في نسبة السادسة من عمره ، وشارب الذي دخل في انتاسة واكمل قوته ، ويقال له بعد ذلك بارل عام . وبارل عامين . والمخلة : الحمل من اسوق .

تغليظ الدية في الشهر الحرام والبلد الحرام، وفي الجناية على القريب: ويرى الشافعي، وغيره، أن لدية تعلظ في النفس والجراح بالجناية في البلد الحرام، وفي الشهر الحرام، وفي الجناية على دي الرحم المحرم، لأن لشرع عظم هذه الحرمات، فتعظم لدية بعضم احياة. وروى عن عمر، والقاسم بن محمد، وابن شهاب: أن يراد في الدية مثل ثلثها. وذهب أبو حيفة، ومالك إلى أن الدية لا تعلظ لهذه لأسباب؛ لأنه لا دليل على التغليظ؛ إذ إن الديات ينوقف فيها على الشرع، والتغليظ فيما وقع خطأ بعيد عن أصول شرع.

### على من تجب؟ الدية الواجبة على القاتل نوعان:

١- نوع يجب على الخاسي في ماله<sup>(١)</sup>، وهو القتل لعمد إذا سقط القصاص. يقول ابن عباس: «لا تحمل العاقلة عمدًا، ولا عمدًا، ولا اعتراقًا، ولا صلحًا في عمد». ولا مخالف له من الصحابة. وروى مالك، عن ابن شهاب. قال: مضت السنة في العمد، حين يغفو أولياء المقتول، أن الدية تكون على القاتل في ماله خاصة، إلا أن تعينه العاقلة عن طيب نفس منها. وإنما لا تعقل العاقلة واحدًا من هذه الثلاثة:

١- لا يعقل العمد، ولا الإقرار، ولا الصبح؛ لأن العمد يوجب العقوبة، فلا يستحق التخفيف عنه تتحمل العاقلة عنه شيئًا من الدية، ولا تعقل الإقرار؛ لأن الدية وحيث بالإقرار نأقتل، لا بالقتل نفسه، والإقرار حجة قاصرة. أي؛ أنه حجة في حق المقر، فلا يتعدى إلى العاقلة. ولا تعقل العاقلة الإقرار بالصبح؛ لأن بدل الصبح لم يجب بالقتل، بل وحيث عقد الصبح، ولأن الخاسي يتحمل مسؤولية حياته، وبذل المتلف يجب على متدفع.

٢- ونوع يجب على القاتل، وتتحمله عنه العاقلة، إذا كانت له عاقلة بطريق التعاون، وهو قتل شه العمد، وقتل لخطأ<sup>(٢)</sup>، والقاتل كأحد أفراد العاقلة؛ لأنه هو القاتل، فلا معنى لإحراجه. وقال الشافعي: لا يجب على القاتل شيء من الدية؛ لأنه معدور. والعاقلة مأحودة من تعقل؛ لأنها تعقل الدماء، أي؛ تمسكها من أن تسفك، يقال: عقل البعير عقلًا. أي؛ شده بالعقال، ومنه العقل، لأنه يجمع من اتورط في القنايح والعاقلة؛ هي الجماعة الذين يعقون العقل، وهي الدية، يقال: عقلت القتيل. أي؛ أعصيت ديتة، وعقلت عن القاتل. أدبت ما برمه من الدية. والعاقلة: هم عصابة الرجل، أي؛ قرابته المذكور، البالغون. من قس الأب<sup>(٣)</sup>. الموسرون، العقلاء، ويدخل فيهم الأعمى، والزمن، والهرم. كانوا أغنياء، ولا يدخل في العاقلة أنثى، ولا فقير، ولا صغير، ولا مجنون، ولا محالف لدين احاني؛ لأن مبي هذا الأمر على البصرة، وهؤلاء ليسوا من أهلها. وأصل وحيث الدية على العاقلة، ما ثبت من أن امرأتين

(١) سواء كان رجلًا أم امرأة

(٢) وكذا عمد الصغير ومحجوب على عاقبتهما، وقال قتادة وأبو ثور وابن أبي ليلى وابن شبرمه: دية شه العمد في مال احدي، وهذا عرب ضعيف

(٣) ويدخل فيهم الأب والاس عند مالك وأبي حيفة وأظهر الرويتين عند أحمد

من هربل اقتتت ، فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتتها وما في بطنها ، فقتى رسول الله ﷺ بدية المرأة على عاقبتها . رواه البخاري ، ومسلم ، من حديث أبي هريرة . [البحري (٦٧٤٠) ومسلم (٣٦١/٦٨١)] . وكانت العاقبة في زمن أبي سبيبة قبيلة الحنفي ، وبقيت كذلك حتى جاء عهد عمر رضي الله عنه فيما نظم الجيوش ، ودون الدواوين ، جعل العاقبة هم أهل لديوان ، خلافا لما كان في عهد النبي ﷺ . وقد أحاب السرحسي عن هذا الذي صعبه عمر ، فقال : إن قيل كيف يظن بالصحابه الإجماع على خلاف ما قضى به رسول الله ﷺ ؟ قلنا : هذا اجتماع على وفاق ما قضى به رسول الله ﷺ ، فإنهم علموا أن رسول الله ﷺ قضى به على العشيرة باعتبار البصرة ، وكانت قوة المرء ونصرته يومئذ بعشيرته ، ثم لما دون عمر رضي الله عنه الدواوين ، صارت لقوة والبصرة لديوان ، فقد كان المرء يقتل قبيلته عن ديوانه . اهـ . وإذا كان الأحناف قد ارتصوا هذا ، فإن المالكية ، والشافعية قد رفضوه ؛ لأنه لا نسخ بعد رسول الله ﷺ ، وليس من حق أحد أن يغير ما كان على عهد رسول الله ﷺ . والدية التي تجب على العاقبة مؤجلة في ثلاث سنين<sup>(١)</sup> . باتفاق العلماء . وأما التي تجب على القاتل في ماله ، فإنها تكون حالة ، عند التدفيع ﷺ لأن التحيل للتحصيف عن العاقبة ، فلا يلتحق به العمد المحض . ويرى الأحناف ، أنها مؤجلة في ثلاث سنين ، مثل دية قتل الخطأ . وإيجاب دية قتل شبه العمد والخطأ على العاقلة ، استثناء من القاعدة العامة في الإسلام ، وهي أن الإنسان مسئول عن نفسه ، ومحاسب على تصرفاته ؛ لقول الله ﷻ : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ [الأعم : ١٦٤] . ولقول لرسول الكريم ﷺ : « لا يؤخذ الرجل بحرية أبيه ، ولا بحرية أخيه » . رواه انسائي ، عن ابن مسعود رضي الله عنه . [الانسائي (١٢٧/٧) وسرر (٣٣٥٠)] . وإنما جعل الإسلام استتراك العاقبة في تحمل الدية في هذه الحالة ؛ من أجل مواساة الجاني ، ومعاونته في حذية صدرت عنه ، من غير قصد منه . وكان ذلك إقرارا لطعام عربي ، اقتضاه ما كان بين القبائل من تعاوان ، والتآزر ، والتناصر . وفي ذلك حكمة يسه ، وهي أن القبيلة إذا علمت أنها ستشارك في تحمل الدية ، فإنها تعمل من حابها على كف المتسبين إليها عن ارتكاب الجرائم ، وتوجههم إلى السلوك اقوم الذي يحبهم اوقع في الخطأ . ويرى جمهور الفقهاء ، أن العاقلة لا تحمل من دية الخطأ ، إلا ما حاور التث . وما دون التث في مال الجاني<sup>(٢)</sup> . ويرى مالك ، وأحمد . رضي الله عنهما . أنه لا يجب على واحد من العصابة قدر معين من ادية ، ويحتهد الحاكم في تحميل كل واحد منهم ما يسهل عليه ، ويبدأ بالأقرب فالأقرب . أما الشافعي رضي الله عنه فيرى أنه يجب على العي دينار ، وعلى لفقير نصف دينار . والدية عنده مرتبة على لقراءة بحسب قربهم ، فالأقرب من بني أبيه ، ثم بني حده ، ثم من بني نبي أبيه ، قال . فإن لم يكن للقاتل عصابة نسبا ولا ولاء ، فالدية في بيت المار لقول رسول الله ﷺ : « أنا ولي من لا ولي له » . أحمد (١٣٣/٤) . وكذلك إذا كان فقيرا ، وعاقبته فقيرة لا تستطيع

(١) كذا سي رضي الله عنه بعضها دفعه وحده . نفيما لقول وصلاح . حدث ابن . فلما عهد الإسلام فدرته الصلابة على هذا الصل ، فإذا رأى الإمام مصححة في اتمحيل كان له ذلك

(٢) وقال الشافعي رضي الله عنه على الخطر على العمة ، فب الحية أو كثر ، لأن من عزم لأكرم عزم الأهل ، كما أن عزم بعد في مال الحبي . قل أو كثر

تحمّل الدية، فإن بيت المال هو الذي يتحملها . وإذا قتل المسلمون رجلاً في المعركة ، ظناً أنه كافر ، ثم تبين أنه مسلم ، فإن ديته في بيت المال ؛ فقد روى الشافعي رحمته الله وغيره ، أن رسول الله ﷺ قضى بدية اليمان - والد حذيفة - وكان قد قتله المسلمون يوم أُحد ولا يعرفونه . [الشافعي (١٠٢/٢)] . وكذلك من مات من الرّحام ، تجب ديته في بيت المال ؛ لأنه مسلم مات بفعل قوم مسلمين ، فتجب ديته في بيت المال ؛ روى مُسَدَّد ، أن رجلاً زحم يوم الجمعة فمات ، فوداه علي - كرم الله وجهه - من بيت مال المسلمين . والمفهوم من كلام الأحناف ، أن الدية في هذه الأزمان في مال الجاني ، ففي كتاب «الدر المختار» : إن التناصر أصل هذا الباب ، فمتى وجد . وجدت العاقلة ، وإلا فلا . وحيث لا قبيلة ولا تناصر ، فالدية في بيت المال ، فإن عدم بيت المال ، أو لم يكن منظمًا ، فالدية في مال الجاني . وقال ابن تيمية : وتؤخذ الدية من لجاني خطأ عند تعدر العاقلة . في أصح قولي العلماء .

### دية الأعضاء

يوجد في الإنسان من الأعضاء ما منه عضو واحد ، كالأنف ، واللسان ، والدّكر . ويوجد فيه ما منه عضوان ، كالعينين ، والأذنين ، والشففتين ، والليدين ، والرحلين ، والحصيتين ، وثديي المرأة ، وتُذَوَّتِي<sup>(١)</sup> الرجل ، والأليتين ، وشفري المرأة . ويوجد ما هو أكثر من ذلك . فإذا أُلِفَ إنسان من إنسان آخر هذا العضو الواحد ، أو هذين العضوين ، وحبّت الدية كاملة ، وإذا أُلِفَ أحد العضوين ، وجب نصف الدية . فتجب الدية كاملة في الأنف ؛ لأن منفعتها في جميع الروائح في قصبتها ، وارتفاعها إلى الدماغ ، وذلك يموت بقطع المارن . وكذلك تجب الدية في قطع اللسان ؛ لفوات النطق الذي يتميز به آدمي عن الحيوان الأعجم ، والنطق منفعة مقصودة يفوت بفواتها مصالح الإنسان ، من إفهام غيره أغراضه ، والإبانة عن مقاصده . وكذلك تجب الدية بقطع بعضه ، إذا عجز عن الكلام جملة ؛ لفوات المنفعة نفسها التي تفوت بقطعه كله . فإذا عجز عن النطق ببعض الحروف ، وقدر على بعض منها ، فإن الدية تقسم على عدد الحروف ، وقد روى عن عبي - كرم الله وجهه - أنه قسم الدية على الحروف ، فما قدر عليه من الحروف ، أسقط بحسابه من الدية ، وما لم يقدر عليه ، ألزمه بحسابه منها . وتجب الدية في قطع الدكر ، ولو كان المقطوع منه الحشفة فقط ؛ لأن فيه منفعة الوطء ، واستمساك البول . وكذلك تجب الدية إذا ضرب الصّلب ، فعجز عن المشي ، وتجب الدية كاملة في العينين ، وفي العين الواحدة نصفها . وفي الحفنتين كمالها ، وفي حفني إحدى العينين نصفها ، وفي واحدة منها ربعها . وفي الأذنين كمال الدية ، وفي الواحدة نصفها . وفي الشفتين كمال الدية ، وفي الواحدة نصفها ، يستوى فيهما العليا والسفلى ، وفي اليدين كمال الدية ، وفي اليد الواحدة نصفها . وفي الرجلين كمال الدية ، وفي الرجل الواحدة نصفها . وفي أصابع اليدين والرجلين الدية كاملة ، وفي كلّ إصبع عشر من الإبل . والأصابع سواء . لا فرق بين حنصر وإبهام .

(١) مشى ثدوة ، وهما للرجل كالثديين للمرأة .

وفي كلّ أُمْلَةٍ من أصابع اليدين أو الرجلين ثلث عشر الدية، وفي كلّ إصبع ثلاث مفاصل، والإبهام فيه مفصلان، وفي كلّ مفصل منهما نصف عشر الدية. وفي الخصيتين كمال الدية. وفي إحداهما نصفها، ومثل ذلك في الأليتين، وشفري المرأة، وثدييها. وتثدّوتَي الرجل ففيهما الدية كامنة، وفي إحداهما نصفها. وفي الأسنان كمال الدية، وفي كلّ سن خمس من الإبل، والأسنان سواء، من غير ضرس وثنية، وإذا أصيبت السن ففيها ديتها، وكذلك إن طرحت بعد أن تسود.

### دية منافع الأعضاء

وتجب الدية كاملة إذا ضرب إنسان إنساناً، فذهب عقله؛ لأنّ العقل هو الذي يميز الإنسان عن الحيوان، وكذلك إذا ذهب حاسة من حواسه، كسمعه، أو بصره، أو شمه، أو ذوقه، أو كلامه بجميع حروفه؛ لأنّ في كلّ حاسة من هذه الحواس منفعة مقصودة بها جماله، وكمال حياته، وقد قضى عمر رضي الله عنه في رجل ضرب رجلاً، فذهب سمعه، وبصره، ونكاحه، وعقله، بأربع ديات، والرجل حي. وإذا ذهب بصر إحدى العينين أو سَمْعُ إحدى الأذنين، ففيه نصف الدية؛ سواء كانت الأخرى صحيحة، أم غير صحيحة. وفي حلمتي ثدي المرأة ديتها، وفي إحداهما نصفها وفي شفريها ديتها، وفي أحدهما نصفها. وإذا فقئت عين الأعور الصحيحة، يجب فيها كمال الدية، قضى بذلك عمر، وعثمان، وعلي، وابن عمر. ولم يعرف لهم مخالف من الصحابة؛ لأنّ ذهاب عين الأعور ذهاب البصر كلّهُ؛ إذ إنه يحصل بها ما يحصل بالعينين. وفي كلّ واحدٍ من الشعور الأربعة كمال الدية، وهي:

١- شعر الرأس.

٢- شعر اللحية.

٣- شعر الحاجبين.

٤- أهداب العينين.

وفي الحاجب نصف الدية، وفي الهدب ربعها، وفي الشارب يترك فيه الأمر لتقدير القاضي.

### دية الشجاج

الشجاج؛ هو الإصابات التي تقع بالرأس والوجه. وأنواعه عشرة، وهي كلها لا قصاص فيها، إلا الموضحة إذا كانت عمداً؛ لأنه لا يمكن مراعاة المماثلة فيها. والشجاج بياه كما يأتي:

١- الخارصة: وهي التي تشق الجلد قليلاً.

٢- الباضعة: وهي التي تشق اللحم بعد الجلد.

٣- الدامية أو الدامغة: وهي التي تنزل الدم.

٤- المتلاحمة: وهي التي تعوص في اللحم.

٥- السّمحاق: وهي التي يبقى فيها وبين العظم جلدة رقيقة.

٦- الموضحة : وهي التي تكشف عن العظم .

٧- الهاشمة : وهي التي تكسر العظم ، وتهشمه .

٨- المنقلة : وهي التي توضح وتهشم العظم ، حتى ينتقل منها العظام .

٩- المأمومة أو الآمة . وهي التي تصل إلى جلدة الرأس .

١٠- الجائفة : وهي التي تصل الحوف .

ويجب ، فيما دون الموضحة ، حكومة عدل ، وقيل : أحره الصيب . وأما الموضحة ففيها القصاص إذا كانت عمداً ، كما قلنا ، ونصف عشر الدية إذا كانت خطأ ؛ سواء كانت كبيرة ، أم صغيرة ، وهي خمس من الإبل ، كما ثبت ذلك عن رسول الله ﷺ في كتابه لعمر بن حزم . ولو كانت مواضع متفرقة ، يجب في كل واحدة منها خمس من الإبل ، والموضحة في غير الوجه والرأس توجب حكومة . وفي الهاشمة عشر الدية ، وهي عشر من الإبل . وهو مروي عن زيد بن ثابت . ولا مخالف له من الصحابة .

وفي المنقلة عشر الدية ، ونصف العشر . أي ؛ خمسة عشر من الإبل .

وفي الآمة : ثلث الدية بالإجماع .

وفي الجائفة : ثلث الدية بالإجماع ، فإن نفذت ، فهما جائفتان ، ففيهما ثلثا الدية .

### دية المرأة

ودية المرأة إذا قتلت خطأ نصف دية الرجل ، وكذلك دية أطرافها وجراحاتها على النصف من دية الرجل وجراحاته ، وإلى هذا ذهب أكثر أهل العلم . فقد روي عن عمر رضي الله عنه ، وعلي كرم الله وجهه ، وابن مسعود رضي الله عنه ، وريد بن ثابت رضي الله عنه ، أنهم قالوا في دية المرأة : إنها على النصف من دية الرجل . ولم يقل أنه أنكر عليهم أحد ، فيكون إجماعاً . ولأن المرأة في ميراثها وشهادتها على النصف من الرجل . وقيل : يشترى الرجل والمرأة في العقل إلى الثلث ، ثم النصف فيما بقي ؛ فقد أخرج النسائي ، والدارقطني ، وصححه ابن خزيمة ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن النبي ﷺ قال : «عقل المرأة مثل عقل الرجل ، حتى يبلغ الثلث من دية» . [النسائي (٤٥٠/٨) ، والدارقطني (٩١/٣)] . وأخرج مالك في «الموطأ» ، والبيهقي ، عن ربيعة بن عبد الرحمن ، أنه قال : سألت سعيد بن المسيب كم في إصبع المرأة؟ قال : عشر من الإبل . قلت : فكم في الإصبعين؟ قال : عشرون من الإبل . قلت : فكم في ثلاث؟ قال : ثلاثون من الإبل . قلت : فكم في أربع؟ قال : عشرون من الإبل . قلت : حين عظم جرحها ، واشتدت مصيبتها ، نقص عقلها ! فقال سعيد : أعراقي أنت؟ فقلت : بل عالم متببت ، أو جاهل متعلم . فقال سعيد : هي السنة يا بن أخي . وقد ناقش الإمام الشافعي هذا الرأي ، وبين أن المقصود من السنة هو سنة ريد بن ثابت رضي الله عنه الذي قال بهذا الرأي ، لا سنة رسول الله ﷺ ، فقال الشافعي رضي الله عنه : السنة إذا أطلقت يراد بها سنة رسول الله

ﷺ، وروي، أن كبار الصحابة - رضي الله عنهم - أفتوا بخلافه، ولو كانت سنة رسول الله ﷺ ما خالفوه، وقوله: سنة. محمول على أنه سنة ريد<sup>(١)</sup>؛ لأنه لم يُزو إلا عنه موقوفاً، ولأن هذا يؤدي إلى المحال، وهو ما إذا كان ألمها أشد ومصابها أكثر أن يقل أرشها، وحكمة الشارع تنشأ من ذلك. ولا يجوز نسبته إليه؛ لأن من المحال أن تكون الحناية لا توجب شيئاً شرعاً، وأقبح أن تسقط ما وجب بغيره.

### دية أهل الكتاب

ودية أهل الكتاب<sup>(٢)</sup>، إذا قُتِلوا خطأ، نصف دية المسلم، فدية الذكر منهم نصف دية المسلم، ودية المرأة من نسائهم نصف دية المرأة المسلمة؛ لما رواه عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ قضى بأن عقل أهل الكتاب نصف عقل المسم. رواه أحمد رحمته الله. [أحمد (١٨٠/٢)]. وكما تكون دية النفس على النصف من دية المسم، تكون دية الجراح كذلك على النصف. وإلى هذا ذهب مالك، وعمر بن عبد العزيز. وذهب أبو حنيفة، والثوري، وهو المروي عن عمر، وعثمان، وابن مسعود. رضي الله عنهم. إلى أن ديتهم مثل دية المسلمين؛ لقول الله - تعالى -: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَوْمٍ يَبْتَغُونَ دِيَّةً مِنْكُمْ فَأُولَئِكَ أَهْلُهَا. وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]. قال الزهري: دية اليهودي والنصراني، وكل ذمي، مثل دية المسلم. قال: وكانت كذلك على عهد رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي. رضي الله عنهم. حتى كان معاوية، فجعل في بيت المال نصفها، وأعطى المقتول نصفها، ثم قضى عمر بن عبد العزيز بنصف الدية، وألغى الذي جعده معاوية لبيت المال. قال الزهري: فلم يقض لي أن أذكر بذلك عمر بن عبد العزيز، فأخبره أن الدية كانت تامة لأهل الذمة. وذهب الشافعي رحمته الله إلى أن ديتهم ثلث دية المسلم، ودية الوثني والمجوسي المعاهد أو المستأمن ثلثا عشر دية المسم. وحجتهم، أن ذلك أقل ما قيل في ذلك، والذمة بريئة إلا بيقين أو حجة، وهو بحساب ثمانمائة درهم من اثني عشر ألفاً. وروي عن عمر، وعثمان، وابن مسعود: ونساؤهم على النصف. وهل تجب الكفارة مع الدية في قتل الذمي والمعاهد؟ قاله ابن عباس، والشعبي، والنخعي، والشافعي، واختاره الطبري.

### دية الجنين

إذا مات الجنين بسبب الجناية على أمه عمدًا أو خطأ، ولم تمت أمه، وجب فيه غُرَّة<sup>(٣)</sup>؛ سواء انفصل عن أمه وخرج ميتاً، أم مات في بطنها، وسواء أكان ذكرًا أم أنثى. فأما إذا خرج حيًّا ثم مات، ففيه الدية كاملة، فإن كان ذكرًا، وجبت مائة بغير، وإن كان أنثى خمسون، وتعرف الحياة بالعطاس، أو التنفس، أو البكاء، أو الصياح، أو الحركة، ونحو ذلك. واشترط الشافعي في حالة ما إذا مات في بطن أمه، أن يُعلم

(٢) سواء كانوا ذميين أو معاهدين مستأمنين.

(١) سنة ريد بن ثابت.

(٣) الغرة من كل شيء. أنفسه.



بأنه قد تحلّق، وحرى فيه اروح وفسره :- «ما صهر فيه صورة الأدمي ؛ من بد وإصح». وأما مالك، فإنه لم يشترط هذا، وقال : كَرَّ ما طرحته امرأة من مصعة أو عقة، مما يعلم أنه وُلد. ففيه العرة. ويرجح رأي الشافعي، بأن الأصل براءة الدمة. وعدم وجوب لعة، فإذا لم يعلم تحلقه، فإنه لا يجب شيء<sup>(١)</sup>.

**قُدْرُ الغُرَّة :** والغرة خمسمائة درهم. كما قال لشعي، والأحاف. أو مائة شاة، كما في حديث ابن بريدة، عن أبي داود، والسنائي. وقيل. حمس من لإبر. وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ «قضى أن دية الجين عُرَّة؛ عمد أو وليدة». سحري (٦٧٤٠). ومسلم (٣٦/١٦٨١). وروى مالك. عن ابن شهاب، عن سعيد بن مسيب. أن رسول الله ﷺ قضى في الجين يقتل في بطل أمه بغرة؛ عبد أو وليدة، فقال الدي قضى عليه. كيف أعزم ما لا شرب. ولا أكل، ولا نطق، ولا استهل. ومثل ذلك يُطْلَقُ<sup>(٢)</sup>. فقال الرسول ﷺ : «إن هذا من إخوان الكهان». [أحمد (٢٤٦٤). ومسلم (٣٧/١٦٨٢). وأبو داود (٤٥٦٨). والسنائي (٣٥/٨). والترمذي (١٤١١)]. هذا بالنسبة لجين المسلمة، أما حنين الذمية، فقد قال صاحب «بداية المجتهد» : قال مالك، والشافعي. وأبو حنيفة : فيه عشر دية أمه. لكن أبو حنيفة على أصله في أن دية الذمي دية المسلم. والشافعي على أصله في أن دية الذمي ثلث دية المسلم. ومالك على أصله في أن دية الذمي نصف دية المسلم.

**على مَنْ تَجِبُ؟ :** قال مالك، وأصحابه. والحسن البصري، والصريون : تجب في مال الحاني. وذهب الحنفية، والشافعية، والكوفيون إلى أنها تجب على العاقلة : لأنها جناية خطأ<sup>(٣)</sup>، فوحث على العاقلة. وروي عن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ جعل في الجين عرة على عاقلة الصارب، وبدأ بروحها وولدها. [أحمد (٢٧٤/٢). وسحري (٦٧٤٠)، ومسلم (٣٦/١٦٨١) من حديث أبي هريرة]. وأما مالك. والحسن، فقد شبهها بدية العمد إذا كان الصرب عمداً. والأول أصح.

**لمن تَجِبُ؟ :** ذهب المالكية، والشافعية، وغيرهم إلى أن دية الجين تجب لورثته على موارثتهم اشرعية. وحكمها حكم الدية في كونها مورثة، وقيل : هي للأمة ؛ لأن الجين كعضو من أعضائها، فتكون ديته لها خاصة.

**وجوب الكفارة :** اتفق العلماء على أن الجنين إذا حرح حيّاً ثم مات، ففيه الكفارة مع الدية. وهل تجب الكفارة مع اغرة إذا خرج ميتاً، أو لا تجب؟ قال الشافعي، وغيره : تجب. لأن الكفارة عمده تجب في الخطأ والعمد. وقال أبو حنيفة : لا تجب ؛ لأنه غلب عليه حكم العمد. والكفارة لا تجب فيه عمده، واستحبها مالك ؛ لأنه متردد بين الخطأ والعمد.

(١) وقد أجمع العلماء على أن لَمْ إذا ماتت، وهو في خوفها، ولم ينقه ولم يحرح، فلا شيء فيه. واحتجوا فيما إذا ماتت من صرب عليها، ثم حرح الجين ميتاً بعد موتها، فقال جمهور الفقهاء لا شيء فيه. وقال النيث بن سعد وداود : فيه عرة، لأن اعتبر حياه أمه في وقت صربها لا غير.

(٢) بهر.

(٣) سقوط الجين يس عمداً محضاً، وإنما هو عمد في أمه، خطأ فيه.

قال مالك: إن الأمر المجمع عليه عندنا في الخطأ، أنه لا يعقل، حتى يبرأ المجروح ويصح، وأنه إن كسر عظماً من الإنسان؛ يداً أو رجلاً، وغير ذلك من الجسد خطأ، فبرأ وصرح، وعاد لهيئته، فليس فيه عقل<sup>(١)</sup>، فإن نقص أو كان فيه عقل (نقص)، ففيه من عقله بحساب ما نقص. قال: فإن كان ذلك العظم مما جاء فيه عن النبي ﷺ عقل مسمى، فبحساب ما فرض فيه النبي ﷺ عقل، وما كان مما لم يأت فيه عن النبي ﷺ عقل مسمى، ولم تمض فيه سنة ولا عقل مسمى، فإنه يجتهد فيه.

### وجود قتيل بين قوم متشاجرين

إذا تشاجر قوم، فوجد بينهم قتيل لا يُدرى من قاتله، ويعتق أمره فلا يبين، ففيه الدية؛ قال رسول الله ﷺ: «من قتل في عَمَلٍ» في رمي، يكون بينهم بحجارة أو بالسياط، أو ضرب بعضاً، فهو خطأ، وعقله عقل الخطأ، ومن قُتل عمداً فهو قود، ومن حال دونه فعليه لعنة الله وغضبه، لا يقبل منه صرف<sup>(٢)</sup> ولا عدل<sup>(٣)</sup>. [أبو داود (٤٥٣٩)، وابن ماجه (٢٦٣٥)]. واختلف العلماء فيمن تلزمه الدية؛ فقال أبو حنيفة: هي عاقلة القبيبة التي وجد فيها إذا لم يدع أولياء القاتل على غيرهم. وقال مالك: ديته على الذين نازعوه. وقال الشافعي: هي قسامة، إن ادعوه على رجل بعينه، أو طائفة بعينها، وإلا فلا عقل ولا قود. وقال أحمد: هي على عواقل الآخرين، إلا أن يدعوا على رجل بعينه، فيكون قسامة. وقال ابن أبي ليلى، وأبو يوسف: ديته على الفريقين اللذين اقتتلا معاً. وقال الأوزاعي: ديته على الفريقين جميعاً، إلى أن تقوم بيّنة من غير الفريقين أن فلاناً قتله، فعليه القصاص والدية.

القتل بغد أخذ الدية: وإذا أخذ ولي الدم الدية، فلا يحل له بعد أن يقتل القاتل. وروى أبو داود، عن الحسن، عن جابر ابن عبد الله، أن رسول الله ﷺ قال: «لا أعفى» من قتل بعد أخذ الدية. [أبو داود (٤٥٠٧)]. وروى الدارقطني، عن أبي شريح الخزاعي، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أصيب بدم أو خبل<sup>(٤)</sup>، فهو بالخيار بين إحدى ثلاث، فإن أراد الرابعة، فخذوا على يديه؛ بين أن يقتص أو يعفو، أو يأخذ العقل، فإن قبل شيئاً من ذلك، ثم عدا بعد ذلك فنه النار، خالداً فيها مخلداً». [أحمد (٣١/٤)، وأبو داود (٤٤٩٦)، وابن ماجه (٢٦٢٣)، والدارقطني (٩٦/٣)]. فإذا قتله، فمن العلماء من قال: هو كمن قتل ابتداء؛ إن شاء الولي قتله، وإن شاء عفا عنه، وعذابه في الآخرة. ومنهم من قال: يقتل ولا بد، ولا يمكن الحاكم الولي من العفو. وقيل: أمره إلى الإمام، يصنع فيه ما يرى.

(١) وهو مذهب أبي حنيفة لأنه لم يحدث شيء للمحامي عليه سوى الأثم. ولا قيمة لجرد الأثم، فهو نظير من شتم إنساناً شتماً يؤلم قلبه فإنه لا يضمن شيئاً. وإن كان لا يحل الشتم من مسئولية الشتم فإنه يعاقب تعزيراً، أو يقتص منه، على خلاف ما كان ذلك كما هو مبين في وضعه من هذا الكتاب، وقد أبو يوسف على الجاني أرش الأثم وهي حكومة عدل، وقال محمد: عليه أحر الطيب وشم الدواء.  
(٢) عمياً: من العمى. رمياً: من الرمي.  
(٣) الصرغ: التضرع، والعدل: العريضة.  
(٤) الخبل: العرج.

اصطدام الفارسيين : ذهب أبو حبيقة ، ومالك إلى أنه إذا اصطدم فرسان ، فمات كل واحد منهما ، فعلى كل منهما دية الآخر ، وتحملها العاقلة . وقال الشافعي . على كل واحد منهما نصف دية صاحبه ؛ لأن كل واحد منهما مات من فعل نفسه وفعل صاحبه .

### ضمان صاحب الدابة

إذا أصابت دابة يدها ، أو رجليها ، أو فمها شيئاً ، ضمن صاحبها . عند الشافعي ، وابن أبي ليلى ، وابن شبرمة . وقال مالك ، والليث ، والأوزاعي : لا يضمن إذا لم يكن من جهة راكبها ، أو قائدها ، أو سائقها بسبب من همز أو ضرب ، فو كان ثمة سبب ، كأن حملها أحدهم على شيء فأتلفته ، لزمه حكم المتلف . فإن كان جناية مضمونة بالقصاص ، وكان الحمل عمداً ، كان فيه القصاص ؛ لأن الدابة في هذه الحال كالألة ، وإن كان الحمل من غير قصد ، كانت فيه الدية على العاقلة . وإن كان المتلف مالا ، كانت الغرامة في مال الجاني . وقال أبو حنيفة : إذا رمحت <sup>(١)</sup> دابة إنسان وهو راكبها إنساناً آخر ؛ فإن كان الرمح برجلها ، فهو هدر ، وإن كانت نفحته يدها ، فهو ضامن ؛ لأنه يملك نصريتها من الأمام ، ولا يملك منها ما وراءها . وقال : وإذا ساق دابة ، فوقع السرج أو اللجام ، أو أي شيء مما يحمل عليها ، فأصاب إنساناً ، ضمن السائق ما أصاب من ذلك . ولو انفلتت دابة ، فأصابت مالا أو آدمياً ، ليلاً أو نهاراً ، فإنه لا ضمان على صاحبها ؛ لأنه غير متعمد . ومن ركب دابة ، فضربها رجل أو نخسها ، فنفتحت إنساناً ، أو ضربته يدها ، أو نفرت فصدته ، فقتلته ، ضمن الناحس دون الراكب . وإن نفحت الناحس ، كان دمه هدراً ؛ لأنه هو المتسبب ، فإن ألقى الراكب ، فقتلته ، كانت دية على عاقلة الناحس . وإذا بالت الدابة ، أو راثت في الطريق ، وهي تسير ، فعطب به إنسان ، لم يضمن ، وكذا إذا أوقفها لذلك .

### ضمان القائد ، والراكب والسائق

إذا كان للدابة قائد ، أو راكب ، أو سائق ، فأصاب شيئاً ، وأوقعت به ضرراً ، فإنه يضمن ما أصابته من ذلك ؛ فقد قضى عمر رضي الله عنه بالدية على الذي أجرى فرسه ، فوطئ آخر . ويرى أهل الظاهر ، أنه لا ضمان على واحد من هؤلاء ؛ لقول الرسول ﷺ : « جرح العجماء جُبار ، والبشر جُبار ، والمعدن جُبار ، وفي الركاز الخمس » . [المحاري (١٤٩٩) ، ومستم (٤٥/١٧١٠)] . وما استدلل به الظاهرية محمول على ما إذا لم يكن للدابة راكب ، ولا سائق ، ولا قائد ، فإنه لا ضمان على ما أتلفته في هذه الحال ، بالإجماع .

**الدابة الموقوفة :** وأما الدابة الموقوفة إذا أصابت شيئاً ، فعند أبي حنيفة ، يضمن ما أصابته ، ولا يعفيه من الضمان أن يربطها بموضع يجوز له أن يربطها فيه ؛ فعن النعمان بن بشير ، أن رسول الله ﷺ قال : « من وقف دابة في سبيل من سبل المسلمين ، أو في سوق من أسواقهم ، فأوطأت يدها أو رجله ، فهو ضامن » . رواه

الدارقطني . [الدارقطني (١٧٩/٣)] . وقال للشافعي : إن أوقفها بحيث ينبغي له أن يوقفها ، لم يصمن ، وإن لم يوقفها بحيث ينبغي له أن يوقفها ، ضم .

### ضمان ما أتلفته المواشي من الزروع والثمار وغيرها

ذهب جمهور العلماء ؛ منهم مالك ، والشافعي ، وأكثر فقهاء الحجاز إلى ، أن ما أفسدت الماشية بالنهار من نفس أو مال للغير ، فلا ضمان على صاحبها ؛ لأن في عرف الناس ، أن أصحاب الحوائط والبساتين يحفظونها بالنهار ، وأصحاب المواشي يسرحونها بالنهار ، ويردونها بالليل إلى المراح ، فمن خالف هذه العادة ، كان خارجاً عن رسوم الحفظ إلى التضييع . هذا إذا لم يكن معها مالكها ، وإن كان معها ، فعليه ضمان ما أتلفته ؛ سواء كان راعيها ، أو سائقها ، أو قائدها ، أو كانت واقفة عنده ، وسواء أتلفت بيدها ، أو رجليها ، أو فمها . وستدلوا لمذهبهم هذا بما رواه مالك ، عن ابن شهاب ، عن حرام بن سعيد بن الحُصَيْصَة ، أن ناقة للبراء بن عازب دخلت حائطاً<sup>(١)</sup> رجل ، فأفسدت فيه ، فقضى رسول الله ﷺ أن على أهل الحوائط حفظها بالنهار ، وأن ما أفسدت المواشي بالليل ، ضامن على أهلها<sup>(٢)</sup> . [أحمد (٢٩٥/٤) ، وأبو داود (٣٥٦٩) ، وابن ماجه (٢٣٣٢)] . قال أبو عمر بن عبد البر : وهذا الحديث ، وإن كان مرسلًا ، فهو حديث مشهور ، أرسله الأئمة ، وحدث به الثقات ، واستعمله فقهاء الحجاز وتلقوه بالقبول ، وجرى في المدينة العمل به ، وحديث باستعمل أهل المدينة ، وسائر أهل الحجاز لهذا الحديث . ويرى سحنون . من المالكية . أن هذا الحديث إنما جاز في أمثال المدينة التي هي حيطان محدقة ، وأما البلاد التي هي زروع متصلة غير محظرة ، وبساتين كذلك ، فيضمن أرباب النعم ما أفسدت من ليل أو نهار . وذهبت الأحناف إلى أنه إذا لم يكن معها مالكها ، فلا ضمان عليه ، ليلاً كان أو نهارًا ؛ لقول الرسول ﷺ : «جرح العجماء جبار» [سبق تخريجه] . فالأحناف يقيسون جميع أعمالها على جرحها . وإن كان معها مالكها ، فإن كان يسوقها ، فعليه ضمان ما أتلفت بكل حال ، وإن كان قائدها أو راعيها ، فعليه ضمان ما أتلفت بفمها أو يدها ، ولا يجب ضمان ما أتلفت برجليها . وأجاب الجمهور ، بأن الحديث الذي استدل به الأحناف عامٌ خصصه حديث البراء . هذا فيما يتصل بالزروع والثمار ، أما غيره ، فقد قال ابن قدامة في «المغني» : «وإن أتلفت البهيمة غير الزرع ، لم يضمن مالكها ما أتلفته ، ليلاً كان أو نهارًا ، ما لم تكن يده عليها» . وحكي عن شريح ، أنه قضى في شدة وقعت في عزل حائط ليلاً ، بالضمان على صاحبها ، وقرأ شريح : ﴿إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ عَمُّ الْقَوْمِ﴾ [الأنبياء . ٧٨] . قال : والنفس لا يكون . إلا بالليل . وعن الثوري : يصمن وإن كان نهارًا ؛ لأنه ممرط بإرسالها . ولما قول النبي ﷺ : «لعجماء حرجها حبار» . متفق عليه [سبق تخريجه] . أي ؛ هدر . وأم الآية ، فإن النفس هو الرعي ليلاً ، وكان هذا في الحرث الذي تفسده البهائم طعمًا بالرعي ، وتدعوها نفسها إلى أكله بخلاف غيره ، فلا يصح قياس غيره عليه . انتهى .

## ضمان ما أتلفته الطيور

يرى بعض العلماء أن النحل، والحمام، والأور، والدحاج، والطيور كالماشية، وأنه إذا اقتناها وأرسلها نهارًا، فلنقطت حبًا، لم يضم؛ لأن العادة إرسالها. ويرى البعض الآخر أن فيها الضمان؛ فمن أطلقها فأنتفت شيئًا، صمنه. وكذلك إن كان له طير حارج؛ كالصقر والبازي، فأفسد طيور الناس وحيواناتهم، ضمن. وهذا الرأي هو الصحيح.

## ضمان ما أصابه الكلب لو الهر

وفي «المغني»: «ومن اقتنى كلبًا عقورًا، فأطلقه، فعقر إنسانًا أو دابة، ليلاً، أو نهارًا، أو حرق ثوب إنسان، فعنى صاحبه ضمان ما أتلفه؛ لأنه مفرط باقتنائه، إلا أن يدخل إنسان داره بغير إذنه، فلا ضمان فيه؛ لأنه متعد بالدخول متسبب بعدوانه إلى عقر الكلب له، وإن دخل ياذن المالك، فعليه ضمانه؛ لأنه تسبب في إتلافه، وإن أتلف الكلب بعير العقر، مثل أن ولغ في إباء إنسان أو نال، لم يصمه مقتنيه؛ لأن هذا لا يحتص به الكلب العقور». قال القاضي: «وإن اقتنى سنورًا يأكل أفراس الناس، ضمن ما أتلفه، كما يضم ما يتلفه الكلب العقور، ولا فرق بين الليل والنهار، وإن لم يكن له عادة بذلك، لم يضم صاحبه جنايته، كالكلب إذا لم يكن عقورًا. ولو أن الكلب العقور أو السنور حصل عند إنسان من غير اقتنائه ولا اختياره، فأفسد لم يضمه؛ لأنه يحصل الإتلاف بسببه».

**ما يُقتل من الحيوان، وما لا يُقتل:** ولا يُقتل من الحيوان، إلا ما أمر الرسول ﷺ بقتله؛ وهو الغراب، والحدأة، والفأرة، والحية، والعقرب، والكلب العقور، والوزع<sup>(١)</sup>. ويحق بها ما أشبهها في الضرر، مثل الزنبور المؤدي، والنمر، والفهد، والأسد؛ فإنها تقتل، ولو لم يُضَلَّ واحد منها، قالت عائشة - رضي الله عنها -: «أمر رسول الله ﷺ بقتل خمسة فواسق في الحل والحرم؛ الغراب، والحدأة، والعقرب، والفأر، والكلب العقور». رواه البخاري. ومسلم. [أحمد (٩٨/٦)، ومسلم (١١٩٨)، والترمذي (٨٣٧)، وابن ماجه (٣٠٨٧)]. وفي «الصحيحين» من حديث أم شريك، أن النبي ﷺ أمر بقتل الأوراع، وسماه «فؤيسقة». [البخاري (٣٣٠٧)، ومسلم (١٤٢/٢٢٣٧)]. وإذا قتلت، فإنه لا ضمان في قتلها، ولا قتل غيرها من السباع والحشرات، وإن تأملت بالإجماع، إلا الهر فتضمن قيمته، إلا إذا وقع منه اعتداء. ولا يقتل الهدهد، ولا السمّة، ولا النحلة، ولا الخطاف، ولا الصرد، ولا الضفدع؛ إلا لا ضرر فيها، وقد روى النسائي، عن ابن عمرو، أن رسول الله ﷺ قال: «ما من إنسان يقتل عصفورًا فما فوقها بعير حقها، إلا سأله الله يوم القيامة عنها». قيل: يا رسول الله، وما حقها؟ قال: «يذبحها ويأكلها، ولا يقصع رأسها ويرمي بها». [أحمد (٤٨٩/٤)، والنسائي (٢٣٩/٧)، وابن حبان (٥٨٩٤)]. وإذا قتلها، فعليه أن يتوب إلى الله، ولا ضمان عليه. وعن ابن عباس، قال: نهى رسول الله ﷺ عن قتل أربعة من الدواب: «السمّة، والنحلة، والهدهد، والصرد». [أحمد (٣٣٢/١)، وأبو داود (٦٢٦٧)، وابن ماجه (٣٢٢٤)].

(١) صرت من الحرف (ج) ورة.

إذا كانت الجنابة بسبب من الظالم المعتدي، فهي هدر، أي؛ لا قصاص فيها، ولا دية لها، ومن أمثلة ذلك :

سقوط أسنان العاض: فإذا عض الإنسان غيره، فانتزع العضوض ما عض منه من فم العاض، فسقطت أسنانه، أو انفكت لحيته، فإنه لا مسؤولية على الجاني؛ لأنه غير متعد.

روى البخاري، ومسلم، عن عمران بن حصين، أن رجلاً عض يد رجل، فنتزع يده من فمه، فسقطت ثنيته، فاختصموا إلى النبي ﷺ، فقال: «يعض أحدكم يد أخيه، كما يعض الفحل<sup>(١)</sup>! لا دية لك». [البخاري (٦٨٩٢)، ومسلم (١٨/١٦٧٣)]. وقال مالك: يضمن. والحديث حجة عليه.

النظر في بيت غيره بدون إذنه: ومن نظر في بيت إنسان من ثقب، أو شق باب، أو نحو ذلك، فإن لم يتعمد النظر فلا حرج عليه؛ روى مسلم، أن رسول الله ﷺ سئل عن نظرة الفجأة؟ فقال: «اصرف بصرك». [مسلم (٢١٥٩)، وأبو داود (٢١٤٨)، والترمذي (٢٧٧٦)]. وروى أبو داود، والترمذي، أنه ﷺ قال لعلي: «لا تتبع النظرة النظرة، فإن لك الأولى، وليست لك الثانية». [أحمد (٣٥٣/٥)، وأبو داود (٢١٥٩)، والترمذي (٢٧٧٧)]. فإن تعمد النظر بدون إذن من صاحب البيت، فلصاحب البيت أن يفقه عينه، ولا ضمان عليه؛ روى أحمد، والنسائي، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «من اطلع في بيت قوم بغير إذنه، ففقهوا عينه، فلا دية له ولا قصاص». [البخاري (٦٨٨٨)، ومسلم (٢١٥٨)]. وروى البخاري، ومسلم عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «لو أن رجلاً اطلع عليك بغير إذن، فخذفته<sup>(٢)</sup> بحصاة، ففقه عينه، ما كان عليك جناح». [أحمد (٢٤٣/٢ و ٤٢٨)، ومسلم (٤٤/٢١٥٨)، وأبو داود (٥١٧٢)، والنسائي (٦١/٨)]. وعن سهل بن سعد، أن رجلاً اطلع من حنجر في باب رسول الله ﷺ، ومع رسول الله ﷺ مدري يؤجل بها رأسه، فقال له النبي ﷺ: «لو أعلم أنك تنظرني لطعنت بها في عينيك، إنما لجعل الإذن من أجل النظر». [البخاري (٥٩٢٤)، ومسلم (٢١٥٦)]. وبهذا أخذت الشافعية، والحنابلة. وخالف فيه الأحناف، والمالكية، فقالوا: من نظر بدون إذن من صاحب البيت، فرماه بحصاة أو طعنه بخشبة، فأصاب منه، فهو ضامن؛ لأن الرجل إذا دخل البيت، ونظر فيه، وباشر امرأة صاحبه فيما دون الفرج، فإنه لا يجوز أن يفقه عينه، أو يحدث به عاهة؛ لأن ارتكاب مثل هذا الذنب لا يقابل بمثل هذه العقوبة. وهذا محال للأحاديث الصحيحة التي تقدم ذكرها. وقد رجح الرأي الأول ابن قيم الجوزية، فقال: فردت هذه السنن، بأنها خلاف الأصول، فإن الله إنما أباح قلع العين بالعين لا بجنابة النظر، ولهذا لو جنى عليه بلسانه، لم يقطع، ولو استمع عليه بإذنه، لم يجز أن تقطع أذنه. فيقال: بل هذه السنن من

(١) الفحل المذكور من الإبل.

(٢) اخدوف: بالحاء: الرمي بالحصاة، وبالحاء: الرمي بالعصى. لا ناخصى.

أعظم الأصول ، فما خالفها فهو خلاف الأصول ، وقولكم : إنما شرع الله - سبحانه - أحد العين بالعين فهذا حق في القصاص ، وأما العضو الجاني المتعدي الذي لا يمكن دفع ضرره وعدوانه ، إلا برمييه ، فإن الآية لا تساوله نفيًا ولا إثباتًا ، والسنة جاءت ببيان حكمه بيانًا ابتدائيًا لما سكوت عنه القرآن ، لا مخالفًا لما حكم به القرآن ، وهذا اسم آخر غير فقء العين قصاصًا ، وغير دفع الصائل الذي يدفع بالأسهل فالأسهل ؛ إذ المقصود دفع ضرر حياله ، فإذا اندفع بالعصا ، لم يدفع بالسيف ، وأما هذا المتعدي بالنظر إلى المحرم ، الذي لا يمكن الاحتراز منه ، فإنه إنما يقع على وجه الاختفاء والختل ، فهو قسم آخر غير الجاني ، وغير الصائل الذي لم يتحقق عدوانه ، ولا يقع هذا غالبًا إلا على وجه الاختفاء ، وعدم مشاهدة غير الناظر إليه ، فلو كُلف المنظور إليه إقامة البيعة على جنايته ، لتعدرت عليه ، ولو أمر بدفعه بالأسهل فالأسهل ، ذهبت جناية عدوانه بالنظر إليه وإلى حريمه هدرًا . والشرعية الكاملة تأتي هذا وهذا ، فكان أحسن ما يمكن ، وأصلحه وأكفه لنا وللجاني ، ما جاءت به السنة التي لا معارض لها ، ولا دافع لصحتها من خذف ما هالك ، وإن لم يكن هناك بصر عادٍ ، لم يضر خذف الحصاة ، وإن كان هناك بصيرٌ عادٍ لا يلومُ إلا نفسه ؛ فهو الذي عرَّضه صاحبه للتلف ، فأدناه إلى الهلاك ، والمحاذف ليس بظالم له . والناظر حائن طالم ، والشرعية أكمل وأجل من أن تضيع حق هذا الذي هُتكت حرمة ، وتحيله في الانتصار على التعزير بعد إقامة البيعة ، فحكم الله بما شرعه على رسوله : ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة : ٥٠] . اهـ .

**القتل دفاعًا عن النفس أو المال أو العرض :** ومن قتل شخصًا أو حيوانًا ؛ دفاعًا عن نفسه ، أو عن نفس غيره ، أو عن ماله ، أو مال غيره ، أو عن العرض ؛ فإنه لا شيء عليه ؛ لأن دفع الضرر عن النفس والمال واجب ، فإن لم يندفع إلا بالقتل ، فله قتله ، ولا شيء على القاتل . روى مسلم ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : جاء رجلٌ إلى رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، أُرأيت إن جاء رجلٌ يريد أن يأخذ مالي ؟ قال : «فلا تعطه مالك» . قال : أُرأيت إن قاتلني ؟ قال : «قاتله» . قال : أُرأيت إن قتلني ؟ قال : «فأنت شهيد» . قال : أُرأيت إن قتلته ؟ قال : «هو في النار» . قال ابن حزم : فمن أراد أخذ مال إنسان ظلماً ؛ من لص أو غيره ، فإن تيسر له طرده منه ومعه ، فلا يحلُّ له قتله ، فإن قتلته حيثُذ ، فعليه القودُ ، وإن توقع أقل توقع أن يعاجبه البص ، فليقتله ، ولا شيء عليه ؛ لأنه مدافع عن نفسه .

#### ادعاء القتل دفاعًا

إذا ادعى القاتل أنه قتل المجني عليه ؛ دفاعًا عن نفسه ، أو عرضه ، أو ماله ، فإن أقام بيعة على دعواه ، قُبِلَ قوله ، وسقط عنه القصاص والدية ، وإن لم يُقيم البيعة على دعواه ، لم يُقبل قوله . وأمره إلى ولي الدم ؛ إن شاء عفا عنه ، وإن شاء اقتص منه ؛ لأن الأصل البراءة ، حتى تثبت الإدانة .

وقد سئل الإمام علي ، رضي الله عنه ، عمن وحد مع امرأته رجلًا فقتلتهما؟ فقال : إن لم يأت بأربعة شهداء<sup>(١)</sup> ،

(١) وقيل . بكفي شاهدان . «برمته» أي يسم إلى أولياء مقتول ليقبلوه .

فَلْيَقُطَّ بِرُمَّتِهِ . فإن لم يَقم القاتل البينة ، واعترف ولي الدم بأن القتل كان دفاعًا ، انتفت عنه المسؤولية ، وسقط عنه القصاص والدية . روى سعيد بن منصور في «سننه» عن عمر رضي الله عنه «أنه كان يومًا يتغذى ، إذ جاءه رجلٌ يعدو ، وفي يده سيف ملطخ بالدم ، ووراءه قوم يعدون خلفه ، فجاء حتى جلس مع عمر ، فجاء الآخرون فقالوا : يا أمير المؤمنين ، إن هذا قتل صاحبنا . فقال له عمر : ما يقولون ؟ فقال : يا أمير المؤمنين ، إني ضربت فخذَي امرأتي ، فإن كان بينهما أحد فقد قتلتَه . فقال عمر : ما يقول ؟ قالوا : يا أمير المؤمنين ، إنه ضرب بالسيف ، فوقع في وسط الرجل ، وفخذَي المرأة ، فأخذ عمر سيفه فهزه ، ثم دفعه إليه ، وقال : إن عادوا ، فعد . وروى عن الزبير ، «أنه كان يومًا قد تخلف عن الجيش ، ومعه جارية له ، فأتاه رجلان ، فقالا : أعطنا شيئًا . فألقى إليهما طعامةً كان معه . فقالا : نَحْلُ عن الجارية ، فضربهما بسيفه ، فقطعهما بضربة واحدة . قال ابن تيمية : فإن ادعى القاتل أنه صال عليه ، وأنكر أولياء المقتول ، فإن كان المقتول معروفًا بالبر ، وقتله في محل لا رية فيه ، لم يقبل قول القاتل . وإن كان معروفًا بالفجور ، والقاتل معروفًا بالبر ، فالقول قول القاتل مع يمينه ، لا سيما إذا كان معروفًا بالتعرض له قبل ذلك .

#### ضمان ما ألتفتته النار

من أوقد نارًا في داره كالمعتاد ، فهبَّت الريح ، فأطارت شرارة أحرقت نفسًا أو مالا ، فلا ضمان عليه . ذكر وكيع ، عن عبد العزيز بن حصين ، عن يحيى بن يحيى الغساني ، قال : أوقد رجل نارًا لنفسه ، فخرجت شرارة من نار ، حتى أحرقت شيئًا لجاره ، قال : فكتب فيه إلى عبد العزيز بن حصين ، فكتب إليه ، أن رسول الله ﷺ قال : «العجماء لجبار» . [سبق تخريجه] . وأرى أن النار جبار .

#### إفساد زرع الغير

ولو سقى أرضه سقيًا زائدًا على المعتاد ، فأفسد زرع غيره ، ضمن ، فإذا انصب الماء من موضع لا علم له به ، لم يضمن ؛ حيث لم يحدث منه تعدُّ .

#### غرق السفينة

من كان له سفينة يعبر بها الناس ودوابهم ، فغرقت ، بدون سبب مباشر منه ، فلا ضمان عليه فيما تلف بها ، فإن كان غرقها بسبب منه ، ضمن .

#### ضمان الطبيب

لم يختلف العلماء في أن الإنسان إذا لم تكن له دراية بالطب ، فعالج مريضًا ، فأصابته من ذلك العلاج عاهة ، فإنه يكون مسئولًا عن جنايته ، وضامنًا بقدر ما أحدث من ضرر ؛ لأنه يعتبر بعمله هذا متعديًا ، ويكون الضمان في ماله ؛ لما رواه عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن رسول الله ﷺ قال : «من



تَطَبَّبَ ، ولم يعلم منه قبل ذلك الطب ، فهو ضامن» . رواه أبو داود ، والسائي ، وابن ماجه . [أبو داود (٤٥٨٦) ، والسائي (٥٣ ، ٥٢ / ٨) . وس ماحه (٣٤٦٦) ] . وقال عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز : حدثني بعض الوفد الذين قدموا على أبي ، قال : قال رسول الله ﷺ : «أَيُّمَا طَبِيبٍ تَطَبَّبَ عَلَى قَوْمٍ ، لَا يُعْرِفُ لَهُ تَطَبَّبَ قَبْلَ ذَلِكَ ، فَأَعْنَتْ<sup>(١)</sup> ، فهو ضامن» . رواه أبو داود . [أبو داود (٤٥٨٧) ] . أما إذا أخطأ الطبيب ، وهو عالم بالطب ؛ فرأي الفقهاء أنه تزمه الدية ، وتكون على عاقلته ، عند أكثرهم<sup>(٢)</sup> . وقيل : هي في ماله . وفي تقرير الضمان الحفاظ على الأرواح ، وتنبيه الأطباء إلى واجبه ، واتخاذ الحيلة اللازمة في أعمالهم المتعلقة بحياة الناس . ويروى عن مالك أنه لا شيء عليه .

### الرجل يفضي زوجته

وإذا وطئ الرجل زوجته فأفضاها ، فإن كانت كبيرة ، بحيث يوطأ مثلها ، فإنه لا يضمن<sup>(٣)</sup> ، وإن كانت صغيرة لا يوطأ مثلها ، فعليه الدية . والإفضاء ؛ مأخوذ من الفضاء ، وهو المكان الواسع ، ويكون بمعنى الجماع ، ومنه قول الله - سبحانه - : ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ [اسماء . ٢١] . ويكون بمعنى اللمس ، ومنه قوله ﷺ : «إذا أفضى أحدكم بيده إلى ذكره ، فليتوضأ» . [أحمد (٤٠٦/٦) ، وأبو داود (١٨١) ، وانرمذي (٨٢) ، والسائي (١٠٠/١) ، وابن ماحه (٤٧٩) ، وابن حبان (٢٢٠/٢) ، والدارقطني (١٤٨/١) ] . والمراد به هنا : إزالة الحاجر الذي بين الفرج والدبر .

### الحائض يقع على شخص فيقتله

إذا مال حائض إلى الطريق ، أو إلى ملك غيره ، ثم وقع على شخص فقتله ؛ فإن كان قد سبق أن طولب صاحبه بنقضه ، ولم ينقضه مع التمكن منه ، ضمن ما تلف بسببه ، وإلا فلا يضمن<sup>(٤)</sup> . ورواية أشهب ، عن مالك ، أنه إذا بلغ من شدة الخوف إلى ما لا يؤمن معه الإتيان ضمن ما تلف به ؛ سواء تقدم إليه في نقضه أم لم يتقدم ، أو أشهد عليه ، أم لم يشهد عليه . وأشهر الروايات عن أحمد ، وأظهر الوجوه عند الشافعية ، أنه لا يضمن .

### ضمان حافر البئر

إذا حفر إنسان بئراً ، فوقع فيها إنسان ، فإن حفر في أرض يملكها ، أو في أرض لا يملكها ، واستأذن المالك ، فلا ضمان عليه ، وإن حفر فيما لا يملك ، وبلا إذن صاحب الأرض ، ضمن ، ولا ضمان إذا كان في ملكه ، أو إذن المالك ، أو كان في موات ؛ لقول رسول الله ﷺ : «البئر حُبَار» . [سبق تحريجه] أي ؛ أن

(١) أمر بالريص

(٢) وإذا مات لا يحب عليه القود ، وتحب الدية ، لأن العلاج كان بإذن المريض .

(٣) هذا مذهب أبي حنيفة وأحمد ، وقال لشافعي ، ورواية عن مالك ، وعليه الدية ، والمشهور عن مالك ؛ أن فيه حكومة .

(٤) هذا مذهب الأحناف

من تَزْدَى فيها في هذه الحالة فهلك ، فهدّر ، لا دية له . وقال مالك : إن حفر في موضع جرت العادة بالحفر في مثله ، لم يضمن ، وإن تعدى في الحفر ، ضمن . ومن أمر شخصاً مكلفاً أن ينزل بئراً ، أو أن يصعد شجرة فحصل ، فهلك بزوله البئر ، أو صعوده الشجرة . لم يضمنه الأمر ؛ لعدم إكراهه له . ومثل ذلك الحاكم إذا استأجر شخصاً لذلك فهلك ، فلا ضمان ؛ لعدم الحناية والتعدي منه . ولو سلم إنسان نفسه أو ولده ، إلى سابع يحسن السباحة ، فغرق ، فلا ضمان عليه .

### الإذن في أخذ الطعام وغيره

ذهب جمهور العلماء إلى أنه لا يجوز لأحد أن يحلب ماشية غيره ، إلا بإذنه ، فإن اضطر في مخمصة ، ومالكها غير حاضر ، فله أن يحلبها ويشرب لبنها ، ويضمن لمالكها . وكذلك سائر الأطعمة والثمار المعلقة في الشجر ؛ لأن الاضطرار لا يبطل حق الغير . روى مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا يحتلبن أحدٌ ماشيةً أحدٍ بغير إذنه ، أيحب أحدكم أن يؤتى مَشْرِبته <sup>(١)</sup> ، فتكسر خزانته ، فينتقل منها طعامه ، وإنما تخزن لهم ضرور مواشيهم أطعماتهم ، فلا يحتلبن أحدٌ ماشيةً أحد ، إلا بإذنه » . [أحمد (٦/٢) ، والبخاري (٢٤٣٥) ، ومسلم (١٣/١٧٢٦) ، ومالك في الموطأ (٣٥٥)] . وقال الشافعي : لا يضمن ؛ لأن المسؤولية تسقط بالاضطرار ؛ لوجود الإذن من الشارع ، ولا يجتمع إذن وضمان .

### القَسَامة

القَسَامة تستعمل بمعنى الحسن والجمال . والمقصود بها هنا ؛ الأيمان ، مأخوذة من أقسم ، يُقسم ، إقسامًا ، وقَسَامة . فهي مصدر مشتق من القسم ، كاشتقاق الجماعة من الجمع . وصورتها ، أن يوجد قتيل لا يعرف قاتله ، فتجري القسامة على الجماعة ، التي يمكن أن يكون القاتل محصورًا فيهم ، بشرط أن يكون عليهم لوث <sup>(٢)</sup> ظاهر ، بأن يوجد القتيل بين قوم من الأعداء ، ولا يخالطهم غيرهم ، أو اجتمع جماعة في بيت أو صحراء ، وتفرقوا عن قتيل ، أو وجد في ناحية ، وهناك رجلٌ مختضب بدمه . فإذا كان القتيل في بلدة ، أو في طريق من طرقها ، أو قريبًا منها ، أجريت القسامة على أهل البلدة . وإن وجدت جثته بين بدين ، أجريت القسامة على أقربها مسافة من مكان جثته . وكيفية القسامة ؛ هي أن يختار ولي المقتول خمسين رجلًا من هذه البلدة ؛ ليحلفوا بالله ، أنهم ما قتلوه ، ولا علموا له قاتلاً . فإن حلفوا ، سقطت عنهم الدية ، وإن أبوا ، وحبت ديته على أهل البلدة جميعًا . وإن التبس الأمر ، كانت ديته من بيت المال .

### النظام العربي الذي أقره الإسلام

وكانت القسامة معمولًا بها في الجاهلية ، فأقرها الإسلام على ما كانت عليه .

(١) المشرقة : كاعرفة يوضع فيها الماع . فقد شبه الرسول ﷺ صرعى لمواشي في حفظ الماع بالعرفة التي يحفظ فيها الإنسان مناعه ، وفي حديث إنشأت القيس ورد شيء إلى نظيره

(٢) الوث . العلامة .

وحكمة إقرار الإسلام لها ، أنها مظهر من مظاهر حماية الأنفس ، وحتى لا يذهب دم القاتل هدرًا ، أخرج البخاري ، والنسائي ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن أول قسامة كانت في الجاهلية ، كان رجلٌ من بني هاشم استأجره رجلٌ من قريش من فخذ أخرى ، فاطلق معه في إبله ، فمرَّ به رجلٌ من بني هاشم قد انقطعت عروة جوالقه ، فقال : أغتني بعقل أشدَّ به عروة جوالقي ، لا تنفر الإبل . فأعطاه عقلاً ، فشدد به عروة جوالقه . فلما نزلوا ، عقلت الإبل إلا بعيدًا واحدًا ، فقال الذي استأجره : ما بال هذا البعير لم يعقل من بين الإبل ؟ قال : ليس له عقل . قال : فأين عقله ؟ وحده بعضًا كان فيه أحله ، فمرَّ به رجلٌ من أهل اليمن . فقال له : أتشهد الموسم ؟ قال : ما أشهده ، وربما شهدته . قال : هل أنت مبلغ عني رسالة مرَّة من الدهر ؟ قال : نعم . قال : فإذا شهدت فناد : يا قريش . فإذا أجابوك ، فناد : يا آل بني هاشم . فإن أجابوك ، فسُلَّ عن أبي طالب ، فأحره أن فلاتًا قتلني في عقل . ومات المستأجر ، فلما قدم الذي استأجره ، أتاه أبو طالب . فقال : ما فعل صاحبنا ؟ قال : مرض ، فأحسنتم القيام عليه ، ووليت دفنه . قال : قد كان أهل ذاك منك . فمكث حينًا ، ثم إن الرجل الذي أوصى إليه أن يبلغ عنه ، وافى الموسم . فقال : يا قريش . قالوا : هذه قريش . قال : يا آل بني هاشم . قالوا : هذه بنو هاشم . قال : أين أبو طالب ؟ قالوا : هذا أبو طالب . قال : أمري فلان أن أبلغك رسالة أن فلاتًا قتله في عقل . فأتاه أبو طالب ، فقال : اختَر مَن إحدَى ثلاث ؛ إن شئت أن تؤدي مائة من الإبل ؛ فإنك قتلت صاحبنا ، وإن شئت حلف حمسون من قومك أنك لم تقتله ، فإن أبيت ، قتلناك به . فأثنى قومه فأخبرهم فقالوا : نحلف . فأنته امرأة من بني هاشم ، كانت تحت رجل منهم ، كانت قد ولدت مه ، فقالت : يا أبا طالب ، أحب أن يحبر انني هذا برجلٍ من الخمسين ، ولا تصبر يمينه ، حيث تصبر الأيمان . ففعل ، فأتاه رجلٌ منهم ، فقال : يا أبا طالب ، أردت خمسين رجلًا أن يحلفوا مكان مائة من الإبل ، فيصيب كلُّ رجلٍ منهم بغيران ، هذان البعيران فاقبلهما مي ، ولا تصبر يميني ، حيث تصبر الأيمان . فقبلهما . وحاء ثمانية وأربعون فحلفوا . قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : «والذي نفسي بيده ، ما حال الحول ومن الشمانية والأربعين عين تطرف» [الحاري (٣٨٤٥) ، والنسائي في السنن الكبرى (٦٩٠٩)] .

**الاختلاف في الحكم بالقسامة** : تختلف العماء في وحوب الحكم بالقسامة ؛ فقال جمهور الفقهاء بوجوب الحكم بها ، وقالت طائفة من العماء : لا يحور الحكم بها . قال ابن رشد في «بداية المجتهد» : «وأما وجوب الحكم بها على الجملة ، فقال به جمهور فقهاء الأمصار ؛ مالك ، والشافعي ، وأبو حنيفة ، وأحمد ، وسفيان ، وداود ، وأصحابهم ، وغير ذلك من فقهاء الأمصار» . وقالت طائفة من العماء ؛ منهم : سالم بن عبد الله ، وأبو قلابه ، وعمر بن عبد العزيز ، واس عليه : لا يحور الحكم بها . وعمدة الجمهور ، ما ثبت عنه . عليه الصلاة والسلام - من حديث حويصة ، ومحبيصة ، وهو حديث متفق على صحته من أهل الحديث ، إلا أنهم يختلفون في ألفاظه . وعمدة الفريق الثاني لعدم جواز الحكم بها ، أن القسامة مخالفة لأصول الشرع ، المجمع على صحتها ، فمنها أن الأصل في الشرع ألا يحلف أحد إلا على ما علم قطعًا ،

أو شاهد حشاً، وإذا كان ذلك كذلك، فكيف يقسم أولياء الدم، وهم لم يشاهدوا القتل بل قد يكونون في بدد، والقتل في بدد آخر؛ ولذلك روى البحاري، عن أبي قلابة، أن عمر بن عبد العزيز أبرر سريره يوماً للناس، ثم أذن لهم فدخلوا عليه، فقال: ما تقولون في القسامة؟ فأضرب القوم، وقالوا: نقول: إن القسامة القود بها حق، قد أقاد بها الخفاء. فقال: ما تقول يا أبا قلابة؟ ونصبي للناس. فقلت: يا أمير المؤمنين، عندك أشرف العرب، ورؤساء الأحاد. رأييت لو أن خمسين رجلاً شهدوا على رجل أنه رنن بدمشق، ولم يروه، أكنت ترجمه؟ قال: لا. قلت: أفرايت لو أن خمسين رجلاً شهدوا على رجل أنه سرق بجمص، ولم يروه. أكنت تقطعه؟ قال: لا. وفي بعض الروايات: قلت: فما بالهم إذا شهدوا أنه قتله بأرض كذا وهم عندك، أقدت بشهادتهم. قال: فكتب عمر بن عبد العزيز في القسامة، أنهم إن أقاموا شاهدي عدل أن فلاناً قتله، فأقده، ولا يقتل بشهادة الخمسين الذين أقسموا. قالوا: ومنها، أن من الأصول أن الأيمان ليس لها تأثير في إشاعة الدماء. ومنها، أن من الأصول أن البيعة على من ادعى، واليمين عسى من أنكر. ومن حججهم، أنهم لم يروا في تلك الأحاديث أن رسول الله ﷺ حكم بالقسامة، وإنما كانت حكماً جاهلياً، فلتطف لهم رسول الله ﷺ؛ ليربهم كيف لا يزم الحكم بها عسى أصول الإسلام، ولذلك قال لهم: «أتحلفون خمسين يميناً؟». أعني، لولاة الدم، وهم الأنصار - قالوا: كيف نحلف، ولم نشاهد؟ قال: «فيحلف لكم اليهود». قالوا: كيف نقبل أيمان قوم كفار؟ قالوا: فلو كانت السنة أن يحلفوا، وإن لم يشهدوا، لقال لهم رسول الله ﷺ: «هي السنة». قال: إذا كانت هذه الآثار غير نص في القضاء بالقسامة، والتأويل يتطرق إليها، فصرفها بالتأويل إلى الأصول أولى. وأما القائلون بها، وبخاصة مالك، فرأى أن سنة القسامة سنة منفردة بنفسها، مخصصة للأصول، كسائر السنن المخصصة، وزعم أن العنة في ذلك حوطة الدماء، وذلك أن القتل لما كان يكثر، وكان يقل قيام الشهادة عليه؛ لكون القاتل إنما يتحرى بالقتل مواضع الخلوات، جعلت هذه السنة حفظاً للدماء، لكن هذه العلة تدخل عليه في قطاع الطريق والسراق، وذلك أن السارق تعسر الشهادة عليه، وكذلك قاطع الطريق. فهذا أجاز مالك شهادة المسلوبين عسى السالين، مع مخالفة ذلك للأصول، وذلك أن المسلوبين مَدْعُون على سلبهم. انتهى.

### التعزير

١ - تعريفه: يأتي التعزير بمعنى التعظيم والصرة، ومن ذلك قول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ﴾ [الفتح: ٩]. أي؛ تعظموه، وتنصروه. ويأتي بمعنى الإهانة، يقال: عزز فلان فلاناً. إذا أهانه؛ زجراً وتذنيباً له عسى دنب وقع منه. والمقصود به هي الشرع؛ التأديب على ذنب لا حد فيه، ولا كفارة. أي؛ أنه عقوبة تأديبية يفرضها الحاكم<sup>(١)</sup> عسى جناية<sup>(٢)</sup> أو معصية، لم يعين الشرع لها عقوبة،

(١) الحاكم هو الذي ينفذ أحكام الإسلام ويفهم حدوده ويتفقد شتاتيه

(٢) إحاطة في لعرف القاصي هي جرمة التي تكون عمودتها الإعدام أو الأشغال شائعة أو لسحر.

أو حدد لها عقوبة ، ولكن لم تتوفر فيها شروط اتصيد ، مثل مباشرة في غير الفرح ، وسرقة ما لا قطع فيه ، وحماية لأقصاص فيه ، وإتيان المرأة امرأة ، ولقدف بعد الرضى . ذلك أن المعاصي ثلاثة أقسام :

١- نوع فيه حد ، ولا كفارة فيه ، وهي الحدود التي تقدم ذكرها .

٢- ونوع فيه كفارة : ولا حد فيه . مثل الجماع في نهار رمضان ، والجماع في الإحرام .

٣- ونوع لا كفارة فيه . ولا حد ، كالمعاصي التي تقدم ذكرها ، فيجب فيها التعزير .

٢ - مشروعيته : والأصل في مشروعيته ما رواه أبو داود ، ولترمذي ، والسائي ، والبيهقي ، عن نهز بن حكيم ، عن أبيه ، عن حده ، « أن النبي ﷺ حبس في التهمة » . صححه الحاكم . [أحمد (٢/٥) ، وأبو داود (٣٦٣٠) ، وترمذي (١٤١٧) ، والسائي (٦٧/٨) ، والحاكم (١٠٢/٤) ، والبيهقي (٥٣/٦) ] . وإنما كان هذا الحبس حسناً احتياطياً ، حتى تظهر الحقيقة . وأخرج البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، عن هاني بن بيار ، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « لا تجلدوا فوق عشرة أسواص ، إلا في حد من حدود الله - تعالى » . وقد ثبت أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يعرّض ، ويؤدب بحق الرأس ، والنهي ، والصر ، كما كان يحرق حو نيت الخمرين ، والقرية التي يباع فيها الخمر . وحرق قصر سعد بن أبي وقاص بالكوفة ، لما احتجب فيه عن الرعية . وقد اتخذ درة يصرب بها من يستحق الضرب ، واتحد داراً للسج ، وضرب لدائحة ، حتى بدا شعرها <sup>(١)</sup> . وقال الأئمة الثلاثة : إنه واجب <sup>(٢)</sup> . وقال الشافعي : ليس بواجب .

٣ - حكمه مشروعيته والفرق بينه وبين الحدود : وقد شرعه الإسلام لتأديب العصاة ، والخارجين على النظام ، فالحكمة فيه هي الحكمة من شرعية الحدود ، التي سبق ذكرها في مواضعها . إلا أنه يحتلف عن الحدود من ثلاثة أوجه :

١- أن الحدود يتسوى الناس فيها جميعاً ، بينما التعزير يختلف باختلافهم . فإذا رل رجل كريم ، فإنه يحوز العفو عن رثته ، وإذا عوقب عبيها ، فإنه ينبغي أن تكون عقوبته أخف من عقوبة من رتك مثل رثته ، ممن هو دونه في الشرف والمزلة . روى أحمد ، وأبو داود ، والسائي ، والبيهقي ، أن رسول الله ﷺ قال : « أقبلوا ذوي الهيئات عثراتهم ، لا الحدود » . [أحمد (١٨١/٦) ، وأبو داود (٧٣٧٥) ، والسائي في الكبرى (٧٢٩٣) ، والبيهقي (٢٦٧/٨) ] . أي : إذا رل رجل ممن لا يعرف دلش رلة ، أو رتك صغيرة من اصغائر ، أو كان طائعاً ، وكانت هذه أولى خطاياها ، فلا تؤاخذوه ، وإذا كان لابد من المؤاحدة ، فلتكن مؤاخدة خفيفة .

٢- أن الحدود لا تجوز فيها الشفاعة بعد أن ترفع إلى الحاكم ، بينما التعزير يجوز فيها الشفاعة .

٣- أن من مات بالعزير ، فإن فيه الضمان ، فقد أُرهب عمر بن الخطاب - رضي الله عنه امرأة - فأحصت بطنها ، فألقت حياً ميتاً ، فحمل دية جيسها <sup>(٣)</sup> . وقال أبو حنيفة ، ومالك : لا ضمان ولا شيء ؛ لأن التعزير والحد في ذلك سواء .

(٢) أي أن التعزير فيما شرع منه تعزير واجب

(١) ويرجع في ذلك إلى عدة أسباب لا يمكن حصرها  
(٣) فمن باب دية نجس في بيت الله ، ومن هنا هي على عقوبته وي لأمر

٤ - صِفَةُ التَّعْزِيرِ : والتعزير يكون بالقول مثل التوبيخ ، والزجر ، والوعظ ، ويكون بالفعل حسب ما يقتضيه الحال ، كما يكون بالضرب ، والجس ، والقيد ، والنفي ، والعزل ، والرفق . روى أبو داود ، أنه أنبى النبي ﷺ بمحسب ، قد حصت يديه ورجليه بالخناء ، فقال ﷺ : « ما بال هذا ؟ » فقالوا : يشبه بالنساء . فأمر به ففني إلى البقيع . فقالوا : يا رسول الله ، نقتله ؟ فقال ﷺ : « إني بهيئ عن قتل المصلين » . [ أبو داود (٤٩٢٨) ] . ولا يجوز التعزير بحق اللحية ، ولا تخريب الدور ، وقمع الساتين ، والنزوع ، والثمار ، والشجر ، كما لا يجوز بحدع الألف ، ولا بقطع الأذن ، أو الشفة ، أو الأنامل ؛ لأن ذلك لم يعهد عن أحد من الصحابة .

٥ - الزيادة في التعزير على عشرة أسواط : تقدم في حديث هانئ بن نيار السهمي في التعزير عن الزيادة على عشرة أسواط . وقد أخذ بهذا أحمد ، والليث ، وإسحاق ، وجماعة من الشافعية ، فقالوا : لا تجوز الزيادة على عشرة أسواط ، وهي التي قررها الشارع . وذهب مالك ، والشافعي ، وريد بن علي ، وآخرون إلى حوز الزيادة على العشرة ، ولكن لا يبلغ أدنى الحدود . وقالت طائفة : لا ينعى بالتعزير في المعصية قدر الحد فيها ، فلا يبلغ بالتعزير على النظر والمباشرة حد الزنى ، ولا على السرقة من غير حرز حد القطع ، ولا على السب من غير قذف حد القذف . وقيل : يحتج ولي الأمر ، ويقدر العقوبة حسب المصلحة ، وتقدر الجريمة .

٦ - التَّعْزِيرُ بِالْقَتْلِ : والتعزير بالقتل أجاره بعض العلماء ، ومعه بعض آخر . وقد جاء في ابن عابدين ، نقلاً عن الحافظ ابن تيمية : « إن من أصول الحنفية ، أن ما لا قتل فيه عندهم ، مثل القتل بالثقل ، وفاحشة الرحال . إذ تكررت . فلإمام أن يقتل فاعه ، وكذلك أنه أن يزيد على الحد المقدر ، إذا رأى المصلحة في ذلك » .

٧ - التَّعْزِيرُ بِأَخْذِ الْمَالِ : ويحور التعزير بأخذ المال ، وهو مذهب أبي يوسف ، وبه قال مالك . قال صاحب «معين للحكم» : « ومن قال : إن العقوبة المالية مسوغة . فقد غلط على مذاهب الأئمة ، نقلاً وستدلاً . وليس يسهل دعوى نسحها ، والمدعوى للنسح يس معهم شئ ولا إجماع يصحح دعواهم ، إلا أن يقولوا : مذهب أصحابنا لا يحوز ! وقال ابن القيم : إن لسي ﷺ عر حرمان الصيب المستحق من السلب ، وأحبر عن تعزير مانع لزكاة أخذ سطر ماله ، فقال ﷺ فيما يرويه أحمد ، وأبو داود ، ولسائي : « من أعصاه مؤتجرًا فله أحرها ، ومن معها فإنما آخذوها وشطر ماله ، عرمة من عزمايت رتنا » . [ أحمد (٤٠٢/٥) ، وأبو داود (١٥٧٥) ، ولسائي (٢٤٤٦) ] .

٨ - التَّعْزِيرُ مِنْ حَقِّ الْحَاكِمِ : والتعزير يتولاه الحاكم ؛ لأن له اولاية العامة على المسمين ، وفي «سبل السلام» : وليس التعزير لغير الإمام ، إلا ثلاثة :

١ الأول الأب ، فإن له تعزير ولده الصغير ؛ للتعليم ، والزجر عن سبى الأخلاق ، وانظروا أن الأم في مسألة زمن عصبا في كفانته لها ذلك ، ولأمر بالصلاة ، والضرب عليها ، وليس للأب تعزير الدلع وإن كان سفيها .

- ٢- والثاني السيّد ، يعزّر رقيقه في حق نفسه ، وفي حق الله - تعالى - على الأصح .
- ٣- والثالث الروح . له تحرير زوجته في أمر الشوز ، كما صرح به القرآن ، وهل له صربها على ترك الصلاة ، ونحوها؟
- الظاهر ، أن له ذلك إن لم يكف فيها الرجر ؛ لأنه من باب إنكار السكر ، والروح من حمّة من يكف بالإنكار باليد ، أو اللسان ، أو الحمان ، والمرادها الأولان ١ هـ .
- وكذلك يحوز سمعهم تأديب الصبيان .
- ٩ - الضّمان في التّعزير : ولا ضمان على الأب إذا أدّب ولده ، ولا على الزوج إذا أدّب زوجته ، ولا على الحاكم إذا أدّب المحكوم ، بشرط ألا يسرف واحد منهم ، ويزيد على ما يحصل به المقصود ، فإذا أسرف واحد منهم في التأديب ، كان متعدّياً ، وضمن بسبب تعديه ما أتلّفه .

\* \* \*

## السلام في الإسلام

إن السلام مندأ من المبادئ التي عمق الإسلام جذورها في نفوس المسلمين ، فأصبحت جزءاً من كياناتهم ، وعقيدة من عقائدهم . لقد صاح الإسلام منذ طلع فجره ، وأشرق نوره ، صيحته المدوية في آفاق الدنيا ، يدعو إلى السلام ، ويضع الحطة الرشيدة التي تبلغ بالإنسانية إليه . إن الإسلام يحب الحياة ويقدسها ، ويحب الناس فيها ، وهو لذلك يحررهم من الخوف ، ويرسم الطريقة المثلى ؛ لتعيش الإنسانية متجهة إلى غاياتها من الرقي والتقدم ، وهي مظلة بظلال الأمن الوارفة .

ولفظ الإسلام - الذي هو عنوان هذا الدين - مأخوذ من مادة السلام ؛ لأن السلام والإسلام يلتقيان في توفير الطمأنينة ، والأمن ، والسكينة . وزب هذا الدين ، سبحانه وتعالى ، من أسمائه «السلام» ؛ لأنه يؤمن الناس بما شرع من مبادئ ، وبما رسم من خطط ومناهج . وحامل هذه الرسالة هو حامل راية السلام ؛ لأنه يحمل إلى البشرية الهدى ، والنور ، والخير ، والرشاد ، وهو يحدث عن نفسه ، فيقول : «إنما أنا رحمة مهداة» . [الطبراني في المعجم الصغير (٩٥/١) والحاكم (٣٥/١) والقفصاعي في مسند الشهاب (٧٣٣)] . ويحدث القرآن عن رسالته ، فيقول : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ [الأنبياء : ١٠٧] . ونحية المسلمين التي تؤلف القلوب ، وتقوي الصلّات ، وتربط الإنسان بأخيه الإنسان ، هي السلام . وأولى الناس بالله ، وأقربهم إليه من بدأهم بالسلام ، وبذل السلام للعالم ، وإفشائه جزء من الإيمان . وقد جعل الله نحية المسلمين بهذا اللفظ ؛ للإشعار بأن دينهم دين السلام والأمان ، وهم أهل السلم ومحبو السلام .

وفي الحديث ، أن رسول الله ﷺ يقول : «إن الله جعل السلام نحية لأمتنا ، وأماناً لأهل ذمتنا» . [مجمع الزوائد (٣٣/٨)] . وما ينبغي للإنسان أن يتكلم مع إنسان قبل أن يبدأ بكلمة السلام ؛ يقول رسول الإسلام ﷺ : «السلام قبل الكلام» . [الترمذي (٢٦٩٩)] . وسبب ذلك أن السلام أمان ، ولا كلام إلا بعد الأمان . والمسلم مكلف وهو يناجي ربه ، بأن يُسلم على نبيه ﷺ ، وعلى نفسه ، وعلى عباد الله الصالحين ، فإذا فرغ من مناجاته لله ، وأقبل على الدنيا ، أقبل عليها من جانب السلام ، والرحمة ، والبركة . وفي ميدان الحرب والقتال ، إذا أجرى المقاتل كلمة السلام على لسانه ، وجب الكف عن قتاله .

يقول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَن أَلْفَىٰ إِلَيْكُمْ أَسَلَّمَ لَسْتُمْ مُمْنًا ﴾ [النساء : ٩٤] . ونحية الله للمؤمنين نحية سلام : ﴿ تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ ﴾ [الأحزاب : ٤٤] . ونحية الملائكة للبشر في الآخرة سلام : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾ [الرعد : ٢٣ ، ٢٤] . ومستقر الصالحين دار الأمن والسلام : ﴿ وَاللَّهُ يَدْعُوًا إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ ﴾ [يونس : ٢٥] . و : ﴿ لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [الأنعام : ١٢٧] . وأهل الجنة لا يسمعون من القول ، ولا يتحدثون بلغة غير لغة السلام : ﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْتِيًا ﴾ ٥٠ ، إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا ٥١ ﴿ [البقرة : ٢٥ ، ٢٦] . وكثرة تكرار هذا اللفظ - السلام - على هذا النحو ، مع إحاطته بالجو الديني النفسي ، من شأنه أن يوقظ الحواس جميعها ، ويوجه الأفكار والأنظار إلى هذا المبدأ السامي العظيم .



بل إن الإسلام يوجب العدل ، ويحرم الظلم ، ويحفل من تعاليمه السامية ، وقيمة الرفيعة ؛ من المودة ، والرحمة ، والتعاون ، والإيتار ، والتضحية ، وإكثار الذات ، ما يطفح الحياة ، ويعطف القلوب ، ويؤاخي بين الإنسان وأخيه الإنسان . وهو عد ذلك كله يحترم العقل الإنساني ، ويقدر لفكر انشوري ، ويحفل لعقل والفكر وسيتين من وسائل لتفاهم والإقناع . فهو لا يرغب أحداً على عقيدة معينة ، ولا يكره إنساناً على نظرية خاصة بالكون ، أو الطبيعة ، أو الإنسان ، وحتى في قضايا الدين بقر ، أنه لا إكراه في الدين ، وأن وسيته هي استعمال العقل والفكر ، والنظر فيما خلق الله من أشياء ، يقول الله - تعالى - : ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [سورة ٢٥٦] . ويقول - تعالى - : ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ ٩٩ ﴿وَمَا كَانَتْ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَجْعَلُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ ١٠١ ﴿قُلْ أَنْظَرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس : ٩٩ - ١٠١] . ورسول الله ﷺ سم تكن وظيفته ، إلا أنه مبلغ عن الله ، وداعية إليه ؛ يقول الله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا وَمُنِيرًا وَنَذِيرًا﴾ ٥٥ ﴿وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا﴾ ١٦ [الأحزاب : ٤٥ ، ٤٦] .

#### العلاقات الانسانية

الإسلام لا يقف عند حد الإشادة بهذا المبدأ فحسب ، وإنما يجعل العلاقة بين الأفراد وبين الجماعات ، وبين الدول علاقة سلام وأمان ، يستوي في ذلك علاقة المسلمين بعضهم ببعض ، وعلاقة المسلمين بغيرهم ، وفيما يلي بيان ذلك :

#### علاقة المسلمين بعضهم ببعض :

١- جاء الإسلام ليجمع القلوب إلى القلب ، ويضم الصف إلى لصف ، مستهدفاً إقامة كيان موحد ، ومتقياً عوامل لفرقة والضعف ، وأسباب الفشل والهزيمة ؛ ليكون لهذا الكيان لموحد القدرة على تحقيق انفايات السامية ، والمقاصد النبيلة ، والأهداف الصالحة ، التي جاءت بها رسالته العظمى ؛ من عبادة الله ، وإعلاء كلمته ، وإقامة الحق ، وفعل الخير ، والجهاد من أجل استقرار المبادئ ، التي يعيش الناس في ظلها آمنين . فهو لهذا كله يكون روابط وصلات بين أفراد المجتمع ؛ لتخلق هذا الكيان وتدعمه ، وهذه الروابط تتميز بأنها روابط أدبية ، قائمة للسماء والبقاء ، وليست كغيرها من الروابط المادية التي تنتهي بانتهاء دواعيها ، وتقضي بانقضاء الحاجة إليها . إنها روابط أقوى من روابط الدم ، واللون ، واللغة ، واللوص ، والمصالح المادية ، وغير ذلك مما يربط بين الناس . وهذه الروابط من شأنها أن تجعل بين المسلمين تماسكاً قوياً ، وتقيم منهم كياناً يستعصي على لفرقة ، ويأبى عن الخلل . وأور رباط من الروابط لأدبية ، هو رباط الإيمان ، فهو المحور الذي تلتقي عنده الجماعة المؤممة ، فالإيمان يجعل من المؤمنين إحاء أقوى من إحاء للسب : ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [سورة ١٠٠] . ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ سَوَاءٌ أُولَئِكَ يَقْعُرُونَ﴾ [سورة ٧١] . و «المسلم أخو

المسلم». [مسلم (٢٥٦٤)]. وطبيعة الإيمان تجمع ولا تفرق، وتوحد ولا تشتت: «المؤمن ألف مألوف، ولا حير فيمن لا يألف، ولا يؤلف». [مسند الشهاب (٢٤) ومجمع الروائد (٨٧/٨) والمقاصد الحسنة (١٢٣٣) وصحيح الجامع (٦٦٦١ و٦٦٦٢)]. والمؤمن قوة لأحيه: «المؤمن للمؤمن كالبنيان، يشد بعضه بعضاً». [البخاري (١٤٣٧)، ومسلم (٢٥٨٥)]. وهو يحس بإحساسه، ويشعر بشعوره، فيفرح لفرحه، ويحزن لحزنه، ويرى أنه جزء منه: «مثل المؤمنين في توادهم، وترحمهم، وتعاطفهم، كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو، تداعى له سائر الجسد باحماً والسهير». [أحمد (٢٦٨/٤) ومسلم (٦٧/٢٥٨٦) والإسلام يدعم هذا الرباط، ويقوي هذه العلاقة، بالدعوة إلى الاندماج في الجماعة والانتظام في سلوكها، وينهى عن كل ما من شأنه أن يوهن من قوته، أو يضعف من شدته، فالجماعة دائماً في رعاية الله، وتحت يده: «يد الله مع الجماعة، ومن شذ شذ في النار». [الترمذي (٢١٦٧)]. وهي المنفس الطبيعي للإنسان، ومن ثم كانت رحمة: «الجماعة رحمة، والفرقة عذاب». [أحمد (٢٧٨/٤)]. والجماعة مهما صغرت، فهي على أي حال خير من الوحدة، وكما كثر عددها، كانت أفضل وأبر: «الاثنان خير من واحد، والثلاثة خير من الاثنين، والأربعة خير من الثلاثة، فعليكم بالجماعة؛ فإن الله لن يجمع أمّتي إلا على الهدى». [(مجمع الزوائد (١٧٧/١) و (٢١٨/٥)]. وعبادات الإسلام كلها لا تؤدّى إلا جماعة؛ فالصلاة تسن فيها الجماعة، وهي تفضل صلاة الفرد، بسبع وعشرين درجة، والزكاة معاملة بين الأغنياء والفقراء، والصيام مشاركة جماعية، ومساواة في الجوع في فترة معينة من الوقت، والحج ملتقى عام للمسلمين جميعاً كل عام، يجتمعون من أطراف الأرض على أقدس غاية: «وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله، يقرءون القرآن، ويتدارسونه بينهم، إلا نزلت عليهم السكينة، وحفتهم الرحمة، وذكرهم الله في ملأ عنده». [مسلم (٢٦٩٩) وأبو داود (٤٩٤٦) والترمذي (١٩٣٠) وابن ماجه (٢٢٥)]. ولقد كان الرسول - عليه الصلاة والسلام - يحرص على أن يجتمع المسمون، حتى في المظهر الشكلي، فقد رآهم يوماً وقد جلسوا متفرقين، فقال لهم: «اجتمعوا». فاجتمعوا، فلو بسط عليهم ثوبه، لو سعه. [أحمد (٥٠١/٣) وأبو داود (٣٧٦٤) وابن ماجه (٣٢٨٦) وابن حبان (٥٢٢٤) والحاكم (١٠٣/٢)]. وإذا كانت الجماعة هي القوة التي تحمي دين الله، وتحرس دنيا المسلمين، فإن الفرقة هي التي تقضي على الدين والدنيا معاً. ولقد نهى عنها الإسلام أشد النهي؛ إذ إنها الطريق المفتوح للهزيمة، وله يؤت الإسلام من جهة، كما أتت من جهة الفرقة التي ذهبت بقوة المسلمين، ولتي تخلف عنها الصر، والفشل، والذل، وسائر ما يعانون منه: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَيْنِ مَا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَأُولَئِكَ هُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَٰ فَيُفَرِّقُوا بَيْنَ رُبِّكُمْ وَرَبِّ الْبَيْتِ الَّذِي تَقَرَّبُوا إِلَيْهِ كَوْنًا وَفَرَقُوا بَيْنَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، «لا تحتلموا؛ فإن من كان قلبكم مختلفوا، فهلکوا». [البخاري (٥٠٦٢)].

ولن تصل الجماعة إلى تماسكها، إلا إذا بذل بها كل فرد من ذات مسه ودات يده، وكان عوناً لها في

كل أمر من الأمور التي تهملها؛ سواء أكانت هذه المعاونة مادية، أو أدبية، وسواء أكانت معاونة بالمال، أم العلم، أم الرأي، أم المشورة، «اللاس عيال الله، أحبهم إلى الله أنفعهم لعيانه». [البرار (١٩٤٩) ومسد لشهاب (٨١٣) وس أبي الدنيا في قضاء الخوائج (٢٤)]. «خير الناس أنفعهم للناس». [الضراني في المعجم الكبير (١٣٦٤٦) والصغير (٣٥/٢) ومسد لشهاب (٧٧١)]. «إن الله يحب إغاثة اللهفان». [ضعيف الجامع (١٦٩٨)]. «اشفعوا، تؤخروا». [البحري (٤٣٢) ومسد (٢٦٢٧)]. «المؤمن مرآة المؤمن، والمؤمن أخو المؤمن، يكف عنه ضيعته، ويحوطه من ورائه». [البحري في الأدب المفرد (٢٣٩) وأبو داود (٤٧٩٧) ومسد لشهاب (٨٦)]. «إن أحدكم مرآة أخيه، فإن رأى منه أذى، فليحطه عنه». [الترمذي (١٩٢٩) وضعيف الجامع (١٣٧١)]. وهكذا يعمل الإسلام على تحقيق هذه الروابط، حتى يخلق مجتمعاً متماسكاً، وكياناً قوياً، يستطيع مواجهة الأحداث، ورد عدوان المعتدين، وما أحوج المسلمين في هذه الآونة إلى هذا التجمع! إنهم بذلك يقيمون فريضة إسلامية، ويحرزون كسباً سياسياً، ويحققون قوة عسكرية تحمي وجودهم، ووحدة اقتصادية توفر لهم كل ما يحتاجون إليه من ثروات. لقد ترك الاستعمار آثاراً سيئة؛ من ضعف في الدين، وانحطاط في الخلق، وتخلف في العلم، ولا يمكن القضاء على هذه الآفات الاجتماعية الخطيرة، إلا إذا عادت الأمة موحدة الهدف، مترابطة البنیان، مجتمعة الكلمة، كالبنیان المرصوص، يشد بعضه بعضاً.

### قتال البغاة

هذا هو الأصل في العلاقات والروابط التي تربط بين المسلمين، فإذا حدث أن تقطعت بينهم هذه العلاقات، وانفصلت عرى الإخاء، وبغى بعضهم على بعض، وجب قتال الباغي، حتى يرجع إلى العدل، وإلى الانتظام في سلك الجماعة؛ يقول الله - تعالى -: ﴿وَرَبِّكَ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغَىٰ حَتَّىٰ تَبْغِيَ إِلَىٰ اللَّهِ فَإِنَّ فَاتَهُ فَاقْتُلُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ٩﴾ [احجرت: ٩]. فالآية تقرر أن المؤمنين إذا تقاتلوا، وجب على جماعة من ذوي الرأي أن تتدخل فوراً، وتصلح بين المتقاتلين، فإن بغت طائفة على الأخرى، ولم ترضخ للصلح، ولم تستجب له، وجب على المسلمين جميعاً أن يتجمعوا لقتال هذه الطائفة الباغية. وقد قاتل الإمام علي الفتنه الساعية، كما قاتل أبو بكر الصديق مانعي الزكاة، وقد اتفق الفقهاء على أن هذه الفتنه الساعية لا تخرج عن الإسلام بعيها؛ لأن القرآن الكريم وصفها بالإيمان مع مقاتلتها، فقال: ﴿وَرَبِّكَ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ [احجرت: ٩]. ولهذا فإن مذبحهم لا يقتل، وكذلك حريجهم، وأن أموالهم لا تمنع، وأن نسائهم ودراريهم لا تسبي، ولا يصممون ما أتلفوا حال الحرب من نفس ومن مال، وأن من قتل منهم عُسر وكُفر، وضُني عليه، أما من قُتل من الطائفة العادلة، فإنه يكون شهيداً، فلا يغسل ولا يصنّى عليه؛ لأنه قتل في قتال أمر الله به، فهو مثل استهيد في معركة الكفار. هذا إذا كان الخوارج على إمام المسلمين، الذي

اجتمعت عليه الجماعة، في قطر من الأقطار، وكان هذا الخروج مصحوباً بامتناع عن أداء الحقوق المقررة بمصلحة الجماعة أو مصلحة الأفراد، بأن يكون القصد منه عزل الإمام. وجملة القول: أنه لا بد من صفات خاصة يتميز بها الخارجون، حتى ينطبق عليهم وصف «البغاة»، وجملة هذه الصفات هي:

- ١- الخروج عن طاعة الحاكم العادل، التي أوجبها الله على المسلمين لأوليائهم أمورهم.
- ٢- أن يكون الخروج من جماعة قوية، لها شوكة وقوة، بحيث يحتاج الحاكم في ردهم إلى الطاعة إلى إعداد رجال، ومال، وقتال. فإن لم تكن لهم قوة؛ فإن كانوا أفراداً، أو لم يكن لهم من العتاد ما يدفعون به عن أنفسهم، فليسوا ببغاة؛ لأنه يسهل ضبطهم، وإعادتهم إلى الطاعة.
- ٣- أن يكون لهم تأويل سائع، يدعوهم إلى الخروج على حكم الإمام؛ فإن لم يكن لهم تأويل سائع، كانوا محاربين، لا بغاة.
- ٤- أن يكون لهم رئيس مطاع، يكون مصدراً لقوتهم؛ لأنه لا قوة لجماعة لا قيادة لها. هذا هو شأن البغاة، وحكم الله فيهم. أما إذا كان القتال لأجل الدنيا، وللحصول على الرئاسة، ومنازعة أولي الأمر، فهذا الخروج يعتبر محاربة، ويكون للمحاربين حكم آخر يخالف حكم الباغيين، وهذا الحكم هو الذي ذكره الله في قوله: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزَاءُ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ٣٣﴾ [الأنفال: ٣٣].
- ٣٤- فهؤلاء المحاربون جزاؤهم القتل، أو الصلب، أو تقطيع الأيدي والأرجل من خلاف، أو الحبس والنفي من الأرض، حسب رأي الحاكم فيهم، وجرائمهم التي ارتكبوها، ومن قتل منهم، فهو في النار، ومن قتل من مقاتليهم، فهو شهيد. فإذا كان القتال صادراً من الطائفتين؛ لعصبية أو طلب رئاسة، كان كل من الطائفتين باغيًا، ويأخذ حكم الباغي.

### العلاقة بين المسلمين، وغيرهم

علاقة المسلمين بغيرهم علاقة تعارف وتعاون، وبر وعدل. يقول الله - سبحانه - في التعارف المفضي إلى التعاون: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقْوَاهُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ١٣﴾ [الحجرات: ١٣]. ويقول في الوصاية بالبر والعدل: ﴿لَا يَهْدِيكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَرْوَهُمْ وَتَقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ٨﴾ [المتحنة: ٨]. ومن مقتضيات هذه العلاقة تبادل المصالح، وإطراد المنافع، وتقوية الصلات الإنسانية. وهذا المعنى لا يدخل في نطاق النهي عن موالاة الكافرين؛ إذ إن النهي عن موالاة الكافرين يقصد به النهي عن مخالفتهم، ومناصرتهم ضد المسلمين، كما يقصد به النهي عن الرضا بما هم فيه من كفر؛ إذ إن مناصرة الكافرين على المسلمين فيه ضرر بالغ بالكيان الإسلامي، وإضعاف لقوة الجماعة المؤمنة، كما أن الرضا بالكفر كفر، يحظره الإسلام

ويعمه . أما الموااة بمعنى المسألة ، والمعاشرة الحميلة ، والمعاملة باحسنى ، وتبادل المصالح ، والتعاون على البر والتقوى ، فهذا مما دعا إليه الإسلام .

### كفالة الحرية الدينية لغير المسلمين

ولهذا قرر الإسلام المساواة بين الدميين والمسلمين ، فلهم ما لمسلمين ، وعليهم ما عليهم ، وكفل لهم حريتهم الدينية ، وتمثل حريتهم الدينية فيما يأتي :

أولاً : عدم إكراه أحد منهم على ترك دينه ، أو إكراهه على عقيدة معينة ؛ يقول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة : ٢٥٦] .

ثانياً : من حق أهل الكتاب أن يمارسوا شعائر دينهم ؛ فلا تُهدم لهم كنيسة ، ولا يكسر لهم صليب ؛ يقول الرسول - صلوات الله وسلامه عليه - : «تركوهم ، وما يدينون» . ولم أجده فيما بين يدي من مصادر حديثة ، وسيأتي أن هذا الخبر قاعدة فقهية مقررة . بل من حق زوجة المسلم اليهودية والنصرانية أن تذهب إلى الكنيسة ، أو إلى المعبد ، ولا حق لزوجها في منعها من ذلك .

ثالثاً : أباح لهم الإسلام ما أباحه لهم دينهم من الطعام وغيره ، فلا يُقتل لهم خنزير ، ولا تراق لهم خمر ، ما دام ذلك جائزاً عندهم ، وهو بهذا وشع عليهم أكثر من توسعته على المسلمين ، الذين حرم عليهم الخمر والخنزير .

رابعاً : لهم الحرية في قضايا الزواج ، والطلاق ، والنفقة ، ولهم أن يتصرفوا كما يشاءون فيها ، دون أن توضع لهم قيود أو حدود .

خامساً : حمى الإسلام كرامتهم ، وصان حقوقهم ، وجعل لهم الحرية في الجدل والمناقشة في حدود العقل والمنطق ، مع التزام الأدب ، والبعد عن الخشونة والعنف ؛ يقول الله - تعالى - : ﴿وَلَا تَجِدُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالْقِيَمَةِ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَنَّمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأَنْزَلَ إِلَيْكُمْ وَلَهُمْ كُفْرًا وَنَحْنُ لَمْ نُشْرِكْ بِهِ﴾ [العنكبوت : ٢٦] .

سادساً : سوى بينهم وبين المسلمين في العقوبات ، في رأي بعض المذاهب . وفي الميراث سوى في الحرمان بين الذمي والمسلم ، فلا يرث الذمي قريبه المسلم ، ولا يرث المسلم قريبه الذمي .

سابعاً : أحل الإسلام طعامهم والأكل من ذبائحهم ، والتزوج بنسائهم ؛ يقول الله - سبحانه - : ﴿يَزِمُ أَجَلٌ لَكُمْ أَنْ تَطِيبُوا وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُؤْمِنَاتُ وَالْمُؤْمِنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا ءَاتَيْنَهُنَّ أَجْرَهُنَّ مُحْصِينَ غَيْرَ مُسَفَحِينَ وَلَا مُتَحِدِينَ أَخْدَانٍ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [المائدة : ٥] .

ثامناً : أباح الإسلام زيارتهم وعبادة مرضاهم ، وتقديم الهدايا لهم ، ومبادلتهم البيع ، والشراء ، ونحو ذلك من المعاملات ، فمن الثالث ، أن الرسول ﷺ مات ، ودرعه مرهونة عند يهودي في ذبي له

عليه . [البحاري (٢٥١٣) ومسلم (١٦٠٣)] . وكان بعض الصحابة إذا دح شاة ، يقول لخادمه : ابدأ بجارنا اليهودي . قال صاحب «البدائع» : ويسكون في أمصار المسلمين ، يبيعون ويشترون ؛ لأن عقد الذمة شرع ؛ ليكون وسيلة إلى إسلامهم ، وتمكينهم من المقام في أمصار المسلمين ، أبلغ في هذا المقصود ، وفيه أيضا منفعة المسلمين ، بالبيع والشراء .

### الموالة المنهي عنها

هذا هو الأصل في علاقة المسلمين بغيرهم ، ولا تتبدل هذه العلاقة ، إلا إذا عمل غير المسلمين . من جانبهم . على تقويض هذه العلاقة ، وتمزيقها بعداوتهم للمسلمين ، وإعلانهم الحرب عليهم ، فتكون المقاطعة أمرا دينيا ، وواجبا إسلاميا ، فضلا عن أنها عمل سياسي عادل ، فهي معاملة بالمثل . والقرآن يوجه أنظار أتباعه إلى هذه الحقيقة ، ويحكم فيها الحكم الفصل ، فيقول : ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقْلَةً وَيَعِزُّكُمْ اللَّهُ نَفْسَكُمْ﴾ [آل عمران : ٢٨] .

وقد تضمنت الآية المعاني الآتية :

أولاً : التحذير من الموالة والمناصرة للأعداء ؛ لما فيها من التعرض للخطر .

ثانياً : أن من يفعل ذلك ، فهو مقطوع عن الله - عز وجل - لا يربطه به رابط .

ثالثاً : أنه في حالة الضعف والخوف من أذاهم ، تجوز الموالة ظاهراً ، ريثما يعدون أنفسهم لمواجهة الذي يهددهم . وفي موضع آخر من القرآن الكريم يقول : ﴿بَشِّرِ الْمُتَفَقِينَ أَنَّكُمْ عِدَاءُ آلِ يَسَّاءَ﴾ (١٣٨) الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَيْنَلْفُؤُتْ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةُ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً (١٣٩) وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَتَّبِعُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُتَفَقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعاً (١٤٠) الَّذِينَ يَرَبُّونَ بِكُمْ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِنَ اللَّهِ قَالُوا أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوا أَلَمْ نَسْتَحِذْ عَيْتَكُمْ وَنَمْنَعَكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَالَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا (١٤١) [النساء : ١٣٨ - ١٤١] .

وقد تضمنت هذه الآيات ما يأتي :

أولاً : أن المنافقين هم الذين يتخذون الكافرين أولياء ؛ يواوونهم بامودة ، وينصرونهم في السر ، متجاوزين ولاية المؤمنين ، ومعرضين عنها .

ثانياً : أنهم بعمدتهم هذا يطلبون عهد الكافرين العزة والقوة ، وهم بذلك مخطئون ؛ لأن العزة والقوة كلها لله وللمؤمنين : ﴿وَاللَّهُ الْعِزَّةُ وَالرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُتَفَقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [المنافقون : ٨] .

ثالثاً : أن هؤلاء المنافقين ينتظرون ما يحل بالمؤمنين ؛ فإن كان لهم فتح من الله ونصر ، قالوا : نحن معكم في الدين والجهاد . وإن كان للكافرين نصيب من النصر ، قال هؤلاء المنافقون للكافرين : ألم نحافظ

عليكم ، ومنعكم من إبداء المؤمنين لكم بتحويلهم ، وإطلاعكم على سرهم ، حتى انتصرتهم ، فأعطونا مما كسبتم .

رابعاً : أن الله - سبحانه - لن يجعل للكافرين على المؤمنين اخلصين في يديهم ، قائمين على حدود الله ، طريقاً إلى لصير عبيدهم . أي ، لا يمكنهم من أن يعبدوه . وقد كان رجال من المسلمين يوالون رجالاً من الكفار ؛ لما كان بينهم من قرابة ، أو حوار ، أو محاجة ، وكانت هذه لولاية حظراً على سلامة المسلمين ، فأنزل الله ﷻ محذراً من هذه لولاية لصارة ، فقال : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خِلَالًا وَدُونًا مَّا عَيْتُمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْيَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْثَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنتُمْ تُعْقِلُونَ ﴿١١٨﴾﴾ [ آل عمران : ١١٨ ] . ففي هذه الآية النهي عن اتخاذ غير المؤمنين بطانة وأصدقاء . أي ؛ خاصة تطلعونهم على أسراركم ؛ لأن هذه البطانة لا تقصّر في إفساد أمركم ، وأبهم يحبون ويتمسك بإبقاء الضرر بكم . وقد ظهرت علامات بغضهم لكم من كلامهم . فهي لشدة عداوتهم يصعب عليهم إحفاؤها ، وما تحفيه صدورهم من العصب لكم أقوى وأشد . مما يقلت من ألسنتهم . وضيعة الإيمان تأتي على مؤمن أن يولي عداوة ، الذي يترصص به الدوائر ، ولو كان أقرب لئاس إليه ؛ يقول لقرآن الكريم : ﴿لَا تَتَّخِذُوا قَوْمًا يُمُونُكَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ نُوَادُّونَ مَن حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَانَتْ فِي قُلُوبِهِمُ الْاِيمَانُ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنَّا﴾ [ احزاب : ٢٢ ] . فالآية تبين ، أنه لا يصح أن يوجد بين المؤمنين من يصادقون أعداءهم ، ولو كان هؤلاء الأعداء أبناء المؤمنين ، أو أسائهم ، أو إخوانهم الأقربين . إن حكم القرآن في هؤلاء الذين يتعاونون مع الاستعمار ، وأعداء العرب والمسلمين يبيّن واضح . وإن ذلك حياة الله - عز وجل - ولكنته ، ورسوله ، ولأئمة المسلمين وعادتهم ، وإبهم لم يراعوا حق الإسلام . ولا حق التاريخ ، ولا حق الحوار ، ولا حق المضامين ، ولا حق حاضر هذه اسطقه ، ولا حق مستقبلها . وهؤلاء الخونة ، يتصرفهم هذا ، قد بدعوا أنفسهم لتلطيطن ، وسحلوا على أنفسهم الحري والعار ؛ حري الدهر وعذر لأبد .

### الاعتراف بحق الفرد

والإسلام بعد أن أشاد بمبدأ السلام ، وجعل العلاقة بين الناس علاقة أمن وسلام ، احترام الإنسان ، وكرمه من حيث هو إنسان ، نقطع النظر عن جسده ، وبنوه ، ودينه ، ولغته . ووطنه ، وقوميته ، ومركزه الاجتماعي . يقول الله - تعالى - : ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَّانًا فِي آلَدٍ وَالْخَيْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِّن لَّدُنَّاهُ مِمَّا كَانُوا يَوْمَ تَبْيَضُّ بُيُوتُنَا لِبَنَاتٍ لِّبَنَاتٍ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [ الإسراء : ٧٠ ] .

ومن مظاهر هذا التكريم ، أن الله خلق الإنسان بيده ، ونفخ فيه من روحه ، وأسجد له ملائكته ، وسخر له ما في السموات ، وما في الأرض جميعاً ، وحمله سيداً على هذا الكوكب الأرضي ، واستحلفه فيه ؛ ليقوم بعمارتها وإصلاحه . ومن أجل أن يكون هذا التكريم حقيقة واقعة ، وأسبوا في الحياة ، كفل الإسلام

جميع حقوق الإنسان، وروح حمايتها وصيانتها، سواء أكانت حقوق دينية، أم مدنية، أم سياسية، ومن هذه حقوق:

١ - حق الحياة: لكل فرد حق صيانة نفسه، وحماية داته، فلا يحل الاعتداء عليها، إلا إذا قتل أو أفسد في الأرض فسداً يستوجب القتل، يقول الله - تعالى -: ﴿مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَمْنَا عَنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢]. وفي الحديث لصحيح: «لا يحل دم مريم، إلا بإحدى ثلاث؛ النفس بالنفس، والنيب لزانبي، والتارك لدينه، المفارق لجماعة». [البخاري (٦٨٧٨) ومسلم (١٦٧٦)/ (٢٥)].

٢ - حق صيانة المال: فكما أن النفس معصومة، فكذلك المال، فلا يحل أخذ المال بأي وسيلة من الوسائل غير مشروعة؛ يقول الله - تعالى -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَن رَّضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]. وقال - عليه لصلاة والسلام -: «من أخذ مال أخيه يمينه، أوجب الله له النار، وحرم عليه الجنة». فقال رجل: وإن كان شيئاً يسيراً، يا رسول الله؟ فقال: «وإن كان عوداً من أراك». [مسلم (٢١٨/١٣٧) وأحمد (٢٦٠/٥) والنسائي (٢٤٦/٨)]. والأراك؛ هو الشجر الذي يؤخذ منه السواك.

٣ - حق العرض: ولا يحل انتهاك العرض، حتى ولا بكلمة ذنية؛ يقول الله - تعالى -: ﴿وَلَيْلَ لِّكَ لَئِنْ هَمَزَ لُغْمَةً ۝١﴾ (١) [الهمزة: ١].

٤ - حق الحرية: ولم يكتف الإسلام بتقرير صيانة الأنفس، وحماية الأعراس والأموال، بل أقر حرية العبادة، وحرية الفكر، وحرية اختيار المهنة التي يمارسها الإنسان؛ لكسب عيشه، وحرية الاستفادة من جميع مؤسسات الدولة. ووجب الإسلام على الدولة لمحافظة على هذه الحقوق جميعها، وإن حقوق الإنسان لا تنتهي عند هذا الحد، بل هناك حقوق أخرى، منها:

١ - حق المأوى: فالإنسان له الحق في أن يأوي إلى أي مكان، وأن يسكن في أي جهة، وأن ينتقل في الأرض دون حجر عليه، ووضع عقبات في طريقه، ولا يجوز نفي أي فرد، أو إبعاده، أو سجنه، إلا في حاة ما إذا اعتدى على حق غيره، ورأى ائقانون أن يعاقبه بالطرد، أو الحبس، ويكون ذلك في حالة الاعتداء على الغير، والإخلال بالأمن، وإرهاب الأرباء. وفي ذلك يقول الله - تعالى -: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزَىٰ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝٣٣﴾ [النساء: ٣٣].

تَأْتُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُوٌّ رَّحِيمٌ ۝٣٤﴾ [النساء: ٣٣، ٣٤].

(١) والويل هو العذاب الشديد. والهمزة هي حبيبت حسن، ويشد ما يدونه بتدقيق لإشده معره والهمزة هو الذي يحدث عن العيوب، ويديعه بين الناس.



[ سفرہ ۱۵۵ - ۱۶۱ ]

يُداوى، والخائف أن يؤمن، دون تفرقة بين لون ولون، أو دين ودين، فالكل في هذه الحقوق سواء.

هذه التعاليم دينًا يتقرب به إلى الله ، كما يتقرب بالصلاة وغيرها من العبادات .

فَقَالَ: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف ٥٦].

## متى نشعر الحرب؟

كانت الظروف ، إلا في إحدى حالتين :

﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقْتُلُونَكُمْ وَلَا تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴿١٩٠﴾ ﴿[السورة: ١٩٠] .

وعن سعيد بن زيد، أن النسي عليه السلام قال: «من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون دمه فهو شهيد،

ومن قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد». رواه أبو داود، والترمذي، والنسائي [أبو داود (٤٧٧٢) والترمذي (١٤٢١) والنسائي (١١٥/٧) وابن ماجه (٢٥٨٠)].

ويقول الله - سبحانه -: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أَخْرَجَنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَاءِنَا﴾ [البقرة: ٢٤٦].  
الحالة الثانية: حالة الدفاع عن الدعوة إلى الله، إذا وقف أحد في سبيلها بتعذيب من آمن بها، أو بصد من أراد الدخول فيها، أو بجمع الداعي من تبليغها، ودليل ذلك:

أولاً: أن الله - سبحانه - يقول: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَسَدُّوا لِلْإِسْلَامِ سَبِيلًا﴾ [البقرة: ١٩٠].  
ثانياً: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَنْصُرُ الَّذِينَ يَحْكُمُونَ بِالْحَقِّ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ١٩٠].  
ثالثاً: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَنْصُرُ الَّذِينَ يَحْكُمُونَ بِالْحَقِّ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ١٩٠].  
وقد تضمنت هذه الآيات ما يأتي:

١- الأمر بقتال الذين يبدعون بالعدوان، ومقاتلة المعتدين؛ لكف عدوانهم. والمقاتلة دفاعاً عن النفس أمر مشروع في كل الشرائع، وفي جميع المذاهب، وهذا واضح من قوله - تعالى -: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٠].

٢- أما الذين لا يبدعون بعدوان، فإنه لا يجوز قتالهم ابتداءً؛ لأن الله نهى عن الاعتداء، وحرم البغي والظلم في قوله: ﴿وَلَا تَسَدُّوا لِلْإِسْلَامِ سَبِيلًا﴾ [البقرة: ١٩٠].

٣- وتعبيل النهي عن العدوان، بأن الله لا يحب المعتدين، دليل على أن هذا النهي محكم غير قابل للنسخ؛ لأن هذا إخبار بعدم محبة الله للاعتداء، والإخبار لا يدخله النسخ؛ لأن الاعتداء هو الظلم، والله لا يحب الظلم أبداً.

٤- أن لهذه الحرب المشروعة غاية تنتهي إليها، وهي منع فتنة المؤمنين والمؤمنات، بترك إيذائهم، وترك حرياتهم؛ ليمارسوا عبادة الله، ويسيروا دينه، وهم آمنون على أنفسهم من كل عدوان.

ثانياً: يقول الله - سبحانه -: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾ [النساء: ٧٥].

وقد بينت هذه الآية سببين من أسباب القتال:

أولهما: القتال في سبيل الله، وهو الغاية التي يسعى إليها الدين؛ حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله. وثانيهما: القتال في سبيل المستضعفين الذين أسلموا بمكة، ولم يستطيعوا الهجرة، فعذبهم قريش وفتنتهم، حتى طلبوا من الله الخلاص، فهؤلاء لا عنى لهم عن احماية، التي تدفع عنهم أذى الظالمين، وتمكنهم من الحرية فيما يديون ويعتقدون.

ثالثاً: يقول الله - سبحانه -: ﴿إِنِ اعْتَزَلْتُمْ فَلَعَنَ اللَّهُ مَن لَّكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ وَمَن يَتَّبِعْهُ فَسَوْفَ يَكُونُ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [النساء: ٩٠].

فهؤلاء القوم الذين لم يقاتلوا قومهم ، ولم يقاتلوا المسلمين ، واعتزلوا محاربة الفريقين ، وكان اعتزالهم هذا اعتزلاً حقيقياً يريدون به السلام ، فهؤلاء لا سبيل للمؤمنين عليهم .

واعلموا : أن الله - تعالى - يقول : ﴿ وَبَرِّ حَتَّىٰ لِيَسْلَمَ قَاتِحَ هَ وَتَوَكَّلْ عَلَىٰ نَهْ بِهِ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ۝١١ ﴾ وَإِنْ تَرِيدُوا أَنْ نَخْرُجَ مِنْ هَ حَتَّىٰ نَكُونَ فِيكُمْ كَوْنًا ۖ قُلْ نَبِيُّكُمْ يَقُولُ هَ لِيُخْرِجَكُمْ مِنْ هَ إِلَىٰ سَلَمٍ ، إِذَا خَرَجَ الْعَدُوُّ إِلَيْهِمْ ، حَتَّىٰ وَلَوْ كَانَ حَوْجُهُ خَدَاعًا وَمَكْرًا .

خامساً : أن حروب الرسول ﷺ كانت كلها دعواً ، ليس فيها شيء من العدوان .

وقتل المشركين من العرب ، وبعد عهودهم بعد فتح مكة ، كان جارياً على هذه القاعدة ، وهذا بين في قوله تعالى : ﴿ أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ نَدَوْنَكُمْ أَوْلَىٰ مَرَّةً أَنْتَحِبْتُمُوهُمْ فَلَا تَجِدُ لَهُمْ أَحَقًّا أَنْ تَقَاتِلَهُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ۝١٣ ﴾ قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْرِجُهُمْ مِنْ مَقَرِّكُمْ عَنْهُمْ وَبَشِّرِ الصَّادِقِينَ ﴿١﴾ الَّذِينَ إِذْ يَقُولُ بَيْنَ يَدَيْهِمْ قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ قَالُوا إِنَّمَا يَفْتِنُكُم بِهِمْ قَوْمٌ فَاسِقُونَ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُبَدِّلُ الْخَوَافَ إِنْ شَاءَ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ۝١٥ ﴾ [سورة ١٣ - ١٥] . ولما تجمعوا جميعاً ، ورموا المسلمين عن قوس واحدة ، أمر الله بقتالهم جميعاً ؛ يقول الله -

سبحانه - : ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ۝٣٦ ﴾ [سورة ٣٦] .

وأما قتال اليهود ، فإنهم كانوا قد عاهدوا رسول الله ﷺ بعد هجرته ، ثم لم يثبتوا أن نقضوا العهد ، وانضموا إلى المشركين والمنافقين ضد المسلمين ، ووقفوا محاربين لهم في عروة الأحزاب ، فأمر الله - سبحانه - : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ۝٣٩ ﴾ [سورة ٢٩] . وقال أيضاً : ﴿ تَأْتِيهِمْ الْبُيُوتُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقِينَ يُطِغُّوهُمْ كَمَا يُطِغُّوهُمُ الْكُفْرَ ۚ وَلِيُجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ۝٣٣ ﴾ [سورة ١٢٣] .

سادساً : أن النبي ﷺ مر على امرأة مقتولة ، فقال : « ما كانت هذه لتقاتل » . [أحمد (٤٨٨/٣) وأبو داود (٢٦٦٩) والنسائي في الكبرى (٨٦٢٥) وابن ماجة (٢٨٤٢)] . فعلم من هذا أن العمة في تحريم قتلها ، أنها لم تكن تقاتل مع المقاتلين ، فكذلك مقاتلتهم لها هي سبب مقاتلتها لهم ، ولم يكن الكفر هو السبب .

سابعاً : أنه ﷺ هبى عن قتل الرهبان والصبيان . [لحاري (٣٠١٥) ومسلم (٢٥١٧٤٤)] . لنفس السبب الذي هبى من أحله عن قتل المرأة .

ثامناً : أن الإسلام لم يجعل الإكراه وسيلة من وسائل الدخول في الدين ، بل جعل وسيلة ذلك استعمال العقل وإعمال الفكر ، والنظر في ملكوت السموات والأرض ؛ يقول الله سبحانه : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآتَمَمَ مِنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ۝٩٩ ﴾ وَمَا كَانَ لِمَنْ يُؤْمِنُ أَنْ يُضَيَّعَ إِلَهُهُ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَبِمَعْرِفَةِ الرَّحْمَنِ عَلَىٰ أَنْبِيَاكَ لَا يَقُولُونَ ﴿ ۝١٠٠ ﴾ قُلِ انْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تُعْبَدُ إِلَّا الْإِلَهِاتُ وَالَّذِينَ كَفَرُوا هُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝١٠١ ﴾ . [يونس ٩٩ - ١٠١] . وقال : ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَتَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ۚ ﴾ [سورة ١٠٦] .

وقد ثبت أن النبي ﷺ كان يأمر الأسرى ، ولم يعرف أنه أكره أحداً منهم على الإسلام . وكذلك كان

أصحابه يفعلون . روى أحمد ، عن أبي هريرة ، أن ثُمَامَةَ الحَنْفِي أُسِرَ ، وكان النبي ﷺ يعدو عليه ، فيقول : « ما عندك يا ثُمَامَةُ ؟ » . فيقول : إن تَقْتُلْ ، تَقْتُلْ ذا دم ، وإن تَمُنْ ، تَمُنْ على شاكِر ، وإن تُرِدَ المَالُ ، نَعَطُكَ منه ما شئت . وكان أصحاب رسول الله ﷺ يحبون الفداء ، ويقولون : ما نصنع بقتل هذا . فمر عليه رسول الله ﷺ ، فأسلم فحلّه ، وبعث به إلى حائظ أبي طلحة ، وأمره أن يغتسل فاغتسل ، وصلى ركعتين . فقال النبي ﷺ : « لَقَدْ حَسُنَ إِسْلَامُ أَخِيكُمْ » . [البخاري (٤٣٧٢) ومسلم (٥٩/١٧٦٤) وأحمد (٣/٨٢)]

أما النصارى وغيرهم ، فلم يقاتل الرسول ﷺ أحدًا منهم ، حتى أرسل رسله بعد صلح الحديبية إلى جميع الملوك يدعوهم إلى الإسلام ، فأرسل إلى قيصر ، وإلى كسرى ، وإلى المقوقس ، وإلى النجاشي ، وملوك العرب بالشرق والشام ، فدخل في الإسلام من النصارى وغيرهم من دخل ، فعمد النصارى بالشام ، فقتلوا بعض من قد أسلم . فالتنصاري حاربوا المسلمين أولاً ، وقتلوا من أسلم منهم بغيًا وظلمًا . فلما بدأ النصارى بقتل المسلمين ، أرسل الرسول سرية ، أَمَرَ عليها زيد بن حارثة ، ثم جعفرًا ، ثم أَمَرَ عبدَ اللَّهِ بنَ رواحة ، وهو أول قتال قاتله المسلمون للنصارى . بمؤنة من أرض الشام . واجتمع على أصحابه خلق كثير من النصارى ، واستشهد الأمراء . رضي الله عنهم . وأخذ الراية خالد بن الوليد . ومما تقدم يتبين بجلاء أن الإسلام لم يأذن بالحرب ، إلا دفعًا للعدوان ، وحماية للدعوة ، ومنعًا للاضطهاد ، وكفاية لحرية التدين ؛ فإنها حينئذ تكون فريضة من فرائض الدين ، وواجبًا من واجباته المقدسة ، ويطلق عليها اسم «الجهاد» .

\*\*\*

## الجهاد

الجهاد ؛ مأخوذ من الجهد ، وهو الطاقة والمشقة ، يقال : حاهد ، يجاهد ، جهادًا ، ومجاهدة . إذا استفرغ وسعه ، وبذل طاقته ، وتحمل المشاق في مقاتلة العدو ومدافعة ، وهو ما يُعَبَّر عنه «الحرب» في العرف الحديث ، والحرب هي القتال المسلح بين دولتين فأكثر ، وهي أمر طبيعي في البشر . لا تكاد تخلو منه أمة ولا جيل ، وقد أقرته الشرائع الإلهية السابقة . ففي أسفار التوراة التي يتداولها اليهود تقرير شريعة الحرب والقتال في أبشع صورة ، من صور التخريب ، والتدمير ، والإهلاك ، والسَّيِّئ . فقد جاء في سفر التثنية . في الإصحاح العشرين عدد ١٠ ، وما بعده ، ما يأتي نصه : حين تقرب من مدينة ؛ لكي تحاربها ، استدعها إلى الصلح ، فإن أحابتك إلى الصلح ، وفتحت لك ، فكلّ الشعب الموحود فيها يكون لك بالتسخير ويستعبد لك ، وإن لم تسالملك ، بل عملت معك حربًا ، فحاصرها ، وإذا دفعها الربّ إلهك إلى يدك ، فاصرب جميع دكورها بحد السيف ، وأما النساء والأطفال ، والبهائم ، وكلّ ما في المدينة ، كلّ غنيمتها ، فتغنمها لنفسك ، وتأكل غنيمة أعدائك التي أعطاك الربّ إلهك ، هكذا تفعل بجميع مدن البعيدة منك جدًّا ، التي ليست من مدن هؤلاء الأمم هنا ، وأما مدن هؤلاء الشعوب التي يعطيك الربّ إلهك نصيبًا ، فلا تنق منها نسمة ما ، بل تحرمها تحريمًا ، الحيثيين والأموريين ، والكنعانيين ، والفرزيين ، والحويين ، واليبوسيين ، كما أمرك الربّ إلهك . وفي إنجيل متى المتداول ، بأيدي المسيحيين ، في الإصحاح العاشر عدد ٢٤ ، وما بعده يقول : لا تظنوا أنني جئت ؛ لألقي سلامًا على الأرض ، ما جئت لألقي سلامًا ، بل سيقًا ، فإنني جئت لأفرك الإنسان ضد أبيه والابنة ضد أمها ، والكنة ضد حماتها ، وأعداء الإنسان أهل بيته ، من أحب أبا أو أمًا أكثر مني ، فلا يستحقني ، ومن أحب ابنًا أو ابنة أكثر مني ، فلا يستحقني ، ومن لا يأخذ صليبه ويتبعني ، فلا يستحقني ، ومن وجد حياته يصيعها ، ومن أضاع حياته من أجلي ، يحمدها . والقانون الدولي أقر الظروف والأحوال التي تشرع فيها الحرب ، ووضع لها القواعد ، والمبادئ ، والنظم التي تخفف من شرورها وويلاتها ، وإن كان لم يتم شيء من ذلك عند التطبيق .

### تشريع الجهاد في الإسلام

أرسل الله رسوله ﷺ إلى الناس جميعًا ، وأمره أن يدعو إلى الهدى ودين الحق ، ولث في مكة يدعو إلى الله بالحكمة ، والموعظة الحسنة . وكان لابد من أن يلقي مناوأة من قومه ، الذين رأوا أن الدعوة الجديدة حطرت على كياناتهم المادي والأدبي . فكان توجيه الله له أن يبقى هذه المداوأة بالصر والعفو ، والصفح الجميل : ﴿وَأَصِرْ لِلْعَكْرَةِ رَكَبٌ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [نظر ٤٨] ، ﴿وَأَصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَنَمْ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ (٨٩) ﴿[لرحف : ٨٩] ، ﴿وَأَصْفَحْ أَصْفَحَ الْحَمِيدِ﴾ [حجر ٨٥] ، ﴿وَلِلَّذِينَ آمَنُوا بِعَفْوِ رَبِّكَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ آتِهِ﴾

ولم يأذن الله بأن يقابل السيئة بالسيدة ، أو يواحه الأذى بالأذى ، أو يحارب الذين حاربوا الدعوة .  
أو يقاتل الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات : ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَرُ السَّيِّئَةَ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ﴾ (١٦)  
[المؤمن ٩٦] . وكل ما أمر الله به جهاداً في هذه الفترة ، أن يجاهد بالقرآن ، والحجة ، والبرهان : ﴿وَجَاهِدْهُمْ  
بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [العنكبوت : ٥٢] . ولما اشتد الأذى ، وتتابع الاضطهاد ، حتى وصل قمته ، بتدبير مؤامرة  
لاعتيال الرسول الكريم ﷺ ، اضطروا أن يهاجر من مكة إلى المدينة ، ويأمر أصحابه بالهجرة إليها ، بعد ثلاث  
عشرة سنة من البعثة : ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَبِيرٌ  
الْمُنْكَرِينَ﴾ (٣٠) [الأنفال : ٣٠] ، ﴿لَا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ [التوبة : ٤٠] . وفي المدينة - عاصمة الإسلام  
الجديدة - تقرر الإذن بالقتال ، حين أطبق عليهم الأعداء ، واضطروا إلى امتشاق الحسام ؛ دفاعاً عن النفس ،  
وتأميماً للدعوة . وكان أول آية نزلت قول الله - سبحانه - : ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقْتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَلَئِنْ اللَّهُ عَلَنَ  
نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ (٣٩) الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ  
لَفُوتَتْ صَوَامِعُ وَبُيعَ وَصَلَوَاتُ وَمَسْجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ  
عَزِيزٌ (٤٠) الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَاللَّهُ  
عَلِيمُ الْأُمُورِ (٤١) [الحج : ٣٩-٤١] .

وفي هذه الآيات تعليل للإذن بالقتال ، بأمور ثلاثة :

- ١- أنهم ظلموا بالاعتداء عليهم ، وإخراجهم من ديارهم بغير حق ، إلا أن يدينوا دين الحق ،  
ويقولوا : ربنا الله .
- ٢- أنه لولا إذن الله للناس بمثل هذا الدفاع ، لهدمت جميع المعابد التي يذكر فيها اسم الله كثيراً ، بسبب  
ظلم الكافرين ، الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر .
- ٣- أن غاية النصر ، والتمكين في الأرض والحكم : إقامة الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والأمر بالمعروف ،  
والنهي عن المنكر .

### إيجابه

وفي السنة الثانية من الهجرة فرض الله القتال ، وأوجبه بقوله - تعالى - : ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ  
لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (٣١)  
[البقرة : ٢١٦] .

الجهاد فرض كفاية<sup>(١)</sup> : والجهاد ليس فرضاً على كل فرد من المسلمين ، وإنما هو فرض على الكفاية ، إذا  
قام به البعض ، واندفع به العدو ، وحصل به العناء ، سقط عن الباقي ؛ يقول الله - تعالى - : ﴿وَمَا كَانَتْ

(١) من المفروض ما يجب على كل فرد أن يقوم به ولا يسقط بإقامة بعض له ، مثل الإيمان ، وإصهاره ، وإصلاحه ، وإلصاقه ، وإصيامه ،  
والحج . فبهذه الفرائض عينية يلزم كل فرد أدائها ولا يحل له أن يقصر فيها . ومن المفروض ما يجب على بعض أساساً دون البعض الآخر ،  
وتسمى هذه المفروضات بفروض الكفاية وهي أنواع

الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٣٣﴾ [التوبة: ١٢٢]، وقال - سبحانه - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ بَنَاتٍ جَمِيعًا﴾ (١) [النساء: ٧١]. وفي البخاري: ويذكر عن ابن عباس: «انفروا ثبات»: سراً متفرقين. وقال - سبحانه - : ﴿لَّا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الْأَصَرِّ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَائِدِينَ دَرَجَةً وَلََّكَ اللَّهُ الْخَسِيُّ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَائِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (٢) [النساء: ٩٥].

وروى مسلم، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ بعث بعثاً إلى بني لحيان - من هذيل - فقال: «لَتَنبُعثَ من كل رجلين أحدهما، والأجر بينهما». [مسلم ١٨٩٦/١٣٧ و ١٣٨] وأبو داود (٢٥١٠) .. ولأنه لو وجب على الكل، لفسدت مصالح الناس الدنيوية، فوجب ألا يقوم به إلا البعض.

متى يكون الجهاد فرض عين؟ : ولا يكون الجهاد فرض عين، إلا في الصور الآتية :

١- أن يحضر المكلف صف القتال، فإن الجهاد يتعين في هذه الحال؛ يقول الله - سبحانه - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاغْلِبُوا﴾ [الأنفال: ٤٥]، ويقول الله - تبارك وتعالى - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ﴾ (٣) [الأنفال: ١٥].

٢- إذا حضر العدو المكان، أو البلد الذي يقيم به المسلمون، فإنه يجب على أهل البلد جميعاً أن يخرجوا لقتاله، ولا يحل لأحد أن يتخلى عن القيام بواجبه نحو مقاتلته إذا كان لا يمكن دفعه، إلا بتكليفهم عامة، ومناجزتهم إياه. يقول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ بَلَّوْكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾ [التوبة: ١٢٣].

٣- إذا استنفر الحاكم أحدًا من المكلفين، فإنه لا يسعه أن يتخلى عن الاستجابة إليه؛ لما رواه ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: «لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهاد ونية، وإذا استنفرتُم فانفروا» (٤). رواه البخاري. [البخاري (٢٧٨٣) ومسلم (٨٥/١٣٥٣)]. أي؛ إذا طلب منكم الخروج إلى الحرب،

(١) النوع الأول ديني، مثل: العلم، والتعلم، وحكم الشبهات، والرد على الشكوك التي تثار حول الإسلام، وصلاة الجنازة، وإقامة الجماعة، والأذان، ونحو ذلك.

(٢) والنوع الثاني ما يتصل بإصلاح النظام المعيشي، مثل: الزراعة، والصناعة، والطب، ونحو ذلك من الحرف التي يضر تعطيلها أمر الدين والدنيا.

(٣) والنوع الثالث من العروض الكفائية ما يشترط فيه احكام، مثل الجهاد: وإقامة الحدود، فإن هذه من حق الحاكم وحده، وليس لأي فرد أن يقيم الحد على غيره.

(٤) النوع الرابع ما لا يشترط فيه احكام، مثل الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والدعوة إلى الفضائل، ومطردة الردئيل. وهذه العروض الكفائية لا تجب على كل فرد، وإنما الواجب أن يهض بها بعض الأفراد، فإذا قاموا بها، وحصلت بهم الكفاية، سقط الوجوب عن الأفراد جميعاً، وإذا لم يقوموا بها، أثموا جميعاً.

(١) سفير الخروج لقتال الكفار.

(٢) أي لا هجرة من مكة إلى المدينة بعد فتح مكة، وكانت هذه الهجرة فرضاً في الإسلام فسحت بهذا الحديث، أما الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام فهي لم تسح، بل هي معروضة على من لا يأمن فيها على ديه

فأخروا. ويقول الله سبحانه -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَعَّلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ افْتَأْتُمُوا إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ (٣٨) [التوبة: ٣٨]

### على من يجب

يجب الجهاد على المسلم، الذكر، العاقل، البالغ، الصحيح، الذي يحد من المال ما يكفيه ويكفي أهله حتى يفرغ من الجهاد. فلا يجب على غير المسلم، ولا على المرأة، ولا على الصبي، ولا على المجنون، ولا على المريض، فلا حرج على واحد من هؤلاء في التحلف عن الجهاد؛ لأن ضعفهم يحول بينهم وبين الكفاح، وليس لهم غناء يُعتمد به في الميدان. وربما كان وجودهم أكثر ضرراً مع قلة نفعه، وفي هذا يقول الله - سبحانه -: ﴿لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْدُوثُ مَا يَفْعُولُ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٩١]، ويقول الله - تبارك وتعالى -: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾ [الفتح: ١٧]. وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: عُرضت على رسول الله ﷺ يوم أُحد، وأنا ابن أربع عشرة سنة، فلم يجزي. رواه البخاري، ومسلم [البخاري (٢٦٦٤) ومسلم (١٨٦٨)]. ولأنه عبادة؛ فلا يجب إلا على بالغ. روى أحمد، والبخاري، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قلت: يا رسول الله، هل على النساء جهاد؟ قال: «جهاد لا قتال فيه؛ الحج والعمرة» [أحمد (٦/١٦٦٥) والبخاري (٢٨٧٥)]. وفي رواية: «لكن أفضل الجهاد حج مبرور». [أحمد (٧١/٦) والبخاري (١٥٢٠)]. وروى الواحدي، والسيوطي في «الدر المنثور»، عن مجاهد، قال: قالت أم سلمة - رضي الله عنها -: يا رسول الله، تغزو الرجال ولا تغزو، وإنما لنا نصف الميراث؟! فأنزل الله تعالى: ﴿وَلَا تَحْمِلُونَهَا فُجْرًا﴾ فَصَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ يَكُلُّ شَيْءٍ عَالِمًا (٣٢) [النساء: ٣٢] (١). [الترمذي (٣٠٢٥) والحاكم (٣٠٥/٢) والدر المنثور (٥٠٧/٢)]. وروى عن عكرمة أن النساء سألن الجهاد، فقلن: وَدِدْنَا أَنْ اللَّهَ جَعَلَ لَنَا الْغَزْوَ، فَصِيبَ مِنَ الْأَجْرِ مَا يَصِيبُ الرِّجَالَ. فنزلت الآية. [الدر المنثور (٥٠٧/٢)]. وهذا لا يمنع من خروجهن للتمريض ونحوه؛ فعن أنس رضي الله عنه قال: لما كان يوم أُحد، انهزم الناس عن النبي ﷺ، ولقد رأيت عائشة بنت أبي بكر، وأم سليم وإنهما لمشمترتان، أرى خدَمَ سوقهما (٢)، تنقلان القرب على متونهما، ثم تفرغانها في أفواه القوم، ثم ترجعان فتملأانها، ثم تجمعان فتفرغانها في أفواه القوم. رواه الشيخان [البخاري (٢٨٨٠) ومسلم (١٨١١)]. وعنه، قال: كان النبي ﷺ يعزو بأم سليم، ونسوة من الأنصار معه، فيسقين

(١) أي أنه للرجال عمل خاص بهم، كالفداء، وللنساء عمل خاص بهن كلفن به، فلا يصح أن يمتنع كل من الفريقين عن العمل الآخر.  
(٢) أي الخلاجل في سوقهما، وسعي الخلاجل خدمة مفتحتين، لأنه ربما كان من سيور مركب فيها ذهب وقصة، والخدمة في الأصل السير، والخدم موضع الخلاجل من الساق.



الماء، ويدأوين الجرحى . رواه مسلم ، وأبو داود ، والترمذي . [مسند (١٨١٠) وأبو داود (٢٥٣١) والترمذي (١٥٧٥) .

### إذن الوالدين

الجهاد الواجب لا يعتر فيه إذن الوالدين . أما جهاد التصوع ، فإنه لا بد فيه من إذن لوالدين . المسلمين ، الجرحى ، أو إذن أحدهما . قال ابن مسعود : سألت رسول الله ﷺ ، أي العمل أحب إلى الله ؟ قال : « الصلاة على وقتها » . قلت : ثم أي ؟ قال : « برّ الوالدين » . قلت : ثم أي ؟ قال : « الجهاد في سبيل الله » . رواه البخاري ، ومسلم . [بخاري (٥٢٧) ومسلم (٨٥)] . وقال ابن عمر - رضي الله عنهما - : جاء رجل إلى النبي ﷺ ، فاستأذنه في الجهاد . فقال : « أحيي والدك؟ » قال : نعم . قال : « وفيهما فجاهد » . رواه البخاري ، وأبو داود ، والسنائي ، والترمذي وصححه . [بخاري (٣٠٠٤) ومسلم (٢٥٤٩) وأبو داود (٢٥٢٩) والترمذي (١٦٧١) ، والسنائي (١٠/٦)] . وفي كتاب « شرعة الإسلام » : ولا يجرح إني للجهاد ، إلا من كان فارغاً عن الأهل ، والأطفال ، وعن خدمة الوالدين ؛ فإن ذلك مقدم على الجهاد ، بل هو أفضل الجهاد .

### إذن الدائن

وكذلك لا يتطوع به مدين لا وفاء له ، إلا مع إذن ، أو رهن مؤخر ، أو كفيص مليء ؛ فعند أحمد ، ومسلم ، من حديث أبي قتادة : رأيت إن قتلت في سبيل الله ، تكفر عني خطاياي؟ فقال رسول الله ﷺ : « نعم ، وأنت صابر محتسب ، مقل غير مدر ، إلا الدين ؛ فإن حبريل قال سي ذلك » . مسلم (١٨٨٥) وأحمد (٣٠٤١٥) .

### الاستعانة بالفجرة والكفرة على الغزو

يجوز الاستعانة بالمناقض والفُسقة على قتال الكفرة ، وقد كان عبد الله بن أبي ، ومن معه من المنافقين يخرجون لقتال مع رسول الله ﷺ . وقصة أبي محجن الثقفي الذي كان يدمر شرب الخمر ، وبلاؤه في حرب فارس ، مشهورة . وأما قتال الكفرة مع المسلمين ، فاختلفت فيها آراء الفقهاء ، فقال مالك ، وأحمد : لا يجوز أن يستعان بهم ، ولا أن يعاونوا على الإطلاق . قال مالك : إلا أن يكونوا حداداً للمسلمين ، فيحور . وقال أبو حنيفة : يستعان بهم ، ويعاونون على الإطلاق . ويكون حكم الإسلام هو انغال الحاري عليهم ، فإن كان حكم الشرك هو الغلب ، كره . وقال الشافعي : يجوز ذلك بشرطين : أحدهما : أن يكون بالمسلمين قلة ، ويكون بالمشركين كثرة .

والثاني : أن يعين من المشركين حسن رأي في الإسلام وميل إليه ، ومتى استعان بهم ، رصح لهم . ولم يسهم . أي : أعطاهم مكافأة ، ولم يسرّكهم في سهام المسلمين من الغنيمة .

## الاستنصار بالضعفاء

١- عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص، قال: رأى أبي أن له فضلاً على من دونه، فقال النبي ﷺ: «هل تنصرون وترزقون، إلا بضعفائكم؟». رواه البخاري، والنسائي. ولفظ النسائي: «إما ينصر الله هذه الأمة بضعفائها بدعوتهم، وصلاتهم، وإخلاصهم». [البخاري (٢٨٩٦) والنسائي (٤٥/٦) وأحمد (١٧٣/١)].

٢- وعن أبي الدرداء، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ابغوني في الضعفاء؛ فإنما ترزقون وتنصرون بضعفائكم». رواه أصحاب السنن. [أبو داود (٢٥٩٤) والترمذي (١٧٠٢) والنسائي (٤٥/٦)].

٣- وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «رُبَّ أشعثٍ مدفوعٍ بالباب لو أقسم على الله، لأبره»<sup>(١)</sup>. [مسلم (٢٦٢٢)].

## فضل الجهاد والاستشهاد

الجهاد أفضل نوع من أنواع التطوع: الجهاد: إعلاء لكلمة الله، وتمكين لهديته في الأرض، وتركيز للدين الحق، ومن ثم كان أفضل من تطوع الحج والعمرة، وأفضل من تطوع الصلاة والصوم. وهو مع ذلك، ينتظم كل لون من ألوان العبادات؛ سواء منها ما كان من عبادات الظاهر، أو الباطن، فإن فيه من عبادات الباطن: الزهد في الدنيا، ومفارقة الوطن، وهجرة الرغبات، حتى سماه الإسلام «الرهينة»، فقد جاء في الحديث: «رهبانية أمتي الجهاد في سبيل الله». [أحمد (٨٢/٣)، (٢٦٦)]. وفيه من التضحية بالنفس والمال، وبيعهما لله، ما هو ثمرة من ثمرات الحب، والإيمان، واليقين، والتوكل: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنْ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقِيمُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْفُرْقَانِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ٣١﴾ [التوبة: ١١١]. وقد عظم الإسلام أمره، ونوه به في عامة السور المدنية، وضم التاركين له، والمعرضين عنه، ووصفهم بالنفاق ومرض القلب.

## المجاهد خير الناس

عن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: «ألا أخبركم بخير الناس؟ رجلٌ ممسك بعنان فرسه في سبيل الله. ألا أخبركم بالذي يتلوه؟ رجلٌ معتلز في غُصْنَةٍ له، يؤدي حق الله فيها. ألا أخبركم بشر الناس؟ رجلٌ يسأل بالله ولا يُعطي به». [الترمذي (١٦٥٢) والنسائي (٨٣/٥) وابن حبان (٦٠٣) ومالك (٤٤٥/٢) مراسلاً]. وسئل النبي ﷺ، أي الناس أفضل؟ قال: «مؤمن يحاهد في سبيل الله نفسه وماله». قالوا: ثم من؟ قال: «مؤمن في شعب من الشعوب، يتقي الله ويدع الناس من شره». [البخاري (٢٧٨٦) ومسلم (١٨٨٨) وأبو داود (٢٤٨٥) والترمذي (١٦٦٠) والنسائي (١١/٦) والحاكم (٧١/٢)].

(١) أي أن الرجل قد يبدو في هيئة لا تسترعي الأنظار، ولكنه قوي الإيمان، صادق اليقين، فهو دعاؤه لاستحباب له بمجرد دعائه

فقلوه عليه السلام : «مؤمن في شعب من الشعاب ، يعد ربه ويدع الناس من شره» فيه دليل لمن قال بتفضيل العزلة عن الاحتلاط . وفي ذلك خلاف مشهور . فمذهب السافعي ، وأكثر العمدة ، أن الاحتلاط أفضل ، بشرط رجاء السلامة من الفتنة . ومذهب طوائف ، أن الاعتزال أفضل . وأحباب الجمهور عن هذا الحديث ، أنه محمول على الاعتزال في زمن الفتنة والحروب ، أو هو فيمن لا يسلم الناس منه ، ولا يصبر عليهم ، أو نحو ذلك من الخصوص . وقد كانت الأنبياء - صلوات الله عليهم - وجماهير الصحابة ، والتابعين ، والعلماء ، وازهاد مختلطين ، فيحصلون منافع الاحتلاط ، كشهود الجمعة ، والجمعة ، والجنائز ، وعيادة المرضى ، وخلق الذكر ، وغير ذلك . وأما الشعب ؛ فهو ما انفرج بين جبين ، وليس المراد نفس الشعب خصوصاً ، بل المراد الانفراد والاعتزال ، وذكر الشعب مثلاً ؛ لأنه دخل من الناس غالباً . وهذا الحديث نحو الحديث الآخر ، حين سئل عليه السلام عن النجاة؟ فقال : «أمسك عليك لسانك ، وليسعك بيتك ، وابك على خطيئتك» . [الترمذي (٢٤٠٦) وأحمد في المسند (٢٥٩/٥) وفي الزهد (٨٢) وابن أبي الدنيا في الصمت (٢) والبيهقي في شعب الإيمان (٨٠٥) وفي الزهد (١٣٤) وأبو نعيم في الحلية (٩/٢)] .

### الجنة للمجاهد

روى الترمذي ، أن رجلاً مالت نفسه إلى العزلة ، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم عنها؟ فقال : «لا تفعل ، فإن مقام أحدكم في سبيل الله ، أفضل من صلاته في بيته سبعين عاماً ، ألا تحبون أن يغفر الله لكم ، ويدخلكم الجنة؟ اغزوا في سبيل الله ، من قاتل في سبيل الله فواق ناقة ، وجبت له الجنة» . [الترمذي (١٦٥٠) وأحمد (٥٢٤/٢) والحاكم (٦٨/٢)] .

### للمجاهد يرتفع مائة درجة في الجنة

عن أبي سعيد الخدري ، رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «يا أيها سعيد ، من رضي بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد نبياً ، وجبت له الجنة» . فعجب بها أبو سعيد ، فقال : أعدّها عليّ يا رسول الله . ففعل . ثم قال : «وأخرى يرفع بها العبد مائة درجة في الجنة ، ما بين كلّ درجتين كما بين السماء والأرض» . قال : وما هي يا رسول الله؟ قال : «الجهاد في سبيل الله ، الجهاد في سبيل الله» . [مسلم (١٨٨٤) والنسائي (١٩/٦)] . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إن في الجنة مائة درجة ، أعدّها الله للمجاهدين في سبيل الله ، ما بين الدرجتين كما بين السماء والأرض ، فإذا سألت الله فاسأله الفردوس ، فإنه أوسط الجنة ، وأعلى الجنة ، وفوقه عرش الرحمن ، ومنه تفرج أنهار الجنة» . [البخاري (٢٧٩٠)] .

### الجهاد لا يعدله شيء

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قيل : يا رسول الله ، ما يعدل الجهاد في سبيل الله صلى الله عليه وسلم؟ قال : «لا تستطيعونه» . فأعاد عليه مرتين أو ثلاثاً ، كلّ ذلك يقول : «لا تستطيعونه» . وقال في الثالثة : «مثل المجاهد

في سبيل الله كمثل اصدمم ، انقمم ، اقامت بايات الله ، لا يفتر من صلاة ولا صيام ، حتى يرجع المحاهد في سبيل الله . رواه الحمسة . [لبحاري (٢٧٨٧) ومسم (١٨٧٨)] .

### فضل الشهادة

قال رسول الله ﷺ : « لا بُدَّ أن يكون أحد في سبيل الله ، والله أعلم بمن يكلم في سبيل الله ، إلا جاء يوم القيامة ، وحرره ينفذ دما ، دون لون الدم ، ولريح ريح المسك » . [مسم (١٨٧٦/١٠٥)] . قال محمد بن إبراهيم : أمني عليّ عبد الله بن سارك ، حين ودعته للخروج هذه الأيت ، وأرسلها معي إلى الفضيل بن عياض :

يا عبد حزمين لو أنصرت	عمت أنك في العبادة تلعب
من كن يحصب حده دموعه	فنجور بدما تتخضب
أو كن ينع حينه في ناصر	فخيوسا يوم لصيحة تتعب
ريح عير كم وجر عير	وهج المساك والغار الأطيب
ولقد أنا من مقل سينا	قول صحيح صادق لا يكذب
لا يستوي عبد أهل الله في	أنف امرئ ودخار تلهب
هد كتاب الله بسطو بيسا	ليس السهيد بميت لا يكذب

قال : فلقيت الفضيل بن عياض بكتانه في مسجد الحرم ، فمد قرأه ، درفت عيانه وقال : صدق أبو عبد الرحمن . ونصحي . ثم قال : أنت ممن يكتب الحديث ؟ قلت : نعم . قال : فكتب هذا الحديث : أخر خميت كتب أبي عبد الرحمن إليها . وأمني عليّ الفضيل بن عياض : حدثنا منصور بن المنعم ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً قال : يا رسول الله ، علمني عملاً نال به ثواب المحادين في سبيل الله ؟ فقال : « من تستصيع أن تصي فلا تفتر ، وتصوم فلا تفطر » ؟ فقال : يا رسول الله ، أنا أضعف من أن أستطيع ذلك . ثم قال النبي ﷺ : « فوالذي نفسي بيده ، لو طوَّقت ذلك ، ما بلغت المحادين في سبيل الله . وما علمت أن للمجاهد ليشتر في طوله ، فيكتب له بذلك الحسنات » . [ابحاري (٢٧٨٧) والسنائي (١٨/٦)] . وقال رسول الله ﷺ لأصحابه : « لما أصيب إخوانكم بأحد ، جعل الله رواحهم في خوف طير حضر ، ترد أنهار الحمة ، وتأكل من تمره . وتأوي إلى قناديل من ذهب معلقة في ظل العرش ، فما وجدوا طيب مأكلهم ، ومشرهم ، ومقيلهم ، قالوا : من يبع إخواننا عداً أنا أحياء في الحمة نرور : ثلاثا يرهو في الجهاد ، فقال لله تعالى : « أد ألعهم عنكم » . وأمر : « ولا تحسن لألين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون » (١٦٨) فرحين بما آتاهم الله من فضله . ويستشرون بالذين لم يحقوا منهم من حريمهم ألا خوف عنهم ولا هم يحزنون » (١٦٩) يستشرون بغيرهم من الله وفصل وأن الله لا يضيع أجر المؤمنين » (١٧٠) [ابن عمر (١٦٩) ١٦٩]

[أبو داود (٢٥٢٠) والحاكم (٢٩٧/٢)]

وقال الرسول ﷺ: «أرواح الشهداء في حواصل طير حُضِرَ تسرح في الجنة، حيث شاءت». وقال ﷺ: «الشهيد لا يحد ألم القتل، إلا كما يحد أحدكم ألم القرصة»<sup>(١)</sup>. [مسند (١٨٨٧) وترمذي (٣٠١١)]. وقال ﷺ: «أفضل الجهاد أن يعقر»<sup>(٢)</sup> جوادك، ويراق»<sup>(٣)</sup> ذمك». [أبو داود (١٤٤٩) وعن جابر بن عتيك، أن النبي ﷺ قال: «الشهادة سبع - سوى القتل في سبيل الله -؛ المطعون»<sup>(٤)</sup> شهيد، والغرق»<sup>(٥)</sup> شهيد، وصاحب دات الحب»<sup>(٦)</sup> شهيد، والمبطون»<sup>(٧)</sup> شهيد، وصاحب الحرق شهيد، والذي يموت تحت الهدم شهيد. والمرأة تموت بجمع»<sup>(٨)</sup> شهيدة». رواه أحمد، وأبو داود، والبيهقي، والنسائي، وابن أبي عمير. [أحمد (٤٤٦/٥) وأبو داود (٣١١١) والنسائي (١٣/٤) وابن ماجه (٢٨٠٣) وابن حبان (٣١٧٩) و (٣١٨٠)]. وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «ما تعدون الشهيد فيكم؟» قالوا: يا رسول الله، من قُتِلَ في سبيل الله، فهو شهيد. قال: «إن شهداء أمتي إذن لقليل». قالوا: فمن هم يا رسول الله؟ قال: «من قتل في سبيل الله، فهو شهيد، ومن مات في سبيل الله»<sup>(٩)</sup>، فهو شهيد، ومن مات في الطاعون، فهو شهيد، ومن مات في البطن، فهو شهيد، والغريق شهيد». رواه مسلم. [مسند (١٩١٥)]. وعن سعيد بن زيد، أن النبي ﷺ قال: «من قُتِلَ دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون دمه فهو شهيد، ومن قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد». رواه أحمد، والترمذي وصححه. [أبو داود (٤٧٧٢) والترمذي (١٤٢١) والنسائي (١١٦/٧) وابن ماجه (٢٥٨٠) وأحمد (١٦٣/٢ و ٧٩/١)]. قال العشاء: المراد بشهادة هؤلاء كلهم، غير المقتول في سبيل الله، أنهم يكون لهم في الآخرة ثواب الشهداء، وأما في الدنيا، فيفسلون ويصلى عليهم.

وبيان هذا، أن الشهداء ثلاثة أقسام؛ شهيد في الدنيا والآخرة، وهو المقتول في حرب الكفار. وشهيد في الآخرة دون أحكام الدنيا، وهم هؤلاء المذكورون هنا. وشهيد في الدنيا دون الآخرة، وهو من غلّ من الغنيمة، أو قتل مدبرًا.

وعن عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «يفغر الله لشهيد كلّ ذنب، إلا الدّين». [مسند (١٨٨٦)]. ويلحق بالدين مظالم العباد، مثل القتل، وأكل أموال الناس بالباطل، ونحو ذلك.

### الجهاد لإعلاء كلمة الله

إن الجهاد لا يسمى جهادًا حقيقيًا، إلا إذا قصد به وجه الله، وأريد به إعلاء كلمته، ورفع راية الحق، ومطاردة الباطل، وبذل النفس في مرضاة الله، فإذا أريد به شيء دون ذلك من حفظ الوطن، فإنه

(١) القرصة - اللسعة.

(٢) يراق. يصب.

(٣) يراق. يصب.

(٤) المطعون.

(٥) الغرق.

(٦) دات حب: العروق تصب في القلب داخل حبه وتنشأ عنها الحمى والسعال.

(٧) امطوب: من مات بمرض البطن.

(٨) في سبيل الله أي في صاعته.

(٩) يعقر: يحرق.

(٤) المصعون: من مات بالصدع.

(٨) بجمع أي نفي تموت عند الولادة.

لا يستحق جهاداً على الحقيقة. فمن قاتل ليحظى بمنصب، أو يظفر بمغم، أو يظهر شجاعة، أو ينال شهرة، فإنه لا نصيب له في الآخر، ولا حظ له في الثواب؛ فعن أبي موسى، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: الرجل يقاتل للمغنم<sup>(١)</sup>، والرجل يقاتل لندرك<sup>(٢)</sup>، والرجل يقاتل ليُرى مكانه<sup>(٣)</sup>، فمن في سبيل الله؟ فقال: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، فهو في سبيل الله». [بخاري (٢٨١٠) ومسلم (١٩٠٤)]. وروى أبو داود، والنسائي، أن رجلاً قال: يا رسول الله، أرأيت رجلاً عزا يشمس الأجر والمذكر ما له؟ فقال ﷺ: «لا شيء له». فأعادها عليه ثلاث مرات، فقال: «لا شيء له»، إن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان حاصلاً، واثنى به وجهه. [أحمد (١٢٦/٤) والنسائي (٢٥/٦) وأبو داود كما في الترغيب والترهيب للمنزدي (١٩٩١)]. إن النية هي روح العمل، فإذا تجرد العمل منها، كان عملاً ميتاً لا وزن له عند الله؛ روى البخاري، عن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى». [بخاري (١) ومسلم (١٩٠٧)]. وإن الإخلاص هو الذي يعطي الأعمال قيمتها الحقيقية، ومن ثم، فإن المرء قد يبلغ بالإخلاص درجة الشهداء، ولو لم يُشَهِدْ؛ يقول الرسول - عليه الصلاة والسلام -: «من سأل الله الشهادة بصدق، بلغه الله منازل الشهداء، وإن مات على فراشه». [مسلم (١٩٠٩) وأبو داود (١٥٢٠) والترمذي (١٦٥٣) والنسائي (٣٧١٦) وابن ماجه (٢٧٩٧)]. ويقول ﷺ: «إن بالمدينة أقواماً، ما سَوَّغُمُ مسيراً، ولا قطعتم وادياً، إلا كانوا معكم، حبسهم العذر». [بخاري (٢٨٣٩) وأبو داود (٢٥٠٨) وابن ماجه (٢٧٦٤) من حديث أنس ومسلم (١٩١١) وابن ماجه (٢٧٦٥) من حديث جابر]. وإذا لم يكن الإخلاص هو الباعث على الجهاد، بل كان الباعث شيئاً آخر من أشياء الدنيا وأعراضها، لم يحرم المجاهد الثواب والأجر فقط، بل إنه بذلك يعرض نفسه للعذاب يوم القيامة؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن أول الناس يقضى يوم القيامة عليه رجل استشهد، فَأُتِيَ به فعرفه نعمه، فعرفها، قال: فما عملت فيها؟ قال: قاتلت فيك، حتى استشهدت». قال: كذبت، ولكنك قاتلت؛ لأن يقال: جريء. فقد قيل. ثم أمر به فسحب على وجهه، حتى ألقي في النار. ورجل تعلم العلم وعلمه، وقرأ القرآن، فَأُتِيَ به فعرفه نعمه، فعرفها، قال: فما عملت فيها؟ قال: تعلمت العلم وعلمته، وقرأت فيك القرآن. قال: كذبت، ولكنك تعلمت العلم ليقال: عالِم. وقرأت القرآن ليقال: هو قارئ. فقد قيل. ثم أمر به فسحب على وجهه، حتى ألقي في النار. ورجل وسع الله عليه، وأعطاه من أصناف المال، فَأُتِيَ به فعرفه نعمه، فعرفها. قال: فما عملت فيها؟ قال: ما تركت من سبيل تحب أن ينفق فيها، إلا أنفقت فيها لك. قال: كذبت، ولكنك فعلت ليقال: هو جواد. فقد قيل. ثم أمر به فسحب على وجهه، ثم ألقي في النار». رواه مسلم. [مسلم (١٩٠٥) والنسائي (٢٣/٦) والترمذي (٢٣٨٢) وابن حبان (٢٥٠٢) موارد] والبيهقي في السنن (١٦٨/٩)

(٣) يرى مكانه. يشتهر بالشجاعة.

(٢) يذكر بين الناس

(١) أي لأجل العيمة.

ومهما كان المجاهد مخلصاً، وأخذ من الغنيمة، فإن ذلك ينقص من أجره؛ فعن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من غازية أو سرية تغزو، فتغنم وتسلم، إلا كانوا قد تعجلوا ثلثي أجورهم، وما من غازية أو سرية تخفق وتصاب، إلا تم أجورهم». رواه مسلم. [مسلم (١٩٠٦) وأبو داود (٢٤٩٧) والنسائي (١٨/٦) وابن ماجه (٢٧٨٥)].

قال النووي: وأما معنى الحديث، فالصواب الذي لا يجوز غيره، أن الغزاة إذا سبوا وغنموا، يكون أجرهم أقل من أجر من لم يسلم، أو سلم ولم يغنم، وأن الغنيمة هي في مقابلة جزء من أجر غزورهم، فإذا حصلت لهم، فقد تعجلوا ثلثي أجورهم المترتب على الغزو، وتكون هذه الغنيمة من جملة الأجر. وهذا موافق للأحاديث الصحيحة المشهورة عن الصحابة، كقوله: «منا من مات، ولم يأكل من أجره شيئاً. ومنا من أينعت له ثمرته، فهو يهديها. أي؛ يجتنيها». [البخاري (١٢٧٦) ومسلم (٩٤٠)]. فهذا الذي ذكرنا هو الصواب، وهو ظاهر الحديث، ولم يأت حديث صريح صحيح يخالف هذا، فتعين حمله على ما ذكرنا. وقد اختار القاضي عياض معنى هذا الذي ذكرناه. وروى أبو داود، عن أبي أيوب، أن النبي ﷺ قال: «ستفتح عليكم الأمصار، وستكون جنود مجندة يقطع عليكم فيها بعوث، فيكره الرجل منكم البعث فيها، فيتخلص من قومه، ثم يتصفح القبائل يعرض نفسه عليهم، يقول: من أكف به بعث كذا؟ وذلك الأجير إلى آخر قطرة من دمه». [أبو داود (٢٥٢٥)].

**فضل الرباط<sup>(١)</sup> في سبيل الله:** توجد ثغور يمكن أن تكون منافذ ينطلق منها العدو إلى دار الإسلام، ومن الواجب أن تحصن هذه الثغور تحصيناً منيعاً؛ كيلا تكون جانب ضعف يستغله العدو، ويجعله منطلقاً له. وقد رغب الإسلام في حماية هذه الثغور، بإعداد الجنود؛ ليكونوا قوة للمسلمين. وأطلق على لزوم هذه الثغور - لأجل الجهاد في سبيل الله - لفظ الرباط، وأقله ساعة، وتماه أربعون يوماً، وأفضله ما كان بأشد الثغور خوفاً. وقد اتفق العلماء على أنه أفضل من المقام بمكة، وقد جاء في فضله من الأحاديث ما يلي:

روى مسلم، عن سلمان، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه، وإن مات، جرى عليه عمله<sup>(٢)</sup> الذي كان يعمل، وأجره عليه رزقه<sup>(٣)</sup>»، وأمن الثقات. [مسلم (١٩١٣) والترمذي (١٦٦٥)]. وقال: «كل ميت يختم<sup>(٤)</sup> على عمله، إلا الذي مات مرابطاً في سبيل الله؛ فإنه ينمي<sup>(٥)</sup> عمله إلى يوم القيامة، ويأمن فتنة القبر». [أبو داود (٢٥٠٠) والترمذي (١٦٢١)].

(١) الرباط: معناه الإقامة في الثغر بإزاء العدو.

(٢) هذه نصيلة خاصة بالمراطة.

(٣) هذا كقوله تعالى: ﴿أَحْيَاءُ عَذْرَتُهُمْ يَرْزُقُونَ﴾ [ال عمران: ١٦٩].

(٤) يحتم على عمله: يقصع عمله عنه ولا يصل ثوبه إليه.

(٥) ينمي: يزداد ويمو.

رغب الإسلام في تعلم الرمي والمناضلة بنية الجهاد في سبيل الله، وحَبَّبَ في التدريب على ذلك، ورياضة الأعضاء، بممارسة الرمي والمناضلة.

١- فعن عقبة بن عامر، قال: سمعت رسول الله ﷺ على المنبر، وهو يقول: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأفال: ٦٠]. «ألا إنَّ القوةَ الرميَّ، ألا إنَّ القوةَ الرميَّ، ألا إنَّ القوةَ الرميَّ». رواه مسلم. [مسلم (١٩١٧) وأبو داود (٢٥١٤) والترمذي (٣٠٨٣) وابن ماجه (٢٨٨٣)].

٢- وعنه ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ستفتح عليكم أرضون، فلا يعجز أحدكم أن يلهو بأسهمه». [مسلم (١٩١٨)]. «إن الله يدخل بالسهم الواحد الجنة ثلاثة نفر؛ صانعه<sup>(١)</sup>، والممدُّ به<sup>(٢)</sup>، والرامي به في سبيل الله». [أبو داود (٢٥١٣) والترمذي (١٦٣٧) والنسائي (٢٢٢٦-٢٢٣) والحاكم (٩٥/٢)]. وقد شدد الإسلام تشديداً عظيماً في نسيان الرمي بعد تعلمه، وأنه مكروه كراهة شديدة، لمن تركه بلا عذر.

٣- وقال رسول الله ﷺ: «من عَلِمَ الرمي ثم تركه، فليس منا - أو - قد عصى». رواه مسلم. [مسلم (١٩١٩) وابن ماجه (٢٨١٤)].

٤- وقال ﷺ: «كل شيء يلهو به الرجل باطل، إلا رمية بقوسه، وتأديبه فرسه، وملاعبته أهله، فإنه من الحق». [الحاكم (٩٥/٢)]. قال القرطبي: ومعنى هذا - والله أعلم - أن كل ما يتلهى به الرجل، مما لا يفيد في العاجل، ولا في الآجل فائدة، فهو باطل، والإعراض عنه أولى، وهذه الأمور الثلاثة، فإنه وإن كان يفعلها على أنه يتلهى بها وينشط، فإنها حق؛ لاتصالها بما قد يفيد، فإن الرمي بالقوس وتأديب الفرس جميعاً من تعاون القتال، وملاعبة الأهل قد تؤدي إلى ما يكون عنه ولد يوحد الله ويعبده، فلهذا كانت هذه الثلاثة من الحق. وقال النبي ﷺ: «يا بني إسماعيل، ارموا، فإن أباكم كان رامياً». [البخاري (٢٨٩٩)]. وتعلّم الفروسية واستعمال الأسلحة فرض كفاية، وقد يتعين.

الحربُ في البحرِ أفضلُ من الحربِ في البرِّ: لما كان القتال في البحر أعظم خطراً، كان أكثر أجراً.

١- روى أبو داود، عن أم حرام، أن النبي ﷺ قال: «المائد<sup>(٣)</sup> في البحر له أجر شهيد، والغريق له أجر شهيدين». [أبو داود (٢٤٩٣)].

٢- وروى ابن ماجه، عن أبي أمامة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «شهيد البحر مثل شهيد البر، والمائد في البحر كالمتشحط في دمه في البر، وما بين الموجبتين كقاطع الدنيا في طاعة الله، وإن الله عز وجل، وَكَّلَ ملك الموت بقبض الأرواح، إلا شهيد البحر، فإنه يتولى قبض أرواحهم، ويغفر لشهيد البر الذنوب كلها إلا الذنوب، ويغفر لشهيد البحر الذنوب والدين». [ابن ماجه (٢٧٧٨)].

(٣) المائد: الذي يصيبه القتي.

(٢) اسول له.

(١) يحتسب في صعه الخير.



## صفات القائد

وقد عد الفخري الصفات التي يجب أن تتوفر في قائد الجيش ، فقال : « قال بعض حكماء الترك : ينبغي أن يكون في قائد الجيش عشر خصال من أحلاق الحيوان ؛ حُرَّة الأسد ، وحُمْلَةُ الخنزير ، وروغان الثعب ، وصبر الكلب على الخراج ، وعارة الذئب ، وحراسة الكركي ، وسخاء الديك ، وشفقة الديك على الفراريج ، وتحذُّر العراب ، وسَمَن «تَغْزُو» ، وهي دابة تكون بخراسان ، تسمن على السفر والكذِّ » .

الجهاد مع البرِّ والفاجر : لا يشترط في اجتهاد أن يكون الحاكم عادلاً أو القائد بائراً ، بل الجهاد واجب على كلِّ حال ، وقد يكون للرجل الفاجر في ميدان الجهاد من البلاء ، ما ليس لغيره .

## الواجب على قائد الجيش

يجب على القائد بالنسبة للجنود ما يأتي :

- ١ - مشاورتهم وأخذ رأيهم ، وعدم الاستبداد بالأمر دونهم ؛ لقول الله سبحانه : ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ [آل عمران : ١٥٩] . وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : ما رأيت أحداً قط كان أكثر مشاورة لأصحابه ، من رسول الله ﷺ . أخرجه أحمد ، والشافعي . رضي الله عنهما . [أحمد (٣٢٨/٤) والشافعي (١٧٧/٢)] .
- ٢ - الرفق بهم ، ولين الجانب لهم ؛ قالت السيدة عائشة - رضي الله عنها - : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « اللهم من ولي من أمر أمتي شيئاً فرفق بهم ، فارفق به » . أخرجه مسلم . [مسلم (١٨٢٨) والنسائي (٦/٩٣ و ٦٢) وفي الكبرى (٨٨٧٣)] . وروى عن معقل بن يسار ، أنه ﷺ قال : « ما من أمير يلي أمور المسلمين ، ثم لا يجتهد لهم ، ولا ينصح لهم ، إلا لم يدخل الجنة » . [مسلم (٢٢/١٤٢)] . وروى أبو داود ، عن جابر رضي الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ يتخلف في المسير ، فيزجي الضعيف ويردف ، ويدعو لهم . [أبو داود (٢٦٣٩)] .

٣ - الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، حتى لا يتورطوا في المعاصي .

- ٤ - تفقد الجيش حيناً بعد حين ؛ ليكون على علم بجنوده ، يمنع من لا يصلح للحرب من رجال وأدوات ، مثل الخنذل ؛ وهو الذي يزهد الناس في القتال . والمُرْجِف ؛ الذي يطلق الشائعات ، فيقول : ليس لهم مدد ، ولا طاقة .. ، وكذلك من ينقل أخبار الجيش وتحركاته ، أو يثير الفتن .

٥ - تعريف العرفاء .

٦ - عقد الألوية والرايات .

٧ - تخيير المنازل الصالحة ، وحفظ مكانها .

٨ - وكان ييث العيون ؛ ليتعرف حال العدو .

وكان من هديه ﷺ إذا أراد غزوة، ورّى بغيرها<sup>(١)</sup>. وكان يث العيون ليأنوه بخبر الأعداء، وكان يرتب الحيوش، ويتحد الرايات والألوية. قال ابن عباس: وكانت راية رسول الله ﷺ سوداء، ولوأوه أبيص. روه أبو داود. [ابن ماجه (٢٨١٨)].

### وصايا رسول الله ﷺ إلى قواده

عن أبي موسى رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا بعث أحداً من أصحابه في بعض أمره، قال: «بشروا ولا تنفروا، ويسروا ولا تعسروا»<sup>(٢)</sup>. [البخاري (٣٠٣٨) ومسلم (١٧٣٣)]. وعنه، قال: بعثني رسول الله ﷺ ومعاً إلى اليمن، فقال: «يسروا ولا تعسروا، وبشروا ولا تنفروا، وتطاولوا ولا تختلفوا»<sup>(٣)</sup>. رواه الشيخان. [لبخاري (٤٣٤١ و٤٣٤٢) ومسلم (١٥٨٧/١٧١)]. وعن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «انطلقوا باسم الله، وبالله، وعنى ملة رسول الله، ولا تقتلوا شيخاً فانياً»<sup>(٤)</sup>، ولا طفلاً صغيراً، ولا امرأة»<sup>(٥)</sup>، ولا تغلوا، وضموا غنائمكم، وأصلحوا، وأحسنوا، إن الله يحب المحسنين». رواه أبو داود. [أبو داود (٢٦١٤)].

### وصية عمر رضي الله عنه

وكتب عمر بن الخطاب إلى سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنهما - ومن معه من الأجناد: «أما بعد، فلاني أمرك ومن معك من الأجناد بتقوى الله على كل حال؛ فإن تقوى الله أفضل العدة على العدو، وأقوى المكيدة في الحرب، وأمرك ومن معك أن تكونوا أشد احتراشاً من المعاصي منكم من عدوكم؛ فإن ذنوب الجيش أخوف عليهم من عدوهم، وإنما ينصر المسلمون بمعصية عدوهم لله، ولولا ذلك لم تكن لنا بهم قوة؛ لأن عددنا ليس كعددهم، ولا عدتُنا كعدتهم، فإن استوتينا في المعصية، كان لهم الفضل علينا في القوة، وإلا نُضْضِرُّ عليهم بفضلنا لم نغلبهم بقوتنا، فاعلموا أن عليكم في سيركم حفظاً من الله يعلمون ما تفعلون، فاستحيوا منهم، ولا تعملوا بمعاصي الله وأنتم في سبيل الله، ولا تقولوا: إن عدونا شرٌّ منا، فلن يُسلطَ علينا. فرب قوم سلطَ عليهم شر منهم، كما سلط على بني إسرائيل لما عملوا بمساخط الله كفارَ الجوس، فجاسوا خلال الديار، وكان وعداً مفعولاً، اسألوا الله العون على أنفسكم، كما تسألونه النصر على عدوكم، أسأل الله ذلك لنا ولكم»<sup>(٦)</sup>.

(١) أي ذكر غيرها وأردعها هي، حتى لا يعرف العدو ما يريد عليه الصلاة والسلام.

(٢) في بعض أمره: أي في أمر من أعمال الدولة والإدارة، قال: بشروا أي من قرب إسلامه. ومن تاب من العصاة سعة رحمة الله وعظم ثوبه من أس وعمل صالح. ولا تعسروا: ذكر نوع التحريف والوعيد، ويسروا على أسس، ولا تشددوا عليهم. فرب هذا دعوى شحة لدين.

(٣) أتروك الخلاف وعملنا على التوافق فهذا ادعى بمصير والحدح، وصدر الحديث موجه «عند الجماعة، وعجزه باعتبار امتنى

(٤) لا بد كالمقتل أو د رأي فقد أمر ﷺ بقتل ريد من العصاة لسي كاد في جيش هوزر للرى فقط وعمره يربو على مائة وعشرين سنة

(٥) إلا إذا كانت مغالبة أو وية عليهم أو لها رأي فيهم

(٦) بسند صحيح. سأل الله صلاح الحال، في الحال وما. أمين

« وترفق بالمسلمين في سيرهم ، ولا تجشمهم سيراً يتعهم ، ولا تقصر بهم عند منزل يرفق بهم ، حتى يملغوا عدوهم ، والسفر لم يقص قوتهم ؛ فإنهم سائرون إلى العدو مقيم ، حامي الأنفس والكراع ، وأقم بمن معك في كل جمعة يوماً وليلة ، حتى تكون لهم راحة ، يحيون فيها أنفسهم ، ويرمون أسحتهم وأمتعتهم ، ويخّ منازلهم عن قرى أهل الصلح والذمة ، فلا يدخلها من أصحابك إلا من تثق بدينه ، ولا يَزُرْ أحداً من أهلها شيئاً ؛ فإن لهم حرمة وذمة ابتليت بالفاء بها ، كما انتوا بالصبر عليها . فما صبروا لكم ، فنلوهم خيراً ، ولا تستنصروا على أهل الحرب بظلم أهل الصلح . وإذا وطئت أرض العدو ، فأذك العيون بيسك وبينهم ، ولا يحفى عليك أمرهم ، وليكن عندك من العرب أو من أهل الأرض من تطمئن إلى نصحه وصدقه ؛ فإن الكذب لا يفعل حبره ، وإن صدقت في بعضه ، والعاش عین عليك ، وليس عينا لك . وليكن منك عد ديوك من أرض العدو أن تكثر الطلائع ، وتبث السرايا بينك وبينهم ، فتقطع السرايا أمدادهم ومرافقهم ، وتتبع الطلائع عوراتهم . وانتق للطلائع أهل الرأي والبأس من أصحابك ، وتخبر لهم سوانق الحيل . فإن لقوا عدواً ، كان أول من تلقاهم القوة من رأيك ، واجعل أمر السرايا إلى أهل الجهاد والصبر على الجلال ، ولا تخص بها أحداً بهوى ، فتضيع من رأيك وأمرك أكثر مما حايت به أهل حاصتك . ولا تبعن طليعة ولا سرية في وجه تتخوف فيه غلبة ، أو صيغة ونكاية . فإذا عاينت العدو ، فاضمم إليك أقاصيك ، وطلائعك ، وسراياك ، واجمع إليك مكيدتك وقوتك ، ثم لا تعاجلهم المأجزة ، ما لم يستكرهك قتال ، حتى تبصر عورة عدوك ومقاتله ، وتعرف الأرض كلها كمعرفة أهلها ، فتصنع بعدوك كصنعه بك ثم أذك على عسكريك ، وتيقظ من البيات جهذك ، ولا تمر بأسير له عقد إلا صربت عنقه ؛ لترهب به عدو الله وعدوك . والله ولي أمرك ومن معك ، وولي النصر لكم على عدوكم ، والله المستعان » . اهـ .

### واجب الجنود

وواجب الجنود بالنسبة لقائدهم الطاعة في غير معصية ؛ فقد روى البخاري ، ومسلم ، عن أبي هريرة . أن النبي ﷺ قال : « من أطاع الله ، ومن عصاني ، فقد عصى الله ، ومن يطع الأمير ، فقد أطاعني . ومن يعص الأمير ، فقد عصاني » . [البخاري (٧١٣٧) ومسلم (٣٢/١٨٣٥)] . وأما الطاعة في المعصية ، فإنه مهني عنها ؛ لأنه لا طاعة للمخلوق في معصية الخالق ، وقد روى البخاري ، ومسلم ، عن علي . كرم الله وجهه . قال : بعث رسول الله ﷺ سرية ، واستعمل عليهم رجلاً من الأنصار ، وأمرهم أن يسمعوا له ويطيعوا ، فعصوه في شيء ، فقال : اجمعوا لي حطباً . فجمعوا ، ثم قال : أوقدوا ناراً . فأوقدوا ، ثم قال : أتم يأمركم رسول الله ﷺ أن تسمعوا وتطيعوا ؟ فقالوا : بلى . قال : فادخلوه . فنظر بعضهم إلى بعض ، وقالوا : إما فررنا إلى رسول الله من النار . فكانوا كذلك ، حتى سكر غضبه ، وطفئت النار . فلما رجعو ، ذكروا ذلك لرسول الله ﷺ ، فقال : « لو دخلوه ، ما خرجوا منها أبداً » . وقال : « لا طاعة في معصية الخالق ، إنما الطاعة في المعروف » . [البخاري (٧١٤٥) ومسلم (٤٠/١٨٤٠)] .

يجب أن يبدأ المسلمون بالدعوة قبل القتال؛ أخرج مسلم، عن بُريدة - رضي الله عنه - قال: كان النبي ﷺ إذا أُمِّرَ أميرًا على جيش أو سرية<sup>(١)</sup>، أوصاه في خاصته بتقوى الله، ومن معه من المسلمين خيرًا<sup>(٢)</sup>، ثم قال: «اعزوا باسم الله، في سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، اغزوا ولا تَغْلُوا، ولا تَغْدُرُوا، ولا تُثَمِّلُوا، ولا تَقْتُلُوا وليدًا<sup>(٣)</sup>، وإذا لَقِيتَ عدوك من المشركين، فادعهم إلى ثلاث خصال<sup>(٤)</sup>، فأيتهن ما أجابوك، فاقبل منهم وكُفَّ عنهم؛ ادعهم إلى الإسلام، فإن أجابوك، فاقبل منهم وكُفَّ عنهم، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك، فلهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين، فإن أبَوْا أن يتحولوا<sup>(٥)</sup>، فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين، يحري عليهم حكم الله الذي يحري على المؤمنين<sup>(٦)</sup>، ولا يكون لهم في الغنيمة والفيء شيء، إلا أن يجاهدوا مع المسلمين، فإن أبوا فسلهم الجزية<sup>(٧)</sup>، فإن هم أجابوك، فاقبل وكف عنهم، فإن هم أبوا، فاستعن بالله وقاتلهم، وإذا حاصرت أهل حصن، فأرادوك<sup>(٨)</sup> أن تجعل لهم ذمة الله وذمة بيه، فلا تجعل لهم ذلك، ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك، فإنكم إن تحفروا ذممكم ودمم أصحابكم، أهون من أن تحفروا ذمة الله وذمة رسوله<sup>(٩)</sup>، وإذا حاصرت أهل حصن، فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله، فلا تقبل منهم، ولكن أنزلهم على حكمك؛ فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا<sup>(١٠)</sup>». رواه الخمسة، إلا البخاري. [أحمد (٣٥٢/٥) ومسنم (٣/١٧٣١) والترمذي (١٦١٧) وس ماجه (٢٨٥٨)]. وحاصر أحد جيوش المسلمين قصرًا من قصور فارس، وكان الأمير سلمان الفارسي، فقالوا: يا أبا عبد الله، ألا تنهد إليهم<sup>(١١)</sup>؟ قال: دعوني أَدْعُهُمْ، كما سمعت رسول الله ﷺ يدعو. فأتاهم، فقال لهم: إنما أنا رجلٌ منكم فارسي، والعرب يطيعوني، فإن أسلمتم، فلکم مثل الذي لنا وعليكم ما علينا، وإن أبيتم إلا دينكم، تركناكم عليه، وأعطوا الجزية عن يد وأنتم صاعرون. قال - ورطن إليهم بالفارسية - : وأنتم غير محمودين<sup>(١٢)</sup>، وإن أبيتم، نابدناكم على سواء<sup>(١٣)</sup>. قالوا: ما نحن بالذي يعطي الجزية، ولكننا نقاتكم. قالوا: يا أبا عبد الله، ألا تنهد إليهم؟ قال: فدعاهم ثلاثة أيام إلى مثل هذا<sup>(١٤)</sup>، ثم قال: انهضوا إليهم. قال: فنهضنا إليهم، ففتحنا ذلك القصر. رواه الترمذي. [الترمذي (١٥٤٨)]. قال أبو يوسف: لم يقاتل رسول الله ﷺ قومًا قط فيما

- (١) سرية. قطعة من الجيش
- (٢) لا تغلوا أي لا تحبوا في محله. ولا تغدروا لا نقصوا عهدًا. ولا تثنوا أي لا تشوهوا لقلبي بقطع الأوف والادب وبحوها ولا تقتلوا وليدًا أي صبيًا، وكذا الشيخ الكبير والمرأة لأنهم لا يعاقبون
- (٣) هي الإسلام والهدية ولا فدية
- (٤) من الأعراب أهل تداية. وحكم الله فيهم أنه يس لهم في الغنمة والفيء شيء، إلا إذا جاهدوا
- (٥) من الأعراب أهل تداية. وحكم الله فيهم أنه يس لهم في الغنمة والفيء شيء، إلا إذا جاهدوا
- (٦) من الأعراب أهل تداية. وحكم الله فيهم أنه يس لهم في الغنمة والفيء شيء، إلا إذا جاهدوا
- (٧) من الأعراب أهل تداية. وحكم الله فيهم أنه يس لهم في الغنمة والفيء شيء، إلا إذا جاهدوا
- (٨) من الأعراب أهل تداية. وحكم الله فيهم أنه يس لهم في الغنمة والفيء شيء، إلا إذا جاهدوا
- (٩) من الأعراب أهل تداية. وحكم الله فيهم أنه يس لهم في الغنمة والفيء شيء، إلا إذا جاهدوا
- (١٠) من الأعراب أهل تداية. وحكم الله فيهم أنه يس لهم في الغنمة والفيء شيء، إلا إذا جاهدوا
- (١١) من الأعراب أهل تداية. وحكم الله فيهم أنه يس لهم في الغنمة والفيء شيء، إلا إذا جاهدوا
- (١٢) من الأعراب أهل تداية. وحكم الله فيهم أنه يس لهم في الغنمة والفيء شيء، إلا إذا جاهدوا
- (١٣) من الأعراب أهل تداية. وحكم الله فيهم أنه يس لهم في الغنمة والفيء شيء، إلا إذا جاهدوا
- (١٤) من الأعراب أهل تداية. وحكم الله فيهم أنه يس لهم في الغنمة والفيء شيء، إلا إذا جاهدوا

بلغنا، حتى يدعوهم إلى الله ورسوله. وقال صاحب «الأحكام السلطانية»: ومن ثم تلعبهم دعوة الإسلام. يحرم علينا الإقدام على قتالهم عزةً وبياتاً بالقتل والتحريق، ويحرم أن سدّهم بالقتال، فل إظهار دعوه الإسلام لهم، وإعلامهم من معمرات السوء ومن سطع الحجة، بما يقودهم إلى الإحابة. ويرى السرحسي، من أئمة المذهب الحنفي، أنه يحس ألا يقاتلهم فور الدعوة، بل يتركهم يبيتون لينة يتفكرون فيها، ويندرون ما فيه مصحتهم. ويرى الفقيه أن أمير الجيش إذا بدأ بالقتال، قبل الإندار بالحجة والدعاء إلى إحدى الأمور الثلاثة، وقتل من لأعداء عزةً وبياتاً، صمم ديات نفوسهم. ذكر البلاذري في «فتوح البلدان»: أن أهل سمرقند قتلوا لعاملهم سليمان بن أبي الشري: إن قتيبة بن مسلم الباهلي غدر بنا وظنما، وأخذ بلادنا. وقد أظهر الله العدل والإنصاف، فأذن لنا فلَيْفد منا وفد إلى أمير المؤمنين، يشكو ضلالتنا، فإن كان لنا حق أُعْطِيَتْنا، فإن بنا إلى ذلك حاجة. فأذن لهم، فوجهوا منهم قومًا إلى عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه فلما علم عمر ظلامتهم، كتب إلى سليمان يقول له: إن أهل سمرقند قد شكوا إليّ ظلمًا أصابهم، وتحاملًا من قتيبة عليهم، حتى أخرجهم من أرضهم، فإذا أتاك كتابي، فأجلس لهم القاضي. فليظفر في أمرهم، فإن قُضِيَ لهم فأخرجهم إلى معسكرهم، كما كانوا وكنتم قبل أن ظهر <sup>(١)</sup> عليهم قتيبة. فأجلس لهم سليمان جميع بن حاضر القاضي، فقضى أن يخرج عرب سمرقند إلى معسكرهم، وينابذوهم على سواء، فيكون صمغًا جديدًا، أو ظفر غنوة. فقال أهل السند: بل نرضى بما كان ولا نجدد حربًا. لأن ذوي رأيهم قالوا: قد خالطنا هؤلاء القوم، وأقمنا معهم، وأثمنونا وأثمناهم، فإن عدنا إلى الحرب، لا ندرى لمن يكون الظفر، وإن لم يكن لنا، كنا قد اجتلبنا عداوة في المنازعة. فتركوا الأمر على ما كان ورضوا، ولم ينازعوا بعد أن عجبوا من عدالة الإسلام والمسلمين وأكبروها، وكان ذلك سببًا في دخولهم الإسلام مختارين، وهذا عمل له نعله أن أحدًا وصل في العدل إليه.

#### الدعاء عند القتال

ومن آداب لقتال أن يستعيث المجاهدون بالرب - سبحانه - ويستنصرونه، فإن انصر بيد الله، وقد كان هذا هُذَي الرسول ﷺ، وهدي أصحابه من بعده.

١- فعند أبي دود، أن النبي ﷺ قال: «ثنتان لا تردان؛ الدعاء عند النداء، وعند البأس، حين يلحم بعضهم بعضًا». [ابن حبان (١٧٦١) وإحاكمه (١٩٨/١) ومالك موقوفًا (٧٠/١)].

٢- قال الله عز وجل: ﴿لَا تَسْعَيْتُونَ دِينَكُمْ فَاتَسْتَأْذِنُوا لَكُمْ﴾ [الأعداء ٩٠].

٣- روى لثلاثة، عن عبد الله بن أبي رُمي، أن رسول الله ﷺ في بعض أيامه أتى لقي فيها العدو، تنظر حتى ماتت الشمس. ثم قام في الناس، فقال: «أيها الناس، لا تتموا لقاء عدو، وسوا الله العافية، فإذا لقيتموهم فاصبروا، واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف». ثم قال: «اللهم مُرِّرْ الكتاب، ومُخْرِجِي

(١) أي رجعهم إلى ما كنتم عليه من أمرهم.

السحاب ، وهازم الأحزاب ، اهرمهم وانصرنا عليهم». [أحمد (٣٥٣/٤) والبخاري (٢٩٣٣) ومسلم (١٧٤٢/٢٠) وأبو داود (٢٦٣١)].

٤- وكان من دعائه ﷺ ، إذا غزا : «اللهم أنت عَضْدِي ونصيري ، لك أحول<sup>(١)</sup> ، وبك أصول<sup>(٢)</sup> ، وبك أقاتل<sup>(٣)</sup> . رواه أصحاب السنن . [أبو داود (٢٦٣٢) والترمذي (٣٥٧٨) والنسائي في الكبرى (١٠٤٤) وابن حبان (٤٧٦١)]

٥- وروى البخاري ، ومسلم ، أنه ﷺ دعا يوم الأحزاب ، فقال : «اللهم منزل الكتاب ، سريع الحساب ، اهزم الأحزاب ، اللهم اهزمهم وزلزلهم» . [البخاري (٢٩٣٣) ومسلم (١٧٤٢)].

### القتال

الإسلام يهتم بدعوة العالم الإنساني إلى الدخول في هدايته ؛ لينعم بهذه الهداية ، ويستظل بظلمها الظليل . وإن الأمة الإسلامية هي الأمة المنتدبة من قبل الله ، لإعلاء دينه ، وتبليغ وحيه ، وهي منتدبة كذلك لتحرير الأمم والشعوب . وهي بهذا الاعتبار كانت خير الأمم ، وكانت مكانتها من غيرها مكانة الأستاذ من التلميذ .

وما دام أمرها كذلك ، فيجب عليها أن تحافظ على كيائها الداخلي ، وتكافح ؛ لتأخذ حقها بيدها ، وتجاهد ؛ لتنبأ مكانتها التي وضعها الله فيها . وكل تقصير في ذلك يعتبر من الجرائم الكبرى التي يجازي الله عليها بالذل والانحلال ، أو الفناء والزوال .

وقد نهى الإسلام عن الوهن والدعوة إلى السلم ، طالما لم تصل الأمة إلى غايتها ، ولم تحقق هدفها ، واعتبر السلم في هذه الحالة لا معنى له ، إلا الجبن والرضا بالدون من العيش . وفي هذا يقول الله - سبحانه : ﴿لَا تَهِنُوا وَدَعُوا إِلَى السَّلَهِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَكُنْ يَزْكُرُ آمَنَكُمُ ۝٣٥﴾ [محمد : ٣٥] . أي ؛ الأعلون ؛ عقيدة ، وعبادة ، وخلقا ، وأدبا ، وعلما ، وعملا .

إن السلم في الإسلام لا يكون إلا عن قوة واقتدار ؛ ولذلك لم يجعله الله مطلقا ، بل قيده بشرط أن يكف العدو عن العدوان ، وبشرط ألا يبقى ظلم في الأرض ، وألا يُفْتَنَ أحد في دينه . فإذا وجد أحد هذه الأسباب ، فقد أذن الله بالقتال ، وهذا القتال هو القتال الذي تسترخص فيه الأنفس ، ويضحى فيه بالمنهج والأرواح .

إنه لا يوجد دين من الأديان دفع بأهله إلى خوض غمرات الحروب ، وقذف بهم إلى ساحات القتال في سبيل الله والحق ، وفي سبيل المستضعفين ، ومن أجل الحياة الكريمة غير الإسلام . ومن استعرض الآيات القرآنية ، والسيرة العملية لرسول الله ﷺ ، وخلقاؤه من بعده ، يرى ذلك واضحا بجليا ، فالله - سبحانه - ينتدب هذه الأمة إلى بذل أقصى ما في وسعها ، فيقول : ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾ [الحج : ٧٨] . وبين

(١) أحول : أحتان في مكر كيد العدو .

(٢) أصول : أحمل على العدو .

أَنْ هَذَا الْجِهَادُ هُوَ الْإِيمَانُ الْعَمَلِيُّ الَّذِي لَا يَكْمُلُ الدِّينُ إِلَّا بِهِ ، فَيَقُولُ : ﴿ أَحْسِبَ النَّاسَ أَمْ يُبْذَرُونَ أَمْ يَقُولُوا ، آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ۚ ﴾ (٢) وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ ﴿٣﴾ [العنكبوت . ٢ ، ٣] .

ويوضح أن هذه سنة الله مع المؤمنين ، وأنه ليس للنصر ، ولا للجنة سبيل غيره ، فيقول : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلُّوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرَ اللَّهُ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ [البقرة . ٢١٤] . ويوجب إعداد العدة ، وأخذ الأهبة ، فيقول : ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْحَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾ [الأعداء . ٦٠] .

والإعداد يتطور بحسب الظروف والأحوال ، ولفظ القوة يتناول كل وسيلة من شأنها أن تذخر العدو ، وقد جاء في الحديث الصحيح : «أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيَ ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيَ ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيَ» . [سبق تخريجه] . ومن الإعداد الحيلة والتجيد لكل قادر عليه : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ تَنْفِرُوا حَيْمًا ۝٧٦﴾ [النساء : ٧٦] . وأخذ الحذر لا يتم إلا بالإعداد البري ، والبحري ، والجوي . ويأمر بالخروج لملاقاة العدو في العسر واليسر ، والمنشط والمكره ، فيقول : ﴿تَنْفِرُوا حِفَافًا وَثِقَالًا﴾ [النساء : ٤١] . والإسلام يعتمد على الروح المعنوية أكثر مما يعتمد على القوة المادية ، ولهذا يستثير الهمم والعزائم ؛ فيقول : ﴿فَلْيَنْتَفِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ وَمَن يُقْتَلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُتْلَ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ۝٧٦﴾ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا ۝٧٥﴾ [النساء : ٧٤ ، ٧٥] .

ويعصر المؤمنين بأنهم إن كانوا يألمون، فإن عدوهم يألم كذلك، مع الاختلاف اسعيد بين هدف كل منهم، فيقول: ﴿وَلَا تَهَيَّئُوا فِي آتِئَاءِ الْقَوْمِ إِنْ تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنْ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ﴾ [النساء ١٠٤]، ويقول: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا يُقْبَلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقْبَلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَاقْتُلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ (٧٦) [النساء ٧٦]. أي؛ إن المؤمنين لهم هدف سام، ولهم رسالة يحاهدون من أحنها، وهي رسالة الحق والخير، وإعلاء كلمة الله.

ويوحى الثبات عند اللقاء، فيقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَا تُولُوهُمْ الْآدْبَارَ ۝ وَمَنْ يُولُوهُمْ يُبْغِضْهُ دُورُهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقَائِهِ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَقَدْ بَكَءٌ بِضْعٍ مِنْ أَلْسِنَةٍ جَاهِلَةٍ ۝ وَيَسْأَلُ الْمَصِيرُ ۝﴾ [الأعداء: ١٥، ١٦].

ويرشد إلى القوة المعنوية ، فيقول : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ فِيكُمْ فَانصَبُوا وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (٤٥) وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَسْرِعُوا فَنَفْسُلُوا وَتَذَهَبَ بِعُخْرِكُمْ وَأَصْرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴿٤٦﴾

ويكشف عن نفسية المؤمنين، وأن من شأنها الاستماتة في الدفاع، فهم بين أمرين لا ثالث لهما؛ إما قتالين، وإما مقتولين، فيقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْتَ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْفُرْقَانِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ١١١﴾ [التوبة: ١١١].

وفي الحالة الأولى لهم النصر، وفي الثانية لهم الشهادة: ﴿قُلْ هَلْ تَرْضَوْنَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٥٢].

وإن القتل في سبيل الله ليس موتاً أبدئاً، وإنما هو انتقال إلى ما هو أرقى وأبقى، وإن الفناء في سبيل الله هو عين البقاء: ﴿وَلَا تَحْزَنَ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَالٌ بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ١١٩﴾ فَرِحِينَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاسْتَبْشِرُوا بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ١٢٠﴾ ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُصِيبُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ ١٢١﴾ [آل عمران: ١٦٩ - ١٧١]. والله مع المجاهدين لا يتخلى عنهم أبداً: ﴿إِذْ يُوحَىٰ رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنْي مَعَكُمْ فَقِيْتُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا سَأَلْتَنِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ فَأَصْرَبُوا فَوْقَ الْأَغْنَاقِ وَأَصْرَبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ١٢٢﴾ [الأفال: ١٢].

ثم هو - سبحانه - يعدهم على ذلك ثواب الدنيا، وحس ثواب الآخرة، فيقول: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَذِلُّكُمْ عَلَىٰ تَجَرُّفٍ تُجِغُكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ١٢٥﴾ تَوْمِنُونَ بِأَنَّهُ وَرَسُولُهُ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ سَبِيلٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَقُولُونَ ١٢٦﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَىٰ مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَسَيَسْكَنُونَ ظِلَّةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ١٢٧﴾ وَأُخْرَىٰ يُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِيرٌ الْمُؤْمِنِينَ ١٢٨﴾ [الصف: ١٠ - ١٣].

وبهذا الأسلوب رَتَّى القرآن الكريم المسلمين الأوائل، وأوجد في نفوسهم الإيمان، الذي كان فيصلاً بين الحق والباطل، ونهض بهم إلى حيث النصر والفتح، والتمكين في الأرض: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ تَصُورُوا أَنَّ اللَّهَ يَصْرَفُكُمْ وَيَنْتَقِزُ أَعْدَاكُمْ ٧﴾ [محمد: ٧] ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾ [النور: ٥٥].

### وجوب الثبات أثناء الزحف

يجب الثبات عند لقاء العدو، ويحرم الفرار؛ يقول الله - سبحانه وتعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا أَنَّ كَثِيرًا مَلَكُكُمْ نُفْلِحُوكَ ٤٥﴾ [الأفال: ٤٥] ويقول الله - سبحانه وتعالى: - ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَا تُولُوهُمْ الْاَدْبَارَ ١٥﴾ وَمَنْ يُولِهِمْ يُؤَمِّدْ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِمُنَالٍ أَوْ مُتَحَرِّفًا إِلَيْكَ فَنَفَرٌ فَقَدْ بَكَهَ يُغَضِّبُ مِنَ اللَّهِ وَمَآ وَشَهُ جَهَنَّمَ وَنَسَى الْمَصِيدَ ١٦﴾ [الأفال: الآية ١٦]. والآية توحب الثبات، وتحرم الفرار، إلا في إحدى حالتين، فإنه يجوز فيهما الانصراف عن العدو.



**الحالة الأولى**، أن يحرف للقتال، أي: أن يصرف من جهة إلى جهة أخرى، حسب ما يقتضيه الحال، فنه أن ينتقل من مكان صيق إلى مكان أرحب منه، أو من موضع مكتوف إلى موضع أحر يستره، أو من جهة سفلى إلى جهة عليا وهكذا، مما هو أصح له في ميدان الحرب واقتال.

**الحالة الثانية**، أن يتحيز إلى فئة، أي: يحاز إلى جماعة من المسلمين؛ إما مقاتلاً معهم، وإما مستجداً بهم، وسواء أكانت هذه الفئة قريبة، أم بعيدة. روى سعيد بن منصور، أن عمر رضي الله عنه قال: «وأن أبا عبيدة تحيز إلي، لكنت له فئة». وأبو عبيدة كان بالعراق، وعمر كان بالمدينة! وقال عمر أيضاً: «أفئة كل مسلم». وروى ابن عمر - رضي الله عنهما - أنهم أقبلوا على رسول الله ﷺ لما حرق من بيته، قبل صلاة الفجر، وكانوا قد فروا من عدوهم، فقالوا: نحن الفرارون. فقال ﷺ: «بل أنتم العكارون<sup>(١)</sup>»، أما فئة كل مسلم. [أحمد (٨٦٧٠/٢) وأبو داود (٢٦٤٧) والترمذي (١٧١٦)]. ففي هاتين الحالتين المتقدمتين يجوز للمقاتل أن يفر من العدو، وهو وإن كان فراراً طاهرًا، فهو في الواقع محاولة؛ لاتخاذ موقف أصلح لمواجهة العدو. وفي غير هاتين الصورتين، يكون الفرار كبيرة من كسائر الإثم، وموبقه توجب العذاب الأليم، يقول الرسول ﷺ: «اجتنبوا السبع الموبقات<sup>(٢)</sup>». قالوا: وما هن، يا رسول الله؟ قال: «الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الرحف<sup>(٣)</sup>»، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات. [الحارثي (٢٧٦٦) ومسلم (٧٩)].

### الكذب والخداع عند الحرب

يجوز في الحرب الخداع والكذب؛ لتضليل العدو، ما دام ذلك لم يشتمل على نقض عهد، أو إخلال بأمان. ومن الخداع، أن يحادع القائد الأعداء بأن يوهمهم بأن عدد جنوده كثرة كاثرة، وعتاده قوة لا تقهر، وفي الحديث الذي رواه البخاري، عن جابر، أن النبي ﷺ قال: «الحُرْثُ خُدَعَةٌ». [الحارثي (٣٠٣٠) ومسلم (١٧/١٧٣٩)]. وأخرج مسلم، من حديث أم كلثوم بنت عقبة - رضي الله عنها - قالت: لم أسمع النبي ﷺ يُرخص في شيء من الكذب مما يقول الناس، إلا في الحرب، والإصلاح بين الناس، وحديث الرجل امرأته، وحديث المرأة زوجها. [أحمد (٤٠٣/٦) ومسلم (١٠١/٢٦٠٥) وأبو داود (٤٩٢١)].

### الفرار من المثلين

تقدم، أنه يحرم الفرار أثناء الرحف إلا في إحدى الحالتين؛ التحرف للقتال، أو التحيز إلى فئة. وبقي أن نقول: إنه يجوز الفرار أثناء الحرب إذا كان العدو يزيد على المثلين، فإن كان مثليين فما دونهما، فإنه يحرم الفرار؛ يقول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الَّذِينَ خَفَفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلَّمَكُمْ أَنَّهُمْ صَفْعًا فَإِنْ بَكَرَ مِنْكُمْ مَّائَةٌ صَارَتْ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُ مِنْكُمْ ثَلَاثٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ (٦٦) [الأمال ٦٦]

(١) عكارون - جمع عكر، وهو العطاف الذي يحلف إلى الحرب بعد الحيد عنها.  
(٢) الموبقات: المهلكات.  
(٣) التولي يوم الرحف - الفرار من الحرب.

قال في «المهدب» : إن زاد عددهم على مثلي عدد المسلمين ، جاز الفرار . لكن إن غلب على ظنهم أنهم لا يهلكون ، فالأفضل الثبات ، وإن ظنوا الهلاك فوجهان :

الأول ، يلزم الانصراف ؛ لقوله تعالى : ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة ١٩٥] .

الثاني ، فيستحب ولا يجب ؛ لأنهم إن قُتلوا ، فاروا بالشهادة .

وإن لم يزد عدد الكفار على مثلي عدد المسلمين ؛ فإن لم يظنوا الهلاك لم يجز الفرار ، وإن ظنوا فوجهان ؛ يجوز ؛ لقوله تعالى : ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة ١٩٥] . ولا يجوز . وصححوه ؛ لظاهر الآية . وقال الحاكم : إن ذلك يرجع إلى ظن المقاتل واجتهاده ، فإن ظن المقاومة ، لم يحل الفرار ، وإن ظن الهلاك ، جاز الفرار إلى فئة وإن بعدت ، إذا لم يقصد الإقلاع عن الجهاد . وذهب ابن الماجشون ، ورواه عن مالك إلى أن الضعف إنما يعتبر في القوة ، لا في العدد ، وأنه يجوز أن يفر الواحد عن واحد إذا كان أعتق جواداً منه ، وأجود سلاحاً ، وأشد قوة . وهذا هو الأظهر .

### الرحمة في الحرب

إذا كان الإسلام أباح الحرب كضرورة من الضرورات ، فإنه يجعلها مقدرة بقدرها ، فلا يُقتل إلا من يقاتل في المعركة ، وأما من تجنب الحرب ، فلا يحل قتله أو التعرض له بحال ، وحرم الإسلام كذلك قتل النساء ، والأطفال ، والمرضى ، والشيوخ ، والرهبان ، والعباد ، والأجراء ، وحرمة المثلثة ، بل حرم قتل الحيوان ، وإفساد الزروع ، والمياه ، وتوثيب الآبار ، وهدم البيوت ، وحرم الإجهاز على الجريح ، وتتبع الفار ؛ وذلك أن الحرب كعملية جراحية لا يجب أن تتجاوز موضع المرض بمكان . وفي ذلك روى سليمان بن بريدة ، عن أبيه ، أن الرسول ﷺ كان إذا أقر أميراً على جيش أو سرية ، أوصاه في خاصته بتقوى الله ، ومن معه من المسلمين خيراً ، ثم قال : «اغزوا باسم الله ، في سبيل الله ، قاتلوا من كفر بالله ، اغزوا ولا تغلوا ، ولا تغدروا ، ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا وليداً» . [أحمد (٣٥٢/٥) ومسلم (١٧٣١/٣) والترمذي (١٦١٧) وابن ماجه (٢٨٥٨)] . وحدث نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أنَّ امرأةً وُجدت في بعض مغازي الرسول ﷺ مقتولة ، فأنكر ذلك ، ونهى عن قتل النساء والصبيان . رواه مسلم . [سبق تخريجه] . وروى رباح بن ربيع ، أن الرسول ﷺ مرَّ على امرأةٍ مقتولة في بعض الغزوات . ولعلها هي المرأة في الحديث المذكور قبل هذا . فوقف عليها ، ثم قال : «ما كانت هذه لتقاتل» . ثم نظر في وجوه أصحابه ، وقال لأحدهم : «الحق بخالد بن الوليد ، فلا يقتنن ذرية ، ولا عسيقا . أي ؛ أجيئاً . ولا امرأة» . [سبق تخريجه] . وعن عبد الله بن زيد ، قال : نهى النبي ﷺ عن التهنئ والمثلة . رواه البخاري . وقال عمران بن الحصين : كان النبي ﷺ يحثا على الصدقة ، وينهانا عن المثلة . <sup>(١)</sup> [أبو داود (٢٦٦٧)] . وفي وصية أبي بكر ﷺ لأسامة حين بعثه إلى الشام : لا تخونوا ، ولا تغلوا ، ولا تغدروا ، ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا طفلاً صغيراً ، ولا شيخاً كبيراً ، ولا امرأة ،

(١) المثلة هي تشويه القتل بأي صورة من الصور .

ولا تعقروا نحلاً، ولا تحرقوه، ولا تقطعوا شجرة مثمرة، ولا تذهبوا شاة، ولا بقرة، ولا بعيراً إلا لمأكلة، وسوف تمرون بأقوام قد فرغوا أنفسهم في الصوامع - يريد الرهبان - فدعوهم وما فرغوا أنفسهم له .  
وكذلك كان يفعل سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقد حاء في كتاب له : لا تغنوا، ولا تعدروا، ولا تقتلوا وليداً، واتقوا الله في العلاحين . وكان من وصاياه لأمرء الخنود : ولا تقتلوا هَرَمًا . ولا امرأة، ولا وليداً، وتوقوا قتلهم إذا التقى الزحفان ، وعند شئ الغارات .

### الغارة على الأعداء ليلاً

ويجوز الإغارة على الأعداء ليلاً<sup>(١)</sup>، قال الترمذي : وقد رخص قوم من أهل العلم في الغارة بالليل، وكرهه بعضهم . وقال أحمد، وإسحاق : لا بأس أن يبيت العدو ليلاً . وسئل الرسول ﷺ عن أهل الدار من المشركين يُبَيِّثُونَ، فيصاب من نسائهم وذراريهم؟ فقال : «هم منهم» . رواه البخاري ، ومسلم ، من حديث الصُّنْب بن جثامة . [البخاري (٣٠١٢) ومسلم (١٧٤٥/٢٦)] . قال الشافعي : النهي عن قتل نسائهم وصبيانهم ، إنما هو في حال التمييز والتفرد ، وأما البيات ، فيجوز ، وإن كان فيه إصابة ذراريهم ونسائهم .

### انتهاء الحرب

تنتهي الحرب بأحد الأمور الآتية :

- ١- إسلام المحاربين أو إسلام بعضهم ، ودخولهم في دين الله ، وفي هذه الحال يصبحون مسلمين ، ويكون لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم ، من الحقوق والواجبات .
- ٢- طلبهم إيقاف القتال مدة معينة ، وحينئذ يجب الاستجابة إلى ما طلبوا ، كما فعل ذلك الرسول ﷺ في صلح الحديبية .
- ٣- رغبتهم في أن يبقوا على دينهم ، مع دفع الجزية ، ويتم بمقتضى هذا عقد الذمة بينهم وبين المسلمين .
- ٤- هزيمتهم ، وظفرنا بهم وانتصارنا عليهم ، وبهذا يكونون غنيمة للمسلمين .
- ٥- وقد يحدث أن يطلب بعض المحاربين من الأعداء الأمان ، فيجاب إلى ما طلب ، وكذلك إذا طلب الدخول في دار الإسلام ، ومن ثم ، فإننا نتحدث بإجمال فيما يلي عن هذه الأمور :

١- عقد الهدنة ، والمواذعة .

٢- عقد الذمة .

٣- الغنائم .

٤- عقد الأمان .

\*\*\*

(١) لإغارة سلاً هي اني يصق عليها عطف «سات»

متى تجب المهادنة والهدنة؟ : عقد الهدنة واموادة؛ هو لاتفاق على ترك القتال فترة من الفترات الزمنية ، قد تنتهي إلى صبح ، وتجب في حانين :

الحالة الأولى : إذا طبعها العدو ، فإنه يحب إلى طبعه ، ولو كان اعدو يريد الخديعة ، مع وجوب الحذر والاستعداد ، يقول الله - تعالى - : ﴿ وَإِنْ حَاحُوا لِسُلَيْمٍ فَاخْتِمْ لَهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ (١) . ويريدون أن يخذلوك فإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ ﴿ [أنعام : ٦١ ، ٦٢] .

وفي غزوة الخديبة هادن رسول الله ﷺ مشركي مكة ، ووادعهم مدة عشر سنين ، وكان ذلك حقناً للدماء ، ورغبة في السلم ، عن البراء بن عازب قال : لما أُخْصِرَ النبي ﷺ عن البيت (١) ، صالحه أهل مكة على أن يدخلها ، فيقيم بها ثلاثاً ، ولا يدخلها إلا بجلبان السلاح ، السيف وجراجه (٢) ، ولا يخرج بأحد معه من أهلها ، ولا يمنع أحداً يكث بها ممن كان معه . قال (٣) علي : « اكتب الشرط بيننا ، بسم الله الرحمن الرحيم » (٤) ، هذا ما قضى عليه محمد رسول الله . فقال له المشركون : لو نعلم أنك رسول الله ، تابعتك ، ولكن اكتب محمد بن عبد الله . فأمر علياً أن يحوها (٥) ، فقال : لا والله ، لا أمحوها . فقال رسول الله ﷺ : « أرني مكانها » . فأراه مكانها فمحوها ، وكتب ابن عبد الله . فأقام بها ثلاثة أيام . فما كان اليوم الثالث ، قالوا لعلي : هذا آخر يوم من شرط صاحبك ، فمره فليخرج . فأخبره بذلك ، فقال : « نعم » . فخرج (٦) . [مسلم (١٧٨٣)] . وعن المشور بن مخزومة رضي الله عنه أنهم اصطلموا على وضع الحرب عشر سنين يأمن فيهن الناس ، وعلى أن بيننا غيبة مكفوفة ، وأنه لا إسلال ، ولا إغلال (٧) . رواه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود . [أحمد (٤/ ٣٢٨) وأبو داود (٢٧٦٦)] .

الحالة الثانية : التي تجب فيها المهادنة : الأشهر الحرم ، فإنه لا يحل فيها البدء بالقتال ، وهي ذو القعدة ، وذو الحجة ، ومحرم ، ورجب ، إلا إذا بدأ فيها العدو بالقتال ، فإنه يجب القتال حينئذ ؛ دفقا للاعتداء ، وكذلك يباح فيها القتال إذا كانت الحرب قائمة ، ودخلت هذه الأشهر ، ولم يستجب العدو لقبول المهادنة فيها ؛ يقول الله - تعالى - : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كَتَبِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ

(١) ما منعه الكفار من دخول مكة هو أصحابه ، وكانوا يريدون لعمره اصطلموا بالخديبة .

(٢) بيان الجلب لسلاح .

(٣) الرسول ﷺ .

(٤) وفي رواية : ما ندري ما بسم الله الرحمن الرحيم ، ولكن اكتب ما تعرف : باسمك اللهم .

(٥) كتمة رسول الله .

(٦) وحاصل الشروط أن يرجع لبي ﷺ وانسلموا هذا العام ، وأن يعودوا للعمرة لعام تقبل ، ولا يحملوا إلا حديد السلاح ، ولا يأخذوا من نعمهم من أهل مكة ، ولا يأخذوا من دخر من أسلحتهم ، ولا يمتكروا مكة إلا ثلاثة أيام ، واصطلموا على وضع الحرب بينهم عشر سنين ، وأن يأمن الناس بعضهم بعضاً .

(٧) لعنة وعدة لثياب ، ومكفوفة مبروعة محكمة . ولا إسلال ولا إغلال أي لا سرقة ولا حيلة ، ولا كلام فيما مضى ، ولكن قلوب صافية ، وأمن وسلام تام .

وَالْأَرْضَ مِنْهَا نَعْتَمُ حَرَمٌ ذَلِكَ لِدِينٍ تَقِيهِ فَلَا تَطْشُرُو فِيهِ تَسْكُنُهُ ﴿٣٦﴾ . وحطب رسول الله ﷺ في حطبة الوداع ، فقال : «أيها الناس : ﴿إِنَّمَا النَّبِيُّ رِبَادَةٌ وَ الْكَفَرُ يُصَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُجْلُونَ عَمَّا وَيُحَرِّمُونَهُ عَمَّا يَنْوَاطُونَ عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَيُجْلَوْنَ﴾ حَرَّمَ اللَّهُ ﴿التوبة : ٣٧﴾ ، وإن الرمان قد استدار كهيبته يوم خلق السموات والأرض ، وإن عدة الشهور عند الله اثنا عشر في كتاب الله يوم خلق الله السموات والأرض ، منها أربعة حُرُم ، ثلاث متواليات ، وواحد فرد ؛ ذو القعدة ، وذو الحجة ، والمحرم ، ورجب ، فهو الذي بين جمادى وشعبان ، ألا هل بلغت ، اللهم اشهد » . [بخاري (١٠٥) ومسنم (١٦٧٩) ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣١] . وما ورد من أن ذلك منسوخ فهو ضعيف ؛ لأنه ليس فيه ما يدل على النسخ .

### عقد الذمة

الذمة ؛ هي العهد والأمان . وعقد الذمة ؛ هو أن يقر الحاكم أو نائبه بعض أهل الكتاب - أو غيرهم - من الكفار على كفرهم بشرطين ؛

الشرط الأول : أن يلتزموا أحكام الإسلام في الجملة .

الشرط الثاني : أن يتدّلوا الجزية . ويسري هذا العقد على الشخص الذي عقده ، ما دام حيًا ، وعلى ذريته من بعده . والأصل في هذا العقد ، قول الله - سبحانه - : ﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ ﴿التوبة : ٢٩﴾ . وروى البخاري ، أن المغيرة قال - يوم نهاوند - : أمرنا نبينا أن نقاتلكم ، حتى تعبدوا الله وحده ، أو تؤدّوا الجزية . وهذا العقد دائم غير محدود بوقت ، ما دام لم يوجد ما ينقضه .

موجب هذا العقد : وإذا تم عقد الذمة ، ترتب عليه حرمة قتالهم ، والحفاظ على أموالهم ، وصيانة أعراضهم ، وكفالة حرياتهم ، والكف عن أذاهم ؛ لما روي عن علي عليه السلام أنه قال : إنما بذلوا الجزية ؛ لتكون دماؤهم كدمائنا ، وأموالهم كأموالنا . والقاعدة العامة التي رآها الفقهاء ، أن لهم ما لنا وعليهم ما علينا .

الأحكام التي تجري على أهل الذمة : وتجري أحكام الإسلام على أهل الذمة في ناحيتين :

الناحية الأولى : المعاملات المالية ، فلا يجوز لهم أن يتصرفوا تصرفًا لا يتفق مع تعاليم الإسلام ، كعقد الربا ، وغيره من العقود المحرمة .

الناحية الثانية : العقوبات المقررة ، فيقتصر منهم ، وتقام الحدود عليهم متى فعلوا ما يوجب ذلك ، وقد ثبت أن النبي ﷺ رجم يهوديين ، زنيا بعد إحصائيهما . أما ما يتصل بالشعائر الدينية ؛ من عقائد وعبادات ، وما يتصل بالأسرة ؛ من زواج وطلاق ، فلهم فيها الحرية المطلقة ؛ تبعًا للقاعدة الفقهية المقررة : اتركوهم ، وما يديون . وإن تحاكموا إلينا ، فلنا أن نحكم لهم بمقتضى الإسلام أو نرفض ذلك ؛ يقول الله - تعالى - : ﴿فَإِنْ حَكَمُواكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَكَنْ يَصُورُكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمَتْ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِأَقْسَطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ ﴿٤١﴾ [المائدة : ٤٢] .

هذا ما يتعلق بالشرط الأول ، وأما شرط الجزية ، فنذكره فيما يلي :

تعريفها: الجزية؛ مشتقة من خزاء، وهي: «مبلغ من المال، يوضع على من دخل في دمة المسلمين وعهدهم من أهل الكتاب».

الأصل في مشروعيّتها: ولأصل في مشروعيّتها قول الله - تعالى -: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِلَا إِلَهِ إِلَّا اللَّهُ وَلَا يَحْزَنُونَ مَا حَزَمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ (٢٩). [التوبة ٢٩]. روى البخاري، والترمذي، عن عبد الرحمن بن عوف، أن النبي ﷺ أخذ الجزية من مجوس هجر. (١) [البخاري (٣١٥٦) والترمذي (١٥٨٧)]. وروى الترمذي، أن النبي ﷺ أخذها من مجوس البحرين، وأخذها عمر رضي الله عنه من فارس، وأخذها عثمان من الفرس، أو البربر. [الترمذي (١٥٨٨)].

حكمة مشروعيّتها: وقد فرض الإسلام الجزية على الذميين، في مقابل فرض الزكاة على المسلمين، حتى يتساوى الفريقان؛ لأن المسلمين والذميين يستظلون براية واحدة، ويتمتعون بجميع الحقوق، ويتنفعون بمرافق الدولة بنسبة واحدة، ولذلك أوجب الله الجزية للمسلمين، نظير قيمهم بالدفاع عن الذميين، وحمايتهم في البلاد الإسلامية التي يقيمون فيها؛ ولهذا تجب - بعد دفعها - حمايتهم، والحفاظة عليهم، ودفع من قصدتهم بأذى.

مَنْ تَوَخَّذُ مِنْهُمْ؟ وتؤخذ الجزية من كل الأمم؛ سواء أكانوا كتابيين، أم مجوساً، أم غيرهم، وسواء أكانوا عرباً أم عجماً (٢). وقد ثبت بالقرآن الكريم، أنها تؤخذ من الكتابيين، كما ثبت بالسنة، أنها تؤخذ من المجوس، ومن عداهم يلحق بهم. قال ابن القيم: لأن المجوس أهل شرك لا كتاب لهم، فأخذهم منهم دليل على أخذها من جميع المشركين، وإنما لم يأخذهم ﷺ من عبدة الأوثان من العرب؛ لأنهم أسموهم قبل نزول آية الجزية؛ فإنها إنما نزلت بعد غزوة تبوك، وكان رسول الله ﷺ قد فرغ من قتال العرب، وستوثقت كنفها له بالإسلام. ولهذا لم يأخذها من اليهود الذين حاربوه؛ لأنها لم تكن نزلت بعد، فمما نزلت أخذها من نصارى العرب ومن المجوس، ولو بقي حينئذ أحد من عبدة الأوثان بذلها، لقبها منه، كما قبلها من عبدة اصبيان، والأوثان، والنيران. ولا فرق ولا تأثير لتغيظ كفر بعض الطوائف على بعض، ثم إن كفر عبدة الأوثان ليس أغلظ من كفر المجوس، وأي فرق بين عبدة الأوثان والنيران؟ بل كفر المجوس أغلظ، وعباد الأوثان كانوا يقرّون توحيد الربوبية، وأنه لا خالق إلا الله، وأنهم إنما يعبدون آلهتهم؛ تقربهم إلى الله - سبحانه وتعالى - وهم يَكُونُوا يقرّون بضعةٍ للعالم، أحدهما حالق للحير، والآخر للشعر، كما تقول المجوس، ولم يكونوا يستحون نكاح الأمهات والسات ولأخوت. وكانوا على نقايا من دين

(١) هجر: بلد في جزيرة العرب.

(٢) وهذا مذهب مالك ولا يرضي وفقهاء الشام، وقال الشافعي رضي الله عنه نقل من أهل كتب غير: كانوا أم عجماً ومجوساً أم مجوساً، ولا نقل من عبدة الأوثان على الإطلاق. وقال أبو حنيفة رضي الله عنه لا يقبل من العرب إلا الإسلام أو السيف.

إبراهيم - صلوات الله وسلامه عليه - وأما المجوس فلم يكونوا على كتاب أصلاً ، ولا دانوا بدين أحد من الأنبياء ؛ لا في عقائدهم ، ولا في شرائعهم . والأثر الذي فيه أنه كان لهم كتاب ، فرفع ورفعت شريعتهم ، لما وَقَعَ ملكهم على انتته ، لا يصح أَلَيْتَهُ ، ولو صح لم يكونوا بذلك من أهل الكتاب ؛ فإن كتابهم رفع ، وشريعتهم بطلت ، فلم يبقوا على شيء منها . ومعوم ، أن العرب على دين إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - وكان له صحف وشريعة ، وليس تغيير عبدة الأوثان لدين إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - وشريعته ، بأعظم من تغيير المجوس لدين نبيهم وكتابهم ، لو صح ؛ فإنه لا يعرف عنهم التمسك بشيء من شرائع الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - بخلاف العرب ، فكيف يجعل المجوس الذين دينهم أقبح الأديان ، أحسن حالاً من مشركي العرب؟! وهذا القول أصح في الدليل كما ترى .

### شُرُوطُ أَخْذِهَا :

وقد روعي في أخذها الحرية ، والعدل ، والرحمة ، ولهذا اشترط فيمن تؤخذ منهم :

١- الذكورة .

٢- التكليف .

٣- الحرية .

لقوله - تعالى :- ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ (٣٩) [التوبة : ٢٩] . أي ؛ عن قدرة وغنى ، فلا تجب على امرأة ، ولا صبي ، ولا عبد ، ولا مجنون ، كما أنها لا تجب على مسكين يتصدق عليه ، ولا على من لا قدرة له على العمل ، ولا على الأعمى أو المقعد ، وغيرهم من ذوي العاهات ، ولا على المترهبين في الأديرة ، إلا إذا كان غنياً من الأغنياء . قال مالك رحمته الله : قضت السنة ، أن لا جزية على نساء أهل الكتاب ، ولا على صبيانهم ، وأن الجزية لا تؤخذ ، إلا من الرجال الذين قد بلغوا الحلم . وروى أسلم ، أن عمر رحمته الله كتب إلى أمراء الأجناد : لا تُضْرِبُوا الجزية على النساء والصبيان ، ولا تضربوها إلا على من جرت عليه المواسي<sup>(١)</sup> . والمجنون حكمه حكم الصبي .

قَدْ ذُهِبَ : روى أصحاب السنن ، عن معاذ رحمته الله أن النبي صلى الله عليه وسلم لما وجهه إلى اليمن ، أمره أن يأخذ من كلّ حالم ديناراً ، أو عدله من المعافرة<sup>(٢)</sup> . [أبو داود (٣٠٣٨) والترمذي (٦٢٣) والسنائي (٢٤٥٥) وابن ماجه (١٨٠٣)] . ثم زاد فيها عمر رحمته الله فجعلها أربعة دنانير على أهل الذهب ، وأربعين درهماً ، على أهل الورق في كل سنة<sup>(٣)</sup> . فرسول الله صلى الله عليه وسلم علم بضعف أهل اليمن ، وعمر رحمته الله علم بغنى أهل الشام وقوتهم . وروى البخاري ، أنه قيل لمجاهد : « ما شأن الشام عليهم أربعة دنانير ، وأهل اليمن عليهم دينار؟ قال : جعل ذلك من قبيل اليسار » . [البخاري تعليقا (٦/ ٢٥٧)] .

(١) وهذا كناية عن أنها لا تجب إلا على الرجل ، وذلك إذا بيت شعره .

(٢) المعافرة : ثياب ناعمة وهي مأخوذة من معافرة ، وهي حي من همدان .

(٣) الورق : الفضة .

وبهذا أخذ أبو حنيفة رحمته الله ورواية عن أحمد، فقال: إن على المוסر ثمانية وأربعين درهماً، وعلى المتوسط أربعة وعشرين درهماً، وعلى الفقير اثني عشر درهماً، فجعلها مقدرة الأقل والأكثر. وذهب انشاعني، ورواية عن أحمد إلى أنها مقدرة الأقل فقط وهو دينار، وأما الأكثر، فغير مقدر وهو موكول إلى اجتهد الولاة. وقال مالك، وإحدى الروايات عن أحمد، وهذا هو الراجح: إنه لا حد لأقلها، ولا لأكثرها، والأمر فيها موكول إلى اجتهد ولاة الأمر؛ ليقدرُوا على كل شخص ما يناسب حاله، ولا ينبغي أن يكلف أحد فوق طاقته.

**الزيادة على الجزية:** ويجوز اشتراط الزيادة على الجزية، ضيافة من يمر بهم من المسلمين، فقد روى الأحنف بن قيس، أن عمر رحمته الله شرط على: «أهل الذمة صيافة يوم وليلة، وأن يصلحوا القاطر، وإن قُبل رجلٌ من المسلمين بأرضهم، فعيهم ديتهم». رواه أحمد. وروى أسلم، أن أهل الجزية من أهل الشام أتوا عمر رحمته الله فقالوا: إن المسلمين إذا مرؤا بنا، كفونا ذبح الغنم والدجاج في ضيافتهم. فقال رحمته الله: «أطعموهم مما تأكلون، ولا تريدوهم على ذلك».

**عدم أخذ ما يشق على أهل الكتاب وغيرهم:** وقد أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بالرفق بأهل الكتاب، وعدم تكليفهم فوق ما يطيقون؛ روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما -: كان آخر ما تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم، أن قال: «احفظوني في ذمتي». [ابن عدي في الكامل (٣/ ١٠١٨)]. وحاء في الحديث: «من ظلم مغاهداً أو كلفه فوق طاقته، فأنا حجيجه». [أبو داود (٣٠٥٢)]. وروي عن ابن عباس - رضي الله عنهما -: «ليس في أموال أهل الذمة، إلا العفو».

**سقوطها عن أسلم:** وتسقط الجزية عن أسلم؛ حديث ابن عباس مرفوعاً: «ليس على المسلم جزية». رواه أحمد، وأبو داود. [أحمد (١/ ٢٠٥ و ٢٥٣) وأبو داود (٣٠٥٣)]. وروى أبو عبيدة: «أن يهودياً أسلم فطولب بالجزية، وقيل: إنما أسلمت تعوذاً. قال: إن في الإسلام معاذاً». فرفع إلى عمر رحمته الله فقال: «إن في الإسلام معاذاً». وكتب، ألا تؤخذ منه الجزية.

### عقد الذمة للمواطنين والمستقلين

وكما يحور هذا العقد لمن يريد أن يعيش مع المسلمين، وتحت ظلال الإسلام، فإنه يجوز للمستقلين في أماكنهم، بعيداً عن المسلمين. فقد عقد رسول الله صلى الله عليه وسلم مع بشاري نجران عقداً، مع بقائهم في أماكنهم، وإقامتهم في ديارهم، دون أن يكون معهم أحد من المسلمين. وقد تضمن هذا العهد حمايتهم، والحفاظ على حريتهم الشخصية والدينية، وإقامة العدل بينهم، والانتصاف من الظالم. وقام الحلفاء من بعده على تنفيذه، حتى عهد هارون الرشيد فأراد أن ينقضه، فمنعه محمد بن الحسن، صاحب الإمام أبي حنيفة، وهذا هو نص العقد: «لنجران وحاشيتها حوار الله، وذمة محمد النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما تحت



أيديهم ، من قليل أو كثير ، ولا يُغير أسقف من أسقفية ، ولا راهب من رهبانته ، ولا كاهن من كهانته ، وليس عليه دية . أي ؛ لا يعامل معاملة الضعيف ، ولا دم حاهلية . ولا يخسرون ، ولا يعسرون ، ولا يبطأ أرضهم حيثش ، ومن سأل منهم حقاً فبينهم النصف ، غير ظالمين ولا مظلومين ، ومن أكل رباً<sup>(١)</sup> من ذي قبل . أي ؛ في المستقبل . فذمتي منه بريئة ، ولا يؤخذ رجلٌ منهم بظلم آخر ، وعلى ما في هذا الكتاب حوار الله ، ودمة محمد النبي الأمي رسول الله أندأ ، حتى يأتي الله بأمره . فإذا أراد أحد الرؤساء استغلال المعاهدة لحسابه ، وظلم شعبه ، منع من ذلك . جاء في «المبسوط» للسرخسي : وإذا طلب ملك الذمة أن يترك يحكمه في أهل مملكته بما شاء ؛ من قتل ، أو صلب ، أو غيره ، مما لا يصح في دار الإسلام ، لم يُجِبْ إلى ذلك ؛ لأن التقرير على الظلم ، مع إمكان المنع ، حرام ، ولأن الدمي ممن يلتزم أحكام الإسلام فيما يرجع إلى المعاملات ، فشرطه بخلاف موجب عقد الذمة باطل ، فإن أعطي الصلح والذمة على هذا ، بطل من شروطه ما لا يصح في الإسلام ؛ لقوله ﷺ : «كل شرط ليس في كتاب الله باطل» . [طبقات ابن سعد (١/ ٣٥-٣٦) وإحراح لأبي يوسف (٤١) والأموال لأبي عبيد (٥٠٢) ورواد المعاد (٢/ ٤٠)] .

**بِمَ يَنْقُضُ الْعَهْدُ؟** : وينقض عهد الذمة بالامتناع عن الجزية ، أو إباء التزام حكم الإسلام ، إذا حكم حاكم به ، أو تعدى على مسلم بقتل ، أو بفتنته عن دينه ، أو زنى بمسلمة ، أو أصابها بزواج ، أو عمل عمل قوم لوط ، أو قطع الطريق ، أو تحسس ، أو آوى الخاسوس ، أو ذكر الله أو رسوله ، أو كتابه ، أو دينه بسوء ؛ فإن هذا ضرر يعم المسلمين في أنفسهم ، وأعراضهم ، وأموالهم ، وأخلاقهم ، وديهم . قيل لابن عمر رضي الله عنهما : «إن راهباً يشتم النبي ﷺ» . فقال : لو سمعته لقتلته ، إننا لم نعطه الأمان على هذا . وكذا إذا لحق بدار الحرب ، بخلاف ما إذا أظهر منكراً أو قذف مسلماً ، فإن عهده لا ينتقض ، وإذا انتقض عهده ، فإن عهد سائيه وأولاده لا ينتقض ؛ لأن النقض حدث منه ، فيحتص به .

**موجبُ النُّقْضِ** : وإذا انتقض عهده ، كان حكمه حكم الأسير ، فإن أسلم خرم قتله ؛ لأن الإسلام يَجِبُ ما قبله .

### دخول غير المسلمين للمساجد ، وبلاد الإسلام

اختلف الفقهاء في دخول غير المسلمين من الكفار المسجد الحرام ، وغيره من المساجد ، وبلاد الإسلام ، وجمعة بلاد الإسلام في حق الكفار ثلاثة أقسام :

**القسم الأول :** الحرم ، فلا يجوز لكافر أن يدخله بحال ؛ ذمياً كان ، أو مُستأثماً ؛ لظاهر قول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ [التوبة : ٢٨] . وبه قال الشافعي ، وأحمد ، ومالك . فلو جاء رسول من دار الكفر ، والإمام في الحرم ، فلا يأذن له في دخول الحرم ، بل يخرج إليه بنفسه ، أو يبعث إليه من يسمع رسالته خارج الحرم .

(١) قال ابن القيم في هذا دليل على انتقاص عهد الذمة بإحداث الحدث وأكل الربا إذا كان مشروطاً عليهم

وجوز أبو حنيفة وأهل الكوفة للمُعاهد دخول الحرم<sup>(١)</sup> ، ويقيم فيه مقام المسافر ولا يستوطنه ، ويجوز عنده دخول لواحد منهم الكعبة أيضًا .

**القسم الثاني :** الحجار ؛ وحده ما بين اليمامة ، وانيمن ، ونجد ، والمدينة انشريفه ، قيل : نصفها تهامي ، ونصفها ححاري . وقيل : كلها ححاري<sup>(٢)</sup> . وقال الكلبي : حد الحجاز ؛ ما بين جببي طيئ وطريق العراق ، وسمي حجازًا ؛ لأنه حجز بين تهامة ، ونجد . وقيل : لأنه حجز بين نجد ، والسرقة . وقيل : لأنه حجز بين نجد ، وتهامة ، ولشام قال الحربي : وتوك من الحجار ، فيجوز للكفار دخول أرض الحجار بالإذن ، ولكن لا يقيمون بها أكثر من مقام المسافر ، وهو ثلاثة أيام . وقال أبو حنيفة : لا يمنعون من استيطانها ، والإقامة بها . وحجة الجمهور ما روى مسلم ، عن ابن عمر ، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : «لأُخرجنَّ اليهود والنصارى من جزيرة العرب ، فلا أترك فيها إلا مسلمًا» . [أحمد (٢٩ / ١) ومسلم (١٧٦٧ / ٦٣) والترمذي (١٦٠٧) ] . زاد في رواية لغير مسلم : وأوصى ، فقال : «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب» . [أحمد (٢٢٢ / ١) والبخاري (٣٠٥٣) ومسلم (١٦٣٧ / ٢٠) ] . فلم يتفرغ لذلك أبو بكر ، وأجلاه عمر في خلافته ، وأجل من يقدم تاجرًا ، ثلاثًا . وعن ابن شهاب ، أن رسول الله ﷺ قال : «لا يجتمع دينان في جزيرة العرب» . أخرجه مالك في «الموطأ» مرسلاً . [مالك في الموطأ (١٦٥٣) وأحمد (٢٧٥ / ٦) ] . وروى مسلم ، عن جابر ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «إن الشيطان قد يئس أن يعبد المصلون في جزيرة العرب ، ولكن في التحريش بينهم» . [أحمد (٣١٣ / ٣) ومسلم (٢٨١٢) والترمذي (١٩٣٨) ] . قال سعيد بن عبد العزيز : جزيرة العرب ؛ ما بين الوادي ، إلى أقصى اليمن ، إلى تخوم العراق ، إلى البحر . وقال غيره : حد جزيرة العرب ؛ من أقصى (عدن أئين) إلى ريف العراق في الصول ، ومن جدة وما والاها من ساحل البحر ، إلى أطراف الشام عرضًا .

**القسم الثالث :** سائر بلاد الإسلام ، فيجوز للكافر أن يقيم فيها بعهد ، وأمان ، وذمة ، ولكن لا يدخلون المساجد إلا بإذن مسلم ، عند الشافعي . وقال أبو حنيفة : يجوز دخولها لهم من غير إذن . وقال مالك ، وأحمد : لا يجوز لهم الدخول بحال .

\*\*\*

(١) يعني بلاد لإمام أو خليفة أو دته في الحكم

(٢) وهم الصحيح في عرف الإسلام ، وأما الخلاف فهو في شكل بلاد الذي سمي الحجار لأحده ححاري ، وعد نجد

## الغنائم والأنفال

**تعريفها:** الغنائم؛ جمع غنيمة، وهي في اللغة؛ ما يناله الإنسان بسعي، يقول الشاعر:

وقد طوفت في الآفاق حتى رضيت من الغنيمة بالإياب

وفي الشَّرْع؛ هي المال المأخوذ من أعداء الإسلام، عن طريق الحرب والقتال. وتشمل الأنواع الآتية:

- ١- الأموال المنقولة.
- ٢- الأسرى.
- ٣- الأرض.

وتسمى الأنفال، جمع نَفْل؛ لأنها زيادة في أموال المسلمين، وكانت قبائل العرب في الجاهلية قبل الإسلام إذا حاربت، وانتصر بعضها على بعض، أخذت الغنيمة، ووزعتها على المحاربين، وجعلت منها نصيباً كبيراً للرئيس، أشار إليه أحد الشعراء، فقال:

لك المربع<sup>(١)</sup> منها والصفايا<sup>(٢)</sup> وحكمك والنشيط<sup>(٣)</sup> والفضول<sup>(٤)</sup>

**إخلالها لهذه الأمة دون غيرها:** وقد أحل الله الغنائم لهذه الأمة، فيرشد الله - سبحانه - إلى حل أخذ هذه الأموال بقوله: ﴿لَكُمْ مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَأَنفَعُوا اللَّهَ إِنَّمَا اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٩]. ويشير الحديث الصحيح إلى أن هذا خاص بالأمة المسلمة، فإن الأمم السابقة لم يكن يحل لها شيء من ذلك، روى البخاري ومسلم عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: «أعطيت خمسين لم يعطهن نبي قبلي؛ نصيرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة، فليصل، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة، وبُعِثْتُ إلى الناس عامة». [البخاري (٣٣٥) ومسلم (٥٢١)]. وسبب ذلك ما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «فلما تحل الغنائم لأحد من قبلى؛ ذلك لأن الله، تبارك وتعالى، رأى ضعفنا وعجزنا، فطَيَّبها لنا». [أحمد (٢/ ٣١٧ و٣١٨) والبخاري (٥١٥٧) ومسلم (١٧٤٨)]. أي؛ أحلها لنا.

**مصرفها:** كان أولَ صدام مسلح بين الرسول ﷺ وبين المشركين يوم السابع عشر من رمضان، من السنة الثانية من الهجرة في بدر، وقد انتهى هذا الصدام بالنصر المؤزر، والعوز العظيم للنبي ﷺ والمسلمين، ولأول مرة منذ البعثة يشعر المسلمون بحلاوة النصر، ويمكِّنهم الله من أعدائهم الذين اضطهدوهم طيلة خمسة عشر عاماً، والذين أخرجوهم من ديارهم، وأموالهم بغير حق، إلا أن يقولوا: ربنا الله. وقد ترك المشركون المنهزمون وراءهم أموالاً طائلة، فجمعها المنتصرون من المسلمين، ثم احتلفوا

(٢) والصفاء: ما يسحسه الرئيس ويصطفيه لنفسه.

(٤) والفضول: ما يفضل بعد القسمة.

(١) المربع: ربع الغنمة.  
(٣) والنشيط: ما يقع في أيدي مقاتلين قبل الموقعة.

بينهم فيمن تكون له هذه الأموال ؛ أتكون للذين خرجوا في إثر العدو ، أو تكون للذين أحاطوا برسول الله ﷺ ، وحموه من العدو؟ فأرشد القرآن الكريم إلى أن حكمها يرجع إلى الله ، وإلى رسوله ﷺ ، ففي الآية الأولى ، من سورة الأنفال ، يقول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿ يَنْفِقُونَكَ عَلَى الْأَنْفَالِ فِي الْأَنْفَالِ لَهِ الْأَنْفَالُ نَحْشُكَ وَالرَّسُولُ ﴾ [الأنفال : ١] .

**كيفية تقسيم الغنائم** : وقد بين الله - سبحانه وتعالى - كيفية تقسيم الغنائم ، فقال : ﴿ وَأَعْتُوا أَنفُسَكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> *مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ يُومَ حُسْبِهِ وَلِرَسُولٍ وَلِإِلَى الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَإِلَى السَّبِيلِ* <sup>(٢)</sup> *يَا كُنْتُمْ مِمَّنْ يَأْتِيهِمْ وَمَا أَرْزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ* <sup>(٣)</sup> [الأنفال : ٤١] .

فآية الكريمة نصت على الخمس ، يصرف على المصارف التي ذكرها الله - سبحانه وتعالى - وهي الله ورسوله ، وذو القربى ، واليتامى ، والمساكين ، وابن السبيل ، وذكر الله هنا تبركاً . فسهم الله ورسوله مصرفه مصرف الفيء ؛ فينفق منه على الفقراء ، وفي السلاح ، والجهاد ، ونحو ذلك من المصالح العامة ، روى أبو داود ، والنسائي ، عن عمرو بن عبسة ، قال : صنى بنا رسول الله ﷺ إلى بعير من المغنم ، وما سلم أخذ وبرة من جنب البعير ، ثم قال : « لا يحل لي من غنائمكم مثل هذا ، إلا الخمس ، والخمس مردود فيكم » . [الموطأ (٢ / ٤٥٧ - ٤٥٨) وأحمد (٤ / ١٢٨)] . أي ؛ ينفق منه على الفقراء ، وفي السلاح ، والجهاد .

أما نفقات الرسول ﷺ ، فكانت مما أفاء الله عليه من أموال بني النضير ؛ روى مسلم ، عن عمر ، قال : كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله ، مما لم يوجف عليه المسلمون بخيل ، ولا ركاب ، فكانت للنبي ﷺ خاصة ، فكان ينفق على أهله نفقة سنة ، وما بقي جعله في الكراع <sup>(٤)</sup> ، والسلاح عدة في سبيل الله . [البخاري (٤٨٨٥) ومسلم (٤٨ / ١٧٥٧)] . وسهم ذي القربى : أي ؛ أقرباء النبي ﷺ ، وهم بنو هاشم ، وبنو المطلب ، الذين آزرُوا النبي ﷺ وناصروه ، دون أقربائه الذين خذلوهُ وعاندوه . روى البخاري ، وأحمد ، عن جبير بن مطعم ، قال : لما كان يوم خيبر ، قسم رسول الله ﷺ سهم ذوي القربى بين بني هاشم وبني المطلب ، فأثبث أنا وعثمان بن عفان ، فقلنا : يا رسول الله ، أما بنو هاشم ، فلا ننكر فضيلتهم ؛ لمكانك الذي وضعك الله به منهم ، فما بال إخواننا من بني المطلب أعطيتهم وتركنا ، وإنما نحن وهم منك بمنزلة واحدة؟ فقال : «إنهم لم يفارقوني في جاهلية ولا إسلام ، وإنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد» . وشبك بين أصابعه . [أحمد (٤ / ٨١) والبخاري (٣١٤٠) وأبو داود (٢٩٨٠) والنسائي (٧ / ١٣٠ - ١٣١) وابن ماجة (٢٨٨١)] . ويأخذ منهم الغني <sup>(٥)</sup> ، والفقير ، والقريب ، والبعيد ، والذكر ، والأنثى : ﴿ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَىٰ ﴾ [سء ١١] . وهذا مذهب الشافعي ، وأحمد . وروي عن ابن عباس ، وزين العابدين ،

(١) عستم . أي ؛ خذتموه من تكابر بواسطة الحرب ، وهو ليس على عمومهِ ، وإنما دخبه التخصيص لأن سلب مقتول لقائله . والحاكم معير في الأسارى والأرض . ويكون لمسى إما عستم من الذهب والفضة وغيرها من الأمتعة والنسي .

(٢) المساكين الفقراء واس اسبين : المسافر المقتصد عن بيده .

(٣) الكراع : الخيل

(٤) قل أبو حبيمة . يعطون لفرقه إذا كانوا فقراء . وقال الشافعي يعطون قربتهم من الرسول ﷺ .

والباقر، أنه يسوى في العطاء بين غنيهم وفقيرهم، ذكورهم وإناثهم، صغارهم وكبارهم؛ لأن اسم القرابة يشملهم، ولأنهم غُوضوه لما حرمت عليهم الزكاة، ولأن الله جعل ذلك لهم، وقسمه الرسول ﷺ لهم، وليس في الحديث أنه فضل بعضهم على البعض. واعتبر الشافعي، أن سهمهم استحق بالقرابة، فأشبه الميراث. وقد كان النبي ﷺ يعطي عمه العباس، وهو غني، ويعطي عمته صفية. وأما سهم اليتامى - وهم أطفال المسلمين - فقيل. يختص به الفقراء. وقيل: يعم الأغنياء والفقراء؛ لأنهم ضعفاء وإن كانوا أغنياء. روى البيهقي بإسناد صحيح، عن عبد الله بن شقيق، عن رجل، قال: أتيت النبي ﷺ، وهو بوادي القرى وهو معترض فرساً، فقلت: يا رسول الله، ما تقول في الغنيمة؟ قال: «لله خمسها، وأربعة أخماسها للجيش». قلت: فما أحد أولى به من أحد؟ قال: «لا، ولا السهم تستخرجه من جيبيك، ليس أنت أحق به من أخيك المسلم». [البيهقي (٦/ ٣٢٤)]. وفي الحديث: «وأما قرية عصت الله ورسوله، فإن خمسها لله ورسوله، ثم هي لكم». [أحمد (٢/ ٣١٧) ومسلم (١٧٥٦) وأبو داود (٣٠٣٦)]. وأما الأربعة الأخماس الباقية، فتعطى للجيش، ويختص بها الذكور، الأحرار، البالغون، العقلاء. أما النساء، والعبيد، والصغار، والمجانين، فإنه لا يسهم لهم؛ لأن الذكورة، والحرية، والبلوغ، والعقل، شرط في الإسهام، ويستوي في العطاء القوي والضعيف، ومن قاتل ومن لم يقاتل؛ روى أحمد، عن سعد بن مالك، قال: قلت: يا رسول الله، الرجل يكون حامياً القوم، ويكون سهمه وسهم غيره سواء؟ قال: «ثكلتك أمك ابن أم سعد، وهل ترزقون وتنصرون إلا بضغفائكم؟!». [أحمد (١/ ١٧٣)]. وفي كتاب «حجة الله البالغة»: ومن بعثه الأمير لمصلحة الجيش، كالرديد، والطليلة، والجالسوس، يسهم له، وإن لم يحضر الواقعة كما كان لعثمان يوم بدر، فقد تغيب عنها بأمر رسول الله ﷺ من أجل مرض زوجته رقية بنت الرسول ﷺ، فقال له النبي ﷺ: «إن لك أجر رجل ممن شهد بدرًا وسهمه». رواه البخاري، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - . [أحمد (٢/ ١٢٠) والبخاري (٣١٣٠) والترمذي (٣٧٠٦)]. وتقسم الغنيمة على أساس أن يكون للراجل سهم، وللفراس ثلاثة. وقد جاءت الأحاديث الصحيحة الصريحة، بأن النبي ﷺ كان يسهم للفراس وفرسه ثلاثة أسهم، وللراجل (١) سهمًا. [انظر: البخاري (٢٨٦٣) ومسلم (١٧٦٢/ ٥٧)]. وإنما كان ذلك كذلك؛ لزيادة مؤنة الفرس، واحتياجه إلى سايس، وقد يكون تأثير الفارس بالفرس (٢) في الحرب ثلاثة أضعاف تأثير الراحل (٣). ولا يسهم لغير الخيل؛ لأنه لم ينقل عنه ﷺ أنه أسهم لغير الخيل، وكان معه سبعون بعيرًا يوم بدر، ولم تخل غروة من غزواته من الإبل، وهي غالب دوابهم، ولو أسهم لها لنقل إليها، وكذلك أصحابه من بعده لم يسهموا للإبل. ولا يسهم لأكثر من فرس واحد؛ لأن النبي ﷺ

(١) للراحل، لمجاهد على رجليه.

(٢) الفارس بالفرس يرى أبو حنيفة رحمه الله - أن للفراس سهمين وللراجل سهمًا، وهذا مخالف للسنن الصحيحة.

(٣) يرى بعض العلماء انتموية بين الفرس العربي والهجين ويسمى البردون والأكلدش. ويرى البعض الآخر أنه لا يسوى بينهما. فإذا لم يكن الفرس عربيًا، فإنه لا يسهم له، وإنه في هذه الحال يكون مثل الحمل في عدم الإسهام به.

لم يُزَوَّ عنه ولا عن أصحابه، أنهم أسهموا لأكثر من فرس، ولأن العدو لا يقاتل، إلا على فرس واحد. وقال أبو حنيفة رحمته الله: يسهم لأكثر من فرس واحد؛ لأنه أكثر غناء، وأعظم منفعة. ويعطى الفرس المستعار والمستأجر، وكذلك المغصوب، وسهمه لصاحبه.

**الثقل من الغنيمة:** يجوز للإمام أن يزيد بعض المقاتلين عن نصيبه، بمقدار الثلث أو الربع. وأن تكون هذه الزيادة من الغنيمة نفسها، إذا أظهر من النكاية في العدو ما يستحق به هذه الزيادة. وهذا مذهب أحمد، وأبي عبيدة <sup>(١)</sup>. وحجة ذلك حديث حبيب بن مسلمة، أن رسول الله ﷺ: كان ينفل الربع من الشرايا، بعد الخمس في اليداء، وينفلهم الثلث بعد الخمس في الرجعة. رواه أبو داود، والترمذي. [أحمد (٤/ ١٦٠) وأبو داود (٢٧٤٩) وابن ماجه (٢٨٥١)]. وجمع لسلمة بن الأكوع في بعض مغازيه بين سهم الراجل والفارس، فأعطاه خمسة أسهم؛ لعظم عنائه في تلك الغزوة.

**السلب للقاتل:** السلب؛ هو ما وجد على المقتول من السلاح وعدة الحرب، وكذلك ما يتزين به للحرب، أما ما كان معه من جواهر، ونقود، ونحوها، فليس من السلب، وإنما هو غنيمة. وأحياناً يرغب القائد في القتال، فيغري المقاتلين بأخذ سلب المقتولين، وإيثارهم به دون بقية الجيش، وقد قضى رسول الله ﷺ في السلب للقاتل، ولم يُخَمَّسه. رواه أبو داود، عن عوف بن مالك الأشجعي، وخالد بن الوليد. [أحمد (٦/ ٢٦) وأبو داود (٢٧٢١)]. وروى ابن أبي شيبه، عن أنس بن مالك، أن البراء بن مالك مرَّ على مرزبان يوم الدارة، فطعنه طعنة على قربوس سرجه، فقتله، فبلغ سلبه ثلاثين ألفاً، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال لأبي طلحة: إنا كنا لا نُخَمِّس السلب، وإن سلب البراء قد بلغ مالا كثيراً، ولا أراني إلا خَمَّسْتُهُ. قال: قال ابن سيرين: فحدثني أنس بن مالك: إنه أول سلب خُمِّس في الإسلام. وعن سلمة ابن الأكوع، قال: أتى النبي ﷺ عَيْنُ <sup>(٢)</sup> من المشركين، وهو في سفر، فجلس مع أصحابه يتحدث ثم انفتل، فقال النبي ﷺ: «اطلبوه، فاقتلوه». قال: فقتلته، فنفلني سلبه. [أحمد (٤/ ٥١) والبخاري (٣٠٥١) وأبو داود (٢٦٥٣)].

**مَنْ لَا سَهْمَ لَهُ فِي الْغَنِيمَةِ:** تقدم، أن شرط الإسهام في الغنيمة البتور، والعقل، والذكورة، والحرية. فمن لم يكن مستوفياً لهذه الشروط، فلا سهم له في الغنيمة، وإن كان له أن يأخذ منها دون السهم، قال سعيد بن المسيب: كان الصبيان والعبيد يُخَذَّوْنَ من الغنيمة، إذا حضروا الغزو في صدر هذه الأمة. وروى أبو داود، عن عمير، قال: شهدت خيبر مع سادتي، فَكَلَّمُوا فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَ أَنِّي مَمْلُوكٌ، فَأَمَرَنِي بِشَيْءٍ مِنْ خَرْثِي الْمَتَاعِ. أي؛ أردأه. [أحمد (٥/ ٢٢٣) وأبو داود (٢٧٣٠) والترمذي (١٥٥٧)]. وفي حديث ابن عباس، أنه سئل عن المرأة والعبد، هل كان لهما سهم معلوم إذا حضر الناس؟ فأجاب، أنه لم يكن لهما سهم معلوم، إلا أن يحذيا <sup>(٣)</sup> من عتائم القوم. [أحمد (١/ ٣٤٩) ومسلم (١٨١٢/ ١٤٠)]. وعن أم عطية، قالت: كنا نغزو مع رسول الله ﷺ، فنداوي الجرحى، ونمروض المرضى، وكان يرضخ لنا من الغنيمة.

(١) يرى مالك: أن الفل يكون من الخمس الواجب لبيت المال، وقال انشافى: يكون من خمس الخمس، وهو نصيب الإمام.

(٢) يحذيا: يعطيا.

(٣) جاسوس.

[أحمد (٤٠٧/٦) ومسلم (١٤٢/١٨١٢) وابن ماجة (٢٨٥٦)]. وأخرج الترمذي، عن الأوراعي مرسلاً، قال: أسهم النبي ﷺ الصبيان بخير. [الترمذي (١٥٥٦)] والمقصود بالإسهام هنا لرضح. وعن يزيد بن هرمز، أن نجدة الحروري كتب إلى ابن عباس - رضي الله عنهما - يسأله عن خمس خلال: أما بعد، فأخبرني هل كان أسبي ﷺ يعزو بالنساء؟ وهل كان يضرب لهن سهم؟ وهل كان يقتل الصبيان؟ ومتى ينقضي يتم ليتيم؟ وعن الخمس من هو؟ فقل س عباس: لولا أن أكنه علماً، ما كنت إليه. ثم كتب إليه، فقال: كنت تسألني هل كان رسول الله ﷺ يغزو بالنساء؟ وقد كان يعزو بهن، فداوين اجرحي، ويحذرن<sup>(١)</sup> من الغنيمة، وأما يسهم، فلا. ولم يكن أنبي ﷺ يقتل الصبيان، وأنت لا تقتلهم. وكتبت تسألني متى ينقضي يتم اليتيم؟ فعمري، إن الرجل لتنبت حيته، وإنه ضعيف الأخذ لنفسه، ضعيف الوكلاء منها، فإذا أخذ نفسه من صالح ما يأخذ الناس، فقد ذهب عنه اليثم. وكتبت تسألني عن الخمس لمن هو؟ وإنا كنا نقول: هو لنا. فأبى علينا قومنا ذلك. رواه الخمسة، إلا البخاري. [أحمد (١/٢٩٤) ومسلم (١٣٧/١٨١٢) وأبو داود (٢٧٢٧)].

**الأجراء وغير المسلمين لا يسهم لهم:** وكذلك لا حق للأجراء، الذين يصحبون الجيش للمعاش في الغنيمة، وإن قاتلوا؛ لأنهم لم يقصدوا قتالاً، ولا خرجوا مجاهدين، ويدخل فيهم الجيوش الحديثة؛ فإنها صناعة وحرقة. وأما غير المسلمين من الذميين، فقد اختلفت فيهم أنظار الفقهاء فيما إذا استعين بهم في الحرب، وقتلوا مع المسلمين؛ فقاتل الأحناف، وهو مروي عن الشافعي ﷺ: يرضخ<sup>(٢)</sup> لهم، ولا يسهم لهم. ومروي عن الشافعي أيضاً: يستأجرهم الإمام من مال لا مالك له بعينه، فإن لم يفعل، أعطاهم سهم النبي ﷺ. وقال الثوري، والأوزاعي: يسهم لهم.

### الغلول

**تحريم الغلول:** يحرم الغلول؛ وهو السرقة من الغنيمة؛ إذ إن الغلول يكسر قلوب المسلمين، ويسبب اختلاف كلمتهم، ويشغلهم بالانتهاز عن القتال، وكل ذلك يُفضي إلى الهزيمة؛ ولهذا كان الغلول من كبائر الإثم بإجماع المسلمين، يقول الله - تعالى -: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغُلَّ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [آل عمران: ١٦١]. وقد أمر النبي ﷺ بعقوبة الغال، وحرق متاعه وضربه؛ زجراً للناس، وكتباً لهم أن يفعلوا مثل ذلك، فقد روى أبو داود، والترمذي، عن عمر ﷺ عن النبي ﷺ قال: «إذا وحدثم الرجل قد غلَّ، فاحرقوا متاعه واضربوه». قال: فوجدنا في متاعه مصحفًا، فسألنا سالمًا عنه؟ فقل: به، وتصدق بشفته. [أحمد (٢٢/١) وأبو داود (٢٧١٣)]. وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن حده، أن النبي ﷺ ونا بكر. وعمر، حرّقوا متاع الغال وضربوه. [أبو داود (٢٧١٥) والحاكم (١٣١/٢) والبيهقي في الكنى (٩/١٠٢)]. وقد رويت أحاديث أخرى عن النبي ﷺ، أنه لم يأمر بحرق متاع الغال ولا ضربه، ففهم من

(٢) يرضخ لهم بعبور عطاء فسلاً

(١) يحذرن يعطرن والحدوة العطية

هذا، أن للحاكم أن يتصرف حسب ما يرى من المصلحة؛ فإن كانت المصلحة تقتضي التحريق والضرب، حرق وصر، وإن كانت المصلحة غير ذلك، فعل ما فيه المصلحة. وروى البخاري، عن عبد الله بن عمرو، قال: كان على ثقل<sup>(١)</sup> النبي ﷺ رجل يقال له: كركرة. فمات، فقال النبي ﷺ: «هو في النار». فذهبوا يظفرون إليه، فوجدوا عبادة قد غلبها. [أحمد (٢/ ١٦٠) والبخاري (٣٠٧٤)]. وروى أبو داود، أن رجلاً مات يوم خيبر من الأصحاب، فبلغ النبي ﷺ فقال: «صلوا على صاحبكم». فتغيرت وجوه الناس، فقال: «إن صاحبكم غل في سبيل الله». ففتشوا متاعه، فوجدوا خرزاً من خرز اليهود، لا يساوي درهمين. [أحمد (٤/ ١١٤) وأبو داود (٢٧١٠) والنسائي (٤/ ٦٤) وابن ماجه (٢٨٤٨)].

**الانتفاع بالطعام قبل قسمة الغنائم:** ويستثنى من ذلك الطعام وعلف الدواب، فإنه يباح للمقاتلين أن ينتفعوا بها، ما داموا في أرض العدو، ولو لم تقسم عليهم.

١- روى البخاري، ومسلم، عن عبد الله بن مفضل، قال: أصبت جراباً من شحم يوم خيبر، فالتزمته، فقلت: لا أعطي اليوم أحداً من هذا شيئاً. فالتفت، فإذا رسول الله ﷺ مبتسم. [البخاري (٤٢١٤) ومسلم (١٧٧٢)].

٢- وأخرج أبو داود، والحاكم، والبيهقي، عن ابن أبي أوفى، قال: أصبنا طعاماً يوم خيبر، وكان الرجل يجيء فيأخذ منه مقدار ما يكفيه، ثم ينطلق. [أبو داود (٢٧٠٤) والحاكم (٢/ ١٢٦) والبيهقي في السنن الكبرى (٩/ ٦٠)].

٣- وروى البخاري، عن ابن عمر، قال: كنا نصيب في مغازينا العسل والعنب، فنأكله ولا نرفعه. [البخاري (٣١٥٤)]. وفي بعض رواية الحديث عند أبي داود: فلم يؤخذ منهما الخمس. [نيل الأوطار (٤/ ١٣٤)]. قال مالك في «الموطأ»: لا أرى بأساً أن يأكل المسلمون إذا دخلوا أرض العدو من طعامهم، ما وجدوا من ذلك كله، قبل أن تقع في المقاسم. وقال: أنا أرى الإبل، والبقر، والغنم بمنزلة الطعام، يأكل منه المسلمون إذا دخلوا أرض العدو، كما يأكلون الطعام. وقال: ولو أن ذلك لا يؤكل، حتى يحضر الناس المقاسم ويقسم بينهم، أضرب ذلك بالجيش. قال: فلا أرى بأساً بما أكل من ذلك كله، على وجه المعروف والحاجة إليه، ولا أرى أن يدخر بعد ذلك شيئاً يرجع به إلى أهله.

**المسلم يجزئ ماله عند العدو يكون له:** إذا استرد المقاتلون أموالاً للمسلمين، كانت بأيدي الأعداء، فأربابها أحق بها، وليس للمقاتلين منها شيء؛ لأنها ليست من الغنائم.

١- عن ابن عمر، أنه غار له فرس فأخذها العدو، فظهر عليه المسلمون، فزُدَّت عليه في زمان النبي ﷺ.

٢- وعن عمران بن حصين، قال: أغار المشركون على سرح المدينة، وأخذوا العضباء ناقة رسول الله ﷺ، وامرأة من المسلمين، فلما كانت ذات ليلة قامت المرأة، وقد ناموا، فجعلت لا تضع يدها على بعر،



إلا أرغى ، حتى أتت العضباء ، فأثت ناقة ذلولاً فركتها ، ثم توجهت قبيل المدينة ، ونذرت لئن نجاها الله لتتحرنها ، فلما قدمت المدينة عُرِفَت الناقة ، فأتوا بها رسول الله ﷺ ، فأخبرته المرأة بنذرها ، فقال : «يُس ما جزيتها ، لا نذر فيما لا يملك ابن آدم ، ولا نذر في معصية» . [مسلم (١٦٤١) وأبو داود (٣٣١٦) وأحمد (٤٢٩ / ٤) (٤٣٠)] . وكذلك إذا أسلم الحربي ، ويده مال مسلم ، فإنه يرد إلى صاحبه .

**الحربي يُسَلِّم** : إذا أسلم الحربي وهاجر إلى دار الإسلام ، وترك بدار الحرب ولده ، وزوجته ، وماله ، فإن هذه تأخذ حرمة ذرية المسلم وحرمة ماله ، فإذا غلب المسلمون عليها ، لم تدخل في نطاق الغنائم ؛ لقوله ﷺ : «فإذا قالوها ، فقد عصموا مني دماءهم ، وأموالهم» . [البخاري (٢٥) ومسلم (٢٢)] .

### أسرى الحرب

**أسرى الحرب** : وهم من جملة الغنائم ، وهم على قسمين :  
**القسم الأول ، النساء ، والصبيان .**

**القسم الثاني ، الرجال البالغون ، المقاتلون من الكفار ،** إذا ظفر المسلمون بهم أحياء . وقد جعل الإسلام الحق للحاكم في أن يفعل بالرجال المقاتلين ، إذا ظفر بهم ، ووقعوا أسرى ، ما هو الأنفع ، والأصلح من المن ، أو الفداء ، أو القتل . والمن ؛ هو إطلاق سراحهم مجاناً . والفداء ؛ قد يكون بالمال ، وقد يكون بأسرى المسلمين ، ففي غزوة بدر كان الفداء بالمال ؛ وصح عنه ﷺ أنه فدى رجدين من أصحابه برجل من المشركين ، من بني عقيل . رواه أحمد ، والترمذي وصححه . [أحمد (٤٢٦ / ٤) والترمذي (١٥٦٨)] . يقول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿فَإِذَا لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ فَاذْكُرْ لِلَّذِينَ اتَّخَذْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَصْنَادًا وَمِمَّا فَوَدَّ أَنَّكُمْ لَأَكْفِرُونَ بِهِمْ سَبْعَ مَرَّاتٍ مِّن دُونِ اللَّهِ سَبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى - [محمد : ٤] . وروى مسلم ، من حديث أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ أطلق سراح الذين أخذهم أسرى ، وكان عددهم ثمانين ، وكانوا قد هبطوا عليه وعلى أصحابه من جبال التنعيم عند صلاة الفجر ؛ ليقتلوهم . وفي هذا نزل قول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿وَقَرَأَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِقُلُوبٍ مَّرْكَةٍ مِّنْ بَعْدِ أَنْ أُنْفَرْتُمْ عَنْهُمْ﴾ [الفتح : ٢٤] . [أحمد (١٢٤ / ٣) ومسلم (١٨٠٨ / ١٣٣) وأبو داود (٢٦٨٨) والترمذي (٣٢٦٤)] . وقال ﷺ لأهل مكة يوم الفتح : «اذهبوا ، فأنتم الطلقاء» . [ابن سعد في صفاته (٢ / ١٤١ - ١٤٢) والسيرة النبوية ؛ لابن هشام (٧٨ / ٤)] . على أنه يجوز للإمام ، مع ذلك ، أن يقتل الأسير ، إذا كانت المصلحة تقتضي قتله ، كما ثبت ذلك عن الرسول ﷺ ، فقد قتل النضر بن الحارث وعقبة بن أبي معيط يوم بدر ، وقتل أبا عزة الجمحي يوم أحد . وفي هذا يقول الله - سبحانه - : ﴿مَا كَا كَ لِي أَر يَكُون لَّهُمْ أَسْرَى حَتَّى يُنْفِكَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنفال : ٦٧] . ومن ذهب إلى هذا جمهور العلماء ، فقالوا : للإمام الحق في أحد الأمور الثلاثة المتقدمة . وقال الحسن ، وعطاء : لا يقتل الأسير ، بل يمن عليه أو يفادى به . وقال الزهري ، ومحاهد ، وطائفة من العلماء : لا يجوز أخذ الفداء من أسرى الكفار أصلاً . وقال مالك : لا يجوز المن بغير فداء . وقال الأحناف : لا يجوز المن أصلاً ؛ لا بفداء ولا بغيره .

**معاملة الأسرى:** عامل الإسلام الأسرى معاملة إنسانية رحيمة، فهو يدعو إلى إكرامهم، والإحسان إليهم، ويمدح الذين يبرونهم، ويشني عليهم الثناء الجميل، يقول الله - تعالى -: ﴿وَيُطِيعُونَ أَمْرًا عَلَى حَيْثُ يَسْكُنُوا وَيَتِيمًا وَآسِيرًا ۝ إِنَّمَا تُطِيعُونَ اللَّهَ لَا تَزِيدُ مِنْكُمْ هَزْلًا وَلَا شُكْرًا ۝﴾ [الإنسان: ٨، ٩]. ويروي أبو موسى الأشعري رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ، أنه قال: «فكوا العاني<sup>(١)</sup>، وأجيبوا الداعي، وأطعموا الجائع، وعودوا المريض». [البحاري (٣٠٤٦)]. وتقدم، أن ثمامة بن أثال وقع أسيرًا في أيدي المسلمين، فجاءوا به إلى النبي ﷺ، فقال: «أحسنوا إيساره». وقال: «اجمعوا ما عندكم من طعام، فابعثوا به إليه». فكانوا يقدمون إليه لبن لقمحة<sup>(٢)</sup> الرسول ﷺ غدواً ورواحاً، ودعاه النبي ﷺ إلى الإسلام، فأبى، وقال له: إن أردت الفداء، فاسأل ما شئت من المال. فمر عليه الرسول ﷺ، وأطلق سراحه بدون فداء، فكان ذلك من أسباب دخوله في الإسلام. [البخاري (٤٣٧٢) ومسلم (١٧٦٤/٥٩)]. وقد جاء في «الصحاح» في شأن أسرى غزوة بني المصطلق، وكان من بينهم مجوزية بنت الحارث، أن أباه الحارث بن أبي ضرار حضر إلى المدينة، ومعه كثير من الإبل؛ ليفتدي بها ابنته، وفي وادي العقيق قبل المدينة بأميال أخفى اثنين من الجمال، أعجبه في شعب بالحبل، فلما دخل على النبي ﷺ، قال له: يا محمد، أصبتم ابنتي، وهذا فداؤها. فقال - عليه الصلاة والسلام -: «فأين البعيران اللذان غيبتهما بالعقيق في شعب كذا؟» فقال الحارث: أشهد أن لا إله إلا الله، وأنت رسول الله، والله ما أطلعك على ذلك إلا الله. وأسلم الحارث وابنان له، وأسلمت ابنته أيضًا، فخطبها رسول الله ﷺ إلى أبيها وتزوجها، فقال الناس: لقد أصبح هؤلاء الأسرى الذين بأيدينا أصحاب رسول الله ﷺ. فمَنّوا عليهم بغير فداء. وتقول عائشة - رضي الله عنها -: فما أعلم أن امرأة كانت أعظم بركة على قومها من جويرية؛ إذ تزوج الرسول ﷺ إياها، أعتق مائة من أهل بيت بني المصطلق. [أحمد (٢٧٧/٦) وأبو داود (٣٩٣١) والبيهقي في دلائل النبوة (٤٩/٤ - ٥٠)]. والظبراني في المعجم الكبير (٢٤/٦١). ومثل هذا تزوج النبي ﷺ من جويرية، لا لشهوة يقضيها، بل لمصلحة شرعية يتغيها، ولو كان يغني الشهوة، لأخذها أسيرة حرب بملك اليمن.

### الاسترقاق

إن القرآن الكريم لم يرد فيه نص يبيح الرق، وإنما جاء فيه الدعوة إلى العتق ولم يثبت أن الرسول ﷺ ضرب الرق على أسير من الأسارى، بل أطلق أرقاء مكة، وأرقاء بني المصطلق، وأرقاء حنين. وثبت عنه، أنه ﷺ أعتق ما كان عنده من رقيق في الجاهلية، وأعتق كذلك ما أهدي إليه منهم. على أن الخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم - ثبت عنهم، أنهم استرقوا بعض الأسرى على قاعدة المعاملة بالمثل، فهم لم يبيحوا الرق في كل صورة من صوره، كما كان عليه العمل في الشرائع الإلهية والوضعية، وإنما حصروه في الحرب المشروعة المعلنة من المسلمين ضد عدوهم الكافر، وألغوا كل الصور الأخرى، واعتبروها محرمة

شرعاً لا تحل بحال . ومع أن الإسلام ضيق مصادره ، وحصرها هذا الحصر ، فإنه من جانب آخر عامل الأرقاء معاملة كريمة ، وفتح لهم أبواب التحرر على مصاريحها ، كما يتحلى ذلك فيما يلي :

**معاملة الرقيق :** لقد كرم الإسلام الرقيق ، وأحسن إليهم ، وبسط لهم يد الخلاص ، ولم يجعلهم موضع إهانة ولا ازدراء ، ويدو ذلك واصحاً فيما يلي :

١- أوصى بهم ، فقال : ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا أَشْرَكُوا بِهِ شَبَقًا ، وَبِالْوَيْدَانِ إِحْسَانًا ، وَبِذِي الْقُرْنَيْنِ وَالْيَمَنَى وَالْمَسْكِيرِ وَالْحَارِثِيَّ وَالْقُرَظِيَّ وَالْجَارِثِيَّ وَالْجُبِّيَّ وَالصَّاجِيَّ بِالْجَبِّ وَأَبْنَى السَّيْلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ [النساء . ٣٦] . وعن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « اتقوا الله فيما مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » . [أحمد (٦/ ٢٩٠) وأبو داود (٥١٥٦) وسأله (٢٦٩٨) .]

٢- ونهى أن يباذل بما يدل على تحقيره واستعباده ؛ إذ قال الرسول ﷺ : « لا يبل أحدكم : عبدي . أو : أمتي . وليقل : فتاي . و : فتاتي . و : غلامي » . [البحاري (٢٥٥٢) ومسنده (٢٢٤٩) .]

٣- وأمر أن يأكل ويلبس مما يأكل المالك ؛ فعن ابن عمر ، أن الرسول ﷺ قال : « خولكم <sup>(١)</sup> إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم ، فمن كان أخوه تحت يده ، فليطعمه مما يأكل ، وليلبسه مما يلبس ، ولا تكلفوهم ما يغلبهم ، فإن كلفتموهم ما يغلبهم ، فأغلبوهم » . [البحاري (٦٠٥٠) ومسنده (١٦٦١) وأبو داود (٥١٥٦) و٥١٥٨ و٥١٦١] ولترمذي (١٩٤٥) من حديث أبي دراج .

٤- ونهى عن ظلمهم وأذاهم ؛ فعن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من لطم مملوكه أو ضربه ، فكفارته عتقه » . [مسند (١٦٥٧) وأبو داود (٥١٦٨) . وعن أبي مسعود الأنصاري ، قال : بينا أنا أضرب غلاماً لي ، إذ سمعت صوتاً من خلفي ، فإذا هو رسول الله ﷺ يقول : « اعلم أنا مسعود ، أن الله أقدر عليك منك على هذا الغلام » . فقلت : هو حر لوجه الله . فقال : « لو لم تفعل ، لستك النار » . [مسند (١٦٥٩) وأبو داود (٥١٥٩) وترمذي (١٩٤٨) . وحمل للقاضي حق الحكم بالعتق ، إذا ثبت أنه يعامله معاملة قاسية .]

٥- ودعا إلى تعليمهم وتأديبهم ؛ فقال رسول الله ﷺ : « من كانت له جارية ، فعلمها ، وأحسن إليها ، وتزوجها ، كان له أجران في الحياة ، وفي الآخرة ؛ أجر بالنكاح والتعليم ، وأجر بالعتق » . [سبق تحريجه] .

**طرق التحرير :** وقد فتح الإسلام أبواب التحرير ، وبيّن سبل الخلاص ، واتخذ وسائل شتى لإنقاذ هؤلاء من الرق :

١- فهو طريق إلى رحمة الله وحنته ؛ يقول الله - سبحانه - : ﴿ فَلَا أَقْلَحَمَ أَلْفَقَةً ۖ ﴿١١﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا أَلْفَقَةُ ۖ ﴿١٢﴾ فَكَ رَقَبَةٍ ۖ ﴿١٣﴾ ﴾ [البقرة : ١١-١٣] .

وجاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، دلني على عمل يدخلني الجنة . فقال : « عتق النسمة ، وفك الرقبة » . فقال : يا رسول الله ، أوليسوا واحداً؟ قال : « لا ، عتق النسمة أن تمرّد بعثتها ،

وفك الرقبة أن تعين في ثمنها». [أحمد (٤/ ٢٩٩) وابن حبان (٣٧٥) والبيهقي في شعب الإيمان (٤٣٣٥) ومجمع الزوائد (٤/ ٢٤٠)].

٢- والعتق كفارة للقتل الخطأ؛ يقول الله ﷻ: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةً﴾ [النساء: ٩٢].

٣- وهو كفارة للحنث في اليمين؛ لقوله - تعالى - : ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ سَكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩].

٤- والعتق كفارة في حالة الظهار، يقول الله - سبحانه - : ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ﴾ [البغاة: ٣].

٥- وجعل الإسلام من مصارف الزكاة شراء الأرقاء وعتقهم؛ يقول الله - تعالى - : ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمُعَلِّينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ﴾ [التوبة: ٦٠].

٦- وأمر بمكاتبة العبد على قدر من المال، حيث قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ مِنَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [النور: ٣٣].

٧- ومن نذر أن يحرر رقبة، وجب عليه الوفاء بالنذر متى تحقق له مقصوده. وبهذا يتبين، أنَّ الإسلام ضيق مصادر الرق، وعامل الأرقاء معاملة كريمة، وفتح أبواب التحرير، تمهيداً لخلاصهم نهائياً من نير الذل والاستعباد، فأسدى بذلك لهم يدًا لا تنسى على مدى الأيام.

### أرض المحاربين للغنمة

الأرض التي تُؤْخَذُ غَنَوةً: إذا غنم المسلمون أرضاً بأن فتحوها غنوة، بواسطة الحرب والقتال، وأجلوا أهلها عنها، فالحاكم مخير بين أمرين؛

١- إما أن يقسمها على الغانمين<sup>(١)</sup>.

٢- وإما أن يقفها على المسلمين.

وإذا وقفها على المسلمين، ضرب عليها خراجاً<sup>(٢)</sup> مستمراً يؤخذ ممن هي في يده؛ سواء أكان مسلماً أم ذمياً، ويكون هذا الخراج أجرة الأرض، يؤخذ كل عام.

وأصل الخراج هو فعل أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه في الأرض التي فتحها؛ كأرض الشام، ومصر، والعراق. الأرض التي جلا أهلها عنها؛ خوفاً أو صلحاً؛ وكما تجب قسمة الأرض المفتوحة على الغانمين، أو وقفها على المسلمين، يجب ذلك في الأرض التي تركها أهلها خوفاً منا، أو التي صالحناهم على أنها لنا، ونقرهم عليها نظير الخراج.

(١) قال مالك تكون وقفاً على المسلمين، ولا تجوز قسمتها على الغانمين.

(٢) الخراج. يكون الخراج على أرض لها ماء تسقى به ولو لم يزرع.

أما التي صالحناهم على أنها لهم ولنا الخراج عنها ، فهي كالجزية ، تسقط بإسلامهم . وإذا كان الخراج أجرة ، فإن تقديره يرجع إلى الحاكم ، فيضعه بحسب اجتهاده ، إذ إن ذلك يختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة ، ولا يلزم الرجوع إلى ما وضعه عمر رضي الله عنه ، وما وضعه عمر وغيره من الأئمة يبقى على ما هو عليه ، فليس لأحد أن يغيره ما لم يتغير السبب ؛ لأن تقديره حكم .

**العجز عن عمارة الأرض الخراجية** : ومن كان تحت يده أرض خراجية ، فعجز عن عمارتها ، أجر على أحد أمرين :

١- إما أن يؤجرها .

٢- أو يرفع يده عنها ؛ لأن الأرض هي في الواقع للمسلمين ، ولا يجوز تعطيلها عليهم .

**ميراث الأرض المغنومة** : وهذه الأرض يجري فيها الميراث ، فينتقل ميراثها إلى وارث من كانت بيده ، على الوجه الذي كانت عليه في يد موروثه .

### الفيء

**تعريفه** : الفيء ؛ مأخوذ من فاء يفيء ، إذا رجع ، وهو المال الذي أخذه المسلمون من أعدائهم دون قتال ، وهو الذي ذكره الله - سبحانه - في قوله : ﴿ وَمَا آتَاكَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُ فَمَا أُوتِيتُمْ عَلَيْهِ مِنْ حَبْلٍ وَلَا رِكَابٍ ، وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [١] مَا آتَاكَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَآبِی السَّبِيلِ كُنْ لَا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْهَوْا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ [٢] لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالُهُمْ يُنْفَقُونَ فَصَلَا مِنْ نَحْوِ رِضْوَانِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴾ [٣] وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُخْرِجُونَ مِنْ حَاوِلَتِهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شَحْنًا فَنَفْسِهِ ، فَوَلَّيْكَ هُمُ الْمُفْقِحُونَ ﴾ [٤] وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْقِحُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَتِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [٥] [الحشر ١٠-٦] . فذكر الله المهاجرين الذين هاجروا إلى المدينة ، ممن دخل في الإسلام قبل الفتح . وذكر الأنصار . وهم أهل المدينة . الذين آووا المهاجرين ، وذكر من جاء من بعد هؤلاء إلى يوم القيامة .

**تقسيمه** : قال القرطبي : قال مالك : هو موكول إلى نظر الإمام واجتهاده ، فيأخذ منه من غير تقدير . ويعطي منه القراية باجتهاده ، ويصرف الباقي في مصالح المسلمين . وبه قال الخلفاء الأربعة ، وبه عملوا ، وعليه يدل قوله عليه السلام : « ما لي مما آفأ الله عليكم إلا الخمس ، والخمس مردود عليكم » . [سنن ترمذ] .

(١) أوجعتم أصل الإحاف ، سرعة السير . والركاب الإبل التي يسار عليها ، لا واحد لها من لفظها أي ما سقتم ولا حركتم حبلاً ولا إبلاً : أي لم يعدوا في تحصيله حبلاً ولا إبلاً ، بل حصل ملا قتال

فإنه لم يقسمه أخماساً ولا أثلاثاً، وإنما ذكر في الآية من ذكر على وجه التنبيه عليهم ؛ لأنهم أهم من يدفع إليه ، قال الزجاج ، محتجاً لما لك : قال الله ﷻ : ﴿ يَسْتَوُونَ مَادَا يَفْقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ وَلِيٍّ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَأَتَى السَّبِيلِ ﴾ [سفره ٢١٥] . والرجل جائز - بإجماع - أن ينفق في غير هذه الأصناف ، إذا رأى ذلك . وذكر النسائي ، عن عطاء في قوله تعالى : ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى ﴾ [الأنعام ٤١] . قال : خمس الله وخمس رسوله واحد ، كان رسول الله ﷺ يحمل منه ويعطي منه ، ويضعه حيث شاء ، ويصنع به ما شاء . وفي «حجة الله البالغة» : واختلفت السنن في كيفية قسمة الفبيء ؛ فكان رسول الله ﷺ إذا أتاه الفبيء ، قسمه في يومه فأعطى الأهل حظيّن ، وأعطى الأعزب حظاً . وكان أبو بكر رضي الله عنه يقسم للحر والعبد ، يتوخى كفاية الحاجة . ووضع عمر رضي الله عنه الديوان على السوابق والحاجات ، فالرجل وقدمه ، والرجل وبلاؤه ، والرجل وعياله ، والرجل وحاجته . والأصل في كل ما كان مثل هذا من الاختلاف ، أن يحمل على أنه يفعل ذلك على الاجتهاد ، فتوخي كل المصلحة بحسب ما رأى في وقته .

### عقد الأمان

إذا طلب الأمان أي فرد من الأعداء المحاربين ، قيل منه ، وصار بذلك آمناً ، لا يجوز الاعتداء عليه بأي وجه من الوجوه ؛ يقول الله - سبحانه - : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ اتْلُوهُ مَا مَنَعَهُ ذَلِكَ بَأْهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [التوبة : ٦] .

من له هذا الحق؟ : وهذا الحق ثابت للرجال والنساء ، والأحرار والعبيد ، فمن حق أي فرد من هؤلاء أن يؤمن أي فرد من الأعداء يطلب الأمان ، ولا يمنع من هذا الحق أحد من المسلمين ، إلا الصبيان والمجانين ، فإذا أمن صبي أو مجنون أحدًا من الأعداء ، فإنه لا يصح أمان واحدٍ منهما ؛ روى أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، والحاكم ، عن علي - كرم الله وجهه - أن رسول الله ﷺ قال : « ذمة المسلمين واحدة يسمي بها أذانهم ، وهم يد على من سواهم » . [أحمد (١ / ٨١) وأبو داود (٤٥٣٠) والنسائي (٨ / ١٩) والحاكم (٢ / ١٤١) . وروى البخاري ، وأبو داود ، والترمذي ، عن أم هانئ بنت أبي طالب - رضي الله عنها - أنها قالت : قلت : يا رسول الله ، زعم ابن أم علي أنه قاتل رجلاً قد أجزته فلان (ابن هُبيرة) . فقال رسول الله ﷺ : « قد أجزنا »<sup>(١)</sup> من أجزت يا أم هانئ » . [البخاري (٣١٧١) وأبو داود (٢٧٦٣) والترمذي (٢٧٧٥) .

نتيجة الأمان : ومهما تقرر الأمان بالعبرة أو الإشارة ، فإنه لا يجوز الاعتداء على المؤمن ؛ لأنه بإعطاء الأمان له ، عصم نفسه من أن تزهد ، ورقبته من أن تسترق . وروي عن عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، أنه بلغه أن بعض المجاهدين قال لمحارب من الفرس : لا تخف . ثم قتله ، فكتب رضي الله عنه إلى قائد الجيش : إنه بلغني أن رجلاً منكم يطلبون العليج ، حتى إذا اشتد في الجبل وامتنع ، يقول له : لا تخف . فإذا أدركه ، قتله ! وإني

(١) أجزنا : أمنا من أمنت .

والذي نفسي بيده ، لا ييلعني أن أحذا فعل ذلك ، إلا قطعت عنقه . وروى البخاري في «التاريخ» ، والنسائي ، عن النبي ﷺ قال : «من آمن رجلاً على دمه فقتله ، فأنا بريء من القاتل ، وإن كان المقتول كافراً» . [صحيح الجامع (٦١٠٣) والسلسلة الصحيحة (٤٤١)] . وروى البخاري ، ومسلم ، وأحمد ، عن أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ : «لكل غادر لواء يعرف به يوم القيامة» . [مسلم (١٧٣٨ / ١٦ و ١٥) وأحمد (١١٦ ، ٧٥ / ٢) من حديث أبي سعيد] .

متى يتقرر هذا الحق ؟ : ويتقرر حق الأمان بمجرد إعطائه ، ويعتبر نافذاً من وقت صدوره ، إلا أنه لا يُقرُّ نهائياً ، إلا بإقرار الحاكم أو قائد الجيش . وإذا تقرر الأمان ، وأُقرَّ من الحاكم أو قائد الجيش ، صار المؤمّن من أهل الذمة ، وأصبح له ما للمسلمين وعليه ما عليهم . ولا يجوز إلغاء أمانه ، إلا إذا ثبت أنه أراد أن يستغل هذا الحق في إيقاع الضرر بالمسلمين ، كأن يكون جاسوساً لقومه ، وعيناً على المسلمين .

**عَقْدُ الْأَمَانِ لجهة ما :** إنَّما يصح الأمان من آحاد المسلمين إذا أُمّنَ واحدًا أو اثنين ، فأما عقد الأمان لأهل ناحية على العموم ، فلا يصح إلا من الإمام على سبيل الاجتهاد ، وتحري المصلحة ، كعقد الذمة ، ولو جعل ذلك لآحاد الناس ، صار ذريعة إلى إبطال الجهاد<sup>(١)</sup> .

**الرسول حكمه حكم المؤمن :** والرسول مثل المؤمن ؛ سواء أكان يحمل الرسائل ، أم يمشي بين الفريقين المتقاتلين بالصلح ، أو يحاول وقف القتال لفترة يتيسر فيها نقل الجرحى والقتلى . يقول الرسول ﷺ لرسولي مسيلة : «لولا أن الرسل لا تقتل ، لضربت أعناقكما» . أخرجه أحمد ، وأبو داود ، من حديث نعيم بن مسعود .<sup>(٢)</sup> [أحمد (٤٨٧ / ٣) وأبو داود (٢٧٦١)] . وأوفدت قريش أبا رافع إلى رسول الله ﷺ ، فوقع الإيمان في قلبه ، فقال : يا رسول الله ، لا أرجع إليهم ، وأبقى معكم مسلماً . فقال الرسول ﷺ : «إني لا أخيس بالعهد ، ولا أخيس البزء ، فارجع إليهم آمناً ، فإن وجدت بعد ذلك في قلبك ما فيه الآن ، فارجع إلينا» . أخرجه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن حبان وصححه . [أحمد (٨ / ٦) وأبو داود (٢٧٥٨) والنسائي في الكبرى (٨٦٧٤) وابن حبان (٤٨٧٧)] . وفي كتاب «الخراج» لأبي يوسف ، و«السيرة الكبرى» لمحمد ، أنه إن اشترط للرسول شروط ، وجب على المسلمين أن يوفوا بها ، ولا يصح لهم أن يغدروا برسول العدو ، حتى ولو قتل الكفار رهائن المسلمين عندهم ، فلا تقتل رسلهم ؛ لقول نبينا ﷺ : «وفاء بغدير ، خير من غدري بغدير» .

### المستأمن

**تعريفه :** المُستأمنُ ؛ هو الحربي الذي دخل دار الإسلام بأمان<sup>(٣)</sup> ، دون نية الاستيطان بها ، والإقامة فيها بصفة مستمرة ، بل يكون قصده إقامة مدة معلومة لا تزيد على سنة ، فإن تجاوزها وقصد الإقامة بصفة

(١) الروضة الندية ، ص ٤٠٨ .

(٢) وكان الرسول ﷺ قرأ كتاب مسيلة ، وقال لهما : «ما تقولان أحماء؟» قالا . نقول كما قال ، أي أنهم يقولان بسوته .

(٣) إذا دخل لتبليغ رسالة ونحوها أو لسماع كلام الله ، فهو آمن دون حاجة إلى عقد ، أما إذا دخل للتجارة وأعطى الإذن ممن يملكه فهو مستأمن .

دائمة، فإنه يتحول إلى دمي، ويكون له حكم ادمي في تبعيته للدولة الإسلامية. ويتبع المستأمن في الأمان، ويحق به زوجته، وأساؤه المذكور القصورون، ولسات حميماً، والأم، والحدت، والخدم، ما داموا عائشين مع الحربي. انتهى أعطي الأمان. وأصل هذا قول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ اتَّبِعْهُ مَأْمُوراً﴾ [التوبة: 6].

**حقوقه:** وإذا دخل الحربي دار الإسلام بأمان، كان له حق المحافظة على نفسه وماله، وسائر حقوقه ومصاحبه، ما دام مستمسكاً بعقد الأمان، ولم ينحرف عنه. ولا يحل تقييد حريته، ولا القبض عليه مطلقاً؛ سواء قصد به الأسر، أو قصد به الاعتقال مجرد أنهم رعايا لأعداء. أو مجرد قيام حالة الحرب بيننا وبينهم. قال السرخسي: أموالهم صارت مضمونة بحكم الأمان، فلا يمكن أخذها بحكم الإباحة. وحتى إذا عاد إلى دار الحرب، فإنه يبطل الأمان بالنسبة لنفسه، ويبقى بالنسبة لماله. قال في «المغني»: إذا دخل حربي دار الإسلام بأمان، فأودع ماله مسلماً أو ذمياً، أو أقرضهما إياه، ثم عاد إلى دار الحرب، نضرنا؛ فإن دخل تاجراً، أو رسولاً، أو متنزهاً، أو حاجة يقضيها، ثم يعود إلى دار الإسلام، فهو على أمانه في نفسه وماله؛ لأنه لم يخرج بذلك عن نية الإقامة في دار الإسلام، فأشبه الذمي لذلك. وإن دخل دار الحرب مستوطناً، بطل الأمان في نفسه، وبقي في ماله؛ لأنه بدخوله دار الإسلام بأمان، ثبت الأمان لماله، فإذا بطل الأمان في نفسه بدخوله دار الحرب، بقي في ماله؛ لاختصاص المبطل بنفسه، فيختص ببطان به.

**الواجب عليه:** وعليه المحافظة على الأمن والنظام العام، وعدم اخروج عليهما؛ بأن يكون عيماً، أو جاسوساً، فإن تجسس على المسلمين لحساب الأعداء، حل قتله إذا ذاك.

**تطبيق حكم الإسلام عليه:** تطبق على المستأمن القوانين الإسلامية بالنسبة لمعاملات المالية، فيعقد عقد البيع وغيره من العقود حسب النظام الإسلامي، ويمتنع من التعامل بالربا؛ لأن ذلك محرم في الإسلام. وأما بالنسبة للعقوبات، فإنه يعاقب بمقتضى الشريعة الإسلامية، إذا اعتدى على حق مسلم، وكذلك إذا كان الاعتداء على ذمي أو مستأمن مثله؛ لأن إنصاف المظلوم من الظلم وإقامة العدل من الواجبات، التي لا يحل التساهل فيها. وإذا كان الاعتداء على حق من حقوق الله، مثل اقتراف جريمة الزنى، فإنه يعاقب كما يعاقب المسلم؛ لأن هذه جريمة من الجرائم التي تفسد المجتمع الإسلامي<sup>(١)</sup>.

**مصادرة ماله:** ومال المستأمن لا يصادر، إلا إذا حارب المسلمين، فُسِّر واسترق، وصدر عبداً، فإنه في هذه الحال تزور عنه ملكية ماله؛ لأنه صدر غير أهل للملكية. ولا يستحق الورثة، ولو كانوا في دار الإسلام. شيئاً؛ لأن استحقاقهم يكون بالخلافة عنه، وهي لا تكون إلا بعد موته. وهو لم يمت. وماله في هذه الحال يثوب إلى بيت مال المسلمين على أنه من اغنائهم. وإذا كان له دين على بعض المسلمين أو لدميين، يسقط عن المدين؛ لعدم وجود من يصلب به.

(١) حاشي في ذلك أن بعض الفقهاء إن عقوبات التي يكون حق الله فيها أو يكون فيها حق الله تعالى، فإنه لا يعدم فيها أحد على المستأمن. وهذا رأي مرحوح



**ميزته:** إذا مات المستأمن في دار الإسلام أو في دار الحرب ، فإن مكيته لماله لا تذهب عنه ، وتنقل إلى ورثته ، عند الجمهور ، خلافاً للشافعي . وعلى الدولة الإسلامية أن تنقل ماله إلى ورثته ، وترسله إليهم ، فإن لم يكن له ورثة ، كان ذلك المال فيئاً للمسلمين .

## العهود ، والمواثيق

احترام العهد : إن احترام العهود والمواثيق واجب إسلامي ؛ لما له من أثر طيب ، ودور كبير في المحافظة على السلام ، وأهمية كبرى في فض المشكلات ، وحل المنازعات ، وتسوية العلاقات . وجاء في كلام العرب : « من عامل الناس فلم يظلمهم ، وحدثهم فلم يكذبهم ، ووعدهم فلم يخلفهم ، فهو ممن كملت مروءته ، وظهرت عدالته ، ووجبت أخوته » . وهذا حق ، فإن حسن معاملة الناس ، والوفاء لهم ، والصدق معهم ، دليل كمال المروءة ، ومظهر من مظاهر العدالة ، وذلك يستوجب الأخوة والصدقة . والله - سبحانه - يأمر بالوفاء بجميع العهود والالتزامات ؛ سواء أكانت عهداً مع الله ، أم مع الناس ، فيقول : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة : ١] . وأي تقصير في الوفاء بهذا الأمر يعتبر إثماً كبيراً ، يستوجب المقص والغضب : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۚ كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ (٢) [الصف : ٢ ، ٣] . وكل ما يقطعه الإنسان على نفسه من عهد ، فهو مسئول عنه ، ومحاسب عليه : ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولاً﴾ [الإسراء : ٣٤] . وحق العهد مقدم على حق الدين : ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُم مِّنْ وَلِيَّتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا وَإِذَا اسْتَعْرَضَكُم فِي الدِّينِ لَعْنَتُكُمْ أَتَقْبَلُونَ أَفَلَا عَلَىٰ قَوْمٍ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [البقرة : ١٧٧] .

والوفاء جزء من الإيمان ، يقول الرسول ﷺ : « إن حسن العهد من الإيمان »<sup>(١)</sup> . [الحاكم (١٦١٥/١) والقضاعي في مسند الشهاب (٦٢٨) وابن عبد البر في الاستيعاب (٤/١٨١) . وليس للوفاء جزاء ، إلا الجنة : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ۝ ٩ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ ۝ ١٠ الَّذِينَ يَرِيضُونَ لِلْفِرْدَوْسِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ۝ ١١ ﴾ [المؤمن : ٨-١١] . ولقد كان الوفاء خلق الأنبياء والرسل - عليهم الصلاة والسلام - : ﴿ وَذَكَرَ فِي الْكِتَابِ تَمِيمٌ بِمَهْ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ۝ ٥٤ ﴾ [مريم : ٥٤] . وكان رسولنا ﷺ المثل الأعلى في هذا الخلق ؛ قال عبد الله بن أبي الحزماء : بايعت رسول الله ﷺ ببيع قبل أن يبعث ، وبقيت<sup>(٢)</sup> له بقية ، فوعده أن أتبه بها في مكانه ، فمسيست ، ثم ذكرت بعد ثلاث فجئت ، فإذا هو في مكانه ، فقال ﷺ : « يا فتى ، لقد شققت عني ، أما ها هنا منذ ثلاث<sup>(٣)</sup> أنتظرك » . [أبو داود (٤٩٩٦) وابن أبي الدنيا في الصمت (٤٥٧) -

وقد عاهد رسول الله ﷺ ، بعد الهجرة ، اليهود عهدًا ، أقرهم فيه على دينهم ، وأمنهم على أموالهم ، بشرط ألا يعيخوا عليه المشركين ، فنقضوا العهد ، ثم اعتذروا ، ثم رجعوا ، فنقضوه مرة أخرى ، فأنزل الله

(١) قال احكام : إنه صحيح ، وأقره الدهبي .

(٢) بقيت له بقية أي بقية من ثمن البيع .

(٣) مد ثلاث أي ثلاث ليال ، أي أنه انتظره هذه المدة وفاء بالوعد .

**عَنْكَ :** ﴿إِنْ شَرَّ الدَّوَابِّ عِدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ٥٥﴾ الَّذِينَ عَاهَدَتْ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنْقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ ٥٦﴾ [الأعداء : ٥٥، ٥٦] . وعاهد ثعلبة ربه على أن يعطي كل ذي حق حقه ، إذا وسَّع الله عليه في الرزق ، وأغناه من فضله ، فلما بسط الله له من رزقه ، وأكثر له من المال والثروة ، نقض العهد ، وبخل على عباد الله ، فأنزل الله في حقه : ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَنْبِئْتُمْ أَنْ تَكُونُوا مِنَ الْمُتَّقِينَ ٧٥﴾ فَلَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ خَلَوْا بِدِينِهِمْ وَنَقَضُوا وَعْدَهُمْ يُفُوتُ الْفُوتَةَ ٧٦﴾ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِنَّ الْيَوْمَ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ٧٧﴾ [التوبة : ٧٥ ، ٧٧] . ولما حضرت الوفاة عبد الله بن عمر ، قال : إنه خطب إليّ ابنتي رجل من قريش ، وقد كان مني إليه شبه الوعد ، فوالله ، لا ألقى الله بثلاث النفاق ، أشهدكم أنني قد زوجته ابنتي . وهو يشير بذلك إلى قول رسول الله ﷺ : «ثلاث من كن فيه فهو منافق ، وإن صام ، وصلى ، وزعم أنه مسلم ؛ من إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا أوتى خان»<sup>(١)</sup> . [أبو يعلى في مسنده (٤٠٩٨) ومجمع الزوائد (١٠٧ / ١) ونحوه رواه البخاري (٣٣) ومسلم (٥٩) ] .

وفي التشريع على النافضين للعهد ، يقول الله ﷻ : ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ٩١﴾ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بِهِمْ وَلِيُبَيِّنَ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ مَا كُنْتُمْ تَفْعَلُونَ ٩٢﴾ [النحل : ٩١ ، ٩٢] .

**شُرُوطُ الْعُهُودِ :** ويشترط في العهود التي يجب احترامها والوفاء بها الشروط الآتية :

١- ألا تخالف حكماً من الأحكام الشرعية المتفق عليها .

يقول الرسول ﷺ : «كل شرط ليس في كتاب الله<sup>(٢)</sup> فهو باطل» ، وإن كان مائة شرط . [أحمد (٦) / ٢١٣] وابن ماجه (٢٥٢١) .

٢- أن تكون عن رضا واختيار ، فإن الإكراه يسلب الإرادة ، ولا احترام لعقد لم تتوفر فيه حريتها .

٣- أن تكون بينة واضحة ، لا لبس فيها ولا غموض ، حتى لا تُؤوَّل تأويلاً يكون ماثراً للاختلاف عند التطبيق .

**نَقْضُ الْعُهُودِ :** ولا تنقض العهود ، إلا في إحدى الحالات الآتية :

١- إذا كانت مؤقتة بوقت أو محددة بظرف معين ، وانتهت مدتها ، وانتهى ظرفها ؛ روى أبو داود ، والترمذي ، عن عمرو بن عبسة ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «من كان بينه وبين قوم عهد ، فلا يحلن عهداً ولا يشدنه ، حتى يمضي أمده ، أو ينبذ إليهم على سواء» . [أحمد (٤ / ١١١) وأبو داود (٢٧٥٩) والترمذي (١٥٨٠) والنسائي في الكبرى (٨٧٣٢)] . ويقول القرآن الكريم : ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ

(٢) كتاب الله : أي حكم الله .

(١) رواه البخاري .

ثُمَّ نَهَى بِفُضُولِكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظْهِرُوا عَلَيْكُمْ حَدًّا فَأَمَرُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مَدِينَتِهِمْ بِأَنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ﴿١﴾ [النوبة ٤].

٢- إذا أحل أعدو بالعهد: ﴿عَلِمَا اسْتَقَمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ بِأَنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [النوبة ١٧]، ﴿وَلَا تَكُونُوا آيَمَهُمْ مِنْ بَدِ عَهْدِهِمْ وَطَعْنُوا فِي دِيَارِهِمْ فَفَنُوا آيَمَهُمْ لَكُفْرٍ إِنَّهُمْ لَا آيَمَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُوْا﴾ ﴿١٢﴾ أَلَا تَقْبَلُونَ قَوْلَ تَكُونُوا آيَمَهُمْ وَهَكُونُوا يَخْرِجُ الرَّسُولُ وَهُمْ نَدَّوْكُمْ أُولَئِكَ مَرَوْا أَنْحُسُوهُمْ فَآلَهُمْ أَحَقُّ أَنْ تَحْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿١٣﴾ [النوبة ١٣، ١٤].

٣- إذا ظهرت بوادر الغدر، ودلائل الخيانة: ﴿وَإِنَّمَا تَخَافُكَ مِنْ قُوَّةِ حِيَانَةٍ فَأَيُّذُ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنْ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَآئِينَ ﴿٥٨﴾﴾ [الأفقال: ٥٨].

### الإعلام بالنقض، تحرزا عن الغدر

إذا علم الحاكم الخيانة من كان بينهم وبين المسلمين عهد، فإنه لا تحل محاربتهم، إلا بعد إعلامهم بنقض العهد، وبلوغ خبره إلى القريب والبعيد، حتى لا يؤخذوا على غرة؛ يقول الله - سبحانه -: ﴿وَإِنَّمَا تَخَافُكَ مِنْ قُوَّةِ حِيَانَةٍ فَأَيُّذُ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنْ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَآئِينَ ﴿٥٨﴾﴾ [الأفقال: ٥٨]. وقاعدة الإسلام: « وفاة بغدير، خير من غدير بغدير ».

قال محمد بن الحسن، في كتاب «السير الكبير»: لو بعث أمير المسلمين إلى ملك الأعداء من يخبره بنقض العهد، عند تحقق سببه، فلا ينبغي للمسلمين أن يُغيثوا عليهم، وعلى أصراف مملكتهم؛ إلا بعد مضي الوقت الكافي لأن يبعث الملك إلى تلك الأطراف خبر النبذ، حتى لا تأخذهم على غرة، ومع ذلك إذا علم المسلمون يقيناً، أن القوم لم يأتهم خبر من قبل ملكهم فالمستحب لهم أن لا يغيروا عليهم حتى يعلموهم باننبذ، لأن هذا شبيه بالخديعة.

وكما على مسلمين أن يتحرزوا من الخديعة، عليهم أن يتحرزوا من شبه الخديعة. وحدث أن أهل قبرص أحدثوا حدثاً عظيماً في ولاية عبد الملك بن مروان فأراد نبذ عهدهم ونقض صحتهم، فاستشار الفقهاء في عصره، منهم: الليث بن سعد ومالك بن أنس، فكتب الليث بن سعد: «إن أهل قبرص لا يزالون متهمين بغش أهل الإسلام ومناصحة أهل الأعداء (الروم) وقد قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّمَا تَخَافُكَ مِنْ قُوَّةِ حِيَانَةٍ فَأَيُّذُ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ واني أرى أن تنبذ إليهم وأن تنظرهم سنة». أما مالك بن أنس فكتب في الفتى يقول: «إن أمان أهل قبرص وعهدهم كان قديماً متظاهراً من الولاية لهم. ولم أحد أحدًا من الولاية نقص صلحهم، ولا أحرحهم من ديارهم، وأد أرى أن تعجل بمابذتهم حتى تتحه الحجة عليهم فإن الله يقول: ﴿فَاتَّبَعُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مَدِينَتِهِمْ﴾ فإن لم يستقيموا بعد ذلك ويدعوا غشهم ورأيت العذر ثابتاً فيهم، أو وقعت بهم بعد الند والإعذار فرقت البصر».

١ - ولقد عاهد النبي ﷺ بني ضمرة من قبائل العرب ، وهذا نص ذلك العهد : «هذا كتاب محمد رسول الله ﷺ لبني ضمرة ، بأنهم آمنون على أموالهم وأنفسهم ، وأن لهم النصر على من رامهم ، إلا أن يحاربوا في دين الله ، ما تَلَّ بحر صوفة ، وإن النبي ﷺ إذا دعاهم إلى النصرة أجابوه ، عليهم ذلك ذمة الله ورسوله ، ولهم النصر من بر منهم واتقى» . [الروض الأنف (٢/ ٥٨ - ٥٩) وطبقات ابن سعد (١/ ٢/ ٢٧)] .

٢ - كما عاهد اليهود على حسن الجوار أول ما استقر به المقام بالمدينة ، وفيما يلي نصها :

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«هذا كتاب من محمد النبي (رسول الله) بين المؤمنين والمسلمين من قريش ، وأهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم ، أنهم أمة واحدة من دون الناس ، المهاجرين من قريش على ريعتهم<sup>(١)</sup> يتعاقلون<sup>(٢)</sup> بينهم ، وهم يقدون عانيهم<sup>(٣)</sup> بالمعروف والقسط بين المؤمنين . وبنو عوف على ريعتهم ، يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين ، وبنو الحارث (من الخزرج) على ريعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين ، وبنو ساعدة على ريعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين ، وبنو جشم على ريعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين ، وبنو النجار على ريعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين ، وبنو عمرو بن عوف على ريعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين . وبنو النبيت على ريعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين ، وبنو الأوس على ريعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .

وأن المؤمنين لا يتركون مفرحاً<sup>(٤)</sup> بينهم أن يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل . وألا يخالف مؤمن مولى مؤمن دونه ، وأن المؤمنين المتقين أيديهم على كل من بغى منهم ، أو ابتغى دسيعة<sup>(٥)</sup> ظلم ، أو إثمًا ، أو عدوانًا أو فسادًا بين المؤمنين ، وأن أيديهم عليه جميعًا ولو كان ولد أحدهم .

ولا يقتل مؤمن مؤمنًا في كافر ، ولا ينصر كافرًا على مؤمن .

(١) أمرهم الذي كانوا عليه .

(٢) يأخذون ديات القتلى ويعطونها . وأصحه من العقل وهو ربط إبل الدية بدفعها لأهل القتيل .

(٣) عانيهم : أسيرهم .

(٤) هو من أثقله الدين والجرم فأزال فرجه .

(٥) الدسع . الدفع ، والمعنى طلب دفعًا عن سبيل الظلم أو ابتغى عصى على سبيل الظلم .

وأن ذمة الله واحدة، يُجير عليهم أديانهم، وأن المؤمنين بعضهم موالي بعض الناس، وأنه من تبعنا من يهود، فإن له النصر والأسوة<sup>(١)</sup> غير مظلومين ولا متناصر عليهم.

وأن سلم المؤمنين واحدة، لا يسالم مؤمن دون مؤمن في قتال في سبيل الله، إلا على سواء وعدل بينهم<sup>(٢)</sup>. وأن كل غازية غزت معنا يعقب بعضها<sup>(٣)</sup> بعضاً، وأن المؤمنين يبيء<sup>(٤)</sup> بعضهم على بعض، بما نال دماءهم في سبيل الله. وأن المؤمنين المتقين على أحسن هدى وأقومه، وأنه لا يجير مشرك مألأ لقريش ولا نفساً، ولا يحول دونه على مؤمن. وأنه من اعتبط<sup>(٥)</sup> مؤمناً قتلاً عن بيته فإنه قود به<sup>(٦)</sup> إلا أن يرضى ولي المقتول بالعقل، وأن المؤمنين عليه كافة ولا يحل لهم إلا قيام عليه. وأنه لا يحل لمؤمن أقر بما في هذه الصحيفة، وآمن بالله واليوم الآخر، أن ينصر محدثاً أو يؤويه، وأنه من نصره أو آواه فإنه عليه لعنة الله وغضبه يوم القيامة، ولا يؤخذ منه صرف ولا عدل<sup>(٧)</sup>.

وأنكم مهما اختلفتم فيه في شيء، فإن مردّه إلى الله وإلى محمد. وأن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين<sup>(٨)</sup>. وأن يهود بني عوف، أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم، مواليهم وأنفسهم إلا من ظلم أو أثم، فإنه لا يوتغ<sup>(٩)</sup> إلا نفسه وأهل بيته<sup>(١٠)</sup>، وأن لليهود بني النجار مثل ما لليهود بني عوف، وأن لليهود بني الحارث مثل ما لليهود بني عوف، وأن لليهود بني الأوس مثل ما لليهود بني عوف، وأن لليهود بني جشم مثل ما لليهود بني عوف، وأن لليهود بني الأوس مثل ما لليهود بني عوف، وأن لليهود بني ثعلبة مثل ما لليهود بني عوف. إلا من ظلم وأثم فإنه لا يوتغ إلا نفسه وأهل بيته، وأن جفنة - بطن من ثعلبة - كأنفسهم. وأن لبني الشطيبة مثل ما لليهود بني عوف، وأن البر دون الإثم، وأن موالي ثعلبة كأنفسهم. وأن بطانة يهود كأنفسهم، وأنه لا يخرج منهم أحد إلا بإذن محمد، وأنه لا ينحجز على ثأر جرح، وأنه من فكت فبنفسه وأهل بيته، إلا من ظلم، وأن له على أبر هذا.

وأن على اليهود نفقتهم، وعلى المسلمين نفقتهم، وأن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة، وأن بينهم النصح، والنصيحة، والبر دون الإثم<sup>(١١)</sup>.

(١) في هذا ما يفيد أن النصر والمساواة لمن تبع اليهود.

(٢) يؤخذ من هذا أن إعلان الحرب على جماعة مسلمة إعلان لها على الأمة الإسلامية كلها.

(٣) أي يكون الغزو بينهم نوباً يعقب بعضهم بعضاً فيه.

(٤) يبيء: من أبأت المقاتل بالقتل إذا قتله به.

(٥) اعتبطه: قتله بلا جناية أو جريرة توجب قتله.

(٦) فإن المقاتل يقاد به ويقتل.

(٧) فيه منع نصرة المحرم.

(٨) فيه استقلال كل أمة المسلمين واليهود، كما أنها تضمنت محاربة عسكرية تقتضاها تتعاون الأمتان في كل حرب، وعلى كل منهما مئة جيشها خاصة.

(٩) يوتغ: يهلك ويعسد.

(١٠) في هذا تقرير الحرية الدينية والاقتصادية.

(١١) في هذا إلزام الطرفين التشاور والتصالح قبل دحور الحرب.

وأنه لا يَأْتُم امرؤ بحليفه ، وأن النصر للمظلوم<sup>(١)</sup> ، وأن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين ، وأن يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة ، وأن الجار كالنفس غير مضار ولا آثم ، وأنه لا تجار حرمة إلا بإذن أهلها ، وأنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث ، أو اشتجار يخاف فساده ، فإن مرده إلى الله وإلى محمد رسول الله . وأن الله على أتقى ما في هذه الصحيفة وأبره ، وأنه لا تجار قريش ، ولا من نصرها ، وأن بينهم النصر على من دهم يثرب ، وإذا دعوا إلى صلح يصالحونه ويلبسونه ، فإنهم يصالحونه ويلبسونه ، وأنهم إذا دعوا إلى مثل ذلك ، فإنه لهم على المؤمنين ، إلا من حارب في الدين ، على كل أناس حصتهم من جانبهم الذي قبلهم ، وأن يهود الأوس ، مواليتهم وأنفسهم ، على مثل ما لأهل هذه الصحيفة مع البر الخضر من أهل هذه الصحيفة ، وأن البر دون الإثم ، لا يكسب كاسب إلا على نفسه ، وأن الله على أصدق ما في هذه الصحيفة وأبره ، وأنه لا يحول هذا الكتاب دون ظالم أو آثم .

وأنه من خرج آمن ، ومن قعد آمن بالمدينة ، إلا من ظلم وآثم ، وأن الله جازل لمن برّ واتقى ، ومحمد رسول الله ﷺ<sup>(٢)</sup> . [أحمد (١/ ٧٩ ، ١١٩) وصيقات ابن سعد (١/ ٢ / ١٧٢) والمنصف لعبد الرزق (١٧١٨٣ و ١٧١٨٤)] .

\* \* \*

(١) لا بد أن تكون الحرب مشروعة حتي يمكن للمسلمين المشاركة فيها .  
(٢) نقلًا عن كتاب «الرسالة الخاندة» عن كتاب «الوثائق السياسية» في المعهد البوي والخلافة الراشدة» ، للدكتور . محمد حميد الله الحيدري ، أستاذ الحقوق الدولية بالجامعة العثمانية ببيدرآباد/ دكن .

## الأيمان

**تعريفها :** الأيمان : جمع يمين وهي اليد المقاتلة ليد اليسرى ، وُسِّمِي بها الحلف لأنهم كانوا إذا تحالفوا أخذ كل يمين صاحبه ، وقيل : لأنها تحفظ الشيء كما تحفظه اليمين . ومعنى اليمين في الشرع : تحقيق الأمر أو توكيده بذكر اسم الله - تعالى - أو صفة من صفاته . أو هو عقد يقوي به الحالف عزمه على الفعل أو الترك . واليمين والحلف والإيلاء والقسم بمعنى واحد .

**اليمين لا يكون إلا بذكر اسم الله أو صفة من صفاته :** ولا يكون احلف إلا بذكر اسم الله أو صفة من صفاته ، سواء أكانت صفات ذات ، أو صفات أفعال ، كقوله ، والله ، وعزة الله ، وعظمته ، وكبريائه ، وقدرته ، وإرادته ، وعلمه . . . كذا الحلف بالمصحف أو القرآن أو سورة أو آية منه .

وفي القرآن الكريم يقول الله - سبحانه - : ﴿ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴾ (٢٢) ﴿ قَرِيبَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُمْ لَحَقُّ يَثَلِّ مَا أَنْتُمْ نَاطِقُونَ ﴾ (٢٣) [الذاريات ٢٢-٢٣] . ويقول : ﴿ فَلَا أَفِيئُ رَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ إِنَّا لَقَدِيرُونَ ﴾ (٤٠) ﴿ عَلَّحَ أَنْ يُبَدِّلَ خَيْرًا مِنْهُمْ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوبِينَ ﴾ [المعارج : ٤٠ ، ٤١]

وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : كانت يمين النبي ﷺ : « لا ، ومُقَلَّبِ القلوب » . [أحمد (٢/ ٢٦) والبخاري (٣٧٩١) وأبو داود (٣٢٦٣) والترمذي (١٥٤٠) والنسائي (٧/٢) وابن ماجه (٢٠٩٢)] . وعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال : كان رسول الله ﷺ إذا اجتهد <sup>(١)</sup> في الدعاء قال : «والذي نفسُ أبي القاسم بيده» رواه أبو داود . [أبو داود (٣٢٦٤)] .

**أيمُ الله وعَمُرُ الله وأقسمت عليك قسم :** وأيمُ الله يمين لأنها بمعنى : والله ، أو وحق الله . ويمين الله يمين عند الأحناف والمالكية لأن معناها : أحلف بالله . وقالت الشافعية : لا تكون يمينًا إلا بالنية ، فإن نوى الحالف اليمين انعقدت ، وإن لم ينو لم تنعقد . وعند أحمد : روايتان أصحهما أنها تنعقد .

**وعَمُرُ الله يمينٌ عند الأحناف والمالكية ، لأنها بمعنى حياة الله وبقائه . وقال الشافعي - رضي الله عنه - وأحمد وإسحاق : لا يكون يمينًا إلا بالنية .**

وكلمة أَقْسَمْتُ عليك ، وأقسمت بالله ، يرى بعض العلماء أنه يكون يمينًا مطلقًا ، ويرى أكثرهم أنه لا يكون يمينًا إلا بالنية . وذهبت الشافعية إلى ما ذكر فيه اسم الله يكون يمينًا . وأن ما لم يذكر فيه اسم الله لا يكون يمينًا ، وإن نوى اليمين .

**وقال مالك - رضي الله عنه - : إن قال الحالف : أقسمت بالله ، كان يمينًا ، وإن قال : أقسمت أو أقسمت عليك ، فإنه في هذه الصورة لا يكون يمينًا إلا بالنية .**

**الحلف بأيمان المسلمين :** سق أن قلنا من حلف بأيمان المسلمين ثم حنث فإنه يلزمه كفارة يمين عند

الشافعية ، ولا يزمه شيء عند مالك . ومن حلف فقال : إن فعلت كذا فعلي صيام شهر أو الحج إلى بيت الله الحرام . أو قال : إن فعلت كذا فالحلال عني حرام . أو قال : إن فعلت كذا فكل ما أمركه صدقة ، فهذا وأمثاله فيه كفارة يمين متى حث ، وهو أظهر أقوال العلماء ، وقيل : لا شيء فيه . وقيل : إذا حث لزمه ما علقه وحلف به .

الحلف بأنه غير مسلم ، أو الحلف بالبراءة من الإسلام : من حلف أنه يهودي ، أو نصراني ، أو أنه بريء من الله أو من رسوله ﷺ : إن فعل كذا فعلة ، فقال جماعة من العلماء منهم الشافعي : ليس هذا يمين ولا كفارة عليه ؛ لأن النصوص اقتضت على التهديد والزجر الشديد .

وروى أبو داود والنسائي عن بريدة عن أبيه أن النبي ﷺ قال : « من حلف فقال : إني بريء من الإسلام فإن كان كاذباً فهو كما قال <sup>(١)</sup> ، وإن كان صادقاً فلن يرجع إلى الإسلام سالماً » <sup>(٢)</sup> . [أبو داود (٣٢٥٨) والنسائي (٦/٧) وابن ماجه (٢١٠٠)] . وعن ثابت بن الضحاك أن النبي ﷺ قال : « من حلف بغير ملة الإسلام فهو كما قال » . وذهب الأحناف وأحمد وإسحاق وسفيان والأوزاعي : إلى أنه يمين ، وعليه الكفارة إن حث .

الحلف بغير الله محظور : وإذا كانت اليمين لا تكون إلا بذكر اسم الله أو ذكر صفة من صفاته ، فإنه يحرم الحلف بغير ذلك ، لأن الحلف يقتضي تعظيم المحلوف به . والله وحده هو المختص بالتعظيم . فمن حلف بغير الله فأقسم بالنبي ، أو الولي ، أو الأب ، أو الكعبة ، أو ما شابه ذلك ، فإن يمينه لا تنعقد ، ولا كفارة عليه إذا حث ، وأثم بتعظيمه غير الله .

١ - عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ أدرك عمر - رضي الله عنه - في ركب وهو يحلف بأبيه . فناداهم الرسول ﷺ : « ألا إن الله - عز وجل - ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم ، فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت . قال عمر : فوالله ما حلفت بها منذ سمعت رسول الله ﷺ نهى عنها ، ذاكرًا ولا أثراً <sup>(٣)</sup> . [البخاري (٦٦٤٦) ومسلم (١٦٤٦/٣)] .

٢ - وسمع ابن عمر - رضي الله عنهما - رجلاً يحلف : لا ، والكعبة ، فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من حلف بغير الله فقد أشرك » . [أحمد (٣٤/٢)] .

٣ - وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال النبي ﷺ : « من حلف منكم فقال في حلفه باللات والغزى ، فليقل : لا إله إلا الله ، ومن قال لصاحبه : تعال أقامرك . فليتصدق » <sup>(٤)</sup> . [البخاري (٤٨٦٠) ومسلم (١٦٤٧/٥)] .

(١) أي هو كما قد عقوبة له على كذبه .

(٢) إن قصد بذلك إبعاد نفسه لم يكفر . ونقل لا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ ويستعمر الله ويتوب إليه . وإن أراد لكفر إذا فعل المحلوف عليه كفر والمعاد بالله .

(٣) أي لم يحلف بأبيه من قبل نفسه ولا حاكياً عن غيره .

(٤) اللات والغزى : صنم لأهل مكة كانوا يحتمون بهما في الحامية . فمن حلف بهما ، فليكفر بقوله : لا إله إلا الله ، كما يتصدق إذا طلب عب العمار من صاحبه .



٤ - وعند أبي داود : « من حلف بالأمانة فليس ما » . [أبو داود (٥٢٥٣) وأحمد (٣٥٢ / ٥) ، أي ليس على طريقتنا .

٥ - وقال ﷺ : « لا تحلفوا بآبائكم ، ولا بأُمَّهاتكم ، ولا بالأنداد - أي الأصنام - ولا تحلفوا إلا بالله ، ولا تحلفوا إلا وأنتم صادقون » . رواه أبو داود والنسائي عن أبي هريرة . [أبو داود (٣٢٤٨) والنسائي (٥/٧) .  
الحلف بغير الله دون تعظيم للمحلف به : جاء النهي عن الحلف بغير الله إذا كان يقصد بذكره التعظيم كالحالف بالله يقصد بذكره تعظيمه ، أما إذا لم يقصد التعظيم ، بل قصد تأكيد الكلام فهو مكروه من أجل المشابهة ، ولأنه يشعر بتعظيم غير الله . وقد قال الرسول ﷺ للأعرابي : « أفلح وأبيه » . [أبو داود (٣٩٢) .

قال البيهقي : إن ذلك كان يقع من العرب ويجري على ألسنتهم من دون قصد . وأيد النووي هذا الرأي وقال : إنه هو الجواب المرضي .

قسم الله بالخلقوات : كان العرب يهتمون بالكلام المبدوء بالقسم فيلقون إليه السمع مصغين لأنهم يرون أن قسم المتكلم دليل على عظم الاهتمام بما يريد أن يتكلم به . وأنه أقسم ليؤكد كلامه ، وعلى هذا جاء القرآن الكريم يقسم بأشياء كثيرة .

منها القرآن : كقوله - تعالى - : ﴿ وَالْقُرْآنَ الْكَرِيمَ ﴾ [ق . ١] . ومنها بعض الخلقوات مثل : ﴿ وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا ﴾ [الشمس : ٢١] . ﴿ وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى ﴾ [البقرة : ١٠١] . ﴿ وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّى ﴾ [البقرة : ١٠٢] . وإنما كان ذلك لحكم كثيرة في المقسم به والمقسم عليه . من هذه الحكم : لفت النظر إلى مواضع العبرة في هذه الأشياء بالمقسم بها . والحث على تأملها حتى يصلوا إلى وجه الصواب فيها . فقد أقسم - سبحانه وتعالى - بالقرآن لبيان أنه كلام الله حقاً وبه كل أسباب السعادة ، وأقسم بالملائكة لبيان أنهم عباد الله خاضعون له وليسوا بآلهة يعبدون . وأقسم بالشمس والقمر والنجوم لما فيها من الفوائد والمنافع ، وأن تغيرها من حال إلى حال يدل على حدوثها ، وأن لها خالقاً وصانعاً حكيمًا ، فلا يصح الغفلة عن شكره والتوجه إليه . وأقسم بالريح ، والطور ، والقلم ، والسماء ذات البروج إذ أن ذلك كله من آيات الله التي يجب التوجه إليها بالفكر والنظر . أما المقسم عليه فأهمه : وحدانية الله ، ورسالة النبي ﷺ ، وبعث الأجساد مرة أخرى ، ويوم القيامة ، لأن هذه هي أسس الدين التي يجب أن تعمق جذورها في النفس . والقسم بالخلقوات مما اختص الله به . أما نحن البشر فلا يصح لنا أن نقسم إلا بالله أو بصفة من صفاته على النحو المتقدم ذكره .

شرط اليمين وركناتها : ويشترط في اليمين : العقل ، والبلوغ ، والإسلام ، وإمكان البر ، والاختيار ، فإن حلف مكروهاً لم تتعقد يمينه .

وركنها : اللفظ المستعمل فيها .

حكم اليمين : وحكم اليمين أن يفعل الحائف المحلف به فيكون بائناً ، أو لا يفعله فيحنت وتجب الكفارة .

## أقسام اليمين :

تنقسم الأيمان أقسامًا ثلاثة :

١ - اليمين اللغو .

٢ - اليمين المنعقدة .

٣ - اليمين الغموس .

**اليمين اللغو وحكمها :** ويمين اللغو : هي الخلف من غير قصد اليمين كأن يقول المرء : والله لتأكلن ، أو لتشربن ، أو لتحضرن ، ونحو ذلك لا يريد به يمينًا ، ولا يقصد به قسمًا ، فهو من سقط القول .  
فمن السيدة عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - قالت : أنزلت هذه الآية : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٢٥] في قول الرجل : لا والله ، وبلى والله ، وكلا والله . رواه البخاري ومسلم وغيرهما . وقال مالك - رضي الله عنه - والأحناف ، والليث ، والأوزاعي : لغو اليمين أن يحلف على شيء يظن صدقه ، فيظهر خلافه ، فهو من باب الخطأ . وعند أحمد - رضي الله عنه - روايتان كالْمَذْهَبَيْنِ .  
وحكم هذا اليمين : أنه لا كفارة فيه ولا مؤاخذه عليه .

**اليمين المنعقدة وحكمها :** واليمين المنعقدة هي اليمين التي يقصدها الخالف ويصمم عليها ، فهي يمين متعمدة مقصودة ، وليست لغوًا يجري على اللسان بمقتضى العرف والعادة . وقيل اليمين المنعقدة هي أن يحلف على أمر من المستقبل أن يفعله أو لا يفعله .

**حكمها :** وجوب الكفارة فيها عند الحنث . يقول الله تعالى : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴾ [البقرة : ٢٢٥] . ويقول : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْ بِهِ إِطْعَمُوا عَشْرَةَ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [المائدة : ٨٩] .

**اليمين الغموس وحكمها :** واليمين الغموس وتسمى أيضًا : الصابرة ، وهي اليمين الكاذبة التي تُهْضَم بها الحقوق ، أو التي يقصد بها الفسق والخيانة . وهي كبيرة من كبائر الإثم - ولا كفارة فيها <sup>(١)</sup> - لأنها أعظم من أن تكفر ، وسميت غموسًا لأنها تغمس صاحبها في نار جهنم . وتجب التوبة منها ، ورد الحقوق إلى أصحابها إذا ترتب عليها ضياع هذه الحقوق . يقول الله سبحانه : ﴿ وَلَا تَسْخَرُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَرِلَ أقدامُ بَدِّئِهَا وَتَذُوقُوا أَلْسِنَةً بِمَا صَدَدْتُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [الحشر : ٩٤] .

١ - وروى أحمد - رضي الله عنه - وأبو الشيخ عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال :

(١) وقال الشافعي ، ورواية عن أحمد - رضي الله عنهما : فيها الكفارة .

« خمس ليس لهن كفارة : الشرك بالله ، وقتل النفس بغير حق ، وبهت مؤمن ، ويمين صابرة يقطع بها مالا بغير حق » . [أحمد (٣٦٢ / ٢) وأبو شيح كد في الأوصار (٤٣٠ / ٥)] .

٢ - وروى البخاري عن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : « الكبائر : الإشراف بالله ، وعقوق الوالدين ، وقتل النفس ، واليمين الغموس » . [إسحري (٦٦٧٥) ، أحمد (٢٠١ / ٢) ، إسنائي (٧ / ٨٩)] .

٣ - وروى أبو داود عن عمران بن حصين أن النبي ﷺ قال : « من حلف على يمين مصبورة<sup>(١)</sup> كاذبا ، فليتوبأ بوجهه مقعده من النار » . [أبو داود (٣٢٤٢) ، إسنائي (٤ / ٢٩٤)] .

**مبنى الأيمان على العرف والنية :** أمر الأيمان مبني على العرف الذي درج عليه الناس لا على دلالات اللغة ولا على اصطلاحات الشرع ، فمن حلف أن لا يأكل لحما ، فأكل سمكا ، فإنه لا يحث ، وإن كان الله سماه لحما ، إلا إذا نواه ، أو كان يدخل في عموم اللحم من عرف قومه . ومن حلف على شيء ورزى بغيره فالعبرة بنيته لا بلفظه ، إلا إذا حلفه غيره على شيء ، فالعبرة بنية المحلف لا بالخالف ، وإلا لم يكن للأيمان فائدة في التقاضي .

قال النووي : إن اليمين على نية الخالف في كل الأحوال إلا إذا استحلفه القاضي أو نائبه في دعوى توجهت عليه فهي على نية القاضي أو نائبه ، ولا تصح التورية هنا وتصح في كل حال ، ولا يحث بها وإن كانت للباطل حراما .

والدليل على أن العبرة بنية الخالف إلا إذا حلفه غيره ، ما رواه أبو داود وابن ماجه عن سويد بن حنظلة قال : خرجنا نريد النبي ﷺ ومعنا وائل بن حجر ، فأخذته عدو له ، فتخرج القوم أن يحلفوا ، وحلفت أنه أخي ، فخلني سبيله ، فأتينا النبي ﷺ ، فأخبرته أن القوم تخرجوا أن يحلفوا ، وحلفت أنه أخي قال : « صدقت ، المسلم أخو المسلم » . [أبو داود (٣٢٥٦) ، ابن ماجه (٢١١٩) ، أحمد (٤ / ٧٩)] .

والدليل على العبرة بنية المستحلف إذا استحلف على شيء ، ما رواه مسلم وأبو داود والترمذي عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « اليمين على نية المستحلف » . [مسلم (١٦٥٣ / ٢١) ، ابن ماجه (٢١٢٠)] . وفي رواية : « يمينك على ما يصدقك عليه صاحبك » . [أحمد (٢ / ٢٢٨) ، مسلم (٢٠ / ١٦٥٣) ، والترمذي (١٣٥٤) ، ابن ماجه (٢١٢١)] . والصاحب هو المستحلف ، وهما طالبا اليمين .

**لا حث مع النسيان أو الخطأ :** من حلف ألا يفعل شيئا ففعله ناسيا أو خطأ فإنه لا يحث لقول الرسول ﷺ : « إن الله تجاوز لي عن أمتي : الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » . [ابن ماجه (٢٠٤٥) ، وابن حبان (٧٢١٩) ، والدارقطني (١٧٠ / ٤) ، والطبراني في المعجم الصغير (٢٧٠ / ١) ، والبيهقي (٧ / ٣٥٦) ، والحاكم (٢ / ١٩٨)] . والله يقول : ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ ﴾ [الأحراب آية ٥] .

(١) مصورة أي أرم بها وحسن عليها . وكانت لامة من جهة الحكم .

يمين المكره غير لازمة : لا يلزم الوفاء باليمين التي يُكره المرء عليها ، ولا يَأثم إذا حنث <sup>(١)</sup> فيها للحديث المتقدم ، ولأن المكره مسلوب الإرادة ، وسلب الإرادة يُسقط التكليف ، ولهذا ذهب الأئمة الثلاثة إلى أن يمين المكره لا تنعقد ، خلافاً لأبي حنيفة .

الاستثناء في اليمين : من حلف فقال : إن شاء الله . فقد استثنى ولا حث عليه . فعن ابن عمر أن الرسول ﷺ قال : « من حلف على يمين فقال : إن شاء الله . فلا حث عليه » . رواه أحمد وغيره ، وصححه ابن حبان . [أحمد (١٠ / ٢) والترمذي (١٥٣٢) والنسائي (٢٥ / ٧) وابن ماجه (٢١٠٥)] .

تكرار اليمين : إذا كرر اليمين على شيء واحد أو على أشياء وحنث ، فقال أبو حنيفة ومالك وإحدى الروایتين عن أحمد : يلزم بكل يمين كفارة ، وعند الحنابلة أن من لزمته أيمان قبل التكفير موجبها واحد ، فعليه كفارة واحدة ؛ لأنها كفارات من جنس واحد . وإن اختلف موجب الأيمان وهو الكفارة كظهار ويمين بالله لزمته الكفارتان ولم تتداخلا .

### كفارة اليمين

تعريف الكفارة : الكفارة صيغة مبالغة من الكفر ، وهو السُّتر ، والمقصود بها هنا الأعمال التي تكفر بعض الذنوب وتستترها حتى لا يكون لها أثر يؤاخذ به في الدنيا ولا في الآخرة . والذي يكفر اليمين المتعقدة إذا حنث فيها الحالف :

١ - الإطعام .

٢ - الكسوة .

٣ - العتق .

على التخيير ، فمن لم يستطع ، فليصم ثلاثة أيام .

وهذه الثلاثة مرتبة ترتيباً تصاعدياً ، أي تبدأ من الأدنى للأعلى ، فالإطعام أدناها ، والكسوة أوسطها ، والعتق أعلاها .

يقول الله - تعالى - : ﴿ فَكَفَّرْتَهُمْ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَرَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [المائدة : ٨٩] .

حكمة الكفارة : الحنث حُلْفٌ وعدم وفاء ، فتجب الكفارة حبراً لهذا .

الإطعام : لم يرد نص شرعي في مقدار الطعام ونوعه ، وكل ما كان كذلك يرجع فيه إلى التقدير

(١) الحنث في اليمين يكون بفعل ما حلف على تركه أو ترك ما حلف على فعله

بالعرف ، فيكون الطعام مقدراً بقدر ما يطعم منه الإنسان أهل بيته عائلاً لا من الأعلى الذي يتوسّع به في المواسم والمناسبات ، ولا من الأدنى الذي يطعمه في بعض الأحيان . فلو كانت عادة الإنسان العالبة في بيته أكل اللحم والحضراوات وخبز الخبز فلا يجزئ ما دونه . وإنما يجزئ ما كان مثله أو أعلى منه ، لأن المثل وسط ، والأعلى فيه الوسط وزيادة . وهذا مما يختلف باختلاف الأفراد والبلاد . وقد كان الإمام مالك - رضي الله عنه - يرى أن المدّ يجزئ في المدينة قال : وأما البلدان فبهم عيش غير عيشاً فأرى أن يكفروا بالوسط من عيشهم لقوله - تعالى - : ﴿ أَوْسَطَ مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ [النساء : ٨٩] . وهذا مذهب داود وأصحابه . واشترط الفقهاء أن يكون العشرة المساكين من المسلمين إلا أبا حنيفة ، فإنه جوّز دفعها إلى فقراء أهل الذمة . ولو أطعم مسكيناً عشرة أيام ، فإنه يجزئ عن عشرة مساكين عند أبي حنيفة ، وقال غيره : يجزئ عن مسكين واحد . وإنما تجب كفارة الإطعام على المستطيع ، وهو من يجد ذلك فاضلاً عن نفقته ونفقة من يعول . وقدّر بعض العلماء الاستطاعة بوجود خمسين درهماً عنده ، كما قال قتادة ، أو عشرين كما قاله النخعي .

**الكسوة :** وهي اللباس ، ويجزئ منها ما يسمى كسوة ، وأقل ذلك ما يلبسه المساكين عادة ، لأن الآية لم تقيدھا بالأوسط ، أو بما يلبسه الأهل ، فيكفي القميص السابغ (جلاية) مع السراويل . كما تكفي العباءة أو الإزار والرداء . ولا يجزئ فيها القلنسوة أو العمامة أو الخداء أو المنديل أو المنشفة . وعن الحسن وابن سيرين : أن الواجب ثوبان ، ثوبان . وعن سعيد بن المسيب : عمامة يلف بها رأسه ، وعباءة يتحف بها . وعن عطاء ، وطاووس ، والنخعي : ثوب جامع كالملحفة والرداء . وعن ابن عباس - رضي الله عنه - : عباءة لكل مسكين أو شملة .

وقال مالك وأحمد - رضي الله عنهما - : يدفع لكل مسكين ما يصح أن يصلي فيه إن كان رجلاً أو امرأة كل بحسبه .

**تحرير الرقبة :** أي إعتاق الرقيق وتحريره من العبودية ، ولو كان كافراً ، عملاً بإطلاق الآية عند أبي حنيفة وأبي ثور وابن المنذر .

واشترط الجمهور كفارة الأيمان حملاً للمطلق هنا على المقيد في كفارة القتل والظهار إذ تقول الآية : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّنْهُنَّ ﴾ [النساء : ٩٢] .

**الصيام عند عدم الاستطاعة :** فمن لم يستطع واحدة من هذه لثلاث ، وجب عليه أن يصوم ثلاثة أيام . فإن لم يستطع لمرص أو نحوه ، ينوي الصيام عند الاستطاعة ، فإن لم يقدر ، فإن عفو الله يسعه .

ولا يشترط التتابع في الصوم ، فيجوز صيامها متتابعة ، كما يجوز صيامها متفرقة . وما ذكره الحنفية ، والحابلة ، من اشتراط التتابع ، غير صحيح ، فقد استدلوا بقراءة حاء فيها كلمة « متتابعات » وهي قراءة شاذة ولا يستدل بالقراءة الشاذة ، لأنها ليست قرآناً ، ولم تصح ها حديثاً حتى تكون تفسيراً من النبي ﷺ للآية .

**إخراج القيمة :** اتفق الأئمة الثلاثة على أن كفارة اليمين لا يجزئ فيها إخراج القيمة عن الإطعام والكسوة ، وأحاز ذلك أبو حنيفة رضى الله عنه .

**الكفارة قبل الحنث وبعده :** اتفق الفقهاء على أن الكفارة لا تجب إلا بالحنث واحتلفوا في جوار تقديمها عليه . فجمهور الفقهاء يرى أنه يجوز تقديم الكفارة على الحنث ، وتأخيرها عنه ، ففي الحديث عند مسلم وأبي داود والترمذي : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفر عن يمينه وليفعل » <sup>(١)</sup> . [مسلم (١٦٥٠/١٢) وأبو داود (٢٣٧٨) وترمذي (١٥٣٠)] . ففي هذا الحديث جواز تقديم الكفارة على الحنث .

وإذا تقدمت الكفارة على الحنث كان الشروع في الحنث غير الشروع في الإثم ، إذ تقديم الكفارة يجعل الشيء المحلوف عليه مباحاً .

وعند مسلم أيضاً ما يفيد جواز تأخير الكفارة لقول الرسول ﷺ : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأتها ، وليكفر عن يمينه » . [مسلم (١٢/١٦٥٠)] .

قال هؤلاء : ومن قدم الحنث كان شارعاً في معصية ، وقد يموت قبل أن يتمكن من الكفارة ، ولعل هذه هي حكمة إرشاد الرسول ﷺ إلى تقديم الكفارة .

ويرى أبو حنيفة أن الكفارة لا تصح إلا بعد الحنث لتحقيق موجبها حينئذ . وقوله ﷺ : « فليكفر عن يمينه ، وليفعل الذي هو خير » ، معناه عنده : فليقصد أداء الكفارة ، كقوله - تعالى - : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ ﴾ [النحل : ٩٨] . أي إذا أردت . والأول أرجح .

**جواز الحنث للمصلحة :** الأصل أن يفي الخالف باليمين : ويجوز له العدول عن الوفاء إذا رأى في ذلك مصلحة راجحة . يقول الله - تعالى - : ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ ﴾ [البقرة : ٢٢٤] . أي لا تجعلوا الحلف بالله مانعاً لكم من البر والتقوى والإصلاح . ويقول - عز وجل - : ﴿ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ﴾ [التحریم : ٢] . أي شرع الله لكم تحليل الأيمان بعمل الكفارة .

وروى أحمد والبخاري ومسلم ، أن النبي ﷺ قال : « إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها ، فأتيت الذي هو خير ، وكفر عن يمينك » . [أحمد (٦١/٥) والبخاري (٦٦٢٢) ومسلم (١٦٥٢/١٢)] .

**أقسام اليمين باعتبار المحلوف عليه :** وعلى هذا يمكن تقسيم اليمين باعتبار المحلوف عليه إلى الأقسام الآتية :

١ - أن يحلف على فعل واجب أو ترك محرم ، فهذا يحرم الحنث فيه ؛ لأنه تأكيد لما كلفه الله به من عادة .

٢ - أن يحلف على ترك واجب أو فعل محرم ، فهذا يجب الحنث فيه لأنه حثف على معصية ، كما تجب الكفارة .

(١) أي بفعل ما فيه الخير .

- ٣ - أن يحلف على فعل مباح ، أو تركه ، فهذا يكره فيه الحنث ويندب البر .
- ٤ - أن يحلف على ترك مندوب ، أو فعل مكروه ، فاحنث مندوب ، ويكره التماذي فيه ، وتجب الكفارة .
- ٥ - أن يحلف على فعل مندوب ، أو ترك مكروه ، فهذا طاعة لله ، فيندب له الوفاء ، ويكره الحنث .

## النذر

**معناه :** النذر هو التزام قرينة غير لازمة في أصل الشرع بلفظ يشعر بذلك ، مثل أن يقول مرء : لله علي أن أتصدق بمبلغ كد ، أو إن شفى الله مريضى فعنّى صيم ثلاثة أيام ونحو ذلك . ولا يصح إلا من بلغ عاقل محتر ولو كان كافراً .

**النذر عبادة قديمة :** ذكر الله - سبحانه - عن أم مريم أنها نذرت ما في بطنها لله ، فقال : ﴿ إِذْ قَالَتْ أَمْرًا تُعِزُّنَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [آل عمران : ٣٥] . وأمر الله مريم به فقال : ﴿ فَإِمَّا تَرَيَنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا ﴾ [مريم : ٢٦] .

**النذر في الجاهلية :** وذكر الله عن أهل الجاهلية ما كانوا يتقربون به إلى آلهتهم من نذور طلباً لشفاعتهم عند الله وليقربوهم إليه زلفى ، فقال : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِنَّا ذَرًّا مِنَ الْحَرِّ وَالْأَنْفِمْ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِرْغِمِهِمْ وَهَذَا لَشُرْكَائِنَا فَمَا كَانِ لَشُرْكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانِ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرْكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ [الأنعام : ١٣٦] .

**مشروعيته في الإسلام :** وهو مشروع بالكتب والسنة ، ففي الكتاب يقول الله - سبحانه - : ﴿ وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِّنْ نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِّنْ نَّذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُهَا وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِّنْ أَنْصَارٍ ﴾ [البقرة : ٢٧٠] . ويقول : ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُؤْفُوا نَّذْرَهُمْ وَلِيُطَوِّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَرَبِيِّ ﴾ [الحج : ٢٩] . ويقول : ﴿ يُؤْفُونَ بِالَّذِرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا ﴾ <sup>(١)</sup> [الإنسان : ٧] .

وفي السنة يقول الرسول ﷺ : « من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه » . رواه البخاري ومسلم عن عائشة [انظر تحريج الحديث الآتي] .

والإسلام وإن كان قد شرعه إلا أنه لا يستحبه ، فعند ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن النذر وقال : « إنه لا يأتي بخير ، وإنما يستخرج به من البخيل » . [رواه البخاري ومسلم . [الحاري (٦٦٩٣) ومسلم (١٦٣٩/٤)] .

**متى يصح ومتى لا يصح :** يصح النذر وينعقد إذا كان قرينة يتقرب بها إلى الله سبحانه ، ويجب الوفاء به . ولا يصح إذا نذر أن يعصي الله ، ولا ينعقد . كالنذر على القبور وعلى أهل المعاصي ، وكأن يندر أن يشرب الخمر أو يقتل أو يترك الصلاة أو يؤدي والديه ، فإن نذر ذلك لا يجب الوفاء به بل يحرم عليه أن

(١) عن فتادة في هذه الآية قال : كانوا يدرون طاعة الله من لصلاة وصيام والركاء والحج والعمرة وما افترض عليهم ، فسامهم الله أمراً . أخرجه الطبراني بسند صحيح .



يفعل شيئاً من ذلك ولا كفارة عليه <sup>(١)</sup> لأن النذر لم يتعقد . بقول الرسول ﷺ : « لا نذر في معصية » <sup>(٢)</sup> . [أحمد (٢٤٧ / ٦) ، وأبو داود (٣٢٨٩) ، الترمذي (١٥٢٤) ، النسائي (٢٦ / ٧) ، وابن ماجه (٢١٢٥) ] . وقيل <sup>(٣)</sup> : تجب الكفارة رجواً وتعليقاً عليه .

**النذر المباح :** سبق أن ذكرنا أنه يصح النذر إذا كان قربة ، ولا يصح إذا كان معصية .  
وأما النذر المباح مثل أن يقول : لله علي أن أركب هذا القطار أو ألبس هذا الثوب ، فقد قال جمهور العلماء : ليس هذا بنذر ولا يلزم به شيء . روى أحمد أن النبي ﷺ نظر وهو يخطب إلى أعرابي قائم في الشمس فقال : « ما شأنك ؟ » . قال : نذرت أن لا أزال في الشمس حتى يفرغ رسول الله ﷺ من الخطبة . فقال الرسول : « ليس هذا بنذر إنما النذر ، فيما ابتهغي به وجه الله » . [أحمد (٢١١ / ٢) ] .

وقال أحمد : يتعقد . والناذر يخير بين الوفاء وبين تركه ، وتلزمه الكفارة إذا تركه . ورجح هذا صاحب « الروضة الندية » فقال : النذر المباح يصدق عليه مسمى النذر ، فيدخل تحت العمومات المتضمنة للأمر بالوفاء به ، ويؤيد ذلك ما أخرجه أبو داود : إن امرأة قالت : يا رسول الله إني نذرت إذا انصرفت من غزوتك سالماً أن أضرب على رأسك بالدف ، فقال لها : « أوفي بنذرك » . [أبو داود (٣٣١٢) ] . وضرب الدف إذا لم يكن مباحاً فهو إما مكروه أو أشد من المكروه ، ولا يكون قربة أبداً . فإن كان مباحاً فهو دليل على وجوب الوفاء بالمباح ، وإن كان مكروهاً فالإذن بالوفاء به يدل على الوفاء بالمباح بالأولى .

### النذر المشروط وغير المشروط :

والنذر قد يكون مشروطاً وقد يكون غير مشروط .

**فالأول :** هو التزام قربة عند حدوث نعمة أو دفع نقمة مثل : إن شفى الله مريضاً فعلي إطعام ثلاثة مساكين ، أو إن حقق الله أمني في كذا فعلي كذا . فهذا يلزم الوفاء به عند حصول المطوب .

**والثاني :** النذر المطلق وهو أن يلتزم ابتداء بدون تعليق على شيء مثل : لله علي أن أصلي ركعتين . فهذا يلزم الوفاء به لدخوله تحت قوله ﷺ : « من نذر أن يطيع الله فليطعه » . [أحمد (٤١ / ٦) ، ولبخاري (٦٦٩٦) ، وأبو داود (٣٢٨٩) ، وترمذي (١٥٢٦) ، والنسائي (١٧ / ٧) ، وابن ماجه (٢١٢٦) ] .

**النذر للأموال :** وفي كتب الأحناف : أن النذر الذي يقع للأموال من أكثر العوام ، وما يؤخذ من الدراهم والشمع والريث ونحوها إلى ضرائح الأولياء الكرام تقرّباً إليهم كأن يقول : يا سيد فلان إن رُدَّ غائبِي أو عُوفي مريضِي أو قُصِيَتْ حاجتي فلك من النقد أو الطعام أو الشمع أو الزيت كذا ، فهو بالإجماع باطل وحرام لوجوه منها :

(١) هذا مذهب الأحناف وأحمد

(٢) روه مسلم من حديث عمران بن حصين .

(٣) جمهور الفقهاء ومهم المالكية والشافعية .

١ - أنه نذر لمخلوق والنذر للمخلوق لا يجوز ؛ لأنه عبادة وهي لا تكون إلا لله .

٢ - أن المدبور له ميت ، والميت لا يملك .

٣ - أنه إن ظن أن الميت يتصرف في الأمور دون الله - تعالى - فاعتقده ذلك كفر والعياد بالله .

اللهم إلا أن قال : يا الله إني نذرت لك إن شفيت مريضاً أو رددت غائبي أو قضيت حاجتي ، أن أطعم الفقراء الدين بباب الولي الفلاني أو أشتري حصر المسجد أو زيتاً لوقوده أو دراهم لمن يقوم بشعائره إلى غير ذلك مما فيه نفع للفقراء ، والنذر لله - عز وجل - وذكر الولي إنما هو محل لصرف النذر لمستحقه القاطنين برباطه أو مسجده . فيجوز بهذا الاعتبار .

ولا يجوز أن يصرف ذلك لغني ولا شريف ولا لذي منصب أو ذي نسب أو علم ما لم يكن فقيراً . ولم يثبت في الشرع جواز الصرف للأغنياء .

**نذر العبادة بمكان معين :** ولو نذر صلاة أو صياماً أو قراءة أو اعتكافاً في مكان بعينه ، فإن كان للمكان المتعين مزية في الشرع كالصلاة في المساجد الثلاثة ، لزم الوفاء به ، وإلا لم يتعين بالنذر الذي أمر الله بالوفاء به .

وقالت الشافعية : إذا نذر إنسان التصديق بشيء على أهل بلد معين لزمه ذلك وفاء بالتزامه ، ولو نذر صوماً في بلد لزمه لأنه قرابة ولم يتعين مكان الصوم في ذلك البلد ، فله الصوم في غيره .

ولو نذر صلاة في بلد لم يتعين لها ويصلي في غيرها ؛ لأنها لا تختلف باختلاف الأمكنة إلا المسجد الحرام أي الحرم كله ، ومسجد المدينة ، والمسجد الأقصى ، إذا نذر الصلاة في أحد هذه المساجد فيتعين لعظم فضلها لقوله - عليه الصلاة والسلام - : « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، ومسجدي هذا ، والمسجد الأقصى » . [البخاري (١١٨٩) ومسلم (١٣٩٧/٥)] . واستدلوا بدليل نقلي على تعيين مكان التصديق بالنذر ، وهو ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : أن امرأة أتت النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إني نذرت أن أذبح كذا وكذا ، لمكان يذبح فيه أهل الجاهلية . قال : «لصنم؟» . قالت : لا ، قال : «لوثن؟» . قالت : لا ، قال : «أوفي بنذرِك» . [أبو داود (٣٣١٢)] .

وقال الأحناف : من قال : لله علي أن أصلي ركعتين في موضع كذا أو أتصدق على فقراء بلد كذا . يجوز أدائه في غير ذلك المكان عند أبي حنيفة وصاحبيه ؛ لأن المقصود من النذر هو التقرب إلى الله - عز وجل - وليس لذات المكان دخل في القرية .

وإن نذر صلاة ركعتين في المسجد الحرام فأداها في مكان أقل منه شرفاً أو فيما لا شرف له ، أحزاه عندهم ؛ لأن المقصود هو القرية إلى الله - تعالى - . وذلك يتحقق في أي مكان .

**النذر لشيخ معين :** ومن نذر لشيخ معين فإن كان حياً وقصد النادر الصدقة عليه لفقره وحاجته أثناء حياته كان ذلك النذر صحيحاً ، وهذا من باب الإحسان الذي حجب فيه الإسلام .

ولو كان ميتاً وقصد النادر الاستعانة به وطلب الحاجات منه ، فإن هذا نذر معصية لا يجوز الوفاء به .

من نذر صومًا وعجز عنه : من نذر صومًا متسرعًا وعجز عن الوفاء به لكبر سن أو لوجود مرض لا يرجى برؤه ، كان به أن يفطر ويكفر كفارة يمين أو يطعم عن كل يوم مسكينًا . وقيل : يجمع بينهما احتياضًا .

الحلف بالصدقة بالمال : من حلف بأن يتصدق بماله كله أو قال : ما بي في سبيل الله . فهو من نذر الحاج وفيه كفارة يمين ، وعيه الشافعي . وقال مالك : يخرج ثلث ماله . وقال أبو حنيفة : يصرف ذلك إلى كل ما تجب فيه الركة من عينه من المال ، دون ما لا ركة فيه من العقار والدواب ونحوها .

كفارة النذر : إذا حنث الناذر أو رجع عن سدره لرمته كفارة يمين . روى عقة بن عامر أن النبي ﷺ قال : « كفارة النذر إذا لم يسم كفارة يمين » . رواه ابن ماجه والترمذي وقال : حسن صحيح غريب . [ ترمذي (١٥٢٨) وابن ماجة (٢١٢٧) ] .

من مات وعليه نذر صيام : روى ابن ماجه أن امرأة سألت النبي ﷺ فقالت : إن أمي توفيت وعليها نذر صيام فتوفيت قبل أن تقصيه ، فقال : « ليصم عنها الولي » . [ ابن ماجة (٢١٣٣) ] .

\* \* \*

## البيع

**التَّبْكِيرُ فِي طَلَبِ الرِّزْقِ** : روى الترمذي ، عن صخر العامدي ، أن النبي ﷺ قال : «اللهم بارك لأمتي في بُكُورِها»<sup>(١)</sup> . قال : وكان إذا بعث سرية أو جيشاً ، عنهم أول النهار ، وكان صحر رجلاً تاحراً ، وكان إذا بعث تجارة بعث أول البهار ، فأثرى وكثر ماله . [أبو داود (٢٦٠٦) والترمذي (١٢١٢) والنسائي في الكبرى (٨٨٣٣) وابن ماجه (٢٢٣٦) وابن حبان (٢٧٣٥)] .

**الْكَسْبُ الْحَلَالُ** : عن علي ، كَرَّمَ اللهُ وجهه ، أن النبي ﷺ قال : «إن الله - تعالى - يحب أن يرى عبده يسعى في طلب الحلال» . رواه الطبراني ، والدلمي . [تحف السادة (٥/ ٤٦٥) والتذكرة (١٣٣) والأسرار المرفوعة (١٢٨)] . وعن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «طلب الحلال واجب على كل مسلم» . رواه الطبراني . [مجمع الزوائد (١٠/ ٢٩١)] قال المنذري : وإسناده حسن إن شاء الله . وعن رافع بن خديج ، أنه قيل : يا رسول الله ، أي الكسب أطيب؟<sup>(٢)</sup> قال : «عمل المرء يديه ، وكل بيع مبرور»<sup>(٣)</sup> . رواه أحمد ، والبخاري . ورواه الطبراني ، عن ابن عمر بسند رواه ثقات . [أحمد (٤/ ١٤١) ومجمع الزوائد (٤/ ١٠)] من حديث رافع ، ومجمع الزوائد (٤/ ٦١) من حديث ابن عمر .

**وجوب العلم بأحكام البيع والشراء** : يجب على كل من تصدَّى للكسب أن يكون عالماً بما يُصَحِّحه ويُفسده ؛ لتقع معاملته صحيحة ، وتصرفاته بعيدة عن الفساد . فقد روي أن عمر رضي الله عنه كان يطوف بالسوق ويضرب بعض التجار بالدرة ، ويقول : لا يبيع في سوقنا إلا من يفقه ، وإلا أكل الربا ؛ شاء أم أبى . وقد أهمل كثير من المسلمين الآن تعلم المعاملة ، وأغفلوا هذه الناحية ، وأصبحوا لا يبالون بأكل الحرام ، مهما زاد الربح وتضاعف الكسب . وهذا خطأ كبير يجب أن يسعى في درئه كل من يزاول التجارة ؛ ليميز له المباح من المحظور ، ويطيب له كسبه ، ويبعد عن الشبهات بقدر الإمكان ؛ قال رسول الله ﷺ : «طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة» . [ابن ماجه (٢٢٤)] . فليتنبه لهذا من يريد أن يأكل حلالاً ، ويكسب طيباً ، ويفوز بثقة الناس ورضا الله . عن النعمان بن بشير ، أن النبي ﷺ قال : «الحلال<sup>(٤)</sup> بين والحرام<sup>(٥)</sup> يئس ، وبينهما أمور مشبهة»<sup>(٦)</sup> ، فمن ترك ما يُشبهه عليه من الإثم ، كان لما استبان أترك ، ومن اجتراً على ما يُشك فيه من الإثم ، أوشك أن يواقع ما استبان ، والمعاصي حمى الله ؛ من يرتع حول الحمى ، يوشك أن يواقع» . رواه البخاري ، ومسلم . [البخاري (٥٢) ومسلم (١٥٩٩)] .

**معنى البيع** : البيع معناه لغة ؛ مطلق المبادأة . ولفظا البيع والشراء يطلق كل منهما على ما يُطلق عليه

(٢) أي أحل وأبرك .

(٣) ما حلا من الحرام والعش وأصول المكاسب : لرعاة ، وتجارة ، ونسعة . وأصيب ما كان بعمل اليد . وما يكتسب من العائنه التي نعم بجهاد . وقيل التجارة .

(٤) الحلال البين هو ما طلب الشارع فعله .

(٦) الأمور لمشبهة هي ما تعارضت فيها لأدلة واحتلت فيها العمام

(٥) الحرام البين . هو ما طلب الشارع تركه طلباً حرجياً

لآخر، فهما من لألفاظ لمشاركة بين المعاني المتضادة . ويراد بالبيع شرعاً : مبادلة مال بـ (١) على سبيل التراضي ، أو نقل ملك (٢) بعوض (٣) على الوجه المأدود (٤) فيه .

مشروعيته : البيع مشروع بالكتب ، ولغة ، وإجماع لأمة ؛ أما إكتاف فيقول الله - تعالى - : ﴿ وَحَلَّ لَهُ نَسْعٌ وَحَدِيمٌ ﴾ [سورة النور : ٢٧٥] .

وأما السنة فنقول رسول الله ﷺ : «أفضل الكسب عمل الرجل بيده ، وكل بيع مبرور» (٥) . [مجمع . مؤلف (٦) : ٦١] من حيث ر [عمر] . وقد أجمعت الأمة على حوز البيع والتعامل به ، من عهد رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا .

حِكْمَتُهُ : شرع الله البيع توسعة منه على عباده ، فإن لكل فرد من أفراد النوع الإنساني ضرورات من الغذاء ، والكساء ، وغيرها مما لا غنى للإنسان عنه ما دام حيّاً ، وهو لا يستطيع وحده أن يوفرها لنفسه ؛ لأنه مضطر إلى جلبها من غيره . وليس ثمة طريقة أكمل من المبادلة ، فيعصي ما عنده ، مما يمكنه الاستغناء عنه بَدَل ما يأخذه من غيره ، مما هو في حاجة إليه .

أثره : إذا تم عقد (٦) البيع ، واستوفى أركانه وشروطه ، ترتب عليه نقل ملكية البائع للسلعة إلى المشتري ، ونقل ملكية المشتري للثمن إلى البائع ، وحل لكل منهما التصرف فيما انتقل ملكه إليه ، بكل نوع من أنواع التصرف المشروع .

أركانها : وينعقد بالإيجاب (٧) والقبول ، ويُستثنى من ذلك الشيء الحقير ، فلا يلزم فيه إيجاب وقبول ، وإن اكتفى فيه بالمعاصرة ، ويُرجع في ذلك إلى العرف ، وما جرت به عادات الناس غالباً . ولا يلزم في الإيجاب والقبول ألفاظ معينة ؛ لأن العبرة في العقود بالمقاصد والمعاني ، لا بالألفاظ والمباني . والعبرة في ذلك بالرضا بالمبادلة (٨) والدلالة على الأخذ والإعطاء ، أو أي قرينة دالة على الرضا ومنبئة عن معنى تمتك والتملك ، كقول البائع : بعث . أو : أعطيت . أو : ملك . أو : هونك . أو هات الثمن . وكقول المشتري : اشتريت . أو : أخذت . أو : قبلت . أو : رضيت . أو : خذ الثمن .

شروط الصيغة : ويشترط في الإيجاب والقبول - وهما صيغة العقد - : أولاً : أن يتصل كل منهما بالآخر في المجلس ، دون أن يحدث بينهما فاصل مضر . ثانياً : وأن يتوافق الإيجاب والقبول فيما يجب التراضي عليه من مبيع وثمن . فلو اختلفا لم ينعقد البيع . فلو قال البائع : بعثك هذا الثوب بخمسة جنيهات . فقال

(١) مال كل ما يملك وينفع به ، وسمي مال لئلا يصعب إليه .

(٢) احتراز عما لا يملك .

(٣) احتراز عن ليوع سهي عنها .

(٤) لعقد : معناه ارتبط ولا ينفك .

(٥) احتراز عن ليوع سهي عنها .

(٦) لعقد : معناه ارتبط ولا ينفك .

(٧) بيع وغيره من المعاملات بين العباد أمور مبنية على الرضى النفسى . وهذا لا يلزم حذوته فقام لشرع القول بغير عرف في النفس من رضى مضمرة ، وبأنه الأحكام ، والإيجاب ما صدر أولاً من أحد الطرفين . والقبول ما صدر شيئاً . ولا فرق بين أن يكون التوافق

الصريح والقبول هو اشتري أو يكون الأمر بعكس فيكون يوجب هو اشتري والمقابل هو سائغ

(٨) مبني حكمه مع المنكره

المشتري : قلته بأربعة . فإن البيع لا ينعقد بينهما ؛ لاختلاف الإيجاب عن القبول . ثالثاً : وأن يكون بلفظ الماضي ، مثل أن يقول البائع : بعث . ويقول المشتري : قبلت . أو بلفظ المضارع إن أُريد به الحال ، مثل : أبيع . و : أشتري . مع إرادة الحال . فإذا أراد به المستقبل ، أو دخل عليه ما يحضه للمستقبل ، كالسين ، وسوف ، ونحوهما ، كان ذلك وَغُذًا بالعقد . والوعد بالعقد لا يعتبر عقدًا شرعيًا ؛ ولهذا لا يصح العقد .

**العقد بالكتابة :** وكما ينعقد ابيع بالإيجاب والقبول ينعقد بالكتابة ، بشرط أن يكون كل من المتعاقدين بعيداً عن الآخر ، أو يكون العاقد بالكتابة أخص لا يستطيع الكلام . فإن كانا في مجلس واحد ، وليس هناك عذر يمنع من الكلام ، فلا ينعقد بالكتابة ؛ لأنه لا يعدل عن الكلام ، وهو أظهر أنواع الدلالات إلى غيره ، إلا حينما يوجد سبب حقيقي يقتضي العدول عن الألفاظ إلى غيرها . ويشترط لتمام العقد ، أن يقبل من كتب إليه في مجلس قراءة الخطاب .

**عقد بواسطة رسول :** وكما ينعقد العقد بالألفاظ والكتابة ينعقد بواسطة رسول من أحد المتعاقدين إلى الآخر ، بشرط أن يقبل المرسل إليه عقب الإخبار . ومتى حصل القبول في هاتين الصورتين تم العقد ، ولا يتوقف على علم الموجب بالقبول .

**عقد الأخرس :** وكذلك ينعقد بالإشارة المعروفة من الأخرس ؛ لأن إشارته المعبرة عما في نفسه كالنطق باللسان ، سواءً بسواء . ويجوز للأخرس أن يعقد بالكتابة بدلاً عن الإشارة ، إذا كان يعرف الكتابة . وما اشترطه بعض الفقهاء ، من التزام ألفاظ معينة ، لم يجز بما قالوا كتاب ولا سنة .

### شروط البيع

لا بد من أن يتوافر في البيع شروط حتى يقع صحيحاً ، وهذه الشروط ؛ منها ما يتصل بالعاقد ، ومنها ما يتصل بالمعقود عليه ، أو محل التعاقد . أي ؛ المال المقصود نقله من أحد العاقدين إلى الآخر ؛ ثمنًا أو مئمةً . أي ؛ مبيعاً<sup>(١)</sup> .

**شروط العاقد :** أما العاقد ، فيشترط فيه العقل والتمييز ، فلا يصح عقد المجنون ، ولا السكران ، ولا الصبي غير المميز . فإذا كان المجنون يفيق أحياناً ويجن أحياناً ، كان ما عقده عند الإفاقة صحيحاً ، وما عقده حال المجنون غير صحيح .

والصبي المميز عقده صحيح ، ويتوقف على إذن الولي ، فإن أجازه ، كان مُعْتَدًا به شرعاً .

**شروط المعقود عليه :** وأما المعقود عليه ، فيشترط فيه ستة شروط :

١- طهارة العين .

(١) الثمن ما لا يتصل بعقد شفه ويصح إبداءه والتصرف فيه قبل القبض وهو المتصل بالناء في «عالم» . يبيع هو ما لا يتصل بالعقد بقله واستحقاقه ، ويصح معيه ولا يبدل إذ يصير بيع ما ليس عنه .

٢- الانتفاع به .

٣- ملكية العقاد به .

٤- القدرة على تسليمه .

٥- العلم به .

٦- كون المبيع مقبوضاً .

### وتفصيل ذلك فيما يأتي :

١- الأول ، أن يكون ظاهر العين ؛ لحديث حار ، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : «إن الله ورسوله حرم بيع الخمر ، والميتة ، والخنزير ، والأصنام» . فقيل : يا رسول الله ، رأيت شعوم الميتة . فإنه يُطلى بها السمر ، ويدهن بها الجلود ، ويستصبح بها الناس . فقال : «لا ، هو حرم» . [البخاري (٢٢٣٦) ومسلم (١٥٨١)] . والضمير يعود إلى البيع ؛ بدليل أن البيع هو الذي نهاه الرسول ﷺ عن إيهودي في الحديث نفسه . وعلى هذا يحور الانتفاع بشحم أمية بغير البيع ؛ فيدهن بها الجلود ، ويستضاء بها ، وغير ذلك مما لا يكون أكلاً ، أو يدخل في بدن آدمي . قال ابن القيم في «أعلام الموقعين» : في قوله ﷺ «حرام» . قولان :

أحدهما : أن هذه لأفعال حرام .

والثاني : أن البيع حرام . وإن كان المشتري يشتريه لذلك .

والقولان مبنيان على أن السؤال : هل وقع عن البيع لهذا الانتفاع المذكور ، أو عن الانتفاع المذكور؟ والأول اختاره شيخنا . وهو أظهر ؛ لأنه لم يخبرهم أولاً عن تحريم هذا الانتفاع ، حتى يدكروا له حاجتهم إليه ، وإنما أخبرهم عن تحريم البيع ، فأخبروه أنهم يبيعونه لهذا الانتفاع . فله يرحص لهم في البيع ، ولم ينههم عن الانتفاع المذكور ، ولا تلازم بين عدم جوار البيع وحل المسعة . اهـ .

ثم قال رسول الله ﷺ بعد ذلك : «قتل الله اليهود ؛ إن الله لما حرم عليهم شحومها ، حملوه» ، (١) ثم باعوه فأكلوا ثمنه» . [سبق تحريجه] . ولعله في تحريم بيع الثلاثة الأولى هي لمجاسة عند جمهور العلماء (٢) ، فيتعدي ذلك إلى كل نجس . واستثنى الأحاف ، ولظاهرة كل ما فيه مسعة تحل شرعاً ، فجوزوا بيعه ، فقالوا : يحور بيع الأرواث ، والأزبل المجسة التي تدعو لصورة إلى استعمالها في البساتين ، ويستفح بها وقوداً وسماداً . وكذلك يحوز بيع كل نجس يتفح به في غير الأكل والشرب ، كانزيت النجس يُستصبح به

(١) حملوه أى دابوه

(٢) يرجع التحقيق في نجاسة الخمر في أول كتاب ، وانظر ما تحريم بيعها لأنها نسب الإنسان أعظم موهب الله له وهو العقل ، فضلاً عن ضررها الأخرى التي أشرنا إليها سابقاً ، وأما الخنزير فمع كونه نجساً ، إلا أنه به ميكروبات صار له لا يموت باللعن وهو يحمل الدودة لشريطة التي تمتص انعداء لدفع من حسنة الإنسان ، وأما تحريم بيع الميتة فلاها عاكلاً ما يكون موتها نتيجة أمراض فيكون تعاضها مضراً بالصحة فضلاً عن كونها مبعاه الفوس ، وما يموت فحاة من الحيوانات فإن الفساد يسارع به لإحساس الدم فيه والدم أصبح بيئة سمو الميكروبات به التي قد لا تموت باللعن ولذلك حرم الدم مسجوح كونه وبعه نفس الأمس

ويطهى به . والصبيغ يتنجس فيباع ؛ ليصبغ به ويحو ذلك ، ما دام الانتفاع به في غير الأكل ؛ روى البيهقي بسند صحيح ، أن ابن عمر سئل عن زيت وقعت فيه فأرة؟ فقال : استصحوا به ، وادهنوا به أدمكم . [البيهقي (٣٥٤ / ٩)] . ومر رسول الله ﷺ على شاة نيمونة ، فوجدها ميتة ملقاة . فقال : «هلا أخذتم إهابها ، فدغتموه وانتعتم به» . فقالوا : يا رسول الله ، إنها ميتة . فقال : «إمّا حرم أكلها» . [البخاري (١٤٩٢) ومسلم (٣٦٣)] . ومعنى هذا أنه يجوز الانتفاع بها في غير الأكل . وما دام الانتفاع بها جائزاً ، فإنه يجوز بيعها ما دام القصد بالبيع المنفعة المباحة<sup>(١)</sup> .

٢- الثاني ، أن يكون منتفعاً به ، فلا يجوز بيع احشرات . ولا الحية ، والفأرة ، إلا إذا كان ينتفع بها . ويجوز بيع الهرة والنحل ، وبيع الفهد والأسد ، وما يصلح للصيد أو ينتفع بجلده ، ويجوز بيع الفيل للحص ، ويجوز بيع البيغاء ، والطاووس ، والطيور المليحة الصورة ، وإن كانت لا تؤكل ؛ فإن التفرج بأصواتها والنظر إليها غرض مقصود مباح ، وإنما لا يجوز بيع الكلب ؛ لنهي رسول الله ﷺ عن ذلك . وهذا في غير الكلب المعتم وما يجوز اقتناؤه ، ككلب الحراسة ، وككلب الزرع ، فقد قال أبو حنيفة بجواز بيعه . وقال عطاء ، والنخعي : يجوز بيع كلب الصيد دون غيره ؛ لنهي رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب ، إلا كلب صيد . [النسائي (٣٠٩ / ٧)] . رواه النسائي ، عن جابر . قال الحافظ : ورجال إسناده ثقات .

وهل تجب القيمة على متلفه؟ قال الشوكاني : فمن قال بتحريم بيعه ، قال بعدم الوجوب . ومن قال بجوازه ، قال بالوجوب . ومن فصل في البيع ، فصل في لزوم القيمة . وزوي عن مالك ، أنه لا يجوز بيعه وتجب القيمة . وزوي عنه ، أن بيعه مكروه فقط . وقال أبو حنيفة : يجوز بيعه ، ويضمن متلفه .  
بيع آلات الغناء : ويدخل في هذا الباب بيع آلات الغناء . فإن الغناء في مواضعه جائز ، والذي يقصد به فائدة مباحة حلال ، وسماعه مباح ، وبهذا يكون منفعة شرعية يجوز بيع آله وشراؤها ؛ لأنها متقومة . ومثال الغناء الحلال :

١- تغني النساء لأطفالهن وتسليتهن .

٢- تغني أصحاب الأعمال وأرباب المهن أثناء العمل ؛ للتخفيف عن متاعبهم والتعاون بينهم .

٣- والتغني في الفرح ؛ إشهاراً له .

٤- والتغني في الأعياد ؛ إظهاراً للسرور .

٥- والتغني للتنشيط للجهد .

وهكذا في كل عمل طاعة ، حتى تنشيط النفس ، وتنهض بعملها .

وانغناء ما هو إلا كلام ؛ حسنه حس وقبحه قبيح ، فإذا عرض له ما يحرجه عن دائرة الحلال ، كأن

(١) وأجابوا عن حديث جابر بن أبي بصير كان في أول الأمر يوم أن كانوا قريباً العهد بمساحه مكلها . فما تمكن الإسلام في نفوسهم أناب لهم الانتفاع به في غير الأكل .



يهيج الشهوة، أو يدعو إلى فسق، أو يبه إلى الشر، أو اتخذ ملهاة عن الطاعات، كان غير حلال. فهو حلال في ذاته، وإنما عرض ما يخرججه عن دائرة الحلال. وعلى هذا تحمل أحاديث النهي عنه.

والدليل على حله:

١- ما رواه البخاري، ومسلم، وغيرهما، عن عائشة - رضي الله عنها - أن أبا بكر دخل عليها، وعندها جاريان تغنيان وتضربان بالدف، ورسول الله ﷺ مسحى بثوبه، فانتهرهما أبو بكر، فكشف رسول الله ﷺ وجهه، وقال: «دعهما يا أبا بكر؛ فإنها أيام عيد». [سحري (٩٤٩) ومسم (٨٩٢) وأحمد (٣٣/٦) والترمذي (١٢٧) والنسائي (١٩٥/٣)].

٢- ما رواه الإمام أحمد، والترمذي بإسناد صحيح، أن رسول الله ﷺ خرج في بعض مغازيه، فلما انصرف جاءت جارية سوداء، فقالت: يا رسول الله، إني كنت نذرت إن ردك الله سالماً، أن أضرب بين يديك بالدف وأتغنى. قال: «إن كنت نذرت، فاضربي». فجعلت تضرب. [أحمد (٣٥٣/٥) والترمذي (٣٦٩٠) وابن حبان (٦٨٩٢) والبيهقي في الكبرى (٧٧/١٠)].

٣- ما صح عن جماعة كثيرين من الصحابة والتابعين، أنهم كانوا يسمعون الغناء، والضرب على المعازف، فمن الصحابة؛ عبد الله بن الزبير، وعبد الله بن جعفر، وغيرهما. ومن التابعين؛ عمر بن عبد العزيز، وشريح القاضي، وعبد العزيز بن مسلمة، مفتي المدينة، وغيرهم.

الثالث: أن يكون المتصرف فيه مملوكاً للتعاقد، أو مأذوناً فيه من جهة المالك، فإن وقع البيع أو الشراء قبل إذنه، فإن هذا يعتبر من تصرفات الفضولي.

بيع الفضولي: والفضولي؛ هو الذي يعقد لغيره دون إذنه، كأن يبيع الزوج ما تملكه الزوجة دون إذنها، أو يشتري لها ملكاً دون إذنها له بالشراء. ومثل أن يبيع إنسان ملكاً لغيره وهو غائب، أو يشتري دون إذن منه، كما يحدث عادة. وعقد الفضولي يعتبر عقداً صحيحاً، إلا أن لزومه يتوقف على إجازة المالك، أو وليه<sup>(١)</sup>، فإن أجازه نفذ، وإن لم يجزه بطل. ودليل ذلك ما رواه البخاري، عن عروة البارقي، أنه قال: بعثني رسول الله ﷺ بدينار؛ لأشتري له به شاة، فاشتريت له به شاتين؛ بعث إحداهما بدينار، وجئت به بدينار وشاة، فقال لي: «بارك الله في صفقة يمينك». [البخاري (٣٦٤٢) وأبو داود (٣٣٨٤) والترمذي (١٠٠٠)]. وروى أبو داود، والترمذي، عن حكيم بن حزام، أن النبي ﷺ بعثه ليشتري له أضحية بدينار، فاشتري أضحية، فأربح فيها ديناراً فباعها بدينارين، ثم اشترى شاة أخرى مكانها بدينار، وجاء بها وبالدينار إلى رسول الله ﷺ، فقال له: «بارك الله لك في صفقتك». [أبو داود (٣٣٨٦) والترمذي (١٠٠٠)].

ففي الحديث الأول، أن عروة اشترى الشاة الثانية وباعها دون إذن مالكها، وهو النبي ﷺ، فلما رجع

إليه وأخبره ، أقره ودعا له . فدل ذلك على صحة شراء الشاة الثانية ، وبيعه إياها . وهذا دليل على صحة بيع الإنسان ملك غيره وشرائه له دون إذن . وإنما يتوقف على الإذن ؛ مخافة أن يلحقه من هذا التصرف ضرر .

وفي الحديث الثاني ، أن حكيمًا باع الشاة بعدما اشتراها ، وأصبحت مملوكة لرسول الله ﷺ ، ثم اشترى له الشاة الثانية ولم يستأذنه ، وقد أقره الرسول ﷺ على تصرفه ، وأمره أن يضحى بالشاة التي أتاه بها ودعا له ، فدل ذلك على أن بيعه الشاة الأولى وشراؤه الثانية صحيح . ولو لم يكن صحيحًا ، لأنكره عليه ، وأمره برد صفقته .

الرابع : أن يكون المعقود عليه مقدورًا على تسليمه شرعًا وحشًا ، فما لا يقدر على تسليمه حشًا ، لا يصح بيعه ، كالسمك في الماء . وقد روى أحمد ، عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : « لا تشتروا السمك في الماء ؛ فإنه غَرَر » . [أحمد (١/ ٣٨٨)] . وقد روى عن عمران بن الحصين ، مرفوعًا إلى النبي ﷺ . وقد روى النهي عن ضربة الغائص والمراد به ؛ أن يقول من يعتاد الغوص في البحر لغيره : ما أخرجته في هذه الغوصة ، فهو لك بكذا من الثمن . ومثله الجنين في بطن أمه .

ويدخل في هذا بيع الطير المنفقت ، الذي لا يعتاد رجوعه إلى محله ، فإن اعتاد الطائر رجوعه إلى محله ولو ليلاً ، لم يصح أيضًا عند أكثر العلماء ، إلا النحل <sup>(١)</sup> لأن الرسول ﷺ نهى أن يبيع الإنسان ما ليس عنده . ويصح عند الأحناف ؛ لأنه مقدور على تسليمه ، إلا النحل . ويدخل في هذا الباب عَشْبُ الفحل ؛ وهو ماؤه . والفحل ؛ الذكر من كل حيوان ؛ فرسًا ، أو جملًا ، أو تيسًا . وقد نهى عنه الرسول ﷺ ، كما رواه البخاري وغيره ؛ لأنه غير متقوم ، ولا معلوم ، ولا مقدور على تسليمه . وقد ذهب الجمهور إلى تحريمه ؛ بيعًا وإجارة . ولا بأس بالكرامة ؛ وهي ما يعطى على عَشْبِ الفحل ، من غير اشتراط شيء عليه . وقيل : يجوز إجارة الفحل للضراب مدة معلومة . وبه قال : الحسن ، وابن سيرين . وهو مروي عن مالك . ووجهه للشافعية ، والحنابلة .

وكذلك بيع اللبن في الضرع . أي ؛ قبل انفصاله . لما فيه من الغرر والجهالة . قال الشوكاني : إلا أن يبيع منه كيلًا ، نحو أن يقول : بعث منك صاعًا من حليب بقرتي . فإن الحديث يدل على جوازه ؛ لارتفاع الغرر والجهالة . ويستثنى أيضًا لبن الظئر ، فيجوز بيعه لموضع الحاجة . وكذا لا يجوز بيع الصوف على ظهر الحيوان ؛ فإنه يتعدر تسليمه لاختلاط غير المبيع بالمبيع ؛ فعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : نهى رسول الله ﷺ أن يباع تمر ، حتى يطعم ، أو صوف على ظهر <sup>(٢)</sup> ، أو لبن في ضرع ، أو سمن في اللبن . رواه الدارقطني الدارقطني (٣/ ١٤) . والمعجوز عن تسليمه شرعًا كالمرهون والموقوف ، فلا يتعقد بيعهما .

(١) يرى الأئمة الثلاثة جواز بيع دود القز والحل مفردة عن الخلية إذا كانت محبوسة في بيوتها ورأها المتبعين حلالًا لأي حنيفة .

(٢) أما بيع الصوف على ظهر بشرط الجز ، فقد أجازه الحنابلة في رواية عندهم لأنه معلوم ، ويمكن تسليمه .

ويلحق بهذا التفريق بالبيع بين البهيمة وولدها ؛ لنهي الرسول ﷺ عن تعديب الحيوان . ويرى بعض العلماء جواز ذلك ؛ قياساً على الذبح . وهو الأولى .

**بيع الدَّيْنِ :** ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز بيع الدين ممن عليه الدين . أي ؛ المدين .

وأما بيعه إلى غير المدين ، فقد ذهب الأحناف ، والحنابلة ، والظاهرية ، إلى عدم صحته ؛ لأن البائع لا يقدر على التسليم ، ولو شرط التسليم على المدين ، فإنه لا يصح أيضاً ؛ لأنه شرط التسليم على غير البائع ، فيكون شرطاً فاسداً يفسد به البيع .

**الخامس :** أن يكون كل من المبيع والثمن معلوماً . فإذا كانا مجهولين أو كان أحدهما مجهولاً ، فإن البيع لا يصح ؛ لما فيه من غرر . والعلم بالمبيع يكتفى فيه بالمشاهدة في المعين ولو لم يعلم قدره ، كما في بيع الخزاف . أما ما كان في الذمة ، فلا بد من معرفة قدره وصفته بالنسبة للمتعاقدين ، والثمن يجب أن يكون معلوم الصفة ، والقدر ، والأجل . أما بيع ما غاب عن مجلس العقد ، وبيع ما في رؤيته مشقة أو ضرر ، وبيع الخزاف ، فلكل واحد من هذه البيوع أحكام ، نذكرها فيما يلي :

**بيع ما غاب عن مجلس التعاقد :** يجوز بيع ما غاب عن مجلس العقد ، بشرط أن يوصف وصفاً يؤدي إلى العلم به ، ثم إن ظهر موافقاً للوصف ، لزم البيع ، وإن ظهر مخالفاً ، ثبت لمن لم يره من المتعاقدين الخيار في إمضاء العقد أو رده ، يستوي في ذلك البائع والمشتري . روى البخاري ، وغيره ، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه قال : بعث من أمير المؤمنين عثمان مالا بالوادي بمال له بخير . وروى أبو هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «من اشترى شيئاً لم يره ، فله الخيار إذا رآه» . أخرجه الدارقطني ، والبيهقي . <sup>(١)</sup> [الدارقطني (٤ / ٣) والبيهقي (٥ / ٢٦٨)] .

**بيع ما في رؤيته مشقة أو ضرر :** وكذا يجوز بيع المغيبات ، إذا وُصفت أو غُلِمت أو صافها بالعادة والعرف . وذلك كالأطعمة المحفوظة ، والأدوية المعبأة في القوارير ، وأنابيب الأكسوجين ، وصفائح البنزين والغاز ، ونحو ذلك مما لا يفتح إلا عند الاستعمال ؛ لما يترتب على فتحه من ضرر أو مشقة . ويدخل في هذا الباب ما غيب ثماره في باطن الأرض ؛ مثل الجزر ، واللفت ، والبطاطس ، والقلقاس ، والبصل ، وما كان من هذا القبيل . فإن هذه لا يمكن بيعها بإخراج المبيع دفعة واحدة ؛ لما في ذلك من المشقة على أربابها ، ولا يمكن بيعها شيئاً فشيئاً ؛ لما في ذلك من الخرج والعسر ، وربما أدى ذلك إلى فساد الأموال أو تعطيلها . وإنما تباع عادة بواسطة التعاقد على الحقول الواسعة ، التي لا يمكن بيع ما فيها من الزروع المغيبة إلا على حالها . وإذا ظهر أن المبيع يختلف عن أمثاله احتلاقاً فاحشاً ، يوقع الضرر بأحد المتعاقدين ، ثبت الخيار ؛ فإن شاء أمضاه وإن شاء فسخه . كما في صورة ما إذا اشترى بيضاً ، فوجده فاسداً ، فله الخيار في إمساكه أو رده ؛ دفقاً للضرر عنه . <sup>(٢)</sup>

(١) وفي إسناده عمر بن إبراهيم الكردي وهو ضعيف .

(٢) هذا مذهب المالكية وهو الذي رجحه ابن القيم في أعلام الموقعين . ومذهب الجمهور بطلان البيع في هذه الصورة لما فيها من اعرار والمجهالة المهي عنها ، والأحناف حوروا البيع وأنتوا الخيار عند الرؤية .

**بيع الجزاف :** الجزافُ ؛ هو الذي لا يعلم قدره على التفصيل . وهذا النوع من البيع كان متعارفاً عليه بين الصحابة على عهد رسول الله ﷺ ، فقد كان المتبايعان يعقدان العقد على سعة مشاهدة لا يعلم مقدارها ، إلا بالجزر والتخمين من الخبراء وأهل المعرفة ، الذين يعهد فيهم صحة التقدير فقلما يخطئون فيه ، ولو قدر أن ثمة غرراً ، فإنه يكون يسيراً يتسامح فيه عادة لقلته . قال ابن عمر - رضي الله عنهما - : كانوا يتبايعون الطعام جزافاً بأعلى السوق ، فنهى الرسول ﷺ أن يبيعه حتى يقلوه . [البخاري (٢١٣٧) ومسلم (١٥٢٦ / ٣٥)] . فالرسول ﷺ أقرهم على بيع الجزاف ، ونهى عن البيع قبل النقل فقط . قال ابن قدامة : يجوز بيع الصبرة جزافاً . لا نعلم فيه حلقاً ، إذا جهل ابائع والمشتري قدرها . فإن اشتراها جزافاً ، ففي بيعها قبل نقلها روايتان عن أحمد . ونقلها قبضها .

**السادس :** أن يكون المبيع مقبوضاً إن كان قد استفاده بمعاوضة . وفي هذا تفصيل ، نذكره فيما يلي : يجوز بيع الميراث ، والوصية ، والوديعة ، وما لم يكن الملك حاصلأً فيه بمعاوضة قبل القبض وبعده . وكذلك يجوز لمن اشترى شيئاً أن يبيعه ، أو يهبه ، أو يتصرف فيه التصرفات المشروعة بعد قبضه . أما إذا لم يكن قبضه ، فإنه يصح له التصرف فيه بكل نوع من أنواع التصرفات المشروعة ، ما عدا التصرف بالبيع . أما صحة التصرف فيما عدا البيع ؛ فلأن المشتري مَلِكُ المبيع بمجرد العقد ، ومن حقه أن يتصرف في ملكه كما يشاء . قال ابن عمر : ما أدركته الصفقة حياً مجموعاً ، فهو من المبتاع . رواه البخاري . [البخاري تعليقاً (٣٥١ / ٤)] .

أما التصرف بالبيع قبل القبض ، فإنه لا يجوز ؛ إذ يحتمل أن يكون هلك عند البائع الأول ، فيكون بيع غرر . وبيع الغرر غير صحيح ؛ سواء أكان عقاراً<sup>(١)</sup> أم منقولاً ، وسواء أكان مقدراً أم جزافاً ؛ لما رواه أحمد ، والبيهقي ، وابن حبان بإسناد حسن ، أن حكيم بن حزام قال : يا رسول الله ، إني أشتري يوغاً ، فما يحل لي منها وما يحرم ؟ قال : «إذا اشتريت شيئاً ، فلا تبعه حتى تقبضه» . [أحمد (٤٠٢ / ٣) والبيهقي (٣١٣ / ٥) والطبراني في المعجم الكبير (٣١١٠)] .

وروى البخاري ، ومسلم ، أن الناس كانوا يضربون على عهد رسول الله ﷺ ، إذا اشتروا طعاماً جزافاً أن يبيعه في مكانه ، حتى يؤديه إلى رحالهم . [أحمد (١٥ / ٢) والبخاري (٢١٣٧) ومسلم (١٥٢٦ / ٣٥) وأبو داود (٣٤٩٤) والنسائي (٣٨٧ / ٧)] . ويستثنى من هذه القاعدة ، جواز بيع أحد النقيدين بالآخر قبل القبض ؛ فقد سأل ابن عمر الرسول ﷺ عن بيع الإبل بالدنانير وأخذ الدراهم بدلاً منها ، فأذن له .

**مقنى القبض :** والقبض في العقار يكون بالتحية بينه وبين من انتقل ملكه إليه ، على وجه يتمكن معه من الانتفاع به فيما يقصد منه ؛ كزراع الأرض ، وسكنى المنزل ، والاستغلال بالشجر أو جني ثماره ، وبحو ذلك . والقبض فيما يمكن نقه ؛ كالطعام ، والثياب ، والحيوان ، ونحو ذلك يكون على النحو الآتي :

**أولاً :** باستيفاء القدر كلياً أو وزناً ، إذ كان مقدراً .

(١) مثل الأرض والدار والحدائق والشجر

ثانيًا : بنقله من مكانه ، إن كان جزافًا .

ثالثًا : يرجع إلى عرف فيما عدا ذلك .

والدليل على أن القصص في المنقول يكون باستيفاء القدر ما رواه البخاري ، أن النبي ﷺ قال لعثمان بن عفان رضي الله عنه : «إذا سميت الكيل ، فكله» . [ ج ١ - ص ٢٣٠ ] . فهذا دليل على وجوب الاكتساب عند اشتراط التقدير بالكيل . ومثله الوزن ؛ لاشتراكهما في أن كلاً منهما معيار لتقدير الأشياء ، فوجب أن يكون كل شيء يملك مقدراً ، يجري القبض فيه باستيفاء قدره ؛ سواء أكان طعاماً أم كان غير طعام . ودليل وجوب النقل من مكانه ما رواه البخاري ، ومسلم ، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه قال : كنا نشترى الطعام من الركبان جزافاً ، فنهانا رسول الله ﷺ أن نبيعه ، حتى ننقله من مكانه . [ سبق تحريجه ] . وليس هذا خاصاً بالطعام ، بل يشمل الطعام وغيره ، كالقطن ، والكتان ، وأمثالهما إذا بيعت جزافاً ؛ لأنه لا فرق بينهما . أما ما عدا هذا مما لم يرد فيه نص ، فيرجع فيه إلى عرف الناس ، وما جرى عليه التعامل بينهم . وبهذا نكون قد أخذنا بالنص ، ورجعنا إلى العرف فيه .

**حُكْمُهُ :** وحكمة النهي عن بيع السلع قبل قبضها - زبدها - ما تقدم . أن البائع إذا باعها ولم يقبضها المشتري ، فإنها تبقى في ضمانه ، فإذا هلك ، كانت خسارتها عليه دون المشتري . فإذا باعها المشتري في هذه الحال وربح فيها ، كان رابحاً لشيء لم يتحمل فيه تبعة الخسارة . وفي هذا يروي أصحاب «السنن» أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع ربح ما لم يضمن . وأن المشتري الذي باع ما اشتراه قبل قبضه ، بمثل من دفع مبيعاً من المال إلى آخر ؛ ليأخذ في نظيره مبيعاً أكثر منه ، إلا أن هذا أراد أن يحتال على تحقيق قصده بإدخال السلعة بين العقدين ، فيكون ذلك أشبه بالربا . وقد فطن إلى هذا ابن عباس - رضي الله عنهما - وقد سئل عن سبب النهي عن بيع ما لم يضمن ؟ فقال : ذاك دراهم بدرهم ، والطعام مرجأ .

**الإشهاد على عقد البيع :** أمر الله بالإشهاد على عقد البيع ، فقال : ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [ بقرة . ٢٨٢ ] . والأمر بالإشهاد للنadb والإرشاد إلى ما فيه المصلحة والخير ، وليس بدوحيث ، كما ذهب إليه البعض .<sup>(١)</sup> قال الجصاص في كتاب «أحكام القرآن» : ولا خلاف بين فقهاء الأمصار ، أن الأمر بالكتابة والإشهاد والرهن المذكور جميعه في هذه الآية ندب وإرشاد إلى ما لنا فيه الحظ والمصالح ، والاحتياط بسدين والدنيا ، وأن شيئاً منه غير واجب . وقد نقلت الأمة خفياً عن سيف عقود المدائنات ، والأشربة ، البياعات في أمصارهم من غير إشهاد ، مع علم فقهاءهم بذلك من غير تكبير منهم عليهم ، ولو كان الإشهاد واجباً ، لما تركوا التكبير على تاركه مع علمهم به . وفي ذلك دليل على أنهم رأوه ندباً ، وذلك منقول من عصر النبي ﷺ إلى يومنا هذا . ولو كانت النصيحة والدعوة تشهد على بيعاتها وأشربتها ، لورد النقل به متواتراً مستفيضاً . ولأنكرت على فاعله ترك الإشهاد . فلما لم يقل عليه الإشهاد . لنقل المستفيض ، ولا إظهار التكبير على تاركه من العامة ، ثبت بذلك أن الكتاب والإشهاد في المديون والبياعات غير واجب . هـ .

(١) من ذهب إلى أن الإشهاد واجب في كل شيء ولو كان شيئاً منها عداً ، والمحمي ، ورححه أبو جعفر لصري

## البيع على البيع

يحرم البيع على البيع؛ لما رواه ابن عمر، عن النبي ﷺ: «لا يبيع أحدكم على بيع أخيه». رواه أحمد، والسنائي. [أحمد (١٤٢/٢) والسنائي (٢٥٨/٧)]. وفي «الصحاحين» عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «لا يبيع الرجل على بيع أخيه». [سحري (٢١٤٠) ومسنن (٣٨/١٤٠٨)]. وعنه أحمد، والسنائي، وأبي داود، والترمذي وحشده: «أن من باع من رحلين، فهو للأول منهما». [أحمد (١٨٠٨/٥) وأبو داود (٢٠٨٨) والترمذي (١١١٠) والسنائي (٣١٤/٧)]. وصورته كما قال النووي: أن يبيع أحد الناس سلعة من السلع، بشرط الخيار للمشتري، فيجيء آخر يعرض على هذا أن يفسخ العقد؛ ليبيعه مثل ما اشتراه بضمن أقل. وصورة الشراء على شراء الآخر؛ أن يكون الخيار للبائع، فيعرض عليه بعض الناس ففسخ العقد، على أن يشتري منه ما باعه بضمن أعلى. وهذا الصنيع في حالة البيع والشراء صنيع أثم، منهى عنه. ولكن لو أقدم عليه بعض الناس وباع أو اشترى، ينعقد البيع والشراء، عند الشافعية، وأبي حنيفة، وآخرين من الفقهاء. ولا ينعقد عند داود بن علي شيخ أهل الظاهر. وروي عن مالك في ذلك روايتان. اهـ. وهذا بخلاف المزايدة في البيع، فإنها جائزة؛ لأن العقد لم يستقر بعد، وقد ثبت أن الرسول ﷺ عرض بعض السلع، وكان يقول: من يزيد. [الترمذي (١٢١٨) وابن ماجه (٢١٩٨)].

## من باع من رجلين، فهو للأول منهما

من باع شيئاً من رجل ثم باعه من آخر، لم يكن للبيع الآخر حكم، بل هو باطل؛ لأنه باع غير ما يملك؛ إذ قد صار في ملك المشتري الأول. ولا فرق بين أن يكون البيع الثاني وقع في مدة الخيار أو بعد انقضائها؛ لأن المبيع قد خرج من ملكه بمجرد البيع؛ فغن سئمة، عن النبي ﷺ قال: «أيما امرأة زوّجها وليان، فهي للأول منهما، وأيما رجل باع يميناً من رجلين، فهو للأول منهما». [انظر تحريج الحديث السابق].

## زيادة الثمن نظير زيادة الأجل

يجوز البيع بضمن حال كما يجوز بضمن مؤجل، وكما يجوز أن يكون بعضه معجلاً وبعضه مؤجلاً، متى كان ثمة تراض بين المتبايعين. وإذا كان الثمن مؤجلاً، وزاد البائع فيه من أجل التأجيل، جاز؛ لأن للأجل حصة من الثمن. وإلى هذا ذهب الأصناف، والشافعية، وزيد بن علي، وأبو داود بالله، وجمهور الفقهاء؛ لعموم الأدلة القاضية بجوازها. ورجحه الشوكاني.

## جواز السمسرة

قال الإمام البخاري: ولم ير ابن سيرين، وعطاء، وإبراهيم، والحسن تأمر السمسار<sup>(١)</sup> بأشياء.

(١) السمسار، هو الذي ينوسد بين البائع والمشتري لتسهيل عملية البيع.

وقال ابن عباس: لا بأس أن يقول: بع هذا الثوب، فما زاد على كذا وكذا، فهو لك. وقال ابن سيرين: إذا قال: بعه بكذا، فما كان من ربح، فهو لك. أو: بيني وبينك. فلا بأس به. وقال النبي ﷺ: «المسلمون على شروطهم». رواه أحمد، وأبو داود، والحاكم، عن أبي هريرة. وذكره البحاري تعييقاً.

### بيع الكره

اشترط جمهور الفقهاء، أن يكون العاقد مختاراً في بيع متاعه، فإذا أكره على بيع ماله بغير حق، فإن البيع لا ينعقد؛ لقول الله - سبحانه -: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بِمَضْمُونَةٍ مِنْكُمْ﴾<sup>(١)</sup> [النساء: ٢٩]. ولقول الرسول ﷺ: «إنما البيع عن تراض». [أبو داود (٣٤٥٨) والترمذي (١٢٤٨)]. وقوله: «رُفِعَ عَنْ أُمْتِي الْخَطَأُ، وَالنِّسْيَانُ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ». رواه ابن ماجه، وابن حبان، والدارقطني، والطبراني، والبيهقي، والحاكم. وقد اختلف في حسنه وضعفه. [سبق تخريجه]. أما إذا أكره على بيع ماله بحق، فإن البيع يقع صحيحاً. كما إذا أُجبر على بيع الدار؛ لتوسعة الطريق، أو المسجد، أو المقبرة. أو أُجبر على بيع سلعة؛ ليفي ما عليه من دين<sup>(٢)</sup>، أو لتفقة الزوجية أو الأبوين. ففي هذه الحالات وأمثالها يصح البيع؛ إقامة لرضا الشرع مقام رضاه. قال عبد الرحمن بن كعب: كان معاذ بن جبل شاباً سخياً، وكان لا يمسك شيئاً، فلم يزل يذُن حتى أغرق ماله كله في الدين، فأَتى النبي ﷺ فكلّمه ليكلّم غرماءه، فلو تركوا لأحد لتركوا لمعاذ لأجل رسول الله ﷺ، فباع رسول ﷺ ماله، حتى قام معاذ بغير شيء. [أبو نعيم في الحلية (١/ ٢٣١) وأبو داود في المراسيل (١٧٢) وعبد الرزاق في المصنف (١٥١٧٧) ومجمع الزوائد (٤/ ١٤٤)].

### بيع المضطر

قد يُضطر الإنسان لبيع ما في يده لدين عليه، أو لضرورة من الضرورات المعاشية، فبيعه ما يملكه بأقل من قيمته من أجل الضرورة، فيكون البيع على هذا النحو جائزاً، مع الكراهة ولا يفسخ. والذي يُشرع في مثل هذه الحال أن يعان المضطر ويقرض، حتى يتحرر من الضيق الذي ألم به. وقد روي في ذلك حديث فيه رجل مجهول، فعند أبي داود، عن شيخ من بني تميم، قال: خطبنا علي بن أبي طالب فقال: سيأتي على الناس زمان غُضُوضٌ، يَغُضُّ الموسر على ما في يديه ولم يؤمر بذلك، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]. ويأتى المضطرون، وقد نهى النبي ﷺ عن بيع المضطر، وبيع الغرر، وبيع الثمرة قبل أن تدرك. [أبو داود (٣٣٨٢)].

(١) انتحارة. كل عقد يقصد به الربح مثل عقد البيع وعقد الإجارة وعقد الهبة بشرط العوض، لأن المبتنى في جميع ذلك في عادات الدس تحصيل الأَعْوَاض لا غير، وعلى هذا فالنجارة أعم من البيع.

(٢) مر غير تفرقة بين دين ودين ولا بين مال ومال.

## بيع التلجئة

إذا خاف إنسان اعتداء ظالم على ماله ، فظاهر بيعه ؛ فرازا من هذا الظالم ، وعقد عقد البيع مستوفيا شروطه وأركانه ، فإن هذا العقد لا يصح ؛ لأن العاقدين لم يقصدا البيع فهما كالهازلين . وقيل : هو عقد صحيح ؛ لأنه استوفى أركانه وشروطه .

قال ابن قدامة : بيع التلجئة باطل . وقال أبو حنيفة ، والشافعي : هو صحيح ؛ لأن البيع تم بأركانه وشروطه خاليا من مفسد ، فصح به ، كما لو اتفقا على شرط فاسد ، ثم عقدا البيع بلا شرط . ولنا ، أنهما ما قصدا البيع ، فلم يصح كالهازلين . اهـ .

## البيع مع استثناء شيء معلوم

يجوز أن يبيع المرء سلعة ، ويستثنى منها شيئا معلوما ، كأن يبيع الشجر ويستثنى منها واحدة ، أو يبيع أكثر من منزل ويستثنى منزلا ، أو قطعة من الأرض ويستثنى منها جزءا معلوما ؛ فعن جابر ، أن النبي ﷺ نهى عن المحاقلة ، والمزابنة ، والمخابرة ، والثنيا ،<sup>(١)</sup> إلا أن تعلم . واللفظ للترمذي . [مسلم (١٥٣٦ / ٨٥) والترمذي (١٢٩٠) والنسائي (٢٩٦ / ٧) وابن حبان (٤٩٧١)] .

فإن استثنى شيئا مجهولا غير معلوم ، لم يصح البيع ؛ لما يتضمنه من الجهالة والغرر .

## إيفاء الكيل والميزان

يأمر الله - سبحانه - بإيفاء الكيل والميزان ، فيقول : ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ﴾ [الأنعام : ١٥٢] . ويقول : ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقُسْطِ السَّيِّئِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَمْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [٣٥] [الإسراء : ٣٥] . وينهى عن التلاعب بالكيل والوزن وتطفيفهما ، فيقول : ﴿وَبَلِّغْ لِلْمُطَفِّفِينَ ١ الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ٢ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ٣ أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ ٤ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ٥ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّهِمُ الْكَاذِبِينَ ٦﴾ [المطففين : ٦١١] .

يتدب ترجيح الميزان : عن سويد بن قيس ، قال : جلبت أنا ومخرقة العبدى بزرا من هجر ، فأتينا به مكة ، فجاءنا رسول الله ﷺ يشي فساومنا بسرراويل فبعناه ، وثم رجل يز بالأجر ، فقال له رسول الله ﷺ : «زُنْ وَأَرْجِعْ» . أخرجه الترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه . وقال الترمذي : حسن صحيح . [أحمد (٣٥٢ / ٤) وأبو داود (٣٣٣٦) والترمذي (١٣٠٥) والنسائي (٢٨٤ / ٧) وابن ماجه (٢٢٢٠)] .

السماحة في البيع والشراء : روى البخاري ، والترمذي ، عن جابر ، أن رسول الله ﷺ قال : «رحم الله رجلا سمحا<sup>(٢)</sup> إذا باع ، وإذا اشترى ، وإذا اقتضى<sup>(٣)</sup>» . [البحاري (٢٠٧٦) والترمذي (١٣٢٠) وابن ماجه (٢٢٠٣)] .

(٣) اقتضى : طلب حقه .

(٢) سمحا : سهلا .

(١) الثنيا : الاستثناء في البيع .



بيع الغرر : بيع الغَرَر<sup>(١)</sup>؛ هو كل بيع احتوى جهالة، أو تضمن مخاطرة أو قمارًا. وقد نهى عنه الشارع ومنع منه، قال النووي: النهي عن بيع الغرر أصل من أصول الشرع يدخل تحته مسائل كثيرة جدًا. ويستثنى من بيع الغرر أمران :

أحدهما : ما يدخل في المبيع تبعًا، بحيث لو أُفرد، لم يصح بيعه ؛ كبيع أساس البناء تبعًا للبناء، واللبن في الضرع تبعًا للدابة .

والثاني : ما يتسامح بمثله عادة ؛ إما لحقارته، أو للمشقة في تمييزه أو تعيينه، كدخول الحمام بالأجر مع اختلاف الناس في الزمان، ومقدار الماء المستعمل، وكالشرب من الماء المحرز، وكالجبة المحشوة قطنًا. وقد أفاض الشارع في المواضع التي يكون فيها .

وإليك بعضها، حسب ما كانوا يتعاملون به في الجاهلية :

١- التَّهْيُ عن بيع الحصاة : فقد كان أهل الجاهلية يعقدون على الأرض التي لا تتعين مساحتها، ثم يقذفون الحصاة حتى إذا استقرت، كان ما وصلت إليه هو منتهى مساحة البيع. أو يتاعون الشيء لا يعلم عينه، ثم يقذفون بالحصاة فما وقعت عليه، كان هو المبيع. ويسمى هذا بيع الحصاة .

٢- التَّهْيُ عن ضربة الغواص : فقد كانوا يتاعون من الغواص ما قد يعثر عليه من لقطات البحر حين غوصه، ويلزمون المتبايعين بالعقد، فيدفع المشتري الثمن ولو لم يحصل على شيء، ويدفع البائع ما عثر عليه ولو بلغ أضعاف ما أخذ من الثمن. ويسمى هذا ضربة الغواص .

٣- بيعُ النّاج : وهو العقد على نتاج الماشية قبل أن تنتج، ومنه بيع ما في ضروعها من لبن .

٤- بيعُ الملامسة : وهو أن يلمس كل منهما ثوب صاحبه أو سلعته، فيجب البيع بذلك دون علم بحالها أو تراض عنها .

٥- بيعُ المنابذة : وهو أن يَبْذَلَ كل من المتعاقدين ما معه، ويجعلان ذلك موجبًا للبيع دون تراض منهما .

٦- ومنه بيعُ المحاقلة : والمحاقلة ؛ بيع الزرع بكيل من الطعام معلوم .

٧- ومنه بيعُ المزابة : والمزابة ؛ بيع ثمر النخل بأوساق من التمر .

٨- ومنه بيعُ المخاضرة : والمخاضرة ؛ بيع الثمرة الخضراء قبل بدو صلاحها .

٩- ومنه بيعُ الصُّوفِ في الظهر .

١٠- ومنه بيعُ السَّمَنِ في اللبن .

١١- ومنه بيعُ حَبْلِ الحَبْلَةِ : ففي «الصحيحين» : كان أهل الجاهلية يتبايعون لحوم الجزور إلى حَبْلِ الحَبْلَةِ . وحبل الحبلَة ؛ أن تنتج الناقة ما في بطنها، ثم تحمل التي نتجت . فنهاهم النبي ﷺ عن ذلك . فهذه البيوع وأمثالها نهى عنها الشارع ؛ لما فيها من غرر وجهالة بالمعقود عليه .

(١) الغرر : أي المرور وهو الخداع الذي هو مظنة عدم الرضا به عند تحققه، فيكون من باب أكل أموال الناس بالباطل .

حرمة شراء المغصوب والمسروق: يُحرّم على المسلم أن يشتري شيئاً، وهو يعلم أنه أخذ من صاحبه بغير حق؛ لأن أخذه بغير حق يقل الملكية من يد مالكه، فيكون شراؤه له شراءً ممن لا يملك، مع ما فيه من التعاون على الإثم والعدوان؛ روى البيهقي، أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ اشترى سرقة وهو يعلم أنها سرقة، فقد اشترك في إثمها وعارها». [البيهقي (٣٣٦/٥)].

بيع العنب لمن يتخذه خمرًا، وبيع السلاح في الفتنة: لا يجوز بيع العنب لمن يتخذه خمرًا، ولا السلاح في الفتنة ولا لأهل الحرب، ولا ما يقصد به الحرام، وإذا وقع العقد فإنه يقع باطلاً؛<sup>(١)</sup> لأن المقصود من العقد هو انتفاع كل واحد من المتبايعين بالبدل، فيستفيع البائع بالثمن ويستفيع المشتري بالسلعة. وهنا لا يحصل المقصود من الانتفاع؛ لما يترتب عليه من ارتكاب المحذور، ولما فيه من التعاون على الإثم والعدوان المنهي عنهما شرعاً. قال الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]. وعن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «لعن الله الخمر، وشاربها، وساقيتها، وبائعها، ومبتاعها، وعاصرها، ومعتصرها، وحاملها، والمحمولة إليه». [أبو داود (٣٦٧٤) وابن ماجه (٣٣٨٠)]. وقال رسول الله ﷺ: «مَنْ حبس العنب أيام القطاف، حتى يبيعه من زفر أو نصراني، أو من يتخذه خمرًا، فقد تقحّم النار على بصيرة». [مجمع الزوائد (٩٠/٤)]. وعن عمران بن الحصين، قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع السلاح في الفتنة. أخرجه البيهقي. [البيهقي (٣٢٧/٥)]. قال ابن قدامة: إن بيع العصير لمن يعتقد أنه يتخذه خمرًا محرم. إذا ثبت هذا، فإنما يحرم البيع ويطل إذا علم قصد المشتري بذلك؛ إما بقوله وإما بقرائن مختصة به. فإن كان محتملاً، مثل أن يشتريها من لا يعلم حاله، أو من يعمل الخمر والخل معاً، ولم يلفظ بما يدل على إرادة الخمر، فالبيع جائز. وهذا الحكم في كل ما يقصد به الحرام، كبيع السلاح لأهل الحرب، أو لقطاع الطريق، أو في الفتنة، أو إجارة داره لبيع الخمر فيها، وأشباه ذلك. فهذا حرام، والعقد باطل. اهـ.

### بيع ما اختلف بمهرم

إذا اشتملت الصفقة على مباح ومحرم؛ فقول: يصح العقد في المباح، ويطل في المحذور. وهو أظهر القولين للشافعي، ومذهب مالك. وقيل: يطل العقد فيهما.

### النهي عن كثرة الحلف

١- نهى رسول الله ﷺ عن كثرة الحلف، فقال: «الْحَيْفُ مَنَفَقَةٌ لِّسَلْعَةٍ»<sup>(٢)</sup>، ثم حقه لبركة». رواه البخاري وغيره، عن أبي هريرة. [إسحاري (٢٠٨٧) ومسلم (١٦٠٦)]. لما يترتب على ذلك من قلة التعظيم لله، وقد يكون سبباً من أسباب التعزير.

(١) يرى أبو حيفة والشافعي صحة العقد لتحقق ركنه وتوفر شروطه لأن العرض غير المباح أمر مستتر ويترك فيه الأمر لله يعاقب عليه.  
(٢) السعة: المبيع.

٢. وعند مسلم: «إياكم وكثرة الحلف في البيع؛ فإنه ينفق»<sup>(١)</sup>، ثم يحق. [مسلم (١٦٠٧) والنسائي (٧/ ٢٤٦) وابن ماجه (٢٢٠٩)].

٣. وقال رسول الله ﷺ: «إن التجار هم الفجار». فقيل: يا رسول الله، أليس قد أحل الله البيع؟ قال: «نعم، ولكنهم يحلفون فيأثمون، ويخدثون فيكذبون». رواه أحمد وغيره بإسناد صحيح. [أحمد (٤/ ٤٢٨، ٤٤٤) والحاكم (٦/ ٢) ومجمع الزوائد (٤/ ٧٣)].

٤. عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «مَنْ حَلَفَ عَلَى مَالِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِغَيْرِ حَقِّهِ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَان». قال: ثم قرأ علينا رسول الله ﷺ مِصْدَاقَهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ ﻋَظِيمٍ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ٧٧﴾ [آل عمران: ٧٧]. متفق عليه. [البخاري (٦٦٧٦ و ٦٦٧٧) ومسلم (١١٠)].

٥. روى البخاري، أن أعرابيا جاء إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، ما الكبائر؟ قال: «الإشراك بالله». قال: ثم ماذا؟ قال: «عقوق الوالدين». قال: ثم ماذا؟ قال: «اليمين الغموس». قال: وما اليمين الغموس؟ قال: «الذي يقطع مال امرئ مسلم - يعني يمين - هو فيها كاذب». [البخاري (٦٩٢٠)]. وسميت غموسا؛ لأنها تغمس صاحبها في نار جهنم. ولا كفارة لها عند بعض الفقهاء؛ لأنها لشدة فحشها وكبر إثمها لا يمكن تداركها بالكفارة.

٦. وعن أبي أمامة إياس بن ثعلبة الحارثي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ اقْتَطَعَ حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَمِينَهُ، فَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ». فقال له رجل: وإن كان شيئا يسيرا، يا رسول الله؟ قال: «وإن كان قضيتا من أراك». رواه مسلم. [أحمد (٥/ ٢٦٠) ومسلم (١٣٧) والنسائي (٨/ ٢٤٦)].

### البيع والشراء في المسجد

أجاز أبو حنيفة البيع في المسجد، وكره إحضار السلع وقت البيع في المسجد تنزيهاً له. وأجازه مالك، والشافعي مع الكراهة. ومنع صفة جوازه أحمد وحرمه؛ يقول الرسول ﷺ: «إذا رأيتم من يبيع أو يبتاع في المسجد، فقولوا: لا أربح الله تجارتك». [الترمذي (١٣٢١) والنسائي في عمر اليوم واليلة (١٧٦) والحاكم (٥٦/ ٢) وابن خزيمة (٢/ ٢٧٤) وابن حبان (١٦٤٨)].

### البيع عند أذان الجمعة

البيع عند ضيق وقت المكتوبة وعند أذان الجمعة حرام، ولا يصح عند أحمد<sup>(٢)</sup>؛ لقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَوَدَّعْتُمْ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ٩﴾ [الجمعة: ٩]. والنهي يقتضي الفساد بالنسبة للجمعة، ويُقاس عليها غيرها من سائر الصلوات.

(٢) وجوره غيره مع الكراهة.

(١) ينفق. يروح ورنأ ومعنى

جواز التولية، والمراوحة، والوضعية: تجوز التولية، والمراوحة، والوضعية، ويشترط أن يعرف كل من البائع والمشتري الثمن، الذي اشترت به السلعة. والتولية؛ هي البيع برأس المال دون زيادة أو نقص. والمراوحة؛ هي البيع بالثمن الذي اشترت به السلعة مع ربح معنوم. والوضعية؛ هي البيع بأقل من الثمن الأول.

بيع المصحف وشراؤه: اتفق الفقهاء على جواز شراء المصحف. واختفوا في بيعه؛ فأباحه الأئمة الثلاثة. وحرّمته الحنابلة، وقال أحمد: لا أعلم في بيع المصاحف رخصة.

بيع بيوت مكة وإجارتها: أجازها كثير من الفقهاء؛ منهم الأوزاعي، والثوري، ومالك، والشافعي. وقول لأبي حنيفة.

بيع الماء: مياه البحار والأنهار وما يشابهها، كماء العيون والأمطار، مباحة للناس جميعاً، لا يختص بها أحد دون أحد، ولا يجوز بيعها ما دامت في مقارها. وفي الحديث يقول الرسول الكريم ﷺ فيما رواه أبو داود: «المسلمون شركاء في ثلاث؛ في الماء، والكلاء، والنار». [أحمد (٣٦٤/٥) وأبو داود (٣٤٧٧) وابن ماجه (٢٤٧٢)]. وروى إياس المزني، أنه رأى ناساً يبيعون الماء، فقال: لا تبيعوا الماء؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ ينهى أن يباع الماء. أما إذا أحرز الإنسان الماء وحازه، أصبح ملكاً له، وحينئذ يجوز بيعه. وكذا إذا حفر بئراً في ملكه، أو صنع آلة لاستخراجه، فإنه يجوز بيعه في هذه الحالات؛ فقد ثبت أن النبي ﷺ قدم المدينة وفيها بئر تسمى بئر رومة، يملكها يهودي وبيع الماء منها للناس، فأقره على بيعه وأقر المسلمين على شرائهم منه، واستمر الأمر على هذا، حتى اشتراها عثمان رضي الله عنه ووقفها على المسلمين. ويكون بيع الماء في هذه الحال نظير بيع الخطب بعد حيازته؛ فإنه قبل حيازته يكون مباحاً للجميع، فإذا حيز وأصبح مملوكاً لشخص معين، صح بيعه بقول الرسول ﷺ: «لأن يأخذ أحدكم حبلأ، فيحتطب حزمة من حطب فيبيعها، خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه». [البخاري (١٤٧١) وابن ماجه (١٨٣٦) من حديث الزبير بن العوام]. وإذا بيع الماء، فإن كان هناك جهاز يحسب مقدار الماء المستهلك مثل العداد، فإن التقدير به تقدير صحيح، وإن لم يكن هناك جهاز يمكن به ضبط ما يؤخذ من الماء، فيرجع فيه إلى العرف. وهذا كله في الأحوال العادية. أما إذا كانت هناك أحوال اضطرارية، فيجب على مالك الماء أن يبيذه دون أن يأخذ عليه ثمنأ؛ فعن أبي هريرة، أن الرسول ﷺ قال: «ثلاثة لا يكسبهم الله يوم القيامة؛ رجل منع ابن السبيل فضل ماء عنده، ورجل تخلف على سلعة بعد العصر. يعني كاذبأ. ورجل بايع إمامأ؛ فإن أعطاه وفي له، وإن لم يعطه لم يف له». [البخاري (٢٣٦٩) ومسلم (١٠٨)].

بيع الوفاء: بيع الوفاء؛ هو أن يبيع المحتاج إلى القدر عقارأ، على أنه متى وقى الشمس استرد العقار. وحكمه حكم الرهن في أرجح الأقوال عندنا.

بيع الاستصناع: والاستصناع؛ هو شراء ما يصنع وفقاً للطلب. وهو معروف قبل الإسلام. وقد أجمعت الأمة على مشروعيته. وركه الإيجاب والقبول. وهو حائز في كل ما جرى التعامل باستصناعه.

وَحُكْمُهُ : إعادة الملك في الثمن والمبيع .

وشروط صحته : بيان حسن المستصع ، ونوعه ، وصفته ، وقدره بياناً تتنفي معه الجهالة ، ويرتفع النزاع . وللمشتري عند رؤية المبيع مخير بين أن يأخذه بكل الثمن ، وبين أن يفسح العقد بخيار الرؤية ؛ سواء وحده على الحالة التي وصفها أم لا ، عند أبي حنيفة ، ومحمد بن الحسن الشيباني ، رضي الله عنهما . وقال أبو يوسف : إن وجدته على ما وصف ، فلا خيار له دفقاً لصبر عن لصانع ؛ إذ قد لا يشتري غيره المصنوع بما يشتره به هو .

### بيع الثمار والزروع

بيع الثمار قبل بدو الصلاح ، وبيع الزرع قبل اشتداد الحب لا يصح ؛ مخافة التلف ، وحدوث العاهة قبل أخذها .

١- روى البخاري ، ومسلم ، عن ابن عمر ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ ، حَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهَا ؛ (نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُشْتَرِيَ) . [سحاري (٢١٩٤) ومسم (١٥٣٤/٤٩)] .

٢- وروى مسلم عنه ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَزْهَوْ ، وَعَنْ بَيْعِ السَّنْبِلِ حَتَّى يَبْيَضَ وَيَأْمَنَ الْعَاهَةُ ؛ (نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُشْتَرِيَ) . [مسم (١٥٣٤/٤٠)] .

٣- وروى البخاري ، عن أنس ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمْرَةَ ، بِمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟» . [بخاري (٢٢٠٨) ومسم (١٥٥٥/١٥ و١٦)] . فَإِنْ بَاعَتِ الثَّمَارُ قَبْلَ بَدْوِ الصَّلَاحِ ، وَالزَّرْعُ قَبْلَ اشْتِدَادِ الْحَبِّ ، بِشَرَطِ الْقَطْعِ فِي الْحَالِ ، صَحَّ إِنْ كَانَ يُمْكِنُ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا وَلَمْ تَكُنْ مَشَاعَةً ؛ لِأَنَّهُ لَا خَوْفَ فِي هَذِهِ الْحَالِ مِنَ التَّلَفِ ، وَلَا خَوْفٍ مِنْ حَدُوثِ الْعَاهَةِ . فَإِنْ بَاعَتِ بِشَرَطِ الْقَطْعِ ، ثُمَّ تَرَكَهَا الْمَشْتَرَى حَتَّى بَدَأَ صَلَاحُهَا ، قِيلَ : إِنَّ الْبَيْعَ يَبْطُلُ . وَقِيلَ : لَا يَبْطُلُ ، وَيَشْتَرِكَانِ فِي الزِّيَادَةِ .

بَيْعُهَا لِمَالِكٍ الْأَصْلِ أَوْ لِمَالِكٍ الْأَرْضِ : هَذَا هُوَ الْحُكْمُ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ مَالِكِ الْأَصْلِ وَلِغَيْرِ مَالِكِ الْأَرْضِ ، فَإِنْ بَاعَتِ الثَّمَارُ قَبْلَ بَدْوِ صَلَاحِهَا لِمَالِكِ الْأَصْلِ ، صَحَّ الْبَيْعُ ، كَمَا لَوْ بَاعَتِ الثَّمْرَةَ قَبْلَ بَدْوِ الصَّلَاحِ مَعَ الْأَصْلِ .

وكذلك يصح بيع الزروع قبل بدو الصلاح لمالك الأرض ؛ لحصول التسليم بالنسبة للمشتري على وجه الكمال .

بِمَ يُعْرَفُ الصَّلَاحُ؟ : يُعْرَفُ صَلَاحُ الْبَلَحِ بِالْأَحْمَرِ وَالْأَصْفَرِ . أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ ، عَنْ أَنَسٍ ، أَنَّ السَّيِّدَ بْنَ أَبِي سَرِيحٍ بَعِيَ الثَّمْرَةَ ، حَتَّى تَرَاهُ . قِيلَ لِأَنَسٍ : وَمَا رَهْوَاهَا؟ قَالَ : تَحْمَارٌ وَتَصْفَارٌ . [بخاري (٢١٩٥) ومسم (١٥٥٥/١٥)] .

وَيُعْرَفُ صَلَاحُ الْعَبِّ بِظُهُورِ الْمَاءِ الْحَلَوِ ، وَاللَّيْنِ وَالْأَصْفَرِ<sup>(١)</sup> . وَيُعْرَفُ صَلَاحُ سَائِرِ الْفَوَاكِهِ بِطَيِّبِ

(١) وما ورد من أنهى عن بيع العنب حتى يسود فإنه بالنسبة لعب الأسود

الأكل، وظهور النضج. روى البخاري، ومسلم، عن جابر، أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمرة، حتى تطيب. [لحاري (٢١٨٩) ومسلم (١٥٣٦، ٥٣)]. ويُعرف صلاح الحبوب والزرورع بالاستعداد<sup>(١)</sup>.

**بيع الثمار التي تظهر بالتدريج:** إذا بدا صلاح بعض الثمر أو الزرع، حاز بيعه جميعاً صفقة واحدة؛ ما بدا صلاحه وما لم يبدأ منه، متى كان العقد وارداً على بض واحدة. وكذلك يجوز البيع إذا كان العقد على أكثر من بطن، وأريد بيعه بعد ظهور الصلاح في البطن الأول. ويتصور هذا في حالة ما إذا كان الشجر مما ينتج بطوناً متعددة، كالموز من الفواكه، والبقلاء من الخضروات، والورد من الأزهار، ونحو ذلك مما تتلاحق بطونها. وإلى هذا ذهب فقهاء المالكية، وبعض فقهاء الحنفية، والحنابلة. واستدلوا على هذا بما يأتي:

١- أنه ثبت عن الشارع جواز بيع الثمر إذا بدا صلاح بعضه، فيكون ما لم يبدأ صلاحه تابعاً لما بدا منه، فكذلك ما هنا يقع العقد فيه على الموجود، ويكون المعدوم تبعاً له<sup>(٢)</sup>.

٢- أن عدم جواز هذا البيع يؤدي إلى محظورين:

(أ) وقوع النزاع. (ب) وتعطيل الأموال.

أما وقوع النزاع، فإن العقد كثيراً ما يقع على المزارع الواسعة، ولا يتمكن المشتري من قبض البطن الأول من ثمارها، إلا في وقت قد يطول ويتسع؛ لظهور شيء من البطن الثاني، ولا يمكن تميزه عن البطن الأول، فيقع النزاع بين المتعاقدين، ويأكل أحدهما مال الآخر. أما المحذور الثاني، فإن البائع قلماً يتيسر له في كل وقت من يشتري منه ما يظهر من ثمره أولاً فأول، فيؤدي ذلك إلى ضياع ماله. وإذا كان ذلك كذلك، فإنه يجوز البيع في هذه الصورة. والقول بعدم الجواز يقع في الحرج والمشقة، وهما مرفوعان بقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي لَبِيسٍ مِنْ حَرَجٍ﴾<sup>(٣)</sup> [الحج: ٧٨]. وقد رجح ابن عابدين هذا القول، وأخذت به «مجلة الأحكام الشرعية».

**بيع الخنطة في سنبلها:** يجوز بيع الخنطة في سنبلها والبقلاء في قشره، والأرز، والسمسم، والجوز، واللوز؛ لأنه حب منتفع به، فيجوز بيعه في سنبله كالشعير، والنبي ﷺ نهى عن بيع السنبل، حتى يبيض ويأمن العاهة، ولأن الضرورة تدعو إليه فيفتقر ما فيه من غرر. [البخاري (٢١٨٣) ومسلم (٥١/١٥٣٤) و(٥٠/١٥٣٥) وأحمد (٥٩/٢) وإسائي (٢٦٢/٧)]. وهذا مذهب الأحناف، والمالكية.

### وضع الجوائح

**الجوائح:** جمع حائجة؛ وهي الآفة التي تصيب الزروع أو الثمار فتهدكها، دون أن يكون لآدمي صنع فيها، مثل القحط، والبرد، والعطش. وللجوائح حكم يختص بها.

(١) وعد الأحناف أن بدو الصلاح يكون بأن تؤمن العاهة والمعد، أي أن تعتبر ظهور الثمرة.

(٢) هذا إذا اشترى جميع الثمر، أما إذا اشترى بعضها، فلكل شجرة حكم نفسها.

(٣) يرى جمهور الفقهاء عدم حوز العقد في هذه الصورة وقبوا. يجب أن يباع كل بطن على حدة.

فإذا بيعت الثمرة بعد ظهور صلاحها، وسلمها البائع للمشتري بالتولية، ثم تلفت بالجائحة قبل أوان الحَذَاذ، فهي من ضمان البائع، وليس على المشتري أن يدفع ثمنها؛ لأن الرسول ﷺ أمر بوضع الجوائح. رواه مسلم، عن حابر. [أحمد (٣/ ٣٠٩) ومسلم (١٥٥٤/ ١٧) وأبو داود (٣٣٧٤) والنسائي (٧/ ٢٦٥)]. وفي لفظ، قال: «إِنْ بعت من أخيك ثمراً، فأصابته جائحة، فلا يحل لك أن تأخذ من ثمنه شيئاً، بَمَ تأخذ مال أخيك بعير حق؟». [مسلم (١٥٥٤) وأبو داود (٣٤٧٠) والنسائي (٧/ ٢٦٥) وابن ماجه (٢١١٩)]. وهذا الحكم في حالة ما إذا لم يبيعها البائع مع أصلها، أو لم يبيعها لمالك أصلها، أو يؤخر المشتري أخذها عن عادته، ففي هذه الحالات تكون من ضمان المشتري. فإن لم يكن التلف بسبب الجائحة، بل كان من عمل الآدمي، فللمشتري الخيار بين الفسخ والرجوع بالثمن على البائع، وبين الإمساك ومطالبة المتلف بالقيمة. وقد ذهب إلى هذا أحمد بن حنبل، وأبو عبيد، وجماعة من أصحاب الحديث. ورجحه ابن القيم، قال في «تهذيب سنن أبي داود»: وذهب جمهور العلماء إلى أن الأمر بوضع الجوائح أمر ندب واستحباب، عن طريق المعروف والإحسان، لا على سبيل الوجوب والإلزام. وقال مالك: يوضع الثلث فصاعداً، ولا يوضع فيما هو أقل من الثلث. قال أصحابه: ومعنى هذا الكلام، أن الجائحة إذا كانت دون الثلث كان من مال المشتري، وما كان أكثر من الثلث فهو من مال البائع. واستدل من تأوّل الحديث على معنى الندب والاستحباب دون الإيجاب، بأنه أمرٌ حدث بعد استقرار ملك المشتري عليها، فلو أراد أن يبيعها أو يهبها، لصحّ ذلك منه فيها. وقد نهى رسول الله ﷺ عن ربح ما لم يضمن. [أحمد (٢/ ١٧٥ و ١٧٩) وأبو داود (٣٥٠٤) والترمذي (١٢٣٤) والنسائي (٧/ ٢٩٥) وابن ماجه (٢١٨٩)]. فإذا صح بيعها، ثبت أنها من ضمانه. وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمرة قبل بدو صلاحها. [البحاري (٢١٨٣) ومسلم (١٥٣٤/ ١٥١)]. فلو كانت الجائحة بعد بدو الصلاح من مال البائع، لم يكن لهذا النهي فائدة. اهـ.

### الشروط في البيع

الشروط في البيع قسمان :

القسم الأول : صحيح لازم .

القسم الثاني : مبطل للعقد .

فالأول : ما وافق مقتضى العقد، وهو ثلاثة أنواع ؛

١- شرط يقتضيه البيع، كشرط التقايض وحلول الثمن .

٢- شرط ما كان من مصلحة العقد، مثل شرط تأجيل الثمن، أو تأجيل بعضه، أو شرط صفة معينة في المبيع، كأن تكون الدابة لبوناً أو حاملاً، وكأن يكون البازي صيوداً، فإذا وجد الشرط لزم البيع، وإن لم يوجد الشرط، كان للمشتري فسخ العقد لفوات الشرط؛ يقول الرسول - صلوات الله وسلامه عليه - : «المسلمون على شروطهم». [سقّ تحريجه]. وكان له أيضاً أن ينقص من قيمة السلعة، بقدر فقد الصفة المشروطة .

٣- شرط ما فيه نفع معلوم لبائع أو المشتري ، كما لو باع داراً ، واشترى مفتعتها مدة معلومة . كأن يسكنها شهراً أو شهرين . وكذلك لو باع دابة ، واشترى أن تحمله إلى موضع معين ؛ لما رواه اسحاق . ومسلم . أن جابر باع النبي ﷺ حملاً ، واشترى ظهره إلى المدينة . متفق عليه . [الحاري (٢٧١٨) ومسلم (١٠٩ / ٧١٥)] . وكذلك يصح أن يشترط المشتري على النافع نفعاً معلوماً ، كحمل ما باعه إلى موضع معلوم <sup>(١)</sup> . أو تكسيه ، أو حياطته ، أو تفصيله . وقد اشترى محمد بن مسلمة حزمة حطب من نبطي . وشارعه على حملها . واشتهر ذلك فلم يكر . وهذا مذهب أحمد ، والأوراعي . وأبي ثور ، وإسحاق . وابن المنذر . ومذهب الشافعي ، والأحناف ، إلى عدم صحة هذا البيع ؛ لأن النبي ﷺ نهى عن بيع وشرط . ولكن هذا النهي لم يصح ، وإنما نهى عن شرطين في بيع .

### القسم الثاني من الشروط : الشرط الفاسد ، وهو أنواع :

- ١- ما يُبطل العقد من أصله ، كأن يشترط على صاحبه عقداً آخر ، مثل قول البائع للمشتري : أبيعك هذا ، على أن تبيعني كذا . أو : تقرضني . ودليل ذلك قول الرسول ﷺ : « لا يحل سلف وبيع ، ولا شرطان في بيع » . رواه الترمذي وصححه . [الترمذي (١٢٣٤)] . قال أحمد : وكذلك كل ما في معنى ذلك ، مثل أن يقول : بعثك على أن تزوجني ابنتك . أو : عني أن أزوجه ابنتي . فهذا كله لا يصح . وهو قول أبي حنيفة ، والشافعي ، وجمهور الفقهاء . وجوزاه مالك ، وجعل العوض المذكور في الشرط فاسداً ، قال : ولا ألغفت إلى اللفظ الفاسد ، إذا كان معلوماً حلالاً .
- ٢- ما يصح معه البيع ويبطل الشرط ؛ وهو الشرط المنافي لمقتضى العقد ، مثل اشتراط البائع على المشتري ألا يبيع المبيع أو لا يهبه ؛ لقوله ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله ، فهو باطل ، وإن كان مائة شرط » . متفق عليه . [سبق تخريجه] . وإلى هذا ذهب أحمد ، والحسن ، والشعبي ، والنخعي ، وابن أبي ليلى ، وأبو ثور . وقال أبو حنيفة ، والشافعي : البيع فاسد .
- ٣- ما لا ينقصد معه بيع ، مثل : بعثك ، إن رضي فلان . أو : إن جئتني بكذا . وكذلك كل بيع عُلق على شرط مستقبل .

### بيع العربون

صفة بيع العربون ؛ أن يشتري شيئاً ويدفع حرماً من ثمنه إلى البائع ، فإن نفذ البيع احتسب من الثمن ، وإن لم ينفذ أخذه البائع على أنه هبة له من المشتري . وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى عدم صحة هذا البيع ؛ لما رواه ابن ماجة . أن النبي ﷺ نهى عن بيع العربون . [أحمد (١٨٣ / ٢) وأبو داود (٣٥٠٢) ومالك في الموطأ (٦٠٩ / ٢) والسنائي (٣٤٢ / ٦) وابن ماجة (٢١٩٣)] .

(١) فإن لم يكن معلوماً لم يصح شرط ، فهو شرط يحمل على مدة وبيع لا يعرفه . يصح لشرط



وصَعَّف الإمام أحمد هذا الحديث ، وأحار بيع العربون ؛ لما رواه عن نافع بن عبد الحرث ، أنه اشترى لعمر دار السحن من صفوان بن أمية بأربعة آلاف درهم ، فإن رضي عمر كان البيع نافذاً ، وإن لم يرض فلفصفوان أربعمئة درهم . وقال ابن سيرين ، وابن المسيب : لا بأس إذا كره السعة أن يردّها ويرد معها شيئاً ، وأجازاه أيضاً ابن عمر .

### البيع بشرط البراءة من العيوب

ومن باع شيئاً بشرط البراءة من كل عيب مجهول ، لم يبرأ البائع ، ومتى وجد المشتري عيباً بالمبيع فله الخيار ؛ لأنه إنما يثبت بعد البيع ، فلا يسقط قبله . فإن سمي العيب أو أبرأه المشتري بعد العقد ، برئ ؛ وقد ثبت أن عبد الله بن عمر باع زيد بن ثابت عبداً بشرط البراءة بثمانمائة درهم ، فأصاب به زيد عيباً ، فأراد رده على ابن عمر ، فلم يقبله ، فترافعا إلى عثمان ، فقال عثمان لابن عمر : تحلف أنك لم تعمم بهذا العيب . فقال : لا . فردّه عليه ، فباعه ابن عمر بألف درهم . ذكره الإمام أحمد وغيره . قال ابن القيم : وهذا اتفاق منهم على صحة البيع وجواز شرط البراءة ، واتفاق من عثمان وزيد على أن البائع إذا علم بالعيب ، لم ينفعه شرط البراءة .

### الاختلاف بين البائع والمشتري

إذا اختلف البائع والمشتري في الثمن ، وليس بينهما بينة ، فالقول قول البائع مع يمينه ، والمشتري مخير بين أن يأخذ السبعة بالثمن الذي قال به البائع ، وبين أن يحلف بأنه ما اشتراها بهذا الثمن ، وإنما اشتراها بثمن أقل . فإن حلف برئ منها ، وردت السلعة على البائع ؛ وسواء أكانت السلعة قائمة أم تالفة . وأصل ذلك ما رواه أبو داود ، عن عبد الرحمن بن قيس بن الأشعث ، عن أبيه ، عن جده ، قال : اشترى الأشعث رقيقاً من رقيق الخمس من عبد الله بعشرين ألفاً ، فأرسل عبد الله إليه في ثمنهم . فقال : إنما أخذتهم بعشرة آلاف . فقال عبد الله : فاختر رجلاً يكون بيني وبينك . قال الأشعث : أنت بيني وبين نفسك . قال عبد الله : فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : «إذا اختلف البيعان ، ليس بينهما بينة ، فهو ما يقول رب السلعة أو يتتاركان»<sup>(١)</sup> . [أحمد (٤٦٦ / ١) وأبو داود (٣٥١١) وإسنائي (٣٠٢ / ٧) و٣٠٣] وابن منجه (٢١٨٦) . وقد تنقّى العلماء هذا الحديث بالقبول . وقال بعمومه الإمام الشافعي . وأن البائع والمشتري كما يتحالمان إذا اختلفا في الثمن ، فإنهما يتحالقان إذا اختلفا في الأجل ، أو في خيار الشرط ، أو في الرهن ، أو في الضمين .

**حكم البيع الفاسد :** البيع الصحيح ؛ ما وافق أمر الشارع باستيفاء أركانه وشروطه . فحل به ملك المبيع والثمن والانتفاع بهما . فإذا خالف أمر الشارع لم يكن صحيحاً ، بل يقع فاسداً وباطلاً .

فالبيع الفاسد هو البيع الذي لم يشرعه الإسلام ؛ وهو لهذا لا يتعقد ولا يمد حكمة شرعية ، ولا يترتب

عليه الملك ولو قبض المشتري المبيع ؛ لأن المحظور لا يكون طريقاً إلى الملك . قال القرطبي : كل ما كان من حرم يئى ففسخ ، فعلى المتابع رد السلعة بعينها ، فإن تلفت بيده رد القيمة فيما له قيمة ، وذلك كالعقار ، والعروض ، والحيوان ، والمثل فيما له مثل من موزون ، أو مكيل من طعام أو عرض .

**الربح في البيع الفاسد :** ذهب الأحناف إلى أن المبيع يئى فساداً إذا قبض البائع الثمن وتصرف فيه فربح . فعليه فسخ البيع . ورد الثمن للمشتري ، والتصدق بالربح ؛ لحصوله له من وجه مهي عنه ، ومحظور عليه بنصر الكتاب .

### هالك المبيع قبل القبض :

١- إذا هلك المبيع كله أو بعضه قبل القبض بفعل المشتري ، فإن البيع لا يفسخ ، ويبقى العقد كما هو ، وعيه أن يدفع الثمن كله ؛ لأنه هو المتسبب في الهلاك .

٢- وإذا هلك بفعل أجنبي ، فإن المشتري بالخيار بين الرجوع على هذا الأجنبي ، وبين فسخ العقد .

٣- ويفسخ البيع إذا هلك المبيع كله قبل القبض بفعل البائع ، أو بفعل المبيع نفسه ، أو بأفة سماوية .

٤- فإذا هلك بعض المبيع بفعل البائع ، سقط عن المشتري من الثمن بقدر الجزء الهالك ، ويخير في الباقي بأخذه بحصته من الثمن .

٥- أما إذا كان هلاك بعض المبيع بفعل المبيع نفسه ، فإنه لا يسقط شيء من ثمنه ، والمشتري مخير بين فسخ العقد ، وبين أن يأخذ ما بقي بجميع الثمن .

٦- وإذا كان الهلاك بأفة سماوية ، ترتب عليها نقصان قدره ، فيسقط من الثمن بقدر النقصان الحادث ، ثم يكون المشتري بالخيار بين فسخ العقد ، وبين أخذ الباقي بحصته من الثمن .

### هالك المبيع بعد القبض :

إذا هلك المبيع بعد القبض ، كان من ضمان المشتري ، ويلزم بضمنه إن لم يكن فيه خيار للبائع ، وإلا فيلزم بالقيمة أو المثل .

## التفسير

معناه ؛ وضع ثمن محدد نسع التي يراد بيعها ، حيث لا يظلم المالك ، ولا يرهق المشتري .  
التهي عنه : روى أصحاب « السنن » بسند صحيح ، عن أنس - رضي الله عنه - قال : قال الناس : يا رسول الله ، علا السعر فسعر لنا . فقال رسول الله ﷺ : « إن الله هو المسعر ، القاض ، الباسط ، الرق ، وإنني لأرحو أن ألقى الله ، وليس أحد منكم بطالسي مخطمة في دم ولا مال » . [أحمد ( ٣ / ٢٨٦ ) وأبو داود ( ٣٤٥١ ) والترمذي ( ١٣١٤ ) وابن ماجه ( ٢٢٠٠ )] . وقد استنبط العلماء من هذا الحديث حرمة تدخل الحاكم في تحديد سعر نسع ؛ لأن ذلك مظنة الظلم ، والناس أحرار في تصرفات المالية ، والحجر عليهم منافع لهذه الحرية . ومراعاة مصلحة لمشتري ليست أولى من مراعاة مصلحة لبائع ، فإذا تقابل

الأمران، وجب تمكين الطرفين من الاحتهاد في مصلحتهما. قال الشوكاني: إن الناس مسيطرون على أموالهم والتسعير ححر عليهم. والإمام مأمور برعاية مصلحة المسلمين، وليس نظره في مصدحة المشتري برحص التمس، أولى من نظره في مصلحة البائع بتوفير اشمس، وإذا تقابل الأمران، وجب تمكين الفريقين من الاحتهاد لأنفسهم. وإلزام صاحب السعة أن يبيع بما لا يرضى به مناف لقول الله - تعالى -: ﴿لَا تَكُونَنَّ كَالَّذِينَ يَحْكُمُونَ عَنِ الظَّاهِرِ وَهُمْ أَعْمَى﴾ [نساء: ٢٩]. ثم إن التسعير يؤدي إلى احتفاء السلع، وذلك يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وارتفاع الأسعار يضر بالفقراء. فلا يستطيعون شراءها، بينما يقوى الأغنياء على شرائها من السوق الخفية بغبن فاحش، فيقع كل منهما في الصيق والخرج، ولا تتحقق لهما مصلحة.

الترخيص فيه عند الحاجة إليه: على أن التجار إذا ظلموا وتعذروا تعدياً فاحشاً يضر بالسوق، وجب على الحاكم أن يتدخل ويحدد السعر؛ صيانة لحقوق الناس، ومنعاً للاحتكار، ودفعاً للظلم الواقع عليهم من جشع التجار؛ ولذلك يرى الإمام مالك جواز التسعير. كما يرى بعض الشافعية جوازه أيضاً في حالة الغلاء. كما ذهب إلى إجازته أيضاً في كثير من السلع جماعة من أئمة الزيدية. ومن أجازاه: سعيد بن المسيب، وربيعة بن عبد الرحمن، ويحيى بن سعد الأنصاري، كلهم يرون جواز التسعير إذا دعت مصلحة الجماعة لذلك. قال صاحب «الهداية»: ولا ينبغي للسلطان أن يسعر على الناس، فإن كان أرباب الطعام يتحكمون ويتعدون في القيمة تعدياً فاحشاً، وعجز القاضي عن صيانة حقوق المسلمين إلا بالتسعير، فحينئذ لا بأس به بمشورة من أهل الرأي والبصر.

### الاحتكار

تعريفه: الاحتكار؛ هو شراء الشيء وحسبه؛ ليقفل بين الناس فيغلو سعره،<sup>(١)</sup> ويصيبهم بسبب ذلك الضرر.

حكمه: والاحتكار حرمه الشارع ونهى عنه؛ لما فيه من الجشع والطمع، وسوء الخلق، والتضييق على الناس.

- ١- روى أبو داود، والترمذي، ومسلم، عن مَعْمَرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ احْتَكَرَ، فَهُوَ خَاطِئٌ».
- [مسلم (١٦٠٥) وأبو داود (٣٤٤٧) والترمذي (١٢٦٧) وابن ماجه (٢١٥٤)].
- ٢- وروى أحمد، والحاكم، وابن أبي شيبة، والبزار، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ احْتَكَرَ الطَّعَامَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، فَقَدْ بَرَأَ مِنَ اللَّهِ وَبَرَأَ اللَّهُ مِنْهُ». [أحمد (٣٣ / ٢) والحاكم (١٢ / ٢) وأبو يعلى (٥٧٤٦ / ١٠) ومجمع الزوائد (١٠٠ / ٤)].

(١) بعض العلماء صبق مواد لم يكن فيها الإحتكار، فيرى لشافعي وأحمد أن لا يحتكر إلا في نعيم لأنه قوت الناس ومنهم من وسعها. فيرى أن الإحتكار في أي شيء حرم لضرره حيث لا يكون نفع متعادلاً مع السعة المحتكرة، ويرى بعضه أنه إذا احتكر رزقه أو وسعته فلا بأس.

٣- وذكر رزين في «جامعه» أنه عليه السلام قال : «بئس العبد المحتكر ؛ إن سمع برخص ساءه ، وإن سمع بغلاء فرح» . [البيهقي في شعب الإيمان (١١٢١٥) وابن عدي (٥٣٠ / ٢)] .

٤- وروى ابن ماجه ، والحاكم ، عن ابن عمر ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «الجالب مرزوق ، والمحتكر ملعون» . [ابن ماجة (٢١٥٣) والحاكم (١١ / ٢)] . والحال ؛ هو الذي يجلب السلع ، ويبيعها بربح يسير .

٥- وروى أحمد ، والطبراني ، عن معقل بن يسار ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليقتلهم عليهم ، كان حقاً على الله - تبارك وتعالى - أن يعقده يعظم من النار يوم القيامة» . [أحمد (٢٧ / ٥) والحاكم (١٢ / ٢) ومجمع الزوائد (١٠١ / ٤)] .

**متى يحرم الاحتكار ؟** : ذهب كثير من الفقهاء إلى أن الاحتكار المحرم ، هو الاحتكار الذي توفر فيه شروط ثلاثة ؛

١- أن يكون الشيء المحتكر فاضلاً عن حاجته وحاجة من يعولهم سنة كاملة ؛ لأنه يجوز أن يدخر الإنسان نفقته ونفقة أهله هذه المدة كما كان يفعل الرسول صلى الله عليه وسلم .

٢- أن يكون قد انتظر الوقت الذي تغلوه فيه السلع ليبيع بالثمن الفاحش لشدة الحاجة إليه .

٣- أن يكون الاحتكار في الوقت الذي يحتاج الناس فيه إلى المواد المحتكرة ؛ من الطعام ، والثياب ، ونحوها . فلو كانت هذه المواد لدى عدد من التجار ، ولكن لا يحتاج الناس إليها - فإن ذلك لا يعد احتكاراً ، حيث لا ضرر يقع بالناس .

### الخيار

هو طلب خير الأمرين ؛ من الإمضاء أو الإلغاء ، وهو أقسام نذكرها فيما يلي :

**خيار المجلس** : إذا حصل الإيجاب والقبول من البائع والمشتري وتم العقد ، فلكل واحد منهما حق إبقاء العقد أو إلغائه ما دام في المجلس - أي ؛ محل العقد - ما لم يتبايعا على أنه لا خيار . فقد يحدث أن يتسرع أحد المتعاقدين في الإيجاب أو القبول ، ثم يبدو له أن مصلحته تقتضي عدم إنفاذ العقد ، فجعل له الشارع هذا الحق ؛ لتدارك ما عسى أن يكون قد فاتته بالتسرع . روى البخاري ، ومسلم ، عن حكيم بن حزام ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «البَّيعَان بالخيار ما لم يتفرقا ، فإن صدقا وبينا ، بورك لهما في بيعهما ، وإن كتما وكذبا ، محقت بركة بيعهما» . [البخاري (٢٠٧٩) ومسلم (١٥٣٢)] . أي ؛ أن لكل من المتبايعين حق إمضاء العقد أو إلغائه ، ما دام لم يتفرقا بالأبدان ، والتفرق يقدر في كل حالة بحسبها ؛ ففي الممرل الصغير بخروج أحدهما ، وفي الكبير بالتحول من مجلسه إلى آخر بخطوتين أو ثلاث ، فإن قاما معا أو ذهب معا ، فالخيار باقي . والراجح أن التفرق موكول إلى العرف ، فما اعتبر في العرف تفرقا حكم به ، وما لا فلا ؛ روى البيهقي ، عن عبد الله بن عمر ، قال : بعث من أمير المؤمنين عثمان - رضي الله عنه - مالا بالوادي بمال له بخيبر ، فلما تباعنا رجعت عني عقبي ، حتى خرجت من بيته ؛ خشية أن يردني البيع ، وكانت السنة أن

المتبايعين بالخيار، حتى يتفرقا. وإلى هذا ذهب جماهير لعلماء من الصحابة والتابعين. وأخذ به الشافعي، وأحمد من الأئمة، وقالا: إن خيار المجلس تات في لبيع، ولصلح، والحوالة، والإحرة، وفي كل عقود المعاوضات اللارمة التي يقصد منها مال.<sup>١</sup>

أما العقود اللارمة التي لا يقصد منها العوض، مثل عقد لزواج ولحلح، فيه لا يثبت فيها خيار المجلس. وكذلك لعقود غير اللارمة، كمنصورية، والشركة، والوكالة.

متى يسقط؟ ويسقط خيار الشرط بإسقاطهما له بعد العقد، وإن أسقصة أحدهما بقي خيار الآخر، ويقطع بموت أحدهما.

**خيار الشرط:** خيار الشرط: هو أن يشتري أحد المتبايعين شيئاً، على أن له الخيار مدة معلومة، وإن طالت<sup>٢</sup>، إن شاء أنفذ البيع في هذه المدة وإن شاء ألغاه. ويحوز هذا الشرط للمتعاقدين معاً ولأحدهما. إذا اشترطه.

### والأصل في متروعيته:

١- ما جاء عن ابن عمر، أن النبي ﷺ قال: «كل يبيع لا يبيع بينهما حتى يتفرقا، إلا بيع الخيار». [سحري (٢١٠٩)، مسند (١٥٣١/٤٣)]. أي: لا يلزم ابيع بينهما حتى يتفرقا، إلا إذا اشترط أحدهما أو كلاهما شرط خيار مدة معلومة.

٢- وعنه، أن النبي ﷺ قال: «إذا تبايع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار، ما لم يتفرقا وكانا جميعاً، أو يحير أحدهما الآخر فيشايعا على ذلك، فقد وجب ابيع». رواه الثلاثة. [أحمد (١١٩/٢)] وسحري (٢١١٢)، مسند (١٥٣١)]. ومتى انقضت المدة المعلومة ولم يفسخ العقد، رُم البيع.

ويسقط الخيار بالقول، كما يسقط بتصرف المشتري في السعة التي اشتراها بوقف، أو هبة، أو سوم؛ لأن ذلك دليل رضاه، ومتى كان الخيار له فقد نفذ تصرفه.

**خيار العيب:** حرمة كتمان العيب عند البيع: يحرم على الإنسان أن يبيع سلعة بها عيب دون بيان للمشتري.

١- فعن عتبة بن عمر، قال: سمعت رسول الله يقول: «المسلم أخو المسلم، لا يحل لمسلم باع من أخيه بيعاً وفيه عيب، إلا بيته». رواه أحمد، وابن ماجة، والدارقطني، والحاكم، والطبراني. [أحمد (١٥٨/٤)، ابن ماجة (٢٢٤٦)، حاكم (٢٠٠/٢)، مجمع زوائد (٨٠/٤)].

٢- وقال العداء بن خالد: كتب لي النبي ﷺ: «هذا ما اشتراه العداء بن خالد بن هوزة من محمد رسول الله استترى منه عبد أو أمة، لا داء، ولا عانة، ولا جثة، بيع لمسلم من مسلم». [ترمذي (١٢١٦)، ابن ماجة (٢٢٥١)].

(١) حاشي ذلك أبو حنيفة ومالك فلا ين خيار المجلس باطل. ويعقد باعوك كاف لازم وإذا وجب ابيع فيس لأحدهما خيار وإن كان في المجلس وجملاً لتفرق في حديث على تفرق في الأقوال  
(٢) هذا مذهب أحمد. وذهب أبو حنيفة والشافعي إلى مدة الحذر ثلاثة أيام فما دونها، وقد منحت مدة مقدرة بقدر الحاجة

٣- ويقول الرسول ﷺ: «مَنْ غَشَّنَا، فَلَيْسَ مِنَّا». [أحمد (٢/ ٢٤٢) ومسلم (١٠٢/ ١٦٤) وأبو داود (٣٤٥٢) والترمذي (١٣١٥) وابن ماجة (٢٢٢٤)].

**حُكْمُ الْبَيْعِ مَعَ وَجُودِ الْعَيْبِ:** ومتى تم العقد، وقد كان المشتري عالماً بالعيب، فإن العقد يكون لازماً، ولا خيار له؛ لأنه رضي به. أما إذا لم يكن المشتري عالماً به، ثم علمه بعد العقد، فإن العقد يقع صحيحاً، ولكن لا يكون لازماً، وله الخيار بين أن يرد المبيع ويأخذ الثمن الذي دفعه إلى البائع، وبين أن يمسكه، ويأخذ من البائع من الثمن بقدر ما يقابل النقص الحاصل بسبب العيب، إلا إذا رضي به أو وجد منه ما يدل على رضاه، كأن يعرض ما اشتراه للبيع، أو يستغله، أو يتصرف فيه.

قال ابن المنذر: إن الحسن، وشريكاً، وعبد الله بن الحسن، وابن أبي ليلى، والثوري، وأصحاب الرأي يقولون: إذا اشترى سلعة، فعرضها للبيع بعد علمه بالعيب، بطل خياره. وهذا قول الشافعي.

**الاختلاف بين المتبايعين:** إذا اختلف المتبايعان فيمن حدث عنده العيب مع الاحتمال، ولا بينة لأحدهما، فالقول قول البائع مع يمينه، وقد قضى به عثمان. وقيل: القول قول المشتري مع يمينه، ويرده على البائع.

**شراء البيض الفاسد:** مَنْ اشترى بيض الدجاج فكسره، فوجده فاسداً، رجع بكل الثمن على البائع إذا شاء؛ لأن العقد في هذه الحال يكون فاسداً؛ لعدم مالية المبيع، وليس عليه أن يرده إلى البائع؛ لعدم الفائدة فيه.

**الخراج بالضمان:** وإذا انفسخ العقد، وقد كان للمبيع فائدة حدثت في المدة التي بقي فيها عند المشتري، فإن هذه الفائدة يستحقها؛ فمن عاثشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال: «الخراج بالضمان». رواه أحمد، وأصحاب السنن، وصححه الترمذي. [أحمد (٦/ ٤٩) وأبو داود (٣٥٠٨) والترمذي (١٢٨٥) والنسائي (٧/ ٢٥٤) وابن ماجة (٢٢٤٣)]. أي؛ أن المنفعة التي تأتي من المبيع تكون من حق المشتري، بسبب ضمانه له لو تلف عنده. فلو اشترى بهيمة واستغلها أياماً، ثم ظهر بها عيب سابق على البيع بقول أهل الخبرة، فله حق الفسخ، وله الحق في هذا الاستغلال، دون أن يرجع عليه البائع بشيء. وجاء في بعض الروايات، أن رجلاً ابتاع غلاماً فاستغله، ثم وجد به عيباً فردّه بالعيب، فقال البائع: غلة عبدي. فقال النبي ﷺ: «الغلة بالضمان». رواه أبو داود، وقال فيه: هذا إسناد ليس بذلك. [أحمد (٦/ ٨٠، ١١١٦، ١٦١) وأبو داود (٣٥١٠) بلفظ «الخراج بالضمان»].

**خيار التّذليس في البيع:** إذا دلس البائع على المشتري ما يزيد به الثمن، حرم عليه ذلك، وللمشتري خيار الرد ثلاثة أيام، وقيل: إن الخيار يثبت له على الفور. أما الحرمة، فللغش والتعريض، والرسول ﷺ يقول: «مَنْ غَشَّنَا، فَلَيْسَ مِنَّا». [سبق تخريجه]. وأما ثبوت خيار الرد، فلقلوله - صلوات الله وسلامه عليه - فيما رواه عنه أبو هريرة: «لَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ»<sup>(١)</sup> فمن ابتاعها بعد فإنه بخير النظرين بعد أن

(١) أي لا تتركوا لئسها في صرعها أياماً حتى يعظم فتشتد الرغبة فيها.

يحببها، إن شاء أمسك، وإن شاء ردها وصاعاً تمر<sup>(١)</sup>. رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (٢١٤٨) و (٢١٥١) ومسلم (١٥٢٤/٢٦ و ٢٨)]. قال ابن عبد البر: هذا الحديث أصل في النهي عن الغش، وأصل في أنه - أي: التدليس - لا يفسد أصل البيع، وأصل في أن مدة الخيار ثلاثة أيام، وأصل في تحريم التصرية وتبوت الخيار بها. فإذا كان التدليس من البائع بدون قصد، انتفت الحزمة مع تبوت الخيار للمشتري؛ دفعاً للضرر عنه.

**خيارُ الغبن<sup>(٢)</sup> في البيع والشراء:** الغبن قد يكون بالنسبة للبائع، كأن يبيع ما يساوي خمسة بثلاثة. وقد يكون بالنسبة للمشتري، كأن يشتري ما قيمته ثلاثة بخمسة. فإذا باع الإنسان أو اشترى وعُين، كان له الخيار في الرجوع في البيع وفسخ العقد، بشرط أن يكون جاهلاً ثمن السلعة، ولا يحسن المماكسة؛ لأنه يكون حينئذٍ مشتتاً على الخداع الذي يجب أن يتزهد عنه المسلم. فإذا حدث هذا، كان له الخيار بين إمضاء العقد أو إلغائه.

**ولكن هل يثبت الخيار بمجرد الغبن؟** : قيده بعض العلماء بالغبن الفاحش، وقيده بعضهم بأن يبلغ ثلث القيمة، وقيده البعض بمجرد الغبن. وإنما ذهبوا إلى هذا التقييد؛ لأن البيع لا يكاد يسلم من مطلق الغبن، ولأن القليل يمكن أن يتسامح به في العادة. وأولى هذه الآراء أن الغبن يقيد بالعرف والعادة، فما اعتبره العرف والعادة غبناً ثبت فيه الخيار، وما لم يعتبره لا يثبت فيه. وهذا مذهب أحمد، ومالك. وقد استدلا عليه بما رواه البخاري، ومسلم، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: ذكر رجل - اسمه حبان بن منقذ - للنبي ﷺ أنه يُخدع في البيوع، فقال: «إذا بايعت فقل: لا خِلافة». [البخاري (٢١١٧) ومسلم (١٥٣٣/٤٨)]. زاد ابن إسحاق في رواية يونس بن بكير، وعبد الأعلى عنه: «ثم أنت بالخيار في كلِّ سلعة ابتعتها ثلاث ليالٍ؛ فإن رضيت فأمسك، وإن سخطت فاردد». [البخاري في تاريخه (١٧/٢/٤) والترمذي (٥٥/٣) وابن ماجه (٢٣٥٥)]. فبقي ذلك الرجل، حتى أدرك عثمان وهو ابن مائة وثلاثين سنة، فكثر الناس في زمن عثمان، فكان إذا اشترى شيئاً، فقليل له: إنك غبت فيه. رجع، فيشهد له رجل من الصحابة بأن النبي ﷺ قد جعله بالخيار ثلاثاً، فترد له دراهمه. وذهب الجمهور من العلماء إلى أنه لا يثبت الخيار بالغبن؛ لعدم أدلة البيع ونفوذه، من غير تفرقة بين ما فيه غبن وغيره. وأجابوا عن الحديث المذكور، بأن الرجل كان ضعيف العقل، وإن كان ضعفه لم يخرج به عن حد التمييز، فيكون تصرفه مثل تصرف الصغير المميز المأذون له بالتجارة، فيثبت له الخيار مع الغبن؛ ولأن الرسول ﷺ لقنه أن يقول: «لا خِلافة». أي: عدم الخداع. فكان بيعه وشراؤه مشروطين بعدم الخداع، فيكون من «باب خيار الشرط».

**تلقّي الجلب:** ومن صور الغبن تلقّي الجلب؛ وهو أن يقدّم ركب التجارة بتجارة، فيتلقاه رجل قبل

(١) أي يرد معها صاعاً من تمر أو شيئاً من غالب قوتهم بدلاً من اللبن الزائد عن نفقتها إذا كانت تعلق أو ما يرتضيه المتعاقدان من قوت وغيره.

(٢) ويسمى باسترسال

(٣) أي لا حديعة: وظاهر هذا أن من قال ذلك ثبت له الخيار سواء عين أم لم عين.

دحولهم البلد وقبل معرفتهم السعر ، فيشتري منهم بأرخص من سعر البلد ، فإذا تبين لهم ذلك ، كان لهم الخيار دفعًا للضرر ؛ لما رواه مسلم ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ نهى عن تلقّي الجلب ، وقال : « لا تَلَقُّوا الحَلَّتْ ، فمن تلقّاه فاشترى منه فإذا أتى السوق ، فهو بالخيار » . [أحمد (٤٠٣/٢) ومسلم (١٧/١٥١٩) وأبو داود (٣٤٣٧) والترمذي (١٢٢١) والنسائي (٢٥٧/٧) وابن ماجه (٢١٧٨)] . وهذا النهي للتحريم في قول أكثر العلماء .

**التناجش :** ومنه أيضًا التناجش ؛ وهو الزيادة في ثمن السلعة عن مواطأة لرفع سعرها ، ولا يريد شرائها ؛ ليغير غيره بالشراء بهذا السعر الزائد . وفي البخاري ، ومسلم ، عن ابن عمر : نهى رسول الله ﷺ عن التَّجَشُّ . [البخاري (٢١٤٢) ومسلم (١٣/١٥١٦)] . وهو محرم باتفاق العلماء . قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» : واختلفوا في البيع إذا وقع على ذلك ؛ ونقل ابن المنذر عن طائفة من أهل الحديث فساد ذلك البيع . وهو قول أهل الظاهر ، ورواية عن مالك . وهو المشهور عند الحنابلة إذا كان ذلك بمواطأة المالك أو صنعه . والمشهور عند المالكية في مثل ذلك ثبوت الخيار . وهو وجه للشافعية قياسًا على المصرة ، والأصح عندهم صحة البيع مع الإثم . وهو قول الحنفية . هـ .

### الإقالة

من اشترى شيئًا ثم ظهر له عدم حاجته إليه ، أو باع شيئًا بدا له أنه محتاج إليه ، فلكل منهما أن يطلب الإقالة وفسخ العقد .<sup>(١)</sup> وقد رغب الإسلام فيها ودعا إليها . روى أبو داود ، وابن ماجه ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا ، أَقَالَ اللَّهُ عَشْرَةَ » . [أبو داود (٣٤٦٠) وابن ماجه (٢١٩٩) وابن حبان (٥٠٠٧ ، ٥٠٠٨) والحاكم (٤٥/٢)] . وهي فسخ لا بيع . وتجوز قبل قبض المبيع ، ولا يثبت فيها خيار المجلس ولا خيار الشرط ، ولا شفعة فيها ؛ لأنها ليست بيعًا . وإذا انفسخ العقد ، رجع كل من المتعاقدين بما كان له ، فيأخذ المشتري الثمن ويأخذ البائع العين المبيعة . وإذا تلفت العين المبيعة ، أو مات العاقد ، أو زاد الثمن أو نقص ، فإنها لا تصح .

### السلم

**تَعْرِيفُهُ :** السَّلَم ، ويسمى السلف ؛<sup>(٢)</sup> وهو بيع شيء موصوف في الذمة بضمن معجل . والفقهاء تسميه بيع المحاويج ؛ لأنه بيع غائب تدعو إليه ضرورة كل واحد من المتبايعين ، فإن صاحب رأس المال محتاج إلى أن يشتري السلعة ، وصاحب السعة محتاج إلى تمسكها قبل حصولها عنده ؛ لينفقها على نفسه وعلى زرعه ، حتى ينضج فهو من المصالح الحاجة . ويسمى المشتري المُشْتِم ، أو رب السلم ، ويسمى البائع المُسَلَّم إليه . والمبيع المسلم فيه ، والثمن رأس مال المُسَلَّم .

(١) كما تصح من المصارف والشريك

(٢) مأخوذ من التسليم وهو التقديم لأن الثمن ها مقدم على المبيع .



مشروعيته : وقد ثبتت مشروعيته بالكتاب ، والسنة ، والإجماع .

- ١- قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : أشهد أن السلف المضمون إلى أحل قد أحبه الله في كتابه وأذن فيه . ثم قرأ قوله - تعالى - : ﴿يَتَأْتِيهَا الْدَائِرُ ، مَوًّا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدَيْرٍ إِلَى أَحَدٍ مُسْكًى وَكُتُوهُ﴾ [البقرة : ٢٨٢]
- ٢- وروى البخاري ، ومسلم . أن النبي ﷺ قدم المدينة وهم يسفون في الثمار السنة والستين . فقال : «مَنْ أَسْلَفَ فَيَسْأَلُ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ ، وَوَزَنٍ مَعْنُومٍ ، إِلَى أَجَلٍ مَعْنُومٍ» . [البخاري (٢٢٣٦) ومسلم (١٦٠٤ : ١٢٧)] . وقال ابن المنذر : أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم ، على أن السلم جائز .

مطابقته لقواعد الشريعة : ومشروعية السلم مطابقة لمقتضى الشريعة ، ومتفقة مع قواعدها ، وليست فيها مخالفة لقياس ؛ لأنه كما يجوز تأجيل الثمن في البيع يجوز تأجيل المبيع في السلم ، من غير تفرقة بينهما والله - سبحانه وتعالى - يقول : ﴿إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدَيْرٍ إِلَى أَحَدٍ مُسْكًى وَكُتُوهُ﴾ [البقرة : ٢٨٢] . والدين هو المؤجل من الأموال المضمونة في الذمة ، ومتى كان المبيع موصوفاً ، ومعلومًا ، ومضمونًا في الذمة ، وكان المشتري على ثقة من توفية البائع المبيع عند حلول الأجل ، كان المبيع دينًا من الديون التي يجوز تأجيلها ، والتي تشملها الآية كما قال ابن عباس - رضي الله عنهما - . ولا يدخل هذا في بهي رسول الله ﷺ أن يبيع المرأة ما ليس عنده ، كما جاء في قوله للحكيم بن حرام : «لا تبع ما ليس عندك» .<sup>(١)</sup> [أحمد (٤٠٢ / ٣) وأبو داود (٣٥٠٣) والترمذي (١٢٣٢) والسنائي (٢٨٩ / ٧) وابن ماجه (٢١٨٧)] . فإن المقصود من هذا النهي ألا يبيع المرء ما لا قدرة له على تسليمه ؛ لأن ما لا قدرة له على تسليمه ليس عنده حقيقة ، فيكون يبعه عرًا ومغامرة . أما بيع الموصوف المضمون في الذمة ، مع عبة الظن بإمكان توفيقه في وقته ، فليس من هذا الباب في شيء .<sup>(٢)</sup>

شروطه : للسلم شروط لا بد من أن تتوفر فيه ، حتى يكون صحيحًا . وهذه الشروط منها ما يكون في رأس المال ، ومنها ما يكون في المسلم فيه .

شروط رأس المال : أما شروط رأس المال فهي :

- ١- أن يكون معلوم الجنس .
  - ٢- أن يكون معلوم القدر .
  - ٣- أن يُسَمَّ في المجلس .
- شروط المسلم فيه : ويشترط في المسلم فيه ؛
- ١- أن يكون في الذمة .
  - ٢- وأن يكون موصوفاً بما يؤدي إلى العلم بمقداره وأوصافه ، التي تميزه عن غيره ، كي ينتفي العر ، وينقطع انزعاع .

(١) أخرجه أحمد وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان .

(٢) يرجع في هذا ، علام المؤلفين .

٣- وأن يكون الأحل معلوماً .

وهل يجوز إلى الحصاد ، والحذاذ ، وقدم الحاج ، وإلى العطاء ؟ فقال مالك : يجوز متى كانت معلومة ، كلشهور والسين .

اشتراط الأجل : ذهب الجمهور إلى اعتبار الأحل في السلم ، وقالوا : لا يجوز السلم حالاً . وقالت الشافعية : يجوز ؛ لأنه إذا جار مؤجلاً مع الغرر ، فحوازه حالاً أولى ، وليس ذكر الأحل في الحديث لأجل الاشتراط ، بل معناه إن كان لأجل ، فليكن معلوماً . قال الشوكاني : والحق ما ذهبت إليه الشافعية من عدم اعتبار الأجل ؛ لعدم ورود دليل يدل عليه ، فلا يلزم التعبد بحكم بدون دليل . وأما ما يقال من أنه يزم مع عدم الأجل أن يكون بيعاً للمعدوم ، ولم يخصص فيه إلا في السلم ، ولا فارق بينه وبين البيع إلا الأجل . فيجاء عنه بأن الصيغة فارقة ، وذلك كاف .

لا يشترط في المسلم فيه أن يكون عند المسلم إليه : لا يشترط في السلم أن يكون المسلم إليه مالاً للمسلم فيه ، بل يُرعى وجوده عند الأجل . ومتى انقطع المبيع عند محل الأجل انفسخ العقد ، ولا يضر انقطاعه قبل حلوله . روى البخاري ، عن محمد بن المجالد ، قال : بعثني عبد الله بن شداد ، وأبو بردة إلى عبد الله بن أبي أوفى ، فقالا : سله هل كان أصحاب النبي ﷺ في عهد النبي ﷺ يسلفون في الخنطة ؟ فقال عبد الله : كنا نُسلف نبيطاً<sup>(١)</sup> أهل الشام في الخنطة ، والشعير ، والزيت في كيل معلوم ، إلى أجل معلوم . قلت : إلى من كان أصله عنده ؟ قال : ما كنا نسألهم عن ذلك . ثم بعثاني إلى عبد الرحمن بن أبيزى ، فسألته فقال : كان أصحاب النبي ﷺ يسلفون على عهد النبي ﷺ ، ولم نسألهم ألهم حرث أم لا . [البخاري (٢٢٤٤ و ٢٢٤٥)] .

لا يفسد العقد بالسكوت عن موضع القبض : لو سكت المتعاقدان عن تعيين موضع القبض ، فالسلم صحيح ولو لم يتعين الموضع ؛ لأنه لم يبين في الحديث . ولو كان شرطاً ، لذكره الرسول ﷺ كما ذكر الكيل ، والوزن ، والأجل .

السلم في اللبن والرطب : قال القرطبي : وأما السلم في اللبن والرطب مع الشروع في أخذه ، فهي مسألة مدنية اجتمع عليها أهل المدينة . وهي مبنية على قاعدة المصلحة ؛ لأن المرأة يحتاج إلى أخذ اللبن والرطب مياومة ، ويشق أن يأخذ كل يوم ابتداءً ؛ لأن النقد قد لا يحضره ، ولأن السعر قد يختلف عليه ، وصاحب النخل واللبن محتاج إلى النقد ؛ لأن الذي عنده عروض لا ينصرف له ، فلما اشتركا في الحاجة رخص لهما في هذه المعاملة ، قياساً على العرايا ، وغيرها من أصول الحاحات والمصالح . ١ هـ .

جواز أخذ غير المسلم فيه عوضاً عنه : ذهب جمهور الفقهاء إلى عدم جواز أخذ غير المسلم فيه عوضاً عنه ، مع بقاء عقد السلم ؛ لأنه يكون قد باع دين المسلم فيه قبل قبضه . ولقول الرسول ﷺ : «من أسلف في شيء ، فلا يصرفه إلى غيره»<sup>(٢)</sup> . [أبو داود (٣٤٦٨) وسنن ماجة (٢٢٨٣)] . وأجازه الإمام مالك ، وأحمد .

(١) أهل الزراعة ، وقيل صاري الشام .

(٢) رواه الدرقي عن ابن عمر .

قال ابن المنذر: ثبت عن ابن عباس، أنه قال: إذا أسلفت في شيء إلى أجل، فإن أخذت ما أسلفت فيه، ولا فحد عوضاً أنقص منه، ولا تريح مرتين. رواه شعبة. وهو قول الصحابي، وقول الصحابي حجة ما لم يحالف. وأما الحديث، ففيه عطية بن سعد وهو لا يحتج بحديثه. ورجح هذا ابن القيم، فقال: بعد أن ناقش أدلة كل من الفريقين: - فثبت أنه لا نص في التحريم، ولا إجماع، ولا قياس، وأن النص والقياس يقتضيان الإباحة، والواجب عند التنارع الرد إلى الله، وإلى الرسول ﷺ. وأما إذا انفسخ عقد السلم بإقالة ونحوها، ففيل: لا يجوز أن يأخذ عن دين السلم عوضاً من غير حسه. وقيل: يجوز أخذ العوض عنه. وهو مذهب الشافعي. واختيار القاضي أبي يعلى، وابن تيمية. قال ابن القيم: وهو الصحيح؛ لأن هذا عوض مستقر في الذمة، فجازت المعاوضة عليه، كسائر الديون من القرض وغيره.

\* \* \*

## الربا

**تفريقه:** الربا في اللغة؛ الزيادة. والمقصود به هنا؛ الزيادة على رأس المال، قلَّتْ أو كَثُرَتْ؛ يقول الله - سبحانه -: ﴿وَبَشِّرِ الثَّمَنَةَ فَلَئِنْ أَفْرَضْتُمْ رُبُّوْهُمُ أَمْوَالُكُمْ لَا تَنْطَلِفُونَ وَلَا تَنْطَلِفُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٩].

**حكمه:** وهو محرم في جميع الأديان السماوية، ومحظور في اليهودية، والمسيحية، والإسلام؛ جاء في «العهد القديم»: «إذا أقرضت مالا لأحد من أبناء شعبي، فلا تقف منه موقف الدائن، لا تطلب منه ربها لملك». آية ٢٥، فصل ٢٢، من سفر الخروج. وجاء فيه أيضًا: «إذا افتقر أخوك فاحمله، لا تطلب منه ربها ولا منفعة». آية ٣٥، فصل ٢٥، من سفر اللاويين. إلا أن اليهود لا يرون مانعًا من أخذ الربا من غير اليهودي، كما جاء في آية ٢٠، من الفصل ٢٣، من سفر التثنية.

وقد ردَّ عليهم «القرآن»، ففي سورة النساء: ﴿وَاعْزِزْهُمُ الرَّبَّوْا وَقَدْ ثَبَّهُوا عَنْهُ﴾ [نساء: ٢٦٩]. وفي «كتاب العهد الجديد»: «إذا أقرضتم لمن تنتظرون منه المكافأة، فأني فضل يعرف لكم؟ ولكن افعلوا الخيرات، وأقرضوا غير منتظرين عائدتها، وإذن يكون ثوابكم جزيلاً». آية ٣٤ وآية ٣٥، من الفصل ٦، من إنجيل لوقا. واتفقت كلمة رجال الكنيسة على تحريم الربا تحريمًا قاطعًا، استنادًا إلى هذه النصوص. قال سكوبار: إن من يقول: إن الربا ليس معصية. يُعَدُّ محدِّدًا خارجًا عن الدين. وقال الأب بوتي: «إن المرابين يفقدون شرفهم في الحياة الدنيا، وليسوا أهلاً للتكفين بعد موتهم». وفي «القرآن الكريم» تحدث عن الربا في عدة مواضع مرتبة ترتيبًا زمنيًا؛ ففي العهد المكِّي نزل قول الله - سبحانه -: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبِّ لِيَرْبُوْا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوْا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضِلُّونَ﴾ [الروم: ٣٩].

وفي العهد المدني نزل تحريم الربا صراحةً في قول الله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٠]. وآخر ما ختم به التشريع قول الله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ (٧٨) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتِغُوا فَلَئِنْ أَفْرَضْتُمْ رُبُّوْهُمُ أَمْوَالُكُمْ لَا تَنْطَلِفُونَ وَلَا تَنْطَلِفُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٨، ٢٧٩].

وفي هذه الآية ردُّ قاطع على من يقول: إن الربا لا يحرم، إلا إذا كان أضعافًا مضاعفة؛ لأن الله لم يُبح، إلا ردَّ رُغُوس الأموال دون الزيادة عليها. وهذا آخر ما نزل في هذا الأمر. وهو من كبائر الإثم؛ زوى البخاري، ومسلم، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «اجتنبوا السبع الموبقات». قالوا: وما هن يا رسول الله؟ قال: «الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حَرَّمَ الله إلا باحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات». [سبق تخريجه].

وقد لعن الله كلَّ من اشترك في عقد الربا، فلعل الدائن الذي يأخذه، والمستدين الذي يعطيه، والكاتب

الذي يكتبه ، والشاهدين عليه ؛ روى البخاري ، ومسلم ، وأحمد ، وأبو داود ، والترمذي وصححه ، عن جابر بن عبد الله ، أن رسول الله ﷺ قال : «لَعَنَ اللَّهُ آكِلَ الرِّبَا ، وَمُؤْكِنَهُ ، وشاهديه ، وكاتبه» . [مسلم (١٥٩٨)] . وروى الدارقطني ، عن عبد الله بن حنظلة ، أن النبي ﷺ قال : «لدرهم ربا أشد عند الله - تعالى - من ست وثلاثين زنية في الخطيئة» . [أحمد (٢٢٥ / ٥) ومجمع الزوائد (١١٧ / ٤)] والدارقطني (٣ / ١٦) . وقال ﷺ : «الربا تسعة وتسعون بابا ، أدناها كأن يأتي الرجل بأثم» . [البيهقي في شعب الإيمان (٥٥٢١)] .

**الحكمة في تحريم الربا :** الربا محرم في جميع الأديان السماوية ، والسبب في تحريمه ما فيه من ضرر عظيم :

١- أنه يسبب العداوة بين الأفراد ، ويقضي على روح التعاون بينهم .  
والأديان كلها ولا سيما الإسلام تدعو إلى التعاون والإيثار ، وتبغض الأثرة والأنانية ، واستغلال جهد الآخرين .

٢- وأنه يؤدي إلى خلق طبقة مترفة لا تعمل شيئا ، كما يؤدي إلى تضخيم الأموال في أيديها دون جهد مبذول ، فتكون كالثباتات الطفيلية تنمو على حساب غيرها . والإسلام يمجّد العمل ويكرم العاملين ، ويجعله أفضل وسيلة من وسائل الكسب ؛ لأنه يؤدي إلى المهارة ، ويرفع الروح المعنوية في الفرد .

٣- وهو وسيلة الاستعمار ؛ ولذلك قيل : الاستعمار يسير وراء تاجر أو قسيس . ونحن قد عرفنا الربا وآثاره في استعمار بلادنا .

٤- والإسلام بعد هذا يدعو إلى أن يقرض الإنسان أخاه قرصا حسنا إذا احتاج إلى المال ، ويثيب عليه أعظم مثوبة : ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبَا لِّيَرْبُوَا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوَا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُم مِّنْ كُفُورٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْلِعُونَ﴾ [الروم : ٣٩] .

**أقسامه : والربا قسمان :**

(١) ربا النسيفة .

(٢) ربا الفضل .

**ربا النسيفة :** ربا النسيفة<sup>(١)</sup> هو الزيادة المشروطة التي يأخذها الدائن من المدين نظير التأجيل . وهذا النوع محرم بالكتاب ، والسنة ، وإجماع الأئمة .

**ربا الفضل :** ربا الفضل ؛ وهو بيع النقود بالنقود ، أو الطعام بالطعام مع الزيادة . وهو محرم بالسنة والإجماع ؛ لأنه ذريعة إلى ربا السيفة . وأطلق عليه اسم الربا تجوزا ، كما يطلق اسم المسبب على السبب ؛ روى أبو سعيد الخدري ، أن النبي ﷺ قال : «لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين ؛ فإني أخاف عليكم الرماء» . أي ؛ الربا . [أحمد (٣ / ٤٩ . ٥٠) ، ومسلم (١٥٩٤ / ٩٨) والنسائي (٢٧٢ / ٧) وانظر الموطأ (٢ / ٦٣٤)] .

(١) النسيفة : تأجيل وتأخير ، أي الربا الذي يكون بسبب التأجيل .

فنهى عن ربا الفضل ؛ لما يخشاه عليهم من ربا النسبة . وقد نص الحديث على تحريم الربا في ستة أعيان ؛ الذهب ، والفضة ، والقمح ، والشعير ، والتمر ، والملح . فعن أبي سعيد ، قال : قال رسول الله ﷺ : «الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل يدا بيد ، فمن راد أو استزاد فقد أربى ؛ الآخذ والمعطي سواء» . رواه أحمد ، والبخاري . [أحمد (٢/ ٢٦٢ و ٣/ ١٠ و ٤٩ و ٦٦) والبخاري (٢١٧٥ و ٢١٧٧) ومسلم (١٥٨٤/ ٧٥ و ٧٦)] .

**علة التحريم :** هذه الأعيان الستة التي خصها الحديث بالذكر تنتظم الأشياء الأساسية التي يحتاج الناس إليها ، والتي لا غنى لهم عنها . فالذهب والفضة هما العنصران الأساسيان للنقود التي تنضبط بها المعاملة والمبادلة ، فهما معيار الأثمان الذي يرجع إليه في تقويم السلع . وأما بقية الأعيان الأربعة ، فهي عناصر الأغذية وأصول القوت الذي به قوام الحياة . فإذا جرى الربا في هذه الأشياء ، كان ضاراً بالناس ، ومفضياً إلى الفساد في المعاملة ، فمنع الشارع منه ؛ رحمة بالناس ، ورعاية لمصالحهم . ويظهر من هذا أن علة التحريم بالنسبة للذهب والفضة كونهما ثمتاً ، وأن علة التحريم بالنسبة لبقية الأجناس كونها طعاماً . فإذا وجدت هذه العلة في نقد آخر غير الذهب والفضة ، أخذ حكمه ، فلا يباع إلا مثلاً بمثل يدا بيد . وكذلك إذا وجدت هذه العلة في طعام آخر غير القمح ، والشعير ، والتمر ، والملح ، فإنه لا يباع إلا مثلاً بمثل يدا بيد ؛ روى مسلم ، عن معمر بن عبد الله ، عن النبي ﷺ أنه نهى عن بيع الطعام إلا مثلاً بمثل . فكل ما يقوم مقام هذه الأجناس الستة يقاس عيها ويأخذ حكمها ، فإذا اتفق البدلان في الجنس والعلة ، حرم التفاضل ، وحرّم التَّسَاءُلُ . أي ؛ التأجيل . فإذا بيع ذهب بذهب أو قمح بقمح ، فإنه يشترط لصحة هذا التبادل شرطان :

١- التساوي في الكمية : بقطع النظر عن الجودة والرداءة ؛ للحديث المذكور ، ولما رواه مسلم ، أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ بشيء من التمر ، فقال له النبي ﷺ : «ما هذا من تمرنا» . فقال الرجل : يا رسول الله ، بعنا تمرنا صاعين بصاع . فقال ﷺ : «ذلك الربا ، زُودوه ثم يبعوا تمرنا ، ثم اشترؤا لنا من هذا» . [مسلم (١٥٩٤/ ٩٧)] . وروى أبو داود ، عن فضالة ، قال : أتني النبي ﷺ بفلادة فيها ذهب وخرز ، اشتراها رجل بتسعة دنانير أو سبعة ، فقال النبي ﷺ : «لا ، حتى تميز بينهما» . قال : فرده ، حتى ميز بينهما . [أبو داود (٣٣٥١ و ٣٣٥٢)] . ولمسلم : أمر بالذهب الذي في الفلادة فنزع وحده ، ثم قال : «الذهب بالذهب ، وزناً بوزن»<sup>(١)</sup> . [أحمد (٢/ ٢٦٢) ومسلم (١٥٨٨/ ٨٤) والنسائي (٧/ ٢٧٣)] .

٢- عدم تأجيل أحد البدلين : بل لا بد من التبادل الفوري ؛ لقوله ﷺ : «إذا كان يدا بيد» . وفي هذا يقول الرسول ﷺ : «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ، ولا تُشَفِّوْا<sup>(٢)</sup> بعضها على بعض ، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ، ولا تشفوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا غائباً منها بناجر» . رواه البخاري ، ومسلم ، عن أبي سعيد . [البخاري (٢١٧٥ و ٢١٧٧) ومسلم (١٥٨٤/ ٧٥ و ٧٦)] .

(١) أفاد ابن اقم بحل بيع المصوغات لملاحة بأكثر من ورهها ذهناً ، والمصوغات انصبة لملاحة بأكثر من ورهها فضة .  
(٢) تشفوا تفصلوا .

وإذا اختلف البدلان في الجنس واتحدا في العلة، حل التفاضل، وحُرِّم النَّسَاءُ. فإذا بيع ذهب بفضة أو قمح بشعير، فهنا يشترط شرط واحد وهو الفورية، ولا يشترط التساوي في الكم، بل يجوز التفاضل؛ روى أبو داود، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «لَا نَأْسُ بِيَعِ ابْرِ بِالشَّعِيرِ، وَالشَّعِيرُ أَكْثَرُهُمَا، يَدًا بِيَدٍ». [أبو داود (٣٣٤٩)]. وفي حديث عبادة عند أحمد، ومسلم: «فإذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم إذا كان يَدًا بِيَدٍ». [أحمد (٣٢٠/٥) ومسلم (١٥٨٧/٨١) والنسائي (٢٧٤/٧) وأبو داود (٣٣٥٠)]. وإذا اختلف البدلان في الجنس والعلة، فإنه لا يشترط شيء، فيحل التفاضل والنَّسَاءُ. فإذا بيع الطعام بالفضة، حل التفاضل والتأجيل، وكذا إذا بيع ثوب بثوبين، أو إماء بإماءين.

**والخلاصة:** أن كل ما سوى الذهب والفضة، والمأكول والمشروب، لا يحرم فيه الربا، فيجوز بيع بعضه ببعض متفاضلاً ونسيئاً، ويجوز فيه التفرق قبل التفاضل، فيجوز بيع شاة بشاتين نسيئة ونقدًا، وكذلك شاة بشاة؛ لحديث عمرو بن العاص، أن رسول الله ﷺ أمره أن يأخذ في قلائص الصدقة، فكان يأخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة. أخرجه أحمد، وأبو داود، والحاكم، وقال: صحيح على شرط مسلم. ورواه البيهقي، وقوى الحافظ ابن حجر إسناده. [أبو داود (٣٣٥٧) والحاكم (٥٦/٢) والبيهقي (٥/٢٨٨)]. وقال ابن المنذر: ثبت أن رسول الله ﷺ اشترى عبدًا بعبدين أسودين، واشترى جارية بسبعة أرؤس. [أحمد (٣٤٩/٣) ومسلم (١٦٠٢) وأبو داود (٣٣٥٨) والترمذي (١٢٣٩) والنسائي (١٥٠/٧)]. وإلى هذا ذهب الشافعي.

**بيع الحيوان بلحم:** قال جمهور الأئمة: لا يجوز بيع حيوان يؤكل بلحم من جنسه<sup>(١)</sup>، فلا يجوز بيع بقرة مذبوحة ببقرة حية يقصد منها الأكل؛ لما رواه سعيد بن المسيب، أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الحيوان باللحم. رواه مالك في «الموطأ» عن سعيد مرسلًا، وله شواهد. [مالك في الموطأ (٦٥٥/٢) وأبو داود في المراسيل (١٧٨) والحاكم (٣٥/٢) والدارقطني (٧١/٣) والبيهقي (٢٩٦/٥)]. قال الشوكاني: ولا يخفى أن الحديث ينتهز للاحتجاج بمجموع طرقه، وروى البيهقي، عن رجل من أهل المدينة، أن النبي ﷺ نهى أن يباع حي بميت. ثم قال - أي البيهقي - : وهذا مرسل يؤكد مرسل ابن المسيب. [البيهقي (٥/٢٩٦)].

**بيع الرطب باليابس:** ولا يجوز بيع الرطب بما كان يابسًا إلا لأهل العرايا، وهم الفقراء الذين لا نخل لهم، فلهم أن يشتروه من أهل النخل رطبًا، يأكلونه في شجره بخوصه ثمرة. روى مالك، وأبو داود، عن سعد بن أبي وقاص، أن النبي ﷺ سئل عن بيع الرطب بالتمر؟ فقال: «أينقص الرطب إذا ييس؟» قالوا: نعم. فنهى عن ذلك. [أحمد (١٧٥/١) وأبو داود (٣٣٥٩) والترمذي (١٢٢٥) والنسائي (٧/٢٦٩) وابن ماجه (٢٢٦٤)].

وروى البخاري، ومسلم، عن ابن عمر، قال: نهى رسول الله ﷺ عن المزابنة. أي: أن يبيع الرجل ثمر حائطه (بستانه) إن كان نخلًا بتمر كيلاً، وإن كان كرمًا أن يبيعه بزيب كيلاً، وإن كان زرعًا أن يبيعه

(١) عند ائتماله يصح بيع النجم بحيوان من غير حسه كقطعة من لحم الإبل بشاة لأنه ليس أصله ولا حسه

مكيل طعام . هـ عن ذلك كله . [البحاري (٢١٨٥) ومسنم (١٥٤٢ / ٧٦)] . وروى ابـحاري ، عن زيد بن ثابت ، أن لسي ﷺ رخص في بيع العرب أن تدع خزوصها كيلاً . [البحاري (٢١٩٢) ومسنم (١٥٣٩ / ٥٩) و (٦١)] .

**بيع العينة :** بيع العينة هـ عنه لرسول ﷺ ؛ لأنه رباً وإن كان في صورة بيع وشراء . ذلك أن الإنسان يحتاج إلى النقود يشتري سعة يتمم معين إلى أجل ، ثم يبيعها من شترها منه شمس حال أقل ، فيكون الفرق هو فائدة المبلغ الذي أخذه عاجلاً . وهذا البيع حرام ، ويقع باطلاً (١) .

١- روى ابن عمر ، أن النبي ﷺ قال : «إذا ضن الناس بالدينار والدرهم ، وتبايعوا بالهينة ، واتبعوا أذناب البقر ، وتركوا الجهاد في سبيل الله ، أنزل الله بهم بلاء فلا يرفعه ، حتى يراجعوا دينهم» . أخرجه أحمد ، وأبو داود ، والطبراني ، وابن القطان وصححه . وقال الحافظ ابن حجر : رجاله ثقات . [أحمد (٢٨ / ٢) وأبو داود (٣٤٦٢) والطبراني في الكبير (١٣٥٨٥) وصححه ابن القطان كما في بلوغ المرام (٨٦١)] .

٢- وقالت العلية (٢) بنت أيفع بن شرحبيل : دخلت أنا وأم زيد بن رقم وامراته عى عائشة - رضي الله عنها - فقالت أم ولد زيد بن أرقم : إني بعث غلاماً من زيد بن أرقم بشماتمة درهم نسيئة ، ثم شترته بستماتة درهم نقداً . فقلت : بئس ما شريت وبئس ما اشتريت ، أبغي زيد بن أرقم ، أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ إلا أن يتوب . أخرجه مالك ، وإندارقطني . [الدارقطني (٥٢ / ٣)] .

\* \* \*

(١) هـ مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد ، ويرى غيره حوارهم ومهمهم شافعي تحقق ركه ، ولا عبرة نالية التي لا يمكن تحققها يمناً .  
(٢) هـ روى أبي إسحق إهمداني لكوفي السعي



## القرض

**معناه:** القرض؛ هو المال الذي يعطيه المقرض للمقترض؛ ليرد مثله إليه عند قدرته عليه. وهو في أصل اللغة: القطع. وسمي المال الذي يأخذه المقرض بالقرض؛ لأن المقرض يقطعه قطعة من ماله.

**مشروعيته:** وهو قربة يُتقرب بها إلى الله - سبحانه - لما فيه من الرفق بالناس، والرحمة بهم، وتيسير أمورهم، وتفريج كربهم. وإذا كان الإسلام قد ندب إليه، وحبب فيه بالنسبة للمقرض، فإنه أباحه للمقترض، ولم يجعله من باب المسألة المكروهة؛ لأنه يأخذ المال لينتفع به في قضاء حوائجه، ثم يرد مثله.

١- روى أبو هريرة، أن النبي ﷺ قال: «مَنْ نَفَسَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا، نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسِّرْ عَلَى مُعْسِرٍ، يَسِّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا دَامَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ». رواه مسلم، وأبو داود، والترمذي. [مسند (٢٦٩٩) وأبو داود (٤٩٤٦) والترمذي (١٩٣٠) وابن ماجه (٢٢٥)].

٢- وعن ابن مسعود، أن النبي ﷺ قال: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَقْرِضُ مُسْلِمًا قَرْضًا مَرَّتَيْنِ، إِلَّا كَانَ كَصَدَقَةٍ مَرَّةً». رواه ابن ماجه، وابن حبان. [ابن ماجه (٢٤٣٠) وابن حبان (٥٠١٨) والبيهقي (٣٥٤/٥)].

٣- وعن أنس، قال رسول الله ﷺ: «رَأَيْتُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ مَكْتُوبًا: الصَّدَقَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، وَالْقَرْضُ بِثَمَانِيَةِ عَشْرٍ. فَقُلْتُ: يَا جَبْرِيلُ، مَا بَالُ الْقَرْضِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ؟ قَالَ: لِأَنَّ السَّائِلَ يَسْأَلُ وَعِنْدَهُ، وَالْمُسْتَقْرِضُ لَا يَسْتَقْرِضُ إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ». [ابن ماجه (٣٤٣١)].

**عقد القرض:** وعقد القرض عقد تمليك، فلا يتم إلا ممن يجوز له التصرف، ولا يتحقق إلا بالإيجاب والقبول، كعقد البيع والهبة. وينعقد بلفظ القرض والسلف، وبكل لفظ يؤدي إلى معناه. وعند المالكية، أن الملك يثبت بالعقد ولو لم يقبض المال. ويجوز للمقترض أن يرد مثله أو عينه؛ سواء أكان مثلياً أم غير مثلي، ما لم يتغير بزيادة أو نقص. فإن تغير وجب رد المثل.

**اشتراط الأجل فيه:** ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجوز اشتراط الأجل في القرض؛ لأنه تبرع محض، وللمقرض أن يطالب ببذله في الحال. فإذا أجل القرض إلى أجل معلوم، لم يتأجل وكان حلالاً. وقال مالك: يجوز اشتراط الأجل، ويلزم الشرط. فإذا أجل القرض إلى أجل معلوم لم يتأجل، ولم يكن له حق المطالبة قبل حلول الأجل؛ نقول الله - تعالى -: ﴿إِذَا نَدَّيْتُمْ بِذِي إِلَٰهٍ أَحَلَّ مُسْكًى﴾. [سورة: ٢٨٢].

ولما رواه عمرو بن عوف المزني، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ قال: «المسلمون عند شروطهم». رواه أبو داود، وأحمد، والترمذي، والدارقطني. [أبو داود (٣٥٥٤) والترمذي (١٣٥٢) وابن ماجه (٢٣٥٣)].

و محمد (٣٦٦).

ما يصح فيه القرض: يجوز قرض الثياب والحيوان، فقد ثبت أن الرسول ﷺ استلف من رجل بكراً<sup>(١)</sup>. [أحمد (٣٩٠/٦) ومسلم (١٦٠٠) وأبو داود (٣٣٤٦) والترمذي (١٣١٨) والنسائي (٢٩١/٧) وابن ماجه (٢٢٨٥)]. كما يجوز قرض ما كان مكيلاً أو موروثاً، أو ما كان من عروض التجارة. كما يجوز قرض الخبز والخمير؛ لحديث عائشة: قلت: يا رسول الله، إن الجيران يستقرضون الخبز والخمير، ويردون زيادة ونقصاً، فقال: «لا بأس، إنما ذلك من مرافق الناس، لا يراد به الفضل». [إرواء الغليل (٢٣٢/٥)]. وعن معاذ، أنه سئل عن اقتراض الخبز والخمير؟ فقال: «سبحان الله، إنما هذا من مكارم الأخلاق، فخذ الكبير وأعط الصغير، وخذ الصغير وأعط الكبير، خيركم أحسنكم قضاء، سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك». [إرواء الغليل (٢٣٣/٢) ومجمع الزوائد (١٣٩/٤)].

**كل قرض جرّ نفعاً فهو رباً:** إن عقد القرض يقصد به الرفق بالناس، ومعاونتهم على شئون العيش، وتيسير وسائل الحياة، وليس هو وسيلة من وسائل الكسب، ولا أسلوباً من أساليب الاستغلال. ولهذا لا يجوز أن يرد المقرض إلى المقرض، إلا ما اقتضه منه أو مثله، تبعاً للقاعدة الفقهية القائلة: كل قرض جرّ نفعاً فهو رباً<sup>(٢)</sup>. والحكمة مقيدة هنا، بما إذا كان نفع القرض مشروطاً أو متعارفاً عليه. فإن لم يكن مشروطاً ولا متعارفاً عليه، فللمقرض أن يقضي خيراً من القرض في الصفة، أو يزيد عليه في المقدار، أو يبيع منه داره إن كان قد شرط أن يبيعها منه. وللمقرض حق الأخذ دون كراهة؛ لما رواه أحمد، ومسلم، وأصحاب «السنن»، عن أبي رافع، قال: «استلف رسول الله ﷺ من رجل بكراً، فجاءته إبل الصدقة، فأمرني أن أقضي الرجل بكراً، فقلت: لم أجد في الإبل إلا جملاً خيلاً رابعياً<sup>(٣)</sup>. فقال النبي ﷺ: «أعطه إياه، فإن خيركم أحسنكم قضاء». [أحمد (٣٩٠/٦) ومسلم (١٦٠٠) وأبو داود (٣٣٤٦) والترمذي (١٣١٨) والنسائي (٢٩١/٧) وابن ماجه (٢٢٨٥)]. وقال جابر بن عبد الله: «كان لي على رسول الله حق، فقضاني وزادني». رواه أحمد، والبخاري، ومسلم. [أحمد (٣٠٢/٣) والبخاري (٢٣٩٤) ومسلم (٧١٥/٧١)].

### التعجيل بقضاء الدين قبل الموت:

١- روى الإمام أحمد، أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن أخيه مات وعليه دين؟ فقال: «هو محبوس بدينه، فاقض عنه». فقال: يا رسول الله، قد أدبت عنه، إلا دينارين ادعتهما امرأة، وليس لها بينة. فقال: «أعطها؛ فإنها محقة». [أحمد (٧/٥)].

٢- وروي، أن رجلاً قال: يا رسول الله، أرأيت إن جاهدت بنفسي ومالي، فقتلت صابراً محتسباً مقبلاً غير مدبر، أدخل الجنة؟ قال: «نعم». فقال ذلك مرتين أو ثلاثاً. قال: «إلا إن متَّ وعليك دين، وليس عندك وفاء». وأخبرهم<sup>(٤)</sup> بتشديد أنزل، فسألوه عنه فقال: «الدين، والذي نفسي بيده، لو أن رجلاً

(١) البكر الشبي من الإبل، وهو تمرله الفتى من أساس.

(٢) هذه القاعدة صحيحة شرعاً وإن كان لم يثبت فيها حديث. والحديث الذي جاء فيها عن علي بن مسعود موقوف. قال الحافظ: وله شاهد ضعيف عن فضالة بن عبيد عن أبيه، وآخر موقوف عن عبد الله بن سلام عن عبد الحارث.

(٣) الخيار المختار والرباعي الذي استكمل ست سنين ودخل في السابعة.

(٤) أي الرسول ﷺ

قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ عَاشَ ، ثُمَّ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ عَاشَ ، ثُمَّ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا دَخَلَ الْجَنَّةَ ، حَتَّى يَقْضِيَ دِينَهُ» [مسلم (١٨٨٥)].

٣- وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن جابر بن عبد الله ، قال : كان رسول الله ﷺ لا يصلي على رجل مات وعليه دين ، فأتى ببيت ، فقال : «أعليه دين» ؟ قالوا : نعم ، ديناران . فقال : «صنوا على صاحبكم» . فقال أبو قتادة الأنصاري : هما عبيّ يا رسول الله . قال : فصلّى عليه رسول الله ﷺ . فلما فتح الله على رسوله ﷺ ، قال : «أنا أولى بكلّ مؤمن من نفسه ، فمن ترك ديناً فعليّ قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته» . أخرجه البخاري ، ومسلم ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة . [البخاري (٢٢٨٩) وأحمد (٤٧ / ٤) و٥١٠) والترمذي (١٠٦٩) والنسائي (٤ / ٦٥) وابن ماجه (٢٤٠٧)].

٤- وحديث البخاري ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : «مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يَرِيدُ أَدَاءَهَا أَدَّى اللَّهُ عَنْهُ ، وَمَنْ أَخَذَهَا يَرِيدُ إِتْلَافِهَا أَتْلَفَهَا اللَّهُ» . [البخاري (٢٣٨٧) وابن ماجه (٢٤١١)].

**مَطْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمٌ** : عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمٌ ، وَإِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَبْيءٍ فَلْيَتْبِعْ»<sup>(١)</sup> . رواه أبو داود ، وغيره . [البخاري (٢٢٨٨) ومسلم (١٥٦٤) وأبو داود (٣٣٤٥)].

**اسْتِحْبَابُ إِنْظَارِ الْمَعْسَرِ** : يقول الله سبحانه : ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرٍ فَنُظِرَةٌ لَكَ بِأَنْ مَيَّسَرُوا وَكَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٢)</sup> [البقرة : ٢٨٠] .

١- وروى عن أبي قتادة أنه طلب غريباً له فتوارى ثم وجده ، فقال : إني معسر . فقال : الله<sup>(٣)</sup> ؟ قال : الله . قال : فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْجِيَهُ اللَّهُ مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، فَلْيَنْفَسْ عَنْ مَعْسَرٍ أَوْ يَضَعْ عَنْهُ» . [مسلم (١٥٦٣)].

٢- وعن كعب بن عمر ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «مَنْ أَنْظَرَ مَعْسَرًا أَوْ وَضَعَ عَنْهُ ، أَطْلَهُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ» . [ابن ماجه (٢٤١٩) والحاكم (٢٨ / ٢٩) ومجمع الزوائد (٤ / ١٣٤)].

**ضَعُّ وَتَعْجِيلُ** : ذهب جمهور الفقهاء إلى تحريم وضع قدر من الدين ، نظير التعجيل بالقضاء قبل الأجل المتفق عليه . فمن أقرض غيره قرضاً إلى أجل ، ثم قال المقرض للمقترض : أضع عنك بعض الدين ، نظير أن ترد الباقي قبل الأجل . فإنه يحرم . ويرى ابن عباس ، وزفر جواز ذلك ؛ لما رواه ابن عباس ، أن النبي ﷺ لما أمر بإخراج بني النضير ، جاءه ناس منهم ، فقالوا : يا نبي الله ، إنك أمرت بإخراجنا ، ولنا على الناس ديون لم تحل . فقال رسول الله ﷺ : «ضعوا وتعجلوا» . [الحاكم (٥٢ / ٢)].

\*\*\*

(١) أي إذا أحيل على عي طفيف الإحالة .

(٢) أهمرة الأولى ممدودة على الإستفهام ، والثانية من غير مدٍّ ولهاء فيهما مكسورة .

## الرهن

**تَعْرِيفُهُ** : يطلق الرهن في اللغة على التثبيت والدوام ، كما يطلق على الحبس . فمن الأول قولهم : نعمة راهنة . أي ؛ ثابتة ودائمة . ومن الثاني قوله - تعالى - : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينٌ ۖ ﴾ [المدر . ٣٨] . أي ؛ محبوسة بكسبها وعمليها . وأما معناه في الشرع : فقد عرّفه العلماء ، بأنه جعل غير لها قيمة مالية في نظر الشرع وثيقة بدين<sup>(١)</sup> ، بحيث يمكن أخذ ذلك الدين ، أو أخذ بعضه من تلك العين . فإذا استدان شخص ديناً من شخص آخر ، وجعل له في نظير ذلك الدين عقاراً أو حيواناً محبوساً تحت يده حتى يقضيه دينه ، كان ذلك هو الرهن شرعاً . ويُقال للمالك العين المدين : «راهن» . ولصاحب الدين الذي يأخذ العين ، ويحبسها تحت يده نظير دينه : «مرتهن» . كما يقال للعين المرهونة نفسها : «رهن» .

**مشروعيته** : الرهن جائز ، وقد ثبت بالكتاب والسنة والإجماع ؛ أما الكتاب ، فلقول الله - تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِيَ ائْتِمَتُمْ وَلِيَنْتَقِ إِلَهُ رَبِّكُمْ ۚ ﴾ [البقرة : ٢٨٣] .

وأما السنة ، فقد رهن النبي ﷺ درعه عند يهودي طلب منه سلف الشعر ، فقال : إنما يريد محمد أن يذهب بمالي . فقال النبي ﷺ : «كذب ، إني لأمين في الأرض أمين في السماء ، ولو ائتمنتني لأدّيت ، اذهبوا إليه بدرعي» . [النسائي في الكبرى (٦٢٢٤)] . وروى البخاري وغيره ، عن أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - قالت : «اشترى رسول الله ﷺ من يهودي طعاماً ، ورهنه درعه» . [البخاري (٢٥١٣)] ومسلم (١٦٠٣) . وقد أجمع العلماء على ذلك ، ولم يختلف في جوازه ولا مشروعيته أحد ، وإن كانوا قد اختلفوا في مشروعيته في الحضر . فقال الجمهور : يشرع في الحضر ، كما يشرع في السفر ؛ لفعل الرسول ﷺ له وهو مقيم بالمدينة ، وأما تقيده بالسفر في الآية ، فإنه خرج مخرج الغالب ، فإن الرهن غالباً يكون في السفر . وقال مجاهد ، والضحاك ، والظاهرية : لا يشرع الرهن إلا في السفر ؛ استدلالاً بالآية . والحديث حجة عليهم .

**شُرُوطُ صَحِيَّتِهِ** : يشترط لصحة عقد الرهن الشروط الآتية :

**أولاً : العقر .** **ثانياً : البلوغ .**

**ثالثاً : أن تكون العين المرهونة<sup>(٢)</sup> موجودة وقت العقد ، ولو كانت مشاعة .**

(١) شيئاً مستوفى به وذلك لأن الدين أصبح بحسب هذه العين محكماً لا بد من سده ، أو تصبغ على مدين العين المرهونة كلها أو بعضها بحسب ذلك الدين .

(٢) قال قرطبي : قال الله تعالى : ﴿ فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾ ، قال عمادنا فيه ما يقتضي بظاهره ومطلقه جور رهن المشاع حلاً لأبي حنيفة وأصحابه . قال ابن المنذر : رهن المشاع حائز كما يحوز بيعه . وقال لأحناف . يجب أن تكون العين المرهونة متميزة فلا يصح رهن المشاع سواء كان عقراً أم حيواناً أم غرضاً أم غير ذلك ، وحاش في ذلك الأئمة الثلاثة .

رابعاً : أن يقبضها المرتهن أو وكيله .

قال الشافعي : لم يجعل الله الحكم إلا برهن موصوف بالقبض ، فإذا عدت الصفة ، وجب أن يعدل الحكم . وقالت المالكية : ينزم الرهن بالعقد ، ويجبر الراهن على دفع الرهن ؛ ليحوزه المرتهن ، ومتى قبضه المرتهن ، فإن الراهن يملك الانتفاع به ، خلافاً للشافعي الذي قال بأن له حق الانتفاع ما لم يضر بالمرتهن .

**انتفاع المرتهن بالرهن** : عقد الرهن عقد يقصد به الاستيثاق وضمان الدين ، وليس المقصود منه الاستثمار والربح ، وما دام ذلك كذلك ، فإنه لا يحل للمرتهن أن ينتفع بالعين المرهونة ولو أدن له الراهن ؛ لأنه قرض جر نفعاً ، وكل قرض جر نفعاً ، فهو رباً . وهذا في حالة ما إذا لم يكن الرهن دابة تركب أو بهيمة تحلب ، فإن كان دابة أو بهيمة ، فله أن ينتفع بها نظير النفقة عليها ، فإن قام بالنفقة عليها ، كان له حق الانتفاع ، فتركب ما أعد للركوب كالإبل ، والخيول ، والبغال ، ونحوها ، ويحمل عليها ، ويأخذ لبن البهيمة كالبقرة ، والغنم ، ونحوها<sup>(١)</sup> .

والأدلة على ذلك ما يأتي :

(أ) عن الشعبي ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : «لبن الدار يحلب بنفقته إذا كان مرهوناً ، والظهر يركب<sup>(٢)</sup> بنفقته إذا كان مرهوناً ، وعلى الذي يركب ويحلب النفقة» . قال أبو داود : وهو عندنا صحيح . وقد أخرجه آخرون ؛ منهم البخاري ، والترمذي ، وابن ماجه . (ابن خاري (٢٥١٢) وأبو داود (٣٥٢٦) والترمذي (١٢٥٤) وابن ماجه (٢٤٤٠) .

(ب) وعن أبي هريرة أيضاً ، عن النبي ﷺ ، أنه كان يقول : «الظهر يركب بنفقته إذا كان مرهوناً ، ولبن الدار يشرب بنفقته إذا كان مرهوناً ، وعلى الذي يركب ويشرب النفقة» . رواه الجماعة إلا مسلماناً ، والنسائي . [انظر تخریج الحديث السابق] . وفي لفظ : «إذا كانت الدابة مرهونة ، فعلى المرتهن علفها ، ولبن الدار يشرب وعلى الذي يشرب نفقته» . رواه أحمد<sup>(٣)</sup> . [أحمد (٤٧٢/٢) .

(ج) وعن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «الرهن محبوب مركوب» . أو : «مركوب محبوب» . كما جاء في رواية أخرى . [الحاكم (٥٨/٢) والدارقطني (٣٤/٣) .

**مؤنة الرهن ومنافعه** : مؤنة الرهن ، وأجرة حفظه ، وأجرة رده على مالكه . ومنافع الرهن للراهن ، ونماؤه يدخل في الرهن ، ويكون رهناً مع الأصل ، فيدخل فيه الولد ، والصوف ، والثمرة ، واللبن ؛ لقوله ﷺ : «له غنمه ، وعليه غرمه» . [الشافعي في مسنده (١٦٤ / ٢) والدارقطني (٣٣ / ٣) . وقال الشافعي : لا يدخل شيء من ذلك في الرهن . وقال مالك : لا يدخل إلا الولد ، وفصيل النحل ، فإذا أنفق المرتهن على الرهن يادن الحاكم ، مع غيبة الراهن وامتناعه ، كان ديناً للمنفق على الراهن .

**الرهن أمانة** : والرهن أمانة في يد المرتهن ، لا يضمن إلا بالتعدي عند أحمد ، والشافعي .

(١) هذا مذهب أحمد وإسحاق ، وحالف في ذلك جمهور من العلماء وقالوا لا ينتفع المرتهن بشيء والحديث حجة عليه .

(٢) ما عدا يركب ويشرب المرتهن بقرينة العوض وهو الركوب ، واحتمال أنه أراهن بعيد .

بقاء الرهن حتى يؤدي الدين : قال ابن المنذر : أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم ، أن من رهن شيئاً بمال فأدى بعضه ، وأراد إخراج بعض الرهن ، فإن ذلك ليس له ، حتى يوفيه آخر حقه أو يرثه .

غلق الرهن : كان من عادة العرب أن الراهن إذا عجز عن أداء ما عليه من دين ، حرج الرهن عن ملكه ، واستولى عليه المرتهن ، فأبطله الإسلام ونهى عنه . ومتى حل الأجل ، لزم الراهن الإيفاء وأداء ما عليه من دين ، فإن امتنع من وفائه ولم يكرأذن له ببيع الرهن ، أحبره الحاكم على وفائه أو بيع الرهن ، فإن باعه وفضل من ثمنه شيء فلما ملكه ، وإن بقي شيء فعلى الراهن . ففي حديث معاوية بن عبد الله بن جعفر ، أن رجلاً رهن داراً بالمدينة إلى أجل مسمى ، فمضى الأجل ، فقال الذي ارتهن : منزلي . فقال النبي ﷺ : « لا يَغْلُقُ الرهن »<sup>(١)</sup> من صاحبه الذي رهنه ، له غنمه وعليه غرمه . رواه الشافعي ، والأثرم ، والدارقطني ، وقال : إسناده حسن متصل . قال الحافظ ابن حجر في «بلوغ المرام» : ورجاله ثقات ، إلا أن المحفوظ عند أبي داود وغيره إرساله . [الشافعي (٢/ ١٦٤) والدارقطني (٣/ ٣٣) والحاكم (٢/ ٥١) والبيهقي (٦/ ٣٩) وابن حبان (٥٩٣٤) وابن ماجه (٢٤٤١)].

اشتراط بيع الرهن عند حلول الأجل : فإذا اشترط بيع الرهن عند حلول الأجل ، جاز هذا الشرط ، وكان من حق المرتهن أن يبيعه ، خلافاً للإمام الشافعي الذي يرى بطلان الشرط .  
بطلان الرهن : ومتى رجع الرهن إلى الراهن باختيار المرتهن ، بطل الرهن .

\*\*\*

(١) غلق الرهن أي لا يستحقه المرتهن إذا عجز صاحبه عن فكه وهو من باب مروح .

## المزراعة

**فضلُ المزارعة:** قال القرطبي: الزراعة من فروض الكفاية، فيجب على الإمام أن يحجر الناس عليها، وما كان في معناها من غرس الأشجار.

١- روى البخاري، ومسلم، عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «ما من مسلم يغرس عرسًا أو يزرع زرعًا<sup>(١)</sup>، فيأكل منه طير، أو إنسان، أو بهيمة، إلا كان له به صدقة». [مسلم (١٥٥٢/٨ و٩)].

٢- وأخرج الترمذي، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «التمسوا الرزق من خبايا الأرض». [ضعيف الجامع (١١٥٠) والسلسلة الضعيفة (٢٤٨٩)].

**تقريبها:** معنى المزارعة في اللغة؛ المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها. ومعناها هنا؛ إعطاء الأرض لمن يزرعها، على أن يكون له نصيب مما يخرج منها، كالنصف، أو الثلث، أو الأكثر من ذلك، أو الأدنى حسب ما يتفقان عليه.

**مشروعيتها:** الزراعة نوع من التعاون بين العامل وصاحب الأرض، فربما يكون العامل ماهرًا في الزراعة وهو لا يملك أرضًا، وربما كان مالك الأرض عاجزًا عن الزراعة، فشرعها الإسلام رفقًا بالطرفين. والمزارعة عمل بها رسول الله ﷺ، وعمل بها أصحابه من بعده؛ روى البخاري، ومسلم، عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من زرع أو ثمر. وقال محمد الباقر بن علي بن الحسين - رضي الله عنهم -: «ما بالمدينة أهل بيت هجرة<sup>(٢)</sup> إلا يزرعون على الثلث والربع، وزارع علي رضي الله عنه وسعد ابن مالك، وعبد الله بن مسعود، وعمر بن عبد العزيز، والقاسم، وعروة، وآل أبي بكر، وآل عمر، وآل علي، وابن سيرين». رواه البخاري. قال في «المغني»: هذا أمر مشهور، عمل به رسول الله ﷺ حتى مات، ثم خلفاؤه الراشدون حتى ماتوا، ثم أهلوه من بعدهم، ولم يبق من المدينة من أهل بيت إلا عمل به، وعمل به أزواج النبي ﷺ من بعده. ومثل هذا مما لا يجوز أن ينسخ؛ لأن النسخ إنما يكون في حياة رسول الله ﷺ، فأما شيء عمل به إلى أن مات، ثم عمل به خلفاؤه من بعده، وأجمعت الصحابة - رضوان الله عليهم - عليه، وعملوا به ولم يخالف فيه منهم أحد، فكيف يجوز نسخه؟ فإن كان نسخه في حياة رسول الله ﷺ، فكيف عمل به بعد نسخه، وكيف خفي نسخه فنه يندع خفاءه مع اشتهاار قصة خيبر وعملهم فيها، فأين كان راوي النسخ، حتى لم يذكره ولم يخبرهم به؟

**ردُّ ما ورد من النهي عنها:** وأما ما ذكره رافع من خديج، أن رسول الله ﷺ نهى عنها، فقد رده ريد ابن ثابت رضي الله عنه وأخبر أن النهي كان لفض النزاع، فقال: يعفر الله لرافع بن خديج، أنا والله أعلم بالحديث

(١) اعرس: ما له ساق كالحل وامتص، والزرع: ما لا ساق له مثل القمح ونشعير

(٢) يقصد المهاجرين

منه ، إنما جاء للنبي ﷺ رجلا من الأنصار قد اقتتلا ، فقال : «إن كان هذا شأنكم ، فلا تكروا المزارع» . فسمع رافع قوله : «فلا تكروا المزارع» . رواه أبو داود ، والنسائي . [أبو داود (٣٣٩٠) والنسائي (٣٩٥٩) وابن ماجه (٢٤٦١)] . كما رده ابن عباس رضي الله عنهما ويؤيد أن النهي إنما كان من أجل إرشادهم إلى ما هو خير لهم ، فقال : إن رسول الله ﷺ لم يحرم المزارعة ، ولكن أمر أن يرفق الناس بعضهم ببعض بقوله : «من كانت له أرض فليزرعها أو يمنحها أحاه ، فإن أبي فليمسك أرضه» . [البخاري (٢٣١٤) ومسلم (١٥٤٤) والترمذي (١٣٨٥)] . وعن عمرو بن دينار رضي الله عنه قال : سمعت ابن عمر يقول : ما كنا نرى بالمزارعة بأسا ، حتى سمعت رافع بن خديج يقول : إن رسول الله ﷺ نهى عنها . فذكرته لطاؤوس فقال : قال لي أعلمهم . يقصد ابن عباس - : إن رسول الله ﷺ لم ينه عنها ، ولكن قال : «لأن يمنح أحدكم أرضه ، خير من أن يأخذ عليها خراجا معبوما» . رواه الخمسة . [أحمد (١٧٨ / ١) والبخاري (٢٣٤٢) وأبو داود (٣٣٨٩) والنسائي (٣٣٩١) وابن ماجه (٢٤٥٧)] .

**كراء الأرض بالنقد** : تجوز المزارعة بالنقد والطعام وبغيرهما مما يعد مالا ؛ فعن حنظلة بن قيس رضي الله عنه قال : سألت رافع بن خديج عن كراء الأرض ؟ فقال : نهى رسول الله ﷺ عنه . فقلت : بالذهب والورق ؟ فقال : أما بالذهب والورق ، فلا بأس به . رواه الخمسة إلا الترمذي . [أحمد (٤٦٣ / ٣) ، ٤٦٥) ، والبخاري (٢٧٢٢) ومسلم (١٥٤٧ / ١١٧) وأبو داود (٣٣٩٢) والنسائي (٤٩ / ٧)] . وهذا مذهب أحمد ، وبعض المالكية ، والشافعية . قال النووي : وهذا هو الراجح المختار من جميع الأقوال .

**المزارعة الفاسدة** : سبق أن قلنا : إن المزارعة الصحيحة هي إعطاء الأرض لمن يزرعها ، على أن يكون له نصيب مما يخرج منها ، كالثلث ، والربع ، ونحو ذلك . أي ؛ أن يكون نصيبه غير معين . فإذا كان نصيبه معينا ، بأن يحدد مقدارا معينا مما تخرج الأرض ، أو يحدد قدرا معينا من مساحة الأرض تكون غلتها له ، والباقي يكون للعامل أو يشتركان فيه . فإن المزارعة في هذه الحال تكون فاسدة ؛ لما فيها من الغرر ، ولأنها تُفضي إلى النزاع . روى البخاري ، عن رافع بن خديج ، قال : «كنا أكثر أهل الأرض - أي ؛ المدينة - مزروعا ، كنا نكري الأرض بالناحية منا تسمى لسيد الأرض . قال : فربما يُصاب ذلك وتسلم الأرض ، وربما يُصاب الأرض وتسلم ذلك ، فنهينا » . [انظر تخريج الحديث السابق] . وروي أيضا عنه ، أن النبي ﷺ قال : «ما تصنعون بمحاقلكم» أي ؛ المزارع . قالوا : نؤجرها على الربع ، وعلى الأوسق من التمر والشعير . قال : «لا تفعلوا ، ازرعوها أو أزرعوها ، أو أمسكوها» . قال رافع : قلت : سمعنا وطاعة . [البخاري (٢٣٣٩)] . وروى مسلم عنه ، قال : وإنما كان الناس يؤجرون على عهد رسول الله ﷺ على الماذينات (ما ينبت على حافة النهر ، ومسابل الماء) وأقيال الجداول (أوائل السواقي) وأشياء على الزرع ، فيهلك هذا ويسلم هذا ، ويسم هذا ويهلك هذا ، فلم يكن للناس كرى إلا هذا ؛ فلذلك رجر عنه . [مسلم (١٥٤٧) / (١١٧)] .

\*\*\*



## إحياء الموات

**مغناه :** إحياء الموات معناه ؛ إعداد الأرض الميتة التي لم يسبق تعميرها وتهيتها ، وجعلها صالحة للانتفاع بها في السكنى ، والزرع ، ونحو ذلك .

**الدعوة إليه :** والإسلام يحب أن يتوسع الناس في العمران ، وينتشروا في الأرض ، ويحيوا مواتها ، فتكثر ثروتهم ، ويتوافر لهم الثراء والرخاء ، وبذلك تتحقق لهم الثروة والقوة . وهو لذلك يحبب إلى أهله أن يعمدوا إلى الأرض الميتة ؛ ليحيوا مواتها ؛ ويستثمروا خيراتها ، وينتفعوا ببركاتها .

١- فيقول الرسول ﷺ : «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً ، فَهِيَ لَهُ» . رواه أبو داود ، والنسائي ، والترمذي ، وقال : إنه حسن . [أحمد (٣/ ٣٨١ و ٥/ ١٢ و ٢١) وأبو داود (٣٠٧٧) والترمذي (١٣٧٩)] .

٢- وقال عروة : إن الأرض أرض الله والعباد عباد الله ، ومن أحيا مواتًا ، فهو أحق بها ؛ جاءنا بهذا عن النبي ﷺ الذين جاءوا بالصلوات عنه .

٣- وقال : «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً ، فَلَهُ فِيهَا أَجْرٌ ، وَمَا أَكَلَهُ الْعَوَاقِي» <sup>(١)</sup> ، فهو له صدقة» . رواه النسائي ، وصححه ابن حبان . [النسائي في الكبرى (٥٧٥٦ و ٥٧٥٨) ، وابن حبان (٥٢٠٢)] .

٤- وعن الحسن بن سمره ، عن النبي ﷺ قال : «مَنْ أَحَاطَ حَاطَطًا عَلَى أَرْضٍ ، فَهِيَ لَهُ» . رواه أبو داود . [أبو داود (٣٠٧٧) وإسبغتي (٦/ ١٤٢) والطبراني في الكبير (٦٨٦٥ و ٦٨٦٦)] .

٥- وعن أسمر بن مُضَرَّس ، قال : أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ فَبَايَعْتَهُ ، فَقَالَ : «مَنْ سَبَقَ إِلَى مَا لَمْ يَسْبِقْهُ إِلَيْهِ مُسْلِمٌ ، فَهُوَ لَهُ» . فخرج الناس يتعَادَوْنَ بِتَحَاطُّونَ . <sup>(٢)</sup> [أبو داود (٣٠٧١)] .

**شروط إحياء الموات :** يشترط لاعتبار الأرض مواتًا ، أن تكون بعيدة عن العمران ، حتى لا تكون مرفقًا من مرافقه ، ولا يتوقع أن تكون من مرافقه ، ويرجع إلى العرف في معرفة مدى البعد عن العمران .

**إذن الحاكم :** اتفق الفقهاء على أن الإحياء سبب للملكية . واختلفوا في اشتراط إذن الحاكم في الإحياء ؛ فقال أكثر العلماء : إن الإحياء سبب للملكية من غير اشتراط إذن الحاكم ، فمتى أحياها ، أصبح مالكًا لها ، من غير إذن من الحاكم ، وعلى الحاكم أن يسلم بحقه إذا رُفِعَ إليه الأمر عند النزاع ؛ لما رواه أبو داود ، عن سعيد بن ريد ، أن النبي ﷺ قال : «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً ، فَهِيَ لَهُ» . [أبو داود (٣٠٧٣) والترمذي (١٣٧٨)] . وقال أبو حنيفة : الإحياء سبب للملكية ، ولكن شرطها إذن الإمام وإقراره . وفرق مالك بين الأراضي المجاورة للعمران والأرض البعيدة عنه ؛ فإن كانت مجاورة ، فلا بد فيها من إذن الحاكم ، وإن كانت بعيدة ، فلا يشترط فيها إذن ، وتصبح ملكًا لمن أحياها .

(١) عوافي الطير والسباع .

(٢) يتحاطون أي يحيطون ما أحروه ما يمد بحراره له

متى يسقط الحق؟ : من أمسك أرضاً ، وعلمها بعلم أو أحاطها بحائط ، ثم لم يعمرها بعمل ، سقط حقه بعد ثلاث سنين ؛ فعن سالم بن عبد الله ، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال على المنبر : من أحيا أرضاً ميتة فهي له ، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين . وذلك أن رجلاً كانوا يحتجرون من الأرض ما لا يعملون .<sup>(١)</sup> وعن طاووس ، قال : قال رسول الله ﷺ : «عادي الأرض لله ولرسوله ، ثم لكم من بعد ، فمن أحيا أرضاً ميتة فهي له ، وليس لمحتجر بعد ثلاث سنين»<sup>(٢)</sup> . [الشافعي (١٣٤٩) والأموال لأبي عبيد (٦٧٤) والبيهقي (١٤٣/٦) ] .

من أحيا أرض غيره دون علمه : إن ما جرى عليه عمل عمر بن الخطاب ، وعمر بن عبد العزيز ، أنه إذا عثر المرأة أرضاً من الأراضي ، ظاناً بإياها من الأراضي الساقطة ، أي ؛ غير المملوكة لأحد ، ثم جاء رجل آخر وأثبت أنها له ، خُير في أمره ؛ إما أن يسترد من انعام أرضه بعد أن يؤدي إليه أجره عمله ، أو يحيل إليه حق الملكية بعد أخذ الثمن . وفي هذا يقول الرسول ﷺ : « من أحيا أرضاً ميتة فهي له ، وليس لعرق ظالم حق » .<sup>(٣)</sup> [أبو داود (٣٠٧٣) والترمذي (١٣٧٨) من حديث سعيد بن زيد ، وأحمد (٣٢٧/٥) من حديث عبادة ] .

**إقطاع الأرض ، والمعادن ، والمياه :** يجوز للحاكم العادل أن يقطع بعض الأفراد من الأرض الميتة ، والمعادن ، والمياه ، ما دامت هناك مصلحة<sup>(٤)</sup> . وقد فعل ذلك الرسول ﷺ كما فعله الخلفاء من بعده ، كما يتضح من الأحاديث الآتية :

١- عن عروة بن الزبير ، أن عبد الرحمن بن عوف قال : أقطعني رسول الله ﷺ ، وعمر بن الخطاب أرض كذا وكذا ، فذهب الزبير إلى آل عمر فاشتري نصيبه منهم ، فأتى عثمان فقال : إن عبد الرحمن بن عوف زعم أن النبي ﷺ أقطعه وعمر بن الخطاب أرض كذا وكذا ، وإني اشتريت نصيب آل عمر ، فقال عثمان : عبد الرحمن جائر الشهادة له وعني . رواه أحمد . [أحمد (١٩٢/١) ] .

٢- وعن عبقمة بن وائل ، عن أبيه ، أن النبي ﷺ أقطعه أرضاً في حضرموت . [أبو داود (٣٠٥٨) والترمذي (١٣٨١) والبيهقي (١٤٤/٦) وابن حبان (٧٢٠٥) ] .

٣- وعن عمرو بن دينار ، قال : لما قدم النبي ﷺ المدينة أقطع أبا بكر ، وأقطع عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - .

٤- وعن ابن عباس ، قال : أقطع النبي ﷺ بلال بن الحارث المزني معادن القبيصة ؛ مجلسها<sup>(٥)</sup> وغورها . أخرجه أحمد ، وأبو داود . [أحمد (٣٠٦/١) وأبو داود (٣٠٦٢) ] .

(١) أي لا يستثمرونه .  
(٢) رواه أبو عبيد في الأموال وقال عادي الأرض أي بها مساكن في آباد دهر فانقصوا . سبهم إلى عاد لأهم مع تقدمهم دور قوة ونثار كثيرة ، فمس كل أثر قدم إليهم .  
(٣) كتاب ملكية الأرض .  
(٤) إذا لم تكن هناك مصلحة من الإقطاع كما يفعل الحكام الصالحون من إعطاء بعض الأفراد محاباه لهم بغير حق فإنه لا يجوز .  
(٥) القبيصة نسبة إلى قبل . مكان يساحل سحر ، والجلس المرتفع من الأرض . والعوز : لشخص منها

قال أبو يوسف : فقد حاءت هذه الآثار ، بأن النبي ﷺ أقطع أقواما ، وأن الخلفاء من بعده أقطعوا . ورأى رسول الله ﷺ الصلاح فيما فعل من ذلك ؛ إذ كان فيه تأليف على الإسلام وعمارة الأرض . وكذلك الخلفاء إنما أقطعوا من رأوا أن له غناء في الإسلام وبكاية للعدو . ورأوا أن الأفضل ما فعلوا ، ولولا ذلك لم يأتوه ، ولم يقطعوا حق مسلم ولا معاهد .

نزع الأرض ممن لا يعمرها : وإنما يقطع الحاكم من أحل المصلحة ، فإذا لم تتحقق بأن لم يعمرها من أقطع له ، ولم يستثمرها ، فإنها تنزع منه .

١- عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن رسول الله ﷺ أقطع لأناس من مزينة أو جهينة أرضا فلم يعمروها ، فجاء قوم فعمروها ، فخاصمهم الجهنيون أو المزنيون إلى عمر بن الخطاب ، فقال : لو كانت مني أو من أبي بكر لرددتها ، ولكنها قطيعة من رسول الله ﷺ . ثم قال : من كانت له أرض ، ثم تركها ثلاث سنين فسم يعمرها ، فعمرها قوم آخرون ، فهم أحق بها .

٢- وعن الحارث بن بلال بن الحارث المزني ، عن أبيه ، أن رسول الله ﷺ أقطع العقيق أجمع ، قال : فلما كان زمان عمر قال لبلال : إن رسول الله ﷺ لم يقطعك لتحتجزه عن الناس ، إنما أقطعك لتعمل ، فخذ منها ما قدرت على عمارته ، ورد الباقي .

\*\*\*

## المساقاة

**تعريفها :** المساقاة ؛ معاولة من السقي ، وهذه المعاولة على غير بابها . وسُميت بهذه التسمية ؛ لأن شجر أهل الحجاز أكثر حاجة إلى السقي ؛ لأنها تسقى من الآبار ، فُسِّيت بهذه التسمية . وهي في الشرع ؛ دفع الشجر لمن يقوم بسقيه وتعهده ، حتى يبلغ تمام نضجه ، نظير حزم معلوم من ثمره . فهي شركة زراعية على استثمار الشجر يكون فيها الشجر من جانب ، والعمل في الشجر من جانب ، والثمرة الحاصلة مشتركة بينهما بنسبة يتفق عليها المتعاقدان ، كالنصف ، والثلث ، ونحو ذلك . ويسمى العامل بالمساقى ، والطرف الآخر يسمى ربّ الشجر . والشجر يطلق على كلّ ما غرس ليبقى في الأرض سنة فأكثر ، من كلّ ما ليس لقطعه مدة ونهاية معلومة ؛ سواء أكان مثمرًا أم غير مثمر . وتكون المساقاة على غير المثمر ، نظير ما يأخذه المساقى من السعف ، والحطب ، ونحوها .

**مشروعيتها :** والمساقاة مشروعة بالسنة ، وقد اتفق الفقهاء على جوازها للحاجة إليها ، ما عدا أبا حنيفة الذي رأى أنها لا تجوز . وقد استدل الجمهور من العلماء على جوازها بما يأتي :

١- روى مسلم ، عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع . [البخاري (٢٣٢٩) و (٢٣٣١) ومسلم (٦/١٥٥١)] .

٢- وروى البخاري ، أن الأنصار قالت للنبي ﷺ : أقسم بيننا وبين إخواننا النخيل . قال : «لا» . فقالوا : تكفونا المؤونة ، ونشرككم في الثمرة . قالوا : سمعنا وأطعنا . [البخاري (٢٧١٩)] . أي ؛ أن الأنصار أرادوا أن يشركوا معهم المهاجرين في النخيل ، فعرضوا ذلك على الرسول ﷺ فأبى ، فعرضوا أن يتولوا أمره ولهم الشطر فأجابهم . وفي «نيل الأوطار» : قال الحازمي : روي عن عبي بن أبي طالب رضي الله عنه وعبد الله بن مسعود ، وعمار بن ياسر ، وسعيد بن المسيب ، ومحمد بن سيرين ، وعمر بن عبد العزيز ، وابن أبي ليلى ، وابن شهاب الزهري ، ومن أهل الرأي أبو يوسف القاضي ، ومحمد بن الحسن ، فقالوا : تجوز المزارعة والمساقاة بجزء من الثمر أو الزرع . قالوا : ويجوز العقد على المزارعة والمساقاة مجتمعين ، فتساقية على النخل ، وتزارعه على الأرض كما جري في خيبر . ويجوز العقد على كلّ واحدة منها منفردة .

**أركانها :** والمساقاة لها ركنان :

١- الإيجاب . ٢- القبول .

وتعقد بكنّ ما يدل عليها من القور ، أو الكتابة ، أو الإشارة ، ما دام ذلك صادرًا ممن يحوز تصرفهم .

**شروطها :** ويشترط في المساقاة الشروط الآتية ؛

١- أن يكون الشجر المساقى عليه معلومًا بالرؤية ، أو بالصفة التي لا يختلف معها ؛ لأنه لا يصح العقد على مجهور .

٢ - أن تكون مدتها معلومة ؛ لأنها عقد لازم يشبه عقد الإيجار ، وحتى يتفي الغرر . وقال أبو يوسف ، ومحمد : إن بيان المدة ليس بشرط في المساقاة استحساناً ؛ لأن وقت إدراك الثمر معلوم غالباً ، ولا يتفاوت تفاوتاً يعتد به . ومن قال بعدم اشتراط هذا الشرط الظاهرية . واستدلوا بما رواه مالك مرسلًا ، أن الرسول ﷺ قال لليهود : « أَقْرِكُمْ مَا أَقْرَكُمُ اللَّهُ » . (مالك في الموطأ (١٦٢٤) . وعد الأحناف ، أنه متى انتهت مدة المساقاة قبل نضج الثمر ، تترك الأشجار للعامل ؛ ليعمل فيها بلا أجر إلى أن ينضج .

٣ - أن يكون عقد المساقاة قبل بدو الصلاح ؛ لأنها في هذه الحال تفتقر إلى عمل . أما بعد بدو الصلاح فمن الفقهاء من رأى أن المساقاة لا تجوز ؛ لأنه لا ضرورة تدعو إليها ، ولو وقعت لكانت إجارة لا مساقاة . ومنهم من جَوَّزها في هذه الحال ؛ لأنها إذا جازت قبل أن يخلق الله الثمر ، فهي بعد بدو الثمر أولى .

٤ - أن يكون للعامل جزء مشاع معلوم من الثمرة ، أي ؛ يكون نصيبه معلومًا بالجزئية ، كالنصف ، والثلث ؛ فلو شرط له أو لصاحب الشجر نخلات معينة أو قدرًا معينًا ، بطلت . وقال في «بداية المجتهد» : واتفق القائلون بالمساقاة على أنه إن كانت النفقة كلها على رب الحائط ، وليس على العامل إلا ما يعمل بيده ، أن ذلك لا يجوز ؛ لأنها إجارة بما لم يخلق . ومتى فقد شرط من هذه الشروط ، انفسخ العقد وفسدت المساقاة ، فإن كان قد مضى فيها المُسَاقِي ونما الشجر أو الزرع بعمله ، فله أجر مثله ، ونماء الشجر أو الزرع للمالكه .

ما تجوزُ فيه المساقاةُ : اختلف الفقهاء فيما تجوز عليه المساقاة ؛ فمنهم من قصرها على النخل ، كداود . ومنهم من زاد على النخل العنب ، كالشافعي . ومنهم من توسع في هذا ، كالأحناف . فعندهم تصح على الشجر ، والكروم ، والبقول ، وكل ما له أصول في الأرض ليس لقلعها نهاية معلومة ، بل كلما جُزَّت نبتت ، وذلك كالكرات والقصب الفارسي . وإذا لم تبين المدة ، وقع العقد على أول جز يحصل بعد العقد . وتصح أيضًا على ما تتلاحق آحاده وتظهر شيئًا فشيئًا ، كالبادنجان . ولو دفع شخص لآخر رطبة انتهى مجذاذها ، على أن يقوم بخدمتها وسقيها ، حتى يخرج بذرها ويكون بينهما أنصافًا ، جاز ذلك بلا بيان المدة . وعند مالك ، أنها تجوز في كل أصل ثابت ، كالرمان ، والتين ، والزيتون ، وما أشبه ذلك من غير ضرورة ، وتكون في الأصول غير النابتة ، كالمقاثي والبطيخ ، مع عجز صاحبها عنها ، وكذلك الزرع . وعند الحنابلة ، تجوز المساقاة في كل ثمر مأكول . قال في «المغني» : وتصح المساقاة على البعلي من الشجر ، كما تجوز فيما يحتاج إلى سقي ، وبهذا قال مالك . قال : ولا نعلم فيه خلافًا .

وظيفةُ المسَاقِي : ووظيفة عامل المساقاة ، كما قال النووي ، أن عليه كل ما يُحتاج إليه في إصلاح الثمر ، واستزادته مما يتكرر كل سنة ؛ كالسقي ، وتنقية الأنهار ، وإصلاح منابت الشجر وتلقيحه ، وتنحية الحشيش والقضبان عنه ، وحفظ الثمرة ومجذاذها ، ونحو ذلك . وأما ما يقصد به حفظ الأصل ولا يتكرر كل سنة ، كبناء الحيطان ، وحفر الأنهار ، فعلى المالك .

عجزُ العاملِ عن العمل : إذا وجد عذر يمنع العامل من العمل ، كأن يمرض ، أو تصيبه عاهة ، أو يسافر

سفرًا اضطراريًا . فإن المساقاة تفسخ . وهذا في حالة ما إذا كان الطرف الآخر قد اشترط عليه أن يعمل بنفسه . فإذا لم يكن قد اشترط عليه هذا الشرط ، فإن المساقاة لا تفسخ ، بل على العامل أن يقيم غيره مقامه . وهذا عند الأحناف . وقال مالك : إذا عجز العامل وقد حل بيع الثمر ، لم يكن له أن يساقى غيره ، ووجب عليه أن يستأجر من يعمل . وإن لم يكن له شيء ، استؤجر من نصيبه من الثمر . وقال الشافعي : تفسخ المساقاة بالعجز .

موت أحد المتعاقدين : إذا مات أحد المتعاقدين ، فإن كان في الشجر ثمر لم يد صلاحه فلرعاية مصلحة الطرفين يستمر العامل ، أو ورثته على العمل حتى ينضج الثمر ، ولو جبرًا على صاحب الشجر أو ورثته ؛ لأنه لا ضرر على أحد في ذلك ، وليس للعامل أجره في المدة التي بين انفساخ العقد ونضج الثمر . وإذا امتنع العامل أو ورثته عن العمل بعد انتهاء المدة أو انفساخ العقد ، لا يجبرون عليه ، ولكنهم إذا أرادوا قطع الثمر قبل نضجه ، فلا يملكون منه ، وإنما يكون الحق للمالك أو ورثته في أحد ثلاثة أشياء :

- ١- الموافقة على قطع الثمر وقسمته ، حسب الاتفاق .
- ٢- إعطاء العامل أو ورثته من النقود قيمة ما يخص نصيبهم ، وهو مستحق القطع .
- ٣- الإنفاق على الشجر حتى ينضج الثمر ، ثم الرجوع على المساقى أو ورثته بما أنفق ، أو يأخذ به ثمارًا من نصيبه . وهذا مذهب الأحناف .



## الإجارة

**تعريفها:** الإجارة؛ مشتقة من الأجر وهو العوض، ومنه سمي الثوب أجرة. وفي الشرع؛ عقد على منافع بعوض. فلا يصح استئجار الشجر من أجل الانتفاع بالثمر؛ لأن الشجر ليس منفعة، ولا استئجار النقديس، ولا الطعام للأكل، ولا المكبل والموزون؛ لأنه لا يستفاد بها إلا باستهلاك أعيانها. وكذلك لا يصح استئجار بقرة، أو شاة، أو ناقة لحلب لبنها؛ لأن الإجارة تمتد المنافع، وفي هذه الحال تملك اللبن وهو عين، والعقد يرد على المنفعة لا للعين. والمنفعة قد تكون منفعة عين، كسكنى الدار، أو ركوب السيارة. وقد تكون منفعة عمل، مثل عمل المهندس، والبنّاء، والنساج، والصّبّاغ، والخياط، والكواء، وقد تكون منفعة الشخص الذي يبذل جهده، مثل الخدم، والعمال. والمالك الذي يؤجر المنفعة يسمى مؤجراً، والطرف الآخر الذي يبذل الأجر يسمى مستأجراً، والشئ المعقود عليه المنفعة يسمى مأجوراً، والبذل المبذول في مقابل المنفعة يسمى أجراً وأجرة. ومتى صح عقد الإجارة، ثبت للمستأجر ملك المنفعة، وثبت للمؤجر ملك الأجرة؛ لأنها عقد معاوضة.

**مشروعيتها:** الإجارة مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع؛ يقول الله - سبحانه وتعالى -:

١- ﴿أَمْ يَكْفُرُونَ بِرَبِّكَ إِنَّكَ تَقْتَنُ قَسَمًا مِّنْهُم مَّعِيشَتُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم مِّنْ بَعْضٍ سُلْعًا وَرَحِمْتَ رِبَّكَ حَبِيرٌ وَمَا يَجْمَعُونَ﴾ [الزخرف: ٣٢].  
ويقول - جل شأنه -:

٢- ﴿وَلَوْ أَن زِدْنَا عَلَى النَّاسِ مُلْكًا لَّاتَّخَذُوا لَوْلَاكَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا بَيْنَ يَدَيْهِمْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَلْفَوْا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَبْصُرُ مَا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٣].  
ويقول ﷺ:

٣- ﴿قَالَتْ لِمَ خَذَلْتُمَا بَنَاتِي أَسْتَفِجُهُمَا لَكَ خَيْرٌ مِّنْ أَسْتَفِجَهُنَّ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ①﴾ قَالَ إِنَّي أُرِيدُ أَنْ أَكْمَلَ لِمَ خَذَلْتُمَا بَنَاتِي أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حَبِجٍّ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْفَصْلِيِّينَ ②﴾ [القصص: ٢٦، ٢٧].  
وجاء في السنة ما يأتي:

١- روى البخاري، أن النبي ﷺ استأجر رجلاً من بني أدٍ (١)، يقال له: عبد الله بن الأرقط. وكان هادياً جريئاً. أي؛ ماهراً. [البخاري (٣٩٠٥)].

٢- وروى ابن ماجه، أن النبي ﷺ قال: «أعطوا الأجير أجره، قبل أن يجف عرقه». [ابن ماجه (٢٤٤٣)].

٣- وروى أحمد، وأبو داود، والسنائي، عن سعد بن أبي وقص رضي الله عنه قال: كد نكري الأرض بم عبي لسوقي من الزرع، فهي رسول الله ﷺ عن ذلك، وأمرنا أن نكريها بذهب أو ورق. [أحمد (١٧٨/١) و (١٨٢) وأبو داود (٣٣٩١) والسنائي (٣٩٢٥)].

٤- وروى البخاري، ومسلم، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ احتجهم، وأعطى الحجاج أجره. [البخاري (٢١٠٣) ومسلم (٦٦/١٢٠٢) موقوفاً على ابن عباس].

وعلى مشروعية الإجارة أجمعت الأمة، ولا عبرة من حالف هذا الإجماع من العلماء. جكمة مشروعية: وقد شرعت الإجارة حجة الناس إليها، فهم يحتاجون إلى الدور للسكنى، ويحتاج بعضهم خدمة بعض، ويحتاجون إلى الدواب لركوب والحمل، ويحتاجون إلى الأرض للزراعة، وإلى آلات لاستعمالها في حوائجهم المعاشية. ركنها: والإجارة تتعقد بالإيجاب والقبول بلفظ الإجارة، والكراء، وما اشتق منهما، وبكلى لفظ يدل عليها.

شروط العاقدین: ويشترط في كل من العاقدین الأهلية، بأن يكون كل منهما عاقلًا مميزًا، فلو كان أحدهما مجنوناً أو صبيًا غير مميز، فإن العقد لا يصح.

ويضيف اشفاقية، والحنابلة شرطاً آخر، وهو ابلوغ، فلا يصح عندهم عقد الصبي ولو كان مميزاً.

### شروط صحة الإجارة:

ويشترط لصحة لإجارة الشروط الآتية:

١- رضا العاقدین. فلو أكره أحدهما على الإجارة، فإنها لا تصح؛ لقول الله سبحانه: ﴿يَتَأْتِيهَا الذِّبَرُ ۖ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ۝٢٩﴾ [نساء: ٢٩].

٢- معرفة منفعة المعقود عليها معرفة تامة تمنع من منازعة، والمعرفة التي تمنع المنازعة تتم بمشاهدة العين التي يراد استئجارها، أو بوصفها إن انضبطت بالوصف، وبيان مدة الإجارة كشهر، أو سنة، أو أكثر أو أقل، وبين العمل المضروب.

٣- أن يكون المعقود عليه مقصور الاستيفاء حقيقة وشرعاً، فمن العلماء من اشترط هذا الشرط، فرأى أنه لا يجوز إجارة المشاع من غير الشريك؛ وذلك لأن منفعة المشاع غير مقدورة الاستيفاء وهذا مذهب أبي حنيفة، وروى. وقال جمهور الفقهاء: يجوز إجارة المشاع مطلقاً من الشريك وغيره؛ لأن للمشاع منفعة، ولتنسب ممكن التخلية أو نهياًً ناهي<sup>(١)</sup>، كما يحوز ذلك في البيع، والإجارة أحد نوعي البيع، فإن لم تكن المنفعة معبومة كانت لإجارة فاسدة.

٤- لقدرة على تسليم العين مستأجرة مع شتمائها على المنفعة، فلا يصح تأجير دابة شردة،

(١) في نسخة سماع



ولا مغضوب لا يقدر على انتزاعه ؛ لعدم القدرة على التسليم ، ولا أرض للزرع لا تنبت . أو دابة للحمل وهي زمنة ؛ لعدم المنفعة التي هي موضوع العقد .

٥- أن تكون المنفعة مباحة ، لا محرمة ولا واجبة ، فلا تصح الإجارة على المعاصي ؛ لأن المعصية يحب تجنبها . فمن استأجر رجلاً ليقتل رجلاً ظلماً ، أو رجلاً ليحمل له الحمر ، أو أجّر داره لمن يبيع به الحمر ، أو ليلعب فيها القمار ، أو ليجعلها كنيسة ، فإنها تكون إجارة فاسدة . وكذلك لا يحل خلّوان الكاهن<sup>(١)</sup> والعراف<sup>(٢)</sup> ؛ وهو ما يعطاه على كهنته وعرافته ؛ إذ أنه عوّض عن محرم ، وأكل لأموال الناس بالباطل . ولا تصح الإجارة على الصلاة والصوم ؛ لأن هذه فرائض عينية ، يجب أداؤها على من فرضت عليه .

الأجرة على الطاعات : أما الأجرة على الطاعات ، فقد اختلف العلماء في حكمها ، ونذكر بيان مذاهبهم فيما يلي : قالت الأحناف : الإجارة على الطاعات ، كاستئجار شخص آخر ليصلي ، أو يصوم ، أو يحجّ عنه ، أو يقرأ القرآن ويهدي ثوابه إليه أو يؤذن ، أو يؤم بالناس ، أو ما أشبه ذلك لا يجوز ، ويحرم أخذ الأجرة عليه ؛ لقوله - عليه الصلاة والسلام - : «اقرأوا القرآن ، ولا تأكلوا به» . [أحمد (٣/ ٤٢٨) والبيهقي (١٣٢٠) ٢]. وقوله رحمته لعثمان بن أبي العاص : «وإن اتخذت مؤذناً ، فلا تأخذ على الأذان أجراً» . [أبو داود (٥٣١) وابن ماجه (٧١٤) ٢]. ولأن القرية متى حصلت وقعت عن العامل ، فلا يجوز أخذ الأجرة عليها من غيره . ومما هو شائع من ذلك في بلادنا المصرية الوصايا بالحنتمات والتسايع بأجر معلوم ؛ ليهدي ثوابها إلى روح الموصي ، وكل ذلك غير جائز شرعاً ؛ لأن القارئ إذا قرأ لأجل المال فلا ثواب له ، فأى شيء يهديه إلى الميت ؟!

وقد نص الفقهاء على أن الأجرة المأخوذة في نظير عمل الطاعات حرام على الآخذ ، ولكن المتأخرين منهم استثنوا من هذا الأصل تعليم القرآن والعلوم الشرعية ، فأفتوا بجواز أخذ الأجرة عليه استحساناً ، بعد أن انقطعت الصّلات والعطايا ، التي كانت تجزى على هؤلاء المعلمين في الصدر الأول من الموسرين وبيت المال ، دفعاً للحرج والمشقة ؛ لأنهم يحتاجون إلى ما به قوام حياتهم هم ومن يعملونهم . وفي اشتغالهم بالحصول عليه ؛ من زراعة ، أو تجارة ، أو صناعة ، إضاعة للقرآن الكريم والشرع الشريف بانقراض حملته ، فجاز إعطاؤهم أجراً على هذا التعليم .

وقالت الحنابلة : لا تصح الإجارة لأذان وإقامة ، وتعليم قرآن وفقه وحديث ، ونيابة في حج وقضاء ، ولا يقع إلا قرية لفاعله ، ويحرم أخذ الأجرة عليه . وقالوا : ويجوز أخذ رزق من بيت المال ، أو من وقف على عمل يتعدى نفعه ، كقضاء ، وتعليم قرآن وحديث وفقه ، ونيابة في حج ، وتحمل شهادة وأدائها ، وأذان ونحوها ؛ لأنها من المصالح ، وليس بعوض ، بل رزق للإعانة على الطاعة ، ولا يخرج ذلك عن كونه قرية ولا يقدح في الإحلاص ، وإلا ما استجفت الغنائم وسلب القتال .

(١) الكاهن هو الذي يتعصى الإخبار عن انكشافات في مستقبل الزمان ويدعى معرفة الأسرار .

(٢) العراف . هو الذي يدعي معرفة الأشياء المسروقة ومكان الصلاة

وزهدت المانكية، والشافعية، واس حرم، إلى جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن والعلم؛ لأنه مستلجج لعمل معلوم ببذل معلوم. قال ابن حزم: والإجارة جائزة على تعليم القرآن، وعلى تعليم العلم مشاهرةً وجملَةً، كل ذلك جائز، وعلى الرُّقَى، وعلى نسخ المصاحف، ونسخ كتب العلم؛ لأنه لم يأت في النهي عن ذلك نص، بل قد جاءت الإباحة. ويقوي هذا المذهب ما رواه البخاري، عن ابن عباس، رضي الله عنهما، أنَّ نفرًا من أصحاب أسِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم مَدَّ فِيهِ لَدِيغًا أَوْ سَيْمًا، فَعَرَضَ لَهُمْ رَحْلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَاءِ، فَقَالَ: هَلْ فِيكُمْ مَنْ رَاقٍ، فَإِنْ فِي الْمَاءِ رَحْلًا لَدِيغًا أَوْ سَيْمًا. فَاصْلُقْ رَجُلًا مِنْهُمْ فَقْرًا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ عَلَى شَاءٍ<sup>(١)</sup>، فَبَرَأَ، فَجَاءَ بِالشَّاءِ إِلَى أَصْحَابِهِ فَكَرَهُوا ذَلِكَ، وَقَالُوا: أَخَذْتَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ أَجْرًا. حَتَّى قَدَمُوا الْمَدِينَةَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخَذَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ أَجْرًا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ». [البحاري (٥٧٣٧)]. وكما اختلف الفقهاء في أخذ الأجرة على تلاوة القرآن وتعليمه، فقد اختلفوا أيضًا في أخذ الأجرة على الحج، والأذان، والإمامة؛ فقال أبو حنيفة، وأحمد: لا يجوز ذلك. جزيًا على أصله في عدم أخذ الأجرة على الطاعات. وقال مالك: كما يجوز أخذ الأجرة على تعليم القرآن، يجوز أخذها على الحج والأذان، فأما الإمامة فإنه لا يجوز أخذ الأجرة عليها إن أفردتها وحدها، فإن جمعها مع الأذان جازت الأجرة، وكانت على الأذان والقيام بالمسجد، لا على الصلاة. وقال الشافعي: تجوز الأجرة على الحج، ولا تجوز على الإمامة في صلاة الفرائض، ويجوز بالاتفاق الاستئجار على تعميم الحساب، والخط، واللغة، والأدب، والفقه، والحديث، وبناء المساجد والمدارس. وعد الشافعية: تجوز الإجارة على غسل الميت وتلقيه ودفنه. وأبو حنيفة قال: لا يجوز الاستئجار على غسل الميت، ويجوز على حفر القبور، وحمل الحائض.

**كسبُ الحِجَامِ:** كسب الحِجَامِ غير حرام؛ لأن النبي ﷺ احتجم وأعطى الحِجَامَ أَجْرَهُ، كما رواه البخاري. ومسلم، عن ابن عباس. [سنن تحريجه]. ولو كان حرامًا لم يعطه. قال النووي: وحملوا الأحاديث التي وردت في النهي عنه على التنزيه والارتفاع عن دية الكسب، والحث على مكارم الأخلاق ومعالي الأمور.

٦- أَنْ تَكُونَ الْأَجْرَةُ مَالًا مَتَقَوْمًا مَعْلُومًا<sup>(٢)</sup> بِالْمَشَاهِدَةِ أَوْ الْوَصْفِ؛ لِأَنَّهَا تَمَسُّ الْمُنْفَعَةَ، وَشَرَطَ الثَّمَنُ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا، فَلْيُعْلَمْ أَجْرُهُ»<sup>(٣)</sup>. [البيهقي (١٢٠/٦)] وأبو دود في إمراسيل (١٨١) والسنائي (٣١/٧). ويصح تقدير الأجرة بالعرف؛ أخرج أحمد، وأصحاب «السنن»، وصححه الترمذي، أن سويد بن قيس قال: جلبت أنا ومحرمة العبدية بَرًّا مِنْ هَجَرَ، فَأَتَيْتُ بِهِ مَكَةَ فَجَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي، فَسَاوَمْنَا بِسَرَاوِيلِ فَبِعَاهَا، وَثَمَّ رَحْلٌ يَزَنُ بِالْأَحْرِ، فَقَالَ لَهُ: «رَبُّنْ وَأَرْجَحْ». [أحمد

(١) نياه.

(٢) وحالف في ذلك الظاهرية.

(٣) رواه عبد البراق عن أبي سعيد. قال أبو ريرة الصحيح وقعه على أبي سعيد.

(٤، ٣٥٢) وأبو داود (٣٣٣٦) وترمذي (١٣٠٥) وإسائي (٢٨٤ / ٧) وابن ماجة (٢٢٢٠). فهنا لم يسم له الأجرة، بل أعطاه ما اعتاده الناس. قال ابن تيمية: إذا ركب دابة المكاري، أو دخل حمام الحمامي، أو دفع ثيابه أو طعامه إلى من يغسل ويطبخ، فإن له الأجر المعروف. وقد دل على ثبوت عوض الإجارة بالمعروف قوله تعالى: ﴿فَبَرِّئْ نَفْسَكَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْزِفْتَ فَخَازٍ لَكُمْ فَنُفُوسُ أُخْرَىٰ﴾ [الضاح ٦]. فأمر بإيفائهم أجورهم بمجرد الإرضاع، والمرجع في الأجور إلى العرف.

**اشتراط تعجيل الأجرة وتأجيلها:** الأجرة لا تملك بالعقد عند الأحناف. ويصح اشتراط تعجيل الأجرة وتأجيلها، كما يصح تعجيل البعض وتأجيل البعض الآخر، حسب ما يتفق عليه المتعاقدان؛ لقول الرسول ﷺ: «المسلمون عند شروطهم». [سبق تخريجه]. فإذا لم يكن هناك اتفاق على التعجيل أو التأجيل؛ فإن كانت الأجرة مؤقتة بوقت معين، فإنه يلزم إيفاؤها بعد انقضاء ذلك الوقت. فمن أجر دارًا شهرًا مثلاً، ثم مضى الشهر، فإنه تجب الأجرة بانقضائه. وإن كان عقد الإجارة على عمل، فإنه يلزم إيفاؤها عند الانتهاء من العمل. وإذا أطلق العقد ولم يشترط قبض الأجرة، ولم ينص على تأجيلها؛ قال أبو حنيفة، ومالك - رضي الله عنهما -: إنها تجب جزءًا جزءًا، بحسب ما يقبض من المنافع. وقال الشافعي، وأحمد: إنها تستحق بنفس العقد، فإذا سلم المؤجر العين المستأجرة إلى المستأجر، استحق جميع الأجرة؛ لأنه قد ملك المنفعة بعقد الإجارة، ووجب تسليم الأجرة ليلزم تسليم العين إليه.

### استحقاق الأجرة: وتستحق الأجرة بما يأتي:

- ١- الفراغ من العمل؛ لما رواه ابن ماجة، أن النبي ﷺ قال: «أعطوا الأجير أجره، قبل أن يجف عرقه». [سبق تخريجه].
- ٢- استيفاء المنفعة إذا كانت الإجارة على عين مستأجرة، فإذا تنفت العين قبل الانتفاع، ولم يمض شيء من المدة، بطلت الإجارة.

٣- التمكن من استيفاء المنفعة، إذا مضت مدة يمكن استيفاء المنفعة فيها ولو لم تستوف بالفعل.

٤- تعجيلها بالفعل، أو اتفاق المتعاقدين على اشتراط التعجيل.

### هل تسقط الأجرة بهلاك العين في عقد إجارة الأعمال؟

إذا عمل الأجير في ملك المستأجر أو بحضرته، استحق الأجرة؛ لأنه تحت يده؛ فكلما عمل شيئًا صار مسئلاً له. وإن كان العمل في يد الأجير، لم يستحق الأجرة بهلاك الشيء في يده؛ لأنه لم يسلم العمل. وهذا مذهب الشافعية، والحنابلة.

**استئجار الظئر<sup>(١)</sup>:** استئجار الرجل زوجته على رضاع ولده منها لا يجوز؛ لأن ذلك أمر واجب عليها فيما بينها وبين الله - تعالى -<sup>(٢)</sup>.

(١) ظئر المرصع.

(٢) هـد مذهب الأئمة الثلاثة وراى مالك تحريم على ذلك إلا أن تكون شريفة ولا يرصع مثب، وقال أحمد: يصح.

أما استئجار الموضع غير الأم، فإنه يجوز بأجر معوم، ويجوز أيضًا بطعامها وكسوتها، وجهالة الأجرة في هذه الحال لا يفضي إلى المازعة. وإعادة حرت بالمسامحة مع امراضع، والتوسعة عيهن رفقًا بالأولاد.

ويشترط العلم بمدة الرضاع، ومعرفة الطفل بالشاهدة، وموضع الرضاع. يقول الله سبحانه: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ اتَّقَوْا اللَّهَ وَاعْتَمِلُوا فِي الْأَعْمَالِ لَأَزِيدَنَّكُمْ رِزْقًا وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ أَزِيدَنَّكُمْ تَعَذُّرًا﴾ [سورة التوبة: ٢٤]. وهي بمنزلة الأجير الخاص، فلا يجوز لها أن ترضع صبيًا آخر. وعلى الظئر القيام بالإنرضاع، وبما يحتاج إليه الصبي من غسله، وغسل ثيابه، وطبخ طعامه، وعلى الأب فقات الطعام، وما يحتاج إليه الصبي من الريحان والدهن، وإذا مات الصبي أو امراضع، انفسخت الإجارة؛ لأن المنفعة في حالة موت الموضع تكون قد فانت بهلاك محلها، وفي حالة موت الطفل يتعذر استيفاء المعقود عليه.

**الاستئجار بالطعام والكسوة:** اختلف العلماء في حكم الاستئجار بالطعام والكسوة؛ فأجازوه قوم ومنعه آخرون، وحجة المحيزين ما رواه أحمد، وابن ماجه، عن عتبة بن النضر، قال: كنا عند النبي ﷺ فقرا ﴿طَسَرَ ١﴾ حتى بلغ قصة موسى عليه السلام فقال: «إن موسى أجَّر نفسه ثمانين سنين أو عشرين على عفة فرجه، وطعام بطنه». [ابن ماجه (٢٤٤٤) وفتح لباري (٤/ ٤٤٥)]. وهو مروى عن أبي بكر، وعمر، وأبي موسى. وإلى هذا ذهب مالك، والحنابلة. وجوزوه أبو حنيفة في الظئر دون الخادم. وقال الشافعي، وأبو يوسف، ومحمد، والهادوية، والمنصور بالله: لا يصح؛ لجهالة. ويرى المالكية الذين أجازوا استئجار الأجير بطعامه وكسوته، أن ذلك يكون على حسب المتعارف. قالوا: ولو قال: احصد زرعى، ولك نصفه. أو: اطحنه، أو اعصر الزيت. فإن ملكه نصفه الآن جاز، وإن أراد نصف ما يخرج منه لم يجز؛ للجهالة.

**إجارة الأرض<sup>(١)</sup>:** ويصح استئجار الأرض، ويشترط فيه بيان ما تستأجر له من زرع، أو غرس، أو بناء. وإذا كانت للزراعة، فلا بد من بيان ما يزرع فيها، إلا أن يأذن له المؤجر بأن يزرع فيها ما يشاء. فإذا لم تتحقق هذه الشروط، فإن الإجارة تقع فاسدة؛ لأن منافع الأرض تختلف باختلاف البناء والزرع، كما يختلف تأخير المزروعات في الأرض، وله أن يزرعها زرعًا آخر غير الزرع المتفق عليه، بشرط أن يكون ضرره مثل ضرر الزرع المتفق عليه أو أقل منه. وقال داود: ليس له ذلك.

**استئجار الدواب:** ويصح استئجار الدواب.

ويشترط فيه بيان المدة أو المكان، كما يشترط فيه بيان ما تستأجر له الدابة من الحمل أو الركوب، وبيان ما يحمل عليها ومن يركبها. وإذا هكت الدواب المؤجرة للحمل والركوب، فإن كانت مؤجرة معية فهلكت، انقضت الإجارة، وإن كانت غير معية فهلكت، لا تطل الإجارة. وعلى المؤجر أن يأتي بعيرها، وليس له أن يفسخ العقد؛ لأن الإجارة وقعت على مافع في الذمة، ولم يعجر المؤجر عن وفاء ما التزمه بالعقد. وهذا متفق عليه بين فقهاء المذاهب الأربعة.

**استئجار الدور للسكنى:** واستئجار الدور لسكن يتيح الانتفاع بسكنها؛ سواء سكن فيها المستأجر

(١) يرجع إلى باب امراضع من هذا كتاب.

أو أسكنها غيره بالإعارة أو الإجارة، على ألا يمكن من شكاها من يضر بالبهاء أو يوهنه، مثل الحداد وأمثاله. وعلى المؤجر إتمام ما يتمكن به المستأجر من الانتفاع، حسب ما جرت به العادة.

**تأجير العين المستأجرة:** ويحوز للمستأجر أن يؤجر العين المستأجرة. فإذا كانت دابة، وجب عليه أن يكون العمل مساوياً أو قريباً للعمل الذي استؤجرت من أحله أولاً، حتى لا تصار الدابة. ويحوز له أن يؤجر العين المستأجرة إذا قبضها بمثل ما أجرها به، أو ريد أو أقل، وله أن يأخذ ما يسمى بالخلو.

**هلاك العين المستأجرة:** العين المستأجرة أمانة في يد المستأجر؛ لأنه قبضها ليستوفي منها مفعة يستحقها، فإذا هلك لا يضمن إلا بالتعدي، أو التقصير في الحفظ. ومن استأجر دابة ليركبها، فكبحها بلجامها كما جرت به العادة، فلا ضمان عليه.



## الأجير

**الأجيرُ خاصٌّ وعامٌّ** : فالأجير خاص : هو الشخص الذي يستأجر مدة معلومة ليعمل فيها ، فإن لم تكن مدة معلومة ، كنت الإجارة فاسدة . ولكل واحد من لأجير والمستأجر فسحها متى أراد . وفي الإجارة ، إذا كان الأجير سلب نفسه لمستأجر مئة ، فليس له في هذه الحال إلا أن يترك العمل عن مدة انتهي عمل فيها . والأجير الخاص لا يجوز له أثناء المدة متعاقد عليها أن يعمل غير مستأجره ، فإن عمل لغيره في المدة ، نقص من أجره بقدر عمله . وهو يستحق لأجرة متى سبغ نفسه ، ولم يمنع عن العمل الذي استؤجر من أجله . وكذلك يستحق لأجرة كاملة ، لو فسخ المستأجر لإجارة قبل المدة المتفق عليها في العقد ، ما لم يكن هناك عذر يقتضي الفسخ ؛ كأن يعجز الأجير عن العمل ، أو يمرض مرضاً لا يمكنه من القيام به . فإن وجد عذر من عيب أو عجز ، ففسخ المستأجر الإجارة ، لم يكن للأجير إلا أجره المدة التي عمل فيها ، ولا تجب على المستأجر الأجرة الكاملة . والأجير الخاص مثل الوكيل في أنه أمين على ما بيده من عمل ، فلا يضمن منه ما تلف ، إلا بالتعدي أو التفريط ، فإن فرط أو تعدى ضمن ، كغيره من الأمانة .

**لأجير المشترك** : والأجير المشترك هو الذي يعمل لأكثر من واحد فيشتركون جميعاً في نفعه ، كالصباغ ، والحياط ، والحلّاد ، ولنجار ، والكواء . وليس لمن استأجره أن يمنعه من العمل لغيره ، ولا يستحق الأجرة إلا بالنعم . وهل يده يد ضمان أو يد أمانة ؟

ذهب الإمام عبي ، وعمر - رضي الله عنهما - وشريح القاضي ، وأبو يوسف ، ومحمد ، ومالك ، إلى أن يد الأجير المشترك يد ضمان ، وأنه يضمن الشيء التالف ولو بغير تعدٍ و تقصير منه ؛ صيانة لأموال الناس وحفاظاً على مصالحهم ؛ روى البيهقي ، عن عبي - كرم الله وجهه - أنه كان يضمن الصباغ والمصانع ، وقال : لا يُصبح الناس إلا ذلك .

وروى أيضاً ، أن لشافعي رحمته الله ذكر أن شريحاً ذهب إلى تضمين القَصْد<sup>(١)</sup> ، فضمن قصاراً احترق بيته ، فقال : تُضمّنني وقد احترق بيتي ! فقال شريح : أرأيت لو احترق بيتي ، كنت تترك له أجرك ؟ وذهب أبو حنيفة ، وابن حزم ، إلى أن يده يد أمانة ، فلا يضمن إلا بالتعدي أو التقصير . وهذا هو الصحيح من مذهب الحنابلة . ولصحيح من أقوال الشافعي رحمته الله .

وقال ابن حزم : لا ضمان على أجير مشترك أو غير مشترك ، ولا على صانع أصلاً ، إلا ما شئت أنه تعدى فيه أو أضاعه .

**فسخ الإجارة وانتهاءها** : الإجارة عقد لازم لا يملك أحد متعاقدين فسحه ؛ لأنه عقد معاوضة ، إلا إذا

(١) الأجر متى يسرى فيه مع مئة

(٢) القَصْد صبح

وحد ما يوجب المسح كوجود عيب ، كما سيأتي . فلا تفسخ الإجارة بموت أحد المتعاقدين مع سلامة المعقود عليه ، ويقوم الوارث مقام مورثه ؛ سواء أكان مؤجراً أو مستأجراً ، حلاًفاً للحنفية ، والظاهرية ، والشيعي ، واشوري ، والليث بن سعد .

ولا تفسخ بيع العين المستأجرة للمستأجر أو لغيره ، ويتسلمها المشتري إذا كان غير المستأجر بعد انقضاء مدة الإجارة<sup>(١)</sup> .

### وتفسخ بما يأتي :

- ١- طرء العيب الحادث على المأجور ، وهو في يد المستأجر ، أو ظهور العيب القديم فيه .
- ٢- هلاك العين المؤجرة المعينة ، كالدابة المعينة ، والدابة المعينة .
- ٣- هلاك المؤجر عليه ، كالثوب المؤجر للخياطة ؛ لأنه لا يمكن استيفاء المعقود عليه بعد هلاكه .
- ٤- استيفاء المنفعة المعقود عليها ، أو إتمام العمل ، أو انتهاء المدة إلا إذا كان هناك عذر يمنع الفسخ ، كما لو انتهت مدة إجارة الأرض الزراعية قبل أن يستحصد الزرع ، فتبقى في يد المستأجر بأجر المثل حتى يستحصد ، ولو جبراً على المؤجر ؛ منقلاً لضرر المستأجر بقلع الزرع قبل أوانه .
- ٥- وقال الأحناف : يجوز فسخ الإجارة لعذر يحصل ولو من جهته ، مثل أن يكثر حانوتاً ؛ ليؤجر فيه فيحترق ماله ، أو يسرق ، أو يُفصب ، أو يُفليس ، فيكون له فسخ الإجارة .

### رد العين المستأجرة :

ومتى انتهت الإجارة ، وجب على المستأجر رد العين المستأجرة .  
فإن كانت من المنقولات سلمها لصاحبها ، وإن كانت من العقارات الميئنة سلمها لصاحبها خالية من متاعه ، وإن كانت من الأراضي الزراعية سلمها خالية من الزرع ، إلا إذا كان هناك عذر كما سبق ، فإنها تبقى بيد المستأجر ، حتى يحصد الزرع بأجر المثل .  
وقالت الحنابلة : متى انقضت الإجارة رفع المستأجر يده ، ولم يلزمه الرد ولا مؤونته مثل المودع ؛ لأنه عقد لا يقتضي الضمان ، فلا يقتضي رده ومؤونته . قالوا : وتكون بعد انقضاء المدة بيد المستأجر أمانة إن تلفت بغير تفريط ، فلا ضمان عليه .



(١) هذا مذهب مالك وأحمد . وقال أبو حنيفة لا تناع إلا برضا المستأجر أو يكون عليه دين يحسه لحاكم سبه فيبيعها في دبه

## المضاربة

**تعريفها:** المضاربة؛ مأخوذة من اضرب في الأرض، وهو السفر للتجارة؛ يقول الله - سبحانه **﴿وَأَحْزَنَ بَصَرُونَ فِي الْأَرْضِ يَنْتَعُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾** [الزمل. ٢٠]. وتسمى قراضاً، وهو مشتق من قرض، وهو القطع؛ لأن المالك قطع قطعة من ماله ليتجر فيها وقصة من ربحه، وتسمى أيضاً معاملة والمقصود بها هنا؛ عقد بين طرفين عني أن يدفع أحدهما نقداً إلى الآخر ليتجر فيه، عني أن يكون الربح بينهما حسب ما يتفقان عليه.

**حكمها:** وهي جائزة بالإجماع. وقد ضارب رسول الله ﷺ لحديجة - رضي الله عنها - بمالها، وسافر به إلى الشام قبل أن يبعث، وقد كان معمولاً بها في الجاهلية، ولما جاء الإسلام أقرها. قال الحافظ ابن حجر: والذي نقطع به، أنها كانت ثابتة في عصر النبي ﷺ يعلم بها وأقرها، ولولا ذلك لما جازت ألبنة. وروي، أن عبد الله وعبيد الله ابني عمر بن الخطاب - رضي الله عنهم - خرجا في جيش العراق، فلما **قَفَلَا<sup>(١)</sup>** مرّا على عامل لعمر، وهو أبو موسى الأشعري وهو أمير البصرة، فرحب بهما وسهّل، وقال: لو أقدر لكم على أمر أنفعكما به لفعلت. ثم قال: بى، ههنا مال من مال الله، أريد أن أبعث به إلى أمير المؤمنين فأسلفكما، فبتاعان به متاعاً من متاع العراق، ثم تبيعانه في المدينة وتوفران رأس المال إلى أمير المؤمنين، ويكون لكم ربحه. فقالا: وددنا. ففعل، فكتب إلى عمر أن يأخذ منهما المال. فبما قدما وبعّا وربحا، قال عمر: **أَكُلُ الجيش قد أسلف كما أسلفكما؟** فقالا: لا. فقال عمر: ابنا أمير المؤمنين فأسلفكما! أدبا المال وربحه. فأمّا عبد الله فسكت، وأمّا عبيد الله فقال: يا أمير المؤمنين، لو هلك المال ضمنناه. فقال: أدّياه. فسكت عبد الله وراجع عبيد الله، فقال رجل من جلساء عمر: يا أمير المؤمنين، لو جعلته قرضاً<sup>(٢)</sup>. فرضي عمر، وأخذ رأس المال ونصف ربحه، وأخذ عبد الله وعبيد الله نصف ربح المال.

**حكمها:** وقد شرعها الإسلام وأباحها تيسيراً على الناس؛ فقد يكون بعض منهم مالكاً للمال، ولكنه غير قادر عني استثماره، وقد يكون هناك من لا يملك المال، لكنه يملك القدرة عني استثماره. فأجاز الشارع هذه المعاملة لينتفع كلّ واحد منهما، فزبّ المال ينتفع بخبرة المضارب، والمضارب ينتفع بالمال، ويتحقق بهذا تعاون المال والعمر. والله ما شرع العقود، إلا لتحقيق المصالح ودفع الحوائج.

**ركنها:** وركنها الإيجاب والقبول الصادران من لهما أهلية التعاقد، ولا يشترط لفظ معين، بل يتم العقد بكلّ ما يؤدّي إلى معنى مصرية؛ لأن العبرة في العقود لمقاصد والمعاني، لا للألفاظ والمباني.

**شروطها:** ويشترط في المضاربة الشروط الآتية:

١- أن يكون رأس المال نقداً، فإن كان تبرّاً، أو حليّاً، أو عروضاً، فإنها لا تصح.

(٢) أي لو عمت بحكم مصرية، وهو أن يحملهما نصف ونسب مال النصف.

(١) أي رحما



قول ابن المدر . أجمع كُ من بحفظ عه ، أنه لا يحور أن يجعل لرحل ديناً له على رحل مضاربة . انتهى .

٢- أن يكون معلوماً ؛ كي يتميز رأس المال لنذي يتحر فيه من الربح الذي يوزع بينهما ، حسب الاتفاق .  
٣- أن يكون الربح بين العامل وصاحب رأس مال معلوماً بالنسبة ، كالنصف ، والتكث ، والربع ، لأن السّي - عامل أهل حبير نشطر ما يحرح منها . وقال ابن المدر : أجمع كُ من بحفظ عه ، على إبطال لقراض إذا جعل أحدهما أو كلاهما لنفسه درهم معلومة . انتهى . وعنه ذلك ؛ أنه لو شترط قدر معين لأحدهما ، فقد لا يكون الربح إلا هذا القدر ، فيأخذه من شترط له ولا يأخذ الآخر شيئاً . وهذا مخالف لمقصود من عقد المضاربة الذي يراد به نفع كل من متعاقدين .

٤- أن تكون المضاربة مطلقة ، فلا يقيد رب المال العامل بالتجارة في بلد معين ، أو في سلعة معينة ، أو يتجر في وقت دون وقت ، أو لا يتعامل إلا مع شخص بعينه ، ونحو ذلك من الشروط ؛ لأن اشتراط التقييد كثيراً ما يفوت المقصود من العقد ، وهو الربح ، فلا بد من عدم اشتراطه ، وإلا فسدت المضاربة . وهذا مذهب مالك ، ولشافعي . وأما أبو حنيفة ، وأحمد ، فلم يشترطوا هذا الشرط ، وقالوا : إن المضاربة كما تصح مطلقة ، فإنها تجوز كذلك مقيدة <sup>(١)</sup> . وفي حاشية التقييد لا يجوز للعامل أن يتجاوز الشروط التي شرطها ، فإن تعدّها ضمن ؛ روي عن حكيم بن حزام ، أنه كان يشترط على أرجل إذا أعطاه مالاً مقراضة يضرب له به : ألا تجعل مالي في كبد رطبة ، ولا تحمله في بحر ، ولا تنزل به بطن مسيل ، فإن فعلت شيئاً من ذلك ، فقد ضمنت مالي . وليس من شروط المضاربة بيان مدتها ، فإنها عقد جائز يمكن فسخه في أي وقت . وليس من شروطها أن تكون بين مسلم ومسلم ، بل يصح أن تكون بين مسلم وذمي .

**العامل أمين :** ومتى تم عقد المضاربة وقبض العامل المال ، كانت يد العامل في المال يد أمانة ، فلا يضمن إلا بالتعدي . فإذا تلف المال بدون تعدّد منه ، فلا شيء عليه ، والقول قوله مع يمينه إذا ادّعى ضياع المال أو هلاكه ؛ لأن الأصل عدم الخيانة .

**العامل يضارب بمال المضاربة :** وليس للعامل أن يضارب بمال المضاربة ، ويعتبر ذلك تعدياً منه . قال في «بدية المجتهد» : ولم يختلف هؤلاء المشاهير من فقهاء الأمصار ، أنه إن دفع العامل رأس مال القراض إلى مقارض آخر ، فإنه ضامن إن كان خسران ، وإن كان ربح فذلك على شرطه ، ثم يكون للنذير عمل شرعه على الذي دفع إليه ، فيوفيه حظه مما بقي من المال <sup>(٢)</sup> .

**نفقة العامل :** نفقة العامل في مال المضاربة من ماله ما دام مقيماً ، وكذلك إذا سافر للمضاربة ؛ لأن النفقة قد تكون قدر الربح ، فيأخذه كله دون رب المال . ولأنه نصيباً من الربح مشروطاً له . فلا يستحق معه شيئاً آخر .

(١) لإفصح ص ٢٥٨ .

(٢) يرى أنه قلة ودفع وأحمد واستحق أن يضارب إذا حالف فهو ضامن . الربح لرب المال . وقال أصحاب الرأي : الربح لعمصار ويصدق له ، ووضع عليه وهو صد من رأس المال في الوجهين معا .

لكن إذا أذن رب المال للعامل بأن ينفق على نفسه من مال المضاربة أثناء سفره ، أو كان ذلك مما جرى به العرف ، فإنه يجوز له حينئذ أن ينفق من مال المضاربة . ويرى الإمام مالك ، أن للعامل أن ينفق من مال المضاربة ، متى كان المال كثيرًا يتسع للإتفاق منه .

فسخ المضاربة : وتنفسخ المضاربة بما يأتي :

١ - أن تفقد شرطًا من شروط الصحة . فإذا فقدت شرطًا من شروط الصحة ، وكان العامل قد قبض المال واتجر فيه ، فإنه يكون له في هذه الحال أجرة مثله ؛ لأن تصرفه كان بإذن من رب المال ، وقام بعمل يستحق عليه الأجرة . وما كان من ربح فهو للمالك ، وما كان من خسارة فهي عليه ؛ لأن العامل لا يكون إلا أجيرًا ، والأجير لا يضمن إلا بالتعدي .

٢ - أن يتعدى العامل أو يقصر في حفظ المال ، أو يفعل شيئًا يتنافى مع مقصود العقد ، فإن المضاربة في هذه الحال تبطل ، ويضمن المال إذا تلف ؛ لأنه هو المتسبب في التلف .

٣ - أن يموت العامل أو رب المال . فإذا مات أحدهما ، انفسخت المضاربة .

تصرف العامل بعد موت رب المال : إذا مات رب المال انفسخت المضاربة بموته ، ومتى انفسخت المضاربة ، فإن العامل لا حق له في التصرف في المال ، فإذا تصرف بعد علمه بالموت وبغير إذن الورثة ، فهو غاصب ، وعليه ضمان . ثم إذا ربح المال فالربح بينهما ، قال ابن تيمية : وبه حكم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيما أخذ ابنه من بيت المال ، فاتجر فيه بغير استحقاق ، فجعله مضاربة . انتهى . وإذا انفسخت المضاربة ورأس المال عروض ، فرب المال وللعامل أن يبيعه أو يقتسمه ؛ لأن ذلك حق لهما .

وإن رضي العامل بالبيع وأبى رب المال ، أجبر رب المال على البيع ؛ لأن للعامل حقًا في الربح ، ولا يحصل عليه إلا بالبيع . وهذا مذهب الشافعية ، والحنابلة .

اشتراط حضور رب المال عند القسمة : قال ابن رشد : أجمع علماء الأمصار ، على أنه لا يجوز للعامل أن يأخذ نصيبه من الربح ، إلا بحضور رب المال ، وأن حضور رب المال شرط في قسمة المال وأخذ العامل حصته ، وأنه ليس يكفي في ذلك أن يقسمه في حضور بينة أو غيرها . انتهى .

\*\*\*

## الحوالة

**تَعْرِيفُهَا :** الحَوَالَةُ<sup>(١)</sup>؛ مأخوذة من التحويل بمعنى الانتقال ، والمقصود بها هنا نقل الدين من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه . وهي تقتضي وجود مُحِيل ، ومحال ، ومحال عنه . فالمُحِيل هو المدين ، والمحال هو الدائن . والمحال عليه هو الذي يقوم بقضاء الدين . والحوالة تصرف من التصرفات التي لا تحتاج إلى إيجاب وقبول . وتصح بكل ما يدل عليها : كأَحْتُلُّكَ . و : أَتَبِعْتُكَ بِدِينِكَ عَلَى فُلَانٍ . ونحو ذلك .

**مشروعيتها :** وقد شرعها الإسلام وأجازها للحاجة إليها . روى الإمام البخاري ، ومسلم ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «مطل الغني يظلم» ، وإذا أتبع أحدكم على مليء فليتبع<sup>(٢)</sup> . [البخاري (٢٢٨٨) ومسلم (١٥٦٤)] . ففي هذا الحديث أمر الرسول ﷺ الدائن ، إذا أحاله المدين على غني مليء قادر ، أن يقبل الإحالة ، وأن يتبع الذي أحيل عليه بالمطالبة ، حتى يستوفي حقه .

**هل الأمر للوجوب أو التذنب ؟** : ذهب الكثير من الحنابلة ، وابن جرير ، وأبو ثور ، والظاهرية ، إلى أنه يجب على الدائن قبول الإحالة على المليء ؛ عملاً بهذا الأمر .

وقال الجمهور : إن الأمر للاستحباب .

**شروط صحتها :** ويشترط لصحة الحوالة الشروط الآتية :

١- رضا المحيل والمحال دون المحال عليه ؛ استدلالاً بالحديث المتقدم ، فقد ذكرهما الرسول ﷺ ، ولأن المحيل له أن يقضي الدين الذي عليه من أي جهة أراد ، ولأن المحال حقه في ذمة المحيل ، فلا ينتقل إلا برضاه . وقيل : لا يشترط رضاه ؛ لأن المحال يجب عليه قبولها ؛ لقوله ﷺ : «إذا أحيل أحدكم على مليء فليتبع» . [انظر تخريج الحديث السابق] . ولأن له أن يستوفي حقه ؛ سواء أكان من المحيل نفسه أو ممن قام مقامه . وأما عدم اشتراط رضا المحال عليه ؛ فلأن الرسول لم يذكره في الحديث ، ولأن الدائن أقام المحال مقام نفسه في استيفاء حقه ، فلا يحتاج إلى رضا من عليه الحق . وعند الحنفية ، والإصطخري من الشافعية ، اشتراط رضاه أيضاً .

٢- تماثل الحقيقتين في الجنس ، والقدر ، والحلول والتأجيل ، والجودة والرداءة ، فلا تصح الحوالة إذا كان الدين ذهباً ، وأحاله ليأخذ بدله فضة . وكذلك إذا كان الدين حالاً ، وأحاله ليقبضه مؤجلاً أو العكس . وكذلك لا تصح الحوالة ، إذا اختلف الحقان من حيث الجودة والرداءة ، أو كان أحدهما أكثر من الآخر .

٣- استقرار الدين ، فلو أحاله على موظف لم يستوف أجره بعد ، فإن الحوالة لا تصح .

(١) الحقبة من فتح الحاء وقد تكسر .

(٢) المطل في الأصل مند ، والمرد به هنا تأخير ما استحق أدائه بغير عذر . والمعنى هنا ، القدر على الأداء وهو كد فقيراً ، ومليء العني

٤- أن يكون كل من الحقيين معلوماً .

هل تبرأ ذمة المحيل بالحوالة ؟ : إذا صحت الحوالة برئت ذمة المحيل ، فإذا أفسد المحال عليه ، أو جحد الحوالة ، أو مات ، لم يرجع المحال على المحيل بشيء . وهذا هو ما ذهب إليه جماهير العلماء .  
إلا أن المالكية قالوا : إلا أن يكون المحيل غرّ المحال فأحاله على عديم . قال مالك في «الموطأ» : الأمر عندنا في الرجل يحيل الرجل على الرجل بدين له عليه ، إن أفلس الذي أُحيل عليه أو مات ، ولم يدع وفاء ، فليس للمحال على الذي أحاله شيء ، وأنه لا يرجع على صاحبه الأول . قال : وهذا الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا .

وقال أبو حنيفة ، وشريح ، وعثمان البتي ، وغيرهم : يرجع صاحب الدين ، إذا مات المحال عليه مفلساً أو جحد الحوالة .



## الشفعة

**تعريفها:** الشفعة؛ مأخوذة من الشفع، وهو الضم، وقد كانت معروفة عند العرب. فكان الرجل في الجاهلية إذا أراد بيع مرل أو حائط، أتاه اجار والشريك والصاحب يشفع إليه فيما باع، فيشفعه ويجعله أولى به ممن بعد منه، فسميت شفعة، وسمي طالبها شفيعاً. والمقصود بها في الشرع؛ تملك المشفوع فيه جبراً عن المشتري، بما قام عليه من الثمن والنفقات.

**مشروعيتها:** والشفعة ثابتة بالسنة، واتفق المسمون على أنها مشروعة. روى البخاري، عن جابر بن عبد الله، أن الرسول ﷺ قضى في الشفعة فيما لم يُقسم، فإذا وقعت الحدود وصُرِّت الطريق، فلا شفعة. [أحمد (٣/ ٢٩٦ و ٣٩٩) والبخاري (٢٢٧٣ و ٢٢٥٧) وأبو داود (٣٥١٤) والترمذي (١٣٧٠) وابن ماجه (٢٤٩٩)].

**حكمتها:** وقد شرع الإسلام الشفعة ليمنع الضرر، ويدفع الخصومة؛ لأن حق تملك الشفيع للبيع الذي اشتراه أجنبي يدفع عنه، ما قد يحدث له من ضرر ينزل به من هذا الأجنبي الطارئ. واختار الشافعي، أن الضرر هو ضرر مؤونة القسمة، واستحداث المرافق، وغيرها. وقيل: ضرر سوء المشاركة.

**الشفعة للذمي:** وكما ثبتت الشفعة للمسلم، فإنها تثبت للذمي عند جمهور الفقهاء. وقال أحمد، والحسن، والشعبي: لا تثبت للذمي؛ لما رواه الدارقطني، عن أنس، أن النبي ﷺ قال: «لا شفعة لنصراني». [أبيهي (٦/ ١٠٨) ومجمع الزوائد (٤/ ١٥٩)].

**استئذان الشريك في البيع:** ويجب على الشريك أن يستأذن شريكه قبل البيع، فإن باع ولم يؤذنه فهو أحق به، وإن أذن في البيع وقال: لا غرض لي فيه. لم يكن له الطلب بعد البيع. هذا مقتضى حكم رسول الله ﷺ، ولا معارض له بوجه.

١- روى مسلم، عن جابر، قال: قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شركة لم تُقسم؛ ربعة<sup>(١)</sup> أو حائط<sup>(٢)</sup>، لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه؛ فإن شاء أخذ وإن شاء ترك، فإذا باع ولم يؤذنه، فهو أحق به. [مسلم (١٦٠٨/ ١٣٣) وأبو داود (٣٥١٣) والنسائي (٧/ ٣٢٠)].

٢- وعن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «من كان له شرك في نخل أو ربعة، فبئس له أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فإن رضي أخذ وإن كره ترك». رواه يحيى بن آدم، عن رهير، عن أبي الزبير، وإسناده على شرط مسلم. [مسلم (١٦٠٨) وأحمد (٣/ ٣١٢)].

قال ابن حزم: لا يحل لمن له ذلك أن يبيعه، حتى يعرضه على شريكه أو شركائه فيه، فإن أراد من يشركه فيه الأخذ له بما أعطى فيه غيره، فالشريك أحق به، وإن لم يرد فقد سقط حقه، ولا قيام له بعد

ذلك إذا باعه ممن باعه . فإن لم يعرض عليه ، كما ذكرنا ، حتى باعه من غير من يشرّكه فيه ، فمن يشرّكه مخير بين أن يمضي ذلك البيع ، وبين أن يُبطله ، ويأخذ ذلك الجزء لنفسه بما يبيع به . وقال ابن القيم : وهذا مقتضى حكم رسول الله ﷺ ، ولا معارض له بوجه ، وهو الصواب المقطوع به . وذهب بعض العلماء - ومنهم الشافعية - إلى أن الأمر محمول على الاستحباب . قال النووي : هو محمول عند أصحابنا على الندب إلى إعلامه وكرهه يبعه قبل إعلامه ، وليس بحرام .

### الاحتياط لإسقاط الشفعة

ولا يجوز الاحتياط لإسقاط الشفعة ؛ لأن في ذلك إبطال حق المسلم ؛ لما روي عن أبي هريرة مرفوعاً : « لا تتركبوا ما ارتكب اليهود ، فتستحلوا محارم الله بأدنى الخيل » . [إرواء الغليل ( ٥ / ٣٧٥ )] .

وهذا مذهب مالك ، وأحمد . ويرى أبو حنيفة ، والشافعي ، أنه يجوز الاحتياط . والاحتياط لإسقاط الشفعة مثل أن يقر له ببعض الملك ، فيصبح بهذا الإقرار شريكاً له ، ثم يبيعه الباقي أو يهبه له .

**شروط الشفعة :** يشترط للأخذ بالشفعة الشروط الآتية :

**أولاً :** أن يكون المشفوع فيه عقاراً ، كالأرض ، والدور ، وما يتصل بها اتصال قرار ، كالغراس ، والبناء ، والأبواب ، والرفوف ، وكل ما يدخل في البيع عند الإطلاق ؛ لما تقدم عن جابر رضي الله عنه قال : قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شركة لم تقسم ؛ ربة أو حائط . [سبئ تخريجه] .

وهذا مذهب الجمهور من الفقهاء . وخالف في ذلك أهل مكة ، والظاهرية ، ورواية عن أحمد ، وقالوا : إن الشفعة في كل شيء ؛ لأن الضرر الذي قد يحدث للشريك في العقار قد يحدث أيضاً للشريك في المنقول ، ولما قاله جابر ، قال : قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شيء . قال ابن القيم : ورواة هذا الحديث ثقات . وحديث ابن عباس ، أن النبي ﷺ قال : « الشفعة في كل شيء » . ورجاله ثقات ، إلا أنه أُعل بالإرسال ، وأخرج الطحاوي له شاهداً من حديث جابر بإسناد لا بأس به . وقد انتصر لهذا ابن حزم ، فقال : الشفعة واجبة في كل جزء يبيع مشاعاً غير مقسوم ، بين اثنين فصاعداً ، من أي شيء كان مما ينقسم أو لا ؛ من أرض ، أو شجرة ، واحدة فأكثر ، أو عبد أو أمة ، أم من سيف ، أو من طعام ، أو من حيوان ، أو من أي شيء يبيع .

**ثانياً :** أن يكون الشفيع شريكاً في المشفوع فيه ، وأن تكون الشركة متقدمة على البيع ، وألا يتميز نصيب كل واحد من الشريكين ، بل تكون الشركة على الشيوع . فعن جابر رضي الله عنه قال : « قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل ما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود وصُرِّت الطرق ، فلا شفعة » . رواه الخمسة . [سبئ تخريجه] . أي ؛ أن الشفعة ثابتة في كل مُشْتَرَكٍ مُشَاعٍ قابل للقسمة ، فإذا قسم وظهرت الحدود ، ورسمت الطرق بينهما ، فلا شفعة . وإذا كانت الشفعة تثبت للشريك ، فإنها تثبت فيما يقبل القسمة ، ويُجبر الشريك فيها على القسمة ، بشرط أن ينتفع بالمقسوم على الوجه الذي كان ينتفع به قبل القسمة ؛ ولهذا

لا تثبت الشفعة في الشيء الذي لو قسم بطلت مفعته ، قال في «المهاج» : وكل ما لو قسم بطلت مفعته المقصودة ، كحمام ، ورحى ، لا شفعة فيه على الأصح . وروى مالك ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، وسعيد بن المسيب ، أن رسول الله ﷺ قضى بالشفعة فيما لم يقسم بين الشركاء ، فإذا وقعت الحدود بينهم ، فلا شفعة . [مالك في الموطأ (٢/ ٧١٣)] . وهذا مذهب علي . وعثمان . وعمر . وسعيد بن المسيب ، وسليمان بن يسار ، وعمر بن عبد العزيز ، وربيعه ، ومالك ، والشافعي ، والأوزاعي . وأحمد ، وإسحاق ، وعبد الله بن الحس ، والإمامية . قال في «شرح السنة» : اتفق أهل العلم على ثبوت الشفعة للشريك في الربع المقسم ، إذا ناع أحد الشركاء نصيبه قبل القسمة ، فللقاين أخذه بالشفعة متى اضمن البدي وقع عليه البيع . وإن ناع بشيء متقوم من ثوب فبأحد بقيمته . انتهى . وأما الجار ، فإنه لا حق له في الشفعة عندهم . وحالف في ذلك الأحاد ، فقالوا : إن الشفعة مرتبة ؛ فهي تثبت للشريك الذي لم يقاسم أولاً ، ثم يليه الشريك المقاسم ، إذا بقيت في الطرق أو في المصحن شركة ، ثم الجار الملاصق . ومن العلماء من توسط ، فأثبتها عند الاشتراك في حق من حقوق الملك ، كالطريق ، والماء ، ونحوه ، ونفاها عند تميز كل ملك بطريق ، حيث لا يكون بين الملاك اشتراك . واستدل لهذا بما رواه أصحاب «السنن» بإسناد صحيح ، عن جابر ، عن النبي ﷺ قال : «الجار أحق بشفعة حاره . يتطرب بها وإن كان عائناً ، إذا كان طريقهما واحداً» . [أحمد (٣/ ٣٠٣) وأبو داود (٣٥١٨) والترمذي (١٣٦٩) وابن ماجه (٢٤٩٤)] . قال ابن القيم : وعلى هذا القول تبدل أحاديث جابر مطوقها ومفهومها ، ويروى عنها القضاة والاختلاف . قال . والأقوال الثلاثة في مذهب أحمد ، وأعدلها وأحسنها هذا القول الثالث . انتهى .

ثالثاً : أن حرج المشعوع فيه من ملك صاحبه بعوض مالي ، أن يكون مبيعاً<sup>(١)</sup> أو يكون في معنى المبيع ، كصحن عن إقرار بمال ، أو عن جنابة توحه . أو هبة ببيع بعوض معبوم ؛ لأنه بيع في الحقيقة . فلا شفعة فيما انتقل عنه ملكه بغير بيع ، كموهوب بغير عوض ، وموصى به وموروث . وفي «بداية المجتهد» : واحتلف في الشفعة في المساقاة ، وهي تدليل أرض بأرض ؛ فمن مالك في ذلك ثلاث روايات ؛ الجوار ، ونوع . وثالث ، أن تكون المناقلة بين الأشرار أو الأحناب . فلم يرها في الأشرار ورآها في الأحناب .

رابعاً : أن يطلب الشفع على الفور . أي ، أن اشفع إذا علم بالبيع ، فإنه يجب عليه أن يطلب الشفعة حين يعلم متى كان ذلك ممكناً ، فإن علم ثم أخر الطلب من غير عذر ، سقط حقه فيها . والسبب في ذلك ؛ أنه لو لم يصحبها الشفع على الفور ، وبقي حقه في الطلب مترخياً ، لكان في ذلك صرر بالمشتري ؛ لأن ملكه لا يستقر في المبيع ، ولا يتمكن من التصرف فيه بالعمارة ؛ خوفاً من صياح جهده وأخذه بالشفعة . وإلى هذا ذهب أبو حنيفة . وهو الراجح من مذهب الشافعي . وإحدى الروايات عن أحمد<sup>(٢)</sup> . وهذا ما لم

(١) لأحناف يرون أن الشفعة لا تكون إلا في المبيع فقط أحياناً يظهر لأحاديث

(٢) أصبح الروايات عن أبي حنيفة . أن أعطى لا يجب أن يكون فور العلم بالمبيع لأن تشيع قد يحاج إلى البروي في الأمر فصح أن يمكن من ذلك . وهذا يكون بجعل الخيار في طور مجلس عنه بالمبيع ، فلا تطل شفعته إلا إذا قام عن المجلس أو تشاعل عن لطلب بأمر آخر

يكر الشفيع عتت ، أو لم يعلم بالمبيع ، أو كان يحهل الحكم ، فإن كان غائثا ، أو سم يعلم بالمبيع ، أو كان يجهل أن تأخير الطلب يسقط الشفعة ، فإنها لا تسقط . ويرى ابن حرم وغيره ، أن الشفعة تثبت حقا له بإيجاب الله ، فلا تسقط بترك الطلب ولو ثمانين سنة أو أكثر ، إلا إذا أسقطه بنفسه . ويرى أن النقول ، بأن الشفعة لمن واثبها لفظ فاسد ، لا يحل أن يضاف مثله إلى رسول الله ﷺ . وقال مالك : لا تجب على الفور . بل وقت وجوبها متسع . قال ابن رشد : واحتلف قوله في هذا الوقت ، هل هو محدود أم لا ؟ فمرة قال : هو غير محدود . وإنها لا تنقطع أبدا ، إلا أن يحدث المتاع بناء أو تغييرا كثيرا بمعرفته ، وهو حاضر عالم ساكت . ومرة حدد هذا الوقت ، فروي عنه الشئنة ، وهو الأشهر ، وقيل : أكثر من سنة . وقد قيل عنه : إن الخمسة أعوام لا تنقطع فيها الشفعة .

**خامسا :** أن يدفع الشفيع للمشتري قدر الثمن الذي وقع عليه العقد ، فيأخذ الشفيع الشفعة بمثل الثمن إن كان مثلثا ، أو بقيمته إن كان متقوما ؛ ففي حديث جابر مرفوعا : «هو أحق به بالثمن» . رواه الجوزجاني . فإن عجز عن دفع الثمن كله ، سقطت الشفعة . ويرى مالك ، والحنابلة ، أن الثمن إذا كان مؤجلا كله أو بعضه ، فإن للشفيع تأجيله أو دفعه منجما «مقسطا» حسب المنصوص عليه في العقد ، بشرط أن يكون موسرا أو يجيء بضامن له موسر ، والا وجب أن يدفع الثمن حالا رعاية للمشتري . والشافعي ، والأحناف ، يرون أن الشفيع مخير ؛ فإن عجل تعجلت الشفعة ، وإلا تتأخر إلى وقت الأجل .

**سادسا :** أن يأخذ الشفيع جميع الصفقة ، فإن طيب الشفيع أخذ البعض ، سقط حقه في الكل . وإذا كانت الشفعة بين أكثر من شفيع فتركها بعضهم ، فليس للباقي إلا أخذ الجميع ، حتى لا تتفرق الصفقة على المشتري .

**الشفعة بين الشفعاء :** إذا كانت الشفعة بين أكثر من شفيع ، وهم أصحاب سهام متفاوتة ، فإن كر واحد منهم يأخذ من المبيع بقدر سهمه عند مالك . والأصح من قولي الشافعي ، وأحمد ؛ لأنها حق يستفاد بسبب الملك ، فكانت على قدر الأملاك . وقال الأحناف ، وابن حزم : إنها على عدد الرؤوس ؛ لاستوائهم جميعا في سبب استحقاقها .

**ورثة الشفعية :** يرى مالك ، والشافعي<sup>(١)</sup> ، أن الشفعة توزر ولا تبطل بالموت ، فإذا أوجبت له الشفعة فمات وسم يعلم بها ، أو علم بها ومات قبل التمكن من الأخذ ، انتقل الحق إلى الوارث ، قياسا على الأموال . وقال أحمد ؛ لا تورث ، إلا أن يكون الميت طالب بها . وقالت الأحناف : إن هذا الحق لا يورث ، كما أنه لا يباع ، وإن كان الميت طالب بالشفعة ، إلا أن يكون الحاكم حكم له بها ثم مات .

**تصرف المشتري :** تصرف المشتري في المبيع قبل أخذ الشفيع بالشفعة صحيح ؛ لأنه تصرف في ملكه ، فإن باعه ، فليشفيع أحده بأحد البيعين . وإن وهبه ، أو وقفه ، أو تصدق به ، أو جعله صدقا ونحوه . فلا شفعة ؛ لأن فيه إضرارا بالمأخوذ منه ، لأن ملكه يزول عنه بغير عوض ، والضرر لا يزال بالضرر . أما تصرف

(١) وهو حجار



المشتري بعد أخذ الشفيع بالشفعة ، فهو باطل ؛ لانتقال الملك للشفيع بالطلب .

المشتري يني قبل الاستحقاق بالشفعة : إذا بى المشتري أو غرس في الجزء المشفوع فيه قبل قيام الشفعة ، ثم استحق عليه بالشفعة ؛ فقال الشافعي ، وأبو حنيفة : للشفيع أن يعطيه قيمة البناء منقوضًا ، وكذلك قيمة الغرس مقلوعًا ، أو يكلفه بنقصه . وقال مالك : لا شفعة ، إلا أن يعطى المشتري قيمة ما بنى وما غرس .

المصالحة عن إسقاط الشفعة : إذا صالح عن حقه في الشفعة أو باعه من المشتري ، كان عمله باطلاً ، ومسقطاً لحقه في الشفعة ، وعليه رد ما أخذه عوضًا عنه من المشتري . وهذا عند الشافعي . وعند الأئمة الثلاثة ، يجوز له ذلك ، وله أن يملك ما بذله له المشتري .

\* \* \*

## الوكالة

**تعريفها:** الوكالة<sup>(١)</sup>؛ معناها التفويض، تقول: وكلت أمري إلى الله. أي؛ فوضته إليه. وتطلق على الحفظ، ومنه قول الله - سبحانه -: ﴿حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾<sup>(٢)</sup> [آل عمران: ١٧٣]. والمراد بها هنا؛ استنابة الإنسان غيره فيما يقبل النيابة.

**مشروعيتها:** وقد شرعها الإسلام للحاجة إليها، فليس كل إنسان قادرًا على مباشرة أموره بنفسه، فيحتاج إلى توكيل غيره ليقوم بها بالنيابة عنه، جاء في القرآن الكريم قول الله - سبحانه - في قصة أهل الكهف: ﴿وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِنَبِّئَهُمْ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِئْتُمْ قَالُوا لَبِئْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِئْتُمْ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِكِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١٩]. وذكر الله عن يوسف، أنه قال للملك: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْهَا﴾ [يوسف: ٥٥]. وجاءت الأحاديث الكثيرة تفيد جواز الوكالة؛ منها أنه ﷺ وكّل أبا رافع ورجلاً من الأنصار فزوّجه ميمونة - رضي الله عنها. [الترمذي (٨٤١) وشميد (١٥٢/٣) وزاد المعاد (١/١١٣)]. وثبت عنه ﷺ التوكيل في قضاء الدين، والتوكيل في إثبات الحدود واستيفائها، والتوكيل في القيام على بدنه، وتقسيم جلالها وجلودها، وغير ذلك. وأجمع المسلمون على جوازها بل على استحبابها؛ لأنها نوع من التعاون على البر والتقوى، الذي دعا إليه القرآن الكريم وحُيِّت فيه السنة، يقول الله - سبحانه -: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]. ويقول الرسول ﷺ: «والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه». [مسلم (٢٦٩٩) وأبو داود (٤٩٤٦) والترمذي (١٩٣٠) وابن ماجه (٢٢٥)]. وقد حكى صاحب «البحر» الإجماع على كونها مشروعة. وفي كونها نيابةً أو ولايةً وجهان؛ فقيل: نيابةً لتحريم المخالفة. وقيل: ولايةً لجواز المخالفة إلى الأصلح، كالبيع بمعجل وقد أمر بمؤجل.

**أركانها:** الوكالة عقد من العقود، فلا تصح إلا باستيفاء أركانها من الإيجاب والقبول، ولا يشترط فيهما لفظ معين، بل تصح بكل ما يدل عليهما من القول أو الفعل. ولكل واحد من المتعاقدين أن يرجع في الوكالة، ويفسخ العقد في أي حال؛ لأنها من العقود الجائزة. أي؛ غير اللازمة.

**التجيز والتعليق:** وعقد الوكالة يصح منجزاً، ومعلقاً، ومضافاً إلى المستقبل، كما يصح مؤقتاً بوقت أو بعمل معين؛ فالمنجز مثل: وكلتك في شراء كذا. والتعليق مثل: إن تم كذا، فأنت وكيلني. والإضافة إلى المستقبل مثل: إن جاء شهر رمضان، فقد وكلتك عني. والتوقيت مثل: وكلتك مدة سنة. أو: لتعما

كذا . وهذا مذهب الحنفية ، والحنابلة . ورأي الشافعية ، أنه لا يجوز تعليقها بالشرط . والوكالة قد تكون تبرعاً من الوكيل ، وقد تكون بأجر ؛ لأنه تصرف لغيره لا يلزمه ، فحاز أخذ العوض عليه ، وحينئذ للموكل أن يشترط عليه ألا يخرج نفسه منها ، إلا بعد أحل محدود ، وإلا كان عليه التعويض<sup>(١)</sup> . وإن نص في العقد على أجرة للوكيل ، اعتبر أحيراً وسرت عليه أحكام الأخير .

**شروطها :** والوكالة لا تصح إلا إذا استكملت شروطها ، وهذه الشروط منها شروط خاصة بالموكل ، ومنها شروط خاصة بالوكيل ، ومنها شروط خاصة بالموكل فيه . أي ؛ محل الوكالة .

**شروط الموكل :** ويشترط في الموكل أن يكون مالكا للتصرف فيما يؤكل فيه ، فإن لم يكن مالكا للتصرف فلا يصح توكيله ، كالمجنون ، والصبي غير المميز ، فإنه لا يصح أن يؤكل واحد منهما غيره ؛ لأن كلا منهما فاقد الأهلية ، فلا يملك التصرف ابتداءً . أما الصبي المميز ، فإنه يصح توكيله في التصرفات النافعة له نفعا محضاً ، مثل التوكيل بقبول الهبة ، والصدقة ، والوصية . فإن كانت التصرفات ضارة به ضرراً محضاً ، مثل الطلاق ، والهبة ، والصدقة ، فإن توكيله لا يصح .

**شروط الوكيل :** ويشترط في الوكيل أن يكون عاقلاً ، فلو كان مجنوناً ، أو معتوهاً ، أو صبيّاً غير مميز ، فإنه لا يصح توكيله . أما الصبي المميز ، فإنه يجوز توكيله عند الأحناف ؛ لأنه مثل البالغ في الإحاطة بأمور الدنيا ، ولأن عمر ابن السيدة أم سلمة زوج أمه من رسول الله ﷺ ، وكان صبيّاً لم يبلغ الحلم بعد . [أحمد (٣١٣/٦) وأبو يعلى (٦/٢٤٤) والمطالب العالية (٤/١٣٣) والنسائي (٦/٨١) وابن حبان (١٢٨٢/١) موارد] والحاكم (٤/١٧) وابن سعد (٨/٩٣) ] .

**شروط الموكل فيه :** ويشترط في الموكل فيه أن يكون معلوماً للوكيل ، أو مجهولاً جهالة غير فاحشة ، إلا إذا أطلق الموكل ، كأن يقول له : اشتر لي ما شئت . كما يشترط فيه أن يكون قابلاً للنيابة . ويجري ذلك في كل العقود التي يجوز للإنسان أن يعقدها لنفسه ؛ كالبيع ، والشراء ، والإجارة ، وإثبات الدين والعين ، والخصومة ، والتقاضي ، والصلح ، وطلب الشفعة ، والهبة ، والصدقة ، والرهن والارتهان ، والإعارة والاستعارة ، والزواج والطلاق ، وإدارة الأموال ؛ سواء أكان الموكل حاضراً أم غائباً ، وسواء أكان رجلاً أم امرأة . روى البخاري ، عن أبي هريرة ، قال : كان لرجل على النبي ﷺ سنٌّ من الإبل ، فجاء يتقاضاه فقال : «أعطوه» . فطلبوا له سنه فلم يجدوا إلا سنّاً فوقها . فقال : «أعطوه» . فقال : أوفيتني أوفى الله لك . قال النبي ﷺ : «إن خيركم أحسنكم قضاءً» . [البخاري (٢٣٩٢) ومسلم (١٦٠١)] . قال القرطبي : فدل هذا الحديث مع صحته على جواز توكيل الحاضر الصحيح البدن ؛ فإن النبي ﷺ أمر أصحابه أن يعطوا عنه السن التي كانت عليه ، وذلك توكيل منه لهم على ذلك ، ولم يكن النبي ﷺ مريضاً ولا مسافراً ، وهذا يرد قول أبي حنيفة ، وسحنون في قولهما : إنه لا يجوز توكيل الحاضر الصحيح البدن ، إلا برضاء الخصم . وهذا الحديث خلاف قولهما .

(١) قالت الحنابلة : إن قال مع هذا عشرة مما راد فهو لك صح ابيع وله الريادة ، وهو قول إسحاق وغيره . وكان ابن عباس لا يرى بذلك بشأناً لأنه مثل المصاربة .

ضابط ما تجوز فيه الوكالة: وقد وضع الفقهاء ضابطاً لتجوز فيه الوكالة، فقالوا: كل عقد جارٍ أن يعقده لإسنان نفسه، حار أن يوكل به غيره. أم ما لا تجوز فيه الوكالة، فكل عمل لا تدخه النيابة، مثل الصلاة، والخف، وإطهارة، فإنه لا يجوز في هذه الحالات أن يوكل الإنسان غيره فيها؛ لأن الغرض منها الابتلاء واختبار، وهو لا يحصل بفعل الغير.

الوكيل أمين: ومتى تمت الوكالة، كان الوكيل أميناً فيما وكل فيه، فلا يضمن إلا بالتعدي أو التفريط، ويقبل قوله في التنف كغيره من الأمانة<sup>(١)</sup>.

التوكيل بالخصومة: ويصح التوكيل بالخصومة في إثبات الديون والأعيان، وسائر حقوق العباد؛ سواء أكان الموكل مدعياً أم مدعى عليه، وسواء كان رجلاً أم امرأة، وسواء رضي الخصم أم لم يرض؛ لأن المحاصمة حق خالص للموكل، فنه أن يتولاه بنفسه وله أن يوكل عنه غيره فيه. وهل يملك الوكيل بالخصومة الإقرار على موكله؟ وهل له الحق في قبض ما الذي يحكم به له؟ والجواب عن ذلك نذكره فيما يلي:

إقرار الوكيل على موكله: إقرار الوكيل على موكله في الحدود والقصاص لا يقبل مطلقاً، سواء أكان بمجلس القضاء أم بغيره.

وأما إقراره في غير الحدود والقصاص، فإن لأئمة اتفقوا على أنه لا يقبل في غير مجلس القضاء، واختلفوا فيما إذا أقر عليه بمجلس لقضاء؛ فقال لأئمة الثلاثة: لا يصح؛ لأنه إقرار فيما لا يملكه. وقال أبو حنيفة: يصح، إلا إن شرط عليه ألا يقر عليه.

الوكيل بالخصومة ليس وكيلاً بالقبض: والوكيل بالخصومة ليس وكيلاً بالقبض؛ لأنه قد يكون كفوفاً لتقاضى والمخاصمة، ولا يكون أميناً في قبض الحقوق. وهذا ما ذهب إليه لأئمة الثلاثة، خلافاً للأحناف الذين يرون أن له قبض ما الذي يحكم به لموكله؛ لأن هذا من تمام الخصومة، ولا تنتهي إلا به، فيعتبر موكلاً فيه.

التوكيل باستيفاء القصاص: ومما اختلف العلماء فيه التوكيل باستيفاء لقصاص؛ فقال أبو حنيفة: لا يجوز، إلا إذا كان الموكل حاضراً، فإذا كان غائباً فإنه لا يجوز؛ لأنه صاحب الحق، وقد يعفو لو كان حاضراً، فلا يجوز استيفاء القصاص مع وجود هذه الشبهة. وقال مالك: يجوز ولو لم يكن الموكل حاضراً. وهذا أصح قولي الشافعي، وأظهر الروايتين عن أحمد.

الوكيل بالبيع: ومن وُكل غيره لبيع له شيئاً، وأصلق وكالة فم يقبده بتمن معين، ولا أن يبيعه معطلاً ومؤحلاً، فليس له أن يبيعه إلا بتمن مئش، ولا أن يبيعه مؤحلاً، فهو باع بما لا يتعاس الناس بتمنه. وبعه مؤحلاً، لم يختر هذا لبيع إلا برضا الموكل؛ لأن هذا ينشأ مع مصححته فيرجع فيه إليه. وليس معنى الإضلاق أن يفعل الوكيل ما يشاء، بل معناه الانصراف إلى البيع امتعازاً بلى التحار، وما هو أنفع

(١) من صو التفريط أن يبيع سبعة وسلمه من فض الشئ وأن يستعمل عين مستعملاً حاصاً أو أن يصحب في غير حر.

للموكل ، قال أبو حنيفة : يجوز أن يبيع كيف شاء نقداً أو نسيئة ، وبدون ثمن المثل ، وبما لا يتغابن الناس بمثله ، وينقد البلد وبغير نقده ؛ لأن هذا هو معنى الإطلاق . وقد يرغب الإنسان في التخلص من بعض ما يملك يبيعه ولو بغبر فاحش . هذا إذا كانت الوكالة مطلقة ، فإذا كانت مقيدة ، فإنه يجب على الوكيل أن يتقيد بما قيده به الموكل ، ولا يجوز مخالفته إلا إذا خالفه إلى ما هو حير للموكل ، فإذا قيده بثمن معين فباعه بأريد ، أو قال : بعه مؤجلاً . فباعه حالاً ، صح هذا البيع . فإذا لم تكن المخالفة إلى ما هو خير للموكل ، كان تصرفه باطلاً عند الشافعي . ويرى الأحناف ، أن هذا التصرف يتوقف على رضا الموكل ، فإن أجازه صح ، وإلا فلا <sup>(١)</sup> .

**شراء الوكيل من نفسه لنفسه :** وإذا وُكل في بيع شيء ، هل يجوز له أن يشتريه لنفسه ؟ قال مالك : لو وكيل أن يشتري من نفسه لنفسه بزيادة في الثمن . وقال أبو حنيفة ، والشافعي ، وأحمد في أظهر روايته : لا يصح شراء الوكيل من نفسه لنفسه ؛ لأن الإنسان حريص بطبعه على أن يشتري لنفسه رخيصاً ، وغرض الموكل الاجتهاد في الزيادة ، وبين الغرضين مضادة .

**التوكيل بالشراء :** الوكيل بالشراء إن كان مقيداً بشروط اشترطها الموكل ، وجب مراعاة تلك الشروط ؛ سواء أكانت راجعة إلى ما يُشترى أم إلى الثمن ، فإن خالف فاشترى غير ما طُلب منه شراؤه ، أو اشترى بثمن أزيد مما عينه الموكل ، كان الشراء له دون الموكل ، فإن خالف إلى ما هو أفضل ، جاز ؛ فمن عروة البارقي رضي الله عنه أن النبي ﷺ أعطاه ديناراً يشتري به ضحية أو شاة ، فاشترى شاتين ، فباع إحداهما بدينار فأناه بشاة ودينار ، فدعا له بالبركة في بيعه ، فكان لو اشترى تراباً لربح فيه . رواه البخاري ، وأبو داود ، والترمذي . [سبق تخريجه] . وفي هذا دليل على أنه يجوز للوكيل إذا قال له المالك : اشتر بهذا الدينار شاة . ووصفها ، أن يشتري به شاتين بالصفة المذكورة ؛ لأن مقصود الموكل قد حصل ، وزاد الوكيل خيراً ، ومثل هذا لو أمره أن يبيع شاة بدرهم فباعها بدرهمين ، أو أن يشتريها بدرهم فاشترىها بنصف درهم . وهو الصحيح عند الشافعية ، كما نقده النووي في زيادة «الروضة» . وإن كانت الوكالة مطلقة ، فليس للوكيل أن يشتري بأكثر من ثمن المثل أو بغبر فاحش ، وإذا خالف كان تصرفه غير نافذ على الموكل ، ووقع الشراء لوكيل نفسه .

**انتهاء عقد الوكالة :** ينتهي عقد الوكالة بما يأتي :

- ١- موت أحد المتعاقدين أو جنونه ؛ لأن من شروط الوكالة الحياة والعقل ، فإذا حدث الموت أو الجنون ، فقد فقدت ما يتوقف عليه صحتها .
- ٢- إنباء العمل المقصود من الوكالة ؛ لأن العمل المقصود إذا كان قد انتهى ، فإن الوكالة في هذه الحال تصبح لا معنى لها .

(١) وعند احسانه أن الوكيل إذا اشترى بأكثر من ثمن المثل أو الثمن الذي قدره له الموكل بما لا يتغابن الناس فيه عادة صح الشراء للموكل وصح لو كبل الزيادة ، وبيع كاشراء في صحته ، وصح لو كبل النقص في الثمن ، أما ما يتغابن فيه الناس عادة فهو لا يصح .

- ٣- عزل الموكل للوكيل ولو لم يعلم<sup>(١)</sup> . ويرى الأحاف ، أنه يجب أن يعلم الوكيل بالعزل ، وقيل العلم تكون تصرفاته كتصرفاته قبل العزل في جميع الأحكام .
- ٤- عزل الوكيل نفسه . ولا يشترط عدم الموكل بعزل نفسه أو حضوره ، والأحاف يشترطون ذلك ؛ حتى لا يضار .
- ٥- خروج الموكل فيه عن ملك الموكل .



---

(١) وهذا عند الشافعي والحنابلة ، ويكون ما بيده بعد العزل أمانة .

## العارية<sup>(١)</sup>

**تعريفها:** العارية عمل من أعمال البر التي تدب إليها الإسلام ورعت فيها؛ يقول الله - سبحانه - ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]. وقال أنس رضي الله عنه: كان فزع بالمدينة، فاستعار النبي ﷺ فرساً من أبي طلحة يقال له: المدوب. فركبه، فلما رجع قال: «ما رأينا من شيء، وإن وجدناه لبحراً». [البخاري (٢٦٢٧) ومسلم (٢٣٠٧/٤٩)]. وقد عرفها الفقهاء؛ بأنها إباحة المالك منافع ملكه لغيره بلا عوض.

**بِمَ تَتَعَقَّدُ:** وتتعقد بكل ما يدل عليها من الأقوال والأفعال.

**شروطها:** ويشترط لها الشروط الآتية؛

١- أن يكون المعير أهلاً للتبرع.

٢- أن تكون العين منتقاة بها مع بقائها.

٣- أن يكون النفع مباحاً.

**إعارة الإعارة وإجارتها:** ذهب أبو حنيفة، ومالك، إلى أن المستعير له إعارة العارية وإن لم يأذن المالك، إذا كان مما لا يختلف باختلاف المستعمل. وعند الحنابلة، أنه متى تمت العارية، جاز للمستعير أن ينتفع بها بنفسه أو بمن يقوم مقامه، إلا أنه لا يؤجرها ولا يعيرها، إلا بإذن المالك. فإن أعارها بدون إذنه، فتفتت عند الثاني، فللمالك أن يضمّن أيهما شاء، ويستقر الضمان على الثاني؛ لأنه قبضها على أنه ضامن لها وتفتت في يده، فاستقر الضمان عليه، كالغاصب من الغاصب.

**متى يرجع المعير:** وللمعير أن يسترد العارية متى شاء، ما لم يسبب ضرراً للمستعير. فإن كان في استردادها ضرر بالمستعير، أجل، حتى يتقي ما يتعرض له من ضرر.

**وجوب ردّها:** ويجب على المستعير أن يرد العارية التي استعارها بعد استيفاء نفعها؛ لقول الله - سبحانه - ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]. وعن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَىٰ مَنْ اتَّخَذَتْ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَتْ». أخرجه أبو داود، والترمذي وصحّحه، والحاكم وحسنه. [أبو داود (٣٥٣٥) والترمذي (١٢٦٤) والحاكم (٤٦/٢)]. وروى أبو داود، والترمذي وصحّحه، عن أبي أمامة، أن النبي ﷺ قال: «العارية مؤدّاة». <sup>(٢)</sup> [أبو داود (٣٥٩٥) والترمذي (١٢٦٥) وابن حبان (٥٠٩٤)].

**إعارة ما لا يضّر المعير وينفع المستعير:** نهى رسول الله ﷺ أن يمنع الإنسان حارّه من غر حشبة في حداره، ما لم يكن في ذلك ضرر يصيب الحدار؛ فعن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يمنع

(٢) أي تعاد صاحبه.

(١) عارية أو عارية بالتحفيف وشدّيد.

أحدكم جازّه أن يعرّز خشبة في جداره». [البخاري (٢٤٦٣) ومسلم (١٦٠٩)]. قال أبو هريرة : مالي أراكم عنها معرضين ، والله لأرمينَّ بها بين أكتافكم . رواه مالك . واختلف العلماء في معنى الحديث ، هل هو على الندب إلى تمكين الجار من وضع الخشب على جدار جاره ، أم على الإيجاب ؟ وفيه قولان للشافعي ، وأصحاب مالك . أصحهما في المذهبين الندب . وبه قال أبو حنيفة ، والكوفيون . والثاني ، الإيجاب . وبه قال أحمد ، وأبو ثور ، وأصحاب الحديث . وهو ظاهر الحديث . ومن قال بالندب قال : ظاهر الحديث ، أنهم توفّقوا عن العمل ؛ فلهذا قال : مالي أراكم عنها معرضين . وهذا يدل على أنهم فهموا منه الندب لا الإيجاب ، ولو كان واجبا لما أطبقوا على الإعراض عنه . والله أعلم . ويدخل في هذا كلّ ما ينتفع به المستعير ، ولا ضرر فيه على المعير ، فإنه لا يحل منعه . وإذا منعه صاحبه قضى الحاكم به ؛ لما رواه مالك ، عن عمر بن الخطاب ، أن الضحّاك بن قيس ساق خليجاً له من العريض ، فأراد أن يمر في أرض محمد بن مسلمة ، فأبى محمد ، فقال له الضحّاك : لمَ تمنّني وهو لك منفعة ؛ تسقي منه أولاً وآخرًا ولا يضرك ؟ فأبى محمد ، فكلم فيه الضحّاك عمر بن الخطاب ، فدعا عمرُ محمدَ بنَ مسلمة ، فأمره أن يخلي سبيله ، قال محمد : لا . فقال عمر : لا تمنع أخاك ما ينفعه ولا يضرك . فقال محمد : لا . فقال عمر : والله ، ليمرَّ به ولو عني بطنك . فأمره عمر أن يمر به ، ففعل الضحّاك . والحديث عمرو بن يحيى المازني ، عن أبيه ، أنه قال : كان في حائط جدي ربيع لعبد الرحمن بن عوف ، فأراد عبد الرحمن أن يحوله إلى ناحية من الحائط فمنعه صاحب الحائط ، فكلم عمر بن الخطاب ، فقضى لعبد الرحمن بن عوف بتحويله . وهذا مذهب الشافعي ، وأحمد ، وأبي ثور ، وداود ، وجماعة أهل الحديث . ويرى أبو حنيفة ، ومالك ، أنه لا يقضى بمثل هذا ؛ لأن العارية لا يقضى بها . والأحاديث المتقدمة ترجح الرأي الأول .

**ضمان المستعير :** ومتى قبض المستعير العارية فتلفت ، ضمنها ؛ سواء فرط أم لم يفرط . وإلى هذا ذهب ابن عباس ، وعائشة ، وأبو هريرة ، والشافعي ، وإسحاق . ففي حديث سمرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «على اليد ما أخذت ، حتى تؤدّي» .<sup>(١)</sup> أخرجه أحمد وأبو داود والحاكم وصححه ، وابن ماجه . [أحمد (٨/٥) وأبو داود (٣٥٦١) والترمذي (١٢٦٦) وابن ماجه (٢٤٠٠) والحاكم (٤٧/٢)] . وذهب الأحناف ، والمالكية إلى أن المستعير لا يضمن إلا بتفريط منه ؛ لقول الرسول ﷺ : «ليس على المستعير غير المغل»<sup>(٢)</sup> ضمان ، ولا المستودع غير المغل ضمان . أخرجه الدارقطني . [الدارقطني (٤١/٣)] .

\*\*\*

(١) أي اليد ضمان ما أخذت حتى ترده إلى مالكه  
(٢) المغل : الخائن .



## الوديعة

**تعريفها :** الوديعة ؛ مأخوذة من ودع الشيء ، بمعنى تركه . وسمي الشيء الذي يدعه الإنسان عند غيره ليحفظه له بالوديعة ؛ لأنه يتركه عند المودع .

**حكمها :** والإيداع والاستيداع جائزان ، ويستحب قبولها لمن يعلم عن نفسه القدرة على حفظها ، ويجب على المودع أن يحفظها في حرز مثلها . والوديعة أمانة عند المودع ، يجب ردها عندما يطلبها صاحبها ؛ يقول الله - سبحانه - ﴿وَإِنْ أَيْنَ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ فَلَئِنَّ الَّذِي أَوْثَقَ أَمْنَتُهُ وَلَيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾ [البقرة : ٢٨٣] . وقد تقدم حديث : «أَدُّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ أُثِمْتَكَ» . ٤٠٠ . [سبق تخريجه] .

**ضمانها :** ولا يضمن المودع إلا بالتقصير أو الجناية منه على الوديعة ؛ للحديث المتقدم الذي رواه الدارقطني في الباب المتقدم . وروى عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن النبي ﷺ قال : «مَنْ أودع وديعةً ، فلا ضمان عليه» . رواه ابن ماجه . [ابن ماجه (٢٤٠١)] ، وفي حديث رواه البيهقي : «لا ضمان على مؤتمن» . [الدارقطني (٤١ / ٣) والبيهقي (٢٨٩ / ٦)] . وقضى أبو بكر رضي الله عنه في وديعة كانت في جراب فضاعت من خرق الجراب ، ألا ضمان فيها . وقد استودع عروة بن الزبير أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام مالا من مال بني مصعب ، قال : فأصيب المال عند أبي بكر أو بعضه ، فأرسل إليه عروة : ألا ضمان عليك ، إنما أنت مؤتمن . فقال أبو بكر : قد علمتُ ألا ضمان علي ، ولكن لم تكن لتحديث قريشا ، أن أمانتي قد خربت . ثم إنه باع مالا له فقضاه .

**قبول قول المودع مع يمينه :** وإذا ادعى المودع تلف الوديعة دون تعدد منه ، فإنه يقبل قوله مع يمينه . قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه ، أن المودع إذا أحرزها ثم ذكر أنها ضاعت ، أن القول قوله .

**ادعاء سرقة الوديعة :** وفي «مختصر الفتاوى» لابن تيمية : من ادعى أنه حفظ الوديعة مع ماله ، فسرق دون ماله ، كان ضامنا لها . وقد ضمن عمر رضي الله عنه أنس بن مالك رضي الله عنه وديعة ادعى أنها ذهبت دون ماله .

**من مات وعنده وديعة لغيره :** من مات ، وثبت أن عنده وديعة لغيره ولم توجد ، فهي دين عليه ، تُقضى من تركته . وإذا وجدت كتابة بخطه ، وفيها إقرار بوديعة ما ، فإنه يؤخذ بها ويعتمد عليها ، فإن الكتابة تعتبر كالإقرار سواء بسواء ، متى عُرف خطه .

\* \* \*

## الغصب

تَعْرِيفُهُ: جاء في القرآن الكريم: ﴿أَتِ السَّمِيعَةُ كَذَبَ لِمَسْكِينٍ يَمْتَلُونَ فِي الْخَيْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِيَةٍ غَضَبًا﴾ [٧٩] «الكهف ٧٩». والعصب؛ هو أخذ شخص حق غيره، والاستيلاء عليه عدوانًا وقهراً عنه<sup>(١)</sup>.

حكمه: وهو حرام يأثم فاعله؛ يقول الله - سبحانه -: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ﴾ [سورة ١٨٨].

١- وفي خطبة الوداع التي رواها البخاري، ومسلم قال الرسول ﷺ: «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا». [سبق تخريجه].

٢- وروى البخاري، ومسلم، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الشارب حين يشرب وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا ينتهب ثوبه<sup>(٢)</sup> يرفع الناس إليه أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن». [البخاري (٢٤٧٥) ومسلم (٥٧)].

٣- وعن السائب بن يزيد، عن أبيه، أن النبي ﷺ قال: «لا يأخذن أحدكم متاع أخيه جادًا ولا لاعيًا، وإذا أخذ أحدكم عصا أخيه، فليردّها عليه». أخرجه أحمد، وأبو داود، والترمذي وحسنه. [أحمد (٢٢١/٤) وأبو داود (٥٠٠٣) والترمذي (٢١٦٠)].

٤- وعند الدارقطني، من طريق أنس مرفوعًا إلى النبي ﷺ: «لا يحل مال امرئ مسلم، إلا بطيبة من نفسه». [ابن عبد البر في التمهيد (٢٢٢/١٠) وأحمد (٧٢/٥) والدارقطني (٢٦/٣)].

٥- وفي الحديث: «من أخذ مال أخيه يمينه، أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة». فقال رجل: يا رسول الله، وإن كان شيئًا يسيرًا؟ قال: «وإن كان عودًا من أراك». [أحمد (٢٦٠/٥) ومسلم (٢١٨/١٣٧) والنسائي (٢٤٦/٨) وابن ماجه (٢٣٢٤)].

٦- وروى البخاري، ومسلم، عن عائشة، أن النبي ﷺ قال: «من ظلم شبرًا من الأرض، طوّقه الله من سبع أرضين». [البخاري (٣١٩٥) ومسلم (١٦١٢)].

زَرْعُ الْأَرْضِ، أو غرسها، أو البناء عليها غضبًا: ومن زرع في أرض مغمصوبة، فالزرع لصاحب الأرض وللغاصب النفقة، هذا إذا لم يكن الزرع قد حُصِد، فإذا كان قد حُصِد، فليس لصاحب الأرض بعد الحصد إلا الأجرة. أما إذا كان غرس فيها، فإنه يجب قلع ما غرسه، وكذلك إذا بى عليها، فإنه يجب هدم ما بناه؛ ففي حديث رافع بن خديج، أن رسول الله ﷺ قال: «من زرع في أرض قوم بغير إذنهم، فليس له من الزرع شيء، وله نفقته». رواه أبو داود، وابن ماجه، والترمذي وحسنه، وأحمد، [أحمد (٤)].

(١) إن أخذ مالك سرًا من حرز مثله كان سرقة، وإن أخذه مكرهًا كان محاربة، وإن أخذه استيلاءً كان اختلاسًا، وإن أخذه ممن كان مؤتمنًا عليه كان حيلة.

(٢) الهبة ورد عرفة: الشيء الملهوب

(٤١) وأبو داود (٣٤٠٣) والترمذي (١٣٦٦) وسامحه (٢٤٦٦). وقال: إنما أذهب إلى هذا الحكم استحساناً على خلاف القياس. وأخرج أبو داود، والدارقطني من حديث عروة بن الزبير، أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا فِيهَا نَهْ، وَلَيْسَ لِعِرْقِ ظَالِمٍ حَقٌّ». قال: فلقد خبرني الذي حدثني هذا الحديث، أن رجلين احتصما إلى رسول الله ﷺ غرس أحدهما نخلاً في أرض الآخر، فقاضى لصاحب الأرض بأرضه، وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله منها، قال: فلقد رأيتهما وأنها لتضرب أصولها بالفتوس، وإياها لنخل غمٍّ، حتى أخرجت منها. [أبو داود (٣٠٧٤) والدارقطني (٣٥/٣)].

**حرمة الانتفاع بالمغصوب:** وما دام الغصب حراماً، فإنه لا يحل الانتفاع بالمغصوب بأي وجه من وجوه الانتفاع، ويجب رده إن كان قائماً بنمائه<sup>(١)</sup>؛ سواء أكان متصلًا أم منفصلاً. ففي حديث سمرة، عن النبي ﷺ قال: «على اليد<sup>(٢)</sup> ما أخذت، حتى تؤدِّيَه». أخرجه أحمد، وأبو داود، والحاكم وصححه، وابن ماجه. [أحمد (٨/٥) وأبو داود (٣٥٦١) والترمذي (١٢٦٦) وابن ماجه (٢٤٠٠)]. فإن هلك، وجب على الغاصب ردُّ مثله أو قيمته؛ سواء أكان التلف بفعله أم بأفة سماوية. وذهبت المالكية إلى أن العروض والحيوان وغيرها - مما لا يكال ولا يوزن - يُضمن بقيمته إذا غُصب وتلف. وعند الأحناف، والشافعية، أن على من استهلكه أو أفسده ضمان المثل، ولا يُعَدَّلُ عنه إلا عند عدم المثل. واتفقوا على أن المكمل والموزون إذا غُصِبَا وحدث التلف، ضمن مثله إذا وجد مثله؛ لقوله - تعالى - : ﴿مَنْ أَعْدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاغْنُوا عَنْهُ بِمِثْلِ مَا أَعْدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]. ومؤونة الردِّ وتكاليفه على الغاصب بالغة ما بلغت. وإذا نقص المغصوب، وجب رد قيمة النقص؛ سواء أكان النقص في العين أم الصفة.

**الدَّفَاعُ عَنِ الْمَالِ:** ويجب على الإنسان أن يدفع عن ماله، متى أراد غيره أن ينتهبه، ويكون الدفع بالأخف، فإن لم ينفع الأخف دفع بالأشد، ولو أدى ذلك إلى المقاتلة. قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دَمِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ». رواه البخاري، ومسلم، والترمذي. [البخاري (٢٤٨٠) ومسلم (١٤١) وأبو داود (٤٧٧١) والترمذي (١٤٢٠) والنسائي (١٤٢٠) وأحمد (١٦٣/٢)].

**مَنْ وَجَدَ مَالَهُ عِنْدَ غَيْرِهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ:** ومتى وجد المغصوب منه ماله عند غيره، كان أحقُّ به ولو كان الغاصب باعه لهذا الغير؛ لأن الغاصب حين باعه لم يكن مالكاً له، فعقد البيع لم يقع صحيحاً. وفي هذه الحال يرجع المشتري على الغاصب بالثمن الذي أحذه منه؛ روى أبو داود، والنسائي، عن سمرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «مَنْ وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ عِنْدَ رَحْلٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، وَيَتَّبِعُ الْبَيْعَ مِنْ بَاعِهِ». أي؛ يرجع المشتري على البائع.

**فَتْحُ بَابِ الْقَفْصِ:** مَنْ فَتَحَ بَابَ قَفْصٍ فِيهِ طَيْرٌ وَنَفَرَهُ، ضَمِنَ.

(١) فإن كان النخل مستوفياً من الغصب فمن غصبه من يحل الماء مفاصلة بين ذلك والغصب كالمصربه  
(٢) أي على اليد صحت ما أخذت.

واختنفوا فيما إذا فتح القفص عن الطائر فطار، أو حلَّ عقال البعير فشرد . فقال أبو حنيفة : لا ضمانَ عليه على كلِّ وجه . وقال مالك ، وأحمد : عليه الضمانُ ؛ سواء خرج عقيقه أو متراحيًا . وعن الشافعي قولان ؛ في القديم ، لا ضمانَ عليه مطلقًا . وفي الجديد ، إن طار عقيبَ الفتح ، وجب الضمان ، وإن وقفَ ثم طار ، لم يصمن .



## اللقيط

**تعريفه :** اللقيط ؛ هو الطفل غير البالغ الذي يوجد في الشارع ، أو ضال الطريق ولا يُعرف نسبه .  
**حكم التقاطه :** والتقاطه فرض من فروض الكفاية ، كغيره من كل شيء ضائع لا كافل له ؛ لأن في تركه ضياعه ، ويحكم بإسلامه متى وجد في بلاد المسلمين .

**من الأولى باللقيط ؟ :** والذي يجده هو الأولى بحضانهه إذا كان حرًا ، عدلاً ، أمينًا ، رشيدًا ، وعليه أن يقوم بتربيته وتعليمه ؛ روى سعيد بن منصور في «سننه» ، أن سنين بن جميلة قال : وجدت ملقوطة فأتيت به عمر بن الخطاب ، فقال عريفي : يا أمير المؤمنين ، إنه رجل صالح . فقال عمر : أكذلك هو ؟ قال : نعم . قال : اذهب به ، وهو حرٌّ ولك ولاؤه<sup>(١)</sup> ، وعلينا نفقته . وفي لفظ : وعلينا رضاعه . فإن كان في يد فاسق أو مبذر ، أخذ منه وتولى الحاكم أمر تربيته .

**الثَّفَقَةُ عليه :** ويُتفق عليه من ماله إن وجد معه مال ، فإن لم يوجد معه مال ، فنفقته من بيت المال ؛ لأن بيت المال معدٌّ لحوائج المسلمين ، فإن لم يتيسر فعلى من علم بحاله أن ينفق عليه ؛ لأن ذلك إنقاذ له من الهلاك ، ولا يرجع على بيت المال ، إلا إذا كان القاضي أذن له بالنفقة عليه ، فإن لم يكن أذن له كانت نفقته تبرعًا .

**ميراث اللقيط :** وإذا مات اللقيط وترك ميراثًا ، ولم يخلف وارثًا ، كان ميراثه لبيت المال ، وكذلك ديتة تكون لبيت المال إذا قتل ، وليس للملتقطه حق ميراثه .

**ادعاء نسبه :** ومن ادعى نسبه من ذكر أو أنثى ، ألحق به متى كان وجوده منه ممكنًا ؛ لما فيه من مصلحة اللقيط دون ضرر يلحق بغيره ، وحينئذ يثبت نسبه وإرثه لمدعيه . فإن ادعاه أكثر من واحد ، ثبت نسبه لمن أقام البينة على دعواه ، فإن لم يكن لهم بينة أو أقامها كل واحد منهم ، عُرض على القافة الذين يعرفون الأنساب بالشبه ، ومتى حكم بنسبه قائف واحد ، أخذ بحكمه متى كان مكلفًا ، ذكرًا ، عدلاً ، مجربًا في الإصابة . فمن عائشة - رضي الله عنها - قالت : دخل عليَّ النبي ﷺ مسرورًا تبرق أسارير وجهه ، فقال : «ألم تري أن مجزرا المدلجي نظر أنفاً إلى زيد وأسامة وقد غطيا رؤوسهما وبدت أقدامهما ، فقال : إن هذه الأقدام بعضها من بعض» . رواه البخاري ، ومسلم . [البخاري (٦٧٧٠ و ٦٧٧١) ومسلم (١٤٥٩) / ٣٨ - ٤٠] . فإن لم يتيسر ذلك ، اقترعوا بينهم ، فمن خرجت قرعته كان له . وقال الحنفية : لا يعمل بالقائف ولا بالقرعة ، بل لو تساوى جماعة في ولد وكان مشتركًا بينهم ، ورث كل منهم كabin كامل ، وورثوه جميعًا كأب واحدًا .

\* \* \*

(١) ولك ولاؤه أي ولايته وحصانه .

## اللقطة

**تعريفها:** اللقطة؛ هي كل مال معصوم معرض للضياع، لا يعرف مالكة. وكثيراً ما تطلق على ما ليس بحيوان، أما الحيوان فيقال له: ضالة.

**حكمها:** أخذ اللقطة مستحب، وقيل: يجب. وقيل: إن كانت في موضع يأمن عليها المتقط إذا تركها، استحب له الأخذ. فإن كانت في موضع لا يأمن عليها فيه إذا تركها، وجب عليه التقاطها، وإذا علم من نفسه الطمع فيها، حُرِّم عليه أخذها. وهذا الاختلاف بالنسبة للحر البالغ العاقل، ولو لم يكن مسلماً. أما غير الحر، والصبي، وغيرُ العاقل، فليس مكلفاً بالتقاط اللقطة. والأصل في هذا الباب ما جاء عن زيد بن خالد رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فسأله عن اللقطة؟ فقال: «اعرف عفاصها»<sup>(١)</sup>، ووكاءها<sup>(٢)</sup> ثم عرفها سنة، فإن جاء صاحبها، وإلا شئتُك بها»<sup>(٣)</sup>. قال: فضالة الغنم؟ قال: «هي لك أو لأخيك»<sup>(٤)</sup>، أو للذئب»<sup>(٥)</sup>. قال: فضالة الإبر؟ قال: «مالك ولها»<sup>(٦)</sup>، معها سقاؤها<sup>(٧)</sup> وحذاؤها<sup>(٨)</sup>، وترد الماء وتأكس الشجر، حتى يلقاها ربها». رواه البخاري، وغيره بألفاظ مختلفة. [بخاري (٢٤٢٩) ومسلمه (١٧٢٢/٥، ٦)].

**لقطة الحرم:** وهذا في غير لقطة الحرم. أما لقطته، فيحرم أخذها إلا لتعريفها؛ لقوله ﷺ: «ولا يلتقط لقطتها»<sup>(٩)</sup>، إلا من عرفها». [أحمد (٢٥٩/١) والبخاري تعبيراً (٥/١٠)]. وقوله: «لا يرفع لقطنها إلا منشد». [البخاري (٢٤٣٣) من حديث ابن عباس، ومسلم (١٣٥٥/٤٤) من حديث أبي هريرة]. أي: المعروف بها. <sup>(١٠)</sup>

**التعريفُ بها:** يجب على ملتقطها أن يبين علاماتها التي تميزها عن غيرها من وعاء ورباط، وكذا كل ما اختصت به من نوع، وجنس، ومقدار<sup>(١١)</sup>. ويحفظها كما يحفظ ماله، ويستوي في ذلك الحقيقير والخطير. وتبقى وديعةً عنده لا يضمنها إذا هلكت إلا بالتعدي، ثم ينشر نبأها في مجتمع الناس بكل وسيلة

(١) العفاص: الوعاء الذي يكون فيه الشيء من جدد أو نسيج أو حشب أو غيره.

(٢) الوكاء: الخط الذي يشد به على رأس الكيس والحصرة.

والمقصود من معرفة العفاص والوكاء تمييزها عن غيرها حتى لا تختلط اللقطة بمان المتقط وحتى يستطيع إذا جاء صاحبها يستوصفه بالعلامات التي تميزها عن غيرها لتبين صدقه من كذبه.

(٣) تصرف فيها.

(٤) كل حيوان مفترس.

(٥) السقاء: وعاء ماء. ويراد به هنا كرشها الذي تحترق فيه الماء.

(٦) أحفافها.

(٧) ويصح إعطاء لفظة للحكومة إذا كانت في الجهة التي وجدت فيها حكومة أمية فيها محل لحفظها ومشهور بين الناس لأثر ذلك أحفظ لها وأيسر على الناس.

(٨) أي كليل أو ورن أو درع.

في الأسواق وفي غيرها من الأماكن، حيث يظن أن ربها هناك. فإن جاء صاحبها، وعرف علاماتها والأمارات التي تميزها عما عداها، حل للملتقط أن يدفعها إليه وإن لم يقيم البيعة. وإن لم يجئ، عرفها الملتقط مدة سنة، فإن لم يظهر بعد سنة، حل له أن يتصدق بها أو الانتفاع بها؛ سواء أكان عتيقاً أم فقيراً، ولا يصمن؛ لما رواه البخاري، والترمذي، عن سويد بن غفلة، قال: لقيت أوس بن كعب، فقال: وجدت صرة فيها مائة دينار، فأتيت النبي ﷺ فقال: «عرفها حولاً». فعرفتها فلم أجد، ثم أتيت ثلاثاً فقال: «احفظ وعاءها ووكاءها، فإن جاء صاحبها وإلا فاستمتع بها». [البخاري (٢٤٢٦) والترمذي (١٣٧٤)]. وسئل رسول الله ﷺ في اللقطة توجد في سبيل العمارة؟ قال: «عرفها حولاً، فإن وجدت باغيها فأدّها إليه، وإلا فهي لك». قال: ما يوجد في الخراب؟ قال: «فيه وفي الركاز الخمس». [أبو داود (١٧٠٦)]. قال ابن القيم: والإفتاء بما فيه متعين، وإن خالفه من خالفه؛ فإنه لم يعارضه ما يوجب تركه.

**استثناء المأكول والحقير من الأشياء:** وهذا بالنسبة لغير المأكول وغير الحقير من الأشياء. فإن المأكول لا يجب التعريف به ويجوز أكله؛ فعن أنس، أن النبي ﷺ مر بتمرة في الطريق، فقال: «لولا أنني أخاف أن تكون من الصدقة، لأكلتها». رواه البخاري، ومسلم. [البخاري (٢٤٣١) ومسلم (١٠٧١/ ١٦٥)]. وكذلك الشيء الحقير لا يُعرف سنة، بل يُعرف زمناً يُظن أن صاحبه لا يطلبه بعده، وللملتقط أن ينتفع به إذا لم يعرف صاحبه؛ فعن جابر رضي الله عنه قال: رخص لنا رسول الله ﷺ في العصا، والسوط، والحبل، وأشباهه ينتقطه الرجل ينتفع به. أخرجه أحمد، وأبو داود. [أبو داود (١٧١٧)]. وعن علي - كرم الله وجهه - أنه جاء إلى النبي ﷺ بدینار وجده في السوق، فقال النبي ﷺ: «عرفه ثلاثاً». ففعل فلم يجد أحداً يعرفه، فقال: «كله». أخرجه عبد الرزاق، عن أبي سعيد. [عبد الرزاق في المصنف (١٨٦٣٧) (١٤٢/ ١٠)].

**ضالة الغنم:** ضالة الغنم ونحوها يجوز أخذها؛ لأنها ضعيفة، ومعرضة للهلاك واقتراض الوحوش، ويجب تعريفها، فإن لم يطلبها صاحبها، كان للملتقط أن يأخذها وغيّر لصاحبها. وقالت المالكية: إنه يملكها بمجرد الأخذ، ولا ضمان عليه ولو جاء صاحبها؛ لأن الحديث سوى بين الذئب والملتقط، والذئب لا غرامة عليه فكذلك الملتقط. وهذا الخلاف في حالة ما إذا جاء صاحبها بعد أكلها. أما إذا جاء قبل أن يأكلها الملتقط، ردت إليه لإجماع العلماء.

**ضالة الإبل، والبقر، والحمل، والبغال، والحمير:** اتفق العلماء على أن ضالة الإبل لا تلتقط؛ ففي البخاري، ومسلم، عن زيد بن خالد، أن النبي ﷺ سئل عن ضالة الإبل؟ فقال: «مالك ولها دغها فإن معها حذاءها وسيقائها، ترد الماء وتأكل الشجر، حتى يجدها ربها». [البخاري (٢٤٢٩) ومسلم (١٧٢٢/ ٥) (٦)]. أي: أن ضالة الإبل مستغنية عن الملتقط وحفظه، ففي طبيعتها الصبر على العطش، والقدرة على تناول المأكول من الشجر بعير مشقة لطول عبقها، فلا تحتاج إلى ملتقط، ثم إن بقاءها حيث ضلت يسهل على صاحبها العثور عليها، بدل أن يتفقدوها في إبل الناس. وقد كان الأمر على هذا حتى عهد عثمان رضي الله عنه.

فلما كان عثمان رأى التقاطها وبيعها ، فإن جاء صاحبها أخذ ثمنها . قال ابن شهاب الزهري : كانت ضوأل الإبل في زمان عمر بن الخطاب إبل مؤبلة<sup>(١)</sup> ، حتى إذا كان زمان عثمان بن عفان أمر بتعريفها ثم تباع ، فإذا جاء صاحبها أعطي ثمنها . رواه مالك في «الموطأ» . [مالك في الموطأ (٢/ ٧٥٩) . على أن الإمام علياً - كرم الله وجهه - أمر بعد عثمان أن يُبْنَى لها بيتٌ يحفظها فيه ، ويعلفها علفاً لا يسمنها ولا يهزلها ، ثم من يقيم البيئنة على أنه صاحب شيء منها تعطى له ، وإلا بقيت على حالها لا يبيعها . واستحسن ذلك ابن المسيب . وأما البقر ، والخليل ، والبغال ، والحمير ، فهي مثل الإبل عند الشافعي<sup>(٢)</sup> ، وأحمد . وروى البيهقي ، أن المنذر بن جرير قال : كنت مع أبي بالبوازيج<sup>(٣)</sup> بالسواد ، فراحت البقر فرأى بقرة أنكرها ، فقال : ما هذه البقرة ؟ قالوا : بقرة لحقت بالبقر . فأمر بها فطردت حتى توارت ، ثم قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «لا يأوي الضالة إلا ضالٌّ»<sup>(٤)</sup> . [أحمد (٤/ ٣٦٠) وأبو داود (١٧٢٠) والنسائي في الكبرى (٥٨٠١) وابن ماجه (٢٥٠٣) ومالك في الموطأ (٢/ ٧٥٩) والبيهقي (٦/ ١٩٠) . وقال أبو حنيفة : يجوز التقاطها . وقال مالك : يلتقطها إن خاف عليها من السباع ، وإلا فلا .

**النَّفَقَةُ عَلَى اللَّقْطَةِ :** وما أنفقه الملتقط على اللقطة فإنه يسترده من صاحبها ، البهم إلا إذا كانت النفقة نظير الانتفاع بالركوب أو الدّر .



(١) كثيرة تمجد للقيمة .

(٢) وتستثنى الصغار منها وقد يجوز انتقاطها .

(٣) بلد قديمة على دجلة فوق بغداد .

(٤) أي لا يأوي لصانة من الإبل وأبقار التي تستطيع حمايته نفسها وتقدر على التنقل في طلب الكلأ والماء إلا صان .



## الأطعمة

تَقْرِفُهَا : الأطعمة؛ جمع طعام ، وهو ما يأكله الإنسان ويتغذى به من الأقوات وغيرها .

وفي القرآن الكريم يقول الله - تعالى - : ﴿ قُلْ لَا آيِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ ﴾ [الأعراف : ١٤٥] . أي ؛ على آكل يأكله . ولا يحل منها إلا ما كان طيبًا تنوقه النفس ؛ يقول الله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ﴾ [المائدة : ٤] .

والمقصود بالطيب هنا ما تستطيه النفس وتستشيه ، وهذا مثل قول الله تعالى : ﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتِ ﴾ [الأعراف : ١٥٧] . والطعام منه ما هو جماد ، ومنه ما هو حيوان ؛ فالجماد حلال كله ما عدا النجس ، والمتنجس <sup>(١)</sup> ، والضار ، والمسكر ، وما تعلق به حق الغير . فالنجس مثل الدم ، والمتنجس كالسمن الذي ماتت فيه فأرة ؛ لحديث الرسول ﷺ الذي رواه البخاري عن ميمونة ، أنه سئل عن سمن وقعت فيه فأرة ؟ فقال : « ألقوها ، وما حولها فاطرحوه ، وكلوا سمنكم » . [البخاري (٢٣٥) . أحمد (٢٣٥/٦) ، والنسائي (١٧٨/٧) .

وقد أخذ من هذا الحديث ، أن الجماد إذا وقعت فيه ميتة ، طرحت وما حولها منه إذا تحقق أن شيئاً من أجزائها لم يصل إلى غير ذلك منه .  
وأما المائع ، فإنه يتنجس بملاقاة النجاسة <sup>(٢)</sup> .

والضار من السموم وغيرها ؛ فالسموم مثل السموم المستخرجة من العقارب ، والنحل ، والحيات السامة ، وما يستخرج من النبات السام ، والجماد كالزرنخ ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ [النساء : ٢٩] . وقوله جل شأنه : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ [البقرة : ١٩٥] .

وقول الرسول ﷺ في الحديث الذي رواه أبو هريرة : « مَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ ، فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ يَتَرَدَّى فِيهَا خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا . وَمَنْ تَحَسَّى سَهْمًا فَقَتَلَ نَفْسَهُ ، فَسَهْمُهُ فِي يَدِهِ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا . وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ ، فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَتَوَجَّأُ بِهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا » . رواه البخاري [بخاري (٥٧٧٨) ، ومسلم (١٠٩) ] .

وإنما يحرم من السموم القدر الذي يضر .

وأما ما يحرم للضرر من غير السموم ، مثل : الطين ، والتراب ، والحجر ، والفحم ، بالنسبة لمن يضره تناولها فلقول الرسول ﷺ : « لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ » . رواه أحمد ، وابن ماجة [أحمد (٣٢٧/٥) وابن ماجة (٢٣٤١) ] .

(١) المختلط بالنجاسة

(٢) روى الزهري والأوزاعي وابن عباس وابن مسعود والبخاري : أن المائع إذا وقعت فيه النجاسة فإنه لا نجس إلا إذا تغير بالنجاسة ، فإن لم يتغير فهو طاهر .

ويدخل في هذا الباب « الدحان » ، فإنه ضار بالصحة ، وفيه تذيير وضياع للمال . والمسكر مثل الخمر وغيرها من المخدرات .

وما تعلق به حق العير مثل المسروق والمغصوب ، فإنه لا يحل شيء من ذلك كله .  
والحيوان منه ما هو بحري <sup>(١)</sup> ، ومنه ما هو بري <sup>(٢)</sup> ؛ فأما البحري فهو حلال كله .  
والحيوان البري منه ما هو حلال أكله ، ومنه ما هو حرام .

وقد فصل الإسلام ذلك كله وبينه بياناً وافياً ، مصداقاً لقول الله - عز وجل - : ﴿ فَصَلْ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾ [ الأنعام : ١١٩ ] .

وقد جاء هذا التفصيل مشتملاً على أمور ثلاثة :

الأمر الأول : النص على المباح .

الأمر الثاني : النص على الحرام .

الأمر الثالث : ما سكت عنه الشارع .

ما نصَّ الشارعُ على أنه مباح : وما نصَّ الشارعُ على أنه مباح نذكره فيما يلي :

الحيوان البحري : الحيوان البحري حلال كله ، ولا يُحرَّم منه إلا ما فيه سم للضرر ؛ سواء أكان سمكاً أم كان من غيره ، وسواء اصطيد أم وجد ميتاً ، وسواء أصاده مسلم ، أم كفاي ، أم وثني ، وسواء أكان مما له شبه في البر أم لم يكن له شبه .

والحيوان البحري لا يحتاج إلى تركية ، والأصل في ذلك قول الله - عز وجل - : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَعاً لَكُمْ وَلِلْغَنَاءِ ﴾ [ المائدة : ٩٦ ] . قال ابن عباس : ﴿ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ ﴾ : ما لُفِظَ البحر . رواه الدارقطني .

وروي عنه في معنى طعامه « ميتته » ؛ لحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : سأل رجل رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء ، فإن توضأنا به عطشنا ، أفنتوضأ بماء البحر؟ فقال رسول الله ﷺ : « هو الطهور ماؤه ، الحل ميتته » . رواه الخمسة . وقار الترمذي : هذا الحديث حسن صحيح ، وسألت محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث فقال : حديث صحيح . [أبو دود (٨١) ، وترمذي (٦٩) ، وابن ماجه (٣٨٦) ، والسائي (١٧٦/١) ، ومالك في الموطأ (٢٢/١) ، وأحمد (٢٣٧ ٢)]

السَّمْكُ المَمْلُوحُ : كثيراً ما يخلط السمك بالملح ؛ ليقى مدة طويلة بعيداً عن الفساد ، ويتخذ من أصنافه المختلفة ؛ السردين ، والفسخ ، والرنجة ، والملوحة ، وكل هذه طاهرة ، ويحل أكلها ما لم يكن فيه ضرر ، فإنه يحرم لصorre بالصحة حيثئذ .

(١) الحيوان بحري : ما كان مسكناً في البحر .

(٢) الحيوان بري : ما يعيش في بر من الدواب والطيور .

قال الدرديري - رضي الله عنه - من شيوخ المالكية : الذي أدين الله به أن الفسيح طاهر؛ لأنه لا يملح ولا يصرح إلا بعد الموت ، والدم المسفوح لا يحكمه نجاسته إلا بعد خروجه ، وبعد موت السمك إن وجد فيه دم ، يكون كالسقي في العروق بعد الركاة الشرعية ، فالرطوبات الحارحة منه بعد ذلك طاهرة لا شك في ذلك . وإلى هذا ذهب الأحناف ، والحنابلة ، وبعض علماء المالكية .

الحيوان يكون في البر والبحر : قال ابن العربي : الصحيح في الحيوان الذي يكون في البر والبحر منعه ؛ لأنه تعارض فيه دليلان ؛ دليل تحليل ، ودليل تحريم ، فعلم دليل التحريم احتياطاً .

أما غيره من العلماء ، فيرى أن جميع ما يكون في البحر بالفعل محل ميتته ، ولو كان يمكن أن يعيش في البر ، إلا الضفدع للنهي عن قتلها . فعن عبد الرحمن بن عثمان - رضي الله عنه - أن طبيباً سأل النبي ﷺ عن ضفدع يجعلها في دواء ، فنهاه عن قتلها . رواه أبو داود ، والنسائي ، وأحمد ، وصححه الحاكم (١) [أحمد (٤٩٩/٣) ، وأبو داود (٣٨٧١) ، والنسائي (٢١٠/٨) ، وأحمد (٤١١/٤)] .

الحلال من الحيوان البري : والحلال من الحيوان البري المنصوص عليه نذكره فيما يلي :

١- بهيمة الأنعام ، يقول الله - تعالى - : ﴿ وَالْأَنْعَمَ خَلَقْنَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْفَعٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ [النحل : ٥] . ويقول - جل شأنه - : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَقْفُوا بِالْمَقْفُودِ أَجَلَتْ لَكُمْ بِهِيْمَةُ الْأَنْعَمِ إِلَّا مَا بَيَّنَّا عَلَيْكُمْ ﴾ [المائدة : ١] .

وبهيمة الأنعام هي : الإبل والبقر ، ومنه الجاموس والغنم ، ويشمل الضأن والمز ، ويصدق بها بقر الوحش ، وإبل الوحش ، والظباء ، فهذه كلها حلال بالإجماع ، وثبت في السنة الترخيص في الدجاج (٢) ، والخيل (٣) ، وحمار الوحش (٤) ، والضب (٥) ، والأرنب (٥) ، والضبع (٦) ، والجراد (٧) ، والعصافير . [أحمد (٣٨١/٢) ، وأبو داود (٣٧٩٩)] .

فعن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فيما رواه مسلم في « صحيحه » ، عن أبي الزبير قال : سألت جابرًا عن الضب ، فقال : لا تطعموه . وقدره ، وقال : قال عمر بن الخطاب : إن النبي ﷺ لم يحرمه ، إن الله ينفع به غير واحد ، وإنما طعام عامة الرعاء منه ، ولو كان عندي طعمته . [مسلم (١٩٥٠)] .

وقال ابن عباس ، رواية عن خالد بن الوليد - رضي الله عنهما - أنه دخل مع رسول الله ﷺ على خالته ميمونة بنت الحارث ، فقدمت إلى رسول الله ﷺ لحم ضب جاءها مع قرية لها من نجد ، وكان رسول الله ﷺ لا يأكل شيئاً حتى يعلم ما هو ، فاتفق النسوة ألا يخبرنه ، حتى يرين كيف يتذوقه ويعرفه إن ذاقه ، فلما أن

(١) القول بتحريم الضفدع فيه نظر وسأني تحقيق ذلك في هذا الباب .

(٢) روه ليخري ومسلم وترمدي والنسائي . مثله الإوز والبط والرومي .

(٣) روه اسحري ، ويرى مالك وأبو حنيفة . مكروهة لأب الله تعالى ذكرها وبين أنها معدة للركوب والزينة ، ولم يذكر الأكل .

(٤) روه اسحري ومسلم .

(٥) روه اترمدي .

(٦) روه اسحري ومسلم .

(٧) روه اسحري ومسلم .

سأل عنه وعلم به تركه وعافه ، فسأله خالد : أحرام هو؟ قال : « لا ، ولكنه طعام ليس في قومي ، فأجدني أعافه » . قال خالد : فاحتررتة إلي فأكلته ، ورسول الله ينظر . [الحاري (٥٥٣٧) ، ومسلم (١٩٤٥) ، ١٩٤٦/٤٤] .

وروي عن عبد الرحمن بن أبي عمار ، قال : سألت جابر بن عبد الله عن الضبع ، آكلها؟ قال : نعم . قلت : أصيد هي؟ قال : نعم . قلت : فأنت سمعت ذلك من رسول الله ﷺ؟ قال : نعم . رواه الترمذي بسند صحيح . [الترمذي (٨٥١)] .

ومن ذهب إلى جواز أكله الشافعي ، وأبو يوسف ، ومحمد ، وابن حزم . وقال الشافعي فيه : إن العرب تستطيع وتمدحه ، ولا يزال يباع ويشترى بين الصفا والمروة من غير نكير . ويرى بعض العلماء أنه حرام ؛ لأنه سَبُع ، ولكن الحديث حجة عليهم .

وذكر أبو داود ، وأحمد ، أن ابن عمر سئل عن القنفذ ، فتلا : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ ﴾ [الأنعام : ١٤٥] . فقال شيخ عنده : سمعت أبا هريرة يقول : ذكر عند النبي ﷺ ، فقال : « خبيثة من الخبائث » . فقال ابن عمر : إن كان قال رسول الله ﷺ هذا فهو كما قال . [أحمد (٢/٣٨١) ، وأبو داود (٣٧٩٩)] . وهذا الحديث من رواية عيسى بن نخبة وهو ضعيف ، قال الشوكاني : فلا يصلح الحديث لتخصيص القنفذ من أدلة الحل العامة . وبناء على ما قاله الشوكاني يكون أكله حلالاً . وقال مالك ، وأبو ثور ، ويحكي عن الشافعي ، والليث ، أنه لا بأس بأكله ؛ لأن العرب تستطيع ، ولأن حديثه ضعيف . وكرهه الأحناف .

وقالت عائشة في الفأرة : ما هي بحرام . وقرأت : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ ﴾ [الأنعام : ١٤٥] .

وعند مالك : لا بأس بأكل خشاش الأرض وعقاربها ودودها ، ولا بأس بأكل فراخ النحل ، ودود الحن والتمر ونحوه . قال القرطبي : وحجته قول ابن عباس ، وأبي الدرداء : ما أحل الله فهو حلال ، وما حرم فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو .

قال أحمد في الباقلاء المدود : تجنبه أحب إلي ، وإن لم يستقدر فأرجو . أي ؛ أنه لا يكون في أكله بأس .

وقال عن تفتيش التمر المدود : لا بأس به ، وقد روي عن النبي ﷺ ، أنه أتى ثمر عتيق فجعل يفتشه ، ويخرج السوس منه ويقيّه . قال ابن قدامة : وهو أحسن . [أبو داود (٣٨٣٨)] .

ويرى ابن شهاب ، وعروة ، والشافعي ، والأحناف ، وبعض علماء أهل المدينة ، أنه لا يجوز أكل شيء من خشاش الأرض وهومها ، مثل الحيات ، والفأرة ، وما أشبه ذلك ، وكل ما يجوز قتله فلا يجوز عند هؤلاء أكله ، ولا تعمل الزكاة عندهم فيه .

وقال الشافعي : لا بأس بالزُّبُر واليربوع .

وفي أكل العصافير يقول الرسول ﷺ : « ما من إنسان قتل عصفورًا فما فوقها بغير حقها ، إلا سأله الله - تعالى - عنها » . قيل : يا رسول الله ، وما حقُّها؟ قال : « يذبحها فيأكلها ، ولا يقطع رأسها يرمي بها » . رواه النسائي . [النسائي (٢٣٩/٧) واحكم (٢٣٣/٤)]

وأكل بعض الصحابة مع النبي ﷺ لحم الخُبَّارِ « طائر » . رواه أبو داود ، والترمذي . [أبو داود (٣٧٩٧) ، والترمذي (١٨٢٨)] .

ما نصُّ الشَّارِعِ على حُرْمته : والمحرمات من الطعام في كتاب الله - تعالى - محصورة في عشرة أشياء منصوص عليها في قوله - سبحانه - : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلَيْتُهُ <sup>(١)</sup> وَالْدَّمُ <sup>(٢)</sup> وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ <sup>(٣)</sup> وَمَا أَهْلَ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ <sup>(٤)</sup> وَالْمُنْخَفِقَةُ <sup>(٥)</sup> وَالْمَوْفُوذَةُ <sup>(٦)</sup> وَالْمُتَرَدِّبَةُ <sup>(٧)</sup> وَالطَّيْحَةُ <sup>(٨)</sup> وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ <sup>(٩)</sup> وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ <sup>(١٠)</sup> وَأَنْ تَسْقُطُوا بِالْأَزْلَمِ ذَلِكَ كُمْ فَنُقْ <sup>(١١)</sup> » [المائدة : ٣] .

وهذا تفصيل للإجمال المذكور في قوله - سبحانه - : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ أَوْ فِسْقًا أِهْلَ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ [الأنعام : ١٤٥] . فإنه ذكر هنا أربعة أشياء مجملة ، وذكر في الآية السابقة تفصيلها ، فلا تنافي بين الآيتين .

ما قُطِع من الحي : ويلحق بهذه المحرمات ما قطع من الحي ؛ لحديث أبي واقد الليثي ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ما قُطِع من البهيمة وهي حية ، فهو ميتة » . رواه أبو داود ، والترمذي وحسنه ، قال : والعمل على هذا عند أهل العلم . [أبو داود (٢٨٥٨) والترمذي (١٤١٠)] .

ويستثنى من ذلك :

( أ ) ميتة السمك والجراد ، فإنها طاهرة ؛ لحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله ﷺ : « أَيْحَلُّ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ ؛ أَمَّا الْمَيْتَتَانِ ، فَالْحَوْتِ <sup>(١)</sup> وَالْجَرَادُ ، وَأَمَّا الدَّمَانِ ، فَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ » . رواه

(١) الميتة : ما مات حتف أنفه ، وإنما حرم الله الميتة لضررها إذ أنها لم تمت إلا بسبب الأمراض التي لحقتها .

(٢) والدم : أي الدم المسفوح . وحرم الدم لضروره وهو أصلح بقاء لنمو الميكروبات .

(٣) ولحم الخنزير ، كما قال في المنار : لأنه قسر وأشهى غذاء به الفاذورات وانتجاسات . وهو ضار في جميع الأقاليم ولا سيما الحارة كما ثبت بالتجربة . وأكل لحمه يُسبب الدودة القتالة . ويقال إن له تأثيرًا سيئًا في العفة .

(٤) وما أهل لغير الله به : أي ذكر غير اسم الله عند ذبحه . وهذا تحريم ديني من أجل المحافظة على التوحيد .

(٥) والمنخفة : أي التي تخفق فتموت .

(٦) والموفوذة : أي التي ضربت بعضا فقتلت .

(٧) والمتردية : هي التي تتردى من مكان عال فتموت .

(٨) والطيحة : هي التي تصحبها أخرى فقتلها .

(٩) وما أكل السبع إلا ما ذكيت - أي وما جرحه الحيوان المفترس إلا إذا أدر كتموه وفيه حياة فذبحتموه فإنه يحل حينئذ .

(١٠) وما ذبح على النصب : أي ما ذبح وقصد به تعظيم الطاعوت . والصاعوت : كل ما عبد من دون الله .

(١١) الحوت - السمك

أحمد ، والشافعي ، وإساحه ، وليهقي ، والدارقسي . [ حمد ( ٢٩٧ ) وساحه ( ٣٣١٤ ) والدارقسي ( ٤ )  
 ( ٢٧٢ ، ٢٧١ ) وشامي ( ١٧٣ ) وسهني ( ٢٥٤ ) ] . والحديث ضعيف ، لكن الإمام أحمد صحح وقفه ،  
 كما قاله أبو زرعة وأبو حاتم . ومثل هذا له حكم الرفع ؛ لأن قور النصحابي : أحل لنا كذا ، وحرم علينا  
 كذا . مثل قوله : أمرنا . ونهينا . وقد تقدم ما يؤكد هذا الحديث .

وإذا كانت الميتة محرمة ، فالمقصود بالتحريم أكل اللحم ، أما ما عداه ، فهو طاهر يحل الانتفاع به .

( ب ) فعظم الميتة ، وقرنها ، وظفرها ، وشعرها ، وريشها ، وجلدها ، وكل ما هو من جسده ذلك  
 طاهر ؛ لأن الأصل في هذه كلها الطهارة ، ولا دليل على النجاسة . قل الزهري في عظام الموتى ، نحو لفيل  
 وغيره : أدركت ناساً من سلف العلماء يمتشطون بها ويدهنون فيها ، لا يرون به بأساً . رواه البخاري .  
 [ بخاري ( ٣٤٢ / ١ ) تعليقاً ] .

وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : تُصدق على مولاة ميمونة بشاة فماتت ، فمر به رسول الله  
 ﷺ ، فقال : « هلا أخذتم إهابها فديتموه ، فانتفعتم به ؟ » . فقالوا : إنها ميتة . فقال : « إنما حُرِّمَ أكلها » .  
 رواه الجماعة إلا ابن ماجه ، قال فيه : عن ميمونة . وليس في البخاري ، ولا النسائي ذكر ادباغ .  
 [ البخاري ( ١٤٩٢ ) ومسلم ( ٣٦٣ ) وأحمد ( ٢٢٧ ، ١ ) وأبو داود ( ٢١٢٦ ) والترمذي ( ١٧٢٧ ) والنسائي ( ١٧١ / ٧ ) ] .

وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قرأ هذه الآية : ﴿ قَدْ لَّا أَحَدٌ فِي مَآ أَوْحَى إِلَيَّ مُحَرَّمًا ﴾ [ الأنعام :  
 ١٤٥ ] . وقال : إنما حُرِّمَ ما يؤكل منها وهو اللحم ، فأما الجلد ، والقد<sup>(١)</sup> ، والسن ، والعضم ، والشعر ،  
 والوصوف ، فهو حلال . رواه ابن المنذر ، وابن حاتم .

وكذلك إنفحة الميتة وإيشها طاهر ؛ لأن الصحابة لما فتحوا بلاد العراق أكلوا من جبن المجوس ، وهو يعمل  
 بالإنفحة ، مع أن ذبائحهم تعتبر كالميتة . وقد ثبت عن سلمان الفارسي - رضي الله عنه - أنه سئل عن شيء  
 من الجبن والسمن والفراء ؟ فقال : الحلال ما أحله الله في كتابه ، وأحرام ما حرم الله في كتابه ، وما سكت  
 عنه فهو مما عفا عنه . ومن المعلوم أن أسؤال كان عن جبن المجوس ، حينما كان سلمان نائب عمر بن  
 الخطاب عن المدائن .

( ج ) والدم : يُعفى عن اليسير منه ؛ فعن ابن جريج في قوله - تعالى - : ﴿ أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا ﴾ [ الأنعام :  
 ١٤٥ ] . قال : المسفوح الذي يُهراق ، ولا بأس بما كان في العروق منها . أخرجه ابن المنذر .

وعن أبي مجلز في ادم يكون في مديح انشاة . أو الدم يكون في أعلى القدر . قال . لا بأس . إنما نهي  
 عن الدم المسفوح . أخرجه ابن حميد ، وأبو الشيخ .

وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت : كنا نأكل السم ، وادم خطوط على اقدر .

( ١ ) قد بكسر القاف . الإدم من الدم .

**حرمة الخمر والبعال :** وقد يدخل في دائرة التحريم الخمر الأهلية <sup>(١)</sup> والغال نقول الله - سبحانه - : ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبَعَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ [الحل : ٨] .

١- روى أبو داود ، والترمذي بسند حسن ، عن المقداد بن معد يكرب - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : « ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه ، ألا يوشك رجل شعلان على أريكته يقول : عليكم بهذا القرآن ، فما وحدثم فيه من حلال فأحلوه ، وما وحدثم فيه من حرام فحرموه . ألا لا يحل لكم الخمر الأهلي ، ولا كل ذي ناب من السبع ، ولا لقطة معاهد إلا أن يستعي عنها صاحبها ، ومن نزل يقوم فعيهم أن يقروه ، فإن لم يقروه ، فله أن يعقبهم بمثل قراه » <sup>(٢)</sup> . [أبو داود (٤٦٠٤) والترمذي (٢٦٦٦) وابن ماجه (١٢)] .

٢- وعن أنس - رضي الله عنه - قال : لما فتح النبي ﷺ خيبر أصبنا من القرية حمرا ، فطبخنا منها ، فنأدى النبي : « ألا إن الله ورسوله ينهاكم عنها ؛ فإنها رجس من عمل الشيطان » . فأكففت القدور ، وإنها لتفور بما فيها . رواه الخمسة . [البخاري (٥٥٢٨) ومسلم (٣٤/١٩٤٠) ، والنسائي (٢٤٠/٧) وابن ماجه (٣١٩٦)] .

٣- وعن جابر - رضي الله عنه - قال : نهانا النبي ﷺ يوم خيبر عن البغال والحمر ، ولم ينهنا عن الخيل .

والمروي عن ابن عباس أنه أباح الخمر الأهلية ، والصحيح أنه توقف فيها ، وقال : لا أدري أنهى عنها رسول الله ﷺ من أجل أنها كانت حمولة الناس ، فكره أن تذهب حمولتهم ، أو حرم يوم خيبر لحم الخمر الأهلية . كما رواه البخاري .

**تحريم سباع البهائم والطيور :** ومما حرّمه الإسلام السباع من البهائم والطيور .

روى مسلم ، عن ابن عباس ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع ، وكل ذي مخالب من الطير . [مسلم (١٩٣٤) وأحمد (٢٤/١) وأبو داود (٣٨٠٥) والنسائي (٢٠٦/٧) وابن ماجه (٣٢٣٤)] .

والسباع : جمع سبّع ، وهو المفترس من الحيوان . والمراد بذئ الناب ؛ ما يعدو بنابه على الناس وأموالهم ، مثل : الذئب ، والأسد ، والكلب ، والفهد ، والثمر ، والهر ، فهذه كلها محرمة عند جمهور العلماء . ويرى أبو حنيفة ، أن كل ما أكل اللحم فهو سبع ، وأن من السباع الفيل ، والضبع ، واليربوع ، والهر ، فهي كلها محرمة عنده . ويرى الشافعي ، أن السباع المحرمة هي التي تعدو على الناس ، كالأسد ،

(١) لا يقال بانه تحرّم لضعف من احصر فلا يحرم غيرها ، فقد أحاط بقرضي عن هذا فقال : ب هذه لأية مكية وكل محرّم حرّمه رسول الله ﷺ أو جاء في الكتاب مصموشا إليها فهو ريادة حكمه من الله - عز وجل - على سائر سببه عليه الصلاة والسلام . فإن على هذا أكثر أهل العلم من سحر وأهل الفقه والأثر ، وبقدره كبح امرأة على عمه وبنى صاحب مع قوله . ﴿وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ . كحكمه للمسلمين مع الشاهد مع قوله ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا رَحْلًا فَحُجْلٌ وَنَرَكَائِي﴾ .

(٢) أي بأحد كصديقه وهو المعهود

والنمر ، والذئب . وروى مالك في « الموطأ » ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ أنه قال : « أَكُلْ كُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ حَرَامٌ » . [مالك في الموطأ (٩٧٠) والشافعي في الرسالة ، الفقرة (٥٦٢)] . وقال مالك بعد هذا الحديث : وعلى ذلك الأمر عندنا . وروى ابن القاسم عنه ، أنها مكروهة . وبه أخذ جمهور أصحابه . وأحار أكل الثعلب الشافعي ، وأصحاب أبي حنيفة . وأحار ابن حزم الفيل والسمور . ويحرم أكل القرد ، قال أبو عمر : أجمع المسلمون على أنه لا يجوز أكل لقرد ؛ لهي الرسول ﷺ عن أكله .

وأما ذو الخشب من الطير ، فالمقصود به الطيور التي تعدو بمخالبها ، مثل : الصقر ، والشاهين ، والغُقاب ، والنسر ، والباشق ، ونحو ذلك ، فهي محرمة عند جمهور العلماء . . ويرى مالك ، أنها مباحة ولو كانت جلالة .

**تحريمُ الجلالة :** والجلالة؛ هي التي تأكل العذرة من الإبل ، والبقر ، والغنم ، والدجاج ، والإوز ، وغيرها حتى يتغير ريحها . وقد ورد النهي عن ركوبها ، وأكل لحمها ، وشرب لبنها .

١- فعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : نهى رسول الله ﷺ عن شرب لبن الجلالة . رواه الخمسة إلا ابن ماجه ، وصححه الترمذي . [أحمد (٢٢٦/١) وأبو داود (٣٧٨٦) والترمذي (١٨٢٥) والنسائي (٢٤٠/٧)] . وفي رواية : نهى عن ركوب الجلالة . رواه أبو داود . [أبو داود (٢٥٥٧)] .

٢- وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده - رضي الله عنهم - قال : نهى رسول الله ﷺ عن لحوم احمر الأهلية وعن الجلالة ؛ عن ركوبها ، وأكل لحومها . رواه أحمد ، والنسائي ، وأبو داود . [أحمد (٢/٢١٩) والنسائي (٢٣٩/٧) وأبو داود (٣٨١١)] .

فإن حُبِسَتْ بعيدة عن العذرة زمناً ، وغُلِفَتْ طاهراً فطاب لحمها ، وذهب اسم الجلالة عنها ، حُلَّتْ ؛ لأن علة النهي التغير وقد زالت .

**تحريمُ الخبائث :** وبجانب هذا التفصيل وضع القرآن الكريم قاعدة عامة لكل ما هو محرّم يقول الله - تعالى - : ﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ﴾ [الأعراف : ١٥٧] . والطيبات ما تستطيه الناس وتستلذه ، من غير ورود نص بتحريمه ، فإن استخبت فهو حرام . ويرى الشافعي ، والحنابلة ، أن الطيبات ما تستطيه العرب وتستلذه ، لا غيرهم . والمقصود بالعرب هم سكان البلاد والقرى ، دون أجلاف البوادي .

وفي كتاب « الدراري المضية » يرحح القول باستطابة الناس لا العرب وحدهم . فيقول : ما استخبتة الناس من الحيوانات لا نعمة ولا لعدم اعتياد ، بل لمجرد استخات فهو حرام . وإن استخبتة البعض دون البعض ، كان الاعتبار بالأكثر . كحشرات الأرض ، وكثير من حيوانات التي ترك الناس أكلها ، ولم يهضم على تحريمها دليل يحصها ، فإن تركها لا يكون في الغالب إلا لكونها مستخبتة ، فتندرج تحت قوله - سبحانه - : ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ﴾ .



ويدخل في الخبائث كُلُّ مستقذر ، مثل : الصفاق ، ونحاص ، واعرق ، والمسي ، ولروث ، والقمل ، والبر عبت ، ونحو ذلك .

**تحريم ما أمر الشارعُ بقتله .** ويرى بعض العلماء تحريم ما أمر الرسول ﷺ بقتله وتحريم ما نهى عن قتله ؛ فما أمر لرسول ﷺ بقتله خمس من الدواب ؛ وهي الغراب <sup>(١)</sup> ، واحدأة ، والعقرب ، والفأر ، والكب العقور . [أحمد (٩٨/٦) و- ي (٩٠) ومسنن (١٩٨/٦٧) والترمذي (٨٣٧) وابن ماجة (٣٠٨٧) . روى البخاري ، ومسلم ، والترمذي ، والنسائي ، عن عائشة - رضي الله عنها - أن الرسول ﷺ قال : « خمس من ادواب كنهن فواسق يقتلن في الحل والحرم ؛ الغراب ، واحدأة ، والعقرب ، والفأر ، ولكب العقور » .

وما نهى عن قتله من الدواب ؛ النملة ، والنحلة ، والهدهد ، والضُرْد . روى أبو داود بإسناد صحيح ، عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ نهى عن قتل أربع من الدواب ؛ النملة ، والنحلة ، والهدهد ، والضُرْد . [أبو دود (٥٢٦٧) وأحمد (٣٣٢/١) ، بن ماجة (٣٢٢٤) .

وقد نقش الشوكاني هذا الرأي ونقده ، فقال : وقد قيل : إن من أسباب التحريم الأمر بقتل الشيء ، كالحمس الفواسق ، والوزغ ، ونحو ذلك ، والنهي عن قتله ، كالنملة ، والنحلة ، والهدهد ، والضرد ، والضفدع ، ونحو ذلك ، ولم يأت الشارع ما يفيد تحريم أكل ما أمر بقتله أو نهى عن قتله ، حتى يكون الأمر والنهي دليلين على ذلك ، ولا ملازمة عقلية ولا عرفية ، فلا وجه لجعل ذلك أصلاً من أصول التحريم ، بل إن كان المأمور بقتله أو المنهي عن قتله مما يدخل في الخبائث ، كان تحريمه بالآية الكريمة . وإن لم يكن من ذلك كان حلالاً ، عملاً بما أسلفنا من أصالة الحل ، وقيام الأدلة الكلية على ذلك .

**المسكوت عنه :** أما ما سكت الشارع عنه ولم يرد نص بتحريمه ، فهو حلال ، تبعاً للقاعدة المتفق عليها ، وهي : أن الأصل في الأشياء الإباحة . وهذه القاعدة أصل من أصول الإسلام .

وقد جاءت النصوص بكثيرة تقررها ، فمن ذلك قول الله - سبحانه - :

١- ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِمَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [سورة : ٢٩] .

٢- وروى لدارقطني ، عن أبي ثعبنة ، أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها ، وحداً حدوداً فلا تعتدوها ، وسكت عن أشياء رحمة لكم غير نسيان ، فلا تبحثوا عنها » . [أحمد (١١٥/٤) رلدارقطني (١٨٤/٤) .

٣- وعن سلمان الفارسي ، أن رسول الله ﷺ سئل عن السم ، ولجن ، والفراء ؟ فقال : « احلّ الله ما أحله الله في كتابه ، وأحرم ما حرّمه الله في كتابه ، وما سكت عنه فهو مما عفاكم » . أخرجه بن ماجة ، والترمذي ، وقال . هـ حديث عريب لا نعرفه إلا من هذا نحوه . ورواه يَضُّد الحَكَم في « مُستدرِك » شاهد . [بن ماجة (٣٣٦١) والترمذي (١٦٢) وأحمد (١١٥/٤) .

(١) يرى لمكتبه من جمع لعرب من غير كراهة تعارضهم في جميع لصيور

٤- وروى البخاري ، ومسلم ، عن سعد بن أبي وقاص ، أن رسول الله ﷺ قال : « إن أعظم المسلمين في المسلمين جرماً ؛ من سأل عن شيء لم يُحَرِّمْ على الناس ، فَحَرَّمَ من أجل مسألته » . [إسحاري (٧٢٨٩) ومسلم (١٢٣/٢٣٥٨)] .

٥- وعن أبي الدرداء ، أن رسول الله ﷺ قال : « ما أحلَّ الله في كتابه فهو حلال ، وما حَرَّمَ فهو حرام ، وما سكَّت عنه فهو عفو ، فاقبلوا من الله عافيته ، فإن الله لم يكن لينسى شيئاً » . وتلا : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ [مريم : ٦٤] . أخرجه البزار ، وقال : سنده صحيح . والحاكم وصحَّحه . [إسحاري كما في كشف الأستار (١٢٣) والحاكم (٣٧٥/٢)] .

### اللحومُ المستوردةُ : اللحوم المستوردة من خارج البلاد الإسلامية يحل أكلها بشرطين :

- ١ - أن تكون من اللحوم التي أحلها الله .
  - ٢ - أن تكون قد ذكيت ذكاة شرعية .
- فإن لم يتوفر فيها هذان الشرطان ، بأن كانت من اللحوم المحرَّمة ، مثل الحرير ، أو كانت ذكاتها غير شرعية ، فإنها في هذه الحال تكون محظورة لا يحل أكلها .
- وقد أصبح من الميسور معرفة هذين الشرطين ، بواسطة الوسائل الإعلامية التي وفَّرها العلم الحديث . وكثيراً ما تكون العلب التي تحتوي على هذه اللحوم مكتوباً عليها ما يُعرِّف بها وبأنواعها ، ويمكن الاكتفاء بهذه المعلومات ؛ إذ الأصل فيها غالباً الصدق .
- وقد أفتى الفقهاء من قبل في مثل هذا ، فحاء في « الإقناع » من كتب الشافعية ، لخطيب الشربيني : لو أخبر فاسق أو كتابي أنه ذبح هذه الشاة مثلاً ، حل أكلها ؛ لأنه من أهل الذبح ، فإذا كان في البلد مجوس ومسلمون ، وجَّه ذابح الحيوان ، هل هو مسلم أو مجوسي؟ لم يحل أكله للشك في الذبح المباح ، والأصل عدمه . نعم ، إن كان المسلمون أغلب كما في بلاد الإسلام فينبغي أن يحل ، وفي معنى المجوس كل من لم تحل ذبيحته .

**إباحة أكل ما حُرِّمَ عند الاضطرار :** وللمضطر أن يأكل من الميتة ولحم الخنزير ، وما لا يحل من الحيوانات <sup>(١)</sup> التي لا تؤكل ، وغيرها مما حرمه الله ؛ محافظة على الحياة ، وصيانة للنفس من الموت . والمقصود بالإباحة هنا وحب الأكل ؛ لقوله - تعالى - : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ [النساء : ٢٩] .

**حدُّ الاضطرار :** وإنما يكون الإنسان مضطراً إذا وصل به الجوع إلى حد الهلاك ، أو إلى مرض يفضي به إليه ؛ سواء أكان طائعاً أو عاصياً . يقول الله - سبحانه - : ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ

(١) حتى إن الشفعية والزيدية أجازوا اللحم الآدمي عند عدم غيره بشروط اشترطوها . وحاف في ذلك الأحاف والظاهرة وقالوا . لا يباح لحم الآدمي ولو كان ميتاً

أَنَّهُ عَقُورٌ رَّجِيمٌ ﴿٢٠٠﴾ [سورة ١١٣] وروى أبو داود ، عن الفُحَيْجِ العامري ، أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : مَا يَحِلُّ لَنَا مِنَ الْمَيْتَةِ؟ قَالَ : « مَا طَعَامُكُمْ؟ » . قلنا : نعقب (٣) وبصطح (٤) . قال : « ذَاكَ وَأَبْي (٥) الْخَوَج » . [أبو داود (٣٨١٧)] . فأحل لهم الميتة على هذه الحال .

وقال ابن حزم : حدُّ الضرورة ، أن يبقى يوماً ويلةً لا يجد فيهما ما يأكل أو يشرب ، فإن حشي لضعف المؤدي الذي إن تمادى به أذى إلى الموت ، أو قطع به عن طريقه وشعبه ، حلَّ له من الأكل والشرب ما يدفع به عن نفسه موت الجوع أو العطش . أما تحديداً ذلك ببقاء يوم ويلة بلا أكل ، فلتحريم النبي ﷺ إيوصال يوماً ويلة . أي ؛ وصل الصيام . وأما قولنا : إن خاف الموت قبل ذلك . فلائنه مضطر .

والمالكية يرون ، أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَأْكُلْ شَيْئًا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَلَهُ أَنْ يَأْكُلَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِمَّا يَتيسر له ولو من مال غيره .

**القدر الذي يؤخذ :** ويتناول المضطر من الميتة القدر الذي يحفظ حياته ويقيم أوده ، وله أن يتزود حسب حاجته ويدفع ضرورته .

وفي رواية عن مالك ، وأحمد : يجوز له الشُّبْعُ ؛ إذ رواه أبو داود ، عن جابر بن سُمرة ، أن رجلاً نزل الحرة فنفتت عنده ناقة ، فقالت له امرأته : اسلخها حتى نقد شحمها ولحمها وتأكله . فقال : حتى أسأل رسول الله ﷺ . فسأله فقال : « هل عندك غَنَاءٌ يغنيك؟ » . قال : لا . قال : « فكلوها » . [أبو داود (٣٨١٦)] . وقال أصحاب أبي حنيفة : لا يشبع منه . وعن الشافعي قولان .

**لا يكون مضطراً مَنْ وُجِدَ بمكان به طعام ولو كان للغير :** وإنما يكون الإنسان مضطراً إذا لم يجد صعاماً يأكله ، ولو كان مملوكاً للغير . فإن كان مضطراً ووجد طعاماً مملوكاً للغير ، فله أن يأكل منه ولو لم يأذن صاحبه به . ولم يختلف في ذلك العلماء ، وإنما اختلفوا في الضمان ؛ فذهب الجمهور منهم إلى أَنَّهُ إِنْ اضْطَرَّ فِي مَخْمَصَةٍ ، وَمَالَتْ الصَّعَامُ غَيْرَ حَاضِرٍ ، فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ وَيُضْمِنَ لَهُ ؛ لِأَنَّ الْاضْطِرَّارَ لَا يَبْطُلُ حَقَّ الْغَيْرِ .

وقال الشافعي : لا يضمن ؛ لأن المسئولية تسقط بالاضطرار لوجود الإذن من الشارع ، ولا يجتمع إذن وضمان . فإن كان الصعام موجوداً ومنعه صاحبه ، فللمضطر أن يأخذه بالقوة ، متى كان قادراً على ذلك . وقالت المالكية : يجوز في هذه الحال مقاتلة صاحب الطعام بالسلاح بعد الإنذار ، بأن يُعلمه المضطر بأنه مضطر ، وأنه إن لم يعطه قاتله ، فإن قتله بعد ذلك فدمه هدر ؛ لوجوب بذل طعامه للمضطر ، وإن قتله الآخر فعليه القصاص .

وقال ابن حزم : من اضطر إلى شيء من المحرمات ، ولم يجد مال مسمم ولا دمي . فله أن يأكل حتى

(١) اسدي : هو اسدي يبيع على غيره عند تداول ميتة فيسرق بها مهلك غيره من جوع .

(٢) اسدي : الذي يتجاوز حد شبع وفيل ؛ الذي يتجاوز القدر الذي يسد الرمق ويدفع عن نفسه لضرر .

(٣) اعقور : لشرب مساء

(٤) صوح : شرب صحت

(٥) اسم أي وحش يبيد هذا هو الخوج

يشبع ، ويتزود حتى يجد حلالاً ، فإذا وجده عاد ذلك المحرم حراماً كما كان . فإن وجد مال مسلم أو ذمي ، فقد وجد ما أمر رسول الله ﷺ بإطعامه منه ؛ لقوله : « أطعموا الجائع » . [أحمد (٢٩٩/٤) والبيهقي (٢٧٣/١٠) والدارقطني (١٣٥/٢) وابن أبي الدنيا في الصمت (٦٧)] . فحقه فيه ، فهو غير مضطر إلى الميتة ، فإن منع ذلك ظلماً ، كان حيث مضطراً .

**هل يُباح الخمر للعلاج؟** وقد اتفق العلماء على إباحة الحرام للمضطر ، ولم يختلف منهم أحد . وإنما اختلفوا في التداعي بالخمر؛ فمنهم من منعه ، ومنهم من أباحه ، والظاهر أن المنع هو الراجح ، فقد كان الناس في الجاهلية قبل الإسلام يتناولون الخمر للعلاج ، فلما جاء الإسلام نهاهم عن التداعي بها وحرمه ؛ فقد روى الإمام أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، عن طارق بن سويد الجعفي ، أنه سأل رسول الله ﷺ عن الخمر فنهاه عنها ، فقال : إنما أصنعها للدواء . فقال : « إنه ليس بدواء ، ولكنه داء » . [مسلم (١٩٨٤) وأبو داود (٣٨٧٣) والترمذي (٢٠٤٧) وابن ماجه (٣٥٠٠)] . وروى أبو داود ، عن أبي الدرداء ، أن النبي ﷺ قال : « إن الله أنزل الداء والدواء ، فجعل لكل داء دواءً ، فتداؤوا ولا تتداؤوا بحرام » . [أبو داود (٣٨٧٤)] . وكانوا يتعاطون الخمر في بعض الأحيان قبل الإسلام اتفاقاً لبرودة الجو ، فنهاهم الإسلام عن ذلك أيضاً ؛ فقد روى أبو داود ، أن ديلم الحميري سأل النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، إنا بأرض باردة ، نعالج فيها عملاً شديداً ، وإنا نتخذ شراباً من هذا القمح نتقوى به على أعمالنا وعلى برد بلادنا . قال رسول الله ﷺ : « هل يسكر؟ » . قال : نعم . قال : « فاجتنبوه » . قال : إن الناس غير تاركيه . قال : « فإن لم يتركوه ، فقاتوهم » . [أبو داود (٣٦٨٣)] .

وبعض أهل العلم أجاز التداعي بالخمر ، بشرط عدم وجود دواء من الحلال يقوم مقام الحرام ، وألا يقصد المتداعي به البذة والنشوة ، ولا يتجاوز مقدار ما يحذره الطبيب . كما أجازوا تناول الخمر في حال الاضطراب ، ومثل الفقهاء لذلك بمن غصّ ببقمة ، فكاد يخنق ، ولم يجد ما يسيغها به سوى الخمر . أو من أشرف على الهلاك من البرد ، ولم يجد ما يدفع به هذا الهلاك غير كوب أو جرعة من خمر ، أو من أصابته أزمة قلبية وكاد يموت ، فعلم أو أخبره الطبيب بأنه لا يجد ما يدفع به الخطر ، سوى شرب مقدار معين من الخمر . فهذا من باب الضرورات التي تبيح المحظورات .

## الزكاة الشرعية

**تَقْرِيفُهَا :** الزكاة في الأصل معناها التطيُّب ، ومنه رائحة ذكية ، أي ؛ طيبة . وسمي بها الذبح ؛ لأن الإباحة الشرعية جعلته طيباً . وقيل : الزكاة معناها التتميم ، ومنه فلان ذكي ، أي ؛ تام الفهم . والمقصود بها هنا ؛ ذبح الحيوان أو نحره بقطع حلقومه (١) أو مرقه (٢) ، فإن الحيوان الذي يحل أكله لا يحوز أكل شيء منه إلا بالتذكية ، ما عدا السمك والجراد .

**ما يَجِبُ فيها :** يجب في الزكاة الشرعية ما يأتي :

١ - أن يكون الذابح عاقلاً ، سواء أكان ذكراً أم أنثى ، مسلماً أو كفاً . فإذا فقد الأهلية ، بأن كان سكراناً ، أو مجنوناً ، أو صبيّاً غير مميز ، فإن ذبيحته لا تحل .

وكذلك لا تحل ذبيحة المشرك من عبدة الأوثان ، والزنديق ، والمرتد عن الإسلام .

**ذبائح أهل الكتاب :** قال القرطبي : قال ابن عباس : قال الله - تعالى - : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ أَسَدُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴾ [الأنعام : ١٢١] . ثم استثنى فقال : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ ﴾ [المائدة : ٥] . يعني ذبيحة اليهودي والنصراني . وإن كان النصراني يقول عند الذبح : باسم المسيح . واليهودي يقول : باسم عزير . وذلك أنهم يذبحون على الملة . وقال عطاء : كُلُّ مَنْ ذَبَحَ النصراني ، وإن قال : باسم المسيح . لأن الله - عز وجل - أباح ذبائحهم وقد علم ما يقولون . وقال القاسم بن مخيمرة : كُلُّ مَنْ ذَبَحَهُ ، وإن قال : باسم سرجس (اسم كنيسة لهم) . وهو قول الزهري ، وربيعة ، والشعبي ، ومكحول . وروي عن صحابين؛ عن أبي الدرداء ، وعبادة بن الصامت . وقالت طائفة : إذا سمعت الكتاني يسمي غير اسم الله - عز وجل - فلا تأكل . وقال بهذا من الصحابة؛ علي ، وعائشة ، وابن عمر . وهو قول طاووس ، والحسن . متمسكين بقول الله - تعالى - : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ أَسَدُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴾ [الأنعام : ١٢١] .

وقال مالك : أكره ذلك . ولم يحرمه .

**ذبائح الجوس والصَّابِئِينَ :**

اختلف الفقهاء في ذبيحة الجوس بناء على اختلافهم في أصل دينهم؛ فمنهم من رأى أنهم كانوا أصحاب كتاب فرفع ، كما روي عن علي - كرم الله وجهه - ومنهم من يرى أنهم مشركون .

والذين رأوا أنهم كانوا أصحاب كتاب ، قالوا يحل ذبائحهم ، وأنهم داخلون في قول الله - سبحانه - :

الحلقوم : محرق المس  
المريء : محرق الطعام والشراب من الحلق .

﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾ [مائدة: ٥]. ويقول الرسول ﷺ: «سئوا بهم سئة أهل الكتاب». [تخريج مسند (١٩٦: ٣) وبين لأوصار (٥٩٧/٤)] قال ابن حزم في المجوس: إنهم أهل كتاب فحكمهم كحكم أهل الكتاب في كل ذلك. وإلى هذا ذهب أبو ثور، والظاهرية. أما جمهور الفقهاء فإنهم حرّموها؛ لأنهم مشركون في نظرهم. والصوابون<sup>(١)</sup> قيل: لا تجوز دبايحهم. وقيل بالجواز.

٢- أن تكون الآلة التي يذبح بها محددة، يمكن أن تنهر الدم وتقطع الحلقوم، مثل السكين، والحجر، والخشب، والسيف، والزجاج، والقصب الذي له حد يقطع كما تقطع السكين والعظم، إلا السن والظفر.

(أ) روى مالك، أن امرأة كانت ترعى غنماً فأصيبت شاة منها، فأدركتها فذكتها بحجر، فسئل رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال: «لا بأس بها». [بخاري (٢٥٠٥) ومالك في الموصأ (١٥٣)].

(ب) وروى عن الرسول ﷺ أنه قيل له: أنذبح بالمروة وشقة العصا؟ قال: «أعجل وأرن، وما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل، ليس السن والظفر». رواه مسلم. [بخاري (٢٥٠٧) ومسلم (١٩٦٨/٢٢٢٠)].

(ج) ونهى رسول الله ﷺ عن شريطة الشيطان: «وهي التي تذبح فتقطع الجلد، ولا تفري الأوداج»<sup>(٢)</sup>. أخرجه أبو داود، عن ابن عباس، وفي إسناده عمرو بن عبد الله الصنعاني، وهو ضعيف. [أبو داود (٢٨٢٦)]

٣- قطع الحلقوم والمريء، ولا يشترط إبانتهما ولا قطع الودجين<sup>(٣)</sup>؛ لأنهما مجرى الطعام والشراب الذي لا يكون معهما حياة وهو اغرض من الموت، ولو أبان الرأس لم يحرم ذلك المذبوح، وكذلك لو ذبحه من قفاه، متى أتت الآلة على محل الذبح.

٤- التسمية: قال مالك: كل ما ذبح ولم يذكر عليه اسم الله، فهو حرام؛ سواء ترك ذلك الذكر عمداً أو نسياناً. وهو قول ابن سيرين، وطائفة من المتكلمين. وقال أبو حنيفة: إن ترك الذكر عمداً محرّم، وإن ترك نسياناً حل. وقال الشافعي: يحل متروك التسمية؛ سواء كان عمداً أم خطأ، إذا كان انذابح أهلاً للذبح. فعن عائشة، أن قولاً قالوا: يا رسول الله، إن قومنا يأتوننا باللحم لا ندرى أذكّر اسم الله عليه أم لا؟ قال: «سموا عليه أنتم وكلوا». قالت: وكانوا حديثي عهد بالكفر. أخرجه البخاري، وغيره. [بخاري (٥٥٠٧) والنسائي (٢٣٧/٧) وابن ماجه (٣١٧٤)].

ما يكره فيها: ويكره في الذكاة ما يأتي:

١- أن يكون انذبح نالّة كائنة؛ لما رواه مسلم، عن شداد بن أوس، أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله

(١) وديهم بين اخومية والصراية، ويعتقدون بتأثير الحوم.

(٢) ثم ترك حتى تموت.

(٣) اودجين عرقن عبطان في حاسي ثرة البحر وهذا مذهب الشافعي وأحمد. وقال مالك وأبو حنيفة: لا تصح الذكاة إلا بقطع الودجين والحلقوم.

كتب الإحسان على كل شيء ، فإذا قتلته فأحسنوا مقتله ، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة ، وليجدنَّ حذكم شفرته ، وليُرخَّ ديبحته » . [مسلم (١٩٥٥) وأبو داود (٣٨١٥) والنسائي (٢٢٩/٧) وابن ماجه (٣١٧٠)] .

٢- وعن ابن عمر ، أن الرسول ﷺ أمر أن تحذ الشفار ، وأن توارى عن البهائم . رواه أحمد . [أحمد ١٠٨/٢ ، وابن ماجه (٣١٧٢)] .

٣ كسر علق الحيوان أو سلحه قبل رهوق روحه؛ لما رواه الدارقطني ، عن أبي هريرة ، أن الرسول ﷺ قال : « لا تعجلوا ، لأفس قبل أن ترهق » . [البيهقي (٢٧٨/٩) والفتاوى لابن حبان (١٨٤/١) وإرواء الغليل (١٧٦/٨) ونصب الراية (٤٨٤/٢)] . وأما استقبال القبلة عند الذبح ، فلم يرد في استحبابه شيء .

ذبح الحيوان وفيه رمق أو به مرض : إذا ذبح الحيوان وفيه حياة أثناء الذبح ، حلَّ أكله ، ولو لم تكن هذه الحياة مستقرة يعيش الحيوان بمثلها . وكذلك المريضة التي لا يرجى حياتها إذا ذبحت وفيها الحياة . وتعرف الحياة بحركة يدها ، أو رجلها ، أو ذنبها ، أو جريان نَفْسِها ، أو نحو ذلك ، فإذا صارت في حال التزع ولم تحرك بدا ولا رجلاً ، فإنها في هذه الحال . تعتبر ميتة ولا تفيد فيها الذكاة ؛ لقول الله - سبحانه - : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْيَتَةُ الدَّمِّ وَحُمُ الْخَنَزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيغَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ [المائدة : ٣] . أي ؛ أنَّ هذه الأشياء محرمة عليكم ، إلا ما أدر كتموه ، فإن ذكاته تحله . وقد سئل ابن عباس ، عن ذئب عدا على شاة فشق بطنها ، ثم انثر قُضْبُها فذبحت؟ فقال : كُلْ ، وما انثر من قُضْبِها (١) ، فلا تأكل .

رفع اليد قبل تمام الذكاة : وإذا رفع المذكي يده قبل تمام الذكاة ، ثم رجع فوراً وأكمل الذكاة ، فإن هذا جائز؛ لأنه جَرَّحَهَا ثم ذكَّاهَا بعد وفيها الحياة ، فهي داخلة في قول الله - تعالى - : ﴿ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ .

جرح الحيوان عند تعذر الذكاة : الحيوان الذي يحل بالذكاة إن قدر على ذكاته ، ذكي في محل الذبح ، وإن لم يقدر عليها ، كانت ذكاته بجرح جزء منه في أي موضع من بدنه ، بشرط أن يكون الجرح مدمياً يجوز وقوع القتل به؛ قال رافع بن خديج : كنا مع رسول الله ﷺ في سفر ، فنذَّ (٢) بعير من إبل القوم ولم يكن معهم خيل ، فرماه رجل بسهم فحسبه ، فقال رسول الله ﷺ : « إن لهذه البهائم أوابد (٣) كأوابد الوحش ، فما فعل منها هذا ، فافعلوا به هكذا » . رواه البخاري ، ومسلم . [البخاري (٥٤٩٨) ومسلم (٢٠/١٩٦٨)] . وروى أحمد ، وأصحاب « السنن » ، عن أبي العشاء ، عن أبيه ، أنه قال : يا رسول الله . أما تكون الذكاة إلا في الحلق واللَّبَّة؟ قال : « لو طُعنت في فخذها ، أجزأ عنك » . [أحمد (٣٣٤/٤) وأبو داود (٢٨٢٥) والترمذي (١٤٨١) والنسائي (٢٢٨/٧) وابن ماجه (٣١٨٤)] . قال أبو داود : وهذا لا يصلح ،

(١) القصب : الأمعاء .

(٢) نذ : بمعنى شرد ، وذهب على وجهه

(٣) لأوابد التي تأبدت : أي نوحشت ، جمع ابدة .

إلا في المتردية والمتوحش . قال الترمذي : وهذا في حال الضرورة ، كالحیوان الذي تمرد أو شرد فلم يقدر عليه ، أو وقع في بحر وخفنا غرقه ، فنضربه بسكين أو بسهم ، فيسيل دمه فيموت ، فهو حلال .  
وروى البخاري ، عن علي ، وابن عباس ، وابن عمر ، وعائشة : ما أعجزك من البهائم مما في يدك ، فهو كالصيد ، وما تردى في بحر ، فذكاته حيث قدرت عليه .

ذكاة الجنين : إذا خرج الجنين من بطن أمه ، وفيه حياة مستقرة ، وجب أن يذكى . فإن ذكيت أمه وهو في بطنها ، فذكاته ذكاة أمه إن خرج ميتاً أو به رمق ؛ لقول رسول الله ﷺ في الجنين : « ذكاته ذكاة أمه » .  
رواه عن أبي سعيد أحمد ، وابن ماجه ، وأبو داود ، والترمذي ، والدارقطني ، وابن حبان وصححه . [أحمد (٣٩/٣) والترمذي (١٤٧٦) وابن ماجه (٣١٩٩) والدارقطني (٢٧٤/٤) وابن ماجه (٥٨٨٩)] . وقال ابن المنذر :  
ومن قال : ذكاته ذكاة أمه . ولم يذكر أشعر أو لم يشعر ؛ علي بن أبي طالب ، وسعيد بن المسيب ، وأحمد ، وإسحاق ، والشافعي ، وقال : إنه لم يرد عن أحد من الصحابة ولا من العلماء أن الجنين لا يؤكل ، إلا باستئناف الذكاة فيه ، إلا ما روي عن أبي حنيفة - رحمه الله - .

وقال ابن القيم : وردت السنة الصحيحة الصريحة المحكمة ، بأن ذكاة الجنين ذكاة أمه ، بخلاف الأصول ، وهو تحريم الميتة ، فيقال : الذي جاء على لسانه تحريم الميتة ، استثنى السمك والجراد من الميتة ، فكيف وليست بميتة ، فإنها جزء من أجزاء الأم ، والذكاة قد أتت على جميع أعضائها ، فلا يحتاج أن يفرد كل جزء منها بذكاة . والجنين تابع للأم ، جزء منها ، فهذا مقتضى الأصول الصحيحة ، ولو لم ترد السنة بالإباحة ، فكيف وقد وردت بالإباحة الموافقة للقياس والأصول . وقد اتفق النص ، والأصل ، والقياس ، والله الحمد .

\*\*\*



## الصيد

**تعريفه :** الصيد؛ هو اقتناص الحيوان الحلال المتوحش بالطبع ، الذي لا يُقدر عليه .

**حكمه :** وهو مباح ، أباحه الله - سبحانه - بقوله : ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ [سورة ٢ . ٢] . والصيد مباح كله ، ما عدا صيد الحرم ، فقد تقدم الكلام عليه في « باب الحج » . وصيد البحر جائز في كل حال ، وكذلك صيد البر ، إلا في حالة الإحرام؛ يقول الله - تعالى - : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَعًا لَكُمْ وَلِلنَّسَائِرِ وَحَرَّمَ عَلَيْكُم صَيْدُ الْبَرِّ مَا ذُمَّ حُرْمًا ﴾ [المائدة ٩٦] .

**الصَّيْدُ الْحَرَامُ :** والصيد المباح؛ هو الصيد الذي يقصد به التذكية ، فإن لم يقصد به التذكية ، فإنه يكون حراماً؛ لأنه من باب الإفساد ، وإتلاف الحيوان لغير منفعة . وقد نهى رسول الله ﷺ عن قتل الحيوان ، إلا لما كُله؛ روى النسائي ، وابن حبان ، أن النبي ﷺ قال : « مَنْ قَتَلَ عَصْفُورًا عَبَثًا ، عَجَّ <sup>(١)</sup> إِلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَقُولُ : يَا رَبِّ ، إِنَّ فَلَانًا قَتَلَنِي عَبَثًا ، وَلَمْ يَقْتُلْنِي مُنْفَعَةً » . [أحمد (١٦٦/٢) والنسائي (٢٠٧/٧) وابن حبان (٥٨٤٩)] . وروى مسلم ، عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ قال : « لَا تَتَّخِذُوا شَيْفًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا » <sup>(٢)</sup> . [أحمد (٢٨٥/١) ومسلم (٥٨/١٩٥٧) والترمذي (١٤٧٥) والنسائي (٢٣٩/٧) وابن ماجه (٣١٨٧)] . ومُرَّ - صلوات الله وسلامه عليه - على طائر قد اتخذه بعض الناس هدفاً يصوبون إليه ضرباتهم ، فقال : « لعن الله مَنْ فعل هذا » . [البخاري (٥٥١٥) ومسلم (١٩٥٨) والنسائي (٣٨/٧)] .

**شُرُوطُ الصَّائِدِ :** ويشترط في الصائد الذي يحلُّ أكل صيده ما يشترط في الذابح ، بأن يكون مسلماً أو كتابياً ، فصيد اليهودي والنصراني كذبيحته ، وكذلك ما ألحق بهما كما هو موضح في « باب الذكاة الشرعية » .

**الصَّيْدُ بِالسَّلَاحِ الْجَارِحِ وَبِالْحَيَوَانِ :** والصيد قد يكون بالسلاح الجارح ، كالرمح ، والسيوف ، والسهام ، ونحوها . وفي هذا يقول الله - سبحانه - : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَبْلُغُوا إِلَى شَيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ ﴾ [المائدة : ٩٤] .

وقد يكون بواسطة الحيوان ، وفيه يقول الله - سبحانه - : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَكُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيْرُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ تُعَلِّمُوهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَيْهِ وَأَنْفَعُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ [المائدة : ٤] .

وعن أبي ثعلبة الخشني ، قال : قلت : يا رسول الله ، إنا بأرض صيد ، أصيد بقوسي وبكسبي المَعْلَمِ

(١) عَجَّ : رفع صوته بالشكوى .

(٢) الهدف يصوب إليه .

وبكليبي الذي ليس بمُعَلِّم ، فما يصلح لي؟ فقال : « ما صِدَّتْ بقوسيك فذكرت اسمَ اللَّهِ عليه ، فكلُّ ، وما صِدَّتْ بكلبك غير المعلم فأدركت ذكاته ، فكلُّ » . رواه البخاري ، ومسلم . [البخاري (٥٤٧٨) ومسلم (٢٨/١٩٣٠)] .

**شُرُوطُ الصَّيْدِ بِالسَّلَاحِ :** ويشترط في الصيد بالسلاح ما يأتي :

١- أن يخزق السلاح جسم الصيد وينفذ فيه ؛ ففي حديث عدي بن حاتم ، قال : يا رسول الله ، إنا قوم نرمي فما يحل لنا؟ قال : « يحلُّ لكم كلُّ ما ذَكَيْتُمْ ، وما ذَكَّرْتُمْ اسمَ اللَّهِ عليه فخرقْتُمْ <sup>(١)</sup> » ، فكلوا . [أحمد (٣٧٩/٣)] . قال الشوكاني : فدُلَّ على أن المعتبر مجرد الخرق ، وإن كان القتل بمثقل . فيحل ما صاده من يرمي بهذه البنادق الجديدة ، التي يرمي بها البارود والرصاص ؛ لأن الرصاص تخزق خرقاً زائداً على السلاح ، فلها حكمه ، وإن لم يدرك الصائد بها ذكاة الصيد إذا ذكر اسم الله على ذلك . وأما النهي عن الأكل مما أصابته البندقية ، ولم يُذَكَّ واعتباره موقوذة ، كما جاء في الحديث ، فإن المقصود من البندقية هنا ما يصنع من الطين ، ثم ييسر ويرمى به ، فليست مثل البندقية التي يرمي بها البارود والرصاص . وكما نهى الإسلام عن الأكل من البندقية هذه . أي؛ المصنوعة من الطين - نهى عن الرمي بالحصاة وما يماثلها؛ يقول الرسول ﷺ معللاً ذلك : «إنها لا تصيد صيداً ولا تنكأ عدواً ، لكنها تكسر السنَّ ، وتفقأ العين » . [البخاري (٦٢٢٠) ومسلم (٥٥/١٩٥٤)] .

ويحرم كذلك ما قتل بمثقل ، كالعصا ونحوها ، إلا إذا أدرك حيّاً وذبح . ففي حديث عدي ، قال : قلت : فإنني أرمي بالمعارض الصيد فأصيد . قال : « إذا رميت بالمعارض فخرق <sup>(٢)</sup> » ، فكل ، وإن أصابه بعرضه ، فلا تأكل » . [أحمد (٣٧٧/٤)] .

٢- أن يذكر الصائد اسم الله عند رمي الصيد . ولم تختلف الأئمة على أن التسمية مشروعة؛ لحديث أبي ثعلبة المتقدم ذكره ولغيره من الأحاديث ، وإنما اختلفوا في حكمها . فذهب أبو ثور ، والشعبي ، وداود الظاهري ، وجماعة أهل الحديث ، إلى أن التسمية شرط في الإباحة بكل حال ، فإن تركها عامداً أو سهواً لم تحل . وهذا أظهر الروايات عن أحمد . وقال أبو حنيفة : هي شرط في حال الذكر ، فإن تركها ناسياً حلَّ الصيد ، وإن تركها عامداً لا يحل . وكذلك قال مالك في المشهور عنه . وقال الشافعي ، وجماعة من المالكية : التسمية سُنة ، فإن تركها ولو عامداً ، لم يُحرَم الصيد ويحل أكله . وحملوا الأمر بالتسمية على الندب .

**شُرُوطُ الصَّيْدِ بِالْجَوَارِحِ :** والصيد بالجوارح ، مثل الصقر ، والبازي ، والفهد ، والكلب ، وغيرها مما يقبل التعليم جائز بالشروط الآتية :

(١) محرقم : أي حرقم وجرحتم .

(٢) أي نعد .

١- تعليم الحيوان الصيد ، ويعرف ذلك بأن يأتمر إذا أمر ، ويرحر إذا زحر .

٢- أن يمسك عني صاحبه بترك الأكل من الصيد ، فإن أكل فقد أمسك عني نفسه ، فلا يحل صيده ؛ ففي حديث عدي بن حاتم قال له الرسول ﷺ : « إذا أرسلت كلابك المعلّمة ، وذكرت اسم الله عليها ، فكل مما أمسكن عليك ، وإن أكل الكلب فلا تأكل ؛ فإني أخاف أن يكون مما أمسك عني نفسه » . [بخاري (١٧٥) ومسلم (١٩٢٩/٢)] .

٣- أن يرسله ويذكر اسم الله . أما ذكر التسمية فقد تقدم حكمها . وأما قصد إرسال الحيوان فإنه شرط من شروط الصيد ، فإذا انبعث الحيوان الجراح من تلقاء نفسه ، من غير إرسال ولا إغراء من الصائد ، فلا يجوز صيده ، ولا يحل أكله عند مالك ، والشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي ؛ لأنه صاد لنفسه من غير إرسال ، وأمسك عليها ، ولا صنع للصائد فيه فلا ينسب إليه ؛ لأنه لا يصدق عليه الحديث المتقدم : « إذا أرسلت كلابك المعلّمة ... الخ » . فمفهوم الشرط أن غير المرسل لا يكون كذلك .

وقال عطاء ، والأوزاعي : يؤكل صيده إذا كان أخرج للصيد ، وكان معلماً .

**اشتراك جارحين في صيد :** إذا اشترك جارحان في صيد فهو حلال ، إذا كان كل واحد منهما أرسله صاحبه للصيد ، أما إذا كان أحدهما مرسلًا دون الآخر ، فإنه لا يؤكل ؛ لقوله ﷺ : « فإنما سُميت على كلبك ، ولم تُسم على غيره » . [بخاري (٤٥٨٤) ومسلم (١٩٢٩/٣)] .

**الصَّيْدُ بِكَلْبِ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ :** ويجوز الاصطياد بكلب اليهودي والنصراني ، وبازه ، وصقره إذا كان الصائد مسلمًا ، وذلك مثل شفرته .

**إدراك الصَّيْدِ حَيًّا :** إذا أدرك الصائد الصيد وهو حي ، وكان قد قطع حلقومه ومريته ، أو تمزقت أمعاؤه وخرج حشوه ، فإنه في هذه الحال يحل بدون ذكاة .

أما إذا أدركه وفيه حياة مستقرة ، فإنه يجب في هذه الحال ذكاته ، ولا يحل بدونها .

**وجود الصَّيْدِ ميتًا بعد إصابته :** إذا رمى الصائد الصيد فأصابه ، ثم غاب عنه ، ثم وجده بعد ذلك ميتًا ، فإنه يكون حلالًا بشروط ثلاثة :

**الأول :** ألا يكون قد تردى من جبل ، أو وحده في الماء ؛ لاحتمال أن يكون موته بالتردي أو الغرق . روى البخاري ، ومسلم ، عن عدي بن حاتم ، قال : سألت رسول الله ﷺ قال : « إذا رميت بسهمك فاذكر الله ، فإن وجدته قد قتل فكل ، إلا أن تجده قد وقع في ماء ؛ فإنك لا تدري الماء قتله أم سهلك » .

**الثاني :** أن يعلم أن رميته هي التي قتله ، وليس به أثر من رمي غيره أو حيوان آخر ؛ فعن عدي ، قال : قلت : يا رسول الله ، أرمي الصيد فأجد فيه سهمي من الغد ؟ قال : « إذا علمت أن سهمك قتله ولم تر فيه أثر سباع ، فكل » . [الترمذي (١٤٦٨)] . وفي رواية للبخاري : إنا نرمي الصيد فنقتفي أثره اليومين والثلاثة ، ثم نجده ميتًا وفيه سهمه ؟ قال : « يأكل إن شاء » . [السخاري (٤٥٨٥)] .

الثالث : ألا يفسد فسادًا يبلع درجة النتن ، فإنه حينئذ يكون من المستقذرات الضارّة التي تمجها الطباع ؛  
فعن أبي ثعلبة الخشني ، أن النبي ﷺ قال : « إذا رميت بسهمك فغاب ثلاثة أيام وأدركته ، فكله ما لم  
ينتن » . أخرجه مسلم . [مسم (٩/١٩٣١)] .

\* \* \*

## الأضحية

**تَقْرِيفُهَا :** الأَضْحِيَّةُ وَالضَّحِيَّةُ؛ اسْمٌ لما يُذْبَحُ مِنَ الْإِبِلِ ، وَالْبَقَرِ ، وَالْغَنَمِ يَوْمَ النَحْرِ ، وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ تَقَرُّوا إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - .

**مَشْرُوعِيَّتُهَا :** وَقَدْ شَرَعَ اللَّهُ الْأَضْحِيَّةَ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ۖ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ۚ إِنَّكَ شَانِئُكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ۚ ﴾ [الكوثر : ١ - ٣] . وَقَوْلُهُ : ﴿ وَالْبَدَنَتِ جَعَلْنَاهَا لَكُم مِّنْ شَعْتِيرٍ ۚ إِنَّهُ لَكُم فِيهَا خَيْرٌ ۚ ﴾ [الحج : ٣٦] . وَالْحَرُّ هُنَا هُوَ ذَبْحُ الْأَضْحِيَّةِ . وَثَبِتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَحِيٌّ وَضَحِيٌّ الْمُسْلِمُونَ ، وَأَجْمَعُوا عَلَى ذَلِكَ .

**فَضْلُهَا :** رَوَى التِّرْمِذِيُّ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَا عَمِلَ آدَمِيُّ مِنْ عَمَلٍ يَوْمَ الْحَرِّ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنْ إِهْرَاقِ الدَّمِ <sup>(١)</sup> ؛ إِنَّهَا لَتَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقُرُونِهَا ، وَأَشْعَارُهَا ، وَأَظْلَافُهَا ، وَإِنَّ الدَّمَ لَيَقَعُ مِنْ اللَّهِ بِمَكَانٍ <sup>(٢)</sup> قَبْلَ أَنْ يَقَعُ عَلَى الْأَرْضِ ، فَطَيَّبُوا بِهَا نَفْسًا » . [التِّرْمِذِيُّ (١٤٩٣) وَابْنُ مَاجَةَ (٣١٢٦)] .

**حُكْمُهَا :** الْأَضْحِيَّةُ سُنَّةٌ مُّؤَكَّدَةٌ ، وَيُكْرَهُ تَرْكُهَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا؛ لِحَدِيثِ أُسَيْبٍ الَّذِي رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَحَى بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ <sup>(٣)</sup> أَقْرَيْنِ <sup>(٤)</sup> ، ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ ، وَسَمَّى وَكَبَّرَ . [الْبُخَارِيُّ (٥٥٦٥) وَمُسْلِمٌ (١٩٦٦/١٨)] . وَرَوَى مُسْلِمٌ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا رَأَيْتُمْ هَلَالَ ذِي الْحِجَّةِ وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَضْحِيَ ، فَلْيَمْسِكْ عَنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ » . [مُسْلِمٌ (١٩٧٧/٤١)] . فَقَوْلُهُ : « أَرَادَ أَنْ يَضْحِيَ » . دَلِيلٌ عَلَى السَّنَةِ ، لَا عَلَى الْوُجُوبِ . وَرَوَى عَنْ أَبِي نُكْرٍ ، وَعُمَرَ ، أَنَّهُمَا كَانَا لَا يَضْحِيَانِ عَنْ أَهْلِهِمَا ؛ مَخَافَةَ أَنْ يُرَى ذَلِكَ وَاحِدًا <sup>(٥)</sup> .

مَتَى تَجِبُ؟ وَلَا تَجِبُ إِلَّا بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ :

١- أَنْ يَنْذَرَهَا؛ لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ : « مَنْ نَذَرَ أَنْ يَطْبِيعَ اللَّهَ ، فَلْيَطْبِعْهُ » . [أَحْمَدُ (١٤١٦) ، وَابْنُ خَالٍ (٦٦٩٦) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٢٨٩) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٥٢٦) ، وَالنَّسَائِيُّ (١٧/٧) ، وَابْنُ مَاجَةَ (٢١٢٦)] . وَحَتَّى لَوْ مَاتَ النَّاذِرُ ، فَإِنَّهُ تَجُوزُ الْبَيَّابَةُ فِيمَا عَيْنُهُ بِنَذَرِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ .

(١) إِسَالَتُهُ أَيِ ذَبْحِ الْأَضْحِيَّةِ .

(٢) كَذِيَّةٍ عَنْ سُرْعَةِ قُبُورِهَا

(٣) الْأَمْلَحُ : مَا يَحْلُظُ بَيَاضَهُ سَوَادُ

(٤) الْأَقْرَى مَا لَهُ قَرْنٌ

(٥) وَقَدْ لَبِثَ حَرَمٌ لَهُ بَصَحٌ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّهَا وَاحِدَةٌ . وَيُرَى أَبُو حَيْفَةَ أَنَّهَا وَاحِدَةٌ عَلَى دَوَى ابْتِدَاءِ مَنْ يَمْلِكُونَ بَصَا مِنْ الْمُقِيمِينَ غَيْرِ الْمَسَافِرِينَ ، لِقَوْلِهِ ﷺ « مَنْ وَجَدَ سَعَةً فَمَنْ يَصْحُ فَلَا يَقْرَبُ مَصْلَانَا » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ الْحَكَمُ ، وَرَجَعَ الْأَكْمَهُ وَقَعَهُ .

٢- أن يقول : هذه لله . أو : هذه أضحية . وعند مالك ، إذا اشترها بِنَيْتِهِ الأضحية ، وجبت .

**حِكْمَتُهَا :** والأضحية شرعها الله إحياءً لذكرى إبراهيم وتوسعةً على الناس يوم العيد ، كما قال الرسول ﷺ : « إنما هي أيام أكل وشرب ، وذكر لله عز وجل » . [لساني في لكرى (٢٩٠٠) . والبيهقي (٢٩٨/٤)]  
مِمَّ تَكُونُ ؟ ولا تكون إلا من الإبل ، والبقر ، والغنم ، ولا تجزئ من غير هذه الثلاثة ؛ يقول الله - سبحانه - : ﴿لِيَذْكُرُوا أَنَّمَا أَنَا عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ غَيْرِهِمَ الْغَنِيُّ﴾ [الحج : ٣٤] . ويجزئ من الضأن ما له نصف سنة ، ومن المعز ما له سنة ، ومن البقر ما له سنتان ، ومن الإبل ما له خمس سنين ، يستوي في ذلك الذكر والأنثى .

١- روى أحمد ، والترمذي ، عن أبي هريرة ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « نِعِمَّتُ الأضحيةُ الجَدْعُ <sup>(١)</sup> من الضأن » . [أحمد (٤٤٥/٢) ، وترمذي (١٤٩٩) .

٢- وقال عقبه بن عامر : قلت : يا رسول الله ، أصابني جدعٌ . قال : « ضح به » . رواه البخاري ، ومسلم . [البخاري (٥٥٤٧) ، ومسلم (١٥/١٩٦٥) ، (١٦) .

٣- وروى مسلم ، عن جابر ، أن الرسول ﷺ قال : « لا تذهبوا إلا مسنة ، فإن تعسر عليكم فاذبحوا جدعةً من الضأن » . [أحمد (٢٢٢/٣) ، وأبو داود (٢٧٩٧) ، والنسائي (٢١٨/٧) ، وابن ماجه (٣١٤١) .

والمسنة الكبيرة ؛ هي من الإبل ما لها خمس سنين ، ومن البقر ما له سنتان ، ومن المعز ما له سنة ، ومن الضأن ما له سنة أو ستة أشهر ، على الخلاف المذكور من الأئمة . وتسمى المسنة بالثنية .

**الأضحية بالخصي :** ولا بأس بالأضحية بالخصي ؛ روى أحمد ، عن أبي رافع ، قال : ضحى رسول الله ﷺ بكبشين أملحين موقوءين خصيين . ولأن لحمه أطيب وألذ .

**ما لا يجوز أن يُضحى به :** ومن شروط الأضحية السلامة من العيوب ، فلا تجوز الأضحية بالمعيبة <sup>(٢)</sup> ، مثل :

١ - المريضة البين مرضها .

٢ - العوراء البين عورها .

٣ - العرجاء البين ظلعها .

٤ - العجفاء <sup>(٣)</sup> التي لا تُنقي .

يقول رسول الله ﷺ : « أربعة لا تجزئ في الأضاحي ؛ العوراء البين عَوْزُهَا ، والمريضة البين مرضها ، والعرجاء البين ظلعها ، والعجفاء التي لا تُنقي » . رواه الترمذي ، وقال : حسن صحيح . [أحمد (٣٠١/٤) ، وأبو داود (٢٨٠٢/٢) ، وترمذي (١٤٩٧) ، والنسائي (٢١٤/٧) ، وابن ماجه (٣١٤٤) .

(١) ما له ستة أشهر عند الحفية . وما له سنة في الأصح عند الشفعية .

(٢) المعيبة المقصود بالبعث المصاهري الذي يقص لحمه ، فإذا كان لم يمسس فإنه لا يصح .

(٣) المعجفاء ، التي ذهب منها من شدة الهر .

٥ - العضباء ؛ التي ذهب أكثر أذنهما أو قرنهما . ويلحق بهذه الهتماء <sup>(١)</sup> ، والعصماء <sup>(٢)</sup> ، والعمياء ، والتولاء <sup>(٣)</sup> ، والجرباء ؛ التي كثر جربها .

ولا بأس بالعجماء ، والبتراء ، والحامل ، وما خلق بغير أذن ، أو ذهب نصف أذنه أو أليته . والأصح عند الشافعية لا تجزئ مقطوعة الألية والضرع ؛ لفوات جزء مأكول ، وكذا مقطوعة الذنب . قال الشافعي : لا نحفظ عن النبي ﷺ في الأسنان شيئاً .

وقت الذَّبْح : ويشترط في الأضحية ألا تُذبح ، إلا بعد طلوع الشمس من يوم العيد ، ويمر من الوقت قدر ما يصلي العيد ، ويصبح ذبحها بعد ذلك في أي يوم من الأيام الثلاثة في ليل أو نهار ، ويخرج الوقت بانقضاء هذه الأيام . فعن البراء - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال : « إن أول ما نبدأ به في يومنا <sup>(٤)</sup> هذا أن نصلي ، ثم نرجع فنحرق ، فمن فعل ذلك فقد أصاب سنتنا ، ومن ذبح قبل ، فإنما هو لحم قدمه لأهله ليس من النسك في شيء » . [البخاري (٥٥٤٥) ومسلم (١٦٩١/٦)] . وقال أبو بردة : خطبنا رسول الله ﷺ يوم النحر ، فقال : « من صلى صلاتنا ، ووجه قبلتنا ، ونسك نُسكنا ، فلا يذبح حتى يصلي » . [النسائي (٧/٢٢٢) ، وابن حبان (١٠٥٣)] . وروى الشيخان ، عن الرسول ﷺ : « من ذبح قبل الصلاة ، فإنما يذبح لنفسه ، ومن ذبح بعد الصلاة والخطبتين ، فقد أتم نسكه وأصاب سنة المسلمين » . [البخاري (٥٥٤٦) ومسلم (٥٥٦١) (١٩٦٢/١٠)] .

كفاية أضحية واحدة عن البيت الواحد : إذا ضحى الإنسان بشاة من الضأن أو المعز ، أجزأت عنه وعن أهل بيته ، فقد كان الرجل من الصحابة - رضي الله عنهم - يضحى بالشاة عن نفسه وعن أهل بيته . فهي سنة كفاية ؛ روى ابن ماجه ، والترمذي وصححه ، أن أبا أيوب قال : كان الرجل في عهد رسول الله ﷺ يضحى بالشاة عنه وعن أهل بيته ، فيأكلون ويطعمون ، حتى تباهى الناس فصار كما ترى . [الترمذي (١٥٠٥) وابن ماجه (٣١٤٧)] .

جواز المشاركة في الأضحية : تجوز المشاركة في الأضحية إذا كانت من الإبل أو البقر ، وتجزئ البقرة أو الجمل عن سبعة أشخاص ، إذا كانوا قاصدين الأضحية والتقرب إلى الله ؛ فعن جابر ، قال : نحرنا مع النبي ﷺ بالحدبية البدنة عن سبعة ، والبقرة عن سبعة . رواه مسلم ، وأبو داود ، والترمذي . [مسلم (١٣١٨) ، وأبو داود (٢٨٠٧ ، ٢٨٠٩) والترمذي (٩٠٤)] .

توزيع لحم الأضحية : يسن للمضحي أن يأكل من أضحيته ، ويهدي الأقارب ، ويتصدق منها على الفقراء ؛ قال رسول الله ﷺ : « كلوا ، وأطعموا ، وأدّحروا » . [البخاري (٥٥٦٧) ، ومسلم (١٩٧٢)] .

(١) الهتماء : هي التي ذهبت ثايلها من أضها .

(٢) العصماء : ما انكسر علاف فرها .

(٣) التولاء : التي تدور في المرعى ولا ترعى .

(٤) أي يوم العيد .

وقد قال اعداء : الأفضل أن يأكل الثلث ، ويتصدق بالثلث ، ويدخر الثلث ، ويحور نقدها ولو إلى بلد آخر ، ولا يحور بيعها ولا بيع جدها . ولا يعطي احزار من حمها شيئاً كآخر ، وله أن يكافئه نظير عمله ، وإنما يتصدق به المضحي أو يتخذ منه ما ينتفع به . وعند أبي حنيفة ، أنه يحور بيع حدها ويتصدق بثمنه ، وأن يشتري بعينه ما ينتفع به في البيت .

المضحي يذبح بنفسه : يُسْرُ لمن يحسن الذبح أن يذبح أضحيته يده ، ويقول : بسم الله والله أكبر ، اللهم هذا عن فلان - ويسمي نفسه - فإن رسول الله ﷺ ذبح كبشاً ، وقال : « بسم الله والله أكبر ، اللهم هذا عني ، وعن من لم يُضَحَّ من أمتي » . رواه أبو داود ، والترمذي . [أبو داود (٢٨١٠) ، والترمذي (١٥٢١)] .

فإن كان لا يحسن الذبح فليشهده ويحضره؛ فإن النبي ﷺ قال لفاطمة : « يا فاطمة ، قومي فاشهدي أضحيَّتكَ ، فإنه يغفر لك عند أول قطرة من دمها كل ذنب عملته ، وقولي : ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (١٦٦) لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴾ (١) [الأنعام : ١٦٢ ، ١٦٣] . فقال أحد الصحابة : يا رسول الله ، هذا لك ولأهل بيتك خاصة ، أو للمسلمين عامة؟ قال رسول الله ﷺ : « بل للمسلمين عامة » . [الحاكم (٢٢٢/٤)] .

\*\*\*



## العقيقة

**تعريفها :** العقيقة؛ هي الذبيحة التي تذبح عن المولود . قال صاحب « مختار الصحاح » : العقيقة ، والعقة بالكسر؛ الشعر الذي يولد عليه كل مولود من الناس والبهائم ، ومنه سُميت الشاة التي تذبح عن المولود يوم أسبوعه .

**حكمها :** والعقيقة سنة مؤكدة ولو كان الأب معسراً ، فعلها الرسول ﷺ وفعلها أصحابه؛ روى أصحاب « السنن » ، أن النبي ﷺ عَقَّ عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً . [أبو داود (٢٨٤١) من حديث ابن عباس] ويرى وحونها الليث ، وداود الظاهري . ويحري فيها ما يجري في الأضحية من الأحكام ، إلا أن العقيقة لا تجوز فيها المشاركة .

**فضلها :** روى أصحاب « السنن » ، عن سفرة ، عن النبي ﷺ قال :

١- « كل مولود رهينة <sup>(١)</sup> بعقيقته ، تذبح عنه يوم سابعه ، ويُحلق ويسمى » . [أبو داود (٢٨٣٨) ،

والترمذي (١٥٢٢) ، والسنائي (١٦٦١٧) ، وابن ماجة (٣١٦٥) ، وأحمد (١٧/٥)]

٢- وعن سلمان بن عامر الضبي ، أن النبي ﷺ قال : « مع الغلام عقيقته ، فأهريقوا عليه دماً ، وأميطوا عنه الأذى » <sup>(٢)</sup> . رواه الخمسة . [البحاري (٥٤٧٢) ، وأبو داود (٢٨٣٩) ، والترمذي (١٥١٥) ، والسنائي (١٦٤/٧) ، وابن ماجة (٣١٦٤)] .

**ما يذبح عن الغلام والبنات :** ومن الأفضل أن يذبح عن الولد شاتان متقاربتان شبيهاً وسناً ، وعن البنت شاة؛ فعن أم كُرْز الكعبية ، قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « عن الغلام شاتان متكافئتان <sup>(٣)</sup> » ، وعن الجارية شاة » . [أحمد (٤٢٢/٦) والترمذي (١٥١٦)] .

ويجوز ذبح شاة واحدة عن الغلام؛ لفعل الرسول ﷺ ذلك مع الحسن والحسين - رضي الله عنهما - كما تقدم في الحديث .

**وقت الذبح :** والذبح يكون يوم السابع بعد الولادة إن تيسر ، وإلا ففي اليوم الرابع عشر ، وإلا ففي اليوم الواحد والعشرين من يوم ولادته ، فإن لم يتيسر ففي أي يوم من الأيام؛ ففي حديث البيهقي : « تَذْبَحُ لسبع ، ولأربع عشر ، ولإحدى وعشرين » .

**اجتماع الأضحية والعقيقة :** قالت الحابلة : وإذا اجتمع يومُ النحر مع يوم العقيقة ، فإنه يمكن الاكتفاء بذبيحة واحدة عهما ، كما إذا اجتمع يوم عيد ويوم الجمعة واغتسل لأحدهما .

(١) أي تشبته تشبته صاحبة وحفظه حفظاً كاملاً موهون بالذبح عنه .

(٢) أي أربطوا عنه القدرة والحاسة

(٣) أي شاتان متقاربتان شبيهاً وسناً .

التَّسْمِيَةُ وَالْحَلْقُ : ومن السنة أن يُختارَ للمولود اسم حسن ، ويحلق شعره ، ويتصدق بورنه فضة إن تيسر ذلك؛ لما رواه أحمد ، والترمذي ، عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ عَقَّ عن الحسن بشاة ، وقال : « يا فاطمة ، احلقي رأسه ، وتصدقي بوزنه فضة عني المساكين » . فورناه ، فكان وزنه درهماً أو بعض درهم . [الترمذي (١٥١٩) ، والحاكم (٢٣٧/٤) .]

أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ : وأَحَبُّ الْأَسْمَاءِ : عبد الله وعبد الرحمن؛ لحديث مسلم ، وأصدقها همام وحارث ، كما ثبت في الحديث الصحيح .

ويصح التسمية بأسماء الملائكة ، والأنبياء ، وطه ويس . وقال ابن حزم : اتفقوا على تحريم كل اسم معبد لغير الله ، كعبد العزى ، وعبد هبل ، وعبد عمر ، وعبد الكعبة ، حاشا عبد المطلب .

كراهَةُ بَعْضِ الْأَسْمَاءِ : نهى رسول الله ﷺ عن التسمي بالأسماء الآتية : يسار ، ورباح ، ونجیح ، وأفلح؛ لأن ذلك ربما يكون وسيلة من وسائل التشاؤم ، ففي حديث سَئْرَةَ ، أن النبي ﷺ قال : « لا تسم غلامك يساراً ، ولا رباحاً ، ولا نجيحاً ، ولا أفلح ، فإنك تقول : أثم هو . فلا يكون ، فيقول : لا » . رواه مسلم . [مسلم (٢١٣٦/١١ ، ١٣٧/١٢) ، وأبو داود (٤٩٨٥) ، والترمذي (٢٨٣٨) .]

الْأُذُنُ فِي أُذُنِ الْمَوْلُودِ : ومن السنة أن يؤذن في أذن المولود اليمنى ، ويقيم في الأذن اليسرى؛ ليكون أول ما يطرق سمعه اسم الله ؛ روى أحمد ، وأبو داود ، والترمذي وصححه ، عن أبي رافع - رضي الله عنه . قال : رأيت النبي ﷺ أُذِنَ بالصلاة في أذن الحسن بن علي حين ولدته فاطمة - رضي الله عنهم - . [أبو داود (٥١٠٥) ، والترمذي (١٥١٤) ، وأحمد (٣٩١/٩/٦) . وروى ابن السني ، عن الحسن بن عبي ، أن النبي ﷺ قال : « من ولد له ولد ، فأذّن في أذنه اليمنى وأقام في اليسرى ، لم تضربه أم الصبيان » <sup>(١)</sup> . [ابن السني (٦٢٣) .]

لَا فَرَعٌ وَلَا عَتِيرَةٌ : الفرع؛ ذبح أول ولد الناقة ، كانت العرب تذبحه لأصنامهم . والعتيرة؛ ذبيحة رجب تعظيماً له . وقد نهى الإسلام عن الذبح تعظيماً للأصنام ، وغير معالم الجاهلية . وأباح الذبح بسم الله براءً وتوسعاً . روى أبو هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « لَا فَرَعٌ وَلَا عَتِيرَةٌ » <sup>(٢)</sup> . رواه البخاري ، ومسلم [البخاري (٥٤٧٣) ، ومسلم (١٩٧٦/٣٨) . وقال بُيُشَّة - رضي الله عنه - : نادى رجل رسول الله ﷺ : إنا كنا نغير عتيرة في الجاهلية في رجب ، فما تأمرنا؟ قال : « اذبحوا لله في أي شهر كان ، وبرؤوا لله عز وجل وأطعموا » . قال : إنا كنا نُفَرِّغُ فَرَعًا في الجاهلية ، فما تأمرنا؟ قال : « في كل سائمة فرع تغذوه ماشيتك ، حتى إذا استجمل <sup>(٣)</sup> ذبحته ، فتصدقت بلحمه عني ابن السبيل ، فذلك خير » . رواه أبو داود ، والنسائي . [أبو داود (٢٨٣٠) ، والنسائي (١٧١/٧) ، وابن ماجه (٣١٦٧) ، وأحمد (٧٦/٥) . وعن أبي رزين ، قلت :

(١) يقال إنها القرية .

(٢) بالمعنى الذي كان عليه في الجاهلية .

(٣) أي صار جملاً .

يا رسول الله ، كنا نذبح في رجب ، فنأكل ونطعم من جاءنا . فقال : « لا بأس به » . [أحمد (١٢/٤) ، (١٣) ، والنسائي (١٧١/٧)] . وروى أحمد ، والنسائي ، عن عمر بن الحارث ، أنه لقي النبي ﷺ في حجة الوداع ، فقال رحل : يا رسول الله ، الفرائعُ والعَتائرُ؟ قال : « من شاء فَرَّعَ ومن شاء لم يُفَرَّعَ ، ومن شاء عتر ومن شاء لم يَعْتِرْ ، في الغنم الأضحية » . [أحمد (٤٨٥/٣) والنسائي (١٦٨/٧ و ١٦٩)] .

**ثَقْبُ أُذُنِ الصَّغِيرِ :** في كتب الحنابلة : إن تثقيب آذان الصبيّة للحلية حائز ، ويكره للصبيان . وفي « فتاوى قاضي خان » ، من الحنفية : لا بأس بتثقيب آذان الصبيّة؛ لأنهم كانوا في الجاهلية يفعلونه ، ولم ينكره عليهم النبي ﷺ .



## الجمالة

**تعريفها:** الجمالة؛ عقد على منفعة يُظَن حصولها؛ كمن يتزعم بخغل<sup>(١)</sup> معين لمن يرد عليه متاعه الضائع، أو دابته الشاردة، أو يبيني له هذا الخائط، أو يحفر له هذه الثئر حتى يصل إلى الماء، أو يُحفظُ الله القرآن، أو يعالج المريض حتى يبرأ، أو يفوز في مسابقة كذا .. إلخ.

**مشروعيتها:** والأصل في مشروعيتها قول الله - سبحانه -: ﴿وَلَمَن جَاءَ يَوْمَ حِمْلٍ بِمِيرٍ<sup>(٢)</sup> وَأَنَّى يَمُؤ  
**رَعِيمٌ<sup>(٣)</sup>**﴾ [يوسف: ٧٢]. ولأن الرسول ﷺ أجاز أخذ الجعل على الرقية بأمر القرآن، كما تقدم في «باب الإجارة». وقد أُجيزت للضرورة، ولهذا جاز فيها من الجهالة ما لم يجز في غيرها، فإنه يجوز أن يكون العمل مجهولاً. ولا يشترط في عقد الجمالة حضور المتعاقدين كغيره من العقود؛ لقول الله تعالى: ﴿وَمَن جَاءَ يَوْمَ حِمْلٍ بِمِيرٍ﴾. والجمالة عقد من العقود الجائزة التي يجوز لأحد المتعاقدين فسخه. ومن حق المجعول له أن يفسخه قبل الشروع في العمل، كما أن له أن يفسخه بعد الشروع إذا رضي بإسقاط حقه. أما الجاعل، فليس له أن يفسخه إذا شرع المجعول له في العمل. وقد منعها بعض الفقهاء منهم ابن حزم، قال في «المحلى»: لا يجوز الحكم بالجعل على أحد، فمن قال لآخر: إن جئتني بعبدٍ الآبق، فلك علي دينار. أو قال: إن فعلت كذا وكذا، فلك درهم. أو ما أشبه ذلك، فجاءه بذلك، أو هتف وأشهد على نفسه: من جاءني بكذا، فله كذا. فجاءه به. لم يقض عليه بشيء، ويستحب لو وفى بوعده. وكذلك من جاءه بآبق فلا يقضى له بشيء؛ سواء عرف بالحيء بالإباق أو لم يعرف بذلك، إلا أن يستأجره على طلبه مدة معروفة، أو ليأتيه به من مكان معروف، فيجب له ما استأجره به. وأوجب قوم الجعل وألزموه الجاعل، واحتجوا بقول الله - تعالى -: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]. ويقول يوسف **الْقَلْبَ:** ﴿قَالُوا نَفَقْدُ صَوَاعَ الْمَلِكِ وَلَمَن جَاءَ يَوْمَ حِمْلٍ بِمِيرٍ وَأَنَّى يَمُؤ رَعِيمٌ<sup>(٧٢)</sup>﴾ [يوسف: ٧٢] وبحديث الذي رقى على قطيع من الغنم. انتهى.

\* \* \*

(١) الجعل ما يعطى مقدب عمل

(٢) مِير جمع

(٣) لرعه الكمبر.

## الكفالة

**تعريفها :** الكفالة معناها في اللغة ؛ الضئ ، ومنه قول الله عز وجل : ﴿ وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ﴾ [آل عمران : ٣٧] . وفي الشرع ؛ عبارة عن صم دمة الكفيل إلى دمة الأصيل في المطالبة بنفس ، أو دين ، أو عين ، أو عمل . وهذا التعريف لفقهاء الأحاف . وعبد غيرهم من الأئمة يعرفونها ؛ بأنها ضم الذميتين في المطالبة والذمين . والكفالة تسمى حمالة ، وضمانة ، وزعامة . وهي تقتضي كفيلاً ، وأصيلاً ، ومكفولاً له ، ومكفولاً به . فالكفيل ؛ هو الذي يلتزم بأداء المكفول به . ويجب أن يكون بالغاً ، عاقلاً ، مطلق التصرف في ماله ، راضياً بالكفالة<sup>(١)</sup> ، فلا يكون المجنون ، ولا الصبي ولو كان مميزاً كفيلاً . ويسمى الكفيل بالضامن ، والزعيم ، والحميل ، والقبيل .

والأصيل ؛ هو المدين وهو المكفول عنه . ولا يشترط بلوغه ، ولا عقده ، ولا حضوره ، ولا رضاه بالكفالة ، بل تجوز الكفالة عن الصبي ، والمجنون ، والغائب . ولكن الكفيل لا يرجع على أحد من هؤلاء إذا أدى عنه ، بل يعتبر متبرعاً إلا في حالة ما إذا كانت الكفالة عن الصبي المأذون له في التجارة ، وكانت بأمره . والمكفول له ؛ هو الدائن . ويشترط أن يعرفه الضامن ؛ لأن الناس يتفاوتون في المطالبة تسهلاً وتشديداً . والأغراض تختلف بذلك ، فيكون الضمان بدونه غرضاً ، ولا تشترط معرفة المضمون عنه . والمكفول به ؛ هو النفس ، أو الدين ، أو العين ، أو العمل الذي وجب أدائه على المكفول عنه ، وله شروط ستأتي في موضعه .

**مشروعيتها :** والكفالة مشروعة بالكتاب ، والسنة ، والإجماع . ففي الكتاب يقول الله تعالى : ﴿ قَالَ لَنْ أَرْسِلَهُ مَعَكُمْ حَتَّى تُؤْتُونِي مَوْثِقًا مِنْ آلِهِ ثَلَاثِينَ نَفْسًا ﴾ [يوسف : ٦٦] ، وقوله ، جل شأنه : ﴿ وَلَمَنْ جَاءَهُ يَوْءٌ مِنْكُمْ فَعَرِّضْهُ عَلَيْهِمْ زَكِيًّا ﴾ [يوسف : ٧٢] . وجاء في السنة ، عن أبي أمامة ، أن الرسول ﷺ قال : « الزعيم غارم » . رواه أبو داود ، والترمذي وحسنه ، وصححه ابن حبان . [أبو داود (٣٥٩٥) والترمذي (١٢٦٥) وابن حبان (٥٠٩٤)] . ومعنى الزعيم : الكفيل . والغارم : الضامن . وقد أجمع العلماء على جوازها ، ولا يزال المسلمون يكفل بعضهم بعضاً من عصر النبوة إلى وقتنا هذا ، دون نكير من أحد من العلماء .

**التجيز ، والتعليق ، والتوقيف :** وتصح الكفالة منجزة ، ومعلقة ، ومؤقتة . فالمنجزة مثل قول الكفيل : أنا أضمن فلاناً الآن ، وأكفله . قال العلماء : إذا قال الرجل : تحمّلت . أو : تكفّلت . أو : ضمنت . أو : أنا حميل لك . أو زعيم . أو : كفيل . أو : ضامن . أو : قبي . أو : هو لك عندي . أو : علي . أو : إلي . أو : قبلي . فذلك كله كفالة . ومتى انعقدت الكفالة ، كانت تامة للدين في الحلول ، والتأجيل ، والتقسيط ، إلا إذا كان الدين حالاً ، واشترط الكفيل تأجيل المطالبة إلى أجل معلوم ، فإنه يصح ؛ لما رواه ابن ماجه ،

عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ تحمّل عشرة دنانير عن رجل قد لزمه غريمه إلى شهر ، وقضاها عنه . [أبو داود (٣٣٢٨) وابن ماجة (٢٤٠٦)] . وفي هذا دليل على أن الدّين إذا كان حالاً ، وضمنه الكفيل إلى أجل معلوم ، صحّ ، ولا يطالب به الضامن قبل مضي الأجل .

والمعلقة مثل : إن أقرضت فلاناً ، فأنا ضامن لك . وكما جاء في الآية الكريمة قول الله تعالى : ﴿وَلَيْسَ جَاءَ بِهِ خِمْلٌ بِعِزٍّ﴾ [يوسف : ٧٢] .

والمؤقّنة مثل : إذا جاء شهر رمضان ، فأنا ضامن لك . وهذا مذهب أبي حنيفة ، وبعض الحنابلة . وقال الشافعي : لا يصح التعليق في الكفالة .

**مطالبة الكفيل والأصيل معاً :** ومتى انعقدت الكفالة ، جاز لصاحب الحق أن يطالب الضامن والمضمون معاً ، كما جاز له أن يطالب أيّهما شاء بناء على تعدد محل الحق ، كما يرى جمهور العلماء .

**أنواع الكفالة :** والكفالة نوعان :

الأول ، كفالة بالنفس .

الثاني ، كفالة بالمال .

**الكفالة بالنفس :** وتعرف بضمان الوجه ؛ وهي التزام الكفيل بإحضار الشخص المكفول إلى المكفول له . وتصح بقوله : أنا كفيل بفلان . أو : بيدنه . أو : وجهه . أو : أنا ضامن . أو : زعيم . ونحو ذلك ، وهي جائزة إذا كان على المكفول به حق لآدمي ، ولا يشترط العلم بقدر ما على المكفول ؛ لأنه تكفل بالبدن لا بالمال . أما إذا كانت الكفالة في حدود الله ، فإنها لا تصح ؛ سواء أكان الحد حقاً لله - تعالى - كحد الخمر ، أم كان حقاً لآدمي ، كحد القذف . وهذا مذهب أكثر العلماء ؛ لحديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي ﷺ قال : « لا كفالة في حدّ » . رواه البيهقي بإسناد ضعيف ، وقال : إنه منكر . [البيهقي (٧٧/٦)] . ولأن مبناه على الإسقاط والدرء بالشبهة ، فلا يدخله الاستيثاق ، ولا يمكن استيفاؤه من غير الجاني . وعند أصحاب الشافعي ، تصح الكفالة بإحضار من عليه عقوبة لآدمي ، كقصاص وحد قذف ؛ لأنه حق لازم ، أما إذا كان حدّاً لله ، فلا تصح فيه الكفالة . ومنعه ابن حزم ، فقال : لا تجوز الضمانة بالوجه أصلاً ، لا في مال ولا حدّ ، ولا في شيء من الأشياء ؛ لأن كلّ شرط ليس في كتاب الله فهو باطل . ومن طريق النظر أن نسأل من قال بصحته : عمّن تكفل بالوجه فقط ، فغاب المكفول عنه ، ماذا تصنعون بالضامن بوجهه ؟ أتلزمونه غرامة ما على المضمون ؟ فهذا جورٌ وأكل مال بالباطل ؛ لأنه لم يلتزمه قط . أم تتركونه ؟ فقد أبطلتم الضمان بالوجه ، أم تكلفونه طلبه ؟ فهذا تكليف الحرج وما لا طاقة له به ، وما لم يكفه الله إياه قص . وأجاز الكفالة بالوجه جماعة من العلماء . واستدلوا بأنه ﷺ كفّل في تهمة ، قال : وهو حبر باطل ؛ لأنه من رواية إبراهيم بن خثيم بن عراك ، وهو وأبوه في عاية الصعف لا تجوز الرواية عنهما . ثم ذكر آثاراً عن عمر بن عبد العزيز ، وردّها كلّها بأنها لا حجة فيها ؛ إذ الحجة في كلام الله ورسوله لا غير . ومتى تكفل بإحضاره ، لزمه إحضاره ، فإن تعذّر عليه إحضاره مع حياته ، أو امتنع الكفيل

عن إحضاره ، غرم ما عنيه ؛ لقوله ﷺ : «الزعيم عارم» . [سبق تخريجه] . إلا إذا اشترط إحضاره دون المال ، وصرح بالشرط ؛ لأنه يكون ألزم صد ما اشترط . وهذا مذهب المالكية ، وأهل المدينة . وقالت الأحناف : يحبس الكفيل إلى أن يأتي به ، أو يُعَمَّ موته ، ولا يغرم المال إلا إذا شرطه على نفسه . وقالوا : إذا مات الأصيل ، فإنه لا يلزم الكفيل الحق الذي عليه ؛ لأنه إنما تكفل بالنفس ولم يكفل بالمال ، فلا يزمه ما لم يتكفل به . وهذا هو المشهور من قول الشافعي . وكذلك يبرأ الكفيل إذا سلم المكفول نفسه . ولا يبرأ الكفيل بموت المكفول له ، بل تقوم ورثته مقامه في المطالبة بإحضار المكفول .

**الكفالة بالمال :** والكفالة بالمال ؛ هي التي يلتزم فيها الكفيل التزاماً مالياً . وهي أنواع ثلاثة ؛

١ . الكفالة بالدين ؛ وهي التزام أداء دين في ذمة الغير . ففي حديث سلمة بن الأكوع ، أن النبي ﷺ امتنع من الصلاة على من عليه الدين ، فقال أبو قتادة : صل عليه يا رسول الله وعليّ ذئبه . فصلّى عليه . (١) [أحمد (٣/ ٣٣٠) وأبو داود (٣١٨٩) والنسائي (٤/ ٦٨) والدارقطني (٣/ ٨٩) وابن حبان (٣٠٦٤) والحاكم (٢/ ٢٥٨) . ويشترط في الدّين :

أ . أن يكون ثابتاً وقت الضمان ، كدين القرض ، والضمن ، والأجرة ، والمهر ، فإذا لم يكن ثابتاً فإنه لا يصح ، فضمان ما لم يجب غير صحيح ، كما إذا قال : بع لفلان ، وعليّ أن أضمن الثمن . أو : أقرضه ، وعليّ أن أضمن بدّله . وهذا مذهب الشافعي ، ومحمد بن الحسن ، والظاهرية . وأجاز ذلك أبو حنيفة ، ومالك ، وأبو يوسف . وقالوا بصحة ضمان ما لم يجب .

ب . أن يكون معلوماً . فلا يصح ضمان المجهول ؛ لأنه غرر ، فلو قال : ضمنت لك ما في ذمة فلان . وهما لا يعلمان مقداره ، فإنه لا يصح . وهذا مذهب الشافعي ، وابن حزم . وقال أبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد : يصح ضمان المجهول .

٢ . كفالة بالعين ، أو كفالة بالتسليم ؛ وهي التزام تسليم عين معينة موجودة بيد الغير ، مثل رد المغصوب إلى الغاصب ، وتسليم المبيع إلى المشتري . ويشترط فيها أن تكون العين مضمونة على الأصيل كما في المغصوب . فإذا لم تكن مضمونة ، كالعارية ، والوديعة ، فإن الكفالة لا تصح .

٣ . كفالة بالدرك ؛ أي ؛ بما يدرك المال المبيع ويلحق به من خطر بسبب سابق على البيع ، أي ؛ أنها كفالة وضمانة لحق المشتري تجاه البائع إذا ظهر للمبيع مستحق ، كما لو تبين أن المبيع مملوك لغير البائع أو مرهون .

**رجوع الكفيل على المضمون عنه :** وإذا أدى الضامن عن المضمون عنه ما عليه من دين رجع عليه ، متى كان الضمان والأداء بإذنه ؛ لأنه أنفق ماله فيما ينفعه بإذنه . وهذا مما اتفق الأئمة الأربعة عليه . واختلفوا فيما إذا ضمن عن غيره حقاً بغير أمره وأذاه ؛ وقال الشافعي ، وأبو حنيفة : هو متطوع ، وليس له الرجوع عليه . والمشهور عن مالك ، أن له الرجوع به . وعن أحمد روايتان . قال اس حرم : لا يرجع الضامن بما أدى ؛ سواء بأمره أو بغير أمره ، إلا أن يكون المضمون عنه استقرضه . قال : وقال ابن أبي ليلى ، وابن شبرمة ، وأبو ثور ، وأبو سليمان بمثل قولنا . اهـ .

(١) ذهب الجمهور إلى صحة الكفالة عن الميت ولا رجوع له في ما لميت ، والحديث من رواية البحري وأحمد .

## من أحكام الكفالة :

- ١- ومتى عدم المضمون أو غاب ، ضمن الكفيل ، ولا يخرج عن الكفالة إلا بأداء الدين منه أو من الأصيل ، أو بإبراء الدائن نفسه من الدين ، أو نزوله عن الكفالة ، وله هذا النزول ؛ لأنه من حقه .
- ٢- من حق المكفول له - أي ؛ صاحب الدين - فسخ عقد الكفالة من ناحية ، ولو لم يرض المدين المكفول عنه أو الكفيل . وليس هذا الفسخ للمكفول عنه ولا للكفيل .





## الشركة

**تعريفها:** الشركة هي الاختلاط . ويعرفها الفقهاء ؛ بأنها عقد بين منتسركين في رأس المال والربح<sup>(١)</sup> .  
**مشروعيتها:** وهي مشروعة بالكتاب ، والسنة ، والإجماع . ففي الكتاب يقول الله - سبحانه - : ﴿فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّمَنِ﴾ [س: ١٢] . وقوله سبحانه : ﴿لَنْ كَيْفَ مِنْ لَحْصَةٍ يَنْتَعِي نَفْسُهُ عَلَى نَفْسٍ إِلَّا أَلَدِينَ مَوًا وَعَمِنُوا أَنْفُسِهِمْ وَبِئْسَ مَا هُمْ﴾ [ص: ٢٤] . والخلطاء هم الشركاء . وفي لسنة يقول الرسول - صوته لله وسلامه عليه - : «إن الله - تعالى - يقول : أنا ثالث الشريكين ما لم يَحْزُنْ أَحَدُهُمَا صاحبه ، فإن خان أحدهما صاحبه ، خَرَجْتُ مِنْ بَيْنَهُمَا»<sup>(٢)</sup> . رواه أبو داود ، عن أبي هريرة . [أبو داود (٣٣٨٣) والحكم (٥٢ / ٢) وادارقصني (٣٥ / ٣)] . وقال زيد : كنت أنا والبراء شريكين . رواه البخاري . وأجمع العلماء على هذا . ذكر ذلك ابن المنذر .

**أقسامها :** واشركة قسمان ؛

**القسم الأول ، شركة أملاك .**

**والقسم الثاني ، شركة عقود .**

**شركة الأملاك :** وهي أن يملك أكثر من شخص عيناً من غير عقد . وهي إما أن تكون اختيارية أو جبرية ؛ فالاختيارية ، مثل أن يوهب لشخصين هبة أو يوصى لهما بشيء فيقبلا ، فيكون الموهوب والموصى به ملكاً لهما على سبيل المشاركة . وكذلك إذا اشتريا شيئاً لحسابهما ، فيكون المشتري شركة بينهما شركة ملك . والجبرية ؛ هي التي تثبت لأكثر من شخص جبراً ، دون أن يكون فعل في إحداث الملكية كما في ميراث ، فإن الشركة تثبت للورثة دون اختيار منهم . وتكون شركة بينهم شركة ملك .  
**حكم هذه الشركة :** وحكم هذه الشركة ، أنه لا يجوز لأي شريك أن يتصرف في نصيب صاحبه بغير إذنه ؛ لأنه لا ولاية لأحدهما في نصيب الآخر . فكأنه جاني .

**شركة العقود ؛** هي أن يعقد اثنان فأكثر عقدً على اشتراك في المال وما نتج عنه من ربح .

**أنوعها :** وأنواعها كما يلي ؛

١- شركة لعان . ٢- شركة المفاوضة .

٣- شركة لأبدان . ٤- شركة لوجوه .

**ركناتها :** وركنها لإلحاق والقصور . فيقوم أحد الطرفين : شاركك في كذا وكذا . ويقول

الذي : فبئت .

(١) يعرف عبد الحميد

(٢) أي : الله - سبحانه - . والشركة في هذا المعنى هي ما يملكه شخصان أو أكثر من أجل حاجة سببها . وقد جاء في الحديث : «أحدكم مع شركة من دار»

**حكمها :** أحرار الأحراف كل نوع من أنواع الشركات السابقة ، متى توفر فيها الشروط التي ذكروها .  
والمالكية أجازوا كل الشركات ، ما عدا شركة الوحوه . والشافعية أطلوها كلها ، ما عدا شركة العنان .  
والحنابلة أجازوها كلها ، ما عدا شركة المفاوضة .

**شركة العنان<sup>(١)</sup> :** وهي أن يشترك اثنان في مال لهما عني أن يتحرا فيه والربح بينهما ؛ ولا يشترط فيها المساواة في المال ، ولا في التصرف ، ولا في الربح . فيجوز أن يكون مال أحدهما أكثر من الآخر ، ويجوز أن يكون أحدهما مسؤولاً دون شريكه ، ويجوز أن يتساويا في الربح . كما يجوز أن يختلفا حسب الاتفاق بينهما . فإذا كان ثمة خسارة ، فتكون بنسبة رأس المال .

**شركة المفاوضة<sup>(٢)</sup> :** هي التعاقد بين اثنين أو أكثر على الاشتراك في عمل بالشروط الآتية ؛

١ - التساوي في المال ، فلو كان أحد الشركاء أكثر مالاً ، فإن الشركة لا تصح<sup>(٣)</sup> .

٢ - التساوي في التصرف ، فلا تصح الشركة بين الصبي والبالغ .

٣ - التساوي في الدين ، فلا تنعقد بين مسلم وكافر .

٤ - أن يكون كل واحد من الشركاء كفيلاً عن الآخر فيما يجب عليه من شراء وبيع ، كما أنه وكيل عنه ، فلا يصح أن يكون تصرف أحد الشركاء أكثر من تصرف الآخر .

فإذا تحققت المساواة في هذه النواحي كلها ، انعقدت الشركة ، وصار كل شريك وكيفلاً عن صاحبه وكفيلاً عنه يطالب بعقده صاحبه ، ويسأل عن جميع تصرفاته . وقد أجازها الحنفية ، والمالكية . ولم يجزها الشافعي ، وقال : إذا لم تكن شركة المفاوضة باطلة ، فلا باطل أعرفه في الدنيا ؛ لأنها عقد لم يرد الشرع بمثله . وتحقق المساواة في هذه الشركة أمر عسير ؛ لما فيها من غرر وجهالة ، وما ورد من الحديث : «فاوضوا ، فإنه أعظم للبركة» . [نصب الرأية للزيلعي (٤/ ٣٩٠)] . وقوله : «إذا تفاوضتم ، فأحسنوا المفاوضة» . فإنه لم يصح شيء من ذلك . وصفتها عند الإمام مالك ؛ هي أن يفوض كل واحد منهما إلى الآخر التصرف مع حضوره وغيبته ، وتكون يده كيده ، ولا يكون شريكه إلا بما يعقدان الشركة عليه . ولا يشترط المفاوضة أن يتساوى المال ، ولا ألا يبقى أحدهما مالاً إلا ويدخله في الشركة .

**شركة الوجوه :** هي أن يشتري اثنان فأكثر من الناس دون أن يكون لهم رأس مال ، اعتماداً على جاههم وثقة التجار بهم ، على أن تكون الشركة بينهم في الربح . فهي شركة على الذم من غير صنعة ولا مال . وهي جائزة عند الحنفية ، والحنابلة ؛ لأنها عمل من الأعمال ، فيجوز أن تنعقد عليه الشركة . ويصح تفاوت ملكيتهما في الشيء المشتري ، وأما الربح فيكون بينهما على قدر نصيب كل منهما في الملك . وأبطلها الشافعية ، والمالكية ؛ لأن الشركة إما تتعلق بالمال أو العمل ، وهما ها غير موحودين .

(١) العداء بكسر العين وفتح ، قال العلماء : اشتقاقها من عر الشيء ، بد عرض ، فالشريكان كل واحد منهما تعر شركة الآخر ، وقيل : هي مشتقة عني العرس في التساوي

(٢) المفاوضة : أي المساواة ، وسميت بهذه لسمية لأعصار المساواة في رأس المال والربح والتصرف ، وعن : هي من التفاوض لأن كل واحد يفوض شريكه في التصرف .

(٣) فلو كان أحد لشركاء يملك ١٠٠ والآخر يملك دون ذلك فإن لشركة لا تصح ولو لم يكن ذلك مستعملاً في التجارة .

شركة الأبدان : هي أن يتفق اثنان على أن يتقبلا عملاً من الأعمال ، على أن تكون أجرة هذا العمل بينهما حسب الاتفاق . وكثيراً ما يحدث هذا بين الحارين ، والحديد ، والحمالين ، والحياطين ، والصاغة ، وغيرهم من المحترفين . وتصح هذه الشركة ؛ سواء اتحدت حرفتهما أم اختلفت ، كنجار مع نجار ، أو نجار مع حداد ، وسواء عملاً جميعاً أو عمل أحدهما دون الآخر ، منفردين ومجتمعين . وتسمى هذه الشركة بشركة الأعمال ، أو الأبدان ، أو الصنائع ، أو التقبل . ودليل حوار هذه الشركة ما رواه أبو عبيدة ، عن عبد الله ، قال : اشتركت أنا وعمار وسعد فيما نصيب يوم بدر . قال : فجاء سعد بأسيرين ، ولم أحي أنا وعمار بشيء . رواه أبو داود ، والسنائي ، وابن ماجه . [أبو داود (٣٣٨٨) والسنائي (٣١٩ / ٧) وابن ماجه (٢٢٨٨)] . ويرى الشافعي أن هذه الشركة باطلة ؛ لأن الشركة عبده تختص بالأموال لا بالأعمال . وفي «كتاب الروضة الشديدة» كلام حسن في هذا الموضوع يورده فيما يلي : «واعلم أن هذه الأسامي التي وقعت في كتب الفروع لأنواع من الشركة ؛ كالمفاوضة ، والعنان ، والوحوه ، والأبدان ، لم تكن أسماء شرعية ولا لغوية ، بل اصطلاحات حادثة متجددة ، ولا مانع للرجلين أن يخطا ماليهما ويتجرا ، كما هو معنى المفاوضة المصطلح عليها ؛ لأن لعمالك أن يتصرف في ملكه كيف يشاء ما لم يستلزم ذلك التصرف محرماً مما ورد الشرع بتحريمه ، وإنما الشأن في اشتراط استواء المالكين وكونهما نقداً واشتراط العقد ، فهذا لم يرد ما يدل على اعتباره ، بل مجرد التراضي بجمع المالين والاتجار بهما كاف . وكذلك لا مانع من أن يشترك الرجلان في شراء شيء بحيث يكون لكل واحد منهما نصيب منه بقدر نصيبه من الثمن ، كما هو معنى شركة العنان اصطلاحاً ، وقد كانت هذه الشركة ثابتة في أيام النبوة ، ودخل فيها جماعة من الصحابة ، فكانوا يشتركون في شراء شيء من الأشياء ، ويدفع كل واحد منهم نصيباً من قيمته ، ويتولى الشراء أحدهما أو كلاهما . وأما اشتراط العقد والحلط فلم يرد ما يدل على اعتباره . وكذلك لا بأس أن يوكل أحد الرجلين الآخر أن يستدين له مالاً ويتجر فيه ، ويشتركا في الربح ، كما هو معنى شركة الوجوه اصطلاحاً . ولكن لا وجه لما ذكروه من الشروط . وكذلك لا بأس بأن يوكل أحد الرجلين الآخر في أن يعمل عنه عملاً ستؤجر عليه ، كما هو معنى شركة الأبدان اصطلاحاً . ولا معنى لاشتراط شروط في ذلك . والحاصل أن جميع هذه الأنواع يكفي في الدخول فيها مجرد التراضي ؛ لأن ما كان منها من التصرف في الملك ، فمنطه التراضي ولا يتحتم اعتباره غيره ، وما كان منها من باب الوكالة أو الإجارة ، فيكفي فيه ما يكفي فيهما . فما هذه الأنواع التي نوعوها ، والشروط التي اشترطوها؟ وأي دليل عقلي أو نقلي ألجأهم إلى ذلك؟ فإن الأمر أيسر من هذا التهويل والتطويل ؛ لأن حاصل ما يستفاد من شركة المفاوضة ، والعنان ، والوجوه ، أنه يحوز لرجل أن يشترك هو وآخر في شراء شيء ويبيعه ، ويكون الربح بينهما على مقدار نصيب كل واحد منهما من الثمن ، وهذا شيء واحد واضح المعنى يفهمه العامي فضلاً عن العالم ، ويُقتى بحوازه المقصّر فضلاً عن الكامل ، وهو أعم من أن يستوي ما يدفعه كل واحد منهما من الثمن أو يخسره ، وأعم من أن يكون المدفوع نقداً أو عرضاً ، وأعم من أن يكون ما اتجرا به جميع مال كل واحد منهما

أو بعضه ، وأعم من أن يكون المتولي لبيع وابتداء أحدهما أو كل واحد منهما . وهب أنهم جعلوا لكل قسم من هذه الأقسام - التي هي في الأصل شيء واحد - اسمًا يحصه ، فلا مشاحة في الاصطلاحات ، لكن ما معنى اعتبارهم لتلك لعبارة ، وتكلفهم لتلك الشروط ، وتطويع المسافة على طالب العزم وإتاعه تدوير ما لا طائل تحته؟ وأنت لو سألت حوائث وبقلاء عن حوار الاشتراك في شراء الشيء وفي ربحه ، لم يصعب عليه أن يقول : نعم . ولو قلت له : هل يحوز لعنان ، أو الوحوة ، أو الأبدان؟ لمار في فهم معاني هذه الألفاظ ، بل قد شاهدنا كثير من المتبحرين في علم الفروع يلتبس عليه الكثير من تفاصيل هذه الأنواع ، ويتلعثم إن أراد تمييز بعضها من بعض . المهم إلا أن يكون قريب عهد بحفظ محتصر من مختصرات الفقه ، فربما يسهل عليه ما يهتدي به إلى ذلك . وليس اجتهد من وسع دائرة الآراء العاطلة عن الدليل ، وقبل كل ما يقف عليه من قال وقيل ، فإن ذلك هو دأب أسرى التقيد ، بل المجتهد من قرر الصواب ، وأبطل الباطل ، وفحص في كل مسألة عن وجوه الدلائل ، ولم يحل بينه وبين الصدق بالحق مخالفة من يخالفه ممن يعظم في صدور المقصرين ، فالحق لا يعرف بالرجال ؛ ولهذا المقصد سلكنا في هذه الأبحاث مسالك لا يعرف قدرها إلا من صفي فهمه عن التعصبات ، وأخلص ذهنه عن الاعتقادات المألوفات . والله المستعان . اهـ .

**شركة الحيوان :** ويرى ابن القيم جواز المشاركة في الحيوان ، بأن تكون العين مملوكة لشخص ، ويقوم الآخر على تربيتها على أن يكون الربح بينهما حسب الاتفاق . قال في «أعلام الموقعين» : « تجوز المغارسة عندنا على شجر الجوز وغيره ، بأن يدفع إليه أرضه ويقول : اغرسه من الأشجار كذا وكذا ، والغرس بيننا نصفان . وهذا كما يجوز أن يدفع إليه ماله يتجر فيه والربح بينهما نصفان ، وكما يدفع إليه أرضه يزرعها والزرع بينهما ، وكما يدفع إليه شجره يقوم عليه وثمر بينهما ، وكما يدفع إليه بقره ، أو غنمه ، أو إبه يقوم عليها والدُّر والنسل بينهما ، وكما يدفع إليه زيتونه يعصره والزيت بينهما ، وكما يدفع إليه دابته يعمل عليها والأجرة بينهما ، وكما يدفع إليه فرسه يغزو عليها وسهم بينهما ، وكما يدفع إليه قناة يستنبط ماءها والماء بينهما ، ونظائر ذلك . فكل ذلك شركة صحيحة قد دل على جوازها النص ، والقياس ، وتوافق الصحابة ومصالح الناس ، وليس فيها ما يوجب تحريمها من كذب ، ولا سنة ، ولا إجماع ، ولا قياس ، ولا مصلحة ، ولا معنى صحيح يوحي فسادها ، والذين منعوا ذلك غدرهم أنهم ظنوا ذلك كله من «باب الإجارة» ، ولعوض محمول فيفسد . ثم منهم من أحرار المساقاة والمرعة للنص الوارد فيها والمصاربة للإجماع دون ما عدا ذلك ، ومنهم من خص الجواز بالمضرة ، ومنهم من حوَّز بعض أنواع المساقاة والمزارعة ، ومنهم من مع الجواز فيما إذا كان بعض الأصل يرجع إلى العامل ، كقفيز الطَّحَّان ، وحوره فيما إذا رجعت إليه ثمرة مع بقاء الأصل ، كالدرُّ والنَّش ، والصواب جواز ذلك كله . وهو مقتضى أصول انشريعة وقواعده ، فإنه من «باب المشاركة» التي يكون العامل فيها شريك المالك ؛ هذا بماه وهذا بعمله ، وما ررق الله فهو بينهما ، وهذا عند طائفة من أصحابنا أولى بالجوار من الإحارة ، حتى قال شيخ الإسلام

(اس تيمية) : هذه المشاركات أحل من الإحارة . قال : لأن المستأجر يدفع ماله وقد يحصل له مقصوده وقد لا يحصل ، فيعور المؤجر بالمال ويستأجر على خطر ؛ إذ قد يكمل الررع وقد لا يكمل ، بخلاف المشاركة ؛ فإن الشريكين في العور وعدمه على السواء ؛ إن رزق الله الفائدة كانت بينهما ، وإن معها استويا في الحرمان ، وهذا غاية العدل . فلا تأتي الشريعة بحل الإحارة وتحريم هذه المشاركات ، وقد أقر السي رحمته المضاربة على ما كانت عليه قبل الإسلام ، فصرر أصحابه في حياته وبعد موته . وأجمعت عليها الأمة ، ودفع حير إلى اليهود يقومون عليها ويعمرونها من أموالهم ، بشرط ما يخرج منها من ثمر أو ررع ، وهذا كأنه رأي عين ، ثم لم ينسخه ولم يئة عنه ، ولا امتنع منه خنفاؤه الرشدون وأصحابه بعده ، بل كانوا يفعلون ذلك بأراضيهم وأموالهم ، يدفعونها إلى من يقوم عليها بجزء مما يخرج منها ، وهم مشغولون بالجهاد وغيره ، ولم ينقل عن رجل واحد منهم المنع ، إلا فيما منع منه النبي صلى الله عليه وسلم . ثم قال : فلا حرام إلا ما حرّمه الله ورسوله ، والله ورسوله لم يحرم شيئا من ذلك ، وكثير من الفقهاء يمنعون ذلك . فإذا بلي الرجل بمن يحتاج في التحريم ، بأنه هكذا في الكتاب وهكذا قالوا ، ولا يدلّه من فعل ذلك ؛ إذ لا تقوم مصلحة الأمة إلا به ، فله أن يحتال على ذلك بكل حيلة تؤدي إليه ؛ فإنها حيل تؤدي إلى فعل ما أباحه الله ورسوله ولم يحرمه على الأمة .

**بعض صور من الشراكات الجائزة :** أورد ابن قدامة بعض صور من الشراكات الجائزة ، فقال في «المغني» : « فإن كان لقضار أداة ولآخر بيت ، فاشتركا على أن يعمل بأداة هذا في بيت هذا والكسب بينهما ، جاز ، والأجرة على ما شرطاه ؛ لأن الشركة وقعت على عملهما ، والعمل يستحق به الربح في الشركة ، والآلة والبيت لا يستحق بهما شيء ؛ لأنهما يستعملان في العمل المشترك ، فصارا كالدابتين المتين أجرهما لحم الشيء الذي تقبلا حمله . وإن فسدت الشركة ، قسم ما حصل لهما على قدر أجر عملهما وأجر الدار والآلة ، وإن كانت لأحدهما آلة وليس للآخر شيء ، أو لأحدهما بيت وليس للآخر شيء ، فاتفقا على أن يعمل بالآلة أو في البيت والأجرة بينهما ، جاز لما ذكرناه . قال : وإن دفع رجل دابته إلى آخر ليعمل عليها ، وما يرزق الله بينهما نصفين أو ثلثا أو كيفما شرطا ، صح . نص عليه في رواية الأثرم ، ومحمد بن أبي حرب ، وأحمد بن سعيد . ونقل عن الأوزاعي ما يدل على هذا . وكره ذلك الحسن ، والنخعي . وقال الشافعي ، وأبو ثور ، وابن المنذر ، وأصحاب الرأي : لا يصح ، والربح كله لرب الدابة ؛ لأن الحمل الذي يستحق به العوض منها وللعامل أجر مثله ؛ لأن هذا ليس من أقسام الشركة ، إلا أن تكون المضاربة ، ولا تصح المضاربة بالعروض . ولأن المضاربة تكون بالتحارة في الأعيان ، وهذه لا يجوز بيعها ولا إخراجها عن ملك مالكةا . وقال القاضي : يتخرج ألا يصح ؛ بناء على أن المضاربة بالعروض لا تصح . فعلى هذا ، إن كان أجر الدابة بعينها فالأجر للمالكةا . وإن تقبل حمل شيء فحمته عليها ، أو حمل عليها شيئا مباح فباعه ، فالأجرة والثلث له ، وعليه أجرة مثلها لمالكةا . ولما ، أنها عين تسمى بالعمل عليها ، فصح لعقد عليها ببعض ثمنائها ، كالدراهم والدنانير ، وكالشجر في المساقاة ، والأرض في المزارعة . وقولهم : إنه

ليس من أقسام الشركة ، ولا هو مضاربة . قنا : نعم ، لكنه يشبه المساقاة والمزارعة ، فإنه دفع بعين المال إلى من يعمل عندها ببعض ثمنائها مع بقاء عينها . وبهذا يتبين أن تخريجها على المضاربة بالعرض فاسد ؛ فإن المضاربة إنما تكون بالتجارة والتصرف في رقة المال ، وهذا بخلافه . قال : ونقل أبو داود ، عن أحمد فيمن يعطي فرسه على النصف من الغنيمة : أرجو ألا يكون به بأس . قال إسحاق بن إبراهيم : قال أبو عبد الله : إذا كان على النصف والربع ، فهو جائز . وبه قال الأوراعي . قال : وقالوا<sup>(١)</sup> : لو دفع شبكة إلى الصياد ليصيد بها السمك بينهما نصفين ، فالصيد كله للصياد ، ولصاحب الشبكة أجر مثلها . وقياس ما نقل عن أحمد صحة الشركة ، وما رزق بينهما على ما شرطاً ، لأنها عين تنمى بالعمل فيها ، فصح دفعها ببعض ثمنائها ، كالأرض . انتهى .



---

(١) أي بعض أئمة لفقه .

## شركات التأمين

أفتى فضيلة الشيخ أحمد إبراهيم عدم حوار عقود التأمين على الحياة . فقل : إن حقيقة الأمر في عقود التأمين على الحياة هو عدم صحتها ، ولييان ذلك قول . إن عاقد التأمين مع الشركة إذا أوفى لأقساط حال حياته ، كان له أن يسترد من الشركة كل مبلغ الذي دفعه مقسطاً ، مع الربح الذي اتفق عليه مع الشركة . فأين هذا من عقد المضاربة اجازة شرعاً ؟ فعقد المضاربة ؛ أن يعطي زيد بكرة مائة جنيه مثلاً ليتجر بها بكر ، على أن يكون الربح بينهما مشتركاً بنسبة كذا على حسب ما يتفقان ، رب المال النصف وللمضارب الذي هو العامل النصف ، الأول في مقابلة ماله ، والثاني في مقابلة عمله . أو يكون للأول الثلثان ولثاني الثلث ، أو العكس . وهكذا . فشرط صحة المضاربة الأساسي ، أن يأخذ رب المال حقه مما تربحه التجارة بماله بعمل المضارب . فإذا لم تكسب التجارة ولم تخسر ، سم لرب المال رأس ماله ، ولا شيء له ولا للمضارب بعد ذلك لعدم الربح ؛ عملاً بحكم المضاربة . وإذا خسرت التجارة ، كانت الخسارة على رب المال من رأس ماله دون المضارب ، ولا شيء للمضارب في مقابل عمله ؛ لأنه في هذه الحالة شريك وليس بأجير . أما إذا شرط رب المال على المضارب ، أن يأخذ رب المال مقداراً معيناً فوق رأس ماله ، بصرف النظر عن كون التجارة كسبت أو خسرت ، فهذا شرط فاسد ؛ لأنه يؤدي إلى قطع الشركة في الربح ، وهذا مخالف لحكم المضاربة ، أو إلى التزام المضارب بدفع مبلغ من ماله الخاص لرب المال . وهذا من باب أكل أموال الناس بالباطل .

ثم إذا فسدت المضاربة بالشرط الذي ذكرته آنفاً ، وهو الموجود في عقد التأمين ، وربحت التجارة ، كان الربح كله لرب المال . وأما المضارب فله على رب المال أجر مثل عمله بالمال ما بلغ ، على رواية الأصول لمحمد ، رحمه الله ؛ لأنه انقلب أجيراً بفساد مضاربة وخرج عن كونه شريكاً . وعلى قول أبي يوسف المفتي به ، يكون للعامل أجر مثل<sup>(١)</sup> عمله دون أن يتجاوز المتفق عليه في العقد ؛ وذلك لأن المضاربة إذا كانت صحيحة ، لم يكن للعامل إلا المتفق عليه مع الربح . فإذا فسد لعقد ، فلا ينبغي أن يستفيد المضارب من العقد انفساد أكثر مما يستفيدة من العقد الصحيح . وقول محمد في الأصل هو القياس . وقول أبي يوسف استحسان ؛ للمعنى الذي قلنا . هذه هي المضاربة الشرعية ، وهذه هي أحكامها ، فهل يندرج عقد التأمين تحت المضاربة الصحيحة ؟

الجواب : لا .

وإذن هو يندرج تحت المضاربة الفاسدة .

وحكمها شرعاً هو ما أسمعناك هذا ، وهو محالف لحكم عقد التأمين قانوناً

(١) أحرش هو الأحر الذي يقدره أهل الخبرة امرهين عن النهوى وانجبر ، ويكون خبيرهم بموفاة المتعاضدين أو - خبير الحكم

ولا يمكن أن يقال : إن الشركة تترع للمؤمن بما التزمته ؛ لأن طبيعة عقد التأمين قانونًا ، أنه من عقود المعاوضة الاحتمالية .

وإذا قيل : إن ما يدفعه المؤمن للشركة يعتبر قرضًا يسترده مع أرباحه إذا كان حيًا . فهذا قرض حر نفعًا ، وهو حرام . وهذا هو الربا المنهي عنه .

وبالحملة فالموضوع على أي وجه قلبته ، وحدته لا ينطبق على عقد يصححه الشرع الإسلامي . وهذا الذي قدمناه هو فيما إذا بقي المؤمن على حياته حيًا بعد توفيته ما التزمه على نفسه من الأقساط ، أما إذا مات قبل إيفاء جميع الأقساط ، وقد يموت بعد دفع قسط واحد فقط ، وقد يكون الباقي مبلغًا عظيمًا جدًا ؛ لأن مبلغ التأمين على الحياة موكول تقديره إلى طرفي العقد على ما هو معلوم ، وإذا أدت الشركة المتفق عليه كاملاً لورثته ، أو لمن يجعل له المؤمن ولاية قبض ما التزمت به الشركة بعد موته ، ففي مقابل أي شيء دفعت الشركة هذا المبلغ؟

أليست هذه مخاطرة ومعمرة؟

وإذا لم يكن هذا من صميم المغامرة ، ففي أي شيء المعامرة إذن؟!!

وهل يُتصور أن يجيز شرع يحرم أكل أموال الناس بالباطل ، أن يكون موت شخص مصدرًا لأن يحيى ورثته ، أو من يقوم مقامه بعد موته ربًا اتفق عليه قبل موته مع آخر مجازف يؤديه بعد موت الأول إلى هؤلاء؟

مع العلم بأنه يجور الاتفاق على أي مبلغ ، بالعاقده ما يبلغ؟

ومتى كانت حياة الإنسان وموته محلًا للتجارة ، ومن الأشياء التي تُقوّم بالمال غير الواقف مقداره عند أي

حد ، بل يوكل ذلك إلى تقدير العاقدين؟

على أن المغامرة حاصلة أيضًا من ناحية أخرى ؛ فإن المؤمن له بعد أن يوفي جميع ما التزمه من الأقساط يكون له كذا ، وإن مات قبل أن يوفيهما كلها يكون لورثته كذا .

أليس هذا قمارًا ومخاطرة؟

حيث لا علم له ولا للشركة بما سيكون من الأمرين على التعيين .

\*\*\*



## الصلح

**تعريفه:** الصلح في العدة؛ قطع المنازعة. وفي الشرع؛ عقد يُهيئ الخصومة بين المتخاصمين. ويسمى كل واحد من المتعاقدين مصالِحاً، ويسمى الحق المتنازع فيه مصالِحاً عنه. وما يسمى يؤديه أحدهما لخصمه قطعاً للنزاع؛ مصالِحاً عليه أو بدل الصلح.

**مشروعيته:** والصلح مشروع بالكتاب، والسنة، والإجماع من أجل أن يحل الوفاق محل الشقاق، ولكي يقضي على البغضاء بين المتنازعين. ففي الكتاب يقول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَإِنْ طَرَفًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ أَقْبَلْتُمْ فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَعَثَ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْآخَرِى فَعَلَيْتُمَا إِلَى تَبَئِى حَتَّى تَقَىءَ لَكَ أَمْرٌ لِّلَّهِ فَإِن ذَاتَ فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْضُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ۝٩﴾ [احزاب: ٩]. وفي السنة يروي أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، والحاكم، وابن حبان، عن عمرو بن عوف، أن رسول الله ﷺ قال: «الصلح جائز بين المسلمين، إلا صلحاً حَرَّمَ حلالاً أو أُحِلَّ حراماً». وزاد الترمذي: «والمسلمون على شروطهم». ثم قال: هذا حديث حسن صحيح. [أبو داود (٣٥٩٤) والترمذي (١٣٥٢) وابن ماجه (٢٣٥٣) والحاكم (٢/٤٩) وابن حبان (٥٠٩١)]. وقال عمر رضي الله عنه: رُدُّوا الخصومَ حتى يصطَلِحوا، فإن فصلَ القضاء يُورثُ بينهم الضَّغائن. وقد أجمع المسمون على مشروعية الصلح بين الخصوم.

**أركانه:** وأركان الصلح الإيجاب والقبول بكل لفظ ينبي عن المصالحة، كأن يقول المدعي عليه: صالحتك على المائة التي لك عندي على خمسين. ويقول الآخر: قبلت. ونحو ذلك. ومتى تم الصلح، أصبح عقداً لازماً للمتعاقدين، فلا يصح لأحدهما أن يستقل بفسخه بدون رضا الآخر، وبمقتضى العقد يملك المدعي بدل الصلح، ولا يملك المدعى عليه استرداده، وتسقط دعوى المدعي فلا تسمع منه مرة أخرى.

**شروطه:** من شروط الصلح ما يرجع إلى المصالح، ومنها ما يرجع إلى المصالح به، ومنها ما يرجع إلى المصالح عنه.

**شروط المصالح:** يشترط في المصالح أن يكون ممن يصح تبرعه، فلو كان المصالح ممن لا يصح تبرعه، مثل المجنون، أو الصبي، أو ولي اليتيم، أو ناظر الوقف، فإن صححه لا يصح؛ لأنه تبرع، وهم لا يملكونه. ويصح صلح الصبي المميز، وولي اليتيم، وناظر الوقف إذا كان فيه نفع لنصبي، أو لليتيم، أو للوقف، مثل أن يكون هناك دين على آخر، وليس ثمة أدلة على ثبوت هذا الدين، فيصلح المدين على أخذ بعض دينه وترك البعض الآخر.

**شروط المصالح به:**

١- أن يكون مالاً متقوماً مقدور التسييم، أو يكون مفعة.

٢- أن يكون معلومًا علمًا نافيًا للجهالة الفاحشة المؤدية إلى اسراع . إن كان يحتاج إلى التسليم والتسليم . قال الأحناف : فإن كان لا يحتاج إلى التسليم والتسليم ، فإنه لا يشترط العلم به ، كما إذا ادعى كل من رحلين على صاحبه شيئًا . ثم تصالحا على أن يجعل كل منهما حقه بدن صلح عما للآخر . ورجح الشوكاني حوار الصلح بالمجهول عن المعلوم ؛ فعن أم سلمة - رضي الله عنها - قالت : جاء رجلا يحرصان إلى رسول الله ﷺ في مواريتَ بينهما قد درست<sup>(١)</sup> ، ليس بينهما بينة ، فقال رسول الله ﷺ : «إنكم تحتصمون إلى رسول الله ، وإنما أنا بشر<sup>(٢)</sup> ، ولعل بعضكم أحرص<sup>(٣)</sup> بحجته من بعض ، وإنما أقضي بيسكم على نحو ما أسمع ، فمن قصيت له من حق أخيه شيئًا فلا يأخذه ؛ فإنه أقطع له قطعة من النار يأتي بها إسطافا<sup>(٤)</sup> في عنقه يوم القيامة» . فكى الرحلان ، وقال كل واحد منهما : حقي لأخي . فقال رسول الله ﷺ : «أما إذ قلتما فاذعبا فاققسما ، ثم توثيا<sup>(٥)</sup> الحق ، ثم استهما<sup>(٦)</sup> ، ثم ليحيل<sup>(٧)</sup> كل واحد مكما صاحبه» . رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه . [أحمد (٧/ ٣٢٠) وأبو داود (٣٥٨٣-٣٥٨٥) وابن ماجه (٢٣١٧)] . وفي رواية لأبي داود : «ولما أقضي بيسكم برأيي فيما لم ينزل عليّ فيه» . قال الشوكاني . وفيه دليل على أنه يصح الإبراء عن المجهول ؛ لأن الذي في دمه كل واحد ههنا غير معلوم . وفيه أيضًا صحة الصلح بمعلوم عن المجهول ، ولكن لا بد مع ذلك من التحيل<sup>(٨)</sup> . وحكى في «البحر» عن الناصر ، والشافعي ، أنه لا يصح الصلح بمعلوم عن مجهول . انتهى .

### شروط المصالح عنه «الحق المتنازع فيه» : ويشترط في المصالح عنه الشروط الآتية :

١- أن يكون مالا متقومًا أو يكون مفعة ، ولا يشترط العلم به ؛ لأنه لا يحتاج فيه إلى التسليم ؛ فعن جابر ، أن أباه قُتل يوم أحد شهيدًا وعليه دين ، فشد الغرماء في حقوقهم ، قال : فأتيت النبي ﷺ فسألهم أن يقبلوا تمر حائطي<sup>(٩)</sup> ويحللوا أتي . فأبوا ، فلم يعطهم النبي ﷺ حائطي ، وقال : «سنعدو عليك» . فعدا علينا حين أصبح ، فطاف في الحل ودعا في ثمره بالبركة . فجددتها<sup>(١٠)</sup> ، فقضيتهم وبقي لنا من تمرها . وفي لفظ : أن أباه توفي ، وترك عليه ثلاثين وسقًا لرحل من اليهود ، فاستظره جابر فأبى أن يُظَره ، فكلّم حابر رسول الله ﷺ يشفع له إليه ، فعاء رسول الله ﷺ وكلّم اليهودي ليأخذ تمر نخله بالتي له فأبى ، فدحل النبي ﷺ الخل فمشى فيها ، ثم قال لجابر : «جدّد له فأوف له الذي له» . فجدّد بعد ما رجع رسول الله ﷺ ، فأوفاه ثلاثين وسقًا وفضلت سبعة عشر وسقًا . رواه البخاري . [البخاري (٢٣٩٥ و ٢٣٩٦)] . قال الشوكاني : وفيه جوار الصلح عن معلوم بمجهول .

(٢) شر يطلق على الواحد وعلى الجمع  
(٤) إسطافا . حديدة التي تحرك بها البار .

(١) درست أي قدم عليها العهد حتى ذهبت معها  
(٣) أحرص . أبلغ  
(٥) بوحيا أقصدا

(٦) استهما أي ليأخذ كل واحد مكما ما بخرجه القرعة بعد القسمة .

(٧) ثم ليحلل : أي ليسأل كل واحد صاحبه أن يحسه في حل من قله يبرء دمه .

(٨) أي بشرط أن يحل كل من المتصالحين صاحبه

(٩) الحائظ البستان .

(١٠) قطعنها .

٢ - أن يكون حقاً من حقوق العباد يحور الاعتياص عنه ، ولو كان عبر مال ، كالتقصاص . أما حقوق الله فلا يصح عنها ، فهو صالح الرائي ، أو السارق ، أو شارب الخمر من أمسكه يرفع أمره إلى الحاكم على مال ليصق سره ، فإن الصلح لا يحور ؛ لأنه لا يصح أحد العوض في مقابلته . ويعتبر أخذ العوض في هذه الحال رشوة . وكذلك لا يصح الصلح عن حد القذف ؛ لأنه شرع للزحر وردع الناس عن الوقوع في الأعراس ، فهو وإن كان فيه حق للعد ، وكس حق الله فيه أغلب . ولو صالح الشاهد على مال ليحكم الشهادة عليه بحق الله - تعالى - أو بحق لآدمي . فإن الصلح غير صحيح لحرمة كتمان الشهادة . قال - تعالى - : ﴿ وَلَا تَكُونُوا شُهَدَاءَ لِلَّذِينَ يَعْبَثُونَ فِي آثِهِمْ قُلْتُمْ ﴾ [سورة ٢٨٣] . وقال - جل شأنه - : ﴿ وَاقِيمُوا الشُّهَدَاءَ لِلَّهِ ﴾ [إطلاق : ٢] . ولا يصح الصلح على ترك الشفعة ، كما إذا صالح المشتري الشفيع على شيء ليرك الشفعة ، فالصلح باطل ؛ لأن الشفعة شرعت لإزالة ضرر الشركة ، ولم تشرع من أجل استفادة المال ، وكذلك لا يصح الصلح على دعوى الزوجية .

**أقسام الصلح :** اصلح ؛ إما أن يكون صلحاً عن إقرار ، أو صلحاً عن إنكار ، أو صلحاً عن سكوت .  
**الصلح عن إقرار :** والصلح عن إقرار ؛ هو أن يدعي إنسان عني غيره ديناً ، أو عيناً ، أو منفعة ، فيقر المدعى عليه بالدعوى ، ثم يتصالحا على أن يأخذ المدعي من المدعى عليه شيئاً ؛ لأن الإنسان لا يمنع من إسقاط حقه أو بعضه .

قال أحمد رحمته الله : ولو شفع فيه شافع لم يأثم ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم كَلَّمَ غُرَمَاءَ جَابِرٍ فَوَضَعُوا عَنْهُ الشُّطْرَ ، وَكَلَّمَ كَعْبَ بْنِ مَالِكٍ فَوَضَعَ عَنْ غُرَمِهِ الشُّطْرَ . يشير الإمام أحمد إلى ما رواه النسائي وغيره ، عن كعب ابن مالك ، أنه تقاضى ابن أبي خذَرْدَ ديناً كان له عليه في المسجد ، فارتفعت أصواتهما حتى سمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيته ، فخرج إليهما وكشف سِجْفَ حجرته ، فنادى : « يا كعب » . قال : لبيك يا رسول الله . قال : « ضع من دينك هذا » . وأوماً إليه . أي ؛ الشطر . قال : لقد فعلت يا رسول الله . قال : « قم فاقضه » . [البخاري (٢٧١٠) ومسلم (١٥٥٨ / ٢٠)] . ثم إن المدعى عليه إن اعترف بنقد وصالح على نقد ، فإن هذا يعتبر صَرَفًا ويعتبر فيه شروطه ، وإن اعترف بنقد وصالح على عروض أو بالعكس ، فهذا بيع بثبت فيه أحكامه كلها . وإن اعترف بنقد أو عَرَضَ ، وصالح على منفعة ، كسكنى دار ، وخدمة ، فهذه إجارة تثبت فيها أحكامها ، وإذا استحق المصالح عنه الحق المتنازع فيه ، كان من حق المدعى عليه أن يسترد بدل الصلح ؛ لأنه ما دفعه إلا ليسلم له ما في يده . وإذا استحق البدل ، رجع المدعي على المدعى عليه ؛ لأنه ما ترك المدعى إلا ليسلم له البدل .

**الصلح عن إنكار :** والصلح عن إنكار ؛ هو أن يدعي شخص عني آخر عيناً ، أو ديناً ، أو منفعة . فيكر ما ادَّعاه ، ثم يتصالحا .

**الصلح عن سكوت :** والصلح عن سكوت ؛ هو أن يدعي شخص عني آخر ما ذكر ، فيسكت المدعى عليه . فلا يقر ولا ينكر .

**حكم الصلح عن إنكار وسكوت:** وقد ذهب الجمهور من العلماء إلى حوار الصلح عن الإنكار والسكوت. وقال الإمام الشافعي، وإن حرم لا يحور إلا الصلح عن إقرار؛ لأن الصلح يستدعي حقاً ثباتاً، ولم يوجد في حال الإنكار والسكوت. أما في حال الإنكار، فلا الحق لا يثبت إلا بالدعوى، وهي معارضة الإنكار، ومع التعارض لا يثبت الحق. وأما في حال لسكوت، فلا أن لسكوت يعتبر منكراً حكماً حتى تسمع عليه اليمين، وبذلك كل منهما المال يدفع الخصومة غير صحيح؛ لأن الخصومة باطلة، فيكون لهذا في معنى الرشوة، وهي مسموعة سريعاً؛ لقول الله - تعالى - ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ وَتَسْتَوْنَهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا قَرِيبًا مِمَّا أَمْوَالُ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (١٨٨) [البقرة: ١٨٨]. وقد توسط بعض العلماء، فلم يمنعه بإطلاق ولم يُخْجعه بإطلاق، فقال: والأولى أن يقال: إن كان المدعي يعلم أن له حقاً عند خصمه، جاز له قبض ما صولح عليه. وإن كان خصمه منكراً وإن كان يدعي باطلاً، فإنه يحرم عليه الدعوى، وأخذ ما صولح به. والمدعي عليه إن كان عنده حق يعلمه، وإنما ينكر لغرض، وجب عليه تسليم ما صولح عليه. وإن كان يعلم أنه ليس عنده حق، جاز له إعطاء جزء من ماله في دفع شجار غريمه وأذيته، وحرم على المدعي أخذه. وبهذا تجتمع الأدلة؛ فلا يقال: الصلح على الإنكار لا يصح. ولا: إنه يصح على الإطلاق. بل يفصل فيه<sup>(١)</sup>. والذين أجازوا الصلح عن إنكار أو سكوت، قالوا: إن حكمه يكون في حق المدعي معاوضة عن حقه. وفي حق المدعي عليه افتداء ليمينه، وقطعاً للخصومة عن نفسه.

ويترتب على هذا أن بدل الصلح إذا كان عيناً، كان في معنى البيع، فتجري عليه جميع أحكامه. وإن كان منفعة، كان في معنى الإجارة، فتجري عليه أحكامها.

وأما المصالح عنه فإنه لا يكون كذلك؛ لأنه في مقابلة انقطاع الخصومة، وليس عوضاً عن مال، ومتى استحق بدل الصلح، رجع المدعي بالخصومة على المدعي عليه؛ لأنه لم يترك الدعوى إلا ليسلم له البديل. ومتى استحق المصالح عنه، رجع المدعي عليه على المدعي؛ لأنه لم يدفع البديل إلا ليسلم له المدعي، فإذا استحق له يتم مقصوده، فيرجع على المدعي.

**الصلح عن الدين المؤجل ببعضه حالاً:** ولو صالح عن الدين المؤجل ببعضه حالاً، لم يصح عند الحنابلة، وابن حزم. قال ابن حزم في «المحلى»: ولا يجوز في الصلح الذي يكون فيه إبراء من البعض شرط تأجيل أصلاً؛ لأنه شرط ليس في كتب الله، فهو باطل، ولكنه يكون حالاً في الذمة ينظره به ما شاء بلا شرط؛ لأنه فعل خير. وكرهه ابن المسيب، والقياس، ومالك، والشافعي، وأبو حنيفة. وروي عن ابن عباس، وابن سيرين، والنخعي، أنه لا بأس به.

\*\*\*

(١) من كتب - «فتح لعلم شرع بلوغ المرام»

## القضاء

العدل هو الغاية من رسالات الله : إن العدل قيمة من القيم الإسلامية العليا . ذلك أن إقامة الحق والعدل هي التي تشيع الطمأنينة ، وتنتشر الأمن ، وتسد علاقات الأفراد بعضهم ببعض ، وتقوي الثقة بين الحاكم والمحكوم ، وتنمي الثروة ، وتريد في الرخاء ، وتدعم الأوضاع ، فلا تتعرض للخلل أو اضطراب ، ويمضي كل من الحاكم والمحكوم إلى غايته في العمل ، والإنتاج ، وخدمة البلاد ، دون أن يقف في صريقه ما يعطل نشاطه ، أو يعوقه عن النهوض . وإنما يتحقق العدل بإيصال كل حق إلى مستحقه والحكم بمقتضى ما شرع الله من أحكام ويتجنب الهوى بالقسمة بين الناس بالسوية . وما كنت مهمة رسل الله إلا القيام بهذا الأمر وإنفاذه . وما كانت وظيفة أتباع الرسل إلا السير على هذا النهج كي تبقى النبوة تمد الناس بظلمها الظليل ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَرْزَقْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد : ٢٥] .

**القضاء<sup>(١)</sup> في الإسلام :** ومن أهم الوسائل التي يتحقق بها القسط وتحفظ الحقوق وتضان الدماء والأعراض والأموال هي إقامة النظام القضائي الذي فرضه الإسلام وجعله جزءاً من تعاليمه وركيزة من ركائزه التي لا بد منها ولا غنى عنها . وكان أول من تولى هذه الوظيفة في الإسلام الرسول ﷺ فقد جاء في المعاهدة التي تمت بعد الهجرة بين المسلمين واليهود وغيرهم : «إنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو شجار يخاف فساده فإن مرده إلى الله ﷻ وإلى محمد رسول الله» . وقد أمره الله ﷻ أن يحكم بما أنزل فقال : ﴿إِنَّا أُنزِلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنَ لِلْخَافِينَ خَصِيماً﴾ (١٥) وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا رَحِيمًا (١٦) ... إلخ [النساء : ١٠٥ ، ١٠٦] .

وتولى قضاء مكة على عهد رسول الله ﷺ وسهم عتاب بن أسيد كما تولى علي بن أبي طالب . كرم الله وجهه . قضاء اليمن . روى أهل السنن وغيرهم أن علياً لما بعثه رسول الله ﷺ إلى اليمن قاضياً قال : «يا رسول الله ، بعثني بينهم وأنا شاب لا أدري ما القضاء» . قال : فضرب رسول الله ﷺ في صدري وقال : «الهم أهده وثبت لسانه» . قال علي : فوالذي فلق الحبة ما شككت في قضاء بين اثنين» . [أحمد (١/ ٨٨) وأبو داود (٣٥٨٢)] . وعن عبي كرم الله وجهه أن الرسول ﷺ قال : «يا علي إذا جلس إليك الخصمان فلا تقض بينهما حتى تسمع من الآخر ، كما سمعت من الأول فإنك إذا فعلت ذلك تبين لك القضاء» . (٢) [أحمد (١/ ١١١) وأبو داود (٣٥٨٢) والترمذي (١٣٣١) وابن حبان (٥٠٦٥)] .

**فيم يكون القضاء :** والقضاء يكون في جميع حقوق سواء أكانت حقوقاً لله أم حقوقاً للآدميين . وقد أفاد ابن خلدون «أن مصيب القضاء استقرار الأمر على أن يجمع مع الفصل بين الخصوم استيفاء بعض

(١) القضاء في اللغة : إتمام لشيء قولاً ومفعلاً وفي الشرع لفصل بين الناس في الخصومات حسناً وسخلاً وقطعاً سراع بمقتضى الأحكام التي شرعها الله .

(٢) روه أحمد وأبو داود والترمذي .

الحقوق العامة للمسلمين بالنظر في أحوال المحجور عليهم من المجانين واليتامى والمفلسين وأهل السفه . وفي وصايا المسلمين وأوقافهم وتزويج الأيامي عند فقد أولياتهن على رأي من يراه . والنظر في مصالح الطرقات والأبنية وتصفح الشهود والأمناء والنواب ، واستيفاء العلم والخبرة فيهم بالعدالة والجراح ليحصل له الوثوق بهم . وصارت هذه كلها من متعلقات وظيفته وتوابع ولايته<sup>(١)</sup> . هـ .

**منزلة القضاء :** والقضاء فرض كفاية لدفع التظالم وفصل الخصام ، ويجب على الحاكم أن ينصب للناس قاضيا ومن أي أجبره عليه . وإذا كان الإنسان في جهة لا يصلح للقضاء غيره تعيّن عليه ووجب عليه الدخول فيه . وقد رغب الاسلام في الحكم بين الناس بالحق وجعله من الغبطة : روى البخاري عن عبد الله ابن عمر أن الرسول ﷺ قال : « لا حسد<sup>(١)</sup> » إلا في اثنتين : رجل آتاه الله مالا فسلطه علىهلكته في الحق . ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها للناس<sup>(٢)</sup> . [البخاري (٥٠٢٥) ومسلم (٨١٥)] .

**ووعده القاضي العادل بالجنة :** فعن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « من طلب قضاء المسلمين حتى يناله ثم غلب عدله جوروه فله الجنة ، ومن غلب جوره عدله فله النار »<sup>(٣)</sup> . [أبو داود (٣٥٧٥) . وعن عبد الله بن أبي أوفى أن النبي ﷺ قال : « إن الله مع القاضي ما لم يجرؤ فإذا جار تخلى الله عنه ولزمه الشيطان »<sup>(٤)</sup> . [الترمذي (١٣٣٠) وابن حبان (٥٠٦٢) والحاكم (٩٣ / ٤) . أما ما جاء من الأحاديث في التحذير من الدخول في القضاء مثل ما رواه سعيد المقبري أن الرسول ﷺ قال : « من ولي القضاء فقد ذبح بغير سكين »<sup>(٥)</sup> . [أبو داود (٣٥٧١) والترمذي (١٣٢٥) وابن ماجه (٢٣٠٨) والحاكم (٩١ / ٤) . (أي فقد تعرض لذبح نفسه وإهلاكها بتولي القضاء) . فإنها ترجع إلي الأشخاص الذين لا علم لهم بالحق ولا قدرة لهم على الصدع به ولا يتمكنون من ضبط أنفسهم ولا كبح جماحها ومنعها من الميل إلى الهوى . والذي يرشد إلى هذا حديث أبي ذر رضى الله عنه قال : قلت : يا رسول الله : ألا تستعملني؟ قال : فضرب بيده علي منكبي ثم قال : « يا أبا ذر إنك ضعيف وإنها أمانة<sup>(٦)</sup> ، وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها بحقها ، وأدى الذي عليه فيها »<sup>(٧)</sup> . [مسلم (١٨٢٥) . وعن أبي موسى الأشعري قال : دخلت على النبي ﷺ أنا ورجلان من بني عمي فقال أحدهما : يا رسول الله أمّرنا على بعض ما ولاك الله ﷻ . وقال الآخر مثل ذلك ، فقال : « إنا والله لا نولي هذا العمل أحداً يسأله أو أحداً يحرص عليه » . [البخاري (٧١٤٩) ومسلم (١٧٣٣ / ١٤) . وعن أنس رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال : « من ابتغى القضاء ، وسأل فيه شفعاء وكل إلى نفسه ، ومن أكره عليه أنزل الله عليه ملكا يسدده »<sup>(٨)</sup> . [أبو داود

(١) المقصود بالحسد هنا الغبطة . وهي أن يمتنى الإنسان أن يكون له مثل ما لغيره .

(٢) رواه أبو داود .

(٣) رواه ابن ماجه والترمذي وحسنه .

(٤) رواه أبو داود والترمذي وقال : حسن غريب من هذا الوجه .

(٥) أي أنها تكليف شاق يستمر القيام بحقوق الناس على الوجه الذي يحقق كل مطالبهم

(٦) رواه مسلم .

(٧) رواه الترمذي وأبو داود .

(٨) أي يرشده إلى الحق والصواب

(٣٥٧٨) والترمذي (١٣٢٣ و ١٣٢٤) وابن ماجه (٢٣٠٩). والخوف من العهر عن اتقيم بالقضاء عني الوجه الأكمل هو النسب في امتناع بعض الأئمة عن الدخول في القضاء. ومن صريف ما يروى في هذا أن حيوة ابن شريح دعي إلى أن يتوي قضاء مصر. فلما عرض عليه الأمير اسمع دعاه بالسيف. فلما رأى ذلك أخرج مفتاحاً كان معه وقال: هذا مفتاح بيتي ولقد اشتقت إلى لقاء ربي. فلما رأى الأمير عزمته تركه.

**من يصلح للقضاء:** ولا يقضي بين الناس إلا من كان عالماً بالكتاب والسنة. فقيهاً في دين الله، قادراً على التفرقة بين الصواب والخطأ، بريئاً من الجور، بعيداً عن الهوى. وقد اشترط الفقهاء في القاضي أن يبلغ درجة الاجتهاد<sup>(١)</sup> فيكون عالماً بآيات الأحكام وأحاديثها، عالماً بأقوال السلف ما أجمعوا عليه وما اختلفوا فيه، عالماً باللغة وعالماً بالقياس، وأن يكون مكلفاً ذكراً عدلاً سميحاً بصيراً ناطقاً. وهذه الشروط تعتبر حسب الإمكان. ويجب تولية الأمثل فالأمثل. فلا يصح قضاء المقلد ولا الكافر ولا الصغير ولا المجنون ولا الفاسق ولا المرأة<sup>(٢)</sup>. لحديث أبي بكره قال: لما بلغ رسول الله ﷺ أن أهل فارس منكوا عليهم بنت كسرى قال: «لن يفلح قوم ولئو أمرهم امرأة»<sup>(٣)</sup>. [أحمد (٤٣/٥) والبخاري (٤٤٢٥) والترمذي (٢٢٦٢) والنسائي (٢٢٧/٨)]. وقد اشترط الفقهاء أيضاً مع هذه الشروط تولية الحاكم للقاضي فإنها شرط في صحة قضائه، وهذا بخلاف المتداعين إذا ارتضيا حكماً يقضي بينهما من ليس له ولاية القضاء، فقد أجازها مالك وأحمد<sup>(٤)</sup> ولم يجوزها أبو حنيفة إلا بشرط أن يوافق حكمه حكم قاضي البلد. وقد ذكر الله لنا المثل الأعلى في القضاء فقال جل شأن: ﴿يَذَرُوا إِنَّا جَعَلْنَاكَ حَكِيمَةً فِي الْأَرْضِ فَحُكِّمْ بَيْنَ الْأَنَاسِ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ عُذَابٌ شَدِيدٌ يَوْمَ تُنْزَلُ الْأَسْبَابُ﴾<sup>(٥)</sup>. وإذا كان هذا الخطب موجهاً إلى داود عليه السلام فهو في الواقع موجه إلى ولاية الأمور لأن الله لم يذكر ذلك إلا ليعين لنا المثل الأعلى في الحكم وأن داود وهو نبي معصوم يخاطبه الله بقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾. فإذا كان النبي وهو معصوم يخش عليه من اتباع الهوى فأولى بأن يخشى على غيره من غير المعصومين. وعن ابن بريدة عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «القضاة ثلاثة: واحد في الجنة، واثنان في النار. فأما الذي في الجنة فرجل عرف الحق ف قضى به. ورجل عرف الحق فجار في الحكم فهو في النار. ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار»<sup>(٦)</sup>. [أبو داود (٣٥٧٣) والترمذي (١٣٢٢) وابن ماجه (٢٣١٥)]. ومع الكتاب والسنة كان بعض القضاة يرجع في قضائه إلى أقوال الأئمة واختيار الرأي القوي الذي يتفق مع الحق بعد انتهاء

- (١) هذا هو الذي ذهب إليه الشافعي وهو قول عند المالكية، ونحوه الآخر أنه مستحب، ولم يشترط أبو حنيفة هذا الشرط.
- (٢) حور أبو حنيفة للمرأة أن تكون قاصه في الأموال. وقال الطبري: يجوز للمرأة أن تكون قاصه في كل شيء. قال في جرد لأوطر قال في المسح. وقد انفوا على اشتراط الذكورة في القاضي إلا عند احمية، واستثنوا الحدود، وأطلق من حريز. ويؤيد ما فيه جمهور أن القضاء يحتاج إلى كمال الرأي، ورأي المرأة ناقص ولا سيما في محافل الرجال.
- (٣) رواه أحمد وأحمد والبخاري والترمذي وصححه.
- (٤) ومنى رضي المتداعين حكمه وحكمه ثم حكم لهما حكمه ولا يعثر رصاهما بالحكم ولا يجوز لهما حكمه، ويشدعي قولاً أحدهما بمرمه حكمه واثنائي لا يلزم إلا تراصيهما من يكون ذلك كلفتوى وهذا تتحكم في قضايا الأمور أم حدود وللعاب والمكاح فلا يجوز فيها التحكم بالإجماع.
- (٥) رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد وصححه.

عصر الاجتهاد . ذكر محمد بن يوسف الكندي أن إبراهيم بن الجراح تولى القضاء في سنة ٢٠٤ هـ . وقد قال عمر بن حاند : ما صحبت أحداً من القضاة كإبراهيم بن الجراح . كنت إذا عملت به المحضر وقرأته عليه أقام عنده ما شاء الله أن يقيم ويرى فيه رأيه ، فإذا أراد أن يقضي به دفعه إلي لأبشئ منه سحلاً فأجد في ظهره : قال أبو حيفة كذا . وفي سطر : قال ابن أبي بيلي كذا . وفي سطر آخر : قال أبو يوسف وقال مالك كذا . ثم أحد على سطر منها علامة كاحط ، فأعلم أن احتباره وقع على ذلك القول فأبشئ السجل عليه . وقد رأي بعض العماء إلزام القضاة بالقضاء بمذهب معين منعاً للاضطراب ولبلبلة الأفكار . قال الدهلوي : إن بعض القضاة لما جاوروا في أحكامهم صار أولياء الأمور يزعمون القضاة بأن يحكموا بمذهب معين لا يعدونه ، ولم يقبل منهم إلا ما لا يريب العامة ويكون شيئاً قد قيل من قبل .

**قضاء من ليس بأهل للقضاء :** قال العماء : كثر من ليس بأهل للحكم فلا يحل له الحكم ، فإن حكم فهو آثم ولا ينفذ حكمه وسواء وافق الحق أم لا ، لأن إصابة الحق اتفاقية ليست صادرة عن أصل شرعي فهو عاص في جميع أحكامه سواء وافق الصواب أم لا . وأحكامه مردودة كلها . ولا يعذر في شيء من ذلك .

**النهج القضائي :** وقد بين لنا الرسول ﷺ المنهج الذي ينبغي أن يسلكه القاضي في قضائه لما بعث معاذاً إلي اليمن فقال له : «يَمْ تَقْضِي» ؟ قال : بكتاب الله . قال : «فإن لم تجد» . قال : فبسنة رسول الله . قال : «فإن لم تجد» . قال : فبرأيي <sup>(١)</sup> . [أحمد (٢٣٠ / ٥) وأبو داود (٣٥٩٢) والترمذي (١٣٢٧) ] .

وعنى القاضي أن يتحرى الحق فيبتعد عن كل ما من شأنه أن يشوش فكره فلا يقضي أثناء الغضب الشديد أو الجوع المفرط أو الهم المقلق أو الخوف المزعج أو النعاس الغالب أو الحر الشديد أو البرد الشديد أو شغل القلب شغلاً يصرف عن المعرفة الصحيحة والفهم الدقيق . ففي حديث أبي بكرة في «الصحيحين» وغيرهما قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «لا يقضين حاكم بين اثنين وهو غضبان» . [البخاري (٢٥٧١) ومسلم (١٦ / ١٧١٧) ] . فإذا حكم القاضي أثناء حالة من هذه الحالات صح حكمه إن وافق الحق عند جمهور الفقهاء .

**الاجتهاد مأجور :** ومهما اجتهد القاضي في معرفة الحق وإصابة الصواب فهو مأجور ولو لم يصب الحق . فعن عمرو بن العاص أن الرسول ﷺ قال : «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران . وإن اجتهد فأخطأ فله أجر» <sup>(٢)</sup> . [البخاري (٧٣٥٢) ومسلم (١٥ / ١٧١٦) ] . قال الخطابي : إنما يؤجر المخطئ على اجتهداده فيطلب الحق لأن اجتهداده عبادة . ولا يؤجر على الخطأ بل يوضع عنه الإثم فقط . وهذا فيمن كان من المجتهدين جامعاً لآلة الاجتهاد عارفاً بالأصول وبوجوه القياس . وأما من لم يكن محلاً للاجتهاد فهو متكلف ولا يعدر بالخطأ في الحكم بل يحاف عليه أعظم الوزر . وعن أم سلمة أن النبي ﷺ قال : «إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي . ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي نحوه مما أسمع . فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه ، فإنما أقطع له قطعة من النار» <sup>(٣)</sup> . [البخاري (٧١٦٩) ومسلم (٤ / ١٧١٣) ] . وعن

(٢) رواه البخاري ومسلم .

(١) رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده

(٣) رواه البخاري ومسلم وأصحاب السنن .



أبي هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «كانت امرأتان معهما ابناهما، جاء الذئب فذهب بابن أحدهما، فقالت صاحبتها: إنما ذهب بابنك. وقالت الأخرى: إنما ذهب بابنك. فتحاكما إلى داود ف قضى للكبرى. فخرجتا على سليمان بن داود عليهما السلام فأخبرتااه فقال: اتئوني بالسكين أشقه بينهما. فقالت الصغرى: لا تفعل يرحمك الله هو ابنها. فقضى به للصغرى». [أحمد (٣٤٠/٢) والخارفي (٣٤٢٧) ومسلم (١٧٢٠)]. وهذا من فقه سليمان - عليه السلام - فقد عمد إلى هذا الأسلوب لمعرفة الأم الحقيقية فلما قال: اتئوني بالسكين أشقه، تحركت عاطفة الأم الحقيقية ورفضت أن يقتل ابنها وآثرت أن يبقى حياً بعيداً عنها على قتله. فاستدل سليمان بهذه القرينة على أنه ابنها. وقد ذكر الله سبحانه وتعالى قصة داود وسليمان فقال جل شأنه: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَخْكُذَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحَكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴿٧٨﴾ فَهَمَّهَا سُلَيْمَانُ وَكَلَّا، إِنَّا حُكْمًا رَعِيمًا﴾ ... [الأنبياء: ٧٨ - ٧٩]. ذكر المفسرون: أن الغنم انتشرت في الزرع فأفسدته، وأن أصحاب الزرع اختصموا معهم فرفعت القضية إلى داود ليحكم فيها فحكم داود بالغنم لأصحاب الزرع. فخرجوا من عنده ومروا بسليمان فقال: كيف قضى بينكما؟ فأخبراه. فقال سليمان: لو وليت أمركما لقضيت بما هو أرفق بالفريقين. فبلغ ذلك داود فدعاه وقال: كيف تقضي؟ قال: أدفع الغنم إلى صاحب الحرث ينتفع بذرهما ونسلها وصوفها ومنافعها ويزرع صاحب الغنم لصاحب الحرث مثل حرثه، فإذا صار الحرث كهيئته يوم أكل دفع إلى صاحبه وأخذ صاحب الغنم غنمه. فقال داود: القضاء ما قضيت، وحكم بذلك.

الواجب على القاضي:

وعلى القاضي أن يسوي بين الخصمين في خمسة أشياء<sup>(١)</sup>:

١ - في الدخول عليه.

٢ - والجلوس بين يديه.

٣ - والإقبال عليهما.

٤ - والاستماع لهما.

٥ - والحكم عليهما.

والمطلوب منه التسوية بينهما في الأفعال دون القلب، فإن كان يميل قلبه إلى أحدهما ويحب أن يفتب بحجته على الآخر فلا شيء عليه، لأنه لا يمكنه التحرز عنه. ولا ينبغي أن يلحق واحداً منهما حجته، ولا شاهداً شهادته، لأن ذلك يضر بأحد الخصمين، ولا يلحق المدعي الدعوى والاستحلاف، ولا يلحق المدعى عليه الإنكار والإقرار، ولا يلحق الشهود أن يشهدوا أو لا يشهدوا، ولا أن يضيف أحد الخصمين دون الآخر، لأن ذلك يكسر قلب الآخر، ولا يجيب هو إلى ضيافة أحدهما، ولا إلى ضيافتهما ما داما متخاصمين.

وروي أن النبي ﷺ كان لا يضيف الخصم إلا وحصمه معه ، ولا يقبل الهدية من أحد إلا إذا كانت ممن حرت عاداته بأن يهديه قبل تويي منصب القضاء ، فإن الهدية إلى القاضي ممن لم تجر عاداته بإهدائه تعتبر من الرشوة . عن بريدة أن النبي ﷺ قال : « من استعملناه على عمل ففرقناه ررقاً فما أخذناه بعد ذلك فهو غُلُول »<sup>(١)</sup> . [أبو داود (٢٩٤٣) . وقال عنه الصلاة والسلام : « لعنة الله على الراشي والمرتشي في الحكم »<sup>(٢)</sup> . [أحمد (٢ ، ٣٨٨) والترمذي (١٣٣٦) وابن حبان (٥٠٧٦) ] .

قال الخطابي : وإنما يلحقهما العقوبة معا إذا استويا في القصد والإرادة ، فرشاً المعطي لينال به باطلاً ويتوصل به إلى ظلم ؛ فأما إذا أعطى ليتوصل به إلى حق أو يدفع عن نفسه ظلماً فإنه غير داخل في هذا الوعيد . روي أن ابن مسعود أخذ في سبي وهو بأرض الحبشة ، فأعطى دينارين حتى خلى سبيله . وروي عن الحسن والشعبي وجابر بن زيد وعطاء أنهم قالوا : لا بأس أن يصانع الرجل عن نفسه وماله إذا خاف الظلم . وكذلك الآخذ إنما يستحق الوعيد إذا كان ما يأخذه على حق يلزمه أدائه ، فلا يفعل ذلك حتى يؤشئ . أو عمل باطل يجب عليه تركه فلا يتركه حتى يُصانع ويُؤشئ . ١ . هـ .

قال في فتح العلام : « وحاصل ما يأخذه القضاة من الأموال على أربعة أقسام : رشوة ، وهدية ، وأجرة ، ورزق . فالأول الرشوة إن كانت ليحكم له الحاكم بغير حق فهي حرام على الآخذ والمعطي ؛ وإن كانت ليحكم له بالحق على غريمه فهي حرام على الحاكم دون المعطي . لأنها لاستيفاء حقه ، فهي كجعل الآبق وأجرة الوكالة على الخصومة . وقيل : تحرم لأنها توقع الحاكم في الإثم . وأما الهدية وهي الثاني : فإن كان ممن يهاديه قبل الولاية فلا يحرم استدامتها . وإن كان لا يهدي إليه إلا بعد الولاية : فإن كانت ممن لا خصومة بينه وبين أحد عنده ، جازت وكرهت . وإن كانت ممن بينه وبين غريمه خصومة عنده فهي حرام على الحاكم والمهدي . وأما الأجرة وهي الثالث : فإن كان للحاكم جناية من بيت المال ورزق منه حرمت بالاتفاق ؛ لأنه إنما أُجري له الرزق لأجل الاشتغال بالحكم فلا وجه للأجرة . وإن كان لا جناية له من بيت المال جاز له أخذ الأجرة على قدر عمله غير حاكم ، فإن أخذ أكثر مما يستحقه حرم عليه . لأنه إنما يعطى الأجرة لكونه عمل عملاً لا لأجل كونه حاكماً . فأخذه لما زاد على أجر مثله غير حاكم إنما أخذها لا في مقابلة شيء بل في مقابلة كونه حاكماً . ولا استحق لأجل كونه حاكماً شيئاً من أموال الناس اتفاقاً . فأجرة العمل أجرة مثله ، فأخذ الزيادة على أجرة مثله حرام . ولذا قيل إن تولية القضاء من كان غنياً أولى من توليته من كان فقيراً . وذلك لأنه لفقره يصير متعرضاً لتناول ما لا يجوز له تناوله إذا لم يكن له رزق من بيت المال » ١ . هـ .

رسالة عمر بن الخطاب في القضاء : ولقد وضع عمر بن الخطاب الدستور المحكم للقضاء في الرسالة التي أرسنها إلى أبي موسى الأشعري نذكرها فيما يلي :

(١) رواه أبو داود

(٢) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه

## بسم الله الرحمن الرحيم

من عند الله عمر من أخصب أمير المؤمنين إلى عند الله بن قيس .  
سلام عليك . أما بعد :

فإن قضاء فريضة محكمة وسنة متبعة ، فافهم إذا أدلى إليك فإنه لا يقع تكنه بحق لا عاده . س<sup>(١)</sup> بين أساس في وجهك وعدلك ومجلسك حتى لا يطمع شريف في حيفك<sup>(٢)</sup> ولا يئأس صعيص من عدلك . النبيلة على من ادعى واليمين على من أنكر ، والصالح حائر بين المسمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً . لا يمنعك قضاء قضيت يوم فراجعت فيه عقلك وهديت فيه رشذك أن ترجع إلى الحق . فإن الحق قديم ومراجعة الحق خير من اتصادي في الباطل . الفهم الفهم فيما تنجلىح<sup>(٣)</sup> في صدرك مما ليس في كتاب ولا سنة ، ثم اعرف الأشباه والأمثال فقص الأمور عند ذلك ، واعمد إلى أقربها إلى الله وأشبهها بالحق ، واجعل لمن ادعى حقاً غائباً أو بينة أمدأ ينتهي إليه ، فإن أحضر بينته أخذت له بحقه ، وإلا استحللت عليه القضية فإنه أنفى للشك وأجلى للعمى . المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجبواً في خد أو مُجرباً عليه شهادة زور ، أو ظُنيّاً<sup>(٤)</sup> في ولاء أو نسب ، فإن الله تولى منكم السرائر ودرأ<sup>(٥)</sup> بالبينات والأيمان ، وإياك والقلق والضجر<sup>(٦)</sup> واتأذي بالخصوم والتنكر عند الخصومات ، فإن الحق في مواطن الحق يُعظم الله به الأجر ويحسن به الذخر ، فمن صحت نيته وأقبل على نفسه كفاه الله ما بينه وبين الناس ، ومن تخلف<sup>(٧)</sup> للناس بما يعلم الله أنه ليس من نفسه شأنه الله ، فما ظنك بثواب غير الله وعَلَّك في عاجل رزقه وخزائن رحمته . والسلام .

**شفاعة القاضي :** وللقاضي أن يشفع الشفاعة الحسنة فيطلب من الخصوم أن يصطلحوا أو يتنازل أحدهم عن بعض حقه . عن كعب بن مالك : أنه تقاضى ابن أبي حذرد دينا له عليه في عهد رسول الله ﷺ في المسجد ، فارتفعت أصواتهما ، حتى سمعها رسول الله ﷺ وهو في بيته ، فخرج إليهما رسول الله ﷺ حتى كشف سيخف<sup>(٨)</sup> حجرته ، ونادى كعب بن مالك ، فقال : « يا كعب » ، فقال : « لبيك يا رسول الله ، فأشار له بيده ، أن ضع الشطر من دينك ، قال كعب : قد فعلت يا رسول الله . قال النبي ﷺ : « قم فاقضه »<sup>(٩)</sup> . [بخاري (٢٧١٠) ومسلم (١٥٥٨ / ٢٠)] .

**نفاذ الحكم ظاهراً :** حكم القاضي لا يحل حلالاً ولا يحرم حراماً لحديث السيدة أم سلمة أن النبي ﷺ قال : « إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي . ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي بنحو مما أسمع . فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه . وإنما أقطع له قطعة من النار » .<sup>(١٠)</sup> [سق تحريجه] .

(١) س بين أساس سو بينهم .

(٢) حيفك : أي ميلك معه لشرفه .

(٣) طين : منهم .

(٤) الظن والصرح . صق الصدر وقته العصر

(٥) ستر .

(٦) رواه البخاري ومسلم وأصحاب سنن

(١) س بين أساس سو بينهم .

(٣) تلجيج تردد .

(٥) درأ دفع .

(٧) بحق بناس أظهرهم في حلقه خلاف بينه

(٩) أخرجه البخاري ومسلم وسنن أبي داود

وقد حكى الشافعي الإجماع على أن حكم احكام لا يحل الحرام . فإذا ادعى إنسان على آخر حقاً وأقام شهود على ذلك وحكم القاضي للمدعي فإنه يحل له أن يأخذ هذا الحق متى كانت البيعة بيعة صادقة . فإذا كانت سببة سي أقمها المدعي كادته كأى كان الشهود شهود رور فحكم له بمقتضى هذه الشهادة فإن الحكم لا يعبر الواقع ولا يبيح للمدعي أن يأخذ الحق المدعى لأنه على ملك صاحبه . ولم يختلف أحد من الفقهاء في هذا ، إلا أن أد حيفة قال : إن القضاء في العقود والفسوح يفد ظاهرًا وباطنًا .. فإذا شهد شاهد رور عند القاضي على صلاق امرأة فحكم القاضي بالصلاق طلقت من زوجها بقضائه . وجار لها أن تتزوج من آخر . كما يجوز أن يتزوجها من شهد بطلاقها زور . وكذلك لو شهد شهادة زور على أجنبية أنها زوجة لرجل أجنبي ليست له بزوجة فحكم القاضي بمقتضى هذه الشهادة فإنها تحل له بمقتضى هذا الحكم . وما ذهب إليه أبو حنيفة من انفرة بين قضايا دماء والأملاك وقضايا العقود والفسوخ غير صحيح لأنه لا فرق بين هذا وذلك . وخالفه في ذلك أصحابه .

**القضاء على الغائب الذي لا وكيل له :** يجوز للمدعي أن يدعى على الغائب الذي لا وكيل له . ويجوز لحاكم أن يحكم عليه متى ثبت الدعوى . ودليل ذلك :

١. أن الله ﷻ يقول : ﴿ فَأَحْكُم بَيْنَ الْاَئِى بِالْحَقِّ ﴾ [ص : ٢٦] ، والذي ثبت بالبيعة حق فيجب الحكم به .
٢. ذكرت هند لرسول الله ﷺ أن أبا سفيان رجل شحيح هل لها أن تأخذ من ماله بغير إذنه؟ فقال لها الرسول ﷺ : « خذي ما يكفيك وولئك بالمعروف » . وهذا قضاء على غائب .
٣. وروى مالك في «الموطأ» أن عمر قال : من كان له دين فيأتنا غداً فإن بايعه ماله وقاسموه بين غرمائه . وكان الشخص الذي قضى عليه ببيع ماله غائباً .

٤. ولأن الامتناع عن القضاء عليه إضاعة لحقوق إذ لا يعجز الممتنع عن الوفاء من الغيبة ؛ وإلى هذا ذهب مالك وشافعي وأحمد وقالوا : إن الغائب لا يفوت عليه حق فإنه إذا حضر كانت حجته قائمة وتسمع ويعمل بمقتضاها ولو أدى إلى نقض الحكم لأنه في حكم المشروط . وقال شريح وعمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى وأبو حنيفة : إن القاضي لا يقضى على غائب إلا أن يحضر من يقوم مقامه كوكيل أو وصي لأنه يمكن أن يكون معه حجة تبطل دعوى المدعي ؛ ولأن الرسول ﷺ قال لعلي في الحديث المتقدم : « يا علي ، إذا جلس إليك الخصمان فلا تقض بينهما حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول ، فإنك إذا فعلت ذلك تبين لك القضاء » <sup>(١)</sup> . [أحمد (١ / ١١١) وأبو داود (٣٥٨٢) والترمذي (١٣٣١)] .

قال الخطابي : وقد حكم أصحاب الرأي على الغائب في موضع منها الحكم على الميت وإطفال . وقالوا : في الرهن يودع وديعة تم يعيب فإذا ادعت امرأته الفقة وقدمت المودع إلى الحاكم قضى لها عليه بها . وقالوا : إذا ادعى الشفيع على غائب أنه باع عقاره وسسه واستوفى لئس فإنه يقضى له بالشفعة . وكل هذا حكم على الغائب .

(١) روه أحمد . مؤرود وترمذي

**القضاء بين الدميّين :** وإذا تحاكم الذميون إلى قضاة المسلمين جاز ذلك . ويُقضى بينهم بما أنزل الله وبما يقضى به بين المسلمين . يقول الله - تعالى - : ﴿وَلَوْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْدِينَارَ وَالْذِينَارَ فَحُكْمُ رَبِّكُمْ أَوْ تُكْرَهُونَ فَقَدْ أَفْضَىٰ إِلَيْكُمْ إِلَهُكُمْ ۚ إِنَّكُمْ إِذْ لَمِيسِرُونَ ۚ وَإِنَّ حُكْمَ اللَّهِ لَافْضَىٰ ۚ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ لَكُمْ فِي الْيَوْمِ ۚ وَلَٰكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۚ﴾ [مائدة : ٤٢] .

**هل لصاحب الحق أن يأخذه من المماطل بدون تقاض :** قالت الشافعية : من له عند شخص حق وليس له بينة ، وهو منكر ، فله أن يأخذ جنس حقه من ماله إن قدر ولا يأخذ غير الجنس مع قدرته على الجنس . قالوا : فإن لم يجد إلا غير الجنس جاز له الأخذ . ولو أمكن تحصيل الحق بالقاضي ، بأن كان من عليه الحق مقرًا بمماطلاً أو منكراً وعليه البينة ، أو كان يرجو إقراره لو حضر عند القاضي وعرض عليه البينة فهل يستقل بالأخذ أم يجب الرفع إلى القاضي؟ فيه خلاف . والراجح جواز الأخذ ، ويشهد له قضية هند زوجة أبي سفيان ، ولأن في المرافعة مشقة ومؤونة وتضييع زمان : قالوا : ثم متى جاز له الأخذ فتم يصل إلى حقه إلا بكسر الباب ، وثقب الجدار جاز له ذلك ، ولا يضمن ما أتلف ، كمن لم يقدر على الصائل إلا بإتلاف ماله فأتلفه لا يضمن . وما ذهبوا إليه لا يتنافى من قول الرسول ﷺ : «أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك» . [أبو داود (٣٥٣٤)] . قال الخطابي : «ذلك لأن الخائن هو الذي يأخذ ما ليس له أخذه ظلمًا وعدوانًا ، فأما من كان مأذونًا له في أخذ حقه من مال خصمه واستدرك ظلامته منه ، فليس بخائن ، وإنما معناه : لا تخن من خانك بأن تقابله بخيانة مثل خيانته ، وهذا لم يخنه ، لأنه يقبض حقًا لنفسه ، والأول يغتصب حقًا لغيره» . ١ هـ .

**ظهور حكم جديد للقاضي :** إذا حكم القاضي في قضية باجتهاده ثم ظهر له حكم آخر يخالف الحكم الأول فإنه لا ينقضه ، وكذلك إذا رفع إليه حكم قاض آخر فلم يره فإنه لا ينقضه ، وأصل ذلك ما رواه عبد الرزاق في قضاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه في امرأة توفيت وتركت زوجها وأمها وأخويها لأبيها وأمها وأخويها لأمها ، أشرك عمر بين الإخوة للأُم والأب والإخوة للأُم في الثلث ، فقال له رجل : إنك لم تشرك بينهم عام كذا وكذا ، قال عمر : تلك على ما قضينا يومئذ وهذه على ما قضينا اليوم . قال ابن القيم : فأخذ أمير المؤمنين في كلا الاجتهادين بما ظهر له أنه الحق .

**نماذج من القضاء في صدر الإسلام :** أخرج أبو نعيم في «الحلية» قال : وجد علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - درعًا له عند يهودي التقطها فعرفها ، فقال : درعي سقطت عن جمل لي أورك ، فقال لليهودي : درعي وفي يدي . ثم قال لليهودي : بيني وبينك قاضي المسلمين ، فأتوا شريكًا . فلما رأى عليًا قد أقبل تحرف عن موضعه ، وجلس عبي فيه ، ثم قال عبي : لو كان حصمي من المسلمين لساوته في المجلس ، لكنني سمعت رسول الله ﷺ يقول : «لا تساووه في المجلس» . وساق الحديث ، فقال شريح : صدقت والله يا أمير المؤمنين ، إنها لدرعك ، ولكن لا بد من شاهدين . فدعا قنبر والحسن بن علي ، وشهدا أنها درعه . فقال شريح : أما شهادة مولاك فقد أجزناها ، وأما شهادة ابنك لك فلا نجيزها . فقال علي : ثكلتك أمك ! أما سمعت عمر بن الخطاب يقول : قال رسول الله ﷺ : «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة» . قال : اللهم نعم . قال : أفلا تجيز شهادة سيد شباب أهل الجنة؟ ثم قال لليهودي : حذ

الدرع . فقال اليهودي : أمير المؤمنين جاء معي إلى قاضي المسلمين ، فقضى لي ورضي ، صدقت والله يا أمير المؤمنين ، إنها للدرع سقطت عن جمل لك التقطتها ، أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ﷺ .

فوهبها له علي رضي الله عنه وأجازه تسعمائة ، وقتل معه يوم صفين . اهـ . [حلية الأولياء (٤/ ١٣٩)] .

### الدعاوى والبيِّنات

**تَغْرِيفُ الدَّعَاوَى :** الدعاوى ؛ جمع دعوى ، وهي في اللغة الطلب ، يقول الله - سبحانه - : ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدْعُونَ﴾ [نمل: ٣١] . أي ؛ تطلبون . وفي الشرع ؛ هي إضافة الإنسان إلى نفسه استحقاق شيء في يد غيره أو في ذمته . والمدعى ؛ هو الذي يطالب بالحق ، وإذا سكنت عن المطالبة ترك . والمدعى عليه ؛ هو المطالب بالحق ، وإذا سكنت لم يترك .

**مَنْ تَصْخُ الدَّعْوَى :** والدعوى لا تصح إلا من الحر ، العاقل ، البالغ ، الرشيد . فالعبد ، والمجنون ، والمعتوه ، والصبي ، والسفيه ، لا تقبل دعواهم . وكما تجب هذه الشروط بالنسبة للمدعى ، فإنها تجب أيضاً بالنسبة للمنكر للدعوى .

**لا دعوى إلا بينة :** ولا تثبت دعوى إلا بدليل يستبين به الحق ويظهر ؛ فعن ابن عباس ، أن رسول الله ﷺ قال : «لو يعطى الناس بدعواهم ، لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ، ولكن اليمين على المدعى عليه» . رواه أحمد ، ومسلم . [أحمد (٨/ ٣٥١) ومسلم (١/ ١٧١١)] .

**المدعي هو الذي يُكَلِّفُ بالدليل :** والمدعي هو الذي يكلف بإقامة الدليل على صدق دعواه وصحتها ؛ لأن الأصل في المدعى عليه براءة ذمته ، وعلى المدعي أن يثبت العكس . فقد روى البيهقي ، والطبراني بإسناد صحيح ، أن الرسول ﷺ قال : «البينة على المدعي ، واليمين على من أنكر» . [البيهقي في الكبرى (٨/ ١٢٣)] .

**اشتراطُ قطعية الدليل :** ويشترط في الدليل أن يكون قطعياً ؛ لأن الدليل الظني لا يفيد اليقين : ﴿وَأَنَّ الظَّنَّ لَا يُفْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٨] . وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال لرجل : «ترى الشمس؟» قال : نعم . قال : «على مثلها فاشهد أو دع» . رواه الخلال في «جامعه» وابن عدي . وهو ضعيف ؛ لأن في إسناده محمد بن سليمان ، ضعفه النسائي ، وقال البيهقي : لم يرو من وجه يعتمد عليه . [الحاكم (٤/ ٩٨ - ٩٩) وانظره في بدو المرام (١٤٣٣)] .

**طرق إثبات الدعوى :** وطرق إثبات الدعوى هي :

- (١) الإقرار .
- (٢) الشهادة .
- (٣) اليمين .
- (٤) الوثائق الرسمية الثابتة .

ولكل طريق من هذه الطرق أحكام ، نذكرها فيما يلي :

**تعريفه:** الإقرار في اللغة: إثبات، من قر الشيء يقره؛ وفي شرع: الاعتراف المدعى به وهو أقوى لأدلة لإثبات دعوى مدعى عليه؛ ولهد يقولون به سيد الأدلة. ويسمى بالشهادة على النفس.

**مشروعيته:** أجمع العلماء على أن الإقرار مشروع بالكتاب والسنة؛ يقول الله - سبحانه - ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتُوبًا قَوْمِينَ يَافِقُ شَهَادَةَ اللَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ [النساء: ١٣٥]. ويقول الرسول ﷺ «واعبدوا الله على امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها». [سبق تخريجه]. ويقول: «صل من قطعك، وأحسن إلى من ساء إليك»، وقل الحق ولو على نفسك<sup>(١)</sup>. [ابن النجار كما في صحيح الجامع (٣٧٦٩) وانظره في السلسلة الصحيحة (١٩١١)]. وعن أبي ذر رضي الله عنه قال: «أوصاني خليلي رسول الله ﷺ أن أنظر إلى من هو أسفل مني، ولا أنظر إلى من هو فوقي، وأن أحب للمساكين، وأن أدنو منهم، وأن أصل رجلي وإن قطعوني وجفوني، وأن أقول الحق وإن كان مرًا، وألا أخاف في الله لومة لائم، وألا أسأل أحدًا شيئًا، وأن أستكثر من لا حول ولا قوة إلا بالله؛ فإنها من كنوز الجنة». وكان الرسول ﷺ يقضي به في الدماء، والحدود، والأموال. [أحمد (١٧٣/٥) ومجمع الزوائد (٩٣/٣)].

**شروط صحته:** ويشترط لصحة الإقرار ما يأتي:

العقل، والبلوغ، والرضا، وجواز التصرف، وألا يكون المقر هازلًا، وألا يكون أقر بمحال عقلاً أو عادة، فلا يصح إقرار المجنون، ولا الصغير، ولا المكره، ولا المحجور عليه، ولا الهازل، ولا بما يحبه العقل أو العادة؛ لأن كذبه في هذه الأحوال معلوم، ولا يحل الحكم بالكذب.

**الرجوع عن الإقرار:** ومتى صح الإقرار كان مزمناً للمقر، ولا يصح له رجوعه عنه، متى كان لإقرار متعمقاً بحق من حقوق الناس. أما إذا كان الإقرار متعلقاً بحق من حقوق الله - كما في حد الزنى والخمر - فإنه يصح فيه الرجوع؛ لقوله ﷺ: «ادعوا الحدود بالشبهات». [تنخيص الحبير (٦٣/٤)] وضعف الجامع (٢٥٨) والإرواء (٢٣١٦) والسلسلة الضعيفة (٢١٩٦)]. ولما تقدم في حديث معز في «باب الحدود». وخالف الظاهرية، ومنعوا صحة الرجوع عن الإقرار؛ سواء أكان في حق من حقوق الله أم في حق من حقوق العباد.

**الإقرار حجة قاصرة:** والإقرار حجة قاصرة لا تتعدى غير المقر. فهو أقر على الغير فإن إقراره عليه لا يجوز، بخلاف النية، فإنها حجة متعدية إلى الغير. فلو ادعى مدع على احربس ديناً، وأقر به بعضهم وأنكر البعض الآخر، فإن الإقرار لا يلزم إلا من أقر. ونو ادعى هذه الدعوى، وأنتها نية، فإنها تلزم الجميع.

**الإقرار لا يتجزأ:** الإقرار كلام واحد، لا يؤخذ بعضه ويترك البعض الآخر.

**الإقرار بالدين :** إذا أقر إنسان لأحد ورثته دين ؛ فإن كان في مرض موته ، لا يصح ما له يصدقه باقي الورثة ، وذلك لأن احتمال كون المريض فصد بهذا الإقرار حرمان الورثة مستند إلى كونه في مرض . أما إذا كان الإقرار في حال الصحة ، فإنه حائر ، واحتمال إرادة حرمان سائر الورثة جيبند من حيث إنه احتمال محرد ووع من اتوهم ، لا يجمع حجة للإقرار . وعند الشافعية ، أن يقرر الصحيح صحيح ، حيث لا مانع من وجود شروط الصحة . أما إقرار مريض في مرض الموت ؛ فإن أقر لأحسب بإقراره صحيح ؛ سواء أكان لمقره به ديناً أم عيئاً ، وقيل : هو محسوب من الثلث . وإن كان إقراره لوارث فالراجح عندهم صحة الإقرار . لأن المقر انتهى إلى حانة يصدق فيها الكاذب ، ويتوب فيها الفاجر ، ويظهر في مثل هذه الحال أنه لا يقر إلا عن تحقيق ولا يقصد لحرمان . وفيه قول آخر عندهم ، وهو عدم الصحة ؛ لأنه قد يقصد حرمان بعض الورثة . وعندهم أنه إذا أقر في صحته دين ، ثم أقر لاحقاً في مرضه ، نقسماً ، ولا يقدر الأول . وقال أحمد : لا يجوز إقرار مريض لوارثه مطلقاً واحتج بأنه لا يؤمن بعد المنع من الوصية أن يجعلها إقراراً . على أن لأوزاعي ، وجماعة من العلماء ، أجازوا إقرار مريض بشيء من ماله موارث ؛ لأن التهمة في حق محتصر بعيدة ، وأن مدار الأحكام على نفاذها ، فلا يترك إقراره للبطل المحتمل ، فإن أمره إلى الله

### الشهادة

**تعريفها :** الشهادة ؛ مستتفة من مشاهدة ، وهي المعاينة ؛ لأن الشاهد يحضر عما شاهدته وعينه . ومعناها الإخبار عما علمه بلفظ : أشهد . أو شهدت . وقيل : الشهادة مأخوذة من الإعلام من قوله - تعالى - : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [آل عمران : ١٨] أي : علمه . والشاهد ، حامل الشهادة ومؤديها ؛ لأنه شاهد ما عاب عن غيره .

**لا شهادة إلا بعلم :** ولا محل لأحد أن يشهد إلا بعلم . واعلم يحصل بالرؤية ، أو بالسمع ، أو باستفاضة فيما يتعد علمه عليه بدونها ، ولاستفاضة هي لشهرة لشيء تقرر الظن أو العلم . وتصح الشهادة بالاستفاضة عند السعة في السب ، وبولاده ، والموت ، والعتق ، والولاء ، ولولاية . والوقف ، ونحوه . والمكح ، ونواحه . ولعدين وتحرير ، والوصية ، ولرشد . والسفه ، ومثلك . وقال أبو حنيفة : يجوز في خمسة أشياء ؛ لكاح ، وللدخول ، والسب ، والموت ، وولاية القضاء . وقال أحمد : وبعض الشافعية : تصح في سبعة ؛ لكاح ، والسب ، والموت ، والعتق ، والولاء ، والوقف ، والمكح .

**حكمها :** وهي فرض عين على من تحمَّلتها ، متى دعي إليها وحيف من صياح الحق . من تجب إذا حيف من صياحه ولو لم يدع لها ؛ لقول الله - تعالى - : ﴿ وَلَا تَكُونُوا لِلشَّهَدَةِ وَمَنْ يَصْكُثُهَا فَإِنَّهُ يُؤْتِي قَلْبُهُ ﴾ [سورة ٢٨٣] . وقوله : ﴿ وَاقِيمُوا الشَّهَدَةَ بَيْنَهُ ﴾ [بلاق : ٢] . وفي الحديث الصحيح : «أصر أحك ضداً أو مظلوماً» . [الحارثي (٦٩٥٢) والترمذي (٢٢٥٥)] . وفي أداء شهادة بصره . وعن زيد بن خالد ، أن



الرسول ﷺ قال . «ألا أخبركم بحير الشهداء؟ الذي يأتي بشهادته قل أن يُشأَّلها» . [أحمد (١١٥ / ٤) ومسنم (١٧١٩ / ١٩) وأبو داود (٣٥٩٦) وإس ماحه (٢٣٦٤)] . وإنما تحب متى قدر على أدائها بلا ضرر يلحقه في ماله ، أو عرضه ، أو ماله ، أو أهله ؛ لقول الله - تعالى - : ﴿وَلَا يَصَدَّرْ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [نقره ٢٨٢] . ومتى كثر الشهود ، ولم يحش على الحق أن يضيع ، كانت الشهادة في هذه الحالة مدوية ، فإن تخفف عنها لغير عذر لم يأثم . ومتى تعبت فإنه يحرم أخذ الأجرة عنها ، إلا إذا تأذى بالمشي فله أجر ما يركه ، أما إذا لم تتعين ، فإنه يجوز أخذ الأجرة .

### شروط قبول الشهادة : يشترط في قبول الشهادة الشروط الآتية :

١- الإسلام : فلا تجوز شهادة الكافر على المسلم ، إلا في الوصية أثناء السفر عند الإمام أبي حنيفة ، فإنه جوزها في هذه الحال هو وشريح وإبراهيم النخعي . وهو قول الأوزاعي ؛ لقول الله - تعالى - : ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ إِكْرَانٍ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصْبَحْتُمْ شَصِيبَةً مَوْتٍ نَحْسُوهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَثِقَمَانِ بِاللَّهِ إِنْ أَرْتَبْتُمْ لَا تَشْتَرِي بِهِ شَتًّا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَلَا تَكْفُرْ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْأَلَمِينَ ﴿١٠٧﴾ فَإِنْ مَرَّ عَلَى أَنْهَذَا اسْتَحَقَّا إِنَّمَا فَتَاخَرَيْنِ يَوْمَانِ مَقَامَهُمَا مِنْ الْأَمِينِ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَانِ فَثِقَمَانِ بِاللَّهِ لَنُفَعِدَنَّ أَحَدٌ مِنْ شَهَدَتِهِمَا وَمَا تَعَدَّتَا إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْفُلَمِينِ﴾ [المائدة : ١٠٦ ، ١٠٧] . وكذلك أجاز الأحناف شهادة الكفار بعضهم على بعض ؛ لأن النبي ﷺ رجم يهوديين بشهادة اليهود عليهما بالزنى . وعن الشعبي ، أن رجلاً من المسلمين حضرته الوفاة بدقوقاء هذه ، ولم يجد أحداً من المسلمين يُشهِدُه على وصيته ، فأشهد رجلين من أهل الكتاب ، فقدا الكوفة وأتيا الأشعري . هو أبو موسى . فأخبراه ، وقدما بتركته ووصيته . فقال الأشعري : هذا أمر لم يكن بعد الذي كان على عهد رسول الله ﷺ فأحلفهما بعد العصر بالله ما خانا ، ولا كذبا ، ولا بدلا ، ولا كتما ، ولا غيرا ، وإنها لوصية الرجل وتركته ، فأمضى شهادتهما . قال الخطابي : فيه دليل على أن شهادة أهل الذمة مقبولة على وصية المسلم في السفر خاصة . وقال أحمد : لا تقبل شهادتهم ، إلا في مثل هذا الموضوع للضرورة . اهـ . وقال الشافعي ، ومالك : لا تجوز شهادة الكافر على المسلم ، لا في الوصية أثناء السفر ولا في غيرها . والآية منسوخة عندهم .

شهادة الذمي للذمي : أما شهادة الذمي للذمي ، فهي موضع اختلاف عند الفقهاء ؛ قال الشافعي ، ومالك : لا تقبل شهادة الذمي ، لا على مسلم ولا على كافر . قال أحمد : لا تجوز شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض . وقال الأحناف : شهادة بعضهم على بعض جائزة ، والكفر كله ملة واحدة . وقال الشعبي ، وابن أبي ليلى ، وإسحاق : شهادة اليهودي على اليهودي جائزة ، ولا تجوز على النصراني والمجوسي ؛ لأنها ملل مختلفة ، ولا تجوز شهادة أهل ملة على ملة أخرى .

٢- والعدالة : صفة زائدة عن الإسلام ، ويحب توافرها في الشهود بحيث يغلب حيرهم شرهم . ولم يحرب عليهم اعتياد الكذب ؛ لقول الله - تعالى - : ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِمْكُمْ وَأَقِيمُوا أَشْهَادَكُمْ بِمِمْكُمْ﴾

[الصلوات ٢٠] . وقوله - تعالى - : ﴿يَمَنْ رَضَوْنَ مِنَ الشَّهَادَةِ﴾ [القرة ٢٨٢] . وقوله - تعالى - : ﴿يَتَأْتِيهَا الْبَرِّ﴾  
 ءَامِنُوا إِذْ حَاكَرَ فَأَيْقَ سَلِمَ فَتَبَيَّنُوا﴾ [المحترات ٦٠] . وقول الرسول ﷺ في رواية أبي داود : «لا تجوز شهادة  
 حائن ولا خائنة ، ولا ران ولا زانية» . [أحمد (٢/ ١٨١) وأبو داود (٣٦٠٠) والبيهقي في الكبرى (١٠/ ٢٠٠)] . فلا تقبل شهادة الفاسق ، ولا من اشتهر بالكذب أو بسوء الحال وفساد الأخلاق . هذا هو المختار في  
 معنى العدالة<sup>(١)</sup> . أما الفقهاء فقالوا : إنها مقيدة بالصلاح في الدين ، وبالاتصاف بالمروءة . أما الصلاح في  
 الدين ؛ فيتم بأداء الفرائض والنوافل ، واجتناب المحرمات والمكروهات ، وعدم ارتكاب كبيرة أو إصرار على  
 صغيرة . أما المروءة ؛ فهي أن يفعل الإنسان ما يزينه ، ويترك ما يشينه من الأقوال والأفعال . وهل تقبل  
 شهادة الفاسق إذا تاب ؟ اتفق الفقهاء على قبول شهادة الفاسق إذا تاب . إلا أن الإمام أبا حنيفة قال : إذا  
 كان فسقه بسبب القذف في حق الغير ، فإن شهادته لا تقبل ؛ لقول الله - تعالى - : ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ  
 لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْتَبَاهُمْ شَرِيكُهُنَّ فَجَمَعَهَا بَيْنَهُمَا وَشَهِدَ بَيْنَهُمَا وَكُفِّرُوا بَيْنَهُمَا وَمُتَرَدِّدِينَ ذُنُوبِهِمْ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور : ٤] .

٣ ، ٤ - البلوغ والعقل : ولما كانت العدالة شرطاً في قبول الشهادة ، فإن البلوغ والعقل شرط في  
 العدالة . فلا تقبل شهادة الصغير - ولو شهد على صبي مثله - ولا المجنون ، ولا المعتوه ؛ لأن شهادتهم لا تفيد  
 اليقين الذي يحكم بمقتضاه . وأجاز الإمام مالك شهادة الصبيان في الجراح ، ما لم يختلفوا ولم يفرقوا ، كما  
 أجازها عبد الله بن الزبير . وكذلك عمل الصحابة ، وفقهاء المدينة بشهادة الصبيان على تجارح بعضهم  
 بعضاً ، وهذا هو الراجح ؛ فإن الرجال لا يحضرون معهم في لعبهم ، ولو لم تقبل شهادتهم وشهادة النساء  
 منفردات ، لضاعت الحقوق ، وتعطلت وأهملت مع غلبة الظن أو القطع بصدقهم ، ولا سيما إذا جاءوا  
 مجتمعين قبل تفرقهم ورجوعهم إلى بيوتهم وتواطؤوا على خبر واحد ، وفرقوا وقت الأداء واتفقت  
 كلمتهم ، فإن الظن الحاصل حينئذ من شهادتهم أقوى بكثير من الظن الحاصل من شهادة رجلين ، وهذا مما  
 لا يمكن دفعه وجحده ، فلا نظن بالشريعة الكاملة ، الفاضلة المنتظمة لمصالح العباد في المعاش والمعاد ، أنها  
 تهمل مثل هذا الحق وتضيعه مع ظهور أدلته وقوتها ، وتقبله مع الدليل الذي هو دون ذلك .

٥ - الكلام : ولا بد أن يكون الشاهد قادراً على الكلام ، فإذا كان أخرس لا يستطيع النطق ، فإن  
 شهادته لا تقبل ولو كان يعبر بالإشارة ، وفهمت إشارته إلا إذا كتب الشهادة بخطه . وهذا عند أبي حنيفة ،  
 وأحمد . والصحيح من مذهب الشافعي .

٦ - الحفظ والضبط : فلا تقبل شهادة من عرف بسوء الحفظ ، وكثرة السهو والغلط ؛ لفقد الثقة  
 بكلامه ، ويلحق به المغفل ومن على شاكلته .

٧ - نفي التهمة : ولا تقبل شهادة المتهم بسبب الحجة أو العداوة . وخالف في ذلك عمر بن الخطاب ،

(١) وقال أبو حنيفة : يكفي في العدالة طاهر الإسلام ، وألا يعلم منه ما يجرح شرفه وسمعته ، وهذا في الأموال دون الحدود . وأحار في  
 الرواج شهادة الفسقة ، وقال : يعقد بشهادة فاسقين ، وبعض المالكية جور القضاء بشهادة غير العدول للضرورة ، وشهادة من لا تعرف  
 عدلته في الأمور البسيطة .

وشريح، وعمر بن عبد العزيز، والعترة، وأبو ثور، وابن المنذر، والشافعي في أحد قوليه، وقالوا: تقبل شهادة الولد لوالده والنوالد لولده، ما دام كلّ منهما عدلاً مقبول الشهادة. أفاده الشوكاني، وابن رشد. فلا تقبل شهادة لعدو عني عدوه، إذا كانت العداوة بينهما عداوة دنيوية لوجود التهمة. أما إذا كانت العداوة دينية، فإنها لا توجب التهمة؛ لأن الدين ينهي عن شهادة الزور، فلا توجب التهمة في هذه الحالة. وكذلك لا تقبل شهادة الأصل، كالولد يشهد لوالده وشهادة النزع، كالوالد يشهد لولده، ولكن تجوز الشهادة عليهما. ومثل ذلك الأم تشهد لابنها، والابن يشهد لأمه، والخادم الذي ينفق عليه صاحب البيت، فإن الشهادة في هذه الحال لا تقبل؛ لوجود التهمة، ولما روته السيدة عائشة، أن النبي ﷺ قال: «لا تقبل شهادة خائن ولا خائنة، ولا ذي غمر<sup>(١)</sup> على أخيه المسلم، ولا شهادة الولد لوالده ولا شهادة الوالد لولده». [الترمذي (٢٢٩٨) والدارقطني (٤/ ٢٤٤) والبيهقي (١٠/ ٢٠٢)]. وروى عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة، ولا ذي غمر على أخيه، ولا تجوز شهادة القانع لأهل البيت». والقانع؛ الذي ينفق عليه أهل البيت. رواه أحمد، وأبو داود. قال في «التنخيص» لابن حجر: وسنده قوي. [أحمد (٢/ ١٨١) وأبو داود (٣٦٠٠) والبيهقي (١٠/ ٢٠٠)]. وقال ﷺ: «لا تقبل شهادة خصم على خصمه». [نيل الأوطار (٥/ ٥٧٩)]. اعتمد الشافعي هذا الخبر. قال الخافض: ليس له إسناد صحيح، لكن له طرق يتقوى بعضها ببعض. أفاده الشوكاني. ويدخل في هذا الباب شهادة الزوج لزوجته والزوجة لزوجها؛ لأن الزوجية مغلّظة للتهمة؛ إذ الغالب فيها المحابة. وفي بعض روايات الحديث: «لا تقبل شهادة المرأة لزوجها، ولا شهادة الزوج لامرأته». وأخذ بهذا مالك، وأحمد، وأبو حنيفة. وأجازها الشافعي، وأبو ثور، والحسن. أما شهادة الأقرباء من غير هؤلاء، كالأخ لأخيه، فإنها تجوز. وما ورد في بعض الأحاديث من عدم صحة شهادة القريب لقريبه، فقد قال الترمذي: لا يعرف هذا من حديث الزهري إلا من هذا الوجه، ولا يصح عندنا إسناده. وكذلك تجوز شهادة الصديق لصديقه. وقال مالك: لا تقبل شهادة الأخ المنقطع إلى أخيه، والصديق الملاطف.

**شهادة مجهول الحال:** والظاهر أن شهادة مجهول الحال غير مقبولة. فقد شهد عند عمر رضي الله عنه رجل، فقال له عمر: لست أعرفك، ولا يضرك ألا أعرفك، أئت بمن يعرفك. فقال رجل من القوم: أنا أعرفه. قال: بأي شيء تعرفه؟ قال: بالعدالة والفضل. قال: هو جارك الأدنى الذي تعرف ليله ونهاره، ومدخله ومخرجه؟ قال: لا. قال: فعامته بالدينار والدرهم اللذين يستدل بهما على الورع؟ قال: لا. قال: فرافقت في السفر الذي يستدل به على مكارم الأخلاق؟ قال: لا. قال: لست تعرفه. ثم قال للرجل: أئت بمن يعرفك. قال ابن كثير: رواه البهوي بإسناد حسن.

(١) صاحب الحنفية. والعدو يظهر في الأقوال أو الأفعال ومن مصداقها أن يهرج في يصب عدوه من صبر ويحرب لما يصيبه من خير وينمى به كل شر. وذكر الفقهاء من أسباب اعداء العداوة السرقة واقتل وقصع الطريق فلا تقبل شهادة المعصوب منه عني المعصوب ولا شهادة المقدوف عني لعدو ولا مسروق عني لسارق ولا ولي معص على قاتل

**شهادة البدوي** : ذهب أحمد ، وجماعة من أصحابه ، وأبو عبد ، وفي رواية عن مالك ، إلى عدم قبول شهادة البدوي على القروي ؛ خديث أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية » . رواه أبو داود ، وابن ماجة . [أبو داود (٣٦٠٢) وابن ماجة (٢٣٦٧)] . ورجال إسناده احتج بهم مسلم في «صحيحه» . والبدوي ؛ هو ساكن البادية الذي يرتحل من مكان إلى مكان . والقروي ؛ الحضري ادي يسكن القرية ، وهو المصر اجمع . واسع من شهادته من أجل جفائه ، وحمله ، وقلة شهوده ما يقع في المصر ، فلا تكون شهادته موضع الثقة . والصحيح جواز شهادته إذا كان عدلاً مرضئاً ، وهو من رحلتنا وأهل ديننا ، والعمومات في القرآن الدالة على قبول شهادة العدول تسوي بين بدوي والقروي . وكونه بدوياً ككونه من بلد آخر . وإلى هذا ذهب الشافعي ، وجمهور الفقهاء . أما الحديث المتقدم فيحمل على جاهل ، ولا يشمل كل بدوي بدليل أن الرسول ﷺ قبل شهادة البدوي في ثبوت الهلال .

**شهادة الأعمى** : شهادة الأعمى جائزة عند مالك ، وأحمد ، فيما طريقه السماع إذا عرف الصوت . فتجوز شهادته في النكاح والطلاق ، والبيع ، والإجارة ، والنسب ، والوقف ، والملك المطلق ، والإقرار ، ونحو ذلك ؛ سواء كان تحمله وهو أعمى ، أو كان بصيراً أثناء التحمل ثم عمي . قال ابن القاسم : قلت لملك : فالرجل يسمع جاره من وراء الحائط . ولا يراه . يسمعه يطلق امرأته فيشهد عليه ، وقد عرف الصوت . قال مالك : شهادته جائزة . وقالت الشافعية : لا تقبل شهادة الأعمى إلا في خمسة مواضع ؛ النسب ، والموت ، والملك المطلق ، والترجمة ، وعلى المضبوط ، وما تحمله قبل العمى . وقال أبو حنيفة : لا تقبل شهادته أصلاً .

**نصاب الشهادة** : الشهادة إما أن تكون في حقوق المالية ، أو البدنية ، أو الحدود والقصاص . ولكل حالة من هذه الحالات عدد من الشهداء لا بد منه حتى تثبت الدعوى . وفيما يلي بيان ذلك كله :

**شهادة الأربعة** : نصاب الشهادة في حد الزنى أربعة<sup>(١)</sup> رجال ؛ لقول الله - تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَأْتِيَنَّكَ الْفَاحِشَةُ مِنْ إِسَاءِكُمْ فَاسْتَشِيرُوا عَلَيْهِمْ أَزْبَحَكُمْ مِنْكُمْ﴾ [انساء : ١٥] . وقوله - تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَزْنُونَ لَمْ حَصَّنْتَ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَةٍ﴾ [سور : ٤] . وقوله - تعالى : ﴿لَوْ لَا جَاءُوا عِنْدِي بِأَرْبَعَةِ شَهَدَةٍ﴾ [النور : ١٣] .

**شهادة الثلاثة** : قالت الحنابلة : إن من عرف غناه إذا ادعى أنه فقير ليأخذ من الزكاة ، لا يقبل منه إلا ثلاثة شهود من الرجال على ادعائه . واستدل على كلامه هذا بهديث قبيصة بن محارق : عن قبيصة بن محارق الهلالي رضي الله عنه قال : تحملت حمالة فأتيت رسول الله ﷺ أسأله فيها ، فقال : «أقم حتى تأتينا الصدقة ، فأمر لك بها» . ثم قال : «يا قبيصة ، إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة ؛ رجلٌ تحمل حمالة فحلت له المسألة ، حتى يصيبها تم يمسه . ورجلٌ أصابته جائحة احتاحت ماله فحلت له المسألة ، حتى يصيب قواماً من عيش أو سيداً من عيش ، ورجلٌ أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجا من

(١) حذر الظهري شهوده امرأتين مكن كل رجل . فبد شهود ثلث سواه وحدهم قبل شهادتهم ، (وحوار عصاء شهادة ثلاثة رجال ، وامرأته)

قومه : لقد أصابت فلاناً فاقة . فحلت له المسألة ، حتى يصيب قواماً أو سيداً من عيش ، فما سواهن من المسألة يا قيصة سحتاً يأكلها صاحبها سحتاً . رواه مسلم ، وأبو داود ، والنسائي . [أحمد (٦٠ / ٥) ومسلم (١٠٤٤) وأبو داود (١٦٤٠) والنسائي (٨٩ / ٥) ] .

**شهادة الرجلين دون النساء :** تقل شهادة الرجلين دون النساء في جميع الحقوق وفي الحدود ، ما عدا الزنى الذي يشترط فيه أربعة شهود . فإن شهادة النساء في الحدود غير جائزة عند عامة الفقهاء ، خلافاً للطاهرية . يقول الله - تعالى - في الطلاق والرجعة : ﴿ وَأَشْهَدُوا دَوَىٰ عَدْلٍ بَيْنَكُمْ ﴾ [الطلاق : ٢] . وروى البخاري ، ومسلم ، أن الرسول ﷺ قال للأشعث بن قيس : « شاهدك ، أو يمينه » . [بخاري (٢٦٦٦) ومسلم (١٣٨ / ٢٢١) ] .

**شهادة الرجلين ، أو الرجل وامرأتين :** قال الله - تعالى - : ﴿ وَأَشْهَدُوا شَهِدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ يَمَنُّ الرَّضَوْنَ مِنَ الشَّهَادَةِ أَنْ تَصِلَ<sup>(١)</sup> إِحْدَهُمَا فُتَذْكَرَ إِحْدَهُمَا الْآخَرَىٰ ﴾ [البقرة : ٢٨٢] . أي : اطلبوا الشهادة من رجلين ، فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان . وهذا في قضايا الأموال ، كالبيع ، والقروض ، والديون كلها ، والإجارة ، والرهن ، والإقرار ، والغصب . وقالت الأحناف : شهادة النساء مع الرجال جائزة في الأموال ، والنكاح ، والرجعة ، والطلاق ، وكل شيء إلا في الحدود والقصاص . ورجح هذا ابن القيم ، وقال : إذا جوز الشارع استشهاد النساء في وثائق الديون التي تكتبها الرجال ، مع أنها إنما تكتب غالباً في مجامع الرجال ، فلأن يسوغ ذلك فيما تشهد به النساء كثيراً كالوصية والرجعة أولى . وعند مالك ، والشافعية ، وكثير من الفقهاء ، تجوز في الأموال وتوابعها خاصة ، ولا تقبل في أحكام الأبدان ، مثل الحدود ، والقصاص ، والنكاح ، والطلاق ، والرجعة . واختلفوا في قبولها في حقوق الأبدان المتعلقة بالمال فقط ، مثل الوكالات والوصية التي لا تتعلق إلا بالمال ، فقبل فيه شاهد وامرأتان . وقيل : لا يقبل إلا رجلان . وعلل القرطبي قبول الشهادة في الأموال دون غيرها ، فقال : « لأن الأموال كثر الله أسباب توثيقها ؛ لكثرة جهات تحصيلها وعموم البلوى بها وتكررها ، فجعل فيها التوثق تارة بالكتابة ، وتارة بالإشهاد ، وتارة بالرهن ، وتارة بالضمان ، وأدخل في جميع ذلك النساء مع الرجال » .

**شهادة الرجل الواحد :** تقبل شهادة الرجل الواحد العدل في العبادات ، كالأذان ، والصلاة ، والصوم . قال ابن عمر : أخبرني النبي ﷺ أنني رأيت الهلال فصام ، وأمر الناس بصيامه . أي : صيام رمضان . [أبو داود (٢٣٤٢) والدرمي (٤ / ٢) وس حبان (٣٤٤٧) والبيهقي (٢١٢ / ٤) وإندرقصي (١٥٦ / ٢) ] . وأجاز الأحناف شهادة الرجل الواحد في بعض الحالات الاستثنائية ، مثل شهادته على الولادة ، وشهادة المعلم وحده في قضايا الصبيان ، وشهادة الخبير في تقويم المتلفات ، وشهادة الواحد في تركية الشهود وجرحهم ، وفي إخبار عزل الوكيل ، وفي إخبار عيب المبيع .

(١) أن تصل إحدهما أي تسي حرة من الشهادة تذكر وتبه أختها إذا علمت وسيت .

وقد اختلف الفقهاء في ترجمة المترجم الواحد العدل : فذهب مالك ، وأبو حنيفة ، وأبو يوسف إلى قبول ترجمته . وقال بقية الأئمة ، ومحمد بن الحسن : الترجمة كالشهادة لا يقل فيها المترجم الواحد . ومن الفقهاء من قبل شهادة الرجل الواحد اصادق مثل ابن القيم ، قال : والصواب أن كل ما يبين الحق فهو بينة ، ولم يعطل الله ولا رسوله حقاً بعد ما تبين بطريق من الطرق أصلاً ، بل حكم الله ورسوله الذي لا حكم له سواه ، أنه متى ظهر الحق ووضح بأي طريق كان ، وجب تنفيذه ونصره ، وحرّم تعطيله وإبطاله . اهـ . وقال : يجوز للحاكم الحكم بشهادة الرجل الواحد ، إذا عرف صدقه في غير الحدود . ولم يوجب الله على الحكام ألا يحكموا إلا بشاهدين أصلاً ، وإنما أمر صاحب الحق أن يحفظ حقه بشاهدين أو بشاهد وامرأتين ، وهذا لا يدل على أن الحاكم لا يحكم بأقل من ذلك ، بل قد حكم النبي ﷺ بالشاهد واليمين ، وبالشاهد فقط . فالطرق التي يحكم بها الحاكم ، أوسع من الطرق التي أرشد الله صاحب الحق إلى أن يحفظ حقه بها ؛ أجاز الرسول في شهادة الأعرابي وحده على رؤية الهلال ، وأجاز شهادة الشاهد في قضية سلب ، وقبل شهادة المرأة الواحدة ، إذا كانت ثقة فيما لا يطلع عليه إلا النساء ، وجعل شهادة خزيمة كشهادة رجلين ، وقال : «من شهد له خزيمة ، فحسبه» . [أحمد (٥/ ٢١٦) وأبو داود (٣٦٠٧) والنسائي (٧/ ٣٠١) والحاكم (٥/ ٢١٥)] . وليس هذا مخصوصاً بخزيمة دون من هو خير منه أو مثله من الصحابة ، فلو شهد أبو بكر ، أو عمر ، أو عثمان ، أو علي ، أو أيّ بن كعب ، لكان أولى بالحكم بشهادته وحده . قال أبو داود : باب إذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز له أن يحكم به . اهـ .

**الشهادة على الرضّاع** : ذهب ابن عباس ، وأحمد ، إلى أن شهادة المرضعة وحدها تقبل ، لما أخرجه البخاري ، أن عقبة بن الحارث تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب ، فجاءت امرأة فقالت : قد أرضعتكما . فسأل النبي ﷺ فقال : «كيف وقد قيل؟» ففارقها عقبة ، فنكحت زوجها غيره . [أحمد (٤/ ٣٨٤) والبخاري (٥١٠٤) وأبو داود (٣٦٠٣) والترمذي (١١٥١) والنسائي (٣٣٣٢)] . وقال الأحناف : الرضّاع كغيره لا بد من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين ، ولا تكفي شهادة المرضعة ؛ لأنها تقرر فعدّها . وقال مالك : لا بد من شهادة امرأتين . وقال الشافعي : تقبل شهادة المرضعة مع ثلاث نسوة ، بشرط ألا تُقرّض بطلب أجرة . وأجابوا عن حديث عقبة ، بأنه محمول على الاستحباب والتحرز عن مظان الاشتباه .

**الشهادة على الاستهلال<sup>(١)</sup>** : أجاز ابن عباس شهادة القابلة وحدها في الاستهلال . وقد روي عن الشعبي ، والنخعي . وروي عن علي ، وشريح ، أنهما قضيا بهذا . وذهب مالك إلى أنه لا بد من شهادة امرأتين مثل الرضّاع . وجرى الشافعي على قبول شهادة النساء في الاستهلال ، ولكنه اشترط شهادة أربع منهن . وقال أبو حنيفة : يثبت الاستهلال بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين ؛ لأنه ثبت إرث . فأما في حق الصلاة عليه والغسل ، فيقبل فيه شهادة امرأة واحدة . وعند الحنابلة ، أن ما لا يطلع عليه الرجال عالتاً يقبل فيه شهادة امرأة عدل ، كما روي عن حذيفة ، أن النبي ﷺ أجاز شهادة القابلة وحدها . ذكره الفقهاء في

(١) الاستهلال صراح الطفل عند الولادة .

كنهم . والذي لا يطلع عليه الرجال غالباً ، مثل عيوب النساء تحت الثياب ، والبكارة ، والثبوة ، والحيص ، والولادة ، والاستهلال ، والرضاع ، والرتق ، والقرن ، ولصقل . وكذلك حراجه ، وغيرها من حمام وعرس وسجوها مما لا يحصره الرجال . قلوا . والرجل في هذا كامرأة وأولى لكرمانه .

### اليمين

**اليمين عند العجز عن الشهادة** : إذا عجز المدعي بحق على آخر عن تقديم ابيية ، وأنكر المدعى عليه هذا الحق ، فبئس له إلا يمين المدعى عليه . وهذا حاص بالأموال والعروض ، ولا يحوز في دعاوى العقوبات وحدود . وفي الحديث الذي رواه البيهقي ، والطبراني بإسناد صحيح : «بينة على المدعي ، واليمين على من أنكر» . [الدارقطني (٢١٨ / ٤) والبيهقي (١٢٣ / ٨) وابن عبد البر في التمهيد (٢٣ / ٢٠٤)] . ولما رواه البخاري ، ومسلم ، عن الأشعث بن قيس ، قال : كان يميني وبين رجل حصومة في بئر ، فاحتصمنا إلى رسول الله ﷺ فقال : «شاهدك ، أو يمينه» . فقلت : إنه يحلف ولا ييالي . فقال : «من خُف عني يمين ضُر يقتطع بها ما امرئ مسلم ، لقي الله وهو عليه غضبان» . [سبق تخريجه] . وأخرج مسلم من حديث وائل بن حُجر ، أن النبي ﷺ قال للكدي : «ألك بينة؟» قال : لا . قال : «فلك يمينه» . فقال : يا رسول الله ، الرجل فاجر لا ييالي على ما حلف ، وليس يتورع من شيء . فقال : «ليس لك منه إلا ذلك» . واليمين لا تكون إلا بالله أو باسم من أسمائه ؛ وفي الحديث : «من كان حالفاً ، فليحلف بالله أو ليصمت» . [مسلم (١٣٩ / ٢٢٣) والترمذي (١٣٤٠)] . وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال لرجل حنّفه : «احلف بالله الذي لا إله إلا هو ، ما له عندك شيء» . رواه أبو داود ، والسنائي . [أبو داود (٣٦٢٠) والسنائي في الكبرى (٦٠٠٧)] .

**هل تقبل البينة بعد اليمين؟ ومتى حلف المدعي عليه اليمين ، ردت دعوى المدعي بلا خلاف . وإذا عاد المدعي بعد يمين المدعى عليه وعرض ابيية ، فهل تقبل دعواه؟** اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال ؛ فمبهم من قال : لا تقبل . ومنهم من قال : تقبل . ومنهم من فصل . ولذين رأوا أنها لا تقبل هم الظاهرية ، ومن أني ليمي ، وأبو عبيد . ورحح اشوكاني هذا الرأي فقال : وأما كونها لا تقبل البينة بعد اليمين ؛ فيما يفيد قوله ﷺ : «شاهدك ، أو يمينه» . [سبق تخريجه] . فاليمين إذا كانت تصلب من المدعى عليه ، فهي مستند للحكم الصحيح ، ولا يقبل المستند المخالف لها بعد فعلها . لأنه لا يحصل لكل واحد منهما إلا مجرد ظن . ولا ينقص الظن بالظن . والذين رأوا أنها تقبل هم احنفية ، والشافعية ، والحنابلة ، وطووس ، وإبراهيم الحنفي ، وشريح ، فقد قالوا : ابيية العادلة أحق من اليمين الفاحرة . وهو رأي عمر ابن الخطاب . وحنثهم ، أن اليمين حجة ضعيفة لا تقطع البراع ، فتقبل البينة بعدها ؛ لأنها هي الأصل ، واليمين هي حلف ، ومتى حلف الأصل انتهى حكم الحلف . وأما مالك ، والغزالي من الشافعية ، فقد قالوا بحو تقديم المدعي البينة على صدق دعواه بعد يمين المدعى عليه ، متى كان حالفاً وحوود البينة قبل عرض

اليمين . أما إذا فقد هذا الشرط ، بأن كان علماً بأن له يمينه ، واحتار تخفيف المدعى عليه اليمين ، ثم رأى بعد حلفها تقديم بيته ، فلا يقبل منه ذلك ؛ لأن حكم بيته قد سقط بالتخفيف .

**التكول عن اليمين :** إذا عرضت اليمين على المدعى عليه ؛ لعدم وجود يمين المدعى ، فنكل ولم يحلفها ، اعتبر تكوله هذا مثل إقراره بالدعوى ؛ لأنه لو كان صادقاً في إنكاره ، لما امتنع عن الحلف . ولتكول يكور صراحه أو دلالة ناسكوت . وفي هذه الحال لا ترد اليمين على المدعى ، فلا يحلف على صدق الدعوى التي يدعيها ؛ لأن ليمين تكور على سقي دئد ، ودليل ذلك قوله **يُخَيَّرُ** . «البينة على المدعى ، واليمين على من أنكر» . [سور تحريجه] . وهذا مذهب الأحناف ، وإحدى الروايتين عن أحمد . وعند مالك ، والشافعي ، والرواية لثانية عن أحمد ، أن المكور وحده لا يكفي لمحكمه على المدعى عليه ؛ لأنه حجة ضعيفة يجب تقويتها بيمين المدعى على أنه صادق في دعواه ، وإن لم يطلب المدعى عليه ذلك ، وإذا حلف حكمه له بالدعوى ، وإلا ردت . ودليل ذلك أن لسي **يُخَيَّرُ** ترد اليمين على طالب الحق . ولكن في إسناد هذا الحديث مسروق ، وهو غير معروف . وفي إسناد إسحاق بن إمرات ، وفيه مقال . وقد قصر مالك هذا الحكم على دعوى المال خاصة . وقال الشافعي : هو عام في جميع الدعوى .

وذهب أهل الظاهر ، وإن أني لسي ، إلى عدم الاعتداد بالتكور ، وأنه لا يقضى به في شيء قص ، وأن اليمين لا ترد على المدعى ، وأن المدعى عليه إذا يقر بحق المدعى ، وإما أن يكر ويحلف على راءة ذمته . ورحح هذا السنوكاني ، فقال : وأما لتكول فلا يحور الحكم به ؛ لأن غاية ما فيه أن من عليه اليمين بحكم الشرخ ، لم يقنها وبفعلها ، وعدم فعنه بها يس بإقرار ناخق ، من ترك لما جعله لشرع عليه بقوه . ولكن ليمين على المدعى عليه ، فعلى القاضي أن يلزمه بعد التكور عن اليمين بأحد أمرين ، إما اليمين التي نكل عنها ، أو الإقرار بما ادعاه المدعى ، وبهم وقع كان صالحاً للحكم به . اهـ .

**اليمين على نية المستحلف :** إذا حلف أحد المتقاضين ، كنت ليمين على نية القاضي وعلى بية المستحلف . يدي تعلق حقه فيها ، لا على بية الخائف ؛ لما تقدم في «باب الأيمان» قور الرسول **يُخَيَّرُ** : «اليمين على نية المستحلف» . [مسلم (١٦٥٣ / ٢١) وابن ماجة (٢١٢٠) ] . وإذا ورى الخلف ، بأن أصمر تأويلاً يحتف عن بفض الظاهر ، كان ذلك غير حائر . وقيل : تحور لتورية إذا اضطرب ليها ، بأن كان مظلوماً .

**الحكم بالشاهد مع اليمين :** إذا لم نكر للمدعي بية سوى شاهد واحد ، فيه يحكم في ادعوى شهادة هذا الشاهد وبمين مدعي ؛ لما رواه الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن حده ، أن رسول الله **ﷺ** قضى في الحق بشاهدين ، وإن جاء بشاهدين أحد حقه . [الدارقطني (٢١٤ / ٤) ] وإن جاء شاهد واحد حلف مع شاهده . وإنما يحكم بالشاهد مع اليمين في جميع قبضا ، إلا الحدود والقبضات . وقصر بعض العلماء الحكم بالشاهد واليمين في لأموال وما يتعلق بها . وأحدث القضاء بالشاهد واليمين رواها عن رسول الله **ﷺ** ثيف وعشرون تحضاً . قال الشافعي : القضاء بشاهد وبمين لا يحالف ظاهر القرآن ؛ لأنه لا يجمع أن يحوز أقل من نص عليه . وبهذا قضى أبو بكر ، وعلي ، وعمر بن عبد العزيز ، وجمهور



السلف والخلف . ومنهم مالك وأصحابه ، والشافعي وأتباعه ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور ، وداود . وهو الذي لا يجور خلافه . ومع من ذلك الأحناف ، والأوزاعي ، وزيد بن علي ، والزهرري ، والحمي ، وابن شبرمة ، وقالوا : لا يحكم شاهد ويمين أبداً . والأحاديث التي وردت في هذا حجة عليهم .

**القرينة القاطعة :** القرينة ؛ هي الأمانة التي بلغت حد اليقين . ومثالها فيما إذا حرق أحد من دار خالية حائفاً مدهوشاً ، وفي يده سكين ملوثة بالدم ، فدخل في الدار ، ورئي فيها شخص مدسوح في ذلك الوقت ، فلا يشتبه في كونه قاتل هذا الشخص . ولا يلتفت إلى الاحتمالات الوهمية الصرفة ، كأن يكون الشخص المذكور قتل نفسه ، ويؤخذ بها متى اقتنع القاضي بإنها الواقع اليقيني . قال ابن القيم : ولا يقف ظهور الحق على أمر معين لا فائدة في تخصيصه به ، مع مساواة غيره في ظهور الحق ، أو رجحانه عليه ترجيحاً لا يمكن تحضده ودفعه ، كترجيح شاهد الحال على مجرد اليد في صورة من على رأسه عمامة ويده عمامة ، وآخر خلفه مكشوف الرأس يعدو إثره ، ولا عادة له بكشف رأسه ؛ فبينه الحال ودلالته هنا تفيد من ظهور صدق المدعي أضعاف ما يفيد مجرد اليد عند كل أحد ، فالشارع لا يهمل مثل هذه البينة والدلالة ، ويضع حقاً يعلم كل أحد ظهوره وحجته . وذكر الأحناف من أمثلتها أيضاً ؛ إذا اختلف رجلان في سفينة فيها دقيق ، وكان أحدهما تاحراً والآخر سفاناً ، وليس لأحدهما بينة ، فالدقيق يكون للأول ، والسفينة للثاني . وكذلك يعد منها ثبوت نسب الولد من الزوج ؛ عملاً بالحديث الشريف : «الولد للفراش» . [البحاري (٦٧٥٠ و ٦٨١٨) ومسنه (١٤٥٨/٣٨)] .

**اختلاف الرجل والمرأة في متاع البيت :** وعند الحنابلة ، أنه إذا اختلف شخصان ووجد ظاهر لأحدهما ، عمل به ؛ فلو تنازع الزوجان في قماش البيت ، فما يصح للرجل فهو له ، وما يصلح للمرأة فهو لها ، وما يصلح لهما يقسم بينهما مناصفة . وإن كان بأيديهما تحالفاً وتناصفاً ، فإن قويت يد أحدهما ، مثل حيوان يسوقه شخص ويركبه شخص آخر ، فهو للراكب لقوة يده .

**البينة الخطيئة ، والوثائق الموثوق بها :** لما اعتاد الناس التعامل بالصكوك ، واعتمدوا عليها ، أفتى بعض العماء من المتأخرين بقبول الخط والعمل به ، وأخذت بذلك «مجلة الأحكام العدلية» ، وقبلت الإثبات بصكوك الدين ، وقيود التجار ، وغيرها ، إذا كانت سالمة من شبهة التزوير والتصنيع ، واعتبرت الإقرار بالكناية كالإقرار باللسان . وكذلك يعمل بالأوراق الرسمية ، إذا كانت خالية من التزوير والفساد .

### التناقض

التناقض قسمان :

- ١ - تناقض الشهود .
- ٢ - تناقض المدعي .

**تناقض الشهود أو رجوعهم عن الشهادة :** إذا أدى الشهود الشهادة ، ثم رجعوا عنها في حضور القاضي قبل إصدار الحكم ، تكون شهادتهم كأن لم تكن ويعزرون . وهذا رأي جمهور الفقهاء . أما إذا رجع

الشهود عن الشهادة بعد الحكم في حضور القاضي ، فلا ينقض الحكم الذي حكم به ، ويضمن الشهود المحكوم به . وقد روي ، أن رجلين شهدا عند الإمام علي - كرم الله وجهه - على آخر بالسرقة فقطع يده ، ثم عادا بعد ذلك برجل غيره قائلين : إنما السارق هذا . فقال علي : لا أصدقكما على هذا الآخر وأضمنكما دية يد الأول ، ولو أنني أعلمكما فعلتما ذلك عمدًا ، قطعت أيديكما . وعلل شهاب الدين القرافي رأي الجمهور هذا بقوله : «إن الحكم ثبت بقول عدول وسبب شرعي ، ودعوى الشهود بعد ذلك الكذب اعتراف منهم أنهم فسقة ، والفاستق لا ينقض الحكم بقوله ، فيبقى الحكم على ما كان عليه» . وذهب ابن المسيب ، والأوزاعي ، وأهل الظاهر ، إلى نقض الحكم عند الرجوع عن الشهادة في كل الأحوال ؛ لأن الحكم ثبت بالشهادة ، فإذا رجع الشهود زال ما يثبت به الحكم . وكذلك سائر الحدود والقصاص عند بعض الفقهاء ، لا ينفذ الحكم إذا رجع الشهود قبل التنفيذ ؛ لأن الحدود تدرأ بالشبهات .

**تناقض المدعي :** إذا سبق كلام من المدعي مناقض لدعواه ، بطلت الدعوى . فإذا أقر بمال لغيره ، ثم ادعى أنه له ، فهذا الادعاء المناقض لإقراره مبطل لدعواه ومانع من قبولها . وإذا أبرأ أحد آخر من جميع الدعاوى ، فلا يصح له أن يدعي عليه بعد ذلك مالا لنفسه .

**نقض بينة المدعي :** يجوز للمدعى عليه أن يقدم البينة التي يدفع بها دعوى المدعي ؛ ليثبت براءة ذمته ، إذا كانت لديه هذه البينة . فإذا لم تكن له مثل هذه البينة ، جاز له أن يقدم بينة تشهد بالظن في عدالة الشهود ، وتجرىح بينة المدعي .

**تعارض البيتين :** وإذا تعارضت البيتان ولم يوجد ما يرجح إحداهما ، قُسم المدعى بين المدعي والمدعى عليه ؛ فمن أبي موسى ، أن رجلين ادعيا بغيراً على عهد رسول الله ﷺ ، فبعث كل واحد منهما بشاهدين ، فقسمه النبي ﷺ بينهما نصفين . رواه أبو داود ، والحاكم ، والبيهقي . [أبو داود (٣٦١٦) والحاكم (٩٥ / ٤) والبيهقي في الكبرى (٢٥٩ / ١٠)] . وأخرج أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والنسائي من حديث أبي موسى ، أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ في دابة ، ليس لواحد منهما بينة ، فجعلها بينهما نصفين . [أحمد (٤٠٢ / ٤) وأبو داود (٣٦١٣) والنسائي (٢٤٨ / ٨) وابن ماجه (٢٣٣٠)] . وإلى هذا ذهب أبو حنيفة . فإن كان المدعى في يد أحدهما ، فعلى خصمه البينة ، فإن لم يأت بها ، فالقول لصاحب اليد مع بينته . وكذلك لو أقام كل واحد منهما البينة ، كانت اليد مرجحة للشهادة ؛ فمن جابر ، أن رجلين اختصما في ناقة ، فقال كل واحد منهما : نتجت عندي . وأقام بينة ، ف قضى بها رسول الله ﷺ لمن هي في يده . أخرجه البيهقي ، ولم يضعف إسناده ، وأخرج الشافعي نحوه . [البيهقي (٢٥٦ / ١٠)] .

**تحليف الشاهد اليمين :** إن عدالة الشهود في هذا الزمن قد أصبحت غير معلومة ، فوجب تقويتها باليمين . وقد جاء في «مجلة الأحكام العدلية» : إذا ألح المشهود عليه على الحاكم قبل الحكم بتحليف الشهود ، أنهم لم يكونوا في شهادتهم كاذبين ، وكان هناك لزوم لتقوية الشهادة باليمين ، كان للحاكم أن يحلف الشهود ، وأن يقول لهم : إن حلفتكم قبلت شهادتكم ، وإلا فلا . وقد ذهب إلى هذا ابن أبي ليلى ،

من النقيض . ومحمد بن يسير فاصي قرصه . ووجه من حبه الخفى . وعد الأحاب . أن تشهد لا عين عليه . لأن هذه الشهادة يتحقق معنى ايمن . وعد الحدة . لا يستحق شاهد أنكر تحصل شهادة ، ولا حاكم أنكر احكمه . ولا وصي على نفي دين على مؤوص . ولا يستحق مكر النكاح . وصلاح ، والرحمة ، والإيلاء ، ونسب ، وعود ، وانقذف ؛ لأنها ليست مالا ، ولا يقصد به المال ، ولا يقضى فيها بالسكون .

**شهادة الزور<sup>(١)</sup>** . شهادة لزور هي من كسر كسائر وأعصم اجزئها ؛ لأنها ماصرة بضامه وهضم لحق مضوم ، وتفصيل لفضاء ، وإيغار لصدور ، وتأثيرت لمشحناء بين الناس ؛ يقول الله - سبحانه - : ﴿ فَاتَّخِذُوا مِنْ زُرْعِهِمْ مِمَّنْ لَاؤْتَيْنَا قَوْلَكَ زُورًا ﴾ [حج ٣٠٠] . وعن ابن عمر ، أن النبي ﷺ قال : «لن تزور قدم شاهد الزور ، حتى يوجب الله له النار» . روه ابن ماجه بسند صحيح . [بن ماجه (٢٣٧٣)] . وروى البخاري . ومسلم ، عن أنس ، قال : ذكر رسول الله ﷺ ، أو سئل عن الكبائر؟ فقال : «لشرك بالله ، وقتل النفس ، وعقوق الوالدين» . وقال : «ألا أبئكم بأكبر الكبائر؟ قول الزور» . أو قال : «شهادة الزور» . [لبحاري (٢٦٥٣) ومسلم (١٤٤ / ٨٨)] . وروى عن أبي بكره ، قال : قال رسول الله ﷺ : «ألا أبئكم بأكبر الكبائر؟ قلنا : بئى يا رسول الله . قال : «الإشراك بالله ، وعقوق الوالدين» . وكان متكئا فجلس . وقال : «ألا وقول الزور ، وشهادة الزور» . فما زال يكررها ، حتى قلنا : نيته سكت .<sup>(٢)</sup> [لبحاري (٢٦٥٤) ومسلم (١٤٣ / ٨٧)] .

**عقوبة شاهد الزور** : رأى الإمام مالك ، والشافعي ، وأحمد ، أن شاهد لزور يعزر ، ويعرف بأنه شاهد زور . وزاد الإمام مالك فقال : يشهر به في الجومع ، ولأسوق ، ومجتمعات الناس العامة ؛ عقوبة له وزجر ، بغيره .

### السجن

سجن قديم ، وقد جاء في القرآن الكريم أن يوسف عليه السلام قال : ﴿ قَدْ رُبَّ مُضْجٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ﴾ [يوسف : ٣٣] . وذكر أنه دخل السجن وبث فيه بضع سنين . وقد كان السجن على عهد رسول الله ﷺ ، وعلى عهد الصحابة ، ومن بعدهم إلى يومنا هذا . قال ابن القيم : الحبس الشرعي ليس هو الحبس في مكان ضيق ، وإنما هو تعويق لشخص ومعه من التصرف بنفسه ؛ سواء كان في بيت ، أو مسجد ، أو كان متكبيل الحصى . أو وكسه عليه وملازمته به ؛ ونهاد سماء لسي أسير<sup>(١)</sup> . كما روى أبو داود . ومن ماله ، عن شهرماس بن حبيب ، عن أبيه . قال : أتت أسي عليه السلام عرومة لي فقال لي «أرمه» . ثم قال «يا أحمسي تقيم ، ما تريد أن تفعل بأسييرك؟» .

(١) قال القاضي : زور حبس سبي . ووصفه خلاف صفة حبس سبي . ورواه خلاف . فإنه فهو عوقب . فاصل له بهمه .

(٢) شهادة الزور أكبر من حاكم . لا يصدق ، فهد هم رسول الله ﷺ . سجد . مع حجة تسويل على سبيل . وكره . ومع .  
 في قوله من حبس وعقوبة وعقوبة . وحبس . إلى لأهمه .

وفي رواية من ماله ثم مر بي في احر السهر . فقال . ما فعل سيرك يا أبا بصير تميم ؟ أبو دود (٣٦٢٩) . ومن ماله (٢٤٢٨) ثم قال من اقمه وكان هـ هو حبس على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر رضي الله عنه ولم يكن محبساً مُعدَّ حبس المحبوس . ولكن لما انتشرت الرعية في زمن عمر بن الخطاب انتدع بمكة داراً . وجعلها سجناً حبس فيها ؛ ولهذا تدعى لعناء من أصحاب أحمد وغيرهم . هل يتحد الإمام حبس ؟ على قولين ، فمن قال : لا يتخذ حبس . قال : لا يمكن لرسول الله ﷺ ولا خليفة بعده حبس . وكس يقومه . أي : الحبس . بمكان من الأمكنة أو يقام عليه حافظ . وهو الذي يسمى الترسيم . أو يأمر خصمه بملازمته ، كما فعل النبي ﷺ ومن قال : له . أي : للإمام . أن يتخذ حبساً . قال : قد اشترى عمر بن الخطاب من صفوان بن أمية داراً بأربعة آلاف ، وجعلها حبس . هـ .

**في السجن الأمن والمصلحة :** قال الشوكاني : « إن احبس وقع في زمن لنبوة ، وفي أيام الصحابة والتابعين فمن بعدهم . إلى الآن في جميع الأعصار ولأمصار من دون إنكار ، وفيه من مناصح ما لا يخفى ، لو لم يكن منها إلا حفظ أهل الجرائم المنتهكين للمحارم الذين يسعون في الإضرار بالمسلمين ، ويعتادون ذلك ، ويعرف من أخلاقهم ، ولم يرتكبوا ما يوجب حداً ولا قصاصاً حتى يقدم ذلك عليهم ، فيراح منهم العباد والبلاد ، فهؤلاء إن تركوا وخفي بينهم وبين المسلمين ، بلغوا من الإضرار بهم إلى كل غاية . وإن قتلوا كان سفك دمائهم بدون حقها . فلم يبق إلا حفظهم في السجن واحتبولة بينهم وبين الناس بذلك ، حتى تصح منهم التوبة ، أو يقضي الله في شأنهم ما يختاره . وقد أمرنا الله - تعالى - بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والقيام بهم في حق من كان كذلك لا يمكن بدون الحيلولة بينه وبين الناس بالحبس ، كما يعرف ذلك من عرف أحوال كثير من هذا الجنس . هـ .

**أنواع الحبس :** قال الخطابي : الحبس على ضربين ؛ حبس عقوبة ، وحبس استظهار . فاعقوبة لا تكون إلا في واجب . وأما ما كان في تهمة . فإنما يستظهر بذلك ؛ ليستكشف به عما وراءه . وقد روي ، أنه ﷺ حبس رجلاً في تهمة ساعة من نهار ، ثم خلّى سبيله . وهذا الحديث رواه بهز بن حكيم ، عن أبيه ، عن جده . [أحمد (٢/٥) وأبو دود (٣٦٣٠) والترمذي (١٤١٧) وسألي (٨/٦٧)] .

**ضرب المتهم :** ولا يحل حبس أحد بدون حق . ومتى حبس بحق ، يجب التسارعة بالنظر في أمره ؛ فإن كان مذنباً أخذ بذنبه ، وإن كان بريئاً أطلق سراحه . ويحرم ضرب المتهم ؛ ما فيه من إذلاله وإهدار كرامته ، وقد نهى رسول الله ﷺ عن ضرب المصمين . أي : المسلمين . وهل يضرب إذا اتهم بالسرقة ؟ فيه رأيان ؛ فرأي المختار عند الأصناف . وعد الغراي من الشافعية ، أن المتهم بالسرقة لا يضرب ؛ لاحتمال كونه بريئاً . فترك الصرب في مدب أهون من صرب بريء . وفي الحديث : «لأن يحطى الإمام في الغفو ، خير من أن يحطى في العقوبة» . [الترمذي (١٤٢٤)] . وأحار الإمام من سجن المتهم بالسرقة . وأحار أصحابه أيضاً ضربه ؛ لإظهار المال المسروق من جهته ، وجعل لسارق عبرة لغيره من جهة أخرى . ومتى قر في هذه الحال ، فإنه لا قيمة لإقراره ؛ لأنه يشترط في الإقرار الاحتير ، وهذا إما أقر تحت ضغط التعذيب .

ما ينبغي أن يكونَ عليه الحبسُ : وينبغي أن يكون الحبس واسعاً ، وأن ينفق على من في السجن من بيت المال ، وأن يعطى كل واحد كفايته من الطعام واللباس . ومنع المساجين مما يحتاجون إليه من الغذاء ، والكساء ، والمسكن الصحي ، جور يعاقب الله عليه ؛ فعن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « عذبت امرأة في هرة سجنتها ، حتى ماتت فدخلت فيها النار ، لا هي أطعمتها وسقتها ؛ إذ حبستها ، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض » <sup>(١)</sup> . [البخاري (٢٣٦٥ و ٣٤٨٢) ومسلم (٢٢٤٢)] .

### الإكراه

تُعرفُهُ : الإكراه في اللغة ؛ حمل الإنسان على أمر لا يريد طبعاً أو شريعاً . والاسم منه الكَرْهُ . وفي الشرع ؛ حمل الغير على ما يكره بالوعيد بالقتل ، أو التهديد بالضرب ، أو السجن ، أو إتلاف المال ، أو الأذى الشديد ، أو الإيلام القوي . ويشترط فيه أن يغلب على ظن المكره إنفاذ ما توعد به المكره . ولا فرق بين إكراه الحاكم ، أو اللصوص ، أو غيرهم . قال عمر : ليس الرجل آمناً على نفسه إذا أخفته ، أو أوثقته ، أو ضربته . وقال ابن مسعود : ما من ذي سلطان يريد أن يكلفني كلاماً يدرأ عني سوطاً أو سوطين ، إلا كنت متكلماً به . وقال ابن حزم : ولا يعرف له من الصحابة مخالف .

أقسام الإكراه : الإكراه ينقسم إلى قسمين ؛

١- إكراه على كلام .

٢- إكراه على فعل .

الإكراه على الكلام : والإكراه على الكلام لا يجب به شيء ؛ لأن المكره غير مكلف .

فإذا نطق بكلمة الكفر فإنه لا يؤخذ ، وإذا قذف غيره فلا يقام عليه الحد ، وإذا أقر فلا يؤخذ بإقراره .

وإذا عقد عقد زواج ، أو هبة ، أو بيع ، فإن عقده لا ينقذ ، وإذا حلف أو نذر ، فإنه لا يلزم بشيء ، وإذا طلق زوجته أو راجعها فإن طلاقه لا يقع ، ورجعته لا تصح . والأصل في هذا قول الله - سبحانه - : ﴿ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْثَرَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ <sup>(٢)</sup> بِالْكُفْرِ مَذْذَرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ <sup>(٣)</sup> ﴾ [النحل : ١٠٦] .

سبب نزول الآية : والسبب في نزول هذه الآية ما ذكره ابن كثير في « التفسير » عن أبي عبيدة محمد بن عمار بن ياسر ، قال : أخذ المشركون عمار بن ياسر فعذبوه ، حتى قاربهم <sup>(٤)</sup> في بعض ما أرادوا ، فشكا ذلك إلى النبي ﷺ فقال النبي ﷺ : « كيف تجد قلبك ؟ » قال : مطمئناً بالإيمان . قال النبي ﷺ : « إن عادوا فعد » . [تفسير ابن كثير (٢/ ٧٢٦)] .

(١) روه البخاري ومسلم .

(٢) أي طاب به نفساً واعتقده إثباتاً للعاقبة على الآخرة الباقية .

(٣) أي اقرب من موافقتهم .

ورواه البيهقي بأبسط من ذلك ، وفيه أنه سبَّ النبي ﷺ وذكر آلهتهم بخير ، فشكا إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، ما تُركت حتى سببتك ، وذكرت آلهتهم بخير . قال : « كيف تجد قلبك ؟ » قال : مطمئناً بالإيمان . فقال : « إن عادوا فعد » . وفي ذلك أنزل الله تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ أَكْثَرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ ﴾ . [بيهقي (٢٠٨/٨) ] .

**شمول الآية الكفر وغيره :** والآية وإن كانت خاصة بالتلفظ بكلمة الكفر ، إلا أنها تعم غيره . قال القرطبي : لما سمح الله ﷻ بالكفر به ، وهو أصل الشريعة عند الإكراه ، ولم يؤخذ به ، حمل العلماء عليه فروع الشريعة كلها ، فإذا وقع الإكراه عليها لم يؤخذ به ، ولم يترتب عليه حكم ، وبه جاء الأثر المشهور عن النبي ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ ، والنسيان ، وما استكروها عليه » . [سبق تخريجه] . والخبر وإن لم يصح سنده ، فإن معناه صحيح باتفاق العلماء . قاله القاضي أبو بكر بن العربي . وذكر أبو محمد عبد الحق ، أن إسناده صحيح ، قال : وقد ذكره أبو بكر الأصيلي في « الفوائد » ، وابن المنذر في « كتاب الإقناع » . اهـ .

**العزيمة عند الإكراه على الكفر أفضل :** وإذا كان النطق بكلمة الكفر عند الإكراه رخصة ، فإن الأفضل الأخذ بالعزيمة والصبر على التعذيب ، ولو أدى ذلك إلى القتل إعزازاً للدين ، كما فعل ياسر وسمية . وليس ذلك من إلقاء النفس إلى التهلكة ، بل هو كالقتل في الغزو كما صرح به العلماء . وقد أخرج ابن أبي شيبة ، عن الحسن ، وعبد الرزاق في « تفسيره » عن معمر ، أن مسيلمة أخذ رجلين فقال لأحدهما : ما تقول في محمد؟ قال : رسول الله . قال : فما تقول في؟ فقال : أنت أيضاً . فخلاه ، وقال للآخر : ما تقول في محمد؟ قال : رسول الله . قال : فما تقول في؟ فقال : أنا أصم . فأعاد عليه ثلاثاً . فأعاد ذلك في جوابه فقتله ، فبلغ رسول الله ﷺ خبرهما فقال : « أما الأول ، فقد أخذ برخصة الله - تعالى - وأما الثاني ، فقد صدع بالحق فهنيئاً له » . [ذكره السيوطي في الدر المنثور (١٣٣/٤) ] .

**الإكراه على الفعل :** والقسم الثاني ، الإكراه على الفعل ، وهو ينقسم إلى قسمين ؛

١ - ما تبيحه الضرورة .

٢ - ما لا تبيحه الضرورة .

فالأول ، مثل الإكراه على شرب الخمر ، أو أكل الميتة ، أو أكل لحم الخنزير ، أو أكل مال الغير أو ما حرم الله ، فإنه في هذه الحال يباح تناول هذه الأشياء ، بل من العلماء من يرى وجوب تناول حيث لم يكن له خلاص إلا به ، ولا ضرر فيه لأحد ، ولا تفريط فيه في حق من حقوق الله ، والله - تعالى - يقول : ﴿ وَلَا تُنْفِقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى الْتَلَاكَةِ ﴾ [البقرة : ١٩٥] . وكذلك من أكرهه على إفطار رمضان ، أو الصلاة لغير القبلة ، أو السجود لصنم أو صليب ، فيحل له أن يقطر ، ويصلي إلى أي جهة ، ويسجد نائياً السجود لله - جل شأنه .

والثاني ، مثل الإكراه على القتل ، والجراح ، والضرب ، والزنى ، وإفساد المال . قال القرطبي : أجمع

العماء على أن من أكره على قتل غيره ، أنه لا يجوز به الإقدام على قتله ، ولا انتهاك حرمة بحد أو غيره ،  
ويصير على السوء الذي نزل به ، ولا يحل له أن يمدي نفسه بغيره ، ويسأب الله العافية في الدنيا والآخرة .  
**لا حد على مكره :** ولو قدر أن رجلاً استكره على الزنى فزنى ، فإنه لا يقام عليه الحد . وكذا إذا  
أكرهت على الزنى ، فإنه لا حد عليها ؛ نقول رسول الله ﷺ . «إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والسيان ،  
وما استكرهوا عليه» . [سبق تخريجه] .  
ويرى مالك . والشافعي . وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وعطاء . والزهري ، أنه يجب لها صدق  
مثلها .



## اللباس

لباس من نعم التي أنعم الله به على عباده . يقول الله - تعالى - : ﴿يَبْنِيْ عَادَمَ قَدْ أَرْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُؤَرِّى سَوَآتِكُمْ وَرِدْمًا وَلِبَاسَ النَّفَقَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكِ مِنْ عَآيَتِ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف : ٢٦] .  
 وينبغي أن تكون حسنة ، حميلة ، صيفة ، والله تعالى - يقول - : ﴿يَبْنِيْ عَادَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّكُمْ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف : ٣١ ، ٣٢] .  
 وعن عبد الله بن مسعود ، عن النبي ﷺ قال : « لا يدخل لجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر » .  
 فقال رجل : إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسناً ونعله حسنة . قال : « إن الله جميل يحب الجمال ، الكبر بطر لحق وغمط الناس » . [أي ، إنكار الحق ، واحتقار الناس رواه مسلم والترمذي . [مسلم (٩١) والترمذي (١٩٩٩) والحاكم (٢٦ / ١) ] . وروى الترمذي ، أن الرسول ﷺ قال : « إن الله طيب يحب الطيب ، نظيف يحب النظافة ، كريم يحب الكرم ، جواد يحب الجود ، فظفوا أنفسكم ولا تشبهوا بليهود » . [الترمذي (٢٧٩٩) ] .

**حكمه :** واللباس منه ما هو واجب ، ومنه ما هو مندوب ، ومنه ما هو حرام .

**اللباس الواجب :** فالواجب من لباس ما يستر العورة ، وما يقي الحر والبرد ، وما يستدفع به الضرر؛ فعن حكيم بن حزام ، عن أبيه ، قال : قلت : يا رسول الله ، عوراتنا ما نأتي منها وما نذر؟ قال : « احفظ عورتك إلا من زوجتك ، أو ما مكنت يمينك » . قلت : يا رسول الله ، فإذا كان القوم بعضهم في بعض؟ قال : « إن استطعت ألا يراها أحد فلا يرينها » . فقلت : فإن كان أحداً خائفاً؟ قال : « فالله - تبارك وتعالى - أحق أن يستحيا منه » . رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه . والترمذي وحسنه ، والحاكم وصححه . [أحمد (٣ / ٥) وأبو داود (٤٠١٧) والترمذي (٢٧٦٩) وابن ماجه (١٩٢٠) ] .

**اللباس المندوب :** ومندوب من اللباس ما فيه جمال وزينة؛ فعن أبي الدرداء - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : « إنكم قدمون على إخوانكم ، فأصلحوا رجالكم وأصلحوا لباسكم ، حتى تكونوا كأنكم شامة في الناس ، فإن الله لا يحب الفحش ولا التفتيش » . رواه أبو داود . [أبو داود (٤٠٨٩) ] . وعن أبي الأحوص ، عن أبيه ، قال : أتيت النبي ﷺ في ثوب دون ، فقال : « ألك مال؟ » . قال : نعم . قال : « من أي مال؟ » . قال : قد أتاني الله من الإبل ، والعسم ، والحيل ، والرقيق . قال : « فإدا أتاك الله مالا ، فبئز أثر نعمة الله عليك وكرمه » . رواه أبو داود . [أبو داود (٤٠٦٣) ] .

وبما أكد ذلك عند العادة ، وفي الجمعة ، والعيد ، وفي اجتماعات العامة . فعن عائشة ، أن رسول الله ﷺ قال : « ما عى أحدكم إن وحده (١) سعة أن يحد تويين لجمعة ، سوى ثوبي مهنته؟ » . رواه أبو داود . [أبو داود (١٠٧٨) وابن ماجه (١٠٩٦) ] .

(١) أي ادومعه



**اللباس الحرام :** أما اللباس الحرام ، فهو لباس الحرير والذهب للرجال ، ولبس الرجل ما يختص بالنساء من ملابس ، ولبس النساء ما يختص بالرجال من ملابس ، ولبس ثياب الشهرة والاختيال ، وكل ما فيه إسراف .

**لبس الحرير والجلوس عليه :** جاءت الأحاديث مصرحة بتحريم لبس الحرير والجلوس عليه بالنسبة للرجال ، نذكرها فيما يلي :

١- فمس عمر ، أن النبي ﷺ قال : « لا تلبسوا الحرير ؛ فإن من لبسه في الدنيا ، لم يلبسه في الآخرة » . رواه البخاري ومسلم . [البخاري (٥٨٣٠) ومسلم (٢٠٦٩)] .

٢- وعن عبد الله بن عمر ، أن عمر رأى حلة من إستبرق تباع ، فأتى بها النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، ابتع هذه فتجعل بها للعبد وللوفد . فقال رسول الله ﷺ : « إنما هذه لباس من لا خلاق له » . ثم لبث عمر ما شاء الله أن يلبث ، فأرسل ﷺ إليه بجة ديباج ، فأتى عمر النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، قلت : « إنما هذه لباس من لا خلاق له » . ثم أرسلت إلي بهذه ! فقال النبي ﷺ : « إني لم أرسلها إليك لتلبسها ، ولكن لتبيعها وتصيب بها حاجتك » . رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه . [البخاري (٨٨٦) ومسلم (٦/٢٠٦٨)] .

٣- وعن حذيفة ، قال : نهانا النبي ﷺ أن نشرب في آنية الذهب والفضة ، وأن نأكل فيها ، وعن لبس الحرير والديباج ، وأن نجلس عليه ، وقال : « هو لهم في الدنيا ، ولنا في الآخرة » . رواه البخاري . [البخاري (٥٨٣١)] .

بمقتضى هذه الأحاديث ذهب الجمهور من العلماء إلى تحريم لبس الحرير واقتراشه <sup>(١)</sup> بل ذكر المهدي في « البحر » أنه مجمع عليه . وحكى القاضي عياض عن جماعة إباحته ، منهم ابن علية . واستدلوا على قولهم هذا بالأحاديث الآتية :

١- عن عقبة ، قال : أهدي إلى رسول الله ﷺ فروج حرير <sup>(٢)</sup> ، فلبسه ثم صلى فيه ، ثم انصرف فنزعه نزعا عنيفا شديدا كالكاره له ، ثم قال : « لا ينبغي هذا للمتقين » . رواه البخاري ومسلم .

٢- وعن المشور بن مخزومة ، أنه قدمت لنبي ﷺ أقيية ، فذهب هو وأبوه للنبي ﷺ لشيء منها ، فخرج النبي ﷺ وعليه قباء من ديباج مزردة ، فقال : « يا مخزومة ، خبأنا لك هذا » . وجعل يريه محاسنه ، وقال : « أرضي مخزومة؟ » . رواه البخاري ومسلم . [البخاري (٥٨٦٢) ومسلم (١٠٥٨)] .

٣- وعن أنس ، أنه ﷺ لبس مُشْتَقَّة <sup>(٣)</sup> من سدس <sup>(٤)</sup> أهداها له ملك الروم ، ثم بعث بها إلى جعفر

(١) يرى أبو حيفة وابن الماحشون من المالكية وبعض الشافعية حوار اقتراش الحرير والجلوس عليه لأد البهي عن اللبس فقط وهذا محال للأحاديث الصحيحة .

(٢) قباء مفتوح من الخلف .

(٣) فرو طويل الكمين .

(٤) ربيع الحرير .

فلبسها ، ثم جاءه فقال : « إني لم أعطكها لتلبسها » . قال : فما أصنع؟ قال : « أرسل بها إلى أخيك النجاشي » . رواه أبو داود ، [أبو داود (٤٠٤٧)]

٤- ولبس الحرير أكثر من عشرين صحابيًا ، منهم أنس ، والبراء بن عازب . رواه أبو داود .  
وأحاب الجمهور عن أدلة القائلين بالجواز بالأدلة الدالة على التحريم التي ذكرناها أولاً ، وقالوا : إن حديث عقبة فيه : « أنه لا ينبغي هذا للمتقين » . [سبق تخريجه] . فإذا كان لبسه لا يلائم المتقين ، فهو بالتحريم أجدر . وقالوا في حديث المسور ، وحديث أنس : إنهما من قبيل الأفعال ، فلا تقاوم الأقوال الدالة على التحريم . على أنه لا نزاع أن النبي ﷺ كان يلبس الحرير ، ثم كان التحريم آخر الأمرين ، كما يشعر بذلك حديث جابر ، قال : لبس النبي ﷺ قباء له من ديباج أهدي إليه ، ثم أوشك أن نزع وأرسل به إلى عمر بن الخطاب ، فقيل : قد أوشكت ما نزعته يا رسول الله ! قال : « نهاني عنه جبريل عليه السلام » . فجاءه عمر يكي ، فقال : يا رسول الله ، كرهت أمرًا وأعطيتني ، فما لي؟ قال : « ما أعطيتك لتلبسه ، وإنما أعطيتك تبيعه » . فباعه بألفي درهم . رواه أحمد وروى مسلم نحوه . [أحمد (٢٠ / ٢) و (١٤٦)] . وقالوا أيضًا : حديث أنس في سنده علي بن زيد بن جُدعان ، لا يحتاج بحديثه . وقالوا : إن ما لبسه الصحابة كان خثرًا ، وهو ما نسج من صوف وإبريسم . وقال الخطابي : يشبه أن تكون المستقة مكففة بالسندس .

رأي الشوكاني : وقال الشوكاني : إن أحاديث النهي تدل على الكراهية ، جمعًا بينها وبين أدلة الجواز . قال في « نيل الأوطار » : ويمكن أن يقال : إن لبسه ﷺ لبقاء الديباج ، وتقسيمه للأقبية بين أصحابه ، ليس فيه ما يدل على أنه متقدم على أحاديث النهي ، كما أنه ليس فيها ما يدل على أنها متأخرة عنه ، فيكون قرينة صارفة للنهي إلى الكراهة ، ويكون ذلك جمعًا بين الأدلة . ومن مقويات هذا ما تقدم أنه لبسه عشرون صحابيًا ، ويعد كل البعد أن يقدموا على ما هو محرم في الشريعة ، ويعد أيضًا أن يسكت عنهم سائر الصحابة وهم يعلمون تحريمه ، فقد كان ينكر بعضهم على بعض ما هو أخف من هذا .

إباحة الحرير للنساء ، وعند الأعداء واليسير منه : هذا الحكم بالنسبة للرجال . أما النساء ، فإنه يحل لهن لبس الحرير واقتراشه . كما يحل للرجال عند وجود عذر ، وقد جاء في ذلك من النصوص ما يلي :

١- عن علي كرم الله وجهه ، قال : أهديت للنبي ﷺ حلة سبراء<sup>(١)</sup> ، فبعث بها إلي فلبستها ، فعرفت الغضب في وجهه ، فقال : « إني لم أبعث بها إليك لتلبسها ، إنما بعثت بها إليك لتشفها خثرًا بين النساء » . رواه البخاري ومسلم . [البخاري (٢٦١٤) ومسلم (٥٣٦٦) ومسلم (٢٠٧١)] .

٢- وعن أنس ، أن النبي ﷺ رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير في لبس الحرير؛ لحكة كانت بهما . رواه البخاري ومسلم . [البخاري (٥٨٣٩) ومسلم (٢٠٧٦)] .

قال في « الحجة البالغة » : لأنه لم يقصد به حينئذ الإرفاء ، وإنما قصد به الاستشفاء .

(١) التي فيها حطوط كالسيور وهي برود من الحرير أو عالت فيها الحرير ومسرت بغير ذلك .

٣. وعن عمر ، أن النبي ﷺ نهى عن لبس الحرير ، إلا موضع إصبعين . أو ثلاثة ، أو أربعة . رواه مسلم وأصحاب السنن . لحاري (٥٨٢٨) ومسلم (٢٠٦٩) .

قال في «الحجة البالغة» : لأنه ليس من «باب اللباس» ، وربما تقع الحاجة إلى ذلك .  
الحريرُ المخلوطُ بغيره : كل ما تقدم خاص بالحرير الخالص . أما الحرير المخلوط بغيره فعند الشافعية ، أن اتوب إذا كان أكثره من الحرير فهو حرام ، وإن كان نصفه فما دونه من الحرير فليس بحرام . فهم يرون أن للأكثر حكم الكل . قال النووي : أما المختلط من حرير وغيره ، فلا يحرم إلا أن يكون الحرير أكثر ورتاً .  
جواز لبس الصبيان للحرير : وأما الصبيان <sup>(١)</sup> من الذكور ، فيحرم عليهم أيضاً عند أكثر الفقهاء ؛ لعموم النهي عن اللبس . وأجازه الشافعية . قال النووي : وأما الصبيان ، فقال أصحابنا : يجوز لباسهم الخلي والحرير في يوم العيد ؛ لأنه لا تكليف عليهم . وفي جواز لباسهم ذلك في باقي السنة ثلاثة أوجه ؛ أحدها ، جوازه . والثاني ، تحريمه . والثالث ، يحرم بعد سن التمييز .

\*\*\*

---

(١) الحرمة على الأولياء لا على الصبيان لأنهم غير مكلفين .

## التختم بالذهب والفضة

ذهب الجمهور من العلماء إلى حرمة التختم بالذهب <sup>(١)</sup> للرجال دون النساء . واستدلوا بالأحاديث الآتية :

١- عن البراء بن عازب - رضي الله عنه - قال : أمرنا رسول الله ﷺ بسبع ، ونهانا عن سبع ؛ أمرنا باتباع الجائز ، وعيادة المريض ، وإحالة الداعي ، وصبر المظلوم ، وإبرار القسم أو المقسم ، ورد السلام . وفي رواية : وإفشاء السلام ، وتشميت العاطس . ونهانا عن آنية الفضة ، وخاتم الذهب ، والحرير والديباغ <sup>(٢)</sup> ، والقسي <sup>(٣)</sup> ، والإستبرق <sup>(٤)</sup> ، والميثرة الحمراء <sup>(٥)</sup> . [بخاري (٦٢٢٢) ومسلم (٣/٢٠٦٦) .]

٢- وعن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ اتخذ خاتماً من ذهب أو فضة ، وجعل فصه مما يلي كفه ونقش فيه « محمد رسول الله » فاتخذ الناس مثله ، فلما رأهم قد اتخذوها رمى به ، وقال : « لا ألبسه أبداً » . ثم اتخذ خاتماً من فضة ، فاتخذ الناس خواتيم الفضة . [بخاري (٥٨٦٥) ومسلم (١/٢٠٩١) (٥٣) .] قال ابن عمر : فلبس الخاتم بعد النبي ﷺ أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، حتى وقع من عثمان في بئر أريس <sup>(٦)</sup> . [أحمد (٢٢/٢) ومسلم (٥٤/٢٠٩١) والنسائي (٨/١٩٢) .]

٣- ورأى رسول الله ﷺ خاتماً من ذهب في يد رجل ، فرعه وطرحه ، وقال : « يعمد أحدكم إلى جمرة من نار ، فيطرحها في يده ! » . فقيل للرجل بعد ما ذهب رسول الله ﷺ : خذ خاتمك انتفع به . قال : لا والله ، لا آخذه وقد طرحه رسول الله ﷺ . رواه مسلم [مسلم (٢٠٩٠) .]

٤- وعن أبي موسى ، أن النبي ﷺ قال : « أحل الذهب والحرير للإناث من أمتي ، وحرم علي ذكورها » . رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه . [أحمد (٤/٣٩٢) والترمذي (١٧٢٠) والنسائي (٨/١٦١) .] وقال المحدثون : إن هذا الحديث معلول ؛ لأن في سنده سعيد بن أبي هند ، عن أبي موسى ، وسعيد لم يلق أبا موسى ولم يسمع منه .

٥- وأخرج مسلم وغيره من حديث علي ، قال : نهاني رسول الله ﷺ عن التختم بالذهب ، وعن لباس القسي ، وعن القراءة في الركوع والسجود ، وعن لباس المعصفر <sup>(٧)</sup> . [أحمد (١/١١٤) ومسلم (٢٠٧٨) .]

(١) أما اتحاد الخاتم من غير الذهب فيحور به حال النساء ولو كان أعلى قيمة من الذهب

(٢) الديباغ : انثوث الذي سدها وختمته من حرير .

(٣) القسي : ثياب من كتان مخلوطة بحرير

(٤) الإستبرق : عليط الديباغ

(٥) الميثرة الحمراء : عطاء لشرح من الحرير .

(٦) رأس : بئر محاذرة لمسجد قباء بالمدينة

(٧) المعصفر : أن يصنع الثوب صبغاً أحمر على هيئة محبوسة . وقد ذهب جماهير الصحابة والتابعين والفقهاء إلى جوار لبس المعصفر إلا الإمام أحمد فإنه قال بكراهة لبسه تزيئاً .

وأبو داود (٤٠٤٤) والترمذي (١٧٣٧) والسنائي (١٩١ / ٨) . هذه أدلة الجمهور لتحريم خاتم الذهب . قال النووي : وكذا لو كان بعضه ذهباً وبعضه فضة . وذهب جماعة من العلماء إلى كراهة التختم بالذهب للرجال كراهة تنزيه . ولقد ليسه جماعة من الصحابة؛ منهم سعد بن أبي وقاص ، وطلحة بن عبيد الله ، وصهيب ، وحذيفة ، وجابر بن سمرة ، والبراء بن عازب ، ولعلمهم حسبوا أن النهي للتنزيه .

**آنية الذهب والفضة :** يحرم الأكل والشرب في أواني الذهب والفضة ، لا فرق في ذلك بين الرجال والنساء <sup>(١)</sup> . وإنما يحل للنساء التحلي بهما تزيناً وتجملاً ، كما تقدم . وليس الأكل والشرب من هذه الأواني مما أحله الله لهن . ودليل ذلك الأحاديث الآتية :

١- عن حذيفة - رضي الله عنه - قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا تبسوا الحرير ولا الدباج ، ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ، ولا تأكلوا في صحافها <sup>(٢)</sup> فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة » . رواه البخاري ومسلم . [البخاري (٥٨٣١) ومسلم (٢٠٦٧)] .

٢- وعن أم سلمة ، أن النبي ﷺ قال : « إن الذي يشرب في آنية الفضة ، إنما يجرجر <sup>(٣)</sup> في بطنه نار جهنم » . رواه البخاري ومسلم . [البخاري (٥٦٣٣) ومسلم (٢٠٦٥)] . وفي رواية لمسلم : « إن الذي يأكل أو يشرب في إناء الذهب أو الفضة . . . » . [مسلم (٢٠٦٥)] .

ويرى بعض الفقهاء الكراهة دون التحريم ، وقالوا : إن الأحاديث التي وردت في هذا المجرد الترهيد . ورد ذلك بالوعيد عليه في حديث أم سلمة المذكور . وألحق جماعة من الفقهاء أنواع الاستعمال الأخرى ، كاللطيخ ، والتكحل من أواني الذهب والفضة بالأكل والشرب . ولم يسلم بذلك المحققون . وفي حديث أحمد ، وأبي داود : « عليكم بالفضة ، فالعبوا بها لعباً » . [أحمد (٣٣٤ / ٢) وأبو داود (٤٢٣٦) من حديث أبي هريرة] . ما يؤكد ما ذهب إليه المحققون . وفي « فتح العلام » : ألحق عدم تحريم غير الأكل والشرب ، ودعوى الإجماع غير صحيحة ، وهذا من شؤم تبديل اللفظ النبوي بغيره؛ لأنه ورد بتحريم الأكل والشرب ، فعدلوا عنه إلى الاستعمال ، وهجروا العبارة النبوية وجاءوا بلفظ عام من تلقاء أنفسهم . انتهى . وجمهور الفقهاء على منع اتخاذ الأواني منهما بدون استعمال . ورخصت فيه طائفة .

**الآنية من غير الذهب والفضة :** أمّا اتخاذ الأواني من الجواهر النفيسة ، وإن كانت أعلى قيمة من الذهب والفضة ، فيجوز؛ لأن الأصل في الأشياء الحل ، ولم يرد دليل يدل على التحريم .

**جواز اتخاذ السنن والأنف من الذهب :** يجوز للشخص أن يتخذ سنناً من الذهب وأنفاً منه ، إذا احتاج

(١) وكذا يحرم الأكل والشرب في الأواني المطلية بالذهب والفضة إن كان يمكن فصل الذهب أو الفضة عن الإناء ، فإن لم يمكن الفصل بينهما كأن كان مجرد طلاء فقط فإنه لا يحرم .

(٢) واحتلتها صفة وهي إناء يسع ما يشيع الخمسة .

(٣) يصب .

إلى شيء من ذلك . وروى الترمذي ، عن عرفة بن أسعد ، قال : أُصيب أنفي يوم الكلاب ، فاتخذت أنفاً من ورق فأنتس عليّ ، فأمرني النبي ﷺ أن أتخذ أنفاً من ذهب . [لترمذي (١٧٧٠)] .

قال الترمذي : روي عن غير واحد من أهل العلم ، أنهم شدوا أسنانهم بالذهب . وروى النسائي : قال معاوية ، وحوله ناس من المهاجرين والأنصار : أتعلمون أن النبي ﷺ نهى عن لُس الحرير؟ قالوا : اللهم نعم . قال : ونهى عن لبس الذهب إلا مقطّعةً <sup>(١)</sup>؟ قالوا : اللهم نعم . راسئى (١٦٣/٨) .

تشبهُ النساءُ بالرجال : أراد الإسلام أن تكون طبيعة المرأة متميزة ، وأن يكون مطهرها صورة صادقة لهذه الطبيعة . كما أراد ذلك للرجل ، فنهى كلاً منهما أن يتشبه بالآخر ، وحرم عليه ذلك ، وسواء أكان التشبه في اللباس ، أم الكلام ، أم الحركة ، أم غير ذلك . فعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : «لن رسول الله ﷺ المخنثين <sup>(٢)</sup> من الرجال ، والمترجلات <sup>(٣)</sup> من النساء» . رواه البخاري [أحمد (٣٣٩/١)] . وفي رواية : لن رسول الله ﷺ المتشبهين من الرجال بالنساء ، والمتشبهات من النساء بالرجال . رواه البخاري . [أحمد (٢٧٧/١) ، وابحدري (٥٨٨٦ و ٦٨٣٤) ، وأبو دود (٤٠٩٧) ، ولترمذي (٢٧٨٤) ، وابن ماجه (١٩٠٤)] . وعن أبي هريرة ، قال : لن رسول الله ﷺ الرجل يلبس لبسة المرأة ، والمرأة تلبس لبسة الرجل . رواه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، وابن حبان ، وإحاكم وقال : صحيح على شرط مسلم . [أحمد (٣٢٥) ، وأبو داود (٤٣٩٨)] .

لباسُ الشهرة : وهو الثوب الذي يشهر لابسهُ بين الناس ، ويلحق بالثوب غيره من اللبوس مما يشتهر به اللابس له ، وهو حرام .

١- لحديث ابن عمر ، قال الرسول ﷺ : «مَنْ لبس ثوب شهرة في الدنيا ، ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة» . أخرجه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه رحمهم الله ، ورجال إسناده ثقات . [أحمد (١٣٩٠) ، وأبو داود (٤٠٢٩) ، وابن ماجه (٣٦٠٧)] .

٢- وعنه أيضاً ، قال : قال رسول الله ﷺ : «لا ينظر الله إلى من جرّ ثوبه خيلاء» <sup>(٤)</sup> . رواه البخاري ومسلم . [أبو داود (٤٠٩٥) ، والنسائي (٢٠٨/٢) ، وابن ماجه (٣٥٧٦)] .

٣- وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، قال : قال رسول الله ﷺ : «كل واشرب ، واليس ، وتصدق في غير سرف ولا مخينة» . أخرجه أبو داود ، وأحمد ، وذكره البخاري تعليقاً . [أحمد (١٨٢/٢) ، وابحدري (٢٥٢/١٠) ، وابن أبي الدنيا في كتاب الشكر برقم (٥١)] .

التَّهْيُّ عن أن تصل المرأة شعرها بشعر غيرها :

١- عن أبي هريرة ، أن امرأة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إن بي انة عروساً وقد تمزق

(١) أي قطعاً صغيره كالحسن .

(٢) الخشب من فيه سخاوت وهو انتكسر والتشي كما تفعل النساء .

(٣) للمرحلة هي التي تشبه بدرجة في الهيئة والقول والفعل والأحوال .

(٤) خلاء الكبر ولطفر

شعرها من حصبة ، أفأصله؟ فقال النبي ﷺ : « لعن الله الواصلة <sup>(١)</sup> والمستوصلة ، والواشمة والمستوشمة » . [الحاري (٥٩٤١) ومسلم (٢١٢٢/ ١١٥) من حديث أسماء] .

٢- وعن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قال : « لعن الله الواشحات <sup>(٢)</sup> والمستوشحات ، والنامصات <sup>(٣)</sup> والمتنصات <sup>(٤)</sup> ، والمتفججات <sup>(٥)</sup> للحسن المغيرات خلق الله » . فبلغ ذلك امرأة من بني أسيد تقرأ القرآن اسمها أم يعقوب ، فأنته فكتمته ، فقال : ومالي لا ألعن من لعن رسول الله ﷺ وهو في كتاب الله . فقالت المرأة . لقد قرأت ما يبير لؤحي المصحف فما وحدته . قال : والله ، لئن كنت قرأتيه ، لقد وجدتيه ، قال الله - تعالى - : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ [الحشر ٧٠] . رواه الحمسة إلا الترمذي . [الحاري (٥٩٤٨) ومسلم (٢١٢٥/ ١٢٠)] .

٣- وعنه ، قال : سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن النامصة ، والواشرة ، والواصلة ، والواشمة ، إلا من دا . [أبو داود (٤١٧٠)] .

وفي « نيل الأوطار » قال : والوصل حرام؛ لأن اللعن لا يكون على أمر غير محرم . قال النووي : وهذا هو الظاهر المختار . قال : وقد فصله أصحابنا ، فقالوا : إن وصلت شعرها بشعر آدمي فهو حرام بلا خلاف ، وسواء كان شعر رجل أو امرأة ، وسواء شعر المحرم والزوج وغيرهما بلا خلاف؛ لعموم الأدلة ، ولأنه يحرم الانتفاع بشعر الآدمي ، وسائر أجزائه لكرامته ، بل يدفن شعره وظفره وسائر أجزائه . وإن وصلته بشعر آدمي؛ فإن كان شعراً نجساً وهو شعر الميتة ، وشعر ما لا يؤكل لحمه إذا انفصل في حياته ، فهو حرام أيضاً؛ للحديث ، ولأنه حمل نجاسة في صلاتها وغيرها عمداً . وسواء في هذين النوعين المزوجة وغيرها من النساء والرجال . وأما الشعر الطاهر من غير الآدمي؛ فإن لم يكن لها روح ولا سيد ، فهو حرام أيضاً ، وإن كان فتلاثة أوجه؛ أحدها ، لا يجوز لظاهر الأحاديث . والثاني ، يجوز . وأصحها عندهم ، إن فعلته بإذن الزوج أو السيد جار ، وإلا فهو حرام . انتهى .

أما وصل الشعر بغير آدمي ، كالحرير ، والصوف ، والكتان ، أو نحوها ، فقد أحاره سعيد بن جبير ، وأحمد ، والبيهق . قال القاضي عياض : فأما ربط حيوط الحرير المذونة ونحوها مما لا يشبه الشعر ، فليس بمنهي عنه؛ لأنه ليس بوصل ، ولا هو في معنى مقصود الوصل ، وإنما هو لتجمل والتحسين .

وكما يحرم وصل الشعر على النحو المتقدم ذكره ، فإنه يحرم إزالة الشعر - أي ؛ شعر المرأة - وتنفه من الوجه ، إلا إذا نبتت لها لحية أو شوارب ، فإنه لا يحرم إزالته ، بل يستحب . كما ذكره النووي وغيره . والتفدح ، ويقال له : الوشر . قال النووي : وهذا الفعل حرام على الفاعل والمفعول بها .

(١) الوصل وصل الشعر بشعر آخر

(٢) لوشم غريرة ونحوها في الجسد حتى يسيل الدم ويدبر عليه كحل ونحوه حتى يحصر .

(٣) نامصة - التي تنف شعرها باسمص (المقاط) من وجهها

(٤) المنصصة - الطالبة لذلك .

(٥) المتفججات - الثلاثي يفرق ما بين الشايب والرباعيات أو ترقيق الأسماء بالشد رعة في إحمال .

قال في « نيل الأوطار » : ظاهره أن التحريم المذكور إنما هو فيما إذا كان يُقصد التحسين ، لا لداء وعلة ، فإنه ليس محرم . وظاهر قوله : « المعيرات خلق الله » . أنه لا يجوز تغيير شيء من الحلقة عن الصفة التي هي عليها .

قال أبو جعفر الطبري : في هذا الحديث دليل ، عني أنه لا يجوز تغيير شيء مما خلق الله المرأة عليه بزيادة أو نقص ، التماساً للتحسين لزوج أو غيره . كما لو كان لها سن رائدة أو عضو زائد ، فلا يجوز لها قطعه ولا نزعها ؛ لأنه من تغيير خلق الله .

وهكذا لو كان لها أسنان طوال ، فأرادت تقطيع أطرافها . وهكذا قل القاضي عياض وزاد : إلا أن تكون هذه الزوائد مؤلمة ، وتتضرر بها ، فلا بأس بنزعها . اهـ .





## التصوير

**حرمة التصوير وصناعة التماثيل :** جاءت الأحاديث الصحيحة الصريحة بالنهي عن صناعة التماثيل ، وعن تصوير ما فيه روح؛ سواء أكان إنساناً ، أم حيواناً ، أم طيراً . أما ما لا روح فيه ، كالأشجار ، والأزهار ، ونحوها ، فإنه يجوز تصويره .

- ١- فعن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من صور صورة في الدنيا ، كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح ، وليس بنافع » . أخرجه البخاري . [الحري (٥٩٦٣) ومسلم (٢١١٠)]
- ٢- وعن رسول الله ﷺ : « إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة ، الذين يصورون هذه الصور » . [الحري (٥٩٥٧ و ٥٩٦١) ومسلم (٢١٠٥)]

٣- وروى مسلم ، أن رجلاً جاء ابن عباس ، فقال : إني أصور هذه الصور فأفنتي فيها . فقال له : ادن مني . فدنا منه ، ثم أعادها ، فدنا منه ، فوضع يده على رأسه فقال : أبئك بما سمعت ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : « كل مصور في النار يجعل له بكل صورة صَوَّرَهَا نَفْسٌ ، فتعذبه في جهنم » . [الحري (٢٢٢٥) ومسلم (٢١١٠)] وقال : إن كنت لا بد فاعلاً ، فاصنع الشجر وما لا نَفْسَ له .

٤- وعن علي ، قال : كان رسول الله ﷺ في جنازة ، فقال : « أيكم ينطلق إلى المدينة فلا يدع بها وثناً إلا كسره ، ولا قبراً إلا سواه ، ولا صورة إلا لطخها؟ » فقال رجل : أنا يا رسول الله . قال : فهاب أهل المدينة وانطلق الرجل ثم رجع ، فقال : يا رسول الله ، لم أدع بها وثناً إلا كسرته ، ولا قبراً إلا سويته ، ولا صورة إلا لطختها . ثم قال الرسول ﷺ : « من عاد إلى صنعة شيء من هذا ، فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ » . رواه أحمد بإسناد جيد . [أحمد (٨٧/١)]

**إباحة صور لعب الأطفال :** ويستثنى من هذا لعب الأطفال ، كالعرائس ، ونحوها ، فإنه يجوز صنعها ويبيعها؛ للأحاديث الآتية :

- ١- عن عائشة ، قالت : كنت ألعب بالبنات <sup>(١)</sup> ، فربما دخل عليّ رسول الله ﷺ وعندي الجواري <sup>(٢)</sup> ، فإذا دخل خرجن ، وإذا خرج دخلن . رواه البخاري وأبو داود . [الحري (٦١٣٠) ومسلم (٢٤٤٠)]
- ٢- وعنها ، أن النبي ﷺ قدم عليها من غزوة تبوك أو خيبر ، وفي سهوتها <sup>(٣)</sup> ستر . فهبت الريح فكشفتها عن بنات لعائشة لعب . فقال : « ما هذا يا عائشة؟ » . قالت : بناتي . ورأى بينهن فرساً له

(١) البنات : صور للبنات كانت تلعب بها .

(٢) الجواري : جمع حارية وهي انشابة الصغيرة

(٣) الستر :

جناحان من رفاع ، فقال : « ما هذا الذي أرى وسطهن؟ » . قالت : فرس . قال : « وما هذا الذي عليه؟ » .  
 قالت : جناحان . قال : « فرس له جناحان! » . قالت : أما سمعت أن لسليمان خيلاً لها أجنحة . قالت :  
 فصحك رسول الله ﷺ ، حتى بدت نواجذه . رواه أبو داود والسنائي . رُوِيَ دُود (٤٩٣٢) .

**التَّهْيُّ عَنْ وَضْعِ الصُّورِ فِي الْبَيْتِ :** وكما يحرم صنع التماثيل والصور ، يحرم اقتناؤها ووضعها في  
 البيت ، ومن الواجب كسرها ، حتى لا تبقى على صورة التمثال .

١- روى البخاري ، أن النبي ﷺ لم يكن يترك في بيته شيئاً فيه تصاليب <sup>(١)</sup> إلا نقضه . [بخاري  
 (٥٩٥٢) ] .

٢- ويروى ، أن رسول الله ﷺ قال : « إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه تماثيل » . رواه البخاري ومسلم  
 [بخاري (٥٩٥٨) ومسلم (٢١٠٦/٨٥) ] .

**الصُّورُ الَّتِي لَا ظِلُّ لَهَا :** كل ما سبق ذكره خاص بالصور المجسدة التي لها ظل . أما الصور التي لا ظل  
 لها ، كالنقوش في الحوائط وعلى الورق ، والصور التي توجد في الملابس والستور ، والصور الفوتوغرافية ،  
 فهذه كلها جائزة . وكانت ممنوعة في أول الأمر ، ثم رخص فيها بعد ، والذي يدل على المنع ما ذكرته  
 السيدة عائشة - رضي الله عنها - قالت : دخل عليَّ رسول الله ﷺ وقد سترت سهوة <sup>(٢)</sup> لي بقرام <sup>(٣)</sup> فيه  
 تماثيل ، فلما رآه هتكه وتلون وجهه ، وقال : « يا عائشة ، أشد الناس عذاباً عند الله يوم القيامة ، الذين  
 يضاهون بخلق الله » . [بخاري (٥٩٥٤) ومسلم (٢١٠٥) ] . قالت عائشة : فقطعناه ، فجعلنا منه وسادة  
 أو وسادتين .

والذي يدل على الترخيص ما رواه بُشَيْرُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ :

١- أَبِي طَلْحَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه الصور » . قال بُسْر : ثم اشتكى زيد  
 ففقدناه ، فإذا على بابه ستر فيه صور ، فقلت لعبيد الله ، ريب ميمونة زوج النبي ﷺ : ألم يخبرنا زيد عن  
 الصور يوم الأول؟ فقال عبيد الله : ألم تسمعه حين قال : « إلا رقماً في ثوب » . رواه الخمسة . [مسلم (٨٦)/  
 ٢١٠٦ و ٢١٠٧ وأبو داود (٤١٥٤) ] .

٢- وعن عائشة ، قالت : كان لنا ستر فيه تماثيل طائر ، وكان الداخل إذا دخل استقبله ، فقال رسول الله  
 ﷺ : « حولي هذا؟ » فإني كلما دخلت فرأيت ، ذكرت الدنيا . رواه مسلم . [أحمد (٤٩/٦) و ٥٣] ومسلم  
 (٢١٠٧/٨٨ و ٩٠) ] .

فهذا الحديث دليل على أنه ليس محرام ، لأنه لو كان حراماً في آخر الأمر ، لأمر بهتكه ، ولما اكتفى بمجرد  
 تحويل وجهه . ثم ذكر أن علة تحويل وجهه هو تذكيره بالدنيا . وأيد هذا الطحاوي من أئمة الأحناف ،

(١) صور مصب

(٢) انصاف يوضع فيه الشيء .

(٣) الستر الرقيق

فقال : بما نهى اشرح وُلّا عن صور كنه ، وإن كانت رقمًا ؛ لأهم كانوا حديثي عهد بعدة اصور ،  
فهى عن ذلك حمّة ، ثم لما تقرر نهيه عن ذلك ، أدرج ما كان رقمًا في توب ضرورة إلى اتحاد الثياب ،  
وأباح ما يمتنهن ؛ لأنه يأمن على الجاهل تعظيم ما يمتنهن ، ويبقى انهى فيما لا يمتنهن . أه .  
وقال ابن حزم : وجائز للصبايا خاصة اللعب بالصور ، ولا يحل عبرهن . والصور محرمة إلا هذا ، وإلا  
ما كان رقمًا في ثوب . ثم ذكر حديث زيد بن خالد ، عن أبي طححة الأنصاري .

\* \* \*

## المسابقة

المسابقة مشروعة ، وهي من الرياضة المحمودة ، وقد تكون مستحبة أو مباحة حسب النية والقصد .  
وتكون بالعدو<sup>(١)</sup> بين الأشخاص، كما تكون بالسهم ، والأسلحة ، وبالخيل ، والبغال ، والحمير .  
ففي المسابقة بالعدو بين الأشخاص ثبت أن عائشة - رضي الله عنها - قالت : سابت النبي ﷺ فسبقتة ، فلما حملت اللحم سابتة فسبقتني ، فقلت : هذه بتلك السبقة . رواه البخاري . [أحمد (٢٦٤ / ٦)]  
وأبو داود (٢٥٧٨) والترمذي (١٧٨٥) .

والمسابقة بالسهم ، والرمح ، وكل سلاح يمكن أن يرمى به؛ يقول الله - تعالى - : ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ . . .﴾ الآية [الأنفال : ٦٠] .  
١- وعن عقبة بن عامر ، قال : سمعت رسول الله ﷺ وهو على المنبر يقرأ : ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ . ألا إن القوة الرمي ، ألا إن القوة الرمي . ألا إن القوة الرمي . رواه مسلم . [مسلم (١٩١٧)] .

٢- ويقول - عليه الصلاة والسلام - : «عليكم بالرمي؛ فإنه من خير لهوكم» . رواه البزار والطبراني بإسناد صحيح . [البرار كما في كشف الأستار (١٧٠١) ومجمع الزوائد (٢٦٨ / ٥)] .  
٣- ويقول ﷺ : «كل لعب حرام إلا ثلاثة؛ ملاعبة الرجل أهله ، ورميه عن قوسه ، وتأديبه فرسه» .  
ويحرم أثناء الرمي أن يتخذ ما فيه الروح غرضًا ، فقد رأى عبد الله بن عمر جماعة اتخذوا دجاجة هدفًا لهم ، فقال : إن النبي ﷺ لعن من اتخذ شيئًا فيه الروح غرضًا . رواه البخاري ومسلم . [مجمع الزوائد (٢٦٩ / ٥)] .

والمسابقة بين الحيوانات ثبتت في الأحاديث .

١- فعن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «لا سبق إلا في خف<sup>(٢)</sup> ، أو نصل<sup>(٣)</sup> ، أو حافر<sup>(٤)</sup>» .  
رواه أحمد والثلاثة وصححه ابن حبان . [أحمد (٤٢٥ / ٢) وأبو داود (٢٥٧٤) والترمذي (١٧٠٠) والنسائي (٢٢٦ / ٦) وابن ماجه (٢٨٧٨)] .

٢- وعن ابن عمر ، قال : سابق النبي ﷺ بالخيل التي قد ضُمرت<sup>(٥)</sup> من الحفيا<sup>(٦)</sup> ، وكان أمدّها ثنية الوداع ، وسابق بين الخيل التي لم تضمّر من الثنية إلى مسجد بني رريق ، وكان ابن عمر فيمن سابق . متفق

(١) العدو : الحري .

(٢) الخف : الإبل

(٣) النصل : السهم

(٤) الحافر : الخيل

(٥) تضمير الخيل : إعطائها العلف حتى تسم ثم لا تعلق إلا قوتها لتحف ويكون ذلك في مدة أربعين يومًا

(٦) الحفيا : مكن حرج المدسة

عليه . زاد البخاري : قال سعيان : من الحفياء إلى ثنية الوداع خمسة أميال أو ستة ، ومن الثنية إلى مسجد بني زريق ميل . [بحري (٢٨٧٠) ومسلمه (٩٥ ١٨٧٠)] .

جواز المراهنة : المسابقة دون رهان جائزة بإجماع العلماء كما سبق . أما المسابقة برهان ، فإنها تجوز في الصور الآتية :

١- يجوز أخذ المال في المسابقة ، إذا كان من الحاكم أو من غيره؛ كأن يقول للمتسابقين : من سبق منكم ، فله هذا القدر من المال .

٢- أو يخرج أحد المتسابقين مالا فيقول لصاحبه : إن سبقتني فهو لك ، وإن سبقتك فلا شيء لك علي ، ولا شيء لي عليك .

٣- إن كان المال من الاثنين المتسابقين أو من الجماعة المتسابقين ، ومعهم محلل بأخذ هذا المال إن سبق ، ولا يغرم إن سبق . قيل لأنس : أكنتم تراهنون على عهد رسول الله ﷺ ، أكان رسول الله ﷺ يراهن؟ قال : نعم ، والله لقد راهن على فرس يقال له : سبحة . فسق الناس ، فهش لذلك وأعجبه . رواه أحمد . [أحمد (٣ ١٦٠)] .

**الصُّورُ التي يُحرَّمُ فيها الرّهَانُ :** ولا يجوز الرهان في حانة ما إذا كان من كل واحد ، على أنه إن سبق فله الرهان ، وإن سبق فيغرم لصاحبه مثله؛ لأن هذا من باب القمار المحرم . قال رسول الله ﷺ : « الخيل ثلاثة؛ فرس للرحمن ، وفرس للإنسان ، وفرس للشيطان ؛ فأما فرس الرحمن ، فالذي يربط في سبيل الله؛ فعلفه وروثه وبوله . وذكر . . . ما شاء الله <sup>(١)</sup> ، وأما فرس الشيطان ، فالذي يقامر أو يراهن عليه ، وأما فرس الإنسان ، فالذي يربطه الإنسان يلتمس بطنها <sup>(٢)</sup> ، فهي ستر من الفقر » . [أحمد (١ ٣٩٥)] .

**لا جَلْبَ ولا جَنْبَ في الرّهَان :** روى أصحاب « السنن » ، عن عمران بن حصين ، عن النبي ﷺ قال : « لا جَلْبَ ولا جَنْبَ في الرّهَان » . [أبو داود (٢٥٨١)] . الجلب؛ هو أن يتبع فرسه بمن يحثه على سرعة الجري . والجنب؛ هو أن يجنب فرسا إلى فرسه ، إذا فترت تحول إلى المجنوب . قال ابن أويس : الجلب ؛ أن يجلب حول الفرس من خلفه في الميدان؛ ليحرز السبق . والجنب؛ أن يكون الفرس به اعتراض جنوب ، فيعترض له الرحل بفرسه يقومه ؛ فيحور الغاية .

وقال أبو عبيد : الجنب؛ أن يجنب الرحل فرسه الذي سابق عليه فرسا عريا ليس عليه أحد ، فإذا بلغ قريتا من الغاية ، ركب فرسه العربي فسبق عليه ؛ لأنه أقل عياء أو كلالا من الذي عليه الراكب .

**حرمة إيداء الحيوان :** ويحرم إيداء الحيوان وتحميله فوق طاقته ، فإن حمله إنسان ما يعجز عنه ، كان للحاكم أن يمنعه من حمل ما لا يطيق . وإذا كان الحيوان حلوبا وله ولد ، فلا يجوز الأخذ من اللبن إلا بالقدر الذي لا يضر ولده؛ لأنه لا ضرر ولا ضرار في الإسلام ، لا لحيوان ولا لإنسان .

(١) يعني أن كل ذلك له حسنات .

(٢) أي الشاح .

وسم<sup>(١)</sup> البهائم وخصاؤها : يحور وسم البهائم في أي جزء من بدنهما ، ما عدا الوجه؛ فقد رأى رسول الله ﷺ حملاً قد وسم في وجهه ، فقال : « أما بلغكم أي لعنت من وسم البهيمة في وجهها ، أو صربها في وجهها » رواه أبو داود . [أبو داود (٢٥٦٤)] وعن جابر - رضي الله عنه - قال : نهى رسول الله ﷺ عن الضرب في الوجه ، وعن الوسم فيه . رواه مسلم والترمذي . [أحمد (٣١٨ ٣) ومسلم (٢١١٦/١٠٦) والترمذي (١٧١٠)] .

وقد استنبط العلماء من هذا النهي حرمة ضرب الوجه ووسمه ، من غير تمرقة بين إنسان وحيوان؛ لأن الوجه أكرمه الله ، وهو مجمع المحاسن .

وأما وسم غير الوجه من الحيوان فهو جائز ، بل يستحب؛ لأنه قد يحتاج إليه في التمييز بين الحيوانات ، وقد كان النبي ﷺ يسم بالحيسم<sup>(٢)</sup> إبل الصدقة . كما رواه مسلم . [مسلم (٢١١٨/١٠٨)] . وقال أبو حنيفة بكراهته؛ لأنه تعذيب ومثلة ، وقد نهى الرسول ﷺ عنهما . ويُرد على كلام أبي حنيفة ، أن هذا عام مخصوص ، وأن التخصيص ثابت بفعل الرسول ﷺ . أي؛ أن التعذيب والمثلة حرام ، في كل حال ، إلا في حالة وسم الحيوان ، فإنه يجوز .

أما خصاء البهائم ، فرخص فيه جماعة من أهل العلم إذا قصد به المنفعة ، إما لسمن أو لغيره . وخصى عروة بن الزبير بغلاً له ، ورخص في خصاء الخيل عمر بن عبد العزيز . ورخص مالك في خصاء ذكور الغنم .

خصاء الآدمي : وهذا بخلاف الآدمي ، فإنه لا يجوز؛ لأنه مثلة ، وتغيير لخلق الله ، وقطع للنسل ، وربما أفضى إلى الهلاك .

التحريش بين البهائم ، واتخاذ شيء منها غرضاً : نهى رسول الله ﷺ عن التحريش بين البهائم ، وإغراء بعضها ببعض للتصارع؛ فمن ابن عباس ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن التحريش بين البهائم . رواه أبو داود والترمذي . [أبو داود (٢٥٦٢) والترمذي (١٧٠٨)] .

كما نهى عن اتخاذ شيء منها غرضاً .

١- ودخل أنس بن مالك دار الحكم بن أيوب ، فإذا قوم قد نصبوا دجاجة يرمونها ، فقال لهم : نهى رسول الله ﷺ أن تصبر<sup>(٣)</sup> البهائم . رواه مسلم . [بخاري (٥٥١٣) ومسلم (١٩٥٦/٥٨)] .

٢- وعن جابر ، قال : نهى رسول الله ﷺ أن يقتل شيء من الدواب صَبْرًا . رواه مسلم . [مسلم (١٩٥٩)]

(١) الوسم : الكي .

(٢) الميسم - آلة الكي .

(٣) صر البهائم حبسها وهي حية ثم ترمى حتى تقتل .

٣- وعن ابن عباس ، أن النبي ﷺ قال : « لا تتحدوا شيئا فيه الروح غرضاً » . [أحمد (٢٨٥ / ١) ومسلم (١٩٥٧ / ٥٨) والنيرمذي (١٤٧٥) وإسائي (٢٣٩ / ٧) وابن ماجة (٣١٨٧) ] .

وأما نهى عن ذلك؛ لأنه تعذيب لمحيوان ، وإتلاف لنفسه ، وتضييع لمالئته ، وتعويت لذكاته إن كان مذكى ، ولمنفعته إن لم يكن مذكى .

**اللَّعِبُ بِالنَّرْدِ :** ذهب جمهور العلماء إلى حرمة اللعب بالرد <sup>(١)</sup> . واستدلوا على الحرمة بما يأتي :

١- روى بريدة عن رسول الله ﷺ قال : « من لعب بالنردشير ، فكأما صبغ يده في لحم خنزير ودمه » . رواه مسلم وأحمد وأبو داود . [أحمد (٣٥٢ / ٢٥) ، ومسلم (٢٢٦٠ / ١٠) ، وأبو داود (٤٩٣٩) ] .

٢- وعن أبي موسى ، أن النبي ﷺ قال : « من لعب بالرد ، فقد عصى الله ورسوله » . رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه ومالك . [أحمد (٣٩٤ / ٤) وأبو داود (٤٩٣٨) وابن ماجة (٣٧٦٢) ومالك في «الموطأ» (٢ / ٩٥٨) ] .

وكان سعيد بن جبير إذا مر على أصحاب النردشير ، لم يسلم عليهم . قال الشوكاني : روي ، أنه رخص في النرد ابن مغفل ، وابن المسيب ، على غير قمار . وكان سعيد بن جبير إذا مر على أصحاب النردشير ، لم يسلم عليهم .

**اللَّعِبُ بِالشُّطْرَنْجِ :** ورد في الأحاديث تحريم لعب الشطرنج ، ولكن هذه الأحاديث لم يثبت منها شيء . قال الحافظ ابن حجر العسقلاني : لم يثبت في تحريمه حديث صحيح ولا حسن . ولهذا اختلف الفقهاء في حكمه؛ فمذهب من حرمه ، ومنهم من أباحه . فمن حرمه؛ أبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد . وقال الشافعي ، وبعض التابعين : يكره ولا يحرم ، فقد لعبه جماعة من الصحابة ، ومن لا يحصى من التابعين . قال ابن قدامة في «المعني» : فأما الشطرنج فهو كالنرد في التحريم ، إلا أن الرد أكد منه في التحريم؛ لورود النص في تحريمه ، لكن هذا في معناه ، فيثبت فيه حكمه قياساً عليه . وروي عن أبي هريرة ، وسعيد بن المسيب ، وسعيد بن جبير إباحته . واحتجوا بأن الأصل الإباحة ، ولم يرد بتحريمها نص ، ولا هي في معنى المصوص عليه ، فتبقى على الإباحة . اهـ .

والذين أباحوه اشترطوا لإباحته الشروط الآتية :

١ - ألا يشغل عن واجب من واجبات المدين .

٢ - ألا يخالطه قمار .

٣ - ألا يصدر أثناء اللعب ما يخالف شرع الله .

\*\*\*

## الوقف

**تَعْرِيفُهُ** : الوقف في اللغة ؛ الحبس . يقال : وقف يَقِف وقفًا . أي ؛ حبس يحبس حبسًا<sup>(١)</sup> . وفي الشرع ؛ حبس الأصل وتسييل الثمرة . أي ؛ حبس المال ، وصرف منافعه في سبيل الله .

**أنواعه** : والوقف أحيانًا يكون على الأحفاد أو الأقارب ، ومن بعدهم إلى الفقراء . ويسمى هذا بالوقف الأهلي أو الذُّرِّي . وأحيانًا يكون الوقف على أبواب الخير ابتداءً ، ويسمى بالوقف الخيري .

**مشروعيته** : وقد شرع الله الوقف وندب إليه ، وجعله قربة<sup>(٢)</sup> من القرب التي يتقرب بها إليه . ولم يكن أهل الجاهلية يعرفون الوقف ، وإنما استنبطه الرسول ﷺ ودعا إليه وحبب فيه ؛ برًا بالفقراء وعطفًا على المحتاجين . فعن أبي هريرة ، أن الرسول ﷺ قال : «إذا مات الإنسان انقطع عمله ، إلا من ثلاثة أشياء : صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له»<sup>(٣)</sup> . [مسلم (١٦٣١) والبخاري في الأدب المفرد (٣٨) وأبوداود (٢٨٨٠)] . والمقصود بالصدقة الجارية «الوقف» . ومعنى الحديث : أن عمل الميت ينقطع تجدد الثواب له ، إلا في هذه الأشياء الثلاثة ؛ لأنها من كسبه ، فولده وما يتركه من عدم ، وكذا الصدقة الجارية ، كلها من سعيه .

وأخرج ابن ماجه ، أن رسول الله ﷺ قال : «إن مما يندحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته ؛ علمًا نشره ، أو ولدًا صالحًا تركه ، أو مصحفًا وُرِّثه ، أو مسجدًا بناه ، أو بيتًا لابن السبيل بناه ، أو نهرًا أجراه ، أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته تلحقه من بعد موته» . [ابن ماجه (٢٤٢) والبيهقي في شعب الإيمان (٣٤٤٨)] . ووردت خصال أخرى بالإضافة إلى هذه ، فيكون مجموعها عشرين . نظمها السيوطي ، فقال :

إذا مات ابن آدم ليس يجري	عليه من فعالٍ غير عشر
علوم بشها ودعاء نجل	وغرس النخل والصدقات تجري
وراثه مصحف ورباط ثغر	وحفر البئر أو إجرأ نهر
وبيت للغريب بناه يأوي	إليه أو بناء محل ذكر

وقد وقف رسول الله ﷺ ووقف أصحابه المساجد ، والأرض ، والآبار ، والحدائق ، والخیل . ولا يزال الناس يقفون من أموالهم إلى يومنا هذا . وهذه بعض أمثلة للأوقاف في عهد الرسول ﷺ :

١- عن أنس رضي الله عنه قال : لما قدم رسول الله ﷺ المدينة وأمر ببناء المسجد قال : «يا بني النجار ، ثاموني»<sup>(٤)</sup> حائطكم<sup>(٥)</sup> هدا؟ فقالوا : والله ، لا نطلب ثمنه إلا إلى الله - تعالى . فأخذ فبناه مسجدًا<sup>(٦)</sup> . [البخاري (٤٢٨)] .

(٢) القربة : هي ما جعل الشارع له ثواب .

(٤) أي طلب منهم أن يدع ثمنه .

(٦) رواه الثلاثة .

(١) وأما توقف فهي لغة شادة .

(٣) رواه مسلم وأبوداود والترمذي والنسائي .

(٥) الحائط : استئان .



٢. وعن عثمان رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ حَفَرَ ثَرًّا رُومَةً، فَلَهُ الْجَنَّةُ». قال: فحَفَرْتُهَا<sup>(١)</sup>. وفي رواية لبغوي: أنها كانت لرجل من بني غفار عين يقال لها: رومة. وكان يبيع منها القربة مُدًّا، فقال له النبي ﷺ: «بَعْنِيهَا بَعِينَ فِي الْجَنَّةِ». فقال: يا رسول الله، ليس لي ولا لِعِيَالِي غَيْرَهَا، لَا أَسْتَطِيعُ ذَلِكَ. فَبَلَغَ ذَلِكَ عُثْمَانُ، فَاشْتَرَاهَا بِخَمْسَةِ وَثَلَاثِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: أَتَجْعَلُ لِي مَا جَعَلْتَ لَهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قال: قد جعلتها للمسلمين. [البخاري تعبيرًا (٢٩/٥) وترمذي (٣٧٠٣) والنسائي في المجتبى (٦/٢٣٥) وفي الكبرى (٦٤٣٥)].

٣. وعن سعد بن عبادَةَ رضي الله عنه أنه قال: يا رسول الله، إن أم سعد ماتت، فأَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ<sup>(٢)</sup>؟ قال: «الْمَاءُ». فحَفَرَ بئرًا وقال: هذه لأم سعد. [أبو داود (١٦٨١) والنسائي (٢٥٤/٦) وابن ماجه (٣٦٨٤) وابن خزيمة (٢٤٩٧) وابن حبان (٣٣٣٧)].

٤. وعن أنس رضي الله عنه قال: كان أبو طلحة أكثر أنصاريٍّ بالمدينة مالاً، وكان أحبَّ أموالِهِ إِلَيْهِ بَيْرُحَاءُ<sup>(٣)</sup>، وكانت مستقبلَةً للمسجد، وكان رسول الله ﷺ يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب، فلما نزلت هذه الآية الكريمة: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]. قام أبو طلحة إلى رسول الله ﷺ فقال: إن الله - تعالى - يقول في كتابه: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾. وإن أحبَّ أموالِي إِلَيَّ بَيْرُحَاءُ، وإنها صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله، فضعتها يا رسول الله حيث شئت. فقال رسول الله ﷺ: «بِخْ»<sup>(٤)</sup> ذلك مال رابح، ذلك مال رابح، قد سمعتُ ما قلت فيها، وإنِّي أرى أن تجعلها في الأقربين». فقسمها أبو طلحة في أقاربه<sup>(٥)</sup>، وبني عمه<sup>(٦)</sup>. [البخاري (٢٧٥٨) ومسلم (٢/٩٩٨ و٤٣)].

٥. وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: أصاب عمر أرضاً بخير فأَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِسُتَامِرِهِ<sup>(٧)</sup> فيها، فقال: يا رسول الله، إنِّي أصبت أرضاً بخير لم أصب مالاً قط هو أنفُسُ عِنْدِي مِنْهُ، فما تأمرني به؟ فقال له رسول الله ﷺ: «إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا»<sup>(٨)</sup>، وتصدق بها. فتصدق بها عمر، أنها لا تباع، ولا توهب، ولا تورث. وتصدق بها في الفقراء، وفي القرى، وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، والضيِّف، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، ويطعم غير متمول<sup>(٩)</sup>. قال الترمذي: العمل على هذا الحديث عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، لا نعلم بين أحد من المتقدمين منهم في

(١) رواه البخاري والترمذي والنسائي.

(٢) أي أكثر ثواباً.

(٣) يستأن من نخل بجوار المسجد النبوي.

(٤) كلمة يقصد بها الإعجاب والتفخيم لعملة.

(٥) أي جعلها وقفاً على أقاربه. وهذا هو أصل الوقف الأهلي.

(٦) رواه البخاري ومسلم والترمذي قال الشوكاني: يجوز التصدق من الحي في غير مرض الموت بأكثر من ثلث المال لأنه ﷺ لم يستعصم أباً طلحة عن قدر ما تصدق به وقال لسعد بن أبي وقاص في مرضه: «والثلث كثير».

(٧) يستيره ويطلب أمره.

(٨) وقفت الأصل وتصدقت بأربع.

(٩) أي غير متحد معها ملكاً لنفسه.

ذلك احتلاقاً . وكان هذا أول وقف في الإسلام . [البخاري (٢٣١٣ و ٢٧٣٧) ومسلم (١٦٣٢) وأبو داود (٢٨٧٨) والترمذي (١٣٧٥) والنسائي (٢٣٢/٦) وابن ماجه (٢٧١٨) وأحمد (١٣/٢) ] .

٦- وروى أحمد ، والبخاري ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «مَنْ احتبس فرساً في سبيل الله إيماناً واحتساباً ، فإن شيعه وروثه وبوله في ميزانه يوم القيامة حسنات» . [أحمد (٣٧٤/٢) والبخاري (٨٢٥٣) ] .

٧- وفي حديث خالد بن الوليد ، أن الرسول ﷺ قال : «أما خالد ، فقد احتبس أدراعه وأعتاده<sup>(١)</sup> في سبيل الله» . [البخاري (٩٩/٦) تعليقاً ، ومسلم (٩٨٣) ] .

**انعقاد الوقف** : يصبح الوقف وينعقد بأحد أمرين ؛

١- الفعل<sup>(٢)</sup> الدال عليه ، كأن يبنى مسجداً ويؤذن للصلاة فيه . ولا يحتاج إلى حكم حاكم .

٢- القول ، وهو ينقسم إلى صريح وكناية ؛ فالصريح ، مثل قول الواقف : وقفت . و : حبست . و : سبّلت . و : أثبتت . والكناية ، كأن يقول : تصدقت . ناوياً به الوقف . أما الوقف المعلق بالموت ، مثل أن يقول : داري . أو : فرسي وقف بعد موتي . فإنه جائز ذلك في ظاهر مذهب أحمد ، كما ذكره الخرقي وغيره ؛ لأن هذا كله من الوصايا ، فحينئذ يكون التعليق بعد الموت جائزاً ؛ لأنه وصية .

**لزومه** : ومتى فعل الواقف ما يدل على الوقف ، أو نطق بالصيغة ، لزم الوقف بشرط أن يكون الواقف ممن يصح تصرفه ، بأن يكون كامل الأهلية من العقل ، والبلوغ ، والحرية ، والاختيار . ولا يحتاج في انعقاده إلى قبول الموقوف عليه . وإذا لزم الوقف فإنه لا يجوز بيعه ، ولا هبته ، ولا التصرف فيه بأي شيء يزيل وقفته . وإذا مات الواقف لا يورث عنه ؛ لأن هذا هو مقتضى الوقف ، ولقول الرسول ﷺ كما تقدم في حديث ابن عمر : «لا يباع ، ولا يوهب ، ولا يورث» . [سبق تخريجه قبل قليل] . ويرى أبو حنيفة ، أنه يجوز بيع الوقف . قال أبو يوسف : لو بلغ أبا حنيفة هذا الحديث ، لقال به . والراجح من مذهب الشافعية ، أن الملك في رقة الموقوف ينتقل إلى الله ﷻ فلا يكون ملكاً للواقف ، ولا ملكاً للموقوف عليه . وقال مالك ، وأحمد : ينتقل الملك إلى الموقوف عليه<sup>(٣)</sup> .

**ما يصح وقفه وما لا يصح** : يصح وقف العقار ، والمنقول من الأثاث ، والمصاحف ، والكتب ، والسلاح والحيوان<sup>(٤)</sup> . وكذلك يصح وقف كل ما يجوز بيعه ، ويجوز الانتفاع به مع بقاء عينه ، وقد تقدم ما يفيد ذلك . ولا يصح وقف ما يتلف بالانتفاع به ، مثل النقود ، والشمع ، والمأكول والمشروب ، ولا ما يسرع إليه الفساد من المشروبات والرياحين ؛ لأنها تتلف سريعاً ، ولا ما لا يجوز بيعه ، كالمرهون ، والكلب ، والخنزير ، وسائر سباع البهائم التي لا تصلح للصيد ، وجوارح الطير التي لا يصاد بها .

(١) ما أعده الإنسان من السلاح والدواب وآلة الحرب .

(٢) ويرى الشافعي أن الفعل لا يكفي بل لا يصير وفقاً إلا بالقول .

(٣) ويرتّب على الحكم بانتقال الملك لزوم مراعاته والخصومة فيه

(٤) هذا مذهب الجمهور . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ورواية عن مالك : لا يصح وقف الحيوان . والحديث حجة عليهم .

لا يصح الوقف إلا على معين أو جهة برّ: ولا يصح الوقف إلا على من يُعرف، كوكبه، وأقاربه، ورجل معين، أو على بر، كبناء المساجد، والقناطر، وكتب الفقه والعلم والقرآن. فإذا وقف على غير معين، كرجل وامرأة، أو على معصية، مثل الوقف على الكنائس والبيع، فإنه لا يصح.

**الوقف على الولد يدخل فيه أولاد الولد:** من وقف على أولاده، دخل في ذلك أولاد الأولاد ما تناسلوا. وكذلك أولاد البنات. فعن أبي موسى الأشعري، قال: قال رسول الله ﷺ: «أس أحت القوم منهم»<sup>(١)</sup>. [البحاري (٣٥٢٨) ومسنه (١٠٥٩/١٣٣)].

**الوقف على أهل الذمة:** ويصح الوقف على أهل الذمة مثل المسيحيين، كما يجوز التصديق عليهم. ووقفت صفية بنت حيي زوج النبي ﷺ على أخ لها يهودي.

**الوقف المشاع:** يجوز وقف المشاع؛ لأن عمر رضي الله عنه وقف مائة سهم بخيبر، ولم تكن مقسومة. وحكاها في «البحر» عن الهادي، والقاسم، والناصر، والشافعي، وأبي يوسف، ومالك. وبعض العلماء يرى عدم صحة وقف المشاع؛ لأن من شرطه التعيين. وبهذا قال محمد بن الحسن.

**الوقف على النفس:** من العلماء من رأى صحة الوقف على النفس؛ استدلالاً بقول الرسول ﷺ للرحل الذي قال: عندي دينار. فقال له: «تصدق به على نفسك»<sup>(٢)</sup>. [أودود (١٦٩١) والنسائي في ليس الكرى (٢٣١٤، ٢٣١٥)]. ولأن المقصود من الوقف التقرب إلى الله، والصرف على النفس فيه قرينة إليه - سبحانه - وهذا قول أبي حنيفة، وابن أبي ليلى، وأبي يوسف، وأحمد، في الأرجح عنه، وأبو شعان من المالكية. وابن سريج من الشافعية، وابن شبرمة، وابن الصانع، والعترة. بل إن بعضهم حوّر وقف المحجور عليه لنفسه، إذا وقف على نفسه ثم على أولاده؛ لأن الحجر إما هو للمحافظة على أمواله، ووقفه بهذه الطريقة يحقق هذه المحافظة. ومنهم من منع ذلك؛ لأن الوقف على النفس تمليك، ولا يصح أن يملكه من نفسه لنفسه، كالبيع والهبة، ولقول الرسول ﷺ: «سبل الثمرة». [النسائي (٢٣٢/٦) وابن ماجة (٢٣٩٦)]. وتسبيلها تمليكها للغير. وإلى هذا ذهب الشافعي، وجمهور المالكية، والحنابلة، ومحمد، والناصر.

**الوقف المطلق:** إذا وقف الواقف وقفًا مطلقًا فم يعين مصرفًا للوقف، بأن قال: هذه الدار وقف. فإن ذلك يصح عند مالك. والراجح عند الشافعية، أنه لا يصح مع عدم بيان المصرف.

**الوقف في مرض الموت:** إذا وقف المريض مرض الموت لأحسي، فإنه يعتبر من الثلث مثل الوصية، ولا يتوقف على رضا الورثة إلا إذا زاد على الثلث، فإنه لا يصح وقف هذا الزائد إلا بإجازتهم.

**الوقف في المرض على بعض الورثة:** أما الوقف لبعض الورثة في مرض الموت؛ فقد ذهب الشافعي، وأحمد في إحدى الروايتين عنه، إلى أنه لا يحوز الوقف على بعض الورثة أثناء مرض.

وذهب غير الشافعي، وأحمد في الرواية الأخرى، إلى حواز وقف الثلث على الورثة في المرض، مثل

(١) أخرجه البحاري ومسلم وأبو داود وترمذي

(٢) رواه أبو داود والنسائي

الأحائب . ولما قيل للإمام أحمد : أليس تذهب إلى أنه لا وصية لوارث؟ فقال : نعم . والوقف غير الوصية ؛ لأنه لا يباع ، ولا يوهب ، ولا يورث ، ولا يصير ملكاً للورثة يتمتعون بغنته .

**الوقف على الأغنياء** : الوقف قرينة يتقرب به إلى الله عز وجل . فإذا شرط الواقف ما ليس بقربة ، كما لو شرط ألا يعطى إلا الأغنياء ، فقد اختلف العلماء في هذه الصورة ؛ فمهم من أجازها ؛ لأنها ليست بمعصية . ومنهم من منعها ؛ لأن هذا شرط باطل ، ولأنه صرف له فيما لا ينفع الواقف ، لا في دينه ولا في دنياه . ورجح ابن تيمية هذا ، فقال : وهذا من السرف والتذير الذي يمنع منه ؛ ولأن الله - سبحانه وتعالى - كره أن يكون المال دولة بين الأغنياء ؛ لقوله : ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ [الحشر : ٧] . فمن شرط في وقفه أو وصيته أن يكون دولة بين الأغنياء ، فقد شرط شرطاً يحالف كتاب الله : « ومن شرط شرطاً يخالف كتاب الله فهو باطل ، وإن شرط مائة شرط ؛ كتاب الله أحق ، وشرط الله أوثق » .

**ومن هذا الباب** : إذا اشترط الواقف أو الموصي أعمالاً ليست في الشريعة لا واجبة ولا مستحبة ، فهذه شروط باطلة مخالفة لكتاب الله ؛ لأن إلزام الإنسان للناس ما ليس بواجب ولا مستحب ، من غير منفعة له بذلك ، سفه وتبذير يمنع منه . اهـ .

**جواز أكل العامل من مال الوقف** : يجوز للمتولي أمر الوقف أن يأكل منه ؛ لحديث ابن عمر السابق ، وفيه : « لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف » . [الحاري (٢٣١٣ و ٢٧٣٧) ومسلم (١٦٣٢)] . والمراد بالمعروف القدر الذي جرت به العادة . قال القرطبي : جرت العادة بأن العامل يأكل من ثمرة الوقف ، حتى لو اشترط الواقف أن العامل لا يأكل ، لاستقبح ذلك منه .

**فاضل ريع الوقف يُصرف في مثله** : قال ابن تيمية : وما فضل من ريع الوقف ، واستغني عنه ، فإنه يصرف في نظير تلك الجهة ، كالمسجد إذا فضلت غنة وقفه عن مصالحه صرف في مسجد آخر ؛ لأن الوقف غرضه في الجس ، والجنس واحد ؛ فلو قدر أن المسجد الأول خرب ، ولم ينتفع به أحد ، صرف ريعه في مسجد آخر . وكذلك إذا فضل عن مصلحته شيء ، فإن هذا الفاضل لا سبيل إلى صرفه إليه ، ولا إلى تعطيله ، فصرفه في جس المقصود أولى . وهو أقرب الطرق إلى مقصود الواقف .

**إبدال المنذور والموقوف بخير منه** : وقال ابن تيمية أيضاً : وأما إبدال المنذور والموقوف بخير منه ، كما في إبدال الهدي ، فهذا نوعان ؛

أحدهما ، أن يكون الإبدال للحاجة ، مثل أن يتعطل فيباع ويشتري بثمنه ما يقوم مقامه . كالفرس الخبيس لغزو ، إذا لم يمكن الانتفاع به في الغزو ، فإنه يباع ويشتري بثمنه ما يقوم مقامه ، والمسجد إذا تحرب ما حوله ، فينقل إلى مكان آخر ، أو يباع ويشتري بثمنه ما يقوم مقامه ، وإذا لم يمكن الانتفاع بالموقوف عليه من مقصود الواقف ، فيباع ويشتري بثمنه ما يقوم مقامه ، وإذا خرب ولم يمكن عمارته فتباع العرصة ، ويشتري بثمنها ما يقوم مقامها ، فهذا كله جائز ، فإن الأصل إذا لم يحصل به المقصود قام بدله مقامه .

والتالي ، الإبدال لمصلحة راجحة ، مثل أن يبدل الهدي بخير منه . ومثل المسجد إذا بني بدله مسجد آخر أصلح لأهل البلد منه ، ويبيع الأول . فهذا ونحوه جائز عند أحمد وغيره من العلماء . واحتج أحمد ، بأن عمر بن الخطاب - رضي الله تعالى عنه - نقل مسجد الكوفة القديم إلى مكان آخر ، وصار الأول سوقاً للتجارين<sup>(١)</sup> فهذا إبدال لعروة المسجد . وأما إبدال بنائه ببناء آخر ، فإن عمر ، وعثمان - رضي الله عنهما - بنيا مسجد النبي ﷺ على غير بنائه الأول وزادا فيه . وكذلك المسجد الحرام ، وقد ثبت في «الصحيحين» أن النبي ﷺ قال لعائشة : «لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية ، لنقضت الكعبة ولألصقتها بالأرض ، ولجعلت لها باين ، باباً يدخل الناس منه ، وباباً يخرج منه الناس» . [البخاري (١٥٨٤) ومسلم (١٣٣٣/٣٩٨)] . فلولو المعارض الراجح لكان النبي ﷺ غيّر بناء الكعبة ، فيجوز تغيير بناء الوقف من صورة إلى صورة ؛ لأجل المصلحة الراجحة . أما إبدال العروة بعروة أخرى ، فهذا قد نص أحمد وغيره على جوازه ، اتباعاً لأصحاب رسول الله ﷺ حيث فعل ذلك عمر - رضي الله تعالى عنه - واشتهرت القضية ولم تنكر .

أما ما وقف للغة إذا أبدل بخير منه ، مثل أن يقف داراً ، أو حانوتاً ، أو بستاناً ، أو قرية مغلها قليل ، فيبدل بها ما هو أنفع للوقف . فقد أجاز ذلك أبو ثور وغيره من العلماء ، مثل أبي عبيد بن خزيمه ، قاضي مصر وحكم بذلك . وهو قياس قول أحمد في تبديل المسجد من عروة إلى عروة للمصلحة . بل إذا جاز أن يبدل المسجد بما ليس بمسجد للمصلحة ، بحيث يصير المسجد سوقاً ، فلأن يجوز إبدال المستغل بمستغل آخر أولى وأحرى . وهو قياس قوله في إبدال الهدي بخير منه ، وقد نص على أن المسجد اللاصق بالأرض إذا رفعوه وبنوا تحته سقاية ، واختار ذلك الجيران ، فعل ذلك . لكن من أصحابه من منع إبدال المسجد ، والهدي ، والأرض الموقوفة . وهو قول الشافعي ، وغيره<sup>(٢)</sup> . لكن النصوص والآثار والقياس تقتضي جواز الإبدال للمصلحة . والله أعلم .

**حرمة الإضرار بالورثة :** يحرم أن يقف الشخص وقفاً يضار به الورثة ؛ لحديث الرسول ﷺ : «لا ضرر ولا إضرار في الإسلام» . [سبق تحريجه] . فإن وقف بطل وقفه . قال في «الروضة الندية» : والحاصل أن الأوقاف التي يراد بها قطع ما أمر الله به أن يوصل ، ومخالفة فرائض الله ﷻ فهي باطلة من أصلها لا تنعقد بحال ، وذلك كمن يقف على ذكور أولاده دون إناثهم ، وما أشبه ذلك ، فإن هذا لم يرد التقرب إلى الله - تعالى - بل أراد المخالفة لأحكام الله ﷻ والمعادنة لما شرعه لعباده ، وجعل هذا الوقف الطاغوتي ذريعة إلى ذلك المقصد الشيطاني ، فليكن هذا منك على ذكر ، فما أكثر وقوعه في هذه الأزمنة . وهكذا وقف من لا يحمله على الوقوف ، إلا محبة بقاء المال في ذريته ، وعدم خروجه عن أملاكهم فيقفه على ذريته ؛ فإن هذا إنما أراد المخالفة لحكم الله ﷻ وهو انتقال الملك بالميراث ، وتفويض الوارث في ميراثه يتصرف فيه

(١) يشير إلى ما كتبه عمر إلى سعد - رضي الله عنهما - لما بلغه أنه نقب بيت المال الذي بالكوفة : انقل المسجد الذي بالتمارين واجعل بيت المال في قبلة المسجد فإنه لم يزال في المسجد مصل .

(٢) وهو قول مالك أيضاً . وقد استدلوا بقول الرسول ﷺ : «لا يباع أصلها ولا يتباع ولا توهب ولا تورث» .

كيف يشاء ، وليس أمر غنى الورثة أو فقرهم إلى هذا الواقف ، بل هو إلى الله وَعَلَىٰ وقد توجد القرية في مثل هذا الوقف على الذرية نادرًا بحسب اختلاف الأشخاص ، فعلى الناظر أن يمعن النظر في الأسباب المقتضية لذلك . ومن هذا النادر ، أن يقف على من تمسك بالصلاح من ذريته ، أو اشتغل بطلب العلم ، فإن هذا الوقف ربما يكون المقصد فيه خالصًا والقرية متحققة ، والأعمال بالنيات ، ولكن تفويض الأمر إلى ما حكم الله به بين عباده وارتضاه لهم أولى وأحق . اهـ .



## الهبة

تعرّفها: جاء في القرآن الكريم قول الله ﷻ: ﴿قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [الن عمران: ٣٨]. وهي مأخوذة من هبوب الريح، أي، مرورها. وتطلق الهبة ويراد بها التبرع والتفضل على الغير، سواء أكان بمس أم بغيره. والهبة في المشرع؛ عقد موضوعه تملك الإنسان ماله لغيره في الحياة بلا عوض. فإذا أباح الإنسان ماله لغيره لينتفع به، ولم يملكه إياه، كان إعارة. وكذلك إذا أهدى ما ليس بمال، كخمر أو ميتة، فإنه لا يكون مهديا، ولا يكون هذا العطاء هدية. وإذا لم يكن التملك في الحياة، بل كان مضافا إلى ما بعد الوفاة، كان ذلك وصية. وإذا كانت بعوض<sup>(١)</sup>، كانت بيعا ويجري فيها حكم البيع. أي؛ أنها تملك بمجرد تمام العقد، ولا تنفذ فيها تصرفات الواهب إلا بإجازة الموهوب له، ويثبت فيها الخيار والشفعة. ويشترط أن يكون العوض معلوما، فإذا لم يكن العوض معلوما بطلت الهبة. والهبة المطلقة لا تقتضي عوضا؛ سواء أكانت لمثله، أم دونه، أم أعلى منه. هذا هو معنى الهبة بالمعنى الأخص. أما معناها بالمعنى الأعم فيشمل ما يأتي:

١. الإبراء؛ وهو هبة الدين من هو عليه.
٢. انصدقة؛ وهي هبة ما يراد به ثواب الآخرة.
٣. الهدية؛ وهي ما يلزم الموهوب له أن يعوضه.

مشروعيتها: وقد شرع الله الهبة لما فيها من تأليف القلوب، وتوثيق عرى المحبة بين الناس؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه يقول الرسول ﷺ: «تهادوا تحابوا»<sup>(٢)</sup>. [البخاري في الأدب المفرد (٥٩٤) والبيهقي (١٦٩/٦)] والحاكم في معرفة علوم الحديث (٨٠) والقضاعي في مسند الشهاب (٤٢٧). وقد كان النبي ﷺ يقبل الهدية ويشيب عليها، وكان يدعو إلى قبولها ويرغب فيها؛ فعند أحمد من حديث خالد بن عدي، أن النبي ﷺ قال: «مَنْ جَاءَهُ مِنْ أَخِيهِ مَعْرُوفٌ مِنْ غَيْرِ إِشْرَافٍ»<sup>(٣)</sup> ولا مسألة، فليقبله ولا يرده، فإنما هو رزق ساقه الله إليه. [أحمد (٢٢١/٤)]. وقد حضّ الرسول ﷺ على قبول الهدية ولو كانت شيئا حقيرا، ومن ثم رأى العلماء كراهية ردّها، حيث لا يوجد مانع شرعي. فعن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «لو أهدني إليّ كُرَاعٌ»<sup>(٤)</sup> لقبّلت، ولو دعيت عليه لأجبت»<sup>(٥)</sup>. [أحمد (٢٠٩/٣) والترمذي (١٣٣٨)]. وعن عائشة، قالت،

(١) يرى أبو حنيفة أن الهبة بشرط العوض هبة ابتداء بيع انتهاء. وعلى هذا فهي قبل تسليم العوض لا تملك، لا بانقضاء ولا بصدورها  
تصرفات الموهوب به قبل قبضه.. ويجوز للواهب التصرف فيها

(٢) أخرجه البخاري في الأدب المفرد، والبيهقي قال الحفاظ: إسناده حسن.

(٣) تصح

(٤) وهو ما دون الكعب من حذاة.

(٥) رواه أحمد وترمذي وصححه

قلت : يا رسول الله ، إن لي جارين ، فألى أيهما أهدي؟ قال : «إلى أقربهما منك بابًا». [أحمد (١٧٥/٦) والبحاري (٢٢٥٩)]. وعن أبي هريرة : قال النبي ﷺ : «تهادوا ؛ فإن الهدية تذهب وخر<sup>(١)</sup> الصدر» [الترمذي (٢٢١٣)] ولا تحقرن جارة لجارتها ولو شق فيرس<sup>(٢)</sup> شاة. [السحاري (٦٠١٧) ومسلم (١٠٣٠)]. وقد قبل رسول الله ﷺ هدية الكفار ؛ فقبل هدية كسرى ، وهدية قيصر ، وهدية المقوقس ، كما أهدي هو الكفار الهدايا والهيئات . أما ما رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، أن عياضًا أهدي إلى النبي ﷺ هدية ، فقال له النبي ﷺ : «أسلمت؟» قال : لا . قال : «إني نهيت عن زيد<sup>(٣)</sup> المشركين» . [أحمد (١٦٢/٤) وأبو داود (٣٠٥٧) والترمذي (١٥٧٧)]. فقد قال فيه الخطابي : يشبه أن يكون هذا الحديث منسوخًا ؛ لأنه ﷺ قد قبل هدية غير واحد من المشركين . قال الشوكاني : وقد أورد البخاري في «صحيحه» حديثًا استنبط منه جواز قبول هدية الوثني ، ذكره في «باب قبول الهدية من المشركين» من كتاب الهبة والهدية . قال الحافظ في «الفتح» : وفيه فساد من حمل رد الهدية على الوثني دون الكتابي ؛ وذلك لأن الواهب المذكور في ذلك الحديث وثني . اهـ .

أركانها : وتصح الهبة بالإيجاب والقبول ، بأي صيغة تفيد تملك المال بلا عوض ، بأن يقول الواهب : وهبتك . أو : أهديتك . أو : أعطيتك . ونحو ذلك . ويقول الآخر : قبلت . ويرى مالك ، والشافعي ، اعتبار القبول في الهبة . وذهب بعض الأحناف إلى أن الإيجاب كاف . وهو أصح . وقالت الحنابلة : تصح بالمعاطاة التي تدل عليها ؛ فقد كان النبي ﷺ يهدي ويهدى إليه ، وكذلك كان أصحابه يفعلون . ولم ينقل عنهم أنهم كانوا يشترطون إيجابًا وقبولًا ونحو ذلك .

شروطها : الهبة تقتضي واهبًا وموهوبًا له وموهوبًا . ولكل شرط ، نذكرها فيما يلي :

شروط الواهب : يشترط في الواهب الشروط الآتية :

١ . أن يكون مالكًا للموهوب .

٢ . ألا يكون محجورًا عليه لسبب من أسباب الحجر .

٣ . أن يكون بالغًا ؛ لأن الصغير ناقص الأهلية .

٤ . أن يكون مختارًا ؛ لأن الهبة عقد يشترط في صحته الرضا .

شروط الموهوب له : ويشترط في الموهوب له :

١ . أن يكون موجودًا حقيقة وقت الهبة ، فإن لم يكن موجودًا أصلًا ، أو كان موجودًا تقديرًا ، بأن كان جنينًا ، فإن الهبة لا تصح . ومتى كان الموهوب له موجودًا أثناء الهبة ، وكان صغيرًا ، أو مجنونًا ، فإن وليه ، أو وصيه ، أو من يقوم بربيته ولو كان أجنبيًا ، يقبضها له .

شروط الموهوب : ويشترط في الموهوب :

١ . أن يكون موجودًا حقيقة .



٢- أن يكون مالا متقوماً<sup>(١)</sup> .

٣- أن يكون مملوكاً في نفسه . أي يكون ؛ الموهوب مما ترد عليه الملكية ، ويقبل تداول وانتقال ملكيته من يد إلى يد . فلا تصح هبة الماء في النهر ، ولا السمك في البحر ، ولا الطير في الهواء ، ولا المساجد والزوايا .

٤- ألا يكون متصلاً بملك الواهب اتصال قرار ، كالزراع ، والشجر ، والبناء دون الأرض ، بل يجب فصله وتسليمه ، حتى يملك للموهوب له .

٥- أن يكون مفرزاً . أي ؛ غير مشاع لأن القبض فيه لا يصح إلا مفرزاً كالرهن . ويرى مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وأبو ثور ، عدم اشتراط هذا الشرط ، وقالوا : إن هبة المشاع غير المقسوم تصح . وعند المالكية ، يجوز هبة ما لا يصح بيعه ، مثل البعير الشارد ، والشمرة قبل بدو صلاحها ، والمفصوب .

**هبة المريض مرض الموت<sup>(٢)</sup> :** إذا كان شخص مريض مرض الموت ، ووهب غيره هبة ، فحكم هبته كحكم الوصية ، فإذا وهب هبة لأحد ورثته ثم مات ، وادعى باقي الورثة أنه وهبه في مرض موته ، وادعى الموهوب له أنه وهبه في حال صحته ، فإن على الموهوب له أن يثبت قوله ، وإن لم يفعل ، اعتبرت الهبة أنها حصلت في مرض الموت ، وجرى حكمها على مقتضى ذلك . أي ؛ أنها لا تصح إلا إذا أجازها الورثة . وإذا وهب ، وهو مريض مرض الموت ، ثم صح من مرضه ، فالهبة صحيحة .

**قبض الهبة :** من العلماء من يرى أن الهبة تستحق للموهوب له بمجرد العقد ، ولا يشترط قبضها أصلاً ؛ لأن الأصل في العقود أنها تصح بدون اشتراط القبض ، مثل البيع كما سبقت الإشارة إليه . وإلى هذا ذهب أحمد ، ومالك ، وأبو ثور ، وأهل الظاهر . وبناءً على هذا ، إذا مات الواهب أو الموهوب له قبل التسليم فإن الهبة لا تبطل ؛ لأنها بمجرد العقد أصبحت ملكاً للموهوب له . وقال أبو حنيفة ، والشافعي ، والثوري : إن القبض شرط من شروط صحتها ، وما لم يتم القبض لم يلزم الواهب . فإذا مات الموهوب له أو الواهب قبل التسليم ، بطلت الهبة .

**التبرع بكل المال :** مذهب الجمهور من العلماء ، أن للإنسان أن يهب جميع ما يملكه لغيره . وقال محمد ابن الحسن ، وبعض محققي المذهب الحنفي : لا يصح التبرع بكل المال ولو في وجوه الخير . وعدوا من يفعل ذلك سفياً يجب الحجر عليه . وحقق هذه القضية صاحب «الروضة الندية» فقال : من كان له صبر على الفاقة وقلة ذات اليد ، فلا بأس بالتصدق بأكثر ماله أو بكله ، ومن كان يتكفف الناس إذا احتاج ، لم يحل له أن يتصدق بجميع ماله ولا بأكثره . وهذا هو وجه الجمع بين الأحاديث الدالة على أن مجاوزة الثلث غير مشروعة ، وبين الأدلة التي دلت على مشروعية التصديق بزيادة على الثلث . اهـ .

**الثواب على الهدية :** ويستحب المكافأة على الهدية وإن كانت من أعلى لأدنى ؛ لما رواه أحمد ،

(١) يرى الحابلة صحة هبة الكلب الذي يقتل والحاسة التي يباح بيعها .

(٢) مرض الموت : هو الذي يعجز المريض عن ممارسة العمل وينتهي به إلى الموت .

والبخاري، وأبو داود، والترمذي، عن عائشة، قالت: «كان رسول الله ﷺ يقبل الهدية ويتيب عليها»<sup>(١)</sup>. ولفظ ابن أبي شيبة: «ويشيب ما هو خير منها». [أحمد (٩٠/٦) وإسحاري (٢٥٨٥) وأبو داود (٣٥٣٦) والترمذي (١٩٥٣)]. وإنما كان يفعل ذلك ليقابل الحميل بمثله، وحتى لا يكون لأحد عليه منة. قال الخطابي: من العلماء من جعل أمر الناس في الهدية على ثلاث طبقات:

١ - هبة الرجل من دونه، كالخدم ونحوه، إكرام له وإطاف. وذلك غير مقتض ثوابا.

٢ - هبة الصغير للكبير: طلب رد ومنفعة، والثواب فيها واجب.

٣ - هبة النظير لنظيره: الغالب فيها معنى التودد والتقرب. وقد قيل: إن فيها ثوابا.

فأما إذا وهب هبة واشترط فيها الثواب فهو لازم. اهـ.

**حرمة تفضيل بعض الأبناء في العطاء والبر:** لا يحل لأي شخص أن يفضل بعض أبنائه على بعض في العطاء؛ لما في ذلك من زرع العداوة، وقطع الصلات التي أمر الله بها أن توصل. وقد ذهب إلى هذا الإمام أحمد<sup>(٢)</sup>، وإسحاق، والثوري، وطاووس، وبعض المالكية، وقالوا: إن التفضيل بين الأولاد باطل وجور، ويجب على فاعله إبطاله. وقد صرح البخاري بهذا. واستدلوا على هذا بما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: «سؤوا بين أولادكم في العطية، ولو كنت مفضلاً أحداً لفضلت النساء»<sup>(٣)</sup>. [الطبراني في الكبير (٣٥٤/١١) والبيهقي (١٧٧/٦) وانظر تلخيص الحبير (٧٢/٣)].

وعن الشعبي، عن النعمان بن بشير، قال: أنحلتني أبي نُحلاً<sup>(٤)</sup>. قال إسماعيل بن سالم من بين القوم: نحله غلاماً له. قال: فقالت له أمي عُمرة بنت رواحة: إيت رسول الله ﷺ فأشهده. فأتى النبي ﷺ فذكر ذلك له، فقال: إني نحلت ابني النعمان نُحلاً، وإن عُمرة سألتني أن أشهدك على ذلك. قال: فقال: «ألك ولد سواه؟» قال: قلت: نعم. قال: «فكلهم أعطيت مثل ما أعطيت النعمان؟» قال: لا. قال: فقال بعض هؤلاء المحدثين: «هذا جور». وقال بعضهم: «هذا تلجئة، فأشهد على هذا غيري». قال مغيرة في حديثه: «أليس يسوك أن يكونوا لك في البر واللفظ سواء؟» قال: نعم. قال: «فأشهد على هذا غيري». وذكر مجاهد في حديثه: «إن لهم عليك من الحق أن تعدل بينهم، كما أن لك عليهم من الحق أن يبرؤوك». [إسحاري (٢٥٨٦ و٢٥٨٧) ومسلم (١٣/١٦٢٣)].

قال ابن القيم: هذا الحديث هو من تفاصيل العدل الذي أمر الله به في كتابه، وقامت به السموات

(١) أي يعطي المهدي بدلها وأقله ما يساوي قيمة الهدية.

(٢) مذهب الإمام أحمد حرمة التفضيل بين الأولاد ما لم يكن هناك داع، فإذا كان هناك داع أو مقتض بتفضيل فإنه لا مانع منه. قال في المغني: «فإن حص بعضهم المسمى يقتضي تخصيصه مثل اختصاصه بحاجة أو رمانة أو عمنى أو ككرة عائلة أو اشتغاله بالعلم أو نحوه من المضائل أو صرف عطية عن بعض ولده لفسقه أو بدعته أو لكونه يستعين بما يأخذه عن معصية الله أو يتفقه فيها فقد روي عن أحمد ما يدل على حواز ذلك لقوله في تخصيص بعضهم بالوقوف: لا بأس به إذا كان الحاجة وأكرهه على سبيل الأثرة والعطية في معناه» اهـ.

(٣) أخرجه الطبراني والبيهقي وسعيد بن منصور، وقد حسن الحافظ ابن حجر إسناده في الفتح.

(٤) النحل: بضم النون وسكون الحاء المهملة. مصدر نحلت، من العطية، أنحله بضم الحاء واللام. نحلاً. والنحلى: العطية. على فعلى. قاله الجوهري. وقال غيره: النحل والنحلة: العطية والهبة ابتداء من غير عوض ولا استحقاق.

والأرض ، وأثبتت عليه الشريعة ، فهو أشد موافقة للقرآن من كل قياس على وجه الأرض ، وهو محكم الدلالة غاية الأحكام ، فرد بالمشابه من قوله : « كل أحد أحق بماله من ولده والناس أجمعين » . فكونه أحق به يقتضي حواز تصرفه فيه كما يشاء ، ويقاس متشابهه على إعطاء الأجانب . ومن المعلوم بالضرورة ، أن هذا المشابه من العموم والقياس لا يقاوم هذا الحكم المبين غاية البيان . اهـ .

وذهب الأحناف ، والشافعي ، ومالك ، والجمهور من العلماء ، إلى أن التسوية بين الأبناء مستحبة والتفضيل مكروه ، وإن فعل ذلك بقدر . وأجابوا عن حديث النعمان بأجوبة عشرة ، كما ذكر الحافظ في «الفتح» ، كلها مردودة ، وقد أوردناها الشوكاني في «نيل الأوطار» ، نوردناها مختصرة مع زيادات مفيدة قال :

الجواب الأول : أن الموهوب للنعمان كان جميع مال والده . حكاه ابن عبد البر . وتُعقَّب بأن كثيراً من طرق الحديث مصرحة بالبعضية ، كما في حديث الباب أن الموهوب كان غلاماً ، وكما في لفظ مسلم المذكور ، قال : « تصدَّق عليَّ أبي ببعض ماله » . [مسلم (١١٢٣/١٣)]

الجواب الثاني : أن العطية المذكورة لم تُنَجِّزْ ، وإنما جاء بشير يستشير النبي ﷺ في ذلك ، فأشار عليه بالألا بفعل فترك . حكاه الطبري . ويجاب عنه ، بأن أمره ﷺ له بالارتجاع يشعر بالتنجيز . وكذلك قول عمرة : لا أرضى حتى تشهد ... إلخ .

الجواب الثالث : أن النعمان كان كبيراً ، ولم يكن قبض الموهوب ، فجاز لأبيه الرجوع . ذكره الطحاوي . قال الحافظ : وهو خلاف ما في أكثر طرق الحديث خصوصاً قوله : « فأرجعه » . فإنه يدل على تقدم وقوع القبض . والذي تضافت عليه الروايات ، أنه كان صغيراً وكان أبوه قابضاً له لصغره ، فأمره برد العطية المذكورة بعدما كانت في حكم المقبوض .

الجواب الرابع : إن قوله : « فأرجعه » . دليل الصحة ، ولو لم تصح الهبة لم يصح الرجوع ، وإنما أمره بالرجوع ، لأن للوالد أن يرجع فيما وهب لولده ، وإن كان الأفضل خلاف ذلك . لكن استحباب التسوية رجح على ذلك فلذلك أمره به . قال في «الفتح» : وفي الاحتجاج بذلك نظر ، والذي يظهر أن معنى قوله : « فأرجعه » . أي ؛ لا تمض الهبة المذكورة ، ولا يلزم من ذلك تقدم صحة الهبة .

الجواب الخامس : إن قوله : « أشهد على هذا غيري » . يذن بالإشهاد على ذلك ، وإنما امتنع من ذلك لكونه الإمام ، وكأنه قال : لا أشهد . لأن الإمام ليس من شأنه أن يشهد . وإنما من شأنه أن يحكم . حكاه الطحاوي . وارتضاه ابن القصار . وتعقب ، بأنه لا يلزم من كون الإمام ليس من شأنه أن يشهد أن يمتنع من تحمل الشهادة ، ولا من أدائها إذا تعينت عليه ، والإذن المذكور مراد به التوبيخ ؛ لما تدل عليه بقية ألفاظ الحديث . قال الحافظ : وبذلك صرح الجمهور في هذا الموضع . وقال ابن حبان : قوله : « أشهد » . صيغة أمر . والمراد به نفي الجوار . وهي كقوله لعائشة : « اشترطي لهم الولاء » . [البحاري (٥٢٨٠) ومسلم (١٧٥/١٧٢)] . اهـ . ويؤيد هذا تسميته ﷺ لذلك جوراً ، كما في الرواية المذكورة في الباب .

الجواب السادس : التمسك بقوله : «ألا سويت بينهم؟». على أن المراد بالأمر الاستحباب وبالنهي التزيه . قال الحافظ - وهذا جيد ، لولا ورود تلك الألفاظ الزائدة على هذه اللفظة ، ولا سيما رواية : «سوّ بينهم» .

الجواب السابع : قالوا : المحفوظ في حديث العمان . «قاربوا بين أولادكم» . لا «سوّوا» . وتعقب ، بأنكم لا توجبون المقاربة كما لا توجبون التسوية .

الجواب الثامن : في التشبيه الواقع بينهم في التسوية بينهم بالتسوية منهم في البر ، قرينة تدل على أن الأمر للندب . ورّد ، بأن إطلاق الجور على عدم التسوية والنهي عن التفضيل يدلان على الوجوب ، فلا تصلح تلك القرينة لصرفها ، وإن صلحت لصرف الأمر .

الجواب التاسع : ما تقدم عن أبي بكر من نحلته لعائشة ، وقوله لها : إني كنت نحتك نحلًا ، فلو كنت اخترتني لكان لك ، وإنما هو اليوم للوارث . وكذلك ما رواه الطحاوي ، عن عمر أنه نحل ابنه عاصمًا دون سائر ولده . ولو كان التفضيل غير جائز لما وقع من الخليفتين . قال في «الفتح» : وقد أجاب عروة عن قصة عائشة ، بأن أحوالها كانوا راضين . ويجاب بمثل ذلك عن قصة عاصم . اهـ . على أنه لا حجة في فعلهما لا سيما إذا عارض المرفوع .

الجواب العاشر : أن الإجماع انعقد على جواز عطية الرجل ماله لغير ولده . فإذا جاز له أن يخرج جميع ولده من ماله لتمليك الغير ، جاز له أن يخرج بعض أولاده بالتمليك لبعضهم . ذكره ابن عبد البر . قال الحافظ : ولا يخفى ضعفه ؛ لأنه قياس مع وجود النص . اهـ . فالحق أن التسوية واجبة ، وأن التفضيل محرّم . واختلف الموجبون في كيفية التسوية ؛ فقال محمد بن الحسن ، وأحمد ، وإسحاق ، وبعض الشافعية ، والمالكية : العدل أن يعطى الذكر حظين ، كالميراث . واحتجوا ، بأن ذلك حظه من المال لو مات عند الوهاب . وقال غيرهم : لا فرق بين الذكر والأنثى ، وظاهر الأمر بالتسوية .

الرجوع في الهبة : ذهب جمهور العلماء إلى حرمة الرجوع في الهبة ، ولو كانت بين الإخوة أو الزوجين ، إلا إذا كانت هبة الوالد لولده<sup>(١)</sup> فإن له الرجوع فيها ، لما رواه أصحاب «السنن» ، عن ابن عباس ، وابن عمر ، أن النبي ﷺ قال : «لا يحل لرجل أن يعطي عطية أو يهب هبة ، فيرجع فيها ، إلا الوالد<sup>(٢)</sup> فيما يعطي ولده<sup>(٣)</sup>» ، ومثل الذي يعطي العطية ثم يرجع فيها كمثل الكسب يأكل ، فإذا شيع قاء ، ثم عاد في قيئه» . رواه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، والترمذي ، وقال : حسن صحيح . [أحمد (٤٠/١) وأبو داود (٣٥٣٩) والترمذي (٢١٣٢) والنسائي (٢٦٥/٦) وابن ماجه (٢٣٧٧)] . وهذا أبلغ في الدلالة على التحريم .

(١) وقال مالك : له الرجوع فيما وهب له إلا أن يكون الشيء قد تغير عن حاله فإن تغير لم يكن له أن يرجعه . وقال أبو حنيفة : ليس له الرجوع فيما وهب لاسه ولكن ذي رحم من ذوي أرحامه وله الرجوع فيه وهب لأخيه . وهذا مذهب غير قوي لمخالفته الأحاديث .

(٢) حكم الأم مثل الأب عند أكثر العلماء

(٣) سواء أكان الولد كبيرًا أم صغيرًا

وفي إحدى الروايات عن ابن عباس : « ليس لنا مثل السوء ، الذي يعود في هبته كالكسب يرجع في قيئه » . وكذلك يجوز الرجوع في الهبة ، في حالة ما إذا وهب ليتعوض من هبته ويثاب عليها ، فلم يفعل الموهوب له ؛ لما رواه سالم ، عن أبيه ، عن رسول الله ﷺ قال : « مَنْ وهب هبة فهو أحق بها ، ما لم يشب منها » . [ابن ماجة (٢٣٨٧) والدرقضي (٤٤٣) ] . أي ؛ يعوض عنها . وهذا هو ما رجحه ابن القيم في «أعلام الموقعين» قال : ويكون الواهب الذي لا يحل له الرجوع هو من وهب تبرعاً محضاً ، لا لأجل العوض ، والواهب الذي له الرجوع هو مَنْ وهب ليتعوض من هبته ، ويثاب منها فلم يفعل الموهوب له ، وتُستعمل سنة رسول الله كنها ، ولا يُضرب بعضها ببعض .

ما لا يُردُّ من الهدايا والهبات :

١ - عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : «ثلاث لا ترد ؛ الوسائد ، والدهن»<sup>(١)</sup> ، واللبن»<sup>(٢)</sup> . [الترمذي (٢٧٩٠) ] .

٢ - وعن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «من عرض عليه ريحان ، فلا يرده ؛ لأنه خفيف المحمل طيب الريح»<sup>(٣)</sup> . [أحمد (٣٢٠/٢) ومسلم (٢٢٥٣) وأبو داود (٤١٧٢) والنسائي (١٨٩/٨) ] .

٣ - وعن أنس ، أن النبي ﷺ كان لا يرد الطيب . [الترمذي (٢٧٨٩) ] .

الثناء على المهدي والدعاء له :

١ - عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «مَنْ لم يشكر الناس ، لم يشكر الله»<sup>(٤)</sup> . [عبد الله بن أحمد كما في أطراف المسند (٧٤٥٧) وابن أبي الدنيا في كتاب الشكر (٦٣) ] .

٢ - وعن جابر ، عن النبي ﷺ قال : «مَنْ أُعطي عطاء فوجد<sup>(٥)</sup> فليجز به ، ومن لم يجد فليئن ، فإن من أثنى فقد شكر ، ومن كتم فقد كفر ، ومن تحلى بما لم يُعطه كان كلابس ثوبي زور»<sup>(٦)</sup> . [أبو داود (٤٨١٣ و٤٨١٤) والترمذي (٢٠٣٤) وابن حبان (٣٤٠٦) ]

٣ - وعن أسامة بن زيد ، قال : قال رسول الله ﷺ : «مَنْ صُنِعَ إليه معروف ، فقال لفاعله : جزاك الله خيراً . فقد أبلغ في الثناء»<sup>(٧)</sup> . [الترمذي (٢٠٣٥) والنسائي في عمل اليوم والليلة (١٨٠) ]

٤ - وعن أنس ، قال : لما قدم رسول الله ﷺ المدينة أتاه المهاجرون ، فقالوا : يا رسول الله ، ما رأينا قومًا أبذل من كثير<sup>(٨)</sup> ، ولا أحسن مواساة من قليل من قوم نزلنا بين أظهرهم ، لقد كفونا المؤونة ، وأشركونا في المهنة<sup>(٩)</sup> ، حتى خفنا أن يذهبوا بالأجر كله؟ فقال : «لا ، ما دعوتهم لهم ، وأثنيتم عليهم»<sup>(١٠)</sup> . [أبو داود (٤٨١٢) والنسائي في عمل اليوم والليلة (١٨١) ] .

(١) لدهن : الطيب . (٢) رواه الترمذي ، وقال : هذا حديث عريب .

(٣) رواه مسلم . (٤) رواه أحمد والترمذي بإسناد صحيح .

(٥) فوجد أي سعة من المال . (٦) رواه أبو داود والترمذي .

(٨) أبذل من كثير أي من مال . (٩) المهنة . ما يقوم بالكفاية وإصلاح المعيشة .

(١٠) رواه الترمذي بإسناد صحيح .

## العمرى

**تعريفها:** العُمْرَى: هي نوع من الهبة؛ وهي أن يهب إنسان آخر شيئاً مدى عمره. أي؛ على أنه إذا مات الموهوب له، عاد الشيء للواهب. ويكون ذلك بلفظ: أَعْمَرْتُكَ هَذَا لشيء. أو: هذه الدار. أي: جعلتها لك مدة عمرك. ونحو هذا من العبارات. ويسمى القائل مُعَمِّراً، والمقول له مُعَمَّرًا. وقد اعتسر النبي ﷺ فكرة الاسترداد بعد وفاة المعمر له باطلة، فأثبت في العمرى ملك اليمين الدائم للمعمر له، ما دام حيًّا ثم من بعده لورثته الذين يرثون أملاكه، إن كان له ورثة. فإن لم يكن له ورثة كانت لبيت المال، ولا يعود إلى المعبر شيء منها قط. فعن عروة، أن النبي ﷺ قال:

١ - «مَنْ أَعْمَرَ عُمْرَى، فَهِيَ لَهُ وَلِعَقْبِهِ يَرِثُهَا مَنْ يَرِثُهَا مِنْ عَقْبِهِ مِنْ بَعْدِهِ». [البحري (٢٦٢٥) ومسلم (١٦٢٥)]

٢ - وعن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «العُمْرَى جائِزَةٌ». أخرجه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي. [أحمد (٤٦٨/٢) والبخاري (٢٦٢٦) ومسلم (١٦٢٦) وأبو داود (٣٥٤٨) والنسائي (٣٧٨٦)].

٣ - وعن أبي سلمة، عن جابر، أن نبي الله ﷺ كان يقول: «العمرى لمن وهبت له». أخرجه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي. [البخاري (٢٦٢٥) ومسلم (١٦٢٥) وأبو داود (٣٥٥٣) والنسائي (٢٧٤/٦)].

٤ - وعنه، أن رسول الله ﷺ قال: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْمَرَ عُمْرَى لَهُ وَلِعَقْبِهِ، فَإِنَّهَا لَذِي يُعْطَاهَا لَا تَرْجِعُ لِلَّذِي أَعْطَاهَا؛ لِأَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِثُ». أخرجه مسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه. [مسلم (١٦٢٥) وأبو داود (٣٥٥٣ - ٣٥٥٨) والترمذي (١٣٥٠ - ١٣٥١) والنسائي (٢٧٢/٦) وابن ماجه (٢٣٨٠)].

٥ - وروى أبو داود، عن طارق المكي، أن جابر بن عبد الله قال: قضى رسول الله ﷺ في امرأة من الأنصار أعطاه ابنها حديقة من نخل فماتت، فقلد ابنها: إنما أعطيتها حياتها. وله إخوة، فقال رسول الله ﷺ: «هي لها؛ حياتها وموتها». قال: كنت تصدقت بها عليها. قال: «ذلك أبعد لك». [أبو داود (٣٥٥٧)]. وإلى هذا ذهب الأحناف، والشافعي، وأحمد. وقال مالك: العمرى؛ تملك المنفعة دون الرقبة، فإن جعلها عمرى له، فهي له مدة عمره لا تورث. فإن جعلها له ولعقبه بعده، كانت ميراثاً لأهله. والحديث حجة عليه.

\* \* \*

## الرقبي

**تَعْرِيفُهَا :** هي أن يقول أحد الأشخاص لصاحبه : أرققتك داري وجعلتها لك في حياتك ، فإن مثَّ قبلي رجعت إليَّ ، وإن مثَّ قبلك فهي لك ولعقبك . فكلَّ واحدٍ منهما يرقب موت صاحبه ، فتكون ابدار التي جمعها رقبى لأحر من بقي منهما . قال مجاهد : العمرى ؛ أن يقول الرجل للرجل : هو لك ما عشت . فإذا قال ذلك فهو له ولورثته . والرقبي ؛ أن يقول الإنسان : هو للآخر مني ومنك .

**مشروعيتها :** وهي مشروعة ؛ فعن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «العمرى جائزة لأهلها ، والرقبي جائزة لأهلها» . أخرجه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، وقال الترمذي : حسن . أحمد (٢٥٠/١) والنسائي (٦/٢٧٢) وأبو داود (٣٥٥٨) والترمذي (١٣٥١) وابن ماجه (٢٣٨٣) .

**حكمها :** حكمها حكم العمرى ، عند الشافعي ، وأحمد . وهو حكم ظاهر الحديث . وقال أبو حنيفة : العمرى موروثة ، والرقبي عارية .

\*\*\*

## النفقة

سبق أن ذكرنا وجوب نفقة الزوجة على زوجها، وبقي أن نذكر نفقة الوالدين على ابهما، ونفقة الابن على أبيه، ونفقة الأقارب، ونفقة الحيوان.

**نفقة الوالدين وأخذهما من مال ابنيهما:** نفقة الوالدين المعسرين واجبة على الولد، متى كان واحداً لها. فعن عمارة بن عمير، عن عمته، أنها سألت عائشة، قالت: في حجري يتيم، أفأكل من ماله؟ فقالت: قال رسول الله ﷺ: «إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه، وولده من كسبه»<sup>(١)</sup>. [أحمد (٦/٤١ و١٢٦) وأبو داود (٣٥٢٨) والترمذي (١٣٥٨) والنسائي (٢٤١/٧) وابن ماجه (٢١٣٧ و٢٢٩١)]. وأما أخذ الوالدين من مال ابنيهما، فإنه يجوز لهما أن يأخذا منه، سواء أذن الولد أم لم يأذن، ويجوز لهما أن يتصرفا فيه، ما لم يكن ذلك على وجه السرف والسفه؛ للحديث المتقدم، ولحديث جابر، أن رجلاً قال: يا رسول الله، إن لي مالاً وولداً، وإن أبي يريد أن يجتاح مالي. فقال: «أنت ومالك لأبيك»<sup>(٢)</sup>. [ابن ماجه (٢٢٩١)]. وذهب الأئمة الثلاثة إلى أنه لا يأخذ من مال ابنه، إلا بقدر الحاجة. وقال أحمد: له أن يأخذ من مال ولده ما شاء عند الحاجة وغيرها.

**وجوب النفقة على الوالد الموسر لولده المعسر:** وكما تجب النفقة على الولد الموسر لوالده المعسر، فإنها تجب للولد المعسر على والده الموسر؛ لقوله ﷺ لهند: «خذي من ماله ما يكفيك وولدك بالمعروف». [سبق تخريجه]. قال أحمد: إذا بلغ الولد معسراً، أو لا حرفة له، لا تسقط نفقته عن أبيه إذا لم يكن له كسب ولا مال.

**النفقة للأقرباء:** أما النفقة للأقرباء المعسرين على أقربائهم الموسرين، فقد اختلف فيها الفقهاء اختلافاً كبيراً؛ فمنهم من قال بعدم وجوبها، إلا من باب البر وصلة الرحم. قال الشوكاني: ولا تجب على القريب لقريبه إلا من باب صلة الرحم. قال: وأما كونها لا تجب نفقة سائر القرابة، إلا من باب صلة الرحم؛ فلعدم ورود دليل يخص ذلك، بل جاءت أحاديث صلة الرحم وهي عامة، والرحم المحتاج إلى النفقة أحق الأرحام بالصلة؛ وقد قال - تعالى -: ﴿لِيَفِيقَ ذُرِّيَّتَهُ بَيْنَ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِّرَ عَلَيْهِ رِزْقٌ فَلْيُنْفِقْ رِمًّا ؕ إِنَّهُ لَا يَكُفِّرُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً ؕ هَاتِنَاهَا سَيَحْمَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرَيْسُرٍّ ۖ﴾ (٧) [الطلاق: ١٧]. ﴿عَلَى الْوُسْعِ قَدَرُكُمْ وَعَلَى الْفَقْرِ قَدَرُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٦].

وقالت الشافعية: تجب النفقة على الموسر؛ سواء أكان مسلماً أم غير مسلم للأصول من الآباء والأجداد وإن علوا، وللنفروع من الأبناء وأبناء الأبناء وإن نزلوا، ولا تجب لغير هؤلاء.

(١) أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي، وقال حسن.

(٢) رواه ابن ماجه، واللام للإباحة لا التملك، فإن مال الولد له وركاته عليه، وهو موروث عنه.



وقالت مانكية : لا تحب النفقة إلا للأب ، والأم ، والاس ، وابنت . ولا تحب للأجداد ، ولا للأحفاد ، ولا لغيرهما من الأقارب ، ولا يجمع اختلاف الدين من وحوها . ولحبدلة يوحىون النفقة على القريب الموسر . لذي يرث القريب احتاج إذا مات وترك مالا ، فهي تسير مع اسرات سيراً مصرداً ؛ لأن الغرم بالعم ولحقوق متدلة . وهم يوحىونها للوالدين وإن عوا ، والولد وإن نزل ؛ وعندهم لا تحب النفقة لدوي الأرحم ، وهم من ليسو لدوي فروص ويسوا بعصات . فلا نفقة لهم ولا عليهم ، إن لم يكونوا من جهة الأصول والفروع ؛ وذلك لصعف قرابتهم ، وعدم النص في شأنهم من قرآن وسنة . وقد توسع ابن حزم ، فقال : إنه يجبر القادر على النفقة على المحتاج من أبويه وأجداده وإن عوا ، وعلى البنين والبنات وبنينهم وإن سفلوا ، وعلى الإخوة والأخوات والزوجات . كل هؤلاء يسوى بينهم في إيجاب النفقة ، ولا يقدم منهم أحد على أحد ؛ فإن فضل هؤلاء عن هؤلاء بعد كسوتهم ونفقتهم شيء ، أجبر على النفقة على ذوي رحمه المحرمة ومورثيه<sup>(١)</sup> ، إن كان من ذكرنا لا شيء لهم ، ولا عمل بأيديهم تقوم مؤونتهم منه ؛ وهم الأعمام والعلمات وإن عوا ، والأخوال والخالات وإن علوا ، وبنو الإخوة وإن سفلوا ، ومن قدر من كل هؤلاء على معاش وتكسب ، وإن كان خسيساً ، فلا نفقة له ، إلا الأبوين ، والأجداد ، والجدات والزوجات ، فإنه يكلف أن يصونهم عن خسيس الكسب ، إن قدر على ذلك . ويباح عليه في كل ما ذكرنا ما به عنه غنى من عقاره ، وعروضه ، وحيوانه .

**نفقة الحيوان :** يجب على الشخص أن ينفق على بهائم وحيوانه ، ويقدم لها ما يقيم حياتها من طعام وشراب ، فإن لم يفعل أجبره الحاكم على النفقة عليها ، أو على بيعها ، أو على ذبحها . فإن لم يفعل ، تصرف الحاكم بما هو أصلح .

١- عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : «عذبت امرأة في هرة سجنها ، حتى ماتت فدخلت فيها النار ، لا هي أطعمتها وسقيتها ؛ إذ حبستها ، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض» . [سبق تحريجه]

٢- وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : «بينما رجلٌ يمشي بطريق اشتد عليه العطش ، فوجد بئراً فنزل فيها فشرب ، ثم خرج فإذا كلب يلهث ، يأكل الثرى من العطش ، فقال الرجل : لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي بلغ مني . فنزل ابشر فملاً خفه ماءً ، ثم أمسكه بفيه حتى رقي ، فسقى الكلب ، فشكر الله له فغفر له» . قالوا : يا رسول الله ، وإن لنا في البهائم أجراً؟ فقال : «في كل كبد رطبة أجر» . [أحمد (٥١٧/٢) وسخاري (٢٣٦٣) ومسلم (١٥٣/٢٢٤٤)] .

\*\*\*

(١) أي من يرثهم لو ماتوا عن مال يورثهم

## الحجر

**تَعْرِيفُهُ:** الحجر في النعة؛ التضييق والمنع، ومنه قول الرسول ﷺ لمن قال: اللهم ارحمني وارحم محمدًا، ولا ترحم معًا أحدًا: «لقد ححرت واسقًا يا أعرابي». [أحمد (٢٣٩/٢) وسحري (٦٠١٠) وأبو داود (٣٨٠) والنسائي (١٤/٣)]. ومعناه في اشرع؛ منع الإنسان من التصرف في ماله.

**أقسامه:** والحجر ينقسم قسمين:

**الأول:** الحجر لحق الغير، مثل الحجر على المفلس، فإنه يمنع من التصرف في ماله محافظة على حقوق الغرماء؛ فقد حجر الرسول ﷺ على معاذ، وباع ماله في دينه. رواه سعيد بن منصور. [الدارقطني (٤/٢٣١) والبيهقي (٤٨/٦) والحاكم (٢٧٣/٣)].

**والثاني:** الحجر لحفظ النفس، مثل الحجر على الصغير، والسفيه، والمجنون، فإن في الحجر على هؤلاء مصحة تعود عليهم، بخلاف المفلس.

**الحجر على المفلس:** المفلس؛ هو الذي لا يملك مالاً، ولا يملك ما يدفع به حاجته، وبلغ به الفقر إلى الحالة التي يقال عنه فيها: ليس معه قُلُسٌ. وسمي مفلساً وإن كان ذا مال؛ لأن ماله مستحق للغرماء، فكأنه معدوم لا وجود له. ويعرفه الفقهاء؛ بأنه الشخص الذي كثر دينه، ولم يجد وفاء له، فحكم الحاكم بإفلاسه.

**مما طلة القادر على الوفاء:** القادر على الوفاء إن ماطل، ولم يف بالدين الذي حل أجله، يعتبر ظالماً؛ لقول الرسول ﷺ: «مطلُّ الغني ظلمٌ». [سبق تخريجه]. وبهذا الحديث استدلل جمهور العلماء على أن المطل مع الغني كبيرة، ويجب على الحاكم أن يأمره بالوفاء، فإن أبي حبسه، متى طلب الدائن ذلك؛ لقول الرسول ﷺ: «لأيِّ الواجد يحل عرضه وعقوبته»<sup>(١)</sup>. [أحمد (٣٨٨/٤) وأبو داود (٣٦٢٨) والنسائي (٧/٣١٦ و٣١٧) وابن ماجه (٢٤٢٧) والبيهقي (٥١/٦) والحاكم (١٠٢/٤) وابن حبان (٥٠٨٩) والبخاري تعليقاً (٥/٦١)]. قال ابن المنذر: أكثر من نحفظ عنه من علماء الأمصار وقضاتهم يرون الحبس في الدين. وكان عمر ابن عبد العزيز يقسم ماله بين الغرماء ولا يحبس. وبه قال الليث. فون أصر على عدم قضاء الدين ولم بيع ماله، باعه الحاكم، وقضى رب المال دفعاً للضرر عنه.

**الحجر على المفلس وبيع ماله:** ومن له مال ولكنه لا يفي بديونه، فإنه يجب على الحاكم أن يحجر عليه، متى طلب الغرماء أو بعضهم ذلك منه، حتى لا يصير بهم. وله أن يبيع ماله إذا امتنع عن بيعه، ويقع بيعه صحيحاً؛ لأنه يقوم مقامه. وأصل هذا ما رواه سعيد بن منصور، وأبو داود، وعبد الرزاق من حديث عبد الرحمن بن كعب بن مالك مرسلًا، قال: كان معد بن جبل شائبًا سخيًا، وكان لا يمسك شيئًا، فلم

(١) عرضه شكوته

(٢) عقوبته حسه.

يزول يَدَانِ حتى أعرق ماله كله في الدين ، فأثنى النبي ﷺ فكلّمه ليكلّم عرماه ، فبو تركوا لأحد لتركوا لمعاذ لأجل رسول الله ﷺ ، فباع رسول الله ﷺ لهم ماله ، حتى قام معاذ بغير شيء . [أبو دود في المراسيل (١٧٢) وعبد الرزاق في لمصنف (١٥١٧٧) ولد رضي (٢٣١/٤) . وفي «سبل الأوطار» : استدل بالحجر على معاذ ، على أنه يجوز الحجر على كلّ مدين ، وعلى أنه يجوز للحاكم بيع مال المدين لقضاء دينه ، من غير فرق بين من كان ماله مستغرّقاً بالدين ، ومن لم يكن ماله كذلك . اهـ . ومتى تم الحجر عليه ، فإن تصرفه لا ينفذ في أعيان ماله ؛ لأن هذا هو مقتضى الحجر . وهو قول مالك . وأظهر قول الشافعي . ويقسم المال بالخصص على الغرماء الحاضرين الطالبين ، الذين حلت آجال حقوقهم فقط ، لا يدخل فيهم حاضر لا يصب ، ولا غائب لم يوكّل ، ولا حاضر أو غائب لم يحل أجل حقه ، طلب أو لم يطلب . وهذا ما ذهب إليه أحمد . وهو أصح قول الشافعي . وعند مالك ، يحل الدين بالحجر إذا كان مؤجلاً . أما الميت المفلس ، فإنه يقضي لكلّ من حضر أو غاب ، طلب أو لم يطلب ، ولكنّ ذي دين ، سواء أكان الدين حالاً أو مؤجلاً . ويقدم حق الله ، كالزكاة والكفارات على حق العباد ؛ لقول رسول الله ﷺ : «فإن دين الله أحقّ بالقضاء» . [مسلم (١١٤٨) . وذهب أبو حنيفة ، إلى أنه لا يجوز الحجر على المدين ولا يبيع ماله ، بل يحبس الحاكم حتى يقضي . والرأي الأول أرجح ؛ لموافقته للحديث .

**الرجل يجد ماله عند المفلس : إذا وجد الرجل ماله عند المفلس ، فله عدة صور ، نذكرها فيما يلي :**

١- من وجد ماله بعينه عند المفلس ، فإنه أحقّ به من سائر الغرماء ؛ لقول الرسول ﷺ : «مَنْ أدرك ماله بعينه»<sup>(١)</sup> عند رجل قد أفلس ، فهو أحقّ به من غيره . رواه البخاري ، ومسلم . [بخاري (٢٤٠٢) ومسلم (١٥٥٩/٢٣ و٢٤) .

٢- إذا تغير المال بالزيادة أو النقص ، فإنه ليس صاحبه أولى به ، بل يكون أسوة الغرماء . أي ؛ مثل الغرماء .

٣- إذا باع المال وقبض بعض الثمن ، فإنه يكون أسوة الغرماء ، وليس له حق في استرجاع المبيع عند الجمهور . والراجح من قول الشافعي ، أن البائع أولى به .

٤- إذا مات المشتري ، ولم يكن البائع قبض الثمن ، ثم وجد البائع ما باعه فهو أولى به ؛ للحديث المتقدم ، ولأنه لا فرق بين الموت والإفلاس . وهذا عند الشافعي . وقال أبو هريرة : لأقضيّن فيكم بقضاء رسول الله ﷺ : «مَنْ أفلس أو مات ، فوجد رجل متاعه بعينه ، فهو أحقّ به» . وهذا الحديث صحّحه الحاكم . [الشافعي (١٦٣/٢) وأبو داود (٣٥٢٣) وابن ماجه (٢٣٦٠) والحاكم (٥١٠/٢) .

لا حَجَرَ على معسر : وإنما يكون الحجر على المفلس في حالة ما إذا لم يتبين إعساره . فإن تبين إعساره لا يحبس ولا يحجر عليه ، ولا يلازمه الغرماء ، بل ينظر إلى ميسرة ، لقول الله - سبحانه - : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ دُونَ غَرْقٍ فَنَنْظِرُهُ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ [النقرة : ٢٨٠] .

(١) له بغير بريادة أو نقصان .

وروى مسلم، أن رجلاً مديناً أصيب في ثمار اتاعه، فكثر ديه، فقال لبي عليه السلام: «تصدقو عليه، فصدقوا عنه، فم ينع ديك وفاء ديه، فقال لرسول عليه السلام للعرماء: «حدوا ما وحدتم، وليس لكم إلا ذلك» [مسلم (١٨/١٥٥٦)]. وإيضاً معسر توائه مصاعف؛ فعن ريدة، أن رسول عليه السلام قال: «من أنظر معسر، فله بكل يوم مثنيه صدقة». [أحمد (٣٦٠/٥) وابن ماجه (٢٤١٨) والحاكم (٢٩/٢)].

ترك ما يقوم به معاشه : وإذا ساء حال نفسه من أجل العرماء ، فحب أن يترك له ما يقوم به معاشه من مسكن ، فلا ينبع داره<sup>(١)</sup> ، نبي لا عى به عهد ، ويترك له من لما ما يستأجر به حادماً يصصح لخدمة مثله ، وإن كن تاجرًا يترك له ما يتجر به ، وإن كان محترفًا يترك له آلة الحرفة ، ويجب له ولمن تلزمه نفقتهم أدنى نفقة مشبه من طعام والكسوة . قل الشوكاني : يجوز لأهل الدّين أن يأخذوا جميع ما يجدونه معه ، إلا ما كن لا يستعنى عنه ؛ وهو المنزل ، وستر العورة ، وما يقيه البرد ، وسد رمقه ومن يعول . وفي شرحه لهذا الكلام ذكر حديث معاذ ، ثم قل : لكنه لم يثبت أنهم أخذوا ثيابه التي عليه ، أو أخرجوه من منزله ، أو تركه هو ومن يعول لا يحدون ما لا بد لهم منه ، وهذا ذكرنا أنه يستثنى له ذلك . اهـ .

الحجر على السفيه : ويحجر على السفيه البالغ لسفهه وسوء تصرفه قال الله - تعالى : ﴿ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَدًا ﴾ [النساء: ٥] . دلت الآية على حوز الحجر على السفيه . قال ابن المنذر : أكثر عماء الأمصار يرون الحجر على كل مُضْطَعِّعٍ لماله ، صغيراً كان أم كبيراً<sup>(٢)</sup> . وفي «نيل الأوطار» : «قار في «لبحر» : والسفه المقتضي لحجر عند من أثته هو صرف لما في الفسق ، أو فيما لا مصلحة فيه ، ولا غرض ديني ولا دنيوي ، كشراء ما يسوي درهم بمائة ، لا صرفه في أكل طيب ، ولبس نفيس ، وفحر لمسموم ؛ لقول الله - تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ أَمْوَالِي الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ كَذَلِكَ نَفْصِلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٢] . وكذا لو أسفقه في القرب» . اهـ .

تصرفات الشَّفِيه: أفعال أسفیه قبل الحجر عليه جائزة، حتى يصدر احکم علیه بالحجر. فإذا صدر الحكم عليه بالحجر، فإن تصرفه لا يصح؛ لأن هذا هو مقتضى الحجر. فلا ينعقد به بيع، ولا شراء، ولا وقف، ولا يصح له إقرار.

إِقْرَأُ السَّفِيهَ عَلَى نَفْسِهِ : قال ابن المنذر : أجمع كل من نحض عنه من أهل العلم ، على أن إقرار المحجور عليه على نفسه جائز ، إذ كان بزي ، أو سرقة ، أو شرب خمر ، أو قذف ، أو قتل . وأن الحدود تقام عليه وإن ضلقت منه ، هي قول الأكثر . وإن أقر بعد صبح ، إلا أنه لا يؤخذ به إلا بعد وثائق الحصر عنه .

إظهارُ الحجرِ على الشَّفيهِ والفلس : من استحب إظهار الحجر على أسفهِه والمفسر ليعلمهما الدس .  
فلا يخذعوا بهما ، ويتعاموا معهما على بصيرة .

(١) هذه المثلثة هي المثلثة العظمى وذهب شافعي ومالك إلى أنها داره تدعى في هذه الحرة

(۲) قل أو حقیقه لا یختر علی من مع عارف لا یا یکون مقصد منه. قد کانت کذا مع من نسب الی مال ایہ حتی بلغ شصت و عشرين منه، فإذ بعث منه ما، ایہ بکن حب، سوء اک مقصد، غیر مقصد، وقل مالک، ایہ یترشد بعد بول حبه لا یروا  
خبر کما ویرشد

الحجرُ على الصَّغِيرِ : وكما يحجر على السفیه ، لسفهه ، فإنه يحجر على لصعير ، ويمنع من نصره في ماله صيانة له من الضيع . ولا يملك منه إلا بشرطين :  
الأول : أن يبيع الخم .

الثاني : أن يؤس منه لرشد ؛ يقول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿وَأَتْلُوا لَيْتَمَىٰ حَتَّىٰ إِذَا تَلَّوْا آلِكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء : ٦] . نزلت هذه الآية في ثابت بن رفاعه وفي عمه . وذلك أن رفاعه توفي ، وترك ابنه وهو صغير ، فأتى عم ثابت إلى النبي ﷺ ، فقال : إن ابن أخي يتيم في حجرني فما يحل لي من ماله ، ومتى أدفع إليه ماله ؟ فأنزل الله - تعالى - هذه الآية . [تفسير القرطبي (٣٤/٥) والإصابة (١٩٣/١) وأسباب النزول ؛ للواحيدي (١٧٥)] .

علامات البلوغ : والبلوغ يثبت بظهور علامة من العلامات الآتية ؛

١- الإماء ، سواء أكان ذلك بقظة أم منامًا ؛ لقول الله - سبحانه - : ﴿رَبِّهِ بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [النور : ٥٩] . وروى أبو داود ، عن علي - كرم الله وجهه - أن النبي ﷺ قال : «رفع القم عن ثلاث ؛ عن الصبي حتى يحتلم ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق» . [سبق تخريجه] . وروى الإمام عبي - كرم الله وجهه - أن رسول الله ﷺ قال : «لا يُثم بعد احتلام» . رواه أبو داود - [أبو داود (٢٨٧٣)] .

٢- إتمام خمس عشرة سنة ؛ لقول ابن عمر - رضي الله عنهما - : عُرضت على النبي ﷺ يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة ، فلم يجزني ، وعُرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة ، فأجازني . رواه البخاري - [البخاري (٢٦٦٤) ومسلم (١٨٦٨)] . فلما سمع عمر بن عبد العزيز ذلك ، كتب إلى عماله ألا يتعرضوا إلا لمن بلغ خمس عشرة سنة . وقال مالك ، وأبو حنيفة : لا يحكم لمن لا يحتلم بالبلوغ ، حتى يبلغ سبع عشرة سنة . وفي رواية عند أبي حنيفة ، وهي الأشهر : تسع عشرة سنة . وقال في الجارية : ببوغها لسبع عشرة سنة . وقال داود : لا يبلغ بالسن ما لم يحتلم ، ولو بلغ أربعين سنة .

٣- نبات الشعر حول القَبْلِ ، والمقصود بالشعر الشعر الأسود المتجدد ، لا مطلق الشعر فإنه موجود في الأطفال ؛ ففي غزوة بني قريظة كان يعرف المرء بأنه من المقاتلة بانبات الشعر حول قبله . وقال أبو حنيفة : لا يثبت بالإنبات حكم ، وليس هو يسوغ ولا دلالة عليه .

٤- الحيض والحمل : ويثبت البلوغ بهذه الأشياء المتقدمة بالنسبة للذكر والأنثى ، وتزيد الأنثى بالحيض والحمل ؛ لما رواه البخاري ، وغيره ، عن عائشة - رضي الله عنها - : أن النبي ﷺ قال : «لا يقل الله صلاة حائض ، إلا بحمار» . [أحمد (١٥٠/٦) وأبو داود (٦٤١) والترمذي (٣٧٧) وابن ماجه (٦٥٥)] . وأما الرشد فهو القدرة على إصلاح المال ، وحفظه من الضياع ، فلا يعين عبثًا فاحشًا عاليًا ، ولا يصرفه في حرام . وإذا بلغ الشخص غير رشيد ؛ استمرت الولاية المالية عليه ، حتى يؤس منه الرشد دون تحديد سن معينة للانتظار وفقًا لظاهر النص القرآني ، خلافًا لأبي حنيفة . ويعاد الحجر عليه إذا ظهر منه سفه بعد الرشد ؛ لأن

ضرر السفية، كما قال الحصاص، يسري إلى الكافة. فإنه إذا أفنى ماله بالتبدير، كان وئالاً وعيالاً على الناس وبیت المال. هذا من جهة الولاية على المال. أما الولاية على النفس، فإنها تنقطع عن الشخص بمجرد بنوغه عاقلاً وصرورته مكلفاً. قال ابن عباس وقد سئل: متى ينقضي يتم اليتيم؟ قال: لعمرى، إن الرجل لتتبت لحيته، وإنه لضعيف الأخذ لنفسه ضعيف العطاء، فإذا أخذ لنفسه من صالح ما أخذ الناس، فقد ذهب عنه اليتيم. وروى سعيد بن منصور، عن مجاهد في قوله - تعالى -: ﴿فَإِنْ أَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾ [النساء: ٦]. قال: العقل، لا يدفع إلى اليتيم ماله وإن شَطَطَ<sup>(١)</sup>، حتى يؤنس منه رشد.

**رفع الأمر إلى الحاكم عند رفع المال إلى المحجور عليه:** من العلماء من رأى شرط رفع الأمر إلى الحاكم، وإثبات رشده عنده، ثم يدفع إليه ماله. ومنهم من رأى أن ذلك متروك إلى اجتهاد الوصي. والرأي الأول أولى في زماننا هذا.

### الولاية على الصغير، والسفيه، والمجنون

**لمن تكون الولاية:** والولاية على الصغير، والسفيه، والمجنون تكون للأب؛ فإن لم يكن الأب موجوداً، انتقلت الولاية إلى الوصي؛ لأنه نائبه. فإن لم يكن وصي، انتقلت إلى الحاكم. والجد، والأم، وسائر العصبات لا ولاية لهم إلا بالوصية.

**الوصي وشروطه:** الوصي؛ هو الذي وكل إليه أمر المحجور عليه، سواء أكان التوكيل من الأقارب أم من الحاكم. ويجب أن يكون مشهوراً بالدين، والعدالة، والرشد، سواء أكان رجلاً أم امرأة، فقد أوصى عمر إلى حفصة - رضي الله عنهما. والواجب على الوصي، أن يعمل في مال اليتيم والمحجور عليه ما ينمي وي زيد فيه. ويجوز عند الإمام مالك للوصي وللأب أن يشتريا من مال اليتيم لأنفسهما، وأن يبيعا مال أنفسهما بمال اليتيم، إذا لم يحاييا أنفسهما.

**التنزه عن الولاية عند الضعف:** عن أبي ذر، أن النبي ﷺ قال له: «يا أبا ذر، إني أراك ضعيفاً، وإني أحب لك ما أحب لنفسى، فلا تأمرن على اثنين، ولا تولين مال يتيم». [أحمد (١٨٠/٥) ومسنم (١٨٢٦/ ١٧)].

**الولي يأكل من مال اليتيم:** يقول الله - سبحانه -: ﴿وَمَنْ كَانَ عَيْنًا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ٦]. أفادت هذه الآية، أن الولي الغني لا حق له في مال اليتيم، وأن أحر ولايته مشوبة له من الله. فإن فرض له الحاكم شيئاً، حل له أكله. أما إذا كان فقيراً، فنه أن يأخذ من ماله بالمعروف. أي؛ المعروف في أجرة مثله لمثل العمل الذي يقوم به؛ قالت السيدة عائشة - رضي الله عنها - في هذه الآية: نزلت في ولي اليتيم الذي يقوم عليه ويصلح ماله، إن كان فقيراً أكل بالمعروف. وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: إني فقير ليس لي شيء ولي يتيم. فقال: «كل من مال يتيمك غير

(١) شَطَطُ أي كرسه.

مُسْرَف ، وَلَا مُنَادِر<sup>(١)</sup> ، وَلَا مَتَّالٍ<sup>(٢)</sup> . [أبو داود (٢٨٧٢) والسنائي (٣٦٩٨) وابن ماجة (٢٧١٨)] . والمراد  
المهي عن أحد أكثر من أجرة مثله .

الثَّقَّةُ عَلَى الصَّغِيرِ : قال الله - تعالى - . ﴿وَلَا تَوْنُوا السَّعْيَةَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا  
وَأَكْثُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [النساء : ٥٠] . قال القرطبي : «نوصي يفتى على اليتيم على قدر ماله وحاله ؛  
فإن كان صغيراً وماله كثير ، اتحد به ظئراً وحواصص ، ووسّع عليه في النفقة . وإن كان كبيراً قدر له ناعم  
اللباس ، وشهي الطعام والخدم . وإن كان دون ذلك فحسسه ، وإن كان دون ذلك ، فحشش الصعدم  
واللباس قدر الحاجة . فإن كان اليتيم فقيراً لا مال له ، وحب على الإمام القيام به من بيت المال . فإن لم  
يفعل الإمام ، وحب ذلك على المسلمين الأخص به فالأخص . وأمه أخص به ، فيحب عبيها إرضاعه  
والقيام به ، ولا يرحع عليه ولا عسى أحد . اهـ .

هل للوصي والزوجة والحازن أن يتصدقوا بدون إذن : ونيس للوصي ، ولا للزوجة ، ولا للحازن أن  
يتصدقوا من مال إلا بإذن صاحب المال ، إلا أن يكون شيئاً لا يضر مال . عن عائشة - رضي الله عنها - أن  
السي عليه السلام قال : «إذا أنفقت المرأة من طعام زوجها غير مفسدة ، كان بها أجره بما أنفقت وزوجها أجر  
ما كسب ، ولحازن مثل ذلك لا يقص بعضهم من أجر بعض شيئاً» . [الحاري (١٤٢٥) ومسلم (١٠٢٤)] .

\*\*\*

(١) أي مدبر كبر لأينم ويوعهم الحلم  
(٢) أي حامع نمان .

## الوصية

**تعريفها:** الوصية مأخوذة من وصيت الشيء أوصيته إذا أوصلته . فالنوصي وصل ما كان في حياته بعد موته . وهي في لشرع ؛ هبة الإنسان غيره عيًّا ، أو دينًا ، أو منفعة ، على أن يملك النوصي له الهبة بعد موت النوصي . وعرفها بعضهم : بأنها تمليك مضاف إلى ما بعد الموت بصريق اشرع . ومن هذا التعريف يتبين الفرق بين الهبة والوصية ؛ فالتمليك المستفاد من الهبة يثبت في الحال ، أما التمليك المستفاد من الوصية ؛ فلا يكون إلا بعد الموت . هذا من جهة ومن جهة أخرى ، فالهبة لا تكون إلا بالعين ، والوصية تكون بالعين ، وبالدين ، وبالمنفعة .

**مشروعيتها:** وهي مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع ؛ ففي الكتاب يقول الله - سبحانه - : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا <sup>(١)</sup> الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ <sup>(٢)</sup> حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ <sup>(٣)</sup> ﴾ [البقرة: ١٨٠] . ويقول - جل شأنه - : ﴿ هُوَ بَعْدَ وَصِيِّ يُوْصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ [النساء: ١١] . ويقول - ﷻ : ﴿ إِنَّمَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهِدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذُوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ [المائدة: ١٠٦] . وجاء في السنة الأحاديث الآتية :

١- روى البخاري ، ومسلم ، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه ، بيت ليلتين <sup>(٤)</sup> ، إلا ووصيته مكتوبة عنده » . [البخاري (٢٧٣٨) ومسلم (١/١٦٢٧)] . قال ابن عمر : ما مرت علي ليلة منذ سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك ، إلا وعندي وصيتي . ومعنى الحديث ، أن الحزم هو هذا ، فقد يفاجئه الموت . قال الشافعي : ما الحزم والاحتياط للمسلم ، إلا أن تكون وصيته مكتوبة عنده ، إذا كان له شيء يريد أن يوصي فيه ؛ لأنه لا يدري متى تأتبه منيته ، فتحول بينه وبين ما يريد من ذلك .

٢- وروى أحمد ، والترمذي ، وأبو داود ، وابن ماجه ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ قال : « إن الرجل ليعمل المرأة بطاعة الله ستين سنة ، ثم يحضرهما الموت فيُضَارَّان في الوصية ، فتجب لهما النار » ، ثم قرأ أبو هريرة : ﴿ هُوَ بَعْدَ وَصِيِّ يُوْصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضْكَأٍ وَصِيَّةٍ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ خَلِيمٌ ﴾ [النساء: ١٢] [أحمد (٢٧٨/٢) وأبو داود (٢٨٦٧) والترمذي (٢١١٧) وابن ماجه (٢٧٠٤)]

٣- وروى ابن ماجه ، عن جابر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من مات على وصية ، مات على سبيل وشة ، ومات على تقى وشهادة ، ومات مغفورًا له » [ابن ماجه (٢٧٠١)] . وقد أجمعت الأمة على مشروعية الوصية .

(٢) أي وحدت أسانه .  
(٤) المعروف الذي لا ظلم فيه لورثة .

(١) أي فرض .  
(٣) المار  
(٥) ستقر لا لسجد .



وصية الصّحابة : لقد انتقل الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى وهم يوصون ؛ لأنه لم يترك مالا يُوصى به .  
 روى البحري ، عن أبي أوفى ، أنه ﷺ يوصون يوص [ سحاري (٢٧٤٠) ] .

قال العلماء في تعليل ذلك : لأنه لم يترك بعده مالا ، وأما الأرض فقد كان سئلهما ، وأما السلاح والعتة ، فقد أحرأ أنها لا تورث . ذكره النووي . أما الصّحابة فقد كانوا يوصون بعض أموالهم تقربا إلى الله ، وكانت لهم وصية مكتوبة لمن بعدهم من الورثة ، أخرج عبد الرزاق بسند صحيح ، أن أس بن عتبة قال : كانوا <sup>(١)</sup> يكتبون في صدور وصاياهم :

بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أوصى به فلان بن فلان أنه يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، ويشهد أن محمدا عبده ورسوله ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من في القبور . وأوصى من ترك من أهله أن يتقوا الله ويصحبوا ذات بينهم ، ويطيعوا الله ورسوله إن كانوا مؤمنين ، وأوصاهم بما أوصى به إبراهيم بنه ويعقوب : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة : ١٣٢] .

حكمتهما : جاء في الحديث عن رسول الله ﷺ قال : «إن الله تصدق عيكم بثلاث أموالكم زيادة في أعمالكم ، فضعوها حيث شئتم» . أو : «حيث أحببتهم» . والحديث ضعيف . [لدارقطني (١٥٠/٥) وحمد (٤٤١/٦) والبيهقي (٢٦٩/٦) وابن ماجه (٢٧٠٩)] . أفاد هذا الحديث ، أن الوصية قرينة تقترب بها الإنسان إلى الله ﷻ في آخر حياته ، كي تزداد حسناته وتندارك بها ما فاتته ، ولما فيها من إبر بالناس وللمواساة لهم .

حكمها : أما حكمها - أي ؛ وصفها الشرعي - من حيث كونها مطلوبة الفعل أو الترك <sup>(٢)</sup> ، فقد اختلف العلماء فيه إلى عدة آراء ، نجلها فيما يلي :

الرأي الأول : يرى أن الوصية واجبة على كل من ترك مالا ، سواء أكان المال قليلا أم كثيرا . قاله الزهري ، وأبو مجلز . وهذا رأي ابن حزم . وروي الوجوب عن ابن عمر ، وطبعة ، والزيبر ، وعبد الله بن أبي أوفى ، وطبعة بن مصرف ، وطاووس ، ولشعبي . قال : وهو قول أبي سيمان ، وجميع أصحابنا . واستدلوا بقول الله - تعالى - : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا لِّوَصِيَّتِهِ لِّلْأَقْرَبِينَ بِأَقْرَبٍ حَقًّا عَلَى الْغَائِبِينَ ﴾ [سورة : ١٨٠] .

الرأي الثاني : يرى أنها تجب للوالدين والأقربين الذين لا يرثون الميت .

وهذا مذهب مسروق ، وإياس ، وقتادة ، وابن جرير ، والزهري .

الرأي الثالث : وهو قول الأئمة الأربعة ، والزيدية : إنها ليست فرضا على كل من ترك مالا . كما في الرأي الأول - ولا فرضا للوالدين والأقربين غير الورثين - كما هو الرأي الثاني - وإنما يحتلف حكمها باختلاف الأحوال . فقد تكون وحة ، أو مندوة ، أو محرمة ، أو مكروهة ، أو مباحة .

(١) أي اصحابه

(٢) ما حكمه من حيث ترده لثبوت عيبها فهو املك لموصى به لموصى به متى مات الموصى

**وجوبها :** فتجب في حالة ما إذا كان على الإنسان حق شرعي يخشى أن يضيع إن لم يوص به ، كوديعة ودين لله أو لآدمي ؛ مثل أن يكون عليه ركة لم يؤدها ، أو حج لم يقم به ، أو تكون أمانة تجب عليه أن يخرج منها ، أو يكون عليه دين لا يعلمه غيره ، أو يكون عنده وديعة بغير إ شاهد .

**استحبابها :** وتندب في القربات ، وللقرباء الفقراء ، وللصالحين من الناس .

**حرماتها :** وتحرم إذا كان فيها إصرار بالورثة ؛ روى عبد الرزاق : عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْخَيْرِ سَبْعِينَ سَنَةً ، فَإِذَا أَوْصَى جَافًا<sup>(١)</sup> فِي وَصِيَّتِهِ ، فَيَحْتَمُّ لَهُ بِشَرِّ عَمَلِهِ فَيَدْخُلُ النَّارَ ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الشَّرِّ سَبْعِينَ سَنَةً ، فَيَعْدِلُ فِي وَصِيَّتِهِ ، فَيَخْتَمُّ لَهُ بِخَيْرِ عَمَلِهِ فَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ » . قال أبو هريرة : اقرءوا إن شئتم : ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ﴾ [البقرة : ٢٢٩] . [أحمد (٢٧٨/٢) وأبو داود (٢٨٦٧) والترمذي (٢١١٧) وابن ماجه (٢٧٠٤) . وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح ، قال ابن عباس : الإضرار في الوصية من الكبائر . ورواه النسائي مرفوعاً ورجاله ثقات ] النسائي في السنن الكبرى (١١٠٩٢) . ومثل هذه الوصية التي يقصد بها الإضرار باطلة ، ولو كانت دون الثلث . وتحرم كذلك إذا أوصى بخمر ، أو ببناء كنيسة ، أو دار ليلهي .

**كراهتها :** وتكره إذا كان الموصي قليل المال ، وله وارث أو ورثة يحتاجون إليه . كما تكره لأهل الفسق ، متى علم أو غلب على ظنه أنهم سيستعينون بها على الفسق والفجور . فإذا علم الموصي أو غلب على ظنه أن الموصى له سيستعين بها على الطاعة ، فإنها تكون مندوبة .

**إباحتها :** وتباح إذا كانت لغني ، سواء أكان الموصى له قريباً أم بعيداً .

**ركنها :** وركنها الإيجاب من الموصي . والإيجاب يكون بكل لفظ يصدر منه ، متى كان هذا اللفظ دالاً على التملك المضاف إلى ما بعد الموت بغير عرض مثل : أوصيت لفلان بكذا بعد موتي . أو : وهبت له ذلك . أو : ملكته بعدي . وكما تنعقد الوصية بالعبارة تنعقد كذلك بالإشارة المفهمة ، متى كان الموصي عاجزاً عن النطق ، كما يصح عقدها بالكتابة . ومتى كانت الوصية غير معينة ، بأن كانت للمساجد ، أو للملاجئ ، أو المدارس ، أو المستشفيات ، فإنها لا تحتاج إلى قبول ، بل تتم بالإيجاب وحده ؛ لأنها في هذه الحال تكون صدقة . أما إذا كانت الوصية لمعين بالشخص ، فإنها تفتقر إلى قبول الموصى له بعد الموت ، أو قبول وليه إن كان الموصى له غير رشيد ؛ فإن قبلها تمت ، وإن ردها بعد الموت بطلت الوصية ، وبقيت على ملك ورثة الموصي . والوصية من العقود الجائزة التي يصح فيها للموصي أن يغيرها ، أو يرجع عما شاء منها ، أو يرجع عما أوصى به . والرجوع يكون صراحة بالقول ، كأن يقول : رجعت عن الوصية . ويكون دلالة بالفعل ، مثل تصرفه في الموصى به تصرفاً يخرجه عن ملكه ، مثل أن يبيعه .

**متى تستحق الوصية :** ولا تستحق الوصية للموصى له ، إلا بعد موت الموصي وبعد سداد الديون . فإذا استغرقت الديون التركة كلها ، فليس للموصى له شيء ؛ لقول الله - تعالى - : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصَى بِهَا أَوْ دِينَ ﴾

الوصية المضافة أو المعلقة بالشرط : وتصح الوصية المضافة ، أو المعلقة بالشرط ، أو المقترنة به ، متى كان الشرط صحيحاً . والشرط الصحيح ؛ هو ما كان فيه مصلحة للموصي أو الموصى به أو لغيرهما ، ولم يكن منهياً عنه ، ولا منافياً لمقاصد الشريعة . ومتى كان الشرط صحيحاً ، وحسب مراعاته ما دامت المصلحة منه قائمة . فإن زالت المصلحة المقصودة منه ، أو كان غير صحيح . لم تجب مراعاته .

شروطها : الوصية تقتضي موصياً وموصى له وموصى به . ولكل شروط ، نذكرها فيما يلي :

شروط الموصي : يشترط في الموصي أن يكون أهلاً للتبرع ، بأن يكون كامل الأهلية .

وكمال الأهلية بالعقل ، والبلوغ ، والحرية ، والاختيار ، وعدم الحجر لسفه أو غفلة ، فإن كان الموصي ناقص الأهلية ، بأن كان صغيراً ، أو مجنوناً ، أو عبداً ، أو مكرهاً ، أو محجوراً عليه ، فإن وصيته لا تصح .

ويستثنى من ذلك أمران :

١- وصية الصغير الخاصة بأمر تجهيزه ودفنه ، ما دامت في حدود المصلحة .

٢- وصية المحجور عليه للسفه في وجه من وجوه الخير ، مثل تعميم القرآن ، وبناء المساجد ، وإقامة المستشفيات . ثم إن كان له وارث وأجازها الورثة ، نفذت من كل ماله . وكذا إذا لم يكن له وارث أصلاً . وأما إن كان له ورثة ولم يجيزوا هذه الوصية ، فإنها تنفذ من ثلث ماله فقط . وهذا مذهب الأحناف . وخالف في ذلك الإمام مالك ، فأجاز وصية ضعيف العقل ، والصغير الذي يعقل معنى التقرب إلى الله . تعالى . قال : الأمر المجمع عليه عندنا ، أن الضعيف في عقله ، والسفيه ، وامصاب الذي يفتق أحياناً ، تجوز وصاياهم إذا كان معهم من عقولهم ما يعرفون ما يوصون به . وكذلك الصبي الصغير إذا كان يعقل ما أوصى به ، ولم يأت بمنكر من القول ، فوصيته جائزة ماضية . وقد أجاز القانون في مصر وصية السفيه وذوي الغفلة ، إذا أذنت بها الجهة القضائية المختصة .

شروط الموصى له : يشترط في الموصى له الشروط الآتية ؛

١. ألا يكون وارثاً للموصي . روى أصحاب المغازي ، أن رسول الله ﷺ قال عام الفتح : « لا وصية لوارث » . رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي وحسنه . [أحمد (١٨٦/٤) والترمذي (٢١٢٠)] . وهذا الحديث وإن كان خبر آحاد ، إلا أن العلماء تنقته بالقبول ، وأجمعت العامة على القول به . وفي رواية : « إن الله أعطى كل ذي حق حقه ، ألا لا وصية لوارث » . [أبو داود (٢٨٧٠) والترمذي (٢١٢١) وابن ماجة (٢٧١٣)] . وأما آية : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة : ١٨٠] . فقد قال الجمهور من العلماء بسحبها . وقال الشافعي : إن الله تعالى . أنزل آية الوصية ، وأنزل آية الموارث ، واحتمل أن تكون آية الوصية ناسخة للموارث ، وقد طلب العلماء ما يرحح أحد الاحتمالين ، فوجدوه في سنة رسول الله ﷺ ، فقد روى عنه أصحاب المغازي ، أنه قال عام الفتح : « لا وصية لوارث » . اهـ . [سبق تخريجه] . واتفقوا على اعتبار كون الموصى به وارثاً يوم الموت ، حتى لو أوصى لأخيه الموارث حيث لا يكون للموصي ابن ، ثم

وله ان قبل موته ، صحت الوصية للأح المدكور ، ولو أوصى لأخيه وله ان فمات الاس قبل موت الموصي ، فهي وصية بوارت .

٢- ومذهب الأحناف أن الموصى له إذا كان معيّنًا ، يشترط لصحة الوصية له أن يكون موجودًا وقت الوصية تحقيقًا أو تقديرًا . أي ؛ يكون موجودًا بالفعل وقت الوصية ، أو يكون مقدّرًا وجوده أثناءها . كما إذا أوصى لحمل فلانة ، وكان لحمل موجودًا وقت إيجاب الوصية . أما إذا لم يكن الموصى له معيّنًا . لشخص ، فيشترط أن يكون موجودًا وقت موت الموصي تحقيقًا أو تقديرًا . فإذا قال الموصي : أوصيت بداري لأولاد فلان . ولم يعين هؤلاء الأولاد ، ثم مات ولم يرجع عن الوصية ، فإن الدار تكون مملوكة للأولاد الموجودين وقت موت الموصي ، سواء منهم الموجود حقيقة أو تقديرًا كالحمل ، ولو لم يكونوا موجودين وقت إيجاب الوصية . ويتحقق من وجود الحمل وقت الوصية أو وقت موت الموصي ، متى ولد لأقل من ستة أشهر من وقت الوصية أو من وقت موت الموصي . وقال الجمهور من العلماء : إن من أوصى أن يفرق ثلث ماله ، حيث أرى الله الوصي ، أنها تصح وصيته ، ويفرقه الوصي في سبيل الخير ، ولا يأكل منه شيئًا ، ولا يعطي منه وارثًا لميت . وخالف في ذلك أبو ثور . أفاده الشوكاني في «نيل الأوطار» .

٣- ويشترط ألا يقتل الموصى له الموصي قتلاً محرماً مباشرة . فإذا قتل الموصى له الموصي قتلاً محرماً مباشرة ، بطلت الوصية له ؛ لأن من تعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه . وهذا مذهب أبي يوسف . وقال أبو حنيفة ، ومحمد : لا تبطل الوصية ، وتتوقف على إجازة الورثة .

**شروط الموصى به :** يشترط في الموصى به ، أن يكون بعد موت الموصي قابلاً للتملك بأي سبب من أسباب الملك ، فتصح الوصية بكل مال متقوم من الأعيان ومن المنافع . وتصح الوصية بما يثمره شجره وبما في بطن بقرته ؛ لأنه يملك بالإرث فما دام وجوده محققاً وقت موت الموصي ، استحققه الموصى له . وهذا بخلاف ما إذا أوصى بمعدوم . وتصح الوصية بالدين والمنافع ، كالسكن ، وبالوصية بالحلل . ولا تصح بما ليس بمال ، كالهيئة . وما ليس متقومًا في حق العاقدين ، كالخمر للمسلمين .

**مقدار المال الذي تستحب الوصية فيه :** قال ابن عبد البر : اختلف السلف في مقدار المال الذي يستحب فيه الوصية ، أو يجب عند من أوجبها ؛ فروي عن علي ، أنه قال : ستمائة درهم أو سبعمائة درهم ليس بمال فيه وصية . وروي عنه : ألف درهم مال فيه وصية . وقال ابن عباس : لا وصية في ثمانمائة درهم . وقالت عائشة في مرة لها أربعة من الولد ، ولها ثلاثة آلاف درهم : لا وصية في مالها . وقال إبراهيم الحنفي : ألف درهم إلى خمسمائة درهم . وقال قتادة في قوله : ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾ [البقرة : ١٨٠] . ألفًا فما فوقها . وعن علي . من ترك مالا يسيرًا ، فليدعه لورثته فهو أفصل . وعن عائشة . فيمن ترك ثمانمائة درهم : لم يترك خيرًا ، فلا يوصي . اهـ .

**الوصية بالثلث :** وتحوز الوصية بالثلث ولا تجوز زيادة عليه ، والأولى أن يقتصر عنه . وقد استقر الإجماع على ذلك ؛ روى البخاري ، ومسلم ، وأصحاب «السنن» ، عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه

قال : جاء النبي ﷺ يعودي وأبا بمكة . وهو يكره أن يموت بالأرض التي هاجر منها قال : «يرحم الله اس عقرَاء» . قلت : يا رسول الله . أوصي بمالي كله؟ قل : «لا» . قلت : فاستطر<sup>(١)</sup> قال : «لا» . قلت : الثالث؟ قال : «فالثالث والثالث كثير ، إنك إن تدع<sup>(٢)</sup> ورثتك أغنياء ، خير من أن تدعهم عالة<sup>(٣)</sup> يتكففون<sup>(٤)</sup> الناس في أيديهم ، وإنك مهما أنفقت من نفقة فإنها صدقة ، حتى اللقمة ترفعها إلى في<sup>(٥)</sup> امرأتك ، وعسى الله أن يرفعك فينتفع بك أناس ويضرب بك آخرون» . ولم يكن له يومئذ إلا ابنة<sup>(٦)</sup> . [أحمد (١٧٩/١) والبخاري (٦٧٣٣) ومسلم (٥/١٦٢٨) والترمذي (٢١١٦) والنسائي (٢٤١/٦) وابن ماجه (٢٧٠٨)].

**الثُلُثُ يُحَسَّبُ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ** : ذهب جمهور العلماء إلى أن الثلث يحسب من جميع المال الذي تركه الموصي . وقال مالك : يحسب الثلث مما علمه الموصي ، دون ما خفي عليه أو تجدد له ولم يعلم به .  
**وهل المعتبرُ الثُلُثُ حالَ الوصيةِ أو عندَ الموتِ ؟** : ذهب مالك ، والنخعي ، وعمر بن عبد العزيز ، أن المعتبر ثلث التركة عند الوصية . وذهب أبو حنيفة ، وأحمد ، والأصح من قولي الشافعية ، إلى اعتبار الثلث حال الموت . وهو قول علي ، وبعض التابعين .

**الوصيةُ بأكثرَ من الثُلُثِ** : الموصي إما أن يكون له وارث أو لا ؛ فإن كان له وارث ، فإنه لا يحوز له الوصية بأكثر من الثلث كما تقدم . فإن أوصى بالزيادة على الثلث ، فإن وصيته لا تنفذ إلا بإذن الورثة ، ويشترط لفاذاها شرطان :

١- أن تكون بعد موت الموصي ؛ لأنه قبل موته لم يثبت للمجيز حق ، فلا تعتبر إجازته . وإذا أجازها أثناء الحياة نفذت الوصية . وقال الزهري ، وربيعة : ليس له الرجوع مطلقاً .

٢- أن يكون المجيز وقت الإجازة كامل الأهلية ، غير محجور عليه لسه أو عفة . وإن لم يكن له وارث ، فليس له أن يزيد على الثلث أيضاً . وهذا عند جمهور العلماء . وذهب الأحناف ، وإسحاق ، وشريك ، وأحمد في رواية . وهو قول علي ، وابن مسعود ، إلى جواز الزيادة على الثلث ؛ لأن الموصي لا يترك في هذه الحال من يخشى عليه الفقر ؛ ولأن الوصية جاءت في الآية مطلقة . وقيدتها السنة بمن له وارث ، فبقي من لا وارث له على إطلاقه .

**بطلان الوصية** : وتبطل الوصية بفقد شرط من الشروط المتقدمة ، كما تبطل بما يأتي :

١- إذا جن الموصي جنوناً مطبقاً ، واتصل الجنون بالموت<sup>(٧)</sup> .

٢- إذا مات الموصي له قبل موت الموصي .

٣- إذا كان الموصي به معيناً ، وهتك قبل قبول الموصي له .

(١) استطر : انصف .

(٢) عالة : فقراء

(٣) يتكففون : لقم .

(٤) في : لقم .

(٥) كان هذا قبل أن يولد له تدكور . وقد ولد له بعد ذلك أربعة بنين . ذكره لوفدي ، وقيل : أكثر من عشرة ومن البنات اثنا عشرة بك .

(٦) جنون المصنف هو جنون الذي يستمر سنة عند محمد ، وفن أبو يوسف ' هو لدى ستم شهز وعنه حموى .

## الفرائض

**تعريفها:** الفرائض جمع فريضة، والفريضة مأخوذة من الفرض بمعنى التقدير؛ يقول الله - سبحانه -: ﴿فَصِفْ مَا قَضَيْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧] . أي؛ قدرتم .

والفرض في الشرع؛ هو النصيب المقدر للوارث . ويسمى العلم بها علم الميراث ، وعلم الفرائض . مشروعيتهما : كان العرب في الجاهلية قبل الإسلام يورثون الرجال دون النساء ، والكبار دون الصغار ، وكان هناك توارث بالخلف ، فأبطل الله ذلك كله وأنزل : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّاتِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُّ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ ذُرِّيَّتُهُ أَبَوَاهُ فَلِلَّذَّكَ ثُلُثُ إِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْأُمِّهِ الشُّدُّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يَوْمَئِذٍ أَبَاؤُكُمْ وَأُمَّائُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَعْمًا فَزَيْصَةُ مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝﴾ [النساء: ١١] .

**سبب نزول الآية:** وسبب نزول هذه الآية ما جاء عن جابر ، قال : جاءت امرأة سعد بن الربيع إلى رسول الله ﷺ بابتئها من سعد ، فقالت : يا رسول الله ، هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك في أحد شهيداً ، وإن عمهما أخذ مالهما فسم يدع لهما مالاً ، ولا ينكحان إلا بمل . فقال : «يقضي الله في ذلك» . فنزلت آية الموارث ، فأرسل رسول الله ﷺ إلى عمهما ، فقال : «أعطي ابنتي سعد الثلثين وأمهما الثمن ، وما بقي فهو لك» رواه الخمسة إلا النسائي [أحمد (٣٠٧/٣) وأبو داود (٢٨٩١) والترمذي (٢٠٩٢) وابن ماجه (٢٧٢٠)] .

### فضل العلم بالفرائض :

١- عن ابن مسعود ، قال : قال رسول الله ﷺ : «تعلموا القرآن وعلموه الناس ، وتعلموا الفرائض وعلموها ؛ فإنني امرؤ مقبوض والعلم مرفوع ، ويوشك أن يختلف اسمان في الفريضة والمسألة ، فلا يجدان أحداً يخبرهما» . ذكره أحمد [النسائي في الكبرى (٦٣٠٥) والحاكم (٣٣٣/٤) والدارمي (٣٤٢/٣) والدرقطني (٨١/٤)] .

٢- وعن عبد الله بن عمرو ، أن رسول الله ﷺ قال : «العلم ثلاثة وما سوى ذلك فضل ؛ آية محكمة ، أو سنة قائمة ، أو فريضة عادلة» . رواه أبو داود ، وابن ماجه [أبو داود (٢٨٨٥) وابن ماجه (٥٤)] .

٣- وعن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «تعلموا الفرائض وعلموها ؛ فإنها نصف العلم وهو يسى ، وهو أول شيء ينزع من أمتي» . رواه ابن ماجه ، والدارقطني [ابن ماجه (٢٧١٩) والدارقطني (٦٧/٤) والحاكم (٤/٤) (٣٣٣)] .

\*\*\*

## التركة

**تعريفها** : تركة : هي ما يتركه الميت من الأموال مطلقاً <sup>(١)</sup> ويقرر هذا من حرم ، فيقول : إن الله أوحى لميراث فيما يحلله الإنسان بعد موته من مال لا فيما ليس من ، وأما حقوق ، فلا يورث منها إلا ما كان تدعى عمال أو في معنى المال ، مثل حقوق لارفاق وسعي ، وحق القاء في لأرض المحتكره للماء ولعرس ، وهي عند الملكية ، والشاعية ، واخذلة ، تشمل جميع ما يتركه الميت من أموال وحقوق ، سواء أكانت حقوق مادية أم غير مادية .

**الحقوق المتعلقة بالتركة** : لحقوق المتعلقة بتركة أربعة ، وهي كلها ليست عمرة وحدة ، بل بعضها أقوى من بعض ، فيقدم على غيره في الإخراج من التركة على الترتيب الآتي .

١. الحق الأول ، يبدأ من تركة الميت تنكفيه وتخيره ، على النحو الذي سبق ذكره في «ب الخائز» .
٢. الحق الثاني ، قضاء ديونه . فس حزم ، والشاعية ، يقدمون ديون الله كإعارة والكفارات على ديون العباد . والخفية يسقطون ديون الله ناموت ، فلا يلزم الورثة أداؤها إلا إذا ترعوا بها ، أو أوصى الميت بأدائها . وفي حالة الإيصاء بها صير كالوصية لأجنبي ، يجرحها لوارث أو لوصي من نبت لفاضل بعد التجهير وبعد دين لعدد . هذا إذا كان له وارث . وإلا لم يكن له وارث فتخرج من الكل . والحاشية بسوون يسها ، كما أخذ أنهم جميعاً نفقوا على أن ديون العباد الحمية <sup>(٢)</sup> مقدمة على ديونهم مطلقاً .

٣. الحق الثالث ، تمديد وصيته من ثلث الباقي بعد قضاء الدين .

٤. الحق الرابع ، تقسيم ما بقي من ماله بين الورثة .

**أركان الميراث** : ميراث يفتضي وجود ثلاثة أشياء :

١. وارث : وهو الذي يتمي أي ميت نسب من أسباب ميراث .
٢. المورث : وهو الميت حقيقة أو حكماً ، من المنفود على حكم موته .
٣. الموروث : ويسمى تركة وميراثاً . وهو مال أو حق مشقول من مورث إلى المورث أسباب الإرث : يستحق الإرث بأسبب ثلاثة

١. النسب الحقيقي <sup>(٣)</sup> ؛ لقول الله سبحانه : ﴿ وَأُولَ الْأَنْحَاءِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ [الأنفال : ٧٥] .

٢. النسب الحكمي <sup>(٤)</sup> ؛ لقول الرسول ﷺ : «الولاء لحمة كلحمة النسب» . روه ابن حبان ، والحكم وصححه . [ابن حبان (٤٢٩٥٠)] .

(٣) ميراث حقيقة

(٢) ميراث على ما ينعى به

(١) هذا تعريف لأحد

(٤) هو ولاد ، هو ميراث حقيقة نسب على ، يسمى ولاد ، أي ميراث حقيقة نسب ولاد ، يسمى ولاد ، هو عقد من شخص أحدهم ليس له وراثي فقد لاخر نسب مولد أو نسب وحي برى إذا مات ، فعلى على . حدث أن دفع على ميراث لشرعة إذا دفع ميراثي حصص من ميراثه ، هذا عقد نسب الولاء من معقدين ولاد مولد ميراث في إرث على ميراث حقيقة ولا ميراث من ميراث ميراث ، أي ميراث ميراث .

٣ - الزواج الصحيح : لقول الله - سبحانه . ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَرْوَاجُكُمْ ﴾

شروط الميراث : يشترط للإرث شروط ثلاثة :

١ - موت مورث حقيقة أو موته حكمًا ، كأن يحكم القاضي بموت المفقود ، فهذا الحكم يجعله كمن مات حقيقة . أو موته تقديرًا ، كأن يعتدي شخص على امرأة حامل - عسرت - فتسقط حيتها ميتًا ، فتفقد حياة هذا السقط وإن لم تتحقق بعد .

٢ - حياة المورث بعد موت المورث وهو حكمًا ، كالحمل ، وفيه حي في حكمه ليس إلا لجوار أن يكون الروح لم ينفخ فيه بعد . فإذا سمع حياة المورث بعد موت المورث ، كعرقى ، والخرقى ، والمهدمى ، فإنه لا تورث بينهم ، إذا كانوا ممن يرث بعضهم بعضًا ، ويقسم ما كل منهم على ورثته الأحياء .

٣ - ألا يوجد مانع من موانع الإرث الآتية :

موانع الإرث : الممنوع من الإرث هو الشخص الذي توفر له سبب الإرث ، ولكنه اتصف بصفة سببت عنه أهلية الإرث . ويسمى هذا الشخص محرومًا . وموانع أربعة :

١ - الرق : سواء أكان تيمًا ، أم ناقصًا .

٢ - لقتل العمد المحرم : فإذا قتل المورث مورثه ظلمًا ، فإنه لا يرثه اتفاقًا ، ما رواه انسائي ، أن النبي ﷺ قال : « ليس لمقاتل شيء » . [انسائي في الكبرى (٦٣٦٧)] . ومعد القتل العمد العدوان ، فقد اختلف العلماء فيه ؛ فقال الشافعي : كأن قتل يمنع من الميراث ولو من صغير أو مجنون ، ولو كان بحق كحد أو قصاص . وقالت المالكية : إن اقتل مانع من الميراث هو القتل لعمد عدوان ، سواء أكان مباشرة أم سببًا . وأخذ ائقانون بهذا مذهب في المادة اخمسة منه . ونص : من موانع الإرث قتل المورث عمدًا ، سواء أكان القاتل فاعلاً أصبًا أم شريكًا ، أم كان شاهد زور ، أدت شهادته إلى الحكم بالقتل وتنفيذه إذا كان اقتل بلا حق ولا عذر ، وكان القاتل عاقلاً بالغًا من اعمار خمس عشرة سنة ، ويعد من الأعذر تجاوز حق لدفاع الشرعي .

٣ - اختلاف الدين : فلا يرث المسلم الكافر ، ولا يرث الكافر المسلم ؛ ما رواه الأربعة ، عن أسامة بن زيد ، أن النبي ﷺ قال : « لا يرث المسلم الكافر ، ولا يرث الكافر المسلم » . [البخاري (١٥٨٨) ] ومسلم (١٦١٤) . وحكي عن معد ، ومعدوية ، وابن المسيب ، ومسروق ، والشافعي . أن المسلم يرث الكافر ولا عكس ، كما يتروح مسلم الكفرة . ولا يتروح الكافر مسلمة . أما غير المسلمين ، فإن بعضهم يرث بعضًا ؛ لأنهم يعتبرون أهل ملة واحدة .

٤ - اختلاف الدارين : أي ؛ الموضع . المراد باختلاف الدارين اختلاف الجنسية ، واختلاف الدارين لا يكون مانعًا من التوارث بين المسلمين ، فالمسلم يرث المسلم مهما نأت الديار وتعددت لأقصار ، وأما اختلاف الدارين بين غير المسلمين ، فقد اختلف فيه هل هو مانع من التوارث بينهم أم لا ؟ فالجمهور من العلماء على أنه لا يمنع من التوارث بين غير المسلمين ، كما لا يمنع التوارث بين مسلمين . قال في



«المعي» وقياس المذهب عدي ، أن المنة الواحدة يتوارثون وإن اختلفت ديارهم ؛ لأن العمومات من البصوص تقتضي توريثهم ، ولم يرد تنحيصهم نص ولا إجماع ، ولا يصح قياس فيجب العمل بعمومها . وقد أخذ القانون بهذا ، إلا في صورة واحدة أخذ فيها برأي أبي حنيفة ، وهي ما إذا كانت شريعة الدولة الأجنبية تمنع توريث غير رعاياها . فمع القانون توريث رعايا هذه الدولة الأجنبية المانعة ، فعامله بالمثل في التوريث ، ففي المادة السادسة من القانون النص الآتي : واختلاف الدارين لا يمنع من الإرث بين المسلمين ، ولا يمنع بين غير المسلمين ، إلا إذا كانت شريعة الدار الأجنبية تمنع من توريث الأجنبي عنها .

### المستحقون للتركة

المستحقون للتركة يرتبون على النحو التالي في المذهب الحنفي :

- ١- أصحاب الفروض .
- ٢- العصبة النسبية .
- ٣- العصبة السببية .
- ٤- الرد على ذوي الفروض .
- ٥- ذوو الأرحام .
- ٦- مولى الموالاة .
- ٧- المقر له بالنسب على الغير .
- ٨- الموصى له بأكثر من الثلث .
- ٩- بيت المال .

أما ترتيب المستحق للتركة في قانون الموارث المعمول به في مصر فعلى النحو التالي :

- ١- أصحاب الفروض .
- ٢- العصبة النسبية .
- ٣- الرد على ذوي الفروض .
- ٤- ذوو الأرحام .
- ٥- الرد على أحد الزوجين .
- ٦- العصبة السببية .
- ٧- المقر له بالنسب على الغير .
- ٨- لموصى له بجميع المال .
- ٩- بيت المال .

١- أصحاب الفروض : أصحاب الفروض : هم الذين لهم فرض - أي ، نصيب - من الفروض الستة المعينة لهم ، وهي : ١/٢ ، ١/٤ ، ١/٨ ، ٢/٣ ، ١/٣ ، ١/٦ .

وأصحاب الفروض اثنا عشر؛ أربعة من الذكور، وهم الأب، والجد الصحيح وإن علا، والأخ لأم، والزوج. وثمان من الإناث؛ وهن الزوجة، والبت، والأخت الشقيقة، والأخت لأب، والأخت لأم، وبنت الابن، والأم، والجدة الصحيحة وإن عت. وفيما يلي بيان نصيب كل منهم مفصلاً:

### أحوال الأب

يقول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُّهُنَّ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ<sup>(١)</sup> فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِلأَبِ الثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١]. للأب ثلاثة أحوال؛ حالة يرث فيها بطريق الفرض، وحالة يرث فيها بالتعصيب، وحالة يرث فيها بالفرض والتعصيب معاً.

الحالة الأولى: يرث فيها بطريق الفرض، إذا كان معه فرع وارث مذكر منفرداً أو مع غيره، وفي هذه الحالة فرضه السدس.

الحالة الثانية: يرث فيها بطريق التعصيب، إذا لم يكن مع الميت فرع وارث مذكرًا كان أم مؤنثًا، فيأخذ كل التركة إذا انفرد، أو الباقي من أصحاب الفروض إن كان معه أحد منهم.

الحالة الثالثة: يرث فيها بطريق الفرض والتعصيب معاً، وذلك إذا كان معه فرع وارث مؤنث. وفي هذه الحال يأخذ السدس فرضاً، ثم يأخذ الباقي من أصحاب الفروض تعصيباً.

### أحوال الجد الصحيح

الجد منه صحيح، ومنه جد فاسد. فالجد الصحيح؛ هو الذي يمكن نسبته إلى الميت بدون دخول أنثى، مثل أب الأب. والجد الفاسد؛ هو الذي لا ينسب إلى الميت إلا بدخول الأنثى، كأب الأم. والجد الصحيح إرثه ثابت بالإجماع؛ فعن عمران بن حصين أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: إن ابن ابني مات، فما لي من ميراثه؟ فقال: «لك السدس». فلما أدير دعاه، فقال: «لك سدس آخر». فلما أدير دعاه، فقال: «إن السدس الآخر طُعْمَةٌ». رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي وصححه. [أحمد (٤/٤٢٨) وأبو داود (٢٨٩٦) والترمذي (٢٠٩٩)]. ويسقط إرث الجد الصحيح بالأب عند وجوده، ويقوم مقامه عند فقده، إلا في أربع مسائل:

- ١- أم الأب لا ترث مع وجود الأب؛ لأنها تدلي به، وترث مع وجود الجد.
- ٢- إذا ترك الميت أبوين وأحد الزوجين، فللأم ثلث ما يبقى بعد فرض أحد الزوجين. أما إذا وجد مكان الأب جد فللأم ثلث الجميع. وهذه تسمى بالنسالة العمرية لقضاء عمر فيها. وتسمى أيضاً بالغزائية

(١) المراد بالولد الفرع الوارث مذكرًا كان أم مؤنثًا، ويعهم من الص على نصيب الأم والسكوت عن الأب عند عدم الفرع الوارث أن للأب الباقي

لشهرتها كالكوكب لأعر. وحالف في ذلك ابن عدس، فقال: إن الأم تأخذ ثلث الكل؛ لقوله - تعالى - ﴿فَلْيَأْتِيَنَّكَ أَلْفُ ثَلَاثَةٍ﴾ [النساء: ١١]

٣. إذا وجد الأب، حسب الإخوة والأخوات الأشقاء، وإخوة والأخوات لأب. أما الجدة، فإنهم لا يحجبون به. وهذا مذهب الشافعي، وأبي يوسف، ومحمد، ومالك. وقال أبو حنيفة: يحجبون بالجد، كما يحجبون بالأب لا فرق بينهما. وقد أخذ قائلون بمواريث بنزاري الأول. ففي مادة (٢٢) النص الآتي: إذا اجتمع الجد مع الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب، كانت له حائشان؛ الأولى: أن يقاسمهم كأنه إن كانوا ذكوراً فقط، أو ذكوراً وإناثاً، أو إناثاً عَصَبِينَ مع الفرع الورث من الإناث.

الثانية: أن يأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض بطريق التعصيب، إذا كان مع أخوات لم يعصَبَنَّ بالذكور أو مع الفرع من الإناث، عني أنه إذا كانت المقاسمة أو الإرث بالتعصيب على أوجه المتقدم، تحرم الجد من الإرث أو تنقصه، اعتبر صاحب فرض بالسدس، ولا يعتبر في المقاسمة من كان محجوباً من الإخوة أو الأخوات لأب.

### حالات الاخ لام

قال - تعالى - : ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدْرُ فَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ [النساء: ١٢].  
فالكلالة: من لا والد له ولا ولد ذكراً أو أنثى. والمقصود بالأخ أو الأخت هنا الإخوة لأم. ويتبين من الآية أن لهم أحوالاً ثلاثة؛

١. أن السدس لشخص الواحد، سواء أكان ذكراً أم أنثى.
٢. أن الثلث للثنتين فأكثر يستوي فيه الذكور والإناث.
٣. لا يرثون شيئاً مع الفرع الوارث، كالولد وولد الابن، ولا مع الأصل الورث المذكر، كالأب والجد، فلا يحجبون بالأم أو الجدة.

### حالات للزوج

قال الله - سبحانه - ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَرْوَاحُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكَنَّ﴾ [النساء: ١٢]. ذكرت هذه الآية أن للزوج حالتين؛

- الحالة الأولى: يرث فيها النصف، وذلك عند عدم وجود الفرع الوارث، وهو الابن وإن نزل. وست، و بنت الابن وإن نزل أبوها، سواء أكان منه أم من غيره.
- الحالة الثانية: يرث فيها الربع عند وجود الفرع الوارث<sup>(١)</sup>.

(١) أما الفرع غير وراثي كسب فله لا ينقص بزوج ولا بزوجته

## احوال الزوجة

قال الله - تعالى :- ﴿وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ﴾ [النساء: ١٢] . بينت الآية أن للزوجة حالتين :

الحالة الأولى : استحقاق الربع عند عدم وجود الفرع الوارث ، سواء أكان منها أم من غيرها .

الحالة الثانية : استحقاق الثمن عند وجود الفرع الوارث ، وإذا تعددت المروحات ، اقتسمن الربع أو الثمن بينهما بنسوية .

الزوجة المطلقة : المصلحة طلاقاً رجعيّاً ترث من روحها ، إذا مات قبل انتهاء عدتها . ويرى الحنابلة ، تورث المصلحة قبل الدخول والحلوة من مطلقها في مرض الموت ، إذا مات في مرضه ما سم تزوج ، وكذلك بعد الحلوة ما لم تنروح ، وعليها عدة الوفاة .

والمقانون الجديد يعتبر المطلقة بائناً في مرض الموت في حكم الزوجة ، إذا لم ترص بالطلاق ، ومات المصلى في ذلك المرض وهي في عدته .

## احوال البنت الصلبية

يقول الله - سبحانه - . ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّاتِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثًا مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء: ١١] . أفادت الآية أن لبنت الصلبية ثلاثة أحوال :

الحالة الأولى : أن لها النصف إذا كانت واحدة .

الحالة الثانية : أن السنين للثنتين فأكثر إذا لم يكن معهن أس أو أكثر . قال ابن قدامة : أجمع أهل العلم على أن فرض السنتين الثلثان ، إلا رواية شاذة عن ابن عباس . وقال ابن رشد : وقد قيل : إن المشهور عن ابن عباس مثل قول الجمهور .

الحالة الثالثة : أن ترث بالتعصيب إذا كان معها أس أو أكثر ، فيكون الإرث بالتعصيب ، ويكون لذكر مثل حظ الأنثيين . وكذلك الحال عند تعددها أو تعدده .

## حالات الأخت الشقيقة

يقول الله - سبحانه - . ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُنْصِبُكُمْ فِي الْمَكَلَّةِ إِنْ أَمَرُوا بِهَذَا هَلْ لَكُمْ وَلَدٌ وَلَهُ أَخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّاتِ﴾ [النساء: ١٧٦] . ويقول الرسول ﷺ : «اجعوا الأخوات مع النساء عصبة» (٢) .

(١) ابوداود ، ذكره الأئمة مشفق من تشديد  
(٢) لإخوة الأخوات لأشبه ، يسويهن في ما يعيب هذا النصف ، والإخوة والإخوات لأب يسويهن في علات ، لأهم من نسبه صائر ، كل منهم علة ، أي صفة لأخرى ، وإخوة الأخوات لأب يسويهن في الأحاد لأهم من اثنين محتفين

## للأخت الشقيقة<sup>(١)</sup> خمسة أحوال :

- ١- النصف لمواحدة المنفردة إذا لم يكن معها ولد ، ولا ولد ابن ، ولا أب ، ولا جد ، ولا أخ شقيق .
- ٢- الثلثان للاثنتين فصاعداً عند عدم من ذكر .
- ٣- إذا وجد معها أخ شقيق مع عدم من تقدم ذكره ، فإنه يعصهن ، ويكون للذكر مثل حظ الأنثيين .
- ٤- يصرون عصمة مع البنات أو بنات الابن ، فيأخذن الباقي بعد نصيب البنات أو بنات الابن .
- ٥- يسقط بالفرع الوارث المذكر كالابن وابنه ، وبالأصل الوارث المذكر كالأب اتفاقاً ، وبالجد عند أبي حنيفة ، خلافاً لأبي يوسف ، ومحمد . وقد تقدم بيان الخلاف في ذلك .

### أحوال الأخوات لأب

## الأخوات لأب لهن أحوال ستة :

- ١- النصف لمواحدة المنفردة عن مثلها ، وعن الأخ لأب ، وعن الأخت الشقيقة .
  - ٢- الثلثان لاثنتين فصاعداً .
  - ٣- السدس مع الأخت الشقيقة المنفردة تكملة للثلثين .
  - ٤- أن يرثن بالتعصيب بالغير ، إذا كان مع الواحدة أو الأكثر أخ لأب ، فيكون للذكر مثل حظ الأنثيين .
  - ٥- يرثن بالتعصيب مع الغير ، إذا كان مع الواحدة أو الأكثر بنت أو بنت ابن ، ويكون لهن الباقي بعد فرض البنت أو بنت الابن .
  - ٦- سقوطهن بمن يأتي :
- ١- بالأصل أو الفرع الوارث المذكر .
  - ٢- بالأخ الشقيق .
  - ٣- بالأخت الشقيقة ، إذا صارت عصبة مع البنت أو بنت الابن ؛ لأنها في هذه الحال تقوم مقام الأخ الشقيق ؛ ولهذا تُقدَّم على الأخ لأب والأخت لأب عندما تصير عصبة بالغير .
  - ٤- بالأختين الشقيقتين : إلا إذا كان معهن في درجتهم أخ لأب ، فيعصهن ، فيكون الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين .
- فإذا ترك الميت أختين شقيقتين وأخوات لأب وأخاً لأب ، فللشقيقتين الثلثان ، والباقي يقسم بين الأخوات لأب والأخ لأب ، للذكر مثل حظ الأنثيين .

### أحوال بنات الابن

## بنات الابن لهن خمسة أحوال :

- ١- النصف لمواحدة عند عدم ولد الصب .

(١) أخت بنتمة كل أخت شركت تنوي في الأب والأم

٢. التنازل للثنتين فصاعداً عند عدم ولد الصلب .

٣. السدس للواحدة فأكثر مع الواحدة الصلبية تكملة للثنتين ، إلا إذا كان معهن ابن في درجتهم ، فيعصبهن ، ويكون الباقي بعد نصيب البنت للذكر مثل حظ الأنثيين .

٤. لا يرثن مع وجود الابن .

٥. لا يرثن مع وجود البننتين الصبيتين فأكثر ، إلا إذا وجد معهن ابن ابن<sup>(١)</sup> بحداثته أو أسفل مهر في الدرجة ، فيعصبهن .

### أصول الأم

يقول الله - سبحانه - : ﴿وَالْأَبَوَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِلَّذِي تَرَكَ ثُلُثُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلَّذِي تَرَكَ السُّدُسُ﴾ [النساء : ١١] . للأم ثلاثة أحوال :

١- تأخذ السدس إذا كان معها ولد ، أو ولد ابن ، أو اثنان من الإخوة أو الأخوات مطلقاً ، سواء كانوا من جهة الأب والأم ، أو من جهة الأب فقط ، أو من جهة الأم فقط .

٢- تأخذ ثلث جميع المال ، إذا لم يوجد أحد من تقدم ذكرهم .

٣- تأخذ ثلث الباقي عند عدم من ذكر بعد فرض أحد الزوجين ، وذلك في مسألتين تسميان بالغرائية ؛ الأولى : في حالة ما إذا تركت زوجاً وأبوين .

والثانية : ما إذا ترك زوجة وأبوين .

### أصول الجدات

عن قبيصة بن ذؤيب ، قال : جاءت الجدة إلى أبي بكر فسألته ميراثها ، فقال : ما لك في كتاب الله شيء ، وما علمت لك في سنة رسول الله ﷺ شيئاً ، فارجمي حتى أسأل الناس . فسأل الناس ، فقال المغيرة بن شعبة ، حضرت رسول الله ﷺ أعطاه السدس . فقال : «هل معك غيرك» ؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري ، فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبة ، فأنفذه لها أبو بكر . قال : ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر ، فسألته ميراثها ، فقال : مالك في كتاب الله شيء ، ولكن هو ذاك السدس ، فإن اجتمعتما فهو بينكما ، وأيتكما خلعت به فهو لها . رواه الخمسة إلا النسائي ، وصححه الترمذي . [أحمد (٢٧/٥) وأبو داود (٢٨٩٤) والترمذي (٢١٠٠) وابن ماجه (٢٧٢٤)] .

للجدات الصحيحيات<sup>(٢)</sup> ثلاث حالات :

(١) ابن الابن يعصبه من في درجته سواء كانت أخته أو بنت عمه ، ويعصبه من عوفه إلا إذا كانت صاحبة فرض ويستقط من تكون أسفل منه .

(٢) الجدة الصحيحة هي التي لا يتدخل في سبقتها إلى الميت أحد ولد ، وأجد القاسم هو من تحل في سبته أي الشخص أثني كآب أم

١- لهن السدس تستقل به الواحدة، ويشارك فيه الأكثر بشرط انساوي في لدرجة، كأه الأم، وأه الأب.

٢- لقريبة من احدث من أي جهة تحجب العبيدة، كأه الأم تحجب أم أم الأم، وتحجب أيضا أم أي الأب.

٣- الجدات من أي جهة كانت يسقطن بالأم، وتسقط من كانت من جهة الأب بالأب أيضا، ولا تسقط نه من كنت من جهة الأم، ويحجب احدث أمه أيضا؛ لأبها تدلي نه.

### ٢، ٣ - العصبية

تَقْرِيْفُهَا: الْعَصْبَةُ: حَمْعُ عَاصِبٍ، كَصَالِبٍ وَطَبِيعَةٍ، وَهَمُّ بَوِّ الرَّحْلِ وَقَرَابَتُهُ لِأَبِيهِ. وَاسْمُوا بِذَلِكَ لِشِدَّةِ بَعْضِهِمْ أَرَّرَ بَعْضٌ. وَهَذَا الِلفْظُ مَأْخُودٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: عَصَبَ الْقَوْمُ بِفُلَانٍ. إِذَا أَحَاطُوا بِهِ؛ فَلَا سَ طَرَفَ، وَالْأَبَ طَرَفَ آخَرَ، وَالْأَخَ جَانِبَ، وَالْعَمَّ جَانِبَ آخَرَ، وَالْمَقْصُودُ بِهِمْ هُنَا؛ الَّذِينَ يَصْرِفُ لَهُمُ الْبَاقِي بَعْدَ أَنْ يَأْخُذَ أَصْحَابُ الْفُرُوضِ أَنْصِبَاءَهُمُ الْمَقْدَرَةَ لَهُمْ. فَإِذَا لَمْ يَفْضَلْ شَيْءٌ مِنْهُمْ لَمْ يَأْخُذُوا شَيْئًا، إِلَّا إِذَا كَانَ الْعَاصِبُ إِنْسًا، فَإِنَّهُ لَا يَحْرَمُ بِحَالٍ. وَالْعَصْبَةُ كَذَلِكَ هُمُ الَّذِينَ يَسْتَحِقُّونَ التَّرِكَهَ كُلَّهَا، إِذَا لَمْ يَوْحِدْ مِنْ أَصْحَابِ فُرُوضٍ أَحَدٌ؛ لَمَّا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْحَقُّوا الْفُرَاقُضَ بِأَهْلِيهَا»<sup>(١)</sup>، فَمَا بَقِيَ فَلَاؤُنِّي رَحْلَ دَكَرٍ<sup>(٢)</sup>. [البخاري (٦٧٣٢) ومسلم (٢/١٦١٥)]. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «مَا مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا أَمَّا أَوْلَى بِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. اقْرَءُوا إِنِ اسْتَقَمَّ. ﴿الَّذِينَ أُولَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦]. فَأَيُّمَا مُؤْمِنٍ مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا، فَلْيَرِثْهُ عَصْبَتُهُ مِنْ كَانُوا، وَمَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِياعًا<sup>(٣)</sup>، فَلْيَأْتِنِي فَأَنَا مَوْلَاهُ». [البخاري (٤٧٨١) ومسلم (١٥/١٦١٩)].

أقسامها: تنقسم العصبية إلى قسمين:

١- عصبية نسبية. ٢- عصبية سببية

العصبية النسبية: العصبية النسبية أصناف ثلاثة:

١- عصبية بنفسه. ٢- عصبية بغيره. ٣- عصبية مع غيره.

العصبية بنفسه: هي كل ذكر لا يدخل في سببه إلى الميت أنثى. وتنحصر في أصناف أربعة:

١- السوة، وتسمى حرة الميت.

٢- الأبوة، وتسمى بأصل الميت.

٣- الأخوة، وتسمى جزء أبيه.

٤- انعمومة، وتسمى جزء الجد.

(١) أي أعطوا أسهم مقدرة لأهلها المستحقين بها بعض وم يبق فلا قرب ذكر من عصبة إلى أبي

(٢) يرى من عباس أن است إد ترك بنا وأحد وأخا يكون است نصف وسامي لأخ ولا شيء لأخت

(٣) من حصته ميت ولا شيء نه

**العصبة بغيره :** ولعصبة بغيره هي الأنثى التي يكون فرصها النصف في حالة الانفراد ، واسلتين إذا كانت معها أخت فأكثر . وإذا كان معها أو معها أخ ، صار الجميع حينئذ عصبة له . ومن أربع :

١ - البنت أو البنات .

٢ - بنت أو بنات الابن .

٣ - الأخت أو الأخوات الشقيقات .

٤ - الأخت أو الأخوات لأب .

فكل صنف من هذه الأصناف لأربعة يكون عصبة بغيره ، وهو الأخ ، ويكون الإرث بينهم للدكر مثل حظ الأنثيين<sup>(١)</sup> .

**العصبة مع الغير :** العصبة مع الغير هي كل أنثى تحتاج في كونها عاصبة إلى أنثى أخرى . وتنحصر العصبة مع الغير في اثنتين فقط من الإناث ، وهي :

١ - لأخت الشقيقة أو الأخوات الشقيقات مع البنت أو بنت الابن .

٢ - الأخت لأب أو الأخوات لأب مع البنت أو بنت الابن ، ويكون لهن الباقي من التركة بعد الفروض .

**كيفية توريث العصبة بالنفس :** تقدم في الفصل السابق كيفية توريث العصبة بالغير ، وتوريث العصبة مع الغير . أما كيفية توريث العصبة بالنفس ، فنذكرها فيما يلي :

**العصبة بالنفس أصناف أربعة ، وترث حسب الترتيب الآتي :**

١ - البنوة ، وتشمل الأبناء وأبناء الابن وإن نزل .

٢ - فإن لم توجد جهة البنوة ، انتقلت التركة ، أو ما يتبقى منها إلى جهة الأبوة ، وتشمل الأب والجد الصحيح وإن علا .

٣ - فإن لم يكن أحد من جهة الأبوة حيًا ، استحق التركة ، أو ما بقي منها الإخوة ، وتشمل الإخوة لأبوين والإخوة لأب ، وأبناء الأخ لأبوين ، وأبناء الأخ لأب وإن نزل كل منهما .

٤ - فإذا لم يكن أحد من هذه الجهة حيًا ، انتقلت التركة ، أو الباقي منها إلى جهة العمومة ، من غير فرق بين عمومة الميت نفسه أو عمومة أبيه أو جده ، إلا أن عمومة الميت نفسه تقدم على عمومة أبيه ، وعمومة أبيه تقدم على عمومة جده وهكذا . فإن وجد أشخاص متعددون من مرتبة واحدة كان أحقهم بالإرث أقربهم إلى الميت . وإن وجد أشخاص متعددون ، تساوت نسبتهم إلى الميت من حيث الجهة والدرجة ، كان أحقهم بالإرث أقواهم قرابة . فإذا ترك الميت أشخاصًا متساوين في نسبتهم إليه من حيث الجهة ، والدرجة ، والقوة ، استحقوا على السواء بحسب رءوسهم . وهذا هو معنى ما يقول الفقهاء : إن اتقدم في العصبية بالنفس يكون بالجهة ، فإن تعدت في الدرجة ، فإن تساوت في القوة ، فإن تعدت في الدرجة ، والجهة ، والقوة ، استحقوا على السواء ، وورعت التركة بينهم على عددهم .

(١) من لا فرض له من نسائه عند عدم أحبا عاصب لا تصير عصبة له عند وجوده ، فلو مات شخص عن عم أو عمه ومن كنه لعمه دون العمومة ولا تصير العمومة عصبة لأحبا عند وفاته لا فرض لها . ومن لا فرض له من الأخ مع ست الأخت .



العصبية السببية : العاصب السببي هو المولى المعتق ، ذكرًا كان أم أنثى ، وإذا لم يوجد المعتق ، فالميراث لعصبته المذكور .

### الحجب والحرمان

معنى الحجب : الحجب لغة : المنع . والمقصود به ؛ منع شخص معين من ميراثه كله أو بعضه لوجود شخص آخر .

الحرمان : أما الحرمان فالمقصود به ؛ منع شخص معين من ميراثه بسبب تحقق مانع من موانع الإرث ، كالقتل ، ونحوه من الموانع .

أقسام الحجب : الحجب نوعان ؛

١- حجب نقصان .

٢- حجب حرمان .

فحجب النقصان ؛ هو نقص ميراث أحد الورثة لوجود غيره . ويكون لخمسة أشخاص ؛

١- الزوج يحجب من النصف إلى الربع عند وجود الولد .

٢- الزوجة تحجب من الربع إلى الثمن عند وجود الولد .

٣- الأم تحجب من الثلث إلى السدس عند وجود الفرع الوارث ، أو عدد من الإخوة (اثان فأكثر) .

٤- بنت الاس .

٥- الأخت لأب .

وأما حجب الحرمان ؛ فهو مع جميع الميراث عن شخص لوجود غيره ، كجمع ميراث الأخ عنه عند وجود الاس . وهذا النوع لا يدخل في ميراث ستة من الوارثين ، وإن جار أن يحجبوا حجب نقصان ، وهم :

١ ، ٢- الأبوان : الأب والأم .

٣ ، ٤- الولدان : الاس والبنت .

٥ ، ٦- الزوجان .

ويدخل حجب الحرمان فيما عدا هؤلاء من الورثة .

وحجب الحرمان قائم على أساسين :

١- أن كل من ينتمي إلى الميت بشخص لا يرث مع وجود ذلك الشخص ، كاس الابن ، فإنه لا يرث مع وجود الابن ، سوى أولاد الأم ، فإنهم يرثون معها مع أنهم ينتمون إلى الميت بها .

٢- يقدم الأقرب على الأبعد ، فالابن يحجب ابن أخيه ، فإن تساوا في الدرجة ، يرجح بقوة القرابة ، كالأخ الشقيق يحجب الأخ لأب .

## الفرق بين المحروم والمحجوب :

يظهر الفرق بين المحروم والمحجوب في الأمرين :

١- المحروم ليس أهلاً للإرث أصلاً كالقاتل ، بخلاف المحجوب فإنه أهل للإرث ، ولكن حجب لوحود شخص آخر أولى منه بالميراث .

٢- المحروم من الميراث لا يؤثر في غيره فلا يحجبه أصلاً ، بل يجعل كمعدوم ؛ فإذا مات شخص عن ابن كافر وأخ مسلم ، فالميراث كله للأخ ولا شيء للابن . أما المحجوب ، فإنه قد يؤثر في غيره فيحجبه ، سواء أكان حجب حرمان أم حجب نقصان ، فالأثنان فأكثر من الإخوة مع وجود الأب والأم لا يرثان لوجود الأب ، ولكنهما يحجبان الأم من الثلث إلى السدس .

### العول

تعريفه : العول لغة : الارتفاع . يقال : عال الميزان . إذا ارتفع ، ويأتي أيضاً بمعنى الميل إلى الجور ، ومنه قول الله - سبحانه - : ﴿ ذَٰلِكَ أَذَىٰ لَا تَعُولُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> [انساء : ٣] . وعند الفقهاء ؛ زيادة في سهام ذوي الفروض ، ونقصان من مقادير أنصبتهم في الإرث . وروي ، أن أول فريضة عالت في الإسلام عرضت على عمر رضي الله عنه فحكم بالعول في زوج وأختين ، فقال لمن معه من الصحابة : إن بدأت بالزوج أو بالأختين ، لم يبق للآخر حقه ، فأشيروا علي . فأشار عليه العباس بن عبدالمطلب بالعول ، وقيل : غيبي . وقيل : زيد بن ثابت .

### من مسائل العول :

١- توفيت امرأة عن زوج وأختين شقيقتين وأختين لأم وأم . تسمى هذه المسألة الشريحية ؛ لأن الزوج شئع على شريح القاضي المشهور ، حيث أعطاه بدل لنصف ثلاثة من عشرة ، فأخذ يدور في القبائل قائلاً : لم يعطني شريح النصف ولا الثلث . فلما علم بذلك شريح جاء به وعزره ، وقال له : أسأت القول ، وكتمت العول .

٢- توفي رجل عن زوجة وبنتين وأب وأم . تسمى هذه المسألة المنبرية ؛ لأن سيدنا علياً رضي الله عنه كان على منبر الكوفة يقول في خطبته : الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعاً ، ويجزي كل نفس بما تسعى ، وإليه المآب والرجعى . فسئل عنها فأجاب على قافية الخطبة : والمرأة صار ثمنها تسعاً . ثم مضى في خطبته . والمسائل التي قد يدخلها العول هي المسائل التي يكون أصلها : ٦ - ١٢ - ٢٤ . فالسنة قد تعول إلى سبعة ، أو ثمانية ، أو تسعة ، أو عشرة . والاثنا عشر قد تعول إلا ثلاثة عشر ، أو خمسة عشر ، أو سبعة عشر . والأربعة والعشرون لا تعول إلا إلى سبعة وعشرين . والمسائل التي لا يدخلها العول أصلاً هي المسائل التي تكون أصولها ٢ - ٣ - ٤ - ٨ . وأخذ بالعول قانون المواريث في المادة (١٥) ونصها : إذ رادت أنصباء أصحاب الفروض على التركة ، قسمت بينهم بنسبة أنصبتهم في الإرث .

(١) أن تعولوا : إلى الجور

## طريقة حل مسائل العول :

هي أن تعرف أصل المسألة . أي ؛ مخرجها . وتعرف سهام كل ذي فرض ، ونهمل الأصل ، ثم تجمع فروضهم ، وتجعل مجموع أصلاً فتقسم التركة عليه ، وبذلك يدحل النقص على كل واحد بنسبة سهامه . فلا ظم ولا حيف ؛ وذلك نحو روج وشقيقتين ، فأصل المسألة من ستة : لزوج النصف وهو ثلاثة ، وللأختين الثلثان وهو أربعة ، فاجموع سبعة ، وهو الذي تقسم عليه التركة .

### ٤ - الرد

تعريفه : يأتي الرد بمعنى الإعادة . يقال : رد عليه حقه . أي ؛ أعاده إليه . ويأتي بمعنى الصرف ، يقال : رد عنه كيد عدوه . أي ؛ صرفه عنه . والمنقصد به عند الفقهاء ؛ دفع ما فضل من فروض ذوي الفروض النسبية إليهم بنسبة فروضهم عند عدم استحقاق الغير .

أركانه : الرد لا يتحقق إلا بوجود أركانه الثلاثة :

١. وجود صاحب فرض .

٢. بقاء فائض من التركة .

٣. عدم العاصب .

رأي العلماء في الرد : لم يرد في الرد نص يرجع إليه ، ولهذا اختلف العلماء فيه ؛ فمنهم من رأى عدم الرد على أحد من أصحاب الفروض ، ويكون الباقي بعد أخذ أصحاب الفروض فروضهم لبيت المال ؛ حيث لا يوجد عاصب<sup>(١)</sup> . ومنهم من قال بالرد على أصحاب الفروض ، حتى الزوجين بنسبة فروضهم<sup>(٢)</sup> . ومنهم من قال بالرد على جميع أصحاب الفروض ، ما عدا الزوجين ، والأب ، والجدة ، فيكون الرد على الثمانية أصناف الآتية :

- |             |                 |                     |                 |
|-------------|-----------------|---------------------|-----------------|
| ١ - البنت . | ٢ - بنت الابن . | ٣ - الأخت الشقيقة . | ٤ - الأخت لأب . |
| ٥ - الأم .  | ٦ - الجدة .     | ٧ - الأخ لأم .      | ٨ - الأخت لأم . |

وهذا هو الرأي المختار . وهو مذهب عمر ، وعبي ، وجمهور الصحابة والتابعين . وهو مذهب أبي حنيفة ، وأحمد . والمعتمد عند الشافعية ، وبعض أصحاب مالك ، عند فساد بيت المال . قالوا : وإنما لا يرد على الزوجين ؛ لأن الرد إما يستحق بالرحم ، ولا رحم لهما من حيث الزوجية . ولا يرد على الأب واحد ؛ لأن الرد لا يكون إلا عند عدم وجود عاصب ، وكل من الأب والجدة عاصب ، فيأخذ الباقي بالتعصيب لا بالرد . وقد أخذ القانون بهذا الرأي ، إلا في مسألة واحدة أخذ فيها بمذهب عثمان ، فحكم بالرد على أحد الزوجين ؛ وهي ما إذا مات أحد الزوجين ولم يترك وارثاً سواه ، فإن الزوج الحي يأخذ اتركة كليهما بطريق الفرص والرد ، فالرد على أحد الزوجين في القانون مؤخر عن ذوي الأرحام ، فجاء نص المادة (٣٠)

(٢) هذا مذهب عثمان

(١) ممن ذهب إلى هذا الرد من ثابت وسبعة عروة وثروري ومالك والشافعي

من القانون هكذا : إذا لم تستغرق الفروض التركية ، ولم توحد عصبه من النسب ، رد الباقي على غير الزوجين من أصحاب الفروض سبعة فروصهم ، ويرد باقي التركة إلى أحد الزوجين إذا لم يوحد عصبه من النسب ، أو أحد الفروض النسبية ، أو أحد ذوي الأرحام .

**طريقة حل مسائل الرد :** هي أنه إذا وجد مع أصحاب الفروض من لا يرد عليه من أحد الزوجين ، فإنه يأخذ فرضه مسوئاً إلى أصل التركة ، والباقي بعد فرضه يكون لأصحاب الفروض بحسب رؤوسهم إن كانوا صنفًا واحدًا ، سواء أكان الموجود منهم واحدًا كست ، أم متعددًا كثلاث نساء . وإن كانوا أكثر من صنف واحد كأب وبنت ، فإن الباقي يقسم عليهم بسعة فروصهم ، ويرد عليهم بنسبتها أيضًا . وأما إذا لم يكن مع أصحاب الفروض أحد الزوجين ، فإن الباقي بعد فروصهم يرد عليهم بحسب رؤوسهم إن كانوا صنفًا واحدًا ، سواء أكان الموجود منهم واحدًا أم متعددًا . وإن كانوا أكثر من صنف واحد ، فإن الباقي يرد عليهم بسعة فروصهم . وبذلك يكون نصيب كل صاحب فرض قد زاد بسعة فرضه ، واستحق حملته فرضًا وردًا .

#### ٥ - ذوو الأرحام

ذوو الأرحام : هم كل قريب ليس بذي فرض ولا عصبه . وقد اختلف الفقهاء في توريثهم : فقال مالك ، والشافعي ، بعدم توريثهم ، ويكون المال لبيت المال . وهو قول أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وريد ، والزهرى ، والأوزاعي ، ودأود . وذهب أبو حنيفة ، وأحمد ، إلى توريثهم . وحكى ذلك عن عبي ، وابن عباس ، وابن مسعود . وذلك عند عدم وجود أصحاب الفروض والعصبات . وعن سعيد بن المسيب ، أن الحال يرث مع است . وقد أخذ القانون بهذا الرأي فحذف في المواد من (٣١) إلى (٣٨) كيفية توريثهم . كما هو مبين فيما يلي :

المادة ٣١ . إذا لم يوجد أحد من العصبة بالنسب ، ولا أحد من ذوي الفروض النسبية ، كانت التركة أو الباقي منها لذوي الأرحام .

وذوو الأرحام أربعة أصناف مقدم بعضها على بعض في الإرث على الترتيب الآتي :

الصنف الأول : أولاد البنات وإن نزلوا ، وأولاد نساء الأس وإن نزل .

الصنف الثاني : الجد غير الصحيح وإن علا ، والحدة غير الصحيحة وإن علت .

الصنف الثالث : أبناء الإخوة لأم وأولادهم وإن نزلوا ، وأولاد الأخوات لأبوين أو لأحدهما وإن نزلوا ، ونساء الإخوة لأبوين أو لأحدهما وأولادهم وإن نزلوا ، ونساء الأخوة لأبوين أو لأب وإن نزلوا ، وأولادهم وإن نزلوا .

الصنف الرابع : يشمل ست طوائف مقدم بعضها على بعض في الإرث على الترتيب الآتي :

١ . أعمام الميت لأم وعماته ، وأحواله وحالاته لأبوين أو لأحدهما .

٢- أولاد من ذكروا في الفقرة السابقة وإن نزلوا ، وبنات أعمام الميت لأبوين أو لأب ، وبنات آبائهم وإن نزلوا ، وأولاد من ذكرن وإن نزلوا .

٣- أعمام أبي الميت لأم وعماته ، وأخواله وحالاته لأبوين أو لأحدهما ، وأعمام أم الميت وعماتها ، وأخوالها وحالاتها لأبوين أو لأحدهما .

٤- أولاد من ذكروا في الفقرة السابقة وإن نزلوا .

وبنات أعمام أب الميت لأبوين أو لأب ، وبنات آبائهم وإن نزلوا ، وأولاد من ذكرن وإن نزلوا .

٥- أعمام أب أب الميت لأم ، وأعمام أب أم الميت وعماتها ، وأخوالهما وحالاتهما لأبوين أو لأحدهما . وأعمام أم أم الميت وأم أبيه وعماتها ، وأخوالهما وحالاتهما لأبوين أو لأحدهما .

٦- أولاد من ذكروا في الفقرة السابقة وإن نزلوا .

وبنات أعمام أب أب الميت لأبوين أو لأب ، وبنات آبائهم وإن نزلوا ، وأولاد من ذكرن وإن نزلوا . وهكذا .

المادة ٣٢- الصنف الأول من ذوي الأرحام أولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت درجة . فإن استوتوا في الدرجة فولد صاحب الفرض أولى من ولد ذوي الرحم . فإن استوتوا فبالدرجة ، ولم يكن فيهم ولد صاحب فرض ، أو كانوا كلهم يدلون بصاحب فرض ، اشتركوا في الإرث .

المادة ٣٣- الصنف الثاني من ذوي الأرحام أولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت درجة . فإن استوتوا في الدرجة قُدم من كان يدلي بصاحب فرض ، وإن استوتوا في الدرجة ، وليس فيهم من يدلي بصاحب فرض ، أو كانوا كلهم يدلون بصاحب فرض ، فإن اتحدوا في حيز القرابة اشتركوا في الإرث ، وإن اختلفوا في الحيز فالثلثان لقرابة الأب ، والثلث لقرابة الأم .

المادة ٣٤- الصنف الثالث من ذوي الأرحام أولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت درجة . فإن استوتوا في الدرجة وكان فيهم ولد عاصب ، فهو أولى من ولد ذوي الرحم . وإلا قُدم أقواهم قرابة للميت ؛ فمن كان أصله لأبوين ، فهو أولى ممن كان أصله لأب ، ومن كان أصله لأب ، فهو أولى ممن كان أصله لأم . فإن اتحدوا في الدرجة وقوة القرابة ، اشتركوا في الإرث .

المادة ٣٥- في الطائفة الأولى من طوائف الصنف الرابع المبينة بالمادة (٣١) إذا انفرد فريق الأب وهم أعمام الميت لأم وعماته ، أو فريق الأم وهم أخواله وحالاته ، قدم أقواهم قرابة ؛ فمن كان لأبوين فهو أولى ممن كان لأب ، ومن كان لأب فهو أولى ممن كان لأم ، وإن تساوا في القرابة اشتركوا في الإرث ، وعند اجتماع الفريقين يكون الثلثان لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم . ويقسم نصيب كل فريق على النحو المتقدم ، وتطبق أحكام الفقرتين السابقتين على الطائفتين الثالثة والخامسة .

المادة ٣٦- في الطائفة الثانية يقدم الأقرب منهم درجة على الأبعد ولو من غير حيزه ، وعند الاستواء واتحاد حيز يقدم الأقوى في القرابة ، إن كانوا أولاد عاصب أو أولاد ذوي رحم ؛ فإن كانوا مختلفين قدم ولد

العاصب على ولد ذوي الرحم ، وعند اختلاف الحيز يكون الثلثان لقرابة الأب . ولثلت لقرابة الأم . وما أصاب كل فريق يقسم عليه بالطريقة المتقدمة ، وتطبق أحكام الفقرتين السابقتين على الطائفتين الرابعة والسادسة .

المادة ٣٧- لا اعتبار تعدد جهات القرابة في وارث من ذوي الأرحام ، إلا عند اختلاف الحيز .

المادة ٣٨- في إرث ذوي الأرحام يكون للذكر مثل حظ الأنثيين .

### الحمل

الحمل ؛ هو ما يحمل في البطن من الولد .

ونحن نتكلم عنه هنا من حيث الميراث ، ومن حيث مدة الحمل .

**حكمه في الميراث :** الحمل إما أن انفصل عن أمه ، وإما أن يبقى في بطنها ، وهو في كل من الأمرين له أحكام ، نذكرها فيما يلي :

**الحمل إذا انفصل عن أمه :** إذا انفصل الحمل عن أمه ؛ فإما أن انفصل حيًّا أو انفصل ميتًا . وإن انفصل ميتًا ، فإما أن يكون انفصاله بغير جناية ولا اعتداء على أمه ، أو بسبب الجناية عليها ، فإن انفصل كنه حيًّا ورث من غيره وورثه غيره ؛ لما روي عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «إذا استهل المولود ورث» . [أبو داود (٢٩٢٠)] . والاستهلال رفع الصوت . والمراد إذا ظهرت حياة المولود ورث . وعلامة الحياة صوت ، أو تنفس ، أو عطاس ، ونحو ذلك . وهذا رأي الثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأصحاب أبي حنيفة . وإن انفصل ميتًا بغير جناية على أمه ، فإنه لا يرث ولا يورث اتفاقًا . وإن انفصل ميتًا بسبب الجناية على أمه ، فإنه في هذه الحال يرث ويورث عند الأحناف . وقالت الشافعية ، والحنابلة ، ومالك : لا يرث شيئًا ، ويملك الغرة فقط ضرورة ، ولا يورث عنه سواها ، ويرثها كل من يتصور إرثه منه . وذهب الليث بن سعد ، وربيعة ابن عبد الرحمن ، إلى أن الجنين إذا انفصل ميتًا بجناية على أمه لا يرث ولا يورث ، وإنما تملك أمه الغرة وتختص بها ؛ لأن الجناية على جزء منها وهو الجنين ، ومتى كانت الجناية عليها وحدها كان الجزء لها وحدها ، وقد أخذ القانون بهذا .

### الحمل في بطن أمه :

١- الحمل الذي يبقى في بطن أمه لا يوقف له شيء من التركة ، متى كان غير وارث ، أو كان محجوبًا بغيره على جميع الاعتبارات . فإذا مات شخص ، وترك زوجة وأنا وأما حاملًا من غير أبيه . فإن الحمل في هذه الصورة لا ميراث له ؛ لأنه لا يخرج عن كونه أحمًا أو أختًا لأم . والإحوة لأم لا يرتون مع الأصل الوارث وهوها الأب .

٢- وتوقف التركة كلها إلى أن يولد الحمل . إذا كان وارثًا ولم يكن معه وارث أصلاً ، أو كان معه وارث

محجوب به باتفاق لفقهاء . وتوقف كذلك إذا وحد معه ورتة غير محجوبين به ، ورضوا جميعاً صراحة أو ضمناً بعدم قسمتها ، بأن سكتوا أو لم يضالوا بها .

٣- كل وارث لا يتغير فرضه بتغير الحمل يعطى له نصيبه كاملاً ، ويوقف الباقي . كما إذا ترك الميت حدة وامرأة حاملاً ، فإنه يعطى للحدة السدس ؛ لأن فرضها لا يتغير ، سواء ولد الحمل ذكراً أم أنثى .

٤- الوارث الذي يسقط في إحدى حالتَي الحمل ولا يسقط في الأخرى ، لا يعطى شيئاً للشك في استحقاقه ، فمن مات وترك روحه حاملاً وأخاً ، فلا شيء للأخ لجوار كون الحمل ذكراً . وهذا مذهب الجمهور .

د- من يختلف نصيبه من أصحاب الفروض باختلاف ذكورة الحمل وأنثوته ، يعطى أقل النصيبين ، ويوقف للحمل أوفر النصيبين ، فإن ولد الحمل حياً وكان يستحق النصيب الأوفر أخذه ، وإن لم يكس يستحقه ، بل يستحق النصيب الأقل أخذه ، وإذا بقي إلى الورثة . وإن نزل ميتاً لم يستحق شيئاً ، ووزعت التركة كلها على الورثة دون اعتبار للحمل .

**أقل مدة الحمل وأكثرها :** وأقل مدة يتكون فيها الجنين ويولد حياً ستة أشهر ؛ لقول الله - سبحانه - : ﴿وَحَمْلُهُ وَفَصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحاف : ١٥] . مع قوله : ﴿وَفَصْلُهُ فِي عَامَيْنِ﴾ [لقامد : ١٤] . فإذا كن الفصل عامين ، لم يبق إلا ستة أشهر للحمل . وإلى هذا ذهب الجمهور من الفقهاء . وقال الكمال بن الهمام ، من أئمة الأحاف : إن العادة المستمرة كون الحمل أكثر من ستة أشهر ، وربما يمضي دهور ، ولم يسمع فيها بولادة لسته أشهر . وفي قول لبعض الحنابلة : أقل مدة الحمل تسعة أشهر . وقد حانف القانون جمهور العلماء ، وأخذ بقول بعض الحنابلة ، وبما قال به الأطباء الشرعيون ، وهو أن أقل مدة الحمل تسعة أشهر هلالية . أي : ٢٧٠ يوماً . لأن هذا يتفق والكثير الغالب . وكما اختلفوا في أقل مدة الحمل ، فقد اختلفوا في أكثرها ؛ فمهم من قال : إنها سنتان<sup>(١)</sup> . ومنهم من قال : تسعة أشهر . ومنهم من قال : ستة هلالية (٣٥٤ يوماً) . وأحد القانون مما ارتأه الطب الشرعي . فذكر أن أكثر مدة الحمل سنة شمسية<sup>(٢)</sup> (٣٦٥ يوماً) ، واعتبر ذلك في ثبوت النسب ، والإرث ، والوقف ، والوصية . أما القانون ، فقد أخذ برأي أبي يوسف الذي عليه الفتوى في المذهب الحنفي ، في أن الحمل يوقت له أوفر النصيبين . وأخذ برأي الأئمة الثلاثة في اشتراط ولادته كله حياً في استحقاقه الميراث . وأخذ برأي محمد بن الحكم في أنه لا يرث ، إلا إذا ولد لسنة من تاريخ الوفاة ، أو الفرقة بين أبيه وأمه . فجاء في المواد : ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ ما يلي :

المادة ٤٢ - يوقف للحمل من تركة المتوفى أوفر النصيبين ، على تقدير أنه ذكر أو أنثى .

المادة ٤٣ - إذا توفي الرجل عن زوجته أو عن معتدته فلا يرثه حملها ، إلا إذا ولد حياً لحمسة وستين وثلاثمائة يوم على الأكثر من تاريخ الوفاة أو الفرقة ، ولا يرث الحمل غير أبيه ، إلا في الحالتين الآتيتين :

(١) وهذا رأي الأحاف

(٢) وهذا رأي محمد بن الحكم أحد فقهاء المذهب المالكي .

١- أن يولد حيًّا لحمسة وستين وثلاثمائة يوم على الأكثر من تاريخ الموت أو الفرقة ، إن كانت أمه معتدة موت أو فرقة ، ومات المورث أثناء العدة .

٢- أن يولد حيًّا لسبعين ومائتي يوم على الأكثر من تاريخ وفاة المورث ، إن كان من زوجة قائمة وقت الوفاة .

المادة ٤٤- إذا نقص الموقوف للحمل عما يستحقه ، يرجع بالباقي على من دخلت الزيادة في نصيبه من الورثة ، وإذا زاد الموقوف للحمل عما يستحقه ، رُدَّ الزائد على من يستحقه من الورثة .

### المفقود

**المفقود:** إذا غاب الشخص وانقطع خبره ، ولم يُدرَ مكانه ، ولم يُعرفَ أخِي هو أم ميت؟ وحكم القضاء بموته قيل : إنه مفقود . وحكم القاضي ؛ إما أن يكون مبنياً على الدليل ، كشهادة العدول . وإما أن يكون مبنياً على أمارات لا تصح أن تكون دليلاً وذلك بمضي المدة . ففي الحالة الأولى : يكون موته محققاً ثابتاً من الوقت الذي قام فيه الدليل على الموت ، وفي الحالة الثانية ، التي يحكم فيها القاضي بموت المفقود ، بمقتضى مضي المدة ، يكون موته حكماً لاحتمال أن يكون حيًّا .

**المدة التي يحكم بعدها بموت المفقود:** اختلف الفقهاء في المدة التي يحكم بعدها بموت المفقود ؛ فروي عن مالك ، أنه قال : أربع سنين ؛ لأن عمر عليه السلام قال : أيما امرأة فقدت زوجها فلم تدر أين هو؟ فإنها تنتظر أربع سنين ، ثم تعتد أربعة أشهر وعشرًا ، ثم تحل . أخرجه البخاري ، والشافعي . والمشهور عن أبي حنيفة ، والشافعي ، ومالك ، عدم تقدير المدة ، بل ذلك مفوض إلى اجتهاد القاضي في كل عصر . قال صاحب «المغني» في إحدى الروايتين في المفقود الذي لا يغلب هلاكه : لا يقسم ماله ، ولا تتزوج امرأته ، حتى يتيقن موته ، أو يمضي عليه مدة لا يعيش في مثلها . وذلك مردود إلى اجتهاد الحاكم . وهذا قول الشافعي عليه السلام ومحمد بن الحسن . وهو المشهور عن مالك ، وأبي حنيفة ، وأبي يوسف ؛ لأن الأصل حياته ، والتقدير لا يصار إليه إلا بتوقيف ، ولا توقيف هنا ، فوجب التوقف .

ويرى الإمام أحمد ، أنه إن كان في غيبة يغلب فيها الهلاك<sup>(١)</sup> ، فإنه بعد التحري الدقيق عنه يحكم بموته بمضي أربع سنين ؛ لأن الغالب هلاكه ، فأشبه ما لو مضت مدة لا يعيش في مثلها . وإن كان في غيبة يغلب معها السلامة<sup>(٢)</sup> ، يفوض أمره إلى القاضي يحكم بموته بعد أي مدة يراها ، وبعد التحري عنه بكل الوسائل الممكنة التي توصل إلى بيان حقيقة كونه حيًّا أم ميتًا .

وأخذ القانون برأي الإمام أحمد ، فيما إذا كان المفقود في حالة يغلب معها الهلاك ، فقدّر المدة بأربع سنين ، وأخذ برأيه ورأي غيره في تفويض الأمر إلى القاضي في الحالات الأخرى .

(١) كمن يفقد في ميدان الحرب أو بعد الغارات أو يفقد بين أهله كمن حرق إلى صلاة العشاء ولم يعد أو حاجة قريبة ولم يرجع ولا يعلم خبره .

(٢) مثل المسافر إلى الحج ولصّب العلم أو التجارة .



ففي مادته «٢١» من مدون رقم (١٥) سنة ١٩٢٩ النص الآتي : يحكم موت المفقود الذي يعلب عليه انهلاك بعد أربع سنين من تاريخ فقده . وأما في جميع الأحوال الأخرى ، فيمؤخر أمر لمدة التي يحكم موت المفقود بعده إلى لقاضي . وذلك كله بعد التحري عنه بجميع الطرق الممكنة الموصلة إلى معرفة إن كان المفقود حيًّا أو ميتًا .

ميراثه : ميراث المفقود يتعلق به أمران ؛ لأنه إم أن يكون مورث ، وإما أن يكون وارثًا . ففي حالة ما إذا كان مورثًا ، فإن ماله يبقى على ملكه ، ولا يقسم بين ورثته إلى أن يتحقق موته أو يحكم لقاضي بالموت . فإن ظهر حيًّا أحد ماله ، وإن تحقق موته أو حكم القاضي بموته ، ورثه من كان ورثًا له وقت الموت أو وقت الحكم بالموت . ولا يرثه من مات قبل ذلك ، أو حدث إرثه بعد ذلك نزول ماع عنه ، كإسلام وارث له . هذا إذا لم يمسد الحكم بالموت إلى وقت سابق على صدوره ، وإلا ورثه من كان وارثًا في الوقت الذي أسد الحكم بالموت إليه .

أما لحالة الذببة ، وهي إذا ما كان ورثًا لغيره ، فإنه يوقف له نصيبه من تركة المورث ، وبعد الحكم بموته يرد ذلك الموقوف إلى ورث مورثه . وبهذا أحد القابول : فقد جاء في مادة «٤٥» النص الآتي : يوقف نصيب المفقود من تركة مورث حتى يتبين أمره ، فإن صهر حيًّا أخذه ، وإن حكم بموته رد نصيبه إلى من يستحقه من لورثة وقت موت مورثه . فإن ظهر حيًّا بعد الحكم بموته ، أحد ما بقي من نصيبه بأيدي الورثة<sup>(١)</sup> .

### الخنثى<sup>(٢)</sup>

تعريفه : الخنثى ، شخص استثنى في أمره ، ولم يدر أذكر هو أم أنثى ؟ إم لأن به ذكرًا وفتحًا معًا ، أو لأنه ليس له سىء منهما أصلًا .

كيف يرث ؟ إن تبين أنه ذكر ورث ميراث لذكر ، وإن تبين أنه أنثى ورث ميراثها . وتبين المذكورة ولأبوة بظهور علامات كل منهما . وهي قبل بيوع تعرف بالنول ، فإن نال - بعضو مخصوص بالذكر فهو ذكر ، وإن نال - بعضو المخصوص بالأنثى فهو أنثى ، وإن نال منهما كان الحكم للأسبق . وبعد اللوع إن ثبت به حية ، أو أنثى النساء ، أو حتم كما يحتلم الرجال فهو ذكر ، وإن ظهر له شدي كثندي المرأة ، أو ذكر له لبن ، أو حاص ، أو حمل فهو أنثى . وهو في هاتين الحالتين يقال له : خنثى غير مشكل . وإن لم يعرف أذكر هو أم أنثى ؟ نال لم تظهر علامة من العلامات ، أو صهرت وتعارضت ، فهو الخنثى المشكل . وقد

(١) هذا الحكم ينسب بميراث ، أما الحكم بالنسبة بزوجته فقد جاء في مادته (٢٢) من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ «بعد الحكم بموت المفقود نصفه مية في مده سابقه بعد رجوعه عنه بوفه وتقسيم تركته بين ورثته الموقوفين وفل الحكم» . مادة (٧) من مدون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٠ «إذا جاء مفقود ولم يحن وتبين أنه حي فزوجته له ما به يتمتع بها انشي غير عنه بجاهه الأول فإن تمتع بها انشي غير عنه بجاهه الأول كبت للثاني ما لم يكن عقده في عدة وفاة الأول»  
(٢) الخنثى مأخوذ من خث وهو شدي . والكسر

اختلف الفقهاء في حكمه من حيث الميراث ؛ فقال أبو حنيفة : إنه يفرض أنه ذكر ، ثم يفرض أنه أنثى ، ويعامل بعد ذلك بأسوأ الخالين ، حتى لو كان يرث على اعتبار ، ولا يرث على اعتبار آخر لم يعط شيئاً . وإن ورث على كلا الفرضين ، واختلف نصيبه ، أعطى أقل النصيبين . وقال مالك ، وأبو يوسف ، والشيعة الإمامية : يأخذ المتوسط بين نصيبَي الذكر والأنثى . وقال الشافعي : يعامل كل من الورثة والخنثى بأقل النصيبين ؛ لأنه المتبقي إلى كل منهما . وقال أحمد : إن كان يرجى ظهور حاله ، يعامل كل منه ومن الورثة بالأقل ويوقف الباقي ، وإن لم يرج ظهور الأمر . يأخذ المتوسط بين نصيبَي الذكر والأنثى . وهذا الرأي الأخير هو الأرجح ، ولكن القانون أخذ برأي أبي حنيفة ، ففي المادة « ٤٦ » منه : للخنثى المشكل ، وهو الذي لا يعرف أذكر هو أم أنثى ، أخذ أقل النصيبين ، وما بقي من التركة يعطى لباقي الورثة .

**ميراث المرتد :** المرتد لا يرث من غيره ، ولا يرثه غيره ، وإنما ميراثه يكون لبيت مال المسلمين . وهذا رأي الشافعي ، ومالك ، والمشهور عن أحمد . وقالت الأحناف : ما اكتسبه قبل الردة ورثه أقاربه المسلمون ، وما اكتسبه بعدها فهو لبيت المال . وقد سبق الكلام عليه مفصلاً في « باب الحدود » .

**ابن الزنى وابن الملاعنة :** ابن الزنى ؛ هو المولود من غير زواج شرعي . وابن الملاعنة ؛ هو الذي نفى الزوج الشرعي نسبه منه . وابن الزنى وابن الملاعنة لا توارث بينهما وبين أبويهما بإجماع المسلمين ، لانقضاء النسب الشرعي . وإنما التوارث بينهما وبين أمتهما ؛ فعن ابن عمر ، أن رجلاً لاعن امرأته في زمن النبي ﷺ وانتفى من ولدها ، ففرق النبي ﷺ بينهما وألحق الولد بالمرأة . رواه الحارثي . وأبو داود . ولفظه : « جعل رسول الله ﷺ ميراث ابن الملاعنة لأمه ولورثتها من بعدها » . [أبو داود (٢٩٠٧) ] . ونص المادة « ٤٧ » من قانون الميراث : يرث ولد الزنى وولد اللعان من الأم وقرباتها ، وترثهما الأم وقرباتها .

### التخارج

**تعريفه :** التخارج ؛ هو أن يتصالح الورثة على إخراج بعضهم عن نصيبه في الميراث ، نظير شيء معين من التركة أو من غيرها . وقد يكون التحارج بين اثنين من الورثة ، على أن يحل أحدهما محل الآخر في نصيبه في مقابل مسغ من المال يقدمه له .

**حكمه :** التخارج جائز متى كان عن تراض . وقد طلق عبد الرحمن بن عوف زوجته تماضر بنت الأصمغ الكلبي في مرض موته ، ثم مات وهي في العدة ، فورثها عثمان مع ثلاث سوة آخر ، فصالحوها عن ربع ثمنها على ثلاثة وثمانين ألفاً . قيل : هي دنابير . وقيل : هي دراهم .

جاء في القانون مادة « ٤٨ » : التحارج ؛ هو أن يتصالح الورثة على إخراج بعضهم من الميراث على شيء معلوم ، فإذا تخارج أحد الورثة مع آخر منهم استحق نصيبه ، وحل محله في التركة . وإذا تخارج أحد الورثة مع باقيهم ، فإن كان المدفوع له من التركة ، قسم نصيبه بينهم بنسبة أنصبتهم فيها . وإن كان المدفوع من مالهم . ولم يص في عقد التحارج ، على طريقة قسمة نصيب الخارج ، قسم عليهم بالسوية بينهم .

٦، ٧، ٨ - الاستحقاق بغير الإرث : جاء في قانون الميراث في المادة «٤» : إذا لم توجد ورثة ، قضى من التركة بالترتيب الآتي

أولاً : استحقاق من أقر له الميت سبب على غيره .

ثانياً : ما أوصى به فيما زاد على الحد الذي تفقد فيه الوصية .

وإذا لم يوجد أحد من هؤلاء ، الت التركة أو ما بقي منها إلى الحزاة العامة

ومعنى هذا ، أن الميت إذا مات ولم يكن له ورثة ، استحق التركة ثلاثة ؛

١- المقر له بالنسب على الغير .

٢- الوصية مما راد على الثلث .

٣- بيت المال - الحزاة العامة .

وستكلم على كل من هذه الثلاثة فيما يلي :

**المقر له بالنسب** : القانون الذي جرى عليه العمل في مصر ، أنه إذا أقر الميت بالنسب على غيره ،

استحق المقر له التركة إذا كان مجهول النسب ، ولم يثبت سبه من الغير ، ولم يرجع المقر عن إقراره .

ويشترط في هذه الحال أن يكون المقر له حيًا وقت موت المقر ، أو وقت الحكم باعتباره ميتًا ، وألا يقوم به

مانع من مواع الإرث .

وجاء في المذكرة الإيضاحية ما يأتي : والمقر له بالنسب غير وارث ؛ لأن الإرث يعتمد على ثبوت

النسب ، وهو غير ثابت بالإقرار وحده ، غير أن الفقهاء أجروا عليه حكم الوارث في بعض الأحوال ،

كتقديمه على الموصى له مما راد على الثلث بالنسبة للزائد ، وكاعتباره حلقة عن المورث في الملك فله أن يرد

باليك ، وكممنعه من الإرث بأي مانع من مواعيه ، فترئي من المصلحة اعتباره مستحقًا لتركته بغير الإرث ،

إتيازًا للحقيقة والواقع .

**الموصى له بما زاد على الثلث** : إذا مات الميت ولم يكن له وارث ، ولا مُقر له بالنسب على غيره ،

حازت الوصية للأجنبي تركته كلها أو بأي جزء منها ؛ لأن اتقييد بالثلث من أجل الورثة وليس منهم

أحد .

**بيت المال** : إذا مات الميت ولم يترك ورثة ، ولم يوجد مُقر له بالنسب على الغير ولا موصى له بأكثر

من الثلث ، فإن المال يُوضع في بيت مال المسلمين ؛ ليصرف في مصالح الأمة العامة .

### الوصية الواجبة

صدر قانون الوصية الواجبة رقم (٧١) لسنة ١٣٦٥ هجرية ، وسنة ١٩٤٦م ، وقد تضمن الأحكام

الآتية :

١- إذا لم يوص الميت لفرع ولده المدي مات في حياته ، أو مات معه ولو حكمًا تمثل ما كان يستحقه هذا

الولد ميراثًا في تركته لو كان حيًا عند موته ، وجبت للفرع وصية في التركة بقدر هذا النصيب في حدود الثلث ، بشرط أن يكون غير وارث ، وألا يكون الميت قد أعطاه بغير عوض من طريق تصرف آخر قدر ما يجب له ، وإن كان ما أعطاه له أقل منه ، وجبت له وصية بقدر ما يكمله .

وتكون هذه الوصية لأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات ، ولأولاد الأبناء من أولاد الظهور<sup>(١)</sup> وإن نزلوا ، على أن يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره ، وأن يقسم نصيب كل أصل على فرعه وإن نزل قسمة الميراث ، كما لو كان أصله أو أصوله الذين يُدلي بهم إلى الميت ماتوا بعده ، وكان موتهم مرتبًا كترتيب الطبقات .

٢- إذا أوصى الميت لمن وجبت له الوصية بأكثر من نصيبه ، كانت الزيادة وصية اختيارية ، وإن أوصى له بأقل من نصيبه ، وجب له ما يكمله ، وإن أوصى لبعض من وجبت لهم الوصية دون البعض الآخر ، وجب لمن لم يوص له قدر نصيبه ، ويؤخذ نصيب من لم يوص له ويؤفى نصيب من أوصى له بأقل مما وجب من باقي الثلث ، فإن ضاق عن ذلك فمنه ومما هو مشغول بالوصية الاختيارية .

٣- الوصية الواجبة مقدمة على غيرها من الوصايا ، فإذا لم يوص الميت لمن وجبت لهم الوصية وأوصى لغيرهم ، استحوذ كل من وجبت له الوصية قدر نصيبه من باقي ثلث التركة إن وفى ، وإلا فمنه ومما أوصى به لغيرهم .

### طريقة حل المسائل التي تشتمل على الوصية الواجبة :

- ١ - يفرض الولد الذي مات في حياة أحد أبويه حيًا وارثًا ، ويقدر نصيبه كما لو كان موجودًا .
- ٢ - يخرج من التركة نصيب المتوفى ، ويعطى لفرعه المستحق للوصية الواجبة إن كان يساوي الثلث فأقل ، فإن زاد على الثلث رد إلى الثلث ، ثم يقسم على الأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين .
- ٣ - يقسم باقي التركة بين الورثة الحقيقيين على حسب فرائضهم الشرعية .

\* \* \*

انتهى كتاب «فقه السنة»

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

(١) وهم من لا ينسبون إلى الميت بأبى .

٥	مقدمة فضيلة الإمام الشهيد الأستاذ حسن البنا
٧	مقدمة المؤلف
٩	تمهيد
١٥	الطهارة :
١٧	السُّور
١٨	التَّجَاسُّةُ
٢٥	قَضَاءُ الْحَاحَةِ
٢٨	سُنُّ الْفِطْرَةِ
٣١	الوُضُوءُ :
٣٣	سُنُّ الْوُضُوءِ
٣٨	مَكْرُوهَاتُهُ
٣٨	نَوَاقِضُ الْوُضُوءِ
٤٢	مَا يُسْتَحَبُّ لَهُ
٤٤	الْمَسْحُ عَلَى الْحُقَيْنِ
٤٧	الْعُسْلُ
٥١	الْأَعْسَالُ الْمُسْتَحَبَّةُ
٥٣	أَرْكَانُ الْعُسْلِ
٥٤	غُسْلُ الْمَرَأَةِ
٥٦	التَّيْمُّمُ :
٥٩	الْمَسْحُ عَلَى الْجَبِيْرَةِ، وَنَحْوِهَا
٦٠	الْحَيْضُ
٦١	النَّفَاسُ
٦٣	الِاسْتِحَاضَةُ

٦٥	الصلوة :
٦٩	صلوة الصبي
٦٩	مواقيت الصلاة
٧٧	الأذان
٨٦	شروط الصلاة
٩١	كيفية الصلاة
٩٢	فرائض الصلاة
٩٨	سُنَنُ الصلاة
١٢٥	التطوع
١٢٧	سنة الفجر
١٣٠	سنة الظهر
١٣٢	سنة المغرب
١٣٢	السنن غير المؤكدة
١٣٣	الوتر
١٣٧	القنوت في الصلوات الخمس
١٣٩	قيام الليل
١٤٥	صلاة الضحى
١٤٧	صلاة الاستخارة
١٤٨	صلاة التشبّيع
١٤٨	صلاة الحاجة
١٤٨	صلاة التوبة
١٤٩	صلاة الكشوف
١٥٠	صلاة الاستسقاء
١٥٣	سجود التلاوة
١٥٦	سجدة الشكر

١٥٧	سجود السهو .....
١٥٩	صلاة الجماعة .....
١٦٩	موقف الإمام ، والمأموم .....
١٧١	المساجد .....
١٧٧	أبواب النهي عن الصلاة فيها .....
١٧٨	الصلاة في الكعبة .....
١٧٨	الستر أمام المصلي .....
١٨١	ما يباح في الصلاة .....
١٨٧	مكروهات الصلاة .....
١٨٩	مبطلات الصلاة .....
١٩١	قضاء الصلاة .....
١٩٣	صلاة المريض .....
١٩٤	صلاة الخوف .....
١٩٧	صلاة الطالب، والمطلوب .....
١٩٨	صلاة السفر .....
٢٠٢	الجمع بين الصلاتين .....
٢٠٤	انصلا في السفينة ، والقاطرة ، والطائرة .....
٢٠٤	أدعية السفر .....
٢٠٦	الجمعة .....
٢٢٢	صلاة العيدين .....
٢٢٩	الزكاة : .....
٢٣٦	الأموال التي تجب فيها الزكاة .....
٢٣٦	زكاة النقدين : الذهب، والفضة .....
٢٤٠	زكاة التجارة .....
٢٤١	زكاة الزروع، والثمار .....

٢٥١	زكاة الحيوان
٢٥٦	زكاة الركاز والمعدن
٢٥٩	زكاة الخسارج من الأرض
٢٥٩	زكاة المال المستفاد
٢٦٢	مصارف الزكاة
٢٧٨	زكاة الفطر
٢٨٤	صدقة التطوع
٢٩٠	الصيام :
٢٩١	صوم رمضان
٢٩٤	أركان الصوم
٢٩٨	الأيام المنهي عن صيامها
٣٠١	صيام التطوع
٣٠٥	آداب الصيام
٣٠٧	مباحات الصيام
٣١٠	ما يبطل الصيام
٣١٤	ليلة القدر
٣١٥	الاعتكاف
٣٢٣	الجمائر :
٣٢٨	النهى عن التمايم
٣٣٢	استحباب الدعاء والذكر لمن حضر عند الميت
٣٣٢	ما يس عند الاحتضار
٣٣٥	البكاء على الميت
٣٣٦	السيحة
٣٣٧	الإحداد على الميت
٣٣٩	ثواب من مات له ولد



٣٣٩	تجهيز الميت
٣٤١	صفة الغسل
٣٤٣	الكفر
٣٤٥	اصلاة على الميت
٣٦٠	الدفن
٣٧٢	التعزية
٣٧٣	زيارة القبور
٣٧٥	الأعمال التي تنفع الميت
٣٧٨	أولاد المسلمين وأولاد المشركين
٣٧٨	سؤال القبر
٣٨٢	مستقر الأرواح
٣٨٤	الذكر
٣٨٨	فضل الاستغفار
٣٩٠	الدعاء
٣٩٥	أذكار الصباح والمساء
٤٠٦	من جوامع أدعية الرسول ﷺ
٤٠٨	الصلاة والسلام على رسول الله ﷺ
٤١١	ما جاء في السفر
٤١٣	أدعية السفر
٤١٧	الحج :
٤٢٠	شروط وجوب الحج
٤٢٧	حُجَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
٤٣٢	المواقيت
٤٣٤	الإحرام
٤٣٨	التلبية

٤٤٠	..... ما يباح للمحرم
٤٤٤	..... محظورات الإحرام
٤٥٥	..... الطواف
٤٥٩	..... سنن الطواف
٤٦٥	..... السعي بين الصفا والمروة
٤٧٠	..... الوقوف بعرفة
٤٧٣	..... صيام عرفة
٤٧٣	..... الإفاضة من عرفة
٤٧٥	..... أعمال يوم الحمر
٤٧٥	..... رمي الجمار
٤٨٠	..... المسيت بمنى
٤٨٠	..... الهدي
٤٨٤	..... الخلق أو التقصير
٤٨٥	..... طواف الإفاضة
٤٨٧	..... العمرة
٤٨٨	..... طواف الوداع
٤٨٩	..... كيفية أداء الحج
٤٩١	..... الإحصار
٤٩٧	..... الزَّوْاج :
٤٩٧	..... الأنكحة التي هدمها الإسلام
٤٩٨	..... الترعيب في الزواج
٥٠٠	..... حكمة الزواج
٥٠١	..... حكم الزواج
٥٠٤	..... اختيار الزوجة
٥٠٦	..... اختيار الزوج

٥٠٦	الخطبة
٥١٢	عقد الزواج
٥١٤	شروط صيغة العقد
٥١٦	زواج المتعة
٥١٨	زواج التحليل
٥٢١	صيغة العقد المقترنة بالشرط
٥٢٣	نكاح الشغار
٥٢٤	شروط صحة الزواج
٥٢٦	شروط نفاذ العقد
٥٢٧	شروط لزوم عقد الزواج
٥٣٢	المحرمات من النساء
٥٤٥	الزنى والزواج
٥٥٦	حكمه التعدد :
٥٦٢	الولاية على الزواج
٥٧٠	الوكالة في الزواج
٥٧٢	الكفاءة في الزواج
٥٧٧	الحقوق الزوجية
٥٧٨	المهر
٥٨٤	الجهاز
٥٨٥	النفقة
٥٩٤	الحقوق غير المادية
٦٠٠	الإيلاء
٦٠١	حق الزوج على زوجته
٦٠٧	التبرج
٦١٥	حديث أم ررع

٦١٨	الخطبة قبل الزواج
٦١٩	إعلان الزواج
٦٢١	وصايا الزوجة
٦٢٢	الوليمة
٦٢٣	روح غير المسمين
٦٢٦	الطلاق
٦٥٦	الخُنْثَى
٦٦٣	نشوز الرجل
٦٦٤	الظهار
٦٦٦	الفسخ
٦٦٧	اللعان
٦٧٢	العدة
٦٧٩	احضانة
٦٨٩	الحدود
٦٩٦	الخمر
٧٠٥	المخدرات
٧١١	حد شارب الخمر
٧١٤	حد الزنى
٧١٩	شُرُوطُ الإحسان :
٧٣٤	حد القذف
٧٤٠	الردة
٧٤٨	الحرابة
٧٥٧	شروط التوبة
٧٦٠	حد السرقة
٧٦٢	المُتَشَاوِسُ

٧٧٣	الجنايات :
٧٧٦	القصاص بين الجاهلية والإسلام
٧٧٨	أنواع القتل
٧٨٣	شروط وحوب القصاص
٧٩١	القصاص فيما دون النفس
٧٩٦	الاقتصاص من الحاكم
٧٩٧	الدية
٨١٥	القسامة
٨١٥	النظام العربي الذي أقره الإسلام
٨١٧	التعزير
٨٢١	السلام في الإسلام :
٨٢٤	قتال الغاة
٨٢٥	العلاقة بين المسلمين وغيرهم
٨٣٠	متى تشرع الحرب ؟
٨٣٤	الجهاد :
٨٣٧	على من يجب
٨٤٧	وصايا رسول الله ﷺ إلى قواده
٨٤٧	وصية عمر رضي الله عنه
٨٤٨	واحب الجنود
٨٥١	القتال
٨٥٥	الرحمة في الحرب
٨٥٧	الهدنة
٨٥٨	عقد الدمة
٨٥٩	الجزية
٨٦٢	دحول غير المسلمين المساجد ، وبلاد الإسلام

٨٦٤	.....	الغنائم والأنفال
٨٦٨	.....	الغلول
٨٧٠	.....	أسرى الحرب
٨٧١	.....	الاسترقاق
٨٧٣	.....	أرض المحاربين المغنومة
٨٧٤	.....	الفىء
٨٧٥	.....	عقد الأمان
٨٧٦	.....	المستأمن
٨٧٨	.....	العهود والمواثيق
٨٨١	.....	من معاهدات الرسول
٨٨٤	.....	الأيمان :
٨٨٧	.....	اليمين اللغو
٨٨٧	.....	اليمين الغموس
٨٨٩	.....	كفارة اليمين
٨٩٣	.....	النذر :
٨٩٧	.....	البيع :
٨٩٩	.....	شروط البيع
٩٠٨	.....	بيع المكره
٩١٤	.....	بيع الثمار والزروع
٩١٩	.....	التسعير
٩٢٠	.....	الاحتكار
٩٢١	.....	الخيار
٩٢٥	.....	الإقالة
٩٢٥	.....	السلم
٩٢٩	.....	الربا :

٩٣٠	ربا النسيئة
٩٣٠	ربا الفضل
٩٣٤	القرض :
٩٣٧	الرهن :
٩٤٠	المزارعة :
٩٤٢	إحياء الموات
٩٤٥	المساقاة
٩٤٨	الإجارة
٩٥٥	الأجير
٩٥٧	المضاربة
٩٦٠	الحوالة
٩٦٢	الشفعة
٩٦٧	الوكالة
٩٧٢	العارية
٩٧٤	الوديعة
٩٧٥	الغصب
٩٧٨	اللقيط
٩٧٩	اللقطة
٩٨٢	الأطعمة :
٩٩١	اللحوم المستوردة
٩٩٤	الذكاة الشرعية
٩٩٨	الصيد
١٠٠٢	الأضحية
١٠٠٦	العقيقة
١٠٠٩	الجعالة

١٠١٠	الكفالة
١٠١٤	الشركة
١٠٢٠	شركات التأمين
١٠٢٢	الصلح
١٠٢٦	القضاء :
١٠٢٨	من يصلح للقضاء
١٠٣١	رسالة عمر بن الخطاب في القضاء
١٠٣٥	الدعاوى والبيئات
١٠٣٦	الإقرار
١٠٣٧	الشهادة
١٠٤٤	اليمين
١٠٤٦	التناقض
١٠٤٨	السجن
١٠٥٠	الإكراه
١٠٥٣	اللباس
١٠٥٧	التختم بالذهب والفضة
١٠٦٢	التصوير
١٠٦٥	المسابقة
١٠٦٩	الوقف
١٠٧٦	الهيئة
١٠٨٣	العمرى
١٠٨٤	الرقبى
١٠٨٥	النفقة
١٠٨٧	الحجر :
١٠٩١	الولاية على الصغير ، والسفيه ، والمجنون



١٠٩٣ .....	الوصية
١٠٩٩ .....	الفرائض
١١٠٠ .....	التركة :
١١٠٢ .....	المستحقون للتركة
١١١٠ .....	الحجب والحرمان
١١١١ .....	العول
١١١٢ .....	الرد
١١١٣ .....	ذوو الأرحام
١١١٥ .....	الحمل
١١١٧ .....	المفقود
١١١٨ .....	الخنثى
١١٢٠ .....	الوصية الواجبة

\* \* \*